

موسوعة

مصطلحات علم المنطق عند العرب

د. فريد جبر د. رفيق العجم
د. سميح دغيم د. جيار جهامي

۲۰۱۴

۲۹۲۸



مرکز تحقیقات کتب ویران اسلامی

موسسۀ

مُصِطَلِحَاتِ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

عِنْدَ الْعَرَبِ

جمعداری اموال مرکز

سلسلة مؤسوعات المصطلحات العربية والإسلامية

مؤسوعات
مصطلحات علم المنطق
عند العرب

د. رفيق العجم
د. جيار جهامي

د. فريد جبر
د. سميح دغيم

مكتبة لبنان ناشرون

المحتويات

الصفحة

المقدمة	V
منهجية تحقيق الموسوعة	X
معجم المصطلحات	١
الفهارس	١١١١
فهرس الموضوعات وجذورها	١١١٣
فهرس جذور الموضوعات	١١٦٧
مسند المصطلحات المنطقية عربي - فرنسي - انكليزي	١٢٢١
مسند المصطلحات المنطقية انكليزي - فرنسي - عربي	١٢٤٧
مسند المصطلحات المنطقية فرنسي - انكليزي - عربي	١٢٧٢
فهرس المصطلحات المنطقية	١٢٩٧



مرکز تحقیقات کتب و تاریخ علوم اسلامی

المقدمة

إن علم المنطق خير مُعبّر عن طبيعة التصوّرات والأحكام ونهجها، يعكس في قضاياها علامات دالات وشواهد قائمة على الأسس الفلسفية والفكرية والعلمية المُحصّلة بالجهد العقلي، موسوم بآثارها ومعالم تديرها وتجلّي تراكيبها وتواري خلقياتها. وهذه الأسس، على اعترافها بالحاجة إلى المنطق وافتقارها إليه، تتباين بتباين العصور والثقافات. فالمنطق والنشاط العقلي صنوان لا يفرقان، ينمّان على البنية الذهنية والفكرية والنتائج العلمي العملي.

ولعلّ الأهمية التي تعلّق اليوم على المنطق كبيرة، لما يجري فيه وعنه من أبحاث، وهي أبحاث تتعدّى المنهج لنتاطل الرياضيات والعلوم فترمزهما وتختزلهما بمعادلات ومسلّمات، مُشكّلة البنيات الصورية القاعدية. ويتجلّى ذلك في مُحصّلات أعمال حلقة فينّا، وتيار اكسفورد المنطقي اللسني، وغيرهما من توجهات منطقية معاصرة. بيّد أن هذه الأبحاث والاكتشافات الجديدة في المادة المنطقية وتطويرها ليست إلا حلقة عليا في سلسلة من الترقّي لا تنزل عن حقب تاريخ المنطق في مختلف مراحلها.

ولاغرو، فإن الحاجة إلى تطوير المادة المنطقية تعميقًا وتوسيعًا يُشعر بضرورة الاطلاع أو المزيد منه على هذه المرحلة أو تلك من تاريخ هذه المادة. فتوضيح كل فترة من فترات تاريخ المنطق والكشف عن غوامضها ومجاهلها لا بد أن يلقي أضواء جديدة على نواح من هذا العلم، لم تكن معروفة أو على الأقل كانت مهملة قبل ذلك. وهذا القول إن صدق على مادة علم المنطق، فالأجدر والأحق أن يصدق على هذه المادة في صياغتها العربية، وعند محطتها العربية والاسلامية الطويلة زمنيًا. فقد تحوّلت منهجيًا من الاستنباط إلى بعض من الاستقراء أو من المعيارية نحو بعض من التجريبية، بعد امتزاج المنطق بأصول الفقه والتجارب العلمية في ميادين علوم تلك الحقبة، وتبعًا لطبيعة اللغة العربية المنطلقة من المحسوس المعين المشخّص.

ويتميز علم المنطق فيما يتميز بأن نتائجه وسيلة لتأييد الفلسفات التي منها انطلق وعلى أبعادها اعتمد. فكيف يستقيم أن يكون المنطق مطلوبًا لعملية التفكير الفلسفي، وفي الوقت نفسه، نتيجة مترتبة على نوع التفكير؟ هنا تكمن صعوبة هذا العلم وفعاليته في التعبير عن نمط الفكر ووظيفته فيه معًا. لذا لم يكن غريبًا أن ينبري كثيرون من مفكري الاسلام إلى معارضة المنطق الأرسطوي، ولا سيما أن المنطق الأرسطوي بأعمال معلمه الأول وشرّاحه صورة صادقة عن الفلسفة والعلم اليونانيين، صدر عن العقلية اليونانية وحمل سماتها، وتميز بميزتها، وخصوصًا في نظرتها إلى الوجود والمعرفة.

توجهات مناطق العرب

وقف المناطق العرب المفكرون المسلمون وقفة المتسائل: كيف يمكن استبعاد الثقافة الأجنبية المغايرة للذات؟ أو لا تقدّم الكثير من الفعالية وعناصر التأثير في وجوه النشاط العقلية المستجدة؟ ولا ضير إن ذكرنا أنهم تمثّلوا يومذاك العطاء اليوناني الأجنبي تمثّلًا حسنًا. والأرجح أنه لم يكن افتتانًا وتوقيفية قسرية أو تبنّيًا تامًا لآراء الآخر، بل تعدّى ذلك إلى تحويل المنطق بطبعه بطبع العربية ووسمه بميسم المعاني الإسلامية، حيث غدا في تفرعاته يحمل الأبعاد العربية والإسلامية، ويتجه توجهات تجريبية، تطغى عليه أحيانًا الأبحاث الإسمية والمحصّلات الإجرائية العملية. ومن ثمّ تجاوز إلى حدّ بعيد ما كان قد رسمه له المعلم الأول من أطر برهانية وقياسية وجدلية. ويرى البعض أنه قد بلغ في أبحاثه بعض مسائل منطقة العصر الحديث وتوجهاتهم دون صياغة تجريدية أو رمزية محكمة.

لكن ما كان مسوغًا في الحقبة الوسيطة من عصر الإنسانية، بسمتها الإيمانية والميتافيزيقية، غدا غير فعال في عصرنا الراهن. إذ كيف يمكن أن نجعل اللحظة الماضية منطلقًا كينونيًا ومعرفيًا يفعل فعله في الحاضر والمستقبل؟ وكيف تتمثله ونعيد قراءته ونوظفه في الحاضر الذي أضحى بعيدًا عن الماضي في بناءاته المعرفية وأدواته التطبيقية بعدًا تامًا؟

أهمية المصطلح المنطقي

ولعلّ هذه الإشكالية قد سعيّا إلى حلّها بجمع المنطق وتوثيقه في حقبة الزمنية

من غير إعادة محاكاته ليحلّ في الحاضر كنظم معرفي، بل كنظم لغوي وموروث غزير من المعاني قابع في اللامفكر فيه. إن هذه الرؤية وذاك الهدف يتضح تباعاً في عملية حصر المصطلح بتنصيب اللغة وتوظيفها وسيطاً بين الماضي والحاضر لتسويغها في استقبال المستجد المنطقي والمعرفي، بالتجاوز والمناسبة والملاءمة بين الدلالات والتصورات والأحكام. وبهذا تتزاوج وتتلاقح الشكلانية الصورية في المنطق مع الشكلانية اللسانية الدلالية في اللغة لخدمة الإحياء والتجديد ثم التوليد والابتكار.

ومما لا ريب فيه أن عملية احتباس الحاضر المعرفي في قيود الماضي لن تؤدي إلى بناء مشروعية المستقبل، ولن تجدي نفعاً أو تصيب مرمى. لهذا هدّفت عمل الحصر المصطلحي إلى إبراز معظم المفاهيم المنطقية بأسهل أسلوب وأيسر تمهيداً لوعي هذا الحقل في الثقافة العربية والإسلامية كأحد مكونات النظم المعرفية التراثية. ولا سيما أن هذا الوعي يسلك مسلك إعادة الذاكرة وقراءتها بهدي أدوات التفكير المعاصر واكتشافاته، إفصاحاً عن مكامن الذات الجماعية المعرفية وتشريحها. فالمراد إصابة هدفين: لغوي، ومعرفي.



ولعلّ هذين الهدفين يسعيان لاجتماعاً إلى استقبال المعاني الجديدة والحث على تطوير الاشتقاقات والدلالات اللغوية، مرحلة تهيئة لإبداع الفكر وتمثّل العلوم والتكنولوجيا، مشاركة في عالمية العصر.

هدف موسوعة المنطق وميزاتها

في هذا الإطار بالذات، تتوجّه موسوعة مصطلحات المنطق عند العرب، مع مثيلاتها المقبلات في سائر العلوم العربية والإسلامية، نحو سبر معظم المصطلحات والألفاظ وجمعها. فحتى الأمس القريب ما برح الباحثون والنقاد في مجال علم المنطق يحتاجون إلى دقة وتدقيق في مضامين كل مصطلح للاهتمام إلى كيفية استعماله أو فهم معانيه ومناحيه. فهذا العمل سيسهم في الحفاظ على ثروة منطقية، ويفتح آفاقاً واسعة أمام أعمال منطقية مستقبلية، بمثل ما يتيح الفرصة للدارس والمحلّل أن يتعمّق في المفاهيم المنطقية كالقياس والبرهان والحدّ والقضية والشكل والكمّيات، ويتناول تفرعاتها وتطبيقاتها بالتمحيص والبيان وعياً للأبعاد والميزات، فيقارن ما شاء له. وقد جاءت هذه المصطلحات على تدرج زمني امتد على مدى ثمانية عشر قرناً (٣٠٠ ق.م - ١٥٠٠م)؛ فشملت أعمال أرسطو المنطقية منقولة إلى العربية، وأعمال

شراحه كفورفوروريوس، مرورًا بكبار مناطق العرب وشراحهم، أمثال الفارابي وابن سينا وابن رشد وصولًا إلى السنوسي والأخضري، من دون نسيان المجموعة المنطقية الإسلامية المتميزة والمتمثلة بأعمال الغزالي وابن تيمية، من الذين توغلوا في طبع منطق اليونان باللسان العربي، وعلى قدر الذهنية السامية، إضافة إلى السمات الإسلامية الواضحة في المعاني والمفاهيم.

وقد برز إبان سيرورة أعمال المناطق العرب فيض من المفردات والمصطلحات زادت على نقلة منطق ارسطو وتمايزت. إضافة إلى وعي مناطق العرب النافذ بمفارقات عديدة في بنية الجمل وتراكيبها بين اللغات، إلى حدّ الانتباه إلى انتقاء المصطلح والجملة، بلوغًا شأوَ المعاني الإسلامية المحض. فلا عجب إن اكتسب المنطق كسوةً جديدةً وأخذ طبع العربية مداه بالانطلاق من المعين المشخص، والمحسوس الملموس، دلالةً على ما في الأعيان قبل رسمه في الأذهان تجريديًا. فغزرت القضايا التجريبية والحسية والشرطية والتواترية على أنواعها، وظهرت الأقيسة الفقهية والكلامية والتمثيلية والبلاغية. واغتنى بالتالي معجم المنطق بتعابير إسلامية، كالصفة والموصوف، والميزان والقسطاس، والتلازم والتعاند، والنظم والتضمن، والوجودي والوقتي، والعام والخاص والتخصيص.

يمكن القول إن هذا المعجم تضمن من جهة الكثير من الشروح التي تعبر عن كنه جملة من التحويلات، طالت بنية التركيب المنطقي، كوضع المقدمة الصغرى أولًا ثم الكبرى وصولًا إلى النتيجة في السلجسموس، الذي سمّاه العرب الجامع والقياس. ورافق ذلك طبع من الاستدلال، استند على الاستغراق الماصدقي، حيث تمت عملية الاستنتاج بشمول الأكبر للأصغر في الحدود، وغاب الاستغراق المفهومي المستند على الحلول، كحلول الأكبر أو الماهية في الأصغر. وساد كل ذلك معظم شروح المناطق العرب. فالحقائق والأحكام تستنتج وترسخ في الأذهان من خلال الانطلاق من المحسوسات والوقائع العينية. وكل حقيقة عينية ترتكز على إثبة الشيء المتحققة واقعًا. هكذا حصل مناطق العرب التواصل الواقعي التجريدي تحقيقًا عضويًا يجمع العناصر في بناء شمولي مُرتكزه الأفراد. ألا يمكن اعتبار كل ذلك تهيئة للنقطة التجريبية الكبرى التي حصلت في المنطق بأوروبا عند عصر التنوير وسيادة مناهج التجريب والتعليل؟ كذلك فإن موسوعة المنطق المعجمية هذه توفر على الباحث من جهة ثانية جهدًا في مراجعة ما يزيد على خمسين كتابًا ومصدرًا، أضحي معظمه نادرًا أو مفقودًا

في مكتبائنا(*) .

جاء العمل الواسع هذا مُجهّزاً وفرّة واسعة من المضامين المنطقية المفهرسة، وفقاً لمنهجية اعتمدت التعريف بكل مصطلح وتحديد مضمونه، تبعاً لقائله من غير مسّ أو تحوير، فاجتمع ما يزيد على الألفي وتسعمائة مصطلح أو رأس موضوع وفرعه.

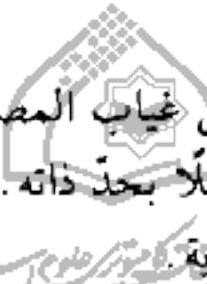
إن جلّ هذا العمل الموسوعي يساعد الباحث على تناول المادة المنطقية ميسرة بعيداً عن عناء التفتيش والتقمّيش، مهيناً له مجالات التحليل والدراسة. إضافة إلى تسويغ المصطلح ليدخل في عملية الترجمة السليمة التي هي أمل المستقبل في طبع أعمال المنطق الحديث بالعربية. بل لعلّ جمعاً كهذا يضبط عمليات التفكّلت في أعمال الترجمة والتباين في الجهود والنتائج بين مجامع اللغة العربية. والعمل برمته يساهم في تفكيك الموروث المنطقي وتبيين أبعاده وخواصّه وأثر الذهنية فيه، عسى كل ذلك أن يعهد لاستقبال الأعمال المنطقية المعاصرة استقبالاً تمثلياً مهضوماً إغناء للمعرفة. فضلاً عن أن المتبّع لسيرورة التعريفات المنطقية يعثر عند المتأخرين على توسّع في الشروح المنطقية نحو القضايا ذات الجهات، توسّعاً واضحاً، ممّا يشير إلى نزعة تصوّرية وتوجّهات رياضية احتمالية.

ولا بد من التذكير بأهمية المصطلح المنطقي في إغناء العربية، ومداخلته أعمال المتكلّمين والأصوليين نتيجة التبادل والتأثير بين هذه العلوم الإسلامية، إبتداءً من القرن الثالث الهجري. فلا عجب إن جاء هذا التداخل واضحاً ومتكرّراً في بعض المصطلحات بين حقول هذه العلوم، والشاهد على ذلك ما سنعرّض عليه في بقية مصطلحات السلسلة.

(*) لقد حننا ذلك النقص على إملاء هذه الثغرة بتحقيق أو إعادة تحقيق بعض من هذه المصنّفات راجع لائحة المصادر.

منهجية تحقيق الموسوعة

أولاً: تنظيم مضامين المصطلحات

- ١ - تم اختيار الموضوعات الرئيسة الجلية والتي تفي بتعريف المصطلح وبيان أبعاده، وأسقطت تلك الغامضة التي اكتنفها اللبس وبدأت ثانوية في الكتب والمصادر المنطقية المعتمدة.
- ٢ - حاولنا قدر المستطاع، ونظرًا إلى غياب المصدر من بين أيدي القارئ، جعل التعريف مستقلًا متماسكًا ومتكاملًا بحد ذاته. فتم حذف ما يحيط به من جمل تمهيدية أو اعتراضية أو استطرادية. 
- ٣ - حُصرت بعض التعريفات بمعنى مفيد منعا للتطويل، وأضيفت إليها ألفاظ وُضعت بين هلالين توضح فحواها أو فحوى قائلها. ثم وُضعت عدة نقاط فاصلة ترمز إلى شروحات إضافية محذوفة لا طائل لها. وتركبت بعضها طويلة نظرًا إلى فائدتها أو تبعًا لأسلوب صاحبها.
- ٤ - استوفي في المصطلح الواحد معظم تفرعاته، لا سيما تلك المتداخلة معه ضمن حقل دلالي واحد. فوضع المصطلح الرئيس في البداية، ثم وردت فروعها وفقًا لتسلسلها الألفبائي. مثل مصطلح القياس، قياس استثنائي، قياس استثنائي منفصل، قياس اضماري الخ...
- ٥ - عندما تبين أن بعض التعريفات تفي بتحديد عدة مصطلحات وردت ضمنها، كان لا بد من إيراد هذه التعريفات مكررة تحت كل من هذه المصطلحات. مثل الكليات الخمس: الجنس، النوع، الفصل الخ... حيث جاء التعريف ضمن: كليات خمس، وجنس، ونوع الخ...
- ٦ - تمت إضافة بعض الألفاظ الممهدة في مطلع التعريفات أو في وسطها، محاطة

بقوسين كما ذكرنا جلاءً للمعنى. أما سائر الأقواس فوردت أصلاً في بعض الكتب وهي تعود للمؤلفين أو المحققين، كما جاء في بعض كتب الغزالي التي حققها سليمان دنيا مثل «مقاصد الفلاسفة» و«معيان العلم». وكتاب الأبهري في «المنطق فن هداية الحكمة».

٧ - أبرزنا معظم التفريعات الحادثة على المصطلحات المنطقية الرئيسة، وهي الخاصة بمناطق العرب، مما أضيف على ألفاظ نقلة أرسطو وشرّاحه. فها هم المشاؤون العرب يطوّرون مفاهيم القضايا وأنواعها ومضامينها فيتحدّثون عن القضايا الوجودية، والوقتيّة، والوهميّة، والطارئة، والمتشعبة، وكذلك مناحي المقاييس الفقهيّة، والشعرية؛ ومناحي المقدمات الوضعيّة والصادقة والمعروفة...

٨ - إضافة إلى اعتماد اللفظ المفرد في جلّ المصطلحات والذي وضعناه بصيغة النكرة، لم نهمل صيغة التثنية والجمع نظراً إلى ورودها بأبعادها في بعض الأماكن. مثل الشكّلات، الضربان، الضروب، القضيتان، الخ...

٩ - إكتفينا عند عرضنا لأبرز مصطلحات المنطق وأشهرها كالقياس، والشكل، والضرب، والجنس، والنوع، ببعض النماذج الأساسية. فلم نسبرها جميعها وفي الكتب كافة تجنباً للحشو أو الإطناب والتكرار غير المجديين.

١٠ - أسقطنا الكثير من التعريفات المكررة التي وردت عند المؤلف الواحد، لا سيّما في المصنّف الواحد، محتفظين بالأبرز منها.

ثانياً: نظم المصطلحات في الموسوعة وترتيبها

١ - جرى ترتيب المصطلحات بحسب اللفظ من دون العودة إلى الجذر، لكننا وضعنا الجذور ومشتقاتها في الفهارس. فجاء المقول مثلاً تحت حرف الميم، والقول ضمن القاف، والأقوال في الألف. بينما تنتمي جميعها في جذرها إلى فعل «قول» الثلاثي.

٢ - وردت رؤوس الموضوعات نكرةً مراعاةً لنظام الحاسوب الألفبائي. أما ما جاء منها مركّباً فقد وقع أحياناً اللفظ الثاني أو الثالث فيها معرّفاً. مثل تحليل الحدّ، صناعة التحديد، صورة القياس...

- ٣ - أرفقنا كل جملة بإشارة إلى إسم الفيلسوف والكتاب مرّزّين وإلى رقمي الصفحة والسطر. أما رقم السطر بحدّ ذاته فأتى مطابقاً لموقع المصطلح فيه وليس لبداية التعريف.
- ٤ - حرصنا على أن تكون معظم المصطلحات أسماء وإن جاءت في التعريف أصلاً على صورة أفعال. فوضعنا مثلاً لفظ «يقسم» تحت قسم، ولفظ «يفعل» تحت فعل ولفظ «ينعكس» تحت عكس أو انعكاس...
- ٥ - حُذف في العديد من التعريفات حرف «أما» المرافق لفعل الشرط نظراً إلى ابتعاده عن جملة التعريف، بينما وردت «فاء الجواب» في التعريف.
- ٦ - تم ضبط القواطع للمزيد من الايضاح نظراً إلى طول بعض التعريفات وصعوبة تركيب معانيها المعقّدة.
- ٧ - عندما أظهرت بعض التعريفات شرحاً مباشراً للمصطلح الذي وُضع في البداية على صورة المعاجم والفهارس القديمة، اضطررنا إلى تمييزه كما جاء فيها بوضعنا نقطتين تفصيلاً للمعنى. وقد ورد ذلك مثلاً في كتاب «معيّار العلم» للغزالي، و«الإشارات والتنبيهات» لابن سينا.
- ٨ - وردت بعض الأفعال والأسماء مذكّرة، في حين أن المعروف لساناً اليوم عكس ذلك، فعمدنا إلى تركها على حالها إبقاءً على أصالتها.
- ٩ - حافظنا قدر المستطاع على طريقة الكتاب والنسخ القدماء في تليين الهمزة، وحذف بعض الأحرف، مثل لفظ حقايق، المسؤل، ثلث.
- ١٠ - تمّ التنوين بشكل جزئي وعند الضرورة لجلاء المعنى. فصوّبنا بعض المصطلحات لا سيّما عند وضع الهمزة وكتابتها لما تشكّله من أبعاد فلسفية ومنطقية، مثل كتابة الإنية بدل الآنية.

ثالثاً: المصادر وفقاً لتسلسلها

أرسطو - منطق أرسطو - ثلاثة أجزاء - الأول: كتاب المقولات، كتاب العبارة، كتاب القياس - الثاني: كتاب البرهان، كتاب الجدل - الثالث: تابع كتاب الجدل، كتاب السفسطة - تحقيق عبد الرحمن بدوي - القاهرة - مطبعة دار

الكتب المصرية - ١٩٥٢ .

فرفوريوس - ايساغوجي - (تابع الجزء الثالث من منطق ارسطو) - تحقيق عبد الرحمن بدوي - القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية - ١٩٥٢ .

ابن المقفع - كتاب المنطق - مقدمة وتصحيح محمد تقي دانشي يذوه - تهران - ١٣٧٥ هـ .

ابن البهريز - حدود المنطق - مقدمة وتصحيح محمد تقي دانشي يذوه - تهران - ١٣٧٥ هـ .

الفارابي - المنطق عند الفارابي - ثلاثة أجزاء - الأول: التوطئة، الفصول الخمسة، ايساغوجي، كتاب المقولات، كتاب العبارة - الثاني: كتاب القياس، كتاب التحليل، كتاب الأمكنة المغلطة - الثالث: كتاب الجدل - تحقيق وتعليق د. رفيق العجم - بيروت - دار المشرق - ١٩٨٦ .

الفارابي - المنطق عند الفارابي - كتاب البرهان - تحقيق وتعليق د. ماجد فخري - بيروت - دار المشرق - ١٩٨٧ .

الفارابي - كتاب الحروف - تحقيق محسن مهدي - بيروت - دار المشرق - ١٩٧٠ .
الفارابي - كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق - تحقيق محسن مهدي - بيروت - دار المشرق - ١٩٦٨ .

ابن زرعة - منطق ابن زرعة (العبارة - القياس - البرهان) - تحقيق د. جبرار جهامي، د. رفيق العجم - بيروت - دار الفكر اللبناني - ١٩٩٤ .

ابن سينا - منطق الشفاء - سبعة أجزاء - الأول: ايساغوجي (المدخل) - تحقيق ج. قنواتي، م. الخضيري، أ. الأهواني، س. زايد، مراجعة إبراهيم مذكور - نشر وزارة المعارف العمومية - ١٩٥١ .
الثاني: المقولات - تحقيق ج. قنواتي، م. الخضيري، أ. الأهواني، س. زايد - مراجعة إبراهيم مذكور - نشر وزارة الثقافة والارشاد القومي - ١٩٥٩ - الثالث: العبارة - تحقيق م. الخضيري - مراجعة إبراهيم مذكور - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٧٠ .
- الثالث: العبارة - تحقيق م. الخضيري - مراجعة إبراهيم مذكور - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة - ١٩٧٠ - الرابع: القياس - تحقيق س. زايد -

مراجعة إبراهيم مذكور - وزارة الثقافة والارشاد القومي - ١٩٦٤ - الخامس :
البرهان - تحقيق ع.ر. بدوي - نشر مكتبة النهضة المصرية - ١٩٥٤ -
السادس : الجدل - تحقيق أ. الأهواني - مراجعة إبراهيم مذكور - نشر وزارة
الثقافة والارشاد القومي - القاهرة - ١٩٦٥ - السابع : السفسطة - تحقيق أ.
الأهواني - مراجعة إبراهيم مذكور - القاهرة - نشر وزارة الثقافة والتعليم -
١٩٥٨ .

إبن سينا - الإشارات والتنبيهات(*) - القسم الأول - تحقيق سليمان دنيا - دار
المعارف بمصر - ١٩٦٠ .

إبن سينا - منطق المشرقيين - القاهرة - المكتبة السلفية - ١٩١٠ .

بهمينار بن المرزبان - كتاب التحصيل - تصحيح وتعليق مرتضى مظهرى - داتشكاه
تهران - ١٣٤٩ هـ .

الغزالي - مقاصد الفلاسفة - قسم المنطق - محي الدين صبري الكردي - القاهرة -
المحمودية التجارية بالأزهر - ١٩٣٦ .

الغزالي - معيار العلم - تحقيق سليمان دنيا - دار المعارف بمصر - ١٩٦١ .

الغزالي - محك النظر في المنطق - صححه محمد بدر الدين الحلبي - بيروت -
المطبعة الأدبية - د.ت .

الغزالي - القسطاس المستقيم - تحقيق فكتور شلحت - بيروت - المطبعة الكاثوليكية
- ١٩٥٩ .

الغزالي - المستصفى من علم الأصول - الجزء الأول - بيروت - دار صادر - د.ت
البغدادي - المعبر في الحكمة - الجزء الأول - حيدر آباد - جمعية دائرة المعارف
العثمانية - ١٣٥٧ هـ .

الساوي - البصائر النصيرية في علم المنطق - تحقيق د. رفيق العجم - بيروت - دار
الفكر اللبناني - ١٩٩٣ .

(*) هناك بعض المصادر التي اشتملت على عدة موضوعات، اجتزأنا منها القسم الذي يعالج المنطقيات مثل:
«الإشارات والتنبيهات» لابن سينا وشرحها للطوسي، و«مقاصد الفلاسفة» للغزالي و«المعبر في الحكمة»
للغدادي، و«باب الإشارات» للرازي.

ابن رشد - تلخيص منطق أرسطو - سبعة مجلدات - الأول: مقدّمة وتصدير وفهارس
- الثاني: كتاب المقولات - الثالث: كتاب العبارة - الرابع: كتاب القياس -
الخامس: كتاب البرهان - السادس: كتاب الجدل - السابع: كتاب المغالطة -
تحقيق د. جبرار جهامي - بيروت - دار الفكر اللبناني - ١٩٩٢ .

الرازي - لباب الإشارات - قسم المنطق - صحّحه عبد الحفيظ سعد عطيه - الطبعة
الثانية - مكتبة الخانجي بمصر - ١٣٥٥ هـ .

الأبهري - المنطق فن هداية الحكمة - مطبعة المكتبة الحربية السلطانية بمصر - ١٢٧٨
هـ .

الطوسي - شرح الإشارات والتنبيهات - القسم الأول - تحقيق سليمان دنيا - دار
المعارف بمصر - ١٩٦٠ .

الأرموي - مطالع الأنوار في الحكمة والمنطق - صحاف جارشو سنده بوسنوي -
١٣٠٣ هـ .

القزويني - شرح الرسالة الشمسية - مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر - ١٣٦٧ هـ .
ابن تيمية - الردّ على المنطقيين - جزآن - الأول: مبحث الحدّ والقضية والقياس -
الثاني: مبحث الاستدلالات - تحقيق د. رفيق العجم - بيروت - دار الفكر
اللبناني - ١٩٩٣ .

السنوسي - مختصر في علم المنطق - مطبعة السعادة بمصر - ١٣٣٠ هـ .
الأخضري - السّلم المرونق في المنطق - المطبعة الميمنية بمصر - أحمد بابي الحلبي
- ١٣٠٨ هـ .

رابعًا : أسماء الفلاسفة المناطقة وفقًا لتدرّجهم زمنيًا بحسب عام الوفاة

أرسطو ٣٢٢ ق.م

فرفوريسوس ٣١٠ م

محمد بن المقفع ٨١٥ م

ابن البهريز ٨٦٠ م

أبو نصر الفارابي ٩٥٠ م

عيسى بن زرعة ١٠٠٨ م

أبو علي بن سينا ١٠٣٧ م

بهمنيار بن المرزبان ١٠٥٠ م

أبو حامد الغزالي ١١١١ م

ابن ملكه البغدادي ١١٧٠ م

عمر بن سهلان الساوي ١١٧٠ م

ابن رشد ١١٩٨ م

فخر الدين الرازي ١٢٠٩ م

أثير الدين بن عمر الأبهري ١٢٦٥ م

نصير الدين الطوسي ١٢٧٤ م

سراج الدين الأرموي ١٢٨٣ م

القزوين الكاتبي ١٢٩٢ م

تقي الدين بن تيمية ١٣٢٨ م

أبو عبد الله السنوسي ١٤٨٨ م

أبو زايد بن الوالي الأخضرزي ١٥٤٦ م



خامساً: لائحة الرموز المستعملة

وردت مراجع كل تعريف تدريجاً ووفقاً لإسم الفيلسوف المنطقي، والكتاب، ثم رقم الصفحة والسطر. وقد استعملنا من أجل الإشارة إليها الرموز التالية:

الرمز	إسم الكتاب	الرمز	إسم الفيلسوف
م	المقولات	أ	أرسطو
ع	العبارة	أ	أرسطو
ق	القياس	أ	أرسطو
ب	البرهان	أ	أرسطو
ج	الجدل	أ	أرسطو
س	السفسطة	أ	أرسطو
أ	أيساغوجي	في	فرفوروس
م	كتاب المنطق	ق	إبن المقفع
ح	حدود المنطق	به	إبن البهرز
د	المدخل	ف	الفارابي
م	المقولات	ف	الفارابي
ع	العبارة	ف	الفارابي
ق	القياس	ف	الفارابي
ب	البرهان	ف	الفارابي
ج	الجدل	ف	الفارابي
س	السفسطة	ف	الفارابي
ح	كتاب الحروف	ف	الفارابي
	كتاب الألفاظ المستعملة	ف	الفارابي
أ	في المنطق		
ع	العبارة	ز	إبن زرعة
ق	القياس	ز	إبن زرعة
ب	البرهان	ز	إبن زرعة
د	المدخل	س	إبن سينا
م	المقولات	س	إبن سينا

الرمز	إسم الكتاب	الرمز	إسم الفيلسوف
ع	العبارة	س	إبن سينا
ق	القياس	س	إبن سينا
ب	البرهان	س	إبن سينا
ج	الجدل	س	إبن سينا
س	السفسطة	س	إبن سينا
أ	الإشارات والتنبيهات (١)	س	إبن سينا
ش	منطق المشرقيين	س	إبن سينا
ت	كتاب التحصيل	مر	إبن المرزبان
م	مقاصد الفلاسفة	غ	الغزالي
ع	معيان العلم	غ	الغزالي
ح	محك النظر	غ	الغزالي
ق	القسطاس المستقيم	غ	الغزالي
ص	المستصفى من علم الأصول (١)	غ	الغزالي
م	المعتبر في الحكمة (١)	ب	البغدادى
	البصائر النصيرية في	سي	الساوى
ب	علم المنطق		
م	المقولات	ش	إبن رشد
ع	العبارة	ش	إبن رشد
ق	القياس	ش	إبن رشد
ب	البرهان	ش	إبن رشد
ج	الجدل	ش	إبن رشد
س	السفسطة	ش	إبن رشد
م	المنطق فن هداية الحكمة	هـ	الابهرى
	شرح الإشارات	ط	الطوسى
ش	والتنبيهات (١)		
	مطالع الأنوار في الحكمة	م	الأرموى
ط	والمنطق		

<u>الرمز</u>	<u>إسم الكتاب</u>	<u>الرمز</u>	<u>إسم الفيلسوف</u>
	الرسالة الشمسية	ن	القزويني
ش	في القواعد المنطقية		
١ ر	الرد على المنطقيين (١)	ت	إبن تيمية
٢ ر	الرد على المنطقيين (٢)	ت	إبن تيمية
م	مختصر في علم المنطق	و	السنوسي
س	السلم المروثق في المنطق	ض	الأخضري



إبطال

- الإبطال والإثبات ينقسم . . . هذه القسمة، فإن المُثَبَّت قد يُثَبَّتْ إثباتًا عامًا والمُبْطَل قد يُبْطَلْ إبطالًا عامًا، وذلك أن الذي يُثَبَّتُ أن المحمول موجود للموضوع أو غير موجود له، فإنه يُثَبَّتْ إثباتًا عامًا، وكذلك الذي يبطل (ف، ج، ٨٣، ٦)

- إن كانت المقدمة الكلية موجبة وقصدنا عنادها بقياس حملي كان إبطالها الجزئي بقياس في الشكل الثالث، وإبطال الكلي بقياس كلي في الشكل الثاني. وإن كانت سالبة كلية كان إبطالها الجزئي بقياس في الشكل الثالث موجب، وإبطالها الكلي بالضرب الأول من الشكل الأول فقط، وعلى أن الإبطال الجزئي قد يكون في جميع الأشكال (ف، ج، ١٠٦، ١٠)

- إن كان الذي يُلتَمَسُ إبطاله سالبة كلية بموجب جزئي كان ذلك في الشكل الأول وفي الثالث. أما في الأول فبضرب واحد، وفي الثالث بثلاثة. وإن كان الذي يقصد إبطاله جزئيًا موجبًا فهو في الشكل الأول بضرب واحد، وفي الثاني بضرين (ف، ج، ١٠٦، ١٧)
- الأفضل في الجدل والأنجح أن يكون الإبطال بالنقيض، إذ كان الإبطال بالنقيض أصح وأوثق وأعم من الإبطال بالمضاد (ف، ج، ١٠٧، ١٥)

- الإثبات والإبطال إنما يتوجه نحو الدعاوي (س، ج، ٧١، ٨)

- السائل إنما يقيس على الإبطال لما يقوله المجيب (س، ج، ١٠٥، ٨)
- أما الإبطال فإنه يقال مثلاً: محمول كذا جنس للموضوع؛ ولا شيء مما هو عرض للموضوع

أ

إبداع

- حدّ الإبداع: هو إسم مشترك لمفهومين: أحدهما: تأسيس الشيء، لا عن مادة، ولا بواسطة شيء. والمفهوم الثاني: أن يكون للشيء وجود مطلق، عن سبب بلا متوسط، وله في ذاته أن لا يكون موجودًا، وقد أفقد الذي له في ذاته، إفقادًا تامًا (غ، ع، ٢٩٤، ١)

إبدال

- الإبدال، فكقوله: أنا وأنت وهو وما أشبه ذلك. فإن هذه حروف وُضعت مواضع الأسماء، فصارت أبدالًا لها (ق، م، ٢٦، ١٦)
- الإبدال في صناعة الشعر أشرف من التشبيه (ش، ج، ٥١٤، ١١)
- موضع الإبدال إنما يُفِيد بالذات التمثيل (ش، س، ٦٨٨، ١٥)

إبدال الجزئي

- إبدال الجزئي بدل الكلي فهو أن يكون القول يُقصدُ به أمر ما فيُبدَل بعض جزئيات ذلك الأمر بدل الأمر ويُعمَلُ على أن ما لَحِقَ ذلك الجزئي فيكون لاحقًا لكليته (ف، ق، ٥٦، ١٣)

بجنس له، فيبقى في الإبطال قياس واحد (س، ج، ١٠٦، ٨)

- (إذا) ثبت الجزئي لا محالة بلا شرط، فإن كل ما يوجد للنوع، فهو موجود لطبيعة الجنس، وإن لم يعم. فإن أردنا الإبطال، أعني إعتبار اللاوجود... فإنه إذا لم يوجد شيء للجنس، لم يوجد البتة للنوع (س، ج، ١٢٢، ٤)

- إن كان البغض يعرض للقوة الغضبية، فيجب أن تنسب المحبة إليها لا إلى الشهوانية. وإن كان الجهل يعرض للقوة الشهوانية، فيجب أن يكون العلم يعرض لها لا محالة، لا للناطقة. وهذا ينفع في الإبطال فقط، اللهم إلا أن لا يكون الإثبات متوجهاً نحو الوجود، بل نحو الإمكان، فينفع في الإثبات (س، ج، ١٣٠، ١٠)

- أن يعتبر مع المحمول محمول آخر، حكمه في أن يحمل أولي من حكم هذا؛ فإن لم يحمل، ولم يؤخذ ذلك، ففي المشهور أن هذا لا يحمل، ولا يؤخذ؛ وهذا للإبطال. وإن وجد ما ليس أولي، ففي المشهور أن الأولي يؤخذ؛ وهذا للإثبات (س، ج، ١٣٩، ٣)

- إن قال قائل: إن الهواء هو جسم مستشقق، فإن أخذه مستشققاً بالفعل فقد كذب، وإن أخذه بالقوة ثم عدم الحيوان، استحال أن تكون هذه القوة متحققة فيه، فإنه حينئذ غير مستشقق ولا بالقوة؛ وهذا للإبطال (س، ج، ٢٣٥، ١١)

إبطال جزئي

- الإبطال الجزئي متى كان إبطال موجبة كلية، فإنما يكون بسالبة جزئية، والسالبة الجزئية تنتج في جميع الأشكال. أما في الشكل الأول فبضرب واحد، وفي الشكل الثاني بضربين،

وفي الشكل الثالث بثلاثة أضرب (ف، ج، ١٠٦، ١٤)

- إنه إذا كان كل علم أولى بأن يكون خيراً من اللذة، ولذة ما خير، فعلم ما خير؛ فإن قلنا: ولا لذة بخير، لم يلزم أن يكون ولا علم بخير. وأما إن قلنا: لكن ليس علم خيراً، أنتجت: فليس لذة خيراً. وأما إذا كان الأمر من باب التساوي فيصلح للإثبات والإبطال الجزئي (س، ج، ١٦٢، ١١)

إبطال كلي

- الإبطال الكلي فقد يكون بموجب جزئي، وقد يكون بسالب جزئي، وقد يكون بالكلي منهما جميعاً (س، ج، ١٠٥، ٨)

- ليس إذا لم يوجد الشيء للنوع لم يوجد للجنس. لكنه يجب أن تعلم أن الموضع الثاني (موضع مما يقال على المحمول قولاً) لا ينفع في الإثبات الكلي، والموضع الأول (موضع من موضوعات الموضوع) ينفع في الإبطال الكلي (س، ج، ١٢٢، ٨)

إبطال وسلب

- هذه مواضع مشتركة للقوانين يكون تعليماتها وجدليتها بحسب ما قيل في تلك المواضع، حيث قيل في الإبطال والسلب المطلقين. من ذلك أن يكون للنوع ضد، والنوع أفضل منه، ووضعاً في جنسين متضادين، لكن وضع الأفضل في الأخس؛ فنوضع مثلاً البرودة في النور، والحرارة في الظلمة (س، ج، ١٩٩، ١٤)

إبطال وضع

- المقدمات التي ينتفع بها السائل في إبطال الوضع محدودة في عدد ليس بذلك الكثير. فمن أمعن في السؤال مجاوزًا به ذلك الحد، فهو إما متوجه بتلك المسائل إلى المطلوب على سبيل خارج عن الجدل، بل أولى أن يكون ذلك تعليمًا؛ وإما هذا يشغل الزمان، ويتمحل ما لم يفده (س، ج، ٣١٦، ١٣)

إتصال

ك(النطق) و(الضحك) المضافين إلى الإنسان اللذين يُعبّر عنهما ب(الضاحك) و(الناطق) وحيثُذ إن جعلًا موضوعًا ومحمولًا كان ما به الاتحاد شيئًا ثالثًا مغايرًا لهما. وذلك معنى قوله (كان في نفسه معنى ثالثًا) (ط، ش، ١٨٩، ٩)

إتباع

- إن الإلتقاء إتصال ما، وإن الإختلاط مزاج ما؛ فإن الإلتقاء أعم من الإتصال (س، ج، ١٧٤، ١٧)

- أعني بالإتصال تضمّن المقول على الكلّ كون الحدّ الأوسط محمولًا بإيجاب على الأصغر فقط من غير أن يتضمّن الجهة أعني بالجهة، المقدمة الصغرى، وإنما يتضمّن جنسها وهو الإيجاب فقط (ش، ق، ٢١٠، ١) - الإتصال منه تام وهو أن تكون كلتا المقدمتين موجبتين، ومنه غير تام وهو أن تكون الكبرى كلية سالبة والصغرى موجبة فقط (ش، ق، ٢١٠، ٤)

- الإتصال قد يكون بلزوم كما في قولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. وقد يكون بإتفاق، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة، فالحمار ناهق (ط، ش، ٢٧٢، ١٦)

إتصال تام

- الإتصال التام فجعلوه ما يلزم فيه المقدم التالي، كما لزم التالي المقدم، كقولهم: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وكلما كان النهار موجودًا فالشمس طالعة (س، ق، ٢٣٢، ١٢)

إتحداد

- الإتحداد في الكيفية يُسمى مشابهة. وفي الكمية يُسمى (مساواة). وفي الجنس يُسمى (مجانسة). وفي النوع يُسمى (مشاكلة). والإتحداد في الأطراف يُسمى (مطابقة). فيخرج من هذا بيان معنى الواحد بالجنس. والواحد بالنوع. والواحد بالعدد. والواحد بالعَرَض. والواحد بالمساواة (غ، ع، ٣٤٣، ٤)

- ما به الإتحداد شيء واحد، وهو الذي عبّر عنه الشيخ ب(الشيء) (ط، ش، ١٨٩، ٩) - ما به التغاير قد يمكن أن يكون شيئين متغايرين يضاف كل واحد منهما إلى ما به الإتحداد:

إتصال غير تام

- أما الإتصال الغير التام، فإن يكون المقدم يلزمه التالي ولا ينعكس، كقولك: كلما كان هذا إنساناً فهو حيوان. ولا ينعكس، فليس إذا كان ذلك حيواناً فهو إنسان (س، ق، ٢٣٢، ١٥)

إتفاق

- إن الإتفاق لا يكون دائماً ولا أكثرية (س، ب، ٤٦، ٢)

- ما يبنى على الإستعارة، يقال مثلاً إن الهولي أم حاضنة، وإن العفة إشتراك إتفاقي، وذلك لأن الإشتراك الإتفاقي قد يوجد في النعم، وليست العفة موجودة فيها. ولو كان الإتفاق جنساً لكان الشيء الواحد وهو العفة يقع في الفضيلة على أنها جنسها وفي الإتفاق، فيكون للواحد جنسان متباينان ليس أحدهما تحت الآخر، ولا يستندان إلى عام؛ وهذا مما علمت إستحالته (س، ج، ٢٤٤، ٧)

- من الأسماء ما يقال بالإتفاق، وقد صار الاسم فيه إسماً لما يتفق فيه بالحقيقة (س، ج، ٢٤٤، ١٤)

- ما يحدث بالإتفاق... أن كونه ليس واجب ضرورة، كما أن ما كونه أو لا كونه واجب ضرورة، فليس يحدث عن الإتفاق (ش، ع، ٩٦، ٢٦)

- ما يحدث بالإتفاق ليس هو من الأشياء التي توجد بالضرورة ولا من الأشياء التي توجد على الأكثر (ش، ب، ٤٤٤، ٣)

- الشيء الذي يُسمى إتفاقاً وبخاً متى حدث عند الصناعة أو عن الطبيعة فهو الشيء الذي لم تقصده الصناعة ولا الطبيعة (ش، ب، ٤٧٣، ٣)

- البخت والإتفاق... ليس ما يحدثه هو لمكان غاية من الغايات ولا شيء من الأشياء ولذلك كان حدوثه أقلية (ش، ب، ٤٧٣، ٦)

إتفاق في اسم

- أوجب الإتفاق في الاسم سبب قوي: وهو أن الأمور غير محدودة، ولا محصورة عند المسمين، وليس أحد منهم عند ما يُسمى أمكنه حصر جميع الأمور التي يروم تسميتها، فأخذ بعد ذلك يفرد لكل معنى إسماً على حده، بل إنما كان المحصور عنده، وبالقيااس إليه، الأسماء فقط؛ فعرض من ذلك أن يجوز الإشتراك في الأسماء، إذا كانت الأسماء عنده محصورة، ولا يحتمل أن يبلغ بها تركيب بالكثير غير متناه، لأن الأسماء حينئذ تجاوز حدًا لحقه إلى طول غير محتمل، فلم يُوطَّن المسمى الواحد والمختلفون أنفسهم إلا على إنحصار الأسماء في حد، ومجازة الأمور كل حد، فعرض إشتراك أمور كثيرة في لفظ واحد (س، س، ٣، ١٠)

- باب الإتفاق في الاسم، وباب المشاغبة، يرجع إلى خصلة واحدة، وهي: أن يكون المفهوم مختلفاً؛ لكن الذي للإتفاق فهو بحسب لفظ لفظ من المفردات، بأن يكون مشتركاً بالحقيقة، أو يكون مشتركاً بالعادة للإستعارة والمجاز. والذي للمشاغبة فبحسب التركيب بين المفردات (س، س، ١٢، ١)

إتفاق وتواطؤ معا

- قد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولاً على شينين بالإتفاق وبالتواطؤ معاً، مثل الأسود إذا قيل على رجل اسمه أسود وهو أيضاً ملون

- بالسواد، وقيل على القير؛ فإنه إذا أخذ هذا الاسم على أنه اسم شخص الرجل، كان قوله عليه وعلى القير بالاتفاق، وإذا أخذ على أنه اسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ (س، م، ١٤، ١٥)
- آثار - ما يخرج بالصوت يدل على ما في النفس، وهي التي تسمى آثاراً (س، ع، ٣، ١)
- إن الآثار أيضاً بالقياس إلى الألفاظ معان (س، ع، ٣، ٢)

اتفاقات بختية

- إثبات
- الاتفاقات البختية الواقعة فلاختلاف المسمين التسمية الأولى؛ كأن بعضهم إتفق له أن أوقع اسم العين على شيء والآخر إتفق له أن أوقعه على غيره؛ فيجوز إذن أن يكون سبب الاتفاق هو اختلاف حال مسمين، أو لاختلاف حال مسم واحد في زمانين صار فيهما كشخصين (س، م، ١٤، ٢)
- نظرنا (في الإثبات) هل المحمول له ضدّ المحمول مسلوباً عن ضدّ الموضوع لزم أن يكون المحمول في الموضوع، وإن كان ضدّ المحمول مسلوباً عن ضدّ الموضوع كان المحمول مسلوباً عن الموضوع (ف، ق، ١١٥، ٦)

اتفاقية

- الإبطال والإثبات ينقسم... هذه القسمة، فإن الثبوت قد يثبت إثباتاً عاماً والمبطل قد يبطل إبطالاً عاماً، وذلك أن الذي يبين أن المحمول موجود للموضوع أو غير موجود له، فإنه يثبت إثباتاً عاماً، وكذلك الذي يبطل (ف، ج، ٨٣، ٦)
- مفهوم الإيجاب والإثبات ثبوت حكم لشيء وهذا هو وجوده له (س، ع، ٨٠، ١١)
- كل ما يحتاج في إثباته إلى إثبات شرائط فيكفي في إبطاله إبطال شرط (س، ج، ٦٣، ٦)
- أما في الإثبات فيحتاج إلى مقدمات كثيرة بالقوة، حتى يقال: كذا ليس بجنس، ولا حدّ، ولا خاصّة، وكل ما ليس بكذا ولا كذا، فهو عرض (س، ج، ١٠٦، ١٠)
- إن كان البغض يعرض للقوة الغضبية، فيجب أن تنسب المحبة إليها لا إلى الشهوانية. وإن كان الجهل يعرض للقوة الشهوانية، فيجب أن يكون العلم يعرض لها لا محالة، لا للناطقية. وهذا ينفع في الإبطال فقط، اللهم إلا أن لا
- الاتفاقية فجتها الضرورة فيما فيه دوام التالي مع دوام المقدم. وأما الوجودية الاتفاقية التي لا تدوم دوام الوضع ومع ذلك توجد مع كل وضع فربما لم توجد لأنه إذ لم يكن لزوم ولا دوام فيكون مثل هذا عروضاً اتفاقياً فيهما، فربما لم يعرض التالي الذي لا دوام له ولا لزوم بل يكون ممكناً عروضه (سي، ب، ١٦٥، ٤)
- إن كانت الصحبة بين القضيتين في المتصلة لا لسبب إقتضاها بل إتفق أن صدقت إحداها مع صدق الأخرى سميت اتفاقية، كقولنا إن كانت الشمس طالعة كان الإنسان ناطقاً فهذه المتصلة حكمت بالصحبة بين هاتين القضيتين، بمعنى أنهما إتفقتا في الوجود إن صدقتا معاً لا بمعنى أنهما إقتضت إحداها الأخرى عقلاً أو شرعاً أو عادة إذ لا علاقة بينهما أصلاً (و، م، ١١٩، ٢٨)

إثبات في حملية

- الإثبات في الحملية أن يحكم بوجود محمول لحامل مثل قولك «زيد كاتب»، والنفي فيها أن تحكم بلا وجود محمول لحامل مثل قولك «زيد ليس بكاتب» (س، ش، ٦٢، ١٣)

إثبات في متصلة مجازية

- الإثبات في المتصلة المجازية أن تحكم باتباع جزاء لشرط مثل قولك «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، والنفي فيها أن تحكم بلا اتباع جزاء لشرط مثل قولك «ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود» (س، ش، ٦٢، ١٥)

إثبات في منفصلة

- الإثبات في المنفصلة أن تحكم بانفصال تال عن مقدم مثل قولك «إما أن يكون هذا العدد زوجاً وإما أن يكون هذا العدد فرداً». والنفي فيها أن تحكم بلا انفصال تال عن مقدم مثل قولك «ليس إما أن يكون هذا العدد زوجاً وإما أن يكون منقسمًا بمتساويين» (س، ش، ٦٢، ١٨)

إثبات وإبطال

- الإبطال والإثبات ينقسم . . . هذه القسمة، فإن المثبت قد يثبت إثباتاً عاماً والمُبطل قد يبطل إبطالاً عاماً، وذلك أن الذي يبين أن المحمول موجودة للموضوع أو غير موجود له، فإنه يثبت إثباتاً عاماً، وكذلك الذي يبطل (ف، ج، ٨٣، ٦)

- المطلوب هو ما يطلب ليظفر به، فنحصل منه نفسه فائدة؛ وإنما تحصل منه الفائدة من حيث هو حق. وأما إذا طلب بالإثبات أو الإبطال لا

يكون الإثبات متوجهاً نحو الوجود، بل نحو الإمكان، فينفع في الإثبات (س، ج، ١٣٠، ١٠)

- أن يعتبر مع المحمول محمول آخر، حكمه في أن يحمل أولى من حكم هذا؛ فإن لم يحمل، ولم يؤخذ ذلك، ففي المشهور أن هذا لا يحمل، ولا يؤخذ؛ وهذا للإبطال. وإن وجد ما ليس أولى، ففي المشهور أن الأولى يؤخذ؛ وهذا للإثبات (س، ج، ١٣٩، ٣)

- من فعل الشيء إذا أضيف إلى غيره، وقرن به، فجعله بحال، فنقضي بأنه بتلك الحال؛ مثل أن يجعله خيراً أو أبيض، فنقضي بأنه خير أو أبيض؛ وهو غير علمي. وأحسن مواضعه الخلقيات؛ فإنه قد تقترن الحركة بالمادة فتجعلها حارة، وهي غير حارة. وموضع قريب من هذا، وهو أنه إذا زيد شيء على شيء، فجعله أزيد في حال كان له مثلاً في كونه خيراً أو بياضاً، فهو بتلك الحال. وليس علمياً أيضاً؛ فإن الحركة إذا زيدت على المحار صار أحر، وليست حارة. وهذا الموضع والذي قبله للإثبات (س، ج، ١٤٠، ١٢)

- الإثبات يسميه قوم (إيجاباً) والنفي (سلباً) (س، ش، ٦٢، ١٢)

إثبات جنس

- في إثبات الجنس أن يكون المشتقّ فله الاسم من أمر هو من جهة ما هو كذلك تحت شيء مشتقّ له الاسم من أمر، ذلك الأمر جنسه، فسيكون أصلاً الاشتقاق كذلك نسبتها (س، ج، ٢٠٣، ٥)

تساوى الشينان في النوع، فأطولهما زماناً، وأكثرهما ثباتاً، فهو أثر (س، ج، ١٥٢، ٥)

- إنَّ ما كان سبباً للخير بذاته، كالفضيلة والكفاية، أثر مما هو سبب له بالعرض كالبحث (س، ج، ١٥٥، ٢)

- الذي يكون للشيء بالطبع أثر من الذي لا يكون له بالطبع. ومثاله: العدالة أثر من العادل (س، ج، ١٥٥، ١٥)

- أن يكون أحد الأمرين، وإن كان يطلب لغيره، فقد يطلب لنفسه، والأمر الآخر لا يطلب إلا لغيره، فإنَّ الأول أثر؛ ومثاله الصحة والعدالة، فإنَّهما أثر من الغنى والشدة، فإنَّ الصحة والعدالة كريمان لأنفسهما، والغنى لا فضيلة له في نفسه، بل ربَّما جلب أمراً كريماً فاضلاً (س، ج، ١٥٨، ١٢)

- الذي يسوق إلى الأمر الأثر أثر (ش، ج، ١٥، ٥٤٩)

- الذي يتبعه خير أكثر هو أثر والذي يتبعه شر أقل... هو أثر (ش، ج، ٥٥٠، ١٢)

أثر بالاعتماد

- الشيء الذي هو أنفع في كل وقت، وفي أكثر الأوقات، فهو أثر بالإعداد، كالعفة والعدالة فإنَّهما أثر من الشجاعة. لكن ربَّما كانت الشجاعة أثر في وقت يحوج إليها (س، ج، ٥، ١٦٠)

إثنان

- الإثنان نوع في ظاهر الأمر من الزوج (س، ج، ٣، ٢٥٣)

من حيث الحق، فهي وضع ما، ودعوى يراد إثباته (س، ج، ٥٤، ١)

- الإثبات والإبطال إنما يتوجه نحو الدعاوي (س، ج، ٧١، ٨)

- أن يُعتبر مع المحمول محمول آخر، حكمه في أن يحمل أولى من حكم هذا؛ فإن لم يحمل، ولم يؤخذ ذلك، ففي المشهور أن هذا لا يحمل، ولا يؤخذ؛ هذا للإبطال. وإن وجد ما ليس أولى، ففي المشهور أن الأولى يؤخذ؛ وهذا للإثبات (س، ج، ١٣٩، ٣)

- لفظة: «من حيث»، فلا تأخذ الموصوف بأنه ضحك من حيث هو ضحك، ولا الموصوف بالمستحي من حيث هو مستحي، بل خذهما مطلقاً من غير إعتبار «من حيث»؛ فقد علمت الفرق بين المطلق وبين المقول فيه «من حيث». وهذا الموضع نافع في الإثبات والإبطال المطلقين (س، ج، ٢١٨، ٤)

أثر

- النظر في الأولى والأخرى والآثر أشبه نظر بما يراد به الإقناع (س، ج، ٦٦، ٣)

- إعلم أنَّ المفهوم من الأثر غير المفهوم من الأفضل؛ وذلك لأنَّ الشيء قد يكون أفضل ولا يكون أثر؛ فإنَّ العلم أفضل، وليس أثر من اللباس عند العريان؛ فالموت على حالة كريمة أفضل من الحياة الخسيسة، وليس أثر (س، ج، ١٤٥، ١٤)

- من المواضع أنَّ ما هو أطول زماناً، وأكثر ثباتاً، فهو أثر. وليس هذا بحق، إذا أخذ مطلقاً. فقد يؤثر المؤثر القصير المدة العظيم في أنه مؤثر على الخسيس الطويل المدة؛ إلا أنَّ هذا قد يُستعمل في المشهور. وأما إذا

إثنية

أو أجزاء فصول - هي التي تكون عللاً للماهية
(س، ب، ١٩٦، ١٤)

- لم يعرف صورة الشيء، بالحد، إلا من عرف
أجزاء الحد، من الجنس والفصل قبله (غ، ع،
٢٧١، ٢٢)

أجزاء العلوم

- أجزاء العلوم وهي موضوعات وقد عرفت أو
مبادئ وهي حدود الموضوعات وأجزائها
وأعراضها الذاتية والمقدمات غير البينة في
نفسها المأخوذة على سبيل الوضع (ن، ش،
٣٤، ١٦)

أجزاء القضيتين

- مجموع أجزاء القضيتين إلى ثلاثة أجزاء تُسمى
حدوداً ومدار القياس عليها (غ، م، ٢٦، ١٨)

أجزاء متشابهة

- فيما يكون له أجزاء متشابهة، كماء البحر من
حيث هو ماء البحر؛ والهواء من حيث هو
هواء؛ ثم لا يكون أتى بخاصية يشترك فيها
الكل والجزء، بل يكون ذلك إما للأكثر، كمن
يقول: ماء البحر خاصيته أنه مالح، أو أن أكثره
مالح. أو يكون من جهة جزئه، كمن يقول: إن
الهواء هو المستنشق؛ ثم ليس جميع ماء البحر
مالحاً، ولا كل ماء هو ماء بحر، فأكثره مالح،
بل منه ماء كله مالح، ومنه ماء كله عذب،
فليس كل ماء البحر أكثره مالح؛ وكله ماء بحر.
والهواء أيضاً ليس كله مستنشقاً وكله هواء، كما
جزؤه هواء. بل يجب أن يكون كما يقول معطي
الخاصة للأرض: إن الأرض ثقيلة بالطبع؛
ف نجد الكل، وكل جزء، بهذه الصفة (س، ج،
٢٢٥، ٤)

- الإثنية في هو هو بالمعنى الجنسي، وهو هو
في المعنى النوعي فمفهوم والوحدة أيضاً
مفهوم. أما في المعنى الشخصي فقد تكون
الإثنية بالعرضين، والوحدة بالموضوع،
كقولنا: البناء هو الكاتب. وقد تكون الإثنية
بالموضوع، والعرض والوحدة بالمجتمع الذي
يتناول بالإشارة جملته، مثل قولنا: زيد هو هو
هذا الكاتب. وربما كانت الكثرة بحسب
إسمين، والوحدة بحسب المعنى، وهو أولى ما
يقال له هو هو، إذ لا غيرية فيه في المعنى، كما
يقال: الإنسان هو هو البشر (س، ج،
٦٦، ١٤)

- إن الثنية، والإثنية، تحت الزوج؛ وهذا على
ظاهر المشهور (س، ج، ٢٥٣، ٤)

اجتهاد

- قد يكون «الاجتهاد» في دخول بعض «الأنواع»
في مسمى ذلك الاسم، كدخول الأشربة
المسكرة في غير العنب والنخل في مسمى
الخمير (ت، ر، ١، ٧٥، ١٧)

أجزاء

- إن تعديد الأجزاء وتحصيلها ليس الكل، ولا
نفس الكل. فإنه يكون الخشب واللبن وغير
ذلك موجوداً، ولا يكون البيت موجوداً.
فليست الدلالة على وجود الأجزاء دلالة على
طبيعة الكل؛ فلا أقل من أن يقال: إن كذا
مجموع كذا وكذا (س، ج، ٢٨٥، ١٧)

أجزاء الحد

- أجزاء الحد - أجناساً كانت أو فصولاً حقيقية

أجزاء المنطق

- أجزاء المنطق ثمانية: ١- المفردات، وهي المقولات المعقولة المفردة؛ و٢- التركيب الأول، وهو تركيب القضايا؛ و٣- التركيب الثاني، وهو تركيب القياس من القضايا؛ ثم ٤- البرهاني؛ و٥- الجدلي؛ و٦- الخطابي؛ و٧- الشعري؛ و٨- السفسطة (ت، ر)، (٢٤، ٥٢)

- نوع، قد يحمل على سقراط وفلاطن اللذين ليسا يختلفان بالنوع لكن بالعدد. فأما الحي، فإذا هو جنس، قد يحمل على الإنسان والفرس والثور الذين بعضهم يخالف بعضًا وبالنوع لا بالعدد فقط (في، أ، ١٠٢٥، ٧)
- إن الأجناس أقدم من الفصول التي دونها، ولذلك ترفعها ولا ترتفع بارتفاعها، لأن الحي متى ارتفع إرتفع الناطق وغير الناطق (في، أ، ١٠٥٤، ٣)

أجناس

- الأجناس التي بعضها تحت بعض، فليس مانع يمنع من أن يكون فصول بعضها فصول بعض بأعيانها (أ، م، ١٣، ٥)
- الأجناس تُحمل على الأنواع، وليس تنعكس الأنواع على الأجناس (أ، م، ٩، ٤)
- جميع الأجناس إنما يحمل على الأنواع على طريق التواطؤ، لأن الأنواع تقبل إسم الأجناس وقولها. وذلك أنه من قال إن الأبيض متلون لم يصفه على أنه جنس، لأنه إنما وصفه على طريق الإشتقاق، ولا وصفه على أنه خاصة، ولا على أنه حذ (أ، ج، ١٠، ٥٠٤)
- جميع الأجناس التي فوق تحمل على التي تحت (أ، ج، ١٧، ٦٣٨)
- الأجناس والفصول هي التي تُحمل من طريق ما هو (أ، ج، ١٣، ٦٨٠)
- الأجناس تخالف الأشياء التي تُحمل على شيء واحد فقط مما يوصف به من أنها تُحمل على كثيرين وتخالف الأشياء التي تُقال على كثيرين بأشياء، من ذلك أنه يخالف الأنواع بأن الأنواع، وإن كانت تُحمل على كثيرين، فإنها ليست تُحمل على كثيرين مختلفين بالنوع، بل كثيرين مختلفين بالعدد. فإن الإنسان، إذ هو

- إن الأجناس ينبغي أن تُقدم فتوضع؛ فإذا تُصوّرت بالفصول تُحذ الأنواع، ولذلك ما صارت الأجناس أقدم في الطبع (في، أ، ١٠٥٥، ١٠)
- إن الأجناس تُحمل على الأنواع على طريق التواطؤ (في، أ، ١٠٥٥، ١٣)
- إن الأجناس تفضل على الأنواع التي دونها باحتوائها عليها (في، أ، ١٠٥٦، ١)
- إن الأعراض تقوم أصلاً في الأفراد، أما الأجناس والأنواع فسابقة بالطبع على الجواهر الجزئية (في، أ، ١٠٥٨، ١٠)
- الأجناس التي ليس بعضها تحت بعض أربعة: منها الأجناس العالية، ومنها الأجناس المتوسطة التي كل واحد منها تحت جنس عالٍ غير العالي الذي تحته الآخر، والثالث الأجناس التي هي أنواع قسيمة، والرابع الأجناس المتوسطة التي كل واحد منها نوع تحت جنس متوسط غير المتوسط الذي تحته الآخر (ف، د، ١٣، ٧٨)
- الأجناس من بين هذه الكلّيات فكل واحد منها أعم من النوع. أمّا هي في نفسها - أعني الأجناس - فإن بعضها أعم من بعض (ف، أ، ١٠، ٦٦)

- أما الأجناسُ فإنَّ الأعمَّ فالأعمَّ يُحمَلُ على الأخصَّ فالأخصَّ حملاً مطلقاً (ف، أ، ١٨، ٦٦)
- الأجناسُ فإنَّها قد تُحمَلُ على الأشخاص التي يُحمَلُ عليها النوعُ حملاً مطلقاً وفي جواب المسألة عن النوع ما هو (ف، أ، ٢٢، ٦٦)
- الأجناس المحمولة على النوع، فإنَّ منها ما هو أخصُّ حتَّى لا يُحمَلُ على النوع من بين تلك الأجناس جنسٌ أكثر خصوصاً منه، ومنها ما هو أعمَّ حتَّى لا يُحمَلُ على ذلك النوع جنسٌ أعمَّ منه أصلاً، ومنها ما هو أزيدُ عمومًا من الجنس الأخصَّ الذي لا أخصَّ منه وأخصُّ من الجنس الأعمَّ الذي لا أعمَّ منه (ف، أ، ٢٤، ٦٦)
- المتوسطات والعالي تسمَّى أجناساً بجهتين إحداهما من جهة ما هي محمولةٌ على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو، والثانية من جهة أنَّ كلياً يُرتَّبُ تحتها. فإذا المتوسطات تسمَّى أجناساً وأنواعاً (ف، أ، ٧١، ٩)
- إنَّ الأجناس تقال من طريق ما هو، والأعراض لا تقال. وهذه المبانيَّة موجودةٌ أيضاً بين الجنس والخاصة (س، د، ١٠٣، ٦)
- إنَّ الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول. وأما الأجناس والأنواع فهي أقدم من الأشخاص (س، ب، ١٠٢، ١٥)
- إنَّ الأجناس تقال من طريق ما هو، والأعراض لا تقال. وهذه المبانيَّة موجودةٌ أيضاً بين الجنس والخاصة (س، ب، ١٠٣، ٦)
- إذا دلَّ الاسم على أشياء هي فصول لأجناس مختلفة متباينة، فإنَّ الاسم مشترك؛ فإنَّ الأجناس التي بهذه الصفة، فإنَّ فصولها مختلفة الحدود (س، ج، ٨٩، ١٥)
- في المشهور؛ فإنه لا توجد للأجناس أعداد حقيقية البتَّة. ويعاند هذا أيضاً في المشهور؛ فإنَّ الصحة تضاد المرض، ومرض ما كاستدارة المعدة لا ضد له؛ لكن في الحقيقة المرض ليس ضدّاً للصحة، بل عَدَمًا مقابلًا، ولكل مرض جزئيٍّ مقابل جزئيٍّ، وربما لم يكن له إسم (س، ج، ١٧٨، ١٨)
- الأجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض... فإن فصولها مختلفة في النوع (ش، م، ٩، ١٩)
- الأجناس التي بعضها داخل تحت بعض... ليس يمتنع أن يُظنَّ أنه قد يكون فصولها من نوع واحد (ش، م، ١٠، ٣)
- الأجناس... تُحمَلُ على الأنواع والأشخاص (ش، م، ٢٢، ٦)
- إنَّ كان بين الأنواع متوسط فبين الأجناس متوسط (ش، ج، ٥٦٦، ٢١)
- لما كانت الأجناس موجودة للأنواع في نفس جوهرهما فمن الضرورة أن يكون معنى الأفضل والأخس لازم في كليهما على مثال واحد (ش، ج، ٥٧٥، ٢٠)
- العالي كالجوهر في مراتب الأجناس يُسمَّى جنس الأجناس (ن، ش، ٩، ٨)
- أجناس الأجناس
- إنَّ هاهنا جنساً عاليًا، أو أجناساً عالية، هي أجناس الأجناس وأنواعاً سافلة هي أنواع الأنواع. وأشياء متوسطة هي: أجناس لما دونها. وأنواع لما فوقها. وأن لكل واحد منها في مرتبته خواص (س، أ، ٢٣٦، ٧)

أجناس الأسباب

- أجناس الأسباب الأول أربعة . . . وكل واحد من تلك يوجد في جواب لم هو الشيء (ف، ب، ٩، ٤٢)

أجناس الأعراض

- أجناس الأعراض وأنواعها إذا أخذت من حيث هي في الجوهر أو حُمِلت على الجوهر أُخِذَتْ بأسمائها المشتقة، ومتى أُخِذَ كُلُّ واحد متوهمًا على إنفراد ومحمولًا على ما تحته من نوع أو شخص لم يؤخذ اسمه مشتقًا (ف، ع، ١٤٥، ٢)

- أجناسُ الأعراض وأنواعها إذا أُخِذَتْ من حيث هي في الجوهر أو حُمِلَتْ على الجوهر أُخِذَتْ بأسمائها المشتقة (ف، ق، ١١٢، ١٧)

أجناس الجوهر

- أما أجناسُ الجوهر وأنواعه فإن أكثرها يدلّ عليها بأسماء هي مثالات أول، مثل الإنسان والفرس والشجرة والنبات والجسم والجوهر (ف، ع، ١٤٥، ١١)

أجناس عالية

- جميع الأجناس العالية ينبغي أن تُحمل على النوع من طريق ما هو فإن اختلفت بوجه من الوجوه، فمن البين أن الموصوف ليس بجنس (أ، ج، ٥٥٧، ١٧)

- الأجناسُ العالية كلها عشرة: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضع ولهُ وأن يَقْعَلْ وأن يَنْفَعِلْ (ف، م، ٩٠، ١٦)

- الأجناسُ (العالية) والأنواعُ التي نحت كل واحد منها قد تؤخذ على أنها معقولاتٌ للأشياء

المحسوسة الموجودة، ومثالات في النفس للأمور الموجودة (ف، م، ١١٦، ١٤)

- المحمولُ على المجرى الطبيعي هو أن يُحْمَلَ ما سوى الجوهر من الأجناس العالية وأنواعها على الجوهر أو أنواعه وأشخاصه، ويُؤخَذُ الجوهر أو أنواعه أو أشخاصه موضوعاتٍ في القضايا لسائر المقولات، كقولنا الإنسان أبيض وما أشبه ذلك. والمحمولُ على غير المجرى الطبيعي هو أن يُحْمَلَ الجوهرُ أو شيء من أنواعه أو أشخاصه على شيء من سائر الأجناس العالية أو على أنواعها أو أشخاصها، كقولنا الأبيض هو حيوان (ف، م، ١١٧، ٧)

- الأجناس العالية العشرة لها أسماء متباينة، وهي أسماءها التي يخصُّ واحد واحد منها واحدًا واحدًا من العشرة، مثل الجوهر والكمية والكيفية وغير ذلك. ولها أسماء مترادفة يعمُّ كل واحد منها جميعها، وهي الموجودُ والشيء والأمرُ والواحد فإن كل واحد منها يُسمَّى بجميع هذه الأسماء وكل واحد من هذه الأسماء يُقال على جميعها باشتراك، وهو من أصناف الاسم المشترك، فيما يقال بترتيب وتناسب (ف، ع، ١٤٤، ٨)

- (الأجناس العالية) لها أسماء مترادفة يعمُّ كل واحد منها جميعًا، وهي الموجود والشيء والأمر والواحد (ف، ق، ١١٢، ٤)

- إنَّ أمورًا عشرة [(مقولات)] هي أجناس عالية تحوي الموجودات، وعليها تقع الألفاظ المفردة إعتقادًا موضوعًا مسلّمًا، وأن تعلم أن واحدًا منها جوهر وأن التسعة الباقية أعراض (س، م، ٦، ١٧)

- إنَّ الأجناس العالية لا يوجد لها فصول مقومة

وتسمى المقولات، إذا المحمول يعبر عنه بالمقول. وهذه الأجناس لا يُحمَل عليها شيء مقوم لها لأنها أجناس عالية. بل إنما يحمل ما يحمل عليها على سبيل ما يحمل اللوازم على الشيء، كالوجود، ولا سبيل إلى تحديد شيء منها، إذ لا جنس لها ولا فصل، بل يُدَلَّ عليها بالرُسوم (مر، ت، ٢٩، ١٠)

- الأجناس العالية التي لا جنس فوقها عشرة كما سيأتي، واحد جوهر وتسعة أعراض (غ، م، ١٤، ١٤)

- الأجناس العالية، التي هي أعلى الأجناس، زعم المنطقيون أنها عشرة (غ، ع، ١٠٧، ١٣)

أجناس عالية مختلفة

إن الملك خير على أنه جوهر كامل الوجود ليس فيه ما بالقوة، وليس خيراً لأمر يعمه والمساوي. وكذلك إن لم يرتفع إلى أجناس عالية مختلفة، بل أجناس متوسطة مختلفة مثل الأبيض في الألوان والأبيض في الأصوات، ومثل الحاد من الأصوات والحاد من الزوايا؛ ومثل ما يقال لآلة القبان حمار، وللحيوان حمار فإنها ليست ترتفع إلى أجناس عالية مختلفة ليس يُحمَل بعضها على بعض وفصولها متعانة؛ ولكن ترتفع إلى أجناس قريبة مختلفة، فإن آلة القبان لا تدخل في جنس الحمار القريب الذي هو الحيوان وإن كان يدخل في جنس له دون أعلى الأجناس (س، ج، ٨٧، ١٣)

أجناس قاطيغورياس

- أجناس القاطيغورياس هي أيضاً متناهية، وذلك أنها إما أن تكون كيفاً، أو كمّاً، وإما

بل تنفصل بذواتها، وإنما كان يكون لها فصول مقومة لو كانت لها أجناس فوقها، وبالجمله معانٍ أهم منها داخلة في جوهرها، فتحتاج أن تنفصل في جواهرها عنها بغيرها، كما تبين في صناعة أخرى؛ ولكن إنما توجد لها الفصول المقسمة (س، م، ٥٥، ٨)

- الأجناس العالية قد تبين من أمرها أنها لا يجوز أن يكون لها فصول مقومة، فلا يبعد أن يقع في الأوهام أن الجنس العالي واحد؛ ولو كان كثيراً لانحصرت الكثرة في جامع يحوج إلى فصل بعده. لكن الحق هو أن الأجناس العالية كثيرة؛ فلنبداً أولاً ولنضع هذه الأجناس وضعا، ثم نبحث عن أمرها بما يحوج إليه هذا النظر من البحث فنقول: إن جميع المعاني المفردة التي يصلح أن يدل عليها بالألفاظ المفردة لا تخلو عن أحد هذه العشرة. فإنها: إما أن تدل على جوهر، كقولنا: إنسان وشجرة؛ وإما أن تدل على كمية، كقولنا: ذو ذراعين؛ وإما أن تدل على كيفية، كقولنا: أبيض؛ وإما أن تدل على إضافة، كقولنا: أب؛ وإما أن تدل على أين، كقولنا: في السوق؛ وإما أن تدل على متى، كقولنا: كان أمس وعام أول؛ وإما أن تدل على الوضع، كقولنا جالس وقائم؛ وإما أن تدل على الحدة والملك، كقولنا: متعل ومتسلح؛ وإما أن تدل على يفعل، كقولنا: يقطع؛ وإما أن تدل على ينفعل، كقولنا: ينقطع. وهذه الأمثلة التي أوردناها ليست تدل التسع منها على المقولة دلالة الاسم على المعنى، بل دلالة الاسم على ذي المعنى، إذ كان هذا أعرف. ثم نتقل منه إلى المعنى (س، م، ٥٧، ١٠)

- الأجناس العالية التي لا جنس فوقها عشرة،

- لا يكون شينان ليس أحدهما أعم من الآخر
سواءين في إستحقاق أن يكونا جنسين قريبين
للشيء، إلا ما ظن في الأجناس المتداخلة
(س، ج، ٢٠١، ٤)

أجناس متوسطة

- أمّا الأجناس والأنواع المتوسطة فإنّها هي التي
يوجد لها فصول مقوّمة وفصول مقسّمة.
ففصولها المقوّمة هي التي تقسّم أجناساً
فوقها؛ وفصولها المقسّمة هي التي تقوم
أنواعاً تحتها؛ وكل ما قوم جنساً هو فوق فإنّه
يقوم كل ما تحته؛ لكن تقويمه الأولي لما قسّم
إليه الجنس قسمة أولى؛ وكل ما قسّم جنساً أو
نوعاً هو تحت فإنّه يقسّم ما فوقه (س، م،
١٤، ٥٥)

- إنّ المملك خير على أنّه جوهر كامل الوجود
ليس فيه ما بالقوّة، وليس خيراً لأمر يعمّه
والمساوي. وكذلك إنّ لم يرتفع إلى أجناس
عالية مختلفة، بل أجناس متوسطة مختلفة مثل
الأبيض في الألوان والأبيض في الأصوات،
ومثل الحادّ من الأصوات والحادّ من الزوايا؛
ومثل ما يقال لآلة القبان حمار، وللحيوان
حمار فإنّها ليست ترتفع إلى أجناس عالية
مختلفة ليس يحمل بعضها على بعض وفصولها
متعادلة؛ ولكن ترتفع إلى أجناس قريبة مختلفة،
فإن آلة القبان لا تدخل في جنس الحمار
القريب الذي هو الحيوان وإن كان يدخل في
جنس له دون أعلى الأجناس (س، ج،
١٤، ٨٧)

أجناس المحدود

- إنّ كان لأقرب أجناس المحدود إسم موضوع

المضاف، وإما يفعل، وإما يفعل، وإما أين،
وإما متى (أ، ب، ٣٧٧، ٧)

أجناس قريبة مختلفة

- إنّ المملك خير على أنّه جوهر كامل الوجود
ليس فيه ما بالقوّة، وليس خيراً لأمر يعمّه
والمساوي. وكذلك إنّ لم يرتفع إلى أجناس
عالية مختلفة، بل أجناس متوسطة مختلفة مثل
الأبيض في الألوان والأبيض في الأصوات،
ومثل الحادّ من الأصوات والحادّ من الزوايا؛
ومثل ما يقال لآلة القبان حمار، وللحيوان
حمار فإنّها ليست ترتفع إلى أجناس عالية
مختلفة ليس يحمل بعضها على بعض وفصولها
متعادلة؛ ولكن ترتفع إلى أجناس قريبة مختلفة،
فإن آلة القبان لا تدخل في جنس الحمار
القريب الذي هو الحيوان وإن كان يدخل في
جنس له دون أعلى الأجناس (س، ج،
١٧، ٨٧)

أجناس متباينة

- أسماء الأجناس المتباينة إذ قيل كل واحد منها
على أنواع ذلك الجنس وعلى أشخاص أنواعه
على أنّه إسم لذلك الجنس، فإنه يُقال عليها
بتواطؤ (ف، ع، ١٤٤، ٢٠)

أجناس متداخلة

- إنّ نوعاً واحداً قد يقع في جنسين ليس أحدهما
تحت الآخر؛ مثل أنّ الفهم علم وفضيلة؛ أو لا
يكون هذا المثال مشهوراً جداً. فعسى أن يكون
كثير من الناس لا يقبلون أنّ الفهم علم، بل
عسى أن يكون المظنون ما ذكرنا في الفن الثاني
من حال الأجناس المتداخلة (س، ج،
٨، ١٦٩)

أجناس وأنواع

- إن كان فيما بين الأجناس متوسط ما، ففيما بين الأنواع أيضًا متوسط. وإن كان فيما بين الأنواع متوسط، ففيما بين الأجناس أيضًا متوسط: كالحال في الفضيلة والرذيلة والعدل والجور: فإن فيما بين كل اثنين من هذين شيئًا متوسطًا (أ، ج، ٥٦٤، ٥)

- إضافة الأجناس والأنواع بعضها إلى بعض نافعة. مثال ذلك أن ننظر إن كان هذا وذاك جنسًا على مثال واحد. فإن أحدهما إن كان جنسًا، فالآخر أيضًا جنسٌ وكذلك ننظر إن كان الأقل جنسًا فالأكثر جنسًا. مثال ذلك إن كانت القوة جنسًا لضبط النفس أكثر من الفضيلة، وكانت الفضيلة جنسًا، فالقوة أيضًا جنسٌ (أ، ج، ٥٨١، ٦)

- إن الأعراض تقوم أصلًا في الأفراد، أما الأجناس والأنواع فسابقة بالطبع على الجواهر الجزئية (في، أ، ١٠٥٨، ١٠)

- حال الأجناس عند الأنواع هي حال جميع الأشياء عند الجواهر الأول (ش، م، ١٥، ١٩)

- مسيرنا إلى حدود الأجناس من حدود الأنواع هو شيء يجري مجرى الطبع (ش، ب، ٤٧٨، ٢٢)

- الأجناس مركبة والأنواع بسيطة (ش، ب، ٤٧٨، ٢٣)

- كل واحد من الأجناس والأنواع الموجودة في مقولة مقولة متناهية بتناهي أجناس مقولة الجوهر وأنواعها الموضوعات لتلك (ش، ج، ٤٢٩، ١٣)

كان الأولى إيراد أنه يدل على جميع الذاتيات المشتركة بالتضمن، ثم يردف بجميع الفصول الخاصة بالمحدود وإن كانت ألفًا، وإن لم يكن له إسم أوردت ذاتياته مفصلة بدله أي حده (سي، ب، ٢٦٥، ٢٢)

أجناس مختلفة

- الأجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتبًا تحت بعض، فإن فصولها أيضًا في النوع مختلفة، من ذلك أن فصول الحيوان كقولك: المشاء، والطير، وذو الرجلين، والسابع؛ وفصول العلم ليست أشياء من هذه، فإنه ليس يخالف علمٌ علمًا بأنه ذو رجلين (أ، م، ٥، ١٠)

- إن كانت المتقابلات ترتفع إلى أجناس مختلفة فإسم الضد مشترك، وإسم الموضوع أيضًا مشترك؛ وكذلك من التصارييف (س، ج، ٨٨، ١١)

- الأجناس المختلفة التي لا يكون بعضها تحت بعض فإن فصولها مختلفة (مر، ت، ٢١، ١)

أجناس المصادرة

- أجناس المصادرة على ما يمكن أن يُخفى أنه مقابل المطلوب خمسة عشر جنسًا (ف، س، ١٥٣، ١٨)

أجناس المعاني العدمية

- إن أجناس المعاني العدمية معانٍ عدمية، كالسكون فإنه عدم الحركة فيما من شأنه أن يتحرك. لعدم الحركة كالجنس له، وهو بالقوة مقارن لفصيلين: أحدهما القوة على الحركة، وإذا اقترن به كان سكونًا؛ والآخر اللاقوة عليها، وإذا اقترن به كان ثباتًا ما غير السكون (س، ج، ٢٥٧، ٧)

أجناس وصور

أخرى

- الأجناس والصور ثلاثة أقسام: أحدها قبل الكثرة وهو كسابق علم الله تعالى بالأشياء في الأشياء، وعلمها هو الروحاني الأعلى، وهي تسمى الإلهية. والثاني مع الكثرة وهو الذي في طبائع جميع المخلوقات وعللها، هو الجسماني الأسفل، ويسمى علم الطبيعة. والثالث بعد الكثرة وهو الذي يُتصور في وهم من نظر إلى صورة الأشياء، وعلمها مما يوافق المنطق وهي تسمى ال وهمية (به، ح، ١٢٤، ٦)
- النظر في الأولى والأخرى والآثر أشبه نظر بما يراد به الإقناع (س، ج، ٦٦، ٣)
- مواضع أخرى مأخوذة من الأكثر والأقل؛ وهي مواضع الأخرى (س، ج، ١٣٨، ٨)
- إن الغاية في الشيء أثر من فاعل لغاية، أي أخرى (س، ج، ١٥٧، ٩)

إحساس

- لا يمكن أن يكون معنى الإحساس هو معنى علم شيء من الأشياء التي عليها برهان، اللهم إلا أن يحبّ إنسان أن يُسمّى العلم بالبرهان الإحساس (أ، ب، ٣٩٨، ١٤)

آحاد

- الآحاد إما نفس المعنى الذي لا ينقسم، من حيث هو لا ينقسم، أو شيء فيه الوحدة، وهو ذو وحدة وله وجود آخر حامل للوحدة (س، م، ١٢٠، ١٨)
- مفردات الألفاظ وهي آحاد المعاني (ب، م، ٣٥، ١٣)

إحتمال

- الإحتمال يُشبه الإمكان الأعمّ (ط، ش، ٤٨٥، ٧)

إحداث

- حدّ الإحداث: هو إسم مشترك يُطلق على وجهين: أحدهما: زمني ومعنى الأحداث الزماني، الإيجاد للشيء، بعد أن لم يكن له وجود في زمان سابق. ومعنى الأحداث الغير الزماني، هو إفادة الشيء وجودًا، وذلك الشيء ليس له في ذاته ذلك الوجود، لا بحسب زمان دون زمان، بل بحسب كل زمان (غ، ع، ٢٩٤، ٢٠)

أحكام ايجابية

- الأحكام الإيجابية: فأولها: أنا نعني بكل (ج) كل ما يقال له (ج) ويوصف بـ(ج) لا ما هو طبيعة (ج) نفسها، كما في المهملات؛ وذلك

أحكام الموضوع

- ذكر الشيخ من القسم الأول (أحكام الموضوع) ست أحكام: إثنان سلبيان. وأربعة إيجابية (ط، ش، ٣٢٥، ٤)

أحوال

- لكل واحد من العلوم شيء أو أشياء متناسبة تبحث عن أحواله أو أحوالها وتلك الأحوال هي الأعراض الذاتية ويسمى موضوع ذلك العلم، مثل المقادير للهندسية (س، أ، ٥٢٤، ١)

أحوال وجودية

- الأحوال الوجودية من الكيف والكم والأين وما يسمى ولم (ب، م، ٢٠٩، ١٩)

أخبار

- الإعطاء باللفظ هو الإعلام والإخبار كقولنا إن زيدا حيوان والإنسان ناطق ويلزمه أن يكون صادقاً أو كاذباً (ب، م، ١١، ٢١)
- القضايا أيضاً هي الأقاويل الجازمة، وتسمى من حيث هي إعلام من واحد لآخر أخباراً (ب، م، ٧٠، ١٣)

إختبار

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إما داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٥، ٦)
- أما الإمتحان والإختبار فليس الغرض فيه إقناع

لأن لفظ (كل) ينضاف إليها هناك. وثانيهما: أنا نعني ب(ج) كل واحدة مما يوصف ب(ج) بالفعل، لا بالقوة. وخالف الحكيم الفاضل «أبو نصر الفارابي» في ذلك؛ فإنه ذهب إلى أن المراد به هو كل ما يصح أن يوصف به سواء كان موصوفاً بالفعل، أو لم يكن إلا بالقوة، وهو مخالف للعرف، والتحقيق، فإن الشيء الذي يصح أن يكون إنساناً ك(النفطة) لا يقال له: إنسان. وثالثها: أنا نعني به الموصوفات ب(ج) بالفعل، على وجه يعم المفروض الذهني، والموجود الخارجي، فلا يشترط فيه التخصيص بأحدهما؛ فإننا نحكم على كل واحد من الصنفين أحكاماً إيجابية. وخالف جماعة من المنطقيين في ذلك، ذهبوا إلى أن المراد به ما يوجد منها في الخارج فقط، على ما سئلني ذكره. ورابعها: أنا نعني به الموصوفات ب(ج) سواء يوصف به دائماً، أو غير دائم، بل أعم منهما (ط، ش، ٣٢٧، ١)

أحكام على امور كلية

- أما الأحكام على الأمور الكلية فلا ينتفع فيها بالمظنونات التي تكون مظنونات ساذجة، عند إنسان واحد أو إنسانين؛ بل الأولى أن تكون أحكامنا على الأمور الكلية إذا فاتنا البرهان، أو تعذر مخاطبتنا به من مخاطبه، بما هو أقرب إلى طبيعة البرهان على ما هو أكد من المظنونة (س، ج، ١٠، ٧)

أحكام متعلقة بالمحمول

- أما الأحكام المتعلقة بالمحمول، فمنها ما تختلف الموجهات بحسبه (ط، ش، ٣٢٧، ١٩)

في رأي البتّة، بل تعرف لمبلغ المخاطب في
القوّة على إستبانة القياسات (س، ج،
(١٦، ١٦)

فرض موجودًا، صار الإختلاط من: مطلق
وضروريّ. وكانت النتيجة ضرورية (ط، ش،
(١٧، ٤٤٤)

إختلاط

إختلاط ثانٍ

- الإختلاط أعمّ من الإمتزاج؛ إذ الإختلاط يدل
على تجاوز أجسام كثيرة فائقة عن الحس، أو
أعمّ من تجاوز الفائقة عن الحس. ثم يوجد منه
ما لا يفعل بعضه في بعض كدقيق الحنطة
والشعير، وبالجملّة اليابسة؛ ويوجد منه ما
يفعل بعضه في بعض، كالماء والخمر، والسكر
والخل، حتى تجتمع لها كيفة واحدة. وهذا
يُخصّ بإسم المزاج؛ فكيف يكون المزاج جنسًا
للإختلاط؟ (س، ج، ١٧٥، ٣)

- الإختلاط الثاني، وهو الإختلاط من ممكن
ومطلق. فينتج ممكنًا. وذلك لأن الممكن إذا
فرض موجودًا، صار الإختلاط من مطلقتين،
ويكون إنتاجه بيّنًا، ولا يلزم منه محال (ط،
ش، ٤٤٣، ١)

إختلاف

- الإختلاف ضرب من المضاف، كما يخالف
اليمين الشمال، والعلو السفّل. وضروب منه
في التضاد، كما يخالف الخير الشرّ والصحة
السقم. وضرب في الوجود والعدم، كما
يخالف الحضور الغيبة. وضرب منه في
الكلام، كإختلاف «نعم» و«لا». وكلّ هذه
الضروب يجمعها إسم الإختلاف (ق، م،
(١٢، ٢٠)

- الإختلاف الذي يتفق ويثبت جانباه جميعًا على
الصدق والكذب فإنّه لا يفصل صدقًا من
كذب. لأنّه ربما اختلف القولان، والحدّ
الموضوع والمحمول والوقت واحد، فلا
يتناقضان (ق، م، ٣٢، ٨)

- يراعى ما يقع فيه الإختلاف من جهة الأكثر
والأقل، مثل الشيء الذي إذا كان مثلاً في
الغاية ظلّ خاصّة شيء، وإذا لم يكن في الغاية
ظلّ خاصّة لمعنى أعمّ، مثل قولهم: إن النار
هو الجسم العالي والطاقي جدًّا؛ فإن الهواء
أيضًا طاف، ويعتمها الحار، فيكون الطافي
مطلقًا يخصّ الحار، ويوهم أن الطافي جدًّا

إختلاط اول

- بيان الإختلاط الأول، وهو الإختلاط من
الممكنتين... وبيان ذلك أنّ الممكن هو ما لا
يلزم من فرض وجوده محال؛ فإذا قرّض أنّ
(ج) الذي يمكن أن يكون ما يمكن أن يكون (أ)
مثلاً، خرج من الإمكان الأول إلى الوجود،
فقد سقط الإمكان الأول، وصار حيثنذ هو ما
يمكن أن يكون (أ) بحسب ذلك القرّض. ثم إذا
فرض مرة أخرى أنّه موجود، فقد سقط الإمكان
الثاني أيضًا، وصار (ج) بالوجود (أ) من غير
لزوم محال (ط، ش، ٤٤٢، ٨)

إختلاط ثالث

- بيان الإختلاط الثالث، وهو الإختلاط: من
ممكن. وضروري. وقد زعم جمهور المنطقيين
أنّه ينتج ممكنًا. والشيخ بيّن أنّه ينتج ضروريًا.
وكلامه ظاهر. والحاصل منه: أنّ الممكن إذا

يخصّ النار (س، ج، ٢٢٤، ٣)

- أنزل الله على القلوب من العلم ما تزن به الأمور حتّى تعرف التماثل والاختلاف، وتضع من الآلات الحسبة ما يحتاج إليه في ذلك، كما وضعت موازين النقيدين، وغير ذلك (ت، ر، ٢، ١٢٣، ٤)

إختلاف العلوم

إختلاف بإيجاب

- إذا وُضع «كلّ» ووُضع تلقاه «بعض»، كقول القائل: كلّ إنسان حيّ، بعض الناس حيّ؛ سمّينا هذا الإختلاف المتداخل بالإيجاب، لأنّ أحد جانبيه عامّ موجب، والآخر خاصّ موجب، والخاصّ الموجب داخل في العامّ الموجب (ق، م، ٣٠، ٢)

إختلاف بسلب

- إذا وُضع «ولا واحد»، ووُضع تلقاه «لا كلّ»، كقول القائل: ليس أحد من الناس بحيّ، ليس كلّ الناس بحيّ؛ سمّينا هذا الإختلاف بالسلب، لأنّ أحد جانبيه عامّ سالب، والآخر خاصّ سالب، والخاصّ السالب داخل في العامّ السالب (ق، م، ٣٠، ٦)

إختلاف في كلام

إختلاف خاص

- إذا وُضع «بعض» ووُضع تلقاه «لا كلّ»، كقول القائل: بعض الناس حيّ، ليس كلّ إنسان بحيّ؛ سمّينا هذا الإختلاف الخاصّ، لأنّ كلا جانبيه خاصّ: أحدهما خاصّ موجب، والآخر خاصّ سالب (ق، م، ٢٩، ٢٣)

إختلاف عام

- إذا وُضع «كلّ» ووُضع «ولا واحد»، كقول

القائل: كلّ إنسان حيّ، ليس واحد من الناس بحيّ؛ سمّينا هذا الإختلاف العامّ، لأنّ كلا جانبيه عامّ: أحدهما عامّ موجب، والآخر عامّ سالب (ق، م، ٢٩، ٢٠)

- إختلاف العلوم المتّفقة في موضوع واحد يكون على وجهين: إمّا أن يكون أحد العلمين ينظر في الموضوع على الإطلاق والآخر في الموضوع من جهة. كما أنّ «الإنسان» قد ينظر فيه جزء من العلم الطّبيعيّ على الإطلاق وقد ينظر فيه القلب وهو علم تحت العلم الطّبيعيّ ولا ينظر فيه على الإطلاق بل ينظر فيه من جهة ما يصحّ ويمرض. وإمّا أن يكون كلّ واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر فيها الآخر: مثل أنّ جسم العالم ينظر فيه المنجم والطّبيعيّ جميعًا، ولكنّ الطّبيعيّ ينظر فيه بشرط أنّ له مبدأ حركة وسكون بالذات، وينظر فيه المنجم بشرط أنّ له كمّا (مر، ت، ٢٣٣، ١)

- الإختلاف الذي يكون في الكلام، فمحيط على كل حال، فارق للصدق من الكذب. فإن قال: فلان كاتب، وقال آخر: فلان غير كاتب؛ لم يكن بدّ من أن يكون أحدهما صادقًا، والآخر كاذبًا. وليس كلّما يكون في الكلام، من ضروب يكون الفرقان من الصدق أو الكذب في الإختلاف الذي أحد جانبيه صادق، والآخر كاذب على كل حال (ق، م، ٣٢، ٣)

إختلاف قضيتين

آخر

- الآخر هو الذي جوهره غير، والغير أعم من الآخر، وكل ما يخالف فهو غير، وليس كل ما يخالف شيئاً فهو آخر، إذا عُنيت بالآخر المخالف في جوهره (س، د، ٧٥، ١٦)

أخص

- وَضِعَ وضِعاً أن يكون الأخصُّ يُسَمَّى نوعاً والأعمُّ منهما يُسَمَّى جنساً (ف، ح، ١٦٧، ١)
- لما كان الأعمُّ يُحْمَلُ على الأخصِّ حملاً مطلقاً والأخصُّ يُحْمَلُ على الأعمِّ حملاً غير مطلق، وكان النوعُ أبداً أخصَّ من الأجناس والأجناس أعمُّ، صارت الأجناسُ تُحْمَلُ على النوع حملاً مطلقاً والنوعُ يُحْمَلُ على الأجناس حملاً غير مطلق (ف، أ، ٦٦، ١٥)

- الأخصُّ يدلُّ على معنيين: أحدهما الرسم، والآخر الخاصَّة المعروفة في كتاب «إيساغوجي». فإنَّ الخاصَّة ههنا التي هي بالحقيقة تقع على الرسم وعلى الخاصَّة المعروفة، فإنَّ كل واحد منهما محمول منعكس؛ لكن أحدهما قول، والآخر مُفْرَد (س، ج، ٦٢، ٣)

- الإنسان الأبيض أخصُّ من الإنسان (س، ج، ٢١٩، ١٠)

- البحث الأخصُّ البحث العلمي. وقد علمت كيفية كون البحث الجدلي أعم من وجه (س، ج، ٢٤١، ١٠)

- لا تكون الزيادة الفصلية فصلاً بحسب العموم، بل يكون لحوقه بسبب الخصوص؛ وذلك أن يكون لحوقه يجعل المعنى أخص، وإن اتفق أن يكون مع ذلك واقعاً في أنواع كثيرة من غير أن يعم شيئاً منها، مثل البياض إذا أخذ في حدِّ

- إختلاف قضيتين: قد يكون لإختلاف أجزاءهما. وقد يكون لإختلاف الحكم فيهما، إمّا بالإيجاب والسلب، وإمّا بالكلية والجزئية، إمّا بالجهة، وإمّا بشيء آخر من سائر اللواحق. والإختلاف الحقيقي منها هو الذي بالإيجاب والسلب (ط، ش، ٣٤٥، ١)

إختلاف متناقض

- إذا وَضِعَ «كل» وَوُضِعَ تلقاه «لا»، كقول القائل: كل الناس حي، ليس كل الناس بحي، سمينا هذا الإختلاف المتناقض، لأن أحد جانبيه «نعم» والآخر «لا» (ق، م، ٣٠، ١٠)
- إذا وَضِعَ «بعض» وَوُضِعَ تلقاه «لا واحد»، كقول القائل: بعض الناس حي، ليس أحد من الناس بحي؛ سمينا هذا الإختلاف متناقضاً، لأنه نظير الآخر في إقسام جانبيه «نعم» و«لا» (ق، م، ٣٠، ١٣)

إختلاف المخصوص

- إختلاف المخصوص، كقول القائل: فلان كاتب، وفلان غير كاتب (ق، م، ٣٠، ١٩)

إختلاف المهمل

- إختلاف المهمل، كقول القائل: الإنسان كاتب، والإنسان غير كاتب (ق، م، ٣٠، ١٧)

أخذ ما ليس بعلة علة

- أخذ ما ليس بعلة علة يُغفل شيء يسير وهو: المشاركة الحقيقية بين المقدمات والنتيجة (س، س، ٣٥، ٦)

- الإنسان أو النور فيجعله أخصّ؛ مع أن البياض من وجه أعمّ (س، ج، ٢٤٦، ١١)
- إنّ العموم من حقه أن يراعى بإزاء العموم، فكذلك الخصوص من حقه أن يراعى بإزاء الخصوص، فإن حدّدت شيئاً نوعياً فهناك ليس يلزم أن يكون الظاهر مأخوذاً فيه، بل يجوز أن يكون المأخوذ فيه هو الحقيقي، فإنّ الظاهر يجعل المعنى أعمّ، والحقيقي يجعله أخصّ، فيجوز أن يكون ترك هذه الزيادة التي توجب زيادة عموم تخصيصاً (س، ج، ٢٧٥، ٤)
- إنّ الأخصّ أخفى دائماً من الأعمّ (س، ج، ٢٨٠، ٣)
- إنّ العادة جرت بأن يُسمّى الأخصّ موضوعاً تحت الأعمّ: مثال الأول: علم المجتمعات تحت الهندسة. ومثال الثاني علم الأكر المتحركة تحت علم الأكر. وقد يجتمع الوجهان في واحد، فيكون أولى بإسم الموضوع تحت مثل علم المناظر تحت علم الهندسة. وربما كان موضوع علم ما، مباحثاً لموضوع علم آخر، لكنّه ينظر فيه من حيث أعراض خاصّة لموضوع ذلك العلم فيكون أيضاً موضوعاً تحته، مثل الموسيقى تحت علم الحساب (س، أ، ٥٣٠، ١)
- الذي أحدهما أعمّ والآخر أخصّ إما أن يكون الأعمّ محمولاً على الأخصّ أو لا يكون، فإن كان محمولاً فإما أن يكون عموم الجنس للنوع أو عموم اللوازم، مثل عموم الواحد والموجود والذي عموم الجنس (سي، ب، ٢٥٣، ٢)
- ينبغي أن نتوصّل إلى تحديد الأعمّ من تحديد الأخصّ إذ كان الأخصّ أعرف عند الحسّ
- (ش، ب، ٤٨٢، ١٤)
- لا يلزم من وجود الأعمّ وجود الأخصّ (و، م، ١١١، ٢٠)
- لا يلزم من نفي الأخصّ نفي الأعمّ (و، م، ١١١، ٢٥)
- أداة
- الاداة يُسمونها الحرف الذي جاء لمعنى (ف، د، ٦٨، ٢)
- الاداة لفظ يدلّ على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده دون أن يُقرن باسم أو كلمة، مثل من وعلى وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٣٣، ٧)
- اشترط في الاسم والكلمة أن المعنى المدلول عليه بهما شأنه أن يفهم وحده، لأنهما به يباينان الاداة ويشتركان فيه (ف، ع، ١٣٤، ٤)
- الاداة لا تكون خبراً ولا مخبراً عنها وحدها، وإنما تكون جزء المحمول أو جزء الموضوع (ف، ع، ١٣٨، ١٩)
- قرينة مثل «لا» و«في» فإنّ القائل: «زيد لا» و«زيد في...» لا يكون قد دلّ على كمال ما يدلّ عليه في مثله، ما لم يقل «في الدار» أو «لا إنسان» لأنّ «في» و«لا»، أداتان ليستا كالأسماء والأفعال (س، أ، ١٩٢، ٣)
- الاداة فهي اللفظة التي لا تدلّ وحدها على معنى يتمثل، بل على نسبة وإضافة بين المعنى لا تحصل إلّا مقرونة بما أضيفت إليه، مثل «في» و«لا» فلذلك إذا قيل «زيد في» لم يكن نافعاً في معنى ما لم يقل «في الدار» (س، ش، ٥٨، ٦)
- الاداة فهي اللفظة المفردة التي لا تدلّ وحدها على معنى يتمثل بل على نسبة بين معنيين لا

إدراك مفرد

- إدراك مفرد وإدراك نسبة، فالأول يُسمى تصوّرًا وهو حصول صورة الشيء في الذهن كإدراك معنى العالم أو الحدوث، والثاني يُسمى تصديقًا (ض، س، ٢٣، ٢٣)

إدراك نسبة

- إدراك مفرد وإدراك نسبة، فالأول يُسمى تصوّرًا وهو حصول صورة الشيء في الذهن كإدراك معنى العالم أو الحدوث، والثاني يُسمى تصديقًا (ض، س، ٢٣، ٢٣)



- جميع الأدلة ترجع إلى أن الدليل مستلزم للمدلول (ت، ر، ٢، ٥٠، ٥٠)

أدوات

- الأدوات كقولنا من وعلى (س، ع، ٢٨، ١٤)
- الدليل على أن هذه، أعني الأدوات والكلمات الوجودية، نواقص الدلالات أنه إذا قيل ماذا فعل زيد ففعل صار، أو قيل أين زيد ففعل في، لم يقف الذهن معها على شيء. وهي أعني الأدوات والكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية إلى الأفعال، ويشارك في أنها لا تدلّ بانفرادها على معنى يُتصوّر، بل إنّما تدلّ على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التي هي نسب بينها (س، ع، ٢٩، ٣)

- لو سأل سائل فقال من هذا أو ما الذي فعل أو يفعل، أو ما الذي عرض له أو كيف هو؛ كان

تعقل إلا مقرونة بالأمور التي هي نسب بينها

مثل من وفي وعلى ولا (سي، ب، ٩٨، ١٣)

- المفرد إمّا أن لا يكون مفهومه مستقلاً بالمفهومية، وهو الأداة، أو يكون مستقلاً بالمفهومية (ر، ل، ٣، ١١)

من الألفاظ: ما هو دال في نفسه، ودال في غيره. والآخر: هو الحرف، وهو الأداة (ط، ش، ١٩٤، ٤)

- لما كانت الأداة لا تدلّ إلا على معنى في غيرها إحتاجت في الدلالة إلى غير يتقوّم مدلولها به، وهو المراد بالقرينة (ط، ش، ١٩٦، ٤)

أداة سلب

- إنّ أداة السلب إنّ تقدمت، إقنضت رفع الربط، فصارت القضية سالبة. وإن تأخرت جعلها الربط جزءًا من المحمول، فصارت معدولة. وإنّ تضاعفت وتخلل الربط بينهما، صارت سالبة معدولة (ط، ش، ٢٨٧، ١)

إدراك الأمور

- (اعلم) أن إدراك الأمور على ضربين: إدراك الذات المفردة كعلمك بمعنى الجسم والحركة والعالم والحادث والقديم وسائر ما يدلّ عليه بالأسامي المفردة. الثاني إدراك نسبة هذه المفردات بعضها إلى بعض بالنفي أو الإثبات (غ، ص، ١١، ١)

إدراك الحسن

- إدراك الحسن للشخص المعين الذي تكتفه أعراض غريبة لا تدخل في ماهيته (غ، ع، ٢٣٣، ٩)

- إذا كان «البرهان» لا يفيد إلا العلم بالكلّيات، والكلّيات إنّما تتحقّق في الأذهان لا في الأعيان، وليس في الخارج إلا موجود معيّن، لم يُعلم به «البرهان» شيء من المعيّنات (ت، ر، ١٣٥، ٦)

- «المطلق» لا يكون مطلقاً إلا في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر، ١٦٠، ١٩)
- ما يدّعونه من «المجرّدات» و«المفارقات» غير «النفس الناطقة» ك«العقول» و«النفوس» إنّما وجودها في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر، ٣٣، ١٠)

- إذا أريد به «الماهية» ما يتصوّر في الذهن، و«الوجود» ما يكون في الخارج فالفرق بين متصوّرات الأذهان وموجودات الأعيان فرق صحيح، وأما أن يدّعى أنّ في الخارج جوهرين قائمين بأنفسهما، أحدهما الإنسان المحسوس، والآخر إنسان معقول ينطبق على كل واحد من أفراد الإنسان؛ ويدّعى أنّ الصفات اللازمة التي لا يمكن تحقّق الموصوف إلا بها منها ما هو داخل مقوم لماهية الموجودة في الخارج، ومنها ما هو خارج عارض لماهية الموجودة في الخارج، فهذا كلّه باطل (ت، ر، ٦٣، ٦)

آراء

- الآراء المسماة بالمحمودة، وربّما خصّصناها باسم المشهورة، إذ لا عمدة لها إلا الشهرة، وهي آراء لو خُلّي الإنسان وعقله المجرد وهمه وحسه ولم يؤدّب بقبول القضايا والإعتراف بها، ولم يُمل الاستقراء بظنه القويّ إلى حكم - لكثرة الجزئيات - ولم يستدع إليها ما في طبيعة الإنسان من الرّحمة والحُجل والأنفة

الجواب بأنّه من أو إلى أو في أو على جواباً مستقلاً بمفهومه في دلالته، وهذه أمثالها تُسمّى أدوات وحروفاً لا يُتلفّظ بها في المحاوراة إلا مع غيرها (ب، م، ١٠، ١٥)

إذا

- يشبه أن تكون لفظة «إن» شديدة القوّة في الدلالة على اللزوم، و«متى» ضعيفة في ذلك، و«إذا» كالمتوسطة (س، ق، ٢٣٥، ٩)
- لفظة «إذا كان كذا، كان كذا» لا تدل على اللزوم البتّة (س، ق، ٢٣٥، ١٠)

أذهان

- إن للشيء وجوداً في الأعيان. ثم في الأذهان. ثم في الألفاظ. ثم في الكتابة (ع، غ، ع، ح، ١٣، ٧٥)

- الوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم، بخلاف الألفاظ والكتابة فإنهما دالتان بالوضع والإصطلاح (ع، غ، ٧٦، ٧)
- وجود الشيء: إمّا في الأعيان، فيستدعي حضور جميع الذاتيات المقومة. وإمّا في الأذهان، وهو مثال الوجود في الأعيان، مطابق له، وهو معنى العلم؛ إذ لا معنى للعلم بالشيء، إلا بثبوت صورة الشيء وحقيقته، ومثاله في النفس (ع، غ، ١٠١، ٢٠)

- إنّ ما سمّوه «الماهية» أمرٌ يعود إلى ما يقدر في الأذهان، لا إلى ما يتحقّق في الأعيان (ت، ر، ٣٧، ١٧)

- غلط هؤلاء أنّه اشتبه عليهم ما في الأذهان بما في الأعيان (ت، ر، ٥١، ٩)

- المقدّر في الأذهان قد يكون أوسع من الموجود في الأعيان (ت، ر، ٨٤، ١٧)

والحمية وغير ذلك، لم يقض بها الإنسان طاعة لعقله أو وهمه وحسه، مثل حُكْمنا أن سلب مال الغير فيبيع، والكذب فيبيع لا ينبغي أن يُقدّم عليه (مر، ت، ٩٩، ١)

آراء فلاسفة

- إن كثيراً من آراء الفلاسفة ليس للجمهور فيها رأي، ولا للمشهور إليها سبيل، لكن للبرهان إليها سبيل (س، ج، ٧٧، ٤)

آراء مدنية

- إن كثيراً من الآراء المدنية قد يعلم المدبر للمدينة كنه الحق فيها، ويكون الأصلح أن يعتقد الجمهور خلافه، وأن يقنعوا أو يقنع الجدليون منهم فيه بالأقوال الجدلية (س، ج، ٩٥، ٤)

ارتفاع الحكم

- من أراد أن لا يضلّ في معرفة أن الحكم أولي فيجب إذا كان الحكم مقارناً لمعانٍ مختلفة أن يمتحن أولية الحكم بأن يرفع جملة المعاني إلا واحداً منها ويبدّل ذلك الواحد دائماً. فما إذا ثبت وبطلت البواقي ثبت الحكم؛ وإن ارتفع وإن بقيت البواقي - إن أمكن ذلك - يرتفع الحكم، فالحكم له أولاً. مثال هذا: مثلث متساوي الساقين من نحاس، وهو أيضاً شكل. فإذا رفعت تساوي الساقين وكونه من نحاس وأثبت المثلث، وجدت كون ثلاث زوايا منه مساوياً لقائمتين ثابتاً. ولو أمكن أن يرتفع معنى الشكل ويبقى المثلث، كان الحكم ثابتاً؛ ولكن إنما لا يبقى لأن المثلث لا يبقى ثم إذا رفعت المثلث وبقي الشكل لم يبق هذا الحكم. فمن

جانب تساوي الساقين وكونه من نحاس، تجد الحكم ثابتاً مع رفع الأمرين وإثبات المثلث. ومن جانب الشكل تجد الحكم مرتفعاً مع وضع الأمرين ورفع المثلث، فيجتمع من الإمتحانين أن الحكم كلي للمثلث لا غير (س، ب، ٩٤، ٤)

إرتياض

- معنى الارتياض التمكن من تكثير أفعال جنس واحد وتحسينه (س، ج، ٤٨، ١٤)

- أما الجدلي البليغ في مجاهدته، فلا يرضى لنفسه بارتياض قياسات إلا من مقدمات مشهورة أو متسلمة، وأوضح من النتيجة؛ ولا يسق لمثل ما ذكرناه. وأما في الارتياض، فالأصوب أن يستعرض كل قياس، وعلى كل طرف من طرفي النقيض (س، ج، ٣١٩، ١٦)

إرتياض بمشاركة

- أما المحاورات الارتياضية فينبغي أن لا يصرف الهم فيها إلى الاحتيال لدفع الالتزام، بل إلى استكشاف المعاني، لاستيضاح الرجحان، والرجوع إلى الأولى أو الحق إرتياضاً بالمشاركة. (س، ج، ٣٢١، ١٢)

أزيد في حال

- يقال مثلاً: إن ما كان بالطبع بحال ما، فهو أزيد فيها من الذي ليس بالطبع. فإن الأزيد في الحال أعظم من الأثر (س، ج، ١٦١، ٩)

أزيد واغلب

- أعلم أن إعتبار الأزيد والأفضل قد يقع في كل مقولة. ولست أعني أن كون الموضوع

أسامي الأنواع

- حدود الأنواع كثيراً ما تُستعملُ بدلَ أسامي الأنواع (ف، أ، ٨١، ٩)

أسباب

- الأسباب في الشرطيات هي المستثنيات من مقدماتها (ف، ب، ٣٩، ٤)
- البراهين التي تُعطي الأسباب فقط، فإنها إنما تكون في الأمور التي سبقت لنا معرفة وجودها فقط. وذلك إما بأنفسها، أو بالحق أو بالبراهين التي تُسمى الدلائل، فإنما يبقى علينا بعد العلم بوجودها الوقوف على أسبابها (ف، ب، ٤٢، ١)
- أسباب الأشياء ربما حُصِلت عن الحق، وربما حُصِلت عن الدلائل، وربما حُصِلت عن البراهين (ف، ب، ٤٢، ٣)

- الأسباب الواحدة منها ما هي واحدة بالجنس، منها ما هي واحدة بالنوع، ومنها ما هي واحدة بالتناسب (ف، ب، ٤٣، ١٥)
- العلم الطبيعي يُعطي جميع أسباب كل ما ينظر فيه (ف، ح، ٦٨، ١٢)
- أما الأسباب فلا يخلو أن تكون ذاتية أو عرضية (ز، ب، ٢٧٥، ٣)
- إن الأسباب المحتاج إليها في أن تكون العلّة علّة بالفعل ما لم تجتمع لم يكن للمعلول وجود واجب (س، ج، ١٤٨، ٦)

- إن الأسباب أربعة: فاعل وغاية وصورة ومادة. فمن الأشياء ما له جميع هذه الأسباب. ومنه ما ليس له إلا الفاعل والغاية والصورة كالعقول الفعّالة (مر، ت، ٢٣٨، ١١)

- الأسباب أربعة: أحدها السبب الذي على طريق الصورة، والثاني السبب على طريق

لمحموله يكون في كل مقولة، فإن ذلك أمر لا كثير إشكال فيه، ولا أيضاً كثير منفعة في تعرفه (س، ج، ١٤٩، ٥)

- لا ينبغي أن تكون الخاصّة مأخوذة بمعنى الأزید والأغلب في موضع يجوز لو عدم الموضوع أن يبقى الخاصّة لشيء آخر أغلب (س، ج، ٢٣٧، ٤)

أزید وافضل

- إعلم أن اعتبار الأزید والأفضل قد يقع في كل مقولة. ولست أعني أن كون الموضوع لمحموله يكون في كل مقولة، فإن ذلك أمر لا كثير إشكال فيه، ولا أيضاً كثير منفعة في تعرفه (س، ج، ١٤٩، ٥)

أزید وانقص

- إذا كان الموضوع لا يقبل الأزید والانقص في طباعه، فليس يجب شيء من ذلك، فإنه ليس إذا كانت النار خاصّتها أن تتحرك إلى فوق، والإنسان خاصّته أن يفهم بالروية، يجب أن يكون ما هو أشدّ حركة إلى فوق أشدّ نارية، أو يكون ما هو أكثر فهماً هو أشدّ إنسانية (س، ج، ٢٣٢، ١١)

أسامي

- صارت الأسامي بهذه القسمة ستة: متباينة ومترادفة ومتواطئة ومُشتركة ومشكّكة ومتشابهة (غ، ع، ٨٤، ٦)

- الأسامي توضع لما في الأذهان أولاً، وللموجود ثانياً (ب، م، ٦٢، ٤)

فيمتنع أن يكون ذاك ولا هذا البتة، وإن كان هذا أكثر أسباباً. وأما الذي تتوافى فيه الأسباب كلها، فليس هو أولى بل واجب (س، ج، ١٤٨، ١٤)

أسباب الوجود

- أسباب الوجود هي: الفاعل، والغاية، والموضوع (ط، ش، ٢٠٣، ١)

أسبق إلى الذهن

- لولا أن الأسبق إلى الذهن ليس يكون في كل وقت نقيض المحال، بل ربما سبق إلى الذهن قياس ما ولاح تأدية إلى المحال، لكان استعمال الخلف باطلاً في كل موضع. وأما إذا سبق إلى الذهن المحال ونقيضه معاً، فيكون قياس الخلف محال (س، ج، ٣١٤، ٧)

إستتباع والتزام

- اللفظ يدل على المعنى: إما على سبيل المطابقة، بأن يكون ذلك اللفظ موضوعاً لذلك المعنى وبيازاته: مثل دلالة «المثلث» على الشكل المحيط به ثلاثة أضلع. وإما على سبيل التضمن بأن يكون المعنى جزءاً من المعنى الذي يطابقه اللفظ: مثل دلالة «المثلث» على «الشكل» فإنه يدل على «الشكل»، لا على أنه إسم «الشكل» بل على أنه إسم لمعنى جزؤه الشكل. وإما على سبيل الإستتباع والإلتزام، بأن يكون اللفظ دالاً بالمطابقة على معنى، ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق الخارجي، لا كالجزء منه، بل هو مصاحب ملازم له، مثل دلالة لفظ «السقف» على «الحائط» و«الإنسان» على «قابل صنعة الكتابة» (س، أ، ١٨٧، ١٠)

الهيولى وهو الذي يؤخذ من أجل الصورة، والثالث السبب الذي على طريق المحرك القريب والفاعل، والرابع السبب الذي على طريق الغاية (ش، ب، ٤٧١، ٤)

- من لا يثبت «الأسباب» و«العلل» من أهل الكلام، كالجهنم وموافقيه في ذلك مثل أبي الحسن وأتباعه، يجعلون المعلوم اقتران أحد الأمرين بالآخر لمحض مشيئة القادر المريد، من غير أن يكون أحدهما سبباً للآخر ولا مولداً له (ت، ر، ١٠٨، ١٠)

- جمهور العقلاء من المسلمين وغير المسلمين، أهل السنة من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف، وغير أهل السنة من المعتزلة وغيرهم، فيثبتون «الأسباب»، ويقولون: كما يعلم اقتران أحدهما بالآخر فيعلم أن في النار قوة تقتضي التسخين، وفي الماء قوة تقتضي التبريد (ت، ر، ١٠٨، ١٥)

- من يثبت «الأسباب» إن سبب ذلك أن شبيه الشيء منجذب إليه، وضده هارب منه (ت، ر، ١٠٩، ٧)

أسباب الماهية

- أسباب الماهية: الجنس، والفصل، من حيث الوجود في العقل. والمادة والصورة من حيث الوجود في الخارج (ط، ش، ٢٠٣، ٢)

أسباب مرجحة

- ما نشعر فيه بوجود سبب، أو بزيادة الأسباب المرجحة، نظراً أن الأولى به أن يكون. فربما كانت الأسباب المرجحة متوافية في الجانب الآخر، إلا أنها تكون مجهولة. وربما لم تتواف الأسباب كلها لا في هذا ولا في ذلك،

إستثناء

إحداهما شرطية لا محالة والأخرى استثنائية،
فيسثنى أحد جزأي الشرطية أو نقيضه، فينتج
الجزء الآخر أو نقيضه (سي، ب، ١٦٩، ١٣)

إستحالات

- إن الأشياء تستحيل باستحالاتها، ولا تستحيل
بفصولها، بل تُقَوِّمُ بفصولها، وتثبت حقائقها
محفوظة بفصولها، والاستحالات خروج عن
أحوال الإثبات على الجواهر (س، ج،
٢٦٢، ١٠)

إستحالة

- الإستحالة تغيرٌ بالكيف (أ، م، ٥٣، ١٠)
الاستحالة هو تغيرٌ من كيف إلى كيف (ف، م،
١١٥، ٣)
- الإستحالة، وهو التغير من كيف إلى كيف
(س، م، ٢٧١، ١٤)
- أن تجعل الفصل للشيء إنفعالاً له، أي إستحالة
خارجة عن مقتضى طبيعته (س، ج، ٢٦٢، ٥)
- أنواع الحركة ستة: الكون ومُقابله الفساد
والنمو ومُقابله النقص والاستحالة والتغير في
المكان (ش، م، ٧٣، ٣)
- الإستحالة موجودة في جميع أجناس الكيفيات
الأربع... أو في أكثرها (ش، م، ٧٣، ٧)
حركة الإستحالة غير واحدة من سائر الحركات
(ش، م، ٧٣، ١٠)

- ... كل ما ينمى فقد استحال (ش، م،
٧٣، ١٩)
- الإستحالة غير سائر الحركات (ش، م،
٧٤، ٢)
- الإستحالة... ليس يسهل أن يوجد لها ضدٌ لا
من جهة السكون ولا من جهة الحركة (ش، م،
٧٤، ٩)

- إن الإستثناء ليس هو فرضاً فقط؛ بل الإستثناء
هو شهادة بالوجود والحصول. وهذا الوجود
على وجهين: أحدهما بحسب الأمر في نفسه
فلا يكون نقيض التالي هناك باطلاً البتة، أو
بحسب إقرار الخصم به (س، ق، ٢٦٩، ١١)
- إعلم أن الإستثناء كالحذِّ الأوسط (س، أ،
٥٣٧، ٢)
- الإستثناء أعَمُّ من الوضع ويسمى استثناء
العين، ومن الرفع ويسمى استثناء النقيض
(م، م، ٢٤، ١٩)

إستثنائي

- الإستثنائي ما يشتمل بالفعل على النتيجة أو
نقيضها. مثال الأول قولنا مثلاً كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
طالعة ينتج النهار موجود، ولا شك أن هذه
النتيجة مذكورة بالفعل في القياس لأنها عين
تالي الشرطية. ومثال الثاني قولنا مثلاً لو لم
تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً لكن
النهار موجود ينتج الشمس طالعة فهذه النتيجة
نقيضها قولنا لم تكن الشمس طالعة، وهذا بعينه
هو مقدم الشرطية (و، م، ٢٧٧، ٣)

إستثنائات

- أربع إستثنائات لا ينتج منها إلا إثبات وهي عين
المقدم، فأما نقيض المقدم وعين التالي فلا
ينتج إلا إذا أثبت أن التالي مساوٍ للمقدم وليس
بأعم منه فعند ذلك ينتج الإستثنائات الأربع (غ،
م، ٣٧، ٦)
- الاستثنائيات وهي التي يوجد المطلوب أو
نقيضه فيها بالفعل، وهو مؤلف من مقدمتين

استدلال

- النقلة بالحكم المحسوس في أمر ما أو المعلوم فيه بوجه آخر إلى أمر ما غير محسوس الحكم، من غير أن يكون ذلك الأمر الآخر تحت الأمر الأول، وهو الذي يُسمّيه أهل زماننا الاستدلال بالشاهد على الغائب (ف، ق، ٤٥، ٩)

- إنّ الاستدلال صنعة ما، تؤدّي إلى غرض. وكل صنعة فإنّها تتعلّق بمادّة وصورة، وبحسب اختلاف كل واحد من المادّة والصورة يختلف المصنوع في الصنعة (س، ق، ٦، ٤)

- الغرض من الاستدلال حصول علم أو تسليم أو ظن على سبيل إكتساب (س، ق، ٧، ٣)

- إنّ الاستدلال بالحقيقة إنّما يكون على مطلوب محدود (س، ق، ٨، ١٠)

- الغرض في الاستدلال حصول علم أو ظن على سبيل اكتساب (مر، ت، ١٠٦، ٦)

- الاستدلال بـ«الكلّي» على «الجزئي» هو «قياس الشمول»؛ وبـ«الجزئي» على «الكلّي» هو «الاستقراء»، إمّا «التام» إن عُلِمَ شموله للأفراد، وإلّا «الناقص» (ت، ر، ١، ٣٢، ٢٣)

- الاستدلال بأحد «الجزئيين» على الآخر هو «قياس التمثيل» (ت، ر، ١، ٣٢، ٢٥)

- استدلال بـ«قياس التمثيل»، وهم يزعمون أنّه لا يفيد اليقين - بل الظنّ. فإذا كانوا علموا القضية الكلّية بقياس التمثيل رجعوا في اليقين إلى ما يقولون أنّه لا يفيد إلّا الظنّ (ت، ر، ١، ١٢٧، ٨)

- الاستدلال على الربّ تعالى بذكر آياته (ت، ر، ١، ١٥٨، ٤)

- قالوا (المنطقيون): لأنّ الاستدلال إمّا أن يكون بـ«الكلّي» على «الجزئي»، أو بـ«الجزئي» على «الكلّي»، أو بأحد «الجزئيين» على

الآخر. وربّما عبّروا عن ذلك بـ«الخاص» و«العام»، فقالوا: إمّا أن يستدلّ بـ«العام»، على «الخاص» أو «بالخاص» على العام أو بأحد «الخاصّين» على الآخر (ت، ر، ١، ١٦٦، ٢)

- الاستدلال بـ«الجزئيات» على الكلّي هو «الاستقراء» (ت، ر، ١، ١٦٦، ٩)

- الاستدلال لا بد فيه من مقدمتين بلا زيادة ولا نقصان، فإن كان «الدليل» مقدمة واحدة قالوا: «الأخرى محذوفة»، وسمّوه هو «قياس الضمير». وإن كان مقدمات قالوا: «هي أقيسة مركّبة، ليس هو قياساً واحداً». فهذا قول باطل طرّقاً وعكساً (ت، ر، ١، ١٧٣، ٤)

- الاستدلال يحصل من العلم بأحوال الشيء، وملزومها، ولوازمها. وإذا تصوّرت الفطرة عبّرت عنه بأنواع من العبارات، وصوّرت في أنواع من صور الأدلّة، لا يختصّ شيء من ذلك بالصورة التي ذكروها في «القياس» (ت، ر، ١، ٢٠٦، ٧)

- الاستدلال تارة يكون بالعام على الخاص وهو «القياس»، وتارة بالخاص على العام وهو «الاستقراء»، وتارة بأحد الخاصين على الآخر وهو «التمثيل»، وبينا فساد هذا الحصر والتقسيم (ت، ر، ٢، ٩٤، ٢)

- (الاستدلال) بظهور «الثريا» على ظهور ما قرب منها مشرقاً، ومغرباً، ويميناً، وشمالاً، من الكواكب، كان استدلالاً بجزئي على جزئي لتلازمهما، وليس ذلك من «قياس التمثيل». وإن قُضي به قضاء كلياً كان استدلالاً بكلّي على كلّي، وليس استدلالاً بكلّي على جزئي، بل بأحد الكلّيين المتلازمين على الآخر (ت، ر، ٢، ١٦٩، ١٦)

- إن تخصيص الاستدلال بمقدمتين باطل (ت،

(٢، ١٧٤، ١٦)

عنها بالاستطاعة (ش، ع، ١٢٣، ٢١)

- إفادة لما يسمّى به لازم القياس فقولنا أنه يسمّى قبل الشروع في الإستدلال دعوى، وعند الإستدلال أي بعد الشروع فيه وقبل تكملته يسمّى مطلوباً، ويسمّى مع تمام الإستدلال نتيجة (و، م، ٢٧٦، ٣٣)

إستظهار

إستدلال بالشاهد على الغائب

- (الإستظهار) وهو أن تكون المقدمات الضرورية لم يجحدها المخاطب، فيحتاج أن يصححها، بل هي غير بعيدة من أن يسلمها الخصم إذا ظهر من أحوالها أنها محمودة أو مسلمة، وأن إنكارها شنيع بعيد عن المحمود، فإذا سئل عنها مع الإستقراء قليل مثلاً: أليس الإنسان وما يجري مجراه فلان وفلان، وهو يفعل كذا وكذا، أو يسأل عن عبارة أخرى تناسب هذا الغرض، كان التسليم حيثئذ أولى أن يقع، فيكون هذا النوع من الإستقراء لم تحوج إليه بعد ضرورة تلجئه إليه، بل أوردت إستظهاراً (س، ج، ٣٠٣، ٢)

إستعارة

- الاستدلال بالشاهد على الغائب بهذا الطريق قوته قوة مسألة تُطلب فيوجد قياؤها الناتج لها في الشكل الأول (ف، ق، ٤٧، ٢)

- إذا أردنا أن نستدل بالشاهد على غائب ما بطريق التركيب، نظرنا في المحسوس الذي شوهد فيه حكم ما وأخذنا الأمور الأخر الموجودة في ذلك المحسوس ثم نظرنا أي أمر من تلك الأمور يصحّ ذلك الحكم على جميعه، فإذا حصل معنا ثم وجدنا شيئاً غير معلوم الحكم داخلاً تحت ذلك الأمر لزم ضرورة أن ينتقل إليه الحكم الذي كان قد صحّ لنا على المحسوس (ف، ق، ٤٧، ٤)

- صناعة الخطابة تستعمل جميع هذه الحروف (لَم، ما، أي، كيف) على طريق الاستعارة (ف، ح، ٢٢٥، ١٣)

- ما بينى على الاستعارة، يقال مثلاً إنّ الهبولى أم حاضنة، وإنّ العقّة إشتراك إتفاقي، وذلك لأن الإشتراك الإتفاقي قد يوجد في النعم، وليست العقّة موجودة فيها. ولو كان الإتفاق جنساً لكان الشيء الواحد وهو العقّة يقع في الفضيلة على أنّها جنسها وفي الإتفاق، فيكون للواحد جنسان متباينان ليس أحدهما تحت الآخر، ولا يستندان إلى عام؛ وهذا مما علمت إستحالته (س، ج، ٢٤٤، ٥)

- منها (الأسماء) ما يقال بالإستعارة وقد إشتهرت، ومنها ما يقال باستعارة مبتدعة لم تشتهر (س، ج، ٢٤٤، ١٥)

إستطاعة

- قوى (فاعلة) مقرونة بنطق... هي التي يعبر

إستعلام

- إنَّ كلَّ محاورة لفظيَّة فهي لغرض هو، إمَّا طلب من القائل أو إعطاء، والطلب على ما صُنِّفَ إمَّا طلبُ قولٍ وإمَّا طلبُ فعلٍ غير القول، وطلب القول يُسمَّى مسألة وإستعلامًا، وطلب الفعل فهو كالأمر (ب، م، ١١، ٢٠)

القائل: الدينار أفضل من الدرهم، والرجل خير من المرأة. فظنَّ قومٌ أنه من حيث كون «إسمًا فردًا» لا يقتضي الإستغراق لمجرّده، ولكن فهم العموم بقرينة التسعير وقرينة التفضيل للذكر على الأنثى؛ لعلمنا بنقصان الدرهمية عن الدينارية، ونقصان الأنوثة عن الذكورة (غ، ع، ١، ٣٥٠)

إستعمال مناسبة

- إنَّ إستعمال المناسبة في إثبات الخاصّة غير مجد البتّة، اللهمَّ إلّا أن يكون أمر آخر؛ وهو أن يكون قياس يوجب أنه يجب أن تكون حال المراتض من الخصب من كل وجه كحال الطبيب من الصّحة، ثم يعلم أنَّ الطبيب يخصّه إفادة الصّحة، فحينئذٍ ننقل عن الطبيب إلى المراتض إذا كان حال الطبيب قد عرف أولاً من نفسه ولم يعرف حال المراتض أولاً من نفسه بل علم أن نسبته توجب كذا. فأما إذا اعتمد نفس المناسبة وحدها، ولم يكن على هذه الجهة لم يكن الموضوع ضروريًّا (س، ج، ١٢، ٢٢٩)

- تريد بالآلف واللام الحقيقية لا الإستغراق فهذه في قوة جزئية موجبة وهي قولك بعض الإنسان حيوان، فنقيضها نقيض هذه الجزئية الموجبة وهي قولك لا شيء من الإنسان بحيوان (و، م، ٢١٥، ٢٩)

إستقراء

الإستقراء هو أن يُرهنَّ بأحد الطرفين أن الطرف الآخر في الواسطة موجود. ومثال ذلك أن تكون واسطة آ ح هي ب وأن تبينَ بحدّ أن آ موجودة في ب، لأن على هذا النحو يعمل الإستقراء (أ، ق، ٢٩٥، ١)

- الإستقراء من جهة يعارض القياس، لأن القياس - بالواسطة - يبيّن وجود الطرف الأكبر في الأصغر؛ وأما بالإستقراء فيبيّن بالطرف الأصغر وجود الأكبر في الأوسط. والقياس أقدم وأبين بالطبع؛ وأما الإستقراء فأبين عندنا (أ، ق، ٢٩٥، ١٤)

- الإستقراء بابتدائه من جميع الجزئيات يبيّن أن الطرف الأكبر موجود في الواسطة ولا يطبّق القياس على الطرف الأصغر، وأما في المثال وهو يطبّق القياس فليس من جميع الجزئيات تبين وجود الطرف الأكبر في الواسطة (أ، ق، ٢٩٧، ٨)

- أما الإستقراء فيكون إذا كان وجود الطرف

إستعمال موافق

- قد يستعمل الكاذب في موضع آخر إستعمالاً موافقاً، وهو أن يكون المجيب يحفظ صادقاً، فيلزم السائل أن يتج كاذباً، ويلزم أن يتج عنه كواذب محمودة يتسلّمها، فلا يكون هو معذوراً في تسلّمه الكاذب للكاذب (س، ج، ٣٣٣، ٥)

إستغراق

- الإستغراق يختلف الأصوليون في أن الإسم المفرد إذا اتصل به «الآلف واللام» هل يقتضي الإستغراق؟ وهل ينزل منزلة العموم كقول

- الأكبر في الواسطة بيّنا، وكان وجود الواسطة في الأصغر خافياً، وكان خفاؤه إما مثل النتيجة وإما دونها. وأيضاً إن كان عدد الحدود المتوسطة بين الحدّ الأخير والأوسط قليلاً لأنه يعرض لا محالة إذا كانت الأوساط قليلة أن يكون وجود واسطة في الطرف الأصغر أقرب إلى المعرفة من النتيجة (أ، ق، ٢٩٧، ١٣)
- الحجج الخطئية، وذلك أنها إما تُقنع بالأمثلة - وهذا هو الإستقراء، وإما بالأنثوميم أي القياس الإضماري، وهو أيضاً قياس (أ، ب، ٣١٠، ٢)
- لا يمكننا أن نعلم الكلّي إلا بالإستقراء (أ، ب، ٣٦٥، ٨)
- يلزم أن نعلم الأوائل بالاستقراء (أ، ب، ٤٦٤، ١٧)
- الإستقراء فهو الطريق من الأمور الجزئية إلى الأمر الكلّي. مثال ذلك أنه إن كان الرّبان الحاذق هو الأفضل، فالأمر كذلك في الفارس؛ فيصير بالجملة الحاذق في كل واحد من الصنائع هو الأفضل (أ، ج، ٤٨٧، ١١)
- الإستقراء هو أكثر إقناعاً وأبين وأعرف في الحسن، وهو مشترك للجمهور (أ، ج، ٤٨٧، ١٤)
- في حال إستعمالك الإستقراء فإنك تدرّج من الأشياء الجزئية إلى القضية الكلية، ومن الأشياء المعروفة إلى التي هي غير معروفة. والأشياء التي هي أعرف هي المدركة بالحس؛ إما على الإطلاق، وإما عند الجمهور (أ، ج، ٦٩٢، ١٠)
- الاستقراء هو تصفُّح شيء شيء من الجزئيات الداخلة تحت أمر ما كلّي لتصحيح حكم ما
- حُكِمَ به على ذلك الأمر بإيجاب أو سلب (ف، ق، ٣٥، ١)
- نتيجة الاستقراء هي إيجاب ذلك الحكم لذلك الأمر الكلّي أو سلبه عنه (ف، ق، ٣٥، ٨)
- الاستقراء قول قوته قوة قياس في الشكل الأول، والحد الأوسط فيه هو الأشياء الجزئية التي تُتَصَفَّح (ف، ق، ٣٥، ١٣)
- الاستقراء إنما يكون بأن يُوجد الحكم في جميع جزئيات الكلّي أو في أكثرها، والقول المثالي يكون بجزئي واحد يقوم هذا الجزئي الواحد في المثال مقام جميع الجزئيات أو أكثرها في الإستقراء (ف، ق، ٣٧، ٤)
- التمثيل وحده ليس يَصَحُّ به اضطراراً وجود (أ) في (ج) ولا إن رُفِدَ بالاستقراء، على أنه إن رُفِدَ بالاستقراء، سقط تصحيح التمثيل فصار الاستقراء وحده هو المُصَحِّح، فلا يكون مرفداً بل يكون الناطق أو المتكلم قد رفض التمثيل وانتقل عنه إلى الاستقراء (ف، ق، ٤٣، ٨)
- إن صحَّ (وجود (أ) في (ج)) بقياس من القياسات المذكورة فيما تقدّم سقط التمثيل والاستقراء، فصار التصحيح لذلك القياس وحده. فيصير المُصَحِّح لوجود (أ) في (ج) قياساً ولم يكن للتمثيل هناك غناء أصلاً ولا للاستقراء (ف، ق، ٤٣، ١٠)
- الاستقراء هو تصفُّح أشياء تحت أمر ليتبين صحة حكم ما حكم به على ذلك الأمر بنفي أو إثبات (ف، ق، ٩٠، ١١)
- إنَّ تَصَفُّحَنَا هو الاستقراء، ونتيجة الاستقراء هو إيجاب ذلك الشيء للأمر أو نفيه عنه (ف، ق، ٩٠، ١٦)
- الاستقراء قوته قوة قياس في الشكل الأول،

- والحد الأوسط فيه هو الأشياء التي تَنَصَّحُ (ف، ق، ٩١، ٣)
- الاستقراء منه تام ومنه غير تام، والتام هو أن «تَنَصَّحُ» جميع الأشياء الداخلة تحت موضوع المقدمة التي «تَقْصِدُ» بيانها بالاستقراء، والناقص هو تَنَصَّحُ أكثر أصناف تلك الأشياء (ف، ق، ٩١، ١٥)
- الاستقراء نافع جدًا في بيان ما إذا استعمل في قياس (ف، ق، ٩٢، ٤)
- قد يُقصدُ إلى بيان الشيء بالاستقراء ليستعمل ذلك الشيء مقدمة في قياس يقصد به إثبات محمول تلك المقدمة لبعض الأشياء الداخلة تحت موضوعها (ف، ق، ٩٢، ٧)
- تبيّن أن الاستقراء لا يمكن أن يُصَحَّحَ به شيء لِيُستعمل مقدمة في قياس يُقصدُ به إثبات محمولها لبعض الأشياء التي تحت موضوعها أو نفيه عنه (ف، ق، ٩٣، ٦)
- أن يكون للشبيه وحده غناء في تصحيح ذلك الوضع (المأخوذ من التشابه) لم تنفعه أصلاً بشيء آخر. إلا أنه يصير كثير الاختلاف جدًا وإن تعقبناه بشيء آخر لم يكن ما صَحَّحَ إنما صَحَّحَ بالشبيه وحده، بل به وبشيء آخر، فإن كان ذلك الآخر هو الاستقراء كان القول مركّبًا من مثال واستقراء، أو يكون إنما صَحَّحَ ذلك بالاستقراء دون الشبيه (ف، ق، ١٢٣، ١٩)
- الاستقراء هو ما لم يحصل عنه اليقين الضروري بالحكم الكلي، والتجربة هي ما حصل عنها اليقين بالحكم الكلي (ف، ب، ٢٥، ١)
- استقراء النظائر خاص بالجدل، أو يؤتى بحدودها أو رسومها المشهورة، حتى إذا فهم (الجدلي) معانيها صارت عنده في اليقين بها مثل يقينه بجزئياتها (ف، ج، ٣٥، ١٢)
- المسائل الجدلية صنفان: القياس والاستقراء (ف، ج، ٩٧، ١)
- الاستقراء يُصارُ فيه أبدًا من الجزئيات إلى كليها، وذلك أن الاستقراء إنما يُستعمل لِيُصَحَّحَ به مقدمة كلية، وإنما يُستعمل الاستقراء في الجدل أكثر من ذلك، وأولاً لأجل القياس (ف، ج، ٩٧، ٧)
- ليس الاستقراء هو المُصَيِّرُ من أشباه كثيرة إلى شبيه واحد. فإن هذا طريقُ أَخَذَ من جزئيات متشابهة إلى جزئي آخر شبيه بها، فهو مُصَيِّرُ من جزئي إلى جزئي وهو داخل في جملة المثالات (ف، ج، ٩٨، ١)
- إنه لا الذي استعمل فيه أشباه كثيرة استقراء ولا الذي استعمل فيه شبيه واحد هو مثال، بل هي مقدمات شرطية تَصَحَّحُ لزوم التالي فيها للمقدم باعتراف المجيب لها، وليس لها جهة أخرى تُصَحَّحُ بها إلا اعتراف المجيب وهي كلها جدلية (ف، ج، ٩٩، ٣)
- قوم من الناس يرون استعمال المثال في تصحيح أمر ما فيحتاجون إلى تصحيح الأمر الذي به شأبه الأعراف الأخفى طريق الاستقراء. فإذا صحَّ لهم ذلك المعنى استعملوه حدًا أوسط في قياس يُثبتون به وجود الحكم الذي صودف في الجزئي الأخفى، فيصير قولاً مركّبًا من مثال واستقراء وقياس (ف، ج، ٩٩، ١٣)
- وجود الحكم المُشَاهِد في المحسوس لجميع ما يُوصَفُ بالمعنى الذي به شأبه فيه الأمر ذلك المثال المحسوس، فتَحْصُلُ له مقدمة كلية ويُضيف إليها وجود الأمر تحت موضوعها فتَحْصُلُ مقدمة أخرى فيشج عنها وجود الحكم لذلك الأمر عن قول مركّب من مثال واستقراء

وقياس (ف، ج، ١٠٠، ٥)

- قد يُستعملُ (الاستقراء) في الجدل أيضًا لأشياء أخرى أحدها لتكثير القول وتنميته والثاني لتفهمه. فإن المقدمة الواحدة قد يُمكنُ بالاستقراء أن تُقسَّمْ مقدمات كثيرة، فيصير القول أكثر (ف، ج، ١٠١، ٧)

- الاستقراء يُكثرُ مثالات الشيء الواحد فيجود به فهم الإنسان للشيء. وقد يُستعملُ أيضًا لإخفاء ما يتَّسَلَّم من المجيب، وذلك أنه إذا تسَلَّمَتْ جزئيات الشيء مكان الشيء كان أخرى أن يُسَلِّمه المجيب، فإذا سلَّمها فقد سلَّم الكلي (ف، ج، ١٠١، ٩)

- ليس اليقين الحاصلُ له (الخطبي) حاصلًا عن الاستقراء، لكن عن فهمه لمعنى اللفظ، ولأنه تصوّر في نفسه معنى كلي قد كان في نفسه ولم يخلُص له عن جزئياته (ف، ج، ١٠٢، ٣)

- التصفُّح، إما أن لا يُسمّى استقراء أصلاً وإما أن يسمّى استقراء علميًا، فيُشَبَّه أن تكون الحال في الاستقراء كالحال في المثال (ف، ج، ١٠٢، ٩)

- الاستقراء عسى أن يكون منه جدلي ومنه علمي، ويكون الجدلي لتصحيح المقدمة، ولتبيين شهرتها أو صدقها. ويكون العلمي لتفهم معنى المقدمة الكلية فقط لا لتصحيحها ولا لإيقاع التصديق بها ولا لإبانة صدقها (ف، ج، ١٠٢، ١٣)

- الاستقراء والمثال (...). إنَّ فهم الشيء يسهلُ بهما والتصديق أيضًا قد يقعُ بهما وينفعان في سهولة الحفظ (ف، أ، ٨٨، ٢)

- الاستقراء هو إظهار المقدمة الكلية غير ذات الوسط البينة بنفسها بجميع جزئياتها بمنزلة قولنا: إن كل صغير المرارة طويل العمر. ثم

يظهر ذلك بالإنسان والفرس والبغل وجميع الجزئيات صغير المرارة (ز، ق، ١٩٦، ١٩)

- الاستقراء هو إظهار كلي بجميع جزئياته (ز، ق، ١٩٧، ١٢)

- إنَّ مقدمات الاستقراء إذا سلِّمت لا يلزم عنها شيء البتّة، ولا المثال إذا سلِّم... والاستقراء والتمثيل لا يلزم منهما في مادة من المواد شيء البتّة، حتى يكون يلزم عنها شيء، ولكن لا إضطرارًا، أي ليس دائمًا كما ظنّوا (س، ق، ٦٥، ٤)

- أمّا الاستقراء، فهو أن يبين أن شيئًا كليًا موجب على شيء كلي آخر، أو مطلوب عن شيء كلي آخر، لوجود ذلك الكلي الأول فيما تحت الكلي الثاني، أعني في جزئياته (س، ق، ٥٥٧، ٧)

- إنَّ الاستقراء يخالف القياس، من جهة أن الشيء الذي يجب أن يكون حدًا أصغر لو كان القول قياسًا يصير في الاستقراء واسطة، فيبين به ما يجب أن يكون حدًا أكبر للواسطة، أو كان القول قياسًا. وفي القياس لا يكون هكذا (س، ق، ٥٥٩، ١٦)

- إنَّ الاستقراء إستقراء، لأنّه إثبات حكم على كلي لأنّه موجود في جزئياته على إيهام أنها إستوفيت، ومنع أن يكون لها مخالف. فمنه تام ومنه غير تام. فكونه إستقراء أمر أعم من ذلك. وأيضًا فاعلم أنَّ الإستقراء كونه إستقراء ليس بسبب تصحيح كبرى أو صغرى، فإنّه إستقراء لأنّه يثبت به مطلوب كلي. ثم يعرض له أن يصير مرة أخرى مقدّمة كبرى أو صغرى. فلا يكون الإستقراء إنّما هو هو لإثبات الكبرى أو الصغرى، أو لإثبات شيء لينفع في شيء آخر، أو لإثبات شيء هو مطلوب في نفسه، بل

- الإستقراء إستقراء لأنه يثبت به أمر ما من الأمور واحد معين النوع المعلوم من الإثبات (س، ق، ٥٦١، ٤)
- إن الإستقراء من حيث هو إستقراء إنما يبين به ما هو بالحقيقة أمر جزئي، إلا أن يتقلب الإستقراء قياساً مقسماً (س، ق، ٥٦٤، ٨)
- الإستقراء الذي تُستوفى فيه الجزئيات كلها فإنه يفيد اليقين أيضاً إن كانت القضايا الجزئية يقينية، وهي التي تصير في القول كبريات وإن كان حقها أن تكون صغريات، وهي في جملة البرهان المفيد «للأن»، وذلك لأن ذلك الإستقراء هو بالحقيقة قياس، وهو القياس الشرطي الذي أسميته: «المُقَسَّم». فهو داخل في هذا الحكم. إنما الإستقراء الآخر هو الذي لا يدخل في هذا الحد (س، ب، ٣١، ٢٠)
- الإستقراء أيضاً إنما هو لإثبات «هلية» بسيطة أو مركبة، وحكمه حكم القياس، والبرهان؛ ولا سبيل إلى إثبات الحد به (س، ب، ٢١٣، ١٧)
- الإستقراء أقرب إلى الحسن، وأشد إقناعاً، وأوقع عند الجمهور لميلهم إلى الأمثلة؛ إلا أنه أضعف إلزاماً؛ لأنه إذا سُلمت مقدمات الإستقراء، أمكن أن لا يلزم المطلوب، إذ قد يمكن أن يوجد جزئي مخالف. فالإستقراء والقياس هما أصلاً حجاج الجدول، ويتم ذلك بالمواضع (س، ج، ٨١، ٨)
- الإستقراء مبني على طلب أمور متشابهة تحت كلي وكلي آخر؛ ليجعل أحد الكلّين محمولاً على الآخر؛ فإن كانت متباينة لم تنفع. وهذه المنفعة - على ما علمت - مشهورة لا حق؛ ويتنفع بها أيضاً في القياسات الشرطية المتصلة، ولكن منفعة مشهورة أيضاً، لا حقة (س، ج، ٩٦، ١٤)
- في الجدول فليس الغرض عقد قياس من حقيّات أوليات بيّنة، بل مما هو بيّن في المشهور. وأكثر بيان المقدمات في المشهور، إنما هو في الإستقراء؛ فإذا أتى بإستقراء بعم الأكثر، فقد أتى بالقانون الجدلي (س، ج، ١٠٩، ٥)
- إن الإستقراء قد يستعمل في الجدول على وجوه ثلاثة: أحدها في أن يصحح منه المطلوب نفسه. والثاني أن يصحح به المقدمات الضرورية في المطلوب. والثالث للإستظهار (س، ج، ٣٠٢، ١٨)
- الإستقراء أولى الجميع بأن يُرجع إلى موجه في حكم الجدول. وليس للمجيب الجدلي أن يقول إن الحكم فيما استقرت هو ما قلت. ولكن الحكم في غيرها ليس حكمها إلا أن يكون مدعياً في أول الأمر أن الواحد المختلف فيه وحده هو المخالف (س، ج، ٣١٢، ٤)
- أمّا الإستقراء فهو الحكم على كلي بما يوجد في جزئياته الكثيرة مثل حكمنا بأن كل حيوان يُحرك فكّه الأسفل عند المضغ إستقراء للناس والدواب البرية والطيور. والإستقراء غير موجب للعلم الصحيح؛ فإنه ربّما كان ما لم يستقراً بخلاف ما إستقرى (س، أ، ٤١٨، ١)
- من عاداتهم (الناس) أن يسمّوا ما يحصل من التصديق «حجة» فمنه ما يسمّونه «قياساً» ومنه ما يسمّونه «إستقراء» أو غير ذلك (س، ش، ١٠، ٤)
- الإستقراء... هو الحكم على كلي بما وُجد في جزئياته الكثيرة، كما يُحكم على كل حيوان أنه يُحرك فكّه الأسفل، لأن الثور والفرس كذلك، وربما اختلف في ما لم يُخصّ كما في التمساح (مر، ت، ١٨٧، ٥)
- الإستقراء غير موثوق به في اكتساب اليقين،

والمبيّن به موضوعات المبيّن له الحكم كالكلّي المحمول أو المسلوب يكون مثل الطرف الأكبر، وتلك الموضوعات كالطرف الأصغر، والكلّي المحكوم عليه كالأوسط، فيكون قد بيّن بأحد الطرفين وجود الطرف الثاني للواسطة، ويكون ما حقه أن يكون حدًا أصغر قد صار أوسط، وما حقه أن يكون أوسط قد صار أصغر (مر، ت، ١٨٧، ١١)

- الإستقراء يُضطرّ إليه في إنتاج المقدمات التي ليس بين محمولها وموضوعها واسطة. وأما بتبيّن موضوعات الموضوع فإنه إذا كانت هناك واسطة كان وجه البيان، القياس بتلك الواسطة لا الإستقراء (مر، ت، ١٨٨، ٧)

- الإستقراء يخالف القياس من جهة أن الشيء الذي يجب أن يكون في القياس حدًا أصغر يصير في الإستقراء واسطة، فيتبيّن ما يجب أن يكون حدًا أكبر للواسطة لو كان القول قياسًا، وفي القياس لا يكون هكذا (مر، ت، ١٨٨، ١٠)

- القياس أقدم وأبين بالطبع، وأما الإستقراء فأبين وأقدم عندنا. وكثيرًا ما يكتسب الأوليات بالإستقراء (مر، ت، ١٨٨، ١٣)

- الجزئي إذا حكم عليه كان ذلك ظنًا بالقوة على الكلّي الذي فوقه، وذلك يكون بالإستقراء (مر، ت، ١٩٤، ١١)

- الإستقراء إما على سبيل الاحتجاج، وإما على سبيل النبهة، كمن يستقرّ جزئيات من أمور أحكامها بيّنة الصّدق، إلّا أن بالنفس عنها غفلة. وقد يعيّن على سبيل العرض، بأن يعيّن أولًا في إعطاء التّصورات، ثم التّصورات تأتلف بإيجابات وسلوب، فيلوح للعقل ما يجب أن يصدّق به - بذاته - ويلوح له القياس

فيما يجب أن يكتسب به التّصديق (مر، ت، ٢٦٦، ٤)

- ما يؤدي منه إلى كشف التّصورات يُسمّى حدًا أو رسمًا، وما يُفضي إلى العلوم التّصديقيّة يُسمّى حجة، فمنه قياس ومنه إستقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٦، ٧)

- الحجة إمّا قياس وإمّا إستقراء وإمّا تمثيل (غ، م، ٢٥، ١٧)

- الإستقراء فهو أن يُحكم من جزئيات كثيرة على الكلّي الذي يشمل تلك الجزئيات (غ، م، ٣٩، ٢)

- الإستقراء يصلح في الفقهيّات لا في اليقينيّات (غ، م، ٣٩، ١٢)

- الإستقراء، وهو غير مفيد لليقين من وجهين: أحدهما أن إستيفاء جميع الآحاد غير ممكن فلعله شدّ عنه واحد، والآخر أنه في إستقراءه هل تصفّح السماء فإن كان ما تصفّح فإذا لم يتصفّح الكلّ بل تصفّح ألفًا مثلاً إلّا واحدًا ولا يبعد أن يُخالف في الحكم الواحد (غ، م، ٤٠، ١١)

- الموصول إلى التّصديق يُسمّى «حجة». فمنه قياس. ومنه إستقراء، وغيره (غ، ع، ٦٨، ٩)

- الحجة: هي التي يؤتى بها في إثبات ما تمسّ الحاجة إلى إثباته، من العلوم التّصديقيّة؛ وهي ثلاثة أقسام: قياس وإستقراء وتمثيل (غ، ع، ١٣١، ٤)

- (الإستقراء) هو أن تتصفّح جزئيات كثيرة داخلية تحت معنى كلي، حتى إذا وجدت حكمًا في تلك الجزئيات، حكمت على ذلك الكلّي به (غ، ع، ١٦٠، ٦)

- الحكم المنقول ثلاثة: إمّا حكم من كلي على جزئي. وهو الصحيح اللازم، وهو القياس

الصحيح الذي قدّمناه. وإما حكم من جزئي واحد، على جزئي واحد، كاعتبار الغائب بالشاهد وهو التمثيل. وسيأتي. وإما حكم من جزئيات كثيرة على جزئي واحد، وهو الإستقراء، وهو أقوى من التمثيل (غ، ع، ١٦١، ١٥)

- قصور الإستقراء عن الكمال، أوجب قصور الاعتقاد الحاصل. عن اليقين، ولم يوجب بقاء الاحتمال على التعادل، كما كان. بل رجح بالظن أحد الاحتمالين، والظن في الفقه كاف (غ، ع، ١٦٣، ٢)

- لا يكفي في تمام الإستقراء، أن تتصفح ما وجدته شاهدًا على الحكم، إذا أمكن أن يُنقل عنه شيء (غ، ع، ١٦٣، ١٢)

- حصل من هذا أن الإستقراء التام يُفيد العلم، والناقص يفيد الظن (غ، ع، ١٦٣، ٢٠)

- القضية التي عُرِفَت بالإستقراء، إن أثبتت لمحمولها حكمًا ليتعدى إلى موضوعها فلا بأس. وإن نُقِلَ محمولها إلى بعض جزئيات موضوعها لم يجز؛ إذ تدخل النتيجة في نفس الإستقراء، فتسقط فائدة القياس (غ، ع، ١٦٤، ٧)

- الإستقراء فهو عبارة عن تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشتمل تلك الجزئيات، كقولنا في الفقه الوتر ليس بفرض لأنه يؤدي على الراحلة، فيقال ولم قلّم إن الفرض لا يؤدي على الراحلة، فنقول: عرفنا ذلك بالإستقراء، فإننا رأينا القضاء والأداء والمنذور وسائر أصناف القرائض لا تؤدي على الراحلة، فعلمنا أن كل فرض لا يؤدي على الراحلة (غ، ح، ٦٢، ٨)

- الإستقراء إن كان تامًا رجع إلى النظم الأول

وصلح للقطعيّات وإن لم يكن تامًا لم يصلح إلا للفقيّات لأنه مهما وُجِدَ الأكثر على نمط غلب على الظن أن الآخر كذلك (غ، ص، ٥٢، ٣)

- الإستقراء هو أن يُتبيّن وجود شيء كُليّ لشيء أو سلبه عنه لوجوده أو لا وجوده في جزئيات ذلك الكُليّ، فيكون الشيء الذي يُتبيّن به هو موضوعات الشيء المبيّن له، فيكون الكُليّ المحمول بالإيجاب والسلب كالطرف الأكبر، وتلك الموضوعات كالطرف الأصغر، والكُليّ المحكوم عليه كالطرف الأوسط ليتبيّن بأحد الطرفين وجود الطرف الآخر للواسطة (ب، م، ١٩٩، ١٩)

- الإستقراء يخالف القياس بأن الشيء الذي يجب أن يكون حدًا أصغر في القياس واسطة في الإستقراء (ب، م، ٢٠٠، ٢٠)

- الإستقراء أقرب إلى الأذهان وأقدم عندها، والقياس أقدم بالطبع والمثيل (ب، م، ٢٠٠، ٢٢)

- المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤدي إلى التصديق حجة، فمنه قياس ومنه استقراء وغيرهما (سي، ب، ٢٧، ٥)

- الحجة هي قول مؤلف من أقوال يُقصد به إيقاع التصديق بقول آخر غير مصدق به، وأصنافها ثلاثة: القياس والإستقراء والمثال (سي، ب، ١٣٩، ٧)

- الإستقراء وهو حكم على كُليّ لوجوده في جزئيات ذلك الكُليّ إما كلها وهو الإستقراء التام الذي هو القياس المقسم، وإما أكثرها وهو الإستقراء المشهور (سي، ب، ٢٠٩، ٧)

- في القياس يُحكم على جزئيات كليّ لوجود ذلك الحكم في الكُليّ، فالكُليّ يكون وسطًا بين جزئيه وبين ذلك الحكم الذي هو الأكبر.

- وفي الإستقراء يقلب هذا فيحكم على الكلّي بواسطة وجود ذلك الحكم في جزئياته (سي، ب، ٢٠٩، ١١)
- (الإستقراء) يُستعمل للتنبيه على المقدمات الأولية تامّا كان أو ناقصًا، فإنّ يُستعمل بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين (سي، ب، ٢١١، ٨)
- مرجع الطرد والعكس إلى الإستقراء، فما لم تُستقرأ الجزئيات لا يتصوّر القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه وفيه من الوهن والضعف ما نتهنأ عليه (سي، ب، ٢١٣، ٢)
- يستعين العقل بالحس في الأوليات بطريق الإستقراء أيضًا تنبيهًا لا احتجاجًا، كمن يستقرئ جزئيات أمور يئنه الصدق إلا أنّ بالنفس عنها غفلة، مثل استقراء جزئيات أن الكل أعظم من الجزء بأن يحس هذا الكل وذاك الكل، وهذا الجزء وذاك الجزء (سي، ب، ٢٤٨، ٢٠)
- الإستقراء المُستعمل في البرهان التصديق به إنما يكون من خارج وبحصول شيء لنا لا يفيد الاستقراء بالذات (ش، ق، ٣٥٢، ١٥)
- ... واجب أن يكون الإستقراء مُستعملًا فيها (صناعة الجدل) بجهة يلزم عنها الشيء الذي يُقصد بيانه ضرورة. ثم ينفصل من الإستقراء المُستعمل في البرهان: إما بالذي قلناه من الحمل الذاتي، وإما بأن يكون الإستقراء المستعمل في الجدل استوفيت فيه جميع الجزئيات (ش، ق، ٣٥٢، ٢١)
- الإستقراء ... تبين به أبدًا ما ليس شأنه أن يُبين بحدّ أوسط ولا هو أيضًا ظاهر بنفسه (ش، ق، ٣٥٣، ٥)
- ما هو ظاهر بنفسه فإستعمال الإستقراء فيه فضل (ش، ق، ٣٥٣، ٧)
- ... الإستقراء ... يشارك القياس في أنه يكون بثلاثة حدود (ش، ق، ٣٥٣، ٨)
- الإستقراء ... تبين فيه وجود الطرف الأكبر في الحدّ الأوسط بوجوده في الطرف الأصغر (ش، ق، ٣٥٣، ١٠)
- الإستقراء أقدم في المعرفة (ش، ق، ٣٥٣، ١٤)
- الإستقراء ... مصير من جزئيات أعرف إلى كلّ أخفى (ش، ق، ٣٥٤، ١١)
- الإستقراء من جميع الجزئيات الداخلة تحت الحدّ الأوسط يبين أن الحدّ الأكبر موجود للأوسط (ش، ق، ٣٥٤، ١٥)
- البيان الذي يكون بالإستقراء ... يُنتفع به في أن يؤخذ جزء قياس إذا جعلت المقدمة التي تبين بالإستقراء مقدّمة صغرى في القياس من الشكل الأول (ش، ق، ٣٥٤، ١٩)
- خفاء ما يبين بالإستقراء واجب أن يكون دون خفاء ما يبين بالقياس، وإلاّ كانت قوة القياس والإستقراء واحدة. وإنما يعرض أن يكون خفاء المقدمة التي تبين بالإستقراء مساوية للتي تبين بالقياس (ش، ق، ٣٥٥، ٥)
- متى لم تكن الأوساط محدودة فإن أمثال هذه المقدمات ليس تُبين بالإستقراء وإنما تُبين بالقياس (ش، ق، ٣٥٥، ٢٧)
- إذا كانت وسائط المقدمة الصغرى كثيرة لم يسمّ البيان المستعمل في ذلك إستقراء (ش، ق، ٣٥٦، ٥)
- الإستقراء ... هو بيان الامر الكلّي من جميع جزئياته (ش، ب، ٤٦٥، ٦)
- الإستقراء ... يتبين به أن شيئًا موجود لشيء

أعني قولاً حتمياً (ش، ب، ٤٦٥، ٧)

- الإستقراء... هو نقلة الحكم لشيء ما على جزئيات كلي ما إلى الحكم بذلك الشيء على ذلك الكلي (ش، ج، ٥١٣، ١٤)

- الإستقراء يُستعمل في هذه الصناعة (الجدل) على وجهين: أحدهما في تصحيح المقدمة الكلية في القياس وهو الأكثر، وربما استعمل أقل ذلك في تصحيح المطلوب نفسه (ش، ج، ٥١٤، ٥)

- الإستقراء أظهر إقناعاً من القياس إذ كان يستند إلى المحسوس، ولذلك كان استعماله أنفع مع الجمهور وهو أسهل معاندة (ش، ج، ٥١٤، ١١)

- بمعرفة التشابه بين الأشياء المستقراء يصح الإستقراء (ش، ج، ٥٢٢، ١٣)

- الإستقراء إنما يؤتى به لبيان المقدمة الكلية (ش، ج، ٦٣٥، ١٣)

- الموصل إلى التصديق المطلوب حجة وهو القياس والإستقراء والتمثيل (ر، ل، ٣، ٣)

- أما الإستقراء فهو الحكم على كلي بما وجد في جزئياته الكثيرة وهو لا يفيد اليقين، فإنه ربما كان حال ما لم يستقرأ بخلاف ما استقرى (ر، ل، ٣٠، ١٠)

- الإستقراء هو الاستدلال بالجزئيات المستقراء على الكلي الذي يشمل تلك الجزئيات، وهو إما تام إن كانت جميع الجزئيات مستقراء، وإما غير تام إن لم يكن كذلك، كقولنا كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ وهو الكلي المستدل عليه، فإننا رأينا الإنسان والفرس والهرة وسائر الحيوانات كذلك، وهو غير تام لأن جميع الجزئيات ليست بمستقراء فيه لأن النمساخ خارج عنه، لأنه يحرك فكه الأعلى

عند المضغ (ه، م، ٦٨، ٤)

- الصواب هو القياس. والشبيه به هو الإستقراء؛ لأنه إنتقال من جزئيات إلى كليها، كما أن القياس إنتقال من كلي إلى جزئياته (ط، ش، ١٧٦، ١٤)

- الإستقراء: قُصد القرى قرية فقريه. يقال: إستقرت البلاد إذا تتبعتها: تخرج من أرض إلى أرض. والمستقرى يتبع الجزئيات جزئياً فجزئياً ليتحصل الكلي (ط، ش، ١٨٥، ٩)

- أصناف الحجج ثلاثة؛ وذلك لأن الحجة والمطلوب لا يخلوان من تناسب ما، ضرورة، وإلا لامتنع إستلزام أحدهما الآخر؛ فذلك التناسب يكون: إما باشتمال أحدهما على الآخر. أو بغير ذلك. فإن كان بالإشتمال، فلا يخلو: إما أن تكون الحجة هي المشتملة على المطلوب، وهو القياس. أو بالعكس، وهو الإستقراء. وإن لم يكن الإشتمال، فلا بد وأن يشملهما ما به يتناسبان، وهو التمثيل (ط، ش، ٤١٧، ٢)

- الإستقراء التام منه هو القياس المقسم وغيره لا يفيد العلم لجواز أن يكون حال غير المذكور بخلاف حال المذكور (م، ط، ٣٤٨، ١)

- الإستقراء وهو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته (ن، ش، ٣١، ١٥)

- الاستدلال بـ«الكلي» على «الجزئي» هو «قياس الشمول»؛ وبـ«الجزئي» على «الكلي» هو «الاستقراء»، أما «التام» إن علم شموله للأفراد، وإلا فـ«الناقص» (ت، ر، ٣٢، ٢٤)

- الاستدلال بـ«الجزئيات» على «الكلي» هو «الاستقراء» (ت، ر، ١٦٦، ٩)

- إن ما ذكره (المنطقيون) من حصر «الدليل» في «القياس» و«الاستقراء» و«التمثيل» حصر لا

أن تورّد المقدمات للإستقراء الإستظهاري دون
(الإستقراء) الضروري، والقسمة التي لا
ضرورة إليها (س، ج، ٣٠٣، ١٥)

إستقراء تام

- الإستقراء التام المنقول عنه الحكم إلى شيء
تحت المستقرىء له إنما ينفع في البراهين، إذا
بانّت بها المقدمات من جهة قسمة ما (س، ق،
٣، ٥٦٥)

- الإستقراء التام الحاصر لجميع الجزئيات نافع
في البراهين ولكن بشرط أن لا نأخذ الجزئي
المشكوك فيه في أجزاء القسمة (سي، ب،
١٨، ٢٠٩)

- الإستقراء التام يُسمى قياساً مقسماً ويفيد اليقين
فلا يخرج عن التعريف بقيد اللزوم (هـ، م،
١٠، ٦٨)

إستقراء جدلي

- إذا استقرأ السائل، ودلّ على ما وقع فيه
التشابه، ثم لم يسلم المجيب الكلية فقد ظلم،
بل عليه أن يأتي بمناقضة أو يسلم. وهذا
بحسب الجدل فقط، لأنّ الإستقراء جدلي؛ إذ
ليس من شرط الجدل أن يكون ما يورّد فيه من
القول موجباً للمطلوب بالضرورة، بل بحسب
المشهور (س، ج، ٣١١، ١٢)

إستقراء معكوس

- الإستقراء المعكوس، وهو الذي يكون على
عكس النقيض للمطلوب. وذلك الأوّل يسمونه
طرّداً، وهذا الثاني يسمونه عكساً، ويسمّون
العلامة علّة (س، ق، ٥٧٥، ١٦)

دليل عليه، بل هو باطل (ت، ر، ١، ١٦٨، ١٥)
- «الإستقراء» فإنّما يكون يقينياً إذا كان استقراء
تاماً. وحينئذ فتكون قد حكمت على القدر
المشترك بما وجدته في جميع الأفراد وهذا
ليس استدلالاً بجزئي على كلي، ولا بخاصّ
على عام، بل استدلالاً بأحد المتلازمين على
الآخر. فإنّ وجود ذلك الحكم في كلّ فرد من
أفراد الكلي العام يوجب أن يكون لازماً لذلك
الكلي العام (ت، ر، ١، ٢٠٢، ١٢)

- الاستدلال تارة يكون بالعام على الخاص وهو
«القياس»، وتارة بالخاص على العام وهو
«الإستقراء»، وتارة بأحد الخاصين على الآخر
وهو «التمثيل»، وبيننا فساد هذا الحصر
والتقسيم (ت، ر، ٢، ٩٤، ٣)

- التمثيل والإستقراء فإن مقدّماتهما إذا سلّمت لا
يلزم عنهما شيء لإمكان تخلف مدلوليهما
عنهما (و، م، ٢٧٤، ١)

- الإستقراء هو الحكم على كليّ لوجوده في أكثر
جزئياته، كقولنا كل حيوان يحرك فكّه الأسفل
عند المضغ لأن الإنسان والبهايم والسيّاح
كذلك، وهذا لا يفيد القطع لاحتمال عدم
العموم، كهذا المثال لخروج التماسيح من
الحيوان (ض، س، ٣٥، ٩)

إستقراء استظهاري

- القسمة أيضاً قد تورّد على مقتضى الضرورة،
وقد تورّد لتحسين الكلام فيما لا يحتاج إليه،
حتى يقول مثلاً: إنّ العلم قد يكون أشرف من
علم إمّا لقوّة برهانه، وإمّا لشرف موضوعه،
وإمّا لكذا وكذا، حيث يكون النافع مثلاً أن
يبين أن العلم شريف، ثم يتعداه إلى عد وجوه
شرفه من غير حاجة إليه. فأحد الوجوه الأربعة

إستقراء ناقص

- إنَّ الإستقراء الناقص مغالطة في البرهان،
وليس مغالطة في الجدل (س، ق، ٥٦٥، ١)

إسم

- الإسم هو لفظة دالة بتواطؤ، مجردة من
الزمان، وليس واحد من أجزائها دالاً على
إنفراده (أ، ع، ٦٠، ٥)

- الجزء من الإسم البسيط ليس يدلُّ على شيء
أصلاً، وأما الإسم المركَّب فمن شأن الجزء
منه أن يدلَّ على شيء، لكن ليس على
الإنفراد، مثل قولك: «فيلسوف»، أي مؤثِّر
الحكمة (أ، ع، ٦٠، ٩)

- أما الإسم إذا نُصِب أو خُفِض أو غُيِّر تغييراً مما
أشبه ذلك، فليس يكون إسماً، لكن تصريحاً من
تصارييف الإسم (أ، ع، ٦١، ١)

- اشتراك الإسم يضلُّل في الأشياء الكلية أكثر مما
يضللُّ في الأشياء الغير مختلفة (أ، ب،
٤٥١، ٣)

- المتواطئة (أسماءها) هي التي القول بحسب
الإسم لها واحد (أ، ج، ٦٥٧، ١٣)

- إسم هو على ثلاثة منازل: وهو الفرقان. ومنه
العام، ومنه الخاص، ومنه الأخص (ق، م،
١٤، ٥)

- إسم على أربع منازل، وهو النسبة: فمن
الأسماء ما ينسب إلى صورة واحدة لا يشاركها
فيها غيرها، كالكتابة في الإنسان ليس إلّا له،
ولكن ذلك لا يعمُّ أهل صورته. ومنها ما ينسب
إلى صورة واحدة ويعمُّها، ولكنه موقّت لا
يكون إلّا في وقته، كيباض الشعر في الإنسان
على الكبر، فليس ذلك إلّا للناس، وهو
يعمُّهم، ولكن له وقتاً وزماناً لا يكون إلّا فيه.
ومنها ما هو عامٌّ في كلّ حين، ولكن الصورة
المختلفة مشتركة فيه، كالقائمتين في الإنسان.

إستقصاء

- الاستقصاء في أمر القياس فإنه قد يلحق عنه
ضد ما قُصِدَ بالقياس (ف، ق، ٦١، ٤)

إستلزام

- الاستلزام للمفعولات لا ينافي وجوب
الوجود، فالاستلزام للصفات أولى أن لا
ينافيه (ت، ر، ٢٢٥، ٣)

إستين

- ليس في العربية منذ أول وضعها لفظة تقوم مقام
«هست» في الفارسية ولا مقام «استين» في
اليونانية ولا مقام نظائر هاتين اللفظتين في سائر
اللسنة. وهذه يُحتاج إليها ضرورة في العلوم
النظرية وفي صناعة المنطق (ف، ح، ١١٢، ٢)
- بعضهم رأى أن يستعمل لفظة «هو» مكان
«هست» بالفارسية و «استين» باليونانية (ف،
ح، ١١٢، ٩)

أسطقس

- الأسطقس سَمَوْه «العنصر» وسمّوا الهيولى
«العنصر» أيضاً - وأما الأسطقس فلا يسمّى
«المادة» و «الهيولى» - وربّما استعملوا
«الهيولى» وربّما استعملوا «العنصر» مكان
«الهيولى» (ف، ح، ١٥٩، ٤)

الأسطقس: هو الجسم الأول الذي باجتماعه
إلى أجسام أول مخالفة له في النوع، يُقال له
(أسطقس) فلذلك قيل: إنه آخر ما ينتهي إليه

- الاسم والكلمة يتميّزان من الأداة بما استثنى في تحديدتهما من أنهما يدلّان على معنى يمكن أن يُعقل وحده من غير الحاجة إلى أن يُقرن بشيء آخر (ف، د، ٦٨، ١٣)
- الاسم يتميّز عن الكلمة بأن الاسم يدلّ على المعنى من غير أن يدلّ على الزمان الذي فيه وجوده بذاته وبنيتة (ف، د، ٦٨، ١٥)
- إنما استثنى في تحديد الاسم أن لا يدلّ بذاته على زمان من قبل أن قولنا المشي والحركة (ف، د، ٦٩، ٧)
- خاصة الاسم إنه قد يكون مُخبراً عنه وقد يكون مخبراً بنفسه من غير حاجة إلى أن يُقرن بشيء آخر، مثل قولنا زيد إنسان (ف، د، ٧١، ٣)
- ما له رسم واسم، فإنهما يتساويان في الدلالة، غير أن الرسم يُعرّف ما يتميّز به الأمر من غيره بأشياء، ليس بها قوامه، وما لم يوجد له اسم استعمل حده أو رسمه ومكان اسمه (ف، د، ٨٧، ٣)
- الاسم لفظ دالّ على معنى مفرد يُمكن أن يُفهم بنفسه وحده من غير أن يدلّ ببنيته لا بالعرض على الزمان المُحصّل الذي فيه ذلك المعنى (ف، ع، ١٣٣، ٣)
- اشترط في الاسم والكلمة أن المعنى المدلول عليه بهما شأنه أن يُفهم وحده، لأنهما به يُباينان الأداة ويشاركان فيه (ف، ع، ١٣٤، ٣)
- الاسم قد يكون مُحصّلاً وقد يكون غير مُحصّل وإنما بصير غير مُحصّل إذا قرّن به حرف السلب وهو حرف لا، فصار مجموعهما في شكل لفظة (ف، ع، ١٣٥، ١٧)
- الاسم يكون موضوعاً من غير أن يحتاج في ذلك إلى شيء يُقرن به، ولا يكون محمولاً دون أن تُقرن به الكلمة الوجودية، إما في اللفظ وإما
- فكل إنسان ذو قائمتين وفي كل حين ذلك، ولكن يشارك الإنسان في هذه النسبة غيره. ومنها ما يعمّ الصورة الواحدة، ويلزمها في كل حين، ولا يشاركها فيها غيرها، كالضحك في الإنسان، والصهيل في الخيل. فهذه النسبة تعمّ الصورة، وتختصّ بها من غير شرك، ويلزمها في كل حين. وهي أفضل النسب منزلة، وهي التي يجري مجرى الحدّ ويُخبر محنته (ق، م، ١٥، ٦)
- إسم هو على منزلتين، وهو العَرَض (ق، م، ١، ٨)
- الاسم، كقول القائل: فلان (ق، م، ٢٦، ١٠)
- حدّ الإسم إنما هو الصوت المخبر الموضوع غير الموقّت الذي لا يبيّن الجزء منه شيء، كقول القائل: حمار. فلو إن متكلماً قطع إسم حمار، وقال: حم، ثم قال: ار، لما كان في واحد من هذين الجزئين ما يبيّن عن شيء. (ق، م، ٢٧، ٤)
- إن الإسم إذا قرّن إلى حرف أثبتّ إمّا صادقاً وإمّا كاذباً. وإن قال الذي لفلان يمشي؛ لم يُنبئ هذا القول عن صدق ولا كذب، إن لم يتّمه بأن يقول: عبد فلان أو فرس فلان (ق، م، ٢٨، ٥)
- إن كان إسم واحد يقع على أشياء شتى، فإن المسمّى ذلك الإسم لم يسمّ شيئاً واحداً، ولكنه قد سميّ أشياء شتى بقدر ما يقع عليه ذلك الإسم (ق، م، ٥٠، ٢٣)
- الاسم لفظة مفردة دالة على معنى يمكن أن يُفهم وحده وبفسه، من غير أن يدلّ بذاته وبنيتة وشكله على زمانٍ ذلك المعنى، وذلك مثل قولك حيوان وإنسان وزيد وعمرو وياض وسواد (ف، د، ٦٨، ٢)

أجزائه لا يدلّ على إنفراده ليفصله من الأقاويل، فإن القول جزء من أجزائه لا يدلّ على إنفراده (ز، ع، ٣٠، ٩)

- يُقسم الإسم إلى المحضّل وإلى غير المحضّل، وإلى المستقيم والمرفوع والمنصوب والمخفوض (ز، ع، ٣١، ١٢)

- قد يتفق أن يكون الإسم الواحد مقولاً على شيئين بالإتفاق وبالتواطؤ معاً، مثل الأسود إذا قيل على رجل إسمه أسود وهو أيضاً ملون بالسواد، وقيل على القير؛ فإنه إذا أخذ هذا الإسم على أنه إسم شخص الرجل، كان قوله عليه وعلى القير بالإتفاق، وإذا أخذ على أنه إسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ (س، م، ١٤، ١٥)

- الإسم لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان وليس واحد من أجزائها دالاً على الإنفراد (س، ع، ٧، ٤)

- الإسم ليس إسمًا في طبع نفسه، بل إنّما يصير إسمًا إذا جعل إسمًا؛ وذلك عندما يُراد به الدلالة فيصير دالاً. وذلك يجعله إسمًا، أي يجعله دالاً على صفة (س، ع، ١٢، ٦)

- إنّ الإسم والقرض قد يقعان موقع هو هو، فيدلّ عليه أنا إذا إلتمسنا من خادم لنا أن يدعو إلينا صديقًا حاضر محفل، قلنا: ادع إلينا ذلك الجالس الوسيم، فيدعوه؛ فتكون ذات ذلك الصديق هو هو الجالس الوسيم. وقد تدخل في باب الهو هو بالعرض ما يكون هو هو على سبيل المناسبة، على أحد وجوه المناسبات التي نذكرها بعد (س، ج، ٦٨، ١٣)

- إنّ الإسم الواقع على أشياء كثيرة يقع عليها وهي ذوات ماهيات وحقائق مختلفة أو يقع عليها بمعنى واحد (س، ج، ٨٤، ١٥)

في الضمير (ف، ع، ١٣٨، ١٦)

- الاسم الذي يُقال بعموم وخصوص هو أن يكون اسمًا لجنس تحته أنواع (ف، ع، ١٤٢، ١٦)

- ليس ينبغي لأجل اشتراك الاسم في الممكن أن يُظنّ بما هو ممكن في طبيعته أنه هو الممكن عندنا، بمعنى أنه مجهولٌ عندنا (ف، ع، ١٦١، ١٤)

- الاسم للمحمول في كل قضية حملية ينبغي أن يكون مقولاً بتواطؤ، وكذلك الاسم الموضوع، وكذلك الكلمة وكلّي جزء من أجزاء القول (ف، ق، ١١٣، ٧)

- (الاسم) كل لفظ مفرد دالّ على المعنى من غير أن يدلّ بذاته على زمان المعنى (ف، أ، ٤١، ٥)

- قولنا في الحدّ أنّه بحسب الاسم ينبغي أن يفهم منه معنيان، أحدهما أن يصدق على جميع ما يصدق عليه الاسم وعليها وحدها، والثاني أن يدلّ الحدّ من الأمر المحدود على المعنى الذي دلّ عليه الاسم الذي قيس به بعينه (ف، أ، ٨١، ٥)

- الإسم هو صوت دال بتواطؤ مجرد من الزمان وأن جزءًا من أجزائه لا يدلّ على إنفراده (ز، ع، ٣٠، ٦)

- إن قولنا الإسم إنه صوت يجري مجرى النفس الجنس. وقولنا فيه دالّ لفصل الإسم من الأصوات غير الدالة بمنزلة التصفيق باليدين. وقولنا فيه بتواطؤ لفصله من أصوات البهائم، فإن أصوات البهائم تدلّ ولكنها ليست بتواطؤ.

فإن الصوت الذي يتواطأ هو الذي يُكتب ويُفصل إلى مقاطع الهجا، وصوت البهائم هو بالطبع لا يتواطأ. وقولنا فيه أن أجزاء من

- الإسم كل لفظ مفرد يدلّ على معنى من غير دلالة مبنية على الزمان الذي يقارن ذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة، مثل «زيد» (س، ش، ٥٧، ٢٠)
- الكلمة فهي التي تكون في كل شيء كالإسم إلاّ أنّه يدلّ على الزمان المذكور، مثل قولك «ضرب» فإنّه يدلّ على معنى هو «الضرب» وعلى شيئين آخرين، أحدهما نسبته إلى موضوع غير معين، والثاني وقوعه في زمان خارج عنه هو ماضٍ (س، ش، ٥٧، ٢٢)
- الإسم لفظ مفرد يدلّ على معنى من غير أن يدلّ على زمان وجود ذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة (مر، ت، ٣٩، ١٥)
- الإسم منه محضّل، كما يقال إنسان، ومنه غير محضّل كما يقال لا يصير، وحكم ما هو غير محضّل في أن يكون موضوعًا لمحمولٍ كحكم المحضّل (مر، ت، ٤٠، ١٦)
- الإسم: صوت دال بتواطؤ، مجرّد عن الزمان، والجزء من أجزائه لا يدلّ على إنفراده، ويدلّ على معنى محضّل (غ، ع، ٧٩، ٤)
- الفرق بين (الإسم) و(الفعل) تضمّن معنى (الزمان) فقط (غ، ع، ٨٠، ١٠)
- الإسم: إنّ لفظ مفرد يدلّ على معنى من غير أن يدلّ على زمان وجود ذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة (غ، ع، ٨٠، ١٤)
- (التشابه في) الإسم يكون موضوعًا في أحدهما وضعًا متقدّمًا، ويكون منقولًا إلى الآخر. فإن أُضيفَ إليهما سمي (متشابه الإسم). وإن أُضيفَ إلى المتقدّم منهما، سمي (موضوعًا). وإن أُضيفَ إلى الأخير، سمي (منقولًا) (غ، ع، ٨٣، ١٨)
- العلمُ الحاصلُ بمجرّد الإسم يُسمّى علمًا جمليًا (غ، ع، ٢٦٦، ١٤)
- أقلّ ما يشتملُ عليه التصديق تصوّران. وعلى الجملة: فكل ما له إسم يمكن: تحرير حدّ أو رسم أو شرح إسم (غ، ع، ٢٨٤، ٤)
- المراد بالإسم ههنا كل لفظ دالّ سواء كان ما يُراد بالإسم بعد هذا أو ما يُراد بالكلمة أو بالأداة (سي، ب، ٥٠، ١٢)
- الاسم لفظ مفرد يدلّ على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزيد وعيسى (سي، ب، ٩٦، ٧)
- الاسم منه محضّل ومنه غير محضّل، فالمحضّل مثل زيد وبكر والإنسان والحجر، وغير المحضّل مثل لا إنسان ولا بصير ولا عادل (سي، ب، ٩٦، ١٧)
- الإسم ما هو قائم ومنه ما هو مصرّف، فالقائم ما لم يتغير عن بنائه الأصلي للحقوق لاحق من الإعراب وغيره، والمصرّف ما تغير عن بنائه الأصلي باقتران حركة به أو إعراب يصير مانعًا عن اقتران بعض ما كان يقترن به لولاه (سي، ب، ٩٦، ٢٤)
- الإسم والكلمة يُشبهان المعاني المفردة التي لا تصدق ولا تكذب (ش، ع، ٨٢، ٦)
- الإسم هو لفظ دال بتواطؤ على معنى مجرّد من الزمان... سواء كان الاسم المفرد بسيطًا... أو مركّبًا (ش، ع، ٨٢، ١٦)
- الإسم ليس بصدق ولا كذب (ش، ع، ٨٨، ٢٦)
- صدق دلالة الاسم في موضع الحقيقة وارتفاع الاشتراك عنه يوهّم صدقه في موضع الاستعارة وارتفاع الاشتراك عنه (ش، س، ٧٠٩، ١٣)
- (المفرد) إمّا أن يدلّ على الزمان المعين لحصوله فيه، وهو الكلمة، أو لا يدلّ وهو

الإسم (ر، ل، ٣، ١٢)

- الاسم لا يفيد بنفسه تصوير المسمى، وإنما يفيد التمييز بينه وبين غيره (ت، ر، ١، ٦٥، ٥)
- الحد إذا تعددت فيه الألفاظ كان كتعدد الاسم، سواء كانت مشتقة أو غير مشتقة (ت، ر، ١، ٨٢، ٢٤)

- ظهر من حدّ الفعل أنّ الإسم لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مستقل بنفسه ولا يقتضي وقوعه في زمان يتعين بحسبه (ط، ش، ١٩٥، ١٦)

- تسمية الاسم وحده «كلمة»، والفعل وحده «كلمة»، والحرف وحده «كلمة» مثل «هل» و«بل»، فهذا اصطلاح محض لبعض النحاة، ليس هذا من لغة العرب أصلاً (ت، ر، ١، ١٣٩، ٤)

- حدّ الإسم بأنّه اللفظ المفرد الدالّ بالوضع على معنى مجرّد عن الزمان وهذا يتناول الأداة، وإن شرط في الأداة دلالتها على معنى غير تام دخل فيه الكلمة الوجودية (م، ط، ٣٨، ٢)

- (المفرد) إن دلّ بهيته على زمان معيّن من الأزمنة الثلاثة فهو الكلمة، وإن لم يدل فهو الإسم وحينئذ إما أن يكون معناه واحداً أو كثيراً (ن، ش، ٤، ١٦)

- إن إسم التسليم يقال على أحوال القضايا من حيث توضع وضعاً ويحكم بها حكماً كيفما كان قريباً كان التسليم من العقل الأول. وربما كان من إنصاف الخصم (س، أ، ٤١٤، ٤)

- إن كان الثاني (الإسم) فإن كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو المشترك كالعين، وإن لم يكن كذلك بل وُضع لأحدهما أولاً ثم نقل إلى الثاني. وحينئذ إن ترك موضوعه الأول يُسمّى منقولاً عرفياً إن كان الناقل هو العرف العام كالعادة وشرعياً إن كان الناقل هو الشرع كالصلوة والصوم، واصطلاحياً إن كان الناقل هو العرف الخاص كالاصطلاحات النحاة والنظار وغيرهما. وإن لم يترك موضوعه الأول يُسمّى بالنسبة إليه حقيقة، وبالنسبة إلى المنقول إليه مجازاً كأسد بالنسبة إلى الحيوان المفترس والرجل الشجاع (ن، ش، ٤، ٢٠)

- إسم الجنس
- الإسم يقال . . . من جهتين مختلفتين: إحداهما على العموم من حيث يُشارك به سائر الأنواع القسيمة له إذ كان اسمُ الجنس يُقال على جميع أنواعه، والثانية بخصوص، وذلك إذا استعمل لقباً له دالاً على ذاته من حيث هو ذلك النوع (ف، ع، ١٤٢، ١٩)

- النحاة لما دخل متأخروهم في الحدود ذكروا «الاسم» بضعة وعشرين حدّاً، وكلّها معترض عليها على أصلهم (ت، ر، ١، ٣٦، ١١)

- إسم الحد
- إسم الحدّ مشترك في الاصطلاحات بين الحقيقة وشرح اللفظ والجمع بالعوارض والدلالة على الماهية (غ، ح، ١١٠، ١٢)

- الحدّ يفيد تفصيل ما دلّ عليه الاسم بالإجمال (ت، ر، ١، ٣٨، ١)

- إسم الرسم
- إسم الرسم ما كان يُعرّف ما هو أخفى منه، إمّا

- ما له اسم يُمكن تحرير «حدّه» أو «رسمه» أو «شرح اسمه» (ت، ر، ١، ٤٨، ٥)

- القضية التي محمولها إسم غير مُحَصَّل قضية موجبة وليست سالبة، والفرق بينها وبين السلب أن السلب هو أعمُّ صدقاً من غير المُحَصَّل (ف، ع، ١٤٧، ١٥)

- الاسم غير المُحَصَّل هو رفع الشيء عما شأنه أن يوجد فيه (ف، ع، ١٤٨، ٣)

- القضية التي محمولها اسم غير محصّل دالّ على هذا المعنى موجبة معدولة أيضاً، ويُفَرَّق بينها وبين السلب بأن يُجعل السلب رفع الشيء عن أي موضوع اتفق محدوداً كان أو غير محدود، موجوداً كان أو غير موجود (ف، ع، ١٥٣، ١٦)

- إن لا ناطقاً ليس سلب ولكنه اسم غير محصّل (ف، ع، ١٥٤، ٢)

- أي أمر يُحوَّل عليه إسم غير محصّل فينبغي أن يُؤخذ ذلك الأمر موجوداً وأي أمر كان موجوداً وسلب عنه شيء كانت قوة ذلك السلب قوة إيجاب معدول، فلا فرق في العبارة عنه بين أن يُجعل سلبيّاً أو إيجابيّاً معدولاً (ف، ع، ١٥٤، ١٣)

- الإسم الغير المحصّل هو الذي لا يدلّنا على شيء واحد معيّن بمنزلة قولنا: لا إنسان، فإن هذه اللفظة تدلّنا على جميع الأمور التي هي سوى الإنسان، وينبغي أن يُعلم أن هذه اللفظة ليست سالبة لأن السالبة هي التي ترفع شيئاً من شيء (ز، ع، ٣١، ١٥)

- هذا الصنف من الأسماء إنما سُمّي اسمًا غير محصّل لأنه لا يستحقّ أن يُسمّى إسمًا بإطلاق إذ كان لا يدلّ على ملكة (ش، ع، ٨٣، ١٤)

إسم غير مصروف

- بحسب اللغة اليونانية، فإن الإسم المصروف هو

في معناه وذلك ظاهر، وإما بحسب إسمه، حتى يكون الإسم إذا ذكر لم يفهم، فيدلّ على مفهوم بالخاصة وإن كان معنى الإسم سابقاً إلى التصوّر وأسبق من الرسم (س، ج، ٢٠٨، ١٧)

إسم العرض

- إن كان الأبيض للإنسان و«يمشي» لزيد ليس ممّا يكون مقولاً على موضوع، بل هو عَرَضٌ، لم يخل إتماً أن يكون إسم العرض يقال على العرضيّ وعلى العرض الحقيقي باشتراك بحث، لا تشكيك ولا تواطؤ فيه، أو لا يكون مقولاً بالإشتراك. فإن كان مقولاً باشتراك وجب أن تكون الأقسام بحسب المعاني أكثر من الأقسام التي يوردونها؛ إذ أصول الأقسام حينئذ تكون ستة: كُلّي وجزئي وجوهر وعَرَض، الذي بأحد المعنيين، وجوهر وعَرَض، الذي هو بمعنى الجوهريّ والعرضيّ (س، م، ٢٦، ٤)

إسم العلم

- اسم العلم يقع على اليقين الضروري أكثر من وقوعه على ما ليس بيقين، أو الذي هو يقين وليس بالضروري، وليُسَمَّ ذلك العلم اليقيني (ف، ب، ٢٥، ١٣)

إسم غير محصّل

- الإسم غير المُحَصَّل إنما يدلّ من وجه على شيء واحد (أ، ع، ٧٦، ٥)

- (الاسم غير المحصّل) لا يكاد يوجد في لسان العرب إلا شاذّاً مؤلّداً كقولنا إنسان لا أحد، ودرهم لا شيء (ف، ع، ١٣٥، ١٩)

بإشتراك الإسم، ثم يُحدّد بحدّ، فيكون ذلك الحدّ أيضًا يطابق تلك الأشياء الكثيرة لاشتراك إسم فيه (س، ج، ٢٧٦، ١٨)

إسم محصل

- الإسم المحصل هو الذي يدلّنا على أمر واحد معيّن بمنزلة لفظة زيد التي تدلّنا على شخص واحد (ز، ع، ٣١، ١٤)

- المحصّلة هي التي تدلّ على المعنى الذي يدلّ عليه الإسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى (ش، ع، ٨٤، ١٩)

إسم محصل وغير محصل

- الإسم: منه محصل ومنه غير محصل (ش، ع، ٨٣، ١١)

- ... أما المحصل فهو الاسم الدالّ على المَلَكات... وأما غير المحصل فهو الاسم الذي يرغب من اسم المَلَكَة وحرف لا (ش، ع، ٨٣، ١١)

إسم محمول

- الاسم المحمول في كل قضية حملية ينبني أن يكون مقولاً بتواطؤ، وكذلك الاسم الموضوع، وكذلك الكلمة، وكل جزء من أجزاء القول (ف، ع، ١٤٥، ١٦)

إسم المخصوص

- أن يكون القول أعظم من إسم المخصوص، كمن قال: إنّ خاصّة الإنسان أنّه حيوان قابل للعلم، ثم يجعل الملك كذلك (س، ج، ٢١٧، ١)

الذي إذا ألحق به الكلمات الزمانية كقولك «كان» و«يكون» و«كائن الآن» لم يصدق ولم يكذب. والإسم الغير المصروف هو الذي إذا قرن به أحد هذه صدق أو كذب (س، ع، ١٦، ١٤)

- الإسم الغير المصروف... هو المُسَمَّى المستقيم (ش، ع، ٨٣، ٢٣)

إسم متشابه

- (إذا وجدت بين أمرين) شبهة إما في شكل وإما في سائر الأحوال؛ فيكون ذلك الشبه هو الداعي إلى أن تعطى أحد الأمرين إسم الآخر، ويكون الإسم في أحد الأمرين جميعاً، سمي بالإسم المتشابه، وإذا قيس إلى الثاني منهما سمي بالإسم المنقول (س، م، ١٢، ٣)

إسم متواطئ

- الاسم (المتواطئ) الذي يُقال بتواطؤ هو الاسم الواحد الذي يُقال من أول ما وضع على أشياء كثيرة، ويدلّ على معنى واحد يعتمها (ف، ع، ١٤١، ١٢)

- الاسم الذي يُقال بتواطؤ هو الذي يعتم أشياء كثيرة ويدلّ على معنى واحد يعتمها (ف، ق، ٨، ٥٥)

- نعي ههنا بالإسم كل لفظ دالّ، سواء كان ما يُخصّ بإسم الإسم، أو كان ما يُخصّ بإسم الكلمة، أو الثالث الذي لا يدلّ إلا بالمشاركة، كما سيأتيك بيانه بعد. فهذا ما يقال على سبيل التواطؤ (س، م، ١٠، ٣)

إسم المحدود

- ربّما كان إسم المحدود واقعاً على أشياء كثيرة

إسم مرادف

- الإسم المرادف لا فائدة فيه، وليس هو بمحمول بالحقيقة (س، ج، ٥٤، ١٦)
- أن تجعل الشيء خاصة لنفسه، وذلك على وجهين: إما أن تأتي بإسم مرادف، كمن يقول: إنَّ الإنسانية خاصة البشرية، والجميل خاصة اللاتق، أو تأتي بالحدّ فيكون الحدّ قد جعله خاصة المحدود (س، ج، ٢٢٤، ١٤)

إسم مركب

- مما ينفع في إعتبار إشتراك الإسم أن يعتمد إلى الإسم المركب للشيء الذي يتركب من إسمه الخاص، ومن الإسم المنظور في إشتراكه كأنه إسم واحد لكته مركب، فيجعل ذلك إلى الحدود أو الرسوم، ثم ترتفع الخاصيات، فإن بقي للباقى مفهوم واحد محض فليس الإسم بمشترك (س، ج، ٨٨، ١٣)

إسم مستعار

- الاسم (المستعار) الذي يُقال على الشيء باستعارة هو أن يكون اسم ما دالاً على ذات شيء راتباً عليه دائماً من أول ما وُضِعَ فيلقَّب به، في الحين بعد الحين شيء آخر (ف، ع، ١٤١، ١)

- (الاسم) المستعار هو لفظ مشترك بوجه ما غير أن الفرق بينه وبين غيره من المشتركات أو المنقولات أن المشتركة والمنقولة تُستعمل مشتركة على أنها أسماء في الحقيقة لتلك التي تشترك فيها. والمستعارة تُستعمل مشتركة على المعنى الذي له استعير على أنه في الحقيقة اسم لشيء آخر (ف، س، ١٣٣، ٩)
- الإسم المستعار ما يقوله أفلاطن في المادة:

إنها أم وإنها أنثى، ويُسمَّيها الحاضنة ويُسمَّى الصورة الذكر، وأن الأنثى تشاق الذكر، ويُسمَّى ما ليس بموجود أو غير الموجود السوفسطائي، وأشباه هذه من الأسماء (ف، س، ١٣٤، ١٤)

- تغيير لفظ إلى لفظ في (الاسم المستعار) فإنه متى كان الشيء يُعبَّر عنه بلفظين فقد يُظن أنه لا فرق بين أن يُعبَّر عنه بهذا أو بذلك فيبدل كل واحد مكان الآخر (ف، س، ١٣٥، ١٣)

إسم مستقيم

- يصير الاسم مستقيماً بأن يُجرَّد من الإضافة فلا يكون اسماً للمضاف ولا للمضاف إليه (ف، ع، ١٣٧، ٧)
- (الاسم) المستقيم إذا قُرئت به كلمة ما وجودية حصَّلت منها قضية وصارت إما صادقة وإما كاذبة، كقولنا زيد كان وزيد وُجِدَ (ف، ع، ١٣٧، ١٩)

- الإسم الموضوع المستقيم هو الذي لم يدخل عليه زيادة في أوله (ز، ع، ٣١، ١٨)
- الإسم المستقيم هو عدم الزوائد (ز، ق، ١٧٩، ١٠)

إسم مشترك

- الإسم (المشترك) الذي يُقال باشتراك هو الذي يُقال من أول ما وضع على أمور كثيرة من غير أن يدلَّ على معنى واحد يعمُّها (ف، ع، ١٤١، ٩)
- الاسم المشترك هو الذي يعمُّ أشياء كثيرة ولا يدلُّ على معنى واحد يعمُّها (ف، ق، ٥٥، ٩)
- إنَّ الإسم المشترك لا يكون جنساً البتة (س، م، ٤٧، ١٧)

- مما ينفع في اعتبار اشتراك الإسم أن يعتمد إلى الإسم المركب للشيء الذي يترتب من إسمه الخاص، ومن الإسم المنظور في اشتراكه كأنه إسم واحد لكنه مركب، فيجعل ذلك إلى الحدود أو الرسوم، ثم ترتفع الخاصيات، فإن بقي للباقي مفهوم واحد محصل فليس الإسم بمشترك (س، ج، ٨٨، ١٣)
- لما كانت الفصول مختلفة كان اللون إسمًا مشتركًا (س، ج، ٩٠، ٢)
- إنَّ يدلَّ الإسم المشترك المحصل فيه إسم مشابه أو مشكك، فإنه يجب أن تُفصل دلالة مميّزة محصّلة، ويتأمل الحال في الوقائع تحته. وأمّا الأمثلة لذلك، فإن يكون لأشياء كثيرة مختلفة الحدود إسم واحد، لا بالإشتراك البحث؛ بل بالتشكيك مثلاً، لأن لها كلها نسبة إلى غاية واحدة؛ أو لأنها غايات لشيء واحد (س، ج، ١١٦، ١٤)
- الأصلحية ليست من مقولة «متى»، فإن الأصلح إسم مشترك يقع في مقولات (س، ج، ١٥٠، ٨)
- تفصيل الإسم المشترك: فإنَّ أول الفوائد في ذلك أن تكون المعاني تنفصل بقاء ذهن، ويشعر بها، وتخطر بالبال، وتلاحظ أحكامها في الاتفاق والاختلاف. وأيضًا أن يقتدر الإنسان في تفكيره بنفسه على جودة التميز، ولا يعرض الغلط له من نفسه (س، ج، ١٤، ٧٥)
- الإسم المشترك قد يدلّ على المختلفين... كما ذكرنا وقد يدلّ على المتضادين ولا شركة بينهما البتة كالجليل للحقير والخطير، والناهل للعطشان، والريّان والجون للأسود والأبيض، والقرء للطهر والخيض. وأيضًا المشترك قد يكون مشككًا قريب الشبه من المتواطىء ويعسر الفرق على الذهن (غ، ح، ١٣، ١٠)
- إذا قسمنا الاسم المشترك إلى معانيه... عادت لنا المقدمة الواحدة مقدّمات كثيرة (ش، ج، ٥٢١، ١)
- لمعرفة الاسم المشترك... ثلاث منافع: المنفعة الأولى الإيضاح والبيان... والمنفعة الثانية ألا يكون السائل والمجيب يتخاطبان في معنيين متباينين وهما يتخاطبان في معنى واحد... والمنفعة الثالثة ألا يغلط السامع ولا القائل في القياس (ش، ج، ٥٢١، ٦)
- إسم مشتق**
- الاسم المشتق هو أن يؤخذ الاسم الدالّ على شيء ما مجردًا عن كل ما يُمكن أن يُقترن به من خارج، فيُغيّر تغييرًا يدلّ بذلك التغيير على اقتران ذلك الشيء بموضوع لم يُصرّح به ما هو (ف، ع، ١٤٣، ٤)
- الإسم المشتق فيدل على موضوع غير معيّن ويُجد له أمر مشتق له منه الإسم، فيكون دالًّا على معنى وأمر وعلى موضوع له غير معيّن وعلى نسبة بينهما (س، ع، ١٨، ٧)
- إسم مشكك**
- ما كان المفهوم من اللفظ فيه واحدًا إذا جُرّد ولم يكن واحدًا من كل جهة متشابهًا في الأشياء المتّحدة في ذلك اللفظ فإنه يسمّى إسمًا مشككًا؛ وربما سمي بإسم آخر (س، م، ٤، ١١)
- الإسم المشكك قد يكون مطلقًا... وقد يكون بحسب النسبة إلى مبدأ واحد، كقولنا طبي للكتاب وللمبضع وللدواء؛ أو إلى غاية

وليس بطريق الإشتراك البتة (غ، ح، ١٢، ١٥)

إسم مفرد

- الاسم المفرد فلا يكون كلاماً مفيداً عند أحد من أهل الأرض، بل ولا أهل السماء (ت، ر، ١، ٥٩، ١٠)

إسم منصوب ومخفوض

- أما (الإسم) المنصوب والمخفوض فهما اللذان قد زيد عليهما حرف في أوائلها بمنزلة باء أو لام حتى يُلفظ باللفظة بهما على هذا الوجه: يزيد ولزيد. والفرق بين المرفوع والمستقيم والمنصوب والمخفوض أن المرفوع والمستقيم متى أضفنا إليهما كان أو يكون ثم الكلام (ز، ع، ٣١، ١٩)

إسم منقول

- الاسم المنقول هو أن يؤخذ اسم مشهور كان منذ أول ما وُضِعَ دالاً على ذات شيء ما، فيجعل بعد ذلك اسماً دالاً على ذات شيء آخر (ف، ع، ١٤١، ٤)

- الاسم المنقول وهو الاسم الذي جرت العادة فيه من أول الأمر أن يكون دالاً على معنى ثم يُجعل ذلك أيضاً دالاً على معنى آخر، ويُشرك فيه بين الثاني وبين الأول (ف، س، ١٣٣، ٢)

- الفرق بين (الإسم) المنقول والمشارك أو المشكك أن المشكك أو المشارك هو الذي يشترك فيه شيان أو أكثر من غير أن تكون دلالة على أحدهما أسبق في الزمان من دلالة على الآخر (ف، س، ١٣٣، ٥)

- (إذا وجدت بين أمرين) شبهة إما في شكل وإما في سائر الأحوال؛ فيكون ذلك الشبه هو

واحدة كقولنا صحي للدواء وللرياضة وللصدق؛ وربما كانت بحسب النسبة إلى مبدأ وغاية واحدة، كقولنا لجميع الأشياء إنها إلهية (س، م، ١١، ٥)

إسم المصدر

- إسم المصدر يفارق الإسم المطلق بما يتضمنه من الدلالة على موضوع منه، أو فيه معنى من المعاني، فيدل على ذلك المعنى نفسه وعلى نسبة ما (س، ع، ٢٦، ٣)

إسم مصروف

- بحسب اللغة اليونانية، فإن الاسم المصروف هو الذي إذا ألحق به الكلمات الزمانية كقولك «كان» و«يكون» و«كائن الآن» لم يصدق ولم يكذب. والاسم الغير المصروف هو الذي إذا قرن به أحد هذه صدق أو كذب (س، ع، ١٤، ١٤)

- الاسم... إذا نُصِبَ أو خُفِّضَ أو غُيِّرَ تغييراً آخر... لم يُقَلَّ فيه أنه اسم بإطلاق بل اسماً مصرفاً (ش، ع، ٨٣، ١٨)

إسم مطلق

- إذا صار الإسم بما لحقه من الزيادة ممنوعاً عن أن يلحق به ما من شأنه أن يلحق به، فقد زيد على معنى الإسم المجرد شيء صار به بحال أخص من حاله وهو إسم مطلق (س، ع، ١٤، ٢)

- كل إسم مطلق ليس بمعين كما سبق فإنه يُطلق على آحاد مسمياته الكثيرة بطريق التواطىء فإسم اللون للبياض والسواد بطريق التواطىء، فإنها متفقة في المعنى الذي سُمِّيَ به اللون لوناً

يدلّ إما على أن الكتابة معرفة، أو على أن الكتابة معروفة عند آخر (أ، س، ٧٦١، ١٠)

أسماء

- من الأسماء أسماء غير محدودة، كما وصفنا من قول القائل: لا إنسان (ق، م، ٣٥، ١)

- الأسماء: منها مستعارة ومنها منقولة ومنها مشتركة ومنها ما يُقال بتواطؤ ومنها ما يُقال على الشيء بعموم وخصوص ومنها ما هي متباينة ومنها ما هي مترادفة ومنها ما هي مشتقة (ف، ع، ١٤٠، ١٩)

ينبغي أن تعلم أيضًا الأسماء المتفقة أشكال الفاظها والمتواطئة أشكال الفاظها وترتاض في هذه أيضًا، فإنها من المغلطات العظيمة التغليط (ف، ح، ٧١، ١٢)

- الأسماء المنقولة إلى المعاني الفلسفية فإنما نأخذ معانيها التي للدلالة عليها أولاً نُقلت لا التي استعملت بعد نقلهم إياها إليها استعارة ومجازًا واتساعًا لتعلق كثير من المعاني وشبهها بالمعاني الفلسفية التي إليها أولاً كانت نُقلت (ف، ح، ١٦٥، ٩)

- المركّب من الأسماء والكلم: منه ما هو مركّب من اسمين مثل قولنا زيد قائم، ومنه ما هو مركّب من اسم وكلمة مثل قولنا زيد يعيش (ف، أ، ٤٢، ٣)

- الأسماء منها مركّبة ومنها بسيطة. والبسيطة فظاهر من أمرها أن جزأها لا يدلّ، فأما المركّبة فإن جزءها وإن كان يدلّ مفردًا فدلالته مفردة على غير ما كان يدلّ عليه، وهو مجمل (ز، ع، ٣١، ٣)

- إن الأشياء إذا تكثرت بالأسامي لم يخلُ إما أن يكون تكثرها مقارنة لتكثّر مفهوماتها فيها

الداعي إلى أن تعطى أحد الأمرين إسم الآخر، ويكون الإسم في أحد الأمرين جميعًا، سُمي بالإسم المتشابه، وإذا قيس إلى الثاني منهما سُمي بالإسم المنقول (س، م، ١٢، ٤)

إسم موضوع

- الإسم الموضوع يدلّ على ما قيل ولا يدلّ على موضوع البتة (س، ع، ١٨، ٦)

إسم وحرف

- إن الإسم لا يبيّن عن وقت، وإن الحرف يبيّن عنه، أما عن مقبلة إمام عن ماضية وإما عن منتظرة. وإن الحرف لا يكون إلا مسندًا إليه واجبًا، كقول القائل: حيّ، أو عرضًا، كقوله: كاتب (ق، م، ٢٨، ١٤)

إسم وكلمة

- إن الإسم يتبع ويدلّ على الذات، والكلمة تدلّ على الفعل، والذات أقدم من الفعل، فالإسم أقدم من الكلمة (ز، ع، ٣٢، ١٧)

إسم ومراء

- الأنحاء التي تكون من إتفاق الإسم والمراء ثلاثة: أحدها إذا كانت الكلمة والإسم على الحقيقة تدلّ على معاني كثيرة، مثال ذلك: النسر والكلب. والآخر إذا جرينا على العادة فيما نقوله على هذه الجهة. والثالث عندما يكون القول إذا رُكب دلّ على كثير، وإذا فُصل دلّ على واحد، مثال ذلك قولنا: معرفة الكتابة. وذلك أن كل واحدة من لفظي الكتابة والمعرفة قد عرض أنها تدلّ على واحد. فأما المجتمع منهما فيدلّ على أكثر من واحد، لأنه

- فتسمى تلك الأمور متباينة الأسماء، كقولهم: حجر وإنسان وثور، وهذه هي التي تختلف بالأسامي وتختلف في قول الجواهر الذي بحسب تلك الأسامي؛ وإما أن يكون التكثر في الأسامي ومفهوماتها واحدة، كما يقال: غسل وأزى وشهد، فإن مفهومات هذه كلها واحدة، فتسمى أسماء مترادفة (س، م، ١٥، ١٨)
- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والاختيار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إما داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٧، ٦)
- منها (الأسماء) ما يقال بالاستعارة وقد اشتهرت، ومنها ما يقال باستعارة مبتدعة لم تشتهر (س، ج، ٢٤٤، ١٥)
- منها (الأسماء) ما يقال بإشتقاق عن معان غير معتادة الإشتقاق عنها (س، ج، ٢٤٤، ١٦)
- الأسماء قد تشترك التسميات بها في المسموع منها والمفهوم، كاشتراك الفرس والإنسان في الحيوان وزيد وعمر وفي الإنسان، وتسمى متواطئة. وقد تختلف فيهما كإختلاف زيد وعمر في مسموعهما ومفهومهما، بل كالإنسان والحجر والحيوان والشجر، وتسمى متباينة (ب، م، ٨، ١٩)
- تشترك (الأسماء) في أحدهما: إما في المسموع دون المفهوم كإشتراك هذا الشخص وهذا الشخص في إسم زيد، والبصر وينوع الماء في إسم العين، وتسمى مشتركة ومتفقة. وإما في المفهوم دون المسموع كإشتراك العقار والخمر أو البشر والإنسان وتسمى مترادفة (ب، م، ٨، ٢٣)
- الأسماء فمنها بسيطة وهي التي لا يكون في مسموعها تركيب يرجع إلى تركيب المفهوم كزيد والإنسان والحجر، ومنها مركبة وهي التي يكون في مسموعها تركيب يرجع إلى تركيب المفهوم كصاحب الدار ورئيس المدينة (ب، م، ١٠، ١٦)
- الأسماء بالحقيقة عند كل مسموع إنما هي لمتصورات ذهنه وبوساطتها هي عنده للموجودات، حتى أنه لو رأى فرسا من بعيد فلم يتحققه ولم يتمثل في ذهنه منه حقيقة صورته، بل غلط فيه فظنه حمارا، لقد كان تسميه بحسب ما تصور في ذهنه لا بالإسم الموضوع لحقيقته (ب، م، ١٢، ١٢)
- إن الحدود إنما هي حدود بحسب الأسماء، والأسماء أسماء بحسب الحدود (ب، م، ٦٢، ١)
- الأسماء والحدود داخله في المواضعات والمواطيات، فقد يجوز إختلاف الناس فيها من حيث تختلف مواضعاتهم ومواطياتهم، ولا يلزم من ذلك جهل ولا تناقض، فيكون للشيء الواحد أسماء كثيرة بحسب حدود كثيرة، وحدود كثيرة بحسب أسماء كثيرة (ب، م، ٦٣، ١٠)
- الأسماء... قد تكون لأشياء غير موجودة (ش، ب، ٤٦٦، ١٣)
- الأسماء التي نقال حقيقة في موضع ومجازا في آخر... قد يعرض فيها مغالطة (ش، س، ٧٠٩، ١٢)
- من الأسماء ما يُعرف حده «اللغة»، ومنه ما يُعرف حده «الشرع»، ومنه ما يُعرف حده «العرف» (ت، ر، ١، ٦٣، ٢٤)
- الأسماء المذكورة في الكتاب والسنة ثلاثة

يدلّ إذا أُفرد إلاّ بالعرض (ش، ع، ٨٣، ٢)

أسماء عشرة

- أحاطت هذه الأسماء العشرة بجميع الكلام، فلن يستطيع ذاك أن يذكر إلاّ عين شيء، أو عدده، أو صفته، أو إضافته، أو مكانه، أو وقته، أو جدته، أو نصيبته، أو فعله، أو ما يفعل به (ق، م، ١١، ٢)

أصناف: (ألف) منها ما يُعرف حدّه بـ«اللغة» كالشمس، والقمر، والكوكب، ونحو ذلك؛ (ب) ومنها ما لا يُعرف إلاّ بـ«الشرع» كأسماء الواجبات الشرعية والمحرمات الشرعية، كالصلوة، والحج، والربوا، والميسر؛ (ج) ومنها ما يُعرف بـ«العرف» العادي - وهو عرف الخطاب باللفظ - كاسم النكاح، والبيع، والقبض، وغير ذلك (ت، ر، ١، ٧٤، ١٧)

أسماء غير محصلة

الأسماء غير المُحصّلة ليست تُعدّ في الأقاويل عند الأمم الذين يستعملونها بل أشكالها عندهم أشكال اللفاظ المفردة وتجري مجراها، وتنصرف تصرفها، ولا ينبغي أيضاً أن يُظنّ بها أنها سلب لأجل اقتران حرف السلب بها لأن دلالتها في الألسنة التي فيها هذه الأسماء دلالات الإيجاب من قيل أنها تدلّ عندهم على أصناف العدم، مثل قولهم لا بصير يدلّ عندهم على الأعمى (ف، ع، ١٣٦، ٣)

- الأسماء غير المُحصّلة ليست تدلّ على السلب بل إنما تدلّ على أصناف العدم، كقولنا زيد لا عالم، فإنه يدلّ على ما يدلّ عليه قولنا زيد جاهل (ف، ع، ١٤٧، ١٠)

- يوصف الله عز وجل بالأسماء غير المُحصّلة (ف، ع، ١٥٤، ٦)

- فهذه ثلاثة معاني للأسماء غير المُحصّلة: فالأول معناه معنى العدم. والثاني أعم منه، وهو رفع الشيء عن أمر موجود شأن الشيء الذي رُفِعَ عنه أن يوجد فيه أو في نوعه أو في جنسه، إما باضطرار وإما بإمكان، كقولنا عدد لا زوج، فإنه إيجاب معدول، وهو رفع الزوج عمّا شأنه أو شأن بعضه أن يكون باضطرار

أسماء اشارات

- الضمائر والموصولات وأسماء الإشارات ونحوها ليست جزئية لأنها في أصل وضعها كلية عقلاً وإنما عرضت لها الجزئية عند الاستعمال بواسطة أمور صاحبها (و، م، ٧٨، ٢١)

أسماء بسيطة

- الأسماء البسيطة فقد يكون لها أجزاء لا تدلّ أصلاً، لا من حيث هي جزء، ولا لو انفردت (س، ع، ٨، ٩)

أسماء بسيطة ومركبة

- الأسماء فمنها بسيطة وهي التي لا يكون في مسموعها تركيب يرجع إلى تركيب المفهوم كزيد والإنسان والحجر، ومنها مركبة وهي التي يكون في مسموعها تركيب يرجع إلى تركيب المفهوم كصاحب الدار ورئيس المدينة (ب، م، ١٠، ١٦)

- الفرق بين الأسماء البسيطة والأسماء المركبة... أن الجزء من الاسم البسيط... ليس يدلّ على شيء أصلاً لا بالذات ولا بالعرض. وأما الجزء من الاسم المركب فليس

زوجًا. والثالث أعظم من هذه أيضًا، وهو رفع الشيء عن أمر ما موجود، وإن لم يكن من شأن الشيء أن يوجد فيه لا في بعضه ولا في كله، كقولنا في الإله إنه لا مائت ولا بال (ف، ع، ١٥٤، ٨)

- ينبغي أن نجعل ما تدلّ عليه الأسماء غير المحصّلة جاريًا مجرى العدم، وذلك أن موضوع الملكة والعدم موضوع واحد والقابل لهما لا يخلو أن يكون فيه أحدهما (ف، ق، ١٠٩، ٢١)

أسماء الكلم

- جرت العادة في الألسنة التي تستعمل فيها في القضايا التي محمولاتها أسماء الكلم الوجودية مصرحًا بها، أن يوضع حرف السلب في الشخصية والمهملة مع الكلم الوجودية، كقولنا زيدٌ ليس يوجد عالمًا والإنسان ليس يوجد عالمًا (ف، ع، ١٤٨، ٨)

أسماء متباينة

- الأسماء المتباينة هي الأسماء الكثيرة التي يدلّ كل واحد منها على غير ما يدلّ عليه الآخر (ف، ع، ١٤٢، ٢٠)

- القسم... الذي يتكرر فيه الاسم والمعنى جميعًا فيسمى أسماء متباينة مثل الحجر والفرس والسراج والماء (سي، ب، ٥٢، ٢٠)

أسماء مترادفة

- الأسماء المترادفة هي الأسماء الكثيرة التي تُقال على شيء واحد وحده بحسب كل واحد منها واحد بعينه، أو الأسماء التي يكون الحدّ المساوي لكل واحد منها هو بعينه حدّ الآخر

(ف، ع، ١٤٣، ٢)

- إن الأشياء إذا تكثر بالأسامي لم يخلُ إمامًا أن يكون تكثرها مقارنًا لتكثر مفهوماتها فيها فتسمى تلك الأمور متباينة الأسماء، كقولهم: حجر وإنسان وثور، وهذه هي التي تختلف بالأسامي وتختلف في قول الجواهر الذي بحسب تلك الأسامي، وإما أن يكون التكثر في الأسامي ومفهوماتها واحدة، كما يقال: غسل وأزّي وشهد، فإن مفهومات هذه كلها واحدة، فتسمى أسماء مترادفة (س، م، ١٦، ٣)

- تشترك (الأسماء) في أحدهما: إما في المسموع دون المفهوم كإشتراك هذا الشخص وهذا الشخص في إسم زيد، والبصر وينبوع الماء في إسم العين، وتسمى مشتركة ومتفقة. وإما في المفهوم دون المسموع كإشتراك العقار والخمر أو البشر والإنسان وتسمى مترادفة (ب، م، ٨، ٢٣)

- الأسماء المترادفة وهي الألفاظ المختلفة الموضوعات لمعنى واحد، مثل قولنا الإنسان بشر (سي، ب، ٣٥، ٢١)

- هذه الأسماء متواردة على معنى واحد من غير أن يكون لبعضها دلالة زائدة ليست لغيره، وتسمى أسماء مترادفة (سي، ب، ٥٢، ١٨)

أسماء متشابهة

- الأسماء المتشابهة وذلك مثل تسميتك الفرس الطبيعي والفرس المصوّر حيوانًا (سي، ب، ٥١، ١٠)

أسماء متفقة

- تشترك (الأسماء) في أحدهما إمامًا في المسموع دون المفهوم كإشتراك هذا الشخص وهذا

أسماء مشتركة

- إن كثيراً من الأسماء المشتركة في الحقيقة ليست مشتركة في المشهور، وإن كان المشهور لا يمنع أن يوقف على الشركة فيها، فتصير أيضاً حينئذ الشركة فيها مشعوراً بها في المشهور، وإن كانت قبل ذلك في حكم المتواطىء (س، ج، ١١٥، ٧)

أسماء مشتقة

- إن ما تدلُّ عليه الأسماء المشتقة فهي كلها أعراض وإن كانت هذه المحمولات تُعرَّف من موضوعاتها أشياء خارجة عن ذواتها (ف، ج، ٩٥، ١٧)

- المشتقة أسماؤها... هي التي سُمِّيت باسم معنى موجود فيها، غير أن أسماءها مخالفة لاسم المعنى في التصريف لتضمَّنْها لموضوع ذلك المعنى مع المعنى (ش، م، ٧، ١٦)

- الأشياء المتَّصِّفة بالكيفية هي التي يُدَلُّ عليها بأسماء مشتقة من العُمل الأول الدالة على تلك الكيفية (ش، م، ٤٦، ١)

أسماء مشككة

- يجب أن ترفع الأمور المسماة بالأسماء إلى أجناسها، فإن اختلف إرتفاعها فالإسم مشترك؛ فإن الخير إذا قيل لِلْمَلِكِ، وقيل للفضيلة، وقيل للمساوي، وجد الأول يرتقي إلى الجوهر، والثاني إلى الكيف، والثالث إلى الكم، فيكون إذن إسم الخير واقعاً عليها بمعانٍ مختلفة؛ اللهم إلا أن يعني بالخير أمر من الأمور اللازمة التي تشترك فيه لا على سبيل الإشتراك في المقومات فيكون حينئذ من الأسماء المشككة (س، ج، ٨٧، ١١)

الشخص في إسم زيد، والبصر وينبوع الماء في إسم العين، وتُسَمَّى مُشْتَرَكَةً وَمُتَّفَقَةً. وإما في المفهوم دون المسموع كإشتراك العقار والخمر أو البشر والإنسان وتُسَمَّى مترادفة (ب، م، ٢٣، ٨)

- الأشياء التي أسماؤها متفقة أي مشتركة هي الأشياء التي ليس يوجد لها شيء واحد عام ومشارك إلا الاسم فقط (ش، م، ٧، ٤)

أسماء متواطئة

- المتواطئة (أسماؤها) هي التي القول بحسب الإسم لها واحد (أ، ج، ٦٥٧، ١٣)

- الأشياء التي أسماؤها متواطئة... هي التي الإسم لها أيضاً واحد بعينه ومشارك (ش، م، ١١، ٧)

- جميع الجواهر الثواني والفصول هي من المتواطئة أسماؤها (ش، م، ١٦، ٥)

أسماء مركبة

- الألفاظ (أسماء مركبة) التي هي بحسب المسموع مركبة، لكنها لا يُدَلُّ بها على أنها مركبة، كقولهم «عبد الملك» (س، ع، ٨، ٣)

أسماء مستعارة

- الأسماء المستعارة لا تستعمل في شيء من العلوم ولا في الجدل بل في الخطابة والشعر، والأسماء المنقولة تستعمل في العلوم وفي ساير الصنائع (ف، ق، ١١١، ١٠)

- الأسماء المستعارة... منها ما هي مأخوذة من معانٍ شبيهة بالأشياء التي استعيرت لها، ومنها ما هي مأخوذة من أشياء غير شبيهة إلا شبيهاً بعيداً (ش، ج، ٥٩٨، ٥)

- لا بدّ في الأسماء المشكّكة من معنى كلي مشترك، وإن كان ذلك لا يكون إلّا في الذهن (ت، ر١، ١٦٢، ١١)

- الأسماء المشكّكة هي «متواطئة» باعتبار القدر المشترك (ت، ر١، ١٦٣، ١٧)

أسماء مصرفة

- الأسماء التي تسمّى مُصْرَفَةً فإنّها قد إقترن بالإسم منها شيءٌ زائد على الإسمية مشيرٌ إلى معنى غير ما يشير إليه مجرد الإسم، وذلك حركة من الحركات وإعراب من الأعراب حتى يُسمَعَ هناك مجموعٌ حاصلٌ من جزئين أحدهما الإسم والآخر ما يلحقه مما هو جزء من المسموع، فيوجد هناك جزء يدل على معنى وآخر إمّا أن يدلّ على معنى مطلق وإمّا أن يدلّ دلالة ما وبالجملة يوجب حُكْمًا لولاه لم يكن (س، ع، ١٣، ٨)

- الأسماء... منها مصرفة ومنها غير مصرفة (ش، ع، ٨٣، ١٩)

- الأسماء المصرفة... تُسمّى المائلة أيضًا (ش، ع، ٨٣، ٢١)

أسماء وكلم

- الأسماء والكلم إذا بُدِّلَت أماكنها فدلالته تبقى بحال واحدة بعينها. ومثال ذلك: «يوجد إنسان عدلاً»، «يوجد عدلاً إنسان» (أ، ع، ٨١، ٧)

- الأسماء والكلم في الألفاظ نظير المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب، فلا صدق في أفرادها ولا كذب (س، ع، ٦، ٧)

- الأسماء والكلم... هي أجزاء القضايا (ش، ع، ١١٠، ٨)

إسمان

- إن الإسمين قد يترتبان تركيباً يصيرُ به أحدهما صفةً والآخر موصوفاً (ف، أ، ٥٦، ١٦)

إسهاب

- الإسهاب يكون بأن يعبر عن الشيء الواحد بألفاظ مترادفة، وأن يعبر عنه بدل اللفظ المفرد بقول مركّب أو بأقوال حتى نصير المقدمة الواحدة في صُور مقدّمات كثيرة (ش، ج، ٦٣٠، ١٨)

أسوار

- اثنتان من هذه الأسوار الأربعة عامّان واثنتان منها خاصّان. أما العامّان ف«كلّ» و«لا واحد» أحدهما عامّ موجب، والآخر عامّ سالب. وأما الخاصّان ف«بعض» و«لا كلّ» أحدهما خاصّ موجب، والآخر خاصّ سالب (ق، م، ٣٦، ١٠)

- الأسوار أربعة: كلّ ولا واحد وبعض وليس كلّ، والمحصور بالأسوار أربعة: موجبة كلية وسالبة كلية وموجبة جزئية وسالبة جزئية (ف، ق، ١٤، ١)

أسماء منقولة

- الأسماء المنقولة تُستعمل في العلوم وفي سائر الصنائع (ف، ع، ١٤٣، ١٥)

- الأسماء المنقولة كثيراً ما تُستعمل في الصنائع التي إليها نُقِلَت مشتركة، مثل اسم الجواهر فإنه منقولٌ إلى العلوم النظرية، ويُستعمل فيها باشتراك، وكذلك الطبيعة، وكثير غيرها من الأسماء، والتي تُقالُ باشتراك فقد يضطر إلى استعمالها في الصنائع كلها (ف، ع، ١٤٣، ١٩)

إشارة

إشتراك

- إنَّ الإشارة هي دلالة حسية أو عقلية إلى شيء بعينه لا يشركه فيها شيء غيره، لو كان من نوعه (س، م، ١٠٣، ١٥)

- الحد والماهية والعلامة والخاصة هي التي تدل في أمثالها على الإشتراك (س، ج، ٨٥، ١٤)

- إذا انتفى الإشتراك حقيقةً ولفظاً، لم يغلط الذهن فيه؛ فإن ذلك يظهر، وإنما يغلط إذا وُجد ما هو مشترك لفظاً، مع اختلاف المعنى؛ ولذلك وجب تحقيق القول في الألفاظ المشتركة، لاسيما ما يشبه منها بالمتواطئة، ويُعسرُ فيها ذلك الفرق، وهو مثار عظيم للأغاليط (غ، ع، ٢٠٨، ٤)

إشارة حسية

- الإشارة الحسية المعينة للموضوع إنما تتناول الجواهر ذوات التميز بالتحيز (س، م، ١٠٣، ١٨)

إشارة عقلية

- الإشارة (العقلية) المشهورة بأنها عقلية، فإنها تتناول الأعراض أيضًا. ولكن إذا تناولتها من حيث معانيها، لم تكن الإشارة التي سميناهم؛ لأنَّ معانيها صالحة للشركة (س، م، ١٠٤، ١)

- قد يكون الإشتراك سببه النظم والترتيب للألفاظ، لا نفس الألفاظ. ونحن نذكر من أمثالها أربعة: الأول: ما ينشأ من مواضع الوقف والابتداء، الثاني: تردّد الضمائر بين أشياء متعددة تحتلّ الانصراف إليها، الثالث: تردّد الحروف الناسقة بين معنيين تصدق في أحدهما، وتكذب في الآخر، الرابع: تردّد الصفة بين أن تكون صفة للموضوع، وصفة للمحمول المذكور قبله (غ، ع، ٢٠٨، ١٠)

أشباه

- يُتفق أن يُستقرأ أشباه كثيرة، ولا يُستوفى جميعها، وتكون تلك من الأشباه التي إنما يُعرف تشابهها بالضمير، من غير أن يوجد اسم يعمّها كلّها من حيث هي متشابهة، أو تكون من المتشابهة التي لم يتفق أن يتقدّر في النفس المعنى الذي به تشابهت، ولا يرتقي منها إلى مقدمة كلية محصلة (ف، ج، ٩٨، ٦)

- عدم الإشتراك إن كان في اللفظ والمعنى سهل دركه إذ يعلم أنه لا تحصل نتيجة إن قلنا السماء فوقنا والشمس أصغر فإنهما مقدّمتان لا يتداخلان (غ، ح، ٧٦، ١٦)

- أن يكون الإشتراك في أداة من الأدوات أو ما يستعمل رابطة في نظم الكلام، كقوله كل ما يعلمه الله فهو كما يعلمه والله يعلم الجوهر فهو إذاً كالجوهر، ووجه الغلط أن هو مشترك الدلالة بين أن يرجع إلى كل ما تبين أنه يرجع إلى العالم وبين أن يرجع إلى الله (غ، ح، ٧٧، ٤)

- الاشباه التي هي أوصاف مماثلة لأوصاف المُمثّل عليه، لا يخالفها بشدة ولا ضعف ولا كثرة ولا قلة، وإنما يخالف المُمثّل عليه كل واحد مما يُمثّل عليه بأوصافه بمجموع الصفات لا بما يشركه فيه من الصفات (ب، م، ٥٣، ٢٢)

إشتراك اتفاقي

- ما يبنى على الاستعارة، يقال مثلاً إن الهيولى أم حاضنة، وإن العفة إشتراك اتفاقي، وذلك لأن الإشتراك الإنفاقي قد يوجد في النعم، وليست العفة موجودة فيها. ولو كان الإتفاق جنساً لكان الشيء الواحد وهو العفة يقع في الفضيلة على أنها جنسها وفي الإتفاق، فيكون للواحد جنسان متباينان ليس أحدهما تحت الآخر، ولا يستندان إلى عام؛ وهذا مما علمت استحالة (س، ج، ٢٤٤، ٦)

إشتراك الاسم

- يقال ثقل للجسم الطبيعي وللصوت، لكن المضاد للجسم الثقيل مخصوص بإسم الخفة، والمضاد للصوت مخصوص بإسم الحدة، فالثقل سيقع عليها بإشتراك الاسم (س، ج، ٨٥، ٨)

- في إعتبار إشتراك الاسم أنه إذا قيل شيء على شيئين، فهل يحتمل المقايضة، بأن يقال إنهما متساويان في معناه، فإن كانا يقبلان الأشد والأضعف، فهل يجوز أن يكون أحدهما أشد وأضعف من الآخر؛ وإن كان أحدهما يقبل والآخر لا يقبل، فهذا أول ما يدل على إشتراك الاسم (س، ج، ٨٩، ٩)

- قلنا في الفنون الماضية ما دلّ على إستنكارنا أن يكون السبب في إشتراك الاسم تناهي الألفاظ، وغير تناهي المعاني. وإذا فهم على هذه الصورة كان أقرب إلى الصواب. فهذا هو من أسباب أن وقع الإشتراك في الأسماء، ووقعت المغالطة بسببه، وعرض منه ما يعرض من عقد الحساب (س، س، ٤، ٦)

- القياس يوجب عليك أنه إذا وقع من إشتراك

الاسم، أو الإستعجام، أو غير ذلك، وجب أن تختلف نسبة الوسط إلى الطرفين، فلا يكون واحداً بعينه، بل تختلف نسبة الطرفين إلى النتيجة فلا يكون الطرفان أو أحدهما في القياس هو بعينه الذي في النتيجة، فيعرض لا محالة أن لا يكون القياس في الحقيقة قياساً (س، س، ٨، ٧)

- قولهم (المغالطون): «لا يخلو إما أن يكون الذي هو قائم هو القاعد بعينه، أو لا يكون؛ فإن كان هو القاعد بعينه، فالشيء هو بعينه قائم وقاعد؛ وإن كان غيره، فليس القائم يقدر على أن يكون قاعداً». والمغالطة أن قولنا: «القائم» نعني به نفس القائم من حيث هو قائم، ونعني به الموضوع الذي يكون القيام وقتاً فيه. فهذه أمثلة ما يقع بإشتراك الاسم. فهذا القسم الأول هو الذي بحسب إشتراك لفظ مفرد (س، س، ١٠، ٥)

إشتراك تركيبى

- الإشتراك التركيبى فقد يكون ما يعرض بسبب التصديق (سي، ب، ٢٧٨، ١)

إشتراك في اسم

- الإشتراك في الاسم إنما يوجه غير المتناهي (س، م، ١٣، ١)

إشتراك في هيئة

- أما المغالطة التي تقع من جهة الشكل، فمته ما يكون الحكم فيه على نفس اللفظ، مثل من يقول: «إن هذا البيت ليس بمنقوص ساكنه» فينتج أن «هذا البيت ساكنه فيه». ومنه ما ليس الغلط فيه في نفس اللفظ، بل هو شيء يتعلق

وأنواع وبالجملة الكلّيات، ومنها دالة على الأعيان والأشخاص (ف، ح، ١٣٩، ١٣)

- الكلّيات التي لا تشترك في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإنّ تلك لا يُحمَلُ بعضها على بعض أصلاً (ف، أ، ٦٢، ٦)

- الكلّيات التي هي مشتركة في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإنّ تلك الكلّيات يُحمَلُ بعضها على بعض (ف، أ، ٦٢، ١٠)

- ليست الأشخاص وحدها فقط هي التي تشترك في الحمل عليها كلّيات عدّة، لكن قد يُمكن أن يوجد كلّي تشترك في الحمل عليه عدّة كلّيات آخر (ف، أ، ٦٤، ٢١)

- إذا كانت أشخاص، واشتركت في الحمل عليها كلّيات عدّة تدلّ عليها ألفاظ مفردة، وكان جميعها يليق أن يؤخذ في جواب المسألة عنها بما هي، فإنّ أحص تلك الكلّيات يُسمّى النوع، والباقية التي هي أعم تُسمّى الجنس (ف، أ، ٦٦، ١)

- الأشخاص التي تختلف في جميع التي تُحمَلُ عليها من طريق ما هو تُسمّى المختلفة بالأجناس العالية (ف، أ، ٧٠، ١)

- الأشخاص التي تختلف في بعض وتشترك في بعض تُسمّى المختلفة بالنوع (ف، أ، ٧٠، ٢)

- (الأشخاص) التي لا تختلف أصلاً في كلّي يُحمَلُ عليها من طريق ما هو تُسمّى المختلفة بالعدد (ف، أ، ٧٠، ٣)

- الأشخاص لا حدود لها (س، م، ٢٧، ٢)
- ... الأشخاص كائنة وفاسدة (ش، ب، ٤٣٥، ٩)

أشخاص جزئية

- أوّل شيء عرف أنّه موجود لا في موضوع فهي

بهينة اللفظ، وهو كالإشتراك في الهيئة أو شيء يتعلّق بهينة الأداء، كما يكون الشيء يقال مرة بضجر وحدة، ومرة بطلاقة، فيتغيّر الحكماء (س، س، ٨٨، ٢)

إشتراك قسمة

- التبعيت الداخل في اللفظ فيوقع الغلط بستة أقسام: بإشتراك الاسم، والممارسة، والتركيب وإشتراك القسمة، وبسبب اختلاف العجمة والإعراب، وبسبب اختلاف اللفظ. وجميع ذلك يؤثّر في القياس، ويؤثّر في الإستقراء، ويُعلم خطؤه أيضاً بالقياس والإستقراء (س، س، ٨، ٤)

أشخاص

- الأشخاص التي نوعها الأخير واحد بعينه هي المختلفة بالعدد مثل زيد وعمرو وخالد، والأشخاص التي أنواعها الأخيرة مختلفة هي المختلفة بالنوع مثل زيد وشخص «فرس وشخص» ثور (ف، د، ٧٨، ١)

- الأشخاص ضربان: ضرب له موضوع يُعرّف من موضوعه ما هو خارج عن ذاته، ولا يُعرّف من موضوع أصلاً؛ وذلك شخص العَرَض، وضرب لا يُعرّف من موضوع أصلاً ذاته ولا شيئاً خارجاً عن ذاته، وهو شخص الجوهر (ف، م، ٨٩، ٤)

- أمّا المحسوس نفسه، فكلّ معنى كان واحداً ولم يكن صفة مشتركة لأشياء كثيرة ولم يكن يشابه شيء أصلاً، فيُسمّى الأشخاص والأعيان؛ والكلّيات كلّها فتُسمّى الأجناس والأنواع (ف، ح، ١٣٩، ١٠)

- الألفاظ إذن بعضها ألفاظ دالة على أجناس

الجوهرية؛ والأشد يتعلق بماهية الجوهرية
(س، م، ١٠٨، ٧)

أشكال

- الأشكال ينحل بعضها إلى بعض (أ، ق،
(١، ٢٢٢)

- الأشكال هي اسطوانات جميع المقاييس (ش،
ق، ٢٥٩، ١٣)

- تشترك الأشكال الأربعة في أنه لا قياس عن
جزئيتين ولا سالتين، ولا صغرى سالبة كبراهما
جزئية، وإن النتيجة تتبع أحسن المقدمتين في
الكم والكيف (م، ط، ٢٥٥، ٢٤)

سائر الأشكال إنما تنتج بالرد إلى الشكل
الأول، إما بقياس الخلف الذي يتضمن إثبات
الشيء بإبطال نقيضه، وإما بواسطة حكم نقيض
القضية، أو عكسها المستوى، أو عكس
نقيضها. فبيان الأشكال ونتائجها فيه كلفة
ومشقة مع أنه لا حاجة إليها (ت، ر، ٢،
٨٦، ١٢)

- الأشكال أربعة (و، م، ٢٨٠، ٢)
- إن الأشكال بحسب الحد المكرر أربعة أقسام،
لأنه إما أن يكون موضوعاً في الكبرى محمولاً
في الصغرى: كالإنسان حيوان والحيوان
حادث، فهو الشكل الأول المسمى بالنظم
الكامل، لأنه أقواها وهي ترجع إليه في
الحقيقة، وإن كان محمولاً فيهما كالإنسان
حيوان الفرس حيوان، فهو الشكل الثاني
القريب من الأول لأنه وافقه في طرف الحمل
الذي هو أقوى من طرف الوضع، وإما أن
يكون موضوعاً فيهما كالإنسان حيوان الإنسان
حادث فهو الشكل الثالث لموافقه من طرف
الوضع، وإما أن يكون موضوعاً في الصغرى

الأشخاص الجزئية؛ وبالحرى أن تكون سابقة
للأشياء كلها. إذ كانت موضوعات لكلياتها
على سبيل «على» وموضوعات للأعراض على
سبيل «في»؛ فكان كل شيء وجوده إما بأن
يكون مقولاً عليها أو موجوداً فيها (س، م،
٩٨، ١١)

- إن الأشخاص الجزئية، وإن تفاضلت في
أمر، فإنها، من حيث هي أشخاص، فإن
ماهيتها لا تقدم لبعضها على بعض؛ وكذلك
حال نوعياتها، فإنه ليس زيد أولى بأن يقال
عليه طبيعة نوعه من شخص آخر، بل ربما كان
أولى ببعض الأعراض التي تعرض لجوهرية
الشخصية؛ مثلاً إذا كان أعلم منه فهو أولى
بالعلم منه (س، م، ١٠١، ٥)

أشخاص الجواهر

- أشخاص الجواهر هي التي يقال إنها جواهر
أول وكلياتها جواهر ثوان، لأن أشخاصها
أولى أن تكون جواهر، إذ كانت أكمل وجوداً
من كلياتها (ف، م، ٩١، ١٠)

- الشيء إنما يصير معقولاً بأن تعرف ماهيته،
وأشخاص الجواهر إنما تصير معقولة بعقل
كلياتها (ف، م، ٩١، ١٩)

- أشخاص الجواهر إذا تحتاج في أن تكون
معقولات إلى كلياتها، وكلياتها تحتاج في أن
تكون موجودة إلى أشخاصها، إذ لو لم توجد
أشخاصها لكان ما يتوهم منها في النفس
مخترعاً كاذباً، وما هو كاذب فغير موجود (ف،
م، ٩٢، ١)

أشد

- الأولى غير الأشد؛ فإن الأولى يتعلق بوجود

- بالإضافة إلى شيء، والشبه إنما يقال شيئاً بشيء؛ وسائر ما يجري هذا المعنى على هذا المثال يقال بالإضافة (أ، م، ٢٢، ٢)
- جميع الأشياء... المزمعة بالوجود فواجب ضرورة أن تكون (أ، ع، ٧٢، ٤)
- ليس جميع الأشياء فوجودها أو كونها ضرورة، بل بعض الأشياء يجري على أي الأمرين إتفق، وليس الإيجاب بأخرى من السلب بالصدق فيها؛ وبعضها أحد الأمرين دون الآخر أخرى فيها وأكثر، إلا أنه قد يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذلك (أ، ع، ٧٤، ٩)
- بعض الأشياء بالفعل دون القوة، ومثال ذلك الجواهر الأول؛ وبعضها مع قوة، وهذه الأشياء هي بالطبع أقدم (أ، ع، ٩٥، ٢)
- بعضها (الأشياء) يبين الكلي من قبل ظهور الجزئي (أ، ب، ٣٠٩، ١٤)
- يتعرف الإنسان بعض الأشياء، وقد كان عرفه قديماً؛ وبعض الأشياء يعلمها من حيث يحصل تعرفها معاً، مثال ذلك جميع الأشياء الموجودة تحت الأشياء الكلية التي هو مقتن لمعرفتها (أ، ب، ٣١٠، ١١)
- غير ممكن أن تقطع الأشياء التي لا نهاية لها (أ، ب، ٣١٧، ١١)
- إن كان قد يجب ضرورة أن نعرف الأشياء التي هي أكثر تقدماً والأشياء التي منها البرهان، وقد تقف المتوسطات وقتاً ما؛ فهذه قد يجب ضرورة أن تكون غير مبرهنة (أ، ب، ٣١٨، ١٢)
- يمكن أن يبين البعض من البعض جميع الأشياء التي صودر عليها في الشكل الأول عامّاً يبين في الأقاويل في القياس (أ، ب، ٣٢١، ١)
- الأشياء التي لا تنعكس فتحمل، فالسبيل أن

محمولاً في الكبرى، وهو عكس الأول كالإنسان حيوان الكاتب إنسان فهو الشكل الرابع، وهو أضعفها لبعده عن الأول لكونه لم يوافقه لا في حمل ولا في وضع وهذا معنى قولنا وهي على الترتيب (ض، س، ٣١، ٣٣)

أشكال ثلاثة

- المقاييس التي في هذه الأشكال (الثلاثة) تتم بالمقاييس الكلية التي في الشكل الأول وإليها تنحل (أ، ق، ١٧٦، ١٠)
- الأشكال الحملية ثلاثة... الشكل الرابع... ليس بشكل طبيعي (ش، ق، ١٥٢، ٨)
- كل قياس إنما يكون بواحد من الأشكال الثلاثة... هذه الأشكال الثلاثة إنما تكون من الأمور المحمولة على الطرفين والموضوعة للطرفين (ش، ق، ٢٥٤، ٢٣)
- المتقدمون (المنطقيون) قسموها: (أي الإقترانيات الحملية) إلى ما يكون الأوسط محمولاً في إحدى المقدمتين، موضوعاً في الأخرى. وإلى ما يكون موضوعاً فيهما. وإلى ما يكون محمولاً فيهما. فأخرجت القسمة الأشكال الثلاثة، ولم يعتبروا إنقسام الأول إلى قسمين، فلم يخرج الشكل الرابع من قسمهم (ط، ش، ٤٣٤، ٩)

أشياء

- الأشياء... التي من المضاف هي كل ما كانت ماهياتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها أي نحو كان لا غير، مثال ذلك: الجبل، يقال كبيراً بالقياس إلى غيره، فإنه إنما يقال جبل كبير

تبيين دورًا (أ، ب، ٣٢١، ٤)

- الأشياء التي توجد في القول المخبر ما هو الشيء، وجميع ما كان من الأمور توجد لأشياء، تلك الأشياء موجودة في القول المخبر ما هي (أ، ب، ٣٢٢، ١٣)

- الأشياء التي لا تُقال على شيء موضوع أقول إنها بذاتها، وأما التي هي على موضوع فهي أعراض (أ، ب، ٣٢٣، ٨)

- لما كانت الأشياء الموجودة من الإضطرار في كل واحد واحد من الأجناس إنما هي جميع الأشياء الموجودة بذاته وبما هو كل واحد واحد (أ، ب، ٣٣٢، ٥)

- الأشياء التي توجد في البرهان هي ثلاثة: أحدها الشيء الذي يتبين، وهو النتيجة، وهذا هو الموجود لجنس ما بذاته؛ والثاني العلم المتعارف. والعلم المتعارف هي التي منها هي؛ والثالث الجنس الموضوع، وهو الذي البرهان يدل ويعرف التأثيرات والأعراض الموجودة له بذاته (أ، ب، ٣٣٣، ١)

- (الأشياء) التي منها يكون البرهان قد يمكن أن تكون واحدة بأعيانها، وأما الأشياء التي أجناسها مختلفة بمنزلة جنس علم العدد وعلم الهندسة، فلا سبيل إلى أن يطابق بالبرهان على الأعراض اللازمة للأعظام البرهان على الأعداد، إذ كانت الأعظام ليست أعدادًا (أ، ب، ٣٣٣، ٥)

- الأشياء التي في التعاليم فقد تنعكس بالتساوي أكثر، من قبل أنه لا يوجد فيها ولا عرض واحد، لكن حدود (وبهذا المعنى أيضًا قد تخالف الأمور الجدلية) (أ، ب، ٣٤٨، ٧)

- الأشياء التي لا يرجع الأوسط فيها بالتساوي، وكان الذي ليس هو علة أعرف من العلة؛ أما

أن الشيء فقد يتبين، وأما لم هو فلا (أ، ب، ٣٥٠، ١٥)

- في الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجًا فإن في هذه أيضًا إنما يكون البرهان على أن الشيء لا على «لم هو» إذ كان لا يخبر بالعلة نفسها (أ، ب، ٣٥١، ١)

- في الأشياء التي تُحمل من طريق ما الشيء، فالأمر يتبين. وذلك أنه إن كان يوجد التحديد وكان قد يُعلم ما هو وجود الشيء في نفس جوهره وكان غير ممكن أن يقطع ما لا نهاية له، فقد يلزم ضرورة أن تكون الأشياء التي تُحمل من طريق ذاتيات الشيء لها نهاية (أ، ب، ٣٧٣، ١٤)

- جميع الأشياء التي تدل على الجوهر، مما تُحمل على ما عليه تحمل - إما أن تدل على أنه هو ذاك، وإما أن تدل على أنه هو الشيء، وإما أن جميع الأشياء التي ليست تدل على الجوهر، لكنها إنما تُقال على شيء آخر موضوع الذي ليس هو، لا ذاك الشيء الذي هو ذاك، ولا أيضًا ذلك الذي هو الشيء، فهي أعراض (أ، ب، ٣٧٥، ٨)

- الأشياء التي تُقال عليها الأعراض هي جميع الأشياء التي هي في الجوهر لكل واحد، وهذه ليست بلا نهاية (أ، ب، ٣٧٨، ٢)

- الأشياء الموجودة بذاتها هي على ضربين: وذلك أن جميع الأشياء التي توجد في تلك من طريق ما الشيء، وجميع الأشياء التي هذه هي موجودة فيها من طريق ما هو (أ، ب، ٣٧٩، ٧)

- الأشياء التي تُطلب هي وجميع الأشياء التي نعلمها هي مساوية (أ، ب، ٤٠٧، ٧)

- الأشياء التي نطلبها هي أربعة: أحدها أنه

- يوجد؛ والآخر لماذا، إن كان موجودًا، وما هو (أ، ب، ٤٠٧، ٨)
- الأشياء التي هي ما هو قد يلزم أن يكون الأوسط بينها ما هو والتي بين الخواص خاصة (أ، ب، ٤٢٥، ١٢)
- قد يوجد لبعض الأشياء علّة هي شيء آخر، ول بعضها لا يوجد (أ، ب، ٤٢٨، ١٤)
- الأشياء أيضًا التي لها ما هو: بعضها لا وسط لها وهي مبادئ، وهذه قد يجب أن يوضع وضعًا أنها موجودة، وما هي، أو يظهر ويوضح ذلك بنحو آخر (أ، ب، ٤٢٨، ١٥)
- أما في الأشياء التي ليست معًا ترى هي موجودة في الزمان المتصل، كما يظن أن أشياء أخرى هي علل لأشياء أخرى، وهذه هي العلّة لأن قد كان الشيء، بأن قد كان شيء آخر، وأنها علّة لمزمع أن يكون شيء آخر مزمعًا، وهي أيضًا لمعنى أنه يتكوّن من قبل (أ، ب، ٤٣٦، ١)
- الأوسط قد يجب أن يكون متساويًا في الكون: أما للأشياء التي قد كانت أنه قد كان، وللأشياء التي هي مُزْمَعَة بأن تكون بأنه مزمع بأن يكون، وللتّي تكون أن يكون، وللأشياء التي هي موجودة أنها موجودة (أ، ب، ٤٣٦، ١٥)
- نرى في الأشياء التي تكون، قد يوجد كون ما دورًا، فهذا إنما يمكن أن يكون إن كان الوسط والطرفان يتبع بعضهما بعضًا، وذلك أنه في هذه يكون العكس بالتساوي (أ، ب، ٤٣٩، ٩)
- قد يوجد بعض الأشياء كونها على طريق الكلّية (أ، ب، ٤٤٠، ٨)
- الأشياء الموجودة دائمًا لكل واحد منها ما يُفْضَلُ عليه وهي أكثر منه، غير أنها لا تخرج عن جنسه وأعني بقولي «إنها تُفْضَلُ عليه وهي
- أكثر منه» جميع الأشياء الموجودة لكل واحد من الأشياء على الكل، وهي موجودة أيضًا لآخر غيره (أ، ب، ٤٤١، ٨)
- تكون الأشياء التي تبين من أمرها أنها هكذا لشيء آخر - أي شيء كان - هي الوجود له وما هو (أ، ب، ٤٤٣، ٧)
- واحدة بعينها في الجنس، وهي جميع الأشياء التي توجد لها فصول من طريق أنها لأشياء أخرى أو على جهات مختلفة (أ، ب، ٤٥٤، ١)
- الأشياء التي هي بالتناسب واحدة بأعيانها فالأوسط موجود لها أيضًا على طريق التناسب (أ، ب، ٤٥٩، ٧)
- الأشياء القريبة جدًا لكل واحد الذي له العلّة، أن العلّة في أن يكون الأوّل الذي تحت الكلّي موجودًا هو هذا (أ، ب، ٤٦٢، ٢)
- في بعض الأشياء المشتركة لا تختلف الأسماء أصلًا، لكن الاختلاف فيها يبيّن لا محالة بالنوع، كالحال في الأبيض والأسود فإنه قد يقال صوت أبيض وصوت أسود، وكذلك لون أبيض ولون أسود؛ فليس بينهما اختلاف في الأسماء. فأما بالنوع فاختلافهما يبيّن جدًا؛ وذلك أن الأبيض ليس يقال في الصوت وفي اللون على مثال واحد (أ، ج، ٤٩١، ١٥)
- الأشياء التي يجب ضرورة أن يكون أحد الأمرين فقط موجودًا لها (بمعزلة وجود المرض أو الصحة للإنسان)، فإن تهيّا لنا أن نقول في أحدها إنه موجود أو غير موجود، فإن ذلك يتهيّا أيضًا في الباقي. وهذا المعنى ينعكس على الأمرين جميعًا. وذلك أننا إذا بيّنا أن أحدهما موجود، نكون قد بيّنا أن الباقي غير موجود. وإن نحن بيّنا أن أحدهما غير موجود، نكون قد بيّنا أن الآخر موجود (أ، ج،

(٦، ٥١٦)

- كل واحد من الأشياء في الوقت الذي تكون قوته أعظم فيه يكون أثر، بمنزلة ما إن قلة الأذى في الشيخوخة أثر منها في الشباب، لأن قوتها في الشيخوخة أعظم، وعلى مثال ذلك الأدب في وقت الشيخوخة أثر. وذلك أن ليس أحد يختار الشباب رؤساء، من قيل أنه لا يرى أنهم أدباء (أ، ج، ٥٣٨، ٣)

- الأشياء التي هي من الفضل أفضل من الأشياء الضرورية. وربما كانت أثر، لأن جودة العيش أفضل من العيش، وجودة العيش من الفضل والعيش نفسه ضروري (أ، ج، ٥٤١، ٤)

- ما كان من أشياء تحت نوع واحد له الفضيلة التي تخص النوع، هو أثر مما ليست له تلك الفضيلة؛ وإذا كانت الفضيلة لكليهما فأثرهما الذي له أكثر (أ، ج، ٥٤٢، ٦)

- كل واحد من الأشياء إنما أنيته وذاته شيء واحد (أ، ج، ٦٣٢، ١٣)

- الأشياء التي هي قسيمة بعضها لبعض من جنس واحد بعينه معاً في الطبع (أ، ج، ٦٣٦، ١٠)

- الأشياء التي من المضاف فصولها أيضاً من المضاف، كالحال في العلم، فإنه يقال: نظري وعملي وفعلّي. فإن كل واحد من هذه قول على مضاف. وذلك أن النظري نظري لشيء، والعملي عملي لشيء، والفعلّي فعلّي لشيء (أ، ج، ٦٤٥، ٤)

- الأشياء التي فيها توجد الأجزاء فيها ضرورة يجب أن يوجد الكل أيضاً. فيجب ألا يكون الكل في واحد أولاً، لكن في كثيرين (أ، ج، ٦٦٦، ٨)

- الأشياء التي هي شيء واحد على الإطلاق، فكونها وفسادها وأسبابها الفاعلة لها والمفسدة

شيء واحد (أ، ج، ٦٧٦، ١)

- الأشياء التي هي بالنوع أو بالجنس واحدة بعينها ليس يمكن أن تكون واحدة بعينها بالعدد (أ، ج، ٦٧٩، ٦)

- الأشياء التي تُحمل في الحد ينبغي أن تُحمل وحدها على الأمر من طريق ما هو (أ، ج، ٦٨٠، ١٢)

- لا شيء يمنع أن تكون الأشياء الكاذبة تسبق إلى ظن بعض الناس أكثر من الصادقة حتى يكون القول متى أُف من تلك الأشياء التي يظنها كان أشد إقناعاً وأدنى بالقبول (أ، ج، ٧١٨، ٦)

- إن الأشياء مقومة من مادة وصورة، أو من أشياء قوامها مما هو نظير للمادة والصورة. فكما أن التمثال من مادة، أي من النحاس، ومن صورة، أي من شكل التمثال - كذلك الإنسان أيضاً العام والنوعي فإنه من شيء نظير للمادة وهو الجنس، ومن صورة وهي الفصل. وهذه الجملة، أعني: حيّاً ناطقاً مائتاً، هي الإنسان؛ كما أن تلك هي التمثال (في، أ، ١٠٤٦، ٩)

- الأشياء إنما ينقسم قسمين: أحدهما ممّا له علّة، وهو قسمان: أحدهما من الاضطراب وهو قسمان: أحدهما ممّا يُستحب من أجل غيره لا من أجل نفسه، كالمبضع والصبر من أجل الصحة. والآخر من أجل غيره ومن أجل نفسه جميعاً، وانقسم من أجل الحيوية، ومن أجل نفعه جميعاً، وكالغذاء أيضاً. والآخر من إرتفاق كالحذاء والمشي لمكان الصحة. والآخر لا علّة له، وإنما يُستحب من أجل نفسه، كالخير والحسن الذي إنما يستحب من أجل نفسه، لا من أجل غيره (به، ج،

(١٢١، ١٥)

معقول ذلك الشيء قيل فيه إنه ماذا هو الشيء، ومتى أخذت من حيث هي قوام ذلك الشيء من خارج قيل فيه إنه بماذا هو الشيء (ف، ح، ١٧١، ٩)

- الأشياء التي تؤخذ في جواب أي شيء هو بعضها يُقاد به معرفة ما يتميز به الشيء في ذاته عن غيره وبعضها يُقيد معرفة ما يتميز به الشيء في أحواله فقط عن غيره، فالفصول الذاتية تُقيد تميز الشيء عن غيره في ذاته لا في أحواله (ف، أ، ٧٤، ٩)

- لما كانت الأشياء التي ليست لها أجناس أو التي ليست لها فصول ذاتية لم يمتنع أن تكون لها أعراض، صارت بسبب ذلك لا يمتنع أن يكون لها رسوم (ف، أ، ٧٩، ١٥)

- الأشياء التي سبقت معرفتنا بها هي الأشياء التي تقدمت خيالاتها في النفس واعتقد فيها أنها حق، والتي سبقت خيالاتها في النفس هي المعقولات عن الألفاظ لا الألفاظ (ف، أ، ١٠١، ١)

- بين أن الأشياء التي ترتبت في الذهن ليست هي الألفاظ لكن معاني معقولة (ف، أ، ١٠١، ٤)

- ليست الأشياء التي ترتب في الذهن هذا الترتيب حتى يكون عن ترتيبها قياس هي معان مقرونة بها ألفاظها الدالة عليها، من قبل أنه لا فرق بين أن يُقال ذلك وبين أن يُقال إنها معان مقرونة بها الخطوط الدالة عليها (ف، أ، ١٠١، ١٣)

- الأشياء المدركة بالحس هي هذه الأمور الشخصية المحسوسة المشار إليها (ز، ب، ٢٥٥، ٢٠)

- الأشياء المدركة بالعقل هي الأمور الكلية، والأمور الكلية إنما يحصلها العقل من

- الأشياء التي تُعلم منها ما يُعلم لا باستدلال ولا بفكر ولا بروية ولا باستنباط، ومنها ما يُعلم بفكر وروية واستنباط (ف، د، ٦٤، ١٢)

- (والأشياء) تُعلم أو توجد لا بفكر ولا باستدلال أصلاً أربعة أصناف: مقبولات ومشهورات ومحسوسات ومعقولات أول (ف، د، ٦٤، ١٣)

- الأشياء منها ما هو على موضوع لا في موضوع أصلاً، وهو كلي الجوهر، ومنها ما هو على موضوع وهو في موضوع ما، وهو كلي العرض، ومنها ما هو في موضوع لا على موضوع أصلاً، وهو شخص العرض، ومنها ما ليس هو في موضوع ولا على موضوع أصلاً، وهو شخص الجوهر (ف، م، ٩٠، ٦)

- الأشياء الموضوعة لأصناف الإضافة أمور داخلية تحت سائر الأجناس العالية، فقد تكون تحت الكمية، مثل الستة والثلاثة، فإن الستة ضعف الثلاثة والثلاثة نصف الستة. وقد تكون تحت الجوهر، مثل زيد وعمرو الموضوعين للأبوة والبؤة (ف، م، ١٠٤، ٧)

- الأشياء التي أسبابها واحدة ربما كان بعضها أسباباً لبعض. ويكون سبب الأبعد سبباً لجميعها، وربما لم تكن بعضها أسباباً لبعض (ف، ب، ٤٣، ٢٢)

- الأشياء الضرورية في التعليم أصناف، أحدها المبادئ، وهي الأمور التي عنها تقع المعرفة بالشيء المقصود تعليمه. ومنها العبارة عن تلك المبادئ وما يقوم مقامها والمعينة لها، ومنها الترتيب (ف، ب، ٨٧، ١)

- الأشياء التي قوام الشيء من خارج النفس متى أخذت من حيث هي معقولة ومن حيث هي

المتشابهات التي يجدها في الأمور الشخصية
(ز، ب، ٢٥٥، ٢١)

- الأشياء الموجودة إما أشياء موجودة ليس
وجودها باختيارنا وفعلنا، وإما أشياء وجودها
باختيارنا وفعلنا (س، د، ١٢، ٤)

- الأشياء الموجودة في الأعيان التي ليس
وجودها باختيارنا وفعلنا هي بالقسمة الأولى
على قسمين: أحدهما الأمور التي تخالط
الحركة، والثاني الأمور التي لا تخالط
الحركة، مثل العقل والباري (س، د،
١٢، ١١)

- إن الأشياء التي تحت الجنس تشترك فيه
بالسوية، والتي تحت العرض لا تشترك فيه
بالسوية (س، د، ١٠٢، ٤)

- الأشياء على قسمين: شيء ذاته كوحقيقته
مستغنية عن أن يكون في شيء من الأشياء،
كوجود الشيء في موضوعه، وشيء لا بد له أن
يكون في شيء من الأشياء بهذه الصفة. فكل
شيء إما جوهر وإما عرض (س، م، ٤٦، ١٤)

- جميع الأشياء المتباينة الطبائع تكون متقابلة،
من حيث إن كل واحد منها ليس هو الآخر.
وهذا هو تقابل أول، ثم نقل التقابل عن إعتبار
الحمل على موضوع إلى إعتبار الوجود في
الموضوع. فجعلت حال الأمور التي تشترك في
عام أو خاص، تكون موجودة فيه بالقوة معاً،
ولا تجتمعان بالفعل معاً، تقابلاً (س، م،
٢٤٤، ١٤)

- إن الأشياء تستحيل باستحالاتها، ولا تستحيل
بفصولها، بل تُقَوَّمُ بفصولها. والاستحالات
خروج عن أحوال الإثبات على الجواهر (س،
ج، ٢٦٢، ١٠)

- إن الأشياء المأخوذة من الكيف والكم

والمضاف العارض لشيء واحد لا تتخذ إلا
بالعرض، ولا يكون بعضها جزءاً إلا من طريق
ما هو؛ وكذلك ما يكون من مقولة واحدة، لكن
أجناسها الثانية متباينة. ومع ذلك فإن
الإضافات إذا حُفِظَتْ قُلْ وقوع العرض فيما
بالعرض، وكذلك الشروط الأخرى التي
للتقيض (س، س، ٩٦، ١٣)

- الأشياء الموجودة تنقسم: إلى أعيان شخصية،
كزبد ومكة، وهذه الشجرة. وإلى أمور كلية،
كالإنسان، والبلد، والشجر، والبر، والخمر
(غ، ع، ٢٦٥، ٦)

- إن الأشياء التي يُمكنُ تحديدها، لا نهاية لها؛
لأن العلوم التصديقية غير متناهية، وهي تابعة
للتصورية (غ، ع، ٢٨٤، ١)

- إن للأشياء وجوداً في الأعيان ووجوداً في
الأذهان (سي، ب، ٩٥، ١)

- إدراك الأشياء إما بالحس أو الخيال أو الوهم
أو العقل (سي، ب، ٩٥، ٢)

- الأشياء المضافة هي التي تقال ماهياتها وذواتها
بالقياس إلى شيء آخر إما بذاتها... وإما
بحرف من حروف النسبة (ش، م، ٣٧، ٤)

- لا سبيل إلى فهم التركيب دون فهم الأشياء
المرتبعة (ش، ع، ٨٦، ١)

- ليس يوجد للأشياء الموجبة من حيث هي
خارج النفس سلب يقابلها ولا للأشياء
المسلوبة من حيث هي خارج النفس إيجاب
يقابلها (ش، ع، ٨٩، ١٧)

- ليس جميع الأشياء ضرورية (ش، ع،
٩٨، ١١)

- الأشياء صنفان: إما ضرورية وإما ممكنة (ش،
ع، ٩٨، ١٢)

- الأشياء التي تُصَدِّقُ مجموعة في الحمل على

حدودها... ليست هي من المضافات وإنما هي من ذوات الكيفيات (ش، س، ٧٠٠، ٥)
- أولى الأشياء بأن تكون متصورة لأنفسها
الأشياء العامة للأمور كلها، كـ«الموجود»
و«الشيء» و«الواحد» وغيره (ت، ر، ٦٧، ٨)

أشياء جزئية

- جميع ما كان من الأشياء الجزئية وليس يقال على موضوع فقبل أن يحضر ويُجاب أو يُقبل القياس، فلعله قد يجب أن يقول إنا بنحو ما نعرفه؛ وأما بنحو آخر فلا (أ، ب، ٣١١، ٢)
- ينبغي أن تنتقل من الأشياء الجزئية والأوحد إلى الأشياء الكلية (أ، ب، ٤٥١، ٢)

أشياء كلية

- يتعرف الإنسان بعض الأشياء، وقد كان عرفه قديمًا؛ وبعض الأشياء يعلمها من حيث يحصل تعرفها معًا، مثال ذلك جميع الأشياء الموجودة تحت الأشياء الكلية التي هو مُقتنٍ لمعرفتها (أ، ب، ٣١٠، ١٣)
- الأشياء الكلية إذاً هي في باب ما هي مبرهنة أكثر (أ، ب، ٣٨٩، ١٢)
- ينبغي أن تنتقل من الأشياء الجزئية والأوحد إلى الأشياء الكلية (أ، ب، ٤٥١، ٢)

أشياء متقدمة

- إن التي تعطي الوجود فقط صنفان، أحدهما التي تُنتج الأشياء المتقدمة في الوجود بالأشياء المتأخرة عنها، متى كانت المتأخرة في الوجود أسبق بالزمان في المعرفة. وذلك أن يُؤخذ الحد الأوسط شيئًا موجودًا لأمر، ويكون سببه الشيء الذي تبين وجوده لذلك الأمر (ف، ب، ٤٠، ١٥)

شيء ما إذا قُيد بعضها ببعض فمنها ما تصدق إذا أُفردت ومنها ما ليس يصدق (ش، ع، ١١٤، ١٢)

- الأشياء التي تقول أن فيها قوى فاعلة توجد على ضربين: إما قوى مقرونة بنطق وهي التي يعبر عنها بالإستطاعة، وإما قوى ليست مقرونة بنطق (ش، ع، ١٢٣، ١٩)

- الأشياء التي تحدث بالاتفاق وعلى الأقل... ليس يكون عليها برهان (ش، ب، ٤٤٤، ٢)
- الأشياء التي أجناسها مختلفة فأجناس مبادئها يجب أن تكون مختلفة (ش، ب، ٤٤٩، ٥)
- الأشياء المطلوبة عددها هو بعينه عدد الأشياء المعلومة (ش، ب، ٤٥٥، ٦)

- كل واحد من الأشياء مما له وقت يخصه إذا وجد في وقته أثر منه إذا وجد في غير وقته (ش، ج، ٥٥١، ٩)

- الأشياء التي توجد من جهة الأفضل أثر من الأشياء التي توجد من جهة الضرورة (ش، ج، ٥٥٤، ٣)

- ما كان من الأشياء التي تحت نوع وله الفضيلة التي تخص ذلك النوع، هو أثر مما ليس له تلك الفضيلة (ش، ج، ٥٥٥، ٦)

- الأشياء التي الكمال فيها إنما هو في الفعل فينبغي أن يوضع الفعل في حدها (ش، ج، ٦٠٩، ١٥)

- كثير من الأشياء الكمال لها ليس هو في أنها قد كانت لكن في الكون نفسه (ش، ج، ٦٠٩، ١٦)

- إن كانت أشياء يلزمها شيء واحد بعينه أو تلزم شيئًا واحدًا بعينه فهي واحدة، وإن لم تلزم فليست بواحدة (ش، ج، ٦٢٢، ٨)

- الأشياء التي تُلجئ المخاطب إلى الهذر في

أشياء متوسطة

- إن هاهنا جنسًا عاليًا، أو أجناسًا عالية، هي أجناس الأجناس وأنواعًا سافلة هي أنواع الأنواع. وأشياء متوسطة هي: أجناس لما دونها. وأنواع لما فوقها. وأن لكل واحد منها في مرتبته خواص (س، أ، ٢٣٦، ٩)

أشياء موجودة

- الأشياء الموجودة: منها ما لا يُحْمَل على شيء البتة إلا بالعرض وعلى غير المجري الطبيعي ويُحْمَل عليها غيرها... ومنها ما يُحْمَل عليها شيء وتُحْمَل هي على شيء... منها... تُحْمَل على شيء ولا يُحْمَل عليها شيء أصلاً وذلك على المجري الطبيعي (ش، ق، ٢٤٧، ٩)

أشياء محمولة

- إن كانت الأشياء المحمولة كلها تقال بذاتها، وهذه ليست بلا نهاية، فقد تنقطع وتقف الأشياء التي إلى فوق. فإذا والأشياء التي إلى أسفل (أ، ب، ٣٨٠، ٩)

- علل الأشياء الموجودة مع الأشياء هي في الأشياء الكائنة في الزمان الماضي والكائنة في المستقبل واحدة بعينها (ش، ب، ٤٧٤، ٥)

أصغر

- الأصغر هو الذي يكون موضوعًا في النتيجة (غ، ع، ١٣٢، ٢١)
- تفرد إحدى المقدمتين بحدّ هو موضوع المطلوب أو مقدمه ويُسمّى أصغر لأنه في الأغلب أخص من المحمول أو التالي فيكون أقل أفرادًا فلذلك سُمّي الأصغر (و، م، ٢٧٩، ١٣)

- الأشياء المحمولة من طريق ما هو، هي ضرورية، وكانت الضرورية هي كلية، وكانت الأشياء المقتضية بهذه الحال هي موجودة للثلاثية بشيء آخر من طريق ما هو، فمن الإضطرار أن تكون الثلاثية هي هذه (أ، ب، ٤٤٢، ٩)

- الأشياء المحمولة على الشيء دائمًا ومن طريق ما هو، منها ما يُحْمَل عليه وهو أعم من الشيء (ش، ب، ٤٧٧، ٥)

أصل

- الذي هو الأصل أولى في المشهور بأن يكون دالاً على الذات من الذي يكتف بالأصل. فيكون هذا فرقاً بين الجنس والفصل عند من يميل إلى هذا الوجه من المشهورات (س، ج، ٢٠٢، ٨)

- إذا حُمِلَتْ أشياء أكثر من واحد على الشيء من طريق ما هو: فإما أن تكون قوتها قوة الجنس إن لم يكن لها اسم واحد، أو تكون جنسًا إن كان لها اسم واحد (ش، ب، ٤٧٨، ٤)

أشياء معلومة

- الأشياء المعلومة صنفان: إما معلومة بأنفسها وهي المقدمات الأول، وإما معلومة بغيرها وهي التي تُعْلَم بالمقدمات الأول (ش، ق، ٣٢٨، ٢١)

- كل أصل كفة، والجزء المشترك بين الأصلين، الداخل فيهما، عمود (غ، ق، ٦٨، ١٧)
- يتصور (المتكلم) المعنيين أولاً - وهما «الأصل» و«الفرع»، ثم ينتقل إلى لازمهما وهو «المشترك»، ثم إلى لازم اللازم وهو

- «الحكم» (ت، ر، ١، ١٣٢، ٤)
- الأصل في المطلوب أن يكون واحداً، ودليله جزء واحد (ت، ر، ١، ١٨٠، ٦)
- «قياس الشبه» فإذا قيل به لم يخرج عن أحدهما. فإن الجامع المشترك بين الأصل والفرع إما أن يكون هو «العلة»، أو «ما يستلزم العلة»، وما استلزمها فهو «دليلها». وإذا كان الجامع لا «علة»، ولا «ما يستلزم العلة»، لم يكن الاشتراك فيه مقتضياً للاشتراك في الحكم، بل كان المشترك قد يكون معه العلة، وقد لا يكون. فلا يعلم حينئذ أن علة الأصل موجودة في الفرع، فلا يعلم صحة القياس (ت، ر، ١، ٢٠٤، ٤)
- قد يعلم صحة القياس بانتفاء الفارق بين الأصل والفرع، وإن لم يعلم عين العلة ولا دليلها. فإنه يلزم من انتفاء الفارق اشتراكهما في الحكم (ت، ر، ١، ٢٠٤، ١٢)
- إثبات العلة في الأصل لا بدّ فيها من «الدوران» أو «التقسيم» (ت، ر، ١، ٢٠٩، ٢٦)
- الجمع بين الأصل والفرع كما يكون بإبداء الجامع بكون بالغاء الفارق، وهو أن يعلم أن هذا مثل هذا، لا يفرقان في مثل هذا الحكم، ومساوي المساوي مساو، والعلم بالمساواة والمماثلة مما قد يُعلم بالعقل، كما يعلم بالسمع (ت، ر، ١، ٢٣٩، ٥)
- أصل موضوع**
- الوضع فإني أسمي ما يقتضِب أي جزء من جزئي الحكم كان - وهو أن الشيء موجود أو غير موجود - أيوبائيس، أعني الأصل الموضوع؛ وأما ما كان غير هذا فالتحديد (أ، ب، ٨، ٣١٥)
- الأصل الموضوع هو أنه حينما جميع الأشياء التي عندما تكون موجودة تكون النتيجة موجودة من طريق أن تلك موجودة (أ، ب، ٩، ٣٤١)
- المصادرة والأصل الموضوع إما أن تكون كالكل، وإما على طريق الجزء. فأما الحدود فولا واحد من هذين (أ، ب، ٣، ٣٤٢)
- الأصل الموضوع هو المقدمة التي يتسلّمها المتعلّم من العلم وتكون بيّنة عنده، ويبني عليها برهانه من غير أن تكون معروفة عند كل أحد (ز، ب، ١٥، ٢٢٢)
- الأصل الموضوع هو الذي يأخذه المتعلّم عن المعلم على أنه مقبول عنده لا على الإطلاق (ز، ب، ١، ٢٤٢)
- المقدمة الوضعية تختص دون الحدود بإسم آخر وهو الأصل الموضوع، والحدّ وضع وليس أصلاً موضوعاً، لأنه لا إيجاب فيه ولا سلب (س، ب، ٤، ٥٩)
- كل ما يؤخذ ويكلّف قبولها من غير بيان وهو محتاج إلى بيان ويقع للمتعلم ظنّ بتصديقه، فهو أصل موضوع بالقياس إلى ذلك المتعلّم الذي ظنّ، لا بالقياس إلى غيره (س، ب، ١٦، ٦٣)
- المقدمة التي لا وسط لها يسمّى العلم المتعارف والواجب قبوله. وما بعد ذلك مما يلقن في افتتاحات العلوم تلقيناً فإما أن يكون حدّاً ويسمّى وضعاً، وإما أن يكون قضية مما يكون عند المتعلّم فيه ظنّ بتصديقه يسمّى أصلاً موضوعاً، وإما يظنّ المتعلم خلافه ويكون عنده ظنّ مقابل له سميت مصادرة (مر، ت، ٩، ٢٠١)
- البرهان الذي... لم يكن سبيل إلى برهانه... ولا كان معروفاً بنفسه... يُسمّى أصلاً

موضوعاً (ش، ب، ٣٧٥، ٩)

أصوات

- المقدمات المعروفة بالطبع تُخالف المُضَادَّةَ والأصل الموضوع (ش، ب، ٣٩٩، ٢١)
- الأصل الموضوع... هي المقدمة التي يتسلمها المتعلم من المعلم (ش، ب، ٣٩٩، ٢٤)
- من هذه الأصوات أصواتاً مخيرة ليس بأسماء كنباح الكلب المخير عن الفرع، ورقاء الديك المخير عن المواقيت (ق، م، ٢٧، ١٥)
- من الأصوات أصواتاً لا يُخير عن شيء (ق، م، ٢٧، ١٥)

- إن من الأصوات أصواتاً مخيرة موضوعة يبين عن المواقيت، كقول القائل: قد أمسينا، وهو يمسي، وما أشبه ذلك، زدنا في الحد، فقلنا: غير الموقت، ليفرق بينه وبين أشباه هذه الأصوات (ق، م، ٢٧، ١٩)

- من الأصوات أصواتاً مخيرة موضوعة غير مؤقتة يبين أجزائها عن الأشياء؛ كقول القائل في حد الإنسان: حي ناطق مائت، كل واحد من هذه الأجزاء يبين عن شيء (ق، م، ٢٧، ٢٢)

- الأصوات التي ينغم بها كثير من الحيوان مؤلفة من المقاطع التي تولف منها الألفاظ التي ينطق بها الإنسان، أو من مقاطع مؤلفة من حروف تقاربها في المخرج وهي دالة على معانٍ في أنفسها عند الحيوان (ش، ع، ٨٣، ٨)

أصول الفقه

- صاحب المنطق ينظر في «جنس الدليل»، كما أن صاحب أصول الفقه ينظر في «الدليل الشرعي» ومرتبته، فيميز بين ما هو دليل شرعي وما ليس بدليل شرعي، وينظر في مراتب الأدلة حتى يقدم الراجح على المرجوح عند التعارض (ت، ر، ١٨٣، ١٦)

أصول موضوعة

- إن مبادئ العلوم وحدود ومقدمات واجب

أصناف الألفاظ

- أصناف الألفاظ التي تشمل عليها صناعة النحو (قد) يوجد منها ما يستعمله الجمهور على معنى ويستعمل أصحاب العلوم ذلك اللفظ بعينه على معنى آخر (ف، أ، ٤٣، ١)

أصناف التأليف

- الصنف الأول من أصناف التأليف هو هذا: (١) أ حد لب، وب حد لج / (٢) أ جنس لب، وب جنس لج. (٣) أ فصل لب، وب فصل لج. (٤) أ حده ب، وب حده ج. (٥) أ فصله ب، وب فصله ج. (٦) أ في حده ب وب في حده ج. (٧) أ في حده جنس ب، وب في حده جنس ج. (٨) أ في حد ب وب في حد ج (ف، ب، ٣٣، ١٥)

أصناف القضايا

- أصناف القضايا المستعملة فيما بين القانسين، ومن يجري مجراهم أربعة: مسلمات. ومظنونات وما معها. ومشبهات بغيرها. ومخيلات (س، أ، ٣٨٩، ٥)

أصناف المطالب

- المنطقي يلزمه أن يعرف أصناف المطالب، وهي بأعيانها أصناف القضايا (س، ق، ٧، ٩)

ب، ٤٠٠، ٩)

- أمّا التصديقات: فهي المقدمات التي منها تؤلف قياسات العلم، وتنقسم: إلى بيّنة يجب قبولها، وتسمى القضايا المتعارفة، وهي المبادئ على الإطلاق. وإلى غير بيّنة يجب تسليمها ليبنى عليها، ومن شأنها أن تتبين في علم آخر، وهي مبادئ بالقياس إلى العلم المبني عليها، ومسائل بالقياس إلى العلم الآخر وهذه وإن كان تسليمها مع مسامحة ما، وعلى سبيل حسن الظن بالعلم، سُميت أصولاً موضوعة، وإن كانت مع إستنكار وتشكيك

سُميت مصادرات (ط، ش، ٥٢٦، ٩)



إضافات

الإضافات قد تلحق أشياء كثيرة من أنواع الكيفية وأجناسها، فيتفق أن تكون التسمية التي لحقت ذلك النوع أو الجنس من الكيفية تسمية تدلّ عليه من حيث هو مضاف، ولا يكون له اسم يدلّ عليه من حيث هو كيفية، فيجعل اسمه الدالّ عليه من حيث هو مضاف هو بعينه اسمه الدالّ عليه من حيث هو كيفية، وتكون أسماء أنواع ذلك الجنس أسماء لا تدلّ عليها من حيث هي مضافة أصلاً، بل تكون أسماء تدلّ عليها من حيث هي كفيات (ف، م، ١٠٨، ٢)

إضافة

- «الإضافة» كقولك: ضِعْف، نصف (أ، م، ٧، ٦)

- إن الإضافة إن وقعت جزءاً ولم تقع إلى الشيء الذي إليه يقال النسبة لم ترجع بالتكافؤ، أعني أنه لا يرجع بالتكافؤ شيء البتة من المتفق فيها أنها مما يقال إنه يرجع بالتكافؤ، ولها أسماء

قبولها في أوّل العقل أو بالحسّ والتجربة أو بقياسٍ بديهيّ في العقل. فبعد ذلك أصول موضوعة مشكوك فيها ولكن لا يخالفها رأي المتعلم، ومصادرات. وليست الأصول الموضوعة تستعمل في كل علم، بل من العلوم ما تستعمل فيه الحدود والأوليات فقط كالحساب. وأمّا الهندسة فيستعمل المعلم فيها جميع ذلك. والعلم الطبيعي أيضاً قد يستعمل فيه جميع ذلك، ولكن أكثر ما جرت به العادة فيها أن يستعمل مخلوطاً غير مميّز (س، ب، ١، ٦٠)

- الأصول الموضوعة هي المقدمات المجهولة في أنفسها التي من حقّها أن تُبين في صناعة أخرى إذ كان المتعلم قد قبلها وظنّها بحسن ظنه بالمعلم وثقته بأنّ ما يراه من ذلك صدق (س، ب، ٦٢، ١)

- التقارير إنّها المأخوذة بحسب تسليم المخاطب، أو التي يلزم قبولها والإقرار بها في مبادئ العلوم: إمّا مع استنكار ما، ويسمى مصادرات؛ وإمّا مع مسامحة ما وطيب نفس، ويسمى أصولاً موضوعة (مر، ت، ١٠١، ١٢)

- الأصول الموضوعة مع الحدود تُجمع في إسم الوضع فتسمى أوضاعاً (سي، ب، ٢٣٨، ٧)

- الأصول الموضوعة والمصادرات لا بد من أن تكون مسائل في علم آخر يُعرّف فيه وجود محمولاتها لموضوعاتها بالبرهان إلى أن ينتهي إلى العلم العالي المعطى للعلوم الجزئية أصولها الموضوعة (سي، ب، ٢٣٨، ٩)

- الأصول الموضوعة... ليست هي جزء مقدّمة بل الأصول الموضوعة هي التي إذا تُسلّمت تبعها وجود النتيجة (ش، ب، ٤٠٠، ٣)

- الأصول الموضوعة قد تكون كلية وجزئية (ش،

- موضوعه فضلاً عن غيرها متى وقعت الإضافة إلى شيء من اللوازم، لا إلى الشيء الذي إليه تقع النسبة في القول. مثال ذلك أن العبد إن لم يُضَفْ إلى المولى لكن إلى الإنسان، أو إلى ذي الرجلين أو إلى شيء مما يشبه ذلك لم يرجع بالتكافؤ لأن الإضافة لم تكن معادلة (أ، م، ٢٤، ١١)
- الأجناسُ العالية كلها عشرة: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضع وله أن يفعل وأن يفعل (ف، م، ٩٠، ١٧)
- الإضافة هي نسبة بين شيئين بها بعينها يُقال كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر (ف، م، ١٠٣، ١٣)
- الأشياء الموضوعية لأصناف الإضافة أمور داخلية تحت سائر الأجناس العالية، فقد تكون تحت الكمية، مثل الستة والثلاثة، فإن الستة ضعف الثلاثة والثلاثة نصف الستة. وقد تكون تحت الجوهر، مثل زيد وعمرو الموضوعين للأبوة والبنوة (ف، م، ١٠٤، ٥)
- أن الموضوعين للإضافة قد يكونان نوعين من أنواع سائر المقولات، وقد يكونان شخصين كان الذي يلحقهما شخصاً من أشخاص الإضافة (ف، م، ١٠٧، ٣)
- إذا كان النوعان الموضوعان لهما اسم يدلُّ منهما على نوع الإضافة التي لهما، فعُرف أحدهما باسمه ذلك، عُرف ضرورة النوع الآخر الذي هو قرينه. وكذلك إن كان الموضوعان شخصين من سائر المقولات، وكان لكل واحد منهما اسم دالٌّ على شخص الإضافة الذي له، فعُرف أحدهما باسمه ذلك، عُرف ضرورة الشخص الآخر الذي هو قرينه (ف، م، ١٠٧، ٦)
- الوضع الذي هو للجسم بالقياس إلى ذاته هو له في أيِّه الذي هو بذاته أين، والوضع الذي له من جسم آخر هو له في أيِّه الذي يُقال بالإضافة (ف، م، ١١٢، ١١)
- أعلى جنس يعُمُّ جميع الأنواع التي تُعرَّفنا في مشار مشار إليه أنه مضاف يُسمَّى الإضافة (ف، ح، ٧٢، ١٢)
- النسبة يستعملها المهندسون من أصحاب التعاليم دالة في الأعظام على معنى هو نوع من الإضافة التي هي مقولة ما. فإنهم يحدثون النسبة في الأعظام أنها «إضافة في القدر بين عَظَمَين من جنس واحد» (ف، ح، ٨٢، ٧)
- أصحاب العدد يجعلونها (النسبة) أيضاً نوعاً من الإضافة (ف، ح، ٨٣، ٣)
- المطابقون يجعلون النسبة أعم من الإضافة التي هي مقولة ما، فإنهم يجعلون الإضافة نسبة ما (ف، ح، ٨٣، ٩)
- يكون اسم النسبة مقولاً على أنواع الإضافة التي يستعملها المهندسون (ف، ح، ٨٤، ٦)
- اسم الإضافة واسم النسبة يستعملها النحويون في الدلالة على ما هو أخص من هذه كلها. وذلك أن المنسوب إلى بلد أو جنس أو عشيرة أو قبيلة يدلُّ عليه عند أهل كل طائفة بالفاظ مشككة بأشكال متشابهة (ف، ح، ٨٤، ١٣)
- الإضافة منها ما لا اسم له أصلاً، فيبقى المضافان لا اسم لهما من حيث يوجد لهما ذلك النوع من أنواع الإضافة، فيؤخذ اسماهما للذان يدلان على ذاتيهما لا من حيث هما مضافان، فيستعملان عند الإضافة، فلا يبيِّن معنى الإضافة فيهما (ف، ح، ٨٥، ١٨)
- منها (الإضافة) ما يوجد له اسم إذا أخذ لأحدهما، ولا يكون له اسم إذا أخذ للآخر،

فقط. وأراد بذلك لضعف وجودها. وآخرون يُنكرون أن تكون من المعقولات الأول، بل يجعلونها من المعقولات الثانوي (ف، ح، ٩١، ١٤)

- يُقال «إضافة الإضافة» و «نسبة النسبة» و «نسبة النسبة» - فاستعملت، وانقطع بها عدم التناهي؛ على مثال ما يُعمل في سائر المعقولات الثانوي، إذ كانت تصير غير متناهية (ف، ح، ٩١، ١٩)

- كل ارتباط وكل صلة بين شيئين اثنين محسوسين أو معقولين إنما تكون بإضافة أو نسبة ما (ف، ح، ٩١، ٢١)

- قوم يسمّون أصناف النسب كلها إضافة، ويجعلونها جنسًا يعُمُّ مقولات النسب. فتصير المقولات عندهم سبعة (ف، ح، ٩٢، ٩)

- الوضع وإن كانت ماهيته لا يمكن أن تكمل إلا بنوع من الإضافة إذ كانت إنما توجد أجزاء الجسم محاذية لأجزاء من المكان محدودة، والمحاذاة إضافة ما، فقد صار جزء ماهية الوضع نوعًا من أنواع الإضافة (ف، ح، ٩٣، ١)

- ليس يُسمّى المقولة ما كان جنسًا يعُمُّ أنواع كل واحدة من التي نسبتها إلى مشار مشار إليه هذه النسبة والتي لها هذه الإضافة إلى المشار إليه. وليس شيء منها جنسًا ولا طبيعة معقولة توصف بها تلك الأنواع نعني من حيث لحقها أن كانت لها هذه الإضافة (ف، ح، ٩٤، ٥)

- التأليف يحتاج في أن يحصل إلى اجتماع أشياء، وأن توضع بعضها (من) بعض على ترتيب محدود، وأن يكون لها رباط تُربط به، فهو شيء مركّب من مقولات عدّة. والاجتماع هو إضافة ما (ف، ح، ٩٤، ١٦)

فُستعمل اسم ذلك الآخر الدالّ على ذاته عند الإضافة واسم الأول الدالّ عليه من حيث له ذلك النوع من أنواع الإضافة (ف، ح، ٨٦، ١)

- منها (الإضافة) ما يوجد له اسمان يدلّ كل واحد منهما على واحد من المضافين من حيث له ذلك النوع من أنواع الإضافة، فيؤخذ لهما عند إضافة كل واحد منهما إلى الآخر اسمه الدالّ عليه من حيث له ذلك النوع من أنواع الإضافة (ف، ح، ٨٦، ٣)

- من المضاف ما يوجد للمتضايفين اللذين لهما جنسه اسم لكل واحد منهما من حيث يوجد لهما جنس الإضافة الذي لهما، ولا يوجد لهما اسم من حيث لهما نوع لذلك الجنس من الإضافة (ف، ح، ٨٦، ١٩)

- شريطة المضافين أن يكون كل واحد منهما أُخذ مدلولاً عليه باسمه الدالّ عليه من حيث له ذلك النوع من الإضافة (ف، ح، ٨٧، ٧)

- يُقال في الأشياء إنها من المضاف متى كانت ماهياتها تُقال بالقياس إلى الآخر بنحو من أنحاء النسبة أي نحو كان، أراد بقوله ماهياتها ما تدلّ عليه ألفاظها كيف كانت على العموم، كانت تدلّ عليها من حيث هي أنواع الإضافة التي لها، أو كان المدلول عليها بألفاظها ذواتها (ف، ح، ٨٧، ٢١)

- يوجد في إحدى النسبتين اسم كل واحد منهما (ثور زيد، غلام زيد) الدالّ على ذاته، ولا يكون ذلك من المضاف، ويكون من المضاف إذا أُخذ رسم كل واحد منهما الدالّ عليه من حيث له نوع ما من أنواع الإضافة (ف، ح، ٨٩، ١٨)

- الإضافة فقد يُظنّ أنها إنما هي شرع وجور

آخر، وانعقدت في النفس صورة الإضافة والمتضايفين، وعُلِمَا معًا؛ فلم يؤخذ أحدهما في حدّ الآخر على أنّه جزء حدّه، فإنّك تجد جميع أجزاء هذا الحدّ مستمرًا من غير أخذ المحدود من حيث هو مضايّف فيهما، بل إن كان ولا بد فمن حيث هو مسمّى أو من حيث هو ذات بحال أخرى، ولو أنّه أخذ في حدّه وجعل جزء حدّه لا على هذه الجهة لكان أعرف منه، ومعروفًا قبله، وليس معروفًا معه (س)، ج، ٢٥٢، ٦)

- قد يكون لبعض المضافات بالمعنى العام إضافتان إلى شيئين، فربّما كان إحداهما بالحقيقة، والأخرى بنحو من العرض. فإذا لم تكن الإضافة واقعة إلى الشيء الذي ينبغي أن يكون إليه من الجهة التي ينبغي، لم يكن التحديد جيّدًا. وكذلك إذا كان للشيء إضافة ما، فأراد حاد أن يحدّه من جهة تلك الإضافة، فحدّه من جهة الذات؛ أو أراد أن يحدّه من جهة الذات، فحدّه من جهة الإضافة، فقد أبطل (س، ج، ٢٦٥، ١١)

- الإضافة وهي المعنى الذي إذا وُجد أو عُقِل كان معقولًا بالقياس إلى آخر ومع ذلك الآخر البتّة، وليس له وجود غيره، مثل الأبوة بالقياس إلى البنوة، لا كالأب الذي له وجود آخر غيره وهو الإنسانية (مر، ت، ٣٠، ١)

- هو المعنى (الإضافة) الذي وجوده بالقياس إلى شيء آخر، ليس له وجود غيره البتّة، كالأبوة بالقياس إلى (البنوة) لا كالأب فإن له وجودًا يخصّه ك(الإنسانية) مثلاً (غ، ع، ٣٢٠، ١٧)

- ينقسم (معنى الإضافة) بحسب سائر المقولات التي تعرض فيها الإضافة بإنها تعرض: للجواهر والأعراض (غ، ع، ٣٢١، ٢)

- أمّا الذي يوجب نسبة إلى خارج، فإمّا أن يوجب نسبة تجعل الماهية مقولة بالقياس إلى المنسوب إليه، ويكون هناك إنعكاس متشابه في معنى النسبة؛ وهذا هو الإضافة (س، م، ٨٥، ١٠)

- يجب أن يكون المعنى المعقول الذي للشيء الذي يحوج إلى أن يعقل معه غيره إمّا هو له من أجل وجود ذلك الغير بإزائه؛ فذلك المعنى الذي للشيء من أجل حصول الحال التي لها ما صار الآخر معه هو إضافته، مثل الأخ (س، م، ١٤٥، ١٢)

- إنّ النسبة تكون لطرف واحد، والإضافة تكون للطرفين (س، م، ١٤٦، ٧)

- كل نسبة يؤخذ الطرفان فيها من حيث النسبة فهي الإضافة (س، م، ١٤٦، ١٢)

- إنّ الإضافة إذا لم تقع على التعادل، لم يجب هذا التكافؤ؛ ووقعها على التعادل هو أن تقع إلى الشيء الذي إليه الإضافة أولاً وبالذات، فإنّها إن وقعت إلى موضوعه، أو إلى أمرٍ يعرض له، أو إلى جنسه، أو إلى نوعه لم تقع الإضافة متكافئة (س، م، ١٤٩، ١٢)

- مثال الإضافة أن يقال إنّ الثلاثة نصف أي للستة، وليس بنصف أي للعشرة (س، ع، ٤٤، ٣)

- أن تقول: إنّ الموجود ما في قوّة طباعه أن يفعل أو يتفعل، فإنّ هذه القوّة إضافتها إلى موجود، وذلك الموجود هو الموضوع، وقد علقت بها القوّة (س، ج، ٢٣٥، ١٢)

- يقال: تلك الدار أحد حدودها هو بعينه حدّ دار إنسان آخر، هو الذي يُسمّى جار له، فتبيّن به العلاقة، فيكون قد أخذ الجار من حيث الشيء مسمّى به، ودلّ على الحال التي له، ودلّ على

تخصّصت، فإن العلم كانت إضافته إلى الموجود مثلاً، والنحو إضافته إلى أمر خاص من الموجودات، وهو اللّغة مثلاً. وهذا ما يجب أن تعرفه في أمر هذا الموضع (س، ج، ٢٦٥، ٦)

إضافة جنسية

- إن كان النوع مضافاً لشيء، ثم لم تكن الإضافة الجنسية التي للمفروض جنساً له متعلّفاً بذلك الشيء، فليس المفروض جنساً له بجنس. مثل أنه: إن كان الضّعف يقال بالقياس إلى النصف، ثم فرض كثير الأضعاف جنساً للضعف ولم يتعلّق بالنصف، فليس كثير الأضعاف جنساً (س، ج، ١٨٢، ٤)

إضافة خاصة

- إنه فرق بين أن تقول: إنّ الفصل مضاف، وبين أن تقول: إنه مضاف إضافة خاصّة، على أن إضافة الجنس في أمثال هذه المواضع قد تخصّصت، فإن العلم كانت إضافته إلى الموجود مثلاً، والنحو إضافته إلى أمر خاص من الموجودات، وهو اللّغة مثلاً. وهذا ما يجب أن تعرفه في أمر هذا الموضع (س، ج، ٢٦٥، ٦)

إضافة علم

- إنّ العلم يقال لكذا، والمملكة يقال لكذا. على أنّ الحقّ أنّ الإضافة للملكة ليست على نحو إضافة العلم التي نحو المعلوم، بل إذا أخذ العلم نوعاً من الملكة وأجرى مجراه، كان أيضاً العلم - من حيث هو علم لا من حيث هو

- مهما لم يوجد المضاف، من حيث هو مضاف، سقطت الإضافة؛ فإن (الأب) إنسان، فهو باعتبار كونه إنساناً، غير مضاف، بل الدال على إضافته لفظ الأب (غ، ع، ٣٢٢، ١٢)

- من خواص الإضافة أنه إذا عُرف أحد المضافين محضاً به، عرف الآخر أيضاً كذلك، فيكون وجود أحدهما مع وجود الآخر، لا قبله ولا بعده (غ، ع، ٣٢٣، ٦)

- الإضافة هي المعنى الذي وجوده بالقياس إلى شيء آخر، ليس له وجود غيره البتّة، كالأبوة بالقياس إلى البنوة (غ، ع، ٣٥٢، ٥)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ٥٧، ١)

- الإضافة ليست معنى واحداً في المتضايفين، بل كل واحد منهما مختصّ بإضافة إلى الآخر غير إضافة الآخر إليه كالمتماثلين (سي، ب، ٦٦، ٧)

- الإضافة ليست إلى المكان من حيث هو مكان بل إليه من حيث هو حاوٍ (سي، ب، ٧٠، ٨)

- الإضافة إنما تعقل بين شيئين فلا بدّ من تقدّمهما أولاً بالذاتي على الإضافة لتعقل بينهما الإضافة (سي، ب، ٩١، ١٧)

- الأشياء ذوات الوضع في باب المضاف... أسماؤها مشتقة من مقولة الإضافة (ش، م، ٥٥، ١٠)

إضافة جنس

- إنه فرق بين أن تقول: إنّ الفصل مضاف، وبين أن تقول: إنه مضاف إضافة خاصّة، على أن إضافة الجنس في أمثال هذه المواضع قد

داخل في معنى المضاف غير مزيد عليه من
دوام، أو عموم، أو غير ذلك (س، ج،
١٤٢، ١٦)

إضافي

- الإضافي: هو كل أخص يقع تحت أعم، ولو
كان كلياً بالمعنى الأول، كالإنسان تحت
الحيوان (ط، ش، ١٩٧، ٢)

إضافي نوع

- الإضافي النوع لا يقاس إلى ما تحته، من حيث
هو نوع إضافي، بل يقاس إلى ما فوقه (ط،
ش، ٢٤٦، ٩)

إضافيات

- الإضافيات لا سبيل إلى تعريفها إلا بالبيان
الدوري (ر، ل، ٨، ١٤)

أضداد

- الأضداد يترتب بعضها على بعض على ستة
أنحاء... وذلك أنه إما أن يترتب كل واحد
من الضدين على الآخر، وعلى نحوين كقولنا:
الإحسان إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأعداء،
أو بعكس ذلك: الإساءة إلى الأصدقاء،
والإحسان إلى الأعداء. وإما أن يكون
كلاهما في الواحد؛ وهذا أيضاً على نحوين:
كقولنا: الإحسان إلى الأصدقاء والإساءة إلى
الأصدقاء، أو الإحسان إلى الأعداء والإساءة
إلى الأعداء. وإما أن يكون الواحد في كليهما؛
وهذا أيضاً على نحوين: كقولنا: الإحسان إلى
الأصدقاء والإحسان إلى الأعداء، أو الإساءة
إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأعداء (أ، ج،
٥١٨، ١٣)

ملّكة فقط - علماً للعالم (س، ج، ١٨٣، ٢)

إضافة في كمية

- المساواة فإنها إضافة في كمية، ونسبة إلى كمية
(س، ج، ٢٦٣، ٦)

إضافة في كيفية

- المشابهة فإنها إضافة في كيفية (س، ج،
٢٦٣، ٥)

إضافة لملكة

- إن العلم يقال لكذا، والملّكة يقال لكذا. على
أن الحق أن الإضافة للملكة ليست على نحو
إضافة العلم التي نحو المعلوم، بل إذا أخذ
العلم نوعاً من الملكة وأجرى مجراها، كان
أيضاً العلم - من حيث هو علم لا من حيث هو
ملّكة فقط - علماً للعالم (س، ج، ١٨٣، ١)

إضافة متكافئة

- إن الإضافة إذا لم تقع على التعادل، لم يجب
هذا التكافؤ؛ ووقعها على التعادل هو أن تقع
إلى الشيء الذي إليه الإضافة أولاً وبالذات،
فإنها إن وقعت إلى موضوعه، أو إلى أمر
يعرض له، أو إلى جنسه، أو إلى نوعه لم تقع
الإضافة متكافئة (س، م، ١٤٩، ١٤)

إضافة مطلقة

- إذا كان الإطلاق بالحقيقة... هو أن لا يكون
عليه زيادة إعتبار البتة إلا معناه، فإن كان معناه
إضافياً كان الإطلاق أن توجد إضافة مطلقة،
مثل النافع إذا أخذ نافعاً لشيء ما وحال ما،
فإن هذا الإطلاق بلا زيادة لأن المضاف إليه

أضداد حقيقية

- إن الأضداد الحقيقية هي الأمور التي تشترك في موضوع واحد، وكل واحد منها معنى كالبياض والسواد، ليس كالسكون والحركة، ويكون الإثنين المتقابلان منها، لا يجتمعان معاً، بل يتعاقبان، وبينهما غاية الخلاف ليس كالفاطر والحرار (س، م، ٢٦٤، ١٥)

- في المشهور؛ فإنه لا توجد للأجناس أضداد حقيقية البتة. ويعاند هذا أيضاً في المشهور؛ فإن الصحة تضاد المرض، ومرض ما كإستدارة المعدة لا ضد له؛ لكن في الحقيقة المرض ليس ضدًا للصحة، بل عَدَمًا مقابلًا؛ ولكل مرض جزئي مقابل جزئي، وربما لم يكن له إسم (س، ج، ١٧٨، ١٨)

إضطرارية

- المتناقضات في الإضطرارية والمطلقة التي حصل وجودها بالفعل فيما سَلَفَ، والتي هي موجودة الآن، فإن التي يُجهَلُ منها ليس حالها في عدم التحصيل في أنفسها، مثل حالها عندنا. فإن كثيرًا من المجهولات التي صدقها على غير التحصيل عندنا يتغير حالها عندنا، فيصير صدقها محضلاً بعد أن كان عندنا غير مُحَصَّلٍ الصدق، وذلك إذا عَلِمَناها بعد الجهل (ف، ع، ١٦٠، ٩)

إضمحلال

- الإضمحلال هو أن يتغير الجسم من مقدار أزيد إلى مقدار أنقص في جميع أقطاره (ف، م، ١، ١١٥)

- الأضداد التي بينها متوسط فإنها يُمكن أن تكذب جميعاً على موضوعاتها، إذ كان قد يُمكن أن يكونَ فيها بعض المتوسطات (ف، م، ١٢٥، ١١)

- الموجبات التي محمولاتها أضداد قوتها قوة الأقاويل الموجبة والسالبة المتقابلة، أن تؤخذ الأضداد في موضوعاتها التي تخصها، وتؤخذ الموضوعات موجودة، وعلى أن يكونَ كلُّ موضوع منها لا يخلو من أحد المتضادات التي شأنها أن تكونَ فيه. فحينئذ إذا أُخِذَتْ في هذه نظائر الموجبات والسوالب المتقابلات، قامت مقامها، وصدق حينئذ حيث تصدق تلك، وكذبت حيث تكذب تلك، وإقتسمت الصدق والكذب حيث تقتسم تلك الصدق والكذب (ف، م، ١٢٥، ١٧)

- الأضداد التي لا تجتمع معاً، بل تتعاقب، قد تجتمع في مقولة، بل في جنس قريب واحد؛ ولا يوجب اختلافهما البالغ تباينهما في المقولة (س، م، ٦٧، ١)

- الأضداد لها في طبائعها تحصيل؛ وتكون تلك الطبائع متنافية متضادة، فتعرض لها الإضافة التي للتضاد؛ وتكون تلك الطبائع، وإن لم يلتفت إلى إعتبار التضايف الذي في التضاد، طبائع متعادية لا تجتمع (س، م، ١٣٧، ١٧)

- الأضداد هي التي لها طبائع متباينة، وحدود متخالفة، وتتخالف بالنوعية لا بالشخصية (س، م، ٢٣٤، ١٦)

- الأضداد ليس يمكن أن تنتج إلا عن مقدمات هي أضداد وإلا أمكن أن يوجد الضدان لشيء واحد (ش، ب، ٤٤٧، ١٠)

- الأضداد ينبغي أن تكون حدودها أضداداً (ش، ب، ٤٦٣، ١٧)

أطراف

- أمّا الإطلاق فإنه في مادة الإمكان وحدودها واحدة بعينها (ب، م، ١٦٧، ٢٢)
- الإطلاق في القضية يقابل التوجيه، تقابل العدم والملكة، وقد تعد (المطلقة) في (الموجهات) كما تُعدّ (السالبة) في (الحمليات) (ط، ش، ٣٠٨، ١)

إطلاق

- لمحصلي أهل هذه الصناعة (المنطق) في تفسير الإطلاق رأيين: أحدهما: أنه يشمل الضروري، كما ذهب إليه «ثامسطيوس» وهو العام. والثاني: أنه لا يشمل كما ذهب إليه الإسكندر، وهو الخاص (ط، ش، ٣٦٠، ١٥)

إطلاق خاص

- الإطلاق الخاص، أن نقول: كل واحد ممّا يقال له [ج] فإنه [ب] وقتاً معيّناً أو غير معيّن كالكسوف والتفّسّر (مر، ت، ٦٨، ٦)

إطلاق في جهة سور

- قولنا: كل إنسان حيوان بالإطلاق، قد اعتبرنا إطلاقه في جهة السور (س، ق، ١٥٢، ٩)

إطلاق وصفي

- إنّنا إذا قلنا: بعض (ج) (ب) بالإطلاق الوصفي، كان معنا: أنّ شيئاً ممّا يوصف بـ(ج) فهو في بعض أوقات إتصافه بـ(ج) يوصف بـ(ب). ويلزم منه أنّ ذلك الشيء في ذلك الوقت يكون موصوفاً بـ(ب) وبـ(ج). فإذاً بعض ما يوصف بـ(ب) موصوف بـ(ج) في بعض أوقات إتصافه بـ(ب) (ط، ش، ٣٧٤، ٦)

إعتقاد

- وجود الإنسان متقدّم للإعتقاد الصادق فيه أنه

- إن الأطراف إذا كانت متناهية... الأوساط يجب ضرورة أن تكون متناهية (ش، ب، ٤٢٦، ٢)

- ذهب فريق إلى أنّ الإطلاق يُعنى به حال القضية من حيث إنّ فيها حكماً، أي سلباً أو إيجاباً، كيف كان، بحيث يكون ذلك الحكم عامّاً لجميع وجوه التخصيص المذكورة، غير ملتفت فيه إلى أن ذلك على أي الأقسام المذكورة بعد أن لا يشترط فيها ضرورة أو لا ضرورة. وذهب فريق إلى أنّ الإطلاق يعني به حال القضية من حيث إنّ فيها حكماً، أي سلباً أو إيجاباً، يكون موجوداً بشرط أن لا يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجوداً؛ بل ما خالف هذا، فيكون المطلق بهذا المعنى أخص من المطلق بالمعنى الأوّل (س، ق، ٢٦، ٨)

- تفسير الإطلاق هو أن يقال المعنى من غير أن يزداد عليه شيء بقيّد به (س، ج، ١٤٢، ١٢)
- الواجب أن تعتبر تقييد الشيء في الظنّ بإطلاقه في الظنّ، أو تقييده في الوجود بإطلاقه في الوجود؛ اللهمّ إلّا أن يكون قد يُفهم من الإطلاق أمر يعمّهما جميعاً، فيكون الإطلاق حيثنذ حقاً (س، ج، ١٤٣، ١٥)

- فرق بين أن يكون وبين أن يكون شيئاً، وبين الموجود وبين الموجود شيئاً، وبين الحسن بحالٍ والحسن مطلقاً، والقبيح بحالٍ والقبيح مطلقاً، أي في مثال الحلف والاستحلاف والطاعة. وليس بعيد أن يختلف الإطلاق والتقييد أو التقييدان المختلفان في الحكم (س، س، ٩٩، ٥)

المؤلف منه (جدليًا) إذ يصلح لمناظرات
الخصوم (غ، ع، ١٨٤، ١٦)

- (الإعتقادات) قد يكون إعتقادًا بحيث لا يقع به
تصديق جزم، ولكن غالب ظن، وقناعة نفس،
مع خطوط نقيضه بالبال، أو قبول النفس لنقيضه
إن أخطر بالبال، وإن وقعت الغفلة عنه في أكثر
الأحوال. ويُسمى القياس المؤلف منه
(خطابيًا) إذ يصلح للإيراد في التعليمات
والمخاطبات (غ، ع، ١٨٤، ١٧)

- (الإعتقادات) قد يكون تارة مشبهًا باليقين، أو
بالمشهور المقارب لليقين في الظاهر، وليس
بالحقيقة كذلك، وهو الجهل المحض، ويُسمى
القياس المؤلف منه (مغالطيًا) و(سوفسطائيًا)؛
إذ لا يقصد بذلك إلا المغالطة والسفسطة، وهو
إبطال الحقائق (غ، ع، ١٨٥، ٣)

- (ما) يُسمى قياسًا شعريًا (ليس من
الإعتقادات)، فليس يدخل في غرضنا؛ فإنه
لا يُذكر لإفادة علم، أو ظن، بل المخاطب قد
يعلم حقيقته، وإنما يُذكر. لترغيب أو تنفير أو
تسخية أو تبخيل أو ترهيب أو تشجيع وله تأثير
في النفس بترديدها على هذه الأحوال (غ، ع،
١٨٥، ٨)

- الإعتقادات المتضادة... هي في المتقابلات
بالإيجاب والسلب (ش، ع، ١٣١، ٢٣)

إعجام

- أما الموضع الذي من الإعجام فمن الناس من
قصره على المكتوب، ونحن نجعله أعم من
ذلك؛ وهو أن نغيّر المعنى بترك الإعراب، أو
أن نغيّره لفظًا، وبالنبرات، والتنقيلات،
والتخفيفات، والمدات، والتشديدات،
بحسب العادات في اللغات، وبالعجم كتابة.

موجود (ش، م، ٧٠، ٤)

- يوجد في الذهن اعتقاد شيء ما واعتقاد ضده،
أو اعتقاد شيء ما واعتقاد سلبه (ش، ع،
١٢٧، ١٤)

- ... ما كان مضادته في الاعتقاد من قبل المواد
فهو أخرى ألا يكون هو المضاد بإطلاق في
الاعتقاد (ش، ع، ١٢٨، ١٥)

- الإعتقاد الذي يقابل الوجود بالحقيقة هو
الاعتقاد الذي يكون في الشيء الذي منه
يكون الكون وهو السلب (ش، ع، ١٢٩، ٦)
- الإعتقاد الذي يكون في الأشياء التي فيها
الاستحالة وهو التغيير الذي يكون من
الأضداد... هو أقلّ ضدّة في الاعتقاد
(ش، ع، ١٢٩، ٨)

- العقد الذي يكون بالسلب يقتضي رفع الاعتقاد
والموجب بذاته (ش، ع، ١٢٩، ١١)

- إعتقاد ضد المحمول في الشيء الذي اعتقد فيه
وجود المحمول... ليست تقتضي ماهيته رفع
الإيجاب (ش، ع، ١٢٩، ١٣)

- إعتقاد النقيض هو الاعتقاد المضاد للإيجاب
بإطلاق (ش، ع، ١٢٩، ٢٥)

- اعتقاد السلب هو أعمّ مضادة للإيجاب من
اعتقاد الضد (ش، ع، ١٣٠، ٣)

- ... الإعتقاد العام الذي هو في كل موضوع
وبذاته مضاد هو أشدّ مضادة من الاعتقاد الذي
هو في موضع دون موضع (ش، ع، ١٣٠، ٦)

- لا اعتقاد حق (ضد) لاعتقاد حق (ش، ع،
١٣١، ٢١)

إعتقادات

- الإعتقادات التي هي مواد الأقيسة قد تكون
اعتقادًا مقاربًا لليقين... فيُسمى القياس

أعدام حقيقية

- أمّا الأعدام الحقيقية، فإنّها ليست ذوات، بل أعدام ذوات (س، م، ٧٧، ١٠)

أعراض

- الأعراض التي ليست موجودة بالذات على الجهة التي عليها حُدِّثَتْ ومُيزَتْ الأشياء التي بالذات ليس عليها علم برهاني (أ، ب، ٣٣١، ١١)

- جميع الأشياء التي تدلّ على الجوهر، ممّا تحمل على ما عليه تحمل - إما أن تدلّ على أنه هو ذاك، وإما أن تدلّ على أنه هو الشيء، وإما أن جميع الأشياء التي ليست تدلّ على الجوهر، لكنها إنما تقال على شيء آخر موضوع الذي ليس هو، لا ذاك الشيء الذي هو ذاك، ولا أيضًا ذلك الذي هو الشيء، فهي أعراض (أ، ب، ٣٧٥، ١٢)

- إن الأجناس تضاف من حيث الماهية إلى الحدود التي تندرج تحتها، أمّا الأعراض فلا تضاف إلّا من حيث الكيفية أو أحوال كل فرد: فإذا سُئِلَ: «مَنْ الحبشي؟» قيل: إنه أسود، وإذا سُئِلَ: «ما حال سقراط؟» أجيب بأنه: جالس أو يترىض (في، أ، ١٠٥٨، ١١)

- إذا كانت الأعراض وجودها وقوامها أنها في موضوعات، وكانت أسماءها المشتقة تدلّ عليها من حيث قوامها في موضوع، وكان هذا معنى العَرَض فيها، فيبيّن أن أسماءها المشتقة أدلّ عليها من حيث هي أعراض من أسمائها التي هي غير مشتقة (ف، ع، ١٤٥، ٨)

- الأعراض المقابلة الذاتية منها ما هو خاصّ لجنس ما، ومنها ما هو عامّ له ولغيره (ف، ب، ٣١، ٢٢)

- إذا نُظِرَ فيه (الإنسان) على طريق الجدل لزم فيه

مثال الأوّل: قيل «عمر» بتسكين الراء، فلا ندري أنّ «عمر» فاعل أو مفعول به؛ مثال الثاني أن نقول بدل قوله: «إنّ علينا جمعه وقرأناه»، «إنّ علينا جمعه وقرأته»؛ ومثال الثالث أن ننقط على قوله: «ما أطرف زيدا» بنقطة من تحت فيصير: «ما أطرف زيدا»، وكذلك جميع ما يختلف بالتشديد، والتليين، والمد، والقصر، وتشابه حروفه في الأصل وتختلف بالنقط (س، س، ١٧، ١٥)

- أمّا الإعجام فذلك بسبب التغليب باختلاف أحوال اللفظ من حيث التذكير والتأنيث، وتوسط - إن كان - في بعض اللغات، والتشديد والتخفيف، والمد والقصر، وأحوال من عوارض اللفظ، ومن إشترك أجزائه وتصاريفه بين ما هو موضوع له بالحقيقة، وبين ما هو مخالف له، على ما علمت (س، س، ٧٠، ٤)

- الإعجام... مثل أن يتغيّر إعراب اللفظ فيتغيّر مفهومه أو يُغيّر من المدّ إلى القصر، أو من التشديد إلى التخفيف، أو من الوصل إلى الوقف، أو يُهْمَل إعرابه، أو يُبدّل لفظه وإعجابه (ش، س، ٦٧٤، ٧)

أعدام

- أمّا الأعدام التي يُعنى بها الأضداد، فإنّ الأضداد قد تُسمّى أعدامًا، كما ستعرفه. فهي تشارك المقولة (س، م، ٧٧، ٩)

- الأعدام لا حصّة لها من الوجود والحقيقة. وإنّما وجودها في موضوعها وجود بالعرض كما يتبيّن. فإن دخلت في مقولة دخلت بالعرض (س، م، ٧٧، ١٢)

- الجنس والخاصة (س، د، ١٠٣، ٦)
- أجمع الناس على أنَّ الخواص والأعراض كلية؛ ولها، من حيث هي خواص وأعراض، جزئيات غريبة عنها؛ فإنَّ الضحك بالقياس إلى هذا الضحك، من حيث هو هذا الضحك، ليس خاصة، بل نوع ومقوم لماهيته كما علمت، بل هو خاصة للإنسان. وجزئيات الضحك، من حيث هو خاصة، هي أشخاص الإنسان. وأشخاص الناس، من حيث هي أناس، فلا تقوم بالضحك، فإنه غير داخل في ماهيتها؛ وذلك لأنه ليس يقوم ماهيته، ومع ذلك فهو كلي مقول على كثيرين هي جزئياته، من حيث هو خاصة (س، م، ٢٥، ١٤)
- إنَّ الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول. وأمَّا الأجناس والأنواع فهي أقدم من الأشخاص (س، ب، ١٠٢، ١٥)
- إنَّ الأجناس تقال من طريق ما هو، والأعراض لا تقال. وهذه المباشنة موجودة أيضًا بين الجنس والخاصة (س، ب، ١٠٣، ٦)
- أن تكون من الأعراض أعراض تكون موضوعاتها داخلية في مفهومها، وحينئذ هذه الأعراض لا تكون بسيطة، بل يكون لها اختصاص مفهوم مخلوط بما يتعلق بالموضوع، فتكون مؤلفة متباينة ولا تطلب بالتركيب شيئًا غير هذا، أعني التركيب الذي يستعمل في مثل هذا الموضوع، ويكون مثلها مثل الفطوسية ويشبه أن تكون الحركة والاجتماع وما يجري مجراهما من هذا القبيل (س، ش، ٤٥، ١٢)
- زيادة بعض الأعراض، فلا يقدح فيما حصل من التصور الكامل، وقد يُتفع به في بعض المواضع، في زيادة الكشف والإيضاح (غ، ع، ٢٧٠، ١٢)
- بوجود ما أن تُوجد فيها قضايا محمولاتها أعراض وهي داخلية في مقولة الجوهر، وقضايا محمولاتها خواص وهي داخلية في مقولة الجوهر، لكن يكون فيها شكوك (ف، ج، ٩٦، ١٢)
- القدماء يسمون هذا الصنف من الأقاويل المعرفة للشيء «الرسم»، ويسمون بالجملة صفاته ومحمولاته التي لا تُعرف ما هو بل تعرف منه شيئًا خارجًا عن ذاته وشيئًا ليس به قوامه «أعراض» ذلك الشيء (ف، ح، ١٦٨، ١٧)
- الرسم الذي إذا كان إنما أُرِدَّتْ الأعراض فيه بجنسه كان أقرب إلى الحد من أن يكون مأخوذًا دون الجنس (ف، ح، ١٧٥، ١٩)
- القدماء يسمون الموضوع الأخير وكتلته المحمولة عليه من طريق ما هو «الجوهر» على الإطلاق، وسائر المحمولات على الموضوع الأخير التي تُحمَلُ عليه لا بطريق ما هو كانت كليات أو لم تكن كليات والمحمولات على كليات الموضوع الأخير لا بطريق ما هو «الأعراض»، وذلك إذا حُمِلت على الجواهر، لأنها تُحمَلُ عليها لا من طريق ما هو (ف، ح، ١٨١، ٨)
- جميع الأعراض - المُفارق منها وغير المُفارق - يُمكن أن يُفادَ به تمييز الشيء عن الشيء في أحواله، ويليق أن تؤخذ في جواب المسألة عن الأمر أي شيء هو في حاله (ف، أ، ٧٧، ٤)
- إنَّ الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول. وأمَّا الأجناس والأنواع فهي أقدم من الأشخاص (س، د، ١٠٢، ١٥)
- إنَّ الأجناس تقال من طريق ما هو، والأعراض لا تقال. وهذه المباشنة موجودة أيضًا بين

بالإرادة»، ولا الذي هو «جسم»، ولا الذي هو «جسم»، ولا الذي هو «ناطق» ولا «ناطق» هو «الحساس»؛ فهذا ممّا يعلم فسادُه بعد تصوّره بالصورة (ت، ر، ٢، ٦٤، ١١)

أعراض ذاتية

- الأعراض الذاتية صنفان: أحدهما المحمولات التي تُؤخذ موضوعاتها أجزاء حدودها، لا على أنها أجناس لها، لكن على أن تُقام مقام الفصول، مثل الضحك في الإنسان. والصف الثاني التي تُؤخذ أجناس موضوعاتها في حدودها، لا على أنها أجناس لها، مثل قولنا: كل عدد فرد ضرب في عدد زوج، فالمجتمع منه زوج (ف، ب، ٢٩، ٣)

- الأعراض الذاتية، فمنها ما هو محمول أول، ومنها ما ليس كذلك. وأما ما هو دائماً خاصّ بالموضوع من الذاتية فالحدّ، فإنّ الحدّ خاصّ بموضوعه (ف، ب، ٣٠، ٤)

- الأعراض الذاتية الموجودة لجنس ما على نحو ما يوجد الزوج والفرد للعدد، منها ما هي متقابلة، مثل الزوج والفرد الموجودين للعدد، ومنها ما ليست متقابلة، مثل الزوج والجسم الموجودين للعدد (ف، ب، ٣١، ٧)

- الأعراض الذاتية المتقابلة، منها ما هي ذاتية أول لجنس ما، ومنها ما ليست أولاً له. فالأول المتقابلة هي التي لا يُمكن أن ينقسم بها جنس ذلك الجنس. والذاتية المتقابلة التي ليست هي أول لجنس ما، مثل المساوي ولا مساو الموجودين للعدد، فإنّ هذين قد يمكن أن يقسم بهما العدد، ويمكن أن يقسم بهما جنس العدد قسمة مستوفاة (ف، ب، ٣١، ١١)

- إنّما سمّيت هذه أعراضاً ذاتية لأنها خاصّة

- بالفصول ينقسم الشيء إلى أنواعه. وبالأعراض ينقسم إلى اختلاف أحواله (غ، ع، ٣١١، ١٤)

- الأعراض فجعلتها في موضوع، ولكنها تنقسم: إلى ما يُقال على موضوع بطريق الحمل عليه. وإلى ما لا يُحمل على موضوع (غ، ع، ٣١٥، ٧)

- التي تقال في موضوع وهي الأعراض ففي الأكثر لا تعطي الموضوع لا اسمه ولا حدّه (ش، م، ١٨، ٨)

- لو لم توجد الجواهر الأول لم يكن سبيل إلى وجود شيء من الجواهر الثانوي ولا من الأعراض (ش، م، ١٩، ٢)

- الأعراض موجودات في موضوع (ش، م، ٢١، ١٩)

- الأشياء التي توجب لمحمول المطلوب والتي توجب لموضوعه... هي الحدود والأجناس والفصول والخواصّ والأعراض اللاحقة للشيء (ش، ق، ٢٤٨، ١٢)

- ما يقال في موضوع... ليس يقال فيه أنه موجود بذاته بل بغيره وهذه هي الأعراض (ش، ب، ٣٨٢، ١)

- إنّ الأعراض يمتنع بقاؤها، وإنّ الأجسام متماثلة، وإنّها مركبة من الجواهر المنفردة التي لا تقبل قسمة، ولا يتميّز منها جانب من جانب. فإنّ هذا غلط (ت، ر، ٦١، ١٧)

- أن يقال: إنّ «الجوهر» مركّب من أعراض؛ أو مركّب من جواهر أحدها «جسم» والآخر «حساس»، والآخر «نام»، والآخر «متحرّك بالإرادة»؛ وإنّ هذا الإنسان المعيّن فيه جواهر متعدّدة بتعدّد هذه الأسماء؛ وإنّ الجوهر الذي هو «الحساس» ليس هو الذي هو «متحرّكاً

- قد يُقسَم العَرَضِي بحسب عَرَضٍ ستعلمه إلى ما يَعْرِضُ للشيء من ذاته وهو له بذاته كالنور للشمس والثقل للأرض والخفة للنار وتُسَمَّى أعراضًا ذاتيةً (ب، م، ١٦، ١١)

- المطلوب في العلوم هو الأعراض الذاتية للشيء الذي هو الموضوع فلا يكون الموضوع نفسه مطلوبًا في ذلك العلم الذي تُطلب فيه أعراضه ميتًا بالبرهان، بل إما أن يكون ثبوته ميتًا بنفسه كالموجود الذي هو موضوع العلم الأعلى، وإن لم يكن ميتًا كان مطلوبًا في علم آخر هو من الأعراض الذاتية لموضوعه إلى أن ينتهي إلى العلم الأعلى الذي يتقلد إثبات موضوعات جميع العلوم الجزئية وموضعه، إنما هو الموجود المستغنى عن إثباته وإبانه بالحد والبرهان (سي، ب، ٢٣٤، ١٦)

- إنَّ الصدق والكذب من الأعراض الذاتية للخبر، فتعريفه بهما تعريف رسمي (ط، ش، ٢٦٧، ٣)

أعراض غريبة

- إنَّ الأعراض الغريبة لا ينظر فيها في علم من البرهانيات (س، ب، ٨١، ٩)

أعراض المحمول

- أعراض المحمول ولتَحْيَر منها ما كان لازمًا للمحمول، فإن كان مع ذلك كليًا له وكان مسلوبيًا عن جميع الموضوع كان أيضًا المحمول مسلوبيًا عن جميع الأول الموضوع، واتلف ذلك أيضًا في الضرب الثاني من الشكل الثاني (ف، ق، ١٠٠، ١٤)

بذات الشيء أو جنس ذات الشيء، فلا تخلو عنها ذاتُ الشيء أو جنس ذاته: إمَّا على الإطلاق مثل ما للمثلث من كون الزوايا الثلاث مساوية لقائمتين؛ وإمَّا بحسب العدم الذي يقابله خصوصًا مثل الخط فإنه لا يخلو عن إستقامة أو إنحناء، والعدد عن زوجية أو فردية، والشيء عن موجبة أو سالبة (س، ب، ٧٩، ٨)

- إنَّ التنافر والاتفاق أعراض ذاتية للنغم وأجناسها ليست بأعراض ذاتية لأجناس النغم، بل ربما وقعت في الكم (س، ب، ٨٥، ٨)

- الأعراض الذاتية قد تكون خاصة بالموضوع مثل مساواة الثلاث لقائمتين فإنه ذاتي للمثلث ومساوٍ له؛ وقد يكون غير خاص وذاتيًّا، وذلك مثل الزوج فإنه عَرَض ذاتي لمضروب الفرد في الزوج، ولكن غير خاص. أمَّا أنه غير خاص فهو ظاهر؛ وأمَّا أنه ذاتي فلأن العدد - وهو جنس - موضوعه يؤخذ في حده (س، ب، ٨٦، ٥)

- المقادير أو جنسها من: المناسبة، والمساواة، والأعداد: من الزوجية والفردية، والحيوان من: الصحة، والمرض وهذا القبيل من الذاتيات يخص بإسم الأعراض الذاتية، مثل ما يتمثلون به من القطوسة للألف (س، أ، ٢١٦، ٥)

- العلوم البرهانية وهي أربعة: الموضوعات، والأعراض الذاتية، والمسائل، والمبادئ (غ، م، ٦٠، ٦)

- الأعراض الذاتية ونعني بها الخواص التي تقع في موضوع ذلك العلم ولا تقع خارجه منه كالمثلث والمربع لبعض المقادير (غ، م، ٦٠، ١٥)

أعراض مفارقة

أعرف على الإطلاق

- الأعرَفَ إمّا عندنا، وإمّا على الإطلاق، وهو الذي يجب في نفسه أن يكون أعرف. ونحن إذا عَرَفْنَا الشيء، فربّما عرفناه بما هو أعرف في نفسه، بأن نقول مثلاً: إنّ الخط هو الذي مبدؤه غير منقسم أو الذي مبدؤه نقطة. على أنّنا نأخذ هنا على ما هو المشهور من أنّ النقطة أقدم بالذات من الخط، وكذلك الخط من السطح، والسطح من الجسم. وربّما عرفناه بما هو أعرف عندنا؛ وليس أعرف على الإطلاق؛ كما قد نعرف الخط بأنّه الذي طرفه نقطة. وإذا سلطنا هذا المسلك، لم نكن محدّدين بالحقيقة، بل راسمين، أو مستعملين وجهها آخر من شرح الاسم، إن كان هنا شيء غير الحدّ الحقيقي وغير الرسم (س، ج، ٢٤٩، ١١)

- الأعرَفَ يقال على ضربين: إمّا أعرَفَ على الإطلاق، وإمّا أعرَفَ عندنا (ش، ج، ٦٠٠، ١٠)

- الأعرَفَ على الإطلاق كثيراً ما يكون غير الأعرَفَ عندنا بمنزلة ما عليه الأمر في المركّبات والأسطقسات التي تتركّب منه (ش، ج، ٦٠٠، ١١)

أعرف عند الطبيعة

- الأعرَفَ يقال على ضربين: أحدهما الأعرَفَ عند الطبيعة وهذا هو سائر المبادئ التي ذوات الأمور، والآخر الأعرَفَ عندنا وهذا هو سائر الأمور الشخصية التي من شأن حواسنا إدراكها (مر، ت، ٢٠٦، ١٠)

- الأعرَفَ عند الطبيعة هو الأشياء التي تقصد الطبيعة قصدها في الوجود. فالمحسوسات

- من الأعراض مفارق وغير مفارق. فأما المفارقة فكأدّة الشحوب وصفرة الفرق وحمرة الخجل. وأما غير المفارق فكسواد الغراب وبياض الثلج (ق، م، ٨، ٢)

- الأعراض المفارقة منها ما شأنه أن يُحمَلَ على شخص ما دائماً، مثل الفطوسة والزرقعة، ومنها ما شأنه أن يُحمَلَ عليه حيناً ولا يُحمَلَ عليه حيناً، مثل القيام والقعود وما أشبه ذلك. فالأول يُسمّى العَرَضُ اللازم لشخص ما والثاني يُسمّى المفارق لشخص ما (ف، أ، ٧٧، ٩)

أعرف

- أعني بالتي هي أقدم وأعرف عندنا تلك التي تكون أقرب إلى الحس (أ، ب، ٣١٤، ٥)

- التي هي أقدم وأعرف على الإطلاق فإنها هي الأشياء التي هي أكثر بُعداً منه. والأشياء التي هي أبعد ما تكون منه هي الأمور الكلية خاصّة (أ، ب، ٣١٤، ٦)

- الشيء الذي إذا عُرِفَ لم يلزم ضرورة أن يُعرَفَ الشيء الآخر، وإذا عُرِفَ الشيء الآخر لزم ضرورة أن يكون قد عُرِفَ الأول، فيقال فيه إنه أعرف من ذلك الشيء الآخر (ف، ب، ٤٠، ١)

- الأعرَفَ يقال على ضربين: أحدهما الأعرَفَ عند الطبيعة وهذا هو سائر المبادئ التي ذوات الأمور، والآخر الأعرَفَ عندنا وهذا هو سائر الأمور الشخصية التي من شأن حواسنا إدراكها (ز، ب، ٢٢١، ١١)

الجزئية إذا رُتبت بإزاء الكلّيات العقلية كانت أقدم عندنا وأعرف معًا (مر، ت، ٢٠٦، ١٠) - الأعراف عند الطبيعة هي الأمور البسيطة التي منها اتلقت المركّبات (ش، ب، ٣٧٤، ١٥)

أعرف عندنا

- الأعراف عندنا هي أيضًا الأقدم عندنا، والأعراف عند الطبيعة هي الأشياء التي تقصد الطبيعة قصدًا في الوجود. فإذا رُتبت الكلّيات بإزاء الجزئيات المحسوسة، كانت المحسوسات الجزئية أقدم عندنا وأعرف عندنا معًا، وذلك لأنّ أول شيء نصيبه نحن ونعرفه هو المحسوسات، وخيالات مأخوذة منها، ثم منها نصير إلى إقتناص الكلّيات العقلية (س، ب، ٥٥، ١٢)

أعلام

- الإعطاء باللفظ هو الإعلام والإخبار كقولنا إنّ زيدا حيوان والإنسان ناطق ويلزمه أن يكون صادقًا أو كاذبًا (ب، م، ١١، ٢١)

أعم

- لما كان الأعم يُحمَلُ على الأخصّ حملًا مطلقًا والأخصّ يُحمَلُ على الأعمّ حملًا غير مطلق، وكان النوع أبدًا أخصّ من الأجناس والأجناس أعمّ، صارت الأجناس تُحمَلُ على النوع حملًا مطلقًا والنوع يُحمَلُ على الأجناس حملًا غير مطلق (ف، أ، ٦٦، ١٥)

- إنّ الجنس الأقرب إذا نسب إلى النوع بالفعل ونسب الجنس الذي يليه إلى ذلك النوع بالفعل ونُسب فصله إلى ذلك النوع بالفعل لم تكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس،

وأن ذلك ليس كما يأخذ الآخذ طبيعة الجنس والفصل بذاتهما غير منسوبة إلى شيء بعينه حتى يكون ما هو أعمّ مما يجوز أن يوجد، وإن لم يوجد ما هو أخصّ. وفرق بين أن يكون قبل في الوجود مطلقًا، وأن يكون قبل في الوجود لشيء (س، ب، ٥٣، ١٣)

- إنّ العقل أول شيء إنّما يعقل المعنى العام الكلّي، وثانيًا يتوصّل إلى ما هو مفصّل. فلهذا ما نجد الناس كلهم مشتركين في معرفة الأشياء بنوع أعمّ، وأمّا نوعيات الأشياء فإنّما يعرفها أكثر من بحثه أكثر (س، ب، ٥٦، ١٠)

- أن يكون القول أعمّ من إسم المخصوص، كمن قال: إنّ خاصّة الإنسان أنّه حيوان قابل للعلم، ثم يجعل الملك كذلك (س، ج، ٢١٧، ١٠)

- أعني بالبحث الأعمّ البحث الجدليّ (س، ج، ٢٤١، ٩)

- إنّ العموم من حقه أن يراعى بإزاء العموم، فكذلك الخصوص من حقه أن يراعى بإزاء الخصوص، فإن حدّدت شيئًا نوعيًا فهناك ليس يلزم أن يكون الظاهر مأخوذًا فيه، بل يجوز أن يكون المأخوذ فيه هو الحقيقيّ، فإنّ الظاهر يجعل المعنى أعمّ، والحقيقيّ يجعله أخصّ، فيجوز أن يكون ترك هذه الزيادة التي توجب زيادة عموم تخصيصًا (س، ج، ٢٧٥، ٣)

- إنّ العادة جرت بأن يُسمّى الأخصّ موضوعًا تحت الأعمّ: مثال الأول: علم المجسمات تحت الهندسة. ومثال الثاني علم الأكر المتحركة تحت علم الأكر. وقد يجتمع الوجهان في واحد، فيكون أولى بإسم الموضوع تحت مثل علم المناظر تحت علم

أعم، صارت الأجناس تُحمَلُ على النوع حملاً مطلقاً والنوع يُحمَلُ على الأجناس حملاً غير مطلق (ف، أ، ٦٦، ١٥)

- الذي أحدهما أعم والآخر أخص إما أن يكون الأعم محمولاً على الأخص أو لا يكون، فإن كان محمولاً فلما أن يكون عمومه عموم الجنس للنوع أو عموم اللوازم، مثل عموم الواحد والموجود والذي عمومه عموم الجنس (سي، ب، ٢٥٣، ٢)

- يلزم الأعم الأخص (ش، ع، ١٢٤، ١٩)
- ينبغي أن نتوصل إلى تحديد الأعم من تحديد الأخص إذ كان الأخص أعرف عند الحسن (ش، ب، ٤٨٢، ١٤)

- لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص (و، م، ١١١، ١٩)

أعيان

- الكلّيات والأعيان متى قايستنا بينها، من حيث هي مُدركة بالحس، قيل في الأعيان أنها أشدُّ تقدماً في المعرفة بالحس، والكلّيات أشدُّ تأخراً (ف، ب، ٣٩، ١٠)

- متى قايستنا بينهما (الكلّيات والاعيان)، وهما مدركان بما سوى الحواس ومعرفة الظاهرة المشهورة، قيل في الكلّيات إنها أشدُّ تقدماً في هذه المعرفة، وفي الأعيان إنها أشدُّ تأخراً. ومتى قايستنا بين أصناف الكلّيات، قيل فيما كان أكثر كليّة إنه أقدم في هذه المعرفة (ف، ب، ٣٩، ١٢)

- أجزاء البراهين يُقال إنها أشدُّ تقدماً من النتيجة في المعرفة بالزمان وأقدم أيضاً على جهة ما يتقدم سبب وجود الشيء، وأقدم في المعرفة أيضاً، بمعنى أن بمعرفته عُرِفَت

الهندسة. وربما كان موضوع علم ما، مباحثاً لموضوع علم آخر، لكنه ينظر فيه من حيث أعراض خاصّة لموضوع ذلك العلم فيكون أيضاً موضوعاً تحته، مثل الموسيقى تحت علم الحساب (س، أ، ٥٣٠، ٢)

- الأعم أعرف من الأخص وأسبق إلى الذهن (ب، م، ٥٠، ١٣)

- الذي أحدهما أعم والآخر أخص إما أن يكون الأعم محمولاً على الأخص أو لا يكون، فإن كان محمولاً فلما أن يكون عمومه عموم الجنس للنوع أو عموم اللوازم، مثل عموم الواحد والموجود والذي عمومه عموم الجنس (سي، ب، ٢٥٣، ٢)

- إنَّ اللزوم البين يطلق على معنيين: أحدهما كون اللازم بحيث يلزم من تصوّر الملزوم تصوّره، والثاني كون اللازم بحيث يكفي تصوّره مع تصوّر ملزومه في جزم العقل باللزوم وبينهما، وهذا المعنى أعم من الأول لأنّه علم من كونه بيتاً أنّ التصورين كافيان في الجزم باللزوم بينهما في المعنى، الأول أيضاً مع إعتبار إستلزام تصوّر الملزوم تصور اللازم فيه، وهذا ليس بمعتبر في المعنى الثاني، بل المعتبر فيه مجرد كون التصورين كافيين في جزم العقل باللزوم بينهما، فيكون المعنى الثاني أعم من الأول (ه، م، ٤٠، ٩)

أعم وأخص

- وُضِعَ وضعاً أن يكون الأخص يُسمّى نوعاً والأعم منهما يُسمّى جنساً (ف، ح، ١٦٧، ١)
- لما كان الأعم يُحمَلُ على الأخص حملاً مطلقاً والأخص يُحمَلُ على الأعم حملاً غير مطلق، وكان النوع أبداً أخص من الأجناس والأجناس

من بعض الوجوه - قول من يقول «المعدوم شيء» (ت، ر، ١، ٨٤، ٩)

- المقدر في الأذهان قد يكون أوسع من الموجود في الأعيان (ت، ر، ١، ٨٤، ١٧)

- الحقيقة لا توجد عامة في الأعيان، إذ الكليات - بشرط كونها كليات - إنما توجد في الذهن، والعلم بـ«المعین» لا يستلزم العلم بالكلي - بشرط كونه كلياً (ت، ر، ١، ٩٧، ٢٥)

- إذا كان «البرهان» لا يفيد إلا العلم بالكليات، والكليات إنما تتحقق في الأذهان لا في الأعيان، وليس في الخارج إلا موجود معين، لم يعلم بـ«البرهان» شيء من المعينات (ت، ر، ١، ١٣٥، ٦)

- «المطلق» لا يكون مطلقاً إلا في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر، ١، ١٦٠، ١٩)

- ما يدعونه (الفلاسفة) من «المجردات» و«المفارقات» غير «النفس الناطقة» كـ«المقول» و«النفوس» إنما وجودها في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر، ٢، ٣٣، ١٠)

- إذا أريد بـ«الماهية» ما يتصور في الذهن، وبـ«الوجود» ما يكون في الخارج فالفرق بين متصورات الأذهان وموجودات الأعيان فرق صحيح. وأما أن يدعي أن في الخارج جوهرين قائمين بأنفسهما، أحدهما الإنسان المحسوس، والآخر إنسان معقول ينطبق على كل واحد من أفراد الإنسان؛ ويدعي أن الصفات اللازمة التي لا يمكن تحقق الموصوف إلا بها: منها ما هو داخل مقوم لماهيته الموجودة في الخارج، ومنها ما هو خارج عارض لماهيته الموجودة في الخارج، فهذا كله باطل (ت، ر، ٢، ٦٣، ٦)

النتيجة، وأقدم في المعرفة بالذهن أيضاً، على جهة ما يتقدم الكليات الأعيان (ف، ب، ٦، ٤٠)

- أما المحسوس نفسه، فكل معنى كان واحداً ولم يكن صفة مشتركة لأشياء كثيرة ولم يكن يشابهه شيء أصلاً، فيستوى الأشخاص والأعيان؛ والكليات كلها فتستوى الأجناس والأنواع (ف، ح، ١٣٩، ١٢)

- الألفاظ... بعضها ألفاظ دالة على أجناس وأنواع وبالجمل الكليات، ومنها دالة على الأعيان والأشخاص (ف، ح، ١٣٩، ١٤)

- إن للشيء وجوداً في الأعيان. ثم في الأذهان. ثم في الألفاظ. ثم في الكتابة (غ، ع، ١٢، ٧٥)

- الكتابة دالة على اللفظ، واللفظ دال على المعنى الذي في النفس. والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان (غ، ع، ٧٥، ١٧)

- الوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم، بخلاف الألفاظ والكتابة فإنهما دالتان بالوضع والإصطلاح (غ، ع، ٧٦، ٧)

- وجود الشيء: إما في الأعيان، فيستدعي حضور جميع الذاتيات المقومة. وإما في الأذهان، وهو مثال الوجود في الأعيان، مطابق له، وهو معنى العلم؛ إذ لا معنى للعلم بالشيء، إلا بثبوت صورة الشيء وحقيقته، ومثاله في النفس (غ، ع، ١٠١، ٢٠)

- إن ما سَمَوْه «الماهية» أمرٌ يعود إلى ما يُقدَّر في الأذهان، لا إلى ما يتحقق في الأعيان (ت، ر، ١، ٣٧، ١٨)

- قولهم (الفلاسفة) بـ«أن حقائق الأنواع المطلقة - التي هي ماهيات الأنواع والأجناس وسائر الكليات - موجودة في الأعيان». وهو يشبه -

أعيان شخصية

أغلاط معنوية

- الأعيان الشخصية، فهي الأمور المُدركة أولاً بالحواس: كزيد، وعمرو (غ، ع، ٩٣، ٤)
- الأغلاط المعنوية لا يتصور أن تقع في الحدود، التي هي المفردات ... فإذاً هي إنما تقع في التأليف (ط، ش، ٥٥٢، ١٨)

أغاليط

إفتراض

- الأغاليط الواقعة: إما من لفظ المغلوط. أو من معنى اللفظ (غ، ع، ٢٠١، ٢)
- الأغاليط في النظريات كلها نارت من إهمال الجليات والتسامح فيها (غ، ح، ٦٩، ١٤)

أغاليط مموهة

(١٢، ١٨٥)

- هذه المواضع (الأغاليط المموهة) ليست تغلط كل إنسان وإنما تغلط من كان به نقص والنقص بالجملة هو أن لا يعرف القياس وأصنافه ولا المقدمات على الجهة التي حدّدنا أو أن يعرفه لا بأجزاء حده على التمام أو أن ينقصه إحدى تلك القوى الأربع. أما النقص الذي هو الجهل بالقياس فهو يلحق بترك الارتياض بصناعة المنطق. وأما بنقصان القوى الأربع كلها أو بعضها فذلك قد يكون بإهمال الإنسان نفسه وترك تأمله الأمور إما لعائق ضروري أو لتوان (ف، س، ١٦٣، ٦)

أغلاط متعلقة بالتأليف القياسي

إفتقار

- الأغلاط المتعلقة بالتأليف القياسي، وقد ظهر أنها أربعة: إثنان منها متعلقان بنفس القياس، وهما إختلال الصورة والمادة، ويشتركان في أن الخلل فيهما سوء التأليف. وإثنان متعلقان بحال القياس والنتيجة معاً، وهما وضع ما ليس بعلة علة، والمصادرة على المطلوب (ط، ش، ٥٤٨، ١٧)
- «الافتقار» تلازم الذات والصفات بمعنى أنه لا توجد الذات إلا مع وجود صفاتها الملازمة لها، ولا توجد الصفة إلا مع وجود الذات الملازمة لها (ت، ر، ٢٢٢، ١٠)
- المراد بـ«الافتقار»: التلازم؛ والمراد بـ«الغير»: ما هو داخل في المجموع، إما الذات وإما

- الصفات، ليس المراد به ما هو مباين له، وما يجوز مفارقتها له، وغايته أن يراد أن الصفة لا بد لها من الموصوف (ت، ر، ١، ٢٢٣، ١٩)
- ما يخصّ الأفضل أفضل (ش، ج، ٥٤٨، ١٥)
- ما كان من الأمور التي هي أفضل وأقدم فهو أفضل (ش، ج، ٥٤٨، ١٦)

أفضل

أفضل وأثر

- إعلم أن المفهوم من الأثر غير المفهوم من الأفضل؛ وذلك لأن الشيء قد يكون أفضل ولا يكون أثر؛ فإن العلم أفضل، وليس أثر من اللباس عند العريان؛ فالموت على حالة كريمة أفضل من الحياة الخسيسة، وليس أثر (س، ج، ١٤٥، ١٤)
- يقال أفضل وأخير لشيئين متشاركين في نوع من الفضيلة تقبل الزيادة والنقصان، ويكون لأحدهما جميع ما للآخر وزيادة (س، ج، ١٤٦، ٢)
- الأفضل والآثر على الإطلاق هو ما كان بحسب العلم الأفضل؛ والذي هو كذلك عند واحد هو ما كان بحسب العلم الذي يختصه؛ وبعد ذلك الشيء الذي هو المشار إليه أفضل من الذي ليس هو في جنسه مثل أن العدالة أفضل من العادل، وذلك أن تلك في جنس الخير، وهذا لا، وتلك بالذات خير، وهذا لا (أ، ج، ٥٣٤، ٥)

أفعال ناقصة

- الأفعال الناقصة ما تنقص فيها الدلالة على نفس المعنى فيحتاج إلى جزء يدل عليه، كقولنا: كان زيد قائماً، وهي التي يسميها المنطقيون «كلمات وجودية». وقد ظن بعضهم أن الفعل البسيط - أعني المجرد عن الإسم - الذي يسميه المنطقيون «كلمة» لا يوجد في لغة العرب؛ لاشتغال أكثر الأفعال على الضمائر، وهو ظن فاسد يتحققه النحاة؛ فإن قولنا «قام» في «قام زيد» خال عن الضمير، وإن كان مشتملاً على ضمير في عكسه (ط، ش، ١٩٥، ٩)
- يقال أفضل إذا كان يشاركه في نوع الفضيلة، ذلك النوع إما أن لا يقبل التفاوت، أو إن قبل، فالذي لهما منه مثلاً على السواء (س، ج، ١٤٦، ٧)
- يقال أفضل إذا كان ليس بين وبين الأنقص مشاركة في نوع الفضيلة أصلاً، ولكن في جنس الفضيلة، إلا أن النوع الذي له هو في جملة نفسه إلا هي دون النوع الآخر (س، ج، ١٤٦، ١١)
- يقال أفضل... على مثل ما يُقال الأولي؛ وهو أن يكون أحد الأمرين له الفضيلة في ذاته، والآخر فضيلته مستفادة منه، أو بالعرض (س، ج، ١٤٧، ١)

أفعل تفضيل

- الموصوف بأفعل التفضيل لا بد وأن يكون بعض ما يضاف إليه وذلك خاص بأفعل التفضيل حيث يكون مضافاً. أما إذا لم يكن مضافاً وذكر بعده المفضل عليه مجروراً بمن لم
- الموصوف بأفعل التفضيل (ش، ج، ٥٤٨، ١٢)
- ما كان موجوداً في الشيء الأفضل فهو أفضل وأثر (ش، ج، ٥٤٨، ١٤)

الناس أنها موجودة - مثل الخلاء (ف، ح،
(١٧٠، ١٤)

- أقاويل تشرح الأسماء قد تُسمى على التجوز
والإسراع في العبارة حدوداً. وإنما يلتزم بهذه
الأقاويل تحصيل معاني تلك الألفاظ متصورة
بأجزائها التي إذا ألفت حصل منها معنى معقول
ملخص مشروح بأجزائه التي يصير بها معقولاً
متصوراً في النفس فقط (ف، ح، ١٧٠، ٢٠)

- قال المعلم الأول: والذي يؤثره بعض الناس
من قسمة الأقاويل - ويعني به أفلاطون - أن
بعضها موجود بحسب الاسم، وبعضها بحسب
المفهوم، ولا يتفقان وكأنه يريد أن التضييل
واقع بحسب الاسم، والحق واقع بحسب
المفهوم، أي أن الخطأ والغلط من جهة
المسموع، والصواب والإدراك من جهة
المفهوم فليس إثارة صواباً (س، س، ٤٥، ٦)
- إن الأقاويل وضعها الأول وحقيقة فائدتها أن
تكون للمفهوم، ولم توضع للمسموع ولأجل
المفهوم؛ فإن أبطلت المفهوم ولم تكن هناك
دلالة البتة فلا تغليب (س، س، ٤٦، ١٣)
- ليس... الأقاويل قسمين: مضلل وحق (س،
س، ٥٢، ١٦)

أقاويل جدلية

- الأقاويل الجدلية... أقيسة تحدث عن
المقدمات المشهورة (ش، ج، ٥٠٣، ٥)
- الأقاويل الجدلية... صنفان قياس واستقراء
(ش، ج، ٥١٣، ٣)
- المقدمات التي تلتزم منها الأقاويل الجدلية:
إما مقدمات مشهورة ليس يحتاج أن تبين
بغيرها، وإما مقدمات تبين بالاستقراء (ش،
ج، ٦٤٦، ١٠)

يلزم حينئذ أن يكون المفضل من جنس المفضل
عليه، ولهذا تقول زيد أجرى من الخيل ولا
يجوز أن تقول زيد أجرى الخيل وتقول يوسف
أحسن من أخوته ولا يجوز أن تقول يوسف
أحسن أخوته، لأن إضافة أخوته إليه تستلزم
خروجه منهم فليس هو بعضهم ولو قلت يوسف
أحسن الأخوة من غير إضافة الأخوة إليه لجاز
لأنه بعض الأخوة (و، م، ١٩١، ٣٣)

أقاويل

- الأقاويل تحدث عن المقدمات، والأشياء التي
فيها تكون القياسات هي المسائل (أ، ج،
٤٧٣، ١٢)
- الأقاويل التي تتقابل على أنها موجبة وسالبة
هي أعم من نظائرها التي تتقابل بأن تؤخذ
محمولاتها أضداداً، إذ كانت تلك تقسم
الصدق والكذب، كانت موضوعاتها موجودة
أو غير موجودة، كانت محدودة أو غير محدودة
(ف، م، ١٢٦، ٥)
- الأقاويل هي التي تُسمى القياسات وتسمى
أيضاً الدلائل عند قوم (ف، ق، ١١، ٣)
- الأقاويل المتصلة والمنفصلة التي ليست بالطبع
ولا هي اضطرارية بل التي تتفق اتفاقاً أو تكون
في وقت ما أو تجعل متصلة أو منفصلة
باصطلاح فهي تُخص بأقاويل وضعية.
والقياسات الكائنة عنها تُسمى قياسات الوضع
(ف، ج، ١٠٣، ٥)
- تستعمل هذه الأقاويل (التي تشرح الأسماء) في
مبادئ الفحص عن الأمور المفردة في
المطلوبات وعن الأمور التي لا يكفي في
وجود قياساتها ما يفهم عن أسمائها منذ أول
الأمر، وفي إبطال الأشياء التي ظن قوم من

أقاويل سوفسطائية

- الأقاويلُ السوفسطائية، وهي ثلاثة أجناس: منها، الأقاويلُ التي أشكالها قياسية ومقدماتها مشهورة في ظاهر الظن، من غير أن تكونَ في الحقيقة مشهورة. ومنها، الأقاويلُ التي أشكالها غير قياسية في الحقيقة، ويُظنُّ بها في الظاهر أنها قياسية، ومقدماتها مشهورة في الحقيقة. ومنها، الأقاويل التي أشكالها في ظاهر الظن قياسية ومقدماتها في ظاهر الظن مشهورة، من غير أن تكونَ كذلك في الحقيقة (ف، ج، ٢٦، ١٦)

عندهم المقبولة فيما بينهم، فيحدث من هذا الصنف من التعليم الفلسفة الرابعة التي تُعرفُ بالفلسفة الخارجة والبرانية (ف، ج، ٣٧، ٤)

أقاويل مضحكة

- الأقاويل المضحكة التي قد تستعمل في جنس المغالطة والشعر، فأكثرها من قبل اللفظ، مثل ما يقال في العربية: «يا نبيل يا حر» ويعني به شيء آخر؛ ومركبات، ونغمات، وتصحيفات مضحكة تذهبن على أولى الدربة، فضلاً عن الأغنام، ولو كان التضييل من اللفظ (س، من، ١٠٧، ٤)

أقاويل صحيحة

- الحق هو الذي عند الاعتقاد، وعلى أن يجعل الذي عند الاعتقاد جنساً للأقاويل الصحيحة (س، س، ٥٣، ١)
- إن الإقتران هو إشتراك مقدمتين في حدٍّ أوسط بمنزلة قولنا الإنسان ناطق والناطق حيوان (ز، ق، ١٢٠، ٤)

أقاويل كاذبة

- الأقاويل الكاذبة (في صناعة الجدل) ... أربعة أصناف: الصنف الأول أن يكون القول منتجاً في الظن من غير أن يكون كذلك في الحقيقة ... الصنف الثاني أن يكون منتجاً إلا أنه لغير المطلوب ... والصنف الثالث أن يكون منتجاً للمطلوب بالذات وأولاً إلا أن مقدماته ليست على الشريطة التي توجبها الصناعة ... والصنف الرابع أن يكون منتجاً للمطلوب بالذات وأولاً لكن تكون مقدماته كذابة، وذلك إما كلها وإما بعضها (ش، ج، ٦٥٣، ١٠)

- المقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى، والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى، وتأليفها يسمى اقتراناً، وهيئة التأليف من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدّين الطرفين تسمى شكلاً، والقرينة التي تجب عنها لذاتها قضية أخرى تسمى قياساً، وتلك القضية ما دام يساق إليها تأليف القرينة تسمى مطلوباً، فإذا لزمَت تسمى نتيجة (مر، ت، ١١٢، ١١)

- تأليف المقدمتين يُسمى اقتراناً (غ، م، ٢٧، ٩)
- الإقتران إما أن يقع بين متصلين أو منفصلين أو بين حملي ومتصل، والشركة في المقدم أو في التالي أو بين حملي ومنفصل أو بين متصل ومنفصل (سي، ب، ١٦٥، ١٩)

- الإقتران بين المتصلين فالنتائج منها ما تكون الشركة بين المقدمتين في جزء تام أي في مقدم

أقاويل مشهورة

- أن نخاطبهم بالأقاويل المشهورة فيهم المعروفة

إقتران أول

- الإقتران الأول (من الشكل الأول) من موجبتين (سي، ب، ١٤٤، ٧)
- الإقتران الأول (من الشكل الثاني) من كليتين والكبرى سالبة (سي، ب، ١٤٧، ١٣)
- الإقتران الأول (من الشكل الثالث) من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة (سي، ب، ١٤٩، ٣)

إقتران ثالث

- (الإقتران) الثالث (من الشكل الأول) من موجبتين والصغرى جزئية (سي، ب، ١٤٤، ١٠)
- (الإقتران) الثالث (من الشكل الثاني) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى، ينتج جزئية سالبة (سي، ب، ١٤٨، ١)
- (الإقتران) الثالث (من الشكل الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية، ينتج جزئية موجبة (سي، ب، ١٤٩، ١٠)

إقتران ثان

- (الإقتران) الثاني (من الشكل الأول) من كليتين والكبرى سالبة (سي، ب، ١٤٤، ٨)
- (الإقتران) الثاني (من الشكل الثاني) من كليتين والصغرى سالبة (سي، ب، ١٤٧، ١٨)
- (الإقتران) الثاني (من الشكل الثالث) من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة (سي، ب، ١٤٩، ٨)

إقتران خامس

- (الإقتران) الخامس (من الشكل الثالث) من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى، ينتج

أو نال، وحينئذ تتألف منها أشكال ثلاثة كأشكال الحملات، لأنه إما أن يكون المشترك فيه تالي إحداهما مقدّم الأخرى وهو الشكل الأول، أو تالي المقدمتين جميعاً وهو الشكل الثاني، أو مقدمهما وهو الشكل الثالث (سي، ب، ١٦٦، ٣)

- الإقتران بين المنفصلات فلا يتألف بين الحقيقيتين منها قياس إلا أن تكون الشركة في جزء غير تام وهو جزء تالي أو مقدّم (سي، ب، ١٦٦، ١٧)

- الإقتران الكائن بين المتصل والحملتي فالقريب من الطبع منه هو أن يكون الاشتراك بين تالي المتصل والحملتي لا بينه وبين المقدم (سي، ب، ١٦٦، ٢٣)
- الإقتران بين المنفصل والحملتي فإن كانت الحملية صغرى كان القريب من الطبع ما هو على منهاج الشكل الأول، وهو أن تكون الحملية موجبة، ومحمولها موضوع أجزاء الانفصال كله وتكون المنفصلة كلية (سي، ب، ١٦٧، ١٣)

- الإقتران بين متصل ومنفصل فهو إما في جزء تام وينبغي أن تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة وإحداهما لا محالة كلية، وما لم تكونا كليتين لم تكن النتيجة كلية، فيجوز أن يقال إنه ينتج متصلة ويجوز أن يقال إنه ينتج منفصلة (سي، ب، ١٦٨، ١٠)

- كل اقتران أمكن بين حملية وشرطية فإن مثاله يمكن بين متصلة وبين تلك الشرطية بشرط أن يكون ذلك الجزء الشرطي متصلاً، فثبت المشاركة بين هذه المقدمة المتصلة وبين ذلك الجزء المتصل إما في المقدم أو التالي (سي، ب، ١٦٨، ٢٠)

جزئية سالبة (سي، ب، ١٥٠، ٣)

القياس من جنس الأخرى، وقد يختلط بعضها ببعض فتكون كل مقدمة مخالفة للأخرى في الجهة (سي، ب، ١٤٥، ٦)

إقتران رابع

- الإقترانات الكائنة من الشرطيات وهي خمسة أقسام: القسم الأول ما يتركب من المتصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين وينعقد الأشكال الأربعة فيه لأن الأوسط إن كان تاليًا في الصغرى مقدمًا في الكبرى فهو الشكل الأول، وإن كان تاليًا فيهما فهو الشكل الثاني، وإن كان مقدمًا فيهما فهو الشكل الثالث، وإن كان مقدمًا في الصغرى تاليًا في الكبرى فهو الشكل الرابع. وشرائط الإنتاج وعدد الضروب من الأشكال والنتيجة في الكمية والكيفية في كل شكل كما في العمليات من غير فرق (ن، ش، ٢٨، ٢٠)

- (الإقتران) الرابع (من الشكل الأول) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى (سي، ب، ١٤٤، ١٢)

- (الإقتران) الرابع (من الشكل الثاني) من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى، ينتج جزئية سالبة (سي، ب، ١٤٨، ٣)

- (الإقتران) الرابع (من الشكل الثالث) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة (سي، ب، ١٤٩، ١٢)

إقتران سادس

- (الإقتران) السادس (من الشكل الثالث) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى، ينتج جزئية سالبة (سي، ب، ١٥٠، ١٠)

إقترانات ناتجة

- (الإقترانات الناتجة) الأول: من كليتين موجبتين، مثل قولك كل ب ج وكل ج د ينتج كل ب د. الثاني: من كليتين والكبرى سالبة، مثل قولك كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج لا شيء من ب د. الثالث: من موجبتين والصغرى جزئية، كقولك بعض ب ج وكل ج د ينتج بعض ب د. الرابع: من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى، مثل قولك بعض ب ج ولا شيء من ج د ينتج ليس بعض ب د (سي، ب، ١٤٤، ٧)

إقتران غير قياسي

- الإقتران غير القياسي هو الذي لا يلزم عنه مطلوب ما من المطالب من قبل أنه عند اختلاف المواد تلزمه الأضداد (ز، ق، ١٢٠، ١١)

إقتران قياسي

- الإقتران القياسي هو الذي يلزم عنه مطلوب ما من المطالب (ز، ق، ١٢٠، ١٠)

إقتراني

- الإقتراني: فهو أن يجمع بين قضيتين بينهما اشتراك في حد واحد إذ كل قضية فلا محالة تشتمل على محمول وموضوع، وتشتمل

إقترانات

- الإقترانات قد تكون من المطلقات وحدها، وقد تكون من الضروريات، وقد تكون من الممكنات أي تكون كل واحدة من مقدمتي

موضوعًا فيهما، ولا ينتج إلا الجزئيات.
والرابع ينتج الجزئيات والسلب الكلّي، لكنه
بعيد عن الطبع (ت، ر، ٢، ١٦٧، ١٦)

القضيتان على أربعة أمور لكنهما لو لم يشتركا
في أحد المعاني لم يحصل الإزدواج والإنتاج
(غ، م، ٢٦، ١٢)

- الموجب العلمي... إِمّا أن يكون مجرد تصوّر
موضوع القضية ومحمولها كافيًا في جزم ذهن
بإسناد المحمول إلى الموضوع، أو لا يكون
كافيًا. فإن كان كافيًا إستغنينا في إثباته عن
القياس، وإن لم يكن كافيًا فلا بد من ثالث
يتوسطهما، بحيث يكون ثبوت ذلك المحمول
له وثبوته للموضوع بيّنًا، حتى يتولد من ذينك
العلمين العلم بثبوت ذلك المحمول لذلك
الموضوع، فيكون ذلك الثالث مشتركًا لا
محالة بين المقدمتين، فذلك الثالث يُسمّى
الحدّ الأوسط، وموضوع المطلوب يُسمّى الحدّ
الأصغر، ومحموله يسمّى الحدّ الأكبر،
والمقدمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي
فيها الأكبر الكبرى، وتألّف المقدمتين يسمّى
إقترانيًا، وهينة ذلك التأليف تسمّى شكلًا (ر،
ل، ٣١، ٢٢)

- كل قياس في العالم يمكن رده إلى «الاقتراني».
فإذا قيل بصيغة الشرط «إن كانت الصلوة
صحيحة فالمصلّي متطهر» أمكن أن يُقال «كل
مصلٍّ فهو متطهر»، وأن يقال «الصلوة مستلزمة
الطهارة». ونحو ذلك من صور القياس
الاقتراني (ت، ر، ٢، ١١٦، ٤)

- قَسَمُوا «الاقتراني» إلى الأشكال الأربعة لكون
«الحد الأوسط» إما محمولًا في «الأولى»
موضوعًا في «الصغرى»، وهو في الشكل
الطبيعي، وهو ينتج المطالب الأربعة -
الجزئي، والكلّي، والإيجابي، والسلبّي.
وإما أن يكون «الأوسط» محمولًا فيهما، وهو
الثاني، ولا ينتج إلا السلب. وإما أن يكون

أقدم

- أعني بالتي هي أقدم وأعرف عندنا تلك التي
تكون أقرب إلى الحس (أ، ب، ٣١٤، ٥)
- التي هي أقدم وأعرف على الإطلاق فإنها هي
الأشياء التي هي أكثر بُعدًا منه. والأشياء التي
هي أبعد ما تكون منه هي الأمور الكلّية خاصّة
(أ، ب، ٣١٤، ٦)

الأقدم بالزمان في المعرفة هو الذي عُرِفَ في
زمان قبل زمان المعرفة بالشئ الثاني. وقد
يُقال أقدم في المعرفة، فيما كانت المعرفة به
حاصلت، لا عن معرفة شيء آخر (ف، ب،
٣٩، ٧)

- كل ما كان أنقص عمومًا، كان أقدم في المعرفة
بهذه الجهة (ف، ب، ٣٩، ١٢)

- اعتاد كثير من الناس أن يقولوا في الشيء الذي
إذا ارتفع ارتفع بارتفاعه الشيء الآخر، وإذا
وَجَدَ لم يلزم ضرورة أن يوجد الآخر، وإذا
ارتفع ذلك الآخر لم يَرْتَفِعْ هو بارتفاعه، إنه
أقدم من ذلك الشيء الآخر (ف، ب،
٣٩، ٢٠)

- أجزاء البراهين يُقال إنها أشدّ تقدّمًا من النتيجة
في المعرفة بالزمان وأقدم أيضًا على جهة ما
يتقدّم سبب وجود الشيء الشيء، وأقدم في
المعرفة أيضًا، بمعنى أن بمعرفته عُرِفَتْ
النتيجة، وأقدم في المعرفة بالذهن أيضًا،
على جهة ما يتقدّم الكلّيات الأعيان (ف، ب،
٤٠، ٤)

- ما كان من هذه البراهين أَلْفَ عن مقدّمات

إقناع جدلي

كقولك: وفلان. والخامس الإبدال، كقولك: أنا وأنت وهو. والسادس اللحن، كقولك: أي لعمرى وأجل وقدمًا كان كذا وكذا. والسابع اللواصق، كقولك: فلان الكاتب في الدار، فإن الكتابة حلية لاصقة. والثامن الغايات، كقولك: فلان الكاتب يمشي، فإن المشي غاية لكلامنا (به، ح، ١٢٥، ١٨)

أقل وأكثر

- قد يكون شبيه أقل من شبيه وأكثر (ش، م، ٣٨، ٥)

- ليس ضعف أقل ولا أكثر من ضعف، ولا مساوٍ أكثر من مساوٍ (ش، م، ٣٨، ٦)

- المثلث والمربع وسائر الأشكال... ليس يقلان الأكثر والأقل (ش، م، ٥٢، ٦)

- قد يقبل يفعل ويفعل... الأكثر والأقل (ش، م، ٥٥، ٣)

- الأقل والأكثر إنما يوجدان للعرض (ش، ج، ٥٠٥، ١٨)

- إن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكثر... فإن ما يقال على الأقل ليس بخاصة لما يقال على الأقل (ش، ج، ٥٩٣، ٥)

- إن كان ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر فإن ما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل (ش، ج، ٥٩٣، ١١)

إقناع جدلي

- كثيرًا ما تؤخذ في الإقناع الجدلي كواذب مشهورة ينتج بها صادق، وكثيرًا ما تؤخذ صوادر غير مناسبة في قياسات ينتج بها صوادر، مثل احتجاج الطبيب أن الجراحات

أول، قيل فيها مع ذلك انها أقدم أيضًا، على جهة ما يقال في الشيء الذي عُرِفَ بنفسه، لا عن معرفة شيء آخر قبله (ف، ب، ٤٠، ٧) - الأقدم من أجزاء الحد قد يُمكن أن يبرهن به المتأخر، إما وجوده للمحدود وإما وجوده على الإطلاق (ف، ب، ٤٦، ١٨)

- إن كان في الموجودات شيء لا يمكن أن يوجد له شيء أقدم منه، فذلك ليس يُمكن تعريفه إلا بالحدود التي أجزاؤها متأخرة عن المحدود. وما أمكن أن يوجد له شيء أقدم منه وشيء آخر متأخر عنه، أمكن أن يُعرَفَ بالأمرين معًا، أعني بالمتقدمة والمتأخرة (ف، ب، ٥٠، ٧) - الأقدم عندنا هي الأشياء التي نُصَيِّبُها أولاً (س، ب، ٥٥، ١٠)

أقدم بالطبع

- الأقدم بالطبع هو الأشياء التي إذا رفعت ارتفع ما بعدها، من غير انعكاس (مر، ت، ٢٠٦، ٩)

أقدم عند الطبع

- الأقدم عند الطبع هي الأشياء التي إذا رُفِعَتْ ارتفع ما بعدها من غير إنعكاس (س، ب، ٥٥، ١١)

أقسام الكلام

- أقسام الكلام ثمانية أقسام: أحدهما الأسماء، كقولك: سعيد، خلد. والثاني الحرف، كقولك: يمشي ويكتب. والثالث الجوارم الجوامع، كقولك: إن كان كذا وكذا، أو لما كان كذا وكذا. والرابع القوارب، كقولك: الذين لفلان وبفلان وإلى فلان، والواو الزائدة

أقوال جازمة

- الأقوال الجازمة قد تتصور ويصدق بها (س، ب، ٦، ٢)

المستديرة أعسر بُرة، مِنْ قَبْلِ أَنْ الْمُسْتَدِيرَ أَكْثَرُ إِحَاطَةً. فَتَكُونُ أَمْثَالُ هَذِهِ دَلَالَتٌ، لَا بُرَاهِينَ حَقِيقَتِيَّةً لِأَنَّهَا غَيْرُ مُنَاسِبَةٍ (س، ب، ٥٥، ٦)

أقيسة الخلف

- أقيسة الخلف... تكون... بالأشياء التي تُنسب إلى كل واحد من الحدين (ش، ق، ٢٥٣، ١٨)

أكبر

- الأكبر هو الذي يكون محمولاً فيها (النتيجة) (ع، ٤، ١٣٢، ٢٢)

- سُقِيَ أكبر؛ لأنه يمكن أن يكون أعم من الموضوع، وإن أمكن أن يكون مساوياً (غ، ع، ١٣٢، ٢٣)

- تفرد المقدمة الثانية بحد هو محمول المطلوب أو تاليه ويسمى أكبر لأنه في الأغلب أعم فيكون أكثر أفراداً (و، م، ٢٧٩، ٢٢)

إكتساب

- إنما الإكتساب هو استفادة علم بعلم، ومعرفة بمعرفة، متقدمة عليها تقدم السبب على المسبب، ولا بد في ذلك من علم أولي لا يستفاد بعلم، ومعرفة أولى لا تُستفاد بمعرفة أولى، وتكون تلك أوليات لا محالة، وهذه إكتسابيات (ب، م، ٤٦، ٢)

- إن الإكتساب هو التحصيل بطريق الكسب، بأن يوضع المطلوب التصوري المشعور به أولاً، ثم يعمد إلى ذاتياته أو عرضياته ويؤلف بعضها مع بعض تاليفاً يؤدي إلى المطلوب (ه، م، ٤٨، ٩)

- إن العقل: إما أن لا يحتاج فيه إلى شيء غير

أقوال

- التي تقال (الأقوال): منها ما تقال بتأليف، ومنها ما تقال بغير تأليف. فالتى تقال بتأليف كقولك: الإنسان يُخضِر، الثور يَغْلِب، والتي تقال بغير تأليف كقولك: الإنسان، الثور، يُخضِر، يَغْلِب (أ، م، ٤، ٢)

- كل واحد من التي تقال (الأقوال) بغير تأليف أصلاً، فقد يدل إما على «جوهر» وإما على «كم»، وإما على «كيف»، وإما على «إضافة»، وإما على «أين»، وإما على «متى»، وإما على «موضوع»، وإما على «أن يكون له»، وإما على «يفعل»، وإما على «ينفعل» (أ، م، ٦، ٢)

- هذه (المقولات) العشرة هي التي منها تؤخذ أجزاء الألفاظ المؤلفة التي تسمى أقوالاً (س، م، ٨٧، ١١)

- الأقوال قد تتركب على سبيل تتركب الحدود والرسوم بأن تأتي بعضها مقيدة لبعض، وهي التي تصلح أن تورد بين أجزائها لفظة الذي كقولنا: الحيوان الناطق المائت، فإنه يصلح أن يقال فيه: الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المئيت (س، ع، ٣١، ٥)

- المراد بالأقوال ما فوق الواحد ضرورة (ه، م، ٢٠، ٢)

- الأقوال تنحل إلى ثلاثة أشياء: أسماء، وأفعال، وحروف. وتشارك في أربعة أشياء؛ وهي كونها ألفاظاً، مفردة، دالة على المعاني، بالوضع والتواطؤ (ط، ش، ١٩٣، ٢١)

كالاحتلام أو كالشيب أو كامتداد القامة، أو يكون لأكثر الأشخاص في أكثر الأوقات الغير المحدودة مثل الإبصار بالفعل للناس (س، ق، ١٧٥، ١٦)

أكثریات

- الأكثریات يبحث عنها من حيث الوجود ومن حيث الإمكان (س، ق، ١٧٦، ٧)

آلات جدلية

الآلات التي تستنبط بها المواضع الجدلية أربعة: أحدها يختص باللفظ وهو أن تكون عند الإنسان قدرة على معرفة الأسماء المترادفة في اللغات، والمتباينة والشبيهة بالمترادفة والمتشابهة في اللفظ والمعنى (ب، م، ٢٣٧، ١٢)

- الثاني من الآلات الجدلية القدرة على إستنباط الفصول من الأمور المتقاربة جدًا (ب، م، ٢٣٨، ١٨)

- الثالث من الآلات الجدلية القدرة على أخذ المتشابهات من الأشياء المتباعدة جدًا (ب، م، ٢٣٨، ٢٢)

- الآلة (الجدلية) الرابعة جمع المقدمات الذائعة عند الجمهور والذائعة عند أصحاب الصناعات وإستنباط ذائعات من ذائعات (ب، م، ٢٣٩، ٨)

الآن

- إنَّ الآن في الزمان موهوم كالنقطة في الخط. ولو كان شيئًا حاصلًا لكان، كما يقولونه، فاصلًا؛ ولكن من غير أن يلحق الزمان بالكمية المنفصلة. فليس إذا فرض الآن فاصلًا، لم

تصوّر طرفي الحكم. أو يحتاج. والأول: هو الأوليات. والثاني: لا يخلو. إما أن يحتاج إلى ما ينضم إليه ويعينه على الحكم. أو ينضم إلى المحكوم عليه. أو إليهما معًا. والأول: هو المشاهدات. والثاني: لا يخلو: إمّا أن يكون تحصيل ذلك الشيء، بالإكتساب. أو لا يكون. وما بالإكتساب: إمّا أن يكون بالسهولة. أو لا بالسهولة. والأول: هو الحدسيّات. والثاني: ليس من المبادئ، بل هو العلوم المكتسبة. وما ليس بالإكتساب، فهو القضايا التي قياساتها معها. وما يحتاج فيهما إلى كليهما: فإمّا أن يكون من شأنه أن يحصل بالإحساس، وهو المتواترات. وإمّا أن لا يكون، وهو المجربيات (ط، ش، ٣٩١، ١٦)

اكتساب قياس

- إذا عرفت المحمولات والموضوعات أمكنك أن تستخرج الحدود الوسطى ممّا تصفه، وذلك هو اكتساب القياس (مر، ت، ١٦٢، ٥)

اكتسابي

- الإكتسابي لأنه كَسِبُ معرفة بمعارف (ب، م، ٤٤، ٨)

اكتري

- نعني بالأكتري وجوده جميع ما كان وجوده بحسب الواحد في أكثر زمانه، وما كان وجوده لأكثر أشخاص نوع واحد، وإن كان لكل واحد منها دائمًا، كأكثرية كون الإنسان ذا خمس أصابع، أو كان موجودًا لأكثر الأشخاص في أوقات ليست بأكثر الأوقات، بل أوقات ما

- الآلة: ما يؤثر الفاعل، في متفعله القريب منه،
بتوسطه (ط، ش، ١٦٨، ٢٥)

آلة قانونية

- الآلة القانونية: عرض عام للمنطق، وضع
موضع الجنس. وباقي الرسم: خاصة له.
وكلاهما عارضان للمنطق بالقياس إلى غيره
(ط، ش، ١٦٩، ١)

الالتزام

- اللفظ يدل على المعنى: إما على سبيل
المطابقة، بأن يكون ذلك اللفظ موضوعاً
لذلك المعنى وبإزائه: مثل دلالة «المثلث» على
الشكل المحيط به ثلاثة أضلع. وإما على سبيل
التضمن بأن يكون المعنى جزءاً من المعنى الذي
يطابقه اللفظ: مثل دلالة «المثلث» على
«الشكل» فإنه يدل على «الشكل»، لا على أنه
إسم «الشكل» بل على أنه إسم لمعنى جزؤه
الشكل. وإما على سبيل الاستبعاد والالتزام،
بأن يكون اللفظ دالاً بالمطابقة على معنى،
ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق
الخارجي، لا كالجزم منه، بل هو مصاحب
ملازم له، مثل دلالة لفظ «السقف» على
«الحائط» و«الإنسان» على «قابل صنعة الكتابة»
(س، أ، ١٨٧، ١٠)

- المدلول عليه بطريق الالتزام غير محدود.
وأيضاً لو كان المدلول عليه هو بطريق الالتزام
معتبراً، لكان ما ليس بمقوّم صالحاً للدلالة
على ما هو. مثل الضحك؛ فإنه من طريق
الالتزام يدل على الحيوان الناطق. لكن قد إتفق
الجميع على أن مثل هذا لا يصلح في جواب ما
هو. فقد بان أن الذي يصلح فيما نحن فيه أن

يكن واصلاً. ولما كان بأن يصل أولى منه بأن
يفصل، فإنه إذا كان حاصلاً بالفعل صار به
لأجزاء الزمان حدّ مشترك بالفعل يدل على
الاتصال في ذواتها؛ وإن عرض لها، من حيث
هي أجزاء، أن تكون ذات عدد، لا عدداً،
وذات كمية منفصلة، لا كمية منفصلة، مثل
حال الخط والسطح والجسم إذا افترض منها
حدود مشتركة (س، م، ١٣٣، ٩)

- حال زمان المحدود وزمان الحدّ، هل
يختلفان؟ وهل في الحدّ لفظ ينافي مقتضى
المحدود. مثاله لو أن قائلاً في تحديد شيء غير
مات إنّه الذي هو غير مائت الآن، وكان
المحدود هو الذي لا يموت البتّة، فلم يكن
طابق بين الحدّ والمحدود. لكنّه قد يعنى
بإدخال لفظة «الآن» ههنا معاني أخرى أيضاً
(س، ج، ٢٦٧، ١٢)

- يقال إنّه غير فاسد الآن... : أنّه موصوف الآن
بأنّه في طبعه غير فاسد البتّة. فهذا المعنى، وإن
كان قد يصح أن يقال على غير المائت الذي هو
المحدود فإن إدخال «الآن» فيه حشو. فإن
الشيء بتلك الصفة قبل ذلك الآن وبعده، فليس
«الآن» شرطاً في صحة القول، فلا فائدة في
إدخاله له (س، ج، ٢٦٨، ٣)

- الآن: هو ظرفٌ يشترك فيه الماضي،
والمستقبل من الزمان (غ، ع، ٣٠٣، ١٠)

آلة

- المنطق من حيث هو آلة، يُحمل عليه معنى أعمّ
منه وهو العلم (مر، ت، ٦، ٢)
المنطق يصح أن يقال إنّه جزؤ من العلم المطلق
وهو البحث عن المجهول، ويصح أن يقال إنّه
آلة، على أنّه يُستعمل في غير المنطق (مر، ت،
٦، ٢)

- يكون جواباً عما هو، أن يقول لتلك الجماعة:
إنها حيوانات (س، أ، ٢٢٧، ٣)
- دلالة اللفظ على المعنى على ثلاثة أصناف:
فأولها يُسمى المطابقة، كدلالة الحيوان على ما
تحت من أنواعه. والثاني على سبيل التضمن
كدلالة البيت على الحائط وحده، ودلالة النوع
على الجنس. والثالث دلالة الالتزام كدلالة
السقف على الحائط ودلالة الفصل على الجنس
(مر، ت، ١٣، ٥)
- معنى الالتزام أن يُعرف الشيء من خارج على
سبيل انتقال الذهن إليه (مر، ت، ١٦، ١٤)
- إعلم بأن دلالة اللفظ على المعنى من ثلاثة
أوجه: (أحدها): بطريق المطابقة كدلالة لفظ
البيت على معناه. (والآخر): بطريق التضمن
كدلالة لفظ البيت على الحائط المخصوص،
فإن لفظ الحائط موضوع للمسمى به بالمطابقة
فيدلّ عليه بذلك، ولفظ البيت أيضاً يدلّ عليه
ولكن يفارقه في وجه الدلالة. (والثالث):
بطريق الالتزام كدلالة السقف على الحائط فإنه
يبين طريق المطابقة والتضمن فلم يكن بد من
إختراع اسم ثالث (غ، م، ٨، ١١)
- الدلالة بطريق الالتزام، والاستبعاد، كدلالة
لفظ «السقف» على «الحائط» فإنه مستتبّع له،
إستبعاد الرفيق اللازم الخارج عن ذاته، ودلالة
«الإنسان» على «قابل» صنعة الخياطة وتعلمها
(غ، ع، ٧٢، ٩)
- دلالة اللفظ على المعنى ينحصر في ثلاثة أوجه
وهي المطابقة والتضمن والالتزام (غ، ح،
١٣، ٩)
- إياك أن تسعمل في نظر العقل من الألفاظ ما
يدلّ بطريق الالتزام أو تُمكن خصمك، بل
اقتصر على ما يدلّ بطريق المطابقة أو التضمن
- فإن الدلالة بطريق الالتزام لا تنحصر في حدّ
(غ، ح، ١٠، ١٢)
- الالتزام فما لا يفارق الذات البتة ولكن فهم
الحقيقة والماهية غير موقوف عليه كوقوع الظلّ
لشخص الفرس والنبات عند طلوع الشمس فإن
هذا أمر لازم لا يتصور أن يفارق وجوده عند
من يعبر عن مجاري العادات باللزوم ويعتقده
ولكنه من توابع الذات ولوازمه وليس بذاتي له
(غ، ح، ١٨، ٣)
- الالتزام والاستبعاد وهي أن يدل اللفظ ما
يطابقه من المعنى ثم ذلك المعنى يلزمه أمر آخر
لا أن يكون جزءاً له بل صاحباً ورفيقاً ملازماً
فيشعر الذهن بذلك اللازم، مثل دلالة السقف
على الجدار والمخلوق على الخالق، والثلاثة
على الفردية والإنسان على الضحاك والمستعدّ
للعلم (سي، ب، ٣٣، ١٠)
- المستعمل في العلوم هي دلالة المطابقة
والتضمن لا دلالة الالتزام، فإنها غير
منحصرة (سي، ب، ٣٣، ١٥)
- اللفظ إما أن يعتبر من حيث إنه يدل على تمام
مسمّاه وهو المطابقة، أو على جزء مسمّاه من
حيث إنه جزء وهو التضمن، أو على ما يكون
خارجاً عن مسمّاه لازماً له في الذهن وهو
الالتزام (ر، ل، ٣، ٦)
- إن المطابقة لا تستلزم التضمن بخلاف
العكس، وكذا الالتزام لا يستلزم التضمن
لأن الملزوم ربما كان من البائض ويستلزم
المطابقة، وأما استلزامها الالتزام فالامام قال
به وليس بمتحقق (وعلى ما يلزمه) أي
الموضوع له (في الذهن) أي لزوماً ذهنياً
(بالالتزام)، لأنه لا يدل على كل أمر خارج،
ولاً لكان كل شيء دالاً على كل شيء ولا على

بعض شيء غير مضبوط لعدم الفهم، بل على أمر خارج لازم له (هـ، م، ٤، ١٠)

- الدلالات الثلاث كالإنسان فإنه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما، أي على الحيوان فقط أو على الناطق فقط بالتضمن وعلى قابل العلم وصناعة الكتابة بالالتزام (هـ، م، ٤، ١٧)

- إن الالتزام في جواب «ما هو» وما يجري مجراه من الحدود التامة لا يجوز أن يستعمل على ما يجيء بيانه. وأما في سائر المواضع فقد يعتبر، ولولا إعتباره لم يستعمل في الحدود والرسوم الناقصة الخالية عن الأجناس؛ إذ هي لا تدل على الماهيات المحدودات إلا بالالتزام كما يتبين (ط، ش، ١٨٨، ١٤)

- دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، وبتوسط لما دخل فيه تضمن كدلالته على الحيوان أو الناطق، وبتوسطه لما خرج عنه إلتزام كدلالته على قابل العلم وصناعة الكتابة (ن، ش، ٤، ٣)

- المطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط، وأما استلزامها الإلتزام فغير متيقن لأن وجود اللازم الذهني لكل ماهية يلزم من تصوورها تصوّر غير معلوم (ن، ش، ٤، ٨)

- تبين عدم استلزام التضمن الإلتزام (ن، ش، ٤، ١١)

الذي من أجله

- «الذي من أجله» يُقال على أنحاء الأول في مثل قولنا الأساس (ف، ح، ١٢٩، ٦)

- (الذي من أجله) يدلّ على الآلة والذي فيه تُستعمل الآلة، فإنّ الذي يُطلَبُ بلوغه باستعمال

الآلة هو الذي لأجله الآلة، مثل المِبْضَع والفِصَاد (ف، ح، ١٢٩، ٨)

- (الذي من أجله) هو الفعل الذي يؤدّي إلى غاية وغرض، فإنّ الغاية هو الذي لأجله الفعل، مثل التعليم والعلم الحاصل عنه (ف، ح، ١٢٩، ١٠)

- يلزم ضرورة أن يكون الذي لأجله الشيء يتأخّر بالزمان عن الشيء وأن يتقدّمه الشيء بالزمان (ف، ح، ١٢٩، ١٢)

- (الذي من أجله) المقتني، مثل الصّحّة والإنسان. فإنّ الإنسان هو الذي لأجله التمسّت الصّحّة (ف، ح، ١٢٩، ١٣)

- (الذي من أجله) يدلّ على المستعمل للآلة والخدام، فإنّ المِبْضَع إنّما التمس لأجل الطبيب والمِثْقَب لأجل النّجار، فإنّ النّجار هو الذي لأجله عمل المِثْقَب (ف، ح، ١٢٩، ١٥)

- (الذي من أجله) يدلّ على الذي يُقتدى به ويُجعل مثلاً وإماماً ودستوراً، وهو يُسمّى به فيما يُعمل ويُلتَمَس رضاه ويُتبع أمره، مثل ضرب الحِجْد لأجل الملك، والجهاد هو من أجل الله (ف، ح، ١٢٩، ١٧)

الف ولام

- إعلم أنّه وإن كان في لغة العرب قد يدلّ [بالألف واللام] على العموم؛ فإنّه قد يُدلّ به على تعيين الطبيعة، فهناك لا يكون موقع [الألف واللام] هو موقع [كل] وقد يدلّ به على جزئيّ جرى ذكره، أو عرف حاله، فنقول [الرجل] وتعني به واحداً بعينه، وتكون القضية حينئذٍ مخصوصة (س، أ، ٢٧٦، ١)

- يدلّ الألف واللام على العموم في المهمل،

- لا يُدَلُّ بهما على حصر الطبيعة، فلذلك لا يكون موقعهما موقع كل. ألا ترى إنك تقول: الإنسان نوع وعام، ولا تقول كل إنسان نوع وعام (مر، ت، ٤٩، ٢)
- الألف واللام... مرة تدل على ما تدل عليه الأسوار الكلية ومرة تدل على ما تدل عليه الأسوار الجزئية (ش، ع، ٩٢، ٢٧)
- الألف واللام... تدل على ما يدل عليه السور الكلي (ش، ع، ١٣١، ١١)
- إن المعاني الأصلية التي سمينها بالطبائع، فإنها من حيث هي، لا كلية، ولا جزئية، ولا عامة، ولا خاصة، ولا كثيرة، ولا واحدة. وإنما تصير شيئاً من ذلك بانضياغ لاحق إليها يخصصها به، فلا تخلو تلك الطبائع: إما أن يحكم عليها من حيث هي أو يحكم عليها مع لاحق يقتضي تعميم الحكم، أو تخصيصه، أو مع لاحق يجعلها واحداً شخصياً معيناً. ويحصل من الأول قضية مهمة. ومن الثاني (قضية) محصورة كلية أو جزئية. ومن الثالث (قضية) مخصوصة. (والألف واللام) تدل بالإشتراك على الأحوال الثلاثة (ط، ش، ٢٧٧، ٦)
- تريد بالألف واللام الحقيقية لا الاستغراق، فهذه في قوة جزئية موجبة وهي قولك بعض الإنسان حيوان فنقيضها نقيض هذه الجزئية الموجبة وهي قولك لا شيء من الإنسان بحيوان (و، م، ٢١٥، ٢٨)
- اشترط فيه (الزمان) أنه دال على زمان مُحَصِّل لتخرج عنها الألفاظ الدالة من الأسماء على أزمنة فيها غير مُحَصَّلة، مثل السرعة والإبطاء (ف، ع، ١٣٥، ٣)
- الألفاظ التي سبيلها أن تُقترن بالأسماء الماثلة، أما من الأدوات فأدوات النسبة كلها، كقولنا لزيد وبزيد ومن زيد وفي زيد وغيرها من أدوات النسبة. وأما من سائر الألفاظ فالألفاظ الإضافية أسماء كانت أو كَلِمًا، كقولنا مال زيد وغلَام زيد (ف، ع، ١٣٦، ١٧)
- الألفاظ التي تُسمى الخوالف والكنائيات فهي مثل أنت وأنا وذلك والهاء والكاف والتاء وأشياء ذلك في العربية، وما قام مقامها في سائر اللسان تجري مجرى الأسماء في القضايا، كقولنا أنت تفعل وأنا أفعل وفعلت وفعلت (ف، ع، ١٣٨، ٢)
- الألفاظ التي تُؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسمى الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرون بمحمول القضية، فتدل على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكن وضروري ومحتمل وممتنع وواجب وقبيح وجميل وينبغي ويجب ويحتمل ويمكن وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٧)
- قد يكون التشابه في أشكال الألفاظ فيؤهم ذلك تشابهاً في المعنى كما أن قائلاً لو قال لما كان حال السمع عند المسموع كحال الإبصار عند المُبْصِر (ف، ق، ١٢٤، ١٤)

ألفاظ

- الألفاظ التي تدل على أصناف السؤال فإن حرف هل يُستعمل في سؤال التخيير. وفي السؤال العلمي الذي يستدعي به الإخبار عن الجزء الصادق الذي عليه برهان من جزئي التضاد. وفي السؤال العلمي عن المطلوب
- إن في الألفاظ أشياء مترلتها منها مترلة الأذرع من الأطوال، فإن الألفاظ تأتلف من الحروف، والحروف منها مُصَوِّت ومنها غير مُصَوِّت (ف، م، ٩٣، ١٤)

- الذي يُفحص عن قياسه (ف، ج، ٤٦، ١٧)
- أن الألفاظ إن كانت إنما تدل عليها من حيث هي أخرى أن تكون معقولة ومن حيث لها تقدم في العقل فالألفاظ الدالة عليها من حيث هي مفردة عن المشار إليه أقدم، ومع ذلك فإنها تدل عليها وهي منحازة بطبيعتها وحدها ومن حيث هي أبسط وغير مركبة مع غيرها (ف، ح، ٧٣، ١١)
- أن الألفاظ إنما أُخِذَتْ بعد أن عُقِلَت الأشياء، وأن الألفاظ إنما تدل أولاً على ما عليه الأمور في العقل من حيث هي معقولة ومتى حَدَثَ للعقل فيها فعلٌ خاص، وأنه لا يُنكَر أن تكون الأشياء من قبل أن يحدث فيها للعقل فعلٌ خاص ومن حيث كانت هي أقرب إلى المحسوس قد كان يدل عليها إما بإشارات وإما بحروف وإما بأصوات وزعقات، أو بألفاظ غير متأمل أمرها ولا مدبرة من أنحاء دلالاتها - فحينئذ إما أن لا تكون تلك الألفاظ وإما أن تكون غير كاملة، فإن الكاملة منها هي التي حَصَلَتْ دالة عليها بعد أن صارت معقولة بفعل للعقل فيها خاص (ف، ح، ٧٤، ١)
- الألفاظ، ويدل بصنف صنف منها على صنف صنف من المعقولات، فتحصل الألفاظ الدالة أولاً على ما في النفس (ف، ح، ٧٦، ١٠)
- الألفاظ ينفرد بعضها عن بعض مدلولاً بها على المعاني التي ينفرد في النفس بعضها عن بعض (ف، ح، ٧٦، ١٤)
- الألفاظ هي أشبه بالمعقولات التي في النفس من أن تُشَبَّه التي خارج النفس (ف، ح، ٧٦، ١٦)
- التسمية إذا حصلت بالألفاظ وأصلحت على مرّ الدهور إلى أن تحصل صناعة، ووجد فيها ما

- هو مشتق وما هو غير مشتق، ووجد فيها ما يدل على معاني منتزعة عن المشار إليه وعلى ما يدل على هذه المعاني بأعيانها من حيث المشار إليه موصوف بها - وهذا بعضه يدل على ما هو المشار إليه وبعضه يدل على غيره من المعقولات (ف، ح، ٧٧، ٩)
- الألفاظ الدالة عليها (المعاني)، فإنه ينبغي أن تكون هناك ألفاظ مشكّلة بأشكال تدل عليها من حيث هي منتزعة مفردة عن المشار إليه، وألفاظ أخر تدل عليها من حيث المشار إليه منظور فيها بالقوة (ف، ح، ٧٧، ١٥)
- (الألفاظ) من حيث هي صفات المشار إليه والمشار إليه موصوف بها أخرى بأن تكون موجودة خارج النفس منها كليم وهذه تُسمى عند نحوي العرب «مصادر» وهي تُصرف في الأزمان الثلاثة (ف، ح، ٧٧، ٢٢)
- الحروف والألفاظ الأول علامات لمحسوسات يمكن أن يُشار إليها وللمعقولات تستند إلى محسوسات يمكن أن يُشار إليها، فإن كل معقول كلي له أشخاص غير أشخاص المعقول الآخر (ف، ح، ١٣٧، ٦)
- (توضع الألفاظ عند أمة) أولاً لما عرفوه ببادئ الرأي المشترك وما يُحَسُّ من الأمور التي هي محسوسات مشتركة من الأمور النظرية مثل السماء والكواكب والأرض وما فيها، ثم لما استنبطوه عنه، ثم من بعد ذلك للأفعال الكائنة عن قواهم التي هي لهم بالفطرة، ثم للملكات الحاصلة عن اعتياد تلك الأفعال من أخلاق أو صنائع وللأفعال الكائنة عنها بعد أن حَصَلَتْ ملكات عن اعتيادهم، (ثم) من بعد ذلك لما تحصل لهم معرفته بالتجربة أولاً أولاً ولما يُسْتَبْطَأ عما حصلت معرفته بالتجربة من الأمور

الألفاظ بعضها إلى بعض متى كانت الألفاظ دالة على معانٍ مركبة ترتبط بعضها ببعض. ويُحرى أن يُجعل ترتيب الألفاظ مساوياً لترتيب المعاني في النفس (ف، ح، ١٤٠، ٢٠)

- أوزان الألفاظ هي لها رتبة وحسن تأليف ونظام بالإضافة إلى زمان النطق. فتحصل أيضاً على طول الزمان صناعة الشعر (ف، ح، ١٤٢، ١٤)

- تؤخذ ألفاظهم (العرب) المفردة أولاً إلى أن يؤتى عليها (الألفاظ)، الغريب والمشهور منها، فيحفظ أو يكتب، ثم ألفاظهم المركبة كلها من الأشعار والخطب. ثم من بعد ذلك يحدث للناظر فيها تأمل ما كان منها متشابهاً في المفردة منها وعند التركيب، وتؤخذ أصناف المتشابهات منها وبماذا تشابه في صنف صنف منها وما الذي يلحق كل صنف منها. فيحدث لها عند ذلك في النفس كليّات وقوانين كليّة (ف، ح، ١٤٧، ١١)

- يحتاج فيما حدث في النفس من كليّات الألفاظ وقوانين الألفاظ إلى ألفاظ يعبر بها عن تلك الكليّات والقوانين حتى يُمكن تعليمها وتعلمها (ف، ح، ١٤٧، ١٦)

- الألفاظ المنقولة عن المعاني العامّة إلى المعاني الفلسفيّة فإن كثيراً منها يستعملها الجمهور مشتركة لمعانٍ عامّة كثيرة وتُستعمل في الفلسفة أيضاً مشتركة لمعانٍ كثيرة (ف، ح، ١٦٠، ٥)

- الخطابة والشعر فإن الألفاظ تُستعمل فيهما بالنوعين جميعاً (ف، ح، ١٦٤، ١٣)

- الفلسفة والجدل والسوفسطائية فلا تُستعمل فيها (الألفاظ) إلا على المعاني الأولى التي لأجلها

المشتركة لهم أجمعين، ثم من بعد ذلك للأشياء التي تخصّ صناعة من الصنائع العمليّة من الآلات وغيرها، ثم لما يُستخرج ويوجد بصناعة صناعة، إلى أن يؤتى على ما تحتاج عليه تلك الأمة (ف، ح، ١٣٨، ٩)

- تتحرى في تلك الألفاظ أن تنتظم بحسب انتظام المعاني على أكثر ما تتأتى لها في الألفاظ، فيُجتهد في أن تُعرّب أحوالها الشبه من أحوال المعاني (ف، ح، ١٣٩، ٢)

- الألفاظ... بعضها ألفاظ دالة على أجناس وأنواع وبالجملّة الكليّات، ومنها دالة على الأعيان والأشخاص (ف، ح، ١٣٩، ١٣)

- المعاني تفاضل في العموم والخصوص. فإذا طلبوا (جماعة من الأمة) تشبيه الألفاظ بالمعاني جعلوا العبارة عن معنى واحد يعم أشياء ما كثيرة بلفظ واحد بعينه يعم تلك الأشياء الكثيرة، وتكون للمعاني المتفاضلة في العموم والخصوص ألفاظ متفاضلة في العموم والخصوص، وللمعاني المتباينة ألفاظ متباينة (ف، ح، ١٣٩، ١٥)

- في المعاني معاني تبقى واحدة بعينها تبدل عليها أعراض تتعاقب عليها، كذلك تُجعل في الألفاظ حروف راتبة وحروف كأنها أعراض متبدلة على لفظ واحد بعينه، كل حرف يتبدل لعارض يتبدل (ف، ح، ١٣٩، ١٨)

- يُطلب النظام في الألفاظ تحريراً لأن تكون العبارة عن معانٍ بالألفاظ شبيهة بتلك المعاني (ف، ح، ١٤٠، ٦)

- يُجعل في الألفاظ ألفاظ متباينة من حيث هي ألفاظ فقط، كما أن في المعاني معاني متباينة. فتحصل ألفاظ مترادفة (ف، ح، ١٤٠، ١٦)

- يُجعل في الألفاظ المركبة أشياء ترتبط بها

وُضعت أولاً (ف، ح، ١٦٤، ١٤)

- الألفاظ إنما تُرتَّب على اللسان فقط (ف، أ، ١٠٠، ٨)

- الألفاظ (أسماء مركبة) التي هي بحسب المسموع مركبة، لكنها لا يُدلَّ بها على أنها مركبة، كقولهم «عبد الملك» (س، ع، ٨، ٣)
- لا شيء من الألفاظ إلا ويمكن أن يقصد فيها نحو المسموع، وجميعها يمكن أن يقصد فيها نحو المفهوم، ومع ذلك فقد يمكن أن يقع منه الغلط بحسب المسموع والمفهوم معاً، ولا اللفظ إذا غلط كان لأنه لا اعتقاد هناك، بل إنما تغلط جل الألفاظ بحسب المفهوم (س، ٤٦، ١٠)

- الألفاظ تدلُّ بحسب قصد القاصد والتواطؤ (مر، ت، ٨، ٧)

- الألفاظ حكاية للأثر الذي في النفس، ولا يكون إلا بالتواطؤ والوضع، إذ ليس في الأسماء ما يختص بأمر ما بالطبع (مر، ت، ٣٨، ١٤)

- الألفاظ دلالة وضعية مختلفة بحسب الأوضاع على تصورات النفس (مر، ت، ٣٩، ٤)

- الألفاظ من المعاني على خمسة منازل؛ (المتواطئة والمترادفة والمتباينة والمشتركة والمتفقة) (غ، م، ١٠، ٩)

- من النظر في «المحمول» و«الموضوع» النظر في الألفاظ، والمعاني المفردة، التي بها يتم «المحمول» و«الموضوع» (غ، ع، ٧٠، ١٨)

- إن للشيء وجوداً في الأعيان. ثم في الأذهان. ثم في الألفاظ. ثم في الكتابة (غ، ع، ٧٥، ١٤)

- الوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم، بخلاف الألفاظ والكتابة فإنهما دالتان

بالوضع والإصطلاح (غ، ع، ٧٦، ٧)

- الألفاظ من المعاني، على أربعة منازل؛ المشتركة والمتواطئة والمترادفة والمتزايلة (غ، ع، ٨١، ١)

- الألفاظ تابعة للأثار الثابتة في النفس، المطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل (غ، ع، ٣١٢، ٢٠)

- إن حق الأمور المختلفة أن تختلف ألفاظها، إذ الألفاظ مثل المعاني فحقها أن يُحاذى بها المعنى. فلنسم الأول معرفة، ولنسم الثاني علماً (متأسيين) فيه بقول النحاة إن المعرفة تتعدى إلى مفعول واحد إذ تقولُ عرفتُ زيداً والظنُّ يتعدى إلى مفعولين إذ تقولُ ظننتُ زيداً عالماً والعلمُ أيضاً يتعدى إلى مفعولين (غ، ح، ٥، ١٢)

- الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى المُسمَّيات المتعددة على أربعة منازلٍ فلنخترع لها أربعة ألفاظ وهي المترادفة والمتباينة والمتواطئة والمشتركة (غ، ح، ١٢، ٤)

- ألفاظُ تُواطئ المتواطئة من وجه وهو الذي تتناولهُ الأشياء المتعددة التي تختلف في الحقائق وتتفق في عوارض لازمة إما قريبة أو بعيدة كقولك إن فعلَ العبد مقدورٌ عليه للعبد ولله تعالى أي للعبد كسباً ولله إختراعاً. فكل واحد يشترك في أنه يسمى مقدوراً عليه أعني مقدوراً للعبد ومقدوراً لله سبحانه وتعالى ولكن تعلق قدرة الله تعالى مخالفة لتعلق قدرة العبد وقدرة الله تعالى مخالفة لقدرة العبد، فإن شبهت هذا بالمشارك المحض فقد أخطأت (غ، ح، ٧٧، ١٧)

- الألفاظ طافحة مباحة لم يثبت من جهة الشرع وقفها على معنى معين حتى يمنع من استعمالها على وجه آخر (غ، ح، ١٢٠، ١١)
- تُحصّل الألفاظ المشهورة وتضعها في جانب من ذهنك، وما هنا ثلاثة الكون والحركة والسكون. وتنظر في المعاني المعقولة التي تدلّ هذه العبارات عليها من غير التفات إلى الألفاظ (غ، ح، ١٢٧، ٧)
- الألفاظ في هذا الفن (الثاني من دعامة الحدّ) خمسة: الواجب والمحظور والمندوب والمكروه والمباح، فدع الألفاظ جانباً وردّ النظر إلى المعنى أولاً (غ، ص، ٢٧، ٩)
- يجب ضرورة أن ننظر في المعاني المفردة وأقسامها ثم في الألفاظ المفردة ووجوه دلالتها، ثم إذا فهمنا اللفظ مفرداً والمعنى مفرداً ألفنا معنيين وجعلناهما مقدّمة، وننظر في حكم المقدّمة وشروطها، ثم نجتمع مقدّمتين ونصوغ منهما برهاناً وننظر في كيفية الصياغة الصحيحة وكل من أراد أن يعرف البرهان بغير هذا الطريق فقد طمع في المحال (غ، ص، ١٦، ٢٩)
- الألفاظ بالإضافة إلى خصوص المعنى وشموله تنقسم إلى لفظ يدلّ على عين واحدة ونُسَمِّيه معيّناً كقولك زيد وهذه الشجرة وهذا الفرس وهذا السواد وإلى ما يدلّ على أشياء كثيرة تتفق، في معنى واحد ونُسَمِّيه مطلقاً (غ، ص، ١٥، ٣٠)
- المعاني والألفاظ التي هي موادّ الأقوال الشارحة والحجج مؤلّفة، ولا يحصل العلم بالمؤلف إلا بعد الإحاطة بمفرداته لا من كل وجه، وبل من حيث هي مستعدة للتأليف (سي، ب، ٣٠، ٤)
- البحث عن الألفاظ وأحوالها وأقسامها، على ما تدعوه الضرورة إلى النظر فيها بسبب ما بين اللفظ والمعنى من العلاقة، أغناه ذلك عن استئناف تعرّف أحوال المعاني وأقسامها (سي، ب، ٣٣، ١)
- الألفاظ قد تتركّب إما على سبيل تقييد بعضها ببعض كما في الحدود والرسوم وقد ذكرناه، وقد تتركّب على أنحاء أخرى، وذلك لأن الحاجة إلى القول هي دلالة المُخاطَب على ما في نفس المُخاطَب (سي، ب، ٩٩، ٧)
- الألفاظ التي يُنطق بها هي دالّة أولاً على المعاني التي في النفس، والحروف التي تُكتب هي دالّة أولاً على هذه الألفاظ (ش، ع، ٨١، ٨)
- الألفاظ التي يعبر بها عن المعاني ليست واحدة بعينها عند جميع الأمم (ش، ع، ٨١، ١٠)
- الألفاظ تشبه المعاني المعقولة في أنه كما أن الشيء ربما كان معقولاً من غير أن يتّصف بالصدق والكذب، كذلك اللفظ ربما كان مفهوماً من غير أن يتّصف بصدق ولا كذب (ش، ع، ٨١، ١٦)
- الألفاظ التي يُنطق بها الناس ليست دالّة بالطبع (ش، ع، ٨٣، ٦)
- الألفاظ تدلّ بالطبع من غير أن يكون لنا اختيار فيها أصلاً، لا اختيار تركيب وضعي ولا اختيار تركيب طبيعي (ش، ع، ٨٦، ٢١)
- الألفاظ... تدلّ على المعاني القائمة بالنفس (ش، ع، ١٢٧، ١٣)
- الألفاظ ليس يمكن أن تُجعل مساوية للمعاني متعدّدة بتعدّدها إذ كانت المعاني تكاد أن تكون غير متناهية والألفاظ متناهية (ش، س، ١٠، ٦٧٠)

- مباحث الألفاظ هي ثلاثة: الأول الدلالة الوضعية للفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج عنه إلتزام لكن من حيث هي كذلك إحترازًا عن اللفظ المشترك بين الكل والجزء وبين اللازم والملزوم، ويعتبر في الإلتزام اللزوم الذهني إذ لا فهم دونه لا الخارجي لحصول الفهم دونه كما في العدم والملكة. ودلالة اللفظ المركب داخلة فيه إذ المعنى من وضع اللفظ للمعنى وضع عينه لعينه أو وضع أجزائه لأجزائه بحيث تطابق أجزاء اللفظ أجزاء المعنى ودلالة هيئة التركيبات بالوضع أيضًا. والتضمن والإلتزام يستلزمان المطابقة. ولا تستلزم المطابقة التضمن لجواز كون المسمى بسيطًا ولا الإلتزام لجواز أن لا يكون له لازم يبين يلزم من فهمه فهمه. وأما كونه ليس غيره فغير بين بهذا المعنى بل بمعنى أنه إذا عُلِمَ مع المسمى عُلِمَ كونه لازمًا له هو الأول المعتبر (م، ط، ٢، ٢٦)
- المفردة (ف، د، ٦٧، ١٧)
- الألفاظ الدالة منها مفردة تدل على معانٍ مفردة، ومنها مركبة تدل أيضًا على معانٍ مفردة، ومنها مركبة تدل على معانٍ مركبة (ف، ع، ١٣٣، ١)
- الألفاظ الدالة على المعاني المفردة ثلاثة أجناس: إسم وكلمة وأداة (ف، ع، ١٣٣، ٢)
- الألفاظ الدالة على الأزمنة المحصّلة أنفسها، مثل اليوم وأمس وغد (ف، ع، ١٣٥، ٦)
- الألفاظ الدالة على الذي يُعرف ما هو كل واحد مما هو مشار إليه وليست في موضوع هي ألفاظ لا تُصرف أصلًا، أي لا تُجعل لها كَلِم (ف، ح، ١٣، ٧٥)
- (الألفاظ) الدالة على سائر المقولات الأخرى معنى أخذت من حيث ينطوي فيها المشار إليه بالقوة فلها أشكال، ومتى أخذت دالة عليها من حيث هي مفردة في النفس عن المشار إليه الذي في موضوع فلها أشكال آخر (ف، ح، ١٥، ٧٥)

ألفاظ خمسة

- الألفاظ الدالة منها ما هو اسم، ومنها ما هو كَلِم - والكَلِم هي التي يُسمّيها أهل العلم باللسان العربي الأفعال -، ومنها ما هو مركب من الأسماء والكلم (ف، أ، ٤١، ١)
- من الألفاظ الدالة الألفاظ التي يُسمّيها النحويون الحروف التي وضعت دالة على معان (ف، أ، ٤٢، ٧)
- الفاظ روابط وأواصل
- يكون الجنس يقال بلفظ زائد على اللفظ الموضوع له من الألفاظ الروابط والأواصل، مثل: «من»، أو «على» أو «ب»، أو «إلى»، أو بغير لفظ زائد على اللفظ الموضوع له يلحق به
- العام لها كلها (الألفاظ الخمسة) هو أنها تُحمل على كثيرين، غير أن الجنس يُحمل على الأنواع والأشخاص؛ والفصل أيضًا يُحمل على ذلك المثال؛ والنوع يُحمل على الأشخاص التي تحته، والخاصة تُحمل على النوع التي هي له خاصة، وعلى الأشخاص التي تحت ذلك النوع؛ والعرض يُحمل على الأنواع وعلى الأشخاص (في، أ، ١٠٥١، ٥)

ألفاظ دالة

- الألفاظ الدالة منها المفردة ومنها المركبة غير

من هذه الألفاظ ثم يخالفه النوع (س، ج،

(١٧، ١٨٢)

- أصنافُ الألفاظ المركبة الأول صنفان:

أحدهما ما تَرَكَّبَهُ تَرَكُّبُ إخبار، والآخر ما

تركيبه اشتراط واستثناء وتقييد (ف، د،

(١، ٧٢)

- يُجَعَّلُ في الألفاظ المركبة أشياء ترتبط بها

الألفاظ بعضها إلى بعض متى كانت الألفاظ

دالة على معان مركبة ترتبط بعضها ببعض.

ويُتَحَرَّى أن يُجَعَلَ ترتيبُ الألفاظ مساوياً

لترتيب المعاني في النفس (ف، ح،

(٢٠، ١٤٠)

- الألفاظ المركبة إنما تتركَّبُ عن هذه الأصناف

أعني عن الأسماء والكلم والحروف (ف،

أ، ٥٦، ١١)

- الألفاظ المركبة إنما تتركَّبُ بحسب صناعة

المنطق ليوقف على السبيل النافع في إفادة

التصديق والتصوّر؛ وهذه الإفادة تتم بالقياسات

وبالحدود وبالرسوم (س، م، ٤، ٢)

ألفاظ مشتركة

- تحدثُ الألفاظ المشتركة، فتكون هذه الألفاظ

المشتركة من غير أن يدل كل واحد منها على

معنى مشترك (ف، ح، ١٤٠، ١٥)

ألفاظ مغلطة

- الألفاظ المغلطة هي إما مشتركة وإما مغيرة،

والمشتركة منها مفردة ومنها مركبة، والمفردة

منها ما هي مشتركة في أنفسها ومنها ما هي

مشتركة في أبنيتها، والمشتركة في أنفسها منها

ما يُقال باتفاق ومنها ما هو مُشَكَّك ومنها

مُستعار ومنها منقول (ف، س، ١٣٧، ١٦)

- الألفاظ الشرعية: في القضية الكلية والجزئية،

أربعة أقسام: الأول: كلية أريد بها كلية،

الثاني: جزئية بقيت جزئية، والثالث: كلية أريد

بها جزئية، والرابع: هو الجزئي الذي أريد به

الكلّي (غ، ع، ٢٠٣، ٨)

- الألفاظ الشرعية فإنها مشتركة لأمرين مختلفين

ولكن لبعضها أول وبعضها ثان أي منقول من

البعض إلى البعض فالأول منقول عنه والثاني

منقول إليه (غ، ح، ١٥، ١٦)

ألفاظ كلية

- ما كان من الألفاظ الكلية يدل على حقيقة ذات

شيء أو أشياء، فذلك هو الدال على الماهية،

وما لم يكن كذلك فلا يكون دالاً على الماهية

(س، د، ٣٠، ٩)

- الألفاظ الكلية خمسة: جنس ونوع وفصل

وخاصة وعرض عام (مر، ت، ١٦، ٣)

ألفاظ مؤلفة

- هذه (المقولات) العشرة هي التي منها تؤخذ

أجزاء الألفاظ المؤلفة التي تسمى أقوالاً (س،

م، ٨٧، ١١)

ألفاظ مترادفة

- إن من اللذات ما هو فرح، ومنه سرور، ومنه

جذل. وهذه كلها ألفاظ مترادفة (س، ج،

(١١، ١٢٧)

الفاظ مغيرة

- الالفاظ المغيرة منها ما تُغَيَّرُ في أنفسها ومنها ما تُغَيَّرُ في أحوالها، والمغيرة في أنفسها منها ما تُغَيَّرُ بأسرها وتبدل مكانها لفظ آخر (ف، س، ١٣٨، ١)

- الالفاظ المغيرة بأحوالها التي فيها، ومنها المغيرة بأحوالها الخارجة عنها. فالمغيرة بأحوالها التي فيها منها المغيرة من أفراد إلى تركيب ومن تركيب إلى أفراد ومن تركيب إلى تركيب. والمغيرة من صوت يومهم فيه شيئاً إلى صوت يومهم فيه شيئاً آخر (ف، س، ١٣٨، ٩)

- (الالفاظ) المغيرة أحوالها الخارجة عنها منها المغيرة فقط كتابتها وأشكالها ومنها المغيرة هيئة القائل وسحنته في وقت القول (ف، س، ١٣٨، ١٣)

الفاظ مفردة

- إن الالفاظ المفردة، من حيث هي كلية وجزئية وذاتية وعرضية، منقسمة خمسة أقسام؛ فمن الواجب الآن أن تعلم أن معرفة هذه الأحوال الخمسة للالفاظ المفردة معينة على معرفة الالفاظ المركبة، من حيث تقصد المعرفة بها، وأن تعتقد أن ههنا أحوالاً أخرى للالفاظ المفردة غير محتاج إليها في معرفة الالفاظ المركبة؛ فليس كل أحوال الالفاظ المفردة يحتاج إليها ليتفهم بها في معرفة أحوال الالفاظ المركبة المقصود في المنطق، أمّا هذه فمما يُستفاد بالوقوف عليها في صناعة المنطق (س، م، ٩، ٣)

- للالفاظ المفردة أحوال أخرى وهي دلالاتها على الأمور الموجودة أحد الوجودين اللذين بينهما حين عرفنا موضوع المنطق. ولا

ضرورة البتة إلى معرفة تلك، أعني في أن نتعلم صناعة المنطق، ولا شبه ضرورة، لا من جهة حال دلالتها على الأشخاص الجزئية؛ فإن ذلك مما لا ينتفع به في شيء من العلوم أصلاً، فضلاً عن المنطق، ولا من جهة حال دلالتها على الأنواع؛ لأن هذا أمر لم يُعْنَ به أحد في صناعة المنطق، وتمت صناعة المنطق دون ذلك، ولا من جهة حال دلالتها على الأجناس العالية، التي جرت العادة بتسميتها مقولات وإفراد كتاب في فاتحة علم المنطق لأجلها الذي يسمى قاطيفوريوس (س، م، ٤، ١٥)

- الالفاظ المفردة؛ فإنها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب؛ ولا معانيها أو أحادها في النفس تكون صدقاً ولا كذباً الصدق والكذب الذي في المعاني (س، م، ٨٨، ٢)

- الايجاب والسلب يلحق الموجودات المفردة التي يدل عليها بالفاظ مفردة وإنما يلحق المركبة من جهة ما يدل عليها بالفاظ مركبة (ش، م، ٥، ١٤)

- المعاني المدلول عليها بالالفاظ: منها مفردة يدل عليها بالفاظ مفردة... ومنها مركبة يدل عليها بالفاظ مركبة (ش، م، ٨، ١)

- الالفاظ المفردة التي تدل على معانٍ مفردة هي ضرورة دالة على واحد من عشرة أشياء: إما على جوهر، وإما على كم، وإما على كيف، وإما على إضافة، وإما على وضع، وإما على له، وإما على أن يفعل، وإما على أن يفعل (ش، م، ١٠، ١٣)

الفاظ مقولة

- إن الالفاظ المقولة لا يُستفاد منها بالذات معرفة مجهول، اللهم إلا بالعرض (ب، م، ٤٣، ٧)

ألفاظ ناصة

- الألفاظ الناصة: هي التي تعبر عن المقصود صريحًا، وتزيل الإشتباه عما يكون في معرضه. ويقابلها الموهمة والمغلقة (ط، ش، ٢٥٩، ١٣)

إما

- الدال على العناد في ظاهر العبارة هو لفظة إما (س، ق، ٢٤٢، ٨)

- لفظة إما تستعمل باشتراك الاسم على وجوه ثلاثة: فالوجه الحقيقي فيه هو أن تدل على ما يدل عليه قولك: لا يخلو الأمر عن أحد الوجوه. كقولك: إما أن يكون هذا العدد

زوجًا، وإما أن يكون فردًا، حتى يكون الغرض فيه الدلالة على أن هذه أمور متعاندة، والوجه الثاني محرف عن هذه الدلالة لإضمار شيء في النفس. وبيان ذلك أن يقول القائل: إن هذا الشيء يكون جمادًا أو حيوانًا معًا، فنجيبه بأنه إما أن يكون جمادًا، وإما أن يكون حيوانًا، ونعني بهذا أن هذين يتعاندان فيه ولا يجتمعان، ولا نعني صراحة أنه لا يخلو عنهما؛ بل إضمارًا. والوجه الثالث أن يعبر عن العناد في مثل ذلك بسلب الأمرين، كأن قائلًا قال: إن هذا الشيء جماد وحيوان؛ فيقال له: إما أن لا يكون جمادًا، وإما أن لا يكون حيوانًا، فتكون دلالة إما ليس على القسمة، ولا على أنه لا يخلو من أن لا يكون جمادًا ومن أن لا يكون حيوانًا؛ بل فيه إشارة إلى معنى لا يخلو من وجه آخر (س، ق، ٢٤٢، ٩)

- ربما إستعملوا لفظة إما في وجه آخر. فقالوا: لقيت إما زيدًا وإما عمرًا، ولا عناد في ذلك

البته؛ بل يضمم القائل: لقيت إما زيدًا وحده وإما عمرًا وحده ولم ألق غيرهما. وقد تدل لفظة إما على أن الشيء لا يخلو من أحد أمرين مع جواز اجتماعهما من غير إيجابه أو نفيه. كقولهم: العالم إما أن يعبد الله، وإما أن ينفع الناس، وليس يشار في هذا إلا إلى أنه ليس يخلو من هذين، لا على أن أحدهما يكون له وحده (س، ق، ٢٤٥، ١)

- إذا تأملت البراهين التي تخرج مخرج الشرط في العلوم... وجدت «إما» الاتصال فيها بينا بوسط و«إما» الاستثناء (ش، ق، ٢٣٦، ٢)

أمارة

- الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به للعلم أو الظن بشيء آخر، أو من الظن به الظن بشيء آخر، فالشيء الأول يسمى دليلًا برهانيًا وبرهانيًا إن لم يتخلل الظن، وإلا فدليلًا إقناعيًا وأمارة، والشيء الثاني يسمى مدلولًا (ه، م، ٢٤، ٣)

- الدليل الإقناعي والامارة ما يلزم من العلم أو الظن به الظن بشيء آخر (ه، م، ٣٥، ٨)

- لفظ «الدليل» بما يوصل إلى العلم، ويسمى ما يوصل إلى الظن «أمارة». وهذا اصطلاح من اصطلاح عليه من المعتزلة ومن تلقاه عنهم (ت، ٢، ٨، ٣)

إمتحان

- الإمتحان جزء من صناعة الجدل (أ، س، ٨٤٢، ٣)

- الامتحان هو المخاطبة التي يقصد بها مغالطة الانسان بالاشياء الذاتية في الصناعة (ف، ب، ٩٤، ١٥)

- الأمر الذي يستعمله المجيب في إفادة السائل مطلوبه يُسمَّى باسم الحروف التي يستعملها السائل في الطلب أو باسم مشتق من اسم الحروف التي يستعملها السائل (ف، أ، ٤٧، ٥)

أمر بسيط

- الأمر البسيط فلا تطلب فيه الجنس والفصل الحقيقيين، ولا الشيء الذي سعيناه الحد الحقيقي، فإن هذا مما لا يكون البتة، وإن ظن قوم أنه يكون، بل اطلب أن تعرفه من لوازمه العامة وخواصه وتضيف بعضه إلى بعض كما تضيف الفصل إلى الجنس (س، ش، ٣٦، ١٨)

أمر جزئي

- الأمر الذي بالعرض لا يقوم جوهر الشيء؛ وما لا يقوم جوهر الشيء لا يكون جنسًا له؛ وما لا يكون جنسًا للشيء لا يكون مقولة تشمله (س، م، ٧٨، ٤)

أمر جزئي

- إن كل محاوراة لفظية فهي لغرض هو، إما طلب من القائل أو إعطاء، والطلب على ما صنف إما طلب قول وإما طلب فعل غير القول، وطلب القول يُسمَّى مسئلة واستعلاما، وطلب الفعل فهو كالأمر (ب، م، ١١، ٢٠)

أمر عام

- الأمر العام أربعة أقسام: أحدها مشاع غير مقسوم كعبد الجماعة وصنعهم. والثاني مقسوم غير مشاع كطعام الجماعة وشرابهم. والثالث مثل ما هو لمن سبق كالموضع من المصلّى والجماعة. والرابع مثل ما كمل بكماله أصل واحد، كصوت المؤذن وطبيعة الأنس. (ب، ح، ١٢٤، ١٣)

أمر كلي

- الأمر الكلي هو الذي يصير به شيء واحد أعظم (ش، ج، ٥٥٦، ١٤)

- متى كان أمران أحدهما يؤثر من أجل نفسه والآخر يُؤثر من أجل الظن فالمؤثر من أجل نفسه أثر (ش، ج، ٥٥٦، ١٧)

- الأمر الذي ينبغي أن يستعمل في جواب ما هو الشيء إذا كان يُدَلُّ عليه بلفظ مركب فإنه يُسمَّى ماهية الشيء، ويُسمَّى أيضًا القول الدال على ما هو الشيء أو على جوهر الشيء أو على إنية الشيء أو طبيعة الشيء، ويُسمَّى قول جوهر الشيء أيضًا (ف، أ، ٥٠، ٤)

- لأن الأمر الذي بالعرض لا يقوم جوهر الشيء؛ وما لا يقوم جوهر الشيء لا يكون جنسًا له؛ وما لا يكون جنسًا للشيء لا يكون مقولة تشمله (س، م، ٧٨، ٤)

- إن كل محاوراة لفظية فهي لغرض هو، إما طلب من القائل أو إعطاء، والطلب على ما صنف إما طلب قول وإما طلب فعل غير القول، وطلب القول يُسمَّى مسئلة واستعلاما، وطلب الفعل فهو كالأمر (ب، م، ١١، ٢٠)

- واجب علينا عندما نقصد تحديد أمر ما... أن يتصفّح في الأشخاص التي هي غير مختلفة ذلك المعنى الذي يُقصد تحديده (ش، ب، ٤٨١، ٢١)

- متى كان أمران فريدا على شيء واحد بعينه فكانت الجملة أثر مع أحدهما منها مع الآخر فهو أثر من الآخر (ش، ج، ٥٥٦، ٨)

- الأمر الأعظم هو الذي يصير به شيء واحد أعظم (ش، ج، ٥٥٦، ١٤)

- متى كان أمران أحدهما يؤثر من أجل نفسه والآخر يُؤثر من أجل الظن فالمؤثر من أجل نفسه أثر (ش، ج، ٥٥٦، ١٧)

هو على طريق الاتفاق في الاسم، فليس وجوده بأقل من الأوحاد والجزئية، لكن أكثر أيضًا بمبلغ ما هي فيه غير فاسدة؛ والجزئية خاصة هي فاسدة (أ، ب، ٣٨٧، ٩)

عليه الإمكان الأول في نفيه وإثباته جميعًا، حتى يكون ممكنًا أن يكون، وممكنًا أن لا يكون، أي غير ممتنع أن يكون، وغير ممتنع أن لا يكون (س، أ، ٣١٧، ٤)

أمس

- أمّا «التقدّم» فليس يدلّ على معنى وعلى زمان مقارن له، بل على زمان هو داخل في حقيقة نفس ذلك المعنى، فكذلك أمس والتقدّم اسم (س، ش، ٥٨، ٥)

- معنى «الإمكان» أن يكون الحكم غير ضروريّ في نفسه، لا في الوجود للموضوع فيجوز أن يوجد له، ولا في عدمه عنه فيجوز أن يعدم عنه (س، ش، ٧١، ٦)

- الإمكان على وجه: أحدها ما لا يكون ممتنع الوجود، وهذا القسم يدخل فيه المطلق والضروري... والثاني بمعنى ليس بضروريّ أي يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون...

الثالث بمعنى آخر وهو أن يكون الحكم غير ضروريّ البتّة، لا في وقت معيّن كالكسوف، ولا في وقت غير معيّن كالنفس، ولا كالمتغير للمتحرّك، بل مثل الكتابة للإنسان. والرابع أن يُعتبر فيه إستقبال غير مخصوص ولا معيّن، بل أي استقبال كان، لا استقبالًا مبتدئًا آن محدود، وإلاّ كانت الموضوعات مخصّصة (مر، ت، ٦٥، ٨)

- عكس الموجب في الإمكان يكون ممكنًا عامًا لا يرجع السلب منه إلى الإيجاب (مر، ت، ٩٥، ٥)

- الإمكان قد يراد به ما يلزم سلب الإمتناع، وعلى هذا التفسير فما ليس بممكن فهو ممتنع، فالواجب داخل في هذا الممكن. وقد يراد به ما يلزم سلب الإمتناع والوجوب معًا، ويكون التقسيم بحسب هذا التفسير ثلاثة: الممكن والواجب والممتنع. وقد يراد به ما يلزم سلب الإمتناع والوجوب بحسب الذات والوصف والوقت وهو كالكتابة للإنسان، ويكون التقسيم بحسب هذا التفسير أربعة الواجب والممتنع

إمعان وسلوك

- تبيّن وظهر أن الإمعان والسلوك فقد ينقطعان ويقفان في السوالب أيضًا كما ينقطع ويقف في الموجبات (أ، ب، ٣٧٣، ١٠)

إمكان

- إنّ الإمكان من المعاني التي تعرض لمقولات شتى، فإنّها تعرض للكيف وللكم ولغير ذلك. وهو يقع على هذه بالتقدّم والتأخر. وهو كالوجود وكالوحدة وما أشبه ذلك، فليس يمكن أن يجعل له جنس يشار إليه أنّه فيه (س، ق، ١٦٨، ١٢)

- معنى الإمكان... أنّه كان يكون الشيء بدلاً عن ضده، لا مع ضده (س، س، ٨٧، ١)

- الإمكان إمّا أن يعني به ما يلزم سلب ضرورة العدم، وهو الإمتناع على ما هو موضوع له في الوضع الأول. وهناك ما ليس بممكن فهو ممتنع. والواجب محمول عليه هذا الإمكان. وإمّا أن يعني به ما يلزم سلب الضرورة في العدم والوجود جميعًا على ما هو موضوع له بحسب النقل الخاص حتى يكون الشيء يصدق

لكون الأول عامًا والثاني خاصًا. الثالث الإمكان الأخص وهو سلب الضرورة المطلقة والوصفية والوقئية عن الطرفين. الرابع الإمكان الاستقبالي والأول أعم ثم الثاني والثالث أخص من الرابع. ومن شرط في إمكان الوجود في الاستقبال العدم في الحال وبالعكس مع أن ممكن الوجود هو ممكن العدم فقد شرط بالوجود والعدم في الحال (م، ط، ١٤٧، ١٩) - «الإمكان» يستعمل على وجهين: إمكان ذهني، وإمكان خارجي (ت، ر، ٢، ٦٧، ٢٧)

إمكان خارجي

«الإمكان الخارجي» فأن يعلم إمكان الشيء في الخارج. وهذا يكون بأن يعلم وجوده في الخارج، أو وجود نظيره، أو وجود ما هو أبعد عن الوجود منه. فإذا كان الأبعد عن قبول الوجود موجودًا، ممكن الوجود، فالأقرب إلى الوجود منه أولى (ت، ر، ٢، ٦٨، ٤)

إمكان خاص

- الإمكان الخاص يدل على ممكنتين عامتين (و، م، ١٤٣، ٤)
- الإمكان الخاص فليس فيها إلا مفهومان متلازمان متعاكسان وهما كونه ممكنًا وجوده وممكنًا عدمه (و، م، ١٥٥، ١٥)

إمكان ذهني

- الإمكان الذهني أن فيه أيضًا مطلق الضرورة وهو الذي فيه معلوم الوجود للموضوع باعتبارهما فقط، وفيه مشروط وهو الذي إنما يصير معلومًا بسبب ومعنى زائد عليهما، والضرورة فيه مشروطة موفية بحصول ذلك

والممكن الذي يكون ضروريًا بحسب الوصف والوقت والذي لا يكون ضروريًا بحسب شيء من هذه الاعتبارات. وقد يراد به شيء آخر وهو أن يكون الالتفات إلى كيفية الحمل لا بحسب حال الحاضر والماضي بل بحسب الاستقبال، وهو أن يكون المعنى غير ضروري الوجود والعدم في أي وقت فرض في المستقبل، وهو ممكن. ومنهم من شرط في هذا الممكن أن يكون معدومًا في الحال ويظن أنه إذا كان موجودًا في الحال فقد صار ضروري الوجود، وما صدق عليه أنه ضروري الوجود لا يصدق عليه أنه ممكن الوجود، لكنه لا يعلم أنه إذا فرضه معدومًا في الحال فقد صار واجب العدم في الحال، فإن لم يصر هذا لم يصر ذلك (ر، ل، ١٦، ٣)

- (الإمكان) يقابل (الضرورة) (ط، ش، ٣٠٨، ٥)

- (الإمكان) وضع أولاً، بإزاء سلب الإمتناع، فالممكن بذلك المعنى، يكون واقعًا على الواجب، وعلى ما ليس بواجب ولا ممتنع (ط، ش، ٣١٨، ١)

- الإمكان نفسه ليس هو نفس سلب الضرورة، بل معنى يلزمه؛ وذلك لتغاير مفهوميهما (ط، ش، ٣١٨، ٩)

- اللاضرورة هو الإمكان وهو أربعة: الأول الإمكان العامي وهو سلب الضرورة المطلقة عن أحد طرفي الوجود والعدم وهو المخالف للحكم وهو المستعمل عند الجمهور. الثاني الإمكان الخاصي وهو سلبها عن الطرفين جميعًا وهو المستعمل عند الحكماء، والمواد بحسبه ثلث مادة الوجوب والإمكان والإمتناع، ولا يمتنع تسمية الأول عامًا والثاني خاصًا

السبب والمعنى الزائد (ب، م، ٨١، ٢٣)

- الإمكان الذهني وفيه أيضًا مطلق الامتناع وهو الذي المحمول فيه معلوم السلب عن الموضوع (ب، م، ٨٤، ٤)

- «الإمكان الذهني» أن يعرض الشيء على الذهن فلا يعلم امتناعه، بل يقول «يمكن هذا»، لا لعلمه بإمكانه، بل لعدم علمه بامتناعه، مع أن ذاك الشيء قد يكون ممتنعًا في الخارج (ت، ر، ٦٨، ١)

إمكان سلب

- إنَّ سلب الإطلاق قد يجوز أن يكون غير السلب المطلق، كما أن سلب الضرورة غير ضرورة السلب، وسلب الإمكان غير إمكان السلب (س، ق، ٤٧، ١٤)

إمكان عامي

- قد لا يحضر السبب الموجب للعلم اليقين بل سبب يُرجَّح ويوجب الظن الضعيف أو القوي أو لا يحضر أيضًا، بل يبقى الذهن على وقفته وحيرته، هذا الإمكان أعني الذي بالإعتبار الذهني هو الذي يُسمَّى الإمكان العامي إذا قيل مطلقًا (ب، م، ٨٠، ٨)

إمكان وقوة

- فرق بين الإمكان والقوة القسيمة للفعل، فإن ما بالقوة لا يكون بالفعل ولا ينعكس إلى الطرف الآخر واللا دوام، أما لا دوام الفعل وهو الوجودي اللادائم أو لا دوام الضرورة وهو الوجودي اللا ضروري (م، ط، ١٥٠، ١)

أمكنة مغلطة

- الأمكنة (المغلطة) التي فيها يغلط الناظر في الشيء وفي الأمور التي شأنها أن تزيل الذهن عن الصواب من كل ما يُطلب إدراكه (ف، س، ١٣٢، ١)

- (من الامكنة المغلطة) تغيير تركيب إلى أفراد، مثل قولنا الخمسة هو مجموع زوج وفرد، فهو زوج وفرد فإذا الخمسة زوج، فإذا ما هو فرد فهو زوج (ف، س، ١٣٦، ٢)

- (من الامكنة المغلطة) تغيير أفراد إلى تركيب، مثال ذلك: إن زيدًا أعمى فهو إذا أعمى القلب (ف، س، ١٣٦، ٤)

- (من الامكنة المغلطة) تغيير تركيب إلى تركيب وذلك أن يكون لفظ إذا رُكِّب مع لفظ دلّ على شيء، فإذا رُكِّب مع غيره تغيرت دلالته فيُسامع فيؤخذ مع ذلك مرة ومع هذا مرة، وذلك مثل قولنا بصير فإذا رُكِّب إلى العينين فقل فلان بصير بعينه دلّ على شيء، وإذا قيل بصير بالطب دلّ على جودة المعرفة بالطب (ف، س، ١٣٦، ٦)

- (من الأمكنة المغلطة) تغيير الشكل وهذا إنما يغلط في المكتوبات خاصة، وذلك في الحروف التي تختلف دلالتها بتغيير النقط والتشكيلات مثل قوله تعالى: ﴿عذابي أصيب به من أشاء﴾ (ف، س، ١٣٦، ١٢)

- (من الأمكنة المغلطة) تغيير الإعراب مثل ما قيل في لا يقتل قرشي صبرًا فإن اللام من قوله لا يقتل متى رُفِعَتْ دَلَّتْ على معنى. وإذا جُرِّمَتْ دَلَّتْ على معنى (ف، س، ١٣٦، ١٥)

- (من الامكنة المغلطة) تغيير التصاريف، مثل قولنا ليس بإمكانه يفعل وليس بممكن أن يفعل (ف، س، ١٣٦، ١٨)

أربعة، وأضيف إليها مطلب (أي). فصار إثنان للتصوّر، وهما (ما) و(أي). وإثنان للتصديق، وهما (هل) و(لِمَ). فمطلب (هل) يشتمل على: بسيط يكون الموجود فيه محمولاً، كقولنا: هل زيد موجود؟ وعلى مركّب، يكون الموجود فيه رابطة، كقولنا: زيد هل هو موجود في الدار؟ (ط، ش، ٥٣٩، ٦)

- (من الامكنة المغلطة) تغيير ترتيب أجزاء القول، مثل قولنا بالواجب ليس يفعل وليس بالواجب يفعل (ف، س، ١٣٧، ١)

- (من الامكنة المغلطة) تغيير الأحوال المُضافة إلى القول وهي الأحوال الخارجة التي بحسبها يخرج قول القائل فيكون المُفهمّة للمعنى المقصود ليست الألفاظ وحدها لكن تلك الأحوال معها (ف، س، ١٣٧، ٣)

أمور

- (من الامكنة المغلطة) تغيير الأصوات المُقتربة بالقول والإشارات التي تدلّ على الشيء مع القول (ف، س، ١٣٧، ٦)

- قد يظنّ بنا أننا نعرف كل واحد من الأمور على الإطلاق، لا على طريق السوفسطائيين الذي هو بطريق العَرَض، متى ظنّ بنا أننا قد تعرّفنا العلة التي من أجلها الأمر، وأنها هي العلة، وأنه لا يمكن أن يكون الأمر على جهة أخرى (أ، ب، ٣١٢، ٩)

- (من الامكنة المغلطة) تغيير سحنة القائل المُضافة إلى القول، مثل أن يكون وجهه القائل وجه من رُعب أو فرح أو أن يكون شيمته عند القول شيمة من لحقه انفعال (ف، س، ١٣٧، ٨)

- الأمور أما بما هي بلا نهاية فهي غير معلومة؛ وأما بما هي متناهية فهي معلومة (أ، ب، ٣٨٩، ١٠)

- (من الامكنة المغلطة) تغيير مقاطع القول وأمكنة الوقوف فيه، مثل قولنا الذي يُبصر الإنسان يُبصر. إذا غير، وقيل هكذا الذي يُبصر الإنسان يُبصر، ثم أضيف إليه قولنا والإنسان يُبصر الحجر لزم عنه في الظاهر أن الحجر يُبصر (ف، س، ١٣٧، ١٠)

- من الأمور ما هي من الإضطرار، ومنها ما هي على أكثر الأمر، ومنها ما هي على أيّ الأمرين إتفق. فإنّ وَضَعَ واضع ما هو من الإضطرار على أكثر الأمر، أو ما هو على أكثر الأمر من الإضطرار، إما هو بعينه، وإما المضادة لما هو على أكثر الأمر - فإنه أبداً يُعطي موضعاً للحجة عليه (أ، ج، ٥١٧، ٧)

أهمّات

- المطالب العلميّة تنقسم إلى أصول. وإلى فروع. والأصول هي الكلية التي لا بد منها، ولا يقوم غيرها مقامها ويسمّى بالأهمّات. والفروع هي الجزئية التي عنها بد في بعض المواضع ويمكن أن يقوم غيرها مقامها. والأهمّات قد قيل: إنّها ثلاثة، هي بالقوة ستة، وهي مطلب (هل) و(ما) و(لِمَ) لأن كل واحد يشتمل على مطلبين. وقد قيل: إنّها

- الأمور... منها الواجب، ومنها الممتنع، ومنها الممكن (ق، م، ٤٥، ٩)

- الأمور التي يوجد لها أشياء متقدّمة ومتأخّرة صنفان، أحدهما التي متقدّماتها أعرف عندنا من المتأخّرات عنها، وما كان كذلك كانت النقلة فيها من الأقدم. فالأقدم إلى المتأخّر فالمتأخّر على النظام، على أن نجعل المتقدّمة

ذلك في ذاته كصفة وإن كانت مضافة، فإلى غير ما تكلف إضافته إليه؛ كالعلم؛ فإنه بحرف ما صار مضافاً إلى العالم؛ وبغير ذلك الحرف فهو مضاف إلى المعلوم. فإن العلم يشبه أن تلزمه في نفسه الإضافة إلى المعلوم (س، م، ١٤٤، ٢)

- إن الأمور التي من المضاف هي التي الوجود لها هو أنها مضافة (س، م، ١٥٧، ٦)

- إن الأمور التي تلزمها الإضافة، منها ما وجوده ليس إلا فيما له إليه الإضافة، ومنها ما تتعلق به إضافتان. إحداهما هي إلى أمر ليس هو فيه، والأخرى إلى أمر ليس هو فيه. فإن العلم بشيء خارج، هيئة مضافة إلى العالم وإلى المعلوم الخارج، وهو في أحدهما لا يمكن أن يفارقه، وبالقيااس إلى الآخر لا يمكن أن يواصله.

ومنها ما يمكن له كلا الأمرين، مثل العلم: فإنه يجوز أن يكون بالعالم أيضاً إذا علمت النفس ذاتها. وبعض الأمور يستحيل فيها أن يكون المضاف موجوداً في المضاف إليه البتة، مثل الضعف، فإنه معتنع أن يكون عارضاً في النصف (س، ج، ١٨٣، ٩)

- الأمور التي ليست متقابلة بالتضاد وهي معاً، فهي إما متضايفات، وإما أمور كالأنواع التي تحت جنس واحد. وهذه لا يتقدم بعضها بعضاً في المعرفة بوجه، فلا يجوز أن يؤخذ بعضها في تعريف البعض؛ وهذا موضع علمي (س، ج، ٢١٢، ١٨)

- من جملة الأمور التي يدل عليها بالقول المعروف هي الأعدام، وليست هي بالحقيقة ذاتاً ولا أموراً موجودة، وإلا لأرتكم منها في الشيء الواحد ما لا نهاية له، ولا هي بسيطة بالحقيقة. وهذه الأعدام مثل العمى والظلمة

حدوداً وسطى في البراهين على الإطلاق، والثاني هو الذي المتأخرات عنه أعرف عندنا من المتقدمات له. فما كان كذلك فإننا نحده أولاً بأعرف المتأخرات عندنا، ثم ننقل منها إلى التي هي أقدم، بأن نجعل المتأخرة حدوداً وسطى في الدلائل، بمنزلة ما عليه الأمر في أكثر الأمور الطبيعية (ف، ب، ٥٠، ٢٢)

- الأمور التي تسوق الذهن إلى أن ينقاد للشيء بطريق الانقياد الشعري غير الأمور التي تسوقه إلى أن ينقاد للشيء بطريق خطبي، وكذلك الأمور التي تسوقه إلى أن ينقاد للشيء بمغالطة غير الأمور التي تسوقه إلى أن ينقاد بطريق الجدل، والأمور التي تسوقه إلى أن ينقاد لما هو حق يقين غير التي تسوقه إلى أن ينقاد للشيء بالطرق الآخر (ف، أ، ٩٦، ١٥)

- الأمور التي توجد مطلقة وتوجد مفصلة فإن معرفة المطلق منها والمجمل العام تتقدم معرفة الأمور التي تخصّ واحدًا واحدًا من المفصلات (ف، أ، ٩٨، ٢)

- الأمور إما أن تكون ضرورية الوجود بمنزلة كسوف القمر عند حجب الأرض له عن نور الشمس. وإما ممتنعة بمنزلة كون القطر مشاركاً للضلع. وإما ممكنة (ز، ق، ٩٥، ١٣)

- الأمور التي هي من المضاف فهي الأمور التي ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها على الإطلاق أو بنحو آخر من أنحاء النسبة. «والتي على الإطلاق» فهي مثل الأمور التي أسماؤها أسماء تدل على كمال المعنى الذي لها؛ من حيث هي مضافة، مثل الأخ. وأما التي بنحو آخر من أنحاء النسبة فهي التي تعلق بها النسبة؛ فتصير لذلك مضافة؛ مثل القوة، من حيث هي لذي القوة، والعلم، من حيث هو للعالم؛ فإن كل

العلم بوجود مكة ونحوها من البلاد المشهورة؛
واشتراكهم في وجود البحر - وأكثرهم ما رآه
(ت، ر، ١، ١٠٧، ٣)

أمور اضافية

- اللوازم أو الأمور الإضافية التي لا تقوم بها
ماهية شيء (س، م، ٨٢، ١١)

أمور بسيطة

- إن الأمور البسيطة ليس لها على ما علمت
حدود، وإنما لها رسوم، والرسوم من اللوازم
التي لا بد منها تابعة كانت أو كانت مشبوعة في
الوجود، وإن لم تكن في العاهية وما كان
كذلك (س، ش، ٤٥، ١٤)

أمور جزئية

- إن الأمور الجزئية والحسية هي أقرب إلى
العلوم الجزئية، كما أن الأمور العامة العقلية
أولى بأن تكون مبادئ للعلوم الكلية (مر، ت،
٢٣٧، ٦)

أمور ضرورية

- الأمور الضرورية على وجهين: أمور ضرورية
في اللزوم من غير أن يكون بعضها لبعض
ضرورياً في الجوهر والطبيعة وهذه لوازم
خارجية، وقد أوضحنا قبل أنها لا تنفع في
كسب العلم اليقيني، وضرورية في الجوهر
والطبيعة، وهي الأمور الموجودة بذاتها. أما
الداخلية في حد الموضوع فهي ضرورية
للموضوع في جوهره. وأما التي الموضوع
داخل في حدّها فالموضوع لها ضروري في
الجوهر، وهي ضرورية للموضوع في اللزوم

والعجز والسكون، والنحو الذي يتصور فيها
يُصور بقياس ما إلى شيء ونسبة (س، ش،
٤٠، ٤)

- الأمور وجود في الأعيان ووجود في النفس
يكون أثراً لتلك الأمور الموجودة في الأعيان
(مر، ت، ٣٨، ٨)

- يشتمل (كتاب المقولات) على الأمور التي
تجري... مجرى الأصول الموضوعة
والحدود (ش، م، ٣، ٩)

- قياس الجواهر الأول إلى سائر الأمور هو قياس
أنواع الجواهر وأجناسها إلى ما عداها من سائر
كليات المقولات (ش، م، ٢٠، ١٩)

- يظهر... في الأمور التي لا تفعل أن فيها
أشياء هي بطبيعتها مُعدّة لأن يكون عنها الشيء
ومقابلته على السواء (ش، ع، ٩٨، ٤)

- (الأمور) التي لا تحدث بالاتفاق... هي
الأنواع... والتي تحدث بالاتفاق... هي
الأشياء التي سببها الصناعة أو الطبيعة (ش،
ب، ٤٧٢، ٢٤)

- الأمور التي تحدث بالروية والفكر، وكذلك
الحادثة عن الطبيعة، بعضها بالاتفاق والبُحث
وبعضها ليس بالاتفاق (ش، ج، ٤٧٢، ٢٠)

- الأمور التي من خارج إما شهادة وذلك: إما
واحد مقبول، وإما الأكثر، وإما الجميع، وإما
معنى (ش، ج، ٥٢٩، ٧)

- الأمور المتضادة نظائرها أيضاً متضادة (ش،
ج، ٥٤١، ١٤)

- الأمور التي بها قوام الشيء هي واحدة بأعيانها
إذ كان بها كون الشيء المحدود واحداً (ش،
ج، ٦٠١، ١)

- الأمور المعلومة بـ«التواتر» و«التجارب» قد
يشارك فيها عامة الناس، كاشتراك الناس في

أيضاً (س، ب، ٩٤، ١٦)

المشاركة للموضوع في طبيعته والمتسلم أن
جنسها واحد (س، ج، ١٦٦، ٣)

أمور عامة عقلية

- إن الأمور الجزئية والحسية هي أقرب إلى
العلوم الجزئية، كما أن الأمور العامة العقلية
أولى بأن تكون مبادئ للعلوم الكلية (مر، ت،
٢٣٧، ٧)

أمور مجهولة

- إن الأمور المجهولة إذا طلبت فإنما يتوصل
إليها في أكثر الأمر بأن تورد أولاً قياسات
جدلية على سبيل الإرتياض، ثم يُتخلص منها
إلى القياس البرهاني (س، ب، ٩، ١١)

أمور عامة وخاصة

- إذا قايستنا بين الأمور العامة والخاصة في العقل
وجدنا الأمور العامة أعرف عند العقل. فإذا
قايستنا بينهما في الأمر المقصود في الطبيعة
الكلية وجدنا الأمور النوعية أعرف عند
الطبيعة. وإذا قايستنا بين الشخصيات المعينة
وبين الأمور النوعية عند العقل، لم نجد لذلك
الشخصيات عند العقل مكان تقدّم وتأخر إلا أن
يستشرك القوة الحاسة فحينئذ تكون الشخصيات
أعرف عندها من الكليات؛ فإن الشخصيات
ترسم في القوة الحاسة ثم يقتبس منها العقل
القلبيات العامة على ما ستعرفه في علم النفس.
فإذا ابتدأنا من الأمور العامة وسلكننا ما بعدها
من الأنواع كنا مبرهنين. وإذا ابتدأنا من
المحسوسات وسلكننا إلى الكليات كنا مستدلين
(مر، ت، ٢٠٧، ١٦)

أمور مظنونة

- الأمور المظنونة ممكنة والظن بها ليس بصادق
دائماً، بمنزلة ما يظن الإنسان أن الغيم يتبعه
المطر (ز، ب، ٢٦٧، ٣)

أمور معلومة

- الأمور المعلومة هي كلية وضرورية والعلم بها
ضروري وصادق دائماً (ز، ب، ٢٦٧، ٢)

أمور مفردة

- الأمور المفردة التي تؤلف منها المقدمات التي
منها تؤلف قياساتها. وهذه تكون حدود
المقدمات لا محالة (س، ج، ٥٣، ٦)

أمور موضوعة

- الأمور الموضوعة في مبادئ العلوم، منها
معان مفردة ومنها معان مركبة. والمفردة إما أن
تكون أعراض موضوع الصناعة، أو تكون
موضوع الصناعة، أو يكون داخلاً في موضوع
الصناعة مقوماً له. فما كان من أعراض
موضوع الصناعة فهو المطلوب في الصناعة فلا
يصح أن يوضع وجوده؛ فإنه لو كان بيّناً وجوده
لما كان يطلب في الصناعة ولكنه يجب أن

أمور عامية

- الأمور العامية المطلقة التي تسوق الذهن إلى
الانقياد المطلق تسمى المقاييس والقياسات
(ف، أ، ٩٨، ١١)

أمور مجانسية لموصوف

- الأمور المجانسية للموصوف، أي الأمور

أَنَّ «أُون» الثانية أشد تأكيداً، فإنه دليل على الأكمل والأثبت والأدوم. فلذلك يُسمون الله بـ «أُون» ممدود الواو، وهم يختصون به الله، فإذا جعلوه لغير الله قالوها بـ «أُن» مقصورة (ف، ح، ٦١، ١١)

- يشبه أن تكون لفظة «إِنَّ» شديدة القوة في الدلالة على اللزوم، و«متى» ضعيفة في ذلك، و«إذا» كالمتوسطة (س، ق، ٢٣٥، ٨)
- «أَنَّ» وما في حيزها في تقدير المصدر المفرد، و«إِنَّ» المكسورة وما في حيزها جملة تامة (ت، ر، ١٧٩، ١٣)

- قال النحاة قاطبة إِنَّ «إِنَّ» تكسر إذا كانت في موضع الجملة - والجملة خبر وقضية - وتفتح في موضع المفرد الذي هو جزء القضية. ولهذا يكسرونها بعد «القول»، لأنهم إنما يحكون بـ «القول» الجملة التامة (ت، ر، ١٧٩، ١٥)

إن الشيء

- ليس يُسمون ما سبيله أن يُجاب به في حرف «هل» بلفظة هل، ولكن يُسمونه إِنَّ الشيء (ف، ح، ٦٢، ٢٠)

- «إِنَّ الشيء» هو وجوده (ز، ب، ٢٦٩، ١١)

إن وأن

- حرف إنَّ وأنَّ لا يُستعمل إلا في الإخبار فقط دون السؤال (ف، ح، ٦١، ١٦)

أن يفعل

- أن يفعل فهو أن يتقل الفاعل باتصال على النسب التي له إلى أجزاء ما يحدث في الشيء الذي يفعل حين ما يفعل (ف، م، ١١٥، ٩)
- أنواع جنس أن يفعل على عدد أنواع جنس أن

يوضع شرح اسمه في المبادئ. وما كان داخلًا في موضوع الصناعة فلا بد من أن تفهم حقيقته ويُعترف بوجوده؛ فإنه إن لم تفهم ماهيته لم يمكن أن يُعترف شيء من أمره، وإن لم يوضع وجوده فكيف يطلب وجود شيء له؟ والمرتبب النافع في العلوم لا محالة قضية، فيجب أن يوضع وجودها لا محالة. وهذه القضية إما أولية، وإما مصادرة، وإما اصول موضوعة (مر، ت، ٢٠١، ١٣)

أمور نوعية

- إذا كان بعض الأمور النوعية إذا عرض لها شيء واحد - وهو مع ذلك العرض كشيء واحد - فسُمي باسم مثل الجرداب، فإن الجرداب اسم يقع على كلية شيء موضوعه الماء، والماء كما تعلم - طبيعة نوعية، فإذا حصل في موضعه شكل عن حركة، كان للجميع ذلك الشيء، وكان جردابًا؛ فيكون الجرداب ليس هو ذلك الشكل، ولا الماء المجرد، بل مجموعهما. فإذا أخذ مثل هذا الشيء، وفقد في تحديده جنسه، أخذ موضوعه وأقيم مقام الجنس، فأشكّل الأمر. وهذه الأشياء ليس لها بالحقيقة حدود،... وليس لها أجناس حقيقية، بل أجناسها المتخيلة لها إما من الأمور الجنسية المركبة التي ترتب من مقولات شيء، أو من الشيء المطلق مع مقولة، وعلى ما علمت في موضعه (س، ج، ١٩٤، ٧)

إن

- معنى (إن) الثبات والدوام والكمال والثبات في الوجود وفي العلم بالشيء (ف، ح، ٦١، ٨)
- في اليونانية «أُن» و «أُون»، وكلاهما تأكيد، إلا

- «أن يفعل» فهو تأثير الجوهر في غيره أثرًا غير قارّ الذات فحالها ما دام يؤثر هي أن يفعل، وذلك مثل التسخين ما دام يُسخَّن (سي، ب، ١٨، ٧٢)

أن يفعل وإن ينفع

- أنواع جنس أن يفعل على عدد أنواع جنس أن يفعل، وذلك أن كل نوع من أنواع التغيير والحركة يُقابلة نوع من أنواع التغيير والتحريك (ف، م، ١١٦، ٤)

- كما يوجد التضاد في أنواع أن يفعل كذلك يوجد في أنواع أن يفعل، فكما أن يهدم مضاد لأن يبنى، كذلك أن يهدم مضاد لأن يبنى (ف، م، ١١٦، ١٠)

- كما يوجد التضاد في أنواع أن يفعل كذلك يوجد في أنواع أن يفعل (ف، م، ١١٦، ١٠)
- معنى أن يفعل هو أن تبدل على الجسم النسب التي بها أجزاء ما يفعل فليس يلزم من ذلك أن يكون تحت المضاف، كما أن الذي يفعل في كيف ليس تحت مقولة كيف، ولا الذي أن يفعل في كم داخل تحت مقولة كم، فإنه ليس تبدل النسب على ما يفعل حين ما يفعل إلا كتبدل كيف على ما يفعل حين ما يفعل (ف، ح، ٩٣، ٨)

- أما مقولة «أن يفعل» و«أن ينفع»، فيتوهم في تصوّرها هيئة توجد في الشيء لا يكون الشيء قبلها ولا بعدها البتة في الحد الذي يكون معها من كيف أو الكم أو الأين أو الوضع، بل لا يزال يفارق على إتصاله بها الشيء أشياء، ويتوجه على شيء ما دامت موجودة، كالسود ما دام الشيء يتسود، والبيض ما دام الشيء يبيض، والحركة من مكان إلى مكان. فالشيء

يُفعل، وذلك أن كل نوع من أنواع التغيير والحركة يُقابلة نوع من أنواع التغيير والتحريك (ف، م، ١١٦، ٤)

- معنى أن يفعل هو أن تبدل على الجسم النسب التي بها أجزاء ما يفعل فليس يلزم من ذلك أن يكون تحت المضاف، كما أن الذي يفعل في كيف ليس تحت مقولة كيف، ولا الذي أن يفعل في كم داخل تحت مقولة كم، فإنه ليس تبدل النسب على ما يفعل حين ما يفعل إلا كتبدل كيف على ما يفعل حين ما يفعل (ف، ح، ٩٣، ٩)

- «أن يفعل» هو نسبة الجوهر إلى أمر موجود منه في غيره غير قارّ الذات بل لا يزال يتجدد ويتصرّم، كالسخين والتبريد وهو التحريك (مر، ت، ٣٥، ١)

- الألفاظ تابعة للأثار الثابتة في النفس، المطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم وكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل (غ، ع، ٣١٣، ٥)

- أن يفعل ومعناه: نسبة الجوهر إلى أمر موجود منه في غيره، غير باقي الذوات؛ بل لا يزال يتجدد. كالتسخين والتحديد والقطع (غ، ع، ٣٢٧، ٧)

- أن يفعل هو نسبة الجوهر إلى أمر موجود منه في غيره، غير باقي الذوات، بل لا يزال يتجدد كالتسخين والتحديد، والقطع (غ، ع، ٣٥٢، ٩)

- الجوهر والكم وكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ٥٧، ١)

- الذي فيه هذه الهيئة على اتصالها، فهو مُتَفَعِّلٌ وَيَتَفَعَّلُ، وحاله هي أن يَتَفَعَّلَ، والشئ الذي منه هذه الهيئة على اتصالها، فهو من حيث هو، منسوب إليها، فحاله هي أن يفعل (س، م، ٢٣٥، ١٧)
- أما لفظة، «أنه ينفعل»، «وأنه يفعل»، فمخصوص بالحالة التي فيها التوجه إلى الغاية، وكذلك القيام، الذي هو النهوض والجلوس الذي هو المصير إلى الأمر الذي يستقر، فيسمى أيضاً جلوساً، هما اللذان إما أن يكونا من هذه المقولة، أو يناسبا هذه المقولة (س، م، ٢٣٦، ١٣)
- (أن يفعل وأن ينفعل) تقبل التضاد، فإن التوجه من ضد إلى ضد، يخالف بالحد التوجه من ذلك إليه، وموضوعهما واحد وبينهما بُعد الخلاف، وذلك كإيضاض الأسود، وإسوداد الأبيض؛ وكصعود السافل ونزول العالي. وأيضاً فإنها قد تقبل الأشد والأضعف، لا من جهة القرب إلى الطرف الذي هو السواد، فإن القرب من ذلك، وهو حد، مبلوغ إليه من السواد، بالقياس إلى الإسوداد الذي هو سكون في السواد (س، م، ٢٣٧، ٣)
- أن يكون له
- «أن يكون له» كقولك: مُتَنَعِّلٌ، مُسَلَّحٌ (أ، م، ٩، ٦)
- أعلى ما يُعرَف فيه أن ينفعل يُسمى أن ينفعل (ف، ح، ٧٢، ١٦)
- «أن ينفعل» هو نسبة جوهر إلى حالة فيه بهذه الصفة، مثل التقطع والتسخن وهو التحرك، بل الحركة بعينها (مر، ت، ٣٥، ٣)
- الألفاظ تابعة للآثار الثابتة في النفس، المطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن ينفعل (غ، ع، ٣١٣، ٦)
- (أن ينفعل) وهو نسبة الجوهر المتغير إلى السبب المتغير، فإن كل (متفعل) فعن فاعل. وكل (مُتَسَخِّن) و(مُتَبَرِّد) فعن (مُسَخِّن) و(مُبَرِّد) يحكم العادة المطردة، عند أهل الحق وبحكم ضرورة الجبلة عند المعتزلة والفلاسفة (غ، ع، ٣٢٧، ٢١)
- أن ينفعل هو نسبة الجوهر المتغير إلى السبب المتغير (غ، ع، ٣٥٢، ١٢)
- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن ينفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ٥٧، ١)
- «أن ينفعل» فهو تأثر الشئ من غيره ما دام في التأثر كالتسخن والتبرد والتقطع (سي، ب، ٧٢، ٢٠)

أنحاء التعليم

- أنحاء التعليم تختلف بحسب اختلاف الأمور التي تُستعمل في التعليم وبحسب اختلاف جهات استعمال كثير من تلك الأمور عند التعليم (ف، أ، ٨٧، ٨)

أن ينفعل

- أن يَتَفَعَّلَ هو مصير الجوهر من شيء إلى شيء وتغييره من أمر، وما دام سالكاً فيما بين الأمرين على اتصال يُقال فيه أنه ينفعل (ف، م، ١١٣، ١٠)

إنشاد

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إما داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٥، ٧)

- أما الإنشاد، فهو بعيد أن يكون الغرض فيه إيقاع اعتقاد وتصديق البتة (س، ج، ١٧، ٦)

إنطواء

- أعني بالانطواء تضمّن المقول على الكل جهة المقدمة الصغرى وانطواءها تحت حمل الحد الأكبر على الأصغر (ش، ق، ٢٠٩، ٢٦)

انعكاس

- في الشكل الأول تكون المقاييس، إذا انعكست، بالشكل الثاني والثالث، وأن المقدمة التي عند الطرف الأصغر منه أبداً تبطل بالشكل الثاني والثالث؛ وأما التي عند الطرف الأكبر فإنها تبطل بالشكل الثالث؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثاني تكون إذا انعكست النتيجة بالشكل الأول والثالث؛ وأن المقدمة التي عند الطرف الأصغر منه أبداً تُنقَضُ بالشكل الأول، وأما التي عند الطرف الأكبر فإنها تُنقَضُ بالشكل الثالث؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثالث فإنها تكون بالانعكاس في الشكل الأول والثاني؛ وأن المقدمة التي عند الطرف الأكبر منه تُنقَضُ أبداً بالشكل الأول، وأما التي عند الطرف الأصغر فبالشكل الثاني تُنقَضُ (أ، ق، ٢٦١، ١٥)

- يكون الانعكاس من الحدود ومن الخاصة ومن

الجنس. مثال ذلك أنه إن وجد شيء من الأشياء أنه حيّ مَشَاءُ ذو رجلين، كان الذي يعكسه فيقول: إنه حيّ مَشَاءُ ذو رجلين صادقاً. وكذلك أيضاً من الجنس: فإنه إن وجد شيء من الأشياء أنه حيّ فهو حيّ. ومثل هذا بعينه يوجد في الخاصة أيضاً. وذلك أنه إن وجد شيء من الأشياء أنه قابل للنحو، فهو قابل للنحو (أ، ج، ٥٠٣، ٢)

- القضية التي تتبدل كميتها عند الانعكاس فهي الموجبة الكلية، كقولنا كل إنسان حيوان، فإن الذي يبقى صدقه محفوظاً دائماً في جميع المواد قولنا حيوان ما إنسان، لا قولنا كل حيوان إنسان (ف، ق، ١٨، ٤)

- الموجبة الجزئية أيضاً فإن جزئها لا يفترقان أصلاً في شيء من ذلك البعض الذي شُرِطَ فيهما، فذلك البعض هو بعض لهما جميعاً، ففي ذلك البعض يحفظان الصدق عند الانعكاس في جميع المواد دائماً (ف، ق، ١٨، ١٣)

- الانعكاس في المقدمة الكبرى فضل لا يحتاج إليه في أن تكون نتيجته ضرورية للزوم، بل يجتزأ في ذلك أن تكون (أ) موجودة في كل ذلك المعنى الذي هو (ب) وإن لم ينعكس، وذلك أن انعكاسه ليس يزيد في اضطرارية لزوم ما يلزم عنه (ف، ق، ٤٤، ١٩)

- معنى الانعكاس هو أن تحكم بإضافة كل واحد منهما إلى صاحبه من حيث كان مضافاً إليه، فكما يقال الأب أب الابن يقال الابن ابن الأب (سي، ب، ٦٦، ١٣)

- انعكاس ضروب الأول إن أريد إبطال صغراه يكون إلى الثاني، وإن أريد إبطال كبراه يكون إلى الثالث، وانعكاس ضروب الثاني عند

وكبراه بالثالث؛ وفي الثالث يبطل صفراه
بالثاني، وكبراه بالأول (مر، ت، ١٧٩، ٤)

إنفصال

- الانفصال ليس هو سلب الإتصال، ولا
الإتصال سلبه، بل سلوبهما غيرهما (ب، م،
٧٨، ١٠)

- الانفصال فليس ضد الإتصال، فإن الضدين
ذاتان وجوديان (سي، ب، ٦٤، ٥)

- الانفصال عدم الإتصال فيما من شأنه أو شأن
جنسه أن يقبل الإتصال (سي، ب، ٦٤، ٥)

إبطال صفراه إلى الأول وعند إبطال كبراه إلى
الثالث، وانعكاس ضروب الثالث عند إبطال
صفراه إلى الثاني وعند إبطال كبراه إلى الأول
(سي، ب، ١٧٨، ١٥)

- أعني بالانعكاس أن يتبدل ترتيب أجزاء القضية
فيصير محمولها موضوعًا وموضوعها محمولاً
(ش، ق، ١٤٤، ٦)

- الانعكاس لا يطرد في جميع المواد. هذا هو
المراد من قولنا: لا تنعكس (ط، ش،
٣٧٠، ٤)

انعكاس القضية

- القضايا ذوات الأسوار منها ما ينعكس ومنها ما
لا ينعكس، وانعكاس القضية هو أن يتبدل
ترتيب جزئيهما، فيصير موضوعها محمولاً
ومحمولها موضوعًا. وتبقى كفيتهما وصدقها
محفوظين دائماً في أي مادة كانت في جهة
(ف، ق، ١٧، ٩)

إنفعال

- كل حال وكل إنفعال فإنما من شأنه أن يكون
في ذلك الشيء الذي هو له حال أو إنفعال،
بمنزلة ما أن العلم في النفس، إذ هو حال
للنفس (أ، ج، ٦٤٦، ٥)

- كل كيفية سهلة التغير تسمى إنفعالاً (س، م،
٢٠٠، ٢)

- إعلم أنه إنما قيل «أن ينفعل» و«أن يفعل»، ولم
يقُلْ إنفعال وفعل، لأن الإنفعال قد يقال أيضاً
للحاصل الذي قد إنقطعت الحركة إليه، فإنه
يقال: في هذا الثوب إحتراق، إذا كان حصل
واستقر، ويقال: إنفعال، إذا كان الشيء بعد
في الحركة، وكذلك القطع، الذي هو الفعل،
قد يقال عند إستكماله، وقد يقال حين ما يقطع
(س، م، ٢٣٦، ١٠)

- الإنفعال على الجملة تغير، والتغير قد يكون من
كيفية إلى كيفية، مثل تصيير الشعر من السواد
إلى البياض؛ فإنه غيرُه الكبر على التدرج،
وصيره من السواد إلى البياض قليلاً قليلاً
بالتدرج (غ، ع، ٣٢٨، ٢)

انعكاس القياس

- أما انعكاس القياس فهو أن نبين بانعكاس نتيجة
القياس: إما على أن الحد الأكبر ليس بموجود
في الأوسط، وإما أن الأوسط ليس بموجود في
الأصغر. لأنه يجب ضرورة إذا عكست النتيجة
وأخذ معها إحدى المقدمتين أن تبطل الأخرى،
لأنها إن لم تبطل، ولا النتيجة تبطل (أ، ق،
٢٥٤، ١٥)

- إن تأملت ضروب المقاييس في الأشكال الثلاثة
وجدت انعكاسات القياس من الشكل الأول
تكون إلى الثاني والثالث؛ ولكن إذا أريد إبطال
الكبرى كان من الثالث، أو الصغرى كان من
الثاني؛ وأما في الثاني فإنه يبطل صفراه بالأول

كيفية بل إنفعالات (س، م، ١٩٩، ٢)

إنقطاع

- مغالطات في الكلام يتعدّر فهمها على السائل
والمجيب فيحصل منها التبكيت والإنقطاع
(ب، م، ٢٦٦، ١٥)

إنقلاب القضية

- إذا تبدّل ترتيب جزئها (القضية) وبقيت قيمتها
محفوظة ولم يكن صدقها يبقى محفوظًا في
جميع ما هو من تلك المادة سُمي ذلك انقلاب
القضية لا إنعكاسها (ف، ق، ١٧، ١٣)

إنقياد الذهن

- انقياد الذهن منه عام ومنه مفضّل، وكان العام
عامًا لتلك المفصّلات (ف، أ، ٩٧، ١٤)

إنقياد شعري

- الأمور التي تسوق الذهن إلى أن ينقاد للشئ
بطريق الانقياد الشعري غير الأمور التي تسوقه
إلى أن ينقاد للشئ بطريق خطبي، وكذلك
الأمور التي تسوقه إلى أن ينقاد للشئ بمغالطة
غير الأمور التي تسوقه إلى أن ينقاد بطريق
الجدل، والأمور التي تسوقه إلى أن ينقاد لما
هو حقّ يقين غير التي تسوقه إلى أن ينقاد للشئ
بالطرق الأخر (ف، أ، ٩٦، ١٥)

إنما

- لفظة (إنما) إذا دخلت على القضية، دلّت على
نفي العموم عن المحمول، وهو معنى قوله
(يجعل الحمل مساويًا أو خاصًا بالموضوع)
(ط، ش، ٣٠١، ٦)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في
الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل
كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثر
والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي
المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين
كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم
والأحدث، وفي الوضع كالأشدّ انتصابًا
وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى،
وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال
كالأشدّ تسخنًا وتقطعًا (سي، ب، ٦٧، ٨)

إنفعالات

- إنّ الكيفية كيف ينقسم إلى الأمور الأربعة التي
جعلت أنواعًا لها؛ فنقول: إنّ الكيفية لا تخلو
إمّا أن تكون بحيث يصدر عنها أفعال على نحو
التشبيه والإخالة أو لا تكون. والذي يفعل فعله
على سبيل التشبيه والإخالة فهو كالحار يجعل
غيره حارًا، والذي لا يكون إمّا أن يكون متعلقًا
بالكم من حيث هو كم أو لا يكون؛ والذي لا
يكون متعلقًا بالكم؛ فإمّا أن يكون للأجسام من
حيث هي أجسام طبيعية فقط أو لا يكون، بل
يكون لها من حيث هي ذوات النفس، أو يكون
للنفوس، فالتى تلتئم ما بينها أفعال
وإنفعالات، هي التي تسمى كفيات إنفعالية
وإنفعالات؛ والتي تتعلق بالكم فهي كالأشكال
وغيرها (س، م، ١٧٢، ١٣)

- أمّا الذي يعرض للزوال فهو مثل الشئ الذي
إذا سئل عن قوم عرض لهم لإنفعال ما، لم
يصلح أن يجاب به، ولم تلتفت إلى ما عرض
لهم منه. وقد جرت العادة أنّه إنّما يُعرفون
بالكفيات التي تلزمهم، فلا يقال لمن خلّق
أحمر البشرة أنّه مصفار اللون بسبب عارض من
وجل أو حرد غير لونه، فلذلك لم تسم هذه

أنواع

الحيوان بالناطق والفرس بالصاهل (ب، م، ١٥، ١٠)

- الأنواع أولى بالجوهرية من الأجناس، لأن قياس الأجناس إلى الأنواع هو قياس الأنواع إلى الأشخاص. فإن النوع يمكن أن يقال على ما تحته دون أن يكون عليه كلي آخر هو جنس (سي، ب، ٥٩، ١٨)

- الأنواع أحق بإسم الجوهرية من الأجناس (ش، م، ١٩، ٢٠)

- التي لا تحدث بالاتفاق... هي الأنواع (ش، ب، ٤٧٢، ٢٤)

- إن كان بين الأنواع متوسط فيبين الأجناس متوسط (ش، ج، ٥٦٦، ٢١)

- قولهم (المنطقيون) «أن حقائق الأنواع المطلقة - التي هي ماهيات الأنواع والأجناس وسائر الكليات - موجودة في الأعيان». وهو يشبه -

من بعض الوجوه - قول من يقول «المععدم شيء» (ت، ر، ١، ٨٤، ٨)

أنواع الأنواع

- أما أنواع الأنواع فقد توجد في عدد ما، وليست بغير نهاية. وأما الأشخاص التي هي بعد أنواع الأنواع فبغير نهاية (في، أ، ١٠٣٢، ٥)

- إن هاهنا جنسًا عاليًا، أو أجناسًا عالية، هي أجناس الأجناس وأنواعًا سافلة هي أنواع الأنواع. وأشياء متوسطة هي: أجناس لما دونها. وأنواع لما فوقها. وأن لكل واحد منها في مرتبته خواص (س، أ، ٢٣٦، ٨)

أنواع سافلة

- الأنواع السافلة لا توجد لها فصول مُقسمة.

- الأنواع تُحَوَّى من الأجناس ولا تحوي الأجناس، وذلك أن الجنس يفضل على النوع (في، أ، ١٠٥٥، ٨)

- أما الأنواع فليست تُحمل على الأجناس (في، أ، ١٠٥٦، ١)

- الأنواع تُفْضَل على الأجناس بالفصول التي تخصها. وأيضًا فإنه لا النوع يكون جنس أجناس، ولا الجنس نوع أنواع (في، أ، ١٠٥٦، ٢)

- إذا عَرَفَ (السائل) جنسه العالي (للتنوع) فينبغي أن يُقسِّمه بالفصول المقومة لأقرب الأنواع إليه. ثم يعمد من تلك الأنواع التي أخذ فصولها إلى الذي تحته النوع المطلوب فيقسِّمه بالفصول المقومة لأقرب الأنواع إليه أيضًا (ف، د، ٨٣، ٥)

- هذه الأجناسُ (العالية) والأنواعُ التي تحت كل واحد منها قد تؤخذ على أنها معقولات للأشياء المحسوسة الموجودة، ومثالات في النفس للأمور الموجودة (ف، م، ١١٦، ١٤)

- الأنواعُ المختلفةُ التي تحت جنس واحد فإن فصل كل واحد منها الذاتي المقوم له يُحمَلُ كل واحد منها على جنس تلك الأنواع حملاً غير مطلق (ف، أ، ٧٣، ٥)

- لما كانت الأنواعُ تأنلفُ حدودها من الأجناس والفصول، صارت الفصولُ التي تليقُ أن تؤخذ جزء حد النوع يُقالُ إنها فصول مقومة للنوع، وهي الفصول الذاتية التي تُحمَلُ على النوع حملاً مطلقاً (ف، أ، ٨١، ١٤)

- إنَّ الأنواع تُفْضَلُ بخصوصها على عموم أجناسها باختصاص كل منها دون جنسه بواحد منها، كإختصاص الانسان دون

نعم، قد يكون لها أعراض وخواص مقسمة
(س، م، ٥٥، ١٢)

وهو بعينه ماهيته - ويقولون «وما إنَّه الشيء»
يعنون ما وجوده الأكمل، وهو ماهيته (ف، ح،
(١٤، ٦١)

أنواع متوسطة

- أما الأجناس والأنواع المتوسطة فإنَّها هي التي
يوجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة.
ففصولها المقومة هي التي تقسم أجناسا
فوقها؛ وفصولها المقسمة هي التي تقوم
أنواعا تحتها؛ وكل ما قوم جنسا هو فوق فإنه
يقوم كل ما تحته؛ لكن تقويمه الأولي لما قسم
إليه الجنس قسمة أولى؛ وكل ما قسم جنسا أو
نوعا هو تحت فإنه يقسم ما فوقه (س، م،
(١٤، ٥٥)

- إنَّ قولنا «هل الإنسان موجود إنسانا» يعني هل
الإنسان وجوده وإنَّه هي تلك الذات المسؤول
عنها وليس له ذات غير تلك الواحدة التي
أخذناها موضوعا وهي غير منقسمة الوجود، أم
إنَّه إنسان بوجوده آخر، مثل أنَّه حيوان مشاء ذو
رجلين، أي هل له وجود وماهية على ما يدلُّ
لفظه عنه فلا يمكن أن يتصور تصوُّرا آخر أزيد
منه ولا أنقص (ف، ح، ٢٢١، ٧)

- ربَّما سُمِّي وجود الشيء إنَّيته، ويسمَّى ذات
الشيء إنَّيته. وكذلك أيضا جوهر الشيء يُسمَّى
إنَّيته. فإنَّ كثيرا ما نستعمل قولنا إنَّية الشيء بدل
قولنا جوهر الشيء، فنرى أنَّه لا فرق بين أن
نقول ما جوهر هذا الثوب وبين أن نقول ما إنَّيته
(ف، أ، ٤٥، ٧)

- تكون ماهية كل شخص هي بإنسانيته، لكنَّ إنَّيته
الشخصية تحصل من كيفية وكمية وغير ذلك
(س، د، ٢٩، ١٢)

- إنَّ الشيء الذي يقولون إنَّه دالٌّ على الإنَّية
الذاتية المشتركة، يجعلونه شيئا غير الدالِّ على
الماهية الذاتية المشتركة، ولا يجعلون الشيء
الواحد صالحا لأن يكون بالقياس إلى أشياء
إنَّية وماهية، حتى يكون، من حيث يشترك فيه،
هو ماهية لها، ومن حيث يتميَّز به عن أشياء
أخرى هو إنَّية لها (س، د، ٣٨، ١٥)

- إنَّا نعني بالدالِّ على الإنَّية ما إنَّما صلوحه للإنَّية
فقط دون الماهية، حتى إنَّه لا تكون دلالة على
معنى مُقوم يتمم ماهية مشتركة أو خاصة، بل
على معنى مُقوم يخص؛ فإذا قلنا: الدالٌّ على
الإنَّية عنينا هذا المعنى (س، د، ٤٥، ١٠)

أنواع وأجناس

- الأنواع والأجناس وحدها دون غيرها يقال بعد
الجواهر الأول جواهر ثواني، لأنها وحدها
تدلُّ على الجواهر الأول من بين ما تُحمل عليه
(أ، م، ٩، ١١)

- إنَّ الأعراض توجد في الأشخاص على القصد
الأول. وأما الأجناس والأنواع فهي أقدم من
الأشخاص (س، د، ١٠٢، ١٥)

أنواع وأعراض

إنَّ الأنواع تقع في الوهم قبل الأعراض وإنَّ
كانت غير مفارقة -، وذلك أنه قد ينبغي أن
يوجد الموضوع حتى يعرض له شيء من
الأشياء، - فأما الأعراض فحدوثها بعد
الأنواع، وطبيعتها دخيلة (في، أ، ١٠٦٧، ٢)

إنَّية

- تُسمَّى الفلاسفة الوجود الكامل «إنَّية» الشيء -

بذاتها)؛ والعلوم المتعارفة التي يقال لها عامية وهذه هي الأوائل التي منها يثبتون؛ والثالث التأثيرات، وهي تلك التي يأخذون أخذًا على ماذا يدل كل واحد منها وفي بعض العلوم لا مانع يمنع أن نصدق بشيء شيء من هذه (أ)، (ب، ٣٣٩، ١٤)

- إن الأوائل أيضًا إنما ترسم في أكثر الأمر بما يتأخر عنها (س، ج، ٣١٧، ٩)

- لا فرق بين قولنا أوائل وبين قولنا مبادئ من قبل أنهما إسمان مترادفان... يدلان على معنى واحد (ش، ب، ٣٧٤، ٢٠)

الأواسط - التي هي الأدلة - مما يتنوع ويتعدّد بحسب ما يفتح الله للناس من الهداية، كما إذا كان «الوسط» خبرًا صادقًا فقد يكون الخبر لهذا غير الخبر لهذا (ت، ر، ١، ١٩٤، ٢٣)

أواسط

- إن لم يكن أواسط، فلا يكون برهان (أ، ب، ٩، ٣٨٢)

- الأطراف إذا كانت متناهية... أواسط يجب ضرورة أن تكون متناهية (ش، ب، ٤٢٦، ٢)

أوسط

- أعني بالأوسط الذي هو في شيء وفيه شيء آخر، وهو في المرتبة أيضًا أوسط (أ، ق، ٩، ١١٣)

- متى كان الأوسط ضروريًا، فالنتيجة أيضًا موجودة من الضرورة، كما أن النتيجة التي من المقدمات الصادقة هي أيضًا دائمًا صادقة (أ، ب، ٣٣٠، ١٤)

- إن المحمول في المسئلة على أنها مجهولة الإنية، وتطلب فيها الإنية لا التي هي مجهولة اللمية، ويطلب فيها اللمية دون الإنية، لا يجوز أن تكون طبيعة جنس أو فصل أو شيئًا مجتمعا منهما إذا كانت طبيعة الموضوع محصلة (س، ب، ١٠١، ١٤)

- إن اللمية هي العلية، والإنية هي الثبوت (ط، ش، ٥٣٦، ٤)

إنية ذاتية

- يقال في الصفة المقررة لإنية ذاتية لأنها أقرب نسبة إلى الذات من الأعراض اللاحقة في الوجود (ب، م، ٢٧، ٢)

إهمال

- الحصر والإهمال فيها (القضية الشرطية) ليس هو الحصر والإهمال في حملياتها، بل قد يجعل الحصر فيها من جهة دوام الحكم ولا دوامه (ب، م، ٧٦، ٥)

- الإهمال فكقولنا إذا كان كذا كان كذا (ب، م، ٩، ٧٦)

- الإهمال فهو أن يُحكم بالاتصال والانفصال من غير تعرض لبيان الكلية والجزئية (سي، ب، ٣، ١٦٤)

أوائل

- الأوائل في كل واحد من الأجناس... هي التي لا يمكن المبرهن أن يبرهن أنها موجودة (أ، ب، ٣٣٨، ٤)

- كل علم برهاني هو في ثلاثة أشياء: أحدها الأشياء التي نضع أنها موجودة (وهي ذلك الجنس الذي نظره في التأثيرات الموجودة له

- إذا وُضع الأوسط بالعكس فيكون القياس على «لِمَ هو» (أ، ب، ٣٥٠، ١١)
- إن كان بينهما (الحذان آ و ب) أوسط ما، فقد يلزم ضرورة أن يكون أحدها في كل الشيء ويكون قياس إما في الشكل الأول وإما في الثاني (أ، ب، ٣٥٦، ٣)
- الطلب هو الأوسط فذلك قد تدلّ عليه الأشياء التي الأوسط فيها محسوس (أ، ب، ٤١٠، ١٢)
- الأوسط قد يجب أن يكون متساويًا في الكون: أما للأشياء التي قد كانت أنه قد كان، وللأشياء التي هي مُزْمَعَة بأن تكون بأنه مزْمَع بأن يكون، وللتّي تكون أن يكون، وللأشياء التي هي موجودة أنها موجودة (أ، ب، ٤٣٦، ١٤)
- الأوسط على مثال واحد إن كانت متفقة أسمائها (المسائل)، فالأوسط لها إسم مشترك؛ وإن كان على طريق الجنس، فهو لها على مثال واحد (أ، ب، ٤٥٨، ٩)
- الأوسط الأول هو قول الطرف الأول، مِنْ قَبْلِ أن جميع العلوم إنما تكون بالحدود (أ، ب، ٤٦٠، ١)
- لم يكن الأوسط واحدًا فقط، بل كثيرة، فالعلل أيضًا هي كثيرة (أ، ب، ٤٦١، ١٤)
- الأوسط ليس بالحقيقة علّة لوجود اليقين بالنتيجة وإلاّ لكان المعلول في برهان «إنّ» سببًا لوجود العلّة وهذا محال (مر، ت، ٢٣٠، ٧)
- الحقيقي في السّؤال عن «لِمَ» هو الجواب بالعلّة الذاتية التي هي الأوسط (مر، ت، ٢٥٠، ٨)
- لم يُشَقَّ الإسم للمقدّمين من الأوسط فإنه موجود فيهما جميعًا (غ، م، ٢٧، ٧)
- (الأوسط) إمّا أن يكون محمولًا فيهما
- (المقدّمتان) جميعًا ويُسمّى الشكل الثاني (غ، م، ٢٧، ١٣)
- (الأوسط) إمّا أن يكون موضوعًا فيهما (المقدّمتان) ويُسمّى الشكل الثالث (غ، م، ٢٧، ١٤)
- الأوسط بما عُرفَ كونه حدًا للأصغر؟ فإن عُرفَ بحدّ آخر، فالسؤال قائم في ذلك الآخر (غ، ع، ٢٧٥، ١٦)
- إنّه الأكبر بهذا الأوسط، إن كان محمولًا مطلقًا وليس بحدّ، فليس يلزم منه إلّا كونه محمولًا للأصغر، ولا يلزمه كونه حدًا (غ، ع، ٢٧٦، ٤)
- الأوسط إمّا أن يكون محمولًا على الأصغر موضوعًا للأكبر ويُسمّى الشكل الأول، وإمّا أن يكون موضوعًا للأصغر محمولًا على الأكبر أو محمولًا عليهما جميعًا أو موضوعًا لهما جميعًا (سي، ب، ١٤٢، ١٢)
- إذا كانت المقدّمات مطلقتين أو ضروريتين كان حصول النتيجة بيّنًا، إذ الأصغر داخل بالفعل تحت الأوسط فالحكم على الأوسط حكم عليه (سي، ب، ١٤٥، ١١)
- إذا كان الأوسط في برهان الآنّ مع أنه ليس بعلة لوجود الأكبر في الأصغر معلولًا لوجوده فيه لكنه أعرف عندنا من الأكبر سُقي دليلًا (سي، ب، ٢٣٣، ١١)
- الأوسط إن كان محمولًا في الصغرى موضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول. وإن كان بالعكس فهو (الشكل) الرابع وإن كان محمولًا فيهما فهو (الشكل) الثاني وإن كان موضوعًا فيهما (الشكل) الثالث. والأول يخالف الثاني في الكبرى والثالث في الصغرى والرابع فيهما، والثاني يخالف الثالث فيهما، والرابع في

الصغرى، والثالث يخالف الرابع في الكبرى
(م، ط، ٢٥٤، ٣٣)

- أعني بالأول والمبدأ معنى واحداً بعينه (أ، ب،
٣١٤، ١١)

- الجواهر الشخصية ليست أولاً في حقيقة
الجوهرية، وإن كانت أولى. وفرق بين الأول
والأولى؛ فليس كل ما هو أولى بشيء فهو قبل
به؛ بل قد يكون أولى به إذا كانت لواحق
الشيء وكمالاته تكون له أكثر مما لغيره أو أقدم
له في الوجود مما لغيره (س، م، ٩٦، ١)

- فرق بين قولنا أول وبين قولنا أولى، فليس كل
ما هو أولى بشيء فهو قبله، بل يكون أولى به
إذا كانت لواحق الشيء وكمالاته تكون له أكثر
مما لغيره، كالجوهر الأول أو أقدم له في
الوجود مما لغيره (مر، ت، ٢٤، ٩)

- الأول في المرتبة الأولى لأنه يبين الإنتاج لأن
الكبرى فيه دالة على ثبوت حكمها من إيجاب
أو سلب لكل ما ثبت له الأوسط ومن جملة
ذلك الأصغر فيثبت حكم الكبرى له (و، م،
٢٨٠، ٩)

أولى

- الأولى غير الأشد؛ فإن الأولى يتعلق بوجود
الجوهرية؛ والأشد يتعلق بماهية الجوهرية
(س، م، ١٠٨، ٧)

- النظر في الأولى والأخرى والآثر أشبه نظر بما
يراد به الإقناع (س، ج، ٦٦، ٣)

- أمّا الأولى... يقال لما هو أشد مناسبة، وهو
أن يكون أمر يجوز أن يكون لأمرين، لكنه
لأحدهما أشد مناسبة (س، ج، ١٤٧، ٣)

- ليس كل ما هو أولى أن يكون لشيء من شيء
آخر، يجب أن يكون له (س، ج، ٢٣٣، ٢)

- الأوسط في البرهان لا بد وأن يفيد الحكم
بثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان هو علة لوجود
الأكبر في الأصغر سمي البرهان برهان لم لأنه
يعطي السبب في التصديق وفي الحكم في
الوجود الخارجي، وإن لم يكن كذلك سمي
برهان إن لأنه يفيد أنية الحكم في الخارج دون
لميته وإن أفاد لمية التصديق. والأوسط في
برهان إن كان معلولاً هو أعرف يسمى دليلاً
أيضاً (م، ط، ٣٤٨، ٢٩)

أوضاع

- أما الحدود في إسم الوضع فتسمى أوضاعاً،
لكنّ المسلّمات منها تختص بإسم الأصل
الموضوع. والمسلّمات على الوجه الثاني
تسمى «مصادر» (س، أ، ٥٢٧، ١)
- قد تكون المقدمة الواحدة أصلاً موضوعاً عند
شخص، ومصادرة عند آخر. وتسمى الحدود
الواجب والواجب تسليمها معاً، أوضاعاً (ط،
ش، ٥٢٦، ١٣)

- أقول (الطوسي): في هذا الكلام خبط كثير؛
فإنّ واجبة القبول لا تسمى (أوضاعاً) والتسليم
على سبيل حسن الظن، لا يسمى (مصادرات)
وجميع هذه القضايا لا تخصص بالواجب
قبولها، لا غير، وذلك عند التصديق بها. وأمّا
إن لم يصدر بها لا يكون عند البناء عليها أعم
من موضوع الصناعة، فإنّ المبني عليه يجب أن
يكون مناسباً للمبني (ط، ش، ٥٢٨، ١٤)

أوضاع جدلية

- الأوضاع الجدلية... كلية (ش، ج،
٥٣٠، ١١)

أولى بحسب الجميل

- الأولى بحسب الجميل، فهو أن يقول:
فالأولى بالمقصود، أي الأجل به، أن
يقضيها ويعرفها، مع أنه ليس يلتفت إلى أنه
يفعل ما هو أولى بأن يقع منه ذلك الأولى، بل
على أنه الأجل؛ ذلك وأنه إن لم يفعل فذلك
قيح به (س، ج، ١٤٨، ١)

وجوده أشد موافقة للموضوع من وجود ذلك
من غير تعلق، فليس الموضوع بتعليمي (س،
ج، ١٣٩، ٤)

- عنوا (قوم) بالأولى شيئاً وهو أنه الذي يُكتسب
به غيره ولا يُكتسب بغيره (ب، م، ٤٥، ٢٢)
- (الأولى) هو أنه الذي لا يُكتسب بغيره سواء
اكتسب به غيره أو لم يُكتسب (ب، م،
٤٥، ٢٣)

أولى بحسب الوقوع

- الأولى بحسب الوقوع هو كما يقول قائل: إن
لفلان عند فلان حقوقاً وقد قصده، فالأولى في
نفس الأمر أن يتفق أن يقضيها، حاكماً بأن
ذلك الأمر واقع (س، ج، ١٤٧، ١٥)

أوليات

- ربما قصر المتعلم عن تصور الأوليات في
العقل أولية، فتصير الأوليات بالقياس إليه
أوضاعاً، وذلك إما لتقص في فطرته أصلي أو
حادث مَرَضِي أو سَنِي أو لتشوش من فطرته
بآراء مقبولة أو مشهورة يلزم بها رد الأولى لئلا
ينتج نقيضها. وربما كان اللفظ غير مفهوم
فيحتاج أن يبدل، أو يكون المعنى غامضاً لا
يفهم، فإذا فهم أذعن له (س، ب، ٥٩، ١٤)
- الأوليات فهي القضايا التي يوجبها العقل
الصريح لذاته، ولغريزته لا لسبب من الأسباب
الخارجية عنه (س، أ، ٣٩٢، ٢)

- أعني بقولي: «أولياً» أنه لم يعرض لشيء آخر
ثم عَرَضَ له، بل ما كان لا واسطة فيه بين
العارض والمعرض له، وكان المعرض له
سبباً لأن يقال إنه عَرَضَ في شيء آخر كما
تقول: جسم أبيض وسطح أبيض، فالسطح
أبيض بذاته، والجسم أبيض لأن السطح أبيض
(س، ب، ٧٥، ١٥)

- إذا كان الشيء محمولاً على كلية الموضوع مثل
الجنس والفصل أو العَرَض اللازم، فإنما يكون
«أولياً» له إذا كان لا يحمل أولاً على شيء أعم
منه حتى يحمل بتوسط ذلك الشيء عليه (س،
ب، ٨٣، ٦)

- الجنس أولي غير خاص؛ والحد أولي خاص
(س، ب، ٨٥، ١٤)

- لفظة «أولى»؛ فإنه إن عني بالأول بالطبع
والأقدم، صار الموضوع علمياً؛ وإن عني به ما
وجوده أكثر من وجود الآخر من غير تعلق، أو

- الأوليات هي القضايا التي يوجبها العقل
الصريح، لذاته ولغريزته، لا لسبب من
الأسباب الخارجية عنه، فإنه كلما وقع للعقل
التصور بحدودها ولكنه وقع له التصديق، فلا
يكون للتصديق فيه توقف إلا على التصور،
والفطنة للتركيب؛ ومن هذه ما هو جلّي للكل
لأنه واضح تصور الحدود، ومنه ما ربما خفي
وافترق إلى تأمل لخباء في تصور حدوده، فإنه
إذا لبس التصور لبس التصديق، وهذا القسم
لا يتوَعَّر على الأذهان المشتعلة النافذة في
التصور (مر، ت، ٩٦، ٣)
- إن الأوليات قد بُيِّنَ بوجه ما بحد أوسط، مثل

- شهرة الكاذب منها (سي، ب، ٢٢٤، ٧)
- الأوليات الواجبة القبول فقد يكون خاصًا بعلم علم وقد يكون عامًا إما على الإطلاق لكل علم كقولنا كل شيء، إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب، وإما عامًا لعدة علوم مثل قولنا الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية (سي، ب، ٢٤٠، ٣)
- الأوليات هل هي حاصلة لنا منذ وجدنا أو حدثت بعدما لم تكن فينا (سي، ب، ٢٤٧، ٦)
- (الأوليات) ليست حاصلة منذ خلقنا بالفعل بل بالقوة (سي، ب، ٢٤٧، ١٣)
- أما الأوليات فهي القضايا التي يكون مجرد تصور موضوعها ومحمولها مستلزمًا لحكم الذهن بإسناد أحدهما إلى الآخر نقيًا أو إثباتًا، ثم منها ما هو جلبي للكل، ومنها ما لا يكون جليًا للكل، لأنّ تصوّره غير حاصل للكل (ر، ل، ٢٥، ١٤)
- أوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء، فهذين الحكمين لا يتوقفان إلا على تصوّر الطرفين، فمن وهم أن الجزء قد يكون أعظم من الكل كما في داء الفيل فهو لم يتصور معنى الكل والجزء (هـ، م، ٢٥، ٢٣)
- ما لا يحتاج فيه العقل إلى شيء غير تصوّر طرفي الحكم، وهو الأوليات (ط، ش، ٣٩٢، ١٠)
- أوليات وهي قضايا تصور طرفيها كاف في الجزم بالنسبة بينهما (ن، ش، ٣٢، ٦)
- «الأوليات»... هي البديهيات العقلية (ت، ر، ٥٥، ٤)
- يعود الفرق إلى أن الأوليات ما لا يفتقر إلى دليل، والنظريات ما يفتقر إلى دليل (ت، ر، ١٤٩، ١٧)
- أن يجعل الحد الأوسط حدّ المحمول، فتوسط بينه وبين الموضوع (مر، ت، ٢٢٣، ١٣)
- أما الأوليات فهي التي تضطر غريزة العقل بمجردّها إلى التصديق بها كقولك الإنسان أكثر من الواحد (غ، م، ٤٧، ٨)
- الأوليات وما معها: لو وقعت في الجدل كان أقوى ولكن إنّما يستعمل في الجدل من بحث أنها مسلمة بالشهرة إذ لا تفتقر صناعة الجدل إلى أكثر منه (غ، م، ٥٢، ١٥)
- أن يُحترز عن الوهميات والمشهورات والمشتبهات فلا تصدّق إلاّ بالأوليات والحسيات (غ، م، ٥٧، ١٠)
- أوليات وأعني بها العقليات المحضة التي تقتضى ذات العقل بمجرد حصولها من غير إستعانة بحس التصديق بها مثل علم الإنسان بوجود ذاته (غ، ح، ٤٨، ٢)
- الأوليات وأعني بها العقليات المحضة التي أفضى ذات العقل بمجردّه إليها من غير إستعانة بحس أو تخيل وجبّل على التصديق بها مثل علم الإنسان بوجود نفسه وبأن الواحد لا يكون قديمًا حادثًا وأن النقيضين إذا صدق أحدهما كذب الآخر (غ، ص، ٤٤، ١٢)
- الأوليات: فهي القضايا التي يصدق بها العقل الصريح لذاته ولغريزته لا لسبب من الأسباب الخارجة عنه من تعلم أو تخلق بخلق أو جب السلامة والنظام. ولا تدعو إليها قوة الوهم أو قوة أخرى من قوى النفس، ولا يتوقف العقل في التصديق بها إلا على حصول التصوير لأجزائها المفردة (سي، ب، ٢٢٠، ١٣)
- الأوليات أيضًا مشهورة وكذلك الحسيات والتجربيات والمتواترات والوهميات، غير أن الديانات الشرعية والمعارف الحكمية تقدح في

- الأوليات حمل محمولها على موضوعها في الوجودين - الذهني والخارجي - حملاً أولياً بلا وسط. فجعلوا (المنطقيون) الوسط الذهني هو الخارجي، والخارجي هو الذي ذكروه هنا وجعلوه معلول الماهية (ت، م، ١٤٠، ١٣)

أولية

- شروط مقدمات البرهان وهي أربعة أن تكون صادقة وضرورية وأولية وذاتية (غ، م، ٦٢، ٢٠)

- الأولية فتعني بها أن يكون المحمول في المقدمة ثابتاً للموضوع لأجل الموضوع (غ، م، ٦٣، ٧)

- العلوم منها أولية لم تستفد بعلوم قبلها وإنما الحكم العلمي يبدو في متصوراتها من الذهن ابتداء أولياً، ومنها إكتسابية يوجب الحكم العلمي عند الذهن في متصوراتها غيرها من العلوم (ب، م، ٤٤، ٢٣)

اون

- في اليونانية «أُن» و «أُون»، وكلاهما تأكيد، إلا أن «أُون» الثانية أشد تأكيداً، فإنه دليل على الأكمل والأثبت والأدوم. فلذلك يُسمون الله بـ «أُون» ممدود الواو، وهم يخصصون به الله، فإذا جعلوه لغير الله قالوها بـ «أُن» مقصورة (ف، ح، ٦١، ١١)

أي

- يسمون ما سبيله أن يُجاب به في «أي» بلفظة أي (ف، ح، ٦٢، ١٨)

- يكون الجواب عن الإنسان أي حيوان هو «إنه حيوان ناطق» أو «ناطق» والجواب عن النخلة

أي شجرة هي «إنها الشجرة التي تُثمر الرطب» - كان الذي أُجيب به حده، والذي قُيد به الجنس وأردف به هو الفصل (ف، ح، ١٨٢، ١٧)

- يكون الجواب عن الإنسان أي حيوان هو «إنه حيوان يبيع ويشترى» والجواب عن النخلة أي شجرة هي «إنها الشجرة التي تورق الخوص» كان الذي يُردف به الجنس هو خاصة ذلك النوع (ف، ح، ١٨٣، ٢)

- جملة السؤال بـ «أي» ... ثلاثة: أحدها «أي هذين المحمولين يوجد لهذا الموضوع» أو «هذا الموضوع يوجد له أي هذين المحمولين». والثاني «أي هذين الموضوعين يوجد له هذا المحمول» أو «هذا المحمول يوجد لأي هذين الموضوعين». والثالث «أي هذين الموضوعين يوجد له أي هذين المحمولين» أو «أي هذين المحمولين يوجد لأي هذين الموضوعين». (ف، ح، ١٩٣، ٧)

- يُستعمل حرف أي في المطلوبات التي تكون بالمقايضة ... ويُستعمل فيها حرف «هل».

وهي ثلاثة: أحدها «أي هذين المحمولين يوجد أكثر في هذا الموضوع» و «هل هذا المحمول يوجد أكثر في هذا الموضوع أم المحمول الآخر». والثاني «أي هذين الموضوعين يوجد له هذا المحمول أكثر» و «هل هذا الموضوع يوجد له هذا المحمول أكثر أم هذا الموضوع» و «هل هذا المحمول يوجد في هذا الموضوع أكثر أم في هذا الموضوع». والثالث «أي هذين المحمولين يوجد أكثر لأي هذين الموضوعين» و «هل هذا المحمول يوجد لهذا الموضوع أكثر أم هذا المحمول لهذا الموضوع». (ف، ح، ١٩٣، ٢١)

- ما يُطلبُ بصيغة أيّ وهو الذي يُطلب به تمييز ما عُرفَ جملته عما اختلط به (غ، ص، ١٣، ٤)
- صيغة أيّ، وهي تطلب تصوّر الشيء مميزاً إما بذاتيّاته أو بعوارضه عما يشاركه في أحدهما (سي، ب، ٢٣١، ٧)
- مطلباً هل و«لِمَ» يطلبان التصديق، ومطلباً ما وأيّ يطلبان التصوّر (سي، ب، ٢٣٢، ١)
- إنّ السؤال بـ«أيّ» قد يُطلب به التمييز العام عن جميع الأشياء، وذلك إذا أضيف إلى «شيء» أو ما يجري مجراه، فيقال: «أي شيء هو؟» وقد يطلب به التمييز الخاص عن بعضها، مما هو دون الشيء المطلق، وذلك إذا أضيف إلى شيء أخص منه، كما يقال «أي حيوان هو؟» (ط، ش، ٢٤٠، ١)

إيجاب

- أما الإيجاب فإنه الحكم بشيء على شيء (أ، ع، ٦٥، ٦)
- القول بأنه غير ممكن أن يُحكم على شيء واحد بالإيجاب والسلب معاً؛ فإنه ليس يأخذها ولا يرهان واحد، اللهم إلا أن تدعو الحاجة إلى أن يتبين أن النتيجة هذه حالها (أ، ب، ٣٤٢، ١٢)

- لأنّ الإيجاب حكم بوجود معنى لمعنى، أو وجود وصف لأمر، ولا يوجد المعنى لما ليس بموجود، وأن لا يوجد، فهو السلب (س، م، ٢٥٩، ٢)
- أمّا الإيجاب فهو وجوديّ مستغن عن أن يُعرف بالسلب، فيكون السالب بعد الموجب. ولست أعني بهذا أنّ الإيجاب موجود في السلب، كما قال بعض المفسرين فإنّ الإيجاب يستحيل أن يوجد مع السلب، بل الشيء الذي لو انفرد كان إيجاباً هو موجود في حدّ السلب، كما لو قال قائل إنّ البصر موجود في حدّ العمى، ليس معناه أن البصر موجود في العمى، بل معنى هذا أنّ العمى لا يُحدّ إلا بأن يذكر أنّه عدم البصر، فيقرن البصر بالعدم، فيكون البصر أحد جزأي البيان، وإن كان ليس جزءاً من نفس العمى (س، ع، ٣٤، ١٢)
- الإيجاب... هو الحكم بوجود شيء لشيء

أي شيء هو

- جميع ما يُؤخذ في جواب المسألة عن الشيء كيف هو قد يليق أن يُستعمل في الجواب عن الأمر أيّ شيء هو (ف، أ، ٥٢، ١٣)
- الذاتيّ باعتبار آخر ينقسم إلى ما يقال في جواب ما هو مهما كان مطلب السائل بقوله ما هو حقيقة الذات وإلى ما يقال في جواب أي شيء هو. فالأول يُسمّى جنساً أو نوعاً. والآخر يُسمّى فصلاً (غ، م، ١٥، ١٢)

أي هو

- يكون الجواب عن الإنسان إذا قيل فيه (أي هو) «أي حيوان هو» هو بعينه الجواب عن الإنسان إذا قيل فيه «ما هو». غير أنّ حرف «ما» إنّما يُطلب به أن يُعقّل النوع المسؤول عنه في ذاته لا بالإضافة إلى شيء آخر. وأمّا حرف «أي» فإنّما يُطلب به تمييزه عن غيره (ف، ح، ١٨٣، ٧)

هو ما جعل منسوباً، والسلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء (سي، ب، ١٠٠، ١٦)

- الإيجاب في المتصل هو الحكم يلزوم إحدى القضيتين للأخرى إذا فرضت الأولى منهما المقرون بها حرف الشرط وتسمى المقدم لزمته الثانية المقرون بها حرف الجزاء وتسمى التالي (سي، ب، ١٠٠، ١٨)

- الإيجاب في المنفصل هو الحكم بمباينة إحدى القضيتين للأخرى (سي، ب، ١٠٠، ٢١)

- لا تكاذب بين السلب الكلّي المطلق والإيجاب المطلق وإن كان كلياً فكيف إذا كان جزئياً فإنه يصدق بالإطلاق لا شيء من الإنسان بضاحك مع أن كل إنسان ضاحك أي الضحك بالفعل فضلاً عن صدقه مع بعض الإنسان ضاحك فليس ما ادّعوه خُلُفاً بخُلف (سي، ب، ١٣٠، ٢)

إيجاب بالحقيقة

- قولنا: كل حيوان، أو بعض حيوان، أو لا شيء من الحيوان، أو لا كل حيوان كمعنى واحد أمكن أن يجعل محمولاً بجملة، ليس على أن المحمول جزئ منه الذي هو الحيوان ولا الذي هو السور بل الجملة. ثم إن أوجبه كان إيجاباً بالحقيقة، وإن سلّبه كان سلماً بالحقيقة، وكان لنا مع ذلك أن نجعل الإيجاب والسلب كلياً أو جزئياً (س، ع، ٦٣، ١٧)

إيجاب حملي

- الإيجاب الحملي: هو مثل قولنا: الإنسان حيوان. ومعناه أن الشيء الذي نقرضه في الذهن إنساناً، كان موجوداً في الأعيان أو غير موجود، فيجب أن نقرضه حيواناً، ونحكم عليه

آخر (س، ع، ٤٢، ١٥)

- أي معنى جعلته محمولاً فحكمت بوجوده للموضوع فهو إيجاب بالسواء (س، ع، ٦٣، ١٣)

- إن حقيقة الإيجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع، ومستحيل أن يحكم على غير الموجود بأن شيئاً موجوداً له، فكل موضوع للإيجاب فهو موجود إما في الأعيان وإما في الذهن (س، ع، ٧٩، ١٢)

- مفهوم الإيجاب والإثبات ثبوت حكم لشيء وهذا هو وجوده له (س، ع، ٨٠، ١٠)

- الإيجاب هو الحكم بوجود شيء لشيء، مثل قولنا: الإنسان حيوان، فإن معناه أن الشيء الذي نقرضه في الذهن إنساناً - كان موجوداً في الأعيان أو غير موجود - فيجب أن نقرضه حيواناً، من غير زيادة شيء، وفي أي حال (مر، ت، ٤٧، ١١)

- الإيجاب هو موضوع ومحمول ونسبة بينهما (مر، ت، ٤٧، ١٦)

- الإيجاب لا يُمكن إلا على ثابت متمثل في وجود، أو وهم (غ، ع، ١١٦، ٥)

- الإيجاب يكون في القضية الحملية مثل الإنسان حيوان القضية المتصلة مثل إن كان العالم حادثاً فله مُحْدِث وفي القضية المنفصلة مثل هذا العدد إما زوج وإما فرد (غ، ع، ٣٥٠، ١٦)

- الإيجاب لا يصح إلا على موضوع موجود، لأن الشيء لا يكون موجوداً لشيء معدوم (ب، م، ٩٦، ٩)

- الإيجاب والسلب الذي هو إثبات شيء لشيء أو سلّبه عنه (سي، ب، ٧٥، ٢٢)

- خاصية الإيجاب في الحملي هو الحكم بوجود شيء على معنى أن المنسوب إليه يقال له

أو الصحبة (ط، ش، ٢٧٣، ٢)

- الإيجاب في المنفصلة، هو الحكم بوجود الانفصال والعناد، بين أجزائها. والسلب هو الحكم بلا وجوده، سواء كانت أجزاؤها موجبة أو سالبة، أو مختلطة منهما (ط، ش، ٢٧٣، ٦)

بأنه حيوان، من غير زيادة «متى» وفي أي حال» بل على ما يعم المؤقت والمقيد، ومقابليهما (س، أ، ٢٧١، ٨)

- الإيجاب الحملّي مثل قولك: الإنسان حيوان (ر، ل، ٩، ١٣)

إيجاب متصل

إيجاب مطلق

- ليس من شرط الإيجاب المطلق عموم كل عدد في كل وقت، ومعنى هذا أنه لا يتناول كلية الموضوع في وقت معيّن (مر، ت، ٦٨، ١٨)
- الإيجاب المطلق يقتضي ثبوت المحمول لذات الموضوع بالفعل (ط، ش، ٣٧٨، ٥)

- الإيجاب المتصل... هو مثل قولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. أي إذا فرض الأول منهما المقرون به حرف الشرط موجوداً ويسمى «المُقَدَّم»؛ لزمه الثاني نسخة «التالي» المقرون به حرف الجزاء ويسمى «التالي»، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر بعد (س، أ، ٢٧٢، ١)

إيجاب منفصل

- الإيجاب المنفصل مثل قولنا: إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً، وإمّا أن يكون فرداً. وهو الذي يوجب الانفصال والعناد (س، أ، ٢٧٣، ٣)
- الإيجاب المتصل مثل قولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أي إذا فرض الأول منهما مقروناً به حرف الشرط، ويسمى المقدم، لزمه التالي المقرون به حرف الجزاء ويسمى التالي، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود. والإيجاب المنفصل كقولك: العدد إمّا زوج وإمّا فرد ومعناه إثبات العناد بينهما. والسلب المنفصل هو ما يسلب هذا العناد كقولك ليس إمّا أن يكون الإنسان حيواناً وإمّا أبيض (ر، ل، ٩، ١٤)
- الإيجاب المتصل: هو الحكم بوجود لزوم التالي للمقدم، أو صحبته إياه. وإن لم يكن اللزوم معلوماً ولا الاتفاق، سواء كان كل واحد من المقدم والتالي، موجبة أو سالبة من غير تقييد ولا تقييد، أو توقيت ولا توقيت. والسلب فيها هو الحكم بلا وجود هذا اللزوم

إيجاب نسبة اتصال

- قولنا: إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود، فقد حُكِمَ ها هنا بإيجاب نسبة الإتصال بين قولنا الشمس طالعة وقولنا النهار موجود، فأوجب تلو ثانيهما للأول (وما جرى هذا المجرى يسمى متصلًا) (س، ع، ٣٢، ١٠)

إيجاب وسلب

- إن الإيجاب والسلب يكونان متقابلين على طريق «التناقض» متى كان يُدَلُّ في الشيء الواحد بعينه أن الكلّي ليس بكلّي. ومثال ذلك: كل إنسان أبيض. - ليس كل إنسان أبيض. ولا إنسان واحدًا أبيض. - قد يكون إنسان واحدًا أبيض (أ، ع، ٦٧، ٤)

- الإيجاب والسلب في اللفظ دلالة ما في النفس (أ، ع، ٩٩، ٣)

- القول بأنه غير ممكن أن يُحكم على شيء واحد بالإيجاب والسلب معًا؛ فإنه ليس يأخذها ولا برهان واحد، اللهم إلا أن تدعو الحاجة إلى أن يتبين أن النتيجة هذه حالها (أ، ب، ٣٤٢، ١٣)

- الإيجاب والسلب قد يكونان غير متقابلين، والإيجاب والسلب إنما يكونان متقابلين إذا اجتمع فيهما، وهي أن يكون موضوعها واحدًا بعينه وكذلك المحمول، وأن يكون الزمان الذي أُثبت فيه المحمول للموضوع هو بعينه الزمان الذي فيه، نفى المحمول عن الموضوع، وأن «تكون» الحال التي بها يوجد الموضوع موضوعًا في السلب هي بعينها الحال التي يوجد موضوعًا في الإيجاب، والحال التي يوجد بها المحمول محمولًا على الموضوع في الإثبات هي بعينها الحال التي يوجد بها في

النفي (ف، ق، ٧٣، ١)

- الإيجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بأنه في القول لا في الوجود، وأحدهما صادق لا محالة، والآخر كاذب سواء كان الموضوع موجودًا أو معدومًا... وأما سائر المتقابلات فيجوز أن يكذبها جميعًا إذا نقلنا إلى الحكم والقضية (سي، ب، ٧٥، ٢٠)

- الإيجاب والسلب الذي هو إثبات شيء لشيء أو سلبه عنه (سي، ب، ٧٥، ٢٢)

- الإيجاب والسلب ليس يلحق المركبة من جهة ما يُدَلُّ عليها بالفاظ مركبة (ش، م، ٥، ١٣)

- ليس الشيء الذي يُوجب أو يسلب قول بل هو معنى يدل عليه لفظ مفرد (ش، م، ٦٣، ٣)

- الشيء الذي يُوجب أو يُسلب... متقابل كتقابل الموجبة والسالبة (ش، م، ٦٣، ٣)

- التي تتقابل على جهة السلب والإيجاب ليست واحدة من أصناف المتقابلات الثلاث (ش، م، ٦٥، ١١)

- الإيجاب... حمل شيء على شيء والسلب إنتزاع شيء من شيء (ش، ع، ٨٩، ٢)

- الإيجاب... إنه الحكم بإثبات شيء لشيء، والسلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء (ش، ع، ٨٩، ٧)

- يمكن في كل ما أوجبه موجب أن يسلبه سالب وفي كل ما يسلبه سالب أن يوجبه موجب (ش، ع، ٨٩، ١٤)

- ... لكل إيجاب سلب يقابله ولكل سلب إيجاب يقابله (ش، ع، ٨٩، ١٤)

- السلب والإيجاب موجودان في النفس لا خارج النفس (ش، ع، ٨٩، ١٦)

- النظر في الإيجاب والسلب هو من حيث هما في النفس (ش، ع، ٨٩، ١٩)

- السلب والإيجاب إنما يكونان متقابلين بالحقيقة متى كان المعنى المحمول فيهما واحدًا من جميع الجهات وكذلك المعنى الموضوع (ش، ع، ٨٩، ١٩)
- المتقابلة بالإيجاب والسلب التي موضوعها معنى من المعاني الشخصية تُسمى الشخصية (ش، ع، ٩١، ١٢)
- السلب الواحد... يكون سلبًا لإيجاب واحد... الإيجاب... هو إيجاب لسلب واحد (ش، ع، ٩٣، ١٥)
- السالب إنما يُسلب المعنى المحمول بعينه الذي أوجبه الموجب عن الشيء الموضوع بعينه الذي أوجبه الموجب (ش، ع، ٩٣، ١٧)
- إن كان المحمول في الإيجاب غير المحمول في السلب والموضوع فيه غير الموضوع في السلب، كان لذلك الإيجاب سلب آخر ولذلك السلب إيجاب آخر (ش، ع، ٩٣، ١٩)
- الإيجاب والسلب يكون واحدًا متى كان يدلّ عليه لفظ المحمول والموضوع فيهما معنى واحدًا (ش، ع، ٩٣، ٢٣)
- كل إيجاب وسلب يقسم الصدق والكذب على التحصيل في نفسه (ش، ع، ٩٥، ١٥)
- الإيجاب والسلب المتقابلان يقسمان الصدق والكذب في الأمور المستقبلية على أن أحدهما مُحصّل الوجود في نفسه (ش، ع، ٩٦، ٣)
- ليس يجوز أن نقول أن السلب والإيجاب يجتمعان في الأمور المستقبلية حتى يكونا صادقين معًا ولا يرتفعان عنها حتى كاذبين معًا (ش، ع، ٩٧، ٣)
- تكون جهة إقسام السلب والإيجاب للصدق والكذب مطابقًا لما عليه الوجود خارج النفس (ش، ع، ٩٩، ٣)
- التقابل الذي بين الاسم المحصّل والاسم غير المحصّل... ليس هو من جنس مقابلة الإيجاب للسلب (ش، ع، ١٠٨، ١٧)
- إن كانت المحمولات الكثيرة ليس المجتمع منها واحدًا فليس الإيجاب لها إيجابًا واحدًا ولا السلب لها سلبًا واحدًا (ش، ع، ١١١، ٤)
- الإيجاب والسلب يقسمان الصدق والكذب على جميع الأشياء (ش، ع، ١١٨، ٢)
- ماهية السلب... تقتضي إرتفاع الإيجاب الذي هو مُحاكٍ للشيء الموجود (ش، ع، ١٢٩، ١٢)
- المضاد للإيجاب الذي هو في الغاية هو السلب (ش، ع، ١٣١، ٧)
- الإيجاب والسلب الذي هو الاعتقاد المضاد... يوجد في النفس للمعنى الكلّي (ش، ع، ١٣١، ١٤)
- ضد الإيجاب في اللفظ... هو السلب في اللفظ (ش، ع، ١٣١، ١٦)

إيقاع

- يُعنى بالإيقاع الإيجاب الذي للحملّي فقد فيكون النزاع هو السلب الذي للحملّي، كأنه لم يتعرض لغيره، ويكون القول المركّب يصلح أن يعنى به الشرطي، ويصلح أن يعنى به القياسي، ويصلح أن يعنى به كلاهما (س، ع، ٤١، ١٧)
- يُعنى بالإيقاع الإيجاب بالحمل والتلو، كقولك في الإيجاب الحملّي زيد حيوان، وفي الإيجاب الشرطي المتصل: إذا كان كذا كان كذا، فقد أوجب فيه تلو التالي للمقدّم وأوقع عليه (س، ع، ٤٢، ١)

أين

م، ٦٧، ١٣)

- «أين» كقولك: في لُوقين، في السوق (أ، م، ٨، ٦)
- الأجناسُ العالية كلها عشرة: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضع وله أن يَفْعَلَ وأن يَنْفَعَلَ (ف، م، ٩٠، ١٧)
- أين هو نسبة الجسم إلى مكانه، وليس هو بالمكان ولا تركيب الجسم والمكان (ف، م، ٨، ١١٠)
- الشيء الذي سبيله أن يُجَابَ به في السؤال عن الشيء أين هو، كقولنا في البيت (ف، م، ٩، ١١٠)
- الأَيْنُ ليس هو البيت لكن ما يُفهم من قولنا في البيت، فإن حرفَ في دالٍّ على النسبة إلى البيت (ف، م، ١٠، ١١٠)
- كلُّ جسم طبعي فله نوعٌ من أنواع الأَيْن (ف، م، ١١، ١١٠)
- أنواعُ الأَيْن منها ما هو أَيْنٌ بذاته، ومنها ما هو أَيْنٌ مضاف (ف، م، ٤، ١١١)
- ما سبيله أن يُجَابَ به عن سؤال «أين» يُسمّونه بلفظة أين (ف، ح، ١٥، ٦٢)
- أعلى جنس يعمُّ جميع الأنواع التي نُعرِّفنا في مشار (مشار) إليه أين هو يُسمّى الأَيْن (ف، ح، ٧، ٧٢)
- متى متأخرة عن أين، فإنَّ نسبة وجود الزمان هو أن ينفعل الجسم في أين ما فيحدث حيثُ الزمان الذي ينطبق على الشيء ويُنسب إليه لأجل انطباقه على وجوده، فهذه النسبة شبيهة بتلك النسبة أعني نسبة الشيء إلى مكانه (ف، ح، ١٨، ٨٣)
- إنَّ كون زيد في الدار هو نسبته التي هو بها أين. وهذه النسبة ليست إضافة بل أَيْنًا (س،
- إنَّ أنواع المقولات التي تنبعث من النسبة إلى الكم هي إما أين وإما متى وإما الجدة (س، م، ٩، ٨٦)
- أما الأَيْن، فإنَّه يتم بنسبة المتمكن إلى المكان الذي هو فيه، وحقيقته كون الشيء في مكانه. وقد علم، فيما سلف، أنَّه كيف يباين المضاف. وهو جنس لأنواع. فإنَّ الكون فوق أين، والكون تحت أين، والكون في الهواء أين، وفي الماء أين. ومن الأَيْن ما هو حقيقي أولي، وهو كون الشيء في المكان الحقيقي له؛ ومنه ما هو ثانٍ غير حقيقي، مثل كون الشيء في المكان الثاني الغير الحقيقي، كقولهم في السماء وفي الماء (س، م، ٨، ٢٣٨)
- من الأَيْن ما يكون مأخوذًا بذاته، ككون النار فوق، على أنَّه في باطن سطح السماء، ومنه ما هو عارض له، ككون الحجر في الهواء. وربما كان في الأَيْن إضافة، ككون الهواء فوق، بالقياس إلى الماء، لأنَّه في مكان هو أقرب إلى فوق، من مكان الماء (س، م، ١٦، ٢٢٨)
- إنَّ الأَيْن فيه مضادة، كما في سائر المقولات، فإنَّ الكون في المكان الذي عند المحيط، هو مقابل للكون في المكان الذي عند المركز، لا يجتمعان؛ فهما معنيان، وقد يوجد لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه، وبينهما غاية الخلاف. وإذا قد بصر من أحدهما إلى الآخر قليلاً قليلاً، ويكون المصيران متضادين، ويكون هناك أين متوسط بينهما، وأيون أقرب من الطرف الفوقاني في حدِّ الفوقية، وأيون من الجهة الأخرى بالخلاف، فيكون في طبيعة الأَيْن من جهته، لا من جهة جنسيته، بل من

كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحر والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصاباً وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعزى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخناً وتقطّعاً (سي، ب، ٦٧، ٦)

- الأين فهي الحالة التي للجسم يجاب بها حين يستل أين هو، وهي كون الجسم في مكانه وهذا أشد اشتباهاً بالمضاف من سائر ما عدّناه، وفي التحقيق ليس هو مجرد نسبة إلى المكان بل هو أمر وهيئة تتم بالنسبة إلى المكان (سي، ب، ٧٠، ٥)

- الأين ما هو أول حقيقي، وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يسع معه غيره، ككون الماء في الكوز. ومنه ما هو ثانٍ غير حقيقي كما يقال فلان في البيت (سي، ب، ٧٠، ١٤)

- الأين منه جنسي، وهو الكون في المكان، ومنه نوعي كالكون في الهواء والماء والسماء أو فوق أو تحت، ومنه شخصي ككون هذا الشيء في هذا الوقت في الهواء وهو مكان ثانٍ، أو مثل كون هذا الجسم في المكان الحقيقي الذي لا يسع معه غيره (سي، ب، ٧٠، ١٨)

أين جنسي

- الأين جنسي وهو الكون في المكان (س، م، ٢٢٩، ١)

أين شخصي

- (أين) شخصي ككون هذا الشيء، في هذا الوقت في الهواء، وهو مكان ثانٍ، أو مثل كون

حيث خواص نوعيته (س، م، ٢٣٠، ٣)

- «الأين» وهو كون الجوهر في مكانه الذي يكون فيه، ككون زيد في السوق؛ وليس هذا الكون وجود الجوهر في المكان، فقد عرفت أنّ الوجود ليس من جملة الأجناس (مر، ت، ٣٣، ١)

- «أين» ليس هو نفس المكان، بل الكون في المكان، لا وجود المتمكّن (مر، ت، ٣٣، ١٤)

- الألفاظ تابعة للآثار الثابتة في النفس، المطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل (غ، ع، ٣١٣، ٤)

- المراد به (الأين) نسبة الجوهر إلى مكانه الذي هو فيه، كقولك في جواب (أين زيد؟) إنه في السوق، أو في الدار. ولسنا نعني به أن الأين (البيت)، بل المفهوم من قولنا (في البيت) هو العرض له (غ، ع، ٣٢٣، ١٥)

- أنواع الأين: فمنها ما هو أين بذاته. ومنها ما هو أين مضاف (غ، ع، ٣٢٤، ٤)

- الأين هو نسبة الجوهر إلى مكانه الذي هو فيه كقولك في جواب: أين زيد؟ إنه في السوق (غ، ع، ٣٥٢، ٧)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ٥٧، ١)

- ما لم يوجد الكم في موضوعه لا يوجد الأين ومتى (سي، ب، ٥٧، ١٩)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل

هذا الجسم في هذا المكان الحقيقي المشار إليه
(س، م، ٢٢٩، ٢)
(س، س، ٢٨، ٣)

إيهام العكس الكلي

- سبب الغلط في اللوازم فهو إيهام العكس الكلي، وذلك بحوج إلى التلفت نحو الكثرة، فموضوعات أحد الأمرين أخص من موضوعات الآخر، وإن كان كل اعتبار باباً برأسه ليس جزءاً للآخر يقسم منه؛ لكنهما يشتركان في موضوعات وأمثلة (س، س، ١٠، ٣١)

أين الشيء

- ما سبيله أن يُجاب به في جواب «أين الشيء» فإنه إنما يُجاب فيه أولاً بالمكان مقروناً بحرف من حروف النسبة (ف، ح، ٨٨، ١٥)

أين نوعي

- (أين) نوعي كالكون في الهواء (س، م، ١، ٢٢٩)

إيهام الهو هو

- إن سبب الغلط فيما بالعرض هو إيهام الهو هو، وذلك قد يصح أن يعتبر للواحد من حيث هو واحد، ولا يلتفت إلى كثرة تحته (س، س، ٨، ٣١)

إيهام العكس

- إيهام العكس بأن يسبق إلى الذهن أن الملزوم أيضاً لازم للازمه (س، س، ٢٣، ١٤)
- أن يكون المحمول واحداً والموضوعان مختلفين وهو الذي من جهة إيهام العكس

ب

- كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع
بالطبع (ش، ق، ١٧٢، ١٢)
- الفكرة لا تقع بالطبع على شعور الانتاج في
الشكل الثاني كوقوعها على ذلك في الشكل
الاول (ش، ق، ٢٨١، ١٥)
- ما كان بالطبع أثر مما ليس هو بالطبع (ش، ج،
٥٥٨، ٥)

باري

- (الباري) عز وجل فرعموا (المنطقيون): أنه لا
حد له، ولا رسم له؛ لأنه لا جنس له، ولا
فصل له، ولا عوارض تلحقه (غ، ع،
٢٨٥، ٢٠)
- (الباري) الموجود، الواجب الواجب الوجود،
الذي لا يمكن أن يكون وجوده من غيره، ولا
يكون وجوده لسواه إلا فائضاً عن وجوده،
وحاصلاً به، إما بواسطة، أو بغير واسطة (غ،
ع، ٢٨٦، ١)
- البخت الذي يُسمى إتفاقاً وبختاً... هو الشيء
الذي لم تقصده الصناعة ولا الطبيعة (ش، ب،
٤٧٣، ٤)
- البخت والاتفاق... ليس ما يُخديته هو لمكان
غاية من الغايات ولا لشيء من الأشياء (ش،
ب، ٤٧٣، ٦)

بديهي

- الفرق بين «البديهي» و«النظري» إنما هو بالنسبة
والإضافة (ت، ر، ١٠٤، ١)
- «البديهي» من التصديقات هو ما يكفي تصوّر
طرفيه - موضوعه ومحموله - في حصول
تصديقه، فلا يتوقف على «وسط» يكون بينهما
- وهو «الدليل» الذي هو «الحد الأوسط» -
سواء كان تصوّر الطرفين «بديهيًا» أو لم يكن
(ت، ر، ١٠٤، ٦)

بديهيات

- إن اليقينيّات ستة: أولها الأوليات وتسمى
البديهيات وهو ما يجزم به العقل بمجرد تصوّر
طرفيه نحو الواحد نصف الإثنين والكلّ أعظم
من جزأيه، ثانيها المشاهدات الباطنة وهو ما لا
يفتقر إلى عقل كجوع الإنسان وعطشه وألمه فإن

باطل

- الباطل من الأمور هو الذي يوجد ولا يقترن به
غايته التي لأجلها وُجد (ف، ج، ٧٠، ١١)
- الباطل والكذب كمخالفة قولنا الإنسان حجر
أو قرس (ب، م، ٣٥، ٢٤)

بالطبع

- المتقدم بالطبع... هو الذي إذا وُجد المتأخر
وُجد هو، وإذا ارتفع هو ارتفع المتأخر (ش،
م، ٦٩، ٥)
- القول إنما يدلّ على طريق النواظر لا بالطبع
(ش، ع، ٨٦، ١٨)
- الألفاظ تدلّ بالطبع من غير أن يكون لنا اختيار
فيها أصلاً (ش، ع، ٨٦، ٢١)

البهائم تدركه، ثالثها التجريبات وهي ما يحصل من العادات كقولنا الرمان يحبس القىء، رابعها المتواترات وهي ما يحصل بنفس الأخبار تواتراً كالعلم بوجود مكة وبغداد لمن لم يرهما، خامسها الحدسيات، وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجريبات مع القرائن، كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس، سادسها المحسوسات وهي ما تحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة (ض، س، ٣٦، ٢)

بذاته

- يقال الذي بذاته من جهة أخرى، فإنه إذا كان شيء عارضاً لشيء، وكان يؤخذ في حدّ العارض: إما المعروض له كالأنف في حدّ الفطوسة، والعدد في حدّ الزوج، والخط في حدّ الاستقامة والانحناء، أو موضوع المعروض له كالخارج بين المتوازيين لمساوي زواياه من جهة لقائمتين، أو جنس الموضوع المعروض له بالشرط الذي نذكر. فإنّ جميع ذلك يقال له إنه عارضٌ ذاتيٌّ وعارضٌ للشيء من طريق ما هو هو (س، ب، ٧٣، ١٩)

- يقال «بذاته» لا على جهة تليق بالحمل والوضع ولا لاتفاقاً بالبرهان، فيقال لما معناه غير مقولٍ على موضوع أو في موضوع فهو قائم بذاته (س، ب، ٧٥، ٧)

- يقال أيضاً «بذاته» للشيء الذي هو سببٌ للشيء موجبٌ له، مثل أن الذبح إذا تبعه الموت لم يقل إنه قد عرّض ذلك إتفاقاً، بل الذبح يتبعه الموت بذاته (س، ب، ٧٥، ١٢)

- يقال أيضاً «بذاته» لما كان من الأعراض في

الشيء أولياً (س، ب، ٧٥، ١٥)

- قد تطلق لفظة «بذاته» و«الذاتي» ويعنى به العارض المأخوذ في حدّه الموضوع أو ما يقومه على ما قيل. وربما قيل على معنى أخصّ وأشدّ تحقيقاً، فيعنى به ما يعرّض للشيء ويقال عليه لذاته ولما هو هو، لا لأجل أمرٍ أعمّ منه، ولا لأجل أمرٍ أخصّ منه. وحين استعمل على هذا المعنى في التعليم الأول فقد يتضمّن شرط الأوليّة، وكذلك من غير استثناء وشرط، أنتج منه أنه يجب أن يكون أولياً (س، ب، ٧٥، ٢١)

- ما يقال بذاته... ليس من المضاف (ش، ج، ٢٠، ٢٢٨)
- ما بذاته لا يقال بالقياس إلى شيء آخر (ش، ج، ٢٥، ٢٢٨)

براهين

- البين الظاهر أن البراهين إنما تكون على الأشياء الموجودة بذاتها (أ، ب، ٣٣٢، ٧)
- البراهين هكذا تبرهن حتى يكون الحمل إما من طريق ما هو، وإما كيف هو، وإما كم هو، وإما المضاف، وإما أنه يفعل أو يفعل، أو أين هو، أو متى حمل واحد على واحد (أ، ب، ٣٧٥، ٥)

- لما كانت البراهين من الأشياء الكلّية، وكان لا سبيل إلى أن يقع الإحساس بهذه، فمن البين أنه لا سبيل إلى قبول العلم بالحس (أ، ب، ٣٩٧، ١٤)

- البراهين فظاهراً من أمرها بأجمعها أنها تضع «ما الشيء» وضعاً، وتقتضيه إقتضاباً (أ، ب، ٤١٣، ١٢)

- في البراهين قد يجب أن يكون معنى القياس موجوداً، كذلك يجب أن يكون في الحدود

الظهور أيضًا (أ، ب، ٤٥١، ٤)

- ما كان من البراهين يُفيد السبب الذاتي القريب
الأخص الذي بالفعل، فهو الذي ينبغي أن
يُسمى باسم البرهان أكثر من غيره (ف، ب،
٢٧، ٣)

- أيّ قياس أخذ حذو الأوسط صنفًا ما من
أصناف الأسباب كان الذي يُفيدة من العلم
بالنتيجة هو العلم بذلك السبب من أسبابه فقط،
كان ذلك سببًا بعيدًا أو قريبًا أو غير ذلك من
الأسباب (ف، ب، ٢٧، ٨)

- مقدمات البراهين اذن منها ما هي خاصة بجنس
ومنها ما هي عامة (ف، ب، ٣٢، ١٥)

- لما كانت البراهين التي تُعطي الوجود
والأسباب إنما توجد حدودها الوسطى أحد
أصناف الأسباب التي ذكرت، وكانت أنحاء
حمل أجزاء البراهين هي هذه، لزم ضرورة أن
تكون الأسباب التي تؤخذ، حدودًا وسطى،
حالتها من كل واحد من الطرفين إحدى هذه
الأحوال. ويلزم أن تكون الأسباب كلها، إما
حدودًا أو أجزاء حدود للطرفين أو لأحدهما،
أولها شركة في حدودهما بوجه من الوجوه، إما
شركة قريبة أو شركة بعيدة (ف، ب، ٣٢، ١٦)

- أكثر البراهين التي تُعطي السبب والوجود معًا،
إنما تُنتج الموجبات الكلية، وتؤلف من
موجبات في الشكل الأول (ف، ب، ٣٩، ١)
- ما أُلّف من البراهين في الشرطيات، فإن نسب
أجزائها نسب أجزاء ما أُلّف منها في العملية
(ف، ب، ٣٩، ٣)

- أجزاء البراهين يُقال إنها أشد تقدمًا من النتيجة
في المعرفة بالزمان وأقدم أيضًا على جهة ما
يتقدم سبب وجود الشيء الشيء، وأقدم في
المعرفة أيضًا، بمعنى أن بمعرفة معرفته عُرِفَت

النتيجة، وأقدم في المعرفة بالذهن أيضًا،
على جهة ما يتقدم الكليات الأعيان (ف، ب،
٤٠، ٣)

- ما كان من هذه البراهين (أجزاء البراهين) أُلّف
عن مقدمات أول، قيل فيها مع ذلك أنها أقدم
أيضًا، على جهة ما يُقال في الشيء الذي عُرِفَ
بنفسه، لا عن معرفة شيء آخر قبله (ف، ب،
٤٠، ٧)

- التي ينبغي أن يجتمع فيها النحوان جميعًا من
أنحاء التقدم، فهي مقدمات أنحاء البراهين التي
تُعطي الوجود والسبب معًا (ف، ب،
٤٠، ١٣)

- نسبة أجزاء هذا الصنف من البراهين بعضها الى
بعض، فهي إحدى نسب الصنف الذي يُعطي
الوجود والسبب معًا (ف، ب، ٤١، ١٥)

- الصنف الثاني من البراهين التي تُعطي الوجود
فقط، فهو الذي يُعرف المتأخر بالتأخر. وهو
أن يكون أمران تابعان لشيء واحد غيرهما،
وتكون مرتبة كل واحد منهما في التأخر عن
ذلك الشيء مرتبة واحدة، وتكون نسبة أحدهما
الى الآخر إحدى تلك النسب التي ذُكرت،
فَيُبين وجود أحد المتأخرين لموضوع ما بأن
يؤخذ الحد الأوسط فيه الأمر الآخر (ف، ب،
٤١، ١٦)

- البراهين التي تُعطي الوجود فقط تُسمى الدلائل
(ف، ب، ٤١، ٢٢)

- البراهين التي تُعطي الأسباب فقط، فإنها إنما
تكون في الأمور التي سبقت لنا معرفة وجودها
فقط. وذلك إما بأنفسها، أو بالحق أو
بالبراهين التي تُسمى الدلائل، فإنما يبقى علينا
بعد العلم بوجودها الوقوف على أسبابها (ف،
ب، ٤٢، ١)

- الحدود تؤلف من أشياء أكثر من واحد بمنزلة ما
تؤلف البراهين، غير أن نحو تأليف الحدود
مخالف لنحو تأليف البراهين (ف، ب، ٤٥، ٦)
- البراهين على ضربين: أحدهما على الإطلاق
والآخر بالإضافة، فالذي على الإطلاق هو
الذي يُعطى بذاته اليقين على الإطلاق، والذي
بالإضافة هو الذي يكون برهاناً بحسب إنسان
ما أو طائفة ما (ف، ج، ٣٦، ١)
- البراهين هي قياسات تؤخذ عن صناعة الجدل
(ف، ج، ٣٦، ٧)
- البراهين التي بها تثبت عندهم الحركة
والمتحرك وأن المتناقضين لا يصدقان معاً
هي البراهين بالإضافة إلى أولئك، وإنما يكون
عن المقدمات المشهورة (ف، ج، ٣٦، ١١)
- البراهين ليست تكون عن النطق الخارج لكن
عن النطق الداخل، وكذلك المقاييس (ف، أ، ١٠٢، ٨)
- البراهين منها كلية ومنها جزئية، ومنها موجبة
ومنها سالبة، ومنها مستقيمة ومنها بالخلف
(س، ب، ١٧٣، ١٥)
- لا يُكتفى في البراهين أن تكون مقدماتها صادقة
وغير ذوات أوساط... بل وأن تكون مع ذلك
خاصة بالموضوع الذي يُنظر فيه (ش، ب، ٣٩٦، ٣)
- البراهين المحققة إنما تكون من المبادئ
المتقدمة بالطبع (ش، ب، ٣٩٧، ١٠)
- البراهين التي تألف في الشكل الثاني من
الأسباب البعيدة هي براهين وجود وليست
براهين ليم (ش، ب، ٤٠٧، ٢٣)
- يجب... أن تكون للبراهين مقدمات أوائل
ليس لها برهان إذ ليس لها حدّ أوسط (ش،
- ب، ٤٣١، ٦)
- البراهين قد تُنتج موجبات وسوالب (ش، ب، ٤٥٨، ١٠)
- البراهين قد تُفيد العلم الجزئي (ش، ب، ٤٥٨، ١١)
- البراهين... قد تعرّفنا أموراً خارجة عن جوهر
الشيء وهي الأعراض الذاتية (ش، ب، ٤٥٩، ٥)
- البراهين تركيبها على جهة الحمل (ش، ب، ٤٥٩، ٩)
- أجزاء البراهين... محمولة بعضها على بعض
(ش، ب، ٤٥٩، ١١)
- البراهين التي تُعطي ماهية الشيء ووجوده معاً
ليس يمكن أن تكون في الجواهر الأول (ش، ب، ٤٦٨، ٢)
- البراهين ينبغي أن يكون معنى القياس فيها أمراً
واضحاً صحيحاً (ش، ب، ٤٨٢، ١٤)
- من شرط البراهين أن تكون المقدمات
الماخوذة كلية ومحمولة من طريق ما هو
(ش، ب، ٤٨٥، ١٨)
- البراهين (صنفان): صنف يُبرهن فيه المجهول
بالطبع، وصنف يُبرهن فيه البين بنفسه عند من
ينكره (ش، ج، ٥٠٢، ١٨)
- البراهين في أقيسة تحدث عن المقدمات
الأوائل بالطبع (ش، ج، ٥٠٣، ٦)
- البراهين المطلقة هي حدود بالقوة... ولذلك
أُلقت الحدود من أجناس وفصول (ش، ج، ٦٠٠، ٢٠)
- برهان
- كل برهان يكون بثلاثة حدود، لا بأكثر إن لم
تكن النتيجة الواحدة تتبين بأوساط مختلفة،

- مثل أن هـ تتبين بمقدّمتي أ ب وبمقدّمتي حـ آ أو بمقدّمتي أ ب وبمقدّمتي آ حـ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون لأشياء واحدة أوصاف كثيرة (أ، ق، ١٨٢، ٥)
- أعني بالبرهان القياس المؤتلف اليقيني؛ وأعني بالمؤتلف اليقيني الذي نعلمه بما هو موجود لنا (أ، ب، ٣١٣، ٢)
- البرهان من أوائل غير مبرهنة، فذلك أنه لم يكن يوجد السبيل إلى أن نعلم إذا لم يكن عليها برهان (أ، ب، ٣١٣، ١٠)
- أن تعلم الأشياء التي عليها برهان لا بطريق الغرض، إنما هو أن تقتني البرهان عليها (أ، ب، ٣١٣، ١٢)
- قد توجد مبادئ فهذه هي غير معلومة، إذ كان ليس عليها برهان. وهذا هو الذي يقولون إنه وحده فقط معنى العلم (أ، ب، ٣١٨، ١)
- يقولون (قوم) إن العلم إنما هو بالبرهان فقط، غير أنهم يقولون إنه لا مانع يمنع أن يكون برهان على كل شيء. فإنهم زعموا أنه قد يمكن أن يكون البرهان دورًا ولبعض الأشياء ببعض (أ، ب، ٣١٨، ٨)
- البرهان إنما يجب أن يكون من الأشياء التي هي أكثر تقدّمًا وأكثر معرفة، لأنه من المستحيل أن تكون أشياء بعينها بالنسبة إلى أشياء بعينها أكثر تقدّمًا وأكثر تأخرًا إلا عندما نسال متى يمكن أن تكون: أما هذه فعندنا، وأما هذه فعلى الإطلاق - أنه بهذه تكون الطريقة التي يصير بها الشيء معروفًا بالإستقراء (أ، ب، ٣١٩، ٢)
- القول بأن البرهان يكون من البعض على البعض - فإن من قبل هذا قد يمكن أن يكون برهان على كل شيء - هو قول باطل وغير ممكن (أ، ب، ٣٢١، ٦)
- البرهان... هو قياس يكون عن مقدمات ضرورية. فقد ينبغي إذن أن يؤخذ من ماذا ومن أي الأشياء يكون البرهان (أ، ب، ٣٢١، ١١)
- في الأشياء الجزئية قد يكون البرهان موجودًا وعلى الكل، غير أنه ليس هو لهذا أولاً على طريق الكلية (أ، ب، ٣٢٦، ٣)
- البرهان إنما يوجد أولاً وبالكلية (أ، ب، ٣٢٧، ١٤)
- البرهان هو شيء ضروري، وإن كان شيء ما قد يبين فإن هذا لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه، فقد يجب إذن أن يكون القياس من أشياء ضرورية (أ، ب، ٣٢٩، ٢)
- قد يمكن الإنسان أن يقيس من مقدمات صادقة، من غير أن يبرهن. فأما أن يبين، فلا سبيل إلا من الضرورية؛ وذلك أن هذا هو خاصة البرهان (أ، ب، ٣٢٩، ٦)
- الدليل على أن البرهان إنما يكون من أشياء ضرورية هو أن المتعاندة إنما تأتي بها على الذين يظنون أنهم قد يتّوا أشياء بأن يروا أن ليس ما يأتون به ضروريًا، أو يمكن بالجملة أن يكون على جهة أخرى، أو أنه بحسب القول فقط (أ، ب، ٣٢٩، ٧)
- ليس إنما تكون المقدمة مبدأً بأن تكون مقبولة أولاً، لكن من طريق أنها أولى لذلك الجنس الذي عليه يكون البرهان (أ، ب، ٣٢٩، ١٤)
- القياس قد يجب أن يكون من الأشياء الضرورية. وذلك أنه إن كان الذي ليس له عنده القول على ليم الشيء - والبرهان موجود - ليس هو عالمًا (أ، ب، ٣٢٩، ١٥)
- متى علم الإنسان بطريق البرهان قد يجب أن يكون موجودًا من الإضطرار، فمن البين أنه قد

- يجب أن يكون البرهان إنما هو حاصلٌ لنا بأوسط هو أيضًا ضروري (أ، ب، ٣٣١، ٤)
- لا سبيل على هذا القياس أن ينقل البرهان من جنس إلى جنس آخر مثل أن ننقل معاني الهندسة فنستعملها في صناعة العدد (أ، ب، ٣٣٢، ١٥)
- الأشياء التي توجد في البرهان هي ثلاثة: أحدها الشيء الذي يتبين، وهو النتيجة، وهذا هو الموجود لجنس ما بذاته؛ والثاني العلوم المتعارفة. والعلوم المتعارفة هي التي منها هي؛ والثالث الجنس الموضوع، وهو الذي البرهان يدل ويعرف التأثيرات والأعراض الموجودة له بذاته (أ، ب، ٣٣٣، ١)
- (الأشياء) التي منها يكون البرهان قد يمكن أن تكون واحدة بأعيانها؛ وأما الأشياء التي أجناسها مختلفة بمنزلة جنس علم العدد وعلم الهندسة، فلا سبيل إلى أن يطابق بالبرهان على الأعراض اللازمة للأعظام البرهان على الأعداد، إذ كانت الأعظام ليست أعدادًا (أ، ب، ٣٣٣، ٥)
- يجب... ضرورة متى عزم المبرهن أن ينقل البرهان، أن يكون الجنس واحدًا بعينه: إما على الإطلاق، وإما على جهة ما (أ، ب، ٣٣٣، ١٢)
- إن كانت المقدمات التي منها يكون القياس كلية، فمن الإضطرار أن تكون أيضًا نتيجة مثل هذا البرهان، ونتيجة البرهان على الإطلاق هي دائمة (أ، ب، ٣٣٤، ١١)
- متى كان البرهان موجودًا، فقد يلزم ضرورة أن تكون إحدى المقدمات ليست كلية وتكون فاسدة (أ، ب، ٣٣٤، ١٥)
- التحديد إما أن يكون مبدأ البرهان، وإما أن يكون برهانًا متغيرًا في الوضع، وإما أن تكون نتيجة ما للبرهان (أ، ب، ٣٣٥، ٥)
- البرهان ليس هو نحو القول الخارج، لكن نحو القول الذي في النفس، فإنه ولا القياس أيضًا (أ، ب، ٣٤٠، ١٠)
- إن لم يكن الكلّي موجودًا أو ليس يكون الأوسط موجودًا، فإذاً ولا البرهان أيضًا (أ، ب، ٣٤٢، ٩)
- القول بأنه غير ممكن أن يُحكم على شيء واحد بالإيجاب والسلب معًا؛ فإنه ليس يأخذها ولا برهان واحد، اللهم إلا أن تدعو الحاجة إلى أن يتبين أن النتيجة هذه حالها (أ، ب، ٣٤٢، ١٣)
- لا مانع يمنع أن يكون ما ليس هو علّة من التي تجعل بالتساوي أعرف من العلّة؛ ولذلك قد يوجد بتوسط هذا برهان (أ، ب، ٣٤٩، ٨)
- في الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجًا فإن في هذه أيضًا إنما يكون البرهان على أن الشيء لا على «لِمَ هو» إذ كان لا يخبر بالعلّة نفسها (أ، ب، ٣٥١، ٢)
- البرهان هو من المقدمات الكلية، والاستقراء هو من الجزئية (أ، ب، ٣٦٥، ٧)
- إن كان قد يكون البرهان على الأمور التي تُحمل عليها أشياء أكثر تقدمًا، والأشياء التي يكون عليها برهان لا يمكن أن يوجد السبيل إلى أن نعلمها بنحو آخر أفضل، ولا أن نعلمها بلا برهان (أ، ب، ٣٧٨، ٨)
- قد توجد دائمًا للأمر الذي يوجد شيء هو أعلى، فإنه على جميعها يكون البرهان (أ، ب، ٣٧٨، ١٦)
- ليس نعلم ولا شيء واحدًا بالبرهان على الإطلاق، اللهم إلا أن يكون ذلك عن أصل

موضوع (أ، ب، ٣٧٩، ٢)

- يلزم أن يكون البرهان من مبادئ وأنه ليس

لكل شيء برهان (أ، ب، ٣٨٠، ١٢)

- إن لم يكن أوساط، فلا يكون برهان (أ، ب،

٣٨٢، ٩)

- البرهان منه كلي ومنه جزئي، ومنه حملي ومنه

سالب (أ، ب، ٣٨٤، ٩)

- قد نشكك في البرهان الذي يُقال إنه برهاني،

وفي الذي يسوق الكلام إلى ما لا يمكن (أ،

ب، ٣٨٤، ١١)

- إن كان البرهان الذي به نعلم أكثر هو برهاناً

أفضل - وذلك أن هذا هو فضيلة البرهان -

وقد يعلم كل واحد متى علمناه بذاته أكثر من

علمنا به عند نظرنا إليه بشيء آخر (أ، ب،

٣٨٥، ٢)

- إن كان البرهان قياساً على العلة وعلى الم

هو، وكان الكلي في باب العلة أكثر - وذلك

أن ما يوجد له الشيء بذاته هذا هو العلة له؛

كأن الكلي هو الأول؛ والكلي إذن هو علة -

فإذن هذا البرهان أيضاً أفضل، إذ كان بيانه عن

العلة وعن لم الشيء (أ، ب، ٣٨٨، ٥)

- الكلية إذا أكثر من قبل أنها برهان هو أكثر (أ،

ب، ٣٨٩، ١٤)

- إن كان البرهان الذي يُعلم به هذا الشيء وشيئاً

آخر هو أثر من الذي إنما يُعلم به هذا فقط؛

وكان الذي عنده علم الكلي قد يعلم الجزئي

أيضاً، وأما هذا فلا يعلم الكلي. فالكلي إذن

على هذا القياس أثر (أ، ب، ٣٨٩، ١٥)

- البرهان على طريق الكلية خاصة هو أن يبرهن

بأوسط هو أقرب إلى المبدأ؛ والذي هو أقرب

إلى المبدأ هو أكثر استقصاءً ويقيناً من الذي

ليس هو المبدأ، وكان الذي هو من المبدأ أكثر

من الذي هو منه أقل، وكان هذا هو الذي أكثر

كلياً. فالكلي إذن هو أفضل (أ، ب، ٣٩٠، ١)

- البرهان الأفضل هو الذي هو من المصادرات،

أو من الأصول الموضوعية، أو من مقدمات هي

أقل (أ، ب، ٣٩٠، ١٧)

- البرهان... الكائن بأشياء هي أقل وتلك

الأخر الباقية هي موجودة بأعيانها، هو أفضل

(أ، ب، ٣٩١، ٩)

- البرهان يأخذ أن الشيء موجود (أ، ب،

٣٩١، ١١)

- إن كان من أجله يكون البرهان هو أعرف

وأصدق، وكانت السالبة تبيّن بالموجبة،

وكانت هذه لا تبيّن بثلث - إذ كانت أقدم

وأعرف وأصدق - فهي إذن أفضل (أ، ب،

٣٩٢، ١٣)

- لما كان مبدأ القياس هي المقدمة الكلية غير

ذات وسط، وكانت هذه إما في البرهانية

موجبة، وإما في السالبة سالبة، أعني المقدمة

الكلية، وكان البرهان الموجب أقدم من

السالب وأعرف منه - إذ كانت السالبة إنما

تعرف من الموجبة، وكانت الموجبة أقدم من

السالبة، كما الموجود أقدم من غير الموجود -

فإذا مبدأ البرهانية أفضل من مبدأ البرهان

السالب، والتي تستعمل مبادئ أفضل هي

أفضل (أ، ب، ٣٩٣، ٤)

- إن كان البرهان الذي يكون بمقدمات هي

أعرف وأقدم هو أفضل، وكان كلا البرهانين

مصدقاً بأنه ليس يوجد الشيء، غير أن تلك إنما

تكون بما هو أقدم، وتلك الأخر بما هو أشد

تأخراً، فالبرهان السالب أفضل من السائق إلى

المحال (أ، ب، ٣٩٤، ١٢)

- أما البرهان فهو على أحد هذين: وذلك أن كل

- قياس إنما يكون إما بمقدمات ضرورية، وإما بمقدمات هي على أكثر الأمر (أ، ب، ٣٩٧، ٥)
- ما يكون بالإتفاق ليس هو على أكثر الأمر ولا هو ضروري أيضًا، فليس يكون عليه برهان (أ، ب، ٣٩٧، ٩)
- لا يمكن أن يكون معنى الإحساس هو معنى علم شيء من الأشياء التي عليها برهان، اللهم إلا أن يُحبَّ إنسان أن يُسمي العلم بالبرهان الإحساس (أ، ب، ٣٩٨، ١٥)
- ليس كل ما يوجد عليه البرهان قد يوجد له حدّ (أ، ب، ٤١٣، ١)
- أما البرهان فيبين إما أنه يوجد هذا على هذا، وإما ألا يوجد (أ، ب، ٤١٤، ٤)
- لا لكل ما له حدّ له برهان، ولا أيضًا لكل ما له برهان يوجد له حدّ (أ، ب، ٤١٤، ١٠)
- لا الحدّ ولا البرهان هما شيء واحد بعينه، ولا أيضًا أحدهما أيهما كان في أحدهما، وإلا كانت الأشياء الموضوعية لهما، المرتبة تحتها، حالها هذه الحال (أ، ب، ٤١٤، ١٢)
- الحدّ والبرهان يدلّان على شيء واحد. ومعنى ما هو الإنسان، ومعنى أنه موجود، مختلفان (أ، ب، ٤٢٣، ٥)
- لا سبيل إلى أن نعلم معنى ما الشيء من الأشياء التي توجد لها علّة أخرى بلا برهان (أ، ب، ٤٢٨، ١٢)
- الحدّ... هو قول على معنى ما الشيء غير مبرهن؛ والآخر قياس على معنى ما هو، يخالف البرهان بالتصريف؛ والثالث نتيجة البرهان على ما هو (أ، ب، ٤٣٠، ٨)
- ما لم يكن بالعلّة فهو برهان على «أنه» (أ، ب، ٤٥٦، ٥)
- البرهان هو القياس الذي يكون من مقدمات صادقة أولية، أو من مقدمات يكون مبدأ المعرفة بها قد حصل من مقدمات ما أولية صادقة (أ، ج، ٤٦٩، ١٢)
- القياس الذي يؤلف عن مقدمات تُقَرَّن بها يقينًا ضروريًا وأفاد أحد هذه الأصناف الثلاثة، فهو الذي يُسمّى البرهان (ف، ب، ٢٦، ٩)
- البرهان... ثلاثة أصناف: أحدها برهان الوجود، وهو الذي يُسمّى برهان أن الشيء، والثاني برهان لِم الشيء، والثالث البرهان الذي يجمع الأمرين جميعًا، وهذا هو البرهان على الإطلاق (ف، ب، ٢٦، ٩)
- البرهان على الإطلاق هو القياس اليقيني الذي يُفيد بذاته لا بالعرض وجود الشيء وسبب وجوده معًا (ف، ب، ٢٦، ١٢)
- كل برهان فهو سبب للعلم المُستفاد منه، غير أنه ليس كلّهُ يُفيد العلم بسبب وجود الشيء (ف، ب، ٢٦، ١٣)
- البرهان على الإطلاق، وهو الذي يفيد الوجود والسبب جميعًا. والأسباب أربعة: مادة الشيء وما يُعَدُّ في المادة ومعها، وحدّ الشيء وأجزاء حدّه، وما يُعَدُّ في الحدود معها، والفاعل وما يُعَدُّ معه، والغاية وما يُعَدُّ معها. وكلُّ واحد من هذه، إمّا قريبٌ وإمّا بعيد، وإمّا بالذات وإمّا بالعرض، وإمّا أعمّ وإمّا أخصّ، وإمّا بالقوّة وإمّا بالفعل (ف، ب، ٢٦، ١٥)
- ما كان من المقاييس يُفيد علم السبب الذي هو سبب بالعرض، فليس هو داخلًا في البراهين أصلًا، اللهم إلا أن يُسمّى البرهان بالعرض (ف، ب، ٢٧، ٢)
- إذا تبرهن الشيء بالبرهان على الإطلاق أمكن

- أن تؤخذ أجزاء البرهان بأعيانها أجزاء حدود.
- وإذا حُدِّدَ الشيءُ أمكن أن تؤخذ أجزاء حدوده أجزاء براهين (ف، ب، ٤٧، ١٢)
- إن كان معنا أمر ما يدل عليه لفظ مفرد واحتجنا إلى أن نبرهن وجوده ببرهان حملي، فأخذنا القول الشارح له وبرهناه ببرهان على الإطلاق، وأخذنا الحد الأوسط فيه معنى يدل عليه لفظ مركب، عاد ذلك الذي كان شرحاً للفظ، فصار حداً للأمر على أنه نتيجة برهان، فصار الحد الأوسط حداً له على أنه مبدأ برهان (ف، ب، ٤٧، ١٤)
- إن الذي يدل على الغاية هو مبدأ برهان في ذلك الحد، والجزء الآخر هو نتيجة برهان (ف، ب، ٤٨، ٤)
- متى ابتدئ في التركيب من أنواع ما، وقصدنا أخذ حد الجنس الذي يعم تلك الأنواع، لم يُمكن إلا أن تكون المحمولات على تلك الأنواع من طريق ما هي معلومة لنا قبل ذلك، إما ببرهان وإما لا عن برهان (ف، ب، ٥٧، ٩)
- القياس العلمي وهو البرهان هو القياس المؤلف من مقدمات صادقة كلية يقينية أول، أو من مقدمات حصل عليها من مقدمات صادقة كلية يقينية أول (ف، ج، ٢٧، ٨)
- لما كان الجدُل هو الذي يُعطي في كل واحد وجود المتضادين وهو الذي به يقدر على وجود قياسين متضادين، وكان البرهان والصناعة البرهانية لا يمكن أن تعطينا القياسات المتضادة، ولا تبين لنا وجود أمرين متضادين في شيء واحد، لم يُمكن الفحص عن هذه الأشياء بالصناعة البرهانية (ف، ج، ٣٤، ١١)
- إذا سكّت المجيب بعد إخباره عن الجزء الصادق وَجَبَ أن يطالبه السائل بالبرهان، وإلا كان سؤاله الأول باطلاً (ف، ج، ٥٣، ٥)
- إن القولين أو الأمرين يكونان متشابهين إن كانت نسبتهما إلى النتيجة أو إلى البرهان نسبة واحدة (ف، ج، ٥٧، ٢٠)
- لا يجب أن يُشكَّكَ . . . فيما كان البرهان عليه قريباً جداً، ولا في ما كان البرهان عليه بعيداً جداً (ف، ج، ٨٠، ١٠)
- ينبغي أن تعلم أن الفصل إذا استقصى أمره على طريق البرهان لم يُمكن أن يحمل على غير ذلك النوع الذي هو فصله (ف، ج، ٨٧، ٨)
- البرهان الذي يُعطي اليقين بوجوده فقط يُعرَفُ بـ «برهان الوجود»، والذي يُعطي بعد ذلك سبب وجوده يُسمَّى «برهان لِمَ هو الشيء»، والذي يُعطي علم الوجود وسبب الوجود معاً يُسمَّى «برهان الوجود ولِمَ هو»، وهو البرهان على الإطلاق لأنه يجتمع فيه أن يكون مطلوباً به وجوده وسبب وجوده معاً، والمطلوب به فيما عدا ذلك هو مطلوب وجوده فقط (ف، ج، ٢٠٤، ١٥)
- يجتمع في . . . البرهان أن يكون سبباً لعلمنا بوجود الشيء وسبباً مع ذلك لوجود ذلك الشيء (ف، ج، ٢١٢، ٨)
- متى لم يوجد فيه أمر هو سبب لوجود الشيء كان البرهان هو سبب لعلمنا بالوجود فقط (ف، ج، ٢١٢، ١٠)
- في البرهان الذي يجتمع فيه الأمران (الحدان) يكون الأمر الذي يوجد فيه حد أوسط هو سبب وجود الشيء الذي يُبرهن، وانضیافة وانتلافه مع سائر أجزاء القياس هو السبب في لزوم حصول الشيء في أذهاننا معلوماً أو مظنوناً (ف، ج، ٢١٢، ١٣)

- البرهان هو طريق ومسلك سديد يتوصل به العقل إلى الوقوف على الأشياء الخفية وقوفًا متيقنًا بتوسط الأشياء الظاهرة (ز، ق، ١٠٦، ٥)
- البرهان لا يتم إلا بعد أشياء تتقدم العقل فيقف عليها (ز، ب، ٢١٦، ١)
- البرهان تعليم وتعلم ذهني، وكل تعليم وتعلم ذهني إنما يتم علمه بعد علم أشياء متقدمة الوجود (ز، ب، ٢١٦، ٣)
- البرهان يكون من أشياء متقدمة الوجود، ويستقرىء المقدمة الكبرى بالعلوم التعاليمية والقياس والمثال والاستقراء وسائر الصنائع، فإنه لا واحدة من هذه تدرك مطلوبًا من مطالبها إلا بعد أن يتقدم فتعلم أشياء يتقدم وجودها وجوده (ز، ب، ٢١٦، ٤)
- البرهان قياس يكون بالعلّة، لا العلة الموجبة للنتيجة حسب لكن والموجبة لوجود الأمر (ز، ب، ٢١٩، ٤)
- البرهان هو قياس مؤتلف يقيني (ز، ب، ٢١٩، ١٣)
- البرهان هو طريق ومسلك يسلكه العقل ليقف به على الأشياء الخفية وقوفًا متيقنًا بتوسط أشياء ظاهرة (ز، ب، ٢١٩، ١٥)
- نتائج البرهان ينبغي أن تكون مصدقًا بها ومعروفة عندنا جدًا، وهذه إنما نعرفها من أجل معرفتنا بالمقدمات (ز، ب، ٢٢٣، ٥)
- البرهان إنما يكون من أمور متقدمة بالطبع (ز، ب، ٢٢٥، ٥)
- البرهان إنما يقوم على الأمور الكلية الدائمة (ز، ب، ٢٢٦، ٦)
- مقدمات البرهان يجب أن تكون ضرورية، وزعم (ارسطو) أنها ثلاثة: وهو أن يكون

- محمولها على كل الموضوع ودائمًا، وأن يكون بالذات وأولًا، وجملة هذا هو الكلّي (ز، ب، ٢٣٢، ١٥)
- مقدمات البرهان يجب أن تكون ذاتية ضرورية (ز، ب، ٢٣٢، ٢٠)
- البرهان يجب أن يكون الأوسط فيه ضروريًا وذاتيًا وعلة للنتيجة وللأمر نفسه (ز، ب، ٢٣٤، ٦)
- مقدمات البرهان يجب أن تكون مناسبة أي المحمول فيها طبيعة مناسبة لطبيعة الموضوع (ز، ب، ٢٣٤، ١٢)
- إن البرهان إنما هو فعل للعقل يتوصل به إلى الوقوف على الأشياء الخفية بالأشياء الظاهرة على طريق الإتيان (ز، ب، ٢٣٥، ١٠)
- البرهان يقسم على القصد الأول إلى المطلوب والمقدمات، وعلى القصد الثاني إلى المحمول والموضوع والمقدمات (ز، ب، ٢٣٦، ١٤)
- البرهان هو من الأشياء الدائمة السرمدية، أعني مطالبه ومقدماته (ز، ب، ٢٣٧، ٩)
- البرهان لا يكون إلا من الأشياء الذاتية والمناسبة والخاصة. وليس يكفي في البرهان أن تكون مقدماته صواب وغير ذوات أوساط دون أن تكون مناسبة وخاصة بالطبيعة التي البرهان عليها (ز، ب، ٢٣٧، ٢١)
- كل برهان إذن إنما يكون من الأشياء الذاتية والمناسبة والخاصة (ز، ب، ٢٣٩، ٤)
- الصور غير منتفع بها في البرهان. وذلك أن البرهان إنما يكون على هذه الأمور الموجودة (ز، ب، ٢٤٢، ١٨)
- العناد البرهاني إنما يكون كليًا لا جزئيًا لأن البرهان إنما يتم بمقدمات كلية ووسط كلي ونتيجة كلية (ز، ب، ٢٤٦، ٨)

- البرهان لا يكون على الجزئي (ز، ب، ٢٤٦، ١١)
- البرهان حدوده ذاتية (ز، ب، ٢٤٦، ١٢)
- البرهان إنما يتم بوسط هو صورة الشيء وهذه واحدة لا كثيرة (ز، ب، ٢٤٧، ٧)
- البرهان على «إن الشيء» يخالف البرهان «بلم الشيء» في مقدماته ووسطه ونتائجه (ز، ب، ٢٤٨، ٢)
- إن مبادئ البرهان، أعني مقدماته وأوساطه، يقف وينقطع عند مبادئ أول لا مبادئ لها، أعني عند مقدمات غير ذات أوساط جليلة ظاهرة للعقل (ز، ب، ٢٥٦، ١٠)
- البرهان لا يستعمل إلا الأشياء الذاتية والأشياء الذاتية محصورة. وذلك أنها لو لم تكن محصورة لما أمكن تحديد شيء من الأشياء، وإذا كانت الأشياء الذاتية محصورة، وهي مبادئ البرهان، فمبادئ البرهان إذن محصورة متناهية (ز، ب، ٢٥٧، ١٧)
- البرهان لا يكون على الشخص (ز، ب، ٢٦١، ١)
- البرهان إنما يكون بالعلّة، وعلّة الشيء هي كلفة، فالبرهان بالكلفة أشرف من البرهان بالجزئي (ز، ب، ٢٦٢، ١)
- البرهان على الإيجاب أفضل من البرهان على السلب (ز، ب، ٢٦٢، ١٧)
- أما البرهان فيراعى فيه أن يكون الوسط سبباً للنتيجة وسبباً للأمر (ز، ب، ٢٦٤، ٢)
- البرهان إنما يكون بالعلّة، وعلّة كل واحد من الأمور واحدة (ز، ب، ٢٦٥، ٤)
- أما البرهان فإنما إثباتاً عن الأشياء الموجودة لها بتوسط هذه الأمور الذاتية (ز، ب، ٢٧٠، ١٠)
- البرهان قياس مؤتلف يقيني. وقد قيل في تفسير هذا أقوال. ويشبه أن لا يكون المراد باليقيني أنه يقيني النتيجة، فإنه إذا كان يقيني النتيجة فليس هو نفسه يقينياً، وإن أمكن أن يجعل لهذا وجه متكلف وتكلف جعل إدخال المؤتلف فيه حشواً من المقول، بل يكفي أن يقال: قياس يقيني النتيجة. ويغلب على ظني أن المراد بهذا قياس مؤلف من يقينيات وأن في اللفظ أدنى تحريف. فاليقينية إذا كانت في المقدمات كان ذلك حال البرهان من جهة نفسه؛ وإذا كانت في النتيجة كان ذلك حاله بالقياس إلى غيره. ويكونه يقيني المقدمات أمر له في ذاته، فهو أولى أن يكون مأخوذاً في حده، ومعرفاً لطبيعته (س، ب، ٣١، ١١)
- مبدأ البرهان يقال على وجهين: فيقال مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقاً، ويقال مبدأ البرهان بحسب علم ما. ومبدأ البرهان بحسب العلم مطلقاً هو مقدمة غير ذات وسط على الإطلاق، أي ليس من شأنها أن تتعلق ببيان نسبة محمولها إلى موضوعها - كانت إيجاباً أو سلباً - بحدّ أوسط، فتكون مقدمة أخرى أقدم منها وقبلها ومبدأ البرهان بحسب علم ما يجوز أن يكون ذا وسط في نفسه، لكنه يوضع في ذلك العلم وضعاً ولا يكون له في مرتبته في ذلك العلم وسط. بل إما أن يكون وسطه في علم قبله أو معه، أو يكون وسطه في ذلك العلم بعد تلك المرتبة (س، ب، ٥٨، ٥)
- البرهان يوقع لنا تصديقاً يقينياً بمجهول (س، ب، ٦٠، ٥)
- البرهان إنما يؤخذ من جهة الأشياء الموجودة للموضوع بذاتها إما داخلية في حدّ الموضوع، أو الموضوع داخل في حدّها (س، ب، ٦٠، ٥)

- (١٧٠، ١٨) - القياس اليقيني هو البرهان (س، ج، ٧، ١٢)
- البرهان من الجملة ما يكون مؤلفاً من يقينيات لإنتاج يقيني (مر، ت، ١٩٢، ١٤)
- إن البرهان قياس والقياس يكون واسطة بين حدين. ولا يصح أن تكون الواسطة بغير نهاية (مر، ت، ٢٠٤، ٥)
- البرهان يعطي اليقين الدائم (مر، ت، ٢٣٧، ١٤)
- ما لا برهان عليه فلا حد له (مر، ت، ٢٣٨، ٣)
- إن البرهان هو على إثبات الشيء، وإثبات الشيء غريبة عن ماهيته فلا يبعد أن يُجهل (مر، ت، ٢٤٧، ٢)
- فائدة البرهان ظهور الحق وحصول اليقين (غ، م، ٥٢، ١٣)
- «البرهان» نوع من «القياس». إذ «القياس» اسم عام. و«البرهان» اسم خاص لنوع منه (غ، ع، ٧٠، ٤)
- البرهان الحقيقي ما يُفيد شيئاً لا يُتصور تغيره، ويكون ذلك بحسب مقدمات البرهان، فإنها تكون يقينية أبدية لا تستحيل ولا تتغير أبداً (غ، ع، ٢٤٥، ٢٠)
- أكثر الغلط يكون في المبادرة إلى تسليم مقدمات البرهان على أنها أولية، ولا تكون أولية، بل ربما تكون محمودة مشهورة، أو وهمية (غ، ع، ٢٤٦، ٢٤)
- (يلتزم البرهان ب) مبادئ وموضوعات ومسائل فالموضوعات: نعني بها ما يُبرهن فيها. والمسائل: ما يُبرهن عليها. والمبادئ: ما يُبرهن بها (غ، ع، ٢٥٠، ١٩)
- إصطلاح المنطقيون على تخصيص اسم البرهان بما يُنتج اليقين الكلي الدائم الضروري (غ، ع، ٢٥٧، ٧)
- كل برهان يتنظم من مقدمتين ولا بُد لكل مقدمة أيضاً من برهان يأتلف من مقدمتين وهكذا فيتمادى إلى أن ينتهي إلى أوليات. فكما أن في العلوم أوليات فكذلك في المعارف (غ، ص، ٢١، ٥)
- البرهان عبارة عن أقاويل مخصوصة أُلِّفت تاليفاً مخصوصاً بشرط مخصوص يلزم منه رأي هو مطلوب الناظر بالنظر وهذه الأقاويل إذا وُضعت في البرهان لاقتباس المطلوب منها شُيئت مقدمات (غ، ص، ٢٩، ٣)
- الخلل في البرهان تارة يدخل من جهة نفس المقدمات إذ قد تكون خالية عن شروطها وأخرى من كيفية الترتيب والنظم، وإن كانت المقدمات صحيحة يقينية، ومرة منهما جميعاً (غ، ص، ٢٩، ٤)
- أقل ما يتنظم منه برهان مقدمتان أعني علمين يتطرق إليهما التصديق والتكذيب (غ، ص، ٢٩، ١٤)
- يجب ضرورة أن ننظر في المعاني المفردة وأقسامها ثم في الألفاظ المفردة ووجوه دلالتها، ثم إذا فهمنا اللفظ مفرداً والمعنى مفرداً أَلَّفنا معنيين وجعلناهما مقدمة، وننظر في حكم المقدمة وشروطها، ثم نجتمع مقدمتين ونصوغ منهما برهاناً وننظر في كيفية الصياغة الصحيحة وكل من أراد أن يعرف البرهان بغير هذا الطريق فقد طمع في المحال (غ، ص، ٣٠، ٢)
- البرهان عبارة عن مقدمتين معلومتين تُولَّف تاليفاً مخصوصاً بشرط مخصوص فيتولد بينهما نتيجة وليس يتحد نمطه بل يرجع إلى ثلاثة أنواع

مختلفة المآخذ والبقايا ترجع إليها (غ، ص، ٣٧، ١٨)

- مجموع أجزاء البرهان أربعة أمور إلا أن أمرًا واحدًا يتكرر في المقدمات فيعود إلى ثلاثة أجزاء بالضرورة لأنها لو بقيت أربعة لم تشترك المقدمات في شيء واحد وبطل الإزدواج بينهما فلا تتولد النتيجة (غ، ص، ٣٨، ١٠)

- مهما كانت المقدمات معلومة كان البرهان قطعياً وإن كانت مظنونة كان فقهيًا وإن كانت ممنوعة فلا بد من إثباتها. وأما بعد تسليمها فلا يمكن الشك في النتيجة أصلاً (غ، ص، ٣٩، ٢)

- البرهان المتع لا ينصاغ إلا من مقدمات يقينية إن كان المطلوب يقينياً أو ظنية إن كان المطلوب فقهيًا (غ، ص، ٤٣، ٧)

- السبيل المؤدي إلى إعلام المجهول قد سُمي قياساً، والحقيقي التام صُنِفَ منه قد سُمي برهاناً (ب، م، ٤٢، ١٢)

- نعني بالبرهان الحجة التي تفيد العلم اليقين الذي لا شك فيه من العلم اليقين الذي لا شك فيه (ب، م، ٢٠٤، ١٥)

- البرهان قياس مؤلف من يقينيات لتتاج يقين (سي، ب، ٢٣٣، ١)

- البرهان ينقسم إلى برهان الآن وبرهان اللّم (سي، ب، ٢٣٣، ٤)

- البرهان يفيد اليقين بلى يقوم البرهان عليها بطريق العرض (سي، ب، ٢٥٩، ٤)

- الحد لا يمكن إكتسابه بالبرهان، لأن الوسط المترتب بين المحدود الذي هو الحد الأصغر في القياس وبين الحد الذي هو الأكبر فيه لا بد من أن يكون مساوياً للطرفين فإن الوسط لا يكون أخص من الأصغر في موضوع ما، ولا

يجوز أن يكون ههنا أعم على الخصوص، فإن الأكبر يكون إما أعم منه أو مساوياً ومساوي الأعم أعم فكيف إذا كان أعم فيكون الحد أعم من المحدود وهذا محال فوجب أن يكون الوسط لا محالة مساوياً (سي، ب، ٢٦١، ٦)

- البرهان وإن لم يكن طريقاً إلى اكتساب الحد فبعضه نافع في حدس بعض الحدود، وهي التي حدودها الوسطى علل ذاتية للشيء (سي، ب، ٢٦٨، ٤)

- سُمي الذي يكون مُقَدِّماً في البرهان أي الحد الأوسط حدّاً هو مبدأ برهان (سي، ب، ٢٦٨، ١٦)

- الطريق الموصل إلى التصديق اليقيني الذي لا ريب فيه وهو البرهان (سي، ب، ٢٧٧، ١)

- البرهان... هو قياس يقيني يُقيد علم الشيء على ما هو عليه في الوجود بالعلّة التي هو بها موجود إذا كانت تلك العلّة من الأمور المعروفة لنا بالطبع (ش، ب، ٣٧٣، ١٤)

- البرهان يجب أن يكون من مقدمات ضرورية إذ كان المعلوم بالبرهان من شرطه ألا يكون بخلاف ما عُلِمَ ولا في وقت ما (ش، ب، ٣٨٨، ٤)

- البرهان... لا يخلو أن يكون من المقدمات الذاتية أو العرضية (ش، ب، ٣٨٨، ٩)

- البرهان... من شرطه أن تكون مقدماته مع أنها صادقة ضرورية أيضاً (ش، ب، ٣٨٩، ٢)

- ليس يقوم برهان على الشيء الجزئي الذي يفسد ولا يعود (ش، ب، ٣٩٢، ١١)

- إنما يمكن أن يُنقل البرهان من صناعة إلى صناعة متى كان المطلوب في الصناعتين واحداً بعينه (ش، ب، ٣٩٥، ١٠)

- لا سبيل إلى أن يُقام البرهان على أمر من

- الأمور إلا من مبادئه المناسبة التي تخصه (ش، ب، ٣٩٦، ٢)
- البرهان... يكون من الأشياء الذاتية الخاصة (ش، ب، ٣٩٦، ١٦)
- البرهان يكون من المبادئ المناسبة الخاصة وهي الأسباب القريبة للشيء (ش، ب، ٣٩٧، ١٧)
- كل برهان فإن إلتئامه وقوامه من ثلاثة أشياء: أحدها الأمور الموضوعية في تلك الصناعة. والثاني المقدمات الواجب قبولها. والثالث المحمولات المطلوب في تلك الصناعة وجودها لتلك الموضوعات (ش، ب، ٣٩٨، ٣)
- البرهان... ليس يقوم على الأشياء الكثيرة بما هي كثيرة بل إنما يقوم على الطبيعة الكلية السارية في تلك الأشياء المحكوم عليها بالحكم البرهاني (ش، ب، ٤٠١، ٢)
- البرهان إنما يكون من المقدمات الذاتية (ش، ب، ٤٣٠، ٩)
- البرهان منه كلي ومنه جزئي، ومنه موجب ومنه سالب، ومنه مستقيم ومنه خُلف (ش، ب، ٤٣٤، ٢)
- البرهان على الأشياء التي معلومها أكثر هو أفضل من البرهان الذي يكون على الأشياء التي معلومها أقل (ش، ب، ٤٣٦، ٤)
- البرهان الذي يُعَلِّم به شيان أفضل من البرهان الذي يُعَلِّم به شيء واحد (ش، ب، ٤٣٦، ٦)
- البرهان الذي هو أكثر كَلِيَّةً في باب معرفة العلة (ش، ب، ٤٣٦، ١١)
- البرهان الذي ينبنى على مقدمات أقل في باب الكمية أو في باب الكيفية أفضل من البرهان الذي ينبنى على مقدمات أكثر في البابين جميعاً
- أو في أحدهما (ش، ب، ٤٣٧، ٥)
- البرهان الذي يأتلف من مقدمات أكثر فالمعرفة بنتيجته أبعد من المعارف الأول بالطبع (ش، ب، ٤٣٧، ١٢)
- البرهان المؤتلف من المقدمات المتقدمة بالطبع أشرف من البرهان الذي يأتلف من مقدمات متأخرة بالطبع (ش، ب، ٤٣٨، ٢٢)
- البرهان الذي يكون من تأليف طبيعي ومقدمات أعرف بالطبع من النتيجة هو أفضل (ش، ب، ٤٤٠، ١٣)
- كل برهان... إما أن تكون مقدماته ضرورية... وإما جارية على الأكثر (ش، ب، ٤٤٤، ٥)
- يبين بالبرهان أن الشيء موجود (ش، ب، ٤٩٦، ٢)
- ينبغي أن تؤخذ الحدود الثلاثة في البرهان متساوية بعضها لبعض أعني العلة والمعلول والشيء الذي له العلة وهو الموضوع (ش، ب، ٤٨٧، ١٧)
- البرهان هو القياس الذي يُؤلف من مقدمات صادقة أولية (ش، ج، ٥١٣، ٧)
- قد يُستعمل في البرهان القياس الذي إحدى مقدماته كاذبة وذلك في قياس الخُلف (ش، ج، ٦٥٤، ٥)
- المطلوب بالبرهان قد يكون ضرورة الشيء، وقد يكون إمكان الشيء، وقد يكون مجرد وجوده من غير إعتبار ضرورته ولا إمكانه (ر، ل، ٤٤، ١١)
- البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين (هـ، م، ٢٥، ٨)
- المفيد للتصديق الجازم الحق هو البرهان (ط، ش، ٥١١، ٨)

- ذكر المعلم الأول: أن البرهان قياس مؤلف من مقدمات يقينية لمطلوب يقيني (ط، ش، ٥١٩، ١٣)
- البرهان: معنيان: أحدهما: أن يكون علم مبنياً على أصل موضوع تبين في علم آخر، فيكون البرهان الذي يبين به ذلك الأصل، منقولاً من علمه إلى العلم الأول المبني، حتى يتم ذلك العلم به والثاني: أن تكون المسألة من علم ما، والبرهان عليه إنما يكون لشيء من حقه أن يكون في علم آخر، وإنما نقل من ذلك العلم إلى هذا العلم لبيان تلك المسألة (ط، ش، ٥٣٤، ٣)
- البرهان مهما كانت المقدمات يقينية ابتداءً أو بواسطة وكان تركبها معلوم الصحة كان المقاس برهاناً وإلا فلا (م، ط، ٣٤٨، ١٣) مركزية كبرى
- المقدمات التفسيرية التي هي مبادي أولى للبرهان كالأوليات أو المحسوسات أو المتواترات أو المجربات أو الحدسيات (م، ط، ٣٤٨، ٢٠)
- المطلوب بالبرهان قد يكون قضية ضرورية وممكنة ووجودية ومقدمات كل بحثه (م، ط، ٣٤٩، ٥)
- «البرهان» قد يكتفى فيه بـ«مقدمة»، وقد لا يتم إلا بـ«مقدمتين»، وقد لا يتم إلا بثلاث «مقدمات» وأربع وخمس، بحسب حاجة المستدل وما يعلمه مما لا يعلمه من «المقدمات» (ت، ر، ٩٢، ٨)
- لا بد في «البرهان» من «قضية كلية» (ت، ر، ١٢٠، ٧)
- لا يفيد «البرهان» العلم بشيء موجود، بل بأمور مقدرة في الأذهان لا يعلم تحققها في الأعيان (ت، ر، ١٢٦، ٧)
- (يقول المنطقيون) «البرهان لا يفيد إلا الكلّيات» (ت، ر، ١٣٣، ١٢)
- «البرهان» لا يفيد العلم بشيء من الموجودات (ت، ر، ١٣٥، ٤)
- إذا كان «البرهان» لا يفيد إلا العلم بالكلّيات، والكلّيات إنما تتحقق في الأذهان لا في الأعيان، وليس في الخارج إلا موجود معين، لم يُعلم بـ«البرهان» شيء من المعيّنات (ت، ر، ١٣٥، ٥)
- لا يعلم بـ«البرهان» «واجب الوجود» ولا «المعقول» (ت، ر، ١٣٥، ١٤)
- إن القوم (المناطق) لم يرجعوا فيما سمّوه «حدّاً» و«برهاناً» إلى حقيقة موجودة، ولا إلى أمر معقول، بل إلى اصطلاح مجرد (ت، ر، ١٨٠، ١٨) مركزية كبرى
- إن القوم (المناطق) لم يرجعوا فيما سمّوه «حدّاً» و«برهاناً» إلى حقيقة موجودة، ولا إلى أمر معقول، بل إلى اصطلاح مجرد (ت، ر، ١٨٠، ١٨)
- «البرهان» شرطوا له (المناطق) مادة معينة، وهي «القضايا» التي ذكروها. وأخرجوا من «الأوليات» ما سمّوه «وهميات» وما سمّوه «مشهورات»، وحكم الفطرة بهما - لا سيما بما سمّوه «وهميات» - أعظم من حكمها بكثير من «اليقينيات» التي جعلوها موادّ «البرهان» (ت، ر، ٢٠٦، ١٠)
- ما ذكروه (المنطقيون) من «البرهان». وأنهم يعظمون «قياس الشمول»، ويستخفون بـ«قياس التمثيل»، ويزعمون أنه إنما يفيد الظن، وأن العلم لا يحصل إلا بذلك. وليس الأمر كذلك، بل هما في الحقيقة من جنس واحد (ت، ر، ٢٢٨، ٢٢)

يكون البرهان من مثله «برهان أنَّ» (س، ب،
(١٨، ٣٦)

- «برهان أنَّ» ليس «برهان لِمَ». وإنَّما كان يقيناً
لأنَّ المقدمتين كليتان واجبتان ليس فيهما شك
(س، ب، ٣٨، ١٧)

- إنَّ «برهان الآنَّ» قد يُعطي في مواضع يقيناً
دائماً. وأمَّا فيما له سبب فلا يُعطي اليقين
الدائم، بل فيما لا سبب له (س، ب،
(١٢، ٣٩)

- إنَّ الحدَّ الأوسط إن كان هو السبب في نفس
الأمر لوجود الحكم، وهو نسبة أجزاء النتيجة
بعضها إلى بعض، كان البرهان برهان لِمَ؛ لأنَّه
يعطي السبب في التصديق بالحكم، ويعطي
السبب في وجود الحكم فهو مطلقاً معطٍ للسبب
وإن لم يكن كذلك، بل كان سبباً للتصديق
فقط، فأعطى اللمية في الوجود فهو المُستقى
برهان إنَّ، لأنَّه دلَّ على إثنية الحكم في نفسه
دون لعيته في نفسه (س، أ، ٥٣٥، ٥)

- إذا كان الأوسط معلول الأكبر ولكنه يكون علّة
لوجود الأكبر في الأصغر، أو كان الأوسط
والأكبر معلولي علّة واحدة ولكنَّ الأوسط
يكون علّة لوجود الأكبر في الأصغر، يسمّى
برهان «إنَّ» مطلقاً. إذا كان الأوسط معلولاً
لوجود الأكبر في الأصغر يُسمّى «دليلاً» (مر،
ت، ٢٢٧، ١١)

- برهان «إنَّ» هو أن يكون الأوسط علّة لوجود
الأكبر في الأصغر وإن لم يكن علّة لوجوده في
ذاته (مر، ت، ٢٢٨، ٥)

- القياس البرهاني ينقسم إلى ما يفيد علّة وجود
النتيجة وإلى ما يفيد علّة التصديق بالوجود.
فالأول يُسمّى برهان لِمَ والآخر يُسمّى برهان إنَّ
(غ، م، ٥٩، ٧)

- (حال) «الدليل» و«البرهان»، فإنَّ الدليل هو
المرشد إلى المطلوب والموصل إلى المقصود
(ت، ر، ٢، ٧، ٢٤)

- «البرهان» لا يراد به إلّا بيان المدلول عليه
وتعريفه وكشفه وإيضاحه. فإذا كان هو أوضح
وأظهر كان هذا بياناً للجلي بالخفي (ت، ر،
(٢، ٧٧)

- الكلام الذي زعموا (المنطقيون) أنّه برهان
قرّروا به الأصول الكلية: «الحد» و«البرهان».
وفيه من الفساد والخطأ والتناقض ما يطول
وصفه (ت، ر، ٢، ١٣٩، ١٢)

- البرهان ما كانت مواده يقينية (ت، ر،
(٧، ١٦٩)

- البرهان وهو ما ترتّب من مقدّمات يقينية (ض،
س، ٣٦، ١)

برهان إنَّ

- البرهان الذي يقوم على المطالب التي تحت
يدعى «برهان إنَّ» (ز، ب، ٢٣٩، ٦)

- إذا كان القياس يُعطي التصديق بأنَّ كذا كذا ولا
يُعطي العلّة في وجود كذا كذا كما أعطى العلّة
في التصديق فهو «برهان أنَّ» (س، ب،
(٤، ٣٢)

- برهان الآنَّ فقد يتفق فيه أن يكون الحدَّ الأوسط
في الوجود لا علّة لوجود الأكبر في الأصغر
ولا معلولاً له، بل أمراً مُضايقاً له أو مساوياً له
في النسبة إلى علّته عارضاً معه أو غير ذلك مما
هو معه في الطبع معاً. وقد يتفق أن يكون في
الوجود معلولاً لوجود الأكبر في الأصغر.
فالأول يُسمّى برهان الآنَّ على الإطلاق،
والثاني يُسمّى دليلاً (س، ب، ٣٢، ٧)

- إذا كان الحدَّ الأوسط معلولاً للأكبر في وجوده
في الأصغر حتى يكون ذلك علّة فيه، فهو الذي

- (الحد الأوسط) إن لم يكن علة، سماء الفقهاء (قياس الدلالة) والمنطقيون سموه (برهان الإن) أي هو دليل على أن الحد الأكبر موجود للأصغر، من غير بيان علة (غ، ع، ٢٤٣، ٣) - قياس الدلالة أو برهان الإن هو ما لم يكن الحد الأوسط فيه علة للحد الأكبر مثل: هذا شعبان؛ فإذا هو قريب العهد بالأكل (غ، ع، ٣٧٢، ١٠)
- إن لم يكن (البرهان) بالسبب الموجب لوجود الشيء بل بما الشيء سببه كالإحراق للنار قيل له برهان إن (ب، م، ٢١٠، ١٦)
- إذا كان القياس يُعطي التصديق بأن كذا كذا، ولا يُعطي العلة في أن كذا كذا في الوجود، كما أعطى العلة في التصديق، فهو برهان إن، وإذا أعطى العلة في الأمرين جميعاً حتى يكون الحد الأوسط فيه كما هو علة التصديق بوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في البيان، كذلك هو علة لوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في نفس الوجود، فهذا البرهان يُسمى برهان لم (ب، م، ٢١١، ١)
- برهان الإن قد لا يكون فيه الحد الأوسط علة لوجود الأكبر في الأصغر ولا معلولاً له بل أمراً مقروناً مساوياً له في النسبة إلى العلة حتى يكونا عن العلة معاً (ب، م، ٢١١، ٤)
- برهان الإن فهو القياس الذي أوسطه علة اعتقاد القول والتصديق فيه فحسب (سي، ب، ٢٣٣، ٤)
- إذا كان الأوسط في برهان الإن مع أنه ليس بعلة لوجود الأكبر في الأصغر معلولاً لوجوده فيه لكنه أعرف عندنا من الأكبر سمي دليلاً (سي، ب، ٢٣٣، ١١)
- الحد الأوسط لا بد وأن يكون علة لتصديق
- ثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان مع ذلك علة لثبوت الأكبر في نفسه فهو برهان اللّم، وإن لم يكن كذلك فهو برهان الإن (ر، ل، ٤٦، ٩)
- إعلم أن الحد الأوسط في البرهان لا بد أن يكون علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن، فإن كان علة لوجود تلك النسبة في الخارج أيضاً يُسمى برهاناً لعمياً لأنه يفيد اللّميّة في الذهن والخارج، كما يقال هذا متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فهذا محموم فتعفن الأخلاط علة للنسبة في الذهن والخارج جميعاً، وإن كان علة للنسبة في الذهن دون الخارج يسمّى برهاناً إنياً لأنه يفيد إثبات النسبة في الخارج دون لّميّتها، مثل هذا محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فهذا متعفن الأخلاط، فالحقى وإن كانت علة لثبوت تعفن الأخلاط في الذهن إلا أنها ليست علة له في الخارج بل الأمر بالعكس (ه، م، ٧٢، ٢٤)
- البرهان المسمى برهان إن... لا يخلو: إمّا أن يكون الأوسط فيه معلولاً لوجود الحكم في الخارج. أو لا يكون. فالأول: يسمى دليلاً. والثاني: لا يُخصّ بإسم. والدليل يشارك برهان لم، في الحدود. ويتخالفان في وضع الأوسط والأكبر. وفي النتيجة (ط، ش، ٥٣٥، ٤)
- أمّا برهان إن فلا يعطي السبب إلا في العقل فقط، والعلم اليقيني يحصل به، إذا كان السبب في الوجود معلوماً؛ إلا أنه لا يكون سبباً في العقل؛ لكونه غير تام في سببته؛ ولذلك لا يصلح أن يقع في البرهان (ط، ش، ٥٣٥، ١٥)
- برهان (إن) لا يعطي علة في الوجود، ولكن

ثلاثة حدود (ش، ب، ٤٣٧، ٢٠)

يعطي ثبوته في العقل (ط، ش، ٥٣٦، ٦)

- الأوسط في البرهان لا بد وأن يفيد الحكم بثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان هو علة لوجود الأكبر في الأصغر سُمي البرهان برهان لم لأنه يعطي السبب في التصديق وفي الحكم في الوجود الخارجي، وإن لم يكن كذلك سمي برهان إن لأنه يفيد أنية الحكم في الخارج دون لميته. وإن أفاد لمية التصديق، والأوسط في برهان إن كان معلولاً هو أعرف يُسمى دليلاً أيضاً (م، ط، ٣٤٨، ٣٥)

برهان تام

- إن البرهان إنما يكون برهاناً تاماً إذا أعطى العلة القريبة الخاصة التي بالذات وبالفعل. فالحديث التام هو الذي يشتمل على مثل هذه العلل فيما له علل الماهية فيوردها بتمامها لا يخلو منها شيئاً إن كانت ذاتية (س، ب، ٢٢٦، ٢١)

برهان جزئي

- البرهان الجزئي فإنما يبين ذلك الشيء الذي هو. فإن كان البرهان الذي يبين بذاته هو أفضل، وهذا هو البرهان الجزئي أكثر من الكلّي، فالبرهان الجزئي أفضل من الكلّي (أ، ب، ٣٨٥، ١٠)

برهان حقيقي

- البرهان الحقيقي ما يُفيد اليقين الضروري الدائم الأبدي، الذي يستحيل تغييره (غ، ع، ٢٥٥، ١)

- البرهان الحقيقي هو ما يُفيد اليقين الضروري الدائم الأبدي الذي يستحيل تغييره (غ، ع، ٣٥٢، ١٨)

برهان الخلف

- الفرق بين البرهان المستقيم والذي بالخلف أن الذي بالخلف يضع ما نريد إبطاله، إذ يسوق إلى كذب مُقرّ به؛ وأما المستقيم فإنه يبتدي من مقدّمات مُقرّ بها صدقاً. وكلا البرهانين من مقدّمات مُقرّ بها، إلا أن المستقيم يكون من المقدّمات التي عنها القياس؛ وأما الذي بالخلف فأحدي مقدّمته من مقدّمات القياس

برهان إن ولم

- القياس البرهاني على قسمين: قسم يكون الأوسط علة لوجود الأكبر في ذاته وعلة لاعتقاد أن الأكبر موجود للأصغر، وهذا القسم برهان «لم». ومثاله: «هذه الخشبة مستهتة النار. وكل خشبة مستهتة النار فإنها تحترق. فهذه الخشبة تحترق». فالأوسط في هذا المكان علة لاحتراق الخشبة وعلة لاعتقاد أن الخشبة تحترق. وقسم لا يكون الأوسط علة لوجود الأكبر في نفسه، بل لاعتقاد وجود الأكبر في الأصغر، وهذا يسمى برهان «إن» (مر، ت، ٢٢٧، ٨)

برهان بسيط

- إذا اجتمع في البرهان البساطة من قبل الكيفية والكمية كان أفضل من البرهان الذي إنما هو بسيط من جانب الكمية فقط (ش، ب، ٤٣٧، ١٨)

- البرهان البسيط... أفضل من المركّب (ش، ب، ٤٣٧، ١٨)

- البرهان البسيط من باب الكمية... هو من

- إن أثبت العلة كان «برهان علة»، وإن أثبت دليلها كان «برهان دلالة» (ت، ر، ١٢٩، ١١)

برهان الدور

- في الحدود الراجعة بعضها على بعض فقط تكون البراهين التي تكون بالدور (أ، ق، ٢٤٩، ١٣)

- يعرض في هذه البراهين التي بالدور أن يستعمل الشيء المبرهن مقدّم في تبين ما كان يُبرهنه (أ، ق، ٢٤٩، ١٤)

- برهان الدور يُرسم بأنه أخذ من النتيجة مع عكس إحدى المقدمتين وتأليفها قياساً يُبين به المقدّمة الأخرى الباقية من القياس (ز، ق، ١٨٩، ٥)

- برهان الدور إنما يتم إذا كانت الحدود متعاكسة متساوية مثل الضحك والإنسان وقابل العلم (ز، ق، ١٨٩، ١٠)

- برهان الدور يلزم فيه أن يكون أمور بأعيانها عند أمور بأعيانها متقدّمة ومتأخرة معاً، وهذا خُلف (ز، ب، ٢٢٥، ٦)

برهان سائق إلى محال

- القول بأن على كل شيء إما موجبة وإما سالبة فإنه قد يأخذه البرهان السائق إلى المحال (أ، ب، ٣٤٣، ١٢)

برهان سالب

- لا سبيل إلى أن يكون البرهان السالب من غير المبرهن (أ، ب، ٣٩٣، ٥)

- إن كان البرهان الذي يكون بمقدّمات هي أعرف وأقدم هو أفضل، وكان كلا البرهانين

المستقيم، والأخرى نقيضة النتيجة وفي المستقيم ليس يجب ضرورة أن تكون النتيجة معروفة قبل كون القياس. وأما الذي بالخلف فإنه يجب لا محالة أن تعرف هي ليوضع نقيضها، ولا فرق في ذلك بين أن تكون النتيجة موجبة أو سالبة. وكل الذي يبين باستقامة القياس فقد يبين بالخلف؛ وكل الذي يبين بالخلف، فقد يبين باستقامة وبحدود واحدة (أ، ق، ٢٦٩، ١٣)

- برهان الخلف هو أن يؤخذ نقيض النتيجة أو نقيض المطلوب ويضاف إليه مقدمة صادقة فيترتب منها قياس، فينتج نتيجة كاذبة بمنزلة قولنا: (أ) على كل (ب) / و(ب) على كل (ج) / ف(أ) على كل (ج) (ز، ق، ١٩٠، ١١)

- البرهان المستقيم أفضل من الخلف (البرهان) الخلف هكذا. إن كان قولنا: لا شيء من حـ ا باطلاً، فليكن: بعض حـ ا، وكان: لا شيء من بـ ا - وهو مُسلم - ينتج أنه: ليس كل حـ ب هذا خلف، إذ كان كل حـ ب (س، ب، ١٧٩، ١٧)

- إذا كان البرهان السالب المستقيم أفضل من برهان الخلف الموجب فهو أفضل من الخلف السالب (س، ب، ٤٤٠، ١٤)

برهان الدلالة

- برهان الدلالة فهو أن يكون الأمر المتكرر في المقدمتين معلولاً ومسبباً فإن العلة والمعلول يتلازمان وكذلك السبب والمسبب والموجب والموجب (غ، ص، ٥٤، ١٣)

- إن استدلت بالمعلول على العلة فهو برهان دلالة وكذلك لو استدلت بأحد المعلولين على الآخر (غ، ص، ٥٤، ١٥)

برهان كلي

- البرهان الكلي فإنه إنما يبين ما هو ذلك الآخر، وليس ذلك الشيء الذي اتفق أن يكون هو يبين - مثال ذلك البرهان على المثلث المتساوي الساقين لا بما هو متساوي الساقين، لكن بما هو مثلث (أ، ب، ٣٨٥، ٧)

- (البرهان) الكلي ليس هو شيئاً خارجاً عن الأوحاد والجزئية، والبرهان يوهماً أن هذا هو شيء، أعني الذي يكون البرهان فيه، وأن هذه الطبيعة هي شيء موجود في الأشياء الموجودة (أ، ب، ٣٨٥، ١٢)

- إن كان البرهان الكلي هو في هذا المعنى أكثر، وهو على ما هو موجود أقل من الجزئي، وقد يركز فينا ظناً كاذباً فيكون البرهان الكلي أحسن من الجزئي (أ، ب، ٣٨٦، ٩)

- الذي يعلم إذن كلياً هو بما هو به موجود أكثر علماً مما هو عالم به على طريق الجزئي. فالبرهان الكلي إذاً أفضل (أ، ب، ٣٨٧، ٨)

- البرهان الكلي أفضل من الجزئي (ز، ب، ٢٦١، ١٩)

- البرهان الذي يكون على الكلي أفضل من الذي يكون على الجزئي (ش، ب، ٤٣٦، ١١)

برهان لم

- البرهان الذي يُعطي اليقين بوجوده فقط يُعرف بـ «برهان الوجود»، والذي يُعطي بعد ذلك سبب وجوده يُسمى «برهان لِمَ هو الشيء»، والذي يُعطي علم الوجود وسبب الوجود معاً يُسمى «برهان الوجود ولِمَ هو»، وهو البرهان على الإطلاق لأنه يجتمع فيه أن يكون مطلوباً به وجوده وسبب وجوده معاً، والمطلوب به فيما عدا ذلك هو مطلوب وجوده فقط (ف، ح، ٢٠٤، ١٥)

مصدقاً بأنه ليس يوجد الشيء، غير أن تلك إنما تكون بما هو أقدم، وتلك الآخر بما هو أشد تأخراً، فالبرهان السالب أفضل من السائق إلى المحال (أ، ب، ٣٩٤، ١٤)

- البرهان السالب لا يتم البتة إلا بمقدمة موجبة إنما يكون عليها برهان موجب إن كان ولا يُعرف إلا بها (س، ب، ١٧٨، ٩)

برهان عددي

- البرهان العددي فهو مُقتني دائماً للجنس الذي فيه يكون البرهان؛ وكذلك تلك العلوم الباقية (أ، ب، ٣٣٣، ١٠)

برهان علة

- إن أثبت العلة كان «برهان علة»، وإن أثبت دليلها كان «برهان دلالة» (ت، ر، ١٢٩، ١٠)

برهان على ان الشيء

- البرهان على «إن الشيء» فالوسط فيه علة بعيدة أو معلول منعكس على علته بالتساوي (ز، ب، ٢٤٨، ٩)

- البرهان على «إن الشيء» وهو الذي يكون الوسط فيه معلولاً منعكساً الموضوع فيها العلة (ز، ب، ٢٤٨، ١١)

- أما البرهان على «إن الشيء» فإنما يُسمى برهاناً على المجاز وأولى به أن يُسمى قياساً لا برهاناً (ز، ب، ٢٤٩، ٣)

- البرهان على «إن الشيء» يكون في العلم الذي تحته، وذلك بمنزلة علمي الهندسة والمناظرة (ز، ب، ٢٤٩، ١١)

- البرهان الذي يقوم على المطالب التي فوق يُدعى «برهان لِمَ»، لأنه يكون بالعلّة والسبب القريب (ز، ب، ٢٣٩، ٦)
- «البرهان بِلِمَ» إنما يكون في العلم الأعلى (ز، ب، ٢٤٩، ١١)
- إذا كان (القياس) يعطي العلّة في الأمرين جميعًا حتى يكون الحدّ الأوسط فيه كما هو علّة التصديق بوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في البيان - كذلك هو علّة لوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في نفس الوجود - فهذا البرهان يُسمّى «برهان لِمَ» (س، ب، ٣٢، ٧)
- إذا كان الحدّ الأوسط علّة لوجود الأكبر في الأصغر فهذا هو «برهان لِمَ»، بعد أن علمت أنّ كون الأوسط علّة بوجه ما للأكبر ليس كافيًا في أنّ يصلح وضعه حدًّا أوسط ما لم يستكمل شرائط عليّته (س، ب، ٣٦، ١٤)
- الذي يُعطي الشيء فيه علّة ما ثم يتبع المعلول علّته. فهذا بالحقيقة هو الذي بالفعل «برهان لِمَ»، وسائر ذلك بالقوّة «برهان لِمَ» (س، ب، ١٥٠، ٧)
- إنّ الحدّ الأوسط إن كان هو السبب في نفس الأمر لوجود الحكم، وهو نسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض، كان البرهان برهان لِمَ؛ لأنّه يعطي السبب في التصديق بالحكم، ويعطي السبب في وجود الحكم فهو مطلقًا معطٍ للسبب وإن لم يكن كذلك، بل كان مسببًا للتصديق فقط، فأعطى اللميّة في الوجود فهو المُسمّى برهان إنّ، لأنّه دلّ على إنية الحكم في نفسه دون لميّة في نفسه (س، أ، ٥٣٤، ٦)
- القياس البرهاني ينقسم إلى ما يفيد علّة وجود النتيجة وإلى ما يفيد علّة التصديق بالوجود فالأول يُسمّى برهان لِمَ والآخر يُسمّى برهان إنّ
- (غ، م، ٥٩، ٧)
- الحدّ الأوسط إن كان علّة للحدّ الأكبر سمّاه الفقهاء (قياس العلّة) وسمّاه المنطقيون (برهان اللّم) أي ذكر ما يُجاب به عن لِمَ (غ، ع، ٢٤٣، ٢)
- برهان اللّم أو قياس العلّة هو ما يكون الحدّ الأوسط فيه علّة للحدّ الأكبر (غ، ع، ٣٥٢، ١٦)
- قياس العلّة أو برهان اللّم هو ما يكون الحدّ الأوسط فيه علّة للحدّ الأكبر، مثل هذه الخشبة محترقة لأنها أصابتها النار (غ، ع، ٣٧٢، ٧)
- إذا كان البرهان بالسبب الموجب لوجود الشيء كالنار للإحراق سُمّي البرهان برهان لِمَ (ب، م، ٢١٠، ١٥)
- إذا كان القياس يُعطي التصديق بأنّ كذا كذا، ولا يُعطي العلّة في أنّ كذا كذا في الوجود، كما أعطى العلّة في التصديق، فهو برهان إنّ، وإذا أعطى العلّة في الأمرين جميعًا حتى يكون الحدّ الأوسط فيه كما هو علّة التصديق بوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في البيان، كذلك هو علّة لوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في نفس الوجود، فهذا البرهان يُسمّى برهان لِمَ (ب، م، ٢١١، ٤)
- برهان لِمَ فهو الذي أوسطه علّة لوجود الحكم في نفس الأمر وهو نسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض أي وجود الأكبر في الأصغر، ولا محالة أن تلك العلّة تفيد اعتقاد القول والتصديق أيضًا، فهو معطٍ للعلّة مطلقًا لأنه يعطي علّة التصديق بالحكم وعلّة وجود الحكم في نفسه (سي، ب، ٢٣٣، ٥)
- الحدّ الأوسط لا بدّ وإن يكون علّة لتصديق ثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان مع ذلك علّة

أنها معلولة النار، ويكون هذا البرهان برهان (لَمْ). ومنه قولنا: العالم مؤلف، ولكل مؤلف مؤلف (ط، ش، ٥٣٨، ٥)

- الأوسط في البرهان لا بد وأن يفيد الحكم بثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان هو علة لوجود الأكبر في الأصغر سُمي البرهان برهان لم لأنه يعطي السبب في التصديق وفي الحكم في الوجود الخارجي وإن لم يكن كذلك سمي برهان إن لأنه يفيد أنية الحكم في الخارج دون لَمِيته. وإن أفاد لَمِيته التصديق. والأوسط في برهان إن كان معلولاً هو أعرف يُسمى دليلاً أيضاً (م، ط، ٣٤٨، ٣٥)

برهان لم الشيء

إن البرهان بـ"لم الشيء" الوسط فيه علة موجبة وقريبة (ز، ب، ٢٤٨، ٨)

- أما البرهان بـ"لم الشيء" فإن الموضوع فيها المعلول (ز، ب، ٢٤٨، ١٢)

- البرهان الذي لَمْ ذلك الشيء يكون بالعلة القريبة له (ش، ب، ٤٠٦، ١٠)

برهان مستقيم

- الفرق بين البرهان المستقيم والذي بالخلف أن الذي بالخلف يضع ما نريد إبطاله، إذ يسوق إلى كذب مُقَرَّر به؛ وأما المستقيم فإنه يتندي من مقدمات مُقَرَّر بها صدقاً. وكلا البرهاتين من مقدمات مُقَرَّر بها، إلا أن المستقيم يكون من المقدمات التي عنها القياس؛ وأما الذي بالخلف فأحدي مقدماته من مقدمات القياس المستقيم، والأخرى نقيضة النتيجة وفي المستقيم ليس يجب ضرورة أن تكون النتيجة معروفة قبل كون القياس. وأما الذي بالخلف

لثبوت الأكبر في نفسه فهو برهان اللَمْ، وإن لم يكن كذلك فهو برهان الإن (ر، ل، ٤٦، ٨)

- إعلم أن الحد الأوسط في البرهان لا بد أن يكون علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن، فإن كان علة لوجود تلك النسبة في الخارج أيضاً يُسمى برهاناً لَمِيّاً لأنه يفيد اللَمِيّة في الذهن والخارج، كما يقال هذا متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فهذا محموم فتعفن الأخلاط علة للنسبة في الذهن والخارج جميعاً، وإن كان علة للنسبة في الذهن دون الخارج يُسمى برهاناً إِنِيّاً لأنه يفيد إنية النسبة في الخارج دون لَمِيّتها، مثل هذا محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فهذا متعفن الأخلاط، فالحتمى وإن كانت علة

لثبوت تعفن الأخلاط في الذهن إلا أنها ليست علة له في الخارج بل الأمر بالعكس (هـ، م، ٧٢، ٢٢)

- الحد الأوسط في البرهان لا بد وأن يكون علة لحصول التصديق بالحكم الذي هو المطلوب في العقل، وإلا فلم يكن البرهان برهاناً على ذلك المطلوب، هذا خلف. ثم إنه لا يخلو: إما أن يكون مع ذلك علة أيضاً لوجود ذلك الحكم في الخارج. أو لا يكون. فإن كان فالبرهان هو برهان لَمْ (ط، ش، ٥٣٥، ٣)

- أحق البراهين بإسم البرهان هو برهان لَمْ؛ لأنه معطٍ للسبب في الوجود والعقل (ط، ش، ٥٣٥، ١٢)

- برهان (لَمْ) يعطي علة الحكم على الإطلاق (ط، ش، ٥٣٦، ٥)

- إن الأوسط يمكن أن يكون مع كونه علة لوجود الأكبر في الأصغر معلولاً للأكبر، كما أن حركة النار علة لوصولها إلى هذه الخشبة، مع

إلينا وهو الذي يُسمى «الدليل» لا بالإضافة إلى الأمر في نفسه وهو الذي جرت العادة بأن يُسمى برهانًا مطلقًا (ش، ب، ٣٧٨، ٢٠)

- البرهان المطلق أعني الذي يفيد وجود الشيء وسببه معًا أو السبب إذا كان الوجود معلومًا (ش، ب، ٤١٠، ١٨)

- من شرط البرهان المطلق أن يكون الحد الأوسط فيه علة للطرف الأكبر (ش، ب، ٤٨٨، ٦)

برهان موجب

- لما كان البرهان الموجب أفضل من السالب فمن البين أنه أفضل من البرهان السابق للكلام إلى المُحال (أ، ب، ٣٩٣، ٨)

- البرهان الموجب يتم ويُعرف بلا سالب. فإذا البرهان الموجب أقدم من السالب وأُعرف أيضًا. فإن البراهين الموجبة قد يوجد المتوسط في حدودها إنما نسبته إلى الطرفين نسبة إيجاب فقط، وكذلك الزائد فيها وهو حد خارج عن الحدود الثلاثة لتركيب البراهين الموجبة موجب أيضًا ويستمر كذلك، ولو كان يجوز أن يكون ذلك بغير نهاية فلا مدخل للسلب فيها (س، ب، ١٧٨، ١٠)

برهان موجب وسالب

- كلا البرهانين (الموجب والسالب) يتم بثلاثة حدود ومقدمتين (أ، ب، ٣٩١، ١١)

- البرهان الموجب أفضل من السالب (ش، ب، ٤٣٧، ٤)

- البرهان السالب يأتلف من مقدمتين إحداهما أقل معرفة من الأخرى، والموجب يأتلف من مقدمتين إحداهما مساوية للمقدمة الواحدة من

فإنه يجب لا محالة أن تعرف هي لبوضع نقيضها، ولا فرق في ذلك بين أن تكون النتيجة موجبة أو سالبة. وكل الذي يبين باستقامة القياس فقد يبين بالخلف؛ وكل الذي يبين بالخلف، فقد يبين باستقامة وبحدود واحدة (أ، ق، ٢٦٩، ١٣)

- البرهان المستقيم أفضل من السابق إلى الخلف (ز، ب، ٢٦٠، ١٠)

- البرهان المستقيم أفضل من الخلف. وليكن المستقيم هكذا: كل ح ب، ولا شيء من ب أ، ينتج أنه لا شيء من ح أ. (س، ب، ١٧٩، ١٦)

- البرهان الموجب المستقيم أفضل من البرهان السالب المستقيم (ش، ب، ٤٣٩، ٢)

- إذا كان البرهان الموجب المستقيم أفضل من السالب المستقيم فهو أفضل من الخلف بإطلاق (ش، ب، ٤٤٠، ١٤)

برهان مطلق

- لما كانت إحدى شرائط البرهان المطلق أن الحد الأوسط أقدم من الطرفين الأول على جهة تقدم سبب الشيء للشيء، فإن الحد المُتَبَرِّهَنَ يلزم ضرورة أن يكون حدًا لأمر له حد آخر أقدم من الحد المُتَبَرِّهَنَ (ف، ب، ٥٢، ٢٠)

- البرهان المطلق، أعني برهان «لِمَ» فمثل أن يقول: القمر كروي، وكل كروي فإن إستفادته النور من المقابل يكون على شكل كذا وكذا. إن هذه الخشبة باشرتها النار؛ وكل خشبة باشرتها النار تحترق. فإن هذا كله مما يُعطي التصديق بالمطلوب ويعطي علة وجود المطلوب في نفسه معًا (س، ب، ٣٣، ٥)

- إن... نوعًا من البرهان يُسمى برهانًا بالإضافة

البرهان السالب والأخرى أعرف منها (ش، ب، ٤٣٧، ١٥)

- البرهان الموجب أعرف من البرهان السالب (ش، ب، ٤٣٧، ١٧)

- البرهان الموجب كأنه متقدم بالطبع على السالب (ش، ب، ٤٣٨، ١٩)

برهان الوجود

- البرهان الذي يُعطي اليقين بوجوده فقط يُعرف بـ

«برهان الوجود»، والذي يُعطي بعد ذلك سبب وجوده يُسمى «برهان لِمَ هو الشيء»، والذي

يُعطي علم الوجود وسبب الوجود معاً يُسمى «برهان الوجود ولِمَ هو»، وهو البرهان على

الإطلاق لأنه يجتمع فيه أن يكون مطلوباً به وجوده وسبب وجوده معاً، والمطلوب به فيما

عدا ذلك هو مطلوب وجوده فقط (ف، ح، ٢٠٤، ١٥)

- البرهان الذي يُفيد وجود الشيء... غير الذي يُفيد سبب وجوده (ش، ب، ٤٠٦، ٤)

- البرهان الذي يُفيد وجود الشيء فقط يكون من مقدمات ذوات أوساط وهي المقدمات التي

هي أسباب بعيدة (ش، ب، ٤٠٦، ٩)

- البرهان الذي يُفيد وجود الشيء فقط... قد يكون من مقدمات غير ذوات أوساط (ش، ب، ٤٠٦، ١١)

برهان وقياس

- كل برهان وكل قياس إما أن يبين أن الشكل موجود وإما غير موجود. وهذا إما أن يكون

كلّياً أو جزئياً، وإما أن يكون جزئاً أو بشرطة (أ، ق، ١٧٦، ١٤)

- كل برهان وكل قياس بثلاثة حدود فقط (أ، ق، ١٨٤، ٣)

برهان يقيني

- إن الشيء أو الحال إذا كان له سبب لم نتيقن

إلا من سببه. فإن كان الأكبر للأصغر لا بسبب، بل لذاته، لكنه ليس يبين الوجود له،

والأوسط كذلك للأصغر إلا أنه يبين الوجود للأصغر، والأكبر يبين الوجود للأوسط فينقصد

برهان يقيني (س، ب، ٣٨، ١٧)

برهاني

- البرهاني إذا كان مشهوراً صلح للبرهان والخطابة (ت، ر، ٢، ١٧٠، ١٢)

برهانية

- (المقدمة) الأبودقراطية، أي البرهانية، فهي أحد جزئي المناقضة مع التحديد، وهو الصادق (أ، ب، ٣١٤، ١٥)

- البرهانية فهي التي تجب على المنعّم التصديق، لأنها تقيس من المبادئ الخاصة

بكل علم، لا من إعتقادات المجيبين (أ، س، ٧٥٠، ٤)

- لزِمَ أن تكون القوى الجدلية والسوفسطائية والفلسفة المظنونة أو الفلسفة المموهة تقدّمت

بالزمان الفلسفة اليقينية، وهي البرهانية (ف، ح، ١٣١، ٤)

- التعليم الخاص هو بالطرق البرهانية فقط، والمشارك الذي هو العام فهو بالطرق الجدلية

أو بالخطبية أو بالشعرية (ف، ح، ١٥٢، ٣)

بسانط

- البسانط التي هي أجزاء من المركبات فيشبه أن تكون هي لأجل المركبات، فإن المادة لأجل

الصورة والجزء لأجل الكل (س، ب، ٥٧، ٣)

- البسائط التي هي علل كالفواعل والغايات فليست بأجزاء المعلولات. ويشبه أن يكون هي أعرف وأقدم معاً عند الطبيعة من المعلولات التي لها بالذات، فيكون البيان منها برهاناً لكن عما هو أقدم عند الطبع وأعرف عند الطبع معاً لما هو أشد تأخرًا (س، ب، ٥٧، ٧)
- البسائط تُحد ولا يبرهن عليها (س، ب، ٢٠٠، ٥)
- البسائط التي هي مفردات الحقائق في وجودها ولا هي مركبة ولا موجودة في التركيب، فإنها لا تُكتسب ولا يُكتسب بها (ب، م، ٤٥، ١٤)
- البسائط المفردة في وجودها وإدراكها فلا حدود لها، ولا تأتلف الحدود منها، وإنما تعرف بذواتها، وقد تُعرف برسوم وصفات عرضية (ب، م، ٥٧، ١٢)
- البسائط الموجودة في التركيب فهي وإن كانت أيضاً لا حدود لها فإن الحدود تُؤلف منها، وقد تُدرك بذواتها وبرسوم وأوصاف عرضية (ب، م، ٥٧، ١٦)
- البسائط هي آحاد حقائق المحدود، فهي أوليات الحدود ولا تُكتسب بحدود (ب، م، ٦١، ٣)
- إذا لم يكن جزء كما في البسائط مثل الواجب تعالى وتقدس والنقطة، فلا يتصور التضمن فيهما (هـ، م، ٤، ٨)
- أما البسائط فلا تعرف بالحدود، بل بالرسوم وما يجري مجراها (ط، ش، ٢٥٠، ١٨)
- البسائط فما بقي من الموجهات وهي اثنا عشرة (و، م، ٢٢٢، ١)
- (س، د، ٢١، ١٥)
- إن النقيض في المتقابلات ليس نعني به نفس القضية فقط، بل والتقابل بنعم ولا، وهو البسيط (س، ج، ١٨١، ١٣)
- الشيء البسيط لا يقتضي معنى خاصاً أولاً إلا إقتضاء واحداً. فإذا كان المعنى الجنسي بسيطاً لم يقتض الإقتضاء الأولي إلا قسيمة واحدة، فلا يجوز أن ينقسم بالفصول قسيمة حقيقة (س، ش، ١٩، ٩)
- البسيط الحقيقة الذي لا جنس ولا فصل له (ب، م، ٤٧، ٢٠)
- البسيط إما أن لا يكون جزءاً داخلياً في تقوم المركب وماهيته، بل هو بريء مفارق عن المادة أصلاً ولتُسَلَّم وجوده؛ وإما أن يكون داخلياً في تقومه وماهيته، والداخل إما كالخشب بالنسبة إلى السرير، أي المحل القابل للجزء الآخر من المركب؛ وإما كشكل السرير وهيته بالنسبة إليه (سي، ب، ٥٨، ٢)
- الكم المتصل خمسة: الخط والبسيط والجسم وما يشتمل على الأجسام ويطيف بها وهو الزمان والمكان (ش، م، ٢٩، ٦)
- الخط والبسيط والجسم والزمان والمكان... من المثيل (ش، م، ٢٩، ١٧)
- ما يوجد للمركب إنما يوجد له من قبل وجوده للبسيط (ش، ب، ٤٧٨، ٢٤)

بسيطة

- الصنف (من المتقابلات) الذي يكون فيه إسم الموضوع وإسم المحمول محصلاً وهي التي تعرف بالبسيطة (ش، ع، ١٠٢، ١٤)

بسيط

- الواحد في كل مركب هو الذي يُسمى بسيطاً

بسيطة مقاطرة

- حال كل واحدة من المعدولتين عند البسيطة المقاطرة لها كحال العدمية التي فوقها من تلك البسيطة بعينها، وليس حال البسيطتين عند المعدولتين كحال العدميتين عند المعدولتين، لأن العدميتين مساويتان للمعدولتين (ف، ع، ١٥١، ٣)

بعد

- معاً يُقال على أنحاء أربعة: أحدهما في الزمان، وهما اللذان وجودهما في الآن واحد، واللذان بعدهما من الآن بُعد واحد في الماضي والمستقبل. والثاني بالطبع، وهو أن يكون الشيطان يتكافأ في لزوم الوجود، من غير أن يكون ولا واحد منهما سبباً لوجود الآخر، مثل الضعف والنصف. والثالث هما الشيطان اللذان يشتمل عليهما مكان واحد بعينه في العدد، مثل أن يكون جسمان في مكان ما واحد بالعدد، مثل أن يكون زيد وعمرو في بيت واحد أو مدينة واحدة؛ وذلك بأحد وجهين: إما ألا يكون بين نهايتيهما بُعد أصلاً، وهذان هما أخرى بمعنى معاً في المكان، وإما أن يكون بينهما بُعد ما؛ وأما المكان الأول، فلا يمكن أن يشتمل على الجسمين إلا على رأي من يُجوّز تداخل الجسمين وتطابق كليتيهما. والرابع هما الشيطان اللذان بعدهما في الترتيب عن مبدأ ما معلوم بُعد واحد بعينه، كان ذلك في المكان أو في القول (ف، م، ١٣١، ٥)

- البُعد: هو كل ما يكون بين نهايتين، غير متلاقيتين، ويُمكن الإشارة إلى جهته، ومن شأنه أن يتوهم أيضاً فيه نهايات، من نوع تينك

النهايتين. والفرق بين البُعد، والمقادير الثلاثة: أنه قد يكون بُعد خطي من غير خط، وبُعد سطحي من غير سطح (ع، ع، ٣٠٧، ١٤)

- القبل: فإنه إسم مشترك في محاورات النظر والجماهير؛ إذ قد يُطلق، وتراد القبلية بالطبع، كما يقال: الواحد قبل الإثنين، وذلك في كل شيء لا يمكن أن يوجد الآخر، إلا وهو موجود؛ ويوجد هو وليس الآخر بموجود. فما يُمكن وجوده، دون الآخر، فهو قبل الآخر. ذلك الآخر قد يُقال له (بُعد) وكأنه مستعار ومجاز (ع، ع، ٣٣٦، ١٤)

- بعض بعض
- لفظتا كل وبعض المخصصتان للحكم في الموضوع يُسمّى كل منهما سوراً (ب، م، ٧٥، ١٠)

بعضي جزئي في حملي

- البعضى الجزئى فى الحملى هو أن يكون الحكم إنما حكم به - إيجاباً كان أو سلباً - على بعض ما يوصف بالموضوع الحامل مثل قولك فى الإيجاب «بعض الناس كاتب». وفى السلب «بعض الناس ليس بكاتب» وفى المتصل أن يكون الإتياع محكوماً به فى الإيجاب أو محكوماً بنفيه فى السلب عن بعض أوضاع المقدم مثل قولك فى الإيجاب «قد يكون إذا كانت الشمس طالعة فالجو متغيّم أو فالشعري طالع». وفى السلب «ليس كلما طلعت الشمس فالجو مصبح». وفى المنفصل على قياسه أيضاً (س، ش، ٦٣، ٨)

بعضيات

- تخصّص البعضيات (القضايا) أنّه يكون فيها مقدّمة دائمة الحكم، وليست بضرورية الحكم لأنّها يكون إتفق لها صحة الحكم الممكن ما دام الموضوع موجود الذات لاسيما في السلب. وقد تكون هذه الدائمة بحسب ما دامت الذات موجودة (س، ش، ٧٠، ١٠)

بيان

- يكون البيان قد بيّن ما ليس بيّن بذاته، بما هو بيّن بذاته وذلك هو البيان الذي به تُكتسب المقدمات التي تُؤلف منها القياسات (ب، م، ١٦٦، ٨)

- أشار بالعقل إلى الضروري من العلوم وبالبيان إلى المكتسب منها إذ لكل نعم من المولى الكريم سبحانه (و، م، ٢١، ٦)

بيان بالدور

- أما التبيين الذي يكون بالدور من بعض على بعض فهو أن تؤخذ النتيجة وإحدى المقدمتين فتُجمع منهما المقدّمة الباقية المأخوذة في القياس الأوّل (أ، ق، ٢٤٨، ٢)

- التبيين الذي يكون بالدور في الشكل الأوّل يكون بالشكل الأوّل والثالث. فإذا كانت النتيجة موجبة، كان التبيين بالشكل الأوّل. وإذا كانت سالبة، كان بالشكل الثالث: لأنه يؤخذ أن ما لا يوجد في شيء منه هذا، فالآخر في كلّ. وأما في الشكل الثاني إذا كان القياس كلياً فإنّ البيان يكون به وبالشكل الأوّل والثالث. وأما في الشكل الثالث، فإنّ البيان يكون به في المقاييس كلها، وهو أيضاً بيّن أن في الشكل الثاني والثالث المقاييس التي لا

تبيّن بها إما أن تكون على الدور وإما أن تكون ناقصة (أ، ق، ٢٥٤، ٧)

- بيان الدور هو جزء من المصادرة على المطلوب الأوّل (ف، س، ١٥٣، ٨)

- بيان الدور أن تؤخذ النتيجة وعكس إحدى المقدمتين، فتنتج المقدّمة الثانية. فإن أدخل حدّ غريب، لم يكن بيان الدور؛ وإن أنتج أيضاً شيء غريب، لم يكن بيان الدور؛ بل بيان الدور أن يبيّن الشيء بما بيّن به (س، ق، ٥٠٧، ١٨)

- بيان الدور هو أن توجد النتيجة وعكس إحدى المقدمتين فتنتج المقدّمة الثانية، مثل قولك كل [ج ب] وكل [ب أ] فيتنتج كل [ج أ] فإذا أخذت كل [ج أ] وكل [أ ب] - حتى يكون عكس الكبرى - أنتج [ج ب]، وإن أخذ كل [ب ج] - حتى يكون عكس الصغرى - وكل [ج أ] أنتج كل [ب أ] (مر، ت، ١٧٥، ٦)

- البيان بالدور... هو أن تؤخذ نتيجة وعكس إحدى مقدمتيه (القياس) فيبيّن بها المقدّمة الثانية (ش، ق، ٢٩٧، ٣)

- البيان بالدور: في الشكل الأوّل... يكون في الشكل الأوّل ويكون بشيء يشبه الشكل الثالث... وفي الشكل الثاني... يكون أيضاً بالشكل الثاني نفسه ويكون بالأوّل ويكون بالبيان الذي يُشبه الشكل الثالث. وكذلك البيان الذي بالدور في الشكل الثالث يكون بالأوّل والثالث والأصل الذي يُشبه الثالث (ش، ق، ٣٠٤، ١٦)

- العكس... ضدّ البيان بالدور (ش، ق، ٣٠٥، ٨)

- البيان بالدور... يُمكن في المقدمات المُعكّسة (ش، ب، ٣٧٩، ٥)

بيان تام

- البيان التام يكون لوجود الحد الأوسط الحقيقي الأولي وهو الذي هو للموضوع بذاته، وإيجاب الأكبر عليه أو نفيه عنه لذاته لا لشيء آخر، وإلا فالبيان إنما يتم بوجود ذلك الشيء الآخر حتى يصير حدًا أوسط بين الموضوع والحد الأوسط أو بينه وبين الحد الأكبر (ب، م، ١٦٦، ٤)

بيان دائر

- الحدود الثلاثة يجب في البيان الدائر أن تكون مُتَعَكِّسَةً بعضها على بعض (ش، ق، ٣٣٠، ١٦)

- من شرط البيان الدائر أن تنعكس المقدمتان،

فإذا لم تنعكس المقدمتان لم يتفق البيان الدائر على التمام (ش، ب، ٣٧٩، ١٠)

- البيان الدائر يحتاج إلى أربعة شروط: أن تكون كل واحدة من المقدمتين منعكسة، وأن تكون النتيجة منعكسة، وأن يكون التأليف في الشكل الأول، وأن يكون ذلك بجهتين (ش، ب، ٣٧٩، ١٥)

بيان دوري

- البيان الدوري في الشكل الأول للموجبات لا يخرج من الشكل الأول حقيقة ولا خيالاً، وأما

السوالب فقد يكون البيان من الشكل الأول... وأما الشكل الثاني فأنك إذا استقرتته كان البيان فيه من الشكل الأول عند التحصيل وإن كان في الشكل الثاني، وأما على الوجه الذي يخيّل فالشكل الثالث. وأما في الشكل الثالث فإنه يمكن أن يكون البيان الحقيقي فيه وإن كان يخيّل أنه في غيره، فما كان من هذا الشكل يتبين بالرجوع إلى الأول، فيحتاج إلى عكس النتيجة، فإن بيان الدور فيه إما ناقص وإما معدوم إذا كان من شرط بيان الدور أن يكون بعكس مقدمة وإضافتها إلى النتيجة (مر، ت، ١٧٧، ٦)

بيان وجودي

ليس بياناً أن كل حساس حيوان بياناً يقينياً، بل بياناً وجودياً، أو هو بيان ما ببيان برهاني، وذلك لأن معنى قولك: حساس، هو أنه شيء ذو حس من غير زيادة شرط فليس يلزم ذلك ضرورة أن يكون ذلك الشيء من جهة أنه ذو حس هو ذو إغذاء ونمو وحركة مكانية، لا بأن تكون هذه المعاني مضمّنة في الحساس تضميناً بالفعل، ولا بأن يكون العقل يوجب في أول الأمر أن يكون كل حساس تلزمه هذه المعاني كلها بذاتها (س، ب، ٥٤، ٦)

ت

موجودًا حاصلًا له المعنى المفهوم من الموجود. وأما الثاني فمثل تقدم الإنسان الذي هو الأب على الإنسان الذي هو الابن، اللذين هما تحت نوع الإنسان معًا؛ فإن الأب يتقدم بالزمان ويتقدم بالوجود؛ وليس الزمان هو داخلًا في معنى الإنسانية ولا الوجود داخلًا فيها (س، م، ٧٤، ١٧)

تأثيرات

تأليف

- التأليف يحتاج في أن يحصل إلى اجتماع أشياء، وأن توضع بعضها بعض على ترتيب محدود، وأن يكون لها رباط ترتبط به، فهو شيء مركب من مقولات عدة. والاجتماع هو إضافة ما (ف، ح، ٩٤، ١٣)

- كل تأليف فإنما يؤلف من أمور كثيرة، وكل أشياء كثيرة ففيها أشياء واحدة، ففي كل تأليف أشياء واحدة (س، د، ٢١، ١٣)

- إن الفرق بين التركيب والتأليف في الألفاظ مفهوم مما قيل، فليس صاحب الدار لفظًا مؤلفًا وإن كان لمسموعه أجزاء يتلفظ بكل منها على إنفراده، فليست هي دالة على أجزاء من مفهومه المدلول به عليه... لا كمن فهم التركيب تأليفًا ورد على أرسطوطاليس في قوله بأن عبد الله وعبد شمس من المركبات، بأن بين أنهما ليسا من المؤلفات (ب، م، ١٠، ٢٠)

- إن التأليف إنما يكون بين أشياء ولا يلزم منه الاتحاد (ب، م، ١١، ١٠)

- التأليف ضربان ذهني ووجودي، والذهني كتأليف عموم المعنى الكلّي من جزئياته كالجنس من أنواعه والنوع من اشخاصه، وأما الوجودي فهو كتأليف الشيء من أجزائه المتشابهة وغير المتشابهة، كالبدن من العظم

- كل علم برهاني هو في ثلاثة أشياء: أحدها الأشياء التي نضع أنها موجودة، وهي ذلك الجنس الذي نظره في التأثيرات الموجودة له بذاتها؛ والعلوم المتعارفة التي يقال لها عامية وهذه هي الأوائل التي منها يبينون؛ والثالث التأثيرات، وهي تلك التي يأخذون أخذًا على ماذا يدل كل واحد منها وفي بعض العلوم لا مانع يمنع أن نصدق بشيء شيء من هذه (أ، ب، ٣٣٩، ١٥)

- الجنس، ألا يوضع إن كان وجوده ظاهرًا، وذلك أنه ليس حال العدد وحال البارد والحرار في أنه ظاهر الوجود حالاً واحدة؛ ولا مانع يمنع أيضًا في أمر التأثيرات ألا يوجد على ماذا يدل إن كانت ظاهرة (أ، ب، ٣٤٠، ٣)

تاخر

- إن التقدم والتأخر جزئيات يشملها معنى واحد لا يخلوان إنا أن يكونا في المفهوم لهما من ذلك المعنى أو تلك العقولة أو في مفهوم آخر. أما الذي يكون في المفهوم من ذلك المعنى، فمثاله تقدم الجوهر على العرض في المعنى المدلول عليه بلفظة الوجود، إذا قيل لهما موجودان؛ فإن الوجود للجوهر قبله للعرض؛ وهو، أعني الجوهر، علة لأن كان العرض

واللحم أو اليد والرأس والرجل (ب، م، ش، ٥٥٣، ١)
(١١، ٥٥)

تأليف ثنائي

- التأليف الثنائي بين هذه الثلاثة يمكن على ستة أوجه: إثنان منها تامان بحسب النحو، وهو ما يتألف من إسمين، أو من إسم وفعل، يسند أحدهما إلى الآخر، كقولنا: زيد قائم، وقام زيد (ط، ش، ١٩٥، ١٨)

تأليفات

- الصنف الأول من أصناف التأليفات (البرهانية وغير البرهانية) هو هذا: (١) أ حد لب، وب حد لب، وب حد لب. (٢) أ جنس لب، وب جنس لب. (٣) أ فصل لب، وب فصل لب. (٤) أ حد ب، وب حد ب. (٥) أ فصل ب، وب فصل ب. (٦) أ في حد ب، وب في حد ب. (٧) أ في حد ب جنس ب، وب في حد ب جنس ج. (٨) أ في حد ب وب في حد ج (ف، ب، ٣٣، ١٦)
- الصنف الثاني من أصناف التأليفات هو هذا: (١) أ وب حدان لب. (٢) أ وب فصلان لب. (٣) أ وب في أحدهما ج. (٤) أ وب في أحدهما جنس ج (ف، ب، ٣٥، ١)

- الصنف الثالث (من التأليفات) هو هذا: (١) أ حد لب، وب جنس لب. (٢) أ حد لب، وب فصل لب. (٣) أ حد لب، وب جزء حد ب. (٤) أ جزء حد ب جنس ج. (٥) أ حد لب، وب فصل ج (ف، ب، ٣٥، ١٣)

- الصنف الرابع (من التأليفات) هو هذا: (١) أ جنس لب، وب حد لب. (٢) أ جنس لب، وب فصل لب. (٣) أ جنس لب، وب جزء حد ب. (٤) أ جنس لب، وب جزء حد ج. (٥) أ

- التأليف: هو جعل الأشياء الكثيرة شيئاً يمكن أن نطلق عليه (الواحد) بوجه (ط، ش، ١٧٥، ٩)

- التأليف أقدم من الترتيب بالذات (ط، ش، ١٧٩، ٢)

- كل تأليف فإنه يحوج إلى تعرف المفردات التي هي مواد الترتيب والتأليف؛ لأن اختصاص الترتيب المعين بالتأدية إلى المطلوب دون ما عداه، مما يمكن وقوعه فيها؛ إنما يكون من قبيل تلك المواد وأحوالها (ط، ش، ١٧٩، ٩)

- التأليف صنفان: أول، وثان. والأول: يقع في الأحوال الشارحة، وفي القضايا. وأجزاؤه مفردات تذكر أحوالها الصورية في (إيساغوجي)، والمادية في (قاطيغورياس). والثاني: يقع في الحجج، وأجزاؤه قضايا، هي: مفردات بالقياس إليها، ومؤلفات بالقياس إلى ما قبلها. وتذكر أحوالها: الصورية: في (بارارميناس) والمادية في أثناء مباحث الصناعات الخمسة (ط، ش، ١٨٠، ٥)

- التأليف من فعلين غير ممكن؛ لاحتياج كل واحد منهما إلى الاسم (ط، ش، ١٩٥، ٢٣)

- التأليف يكون: إما في القضايا أنفسها. أو يكون بين القضايا. والذي بين القضايا فهو: إما قياسي. وإما غير قياسي. والواقعة في التأليف القياسي، قد مر ذكرها. أما التي تقع في القضايا أنفسها، وهي المتعلقة بالمقدمات، فهي التي يريد أن يذكرها هنا، وهي ثلاثة لا غير؛ لأن التأليف يقع: إما بين جزأين يستحق أحدهما لأن يحكم عليه، والآخر لأن يحكم به. وإما بين جزأين لا يستحقان لذلك (ط،

تأليفًا: أربعة من الشكل الأول. وأربعة من الثاني. وستة من الثالث (غ، ع، ١٤٦، ١٦)

تأليفات قياسات شرطية

- تعريف أصناف تأليفات (القياسات) الشرطية البسيطة والمرتبطة منها ومن الحملات وكل واحد من المتصل والمنفصل، فإما أن يكون التأليف فيه من حملي وكلتي، أو متصل ومتصل، أو منفصل ومتصل، أو متصل ومنفصل، أو حملي ومتصل، أو حملي ومنفصل (س، ق، ٢٥٣، ٣)

- التأمل هو الاستكشاف لمفهوم اللفظ على سبيل التنبه، وهو أن يكون الشيء حقًا أن يعلم ثم يذهب عنه المتعلم ولا يتنبه له لنوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ، وإما أن يكون التأمل هو الاستكشاف لحال القول في صدقه لا في فهمه (س، ب، ٦١، ١١)

- التأمل للتصديق، فالتصديق بالمجهول لا يتضح إلا بالوسط، فيكون هذا الاستكشاف هو إيتفاء الحد الأوسط في موضع يسهل على المتعلم إدراكه (س، ب، ٦١، ١٥)

تابع ورابطة

- تقول «زيد هو كاتب» و«موجود كاتب» فتستعمله تابعًا ورابطة لو وقفت عليها لم يكن القول تام دلالة القول حين لم ترد به «هو» و«الموجود» ما يراد بالإسم، بل أردت به تابعًا للفظ آخر يحتاج أن يقال مثل ما تقول «زيد على وفي» وكذلك تقول تارة «زيد كان» وتريد به «كان» وجوده في نفسه فيكون الكلم تامًا وتارة

جنس لب، وب جزء حده جنس ج (ف، ب، ٣٦، ٦)

- الصنف الخامس (من التأليفات) هو هذا: (١) أ فصل لب، وب جنس لج. (٢) أ فصل لب، وب حده ج. (٣) أ فصل لب، وب جزء حده ج. (٤) أ فصل لب، وب جزء حده جزء ج (ف، ب، ٣٦، ٢٠)

- الصنف السادس (من التأليفات) هو هذا: (١) أ حده ب وب جنس لج. (٢) أ حده ب، وب فصل لج. (٣) أ حده ب، وب في حده ج. (٤) أ حده ب، وب جزء حده جنس ج. وليس ياتلف من هذا الائتلاف إلا هذه الأربعة فإنه متى كان أ حده ب، وب حده لج، لزم أن يكون أ وج اسمين مترادفين على شيء واحد بعينه (ف، ب، ٣٧، ١٠)

- الصنف السابع (من التأليفات) هو هذا: (١) أ في حده ب، وب جنس لج. (٢) أ في حده ب، وب فصل لج. (٣) أ في حده ب، وب حده ج. (٤) أ في حده ب، وب جزء حده جنس ج (ف، ب، ٣٨، ٣)

- الصنف الثامن (من التأليفات) هو هذا: (١) أجزاء حده جنس ب، وب حد لج. (٢) أ جزء حده جنس ب، وب جنس لج. (٣) أ جزء حده جنس ب، وب فصل لج. (٤) أ جزء حده جنس ب، وب حده ج. هذه كلها تنتج أعراضًا ذاتية (ف، ب، ٣٨، ١١)

- التأليفات منها أنه: إن كان الإحسان إلى الأصدقاء جائزًا، فالإساءة إلى الأعداء جائز. ومنها أنه: إن كان الإساءة إلى الأصدقاء فيبيحة؛ فالإحسان إلى الأصدقاء جميل (س، ج، ١٢٨، ١)

- المنتج من التأليفات (القياس)، أربعة عشر

تقول «زيد كان كاتباً» فتدخل كان على أنها
تابعة ورابطة (س، ش، ٥٨، ٢٠)

تالي

- اعتقد بعضهم أن المقدم والتالي إذا كان متلازمين ينعكس كل واحد منهما على الآخر باللزوم فينتج فيه استثناء نقيض المقدم وعين التالي، والحق أن ذلك ليس يتجه بحسب صورة القياس بل بحسب مادته (سي، ب، ١٦٩، ٢٣)
- (في القياس الشرطي المتصل) الأول يُسمى المقدم وهو قولنا إن كان العالم مُحدثاً، والثاني يُسمى التالي وهو قولنا فالعالم له مُحدث (ف، ق، ٨٣، ٣)
- صحة كل واحد من المقدم والتالي فليس يتضمنها قول شرطي أصلاً، بل قد يتفق أن لا يكون ولا واحد منهما صحيحاً، بل إنما يتضمن القول الشرطي صحة الاتصال فقط (ف، ج، ١٠٤، ٣)
- المقدم والتالي فإنه وإن لم يكن شيء منهما صحيحاً لم تبطل بهما أن يكون القول شرطياً (ف، ج، ١٠٤، ٥)
- الأمر في التالي والمقدم موقوف على ما يُستثنى وقد يُستثنى نقيض التالي، على أنه هو الصحيح فينتج نقيض المقدم. ولو كانا صحيحين على ما وُضعا لم يمكن أن يستثنى نقيض التالي، على أنه هو الصحيح وينتج نقيض المقدم (ف، ج، ١٠٤، ٧)
- أما التالي فيذكر على أنه موجود وحاصل مع المقدم، إذ يقولون: فالنهار موجود، بعد ما قالوا: إن كانت الشمس طالعة (س، ق، ٢٧١، ٧)
- الإيجاب (في الشرطي) المتصل... هو مثل قولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. أي إذا فرض الأول منهما المقرون به حرف الجزاء ويسمى المقدم، ولزمه التالي المقرون به حرف الجزاء ويسمى التالي، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر، والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس
- التالي إذا جُعلَ مقدماً تغير المعنى في الشرطية المتصلة، وربما كذب أحدهما وصدق الآخر (غ، م، ١٩، ١٥)
- التالي موافق للمقدم بمعنى أنه يتصل به ويلزمه ولا يعانده، وأحد جزئي المنفصلة معاند للآخر ومنفصل عنه إذ يوجب وجود أحدهما عدم الآخر (غ، م، ١٩، ١٨)
- ربما كان المقدم سالباً والتالي سالباً والشرطية المرجبة منهما موجبة (غ، م، ٢٠، ٧)
- قد يكون المقدم أقاويل كثيرة، والتالي يلزم الجملة، وكذلك قد يكون المقدم واحداً، والتالي قضايا كثيرة (غ، ع، ١٥٥، ٥)
- الجزء الأول من (القضية) الشرطية المتصلة يُسمى مقدماً، كقولنا إن كانت الشمس طالعة، والجزء الثاني يُسمى تالياً كقولنا فالنهار موجود (ب، م، ٧٣، ٩)
- إذا وُجد المقدم وُجد التالي... وإذا ارتفع التالي إرتفع المقدم (ش، ق، ٢٨٣، ١٤)
- الإيجاب المتصل مثل قولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أي إذا فرض الأول منهما مقروناً به حرف الشرط، ويسمى المقدم، ولزمه التالي المقرون به حرف الجزاء ويسمى التالي، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر، والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس

تبكيك

- التبكيك هو قياس منتج لنقيضه الأصل الموضوع. فإن لم تفرض المسائل بشيء، فإنه محال أن يكون تبكيك، لأنه قد تبين أنه لا يكون قياس بسلب الحدود كلها. فإذاً ولا تبكيك يكون، لأنه إن كان تبكيك فقد كان قياس لا محالة (أ، ق، ٢٨٦، ٧)

- التبكيك بالقول بعينه على الأفراد يكون على... أوجه: (فالأول) منها إذا كان لا تلزم من الأشياء المسئول عنها نتيجة؛ لا نحو الأمر الموضوع ولا نحو شيء من الأشياء أصلاً، كانت الأشياء التي عنها تحدث النتيجة كاذبة أو غير محمودة؛ إما جميعها أو جمهورها. ولا إن زيدت أشياء أو نقصت، ولا إن حذفت بعض هذه الأشياء أو أضيف بعضها تحدث نتيجة؛ (والثاني) ألا يكون القياس، المؤلف من أمثال هذه الأشياء ومن هذه حاله بحسب ما قلنا فيما سلف، موجهاً نحو الأمر الموضوع؛ (والثالث) متى كان حدوث القياس بأشياء ما تزداد أو تنقص، إلا أنها تكون أخس من الأشياء التي يسأل عنها ودون النتيجة في الإحماد. وذلك أنهم أحياناً يستعملون في القياس أشياء تزيد على ما يحتاج إليه فيه لئلا يحدث عن وجودها قياس. وأيضاً فإذا كان القياس من أشياء هي أقل إحماداً وصدقاً من النتيجة، أو كان من أشياء صادقة إلا أنه يحتاج في تبينها من العمل إلى أكثر ما يحتاج إليه في الأمر المطلوب (أ، ج، ٧٢٠، ٣)

- التبكيك هو قياس يتضمن مناقضة النتيجة (أ، س، ٧٤٠، ٦)

- أنحاء التبكيك هما نحوان: أحدهما من

طالعة فالليل موجود. والإيجاب المنفصل كقولك: العدد إما زوج وإما فرد ومعناه إثبات العناد بينهما. والسلب المنفصل هو ما يسلب هذا العناد كقولك: ليس إما أن يكون الإنسان حيواناً وإما أبيض (ر، ل، ٩، ١٦)

- الجزء الأول من (القضية) الشرطية أي شرطية كانت يسمى مقدماً لتقدمه في الذكر طبعاً وإن تأخر وضعاً، والثاني تالياً لتلوه لذلك (ه، م، ١٣، ١٩)

- إن التالي يُحتمل أن يكون أعم من المقدم، فلا يلزم من وضعه أو رفعه ما هو أخص منه، شيء (ط، ش، ٥٠٠، ٧)

تام

- التام إن احتمل الصدق والكذب فهو الخبر وإن لم يحتمل فهو الإنشاء (ن، ش، ٥، ٧)
- التام هو الكاشف للحقيقة كلها (ض، س، ٢٧، ١١)

تام العناد

- التام العناد ما استوفيت فيه «المتعاندات» كلها كانت «اثنتين» أو أكثر (ف، ق، ٨٤، ١٤)

تباين

- التباين قد يقع على وجوه، فيقع في أشياء مختلفة الموضوعات، مثل الحجر والفرس؛ وقد يقع في شيء واحد متفق الموضوع مختلف الاعتبار؛ فمن ذلك أن يكون أحد الإسمين له من حيث موضوعه، والآخر من حيث هو له وصف (س، م، ١٦، ٤)

القول، والآخر خارجًا عن القول (أ، س،
(٢، ٧٥٦)

- أما التبكيث فهو مناقضة شيء واحد بعينه لا في الاسم، بل في المعنى والاسم، ولا يكون ذلك في شيء مما أسبق منه، بل في الاسم نفسه ومن الموضوع بعينه من الإضطرار من غير أن يكون، سبعا للذي قيل أولاً وفي شيء واحد بعينه وبالإضافة إلى شيء واحد بعينه وعلى جهة واحدة وفي زمان واحد بعينه (أ، س،
(٧، ٧٧٩)

- أما التبكيث الذي من اللوازم فإنما يكون للظن بأن المتلازمة تنعكس، حتى إنه إذا كان هذا موجودًا فمن الإضطرار أن يوجد ذاك. وإذا كان ذاك موجودًا، يُظن أن الآخر يكون موجودًا من الإضطرار (أ، س، ٧٨٠، ٨)

- لأن القياس يكون من المقدمات، والتبكيث قياس، فالتبكيث يكون من المقدمات (أ، س،
(٦، ٨٠٧)

- أما النظر في التبكيث الذي يكون في جميع العلوم، وهل هو مطلق لا حقيقة له، وإن كان موجودًا، فمن قيل ماذا وجوده فهو من شأن العالم (أ، س، ٨٢٥، ٣)

- التبكيث هو قياس ما (أ، س، ٨٣٦، ٣)

- التبكيث هو القياس الذي يُنتج عنه السائل مناقض ما تضمنه المجيب حفظه من رأي أو وضع، وليس للسائل أن يعمل تبكيثًا على مجيب جدلي من مقدمات لا يسلمها المجيب (ف، ج، ١٤، ٢١)

- إن كان (شكل القول) غير قياسي لم يلزم المجيب تبكيث، وإن كان قياسيًا بطل وضع المجيب ولزمه التبكيث (ف، ج، ١٥، ١٠)
- التبكيث فعل السائل، والعناد فعل المجيب

(ف، ج، ١٠٦، ٣)

- التبكيث هو القياس الذي يروم به السائل إبطال وضع المجيب (ف، ج، ١٠٦، ٤)

- يمكن العناد والتبكيث أيضًا بقياس خلف بأن تُضاف المقدمة التي يقصد إبطالها إلى أخرى ظاهرة الصدق أو الشهرة، ويُنتج عنها ما هو ظاهر الكذب أو الشبهة، فترفع المقدمة الكلية (ف، ج، ١٠٧، ٥)

- التبكيث قياس على إثبات نقيض الوضع الذي يحفظه المجيب (س، ق، ٥٣٨، ١٢)

- التبكيث منه ما هو داخل في اللفظ، ومنه ما هو داخل في المعنى. والفرق بين التبكيث وبين غيره: أن التبكيث هو نفس القول الذي يراد به إنتاج نقيض الوضع؛ ونظير الحق مطلوب معلوم. وأما الآخر فليس المغالط يوردها على هذه السيل، بل قد يتبدى بها، ولا يعلم المخاطب مقصوده بها (س، س، ٧، ٦)

- التبكيث الداخل في اللفظ فيوقع الغلط بسنة أقسام: باشتراك الاسم، والممارسة، والتركيب واشتراك القسمة، وبسبب اختلاف العجمة والإعراب، وبسبب اختلاف اللفظ. وجميع ذلك يؤثر في القياس، ويؤثر في الاستقراء، ويُعلم خطؤه أيضًا بالقياس والاستقراء (س، س، ٨، ٤)

- التبكيث الحقيقي هو الذي تناقض به شيئًا ليس في الاسم بعينه، بل وفي المعنى، وفي المحمول، وفي الموضوع، وفي الإضافة، والجهة، والزمان، وغير ذلك على ما علمت (س، س، ٢٢، ٦)

- إن حد القياس مقول على التبكيث وللتبكيث تخصيص أن نتيجه مقابل وضع ما (س، س،
(٥، ٢٩)

- مغالطات في الكلام يتعذر فهمها على السائل والمجيب فيحصل منها التبكيت والإنقطاع (ب، م، ٢٦٦، ١٥)
- التبكيت، بأن تسلّم من خصم مقدّمة ثم ينتج من مقدّمات أخرى مسلّمة نقيض تلك المسلّمة الأولى فينتج من الأولى ومن نقيضها اللازم من تلك المقدّمات أن الشيء ليس هو (سي، ب، ٢٠٢، ٥)
- التبكيت... يكون صادقًا إذا كان فيه ثلاثة شروط: أحدها أن يكون صحيح الشكل، والثاني أن يكون صادق المقدمات، والثالث أن يكون النقيض المُنتج نقيضًا بالحقيقة للشيء المعترف به (ش، س، ٦٨٥، ١٧)

تبكيت داخل في لفظ

- التبكيت الداخل في اللفظ فيوقع الغلط بستة أقسام: باشتراك الاسم، والممارسة، والتركيب واشتراك القسمة، وبسبب اختلاف العجمة والإعراب، وبسبب اختلاف اللفظ. وجميع ذلك يؤثر في القياس، ويؤثر في الاستقراء، ويُعلم خطؤه أيضًا بالقياس والاستقراء (س، ٣، ٨)
- التبكيت هو قياس منتج نقيض الوضع الذي تضمن المُجيب حفظه (ش، ق، ٣٣٩، ٦)
- إذا كان تبكيت فقد يجب أن يكون قياس؛ وأما إذا كان قياس فليس يجب أن يكون تبكيت (ش، ق، ٣٣٩، ٩)
- التبكيت الذي يكون نحو ترتيب الجنس غير التبكيت نحو الجنس نفسه (ش، ر، ج، ٦٠٣، ١١)

تبكيت سوفسطائي

- أعني تبكيتًا سوفسطائيًا وقياسًا لا الذي يُرى قياسًا وتبكيتًا وليس هو فقط، بل الذي هو موجود؛ ولا يُرى أيضًا من قبل قابل الأمر النسيب (أ، س، ٨١٢، ١١)
- التبكيت السوفسطائي ليس تبكيتًا على الإطلاق بل نحو شيء (أ، س، ٨١٩، ١٧)
- التبكيت السوفسطائي: هو قياس يرى أنه مناقض للحق، ونتيجته نقيض الحق، وليس كذلك بالحقيقة؛ والسوفسطائي يروّجه من غير أن يشعر هو به، أو يشعر أكثر الناس بما يفعل هو (س، س، ٣، ٢)
- التبكيت الذي يكون من قبل بُعد الجنس أو قرّبه أو ترتيبه غير التبكيت الذي يكون من قبل الجنس المطلق (ش، ج، ٦٠٣، ٢٣)
- التبكيت والتغليط: منه ما يكون من قبل الألفاظ من خارج، ومنه ما يكون من قبل المعاني (ش، س، ٦٧٢، ١١)
- كان التبكيت الحقيقي قياسًا منتجًا لنقيض النتيجة أو القضية المُعترف بها (ش، س، ٦٨٠، ٤)
- أعني بالتبكيات السوفسطائية ليس كل تبكيت يُظنّ به أنه تبكيت وليس هو بالحقيقة مناقضة ولا تبكيتًا، بل التبكيات العامة الغير المناسبة التي لا تخصّ صناعة من الصنائع البرهانية (ش، س، ٦٨٤، ١٣)

تبكيت مطلق

- التبكيت المطلق: فهو قياس على نتيجة هي نقيض دعوى وضع (س، س، ٣، ١)
- التبكيت الصحيح هو قياس مُنتج لنقيض الأمر الذي يُعترف بوجوده (ش، س، ٦٨٥، ١٦)

تبكييت مظنون

ليس لصناعة واحدة بل لصنائع كثيرة (ش، س،
(٧، ٦٨٩)

- التبكييات العامة... معرفتها لصناعة عامة
(ش، س، ٦٨٩، ١٠)

تتالي

- التتالي كون الأشياء التي لها وضع ليس بينها
شيء آخر من جنسها (غ، ع، ٣٥٤، ٥)

تجربة

- من تكرير الذكر مرات كثيرة تكون تجربة،
وذلك أن الأحفاظ الكثيرة في العدد هي تجربة
واحدة (أ، ب، ٤٦٤، ١)

- من التجربة عندما يثبت ويستقر الكلّي في النفس
الذي هو واحد في الكثير، ذلك الذي هو في
جميعها واحد بعينه هو مبدأ الصناعة والعلم
(أ، ب، ٤٦٤، ٢)

- الصناعة التي تنفع فيها التجربة، إما أن تكون
صناعة تقتصر على ما يخرج بالتجربة فقط، من
غير أن تستعمل ما حصل لها بالتجربة، في علم
شيء آخر من تلك الصناعة، وإما أن تستعمل ما
حصل لها بالتجربة في علم شيء آخر من تلك
الصناعة، وإما أن تفعل الأمرين جميعاً (ف،
ب، ٧١، ١٦)

- جميع الصناعات التي تترقى إلى أن تتم
بالتجربة فقط، فهي إنما تُعطي من علم الشيء
الذي يشتمل عليه إن الشيء ووجوده فقط، لا
علم لِم الشيء (ف، ب، ٧٢، ١)

- الفلاسفة والعلماء وأهل الصناعات والحذاق
منهم إنما استخرجوا آراءهم، إما بالقياس وإما
بالتجربة. ولكن ليست تؤخذ مقدمات جدلية
من حيث هي مُدركة بالقياس أو التجربة، بل

- التبكييت المظنون يكون من أجزاء التبكييت
الصحيح، وذلك أن النقض في التبكييت يظهر
لكل أحد. مثال ذلك: أما في التي تعرض من
قبل القول فلاّته يؤدي إلى المحال، والذي
يجعل السؤالين سؤالاً واحداً في المقدمات
وإن كان الشيء بذاته من العرض، والتي من
اللوازم هو جزء من هذا. وأيضاً إن كان الذي
يعرض ليس هو للأمر نفسه بل للقول، وأيضاً
إن كان التناقض كلياً وبذاته وبالإضافة إلى شيء
واحد بعينه وعلى جهة واحدة فأخذ محمول
على شيء، أو من كل واحد من هذه. وأيضاً
إذا اقتضت من أول الأمر بما ليس من شأنه أن
يعُدّ (أ، س، ٨١٩، ٦)

تبكييت مغالطي

- التبكييت المغالطي، وهو القياس الذي يعمل
المنشأ بالجدلي أو التعليمي لينتج نقبض وضع
ما... وبالحري أن لا نسميه تبكييتاً وتوبيخاً
بل تضليلاً (س، س، ١، ٦)

- مثال التبكييت المغالطي لاشتراك الاسم، كمن
يقول للمتعلّم إنّه: «يَعْلَم أو لا يعلم؟ فإن لم
يعلم فليس بمتعلم، وإن علم فليس يحتاج إلى
أن يتعلّم». والمغالطة في هذا أن قوله: «يعلم»
يعني به أنّه يحصل له العلم، ويعني به أنّه حصل
له العلم؛ والذي «يعلم ليس يتعلم» يصدق إذا
كان ليس يعلم، بمعنى أنّه لا يحصل له العلم،
ويكذب إذا كان بمعنى حصل له العلم (س،
س، ٩، ١)

تبكييات

- معرفة التبكييات الجزئية... الخاصة بصناعة

من جهة ما هي آراء أولئك (ف، ج، ٦٦، ١٩) تجريبات

- التجريبات ما يحصل من مجموع العقل والحس كعلمنا بأن النار تحرق والسقمونيا تسهل الصفراء والخمر يسكر (غ، م، ٤٧، ١٩)

- التجريبات وتُعبّر عنها باطراد العادات وذلك مثل حكمك بأن النار محرقة والحجر هارٍ إلى جهة الأرض والنار متحركة إلى جهة فوق والخبز مشبع والماء مروي والخمر مسكر وجميع المعلومات بالتجربة عند من جرّبها (غ، ح، ٤٩، ١٨)

- إن اليقينيّات ستة: أولها الأوليات وتسمى البديهيات وهو ما يجزم به العقل بمجرد تصوّر طرفيه نحو الواحد نصف الإثنين والكلّ أعظم من جزأيه، ثانيها المشاهدات الباطنة وهو ما لا يقتصر إلى عقل كجوع الإنسان وعطشه وألمه فإن البهائم تدركه، ثالثها التجريبات وهي ما يحصل من العادات كقولنا الرمان يحبس القيء، رابعها المتواترات وهي ما يحصل بنفس الأخبار تواتراً كالعلم بوجود مكة وبغداد لمن لم يرها، خامسها الحدسيات، وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجريبات مع القرائن، كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس، سادسها المحسوسات وهي ما تحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة (ض، س، ٣٦، ٤)

تجريبي

- إن كان «الحس» المقرون بـ«العقل» من فعل الإنسان، كأكله وشربه وتناوله الدواء، سمّاه «تجريبيّاً»، وإن كان خارجاً عن قدرته، كتغيّر أشكال القمر عند مقابلة الشمس، سمّاه «حدسيّاً» (ت، ر، ١٠٧، ١٦)

- التجربة مثل حكمنا أنّ السقمونيا مُسهِّل للصفراء فإنّه لما تكرّر هذا مراراً كثيرة زال عن أن يكون مما يقع بالإتفاق فَحَكَمَ الدُّهُنُ أَنَّ من شأن السقمونيا إسهال الصفراء وأدّعن له. وإسهال الصفراء عَرَضٌ لازم للسقمونيا (س، ب، ٤٥، ١٥)

- إنّ التجربة ليست تفيد العلم لكثرة ما يشاهد على ذلك الحكم فقط، بل لإقتران قياس به قد ذكرناه. ومع ذلك فليس تفيد علماً كلياً قياسياً مطلقاً، بل كلياً بشرط، وهو أنّ هذا الشيء الذي تكرّر على الحسّ يلزم طباعه في الناحية التي تكرّر الحسّ بها أمراً دائماً، إلّا أن يكون مانع فيكون كلياً بهذا الشرط، لا كلياً مطلقاً (س، ب، ٤٦، ١٩)

- إنّ التجربة كأنّها خلط من إستقراء حسّي وقياس عقليّ مبني على إختلاف ما بالذات وما بالعرض: فإنّ الذي بالعرض لا يدوم (س، ب، ١٦٢، ٧)

- ذكر من ذكر من هؤلاء المنطقيين أنّ القضايا المعلومة بـ«التواتر» و«التجربة» و«الحس» يختصّ بها من علمها بهذا الطريق، فلا تكون حجة على غيره؛ بخلاف غيرها، فإنّها مشتركة يحتجّ بها على المنازع (ت، ر، ١٠٦، ١٣)

- «التجربة» تحصل بنظره واعتباره وتدبره، كحصول الأثر المعين دائراً مع المؤثر المعين دائماً. فيرى ذلك عادة مستمرة، لا سيما إن شعر بالسبب المناسب. فيضمّ «المناسبة» إلى «الدوران» مع «السبب والتقسيم» (ت، ر، ١٠٧، ٢٠)

- لفظ «التجربة» يُستعمل فيما جرّبه الإنسان بـ«عقله وحسّه» (ت، ر، ١٠٩، ١)

تجريد

- إن التجريد هو تبرئة عن شيء لو لم يبرأ عنه لكان لاحقاً من خارج. وإذا قيل جُرد فلان عن الثوب، عني به أنه أبين بينه وبين الثوب الذي لو لم يبين لكان ذلك الثوب لاحقاً له، لا ذاته ولا جزء حد له؛ فإن الشيء لا يقال إنه تجرد عن ذاته أو عن جزء حد له؛ فإن من قال إن الإنسان قد يتجرد عن الإنسانية قال شططاً إلا أن يعني أن مادة الإنسانية قد جُردت عن الإنسانية. فحينئذ الإنسانية تكون أمراً خارجاً عنها أيضاً (س، ع، ١٦، ٤)

الألفاظ، فيعرف أن له قدرة على الإبانة عن الشيء بغير لفظه الخاص به لأدنى تعلق يكون له بالذي تُجعل العبارة عنه باللفظ الثاني، أو له قدرة على استعمال اللفظ الذي يخص شيئاً ما على ما له تعلق به ولو يسيراً من التعلق، وليبين عن نفسه أن له قدرة على أخذ اتصالات المعاني بعضها ببعض ولو الاتصال اليسير، ويبين أن عباراته وإبانته لا تزول ولا تضعف وإن عُبر عن الشيء بغير لفظه الخاص بل بلفظ غيره. وأما الاستعارة فلأن فيها تخيلاً وهو شعري (ف، ح، ٢٢٥، ١٥)



- التجريد من الزمان في حد الاسم هو أن يبين المدلول من زمان يلحقه، فإنه إذا قيل جُرد فلان عن ثوبه، عني به أن أبين بينه وبين الثوب الذي لو لم يبين لكان ذلك الثوب لاحقاً له، لا ذاته ولا جزء حد منه (مر، ت، ٤٠، ٤)

- التجوهر كون ما لا جوهر، فإن الجوهر مدلول عليه في التجوهر لا محالة دلالة ثانية (س، ع، ٢٦، ١٦)

تجزئة

- إن التجزئة تعرض للمقدار، بما هو مقدار، وإن كان فيه للمادة مشاركة؛ وفي العلوم نبين أن حصة المادة في ذلك ما هي، والأمر الذي للكلم بالذات من ذلك ما هو، فإن هذا لا يجب أن تشتغل به في علم المنطقيين؛ بل تعلم أن التجزئة التي معها حركة وافتراق في المكان غير التجزئة التي إنما فيها تعيين الجزء فقط. فهذا الكلام كله إشارة مبنا إلى الكم المتصل (س، م، ١١٨، ١٢)

- معنى أنه تجوهر عندهم (العرب) هو أن الجوهر المقول عليه حدث فيما سلف. فليس يدل على قوله عليه، بل على حدوثه فيه، فيدل عليه من حيث هو حادث حدوث أمر لأمر موضوع له في وجوده له (س، ع، ٢٧، ٣)

- يكون معنى نظير تجوهر فيها (بعض اللغات) هو أن الجوهر مقول على زيد فيما سلف لا على أن حدوث الجوهريّة موجود لزيد فيها سلف من غير التفاوت إلى الحمل بعلى البتة (س، ع، ٢٧، ٧)

تحت تضاد

- المجتمعان في الصدق فكالجزئيتين في مادة الممكن وتسميان داخليتين تحت التضاد (سي، ب، ١٢٢، ٩)

تجوّز

- التجوّز والمسامحة إنما تستعمل في الصنائع التي يحتاج الإنسان فيها إلى إظهار القوة الكاملة في غاية الكمال على استعمال

تحت المتضادتين

- اللتان تحت المتضادتين هما اللتان يُقَرَّنُ بموضوع كل واحدة منهما سور جزئي، كقولنا إنسان ما حيوان ليس كل إنسان حيواناً (ف، ق، ١٥، ١٧)
- اللتان تحت المتضادتين تقسمان الصدق والكذب في الضرورية والممتنعة، وتصدقان في الممكنة (ف، ق، ١٧، ٤)

تحت المتضادتين

- صدق ما تحت المتضادتين، فإنه إنما يصدق السالب منهما من موضوعه على بعض غير البعض الذي صدق عليه الموجب المقابل له (ف، م، ١٢١، ٣)
- (تحت المتضادتين) يقسمان الصدق والكذب أحياناً، وذلك في مثل قولنا إنسان ما حيوان ليس كل إنسان حيواناً، إنسان ما طائر ليس كل إنسان طائر، أو يصدقان أحياناً، وذلك مثل قولنا إنسان ما أبيض ليس كل إنسان أبيض (ف، ق، ٧٤، ٨)

تحديد

- التحديد هو وضع، وذلك أن صاحب العدد قد يضع أن الوحدة ما لا ينقسم بالكم وضعاً، وليس هو أصلاً موضوعاً (أ، ب، ٣١٥، ١٠)
- التحديد إما أن يكون مبدأ البرهان، وإما أن يكون برهاناً متغيراً في الوضع، وإما أن تكون نتيجة ما للبرهان (أ، ب، ٣٣٥، ٥)
- تحديد الأوحاد أسهل من تحديد الكلّي (أ، ب، ٤٥١، ١)

- ليس يجب أن يستعمل في التحديد لا إستعارة الأسماء والتشبيه، ولا أيضاً ينبغي أن يستعمل

فيها جميع الأشياء التي تقال على طريق الإستعارة والتشبيه (أ، ب، ٤٥١، ١٠)

- إذا بينا أن الحد ليس هو لما تحت الحد وحده كالحال في الخاصة أيضاً، أو أن الموصوف في الحد ليس هو جنساً، أو أن شيئاً ما قد وصف في القول لا يوجد له، كالذي يقال في العرض، نكون قد أبطالنا التحديد (أ، ج، ٤٧٨، ١٠)

- التحديد هو القول الدال على ماهية الأمر (أ، ج، ٦٨٠، ١١)

في التحديد، فإنها (القسمة) تقيّد جودة نظام أجزاء الحد، من قبل أن الجنس، إذا قُسم بفصلين متقابلين قريبين منه، ثم قُسم المجموع من الجنس، وأحد ذينك الفصلين بفصلين، وقُرِنَ أحد الفصلين الثانيين بمجموع الجنس والفصل الأول، ثم لم يزل يفعل ذلك الى أن اجتمع من جملة ذلك أمور مرتبة، فإنها توجد منظومة على توالي مراتب الفصول القاسمة بعضها من بعض، فيؤخذ الجنس متقدماً لجميعها في المرتبة، وذلك حقّ الجنس، ثم كل فصل من سائر تلك الفصول في موضعه الذي حقه أن يُرتَّب فيه من القول (ف، ب، ٥٤، ٩)

- يجب أو الأفضل في التحديد أن يُقدّم الدال على الأكمل في الترتيب (ف، ب، ٥٦، ٢٧)
- إن الغرض الأول في التحديد هو الدلالة باللفظ على ماهية الشيء (س، د، ٤٨، ٣)
- كل تحديد أو رسم فهو بيان (س، د، ٥١، ١٢)

- الغرض في التحديد أن تحصل في النفس صورة موازية لماهية الشيء بكمالها. ولهذا السبب لا يكون للشيء الواحد حدان، كما لا يكون

استعمال تلك الأفعال فيكون هذا لنا إما رياضة، إن كان هذا القدر رياضة؛ وإما شيئاً ممكناً من الرياضة، إن كانت الرياضة تتم بملكة تحصل من التصرف في الموجود لنا من ذلك (س، ج، ٤٨، ١٦)

تحصيل

- العدول والتحصيل حرف السلب إن كان جزءاً من الموضوع كقولنا اللاحق جماداً، ومن المحمول كقولنا الجماد لا عالم، أو منهما جميعاً كقولنا اللاحق لا عالم سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة. وإن لم يكن جزءاً لشيء منهما سميت محصلة إن كانت موجبة وبسيطة إن كانت سالبة (ن، ش، ١٢، ١٤)

تحصيل المضاف

- «تحصيل المضاف»: إن المضاف ليس له وجود مفرد، بل وجوده أن يكون أمراً لاحقاً للأشياء وتخصيصه بتخصيص هذا الملحق. والتخصيص بهذا الملحق يفهم على وجهين: أحدهما أن يؤخذ الملحق والإضافة معاً، فذلك من مقولة ومقولة، ليس المقولة، بل هو مركب من مقولة ومقولة؛ والآخر أن تؤخذ الإضافة مقروناً بها النحو من ذلك الملحق الخاص العقلي، ويؤخذان جميعاً كعارض واحد للملحق؛ وهذا هو تنويع الإضافة وتحصيله (س، م، ١٦١، ٣)

تحقيق

- كل تحقيق يتعلق بترتيب الأشياء حتى يتأدى منها إلى غيرها، بل بكل تأليف، فذلك التحقيق

لشيء واحد ذاتان. فإذا كان كذلك وكان في المحدودات ما إضافته إلى جميع العلل ذاتية، وجب أن تؤخذ كلها في حده (س، ب، ٢٢٧، ٥)

- إن الغرض في التحديد ليس هو التمييز كيف إتفق، ولا أيضاً بشرط أن يكون من الذاتيات من غير زيادة إعتبار آخر، بل أن يتصور به المعنى كما هو (س، أ، ٢٥١، ٦)

- أعلم أنك لست تطلب في التحديد إلا المفهوم، وإذا كان مفهوم ذات الشيء غير مقتضي الالتفات إلى شيء آخر فتحيده كذلك، وإن كان وجوده متعلقاً بشيء آخر كالسواد مثلاً تخصص ذات غير ذات الموضوع وله مفهوم بما يتخصص به على نحو ما يتخصص به. فليس بواجب من الضرورة أن يكون تفهمه مقتضياً بتفهم شيء آخر إذا تفهم من حيث حقيقته في نفسه (س، ش، ٤٥، ٢)

- الفهم الحاصل من التحديد، يُسمى علماً ملخصاً مفضلاً (غ، ع، ٢٦٦، ١٣)

- إن التعلق بالشيء في الوجود غير التعلق به في المفهوم، لا يُطلب في التحديد إلا المفهوم (ط، ش، ٢١٧، ٢٥)

- القصد من التحديد في اصطلاح المتكلمين «التعرض لخاصة الشيء وحقيقته التي يقع بها الفصل بينه وبين غيره» (ت، ر، ٤٣، ١٤)

تحرز

- إن توقف المجيب نسبه إلى المعجز والخوف والتحيز والتحرز (س، س، ٢٦، ٤)

تحسين

- أما التحسين فيما يتعلمه من القوانين في جودة

يحوّج إلى تعرّف المفردات التي يقع فيها

الترتيب والتأليف (س، أ، ١٧٩، ٣)

تحليل

- التحليل هو أن يجعل مبدأه من الشاهد (ف،

ق، ٤٦، ١٦)

- تفريق آحاد التأليف ويُسمى قسمة وتفريقاً،

وتمييز آحاد التركيب ويُسمى تحليلاً (ب، م،

٥٦، ٢)

- التحليل فهو مقابل التركيب وبعبارة، مبتدئاً

مما أنتهي إليه ومنتها إلى ما أبتدأ به (ب، م،

٥٦، ١٧)

- كل تحقيق: أي كل تحصيل أو إثبات علمي

(ط، ش، ١٧٩، ١)

- إن كل تحقيق متعلق بترتيب يؤدي إليه (ط،

ش، ١٧٩، ٩)

- التحقيق يقتضي أنّ الفصل الذي يتحصل به

الجنس لا يكون فوق واحد؛ لأنّ الواحد إن لم

يتحصل به الجنس لا يكون فصلاً. وإن تحصل

به كان ما عداه فصلاً، فلا يكون فصلاً (ط،

ش، ٢٢٥، ١١)

تحليل بالعكس

لا فرق بين أن يقال إن التحليل بالعكس قد

يكون بأشياء كثيرة، وبين أن يقال إنه يكون

بأشياء يسيرة. ولا فرق أيضاً بين أن يقال إنه

يكون بأشياء يسيرة، وبين أن يقال إنه يكون

بشيئين (أ، ب، ٣١٩، ١٤)

- القياس الصناعي هو أن يكون لك غرض،

فتطلب ما ينتجه أو تنتج مقابله، وما ينتج الشيء

علّة له من حيث هو نتيجة، فيكون نظرك حيث

مبتدئاً من معلول إلى علّة، ويكون مع ذلك

نظرك في جملة تطلب أن تفضلها بإدخال

الوسيط كما ستعلمه بعد من أجزائها. ويكون

نظرك مبتدئاً من واحد يحلّه إلى كثرة، ويطلب

له مبادئ كثيرة. وهذا النوع من النظر يُسمى

التحليل بالعكس، كما أن مقابله يُسمى التركيب

(س، ق، ٩، ١)

- إنّ مبادئ العلوم التعليمية - وهي محدودة في

المصادر، متميزة بالفعل - ظاهرٌ من أمرها

أنّها لا يصلح بعضها لبعض. وكيف تصلح لكل

علم! بل ولا مبدأ علم واحد يصلح لجميع

مسائل ذلك العلم، فكيف لمسائل علوم

أخرى! ولا أيضاً إذا استعملنا طريق التحليل

- أمّا التحقيق فيقتضي أن الممكن إذا كان

الإمكان فيه جهة، وإلا فلا باعتبار الوجود

(ط، ش، ٥١٧، ١٨)

تحقيق القضايا

- تحقيق القضايا هو تلخيص ما يفهم من

أجزائها، وهو ينقسم: إلى ما يتعلق

بالموضوع. وإلى ما يتعلق بالمحمول (ط،

ش، ٣٢٥، ١)

تحقيق المناط

- «تحقيق المناط»، فإنّ الشارع قد ناط الحكم

بوصف كما ناط «قبول الشهادة» بكونه ذا عدل

(ت، ر، ١، ٧٥، ١١)

تحكم

- الرأي الذي ليس هو لإنسان مشهور ولا عليه

قياس فهو الذي يُسمى... التحكم (ش، ج،

٥١١، ٢٢)

تحليل طبيعي

- (التحليل) الطبيعي كتحليل بدن الإنسان إلى الأخلاط، والأخلاط إلى الأسطفسات (ب، م، ٥٧، ١)

تحليل القياس

- تحليل القياس هو أنه يميز المطلوب وينظر في القول المنتج له هل تجد شيئاً يشاركه، فإن وَجَدْتَ فانظر هل هو محموله أو موضوعه، فإذا وَجِدَ فَقَدْ وَجَدْتَ الصغرى والكبرى وَوَجَدْتَ الأوسط، وبالجمله فإذا وَجَدْتَ قياساً فاطلب أولاً المقدمتين دون الحدود، وأعيد أولاً مقدمات القياس وأعرف الصغرى والكبرى بمشاركة النتيجة (مر، ت، ١٦٥، ٥)

- القاعدة في تحليل القياس هو الاعتبار بالمطلوب، فإذا كان المطلوب موجبة كلية فاطلب على ترتيب الشكل الأول، وإذا كان سالبة كلية ففي الأول والثاني، وإذا كان موجبة جزئية ففي الأول والثالث، والسالبة الجزئية في الأشكال الثلاثة (مر، ت، ١٦٥، ١٠)

- إن تحليل القياس إنما يصعب بسبب ما تقع فيه من التركيبات، وتداخل الأقيسة، وحذف إحدى المقدمتين والاقتصار على الأخرى، والتحريفات في الألفاظ عما تعلّمت من ترتيب المقدمات والأوساط وإدخال ما لا يحتاج (مر، ت، ١٦٥، ١٤)

تحوّص

- الرأي الذي ليس هو لإنسان مشهور ولا عليه قياس فهو الذي يُسمّى... التحوّص (ش، ج، ٥١١، ٢٢)

بالعكس، فصرنا إلى المقدمات التي لا أوساط لها في علم ما وميزناها إن لم تكن متميزة تميزها في الرياضيات وجدناها مشتركة لجميع النتائج (س، ب، ١٨٧، ٢١)

- التركيب الوجودي يُسمّى التحليل بالعكس (ب، م، ٥٧، ١)

تحليل الحد والرسم

- التركيب الذهني الذي يكون في المعاني الكلية يُسمّى تحليل الحد والرسم (ب، م، ٥٦، ١٩)

تحليل صادق

- من (باب) القسمة (في اللفظ) فإن يكون الشيء عند التحليل صادقاً، وعند التركيب غير صادق، وذلك التحليل إما بحسب الموضوع من القول، وإما بحسب نفس القول. والذي بحسب الموضوع من القول إما أن يكون القول صادقاً على أجزاء الشيء مجموعته ويجعل صادقاً على الأجزاء بالتفصيل، أو أن يكون للشيء أجزاء ولها أحكام في التفصيل، فيجعل الشيء أجزاء نفسه، وله أحكامها التي بالتفصيل، وربما كانت متقابلة؛ والذي بحسب القول، فمثل قول القائل: إن كان الإنسان حجراً، فالإنسان جماد. وهذا تركيب صادق من تفصيلين كاذبين (س، س، ١٤، ١٥)

تحليل صناعي

- (التحليل) الصناعي فكتحليل السكنجبين إلى الخل والعسل (ب، م، ٥٧، ٢)

تحير

- إن توقف المجيب نسبه إلى العجز والخوف والتحير والتحرز (س، س، ٢٦، ٤)

الترتيب (ف، ب، ٨٧، ١)

- الترتيب، فإن منه منتظماً ومنه غير منتظم. وكثير من الناس اعتادوا الترتيب غير المنتظم (ف، ب، ٨٧، ٩)

تخليط

- التخليط في الفصل، أن يكون قد وضع النوع مكان الفصل كما لو قيل في حد التعبير: إنه شتم مع إستخفاف؛ وإن الإستخفاف نوع من الشتم، لا فصل للشتم؛ فإن الإستخفاف قول مؤذ للمخاطب يدل على قلة خطره، وهو نوع من الشتم، لأن الشتم قول مؤذ للمخاطب يدل على عيب فيه، وقلة الخطر نوع من العيب. وكثيراً ما يكون فصل النوع كنوع لفصل الجنس (س، ج، ٢٥٧، ١٥)

- ينبغي أن يكون أوائل الصنائع التي تُستعمل فيها المشهورات أقرب إلى أن يُستعمل فيها الترتيب غير المنتظم (ف، ب، ٨٧، ١٢)

- إن الترتيب قد يوجد في الأمور طبعاً مثل ما في ترتيب الأنواع والأجناس التي بعضها تحت بعض، وفي ترتيب أوضاع الأجسام البسيطة، وقد يكون وضعاً كترتيب الصفوف في المكان منسوبة إلى مبدأ بالوضع، كالبلد الفلاني مثلاً أو كدار فلان، كذلك المتقدم بالترتيب قد يكون في أمور طبيعية، وقد يكون في أمور وضعية (س، م، ٢٦٦، ١٣)

تخييلات

- يُمكن أن تتخيل أنحاء من التخييلات على حسب الحاجة إليه كل حين، فإذا لم يتخكك الإنسان في أنحاء تخيلاتها وكان إنما حصل له منها نحو واحد فقط، وكان ذلك النحو يؤهم فيه أشياء ليست موجودة له في الحقيقة، كان ذلك مبدأ للغلط (ف، س، ١٦١، ١٢)

- صواب الترتيب في القول الشارح مثلاً، أن يوضع الجنس أولاً، ثم يُقيد بالفصل (ط، ش، ١٧٥، ١٧)

- صواب الترتيب في مقدمات القياس أن تكون الحدود في الوضع والحمل على ما ينبغي (ط، ش، ١٧٥، ٢٠)

- صواب الترتيب في القياس أن تكون أوضاع المقدمات فيه، على ما ينبغي وصواب الهيئة أن يكون من ضرب منتج (ط، ش، ١٧٦، ١)

- الترتيب أخص من التأليف، لا بأن يوجد تأليف من أشياء لها وضع ما: عقلاً، أو حساً، من غير ترتيب - فإن ذلك لا يمكن، بل ربما لا يعتبر فيه الترتيب - بل بأن الترتيب المعين يستلزم التأليف المعين، والتأليف المعين لا يستلزم الترتيب المعين، بل يستلزم ترتيباً ما، مما يمكن وقوعه في تلك الأجزاء (ط، ش، ١٧٩، ٣)

تذكر

- ليس التذكر تعلماً، لأن التذكر تحصيل علم أو معرفة، إن كان المعلوم بهما زمانياً، كانا فيما مضى (س، ج، ١٢٤، ١١)

ترتيب

- الأشياء الضرورية في التعليم أصناف، أحدها المبادئ، وهي الأمور التي تقع المعرفة بالشيء المقصود تعليمه. ومنها العبارة عن تلك المبادئ وما يقوم مقامها والمعينة لها، ومنها

تركيب

- إذا أردنا أن نستدل بالشاهد على غائب ما بطريق التركيب، نظرنا في المحسوس الذي شُهِد فيه حكم ما وأخذنا الأمور الأخر الموجودة في ذلك المحسوس ثم نظرنا أي أمر من تلك الأمور يَصُحُّ ذلك الحكم على جميعه، فإذا حَصَلَ ذلك معنا ثم وجدنا شيئاً غير معلوم الحكم داخلاً تحت ذلك الأمر لزم ضرورة أن ينتقل إليه الحكم الذي كان قد صَحَّ لنا على المحسوس (ف، ق، ٤٧، ٤٤)

- أخذ الحد بطريق التركيب، فهو على هذه الجهة، وهو أن نَتَصَفَّحَ أشخاص الشيء المقصود تحديده، ونأخذ المحمولات على أشخاصه، ونتحرى أن تكون تلك المجمولات محمولات على أشخاصه، من طريق ما هو حتى إذا حَصَلَ لنا جميعه، ميّزنا بعد ذلك بين ما هو من تلك المحمولات أجناس وما ليس بأجناس، ثم قايّسنا بين الأجناس، وأظهرنا منها الأعم فالأعم، الى أن يَتَحَصَّلَ لنا أخصتها، ثم ننظر في سائر المحمولات، فما كان منها أعم من ذلك الجنس أو مساوياً له أطرناه (ف، ب، ٥٥، ١٤)

- تبيّن أنه لا يُمكن أن يُستعمل طريق التركيب إذا ابتدئ به من الأشخاص، إلا فيما محمولاته ظاهرة الوجود، وكذلك محمولاته من طريق ما هو (ف، ب، ٥٧، ٥٥)

- متى ابتدئ في التركيب من أنواع ما، وقصدنا أخذ حد الجنس الذي يعم تلك الأنواع، لم يُمكن إلا أن تكون المحمولات على تلك الأنواع من طريق ما هي معلومة لنا قبل ذلك، إما ببرهان وإما لا عن برهان (ف، ب، ٥٧، ٧)

- يجب أن تكون التسمية التي تدل على تركيب بتغير شكل متأخرة ومأخوذة عن لفظ ما علم وحده بسيطاً بلا تركيب (ف، ح، ٧٣، ٢٢)

- متى أخذنا أنواعاً أخيرة قوامها من فصول متقابلة، وأقمنا مجموع أجناسها وفصولها مقام أساميها، ثم أسقطنا فصولها وأخذنا أجناسها وحدها، فإن هذا الفعل يُسمّى التركيب (ف، أ، ٨٤، ١٣)

- القياس الصناعي هو أن يكون لك غرض، فتطلب ما ينتجه أو تنتج مقابله، وما ينتج الشيء علّة له من حيث هو نتيجة، فيكون نظرك حينئذ مبتدئاً من معلول إلى علّة، ويكون مع ذلك نظرك في جملة تطلب أن تفضلها بإدخال الوسيط كما ستعلمه بعد من أجزائها. ويكون نظرك مبتدئاً من واحد يحلّله إلى كثرة، ويطلب له مبادئ كثيرة. وهذا النوع من النظر يُسمّى التحليل بالعكس، كما أن مقابله يُسمّى التركيب (س، ق، ٩، ١)

- أخذهم الجمع مكان المجموع، حتى يقولوا: إن الحيوان تركيب نفس وبدن؛ وهذا مع رداءته في أنّه جعل المركّب تركيباً، فليس يدل على ذلك التركيب. وكيف يكون التركيب حيواناً، أو الحيوان تركيباً، ولكل تركيب ضد هو التحليل؛ وليس للحيوان ضد هو التحليل (س، ج، ٢٨٩، ٣)

- الذي بالتركيب، فهو أن يكون للقول عند التركيب حكم، فيطلب أن يصدق ذلك الحكم عند التفصيل، ويكون الغلط في التركيب. ولا سواء أن يقال القول مركّباً فيكون له حكم، وأن يقال مفصلاً (س، س، ١٢، ٨)

- من (باب) القسمة (في اللفظ) فإن يكون الشيء عند التحليل صادقاً، وعند التركيب غير

وكلمة، وكذلك الحرف ولا في لغة من اللغات
(ب، م، ١١، ٦)

- أمّا التركيب فإنه يكون للمُتَّحِد من أشياء (ب،
م، ١١، ١١)

- التركيب ايضا ضربان ذهني ووجودي، أمّا
الذهني فتركيب الأنواع والحدود من
الأجناس والفصول والأصناف والرسوم من
الأجناس، أو من اصناف أعم مع الاعراض
والخواص، والوجودي ضربان طبيعي كترتيب
بدن الحيوان من أخلاطه وأخلاطه من أصولها
وأسطقساتها، وصناعي كتركيب السكنجيين من
الخل والعسل (ب، م، ٥٥، ١٤)

- طريق التركيب... لا طريق إلى اقتناص الحد
غيره (سي، ب، ٢٦٥، ٢٥)

- لا سبيل إلى فهم التركيب دون فهم الأشياء
المرتبّة (ش، ع، ٨٦، ١)

- الألفاظ تدلّ بالطبع من غير أن يكون لنا اختيار
فيها أصلاً، لا اختيار تركيب وضعي ولا اختيار
تركيب طبيعي (ش، ع، ٨٦، ٢٢)

- قد يُخطئ الذين يأتون بالتركيب إذا لم يأخذوا
في الحدّ أي تركيب هو المخصوص بذلك
الشيء المحدود (ش، ج، ٦١٥، ٧)

- التركيب ليس يصحّ أن يكون جنساً لواحد من
المركبات (ش، ج، ٦١٥، ١٥)

- التركيب: إمّا أن يكون في العقل فقط. وإمّا أن
يكون في العقل وخارجه. والعقلي المحض:
هو التركيب من الجنس والفصل. ويختص بأن
يكون كل واحد من المركّب وأجزائه مقولاً
بالمواطأة على الباقية. والتركيب الخارجي قد
يكون من أشياء ملتزمة شيئاً واحداً، كالأحاد في
العدد. وكالهولي والصورة في الجسم أو غير
ملتزمة شيئاً واحد كالسواد وغيره في البقلة. أو

صادق، وذلك التحليل إمّا بحسب الموضوع
من القول، وإمّا بحسب نفس القول. والذي
بحسب الموضوع من القول إمّا أن يكون القول
صادقاً على أجزاء الشيء مجموعاً ويجعل
صادقاً على الأجزاء بالتفصيل، أو أن يكون
للشيء أجزاء ولها أحكام في التفصيل، فيجعل
الشيء أجزاء نفسه، وله أحكامها التي
بالتفصيل، وربما كانت متقابلة؛ والذي
بحسب القول، فمثل قول القائل: إن كان
الإنسان حجراً، فالإنسان جماد. وهذا تركيب
صادق من تفصيلين كاذبين (س، س، ١٤، ١٥)

- القياس إنّما يكون قياساً إذا كان لك مطلوب
محدود، فتطلب ما يُنتج لك ذلك المطلوب؛
والذي يُبين لك ذلك المطلوب له أجزاء يسمّى
وسطاً وطرفين، فيكون بالحقيقة تحليلاً
بالعكس. كما أنّ مقابله يسمّى التركيب، فإن
انعقد قياس على سبيل الاتفاق، يؤدي إلى
نتيجة لم تطلب، لم يكن بالحقيقة قياساً (مر،
ت، ١٠٧، ٧)

- إنّ الفرق بين التركيب والتأليف في الألفاظ
مفهوم مما قيل فليس صاحب الدار لفظاً مؤلفاً
وإن كان لمسموعه أجزاء يتلفظ بكل منها على
إنفراده، فليست هي دالة على أجزاء من مفهومه
المدلول به عليه... لا كمن فهم التركيب تأليفاً
وردّ على أرسطوطاليس في قوله بأنّ عبد الله
وعبد شمس من المركبات، بأنّ يبين أنهما ليسا
من المؤلفات (ب، م، ١٠، ٢٠)

- التركيب إنّما يكون في الأسماء ولا يكون في
الكلم ولا في الحروف، فإنّ الاسم يُركّب من
إسمين كعبد الله، ومن إسم وكلمة مثل تأبّط
شرا ولا تُكتب الكلمة من كلمتين ولا من إسم

والتقير فتوقع عليه إسم «الأفطس» (س، ش،
(٩، ٣٦)

تركيب تقييد

- قولك: شيء من العالم يمشي يحتمل معنيين:
أحدهما الشيء من العالم الموصوف بأن له
مشيًا في زمان كذا، فيكون هذا التركيب تركيب
تقييد لا تركيب حمل ولا صدق فيه ولا كذب،
والثاني هو أن شيئًا من العالم يحكم عليه بأنه
يمشي (س، ع، ٢٢، ٦)

- النافع في العلوم هو إما التركيب الذي على نحو
التقييد، وذلك في إكتساب التصورات بالحدود
والرسوم وما يجري مجراها، والتركيب الذي
على سبيل الخبر، وذلك في إكتساب
التصديقات بالمقاييس وما يجري مجراها.
وهذا النحو من التركيب يحدث منه جنس من
القول يستى جازمًا (س، ع، ٣١، ١٦)

تركيب حملي

- أمّا المفردات فالتركيب المشتمل على الحكم
منها، لا يكون إلا بحمل البعض على البعض،
أو سلبه عنه، وهو (التركيب) الحملي (ط،
ش، ٢٦٨، ١٢)

تركيب خبري

- التركيب الخبري، وهو الذي يقال لقائله: إنه
صادق فيما قاله أو كاذب (س، أ، ٢٦٧، ٧)

- التركيب الخبري النافع في اكتساب التصديق
يُسمى قولاً جازمًا وقضية، وأصنافه ثلاثة:
الحملي والشرطي المتصل والشرطي المنفصل
(سي، ب، ٩٩، ١٨)

من شيء وما يحل فيه كالجسم والسواد، في
الأسود، أو من شيء وإضافته إلى غيره،
كالرجل والأبوة في الأب. وقد يكون على
أنحاء غير ذلك مما يطول ذكرها. وكل مركب
خارج العقل، مركب في العقل، ولا ينعكس
(ط، ش، ٢٥٠، ٦)

- إن التركيب: إما أن يكون أول تركيب يقع عن
مفردات، أو ما في قوتها. أو لا يكون، بل
يكون مما تركب مرة أو مرارًا (ط، ش،
٢٦٨، ٨)

- «التركيب» مجمل يراد به «تركيب الجسم من
أجزاء كانت متفرقة فاجتمعت» (ت، ر،
٢٢٠، ٦)

- «التركيب» خمسة أنواع. أحدها: تركب الذات
من «وجود» و«ماهية». والثاني: تركيبها من
وصف عام ووصف خاص، كالمركب من
«الجنس» و«الفصل». والثالث: تركيب من
«ذات» و«صفات». والرابع: تركيب الجسم من
«المادة» و«الصورة». والخامس: تركيبه من
«الجواهر المنفردة». وقد بينا أن ما يدعونه من
«التركيب» من «الوجود» و«الماهية»، ومن
«الجنس» و«الفصل»، باطل. وأمّا تركيب
الجسم من هذا وهذا فأكثر العقلاء يقولون:
الجسم ليس مركبًا، لا من «المادة»
و«الصورة»، ولا من «الجواهر المنفردة». لم
يبق إلا «ذات لها صفات» (ت، ر، ٦٥، ٧)

تركيب تداخل

- (أمور) مركبة تركيب التداخل، وهو أن تركب
معنى ومعنى فتجتمع منهما محمولاً واحدًا ثم
تركب المجموع منهما مع أحدهما تركيبًا
وضعيًا قليل الجدوى مثل أن تركب الأنف

تركيب صادق

- من (باب) القسمة (في اللفظ) فإن يكون الشيء عند التحليل صادقاً، وعند التركيب غير صادق، وذلك التحليل إما بحسب الموضوع من القول، وإما بحسب نفس القول، والذي بحسب الموضوع من القول: إما أن يكون القول صادقاً على أجزاء الشيء مجموعه ويجعل صادقاً على الأجزاء بالتفصيل، أو أن يكون للشيء أجزاء ولها أحكام في التفصيل، فيجعل الشيء أجزاء نفسه، وله أحكامها التي بالتفصيل، وربما كانت متقابلة؛ والذي بحسب القول، فمثل قول القائل: إن كان الإنسان حجراً، فالإنسان جماد. وهذا تركيب صادق من تفصيلين كاذبين (س، س، ١٥، ١٣)

تركيب طبيعي

- (الأمور) المركبة إما مركبة التركيب الطبيعي الذي من الجنس والفصل، أو مركبة على أحد وجهي التركيب الذي أوردناه في بابه (س، ش، ٣٦، ٨)

تركيب على سبيل خبر

- النافع في العلوم هو إما التركيب الذي على نحو التقييد، وذلك في إكتساب التصورات بالحدود والرسوم وما يجري مجراها، والتركيب الذي على سبيل الخبر، وذلك في إكتساب التصديقات بالمقاييس وما يجري مجراها. وهذا النحو من التركيب يحدث منه جنس من القول يسمى جازماً (س، ع، ٣١، ١٧)

تركيب قياس

- معنى تركيب القياس أن يكون قياس يؤلف من

مقدمتين، كلتاهما أو إحداهما تحتاج إلى قياس يبينها. فيتركب قياسان: أحدهما على المقدمة، والآخر على المطلوب (س، ق، ٤٣٤، ١٢)

تركيب كاذب

- «العاشي يمكن أن يجلس حال ما هو ماش»، فإن هذا التركيب كاذب، وجزأه ليس فيهما كذب (س، س، ١٤، ١٢)

تركيب متصل

أما المركبات بالتركيب الأول المذكور (التركيب الذي يقع عن مفردات)، وما بعده، فالتركيب المشتمل على الحكم، إذا طرأ عليها، لم يمكن أن يجعل بعضها محمولاً على البعض؛ فإن بعض الأقوال الجازمة لا يكون البعض الآخر؛ فإذا لا بد من أن يعلق بعضها ببعض، بوجود نسبة أو لا وجودها بينها. والنسبة تقتضي إما إتصالاً، وإما انفصالاً. فالذي يعتبر فيه وجود إتصال أو لا وجوده، هو (التركيب) المتصل. والذي يعتبر فيه وجود انفصال، أو لا وجوده، هو (التركيب) المنفصل (ط، ش، ٢٦٨، ١٨)

تركيب منفصل

- أما المركبات بالتركيب الأول المذكور (التركيب الذي يقع عن مفردات)، وما بعده، فالتركيب المشتمل على الحكم، إذا طرأ عليها، لم يمكن أن يجعل بعضها محمولاً على البعض؛ فإن بعض الأقوال الجازمة لا يكون البعض الآخر؛ فإذا لا بد من أن يعلق بعضها ببعض، بوجود نسبة أو لا وجودها

بينها. والنسبة تقتضي إما إتصلاً، وإما انفصلاً. فالذي يعتبر فيه وجود إتصال أو لا وجوده، هو (التركيب) المتصل. والذي يعتبر فيه وجود انفصال، أو لا وجوده، هو (التركيب) المنفصل (ط، ش، ٢٦٨، ١٩)

تركيبات

- من جملة التركيبات ما تُترك فيه النتائج الواضحة، وبعض المقدمات، ويُذكر من كل قياس مقدّمة واحدة، وتترتب بعضها على بعض، وتُساق إلى نتيجة واحدة (غ، ع، ١٨٠، ٤)

تساوي

- المواضع المأخوذة من التساوي ثلاثة: على عدة المواضع الأخيرة من مواضع التفاضل، كان ذلك في الحقيقة أو في الظن (ف، ق، ١٢٨، ٤)

- التساوي والتفاوت كلها إضافات في الكميات، لا كميات، ولا بينها مقابلة التضاد (س، م، ١٣٦، ١٥)

تسلسل

- التسلسل توقف الشيء على أشياء غير متناهية (ض، س، ٣٣، ٢٥)

تسليم

- فسر (ابن سينا) التسليم بأنه حال القضية من حيث توضع وضعاً، وظهر منه ليس على ما ذهب إليه الفاضل الشارح (الرازي) من أن الوضع هو تسليم الجمهور. والتسليم هو تسليم شخص ما (ط، ش، ٤١٤، ١)

تسمية

- التسمية إذا حصلت بالألفاظ وأصلحت على مرّ الدهور إلى أن تحصل صناعةً، وُجدَ فيها ما هو مشتقّ وما هو غير مشتقّ، ووُجدَ فيها ما يدلّ على معاني منتزعة عن المشار إليه وعلى ما يدلّ على هذه المعاني بأعيانها من حيث المشار إليه موصوف بها - وهذا بعضه يدلّ على ما هو المشار إليه وبعضه يدلّ على غيره من المعقولات (ف، ح، ٧٧، ٩)

- إنّ التسمية على وجهين: تسمية بغير واسطة، وتسمية بواسطة. والتسمية بغير واسطة كتسمية معنى الحيوان حيواناً، والمعنى الفاعل للصحة مصححاً؛ وهذا إلى الجمهور. وتسمية بواسطة، كتسمية العلاج الفلاني مصححاً، والجسم الفلاني حيواناً؛ وذلك بأن يجعل الشيء داخلاً تحت المعنى الذي له الاسم أولاً؛ وليس هذا إلى الجمهور (س، ج، ١١٢، ٩)

تشابه

- قد يُمكن أن يوجد الأمر الذي به وقع التشابه غير مُنتزَع من المثال ولا مفرد عنه، بل إنما يُتصور بالذهن مقترناً إلى المثال حتى يُكوّن صحة الحكم على الشيء الذي وقع به التشابه وهو مقترن بالمثال (ف، ق، ٦٣، ٣)

- قد يكون التشابه في أشكال الألفاظ فيوهم ذلك تشابهاً في المعنى كما أن قائلاً لو قال لما كان حال السمع عند المسموع كحال الإبصار عند المبصر (ف، ق، ١٢٤، ١٣)

- استعمال التشابه في أشكال الألفاظ فقط هو موضوع سوفسطائي (ف، ق، ١٢٥، ٤)

- التشابه بين شيئين إنما تحصل معرفته إذا كان الشئان جميعاً حاضرين إما للحس وإما للذهن (ف، س، ١٦٤، ٩)

تشكيك مختلط

- قد يكون نوع من التشكيك مختلطاً بأن يكون اللفظ يدلّ على النسبة، وليست النسبة كلها نسبة إلى غاية واحدة؛ ونسبة إلى مبدأ، وأكثر ما يقع التشكيك في الأمور المضافة المنسوبة التي تقال بحسب الشيء، كالعلم بالشيء، والملك للشيء، والشهوة للشيء، فتكون أكثر منفعة هذا الموضع في الأمور المنسوبة والمضافة (س، ج، ١٢٠، ٦)

تشنيع

- أما التشنيع الذي يقود المتكلم إلى هذر بالتكرير فالسبب فيه أنهم يقولون مثلاً: لا فرق بين مقتضى الاسم وحده ورسمه، وبين مقتضى الاسم مأخوذاً مع شيء آخر، حتى يكون مجموعها على هيئة قول؛ فيأخذونها كشيء واحد، فمن ذلك ما يعرض لهم في الأمور الإضافية. وكما يقول قائلهم: «أليس الضعف ضعفاً للنصف، فالنصف له ضعف، فيكون الضعف إذن ضعف ما له ضعف - وهذا هذيان - فإذاً ليس الضعف ضعفاً للنصف. وإنما وقع هذا لأنه لم يعلم أن الهذيان غير الباطل، وأن الهذيان يجعل ما يلزم عنه هذياناً مثله لا باطلاً. وقولاً: «الضعف ضعف النصف» هو هذيان، من حيث نريد إعلام مجهول، فإنه لا ضعف إلا ضعف النصف، ولا يفهم إلا كذلك (س، س، ٦٧، ١٢)

تصاريف

- ما كان منها (الألفاظ) يدلّ على جهاته فقط فإنه (أرسطو) يسميها التصاريف، كقولنا معنى طبي وعلاج طبي، نعني به على مذهب أو على جهة

- القوة على أخذ التشابه... يكون بالرياضة في أخذ التشابه بين الأشياء المتباينة (ش، ج، ٥٢٠، ٨)

- الرياضة في أخذ التشابه والتفصيل هي التي يوقف بها على المعاني الذاتية في القياسات البرهانية (ش، ج، ٥٢٢، ٢٢)

تشابه الاسم

- أما الذي لا يكون فيه إتفاق في قول الجواهر وشرح الاسم، لكن يكون إتفاق في معنى يتشابه به، فمثل قولنا الحيوان للفرس، والحيوان للمصوّر، والقائمة لرجل الحيوان، ولما يُقِلُّ السرير، فإنه يسمّى تشابه الاسم، وهو من جملة الإتفاق في الاسم (س، م، ١١، ١٠)

- التشابه بالاسم في أنّ الاسم يكون واحداً ومعناه ليس بواحد (س، م، ١٤، ٧)

تشبيه

- التشبيه كثير التضليل (أ، س، ٨٨٥، ٢)
- من لم يتصوّر الشيء الموجود كيف يتصوّر جنسه ونوعه؟... يتصوّر به «التتمثيل» و«التشبيه». ويتصوّر «القدر المشترك» بين تلك الصفة الخاصة وبين نظيرها من الصفات (ت، ر، ٨٠، ١٠)

تشكيك

- يُمكن أن يوجد التشكيك في صناعة الجدل والتشكيك هو تأليف قياسين يُنتجان نتيجتين متقابلتين. وإنما يكون ذلك بأن يشتركا في المقدمة الصغرى ويتقابلان في الكبرى (ف، ج، ٢١، ١٦)

أمر حُكِمَ عليه بحُكْم أنه في وجوده خارج
الذهن على ما هو معتقد في الذهن، والصادق
هو أن يكون الأمر خارج الذهن على ما يعتقد
فيه بالذهن (ف، ب، ٢٠، ٣)

- التصديق منه يقين ومنه مقارب لليقين، ومنه
التصديق الذي يُسمى سكون النفس الى
الشيء، وهو أبعد التصديقات عن اليقين.
والتصديق الكاذب فلا يقع فيه يقين أصلاً، بل
إنما يُمكن اليقين في التصديق بما هو صادق
(ف، ب، ٢٠، ٦)

- التصديق المقارب لليقين هو التصديق الجدلي،
وسكون النفس الى الشيء هو التصديق البلاغي
(ف، ب، ٢٠، ١٨)

- التصديق فإنه ينبغي أن يبلغ في كل شيء منه
اليقين التام (ف، ب، ٧٣، ١٦)

- الكفاية في التصور، فهي غير محدودة، وإنما
هي على قدر علم علم من العلوم. والتصديق
على حسب الطاقة هو المقارب لليقين فقط
(ف، ب، ٧٣، ٢٦)

- المعرفة منها تصور ومنها تصديق، فإن كان
يُقصد بالتعليم تصور شيء، فينبغي أن يكون
ذلك الشيء قد تُصور قبل ذلك تصوراً ما
ويجهل له حبال آخر. والذي يُقصد إيقاع
التصديق به، فهو يلزم فيه أن يكون قد صدق به
من قبل تصديقاً ما (ف، ب، ٧٩، ١٦)

- الأمور التي يُطلب التصديق بها، إما مفردة وإما
مرجبة (ف، ب، ٨٠، ٢٢)

- ما قصدنا أن يقع لنا به اليقين ليس يلزم ضرورة
أن يتقدم لنا به تصديق دون اليقين، لكن قد
يُتفق بالعرض من غير أن يكون له غناء أصلاً في
التصديق الحادث (ف، ب، ٨١، ١١)

- إن التصديق بأحد المتقابلين مُعيناً على

الطب أو على مجرى الطب (ف، ق،
١٢١، ٧)

- لا يمكن أن يوجد في العربية مواضع مأخوذة
من جهة التصاريف من جهة تغيير اللفظة
الواحدة (ف، ق، ١٢١، ١٨)

- نُبَيِّن التصاريف من النظائر، والنظائر من
التصاريف، ونتحري أن نُبيِّن الأخرى من أحد
الجنسين بالاثنتين (ف، ق، ١٢٢، ١١)

- من التصاريف، أنه إذا كان المصروف ليس
خاصة للمصروف، فليس التصريف خاصة
للتصريف، وبالعكس (س، ج، ٢٢٧، ١٥)

- التصاريف... إنها الألفاظ التي تغير عن
الألفاظ التي هي مثل أول تغييراً يدل على جهة
وجود المحمول للموضوع (ش، ج، ٥٤، ٩)

تصحيف

- ما يعرض عند تغير النقط أو إهماله... هو
الذي يُسمى التصحيف (ش، س، ٦٧٤، ١٤)

تصديق

- (في التصديق) يلزم ضرورة أن يكون تصديقنا
بالمبادئ - إما بجميعها أو ببعضها - أكثر من
النتيجة (أ، ب، ٣١٦، ١٢)

- التصديق قد يحصل عن قياس وقد يحصل لا
عن قياس. والتي يحصل لنا معرفتها والتصديق
بها لا عن قياس فهي ثلاثة أصناف: مقبولة
ومشهورة وحاصلة عن الحس (ف، ق،
٧٥، ٣)

- المعارف صنفان: تصور وتصديق، وكل واحد
من هذين، إما أتم وإما أنقص (ف، ب،
١٩، ٤)

- التصديق في الجملة هو أن يعتقد الانسان في

بالموضوع، ويقع التصديق بها ولأجل شهرتها يأخذ الإنسان ما هو منهما مرتبط في النفس بإيجاب، وعلى كمية ما أنه أيضًا موجب خارج النفس، وعلى تلك الكمية بعينها. وما هو في النفس مرتبط بسلب، وعلى كمية ما أنه أيضًا سالب خارج النفس، وعلى تلك الكمية بعينها (ف، ج، ٢٣، ١٠)

- المصادرة على الموضوع الأول قد يكون فيما يقصد به إيقاع التصديق وقد يكون فيما يقصد به التصور (ف، س، ١٥١، ٢٢)

(إيقاع التصديق والتصور) يكون بعضها في الحقيقة وبعضها في الظن، والذي في الحقيقة هو أصناف، منها إبدال الاسم مكان اسم، مثل إن اللذة خير، من قيل أنها فرح. ومنها أن يُبدل قول مكان اسم، مثل إن الشجاعة مؤثرة لأنها تهاون بالمفرعات، ومنها أن يُبدل قول مكان قول، مثل إن قوة القلب مؤثرة لأنها تهاون بالمفرعات، وكلا هذين الشين يدل على الشجاعة (ف، س، ١٥٢، ٢)

- (يقال التصديق والتصور) الذي في الظن أصناف، منها أن يؤخذ كلي الشيء، في بيان الشيء، مثل أن يكون الموضوع الأول أن علم الأضداد واحد، فيأخذ في بيانه أن المتقابلات علمها واحد، فيظن أنه أخذ المطلوب الأول. ومنها أن تؤخذ جزئيات الشيء في بيان الشيء، مثل ما إن أراد أن يُبين أن العلم بالأضداد واحد وأخذ في بيانه جزئيات الأضداد، مثل إن الزوج والفرد يحتوي عليهما علم واحد، ومنها أن تأخذ في بيان الشيء لازم الشيء أو الذي عنه يلزم الشيء (ف، س، ١٥٢، ٧)

- القياس فإن شأنه أن يوقع التصديق بالشيء فقط (ف، أ، ٨٧، ١٦)

التحصيل هو تصديق محصل، والتصديق بأحدهما غير محصل، بل الاعتقاد أن أحد المتقابلين صادق من غير أن يُشار إلى أحدهما بعينه، فيقال إن هذا وحده هو الصادق فقط (و) وهو تصديق غير محصل (ف، ب، ٨١، ١٣)

- التصديق غير المحصل المتقدم على التصديق المطلوب ليس هو المعرفة الفاعلة للمعرفة المطلوبة، لكن معرفة بها بتواطؤ الأمر، لأن يُعرف معرفة أخرى غير الأولى، وهي المعرفة التي بها يُمكن أن يصير مطلوبًا (ف، ب، ٨١، ٢١)

- التعليم الذي يقع به التصديق منه ما المخاطبة فيه بلفظ يقتصر به على الأمر الذي يُطلب إيقاع التصديق به فقط (ف، ب، ٨٣، ١٠)

- الأمر الذي يوقع لنا التصديق بينه وبين المصدق به نسبة ذاتية ضرورية، ويكون في طباعه أن يقع لنا التصديق به لا محالة، حتى نكون بتصديقنا به يقع لنا التصديق بالمطلوب (ف، ب، ٨٣، ١٩)

- ينبغي أن نأخذ الوصل بين (المقدمات في التصديق)، والوصل بينها على وجوه. منها أن تكون إحداها كلية والأخرى جزئية، ومنها أن تكون لا كلية ولا جزئية، ولكن يكون بينها سائر الوصل، مثل التشابه ومثل اللزوم وغير ذلك من سائر النسب التي بين المقدمة والمقدمة (ف، ب، ٨٤، ٤)

- إيقاع التصديق، فهو بالمقاييس وما جرى مجراها وكان في قوتها (ف، ب، ٨٤، ١٩)

- مبادئ النظر في الأمور والفحص عن الصدق والحق فيها هي المقدمات المشهورة، إذ كانت الشهرة الواردة على النفس هي التي تربط أحد جزئي المقدمة بالآخر منهما، أعني المحمول

- إنَّ أحد ما يُوقع لنا التصديق به أن تنصفَح جزئيات ذلك الموضوع إمَّا كُلُّها وإمَّا أكثرها، فإذا وجدنا ذلك الحكم صادقًا على جزئياته وقع لنا التصديق بأنَّ الذي حُكم به على هذا الموضوع هو كما حُكم (ف، أ، ٩٣، ١٠)
- كل تصديق فيكون مع تصوّر، ولا ينعكس (س، د، ١٧، ١٤)
- التصديق هو أن يحصل في الذهن نسبةٌ هذه الصورة (التأليف) إلى الأشياء أنفسها أنها مطابقةٌ لها، والتكذيب يخالف ذلك (س، د، ١٦، ١٧)
- ليس يمكن أن ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد إلى تصديق شيء؛ فإنَّ ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكمًا واحدًا في إيقاع ذلك التصديق؛ فإنه إن كان التصديق يقع، سواء فرض المعنى موجودًا أو معدومًا، فليس للمعنى مدخلٌ في إيقاع التصديق بوجه؛ لأن موقع التصديق هو علّة التصديق، وليس يجوز أن يكون شيء علّةً لشيء في حالتي عدمه ووجوده (س، د، ٢١، ٣)
- العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير إكتساب فكريّ قسمين: أحدهما التصديق والآخر التصوّر، وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلًا لنا بقياسي ما، والمكتسب بالفكرة من التصوّر حاصلًا لنا بعدد ما (س، ب، ٣، ١١)
- إنَّ التصديق على مراتب: فمنه يقين يعتقد معه اعتقاد ثانٍ - إمَّا بالفعل وإمَّا بالقوّة القريبة من الفعل - ومنه شبهه باليقين وهو الذي إنَّما يعتقد فيه اعتقاد واحد، ومنه إقناعي ظنيّ دون ذلك (س، ب، ٣، ١٣)
- التصديق تتقدّمه معلومات ثلاثة: أحدها تصوّر المطلوب وإنَّ لم يصدّق به بعد، والثاني تصوّر القول الذي يتقدّم عليه في المرتبة، والثالث تصديق القول الذي يتقدّم عليه في المرتبة (س، ب، ١١، ٩)
- التصديق (في مبادئ القياسات) إمَّا أن يكون على وجه ضرورة، أو على وجه تسليم لا يختلج في النفس مُعَايِذُهُ، أو على وجه ظنٍّ غالب (س، ب، ١٧، ٩)
- إنَّ التصديق لا يكون إلَّا بالتصوّر، فمسلّم لا على أنَّ ذلك التصوّر من جهة البرهان، بل التصديق هو الذي هو من جهة البرهان (س، ب، ٢٠٠، ١٣)
- من عاداتهم (الناس) أن يسمّوا ما يحصل من التصديق «حجّة» فمنه ما يسمّونه «قياسًا» ومنه ما يسمّونه «إستقراء» أو غير ذلك (س، ش، ٣، ١)
- إذا قلت «زيد كاتب» لم تجد له فحوى أولًا إلَّا ما هو صادق أو كاذب. أي لا تجده إلَّا والأمر مطابق للتصوّر من معناه في النفس فتجد هناك تصوّرًا مطابقًا له الوجود في نفسه. وإنَّما يكون التصوّر صادقًا إذا كان كذلك. وإنَّما يصير مبدأ للتصديق في أمثال هذه المركّبات إذا كان إعتقد مع التصوّر هذه المطابقة. وهذا القسم من القول والمعنى المؤلّف يُسمّى «قضيّة» ويُسمّى «قولًا جازمًا» (س، ش، ٦٠، ١٤)
- التصديق إنَّما يُكتسب بالقياس، وما يجري مجراه، كالإمثال والإستقراء (مر، ت، ٤، ٥)
- التصديق يسبقه لا محالة تصوّر، فإنَّ معاني الألفاظ المفردة متصوّرة وغير مصدّق بها. وكذلك الألفاظ المركّبة التي تركيبها تركيب تقييد. والأقوال الجازمة متصوّرة أولًا ثم يصدّق بها (مر، ت، ١٩٣، ٦)

- في التصديق تتقدم مقدمات معلومات ثلاثة: تصوّر المطلوب، وتصوّر القول الذي مقدّمة في المرتبة، وتصديق القول الذي مقدّمة في المرتبة. وأمّا التصوّر فيجب أن يتقدم تصوّر أجزاء الحدّ والرسم لا غير (مر، ت، ١٩٤، ١)
- العلوم وإنّ إشعبت أقسامها، فهي محصورة في قسمين: التصوّر والتصديق (غ، م، ٤، ٢)
- التصديق: فكلمتك بأن العالم حادث والطاعة يُثاب عليها والمعصية يُعاقب عليها. وكل تصديق فمن ضرورته أن يتقدمه تصوّر أن فإن من لم يفهم العالم وحده، والحادث وحده، لم يُتصوّر منه التصديق بأنّه حادث (غ، م، ٤، ٦)
- يُنال التصوّر بالحدّ والتصديق بالحجة (غ، م، ٢٥، ١٦)
- العلم بنسبة هذه الذوات المتصورة، بعضها إلى بعض، إمّا بالسلب أو بالإيجاب، كقولك: الإنسان حيوان. والإنسان ليس بحجر. فإنّك تفهم «الإنسان» و«الحجر» فهما تصوّرًا لذاتهما، ثمّ تحكم بأن أحدهما مسلوب عن الآخر، أو ثابت له. ويُسمّى هذا تصديقًا؛ لأنّه يتطرق إليه التصديق والتكذيب (غ، ع، ٦٧، ٢١)
- الموصل إلى التصديق يُسمّى «حجة». فمنه قياس. ومنه إستقراء، وغيره (غ، ع، ٦٨، ٧)
- التصديق بالنتيجة؛ فإنّه يستدعي تقدّم العلم بالمقدمات لا محالة (غ، ع، ٢٣٠، ٢٥)
- الوصول إلى التصديق بالحجة (غ، ع، ٢٦٥، ٤)
- أقلّ ما يشتمل عليه التصديق تصوّر. وعلى الجملة: فكل ما له إسم يمكن: تحرير حدّ أو رسم أو شرح إسم (غ، ع، ٢٨٤، ٢)
- التصديق هو العلم بنسبة الذوات المتصورة بعضها إلى بعض، سلبًا، أو إيجابًا. والتصديق يصلح أن يكون موضوعًا للموافقة والمخالفة (غ، ع، ٣٥٣، ٩)
- يستحيل التصديق والتكذيب في المفردات بل إنّما يتطرق ذلك إلى الخبر ولا يُنْتَظَمُ خبرٌ إلّا بمفردين موصوف ووصف (غ، ح، ٥، ٨)
- يتطرق التصديق إلى خبر وأقلّ ما يتركّب منه جزآن مفردان وصف وموصوف فإذا نُسِبَ الوصف إلى الموصوف بنفي أو إثبات صدّق أو كذّب (غ، ص، ١١، ٦)
- العلم إمّا تصوّر وإمّا تصديق، وسمّى بعض علمائنا الأول معرفة والثاني علمًا تأسيًا بقول النحاة (غ، ص، ١١، ١٠)
- كل علم تطرق إليه تصديق فمن ضرورته أن يتقدم عليه معرفتان أي تصوّران (غ، ص، ١١، ١٤)
- كل عاقل صدّق بالمقدّمين فهو مضطر إلى التصديق بالنتيجة مهما أحضرهما في الذهن وأحضر مجموعهما بالبال (غ، ص، ٣٩، ٣)
- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة والتصوّر، وأعلم جملة النتيجة المطلوبة بالقوّة لا بالفعل أي في قوّتي أن أقبل التصديق بها بالفعل، وأجهلها من وجه أي لا أعلمها بالفعل، ولو كنت أعلمها بالفعل لما طلبتها ولو لم أعلمها بالقوّة لما طمعت في أن أعلمها، إذ ما ليس في قوّتي علمه يستحيل حصوله كإجماع الضدين (غ، ص، ٥٤، ٧)
- قد سُمّي معنى الصدق تصديقًا (ب، م، ٣٦، ٩)
- التصديق يختلف فمنه تصديق مُكتسب من تصديق يُكتسب من تصديق حتى ينتهي إلى

تصديق لا يُكتسب من تصديق قبله (ب، م،
٢٠٤، ٦)

- التصديق فهو حكم الذهن بين معنيين متصورين بأن أحدهما الآخر أو ليس الآخر، واعتقاده صدق ذلك الحكم أي مطابقة هذا المتصور في الذهن للوجود الخارجي عن الذهن كما إذا قيل الإثنان نصف الأربعة فصَدَقَت (سي، ب،
٢٦، ١٥)

- كل تصديق فيتقدمه تصوران لا محالة، وربما يزيد عليه، كما في قولنا الإثنان نصف الأربعة (سي، ب، ٢٦، ١٩)

- التصور سابق على التصديق طبعاً، فيستحق التقديم وضعاً (سي، ب، ٣٠، ٧)

- كل تصديق فيتقدمه تصورات كما عرفت وشبكة اقتناص هذه التصورات هي الحواس (سي، ب، ٢٤٨، ٢)

- كل تصديق بقول فإنه إنما يكون: إما من قبل القياس، وإما من قبل الاستقراء والتمثيل (ش، ب، ٣٦٩، ١٠)

- عِلْمُ بأن الشيء موجود أو غير موجود... هو الشيء الذي يُسمَّى التصديق (ش، ب، ٣٧٠، ١)

- الشك المحض الذي لا رجحان معه لأحد طرفي النقيض على الآخر، يستلزم عدم الحكم، فلا يقارن ما يوجد حكم فيه، أعني التصديق. بل يقارن ما يقابله، وذلك هو الجهل البسيط (ط، ش، ١٧١، ٩)

- العلم إما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل، أو تصور معه حكم وهو إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً ويقال للمجموع تصديق (ن، ش، ٢، ١٠)

- جرت العادة بأن يُسمَّى الموصل إلى التصور

قولاً شارحاً والموصل إلى التصديق حجة، ويجب تقديم الأول على الثاني وضعاً لتقدم التصور على التصديق طبعاً (ن، ش، ٣، ١٨)
- كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه إما بذاته أو بأمر صادق عليه والمحكوم به كذلك. والحكم لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذه الأمور (ن، ش، ٣، ٢٠)

- التصديق موقوف على التصور، فإذا لم يحصل تصور لم يحصل تصديق؛ فلا يكون عند بني آدم علم في عامة علومهم. وهذا من أعظم السفسطة (ت، ر، ١، ٣٦، ١٧)

- التصديق لا يقف على التصور التام الذي يحصل بالحد الحقيقي، بل يكفي فيه أدنى تصور ولو به الخاصة (ت، ر، ١، ٣٧، ٥)
- أقل ما يشتمل عليه «التصديق» تصوران (ت، ر، ١، ٤٨، ٤)

- في باب «التصديق» مبادئ أولية يقع التصديق بها لذاتها، ويكون التصديق لغيرها بسببها (ت، ر، ١، ٦٦، ١٤)

- ما يسمونه (المنطقيون) «تصوراً» يمكن جعله «تصديقاً»، وما يسمونه «تصديقاً» يمكن جعله «تصوراً» (ت، ر، ١، ١٠٠، ٢٧)

- ما نبهنا عليه خطأهم في منع إمكان «التصور» إلا بـ «الحد»، بل ومن نفى دعوى حصول «التصور» بـ «الحد»، ونفى انحصار «التصديق» فيما ذكره من «القياس» مدركه قريب، والعلم به ظاهر، وخطأ المنطقيين فيه واضح بأدنى تدبر (ت، ر، ٢، ٥، ٤)

- العلم إما «تصور» وإما «تصديق»، وكل منهما إما «بديهي» وإما «نظري» (ت، ر، ٢، ٣١، ٢)
- الذي ينال به التصديق هو «القياس» (ت، ر، ٢، ٣١، ٧)

مقدمات ممكنة (ف، ب، ٢١، ١)

تصديق تام

- التصديق التام هو اليقين، والتصور التام هو تصور الشيء بما يلخص ذاته بنحو ما يخصه، وذلك أن تصور الشيء بما يدل عليه حده (ف، ب، ٢٠، ١)

تصديق جازم

- المفيد للتصديق الجازم الحق هو البرهان (ط، ش، ٥١١، ٨)
- التصديق الجازم غير الحق هو السفطة (ط، ش، ٥١١، ٩)
- للتصديق الجازم الذي لا يُعتبر فيه كونه حقاً أو كونه غير حق، بل يُعتبر فيه عموم الاعتراف به هو الجدل، إن كان كذلك، وإلا فهو الشغب، وهو مع السفطة يحسب صنفاً واحداً هو المغالطة (ط، ش، ٥١١، ١١)

تصديق جدلي

- (أمور التصديق الجدلي) إما المشهورات وما جرى مجراها، وإما اللازم عن قياسات ألفت عن مقدمات مشهورة، وإما اللازم عن الاستقراء الذي لا يُتَيَقَّن فيه استيفاء الجزئيات التي تُصِفَحَت (ف، ب، ٢٠، ٢٠)

تصديق معلوم

- التصديق المعلوم أولاً: فكالحكم بأن الإثنين أكثر من واحد وأن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، ويضاف إليه الحسيات والمقبولات وجملة من العلوم التي تشتمل النفوس عليها من غير سبق طلب وتأمل فيها (غ، م، ٥، ٢)

- قول القائل «التصديق مسبوق بالتصور» مثل قوله «القول مسبوق بالعلم». فليس لأحد أن يتكلم بما لا يعلم، كذلك لا يصدق ولا يكذب لما لا يتصوره (ت، ر، ٢، ١٠٢، ٥)

- إدراك مفرد وإدراك نسبة: فالأول يُسمى تصورًا وهو حصول صورة الشيء في الذهن كإدراك معنى العالم أو الحدث، والثاني يسمى تصديقًا (ض، س، ٢٣، ٢٤)

- إن التصديق إدراك الماهية مع الحكم عليها بالنفي أو الإثبات، ومذهب الحكماء أنه مجرد إدراك النسبة خاصة (ض، س، ٢٣، ٢٤)

- مذهب الحكماء أن التصديق من قولك العالم حادث مجرد إدراك نسبة الحدث إلى العالم، ومذهب الإمام أنه المجموع من إدراك وقوع النسبة وتصور العالم والحدث والنسبة (ض، س، ٢٣، ٢٧)

- التصديق جازم وغير جازم، فالأول إن لم يقبل التغير فعلم، كالحكم بأن الجبل حجر والإنسان متحرك، وإن قُبِلَ فاعتقاد، إما صحيح إن طابق كتوحيد المقلّدين من المسلمين، وإما فاسد إن لم يطابق، كاعتقاد المعتزلة منع الرؤية والفلاسفة قدم العالم، وغير الجازم ما قارنه إحتمال إما ظن أن ترجح على مقابلة، أو وهم وهو مقابلة أو شك إن تساوى (ض، س، ٢٣، ٢٨)

- كل تصديق لا بد معه من تصور إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره (ض، س، ٢٣، ٣٥)

تصديق بلاغي

- التي تسكن إليها النفس (من التصديق البلاغي) هي إما المقبولات، وإما اللازم عن قياس ألف عن مقبولات، وإما اللازم عن قياس ألف عن

تصديقات

(١، ١٠٣، ٤)

- التصديقات أي العلم بثبوت أمر لأمر أو نفيه عنه (و، م، ٢٦، ٢)
- ما يُكتسب به التصورات وهو التعريفات وما يُكتسب به التصديقات وهو الحجج (و، م، ٢٩، ١٤)
- الطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصورات هي التعريفات والطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصديقات هي الحجج (و، م، ٣٣، ١٣)

تصريف محمول لموضوع

- إن كان تصريف المحمول موجوداً لتصريف الموضوع فإن المحمول موجودٌ للموضوع، وإن كان غير موجود له كان المحمول غير موجود للموضوع (ف، ق، ١٢١، ٢٢)

تصفّح

- التصفّح، إما أن لا يُسمّى استقراء أصلاً وإما أن يسمّى استقراء علمياً، فيُشبه أن تكون الحال في الاستقراء كالحال في المثال (ف، ج، ١٠٢، ٩)

تصور

- المعارفُ صنفان: تصوّر وتصديق، وكلُّ واحد من هذين، إما أتم وإما أنقص (ف، ب، ١٩، ٤)
- تحرّي الكفاية من المعرفة في علم علم هو في التصوّر فقط (ف، ب، ٧٣، ١٦)
- الكفاية في التصوّر، فهي غير محدودة، وإنما هي على قدر علم علم من العلوم. والتصديق على حسب الطاقة هو المقارب لليقين فقط (ف، ب، ٧٣، ٢٦)
- التصوّر فإنه يتفاضل، فمنه ما يُعرّفه الحدّ،

- أقسام التصديقات بالاعتبار المذكور هي: علمي. وظني. ووضعي. وتسليمي لا غير. ومبدأ البرهان، علمي. ومبادئ الجدل والخطابة والسفسطة هي الأقسام الباقية. وأما الشعر فلا تدخل مبادئه تحت التصديق، إلا بالمجاز (ط، ش، ١٧٣، ١٣)

- أمّا التصديقات: فهي المقدمات التي منها تؤلّف قياسات العلم، وتنقسم: إلى بيّنة يجب قبولها، وتسمّى القضايا المتعارفة، وهي المبادئ على الإطلاق. وإلى غير بيّنة يجب تسليمها لينى عليها، ومن شأنها أن تثبت في علم آخر، وهي مبادئ بالقياس إلى العلم المبني عليها، ومائل بالقياس إلى العلم الآخر. وهذه وإن كان تسليمها مع مسامحة ما، وعلى سبيل حسن الظن بالعلم، سمّيت أصولاً موضوعة، وإن كانت مع إستنكار وتشكيك سمّيت مصادرات (ط، ش، ٥٢٦، ٤)

- السفاضل الشارح (الرازي) قال: (والتصديقات): إما واجبة القبول، وتسمّى تلك مع الحدود أوضاعاً. ومنها مسلمة: على سبيل حسن الظن بالمعلم، وهي تصدر في العلم، وهي التي تسمّى «مصادرات» (ط، ش، ٥٢٨، ١٤)

- التصورات والتصديقات هي التي يُبحث في المنطق عن عوارضها اللاحقة لما هي هي وهي كونها توصل إلى مطلوب تصوّري أو تصديقي أيضاً لا قريباً أو بعيداً فهي موضوع المنطق (م، ط، ٢٠، ١)

- «إنه لا يعلم شيء من التصديقات إلا بالقياس» - الذي ذكروا (المنطقيون) صورته ومادته - قضية سلبية نافية، ليست معلومة بالبديهة (ت،

وبليه المقارب لما يُعرّفه الحدّ (ف، ب، ٧٤، ١)

- المعرفة منها تصوّر ومنها تصديق، فإن كان يُقصد بالتعليم تصوّر شيء، فينبغي أن يكون ذلك الشيء قد تُصوّر قبل ذلك تصوّرًا ما ويجهل له حيال آخر. والذي يُقصد إيقاع التصديق به، فهو يلزم فيه أن يكون قد صدّق به من قبل تصديقًا ما (ف، ب، ٧٩، ١٦)

- كيف القول في تصوّر الأشياء البسيطة التي يُعتقد وجودها قوم، وهي في الحقيقة غير موجودة، ولا تنحلّ إلى أجزاء، إذ كانت ليست مركّبة؟ فيشبه أن تكون تلك غير متصورة إلا بالمناسبة (ف، ب، ٨١، ٥)

- يلزم... ضرورة أن يكون كلّ تعليم يُقصد به تصوّر شيء أن يكون ذلك عن علم آخر سابق تقدّم وجوده للمتعلّمين، فاعل للتصوّر المطلوب، سوى العلم الذي يتواطأ به الأمر لأن يصير مطلوبًا (ف، ب، ٨٢، ١٨)

- التصوّر منه تصوّر معنى الاسم، ومنه تصوّر الأمر الذي هو وجود الشيء، وذلك هو ماهية الشيء (ف، ب، ٨٤، ١٠)

- تصوّر معنى الاسم هو تصوّر يعمّ ما هو موجود وما هو غير موجود. ومعنى الاسم ينبغي أن يُعلم إمّا باسم آخر أو بقول، وظاهر أن ما يُعرف معنى اسمه باسم آخر أو بقول، فإن ذلك الشيء متصوّر بأعمّ ما يمكن، من قبل أنّه إنما تصوّر أنه شيء يمكن أن يتخيّل (ف، ب، ٨٤، ١١)

- تعرّف الماهية (في التصوّر)، فهو فيما قد علم وجوده وتُصوّر نحوًا ما من التصوّر، وطلب فيه أن يُتصوّر بنحو آخر (ف، ب، ٨٤، ١٤)

- (إيقاع التصديق والتصور) يكون بعضها في

الحقيقة وبعضها في الظن، والذي في الحقيقة هو أصناف، منها إبدال الاسم مكان اسم، مثل إن اللذة خير، من قبل أنها فرح. ومنها أن يُبدّل قول مكان اسم، مثل إن الشجاعة مؤثرة لأنها تهاون بالمفرعات، ومنها أن يُبدّل قول مكان قول، مثل إن قوة القلب مؤثرة لأنها تهاون بالمفرعات، وكلا هذين الشين يدلّ على الشجاعة (ف، س، ١٥٢، ٢)

- (يقال التصديق والتصور) الذي في الظنّ أصناف، منها أن يُؤخذ كلي الشيء، في بيان الشيء، مثل أن يكون الموضوع الأول أن علم الأضداد واحد، فيأخذ في بيانه أن المتقابلات علمها واحد، فيظنّ أنه أخذ المطلوب الأول.

ومنها أن تُؤخذ جزئيات الشيء في بيان الشيء، مثل ما إن أراد أن يُبين أن العلم بالأضداد واحد وأخذ في بيانه جزئيات الأضداد، مثل إن الزوج والفرد يحتوي عليهما علم واحد، ومنها أن نأخذ في بيان الشيء لازم الشيء أو الذي عنه يلزم الشيء (ف، س، ١٥٢، ٧)

- إن الشيء متى يُخيّل شبيهه سهل تصوّر الشيء نفسه (ف، أ، ٨٨، ١٣)

- ربّما عسّر تصوّر الشيء فينبغي فيه أن يؤخذ لفظه بدلّ خيال ذلك الشيء (ف، أ، ٩٠، ٤)

- متى عسّر تصوّر شيء ما وكان ذلك الشيء كليًا، أخذ جزء ذلك الشيء بدلّ ذلك الشيء فاكثفي بتخيّله عن تخيّل الكلّي (ف، أ، ٩٠، ٧)

- إن عسّر تصوّر أمر ما وسهل تصوّر جنس ذلك الأمر أو نوعه، أخذ جنس ذلك الأمر أو نوعه بدلّ الأمر فاكثفي به وأقيم مقامه إلى أن يقوى ذهن المتعلّم على تخيّل الشيء بذاته (ف، أ، ٩٠، ٩)

- التصوّر فإنه كثيرًا ما يقع بمعنى مُفرد، ... وذلك في قليل من الأشياء؛ ومع ذلك فهو في أكثر الأمر ناقص رديء؛ بل الموقّع للتصوّر في أكثر الأشياء معانٍ مؤلفة (س، د، ٢١، ١٠)
- العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير اكتساب فكريّ قسمين: أحدهما التصديق والآخر التصوّر، وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلًا لنا بقياس ما، والمكتسب بالفكرة من التصوّر حاصلًا لنا بحدّ ما (س، ب، ٣، ١١)
- إنّ التصوّر المكتسب على مراتب: فمنه تصوّر الشيء بالمعاني العرضيّة التي يَخُصّه مجموعها أو على وجهٍ يعمّه وغيره؛ ومنه تصوّر الشيء بالمعاني الذاتيّة على وجهٍ يَخُصّه وحده أو على وجهٍ يعمّه وغيره (س، ب، ٤، ١٢)
- التصوّر فيجب أن يتقدّمه تصوّر أجزاء الحدّ أو كونه الحدّ لا غير (س، ب، ١١، ١٥)
- التصوّر الذي لا يصحبه تصديق مثل تصوّرنا معنى قول القائل «إنسان» وقولنا «الحيوان الناطق المائت» وقولنا «هل نمشي؟» (س، ش، ٩، ٨)
- التصوّر الذي يصحبه التصديق هو مثل تصوّرنا قول القائل «الأربعة زوج» إذا صدّقناه أيضًا فإنّه لا محالة مما يجب أن يعتقد صدقه فيكون قولنا «الأربعة زوج» مما يتقدّم فيتصوّر معناه (س، ش، ٩، ١٠)
- إذا حصل لنا التصوّر حصل لنا التصديق به، لكن التصوّر هو المقدّم (س، ش، ٩، ١٢)
- التصوّر هو العلم الأوّل ويكتسب بالحدّ؛ وما يجري مجراه، كالتّرسّم (مر، ت، ٤، ٤)
- معنى التصوّر هو تصوّر أنّ تلك الأقوال الجازمة وجودها وعدمها في الأعيان كما هو منصوّر في النفس، كذلك الحال في الوجود في الأعيان، ويوجه ما في نفس الأمر (مر، ت، ٩، ٩)
- العلوم وإنّ إنشعبت أقسامها، فهي محصورة في قسمين: التصوّر والتصديق (غ، م، ٤، ٢)
- أمّا التصوّر: فهو إدراك الذوات التي يُدلّ عليها بالعبارات المفردة على سبيل التفهيم والتحقيق (غ، م، ٤، ٣)
- يُنال التصوّر بالحدّ والتصديق بالحجة (غ، م، ٢٥، ١٦)
- العلم بذوات الأشياء، كعلمك بالإنسان، والشجر، والسماء؛ وغير ذلك، ويُسمّى هذا العلم تصوّرًا (غ، ع، ٦٧، ١٤)
- الموصول إلى التصوّر يُسمّى «قولاً شارحاً» فمنه حدّ. ومنه رسم (غ، ع، ٦٨، ٤)
- التصوّر بالحدّ، وأجزاء الحدّ ينبغي أن تُعلّم قبل الحدّ (غ، ع، ٢٣٠، ١٨)
- الوصول إلى التصوّر التام بالحدّ (غ، ع، ٢٦٥، ٥)
- زيادة بعض الأعراض، فلا يقدح فيما حصل من التصوّر الكامل، وقد يُنتفع به في بعض المواضع، في زيادة الكشف والإيضاح (غ، ع، ٢٧٠، ١٢)
- التصوّر هو العلم بذوات الأشياء، كعلمك بالإنسان، والشجر، والسماء، وغير ذلك، ولا يصلح أن يكون موضوعًا للموافقة أو المخالفة (غ، ع، ٣٥٣، ٦)
- العلم إمّا تصوّر وإمّا تصديق، وسمّى بعض علمائنا الأول معرفة والثاني علمًا تأسيًا بقول النحاة (غ، ص، ١١، ١٠)
- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة والتصوّر، وأعلم جملة النتيجة المطلوبة بالقوّة لا بالفعل أي في قوّتي أن أقبل التصديق بها

- بالفعل، وأجهلها من وجه أي لا أعلمها
بالفعل، ولو كنت أعلمها بالفعل لما طلبتها ولو
لم أعلمها بالقوة لما طمعت في أن أعلمها، إذ
ما ليس في قوتي علمه يستحيل حصوله
كاجتماع الضدين (غ، ص، ٥٤، ٦)
- قد يقرر للأشياء الموجودة في الأعيان صور
في الأذهان كأنها مثل وأشباح يلحظها الإنسان
بذهنه، وأعيانها الموجودة غير ملحوظة،
وعليها يدلّ بالألفاظ أولاً، وتوسطها تدل
الألفاظ على موجودات الأعيان ثانياً...
وتمثل هذه الصورة في الأذهان من مشاهدات
الأعيان يُسمى تصوّراً، ومن مدلولات الألفاظ
يُسمى فهمًا، وموافقتها بعد التمثيل لمذكراتها
يُسمى معرفة (ب، م، ٣٥، ٢)
- التصوّر لا محالة متقدم على المعرفة والفهم
(ب، م، ٣٥، ٣)
- قد يقال المعرفة بمفهوم التصوّر والتصوّر
بمفهوم المعرفة من غير تميّز والتميّز أولى
(ب، م، ٣٥، ١٢)
- إنّ التصوّر والمعرفة والفهم قد تكون لمؤلفات
المعاني المدلول عليها بمؤلفات الألفاظ (ب،
م، ٣٥، ١٦)
- التصوّر هو حصول صورة شيء ما في الذهن
فقط، مثل ما إذا كان له اسم فنطق به، تمثل
معناه في الذهن، مثل تمثل معنى المثلث أو
الإنسان في الذهن دون أن يقترن به حكم
بوجودهما أو عدمهما أو وجود حالة أو عدمها
لهما (سي، ب، ٢٦، ١١)
- التصوّر فقد لا يفتر إلى تقدّم التصديق عليه،
فلذلك يُسمى العلم الأول (سي، ب،
٢٦، ٢١)
- التصوّر سابق على التصديق طبعًا، فيستحق
- التقديم وضعًا (سي، ب، ٣٠، ٧)
- التصوّر الذي حكمنا في أول الكتاب (البصائر
النصيرية) بتقدّمه على التصديق فهو تصوّر
بحسب معنى الاسم لا بحسب الذات (سي،
ب، ٨٥، ٨)
- التصوّر بحسب الذات فهو بعد العلم بوجود
الشيء والتصديق به (سي، ب، ٨٥، ٩)
- التصوّر بحسب الذات فلا يشترط تقدّمه على
التصديق بل هو بعده (سي، ب، ٨٥، ١٤)
- التصوّر هو ارتسام صورة في الذهن مطابقة
للوجود (سي، ب، ٢٣٢، ١٣)
- علم بماذا يدلّ عليه اسم الشيء... يُسمى
تصوّرًا (ش، ب، ٣٧٠، ١)
- إنّ المراد بالتصوّر ما يقابل التصديق كما هو
المبادر (ه، م، ٤٨، ٨)
- إنّ تصوّر الشيء قد يكون بوجوه متفاوتة بعضها
أكمل من بعض، فالمرتب من العرض العام
والخاصة أكمل من الخاصة وحدها، والمرتّب
من الفصل والخاصة بل المرتّب من العرض
اعلام والفصل أكمل من الفصل وحده، فإذا
أريد الإطلاع على الشيء بوجه أكمل يكون
العرض العام مفيدًا (ه، م، ٥٤، ١٠)
- إنّ التصوّر قد يكون بحسب الاسم، وقد يكون
بحسب الذات والأول: قد يتعرّى عن
التصديق. والثاني: لا يتعرّى؛ لأنه متأخر
عن العلم بهيأة التصوّر، فلا يحسن التمثيل به
في التصوّر الساذج (ط، ش، ١٨٢، ٣)
- الموصل إلى التصوّر قريبًا يُسمى قولاً شارحًا
وإلى التصديق حجة (م، ط، ٢٢، ١)
- جرت العادة بأن يُسمى الموصل إلى التصوّر
قولاً شارحًا والموصل إلى التصديق حجة،
ويجب تقديم الأول على الثاني وضعًا لتقدم

- التصوّر على التصديق طبعاً (ن، ش، ٣، ١٨) - كل تصديق لا بد فيه من تصوّر المحكوم عليه إما بذاته أو بأمر صادق عليه والمحكوم به كذلك. والحكم لا امتناع الحكم معن جهل أحد هذه الأمور (ن، ش، ٣، ٢٠)
- إن تصوّر كل ماهية يستلزم تصوّر أنها ليست غيرها فممنوع (ن، ش، ٤، ٩)
- ما من تصوّر إلّا وفوقه تصوّر أتم منه (ت، ر، ١، ٩، ٣٧)
- تصوّر المعاني لا يفتقر إلى الألفاظ (ت، ر، ١، ٣٨، ١١)
- ما نبهنا عليه خطأهم (المنطقيون) في منع إمكان «التصوّر» إلّا بـ«الحد»، بل ومن نفى دعوى حصول «التصوّر» بـ«الحد». ونفى انحصار «التصديق» فيما ذكروه من «القياس» مدركة قريب، والعلم به ظاهر، وخطأ المنطقيين فيه واضح بأدنى تدبّر (ت، ر، ٥، ٣، ٢)
- العلم إمّا «تصوّر» وإمّا «تصديق»، وكل منهما إمّا «بديهي» وإمّا «نظري» (ت، ر، ٣١، ٢، ٦، ٣١)
- الذي ينال به التصوّر هو «الحد» (ت، ر، ٢، ٣١)
- تصوّر المحدود بالحد لا يمكن بدون العلم بصديق قول الحادّ، وصديق قوله لا يعلم بمجرد الخبر، فلا يعلم المحدود بالحدّ (ت، ر، ٢، ٦٢، ١٢)
- تصوّر كون الشيء جزءاً لغيره بدون تصوّر ذلك الغير ممتنع (ت، ر، ٩٤، ١٧)
- ما يسمّونه (المنطقيون) «تصوّرًا» يمكن جعله «تصديقًا»، وما يسمّونه «تصديقًا» يمكن جعله «تصوّرًا» (ت، ر، ١٠٠، ٢٧)
- قول القائل «التصديق مسبق بالتصوّر» مثل قوله «القول مسبق بالعلم». فليس لأحد أن يتكلّم بما لا يعلم، كذلك لا يصدق ولا يكذب لما لا يتصوره (ت، ر، ٢، ١٠٢، ٥)
- ليس كل من تصوّر ماهية ما وعقلها نوعاً من العقل والتصور يكون قد عقلها وتصورها عقلاً تاماً وتصوراً تاماً (ت، ر، ٢، ١٤٣، ٢٢)
- التصوّر المجمل فلا يجب فيه استحضار شيء من الصفات (ت، ر، ٢، ١٥١، ٢٢)
- إدراك مفرد وإدراك نسبة: فالأول يُسمّى تصوّرًا وهو حصول صورة الشيء في الذهن كإدراك معنى العالم أو الحدوث، والثاني يسمّى تصديقًا (ض، س، ٢٣، ٢٣)
- تصور تام
- التصديق التام هو اليقين، والتصور التام هو تصوّر الشيء بما يلخص ذاته بنحو ما يخصّه، وذلك أن يتصور الشيء بما يدلّ عليه حدّه (ف، ب، ٢٠، ١)
- تصور ساذج
- إن الشيء قد يُعلم تصوّرًا ساذجًا، مثل علمنا بمعنى إسم المثلث، وقد يعلم تصوّرًا معه تصديق مثل علمنا أن كل مثلث فإن زواياه مساوية لقائمتين (س، أ، ١٨٢، ١)
- تصور صادق
- إذا قلت «زيد كاتب» لم تجد له فحوى أولاً إلّا ما هو صادق أو كاذب. أي لا تجده إلّا والأمر مطابق للتصوّر من معناه في النفس فتجد هناك تصوّرًا مطابقاً له الوجود في نفسه. وإنما يكون التصوّر صادقاً إذا كان كذلك. وإنما يصير مبدأ للتصديق في أمثال هذه المركّبات إذا كان إعتقاد مع التصوّر هذه المطابقة. وهذا القسم من

القول والمعنى المؤلف يُسمى «قضية» ويُسمى «قولاً جازماً» (س، ش، ٦٠، ١٤)

تصور الماهية

- تصور الماهية إنما يحصل عندهم بالحد الذي هو الحقيقي المؤلف من الذاتيات المشتركة والمميّزة، وهو المركّب من «الجنس» و«الفصل» (ت، ر، ١، ٣٦، ١٩)

تصور مع تصديق

- إنَّ الشيء قد يُعلم تصوّراً ساذجاً، مثل علمنا بمعنى اسم المثلث، وقد يعلم تصوّراً معه تصديق مثل علمنا أن كل مثلث فإنّ زواياه مساوية لقائمتين (س، أ، ١٨٢، ٢)

تصورات

- أنقص التصورات ما أوقعته الألفاظ المفردة الدالة على الشيء وما جرى مجراها، وأكملها ما أوقعته الحدود (ف، ب، ٤٥، ٢)

- تصورات النفس دلالة غريزية على أعيان الأشياء (مر، ت، ٣٩، ٥)

- التصورات المفردة أعني العريّة من أسبابها (ش، ب، ٤٤٥، ١٦)

- التصورات: هي حدود أشياء تستعمل في ذلك العلم وهي: إمّا موضوع العلم، كقولنا في الطبيعي: الجسم هو الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة، وإمّا جزء منه، كقولنا: الهبولى هو الجوهر الذي من شأنه القبول فقط، وإمّا جزئى تحته، كقولنا: الجسم البسيط هو الذي لا يتألف من أجسام مختلفة الصور، وإمّا عرضي ذاتي له، كقولنا: الحركة كمال أول، لما بالقوة، من حيث هو بالقوة (ط، ش، ٤، ٥٢٥)

- التصورات والتصديقات هي التي يُبحث في المنطق عن عوارضها اللاحقة لما هي هي وهي كونها توصل إلى مطلوب تصوّري أو تصديقي أيضاً لا قريباً أو بعيداً فهي موضوع المنطق (م، ط، ٢٠، ١)

- قولهم (المنطقيون): إنّ التصورات غير البديهية لا تنال إلّا بالحد (ت، ر، ١، ٣٥، ١)

- التصورات المفردة يمتنع أن تكون مطلوبة، فيمتنع أن تُطلب بالحد (ت، ر، ١، ٨١، ١٩)

- إذا لم تكن التصورات المفردة مطلوبة، فإمّا أن تكون حاصلة للإنسان، فلا تحصل بالحد، فلا يفيد الحد التصوير؛ وإمّا أن لا تكون حاصلة، فمجرد حصول الحد لا يوجب ذكر الأسماء تصورات المستقيات لمن لا يعرفها (ت، ر، ١، ٨٢، ١٩)

- التصورات أي معرفة الحقائق المفردة وتمييزها عن غيرها (و، م، ٢٥، ٧)

- ما يُكتسب به التصورات وهو التعريفات وما يُكتسب به التصديقات وهو الحجج (و، م، ٢٩، ١٢)

- الطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصورات هي التعريفات والطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصديقات هي الحجج (و، م، ٣٣، ١٠)

تصورات ساذجة

- التصورات الساذجة لا تُنسب إلى الصواب والخطأ ما لم تقارن حكماً (ط، ش، ١٧٦، ٦)

تضاد

- كما يوجد التضاد في أنواع أن يفعل كذلك يوجد في أنواع أن يفعل، فكما أن ينهدم مضاد

- من التقابل يسمى تضاداً (مر، ت، ٧٨، ١٩)
 - قد يضاد واحد لواحد وقد يضاد واحد لاثنتين (ش، م، ٥٩، ١٩)
 - إن التضاد الموجود في الاعتقاد... يُشبه التضاد الموجود خارج النفس في المواد (ش، ع، ١٢٨، ٦)
 - التضاد الذي يوجد في الاعتقاد من قبل الإيجاب والسلب... ليس ذلك موجوداً فيه من قبل غيره بل من قبل ذاته ومن قبل حالة موجودة فيه في الذهن (ش، ع، ١٢٨، ١٧)
 - ... الذي التضاد فيه من قبل ذاته أخرى بأن يكون مضاداً من الذي التضاد فيه من قبل غيره (ش، ع، ١٢٨، ١٩)
 - علم تضاد المعنيين علم أنهما لا يجتمعان. وإن لم يعلم تضادهما لم يغنه العلم بالقضية الكلية - وهي علمه بأن كل ضدين لا يجتمعان (ت، ر، ١، ١٢٢، ١)

تضاد في الاعتقادات

- إن نفس التضاد في الأمور لا يوجب التضاد في الاعتقادات، بل يجب أن تكون الأمور متنافية حتى يجوز أن تكون متضادة في الاعتقادات (س، ع، ١٢٦، ٦)

تضاعف مفهوم

- قد يكون القول باختلاف التركيبين والتفصيلين، كما قلنا في باب المراء، مغلطاً بسبب تضاعف المفهوم (س، س، ١٦، ٢)

تضاد

- إن تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضاد؛ وإن كان التضاد كالتضاد، من حيث هو

- لأن ينبي، كذلك أن يهدم مضاد لأن ينبي (ف، م، ١١٦، ٩)
 - إن التضاد إنما يكون بين طبيعتين كل واحد منهما معقول بنفسه، ثم إذا أضيف إلى الآخر قيل له مضاد؛ مثل الحرارة والبرودة؛ فإن كل واحد منهما معقول بنفسه، فإذا أضيف إلى الأخرى كانت ضداً لها؛ فتكون هناك طبيعة تعرض لها إضافة المضادة (س، م، ١٣٧، ٤)
 - إن تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضاد؛ وإن كان التضاد كالتضاد، من حيث هو تقابل، ومن حيث لا يجتمع طرفاه (س، م، ١٣٨، ٥)
 - إن التضاد، من حيث هو تضاد، من باب التضاد لا محالة. فإذا نبي أن يكون في التضاد شيء هو الذي لا تضاد فيه، وذلك التضاد، حيث هو تضاد، متضاد فبقي أن الشيء الذي في التضاد لا يتضاد هو موضوعات التضاد وطبائعها، أي الموضوعات التي هي في أنفسها أمور معقولة؛ إذا قيس شيء منها إلى شيء آخر، كانت هناك إضافة التضاد وكانت تمنع عن الاجتماع (س، م، ١٣٨، ٧)
 - لفظ التضاد؛ وهو يدل على الحالة التي بين ذاتين مشتركيتين في موضوع شركة التعاقب لا أن ينطبق بأحدهما الموضوع، وبينهما غاية البعد (س، م، ١٤١، ١١)
 - إن (القضيتين) المتفقين في الكم إذا اختلفا في الكيف فليس يجب أن يقتسما الصدق والكذب في كل مادة، بل يقتسمان الصدق والكذب في الواجب والممتنع، وأما في الممكن فإن الكمية إذا كانت كلية كذبا جميعاً، كقولنا: كل إنسان كاتب ولا واحد من الناس بكاتب. وهذا التحو

تقابل، ومن حيث لا يجتمع طرفاه (س، م، ١٣٨، ٥)

- التضاييف أعم من التضاد فكل متضادين متضايقان، وليس كل متضايقين متضادين (سي، ب، ٦٤، ٢١)

تضاييف على تعادل

- إن المتضايقين من حيث يتضايقان بالفعل تضاييفاً على التعادل فهما معاً؛ إذ الشيء إنما يقال ماهيته بالقياس إلى شيء يكون معه. وأما إذا أخذ أحدهما بالفعل والآخر بالقوة، فقد زال التعادل (س، م، ١٥٣، ١٠)

تضرع

- الأمر والتضرع والطلبه أشكالها في العربية واحدة، وإنما تختلف بحسب القائل والمقول له (ف، ع، ١٣٩، ١٣)

- (القول) إذا كان من رئيس إلى مرفوس كان أمراً، وإذا كان من مرفوس إلى رئيس كان تضرعاً، وإذا كان من المساوي إلى المساوي كان طلباً. والنداء مشترك يُستعمل في الثلاثة الباقية، وكل واحد من تلك الثلاثة مركب من اسم وكلمة مستقبلية (ف، ع، ١٣٩، ١٦)

- أما الجازم فيصير إيجاباً وسلماً والأمر يصير أمراً ونهياً وكذلك التضرع والطلبه، إلا أن هذين ليس لكل واحد من متقابليه اسم يخصه في اللسان العربي (ف، ع، ١٤٠، ٣)

- جواب النداء إقبال أو إعراض، وجواب التضرع والطلبه بذل أو منع، وجواب الأمر والنهي وما شاكلة طاعة أو معصية، وجواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب وهما جميعاً قولاً جازماً (ف، ح، ١٦٣، ١٨)

تضليل

- التضليل ليس يكون من جنس ما للمبادئ محدود، بل المرء موجود في كل جنس (أ، س، ٨٥٧، ١٠)

- التبيكث المغالطي، وهو القياس الذي يعمل به المتشبه بالجدلي أو التعليمي لينتج نقيض وضع ما،... وبالحري أن لا نسقيه تبيكثاً وتوبيخاً بل تضليلاً (س، س، ٨، ١)

- أما التضليل الواقع من جمع المسائل في مسألة واحدة، فهو أن تجمع المسائل في مسألة واحدة ليُلتمس عنها جواب واحد، وأحكامها مختلفة لا تحتل جواباً واحداً، فيغلط، فيجانب، فينتج منه المحال (س، س، ٢٥، ١٠)

- إن التضليل من جهة المعنى إما أن يقع من جهة أجزاء القول القياسي، وإما أن يقع من جهة جملة القياس؛ وأجزاء القول القياسي إما أن تكون قضايا، أو أجزاء القضايا، وأجزاء القضايا لا صدق فيها ولا كذب. والتضليل في المعنى يقع من جهة الصدق والكذب، فإذا لم يكن عنها وحدها لذاتها تضليل (س، س، ٢٧، ٤)

تضليل عارض

- أما التضليل العارض من وضع ما ليس بعلة، فهو في القياسات الخلفية، وذلك إذا أورد في القياس شيئاً، وحاول أن يبين فساده بخلف يتبعه ثم لا يكون هو علة لذلك الخلف، بل يكون ذلك الخلف لازماً كان هو أو لم يكن (س، س، ٢٥، ١)

تضليل في القضايا

أنه علة. والسابع أن يجعل السؤالات الكثيرة سؤالاً واحداً (أ، س، ٧٦٩، ٢)

تضمن

- اللفظ يدل على المعنى: إما على سبيل المطابقة، بأن يكون ذلك اللفظ موضوعاً لذلك المعنى وبإزائه: مثل دلالة «المثلث» على الشكل المحيط به ثلاثة أضلاع. إما على سبيل التضمن بأن يكون المعنى جزءاً من المعنى الذي يطابقه اللفظ: مثل دلالة «المثلث» على «الشكل» فإنه يدل على «الشكل»، لا على أنه اسم «الشكل» بل على أنه اسم لمعنى جزؤه الشكل. وإما على الاستبعاد والالتزام، بأن يكون اللفظ دالاً بالمطابقة على معنى، ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق الخارجي، لا كالجزم منه، بل هو صاحب ملازم له، مثل دلالة لفظ السقف على الحائط والانسان على قابل صنعة الكتابة (س، أ، ١٨٧، ٧)

- دلالة اللفظ على المعنى على ثلثة أصناف: فأولها يُسمى المطابقة، كدلالة الحيوان على ما تحته من أنواعه. والثاني على سبيل التضمن كدلالة البيت على الحائط وحده، ودلالة النوع على الجنس. والثالث دلالة الالتزام كدلالة السقف على الحائط ودلالة الفصل على الجنس (مر، ت، ١٣، ٤)

- إعلم بأن دلالة اللفظ على المعنى من ثلاثة أوجه: (أحدها): بطريق المطابقة كدلالة لفظ البيت على معناه. (والآخر): بطريق التضمن كدلالة لفظ البيت على الحائط المخصوص، فإن لفظ الحائط موضوع للمسمى له بالمطابقة فيدل عليه بذلك، ولفظ البيت أيضاً يدل عليه

- أما (التضليل في) القضايا فإما أن يكون الغلط وقع في القضية من جهة نقيضها، أو من جهة نفسها لا من جهة نقيضها (س، س، ٢٧، ٩)

تضليل كائن بعرض

- التضليل الكائن بالعرض، فهو أن يؤخذ شيء عرض له مقارنة شيء على سبيل ما يعرض عروضاً غير واجب فيؤخذ واجباً، أو تعرض له أعراض كثيرة فتجعل الأعراض بعضها محمولة على بعض في كل موضع، أو يعرض شيء لشيء فيؤخذ في حكمه (س، س، ٢٠، ٨)

تضليل لفظي

- إن الألفاظ أكثر تضليلاً من المعاني، ولذلك ما يقع الغلط في المحاوراة أكثر منها في الفكرة. والتضليل اللفظي يقع من جهة المخاطبة أكثر منه عند الفكرة، لأن السماع اللفظي أدخل في المحاوراة، واستلاخة المعنى أدخل في الفكرة؛ على أنه قد يقع عند الفكرة أيضاً، فإن الفكرة قد تقع بالفاظ متخيلة لا محالة (س، س، ٣٤، ٣)

تضليلات خارجة عن القول

- أنواع التضليلات الخارجة عن القول سبعة: فالأول المأخوذ من الأعراض؛ والثاني من حمل شيء على شيء على الإطلاق، أو ليس على الإطلاق، بل في شيء أو بحيث أو في زمان أو بالإضافة. والثالث يكون من عدم العلم بالتبكيك. والرابع الذي يكون من اللوازم. والخامس من الأمور المأخوذة بدءاً. والسادس من وضع ما ليس بعلة على

الحيوان أو الناطق، وبتوسطه لما خرج عنه
إلتزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة
(ن، ش، ٤، ٢)

- المطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط،
وأما استلزامها الإلتزام فغير متيقن لأن وجود
اللازم الذهني لكل ماهية يلزم من تصوّرها
تصوّر غير معلوم (ن، ش، ٤، ٧)

- تبين عدم إستلزام التضمن الإلتزام وأما هما فلا
يوجدان إلا مع المطابقة لاستحالة وجود التابع
من حيث أنه تابع بدون المتبوع (ن، ش،
٤، ١١)

- جعل بعض الصفات داخلة في حقيقة
الموصوف وبعضها خارجة فلا يعود إلى أمر
حقيقي، وإنما يعود ذلك إلى جعل الداخل ما
دلّ عليه اللفظ بـ«التضمن»؛ والمخارج اللازم ما
دلّ عليه اللفظ بـ«اللزوم» (ت، ر، ١، ٣٧، ١٣)

تعادل القسمة

- على سبيل تعادل القسمة من جنس واحد، مثل
أنه إذا كان معقول ومحسوس، وغير مائت
ومائت، ثم لم يكن الحيوان المحسوس خاصّة
للمائتات، لم يكن الحيوان المعقول خاصّة لما
لا يموت، كالملائكة؛ وإن كان المحسوس
خاصّة للمائتات كان المعقول خاصّة للملائكة
(س، ج، ٢٢٧، ٥)

تعاليم

- الأشياء التي في التعاليم فقد تنعكس بالتساوي
أكثر، من قبل أنه لا يوجد فيها ولا عَرَض
واحد، لكن حدود. وبهذا المعنى أيضًا قد
تخالف الأمور الجدلية (أ، ب، ٣٤٨، ٧)
- التعاليم أربعة: علم العدد وعلم الهندسة وعلم

ولكن يفارقه في وجه الدلالة. (والثالث):
بطريق الإلتزام كدلالة السقف على الحائط فإنه
يبين طريق المطابقة والتضمن فلم يكن بد من
إختراع إسم ثالث (غ، م، ٨، ٨)

- (الدلالة) بطريق التضمن، وذلك كدلالة لفظ
«البيت» على «الحائط» ودلالة لفظ «الإنسان»
على «الحيوان» (غ، ع، ٧٢، ٦)

- (التضمن) دلالة كل «وصف أخص» على
«الوصف الأعم الجوهري» (غ، ع، ٧٢، ٨)
- دلالة اللفظ على المعنى ينحصر في ثلاثة أوجه
وهي المطابقة والتضمن والإلتزام (غ، ح،
٩، ١٣)

- التضمن وهي دلالة على جزء من أجزاء المعنى
المطابق له، كدلالة الإنسان على الحيوان
وحده أو على الناطق وحده، وكدلالة البيت
على الجدار أو السقف (سي، ب، ٣٣، ٨)

- المستعمل في العلوم هي دلالة المطابقة
والتضمن لا دلالة الإلتزام، فإنها غير
منحصرة (سي، ب، ٣٣، ١٥)

- اللفظ إما أن يعتبر من حيث إنه يدل على تمام
مسمّاه وهو المطابقة، أو على جزء مسمّاه من
حيث إنه جزء وهو التضمن، أو على ما يكون
خارجًا عن مسمّاه لازمًا له في الذهن وهو
الإلتزام (ر، ل، ٣، ٥)

- الدلالات الثلاث كالإنسان فإنه يدل على تمام
الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما أي
على الحيوان فقط، أو على الناطق فقط
بالتضمن، وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة
بالإلتزام (هـ، م، ٤، ١٧)

- دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له
مطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق،
وبتوسط لما دخل فيه تضمن كدلالته على

النجوم وعلمُ الموسيقى (ف، د، ٥٩، ١)

- ما كان في التعاليم مما شأنه أن يلحق بموضوعاته بحسب ما يُمكن أن يُقدَّر أو يُقدَّر به، لم يُمكن أن ينظر فيه الطبيعي ولا صاحب الفلسفة الأولى (ف، ب، ٦٩، ٢١)

تعاند

- كلما كان التعاند والتناقض أكثر وتداولوا (جماعة مختلفي الآراء) في زمان بعد زمان وامتد الزمان بذلك وطال ودأبوا عليه، كان أقرب إلى أن يَخْلُصَ الصادق من الكاذب في كل مقدمة كلية اختلط كذبها بصدقها (ف، ج، ٢٥، ١٩)

- قد تُعاندُ المقدمة الكلية بقياس شرطي متصل بأن تؤخذ مقدِّمًا ويُردَّفُ التالي، ثم يُستثنى بمقابل التالي فترتفع المقدمة الكلية، وبقياس شرطي منفصل بأن تؤخذ مقدِّمًا ويُردَّفُ التالي، ثم يُستثنى بالتالي فيرتفع المقدم وتبطل به المقدمة الكلية (ف، ج، ١٠٧، ٢)

- إن كانت (أجزاء التعاند) ثلاثًا أو أكثر، ولكنها تامة العناد، فإستثناء عين واحدة، يُنتج نقيض الآخرين (غ، ع، ١٥٧، ١٢)

- إستثناء نقيض واحدة (في التعاند)، لا ينتج إلا إنحصار الحق في الجزئين الآخرين (غ، ع، ١٥٧، ١٧)

- لا يُشترط أن تنحصر المقدِّمة (بالتعاند) في قسمين بل شرطه أن تُستوفى أقسامه، وإن كان ثلاثًا فإننا نقول هذا الشيء إمَّا مساوٍ وإمَّا أقل وإمَّا أكثر، فهذه ثلاثة ولكنها حاصرة. فإثبات واحد ينتج نفي الآخرين، وإبطال إثنيين ينتج إثبات الثالث، وإبطال واحد ينتج إنحصار الحق في الآخرين أحدهما لا بعينه، والذي لا

ينتج فهو أن لا يكون محصورًا (غ، ح، ٤٣، ١٠)

تعريف

- تعريف الشيء باسم له آخر أعرف من الأول، ليس بتحديد ولكنه يجري مجرى التحديد، وذلك إنهما يدلان على واحد بعينه في العدد (ف، ج، ٨٦، ٩)

- إنَّ التعريف للمجهول، والخاصة إنما يعطاها المعلوم، ويبيِّن وجودها للمعلوم. فهذا موضع فرق بين الخاصة المركبة وبين الرسم (س، ج، ٢٠٩، ٩)

- التعريف هو أن يقصد فعل شيء إذا شعر به شاعر تصوّر شيئًا ما هو المُعرَّف. وذلك الفعل قد يكون كلامًا، وقد يكون إشارة (س، ش، ٢٩، ٢)

- التعريف الذي يكون بالمحمولات فقد يكون بمحمول مفرد، إذا كان ذلك المحمول خاصًا بالشيء. وقد يكون بمحمولات ترتب معًا. وكل واحد قد يكون بمحمول مُقوِّم وقد يكون بغير مُقوِّم، بل لازم أو عارض (س، ش، ٢٩، ١٨)

- بالجملة أنَّ التعريف يقتضي التخصيص لا غير (س، ش، ٣٠، ٥)

- من التعريف ما هو مطلق ومنه ما هو بحسب المخاطب، كما أن من الإحتجاج ما هو مطلق ومنه ما هو بحسب المخاطب (س، ش، ٣٧، ٢)

- تعريف المعنى بلفظ يُطلق على المعنى، ومن قنع بمثل هذا في فهم الحياة فقد رضي من العلوم بقشورها (غ، ح، ١٢١، ٨)

- لا يجوز تعريف الشيء بالأخص منه (ه، م، ٥١، ٢٠)

ذلك (م، ط، ٩٩، ٢١)

تعريف بالعارض

- التعريف بالعارض لا يليق إلا في زمان ما
ولشخص ما (س، ش، ٢٩، ٢١)

تعريف بقريضة

- إنَّ التعريف بالفصل لذات النوع إمَّا غير تام
تعريف وإمَّا تعريف بقريضة على سبيل نقل الذهن
من شيء إلى آخر يلزمه لا يطابقه ولا يتضمَّنه،
والتعريف بالخاصة وحدها أبعد في هذا
المذهب من الفصل، فإذا قرن بذلك أمر ما
آخر، جنس أو كجنسي مخصص به، وقع
بالفعل حيثُذ التعريف على سبيل المطابقة،
ووقع بالخاصة إن كان إجتماعها ما اجتمعت
معه على الشرط المذكور تعريف على سبيل
النقل والالتزام، وإلاَّ كان القول خاصة مركبة
(س، ش، ٣٣، ١٧)

تعريف بالمثال

- التعريف بالمثال تعريف بالمشابهة المختصة
فهو الرسم أيضًا (م، ط، ٩٨، ١)

تعريف بمثل مثال

- إنَّ التعريف بمثل مثال الذي أورد للتمثيل ربَّما
أوهم أنَّ الحيوان لا يكون إلاَّ ذا رجلين أو
أرجل وأنَّ عديم الرجل ليس بحيوان، وكيف
لا والقاتل «أنَّ الحيوان هو كالفرس والإنسان»
قد قال قولاً مبهمًا حين لم يبيِّن أنَّه كالفرس
والإنسان في (ماذا)، فإنَّ بينَّ أنَّه كالفرس
والإنسان في أنَّه ذو جسم حساس كان في
الحقيقة قد وقع التعريف لا بالتمثيل، بل لشيء

- إذا وضع الجنس دلَّ على أصل الذات، ثم يتم
التعريف بإلحاق اللوازم والخواص به (ط،
ش، ٢٥٧، ٥)

- التعريف التام إنما يكون بالقول والناقص قد لا
يكون (م، ط، ١٠٢، ٨)

- التعريف بـ«الوصف» هو التعريف بـ«الحد»، فإنَّه
لا بد أن يذكر من الصفات ما يميِّز الموصوف
والمحدود من غيره، بحيث يجمع أفراد
وأجزاء ويمنع أن يدخل فيه ما ليس منه
(ت، ر، ١، ٧٨، ٢)

- التعريف بالخاصة وحدها يُسمَّى في الاصطلاح
رسمًا ناقصًا... التعريف بالخاصة مع جنس
من الأجناس يُسمَّى رسمًا تامًا قريبًا كان ذلك
الجنس أو بعيدًا (و، م، ١١٣، ١٢)

- التعريف بالفصل وحده أو مع الجنس البعيد
يُسمَّى حدًا ناقصًا... التعريف بالفصل مع
الجنس القريب أو مع ذكر أجزائه بالمطابقة
يُسمَّى حدًا تامًا (و، م، ١١٣، ٢٣)

- التعريف من الأقوال المؤلفة (ض، س،
٢٢، ٢٧)

تعريف الأشياء

- أنفع الرسوم في تعريف الأشياء أن يوضع فيه
الجنس القريب أصلًا، ثم تُذكر الأعراض
الخاصة المشهورة، فصولاً؛ فإنَّ الخاصة
الخفية، إذا دُكرت لم تفد التعريف على
العموم (غ، ع، ٢٦٧، ١٩)

تعريف بالخارج

- التعريف بالخارج لا يتوقف على العلم
بالإختصاص إذ العلم بالخاصة قد يوجب
العلم بالماهية وإن لم يعلم الإختصاص سلَّما

جنس (س، ج، ٢١٤، ٦)

تعريف شيء

- يجب الإحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهلة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس بفرد (ن، ش، ١٠، ١٠)

- تعريف الشيء إنما هو بتعريف عينه، أو بذكر ما يشبهه (ت، ر، ١، ٨٠، ٢٤)

تعريف مركب

كل تعريف مركب مساوٍ ومن مقومات فهو حدّ تام، أو جزء حدّ وحدّ خداج. فإن المقومات محققة الوجود للشيء وبيّنة له فإنها أجزاء لماهيته، ومحال أن تدخل ماهيته في الذهن ولم تدخل معه أجزاءه ومقوماته (س، ش، ١٢، ٣٠)

- تعريف المفرد لكون تعريف المركب بالإيجاب وتعريف المفرد بسلبه ولا يعقل سلب أمر إلا بعد تعقل ذلك الأمر المسلوب (و، م، ٢٤، ٦٧)

تعريف مركب بمقوم

- (التعريف المركب بالمقوم) هو الذي إذا وجدت شرائط نقولها كان حدًا محققًا، وإن تساوى وفقد بعض الشرائط كان حدًا خداجًا، أو كان جزء حدّ (س، ش، ٣٠، ٨)

تعريف مركب لا من مقوم صرف

- (التعريف المركب لا من المقوم الصرف) هو الذي إذا وجد شرائط نوردها كان رسمًا محققًا، وإن نقصه بعضها كان رسمًا خداجًا (س، ش، ٣٠، ١٠)

مما سلف، وكان التمثيل نافعا، لا في تصوّر المعنى، بل في تسهيل سبيل تصوّره وفي أنّ للمعنى والوجود ما يطابقه (س، ش، ١٦، ٣١)

تعريف بالنظائر

- أمّا التعريف بالنظائر فهو تعريف الشيء بمشابهته لشيء واحد (ب، م، ٤٨، ١٥)

تعريف بالوصف

- (التعريف بالوصف) يذكر من الصفات المشتركة بينه وبين غيره ما يكون مميزًا لنوعه (ت، ر، ١، ٧٨، ٦)

تعريف تام

- التعريف التام فلا يحتاج في معرفة المقصود إلى معرفة شيء غيره وغير أوصافه (ب، م، ٨، ٥٢)

تعريف تمثيلي

- التعريف التمثيلي... تعريف معنى بمعنى غيره (ب، م، ٤٤، ٢٠)

تعريف حدي

- التعريف المقول يكون على ثلاثة أنحاء: تعريف حدّي من جنس وفصول، وتعريف من جنس وخاصّة، وتعريف من أعراض وخواص؛ وكان التعريف من جنس وعرض خاصي بالنوع ليس بحد، وكل تعريف بقول مساوٍ فهو إما حدّ وإما رسم وإما خاصّة، لكن هذا ليس بحدّ، فهو إذن تعريف رسمي خاصي، لكنّه أدلّ كثيرًا على الذات من الذي ليس فيه

تعريف المفرد

- تعريف المفرد لكون تعريف المرغّب بالإيجاب وتعريف المفرد بسلبه ولا يعقل سلب أمر إلا بعد تعقل ذلك الأمر المسلوب (و، م، ٢٣، ٦٧)

تعريف مفرد بلازم

- (التعريف المفرد باللازم) هو التعريف بالخاصة (س، ش، ٦، ٣٠)

تعريف مفرد بمقوم

- (التعريف المفرد بالمقوم) هو تعريف الشيء بفصله، فإنّ الجنس مشترك فيه لا يشير إلى ما هو نوعه، فلا يقع به تعريف نوعه بوجه من الوجوه وحال من الأحوال، وإن توهم بعض الناس أنّه قد يقع به تعريف ما (س، ش، ٣، ٣٠)

تعريف مقول

- التعريف المقول يكون على ثلاثة أنحاء: تعريف حدّي من جنس وفصول، وتعريف من جنس وخاصّة، وتعريف من أعراض وخواص؛ وكان التعريف من جنس وعرض خاصي بالنوع ليس بحد، وكل تعريف بقول مساو فهو إمّا حدّ وإما رسم وإما خاصّة، لكن هذا ليس بحدّ، فهو إذن تعريف رسمي خاصي، لكنّه أدلّ كثيرًا على الذات من الذي ليس فيه جنس (س، ج، ٥، ٢١٤)

تعريف من أعراض وخواص

- التعريف المقول يكون على ثلاثة أنحاء: تعريف حدّي من جنس وفصول، وتعريف من

جنس وخاصّة، وتعريف من أعراض وخواص؛ وكان التعريف من جنس وعرض خاصي بالنوع ليس بحد، وكل تعريف بقول مساو فهو إمّا حدّ وإما رسم وإما خاصّة، لكن هذا ليس بحدّ، فهو إذن تعريف رسمي خاصي، لكنّه أدلّ كثيرًا على الذات من الذي ليس فيه جنس (س، ج، ٧، ٢١٤)

تعريف من باب لوازم ولواحق

- تعريف من باب اللوازم واللواحق، فإنّ النسبة من لواحق الأشياء ولوازمها، والشيء قد يكون له إعتبار بذاته، وقد يكون له إعتبار بحسب حاله من عارض ولازم، فيكون مثلاً باعتبار ذاته إنساناً وباعتبار حاله أبيض وأباً وغير ذلك (س، ش، ٥، ٣٢)

تعريف من جنس وخاصّة

- التعريف المقول يكون على ثلاثة أنحاء: تعريف حدّي من جنس وفصول، وتعريف من جنس وخاصّة، وتعريف من أعراض وخواص؛ وكان التعريف من جنس وعرض خاصي بالنوع ليس بحد، وكل تعريف بقول مساو فهو إمّا حدّ وإما رسم وإما خاصّة، لكن هذا ليس بحدّ، فهو إذن تعريف رسمي خاصي، لكنّه أدلّ كثيرًا على الذات من الذي ليس فيه جنس (س، ج، ٦، ٢١٤)

تعريفات

- المعتبر في التعريفات، دلالة «المطابقة» و«التضمن» (غ، ع، ٧٢، ١٢)
- ما يُكتسب به التصورات وهو التعريفات وما يُكتسب به التصديقات وهو الحجج (و، م، ١٣، ٢٩)

كما أنَّ العين يبصر بذاته - ومنه نقبس
الأوليات بغير وسط (مر، ت، ١٦٠، ١٧)

تعلم وتعليم حدسي

- (التعلم والتعليم) الحدسي فهو أن يكون
المطلوب إذا سنع للذهن تمثل الحد الأوسط
من غير طلب وهذا كثيرًا ما يكون، أو تكون
إحدى المقدمتين سانحة للذهن فيضاف إليها
دفعه حد: إما أصغر وإما أكبر، فتتخلق نتيجة
من غير فكر ولا طلب (س، ب، ١٣، ٦)

تعلم وتعليم ذهني

- (التعلم والتعليم) الذهني أعم من الفكري
والحدسي والفهمي (س، ب، ١٣، ٣)

تعلم وتعليم فكري

- (التعلم والتعليم) الفكري هو الذي يكون بنوع
من الطلب فيكون هناك مطلوب، ثم تتحرك
النفس إلى طلب الأوسط على الجهة المذكورة
في إكتساب القياس، فلا تزال تستعرض الأمور
المناسبة إلى أن تجد حدًا أوسط (س، ب،
١٣، ٤)

تعلم

- كل تعليم وكل تعلم ذهني إنما يكون من معرفة
متقدمة الوجود (أ، ب، ٣٠٩، ٩)

- التعليم قد يقع على كل فعل فعله الانسان و
قصد به الى أن يحصل به لآخر علم شيء ما،
أو قصد به الى أن يحصل به لآخر ملكة اعتيادية
يصدر عنها فعل ما (ف، ب، ٧٧، ٥)

- التعليم صنفان: تعليم يحصل عنه ملكة فعل،
فهو إما تعليم باحتذاء، وإما بمخاطبة أو، يقوم

- الطريق الموصلة لمعرفة المجهول من
التصورات هي التعريفات والطريق الموصلة
لمعرفة المجهول من التصديقات هي الحجج
(و، م، ٣٣، ١١)

- التعريفات لا بد لها من أجزاء ترتب منها وهي
الكليات الخمس وهو مرادنا بمبادئها (و، م،
٣٣، ١٤)

- مبادئ التعريفات وإن كانت هي الكليات
الخمس لما كانت لها ألفاظ تدل عليها وبها
يتصرف في التعريفات احتيج أولاً إلى معرفة
الدلالة وأقسامها وما يعتبر منها في فن المنطق
وما لا يعتبر (و، م، ٣٦، ٨)

- التعريفات ما هو مفرد محض كالحد والرسم
الناقصين إذا كان الحد بالفصل وحدّه والرسم
بالخاصة وحدّها أعني الفصل والخاصة
المفردين لا المركبين (و، م، ١٠٨، ١)

- قدموا (المناطق) التعريفات على الحجج لأن
المفاد بالتعريفات هي التصورات والمفاد
بالحجج هي التصديقات والتصورات سابقة
على التصديقات (و، م، ١٠٨، ١٤)

تعلم

- أما التعلم فهو تحصيل علم في المستقبل قد
يكون إن كان معلومه زمانياً علماً بشيء
مستقبل، كالكسوف المنتظر (س، ج،
١٢٤، ١٢)

- التعلم كالروية إلا إن التعلم يكون بينك وبين
غيرك، والروية تعلم يكون بينك وبين نفسك
(مر، ت، ١٦٠، ١٦)

- التعلم والروية سبيان لأن يتصل بهذا العقل
الفعال عقولنا، ونقتبس بواسطة نور منه
المعقولات، هذا العقل هو المعقول بذاته -

المبادئ وما يقوم مقامها والمعينة لها، ومنها الترتيب (ف، ب، ٨٧، ١)

- التعليم قد يكون بسماع وقد يكون باحتذاء. والذي بسماع هو الذي يستعمل المعلم فيه القول، وهذا يُسميه أرسطاطاليس التعليم المسموع. والذي يكون باحتذاء هو الذي يلتزم بأن يرى المتعلم المعلم بحال ما في فعل أو غيره، فيتشبه به في ذلك الشيء أو يفعل مثل فعله، فيحصل للمتعلم القوة على ذلك الشيء أو الفعل (ف، أ، ٨٦، ١١)

- منها (الأمور في التعليم) استعمال الألفاظ الدالة على الشيء وحد الشيء وأجزاء حذو وجزئياته وكلياته ورسوم الشيء وخواصه وأعراضه وشبه الشيء ومقابله والقسم والمثال والاستقراء والقياس ووضع الشيء بحذاء العين (ف، أ، ٨٧، ١٢)

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي هذه: التعليم، والمجارة، والمناظرة، والمعاندة، والاختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إما داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٥، ٦)

- المجارة فليس القصد فيه إلا ما في التعليم ولكن المجارة تتم بالمشاركة، كأن الإنسان الواحد لما كان في أكثر الأوقات أو بعضها إذا حاول أن يكون معلماً لنفسه ومتعلماً من نفسه من وجهين وإعتبارين - على ما علمت - عر عليه ذلك (س، ج، ١٥، ٨)

- التعليم لا ينفذ فيه أيضاً إلا الحق (س، ج، ١٥، ٨)

- السؤال على طريق التعليم... قد يكون بالاسم المشترك لأن على المعلم إصلاح السؤال

مقام المخاطبة من إشارة أو كتابة (ف، ب، ٧٨، ١٠)

- التعليم الذي يحصل عنه علم فقط، إنما يكون بالمخاطبة وما جرى مجرى المخاطبة (ف، ب، ٧٨، ١٩)

- من المخاطبة صنف يقصد به أن يحصل في ذهن السامع معرفة لم تكن له من قبل، لا بالفعل التام ولا بالقوة القريبة. والتعليم داخل في هذه المخاطبة (ف، ب، ٧٩، ٦)

- التعليم هو مخاطبة يراد بها معرفة شيء قد كان يُجهل من قبل الجهل الذي يشعر به أنه جهل (ف، ب، ٧٩، ١٥)

- إن التعليم الذي يقصد به التفهم لشيء هو مخاطبة يقع عنها في أمر مفروض تصور لم يكن قبل (ف، ب، ٨٢، ٩)

- يلزم... ضرورة أن يكون كل تعليم يقصد به تصور شيء أن يكون ذلك عن علم آخر سابق تقدم وجوده للمتعلمين، فاعل للتصور المطلوب، سوى العلم الذي يتواطأ به الأمر لأن يصير مطلوباً (ف، ب، ٨٢، ١٨)

- التعليم الذي يقع به التصديق منه ما المخاطبة فيه بلفظ يقتصر به على الأمر الذي يطلب إيقاع التصديق به فقط (ف، ب، ٨٣، ١٠)

- كل تعليم فكري، كان تصديقاً أو تصوّراً، فإنما يكون عن علم قد تقدم وجوده عند المتعلم. وهذا العلم المتقدم صنفان: صنف يتواطأ به الأمر المطلوب تعرفه لأن يكون مطلوباً، وصنف فاعل للعلم المطلوب (ف، ب، ٨٤، ٧)

- الأشياء الضرورية في التعليم أصناف، أحدها المبادئ، وهي الأمور التي عنها تقع المعرفة بالشيء المقصود تعليمه. ومنها العبارة عن تلك

بتفصيل ما يدل ذلك الاسم المشترك عليه (ش، ع، ١١٢، ٧)

- الأمور التي تنظر فيها التعاليم هي عند الذهن كحال الأشياء المشار إليها عند الحسن (ش، ب، ٤٠٤، ١٧)

تعليم القياس

- جرت العادة بأن يُسمى تعليم القياس علم التحليل (س، ق، ٨، ٩)

تعليم وتعلم

- التعليم والتعلم منه صناعي مثل تعلم النجارة والصباغة... ومنه تلقيني مثل تلقين شعر ما أو لغة ما. ومنه تأديبي... ومنه تقليدي، وهو أن يألف الإنسان اعتقاد رأي ما؛ ومنه تنبيهي، كمن يعلم أن المغناطيس يجذب الحديد، لكنه غافل عنه في وقته ولا يفطن له. ومنه أصناف أخرى، وليس شيء منها بذهني أو فكري (س، ب، ١٠، ٧)

- (التعليم والتعلم) الذهني والفكري هو الذي يكتسب بقول مسموع أو معقول من شأنه أن يوقع اعتقاداً أو رأياً لم يكن، أو يوقع تصوّراً ما لم يكن (س، ب، ١٠، ١٥)

- التعليم والتعلم الذهني قد يكون بين إنسانين، وقد يكون بين إنسان واحد ونفسه من جهتين؛ فيكون من جهة ما يحدث الأوساط في القياس مثلاً - معلماً، ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس - متعلماً. والتعليم والتعلم بالذات واحد، وبالإعتبار إثنان. فإن شيئاً واحداً - وهو إنسياق ما إلى إكتساب مجهول بمعلوم - يُسمى باعتبار بينه وبين الذي يحصل فيه - معلماً، وباعتبار بينه وبين الذي يحصل

منه وهو العلة الفاعلية - تعليمًا، مثل التحريك والتحرك (س، ب، ١١، ٢)

- كل تعليم وتعلم ذهني وفكري فإنما يحصل بعلم قد سبق (س، ب، ١١، ٦)
- كل تعليم وتعلم فبعلم قد سبق، لا سبقاً زمانياً، بل سبقاً ذاتياً، حتى الصناعات أيضاً (مر، ت، ١٩٣، ١٣)

- التعليم والتعلم الذهني إنما يكونان بعد قول قد تقدّم: مسموع أو معقول. ويجب أن يكون ذلك القول المعقول أولاً يعقل بوجه يؤدي إلى العلم بما بعده، إن لم يكن بالفعل بالقوة (مر، ت، ١٩٣، ١٦)

- يُسمى المستفاد من المعارف والعلوم بروية وطلب تعليمًا وتعلماً ذهنيًا، أي ارادياً قصدياً (ب، م، ٤٠، ١٨)

- كل تعليم وكل تعلم فكري... يكون بمعرفة متقدمة للمتعلم وإلا لم يمكنه أن يتعلم شيئاً (ش، ب، ٣٦٠، ٦)

تعيين

- إذا كان ذلك المعنى هو لم يتصوره، ولا له في لغته لفظ، فهنا لا يمكن تعريفه إياه بمجرد «ترجمة» اللفظ، بل الطريق في تعريفه إياه إما «التعيين» وإما «الصفة» (ت، ر، ٧٧، ١٢)
- «التعيين» فإنه بحضور الشيء المُسمى ليراه إن كان ممّا يرى، أو يذوقه، أو يلبسه، ونحو ذلك، بحيث يُعرف المُسمى كما عرفه المتكلمون بذلك الاسم (ت، ر، ٧٧، ١٣)

تغير

- التغير بالمكان يضافه السكون في المكان (أ، م، ٥٣، ٣)

تفاضل

- (من التفاضل) أن يُنظر في محمول الوضع فإن كان وجوده أكثر في الشيء الذي يُوجد فيه موضوعه أكثر وكان أبدًا يتزايد فيما يتزايد فيه موضوعه فإنه موجود للموضوع وإن كان وجوده أقل في الشيء الذي يُوجد فيه موضوعه أكثر، وكان أبدًا ينقص في الشيء الذي يتزايد فيه موضوعه فإنه غير موجود في الموضوع (ف، ق، ١٢٥، ٨)

- من (التفاضل) مقارنة الواحد إلى الاثنين وهو أن ننظر في محمول الوضع فإن كان وجوده في شيء آخر أقل وفي موضوع المطلوب أكثر، أو كان لا وجوده في شيء ما أخرى من لا وجوده في موضوع المطلوب. ثم كان موجودًا في ذلك الآخر، فإنه موجود في موضوع المطلوب (ف، ق، ١٢٥، ١٧)

- من (التفاضل) مقارنة اثنين إلى واحد، وهو أن يُنظر فإن كان محمول ما آخر وجوده في موضوع المطلوب أقل من وجود محمول المطلوب في موضوعه بعينه، أو إن كان محمول ما آخر لا وجوده في موضوع المطلوب أخرى من لا وجود محموله في موضوعه ثم كان ذلك الشيء موجودًا في موضوع المطلوب، فإن محموله موجود في موضوعه (ف، ق، ١٢٦، ٧)

- من (التفاضل) مقارنة اثنين إلى اثنين وهو أن ننظر فإن كان محمول ما آخر وجوده في أمر ما آخر أقل من وجود محمول المطلوب في موضوعه، وكان ذلك المحمول موجودًا في ذلك الأمر فإن محمول المطلوب موجود في موضوعه (ف، ق، ١٢٦، ٢٠)

- (من التفاضل) إن كان محمول ما آخر وجوده

في أمر ما آخر أكثر من وجود محمول المطلوب في موضوعه، أو كان وجود ذلك المحمول في أمر ما آخر أخرى من وجود محمول المطلوب في موضوعه. ثم كان ذلك المحمول غير موجود في ذلك الأمر، فإن محمول المطلوب غير موجود في موضوعه (ف، ق، ١٢٧، ١)

- المواضع المأخوذة من التساوي ثلاثة، على عدة المواضع الأخيرة من مواضع التفاضل، كان ذلك في الحقيقة أو في الظن (ف، ق، ١٢٨، ٥)

- التفاضل ليس يقع بحسب الجنس، بل بحسب النوع (س، ج، ٢٢٤، ٧)

تفاوت

- التساوي والتفاوت كلها إضافات في الكميات، لا كميات، ولا بينها مقابلة التضاد (س، م، ١٣٦، ١٥)

تفريق

- التفريق فهو تكثير الوحدات العرضية وتمييز الأحاد الاجتماعية الاختلاطية التركيبية والتأليفية (ب، م، ٥٥، ٢٠)

تفسير

- «التفسير على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله (ت، ر، ١، ٧٦، ١٠)

تفطن

- (التفطن) ملاحظة الترتيب والهيئة المذكورين؛ لأن حصول المبادئ وحدها لو كان كافيًا،

لكان العالم بالقضايا الواجب قبولها، عالمًا بجميع العلوم (ط، ش، ١٨٥، ١٤)

تقابل

- قد تكون المسائل واحدة بأعيانها: أما بعضها فبأن يؤخذ لها أوسط واحد بعينه. مثال ذلك لجميعها الرجوع على طريق التقابل (أ، ب، ٤٥٣، ١٤)

- تقابل الإيجاب والسلب أكمل من تقابل الموجبات التي توضع محمولاتها أضعافًا (ف، م، ١٢٦، ٨)

- إن تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضاييف؛ وإن كان التضاييف كالتضاد، من حيث هو تقابل، ومن حيث لا يجتمع طرفاه (س، م، ١٣٨، ٥)

- الأشياء التي تتعرض لها هذه الأحوال، يحكم عليها بأنها تقابل بسببها؛ وصور هذه الأشياء متخالفة، فإن الفرس جوهر، ويقابله اللافرس لا محالة، على قياس مقابلة الفرسية، إن كانت عرضًا (س، م، ٢٤٣، ٥)

- ليس يُعنى بالتقابل، حال كل غيرين متباينين كيف اتفق، بل أما الأول من التقابل فهو تقابل الأيس والليس، وذلك موجود في الجوهر والعرض؛ فإن الجوهر لا عرض، والعرض لا جوهر (س، م، ٢٤٩، ١)

- إن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف، وليس كل تقابل بمضاف؛ وفرق بين قولنا: إن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف، وبين قولنا: إن كل تقابل مضاف. وذلك لأن التضاد من التقابل، وقد علم أن الموضوع له، ليس هو الموضوع للمضاف، كما بينا. لكن الموضوع له، من حيث هو تقابل، يصير موضوعًا

للمضاف. فلذلك ليست الأمور المتضادة مقولة الماهية بالقياس إلا أن تقال من حيث هي متضادة، ولا الملكة والعدم من المضاف (س، م، ٢٥١، ٩)

- أما التقابل، فليس جنسًا لما تحته بوجه من الوجوه، وذلك لأن المتضاييف، ماهيته أنه مقول بالقياس إلى غيره، ثم يلحق هذه الماهية أن تكون مقابلًا ليس أنها تتقوم بهذا (س، م، ٢٥٢، ١١)

- أما التقابل الذي هو التناقض فيفارق الجميع من جهة أن المتناقضين يصلح فيهما الصدق والكذب (س، م، ٢٥٨، ٧)

- تقابل هو تقابل الأصدقاء والأعداء، والآخر تقابل هو تقابل الإساءة والإحسان (س، ج، ١٣٧، ١٧)

- التقابل أن تراعي في كل واحدة من القضيتين ما تراعيه في الأخرى، حتى تكون أجزاء القضية في كل واحدة منهما هي التي في الأخرى، وعلى ما في الأخرى حتى يكون معنى الموضوع والمحمول وما يشبههما والشرط والإضافة، والجزء والكل والقوة والفعل. والمكان والزمان. وغير ذلك مما عددناه، غير مختلف (س، أ، ٣٤٧، ١١)

- التقابل في الإيجاب والسلب هو إذا كان السالب فيهما يسلب الموجب كالموجب، فإنه إذا أوجب شيء فكان لا يصدق، فأولاً يصدق هو أن الأمر ليس كما أوجب، وبالعكس إذا سلّب شيء ولم يصدق فمعناه أن مخالفة الإيجاب كاذب (مر، ت، ٧٨، ٢)

- تقابل الجزئيات (القضايا) بعضها مع بعض أعني سالبها مع موجبها وموجبها مع سالبها فإنه لا يوجب تناقضًا ولا تضادًا بل قد يصدقان في

تقابل التضاد

- تقابل التضاد ما يكون فيه جواز تعاقب على موضوع واحد، بشرائط ذكرت (س، م، ٢٤٣، ١٠)

تقابل حقيقي

- إذا اتفقت القضيتان في مفهوم الأجزاء التي منها تؤلف، ثم كان الجزء من الموضوع أو الكل ذلك بعينه وإضافة المحمول وزمانه ومكانه وكونه بالقوة أو بالفعل واحداً، ثم أوجب أحدهما وسلب الآخر، كان في المخصوصة تقابل حقيقي ووجب أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر (س، ش، ٧٥، ١٢)

تقابل العدم والقنية

- أمّا (المتقابل) الذي ليست ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره، فإما أن يكون الموضوع صالحاً للانتقال من أحد الطرفين بعينه إلى الآخر من غير انعكاس، وإما أن لا يكون كذلك، بل يكون صالح الانتقال من كل واحد منهما إلى الآخر، أو ولا عن أحدهما إلى الآخر لأن الواحد لازم له؛ فيُسمى القسم الأول تقابل العدم والقنية، ونعني بالقنية، لا مثل الإبصار بالفعل، ولا مثل القوة الأولى التي تقوى على أن يكون لها بصر، بل القنية أن تكون القوة على الإبصار، متى شاء صاحبها، موجودة، فإنَّ قُود القوة الأولى ليس بعمّة، ولا فقد الإبصار بالفعل، بل الإبصار بالفعل، وأن لا يبصر بالفعل لكن بالقوة، هما أمران يتعاقبان على الموضوع تعاقب الحركة والسكون؛ إنما ذلك هو فقد ما سَمِيناه قنية، فحيث لا يمكن أن يبصر البتّة، بل عمى لا يعود الموضوع معه

المادة الممكنة،... وقد تصدق أحدهما وتكذب الأخرى، أمّا في الضروريات فتصدق الموجبة وتكذب السالبة، وأمّا في الممتنعة فتصدق السالبة وتكذب الموجبة (ب، م، ٩٣، ١٢)

- التقابل في القول بين الأمر الإثباتي والسلبى، كان ذلك إثباته في نفسه أو إثباته لشيء أو سلبه في نفسه أو سلبه عن غيره (سي، ب، ٧٤، ٨)

- تقابل الضدين وهما الذاتان الوجوديان المتعاقبان على موضوع أو محل واحد، وبينهما غاية الخلاف (سي، ب، ٧٤، ١٢)

- تقابل العدم والملكة فمعه مشهور ومنه حقيقي (سي، ب، ٧٥، ٤)

تقابل اضافة

- تقابل الإضافة، فمن ذلك أنه إن كان النوع مضاف الذات، أو لازماً له الإضافة، فكذلك الجنس؛ ولا ينعكس. ومنع هذا الانعكاس إنما هو في المشهور؛ كما علمت من حال جزئيات العلم، وما قيل فيها (س، ج، ١٨١، ١٤)

تقابل اول

- جميع الأشياء المتباينة الطبايع تكون متقابلة، من حيث إنّ كل واحد منها ليس هو الآخر. وهذا هو تقابل أول، ثم نقل التقابل عن اعتبار الحمل على موضوع إلى اعتبار الوجود في الموضوع. فجعلت حال الأمور التي تشترك في عام أو خاص، تكون موجودة فيه بالقوة معاً، ولا تجتمعان بالفعل معاً، تقابلاً (س، م، ٢٤٤، ١٢)

إلى الإبصار مرة أخرى (س، م، ٢٤٥، ١٦)

فإن كانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره، فهو
تقابل المضاف كالأبوة والبنوة (س، م،
٢٤٥، ٩)

تقابل عدمي

- إنما العدم المقصود فيه، هو العدم الذي هو
فقدان القنية في وقتها، أي فقدان القوة التي بها
يمكن الفعل إذ صار الموضوع عادماً للقوة، فلا
يصلح بعد ذلك أن يزول العدم، كالمعى؛ وأما
القنية فستزول إلى العدم. فهذا هو التقابل
العدمي المذكور في قاطيغورياس (س، م،
٢٤٧، ٦)

تقابل نقيض

- لأن الصحيح، وما ليس بصحيح، إذا قرنا بأي
موضع شئت، وبالمعدوم، قرنا على شرط
النقيض، ثبت تقابل النقيض، وصدق
أحدهما، وكذب الآخر (س، م، ٢٥٨، ١٥)
- المواضع المأخوذة من تقابل النقيض. ومن
جملة ذلك ما هو حق ومشهور معاً، وهو جعل
التالي عكس نقيض المقدم، أو جعل نقيض
اللازم ملزوماً لنقيض الملزوم؛ وهو موضع لا
مرد له؛ مثاله: إن كان اللذيد حسناً فما ليس
يحسن ليس بلذيد، وإن كان ما ليس بحسن
فليس بلذيد، فكل لذيد حسن (س، ج،
١٣١، ١٤)

تقابل على سبيل الحمل

- تقابل: أن فيه رائحة وليس فيه رائحة، هو من
القسم الأول الذي هو (تقابل) على سبيل
الحمل؛ فلذلك يحمل على التفاحه أن فيها
رائحة، فيقال إن التفاحه فيها رائحة، ولا
تحمل الرائحة على التفاحه، حتى يقال: إن
التفاحه رائحة؛ فلذلك هي موجودة «في»، لا
محمولة «على» (س، م، ٢٤٤، ٨)

تقال على موضوع

- التي تقال على موضوع... هي الجواهر
الثواني (ش، م، ١٨، ٥)
- كل ما سوى الجواهر الأول... إما أن تكون
مما يقال على موضوع، وإما أن تكون مما يقال
في موضوع (ش، م، ١٨، ١٨)

تقال في موضوع

- التي تقال في موضوع... هي الاعراض (ش،
م، ١٨، ٨)

تقابل متضايفين

- أما (إذا تقابل) المتضايفان، فليس يجب فيهما
التعاقب على موضوع، أو اشتراكهما في
موضوع، حتى يكون الموضوع، الذي هو
علة لأمر ما، يلزمه لا محالة إمكان أن يصير فيه
معلولاً، أو يكون هناك موضوع مشترك (س،
م، ٢٤٣، ١٦)

تقابل مضاف

- القسمة التي في قاطيغورياس فتخرج على هذا
الوجه: المتقابل إما أن تكون ماهيته مقولة
بالقياس إلى ما هو مقابل له، وإما أن لا تكون.

تقدم

- ليس أن يكون الشيء متقدماً عند الطبيعة وأن
يكون عندنا أكثر تقدماً هو معنى واحداً بعينه
(أ، ب، ٣١٤، ٣)

- يُمكن أن يجتمع في الشيء التقدّم في المعرفة والتقدّم في الوجود معاً، وقد يمكن ألا يجتمع. لكن قد يكون الشيء أقدم في المعرفة، وهو متأخر في الوجود، ويكون متأخرًا في المعرفة ومتقدّمًا في الوجود (ف، ب، ٤٠، ٩)
- قد يمكن أن يجتمع في الشيء الواحد أنحاء التقدّم في المعرفة، وقد يمكن ألا يجتمع (ف، ب، ٤٠، ١١)
- التقدّم... إنما نعني به تقدّم سبب الشيء على الشيء (ف، ب، ٤٦، ١٧)
- إن التقدّم والتأخر جزئيات يشملها معنى واحد لا يخلوان إنما أن يكونا في المفهوم لهما من ذلك المعنى أو تلك المقولة أو في مفهوم آخر. أمّا الذي يكون في المفهوم من ذلك المعنى، فمثاله تقدّم الجوهر على العرض في المعنى المدلول عليه بلفظة الوجود، إذا قيل لهما موجودان؛ فإنّ الوجود للجوهر قبله للعرض؛ وهو، أعني الجوهر، علّة لأن كان العرض موجودًا حاصلاً له المعنى المفهوم من الموجود. وأمّا الثاني فمثل تقدم الإنسان الذي هو الأب على الإنسان الذي هو الابن، اللذين هما تحت نوع الإنسان معاً؛ فإنّ الأب يتقدّم بالزمان ويتقدّم بالوجود؛ وليس الزمان هو داخلياً في معنى الإنسانية ولا الوجود داخلياً فيها (س، م، ٧٤، ١٦)
- الجنس... يقال على أنواعه بالسوية فتشترك في هذا المعنى المفهوم عنه؛ وأمّا إن اختلفت بالتقدم والتأخر في مفهوم آخر غيره، فليس ذلك بممتنع وولا مانع أن تتشابه الشركة في مفهوم الجنس؛ فيكون الجنس جنساً (س، م، ٧٥، ١٥)
- الوجه الأول من التقدّم هو الذي يكون بالزمان، فإنّ الأكبر سنًا أقدم من الأحداث. والوجه الثاني ما يقال له إنه متقدم بالطبع... وأمّا الثالث فهو المتقدّم في المرتبة على الإطلاق (س، م، ٢٦٦، ١)
- أمّا «التقدّم» فليس يدلّ على معنى وعلى زمان مقارن له، بل على زمان هو داخل في حقيقة نفس ذلك المعنى، فكذلك أمس والتقدّم إسم (س، ش، ٥٨، ٥)
- التقدّم يقال بالطبع، وهو الذي إذا ارتفع شيء ارتفع بارتفاعه شيء ثانٍ، ولا يرتفع بارتفاع الثاني الأوّل؛ وذلك مثل الواحد والاثنين، فإنّ الواحد متقدّم على الاثنين بالطبع ولو وجد في زمان واحد (مر، ت، ٣٦، ١)
- تقدّم الجزء على الكلّ بالطبع والزمان (مر، ت، ٣٦، ٣)
- يقال (التقدّم) بالعلّة وذلك كتقدّم وجود الحركة في يد زيد على وجود حركة القلم في الكتّيب، فإنّ الحركة لا تتقدّم الحركة ههنا، ولكن وجود حركة اليد متقدّم على وجود حركة القلم، وإنّ كانتا أيضًا موجودتين في زمان واحد (مر، ت، ٣٦، ٧)
- تقديم علي
- التقدّم العلّي؛ فإنّ العلّة، وإن كانت من حيث هي ذات ومعلولها ذات لا تتقدّم ولا تتأخر، ولا يكونان معاً، وكانت، من حيث هي علّة، لزمها الإضافة، والآخر معلول لزمه الإضافة لا يتقدّم أحدهما أيضًا ولا يتأخر، بل هما معاً. فإنّ الأول من حيث وجوده ليس عن الآخر ووجود الآخر عنه فهو متقدّم بالنسبة إلى حال الوجود وتكون له النسبة إلى الوجود غير

متوسط فيها وجود الآخر، والآخر لا نسبة له إلى الوجود إلا ومتوسط فيها وجود الأول (س، م، ٢٦٩، ٦)

تقدم وجود

- إن قيل: إن طبيعة الإنسان أقدم من طبيعة زيد، فنقول: إننا لم نأخذ ماهية الجوهر، من حيث هي ماهية، بل أخذناها، من حيث هي ماهية كلية؛ ثم حكمنا هذا الحكم؛ فهذا نحو تقدم الوجود (س، م، ٩٧، ١٢)

تقديم وتأخير

- التقديم والتأخير، فإن القائل إذا قال: «إن العالم شريف» أمكن أن يختلف الاعتبار، فإنه يجوز أن يكون «العالم» أخذه موضوعاً، و«الشريف» أخذه محمولاً، ويجوز أن يكون المحمول هو «العالم»؛ لكن آخره كما يقال: «عالم زيد». ومثال ذلك لو قال: «الساكت متكلم» أمكن أن تفهم أن الساكت متكلم، وأن تفهم أن المتكلم ساكت (س، م، ١١، ١١)

تقريرات

- التقريرات إنها المأخوذة بحسب تسليم المخاطب، أو التي يلزم قبولها والإقرار بها في مبادئ العلوم، إما مع استنكار ما، ويسمى مصادرات؛ وإما مع مسامحة ما وطيب نفس، ويسمى أصولاً موضوعية (مر، ت، ١٠١، ١٠)

تقسيم

- التقسيم ينقسم سبعة أقسام: أحدها كالجنس للمصور، بمنزلة الحيوان الناطق وغير الناطق. والثاني كالصور للأشخاص، بمنزلة الإنسان كعمرو وسعيد وزيد. والثالث كالكل للأجزاء

وهو قسمان: أما إلى أجزاء متشابهة، كالعود عيداناً، والعظم عظاماً. وأما إلى أجزاء غير متشابهة كالجسد رأساً ويدين وجهه ورجلين. والرابع كالإسم الواقع على أشياء مختلفة، كإسم الكلب الواقع على كلب البر وكلب الماء والكلب المصور والمنحوت والرجل وكلب الجبار. والخامس كالجوهر والأعراض بمنزلة الإنسان والجسم الأبيض والأسود والحر والبارد. والسادس كالأعراض للجوهر بمنزلة الأبيض للحسن واللين والأسود الناطق وغير الناطق. والسابع كالعرض للأعراض، بمنزلة الأبيض حاراً وبارد (به، ح، ١٠١، ١٠)

- إن القصد بتصدير اللفظ إلى التقسيم والتعريف ضمني، والتقسيم باعتبار الذات لا المفهوم، وذات المفرد سابق على ذات المركب (ه، م، ٦، ٦)

- إثبات العلة في الأصل لا بد فيها من «الدوران» أو «التقسيم» (ت، ر، ١، ٢٠٩، ٢٦)

- ما ذكروه (المنطقيون) من أن «قياس التمثيل» إنما يثبت به «الدوران» أو «التقسيم»، وكلاهما لا يفيد إلا الظن، قول باطل. ويلزمهم مثل ذلك في «قياس الشمول» (ت، ر، ١، ٢٣٠، ١٨)

- «التقسيم» فإنهم يسلمون أنه يفيد اليقين إذا كان حاصراً. وإذا كان كذلك فإنه يمكن حصر المشترك في أقسام لا يزيد عليها وإبطال التعليل بجمعها إلا بواحد. وإن لم يمكن ذلك لم يمكن جعل ذلك المشترك «حداً أو سطاً»، فلا يفيد اليقين، ولو استعمل فيه «قياس الشمول» (ت، ر، ١، ٢٣٠، ٢٠)

- إما أن يكون «التقسيم» في «العقليات» قد يفيد

فإنه قد يوجد غير مضاف إلى العلم وإن كانا من حيث هما متضايفان بالفعل لا يتقدم أحدهما على الآخر. وليس الغرض ذلك، بل الغرض أن أحد الذاتين لا ينفك من إضافة تلزمه توجب أن يكون معه مضايقة أبدًا، وذات الآخر قد يوجد وليس بمتضايف (س، م، ١٥٠، ١٩)

تكثير

- التكثير... إن وقع وليس بسبب الإستقراء، وغير ذلك من هذه الوجوه، فهو بسبب تركيب القياس (س، ق، ٤٣٤، ١١)

تكثير

- أما التكثير، فبأن تكون مواضع إستنباط الحجة لنا معلومة معدة، فلا يكون حالنا كحال من يحتاج أن يتوكل على الخاطر والحدس (س، ج، ٤٨، ١٤)

تكثير المقول

- تكثير المقول يكون على وجوه ثلاثة: إما أن يتكرر تكثير المتواطىء في موضوعاته أو تكثير المتفق الصرف الذي يشمل التشابه والإشتراك، أو تكثير المشكك (س، م، ٥٩، ١٠)

تكذيب

- يستحيل التصديق والتكذيب في المفردات بل إنما يتطرق ذلك إلى الخبر، ولا يتنظم خبر إلا بمفردين موصوف ووصف (غ، ح، ٥، ٨)
- الحكم على المؤلف من ذلك بموافقه للموجود، ولما عليه الأمر في نفسه هو التصديق، وبمبايسته لذلك هو التكذيب (ب، م، ٣٦، ٩)
- إن الصدق والكذب يلزمها بنسبتها الأقاويل

اليقين، وإما أن لا يفيد بحال. فإن كان الأول بطل جعلهم (المنطقيون) «الشرطي المنفصل» من صور القياس البرهاني. وإن كان الثاني بطل كلامهم هذا (ت، ر، ١، ٢٣٢، ١٨)

- «التقسيم» قد يكون مانعًا من الجمع والخلو، كما يقال: العدد إما شفع وإما وتر، وهما في معنى النقيضين اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان. فقد يكون مانعًا من الجمع دون الخلو، كالضدين اللذين لا يجتمعان وقد يرتفعان، كما يقال: هذا إما أسود وإما أحمر، وقد يخلو منهما. وقد يكون مانعًا من الخلو دون الجمع، كعدم المشروط ووجود الشرط. والمراد بالشرط هنا ما يلزم من عدمه عدم الحكم، سواء عرف ذلك بالشرع، أو بالعقل (ت، ر، ٢، ٤٨، ١٣)

تضييد

- فرق بين أن يكون وبين أن يكون شيئًا، وبين الموجود وبين الموجود شيئًا، وبين الحسن بحال والحسن مطلقًا، والقيح بحال والقيح مطلقًا، أي في مثال الحلف والإستحلاف والطاعة. وليس بعيد أن يختلف الإطلاق والتقييد أو التقييدان المختلفان في الحكم (س، س، ٩٩، ٥)

تكافؤ في الوجود

- قد لا يقع في بعض الأشياء تكافؤ في الوجود معًا من جهة أخرى، وذلك كالعلم والحس أي الإدراكان ليس القوتان المشاركتان لهما في الاسم، فإن ذات هذا العلم في جوهره يلزمه دائمًا أن يكون مضافًا إلى المعلوم موجودًا معه، وذات المعلوم في جوهره لا يلزمه ذلك،

الجازمة إلى الوجود في الموافقة والمخالفة،
والتصديق والتكذيب هو الحكم بتلك الموافقة
والمخالفة (ب، م، ٧٠، ٣)

تكرار

- التكرار قد يقع للحدود في الحد. وقد يقع
للحد. وقد يقع لبعض أجزائه. وأيضاً قد يقع
بحسب الحاجة له. وقد يقع بحسب الضرورة.
وقد يقع لا بحسبها (ط، ش، ٢٦٢، ١)

تكوّن

- أما التكوّن فيضادّه الفساد (أ، م، ٥٣، ٢)
- التكوّن هو المُصَيَّر من لا جسم إلى أن يحصل
جسمًا، أو من لا جوهر إلى أن يحصل جوهرًا
(ف، م، ١١٤، ١٢)
- التكوّن وهو حركة إلى كون جوهر، ميل تكوّن
الجنين (س، م، ٢٧١، ١٠)
- ما كان وجوده أن يكون في التكوّن، كالرقص
وما أشبه ذلك، فإنّه يكون غاية على نحو
وجوده؛ وما كان وجوده هو أن يستقر، فإنّما
تكون الغاية حاصلة، إذا تم واستقر (س، ج،
٢٧٣، ٨)
- ليس يكون التكوّن من موجود إلا بالعرض
(ش، ع، ١٢٩، ١١)

تلازم

- هذا النمط (التلازم) يتطرق إليه أربع تسليمات
ينتج منها إثنان ولا يُنتج إثنان. أمّا المنتج
فتسليم عين القضية التي سميناها مقدّمًا، فإنّه
ينتج عين اللازم، مثاله قولنا إن كانت هذه
الصلاة صحيحة فالمصلي متطهر ومعلوم أن
هذه الصلاة صحيحة فيلزم أن يكون المصلي

متطهر. وأمّا المنتج الآخر فهو تسليم نقيض
اللازم فإنه ينتج نقيض المقدّم، ومثاله قولنا إن
كانت هذه الصلاة صحيحة فالمصلي متطهر
ومعلوم أن المصلي غير متطهر فينتج أن الصلاة
غير صحيحة، فانظر كيف أنتج تسليم نقيض
اللازم نقيض المقدّم (غ، ح، ٣٩، ١٦)

- مهما جُعِلَ شيء لازمًا لشيء فينبغي أن لا يكون
الملزوم أعم من اللازم بل إمّا أخصّ وإمّا
مساويًا ومهما كان أخصّ فثبت الأخص يلزم
بالضرورة ثبوت الأعم (غ، ح، ٤١، ١٣)

- المراد بـ«الافتقار»: التلازم؛ والمراد بـ«الغير»:
ما هو داخل في المجموع، إمّا الذات وإمّا
الصفات، ليس المراد به ما هو مباين له، وما
يجوز مقارفته له، وغايته أن يراد أنّ الصفة لا
بدّ لها من الموصوف (ت، ر، ٢٢٣، ١٩)

- ليس في هذا التلازم الذي سمّيناه «افتقارًا»
ولا في هذه الصفات التي سمّيناه «أغيارًا»
ما يوجب أن يكون شيء من ذلك مفعولاً لفاعل
ولا لعلّة فاعلة (ت، ر، ٢٢٣، ٢٢)

- «التلازم» استثناء عين المقدّم يُنتج عين التالي،
واستثناء نقيض التالي يُنتج نقيض المقدّم. وهو
قول نقّار المسلمين: «وجود الملزوم يقتضي
وجود اللازم، وانتفاء اللازم يقتضي انتفاء
الملزوم» (ت، ر، ٤٧، ٢١)

- «التلازم» و«التقسيم» إذا قيل «هذا مستلزم
لهذا، حيث وجد وجد»، فإنّ هذا قضية كلية،
فتستعمل على وجه التمثيل، وعلى وجه
«الشمول» بأن يُقاس بعض أفرادها ببعض
ويجعل القدر المشترك هو مناط الحكم (ت،
ر، ١١٥، ٢٦)

تلازم مقدمات متصلة شرطية

- تلازم المقدمات المتصلة الشرطية وتقابلها . . .
الإشتغال بتعديدها بأن تأخذ أصناف
المنفصلات التي من حمليات، والتي من
أخلاق، والتي من جزأين، والتي من أجزاء،
وأصناف المتصلات كذلك بكيفياتها،
وكمياتها، وجهاتها، وإعتبار أحوال
مقدماتها، وتالياتها، إنها لا تخلو من أن
تكون أحد الثمانية. وتلك الثمانية إما محصلة،
وإما معدولة، وبعد ذلك إما ثنائية، وإما ثلاثية.
وبعد ذلك لا تخلو عناصرها من أحد العناصر
الثلاثة. وتكون مطلقة أو منوعة. ونوعها
وجوب، أو إمتناع، أو إمكان، وسائر ما أشبه
هذه الإعتبارات. ثم يركب بعضها مع بعض،
ويجمع ما يحصل من أعدادها، وأن يُسمى كل
صنف باسم (س، ق، ٣٦١، ٥)

تلقين

- التلقين قد يسمى تعليمًا. والتلقين صنفان:
أحدهما أن يتلقَّظ القائل بلفظ يقصد به أن
يتلقَّظ السامع بذلك اللفظ بعينه مرارًا كثيرة،
ليحصل له حفظ اللفظ نفسه. وذلك مثل تلقين
اللغة والأغاني. وهو داخل في تعليم
الاحتذاء. والصنف الثاني أن يقصد به مع
ذلك أن تُرسم معاني تلك الألفاظ في نفس
السامع. وقد يفعل أيضًا أفعالاً سوى اللفظ
تحصل عنها العلوم، فتسمى تعليمًا، مثل
الإشارة (ف، ب، ٧٨، ٤)

تمائل

- أنزل الله على القلوب من العلم ما تزن به
الأمور حتى تعرف التماثل والاختلاف، وتضع

من الآلات الحسية ما يحتاج إليه في ذلك، كما
وضعت موازين التقدين، وغير ذلك (ت، ر، ٢،
١٢٣، ٤)

تمثيل

- التمثيل إنما يكون بأن يؤخذ أو يُعلم أولاً أن
شيئًا موجود لأمر ما جزئي، فينتقل الإنسان
ذلك الشيء من ذلك الأمر إلى أمر ما آخر
جزئي شبيه بالأول فيحكم به عليه إذا كان
الأمران الجزئيان يعتمدهما المعنى الكلّي الذي
من جهته وُجد الحكم في ذلك الجزئي الأول،
وكان وجود ذلك الحكم في الأول أظهر
وأعرف وفي الثاني أخفى (ف، ق، ٣٦، ١)
- التمثيل هو نقلة الحكم من جزء إلى جزء آخر
شبيه به متى كان وجوده في أحدهما أعرف من
وجوده في الآخر، وكانا جميعًا تحت المعنى
الكلّي الذي من أجله وجهته وُجد الحكم
للأعرف (ف، ق، ٣٦، ٨)

- قد يستعمل التمثيل في تصحيح المطلوب مثل
أن يكون المطلوب هل كل (ج) هو (أ) أو لا
فيلتمس تصحيحه بأن يكون قد عرّفنا أولاً
وجود (أ) في كل (د)، ونجد حد (ج) نظيرًا
وشبيهاً بحد (د) في معنى كلي يشتركان فيه
(ف، ق، ٤٢، ١٠)

- التمثيل وحده ليس يصحّ به اضطراباً وجود (أ)
في (ج) ولا إن رُفد بالاستقراء، على أنه إن رُفد
بالاستقراء، سقط تصحيح التمثيل فصار
الاستقراء وحده هو المصحح، فلا يكون
مرفداً بل يكون الناطق أو المتكلم قد رفض
التمثيل وانتقل عنه إلى الاستقراء (ف، ق،
٤٣، ٧)

- إن صحّ (وجود (أ) في (ج)) بقياس من

- القياسات المذكورة فيما تقدم سقط التمثيل والاستقراء، فصار التصحيح لذلك القياس وحده. فيصير المصحح لوجود (أ) في (ج) قياساً ولم يكن للتمثيل هناك غناء أصلاً ولا للاستقراء (ف، ق، ٤٣، ١١)
- إن مقدمات الاستقراء إذا سلّمت لا يلزم عنها شيء البتّة، ولا المثال إذا سلّم... والاستقراء والتمثيل لا يلزم منهما في مادة من المواد شيء البتّة، حتى يكون يلزم عنها شيء، ولكن لا إضطراراً، أي ليس دائماً كما ظنّوا (س، ق، ٤، ٦٥)
- أمّا التمثيل، فإنّه إذا حُقّق يكون من أربعة حدود: أكبر كلي، وأوسط كلي وهذا الأوسط محمول على الأصغر، وعلى شيء الأصغر (س، ق، ٥٦٨، ٤)
- أمّا التمثيل فهو الذي يعرفه أهل زماننا بالقياس. وهو أن يحاول الحكم على شيء بحكم موجود في شبيهه وهو حكم على جزئي بمثل ما في جزئي آخر يوافقه في معنى جامع. وأهل زماننا يستنون المحكوم عليه [فرعاً]. والشبيه [أصلاً] وما اشتركا فيه [معنى وعلّة] (س، أ، ٤١٩، ١)
- أمّا التمثيل فليس بتعريف حقيقي، بل هو كتعريف، وقد يقع فيه الغلط كثيراً (س، ش، ١٥، ٣١)
- التمثيل... هو الحكم على غائب بما هو موجود في مثال الشاهد. وربما اختلف، وأوثقه ما يكون المثل به أو المشترك فيه علّة للحكم في الشاهد. وليس بوثيق، فربما كان علّة للحكم في الشاهد لأجل ما هو شاهد، وربما كان المشترك معنى كلياً ينقسم إلى جزئين فيكون علّة الغائب أو الحاضر أحد الجزئين (مر، ت، ١٨٩، ١)
- أهل زماننا يعرفون التمثيل قياساً، ويسمّون المحكوم عليه فرعاً، والشبيه أصلاً، وما اشتركا فيه معنى وعلّة (مر، ت، ١٨٩، ٩)
- إن طريق التمثيل غير وثيق في إفادة اليقين، وإن كان عند العوام حسناً (مر، ت، ١٩٠، ١٢)
- الجزئي إذا علم وجود حكم عليه ظنّ بالقوّة أنّه كذلك في جزئي يشاركه في معنى، وذلك بالتمثيل (مر، ت، ١٩٤، ١٢)
- ما يؤدي منه إلى كشف التصورات يُسمّى حدّاً أو رسماً، وما يُفضي إلى العلوم التصديقيّة يُسمّى حجة. فمنه قياس ومنه استقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٦، ٧)
- الحجة إمّا قياس وإمّا استقراء وإمّا تمثيل (غ، م، ٢٥، ١٧)
- الحجة: هي التي يؤتى بها في إثبات ما تمسّ الحاجة إلى إثباته، من العلوم التصديقيّة؛ وهي ثلاثة أقسام: قياس واستقراء وتمثيل (غ، ع، ٤، ١٣١)
- الحكم المنقول ثلاثة: إمّا حكم من كلي على جزئي. وهو الصحيح اللازم، وهو القياس الصحيح الذي قدّمناه. وإمّا حكم من جزئي واحد، على جزئي واحد، كاعتبار الغائب بالشاهد وهو التمثيل. وسبأتي. وإمّا حكم من جزئيات كثيرة على جزئي واحد، وهو الاستقراء، وهو أقوى من التمثيل (غ، ع، ١٦١، ١٤)
- (التمثيل) وهو الذي تسمّيه الفقهاء قياساً. ويُسمّيه المتكلمون ردّ الغائب إلى الشاهد. ومعناه: أن يوجد حكم في جزئي معين واحد، فينقل حكمه إلى جزئي آخر يُشابهه بوجه ما (غ، ع، ١٦٥، ٧)

- التمثيل فإنه تعريف الشيء بنظائره وأشباهه والكُلِّي المعقول بجزئياته وأشخاصه ومحسوساته (ب، م، ٤٨، ١٤)
- إنَّ التمثيل هو أن يُنقل حكم إلى شبيه يُن التشابه مستغن عن إثبات التشابه (ب، م، ١٢، ٢٤٤)
- التمثيل فيكون إما لإشتراك في معنى عام وإما لتشابه في النسبة (ب، م، ٢٧٢، ٦)
- التمثيل وهو الحكم على جزئي لوجوده في جزئي آخر معين أو جزئيات آخر لمشابهة بينهما (سي، ب، ٢١٢، ١)
- (في التمثيل) يُسمَوْن) الأصغر فرقاً والشبه أصلاً والأكبر حكماً والأوسط المتشابه فيه جامعاً (سي، ب، ٢١٢، ٦)
- من التمثيل نوع يسمونه الاستدلال بالشاهد على الغائب، وكان الشاهد عندهم عبارة عن المُحَسَّ وتوابعه، ويدخل فيه ما يشعر به الإنسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه وإرادته وقدرته، والغائب ما ليس بمُحَسَّ فيثبتون في الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة في أمر ما (سي، ب، ٢١٢، ٧)
- التمثيل فيعم... ما نقل الحكم فيه من شاهد إلى شاهد أيضاً أو من غائب إلى غائب (سي، ب، ٢١٢، ١١)
- كل تصديق: إما أن يكون بالقياس وما يجانس القياس هو المُسمَّى ضمير، وإما بالاستقراء وما يجانس الاستقراء وهو المُسمَّى تمثيلاً (ش، ق، ٣٥١، ٨)
- الموصل إلى التصديق المطلوب حجة وهو القياس والاستقراء والتمثيل (ر، ل، ٣، ٣)
- التمثيل فهو الحكم على جزئي بمثل ما وجد في جزئي آخر يوافقه في معنى جامع (ر، ل، ٣٠، ١٢)
- (التمثيل)... وهو أن يُستدل بجزئي على جزئي آخر لاشتراكهما في علّة الحكم، كما يقال النبيذ حرام كالخمر لاشتراكهما في علّة الحرمة وهو الإسكار (ه، م، ٦٨، ١١)
- التمثيل؛ فإنَّ إيراد الجزئي الواحد في التمثيل؛ لإثبات الحكم المشترك، يوهم مشاركة سائر الجزئيات له في ذلك، حتى يظنَّ أنه استقراء (ط، ش، ١٧٦، ١٦)
- أصناف الحجج ثلاثة؛ وذلك لأنَّ الحجّة والمطلوب لا يخلوان من تناسب ما، ضرورة، وإلاّ لامتنع إستلزام أحدهما الآخر؛ فذلك التناسب يكون: إما باشتمال أحدهما على الآخر. أو بغير ذلك. فإن كان بالإشتمال، فلا يخلو: إما أن تكون الحجّة هي المشتملة على المطلوب، وهو القياس. أو بالعكس، وهو الإستقراء. وإن لم يكن الإشتمال، فلا بد وأن يشملهما ما به يتناسبان، وهو التمثيل (ط، ش، ٤١٧، ٣)
- التمثيل وهو إثبات حكم في جزئي وجد في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما (ن، ش، ٣١، ١٨)
- إنَّ ما ذكروه (المنطقيون) من حصر «الدليل» في «القياس» و«الاستقراء» و«التمثيل» حصر لا دليل عليه، بل هو باطل (ت، ر، ١٦٨، ١٥)
- الفراسة البدئية هي عين «التمثيل»، غير أنَّ الجامع فيها بين الأصل والفرع دليل العلّة، لا نفسها، وهو المُسمَّى في عرف الفقهاء بـ«قياس الدلالة» (ت، ر، ٢٠٩، ٢٠)
- قولهم (المنطقيون): «إنَّ بُيِّن أن ذلك الوصف يستلزم الحكم، وأن الحكم لازم لعموم ذاته، فمع بعده يستغني عن التمثيل»، فيقال: لا بعد

- في ذلك، بل كلما دلّ على أنّ الحد الأوسط يستلزم الأكبر فإنه يستدل به على جعل ذلك الحد وصفًا مشتركًا بين أصل وفرع، ويلزمه الحكم (ت، ر، ١، ٢٣٨، ٢٥)
- التمثيل... يذكر للإيضاح، ولتصوّر للفرع نظير، لأنّ الكلّي إنما وجوده كلّّي في الذهن لا في الخارج، فإذا عرف تحقّقه في الخارج كان أسير لوجود نظيره. ولأنّ المثال قد يكون ميسرًا لإثبات التعليل، بل قد لا يمكن بدونه (ت، ر، ١، ٢٣٨، ٢٨)
- يتصوّر به التمثيل «والتشبيه». ويتصوّر «القدر المشترك» بين تلك الصفة الخاصة وبين نظيرها من الصفات (ت، ر، ٢، ٨٠، ١٠)
- الاستدلال تارة يكون بالعام على الخاص وهو «القياس»، وتارة بالخاص على العام وهو «الاستقراء»، وتارة بأحد الخاصين على الآخر وهو «التمثيل»، وبيننا فساد هذا الحصر والتقسيم (ت، ر، ٢، ٩٤، ٤)
- من «التمثيل» ما يفيد اليقين، ومنه ما لا يفيد، كـ «الشمول» (ت، ر، ٢، ١٠٧، ٩)
- التمثيل والاستقراء فإن مقدّماتهما إذا سلمت لا يلزم عنهما شيء لا مكان تخلف مدلوليهما عنهما (و، م، ٢٧٤، ١)
- التمثيل إثبات حكم في جزئي لوجوده في جزئي لمعنى مشترك بينهما، وهو ضعيف أيضًا لأنّ الدليل إذا قام في المُستدلّ عليه أغنى عن النظر في جزئي غيره، لكن يصلح لتطبيب النفس وتحصيل الاعتقاد (ض، س، ٣٥، ١٣)
- تمثيلات
- التمثيلات لا تُعرّف بنفسها ولا تفيد معرفة ذاتيّة ولا عرضيّة وإنما تورّد في لواحق الأقاويل
- المُعرّفة ومعها (ب، م، ٤٩، ١٩)
- تميّز
- إذا كان المطلوب التمييز فإنّما ذاك بالتمييز فقط دون مشترك (ت، ر، ١، ٣٨، ٦)
- التمييز قد يحصل به الفصل «والخاصة» (ت، ر، ١، ٤٩، ١١)
- تناسب
- الأشياء التي هي بالتناسب واحدة بأعيانها فالأوسط موجود لها أيضًا على طريق التناسب (أ، ب، ٤٥٩، ٨)
- التناسب أربعة أقسام: أحدهما في الطبيعة، كالأب والإبن. والثاني في العرض كالمالك والمملوك. والثالث في المهنة كالمعلّم والمنتعلّم. والرابع في الشبه كالأصفياء والأخلاء (به، ح، ١٢٣، ١٢)
- تناقض
- كلّما كان التعانُد والتناقض أكثر وتداولوا في زمان بعد زمان وامتدّ الزمان بذلك وطال ودأبوا عليه، كان أقرب إلى أن يخلُصَ الصادق من الكاذب في كل مقدمة كلية اختلط كذبها بصدقها (ف، ج، ٢٥، ١٩)
- بين أنّ لكل إيجاب سلبًا يقابله، ولكل سلب إيجابًا يقابله. وهذا هو التناقض، أعني أن يكون إيجاب وسلب متقابلين بالحقيقة (س، ع، ٤٣، ٨)
- حال التناقض... يوجب لصورته أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة بعينها أو بغير عينها لا لأجل مادة دون مادة (س، ع، ٦٦، ١٣)

- التناقض هو إختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب إختلافًا يلزم عنه لذاته أن يكون أحدهما صادقًا والآخر كاذبًا بعينه أو بغير عينه، فيجب إذن أن يكون المختلفان بالإيجاب والسلب إختلافًا تامًا محصلاً يختلفان أيضًا في الكمية إن كان موضوعهما كليًا. وأما ذات الموضوع الشخصي فيكفي فيها الإختلاف التام بالإيجاب والسلب لتعيين الموضوع (س، ع، ٦٧، ١)
- يبقى أن يكون التناقض بين المخصوصات والمحصورات، وأن يكون المحصور المخالف بالكم والكيف هو المناقض (س، ع، ٦٧، ٨)
- إن جميع القضايا يوجد لها متقابلات من باب التناقض، وليس يوجد لجميعها مقابلات من موجبات تحمل الضد، فإننا إذا قلنا: كذا مربع وجدنا بإزائه أنه ليس بمربع، ولم نجد أنه كذا الذي هو ضد المربع (س، ع، ١٢٩، ٥)
- إن التناقض هو إختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب، على جهة تقتضي لذاتها أن تكون إحداها بعينها، أو بغير عينها صادقة والأخرى كاذبة حتى لا يخرج الصدق والكذب منهما، وإن لم يتعين ذلك في بعض الممكنات، عند جمهور القوم (س، أ، ٣٤٥، ٤)
- التناقض هو إختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب يلزم منه أن يكون أحدهما صادقًا والآخر كاذبًا (س، ش، ٧٤، ٢٠)
- التناقض هو إختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على جملة (جهة) تقتضي لذاتهما أن يكون أحديهما بعينها أو بغير عينها صادقة والأخرى كاذبة، ومعنى قولي: «بغير عينها» أن الممكن لا يتعين فيه الصدق والكذب، وإن كان لا يخرج الصدق والكذب من الطرفين من
- دون أن يتعين في أحدهما (مر، ت، ٧٧، ٩)
- (التناقض) أن يكون الموضوع واحدًا بالحقيقة كما أنه واحد بالإسم (غ، م، ٢٣، ٥)
- (التناقض) أن لا يختلفا (القضيتان المتناقضتان) في الجزئية والكلية (غ، م، ٢٣، ١٣)
- (التناقض) أن لا يختلفا (الفضيتان المتناقضتان) في القوة والفعل (غ، م، ٢٣، ١٦)
- (التناقض) أن يتساويا في الإضافة فيما يقع في جملة المضافات (غ، م، ٢٣، ١٩)
- (التناقض) أن يتساويا في الزمان والمكان (غ، م، ٢٤، ٣)
- التناقض: القضيتان المتناقضتان هما المختلفتان بالإيجاب والسلب على وجه يقتضي لذاته أن تكون إحداها صادقة والأخرى كاذبة (غ، ع، ٣٥٣، ١٢)
- التناقض من ذلك هو أن يكون تقابلهما (القضيتان المشتركتان في المحمول والموضوع) بحيث لا تجتمعان على صدق ولا كذب في حال من الأحوال، بل يلزم من صدق إحداها كذب الأخرى ومن كذب إحداها صدق الأخرى (ب، م، ٨٩، ١٣)
- التناقض نوع من التقابل (سي، ب، ١٢١، ٨)
- (التناقض) إختلاف قضيتين بالسلب والإيجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداها صادقة والأخرى كاذبة، وإنما تكونان كذلك إذا اتفقت القضيتان في الموضوع والمحمول لفظًا ومعنى واتفقا في الكل والجزء والقوة والفعل والشرط والإضافة والزمان والمكان (سي، ب، ١٢١، ٩)
- التي لا تتلازم... هي المتقابلات على جهة

التضاد وعلى جهة التناقض (ش، ع، ١٠٥، ٧)

- التناقض هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على وجه يقتضي لذاته أن تكون إحداهما بعينها أو بغير عينها صادقة والأخرى كاذبة (ر، ل، ٢٠، ١٢)

- من جملة أحكام القضايا التناقض (وهو اختلاف القضيتين) (هـ، م، ١٧، ١)

- عرفوا (المناطق) التناقض بأنه اختلاف القضيتين، وصرح بعضهم بأنه لا تناقض في التصورات، كذا حققه المرتضى قدس سره في حواشي شرح التجريد، (وأجيب عنه بوجه آخر وهو أنه ليس مرادهم هنا تعريف مطلق التناقض بل تعريف التناقض بين القضايا) (هـ، م، ٦٣، ٢)

- يشترط في تحقق التناقض في المحصورات الاختلاف بالكلية والجزئية قوله (لا إتحاد في الموضوع فيهما) أي في الكلية والجزئية لأن موضوع الكلية جميع الأفراد وموضوع الجزئية بعضها، والجميع غير البعض (هـ، م، ٦٥، ٢)

- التناقض وهو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن يكون أحدهما صادقة، والأخرى كاذبة، كقولنا زيد كاتب، زيد ليس بكاتب، ولا يتحقق ذلك إلا بعد إتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والإضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط (هـ، م، ٧٨، ٨)

- التناقض: هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على جهة تقتضي لذاتها أن تكون إحداهما صادقة، والأخرى كاذبة (ط، ش، ٣٤٦، ١٠)

- التناقض وهو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته صدق إحداهما

كذب الأخرى؛ فقولنا لذاته إحتراز عن إختلاف القضية ولازمها المساوي بالإيجاب والسلب فإنه يقتضي صدق إحداهما كذب الأخرى لا لذاته كقولنا هذا إنسان، هذا ليس بناطق وعكسه (م، ط، ١٦٤، ٢)

- التناقض وحده بأنه اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة. ولا يتحقق في المخصوصتين إلا عند إتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزاء والكل والجزء وعند إتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة المكان والزمان والإضافة والقوة والفعل. وفي المحصورتين لا بد مع ذلك من الإختلاف بالكمية لصدق الجزئين وكذب الكلين في كل مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول (ن، ش، ١٧، ١٩)

- التناقض في القضايا هو إختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على وجه يقتضي تجرد ذلك الإختلاف لزوم صدق إحداهما وكذب الأخرى (و، م، ٢٠٥، ٢٥)

- التناقض لا يكون إلا مشتركاً بين اثنين فلا يفرد بمعناه أحدهما دون الآخر وهذا معنى قولي وبالعكس (و، م، ٢١٥، ٢١)

- التناقض وهو إختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب، بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة (ض، س، ٢٩، ٢٩)

- التناقض عبارة عن إختلاف قضيتين في الصدق والكيف، وهو الإيجاب والسلب، فشرطه أن لا يختلفا إلا بالإيجاب والسلب، ولا بد أن لا تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة (ض، س، ٢٩، ٣٥)

تناقض بحقيقة

تواتر

- إن قال أحدهما الزنجي أسود أي في بشرته وقال الآخر ليس بأسود أي في لحمه، أو قال أحدهما أن النبي صلى إلى بيت المقدس وأراد في وقت وقال الآخر النبي لم يصل إلى بيت المقدس وأراد وقتاً آخر، أو فعل شيء مما يجري هذا المجرى في مكان أو شرط إطلاق أو تقييد وغير ذلك فليس يجب أن يكون بينهما تقابل الإيجاب والسلب، وهو التناقض بالحقيقة (س، ش، ٧٥، ٢١)
- ذكر من ذكر من هؤلاء المنطقيين أن القضايا المعلومة بـ«التواتر» و«التجربة» و«الحديث» يختص بها من علمها بهذا الطريق، فلا تكون حجة على غيره؛ بخلاف غيرها، فإنها مشتركة يحتج بها على المنازع (ت، ر، ١٠٦، ١٢)
- الأمور المعلومة بـ«التواتر» و«التجارب» قد يشترك فيها عامة الناس، كاشتراك الناس في العلم بوجود مكة ونحوها من البلاد المشهورة؛ واشتراكهم في وجود البحر - وأكثرهم ما رآه (ت، ر، ١٠٧، ٣)

توابع

تواطؤ

- أما التوابع غير المقومة للذات فكالكل والجزء والعلل الفاعلة والغائية المبائة للجواهر، والمتضائفات وما يلزم وجود الشيء وعدمه وكون الشيء وفساده، ونحو استعماله وأفعاله وأعراضه العامة والخاصة وزمانه ومكانه (ب، م، ٢٤٢، ١)
- الاسم الذي يُقال بتواطؤ هو الذي يعم أشياء كثيرة ويدل على معنى واحد يعمها (ف، ق، ٥٥، ٨)
- التواطؤ أن يكون الاسم لها (الأمور المختلفة المتكثرة) واحداً وقول الجواهر، أعني حد الذات أو رسمه الذي بحسب ما يفهم من ذلك الاسم، واحداً من كل وجه؛ مثل قولنا الحيوان على الإنسان والفرس والثور، بل على زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الثور؛ فإن جميع ذلك يسمى حيواناً (س، م، ٩، ٦)

توابع أسماء وافعال

- الدليل على أن هذه، أعني الأدوات والكلمات الوجودية، نواقص الدلالات أنه إذا قيل ماذا فعل زيد فقيل صار، أو قيل أين زيد فقيل في، لم يقف الذهن معها على شيء. وهي أعني الأدوات والكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى السماء نسبة الكلمات الوجودية إلى الأفعال، ويشتركان في أنها لا تدل بانفرادها على معنى يُتصور، بل إنما تدل على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التي هي نسب بينها (س، ع، ٢٩، ٥)
- ما ليس على سبيل التواطؤ فإن جميعه قد يقال إنه باتفاق الإسم، وينقسم إلى أقسام ثلاثة: وذلك لأنه إما أن يكون المعنى فيها واحداً في نفسه، وإن اختلف من جهة أخرى، وإما أن لا

نوع مقولة أخرى قولاً مقوِّماً، وأنَّ الشيء لا يدخل بذاته في مقولتين فيقالان عليه قول التواطؤ البتَّة (س، ج، ٢٦٣، ١٧)

تواطؤ مطلق

- أمَّا الذي يختلف بالشدة والضعف فذلك إنَّما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل البياض؛ فلذلك ما ليس يقال البياض على الذي في الثلج والذي في العاج على التواطؤ المطلق (س، م، ١٠، ١٨)

يكون واحداً، ولكن يكون بينهما مشابهة ما، وإما أن لا يكون واحداً، ولا يكون أيضاً بينهما مشابهة (س، م، ١٠، ٤)

- ليس ما يُظنُّ من أنَّ الجنس والنوع والفصل وحدهما هي التي تقع بالتواطؤ دون غيرها بشيء؛ وذلك لأنَّ التواطؤ لم يكن تواطؤاً بسبب كون المعنى ذاتياً، بل بسبب كونه واحداً في المعنى غير مختلف. وهذه الوحدة قد توجد فيما هو ذاتي، وقد توجد فيما هو عرضي من الخصائص والأعراض العامة (س، م، ١٥، ١٣)

- (الألفاظ) إنَّما تدلُّ بالتواطؤ، أعني أنه ليس

توافي - التوافي على وجهين: وجه في الأصول، كقول القائل: توافي الأجساد أخلاطه الحرَّ والبرد واليسر والبلَّة. ووجه في المواقيت، كقول القائل: ساعة يلتقي الشفران تظلم العين (ق، م، ٢٢، ٧)

توهم وغلط

- التوهم والغلط الذي يكون بغير قياس فليس تكون له أسباب متفنتة وهو بسيط مرَّكَّب كما أن سببه بسيط (ش، ب، ٤١٤، ٩)

يلزم أحداً من الناس أن يجعل لفظاً من الألفاظ موقوفاً على معنى من المعاني ولا طبيعة الناس تحملهم عليه، بل قد أوطأ تاليهم أولهم على ذلك وسالمة عليه، بحيث لو توهمنا الأول إتفق له أن يستعمل بدل ما استعمله لفظاً موروثاً أو مخترعاً اخترعه إختراعاً ولقَّنه الثاني، لكان حكم استعماله فيه كحكمه في هذا، وحتى لو كان معلِّم أول علم الناس هذه الألفاظ (س، ع، ٣، ١٠)

- قد علمت أنَّ نوع مقولة ما لا يكون مقولاً على

ثنائية

- (القضايا) الثنائية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لأن حرف السلب مقرون فيهما جميعاً بالمحمول، لكن يفترقان من وجهين: (أحدهما) النية فإن نوى جعل حرف السلب جزء من المحمول وإثباتهما لشيء واحد وهو الموضوع كان عدولاً، وإن لم ينو ذلك بل نوى أن يرفع به ما هو المحمول كان سلباً. (والآخر) عرف الاستعمال فإن لفظة «غير» لا تُستعمل في العادة إلا بمعنى العدول و«ليس» لا تستعمل إلا للسلب (سي، ب،

(٦، ١٠٥)

- القضايا... منها ثنائية وهي التي محمولها كلمة... (ش، ع، ١٠١، ٥)
- سُمِّيتِ التي محمولها كلمة ثنائية لأنها مؤلفة من محمول وموضوع فقط (ش، ع، ١٠١، ٦)
- في الثنائية فبالنسبة أو بالإصطلاح على تخصيص لفظ غير أولاً بالإيجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط أو بالعكس (ن، ش، ١٣، ٤)

ث

ثبوت

- الثبوت هو الذي عُبر عنه هنا بالصدق والنفي هو الذي عُبر عنه هنا بالكذب (و، م، ١٢٢، ١٤)

ثلاثية

- القضايا... منها ثلاثية وهي التي محمولها إسم (ش، ع، ١٠١، ٥)
- سُمِّيتِ التي محمولها إسم ثلاثية لأنها مؤلفة من موضوع وكلمة رابطة ومحمول (ش، ع، ١٠١، ٧)
- القضايا الثلاثية... ضعف القضايا الثنائية (ش، ع، ١٠٢، ١١)
- في الثلاثية فالقضية موجبة إن قُدِّمت الرابطة على حرف السلب وسالبة إن أُخِّرت عنها (ن، ش، ١٣، ٣)

ج

الأصل والفرع مناطًا للحكم، فلا بدّ من دليل يبين ثبوت الحكم لجميع أفراد المقدمة باعتبار القدر المشترك الكلّي بين الأفراد. وهذا هو القدر المشترك الجامع في «قياس التمثيل». فالجامع هو الكلّي، والكلّي هو الجامع (ت، ٢، ١٠٨، ١٨)

جامع مشترك في التمثيل

- الجامع المشترك في «التمثيل» هو الحد الأوسط، ولزوم الحكم له هو لزوم الأكبر للأوسط، ولزوم الأوسط للأصغر هو لزوم الجامع المشترك للأصغر، وهو ثبوت العلة في الفرع (ت، ١، ٢١١، ٩)

جازم

- أما الجازم فيصير إيجابيًا وسلبيًا والأمر يصير أمرًا ونهيًا وكذلك التصرّع والطلبية، إلا أن هذين ليس لكل واحد من متقابليه اسم يخصّه في اللسان العربي (ف، ع، ١٤٠، ٣)

جامع

- وجدنا أشياء أخرى تجري في الكلام، كقول القائل: كاس طاعم أهل، فالتمسنا لذلك إسمًا جامعًا، فوجدناه الجدة، وهو كل شيء يقع عليه ذو مال (ق، م، ١٠، ١٩)

- إن أنواع المقولات التي تنبعث من النسبة إلى الكم هي إمّا أين وإمّا متى وإمّا الجدة (س، م، ٨٦، ٩)

جدل

- إن كان شيء ما بالحقيقة متوسطًا بين أ وب، ويظنّ أن ليس هو، فإن الذي يقيس بمثل هذا قد قاس على طريق الجدل (أ، ب، ٣٦٧، ٣)

- ينتفع به (الجدل) في ثلاثة أشياء: في الرياضة، وفي المناظرة، وفي علوم الفلسفة (أ، ج، ٤٧٢، ٤)

- أيما منها (المواضع) متعاندة إما عند الجميع وإما عند طائفة ما فيستعمل المشهور منها في

- «القياس» حيث قام الدليل على أن الجامع مناط الحكم، أو على إلغاء الفارق بين الأصل والفرع، فهو قياس صحيح ودليل صحيح - في أي شيء كان (ت، ١، ١٣٠، ٧)

- إذا كان الوصف المشترك وهو المسمّى «الجامع»، و«العلّة»، أو «دليل العلة»، أو «المناط»، أو ما كان من الأسماء، إذا كان ذلك الوصف ثابتًا في الفرع، لازمًا له، كان ذلك موجبًا لصدق المقدمة الصغرى (ت، ١، ٢١١، ١٢)

- الجمع بين الأصل والفرع كما يكون بإبداء الجامع يكون بإلغاء الفارق، وهو أن يعلم أن هذا مثل هذا، لا يفترقان في مثل هذا الحكم، ومساوي المساوي مساو، والعلم بالمساواة والمماثلة مما قد يُعلم بالعقل، كما يعلم بالسمع (ت، ١، ٢٣٩، ٦)

- في «قياس الشمول» إذا أرادوا إثبات المقدمة الكبرى التي هي نظير جعل المشترك بين

والجدل فغرضه الأقصى أن يحصل للإنسان القوة على الفحص وتوطئة ذهنه نحو الفلسفة وإعداد مبادئها ومطلوباتها. وبالجملية فإن غاية صناعة الجدل إرفاد صناعة الفلسفة وخدمتها، والسوفسطائية فغرضها الأقصى أن يُوهم في الإنسان العلم والحكمة وطلب السعادة القصوى، وضمير من يُوهم ذلك وسرائره وغرضه في باطن نفسه أن يحصل له مال أو كرامة أو مدح أو شيء غير ذلك من الخيرات الجاهلية (ف، ج، ٢٧، ١٩)

- كل شيء هو في الجدل بالحقيقة هو بعينه في السوفسطائية بتمويه (ف، ج، ٢٩، ٧)

- الجدل يستعمل قياساً في الحقيقة ومقدمات مشهورة على الحقيقة (ف، ج، ٢٩، ١٢)

- الجدل ليس فيه مظهر بل قياس في الحقيقة ومقدمات مشهورة على الحقيقة (ف، ج، ٢٩، ١٤)

- الجدل «نافع» في خمسة أشياء. منها: أن يُروّض الإنسان ويُعدّ ذهنه نحو العلوم اليقينية (ف، ج، ٢٩، ١٦)

- منها (منفعة الجدل) أنه يُوطئ للعلوم اليقينية وتُعدّ جميع موضوعاتها ويُعدّها لها، فإنه يُعدّها لها جميع المقدمات المشهورة، وهي التي في جملتها تُوجد المقدمات الصادقة الكلية الأولى، وهي مبادئ العلوم اليقينية (ف، ج، ٣١، ١٤)

- منها (منفعة الجدل) أن العلوم اليقينية ضربان: ضرب موضوعاته هي التي تُرشّد الإنسان الناظر فيه والفاحص عنه إلى الصواب يسهولتها على الذهن وسرعة تخلصها في النفس عن الأعراض التي تفرانها، ولأنها ميسرة في ذاتها لأن يتخيّلها الإنسان ويتصورها مجردة

الجدل. وما عند طائفة دون طائفة عندما يُقصد إقناع أولئك فقط، وأيضاً ليس يمتنع أن يوجد لواحد منها متعاندان (ف، ق، ١١٩، ١٩)

- فعل هذه الصناعة هي المجادلة، والجدل وهو مخاطبة بأقوال مشهورة يلتبس بها الإنسان إذا كان مسائلاً بإبطال أي جزء من جزئي النقيض اتفق أن يتسلّمه بالسؤال عن مجيب تضمن حفظه (ف، ج، ١٤، ٢)

- إذا سلم المجيب من المقدمات (في الجدل) ما ظن أن السائل لا ينتفع به فجمع عليه السائل ممّا سلّمه مقدمات كما سلّمها وألفها وخاطبها بها على أنها أنتجت نقيض الوضع، فللمجيب أن ينظر في شكل القول الذي ألقه عليه السائل، هل هو شكل متج أو لا (ف، ج، ١٥، ٤)

- في الجدل أمكنة يجوز فيها للسائل أن يُطالب المجيب بتسليم الشيء الذي امتنع المجيب من تسليمه، وعندها يحتاج المجيب إلى العناد (ف، ج، ١٦، ١٢)

- أنجح ما في الجدل استعمال الطريق التي بها يتسلّم السائل مقدمة مقدمة على أفراد ثم يجمع من ذلك ما يُنتج نقيض ومقابل مذهب المسؤول وأن يخفي عند سؤاله موضع التقابل ويستره لئلا يحسّ به المسؤول (ف، ج، ١٦، ١٦)

- المحسوسات لا تُستعمل مبادئ في الجدل لأن موضوعاتها أشخاص إلا في الاستقراء لتصحيح المقدمات الكلية التي أشخاص موضوعاتها محسوسة وليست هي بالمقدمات المحسوسة (ف، ج، ١٩، ١٧)

- السوفسطائية محاكية للجدلية ومشبهة لها، ومظنونة إنها هي الجدل (ف، ج، ٢٧، ١٦)

- الفلسفة غرضها الأقصى هي السعادة القصوى،

الصنائع التي سبيلها أن لا تستعمل فيها تلك المعقولات (ف، ج، ٣٤، ٢١)

- قد ينفع أيضًا الجدل في مبادئ العلوم اليقينية، فإنه لا يمتنع أن يكون في الناس من يتشكك في الأشياء الظاهرة البيّنة بأنفسها، على مثال ما نجد قومًا لا يعترفون أن التناقضات لا تصدق معًا (ف، ج، ٣٦، ٨)

- منها (منفعة الجدل) أنه ليس يمكن أحد من أهل الصنائع العلمية أن يدافع بالقوة التي يستفيد منها من صناعته الأقاويل السوفسطائية التي تبكت ويعاندها في صناعته. ولا أن يحلّ التشكيكات السوفسطائية التي يقصد بها تحيير صاحب تلك الصناعة وقطعه وتزييف صناعته وتهوين شأنها، بل إنما يقدر على تلقي الأقاويل السوفسطائية صاحب الجدل فقط (ف، ج، ٣٧، ١٢)

- الجدل هو ارتياض ما للإنسان لمشاركته لغيره يصير به الإنسان مُعدًّا للعلوم اليقينية (ف، ج، ٣٧، ١٨)

- الجدل ارتياض ما. فصناعة الجدل صناعة رياضية، مثل سائر الصنائع التي هي رياضيات وتوططات لأشياء أخرى، مثل المصارعة والمحاضرة والمثاقفة وسائر الصنائع الرياضية التي أفعالها يُقاس بها بين المتراضين، ويقع فيها التنافس وطلب الغلبة (ف، ج، ٣٩، ١)

- الغالط أو المغالط من غير أهل صناعته فليس يُمكنه بصناعته أن يُخاطب واحدًا منهما، لا أن يُعاند ذا ولا أن يُدافع هذا، اللهم إلا أن يكون مع براعته في صناعته له قوة على الجدل (ف، ج، ٥١، ٣)

- في الجدل فإن السؤال الذي يتسلّم به الوضع معناه، أي جزئي النقيض، يختار المجيب أن يحفظه، وليس في ذلك ما يقتضي أن يصل

عن المادة، من غير أن يحوج الإنسان فيها إلى قوة من ذهنه كبيرة، وذلك علوم التعاليم. وضرب موضوعاته تمنع جانب الصواب فيه لعسر تخلصها في الذهن عن المادة، بل إنها لا تتخلص وإنما تفهم أبدًا مع موادها وفي موادها (ف، ج، ٣٢، ١١)

- منها (منفعة الجدل) الأمور المعقولة متى لم تتميز بعضها عن بعض في النفس تمييزًا تامًا، حتى يخلص كل واحد منها في الذهن بطبيعته التي تخصه مجردة، لم يخلص الموضوع فيها موضوعًا للمحمول فيها كليًا على التمام، بل يبقى فيه موضع شريطة ما أو شرائط (ف، ج، ٣٢، ٢١)

- منها (منفعة الجدل) إذا كانت المقدمات المشهورة التي عندنا في هذه العلوم مشهورة معلومة من أول الأمر وفي بادئ الرأي، واستعملناها مقدمات كبرى وقرّنا إليها مقدمات صغرى أنتجت لنا لا محالة نتائج متضادة ومتناقضة (ف، ج، ٣٣، ١٥)

- لما كان الجدل هو الذي يُعطي في كل واحد وجود المتضادين وهو الذي به يقدر على وجود قياسين متضادين، وكان البرهان والصناعة البرهانية لا يمكن أن تعطينا القياسات المتضادة، ولا تُبين لنا وجود أمرين متضادين في شيء واحد، لم يُمكن الفحص عن هذه الأشياء بالصناعة البرهانية (ف، ج، ٣٤، ٩)

- منها: (منفعة الجدل) أن مبادئ العلوم اليقينية لما كانت كلية قد عقلت منذ أول الأمر، وكان كثير منها أو جلّها إنما تكون معظلة غير مستعملة منذ أول الأمر لتشاغل الإنسان في أول أمره بما سبيله أن يؤدّب به في حديثه، إلى أن يأتي عليه الثالث من الأسابيع وسائر

- حجة للأخفى منهما (ف، ج، ١٠٣، ١٢)
- المتشابهات إنما تُستعمل في الجدل على طريق الشرطي لا على طريق الحمل، وذلك أن استعمالها على طريق تأليف الحمل هو خطي لا جدلي (ف، ج، ١٠٣، ١٤)
- المعاندة بالشبه فينبغي أن يُجنب في الجدل وفي السوفسطائية (ف، ج، ١٠٧، ٧)
- الأفضل في الجدل والأنجح أن يكون الإبطال بالنقيض، إذ كان الإبطال بالنقيض أصح وأوثق وأعم من الإبطال بالمضاد (ف، ج، ١٠٧، ١٥)
- إذا نُقل الجدل أو السوفسطائية إلى أمة لها ملة مستقرة ممكنة فيهم فإن كل واحد منهما صار لتلك الملة ويهونها في نفوس المعتقدين لها، إذ كانت قوة كل واحدة منهما فعلها إثبات الشيء أو إبطال ذلك الشيء بعينه (ف، ج، ١٥٦، ٣)
- الفلسفة والجدل والسوفسطائية فلا تُستعمل فيها (الألفاظ) إلا على المعاني الأولى التي لأجلها وُضعت أولاً (ف، ج، ١٦٤، ١٤)
- السوفسطائية فهي تنحو نحو الجدل فيما تفعله. فما يفعله الجدل على الحقيقة تفعله السوفسطائية بتمويه ومغالطة (ف، ج، ١٦، ٢١٠)
- الأمور التي تسوق الذهن إلى أن ينقاد للشيء بطريق الانقياد الشعري غير الأمور التي تسوقه إلى أن ينقاد للشيء بطريق خطبي، وكذلك الأمور التي تسوقه إلى أن ينقاد للشيء بمغالطة غير الأمور التي تسوقه إلى أن ينقاد بطريق الجدل، والأمور التي تسوقه إلى أن ينقاد لما هو حق يقين غير التي تسوقه إلى أن ينقاد للشيء بالطرق الآخر (ف، أ، ٩٦، ١٥)
- الجدل فإنه يدل على تسلط بقوة الخطاب في
- بإخباره عن الوضع الحجة التي تثبت بها ذلك الوضع، فإنه لم يسله عما يثبت به الوضع، لأنه ليس قصده أن يتعلم ذلك من المجيب وإنما قصده أن يُطل على الوضع (ف، ج، ٥٣، ٩)
- رأى الرواقيون أن الجدل هو الفلسفة وأنه لا فرق بين صناعة الجدل وبين صناعة الفلسفة، إذ كانت فلسفة الرواقين مرتبة (ف، ج، ٦٢، ٨)
- المقدمة الجدلية هي التي سبيلها أن تتسلم بالسؤال، لتجعل جزء قياس يُلتَمَس به على جهة الجدل إبطال قول ما، وإنما زيد فيه على جهة الجدل لتخرج عنها المقدمة السوفسطائية والامتحانية (ف، ج، ٦٤، ٢٢)
- المواضع (المشتركة) منها ما يعم اليقينية والمشهورات فهذه تصلح للجدل والفلسفة جميعاً. ومنها ما هي مشهورة نعم المشهورات فقط، وهذه خاصة بالجدل، ومنها ما هي سوفسطائية فقط. ومنها ما يعم السوفسطائية والجدل (ف، ج، ٦٨، ١٦)
- إذا نُظر فيه (الإنسان) على طريق الجدل لزم فيه بوجه ما أن توجد فيها قضايا محمولاتها أعراض وهي داخلة في مقولة الجوهر، وقضايا محمولاتها خواص وهي داخلة في مقولة الجوهر، لكن يكون فيها شكوك (ف، ج، ٩٦، ١٢)
- الاستقراء يُصار فيه أبداً من الجزئيات إلى كليها، وذلك أن الاستقراء إنما يُستعمل ليُصحح به مقدمة كلية، وإنما يُستعمل الاستقراء في الجدل أكثر من ذلك، وأولاً لأجل القياس (ف، ج، ٩٧، ٧)
- الشرطي المتصل ربما لم يُجعل التالي فيه لازم المقدم، بل يُجعل شبه المقدم، وبهذا الوجه يمكن أن تُستعمل في الجدل أعرف المتشابهين

الطب، والهندسة وغيرهما لا يدعن أنفسهم أن يعرفوا مقدمات تلك العلوم ومبادئها هجوماً بالبرهان في أول الأمر، ولو صودروا عليها لم تسمح نفوسهم بتسليمها فتطيب نفوسهم لقبولها بأقيسة جدلية من مقدمات مشهورة إلى أن يمكن تعريفها بالبرهان (غ، م، ٥٣، ١٠)

- (فوائد الجدل) إن من طباع الأقيسة الجدلية أنه يمكن أن ينتج منها طرفا النقيض في المسألة. فإذا فعل ذلك وتأمل موضع الخطأ منهما ربما انكشف له وجه الحق بذلك التفتيش، ويكفي هذا القدر من صناعة الجدل، وإلا فهو كتاب برأسه، ولا حاجة إلى الاشتغال بحكاية ذلك (غ، م، ٥٣، ١٥)

- الجدل صناعة معدة لمخاطبة كل إنسان وفي كل مسألة كلفة على طريق الإنصاف بالعقل العامي، ولا يتوصل إلى ذلك إلا بالمقدمات المشهورة المُسلمة من الخصوم، ولهذا كان ملاك الأمر في القياس الجدلي هو المسئلة والجواب، والمسئلة صورتها صورة مُقدمة مُحولة عن صيغة الإخبار إلى صيغة الاستخبار فيكون عدد المسائل كعدد المقدمات (ب، م، ٢٣٤، ٢٠)

- إن الجدل ينظر في الأمور الكلية فقط وهي موضوعاته، وعمدتها القياسات المنتجة التأليف ومبادئها، ومادتها المقدمات المحمودة في الحقيقة (ب، م، ٢٦٩، ١٥)

- هذه الصناعة (الجدل) هي بالجملة الصناعة التي نقدر بها إذا كنا سائلين أن نعمل من مقدمات مشهورة قياساً على إبطال كل وضع يتضمن المجيب حفظه، وعلى حفظ كل وضع كلي يروم إبطاله إذا كنا مجيبين، وذلك بحسب ما يمكن في وضع وضع (ش، ج، ٤٩٩، ١٠)

- إسم الجدل عند الجمهور... يدل على

الإلزام، مع فضل قوة وحيلة أخرج من الطبيعي ومن العدل الصرف يسيراً. فليس بمخطيء من جعل القياس المؤلف من مقدمات مشهورة مخصوصاً بإسم القياس الجدلي، بل عمل الواجب (س، ج، ٢٠، ٧)

- في الجدل فليس الغرض عقد قياس من حقيقتات أوليات بيّنة، بل مما هو بين في المشهور. وأكثر بيان المقدمات في المشهور؛ إنما هو في الاستقراء، فإذا أتى باستقراء يعم الأكثر، فقد أتى بالقانون الجدلي (س، ج، ١٠٩، ٤)

- الجدل لا يتضمن من المطالب إلا ما هو قريب المكان من المقدمات (س، ج، ٣١٦، ١١)

- القياس المقبول الغير المناسب هو للجدل (س، س، ٣٦، ٣)

- أما الجدل، فكيف تكون له مبادئ محدودة؟ وإنما له ما يتسلمه، وما يكون مشهوراً، مناسباً كان أو غير مناسب. والمشهور فقد يتبدل، ثم قد تجتمع الشهرة في طرفي النقيض (س، س، ٤، ٦١)

- (فوائد الجدل) إفحام كل فضولي ومبتدع يسلك غير طريق الحق ويكون فهمه قاصراً عن معرفة الحق بالبرهان، فيعدل معه إلى المشهورات التي يُظن أنها واجبة القبول كالحق، ويبطل عليه رأيه الفاسد (غ، م، ٥٣، ١)

- (فوائد الجدل) إن من أراد أن يتلقن الاعتقاد الحق وكان مرتفعاً عن درجة العوام ولا يقنع بالكلام الخطابي الوعظي؛ ولم ينته إلى ذروة التحقيق بحيث يطبق الإحاطة بشروط البرهان فإنه يمكن أن يغرس في نفسه الاعتقاد الحق بالأقيسة الجدلية، وهو حال أكثر الفقهاء وطلبة العلم (غ، م، ٥٣، ٥)

- (فوائد الجدل) إن المتعلمين للعلوم الجزئية مثل

- (ف، ج، ١٤، ٧)
- إن الجدلي غرضه إنتاج ضد ما يراه خصمه؛ فهو يسأل رأي خصمه، ومقدمات ينتج عليه منها نقيض أو ضد رأيه (ز، ق، ١٠٧، ٢٤)
- الجدلي مقدماته مأخوذة من الآراء المشهورة (ز، ق، ١٠٨، ١)
- الجدلي ليس غرضه الحق، لكن غرضه عناد مُناظره والزامه ضد أو نقيض ما يراه ويعتقده فهو لسبيل الرأي، ويتوصل بعده إلى أخذ مقدمات من خصمه ينتج بها عليه ضد رأيه أو نقيضه (ز، ب، ٢٢٢، ٣)
- الجدلي يبني قياسه من المقدمات التي اقتصبها من السؤال (ز، ب، ٢٤٤، ١٢)
- الجدلي يسأل عن أي شيء إتفق (ز، ب، ٢٤٤، ١٥)
- الجدلي يروم تبين مبادئ الصنائع بالآراء المشهورة (ز، ب، ٢٤٤، ٢٠)
- ليس يجوز أن يسأل الجدلي عن المائة وعن اللمية، فإنّ هذا سؤالٌ تعلّم، بل له أن يسأل عن المائة بوجهين: إمّا مائة دلالة لفظ يستعمله المجيب في خلال ما يتكلم به، أو أن يقلب المائة إلى الهلّة فيقول: هل تقول إنّ مائة كذا كذا، حتى يناقضه ويقابله. فأما أن يبتدىء ويطلب مائة شيء كالمكان أو الزمان أو غير ذلك، ليس على أن يقيس عليه قياساً يؤدي إلى إبطال ما يقوله، فهو تعلّم. فإن أراد ذلك فطريقته أن يقول له: هل تقول إن مائة كذا كذا، حتى يخرج به إلى قول واحد فيقصده أو يقصد به. وكذلك له أن يسأله عن اللمية من وجهين؛ أحدهما أن يقول له: لم قلت ما قلت؟ من غير أن يؤاخذ به بلمية الأمر في نفسه. والآخر أن يقول له مثلاً: هل السبب في كون
- مخاطبة بين إثنيين يقصد كل واحد منهما غلبة صاحبه بأي نوع إتفق من الأقاويل (ش، ج، ٥٠٠، ٤)
- (الجدل وهو قياس) جنس مؤلف من مقدمات مشهورة، ويختلف باختلاف الأزمان والأمكنة والإقتران وغيرها (ه، م، ٢٦، ١٥)
- للتصديق الجازم الذي لا يُعتبر فيه كونه حقاً أو غير حق؛ بل يعتبر فيه عموم الإعراف به هو الجدل، إن كان كذلك، وإلاّ فهو الشغب، وهو مع السفسطة يحسب صنفاً واحداً هو المغالطة (ط، ش، ٥١١، ١١)
- الجدل ما تألف من مقدمات مشهورة، وهي ما اعترف بها الجمهور ولمصلحة عامة أو بسبب رقة أو حمية نحو هذا ظلم، وكل ظلم قبيح، فهذا قبيح (ض، س، ٣٥، ٢٧)
- جدلي
- الجدلي هو الذي يمكنه أن يأخذ من الأمور العامة كم الأسباب التي عنها تكون: إما أسباب التبكيت، أو التي لِمَا تُظَنّ تبكيتاً أو أسباب التي تُظَنّ جدلية أو الممتحنة (أ، س، ٨٢٥، ١٧)
- أما الذي ينظر في الأمر من قبل الأشياء العامة فهو جدلي (أ، س، ٨٤٢، ٦)
- الجدلي ليس هو نحو جنس ما محدود ولا مُبرهنٍ لشيء أصلاً (أ، س، ٨٥١، ١٢)
- المجرب الذي يستعمل الصناعة القياسية هو جدلي (أ، س، ٨٥٣، ٥)
- شأن الجدلي أولاً إبطال الأقاويل على أن الإبطال إنما هو بإنتاج مقابل ما يلتزمُ أبطاله، ولكن شأنه على القصد الأول هو الإبطال، وأما الإثبات فهو من شأنه على القصد الثاني

القياسات على نقيض الوجود الحق والمشهور
(س، ج، ٣٣١، ١٣)

جدليات

- أما الجدليات لا من جهة الحق والباطل، بل من جهة أن العَرَض ليس هو الحق بعينه سواء كان حقًا أو لم يكن، وإنما هو طلب ما يُفحم به الخصم في المناظرة والمجادلة ويقطع به عن الإحتجاج ويظهر به خصمه عليه عند السامعين سواء كان بالحق أو بغيره، والحق فيه لا يراد لعينه ولا يردُّ لعينه بل يراد أو يردُّ لما قيل (ب، م، ٢٣٣، ١٧)

جدلية

- (المقدمة) الديالكتيكية، أعني الجدلية، فهي التي تقتضِب أحد جزئي المناقضة: أيهما كان (أ، ب، ٣١٤، ١٤)

- الجدلية هي التي تقيس مرارًا (أ، س، ٧٥٠، ٥)

- لزِم أن تكون القوى الجدلية والسوفسطائية والفلسفة المظنونة أو الفلسفة المموَّهة تقدّمت بالزمان الفلسفة اليقينية، وهي البرهانية (ف، ح، ١٣١، ٤)

- لأن السوفسطائية تشبه الجدلية، يستعمل كثير من الناس الطرق السوفسطائية في الفحص عن الآراء وفي تصحيحها. ثم يُستقرُّ في النظر في الأمور النظرية والفحص عنها وتصحيحها على الطرق الجدلية وتطرح السوفسطائية ولا تُستعمل إلا عند المحنة (ف، ح، ١٥١، ٣)
- تبيّن بالطرق الجدلية أنها ليست هي كافية بعد في أن يحصل اليقين. فيحدث حينئذ الفحص عن طرق التعليم والعلم اليقين (ف، ح، ١٥١، ٨)

كذا كذا أو لا؟ (س، ج، ٧٩، ١٥)

- أما الذي يأتي بما تسلمه من ذات الأمر فهو الجدلي، فإن الجدلي إنما ينتج أن الوضع كذب عن مقدّماته بحسب تسليم المجيب إياها (س، ٣٧، ٣)

- المبرهن لا يسأل عن طرفي النقيض، بل يضع الحق. إنما الممتحن يفعل ذلك، وهو بالحقيقة جدلي (س، س، ٥٥، ١٥)

- الجدلي ليس يختص بموضوع محدود، وكذلك المشاعبي... والجدلي أيضًا ليس حكمه حكم الصناعة الكلية البرهانية التي هي الفلسفة، فإن تلك تبرهن، والجدلي لا يبرهن؛ وذلك لأن الجدلي ليس عموم كعموم الفيلسوف الأول، وذلك لأن الفيلسوف الأول ليس عمومه بأن يتكلم في أي شيء كان، بل عمومته لأن موضوعه - وهو الوجود بما هو موجود - أعم من كل شيء. والجدلي ليس عمومه بأن له موضوعًا ذلك الموضوع واحد عام، بل عمومه بأن كل شيء موضوعه ويتكلم فيه من الأمور المشتركة (س، س، ٦٠، ٣)

- «الجدلي» هو الذي مواده ما يسلمها المجادل سواء كانت علمية أو ظنية، أو مشهورة أو غير مشهورة (ت، ر، ١٦٩، ٩)

- الجدلي إذا كان برهانيًا صلح للبرهان والجدل (ت، ر، ١٧٠، ١٣)

جدلي ارتياضي

- (من القياسات) جدلي إرتياضي يتم بإيراد قياسين على متقابلين (س، ج، ٣٣١، ١٢)

جدلي امتحاني

- (من القياسات) جدلي إمتحاني، كما يورد من

جدليون

- الذين يقيسون: إما على الظن، وهم الخطائيون، أو على الرأي المشهور وهم الجدليون، فليس يجب أن ينتهي تحليل قياسهم إلى مقدمات غير ذوات وسط في الحقيقة (س، ب، ١٦٢، ٢٠)

- الجدليون... شأنهم أن يثبتوا إثباتًا كليًا (ش، ج، ٥٣٠، ١١)

جزء

- من الكاذب في الجزء ما إنما يصح الحكم على موضوع بشرط أو في حال أو في وقت فيؤخذ دون ذلك الشرط أو تلك الحال أو دائمًا أو في وقت آخر دون ذلك الوقت (سي، ب، ٢٨٠، ١٤)

- إن الجزء لا يُحمل على الكل، بل هو جزء من حده. ولا يوجد من حيث هو كذلك إلا في العقل، ويتقدمه في العقل بالطبع، لكنه في الخارج متأخر عنه؛ لأن الإنسان ما لم يوجد، لم يُعقل له شيء، يعمه وغيره، وشيء يخصه ويحصله، ويصير هو هو بعينه (ط، ش، ٢٣٠، ١٠)

- «الجزء» و«القسم» وإنما يمكن تصورهما بـ«الكثرة» (ت، ر، ٧٠، ٤)

- فهم الجزء هو فهم الكل سواء وُضع للكل لفظ أو لم يوضع وسواء ذكر اللفظ الموضوع أو لم يذكر (و، م، ٤٦، ٥)

- الجزء ما ترتب منه ومن غيره كل (ض، س، ٢٦، ١٨)

جزء لفظ مركب

- جزء اللفظ المركب، فإنه يدل على شيء لا

حين ما يوجد جزءا من جملة المركب مدلولاً بالمركب على ما دلّ به عليه كقولك «عبد الملك» فإنه حيث لا يتوقع أن يدلّ بانفراده، من حيث هو جزء لفظ، حتى يكون إنما يورد ليلتئم به كمال اللفظ فيلتئم كمال الدلالة (س، ع، ٨، ١٠)

جزئي

- الجزئي ما قيل على بعض الشيء، أو لم يُقل على بعضه، أو لم يقل على كل الشيء (أ، ق، ١٠٥، ١)

- كل ما كان جزئيًا فوقوعه إلى ما لا نهاية. وأما الكلّي فمصيره إلى شيء بسيط ونهاية (أ، ب، ٣٨٩، ٩)

- إن كان البرهان الذي يُعلم به هذا الشيء وشيئا آخر هو أثر من الذي إنما يُعلم به هذا فقط؛ وكان الذي عنده علم الكلّي قد يعلم الجزئي أيضًا، وأما هذا فلا يعلم الكلّي. فالكلّي إذن على هذا القياس أثر (أ، ب، ٣٨٩، ١٦)

- المفهوم من قولنا إن كذا جزئي كذا، فنقول: إن قولنا كذا جزئي كذا، معناه أنه أحد ما يوصف بكذا، فيكون كذا، لا يلزم أن يوصف ذلك الجزئي به وحده، فيكون كذا صفة له ولغيره بفعل أو قوة. فإذا كان الوصف مما يحمل عليه وحده بالفعل والقوة معًا، إن كان كذلك لم يكن هو جزئي ذلك الوصف. وأما إذا كان يوصف به هو وغيره وصفًا بمفهوم واحد، وحدًا واحد، ووصفًا على سبيل أنه هو من غير اشتقاق، فهو أعم في الوقوع منه، وذلك أخص منه؛ فإن زيدًا أخص من «يمشي» و«يمشي» أعم من زيد. فإن زيدًا لا يقال إلا على واحد، و«يمشي» يقال على ما يقال له زيد وعلى غيره؛

- الجزئي ليس قوامه بالكلّي، فإن من الأشياء ما ليس يُقال عليه كلّي بل هو وحده لا مشارك له (سي، ب، ٥٩، ١٥)
- الجزئي هو الذي ليس بمضاف، وأما الجزئي بالمعنى المضاف فلا يعقل دون الكلّي كما لا يعقل الكلّي دونه (سي، ب، ٥٩، ١٧)
- (المعنى) الجزئي... يُحمَلُ على أكثر من واحد (ش، ع، ٩١، ٦)
- يدلّ على أن الجزئي أحرى بالوجود من الكلّي أن الذين يُثبتون وجوده إنما يُثبتون بوجوده في الجزئي (ش، ب، ٤٣٤، ١٩)
- الذي يعلم الكلّي فعنده علم الجزئي من قبل الكلّي بالقوة القريبة؛ وأما الذي يعلم الجزئي فليس عنده من قبله علم الكلّي لا بالقوة القريبة ولا البعيدة (ش، ب، ٤٣٦، ٧)
- الكلّي أشرف من الجزئي من أجل أنه هو السبب القريب في وقوع العلم لنا (ش، ب، ٤٤٥، ١٤)
- من أبطل الكلّي فقد أبطل الجزئي ومن أثبت الكلّي فقد أثبت الجزئي (ش، ج، ٥٥٨، ١٥)
- الجزئي هو الذي يمنع نفس تصور معناه من الشركة، وأما الذي لا يكون كذلك فهو الكلّي، سواء كانت الشركة حاصلة بالفعل أو لم تكن لكنها ممكنة الحصول (ر، ل، ٣، ١٥)
- إن الجزئي من حيث هو جزئي، لا يُحمَلُ على جزئي آخر إلا في اللفظ (ط، ش، ٤٥٧، ١٦)
- المفهوم إن منع نفس تصوّره من الشركة فهو الجزئي (م، ط، ٤٥، ٨)
- الجزئي أيضًا يقال على المندرج تحت الكلّي ويُسمى جزئيًا إضافيًا والأول حقيقيًا، وهذا غير الأول لإمكان كونه كليًا دون الأول وأعم منه مطلقًا إذ كل جزئي حقيقي، يندرج تحت كلّي
- فيكون زيد أحد الأمور الجزئية التي يحمل عليها «يمشي». وإنما نعني بالجزئي هذا (س، م، ٢٥، ٤)
- المعنى الخاص جزئي (س، م، ٢٧، ١٣)
- الجزئي ما ليس مقولاً على كثيرين، بل هو واحد بالعدد؛ كزيد وعمرو (س، م، ٩٧، ١)
- الجزئي. كتصوّرنا معنى قولنا: «زيد» أي شخص بعينه مشارًا إليه. أو «هذا الشكل العشريني» أو «هذه الشمس» (س، ش، ١٢، ١٠)
- الجزئي لا يُعرّف الكلّي (مر، ت، ٢٧، ٤)
- الجزئي ما يمنع نفس مفهومه من الشركة فيه، كقولك زيد وهذا الفرس وهذه الشجرة (غ، م، ٩، ٧)
- الكلّي لا بدّ أن يكون أولاً حتى يكون الجزئي الموضوع تحته حاصلًا إمّا في الوجود أو في الذهن (غ، م، ١٢، ٩)
- الجزئي ما يمنع نفس تصوّر معناه، عن وقوع الشركة في مفهومه كقولك: «زيد» و«هذه الشجرة» و«هذا الفرس» (غ، ع، ٧٣، ٣)
- الجزئي يُستعمل بمعنى آخر وهو أن كل واحد من المشتركات في معنى الكلّي يُقال له جزئي بالإضافة إلى الكلّي. والجزئي بهذا المعنى يُغاير الأول من وجهين: أحدهما أنه بهذا المعنى مضاف إلى الكلّي، وبالأول غير مضاف. والثاني أن الجزئي بهذا المعنى قد يكون كليًا كالإنسان فإنه جزئي الحيوان ومع ذلك هو كلّي. وأما بالمعنى الآخر فلا يكون البتة كليًا (سي، ب، ٣٥، ١٢)
- الجزئي ليس مقولاً على موضوع، فإن المقول على الموضوع لا بد وأن يكون كليًا (سي، ب، ٥٥، ١٤)

جزئي اضافي

- الجزئي الإضافي وهو أعم مطلقاً من الجزئي الحقيقي أي الجزئي الحقيقي فرد من أفرادها لأنه يصدق عليه وعلى الكلي الذي يندرج تحت كلي. فيلزم على هذا أن كل جزئي حقيقي فهو جزئي إضافي لأنه لا بد أن يندرج تحت كلي لأنه لا يخلو إما أن يكون موجوداً أو معدوماً. فإن كان موجوداً يندرج تحت الكلي الذي هو الموجود وإن كان معدوماً يندرج تحت الكلي الذي هو المعدوم (و، م، ٧٩، ٢٤)

جزئي حقيقي

- إن الجزئي الحقيقي لا يحمل على كُله بالمواطاة (ط، ش، ٢٠١، ٢) الجزئي الحقيقي وإنه ينقسم إلى علم شخص وعلم جنس (و، م، ٧٩، ٢)

جزئي سالب

- الجزئي السالب فيمكن بيانه الخلفي بالأشكال الثلاثة. والمقدمة الصادقة المضافة إلى نقيضه يجوز أن تكون موجبة وسالبة في الأول والثالث، لكنها إن كانت موجبة واستعملت كبرى فيهما ارتد عند الإستقامة منهما إلى الثاني، وإن استعملت صغرى فيهما ارتد من الأول إلى الثالث ومن الثالث إلى الأول، وإن كانت سالبة ولا يمكن استعمالها فيهما إلا كبرى ارتد إلى الثاني عند الإستقامة منهما (سي، ب، ١٧٧، ٢)

جزئي محرف عن كلي

- جزئي محرف عن كلي، وهو الجزئي الذي يصدق معه الكلي، إذا كان الحمل إذا صدق

من غير عكس وليس جنساً له لإمكان تصوّر الأول دونه ومن الكلي من وجه، إذ الإضافي قد يكون كلياً وبالعكس. والحقيقي يبين الكلي (م، ط، ٤٨، ١)

- كل مفهوم فهو جزئي حقيقي إن مع نفس تصوّره من وقوع الشركة فيه، وكلي إن لم يمنع واللفظ الدال عليهما يُسمّى جزئياً وكلياً بالعرض (ن، ش، ١٤، ٥)

- الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمّى بالحقيقي فكذلك يقال على كل أخص تحت الأعم، ويُسمّى الجزئي الإضافي وهو أعم من الأول لأن كل جزئي حقيق فهو جزئي إضافي دون العكس. أما الأول فلاندرج كل شخص تحت الماهية الكلية المعارات عن الشخصات. وأما الثاني فلجواز كون الجزئي الإضافي كلياً وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك (ن، ش، ٨، ١٩)

- المراد بالجزئي ما يمنع تصوّره من وقوع الشركة فيه (ت، ر، ٢، ٩٠، ١٤)

- الجزئي مقابله وهو الذي يمنع مجرد تصوّر مدلوله من صدقه على كثيرين كزيد وعمرو ونحوهما من الأعلام الموضوعة لمتشخص لا يقبل التعدّد (و، م، ٧٧، ١٦)

- يُطلق الجزئي... على كل ما يندرج تحت كلي ويسمّى هذا جزئياً إضافياً وهو أعم مطلقاً من الجزئي الحقيقي (و، م، ٧٨، ٣٢)

- الجزئي يُطلق... على كل مفهوم مندرج تحت كلي سواء كان في نفسه جزئياً حقيقياً أو كلياً فيصدق على الإنسان بهذا الاعتبار الثاني أنه جزئي لأنه يندرج تحت كلي بل تحت كليات كثيرة (و، م، ٧٩، ٦)

على الكل صدق على البعض (س، ق،
(١٦، ٢٧٥)

جزئي معين

- التجربة هي أن نَتَصَفَّحَ جزئيات المقدمات الكلية، هل محمولها في واحد منها، ونسبته في جميعها أو في أكثرها، الى أن يحصل لنا اليقين الضروري، فإن ذلك الحكم حكم على جميع ذلك النوع (ف، ب، ٢٤، ١٩)

- إن الجزئيات غير متناهية ولا محدودة. والكلي بسيط محدود (س، ب، ١٧٦، ١٨)

- الكليات كلها تقع على الجزئيات التي تشترك فيها بالسوية على التواطؤ، لا الجنس والفصل والنوع وحدها، لأن التواطؤ لم يكن تواطؤاً بسبب كون المعنى ذاتياً، بل بسبب كونه واحداً في المعنى غير مختلف، وهذه الوحدة قد توجد فيما هو ذاتي وفيما هو عرضي (مر، ت، ١٤، ٢٤)

- الجزئيات إذا حُصرت فإما أن يُحمل الحد عليها على أنه حد لكل واحد منها من حيث هو شخصه وهو كاذب، فليس حد النوع حداً للأشخاص الواقعة تحته من حيث هي أشخاص، أو يُحمل على أنه حد نوعها وهو مصادرة على المطلوب الأول، أو يُحمل مطلقاً لا على أنه حد فموجب أن يكون محمولاً أيضاً على النوع من غير زيادة أنه حده (سي، ب، ١٥، ٢٦٤)

جزئيات استقرائية

- ربما نوقض المستقري، فوجد التخصيص بعد النقض يعم المطلوب، والمستقراً لأجل المطلوب، فيتعلق المجيب بالتخصيص، ولا يلتفت إلى النقض. مثلاً إذا كان قال: كل حيوان يحرك لحيه الأسفل فأورد جزئيات استقرائية مثل الفرس والإنسان، وما يجري مجراها فنوقض بالتمساح، فله أن يقول: إني

- ليس في الخارج إلا «جزئي معين»، ليس في الخارج ما هو «مطلق عام» مع كونه «مطلقاً عاماً» (ت، ر، ١، ٩٩، ٢٥)

جزئي موجب

- الجزئي الموجب الضروري ينعكس جزئياً مطلقاً عاماً، وبالجمله فقد يصح أن يحمل شيء على شيء بالضرورة ثم لا يكون حمل الثاني على الأول بالضرورة (مر، ت، ١٠، ٩٣)

- الجزئي الموجب فيمكن البيان الخلفي فيه الجزئيات إذا حُصرت فإما أن يُحمل الحد بالأشكال الثلاثة، فإذا ارتد إلى الاستقامة صار الأول ثالثاً والثالث أولاً. وفي الثاني إن استعملت المقدمة الصادقة كبرى ارتد إلى الأول، وإن استعملت صغرى ارتد إلى الثالث (سي، ب، ١٧٦، ٤)

جزئي يدل على الدوام

- مناقض السالب الكلي المطلق والموجب الكلي المطلق العام للجميع، هو الجزئي الذي يدل على الدوام (س، ق، ٩٠، ٤)

جزئيات

- كثير من الكليات التي تؤخذ مكان جزئيات قد يُوقع على الجزئيات التي قُصِدَتْ بها، أي جزئيات هي من أول الأمر لا بتأمل. وكثير منها تُخفى من أول الأمر فلا يُعلم هل أبدل بدل جزئي أم لا (ف، ق، ٥٦، ٧)

ق، ١٣٨، ٩)

- الجزئية السالبة... جزئية بالطبع أعني في المادة التي تصدق معها الموجبة الجزئية لا في الموضوع الذي تصدق معها السالبة الكلية وهي التي تسمى جزئية بالموضع (ش، ق، ١٥٧، ١٧)

- الجزئية السالبة والمهمة السالبة لا عكس لهما (و، م، ٢٣٤، ١)

جزئية شرطية

- الجزئية (الشرطية) أن تكون كذلك على بعض هذه الأوضاع (ن، ش، ١٧، ٦)

جزئية موجبة

- الجزئية الموجبة بالمعنى العام يُشبه أن يكون نقيضه الدائم (مر، ت، ٨٢، ٩)

- الجزئية الموجبة هي ما أوجب فيها المحمول لبعض الموضوع (ش، ق، ١٣٨، ٦)

- الجزئية الموجبة متى صدقت وهو جزئي والسالبة الكلية على العكس (و، م، ٢٦٨، ٨)

جزئية موجبة حقيقية

- الجزئية الموجبة الحقيقية أعم من مخالفتها الخارجية من وجه إلا الكلية الموجبة الخارجية فهي أعم منها مطلقاً (و، م، ١٨٢، ٦)

جزئيتان

- إن كانتا (القضيتان) جزئيتين جاز صدقهما معاً وذلك في الموضوع الذي تكذب فيه الكلّيتان، فإذا عرفت هذا فنقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة وبالعكس (و، م، ٢١٢، ١)

لست أحتاج إلى الحيوان المطلق فيا إستقرئته، بل إلى الحيوان الماشي البري (س، ج، ٣١٢، ١٧)

جزئيات فاسدة

- الجزئيات الفاسدة فلا يقين بها، لأن اليقين دائماً لا يتغير، والجزئيات متغيرة فاسدة فلا يبقى بها عقد دائم (سي، ب، ٢٥٩، ١)

جزئية

- الجزئية فهي أن يكون الحكم على بعض أوضاع المقدم وبعض الأحوال والإشتراطات، وإن كان المقدم والتالي كليين، واللفظ الدال على الإيجاب الجزئي المتصل قد يكون إذا كان كذا

كان كذا، وكذلك هو الدال على الإيجاب الجزئي المنفصل، والدال على السلب الجزئي المتصل ليس كلياً، وعلى السلب الجزئي المنفصل ليس دائماً (سي، ب، ١٦٣، ٢٧)

- الجزئية التي في الشكل الأول يمكن فيها أن تُبين عن طريق الحُلف بالكلية التي في الشكل الثاني (ش، ق، ١٧٣، ٩)

- جزئية وهي ما موضوعها كلي وحكم فيها بالتبعض (و، م، ١٦١، ١٠)

- الجزئية هي الحكم على بعض الأفراد (ض، س، ٢٦، ١٧)

جزئية سالبة

- الجزئية السالبة هي: إما سلب المحمول عن بعض الموضوع... وإما سلب الكلية عن الموضوع (ش، ق، ١٣٨، ٧)

- السالبة الجزئية لها عبارتان: إحداهما رفع البعض والثانية رفع الكل الموجود فيها (ش،

جزء

- الكم الذي هو متقوم من أجزاء لها وضع بعضها عند بعض فهو الخط والسطح والجسم والمكان (ش، م، ٣٠، ١٠)

- الجزء عند أهل اللغة يكون عقب الشرط وبعده، ولا يكون الجزء مع الشرط في الزمان (ت، ر، ٢، ١١٨، ١٠)

جسم الذي هو جنس

- إن أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق، بشرط أن لا نتعرض لشيء آخر البتة، فلا يوجب أن تكون جسميته بجوهرية مصورة بهذه الأقطار فقط، بل جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية وصورة وكان معها، وفيها الأقطار الثلاثة بالجملة أقطار ثلاثة على ما هي للجسم وبالجملة، أي مجتمعات تكون بعد أن تكون جملتها جوهرًا ذا أقطار ثلاثة، وتكون تلك المجتمعات إن كانت هناك مجتمعات داخلية في هوية ذلك الجوهر، لا أن تكون تلك الجوهرية تَمَّتْ بالأقطار ثم ألحقت بها تلك المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تمّ كان هذا المأخوذ هو الجسم الذي هو الجنس (س، ب، ٥٠، ٣)

- أما هذا (الجسم الذي هو الجنس) فإنه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة كانت أو ألفًا، وفيها الأقطار الثلاثة، فهو إذن محمول على المجتمع من الجسمية التي هي كالمادة ومن النفس، لأن جملة ذلك جوهر (س، ب، ٥٠، ٦)

جسم تعليمي

- الجسم التعليمي وهو البعد القابل للتجزئة في ثلاث جهات متقاطعة على حدّ واحد تقاطعًا قائميًا، ويرسم بأنه طول وعرض وعمق (سي، ب، ٦٢، ٣)

جزم

- يفعل الذهن في مفردات التصورات جمعًا وتأليفًا بين مفرداتها هو الذي يُدَلُّ عليه بمؤلفات الألفاظ، كالمفهوم من قولنا الإنسان حيوان، وهو بإيقاع نسبة بين المفردات هي كالواصلة والرابطة بينها، وهذا الفعل من الذهن يُسمّى حكمًا وجزمًا (ب، م، ٣٥، ٢١)

جزمية

- الجزمية ما بُتَّ فيها الحكمُ وجُزِمَ عليه إثباتًا كان أو نفيًا (ف، ق، ٧١، ١٠)

جسم

- الشيء الذي يمكنك أن تفرض فيه بعدًا، ثم بعدًا آخر يقاطعه على قائمة، ثم ثالثًا يقاطع الأولين على التقاطع الأول على قوائم، فهو الجسم (س، م، ١١٣، ١٣)

- الجسم الواحد قد يوجد بحيث يعرض له أن يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة (س، م، ١١٤، ٥)

- الجسم: إسمٌ مشترك قد يُطلق على المسمّى به، من حيث إنه متصل محدود ممسوح في أبعاد ثلاثة بالقوة، أعني أنه ممسوح بـ(القوة) وإن لم يكن بـ(الفعل) (غ، ع، ٢٩٩، ٢٤)

- الخط والبسيط والجسم والزمان والمكان... من المتصل (ش، م، ٢٩، ١٧)

جسم مادة

- إنّا إذا أخذنا الجسم (المادة) جوهرًا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط أنه ليس حاصلًا فيه معنى غير هذا، وبحيث لو إنضم إليه معنى غير هذا مثل حسّ أو إغتهاء أو غير ذلك كان معنى خارجًا عن الجسميّة محمولًا في الجسميّة، مضافًا إليها، كان المأخوذ هو الجسم الذي هو المادة (س، ب، ٤٩، ١٤)
- الجسم (المادة) إذ هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصور التي بعد الجسميّة التي بمعنى المادة فليس بمحمول، لأنّ تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذي طول وعرض وعمق فقط (س، ب، ٥٠، ٤)

إسقاطاتها (ب، م، ٥٥، ١٠)

- الجمع إما أن يكون بالغاء الفارق وإما أن يكون بإبداء الجامع. وهذا يكون في العقليات قطعياً وظنّياً، كما يكون في الشرعيات (ت، ر، ٢، ١٠٩، ٧)

جمع مسائل في مسألة

- في جمع المسائل في مسألة يغفل شيء يسير من إعتبار ما يزيده مفهوم الجمع، أو يزيده مفهوم التفصيل. وبالجملة تغفل مراعاة التفاوت بين الغير والهو هو، إذا كان يسيراً (س، س، ٣٥، ٧)



جمع

- أخذهم الجمع مكان المجموع، حتى يقولوا: إن الحيوان تركيب نفس وبدن؛ وهذا مع رداءته في أنّه جعل المركب تركيباً، فليس يدلّ على ذلك التركيب. وكيف يكون التركيب حيواناً، أو الحيوان تركيباً، ولكل تركيب ضد هو التحليل؛ وليس للحيوان ضد هو التحليل (س، ج، ٢٨٩، ١)

- الجمع فهو إكتساب المفردات المتكثرة الذوات وحدة عرضيّة وهو على وجهين تأليفيّ وتركيبيّ (ب، م، ٥٥، ٧)

- الجمع التأليفيّ هو الذي آحاده متميّزة في اجتماعها كل عن صاحبه عقلاً وحسّاً، كالعسكر من آحاد الرجال والقول من آحاد الألفاظ (ب، م، ٥٥، ٨)

- (الجمع) التركيبيّ هو الذي تختلط آحاده وتتحد اجزائه ولا يُدرّك كل منها على حiale كتركيب بدن الإنسان من أخلاطه والأخلاط من

- الجنس، ألا يوضع إن كان وجوده ظاهراً، وذلك أنه ليس حال العدد وحال البارد والحرار في أنه ظاهر الوجود حالاً واحدة؛ ولا مانع يمنع أيضاً في أمر التأثيرات ألا يوجد على ماذا يدلّ إن كانت ظاهرة (أ، ب، ٣٤٠، ١)

- الجنس هو هذا، أعني أنه موجود بالقوّة لأكثر؛ فإن كان هذا ليس موجوداً ولا شيء آخر إلا للثلاثيات غير المتجزئة، فقد يكون هذا هو معنى الوجود للثلاثية (أ، ب، ٤٤٣، ٣)

- متى قصد الإنسان إلى تحديد جملة ما وكلّ، أن يقسم الجنس إلى غير المتجزئة الأول بالنوع مثال ذلك أن يقسم العدد إلى الثلاثة والثانية؛ ثم يلتبس أن يأخذ حدود هذين ونظائرهما (أ، ب، ٤٤٣، ٩)

- إذا ما أخذ الجنس الأول فإن هو اقتضب بعض الأشياء من الأشياء التي عن القسم السفلى فإنه لا يقع الكل في هذه (أ، ب، ٤٤٥، ٧)
- الجنس هو الأول، وهو المأخوذ مع الفصول معاً، والفصول هي جميعاً لازمة، فلا يكون

- حيثُ شئ هو أشدُّ تأخرًا؛ وإلا فقد كان يكون شئ آخر مخالفًا بالنوع (أ، ب، ٤٤٩، ٦)
- الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو. وينبغي أن يقال إن الأشياء التي تحمل من طريق ما هو وهي التي يليق بنا أن تأتي بها إذا سئلنا عن الشيء الموضوع: ما هو؟ كما يليق بنا إذا سئلنا عن الإنسان ما هو أن نقول إنه حيوان (أ، ج، ٤٧٦، ١١)
- كل ما يوجد للنوع قد يوجد أيضًا للجنس. مثال ذلك أنه إن كان علم يوجد خسيسًا وفاضلاً فقد يوجد حال كذلك، لأن الحال جنسٌ للعلم (أ، ج، ٥١١، ١٥)
- ليس يلزم ضرورة أن يكون كل ما يوجد للجنس يوجد أيضًا للنوع: فإن الحيوان يوجد طائرًا وذا أربع، وليس الإنسان كذلك (أ، ج، ٥١٢، ٣)
- الجنس يُحمل على جميع الأشياء التي تحت نوع واحد بعينه (أ، ج، ٥٥٢، ١٢)
- جنس جميع الأشياء - التي لا تختلف بالنوع - واحدٌ بعينه. فإن تبين أنه جنس لواحدٍ منها، فمن البين أنه جنسٌ لجميعها. وإن تبين أنه ليس هو جنسًا لواحدٍ منها، فمن البين أنه ولا لواحدٍ منها مثال ذلك إن وضع واضح خطوطًا لا تتجزأ وقال: إن ما لا ينقسم جنسٌ لها. وذلك أن الجنس الموصوف ليس هو جنسًا للمخطوط المنقسمة، إذ كانت غير مخالفة في النوع، لأن جميع المخطوط المنقسمة غير مختلفة في النوع (أ، ج، ٥٥٦، ١٠)
- الجنس ينبغي أن يقال على أكثر مما يقال عليه الفصل، وألا يكون يشارك الفصل (أ، ج، ٥٦١، ١٦)
- الجنس ليس يحل في وقت من الأوقات، ويشارك أيضًا ضده، أو يمكن أن يشاركه (أ، ج، ٥٦٢، ١٣)
- الجنس إن كان ضد الشيء، فالنوع أيضًا كذلك، كالحال في الفضيلة والرذيلة والعُدل والجور (أ، ج، ٥٦٥، ٦)
- الجنس يقال مثل النوع في الضعف وفي الأجناس التي فوقه، لأننا نقول إنه ضِعْفٌ لكذا، وكثير الأضعاف لكذا (أ، ج، ٥٦٩، ٦)
- كل جنس فإن أنواعه مختلفة (أ، ج، ٥٧٨، ٦)
- الجنس إنما يقال على النوع الموضوع فقط، لا في الموضوع (أ، ج، ٥٧٩، ٢)
- الجنس يُحمل على جميع الأنواع بالتواطؤ (أ، ج، ٥٧٩، ٤)
- الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل (أ، ج، ٥٨٢، ٣)
- واجب أن يكون الجنس يَفْصِلُ من الأشياء الأخر (أ، ج، ٦٢٨، ٦)
- كل جنس إنما ينقسم بالفصول التي يوازي في القسمة بعضها بعضًا، بمنزلة ما ينقسم الحي بالمشاء والطائر وذئ الرجلين (أ، ج، ٦٣٩، ١١)
- الجنس... يقبل قول النوع (أ، ج، ٦٤٠، ٩)
- إن الجنس يقال أولاً على جنس لجماعة قوم لهم نسبة بوجه من الوجوه إلى واحد ول بعضهم إلى بعض على المعنى الذي يقال به جنس الهرقليين من قيل نسبتهم إلى واحد، أعني من هرقل، إذ كان جماعة القوم الذين لبعضهم قرابة إلى بعض من قبله قد يدعى جنسًا بانقصالهم من سائر الأجناس الأخر. وقد يُقال أيضًا على جهة أخرى «جنس» لمبدأ كون كل واحد واحد؛ إما من الوالد، أو من الموضع الذي يكون فيه الإنسان، فإنه على هذه الجهة

والأقل، ولا فصول الجنس أيضًا التي بها ينقسم، لأن هذه الفصول هي المتممة لحدّ كل واحد (في، أ، ١٠٣٩، ٣)

- الشيء الذي يخصّ الجنس أنه يُحمل على أكثر مما يُحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض. وذلك أن «الحيوان» يُحمل على الإنسان وعلى الفرس والطير والحية (في، أ، ١٠٥٣، ٧)

- إن الجنس يحوي الفصل بالقوة، لأن «الحي»: منه ناطق، ومنه غير ناطق (في، أ، ١٠٥٤، ١)
- أما الفصول فليست ترفع الجنس، وذلك أن الفصول إن ارتفعت كلّها بقي الجوهر المتنفّس الحساس متوهمًا، وقد كان ذلك الجوهر هو الحي. (في، أ، ١٠٥٤، ٥)

- إن الجنس يُحمل: من طريق ما الشيء (في، أ، ١٠٥٤، ٧)

- إن الجنس في كل واحد من الأنواع واحد، بمنزلة «الحي» في «الإنسان» (في، أ، ١٠٥٤، ٩)

- إن الجنس يشبه المادّة، والفصل يشبه الخلقة (في، أ، ١٠٥٤، ١٣)

- إن الجنس يحوي الأنواع (في، أ، ١٠٥٥، ٨)
- الأنواع تُحوّى من الأجناس ولا تحوي الأجناس، وذلك أن الجنس يفضل على النوع (في، أ، ١٠٥٥، ٩)

- كما أن الجنس يُحمل على الأنواع الخاصة به على طريق التواطؤ، كذلك تُحمل الخاصة على ما هي خاصة له (في، أ، ١٠٥٧، ١)

- إن الجنس يختلف عن الفصل، والنوع، والخاصة، والعرض (في، أ، ١٠٥٩، ٥)

- الجنس كل اسم يجمع أسماء مختلفة الصور كقول القائل: الدواب، فيجمع بذلك ما بين

نقول إن جنس أوردسطس من طنطالس، وأولس من إيرقليس... وقد يقال أيضًا على جهة أخرى «جنس» للذي يُرتّب تحته النوع. وخليق أن يكون إنما سُمّي جنسًا لمشابهته هذين الموصوفين، لأن هذا الجنس هو مبدأ ما للأنواع التي تحته، ويُظنّ به أنه يحوي كل الكثرة التي تحته (في، أ، ١٠٢٢، ٥)

- الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو - مثال ذلك: «الحي» لأن الأشياء التي تُحمل: منها ما يُقال على واحد فقط كالأشخاص - بمنزلة سقراط، وهذا الشخص، وهذا الشيء؛ - ومنها ما يُقال على كثيرين كالأجناس والأنواع والفصول والخواص والأعراض التي تعرض على جهة العموم، لا التي تعرض لشيء على جهة الخصوص. فالجنس: كالحَي؛ والنوع: كالإنسان، والفصل: كالناطق، والخاصة: كالضخّاك، والعرض: كالأبيض والأسود والقيام والجلوس (في، أ، ١٠٢٤، ٨)

- أما الجنس فليس إنما يُحمل على نوع واحد، لكن على أنواع كثيرة مختلفة (في، أ، ١٠٢٥، ١٧)

- النوع جامع الكثير إلى طبيعة واحدة، والجنس في ذلك أكثر جمعًا منه (في، أ، ١٠٣٣، ٧)

- إن الجنس أبدًا يُحمل على النوع، وكل ما هو فوق يُحمل على ما تحته (في، أ، ١٠٣٣، ١٤)

- الجنس يُحمل على النوع وعلى الشخص (في، أ، ١٠٣٤، ١٠)

- الجنس الذي قبل نوع الأنواع يُحمل على جميع الأنواع، وعلى الأشخاص (في، أ، ١٠٣٤، ١٣)

- إن الجنس لا يُحمل على ما هو له جنس بالأكثر

نوع أخير غير الذي تحته الآخر، وكل نوع أخير منها تحت جنس غير الجنس الذي تحته الآخر، وكل جنس منها تحت جنس آخر أعم منه غير الذي تحته الآخر، إلى أن ينتهي كل جنس منها على هذا الترتيب إلى جنس عالٍ غير العالي الذي يرتقي إليه الآخر (ف، د، ٧٨، ٧) -

- الجنس يُعرّف من النوع جوهره الذي يُشارك فيه غيره أو يُعرّف جوهره بما يُشارك فيه غيره (ف، د، ٧٩، ١٠) -

- الفصل يُعرّف منه جوهره الذي ينحاز به عن غيره أو يُعرّف جوهره بما ينحاز به وينفرد عن غيره، إذ كان الجنس يُعرّف ما هو كل واحد من الأنواع التي تحته لا بما يخصه، والفصل يُعرّف جوهر كل واحد منها بما يخصه (ف، د، ٧٩، ١٢) -

- إذا كان الجنس المقرون بأي قريباً من النوع الذي قصدنا معرفته فالذي يليق أن يُجاب به حينئذ فصلٌ لذلك النوع يُميزه في جوهره عن قسمه (ف، د، ٨٠، ٤) -

- نجعل الجواب عن السؤال بأي جنس ذلك النوع مُقيّداً بفصله؛ فعند ذلك نرى أننا قد عرّفنا ذات ذلك النوع على الكفاية والتمام (ف، د، ٨٠، ١٠) -

- الجنس المُقيّد بالفصل هو حدّ النوع الذي عنه سألنا أولاً بحرف ما هو وثانياً بحرف أي (ف، د، ٨٠، ١١) -

- الفصل يُنسب إلى النوع، فيقال إنه فصلٌ للنوع فإنه المُقوّم لحدّه، ويُنسب أيضاً إلى جنس ذلك النوع، فيقال إنه فصلٌ لذلك الجنس لأنه يُقيّد به ويُردف (ف، د، ٨٠، ١٥) -

- الجنس يُردّف بالفصول على أحد وجهين: إما أن يُقيّد بفصول متضادة أو متقابلة في الجملة

الفيل والنملة على اختلاف صورهما (ق، م، ١٢، ٤) -

- أعمّ المحمولين البسيطين الذين يتشابه به شيان في جوهريهما يُسمّى الجنس، وأخصّهما هو النوع (ف، د، ٦٠، ١٥) -

- المحمولات الكلية البسيطة هي هذه الخمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٦١، ٤) -

- كلٌ محمول مرّكب من جنس وفصل أو جنس وفصلين أو أكثر متى كان مساوياً في الحمل لنوع ما فإنه حدٌ لذلك النوع (ف، د، ٦١، ١٧) -

- المعاني الكلية المفردة على ما أحصاها كثير من القدماء خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٧٦، ١٣) -

- إن الأعمّ من كل اثنين منها (المتوسطات) جنس والأخصّ نوع، وأعمّها الذي لا أعمّ منه هو الجنس العالي وأخصّها الذي لا أخصّ منه هو النوع الأخير (ف، د، ٧٧، ٢) -

- الجنس بالجملة هو أعمّ كليّين يليق أن يُجاب بهما في جواب ما هو هذا الشخص، والنوع أخصّهما (ف، د، ٧٧، ١٧) -

- كل جنس فهو أعمّ من النوع الذي تحته، فإنه يُحمل على أكثر من نوع واحد، وكذلك كل نوع أخير فإنه يُحمل على أكثر من شخص واحد (ف، د، ٧٧، ٢٠) -

- كل جنس إذ كان يُحمل على أكثر من نوع واحد وعلى أشخاص كل واحد منها فإنه يُحمل على أشخاص مختلفة بالنوع من طريق ما هو (ف، د، ٧٨، ٣) -

- النوع الأخير إنما يُحمل أبداً على أشخاص مختلفة بالعدد من طريق ما هو. وليس يمتنع أن تكون أشخاص كثيرة، كل شخص منها تحت

ولكن لا يُميز شيئاً بما هو له عَرَضٌ في ذاته وجوهره، فهو يشارك الفصل في تمييز نوع عن نوع ويُخالفه في أنه يُميزه لا في جوهره (ف، د، ٨٤، ٧)

- الجنس يُقسَّم بالفصول، وقد يُقسَّم أيضاً بخواص أنواعه، كقولنا الحيوان منه صهال ومنه نابج وقد يُقسَّم بالأعراض أيضاً، كقولنا الحيوان منه أبيض ومنه أسود (ف، د، ٨٥، ٤)
- الرسم يؤلف من جنس وخاصة، كقولنا في الإنسان إنه حيوان ضحّاك، ومن جنس وعَرَض أو أعراض، كقولنا إنه حيوان كاتب أو حيوان يبيع ويشترى (ف، د، ٨٦، ١٢)

- الجوهر هو جنس واحد عالٍ، وتحت أنواع متوسطة، وتحت كل واحد منها أنواع إلى أن ينتهي إلى أنواع لها أخيرة، تحت كل واحد منها أشخاصه (ف، م، ٩٠، ١٠)

- أما جنس الجنس والفصل المقوم للجنس وما كان فوقه، فإنها ليست بأول (ف، ب، ٣٠، ١)
- أما جنس الفصل المقوم فإنه إن لم يكن جنساً له ولجنسه معاً، فقد يمكن أن يكون محمولاً أولاً، وكذلك الفصل المقوم لفصل الشيء (ف، ب، ٣٠، ٢)

- ليس يُظنُّ أحدٌ من أولئك (الناس) أن الجزء الذي يُسمّونه الجنس يُعرَّف الشيء بما هو خارج عنه أصلاً، وأما الجزء الذي يُسمّونه الفصل، فقد يُظنُّ بكثير منها أنه يعرف بما هو خارج الشيء المحدود. وكثير منها ليس يُظنُّ به ذلك (ف، ب، ٤٨، ١٧)

- التي تُستعمل أجناساً وفصولاً في الحدود صنفان، أحدهما بمنزلة ما يُقال في الحيوان أنه جنس، وفي الناطق أنه فصل (ف، ب، ٤٨، ٢٣)

يُقرن بها حرف الانفصال، كقولنا الثوب إما من صوف وإما من كتان وإما من قطن، والجسم إما متغذٍ وإما غير متغذٍ، وهذه قسمة الجنس بالفصول. وإما أن يُردفَ بفصلٍ فصلٍ دون مقابلة ودون حرف الانفصال، كقولنا ثوب من صوف وثوب من قطن وثوب من كتان، وكقولنا جسم متغذٍ وجسم غير متغذٍ (ف، د، ٨٠، ١٦)

- لا يمتنع أن يوجدَ جنسٌ مُردفٌ بفصلٍ ولا يوجد له اسمٌ أصلاً في ذلك اللسان يُساويه في الدلالة، فيكون ذلك حدّاً لنوع لا اسمٌ له مثل قولنا الجسم المتغذّي، فإنه لا يوجد له اسمٌ يساويه في الدلالة، فيقامُ حدٌّ ذلك النوع مقام اسمه في جميع الأمكنة التي سبيل الاسم أن يُستعملَ فيها. فالفصول التي بها ينقسم الجنس هي بأعيانها تُتمُّ حدود الأنواع التي تحتها (ف، د، ٨١، ٢)

- كلُّ فصلٍ قوّم نوعاً ما فإنه يُقسَّم جنسٌ ذلك النوع، وكل ما قُسّم جنساً ما فإنه يُقوّم نوعاً تحت ذلك الجنس (ف، د، ٨١، ١١)

- إذا كان الجنس المقروء بحرف أي جنساً بعيداً عن النوع المطلوب معرفته فإن الذي يليق أن يُجابَ به ينبغي أن يكون فصلاً مُقوّمًا لأقرب نوع إلى ذلك الجنس، فيردفُ به فيحصل منه حدٌّ جنس متوسط دون الجنس الأول الذي كنّا قرئنا به حرف أي. ويُقرن حرف أي أيضاً بهذا الثاني فيكون الجواب عنه بفصلٍ مُقوّم لأقرب نوع إلى هذا الثاني فيحصل منه حدٌ أيضاً. فإن كان ذلك الحد مساوياً للنوع المطلوب معرفته فقد انتهينا إلى ما كنّا قَصَدنا له (ف، د، ٨١، ١٤)

- العَرَض... قد يُستعمل في تمييز جنس عن جنس ونوع عن نوع وشخص عن شخص،

- الجنس، فبدلَ إمّا على ما يجري منه مجرى نتيجة برهان أو يدلُّ على جملة المجتمع، إلّا أن دلّالته على ما يجري منه مجرى نتيجة برهان أخرى وأكثر وأقوى (ف، ب، ٤٩، ٦)
- (ما كان من الحدود المؤلفة) الجنس منه يدلُّ من المحدود على ما يدلُّ عليه الجنس في الصنف الأول، وكذلك الفصل منه (ف، ب، ٤٩، ١٩)
- الموضوع في الحدّ مكان الجنس، إمّا أن لا يكون جنسًا أصلاً، بل اسمًا مشتركًا أو مشتركًا، أو أن يُقال فيه إنه جنس بنحو آخر غير النحو الذي يُقال في الحيوان إنه جنس للإنسان (ف، ب، ٤٩، ٢١)
- الجنس صنفان: أحدهما ما خُيِّلَ الشيءُ تخيلاً عامًّا فقط على نحو ما، والآخر ما خُيِّلَ تخيلاً عامًّا ودلّ مع ذلك على جزء ما به قوام الشيء (ف، ب، ٥٠، ١)
- إذا حصّل الجنس مقسومًا، احتجنا إلى أن نعلم بعد ذلك أن المجتمع من ذلك الجنس وأحد الفصلين المتقابلين محمولٌ على الذي يُطلب حدّه، ثم أن نعلم بعد ذلك بيقين أنه مساوٍ له، أو أنه أعمّ منه (ف، ب، ٥٤، ٤)
- في التحديد، فإنها (القسم) تفيدُ جودة نظام أجزاء الحدّ، من قيل أن الجنس، إذا قُسمَ بفصلين متقابلين قريبين منه، ثم قُسمَ المجموع من الجنس، وأحد ذَيْنِكَ الفصلين بفصلين، وقُرِنَ أحدُ الفصلين الثانيين بمجموع الجنس والفصل الأول، ثم لم يزل يفعل ذلك إلى أن اجتمع من جملة ذلك أمور مرتبة، فإنها توجد منظومة على توالي مراتب الفصول القاسمة بعضها من بعض، فيؤخذُ الجنس متقدّمًا لجميعها في المرتبة، وذلك حقُّ الجنس، ثم
- كل فصل من سائر تلك الفصول في موضعه الذي حقّه أن يُرتَّبَ فيه من القول (ف، ب، ٥٤، ٩)
- يختلفان (الفصل والجنس) في أن الفصل يُعبّرُ النوع عن كل ما يشاركه في جنسه القريب، وأن الفصل يثلو الجنس في الترتيب (ف، ج، ٨٧، ٦)
- الواحد بعينه يُقال على خمسة أنحاء: أحدها الواحد بعينه في الجنس، مثل الإنسان والفرس هما واحد بعينه في الجنس. والثاني الواحد بعينه في النوع، كقولنا زيد وعمرو واحد بعينه في أنهما إنسان. والثالث الواحد بعينه في العَرَض وهي التي يُحمل عليها عَرَض واحد، كقولنا اللبن والثلج واحد بعينه في أنهما أبيض. والرابع هو ما اشتركا في نوع واحد وفي جُلِّ أعراضهما، مثل ماءين يخرجان من عين واحدة. والخامس الواحد بعينه في العدد (ف، ج، ٨٩، ٣)
- الواحد بعينه على حسب قسمته ثلاثة أنحاء: الواحد بعينه في الجنس والواحد بعينه في النوع والواحد بعينه في العدد، ويُقابل كل واحد منها غيرها (ف، ج، ٨٩، ١٧)
- الواحد بعينه في الجنس يُقابله الغير في الجنس، وهما اللذان يدخلان تحت جنسين عاليين (ف، ج، ٩٠، ١)
- يشترك الجنس والخاصة والحدّ في أن كل واحد منها يوجد لجميع موضوعه دائماً، وبهذا تُفارق العَرَض أولاً لأن العَرَض قد يكون موجودًا في بعض الموضوع (ف، ج، ٩٢، ٦)
- الجنس والحد يشتركان في أنهما يحملان من طريق ما هو، فإذا بطل أن يكون الشيء محمولاً على موضوعه من طريق ما هو بطل أن يكون

جنسًا واحدًا (ف، ج، ٩٢، ١٣)

- الجنس لا يخلو إما أن يكون جوهرًا وإما كمية وإما غير ذلك من باقي المقولات (ف، ج، ٩٥، ٥)

- كلُّ إنسانٍ إنمّا يُجيب في الموضع الذي يكون سبيل الجواب فيه بالنوع أو بالجنس أو بالحدّ بالذي هو عنده نوع أو بالذي هو عنده جنس أو بالذي هو عنده حدّ (ف، ح، ١٧٤، ٦)

- يخيّل أنّ الحدّ المأخوذ منهما (الجنس والفصل) من حيث هما طبيعتان قائمتان معقولتان من غير أن يعرض لكل واحد منهما عارض يصير به ذاك جنسًا وهذا فصلًا، غير

الحدّ الكائن عنهما من حيث ذلك جنس وهذا فصل. فإذا تُعقّب تبين أنّ هذا حدّ الشيء بحسب المنطق وذلك حدّه بحسب الموجود، وكلاهما يؤولان في آخر الأمر إلى أن يكون الإنسان قد حصل له الموجود معقولاً (ف، ح، ١٨٥، ٢٠)

- تبين أنّ جنس النوع المسؤول عنه قد يؤخذ في التمييز بينه وبين المشترك لذلك النوع من الجنس المقرون به حرف «أي»، وهو بعينه قد كان يؤخذ في الجواب عن «ما هو» الإنسان. غير أنّه إنمّا كان يؤخذ في جواب «ما هو» ذلك النوع لا من حيث هو مميز له بل من حيث هو مُعرّف له (ف، ح، ١٨٧، ٧)

- إنّ تقييدنا الجنس بالفصل ليس يُبقي الجنس مشتركًا له ولغيره بل يجعله خاصًا به، وإنمّا بصيرته خاصًا به من حيث هو مقيّد به (ف، ح، ١٩٠، ٨)

- إن كان النوع أخصّ الكليات المحمولة على الشخص من طريق ما هو، والجنس أعمّ من النوع، لزم ضرورة أن يكون النوع هو الكلّي

المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو، والجنس هو الكلّي المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو وهذا مُطرّد في كلّ جنس، كان جنسًا قريبًا أو متوسطًا أو عاليًا (ف، أ، ٧٠، ٥)

- كلّ جنس يُرتّب تحت جنس فإنّه من جهة ما يُرتّب تحت شيء يُسمّى أيضًا نوعًا، ومن جهة أنّه يُرتّب تحته شيء آخر يُسمّى أيضًا جنسًا (ف، أ، ٧٠، ١٣)

- الجنس وخاصّته متساويان في الحمل، يُحمل كلّ منهما على الآخر حملاً مطلقاً (ف، أ، ٧٦، ٤)

- النوع وخاصّته ينعكس كلّ واحد منهما على الآخر في الحمل، وكذلك الجنس وخاصّته (ف، أ، ٧٦، ٨)

- متى أخذنا الجنس، وقَرَنّا به الفصول التي قَسَمْتَه، وأسقطنا منه حرف القسمة، وأفردنا مقترن الجنس والفصول كلّ واحد على حياله، فإنّ الحادث عن قسمة الجنس بالفصول الذاتيّة هي الأنواع (ف، أ، ٨٣، ٨)

- يمكن أن يُقسّم الجنس بالخواصّ التي توجد لأنواعه (ف، أ، ٨٥، ١٦)

- لما كان المعنى الذي يُسمّى الآن عند المنطقيين جنسًا هو معقول واحد له نسبة إلى أشياء كثيرة تشترك فيه، ولم يكن له في الوضع الأول إسم، نُقل له من إسم هذه الأمور المتشابهة له إسم، فسُمّي جنسًا، وهو الذي يتكلم فيه المنطقيون ويرسمونه بأنّه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو (س، د، ٤٧، ١٨)

- إنّ كلّ واحد من الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة، هو في نفسه شيء، وفي أنّه جنس أو نوع أو فصل أو خاصّة أو عَرَض عام

- شيء (س، د، ٦٥، ٩)
- أما الخواص التي يباين بها الجنس غيره، فأول المشهورات منها هو أن الجنس يُحمل على أكثر مما يُحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض (س، د، ٩٣، ١)
- إن الجنس يحوي الفصل بالقوة (س، د، ٩٣، ١٢)
- إن الجنس أقدم من الفصل (س، د، ٩٣، ١٧)
- إن النوع مخوي للجنس، والجنس ليس بمخوي للنوع (س، د، ٩٨، ١٢)
- إن طبيعة الجنس أقدم من طبيعة النوع (س، د، ٩٨، ١٤)
- إن الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حتمًا كليًا، والنوع لا يحمل على طبيعة الجنس حتمًا كليًا (س، د، ٩٨، ١٨)
- مباينة أخرى متكلفة، وهي أنه ليس في النوع جنس أجناس، ولا في الجنس نوع أنواع، وإن كان في كل واحد منهما متوسط (س، د، ٩٩، ١٤)
- إن الجنس يُحمل على كل واحد من الأنواع حتمًا كليًا، ولا ينعكس (س، د، ١٠١، ٤)
- إن الجنس يرفع الخاصة برفعه، من غير عكس (س، د، ١٠١، ١٢)
- الجنس يترتب مع الفصل، فهو جنس الفصل، وقد عَرَضَ له أن كان فصل الجنس، وقد يترتب الجنس مع العرض، لكن هذا التركيب يخالف الأول؛ فإنه ليس يجب أن يكون جنس الفصل المُقَوِّم جنسًا مُقَوِّمًا للنوع، وجنس العرض يجب أن يكون عرضًا لاحقًا لذلك النوع. نعم قد يكون جنس الفصل فصلًا مُقَوِّمًا لجنس النوع، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضًا لاحقًا لجنس النوع (س، د، ١١١، ١٧)
- الجنس إنما يكون من المعاني التي تشبه الشكل مما يصير به المعنى معنى والماهية ماهية (س، م، ٦٢، ٢)
- الجنس يدل على طبيعة الأشياء وماهيتها في أنفسها، لا ما يلحق ماهياتها من النسبة (س، م، ٦٥، ١٤)
- الجنس... يقال على أنواعه بالسوية فتشترك في هذا المعنى المفهوم عنه؛ وأما إن اختلفت بالتقدم والتأخر في مفهوم آخر غيره، فليس ذلك بممتنع وولا مانع أن تتشابه الشركة في مفهوم الجنس؛ فيكون الجنس جنسًا (س، م، ٧٥، ١٥)
- إن الجنس علة للنوع في حمل فصل الجنس عليه، كما هو علة له في حمل جنس الجنس عليه (س، د، ٣٤، ٣)
- إن أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق، بشرط أن لا نتعرض لشيء آخر البتة، فلا يوجب أن تكون جسميته بجوهرية مصورة بهذه الأقطار فقط، بل جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهريّة وصورة وكان معها، وفيها الأقطار الثلاثة بالجملة أقطار ثلاثة على ما هي للجسم وبالجملة، أي مجتمعات تكون بعد أن تكون جملتها جوهرًا ذا أقطار ثلاثة، وتكون تلك المجتمعات إن كانت هناك مجتمعات داخلية في هوية ذلك الجوهر، لا أن تكون تلك الجوهريّة نُقُتْ بالأقطار ثم ألحقت بها تلك المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تمّ كان هذا المأخوذ هو الجسم الذي هو الجنس (س، ب، ٥٠، ٣)
- أمّا هذا (الجسم الذي هو الجنس) فإنه محمول على كل مجتمّع من مادة وصورة

- واحدة كانت أو ألفاً، وفيها الأقطار الثلاثة، فهو إذن محمول على المجتمع من الجسميّة التي هي كالمادة ومن النفس، لأن جملة ذلك جوهر (س، ب، ٥٠، ٦)
- أي معنى أخذته مما يشكّل الحال في جنسيته أو مادّيته فوجدته قد يجوز إنضمام الفصول إليه - أيها كان - على أنّها فيه ومنه - كان جنساً؛ وإن أخذتها من جهة بعض الفصول وتممت به المعنى وختمته حتى لو أدخل شيء آخر لم يكن من تلك الجملة وكان خارجاً، لم يكن جنساً بل مادة فإن أوجبت له تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل، صار نوعاً (س، ب، ٥٠، ٢٢)
- إن الجنس لا يكون للأنواع إلا واحداً، والفصل قد يكون أكثر من واحد (س، ب، ٩٦، ١٩)
- إن طبيعة الجنس أقدم من طبيعة النوع (س، ب، ٩٨، ١٤)
- أمّا الجنس فيحتاج أن يثبت في الجدل أنّه موجود، ويثبت أنّه مقوم، ويثبت أنّه أعم (س، ج، ٦٣، ١٤)
- هو (الجنس) جزء دائماً من مفهوم النوع، لا شك فيه (س، ج، ٩٠، ١٠)
- الجنس أصل التشابه في الأمور الذاتيّة؛ والرسوم قد يوجد فيها إمّا أجناس، وإمّا بدل الأجناس أمور مناسبة للأجناس (س، ج، ٩٨، ٨)
- إن اختلفت المقولة للجنس والنوع، فكان النوع من الكيف بالذات مثلاً، والجنس من الجوهر، أو بعكس ذلك، فليس ما فرضنا جنساً. وهذا يصلح للإبطال فقط. ومثال هذا البياض والثلج، فإن البياض كيفية، والثلج جوهر
- (س، ج، ١٦٦، ١٧)
- إن الجنس ربّما تحيل على نوعين، ثم عرض أحدهما للآخر، فكان الجنس الأعلى مقولاً على النوع من طريق ما هو، ولم يكن النوع الذي هو جنس أقرب محمولاً على ذلك النوع الأنزل من طريق ما هو (س، ج، ١٦٩، ١٧)
- المشهور هو أن الجنس هو العقول في طريق ما هو الذي ليس قاسماً بذاته على سبيل قسمة الفصل المقول في طريق ما هو، هو ما كان ليس البتة مقولاً في جواب أي شيء هو، وإن كان المقول في طريق ما هو أعم من الأمرين. فهنا يجب أن يوجد كالمخصوص بأحدهما (س، ج، ١٧٢، ٣)
- إن الجنس إمّا مع النوع معاً في المعرفة، وإمّا أقدم من النوع (س، ج، ٢١٣، ٤)
- أخذ الجنس في الرسم لا يجعل الرسم غير رسم، ويجعله أدلّ وأشدّ تعريفاً، والأدلّ أفضل، فإذا أخذ أفضل، فتركه أنقص؛ وخصوصاً أنك إذا ميّزت، فيجب أن تدلّ على الأمر الذي يقع له التمييز بما ميّزت، وهو الجنس (س، ج، ٢١٤، ١٠)
- إن الجنس يدلّ على أصل الماهيّة المشتركة (س، ج، ٢٤٢، ٣)
- لا بدّ من السلب في كل قسمة للجنس، ولكن يجب أن يكون سلباً مقابلاً للفصل، فكما أن ذلك الذي هو إيجاب في الفصول هو إيجاب لازم في الطبع، فكذلك يجب أن يكون ما هو سلب منها سلباً لازماً في الطبع. وجميع المعاني العدميّة تحدّ بالسلب لا محالة (س، ج، ٢٥٧، ٥)
- إن الجنس أقدم في الوجود في أكثر المواضع من الفصل (س، ج، ٢٦٠، ١٨)

مكانه، كقول القائل «إنَّ العشق إفراط المحبة» وإنما هو «المحبة المفرطة». ومن ذلك أن يوضع المادة مكان الجنس، كقولهم للكرسي إنه «خشب يُجلس عليه». وللسيف إنه «حديد يُقطع به». فإنَّ هذين، قد أخذ فيهما المادة مكان الجنس. ومن ذلك أن يؤخذ الهيولى مكان الجنس، كقولك للرَّماد إنه «خشب محترق». ومن ذلك أخذهم الجزء مكان الجنس كقولهم «إنَّ العشرة خمسة وخمسة» (مر، ت، ٢٦٠، ٦)

- أقسام الكليات خمسة يُسمى المفردات الخمس وهي: الجنس والنوع والفصل والعرض العام والخاصة (غ، م، ١٧، ١١)

- الجنس: يُرسمُ بأنه كَلِّي يُحمل على أشياء مختلفة الذاتات والحقائق في جواب: ما هو (غ، ع، ١٠٦، ٩)

- لم يعرف صورة الشيء، بالحدِّ، إلَّا من عَرَفَ أجزاء الحدِّ، من الجنس والفصل قبله (غ، ع، ٢٧١، ٢٣)

- الغلط في الحدود ثلاثة: أحدهما: في الجنس. والآخر: في الفصل. والثالث: مشترك (غ، ع، ٢٧٧، ١٩)

- الحدُّ يلتزم بالجنس والفصل (غ، ع، ٢٨٥، ٢٢)

- الرسم بالجنس والعوارض الفاصلة (غ، ع، ٢٨٥، ٢٣)

- الجنس هو الجزء الأعم بين مجموعة ذاتيات الشيء (غ، ع، ٣٥٤، ١٢)

- الخلل في الجنس فأن يؤخذ الفصل بدله كما يُقال في حدِّ العشق إنه إفراط المحبة (غ، ح، ١٠١، ١٧)

- الخلل من جهة الجنس فأن يؤخذ الفصل بدله

- كل محمول كَلِّي يقال على ما تحته في جواب ما هو، فإما أن تكون حقائق ما تحته مختلفة ليس بالعدد فقط وإما أن تكون بالعدد مختلفة. فإما ما يُتفهم به من الذاتيات فغير مختلف أصلاً والأول: يسمَّى جنسًا لما تحته. والثاني: يسمَّى نوعًا (س، أ، ٢٣٣، ١٢)

- الجنس يرسم بأنه كَلِّي يُحمل على أشياء مختلفة الحقائق في «جواب ما هو؟» (س، أ، ٢٤٧، ٤)

- الجنس هو الكلِّي الدالُّ على ماهية مشتركة لذوات حقائق مختلفة (س، ش، ١٨، ٦)

- الألفاظ الكلِّية خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام (مر، ت، ١٦، ٣)

- الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالأنواع في جواب ما هو، وقولنا مختلفين بالأنواع أي بالصور والحقائق الذاتية (مر، ت، ١٦، ٣)

- إنَّ الجنس ليس جنسًا للفصل البتة، ولا الفصل نوعًا للجنس، وإلَّا لاحتاج إلى فصل آخر (مر، ت، ١٩، ١٧)

- إذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يُقال العَرَض العام (اللازم) على الشيء الذي يقال عليه ولا يدخل فيه، ولكنَّه كالمادة للفصل (مر، ت، ٢٠، ٣)

- الجنس يكون نسبته إلى الفصل كنسبة عَرَض عام (مر، ت، ٢٠، ٧)

- الجنس جزء من معنى النوع، والنوع جزء من عموم الجنس (مر، ت، ٢١، ٤)

- الجنس ليس يُحمل على شيء أعم من النوع الذي تحته ثم يُحمل على النوع، إلَّا أن يكون جنس الأجناس (مر، ت، ٢١١، ٦)

- من الخطأ في الجنس، أن يوضع الفصل

(غ، ص، ١٨، ٨)

(٣، ٥٤)

- الكلّي الأعم من الكلّين المقولين في جواب ما هو يُسمّى جنساً لذلك الأخصّ، والأخصّ يُسمّى نوعاً له (ب، م، ١٤، ٢١)

- أمّا الجنس فيُعرّف بأنّه المحمول الأعم من محمولين مقولين في جواب ما هو، أو بأنّه المقول في جواب ما هو على كليّات تختلف بأوصاف ذاتيّة (ب، م، ١٦، ٢٠)

- الجنس جنس لما هو له جنس وليس جنساً لكل شيء، بل قد يكون لغير ذلك نوعاً كما علّمت، ويكون لأشياء عَرَضاً كاللون فإنّه جنس للبياض والسواد وعَرَضٌ للحيوان وخاصة للجسم، وكذلك في غيره على هذا النحو (ب، م، ١٨، ١٧)

- مراتب الجنس فهذه: جنس عال ليس بنوع البتّة، وجنس متوسط هو نوع، وجنس تحته أجناس، وجنس سافل هو نوع، وجنس ليس تحته جنس (سي، ب، ٤٣، ١)

- طبيعة الجنس إذا تقوّمت بالفصل نوعاً استعدّت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم والعوارض الغير الذاتية (سي، ب، ٤٥، ٩)

- الذي هو جنس ليس جنساً في نفسه ولا بالقياس إلى كل شيء بل جنساً للأمور المشتركة فيه المقول هو عليها في جواب ما هو وهي أنواعه (سي، ب، ٤٦، ١٦)

- الجنس ليس جنساً لأحد جزئياته المأخوذة دون الفصل، فكذلك ليس جنساً للفصل ولا الفصل نوعاً له، وإلا لاحتاج إلى فصل آخر، بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس المطلقة (سي، ب، ٤٧، ٩)

- ما لم يكن للجنس أنواع لا يتحقق جنساً، فلا يكون أحدهما موضوعاً للآخر (سي، ب،

- من شرط الجنس أن يكون وقوعه على ما تحته بالتواطؤ، ومع التواطؤ أن يكون ذاتياً، والمعنيان معدومان فيهما (سي، ب، ٥٧، ١٠)

- طبيعة الجنس إنما تتقوّم بالفعل بسبب اقتران هذه الفصول بها (سي، ب، ٥٩، ٢)

- إذا كان الحدّ مركّباً من مقومات الشيء، فإن كانت المقومات أجناساً وفصولاً فالحدّ مركّب من الجنس والفصل، وإن لم تكن أجناساً وفصولاً كان الحدّ مركّباً على مجموعها كيف كانت (سي، ب، ٨١، ١٦)

- ما هو في الجنس فمع ذلك أن يؤخذ شيء من اللوازم كالواحد والموجود مكان الأجناس، أو كالعرض في حدود الأنواع الواقعة تحت المقولات التسع (سي، ب، ٨٩، ١٠)

- يؤخذ جنس بدل جنس كالملكة بدل القوّة والقوّة بدل الملكة (سي، ب، ٨٩، ١٤)

- المشترك بين الجنس والفصل والحدّ والرسم فأمران: (أحدهما) أن لا تُستعمل الألفاظ المجازية المستعارة والغريبة الوحشية والمشتبهة، كقولهم إن الفهم موافقة وإن النفس عدد محرك لذاته وإن الهوى أعمّ حاضنة. (والثاني) أن يُعرّف الشيء بما هو أعرف منه، فإن عُرِفَ بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يُعرف إلا بهذا المعرّف كان خطأ (سي، ب، ٩٠، ٢٣)

- إن كان الجنس يتواطؤ كان الحدّ الأوسط يتواطؤ (ش، ب، ٤٨٧، ٩)

- كل ما هو داخل تحت جنس فاضل على أنه موجود في ذلك الجنس وداخل تحته ... هو أفضل مما ليس هو جزءاً من ذلك الجنس (ش،

- (ج، ٥٤٨، ٢٠) - إن كان المتقدم في هذا الجنس في الفضل أفضل من المتقدم في جنس آخر فإن الجنس أفضل من الجنس (ش، ج، ٥٥٣، ١٠)
- متى كانت فضيلة الجنس أثر من فضيلة جنس آخر فإن الجنس أثر من الجنس (ش، ج، ٥٥٦، ٣)
- البحث عن الجنس بالجملة هو نافع في هذه الصناعة (الجدل) وفي صناعة البرهان (ش، ج، ٥٥٩، ٨)
- إن كان (الجنس) مساوياً كان خاصة (ش، ج، ٥٥٩، ١٦)
- إبطال الجنس أسهل من إثباته (ش، ج، ٥٦٠، ٤)
- إن كان الموضوع جنساً لا يُخَمَل على ما وُضِعَ أنه نوع له من طريق ما هو فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٠، ١٩)
- ما وُضِعَ جنساً... إن كان ينطبق عليه حدّ العَرَض فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٠، ٢٣)
- متى وُضِعَ جنسان لشيء واحد... يلزم أن يكون أحدهما حاصراً للآخر (ش، ج، ٥٦٢، ١٨)
- وضع الفصل على أنه جنس... ليس بجنس (ش، ج، ٥٦٣، ٢١)
- الجنس يُخَمَل من طريق ما هو لا من طريق أي شيء هو (ش، ج، ٥٦٣، ٢٤)
- إن أخذ الجنس على أنه فصل فليس بفصل (ش، ج، ٥٦٤، ١٢)
- تأمل ما وُضِعَ جنساً فإن كان الاسم يُقال عليه بطريق الاستعارة فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٦، ٣)
- إن كان الأقل في الظن أنه جنس فالأكثر في الظن جنس (ش، ج، ٥٧٦، ٢٣)
- الجنس يُخَمَل على أكثر مما يُخَمَل عليه الفصل (ش، ج، ٥٧٧، ٢)
- إن كان الجنس واحداً ولم تكن له فصول واحدة بأعيانها فليس بواحد (ش، ج، ٦٢٢، ١٣)
- الكلّي المقول في جواب ما هو إما أن يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالماهية وهو الجنس، أو بالعدد فقط وهو النوع الحقيقي (ر، ل، ٥، ٩)
- الجنس هو الكلّي المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو (ر، ل، ٦، ١٣)
- الجنس هو كمال الجزء المشترك (ر، ل، ٦، ١٥)
- إن فرغوريوس رأى أن أرسطاطاليس قال: الجنس هو الكلّي المقول على كثيرين مختلفين بالنوع (ر، ل، ٨، ١٢)
- الذاتي... أقسام ثلاثة: لأنه إما مقول في جواب ما هو، أو في جواب أي شيء هو في ذاته وهو الفصل، والمقول في جواب ما هو إما بحسب الشركة فقط وهو الجنس، أو بحسب الشركة والخصوصية معاً وهو النوع (هـ، م، ٧، ٢٤)
- الذاتي إما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحیوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس وهو الجنس، ويرسم بأنه كلّي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو (هـ، م، ٧٦، ١٧)
- الجنس... إنه الكلّي المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو. فالمقول كالجنس البعيد، والمقول على كثيرين كالجنس للخمسة، وقولنا مختلفين بالنوع يخرج النوع،

وقولنا في جواب ما هو الثلاثة الباقية (م، ط،
(٢، ٧١)

- الجنس إما فوقه وتحتة جنس وهو الجنس المتوسط، أو لا فوقه ولا تحتة وهو الجنس المفرد، أو تحتة فقط وهو جنس الأجناس، أو فوقه فقط وهو الجنس السافل (م، ط، ٧٦، ١)

- تقسيم «الجنس» إلى الفصول الأخيرة دون الأولية مثل تقويم «النوع» إلى الأجناس الأولية دون الأخيرة (ت، ر، ١، ٥١، ٢٢)

- الأسئلة بما هو وإن كثرت فجوابها منحصر في ثلاثة أقسام: جواب لا يكون إلا إذا كان السؤال عن واحد كلي ولا يكون حالة التعدد وهو الجواب بالحد. وجواب لا يكون إلا عند السؤال عن متعدد عن كليين مختلفي الحقيقة أو شخصين أو شخص وكلي كذلك ولا يكون عن مفرد وهو الجواب بالجنس. وجواب يكون عن السؤال عن مفرد شخصي أو أشخاص متحدة الحقيقة أو صنف أو أصناف كذلك وحدها أو مع الشخص أو الأشخاص المتفق جميعها في حقيقة واحدة وهو الجواب بالنوع الحقيقي (و، م، ٨٨، ١)

- مراتب الجنس أربعة: الجنس العالي ويسمى أيضًا جنس الأجناس وهو ما لا جنس فوقه تحتة الأجناس كالجوهر، والجنس المتوسط وهو ما فوقه جنس وتحتة جنس كالجسم فإن فوقه جنس الجوهر وتحتة جنس الحيوان، والجنس السافل وهو ما لا جنس تحتة وفوقه الأجناس كالحيوان، فإنه ليس تحتة جنس وإنما تحتة الأنواع الحقيقية المقولة على أفراد متفقة بالماهية كالإنسان والفرس ونحوهما وفوقه الأجناس كالجسم والجوهر، والجنس المفرد وهو ما لا جنس فوقه ولا جنس تحتة ومثاله

متعذر (و، م، ٩٦، ٥)

- كل ما يتقوم به الأعلى جنسًا كان أو نوعًا يتقوم به ما تحتة من غير عكس لأن الأعلى جزء مما تحتة بلا عكس، وكل ما ينقسم إليه الأسفل ينقسم إليه الأعلى من غير عكس لأن الأسفل وأقسامه أفراد لما فوقه بلا عكس (و، م، ٩٨، ١٢)

- الجنس فقد علمت أنه الجزء الذي هو تمام المشترك بين الماهية وماهية أخرى. فإن كان تمام المشترك بين الماهية وبين كل ماهية تشاركها فيه فهو جنس قريب لتلك الماهية، وإن كان تمام المشترك بين الماهية وبين بعض ما يشاركها فيه دون بعض آخر فهو جنس بعيد (و، م، ١٠٠، ٩)

- الجنس إن كان مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو في حال الشركة (ض، س، ٢٥، ٢٠)

جنس الاجناس

- جنس الأجناس هو الذي ليس فوقه جنس يعلوه (في، أ، ١٠٢٨، ١١)

- إن جنس الأجناس له نسبة إلى ما دونه، إذ هو أعلى الأجناس كلها، وليس له نسبة إلى شيء قبله، إذ كان في أعلى منزلة والمبدأ الأول (في، أ، ١٠٣٠، ١)

- قد يحدون جنس الأجناس بأنه جنس وليس بنوع. ويحدونه أيضًا بأنه الذي ليس فوقه جنس يعلوه (في، أ، ١٠٣٠، ٩)

- جنس الأجناس يُحمل على الجنس أو الأجناس (إن كانت المتوسطة التي بعضها تحت بعض كثيرة)، وعلى النوع، وعلى الشخص (في، أ، ١٠٣٤، ١٠)

- من الأجناس ما يُسمى جنس الأجناس (ق، م، ١٧، ٤)

جنس اخص

- الجنس الأخص يُسمى الجنس القريب من النوع، والأعم الذي لا أعم منه يُسمى الجنس البعيد والجنس العالي، والذي هو أزيد عمومًا من الجنس القريب وأخص من الجنس العالي يُسمى الجنس المتوسط من قِبَل أنه متوسط بين الجنس الذي لا أخص منه وبين الجنس الذي لا أعم منه (ف، أ، ٦٧، ٣)

- الجنس الأخص الذي شأنه أن يكون موضوعًا في الحمل لجنس أعم منه يُقال إنه مُرتَّب تحت ما هو أعم منه (ف، أ، ٦٧، ١٧)

جنس اعم

- كل جنس أعم يُشارك جنسًا آخر أخص منه في الحمل على أنواع آخر، فإنه أيضًا يُشارك جنسًا آخر أخص منه في الحمل على أنواع آخر، ويُحمل هذا الجنس الأعم على الجنسين الأخصين جميعًا وعلى الأنواع الموضوعة لهما وعلى الأشخاص التي تحت تلك الأنواع (ف، أ، ٦٨، ٩)

- الجنس الأعم عندنا هو الجوهر (غ، ح، ٩٦، ٢)

جنس اول

- إن الأجناس الأول على ما في كتاب «المقولات» عشرة، وإنها بمنزلة عشرة مبادئ أول، ومتى سمّاها إنسان موجودات، فإنما يسميها باتفاق الاسم، لا بالتواطؤ. وذلك أن الموجود، لو كان جنسًا واحدًا عامًا لجميعها، لقد كانت تسمى كلها موجودات

- سُمي جنس الأجناس ما ليس فوقه جنس (ق، م، ٣، ٥)

- الجنس العالي أيضًا يُسمى جنس الأجناس - ويُعنى به الجنس الذي تُرتَّب تحته الأجناس (ف، أ، ٧١، ١٥)

- الارتقاء إلى جنس لا جنس فوقه... يُسمى جنس الأجناس (مر، ت، ١٧، ١٧)

- الذي لا جنس فوقه جنس الأجناس (غ، م، ١٤، ١٤)

- الذاتي العام لا أعم منه يُسمى جنس الأجناس (غ، ح، ٩٤، ١٣)

- الذاتي ينقسم إلى عام ويُسمى جنسًا وإلى خاص ويُسمى نوعًا. فإن كان الذاتي العام لا أعم منه سُمي جنس الأجناس، وإن كان الذاتي الخاص لا أخص منه سُمي نوع الأنواع (غ، ص، ١٤، ٨)

- المقول على أنواع كثيرة في جواب ما هو يُسمى جنسًا، وكان النوع الذي بهذا المعنى أول نوع مقول على الأشخاص هو نوع الأنواع، كما أن أعم الأجناس أعني آخر جنس مقول عليها يُسمى جنس الأجناس، لأن هذا النوع أجناسه أنواع، وهذا الجنس أنواعه أجناس، ولأن ذلك آخر تلك ونوعها وهذا أول هذه وجنسها (ب، م، ١٥، ٣)

- الجنس منه ما هو جنس ولا يكون نوعًا بالمعنى الثاني تحت جنس آخر، إذ لا ذاتي أعم منه ويُسمى جنس الأجناس، وهو الذي ينتهي الارتقاء إليه (سي، ب، ٤٢، ١٨)

- جنس الأجناس نوع الأنواع (م، ط، ٧٦، ٣٤)

- العالي كالجوهر في مراتب الأجناس يُسمى

على طريق التواطؤ. فإذا كانت الأوائل عشرة، فإن الاشتراك بينها إنما هو في الاسم فقط؛ لا في القول الذي بحسب الاسم: فأجناس الأجناس إذا عشرة. (في، أ، ١٠٣١، ٦)

جنس بعيد

- إذا أخذ (الجنس) «البعيد» كان «الفصل» يدل على «القريب» بالتضمن أو الالتزام كدلالة «القريب» على «البعيد» (ت، ر، ١، ٤٩، ١٧)

جنس الشيء

- جنس الشيء يصوره في النفس ويفهمه بوجه بعينه وغيره، ونوعه يفهمه بوجه أخص من جنسه (ف، ح، ١٦٨، ٢٠)

جنس طبيعي

- الجنس الطبيعي، يعنون به الشيء الطبيعي الذي يصلح أن يصير في الذهن جنسًا، وليس هو في الطبيعيات بجنس؛ ولأنه يخالف في الوجود غيره من الأمور الطبيعية بهذا المعنى، فلا يعد أن يختص لهذا المعنى بإسم، وأن يجعل ذلك الاسم من إسم الشيء الذي يعرض له بحال وهو الجنسية (س، د، ٦٧، ٣)

- الجنس الطبيعي يقوم النوع الطبيعي الإضافي دون الحقيقي لجواز كونه بسيطًا ولا يقوم النوع المنطقي لأن مقوم المعروض لو كان مقومًا للمعارض لم يكن المعارض بالحقيقة إلا ذلك القيد الآخر، ويقوم النوع العقلي لما عرفت (م، ط، ٧٥، ١٢)

جنس عالي

- ليس يمكن أن يكون الجنس العالي يشارك

واحدًا من التي تحته (أ، ج، ٥٥٨، ٣)

- الجنس العالي جنس ليس بنوع وهو جنس للأجناس التي تحته، والنوع الأخير ليس بجنس وهو نوع للأنواع التي فوقه (ف، د، ١٦، ٧٧)

- الجنس العالي لا يمكن أن يكون له فصل يقوم به بل فصول تقسمه، وأن النوع الأخير لا يمكن أن يكون له فصول تقسمه بل فصول تقوم به (ف، د، ٨١، ١٢)

- الجنس العالي لا يمكن أن يكون له فصل يقوم به بل فصول تقسمه، وأن النوع الأخير لا يمكن أن يكون له فصول تقسمه بل فصول تقوم به (ف، د، ٨١، ١٢)

- الجنس العالي يحمل على جميع الأجناس التي تشاركه في الحمل على النوع، وهي التي هي أخص من الجنس العالي (ف، أ، ٦٧، ١٤)

- يلزم في كل جنس عال أن يحمل على أجناس متوسطة، وعلى أنواع تحت المتوسطة، وعلى الأشخاص التي تحت الأنواع (ف، أ، ٦٩، ١)

- الجنس العالي ليس يترتب تحت جنس أصلاً بل يترتب تحته الأجناس، والأجناس المتوسطة فكل واحد منها يترتب تحت جنس ويرتب تحته جنس آخر، والجنس القريب يترتب تحته نوع ويرتب هو تحت جنس آخر فوقه (ف، أ، ٧٠، ١٠)

- الجنس العالي إذ كان ليس يترتب تحت كلي من طريق ما هو، فالجنس العالي ليس يسمى نوعًا أصلاً. والمتوسطات تسمى أنواعًا إذ كانت ترتب تحت كلي يحمل عليها من طريق ما هو (ف، أ، ٧١، ٢)

- الجنس العالي يسمى جنسًا فقط ولا يسمى

جنس عام

- يجب في الإخبار عن المسائل والمطالب أن يكون عندنا أمر التشريع والقسمة ونجري فيها هذا المجرى؛ وهو أن نضع الجنس العام لجميعها (أ، ب، ٤٥٢، ٥)

جنس عرض

- الجنس يترتب مع الفصل، فهو جنس الفصل، وقد عَرَضَ له أن كان فصل الجنس، وقد يترتب الجنس مع العرض، لكن هذا التركيب يخالف الأول؛ فإنه ليس يجب أن يكون جنس الفصل المَقُومُ جنسًا مَقُومًا للنوع، وجنس العرض يجب أن يكون عرضًا لاحقًا لذلك النوع. نعم قد يكون جنس الفصل فصلًا مَقُومًا لجنس النوع، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضًا لاحقًا لجنس النوع (س، د، ١١٢، ٣)

جنس عقلي

- الجنس العقلي لا يَقُومُ شيئًا من الأنواع وإلا لقومه الجنس المنطقي (م، ط، ٧٥، ٢٤)

جنس فصل

- الجنس يترتب مع الفصل، فهو جنس الفصل، وقد عَرَضَ له أن كان فصل الجنس، وقد يترتب الجنس مع العرض، لكن هذا التركيب يخالف الأول؛ فإنه ليس يجب أن يكون جنس الفصل المَقُومُ جنسًا مَقُومًا للنوع، وجنس العرض يجب أن يكون عرضًا لاحقًا لذلك النوع. نعم قد يكون جنس الفصل فصلًا مَقُومًا لجنس النوع، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضًا لاحقًا لجنس النوع (س، د، ١١١، ١٩)

نوعًا. والمحمول على كثيرين مختلفين بالعدد يُسَمَّى نوعًا فقط ولا يُسَمَّى جنسًا، ويُسَمَّى أيضًا النوع الأخير، ويُسَمَّى أيضًا نوع الأنواع - ويُعنى به النوع المرتب تحت الأنواع -، ويُسَمَّى النوع الذي ليس تحته نوع (ف، أ، ٧١، ١١)

- الجنس العالي أيضًا يُسَمَّى جنس الأجناس - ويُعنى به الجنس الذي تُرتَّبُ تحته الأجناس (ف، أ، ٧١، ١٥)

- هل حدُّ النوع يحمل على الجنس الأعلى؛ فإنَّ حُمِلَ، فليس الجنس جنسًا. وأما المُثَبِّتُ، فإنَّ بَيِّنَ أن الجنس العالي أو الأعلى محمول من طريق ما هو بالشركة، ثم بَيِّنَ أن الموضوع جنس موجود للشيء، كان مثبتًا لأنه جنس. فإنه لا يمكن أن يكون العالي يحمل من طريق ما هو، والوسط يحمل لا من طريق ما هو (س، ج، ١٦٩، ١٣)

- الجنس العالي جاز أن يكون له فصل يقومه لجواز تركبه من أمرين متساويين أو أمور متساويين (ن، ش، ٩، ١٩)

- مراتب الجنس فأربعة: الجنس العالي ويُسَمَّى أيضًا جنس الأجناس وهو ما لا جنس فوقه تحته الأجناس كالجوهر، والجنس المتوسط وهو ما فوقه جنس وتحت جنسه كالجسم فإن فوقه جنس الجوهر وتحت جنس الحيوان، والجنس السافل وهو ما لا جنس تحته وفوقه الأجناس كالحيوان، فإنه ليس تحته جنس وإنما تحته الأنواع الحقيقية المقولة على أفراد متفقة بالماهية كالإنسان والفرس ونحوهما وفوقه الأجناس كالجسم والجوهر، والجنس المفرد وهو ما لا جنس فوقه ولا جنس تحته ومثاله متعذر (و، م، ٩٦، ٥)

جنس قريب

- الجنس القريب يتضمن الدلالة على جميع الذاتيات المشتركة (سي، ب، ٨٣، ١٤)
- الوقوف على الجنس القريب صعب جدًا وربما يؤخذ البعيد على اعتقاد أنه قريب، وربما اشتبهت اللوازم البيئية للشيء بذاتيته فتؤخذ بدل الذاتيات ويركب الحد منها (سي، ب، ٨٩، ٤)

جنس محمول

- نأخذ جنس المحمول أو فصله المقوم له أو خاصته، فإن وجدنا شيئًا من هذه مسلوبًا عن جميع الموضوع لزم أن يُسلب المحمول عن الموضوع واثلف ذلك في الضرب الثاني من الشكل الثاني، وكان الحد الأوسط أحد الأشياء الثلاثة الموجودة في المحمول (ف، ق، ١٠٠، ١١)

جنس معقول

- الجنسية المعقولة المجردة، فمن حيث هي مقررة في العقل، هي أيضًا جنس معقول (س، د، ٦٧، ٩)

جنس منطقي

- يُسمون معنى الجنس جنسًا منطقيًا، ومفهومه أنه المعقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو، من غير أن يشار إلى شيء هو حيوان أو غير ذلك، مثل أن الأبيض في نفسه له معقول لا يحتاج معه أن يعقل أنه ثوب وأنه خشب، فإذا عُقِلَ معه ذلك عُقِلَ شيء يلحقه الأبيض؛ وكذلك الواحد في نفسه له معقول، فأما أنه إنسان أو شجرة فهو أمر خارج عن معقوله

جنس وخاصة

- يلحقه أنه واحد. فالجنس المنطقي هو هذا (س، د، ٦٦، ١٦)
- الجنس المنطقي تحته شيان: أحدهما أنواعه من حيث هو جنس، والآخر أنواع موضوعاته التي يعرض لها (س، د، ٦٧، ١٤)
- الجنس المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي لأنه نسبة بينه وبين الجنس الطبيعي فيتأخر عنه ولا النوع المنطقي، أما الإضافي فلتضافيهما وأما الحقيقي فلا مكان تصوّره دونه ولا العقلي لتركيبه من جزئين هذا خارج عنهما (م، ط، ٧٥، ٢)

جنس نوع

- الجنس يتركب مع الفصل، فهو جنس الفصل، وقد عَرَضَ له أن كان فصل الجنس، وقد يتركب الجنس مع العرض، لكن هذا التركيب يخالف الأول؛ فإنه ليس يجب أن يكون جنس الفصل المَقوم جنسًا مَقومًا للنوع، وجنس العرض يجب أن يكون عرضًا لاحقًا لذلك النوع. نعم قد يكون جنس الفصل فصلًا مَقومًا لجنس النوع، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضًا لاحقًا لجنس النوع (س، د، ١١٢، ٣)

- الجنس والخاصة يعتمدهما أنهما تابعان للأنواع؛ وذلك أنه متى كان الإنسان موجودًا، فالحي موجود؛ ومتى كان الإنسان موجودًا فالضخاك موجود. ويعتمدهما أيضًا أن الجنس يحمل على الأنواع بالسوية، وكذلك الخاصة على الأشياء التي تشترك فيها؛ وذلك أن الإنسان والثور حيوان بالسوية، وأنوطوس وميلوطس ضخّاكان بالسوية (في، أ، ١٠٥٦، ٦)

- إن الجنس أسبق والخاصة لاحقة: فيعطى أولاً أنه حيوان، وبعد هذا يُقسَّم إلى فصوله وخواصه (في، أ، ١٠٥٧، ٤)
- الجنس يضاف إلى أنواع كثيرة، أما الخاصة فالى نوع واحد، هي له خاصة (في، أ، ١٠٥٧، ٥)
- إن الخاصة تقوم في الحمل مقام ما هي له خاصة، بينما الجنس لا تبادل فيه: فإن وجد حيوان، فليس من الضروري أن يكون ثمة إنسان، وإذا وجد حيوان فليس من الضروري أن يكون ضحاًكاً؛ أما إذا وجد إنسان، فشمة ضحاًك، وبالعكس (في، أ، ١٠٥٧، ٧)
- إن الخاصة تضاف إلى كل النوع الذي هي له خاصة، وإليه وحده دائماً؛ أما الجنس فيضاف إلى كل النوع الذي هو له جنس، لكن لا إلى وحده (في، أ، ١٠٥٧، ١٠)
- الجنس وخاصته متساويان في الحمل، يُحمل كل منهما على الآخر حملاً مطلقاً (ف، أ، ٧٦، ٤)
- جنس وعرض**
- يشترك الجنس والعرض في كونهما يضافان إلى كثرة من الحدود، ... سواء أكانت الأعراض قابلة للإنفصال أم غير قابلة: فمثلاً التحرك يضاف إلى حدود كثيرة، والأسود إلى الغربان والأحباش وبعض الكائنات غير الحية (في، أ، ١٠٥٧، ١٧)
- يختلف الجنس عن العرض في كون الجنس سابقاً على الأنواع، وكون الأعراض لاحقة على الأنواع: فحتى لو أخذ عرض غير مفارق، فإن الموضوع الذي إليه يضاف العرض يكون أيضاً سابقاً على العرض (في، أ، ١٠٥٨، ٣)
- إن الحدود المشاركة في الجنس تشارك فيه كلها بالسوية، أما الحدود التي تشارك في العرض فلا تشارك فيه بالسوية، لأن المشاركة في الأعراض تقبل الزيادة والنقصان، أما المشاركة في الأجناس فلا تقبل ذلك (في، أ، ١٠٥٨، ٦)
- إن الأجناس تضاف من حيث الماهية إلى الحدود التي تندرج تحتها، أما الأعراض فلا تضاف إلا من حيث الكيفية أو أحوال كل فرد: فإذا سُئل: «مَنْ الحبشي؟» قيل: إنه أسود، وإذا سُئل: «ما حال سقراط؟» أجيب بأنه: جالس أو بترىض (في، أ، ١٠٥٨، ١١)
- جنس وفصل**
- الأجناس والفصول هي التي تُحمل من طريق ما هو (أ، ج، ٦٨٠، ١٣)
- يعم الجنس والفصل أنهما أيضاً إذا ارتفعا ارتفع ما تحتهما. فكما أنه متى لم يوجد حيوان لم يوجد فرس ولا إنسان، كذلك متى لم يوجد ناطق لم يوجد شيء من الحيوانات المستعمل للنطق (في، أ، ١٠٥٣، ٣)
- إن الجنس يشبه المادة، والفصل يشبه الخلقة (في، أ، ١٠٥٤، ١٣)
- الجنس والفصل يشتركان في أن كل واحد منهما يُعرف من النوع ذاته وجوهره (ف، د، ٧٩، ٩)
- الجنس المقيّد بالفصل هو حد النوع الذي عنه سألنا أولاً بحرف ما هو وثانياً بحرف (ف، د، ٨٠، ١١)
- يخيل أن الحد المأخوذ منهما (الجنس والفصل) من حيث هما طبيعتان قائمتان معقولتان من غير أن تعرض لكل واحد منهما

- عارض يصير به ذاك جنسًا وهذا فصلًا، غيرُ الحدِّ الكائنَ عنهما من حيث ذلك جنس وهذا فصل. فإذا تُعْقِبَ تَبَيَّنَ أَنَّ هذا حدُّ الشيء بحسب المنطق وذلك حدُّه بحسب الموجود، وكلاهما يؤولان في آخر الأمر إلى أن يكونَ الإنسانُ قد حصلَ له الموجود معقولًا (ف، ح، ١٨٥، ٢١)
- إنَّ الفصلَ يُحْمَلُ من طريق أي شيء هو، والجنس يُحْمَلُ من طريق ما هو (س، د، ٩٤، ٤)
- إنَّ الجنس لا يكون للأَنواعِ إلَّا واحدًا، والفصل قد يكون أكثر من واحد (س، د، ٩٦، ١٩)
- إنَّ الجنس كالمادة، والفصل كالصورة (س، د، ٩٧، ١٥)
- الجنس ليس جنسًا للفصل البتة، ولا الفصل نوعًا للجنس، وإلَّا لاحتاج إلى فصل آخر (س، د، ١١٠، ٥)
- إنَّ الجنس يحوي الفصل بالقوَّة (س، ب، ٩٣، ١٢)
- إنَّ الجنس كالمادة، والفصل كالصورة (س، ب، ٩٧، ١٥)
- إنَّ الجنس ليس جنسًا للفصل البتة، ولا الفصل نوعًا للجنس، وإلا لاحتاج إلى فصل آخر (مر، ت، ١٩، ١٧)
- (الجنسُ) و(الفصلُ) عبارةٌ عن الحقيقة نفسها تفصيلًا (غ، ع، ١٠٢، ١٣)
- إذا كان الحدُّ مركَّبًا من مقومات الشيء، فإن كانت المقومات أجناسًا وفصولًا فالحدُّ مركَّب من الجنس والفصل، وإن لم تكن أجناسًا وفصولًا كان الحدُّ مركَّبًا على مجموعها كيف كانت (سي، ب، ٨١، ١٦)
- أُلِّفَت الحدود من أجناس وفصول. فإن الفصل والجنس أمران متقدِّمان على النوع المحدود وبهما قوامه (ش، ج، ٦٠٠، ٢١)
- كل واحد من الجنس والفصل قد يكون قريبًا لما هو جنس وفصل له وقد يكون بعيدًا (و، م، ١٠٠، ٦)
- جنس ونوع
- ينبغي أن يكون الجنس والنوع تحت قسمة واحدة أبدًا. وذلك أنه إن كان النوع جوهرًا، فينبغي أن يكون الجنس كذلك أيضًا. وإن كان النوع كيفًا، فينبغي أن يكون الجنس مثله كيفًا - مثال ذلك: إن كان الأبيض كيفًا فاللون كيفًا وكذلك يجري الأمر في سائر الأشياء الأخر (أ، ج، ٥٥٣، ١٧)
- من البين أن الأنواع تشارك الأجناس، والأجناس لا تشارك الأنواع. وذلك أن النوع يقبل حدَّ الجنس، والجنس لا يقبل حدَّ النوع (أ، ج، ٥٥٤، ٧)
- ليس يمكن أن يكون شيء يشارك الجنس، وهو غير مشارك لشيء من الأنواع، إن لم يكن نوع من الأنواع التي في القسمة الأولى. فإن هذه فقط تشارك الجنس وحده (أ، ج، ٥٥٥، ٢)
- الجنس والنوع متواطئان (أ، ج، ٥٦٣، ٢)
- كل جنس يُحْمَلُ على الأنواع حملًا حقيقيًا (أ، ج، ٥٦٣، ٧)
- إن كان النوع أيضًا من المضاف، فإن الجنس من المضاف، كالحال في الضَّعْف والكثير الأضعاف: فإن كلَّ واحد منهما من المضاف (أ، ج، ٥٦٨، ٥)
- النوعُ يُحْمَلُ على أقل مما يحمل عليه الجنس (أ، ج، ٥٧٨، ١٣)

- إن كان الجنس الموصوف يقبل الأكثر، والنوع لا يقبل: لا هو، والذي يقال عليه، لم يكن الموصوف جنسًا (أ، ج، ٥٨٠، ٥)
- المتوسطات للطرفين (الجنس والنوع) يسمونها أجناسًا بعضها تحت بعض، فيجعلون كل واحد منها نوعًا وجنسًا بالقياس إذا نسبوها إلى أشياء مختلفة (في، أ، ١٠٣٠، ١٣)
- الجنس والنوع قد يعتمدهما... أنهما يقالان على كثيرين (في، أ، ١٠٥٥، ٢)
- إن كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه؛ فالجنس يفضل بالعموم، إذ يحوي أمورًا وموضوعات غير موضوعات النوع، والنوع يفضل بالمعنى، إذ يتضمن معنى الجنس ومعنى الفصل زائدًا عليه (س، د، ٩٩، ٨)
- ما كان... لم يحدث طبيعة أخص من الجنس، فلم يحدث نوعًا (س، ج، ٢٥٤، ١١)
- الجنس أعم من النوع من حيث يُحمَل عليه وعلى غيره، والنوع أعم من الجنس فإنه يشمل على الجنس وعلى غيره. (مر، ت، ٢١، ٤)
- النوع والجنس مقولان... في جواب ما هو (ب، م، ١٥، ١٩)
- النوع والجنس... وُضِعَا لِبُفْرَا الشَّيْءِ فِي جَوْهَرِهِ عَنْ غَيْرِهِ إِلَّا أَنَّ الْجِنْسَ أَكْثَرُ حَصْرًا مِنَ النَّوعِ (ش، م، ٢٣، ٦)
- الجنس... غير موجود في النوع الذي من جنس آخر (ش، ق، ٢٨٨، ٣)
- الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو (ش، ج، ٥٠٥، ٥)
- الجنس يُحمَل على النوع حَمَلًا يُوَافِقُ إِسْمَهُ وَحَدَّهُ وَلَا حَمْلَ الْخَاصَّةِ وَالْحَدَّ (ش، ج، ٥٣١، ١٤)
- كل ما يوجد للنوع يوجد للجنس (ش، ج، ٥٣٤، ١٣)
- كل ما يُسَلَّب عن الجنس يُسَلَّب عن النوع (ش، ج، ٥٣٤، ١٨)
- ما وُضِعَ جنسًا ونوعًا... إن لم نلفيهما في مقولة واحدة أبطلنا أن يكون جنسًا (ش، ج، ٥٦١، ١)
- الجنس إذا كان في مقولة غير المقولة التي فيها النوع لم يكن محمولاً عليه من طريق ما هو (ش، ج، ٥٦١، ٤)
- إن كان حد النوع يصدق على الجنس كما يصدق حد الجنس على النوع فما وُضِعَ جنسًا فليس بجنس (ش، ج، ٥٦١، ١١)
- الجنس يجب أن يُحمَل على أكثر من النوع (ش، ج، ٥٦١، ١٢)
- إن كان ما وضع نوعًا لجنس ما ليس هو واحدًا من الأنواع التي ينقسم إليها ذلك الجنس لا القرية ولا البعيدة ولا هو مشارك لها، فما وُضِعَ جنسًا ليس بجنس (ش، ج، ٥٦١، ١٥)
- إن كان النوع يقال على أكثر مما يقال عليه الجنس فليس بجنس (ش، ج، ٥٦١، ٢٣)
- ما وُضِعَ أنه جنس لصنف ما... إن ألفيناه ليس جنسًا لواحد من الأشياء التي لا تختلف بالنوع... لم يكن ما وُضِعَ جنسًا جنسًا؛ فإن ألفيناه جنسًا لواحد منها كان واحدًا للجميع (ش، ج، ٥٦٢، ٤)
- الجنس واحد بعينه لجميع الأشياء الواحدة بالنوع، وإن كان لبعضها فهو لكُلِّها لأنه إنما هو جنس للبعض من جهة ما هو جنس للكل (ش، ج، ٥٦٢، ١٠)
- أن نتأمل الجنس الأعلى للذي وُضِعَ أنه جنس

- يوجد للجنس فما وُضِعَ جنسًا فليس جنس (ش، ج، ٥٦٥، ١٦)
- لما كان الجنس ينقسم إلى أكثر من نوع واحد فمن البين أنه إن لم يوجد للجنس الموضوع نوع آخر غير النوع الذي وضع جنسًا له فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٥، ٢٠)
- إن كان للنوع ضد فلا يخلو أن يكون الجنس له ضد أو لا يكون (ش، ج، ٥٦٦، ٩)
- إن كان ضد النوع لا يوجد أصلاً في جنس من الأجناس لكنه جنس عالٍ بذاته فإن النوع ليس له جنس وهو أيضاً عالٍ بذاته (ش، ج، ٥٦٦، ١١)
- إن كان لمضادة النوع متوسط فينبغي أن يكون داخلًا في الجنس وإلا فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٧، ٤)
- إن كان الجنس ضدًا لشيء ولم يكن النوع ضدًا لشيء من الأشياء فإنه ليس بجنس (ش، ج، ٥٦٧، ٩)
- إن كان ضد النوع في الجنس المذكور ولم يكن الجنس ضد فإنه جنس للنوع (ش، ج، ٥٦٧، ٢٣)
- إن كان المتوسط بين النوع وضده في الجنس المذكور فالنوع في الجنس المذكور (ش، ج، ٥٦٨، ١)
- إن كان للجنس ضد وكان للنوع ضد ووُجد ضد النوع في ضد الجنس فإن الجنس يوجد للنوع (ش، ج، ٥٦٨، ٣)
- عدم النوع إذا كان في الجنس نفسه فما وضع جنسًا فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٩، ٣)
- إن كان للنوع والجنس مقابل على طريق العدم ووُضِعَ النوع في الجنس فينبغي أن يكون المقابل في المقابل (ش، ج، ٥٦٩، ٥)
- فإن لم يكن محمولاً على النوع من طريق ما هو فليس ما وُضِعَ أنه جنس جنسًا؛ وإن كان محمولاً عليه من طريق ما هو فإن الذي وُضِعَ أنه جنس هو جنس (ش، ج، ٥٦٣، ٥)
- حدّ الجنس... إن لم يكن يطابق ما وضع نوعًا تحته أو الأشياء المرتبة تحت النوع فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٣، ١٦)
- حدّ الجنس... يجب أن يطابق نوعه (ش، ج، ٥٦٣، ١٧)
- حدّ الجنس... يجب أن يطابق ما وضع نوعًا تحته أو الأشياء المرتبة تحت النوع فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٣، ١٧)
- كل ما يُحتمل عليه الجنس من طريق ما هو: إما أن يكون شخصًا وإما نوعًا (ش، ج، ٥٦٤، ١)
- الجنس يقال أبداً على أكثر مما يقال عليه النوع أو الفصل أو أنه يحمل على الفصل من طريق ما هو (ش، ج، ٥٦٤، ١٥)
- إن لم يكن واحدًا من فصول الجنس الموضوع يُحتمل على النوع فإن الجنس لا يُحتمل عليه (ش، ج، ٥٦٤، ١٧)
- النوع الذي وُضِعَ تحت الجنس يطابقه فصل من فصول الجنس (ش، ج، ٥٦٤، ٢٠)
- إن كان النوع متقدماً بالطبع على الجنس... فإن الذي وُضِعَ جنسًا ليس بجنس (ش، ج، ٥٦٤، ٢٤)
- إن كان الجنس قد يرتفع والنوع لا يرتفع فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٥، ٣)
- إن كان النوع يشارك ضد ما وُضِعَ جنسًا له أو يمكن فيه ذلك فليس بجنس، فإنه إن كان جنسًا أمكن أن يوجد الضدان معًا في النوع لأن الجنس لا يُفارق (ش، ج، ٥٦٥، ١٠)
- إن كان النوع يشارك شيئاً لا يمكن فيه أصلاً أن

- التساوي ليس بجنس فما وُضِعَ جنسًا ليس بجنس (ش، ج، ٥٧٦، ١٥)
- الجنس يلزم أن يكون محمولاً على كل النوع وإن ما حُمِلَ على البعض ليس بجنس (ش، ج، ٥٧٧، ١٨)
- الجنس يجب أن يفضل في الحمل على النوع وإن ما لم يفضل في الحمل على النوع فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٧، ٢١)
- الجنس يجب أن يكون محمولاً على النوع من طريق ما هو وإن ما ليس بمحمول بهذه الجهة فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٨، ٧)
- إن كان الجنس والنوع من شأنهما أن يوجد في موضوع واحد فالذي يوجد فيه النوع فيه يوجد الجنس (ش، ج، ٥٧٩، ٥)
- متى قُسِّمَ الجنس بنوعين متقابلين وقُسِّمَناه أيضًا بلاحقين متقابلين ولواحق متقابلة، ولم يكن أحد قسمي تلك اللواحق خاصة لأحد قسمي تلك الأنواع، فليس اللاحق الآخر بخاصة للنوع الآخر (ش، ج، ٥٩١، ١١)
- إن كان الجنس يُحْمَلُ على الفصل فليس هو فصلًا لأن الجنس إنما يُحْمَلُ على الذي تُحْمَلُ عليه الفصول وهو النوع (ش، ج، ٦٠٥، ٧)
- إن كان الجنس المُضَاف ينبغي أن يُوقَى في حده الجنس المُقَابِل له فإن النوع الذي تحت ذلك الجنس المُضَاف يُقال بالقياس إلى نوع ما مما تحت الجنس المُضَاف إليه (ش، ج، ٦٠٨، ٤)

جنسية

- الجنسية المعقولة المجردة، فمن حيث هي مقررة في العقل، هي أيضًا جنس معقول (س، د، ٦٧، ٩)

- إن كان النوع مضافًا فينبغي أن يكون جنسه من المضاف (ش، ج، ٥٦٩، ٢٣)
- النوع والجنس... يلزم أن يكونا من مقولة واحدة (ش، ج، ٥٦٩، ٢٣)
- الجنس إذا كان من المضاف بذاته فنوعه أيضًا من المضاف (ش، ج، ٥٧٠، ١)
- إن كان النوع يُقال بالقياس إلى شيء ما بعينه فينبغي أن يُقال الجنس بالقياس إلى ذلك الشيء والآن فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٠، ٢)
- إذا كان النوع يُنسَبُ إلى شيء ما على طريق الإضافة بحرف من حروف النسب فينبغي أن يكون الجنس يُنسَبُ إليه بذلك الحرف من النسبة (ش، ج، ٥٧٠، ٨)
- الذي يوجد فيه النوع فيه يوجد الجنس والآن فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٣، ٤)
- النوع إن كان يوجد في موضوع ما على أن بينهما نسبة ذاتية فالجنس ضرورة يوجد فيه (ش، ج، ٥٧٣، ٨)
- إن كان الجنس ليس يُحْمَلُ على النوع بإطلاق بل إنما يُحْمَلُ عليه بتقييد وإشراط فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٣، ١٣)
- إن كان النوع مما شأنه أن يوجد في أكثر من جنس واحد فوُضِعَ في جنس واحد فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٤، ٣)
- الجنس يَضْدُقُ على الأنواع من طريق ما هي (ش، ج، ٥٧٤، ١٥)
- الجنس يُحْمَلُ على أكثر مما يُحْمَلُ عليه النوع (ش، ج، ٥٧٥، ٨)
- إن كان الجنس الموصوف يُقال في موضوع لا على موضوع والنوع على موضوع فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٥، ١١)
- إن كان الذي يُظَنُّ به أنه جنس أكثر أو على

والمطلق، فإن هذه الثلاث هي التي تدل على
فصول الأول (ف، ع، ١٥٧، ١٣)

جهات القضايا

- جهات القضايا: كل قضية فإما مطلقة عامة
الإطلاق وهي التي يبين فيها حكم من غير بيان
ضرورته أو دوامه أو غير ذلك من كونه شيئاً من
الأحيان، أو على سبيل الإمكان. وإما أن
يكون قد بين فيها شيء من ذلك، إما ضرورة،
وإما دوام من غير ضرورة، وإما وجود من غير
دوام أو ضرورة (س، أ، ٣٠٨، ٣)

- أما عدد الجهات فتلاثة: ضروري، ممكن،

جهادية سوفسطائية

- الجهادية السوفسطائية هي التي يلتبس بها
الغلبة باستعمال المقدمات التي هي في ظاهر
الظن مشهورة، من غير أن تكون في الحقيقة
مشهورة، وبالأشياء التي تلبس وتُموّه حتى
توهم فيما ليس بمشهور أنه مشهور، وفيما هو
مشهور أنه ليس بمشهور (ف، ج، ٢٦، ١٣)

جهة

- الألفاظ التي تؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسمى
الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن
بمحمول القضية، فتدل على كيفية وجود
محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكن
وضروري ومحمّل وممتنع وواجب وقبيح
وجميل وينبغي ويجب ويحتمل ويمكن وما
أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٧)

- إن الجهة لفظة بسيطة من شأنها أن تقرن بأحد
حدود المقدّمة تنبئ وتخبّر عن حال المحمول
عند الموضوع هل هو ضروري له أو ممتنع أو
ممكن (ز، ع، ٦٩، ١)

- إن الجنسية - كما علمت - أمر ما يعرض
للطبيعة الجنسية، فيكون النظر في هذه
المحمولات من جهة نظراً أخص من النظر
في الوجود، ونظراً في أنه هل الشيء غرض
(س، ج، ١٠٥، ١)

جهات

- حذف الجهات كلها يدلّ به أنه لا اضطراري
ولا ممكن، وجعل رفع الأمرين دالاً على أنه
كالمتوسط بين الطرفين اللذين قد رُفعا، وهو
في الحقيقة متوسط بين الممكن وبين الضروري
(ف، ع، ١٥٨، ١٤)

- أما عدد الجهات فتلاثة: ضروري، ممكن،
ممتنع (ز، ع، ٦٩، ٤)

- الجهات، ما في الأذهان التي هي الظنون
والإعتقادات على الحقيقة (ب، م، ٨٤، ١٦)
- أجناس ألفاظ الجهات جهتين: إحداهما
الضروري... والثانية الممكن (ش، ع،
١١٧، ٨)

- صارت ألفاظ الجهات جهتين لأنه إنما قصد
بها أن تكون دلالتها مطابقة للموجود (ش، ع،
١١٧، ١٣)

- إن الجهات ثلاثة: الوجوب. والإمتناع.
والإمكان الخاص (ر، ل، ١٩، ١٠)

جهات اربع

- القضايا لا تخرج عن أحد هذه الجهات الأربع
التي هي الإمكان والإطلاق والضرورة
والإمتناع (ب، م، ٨٦، ١٦)

جهات اول

- الجهات الأول ثلاث: الضروري والممكن

- إن الجهة لفظة تُنبئ عن حال المحمول عند الموضوع (ز، ع، ١٢، ٦٩)
- مثال الجهة أن يقال إن الجسم مكيف أي بلونه ليس بمكيف أي بمقداره (س، ع، ٤٤، ٢)
- الجهة لفظ يدل على النسبة التي للمحمول عند الموضوع، فتعين أنها نسبة ضرورة أو لا ضرورة، فتدل على تأكيد أو جواز؛ وقد تسمى الجهة نوعاً (س، ع، ١١٢، ٦)
- الفرق بين الجهة والمادة أن الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع والرابطة مصرح بها تدل على قوة الربط أو وهنه دلالة باللفظ ربما كذبت، وأما المادة وقد تسمى عنصراً فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الإيجابي إلى الموضوع في كيفية وجوده الذي لو دل عليه لفظ لكان يدل بالجهة (س، ع، ١١٢، ١٠)
- إن حق الجهة أن تقرن بالرابطة، وذلك لأنها تدل على كيفية الربط للمحمول على شيء مطلقاً أو بسور معتم أو مخصص (س، ع، ١١٤، ١٨)
- إعلم أن إطلاق الجهة يفارق إطلاق الحمل في المعنى وفي اللزوم؛ فإنه قد يصدق أحدهما دون الآخر (س، أ، ٣٣٦، ٧)
- أن تكون لها (القضية) في نفسها مادة لم تصرح باللفظ الدال على ذلك سواء كان صادقاً أو كاذباً وتسمى (جهة)، مثل أن تقول «زيد يجب أن يكون كاتباً» أو «يمكن» أو «يمنع» (س، ش، ٧٠، ١٨)
- كل واحد من الضرورة واللزوم والوقفية جهة لكنه ربما كان ترك الجهة من بعضها دليلاً على الجهة (س، ش، ٧١، ٣)
- الجهة لفظة تدل على وثاقة الرابطة وضعفها، ويناسب معناها معنى المادة (مر، ت،
- (١٠، ٥٩)
- يقال أيضاً جهة لقضية وتسمى مطلقة ووجودية وهي القضية التي لم يذكر فيها إمكان ولا ضرورة ولا إمتناع (ب، م، ٨٥، ١٠)
- أما ذوات الجهة من القضايا ويسمونها رباعية لأنها تنضاف فيها إلى المحمول والموضوع والرابطة الجهة كقولك زيد يمكن أن يكون عادلاً، وذوات الاسوار أيضاً كذلك رباعية إلا لذات الجهة ولا يقولون خماسية لشيء من القضايا كما اتفق في عرفهم (ب، م، ١٠٦، ١٦)
- الجهة لفظة تدل على حال المحمول عند موضوعه وهل هو له بالضرورة أو بالإمكان (ب، م، ١٠٦، ٢٠)
- حق السور أن يتصل بالموضوع متقدماً عليه، وحق الرابطة أن تتصل بالمحمول متقدمة عليه، فكذلك حق الجهة أن تتصل بالرابطة لأنها جهة ارتباط المحمول بالموضوع والموضوع بالمحمول دالة على تأكيد ذلك الارتباط وضعفه (سي، ب، ١١٠، ١٣)
- الجهة تارة تدخل على السلب وتارة يدخل حرف السلب عليها، ويختلف المعنى فيهما، فإن الجهة إذا دخلت على السلب كانت القضية قضية سالبة موجهة بتلك الجهة، وإن دخل حرف السلب على الجهة كان سلباً للجهة (سي، ب، ١١١، ١٥)
- الجهة لفظة زائدة على الموضوع والمحمول دالة على الضرورة أو أن لا ضرورة، فإذا خلت القضية عن تلك اللفظة لم تكن موجهة، فإن عني بعضهم بالجهة كل حالة للقضية حتى خلوها عن تلك اللفظة فلا نزاع معه (سي، ب، ١٢١، ٣)

هذا وإن كان حقاً إلا أنه معلوم أن الشيء لا يجتمع مع نقيضه، وأيضاً فيوهم هذا التقييد أن الجواز الذاتي قد يفارق الممكن في بعض الأحوال، كيف وجواز العدم مثلاً لا يفارق الممكنات ولو في أزمنة وجودها بمعنى أنه لو قُدر عدمها بدلاً عن وجودها لم يلزم منه محال وهذا معنى الجواز العقلي (و، م، ١٥١، ١٠)

جهة الامكان

- جهة الإمكان إنما هي في المتصلات الإنشائية، وجهة الوجود في اللزومية، وجهة الضرورة فهما جميعاً (سي، ب، ١٦٥، ٧)

جهة متمتعة

- (ما) تدلّ على إستحقاق دوام الوجود وهي الجهة المتمتعة (س، ع، ١١٢، ٩)

جهة ممكنة

- (ما) تدلّ على أنه لا إستحقاق دوام الوجود ولا وجود وهي الجهة الممكنة (س، ع، ١١٢، ١٠)

- الجهة الممكنة ونسبتها الى الجهة الضرورية نسبة الإهمال إلى الأسوار الجزئية والكلية (ب، م، ٨٥، ١٤)

جهة واجبة

- الجهات... واحدة تدلّ على إستحقاق دوام الوجود وهي الجهة الواجبة (س، ع، ١١٢، ٨)

جهة ومادة

- الفرق بين الجهة والمادة فهو أن المادة بالقوة

- الجهة هي جهة الإتصال لا جهة أجزاء القضية كما كان في الإيجاب والسلب والكلية والجزئية، فالمتصلة الكلية الضرورية هي أن يكون الإتصال فيها دائماً مع أيّ وضع كان للمقدّم، سواء كان إتصال موافقة أو إتصال لزوم (سي، ب، ١٦٤، ١٥)

- الجهة هي اللفظة التي تدلّ على كيفية وجود المحمول للموضوع (ش، ع، ١١٧، ٦)

- متى حُمِلَ شيء حملاً على الكل بجهة فيجب أن يُحْمَلَ على الجزء بتلك الجهة بعينها (ش، ق، ١٧٩، ١٣)

- متى حُمِلَ... الجزء على شيء ما حملاً بجهة ما فيجب أن يُحْمَلَ الكلّ على ذلك الشيء بتلك الجهة بعينها (ش، ق، ١٧٩، ١٤)

- إنَّ المقدّمة قد تشتمل على أجزاء لفظية زوائد، تجري مجرى الحشو، فلا تكون هي ذاتية.

ومن الذاتية ما لا يبقى بعد التحليل، وهو الصورية، كالرابطة، والجهة، وحرف السلب.

وجميع ذلك ليست بحدود (ط، ش، ٤٢٤، ١)

- الجهة كما تكون للحمل أي كيفية للنسبة كما

عُرِفَتْ فقد تكون جهة للسور أي كيفية للعموم

والخصوص. وبينهما فرق فإن قولنا كل إنسان

كاتب بالإمكان لا نشك في صدقه وقد شك في

صدق قولنا عموم الكتابة لكل ممكن (م، ط، ١٥٦، ١)

- تُسمّى كيفية النسبة بالضرورة أو بالدوام مطلقين

أو مقيدتين بغير المحمول أو بمقابليهما كذلك

مادة ويُسمّى اللفظ الدال عليها جهة (و، م، ١٣٧، ٥)

- الجهة لا تقيّد بالمحمول إشارة إلى أن الضرورة

اللاحقة من جهة المحمول غير معتبرة كقولنا

العالم موجود بالضرورة ما دام موجوداً لأن

والجهة بالفعل. وأيضًا فإن المادة صادقة أبدًا والجهة سائغ أن تكون كاذبة (ز، ع، ٦٩، ٩) - أعلم أن (المادة) غير (الجهة) والفرق بينهما: أن (المادة) هي تلك النسبة في نفس الأمر. و(الجهة) هي ما يفهم ويتصور عند النظر في تلك القضية من نسبة محمولها إلى موضوعها، سواء تلفظ بها، أو لم يتلفظ، وسواء طابقت المادة أو لم تطابق (ط، ش، ٣٠٧، ١١)

جهل

- يُجهل من وجهين: أحدهما من جهة التصور، والثاني من جهة التصديق (س، د، ١٧، ١٧) - ما جهلناه فإنه داخل في علمنا بالقوة لا بالفعل، فالجهل به لا يكون جهلاً بالفعل بما عندنا. وإذا حصل عندنا أن الذي في يده إثنان، وتذكرنا المعلوم الذي كان عندنا، عرفنا في الحال أن الذي في يديه زوج. فإذا نحن مجهولنا غير معلومنا (س، ب، ٢٧، ٢١) - كلُّ خطأ جهلٌّ، وليس كلُّ جهلٍ خطأً (س، ب، ١٣٥، ٢٢) - إنَّ الجهل المضادَّ للعلم، وهو الذي ليس إنَّما يُعَدُّ معه العلم فقط بل أن يعتقد ويرى صورة مضادةً لصورة العلم كما يقع العلم كما يقع في الوجه الثاني من وجهي اللاعلمي واللاهندسي (س، ب، ١٣٦، ٢١) - إن كان الرأي ليس بيقينًا، وليس ظنًا، بل هو عقد قوي يشبه اليقين، فهو بالحقيقة أيضًا جهل (س، ج، ١١، ٩) - الجهل منه بسيط ومنه مركَّب. فالبسيط هو أن لا يكون في النفس رأي في المسألة البتة، والمركَّب أن لا يكون في النفس الرأي الحق مع حصول رأي باطل يضاد العلم حصولاً بئاً

(سي، ب، ٢٧٥، ١٠)

- الجهل الذي على طريق المَلَكَة... يعرض بجهتين: إحداهما بقياس، والجهة الثانية بغير قياس بل بتوقُّم مجرد فقط (ش، ب، ٤١٤، ٤)

- الجهل (صنفان): جهل على طريق السَّلْب والعَدَم وهو الجهل الذي ليس معه إعتقاد شيء من الأشياء، وجهل على طريق المَلَكَة والحال وهو الإعتقاد الكاذب (ش، ب، ٤١٤، ٦)

- الجهل... صنفان... الجهل الذي على طريق العَدَم... الجهل الذي على طريق الغلط (ش، ج، ٦١٢، ٥)

جهل بسيط

- الشك المحض الذي لا رجحان معه لأحد طرفي التقيض على الآخر، يستلزم عدم الحكم، فلا يقارن ما يوجد حكم فيه، أعني التصديق. بل يقارن ما يقابله، وذلك هو الجهل البسيط (ط، ش، ١٧١، ١٠)

- الجهل البسيط يقابل العلم تقابل العدم والملكة، ومعه قد يستحصل العلم (ط، ش، ١٨١، ١٥)

جهل مركب

- سُمِّي هذا الجهل مركَّباً لأن فيه خلاف العلم ومقابله من وجهين: أحدهما أن النفس خالية عن العلم، والثاني أن مع خلوها عن العلم قد حدث فيها ضدُّ العلم (س، ب، ١٥٤، ٥)

- الجازم غير المطابق: هو الجهل المركب (ط، ش، ١٧٢، ٣)

- الجهل المركب يقابله تقابل الضدين، ومعه لا يمكن أن يستحصل العلم (ط، ش، ١٨١، ١٦)

جواب ما هو

- الأمر الذي ينبغي أن يُستعمل في جواب ما هو الشيء إذا كان يُدلُّ عليه بلفظ مركَّب فإنه يُسمَّى ماهية الشيء، ويُسمَّى أيضًا القول الدالُّ على ما هو الشيء أو على جوهر الشيء أو على إتيه الشيء أو طبيعة الشيء، ويُسمَّى قول جوهر الشيء أيضًا (ف، أ، ٥٠، ٤)

- النوع يُحمَلُ على الشخص ويلبَّقُ أن يُجاب به في جواب ما هو، ولا يُحمَلُ على كلِّي أصلاً في جواب ما هو حملاً مطلقاً، لكن إنَّما يُحمَلُ هذا الحمل على الأشخاص فقط (ف، أ، ٦٦، ١٩)

- الأجناسُ فإنَّها قد تُحمَلُ على الأشخاص التي يُحمَلُ عليها النوعُ حملاً مطلقاً وفي جواب المسألة عن النوع ما هو (ف، أ، ٦٦، ٢٢)

- ذاتي الشيء أي هو داخل في جواب ما هو بحيث لو بطلَ عن الذهن التصديق بشئونه بطلَ المحدودُ وحقيقته عن الذهن وخرج عن كونه مفهومًا للعقل (غ، ح، ٩٥، ٧)

- فرق بين المقول في جواب ما هو والمقول في طريق ما هو، إذ كل ذاتي مقول في طريق ما هو لأنه متضمن في الدلالة، ولكن ليس وُحدةً مقولاً في جواب ما هو (سي، ب، ٤٠، ١٥)

- المقول في جواب ما هو إمَّا أن يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقائق قولاً بحال الشركة، أو يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالعدد فقط. والأول يُسمَّى جنساً. والثاني يُسمَّى نوعاً (سي، ب، ٤٢، ٩)

- الجواب بالنوع عند السؤال بما هو أكمل تعريفاً للشخص المشار إليه، وأشدَّ ملائمة له من الجواب بجنسه (ش، م، ١٩، ٨)

- صارت أنواع الجواهر الأول وأجناسها يقال

لها جواهر ثوانٍ من بين سائر الأشياء التي تُحمل عليها من جهة أنه متى أُجيب بواحد منها في جواب ما هو الجوهر الأول كان معرِّفاً له، وإن كان الجواب بالنوع أشدَّ تعريفاً (ش، م، ٢٠، ١٠)

- المسئول عنه بما هو إن كان شخصاً كان الجواب ذكر جميع أجزاء الماهية، وهذا يُسمَّى جواب ما هو بحسب الخصوصية فقط (ر، ل، ٤، ١٧)

- الكلِّي: إما تمام ماهية الشيء وهو ما به هو هو أو جزءها أو خارج عنها. والأول هو المقول في جواب ما هو إما بحسب الخصوصية المحضة إن صلح جواباً له حالة أفراد الشيء بالسؤال عن ماهيته دون الجمع بينه وبين غيره فيه كالحذ بالنسبة إلى المحدود، وإما بحسب الشركة المحضة إن كان بالعكس كالجنس بالنسبة إلى أنواعه، وإما بحسبهما إن صلح في الحالتين كالنوع بالنسبة إلى أفرادهِ (م، ط، ٥٧، ٢٣)

- المراد بالمقول في جواب ما هو ما يدلُّ على الماهية بالمطابقة وكل جزء منه مقول في طريق ما هو إن ذكر مطابقة وداخل في جواب ما هو إن ذكر تَضَمُّناً (م، ط، ٥٩، ١٧)

- المقول في جواب ما هو إن كان مذكوراً بالمطابقة يُسمَّى واقعاً في طريق ما هو كالحيوان أو الناطق... وإن كان مذكوراً بالتضمن يُسمَّى داخلياً في جواب ما هو كالجسم النامي أو الحساس أو المتحرك بالإرادة (ن، ش، ٩، ١٥)

- الذي يقال له «حذ بحسب الاسم»، والمقول في جواب «ما هو؟» من هذا النوع (ت، ر، ٢، ٧٣، ١٤)

جوامع

البتة إلا بالعرض وعلى غير المجرى الطبيعي،
ويُحتمل عليها غيرها وهي أشخاص الجواهر
المحسوسة (ش، ق، ٢٤٧، ١١)

- الجواهر... يُحتمل عليها أحد أمرين... إما
أشياء تُعرف ماهياتها وإما أشياء هي واحد في
المقولات التسع (ش، ب، ٤٢٩، ١٢)

جواهر

- الجوامع، كقوله: إذا كان كذا وكذا، كان كذا.
فإن هذا الكلام نحو من الكلام يجمع بعضه إلى
بعض (ق، م، ٢٦، ١٢)

جواهر اول

- الجواهر الأول لما كانت موضوعة لسائر
الأمور كلها، وسائر الأمور كلها محمولة عليها
أو موجودة فيها، فلذلك صارت أولى وأحق
بأن تُوصف جواهر (أ، م، ٨، ١٨)

- قياس الجواهر الأول عند سائر الأمور كلها هو
قياس النوع عند الجنس، إذ كان النوع موضوعاً
للجنس (أ، م، ٩، ٢)

- ليس الواحد من الجواهر الأول أولى من الآخر
بأن يوصف جوهراً (أ، م، ٩، ١٠)

- الجواهر الأول تقبل قول أنواعها وأجناسها (أ،
م، ١١، ١١)

- أما الجواهر الأول فبالحق الذي لا مزية فيه
أنها تدلّ على مقصود إليه بالإشارة، لأن ما
يُستدلّ عليه منها شخصٌ وواحد بالعدد (أ، م،
١١، ١٨)

- أنواع الجواهر الأول أخرى... أن تكون
جواهر من أجناسها (ف، م، ٩٢، ١٣)

- تعريف الأنواع لماهيات الجواهر الأول أخصّ
وأكمل من تعريف أجناسها لها (ف، م،
٩٢، ١٤)

- حاجة أنواعها (الجواهر الأول) في أن تكون
موجودة إلى موضوعات أقل من جهة ما هي
موضوعات، وحاجة أجناسها إلى موضوعات
أكثر، من جهة ما هي موضوعات، فأنواعها إذا

- مما للجواهر أيضاً أنه لا مُضادّ لها. فماذا
يضاد الجواهر الأول، كإنسان ما، فإنه لا مضادّ
له؛ ولا للإنسان أيضاً، ولا للحيوان مضادّ (أ،
م، ١٢، ١٠)

- يلحق كليات سائر المقولات أن تكون جواهر
مضافة إلى شيء ما فقط، وهي أن تكون جواهر
ما يوجد في حدودها لا جواهر على الإطلاق،
فتصير أيضاً جواهر من جهة واحدة فقط (ف،
ح، ١٠٣، ١)

- قالوا في الأجزاء التي لا تنقسم إنها هي من
الجواهر، أو أخرى أن تكون جواهر (ف، ح،
١٠٤، ٥)

- الجواهر فإنها لأنفسها لا تستحق أن تجعل لها
أو إليها نسبة؛ بل إنما تستحق لأمر وأحوال
فيها تختص بها (س، م، ٨٥، ١٢)

- إن الأشخاص في الأعيان جواهر (س، م،
٩٥، ١)

- الجواهر صنفان: أول وثوان (ش، م، ١٥، ٤)
- أشخاص الجواهر أولى بالجوهرية من كلياتها
(ش، م، ٢٣، ٢٠)

- أولى الخواص بالجواهر هو أن الواحد منها
بالعدد هو بعينه القابل للمتضادات (ش، م،
٢٤، ٥)

- أما في الجواهر فإن الواحد بعينه يوجد قابلاً
للمتضادات (ش، م، ٢٤، ٩)

- الأشياء الموجودة منها ما لا يُحتمل على الشيء

- الجواهر الأول... ليس لها أسباب خارجة عنها تُعطي وجودها وماهيتها (ش، ب، ٤٦٨، ٣)
- الجواهر الأولى هي الشخصيات (س، م، ٩٥، ١٥)
- الجواهر صنفان: أول وثواني (ش، م، ١٥، ٤)
- كل ما سوى الجواهر الأول فإنه مضطر في وجوده إلى الجواهر الأول (ش، م، ١٥، ١٠)
- الجواهر الأول... هي أشخاص الجوهر (ش، م، ١٥، ١٣)
- الجواهر الأول... أولى (بأن تكون جوهرًا) من النوع (ش، م، ١٥، ١٣)
- أما الجوهر الموصوف بأنه أول... فهو شخص الجوهر... أعني الذي لا يُقال على موضوع ولا هو في موضوع (ش، م، ١٧، ٥)
- لو لم توجد الجواهر الأول لم يكن سبيل إلى وجود شيء من الجواهر الثواني ولا من الأعراض (ش، م، ١٩، ١)
- الجواهر الأول... بإسم الجوهر وبإسم الموجود أحق من الجواهر الثواني والأعراض (ش، م، ١٩، ١٣)
- الجواهر الأول ليس بعضها أحق بإسم الجوهرية من بعض (ش، م، ٢٠، ٦)
- قياس الجواهر الأول إلى سائر الأمور هو قياس أنواع الجواهر وأجناسها إلى ما عداها من سائر كليات المقولات (ش، م، ٢٠، ١٨)
- الجواهر الأول... يجب أن تُحتمل عليها أنواعها وأجناسها كما تُحتمل عليها أسماؤها (ش، م، ٢٢، ٧)
- الجواهر الأول... تدلّ على الأشخاص المُشار إليها (ش، م، ٢٢، ٢١)
- الجواهر الثواني... ليس لها أسباب خارجة عنها تُعطي وجودها وماهيتها (ش، ب، ٤٦٨، ٣)
- الجواهر الثواني هي الشخصيات (س، م، ٩٥، ١٥)
- الجواهر صنفان: أول وثواني (ش، م، ١٥، ٤)
- كل ما سوى الجواهر الأول فإنه مضطر في وجوده إلى الجواهر الأول (ش، م، ١٥، ١٠)
- الجواهر الأول... هي أشخاص الجوهر (ش، م، ١٥، ١٣)
- الجواهر الأول... أولى (بأن تكون جوهرًا) من النوع (ش، م، ١٥، ١٣)
- أما الجوهر الموصوف بأنه أول... فهو شخص الجوهر... أعني الذي لا يُقال على موضوع ولا هو في موضوع (ش، م، ١٧، ٥)
- لو لم توجد الجواهر الأول لم يكن سبيل إلى وجود شيء من الجواهر الثواني ولا من الأعراض (ش، م، ١٩، ١)
- الجواهر الأول... بإسم الجوهر وبإسم الموجود أحق من الجواهر الثواني والأعراض (ش، م، ١٩، ١٣)
- الجواهر الأول ليس بعضها أحق بإسم الجوهرية من بعض (ش، م، ٢٠، ٦)
- قياس الجواهر الأول إلى سائر الأمور هو قياس أنواع الجواهر وأجناسها إلى ما عداها من سائر كليات المقولات (ش، م، ٢٠، ١٨)
- الجواهر الأول... يجب أن تُحتمل عليها أنواعها وأجناسها كما تُحتمل عليها أسماؤها (ش، م، ٢٢، ٧)
- الجواهر الأول... تدلّ على الأشخاص المُشار إليها (ش، م، ٢٢، ٢١)
- الجواهر الثواني... ليس لها أسباب خارجة عنها تُعطي وجودها وماهيتها (ش، ب، ٤٦٨، ٣)
- الجواهر الثواني هي الشخصيات (س، م، ٩٥، ١٥)
- الجواهر صنفان: أول وثواني (ش، م، ١٥، ٤)
- كل ما سوى الجواهر الأول فإنه مضطر في وجوده إلى الجواهر الأول (ش، م، ١٥، ١٠)
- الجواهر الأول... هي أشخاص الجوهر (ش، م، ١٥، ١٣)
- الجواهر الأول... أولى (بأن تكون جوهرًا) من النوع (ش، م، ١٥، ١٣)
- أما الجوهر الموصوف بأنه أول... فهو شخص الجوهر... أعني الذي لا يُقال على موضوع ولا هو في موضوع (ش، م، ١٧، ٥)
- لو لم توجد الجواهر الأول لم يكن سبيل إلى وجود شيء من الجواهر الثواني ولا من الأعراض (ش، م، ١٩، ١)
- الجواهر الأول... بإسم الجوهر وبإسم الموجود أحق من الجواهر الثواني والأعراض (ش، م، ١٩، ١٣)
- الجواهر الأول ليس بعضها أحق بإسم الجوهرية من بعض (ش، م، ٢٠، ٦)
- قياس الجواهر الأول إلى سائر الأمور هو قياس أنواع الجواهر وأجناسها إلى ما عداها من سائر كليات المقولات (ش، م، ٢٠، ١٨)
- الجواهر الأول... يجب أن تُحتمل عليها أنواعها وأجناسها كما تُحتمل عليها أسماؤها (ش، م، ٢٢، ٧)
- الجواهر الأول... تدلّ على الأشخاص المُشار إليها (ش، م، ٢٢، ٢١)

الشيء وكمالاته تكون له أكثر مما لغيره أو أقدم

له في الوجود مما لغيره (س، م، ٩٦، ١)

- الجواهر الشخصية أولى بالجوهرية؛ لأنها أول

من جهة الوجود، ومن جهة تقرر الأمر الذي

باعتباره كان الجوهر جوهرًا، وهو الحصول في

الأعيان لا في موضوع، ومن جهة الكمال

والفضيلة أيضًا، ومن جهة السبق إلى التسمية

(س، م، ٩٦، ٥)

جواهر عالية

- يقولون: إذا توجه المستشفع إلى من يعظمه من

«الجواهر العالية» كـ«العقول» و«النفوس»

و«الكواكب» والشمس والقمر، أو إلى «النفوس

المفارقة» مثل بعض الصالحين، فإنه يتصل

بذلك المعظم المستشفع به. فإذا فاض على

ذلك ما يفيض من جهة الرب فاض على هذا

المستشفع من جهة شفيعه (ت، ر، ١١٧، ٦)

جواهر عقلية

- النوع والجنس جواهر عقلية (س، م،

١١، ١٠٠)

جواهر محسة

- الجواهر المحسة إذا أخذت كلية صارت معقولة

فخرجت عن إمكان الإشارة، فهذه خاصية

بعض الجواهر وهي المحسة الجزئية (سي،

ب، ٦٠، ٢١)

جواهر مفارقة

- الجواهر المفارقة لا إشارة إليها كانت جزئية أو

كلية (سي، ب، ٦٠، ٢١)

جوهراً من الجنس (ش، م، ١٥، ١٢)

- الجواهر الثواني التي في مرتبة واحدة ليس

بعضها أولى بأن يكون جوهراً من بعض (ش،

م، ١٥، ١٦)

- الخواص التي تفارق بها الجواهر الثواني

الأعراض تشاركها فيها الفصول (ش، م،

١٦، ١)

- جميع الجواهر الثواني... هي من المتواطئة

أسمائها (ش، م، ١٦، ٥)

- أما التي يقال فيها في أنها جواهر ثواني فهي

الأنواع التي توجد فيها الأشخاص على جهة

شبيهة بوجود الجزء في الكل (ش، م، ١٧، ٩)

- الأنواع من الجواهر الثواني أولى بأن تُسمى

جوهراً من الأجناس (ش، م، ١٩، ٥)

- صارت أنواع الجواهر الأول وأجناسها يقال

لها جواهر ثواني من بين سائر الأشياء التي

تُحمل عليها من جهة أنه متى أُجيب بواحد منها

في جواب ما هو الجوهر كان معرّفًا له وإن كان

الجواب بالتنوع أشدّ تعريفًا (ش، م، ٢٠، ٩)

- الذي يخصّ الجواهر الثواني أن يقال على

موضوع لا في موضوع (ش، م، ٢١، ٩)

- مما يخصّ الجواهر الثواني والفصول أن جميع

ما يُحمل منها فإنما يُحمل على نحو حمل

الأشياء المتواطئة أسمائها (ش، م، ٢٢، ٣)

- الجواهر الثواني... تدلّ على أي مشار إتفق

(ش، م، ٢٢، ٢٢)

جواهر شخصية

- الجواهر الشخصية ليست أولاً في حقيقة

الجوهرية، وإن كانت أولى. وفرق بين الأول

والأولى؛ فليس كل ما هو أولى بشيء فهو قبل

به؛ بل قد يكون أولى به إذا كانت لواحق

جواهر وفصول

- مما يوجد للجواهر وللفصول أن جميع ما يقال منهما إنما يقال على طريق المتواطئة أسماؤها، فإن كل حَمَل يكون منهما فهو إما أن يُحْمَل على الأشخاص، وإما على الأنواع (أ، م، ١١، ٦)

جواهر

- الجواهر على طريق المثال كقولك: إنسان، فرس (أ، م، ٦، ٥)
- الجواهر الموصوف بأنه أول بالتحقيق والتقديم والتفضيل فهو الذي لا يقال على موضوع ما، ولا هو في موضوع ما. ومثال ذلك: إنسان ما، وفرس ما (أ، م، ٧، ٢)
- الجواهر ليس هو مما في موضوع (أ، م، ١٠، ١٦)

- إن ما هو في جواهر جواهر ليس يقال أكثر ولا أقل. مثال ذلك أن هذا الجواهر إن كان إنساناً فليس يكون إنساناً أكثر ولا أقل، ولا إذا قيس بنفسه، ولا إذا قيس بغيره؛ فإنه ليس أحد من الناس إنساناً بأكثر من إنسان غيره، كما أن الأبيض أبيض بأكثر مما غيره أبيض، والخير خير بأكثر مما غيره خير (أ، م، ١٢، ١٨)

- أما الجواهر فإن الواحد منه بالعدد هو بعينه قابل للمتضادات، مثال ذلك: «إنسان ما»، فإن هذا الواحد هو بعينه يكون أبيض حيناً وأسود حيناً، وحاراً وبارداً، وطالماً وصالحاً (أ، م، ١٣، ١٥)

- أما الجواهر فيقال فيه إنه قابل للأضداد من طريق أنه نفسه قابل للأضداد، وذلك أنه يقبل المرض والصحة والبياض والسواد. وإنما يقال فيه إنه قابل للأضداد من طريق أنه هو نفسه يقبل

كل واحد من هذه وما يجري مجراها (أ، م، ١٥، ٣)

- الجواهر وكل ما يدل على المقصود إليه بالإشارة فليس إنما هي موجودة من حيث هي شيء آخر (أ، ب، ٣٢٣، ٧)

- جميع الأشياء التي تدل على الجواهر، مما تحمل على ما عليه تحمل - إما أن تدل على أنه هو ذاك، وإما أن تدل على أنه هو الشيء، وإما أن جميع الأشياء التي ليست تدل على الجواهر، لكنها إنما تقال على شيء آخر موضوع الذي ليس هو، لا ذاك الشيء الذي هو ذاك، ولا أيضاً ذلك الذي هو الشيء، فهي أعراض (أ، ب، ٣٧٥، ٨)

- يبين الجواهر، عندما يفصل ويحدد، معنى ما هو موجوداً وذلك أن ليس فعله كفعل الذي يبين من الأشياء المقر بها (أ، ب، ٤٢٢، ٦)

- ليس يظن أن جوهراً يخالف جوهراً بأنه بحيث ما (أ، ج، ٦٤٤، ٦)

- إن الجواهر هو أيضاً جنس، وتحت: الجسم، وتحت الجسم: الجسم المتنفس، وتحت الجسم المتنفس: الحي، وتحت الحي: الحي الناطق (في، أ، ١٠٢٨، ١٥)

- كما أن الجواهر هو جنس الأجناس، لأنه في أعلى منزلة، إذ ليس قبله شيء - كذلك الإنسان، فإنه نوع فقط والنوع الأخير ونوع الأنواع كما قلنا، إذ هو نوع ليس دونه نوع ولا شيء من الأشياء التي يتهبأ فيها أن تنقسم إلى أنواع، بل إنما دونه الأشخاص، فإن سقراط وألقبيادس وفلاطن أشخاص (في، أ، ١٠٢٩، ٨)

- الكلّيات ضربان: ضرب يُعرّف من موضوعاته كلّها ذواتها، ولا يُعرّف من موضوع أصلاً شيئاً

- إذا نُظِرَ فيه (الإنسان) على طريق الجدل لزم فيه بوجوه ما أن تُوجدَ فيها قضايا محمولاتها أعراض وهي داخلة في مقولة الجواهر، وقضايا محمولاتها خواص وهي داخلة في مقولة الجواهر، لكن يكون فيها شكوك (ف، ج، ٩٦، ١٢)
- لا يمتنع من أن تجعلَ مطلوبات العَرَض جائزاً أن يكون في مقولة الجواهر (ف، ج، ٩٦، ١٥)
- ما يُعرَف ما هو هذا المشار إليه، الجواهرُ على الإطلاق، كما يُسمونه الذات على الإطلاق (ف، ح، ٦٣، ٨)
- معنى جواهر الشيء هو ذات الشيء وماهيته وجزء ماهيته، فالذي هو ذات في نفسه وليس هو ذاتاً لشيء أصلاً هو جواهر على الإطلاق، كما هو ذات على الإطلاق، من غير أن يُضاف إلى شيء أو يُقيد بشيء (ف، ح، ٦٣، ٩)
- ما يُعرَف ما هو هذا المشار إليه هو جواهر هذا المشار إليه (ف، ح، ٦٣، ١٢)
- الجواهرُ على الإطلاق هو الذي ليس في موضوع، والعَرَضُ معناه هو الذي في موضوع (ف، ح، ٩٣، ٢٠)
- المحمولاتُ على المشار إليه الذي لا في موضوع منها ما هو جواهر ومنها ما هو عَرَض (ف، ح، ٩٧، ١٦)
- الجواهرُ عند الجمهور يُقالُ على الأشياء المعدنية والحجارية التي هي عندهم بالوضع والاعتبار نفيسة، وهي التي يتباهون في اقتنائها ويغالون في أثمانها (ف، ح، ٩٧، ٢٠)
- يستعملون (الجمهور) اسم الجواهر في مثل قولنا «زيد جيّد الجواهر»، ويعنون به جيّد الجنس وجيّد الآباء وجيّد الأُمّهات (ف، ح، ٩٨، ١٠)
- خارجاً عن ذاته، وهي كلّ الجواهر، وضربٌ يُعرَف من موضوعات له ذواتها ومن موضوعات له أُخَرُ أشياء خارجة عن ذواتها، وهي كلّ العَرَض (ف، م، ٨٩، ٢)
- الأشخاصُ ضربان: ضربٌ له موضوع يُعرَف من موضوعه ما هو خارج عن ذاته، ولا يُعرَف من موضوع أصلاً: وذلك شخص العَرَض، وضربٌ لا يُعرَف من موضوع أصلاً ذاته ولا شيئاً خارجاً عن ذاته، وهو شخصُ الجواهر (ف، م، ٨٩، ٦)
- الأشياءُ منها ما هو على موضوع لا في موضوع أصلاً، وهو كلّ الجواهر، ومنها ما هو على موضوع وهو في موضوع ما، وهو كلّ العَرَض، ومنها ما هو في موضوع لا على موضوع أصلاً، وهو شخصُ العَرَض، ومنها ما ليس هو في موضوع ولا على موضوع أصلاً، وهو شخصُ الجواهر (ف، م، ٩٠، ٧)
- الجواهرُ هو جنسٌ واحد عالٍ، وتحت أنواع متوسطة، وتحت كل واحد منها أنواع إلى أن ينتهي إلى أنواع لها أخيرة، تحت كل واحد منها أشخاصه (ف، م، ٩٠، ١٠)
- الأجناسُ العالية كلّها عشرة: الجواهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضع ولهُ وأن يفعل وأن يفعل (ف، م، ٩٠، ١٦)
- الجواهرُ... مثلُ السماء والكواكب والأرض وأجزائها والماء والحجارة وأصناف النبات وأصناف الحيوان وأعضاء كل حيوان منها (ف، م، ٩١، ١)
- إن الموجود يُقال على الجواهر أولاً ثم على كل واحد من سائر المقولات (ف، ق، ١١٢، ٧)
- الجواهر هو إذا بطلَ بطلَ العَرَض الذي قوامه به (ف، ق، ١١٢، ١٠)

- الجواهرُ يعنون به الأمة والشعب والقبيلة التي منهم أبائُه وأمهاتُه (ف، ح، ٩٨، ١١)
- «فلانٌ جيدُ الجواهر»، يعنون به جيدُ الفطرة التي بها يفعل الأفعال الخلقية أو الصناعية، وبالجُملة الأفعال الإرادية (ف، ح، ٩٩، ٥)
- الفطرةُ التي كان الناس يعنون بقولهم «الجواهر» إنما هي ماهيةُ الإنسان، وهي التي بها الإنسان إنسانٌ بالفعل (ف، ح، ٩٩، ١٩)
- المعاني التي يُقالُ عليها الجواهرُ عند الجمهور - وهي كلها تنحصر في شيئين، أحدهما الحجارة التي في غاية النفاسة عندهم، والثاني ماهية الشيء وما به ماهيته وقوامُ ذاته وما به قوامُ ذاته إِمَّا مادته وإِمَّا صورته وإِمَّا هما معًا (ف، ح، ١٠٠، ١٣)
- في الفلسفة فإنَّ الجواهرَ يُقالُ على المشار إليه هو لا في موضوع أصلاً. ويُقال على كلِّ محمولٍ عَرُفَ ما هو هذا المشار إليه من نوع أو جنس أو فصل، وعلى ما عَرُفَ ماهية نوع من أنواع هذا المشار إليه وما به ماهيته وقوامه (ف، ح، ١٠٠، ١٧)
- «الحَدُّ» يُعرَّفُ جوهر الشيء، ويدلُّ «قوام» على جوهر الشيء (ف، ح، ١٠١، ٣)
- يعنون (المتفلسفون) بالجواهر ههنا الأشياء التي بالتام بعضها إلى بعض تحصل ذات الشيء، وهي التي إذا عُقِلَتْ يكون قد عُقِلَ الشيء نفسه ملخَّصًا بأجزائه التي بها قوام ذاته أو ملخَّصًا بالأشياء التي بها قوام ذاته (ف، ح، ١٠١، ٤)
- باقي المقولات محتاجة في أن تحصل لها ماهيتها إلى هذه المقولة (الجواهر)، فإنَّ ماهية كلِّ واحدة منها لا بد أن يكون فيها شيءٌ ممَّا في هذه المقولة (ف، ح، ١٠١، ١٤)
- تكون هذه المقولة (الجواهر) هي بالإضافة إلى باقيها مستغنية عنها وباقيها مفتقر إليها فهي لذلك أكملُ وأوثقُ وجودًا وأنفسُ وجودًا بالإضافة إلى باقيها وأتة ليس هناك شيء آخر نسبة هذه المقولة إليه كنسبة باقي المقولات إليه (ف، ح، ١٠١، ١٩)
- المعنى الذي تُسمَّى الفلاسفة جواهرًا على الإطلاق إنما نُقل إليه اسم الجواهر عن الذي يُسمَّى الجمهور جواهرًا على الإطلاق (ف، ح، ١٠٢، ١٤)
- يلحقُ الكلِّيات التي تُعرَّف من مشار إليه مشار إليه من التي ليست في موضوع أن يُقال لها جواهر من جهتين، من جهة أنَّها جواهر على الإطلاق ومن جهة أنَّها جواهر مشار إليه مشار إليه من التي ليست في موضوع (ف، ح، ١٠٢، ١٨)
- الشيء الذي يظنه ظانُّ أنه هو صورة شيء والذي يظنه مادته، فإياه يُسمَّى الجواهر، أو يجعله أخرى أن يكون جواهرًا من المشار إليه أو من نوع المشار إليه (ف، ح، ١٠٤، ١٦)
- إذا كان المشار إليه الذي لا في موضوع أخرى أن يكون جواهرًا بالإطلاق لا جواهرًا بالإضافة إلى ما يُعرَّف فيه ما هو، إذا كان لا يُحمَل ولا على موضوع وإذا كان ليس جواهرًا لشيء آخر، وكان كلُّ ما سواه يُحمَل عليه إِمَّا حملاً على موضوع وإِمَّا حملاً في موضوع، وكان هذا الموضوع الأخير الذي للمقولات كلها ولا موضوع له، كان الذي هو لا على موضوع ولا هو موضوع لشيء أصلاً بوجه من الوجوه أخرى أن يكون جواهرًا، إذ كان أكملُ وجودًا وأوثقُ (ف، ح، ١٠٤، ١٩)
- صار ما يُقال عليه الجواهر في الفلسفة ضربين، أحدهما الموضوع الأخير الذي ليس له موضوع

أصلاً، والثاني ماهية الشيء أي شيء اتفق ممّا له ماهية (ف، ح، ١٠٥، ٨)

- الجواهر على ثلاثة أنحاء: أحدها ما ليس له موضوع من المقولات أصلاً ولا هو موضوع لشيء منها - اللهم إلا أن يكون لإضافة ما، فإنّه ليس يُعرّف شيء أصلاً أن يوصف بنوع منها. الثاني ما ليس به موضوع من المقولات أصلاً وهو موضوع لجميعها. الثالث ماهية أي شيء اتفق ممّا له ماهية من أنواع المقولات، وأجزاء ماهيته (ف، ح، ١٠٥، ١٣)

- المشار إليه الذي في موضوع ليس يُقال إنه جواهر أصلاً لا بإطلاق ولا بإضافة (ف، ح، ١٠٦، ١٠)

- ما كان محمولاً على شيء ما بطريق ما هو وعلى شيء آخر لا بطريق ما هو يُقال إنه «جواهر» لذلك الشيء» الذي إذا عُقِلَ المحمول يكون قد عُقِلَ و «معرّف بجوهره»، و «ليس بجواهر لذلك الشيء» الذي ليس يُحمَلُ عليه من طريق ما هو ولا معرفاً بجوهره بل عَرَضاً له (ف، ح، ١٧٦، ١٨)

- ما كان إنما يُحمَلُ أبداً على أي شيء ما يُحمَلُ ما هو ذلك الشيء، ولم يكن يُحمَلُ على شيء أصلاً إلا بما هو، فإنّ ذلك المحمول هو محمول بما هو بإطلاق ومن كلّ جهة، فهو جواهر كلّ شيء يُحمَلُ عليه ومعرّف بجواهر كلّ ما يُحمَلُ عليه، إذ ليست له جهة أخرى من الحمل إلا أنّه جواهر لكلّ ما يُحمَلُ عليه (ف، ح، ١٧٦، ٢٣)

- ليس يُعنى بالجواهر ههنا شيء غير المحمول على الشيء الذي إذا عُقِلَ المحمول يكون قد عُقِلَ الشيء نفسه (ف، ح، ١٧٧، ٥)

- إن كان قد يُوجد شيء محمول على أمر ما لا

بطريق ما هو، ولم يكن يُحمَلُ على أمر آخر بجهة ما هو أصلاً بل كان حمله أبداً على أي شيء ما يُحمَلُ هو حمله لا بطريق ما هو، كان هو العَرَضُ على الإطلاق، وهو مقابل بالكلية لما هو جواهر بالإطلاق (ف، ح، ١٧٧، ١٠)

- ما كان يُحمَلُ بجهتين على موضوعين مختلفين فهو جواهر لأحد هذين الموضوعين وعَرَضٌ للموضوع الآخر (ف، ح، ١٧٧، ١١)

- إن كنا نعني بالجواهر ذات الشيء ونفس الشيء، وكان هذا هو ذاتاً لكن ليس بذات لغيره بل ذاتاً لنفسه، كان جواهرًا بنفسه وكان هو الجواهر على الإطلاق (ف، ح، ١٧٨، ٥)

- القدماء يُسمّون الموضوع الأخير وكلّياته المحمولة عليه من طريق ما هو «الجواهر» على الإطلاق، وسائر المحمولات على الموضوع الأخير التي تُحمَلُ عليه لا بطريق ما هو كانت كلّيات أو لم تكن كلّيات والمحمولات على كلّيات الموضوع الأخير لا بطريق ما هو «الأعراض»، وذلك إذا حُمِلت على الجواهر، لأنها تُحمَلُ عليها لا من طريق ما هو (ف، ح، ١٨١، ٦)

- ربّما سُمّي وجود الشيء إنّيته، ويُسمّى ذات الشيء إنّيته. وكذلك أيضاً جواهر الشيء يُسمّى إنّيته. فإنّا كثيراً ما نستعمل قولنا إنّيته الشيء بدل قولنا جواهر الشيء، فنرى أنّه لا فرق بين أن نقول ما جواهر هذا الثوب وبين أن نقول ما إنّيته (ف، أ، ٤٥، ٨)

- إذا أراد أحد أن يحدّد أو يرسم، وبالجملّة أن يأتي بقول الجواهر، أي اللفظ المفضل الدالّ على معنى الذات فيها كلها (الأمور المختلفة المتكررة) كان رسماً أو حدّاً، فإن القول أعمّ من كل واحد منهما، وحدّه واحد فيها من كل

- وجه؛ أي يكون واحدًا بالمعنى، وواحدًا بالاستحقاق، لا يختلف فيها بالأولى والأخرى، والتقدم والتأخر، والشدة والضعف (س، م، ٩، ٩)
- ما ليس بموجود في موضوع فهو الذي نسميه الجواهر (س، م، ٢٣، ٣)
- إنا نعني بالجواهر الشيء الذي حقيقة ذاته توجد من غير أن يكون في موضوع البتة أي حقيقة ذاته لا توجد في شيء البتة لا كجزء منه وجودًا يكون مع ذلك بحيث لا يمكن مفارقتها إياه وهو قائم وحده (س، م، ٤٦، ٩)
- إذا لم يكن الشيء في كذا كائنًا في موضوع، كان من الواجب أن ينظر بعد ذلك: فإن كان ليس في شيء من الأشياء غيره كائنًا في موضوع، فهو جواهر؛ وإن كان هناك شيء آخر هو فيه كالشيء في موضوع، ثم لم يكن في هذا الشيء، ولا في ألف شيء آخر على أنه في موضوع، بل على أنه في المركب أو في الجنس أو غير ذلك، فالشيء عرض (س، م، ٤٩، ٩)
- في مقولة الجواهر: فزعم قوم أن لفظة الجواهر، إن أريد إطلاقها على الأجسام وحدها، أمكن أن يقال على التواطؤ والقول الجنسي. وأما على معنى أعم من الجسم، فإنما تقع بالاتفاق أو التشكيك وقوع الموجود. وذلك لأن الهيولى والصورة أقدم في معنى الجوهرية من المركب والمفارقة الذي هو سبب وجودهما؛ وسبب قوام أحدهما بالآخر هو أقدم من جميع ذلك؛ وأن المبادئ لا تقع مع ذوات المبادئ في مقولة واحدة. ومع ذلك فقد إعترفوا بأن كونها موجودة لا في موضوع أمر تشترك فيه جميعها، وإن كان الموجود لا في موضوع لبعضها قبل بعض (س، م، ٩١، ٧)
- الجواهر إما بسيط وإما مركب؛ أعني من الأشياء التي منها تركيب الجواهر، أعني المادة والصورة (س، م، ٩٤، ٥)
- نعني بالجواهر الشيء الذي حق وجود الماهية الخاصة له في الأعيان أن يكون لا في موضوع، وجب أن تكون هذه الماهية، كالإنسان مثلاً، لحقيقتها جوهراً (س، م، ٩٤، ١٣)
- المعقول الكلّي أيضاً جواهر؛ إذ صحيح عليه أنه ماهية حقها في الوجود في الأعيان أن لا تكون في الموضوع، ليس لأنه معقول الجواهر؛ فإن معقول الجواهر ربما شكك في أمره فظن أنه علم وعرض؛ بل كونه علماً أمر عرض لماهيته؛ وهو العرض؛ وأما ماهيته فماهيته الجواهر؛ والمشارك للجواهر بماهيته جواهر (س، م، ٩٥، ١)
- الجسم الذي يُحمل عليه هو الذي إذا إعتبر بذاته كان جوهراً كيف كان، ولو كان مركباً من ألف معنى ذلك الجواهر طويل عريض عميق (س، ب، ٥٢، ٥)
- الجواهر... إنه الموجود لا في موضوع (س، ب، ١٠٣، ١)
- الجواهر وهو ما وجوده ليس في موضوع. وذلك كالأجسام، ومعنى ذلك أنه الشيء الذي إذا وجد كان وجوده لا في موضوع (مر، ت، ٢٩، ١٤)
- الجواهر هو موجود من غير اعتبار كونه في الزمان أو المكان، بل هذا الكون هو حالة توجد في الجسم، كالسواد الموجود له؛ ووجود هذا الكون له غير حقيقة الكون، لأن الوجود ليس من جملة الأجناس (مر، ت، ٣٣، ٣)

- كون الجواهر في زمانه الذي يكون فيه، مثل كون هذا الأمر أمسي ويسمى (أرسطو) هذه المقولة متى (مر، ت، ٣٣، ١٣)
- الجواهر جنس الأجناس إذ ليس شيء أعم منه إلا الوجود وهو عرضي وليس بذاتي، والجنس عبارة عن الذاتي الأعم، ثم ينقسم إلى الجسم وغير الجسم، والجسم ينقسم إلى النامي وغير النامي (غ، م، ١٤، ١٥)
- الجواهر: إسم مشترك: يُقال (جواهر) لذات كل، ك(الإنسان) أو ك(البياض) فيقال: جواهر البياض وذاته. ويقال (جواهر) لكل موجود، وذاته لا يحتاج في الوجود إلى ذات آخر تقارنها، حتى يكون بالفعل. وهو معنى قولهم: الجواهر قائم بنفسه (غ، ع، ٣٠٠، ١٧)
- الألفاظ تابعة للأثار الثابتة في النفس، المطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجواهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل (غ، ع، ٣١٣، ٣)
- الموجود ينقسم بنوع من القسمة إلى: الجواهر والعرض (غ، ع، ٣١٣، ١٠)
- الجواهر على اصطلاح المتكلمين عبارة عما ليس في محل (غ، ع، ٣١٤، ١٠)
- الجواهر ينقسم: إلى ما ليس في الموضوع، ولا يمكن أن يكون محمولاً. وإلى ما ليس في موضوع، ويمكن حمله على موضوع (غ، ع، ٣١٤، ١٥)
- الجواهر يُقال جواهر لذات كل شيء كالإنسان، ويُقال جواهر لكل موجود وذاته لا يحتاج في الوجود إلى ذات أخرى تقارنها حتى يكون بالفعل، وهو معنى قولهم الجواهر قائم بنفسه (غ، ع، ٣٥٥، ١٠)
- الجنس الأعم عندنا هو الجواهر (غ، ح، ٩٦، ٢)
- الجواهر هو الموجود لا في موضوع (سي، ب، ٥٣، ١٦)
- الجواهر منه جزئي كزبد وعمرو وهذا الخشب وهذا الجمل، ومنه كلي كالإنسان والحيوان (سي، ب، ٥٤، ١٧)
- الجواهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ٥٧، ١)
- الجواهر إما بسيط وإما مركب، والبسيط هو الفرد الذي لا يترتب من أشياء كل واحد منها جواهر في نفسه. والمركب ما يترتب من أشياء هي أيضاً جواهر (سي، ب، ٥٨، ١)
- الجواهر ليس حقيقته أنه الموجود في الأعيان لا في موضوع، بل الشيء الذي يلزم ماهيته إذا وجدت في الأعيان أن يكون لا في موضوع وكانت جوهرية لحقيقته وماهيته، وما يحمل عليه شيء لماهيته لا يبطل ذلك الحمل بسبب العوارض التي تلحقه، والشخصية والعموم من العوارض فلا تبطل بسببها الجوهرية المحمولة على الإنسان لماهيته الإنسانية (سي، ب، ٥٨، ٢٢)
- الموجود لا يخلو من أن يكون جوهراً أو عرضاً، والعرض يتأخر عن الجواهر في الوجود فالمتقدم عليه لا يكون عرضاً، وما ليس بعرض فهو جواهر (سي، ب، ٥٩، ٥)
- الجواهر لا يقبل الاشتداد والتنقص، فإن المشتد يستدعي حالة هي ضد الحالة التي يشتد إليها، واشتداده هو أن ينسلخ عن حالة يسيراً يسيراً متوجّهاً إلى أخرى يكتسبها يسيراً

- يسيرًا، وهذا لا يكون إلا بين ضدّين، ولا تضادّ في الجوهر (سي، ب، ٦٠، ٧)
- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصابًا وانحناءً، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخنًا وتقطعًا (سي، ب، ٦٧، ٤)
- ليس في مقولة الجوهر حركة، فإن الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا يسيرًا يسيرًا (سي، ب، ٧٣، ٢٤)
- جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر، وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر، فجزء الجوهر جوهر (سي، ب، ١٤٠، ١٧)
- الجوهر بالجملة سواء كان عامًا أو شخصًا هو الذي ليس في موضوع أصلاً (ش، م، ٨، ٣)
- (من الموجودات) ما ليس يُحمَل على موضوع أصلاً... ولا هو في موضوع... وهذا هو شخص الجوهر المُشار إليه (ش، م، ٩، ١)
- ينفصل كليّ الجوهر من شخصه بأن كليّ يُقال على موضوع وشخصه لا يُقال على موضوع (ش، م، ٩، ٦)
- الجوهر على طريق المثال هو مثل إنسان وفرس (ش، م، ١٠، ١٧)
- الذي يعمّ كل جوهر شخصًا كان أو كليًا إنه ليس يوجد في موضوع (ش، م، ٢١، ٤)
- مما يخصّ مقولة الجوهر أنه لا مضاد لها... لكن هذه الخاصّة قد يُشاركها فيها غيرها من المقولات (ش، م، ٢٣، ١١)
- مما يخصّ الجوهر أنه لا يقبل الأقل والأكثر (ش، م، ٢٣، ١٨)
- من خواصّ الكلّم... ألا يقبل الأقل والأكثر كالحال في الجوهر (ش، م، ٢٧، ١٧)
- ليس من الجوهر شيء يُعدّ من المضاف (ش، م، ٣٦، ١٦)
- الذي بالذات... هو المقول على أشخاص الجوهر (ش، ب، ٣٨١، ٢٥)
- ... ما ليس هو موجود في شيء ولا هو مقول على شيء... قيل في رسم الجوهر (ش، ب، ٣٨٢، ١)
- فصل الجوهر جوهر (ش، ج، ٦٠٧، ٣)**
- إنّ من الموجودات: قائمًا بنفسه، هو الجوهر؛ وقائمًا بغيره هو العَرَض (ط، ش، ١٩٤، ١)
- أن يقال: إنّ «الجوهر» مركّب من أعراض؛ أو مركّب من جواهر أحدها «جسم» والآخر «حساس»، والآخر «نام»، والآخر «متحرّك بالإرادة»؛ وإنّ هذا الإنسان المعين فيه جواهر متعدّدة بتعدّد هذه الأسماء؛ وإنّ الجوهر الذي هو «الحساس» ليس هو الذي هو «متحرّكًا بالإرادة»، ولا الذي هو «جسم»، ولا الذي هو «ناطق» ولا «الناطق» هو «الحساس»؛ فهذا ممّا يعلم فسادُه بعد تصوّره بالصورة (ت، ر، ٢، ١١، ٦٤)
- جواهر اول**
- الجوهر الأول ليس يقال على موضوع، ولا هو في موضوع (أ، م، ١٠، ٦)
- المُشار إليه الذي لا في موضوع «الجوهر الأول» وكليّاته «الجواهر الثواني»، إذ كانت تلك هي الموجودة خارج النفس وهذه إنّما

تحصلُ في النفس بعد تلك (ف، ح، ١٠٢، ٧) التساوي (ز، ق، ١٨٣، ٢٠)

جوهر جزئي

جوهري

- الجوهر الجزئي فلا مقول على موضوع ولا موجود في موضوع. أما أنه ليس موجوداً في موضوع فلجوهرية، وأما أنه ليس مقولاً على موضوع فلأن الموضوع الذي يُقال هو عليه إما أن يكون كلياً أو جزئياً، ولا يجوز أن يكون كلياً لأن الكلي هو ما يشترك في معناه كثيرون (سي، ب، ٥٤، ٢٣)
- إذا كان العرض في شيء لا لا كجزء بل كجزء، وهو مقوم له، فهو جوهري فيه وليس جوهراً (س، م، ٥٠، ١٠)
- معنى الجوهري الذاتي؛ فإن ذات كل شيء، كان عرضاً أو جوهراً، فقد يُسمى جوهراً؛ فيكون لفظ الجوهر الذي نسب إليه الجوهري ليس يدل على المعنى الذي وضعناه مقابل العرض حتى يكون الجوهري منسوباً إلى ذلك الجوهر؛ بل يدل على الذات فيكون الجوهري مكان الذات (س، م، ٥٠، ١٢)

جوهر عام

- الموجودات منها ما يُحمَل على موضوع وليست في موضوع... وهذا هو الجوهر العام (ش، م، ٨، ٩)
- الجوهر الكلي (....) قوامه بالشخصيات؛ إذ لولاها لم تكن الكليات موجودة؛ فالشخص في الرتبة متقدم عليه، لكن الشخص في صيرورته معقولا يفتقر إلى الكلي، ولا يفتقر في الوجود إليه (غ، ع، ٣١٥، ٢٥)
- الجوهر الكلي مقول على موضوع وموجود لا في موضوع. أما كونه مقولاً على موضوع فلكليته، وأما أنه ليس في موضوع فلجوهرية (سي، ب، ٥٤، ١٩)

جوهر كلي

جوهرية

- معنى الجوهرية هو أنه ليس في شيء من الأشياء البتة كائناً في موضوع، لا أنه ليس في شيء كذا كائناً في موضوع (س، م، ٤٩، ٦)
- إن الجوهرية لم تكن لأجل أن الشيء بالقياس إلى شيء ما هو لا في موضوع، بل لأنه في نفسه كذلك (س، م، ٤٩، ١٣)
- إن الجوهرية هي الماهية التي من شأنها، إذا وجدت، أن لا تحتاج إلى موضوع (س، م، ٩٨، ١)
- النوع أحق باسم الجوهرية من الأجناس (ش، م، ١٩، ١٢)

جوهر وكيف

- الجوهر وكيف ليس يوجد فيهما معنى

ح

- إنَّ الكيفيات التي يتعلّق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخًا في المتكيّف بها رسوخًا لا يزول، أو يعسر زواله، وبالجمله لا يسهل زواله، ويُسمّى ملكة؛ ومنها ما لا يكون راسخًا، بل يكون مدعنا للزوال سهل الإنتقال، فيُسمّى حالاً (س، م، ١٨١، ٨)

- إنَّ الفرق بين الملكة والحال أنّ هذه سهلة وتلك أطول زمانًا وأعسر تحرّكًا (س، م، ١٨٣، ٢)

- الحال هي كفيّة سريعة الزوال (س، م، ١٨٣، ١١)

المتكلمون يُسمّون اللونية حالاً، لأنّ مُنكر الحال إذا ذكر الجنس واقتصر بطلّ عليه الحدّ وإن زاد شيئاً للإحتراز فيقال له إن الزيادة عين الأول أو غيره. فإن كان عينه فهو تكرار فاطرحه وإن كان غيره فقد إعترف بأمرين (غ، ص، ٢٠، ١٢)

حال الأمور

- إنَّ حال الأمور على أربعة أوجه: إمّا ثابتة بأعيانها، وإمّا ثابتة في هموم القلب، وإمّا في الكلام، وإمّا في الكتاب. فإثنان من هذه الأسماء الأربعة متفقان، وإثنان مختلفان. فالمتفقان الأعيان والهموم، فإنّه ليست السماء بفارس بغير السماء بالرّوم، ولا الأرض بغير الأرض ولا ما سوى ذلك من أعيان الأشياء. وكذلك الهموم فليس المعروف عند الرّوم أنّه فرس بمظنون بفارس حماراً، ولا الذي يعرفه هؤلاء قمرًا بمظنون عند الآخرين شمسًا. والمختلفان الكلام والكتاب. فإنّ كلام فارس مخالف لكلام الرّوم، وكذلك كتابهم مخالف لكتابهم (ق، م، ٢٥، ٤)

حاد

- الحاد ينبغي أن يكون بصيرًا بالفرق بين الصفات الذاتية واللازمة والعرضية (غ، ح، ٩٤، ٣)

- إن الحاد ينبغي أن يكون بصيرًا بالفرق بين الصفات الذاتية واللازمة والعرضية (غ، ص، ١٣، ٧)

حادث

- الحادث بحسب الزمان: هو الذي لزمان وجوده ابتداء. وبحسب الذات: هو الذي لذاته مبدأ هي به موجودة (غ، ع، ٣٣٤، ١٥)

حال

- كل حال وكل إنفعال فإنما من شأنه أن يكون في ذلك الشيء الذي هو له حال أو إنفعال، بمنزلة ما أن العلم في النفس، إذ هو حال للنفس (أ، ج، ٦٤٦، ٤)

- الملكة والحال كل هيئة في النفس وكل هيئة في المتنفّس بما هو متنفّس (ف، م، ٩٩، ٩)

- وأما الهيئات التي للمتنفّس بما هو متنفّس، فمثل الصحة والمرض، وهذه كلها إذا تمكنت حتى يعسر زوالها قيل لها ملكة، وإذا كانت غير متمكنة وكانت وشيكة الزوال قيل لها حال، ولم تُسمّ ملكة (ف، م، ٩٩، ١٦)

حال الوجود

- موضع آخر ليس يعتبر فيه الوجود، بل حال الوجود؛ وذلك أنّ الشيء كونه موجوداً للموضوع غير كونه له دائماً، وأكثرية أو أقلية؛ وغير كونه له كله أو لبعضه، وغير كونه له بالقياس إلى كذا دون القياس إلى كذا. وليس إذا سلم وجوده فقد سلم من كل وجه (س، ج، ١٢٧، ٥)

حالة الاكثرية

- إذا سئل عن الذي أصفر للوجل، أنّه كيف هو في هذه الحال، فقبل أصفر اللون، لم يكن الجواب كاذباً؛ وإذا سئل عنه، أنّه كيف هو مطلقاً، فلا يجاب في العادة بأنّه أصفر إذا كان محمار الخلقة. والسبب في ذلك أنّ المجيب يستشعر أنّ السائل يسأله، أنّه كيف هو في طبيعته الصحيحة، وفي حالة الأكثرية، ويكون عنده أنّ السائل توسع فترك بعض ما يجب أن يتم به عبارته، فيجيبه حينئذ بما يجيبه. وإذا سأل مطلقاً أيضاً، أنّه كيف زيد، وكان السؤال لا يقتضي زيادة إشعار، أو كان السؤال يوهم المجيب أنّه يسأل عن حاله في الوقت، فلا يكذب، لو قال: مغموم أو محموم، وإن كان ذلك سريع الزوال (س، م، ١٩٩، ٧)

حاوي

- إنّ الحاوي هو الذي يطابق كل شيء ويفضّل عليه (س، د، ٩٣، ١٦)

حجة

- إن كان إنما استدعي الحجة لينتقل أبداً على طريق التحليل بالعكس إلى الحجة وإلى حجة الحجة، عسى أن يعثر في طريقة على شيء

يُبطّل به على المجيب أو ليوهم بكثرة الانتقال وبالمطاوله أنّه يتكلّم في الوضع بما يُطله، أو يطول ليتقضى الزمان وينصرم المجلس. فهو إما مغالط وإما هازل (ف، ج، ٥٦، ٩)
- أن المجيب إذا أتى بالحجة التي تثبت الوضع وضعوا بإزائها مقدمات مضادة لمقدمات الحجة التي جاء بها المجيب، وأنتجوا عنها ضد الوضع، وطالبوا المجيب بالفرق بينهما (ف، ج، ٥٧، ٥)

- إن كانت المعارضة بشبيه تأليف الحجة وكان يُنتج مقابل ما تُنتجه الحجة التي تثبت الوضع أمكن أن يجعل مبطلاً لشكل القول الذي جعله المجيب حجة (ف، ج، ٥٨، ١)

- أمّا الشيء الذي يترتب أولاً معلوماً، ثم يُعلم به غيره على سبيل التصديق، فإنّ ذلك الشيء يُسمّى - كيف كان - حجة (س، د، ١٨، ٨)
- يُسمّى الشيء الموصل إلى التصديق المطلوب [حجة]: فمنها [قياس]. ومنها [إستقراء] ونحوه ومنهما يصار من الحاصل إلى المطلوب (س، أ، ١٨٥، ١)

- من عاداتهم (الناس) أن يسمّوا ما يحصل من التصديق «حجة» فمنه ما يسمّونه «قياساً» ومنه ما يسمّونه «إستقراء» أو غير ذلك (س، ش، ١٠، ٣)

- ما يؤدّي منه إلى كشف التصورات يُسمّى حدّاً أو رسماً، وما يُفضي إلى العلوم التصديقية يُسمّى حجة. فمنه قياس ومنه إستقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٦، ٧)

- يُنال التصوّر بالحدّ والتصديق بالحجة (غ، م، ٢٥، ١٦)

- الحجة إمّا قياس وإمّا إستقراء وإمّا تمثيل (غ، م، ٢٥، ١٧)

- الحجة: هي التي يؤتى بها في إثبات ما تمس الحاجة إلى إثباته، من العلوم التصديقية؛ وهي ثلاثة أقسام: قياس وإستقراء وتمثيل (غ، ع، ١٣١، ٢)
- والإستقراء والتمثيل (ض، س، ٢٤، ١١)
- لا يتوصل إلى التصديق إلا بالحجة وهي البراهين (ض، س، ٢٦، ٢٧)

حجة جدلية

- الحجة الجدلية هي أعم من القياس الجدلي؛ فإنها قياسية وإستقرائية، وليس واحدة منهما هو صناعة الجدل، بل فعل من أفعال صناعة الجدل (س، ج، ٢٥، ٣)
- المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤدي إلى التصديق حجة، فمعه قياس ومنه إستقراء وغيرهما (سي، ب، ٢٧، ٥)
- الحجة هي قول مؤلف من أقوال يقصد به إيقاع التصديق بقول آخر غير مصدق به، وأصنافها ثلاثة: القياس والإستقراء والمثال (سي، ب، ١٣٩، ٦)

حجج

- القياس بل الحجة يقال بالتشابه على شيئين، فيقال للأفكار المؤلفة في النفس تأليفاً مؤدياً إلى التصديق بشيء آخر، وللقول المسموع المؤلف من أقوال يلزم من تسليمها قول آخر، فمادة أحدهما إذن المعاني المعقولة، ومادة الآخر الأقوال المسموعة من حيث هي دالة على المعاني المعقولة (سي، ب، ٢١٩، ٢)
- كل حجة فهي إنما تتألف عن قضايا، وتتجه إلى مطلوب يستحصل بها. ولا يصح أن تكون كل قضية مطلوبة بحجة، وإلا لتسلسل أو دار؛ فلا بد من الإنتهاء إلى قضايا ليس من شأنها أن تكون مطلوبة؛ بل هي المبادئ للمطالب. وهي التي يرجع فيها إلى القبول والتسليم مما عددناه في النهج المتقدم قبلاً (ط، ش، ٤١٥، ٣)
- كل حجة، فإنما هي حجة بالقياس إلى شيء هو كذلك (ط، ش، ٤١٦، ١٩)
- حجة الله برسله قامت بالتمكّن من العلم. فليس من شرط حجة الله تعالى علم المدعوين بها (ت، ر، ١١٣، ٦)
- الموصل إلى التصديقات يسمى حجة كالقياس
- قد تكون الحجج كاذبة، والشيء في نفسه صحيح أو يكون مطلوباً موقوف الأمر، وهل في بطلان تلك الحجة أكثر من أن يبقى ذلك الشيء بلا حجة، فيعود إلى ما كان عليه قبل أن يُصادف قياسه (ف، ج، ٥٦، ٥)
- تركيب المفردات أولاً في أمور هي قضايا، ثم تُركّب من هذه القضايا أنواع الحجج (سي، ب، ٩٦، ٤)
- أصناف الحجج ثلاثة؛ وذلك لأن الحجة والمطلوب لا يخلوان من تناسب ما، ضرورة، وإلا لا تمتنع إستلزام أحدهما الآخر؛ فذلك التناسب يكون: إما باشتمال أحدهما على الآخر. أو بغير ذلك. فإن كان بالإشتمال، فلا يخلو: إما أن تكون الحجة هي المشتعلة على المطلوب، وهو القياس. أو بالعكس، وهو الإستقراء. وإن لم يكن الإشتمال، فلا بد وأن يشملهما ما به يتناسبان، وهو التمثيل (ط، ش، ٤١٦، ٢٠)
- ما يكتسب به التصورات وهو التعريفات وما يكتسب به التصديقات وهو الحجج (و، م، ٢٩، ١٥)

عندما توضع حدود على نحو خاص، ولا أيضًا عندما يوضع وَضْعٌ واحد يلزم شيء آخر، وأنه إنما يمكن أقل ما يكون من وضعين أوليين متى أردنا أن نقيس (أ، ب، ٣٢٠، ١٤)

- الحد قد نظر أنه لما هو الشيء، وما هو الشيء بأسره هو كلي وموجب (أ، ب، ٤١٢، ٢)

- الحد مبني ومُعَرَّف كجوهر الشيء (أ، ب، ٤١٢، ١٣)

- الحد لما هو الشيء وللجوهر (أ، ب، ٤١٣، ١١)

- الحد يعرف ما هو الشيء (أ، ب، ٤١٤، ٣)

- لا لكل ما له حد له برهان، ولا أيضًا لكل ما له برهان يوجد له حد (أ، ب، ٤١٤، ١٠)

- لا الحد ولا البرهان هما شيء واحد بعينه، ولا أيضًا أحدهما أيهما كان في أحدهما، وإلا كانت الأشياء الموضوعة لهما، المرتبة تحتها، حالها هذه الحال (أ، ب، ٤١٤، ١٢)

- الحد لا يكون قياسًا (أ، ب، ٤٢٠، ٣)

- الحد والبرهان يدلان على شيء واحد. ومعنى ما هو الإنسان، ومعنى أنه موجود، مختلفان (أ، ب، ٤٢٣، ٥)

- ليس الحد والقياس شيئًا واحدًا بعينه، ولا أيضًا القياس والحد لشيء واحد بعينه (أ، ب، ٤٢٤، ١٣)

- الحد بما يقال إنه قول ما هو، فمن البين أن أخذ ذلك هو أن يقال على ماذا يدل الاسم أو قول آخر يدخل في باب دلالة الاسم (أ، ب، ٤٢٩، ٦)

- قد يوجد حد آخر وهو قول يعرف: لم هو الشيء؟ فذلك المُتَقَدِّم قد يدل دلالة، فأما بيان فلا يبين. وهذا الآخر فمن البين أنه كالبرهان

- الطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصورات هي التعريفات والطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصديقات هي الحجج (و، م، ٣٣، ١٤)

- الحجج لا بد لها من أجزاء تتركب منها وهي القضايا وهو مرادنا أيضًا بمبادئها (و، م، ٣٤، ٣)

- قدموا التعريفات على الحجج لأن المفاد بالتعريفات هي التصورات والمفاد بالحجج هي التصديقات والتصورات سابقة على التصديقات (و، م، ١٠٨، ١٤)

حجج خطبية

- الحجج الخطبية، وذلك أنها إما أن تُقنع بالأمثلة - وهذا هو الإستقراء - وإما بالاثنوميا أي القياس الإضماري، وهو أيضًا قياس (أ، ب، ٣١٠، ١)

- إن الحجج الخطبية إما ضمائر حذفت فيها الكبريات، فإذا ردت عادت إلى شكل من الأشكال؛ وإما مثالات مظنونة الصدق غير معتقدة، أو مظنونة الإنتاج في التأليف غير معتقدة، سواء كانت صادقة أو كاذبة، ولكنها معدة نحو إلزام خصم منازع، أو إقناع جماعة سامعين وحاضرين أو مكاتبين؛ وأكثرها في الأمور الجزئية (س، ق، ٥٥٥، ٧)

حد

... الذي نسميه الحد هو ما إليه تنحل المقدمة، وذلك كالمقول. والذي يقال عليه المقول إما بزيادة ولا توجد، أو بانقسام يوجد ولا يوجد (أ، ق، ١٠٧، ٣)

- أثبتنا أننا إذا قلنا بأن نضع حدًا واحدًا، أنه لا

- على ما هو، وإنما يخالف البرهان بالوضع (أ)،
(ب، ٤٢٩، ١٤)
- الحدّ... هو قول على معنى ما الشيء غير
مبرهن؛ والآخر قياس على معنى ما هو،
يخالف البرهان بالتصريف؛ والثالث نتيجة
البرهان على ما هو (أ، ب، ٤٣٠، ٧)
- في إثبات الحدّ بالقسمة فقد يجب أن ينحو نحو
هذه الثلاثة، وهي أن تؤخذ الأشياء المحمولة
من طريق ما هو وأن يرتب في هذه أيما هو
الأول والثاني وأن جميعها هي هذه (أ، ب،
٤٤٨، ٤)
- ينبغي أن يبحث من الرأس في الأشياء
المأخوذة إن كان واحدًا بعينه، ويكون البحث
إلى أن ينتهي إلى قول واحد، وذلك أن هذا هو
حدّ الأمر (أ، ب، ٤٥٠، ٣)
- الحدّ هو القول الدالّ على ماهية الشيء. وقد
يوصف أيضًا بأنه قول مكان اسم، أو قول
مكان قول، لأنه قد يمكننا أن نحدّ بعض
الأشياء التي يستدل عليها بقول. فأما الذين
يجعلون الصفة بالاسم كيفما كان فمن البين
أنهم ليس يوقنون تحديد المعنى، لأن كل تحديد
فهو قول ما (أ، ج، ٤٧٤، ١٦)
- لما كان الحدّ إنما يوقي لمكان المعرفة بالأمر
المحدود، وكانت معرفتنا بالشيء لا تكون من
أي شيء إتفق، لكن من أشياء هي أقدم
وأعرف، كما هو في البراهين، لأن بهذا الوجه
يجري أمر كل تعليم وتعلم، كان من الظاهر أن
ما لم يحدّ بما يجري هذا المجري لم يحدّ (أ،
ج، ٦٣٢، ٦)
- من البين أن الذي يكون من أشياء هي أقدم
وأعرف قد حدّ أيضًا بأفضل ما يكون (أ، ج،
٦٣٢، ١١)
- الحدّ لذلك عند كل واحد موصوف بخلاف ما
هو عند الآخر إن كان ينبغي أن يعمل الحدّ من
الأشياء التي هي أعرف عند كل واحد (أ، ج،
٦٣٤، ١٠)
- الحدّ إنما يراد لمكان المعرفة (أ، ج،
٦٦٢، ٢)
- من شأن الحدّ الموقفي أن يكون خاصيًا للشيء
المحدود (أ، ج، ٦٨٦، ٤)
- الحدّ الواحد بعينه إنما يكون لما هو أمر واحد
فقط على الإطلاق. ومثال ذلك حدّ الإنسان
وحدّ إنسان واحد فقط (أ، س، ٨٠٧، ٢)
- الحدّ جامع لما تعرفه التحصيل، وحاجز بينه
وبين غيره، ويحيط بها إحاطة يمنعه من أن
يدخل فيه شيء ليس منه، أو يخرج منه شيء هو
منه، مثل حدود الأرضين والدور التي يحدّ بها
كل امرء أرضه وداره (ق، م، ١، ١١)
- الحدّ في صنعة الأمور، هو الكلام الجامع
الوجيز المحيط. كقول القائل في حدّ الأنس:
الإنسان حيّ ناطق مائت (ق، م، ١، ١٤)
- الحدّ إسم بُني على أحرف معلومة. ثم هو بعد
ذلك كلام صار لذلك الإسم تفسيرًا (ق، م،
٢، ٦)
- من صفة الحدّ أن الزيادة فيه نقصان، والنقصان
فيه زيادة. وذلك أنا إذا قلنا في حدّ الإنسان:
إنه حيّ ناطق مئيت، فلو زدنا في هذا الحدّ،
فقلنا: حيّ ناطق مئيت كاتب؛ لكنّا قد نقصنا من
الحدّ، فلم يُحظ إلا كلّ كاتب من الناس. ولو
نقصنا من الحدّ فقلنا: حيّ مئيت؛ لزاد ذلك في
الحدّ، حتى يجاوز الناس إلى البهائم والطير
وسائر الحيوان، فكلّها حيّ مئيت (ق، م،
٢، ١٢)
- محنة الحدّ التي بها يُعرف صحته أن يدور منقلبًا

نجري على هذا الترتيب إلى أن يكون المجتمع من الفصل الذي يُجاب به الآن ومن جميع ما تقدّم مساويًا للنوع المقصود معرفته ومطابقًا له (ف، د، ٨١، ٢٠)

- الحدُّ يؤلّف من جنسٍ وفصلٍ، كقولنا في الإنسان إنه حيوان ناطق (ف، د، ٨٥، ١٣)

- إذا اتفق في حد ما أن يكون فيه جنس وفصول أكثر من واحد كما في حد الحيوان، إنه جسم متغلّج حسّاس. فينبغي أن نعلم أن الفصل المقومٌ لذلك النوع هو الفصل الأخير (ف، د، ٨٥، ١٤)

- القول الذي ليس بحد ولا رسم قد يؤلّف من نوع وعرض، كقولنا في زيد إنه إنسان أبيض، وقد يؤلّف من أعراض كقولنا في زيد إنه كاتب مُجيد (ف، د، ٨٦، ١٤)

- الحدُّ مساوٍ للمحدود في الحمل، كقولنا كل إنسان حيوان ناطق وكل حيوان ناطق إنسان (ف، د، ٨٦، ١٩)

- نأخذ حدّ المحمول ثم ننظر هل نجده في الموضوع، فإن وجدناه ألفناه في الشكل الأول بأن نعكس المحمول على حدّه، فيلزم عنه وجود المحمول في الموضوع. وإن وجدنا حدّ المحمول مسلوبًا عن جميع الموضوع ألفناه في الضرب الثاني من الشكل الثاني، فينتج سلب المحمول عن الموضوع (ف، ق، ١٠١، ١٨)

- الأعراض الذاتية، فمنها ما هو محمولٌ أوّل، ومنها ما ليس كذلك. وأما ما هو دائمًا خاصّ بالموضوع من الذاتية فالحدّ، فإن الحدّ خاصّ بموضوعه (ف، ب، ٣٠، ٤)

- إن الشيء يؤخذ في حدّ الشيء على جهات، منها على مثال ما يؤخذ الحيوان في حدّ الإنسان، ومنها على مثال ما يؤخذ الناطق في

على نفسه، ولذلك يفعل النسبة الخالصة. فقد قيل في حدّ الإنسان: هو حيّ ناطق ميت، فإذا امتحن الحدّ، فالإنسان هو حيّ ناطق ميت؛ امتحن بالإنقلاب، فقليل: كل حيّ ناطق ميت إنسان، قلب ذلك فقليل: كل إنسان حيّ ناطق ميت، لاستقام (ق، م، ٧، ١٠)

- الحدّ مقال وجيز دالّ على ذات الشيء المحدود (به، ح، ١٠٢، ٢)

- قوام الحدّ من أربعة أشياء: أحدها من الجنس والفصول المنشئة للصور، وهو تامّ، كالإنسان حيّ، وهو جنس يعمّ الناطق وغير الناطق

والمائت وغير المائت. والثاني من عنصر الشيء، كقولنا في الطبّ إنه معافاة أجساد الأنس. والثالث من غايته، كقولنا في الطبّ

إنه إفادة الأجساد الصّحة. والرابع العنصر والتمام جميعًا، وهو كامل، كقولنا فيه أيضًا: إنه معافاة أجساد الأنس ليفيدها الصّحة (به، ح، ١٠٢، ٥)

- الحدّ مع جميع تلك الأشياء (الرسم والنوع والاسم) يدلّ على جوهر الشيء وعلى كل ما به قوام الشيء (ف، د، ٦٢، ٨)

- الحدّ قولٌ تركيبه تركيبٌ تقييد يشرح المعنى المدلول عليه باسم ما، بالأشياء التي بها قوام ذلك المعنى (ف، د، ٧٢، ١٥)

- الجزء الأول من حدّ كل نوع هو جنسه والجزء الثاني منه هو فصله، وهو المتّم لحدّه، وهو المقوم له، إذ كان يُعرّف بما يخصّه في جوهره (ف، د، ٨٠، ١٣)

- إن كان ذلك الحدّ أعمّ من النوع المطلوب كان ذلك أيضًا جنسًا متوسطًا أقرب إلى النوع المطلوب، فتقرّن به أيضًا حرف أي فيجانب عنه بفصل يزدف هذا الجنس الثالث. ولا نزال

فالمساويات للمحدود قد يُمكن أن يُؤخذ كل واحد منها على انفراده حدًا للمحدود. فالمتأخر من هذين الجزئين يُسمى الحد الذي هو نتيجة برهان، والأقدم منهما يُسمى الحد الذي هو مبدأ برهان. ومجموعهما يُسمى الحد الذي هو برهان متغير في الوضع (ف، ب، ٤٧، ٧)

- متى اتفق في شيء واحد ان اجتمع في حده جزء دال على غايته وجزء يدل على ما فيه الشيء، ان الذي يدل على الغاية هو مبدأ برهان في ذلك الحد، والجزء الآخر هو نتيجة برهان (ف، ب، ٤٨، ٣)

- الموضوع في الحد مكان الجنس، إما أن لا يكون جنسًا أصلاً، بل اسماً مشتركاً أو غير النحو الذي يُقال في الحيوان إنه جنس للانسان (ف، ب، ٤٩، ٢١)

- أجزاء الحد، ينبغي أن تكون إما محمولات على الشيء من طريق ما هو، أو أموراً بها وجود الشيء بذاته، لا بالعرض (ف، ب، ٥١، ١٦)

- تأليف الحد يلتزم بعد ذلك بجمع الأجزاء التي حالها هذه الحال، وترتيبها متتالية على نظم محصل، الى أن يجتمع من جملتها ما يساوي المحدود. فحينئذ نكون قد وقينا الشيء حده (ف، ب، ٥١، ١٩)

- ترتيب أجزاء الحد (الحد) هو أن يُقايَس بين تلك الأجزاء، فأيها كان أقدم في الوجود أُخر في الترتيب، وأيها كان متأخرًا في الوجود قُدّم في الترتيب. وكذلك أيها كان أعم قُدّم في الترتيب، وأيها كان أخص أُخر، ويتحرى في كل ما يُقصد تحديده أن يؤخذ أولاً جنسه،

حد الانسان، ومنها ما يؤخذ على مثال ما يؤخذ الانسان في حد الضحك، ومنها ما يؤخذ على مثال ما يؤخذ العدد في حد الزوج والفرد (ف، ب، ٣٣، ٣)

- الذي أجزاءه (الحد) أقدم من المحدود هو الذي يُقَهّم ذات الشيء مفصلاً بالتي هي وجود ذلك الشيء بالذات لا بالعرض (ف، ب، ٤٦، ٨)

- (الحد) الذي يُقَهّم الشيء مفصلاً بالتي بها وجوده وهي في الشيء يقع عليه اسم الحد أكثر مما يقع على ما أجزاءه خارجة عن الشيء (ف، ب، ٤٦، ١٢)

- أقدم أجزاء الحد مرتبة من القول أشد تأخرًا. والمتأخر من أجزائه ينبغي أن يكون الأقدم، فالأقدم في الترتيب (ف، ب، ٤٦، ١٦)

- الأقدم من أجزاء الحد قد يُمكن أن يبرهن به المتأخر، إما وجوده للمحدود وإما وجوده على الإطلاق (ف، ب، ٤٦، ١٨)

- أجزاء الحد التامة منها ما يدل عليه لفظ مركّب، ومنها ما يدل عليه لفظ مفرد، ومنها ما يدل عليه قول (ف، ب، ٤٦، ٢١)

- أمّا ما يدل عليه لفظ مركّب (من أجزاء الحد)، فإنما يمكن أن يبرهن وجوده للمحدود بالأجزاء الأخر، وإن كانت هذه الأجزاء الأخر، فيها أيضًا ما يُمكن أن يحمل بعضها على بعض، أمكن أن يبرهن وجود أحد جزئيه للآخر ببرهان حملي، ويُجعل الحد الأوسط فيه الجزء الآخر (ف، ب، ٤٦، ٢٢)

- أجزاء الحد التامة التي تدل على كل واحد منها بقول، منها ما هو أعم من المحدود ومنها ما كل جزء منه مساوٍ للمحدود (ف، ب، ٤٧، ٦)

- أجزاء الحد التامة التي يدل عليها بقول،

فِيَرْتَبَّ أَوَّلًا، ثُمَّ يُرَدَّفُ بِسَائِرِ الْبَاقِيَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي قَلْنَاهُ. فَإِذَا اجْتَمَعَ مِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ مَا يُسَاوِي الْمَحْدُودَ حَصَلَ لَنَا حِينَئِذٍ حَدٌّ ذَلِكَ الشَّيْءِ (ف، ب، ٥١، ٢٢)

مِنْهَا الْأَعْمُ فَالْأَعْمُ، إِلَى أَنْ يَتَحَصَّلَ لَنَا أَخَصَّتْهَا، ثُمَّ نَنْظُرُ فِي سَائِرِ الْمَحْمُولَاتِ، فَمَا كَانَ مِنْهَا أَعْمُ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ أَوْ مُسَاوِيًا لَهُ أَطْرَحْنَاهُ (ف، ب، ٥٥، ١٤)

- أَخَذُ الْحَدِّ بِطَرِيقِ الْقِسْمَةِ، فَهُوَ هَكَذَا. وَهُوَ أَنَا مَتَى قَصَدْنَا لِتَحْدِيدِ شَيْءٍ مَا، نَنْظُرْنَا تَحْتَ أَيِّ جِنْسٍ هُوَ دَاخِلٌ. فَإِنْ كَانَ لَهُ جِنْسٌ مَا أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ جِنْسِهِ الْعَالِيِّ، أَخَذْنَاهُ، وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ لَهُ جِنْسًا أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنَ الْعَالِيِّ أَخَذْنَا جِنْسَهُ الْعَالِيَّ وَقَسَّمْنَاهُ بِفَصْلَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ أَوَّلَيْنِ، ثُمَّ نَنْظُرْنَا فِي الَّذِي نَقْصِدُ تَحْدِيدَهُ تَحْتَ أَيِّ الْمُتَقَابِلَيْنِ هُوَ دَاخِلٌ (ف، ب، ٥٣، ١٣)

- أَمَّا تَرْتِيبُ أَجْزَائِهِ (الْحَدِّ)، فَإِنَّا نَنْظُرُ إِلَى مَا عَدَا الْجِنْسَ، فَنَقْدُمُ فِي التَّرْتِيبِ الْأَعْمُ فَالْأَعْمُ، إِنْ كَانَ عَمُومُهَا عَلَى نِظَامٍ. وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَمُومُهَا لَيْسَ مُتَوَالِيًا عَلَى نِظَامٍ، فَهَمَّا، إِمَّا مُسَاوِيَانِ، وَإِمَّا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَعْمُ مِنَ الْآخَرِ، بِوَجْهِ مَا. فَأَمَّا إِنْ كَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ، نُظَرُّ أَيْتَهُمَا مَنْزِلَتَهُ مِنَ الْآخَرِ بِمَنْزِلَةِ الْمَادَّةِ، فَيَقْدُمُ ذَلِكَ فِي التَّرْتِيبِ، وَيُؤَخَّرُ مَا مَنْزِلَتُهُ بِمَنْزِلَةِ الصُّورَةِ. وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَعْمُ مِنَ الْآخَرِ بِوَجْهِ وَأَخْصَصَ مِنْهُ بِوَجْهِ آخَرَ، أَوْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدُلُّ مِنْ وَجْهِهِ عَلَى الْكَمَالِ بِالسَّوَاءِ، أَوْ عَلَى النِّقْصِ بِالسَّوَاءِ، قُدِّمَ أَيْتَهُمَا شَاءَ الْمَحْدَدُ. وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَدُلُّ مِنْ وَجْهِهِ عَلَى شَيْءٍ أَكْمَلَ وَالْآخَرُ عَلَى مَا هُوَ أَنْقَصُ، أَنَّهُ يَجِبُ أَوْ الْأَفْضَلُ فِي التَّحْدِيدِ أَنْ يَقْدَمَ الدَّالُّ عَلَى الْأَكْمَلِ فِي التَّرْتِيبِ (ف، ب، ٥٥، ٢٤)

- إِنْ انْحَازَ (الْحَدِّ) فِي أَحَدِ الْمُتَقَابِلَيْنِ (مِنْ الْفَصْلَيْنِ)، نَنْظُرْنَا فِي الْمَجْتَمِعِ مِنَ الْجِنْسِ وَذَلِكَ الْفَصْلُ: هَلْ هُوَ مُسَاوٍ فِي الْحَمْلِ لِلْمَقْصُودِ تَحْدِيدِهِ؟ فَإِذَا وَجَدْنَاهُ مُسَاوِيًا، كَانَ ذَلِكَ الْمُجْتَمِعُ حَدًّا لِذَلِكَ الشَّيْءِ، وَإِنْ كَانَ أَعْمُ مِنْهُ نَنْظُرْنَا، فَإِنْ كَانَ لِلْمُجْتَمِعِ اسْمٌ مُفْرَدٌ أَخَذْنَاهُ مَدْلُولًا عَلَيْهِ بِاسْمِهِ الْمَفْرَدِ وَقَسَّمْنَاهُ أَيْضًا بِفَصْلَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ، وَنُجْرِي مِنْهُ الْمَجْرَى الَّذِي جَرَيْنَاهُ فِي الْأَوَّلِ إِلَى أَنْ يَجْتَمَعَ لَنَا جُمْلَةٌ مُؤْتَلِفَةٌ، إِمَّا مِنْ شَيْئَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، مُسَاوِيَةٍ لِلْمَقْصُودِ تَحْدِيدِهِ، فَتَكُونُ حِينَئِذٍ قَدْ حَصَلْنَا حَدُّ ذَلِكَ الشَّيْءِ (ف، ب، ٥٣، ١٨)

- الْحَدُّ يُعَرِّفُ ذَاتَ الشَّيْءِ مَفْصُلاً بِمَا هُوَ أَقْدَمُ مِنْهَا. فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ أَمَكْنَ أَنْ يَكُونَ فِي الْحَدِّ إِمَّا الْأَسْبَابُ الْخَاصَّةُ كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا (ف، ب، ٦٨، ٥)

- أَخَذُ الْحَدِّ بِطَرِيقِ التَّرْكِيبِ، فَهُوَ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ، وَهُوَ أَنْ نَتَصَفَّحَ أَشْخَاصَ الشَّيْءِ الْمَقْصُودِ تَحْدِيدَهُ، وَنَأْخُذَ الْمَحْمُولَاتِ عَلَى أَشْخَاصِهِ، وَنَتَحَرَّى أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْمَحْمُولَاتِ مَحْمُولَاتٍ عَلَى أَشْخَاصِهِ، مِنْ طَرِيقٍ مَا هُوَ. حَتَّى إِذَا حَصَلَ لَنَا جَمِيعُهُ، مَبْرَزًا بَعْدَ ذَلِكَ بَيْنَ مَا هُوَ مِنْ تِلْكَ الْمَحْمُولَاتِ أَجْنَاسٍ وَمَا لَيْسَ بِأَجْنَاسٍ، ثُمَّ قَايَسْنَا بَيْنَ الْأَجْنَاسِ، وَأَطْرَحْنَا

- الْحَدُّ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُعَرِّفًا لِمَا يُعَرِّفُهُ الْاسْمُ نَحْوًا مَا مِنَ التَّعْرِيفِ. فَيَكُونُ حِينَئِذٍ كَأَنَّهُ اسْمٌ آخَرٌ وَرَدِيفٌ لِلْاسْمِ الْأَوَّلِ. فَمَتَى أُخِذَ هَكَذَا لَمْ يَكُنْ مَقْدَمَةً وَلَا جُزْءَ مَقْدَمَةٍ. وَمَتَى رُكِّبَ إِلَى الْمَفْهُومِ عَنِ الْاسْمِ وَصَارَ مَجْمُوعَهُمَا فِي صِيغَةٍ قَوْلٍ جَازِمٍ صَارَ الْمَفْهُومُ عَنِ الْاسْمِ جُمْلَةً الْمَعْنَى، وَالْمَفْهُومُ عَنِ الْحَدِّ تَلْخِيسٌ ذَلِكَ الْمَعْنَى (ف، ب، ٨٩، ١٤)

- الحد قولٌ دَلَّلَ على معنى الشيء الذي به وجوده (ف، ج، ٨٥، ١)
- حدّ الجنس إذا حُمِلَ على النوع كان قولاً دالاً على ما هو الشيء ولم يكن حدّاً لذلك الشيء، لأن حدّ الجنس أعمُّ من النوع إذ كان يقوم مقام الجنس (ف، ج، ٨٥، ٤)
- يلزم أن يكون حدُّ الشيء خاصاً بالشيء ومنعكساً عليه في الحمل مُميّزاً له عن كلّ ما سواه ومُعطيّاً لأسبابه التي بها قوام ذاته (ف، ج، ٨٥، ٧)
- ينبغي أن تكون أجزاء حدّ الشيء أقدم من الشيء بالطبع، وينبغي أن تكون أعرف من الشيء، وينبغي أن لا يكون فيه شيء زائد على ما به قوام ذاته (ف، ج، ٨٥، ٩)
- الحد قد يكون لما يدلّ عليه اسم وقد يكون لما يكون عليه (ف، ج، ٨٥، ١١)
- قد يؤخذ القول مكان الحد بأن تؤخذ حدود أجزاء الحد، فيصير مجموعها دالاً على ما يدلّ عليه مجموع أجزاء الحد (ف، ج، ٨٦، ١)
- يؤخذ الحد أيضاً مكان الرسم والرسم قولٌ فيكون الحدّ دالاً على ما يدلّ عليه الرسم (ف، ج، ٨٦، ٤)
- حدّ الشيء ورسمه يدلّان على واحد بعينه، وكذلك حدّ الشيء والقول الدالّ عليه كان ذلك القول يقوم مقام الاسم فيما ليس اسم مفرد، مثل الخط المستقيم والعدد الزوج. أو كان ذلك مجموع حدود أجزاء الحد أو كان ذلك القول رسماً فإن الحدّ وذلك القول هما واحد بعينه في العدد، إذ كانا يدلّان على شيء واحد بعينه (ف، ج، ٨٦، ٥)
- الحد أسهلها إبطالاً وأعسرهما تصحيحاً، وحالّ المواضع هذه الحال، فإن منها مواضع مشتركة
- لجميعها وهي تُثَبِّتُ وتُبَيِّلُ وجود المحمول في الموضوع، ومواضع يختصّ كلّ واحد منها، ومواضع يشترك فيها اثنان أو ثلاثة (ف، ج، ٨٩، ١)
- يشترك الجنس والخاصة والحدّ في أن كلّ واحد منها يوجد لجميع موضوعه دائماً، وبهذا تُفارق العَرَضُ أولاً لأن العَرَضُ قد يكون موجوداً في بعض الموضوع (ف، ج، ٩٢، ٦)
- الجنس والحد يشتركان في أنهما يحملان من طريق ما هو، فإذا بطل أن يكون الشيء محمولاً على موضوعه من طريق ما هو بطل أن يكون جنساً واحداً (ف، ج، ٩٢، ١٣)
- كان معنى الحدّ معنى واحداً بعينه كلياً في جميع الحدود كانت متناهية أو غير متناهية (ف، ح، ٩٦، ٥)
- «الحدّ» يُعرّف جوهر الشيء، ويدلّ «قوام» على جوهر الشيء (ف، ح، ١٠١، ٣)
- كلّ إنسان إنّما يُجيب في الموضوع الذي يكون سبيل الجواب فيه بالنوع أو بالجنس أو بالحدّ بالذي هو عنده نوع أو بالذي هو عنده جنس أو بالذي هو عنده حدّ (ف، ح، ١٧٤، ٥)
- يخيّل أنّ الحدّ المأخوذ منهما (الجنس والفصل) من حيث هما طبيعتان قائمتان معقولتان من غير أن يعرض لكلّ واحد منهما عارض يصير به ذاك جنساً وهذا فصلاً، غير الحدّ الكائن عنهما من حيث ذلك جنس وهذا فصل. فإذا تُعَقِّبَ تبيّن أنّ هذا حدّ الشيء بحسب المنطق وذلك حدّه بحسب الموجود، وكلاهما يؤولان في آخر الأمر إلى أن يكون الإنسان قد حصل له الموجود معقولاً (ف، ح، ١٨٥، ٢١)
- الجواب عنه (أي نوع هو) إمّا بنوع ما قرّن به

منه معنيان، أحدهما أن يصدق على جميع ما يصدق عليه الاسم وعليها وحدها، والثاني أن يدلّ الحدّ من الأمر المحدود على المعنى الذي دلّ عليه الاسم الذي قيس به بعينه (ف، أ، ٨١، ٥)

- لفظ الشيء وحده وأجزاء حده ورسمه وخاصته وعرضه وشبيهه وجزئياته وكلّياته، فإنها تنفع في جودة الفهم وفي حفظ الشيء (ف، أ، ٨٨، ٧)

- إبدال الحدّ مكان اسم الشيء يُسمى تحليل الاسم إلى الحدّ (ف، أ، ٨٩، ٩)

- أما الحدّ فهو الذي إليه تنحلّ المقدمة. وهذا إما موضوع وإما محمول وذلك إما أن يكون بزيادة بوجوده أو بنقصانه (ز، ق، ١٠٨، ٩)

- الحدّ يفهم منه ذات الشيء ومعناه، سوى أن ليس بمقدمة لكنه جزء من مقدّمته ومن حدود (ز، ب، ٢٤٢، ٥)

- الحدّ يوقف منه على الأشياء التي أثبتت منها طبيعة الشيء. وهذه موجودة على طريق الإيجاب وعلى طريق الكلّي (ز، ب، ٢٦٩، ١٧)

- إن الحدّ إنما إثباتاً عن ذوات الأمور عن الأشياء التي أثبتت عنها طبائعها (ز، ب، ٢٧٠، ٩)

- الحدّ لا يوقف عليه لا ببرهان ولا بقسمة (ز، ب، ٢٧٢، ١١)

- إن الحدّ هو قول وجزئيتين عن ذات الشيء ومعناه (ز، ب، ٢٧٢، ١٤)

- الحدّ لا يمكن بيانه بطريق القسمة ولا بالاستقراء، ولا بطريق القسمة التي كانت تُدعى طريقاً قياسيًّا، ولا بالقياس الشرطي، ولا بالقياس الذي يوضع فيه رسم الحدّ ولا مؤمن الأشياء التي تظهر للحس (ز، ب،

حرف «أيّ» وإما بحدّ ذلك النوع وإما برسمه (ف، ح، ١٨٩، ١٣)

- متى شارك النوع في الحمل على الأشخاص كلّيّ يدلّ عليه لفظ مركّب يليق أن يُجاب به في المسألة عن النوع وعن الشخص ما هو، وكانت أجزاؤه بعضها يدلّ على جنس ذلك النوع وبعضها يدلّ على فصله، وكان مساوياً للنوع في الحمل، فإنّ ذلك الكلّي يُسمى حدّ ذلك النوع (ف، أ، ٧٧، ٢٣)

- متى كان الكلّي... غير مساوٍ للنوع في الحمل، بل كان أعمّ من النوع المشارك له، فهو يُسمى حدّاً ناقصاً لذلك النوع، وذلك بعينه حدّ تامّ لبعض الأجناس التي فوق ذلك النوع (ف، أ، ٧٨، ٩)

- متى أُخذ حدّ لجنس متوسط له اسم أو لا اسم له فجعل حدّاً لنوع تحته كان ذلك الحدّ حدّاً ناقصاً للنوع الأسفل، فيكون أعمّ منه (ف، أ، ٧٨، ١٧)

- الحدّ يُعرف من الشيء أمرين اثنين، أحدهما أنّه يُعرف ذات الشيء وجوهره، والثاني أنّه يُعرف ما يتميّز به عن كلّ ما سواه (ف، أ، ٧٨، ٢١)

- الحدّ الكامل قد يكون من جزئين - أعني من جنس واحد وفصل واحد - وقد يكون من أكثر من جزئين - ومن ثلاثة أو أكثر (ف، أ، ٧٩، ٢٣)

- الحدّ أبداً فإنّ أوّل أجزائه في الترتيب هو الجنس. ومتى كان من ثلاثة أجزاء أو أكثر، فنقص منه جزؤه الأوّل - وهو الجنس فقط - كان الباقي مساوياً أيضاً للنوع في الحمل (ف، أ، ٨٠، ٢)

- قولنا في الحدّ أنّه بحسب الاسم ينبغي أن يفهم

الشخص لا يقدم عليه برهان على ما تقدم (ز)،
ب، ٢٨٢، ٢٠)

- حد، وهو القول الذي يؤلف من المعاني التي
منها تحصل ماهيته حتى تحصل ماهيته (س)،
د، ٤٨، ١٣)

- يجب أن يكون الحد مؤلفاً من الجنس والفصل
(س، د، ٤٨، ١٧)

- الحد بالجملة يشتمل على جميع المعاني الذاتية
للشيء، فيدل عليه إما دلالة مطابقة، فعلى
المعنى الواحد المتحصل من الجملة، وإما
دلالة تضمن، فعلى الأجزاء (س، د، ٤٩، ٣)
- إن الحد قول دال على الماهية (س، ب،
٥، ١١)

- الحد إنما هو بالحقيقة للموجود، ولكن لا
يوقف في أول الأمر أن هذا القول حدٌ بحسب
الإسم أو بحسب الذات إلا بعد أن يعرف أن
الذات موجودة. ولذلك توضع في التعاليم
حدودُ أشياء يبرهن على وجودها من بعد
كالمثلث والمربع وأشكال أخرى حُذت في
أول كتاب «الاسطقسات الهندسية» وكان حدًا
بحسب شرح الإسم، ثم أثبت وجودها بعد
فصار الحد ليس بحسب الإسم فقط، بل
بحسب الذات، بل صار حدًا بالحقيقة (س،
ب، ٢٢، ١٧)

- إن كل حد فإما أن يكون مبدأ برهان أو تمام
برهان أو نتيجه، أو يكون برهانًا متغيرًا متقلبًا
وتكون الأجزاء التي للحد مشتركة بين البرهان
والحد؛ وإذ لا برهان عليها فلا حد لها (س،
ب، ١١٤، ٦)

- إن الحد شيء غير البرهان وأنه ليس كل محدودٍ
مبرهناً بحدّه، ولا كل مبرهن محدودًا ببرهانه
(س، ب، ٢٠٠، ٧)

(٧، ٢٧٣)

- إن الحد لا يدل على أن الشيء موجود أو غير
موجود (ز، ب، ٢٧٤، ٣)

- إن الحد هو قول مبني عن ذات الشيء ومعناه،
أعني أنه دال على الأشياء التي منها تقوم
طبيعة كل واحد من الأمور (ز، ب،
١٩، ٢٧٥)

- الشروط التي بها يتم تصيد الحد... الأول
منها أن يكون كل جزء من أجزاء الحد أعم من
المحدود. والثاني أن تكون جملتها مساوية له.
والثالث أن تكون محمولة عليه من طريق ما
هو. والرابع أن تكون ضرورية وكلية ومعنى
هذا أن تكون أولاً للموضوع. والخامس أن
تكون تحت جنسه لا خارجاً عنه (ز، ب،
١١، ٢٧٩)

- إن الحد يتم إستخراجه من القسمة بأن يعيد
الإنسان إلى جنس الشيء المحدود فيقتضبه ثم
يقسمه بفصلين جوهرين، من ثم يقتضب
أحدهما وهو الموجود للمحدود ويضيفه إلى
الجنس ويحصل من الجميع جنسًا قريبًا. ويفعل
ثانيًا هكذا حتى ينتهي في القسمة إلى فصل
الشيء الخاص به، فيصنّفه إلى الجنس القريب
ويجتمع من الجميع حدّ المحدود (ز، ب،
١٨، ٢٨٠)

- الحد مؤلف من جنس وفصل، والمحدود
بفصله يتقرر من جميع الموجودات (ز، ب،
١٠، ٢٨١)

- إن الحد ينبغي أن يكون لذات معينة وطبيعة
واحدة (ز، ب، ٢٨٢، ١٤)

- الحد إنما يكون لذات معينة لا لإسم (ز، ب،
١٩، ٢٨٢)

- الحد يكون لطبيعة كلية لا لشخصية إذ كان

- الحدُّ يقتضِب إقتضابًا ويُوَضَّع وضْعًا (س، ب، ٢٠٠، ١٥)

- الحدُّ يُعْطِي الأمور الداخلة في جوهر الشيء مجتمعةً مساويةً لذاته في المعنى وفي الإنعكاس عليه معًا... والحدُّ لا يعطي المحدود أجزاء حدّه بتأليف حَمَل، بل بتأليف تقييد وإشراط... والحدُّ للشيء لا يكون لغيره ولا يكون فيه أولٌ وثاني. وإن كان حدُّ الأعمَّ يحمل على الأخصَّ، فليس على أنه حدُّ للأخصَّ (س، ب، ٢٠٠، ١٦)

- الحدُّ لا يُصْطَاد بالاستقراء. وقد تبين لك هذا من أن الاستقراء الحقيقي هو من الجزئيات المحسوسة، وهذه لا حدود لها على ما أوضحنا. والثاني أنه إن استقرى منها قولٌ على أنه حدٌّ فإن ذلك القول إما أن يؤخذ على أنه حدٌّ لكل واحدٍ من الأشخاص فينتقل إلى أنه حدٌّ للكليين كما إذا وُجد حكمٌ في الجزئيات نُقِل إلى الكلّي، أو على أنه حدٌّ لنوع الأشخاص. ولا يمكن أن يكون حدًّا لكل واحدٍ من الجزئيات... وبقي أنه إنما يستقرى على أنه حدٌّ لنوع الأشخاص، وليس شيء من الأشخاص يدل لوجود معنى فيه على أنه حدٌّ لنوعه إلا أن يُعرف نوعه أولاً ويعرف الحدُّ له فيكون الاستقراء باطلاً (س، ب، ٢١١، ١)

- إنَّ الحدَّ إنما يُنْتَى على أمورٍ داخلية في ماهية المحدود (س، ب، ٢١٢، ١٥)

- الحدُّ بجملته علةٌ صوريةٌ للمحدود؛ وإن كان بعض أجزائه علةً لبعض. فإذا كان الحدُّ بالجملة علةً صوريةً للمحدود فكل جزء منه هو علةٌ لا محالة. وإنما يكون البرهان مفيداً للحدِّ إذا كان فيه جزءٌ هو علةٌ، وجزءٌ هو معلول

(س، ب، ٢١٧، ٧)

- يقال: «حدٌّ» بوجهٍ ما لما هو قولٌ يشرح الاسم ويُفهم المعنى الذي هو مقصود بالذات في ذلك الاسم، لا بالعَرَض، ولا يدلُّ على وجود ولا على سبب وجود اللّهمَّ إلا أن يتفق أن يكون معنى الاسم موجوداً معروف الوجود، فتكون فيه حينئذ دلالة ما بالعَرَض على سبب الوجود، وذلك لأنّه من جهة ما هو شرح الاسم ليس حدٌّ ذاتٍ، وإن كان لا يكون حدٌّ ذاتٍ إلا وهو شرح إسم (س، ب، ٢١٧، ١٦)

- الحدُّ المقولٌ بحسب الاسم إذا لم يوافق معنى الوجود، كان إتحاد أجزائه شيئاً معتبراً من وجه (س، ب، ٢١٨، ٨)

- الحدُّ الذي يكون بحسب الاسم فيشبه أن يكون إتحاد أجزائه ما دام ليس مطابقاً لموجودٍ واحدٍ إتحاداً بالأربطة، إلا أن يؤخذ بالقياس إلى خيالٍ واحدٍ في النفس (س، ب، ٢١٨، ١٢)

- الحدُّ الكائن بحسب الذات فهو متحد الأجزاء بالحقيقة لأنّه لخيالٍ أو لمعنى أو لموجود واحدٍ بالحقيقة بوحدةٍ طبيعية. وهذا وجه مما يقال عليه الحدُّ (س، ب، ٢١٨، ٢١)

- يؤخذ في حدِّ الشيء أسبابه لأنَّ جوهره متعلّق بتلك الأسباب وإضافته إليها ذاتيةٌ له في جوهره (س، ب، ٢٢٨، ٣)

- أمّا أن يكون المحمول مقوِّماً ذاتياً، مقولاً من طريق ما هو - لست أقول في جواب ما هو، إذ المقول من طريق ما هو كما علمت أعمُّ أو لا يكون. فإن كان ذاتياً، فإمّا أن يكون دالاً على جزء من الذات، أو دالاً على حقيقة معنى الذات. فإن كان دالاً على حقيقة الذات فهو الحدُّ (س، ج، ٥٤، ١٦)

- أمّا الحدُّ فهو قول دالٌّ على ما به الشيء هو ما

هو (س، ج، ٥٧، ١٣)

- إنَّ للشيء من حيث هو بالعرض حدًا لا ينبغي أن يكون هو وحده من حيث هو بالذات. وهذا الموضوع إما أن يقع فيه كذب على المحدود، أو يجعل غير المحدود مشاركًا (س، ج، ٢٨١، ١٣)

- إنَّ الحدَّ يقصد به أن يكون معناه ومعنى إسم المحدود واحدًا بعينه (س، ج، ٢٩٣، ٧)

- الحدُّ قول دال على ماهية الشيء (س، أ، ٢٤٩، ٤)

- من عادة الناس أن يسمّوا ما يحصل به التصوّر «قولاً شارحاً» أو «قولاً» بحسب الإسم. فمعه ما يسمّونه «حدًا» ومنه ما يسمّونه «رسمًا» (س، ش، ١٠، ٢)

- الشيء الذي يقال له (الحدّ) إما أن يكون بحسب الإسم، وإما أن يكون بحسب الذات. والذي بحسب الإسم «هو القول المُفصل الدالّ على مفهوم الإسم عند مستعمله». والذي بحسب الذات «فهو القول المُفصل المُعرّف للذات بماهيته» (س، ش، ٣٤، ٦)

- أمّا حدّ الشيء بحسب الذات التي له مطلقًا، أو بحسب الذات التي له على أنّه بحال فيجب في الأوّل منهما أن يتناول أوّل شيء ممّا يقوم بالفعل نوعًا من أنواع الأشياء سواء كان نوعًا فوقه جنس، أو كان نوعًا باعتبار كليته في نفسه بالقياس إلى ما يعرض تحته، أو كان معنى كليًا غير نوع فيدلّ على ماهيته تلك، حتى يحصل المصوّر له هو ماهيته ملحوظة بنفسها مفردة عن لوازمها ولواحقها التي بعد أوّل تقوّمه، وفي الثاني أن يلحظ الذات، وتلك الحال والماهية التي لتلك الذات من تلك الحال ملحوظة بنفسها مفردة عن أحوال أخرى لوازم أخرى، فإن ألف قولاً من لوازم وتوابع خارجه عما

- الحدُّ يحتاج في إثباته في الجدل أن يثبت أنّه موجود، ويثبت أنّه مقوم ذاتي؛ ويثبت أنّه مساو، ويثبت أنّه هو الإسم في المعنى، أي أن المدلول به هو هو المدلول بالإسم (س، ج، ٦٣، ٧)

- أمّا في البرهان فلا نحتاج أن نثبت أنّه (الحدّ) موجود، بل لا يمكن، وقد علمت هذا وذلك لأنّ الحدود في الجدل قد تكون لا بالحقيقة، بل بحسب الشهرة، وربما لم يكن ما ظنّ حدًا بحدّ، بل ربما لم تكن جملة بحق، ولكن تحتاج في البرهان إلى إيضاح شرط زائد، وهو أنّه يكون مع المساواة في العموم مساويًا في المعنى حتى يكون حدًا تامًا (س، ج، ٦٣، ١٠)

- إنَّ النظر في الجنس قبل النظر في الحدّ، إذ الحدّ إنّما يتم حدًا بعد أن يصبح وجود ما فرض فيه جنسًا جنسًا (س، ج، ١٦٥، ٥)

- معنى الحد هو معنى المحدود نفسه (س، ج، ٢٢٤، ١٦)

- أوّل ما يجب أن يراعى من أمر الحدّ أن ننظر هل هو أوّل صادق على المحدود، فإنّه إن لم يكن صادقًا، فقد كفى سائر البحث، وعلم أنّه ليس بحدّ. والثاني أن ننظر هل دلّ فيه على الماهية المشتركة وهو الجنس القريب (س، ج، ٢٤١، ١٢)

- الوجوه التي بها يكون الحدّ غير جيّد الصنعة هي مثل أن يكون الحدّ لم يحسن تأليفه أو خلط به؛ أو أغلق في اللفظ، أو حرف الجنس والفصل عن الجهة التي ينبغي. وإذا وقع شيء من ذلك فليس الحدّ على ما ينبغي (س، ج، ٢٤٣، ١)

- حَدِّدْنَاهُ فَرُبَّمَا فَعَلَ رَسْمًا مَا، وَأَمَّا حَدًّا فَكَلًّا (س، ش، ٣٥، ٩)
- يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْغَرَضُ مِنَ الْحَدِّ تَصَوُّرَ ذَاتِ الشَّيْءِ، فَإِنَّ التَّمْيِيزَ يَتَّبِعُهُ (س، ش، ٤٠، ١٩)
- يَجِبُ أَنْ يَتَوَقَّعَ مِنَ الْحَدِّ أَنْ كَرْنَ دَالًّا عَلَى مَاهِيَةِ الشَّيْءِ، وَمُطَابَقًا لِمَفْهُومِ اللَّفْظِ، لَيْسَ مَأْخُوذًا مِنْ أُمُورٍ لَازِمَةٍ وَلا حَقَّةَ لِمَفْهُومِ اللَّفْظِ يَخْصُّهُ الْقَوْلُ الْمَجْمُوعُ مِنْهَا، وَقَدْ تَرَكَ مَا هُوَ مُطَابِقٌ لِمَفْهُومِ الْإِسْمِ (س، ش، ٤١، ٦)
- إِنَّ الْحَدَّ يَدُلُّ عَلَى حَقِيقَةِ الشَّيْءِ، وَحَقِيقَةِ الشَّيْءِ وَاحِدَةٌ (مر، ت، ٤٦، ١٤)
- الْحَدُّ مَا إِلَيْهِ تَنْحَلُّ الْمَقْدَمَةُ، أَعْنِي إِذَا حُلِّ الْمَقْدَمَةُ فَلَا يَبْقَى إِلَّا مَا كَانَ مَحْمُولًا وَمَوْضُوعًا، وَيُسَمَّى عِنْدَ الْإِنْحِلَالِ حَدًّا (مر، ت، ١٠٧، ١٢)
- الْحَدُّ هُوَ الدَّالُّ عَلَى الْمَاهِيَةِ، وَالْمَعْنَى بِالْمَاهِيَةِ حَقِيقَةُ الشَّيْءِ، الَّتِي بِهَا هُوَ مَا هُوَ (مر، ت، ١٩٣، ٥)
- الْحَدُّ هُوَ الدَّالُّ عَلَى الْمَاهِيَةِ، وَالْمَعْنَى بِالْمَاهِيَةِ حَقِيقَةُ الشَّيْءِ، الَّتِي بِهَا هُوَ مَا هُوَ (مر، ت، ١٩٣، ٥)
- إِنَّ الْحَدَّ وَالْمَحْدُودَ مُتَسَاوِيَانِ (مر، ت، ٢٤٢، ٤)
- إِنَّ حَدَّ الْفَصْلِ وَالْخَاصَّةِ وَإِنْ كَانَا يَقَالَانِ عَلَى النَّوْعِ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ لَا مِنْ طَرِيقٍ أَنَّهُ حَدٌّ لِلنَّوْعِ، وَلَكِنْ مِنْ طَرِيقٍ أَنَّهُ مَوْجُودٌ لِلنَّوْعِ، وَفَرَقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّيْءُ مَوْجُودًا لِشَيْءٍ وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ حَدًّا لَهُ (مر، ت، ٢٤٣، ٩)
- الْحَدُّ لَا يُكْتَسَبُ بِالْقِسْمَةِ، فَإِنَّ الْقِسْمَةَ تَضَعُ أَقْسَامًا وَلَا يَحْمِلُ مِنَ الْأَقْسَامِ شَيْءٌ بَعِينُهُ، إِلَّا أَنْ يَوْضَعَ وَضْعًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لِلْقِسْمَةِ فِيهِ مَدْخَلٌ (مر، ت، ٢٤٤، ٤)
- لَيْسَ كُلُّ مَجْمُوعٍ ذَاتِيَّاتٍ عَلَى الصَّوَابِ فِي التَّرْتِيبِ حَدًّا، إِذْ يَعْسُرُ أَنْ لَا يَقَعَ فِي الْقِسْمَةِ طَفَرَةٌ أَوْ يَدْخُلَ مَا لَيْسَ بِذَاتِيٍّ (مر، ت، ٢٤٤، ١٤)
- لَا يَكْتَسِبُ الْحَدُّ بِالِاسْتِقْرَاءِ، لِأَنَّ الْإِسْتِقْرَاءَ لَا يَفِيدُ عِلْمًا كَلِمًا فَكَيْفَ يَفِيدُ الْحَدُّ؟ لِأَنَّ الْإِسْتِقْرَاءَ يَكُونُ مِنَ الْجَزْئِيَّاتِ الْمَحْسُوسَةِ، وَهَذِهِ لَا حُدُودَ لَهَا، وَلَئِنْكَ إِذَا اسْتَقْرَيْتَ أَنَّ الْحَدَّ حَدٌّ لِكُلِّ شَخْصٍ حَتَّى تَجْعَلَهُ حَدًّا لِلنَّوْعِ، فَقَدْ كَذَبْتَ (مر، ت، ٢٤٥، ١٤)
- الْحَدُّ هُوَ عَلَى مَاهِيَةِ الشَّيْءِ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُجْهَلَ لِلشَّيْءِ (مر، ت، ٢٤٧، ٣)
- الْحَدُّ يُقْتَضَى بِالْتَّرَكِيبِ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَعْمَدَ إِلَى الْأَشْخَاصِ الَّتِي لَا تَنْقَسِمُ، وَتَنْظُرَ مِنْ أَيْ جَنْسٍ هِيَ مِنَ الْعُقُولَاتِ الْعَشْرِ (مر، ت، ٢٤٧، ٥)
- الْحَدُّ عِنْدَ الذَّاتِ وَبَيَانُ لَهُ، فَيَجِبُ أَنْ يَقُومَ الْحَدُّ فِي النَّفْسِ صُورَةً مَعْقُولَةً مُسَاوِيَةً لِلصُّورَةِ الْمَوْجُودَةِ بِتَمَامِهَا، فَحِينَئِذٍ يَعْضُ لَهَا أَنْ يَتَمَيَّزَ أَيْضًا الْمَحْدُودُ (مر، ت، ٢٤٨، ١٠)
- لَا حَدَّ بِالْحَقِيقَةِ لِمَا لَا وَجُودَ لَهُ إِنَّمَا ذَلِكَ قَوْلٌ وَجِيزٌ يَشْرَحُ الْإِسْمَ، وَلِذَلِكَ يَأْخُذُ الْفِيلَسُوفُ الْحَدَّ بِأَنَّهُ: «قَوْلٌ دَالٌّ عَلَى الْمَاهِيَةِ.» (مر، ت، ٢٤٨، ١٤)
- يَكُونُ تَأْلِيفُ حَدِّ النَّوْعِ مِنَ الْجَنْسِ الْقَرِيبِ وَالْفَصْلِ (مر، ت، ٢٤٩، ٥)
- الْحَدُّ يَقَالُ بِالتَّشْكِيكِ عَلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: فَمِنْ ذَلِكَ الْحَدِّ الشَّارِحُ لِمَعْنَى الْإِسْمِ، وَلَا يُعْتَبَرُ بِهِ وَجُودُ الشَّيْءِ، فَإِنْ كَانَ وَجُودُ الشَّيْءِ مُشْكُوكًا أَخَذَ الْحَدَّ أَوَّلًا عَلَى أَنَّهُ شَارِحٌ لِلْإِسْمِ، كَتَحْدِيدِ الْمَثَلِثِ الْمُنْتَاسَوِيِ الْأَضْلَاعِ فِي افْتِتَاحِ كِتَابِ أَوُقْلِيدِسَ. فَإِذَا صَحَّ لِشَيْءٍ وَجُودٌ، عَلِمَ حِينَئِذٍ أَنَّ الْحَدَّ لَمْ يَكُنْ بِحَسَبِ الْإِسْمِ فَقَطْ. وَيَقَالُ

التمييز، ولكن مهما حصل التصور بكماله تبعه التمييز (غ، ع، ٢٦٧، ٧)

- الحد قول دال على ماهية الشيء (غ، ع، ٢٦٧، ٢٤)

- الحد عنوان المحدود فينبغي أن يكون مساوياً له في المعنى؛ فإن نقص بعض هذه الفصول سمي حداً ناقصاً وإن كان التمييز حاصلًا به (غ، ع، ٢٦٩، ٣)

- الشيء الواحد لا يكون له إلا حد واحد، وأنه لا يحتمل الإيجاز والتطويل (غ، ع، ٢٦٩، ٩)

- قد يوجد الحد للشيء الذي هو مركب من صورة ومادة بذكر أحدهما (غ، ع، ٢٦٩، ١٩) آخر الحد يجري مجرى مقدمات القياس، من غير فرق (غ، ع، ٢٧٢، ٢)

- الحد يتركب لا محالة من جنس الشيء وفصله الذاتي (غ، ع، ٢٧٢، ٣)

- الحد يطلق بالتشكيك على خمسة أشياء: الأول: الحد الشارح لمعنى الاسم، ولا يلتفت فيه إلى وجود الشيء وعدمه، بل ربما يكون مشكوكًا ونذكر الحد الثاني: بحسب الذات، وهو نتيجة برهان. والثالث: ما هو بحسب الذات، وهو مبدأ برهان. والرابع: ما هو بحسب الذات والحد التام الجامع لما هو مبدأ برهان، ونتيجة برهان. القسم الخامس: ما هو حدًا لأمر ليس لها علل وأسباب، ولو كان لها علل، لكانت عللها غير داخلة في جواهرها (غ، ع، ٢٧٣، ١)

- الحد لا يقتض بالبرهان ولا يمكن إثباته به عند النزاع (غ، ع، ٢٧٥، ١)

- إن ما ليس بحد، ولا هو ذاتي مقوم، كيف صار أعرف من الذاتي المقوم؟ وكيف يتصور أن تعرف من الإنسان، أنه ضحك، أو ماش، ولا

حد لما كان بحسب الذات، فممنه ما هو نتيجة برهان، ومنه ما هو مبدأ برهان، ومنه ما هو حدًا لأمر لا علل لها ولا أسباب أو أسبابها وعللها غير داخلة في جواهرها، مثل تحديد النقطة والوحدة والحد وما أشبه ذلك. فإن حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة برهان ولا هو مركب منهما (مر، ت، ٢٥٢، ٥)

- كل ما لا بد في تصويره من طلب فلا ينال إلا بذكر الحد (غ، م، ٥، ٩)

- ما يؤدي منه إلى كشف التصورات يسمى حدًا أو رسمًا، وما يقضي إلى العلوم التصديقية يسمى حجة. فمنه قياس ومنه إستقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٦، ٦)

- الحد فيطلب به حقيقة ذات الشيء فلا يحصل إلا بذكر الفصول الذاتية (غ، م، ١٦، ٤)

- الكلام في الحد فلننبه على مشارات الغلط وهي بُعد الجمع بين الجنس الأقرب وجميع الفصول الذاتية على الترتيب ترجع إلى تعريف الشيء بما ليس أوضح منه بأن تعرف الشيء بنفسه أو بما هو مثله في الغموض أو بما هو أغمض منه أو بما لا يعرف إلا به (غ، م، ١٦، ١١)

- ينال التصور بالحد والتصديق بالحجة (غ، م، ٢٥، ١٦)

- الموصول إلى التصور يسمى «قولاً شارحاً». فمنه حد. ومنه رسم (غ، ع، ٦٨، ٥)

- أجزاء الحد يتقدم العلم بها، على العلم بالمحدود (غ، ع، ٢٥٢، ٨)

- الحد إذا ترك فيه بعض الفصول الذاتية، سمي حدًا ناقصًا (غ، ع، ٢٦٧، ٣)

- المخلصون إنما يطلبون من الحد تصور كنه الشيء، وتمثل حقيقته في نفوسهم، لا لمجرد

- يعرف أنه جسم وحيوان (غ، ع، ٢٧٦، ١)
- الحد لا يُكتسب بالبرهان (غ، ع، ٢٧٦، ١٠)
- (يُكتسب الحد ب) التركيب، وهو أن تأخذ شخصاً من أشخاص المطلوب حده، بحيث لا ينقسم، وننظر من أي جنس من جملة المقولات العشر؟ فنأخذ جميع المحمولات المقومة لها، التي في ذلك الجنس، ولا يلتفت إلى العَرَض واللازم، بل يُقتصر على المقومات، ثم يُحذف منها ما تكرر. ويُقتصر من جملتها على الأخير القريب، وتضيف إليه الفصل. فإن وجدناه مساوياً للمحدود، من وجهين، فهو الحد، ونعني بأحد الوجهين: الطرد والعكس، والتساوي مع الاسم في الحمل. فمهما ثبت الحد انطلق الاسم، ومهما انطلق الاسم، حصل الحد. ونعني بالوجه الثاني: المساواة في المعنى، وهو أن يكون دالاً على كما حقيقة الذات، لا يشذ منها شيء (غ، ع، ٢٧٦، ١٢)
- أقل ما يشتمل عليه التصديق تصوّران. وعلى الجملة: فكل ما له إسم يمكن: تحرير حد أو رسم أو شرح إسم (غ، ع، ٢٨٤، ٤)
- الحد يلتزم بالجنس والفصل (غ، ع، ٢٨٥، ٢٢)
- الحد هو جزء مقدّمة القياس (غ، ع، ٣٥٦، ٥)
- الحد قول دالّ على ماهية الشيء وهو يُطلق على خمسة أشياء: الأول: الحدّ الشارح لمعنى الاسم. الثاني: بحسب الذات. الثالث: ما هو بحسب الذات وهو مبدأ برهان. الرابع: ما هو بحسب الذات والحدّ التام الجامع لما هو مبدأ برهان، ونتيجة برهان. الخامس: ما هو حدّ لأمر ليس لها علل وأسباب (غ، ع، ٣٥٦، ٩)
- القياس الصحيح والحدّ الصحيح والتنبيه على مئارات الغلط فيها وقفت للجمع بين الأمرين، فإنها رباط العلوم كلها (غ، ح، ٤، ١٤)
- الحد يُذكر جواباً عن سؤال في المحاورات ولا يكون الحدّ جواباً عن كل سؤال بل عن بعضه (غ، ح، ٩٢، ٤)
- الحدّ الذي سمّناه حقيقياً وليس ذلك إلا ذكر كمال المعالي التي بها قوام ماهية الشيء أعني بالماهية ما يطلب القائل بقوله ما هو وإن هذه صيغة طالب لحقيقة الشيء (غ، ح، ٩٤، ٨)
- أن تجمع أجزاء الحدّ من الجنس والفصول (غ، ح، ٩٧، ٤)
- الحدّ مأخوذ من المنع (غ، ح، ١٠٩، ٥)
- حده (حدّ الحد) عند من لا يطلق إسم الحد إلا على الحقيقي إنه القول الدالّ على تمام ماهية الشيء ولا يحتاج في هذا أن يذكر الطرد والعكس لأن ذلك يتبع الماهية بالضرورة ولا يتعرض لللازم والعرضي فإنه لا يدلّ على الماهية إلا الذاتيات (غ، ح، ١١٠، ٨)
- الخلاف في الحدّ يتصوّر في موضعين: أحدهما أن يكون اللفظ بكتاب الله أو سنة رسوله أو قول إمام من الأئمة ويكون ذلك اللفظ مشتركاً فيقع النزاع في مراده به فيكون قد وجد التوارد على مراد القائل والتباين بعد التوارد فالخلاف تباين بعد التوارد، الثاني أن يقع الخلاف في مسألة أخرى على وجه مُحَقِّق ويكون المطلوب حده أمراً باثناً ولا يُحدّ حده على المذهبين (غ، ح، ١١٢، ٥)
- الحدّ الحقيقي تصوّر كنه الماهية في نفس المستفيد الطالب بأي لفظ كان (غ، ح، ١١٥، ٩)
- من يُطلق إسم الحدّ على كل لفظ جامع مانع

فهذا عنده لا محالة حدّ (غ، ح، ١١٧، ٦)

- الحدّ إنّما يُذكر جواباً عن سؤال في المحاورات، ولا يكون الحدّ جواباً عن كل سؤال بل عن بعضه (غ، ص، ١٢، ٥)

- لنسمّ الأول حدّاً لفظياً إذ السائل لا يطلب به إلّا شرح اللفظ، ولنسمّ الثاني حدّاً رسمياً إذ هو مطلب مرتسم بالعلم غير متشوّف إلى ذلك حقيقة الشيء، ولنسمّ الثالث حدّاً حقيقياً إذ مطلب الطالب منه ذلك حقيقة الشيء وهذا الثالث شرطه أن يشتمل على جميع ذاتيات الشيء (غ، ص، ١٢، ١٦)

- (اعلم) أن الحدّ لا يحصل بالبرهان (غ، ص، ١٧، ٥)

- المتكلمون يُسمّون اللونية حالاً، لأن منكر الحال إذا ذكر الجنس واقتصر بطلّ عليه الحدّ وإن زاد شيئاً للإحتراز فيقال له إن الزيادة عين الأول أو غيره، فإن كان عينه فهو تكرار فاطرحه وإن كان غيره فقد اعترف بأمرين (غ، ص، ٢٠، ١٢)

- الحدّ مأخوذ من المنع وإنما يستعير لهذه المعاني لمشاركته في معنى المنع (غ، ص، ٢٢، ٥)

- الاختلاف في الحدّ يُتصوّر في موضعين: أحدهما أن يكون اللفظ في كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو قول إمام من الأئمة يقصد الإطلاع على مراده به فيكون ذلك اللفظ مشتركاً فيقع النزاع في مراده به فيكون قد وجد التوارد على مراد القائل والتباين بعد التوارد، فالخلاف تباين بعد التوارد وإلّا فلا نزاع بين من يقول السماء قديمة وبين من يقول الإنسان مجبور على الحركات، إذ لا توارد؛ فلو كان لفظ الحدّ في كتاب الله تعالى

أو في كتاب إمام لجاز أن يتنازع في مراده ويكون إيضاح ذلك من صناعة التفسير لا من صناعة النظر العقلي. الثاني أن يقع الاختلاف في مسألة أخرى على وجه محقق ويكون المطلوب حدّه أمراً ثانياً لا يتحد حدّه على المذهبين فيختلف (غ، ص، ٢٣، ١٧)

- يختلف في حدّ العلم فقيل إنه المعرفة وهو حدّ لفظي وهو أضعف أنواع الحدود فإنه تكرير لفظ بذكر ما يرادفه كما يقال حد الأسد الليث (غ، ص، ٢٤، ١٠)

- ما قيل ببساط المُرْكَب وصورة تركيبه وهو المُسمّى حدّاً، وهو الذي يُعرّف المطلوب بأوصافه الذاتية (ب، م، ٤٤، ١٣)

- الأول (الحدّ) يفيد معرفة حقيقية ذاتية، والثاني (رسم) يفيد معرفة عرضية، ومحصول هذين هو الذي يُسمّى المعرفة الإكتسابية (ب، م، ٤٤، ١٤)

- أمّا الحدّ فإنه قول مُعرّف بجملته لشيء واحد هو المحدود لدلالته بمفردات ألفاظه على آحاد معانيه الذاتية التي هي أجزاء مُقوّمة لحقيقته (ب، م، ٤٧، ١٢)

- يكون الحدّ قولاً واحداً مؤلفاً من ألفاظ يدل بجملته على حقيقة واحدة مؤلفة من حقائق، ويدل على كل واحدة من بسائط حقائقه بلفظة من تلك الألفاظ، والتام الحدّ في مسموعه من مفردات ألفاظه محاذ للإلتزام تلك الحقيقة في المفهوم من مفردات حقائقها، وتلك الحقائق المفردة التي تلتئم منها حقيقته هي جنسه وفصله أو فصوله، وتلك الألفاظ المفردة هي الدالة على واحد واحد منها (ب، م، ٤٧، ٢٣)

- الحدّ حقيقة ذهنية، وبساطه أجزاء تلك الحقيقة، وهي التي بها المحدود هو ما هو،

إنما هو بالقياس إلى من يعلم وجود الشيء
(سي، ب، ٨٥، ٥)

- من لا يفهم المراد بلفظ الحد لا يمكنه الحكم
بوجوده أو عدمه (سي، ب، ٨٥، ١٣)

- (الخطأ) في الحد إما في جانب الجنس أو في
جانب الفصل أو مشترك بينهما، فالمشترك
بينهما يشارك الحد فيه الرسم (سي، ب،
٨٩، ٩)

- المشترك بين الجنس والفصل والحد والرسم
فأمران: (أحدهما) أن لا تُستعمل الألفاظ
المجازية المستعارة والغريبة الوحشية
والمشتبهة، كقولهم إن الفهم موافقة وإن
النفس عدد محرك لذاته وإن الهوى أعم
حاشية. (والثاني) أن يُعرف الشيء بما هو
أعرف منه، فإن عُرف بنفسه أو بما هو مثله في
الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يُعرف إلا بهذا
المعرف كان خطأ (سي، ب، ٩٠، ٢٣)

- الحد لا يمكن إكتسابه بالبرهان، لأن الوسط
المرتّب بين المحدود الذي هو الحد الأصغر
في القياس وبين الحد الذي هو الأكبر فيه لا بد
من أن يكون مساوياً للطرفين فإن الوسط لا
يكون أخص من الأصغر في موضوع ما، ولا
يجوز أن يكون ههنا أعم على الخصوص، فإن
الأكبر يكون إما أعم منه أو مساوياً ومساوي
الأعم أعم فكيف إذا كان أعم فيكون الحد أعم
من المحدود وهذا محال فوجب أن يكون
الوسط لا محالة مساوياً (سي، ب، ٢٦١، ٦)
- المساوي للمحدود إما فصل أو خاصة أو حد
آخر أو رسم، ولا يجوز أن يكون فصلاً أو
خاصة (سي، ب، ٢٦١، ١١)

- حد الشيء هو حقيقته وذاته، فإنه القول الدال
على حقيقته وماهيته، ولا أعرف للشيء من

أعني هي التي بها سُمي بذلك الاسم (ب، م،
٦٣، ١)

- إن الحد وإن كان بحسب الاسم فإنما يكون
حداً من حيث هو لمُسَمّى موجود حتى يكون
محصول حقيقة وجودية، وإنما هو حدٌ
بالإضافة إليه أي لمحدود (ب، م، ٦٣، ١٥)
- الحد حدٌ لمحدود وجودي (ب، م، ٦٣، ٢٠)
- إن العارف يُسمّى ما عرف من حيث عرف،
ويحدّ ما سُمي من حيث سُمي، فالحد حدٌ
بحسب الاسم، والاسم والحد بحسب
المعرفة، فالذي يُسمّى من حيث يعرف يفسر
الاسم بالحد الذي هو تفصيل المعرفة (ب، م،
٦٦، ٨)

- إن الحد يُقال ليُتصوّر فقط (ب، م، ٢١٩، ٢٢)
- يُسمّى الحد وضعاً (ب، م، ٢٢٠، ٢) مركزية
- يُسمّى الأمر المؤلف من معلومات خاصة على
هيئة خاصة مؤدية إلى التصوّر قولاً شارحاً،
فمنه حدٌ ومنه رسم (سي، ب، ٢٧، ٤)
- إذا كان الحد مركّباً من مقومات الشيء، فإن
كانت المقومات أجناساً وفصولاً، فالحد
مركّب من الجنس والفصل؛ وإن لم تكن
أجناساً وفصولاً كان الحد مركّباً على مجموعها
كيف كانت (سي، ب، ٨١، ١٥)

- الواجب في الحد دلالة على الماهية وتألفه من
المقومات كلها كانت أجناساً وفصولاً أو لم
تكن (سي، ب، ٨٢، ١١)

- معنى الحد في ذهن مثال مطابق للمحدود في
الوجود (سي، ب، ٨٣، ٢)

- الحد ليس من قبيل المضافات فيسوغ في
تحديده استعمال اللفظ الإضافي (سي، ب،
٨٤، ٤)

- كون الحد دالاً على الماهية مفيداً لتصوّر الذات

- حقيقته (سي، ب، ٢٦٢، ١٠)
- الحد قول مفضل دال على ماهية الشيء ولا يسلم أن مجموع هذه المحمولات المساوية للشيء حد له (سي، ب، ٢٦٤، ٩)
- الحد الشارح لمعنى الاسم، وهو الذي لا يلتفت فيه إلى وجود الشيء في نفسه (سي، ب، ٢٦٨، ٢٢)
- الحد بحسب الذات. فمعه ما هو مبدأ برهان ومنه ما هو نتيجة برهان، ومنه ما هو تام مجتمع منهما (سي، ب، ٢٦٨، ٢٥)
- ما هو حد لأمر لا علل لها ولا أسباب، أو أسبابها وعللها غير داخلية في جواهرها مثل تحديد النقطة الواحدة والحد وما أشبه ذلك
- فإن حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة ولا مركب منهما (سي، ب، ٢٦٨، ٢٦)
- الحد يُدَلُّ به... على الشيء الذي تنحل إليه المقدّمة مما هو جزء ضروري في كونها مقدّمة (ش، ق، ١٣٩، ٧)
- الحد المشترك له من الطرفين أوضاع أربعة: أحدها أن يكون موضوعًا للطرفين أو محمولاً عليهما أو موضوعًا للأكبر ومحمولاً على الأصغر أو عكس ذلك (ش، ق، ١٥٢، ٢)
- الحد... ليس يتضمّن بذاته أن الشيء موجود أو غير موجود... من جهة ما هو حد (ش، ب، ٣٧٥، ١٧)
- نسبة أجزاء الحد إلى المحدود نسبة ضرورية (ش، ب، ٣٨٢، ١٢)
- الحد جزء مقدّمة والحدود تفهم ذات الشيء ومعناه (ش، ب، ٤٠٠، ٣)
- الحد لا يكون إلّا كلياً (ش، ب، ٤٠٠، ١٠)
- ماهية الشيء... هو الحد (ش، ب، ٤٠٠، ١٠)
- (٣، ٤٥٨)
- ليس يُمكن أن يُعلم كل شيء بالبرهان وبالحد من جهة واحدة (ش، ب، ٤٥٨، ٨)
- ليس كل ما عليه برهان فله حد ولا كل ما له حد فله برهان (ش، ب، ٤٥٨، ٩)
- الحد لا يُعرّف شيئاً سالباً وإنما يُعرّف الذوات (ش، ب، ٤٥٨، ١١)
- الحد هو كلي (ش، ب، ٤٥٨، ١٢)
- الحد... يُعرّفنا جوهر الشيء (ش، ب، ٤٥٩، ٥)
- ليس الحد مغايراً للبرهان على جهة ما يغير الكلي المعنى الداخل تحته (ش، ب، ٤٥٩، ١٢)
- البرهان والحد ليس يغير أحدهما الآخر... ولا العلم الحاصل عنهما هو علم واحد لشيء واحد من جهة واحدة (ش، ب، ٤٥٩، ١٨)
- حد الشيء منعكس على الشيء ومحمول عليه من طريق ما هو (ش، ب، ٤٦٠، ٥)
- ... قد يُستخرج الحد بطريق القسمة من الإضطرار (ش، ب، ٤٦٢، ٨)
- ليس يمكن... إستنباط الحد بالمقاييس التي تكون على طريق القياس الشرطي وذلك في الأمور المتضادة (ش، ب، ٤٦٣، ١٤)
- الحد لا يتبيّن بالبرهان ولا... يتبيّن الحد بالإستقراء (ش، ب، ٤٦٥، ٥)
- الحد... ليس هو من الأشياء المحسوسة فيبيّن بالإشارة إليه (ش، ب، ٤٦٥، ١٠)
- الذي يروم أن يبيّن حدّ أمر من الأمور يلزمه أن يعلم قبل ذلك أن ذلك الأمر موجود (ش، ب، ٤٦٥، ١٢)
- من شرط الحد أن يكون موجوداً للمحدود (ش، ب، ٤٦٥، ١٦)

- العلم بالحد الذي هو علم واحد يتضمن شيئين مختلفين: أحدهما ماهية الشيء والثاني أنه موجود (ش، ب، ٤٦٥، ١٧)
- معنى حد الشيء ومعنى أنه موجود شيان مختلفان (ش، ب، ٤٦٦، ٥)
- ليس يتضمن مفهوم بيان الحد أنه موجود للمحدود (ش، ب، ٤٦٦، ٧)
- الحد والقياس ليس هما معنى واحداً بعينه (ش، ب، ٤٦٦، ٢٠)
- الحد يقال على ضروب شتى: أحدها القول الشارح للإسم والنائب عنه دون أن يدل على أن ذلك الشيء موجود أو غير موجود. والثاني هو الحد بالحقيقة وهو الذي يكون مفهوماً للذات الموجودة بعلمتها... وهذا الحد... يسمى برهاناً متغيراً في الوضع. ولا فرق بين الحد والبرهان الذي يُعطي لِم الشيء إلا في الترتيب فقط... (ش، ب، ٤٦٩، ٢)
- الحد بالحقيقة... هو الذي يكون مفهوماً للذات الموجودة بعلمتها (ش، ب، ٤٦٩، ٥)
- من الحدود ما هي معروفة بنفسها وهي مبادئ العلوم التي لا برهان عليها ولا تُستنبط من البرهان (ش، ب، ٤٦٩، ١٣)
- من الحدود... الحد الذي هو نتيجة برهان (ش، ب، ٤٦٩، ١٥)
- ينبغي إن كان الحد يوجد للأَنواع والأجناس أن يكون وجوده للأجناس من قِبَل وجوده للأَنواع (ش، ب، ٤٧٨، ٢٤)
- ينبغي للمقسم إذا قصد إلى تصيد الحد بالقسمة ألا يتخطى الفصل الأعَم الذاتي إلى الفصل الأخَص (ش، ب، ٤٧٩، ١٩)
- الحد ليس يمكن فيه أن يكون أكثر من واحد إذ كان هو المُنبئ عن ذات واحدة (ش، ب،
- (٤، ٤٨٦)
- الحد هو القول الدال على ماهية الشيء التي بها وجوده الذي يخصه (ش، ج، ٥٠٤، ٢)
- الحد... يوجد معرفاً في أحد موضعين: إما معرفاً لما يدل عليه اسم مفرد... وإما معرفاً لما يدل عليه قول (ش، ج، ٥٠٤، ٣)
- الحد من شرطه أن يكون خاصاً (ش، ج، ٥٢٨، ٣)
- الحد لا بد من وجود الجنس فيه (ش، ج، ٥٢٨، ٣)
- الحد لا بد أن يكون موجوداً للمحدود (ش، ج، ٥٢٨، ٤)
- متى لم يَبَيّن من الحد الشيء المقصود تحديده لم يكن حداً جيداً (ش، ج، ٥٩٨، ١٢)
- ينبغي أن يُفعل الحد من أشياء هي أعرف على الإطلاق (ش، ج، ٦٠٠، ٨)
- الذي يحد الشيء بجهة من الجهات فقد حد أشياء كثيرة (ش، ج، ٦٠٩، ٢٤)
- الحد ينبغي أن يكون وما يدل الإسم عليه واحداً (ش، ج، ٦٢١، ٥)
- ظهر... أنه يكون للحد قياس (ش، ج، ٦٢٣، ١٩)
- سموا ما يوصل إلى التصور المطلوب قولاً شارحاً وهو الحد والرسم والمثال (ر، ل، ٢، ٣)
- الحد هو القول الدال على ماهية الشيء (ر، ل، ٦، ٢٠)
- إنما سمي (قولاً) شارحاً لشرحه الماهية إما بكنهها وهو الحد، أو بوجه يميزها عما عداها وهو الرسم (ه، م، ١٠، ٢٧)
- إن القول الشارح إما حد أو رسم، لأنه إن كان بمجرد الذاتيات فحد، وإلا فرسم، فعرف

- (الحدّ) بأنّه قول دال على كنه ماهية الشيء، وهو إن كان تعريفًا بمجموع الذاتيات فحد تام، وإن كان ببعضها فناقص (هـ، م، ١١، ١٤)
- الحد في اللغة المنع وتعامه ونقصانه باعتبار الذاتيات (هـ، م، ١١، ١٦)
- الحد قول دال على ماهية الشيء (هـ، م، ٧٧، ١١)
- إعلم أنّ الحد يتألف من الذاتيات، والرسم من العرضيات (ط، ش، ١٨٤، ١٧)
- الحد في اللغة المنع، ويقال للحاجز بين الشيئين حدّ. وحدّ الشيء طرفه. وإنما سُمّي الطرف حدًّا، لأنّه يمنع أن يدخل فيه خارج، أو يخرج عنه داخل (ط، ش، ١٨٤، ١٨)
- الحدّ: قد يكون بحسب الاسم، ويجب به عمّا هو طالب تفسير الاسم. وقد يكون بحسب الحقيقة، ويجب به عمّا هو طالب الحقيقة. وربما يجاب بحدّ واحد في الموضعين، باعتبارين (ط، ش، ٢٢٤، ٢١)
- الحدّ منه تام يشتمل على جميع المقومات، كقولنا، للإنسان: إنّه حيوان ناطق. ومنه ناقص يشتمل على بعضها، إذا كان مساويًا للحدود، كقولنا له: إنّه جسم، أو جوهر، ناطق. والتام لا يكون إلّا واحدًا. وأمّا الحدود الناقصة فكثيرة يفضل بعضها على بعض بحسب ازدياد الأجزاء. وأيضًا منه ما يكون بحسب الاسم. ومنه ما يكون بحسب الماهية (ط، ش، ٢٤٩، ٣)
- الظاهريون يرون أنّ الغرض من التحديد هو التمييز فحسب؛ ولذلك يجعلون كل قول «يطرد وينعكس» على الشيء، حدًّا له (ط، ش، ٢٥٢، ٢)
- إعلم أنّ الحدّ مضاف إلى المحدود، إلّا أنّ
- الإضافة عارضة له، ليست داخلية في ماهيته. ومن جعل الوجيز جزءًا من حدّه، جعلها داخلية في ماهيته (ط، ش، ٢٥٥، ١)
- الذي ينال به تصوّر هو «الحد» (ت، ر، ٣١، ٧)
- «الحد» اسم جامع لكل ما يُعرف بالتصوّر، وهو «القول الشارح»، فيدخل فيه «الحقيقي» و«الرسمي» و«اللفظي» (ت، ر، ٣١، ٨)
- الحد اسم للحقيقي والرسمي دون اللفظي (ت، ر، ٣١، ١٠)
- «الحد» إنّما يتألف من الصفات «الذاتية» إن كان «حقيقيًا»، وإلّا فلا بدّ من «العرضية» (ت، ر، ٣١، ٢٠)
- الحد يفيد العلم بالتصورات (ت، ر، ٣٣، ١١)
- يقال: الحد يُرادّ به «نفس المحدود» (ت، ر، ٣٥، ١٠)
- (الحد هو) القول الدال على ماهية المحدود (ت، ر، ٣٥، ١١)
- «الحد» قول الحاد، فالحاد إما أن يكون قد عرّف المحدود بحد، وإمّا أن يكون عرّفه بغير حد (ت، ر، ٣٥، ١٣)
- إذا أمكن معرفة هذه (التصورات) بلا حد فمعرفة تلك «الأنواع» أولى، لأنها أقرب إلى الحس، وأنّ أشخاصها مشهودة (ت، ر، ٣٧، ٣)
- مستمع الحد يسمع الحد الذي هو مركب من ألفاظ كل منها لفظ دال على معنى (ت، ر، ٣٧، ٢٠)
- الحد يفيد تفصيل ما دلّ عليه الاسم بالإجمال (ت، ر، ٣٨، ١)
- ليس الحد في الحقيقة إلّا اسمًا من الأسماء،

- أو اسمين، أو ثلاثة (ت، ر، ١، ٣٨، ٧)
- لا بدّ من اتفاق الحد والمحدود في العموم والخصوص (ت، ر، ١، ٣٩، ٤)
- المستمع للحد يُبطله بـ«النقض» تارة، وبـ«المعارضة» أخرى (ت، ر، ١، ٤٠، ١٤)
- المحققون من النظار يعلمون أنّ الحد فائدته «التمييز بين المحدود وغيره» كالاسم (ت، ر، ١، ٤٢، ١)
- لا يجوزون أن يُذكر في الحد ما يعمّ المحدود وغيره، سواء سمي «جنسًا» أو «عرضًا عامًا»، وإنّما يحدّون بما يلزم المحدود «طرْدًا» وعكسًا» (ت، ر، ١، ٤٣، ١)
- الحد قول الحاد المنبئ عن الصفة التي تشترك فيها آحاد المحدود (ت، ر، ١، ٤٤، ٦)
- الإطراد والانعكاس من شرائط الحد (ت، ر، ١، ٤٤، ١٤)
- الحد هو «القول الجامع المانع» ولم بشرطوا فيه إلا التمييز (ت، ر، ١، ٤٧، ٢٤)
- يمتنع أن يحصل بمجرد الحد تصوير المحدود (ت، ر، ١، ٤٩، ٥)
- ليس ما وضعوه من الحد طريقًا لتصور الحقائق في نفس من لا يتصورها بدون الحد (ت، ر، ١، ٥٤، ١٢)
- الحد قد يفيد من تنبيه المخاطب وتمييز المحدود ما قد تُفيده الأسماء (ت، ر، ١، ٥٤، ١٣)
- الفرق بين «الحد» و«شرح الاسم» فتلخيصه أنّ المحدود المميّز عن غيره إذا تصوّرت حقيقته فقد يكون هو الموجود الخارجي، وقد يكون هو المراد الذهني (ت، ر، ١، ٥٤، ١٥)
- الحد يكون تارة بحسب اسم الشيء، وتارة بحسب حقيقته (ت، ر، ١، ٥٥، ١٥)
- إن كان الحد بحسب الاسم قد يكون مطابقًا للخارج (ت، ر، ١، ٥٥، ١٥)
- الحد لا يفيد تصوير المحدود (ت، ر، ١، ٥٥، ٢٤)
- الحد مجرد قول الحاد ودعواه. فإنّه إذا قال: حدّ «الإنسان» مثلاً: إنّهُ «الحيوان الناطق أو الضاحك»، فهذه قضية خبرية، ومجرد دعوى خلية عن حجة (ت، ر، ١، ٥٦، ٢٤)
- يجعلون الحد هو المفرد المقيد كالاسم، وهو الذي يسمّونه «التركيب التقييدي»، كما يذكر ذلك الرازي ونحوه. قبل: التكلّم بالمفرد لا يفيد، ولا يكون جوابًا لسائل، سواء كان موصوفًا مركبًا تركيبًا تقييديًا أو لم يكن كذلك (ت، ر، ١، ٥٧، ٨)
- الحد تفصيل ما دلّ عليه الاسم بالإجمال (ت، ر، ١، ٥٨، ١١)
- الحد لا يمنع ولا يقوم عليه دليل، وإنّما يمكن إبطاله بـ«النقض» و«المعارضة» (ت، ر، ١، ٦١، ١٦)
- إذا لم يكن الحاد قد أقام دليلًا على صحّة الحد امتنع أن يعرف المستمع المحدود به، إذا جوز عليه الخطأ (ت، ر، ١، ٦١، ١٩)
- تصوّر المحدود بالحد لا يمكن بدون العلم بصدق قول الحاد، وصدق قوله لا يُعلم بمجرد الخبر، فلا يعلم المحدود بالحدّ (ت، ر، ١، ٦٢، ١٢)
- لو كان الحد مفيدًا لتصور المحدود لم يحصل ذلك إلا بعد العلم بصحّة الحد، فإنّه دليل التصوّر وطريقه وكاشفه، فمن الممتنع أن نعلم صحّة المعرف المحدود قبل العلم بصحّة المعرف (ت، ر، ١، ٦٢، ١٨)
- الحد قد ينبّه على تصوّر المحدود، كما ينبّه

- الاسم (ت، ر، ١، ٦٣، ١٢)
- الحدّ هو أن تصف المحدود بما تفصل به بينه وبين غيره (ت، ر، ١، ٦٥، ١٨)
- الحدّ لمن لم يعرف العين إنّما يفيد معرفة «النوع»، لا معرفة «العين»، كما يتصوّر «اللذة» بشرب «الخمر» من لم يشربها قياساً على «اللذة» بـ«الخبز» و«اللحم»، ومعلوم فرق ما بين «اللذتين» (ت، ر، ١، ٦٦، ١)
- هذا الحد، هم متفقون على أنّه من «الحدود اللفظية» مع أنّ هذا هو الذي يحتاج إليه في إقراء العلوم المصنفة، بل في قراءة جميع الكتب، بل في جميع أنواع المخاطبات (ت، ر، ١، ٧١، ٢١)
- الذي يقال له «حد بحسب الاسم»، والمقول في جواب «ما هو؟» من هذا النوع (ت، ر، ١، ٧٣، ١٤)
- من عرف عين الشيء لا يفتقر في معرفته إلى حد. ومن لم يعرفه فإنما يعرف به إذا عرف ما يشبهه، ولو من بعض الوجوه. فيؤلف له من الصفات المشبهة المشتركة بينه وبين غيره ما يخص المعرف (ت، ر، ١، ٨٠، ٢٥)
- إذا لم تكن التصورات المفردة مطلوبة، فلما أن تكون حاصلة للإنسان، فلا تحصل بالحد، فلا يفيد الحد التصوير؛ وإما أن لا تكون حاصلة، فمجرد حصول الحد لا يوجب ذكر الأسماء تصوّر المسميات لمن لا يعرفها (ت، ر، ١، ٨٢، ٢٠)
- الحد إذا تعددت فيه الألفاظ كان كتعدد الاسم، سواء كانت مشتقة أو غير مشتقة (ت، ر، ١، ٨٢، ٢٣)
- إذا كان المطلوب بالحدّ هو الكلّي الجامع المانع الذي يطابق جميع أفراد المحدد - فلا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه ما ليس منه، فمعلوم أنّ تصوّر «المعيّن» لا يستلزم مثل هذا (ت، ر، ١، ٩٨، ١٠)
- المطلوب من الجمع والمنع الذي هو مقصود الحدّ لا يحصل بتصوّر أعيان معيّنة، ولكن يحصل منه تصوّر الحقيقة في الجملة (ت، ر، ١، ١٠٢، ١)
- إنّ القوم (المنطقيون) لم يرجعوا فيما سقوه «حدّاً» و«برهاناً» إلى حقيقة موجودة، ولا إلى أمر معقول، بل إلى اصطلاح مجرّد (ت، ر، ١، ١٨٠، ١٨)
- ما نبهنا عليه خطأهم في منع إمكان «التصوّر» إلاّ بـ«الحد»، بل ومن نفى دعوى حصول «التصوّر» بـ«الحد». ونفى انحصار «التصديق» فيما ذكرناه من «القياس» مدركه قريب، والعلم به ظاهر، وخطأ المنطقيين فيه واضح بأدنى تدبّر (ت، ر، ٢، ٥، ٣)
- «الحدّ» فالصواب أن المراد به التمييز بينه وبين المحدود، لا تعريف الماهية. وإذا كان مطلوبه هو التمييز فقد يكون المميّز أخفى، وقد يكون أجلى (ت، ر، ٢، ٧٧، ٣)
- كل ما يتكلّم به في «الحدّ» و«القياس» هو قضية تامة، وهي «الجملة» في اصطلاح النحاة (ت، ر، ٢، ١٠١، ٦)
- نظار المسلمين، فالحدّ عندهم يكون بالوصف الملازم، والوصف الواحد الملازم كافٍ، لا يذكرون معه الوصف المشترك، لا «الجنس»، ولا «العرض العام» (ت، ر، ٢، ١٠٤، ١١)
- الأسئلة بما هو وإن كثرت فجوابها منحصر في ثلاثة أقسام: جواب لا يكون إلا إذا كان السؤال عن واحد كلي ولا يكون حالة التعدّد وهو الجواب بالحدّ. وجواب لا يكون إلا عند

(سي، ب، ١٤٢، ٨)

- لتكلم الآن في الموجب العلمي فنقول: إما أن يكون مجرد تصوّر موضوع القضية ومحمولها كافيًا في جزم الذهن بإسناد المحمول إلى الموضوع، أو لا يكون كافيًا، فإن كان كافيًا إستغنينا في إثباته عن القياس، وإن لم يكن كافيًا فلا بد من ثالث يتوسطهما، بحيث يكون ثبوت ذلك المحمول له وثبوته للموضوع بيّنًا، حتى يتولد من ذلك العلمين العلم بثبوت ذلك المحمول لذلك الموضوع، فيكون ذلك الثالث مشتركًا لا محالة بين المقدمتين، فذلك الثالث يُسمى الحد الأوسط، وموضوع المطلوب يُسمى الحد الأصغر، ومحموله يسمى الحد الأكبر، والمقدمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي فيها الأكبر الكبرى، وتأليف المقدمتين يُسمى إقترانًا، وهيته ذلك التأليف تسمى شكلًا (ر، ل، ٣١، ٢٠)

- المكرّر بين مقدمتي القياس فصاعدًا يُسمى حدًا أوسطًا لتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور. وموضوع المطلوب يُسمى حدًا أصغر لأنه في الغالب أقل أفرادًا من المحمول فيكون أصغر، ومحموله يُسمى حدًا أكبر لأنه في الغالب أكثر أفرادًا (ه، م، ٢١، ٨)

- لا بد في القياس الحملّي من المقدمتين تشتركان في حد يُسمى الأوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب، وتنفرد إحداهما بحد يُسمى الأصغر وهو موضوع المطلوب وتُسمى لذلك بالصغرى، والثانية بحد يُسمى الأكبر وهو محمول المطلوب ولذلك تُسمى بالكبرى (م، ط، ٢٥٤، ١٨)

السؤال عن متعدّد عن كليّين مختلفي الحقيقة أو شخصين أو شخص وكلي، كذلك ولا يكون عن مفرد وهو الجواب بالجنس. وجواب يكون عن السؤال عن مفرد شخصي أو أشخاص متحدة الحقيقة أو صنف أو أصناف، كذلك وحدها أو مع الشخص أو الأشخاص المتفق جميعها في حقيقة واحدة وهو الجواب بالتنوع الحقيقي (و، م، ٨٧، ١٨)

حد أصغر

- الطرف الذي هو موضوع المطلوب يُسمى حدًا أصغر (س، ق، ١٠٧، ١٦)

- الذي يصير موضوعًا في النتيجة اللازمة وهو المقصود بأن يُخبر عنه يُسمى حدًا أصغر (ع، م، ٢٧، ٢)

- أن يراعى الحد الأصغر والحد الأكبر حتى لا يكون بينهما وبين طرفي النتيجة تفاوت البتة، فإن القياس يوجب اجتماع الحدّين من غير تفاوت (غ، م، ٥٥، ١٧)

- سُمّي الذي فيه الحد الأكبر - وهو محمول النتيجة - مقدمة كبرى. والذي فيه موضوعها - وهو الحد الأصغر - مقدمة صغرى (غ، ع، ١٣٣، ٤)

- الحد الأصغر هو الذي يكون موضوعًا في النتيجة (غ، ع، ٣٥٦، ٧)

- جزءا المطلوب اللذان هما لموضوع والمحمول يُسميان في المُجْتَمِع طرفين وحدّين، موضوع المطلوب منهما يُسمى الحد الأصغر ومحمول المطلوب هو الحد الأكبر (ب، م، ١١١، ١٣)

- المقدمة التي فيها الحد الأصغر تُسمى الصغرى، والتي فيها الحد الأكبر تُسمى الكبرى، وتأليف المقدمتين يُسمى إقترانًا

حد اقناعي

- الحدّ الاقناعي يُسمّى رسمًا (مر، ت، ٥، ٩)

حد اكبر

- الذي يصيرُ محمولاً في النتيجة وهو الحكم يُسمّى حدًا أكبر (غ، م، ٢٧، ٢)

- أن يراعى الحدّ الأصغر والحدّ الأكبر حتى لا يكون بينهما وبين طرفي النتيجة تفاوت البتة، فإن القياس يوجب إجتماع الحدّين من غير تفاوت (غ، م، ٥٥، ١٧)

- سُمي الذي فيه الحدّ الأكبر - وهو محمول النتيجة - مقدّمة كبرى. والذي فيه موضوعها - وهو الحدّ الأصغر - مقدّمة صغرى (غ، ع، ١٣٣، ٣)

- الحدّ الأكبر هو الذي يكون موضوعًا في النتيجة (غ، ع، ٣٥٦، ٨)

- جزءا المطلوب اللذان هما لموضوع والمحمول يُسميان في المُجتمِع طرفين وحدّين، موضوع المطلوب منهما يُسمّى الحدّ الأصغر ومحمول المطلوب هو الحدّ الأكبر (ب، م، ١١١، ١٣)

- المقدّمة التي فيها الحدّ الأصغر تُسمّى الصغرى، والتي فيها الحدّ الأكبر تُسمّى الكبرى، وتألّف المقدّمتين يُسمّى اقترانًا (سي، ب، ١٤٢، ٩)

- لتكلم الآن في الموجب العلمي فنقول: إِمّا أن يكون مجرد تصوّر موضوع القضية ومحمولها كافيًا في جزم الذهن بإسناد المحمول إلى الموضوع، أو لا يكون كافيًا، فإن كان كافيًا إستغنينا في إثباته عن القياس، وإن لم يكن كافيًا فلا بد من ثالث يتوسطهما، بحيث يكون ثبوت ذلك المحمول له وثبوته للموضوع بيّنًا، حتى يتولد من ذينك العلمين العلم بثبوت ذلك

المحمول لذلك الموضوع، فيكون ذلك الثالث مشتركًا لا محالة بين المقدّمتين، فذلك الثالث يُسمّى الحدّ الأوسط، وموضوع المطلوب يُسمّى الحدّ الأصغر، ومحموله يسمّى الحدّ الأكبر، والمقدّمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي فيها الأكبر الكبرى، وتألّف المقدّمتين يُسمّى اقترانًا، وهبنة ذلك التأليف تُسمّى شكلًا (ر، ل، ٣١، ٢١)

- المكرّر بين مقدمتي القياس فصاعدًا يُسمّى حدًا أوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور. وموضوع المطلوب يُسمّى حدًا أصغر. لأنه في الغالب أقل أفرادًا من المحمول فيكون أصغر، ومحموله يُسمّى حدًا أكبر لأنه في الغالب أكثر أفرادًا (ه، م، ٩، ٢١)

- لا بد في القياس الحملّي من المقدّمتين تشتركان في حدّ يُسمّى الأوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب، وتنفرد إحداهما بحدّ يُسمّى الأصغر وهو موضوع المطلوب وتُسمّى لذلك بالصغرى، والثانية بحدّ يُسمّى الأكبر وهو محمول المطلوب ولذلك تُسمّى بالكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٢٢)

- الحدّ الأكبر في قياس الشمول هو الحكم في قياس التمثيل، والحدّ الأوسط هو الجامع المشترك، ويسمّى «المناطق»، والحدّ الأصغر هو الفرع (ت، ر، ٢، ٩٩، ١٠)

حد اوسط

- الحدّ الأوسط... هو علّة في الأشياء التي العلّة فيها المحرّك الأوّل (أ، ب، ٤٣٢، ٦)

- الحدّ الأوسط يُرتّب في المقدّمتين المقترنتين على ثلاثة أنحاء، وذلك إما أن يكون محمولاً

- إذا كان الحد الأوسط جنس الموضوع أو فصله المقوم له أو خاصته فإن الموجب منها يأتلف في الموجب الكلي من الشكل الأول والسالب في الضرب الكلي السالب منه (ف، ق، ١٠٠، ٦)

- إن كان الحد الأوسط عرضاً لازماً للموضوع وكان مع ذلك كلياً فيه كان القياس في أحد الضربين الكليين إما موجب وإما سالب (ف، ق، ١٠٠، ٨)

- يكون الأمر الذي يوجد حداً أوسط إذا ارتفع ارتفع المحمول، وإذا وُجدَ وُجدَ المحمول (ف، ق، ١٠٦، ٦)

- الحد الأوسط في أحدهما غير الحد الأوسط في الآخر، فإما أن يكون في أحدهما دليلاً وفي الآخر سبباً، وإما أن يكون فيهما جميعاً سبباً (ف، ب، ٦٧، ١٣)

- الحد الأوسط لا مدخل له في النتيجة (ز، ق، ١٧٩، ١٦)

- الحد الأوسط يجب أن يكون ضرورياً ذاتياً (ز، ب، ٢٣٤، ٢)

- أما الحد الأوسط فهو العلة، ويقع فيها طلب «الما» بعد «الهل» على وجهين: أحدهما بالقوة، والآخر بالفعل. أما بالقوة فلأن طالب «الهل» في مثل هذا إنما يطلب عما هو مشكوك فيه. فيقتضي طلب الهل أنه يطلب بالقوة: هل هناك حدٌ أوسط؟ مثل من سأل: هل القمر منكسف؟ فإنما يطلب: هل شيء يوجب العلم بأن القمر منكسف؟ فإذا أعطي الهل وقيل: نعم! فطلب ثانياً: لِمَ كان القمر منكسفاً؟ أو: لم قلت إن القمر منكسف؟ فإنه يطلب ما علة القياس في أنه قياس؟ وهو الحد الأوسط كيف كان؛ أو ما علة القياس في أنه برهان؟ وهو

فيهما جميعاً أو موضوعاً فيهما جميعاً أو محمولاً في أحدهما وموضوعاً في الأخرى (ف، ق، ٢١، ٥)

- ترتيب الحد الأوسط في المقدمتين المقترنتين يُسمى الشكل، فلذلك تكون أشكال المقاييس الحملية ثلاثة، فالذي يكون الحد الأوسط محمولاً في أحدهما وموضوعاً في الأخرى هو الشكل الأول، والذي يكون الحد الأوسط محمولاً فيهما جميعاً هو الشكل الثاني، والذي يكون الحد الأوسط موضوعاً فيهما جميعاً هو الشكل الثالث (ف، ق، ٢١، ٧)

- الحد الأوسط هو الذي السبب والعلة لأنه سبب اجتماع الطرفين وسبب علمنا بالنتيجة، وهو الذي يُقرن به لأنه وُجدَ في جواب لِمَ كذا هو كذا (ف، ق، ٢٤، ١٠)

- الأمر الذي في جميعه يضح الحكم يُسمى أهل زماننا العلة وهو الحد الأوسط (ف، ق، ٤٧، ٩)

- الجزء المشترك في القياس يُسمى الحد الأوسط، والجزءان الآخران يُسميان طرفا القياس (ف، ق، ٧٦، ٩)

- الحد الأوسط موضوع لأحد الطرفين ومحمول على الآخر. والمقاييس التي «تؤلف» وترتب الحد الأوسط فيها بين الطرفين هذا الترتيب «تسمى» مقاييس الشكل الأول ٤ (ف، ق، ٧٧، ٢)

- ما كان من المقاييس ترتب فيها الحد الأوسط هذا الترتيب وهو أن يكون محمولاً على الطرفين «تسمى» مقاييس الشكل الثاني، والمقدمة الكبرى في هذا القياس هي سالبة عامة والصغرى هي موجبة عامة (ف، ق، ٧٧، ١٣)

- الحد الأوسط الذي هو علة الأمر في نفسه (س، ب، ١٩٤، ١٨)
- الذي يقع مكرراً في القضيتين ومشاركاً يُسمى الحد الأوسط (غ، م، ٢٦، ٢٠)
- الحد الأوسط إما أن يكون محمولاً في إحدى المقدمتين موضوعاً في الأخرى ويُسمى الشكل الأول (غ، م، ٢٧، ١١)
- يلاحظ الحد الأوسط ويتأمله تأملاً شافياً ليكون وقوعه في المقدمتين على وجه واحد. فإنه إن تطرق إليه أدنى تفاوت بزيادة أو نقصان قُسد القياس وأنتج غلطاً (غ، م، ٥٥، ٥)
- الحد المشترك، فيسمى (الحد الأوسط) (غ، ع، ١٣٢، ١٩)
- الحد الأوسط: إما أن يكون محمولاً في إحدى المقدمتين، موضوعاً في الأخرى، فيسمى (شكلاً أولاً). وإما أن يكون محمولاً في المقدمتين جميعاً، ويُسمى (الشكل الثاني). وإما أن يكون موضوعاً فيهما، ويُسمى (الشكل الثالث) (غ، ع، ١٣٤، ١١)
- الحد الأوسط إذا سلبته عن شيء فالحكم عليه بالنفي، أو بالإثبات، لا يتعدى إلى المطلوب عنه (غ، ع، ١٣٦، ١١)
- الحد الأوسط إن كان علة للحد الأكبر سماه الفقهاء (قياس العلة) وسماه المنطقيون (برهان اللم) أي ذكر ما يُجاب به عن لِم (غ، ع، ٢٤٣، ١)
- (الحد الأوسط) إن لم يكن علة، سماه الفقهاء (قياس الدلالة) والمنطقيون سَمَوْهُ (برهان الإن) أي هو دليل على أن الحد الأكبر موجود للأصغر، من غير بيان علة (غ، ع، ٢٤٣، ٣)
- الحد الأوسط هو الحد المشترك (غ، ع، ٣٥٦، ٦)
- السبب الموجب لذلك الحكم بالمحمول لموضوعه، ولزوم التالي لمُقدمه أو عناده له، يحتاج أن تكون له نسبة إليهما أعني إلى المحمول والموضوع، أو إلى المُقدم والتالي، من تلك النسبة لزوم هذا لهذا، فهو أعني السبب الموجب للعلم، شيء له وصلة بالمحمول والموضوع أو التالي والمُقدم، ... ويُسمى هذا الواصل الموجب حدّاً أوسط (ب، م، ١١١، ١١)
- يُسمى حدّاً أوسط كما يقال في البيان كل إنسان حسّاس، وكل حسّاس حيوان، فينتج من ذلك ويثبت أن كل إنسان حيوان، فيكون الحساس هو الحد الأوسط الذي صارت به القضية المطلوبة قضيتين لتكراره فيهما واشتراكهما فيه (ب، م، ١٢٣، ١٨)
- سُمي الذي يكون مُقدِّماً في البرهان أي الحد الأوسط حدّاً هو مبدأ برهان (سي، ب، ٢٦٨، ١٦)
- ... الرّباط ... هو الحد الأوسط (ش، ع، ٨٨، ٦)
- الحد المشترك بينهما (الأصغر والأكبر) هو ... الحد الأوسط (ش، ق، ١٥١، ١٨)
- الحد الأوسط في القياس يكون أبداً أخص من الطرف الأول ... وفي القسمة الأمر بالعكس أعني أن الحد الأوسط أعم من الطرف الأعظم (ش، ق، ٢٥٦، ٢٠)
- الحد الأوسط ... هو الحد المُشترَك للحدّين اللذين هما طرف المطلوب (ش، ق، ٢٦١، ١٠)
- لا بدّ في كل قياس من حدّ أوسط (ش، ق، ٢٦١، ١١)
- إن ألفينا الحد الأوسط محمولاً على الأصغر

فقد يمكن أن يُبين به ماهية الطرف الأكبر ووجوده معاً، أو الماهية فقط إذا كان الوجود معلوماً (ش، ب، ٤٦٧، ٨)

- إذا كان (الحد) الأوسط شيئاً متقدماً على الشيء وخارجاً عنه، فقد يمكن أن يُصار منه إلى معرفة ماهيته ووجوده معاً، أو إلى الماهية فقط إن كان الوجود معلوماً (ش، ب، ٤٦٧، ١٢)

- الحد الأوسط هو بمنزلة الهيولى للقياس (ش، ب، ٤٧١، ٨)

- إن كان... الجنس مقولاً بتناسب... يكون الحد الأوسط فيه مقولاً بتناسب (ش، ب، ٤٨٧، ٩)

- إن كان الجنس بتواطؤ كان الحد الأوسط بتواطؤ (ش، ب، ٤٨٧، ١٠)

- لتكلم الآن في الموجب العلمي فنقول: إما أن يكون مجرد تصور موضوع القضية ومحمولها كافياً في جزم الذهن بإسناد المحمول إلى الموضوع، أو لا يكون كافياً، فإن كان كافياً إستغنينا في إثباته عن القياس، وإن لم يكن كافياً فلا بد من ثالث يتوسطهما، بحيث يكون ثبوت ذلك المحمول له وثبوته للموضوع بيتاً، حتى يتولد من ذينك العلمين العلم بثبوت ذلك المحمول لذلك الموضوع، فيكون ذلك الثالث مشتركاً لا محالة بين المقدمتين، فذلك الثالث يُسمى الحد الأوسط، وموضوع المطلوب يُسمى الحد الأصغر، ومحموله يسمى الحد الأكبر، والمقدمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي فيها الأكبر الكبرى، وتأليف المقدمتين يسمى إقتراناً، وهيته ذلك التأليف تسمى شكلاً (ر، ل، ٣١، ٢٠)

- الحد الأوسط لا بد وأن يكون علة لتصديق

وموضوعاً للأكبر أو محمولاً على الأصغر ومسلوباً على الأكبر، فإنه يكون الشكل الأول (ش، ق، ٢٦١، ١٢)

- إن كان الحد الأوسط محمولاً في أحدهما (الطرفين) مسلوباً عن الآخر على جهة الحمل لا على جهة الوضع، فإنه يكون الشكل الثاني (ش، ق، ٢٦١، ١٢)

- إن كان الحد الأوسط موضوعاً للطرفين إما على طريق الإيجاب أو لأحدهما على طريق الإيجاب وللثاني على طريق السلب، فإنه يكون الشكل الثالث... قد تبرهن أنه ليس ها هنا نسبة رابعة للحد الأوسط إلى الطرفين (ش، ق، ٢٦١، ١٣)

- إذا لم يكن هنالك حد أوسط فليس هنالك قياس (ش، ق، ٢٦١، ٢٣)

- العلامة التي تدل على وجود الشيء تُحمل على ثلاث جهات على مثال ما تُحمل الحدود الوسط في الأشكال الثلاثة (ش، ق، ٣٥٨، ٢١)

- الحد الأوسط الذي يكون من السبب الكلي الأعلى هو البرهان الذي عنده ينتهي الفحص عن أسباب ذلك الشيء وبكف التسوق الطبيعي (ش، ب، ٤٣٦، ٩)

- الحد الأوسط... هو علة في كون... المحمول موجوداً (للموضوع) أو غير موجود (ش، ب، ٤٥٦، ٦)

- إن كان الحد الأوسط هو ماهية الشيء... إنه ليس يُعطي ماهية الشيء (ش، ب، ٤٦٧، ٤)

- إذا كان الحد الأوسط شيئاً خارجاً عن ماهية الشيء فقد يمكن أن يعطي ماهية الشيء ووجوده معاً (ش، ب، ٤٦٧، ٥)

- إذا كان الحد الأوسط هو علة الطرف الأكبر

موضوعاً فيهما فهو الشكل الثالث وإن كان موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع (ن، ش، ٢٤، ٩)

- «الوسط» المذكور في هذه المواضع (الأقيسة والتصديقات) هو عند ابن سينا ومحققيه هو «الدليل»، وهو «الحد الأوسط» (ت، ر، ١، ١٠٤، ٢١)

- «الحد الأوسط» فيه هو الذي يُسمى في «قياس التمثيل» «علة» و«مناطاً» و«جامعاً» و«مشاركاً» و«صفاً» و«مقتضياً» ونحو ذلك من العبارات (ت، ر، ١، ١٢٨، ١٤)

- المشترك بينهما (الأكبر والأصغر) هو «الحد الأوسط»، وهذا الذي يسميه الفقهاء وأهل أصول الفقه «المطالبة بتأثير الوصف في الحكم» (ت، ر، ١، ١٢٨، ٢٦)

- قسموا «الافتراضي» إلى الأشكال الأربعة لكون «الحد الأوسط» إما محمولاً في «الأولى» موضوعاً في «الصغرى»، وهو في الشكل الطبيعي، وهو ينتج المطالب الأربعة - الجزئي، والكلّي، والإيجابي، والسلبّي. وإما أن يكون «الوسط» محمولاً فيهما، وهو الثاني، ولا ينتج إلا السلب. وإما أن يكون موضوعاً فيهما، ولا ينتج إلا الجزئيات. والرابع ينتج الجزئيات والسلب الكلّي، لكنه بعيد عن الطبع (ت، ر، ١، ١٦٧، ١٦)

- الدليل هو «الحد الأوسط»، وهو أعم من «الأصغر» أو مساوٍ له، و«الأكبر» أعم منه أو مساوٍ له. و«الأكبر» هو الحكم، والصفة، والخبر، وهو محمول النتيجة. و«الأصغر» هو المحكوم عليه، الموصوف، المبتدأ، وهو موضوع النتيجة (ت، ر، ١، ٢٠٣، ٢١)

- قولهم: «إنّ بين أن ذلك الوصف يستلزم

ثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان مع ذلك علة لثبوت الأكبر في نفسه فهو برهان اللّم، وإن لم يكن كذلك فهو برهان الإن (ر، ل، ٤٦، ٧)

- المكرّر بين مقدمتي القياس فصاعداً يسمّى حدّاً أوسطاً لتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور. وموضوع المطلوب يسمّى حدّاً أصغر لأنه في الغالب أقل أفراداً من المحمول فيكون أصغر، ومحموله يسمّى حدّاً أكبر لأنه في الغالب أكثر أفراداً (ه، م، ٦، ٢١)

- الحد الأوسط في البرهان لا بد وأن يكون علة لحصول التصديق بالحكم الذي هو المطلوب في العقل، وإلا فلم يكن البرهان برهاناً على ذلك المطلوب، هذا خلف. ثم إنه لا يخلو: إما أن يكون مع ذلك علة أيضاً لوجود ذلك الحكم في الخارج. أو لا يكون. فإن كان فالبرهان هو برهان لِم (ط، ش، ٥٣٤، ١٤)

- لا بد في القياس الحملّي من المقدمتين تشتركان في حدّ يسمّى الأوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب، وتنفرد إحداهما بحدّ يسمّى الأصغر وهو موضوع المطلوب وتُسمى لذلك بالصغرى، والثانية بحدّ يسمّى الأكبر وهو محمول المطلوب ولذلك تُسمى بالكبرى (م، ط، ٢٥٤، ١٤)

- الهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الجزئين الآخرين تسمى شكلاً (ن، ش، ٧، ٢٤)

- الحد الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول (ن، ش، ٢٤، ٨)

- إن كان (الحد الأوسط) محمولاً فيهما (المقدمتان) فهو الشكل الثاني وإن كان

الحكم، وأن الحكم لازم لعموم ذاته، فمع بعده يستغني عن التمثيل، فيقال: لا بعد في ذلك، بل كلما دلّ على أنّ الحد الأوسط يستلزم الأكبر فإنه يستدل به على جعل ذلك الحد وصفاً مشتركاً بين أصل وفرع، ويلزمه الحكم (ت، ر، ١، ٢٣٨، ٢٦)

- الطرف المكرّر المشترك بينهما (بين المقدمتين الكبرى والصغرى) يسمى الحد الأوسط وهو الجامع بينهما (ض، س، ٣١، ١٥)

حد بسيط

- الحد البسيط هو مبدأ الكل؛ والأشياء اللازمة إنما هي موجودة بذاتها للبسائط وحدها فقط، وأما وجودها لتلك الآخر فإنما هو من أجل هذه (أ، ب، ٤٤٤، ٥)

حد تام

- القول المفضل المستعمل في تعريف الشيء وتمييزه ربّما كان تمييزه المعروف تمييزاً عن بعض دون بعض؛ فإن كان بالعرضيات فهو رسم ناقص، وإن كان بالذاتيات فهو حد ناقص؛ وربّما كان إنّما يميّزه عن الكل؛ فإن كان بالعرضيات فهو رسم تام، وخصوصاً إن كان الجنس قريباً فيه؛ وإن كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين من المنطقيين حد تام، وعند المحصّلين إن كان إشتمل على جميع الذاتيات إشتمالاً لا يشدّ به منها شيء فهو حد تام، وإن كان يشدّ منها شيء فليس حدّاً تاماً (س، ب، ٣، ٥)

- إن البرهان إنّما يكون برهاناً تاماً إذ أعطى العلّة القريبة الخاصّة التي بالذات وبالفعل. فالحدّ التام هو الذي يشتمل على مثل هذه العلل فيما

له علل الماهية فيوردها بتمامها لا يخلو منها شيئاً إن كانت ذاتية (س، ب، ٢٢٦، ٢٢)

- كل تعريف مركّب مساوٍ ومن مقومات فهو (حد تام)، أو جزء حدّ وحدّ خداج. فإن المقومات محققة الوجود للشيء ويئة له فإنها أجزاء لماهيته، ومحال أن تدخل ماهيته في الذهن ولم تدخل معه أجزاءه ومقوماته (س، ش، ٣٠، ١٢)

- الحدّ التام هو القول الدال على ماهية الشيء (سي، ب، ٨١، ١٠)

- الحدّ التام هو المؤلف من جميع ذاتيات الشيء (سي، ب، ٢٦٢، ١٢)

- الحدّ التام إنّما هو حدّ واحد (ش، ج، ٦٠٧، ٨)

- إن القول الشارح إمّا حدّ أو رسم، لأنّه إن كان بمجرد الذاتيات فحدّ، وإلّا فرسم، فعرف (الحد) بأنه قول دال على كنه ماهية الشيء، وهو إن كان تعريفاً بمجموع الذاتيات فحد تام، وإن كان ببعضها فناقص (ه، م، ١١، ١٥)

- الحد التام وهو الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريين كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان (ه، م، ١١، ١٧)

- الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريين كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو الحدّ التام (ه، م، ٧٧، ١٢)

- الحد التام للفعل التام، أن يقال: الفعل لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مستقل بنفسه، ويتعلق بشيء لا يعنيه في زمان من الأزمنة الثلاثة بعينه ذلك التعلق (ط، ش، ١٩٥، ٦)

- الحد التام يلتزم من مقومات الماهية، دون مقومات الوجود (ط، ش، ٢١٧، ١٨)

- (الحدّ) التام دال على الماهية بالمطابقة

(٥، ٩٥)

- معنى الصدق على كثيرين في حدّ الجنس في جواب ما هو يجب أن يكون عند الجمع بينهما في السؤال بما هو ولا يجوز أن يُجاب به عند أفراد بعضها في السؤال. وقرينة ذلك كونه مقولاً على مختلف بالحقيقة وذلك يدل على أنه تمام المشترك بين تلك الحقائق المختلفة فلا يكون تمام حقيقة بعضها وإلا لبين غيرها فلا يكون مشتركاً بين حقيقتين وهذا خلف. وإذا لم يكن تمام حقيقة كل فرد من أفرادها على الأفراد تعين أنه لا يجاب به في السؤال بما هو إلا عن متعدّد ومختلف بالحقيقة (و، م، ٩١، ٢٨)

حد الحد

- إذا علمت حدّ الحدّ، قد يسهل علي بذلك أن أحد حدّ الحدّ؛ لأنّ حدّ حدّ الحدّ لفظ مؤلف من جزأين كل واحد منهما حدّ. فإذا حصل لي حدّ أحد الجزأين، حصل لي حدّ الجزء الآخر، فحصل لي حدّ الجملة؛ لأنّه مؤلف من حدّ الجزأين (س، ج، ٥٨، ١٣)

- حدّ الحدّ ورسمه أنّه: قول يقوم مقام إسم؛ أي في الدلالة على الجوهر (س، ج، ٦٠، ١٣)

- حدّ الحدّ فمن قائل يقول حدّ الشيء هو حقيقته ونفسه وذاته، ومن قائل يقول حدّ الشيء هو اللفظ المُفسّر لمعناه على وجه يجمع ويمنع، ومن قائل ثالث يقدر هذه مسألة خلافية فينصر أحد الحدّين على الآخر (غ، ح، ١٠٧، ١٥)

- حدّ الحدّ عند من يقنع بتكرير اللفظ كقوله الموجود هو الشيء والحركة هي النقلة والعلم هو المعرفة هو تبديل اللفظ لما هو واقع عند السائل على شرط يجمع ويمنع (غ، ح، ١١٠، ١)

كالإسم؛ إلا أنّ الإسم مفرد، والحدّ مؤلف (ط، ش، ٢٤٩، ١٠)

- الحدّ التام لا يقبل الزيادة والتقصان معنى وغيره قد يقبلهما، والعام لمكونه أعرف من الخاصّ يجب تقديمه في التعريف (م، ط، ١٠٢، ١١)

- يُسمّى حدّاً تامّاً إن كان بالجنس والفصل القريبين وناقضاً إن كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد (ن، ش، ١٠، ٧)

- المفيد لتصوّر الحقيقة عندهم هو «الحدّ التام»، وهو «الحقيقي»، وهو المؤلف من «الجنس» و«الفصل» من «الذاتيات» المشتركة والمميّزة، دون «العرضيات» التي هي «العرض العام» و«الخاصة» (ت، ر، ١، ٨٢، ٢٥)

- إنّ إيجابهم في الحدّ التام «الجنس القريب» دون غيره تحكم محض (ت، ر، ١، ٩٢، ١)

- إذا وقع السؤال عن كلي واحد نحو ما الإنسان فيجاب بتفصيل أجزائه مطابقة أو تضمناً حتى لا يبقى منها شيء فيقال هو الحيوان الناطق وهذا الجواب هو الحدّ التام (و، م، ٨٦، ١٨)

- الحدّ التام هو المركب من جنس الحقيقة وفصلها القريبين كالحيوان الناطق (و، م، ١١٢، ٢١)

- سُمّي الحدّ التام تامّاً لكونه بالذاتيات، والناقص منه أي من الحدّ ما كان ببعض الأجزاء وسُمّي ناقضاً لنقص بعضها (ض، س، ٢٧، ١٠)

حد الجنس

- إنّ حدّ النوع، من حيث هو طبيعة، وحدّ الجنس أيضاً، من حيث هو طبيعة، محمولان على الأشخاص التي لا يُشكّ فيها أنها جواهر؛ فما شاركها في حدّها فهو جوهر (س، م، ١١٠، ١)

الموجود هو الشيء والعلم هو المعرفة والحركة هي النقلة هو تبديل اللفظ بما هو أوضح عند السائل على شرط أن يجمع ويمنع (غ، ص، ١٣، ٢٢)

- حدّ الحدّ عند من يقنع بالرسميات فإنه اللفظ الشارح للشيء بتعدد صفاته الذاتية أو اللازمة على وجه يُميّزه عن غيره تمييزًا يطرّد وينعكس (غ، ص، ١٥، ٢٢)

- حدّ الحدّ وقد يرسم بأنه قول يقوم مقام الاسم المطابق في الدلالة على الذات (ط، ش، ١، ٢٤٩)

- حدّ الحدّ إنه اللفظ الجامع المانع (غ، ح، ١، ١١٠)

- حدّ الحدّ عند من يقنع بالرسميات أنه اللفظ الشارح لللفظ بتعدد صفاته الذاتية واللازمة على وجه يُميّزه عن غيره تمييزًا يطرّد وينعكس (غ، ح، ٣، ١١٠)

- حدّ الحدّ عند من يقنع بتكرير اللفظ، كقوله الموجود هو الشيء والحركة هي النقلة، والعلم هو المعرفة، هو تبديل اللفظ لما هو واقع عند السائل على شرط يجمع ويمنع (غ، ح، ٥، ١١٠)

- حدّ الحدّ عند من يقنع بالرسميات أنه اللفظ الشارح لللفظ بتعدد صفاته الذاتية واللازمة على وجه يُميّزه عن غيره تمييزًا يطرّد وينعكس (غ، ح، ٦، ١١٠)

- إذا علمت حدّ الحدّ، قد يسهل عليّ بذلك أن من جزأين كل واحد منهما حدّ. فإذا حصل لي حدّ أحد الجزأين، حصل لي حدّ الجزء الآخر، فحصل لي حدّ الجملة؛ لأنه مؤلف من حدّ الجزأين (س، ج، ١٣، ٥٨)

- حدّ حدّ الحدّ ليس هو قولاً دالاً على الماهية كيف كان، بل قولاً دالاً على ماهية الحدّ (س، ج، ١٠، ٥٨)

حد حقيقي

- إنما يكون الحدّ حقيقياً إذا كان ممّا هو أعرف عندنا وأعرف على الإطلاق (س، ج، ٣، ٢٥٠)

- الأمر البسيط فلا تطلب فيه الجنس والفصل الحقيقيين، ولا الشيء الذي سمّيناه الحدّ الحقيقي، فإن هذا ممّا لا يكون البتّة، وإن ظنّ قوم أنّه يكون، بل اطلب أن تعرفه من لوازمه العامة وخواصه وتضيف بعضه إلى بعض كما

- حدّه (حدّ الحدّ) عند من لا يطلق إسم الحدّ إلّا على الحقيقي إنه القول الدالّ على تمام ماهية الشيء ولا يحتاج في هذا أن يذكر الطردل والعكس لأن ذلك يتبع الماهية بالضرورة ولا يتعرض لللازم والعرضي فإنه لا يدلّ على الماهية إلّا الذاتيات (غ، ح، ٨، ١١٠)

- إختلف الناس في حدّ الحدّ: فمن قائل يقول حدّ الشيء هو حقيقة ذاته، ومن قائل يقول حدّ الشيء هو اللفظ المفسّر لمعناه على وجه يمنع ويجمع، ومن قائل ثالث يقول هذه المسئلة خلافية فينصر أحد الحذّين على الآخر (غ، ص، ١١، ٢١)

- حدّ الحدّ أنه اللفظ الجامع المانع، إلّا أن الذين أطلقوه على اللفظ أيضاً إصطلاحهم مختلف كما ذكرناه في الحدّ اللفظي والرسمي والحقيقي (غ، ص، ١٢، ٢٢)

- حدّ الحدّ عند من يقنع بتكرير اللفظ كقولك

تضيف الفصل إلى الجنس (س، ش،
(١٩، ٣٦)

- لنسم الأول حدًا لفظيًا إذ السائل ليس يطلب إلا شرح اللفظ، ولنسم الثاني حدًا رسميًا وهو طلب مترسم بالعلم غير منشوف إلى درك حقيقة الشيء. ولنسم الثالث حدًا حقيقيًا إذ مدرك الطالب فيه درك حقيقة الشيء (غ، ح،
(١٠، ٩٣)

- (الحد الحقيقي) أن تذكر جميع ذاتياته وإن كان ألفًا ولا تبالي بالتطويل ولكن ينبغي أن تقدم الأعم على الأخص (غ، ح، ٩٧، ٨)

- اجتهد (في الحد الحقيقي) أن تفضل بالذاتيات إلا إذا عسر عليك وهو كذلك في أكثر الحدود، فاعدل بعد ذكر الجنس إلى ذكر اللوازم واجتهد أن يكون ما ذكرته من اللوازم الظاهرة المعروفة (غ، ح، ٩٨، ٢)

- الحد الحقيقي فلا يتصور إلا واحدًا لأن الذاتيات محصورة فإن لم يذكرها لم يكن حقيقيًا، وإن ذكر بعضها فالحد ناقص، وإن ذكر مع الذاتيات زيادة فالزيادة حشو فإذا لا يتعد هذا الحد (غ، ح، ١١٥، ١٥)

- إذا فهمت الفرق بين الذاتي واللازم فلا تورّد في الحد الحقيقي إلا الذاتيات، وينبغي أن تورّد جميع الذاتيات حتى يتصور بها كنه حقيقة الشيء وماهيته (غ، ص، ١٤، ٦)

- (الحد الحقيقي) أن تجمع أجزاء الحد من الجنس والفصول (غ، ص، ١٥، ١٢)

- (الحد الحقيقي) أن تذكر جميع ذاتياته وإن كانت ألفًا ولا تبالي بالتطويل لكن ينبغي أن تقدم الأعم على الأخص (غ، ص، ١٥، ١٥)

- (الحد الحقيقي) أنك إذا وجدت الجنس القريب فلا تذكر البعيد معه فتكون مكرّرًا

(غ، ص، ١٥، ١٧)

- (الحد الحقيقي) أن تحترز من الألفاظ الغريبة الوحشية والمجازية البعيدة والمشاركة المترددة واجتهد في الإيجاز ما قديرت وفي طلب اللفظ النص ما أمكنت (غ، ص، ١٦، ١١)

- الحد الحقيقي فلا يتصور أن يكون إلا واحدًا لأن الذاتيات محصورة فإن لم يذكرها لم يكن حدًا حقيقيًا (غ، ص، ٢٨، ١٤)

- لا يكفي في الحد التام الحقيقي أن يُذكر الجنس الأعلى أو الأوسط مقيّدًا بالفصل المختص بالنوع المحدود (سي، ب، ٨٤، ٩)

- الحد الحقيقي إذا أريد به ما زعموه فإنه لا حقيقة له في الخارج (ت، ر، ١، ٥٥، ٤)

حد ذاتي

- الحد الذاتي يكون المطلوب منه ذكر ماهية الشيء كما هي لا يحتمل الاطناب والإيجاز، لأن مجموع أجزاء الشيء لا يحتمل الزيادة والنقصان، ثم الأولى أن يذكر الجنس القريب أولاً، لأنه يدل بالتضمن على الأجناس البعيدة ثم يردف الجنس القريب بكل ماله من الفصول (ر، ل، ٧، ٤)

حد رسمي

- لنسم الأول حدًا لفظيًا إذ السائل ليس يطلب إلا شرح اللفظ، ولنسم الثاني حدًا رسميًا وهو طلب مترسم بالعلم غير منشوف إلى درك حقيقة الشيء، ولنسم الثالث حدًا حقيقيًا إذ مدرك الطالب فيه درك حقيقة الشيء (غ، ح، ٩٣، ٨)

- الحد الرسمي أيضًا فيجوز أن يتعدّد لأن لوازم الأشياء ليست محصورة (غ، ح، ١١٥، ١٤)

- (حد) الرسمي فيجوز أيضًا أن يكثر لأن

شكلها كذا ليقطع الخشبة نحتًا. فآلة جنس،
والصناعة تدلّ على المبدأ الفاعل، والشكل
على الصورة، والنحت على الغاية، والحديد
على المادّة (مر، ت، ٢٥٦، ٤)

حد زائد

عوارض الشيء الواحد ولوازمه قد تكثر (غ،
ص، ٢٨، ١٣)

- إعلم أنّ الحدّ الزائد، يدخل في جانب الحدّ
الأصغر، وفي جانب الحدّ الأكبر، وفي الوسط
(س، ق، ٤٤٣، ١٤)

حد الشيء

- الذي لم يحدّ من أشياء هي أقدم وأعرف لم
يحدّ (أ، ج، ٦٣٢، ١٧)

حد العلم

- يجب على الذي يحدّ (الشيء) على الصواب أن
يحدّ بالجنس والفصول (أ، ج، ٦٣٤، ٢)
البرهان على الاطلاق، وهو الذي يفيد الوجود
والسبب جميعًا. والأسباب أربعة: مادّة الشيء
وما يُعدّ في المادّة ومعها، وحدّ الشيء وأجزاء
حدّه، وما يُعدّ في الحدود معها، والفاعل وما
يُعدّ معه، والغاية وما يُعدّ معها. وكلّ واحد من
هذه، إمّا قريبٌ وإمّا بعيد، وإمّا بالذات وإمّا
بالعرض، وإمّا أعمّ وإمّا أخصّ، وإمّا بالقوّة
وإمّا بالفعل (ف، ب، ٢٦، ١٦)

حد لفظي

- لنسمّ الأول حدًا لفظيًا إذ السائل ليس يطلب إلّا
شرح اللفظ، ولنسمّ الثاني حدًا رسميًا وهو
طلب مترسّم بالعلم غير منشوف إلى درك حقيقة
الشيء، ولنسمّ الثالث حدًا حقيقيًا إذ مدرك
الطالب فيه درك حقيقة الشيء (غ، ح، ٩٣، ٧)
هل يتصوّر أن يكون للشيء الواحد حدّان؟ قلت
أما الحدّ اللفظي فيتصوّر أن يكون له ألف
وذلك يختلف بكثرة الأسماء في بعض اللغات
وقلتها في البعض ويختلف باختلاف الأمم (غ،
ح، ١١٥، ١٢)

- إنّ الحدّ اللفظي هو حكاية محصول الشيء عند
الذهن، وهو الذي بحسبه وضع الاسم
وحصلت الوحدة الذهنيّة (ب، م، ٦٨، ١٣)

- «العلم هو المعرفة» وهذا حدّ لفظي (ت،
ر، ٩٧، ٥)

- يُحدّ الشيء بجميع علله الأربع، إن كانت ذاتيّة
له، كمن يحدّ القدوم بأنّه آلة صناعيّة من حديد،

حد لفظي ورسمي

- الحدّ اللفظي والرسمي فمؤنتهما خفيفة إذ طال بهما قانع بتبديل لفظ العقار بالخمير وتبديل لفظ العلم بالمعرفة أو بما هو وصف عَرَضِيّ جامع مانع وإنّما العويص المتعذّر هو الحدّ الحقيقي وهو الكاشف عن ماهية الشيء لا غير (غ، ص، ١٥، ٨)

حد محض

- إنّ الحدّ المحض يكون بالمقومات (س، ش، ٥٦، ٥)

حد محمول

- تأليف المقدمتين يكون من حدّي المطلوب المسؤول عنه، أعني الحدّ المحمول، والحدّ الموضوع، كما يسأل السائل هل الإنسان حيوان أم لا، فالمطلوب الانسان حيوان وحدّاه اللذان هما الموضوع والمحمول هما الإنسان وحيوان (ب، م، ١٢٣، ١٤)

حد مطلق

- ليس الحدّ المطلق هو حدّ الحدّ، وإن كان حدّي للحدّ المطلق حدّا مني بالقوّة لحدّ الحدّ، إذ حدّ الحدّ حدّ، لكنّه ليس بالفعل (س، ج، ٥٨، ٩)

حد موضوع

- تأليف المقدمتين يكون من حدّي المطلوب المسؤول عنه، أعني الحدّ المحمول، والحدّ الموضوع، كما يسأل السائل هل الإنسان حيوان أم لا، فالمطلوب الانسان حيوان وحدّاه اللذان هما الموضوع والمحمول هما

الإنسان وحيوان (ب، م، ١٢٣، ١٥)

حد ناقص

- الحدّ الناقص فهو الذي لا يستوفي جميع ذاتيات الشيء ولا يكون مساوياً له في المعنى بل في العموم، فيحصل منه التمييز الذاتي فحسب دون معرفة الذات كما هو بجميع ذاتياته (سي، ب، ٨٥، ٢)

- الحدّ الناقص وهو الذي يتركّب عن جنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة إلى الإنسان (هـ، م، ١١، ١٩)

- الحدّ الناقص ما كان التعريف فيه بالفصل وحده أو بالفصل مع الجنس البعيد كتعريف الإنسان بالجسم الناطق (و، م، ١١٣، ١)

حد النوع

- إنّ حدّ النوع، من حيث هو طبيعة، وحدّ الجنس أيضاً، من حيث هو طبيعة، محمولان على الأشخاص التي لا يُشكّ فيها أنها جواهر؛ فما شاركها في حدّها فهو جوهر (س، م، ٩٥، ٥)

حد وسط

- كل قياس إقتراني لا بد فيه من مقدمتين يشتركان في حدّ، لأن نسبة محمول المطلوب إلى موضوعه في القياس الحملّي ونسبة تاليه إلى مقدّمه في القياس الشرطي لما كانت مجهولة احتيج إلى أمر ثالث يوجب العلم بتلك النسبة المجهولة، ويسمّى هذا الأمر الثالث الحدّ الوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب ومن نسبته إليهما وجبت المقدّمتان (و، م، ٢٧٩، ٧)

حد وقياس

يحتج بها على المنازع (ت، ر، ١، ١٠٦، ١٣)

حدسي

- إن كان «الحس» المقرون بـ«العقل» من فعل الإنسان، كأكله وشربه وتناوله الدواء، سماء «تجريبياً»، وإن كان خارجاً عن قدرته، كتغير أشكال القمر عند مقابلة الشمس، سماء «حدسياً» (ت، ر، ١، ١٠٧، ١٧)

حدسيات

- الحدسيات هي قضايا مبدأ الحكم بها حدس من النفس قوي جداً، فزال معه الشك وأذعن له الذهن؛ فلو أن جاحداً جحد ذلك لأنه لم يتول الاعتبار الموجب لقوة ذلك الحدس، أو على سبيل التأكيد (المناكرة) لم يتأت أن يُحقَّق له ما تَحَقَّق عند الحادس، مثل قضائنا بأن نور القمر من الشمس بهيات تشكل التور فيه. ففيها أيضاً قوة قياسية، وهي شديدة المناسبة للمجربات (مر، ت، ٩٧، ٤)

- الحدسيات: وهي القضايا المصدق بها بواسطة الحس وحدس قوي يُدعن الذهن من معلوم إلى مجهول، وذلك مثل قضائنا أن نور القمر من الشمس (سي، ب، ٢٢١، ١١)

- أما الحدسيات فهي قضايا مبدأ الحكم بها حدس في النفس قوي جداً مع إنه لا يمكن إثباته بالبرهان، مثل قضائنا بأن نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف هيات تشكل النور فيه (ر، ل، ٢٦، ١٢)

- أما حس السمع فالتواترات، فإنها تتوقف على حكم العقل بامتناع توطيء المخبرين على الكذب أو غيره، فإن توقف على تكرار المشاهدات فالمجربات، وإن ترقف على

- الحد والقياس هما آلتان يُكتسب بهما المطلوبات التي تكون مجهولة فتصير معلومة بالرؤية (مر، ت، ٤، ٨)

- كل واحد من الحد والقياس فإنه معمول ومؤلف من معانٍ معقولة بتأليف محدود (مر، ت، ٤، ١٤)

- الفساد العارض في الحد والقياس قد يقع من جهة الصورة، وقد يقع من جهة المادّة، وقد يقع من جهتهما معاً (مر، ت، ٥، ٥)

حدس

- الحدس جودة حركة لهذه القوة (النفس) إلى إقتناص الحد الأوسط من تلقاء نفسها، مثل أن يرى الإنسان القمر وأنه إنما يضيء من جاذبه الذي يلي الشمس على أشكاله، فيقتنص ذهنه بحدسه حدّاً أوسط وهو أن سبب ضوئه من الشمس (س، ب، ١٩٢، ٢)

- الحدس حركة النفس إلى إصابة الحد الأوسط - إذا وضع المطلوب - أو إصابة الحد الأكبر - إذا أصيب الأوسط - وبالجمله سرعة انتقال من معلوم إلى مجهول، كمن يرى شكل استنارة القمر، عند أحوال قربه وبعده من الشمس، فيحدس أنه يستنير من الشمس (مر، ت، ٢٦٤، ٣)

- الحدس جودة حركة لهذه القوة إلى اقتناص الحد الأوسط من تلقاء نفسها (سي، ب، ٢٧٦، ١)

- ذكر من ذكر من هؤلاء المنطقيين أن القضايا المعلومة بـ«التواتر» و«التجربة» و«الحدس» يختص بها من علمها بهذا الطريق، فلا تكون حجة على غيره؛ بخلاف غيرها، فإنها مشتركة

البديهيات وهو ما يجزم به العقل بمجرد تصوّر طرفيه نحو الواحد نصف الإثنين والكلّ أعظم من جزأيه، ثانيها المشاهدات الباطنة وهو ما لا يفتقر إلى عقل كجوع الإنسان وعطشه وألمه فإن البهائم تدركه، ثالثها التجريبات وهي ما يحصل من العادات كقولنا الرمان يحبس القميء، رابعها المتواترات وهي ما يحصل بنفس الأخبار تواتراً كالعلم بوجود مكة وبغداد لمن لم يرها، خامسها الحدسيات، وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجريبات مع القرائن، كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس، سادسها المحسوسات وهي ما نحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة (ض، ص، ٣٦، ٧)

الحدس فالحدسيات، وهذا ووجهه الضبط لا الحصر العقلي (ه، م، ٢٥، ٢٢)

- حدسيات أي مقدّمات يحصل اليقين فيها بسنوح المبادي والمطالب للذهن دفعة واحدة، وهو المعنى بالحدس (ه، م، ٢٦، ٣)

- إنّ العقل: إمّا أن لا يحتاج فيه إلى شيء غير تصوّر طرفي الحكم. أو يحتاج. والأوّل: هو الأوليات. والثاني: لا يخلو: إمّا أن يحتاج إلى ما ينضم إليه ويعينه على الحكم. أو ينضم إلى المحكوم عليه. أو إليهما معاً. والأوّل: هو المشاهدات. والثاني: لا يخلو: إمّا أن يكون تحصيل ذلك الشيء، بالإكتساب. أو لا يكون. وما بالإكتساب: إمّا أن يكون بالسهولة. أو لا بالسهولة. والأوّل: هو الحدسيات. (ط، ش، ٣٩٢، ٢)

مركزية كوكبية علوم

حدود

- ليس ينبغي أن يكون وضع الحدود على نحو واحد (أ، ق، ٢١٣، ١٢)

- في كل الحدود التي مقاييسها مستقيمة يمكن أن يُقاس بالخلف إذا وُضِعَتْ نقيضة النتيجة، لأن المقاييس التي بالخلف الكائنة عن المقاييس المستقيمة، هي هي المقاييس المنعكسة بأعيانها (أ، ق، ٢٧٢، ١٦)

- الحدود فليست الأصل الموضوع، وذلك أنها ليس تخبر أن الشيء موجود أو ليس بموجود، لكن إنما هي أصول موضوعة في المقدّمات (أ، ب، ٣٤١، ٦)

- الحدود إنما ينبغي أن نفهمها فقط، وهذا ليس هو أصلاً موضوعاً، اللهم ألا أن يكون الإنسان يسمّى السماع أصلاً موضوعاً (أ، ب، ٣٤١، ٨)

- المصادرة والأصل الموضوع إمّا أن تكون كالكل، وإما على طريق الجزء. فأما الحدود

- ما يحتاج فيه إلى غير تصور الطرفين: وهو إمّا خفي، وهو المجربّات وما معها، من الحدسيات، والمتواترات. وإمّا ظاهر غير مكتسب، وهو القضايا التي قياساتها معها (ط، ش، ٣٩٢، ١٣)

- حدسيات وهي قضايا يُحكم بها بحدس قوي من النفس مفيد للعلم (ن، ش، ٣٢، ١٠)

- الحدسيات إن جعلت يقينية فهي نظير المجربّات إذا الفرق بينهما لا يعود إلى العموم والخصوص، وإنما يعود إلى المجربّات تتعلق بما هو من أفعال المجربّين والحدسيات تكون عن أفعالهم (ت، ر، ٢، ٥٥)

- الحدسيات هي كذلك. فبالحس يعرف أعيانها، ثم يتكرّر فتعلم بالعقل القدر المشترك (ت، ر، ١٢٥، ١٣)

- إنّ اليقينيّات ستة: أولها الأوليات وتسمّى

فولا واحد من هذين (أ، ب، ٣٤٢، ٤)

- قد يقع بين حدّين حدود من بلا نهاية (أ، ب، ٣٨١، ١٣)

- أن تكون الحدود في جنس واحد بعينه ومن غير متجزئة بأعيانها، فقد يلزم إن كان الأمر العام مُرَمِّعًا أن يكون من الأشياء الموجودة بذاتها (أ، ب، ٣٨٢، ٢)

- في البراهين قد يجب أن يكون معنى القياس موجودًا، كذلك يجب أن يكون في الحدود الظهور أيضًا (أ، ب، ٤٥١، ٥)

- الحدود هي أقسام المقدمات التي يقسم إليها، فذلك الاسم الموضوع، وما يحمل عليه (ق، م، ٦٤، ١٢)

- لما كانت البراهين التي تُعطي الوجود والأسباب إنما تُوجد حدودها الوسطى أحد أصناف الأسباب التي ذكرت، وكانت أنحاء حمل أجزاء البراهين هي هذه، لزم ضرورة أن تكون الأسباب التي تُؤخذ، حدودًا وسطى، حالها من كل واحد من الطرفين إحدى هذه الأحوال. ويلزم أن تكون الأسباب كلها، إما حدودًا أو أجزاء حدود للطرفين أو لأحدهما، أولها شركة في حدودهما بوجه من الوجوه، إما شركة قريبة أو شركة بعيدة (ف، ب، ٣٢، ١٦)

- الحدود والأشياء المحدودة، فهي إما أن تدلّ عليها ألفاظ مثل الانسان والشمس والقمر، وإما أن يدلّ عليها قولٌ ليست صيغة تركيبه تركيب قول جازم (ف، ب، ٤٥، ٤)

- الحدود تؤلف من أشياء أكثر من واحد بمنزلة ما تؤلف البراهين، غير أن نحو تأليف الحدود مخالف لنحو تأليف البراهين (ف، ب، ٤٥، ٦)

- تأليف أجزاء الحدود، فهو النحو الذي صيغته

ليست صيغة يكون بها بعض أجزائه حكمًا والآخر محكومًا عليه، ويصلح أن تجعل جملته جزء قول جازم (ف، ب، ٤٥، ٨)

- أقل ما منه تأتلف الحدود جزآن، ومن جملة أجزاء الحدود ما يمكن أن يُحمل على المحدود، ومنها ما لا يمكن أن يُحمل على المحدود (ف، ب، ٤٥، ١٠)

- أجزاء الحدود التي هي حدود على الإطلاق، فكل واحد فيها أقدم من المحدود، وبعضها أقدم من بعض (ف، ب، ٤٦، ١٣)

- تقدّم أجزاء الحدود للمحدود على مثال تقدّم أجزاء البراهين للنتائج (ف، ب، ٤٦، ١٥)

- إذا تبرهن الشيء بالبرهان على الإطلاق أمكن أن تؤخذ أجزاء البرهان بأعيانها أجزاء حدود. وإذا حَدِّثَ الشيء أمكن أن تؤخذ أجزاء حدوده أجزاء براهين (ف، ب، ٤٧، ١٣)

- الحدود التي تؤخذ أجزاؤها أمورًا خارجة عن المحدود، فإن تلك الأمور الخارجة ثلاثة أصناف: إمّا غايات للشيء، وإمّا فاعلات له، أو شيء فيه المحدود (ف، ب، ٤٨، ١)

- الحدود التي أجزاؤها متقدمة هي الحدود على الإطلاق، وهي أخرى أن يقع عليها اسم الحد (ف، ب، ٥١، ٧)

- الحدود المتأخرة الأجزاء، فإنها لا تُسمّى الحدود على الإطلاق، أقل ذلك، لكن إنما تُسمّى رسومًا أو حدودًا متأخرة (ف، ب، ٥١، ٨)

- الحدود فهي التي ليس للمتعلم والسامع أن يشاخا فيها المعلم والقائل. فإنه ليس يمكن أن يشاخ الانسان في أن يُوقع أي اسم شاء على المعنى الذي يشرحه لنا بقول (ف، ب، ٨٩، ٥)

- الحدود أول ما تؤخذ بذاتها إنما تؤخذ مُعرّفة .
ولهذا السبب لا تعدّ أولاً في المقدمات . ولأن
الحّد ممكن أن يُستعمل مقدّمة أو جزء مقدّمة ،
فإنه يُعدّ أيضاً في المقدمات (ف ، ب ، ٩٠ ، ١)
- لما كانت الحدود من أجناس وفصول ذاتية
فقط ، لزم فيما لا جنس له ألا يكون له حدّ ،
وكذلك ما لا فصول له ذاتية يلزم ألا يكون له
حدّ (ف ، أ ، ٧٩ ، ١٢)
- إنّ الحدود من الأجناس والفصول (س ، م ،
١١ ، ٤)
- الحدود قد يعرض فيها إختلاف باختلاف وقوع
المحدودات في مقولات شتى ، كحال الشيء
الذي من مقولة المضاف مثلاً ، فإنه يعرض له
أن يحتاج في تحديده إلى أحوال لا تعرض لما
يقع في مقولة الجوهر . وربما خَصّ أنواع
الكميّة في التحديد خواصّ هي لها دون أنواع
الكيفيّة (س ، م ، ٦ ، ١)
- أمّا الحدود المتعيّنة في الخلق للصغير والكبير
التي لا تقال بالقياس فإنها أيضاً تكون متضادة ؛
لا لأنها مقادير ، بل لأنها مقارنة لكيفيّات ،
ولأجل أنّها أطراف طبيعيّة ؛ مثل أنّ لأعظام
الحيوانات مقادير هي على الإطلاق أكبر مقدار
فيها ، ومقادير هي على الإطلاق أصغر مقدار
فيها . وليس إنّما يقال للكبير منها كبير بالقياس
إلى الصغير ، بل في نفسه ، وبالقياس إلى طبيعته
نوعه ، وكذلك الحال في الصغير منها (س ، م ،
١٤٠ ، ١٢)
- أول ما يجب أن يُطلَب في الحدود هو الشيء
المتشابه فيه ، لأنّ أول ما يُطلَب هو الجنس
(س ، ج ، ٩٨ ، ٧)
- للحدود مفهومات غير المفهومات التي تقتضيها
المحدودات ، والتي تحاذيها الأسماء (س ،
- ج ، ٢٦٨ ، ٨)
- أجزاء هذه ، التي تُسمّى مقدّمة ، الذاتيّة التي
تبقى بعد التحليل إلى الأفراد الأول التي لا
ترتّب القضية من أقلّ منها ، تسمّى حينئذ
حدوداً (س ، أ ، ٤٢٣ ، ٥)
- كل (ب) (ج) وكل (ب) (ا) يلزم منه أنّ كل
(ج) (ا) فكل واحد من قولنا : كل (ج) (ب)
وكل (ب) (ا) مقدّمة . و(ج) و(ب) و(ا)
حدود . وقولنا : وكل (ج) (ا) نتيجة . والمرتبّب
من المقدّمتين على نحو ما مثلناه ، حتى لزم عنه
هو القياس (س ، أ ، ٤٢٣ ، ١٣)
- أن يتأمل في الحدود الثلاثة وطرفي النتيجة حتى
لا يكون فيهما إسم مشترك ، فإن الإسم ربّما
يكون واحداً والمعنى متعدّد فلا يصح القياس
(غ ، م ، ٥٦ ، ١)
- الغلط في الحدود ثلاثة : أحدهما : في
الجنس . والآخر : في الفصل . والثالث :
مشترك (غ ، ع ، ٢٧٧ ، ١٧)
- منها (الغلط في الحدود) : أن يوضع الفصل
بدل الجنس (غ ، ع ، ٢٧٨ ، ١)
- منها (الغلط في الحدود) : أن تؤخذ الهيولى
مكان الجنس (غ ، ع ، ٢٧٨ ، ٩)
- منها (الغلط في الحدود) : أن تؤخذ الأجزاء
بدل الجنس (غ ، ع ، ٢٧٨ ، ١٥)
- منها (الغلط في الحدود) : أن توضع الملكة
مكان القوة (غ ، ع ، ٢٧٨ ، ٢٢)
- منها (الغلط في الحدود) : أن يوضع (النوع)
بدل (الجنس) (غ ، ع ، ٢٧٩ ، ٥)
- مداخل الخلل في الحدود وهي ثلاثة : فإنه تارة
يدخل من جهة الجنس ، وتارة من جهة الفصل ،
وتارة من جهة أمر مشترك بينهما (غ ، ح ،
١٠١ ، ١٥)

- (الخلل في الحدود) أن يؤخذ الجزء بدَل الجنس (غ، ص، ١٨، ١٣)
- (الخلل في الحدود) أن يضع اللوازم التي ليست بذاتية بدل الجنس (غ، ص، ١٨، ١٥)
- (الخلل في الحدود) أن يضع النوع مكان الجنس (غ، ص، ١٨، ١٦)
- (الخلل في الحدود) من جهة الفصل فإن يأخذ اللوازم والعرضيات في الإحراز بدل الذاتيات وأن لا يورد جميع الفصول (غ، ص، ١٨، ١٧)
- (الخلل في الحدود ب) الأمور المشتركة فمن ذلك أن يُحدَّ الشيء بما هو أخفى منه (غ، ص، ١٨، ١٨)
- طالبُ حدود الأوليات إنما يطلبُ شرح اللفظ لا الحقيقة فإن الحقيقة تكون ثابتة في عقله بالفطرة الأولى كثبت حقيقة الوجود في العقل (غ، ص، ٢١، ٦)
- افضل الأقاويل المُعرَّفة هي الحدود لأنها تفيد المعرفة الذاتية التامة (ب، م، ٤٩، ١٦)
- إن الحدود لا يتوجه فيها بقصد أول إلى التمييز بالأوصاف المشهورة، وإنما يُتَوَجَّه فيها إلى تقرير الأوصاف الذاتية التي مجموعها حقيقة المحدود في النفس (ب، م، ٥٢، ١)
- الحدود معقولات مؤلَّفة من معان، فتحصيلها إنما يتم بتحصيل المعاني المفردة التي تؤلَّف منها (ب، م، ٥٧، ١٠)
- إن الحدود إنما هي حدود بحسب الأسماء، والأسماء أسماء بحسب الحدود (ب، م، ٦٢، ١)
- الأسماء والحدود داخلة في المواضعات والمواطيات، فقد يجوز اختلاف الناس فيها من حيث تختلف مواضعاتهم ومواطياتهم، ولا يلزم من ذلك جهل ولا تناقض، فيكون للشيء الواحد أسماء كثيرة بحسب حدود كثيرة، وحدود كثيرة بحسب أسماء كثيرة (ب، م، ٦٣، ١٠)
- الحدود مفردات لا حكم فيها أعني حدود القضايا كالمحمول والموضوع، وتُسَمَّى حدوداً لأنها أجزاء القضايا وأطرافها، وقد تكون ألفاظاً مفردة كقولك الإنسان حيوان، وقد تكون حدوداً على الحقيقة لأن كل واحد منها مؤلف من ألفاظ تدلُّ دلالة الحد على معنى واحد كقولك الحيوان الناطق العائت جسم حساس متحرك بالإرادة (ب، م، ١١٥، ١٢)
- الحدود تقال للتصوُّر وتفهم معنى الكلام لا لتصديق وقبول بوجه من الوجوه (ب، م، ٢١٩، ٧)
- ربما لم تكن الحدود ألفاظاً مفردة بل مركبة، وربما كان في إحداها مفرد وفي الأخرى مركب، فلا ينبغي أن ينشؤش عليك التحليل بسبب هذا الاختلاف بل عليك بتبديل المركب بالمفرد (سي، ب، ١٩٣، ٥)
- الحدود فمثل حد موضوع العلم فلا بد من تقديم العلم به (سي، ب، ٢٣٧، ١٧)
- الحدود التي ينحلُّ إليها القياس... ليس ينبغي أن نطلبها أبداً من حيث يدلُّ عليها إسم مفرد لأن كثيراً ما يُدلُّ عليها بقول مركب (ش، ق، ٢٦٤، ٢)
- ليس يجب أن نطلب للحدود الموجودة في القياس إذا حُوِّل بعضها على بعض، إما على جهة السلب وإما على جهة الإيجاب، نسبة واحدة من الحمل (ش، ق، ٢٦٤، ١٠)
- الحدود التي تُكرَّر في المقدمات في بعض المواضع ثلاث مرات فينبغي أن تُكرَّر الثلاثة

مُسَاوِيًا لِلْمَحْدُود... والرابع أن يكون قد أتى بهذه الثلاثة الأشياء في الحدّ إلا أنه مع ذلك لم يُحدّ ولا أتى بمعنى ما هو الشيء. والخامس أن يكون أتى بالحدّ إلا أنه لم يأت به جيّدًا ولا حسنًا بل ما أتى به ناقصًا عن الكمال (ش، ج، ٥٩٦، ٤)

- إن كان المحدود له ضدّ فينبغي أن يكون حدّ ضده بيتًا من حدّه وإلا فقد وُضِعَ الحدّ وضعًا غامضًا (ش، ج، ٥٩٨، ٩)

- البراهين المطلقة هي حدود بالقوّة... ولذلك أُلْقِيَ الحدود من أجناس وفصول (ش، ج، ٦٠٠، ٢٠)

- لو كانت الحدود تأتلف من الأشياء المعروفة عندنا فقط وهي الأمور المتأخرة لأمكن أن يكون للشيء حدود كثيرة (ش، ج، ٦٠١، ٢)

- الحدود هي الأجزاء التي تبقى من المقدمة بعد تحليلها وهي الأفراد الأول التي لا تتركب القضية من أقل منها (ر، ل، ٣٠، ١٩)

- أجزاء العلوم البرهانية ثلاثة. المبادئ والموضوعات والمطالب: أمّا المبادئ فهي الحدود والمقدمات التي تؤلّف منها قياساته... أمّا الحدود فمثل الحدود التي تورد لموضوع الصناعة وأجزائه وأعراضه الذاتية، وأمّا الموضوع فهو الأمر الذي يبحث في ذلك العلم عن الأحوال العارضة له من حيث إنّه هو (ر، ل، ٤٥، ١٠)

- الحدود هي الذاتية الباقية بعد التحليل إلى أجزاء القضية. وإنّما سميت حدودًا؛ لأنها تشبه حدود النِسَب المذكورة في الرياضيات، وهي الأركان التي تقع النسبة بينها (ط، ش، ٤٢٤، ٣)

- الحدود للأنواع بالصفات، كالحدود للأعيان

مع الحدّ الأكبر لا مع الحدّ الأوسط (ش، ق، ٢٦٧، ٢)

- إذا أخذت الحدود محمولة بعضها على بعض فينبغي أن نتحقّق فيها بالمقول على الكلّ (ش، ق، ٢٦٧، ١٩)

- متى كانت ثلاثة حدود أوّل وثاني وثالث، وكان الثاني يلزم الأوّل والثالث يلزم الثاني، فإن الثالث يلزم الأوّل (ش، ق، ٢٩٥، ١٢)

- الحدود... غير كائنة ولا فاسدة (ش، ب، ٣٩٢، ٧)

- الحدود إنّما هي إما مبادئ برهان أو نتيجة برهان أو برهان متغيّر في وصفه (ش، ب، ٣٩٢، ٨)

- الحدود ليس فيها حكم بأنّ شيئًا موجود أو غير موجود (ش، ب، ٤٠٠، ٢)

- الحدود... هي كُليّة (ش، ب، ٤١٠، ٨)

- الحدود تركيبها على جهة الإشتراط والتقييد (ش، ب، ٤٥٩، ٩)

- الحدود ليست للأمور الجزئية (ش، ب، ٤٦٥، ٦)

- إذا كانت الحدود لا تتضمّن أنها موجودة لمحدوداتها فدلالتها دلالة الأسماء بعينها (ش، ب، ٤٦٦، ١١)

- كما أن البراهين لا تقوم على أن الاسم دالّ أو غير دالّ كذلك يلزم أن يكون الأمر في الحدود (ش، ب، ٤٦٦، ١٧)

- الحدود تأتلف... من جنس وفصل (ش، ج، ٥٥٩، ٤)

- الشروط المُعتبرة في صحّة الحدود خمسة: أحدها أن يكون الحدّ موجودًا للمحدود... والثاني أن يكون الجنس مأخوذًا في الحدّ مُضَافًا إليه الفصل... والثالث أن يكون الحدّ

بالجهات (ت، ر، ١، ٦٣، ١٦)

حدود الانواع

- متى أخذنا حدود أنواع ما ولم نجد لها شيئاً مشتركاً مساوياً في الدلالة لاسم ذلك الذي ظن أنه جنس لها، تبين أن ذلك الاسم اسم مشترك لها، وإن كان الباقي مفرداً، كان ذلك جنساً لها. فإن أردنا أخذ حدّ سلكنا المسلك الذي نسلك في أخذ حدّ نوعه (ف، ب، ٥٧، ٢)

- حدود الأنواع كثيراً ما تستعمل بدل أسامي الأنواع (ف، أ، ٨١، ٩)

- الحدود المصوّرة للمحدود لمن لا يعرفه إنما هي مؤلفة من الصفات المشتركة، لا يدخل فيها وصف مختص به، إذ المختص - وإن كان لا بدّ منه في الحد المميز - فهو لم يتصوره. وأنها لا تفيد تعريف عنه، فضلاً عن تصوير ما يشبه له، وإنما يفيد تعريفه بطريق «التمثيل المقارب»، إذ لو عرف «المثل المطابق» لعرف حقيقته (ت، ر، ١، ٧٨، ١٥)

- الحدود لا تجوز إلا بـ «الملازم» في الطرفين: النفي والإثبات، لا بمجرد «اللوازم» كما يطلقه بعضهم، ولا بمجرد «الملزومات» (ت، ر، ١، ١٠١، ١٦)

حدود اوليات

- طالب حدود الأوليات إنما يطلب شرح اللفظ لا الحقيقة فإن الحقيقة تكون ثابتة في عقله بالفطرة الأولى كثبت حقيقة الوجود في العقل (غ، ح، ١٠٧، ٩)

- الحدود بمنزلة الأسماء، وهو تفصيل ما دل عليه الاسم بالإجمال، وأن المطلوب من الحد هو التمييز بين المحدود وغيره. وذلك يكون بالوصف الملازم له طرداً وعكساً بحيث يكون الحد جامعاً مانعاً (ت، ر، ٢، ١٠٢، ١٨)

حدود حقيقية

- الحدود الحقيقية فلا يجب أن تستعمل فيها المواد مكان الأجناس (س، ع، ٩، ١)

- إن الحدود الحقيقية إنما تصنع من شرائط الماهية ومقوماتها، لا من شرائط الوجود ومقوماته، ولذلك ليس يدخل الباري تعالى في حدّ شيء وهو المفيد لوجود الأشياء (س، ش، ٤٤، ١٧)

حدود موجبة

- الحدود الموجبة للشيء ليست تكون أبداً مفردة ولا مطلقّة بل قد تكون مركبة كما تكون مقيّدة... وكذلك الحدود المحمولة على جهة السلب (ش، ق، ٢٦٥، ١٩)

- لا يتوصل إلى التصور إلا بالقول الشارح وهو الحدود (ض، س، ٢٦، ٢٧)

حدود امور مركبة

- حدود الأمور المركبة، مثل الخط المتناهي، ومثل الإنسان العالم، وغير ذلك؛ فإنه يجب أن يكون إذا أسقط ما أورد لخاصة أحد الأمرين أن يكون لا أقل من أن يبقى الباقي صادقاً على الباقي، بل حدّاً أو رسماً للباقي. مثلاً إذا قيل: إن الإنسان العالم هو حيوان ناطق مانت نفسه متصورة لحقائق الأشياء، ثم أسقط تصور نفسه لحقائق الأشياء، بقي الباقي مقولاً على الباقي صادقاً، بل حدّاً له (س، ج، ٢٧٨، ٦)

حدود موضوعة

حرف أليس

- الحدود الموضوعة . . . ينبغي أن تؤخذ بالجهة التي بها تؤخذ مفردة (ش، ق، ٢٦٥، ١٣)

حرف

- الحرف كقوله: يمشي (ق، م، ٢٦، ١١)

- الحرف هو الصوت المخبر الموضوع الموقت الذي لا يبين الجزء منه على شيء، ولا يكون إلا محمولاً على غيره مُسنداً إليه، كقول القائل: صحيح. فإن الصّحة إسم، والصّحيح حرف (ق، م، ٢٨، ١١)

- حرف الانفصال حرف أو، أو ما قام مقامه، وحرف السؤال عن الوجود هو حرف هل وما قام مقامه (ف، ق، ١٩، ١١)

- الحرف الذي يُقرَن بالشيء فيدلُّ على أنه مطلوب معرفة صيغته بالجملة فهو حرف كيف (ف، أ، ٥١، ٧)

- الحرف: وهو الأداة، فهو كل ما يدلُّ على (معنى) لا يمكن أن يُفهم بنفسه، ما لم يقدر إقتران غيره به (غ، ع، ٨٠، ١١)

- الحرف: أو الأداة، ما لا يدلُّ على معنى إلا باقترانه بغيره (غ، ع، ٨٠، ٢٠)

- من الألفاظ: ما هو دال في نفسه، ودال في غيره. والآخر: هو الحرف، وهو الأداة (ط، ش، ١٩٤، ٤)

- الحرف لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى في غيره (ط، ش، ١٩٥، ١٧)

حرف الألف

- حرف الألف أعني الألف التي تُستعمل في الاستفهام تقوم مقام «هل» (ف، ح، ٢٠٢، ١١)

- إذا كان السؤال سؤال من إنما يريد أن يتسّم إحدى المتقابلتين دون الأخرى، فإنه يُستعمل فيه حرف «أليس» ويُقرَنه بالذي يلتبسُ تسلمه فقط، وليس يجوز أن يذكر معه مقابله (ف، ح، ٢٠٢، ٤)

حرف إما

- حرف إما يميّز في عِدّة محدودة واحداً عن واحد على غير تحصيل له وتعيين، وحرف «أي» يُطلَبُ به أن يميّز في عِدّة محدودة واحداً عن واحد بتحصيل وتعيين (ف، ح، ١٩٢، ١٢)

حرف أي

- حرف «أي» يُستعمل أيضاً سؤالاً يُطلَبُ به علم ما يتميّز به المسؤول عنه وما ينفرد وينحاز به عما يُشاركه في أمر ما (ف، ح، ١٨١، ١٦)

- نستعمل (حرف أي) في السؤال عن ما تصوّرناه بما يدلُّ عليه اسمه وبجنسه، والتمسنا بعد ذلك أن نتصوره ونعقله ونفهمه في أنفسنا بما ينحاز وينفرد ويتميّز به عن كلّ ما يُشاركه في ذلك الجنس، وبما إذا عرفناه كنّا عرفنا به ذلك النوع (ف، ح، ١٨٢، ١)

- إن كان (النوع) إنما يُتصور بأقرب أجناسه وقُرِنَ حرف «أي» بذلك مثل أن نقول في الإنسان «أي حيوان هو» والنخلة «أي شجر هي» فإننا إنما نطلبُ به ما ينحازُ به عن سائر الأنواع القسيمة له (ف، ح، ١٨٢، ٧)

- صار الجواب عن حرف «ما» هو الجواب عن حرف «أي» بالعرض لا بالذات (ف، ح، ١٨٣، ١٨)

- السؤال بحرف «أي» هو سؤال عن ذات نوع عرض له أن يتميز بماهيته عن سواه. والسؤال بحرف «ما» يُطلب به ماهيته بغير هذا العارض، بل لتحصل لنا معرفته وفهمه وتصوره ملخصًا بأجزائه التي بها قوام ذاته بأسرها (ف، ح، ١٨٤، ١)

- حرف «أي» أخرى أن تلتبس به ماهيته من حيث عرض لتلك الطبيعة أن كانت مشتركة. وهذه إن كانت مميزة فإن تلك لو لم تكن مشتركة لم تكن هذه مميزة (ف، ح، ١٨٤، ١٣)

- حرف «أي» التمس به على القصد الأول أن يؤخذ الأمر الذي عرض له أن كان مميزًا من حيث له هذا العارض (ف، ح، ١٨٥، ٢)

- إذا كان حرف «أي» عند السؤال عن النوع مقرونًا بجنسه الأبعد مثل أن يقال في الإنسان «أي جسم هو» أو يقال في النخلة «أي نبات هي»، كان الجواب عنه بفصل إذا أُردف بالجنس المقرون به حرف «أي» حدًا لذلك الجنس أقرب من ذلك الجنس إلى المسؤول عنه بحرف «أي» (ف، ح، ١٨٦، ٥)

- تبين أن جنس النوع المسؤول عنه قد يؤخذ في التمييز بينه وبين المشترك لذلك النوع من الجنس المقرون به حرف «أي»، وهو بعينه قد كان يؤخذ في الجواب عن «ما هو» الإنسان. غير أنه إنما كان يؤخذ في جواب «ما هو» ذلك النوع لا من حيث هو مميز له بل من حيث هو مُعرّف له (ف، ح، ١٨٧، ٧)

- الجواب عنه إما بنوع ما قرّن به حرف «أي» وإما بحد ذلك النوع وإما برسمه (ف، ح، ١٨٩، ١٣)

- يلحق كل ما نسأل عنه بحرف «أي» أن نكون قد

عرفناه بشيء يعنه وغيره، ونلتبس أن نعرفه مع ذلك بما يخصه ويميّزه عن غيره المشارك له في الشيء العام الذي عرفناه به (ف، ح، ١٩٠، ٣)

- يُستعمل (حرف أي) سؤالاً يُلتمس به أن يُعَلَم على التحصيل واحد من عدة محدودة معلومة على غير التحصيل، كانت العدة اثنين أو أكثر (ف، ح، ١٩٠، ١٧)

- حرف «أي» يُطلب به فيما عُلِمَ بما يعنه ويعمّ غيره أن يُعَلَم بما ينحاز به وحده عن غيره (ف، ح، ١٩٢، ٥)

- حرف «أي» يُطلب به علامة خاصّة في المسؤول عنه يتميز بها عن شيء ما آخر فقط وفي وقت ما فقط (ف، ح، ١٩٢، ٧)

- يُستعمل حرف «أي» سؤالاً فيطلب في واحد من عدة محدودة عُلِمَ انحيازه على غير تحصيل له أن يُعَلَم انحيازه بذلك على تحصيل له (ف، ح، ١٩٢، ٩)

- يُستعمل حرف «أي» في المطلوبات التي تكون بالمقايسة، وهي التي يُطلب فيها فضل أحد الأمرين على الآخر، ويُستعمل فيها حرف «هل» (ف، ح، ١٩٣، ١٩)

- المطلوب بحرف «كيف» في الذاتية والمطلوب فيه بحرف «ما» والمطلوب فيه بحرف «أي» يكون شيئًا واحدًا بعينه (ف، ح، ١٩٨، ١١)

- الذي يُسأل عنه بحرف «كيف» في شخص شخص قد يليق أن يُطلب بحرف «أي» ويليق أن يجاب به في جواب «أي» (ف، ح، ١٩٩، ٤)

- حرف «أي» وحرف «كيف» فرّتما استعملتهما (الخطابة) في الدلالة على معانيهما الأول. وأكثر ما تستعملهما إنما تستعملهما أيضًا على طريق الاستعارة (ف، ح، ٢٢٥، ١١)

حرف الجزاء

- الحرف المضاف إلى القضية الأولى (إن كانت الشمس طالعة) وهو إن ونظائره يُسمَّى حرف الشرط، والثاني وهو الفاء من قولنا فالنهار موجود يُسمَّى حرف الجزاء (ب، م، ٧٣، ١١)

حرف الشرط

- الحرف المضاف إلى القضية الأولى (إن كانت الشمس طالعة) وهو إن ونظائره يُسمَّى حرف الشرط، والثاني وهو الفاء من قولنا فالنهار موجود يُسمَّى حرف الجزاء (ب، م، ٧٣، ١٠)

حرف سلب

- إن حرف السلب في المهملات والشخصيات يضاف إلى المحمول وفي ذوات الأسوار إلى السور، بمنزلة قولنا الإنسان يمشي، ليس كل إنسان يمشي (ز، ع، ٤٣، ١٥)

حرف شرطي

- الشرطية هي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي (ش، ع، ٨٨، ٣)

حرف العدل

- ليس يقوم حرف العدل مكان السلب في الحقيقة (ش، ع، ١٠٦، ٦)

- ليس يقوم حرف السلب مقام حرف العدل (ش، ع، ١٠٥، ٢٢)

- حرف العدل يرفع الموضوع الكلِّي أو المحمول الكلِّي لا الحكم الكلِّي (ش، ع، ١٠٦، ٢٦)

- حرف السلب إذا قُرِنَ بموضوعه صَدَقَ أو كَذَبَ (ش، ع، ١٠٦، ٧)

حرف كيف

- ننظرُ في حرف «كيف»، فنأخذ الأمكنة التي يُستعملُ فيها هذا الحرف سؤالاً وتثاقلاً أي أمر هي، وماذا يُطلَّبُ به في موضع موضع من المواضع التي يُستعملُ فيها هذا الحرف سؤالاً (ف، ح، ١٩٤، ٨)

- حرف السلب في ذوات الأسوار... يرفع الحكم الكلِّي... أو الحكم الجزئي (ش، ع، ١٠٦، ٢٢)

- حرف السلب... يوضع في القضايا الثلاثية أو الثنائية مع الكلمة الوجودية (ش، ع، ١٠٨، ١٢)

- حرف السلب في... القضايا... ذوات الجهات لا ينبغي أن يوضع لا مع المحمول ولا مع الكلمة الوجودية، فقد يجب أن يوضع مع الجهة (ش، ع، ١١٨، ٢١)

- ليس حرف السلب جزءاً من المقدمة (ش، ق، ٢٧٥، ٣)

- إن المقدمة قد تشمل على أجزاء لفظية زوائد، تجري مجرى الحشو، فلا تكون هي ذاتية. ومن الذاتية ما لا يبقى بعد التحليل، وهو الصورية، كالرابطة، والجهة، وحرف السلب. وجميع ذلك ليست بحدود (ط، ش، ٤٢٤، ١)

- نقرنه (حرف كيف) بشيء مفرد وما يجري مجرى المفرد من المركبات التي تركيبها تركيب اشتراط وتقييد. فنقول «كيف فلان في جسمه» (ف، ح، ١٩٤، ١١)

- إذا قُرِنَ (حرف كيف) بنوع صياغة الخاتم ونوع نساجة الديباج ونوع بناء الحائط فإنَّ الجواب عنه بحسب الأسبق إلى ذهن السامع وبحسب بادئ الرأي عند الجميع هو أن توصفَ للسائل الأجزاء التي بها تلتئم صيغة ذلك الشيء وتركيب تلك الأجزاء شيئاً شيئاً وترتيبها واحداً

- بعد آخر، إلى أن يؤتى على جميع ما يحصل به ذلك الشيء بالفعل مفروغاً منه (ف، ح، ١٩٥، ٥)
- احتاج أن يقتصر (المجيب) أمر مادته ليحصل من ذلك علم ماهيته التي هي صيغته، وصيغته هي ترتيب أو تركيب أو شكل ما من الأشكال. فإذا كان كذلك فإنما يكون السؤال بحرف «كيف» على القصد الأول عن ماهية الشيء التي هي فيه كالصيغة والهيئة، لا التي هي كالمادة (ف، ح، ١٩٦، ١٨)
- إذا كان السؤال بحرف «كيف» عن نوع نوع لكان الذي يليق أن يجاب به أن توصف لنا أجزاؤه التي بها التثامه وترتيب تلك الأجزاء أو أشكالها إلى أن يجتمع لنا من تلك الجملة ذلك الجسم بالفعل (ف، ح، ١٩٧، ١٠) *مركزية تكوينية*
- إن الصيغ والخلق التي هي ماهية نوع نوع هي التي عنها نسأل بحرف «كيف» في نوع نوع (ف، ح، ١٩٧، ١٦)
- المطلوب بحرف «كيف» في الذاتية والمطلوب فيه بحرف «ما» والمطلوب فيه بحرف «أي» يكون شيئاً واحداً بعينه (ف، ح، ١٩٨، ١١)
- الذي يُسأل عنه بحرف «كيف» في شخص شخص قد يليق أن يُطلب بحرف «أي» ويليق أن يجاب به في جواب «أي» (ف، ح، ١٩٩، ٤)
- حرف «أي» وحرف «كيف» فربما استعملتهما (الخطابة) في الدلالة على معانيهما الأول. وأكثر ما تستعملهما إنما تستعملهما أيضاً على طريق الاستعارة (ف، ح، ٢٢٥، ١١)
- حرف لا
- غير المحصل... هو الاسم الذي يرگب من اسم الملكة وحرف لا (ش، ع، ٨٣، ١٣)
- حرف لأن
- الجواب عن حرف «لِمَ» هو حرف لأن (ف، ح، ٢١٢، ١٨)
- حرف لم
- حرف «لِمَ» هو حرف سؤال يُطلب به سبب وجود الشيء أو سبب وجود الشيء لشيء (ف، ح، ٢٠٤، ٨)
- (حرف لِمَ) هو مركب من اللام ومن «ما» الذي تقدم ذكره، وكأنه قيل «لماذا» (ف، ح، ٢٠٤، ٩)
- إذا كان المطلوب بحرف «هل» قد ينطوي فيه أحياناً المطلوب بحرف «لِمَ»، فقد يكون أحياناً المطلوب بـ «هل هو» منطوياً فيه «لِمَ هو» و «ما هو» جميعاً (ف، ح، ٢٠٦، ٧)
- سؤال المتعلم ليس بفحص ولا تنغير ولا تعقب لما يقوله المعلم بل إنما يسأله إمّا لتصور وتفهم معنى شيء ما في الصناعة، وإما للتيقن بوجود ذلك الشيء، أو مع ذلك سبب وجوده ليحصل له البرهان على الشيء الذي عنه يسأل. فالأول بحرف «ما»، والثاني بحرف «هل» وما جرى مجراه، والثالث بحرف «لِمَ» وما جرى مجراه أو بحرف قوته قوة «هل» و «لِمَ» معاً إن كان يوجد ذلك في لسان ما (ف، ح، ٢٠٩، ١١)
- الجواب عن حرف «لِمَ» هو حرف لأن (ف، ح، ٢١٢، ١٨)
- الخطابة تستعمل حرف «هل» على ما وُضِعَ للدلالة عليه أولاً، وتستعمله على طريق الاستعارة. وأمّا حرف «لِمَ» وحرف «ما» فإنها لا تستعملها في السؤال إلا على طريق الاستعارة فقط (ف، ح، ٢٢٥، ٨)
- هذا الحرفان - أعني ما هو ولم هو - يشابهان

«هو شجرة تحمل الرطب» (ف، ح، ١٦٧، ٨)
 - قد يُقرَن حرف «ما» بنوع من الأنواع بعد أن
 فهمنا ما يدلُّ عليه اسمه الذي وُضِعَ أولاً دالاً
 عليه. فنقول «الإنسان ما هو» و «النخلة ما
 هي»، فيجانبُ عنه بجنس ذلك النوع أو حدّه
 (ف، ح، ١٦٧، ١٨)

- قد يُقرَن حرف «ما» بلفظ مفرد عَلِمَ أنّه دالٌّ على
 شيء ما، غير أنّه لم يُعلَم النوع والجنس الذي
 هو دالٌّ عليه أولاً، وإنما يُلتَمَسُ به تفهَم معنى
 النوع الذي يدلُّ عليه ذلك اللفظ وتصوره
 وإقامته في النفس (ف، ح، ١٦٩، ١٦)

- يقرَن... حرف «ما» بجنس الشيء، وذلك
 متى عُرِفَ الشيء بجنسه ولم يُعرَف النوع
 الأخص الذي هو منسوب إلى الذي أخذ
 منسوباً إليه (ف، ح، ١٧١، ١٧)

- أربعة أمكنة يُستعملُ فيها حرف «ما» على جهة
 السؤال. ويعتبرها كلها أنّه يُطلَبُ بها معرفة ذات
 الشيء المسؤول عنه وأن يُتصوّر ذاته وأن يُعقَل
 ذاته وأن تُجعل ذاته معقولة (ف، ح، ١٧٢، ٣)
 - المسؤول عنه بحرف «ما» في هذين (النوع
 والحدّ) هو معروف لا محالة حين ما يُسأل عنه
 معرفةً أنقص، إمّا بجنسه الأبعد جدّاً أو بجنسه
 الأقرب، أو ما يقوم في العموم مقام جنسه
 الأبعد أو بحال له خارج عن ذاته، مثل أنّه
 «متحرك» أو أنّه «أسود» أو غير ذلك من
 أعراضه. وكذلك النوع المسؤول عنه، فإنّه
 عَرَفَ وتَصَوّر وعَقَلَ ما يدلُّ عليه اسمه، وهو
 التصوّر المجمل (ف، ح، ١٧٢، ٢٠)

- صار الجواب عن حرف «ما» هو الجواب عن
 حرف «أي» بالعرض لا بالذات (ف، ح،
 ١٨٣، ١٨)

- السؤال بحرف «أي» هو سؤال عن ذات نوع

في أن الشيء الذي يُقرَن به ينبغي أن يكون
 معلوم الوجود، ومختلفان في أن الشيء الذي
 يُقرَن به ما هو ينبغي أن يكون مفرداً، والشيء
 الذي يُقرَن به حرف لِمَ ينبغي أن يكون مركّباً
 (ف، أ، ٥٤، ٤)

حرف ما

- حرف ما الذي يُستعملُ في السؤال، فإنّه وما
 قام مقامه في سائر الألسنة إنّما وُضِعَ أولاً
 للدلالة على السؤال عن شيء ما مفرد (ف، ح،
 ١٦٥، ١٧)

- قد يُقرَن (حرف ما) باللفظ المفرد والذي
 للدلالة عليه أولاً وَضَعْنَا اللفظ دالاً عليه، وهو
 الشيء الذي جُعِلَ ذلك اللفظ دالاً عليه، فإن
 «الشيء» هو أعمُّ ما يُمكن أن نعلّمه (ف، ح،
 ١٦٦، ١)

- قد يُقرَن (حرف ما) بمحسوس أدرك ما أحسّ
 فيه من الأحوال أو الأعراض في الجملة،
 وجُهِلَ منه شيء آخر، كقولنا «ما الذي نراه» و
 «ما الذي بين يديك» (ف، ح، ١٦٦، ٥)

- قد يُقرَن (حرف ما) باسم معقول المعنى عُرِفَ
 ضرباً من المعرفة، كقولنا «الإنسان ما هو»،
 فيُطلَبُ معرفته وإقامة معناه في النفس وأن
 تحصل ذاته معقولة بضرب أزيد ممّا عُرِفَ به
 أولاً (ف، ح، ١٦٦، ٧)

- الذي سبيله أن يجاب به عن مثل هذا السؤال
 (عند استعمال حرف ما سؤالاً) هو بعض
 الكلّيات التي هي صفات لذلك الشيء
 المسؤول عنه (ف، ح، ١٦٦، ١٤)

- قد يُجاب عن هذا السؤال (عند استعمال حرف
 ما) بقول مؤلف من جنس لذلك المسؤول عنه
 يُقيّد بصفات ومحمولات أخرى. مثل أن يُقال لنا

الذي يُقَرَّن به ما هو ينبغي أن يكون مفردًا
والشيء الذي يُقَرَّن به حرف لِمَ ينبغي أن يكون
مركبًا (ف، أ، ٥٤، ٤)

- هذان الحرفان - أعني ما هو ولم هو -
يتشابهان في أن الشيء يُقَرَّن به ينبغي أن يكون
معلوم الوجود، ومختلفان في أن الشيء الذي
يُقَرَّن به ما هو ينبغي أن يكون مفردًا، والشيء
الذي يُقَرَّن أن يكون مركبًا (ف، أ، ٥٤، ٤)

حرف ماذا

- حرف «ماذا» وجوده فالذي يدل عليه حد الشيء
وهو ماهيته ملخصة وإنما يكون بأجزاء ذاته
وبالأشياء التي إذا اشتلفت تقوّمت عنها ذاته،
وإنما يكون فيما ذاته منقسمة (ف، ح،
٢٠٥، ٣)

- حرف «ماذا» و «بماذا» هما يتفقان في أن يكونا
عبارة عن أشياء واحدة بأعيانها. إلا أن «ماذا»
يدل عليها من حيث هي بالإضافة علينا ومن
حيث هي معقول ذلك الشيء عندنا، و «بماذا»
يدل عليها من حيث هي بالإضافة إلى الشيء
نفسه (ف، ح، ٢٠٥، ١٦)

حرف هل

- يُستعمل حرف «أي» في المطلوبات التي تكون
بالمقايضة، وهي التي يُطلَب فيها فَضْلُ أحد
الأمرين على الآخر، ويُستعمل فيها حرف
«هل» (ف، ح، ١٩٣، ١٩)

- قد نقول «كيف وجود هذا المحمول في هذا
الموضوع» نعني به أسالب هو أم موجب، وهو
يشارك في هذا حرف «هل» (ف، ح،
١٩٩، ١٧)

- حرف «هل» هو حرف سؤال إنما يُقَرَّن أبدًا في

عرض له أن يتميز بماهيته عن سواه. والسؤال
بحرف «ما» يُطلَب به ماهيته بغير هذا العارض،
بل لتحصل لنا معرفته وفهمه وتصوّره ملخصًا
بأجزائه التي بها قوام ذاته بأسرها (ف، ح،
١٨٤، ١)

- حرف «ما» لم يُلتَمَس به أخذ الأمر الذي وافق
أن كان جنسًا من حيث عَرَض له أن كان جنسًا،
بل كان ذلك على القصد الثاني. (ف، ح،
١٨٤، ٢٢)

- المطلوب بحرف «كيف» في الذاتية والمطلوب
فيه بحرف «ما» والمطلوب فيه بحرف «أي»
يكون شيئًا واحدًا بعينه (ف، ح، ١٩٨، ١١)
- سؤال المتعلّم ليس بفحص ولا تقرير ولا تعقب
لما يقوله المعلم بل إنما يسأله إمّا لتصوّر وتفهم
معنى شيء ما في الصناعة، وإما للتيقن بوجود

ذلك الشيء، أو مع ذلك سبب وجوده ليحصل
له البرهان على الشيء الذي عنه يسأل فالأول
بحرف «ما»، والثاني بحرف «هل» وما جرى
مجراه، والثالث بحرف «لِمَ» وما جرى مجراه
أو بحرف قوّته قوّة «هل» و «لِمَ» معًا إن كان
يوجد ذلك في لسان ما (ف، ح، ٢٠٩، ١٠)

- الخطابة تستعمل حرف «هل» على ما وُضِعَ
للدلالة عليه أولاً، وتستعمله على طريق
الاستعارة. وأمّا حرف «لِمَ» وحرف «ما»
فإنها لا تستعملها في السؤال إلا على طريق
الاستعارة فقط (ف، ح، ٢٢٥، ٨)

- حرف ما الذي يُدَلُّ به على أن الشيء مطلوب
معرفة ذاته إنما يُقَرَّن أبدًا بالاسم المفرد أو ما
كان بمنزلة المفرد (ف، أ، ٤٩، ٦)

- هذان الحرفان - أعني ما هو ولم هو -
يتشابهان في أن الشيء الذي يُقَرَّن به ينبغي أن
يكون معلوم الوجود ومختلفان في أن الشيء

المشهور وبادئ الرأي بقضيتين متقابلتين بينهما أحد حروف الانفصال وهي أو وأم وإما وما قام مقامها (ف، ح، ٢٠٠، ١٦)

- حرف «هل» إنما يُقرَنُ بمتقابلتين عُلِمَ أَنَّ إحداهما لا على التحصيل صادقة أو معروف بها عند المجيب، ويُطلبُ به أن تُعَلَّمَ تلك الواحدة منهما على التحصيل (ف، ح، ٢٠١، ١٠)

- يُستعمل (حرف هل) في السؤال عما ليس يدري السائل بأيهما يُجيبُ المجيب وعن ما لا يُبالي السائل بأيهما أجاب المجيب (ف، ح، ٢٠١، ١٨)

- إذا كان المطلوب بحرف «هل» قد ينطوي فيه أحياناً المطلوب بحرف «لِمَ»، فقد يكون أحياناً المطلوب بـ «هل هو» منطوياً فيه «لِمَ هو» و «لِمَ هو» جميعاً (ف، ح، ٢٠٦، ٧)

- السؤال بحرف «هل» هو سؤال عام يُستعمل في جميع الصنائع القياسية. غير أن السؤال به يختلف في أشكاله وفي المتقابلات التي يُقرَنُ بها هذا الحرف وفي أغراض السائل بما يلتمسه بحرف «هل» (ف، ح، ٢٠٦، ١٦)

- في الصنائع العلمية إنما يُقرَنُ حرف «هل» بالقولين المتضادين، وفي الجدل يُقرَنُ بالمتناقضين فقط، وفي السوفسطائية بما يُظنُّ أنَّهما في الظاهر متناقضان، وأما في الخطابة والشعر فإنه يُقرَنُ بجميع المتقابلات وبما يُظنُّ أنَّهما متقابلان من غير أن يكونا كذلك (ف، ح، ٢٠٦، ١٩)

- سؤال المتعلم ليس بفحص ولا تنقير ولا تعقب لما يقوله المعلم بل إنما يسأله إما لتصور وتفهم معنى شيء ما في الصناعة، وإما للتيقن بوجود ذلك الشيء، أو مع ذلك سبب وجوده ليحصل

له البرهان على الشيء الذي عنه يسأل فالأول بحرف «ما»، والثاني بحرف «هل» وما جرى مجراه، والثالث بحرف «لِمَ» وما جرى مجراه أو بحرف قوته قوة «هل» و «لِمَ» معاً إن كان يوجد ذلك في لسان ما (ف، ح، ٢٠٩، ٧)

- حرف «هل» فإنها (الخطابة) تستعمل أحياناً في السؤال على التحقيق وعلى ما للدلالة عليه وُضِعَ أولاً، وتستعمله أيضاً في السؤال استعارة، وتستعمله أيضاً في الإخبار (ف، ح، ٢١١، ٦)

- حرف «هل» يُستعمل في العلوم في عدة أمكنة. أحدها مقرونًا بمفرد يُطلب وجوده، كقولنا «هل الخلاء موجود» و «هل الطبيعة موجودة» (ف، ح، ٢١٣، ١٨)

كل طلب علمي يُقرَنُ بحرف «هل» هو طلب سبب الشيء الموضوع الذي عليه يُحمَلُ المحمول وما ذلك السبب، أو طلب سبب وجود المحمول الذي يُحمَلُ على موضوع ما وما ذلك السبب، فإن حرف «هل» في العلوم فيما عُلِمَ صدقه ينتظم هذين (ف، ح، ٢١٦، ٧)

- في العلم الإلهي فإنه إذا كان يُعطي من جهة الإله والأشياء الإلهية من الأسباب التي بها قوام الشيء الفاعل، والماهية التي بها الشيء بالفعل، والغاية، صارت المطلوبات بحرف «هل» عن ما يوجد الموضوع فيه الإله أو شيئاً ما إلهياً هي التي بها قوام المحمول من جهة الشيء الذي أُخِذَ موضوعاً (ف، ح، ٢١٧، ١٥)

- صناعة الجدل فإنها إنما تستعمل السؤال بحرف «هل» في مكانين. أحدهما يلتمس به السائل أن يتسليم الوضع الذي يختار المجيب وضعه

ويتضمن حفظه أو نصرته من غير أن يتحرى في ذلك لا أن يكون صادقاً ولا أن يكون كاذباً (ف، ح، ٢٢٢، ٤)

- (صناعة الجدل تستعمل حرف هل) في أن يتسلم به من المجيب مقدمات يستعملها في إبطال الوضع الذي حفظه من غير أن يُبالي كيف كانت المقدمات - صادقة أو كاذبة - بعد أن تكون مشهورة أو إن لم تكن مشهورة - كانت مقدمات يعترف بها المجيب، ويجمع بين المتناقضين ليفوض إلى المجيب النظر فيما يختار تسليمه منها ليكون إذا سلم سلم بعد تأملها هل هي نافعة للسائل أو غير نافعة، ليسلم ما يظن بعد تأملها أنها غير نافعة للسائل في أن يناقض بها المجيب في وضعه (ف، ح، ٢٢٢، ١٥)

- (الصناعة) السوفسطائية فإنها تستعمل السؤال بحرف «هل» في ثلاثة أمكنة. أحدها عند التشكيك السوفسطائي، فإنه يُسأل بالمتقابلين وبما هو في الظاهر والمغالطة متقابلين، ويلتمس إلزام المحال من كل واحد منهما. والثاني عندما تنشأ بصناعة الجدل أو تغالط وتوهم أن صناعتها هي صناعة الارتياض. فيستعمل السؤال بحرف «هل» عند تسليم الوضع ويستعمله أيضاً عندما يلتمس تسليم المقدمات التي يُبطل بها على المجيب الوضع الذي تضمن حفظه. والثالث عندما تنشأ بالفلسفة وتوهم أنها هي صناعة الفلسفة (ف، ح، ٢٢٤، ٨)

- كل موضع تستعمل الفلسفة فيه السؤال بحرف «هل» وتطلب به الحق اليقين من المطلوب بحرف «هل» فإن السوفسطائية تطلب فيه بحرف «هل» ما هو في الظن والتمويه والمغالطة حق

يقين لا في الحقيقة (ف، ح، ٢٢٤، ١٦)
- الخطابة تستعمل حرف «هل» على ما وُضع للدلالة عليه أولاً، وتستعمله على طريق الاستعارة. وأما حرف «لِمَ» وحرف «ما» فإنها لا تستعملها في السؤال إلا على طريق الاستعارة فقط (ف، ح، ٢٢٥، ٨)

حركات

- الحركات الجزئية يضادها السكون الجزئي (ش، م، ٧٤، ٤)
- الحركات مثل التغير في المكان يضادها السكوت في المكان (ش، م، ٧٤، ٥)
- أنواع الحركات... هي النقلة، أو الإستحالة، أو النمو، أو الكون والفساد (ش، ج، ٥٣٥، ٤)

حركة

- أنواع الحركة ستة: التكوّن، والفساد، والنمو، والنقص، والإستحالة، والتغير بالمكان (أ، م، ٥١، ١٥)
- الحركة على الإطلاق يضادها السكون. وأما الحركات الجزئية فتضادها الجزئيات (أ، م، ٥٣، ١)
- الحركة على ستة أوجه: فوجهان في أعيان الأشياء، وهما النشوء والبلى... ووجهان في الحساب، وهما الزيادة والنقصان في الطول والعرض والوزن. ووجهان في الصفة، وهما في التحول والتنقل. فالتحول كاستحالة الشيء إلى غير حاله، كما يبيض الأسود، ويسود الأبيض. والتنقل تنقل الأشياء في المواضع على وجهين: إما في الإستدارة، وإما في الإستقامة (ق، م، ٢٢، ١١)

- التكوّن وهو حركة إلى كون جوهر، مثل تكوّن الجنين (س، م، ٢٧١، ١٠)
- فساد هو حركة إلى فساد جوهر، وهو مثل موت الحيوان (س، م، ٢٧١، ١١)
- الذبول، مثل إضمحلال الهرم في أعضائه وهما أيضًا تحت معنى حركة من كم إلى كم ونوعاه (س، م، ٢٧١، ١٤)

حركة على الإطلاق

- الحركة على الإطلاق، يضادها السكون على الإطلاق، في ظاهر الأمر وعلى النحو المستعمل في هذا الكتاب (قاطيفورياس)، ولا يوجد لها مضاد غير السكون. فالحركة مطلقًا في المكان، لا يخفى الأمر في أنها يضادها السكون في المكان وفي الكمية والكيفية والحركات الجزئية من كل باب مما ذكر، يضادها حركات مقابلة لها جزئية أيضًا، فللكون الفساد، وللنمو الذبول (س، م، ٢٧٢، ٩)
- الحركة على الإطلاق التي هي الجنس يضادها السكون على الإطلاق الذي هو الجنس أيضًا للأشياء الساكنة (ش، م، ٧٤، ٣)

حركة في الوضع

- الحركة في الوضع، مثل حركة الفلك على نفسه مستبدلاً لوضعه دون أبنه، فربما لم يكن له أين فتغير أبنه، وإن كان له أين وتحرك فيه على نفسه فلم يتبدّل عليه بحركته (س، م، ٢٧٢، ٦)
- الحركة في الوضع فهو أن يستبدل الجسم الأوضاع من غير أن يفارق بكنيته المكان إن كان في مكان، بل أن تتبدل أجزائه إلى أجزاء حاوية أو محوية، وهذا إنما يكون بحركة الجسم مستديرًا على مركز نفسه (سي، ب، ٧٣، ٢١)

حروف

- ليس في مقولة الجوهر حركة، فإن الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا يسيرًا يسيرًا (سي، ب، ٧٣، ٢٤)

- إن أهل العلم به يُسمّون المقاطع المقصورة الحروف المتحركة والمقاطع الممدودة وما

- منهما (ف، أ، ٤٢، ١٤)
- منها (الحروف) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّه مشكوك فيه، مثل قولنا ليت شعري (ف، أ، ٤٦، ٣)
- منها (الحروف) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّه قد حُدِسَ حَدَسًا، مثل قولنا كأن ويُسبّه أن يكون ولعلّ وعسى (ف، أ، ٤٦، ٤)
- منها (الحروف) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّه مطلوب معرفة مقداره، مثل قولنا كم (ف، أ، ٤٦، ٦)
- منها (الحروف) ما يدلّ على أنّه مطلوب معرفة زمان وجوده، مثل قولنا متى (ف، أ، ٤٦، ٨)
- منها (الحروف) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّه مطلوب معرفة مكانه، مثل قولنا أين (ف، أ، ٤٦، ٩)
- منها (الحروف) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّه مطلوب معرفة وجوده لا معرفة مقداره ولا زمانه، مثل قولنا هل (ف، أ، ٤٧، ١٣)
- منها (الحروف) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّ المطلوب من الشيء تصوّر ذات الشيء فقط، لا معرفة وجوده ولا معرفة شيء آخر سوى ذاته، لا مقداره ولا زمانه ولا مكانه. وذلك مثل قولنا ما وما هو (ف، أ، ٤٨، ٥)
- منها (الحروف) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّه مطلوب معرفة صيغته وهيته. وصيغة الشيء قد تكون صيغة نفسه - أعني صيغته التي بها أثبت ذات الشيء نفسه. (ف، أ، ٥٠، ٨)
- من الحروف ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّه مطلوب تمييزه عن غيره أو مطلوب معرفة ما يتميّز به عن غيره، مثل قولنا أي شيء هو وأيّما هو (ف، أ، ٥٢، ٥)
- من الحواشي الحروف التي متى قُرِنَتْ بالشيء تجري مجراها الأسباب، وما يمكن أن يتركب في لسانهم من صنفَي المقاطع يسمّونه الأوتاد (ف، م، ٩٤، ١٨)
- هذه الحروف (المعجمة) إذا جعلوها علامات أولاً كانت محدودة العدد، لم تفِ بالدلالة على جميع ما يتفق أن يكون في ضمائرهم. فيضطرون إلى تركيب بعضها إلى بعض بموالة حرف حرف، فتحصل في ألفاظ من حرفين أو حروف، فيستعملونها علامات أيضاً لأشياء آخر (ف، ح، ١٣٧، ٣)
- الحروف والألفاظ الأولى علامات لمحسوسات يمكن أن يُشارَ إليها ولمعقولات تستند إلى محسوسات يمكن أن يُشارَ إليها، فإنّ كلّ معقول كلّ له أشخاص غير أشخاص المعقول الآخر (ف، ح، ١٣٧، ٦)
- أصناف الحروف التي تُطلَبُ بها أسباب وجود الشيء وعالله على ما يظهر ثلاثة: «لماذا» وجوده، و«بماذا» وجوده، و«عن ماذا» وجوده (ف، ح، ٢٠٥، ١)
- الحروف هي أيضاً أصناف كثيرة، غير أنّ العادة لم تجر من أصحاب علم النحو العربي إلى زماننا هذا بأن يُقرَدَ لكلّ صنف منها اسم يخصّه، فينبغي أن نستعمل في تعديد أصنافها الأسامي التي تأدّت إلينا عن أهل العلم بالنحو من أهل اللسان اليوناني (ف، أ، ٤٢، ٨)
- صنف منها (الحروف) يسمّونه الخوالف، وصنف منها يسمّونه الواصلات، وصنف منها يسمّونه الواسطة، وصنف منها يسمّونه الحواشي، وصنف منها يسمّونه الروابط (ف، أ، ٤٢، ١٢)
- الحروف منها ما قد يُقرَنُ بالأسماء، ومنها ما قد يُقرَنُ بالكلم، ومنها ما قد يُقرَنُ بالمركّب

دلّت على أنّه مطلوب معرفة سببه، مثل قولنا لِمَ وما بال وما شأن وما أشبه ذلك (ف، أ، ٥٣، ١٠)

- منها (الحروف) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّه غاية لشيء سبقه، مثل قولنا كي واللام التي تقوم مقامه (ف، أ، ٥٦، ٣)

- منها (الحروف) إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّه سبب لشيء سبقه في اللفظ أو لشيء يتلوه، مثل قولنا لأنّ ومن أجل ومن قبل (ف، أ، ٥٦، ٥)

- منها (الحروف) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّ ذلك الشيء لازم عن شيء آخر موثوق به وقد سبقه، مثل قولنا فإذاً وما قام مقامه (ف، أ، ٥٦، ٦)

- لو سأل سائل فقال: من هذا أو ما الذي فعل أو يفعل، أو ما الذي عرض له أو كيف هو، كان الجواب بأنّه من أو إلى أو في أو على جواباً مستقلاً بمفهومه في دلالاته، وهذه وأمثالها تُسمّى أدوات وحرفاً لا يَتَلَفَّظُ بها في المحاوراة إلّا مع غيرها (ب، م، ١٠، ١٥)

- الحروف التي تُكْتَبُ هي دالّة أولاً على... الألفاظ (ش، ع، ٨١، ٩)

- التمثيل بالحروف هو أخرى لثلاث يُظَنّ بما يبيّن... أنه إنما لزم من قبلّ المادة، أعني من قبلّ مادة المثال الموضوع فيه لا من قبلّ الأمر في نفسه (ش، ق، ١٤٤، ٢٤)

- الحروف... أسهل في التعليم (ش، ق، ٢٦٩، ٢)

حروف السؤال

- حروف السؤال كثيرة: «ما» و «أي» و «هل» و «لِمَ» و «كيف» و «كم» و «أين» و «متى» (ف، ح، ١٦٤، ٨)

- (حروف السؤال) قد تُستعمل دالّة على معانيها التي للدلالة عليها وُضِعَتْ منذ أول ما وُضِعَتْ، وتُستعمل على معانٍ أخرى على اتّساع ومجازاً واستعارة، واستعمالها مجازاً واستعارة هو بعد أن تُستعمل دالّة على معانيها التي لها وُضِعَتْ من أول ما وُضِعَتْ (ف، ح، ١٦٤، ٩)

- حروف السؤال سوى حرف «هل» فإنها (الخطابة) إنّما تستعملها في السؤال على جهة الاستعارة والتجوّز وعلى جهة إبدالي حرف مكان حرف. وهذا أيضاً ضرب من الاستعارة والتجوّز وتستعملها في الإخبار على الأنحاء التي سبيلها عند الجمهور أن تُستعمل في الإخبار على ما قد بيّناها كلّها (ف، ح، ٢١١، ٢)

- الحسن قد يلزم أن يكون للأوحاد والأشياء الجزئية (أ، ب، ٣٩٨، ٥)

- من الحسن يكون حفظ... ومن تكرير الذكر مرات كثيرة تكون تجربة، وذلك أن الأحفاظ الكثيرة في العدد هي تجربة واحدة (أ، ب، ٤٦٣، ١٧)

- الحسن إنما يحصل فيها (الأوائل) الكلّي بالإستقراء (أ، ب، ٤٦٤، ١٧)

- الحسن بالأشياء التي هي واحدة بعينها في النوع واحد بعينه (أ، ج، ٤٩٢، ٣)

- إنّ الحسن معرفة والعقل علم (س، ب، ٢٣، ٦)

- الحسن يحدّ حكماً في جزئيّ في آن بعينه وأين (س، ب، ١٨٣، ٢٢)

- إنّ الحسن في الحقيقة ليس بعلم، إذ كان كون الحسن علماً ليس حقّاً بيّناً بنفسه، بل ربّما كان

مشهوراً (س، ج، ۱۳۴، ۱)

- الحسن إنما يدرك الجزئيات الشخصية (مر، ت، ۲۶۴، ۷)

- ليس المعنى الذي تُدرك بالحس والمعنى الذي تُدركه بالبرهان معنًى واحداً (ش، ب، ۴۴۵، ۱۸)

- إن الذي يُحسن بالجزئي، فقد يُحسن بوجه ما الكلّي، فإن الذي أحسن سقراط، فقد أحسن إنساناً، ويؤدي الحسن إلى النفس سقراطاً أو إنساناً، إلا أنه إنسان منتشر مخالط بعوارض الإنسان. ثم العقل يقسّمه ويميط عنه العوارض - أعني الأعراض الغريبة - فيبقى له الإنسان المجرد الذي لا يتفاوت به سقراط وأفلاطون (مر، ت، ۲۶۶، ۱۳)

- الحسن مبدأ للأمر الكلّي (ش، ب، ۴۴۵، ۲۰)

- في كل حيوان قوة الحسن (ش، ب، ۴۹۰، ۳)

- نسبة الحسن إلى المحسوس شبيهة بنسبة العلم إلى المعلوم (ش، ج، ۵۱۰، ۷)

- الحسن بالمتضادات واحد (ش، ج، ۶۳۰، ۹)

- إن كان «الحسن» المقرون بـ«العقل» من فعل الإنسان، كأكله وشربه وتناوله الدواء، سقاه (بعض الناس) «تجريبياً»، وإن كان خارجاً عن قدرته، كتغير أشكال القمر عند مقابلة الشمس، سقاه «حدسياً» (ت، ر، ۱۰۷، ۱۵)

- الحسن لا يدرك أمراً كلياً عاماً أصلاً (ت، ر، ۲، ۵۲، ۲۲)

- الحسن يفيد العلم الجزئي فإذا جرّده الذهن من الأعراض والقرائن حكمت به الطبيعة التي في ذلك الجزئي وهي واحدة في الكلّي والجزئي فيصير الحكم كلياً (ب، م، ۲۱۴، ۱۹)

- الحسن لا يُدرك إلا الشخص، لكن الشخصيات إذا استقرت في الخيال متأدية إليه من الحسن أقبل العقل على تجريدها من الكم والكيف والأين والوضع المخصصة لها التي هي غير ضرورية في ماهيتها وجعلها كلية ثم ألّفها بعد ذلك في الإيجاب أو السلب، فلاح له ما يجب أن يصدق به بذاته وتوقف فيما ليس كذلك إلى حصول الوسط (سي، ب، ۲۴۸، ۱۶)

- الحسن لا يدرك إلا شيئاً خاصاً (ت، ر، ۲، ۵۳، ۱۱)

- الحسن يدرك المعينات أولاً، ثم ينتقل منها إلى القضايا العامة (ت، ر، ۱۰۶، ۷)

- القضاء الكلّي الذي يقوم بالقلب هو مرّتب من الحسن والعقل (ت، ر، ۱۲۵، ۷)

- الحسن به تعرف الأمور المعينة، ثم إذا تكررت مرّة بعد مرّة أدرك العقل أن هذا بسبب القدر المشترك الكلّي (ت، ر، ۱۲۵، ۱۰)

- الحسن ... من المضاف (ش، م، ۳۷، ۷)

- قد يُظن أن المحسوس أقدم من الحسن لأن المحسوس إذا فُقِدَ فُقِدَ معه الحسن؛ فأما الحسن فليس يُفقد معه المحسوس (ش، م، ۴۱، ۷)

- لا سبيل ... إلى حصول العلم بالبرهان عن الحسن وذلك أن الحسن إنما يُدرك الأشخاص المحدودة الوجود بالزمان والمكان (ش، ب، ۴۴۵، ۲)

حسن وخیال و ذکر

- الحسن والخیال والذکر تنال الجزئيات، فإن الحسن لا ينال الإنسان المقول على كثيرين، وكذلك الخيال؛ فإنك أي صورة أحضرتها في الخيال أو في الحسن الإنساني، لم يمكنك أن تشترك فيها سائر الصور الشخصية. لأن ما يرتسم في الحسن والخیال يكون مع عوارض

- الحسن لا يُدرك الكلّي (ش، ب، ۴۴۵، ۱۰)

- من الكم والكيف والأين والوضع غير ضرورية
في الإنسان مطلقاً ولا مساوية لها (مر، ت،
(٨، ٢٦٥)
حشو
- الحشو... هو أن يدخل في أثناء المقدمات
النافعة في النتيجة مقدمات غير نافعة (شر، ج،
(٢٠، ٦٣٠)

حسن وقبح

- أكثر الطوائف على إثبات الحسن والقبح
العقليين، لكن لا يثبتونه كما يثبت نفاة القدر
من المعتزلة وغيرهم. بل القائلون بالتحسين
والتقبيح من أهل السنة والجماعة من السلف
والخلف، كمن يقول به من الطوائف الأربعة
وغيرهم، يثبتون القدر والصفات (ت، ر،
(١٨، ١٥٢)
حصر
- قولنا الضحك هو كل إنسان فإنما ذلك الحصر
للموضوع (ب، م، ٧٥، ١٩)
- الحصر والإهمال فيها (القضية الشرطية) ليس
هو الحصر والإهمال في حملياتها، بل قد
يُجعل الحصر فيها من جهة دوام الحكم ولا
دوامه (ب، م، ٧٦، ٥)

- الحسن والقبح من أفعال العباد يرجع إلى كون
الأفعال نافعة لهم وضارة لهم. وهذا مما لا
رب فيه أنه يعرف بالعقل (ت، ر،
(١٠، ١٥٤)
حصر جزئي
- الحصر الجزئي فكقولنا قد يكون إذا كان كذا
كان كذا (ب، م، ٧٦، ٩)

- المراد بقولنا «حسن» أنه ملائم نافع (ت، ر،
(٢، ١٦١)
حصر سالب
- أما السلب فكقولنا ليس البتة إذا كان كذا كان
كذا، وهو الحصر السالب الكلّي (ب، م،
(١١، ٧٦)

حسنيات

- أن يُحترز عن الوهميات والمشهورات
والمشبهات فلا تصدق إلا بالأوليات
والحسنيات (غ، م، ٥٧، ١٠)
- «الحسنيات» الظاهرة والباطنة تنقسم أيضاً إلى
خاصة وعامة (ت، ر، ١٠٦، ١٦)

- بعض «الحسنيات» قد تكون مشتركة بين الناس،
كاشتراكهم في رؤية الشمس والقمر والكواكب
(ت، ر، ١٠٦، ١٨)
حصر كلي
- المحصور حصراً كلياً فهو كقولنا كلما كان كذا
كان كذا (ب، م، ٧٦، ٨)

- «الحسنيات» كذلك قد يحصل فيها اختصاص
واشتراك (ت، ر، ١١٢، ٨)
حصول اولي
- كل ذاتين يحصل أحدهما في الآخر حصولاً

بيرهان، فكيف يكون على كل شيء برهان؟
(مر، ت، ٢٠٤، ٢)

- الأمور في أنفسها هو الحق والصدق كموافقة قولنا الإنسان حيوان (ب، م، ٣٥، ٢٣)

- ليس يمكن أن يكون حق ضدًا لحق (ش، ع، ١٣١، ٢١)

- الحق... شاهد لنفسه (ش، ق، ٢٥٩، ١٥)

حقائق

- الفرق بين الحقائق لا يكون بمجرد أمر وضعي، بل بما هي عليه الحقائق في نفسها (ت، ر، ١٩، ٥٠)



حقيقة

- الحقيقة جامعة مانعة فإن نظرت إلى مثال الحقيقة في الذهن وهو العلم وجدته أيضًا كذلك (غ، ح، ١٠٩، ٩)

- هو ما به الشيء هو، يعني حقيقته (ط، ش، ٢٢٣، ٤)

- الحقيقة لا توجد عامة في الأعيان، إذ الكليات - بشرط كونها كليات - إنما توجد في الذهن، والعلم بالمعينة لا يستلزم العلم بالكلي - بشرط كونه كليًا (ت، ر، ٩٧، ٢٥)

حقيقية

- (القضية الشرطية المنفصلة) الحقيقية إنما تتركب من النقيضين أو ما يساويهما أما النقيضان فتتافرها في الصدق والكذب معًا جلتي (و، م، ١٢٢، ٣٣)

- (القضية الشرطية المنفصلة) الحقيقة لا تتركب من أكثر من جزأين إذ لا واسطة بين النقيضين وبين مساويهما (و، م، ١٢٦، ١٩)

أوليًا لا يتميز منه شيء عن الآخر، لا كالوتد في الحائط، إذ باطن التود متبرئ عن الحائط، ويكون لو وقعت إشارة إلى تلك الذات لتناولتهما جميعًا، فأتيهما جعل صاحبه بصفة وهيئة ونعت، فإنه إما عرض في صاحبه وإما صورة؛ وذلك لأنه إن كان صاحبه المتصف به متقوم الذات، وهذا إنما يتقوم به، فهو عرض؛ وإن كان صاحبه لم يتقوم بعد إلا به وله حق في تقويم صاحبه فهو صورة؛ ويشتركان في أنهما في محل؛ لكن محل أحدهما يسمى مادة، ومحل الآخر يسمى موضوعًا (س، م، ٤٥، ١)

حق

- أما الحق والصدق فهو واحد (س، ج، ١٩، ١٠)

- أما الحق فإنه يجب فيه أن تذكر ما قيل لك في جنسية الأمور المشتق أسماؤها من أعراض (س، ج، ٢٠٣، ١١)

- إن من الأمور حقًا ومتشبهًا، مثل ما أن من الناس من هو نقي الجيب، طيب السريرة، ومنهم من يترأى بذلك بما يظهره مما يعجب منه ويكتئبه عن نفسه؛ ومن الحسن ما هو مطبوع، ومنه ما هو مجلوب بتطرية (س، س، ١، ٢)

- الحق هو الذي عند الاعتقاد، وعلى أن يجعل الذي عند الاعتقاد جنسًا للأقويل الصحيحة (س، س، ٥٢، ١٧)

- إن الحق تنتهي المقدمات إلى أوليات؛ فإن إما أن يكون كل شيء مجهولًا، أو يكون كل شيء معلومًا إما بذاته أو ببرهان. ولكن ليس كل شيء مجهولًا ولا كل شيء معلومًا ببرهان؛ ولو كان كل شيء يُعلم ببرهان لكان كل برهان يُعلم

أمكن بهذا الطريق وجود الحكم العام (ف)،
(ق، ٤٨، ٦)

- إذا ارتفع الحكم ارتفع الشيء، أم لا، فإن
الشيء إذا كان يرتفع بارتفاع الحكم لزم ضرورة
إذا وُجد الشيء أن يوجد الحكم (ف، ق،
٥٠، ١٣)

- إن ارتفاع الحكم ليس هو غير أن يُسلب الحكم
عن الأمر، وكذلك ارتفاع الشيء (ف، ق،
٥٠، ١٧)

- الشيء إذا كان يرتفع فيرتفع الحكم ويوجد
فيوجد الحكم. يلزم عن الأول أن يكون الحكم
إذا وُجد وُجد الشيء، ويلزم عن الثاني أن
الحكم إذا ارتفع رَفَعَ الشيء (ف، ق، ٥١، ٩)

- يوجد الحكم بوجود الشيء الذي يُفرضُ علة
حيث كان وفي أي أمر كان (ف، ق، ٥٢، ٩)

- متى ظُنَّ ظانٌ بكلي ما أنه هو الذي أبدل مكانه
أمرٌ جزئي حُكِمَ عليه بحكم ما فتصفحنا ما
تحت ذلك الكلي فوجدنا من جزئياته ما يمتنع
فيه وجود ذلك الحكم، يتلف صنف من ذلك
هو قياس في الشكل الثالث ولزم عنه ما يَطل به
عموم ذلك الحكم (ف، ق، ٥٨، ١٥)

- الذي عُلِمَ حكمه مثال، لِمَ لم يعلم حكمه،
فَيُقل الحكم الذي حُكِمَ به عليه إلى الشبه
الآخر، وإنما يعلم أن الحكم الذي حُكِمَ به
على أحدهما هو حُكْمُ عليه من جهة الذي به
تَشابهها حتى يكون ذلك الأمر الذي صَرَّحَ
بحكمه كأنه أُبدِلَ بَدَل الشيء الذي به تشابهها
(ف، ق، ٦٢، ٣)

- وجود الحكم المُشاهد في المحسوس لجميع
ما يُوصفُ بالمعنى الذي به شابة فيه الأمر ذلك
المثال المحسوس، فَتَحْصُلُ له مقدمة كلية
ويُضيف إليها وجود الأمر تحت موضوعها

- قد يجتمع صدق الحقيقية والخارجية كما في
قولنا كل إنسان حيوان، فظهر بهذا أن بين
الموجبتين الكليتين إذا كانت إحداها حقيقية
والأخرى خارجية عمومًا وخصوصًا من وجه
(و، م، ١٧٣، ٤)

- تصدق الحقيقية والخارجية معًا حيث يكون
الموضوع موجودًا والحكم صادق على جميع
أفراده الموجودة والمقدرة كقولنا كل إنسان
حيوان (و، م، ١٧٣، ٣٠)

- الحقيقية في هاتين الجزئيتين أعم مطلقًا من
الخارجية لأنه متى صدق الحكم على بعض
الأفراد الخارجة صدق على بعض الأفراد
المقدرة من غير عكس (و، م، ١٧٤، ١٤)

- إن كانتا (القضيتان) سالتين كليتين فالخارجية
أعم مطلقًا من الحقيقية (و، م، ١٧٤، ٢٤)

حكم

- الحكم فهو أي جزء كان من المقابلة (أ، ب،
٣١٤، ١٦)

- ما كان تركيبه تركيب إخبار فإن أصحاب
المنطق يُسمونه القول الجازم ويُسمونه القضية
ويُسمونه الحكم، وذلك مثل قولنا زيد يمشي
الإنسان حيوان (ف، د، ٧٢، ١٥)

- أن الشيء الذي بارتفاعه يرتفع الحكم عن الأمر
ليس يلزم إذا وُجد في شيء ما أن يوجد الحكم
(ف، ق، ٤٣، ١٩)

- صحة الحكم على أمر ما من التي شابة بها
الغائب الشاهد قد تُعلم في كثير من الأشياء
بأنفسها لا بقياس ولا بفكر ولا تأمل أصلاً على
مثال ما نَعْلَمُ المقدمات الأولى بأحد تلك
الوجوه البينة (ف، ق، ٤٧، ٩)

- متى فُرِضَ الحكم موجودًا في كل ذلك الأمر

على كل جزئتي تحته، ولكن جهلناه بالفعل
(س، ب، ٢٦، ١١)

- (قد) يكون الحكم على الكلّي حاصلًا عندنا
بقياس، والحكم على الجزئي حاصلًا بقياس
آخر. فإذا اجتمعما حصل العلم الثالث. ولكن،
وإن كان كذلك، فإنّ القياسات الأولى تكون
من مقدّمات بيّنة بنفسها أو مُكتسبة بالاستقراء
والتجربة والحدس من غير قياس (س، ب،
٢٧، ٤)

- هذا كلام جدلي كثيرًا ما يكون مشهور القبول؛
لكنّه ليس بواجب؛ أعني أن يكون الحكم في
الشيء كالحكم في شبيهه. لكنّه إذا صار هذا
الوجه من الاحتجاج مشهورًا ومستعملًا، كان
من العدل في المشهور أن يطالب المخاطب
بإبراز الفرق بينهما، وأما في الحقيقة فلا يلزم
المخاطب ذلك، لأنّه ليس يلزم في الحق أن
يكون حكم الشيء كحكم شبيهه، بل هذا
ممكّن أن يكون، وممكن أن لا يكون، فهو
كنفس الدعوى (س، ج، ٩٧، ٣)

- الحكم بالكلّ والجزء يكون بالحمل لا في كميّة
الموضوع أو المحمول (مر، ت، ٤٩، ١٥)

- إلثم هذا القول (القضية) من جزئين يُسمّى
النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويُسمّى
المتكلمون أحدهما موصوفًا والآخر صفة،
ويُسمّى الفقهاء أحدهما حكمًا والآخر محكومًا
عليه ويُسمّى المنطقيون أحدهما موضوعًا وهو
المخبر عنه والآخر محمولًا وهو الخبر (غ،
ح، ٢٣، ١٢)

- الحكم المنسوب إلى المحكوم عليه في القضية
لا يخلو عن ثلاثة أقسام وهي الإمكان والوجود
والإستحالة (غ، ح، ٢٥، ١٥)

- الواسطة هي التي تنسب الحكم إلى المحكوم

فتحصل مقدمة أخرى فينتج عنها وجود الحكم
لذلك الأمر عن قول مركّب من مثال واستقراء
وقياس (ف، ج، ١٠٠، ٢)

- متى حكم بحكم على موضوع فلم يُعلم هل
ذلك الحكم صادق على ذلك الموضوع أم لا،
فإن أحد ما يُوقع لنا التصديق به أن نتصفّح
جزئيات ذلك الموضوع إمّا كلّها وإمّا أكثرها،
فإذا وجدنا ذلك الحكم صادقًا على جزئياته
وقع لنا التصديق بأنّ الذي حكم به على هذا
الموضوع هو كما حكم (ف، أ، ٩٣، ١١)

- موضوع القضية لا يخلو إمّا أن يكون كليًا أو
جزئيًا، فالحكم إمّا على الكلّي وإمّا على
الجزئي. فإذا كان الموضوع جزئيًا كقولك:
زيد كاتب، فإنّ مناقضه سالب إجتمع فيه من
مراعاة الشرائط ما ذكرناه، وأما إن كان
الموضوع كليًا فإمّا أن يكون الحكم عليه كليًا
أي يكون قد بيّن أنّ الإيجاب على كل واحد
مما تحته أو أنّ السلب عن كل واحد منه، فلا
إيجاب على شيء البتّة مما تحته، أو بيّن أن
الإيجاب أو السلب في بعضه، أو يكون قد ترك
ذلك تركًا ولم يتعرّض له، وإنّما تعرّض للكيف
دون الكم، أعني الإيجاب والسلب دون
التعميم والتخصيص (س، ع، ٤٥، ٧)

- فرق بين حكم يصدق لو حكم به، وبين حكم
قد حكم به بالفعل، وبين حكم توجه صورة
القضية وبين حكم تريده مادّة القضية على
موجب صورته (س، ع، ٦٩، ٧)

- إذا كان حصل عندنا حكم على كلّ أول
حصوله إمّا بيّنًا بنفسه مثل أنّ كل إنسان حيوان،
والكل أعظم من الجزء؛ أو بيّنًا باستقراء أو
تجربة على الوجوه التي يصدق بها بالأشياء من
غير إستعانة بقياس، فقد علمنا بالقوّة الحكم

- القضية، وحاله في الإيجاب والسلب يُسمى كيفية القضية؛ وفي كل واحدة من هذه القضايا إيجاب وسلب (سي، ب، ١٠١، ١٨)
- ليس يجب أن يكون كل حكم معللاً بغير ذات ماله الحكم، بل من الأحكام ما يثبت لذات الشيء لا لعلّة غير ذاته (سي، ب، ٢١٣، ١٥)
- القول الذي يصدّق أو يكذب... يُسمى الحكم (ش، ع، ٨٩، ١)
- متى حَكَمْنَا بإيجاب أو سلب لشيء... يكون ذلك الحكم: إما المعنى من المعاني الشخصية، وإما المعنى من المعاني الكلية (ش، ع، ٩١، ٨)
- الحكم... هو بأي جزء إتفق من المتقابلين بالإيجاب والسلب (ش، ب، ٣٧٥، ٢)
- ليس يمكن أن يحصل لنا الحكم الصادق من قِبَل الظن الكاذب (ش، ب، ٤٥٠، ١٢)
- نقلة الحكم من شيء إلى شيء لا تخلو من ثلاثة أوجه: أحدها نقلة الحكم من الكلّي إلى الجزئي... والثاني نقلة الحكم من أكثر الجزئيات أو جميعها إلى الكلّي... والثالث النقلة من جزئي إلى جزئي يُشَبَّه به (ش، ج، ٥١٣، ١٥)
- لأنّ صدق القول وكذبه مطابقة حكمه للواقع أو للإعتقاد أو لهما معاً وعدمها، ولا حكم في الانشائيات والتقييدات، لأنّ الحكم أداء للواقع في نفس الأمر من طرفي النسبة ماضياً أو حالاً أو استقبالياً، ولا أداء في الإنشائيات والتقييدات (هـ، م، ١٣، ٢)
- إنّ الحكم في اصطلاح المنطقيين، إمّا نفس النسبة الحاصلة في الذهن، أو إدراك وقوعها أو لا وقوعها (هـ، م، ٥٦، ١)
- إن قيل الحكم على الشيء بالشيء لو استدعى عليه فيجعل خبراً عنه فيصدق به وينسب إلى الحكم فيجعل الحكم خبراً عنه فيصدق به، فيلزمه من ذلك بالضرورة التصديق بنسبة الحكم إلى المحكوم عليه (غ، ح، ٦٤، ١٠)
- الحكم على الصفة حكمٌ على الموصوف بالضرورة (غ، ق، ٥٠، ١٦)
- يفعل الذهن في مفردات التصورات جمعاً وتأليفاً بين مفرداتها هو الذي يُدَلّ عليه بمؤلفات الألفاظ، كالمفهوم من قولنا الإنسان حيوان، وهو بإيقاع نسبة بين المفردات هي كالواصلة والرابطة بينها، وهذا الفعل من الذهن يُسمى حكماً وجزماً (ب، م، ٣٥، ٢١)
- إنّ الحكم حالة تحدثها النفس لها وفيها، وهو العلم (ب، م، ٧٠، ٤)
- الحكم باللزوم في المتصلة يُسمى إيجاباً ولو كان بين سالتين (ب، م، ٧٣، ١٢)
- الحكم برفعه (اللزوم) فيها (المتصلة) يُسمى سلبيّاً ولو كان بين موجبتين (ب، م، ٧٣، ١٤)
- صورة القضية... هي الحكم (ب، م، ٧٧، ٦)
- كل علم وحكم كما قيل إنّما هو بوجود محمول لموضوع في الحملات، أو لا وجوده لكّله أو لبعضه، أو لزوم تال لمُقَدَّم في الشرطيّات المتصلة، أو عناده له في المنفصلة (ب، م، ١١٠، ٢٣)
- الحكم إما أن يكون بنسبة مفرد أو ما هو في قوة المفرد إلى مثله بأنه هو أو ليس هو (سي، ب، ٩٩، ٢٢)
- الحكم بأن معنى محمول على معنى أو ليس محمولاً عليه (سي، ب، ٩٩، ٢٣)
- حال الحكم في عمومته وخصوصه يُسمى كمية

الحكم في تلك معللاً بعلّة أخرى، فيقال:
هذا غلط (ت، ر، ١، ٢٣٨، ٨)

- متى ثبت الحكم مع المشترك في صورة مع
تخلف غيره من الأوصاف، يمتنع أن تكون
الأوصاف الزائدة المقارنة له في الأصل مؤثرة
في الحكم. فإنها مختصة بالأصل، فلو كانت
مؤثرة لم يجر أن يوجد الحكم في غير الأصل
(ت، ر، ١، ٢٣٨، ١٠)

- قولهم: (طائفة من الفلاسفة) «إنّ بين أن ذلك
الوصف يستلزم الحكم، وأن الحكم لازم
لعموم ذاته، فمع بعده يستغني عن التمثيل»،
فيقال: لا بعد في ذلك، بل كلما دلّ على أنّ
الحد الأوسط يستلزم الأكبر فإنّه يستدل به على
جعل ذلك الحد وصفاً مشتركاً بين أصل وفرع،
ويلزمه الحكم (ت، ر، ١، ٢٣٨، ٢٤)

- الحكم على مجموع أفراد الأعم لا يجب أن
يكون حكماً على مجموع أفراد الأخص. فإنك
إذا قلت مجموع الإنسان حيوان ومجموع
الحيوان فرس وحمار وغيرهما لم يصح أن
يكون مجموع الإنسان كذلك (و، م، ١٨٨، ١)

حكم الاصل

- العكس يجوز أن يكون كالأصل، فإنّه كما
يكون لا شيء من الأبيض أسود أي ما دام
أبيض، فكذلك لا شيء من الأسود أبيض ما
دام أسود. وكما أنّه لا شيء من الحجارة
حيوان، أي دائماً ما دام موجوداً، فكذلك لا
شيء من الحيوان بحجارة ما دام موجوداً.
فحكم الأصل كحكم العكس (س، ق،
٧٧، ٤)

تصوّره بوجه ما صدق المجهول المطلق يمتنع
الحكم عليه وهو كاذب لأن المحكوم عليه فيه
إن كان مجهولاً مطلقاً تناقض وكذب، وإن كان
معلومًا من وجه وكل معلوم من وجه يمكن
الحكم عليه فقد كذب أيضاً (م، ط، ٢٤، ١)
- وجود الحكم بلا علّة فيسمى «عدم عكس»
و«عدم تأثير» (ت، ر، ١، ٣٩، ١٣)
- إذا كان قاطعاً بأنّ الحكم لا بدّ له من علّة،
وقاطعاً بأنّه لا يصلح للعلّة إلّا الوصف الفلاني
(ت، ر، ١، ١٠٨، ٣)

- «حكم الشيء حكم مثله»، كما إذا عرفنا أنّ
«هذه النار محرقة» علمنا أنّ «النار الغائبة
محرقة»، لأنها مثلها (ت، ر، ١، ١٢٧، ٥)
- الحكم قد علم ثبوته في بعض «الجزئيات» ولا
يكفي في «قياس التمثيل» إثباته في أحد الجزئتين
لثبوته في الجزئي الآخر «اشتراكهما في أمر لم
يقم دليل على استلزامه للحكم»، كما يظنه
هؤلاء الغالطون، بل لا بدّ من أن يُعلم أنّ
«المشترك بينهما مستلزم للحكم» (ت، ر،
١٢٨، ٢٣)

- يتصوّر (الذهن) المعيّنين أولاً - وهما «الأصل»
و«الفرع»، ثمّ ينتقل إلى لازمهما وهو
«المشترك»، ثمّ إلى لازم اللازم وهو
«الحكم» (ت، ر، ١، ١٣٢، ٥)

- الحكم يعلّل تارة بـ «علّة متعديّة» وتارة بـ «علّة
قاصرة». والتعليل بـ «القاصرة» إذا كانت
«منصوصة» جائز باتفاق الفقهاء (ت، ر،
٢٣١، ٥)

- قولهم (طائفة من الفلاسفة) «ثبوت الحكم مع
المشترك في صورة مع تخلف غيره من
الأوصاف المقارنة له في الأصل ممّا لا
يوجب استقلاله بالتعليل لجواز أن يكون

حكم أولي

- من أراد أن لا يفضل في معرفة أن الحكم أولي فيجب إذا كان الحكم مقارناً لمعانٍ مختلفة أن يمتحن أولية الحكم بأن يرفع جملة المعاني إلا واحداً منها ويبدل ذلك الواحد دائماً. فاما إذا ثبت وبطلت البواقي ثبت الحكم؛ وإن ارتفع وإن بقيت البواقي - إن أمكن ذلك - يرتفع الحكم، فالحكم له أولاً. مثال هذا: مثلث متساوي الساقين من نحاس، وهو أيضاً شكل. فإذا رفعت تساوي الساقين وكونه من نحاس وأثبت المثلث، وجدت كون ثلاث زوايا منه مساوياً لقائمتين ثابتاً. ولو أمكن أن يرتفع معنى الشكل ويبقى المثلث، كان الحكم ثابتاً؛ ولكن إنما لا يبقى لأن المثلث لا يبقى، ثم إذا رفعت المثلث وبقي الشكل لم يبق هذا الحكم. فمن جانب تساوي الساقين وكونه من نحاس، تجد الحكم ثابتاً مع رفع الأمرين وإثبات المثلث. ومن جانب الشكل تجد الحكم مرتفعاً مع وضع الأمرين ورفع المثلث، فيجتمع من الإمتحانين أن الحكم كلي للمثلث لا غير (س، ب، ٩٤، ١)

حكم بسلب كلي

- (الحكم) بالسلب الكلي على الموضوع الكلي قولك: ليس ولا واحد من الناس بحجر (س، ع، ٤٦، ٣)

حكم بسيط

- الحكم البسيط لفظ دال على أن الشيء موجود أو غير موجود على حسب قسمة الأزمان (أ، ع، ٦٥، ٣)

- الحكم البسيط هو الذي يدل على أن شيئاً موجوداً لشيء أو ليس بموجود له (س، ع، ٤٢، ١٣)

- الحكم البسيط يُشبه الإيجاب منه حمل شيء على شيء، والسلب انتزاع شيء من شيء (ش، ع، ٨٩، ٢)

- الحكم البسيط... لفظ يدل على أن الشيء موجود أو غير موجود (ش، ع، ٨٩، ٣)

حكم بطرف راجح

- الحكم بالطرف الراجح: إما أن يقارنه الحكم بامتناع المرجوح. أو لا يقارنه: بل يقارن تجويزه. والأول: هو (الحكم) الجازم. والثاني: هو (الحكم) المظنون الصرف (ط، ش، ١٧١، ١١)

حكم بالعناد

- الحكم بالعناد في المنفصلة يُسمى إيجاباً (ب، م، ٧٣، ١٥)

حكم جازم

- الحكم بالطرف الراجح: إما أن يقارنه الحكم بامتناع المرجوح. أو لا يقارنه: بل يقارن

حكم بالإنفصال

- قوله ليس البتة إذا كان كذا كان كذا هو الحكم بالإنفصال والعناد (ب، م، ٧٨، ٧)

حكم بإيجاب كلي

- الحكم بالإيجاب الكلي على الموضوع الكلي قولك في الحملات: كل إنسان حيوان، فقد أوجبت الحيوانية على كل واحد مما يوصف بأنه إنسان (س، ع، ٤٥، ١٣)

ومن عادة قوم أن يسمّوا هذا (حكمًا حمليًا).
وأما أن يكون الحكم فيه بنسبة مؤلّفة تأليف
القضايا إلى مثلها. وقوم يسمّون جميع هذا
(حكمًا شرطيًا) (س، ش، ٦٠، ٢٢)

حكم شيء على شيء

- إنّ الذهن يعرض له قصور عن ملاحظة المعنى
بحسب اختلاف اللفظ، فتارة يظن أن المشارك
في اللفظ مشارك في المعنى، وتارة يظن أن
المفارق في اللفظ موافق في المعنى، كأن
حكمه هو حكم الشيء على الشيء حكمه حكم
الشيء، وأن اللفظ أو حال اللفظ الذي يشارك
فيه النقيض غير النقيض هو في معنى النقيض،
كأن النقيض في اللفظ وحاله هو النقيض في
المعنى، ومن قدّر على التمييز بادر فلاحظ
الشيء نفسه، وصار سماعه للفظ إشارة فيه على
المعنى، حتى إنه إذا قال: «موجود وواحد»،
تميّز له مثلاً ما هو الأولي بذلك والأخصّ به
كالجوهر الشخصي (س، ش، ٣٣، ٨)

حكم ضروري

- إنّ الحكم الضروري إنّما يكون بحسب ذات
الموضوع، لا بحسب وصفه؛ فإنّا إذا قلنا:
«الكاتب بالضرورة إنسان» عنيّا أنّه ما دام
موجود الذات إنسان حال كونه كاتبًا، وحال
كونه غير كاتب (ط، ش، ٣٢٨، ٦)

حكم العكس

- العكس يجوز أن يكون كالأصل، فإنّه كما
يكون لا شيء من الأبيض أسود أي ما دام
أبيض، فكذلك لا شيء من الأسود أبيض ما
دام أسود. وكما أنّه لا شيء من الحجارة

تجويزه. والأول: هو (الحكم) الجازم.
والثاني: هو (الحكم) المظنون الصرف (ط،
ش، ١٧١، ١٤)

- (الحكم) الجازم: إمّا أن تعتبر مطابقتها
للخارج. أو لا تعتبر. فإن اعتبرت: فإمّا أن
يكون مطابقًا. أو لا يكون. والأول: إمّا أن
يمكن للحاكم أن يحكم بخلافه. أو لا يمكن.
فإن لم يمكن، فهو اليقين، ويستجمع ثلاثة
أشياء: الجزم والمطابقة والثبات؛ وإن أمكن،
فهو الجازم المطابق غير الثابت (ط، ش،
١٧١، ١٦)

حكم جزئي

- الحكم الكلّي... تَصَمَّنَه السور الكلّي...
والحكم الجزئي... تَصَمَّنَه السور الجزئي...
(ش، ع، ١٠٦، ٢٣)

حكم حملي

- إنّ الأحكام التي تناسب التصديق ثلاثة: فإنّه
إمّا أن يكون الحكم فيه بنسبة مفرد - أو ما له
حكم المفرد - إلى مثله بأنّه هو أو ليس هو.
مثل قولك «الجسم مُحدث أو ليس بمحدث».
ومن عادة قوم أن يسمّوا هذا (حكمًا حمليًا).
وأما أن يكون الحكم فيه بنسبة مؤلّفة تأليف
القضايا إلى مثلها. وقوم يسمّون جميع هذا
(حكمًا شرطيًا) (س، ش، ٦٠، ٢٠)

حكم شرطي

- إنّ الأحكام التي تناسب التصديق ثلاثة: فإنّه
إمّا أن يكون الحكم فيه بنسبة مفرد - أو ما له
حكم المفرد - إلى مثله بأنّه هو أو ليس هو.
مثل قولك «الجسم مُحدث أو ليس بمحدث».

حكم ممتنع

- أن تكون الصفة معلومة السلب عن الموصوف
بمجرد النظر فيهما، ولا يحتاج في ذلك إلى
معنى ثالث يوجب سلبها عنه عنده، كالقول بأن
الجزء اعظم من كله، فيكون ذلك علمًا حاصلًا
أوليًا وُسْمَى حكمًا ممتنعًا، ولا يكون فيه
موضع إمكان ولا جواز ولا احتمال نظر (ب)،
م، ٧٩، ٢٢

حكم منقول

- الحكم المنقول ثلاثة: إما حكم من كلي على
جزئي. وهو الصحيح اللازم، وهو القياس
الصحيح الذي قدّمناه. وإما حكم من جزئي
واحد، على جزئي واحد، كاعتبار الغائب
بالشاهد وهو التمثيل. وسيأتي. وإما حكم من
جزئيات كثيرة على جزئي واحد، وهو
الاستقراء، وهو أقوى من التمثيل (غ، ع،
١٠، ١٦١)

حكم يقيني

- الحكم اليقيني البين الأولي كالحكم بأن الكل
أعظم من جزئه (ب، م، ٢١٥، ١)
- الحكم اليقيني هو الواجب في نفسه، الذي لا
يتغير، وهو الذي يجب قبوله. فكل حكم عرف
بعلته فهو يقيني، وما لا يعرف بعلته، فهو ليس
بيقيني، سواء كان له علّة أو لا (ط، ش،
٢١، ٣٩٢)

حكمان سلبيان

- (الحكمان) السلبيان هما أنا لا نعني بقولنا:
كل (ج) كلية (ج) ولا الجيم الكلية، ولا الكلية
المنطقي؛ فإنّ الكلية هي العموم، ولا العقلي،

حيوان، أي دائمًا ما دام موجودًا، فكذا لا
شيء من الحيوان بحجارة ما دام موجودًا.
فحكم الأصل كحكم العكس (س، ق،
٧٧، ٤)

حكم كلي

- أعني بقولي حكمًا كليًا على معنى كلي مثل
قولك: «كل إنسان أبيض» وقولك: «ولا إنسان
واحدًا أبيض» (أ، ع، ٦٦، ٩)

- الحس يفيد العلم الجزئي فإذا جرّده الذهن من
الأعراض والفرائض حكمت به الطبيعة التي في
ذلك الجزئي وهي واحدة في الكلي والجزئي
فيصير الحكم كليًا (ب، م، ٢١٤، ١٩)

- الحكم الكلي... تَصَمُّتَهُ السور الكلي
والحكم الجزئي... تَصَمُّتَهُ السور الجزئي
(ش، ع، ١٠٦، ٢٣)

- لا بد أن يعرف كل فرد من أفراد الحكم الكلي
المطلوب يلزم كل فرد من أفراد الدليل (ت،
٩، ١٥٩، ١)

حكم المثال

- إذا تبيّن في شيء أنه تحت موضوع تلك المقدمة
نُقِلَ حُكْمُ المثال إلى ذلك الشيء (ف، ق،
١٨، ٦٢)

حكم مظنون صرف

- الحكم بالطرف الراجع: إما أن يقارنه الحكم
بامتناع المرجوح. أو لا يقارنه: بل يقارن
تجويزه. والأول: هو (الحكم) الجازم.
والثاني: هو (الحكم) المظنون الصرف (ط،
ش، ١٧١، ١٥)

العمل، فبأن يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة والملكة الفاضلة (مر، ت، ٢٦٥، ٢)

- الحكمة خروج نفس الإنسان إلى كماله الممكن في جزأي العلم والعمل. أما في جانب العلم فإن يكون متصورًا للموجودات كما هي ومصداقًا بالقضايا كما هي. وأما في جانب العمل فإن يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة (سي، ب، ٢٧٦، ٥)

- ربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الإحاطة بالمعقولات النظرية والعلمية (سي، ب، ٢٧٦، ٧)

- الحكمة عند العرب العلم والعمل (ت، ر، ٢، ١٥٦، ١٣)

حكمة مرئية

- الحكمة المرئية... هو الذي يُعنى باسم السفسة والسوفسطائين في لسان اليونانيين (ش، س، ٦٧٠، ٢٢)

حكيم

- الحكيم بالحقيقة هو الذي إذا قضى بقضية - يخاطب بها نفسه أو غير نفسه - يعني أنه قال حقًا صدقًا، فيكون قد عقل الحق عقلاً مضاعفًا؛ وذلك لاقتداره على قوانين تميز بين الحق والباطل، حتى إذا قال صدقًا، فهذا هو الذي إذا فكر وقال أصاب، وإذا سمع من غيره قولاً، وكان كاذبًا، أمكنه إظهاره؛ والأول له بحسب ما يقول، والثاني بحسب ما يسمع (س، س، ٦، ١)

وإنما لم يذكر الكلبي الطبيعي؛ لأنه قد يكون موضوعًا، وذلك في المهملات، وقد يكون جزءًا من الموضوع وذلك في الخصوصيات، والمحصورات. وبيانه: أنه إذا أخذ مع لاحق شخصي مخصص كما في قولنا: هذا الإنسان، كان موضوعًا لمخصوصة. وإن أخذ مع لاحق يقتضي عمومته ووقوعه على الكثرة فلا يخلو: إما أن ينظر إلى تلك الطبيعة من حيث يقع على الكثرة، أو ينظر إلى الكثرة من حيث تلك الطبيعة مقولة عليها (ط، ش، ٣٢٥، ٧)

حكمة

- الحكمة قسمان: قسم هو تبصر القلب وتفكيره ويسمى العلم، وقسم هو حركة القلب وقوته ويسمى العمل (ق، م، ٢، ٢١، ١٣٠، ٩٥٧، ٩)

- العلم المدعو بالحكمة يبينها بالزام المحال نقيضها (ز، ب، ٢٤٤، ٢)

- الحكمة خروج نفس الإنسان إلى كماله الممكن له في جزأي العلم والعمل: أما في جانب العلم فإن يكون متصورًا للموجودات كما هي ومصداقًا بالقضايا كما هي؛ وأما في جانب العمل فإن يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة. وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الإحاطة بالمعقولات النظرية والعملية، وإن لم يحصل خلق (س، ب، ١٩٢، ٧)

- الحكمة خروج نفس الإنسان إلى كماله الممكن في جزأي العلم والعمل. أما في جانب العلم، فبأن يكون متصورًا للموجودات كما هي، ومصداقًا بالقضايا كما هي. وأما في جانب

حمل

- أجناس الحمل الذي بحسب الاسم: هل هي واحدة بعينها في الجميع؟ وذلك أنها إن لم تكن واحدة بعينها، فمن البين أن الموصوف إسم مشترك مثال ذلك المحمود، فإنه في الأطعمة ما يُحدث اللذة، وفي الطب ما يُحدث الصحة، وفي النفس ما تكون به بحالٍ ما، أعني عفيفة أو شجاعة أو عادلة. وكذلك في الإنسان أيضًا. ويقال في الشيء إنه محمود في بعض الأوقات، مثل الكائن في وقته (أ، ج، ٤٩٤، ١٥)

- كل ما يُحمل على الجنس من طريق ما هو جنس فإنه يُحمل على ما تحته من الأنواع وكل ما يُحمل على الفصل من طريق ما هو فصل فإنه يُحمل على النوع الذي عنه تحدثت (في، أ، ١٠٥٢، ٥)

- الكلّيات التي لا تشترك في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإن تلك لا يُحمل بعضها على بعض أصلاً (ف، أ، ٦٢، ٦)

- الكلّيات التي هي مشتركة في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإن تلك الكلّيات يُحمل بعضها على بعض (ف، أ، ٦٢، ١٠)

- الحمل على وجهين: حمل مواطأة، كقولك: زيد إنسان؛ فإن الإنسان محمول على زيد بالحقيقة والمواطأة؛ وحمل اشتقاق، كحال البياض بالقياس إلى الإنسان؛ فإنه يقال: إن الإنسان أبيض أو ذو بياض، ولا يقال: إنه بياض. وإن إتفق أن قيل: جسم أبيض، ولون أبيض، فلا يُحمل حمل المحمول على الموضوع (س، د، ٢٨، ٥)

- إذا حُمل شيء على شيء حمل المقول على موضوع، ثم حُمل ذلك الشيء على شيء آخر

حمل المقول على موضوع، حتى يكون طرفاه ووسط، فإن هذا الذي قيل على المقول على الموضوع، يقال على الشيء الذي حُمل عليه المقول الأول. مثال ذلك أن الحيوان لما قيل على الإنسان حمل المقول على الموضوع، وقيل الإنسان على زيد وعمرو هذا القول بعينه، فإن الحيوان أيضًا يقال على زيد هذا القول بعينه؛ إذ زيد حيوان، ويشترك مع الحيوان في حده؛ أي حد الحيوان يُحمل عليه، لأن الحيوان يقال على طبيعة الإنسان، فكل ما يقال له إنسان يقال له حيوان، وزيد قيل له إنسان

(س، م، ٣٨، ١٠)

- الحمل بالحقيقة هو إضافة المعنى المحمول إلى موضوعه وإعتباره بقياسه عند الذهن، وذلك ممكن لكل شيء بقياس كل شيء، أعني أن كل معنى ذهني قد يُمكن الذهن إعتباره بقياس كلما يُقدّر موضوعًا، فيكون في إعتباره مُمكنًا أن يُحمل عليه وأن يُحمل من حيث هذا متصور ذهني، وهذا موضوع أعني مُقدّر الموضوع، وقد تُسمى هذه الإضافة والإعتبار التقديري حملًا (ب، م، ١٣، ٢)

- الحمل إنما هو قول لفظ بمعناه على الموضوع الواحد أو على الموضوعات الكثيرة (ب، م، ١٣، ١٩)

- أمّا الحمل فإنه يُقال على الإيجاب منهما بالحقيقة، وعلى السلب مجازًا من حيث أن فيه تقدير حمل قبل حصول العلم، رفعه السلب في العلم، فليس كل معنيين يخطران بالبال يلزم عند الذهن إيجاب أحدهما على الآخر أو سلبه عنه، بل إنما يكون ذلك في معان مخصوصة لمعان مخصوصة يلزم الحكم بالإيجاب أو السلب فيهما (ب، م، ٧٠، ١٧)

- المساواة في الحمل فهو أن كل ما يُحمل عليه المحدود يُحمل عليه هذا القول، وكل ما يُحمل عليه هذا القول يُحمل عليه المحدود (سي، ب، ٢٦٥، ١٥)
- اللفظ الذي يدلّ على إرتباط المحمول بالموضوع ربما دلّ على إرتباطه في الزمان الماضي والمستقبل أو الحال... وربما يدلّ على إرتباط غير مقيد بزمان وهذا هو الحمل الضروري (ش، ع، ٨٨، ٢٠)
- متى لم يكن حمل... المعاني على الموضوع حملاً بالعرض ولا كان أحدهما منظوياً في الآخر ومنحصراً فيه... فإن المجموع من تلك المعاني يكون معنى واحداً (ش، ع، ١١٣، ٢٦)
- متى احتجنا أن نبين أن شيئاً موجود في شيء... يجب أن نأخذ في بيان ذلك على جهة الحمل أن شيئاً موجود لشيء ومحمول على شيء (ش، ق، ٢٣٢، ٣)
- (الحمل) الذي بالذات... يقال على وجوه أربعة: أحدها على المحمولات التي تؤخذ في حدود موضوعاتها إما على أنها حدود تامة لها أو أجزاء حدود. والثاني... المحمولات التي تؤخذ موضوعاتها في حدودها على أنها أجزاء حدّ. والمعنى الثالث... هو المقول على أشخاص الجوهر. والمعنى الرابع... هو المعلومات اللازمة دائماً لعللها الفاعلة لها (ش، ب، ٣٨١، ١٢)
- الحمل الحقيقي... هو حمل العرض على الجوهر (ش، ب، ٤٢٩، ٤)
- كل حمل حقيقي... هو متناوٍ من الجهتين جميعاً أعني المحمول والموضوع (ش، ب، ٤٢٩، ٢٠)
- قد يُستعمل الذاتي بمعنى آخر... فيخصص هذا بإسم المقوم، وهو: إما ما تتألف منه الذات فيكون ذاتياً بالقياس إلى الذات. والبسيط المطلق لا ذاتي له بهذا المعنى. وإما ما هو نفس الذات، فهو ذاتي بالقياس إلى جزئيات الذات المتكثرة بالعدد فقط. وكل ما سواهما مما يحمل على الذات بعد تقوّمها فيكون وجوده مغايراً لوجود الماهية فلا يكون محمولاً عليها إذ الحمل يستدعي الإتحاد في الوجود (ط، ش، ٢٠٠، ٧)
- إن كون الشيء محمولاً على شيء، أمر عقلي، سواء كان بالقياس إلى أمر خارج، أو لم يكن بالقياس إلى شيء؛ فإن الموجود في الموضوع ليس إلا البياض مثلاً. أما كون الموضوع أبيض ليس في خارج العقل أمراً زائداً على البياض، وعلى موضوعه ولذلك كان الحمل والوضع من المعقولات الثانية (ط، ش، ٢٠٧، ١٧)

حمل اشتقاق

- نوع آخر من الحمل يسمى حمل الإشتقاق وهو حمل «هو ذو هو» وهو كالبياض على الجسم، والمحمول بذلك الحمل لا يُحمل على الموضوع وحده بالمواطأة، بل يحمل مع لفظ «ذو» كما يقال: الجسم ذو بياض، أو يشتق منه إسم كالأبيض، فيحمل بالمواطأة عليه، كما يقال: الجسم أبيض. والمحمول بالحقيقة هو الأول (ط، ش، ١٩٠، ٧)

حمل أولي

- الحمل الأولي يقال على وجهين: (أحدهما) أن يكون التصديق به حاصلاً في أول العقل لا

- بواسطة، مثل أن الكل أعظم من الجزء .
 (والثاني) أن لا يُحمل أولاً على ما هو أعم من الموضوع، كالحيوان والناطق والضاحك للإنسان. فإن كل واحد من هذه محمول عليه لا بواسطة شيء أعم منه، لا كالجسم فإنه محمول عليه بواسطة أمر أعم منه وهو الحيوان (سي، ب، ٢٤١، ١١)
- إن أُخذَ الموضوع أخص من الحد الأوسط، والحد الأوسط أخص من الأكبر، لم يكن الحمل على طريق الكل (ش، ب، ٤٨٧، ١٩)
- حمل غير المطلق**
- الحملُ غير المطلق هو الذي إذا قُرِنَ بموضوعه قولنا كلُّ كَذَبٍ الحملُ (ف، أ، ٦٢، ١٥)

حمل كلي

- حمل بالإيجاب**
- إنَّ التأمل والحكم العقلي إنْ أوجبَ فيما قَدَّر حملُه الحملَ بالحقيقة سُمِّيَ ذلك حملاً بالإيجاب وذلك هو الحكم بوجود شيء لشيء كالكتاب لزيد في قولنا زيد كاتب (ب، م، ١٣، ١٠)
- يُعتبر في حمل الكلي على جزئياته حمل المواطأة وهو أن يُحمل الشيء بالحقيقة على الموضوع لا حمل الاشتقاق وهو أن لا يُحمل عليه بالحقيقة بل يُنسب إليه كاليأس بالنسبة إلى الإنسان إذ لا يقال الإنسان يأس بل ذو يأس أو اشتق منه ما يحمل بالحقيقة كاليأس (م، ط، ٤٧، ١)
- حمل بالسلب**
- ان مُنِعَ (التأمل والحكم العقلي) من حمل ما قَدَّر حملة سُمِّيَ ذلك حملاً بالسلب، وذلك هو الحكم بلا وجود شيء لشيء (ب، م، ١٣، ١٢)

حمل ما بالعرض

- حمل ما بالعرض، وهو إنما أن يقلب ما من شأنه أن يكون محمولاً في طباعه فيوضع لما من شأنه أن يكون موضوعاً في طباعه، فيقال: أبيض ما إنسان فيكون بالحقيقة قد أخذ الموضوع مرتين بالقوة، وذلك لأن الأبيض من جهة ما هو أبيض فقط لا يمكن أن يكون موضوعاً. ولكن الموضوع هو الشيء الذي عَرَضَ له أن كان أبيض، وهذا هو الإنسان الذي عَرَضَ له البياض فهو أبيض (س، ب، ١٦٣، ١٦)

حمل مطلق

- الحمل المطلق هو الذي إذا قُرِنَ بموضوعه قولنا كلُّ صَدَقَ الحملُ (ف، أ، ٦٢، ١٤)

حمل على كل

- الحمل على الكل . . . هو المحمول الذي جمع ثلاثة شروط: أحدها المحمول الذي يقال على جميع الموضوع . . . والثاني أن يكون محمولاً على الموضوع بالذات. والثالث أن يكون محمولاً عليه حملاً أولاً (ش، ب، ٣٨٣، ٢)
- الحمل الذي على الكل يكفي فيه أن يقال أنه المحمول على كل الموضوع وبذاته من قِبَل أنه لا فرق بين قولنا أن هذا الشيء المحمول موجود لهذا الموضوع بذاته وموجود له أولاً (ش، ب، ٣٨٣، ١١)

مؤلف يُسمى حملاً، والمعنى المحمول فقد يُحملُ باسمه ويقال بنفسه حتى يقال أن الموضوع هو المحمول، كما يقال إن زيدا هو إنسان ويُسمى حمل مواطأة (ب، م، ١٢، ٢٣)

- حمل «هو هو» المسمى بحمل المواطأة، ومعناه كما قال: إن الشيء الذي يقال له «المثلث» هو بعينه يقال له: «إنه شكل» سواء كان ذلك الشيء في نفسه معنى ثالثاً مغايراً للمثلث والشكل، أم كان في نفسه هو المثلث بعينه، أو الشكل بعينه. فهذا الحمل يستدعي اتحاد الموضوع والمحمول من وجه، وتغايرهما من وجه. وما به الاتحاد غير ما به التغاير (ط، ش، ١٨٩، ٣)

حمل الموصوف

- حمل الموصوف على الصفة حمل المواطأة وعكسه حمل الإشتقاق (م، ط، ٤٧، ٢٤)

حملي

- الذي يُسمى الحملي، وهو الذي يحكم فيه بأن معنى محمول على معنى، أو ليس بمحمول عليه. مثاله قولنا: إن الإنسان حيوان، وإن الإنسان ليس بحيوان. فالإنسان وما يجري مجراه في أشكال هذا المثال، هو المسمى بـ«الموضوع» وما هو مثل «الحيوان» هاهنا فهو المسمى بالمحمول (س، أ، ٢٦٩، ١)

- نجد للحملي جزئين: أحدهما حامل وإسمه المشهور (الموضوع) كقولك في مثالنا «زيد» والثاني (محمول) كقولك في مثالنا «كاتب» (س، ش، ٦٢، ٨)

- الحملي... يدل على ربط واحد، والربط في

- شيء واحد بعينه يُحمل على نوع ما حملاً مطلقاً وذلك الشيء بعينه يُحمل على جنس ذلك النوع حملاً غير مطلق (ف، أ، ٧٢، ١٤)

- شيء واحد بعينه يُحمل على جنس ما حملاً مطلقاً ويُحمل على ذلك بعينه على جنس ذلك الجنس حملاً غير مطلق. فتكون أشياءً واحدة بأعيانها تُحمل على كِلَيْتَيْنِ أحدهما تحت الآخر، فتُحمل على الأسفل منهما حملاً مطلقاً وعلى الأعلى حملاً غير مطلق (ف، أ، ٧٢، ١٦)

- الجنس وخاصته مساويان في الحمل، يُحمل كل منهما على الآخر حملاً مطلقاً (ف، أ، ٧٦، ٤)

- (العرض) صنفان. أحدهما يُحمل على النوع أو على الجنس حملاً مطلقاً، فلذلك يُسمى العرض غير المفارق والعرض اللازم (ف، أ، ٧٦، ٢٢)

- شرط الحمل المطلق الصادق في كل مادة... هو أن يكون على أشياء موجودة بالفعل لا بالقوة (ش، ق، ١٩٧، ٨)

حمل مطلقة على عرفية

- حمل المطلقة على العرفية، وهو أن يكون الحكم دائماً بدوام وصف الموضوع وحيث يكون هذا الوقت المطلق أخص من المطلق العام، والحال بينه وبين المطلق الخاص مختلف في العموم؛ فإنه يشمل الضروري والدائم، بخلاف المطلق الخاص (ط، ش، ٣٥٩، ٢)

حمل مواطأة

- القول الذي بمعنى المصدر لا الذي هو لفظ

الحملية أن تقول الموضوع هو المحمول (مر،
ت، ٤٧، ٣)

- كل قضية فهي إما حملية وإما شرطية (ف، د،
٣، ٧٥)

- الحملية فيشتمل على جزئين يُسمى أحدهما
موضوعاً وهو المخبر عنه كالعالم من قولك
العالم حادث. ويُسمى الثاني محمولاً وهو
الخبر كالحادث من قولك العالم حادث (غ،
م، ١٨، ٨)

- الحملية كل ما حُكِمَ فيه بحكم بَيِّن، كقولنا
الإنسان حيوان والشمس طالعة والنهار
موجود، وهذا العدد هو زوج وهذا الوقت
هو ليل. والشرطية كل ما ضُمِّنَ الحُكْمُ فيها
بشرطية وهي ضربان: متصلة ومنفصلة (ف،
ق، ١٣، ٦)

- الحملية، وهو الذي حُكِمَ فيه، بأن معنى
محمول على معنى، أو ليس بمحمول عليه (غ،
ع، ١١٠، ١٧)

- قُسِّمَتِ القضايا إلى الحملية والشرطية،
والحملية منها هي التي يحكم بشيء ويُسمى
محمولاً، إنه لشيء يُسمى موضوعاً، أو إنه
ليس له حُكْمٌ فصلاً، والحكم بأنه له يُسمى
إيجابياً، وبأنه ليس له يُسمى سلباً (ب، م،
١٤، ٧٤)

حمليات

- أما الحمليات فقد كان الحكم فيها كذلك في
لغة اليونانيين، فكانوا يضطرون إلى أن يقولوا:
زيد كان كذا ويكون كذا، وكأنه ليس يجب
ذلك في لغة العرب (س، ع، ٣٧، ١٣)

- تُقسم القضايا الحملية إلى بسيطة ومعدولية
(ب، م، ٧١، ٢٢)

- في الحمليات قضية تسمى (قضية مخصصة)
وهي أن يكون الموضوع أمراً شخصياً واحداً
بالعدد مثل قولك في الإيجاب «زيد كاتب» وفي
النفي «زيد ليس بكاتب»، ولأن الحملية أقل
القضايا تركيباً فالبخري أن يقدم القول فيها
وتحقق أحوالها (س، ش، ٦٣، ٢١)

- إن الحملية من القضايا بسيطة باعتبارها إذا
قيست إلى الشرطية (ب، م، ٧٣، ٢٣)

- تأليف الحمليات إنما هو من المفردات أو مما
هو في حكم المفردات (سي، ب، ١٦٠، ١٢)

- الحملية هي هذه الأربع: مخصصة ومهمة
ومحصورة كلية ومحصورة جزئية (سي، ب،
١٠١، ١٧)

حمليات معدولية

- الحمليات معدولية وهي التي موضوعها أو
محمولها أو هما إسم عُرف لسلب شيء من
الأشياء، لا بمعنى مُحْصَل يدل عليه نصاً أو
كلمة (ب، م، ٧١، ١٨)

- الحملية إما يتحقق بأجزاء ثلاثة محكوم عليه،
ويُسمى موضوعاً، ومحكوم به ويُسمى
محمولاً، ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول
بالموضوع، ويُسمى اللفظ الدال عليها رابطة
كهو في قولنا زيد هو عالم، ويسمى القضية
حينئذ ثلاثة وقد يحذف الرابطة في بعض
اللغات لشعور الذهن بمعناها (ن، ش،
١١، ٦)

- الحملية ما تركبت من مفردين أو ما في قوتها
كقولك زيد قائم وزيد قام أبوه (و، م،

مشددة النون. ومثال ذلك قولنا إِنَّ اللَّهَ واحد
وإنَّ العالم متناه (ف، أ، ٤٥، ٤)

حينية مطلقة

- الحينة المطلقة وهي التي قيدت نسبتها الفعلية
بحين وصف الموضوع كقولنا كل كاتب متحرك
الأصابع بالإطلاق حين هو كاتب (و، م،
١٤٢، ١)

- المطلقة التي قيد إطلاقها أي نسبتها الفعلية
بحين وصف الموضوع كقولنا كل كاتب فهو
متحرك الأصابع بالإطلاق حين هو كاتب.
وتسمى هذه في الإصطلاح حينية مطلقة (و، م،
١٥٠، ٢١)

(٢٨، ١١٥)

- قد يُقصد في الحمية أن ما وجد من أفراد
الموضوع أو يوجد يثبت له المحمول كقولنا كل
مؤمن فهو مخلد في الجنة (و، م، ١٣٦، ٣)

حملية ضرورية

- الحمية الضرورية هي التي محمولاتها ضرورية
لموضوعاتها (ف، ب، ٢٧، ١٨)

حواشي

- الحواشي هي أصناف كثيرة. منها الحروف
التي تُقَرَّنُ بالشيء فتدل على أن ذلك الشيء
ثابت الوجود وموثوق بصحته، مثل قولنا إِنَّ



مركز تحقيقات كليات علوم اسلامی

خ

والمستقيم مثل هذا (أ، ب، ٣٣٨، ١٢)

- الخاص أن يوجب الشيء لبعض الشيء وإبطاله عن بعض - كقوله: بعض الناس حي، وقوله: ليس كل الناس بحي، أو قوله: بعض الناس غير حي (ق، م، ٦٣، ١١)

- إن العام في المعنى الجنسي جار مجرى الموضوع ويشق من المادة وما يجري مجراه. والخاص المضاف إليه هيئة وصورة يتصور بها الموضوع، فيقوم منهما ثالث قيامًا طبيعيًا. وأما في هذا المعنى الثاني فإن العام هو الهيئته والصورة للخاص، والخاص هو المتصور بالعام أو كلاهما هيئة وصورة لشيء ثالث (س، ش، ٢٤، ١)

- القسم الذي ليس العام محمولاً فيه على الخاص فهو أن يكون الخاص عارضاً لشيء من أنواعه كالنعم إذا قيست إلى موضوع العلم الطبيعي (سي، ب، ٢٥٤، ٨)

- إذا وجد العام ليس يلزم أن يوجد الخاص كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام (ش، ع، ١٠٤، ٢)

- يلزم من وجود الخاص وجود العام المطلق، أي حصّة المعين من ذلك العام، كما يلزم من وجود «هذا الإنسان» وجود «الإنسان»، ومن وجود «هذا الإنسان» وجود «الإنسانية» و«الحيوانية» القائمة به (ت، ر، ١٦٠، ٧)

خاصة

- الخاصة هي ما لم يدلّ على ماهية الشيء وكان موجوداً للأمر وحده وراجعاً عليه في الحمل. مثال ذلك: قبول علم النحو للإنسان: فإنم مهما كان الإنسان موجوداً، فالقابل لعلم النحو موجود. ومهما كان القابل لعلم النحو

خارجية

- قد يجتمع صدق الحقيقية والخارجية كما في قولنا كل إنسان حيوان، فظهر بهذا أن بين الموجبتين الكلّيتين إذا كانت إحداهما حقيقية والأخرى خارجية عمومًا وخصوصًا من وجه (و، م، ١٧٣، ٤)

- تصدق الخارجية دون الحقيقية حيث يكون الموضوع موجوداً ويصدق الحكم على جميع الأفراد الموجودة منه دون المقدرة كما لو لم يوجد مثلاً من الأشكال إلا المثلث فإنه يصدق كل شكل مثلث باعتبار الخارج دون اعتبار الحقيقة (و، م، ١٧٣، ٢٥)

- تصدق الحقيقية والخارجية معاً حيث يكون الموضوع موجوداً والحكم صادق على جميع أفراد الموجودة والمقدرة كقولنا كل إنسان حيوان (و، م، ١٧٣، ٣٠)

- الحقيقية في هاتين الجزئيتين أعمّ مطلقاً من الخارجية لأنه متى صدق الحكم على بعض الأفراد الخارجية صدق على بعض الأفراد المقدرة من غير عكس (و، م، ١٧٤، ١٦)

- إن كانا (القضيتان) سالبتين كليتين فالخارجية أعمّ مطلقاً من الحقيقية (و، م، ١٧٤، ٢٣)

خاص

- الخاص هو بمنزلة القول بأن الخط هو مثل هذا

موجودًا، فالإنسان موجود (أ، ج، ٤٧٥، ١٤)

- الخاصة توصف إما بذاتها ودائمًا، أو بالقياس إلى آخر وفي بعض الأوقات: مثال ذلك إن قولنا حيوان أنيس بالطبع خاصة للإنسان بذاتها. فأما الخاصة بالقياس إلى آخر، مثل أن خاصة النفس بالقياس إلى البدن أن هذه أمرة، وذاك خادم (أ، ج، ٥٨٤، ٦)

- الخاصة بذاتها قد توصف بالقياس إلى كل شيء، وتفترق المخصوص من كل شيء بمنزلة قولنا: حي ناطق مائت قابل للعلم، للإنسان. فأما التي بالقياس إلى آخر فليس تفصل المخصوص من كل شيء، بل من شيء معلوم، بمنزلة خاصة الفضيلة بالقياس إلى العلم. فإن الفضيلة توجد في كثير، والعلم في الجزء الفكري فقط من شأنه أن يكون وللذين لهم الجزء الفكري (أ، ج، ٥٨٥، ٥)

- الخاصة دائمًا هي التي تُصدّق في كل زمان ولا تخلو في وقت من الأوقات، كقولنا: خاصة الحي أنه مرگب من نفس وبدن. فأما الخاصة التي في بعض الأوقات فهي التي تُصدّق في وقت من الأوقات ولا تلزم ضرورة، كالمشي في السوق خاصة لإنسان من الناس (أ، ج، ٥٨٥، ١٠)

- الخاصة التي على أكثر الأمر وفي الأكثر فمثل أن الجزء الفكري خاصة بالقياس إلى الشهواني والغضبي: أن ذلك يأمر، وهذان يأتمران (أ، ج، ٥٨٦، ٣)

- التي هي خاصة دائمًا فتكون بالقياس إلى أزمنة كثيرة. وذلك أنها إن لم تكن في الزمان الحاضر ولم تكن كانت ولا ستكون، لم تكن خاصة. فأما الخاصة في بعض الأوقات فهي التي يُبحث عنها بالقياس إلى الزمان الحاضر؛

فليس الأقاويل إذا بحسبها كثيرة (أ، ج، ٥٨٦، ١٦)

- الخاصة ليست تدل على ماهية الشيء. مثال ذلك أنه لما كان من قال: خاصة الإنسان أنه حيوان مَشَاء ذو رجلين، إنما جعل ما يدل على الماهية خاصة للإنسان، لم يكن وضع الخاصة على ما يجب (أ، ج، ٥٩٧، ٢)

- الخاصة بالجملة إذا أُضيف إليها شيء - أي شيء كان - صادقًا، فإن القول بأسره يكون خاصًا (أ، ج، ٦٢٩، ١٣)

- أما الخاصة فقد يُخالفها الجنس، من قيل أن الخاصة إنما تُحمّل على نوع واحد، وهو النوع الذي هي له خاصة، وعلى الأشخاص التي تحت ذلك النوع - كالضحك، فإنه يُحمّل على الإنسان فقط وعلى أشخاص الناس (في، أ، ١٠٢٥، ١٤)

- يقسمون (الفلاسفة القدماء) الخاصة على أربع جهات: وذلك أن منها ما يعرض لنوع ما وحده وإن لم يعرض لكلّه، كالطب والهندسة للإنسان؛ ومنها ما يعرض للنوع كلّّه، وإن لم يعرض له وحده، كذبي الرجلين للإنسان؛ ومنها ما يعرض للنوع وحده ولجميعه وفي بعض الأوقات، كالشيب لجميع الناس في وقت الشيخوخة؛ والخاصة الرابعة هي التي يجتمع فيها أنها تعرض لجميع النوع وله خاصة وفي كل وقت، كالضحك للإنسان، وإن لم يضحك دائمًا، ولكن يقال له «ضحك» من طريق أن من شأنه أن يضحك، لا لأنه يضحك دائمًا (في، أ، ١٠٤٩، ٥)

- الذي يُبين به شيء شيئًا آخر لا في جوهره فهو الخاصة (ف، د، ٦١، ٣)

- المحمولات الكلية البسيطة هي هذه الخمسة:

- جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٤، ٦١)
- المعاني الكلية المفردة على ما أحصاها كثير من القدماء خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٧٦، ١٣)
- الخاصة هو الكلّي المفرد الذي يوجد لنوع ما وحده ولجميعه، ودائمًا من غير أن يُعرف ذاته وجوهره، مثل الصّهل للفرس والنابع للكلب (ف، د، ٨٣، ١٢)
- (الخاصة) تشارك الفصل في تمييز نوع عن نوع وتخالّفه في أنها لا تُميّزه في جوهره (ف، د، ٨٣، ١٤)
- قد يُشارك (العرض) الخاصة في أنه يُميّز نوعًا عن نوع لا في جوهره، وتُخالّفها في أن الخاصة تُميّز النوع كلّهُ عن جميع ما سواه دائمًا، والعرض يُميّز النوع لا عن جميع ما سواه بل عن بعض الأشياء وفي بعض الأوقات (ف، د، ٨٤، ١٠)
- الرسم يؤلف من جنس وخاصة، كقولنا في الإنسان إنه حيوان ضحك، ومن جنس وعرض أو أعراض، كقولنا إنه حيوان كاتب أو حيوان يبيع ويشترى (ف، د، ٨٦، ١٢)
- لما كانت الخاصة والفصل المساويين انعكاسًا على الموضوع رَجَعَ الاقتران إلى الضرب الأول من الشكل الأول، فانتج (ف، د، ١٠١، ٧)
- الخاصة هو المحمول الذي لا يدلّ على ما هو الشيء ويوجد لجميعه وله وحده ودائمًا، وهذه الخاصة الحقيقية (ف، ج، ٨٦، ١٢)
- الخاصة تنعكس على موضوعها في الحمل وتُميّزه عن كل ما سواه وفي كلّ وقت، ولا تدلّ على ماهية الشيء (ف، ج، ٨٦، ١٣)
- الخاصة ربما كان قولاً وربما كان لفظه مفردة (ف، ج، ٨٦، ١٤)
- الخاصة غير الحقيقية فمنها ما يوجد للنوع وحده لا لجميعه، مثل الشيب للإنسان والملاحة للإنسان، ولست أعني قبول الملاحة فهي خاصة حقيقية، ومنها ما هو خاصة بالإضافة على نوع ما آخر، مثل ذي الرجلين فإنه خاصة تميّز الإنسان عن الفرس. ومنها الخاصة التي بالإضافة وفي وقت ما، مثل قولنا إن زيدًا هو الذي عن يمينه عمرو، فإنه خاصة له في وقت ما (ف، ج، ٨٦، ١٥)
- الخاصة الحقيقية تشارك الحدّ في أنها موجودة للموضوع وله وحده ولجميعه ودائمًا وتنعكس عليه في الحمل وتُميّزه عن كلّ ما سواه، وتُخالّفه في أنها لا تدلّ على جوهره (ف، ج، ٨٦، ٢٠)
- يشارك الجنس والخاصة والحدّ في أن كلّ واحد منها يوجد لجميع موضوعه دائمًا، وبهذا تفارق العرض أولاً لأنّ العرض قد يكون موجودًا في بعض الموضوع (ف، ج، ٩٢، ٦)
- يكون الجواب عن الإنسان أيّ حيوان هو «إنه حيوان يبيع ويشترى» والجواب عن النخلة أيّ شجرة هي «إنها الشجرة التي تورق الخوص» كان الذي يُردّف به الجنس هو خاصة ذلك النوع (ف، ح، ١٨٣، ٤)
- متى شارك الجنس كلّياً بهذه الصفة فإنه خاصة للجنس (ف، أ، ٧٦، ٣)
- كلّ ما حُمِلَ على النوع حملاً غير مطلق ولم يكن يُحمَلُ على نوع آخر أصلاً، فإنه يُستى أيضاً خاصة ذلك النوع (ف، أ، ٧٦، ١٠)
- متى شارك النوع أو الجنس كلّياً يدلّ لفظ مركّب، وكان مساوياً للنوع أو الجنس في

- الحمل، ولم يكن يليق به أن يُجاب به في جواب ما هو، وكانت أجزاء لفظه تدلُّ على أعراض ذلك النوع أو الجنس، أو كانت بعض أجزائه تدلُّ على جنسه وبعضها يدلُّ على أعراضه أو على خواصه، فإنَّ ذلك يُسمَّى رسم ذلك النوع أو الجنس، وربما سَمَّاه أرسطاطاليس خاصة (ف، أ، ٧٩، ٦)
- إنَّ كلَّ واحدٍ من الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة، هو في نفسه شيء، وفي أنَّه جنس أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام شيء (س، د، ٦٥، ١٠)
- أمَّا الخاصة فإنَّها تستعمل عند المنطقيين أيضًا على وجهين: أحدهما أنَّها تقال على كلِّ معنى يخصُّ شيئًا، كان على الإطلاق، أو بالقياس إلى شيء؛ والثاني أنَّها تقال على ما يخصُّ شيئًا من الأنواع في نفسه دون الأشياء الأخرى... والخاصة التي هي إحدى الخمسة في هذا المكان عند المنطقيين - فيما أظن - هي الوسط من هذه، وهي المقول على الأشخاص من نوع واحد في جواب أي شيء هو لا بالذات، سواء كان نوعًا أخيرًا أو متوسطًا، سواء كان عامًا في كلِّ وقت، أو لم يكن (س، د، ٨٣، ٣)
- لا يبعد أن نعني بالخاصة كلَّ عارض خاص بأيِّ كليٍّ كان، ولو كان الكليَّ جنسًا أعلى، ويكون ذلك حسنًا جدًّا (س، د، ٨٣، ١٤)
- (الخاصة) قد تترجَّب مع العرض العام، فإنَّ المبصر خاصة الملون، والملون عرض عام للإنسان (س، د، ١١٢، ١٤)
- إنَّ النوع متقدِّم في الوجود، والخاصة متأخرة (س، ب، ١٠٨، ٤)
- إنَّ النوع موجود بالفعل دائمًا، وأمَّا الخاصة فتوجد في بعض الأوقات (س، ب، ١٠٨، ٦)
- إنَّ الإشتراك في العرض لا يجب أن يكون بالسوية، وفي الخاصة يجب أن يكون بالسوية (س، ب، ١٠٩، ٣)
- الخاصة فهو محمول ينعكس على الموضوع من غير دلالة على ماهيته (س، ج، ٦١، ٢)
- لَمَّا تُلْكَتِ القسمة في التعليم الأول، عُني بالخاصة ما يعمُّ الحدَّ والرسم، والخاصة التي هي إحدى الألفاظ المفردة. ثم لما رُبِّعَتِ القسمة عُني بالخاصة ما يعمُّ الرسم والخاصة المفردة (س، ج، ٦٢، ٦)
- لفظة الخاصة تدلُّ تارة على معنى عام وهو الذي يعمُّ الحدَّ والرسم والخاصة المشهورة في «إيساغوجي»؛ وعلى معنى أخصَّ منه، وهي التي تعمُّ الرسم والخاصة المشهورة؛ وعلى معنى أخصَّ من الجميع، وهي التي تذكر في كتاب «إيساغوجي»؛ وقد تركت ههنا (س، ج، ٦٢، ١٢)
- الخاصة تحتاج أن تثبت أنَّها موجودة، وأنَّها مساوية، وأنَّها ليست في الجوهر (هذا في الجدول) (س، ج، ٦٣، ١٥)
- إنَّ الخاصة إذا أُضيفت إلى الحدَّ، وجعل الجنس والفصل في باب واحد لاشتراكهما في الذاتية والتفويض، فأنحلت المباحث عن المواضع إلى مواضع الإثبات المطلق، ومواضع العرض؛ ومواضع الآثار، ومواضع الجنس، ومواضع الفصل، ومواضع الخاصة، ومواضع الحدَّ، ومواضع الهو هو (س، ج، ٦٦، ٥)
- أن يكون الشيء المعروف به الأمر على أنَّه خاصة هو أخفى من الشيء نفسه (س، ج، ٢٠٨، ١)

- من الخاصة ما هو أعرف بالذات من المخصوص، كالحركة إلى فوق، والإضاءة، فإنها أعرف بالذات من طبيعة النار الحقيقية بالقياس إلى أوهامنا (س، ج، ٢٠٨، ١١)
- إن التعريف للمجهول، والخاصة إنما يعطاها المعلوم، ويثبت وجودها للمعلوم. فهذا موضع فرق بين الخاصة المركبة وبين الرسم (س، ج، ٢٠٩، ٩)
- يجب أن تكون الخاصة مميزة كالفصل، فإن كانت مشتركة فما فعل شيء (س، ج، ٢١٢، ١)
- ينبغي أن تورد الخاصة على أنها خاصة واحدة، فإن أورد فصل على ذلك فقد أوردت خاصتان على أنها خاصة واحدة (س، ج، ٢١٢، ٥)
- أن تجعل الخاصة ما لا يلزم دائماً، كمن يجعل خاصة الإنسان أنه كاتب، فلا يكون دلّ على كل إنسان (س، ج، ٢١٣، ٥)
- ينبغي أن تكون الخاصة من المعاني اللاحقة للشيء من جهة نوعه، ويكون لنوعه لما هو نوعه؛ وبالجمله لماهيته ومن طريق ماهيته (س، ج، ٢٣٠، ١٦)
- لا ينبغي أن تكون الخاصة مأخوذة بمعنى الأزيد والأغلب في موضع يجوز لو عدم الموضوع أن يبقى الخاصة لشيء أغلب (س، ج، ٢٣٧، ٤)
- الخاصة والعرض العام فمن المحمولات العرضية (س، أ، ٢٤١، ٤)
- قد يكون الشيء بالقياس إلى كلي، خاصة، وبالقياس إلى ما هو أخص منه، عرضاً عاماً؛ فإن «المشي والأكل» من خواص الحيوان، ومن الأعراض العامة للإنسان (س، أ، ٢٤٤، ٧)
- الخاصة تُرسم بأنها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً غير ذاتي (س، أ، ٢٤٨، ١)
- كل ما كان فيما لا يقوم، ولا يوجد إلا للشيء، فقد جرت العادة بأن يُسمى «خاصة» سواء كان لكله أو بعضه، ولازماً أو مفارقاً (س، ش، ٢٠، ٥)
- أصناف الخاصة ثلاثة: اللازمة للجميع دائماً. واللازمة للبعض دائماً كالضحك بالقياس إلى الحيوان. والذي لا يلزم ولا يكون إلا للشيء وحده كالضحك بالفعل أو كالبكاء بالفعل للإنسان (س، ش، ٢٠، ٩)
- الألفاظ الكلية خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام (مر، ت، ١٦، ٣)
- الخاصة هو الكلي المقول على نوع واحد في جواب أي شيء هو، لا بالذات بل بالعرض، إما نوع هو جنس... إما نوع ليس هو بجنس (مر، ت، ١٨، ٨)
- أقسام الكليات خمسة يُسمى المفردات الخمس وهي: الجنس والنوع والفصل والعرض العام والخاصة (غ، م، ١٧، ١١)
- الخاصة: تُرسم بأنها كلية تُحمل على ما تحت حقيقة واحدة فقط، حملاً غير ذاتي (غ، ع، ١٠٦، ١٧)
- الخاصة كلية تُحمل على ما تحت حقيقة واحدة فقط حملاً غير ذاتي (غ، ع، ٣٥٧، ٣)
- العرضي أيضاً ينقسم إلى ما يختص بعرضه بنوع دون غيره كالضاحك للإنسان دون غيره من الحيوان، ويُسمى خاصة أو عرضاً خاصاً، وإلى ما يشارك النوع فيه غيره ويُسمى عرضاً وعرضياً عاماً (ب، م، ١٥، ٢٣)
- أما الخاصة فإنها تُعرف بأنها الكلي العرضي

المَقُول على كُلِّي واحد (ب، م، ٢١، ٢)

- العَرَضُ فلما أن يكون خاصًا بنوع واحد دون غيره سواء كان لازماً أو عارضاً مفارقاً، وسواء عم جميع النوع أو لم يعم، وسواء كان النوع أخيراً أو متوسطاً، ويُسمَّى الخاصة (سي، ب، ٤٦، ٧)

- الخاصة إنما هي خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده (الفصل) (سي، ب، ٤٦، ٢٠)

- المساوي للمحدود وإما فصل أو خاصة أو حد آخر أو رسم، ولا يجوز أن يكون فصلاً أو خاصة (سي، ب، ٢٦١، ١١)

- الخاصة هي ما لم تدلَّ على ماهية الشيء وهي موجودة لكل الشيء وحده ومنعكسة عليه في الحمل (ش، ج، ٥٠٤، ٢١)

- المشهور من أمر الخاصة أنه ليس يمكن أن توجد لغير ذي الخاصة (ش، ج، ٥٠٤، ٢٣)

- قد يُسمَّى خاصة ما يوجد في بعض النوع لكنه لا يوجد في غيره (ش، ج، ٥٠٥، ٢)

- الخاصة بالجملة ثلاثة أنواع: إما خاصة بذاتها ودائماً... وإما خاصة تقال بالقياس إلى موجود آخر... وإما خاصة تقال بالقياس إلى وقت ما (ش، ج، ٥٨٠، ٤)

- الخاصة... التي تقال بالقياس قوتها قوة العَرَض (ش، ج، ٥٨١، ٣)

- الخاصة والحد... يُستعملان في تعريف الشيء وتمييزه من جميع ما سواه (ش، ج، ٥٨١، ١٠)

- إن كانت الخاصة أعرف من الشيء الذي وُضِعَتْ له خاصة فقد أُجيدَ في وضعها، وإن لم تكن أعرف فلم يُجَدَّ في وضعها ولا أُحْسِنَ (ش، ج، ٥٨١، ١٦)

- الخاصة تحتاج في أن يُعرَف من أمرها شيئين:

أحدهما أن تكون في نفسها أعرف وجوداً من ذي الخاصة، والثاني أن تكون أعرف وجوداً لذي الخاصة من ذي الخاصة (ش، ج، ٥٨١، ٢١)

- الخاصة ينبغي أن تكون واحدة (ش، ج، ٥٨٣، ١٥)

- الخاصة إذا أُخِذَتْ على جهة العَدَم والمَلَكَة... المَلَكَة أعرف من العدم (ش، ج، ٥٨٤، ٨)

- ما ليس بخاصة يقال على وجهين: أحدهما أن يكون قد عَدِم معنى ما يقال خاصّ باي وجه قَبْلَتِهِ الخاصة. والثاني أن يكون عَدِم ما يقال عليه خاصة بالتقديم (ش، ج، ٥٨٤، ١٤)

- الخاصة ليس من شأنها أن توجد لشيئين اثنين (ش، ج، ٥٨٧، ٤)

- ... إن كان ضد الخاصة غير موجود خاصة لضد الشيء الذي وُضِعَتْ له الخاصة فما وُضِعَ خاصة فليس بخاصة (ش، ج، ٥٨٩، ١٤)

- إن كان مُضايِف الخاصة ليس بخاصة لمُضايِف ذي الخاصة فإن الخاصة ليست بخاصة (ش، ج، ٥٨٩، ٢٠)

- إن كان مُضايِف الخاصة خاصة لمُضايِف ذي الخاصة فإن الخاصة خاصة (ش، ج، ٥٩٠، ٢)

- ... إن كانت الخاصة التي تُقال بالملَكَة ليست خاصة لما يُقال بالملَكَة... فما يُقال بالعدم ليست خاصة لما يُقال بالعدم... وإن كان ما يُقال بالعدم ليس خاصة للعدم فإن ما يُقال بالملَكَة لا يكون خاصة لما يُقال بالملَكَة (ش، ج، ٥٩٠، ٦)

- كل وصف خارج عن الماهية سواء كان لازماً أو مفارقاً، فإن اعتبر من حيث أنه مختص

- بواحد وليس لغيره فهو خاصة، سواء كان ذلك نوعاً أخيراً أو غير أخير. وسواء عمّ الجميع أو لم يعم، وإن اعتبر من حيث أنه موجود في غيره فهو عرض عام (ر، ل، ٦، ٧)
- الخاصة كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة قولاً غير ذاتي (ر، ل، ٦، ١٨)
- ترسم الخاصة بأنها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط (ه، م، ١٠، ١٢)
- أما العرضي فلما أن يمتنع إنفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم أو لا يمتنع وهو العرض المفارق، وكل واحد منهما... يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان (ه، م، ٧٧، ٧)
- الخاصة. قد تعتبر، من حيث كونها خاصة فقط. وقد تعتبر من حيث وقوعها في التعريفات. وتوجد الخواص متفاوتة في الجودة والرداءة، بكل واحد من الاعتبارين. فأفضلها بالإعتبار الأول ما تكون شاملة لأشخاص الموضوع، خاصة به، لا بالقياس إلى غيره، بل على الإطلاق، لازمة لها غير مفارقة. وبالإعتبار الثاني؛ ما تكون مع ذلك بيّنة الوجود له؛ فإنّ التعريف بالخفي غير منجح (ط، ش، ٢٤٣، ٨)
- ما لا يمكن أن يقع في جواب «ما هو؟» ينقسم إلى: ذاتي، هو الفصل. وإلى عرضي، وهو إما الخاصة، أو العَرَضُ (ط، ش، ٢٤٧، ٦)
- الخاصة وهي الكلّي المقول على ما تحت طبيعة واحدة فقط قولاً غير ذاتي خرج بالقيّد الأول العرض العام بالأخير الثلاثة الباقية (م، ط، ٨٩، ١١)
- قد يقال الخاصة لما يخصّ الشيء بالقياس إلى بعض ما يغايره، ويُسمّى خاصة إضافية الأول
- خاصة مطلقة (م، ط، ٨٩، ١٨)
- كل واحد من اللازم والمفارق إن اختصّ بأفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك وإلا فهو العرض العام كالماشي (ن، ش، ٧، ٥)
- الخاصة... كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً (ن، ش، ٧، ٦)
- يُعبّر بـ«الخاصة» عما يعرض لـ«النوع»، وإن لم يكن عامّاً لأفراده (ت، ر، ١، ٣٢، ٤)
- الخاصة لا يحصل بها التمييز (ت، ر، ٣٢، ٥)
- الخاصة الكلّي الخارج عن الماهية الخاص بها كالضاحك للإنسان وإن شئت قلت هو الكلّي المقول على الماهية في جواب أي ما هو قولاً عرضياً (و، م، ١٠٣، ١)
- كل من الخاصة والعرض العام إما شامل أو غير شامل وكل منهما إما لازم أو مفارق. والمفارق إما بطيء المفارقة أو سريعها، وكل منهما إما بسهولة أو صعوبة. واللازم إما للوجود أو للماهية إما بوسط إن افتقر العلم باللزوم إلى ثالث وإما بغير وسط إن لم يفتقر (و، م، ١٠٣، ٢٦)
- إن كان مقولاً على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب أي شيء هو في ذاته فالخاصة (ض، س، ٢٥، ٢٢)
- الخاصة معنى كلّي يلزم الشيء ولا يوجد في غيره وهي خارجيّة (ض، س، ٢٧، ٥)
- خاصة الجنس
- الخاصة قد تتركّب مع الجنس، فإنّ المشي خاصة جنس الإنسان؛ وقد تتركّب مع الفصل، فلا تفارق في كثير من المواضع خاصة النوع، وربما كان أعمّ من خاصة النوع، وذلك إذا كان

الفصل أعم، مثل المنقسم بمنساوين الذي هو فصل الزوج، فإنّ ذا النصف خاصة لهذا الفصل (س، د، ١١٢، ١٠)

خاصة لفصل

- الخاصة قد تتركب مع الجنس، فإنّ المشي خاصة جنس الإنسان؛ وقد تتركب مع الفصل، فلا تفارق في كثير من المواضع خاصة النوع، وربما كان أعم من خاصة النوع، وذلك إذا كان الفصل أعم، مثل المنقسم بمنساوين الذي هو فصل الزوج، فإنّ ذا النصف خاصة لهذا الفصل (س، د، ١١٢، ١٣)

خاصة مجهولة

- مثال الخاصة المجهولة كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين، فإنّ هذين إذا كانا مجهولين فقلت مثلاً في تعريف المثلث أنه المساوي لما هو كذا ومساوي الزوايا لكذا لم تدلّ على المثلث دلالة حاضرة معرفة إلا أن يكون تعريفك بحسب من يعلم ذلك ويريد أن تفهمه معنى لفظة المثلث ومفهومها، بل يجب أن يكون المعرف به بين الوجود في نفسه والثبات لمعناه (س، ش، ٣٧، ٦)

خاصة مركبة

- إنّ التعريف للمجهول، والخاصة إنّما يعطاها المعلوم، ويبين وجودها للمعلوم. فهذا موضع فرق بين الخاصة المركبة وبين الرسم (س، ج، ٢٠٩، ١٠)

خاصة وعرض

- الشيء الذي يعمّ الخاصة والعرض غير المفارق

أن من دونهما ليس يمكن أن توجد تلك الأشياء التي يوجدان فيها؛ وذلك أنه كما أن الإنسان لا يوجد من دون الضاحك، كذلك لا يمكن أن يوجد الزنجي من دون السواد. وكما أن الخاصة توجد للشيء كله ودائماً، كذلك العرض غير المفارق (في، أ، ١٠٦٧، ١١)

- يختلفان في أن الخاصة توجد للنوع وحده فقط كالضاحك للإنسان، والعرض غير المفارق، كأنك قلت: السواد، فليس يوجد للزنجي وحده (في، أ، ١٠٦٨، ٢)

- إن الخاصة قد تكافئ في الحمل ما هي له خاصة، وأما العرض غير المفارق فليس يكافئ في الحمل الشيء الذي يوجد له (في، أ، ١٠٦٨، ٥)

- الإشتراك في الخواص بالسوية، فأما الإشتراك في الأعراض فقد يكون بالأكثر والأقل (في، أ، ١٠٦٨، ٧)

- أمّا الخاصة والعرض الغير المفارق فيشتركان في أنهما دائمان لموضوعاتهما (س، د، ١٠٨، ٢٠)

خاصتان

- (القضيتان) الخاصتان فتعكسان حينية مطلقة مقيدة باللا دوام (ن، ش، ٢٠، ١٦)

- (القضيتان) الخاصتان فتعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض (ن، ش، ٢٢، ٧)

- (القضيتان) الخاصتان تعكسان عرفية خاصة (ن، ش، ٢٢، ١٣)

- (القضيتان) الخاصتان وهما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة إذا كانتا سالبتين كليتين فإنهما تعكسان كعامتيهما وهما المشروطة العامة والعرفية العامة (ر، م، ٢٤٤، ١٠)

خاصية

- الخاصية هي تلك التي يُؤخذ أيضًا أنها موجودة؛ وهذا هو الذي ينظر العلم من أمره في الأشياء الموجودة بذاته (أ، ب، ٣٣٩، ٤)
- إن معنى الخاصية ما عَرَض للنوع دون غيره أي بعد تنوعه بما يُنَوِّع به (ب، م، ٢٧، ١٥)

خالفة الاسم

- في عُرف اليونانيين . . . كان لهم حرف يدخل بين الموضوع والمحمول، كما قد يُستعمل في العربية أيضًا، وكانوا يسمونه خالفة الاسم، وهو حرف هو، فيقولون الفرس هو غير إنسان وزيد ليس هو غير إنسان، ويُسمى في القضية رابطة، فإذا تأخر حرف السلب عن الرابطة كان جزءاً من المحمول، وإن تقدّم عليها كان سلباً للمحمول، فتمّ بذلك الفرق بين السالبة والمعدوليّة (ب، م، ٧٢، ٥)

خبر

- الخبر يُسمى المحمول والمُخبر عنه يُسمى الموضوع (ف، ق، ١٢، ١١)
- الخبر قد يكون اسمًا مثل قولنا زيد ذاهب وقد يكون فعلًا مثل قولنا زيد يمشي أو مشى (ف، ق، ٧٠، ١٠)
- يكون قضية وخبرًا، . . . الذي يصلح أن يصدق أو أن يكذب كقولنا: الإنسان حيوان؛ وبعض ذلك ليس قضية وخبرًا؛ وهو الذي لا يصلح لذلك؛ كقولنا: زيد الكاتب؛ والتركيب الذي يكون للحدود والرسوم (س، م، ٨٧، ١٢)
- الخبر، ويُسمى قضية وقولاً جازماً وهو الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب (غ، م، ١٣، ١٧)

- الخبر هو الذي يُقال لقائله: إنه صادق أو كاذب فيه، بالذات لا بالعَرَض (غ، ع، ١٠٩، ٦)
- إلتصم هذا القول (القضية) من جزئين يُسمّى النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويُسمّى المتكلمون أحدهما موصوفًا والآخر صفة، ويُسمّى الفقهاء أحدهما حكمًا والآخر محكومًا عليه، ويُسمّى المنطقيون أحدهما موضوعًا وهو المخبر عنه والآخر محمولًا وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١١)

- كلُّ لفظ يلزمه الصدق والكذب فهو مُؤلَّف ويُسمّى خبرًا وقولاً جازماً (ب، م، ١١، ٢٤)
- خاصية الكلمة أنها تكون أبدًا خبرًا لا مُخبرًا عنه (ش، ع، ٨٤، ٦)

- الخبر هو الذي يُقال لقائله إنه صادق فيما قاله أو كاذب، وأقول: معناه أن الخبر هو الذي يُخبر عنه بأنه صادق أو كاذب. فقوله الخبر والذي يخبر عنه تعريف الشيء بنفسه. وأمّا الصدق فهو الخبر المطابق للمخبر عنه فاستعماله في تعريف الخبر يكون دورًا (ر، ل، ٩، ٢)

- أصناف الخبر ثلاثة. أولها الحملّي وهو الذي يُقال فيه إن كذا كذا أو ليس كذا. والثاني والثالث هو الشرطيّ وهو أن يكون التأليف فيه بين الخبرين قد أخرج كل واحد منهما عن خبريته ثم حكم على أحدهما بأن الآخر يلزمه وهو الشرطيّ المتصل، أو بأن الآخر يعانده وهو الشرطيّ المنفصل - مثال المتصل قولك: إن كان هذا إنسانًا كان حيوانًا، فإنه لولا حروف الشرط والجزاء لكان كل واحد من قولك هذا إنسان هذا حيوان خبرًا بنفسه - ومثال المنفصل: العدد إمّا زوج وإمّا فرد (ر، ل، ٩، ٦)

بين وصفين متساويين في العموم والخصوص،
فلا يجمع بين «فصلين» (ت، ر، ١، ٥١، ١٦)

خصوص الشرطية

- خصوص الشرطية بأن يخص اللزوم في
المتصلة أو العناد في المنفصلة بحالة معينة أو
زمن معين. مثال المتصلة المخصوصة قولنا
كلما مات شخص وهو كافر فهو مخلد في النار
(و، م، ٢٠١، ٣)

خط

الخط وهو بُعد واحد لا يقبل التجزئة إلا في
جهة واحدة. وهو الذي يُرسم في مبادئ
الهندسة بأنه طول لا عرض له (سي، ب،
٢٣، ٦١)

- (الكم) المتصل خمسة: الخط والبسيط
والجسم وما يشتمل على الأجسام ويطلق بها
وهو الزمان والمكان (ش، م، ٢٩، ٦)
- الخط والبسيط والجسم والزمان والمكان فمن
المتصل (ش، م، ٢٩، ١٧)
- أجزاء الخط موجودة معاً وكل واحد منها في
جهة محدودة ويتصل بجزء محدود وهو الجزء
الذي يليه (ش، م، ٣٠، ١٣)

خطا

- كل خطا جهل، وليس كل جهل خطا (س،
ب، ١٣٥، ٢١)
- إن الخطا قسمان: تارة يكون بخطا مادته،
وتارة يكون بخطا صورته (ض، س، ٣٦، ١٨)

خطابة

- الخطابة جودة إقناع الجمهور في الأشياء التي
يزاولها الجمهور، وبمقدار المعارف التي لهم،

- إننا نعني بالخبر التركيب الذي يشتمل حدّ
الصدق والكذب عليه. كما لو وقع إشتباه في
معنى الحيوان مثلاً، فيمكننا أن نقول: إننا نعني
به ما يقع في تعريف الإنسان موقع الجنس، ولا
يكون دوراً (ط، ش، ٢٦٧، ١١)

- التام إن احتمل الصدق والكذب فهو الخبر وإن
لم يحتمل فهو الإنشاء (ن، ش، ٥، ٨)

- الخبر المتواتر يتقله عدد كثير، فيكثر السامعون
له. ويشترون في سماعه مع العدد الكثير، لا
سيما إذا كان العدد الكثير مثبات وألوفاً فبطائفة
من هؤلاء يحصل العلم المتواتر (ت، ر، ٢،
١٢٤، ١٠)

- الخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته (ض،
س، ٢٦، ١١)

خدعة

- الخدعة التي في الحد الأوسط ليست مضادة
للعلم القياسي، ولا الخدعة التي في كلا
الحدّين مضادة أيضاً للعلم القياسي (أ، ق،
٢٨٩، ١٣)

خصوص

- إن المعنيين المختلفين في العموم والخصوص
قد يتركان على وجوه: من ذلك أن يكون
المعنى العام متما يلزمه قسيمة ما لزوماً أولاً
يفتقر في أن يحصل له بعض أجزاء القسيمة،
فإذا اقترن به الفصل تهاً حيث أن يكون
موجوداً، ويكون ذلك الإقتران ليس يقتضي
مفهوم أحد المقترنين حتى يكون أحدهما لازماً
للآخر في مفهومه، بل إنما يلزمه في أن يكون
موجوداً (س، ش، ٢٠، ١٤)

- المتكلمون قد انفقروا على أنه لا يجوز الجمع

وبمقدمات هي في بادئ الرأي مؤثرة عند الجمهور، وبالألفاظ التي هي في الوضع الأول على الحال التي اعتاد الجمهور استعمالها (ف، ح، ١٤٨، ١٦)

- الخطابة والشعر فإن الألفاظ تستعمل فيهما بالتوعين جميعاً (ف، ح، ١٦٤، ١٣)

- الخطابة فإن أكثر مخاطباتها اقتصاصاً وابتداءً وإخبار لا بسؤال ولا بجواب، وربما استعملت السؤال والجواب. وتستعمل جميع حروف السؤال وسؤالات وفي الإخبار (ف، ح، ٢١٠، ٢٢)

- حروف السؤال سوى حرف «هل» فإنها (الخطابة) إنما تستعملها في السؤال على جهة

الاستعارة والتجوز وعلى جهة إبدال حرف مكان حرف، وهذا أيضاً ضرب من الاستعارة والتجوز، وتستعملها في الإخبار على الأنحاء التي سبيلها عند الجمهور أن تستعمل في الإخبار على ما قد بيناها كلها (ف، ح، ٢١١، ٢)

- حرف «هل» فإنها (الخطابة) تستعمل أحياناً في السؤال على التحقيق وعلى ما للدلالة عليه وُضِعَ أولاً، وتستعمله أيضاً في السؤال استعارة، وتستعمله أيضاً في الإخبار (ف، ح، ٢١١، ٦)

- الخطابة تستعمل حرف «هل» على ما وُضِعَ للدلالة عليه أولاً، وتستعمله على طريق الاستعارة. وأما حرف «لِمَ» وحرف «ما» فإنها لا تستعملها في السؤال إلا على طريق الاستعارة فقط (ف، ح، ٢٢٥، ٨)

- حرف «أي» وحرف «كيف» فربما استعملتهما (الخطابة) في الدلالة على معانيهما الأولى. وأكثر ما تستعملهما إنما تستعملهما أيضاً على

طريق الاستعارة (ف، ح، ٢٢٥، ١١)

- صناعة الخطابة والشعر... فإن موضوعيهما الأمور الجزئية، وإن نقلت إلى الأمور الكلية طلبت هي والأمور الكلية (س، ب، ٩، ١٤)

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إما داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٥، ٦)

- أما الخطابة، فإن الخطيب، هو المقتدر على إقناع الناس في الأمور الجزئية (س، ج، ١٧، ٧)

- الذي يسمونه بالريطوريقا وهو الخطابة صناعة علمية كلامية غرضها في المحاوراة إقناع السامعين في كل فن يكون منه التصديق (ب، م، ٢٦٩، ١٠)

- الخطابة لا تختص بالأمور الكلية وأكثر منفعتها في الأمور الجزئية، والواقعات الاختيارية، ويكتفى فيها من القياسات بما يقنع إنتاجه وإن لم يكن ضروري الإنتاج، ومن المقدمات والعبادئ بما يحمد في بادئ الرأي وإن لم يكن عند التعقب محموداً في الحقيقة (ب، م، ٢٦٩، ١٧)

- الخطابة يستعان بها تارة في الدعوة إلى العقائد الالهية، وتارة في الدعوة إلى العقائد الطبيعية وتارة إلى العقائد الخلقية، وتارة في تمكين الإنفعالات النفسانية في الأنفس مثل الاستعطاف والإستمالة والإرضاء والإغصاب والتشجيع والتحذير، وتارة في المخاصمات الواقعة في الحوادث الجزئية (ب، م، ٢٧٠، ١٢)

الأمور التي تسوقه إلى أن ينقاد للشيء بمغالطة غير الأمور التي تسوقه إلى أن ينقاد بطريق الجدل، والأمور التي تسوقه إلى أن ينقاد لما هو حق يقين غير التي تسوقه إلى أن ينقاد للشيء بالطرق الأخر (ف، أ، ٩٦، ١٥)

خطبية

- (الطرق) الخطبية والشعرية هما أخرى أن تستعملًا في تعليم الجمهور ما قد استقر الرأي فيه ويصح بالبرهان من الأشياء النظرية والعملية (ف، ح، ١٥٢، ٤)

- الغرض في الخطابة الإقناع لا في اليقين (ب، م، ٢٧٢، ١)

- الخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه كني وولي (أو مظنونة) (هـ، م، ٢٦، ١٧)

- للتصديق الغالب غير الجازم، هو الخطابة (ط، ش، ٥١٢، ١)

- الخطابة ما تألف من مقدمات مقبولة، وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه الصدق وليس بنبي، أو لصفة جميلة كزيادة علم أو زهد، أو من مقدمات مظنونة (ض، س، ٣٥، ٢٣)

خطابي

- «الخطابي» فمواده هي المشهورات التي تصلح لخطاب الجمهور سواء كانت علمية أو ظنية (ت، ر، ٢، ١٦٩، ٨)

خطابيات

- كون الخطابيات هي الظنيات مطلقًا فهذا خطأ عند القوم (ت، ر، ٢، ١٧٠، ٨)

خطابيون

- الذين يقيسون: إما على الظن، وهم الخطابيون، أو على الرأي المشهور وهم الجدليون، فليس يجب أن ينتهي تحليل قياسهم إلى مقدمات غير ذوات وسط في الحقيقة (س، ب، ١٦٢، ٢٠)

خطبي

- الأمور التي تسوق الذهن إلى أن ينقاد للشيء بطريق الانقياد الشعري غير الأمور التي تسوقه إلى أن ينقاد للشيء بطريق خطبي، وكذلك

خلاف

- الخلاف الذي يوقع بينهما (السائل والمخاطب) تباين الماهية في الحقيقة ولا يوقع ذلك في الظن فهي الخلافات التي بين الأشياء التي يظن أنه لا فرق بينهما مثل الكلّي والجزئي والمتشابهات أو المتلازمة والجملة وأجزائها متى كانت حال بعضها من بعض ظاهرة بأنفسها (ف، س، ١٥٠، ١٤)

خلف

- أما القياس الذي يكون بالخلف فإنه يبين إذا وضعت نقبضة النتيجة وأضيف إليها مقدمة أخرى. ويكون في الأشكال كلها، لأنه شبيه بالقياس المنعكس (أ، ق، ٢٦٢، ١١)

- كل المسائل تتبين في الشكل الأول بالخلف ما خلا الكلّية الموجبة، فإنها لا تتبين في هذا الشكل بالخلف، ولكنها تتبين في الشكل الثاني والثالث (أ، ق، ٢٦٦، ١٣)

- (إذا) كذبت السالبة، ولم يجب أن يصدق نقبضها على الوجه المشهور فيكون خلفًا (س، ق، ٨٩، ١٧)

- طريق الخلف والتشنيع، فكما يقوله قائلهم: لو جاز أن يكون كذا، لجاز أن يكون كذا؛ أعني لو جاز أن يكون البصر يرسل رسولا إلى خارج لجاز أن يرسل اللمس رسولا أيضا إلى الملموس، وتكون لفظة «لو» ههنا أحسن في الإستعمال، ولفظة «إن» هناك (س، ج، ٩٧، ١٢)

- إن الخلف على وجهين: خلف إستحالته تُبَيَّن لا من جهة التناقض، كمن يتج مثلا أن زوايا المثلث أكثر من قائمتين، والثاني خلف إستحالته تُبَيَّن من جهة التناقض، كمن يتج أن المثلث ليس بمثلث، أو أن الأعمى ليس بأعمى (س، س، ٨٣، ١٣)

- فأنت حادث الآن لست حادثا الآن؛ هذا خلف (س، س، ٨٦، ٥)

- نقول: إنه إن لم يكن ليس بعض [ج] [أ] فكل [ج] [أ] وكان كل [ب] [ج] فكل [ب] [أ] وكان ليس كل [ب] [أ] هذا خلف (س، أ، ٤٨٠، ١١)

- أما الخلف فقياس مُبتدأ لا يدري بعد ما يُنتِجه حتى ينتج محالا ولا يلزم أن يتقدمه قياس وإن اتفق، لكن حال الحدود والترتيب فيهما واحد (ب، م، ١٨٥، ١)

- أما الخلف فإنه يُقصد فيه في أول الأمر أن ينتج شيئا غير المطلوب ذلك الشيء بين الكذب إما على الإطلاق أو عنده وبينه وبين خصمه (ب، م، ١٨٦، ٢٠)

- أما في الخلف فإن النتيجة توضع أولاً ويوضع نقيضها، وإذا كان الخلف مؤلفا من نقيض المطلوب ومن صادقة تُنتِج محالا (ب، م، ١٨٧، ٢)

- المطلوبات الأربعة كلها إلا الكلّي الموجب

يمكن أن تبين من كل شكل بالخلف (سي، ب، ١٧٤، ١٢)

- الخلف معاً يمكن رده إلى المستقيم بأن يؤخذ نقيض التالي المحال، ويُقرن بالمقدمة الصادقة فينتج على الاستقامة المطلوب الأول، ولا يجب أن يرتد عند الإستقامة إلى الشكل المستعمل في الخلف معاً (سي، ب، ١٧٥، ٩)

- عكس القياس لم يخف عليك مشابهة الخلف معاً إياه لأننا نأخذ في الخلف معاً نقيض المطلوب الذي هو النتيجة أخيراً، ونقرنه بمقدمة صادقة وينتج منه محال، ويُستدل به على أن نقيض المطلوب محال (سي، ب، ١٧٩، ٣)

- العكس يكون بعد قياس مفروغ عن ناليفه. والخلف يكون مبتدأ، لكن رد الخلف إلى الإستقامة هو بعينه عكس القياس من غير فرق لأن الخلف قياس معمول يؤخذ نقيض نتيجته الباطلة ويُقرن بالصادقة فينتج نقيض المشكوك فيها المأخوذة على أنها صادقة في القياس (سي، ب، ١٧٩، ٦)

- كل خُلف كما علمته يرجع إلى المستقيم (سي، ب، ١٨٨، ٤)

- الخلف يتميز بمغالطة عن سائر القياسات وهي وضع ما ليس بعلة علة (سي، ب، ٢٨٢، ١٧)

- الخلف... أن نأخذ نقيض النتيجة ونُضيف إليها إحدى المقدمات فيلزم عنها نقيض المقدمة وما لزم عنه الكذب فهو كذب (ش، ق، ١٦٥، ١٨)

- كل قياس يقبل الانعكاس يقبل بيان نتيجته على طريق الخلف (ش، ق، ٣١٢، ١٨)

- جميع المطالب الأربعة تبين بالخلف في كل

عكس غير الضروري، غير ضروري، وهو ليس
ببين، بل الضروري وغير الضروري انعكاسان
إلى كل واحد منهما (ط، ش، ٣٨٤، ٩)

- إنَّ الخلف هو إثبات المطلوب بإبطال لازم
نقيضه، المستلزم لإبطال نقيضه المستلزم لإثباته
(ط، ش، ٥٠٦، ٢٣)

- الخلف إسم للشيء الرديء والمحال؛ ولذلك
سمي القياس به، وهذا التفسير أشبه مما يقال:
إنَّه سمي به؛ لأنَّه يأتي المطلوب من خلفه، أي
من ورائه الذي هو نقيضه (ط، ش، ٥٠٧، ٧)

- الخلف لا يتوجه إلى إثبات المطلوب أولاً، بل
إلى إبطال نقيضه. ويشتمل على ما يناقض
المطلوب، ولا يشترط فيه التسليم، بل تكون
المقدمات بحيث لو سلمت أنتجت. ويكون
المطلوب فيها موضوعاً أولاً، ومنه ينتقل إلى
نقيضه (ط، ش، ٥٠٧، ١٣)

خلف جدلي

- قياس الخلف الجدلي هو الذي ينتهي إلى
المُشع، لأنَّ المشع في الجدل يقوم مقام
المحال في العلوم (ف، ج، ١٠٥، ١٢)

خلف سوفسطائي

- في الخلف السوفسطائي، ووضع ما ليس بعلة
علّة؛ وكذلك الجامع لسؤالين في سؤال،
بجهل أنَّ المسألة قضية، والقضية واحدة ذات
محمول واحد وموضوع واحد، أو ما في
حكمه، فيزلّ من إغفاله مراعاة أجزاء المقدّمة
(س، س، ٣٩، ١٤)

خلف علمي

- قياس الخلف العلمي هو الذي ينتهي إلى

الأشكال ما خلا الموجبة الكلية فإنها لا تبين
بالشكل الأول وتبين بالثاني والثالث (ش، ق،
٣١٢، ١٩)

- جميع المطالب تبين بالخلف في الشكل الأول
ما عدا الموجب الكلي (ش، ق، ٣١٥، ١)

- جميع المطالب تبين بالخلف في الشكل الثاني
(ش، ق، ٣١٦، ٥)

- ما تبين بالخلف في الشكل الثاني فإن قياسه
المستقيم يكون في الشكل الأول وذلك في
جميع المطالب (ش، ق، ٣٢٢، ٢٢)

- البرهان المستقيم أفضل بالجملة من السائق إلى
الخلف (ش، ب، ٤٣٩، ٤)

- الخلف، وإن كان موضع ذكره في القياسات
الشرطية، فهو قياس بين نفسه إنَّما يذكره
تجريبه عن العادة في ذلك الموضع؛ لكونه
أحد تلك الأنواع، لا لأنها محتاجة إلى بيان
أورد هناك (ط، ش، ٣٧١، ٩)

- إعلم أنَّ الخلف لا يفيد العلم بجهة العكس
على التعيين؛ لأنَّه مبني على نقيض المطلوب
المعّين، فكيف يفيد تعيين المطلوب؟ بل يفيد
العلم بما يصدق مع العكس من لوازمه، وإن
كان أعمّ منه. واعتبر هذا الخلف؛ فإنَّه يطرّد
مع دعوى الإمكان العام للعكس اضطراذه مع
الإطلاق (ط، ش، ٣٨٠، ٣)

- إنَّ العكس ضروري. وهو أنَّهم يقولون: ذلك
العكس إمّا أن يكون ضرورياً كالأصل. أو لا
يكون. فإن كان، فهو المطلوب. وإلاّ
فلينعكس العكس مرة أخرى إلى غير
ضروري؛ لأنَّ الضروري لما انعكس إلى غير
الضروري، فغير الضروري أولى بأنَّ انعكس
إليه. وغير الضروري يضادَّ الأصل. وذلك
خلف. وهذا غير صحيح؛ لأنَّه مبني على أنَّ

المُحال (ف، ج، ١٠٥، ١٢)

خلق

- حدّ الخلق: هو إسم مشترك، فقد يُقال: (خلق) لإفادة وجود كيف كان. وقد يُقال (خلق) لإفادة وجود حاصل عن مادة وصورة كيف كان. وقد يُقال: (خلق) لهذا المعنى الثاني، لكن بطريق الإختراع، من غير سبق مادة، فيها قوة وجوده، وإمكانه (غ، ع، ٢٩٤، ١٦)

خلقة

- أمّا الذي يحصل من شكل وغير شكل، فهو الذي يُسمّى صورة وخلقة، وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي أو صناعي، وخصوصاً بالبصر، وذلك بأن يكون له لون ما، فيكون الشكل المألون خلقة وصورة (س، م، ٢٠٥، ١٠)

- حال الخلقة، وأنها كيف هي في جنس واحد من أنواع الكيف وإنما هي لون وشكل معاً (س، م، ٢٠٧، ٦)

خواص

- إن رفع الخواص لا يستلزم رفع الأجناس، بينما رفع الأجناس يستلزم رفع الأنواع التي لها تكون الخواص خواصاً: وهكذا فإنه إذا رفعت الموضوعات التي تكون الخواص خواصاً لها، رفعت في الوقت نفسه هذه الخواص (في، أ، ١٠٥٧، ١٢)

- العوامّ والجمهور هم أسبق في الزمان من الخواص (ف، ح، ١٣٤، ١٧)

- الكلّيات التي تُحمّل على أشخاص ما من طريق ما هو منى شاركتها كلّيات أخر في تلك

الأشخاص، وكانت تليق أن تؤخذ في جواب المسألة عن الكلّيات الأول وكيف هي في أحوالها، وكانت مساوية للأول في الحمل، وكان الدالّ عليها لفظاً مفرداً، فإنها تُسمّى خواصّ الكلّيات الأول (ف، أ، ٧٥، ١٥)

- متى شارك النوع في الأشخاص التي يُحمّل عليها النوع كلّيات بهذه الصفة فإنّ تلك تُسمّى خواصّ ذلك النوع (ف، أ، ٧٥، ١٧)

- الخواصّ كلّها تؤخذ في جواب أي شيء هو، ويُقاد بها تمييز الشيء عن غيره في أحواله فقط لا في جوهره، والذي يُميّزه في جوهره فهو الفصل الذاتي (ف، أ، ٧٦، ١٦)

أجمع الناس على أنّ الخواص والأعراض كلّية؛ ولها، من حيث هي خواص وأعراض، جزئيات غريبة عنها؛ فإنّ الضحك بالقياس إلى هذا الضحك، من حيث هو هذا الضحك، ليس خاصّة، بل نوع ومقوم لماهيته كما علمت، بل هو خاصّة للإنسان. وجزئيات الضحك، من حيث هو خاصّة، هي أشخاص الإنسان. وأشخاص الناس، من حيث هي أناس، فلا تقوم بالضحك؛ فإنه غير داخل في ماهيتها؛ وذلك لأنّه ليس يُقوم ماهيته، ومع ذلك فهو كلّ مَقول على كثيرين هي جزئياته، من حيث هو خاصّة (س، م، ٢٥، ١٤)

- إنّ الخاصّة الأولى للكميّة هي التي منها يتقدح لنا الوقوف على معنى الكميّة أنّها لذاتها، لا لشيء آخر يحتمل أن يوقع فيها التقدير. وأمّا أنّها لا مضاد لها فأمر لا يتقلّ الذهن من الوقوف عليه إلى التفتن بماهية الكم. وكيف وهذه مما يشارك الجوهر فيها الكميّة؟ فإنّها من الخواص التي بالقياس، لا التي على الإطلاق والإقرار بأن الكميّة لا مضاد لها مما يجب أن

خواص المضافات

- من خواص المضافات أنها كلها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ، وينعكس بعضها على بعض، ووجه ذلك الرجوع مخالف لوجه رجوع الحمل على الوضع، ولأنحاء أخرى من الرجوع والعكس (س، م، ١٤٨، ١٨)

خوالف

- الخوالفُ تعني بها كل حرفٍ معجم أو كل لفظ قام مقام الاسم متى لم يُصرَّح بالاسم، وذلك مثل حرف الهاء من قولنا ضربته والياء من قولنا ثوبي والياء من قولنا ضربتُ وضربتُ وأشياء ذلك من الحروف المعجمة التي تخلف الاسم وتقوم مقامه، ومثل قولنا أنا وأنت وهذا وذلك وما أشبه ذلك، وهي كلها تُسمَّى الخوالف (ف، أ، ٤٤، ٦)

خيال

- الخيال يتصرف في المحسوسات، وأكثر تصرفه في المبصرات (غ، ع، ٩١، ٣)

خيالات الأشياء

- خيالات الأشياء في النفس فإنها تغلظ من قبل أن كثيراً من الأشياء في كثير من الأوقات إنما يُتصور بصورة شيء ما آخر، فمن هذه ما لا يمكن أو يُعسر أن يُتصور بصورته الخاصة، مثل تصورنا ما قبل العالم (ف، س، ١٦١، ٤)

يوضع في المنطق وضعاً (س، م، ١٣٥، ١)

- إن الحد ليس يكتسب أيضاً ببرهانٍ ويحدّ أوسط على أن يكون المحدود حدّاً أصغر في القياس، والحدّ حدّاً أكبر. ولو كان ذلك مما يُكتسب، لم يكن بدٌّ من حدّ أوسط. ولما كان الأكبر فيه يجب أن يكون منعكساً على الأصغر، فيجب أن يكون منعكساً على الأوسط وأن يكون الأوسط منعكساً عليه. فالأوسط لا محالة شيء من الخواص: إما خاصّة مفردة، أو فصل مساوٍ، وإما رسم، وإما حدّ. وتسمّى جميع هذه في هذا الموضع في التعليم الأول، لمساواتها، «خواص» (س، ب، ٢٠١، ١٢)

- أفضل الخواص ما عمّ النوع واختصّ به، وكان لازماً لا يفارق الموضوع وأنفعها في تعريف الشيء به ما كان بين الوجود له... مثال الخاصّة، الضاحك... للإنسان، وكون الزوايا مثل قائمتين للمثلث (س، أ، ٢٤٣، ٥)

- أفضل الخواص ما هو اللازم العام لجميع أشخاص النوع، وحدّها أنها كلية مقولة على جزئيات نوع واحد قولاً غير ذاتي، وهي مثل الضاحك والكاتب للإنسان ومساوي الزوايا القائمتين للمثلث (سي، ب، ٤٦، ٧)

- إن اللوازم والخواص، بل الفصول، لا تدل بالوضع إلا على شيء ما يستلزمها أو يختص بها (ط، ش، ٢٥٧، ١)

د

الإنفكاك بينهما كقولك دائماً أو بالضرورة كل إنسان حيوان، ودائماً أو بالضرورة لا شيء من الإنسان بحجر (هـ، م، ٥٨، ٨)

- كلما حصل الدوام حصلت الضرورة، فلا يكون الدائمة أعم من الضرورية (هـ، م، ٥٨، ١٥)

- أعمية الدائمة من الضرورية أن كل مادة يصدق فيها الضرورية يصدق فيها الدائمة أيضاً، وليس كل مادة يصدق فيها الدائمة يصدق فيها الضرورية. وتوضيحه أن كل مادة يصدق فيها الحكم بنسبة المحمول الى الموضوع بالضرورة يصدق فيها الحكم بنسبته اليه بالدوام وهو ظاهر، وليس كل مادة يصدق فيها الحكم بنسبته اليه بالدوام يصدق فيها الحكم بنسبته اليه بالضرورة، لجواز أن يكون النسبة دائمة ولا تكون ضرورية (هـ، م، ٥٨، ١٩)

- الضرورية والدائمة المطلقتان فتتمكنان دائمة كلية (ن، ش، ١٩، ٩)

دائمة مطلقة

- الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجوداً (ن، ش، ١٣، ١٦)

- الدائمة المطلقة وهي ما يدوم محمولها لموضوعها بحسب ذاته كقولنا من جوزي بدخول الجنة فهو منعم دائماً (و، م، ١٤٠، ٥)

- الدائمة التي لم يقيد دوامها بقيد زائد على ذات الموضوع كقولنا كل كافر فهو معذب في الآخرة دائماً وكقولنا كل فلك فهو متحرك دائماً، وتسمى هذه في الاصطلاح دائمة مطلقة (و، م، ١٤٧، ١٩)

- (القضيتان) الدائمات وهما الضرورية المطلقة

دائم

- إعلم أن الدائم غير الضروري (س، أ، ٣٢٣، ١)

- إن الدائم أعم من الضروري (ط، ش، ٣٣٤، ٣)

دائم كلي

- الجمهور من المنطقيين لا يفرقون بين الضروري والدائم. لأن كل دائم كلي، فهو ضروري؛ فإن ما لا ضرورة فيه، وإن إتفق وقوعه، فهو لا يمكن أن يدوم متناولاً لجميع الأشخاص التي وجدت، والذي سيوجد، مما يمكن أن يوجد. وقد بينا أن كل ضروري فهو دائم. فالضروري والدائم متساويان في الكلّيات. وأما في الجزئيات فقد يختلفان، كما تمثل به الشيخ في الإنسان الذي يتفق أن تكون بشرته أبيض من غير ضرورة. والدائم فيها بعم الضروري وغيره (ط، ش، ٣١٥، ١٠)

دائمة

- الدائمة قضية تكون نسبة المحمول الى الموضوع فيها إيجاباً أو سلباً بالدوام من غير اعتبار ضرورة، والضرورية قضية تكون النسبة فيها إيجاباً أو سلباً بالضرورة، وهي استحالة

المشترك (س، ج، ٢٠٣، ٣)
- ما يُتَلَفَّظُ به، ويراد به معنى ما، ويفهم منه ذلك المعنى، يقال له: إنه دال على ذلك المعنى (ط، ش، ١٩٢، ١١)

- الدلالة فهم أمر من أمر وقيل هي كون أمر بحيث يفهم منه أمر فهم أو لم يفهم. والدال ينقسم إلى لفظ وغيره ودلالة كل منها تنقسم إلى ثلاثة أقسام دلالة وضعية وعقلية وطبيعية (و، م، ٣٥، ٢١)

- الاعتراض بأن الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده وذلك يقتضى تقدّم الدلالة على الفهم فكيف تُفسَّر به، فالجواب أن وصف الدال بالدلالة قبل الإفهام إنما هو بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة (و، م، ٣٩، ١٤)

والدائمة المطلقة والعامتان وهما المشروطة العامة، والعرفية العامة فذهب كثير منهم إلى أنها تنعكس إلى أخص من المطلقة العامة وهي الحينية (و، م، ٢٣٨، ٢٥)

- (القضية) الدائمة المطلقة والعرفية العامة فتعكسان كأنفسهما (و، م، ٢٤٢، ٦)

دائماتان

- (القضيتان) الدائماتان وهما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والعامتان وهما المشروطة العامة والعرفية العامة فذهب كثير منهم إلى أنها تنعكس إلى أخص من المطلقة العامة وهي الحينية (و، م، ٢٣٨، ٢٤)

دال

دال على ما هو

- إن الدال على الماهية قد قيل فيه: إنه هو الدال على ذاتي مشترك كيف كان (س، د، ٣٧، ٨)
- لأن الدال على ماهية الشيء هو الذي يدل على المعنى الذي به الشيء هو ما هو. والشيء إنما يصير هو ما هو بحصول جميع أوصافه الذاتية المشترك فيها، والتي تخص أيضًا (س، د، ٣٧، ١٢)

- إن الدال أعم من الدال بالتواطؤ والدال على وجه آخر، اللهم إلا أن يجعل الدال يقع عليهما باشتراك فيكون واقعًا على دلالة الاسم وعلى دلالة نغمة الطائر وصباح البهيمة أيضًا باشتراك الاسم (س، ع، ١٠، ٧)

- ليس يُعنى بالدال إلا ما اصطلاح عليه الناس (س، ع، ١٠، ١٦)

- يكون الدال على ما هو: إما في الحقيقة فما علمت؛ وإما في المشهور فما يدل على أصل الذات الذي هو كالهولي لمعنى الذات، وهو

دالة على غير ماهية

- (الدالة على غير الماهية) إذا قيل: «صَحَّاح

مشهورة ينتج بها صادق، وكثيراً ما تؤخذ صوادر غير مناسبة في قياسات ينتج بها صوادر، مثل احتجاج الطبيب أن الجراحات المستديرة أعسر بُرءًا، مِنْ قِيلَ أن المستدير أكثر إحاطة. فتكون أمثال هذه دلائل، لا براهين حقيقية لأنها غير مناسبة (س، ب، ٥٥، ٩)

دلالة

- الدلالة إما أن تراد لذاتها وإما أن تراد لشيء آخر يُتَوَقَّع من المخاطب ليكون منه. والتي تُراد لذاتها هي الأخبار، إما على وجهها، وإما محرفة كتحريف التمني والتعجب وغير ذلك، فإنها كلها ترجع إلى الأخبار. والتي تُراد لشيء يوجد من المخاطب فإنما أن يكون ذلك أيضًا دلالة أو فعلًا غير الدلالة. فإن أريدت الدلالة فتكون المخاطبة إستعلامًا وإستفهامًا، وإن أريد عملٌ من الأعمال وفعلٌ من الأفعال غير الدلالة، فيقال إنه من المساوي إلتماسٌ ومن الأعلى أمرٌ ونهيٌ، ومن الأدنى تضرعٌ ومسألة (س، ع، ٣١، ٩)

- الدلالة من حيث المطابقة، كالإسم الموضوع بإزاء الشيء؛ وذلك كدلالة لفظ «الحائط» على «الحائط» (غ، ع، ٧٢، ٤)

- (الدلالة) بطريق التضمن، وذلك كدلالة لفظ «البيت» على «الحائط» ودلالة لفظ «الإنسان» على «الحيوان» (غ، ع، ٧٢، ٦)

- الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به للعلم أو الظن بشيء آخر، أو من الظن به الظن بشيء آخر، فالشيء الأول يسمى دليلًا برهانيًا وبرهانيًا إن لم يتخلل الظن وإلا فدليلًا إقناعيًا وإمارة، والشيء الثاني يسمى مدلولًا (ه، م، ٢٢، ٣)

بالطبع» فقد دلّ على مساوٍ ولكن لم يدلّ على الماهية، لأن مفهوم «الحساس» على سبيل المطابقة هو أنه شيء ذو حسّ فقط، ومفهوم «الناطق» هو أنه شيء ذو نطق فقط، فإن دلّ ذلك على معانٍ أخرى من حيث يعلم أنّ الحساس لا يكون إلا جسمًا ذا نفس، وكذلك الناطق، فذلك دلالة على سبيل الإلتزام لا على سبيل التضمن (س، ش، ١٥، ١٦)

دالة على ماهية

- كل محمول يدلّ على موضوع، فأما أن يدلّ على كمال حقيقته كما هو، لا يفلت عن دلالة شيء من المقومات له، بل يدلّ على جميعها بسبيل التضمن، وعلى الذات بسبيل المطابقة، إن كانت الذات ذات أجزاء حقيقة. وهذه الدلالة هي المخصوصة عندنا بإسم (الدالة على الماهية) أو (الدالّ على ما هو الشيء) (س، ش، ١٥، ١١)

دعوى

- ما كان من الأوضاع دعوى فقط، لا هو حق ولا مشهور، ولا يؤيد بالمشهور على سبيل قياس أو إستقراء، ويكون قائله يقول بلسانه دون قلبه، فبالحرى أن يُخصّ بإسم الوضع، إذ هو دعوى فقط (س، ج، ٧٧، ١٧)

دلائل

- الأقاويل هي التي تُسمى القياسات، وتُسمى أيضًا الدلائل عند قوم (ف، ق، ١١، ٣)

- البراهين التي تُعطي الوجود فقط تُسمى الدلائل (ف، ب، ٤١، ٢٢)

- كثيرًا ما تؤخذ في الإقناع الجدلي كواذب

الموضوع، أعني بذلك الكلمة التي بها يصار إلى الإتصال والانفصال، كقولك: إن أو كلما في المتصل، أو قولنا: إمّا في المنفصل. فيصير لذلك أربعة أصناف من المتصل والمنفصل (س، ق، ٢٥٧، ١)

دلالة الاسم

- الألفاظ التي تدل على الجواهر تدل على ذات فقط دلالة الاسم، ولا تدل على أمر تنسب إليه هذه الذات، دلالة الاسم ولا دلالة المعنى (س، م، ٥٨، ٩)

دلالة اسم

- إذا قلت «هو» أو «موجود» فقد تدلّ به دلالة الاسم (س، ش، ٥٨، ١٩)

دلالة اسم على ذي معنى

- إن جميع المعاني المفردة التي يصلح أن يُدَلَّ عليها بالألفاظ المفردة لا تخلو عن أحد هذه العشرة. فإنها: إمّا أن تدل على جوهر، كقولنا: إنسان وشجرة؛ وإمّا أن تدلّ على كمية، كقولنا: ذو ذراعين؛ وإمّا أن تدلّ على كيفية، كقولنا: أبيض؛ وإمّا أن تدلّ على إضافة، كقولنا: أب؛ وإمّا أن تدلّ على أين، كقولنا: في السوق؛ وإمّا أن تدلّ على متى، كقولنا: كان أمس وعام أول؛ وإمّا أن تدلّ على الوضع، كقولنا: جالس وقائم؛ وإمّا أن تدلّ على الحدة والملك، كقولنا: متعلّ ومتسلّح؛ وإمّا أن تدلّ على يفعل كقولنا: يقطع؛ وإمّا أن تدلّ على ينفعل، كقولنا: ينقطع. وهذه الأمثلة التي أوردناها ليست تدلّ التسع منها على المعقولة دلالة الاسم على المعنى، بل دلالة

- الدلالة فهم أمر من أمر وقيل هي كون أمر بحيث يفهم منه أمر فهم أو لم يفهم. والدالّ ينقسم إلى لفظ وغيره ودلالة كل منها تنقسم إلى ثلاثة أقسام دلالة وضعية وعقلية وطبيعية (و، م، ٣٥، ٢١)

- الدلالة بفهم أمر من أمر هو تفسير الأقدمين لها واعترضه بعض المتأخرين بأنه تفسير لوصف أمر بما هو وصف لغيره (و، م، ٣٧، ١١)

- الدلالة وصف للأمر الدال والفهم الذي قُشرت به وصف لغيره (و، م، ٣٧، ١٦)

- الدلالة إنما هي الحيشية أي هي كون أمر بحيث يصح أن يفهم منه أمر سواء فهم منه ذلك الأمر أم لا وجوابه أن هذا غلط نشأ من تفصيل المركب (و، م، ٣٧، ١٩)

- الدلالة هي كون أمر يفهم منه أمر ولا شك أن الذي فهم منه أمر هو الأمر الدال لا غيره، والذي اتصف به غيره إنما هو الفهم لأمر أي كونه فاهماً له لا الفهم منه بمعنى أنه فهم منه أمر (و، م، ٣٨، ٤)

- الاعتراض بأن الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده وذلك يقتضى تقدّم الدلالة على الفهم فكيف تُفسّر به، فالجواب أن وصف الدال بالدلالة قبل الإفهام إنما هو بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة (و، م، ٣٩، ١٤)

- ما دلّ جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة خالصة أي لم تشبها عملية لصح طرد حدّ المركب وعكس حدّ المفرد (و، م، ٦٦، ١٤)

دلالة الاتصال

- إعلم أن المنفصلات والمتصلات ربّما كان دلالة الإتصال أو (دلالة) الانفصال فيها بعد وضع الموضوع، وربّما كان قبل وضع

- دلالة الالتزام بكون اللزوم ذهنيًا بيّنًا لتعرف بذلك أن بين كل واحدة من دلالاتي التضمن والالتزام وبين دلالة المطابقة عمومًا وخصوصًا بإطلاق كلما وُجدت دلالة التضمن أو الالتزام وجدت دلالة المطابقة لإستنادهما إليها (و، م، ٥٢، ٦)

- في فن الأصول أو في فن البيان فإنهم لا يشترطون في دلالة الالتزام أن يكون اللزوم ذهنيًا بل مطلق اللزوم بأي وجه كان بذلك (و، م، ٥٨، ٣٢)

- دلالة الالتزام لاستلزام المعنى للمدلول (ض، م، ٢٤، ١٩)

دلالة التزامية

- يشترط في الدلالة الالتزامية كون الأمر الخارج بحالة يلزم من تصوّر المسمّى تصوّره وإلا لامتنع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بحالة يلزم من تحقق المسمّى في الخارج تحقّقه فيه كدلالة لفظ العمى على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج (ن، ش، ٤، ٣)

دلالة الانفصال

- إعلم أنّ المنفصلات والمتصلات ربّما كان دلالة الإتصال أو (دلالة) الانفصال فيها بعد وضع الموضوع، وربّما كان قبل وضع الموضوع، أعني بذلك الكلمة التي بها يصار إلى الإتصال والانفصال، كقولك: إن أو كلما في المتصل، أو قولنا: إتما في المنفصل. فيصير لذلك أربعة أصناف من المتصل والمنفصل (س، ق، ٢٥٧، ١)

الإسم على ذي المعنى، إذ كان هذا أعرف. ثم نتقل منه إلى المعنى (س، م، ٥٨، ٢)

دلالة الالتزام

- دلالة الالتزام مثل دلالة المخلوق على الخلق والأب على الابن والسقف على الحائط والإنسان على الضاحك، وذلك أن يدلّ أولاً دلالة المطابقة على المعنى الذي يدلّ عليه أولاً، ويكون ذلك المعنى يصحبه معنى آخر، فينتقل الذهن أيضًا إلى ذلك المعنى الثاني الذي يوافق المعنى الأول ويصحبه (س، ش، ١٤، ٢١)

- دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على لازم معناه كدلالة لفظ (السقف) على (الحائط) (غ، ع، ٣٥٨، ١)

- يُفهم منه (اللفظ) أيضًا معنى ليس هو المعنى المقصود ولا من جُمليته لكنّه لازم له ومُقارنٌ غير مُنفك عنه وتسمّى دلالة إلتزام. كما تدل لفظة المُتحرّك على معنى المُحرّك والسقف على الحائط، فإنّ المُتحرّك لا ينفك عن مُحرّك وإن لم يكن هو المُحرّك ولا مفهوم المُحرّك جزء من مفهومه (ب، م، ٨، ١٢)

- (دلالة) إلتزام (مثل دلالة لفظ السقف على الحائط، والإنسان على قابل صنعة الكتابة) ذكر له (ابن سينا) مثالين: أحدهما: لازم لا يحمل على ملزومه. والثاني: لازم يحمل. وإنّما قال: (قابل صنعة الكتابة) ولم يقل (الكاتب) لأن الأول يلزم الإنسان، والثاني لا يلزمه (ط، ش، ١٨٨، ١)

- دلالة إلتزام وهي دلالة اللفظ على خارج عن مسماه لازماً له لزوماً ذهنيًا بيّنًا (و، م، ٤٤، ٢)

دلالة بالفاظ

مع ذلك في الخارج أم لا (ض، س،
١٨، ٢٤)

دلالة الحد

- دلالة الحد كدلالة الاسم (ت، ر، ١، ٥٨، ١١)

دلالة طبيعية

- دلالة ما في النفس على الأمور فدلالة طبيعية لا
تختلف، لا الدال ولا المدلول عليه، كما في
الدلالة التي بين اللفظ والأثر النفساني؛ فإن
المدلول عليه، وإن كان غير مختلف، فإن
الدال مختلف؛ ولا كما في الدلالة التي بين
اللفظ والكتابة، فإن الدال والمدلول عليه
جميعاً قد يختلفان (س، ع، ٥، ٦)

- الدلالة الطبيعية والعقلية ليستا باختياريتين إلا
أن الطبيعة يمكن تغييرها والعقلية لا يمكن فيها
التغير (و، م، ٤٠، ٥)

دلالة عقلية

- الدلالة الطبيعية والعقلية ليستا باختياريتين إلا
أن الطبيعة يمكن تغييرها والعقلية لا يمكن فيها
التغير (و، م، ٤٠، ٥)

- الدلالة العقلية للفظ ليست خاصة بلفظ دون
لفظ بل هي مشتركة بين جميع الألفاظ بل وبين
جميع الأصوات وإن لم تكن ألفاظاً بخلاف
الدلالة الطبيعية والوضعية للألفاظ فإنهما
مختصان ببعض الألفاظ دون بعض (و، م،
٢٠، ٤١)

دلالة العلامة

- نقول: إن دلالة (الموضع) دلالة العلامة، كأن
المستعين بذلك يقول: إن مرادي فيما أقوله هو

- الدلالة بالألفاظ إنما استمر بها التعارف بسبب
تراضي من المتخاطبين غير ضروري حتى إنه
وإن فرضناه بحسب المعلم الأول ضرورياً من
عند الله أو من جهة أخرى، فإنه بحسب
المشاركة إصطلاحي (س، ع، ٤، ١)

دلالة تامة

- من اللفظ المفرد ما دلالة تامة وهو كل
لفظ يكون السؤال عنه والجواب به مستقلاً
بمفهومه في دلالة، وتلك هي الأسماء
والأفعال، أعني الكل كقولنا زيد وعمر
وفعل وفعل (ب، م، ١٠، ٤)

دلالة التضمن

- دلالة تضمن، كما تدل لفظة الحيوان على
الجسم (س، د، ٤٣، ١٤)

- دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء ما
وُضِعَ له، ضمن دلالة على تمام ما وُضِعَ له
كدلالة لفظ (البيت) على (الحائط) (غ، ع،
١٩، ٣٥٧)

- قد يدل على معنى هو في ضمنه ومن جملته كما
تدل لفظة الإنسان على الحيوان أو على
الناطق، فإن في دلالتها عليه دلالة على كل
واحد منهما وتسمى دلالة التضمن (ب، م،
١١، ٨)

- دلالة تضمن وهي دلالة اللفظ على جزء مسماه
إن كان مرتباً كدلالة الأربعة مثلاً على اثنين
نصفها أو واحد ربعها أو ثلاثة ثلاثة أرباعها
(و، م، ٤٣، ٣)

- دلالة التضمن سميت بذلك لتضمن المعنى
لجزء المدلول أو على لازم معناه الذهني، لزوم

عنه والجواب به غير مُسْتَقِيلٍ بمفهؤيه في دلالته
كقولنا في وإلى ومن وعلى (ب، م، ١٠، ١٠)

دلالة كناية

- دلالة الكناية على الألفاظ أيضاً وضعية والدال
والمدلول فيها جميعاً يختلفان، فالأعيان
والتصورات لا تختلف والألفاظ والكناية
تختلف (سي، ب، ٩٥، ١٦)

دلالة لزوم

- دلالة لزوم كما تدلّ لفظة السقف على الأساس
(س، د، ٤٣، ١٤)

دلالة لفظ

- إن معنى دلالة اللفظ هو أن يكون اللفظ إسماً
لذلك المعنى على سبيل القصد الأول، فإن
كان هناك معنى آخر يقارن ذلك المعنى مقارنة
من خارج، يشعر الذهن به مع شعوره بذلك
المعنى الأول، فليس اللفظ دالاً عليه بالقصد
الأول؛ وربما كان ذلك المعنى محمولاً على
ما يُحمل عليه معنى اللفظ، كمعنى الجسم مع
معنى الحساس؛ وربما لم يكن محمولاً كمعنى
المحرك مع المتحرك (س، د، ٤٢، ١٩)

- دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال
مسموع إسم يرتسم في النفس معنى. فتعرف
النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم؛ فكلما
أورده الحس على النفس إلتفتت إلى معناه
(س، ع، ٤، ٨)

- إعلم بأن دلالة اللفظ على المعنى من ثلاثة
أوجه: (أحدها): بطريق المطابقة كدلالة لفظ
البيت على معناه. (والآخر): بطريق التضمن
كدلالة لفظ البيت على الحائط المخصوص،

الشيء الذي منه كذا ومنه كذا. والشيء الذي
لا يخلو من كذا ومن كذا فيعرفه بأمور خارجة
عنه، هي الفصول التي تلحقه والقسمة التي
تناله، ويكون ذلك كالمخاضة له؛ وهو بيان
ضعيف، فإنه لو كان يدل على الشيء بعلامة
تشمله ولا تُعرف جوهره، لكان بعيداً عن أن
يكون تعريفاً حقيقياً، فكيف هذا التعريف الذي
إنما يعرف الشيء بعارض لا يعنه (س، ج،
٢٧١، ١٤)

دلالة على ماهية

- أصناف الدلالة على الماهية ثلاثة: أحدها على
سبيل الخصوص والإنفراد. مثل دلالة
«الحيوان الناطق» على الطبيعة المشتركة بين
أشخاص الناس. وإما على الشركة. مثل
«الحيوان» فإنه لا يدل على ماهية الإنسان ولا
على ماهية الفرس، ولكن إذا طلبت الماهية
المشتركة لها، فسأل سائل، «ما هذه
المتحركات من الإنسان والفرس والطائر؟»
ف قيل: «الحيوانات» كانت الدلالة واقعة على
كمال حقيقتها المشتركة. وإما على سبيل
الإنفراد والشركة معاً. مثل «الإنسان» فإنه ماهية
لزيد وحده ولزيد مع عمرو بالشركة، وذلك لأن
زيداً ليس ينفرد عن عمرو وبمعنى مقوم، بل
بأحوال عرضت لمادته لو توهم فقدانها لم
يجب أن يكون فقدانها يسبب فقدان زيد وفساده
على ما تحقق في العلم الكلي، وليس إنفرازه
كانفراز الإنسان عن سائر الحيوانات بأمر مقوم
لجوهره (س، ش، ١٦، ٧)

دلالة غير تامة

- ما دلّته غير تامة وهو كل لفظ يكون السؤال

دلالة لفظية

- إن الدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية (هـ، م، ٣، ٢٥)

دلالة لفظية موضعية

- الدلالة اللفظية الموضعية على ما لا يخفى وهي كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى للعلم بالوضع، وهي المنقسمة الى المطابقة والتضمن والالتزام كما قال (اللفظ الدال بالوضع) لا غير اللفظ من الدال ولا اللفظ الدال بالطبع او بالعقل (يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة) لموافقته إيائه، (وعلى جزءه) أي على جزء ما وضع له (بالتضمن) لدلالته على ما في ضمن الموضوع له، (إن كان له) أي لما وضع له (جزءه) (هـ، م، ٤، ٢)

دلالة المطابقة

- دلالة مطابقة، كما يدل الحيوان على جملة الجسم ذي النفس الحساس (س، د، ٤٣، ١٣)
- دلالة المطابقة فمثل ما تدل لفظة «الإنسان» على الحيوان الناطق (س، ش، ١٤، ١٨)
- دلالة التضمن فمثل دلالة الإنسان على الحيوان وعلى الناطق، فإن كل واحد منهما جزء ما يدل عليه الإنسان دلالة المطابقة (س، ش، ١٤، ١٩)

- دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام ما وُضِعَ له كدلالة لفظ الحائط على الحائط (غ، ع، ٣٥٧، ١٧)

- قد يدل اللفظ عند السامع على معناه المقصود عند القائل، كما يفهم الحيوان الناطق من لفظة الإنسان ويُسمى ذلك دلالة المطابقة (ب، م، ٨، ٩)

فإن لفظ الحائط موضوع للمسمى به بالمطابقة فيدل عليه بذلك، ولفظ البيت أيضاً يدل عليه ولكن يفارقه في وجه الدلالة. (والثالث): بطريق الالتزام كدلالة السقف على الحائط فإنه يباين طريق المطابقة والتضمن فلم يكن بد من اختراع اسم ثالث (غ، م، ٨، ٥)

- المعتبر في دلالة الألفاظ، طريق المطابقة والتضمن (غ، ع، ١٠٥، ٧)
- لا يجوز الجواب عن الماهية بالخواص البعيدة، وإن كانت تدل بطريق الالتزام (غ، ع، ١٠٥، ٨)

- دلالة اللفظ على المعنى ينحصر في ثلاثة أوجه وهي المطابقة والتضمن والالتزام (غ، ح، ٩، ١٢)

- دلالة اللفظ على المعنى ليست لذات اللفظ بل بالوضع والاصطلاح فتكون دلالتها تابعة لقصد المتلفظ (سي، ب، ٣٤، ٩)

- دلالة اللفظ على الأثر النفساني دلالة وضعية حصلت بالاتفاق والتواطؤ، لو تواطؤا على غيرها لناب منابها (سي، ب، ٩٥، ١٤)

- دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، وبتوسط لما دخل فيه تضمن كدلالته على الحيوان أو الناطق وبتوسطه لما خرج عنه إلتزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة (ن، ش، ٣، ٢٣)

دلالة اللفظ الوضعية

- دلالة اللفظ الوضعية... اعتبروا هذا القسم لانضباطه وعموم فائدته في العقلات والنقلات والطبيعات وغيرها والتعلم والتعليم (و، م، ٤٢، ٢٠)

وهو تعيين أمر للدلالة بنفسه أي من غير قرينة إذا كانت حقيقة أو بقرينة إذا كانت مجازاً فالدلالة فيها إختيارية تتغير بتغير الوضع (و، م، ٣٩، ٢٢)
- الدلالة الوضعية وهي التي يكون للوضع فيها مدخل (ض، س، ٢٤، ١٦)

دلالتا التضمن والالتزام

- دلالتا التضمن والالتزام باشتراك العقل، والوضع، ويشترط فيهما أن لا يكون الاسم دالاً بالاشتراك على المعنى وعلى جزئه، كالممكن على العام والخاص، أو عليه وعلى لازمه، كالشمس على الجرم والنور بل يكون بانتقال عقلي عن أحدهما إلى الآخر (ط، ش، ١٨٧، ٣)

دليل

- يسمى المتأخر الذي يؤخذ حداً أوسط في هذا البرهان (الذي يعطي الوجود) الدليل (ف، ب، ٤١، ٢٣)

- يسمى بالدليل ما يكون مؤلفاً من مقدمتين، كبراهما مقدمة محمودة، يراها الجمهور ويقول بها، وتؤخذ حجة ودليلاً لا على سبيل أن جزءاً منه دليل على جزء آخر مثل الدخان على النار، بل على أن نفس القول الحاصل من الجزئين معترف به فهو دليل. وربما كان على أمر مستقبل، وربما كان على أمر حاضر، وربما كان عاماً، وربما كان على الأكثر، مثل قولهم: إن الحساد ممقوتون، والمنعمون مودودون. فإن هاتين المقدمتين دليلان أو منهما يتخذ الدليل (س، ق، ٥٧٣، ٤)

- دليل أي متبع مقبول محمود مرجوع إليه (س، ق، ٥٧٣، ١١)

- دلالة المطابقة وضعية صرفة (ط، ش، ١٨٧، ٢)

- دلالة مطابقة وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وُضع له كدلالة لفظ الأربعة مثلاً على ضعف إثنتين (و، م، ٤٢، ٢٧)

- لمعنى المفهوم فيها (دلالة المطابقة) من اللفظ هو عين المعنى الذي وُضع له اللفظ أي عين له بالوضع الحقيقي أو المجازي (و، م، ٤٥، ١)

- سبب فهم المعنى في دلالة المطابقة هو الوضع لتعليق الدلالة فيها على هذا الوصف المناسب وذلك يشعر بعليته فيخرج على هذا بمقتضى طرد التعريف فهم جزء المسمى الذي وُضع له اللفظ (و، م، ٤٩، ١)

- دلالة اللفظ على ما وافقه... دلالة المطابقة (ض، س، ٢٤، ١٥)

- اللفظ إما أن يدلّ على جميع المعنى الموضوع له فدلالة المطابقة لمطابقة الدالّ على المدلول أو على جزء معناه (ض، س، ٢٤، ١٧)

دلالة المطابقة والتضمن والالتزام

- إن تسمية الدلالة مطابقة وتضمناً والتزاماً إنما هي بسبب كون تلك الدلالة دلالة بالوضع لتامه أو لجزئه أو للزومه (ه، م، ٤، ٢٨)

دلالة معنى على معنى

- إذا أخطرت ببالك الأبيض، فكان شيئاً ذا بياض، ذلك هذا على البياض دلالة المعنى على المعنى والأمر على الأمر (س، م، ٥٨، ٦)

دلالة وضعية

- الدلالة الوضعية أن تكون الدلالة سببها الوضع

- الدليل أقوى من العلامة، وكأنَّ العلامة دليل ضعيف (س، ق، ٥٧٥، ١١)
- إن كان الأوسط في برهان إنَّ، مع أنَّه ليس بعلة لنسبة حدِّي النتيجة، هو معلول لنسبة حدِّي النتيجة لكنه أعرف عندنا سُمِّي دليلاً (س، أ، ٥٣٦، ٥)
- الدليل... هو في... قياس إضماري حده الأوسط شيء إذا وُجد في الأصغر دائماً تبعه وجود شيء للأصغر دائماً كيف كان، ويكون على نظام الشكل الأول لو صُرِّح بمقدمته. ومثاله: هذه المرأة ذات لبن فهي إذن قد وَلَدَتْ. وربما يسمَّى القياس نفسه دليلاً وربما يسمَّى له الحد الأوسط (مر، ت، ١٩١، ٤)
- إذا كان الأوسط معلول الأكبر ولكنه يكون علة لوجود الأكبر في الأصغر، أو كان الأوسط والأكبر معلولي علة واحدة ولكنَّ الأوسط يكون علة لوجود الأكبر في الأصغر، يسمَّى برهان «إنَّ» مطلقاً. إذا كان الأوسط معلولاً لوجود الأكبر في الأصغر يسمَّى «دليلاً» (مر، ت، ٢٢٧، ١٢)
- وجه الدليل عين المدلول أو غيره فنقول كل مفردين جمعتهما القوة المفكَّرة ونسبَتْ أحدهما إلى الآخر بنفي أو إثبات وعرضته على العقل لم ينحل العقل فيه من أحد أمرين: إمَّا أن يصدق به أو يمتنع من التصديق. فإن صدَّق فهو الأولى المعلوم بغير واسطة ويُقال إنه معلوم بغير نظر ودليل وحيلة وتأمل وكل ذلك بمعنى واحد، وإن لم يصدق فلا مطمع في التصديق إلاَّ بواسطة وتلك الوسطة هي التي تُنسب إلى الحكم فيكون خبراً عنها وتنسب إلى المحكوم عليه فتجعل خبراً عنه فيصدق، فيلزم من ذلك بالضرورة التصديق بنسبة الحكم إلى المحكوم
- عليه (غ، ص، ٥٢، ٦)
- لَمَّا كان السبب الخاص لحصول النتيجة في الذهن التفتُّن لوجود النتيجة بالقوة في المقدَّمة أشكِّل على الضعفاء فلم يعرفوا أن وجه الدليل عين المدلول أو غيره (غ، ص، ٥٣، ٩)
- الدليل: وهو في هذا الموضع قياس إضماري حده الأوسط شيء إذا وجد للأصغر تبعه وجود شيء آخر للأصغر دائماً كيف كان ذلك الإلتباع، ويكون على نظام الشكل الأول لو صُرِّح بمقدمته (سي، ب، ٢١٦، ٥)
- إنَّ هنا نوعاً من البرهان يُسمَّى برهاناً بالإضافة إلينا وهو الذي يُسمَّى «الدليل» لا بالإضافة إلى الأمر في نفسه (ش، ب، ٣٧٨، ١٩)
- البرهان المسمَّى برهان إنَّ، وهو لا يخلو: إمَّا أن يكون الأوسط فيه معلولاً لوجود الحكم في الخارج. أو لا يكون. فالأول: يسمَّى دليلاً. والثاني: لا يُخصَّص بإسم. والدليل يشارك برهان لِم، في الحدود. ويتخالفان في وضع الأوسط والأكبر. وفي النتيجة (ط، ش، ٥٣٥، ٩)
- أمَّا في الدليل، فلا يمكن أن يكون الأوسط مع كونه معلولاً لوجود الأكبر في الأصغر، علة لوجود الأكبر؛ لأنَّه يلزم من ذلك تقدُّم وجود الأكبر في الأصغر على وجوده مطلقاً، وهو محال (ط، ش، ٥٣٨، ٩)
- الدليل لا يجب انعكاسه (ت، ر، ٤٠، ٨)
- كون «الوسط» - الذي هو «الدليل» - قد يفتقر إليه في بعض القضايا بعض الناس دون بعض، فهذا أمر بين (ت، ر، ١٠٥، ٢٢)
- لا تجد أحداً من سائر أصناف العقلاء غير هؤلاء يُنظِّم دليله من «المقدِّمتين» كما ينظِّمه

- هؤلاء. بل يذكرون الدليل المستلزم للمدلول (ت، ر١، ١٢٣، ٤)
- الدليل قد يكون مقدمة واحدة، وقد يكون مقدمات، وقد يكون مقدمات، بحسب حاجة الناظر المستدل، إذ حاجة الناس تختلف (ت، ر١، ١٢٣، ٥)
- ما يعتبر في كونه «دليلاً» هو كونه «مستلزماً» للحكم لازماً للمحكوم عليه (ت، ر١، ١٣١، ٢٠)
- لا بد أن يعرف كل فرد من أفراد الحكم الكلي المطلوب يلزم كل فرد من أفراد الدليل (ت، ر١، ١٥٩، ١٠)
- إن ما ذكروه (المنطقيون) من حصر «الدليل» في «القياس» و«الاستقراء» و«التمثيل» حصر لا دليل عليه، بل هو باطل (ت، ر١، ١٦٨، ١٥)
- «الدليل» هو المرشد إلى المطلوب؛ وهو الموصل إلى المقصود؛ وهو ما يكون العلم به مستلزماً للعلم بالمطلوب (ت، ر١، ١٧٠، ٢٥)
- يسمى «الدليل» لما كان من شأنه أن يستلزم المدلول، وإنما يتخلف استلزامه لفوات شرط أو وجود مانع (ت، ر١، ١٨٠، ٢٤)
- الذين يجعلون «العلة» و«الدليل» يراد به هذا أو هذا أقرب إلى المعقول من جعل هؤلاء «الدليل» لا يكون إلا من مقدمتين (ت، ر١، ١٨١، ٥)
- لما علموا (المنطقيون) أن «الدليل» قد يحتاج إلى مقدمات، وقد يكفي فيه مقدمة واحدة، قالوا: إنه ربما أدرج في «القياس» قول زائد، أي مقدمة ثالثة زائدة على مقدمتين لغرض فاسد أو صحيح، كبيان المقدمتين، ويسمونه «المرتب» (ت، ر١، ١٩٠، ٩)
- الدليل هو ما يستلزم الحكم المدلول عليه (ت، ر١، ١٩٢، ٩)
- وجه الدليل «العلم بلزوم المدلول له» سواء سُمي «استحضاراً» أو «تفطناً» أو غير ذلك. فمتى استحضر في ذهنه لزوم المدلول له علم أنه دال عليه (ت، ر١، ١٩٤، ١٥)
- «الوسط» هو الدليل، وهو الواسطة في العلم بين الملزوم واللازم، وهما المحكوم والمحكوم عليه، فإن الحكم لازم للمحكوم عليه ما دام حكماً له (ت، ر١، ١٩٤، ٢١)
- إن جاز أن يدعي (النظار المتأخرون) في الدليل الذي لا يحتاج إلا إلى مقدمة أن الأخرى مضمرة محذوفة جاز أن يدعي فيما يحتاج إلى اثنتين أن الثالثة محذوفة، وكذلك فيما يحتاج إلى ثلاث، وليس لذلك حد (ت، ر١، ٢٠٠، ١٢)
- إذا كان المدلول لازماً للدليل فمعلوم أن اللازم إما أن يكون مساوياً للملزوم، وإما أن يكون أعم منه. فالدليل إما أن يكون مساوياً للحكم المدلول في العموم والخصوص، وإما أن يكون أخص منه، لا يكون الدليل أعم منه (ت، ر١، ٢٠٣، ١)
- الدليل هو «الحد الأوسط»، وهو أعم من «الأصغر» أو مساوٍ له، و«الأكبر» أعم منه أو مساوٍ له. و«الأكبر» هو الحكم، والصفة، والخبر، وهو محمول النتيجة. و«الأصغر» هو المحكوم عليه، الموصوف، المبتدأ، وهو موضوع النتيجة (ت، ر١، ٢٠٣، ٢١)
- (حال) «الدليل» و«البرهان»، فإن الدليل هو المرشد إلى المطلوب والموصل إلى المقصود (ت، ر١، ٢، ٧، ٢٤)
- الدليل ما يكون النظر الصحيح فيه موصلاً إلى

- «الدليل» أعم من «القياس». فإنّ الدليل قد يكون بمعنيّ على معيّن، كما يستدلّ بالنجم وغيره من الكواكب على الكعبة (ت، ر، ٢)، (٩، ٩١)

- لا بدّ في الدليل من أن يكون ملزومًا للحكم، والملزوم قد يكون أخصّ من اللازم، وقد يكون متساويًا له، ولا يجوز أن يكون أعمّ منه (ت، ر، ٢)، (٧، ٩٤)

- النظر في الدليل، وهو العلم بالدليل المستلزم للعلم بالمدلول عليه. وهو تصوّر الحدّ الأوسط المستلزم لثبوت الأكبر للأصغر (ت، ر، ٢)، (٦، ٩٧)

- الدليل الذي يقيمه صاحب قياس الشمول على صحة المقدّمة الكبرى الكلية يقيمه صاحب قياس التمثيل على علّة الوصف (ت، ر، ٢)، (٦، ٩٩)

- الدليل هو وسط في الذهن للمستدلّ، ليس هو وسطًا في نفس ثبوت الصفة للموصوف (ت، ر، ٢)، (٢٢، ١٣٥)

- «الدليل» باتّفاق العقلاء أعمّ من «العلّة»، بل كل ملزوم يستلزم غيره يمكن الاستدلال به عليه مطلقًا (ت، ر، ٢)، (١١، ١٣٧)

- كلّ دليل فهو ملزوم لمدلوله. فكونه مستلزمًا لمدلوله صفة له لازمة له (ت، ر، ٢)، (١٧، ١٤٠)

- «الدليل» هو ما يستلزم الحكم المدلول عليه (ت، ر، ٢)، (٩، ١٩٢)

دليل اقناعي

- الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به للعلم أو الظن بشيء آخر، أو من الظن به الظن بشيء آخر، فالشيء الأول يسمّى دليلًا برهانيًا وبرهانيًا إن لم يتخلل الظن وإلاّ فدليلًا إقناعيًا

علم أو ظن (ت، ر، ٢)، (٢، ٨)

- لفظ «الدليل» بما يوصل إلى العلم، ويسمّى ما يوصل إلى الظن «أمانة». وهذا اصطلاح من اصطلاح عليه من المعتزلة ومن تلقاه عنهم (ت، ر، ٢)، (٣، ٨)

- الدليل ملزوم للمدلول عليه، والمدلول لازم للدليل (ت، ر، ٢)، (٧، ٨)

- قد يكون الدليل مقدّمة واحدة متى علّمت علم المطلوب. وقد يحتاج المستدلّ إلى مقدّمتين، وقد يحتاج إلى ثلاث مقدّمات، وأربع، وخمس، وأكثر، ليس لذلك حدّ مقدّر يتساوى فيه جميع الناس في جميع المطالب (ت، ر، ٢)، (٨، ٨)

- المطلوب هو العلم، والطريق إليه هو الدليل. فمن عرف دليل مطلوبه عرف مطلوبه، سواء نظّمه بقياسهم أم لا (ت، ر، ٢)، (٩، ١٣)

- الدليل الذي يُصوّر بصورة القياس «الاقتراني» يُصوّر أيضًا بصورة «الاستثنائي»، ويُصوّر بصورة أخرى غير ما ذكره (المنطقيون) من الألفاظ وترتيبها (ت، ر، ٢)، (١٠، ٤٨)

- جميع الأدلة ترجع إلى أن الدليل مستلزم للمدلول (ت، ر، ٢)، (٥، ٥٠)

- تنازع النظار في العلم الحاصل بالدليل: هل هو لزومه عن الدليل لزومًا عاديًا كما يقولونه في الشيع مع الأكل، أو لزومًا عقليًا يسمّى «التضمن» بحيث لا يمكن الانفكاك عنه كما يمتنع وجود العلم والإرادة بدون الحياة (ت، ر، ٢)، (٢٤، ٨٨)

- حصول العلم بالدليل دون المدلول عليه ليس ممتنعًا لذاته، بل الأول سبب للثاني، ومقتض له، وموجب له، بحكم سنة الله تعالى في عباده (ت، ر، ٢)، (٣، ٨٩)

تلك الكيفية مادة القضية، واللفظ الدال عليها
يُسَمَّى جهة القضية (ن، ش، ١٣، ٨)

دور

- النتائج قد ترجع بالتساوي، فإن معنى الدور هو
هذا (أ، ب، ٤٤٠، ١)

- بيان الدور هو جزء من المصادرة على
المطلوب الأول (ف، س، ١٥٣، ٨)

- بيان الدور أن تؤخذ النتيجة وعكس إحدى
المقدمتين، فنتج المقدمة الثانية. فإن أدخل
حدَّ غريب، لم يكن بيان الدور؛ وإن أنتج أيضًا
شيء غريب، لم يكن بيان الدور؛ بل بيان
الدور أن يبين الشيء بما يبين به (س، ق،
١٨، ٥٠٧)

- إن الدور نفسه ذهابٌ إلى غير نهاية، ولكن في
موضوعاتٍ متناهية العدد (س، ب، ٦٨، ١٢)

- الدور أن تؤخذ النتيجة وعكس إحدى
المقدمتين، فنتج المقدمة الثانية مثل قولك
كل - ج ب - وكل - ب أ - فيتج كل - ج أ -
(ب، م، ١٧٨، ١١)

- الدور هو أن يبين الشيء بما يبين بالشيء سواء
كان بعكس واحد أو أكثر ولا مشاحة معهم في
تخصيص اسم الدور بما يتم البيان فيه بعكس
واحد، وإن كانت السالبة صغرى فيمكن نتائجها
بالنتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني بعينه
(سي، ب، ١٨١، ١٢)

- الشكل الثاني فيمكن نتاج الكبرى السالبة من
الكليتين بالنتيجة وعكس الصغرى ثم عكس
النتيجة الثانية، ولكن هذا لا يكون دورًا عند
أكثرهم لأنه يحتاج إلى عكس زائد وفي الحقيقة
هو دور (سي، ب، ١٨١، ١٢)

- الدور توقّف الشيء على ما يتوقّف عليه إما

وامارة، والشيء الثاني يسمّى مدلولاً (ه، م،
٢٤، ٣)

- الدليل الإقناعي والامارة ما يلزم من العلم أو
الظن به الظن بشيء آخر (ه، م، ٣٥، ٧)

دليل برهاني

- الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به
للعلم أو الظن بشيء آخر، أو من الظن به الظن
بشيء آخر، فالشيء الأول يسمّى دليلًا برهانيًا
وبرهانيًا إن لم يتخلل الظن وإلا فدليلاً إقناعيًا
وامارة، والشيء الثاني يسمّى مدلولاً (ه، م،
٢٣، ٣)

- الدليل البرهاني والبرهان ما يلزم من العلم أو
الظن به العلم بشيء آخر (ه، م، ٣٥، ٦)

دهر

- الدهر: هو المعنى المعقول، من إضافة الثبات
إلى النفس في الزمان كله (غ، ع، ٣٠٣، ٨)

دوام

- الدوام شمول النسبة جميع الأزمان والأوقات
(ه، م، ٥٩، ٣)

- الدوام ثلاثة: (الدوام) الأزلي إما مطلقًا أو
مقيّدًا بنفي الضرورة الأزلية أو الذاتية أو
الوصفية. الثاني الذاتي إما مطلقًا أو مقيّدًا بنفي
الضرورة الأزلية أو الذاتية أو الوصفية أو بنفي
الدوام الأزلي. الثالث الوصفي إما مطلقًا أو
مقيّدًا بنفي الضرورة الأزلية أو الذاتية أو
الوصفية أو بنفي الدوام الأزلي أو الذاتي. فهو
ثلث عشر قضية ونسبة بعضها إلى بعض بالعموم
والخصوص (م، ط، ١٤٧، ١)

- الضرورة والدوام واللاضرورة واللادوام تُسمّى

دور كوني

- «الدور الكوني» الذي يذكر في الأدلة العقلية أنه «لا يكون هذا حتى يكون هذا ولا يكون هذا حتى يكون هذا» (ت، ر، ٢، ١٤، ٤)

دور معي

- «الدور المعني» فهو كدور الشرط مع المشروط، وأحد المتضائفين مع الآخر إذا قيل: «صفات الرب لا تكون إلا مع ذاته، ولا تكون ذاته إلا مع صفاته» (ت، ر، ٢، ١٤، ١٣)

دوران

- «التجوية» تحصل بنظره واعتباره وتدبره (العقل)، كحصول الأثر المعين دائراً مع المؤثر المعين دائماً. فيرى ذلك عادة مستعرة، لا سيما إن شعر بالسبب المناسب. فيضم «المناسبة» إلى «الدوران» مع «السبر والتقسيم» (ت، ر، ١، ١٠٧، ٢٢)
- إثبات العلة في الأصل لا بد فيها من «الدوران» أو «التقسيم» (ت، ر، ١، ٢٠٩، ٢٦)
- ما ذكره (المنطقيون) من أن «قياس التمثيل» إنما يثبت به «الدوران» أو «التقسيم». وكلاهما لا يفيد إلا الظن، قول باطل. ويلزمهم مثل ذلك في «قياس الشمول» (ت، ر، ١، ٢٣٠، ١٨)

بمرتبة أو بمراتب، فالأولى أن يقال فإن كون النظر ترتيب أمور مبني على كون النظر مركباً كلياً، إذ الواجب تطبيق المَعْرِف بالكسر على المَعْرِف بالفتح لا العكس، وكون النظر مركباً كلياً مبني على كون المَعْرِف مركباً كلياً (هـ، م، ٤٦، ٢٣)

- حقيقة قولهم (المنطقيون) أنه لا يعلم «الذاتي» من «غير الذاتي» حتى تُعلم «الماهية»، ولا تعلم «الماهية» حتى تُعلم الصفات «الذاتية» - التي منها تؤلف «الماهية». وهذا دور (ت، ر، ١، ٩٤، ١٢)

- لو عُرِف العلم بغيره لزم الدور (ت، ر، ١، ٩٨، ١١)

- العلم لا يقال فيه معرفة المعلوم، لأن المعلوم مشتق من العلم، والمشتق لا يعرف إلا بعد معرفة المشتق منه، فمعرفة المعلوم إذن تتوقف على معرفة العلم، والعلم على معرفة المعلوم، فجاء الدور (ض، س، ٢٧، ٣٦)

- الدور توقف كل واحد من الشئين على الآخر (ض، س، ٣٣، ٢٤)

دور قبلي

- «الدور القبلي» الذي يذكر في العلل، وفي الفاعل المؤثر، ونحو ذلك. مثل أن يقال: «لا يجوز أن يكون كل من الشئين فاعلاً للآخر، لأن يفضي إلى الدور» (ت، ر، ٢، ١٤، ٨)

ذ

اللازمُ عنه ولا يخلو ولا في وقت من الأوقات
منه (ف، م، ١٢٧، ٤)

- معنى جوهر الشيء هو ذات الشيء وماهيته
وجزء ماهيته، فالذي هو ذات في نفسه وليس
هو ذاتاً لشيء أصلاً هو جوهر على الإطلاق،
كما هو ذات على الإطلاق، من غير أن يُضاف
إلى شيء أو يُقيد بشيء (ف، ح، ٦٣، ٩)

- كل ما هو بالعرض في شيء ما فإنه موجود فيه
على الأقل. وكل ما هو بالذات لا بالعرض
فهو إما دائم فيه وإما في أكثر الأوقات (ف،
ح، ٩٧، ١٠)

- الذات يُقال على كل مشار إليه لا في موضوع.
ويقال على ما يُعرف في مشار إليه مما
ليس في موضوع ما هو، مما تدل عليه لفظة
مفردة أو قول (ف، ح، ١٠٦، ٢)

- يُقال أيضاً (الذات) على كل مشار إليه في
موضوع. ويُقال على كل ما يُعرف في مشار
مشار إليه مما في موضوع ما (ف، ح،
١٠٦، ٤)

- يُقال (الذات) على كل ما يُقال عليه الجوهر
وعلى ما لا يُقال عليه الجوهر (ف، ح،
١٠٦، ٩)

- ذات الشيء فهو ذات مضافة. فإنه يُقال على
ماهية شيء وأجزاء ماهيته وبالجمله لكل ما
أمكن أن يُجاب به في أي شيء كان في جواب
«ما هو» ذلك الشيء، كان الشيء مشاراً إليه لا
في موضوع أو نوعاً له أو كان مشاراً إليه في
موضوع أو نوعاً له (ف، ح، ١٠٦، ١١)

- يقال (الذات) في المحمول إنه محمول على
الموضوع «بذاته» متى كانت ماهية الموضوع أو
جزء ماهيته هي أن يوصف بذلك المحمول،
مثل أن الحيوان محمول على الإنسان «بذاته»

ذائع

- ليس الذائع هو الصادق بل قد يذيع غير
الصدق، ويصدق غير الذائع (ب، م،
٢٣٤، ١٧)

ذات

- (الشيء) الذي بالذات مثل الموت التابع للذبح
فإنه يُوجد عند الذبح بالذات (ف، د، ٢٦، ١)
- يُقال إن الأمر في الشيء أو به أو له أو منه أو
إليه أو عنه أو عنده أو عليه أو معه بالذات، إذا
كان في طباع الأمر أن يكون منسوباً إلى ذلك
الشيء، أو أن يكون في طباع الشيء أن يُنسب
إليه ذلك الأمر بأحد تلك الأنحاء، أو أن يكون
ذلك في طباعهما جميعاً (ف، م، ١١٧، ١٤)

- اللازم قد يكون لازماً بالعرض، مثل ما نقول
إن جاء زيد إنصرف عمرو، إذا اتفق أن وجد
ذلك في حين ما، فإن انصراف عمرو لازم
لمجيء زيد لكنه بالعرض. وقد يكون بالذات،
واللازم بالذات قد يكون لازماً على الأكثر،
كقولنا إذا طلعت الشغرى العبور بالغداة اشتد
الحر وانقطعت الأمطار، فإن ذلك لازم لطلوع
الشغرى بالذات لكن على الأكثر. وقد يكون
لازماً باضطرار وهو الدائم للزوم الذي لا
يُمكن أن يفارق الشيء الذي بوجوده وُجد.
وهو أن يكون في أي وقت وُجد الشيء وُجد

(ف، ح، ١٠٧، ١٦)

لعلها من الإضطرار بمنزلة الموت تابع للجزء
المنخر، وذلك أن الموت تابع للنحر من
الإضطرار (ز، ب، ٢٢٧، ١٥)

- ذات كل شيء واحد ربما كان معنى واحداً
مطلقاً ليس يصير هو ما هو بمعان كثيرة، إذا
التأمت يحصل منها ذات للشيء واحدة (س،
د، ٢٨، ١٤)

- ربما كان واحداً ليس بمطلق، بل تلتئم حقيقة
وجوده من أمور ومعان إذا التأمت حصل منها
ماهية الشيء، مثال ذلك الإنسان، فإنه يحتاج
أن يكون جوهرًا، ويكون له إمتداد في أبعاد
يفرض فيه طولاً وعرضاً وعمقاً، وأن يكون مع
ذلك ذا نفس، وأن تكون نفسه نفساً يفتدى بها
ويحس ويتحرك بالإرادة، ومع ذلك يكون
بحيث يصلح أن يفهم المعقولات، ويتعلم
صناعات ويعلمها - إن لم يكن عائق من خارج
- لا من جملة الإنسانية؛ فإذا التأم جميع هذا
حصل من جملتها ذات واحدة هي ذات
الإنسان (س، د، ٢٩، ٧)

- إن الذات إذا حصلت بالفعل، فما يلحقها لا
يحدث لها نوعية مخصوصة، ولا جنسية
مخصوصة، لأن ماهيتها الذاتية تكون واحدة
مستقرة، ولا يصير لها ماهيات أخرى بالنسب
والإضافات العرضية (س، م، ٧٩، ٣)

- إن الذات مطلقاً غير موضوعة لتخصيص، وإذا
تخصّصت فتتخصّص ببعض أمثال الإنسان
والضحك، والكلام في ذلك كالكلام في
الإنسان والضحك، بل الذات من أحوال ذلك
الخاصي. وهو في خاصيته شيء وفي كونه ذاتاً
شيء (س، ش، ١٣، ٦)

- إن حقيقة الذات هي ما هي بجميع ما تنقوم به
(س، ش، ٤٠، ١٥)

- الماهية والذات قد تكون منقسمة وقد تكون غير
منقسمة. فما كانت ماهيته منقسمة فإن التي
يقال إنها ماهيته ثلاثة، إحداها جملته التي هي
غير ملخصة، والثانية الملخصة بأجزائها التي
بها قوامها، والثالثة جزء جزء من أجزاء الجملة
كل واحد بجملته على حiale (ف، ح،
١١٦، ٨)

- ربما سمي وجود الشيء إثبته، ويسمى ذات
الشيء إثبته. وكذلك أيضاً جوهر الشيء يسمى
إثبته. فإن كثيراً ما نستعمل قولنا إثبته الشيء بدل
قولنا جوهر الشيء، فترى أنه لا فرق بين أن
نقول ما جوهر هذا الثوب وبين أن نقول ما إثبته
(ف، أ، ٤٥، ٧)

- المعاني التي يقال عليها ما بالذات... أربعة:
الأول منها سائر المحمولات المأخوذة في
حدود الموضوعات بمنزلة الحيوان للإنسان.
فإنك إذا حددت الإنسان أخذت الحيوان في
حدّه من قبل أنه ذاتي له. والثاني سائر
المحمولات المأخوذة موضوعاتها في حدودها
بمنزلة الإستقامة والانحناء للخط والفرد والزوج
في العدد. فإنك إذا رمت تحديد أي هذه أردت
أخذت موضوعه في حدّه. وذاك أنك إذا
حددت الزوج قلت إنه عدد ينقسم بقسمين
متساويين. والثالث هو سائر الأشخاص، أعني
الجواهر الأول، فإنه قد يقال بالذات لكل
واحد من الجواهر الأول. وذلك أن سائر
الجزئيات منها جواهر ومنها أعراض،
وجزئيات الأعراض لا يقال فيها إنها بالذات
لأنها موجودة في غيرها. فأما الأشخاص
الجواهر التي غير موجودة في غيرها يقال إنها
بذاتها. والرابع هو المعلولات التي هي لازمة

- إذا دُلَّ على حقيقة الذات فيدلَّ على سبيل نقل الدهن من ناقص إلى تامٍّ ومن شيء إلى لازمه الخارج عنه، لا على سبيل المطابقة التي هي الدلالة باللفظ على المعنى بنفسه وذاته (س، ش، ٤٠، ١٧)

- ذات كل شيء واحدة (مر، ت، ٢٣، ٥)
- الحدُّ بالحقيقة... هو الذي يكون مُفهِمًا للذات الموجودة بعلةتها (ش، ب، ٤٦٩، ٥)
- من المعقولات: معقولاً بنفسه هو الذات، ومعقولاً بغيره هو الصفة (ط، ش، ١٩٤، ٢)
- توقف معرفة الذات على معرفة الذاتيات وبالعكس يستلزم الدور (ت، ر، ٩٤، ٥)

- يتوقف معرفة «الذات» - التي هي «الماهية» - على معرفة «الذاتيات»، وتتوقف معرفة «الذاتيات» - أي معرفة كونها هي «الذاتيات» - لهذه «الماهية» دون غيرها من «اللوازم» - على معرفة «الذات». فيتوقف معرفتها على معرفتها. فلا يُعرف هو ولا يُعرف «الذاتيات» (ت، ر، ٩٥، ٤)

- من تصوّر «الذات» بهذه «اللوازم» فتصوّره أتمّ ممن لم يتصوّرها بهذه «اللوازم» (ت، ر، ١٠٥، ١٠)

ذات الشيء

- إن كنا نعني بالجواهر ذات الشيء ونفس الشيء، وكان هذا هو ذاتاً لكن ليس بذات لغيره بل ذاتاً لنفسه، كان جوهرًا بنفسه وكان هو الجوهر على الإطلاق (ف، ح، ١٧٨، ٥)
- إن قولنا: لفظ ذاتي، يدلُّ على لفظ لمعناه نسبة إلى ذات الشيء، ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوبًا إلى ذات الشيء، إنما ينسب إلى الشيء ما ليس هو. فلهذا بالحرّي أن يُظنَّ أنَّ لفظ

الذاتي إنما الأولى به أن يشتمل على المعاني التي تقوم الماهية، ولا يكون اللفظ الدالُّ على الماهية ذاتيًا، فلا يكون الإنسان ذاتيًا للإنسان، لكن الحيوان والناطق يكونان ذاتيين للإنسان (س، د، ٣١، ٢)

- ذات الشيء حقيقته، ولا يطلق على غير الموجود (ط، ش، ٥٤٠، ١)

ذات وسط

- غير ذات الوسط هي التي ليس توجد أخرى أقدم منها (أ، ب، ٣١٤، ١٢)

- قولي «بذاته» وقولي «بما هو موجود» هما أشياء واحدة بأعيانها (أ، ب، ٣٢٤، ١٢)

- يُقال أيضًا في المحمول إنّه محمول على الموضوع «بذاته» متى كان الموضوع إذا حُدَّ لزم من حدّه أن يوجد له ذلك المحمول، وهو أن تكون ماهية الموضوع توجب دائمًا أو على أكثر الأمر أن يوجد له ذلك المحمول حتّى تكون ماهية، وحدّه هو السبب في أن يوجد له ذلك المحمول (ف، ح، ١٠٨، ١١)

- يُقال في شيء إنّه منسوب إلى شيء آخر «بذاته» أي نسبة كانت متى كان أحدهما أو كلّ واحد منهما محتاجًا في أن تحصل ماهيته إلى أن تكون له تلك النسبة، أو إن كانت ماهية أحدهما أو كلّ واحد منهما توجب أن تكون له تلك النسبة (ف، ح، ١٠٨، ٢٠)

- (يُقال على معنى بذاته) مستغن في أن يُحصَلَ ماهيته بنفسه من غير حاجة إلى مقولة أخرى (ف، ح، ١٠٩، ٧)

- قولنا في الشيء إنّه «بذاته» قد يُقال على ما

وجوده لا يُسَبُّ أصلاً لا لفاعل ولا مائة ولا
صورة ولا غاية أصلاً (ف، ح، ١٠٩، ٢١)

ذاتي

- إذا اتفق أن سبق للإنسان معرفة ما هو ذاتي
بالحقيقة، ولم يخطر بباله ما هو له بالعرض
فكان ما هو له بالعرض صادقاً عليه مثل صدق
الذاتي (ف، س، ١٤٢، ٥)

- قيل في التمييز بين الذاتي والعرضي: إن الذاتي
مقوم والعرضي غير مقوم، ثم لم يُحصَل، ولم
يتبين أنه كيف يكون مقوماً، أو غير مقوم. وقيل
أيضاً: إن الذاتي لا يصح توهمه مرفوعاً مع
بقاء الشيء، والعرضي يصح توهمه مرفوعاً مع
بقاء الشيء (س، د، ٣٣، ٨)

- إن من الصفات ما يصح سلبه وجوداً، ومنها ما
يصح سلبه توهماً لا في الوجود، ومنها ما
يصح سلبه توهماً مطلقاً، ومنها ما لا يصح
سلبه بوجه وهو عارض، ومنها ما لا يصح سلبه
وهو ذاتي، لكن يتميز من العارض بأن الذهن
لا يوجب سبق ثبوت ما الذاتي له ذاتي قبل
ثبوت الذاتي، بل ربما أوجب سبق ثبوت
الذاتي. وأما العرض فإن الذهن يجعله تالياً،
وإن وجب ولم ينسلب (س، د، ٣٧، ٢)

- كل ذاتي لا يدل بوجه على ماهية الشيء فهو
دال على الإتيان (س، د، ٤٤، ٨)

- إن الذاتي للشيء، كاللون للبياض، قد يكون
عرضياً لشيء آخر، كما هو للجسم، وهذا لا
يوجب منع قولنا: إن الذاتي لا يكون عرضياً؛
فإن غرضنا يتوجه إلى أنه لا يكون عرضياً لذلك
الشيء الذي هو له ذاتي (س، د، ٤٥، ٦)

- الذاتي للشيء لا يكون له بعلة خارجة عن ذاته؛
وما يكون بعلة خارجة فليس مقوماً ذاتياً (س،

م، ٦١، ١٧)

- يقال: ذاتي من جهة لكل شيء مقول على
الشيء من طريق ما هو، وهو داخل في حده،
حتى يكون سواء قلت «ذاتي» أو قلت مقول من
طريق ما هو، وهو داخل في حده. وهذا هو
جنس الشيء، و«جنس جنسه»، وفصله، وفصل
جنسه، وحده، وكل مقوم لوجود الشيء مثل
الخط للمثلث، والنقطة للخط المتناهي من
حيث هو خط متناهٍ (س، ب، ٧٣، ٤)

- قد تطلق لفظة «بذاته» و«الذاتي» ويعنى به
العارض المأخوذ في حده الموضوع أو ما
يقوم به على ما قيل. وربما قيل على معنى أخص
وأشدّ تحقيقاً، فيعني به ما يعرض للشيء ويقال
عليه لذاته ولما هو هو، لا لأجل أمرٍ أعظم منه،
ولا لأجل أمرٍ أخص منه. وحين استعمل على
هذا المعنى في التعليم الأول فقد يتضمن شرط
الأولية، وكذلك من غير استثناء وشرط، أنتج
منه أنه يجب أن يكون أولياً (س، ب،
٧٥، ٢١)

- إن الذاتي من حيث عُلِمَتْ ذاتيته لا يشك في
وجوده لما هو موجود له، بل كل ما قنع منه
بالوجود لم يبيل بأن يجري مجرى ما يعرض
(س، ج، ٦٥، ١٣)

- إن الذاتي ليس بمعنى ما يفتر الشيء إليه في
وجوده، ككون الإنسان مولوداً، بل يُعنى به ما
أقوله: وهو أن ذلك قد يكون بحسب الحمل
والوضع (مر، ت، ٩، ٢)

- يكون الذاتي بعينه هو ما هو ذاتي له (مر، ت،
٩، ٤)

- الذاتي هو الذي يقوم ماهية ما يُقال عليه (مر،
ت، ٩، ١٦)

- معنى الذاتي هو أنه إذا فهم الشيء وفهم

- الجزئيات التي تحته فهمت معها ثلاثة أشياء: أولها أن ذلك الجزئي له ذلك المعنى. وثانيها أن يكون المعنى الذاتي متقدماً على ما هو ذاتي له من جزئياته. وثالثها أن لا يكون الشيء قد استفاد المعنى الذي هو الذاتي له من غيره... فكل ما له هذه الأحكام الثلاثة فهو ذاتي للشيء وما ليس له هذه الأحكام الثلاثة فهو عَرَضِي (مر، ت، ١٠، ١٤)
- الذاتي الذي يدخل الموضوع فيه حدّه فهو مثل الزوجية للاتينية، ومساواة الزوايا الثلث من المثلث لقائمتين (مر، ت، ١١، ٢١)
- الفرق بين العرضي اللازم والذاتي أن العرضي يكون بعد تحقق الشيء، والذاتي يكون متقدماً على حقيقة الشيء (مر، ت، ١٢، ١٥)
- الذاتي منه ما هو مقول في جواب ما هو ومنه ما ليس بمقول في جواب ما هو (مر، ت، ١٣، ٧)
- إصطلاح قوم على أن يُسموا الذاتي مقولاً في جواب أي ما هو فصلاً (مر، ت، ١٤، ١٦)
- نعني بالذاتي شيئين: أحدهما أن يكون المحمول مأخوذاً في حدّ الموضوع، مثل الحيوان في حدّ الإنسان. والثاني أن يكون الموضوع مأخوذاً في حدّ المحمول أو جنس الموضوع أو موضوع المعروض له - ومثاله الجسم الذي هو موضوع الأبيض بالقياس إلى ما يعرض للأبيض من حيث هو أبيض - أو موضوع جنسه كموضوع اللون بالقياس إلى الأبيض (مر، ت، ٢٠٩، ٤)
- الذاتي بمعنى المقوم قد يكون أولياً كنسبة الجسم إلى الحيوان، وقد يكون غير أولي كنسبة الجسم إلى الإنسان فإنه يُحمل عليه بواسطة الحيوان (مر، ت، ٢١٣، ٥)
- الذاتي قد يكون بالإمكان كالضاحك بالفعل للإنسان. وقد يكون بالضرورة كالضاحك بالقوة للإنسان (مر، ت، ٢١٣، ١٤)
- الذاتي لا يمكن أن يعلّل فلا يمكن أن يقال أي شيء جعل الإنسان حيواناً (غ، م، ١٢، ١٩)
- الذاتي ينقسم باعتبار العموم والخصوص إلى ما لا أعمّ فوقه ويُسمى جنساً، وإلى ما لا أخصّ تحته ويُسمى نوعاً، وإلى ما هو متوسط ويُسمى نوعاً بالإضافة إلى ما فوقه وجنساً بالإضافة إلى ما تحته (غ، م، ١٤، ١٠)
- الذاتي باعتبار آخر ينقسم إلى ما يقال في جواب ما هو مهما كان مطلب السائل بقوله ما هو حقيقة الذات، وإلى ما يقال في جواب أي شيء هو. فالأول يُسمى جنساً أو نوعاً، والآخر يُسمى فصلاً (غ، م، ١٥، ١٠)
- الذاتي فهو احتراز من الأعراض الغريبة فإن العلوم لا ينظر فيها للأعراض الغريبة (غ، م، ٦٣، ١٧)
- الذاتي يطلق ههنا لمعنيين. (أحدهما): أن يكون داخلياً في حدّ الموضوع كالحيوان للإنسان فإنه ذاتي فيه لأنه يدخل فيه إذ معنى الإنسان أنه حيوان مخصوص. (والثاني) أن يكون الموضوع داخلياً في حدّه لا هو داخلياً في حدّ الموضوع كالقطوسة للأنف والاستقامة للخط (غ، م، ٦٤، ٦)
- ما لا يرتفع في الوجود والوهم جميعاً، فهو (ذاتي) (غ، ع، ٩٦، ٧)
- إذا فهمت ما الإنسان؟ وما الحيوان؟ فلا تفهم الإنسان إلا وقد فهمت أولاً، أنه حيوان. فاعلم أنه (ذاتي) (غ، ع، ٩٧، ٣)
- لما كان المقوم مخصوصاً بإسم (الذاتي) في إصطلاح النظار، صار ما يقابله يُسمى (عَرَضِيّاً)

- هويته عارض لها كالأبيض والأسود للفرس
والإنسان، ويُسمى عرضياً (ب، م، ١٤، ٤)
- كل ذاتي لا يُقال في جواب ما هو، فإنه يُقال
في جواب أي شيء هو، وذلك أنَّ الذاتي إما
أن يكون هو النوع، وإما أن يكون ما يشتمل
عليه يتضمنه النوع (ب، م، ١٥، ١٥)
- كل ذاتي هو إما نوع لما هو ذاتي له، وإما
جنس، وإما فصل (ب، م، ١٥، ٢١)
- الذاتي هو الوصف الذي إذا فهمته وأخطرته
ببالك، ثم فهمت الموصوف به وأخطرته ببالك
معه، لم يُمكنك أن ترفع الوصف عن
الموصوف به حتى تستثبت في ذهنك
الموصوف مجرداً عن ذلك الوصف (ب، م،
٢٠، ٢٢)
- إنَّ الذاتي هو الذي تقوم ذات الموصوف به
كالشكل للمثلث بل وكالحيوان وكالناطق كل
منهما للإنسان (ب، م، ٢٣، ٦)
- كل واحد من الأوصاف التي بها الشيء هو ما
هو، يُسمى ذاتياً لمفهوم الذاتي الذي كان
داخلاً في حقيقة الشيء دخول الجزء، أي في
معناه المقصود به الذي هو به ما هو، وجُمَلتها
تُسمى ذاتية للشيء بمفهوم الذاتي الذي كان
معقول ذات الشيء، ومحصوله الذهني كحقيقة
الإنسان للإنسان والشمس لعين الشمس (ب،
م، ٣١، ١٩)
- إنَّ الذاتي من أوصاف الشيء كلُّ داخل في
ماهيته، والعرضي ما لا مدخل له فيها (ب، م،
٣٢، ١)
- الذاتي هو الذي يفتقر إليه الشيء في ذاته
وماهيته، مثل الحيوان للإنسان (سي، ب،
٣٦، ١٥)
- الذاتي هو الذي لا يمكن رفعه عن الشيء

- مفارقاً كان، أو لازماً (غ، ع، ٩٨، ١)
- إنقسم الذاتي إلى: الجنس والنوع والفصل (غ،
ع، ١٠٠، ٥)
- الذاتي يُطلق على وجهين: أحدهما: أن يكون
المحمول مأخوذاً في حد الموضوع، مقوماً له،
داخلاً في حقيقته، وإما أن يكون الموضوع
مأخوذاً في حد المحمول (غ، ع، ٢٤٩، ١٧)
- (الذاتي) ما هو أولي في العقل، أي لا يحتاج
في معرفته إلى وسط، كقولنا: الإثنان أكثر من
الواحد. والثاني: أن يكون بحيث لا يمكن
إيجاب المحمول، أو سلبه، على معنى آخر
أعم من الموضوع (غ، ع، ٢٥٠، ٩)
- الذاتي فإنني أعني به كل شيء داخل في حقيقة
الشيء وماهيته دخلاً لا يتصور فهم المعنى
دون فهمه وذلك كاللونية للسواد وكالجسمية في
الفرس والشجر (غ، ح، ١٧، ١٤)
- الذاتي ينقسم إلى عام ويُسمى جنساً، وإلى
أخص ويُسمى فصلاً، وإلى خاص ويُسمى نوعاً
(غ، ح، ٩٤، ١١)
- الذاتي فإنني أعني به كل داخل في ماهية الشيء
وحقيقته دخلاً لا يتصور فهم المعنى دون فهمه
وذلك كاللونية للسواد (غ، ص، ١٣، ٩)
- الذاتي ينقسم إلى عام ويُسمى جنساً وإلى
خاص ويُسمى نوعاً. فإن كان الذاتي العام لا
أعم منه سُمي جنس الأجناس وإن كان الذاتي
الخاص لا أخص منه سُمي نوع الأنواع (غ،
ص، ١٤، ٨)
- الكلِّي فإما أن يُقال على ما هو كُلِّي له بمعنى
مُقوم له حتى يكون هو حقيقته، كالإنسان لريد،
أو داخل في حقيقته دخول الجزء، كالحيوان
للإنسان ويُسمى ذاتياً، وإما أن لا يكون قوله
عليه كذلك، بل إنما يُقال بمعنى زائد على

- وجودًا وتوهمًا. وهذا غير كافٍ في تمييز الذاتي عن غيره، فإن من اللوازم ما لا واسطة بينه وبين الشيء بل يلزمه لذاته كما تعرفه (سي، ب، ٣٧، ٣)
- الذاتي مختص بزيادة على هذا القدر وهي أنه مع كونه معقولاً للشيء ممتنع الرفع عنه يسبق تصوّره على تصور ما هو ذاتي له (سي، ب، ٣٧، ٦)
- الذاتي إذا خطر بالبال وأخطر ما الذاتي ذاتي له بالبال علم وجود الذاتي له لا محالة بحيث يمتنع سلبه عنه، وبعض اللوازم أيضًا كذلك (سي، ب، ٣٧، ١٨)
- الذاتي متقدّم في التصوّر على ما هو ذاتي له، وهذا هو الوصف الذي لا يشاركه فيه شيء من اللوازم (سي، ب، ٣٧، ٢٠)
- (الذاتي) لا يكون مستفادًا للشيء من غيره فليس الإنسان حيوانًا لعلّة جعلته حيوانًا بل لذاته هو حيوان (سي، ب، ٣٧، ٢٢)
- الذاتي هو الذي يمتنع رفعه عن الشيء، وما ليس بذاتي فلا يمتنع رفعه (سي، ب، ٣٨، ٢٤)
- ما ليس بدال على الماهية من قسمي الذاتي فلا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة، وإلا كان مقولاً على المشتركات فيه في جواب ما هو، فيجب أن يكون إما مساويًا لما هو الجنس الأعلى أو أخص منه، فيصلح إذن التمييز الذاتي عما يشارك الموصوف به في الوجود أو في جنس ما (سي، ب، ٤٣، ١٦)
- القسم من الذاتي الذي ليس بدالً على الماهية مميّز لا محالة فكان صالحًا لهذا الجواب. وقد يُستقى باسم الفصل (سي، ب، ٤٤، ١٠)
- الذاتي ما إذا أخطر مع ما هو ذاتي له بالبال لم يُتصوّر أن يُفهم الموصوف بالذاتي، إلا أن يُفهم الذاتي له أولاً، وليس الموجود والعرض بهذه الصفة (سي، ب، ٥٧، ١١)
- المنطقيون خصصوا إسم الذاتي بجزء الماهية، فالبسيط لا ذاتي له على هذا الإصطلاح، فلهذا السبب قالوا الذاتي هو الذي لا يمكن تصوّر الماهية إلا بعد تصوّره (ر، ل، ٣، ١٩)
- قد يطلق المنطقيون لفظ الذاتي على معنى آخر وهو كل وصف خارج عن الماهية يلحق الماهية بسبب أمر أعمّ منها كالحقوق الحركة للأبيض، أو بسبب أمر أخصّ منها كالحقوق الضحك للحيوان سواء كان ذلك الوصف أعمّ أو مساويًا أو أخصّ (ر، ل، ٤، ٩)
- إعلم أن الذاتي يُطلق بالإشتراك على معنيين ما يكون داخليًا وما لا يكون خارجيًا، فالنوع على الأول ليس بذاتي لأنه تمام حقيقة الجزئيات، وعلى الثاني ذاتي (ه، م، ٧، ٥)
- الذاتي في مشروع التقسيم جار على أصل إعادة الشيء معرفة (وأما عرضي وهو الذي يخالفه) أي لا يدخل في حقيقة جزئياته بأحد المعنيين، أي بأن لا يكون جزءاً أو بأن يكون خارجاً (كالضحك بالنسبة إلى الإنسان) فإنه خارج لأن القاعدة أن نوعاً ما إذا كان له خواص مرتبة كالناطق والمتعجب والضحك فأقدمها يعتبر ذاتيًا لأن الذاتي أقدم (ه، م، ٧، ١٣)
- الذاتي... أقسام ثلاثة: لأنه إما مقول في جواب ما هو، أو في جواب أي شيء هو في ذاته، وهو الفصل، والمقول في جواب ما هو إما بحسب الشركة فقط، وهو الجنس، أو بحسب الشركة والخصوصية معاً، وهو النوع (ه، م، ٧، ٢٢)
- الذاتي إما مقول في جواب ما هو بحسب

لذلك (ط، ش، ٢٠١، ٢)

- الذاتي أيضًا محمول لا ينفك عنه الموضوع في حال من الأحوال بسبب معلوم، إلا أنه ليس خارجًا عنه، فهو لازم بحسب اللغة دون الإصطلاح (ط، ش، ٢٠٦، ١٢)

- كل ذاتي: إما أن يكون مقولاً في جواب ما هو، بالقياس إلى ما هو ذاتي له. أو لا يكون. والثاني: إما أن يكون داخلياً فيما يقال في جواب «ما هو» أو يكون خارجاً عنه. ولما كان المقول في جواب «ما هو؟» على الكثرة: إما تمام ماهيتها مطلقاً. أو تمام ماهيتها المشتركة بينها... فالذاتي الخارج عما يقال في جواب «ما هو؟» لا يوجد إلا في القسم الأخير، ويكون ما يختص ببعض تلك الكثرة، بالضرورة، وما يختص ببعض مقوماً له، فهو ما يفيد الامتياز عما يشاركه، فهو صالح للتمييز الذاتي لذلك البعض، والداخل في جواب «ما هو؟» إن كان واقعاً في جواب «ما هو؟» على كثرة أخرى قبل الأولى، فحكمه حكم المقول في جواب «ما هو؟» وإن لم يكن واقعاً فحكمه حكم الخارج المذكور (ط، ش، ٢٣٨، ١)

- الذاتي إما جنس أو فصل لأنه إن لم يكن مشتركاً بين الماهية ونوع ما يخالفها في الحقيقة كان فصلاً لها لأنه تصلح للتمييز الذاتي عما يشاركها في الجنس أو في الوجود، وإن كان تمام المشترك بينها وبين نوع ما يخالفها كان جنساً لأنه يصلح أن يقال في جواب ما هو، وإن كان بعضاً من تمام المشترك وجب كونه مساوياً لتمام المشترك بينها وبين نوع آخر دفعاً للتسلسل فكان فصلاً للجنس لصلاحيته للتمييز المذكور (م، ط، ٦٠، ١)

الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس، وهو الجنس، ويرسم بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو (ه، م، ٧٦، ١٥)

- قد يستعمل الذاتي بمعنى آخر كما يجيء ذكره، فيخصص هذا بإسم المقوم، وهو: إما ما تتألف منه الذات فيكون ذاتياً بالقياس إلى الذات. والبسيط المطلق لا ذاتي له بهذا المعنى. وإما ما هو نفس الذات، فهو ذاتي بالقياس إلى جزئيات الذات المتكثرة بالعدد فقط. وكل ما سواهما مما يحمل على الذات بعد تقومها فيكون وجوده مغايراً لوجود الماهية فلا يكون محمولاً عليها، إذ الحمل يستدعي الاتحاد في الوجود (ط، ش، ٢٠٠، ٢)

- لا يخلو تعريف الذاتي من عسر ما، والقدماء قد ذكروا له ثلاث خاصيات: إحداها: أنه لا يمكن أن يتصور الشيء، إلا إذا تصور ما هو ذاتي له أولاً. وثانيها: أن الشيء لا يحتاج في إتصافه بما هو ذاتي له إلى علة مغايرة لذاته؛ فإن السواد هو لون لذاته، لا لشيء آخر يجعله لوناً؛ فإن ما جعله سواداً جعله أولاً لوناً. وثالثها: أن الذاتي يمتنع رفعه عما هو ذاتي له وجوداً وتوهمًا. وهذه الخاصيات إنما توجد للذاتي، عند إحضاره بالبال مع الشيء الذي هو ذاتي له (ط، ش، ٢٠٠، ١٠)

- إن الذاتي يلحق الشيء الذي هو ذاتي له قبل ذاته؛ فإنه من علل ماهيته، أو نفس ماهيته، والعرضي اللازم يلحقه بعد ذاته؛ فإنه من معلولاته، وعلل الماهية غير علل الوجود (ط، ش، ٢٠٠، ٢١)

- الذاتي يُحمل على الماهية، بل إنما يكون اللفظ الدال عليه جزءاً من حدّها، فهو يشبه الجزء

- الذاتي يمتنع دفعه عن الماهية أي إذا تُصوّر مع الماهية إمتنع الحكم بسلبه عنها ويجب إثباته لها أي لا يمكن تصوّرها إلا مع تصوّره موصوفة به ويتقدّم عليها في الوجود الذهني والخارجي. وكذا في العدمين لكن بالنسبة إلى جزء واحد ويجب كونه معلوماً عند العلم بالماهية (م، ط، ٦٢، ١)
- الذاتي في غير كتاب إيساغوجي يقال للمحمول الذي يمتنع إنفكاكه عن الشيء أو عن ماهيته، أو يمتنع رفعه عن ماهيته، أو يجب إثباته لها وكلّ منها أخصّ مما قبله (م، ط، ٦٤، ١)
- ليس بين ما سَمَوْه (المنطقيون) «ذاتياً» وما سَمَوْه «لازماً» للماهية في الوجود والذهن فرق حقيقي في الخارج (ت، ر، ١، ٥٠، ٢٠)
- يقولون (المنطقيون): «الذاتي» هو الذي تتوقف حقيقة عليه، بخلاف «العرضي». ويقسمون العرضي إلى «لازم» و«عارض» (ت، ر، ١، ٨٣، ٨)
- «الذاتي» ما كان معلولاً للماهية، بخلاف «اللازم» (ت، ر، ١، ٨٣، ١٥)
- إنّ ما ذكروه (المنطقيون) من الفرق بين «العرضي اللازم» للماهية و«الذاتي» لا حقيقة له. فإنّ «الزوجية والفردية» للعدد الزوج والفرد مثل «الناطقية» و«الصهالية» للحيوان - الإنسان والفرس (ت، ر، ١، ٨٨، ٢٢)
- ما جعلوه (المنطقيون) هو «الذاتي» يتقدّم تصوّره في الذهن لتصوّر الموصوف، دون الآخر، فباطل (ت، ر، ١، ٨٩، ٢٥)
- يقولون (المنطقيون): «الذاتي» يتقدّم على الماهية في الذهن وفي الخارج، ويسمّونه «الجزء المقوم لها». ويقولون: أجزاء الماهية متقدّمة عليها في الذهن وفي الخارج، لأنّ
- الماهية مرتّبة منها، وكل مرتّب فإنّه مسبق بمفرداته (ت، ر، ١، ٩٠، ٩) - اشتراطهم (المناطق) مثلاً ذكر «الفصول» التي هي «الذاتيات المميزة» مع تفريقهم بين «الذاتي» و«العرضي اللازم» للماهية غير ممكن (ت، ر، ١، ٩٤، ٢)
- حقيقة قولهم (المنطقيون) أنّه لا يعلم «الذاتي» من «غير الذاتي» حتى تُعلم «الماهية»، ولا تعلم «الماهية» حتى تُعلم الصفات «الذاتية» - التي منها تؤلّف «الماهية». وهذا دور (ت، ر، ١، ٩٤، ١٢)
- الكلّي إن كان مندرجاً في حقيقة جزئياته سَمِيَ ذاتياً كالحيوان بالنسبة لزيد وعمرو مثلاً إذ هو جزء حقيقتهم، وإن لم يندرج بل كان خارجاً عن الحقيقة سَمِيَ عرضياً كالكتاب مثلاً، فإنّه ليس داخلاً في حقيقة زيد وعمرو، وأمّا ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمّى ذاتياً ولا عرضياً بل واسطة ونوعاً كالإنسان فإنّه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل وهي الحيوانية والناطقية (ض، س، ٢٥، ٥)
- ذاتي خاص
- الذاتي الخاص لا أخصّ منه يُسمّى نوع الأنواع (غ، ح، ٩٤، ١٣)
- ذاتي الشيء
- ذاتي الشيء أي هو داخل في جواب ما هو بحيث لو بطلّ عن الذهن التصديق بشوته بطلّ المحدود وحقيقته عن الذهن وخرج عن كونه مفهوماً للعقل (غ، ح، ٩٥، ٧)

ذاتي عام

ذاتي وعرضي

- نريد بالذاتي جزء الماهية وبالعرضي الخارج عنها (م، ط، ٥٩، ٢٤)

- الذاتي العام لا أعم منه يُسمى جنس الأجناس (غ، ح، ٩٤، ١٢)

ذاتيات

ذاتي مشترك

- الذاتيات للشيء بحسب عرف هذا الموضع من المنطق هي هذه المقومات. ولأن الطبيعة الأصلية التي لا يختلف فيها إلا بالعدد، مثل الإنسانية. فإنها مقومة لشخص شخص تحتها. ويفضل عليها الشخص بخواص له. فهي أيضًا ذاتية (س، أ، ٢٠٤، ٣)

- الذاتي المشترك وإن لم يكن دالاً على الماهية ولا مقولاً في جواب ما هو فهو داخل في الماهية ومقول في طريق ما هو (سي، ب، ٤٠، ١٣)

ذاتي مقوم

- الأعم من الذاتيات يُسمى (جنساً). والأخص يُسمى (نوعاً) (غ، ع، ١٠٠، ١٤)

- الذاتي المقوم: أعلم أن كل شيء له ماهية فإنه إنما يتحقق موجوداً في الأعيان. أو متصوراً في الأذهان بأن تكون أجزاؤه حاضرة معه (س، أ، ٢٠٢، ٢)

- جميع الذاتيات المقومة للماهية، لا بد أن تدخل مع الماهية في التصور، ولكن قد لا تخطر بالبال مفصلة، فكثير من المعلومات لا تخطر بالبال مفصلة، ولكنها إذا أخطرت تمثلت وعلم أنها كانت حاصلة (غ، ع، ١٠٥، ٢٠)

- الذاتيات، التي هي أجناس وأنواع، ترتب متصاعدة إلى أن تنتهي إلى جنس الأجناس، وهو الجنس العالي الذي ليس فوقه جنس. وترتب متنازلة حتى تنحط إلى النوع الأخير الذي إن نزلت منه، إنتهت إلى الأشخاص والأعراض (غ، ع، ١٠٧، ٢)

- الذاتي المقوم: فينقسم إلى ما لا يوجد شيء أعم منه، وهو داخل في الماهية، أي يمكن أن يذكر في جواب ما هو، ويسمى جنساً. وإلى ما يوجد أعم منه دون ما هو أخص منه ويمكن أن يذكر في جواب ما هو ويسمى (نوعاً). وإلى ما يذكر في جواب أي شيء هو، ويسمى (فصلاً) (غ، ع، ٩٩، ٢٢)

- إبدال الذاتيات باللوازم والعرضيات، فذلك قاذح في كمال التصور (غ، ع، ٢٧٠، ١٤)

- الذاتي المقوم هو الداخل في مفهوم الشيء وحقيقته. والذاتي هو الذي يلحق الشيء لا لمعنى أعم منه، ولا لمعنى أخص منه، بل لذاته (غ، ع، ٣٥٨، ٥)

- يسهل درك بعض الذاتيات ويعسر بعضها، فإن درك جميع الذاتيات حتى لا يشذ واحد منها عسر. والتمييز بين الذاتي واللازم عسر. ورعاية الترتيب حتى لا يبدأ بالأخص قبل الأعم عسر وطلب الجنس الأقرب عسر (غ، ص، ١٦، ٨)

- لازم الشيء بحسب اللغة ما لا ينفك الشيء عنه، وهو: إما داخل فيه أو خارج عنه. والأول: هو الذاتي المقوم. والثاني: هو المصاحب الدائم (ط، ش، ٢٠٦، ١)

كالمعنى الذي صار به الذئب مهروباً عنه (مر،
ت، ٢٦٤، ٨)

ذهن

- الذهن قوة النفس المهيأة المستعدة لاكتساب
الحدود والآراء (س، ب، ١٩١، ٢٣)

- إنَّ الذهن يعرض له قصور عن ملاحظة المعنى
بحسب اختلاف اللفظ. فتارة يظن أنَّ المشارك
في اللفظ مشارك في المعنى، وتارة يظن أنَّ
المفارق في اللفظ موافق في المعنى، كأنَّ
حكمه هو حكم الشيء على الشيء حكمه حكم
الشيء، وأنَّ اللفظ أو حال اللفظ الذي يشارك
فيه النقيض غير النقيض هو في معنى النقيض،
كأنَّ النقيض في اللفظ وحاله هو النقيض في
المعنى. ومن قدَّر على التمييز بادر فلاحظ
الشيء نفسه، وصار سماعه للفظ إشارة فيه على
المعنى، حتى إنَّه إذا قال: «موجود وواحد»،
تميَّز له مثلاً ما هو الأولي بذلك والأخصَّ به
كالجوهر الشخصي (س، س، ٣٣، ١٠)

- الذهن قوة للنفس، معدة نحو اكتساب العلم
(مر، ت، ٢٦٤، ١)

- يوجد في الذهن اعتقاد شيء ما واعتقاد ضده،
أو اعتقاد شيء ما واعتقاد سلبه (ش، ع،
١٢٧، ١٤)

- الذهن يتصوَّر ما يمتنع وجوده في الخارج، كما
يتصوَّر الجمع بين النقيضين والفضدين (ت،
٢، ٧١، ١٤)

ذهني

- الذهني هو الذي يلزم فيه من تصور الملزوم
العلم بلازمه (و، م، ٥٥، ٩)

- الذاتيات هي أمور داخلية، وتدل على شيء هي
ماهيتها (ط، ش، ١٨٥، ٢)

- قالوا: «الذاتيات» هي «أجزاء الماهية» وهي
متقدِّمة عليها في الذهن وفي الخارج.
«الاجزاء» هي هذه الصفات. فجعلوها صفة
الموصوف متقدِّمة عليه في الخارج. وهذا ممَّا
يُعلم بصريح العقل بطلانه (ت، ر، ٩١، ٣)

ذاتية

- كل واحد من صنفَي الذاتية التي تُحمل على
موضوعاتها حملاً كلياً، إما أول وإما غير أول
(ف، ب، ٢٩، ٧)

- شروط مقدمات البرهان وهي أربعة أن تكون
صادقة وضرورية وأولية وذاتية (غ، م،
٦٢، ٢٠)

- كل ذاتية ضرورية ذاتية (ش، ب، ٣٨٨، ٨)

ذكاء

- الذكاء فهو حُسْن حدس ما يكون في وقت لا
يؤاتي للبحث عن الأوساط (أ، ب، ٤٠٦، ٣)
- الذكاء جودة حدس من هذه القوة (النفس) يقع
في زمانٍ قصير غير ممتد (س، ب، ١٩٢، ٥)
- الذكاء استعداد للحدس (مر، ت، ٢٦٤، ٢)
- الذكاء شدة استعداد هذه القوة للحدس في
الطبع (سي، ب، ٢٧٦، ٢)

- الذكاء... هو الوقوع على الحد الأوسط أي
التنبه له في زمان يسير (ش، ب، ٤٥٢، ٢)

ذكر وخيال

- الذكر والخيال يحفظان ما يؤدِّيه الحس على
شخصيته: أمَّا الخيال فيحفظ الصورة، وأمَّا
الذكر فيحفظ المعنى المأخوذ معه، وذلك

ذو كيفية

محفوظين دائماً في أي مادة كانت في جهة
(ف، ق، ١٧، ٩)

- ربّما كان الذي الكيفية إسم، ولا يكون للكيفية
إسم موضوع أصلاً (س، م، ٢١٩، ١)

ذوات الجهات

- القضايا التي تكون فيها جهات تسمى ذوات
الجهات، وقد يكون منها موجبات وسوالب،
والسلب إنما يحدث فيها (ف، ع، ١٥٥، ١٣)
- القضايا ذوات الجهات الأول ثلاث: ضرورة
وممكنة ومطلقة (ف، ع، ١٥٧، ١٨)

ذوات الجهة

- قد يكون في ذوات الجهة قضايا بسيطة
ومعدولات، فالموجبة البسيطة في الشخصية
والمهملة منها يكون بأن لا يُرتَّب حرف السلب
لا مع المحمول ولا مع الكلمة الوجودية ولا
مع الجهة (ف، ع، ١٥٦، ١)

ذوات الكيفية

- أما ذوات الكيفية، فهي التي لها هذه، إما
أولاً، وإما ثانياً، كانت جواهر أو كانت
كميات، فيشتق لها الإسم منها كما يشتق من
الكمية وغيرها (س، م، ٢١٨، ١٠)

ذوات الماهيات

- أما المركبات العقلية، فهي التي تُحدُّ بالحدود
التامة المذكورة، وهي ذوات الماهيات (ط،
ش، ٢٥٠، ١٩)

ذوات الأسوار

- أما في ذوات الأسوار فمع السور، فإذا لم يكن
حرف السلب مع الوجودية فيما ليس فيها سور
ولا جهة ولا مع السور أو الجهة فيما لها سور
أو جهة كانت القضية حيتز عندهم موجبة، كان
محمولها إسمًا مُحَصَّلًا أو إسمًا غير مُحَصَّل
(ف، ع، ١٤٨، ١٣)

- أما في ذوات الأسوار فإن الموجبة البسيطة
تحدث بأن لا يُقرَّن حرف السور لا بالسور ولا
بالمحمول ولا بالكلمة الوجودية ولا بالجهة
(ف، ع، ١٥٦، ١٤)
- أما في الثنائية ذوات الأسوار فإن يُرتَّب حرف
السلب مع المحمول فقط، دون السور (ف،
ع، ١٥٦، ٢٠)

- الموجبة المعدولة الثلاثية في ذوات الأسوار
تكون على ثلاثة أنحاء: على مثال ما سلف في
المهملة والشخصية، إما بأن يكون حرف
السلب مع المحمول أو مع الكلمة الوجودية أو
معهما جميعاً (ف، ع، ١٥٧، ٢)

- القضايا ذوات الأسوار منها ما ينعكس ومنها ما
لا ينعكس، وإنعكاس القضية هو أن يتبدل
ترتيب جزئها، فيصير موضوعها محمولاً
ومحمولها موضوعاً. وتبقى كفيته وصدقها

لفظ لكان يدل بالجهة (س، ع، ١١٢، ١١)

- تقول «زيد هو كاتب» و«موجود كاتب» فتستعمله تابعاً ورابطة لو وقفت عليها لم يكن القول تام دلالة القول حين لم ترد به «هو» و«الموجود» ما يراد بالاسم، بل أردت به تابعاً للفظ آخر يحتاج أن يقال مثل ما تقول «زيد على وفي»، وكذلك تقول تارة «زيد كان» وتريد به «كان» وجوده في نفسه فيكون الكلّم تاماً، وتارة تقول «زيد كان كاتباً» فتدخل كان على أنها تابعة ورابطة (س، ش، ٥٨، ٢٠)

القضية الحملية ثلاثة أجزاء بحسب المعنى: أحدها معنى الشيء الذي هو (الموضوع) والآخر معنى الشيء الذي هو (المحمول) والثالث معنى النسبة والعلاقة التي إنما تؤلف منها قضية. فإنه ليس كون الإنسان إنساناً هو كونه موضوعاً، ولا كون الحيوان حيواناً هو كونه محمولاً، بل ذلك لعلاقة بينهما، وربما دل عليها لفظ ثالث فقل «الإنسان هو حيوان أو يكون حيواناً» أو غير ذلك وتسمى (رابطة) (س، ش، ٦٥، ٢٢)

- لفظ الرابطة قد تكون دالة على متعين كما تقول: زيد هو حي، وقد تكون غير دالة كما تقول: زيد كان حياً (مر، ت، ٥٤، ١٣)

- الرابطة تدل على نسبة المحمول (مر، ت، ٥٤، ١٤)

- الرابطة فإنها لا تبقى، فلا تكون من جملة ما ينحل إليه المقدمة (مر، ت، ١٠٧، ١٣)

- في عُرف اليونانيين كان لهم حرف يدخل بين الموضوع والمحمول، كما قد يُستعمل في العربية أيضاً، وكانوا يسمونه خالفة الاسم، وهو حرف هو، فيقولون الفرس هو غير إنسان وزيد ليس هو غير إنسان، ويُسمى في القضية



رابط

- لما كان الرابط المصرّح به أو المضمّر هو الذي يحدث من الكثرة وحده، فإذاً إنما يكون القول الجازم واحداً، أمّا في الحمل فإن يكون الرابط المصرّح به أو المضمّر يدل على ربط واحد (س، ع، ٤٠، ١)

رابطة

- اللفظة الدالة على النسبة تسمى رابطة، وحكمها حكم الأدوات (س، ع، ٣٩، ٥)

- الرابطة إنما يُحتاج إليها لتدل على نسبة المحمول إلى الموضوع إذا كان إسماً هو في نفسه منفرد (س، ع، ٧٦، ١١)

- الرابطة تدل على نسبة المحمول (س، ع، ٧٧، ١٥)

- الرابطة قد يبدل موضعها الذي لها، فيقال تارة يوجد الإنسان عادلاً وتارة الإنسان يوجد عادلاً وتارة الإنسان عادلاً يوجد؛ وإنما مكانها الطبيعي مجاورة المحمول (س، ع، ٩٤، ١٢)

- الفرق بين الجهة والمادة، أنّ الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع، والرابطة مصرّح بها تدل على قوة الربط أو وهنه دلالة باللفظ ربما كاذبة، وأمّا المادة وقد تسمى عنصراً فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الإيجابي إلى الموضوع في كيفية وجوده الذي لو دل عليه

- الرابطة تُعتبر بنسبة المحمول إلى الموضوع، ولذلك كانت كفيتهما جهة القضية وبينهما تناقض والظاهر الأول لكون الجهة كيفية الموضوع (م، ط، ١١٢، ٦)

رأي

- الرأي الذي تتكل عليه في المعقولات ربما كان رأي إنسان واحد فقط أو طائفة فقط، وهو الرأي المقبول. وربما كان رأي جميع الناس وهو الرأي المشهور (ف، ج، ١٨، ٣)

- الرأي فهو مقدمة كلية يميل إليها السامعون ولا تردّها الأذهان ببديهيته تؤخذ في قياسات خطبية وجدلية فيروج بها ما يراد ترويجه على السامعين (ب، م، ٢٠٢، ١)

- الرأي: وهو مقدمة محمودة كلية في أن كذا كائن أو غير كائن صواب فعله أو غير صواب وتؤخذ دائماً في الخطابة مهمة. وإذا عمل منها قياس ففي الأغلب يصرّح بتلك المقدمة على أنها كبرى ويحذف الصغرى (سي، ب، ٢١٦، ٢)

رأي نافع

- كثيراً ما يكون الرأي النافع إعتقاده غير حق، فيحتاج أن يلزم الإنسان قبول غير الحق، فلا يبعد أن يخرج محاول ذلك عن حاق الإنصاف، إذا إتفق أن ينازع بما يقوى المقابل الذي هو الحق، فيضطر إلى الحيلة من المشهورات، ويضطر إلى الإحتراز والمخادعة (س، ج، ١٩، ٤)

رباط

- القول المركّب يكون واحداً برابط يربطه،

رابطة، فإذا تأخر حرف السلب عن الرابطة كان جزءاً من المحمول، وإن تقدّم عليها كان سلباً للمحمول، فتمّ بذلك الفرق بين السالبة والمعدوليّة (ب، م، ٧٢، ٦)

- الدال على هذه العلاقة (بين الموضوع والمحمول) يُسمّى رابطة مثل هو والكلمات الوجودية (سي، ب، ١٠٣، ٢١)

- القضية التي صُرّح فيها بالرابطة تسمى ثلاثية (سي، ب، ١٠٣، ٢٣)

- إن الرابطة في المعنى أداة؛ لأن معناها إنما يتحصل في أجزاء القضية؛ إلا أنها قد يعبر عنها تارة بصيغة «إسم»، كما يقال: زيد هو كاتب. وقد يعبر عنها تارة بصيغة كلمة وجودية كما يقال: زيد «يوجد» أو «يكون» كاتباً. ويحذف تارة في بعض اللغات، كما يقال: زيد كاتباً (ط، ش، ٢٨٦، ٣)

- إن المقدمة قد تشتمل على أجزاء لفظية زوائد، تجري مجرى الحشو، فلا تكون هي ذاتية. ومن الذاتية ما لا يبقى بعد التحليل، وهو الصورية، كالرابطة، والجهة، وحرف السلب. وجميع ذلك ليست بحدود (ط، ش، ٤٢٤، ١)

- القضية تلثم من الموضوع والمحمول ونسبة تربط أحدهما بالآخر ومن حقها أن يُدلّ عليها أيضاً بلفظ ويُسمّى ذلك اللفظ رابطة. فإن ذكرت سُعت القضية ثلاثية، وإلا لكانت مضمرة في النفس وتسمى القضية ثنائية (م، ط، ١٠٦، ٥)

- (الرابطة) أداة قد تكون في قالب الإسم كهو. والأولى تسمى زمانية، والآخرى غير زمانية. وقد تختلف اللغات في استعمالهما معاً أو بالتفريق وجوباً وجوازاً وامتناعاً (م، ط، ١٠٦، ١٠)

مُجيد (ف، د، ٨٦، ١٤)

- ما له رسم واسم، فإنهما يتساويان في الدلالة، غير أن الرسم يُعرّف ما يتميز به الأمر من غيره بأشياء، ليس بها قوامه، وما لم يوجد له اسم استعمل حده أو رسمه ومكان اسمه (ف، د، ٨٧، ٣)

- يؤخذ الحد أيضًا مكان الرسم والرسم قول، فيكون الحد دالًا على ما يدل عليه الرسم (ف، ج، ٨٦، ٤)

- القدماء يسمّون هذا الصنف من الأقاويل المعرفة للشيء «الرسم» ويسمّون بالجملة صفاته ومحمولاته التي لا تُعرّف ما هو بل تُعرّف منه شيئًا خارجًا عن ذاته وشيئًا ليس به قوامه «أعراض» ذلك الشيء (ف، ح، ١٦٨، ١٦٩)

- الرسم الذي إذا كان إنما أُرِدَّتْ الأعراض فيه بجنسه كان أقرب إلى الحد من أن يكون مأخوذًا دون الجنس (ف، ح، ١٧٥، ١٩)

- الجواب عنه إما بنوع ما قرّن به حرف «أي» وإما بحدّ ذلك النوع وإما برسمه (ف، ح، ١٨٩، ١٣)

- متى شارك النوع أو الجنس كلّي يدلّ لفظ مركّب، وكان مساويًا للنوع أو الجنس في الحمل، ولم يكن يليق به أن يُجاب به في جواب ما هو، وكانت أجزاء لفظه تدلّ على أعراض ذلك النوع أو الجنس، أو كانت بعض أجزاءه تدلّ على جنسه وبعضها يدلّ على أعراضه أو على خواصه، فإنّ ذلك يُسمّى رسم ذلك النوع أو الجنس، وربّما سمّاه أرسطاطاليس خاصّة (ف، أ، ٧٩، ١)

- متى كان الكلّي الذي هو بهذه الصفة غير مساو للنوع أو الجنس سُمّي رسمًا غير كامل. وما

ويكون كثيرًا إذا لم يكن له رباط يربطه (ش، ع، ٨٧، ٢٠)

- الشرطيّة هي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي... أما الحملية فهي بالرباط الذي هو الحد الأوسط (ش، ع، ٨٨، ٣)

- الأشياء التي تُزاد في المقدّمة لموضع الرباط... هي الكلّم الوجوديّة (ش، ق، ١٣٩، ٩)

ربط في الحملية

- الربط في الحملية هو أن تقول إنّ الموضوع هو المحمول (س، ع، ٤٠، ٤)

ردف

- ما خَصَلَتْ معرفته عن قياس فإنه يُسمّى النتيجة (ف، ق، ٧٥، ١٣)

رسم

- الرسم لا يدلّ على جوهر الشيء ولا على الذي به قوام الشيء (ف، د، ٦٢، ٧)

- الرسم إنما هو قولٌ تركيبه تقييد يشرح المعنى المدلول عليه باسم ما، بالأشياء التي ليس بها قوام ذلك المعنى، بل بأحواله أو بالأشياء التي قوامها بذلك المعنى (ف، د، ٧٢، ١٧)

- الرسم يؤلّف من جنس وخاصة، كقولنا في الإنسان إنه حيوان ضحّاك، ومن جنس وعرض أو أعراض، كقولنا إنه حيوان كاتب أو حيوان يبيع ويشترى (ف، د، ٨٦، ١٢)

- القول الذي ليس بحدّ ولا رسم قد يؤلّف من نوع وعرض، كقولنا في زيد إنه إنسان أبيض، وقد يؤلّف من أعراض كقولنا في زيد إنه كاتب

إلى التسلم؛ وهذا هو الرسم في زماننا هذا عند المشاغبة الذين يسمون متكلمين (س، س، ٧٥، ٩)

- إذا عُرِف الشيء بقول مؤلف من أعراضه وخواصه التي تختص جعلتها بالإجماع فقد عُرِف ذلك الشيء برسمه (س، أ، ٢٥٥، ٥)

- يجب أن يكون الرسم بخواص وأعراض بيّنة للشيء (س، أ، ٢٥٧، ٦)

- إنّ ذات النفس وذات كل قوة شيء، وكونهما كمالاً وحالاً لشيء شيء من لواحق ذاته. وإذا حدث عن النفس بمثل هذا اللاحق بقول مساو كان رسماً له لا حداً، وإنّما يحصل للحيوان الفصل المنوع له إلى الإنسان بانضمام ذات النفس إلى ما تنضم إليه إنضماماً أولياً، ثم تبعه توابع النفس ولواحقه، وهو من حيث تلك التوابع واللواحق - إذا كانت مساوية - مخصوص لا مفصول (س، ش، ٢٢، ٩)

- إذا كان الرسم مأخوذاً من اللوازم التي هي المقومات للوجود، وإن لم يكن للماهية والمفهوم، وكان من الجنس الثاني، فقد تدخل فيه اللوازم في الوجود من العلل والمعلولات التي هي لوازم ولواحق في الوجود، وإن لم تكن الماهية والمفهوم، وكثيراً ما يوجد منها فيه ما هو خارج عن المفهوم أيضاً، وكثيراً ما يريدون ذلك (س، ش، ٣٩، ٧)

- إنّ الرسم هو أن يعرف الشيء بقول مؤلف من أعراضه وخواصه. وأجود الرسوم ما يكون الجنس فيه قريباً. مثاله في رسم الإنسان إنّه «حيوان ضحّاك عريض الأظفار» (مر، ت، ٢٥٩، ٧)

- ما يؤدي منه إلى كشف التصورات يُسمّى حداً

كان غير مساو فهو إمّا أعمّ وإمّا أخصّ (ف، أ، ٧٩، ٩)

- لفظ الشيء وحده وأجزاء حده ورسمه وخاصته وعرضه وشبيهه وجزئياته وكلّياته، فإنّها تنفع في جودة الفهم وفي حفظ الشيء (ف، أ، ٨٨، ٧)

- إمّا الرسم فإنّما يتوخى به أن يؤلّف قول من لواحق الشيء يساويه، فيكون لجميع ما يدخل تحت ذلك الشيء لا لشيء غيره، حتى يدلّ عليه دلالة العلامة (س، د، ٤٩، ٥)

- كل تحديد أو رسم فهو بيان (س، د، ٥١، ١٢)

- إذا قيل: «مثلث»، فلم يُفهم، فعرف بأنّه شكل زواياه مساوية لقائمين، ففهم حيثنذ، كان هذا القول رسماً، وإن كان تصوّر حدّ المثلث أسبق من وجود هذه الخاصّة؛ لكنّه إذا كان الأمر من حيث دلالة الاسم عليه في هذا الموضع مجهولاً، فيدلّ على المعلوم من حده أو المتصوّر منه على وجه من الوجوه. فهذه الخاصّة تفهم حيثنذ معنى الاسم، فهذا رسم (س، ج، ٢٠٩، ٢)

- الرسم إنّما يحتاج إليه لتعريف المجهول لا من أمر ذاتي، ولكن بعلامة (س، ج، ٢٠٩، ٦)

- أخذ الجنس في الرسم لا يجعل الرسم غير رسم، ويجعله أدلّ وأشدّ تعريقاً والأدلّ أفضل، فإذا أخذ أفضل، فتركه أنقص؛ وخصوصاً أنك إذا ميّزت، فيجب أن تدلّ على الأمر الذي يقع له التمييز بما ميّزت، وهو الجنس (س، ج، ٢١٤، ١٠)

- ربّما إنحرفوا إلى نقيض المطلوب فيثبتونه لرفع المطلوب، أو يرفعونه لوضع المطلوب؛ وربّما إنحرفوا عن طريق المسألة، بل أوردوا الكلام القياسي متصلاً بالنتيجة كأنه ظاهر لا يحتاج

- أو رسمًا، وما يُفْضَى إلى العلوم التصديقية يُسَمَّى حجة. فمنه قياس، ومنه إستقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٦، ٦)
- الموصول إلى التصوّر يُسَمَّى «قولاً شارحاً». فمنه حدّ. ومنه رسم (غ، ع، ٦٨، ٦)
- يُفْهَمُ الشيء مما يَتميّز به عن غيره، بحيث ينعكس على إسمه، وينعكس الإسم عليه، ويتميّز بالصفات الذاتية المقومة، التي هي الأجناس والأنواع، والفصول، بل بالعوارض والخواص، فيُسمَّى ذلك (رسمًا) (غ، ع، ٢٦٦، ١٧)
- من يطلب التمييز المجرد يقتنع بالرسم (غ، ع، ٢٦٧، ٩)
- عرفت إنقسام تصوّر الشيء: إلى تصوّر له بمعرفة ذاتياته المفضلة. وإلى تصوّر له بمعرفة أعراضه. وأن كلّ واحد منهما: قد يكون تامًّا مساويًا للإسم في طرفي الحمل. وقد يكون ناقصًا، فيكون أعمّ من الإسم (غ، ع، ٢٦٧، ١٣)
- الرسم هو القول المؤلف من أعراض الشيء وخواصه التي تخصّها جملتها بالإجماع وتساويه (غ، ع، ٢٦٧، ٢٥)
- أقلّ ما يشتمل عليه التصديق تصوّران. وعلى الجملة: فكل ما له إسم يمكن: تحرير حدّ أو رسم أو شرح إسم (غ، ع، ٢٨٤، ٤)
- الرسم بالجنس والعوارض الفاصلة (غ، ع، ٢٨٥، ٢٣)
- الرسم هو القول المؤلف من أعراض الشيء وخواصه التي تخصّها جملتها بالإجماع وتساويه (غ، ع، ٣٥٨، ١٠)
- ما يُسمَّى رسمًا وهو تعريف الشيء بصفات عارضة لازمة أو لاحقة ليست هي أجزاء

- لحقيقته. والأول يفيد معرفة حقيقية ذاتية، والثاني يفيد معرفة عرضية (ب، م، ٤٤، ١٣)
- الرسم فإنّه قول مُعرّف بجملته لشيء واحد هو المرسوم لدلالته بمفردات ألفاظه على أوصاف له يَتميّز بها عن جميع ما عداه تميّزًا عرضيًا (ب، م، ٤٨، ٥)
- إنّ الشيء إذا كان له إسم واحد... بحسب أعراض ولواحق للماهية الموجودة يُسمَّى رسمًا (ب، م، ٦٣، ٢٤)
- سَمَّينا الرسم رسمًا للأصل وبحسب الإسم الجوهري من حيث هو مُنبّه على مفهومه تنبيه الدلالة واللزوم (ب، م، ٦٤، ٥)
- يُسمَّى الأمر المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدّية إلى التصوّر قولاً شارحاً، فمنه حدّ ومنه رسم (سي، ب، ٢٧، ٤)
- الرسم فهو قول يعرف الشيء من خواصه أو أعراضه التي هي لوازم تخصه جملتها بالإجماع (سي، ب، ٨٥، ٢١)
- الفاضل منه (الرسم) ما وضع فيه أولاً الجنس القريب للشيء ثم قيّد بخواصه كلها، كقولنا في حد الإنسان أنه حيوان ضحّاك مستعدّ للعلم مشاء على قدميه عريض الأظفار بادي البشرة وإذا لم يوضع فيه الجنس واقتصر على اللوازم والعوارض التي يخصه مجموعها كان رسمًا ناقصًا (سي، ب، ٨٥، ٢٢)
- الرسم الذي لم يوضع فيه الجنس القريب إذا كان مؤلفًا من خواص بيّنة يتقلّ الذهن منها إلى معرفة الشيء اعتدّ بكونه رسمًا (سي، ب، ٨٦، ٢)
- المشترك بين الجنس والفصل والحدّ والرسم فأمران: (أحدهما) أن لا تُستعمل الألفاظ المجازية المستعارة والغريبة الوحشية

رسم تام

- القول المفضل المستعمل في تعريف الشيء وتمييزه ربّما كان تمييزه المُعرّف تمييزًا عن بعض دون بعض: فإن كان بالعرضيات فهو رسم ناقص، وإن كان بالذاتيات فهو حدّ ناقص؛ وربّما كان إنّما يميّزه عن الكل: فإن كان بالعرضيات فهو رسم تام، وخصوصًا إن كان الجنس قريبًا فيه؛ وإن كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين من المنطقيين حدّ تام، وعند المحصّلين إن كان إشتمل على جميع الذاتيات إشتمالاً لا يشذّ به منها شيء فهو حدّ تام، وإن كان يشذّ منها شيء فليس حدّا تامًا (س، ب،

(٢، ٥)

أما تعريف الشيء بالخاصة المساوية اللازمة اليّة فهو الرسم الناقص، فإن ذكر الجنس القريب أولاً ثم أقيمت الخاصة مقام الفصل فهو الرسم التام كقولك: الإنسان حيوان ضاحك (ر، ل، ٧، ١١)

- الرسم التام هو الذي يتركّب من جنس الشيء القريب وخواصّه اللازمة كالحَيوان الضاحك في تعريف الإنسان (ه، م، ١١، ٢٧)

- (رسم تام) إن كان بالجنس القريب والخاصة (ن، ش، ١٠، ٨)

- الرسم التام هو المركّب من الجنس القريب والخاصة الشاملة اللازمة كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك (و، م، ١١٣، ٢)

رسم الجنس

- رسم الجنس في التعليم الأول بأنّه: القول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب «ما هو؟» (ط، ش، ٢٦٥، ٧)

والمشبهة، كقولهم إن الفهم موافقة وإن النفس عدد محرك لذاته وإن الهوى أمّ حاضنة. (والثاني) أن يُعرّف الشيء بما هو أعرف منه، فإن عُرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يُعرف إلا بهذا المعرف كان خطأ (سي، ب، ٩٠، ٢٣)

- الإنسان حيوان، والإنسان ذو رجلين، فإن المجتمع هو رسم للإنسان (ش، ع، ١١١، ١)
- سمّوا (المنطقيون) ما يوصل إلى التّصوّر المطلوب قولاً شارحاً وهو الحدّ والرسم والمثال (ر، ل، ٣، ٢)

- التعريف بالعارض رسم (ه، م، ٨، ١١)

- إنّما سمّي (قولاً) شارحاً لشرحه الماهيّة إمّا بكنهها وهو الحدّ، أو بوجه يميّزها عما عداها وهو الرسم (ه، م، ١١، ١)

- إن كان تصوّره سبباً لاكتساب تصوّر الشيء بكنهه فحدّ، وإن كان سبباً لاكتساب تصوّر الشيء بوجه يميّزه عما عداه فرسم (ه، م، ٥٢، ٦)

- إعلم أنّ الحدّ يتألف من الذاتيات، والرسم من العرضيات (ط، ش، ١٨٤، ١٧)

- الرسم هو الأثر (ط، ش، ١٨٥، ١)

- الرسم منه تام، يفيد التمييز عن كل ما يغير المرسوم. ومنه ناقص يفيد التمييز عن بعض ما يغيره. وقيل التام هو الذي يشتمل على الذاتيات والعرضيات، والناقص ما اقتصر فيه على العرضيات. وأيضاً منه جيّد يساوي المرسوم، ويكون أبين منه. ومنه رديء وهو ما يخالفه (ط، ش، ٢٥٥، ٦)

- الرسم إنّما هو باللوازم الخارجيّة وسمّي بذلك لكونها علامة على الحقيقة لا كاشفة لها (ض، س، ٢٧، ١١)

رسم الشيء

- (رسم الشيء) يُفهم الشيء ملخصاً بصفاته التي ليس بها قوام الشيء وبالتالي هي خارجة عن ذات الشيء، وهي أعراضه (ف، ح، ١٦٩، ٦)

رسم ناقص

- القول المفضل المستعمل في تعريف الشيء وتمييزه ربما كان تمييزه المَعْرِف تمييزاً عن بعض دون بعض؛ فإن كان بالعرضيات فهو رسم ناقص، وإن كان بالذاتيات فهو حد ناقص؛ وربما كان إنما يميزه عن الكل؛ فإن كان بالعرضيات فهو رسم تام، وخصوصاً إن كان الجنس قريباً فيه؛ وإن كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين من المنطقيين حد تام، وعند المحصلين إن كان إشتعل على جميع الذاتيات إشتمالاً لا يشد به منها شيء فهو حد تام، وإن كان يشد منها شيء فليس حدًا تامًا (س، ب، ١٨، ٤)

- أما تعريف الشيء بالخاصة المساوية اللازمة اليتية فهو الرسم الناقص، فإن ذكر الجنس القريب أولاً ثم أقيمت الخاصة مقام الفصل فهو الرسم التام كقولك: الإنسان حيوان ضاحك (ر، ل، ٧، ١٠)

- الرسم الناقص وهو الذي يترتب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة سواء لم يختص شيء من آحادها أو اختصت الواحدة الأخيرة (كقولنا في تعريف الإنسان أنه ماش على قدميه) (ه، م، ١١، ٢٨)

- الرسم الناقص يصدق على المركب من العرض العام والخاصة بلا تأويل، وعلى المركب من الفصل والخاصة بالتأويل، مع أن شيئاً منهما

لم يُعد من المعرفات فضلاً عن أن يكون رسماً ناقصاً بناء على زعم أن الغرض من التعريف إما الإطلاع على المعرف بما هو ذاتي له جميعاً أو بعضاً أو تمييزه عن جميع ما عداه (ه، م، ٥٣، ١٩)

- كان رسماً ناقصاً إن كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد (ن، ش، ١٠، ٩)

- الرسم الناقص ما كان التعريف فيه بالخاصة وحدها أو بالخاصة مع الجنس البعيد كتعريف الإنسان بالجسم الضاحك (و، م، ١١٣، ٣)

رسم النوع

- رسم النوع بأنه: المقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب «ما هو؟» (ط، ش، ٢٦٦، ١٨)

رسميات

- أحسن الرسميات ما وُضِعَ فيها الجنس الأقرب وأتم بالخواص المشهورة المعروفة (غ، ح، ٩٨، ١٢)

- حدّ الحدّ عند من يقنع بالرسميات أنه اللفظ الشارح للفظ بتعدد صفاته الذاتية واللازمة على وجه يميزه عن غيره تمييزاً يطرّد وينعكس (غ، ح، ١١٠، ٦)

- أحسن الرسميات ما وُضِعَ فيه الجنس الأقرب ونُتِمَ بالخواص المشهورة المعروفة (غ، ص، ١١، ١٦)

رسوم

- الرسوم من الأجناس والخواص والأعراض، وهي في أكثر الأمر للأنواع (س، م، ٤، ١١)

- أنفع الرسوم في تعريف الأشياء أن يوضع فيه

- الجنس القريب أصلاً، ثم تُذكر الأعراض الخاصة المشهورة، فصولاً؛ فإن الخاصة الخفية، إذا ذُكرت لم تُفد التعريف على العموم (غ، ع، ٢٦٧، ١٩)
- الحدود والرسوم التي يضعها المهندسون للأشكال متقدمة في مرتبة التعليم لما يريدون أن يبرهنوا عليه (ش، م، ٦٩، ١١)

رسوم الشيء

- قد تختلف رسوم الشيء باختلاف الإعتبارات. فمنها: ما يكون بحسب ذاته فقط. ومنها: ما يكون بحسب ذاته مقيساً إلى غيره، كفعله، أو فاعله، أو غايته، أو شيء آخر (ط، ش، ١٦٧، ١٠)

رفع

- إنَّ العدم والرفع إنما يتناول الوجود والحصول ولا يتحدد دونه (س، ع، ٣٥، ١١)

ركن

- الركن: هو جوهر بسيط، وهو جزء ذاتي للعالم مثل الأفلاك والعناصر (غ، ع، ٢٩٨، ٢٣)

روابط

- الروابط هي أيضاً أصناف. منها الحرف الذي يُقرن بالفاظ كثيرة فيدلُّ على أنَّ معاني تلك الألفاظ قد حُكِمَ على كلِّ واحد منها بشيء يخصه، مثل قولنا إمَّا مكسورة الألف مشددة الميم (ف، أ، ٥٤، ٨)

- منها (الروابط) ما يُقرن بالشيء الذي لم يوثق بعد بوجوده فيدلُّ على أنَّ شيئاً ما تالياً له يلزمه، مثل قولنا إن كان وكلما كان ومتى كان وإذا كان

- وما أشبه ذلك (ف، أ، ٥٤، ١٠)
- من (الروابط) الحروف المضمتة ما إنما يُقرن أبداً بالشيء الذي قد وُثِّق بوجوده أو بصحته فيدلُّ على أنَّ تالياً ما لازم له، مثل لَمَّا وإذا (ف، أ، ٥٤، ١٨)

- منها (الروابط) الحرف الذي يُقرن بالفاظ فيدلُّ على أنَّ كلَّ واحد منها قد تُضمَّن مباحة الآخر، مثل قولنا أمَّا، فإنَّ هذا يدلُّ على أنَّ الأشياء التي قرن بها هذه قد تُضمَّن تباعد بعض عن بعض بوجه ما، فلذلك يُسمَّى الرباط الدالُّ على الانفصال والرباط المفصل، لأنَّه يدلُّ على أنَّ الأول قد تُضمَّن الانفصال عن التالي له (ف، أ، ٥٥، ٥)

- منها (الروابط) ما إذا قرن بالشيء دلَّ على أنَّه خارج عن حكم سابق في شيء فُذِّم في القول فظنَّ أنه يلحق هذا الثاني، مثل قولنا لكن - المشددة والمخففة جميعاً - وإلاَّ أنَّ (ف، أ، ٥٥، ١٠)

- الروابط في حكم الأدوات لا دلالة لها بنفسها (س، ع، ١٠٩، ٣)

- الروابط يتغير حكمها بحسب الموضوعات والمحمولات (مر، ت، ٤٧، ٤)

- إذا كانت (الكَلِمُ) روابط فإنه لا يُفهم منها معنى مستقل بذاته (ش، ع، ٨٥، ٢٦)

- الكَلِمُ الروابط... تُسمَّى الوجودية (ش، ع، ٨٦، ٤)

روية

- التعلُّم كالروية إلاَّ إنَّ التعلُّم يكون بينك وبين غيرك، والروية تعلُّم يكون بينك وبين نفسك (مر، ت، ١٦٠، ١٦)

- التعلُّم والروية سبيان لأن يتصل بهذا العقل

الفعال عقولنا، ونقتبس بواسطة نورٍ منه رياضة

المعقولات، هذا العقل هو المعقول بذاته - لفظ «الرياضة» يستعمل في ثلاثة أنواع: في
كما أنّ العين يبصر بذاته - ومنه نقتبس رياضة الأبدان بالحركة والمشى، كما يذكر
الأوليات بغير وسط (مر، ت، ١٦٠، ١٧)

بالأخلاق الحسنة المعتدلة، والآداب
المحمودة؛ وفي رياضة الأذهان بمعرفة دقيق
العلم والبحث عن الأمور الغامضة (ت، ر، ٢،
١٢، ١٩)

- الرويّة هي اكتساب المقدمات في باب التصديق
(مر، ت، ١٦١، ٤)



مركز تحقيقات علوم اسلامی

ز

إلا الزمان فقط (ف، م، ١١٠، ٣)

- المساوق ليس يكون إلا الزمان فقط، لأن
المساوق والمُقَدَّر إنما يكونان شيئاً منقسماً،
والمنطبق قد يكون أيضاً ما لا ينقسم، ونهاية
الزمان غير منقسمة، وكذلك نهاية الوجود غير
منقسمة (ف، م، ١١٠، ٥)

- معاً يُقال على أنحاء أربعة: أحدها في الزمان،
وهما اللذان وجودهما في الآن واحد، واللذان
بُعدهما من الآن بُعد واحد في الماضي
والمستقبل. والثاني بالطبع، وهو أن يكون
الشيئان يتكافآن في لزوم الوجود، من غير أن
يكون ولا واحد منهما سبباً لوجود الآخر، مثل
الضعف والنصف. والثالث هما الشيئان اللذان
يشتمل عليهما مكان واحد بعينه في العدد، مثل
أن يكون جسمان في مكان ما واحد بالعدد،
مثل أن يكون زيد وعمرو في بيت واحد أو
مدينة واحدة؛ وذلك بأحد وجهين: إما ألا
يكون بين نهايتيهما بُعد أصلاً، وهذان هما
أخرى بمعنى معاً في المكان، وإما أن يكون
بينهما بُعد ما؛ وأما المكان الأول، فلا يمكن
أن يشتمل على الجسمين إلا على رأي من
يُجَوِّزُ تداخل الجسمين وتطابق كليتيهما.
والرابع هما الشيئان اللذان بُعدهما في
الترتيب عن مبدأ ما معلوم بُعد واحد بعينه،
كان ذلك في المكان أو في القول (ف، م،
١٣٠، ١٦)

- الزمان لا يُفارق الكلمة أصلاً، واشتراط أن
تكون دلالتها على الزمان بينيتها لتخرج عنها
الألفاظ الدالة على أصناف الحركات، مثل
المشي والعدو (ف، ع، ١٣٤، ١٢)

- اشترط فيه (الزمان) أنه دالٌّ على زمان مُحَصِّلٍ
لتخرج عنها الألفاظ الدالة من الأسماء على

زمان

- الزمان الذي في الوسط ليس يمكن أن يكون لا
محدوداً ولا غير محدود (أ، ب، ٤٣٧، ٢)
- يُقال إن شيئاً يتقدَّم شيئاً آخر على خمسة أنحاء:
إما بالزمان وإما بالطبع وإما بالمرتبة وإما
بالفضل والشرف والكمال وإما بأنه سبب وجود
الشيء (ف، د، ٦٦، ٩)

- الكم المتصل الذي لا وضع لأجزائه هو
الزمان، والبسيط منه ما يخص الجسم وهو
نهايته، ومنه ما هو غريب منه، منطبق على
بسيطه الخاص، مُطِيفٌ به من حوله، وهذا هو
المكان على رأي أرسطوطاليس (ف، م،
٩٧، ١٤)

- متى هو نسبة الشيء إلى الزمان المحدود الذي
يُساوق وجوده وجوده، وتنطبق نهايته على
نهايته وجوده، أو زمان محدود يكون هذا
جزءاً منه (ف، م، ١٠٨، ١٤)

- ليس معنى متى هو الزمان ولا شيء مركب من
جوهر وزمان، على ما ظنَّه قومٌ (ف، م،
١٠٨، ١٦)

- الزمان المحدود هو الذي حُدَّ بحسب بُعده من
الآن، إما في الماضي وإما في المستقبل (ف،
م، ١٠٩، ٢)

- الفرق بين المُنْطَبِق والمُقَدَّر أن المُنْطَبِق قد
يكون أيضاً نهايات الزمان والمُقَدَّر ليس يكون

- أزمنة فيها غير مُحَصَّلة، مثل السرعة والإبطاء (ف، ع، ١٣٥، ٢)
- الزمان متصل بالذات وبالعرض أيضًا، ومنفصل بالعرض. أمّا أنه متصل بالذات، فلأنه في نفسه مقدار للحركة، وأمّا أنه متصل بالعرض، فلأنه يقدر بالمقايضة إلى المسافة فيكون له تقدير ماسح عارض من غيره... وأمّا أنه منفصل بالعرض، فذلك لما يعرض له من الانفصال إلى الساعات والأيام وغير ذلك (س، م، ١٣٣، ١)
- الزمان مقدار الحركة (مر، ت، ٣٠، ١٨)
- أجزاء الزمان هو الماضي والمستقبل ولا يوجدان معًا (مر، ت، ٣٠، ١٩)
- لفظ الزمان يدلّ على معنى هو الزمان، وتَجَرّد من زمانٍ يدلّ اللفظ على أنه كان فيها الزمان (مر، ت، ٤٠، ٧)
- الزمان: هو مقدار الحركة، موسومٌ من جهة التقدّم والتأخر (غ، ع، ٣٠٣، ٩)
- الزمان المحدود إمّا أول، وإمّا ثانٍ له (متى). فزمانه الأول: هو الذي يُغْلَف وجوده، وانطبق عليه غير منفصل عنه. وزمانه الثاني: هو الزمان المحدود الأعظم الذي نهاية الأول جزء منه، مثل أن يكون الحرب في ست ساعات من يوم... من شهر... من سنة (غ، ع، ٣٢٤، ٢٢)
- الزمان هو مقدار الحركة، موسومٌ من جهة التقدّم والتأخر (غ، ع، ٣٥٩، ١)
- بالآن يتصل جزء الزمان الذي هو الماضي والمستقبل (ش، م، ٣٠، ٣)
- أجزاء الزمان... ليس لها ثبات ولا يلحق المتأخر منها المتقدم (ش، م، ٣٠، ٢١)
- لا يقال... في زمان أنه زمان أكثر من زمان آخر (ش، م، ٣٣، ٩)
- ليس للزمان الحاضر صيغة خاصّة في لسان العرب، وإنما الصيغة التي توجد له في كلام العرب صيغة مشتركة بين الحاضر والمستقبل (ش، ع، ٨٥، ١٢)
- الزمان الحاضر هو الذي يأخذه الذهن موجودًا بالفعل ومشارًا إليه... ولذلك قيل إسم الزمان على هذا باطلاق (ش، ع، ٨٥، ١٦)
- الأمور الموجودة في الزمان الحاضر والموجودة فيما مضى... واجب ضرورة أن يكون اقتسامها الصدق والكذب على أن أحدهما في نفسه هو الصادق والآخر هو الكاذب (ش، ع، ٩٥، ٣)
- ما كان أطول زمانًا وأكثر ثباتًا فهو أثر مما كان أقصر زمانًا وأقل ثباتًا (ش، ج، ٥٤٨، ٤)
- زوج**
- إن الزوج هو المنقسم بمتساويين (س، ج، ٢٥٣، ٤)
- الزوج بالحقيقة ليس نوعًا للعدد، بل عارضًا يوجد فيه (س، ج، ٢٥٨، ٥)
- زوجية**
- إن الزوجية والفردية كميّات في الكم؛ ولا يمنع أن يكون في الكم كميّات متضادة، فتصير لأجلها الكميّات متضادة بالعرض كالجواهر (س، م، ١٣٦، ١١)
- ليست الزوجية فصلًا للعدد، ولا جنسًا لأنواعه. وقد علم هذا من مواضع أخرى، وعلم أنّ الزوجية من اللوازم الغير المقومة لأنواع العدد (س، ج، ٢٥٣، ٥)
- الزوجية: إنقسام بمتساويين في العدد (ط، ش، ٢١٨، ٦)

زيادة

ق، ١٢٨، ١٤)

- لا تكون الزيادة الفصلية فصلاً بحسب العموم، بل يكون لحوقه بسبب الخصوص؛ وذلك أن يكون لحوقه يجعل المعنى أخص، وإن إتفق أن يكون مع ذلك واقعاً في أنواع كثيرة من غير أن يعم شيئاً منها، مثل البياض إذا أخذ في حد الإنسان أو النور فيجعله أخص؛ مع أن البياض من وجه أعم (س، ج، ٢٤٦، ١٠)

- المواضع المأخوذة من الزيادة والنقصان: وهو أن يُنظر في موضوع المطلوب فإن كان إذا زيد على شيء ما جعل محموله موجوداً في ذلك الشيء فإن محموله موجود في موضوعه، وأيضاً فإنه إن كان محموله في شيء ما ثم كنا إذا زدنا موضوعه على ذلك الشيء بعينه جعل محموله في ذلك الشيء أزيد وأكثر ممّا كان قبل ذلك، كان محموله موجوداً في موضوعه (ف،



مركز تحقيقات علوم اسلامی

س

سؤال

- السؤال عن شيء: ما هو ليس سؤالاً منطقيًا، وذلك أنه يجب أن يكون قد أعطى في السؤال المنطقي أن يختار المسئول أحد جزئي المناقضة - أيهما شاء - حتى يحكم به. وقد ينبغي أن يكون السائل يجري في تحديد السؤال هذا المجري حتى يقول: هل الإنسان كذا، أو ليس هو كذا؟ (أ، ع، ٨٣، ١)

- السؤال إن كان من الأشياء التي يكون منها قياس فإنه يكون من الإضطرار إما تبكيت أو ما يخالف الرأي المشهور. أما إن أسلم فيكيت؛ وإن لم يسلم فتوهم فيه أنه قد سلم فشيء بالتبكيت (أ، س، ٨٨٩، ١)

- الضرب الأول من السؤال هو السؤال عن المقدمات مقدمة مقدمة بترك ذكر النتيجة (ف، ج، ١٦، ٥)

- السؤال عن الشيء منه ما يستدعى به تعليمه وهو السؤال العلمي، ومنه ما يستدعى به تسليمه. وهذا قد يستعمل في الجدل وفي السوفسطائية، وليس تختلف إلا باختلاف القضايا المسئول عنها (ف، ج، ٤٣، ١)

- منه السؤال الذي يستدعى به علم جوهره الذي يُشارك به غيره وهو استدعاء علم جنسه (ف، ج، ٤٣، ٢٠)

- منه (السؤال) ما يستدعى به علم جوهره الذي يدلُّ عليه حدّه (ف، ج، ٤٤، ١)

- منه السؤال الذي يستدعى به علم ما يتميز به الشيء عما سواه في عَرَضٍ من أعراضه (ف، ج، ٤٤، ٢)

- منه (السؤال) ما يستدعى به علمه بخاصته أو بعَرَضٍ له آخر مفارق أو غير مفارق (ف، ج، ٤٤، ٣)

- السؤال الذي يستدعى به تعليم وجود الشيء هو الذي به يستدعى برهانه، لأن علم وجوده لا يُمكن أن يحصل دون علم برهانه (ف، ج، ٤٤، ٦)

- السؤال على طريق الفحص هو استدعاء المسئول بطلب القياس على مطلوب ليس عندها قياسه، فهو وضع مشترك بينهما (ف، ج، ٤٥، ١٢)

- السؤال على طريق الفحص هو سؤال عما علم السائل أنه ليس عنده ولا عند المسئول قياس الشيء الذي عنه يسأل، أو سؤال عما ليس عند السائل أن قياسه عند المسئول أم لا (ف، ج، ٤٦، ٨)

- الألفاظ التي تدلّ على أصناف السؤال فإن حرف هل يُستعمل في سؤال التخيير. وفي السؤال العلمي الذي يستدعى به الإخبار عن الجزء الصادق الذي عليه برهان من جزئي التضاد. وفي السؤال العلمي عن المطلوب الذي يُفحص عن قياسه (ف، ج، ٤٦، ١٧)

- حرف كيف يُستعمل في السؤال عن هيئة الشيء وصيغته، مثل قولنا كيف زيد في جسمه أو كيف هو في خلقه (ف، ج، ٤٧، ٤)

- السؤال عن المطلوب العلمي يجمع استدعاء أمرين: الإخبار عن الجزء الصادق من جزئي المطلوب وعن برهانه جميعًا (ف، ج، ٥٢، ١٧)

سؤال تعليمي

- السؤال التعليمي هو استدعاء المسؤول الذي عَلمَ السائل أن عنده برهان المطلوب الذي يستدعيه تعليم برهانه (ف، ج، ٤٦، ٢)

سؤال التقرير

- سؤال التقرير هو الذي يطالب به المجيب أن يُسَلِّمَ أحد جزئي النقيض على التحصيل دون مقابلة، ويعمل فيه على أن ذلك الجزء وحده هو الذي سيبله أن يسَلِّمه المجيب (ف، ج، ٤٣، ٧)

سؤال جدلي

- السؤال الجدلي، إما سؤال تحيير، وإما سؤال تقرير. وكذلك السوفسطائي ينقسم هذه القسمة، فسؤال التحيير هو الذي يفرضُ به إلى المجيب أن يُسَلِّمَ أي النقيضين شاء، ويجعل الأمر إليه في أن يختار أيهما أحب أو رأى أنه هو الأجودُ له فيسَلِّمه (ف، ج، ٤٣، ٤)

- المستعملُ في السؤال الجدلي جزء التناقض، وفي السؤال العلمي جزء التضاد، والمستدعى بالسؤال الجدلي تسليم أحد جزئي التناقض أيهما أحب المجيب وبالسؤال العلمي العلم اليقيني بالجزء الصادق من جزئي التضاد (ف، ج، ٤٤، ١٦)

- السؤال الجدلي هو استدعاء المسؤول تسليم قضية يقصِّدُ السائل إبطالها أو استعمالها في إبطال أخرى نَسَلَّمها من قبل (ف، ج، ٤٦، ٣)
- السؤال الجدلي يُستعملُ في المكانين، أحدهما سؤالاً يُلتَمَسُ به تسَلِّم وضع يقصِّدُ السائلُ إبطاله والمجيب حفظه أو نُضْرته، والثاني

- جواب النداء إقبالاً أو إعراضاً، وجواب التضرع والطلبية بذل أو منع، وجواب الأمر والنهي وما شاكله طاعة أو معصية، وجواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب وهما جميعاً قولٌ جازم (ف، ج، ١٦٣، ١٨)

- كل صناعة من الصنائع القياسية الخمس فيها ضربٌ أو ضروب من السؤال خاص بها، ففي الفلسفة سؤال برهاني، وفي الجدل سؤال جدلي، وفي السفسطة سؤال سوفسطائي، وفي الخطابة سؤال خطبي، وفي الشعر سؤال شعري (ف، ج، ٢٢٦، ١٢)

- للسؤال في كل صناعة أمكنة ينجح فيها وأمكنة لا ينجح فيها (ف، ج، ٢٢٦، ١٦)

- أما السؤال عن المذهب فهو أمر خارج عن الجدل، وإن كان شيئاً لا بد منه؛ بل إنما هو تمهيد لما يحتاج إليه ليجادل عليه بعد ذلك (س، ج، ٣٠، ٥)

- إن السؤال للتسليم، والتسليم بعد التسليم، والتسليم على الاختيار، فالسائل إما أن ينتفع بكل ما يسَلِّم له، أو لا تكون له فائدة من السؤال (س، س، ٦٠، ١١)

- إنما السؤال سؤال من جهة ما يلزم تسليم أحد طرفيه، وذلك باعتبار حال الحق في نفسه، لا باعتبار فائدة أو غيرها، فإذا تركت الفائدة وراجعت حال الحق في نفسه كان الجواب حقاً (س، س، ٦٨، ١٠)

- السؤال على طريق التعليم... قد يكون بالاسم المشترك (ش، ع، ١١٢، ٧)

سؤال برهاني

- أما (السؤال) البرهاني فهو سؤال عن الماهية، والجواب ينبغي أن يقع بها لا بغيرها (ز، ع، ٦٥، ٦)

سؤال قياسي

- إن كان السؤال القياسي والمقدمة المأخوذة من النقيض هما واحدًا بعينه، وكانت المقدمات في واحدٍ واحدٍ من العلوم هي التي منها يكون القياس في واحدٍ واحدٍ منها، فقد يكون سؤال ما علمنا وهو الذي منه يكون قياس مناسب خاص في واحدٍ واحدٍ من العلوم (أ، ب، ٣٤٤، ١٢)

سؤال منطقي

- لما كان السؤال المنطقي يقتضي جوابًا إما بالمقدمة وإما بالجزء الآخر من المناقضة، وكانت المقدمة جزءًا ما من مناقضة واحدة، فليس يجب أن يكون الجواب عن هذه واحدًا؛ إذ كان السؤال أيضًا ليس بواحد ولو كان حقًا (أ، ع، ٨٢، ١٢)

سؤال وجواب

- ينبغي أن يكون السؤال محدودًا ليكون الجواب الذي يقع عليه محدودًا (ش، ع، ١١٢، ١٤)

سائل

- إذا سكّت المجيب بعد إخباره عن الجزء الصادق وجب أن يطالبه السائل بالبرهان، وإلا كان سؤاله الأول باطلاً (ف، ج، ٥٣، ٥) - إن المجيب يقيس من المشهورات، والسائل من المتسلّمات؛ بل المجيب إنما هو مجيب، من حيث هو حافظ وضع، والسائل هو سائل من حيث هو ناقض الوضع. فإذا قاس قاييس على رأي هو وضع يحفظه، كان مجيبًا؛ وكان السائل حينئذ من يفسد عليه قياسه، ويقاوم مقدماته. وإذا قاس قاييس على مقابل وضع

سؤالاً يلتمس به تسلّم المقدمات التي يقصد بها السائل إبطال الوضع (ف، ح، ٢٠٧، ١١)

- إن السؤال الجدلي يتضمن جزئي التناقض وللمجيب أن يجيب بأيّهما شاء (ز، ع، ٦٥، ٥)

سؤال علمي

- السؤال العلمي منه السؤال الذي يستدعي به تفهيم المعنى الذي يدلُّ عليه الاسم وتصويره في النفس، ومنه السؤال الذي يستدعي به علم وجود الشيء (ف، ج، ٤٣، ١٠) - المستعمل في السؤال الجدلي جزء التناقض وفي السؤال العلمي جزء التضاد، والمستدعي بالسؤال الجدلي تسليم أحد جزئي التناقض أيّهما أحبّ المجيب وبالسؤال العلمي العلم اليقيني بالجزء الصادق من جزئي التضاد (ف، ج، ٤٤، ١٦)

- (السؤال) العلمي من هذه الثلاثة (السؤالات) هو استدعاء قياس عن مقدمات يقينية، والجدلي الذي يستدعي به الوضع هو استدعاء ما يلتمس السائل إبطاله. وأما الذي يستدعي به قضية تستعمل في إبطال الوضع فهو استدعاء قضية مشهورة (ف، ج، ٤٦، ١٠) - حرف لم يستعمل فهم السؤال العلمي الذي يستدعي به تعليم سبب وجود الشيء (ف، ج، ٤٧، ٣)

سؤال فاحش

- السؤال الفاحش هو الذي يسأل عما لا فائدة فيه، فيكون جوابه لا فائدة فيه (س، س، ١٠٥، ٤)

فكان المجيب لا يجد محيصاً عن إلزامه في
مدة قصيرة، إذ كان تقدم فسلم المقدمات (س،
ج، ٢٧، ١)

سائل ومجيب

- المجيب على طريق الجدال ليس عليه أن يَصْلَحَ
على السائل سؤاله (ش، ع، ١١١، ٢٤)
- المجيب والسائل في مرتبة واحدة من معرفة
الشيء الذي يتناظران (ش، ع، ١١١، ٢٦)

بمقدمات يتسلمها من حافظ كان سائلاً، ولكل
واحد منهما قياس (س، ج، ٢٥، ١١)

- الأمر الطبيعي للسائل - من حيث هو سائل -
أن يكون قياساً من مقدمات قد تسلمها، فيلزمه
لا محالة أن يسأل عنها أولاً فيتسلمها (س،
ج، ٣٠، ١)

- السائل إنما يقيس على الإبطال لما يقوله
المجيب (س، ج، ١٠٥، ٧)

سائل جدلي

سالب

السالب الذي أضيف إلى موضوعه ما يدل على
أن المحمول قد نفى عن جميعه، فكقولنا ولا
إنسان واحد طائر، وهذه «تسمى» السالبة
العامية (ف، ق، ٧٢، ١٤)

- السالب الذي يُضاف إلى موضوعه ما يدل على
أن المحمول قد نفى عن بعضه، فكقولنا ليس
كل إنسان أبيض أو بعض الناس ليس بأبيض أو
إنسان ما ليس بأبيض، «وتسمى» هذه السالبة
الجزئية (ف، ق، ٧٢، ١٦)

- من لا يميز بين السالب والموجب، كثر غلطه
في البراهين (غ، ع، ١١٤، ١٣)

سالب جزئي

- السالب الجزئي ينتج في الأشكال كلها (ش،
ق، ٢٤٤، ١٠)

- السالب الجزئي أسهلها (القضايا) إثباتاً إذ كان
يُثبت بأكثرها طرقاً (ش، ق، ٢٤٤، ١٤)

سالب جزئي ضروري

- السالب الجزئي الضروري... لا ينعكس،
ومثاله بالضرورة ليس كل حيوان إنساناً، ثم كل

- «سائل جدلي» يعنى به غير ما يعنى في زماننا
بقولهم: «سائل جدلي»؛ ويعنون بالمسألة غير
ما نعني به الآن. فإن السائل الجدلي إنما يسمى
الآن سائلاً من جهة أنه يقصد فينتدى، فيسأل
مخاطباً له عن رأيه في أمر؛ فإذا أجاب بما هو
رأيه كان مجيباً، وكان الأول سائلاً، ومسألته
هي ما سأل من نفس الرأي. ثم بعد ذلك لا
يسأل بالحقيقة شيئاً، وعلى مجرى العادة، بل
يأتي بقياس من تلقاء نفسه، أو إستقراء، أو غير
ذلك، مما هو عندهم حجة، فينتج بذلك نقيض
وضعه من غير أن يسأله شيئاً. لكنهم كثيراً ما
يسمون إيراد هذه الحجة الموجبة نحو إستجابة
المخاطب سؤالاً، بمعنى أنه وإن لم يسأل
بالفعل فهو بالقوة، كأنه يقول: أليس يلزمك
عن هذا كذا؟ وهل عندك جواب هذا؟ وما أشبه
ذلك (س، ج، ٢٦، ٨)

سائل جدلي حقيقي

- السائل الجدلي الحقيقي، والذي كان في
الزمان القديم يُسمى سائلاً... كان يتسلم من
المجيب مقدمة مقدّمة، فإذا إستوفاهما تسلماً،
عمد حينئذ فجعلها على صورة ضرب منتج،

ما دام موجود الذات إنه جـ (س، ش،
(١٢، ٦٩)

سالبة

سالب كلي

- في السالبة فحيث يكون موجوداً لشيء ما فولا
واحد من هذا يقع خارجاً (أ، ب، ٣٨٣، ١٦)
- تكون الموجبة العدمية أعظم كذباً من السالبة
وحال الموجبة المعدولة من السالبة البسيطة في
الكذب هذه الحال (ف، ع، ١٥٠، ١٥)

- السالبة تحدث بأن يُرتَّب حرف السلب مع
المحمول ومع السور، كقولنا كل انسان يمكن
ألا يمشي (ف، ع، ١٥٦، ٢١)

- السالبة تحدث بأن يُرتَّب في كل واحد من
الأنحاء حرف السلب مع السور (ف، ع،
١٥٧، ٤)

- الموجبة والسالبة قد تكونان متقابلتين وقد
تكونان غير متقابلتين (ف، ق، ١٤، ١١)

- السالبة لا تنتجها إلا سالبة وموجبة، لا
موجبان (س، ق، ٤٣٢، ١٢)

- أما الملكة والعدم، والموجبة والسالبة،
فتحديد الوجودي منهما مما يتم بنفسه، لأنه
معقول بنفسه، وبفعله وإنفعاله وخواصه (س،
ج، ٢٥١، ٣)

- السالبة هي المنفصلة (ب، م، ٧٣، ١٨)

- الثانية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من
جهة اللفظ لأن حرف السلب مقرون فيهما
جميعاً بالمحمول، لكن يفرقان من وجهين:
(أحدهما) النية فإن نوى جعل حرف السلب
جزءاً من المحمول وإثباتهما لشيء واحد وهو
الموضوع كان عدولاً، وإن لم ينو ذلك بل نوى
أن يرفع به ما هو المحمول كان سلباً.
(والآخر) عرف الاستعمال فإن لفظة «غير» لا

إنسان حيوان (مر، ت، ٩٣، ١٣)

- السالب الجزئي الضروري فلا عكس له لما
عرفت في المطلق (سي، ب، ١٣٦، ٧)

- معنى قولنا: إن كذا لا ينعكس، أي ليس يلزم
عكسه، لا أنه لا ينعكس في مادة من المواد.
فبيّن من هذا أن السالب الكلي المطلق الحقيقي
لا ينعكس (س، ق، ٨٢، ٩)

- السالب الكلي... يتبين في شكلين: في الأول
وفي الثاني (ش، ق، ٢٤٤، ٦)

- السالب الكلي يثبت في شكلين ويبتل في
شكلين (ش، ق، ٢٤٤، ١٦)

- السالب الكلي يتبين بطرق أكثر من التي يتبين
بها الموجب الكلي (ش، ق، ٢٤٤، ٢٥)

- إن أردنا أن نتج سالباً كلياً فإن ذلك يتفق بأحد
وجهين: إما بأن ننظر في لواحق موضوع
المطلوب وفيما لا يمكن أن يكون موضوعاً
لمحمول المطلوب... والوجه الثاني أن ننظر
في لواحق الحد المحمول... (ش، ق،
٢٥١، ٤)

- ما يبين في شكلين... هو السالب الكلي (ش،
ق، ٢٦١، ٢٥)

- ما كان من سالب كلي... يمكن فيه أن يحلّ
القول المنتج له الى الشكل الثاني وإلى الشكل
الأول... (ش، ق، ٢٧٠، ١٧)

سالب كلي ضروري

- أما السالب الكلي الضروري سواء جعلته قولك
«بالضرورة كل ب ليس ج» أو قلت «لا شيء
من ب ج» فمعناه كل واحد مما يوصف بـ ب
كيف وصف وأي وقت وصف فإنه مطلوب عنه

تستعمل في العادة إلا بمعنى العدول وليس لا تستعمل إلا للسلب (سي، ب، ١٠٥، ٦)

- احتيل لصدق هذا العكس حيلتان: إما ببقية السالبة في إطلاقها على مفهومها العرفي وهو سلب المحمول عن الموضوع ما دام موصوفاً بوصفه الذي وضع معه، أو تخصيص السلب منها بوقت معين فيما مضى أو الحال على ما هو المذهب الثالث فيصح العكس في السالبة إذا كانت مأخوذة على أحد هذين الوجهين (سي، ب، ١٣٠، ١٥)

سالبة الاضطرار

العام في الجميع (و، م، ٢٥٠، ١٢)

- السالبة والمعدولة كلاهما لا يقتضيان وجود الموضوع فلا فرق بينهما إلا في النية والتسمية. فإن نوى أن السلب جزء من المحمول سميت معدولة، وإن نوى أنه خارج عن المحمول سميت سالبة وهما متساويان فالصغرى السالبة على هذا في قوة الموجبة المعدولة (و، م، ٢٩٦، ١)

- السالبة... تفهم بالإضافة الى الموجبة (ش، ب، ٤٣٨، ١٥)

- السالبة (تدل) على العدم (ش، ب، ٤٣٨، ١٨)

- متى كانت الموجبة خاصة بشيء ملائمة لا تكون السالبة خاصة له (ش، ج، ٥٩٠، ١٦)

- القضية إما موجبة كقولنا زيد كاتب، وإما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب، وكل واحد منهما إما مخصوصة كما ذكرنا، وإما محصورة (ه، م، ٧٧، ٢٤)

- السالبة فإن كانت عامة بحسب الأزمنة والأفراد إنعكست أصلاً إلا المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة الجزئيتين فإنهما تنعكسان كأنفسهما كالكليتين (و، م، ٢٤١، ١٦)

- سالبة الاضطرار غير السالبة الاضطرارية، فإن سالبة الاضطرار هي التي تسلب الاضطرار وتوجب الوجود، كقولنا زيد ليس باضطرار يوجد عادلاً، والسالبة الاضطرارية هي التي توجب الاضطرار وتسلب الوجود، كقولنا الثلاثة باضطرار ليس توجد زوجاً (ف، ع، ١٥٩، ١٢)

- سالبة الاضطرار غير السالبة الاضطرارية، فإن سالبة الاضطرار هي التي تسلب الاضطرار وتوجب الوجود، كقولنا زيد ليس باضطرار يوجد عادلاً، والسالبة الاضطرارية هي التي توجب الاضطرار وتسلب الوجود، كقولنا الثلاثة باضطرار ليس توجد زوجاً (ف، ع، ١٥٩، ١٢)

سالبة بسيطة

- الموجبة العدمية التي تحت السالبة البسيطة أخص صدقاً من السالبة البسيطة (ف، ع، ١٥٠، ٦)

- حال الموجبة المعدولة عند السالبة البسيطة في الصدق كحال الموجبة العدمية عند السالبة البسيطة، وأما حالها في الكذب فإننا إذا أخذنا

- حكم الموجبة في عكس النقيض الموافق والمخالف حكم السالبة في العكس المستوي وحكم السالبة فيهما حكم الموجبة فيه (و، م، ٢٤٩، ١٦)

- السالبة في عكس النقيض حكم الموجبة في العكس المستوي فتعكس جزئية بجهة الإطلاق في الفعليات وبجهة الإمكان العام في الممكنتين على رأي وعلى رأي بجهة الإمكان

- السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة
المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع
دون الإيجاب فإن الإيجاب لا يصح إلا على
موضوع موجود محقق كما في الخارجية
الموضوع أو مقدر كما في الحقيقة الموضوع
(ن، ش، ١٢، ٢١)
- المحمول وهو العالم كاذباً على زيد في
الحالين في الطفولة والكهولة، فإن الموجبة
البسيطة تكذب على زيد في حال كهولته إذا كان
غير عالم وفي حال طفولته (ف، ع، ١٥٠، ٧)
- تكون الموجبة العدمية أعم كذباً من السالبة
وحال الموجبة المعدولة من السالبة البسيطة في
الكذب هذه الحال (ف، ع، ١٥٠، ١٥)

سالبة جزئية

- السالبة الجزئية هي التي يدل سورها على أن
المحمول مسلوب عن بعض الموضوع أو
مسلوب لا عن كله، كقولنا بعض الناس ليس
بأبيض أو ليس كل إنسان أبيض (ف، ق،
١٤، ٧)
- السالبة الجزئية إذا كذبت صدقت السالبة
البسيطة المقاطرة لها (ف، ع، ١٥١، ٣)
- تحدث السالبة البسيطة بأن يرتب حرف السلب
مع الجهة فقط (ف، ع، ١٥٦، ٣)
- السالبة البسيطة تحدث بأن يُقرن حرف السلب
بالسور، كقولنا كل إنسان يمكن أن يمشي (ف،
ع، ١٥٦، ١٥)

- السالبة الجزئية: فلا تنعكس. فإنه إذا صدق
قولنا ليس بعض الناس كاتباً لم يلزم أن يصدق
قولنا إن بعض الكاتب ليس إنساناً (غ، م،
٢٥، ٤)
- أما السالبة البسيطة فإنها لا تختص بمادة بمنزلة
قولنا: هذا هو لا مساوي وقولنا هذا ليس هو
بمساوي (ز، ق، ١٨٣، ١٨)

- السالبة الجزئية... لا تنعكس أصلاً (غ، ع،
١٢٧، ١٦)
- السالبة الجزئية فلا تنعكس (سي، ب،
١٣٣، ١٢)
- السالبة الجزئية ليس تنعكس (ش، ق،
٢٨٠، ٢)
- إن السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة،
في أن السالبة يصدق على المعدوم ولا يصدق
الموجبة المعدولة عليه، فإنه يصح أن يقال: إن
زيداً المعدوم ليس هو بصير، ولا يصدق أن
يقال هو غير بصير (مر، ت، ٥٥، ٢)

سالبة ضرورية

- السالبة الجزئية تلزم عن الموجبة المعدولة
وليس ينعكس (ش، ع، ١٠٤، ٥)
- السالبة البسيطة أعم صدقاً من الموجبة
المعدولة (ش، ع، ١٠٤، ٧)
- تلازم السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة في
الكذب ينعكس تلازمها في الصدق (ش، ع،
١٠٤، ١٧)
- سالبة الممكن البسيطة... يلزمها اثنان...
أحدهما موجبة لواجب المعدولة... والثانية
موجبة الممتنع البسيطة (ش، ع، ١٢٠، ٥)
- إعلم أن السالبة الضرورية غير سالبة الضرورة
(س، أ، ٣٢٣، ٤)
- السالبة الضرورية هي التي سلبت الإيجاب
بالضرورة، وأما سالبة الضرورة فإنما سلبت
ضرورة الإيجاب (سي، ب، ١١١، ١٩)
- السالبة الضرورية هي التي سلبت الإيجاب
بالضرورة، وأما سالبة الضرورة فإنما سلبت

ضرورة الإيجاب (سي، ب، ١١١، ٢٠)

- عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس
- سالبة ضرورية (سي، ب، ١٣٣، ١٥)

سالبة عامة

- السالبة العامة «تصح» بصحة عكسها ومتى لم يَصْحَ عكسها لم «تصح» هي (ف، ق، ٧٨، ٢)

سالبة عدمية

- إن الموجبة البسيطة إنما يصدقُ محمولها على موضوعها في وقت ما يوجد فيه المحمول فقط، والسالبة العدمية التي تحتها تصدقُ على ذلك الموضوع حين ما تُوجدُ فيه الملكة وحين ما لا يُمكن أن تكون فيه تلك الملكة (ف، ع، ١٤٩، ١٤)

- حال السالبة المعدولة من الموجبة البسيطة في الصديق كحال السالبة العدمية منها (ف، ع، ١٥٠، ٢)

- السالبة العدمية إذا كذبت صدقت السالبة البسيطة المُقاطرة لها (ف، ع، ١٥١، ٢)

سالبة كلية

- السالبة الكلية هي التي يدلّ سورُها على أن المحمولَ مسلوبٌ عن جميع الموضوع، كقولنا ولا إنسان واحد حجر (ف، ق، ١٤، ٤)

- السالبة الكلية تنعكس كميّتها لأنها إذا كانت صادقة كان جزأها مفترقين غاية الافتراق حتى لا يجتمعان في أمرٍ أصلاً ولا في وقت من الأوقات (ف، ق، ١٨، ٦)

- السالبة الكلية إنما تنعكس إذا أُخذَ المطلق على أنه هو الضروري بعينه، أو أُخذَ على أن المطلق ما يكون الحكم فيه على ما وُجد في زمان ما

من الموضوع، أو دائماً غير ضروري، فينعكس بالشرائط المذكورة. وأنت تعلم أن المطلق لا يُعتبر فيه شيء من هذه الشرائط، فليس يجب أن ينعكس السالب المطلق فيه دائماً، بل ربّما ينعكس في مادة ولا ينعكس في أخرى (مر، ت، ٨٨، ١٢)

- السالبة الكلية المطلقة لا تنعكس (مر، ت، ٨٩، ٤)

- السالبة الكلية الضرورية عكسها سالب كلي ضروري (مر، ت، ٩٢، ٥)

- سالبة كلية: وهي تنعكس مثل نفسها سالبة كلية (غ، م، ٢٤، ١٨)

- السالبة الكلية، وتنعكس مثل نفسها بالضرورة (غ، ع، ١٢٦، ٩)

سالبة كلية حقيقية

- السالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الجزئية الخارجية لأنها أخص من سالبتها الكلية وهي مباينة للموجبتين الخارجيتين (و، م، ١٨٠، ١٥)

سالبة اللزوم

- سالبة اللزوم تُسمّى سالبة لزومية، وسالبة العناد تُسمّى سالبة عنادية سالبة الإتفاق تُسمّى سالبة اتفاقية (ن، ش، ١٦، ١٥)

سالبة مطلقة

- السالبة المطلقة فهي أن يتناول كل واحد واحد من الموصوفات بالموضوع، الوصف المذكور، تناولاً غير مبين الحال والوقت، فيكون معناه كل واحد واحد ممّا هو [ج] يُنفى عنه [ب]، من غير بيان وقت النفي (مر، ت، ٦٩، ٩)

سالبة معدولة

سالبة وجودية

- حال السالبة المعدولة من الموجبة البسيطة في الصدق كحال السالبة العدمية منها (ف، ع، ١٥٠، ١)
- السالبة الوجودية التي بلا دوام غير سالبة الوجود بلا دوام (س، أ، ٣٢٤، ٢)

سالبتان

- السالبة المعدولة تلزم في الصدق عن الموجبة البسيطة وليس ينعكس الأمر فيها (ش، ع، ١٠٣، ٢١)
- السالبة المعدولة أعم صدقاً من الموجبة البسيطة (ش، ع، ١٠٤، ١)
- سالبة الممكن المعدولة ... يلزمها اثنان أحدهما موجبة الواجب البسيطة ... والثانية موجبة الممتنع المعدولة (ش، ع، ١٢٠، ٨)
- السالبة المعدولة أعم من الموجبة المحضلة (و، م، ١٦٩، ١٤)
- أما السالبتان (عند تقابل القضايا) فليس يلزم إذا كذبت إحداهما أن تصدق الأخرى لأن البسيطة منهما لما كانت إذا كذبت لم يلزم ضرورة أن تصدق مقابلتها إذا كانت متضادتين في المادة الممكنة (ف، ع، ١٥١، ٨)
- إن السالبتين في هذا الاختلاط (المطلق والضروري في الشكل الثاني) تتعجان وكذلك الموجبتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية، فإن كانت عامة يجوز إشتغالها على الضرورة فلا يتألف قياس من سالبتين أو موجبتين كما لا يتألف إذا كانت السالبتان والموجبتان ضروريتين (سي، ب، ١٥٢، ١٩)

سالبتان متقاطرتان

سالبة الممكن

- إذا صدقت إحدى الموجبتين المتقاطرتين أيهما اتفق كذبت الأخرى لا محالة، وكانت تلك حال نقيضيهما المتقاطرتين، وإذا كذبت إحدى السالبتين المتقاطرتين صدق نقيضهما لا محالة، وهو إحدى الموجبتين المتقاطرتين، فتكذب لأجل ذلك الموجبة المقاطرة لها، فيكون نقيضها صادقاً (ف، ع، ١٥٢، ١٧)
- سالبة الممكن غير السالبة الممكنة، فإن سالبة الممكن هي التي تسلب الإمكان وتوجب الوجود، كقولنا كل إنسان لا يمكن أن يوجد عالمًا، والسالبة الممكنة هي التي توجب الإمكان وتسلب الوجود، كقولنا كل إنسان ممكن أن لا يوجد عادلاً (ف، ع، ١٥٩، ٩)

سالبة ممكنة

- السالبة الممكنة غير سالبة الإمكان (س، أ، ٣٢٤، ١)
- السالبة الممكنة البسيطة تلزمها الممتنعة الموجبة البسيطة (ش، ع، ١٢١، ١٠)
- السالبة الممكنة المعدولة تلزمها الممتنعة المعدولة (ش، ع، ١٢١، ١٣)

- إذا كذبت إحدى السالبتين المتقاطرتين صدقت الأخرى لا محالة، وإذا أخذت إحداهما صادقة لم يلزم ضرورة أن تكذب الأخرى، بل يمكن أن تصدقا معاً (ف، ع، ١٥٢، ١٩)

سبب

- كثيرًا ما يكون السبب المُعطى أولاً ليس سبباً قريباً أو ليس سبباً وحده بالذات، بل هو بالحقيقة جزء سبب (س، ب، ٣٤، ١٠)
- كل ما هو بذاته فهو سبب لما ليس بذاته (س، ب، ٥٤، ١)

- العلم بالسبب... يحصل من جهة الأمر الكلي (ش، ب، ٤٤٥، ٩)

- الأسباب أربعة: أحدها السبب الذي على طريق الصورة، والثاني السبب على طريق الهولي وهو الذي يؤخذ من أجل الصورة، والثالث السبب الذي على طريق المحرك القريب والفاعل، والرابع السبب الذي على طريق الغاية (ش، ب، ٤٧١، ٤)
- عَلِمْنَا الشيء متى عَلِمْنَا بالعلّة والسبب (ش، ب، ٤٧١، ٤)

- السبب الذي على طريق الغاية... متأخر بالزمان في الوجود عن النتيجة (ش، ب، ٤٧٢، ٤)
- بطل أن يكون في الوجود سبب يقارن مسببه في الزمان، بل لا يكون إلا قبله (ت، ر، ٢٨، ١١٩)

سبب معين

- إن كل مجوّز كما علمته وتعلمه قد يعرض له سبب به يجب، وهو السبب المعين (س، ب، ٥٢، ٧)

سبب وتقسيم

- (يفسد السبب والتقسيم) أنه يحتمل أن يُقال ليس الحكم معللاً في الأصل بعلّة من هذه العلل التي هي أعم بل بعلّة قاصرة على ذاته لا تتعداه (غ، م، ٤١، ٤)

- السبب فيؤخذ في إحدى المقدمتين أن شيئاً آخر موجود لشيء آخر. وأما الأخرى فيؤخذ فيها أنه غير موجود له (أ، ب، ٣٦٦، ٣)
- يُقال إن شيئاً يتقدّم شيئاً آخر على خمسة أنحاء: إما بالزمان وإما بالطبع وإما بالمرتبة وإما بالفضل والشرف والكمال وإما بأنه سبب وجود الشيء (ف، د، ٦٦، ١٠)
- الأمر إذا وُجِدَ ووُجِدَ بوجوده شيء آخر، إنه هو السبب في وجود ذلك الشيء الآخر (ف، ق، ١٠٤، ١٢)

- يستعملونه (السبب) في استنباط الصفات والأحوال التي من جهتها يوجد شيء لشيء (ف، ق، ١٠٥، ٤)

- إما أن السبب الذي هو بالفعل ودائماً سبب لشيء ما يلحقه ضرورة أن يكون إذا ارتفع ارتفع الشيء وإذا وُجِدَ ووُجِدَ الشيء، فذلك بين، وإما أن يكون كل ما إذا ارتفع رفع الشيء وإذا وُجِدَ ووُجِدَ الشيء سبباً لذلك الشيء، فليس يصح من قبل أنه ليس يجب عن هذا شيء أكثر من أنهما يتكافآن في لزوم الوجود، وذلك يتبين من أننا إذا جعلنا ارتفاع الأمر هو المقدم وارتفاع الشيء هو التالي (ف، ق، ١٠٦، ٩)

- ينبغي أن يُعلم أن سبب وجود الشيء غير سبب علمنا نحن بوجوده (ف، ح، ٢١٢، ٦)
- سبب الذي به قوام كذا هو أيضاً السبب في أن يوصف أنه كذا (ف، ح، ٢١٥، ٥)

- إن جميع ما هو سبب لوجود المطلوب إما أن يكون سبباً لنفس الحد الأكبر مع كونه سبباً لوجوده للأصغر، أو لا يكون سبباً لوجود الحد الأكبر في نفسه لكن لوجوده للأصغر فقط (س، ب، ٣٣، ١٣)

- (يفسد السبر والتقسيم) أن هذا إنما يصح إذا استقصى جميع أوصاف الأصل حتى لا يشذ شيء والحصر والاستقصاء ليس يُتَّين، فلعله شذ وصفٌ عن السبر ويكون هو العلة (غ، م، ٨، ٤١)
- «السبر والتقسيم» فحاصله يرجع إلى دعوى حصر أوصاف الأصل في جملة معينة وإبطال كل ما عدا المستبقى (ت، ر، ١، ٢٠٩، ٨)

ستر

- (يفسد السبر والتقسيم) أنه وإن سلم الاستقصاء فيها وكانت الأوصاف أربعة فإبطال ثلاثة لا يوجب ثبوت الرابع (غ، م، ٤١، ١٧)
- الستر إنما يُراد من أجل أن يُضَلَّ، ولأن يُضَلَّ تضليلًا (أ، س، ٨٨٤، ٨)

سطح

- (يفسد السبر والتقسيم) أنه إن سلم الاستقصاء وسلم أنه إذا بطل ثلاث ولم يبق إلا أربع، فهذا يدل على أن الحكم ليس في الثلاث وأنه لا يعدو الرابع لكنه لا يدل على أنه منوط بالرابع لا محالة بل يحتمل أن ينقسم المعنى الرابع إلى قسمين ويكون الحكم في أحد القسمين دون الآخر فإبطال ثلاث يدل على أن المعنى لا يعدو الرابع ولا يدل على أنه العلة (غ، م، ٩، ٤٢)
- السطح وهو البعد القابل للتجزئة في جهتين فقط متقاطعتين على حد واحد تقاطعًا قائمًا، ويُرسم بأنه طول وعرض فقط (سي، ب، ٦٢، ١)
- بالسطح تتصل أجزاء الجسم (ش، م، ٣٠، ٣)
- الكم الذي هو متقوم من أجزاء لها وضع بعضها عند بعض فهو الخط والسطح والجسم والمكان (ش، م، ٣٠، ١٠)

سفسطة

- نمط التعاند وهو على ضد ما قبله والمتكلمون يُسمونه السبر والتقسيم، والمنطقيون يسمونه الشرطي المنفصل ويسمونه ما قبله الشرطي المتصل، وهو أيضًا يرجع إلى مقدمتين ونتيجة، ومثاله العالم إما قديم وإما حادث وهذه مقدمة وهي قضيتان، الثانية أن تسلم إحدى القضيتين أو نقيضها فيلزم منه لا محالة نتيجة وينتج فيه أربع تسليمات (غ، ص، ٧، ٤٢)
- «التجربة» تحصلُ بنظره واعتباره وتدبره، كحصول الأثر المعين دائرًا مع المؤثر المعين دائمًا. فيرى ذلك عادة مستمرة، لا سيما إن شعر بالسبب المناسب. فيضم «المناسبة» إلى «الدوران» مع «السبر والتقسيم» (ت، ر، ١٠٧، ٢٢)
- المغالطة وهو (قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق) ولا يكون حقًا وتسمى سفسطة (أو) شبيهة بالمقدمات المشهورة وتسمى مشاغبة (أو) مقدمات وهمية كاذبة كما يقال إن وراء العالم فضاء لا يتناهي (ه، م، ٢٦، ٢٢)
- التصديق الجازم غير الحق هو السفسطة (ط، ش، ٥١١، ٩)
- السفسطة أمر يعرض لكثير من النفوس، وهي جحد الحق. وهي لفظة معربة من اليونانية، أصلها «سوفسطيا»، أي «حكمة ممؤهة». فلما عُربت قيل «سفسطة» (ت، ر، ٢، ٧٧، ١٦)
- من كان به سفسطة ومرضت فطرته في بعض المعارف لا يستعمل معه الأدلة النظرية، بل

يستعمل معه نوع من العلاج والأدوية (ت)،
(٢، ٧٩، ٢)

- السفسطة ما تألف من مقدمات شبيهة بالحق
وليست به، وتسمى مغالطة كقولنا في صورة
فرس في حائط هذا فرس، وكل فرس صهال،
فهذا صهال (ض، س، ٣٥، ٢٩)

سلب

- السلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء (أ، ع)،
(٦، ٦٥)

- السلب الواحد إنما يكون لإيجاب واحد،
وذلك أن السلب إنما يجب أن يسلب ذلك
الشيء بعينه الذي أوجبه الإيجاب، ومن شيء
واحد بعينه: من المعاني الجزئية كان أو من
المعاني الكلية، وكلما كان أو جزئياً، وأعني
بذلك ما أنا ممثله: «زيد أبيض»، ليس زيد
أبيض (أ، ع، ٦٨، ١٣)

- القول بأنه غير ممكن أن يحكم على شيء واحد
بالإيجاب والسلب معاً؛ فإنه ليس يأخذها ولا
برهان واحد، اللهم إلا أن تدعو الحاجة إلى أن
يتبين أن النتيجة هذه حالها (أ، ب)،
(١٣، ٣٤٢)

- إن الموجبة هي صوت دال بتواطؤ جزء من
أجزائها الكبار يدل على إنفراده دلالة لفظية لا
دلالة إيجاب ولا سلب، وفيه إيجاب شيء
لشيء ويدخله الصدق والكذب. أما السلب
فنجده أنه صوت دال بتواطؤ جزء من أجزائه
الكبار يدل على إنفراده دلالة لفظية لا دلالة
إيجاب وسلب، ويدخله الصدق والكذب وفيه
سلب شيء عن شيء (ز، ع، ٣٧، ٣)

- أول القضايا الحملية، وأولها الإيجاب لأنه
مؤلف من منسوب إليه يسمى موضوعاً ومنسوب

يسمى محمولاً على نسبة وجود، وأما السلب
فإنه يحصل من منسوب إليه ومنسوب ورفع
وجود النسبة (س، ع، ٣٤، ٨)

- إن السلب بالحقيقة أمر يرفع الوجود الذي هو
الإيجاب (س، ع، ٣٥، ١٠)

- أما السلب، فأما في الحملية كقولك زيد ليس
بحي. وأما المتصل فكقولك ليس كلما طلعت
الشمس كان غيم (س، ع، ٤٢، ٤)

- قيل إن السلب حكم بنفي شيء عن شيء بشيء
فإن النفي والسلب واحد (س، ع، ٤٣، ١)

- إن مفهوم السلب هو لا ثبوت حكم لشيء،
وهذا هو عدمه لا محالة (س، ع، ٨٠، ١١)
أما السلب فقد يحق على الموجود والمعدوم،
فالفرق المقدم بين السالبة والموجبة المعدولية
(س، ع، ٨١، ١)

- السلب وكل معنى عدمي فإنه إنما يعرف
بالوجودي. فما لم يُعرف الوجود لم يعرف
اللاوجود، وما لم تُعرف الملكة لم يعرف
العدم. فالسلب إنما يعرف إذن إذا عُرف
الإيجاب، فإنه إذا لم يُعرف ما هو لم يعرف ما
ليس هو (س، ب، ١٧٩، ١٢)

- إن حرف السلب لا يقرن إلا بالمحمول (س،
ش، ٦٧، ١١)

- السلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء آخر
(مر، ت، ٤٧، ١٤)

- السلب الواحد يقابل الإيجاب الواحد (مر،
ت، ٤٨، ١١)

- إن السلب الضروري والسلب المطلق والسلب
الممكن غير سلب الضرورة وسلب الإطلاق
وسلب الإمكان (مر، ت، ٦٧، ٣)

- السلب في الشرطية المتصلة أن تسلب الإتصال
بأن تقول ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل

- موجود والسلب في المنفصلة أن تسلب
الإنفصال (غ، م، ٢٠، ٣)
- السلب يصح على المعدوم (غ، م، ٢٠، ١٦)
- السلب يأتي في القضية الحملية مثل: الإنسان ليس بحيوان، وفي القضية المتصلة مثل: ليس إن كان الإنسان ناطقًا، كان حيوانًا، وفي القضية المنفصلة مثل: الإنسان ليس إمامًا أن يكون أبيض أو حيوانًا (غ، ع، ٣٥٩، ٣)
- السلب هو العناد في المنفصلة (ب، م، ١٨، ٧٣)
- إن السلب يصدق في كل قضية لا يوجد محمولها سواء كان لا يوجد في نفسه أو لموضوع ما وسواء كان الموضوع الذي سلب عنه موجودًا أو معدومًا (ب، م، ٩٦، ٧)
- السلب يصح عن المعدوم والموجود (ب، م، ١٠، ٩٦)
- الإيجاب والسلب الذي هو إثبات شيء لشيء أو سلبه عنه (سي، ب، ٧٥، ٢٢)
- لا تكاذب بين السلب الكلي المطلق والإيجاب المطلق وإن كان كليًا فكيف إذا كان جزئيًا فإنه يصدق بالإطلاق لا شيء من الإنسان بضاحك مع أن كل إنسان ضاحك أي الضحك بالفعل فضلًا عن صدقه مع بعض الإنسان ضاحك فليس ما ادعوه خلفًا بخلف (سي، ب، ١٣٠، ١)
- الارتفاع في السلب... هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات (ش، ع، ١٢٩، ١٩)
- السلب إذا أضيف إلى الجنس لم يحدث نوعًا ما إلا أن يكون السلب قوته قوة العدم (ش، ج، ٦٠٤، ١٣)
- السلب مثل قولك الإنسان ليس بحجر (ر، ل، ١٣، ٩)
- السلب بلا علم فهو قول بلا علم (ت، ر، ١، ٥، ٣٥)
- سلب الإطلاق**
- إن سلب الإطلاق قد يجوز أن يكون غير السلب المطلق، كما أن سلب الضرورة غير ضرورة السلب، وسلب الإمكان غير إمكان السلب (س، ق، ٤٧، ١٣)
- إن سلب الإطلاق الذي هو نقيض الإطلاق ليس هو إطلاق السلب الذي هو أحد قسمي الإطلاق. فإن سلب الإطلاق العام يقع على الضرورة المخالفة وسلب الإطلاق الخاص يقع على الضرورتين جميعًا. وإطلاق السلب لا يقع عليها (ط، ش، ٣٥٨، ٤)
- سلب الإطلاق الخاص**
- إن كان المطلق مأخوذًا بحسب المعنى الخاص، فنقيضه سلب ذلك الإطلاق، وهو سلب الإطلاق الخاص لا السلب المطلق (س، ق، ٤٧، ١٢)
- سلب الامكان**
- إن سلب الإطلاق قد يجوز أن يكون غير السلب المطلق، كما أن سلب الضرورة غير ضرورة السلب، وسلب الإمكان غير إمكان السلب (س، ق، ٤٧، ١٤)
- سلب بالسواء**
- أي معنى جعلته محمولاً فحكمت بلا وجوده للموضوع فهو سلب بالسواء (س، ع، ١٤، ٦٣)

سلب حملي

الناس، لا عن كل واحد منهم، ولا عن بعضهم (ط، ش، ٢٧٦، ١)

سلب عناد

- سلب العناد كقولك: ليس إِمَّا أن يكون الإنسان ناطقًا وإِمَّا أن يكون ضاحكًا (س، ع، ٤٢، ٦)

سلب كلي مع إطلاق

- إنَّ المفهوم من صيغة السلب الكلي مع الإطلاق في المتعارف من لغتي العرب والعجم، وهو سلب المحمول عن جميع آحاد الموضوع في جميع أوقات كونها موصوفة بما وضع معه، على وجه يعم الدائم واللدائم. والضروري واللاضروري، وبحسب الذات، وهو أعم من الضروري والضروري المشروط بالوصف (ط، ش، ٣٣٣، ٤)

سلب متصل

- السلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم، أو الصحة. مثل قولنا: ليس إذا كانت الشمس طالعة، فالليل موجود (س، أ، ٢٧٣، ١)

- لا يراد في السلب المتصل أكثر من سلب الإنصال المذكور، كقولنا ليس إذا كان أو ليس كلما كان (ب، م، ٧٨، ٤)

- الإيجاب المتصل مثل قولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أي إذا فرض الأول منهما مقرونًا به حرف الشرط، ويسمى المقدم، لزمه التالي المقرون به حرف الجزاء ويسمى التالي، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر.

والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود. والإيجاب المنفصل

- السلب الحملي: هو مثل قولنا: الإنسان ليس بجسم وحاله تلك الحال (س، أ، ٢٧١، ١٣)

- السلب الحملي: أعلم أنك تحتاج في السلب أن تسلب العلاقة التي بين المحمول والموضوع، فلذلك إن كانت القضية ثلاثية - إذ قد ذكر فيها الرابطة - تحتاج أن تلحق حرف السلب بالرابطة فنقول «زيد ليس هو بعقل» فإن لم تفعل هذا بل قلت «زيد هو ليس بعقل» دخل هو بين «زيد» وبين «ليس بعقل» دخول رابطة الإثبات فجعل الحكم إثبات الداخلة فيه حرف النفي فأثبت اللاعاقلة على زيد لأنَّ «هو» للربط لا لفصل الربط (س، ش، ٦٦، ٦)

سلب السلب

- سلب السلب إيجاب (ب، م، ١٥٧، ١)

سلب الضرورة

- إنَّ قولنا بالضرورة ليس، ليس سلب الضرورة؛ بل سلب الضرورة ليس بالضرورة (س، ق، ١٠٤، ٤)

سلب طبيعي

- أن تقول: ليس السماء بخفيفة أو ثقيلة، فإنَّ هذا سلب طبيعي سابق إلى الذهن. وكذلك الحال في قولنا: ليست النفس بماتة، أو ليست النار المعجدة بمرئية (س، ق، ١١٩، ١٣)

سلب عن كل

- ليس كل إنسان بكاتب، فهو صيغة السلب عن الكل، لا للسلب الكلي، ولا للسلب الجزئي. أعني أنه يدل على سلب الكتابة عن جميع

حيوانًا وإما أبيض (ر، ل، ٩، ١٩)

سلوب

- إنَّ السلوب لوازمٌ للأشياء بالقياس إلى إعتبار معانٍ ليست لها (س، د، ٧٩، ٣)

- السلوب لا تكون معاني مُقوّمة للأشياء من حيث هي سلوب، بل هي عوارض ولوازم إضافية بعد تقرُّر ذاتها (س، د، ٧٩، ١٣)

سوالب

- السوالب كَلِيّة كانت أو جزئية فلا تنعكس كَلِيّة لاحتمال كون نقيض المحمول أعم من الموضوع وتنعكس الخاصتان حينية مطلقة (ن، ش، ٢٢، ٢٣)

- السوالب... فتتعدّد فيها السالبة اللزومية بعدد أجزاء المقدّم (و، م، ٢٥٨، ٣)

سور

- إذا كانت (القضية) السالبة ذات سور وُضع حرفُ السلب مع السور لا مع الكلمة الوجودية، كقولنا ليس كل إنسان يوجد أبيض (ف، ع، ١٤٨، ١٠)

- إن السور هو لفظة بسيطة من شأنها أن تُقرن بالموضوع تُنبئ وتُخبر لكم من الكثرة التي يحصرها الموضوع يوجد المحمول أو لا يوجد بمنزلة قولنا كل إنسان يمشي. إن لفظة كل هي السور (ز، ع، ٤٠، ١٤)

- إن السور لا يجوز أن يُقرن بالشخص لكن لطبيعة كَلِيّة بمنزلة الإنسان (ز، ع، ٤٠، ١٧)

- إن السور لا يمكن إقرانه إلى المحمول لكن إلى الموضوع (ز، ع، ٤٤، ١٣)

- السور لفظة تُقرن بالموضوع تُنبئ وتُخبر بوجود

كقولك: العدد إما زوج وإما فرد ومعناه إثبات العناد بينهما. والسلب المنفصل هو ما يسلب هذا العناد كقولك ليس إما أن يكون الإنسان حيوانًا وإما أبيض (ر، ل، ٩، ١٧)

سلب مطلق

- إنَّ سلب الإطلاق قد يجوز أن يكون غير السلب المطلق، كما أن سلب الضرورة غير ضرورة السلب، وسلب الإمكان غير إمكان السلب (س، ق، ٤٧، ١٣)

- الفاضل الشارح (الرازي): قال: السلب المطلق يوهم الدوام، بخلاف الموجب، فهذا الفرق إنما ظهر في المطلقة، ولم يظهر في الضرورية؛ إذ الضرورة لا تعقل إلاّ مع الدوام (ط، ش، ٣٣٦، ٥)

سلب منفصل

- السلب المنفصل هو ما يسلب الانفصال والعناد. مثل قولنا: ليس إما أن يكون هذا العدد زوجًا وإما أن يكون منقسمًا بمتساويين (س، أ، ٢٧٣، ٥)

- الإيجاب المتصل مثل قولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أي إذا فرض الأول منهما مقرونًا به حرف الشرط، ويسمى المقدّم، لزمه التالي المقرون به حرف الجزاء ويسمى التالي، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر. والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود. والإيجاب المنفصل كقولك: العدد إما زوج وإما فرد ومعناه إثبات العناد بينهما. والسلب المنفصل هو ما يسلب هذا العناد كقولك ليس إما أن يكون الإنسان

الموضوع يُسمى كلٌّ منهما سورًا (ب، م،
(١٠، ٧٥)

- السور في الحكم إنما يعتبر إثباته ونفيه
للموضوع وعنه لا للمحمول، لأنَّ الكليَّة
والعموم بالفعل للمحمول إنما تكون من جهة
موضوعاته الكثيرة، وينسبته إليها من حيث هي
كثيرة، فلا كليَّة للمحمول قبل حمله، حتى
تعتبر في حمله بل هي عارضة له في حمله (ب،
م، ٧٥، ١٢)

- اللفظ المبيِّن لكمية الحكم يُسمى سورًا
وحاصرًا، وهو كل وبعض ولا شيء ولا
واحد ولا بعض ولا كل (سي، ب، ١٠٢، ٦)
- حق السور أن يتصل بالموضوع متقدِّمًا عليه،
وحق الرابطة أن تتصل بالمحمول متقدِّمة عليه،
فكذلك حق الجهة أن تتصل بالرابطة لأنها جهة
ارتباط المحمول بالموضوع والموضوع
بالمحمول دالة على تأكد ذلك الارتباط
وضعه (سي، ب، ١١٠، ١٢)

- السور والجهة فليسا ذاتيين للقضية، والرابطة
وإن كانت ذاتية ولكنها لفظة دالة على الارتباط
ولا يبقى الارتباط بعد الانحلال (سي، ب،
١٤١، ١٥)

- أعني بالسور لفظ كل وبعض (ش، ع،
٩١، ١٠)

- السور متى قرُن بالمحمول كان إما كذبًا وإما
فضلاً (ش، ع، ٩٢، ١١)

- السور الكلي المقرون بالقضية ليس يدلُّ على أن
المعنى الموضوع كلي (ش، ع، ١٠٧، ١)

- السور أبدًا يجب أن يُقرَّن بموضوع المقدِّمة
المستنبطة لا بمحمولها (ش، ق، ٢٤٩، ٩)

- اللفظ الحاصر يُسمى سورًا، مثل كل وبعض
ولا كل ولا بعض وما يجري هذا المجرى،

المحمول له هل هو لكاه أو لبعضه (ز، ع،
٦٩، ١٣)

- السور يدل على كميَّة الموضوع (س، ع،
٧٧، ١٥)

- أما السور فقد يُبدل مكانه، فيقال الناس أحياء
كلهم أو طرًا، فيؤخر السور، ويفرق بينه وبين
الموضوع؛ وإنما مكانه الطبيعي هو مجاورة
الموضوع (س، ع، ٩٤، ١٠)

- السور مبيِّن لكميَّة حمل مكيف الربط (س، ع،
١١٥، ١)

- إنَّ اللفظ الحاصر يُسمى سورًا، مثل [كل]
و[بعض] و[لا واحد] و[لا كل] و[لا بعض]
وما يجري هذا المجرى، مثل [طرًا]
و[أجمعين] في الكليَّة الموجبة (س، أ،
٢٧٧، ١)

- المهمل هو أن تذكر الحكم ولا تذكر كميَّته
المذكورة التي بها تصير محصورة بلفظة حاصرة
وقد تسمى (سورًا)، مثاله في الحمل: أما
الموجبة فقولك «الإنسان كاتب» وأما السالبة
فقولك «الإنسان ليس بكاتب» (س، ش،
٦٣، ١٩)

- السور يدل على كميَّة الموضوع فمكانه
الموضوع (مر، ت، ٥٠، ٢)

- (اللفظ الحاصر) يُسمى سورًا (غ، ع،
١١٧، ٥)

- السور هو اللفظ الحاصر المبيِّن لكمية
الموضوع مثل (كل) في قولنا: كل إنسان
حيوان (غ، ع، ٣٥٩، ١٤)

- السور هو قولك كل وبعض وما يقوم مقامهما
فإن سكنت عنهما بقيت القضية مهملة (غ، ح،
٢٤، ١٥)

- لفظنا كل وبعض المخصصتان للحكم في

مثل طرا وأجمعين، ومثل هيج بالفارسية في الكلتي السالب (ر، ل، ١٠، ١٤)

- سور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائماً (ن، ش، ١٧، ٧)
- ليس معنى السور لازماً في القضايا بدليل أن الشخصية لا تقبل معنى السور بخلاف معنى الجهة ومعنى الرابطة فإنهما لازمان لكل قضية كموضوعها ومحمولها (و، م، ١٣٢، ١٢)

- السور لما كان هو اللفظ الدال على كمية الأفراد وكان المقصود من القضية الحملية أن يحكم بحقيقة محمولها على ما صدق عليه موضوعها من متعدد أو متحد لا أن يحكم بأفراد المحمول على الموضوع، كان الواجب في السور أن يدخل على ماله أفراد بصبح أن تكون مقصودة بالحكم وهو الموضوع الكلّي، فإذا دخل السور على ماله أفراد إلا أنها غير مقصودة في الحكم، وهو المحمول الكلّي، أو دخل على ما لا أفراد له أصلاً وهو الجزئي موضوعاً كان أو محمولاً، فقد انحرف السور عن موضعه اللائق به ووجب أن تسمى القضية التي انحرف السور فيها عن محله منحرفة. وعدد ما يتصور في ذلك من القضايا مائة وإثنتا عشرة قضية (و، م، ١٦٢، ٥)

- إنحراف السور عن موضعه أوجب الكذب في بعض هذا العدد ولم يوجب في بعضه (و، م، ١٦٥، ٢)

- سُمي اللفظ الدال على التعميم أو التبعض سوراً لإحاطته بجميع الأفراد أو ببعضها كإحاطة السور الحسي بكل المدينة أو ببعضها فإنه أيضاً يُسمى سوراً (و، م، ١٨٦، ١٤)

- سور الإيجاب الكلّي في المتصلة كلما ومهما وفي المنفصلة دائماً، وسور السلب الكلّي

فيهما ليس البتة، وسور الإيجاب الجزئي قد يكون وسور السلب الجزئي ليس كلما وليس دائماً وقد لا يكون، والإهمال بإطلاق إن ولو وإذا في المتصلة ولفظة إما في المنفصلة (و، م، ٢٠٣، ٢٠)

- إن السور هو اللفظ الدال على كمية الأفراد وهو أربعة أقسام (ض، س، ٢٨، ٢٧)

سور إيجاب جزئي

- سور الإيجاب الجزئي بعض وواحد (و، م، ١٨٥، ١٠)

- سور إيجاب جزئي كبعض الإنسان حيوان (ض، س، ٢٨، ٢٨)

سور إيجاب كلي

- سور إيجاب كلي ككل إنسان حيوان (ض، س، ٢٨، ٢٨)

سور سلب جزئي

- سور السلب الجزئي ليس كل، وبعض ليس وليس، بعض (و، م، ١٨٥، ١٣)

- سور سلب جزئي كليس بعض الإنسان بحجر (ض، س، ٢٨، ٢٩)

سور سلب كلي

- سور السلب الكلّي لا شيء ولا واحد وما في معناهما (و، م، ١٨٥، ٢)

- سور سلب كلي كلا شيء من الإنسان بحجر (ض، س، ٢٨، ٢٩)

سور كلية موجبة

- سور الكلية الموجبة في الجميع كل وجميع وما في معناهما (و، م، ١٨٤، ٣٢)

سوفسطائي

(ج، ٢٧، ٥)

- المعاندَةُ بالشَّيْءِ فينبغي أن يُجتنب في الجدل وفي السوفسطائية (ف، ج، ١٠٧، ٧)

- إذا كان (الناظر) مخاطبًا كانت مخاطباته كلها سوفسطائية وكانت قوّته في السوفسطائية على حسب قوّته على التشابه وضعفه عن الباقية. ومن ضَعُفَ عن التشابه وقوي على التباين أَكْسَبَهُ ذلك بهيمية ما، ومن ضَعُفَ مع ذلك عن دلالات الألفاظ أَبْهَمَ بهيمية (ف، س، ١٦٤، ٤)

- لَزِمَ أن تكون القوى الجدلية والسوفسطائية والفلسفة المظنونة أو الفلسفة المموّهة تقدّمت بالزمان الفلسفة البقيّة، وهي البرهانية (ف، ج، ١٣١، ٥)

- لأن السوفسطائية تشبه الجدلية يستعمل كثير من الناس الطرق السوفسطائية في الفحص عن الآراء وفي تصحيحها. ثم يُستقرّ في النظر في الأمور النظرية والفحص عنها وتصحيحها على الطرق الجدلية وتُطرح السوفسطائية ولا تُستعمل إلا عند المحنة (ف، ح، ١٥١، ٣)

- إذا نُقِلَ الجدل أو السوفسطائية إلى أمة لها ملة مستقرة ممكّنة فيهم فإنّ كلّ واحد منهما ضارٌّ لتلك الملة ويهوئُها في نفوس المعتقدين لها، إذ كانت قوّة كلّ واحدة منهما فعلُها إثباتُ الشيء أو إبطالُ ذلك الشيء بعينه (ف، ح، ١٥٦، ٣)

- الفلسفة والجدل والسوفسطائية فلا تُستعمل فيها (الألفاظ) إلا على المعاني الأولى التي لأجلها وُضعت أولاً (ف، ح، ١٦٤، ١٤)

- السوفسطائية فهي تنحو نحو الجدل فيما تفعله. فما يفعله الجدل على الحقيقة تفعله السوفسطائية بتعويهِ ومغالطة (ف، ح، ٢١٠، ١٦)

- السوفسطائي وهو الذي له لقب من حكمة تُظنّ موجودة وليست كذلك (أ، س، ٧٤٥، ٩)

- السوفسطائي هو الذي يترأى بالحكمة، ويدّعي أنّه مُبرهن ولا يكون كذلك، ما أكثر ما يناله أن يُظنّ به ذلك (س، س، ٥، ١١)

- أوّل ما يصرف إليه السوفسطائي وكده أن يستقرىء الألفاظ المشتركة، ويجمعها، وينصبها حذاء عينه، بل أن يحيط علماً بجميع المخاطبات والمحاورات السوفسطائية وأصنافها، لتكون مائة معدّة له لما يفعله. ويكاد أن يكون إشتراك الاسم هو أنفع شيء له في أن يظنّ به أنّه حكيم (س، س، ٦، ٦)

- الأولى أن يُسمّى طالب الغلبة كيف إتفقت مشاغبيًا، وأن يُسمّى المتظاهر بالمعرفة وليست له مغالطًا سوفسطائيًا (س، س، ٥٩، ٤)

- السوفسطائي فقد طرّد قياسه في إنكار المعرفة الكلية (غ، ع، ٢٤١، ١٩)

- السوفسطائي فهو المشبه الملبس، وهو الباطل الذي أخرج في صورة الحق (ت، ر، ٢١، ١٧٠)

سوفسطائية

- معنى السوفسطائية هي حكمة ما مظنونة من غير أن تكون كذلك (أ، س، ٨٤٧، ١٠)

- السوفسطائية صناعة يحصلُ بها للإنسان القدرة على أن يعمل من مقدمات مشهورة في الظاهر قياسًا في الحقيقة، أو من مشهورة في الحقيقة ما هو في الظن قياس، أو ممّا هي في ظاهر الظن مشهورة قولاً هو في ظاهر الظن قياس، يلتبسُ به إبطال كلّ ما يتضمّن المجيب حفظه، وعلى حفظ كل ما يتضمّن السائل إبطاله (ف،

- السوفسطائية فإنها تستعملُ السؤال بحرف «هل» في ثلاثة أمكنة. أحدها عند التشكيك السوفسطائي، فإنه يسألُ بالمتقابلين وبما هو في الظاهر والمغالطة متقابلين، ويلتمسُ إلزامَ المحال من كلِّ واحد منهما. والثاني عندما تشبهُ بصناعة الجدل أو تُغالط وتُوهم أن صناعتها هي صناعة الارتياض. فيُستعملُ السؤال بحرف «هل» عند تسلّم الوضع ويستعمله أيضًا عندما يلتمس تسلّم المقدمات التي يُطل بها على المجيب الوضع الذي تضمن حفظه. والثالث عندما تشبهُ بالفلسفة وتُوهم أنها هي صناعة الفلسفة (ف، ح، ٢٢٤، ٨)
- كل موضع تستعملُ الفلسفة فيه السؤال بحرف «هل» وتطلبُ به الحقّ اليقين من المطلوب بحرف «هل» فإن السوفسطائية تطلبُ فيه بحرف «هل» ما هو في الظنّ والتمويه والمغالطة حقّ يقين لا في الحقيقة (ف، ح، ٢٢٤، ١٧)
- من (العلوم) السوفسطائية من أنكرَ العلوم الأولية والحسية (غ، ع، ٢١٨، ١٦)
- (خيال السوفسطائية) ما يرجع إلى صورته القياس (غ، ع، ٢١٩، ١٤)
- (خيال السوفسطائية) الشكوك التي سببها الغلط في المقدمات (غ، ع، ٢٢٥، ٤)
- (خيال السوفسطائية) شكوك تتعلق بالنتيجة من وجه، وبالمقدمات من وجه (غ، ع، ٢٢٩، ٢١)
- سوفسطس
- سوفسطس معناه حكمة ممّوهة وعلم ممّوه أو مظلون بها أنها حكمة (ف، أ، ١٠٥، ١١)
- سوفسطيقا
- القياسات المغالطية وسمّاها (ارسطو) بلغته سوفسطيقا أي تبيكت المغالطين (ب، م، ٢٦٤، ٧)
- سوية
- الجنس... يقال على أنواعه بالسوية فتشترك في هذا المعنى المفهوم عنه؛ وأما إن اختلفت بالتقدم والتأخر في مفهوم آخر غيره، فليس ذلك بممتنع ولا مانع أن تشابه الشركة في مفهوم الجنس؛ فيكون الجنسُ جنسًا (س، م، ٧٥، ١٤)

ش

مهما تحقق سقط أثر الشاهد المعين (غ، ع،
(١٦، ١٦٦)

- التمثيل فيعم هذا وما نقل الحكم فيه من شاهد
إلى شاهد أيضاً أو من غائب إلى غائب (سي،
ب، ٢١٢، ١١)

شاهد على غائب

- النقلة بالحكم المحسوس في أمر ما أو المعلوم
فيه بوجه آخر إلى أمر ما غير محسوس الحكم،
من غير أن يكون ذلك الأمر الآخر تحت الأمر
الأول، وهو الذي يُسميه أهل زماننا الاستدلال
بالشاهد على الغائب (ف، ق، ٤٥، ٩)

- النقلة من الشاهد إلى الغائب على وجهين:
أحدهما على طريقة التركيب والآخر على طريقة
التحليل (ف، ق، ٤٦، ١٤)

- نستدل بالشاهد على غائب ما بطريق التركيب
نظرنّا في المحسوس الذي شوهد فيه حكم ما
وأخذنا الأمور الآخر الموجودة في ذلك
المحسوس، ثم نظرنّا أي أمر من تلك الأمور
يُصحّ ذلك الحكم على جميعه، فإذا حصل
ذلك معنا ثم وجدنا شيئاً غير معلوم الحكم
داخلاً تحت ذلك الأمر لزم ضرورة أن ينتقل
إليه الحكم الذي كان قد صحّ لنا على
المحسوس (ف، ق، ٤٧، ٤)

- من التمثيل نوع يسمونه الاستدلال بالشاهد
على الغائب، وكان الشاهد عندهم عبارة عن
المُحسّ وتوابعه، ويدخل فيه ما يشعر به
الإنسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه وإرادته
وقدرته، والغائب ما ليس بمُحسّ فيثبتون في
الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة في
أمر ما (سي، ب، ٢١٢، ٧)

شاذ

- الرأي الذي ليس هو لإنسان ولا عليه
قياس... هو الذي يُسمى الشاذ (ش، ج،
(٢١، ٥١١)

شاهد

- النقلة بالحكم المحسوس في أمر ما أو المعلوم
فيه بوجه آخر إلى أمر ما غير محسوس الحكم،
من غير أن يكون ذلك الأمر الآخر تحت الأمر
الأول، وهو الذي يُسميه أهل زماننا الاستدلال
بالشاهد على الغائب (ف، ق، ٤٥، ٩)

- النقلة من الشاهد إلى الغائب على وجهين:
أحدهما على طريقة التركيب والآخر على طريقة
التحليل (ف، ق، ٤٦، ١٤)

- إذا أردنا أن نستدلّ على الغائب بالشاهد بطريق
التحليل فينبغي أن نعلم الحكم الذي يُطلب في
الغائب، ثم ننظر في أي محسوس يوجد ذلك
الحكم، فإذا علمنا المحسوس الذي فيه ذلك
الحكم أخذنا عند ذلك الأمور التي بها يُشابه
الغائب ذلك المحسوس، ثم ننظر أي أمر من
تلك الأمور يُصحّ على جميعه الحكم المشاهد
في المحسوس (ف، ق، ٤٦، ١٦)

- إعتبار الغائب بالشاهد يُسمى مثلاً (غ، م،
(١، ٢٦)

- لا خير في ردّ الغائب إلى الشاهد، إلا بشرط،

شبه

- الشبه يكون في تسعة أوجه: الأول في الجوهر، والثاني في الوجه، والثالث في الفعل، والرابع في الشكل، والخامس في اللون، والسادس في الطعم، والسابع في العرف، والثامن في الصوت، والتاسع المجنة (به، ح، ١٢٢، ١٠)

- إسم (الشبه) في اصطلاح أكثر الفقهاء مخصوصٌ بالتنشيه (غ، ع، ١٧٤، ٢٢)

شبهة

- الشبهة إنما هي فيما يقع التكوّن منه، فإنه وإن كان الخير ليس بطائر، وأيضاً ليس بشيء، وكان الطائر ينافيه والشرير ينافيه، فأحدهما قد يكون عنه التكوّن، والآخر لا يكون عنه التكوّن (س، ع، ١٢٦، ١٤)

شبيه

- إن كان لموضوع المطلوب شبيه وكان المحمول موجوداً في ذلك الشبيه لزم من ذلك أن يكون المحمول موجوداً في موضوع المطلوب (ف، ق، ١٢٣، ١)

- من أين يُعلم أن ذلك الأمر (الذي به يكون التشابه) هو الذي من جهته وُجِدَ المحمول للشبيه، فإننا ربما بيّنا ذلك باستقراء أشباه له كثيرة، وربما بيّنا ذلك بمواضع الوجود والارتفاع (ف، ق، ١٢٣، ٧)

- إن كان الأمر الذي به تشابهها إذا وُجِدَ في الشبيه وُجِدَ المحمول، وإذا ارتفع عنه ارتفع المحمول، تبيّن أن ذلك الأمر هو العلة لوجود ذلك المحمول (ف، ق، ١٢٣، ٩)

- أن يكون للشبيه وحده غناء في تصحيح ذلك

الوضع لم تتعقبه أصلاً بشيء آخر. إلا أنه بصير كثير الاختلاف جدّاً وإن تعقّبناه بشيء آخر لم يكن ما صَحَّ إنما صَحَّ بالشبيه وحده، بل به وبشيء آخر، فإن كان ذلك الآخر هو الاستقراء كان القول مركّباً من مثال واستقراء، أو يكون إنما صَحَّ ذلك بالاستقراء دون الشبيه (ف، ق، ١٢٣، ١٦)

- شبيه موضوع المطلوب يكون على ضربين: إما أن يكون شيء واحد يُوجد للموضوع ولشبيهه فيتشابهان به، مثل البياض الذي يُوجد للثلج واللبن والاسفيداج. وإما بالإناسبة، كقولنا البصر في العين مثل العقل في النفس (ف، ق، ١٢٤، ٢)

- شبيه الشيء إذا استُعْمِلَ فإنما ينبغي أن يُسْتَعْمَلَ معروفاً بالشيء الذي هو شبيه به إذا كان أعرف (ف، ج، ٦٧، ١٧)

- قد يكون شبيه أقل من شبيه وأكثر (ش، م، ٣٧، ٥)

- الشبيه... هو شبيه لشيء (ش، م، ٣٧، ١٠)

- الشبيه على ضربين: إما شبيه في عرض... وإما شبيه على جهة العُنَاسَةِ (ش، ج، ٥٤٢، ٢)

شبيه وغير شبيه

- الشبيه وغير الشبيه من المضاف (ش، م، ٣٨، ٤)

- الشبيه وغير الشبيه هي الخاصّة التي تخصّ (الكيفية) (ش، م، ٤٦، ٨)

شخص

- الشخص يُحمل على واحدٍ فقط من الجزئيات (في، أ، ١٠٣٤، ١٥)

- الذي يوصف بأنه شخص هو بمنزلة: سقراط، وذاك الأبيض، وهذا المُقبل، كأنك قلت: ابن سفرونسقوس، إن كان إنما له من البنين سقراط وحده. وإنما يقال لأمثال هذه الأشياء أشخاص، من قبل أن كل واحد منها قد يقوم من خواص لا يمكن أن توجد جملتها بعينها وقتاً من الأوقات في آخر غيره من الأشياء الجزئية (في، أ، ١٠٣٥، ١)
- يُسمى الشخص الواحد غير مفسوم ولا مقطوع (ق، م، ٥، ٤)
- الشخص ما لا يمكن أن يكون به تشابه بين اثنين أصلاً (ف، د، ٧٥، ٧)
- الشخص هو ما ليس من شأنه أن يُحمل على أكثر من واحد (ف، د، ٧٥، ٨)
- (القضية) التي محمولها شخص واحد فهي التمثيل، وأما التي محمولها أشخاص كثيرة فهي الاستقراء (ف، د، ٧٦، ٦)
- كل جنس فهو أعم من النوع الذي تحته، فإنه يُحمل على أكثر من نوع واحد، وكذلك كل نوع أخير فإنه يُحمل على أكثر من شخص واحد (ف، د، ٧٨، ١)
- العَرَضُ أيضاً قد يُستعمل في تمييز جنس عن جنس ونوع عن نوع وشخص عن شخص، ولكن لا يُميز شيئاً بما هو له عَرَضٌ في ذاته وجوهره، فهو يشارك الفصل في تمييز نوع عن نوع ويُخالفه في أنه يُميزه لا في جوهره (ف، د، ٨٤، ٧)
- الأشخاص ضربان: ضرب له موضوع يُعرف من موضوعه ما هو خارج عن ذاته، ولا يُعرف من موضوع أصلاً: وذلك شخص العَرَض، وضرب لا يُعرف من موضوع أصلاً ذاته ولا شيئاً خارجاً عن ذاته، وهو شخص الجوهر
- (ف، م، ٨٩، ٥)
- ضرب يُعرف مع ذلك من جميع موضوعاته ذاتها، وهو كلي الجوهر، وضرب لا يُعرف من موضوع أصلاً ذاته، وذلك شخص الجوهر (ف، م، ٨٩، ٩)
- الأشياء منها ما هو على موضوع لا في موضوع أصلاً، وهو كلي الجوهر، ومنها ما هو على موضوع وهو في موضوع ما، وهو كلي العَرَض، ومنها ما هو في موضوع لا على موضوع أصلاً، وهو شخص العَرَض، ومنها ما ليس هو في موضوع ولا على موضوع أصلاً، وهو شخص الجوهر (ف، م، ٩٠، ٩)
- المعنى الكلي هو الذي يتشابه به عدة أشياء والشخص هو ما لا يمكن أن يتشابه به إثنان أصلاً (ق، ١٣، ١٥)
- النوع مرتب تحت الجنس القريب منه، والشخص مرتب تحت النوع (ف، أ، ٦٧، ٢٢)
- إن الشخص إنما صار متقدماً على النوع لأنه موضوع للجنس والنوع، فكذلك حال النوع من الجنس، وهو بعد الشخص أيضاً، موضوع للأعراض الكلية، فيوجد فيه. فإن الإنسان موضوع لأعراض كثيرة: مثل الماشي وذو الرجلين، والغراب للأسود (س، م، ٩٩، ٢)
- الشخص يتميز عن الشخص بأوصاف لا يُخرج أصدادها ذلك الشخص عن النوع، كإنسان أبيض وإنسان أسود (مر، ت، ٢١، ٧)
- معنى الشخص هو ما يمنع نفس تصوّره عن وقوع الشركة فيه. فمن الموجودات ما يتشخص بذاته ولا تشخص له غير ذاته، وهو واجب الوجود بذاته، ومنها ما يتشخص بلوازم ذاته ونوعه كالشمس، ومنها ما يتشخص بأعراض

شخصي

- كل معنى يدلُّ عليه لفظٌ فهو إما كلي وإما شخصي (ف، د، ٧٥، ٦)

شخصي معين

- الشخصي المميّن فلا يطلب حكمه في العلوم إذ لا يطلب حُكْمُ زيد بل يُطلبُ حكم الإنسان (غ، م، ٢١، ١٠)

شخصيات

- الشخصيات التي محمولاتها أمورٌ متضادة إنما تنقسم الصدق والكذب، إذا كانت موضوعاتها موجودة، وإن كانت موضوعاتها غير موجودة كذبت كلها (ف، م، ١٢٤، ٥)

- الشخصيات ليس محمولة بالحقيقة على شيء البتة بل الكليات هي المحمولات (سي، ب، ١٨٣، ٩)

شخصية

- المعاني صنفان: إما كلية وإما جزئية أي شخصية (ش، ع، ٩١، ٤)
- الشخصية... تنقسم الصدق والكذب دائماً (ش، ع، ٩٢، ١٤)
- ما يُقسَم من... المتقابلات الصدق والكذب دائماً في جميع المواد هي الشخصية والمتناقضة (ش، ع، ٩٥، ٣)
- القضية الحملية إن كان موضوعها جزئياً سُقيت شخصية ومخصوصة موجبة كانت أو سالبة (و، م، ١٦٠، ٢)
- شخصية وهي ما موضوعها جزئي (و، م، ١٦١، ٧)

- جزئية غريبة كزيد؛ فإن الأعراض التي تُشخصه لم يوجد في عمرو (مر، ت، ٢٠٧، ٧)
- الحس لا يُدرك إلا الشخص لكن الشخصيات إذا استقرت في الخيال متأدية إليه من الحس أقبل العقل على تجريدها من الكم والكيف والأيّن والوضع المخصصة لها التي هي غير ضرورية في ماهيتها وجعلها كلية، ثم ألّفها بعد ذلك في الإيجاب أو السلب، فلاح له ما يجب أن يصدق به بذاته وتوقف فيما ليس كذلك إلى حصول الوسط (سي، ب، ٢٤٨، ١٦)
- ... الشخص بالجملة سواء كان عَرَضاً أو جوهرًا هو الذي لا يقال على موضوع (ش، م، ٩، ٦)
- الشخص أحق باسم الجوهر من النوع (ش، م، ١٥، ١٥)

شخصان

- كل شخصين كانا تحت جنسين عاليين فإنه ليس يُمكن أن يوجد كليّ أصلاً يُحمَلُ عليهما معاً من طريق ما هو، بل يكون جميع الكليات التي تُحمَلُ على أحدهما من طريق ما هو غير جميع الكليات التي تُحمَلُ على الآخر من طريق ما هو (ف، أ، ٦٩، ٣)
- كل شخصين أمكن أن تكون الكليات التي تُحمَلُ على أحدهما هي بأعيانها الكليات التي تُحمَلُ على الشخص الآخر، فإنه إما أن يكون بعض الكليات التي تُحمَلُ على أحدهما من طريق ما هو هي بأعيانها بعض تلك الكليات التي تُحمَلُ من طريق ما هو على الآخر، وإما أن تكون جميع الكليات التي تُحمَلُ على أحدهما من طريق ما هو هي بأعيانها تُحمَلُ على الشخص الآخر من طريق ما هو (ف، أ، ٦٩، ٦)

شخصيتان

شرط التناقض

- (شرط التناقض) أن تكون إحدى القضيتين سالبة، والآخرى موجبة (غ، ع، ١٢٢، ٣)
- (شرط التناقض) أن يكون موضوع المقدمتين واحداً، فإذا تعدد لم يتناقضا (غ، ع، ١٢٢، ٨)
- (شرط التناقض) أن يكون المحمول واحداً (غ، ع، ١٢٢، ١٨)
- (شرط التناقض) أن لا يكون (المحمول) في جزأين مختلفين من الموضوع (غ، ع، ١٢٣، ٢)
- (شرط التناقض) أن لا يختلف ما إليه الإضافة، في المضافات (غ، ع، ١٢٣، ٨)
- (شرط التناقض) أن لا يكون نسبة المحمول إلى الموضوع على جهتين مختلفتين (غ، ع، ١٢٤، ٦)
- (شرط التناقض) أن لا يكون في زمانين مختلفين (المحمول) (غ، ع، ١٢٤، ١٥)
- (شرط التناقض) وهذا في القضية التي موضوعها كلي - على الخصوص - فإنه يزيد في التي موضوعها كلي أن تختلف القضيتان بالجزئية والكلية، مع الاختلاف في السلب والإيجاب، حتى يلزم التناقض لا محالة، وإلاّ أمكن أن يصدقا جميعاً، كالجزأيتين في مادة الإمكان مثل قولنا: بعض الناس كاتب - بعض الناس ليس بكاتب (غ، ع، ١٢٥، ٤)

شرطي

- الشرطي: وهو ما يكون التأليف فيه بين خبرين قد أخرج كل واحد منهما عن خبريته إلى غير ذلك، ثم قرن بينهما، ليس على سبيل أن يقال: إنّ أحدهما هو الآخر، كما كان في الحملّي،

- الشخصيتان هما اللتان موضوعهما شخص من الأشخاص، كقولنا زيد أبيض زيد ليس بأبيض (ف، ق، ١٥، ١٥)
- الشخصيتان تقتسمان الصدق والكذب دائماً ولا تصدقان معاً ولا تكذبان معاً (ف، ق، ١٦، ٧)
- الشخصيتان إذا اختلفتا في الكيف وتوافقتا في التحصيل أو العدول تناقضتا وبالعكس تعاندا في الصدق موجبتين وفي الكذب سالبتين، وإن اختلفتا فيهما كانت الموجبة أخص من السالبة (و، م، ١٩٥، ٨)

شرط

- حقيقة الشرط هي تعليق أحد الحكمين بالآخر، وهو موجود في كليهما على السواء، فلذلك سقياً شرطيين (ط، ش، ٢٧٠، ٢)
- «الشرط» ينقسم إلى الثلاثة فقد غلط. فإنه قد يجتمع عدم المشروط ووجود الشرط، إذ وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط. ولكن لا يرتفعان جميعاً، فلا يرتفع وجود الشرط وعدم المشروط، لأنّ حيثلّ عدم الشرط ويوجد المشروط، وهذا لا يكون (ت، ر، ٤٨، ٢٢)
- الجزء عند أهل اللغة يكون عقب الشرط وبعده، ولا يكون الجزء مع الشرط في الزمان (ت، ر، ١١٨، ١٠)
- الشرط قد يقارن المشروط في زمانه بخلاف الفاعل، فإنه لا بد أن يتقدم فعله على المعين (ت، ر، ١٢٠، ١٢)
- ليس الشرط وسطاً ملزوماً للآزم الثاني كما ادّعيته، بل الذات مستلزمة للجميع، ومنى تحققت تحقّق الجميع (ت، ر، ١٤٢، ١٣)

في المقدمة المستثناة، فإنه متى استثنى في الشرطي المتصل الجزء المُقَدَّم بعينه حَدَثَ الشرطي الأول، وإذا استثنى مقابل التالي أَدَّتْ الشرطي الثاني وَيَتَّبِعُ مقابل المقدم (ف، ق، ٨٣، ١٤)

- يكون التالي في القياس الثاني (الشرطي المتصل) أقاويل متعاندَة (ف، ق، ٨٣، ١٨)

- الشرطي المتصل ربما لم يُجعل التالي فيه لازم المقدم، بل يُجعل شبه المقدم، وبهذا الوجه يمكن أن تُستعمل في الجدل أعرف المتشابهين حجة للأخفى منهما (ف، ج، ١٠٣، ١٢)

- الشرطي المتصل ربما كان الاتصال فيه يَتَّبِعُ بنفسه، وربما كان غير يَتَّبِعُ بنفسه ويحتاج إلى أن يَتَّبِعَ صحة الاتصال فيه (ف، ج، ١٠٤، ١) وذلك الأمر في الشرطي المتصل صحة الاتصال وصحة ما يُستثنى (ف، ج، ١٠٤، ٢)

- مثال الشرطي المتصل قولنا: إذا وقع خط على خطين متوازيين، كانت الخارجة من الزوايا، مثل الداخلة المقابلة ولولا «إذا» و«كانت» لكان كل واحد من القولين خبراً بنفسه (س، أ، ٢٧٠، ١٠)

- أمّا الشرطي المتصل فمثاله قولك إن كان العالم حادثاً فله مُحَدِّث فهذه مقدّمة إذا استثنيت عين المقدم منها لَزِمَ عين التالي، وهو أن تقول: ومعلوم أن العالم حادث وهو عين المقدم فيلزم عنه التالي وهو أن له مُحَدِّثاً، وإن استثنيت نقيض التالي لَزِمَ منه نقيض المقدم وهو أن تقول: ومعلوم أنه ليس له مُحَدِّث فلزم أنه ليس بحادث، فأما إذا استثنيت نقيض المقدم لم يلزم منه لا عين التالي ولا نقيضه وكذلك إن استثنيت عين التالي لم ينتج (غ، م، ٣٦، ١٢)

- (الشرطي المتصل) كقولنا: إن كان العالم

بل على سبيل أن أحدهما يلزم الآخر ويتبعه. وهذا يسمّى الشرطي المتصل، والوضعي. أو على سبيل أن أحدهما يعاند الآخر ويباينه. وهذا يسمّى الشرطي المنفصل (س، أ، ٢٧٠، ١)

شرطي متصل

- الشرطي المتصل ضربان أولان، والشرطي المنفصل ثلاثة أصرب أول، فالشرطية الأول كلها خمسة ضروب (ف، ق، ٣١، ١٠)

- الضرب الأول من الشرطي المتصل إن كان هذا المرئي إنساناً فهو حيوان، لكنه إنسان، يَتَّبِعُ فهو إذا حيوان. فالكبرى من مقدمتي هذا القياس قولنا إن كان هذا المرئي إنساناً فهو حيوان وهي شرطية واحدة رُكِبَتْ عن قولين هما جزأها، أحدهما هذا المرئي إنسان والثاني إنه حيوان، وقُرِئَتْ بالأولى منهما شريطة وهي إن كان وتَصَمَّنَتْ اتصال الجزء الثاني وهو إنه حيوان بالجزء الأول وهو إن كان هذا المرئي إنساناً (ف، ق، ٣١، ١١)

- الضرب الأول من الشرطي المتصل الذي يُستثنى فيه المقدم بعينه، فينتج التالي بعينه (ف، ق، ٣٢، ٣)

- الضرب الثاني من الشرطي المتصل الذي يُستثنى فيه مقابل التالي فينتج مقابل المقدم (ف، ق، ٣٢، ٥)

- الشرطي المتصل وهو صنفان: أحدهما هذا، إن كان العالم مُحَدِّثاً فَلَهُ مُحَدِّث لكن العالم مُحَدِّث يلزم عنه العالم له مُحَدِّث (ف، ق، ٨٢، ١٠)

- الصنف الثاني من الشرطي المتصل فهو، ليس يُخالف الأول في المقدمة الكبرى وإنما يُخالفه

- ل، ٩، ٩) - إنَّ ما يسمونه «الشرطي المتصل» مضمونه الاستدلال بثبوت الملزوم على ثبوت اللازم، وبانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم، سواء عُبِّرَ عن هذا المعنى بصيغة الشرط أو بصيغة الجزم (ت، ر، ١، ١٧١، ٢٤)
- «الشرطي المتصل» استدلال باللزوم بثبوت الملزوم الذي هو المقدم، وهو الشرط، على ثبوت اللازم الذي هو التالي، وهو الجزاء؛ أو بانتفاء اللازم وهو التالي، الذي هو الجزاء، على انتفاء الملزوم الذي هو المقدم، وهو الشرط (ت، ر، ٢، ٢٠٥، ١١)
- شرطي منفصل
- الشرطي المتصل ضربان أولان والشرطي المنفصل ثلاثة أضرب أول، فالشرطية الأول كلها خمسة ضروب (ف، ق، ٣١، ١٠)
- كلُّ شرطي منفصل كانت معانداته اثنتين فقط وكان عنادها تاماً فإنه إذا استثنى أيهما اتفق أنتج مقابل الآخر وإذا استثنى مقابل أيهما اتفق أنتج الآخر بعينه (ف، ق، ٣٢، ١٨)
- إذا كانت (معاندات الشرطي المنفصل) أكثر من اثنتين وكان عنادها تاماً فإنه إذا استثنى أحدها أيها اتفق أنتج مقابلات الباقية (ف، ق، ٣٣، ٢)
- الثاني من القياسات الشرطية يُسمّى الشرطي المنفصل وأصناف هذه كثيرة، والشريطة ههنا قولنا إما وما جرى مجراها وهي «تدلّ» على عناد أحد الأمرين للآخر ومباينته له وانفصاله عنه، فالمقدم من جزئي المقدمة الشرطية هو أيهما اتفق من هذين أن قدّم في القول وأيها قدّم جاز (ف، ق، ٨٤، ٣)
- حادثاً، فله مُحدث. سُمّي شرطياً؛ لأنه شَرَطَ وجود المقدم لوجود التالي، بكلمة الشرط، وهو (إن) و(إذا) وما يقوم مقامهما (غ، ع، ٢٢، ١١٠)
- (الشرطي المتصل) يتركّب من مقدمتين: إحداهما: مركبة من قضيتين قرُنَ بهما صيغة شرط. والأخرى: حملية واحدة، هي المذكورة في المقدمة الأولى بعينها، أو نقيضها، ويقرُنُ بها كلمة الإستثناء (غ، ع، ١٥١، ١٩)
- المقدمة الثانية لهذا القياس (الشرطي المتصل)، إستثناء لإحدى قضيتي المقدمة الأولى: إما المقدم أو التالي. والإستثناء إما أن يكون: لعين التالي أو لنقيضه. أو لعين المقدم أو لنقيضه. والمنتج منه إثنان، وهو: عين المقدم ونقيض التالي. وأما عين التالي، ونقيض المقدم، فلا ينتجان (غ، ع، ١٥٢، ٢١)
- يتطرق إلى مقدمات هذا القياس (الشرطي المتصل) أيضاً السلب والإيجاب (غ، ع، ١٥٥، ١)
- أصناف الخبر ثلاثة. أولها الحملّي وهو الذي يقال فيه إنَّ كذا كذا أو ليس كذا. والثاني والثالث هو الشرطي وهو أن يكون التأليف فيه بين الخبرين قد أخرج كل واحد منهما عن خبريته ثم حكم على أحدهما بأن الآخر يلزمه وهو الشرطي المتصل، أو بأن الآخر يعانده وهو الشرطي المنفصل - مثال المتصل قولك: إن كان هذا إنساناً كان حيواناً، فإنه لولا حروف الشرط والجزاء لكان كل واحد من قولك هذا إنسان هذا حيوان خبراً بنفسه - ومثال المنفصل: العدد إما زوج وإما فرد (ر،

- جزءا الشرطية يكونان ههنا (في الشرطي المنفصل) أبدا متعاندين، وكذلك إن كانت أجزاؤها أكثر من اثنين فإنها «تكون» أيضا متعاندة (ف، ق، ٨٤، ٩)
- كل شرطي منفصل كانت «متعانداته اثنتين» فقط وكان عنادهما تاما، فإنه إذا استثنى أيهما اتفق أنتج مقابل الآخر، وإذا استثنى مقابل أيهما اتفق أنتج الآخر بعينه (ف، ق، ٨٤، ١٧)
- إذا كانت (متعاندات الشرطي المنفصل) أكثر من «اثنتين» وكان عنادهما تاما، فإذا استثنى أحدهما أنتج مقابلات الباقية، وإذا استثنى مقابلات «اثنتين» منها أنتجت الباقية (ف، ق، ٨٥، ٤)
- مثال الشرطي المنفصل قولنا: إما أن تكون هذه الزاوية حادة، أو منفرجة، أو قائمة. وإذا حذفنا «إما» و«أو» كانت هذه قضايا فوق واحدة (س، أ، ٢٧١، ٢)
- الشرطي المنفصل وهو أن تقول العالم إما حادث وإما قديم فهذا ينتج منه أربع إستثناءات، فإنك تقول لكنه حادث فليس بقديم، لكنه ليس بحادث فهو قديم، لكنه قديم فليس بحادث، لكنه ليس بقديم فهو حادث، فاستثناء عين كل واحد ينتج نقيض الآخر، وإستثناء نقيض كل واحد ينتج عين الآخر (غ، م، ٣٧، ١٧)
- إن كان (الشرطي المنفصل) في ثلاثة فاستثناء عين كل واحد ينتج نقيض الآخرين كقولك هذا العدد إما أكثر أو أقل أو مساو ولكنه أكثر فبطل أن يكون أقل أو مساويا؛ فأما إستثناء نقيض الواحد بوجب أحد الباقيين (غ، م، ٣٨، ٢)
- (الشرطي المنفصل) كقولنا: (العالم إما حادث، وإما قديم) فهما قضيتان حملتان جُمعتا، وجعلت إحداهما لازمة الانفصال للأخرى. وكانت فيما قبل، الشرطي المتصل، لازمة الإتصال، ولأجله سُقي منفصلا. والمتكلمون يسمون هذا (سبرا وتقسيمًا) (غ، ع، ١١١، ١٣)
- (من الشرطي المنفصل) ما يمنع الجمع والخلو جميعا، كقولنا: العالم إما حادث أو قديم؛ فإنه يمنع اجتماع القدم والحادث، والخلو من أحدهما (غ، ع، ١١٢، ٢)
- (من الشرطي المنفصل) ما يمنع الجمع دون الخلو، كما إذا قال قائل: هذا حيوان وشجر، فتقول هو: إما حيوان، وإما شجر: أي لا يجتمعان. جميعا، وإن جاز أن يخلو عنهما بأن يكون حمارا مثلاً (غ، ع، ١١٢، ٥)
- (من الشرطي المنفصل) ما يمنع الخلو، ولا يمنع الجمع، كما إذا أخذت بدل أحد الجزأين، لازمه، لا نفسه، بأن قلت مثلاً: إما أن يكون زيد في البحر، وإما أن لا يفرق. فإن هذا يمنع ولا يمنع الجمع؛ إذ يجوز أن يكون في البحر ولا يفرق. ولا يجوز أن يخلو من أحد القسمين (غ، ع، ١١٢، ٩)
- (الشرطي المنفصل) وهو الذي تسميه الفقهاء، والمتكلمون (السبر والتقسيم) (غ، ع، ١٥٦، ١)
- استثناء عين إحداهما، (في الشرطي المنفصل) ينتج نقيض الأخرى. وإستثناء نقيض إحداهما، يُنتج عين الأخرى (غ، ع، ١٥٧، ١٠)
- نمط التعاند وهو على ضد ما قبله والمتكلمون يسمونه السبر والتقسيم، والمنطقيون يسمونه الشرطي المنفصل ويسمونه ما قبله الشرطي المتصل وهو أيضا يرجع إلى مقدمتين ونتيجة، ومثاله العالم إما قديم وإما حادث وهذه مقدمة وهي قضيتان الثانية أن تسلم إحدى القضيتين أو

- نقيضها فيلزم منه لا محالة نتيجة ويتج فيه أربع تسليمات (غ، ص، ٤٢، ٧)
- أصناف الخبر ثلاثة. أولها الحملّي وهو الذي يقال فيه إنّ كذا كذا أو ليس كذا. والثاني والثالث هو الشرطيّ وهو أن يكون التأليف فيه بين الخبرين قد أخرج كل واحد منهما عن خبريته ثم حكم على أحدهما بأن الآخر يلزمه وهو الشرطيّ المتصل، أو بأن الآخر يعانده وهو الشرطيّ المنفصل - مثال المتصل قولك: إن كان هذا إنساناً كان حيواناً، فإنه لولا حروف الشرط والجزاء لكان كل واحد من قولك هذا إنسان هذا حيوان خبراً بنفسه - ومثال المنفصل: العدد إمّا زوج وإمّا فرد (ر، ل، ٩، ٩)
- «الشرطيّ المنفصل»، هو الذي يستتبعه الأصوليون «السبر والتقسيم»، وقد تسمّيه أيضاً الجدليون «التقسيم والترديد»، فمضمونه الاستدلال بثبوت أحد النقيضين على انتفاء الآخر. وبانتفائه على ثبوته؛ أو الاستدلال بثبوت أحد الضدين على انتفاء الأمر الآخر. وأقسامه أربعة (ت، ر، ١، ٢٠٥، ١٤)
- «الشرطيّ المنفصل» الذي هو «التقسيم والترديد» إذا قيل «هذا إمّا أن يكون شفعاً أو وترّاً» ونحو ذلك، قيل «هذا لا يخلو من كونه شفعاً أو وترّاً، ولا يجتمع هذا وهذا معاً»، و«هو شفع فلا يكون وترّاً» أو «هو وتر فلا يكون شفعاً» (ت، ر، ٢، ١١٦، ١٩)
- شرطيات
- الشرطيات بالحقيقة قضايا كثيرة، لا قضية واحدة، وإنما صارت واحدة برباط الشرط الذي لحقه وحرّفه، فجعله غير صادق ولا
- كاذب (مر، ت، ٤٥، ٥)
- الشرطيات أيضاً قد يوجد فيها إهمال وحصر (مر، ت، ٥٠، ٨)
- المتصلات والمنفصلات من الشرطيات قد تكون مؤلفة من حمليات، وشرطيات، ومن خلط (مر، ت، ٥١، ٢٠)
- الشرطيات فلا تُنتج إلاّ عن الشرطية سواء كانت مقدّماتها شرطية صرفة أو مخلوطة بحمليات (سي، ب، ١٦٠، ٤)
- تأليف الشرطيات فهو من المؤلفات تأليف القضايا لكنها خرجت عن كونها قضية بإدخال حروف الشرط والجزاء والحرف الدال على الانفصال والعناد فيها، فصارت جزء قضية إذا ارتبطت بها الأخرى حصل من مجموعهما قضية يمكن فيها التصديق والتكذيب (سي، ب، ١٦٠، ١٣)
- أجزاء الشرطيات قد تكون حمليات والمؤلف منها هي القضية الشرطية البسيطة وقد تكون أيضاً شرطيات (سي، ب، ١٦٠، ١٦)
- الحصر والإهمال في الشرطيات فليس كليتها أن يكون المقدم أو التالي كلياً، بل الكلمة في المتصلات أن يكون الإتصال كلياً أي محكوماً به على كل اشتراط ووضع فرض للمقدم. وفي الانفصال كذلك ينبغي أن يكون الانفصال كلياً، أي محكوماً بانفصال كل من الجزأين عن الآخر عند كل حال ووضع واشتراط فرض له (سي، ب، ١٦٣، ١٩)
- الإقترانات الكائنة من الشرطيات وهي خمسة أقسام: القسم الأول ما يتركب من المتصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين وينعقد الأشكال الأربعة فيه لأن الأوسط إن كان تالياً في الصغرى مقدماً في

- الكبرى فهو الشكل الأول، وإن كان تاليًا فيهما
فهو الشكل الثاني، وإن كان مقدمًا فيهما فهو
الشكل الثالث، وإن كان مقدمًا في الصغرى
تاليًا في الكبرى فهو الشكل الرابع. وشرائط
الإنتاج وعدد الضروب من الأشكال والنتيجة
في الكمية والكيفية في كل شكل كما في
الحمليات من غير فرق (ن، ش، ٢٨، ٢٠)
- الشرطيات فهي كالحمليات تكون مخصوصة
وهي أن تخصّ فيها اللزوم أو العناد بحالة معينة
أو زمن معين، كقولنا إن جتني اليوم ماشيًا أو
راكبًا أكرمتك، كقولنا إما أن تكون إذا كنت حيًا
عالمًا أو جاهلًا وغير مخصوصة وهي ما لم
يخص فيها اللزوم ولا العناد بذلك وتكون
مهملة ومسوّرة كلية وجزئية (و، م، ٢٠٠، ٥)
- شرطية
- كل قضية فهي إما حملية وإما شرطية (ف، د،
٣، ٧٥)
- الحملية كل ما حُكِمَ فيه بحكم بثّات، كقولنا
الإنسان حيوان والشمس طالعة والنهار
موجود، وهذا العدد هو زوج وهذا الوقت
هو ليل. والشرطية كل ما ضُمِّنَ الحُكْمُ فيها
بشرطية وهي ضربان: متصلة ومنفصلة (ف،
ق، ١٣، ٨)
- الجزء الأول من الشرطية يُسمّى المقدم والثاني
يُسمّى التالي، وهذه الشرطية وهي إن كان وما
شاكلها مثل، إذا وإذا كان ولو كان، وما قام
مقام هذه يتضمّن اتّصال التالي بالمقدم
والمتفصل يتضمّن بشرطية انفصال التالي عن
المقدم (ف، ق، ٣١، ١٦)
- الشرطية كلّ ما ضُمِّنَ الحكم فيها الشرطية (ف،
ق، ٧١، ١١)
- الشرطية مرغّبة من جزئين أحدهما المقدم
والآخر التالي، والصغرى من المقدمتين هي
جزئية قرن بها حرف الاستثناء، وهي بعينها
أحد جزئي القول الشرطي يُسمّى المستثنى،
وقد يستثنى المقدم ويستثنى التالي (ف، ق،
٨٣، ٣)
- الشرطية تركيب، لأن أجزاء القضية الشرطية
قضيّتان حمليتان قد صارتا قضية واحدة من
أجل الحكم (ب، م، ٧٣، ٢٤)
- الشرطية تشارك الحملية في أن كل واحدة منهما
قول جازم أي قضية يحكم فيها بنسبة شيء إلى
شيء، لكن النسبة في الحملية أن الثاني فيها هو
الأول، وفي الشرطية ليس كذلك بل النسبة في
المتصلة تُسمّى نسبة المتابعة، وفي المنفصلة
نسبة المعاندة (سي، ب، ١٦٠، ٩)
- الشرطية إما متصلة وهي التي يُحكم فيها بصدق
قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية
أخرى كقولنا إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان
وليس إن كان هذا إنسانًا فهو جماد، وإما
منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين
قضيّتين في الصدق والكذب معًا أو في أحدهما
فقط أو بنفيه، كقولنا إما أن يكون هذا العدد
زوجًا أو فردًا فليس إما أن يكون هذا الإنسان
كاتبًا أو أسود (ن، ش، ١٠، ٢٢)
- الشرطية الجزء الأول منها يُسمّى مقدمًا والثاني
تاليًا (ن، ش، ١٥، ٢٢)
- الشرطية قد يترّكب عن حمليتين، وعن
متصلتين، وعن منفصلتين، وعن حملية
ومتصلة، وعن حملية ومنفصلة، وعن متصلة
ومنفصلة (ن، ش، ١٧، ١٢)
- كل واحدة من الثلاثة الأخيرة في المتصلة
(الشرطية) تنقسم إلى قسمين لامتنياز مقدمها عن

الإستثنائي شيئاً، أي لا يلزم من وضع المقدم ولا من رفع التالي أو وضعه شيء بالفعل لكن بالقوة يلزم من وضع المقدم رفع التالي، أي وضع نقيضه لاستلزام المتصلة السالبة متصلة موجبة تناقضها في التالي، ويلزم أيضاً بالقوة من وضع التالي رفع المقدم لاقتضاء العكس المستوي. ذلك وإن كانت المتصلة الموجبة جزئية لم تنتج لأنها حيثئذ يحتمل أن يكون زمن صدق الشرطية غير زمان صدق الإستثنائية فلا تجتمع المقدمتان معاً على الصدق فلا يحصل الإنتاج (و، م، ٣٢٦، ٧)

إذ إن لم تكن الشرطية كلية وإن كانت المتصلة الموجبة الكلية إتفاقية لم تنتج لأن العلم بصدق الإتفاقية موقوف على العلم بصدق جزأها فلو استفدنا العلم بصدق أحد جزأها من صدقها لزم الدور (و، م، ٣٢٨، ١)

شرطية متصلة

- المتلازمة هي التي تؤلف منها الشرطية المتصلة، والمتقابلات هي التي تؤلف منها الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ٩)

- يصير المضافان متلازمين إذا أخذنا في موضوعين، فتؤلف منهما الشرطية المتصلة وإذا أخذنا في موضوع واحد أُلّف منهما الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٨)

- الشرطية المتصلة: فلها أيضاً جزآن ولكن كل جزء منهما يشتمل على قضية. «أما الجزء الأول» وهو قولك إن كانت الشمس طالعة فيسمى مقدماً ولو حُذف منه حرف الشرط وهو قولك (إن) بقي قولك الشمس طالعة وهو قضية، فكان حرف الشرط أخرجها عن كونها قضية قابلة للتصديق والتكذيب. «وأما الجزء

تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة فإن مقدمها إنما يتميز عن تاليها بالوضع فقط (ن، ش، ١٧، ١٢)

- الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة في الجنس أو النوع المخالف في الكيف وبالعكس (ن، ش، ١٨، ٢١)

- الشرطية فالمتصلة الموجبة سواء كانت كلية أو جزئية تنعكس وموجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية إذ لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الأصل قياساً منتجاً للمحال، وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس (ن، ش، ٢١، ١١)

- الشرطية ما تركبت من قضيتين يعني أن كل قضية لا بد فيها من حصول ربط بين طرفيها وبذلك الربط كانت قضية، فإن كان طرفاها مفردين أو مافي قوتها سُميت في اصطلاح أهل المنطق حملية، وإن تركبت من قضيتين سُميت شرطية. مثال الحملية التي تركبت من مفردين قولك مثلاً زيد قائم وعمرو ضاحك وقام زيد وضحك عمرو، ومثال الحملية التي تركبت مما في قوة المفردين قولك زيد قام أبوه فإنه في قوة قولك زيد قائم الأب أو قام أبو زيد. والمراد هنا بالمفرد ما يضاد الجملة لا ما يضاد المركب (و، م، ١١٥، ٣١)

- القضيتان اللتان تركبت منهما الشرطية تارة يحكم بينهما بالصحة بمعنى أنه متى صدقت الأولى منهما صدقت الثانية. وتارة يُحكم بينهما بالعناد إما في الثبوت وإما في النفي، وإما فيهما إنقسمت الشرطية لذلك إلى متصلة وإلى منفصلة (و، م، ١١٧، ٢٢)

- الشرطية المستعملة... إن كانت متصلة إشتراط فيها أن تكون موجبة كلية لزومية. فلو كانت المتصلة الكلية سالبة لم تنتج بالفعل في القياس

شرطية منفصلة

- المتلازمة هي التي تؤلف منها الشرطية المتصلة، والمتقابلات هي التي تؤلف منها الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٠)
- المتقابلات كلها إذا أخذ كل متقابلين منها في موضوع واحد، كانت متعاندّة، وألفت منها الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٤)
- يصيرُ المضافان متلازمين إذا أخذوا في موضوعين، فتؤلف منهما الشرطية المتصلة وإذا أخذوا في موضوع واحد ألفت منهما الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٩)
- (الشرطية) المنفصلة أيضًا تشتمل على جزئين . كل واحد أيضًا قضية إذا حُذفت عنها كلمة الشرط، ولكن لا ترتيب بين جزئيه إلا من حيث الذكر، فإنك تقول العالم إما حادث وإما قديم، ولو عكست وقلت إما قديم وإما حادث لم يتبدل المعنى (غ، م، ١٩، ١٢)
- (الشرطية) المنفصلة فالكلية منها أن تقول كل جسم فلما متحرك وإما ساكن، والجزئية أن تقول الإنسان إما أن يكون في السفينة وإما أن يفرق (غ، م، ٢١، ١٨)
- إن كانت الشرطية منفصلة فلا يخلو إما أن تكون حقيقية، وهي التي تمنع الخلو والاجتماع معًا أو غير حقيقية، والحقيقية إما أن تكون ذات جزأين فقط أو ذات أجزاء متناهية أو غير متناهية (سي، ب، ١٧٠، ٦)
- (الشرطية منفصلة) الغير الحقيقية فإن كانت مانعة الخلو فيتج استثناء النقيض فيها عين الآخر ولا ينتج فيها استثناء العين، مثاله إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يفرق، لكنه ليس في البحر فيتج أنه لا يفرق، لكنه يفرق، فيتج أنه في البحر، ونعني بالبحر كل ماء مغرق

الثاني: وهو قولك الكواكب خفية يُسمى تاليًا ولو حُذف منه حرف الجزء وهو الفاء لبقى قولك الكواكب خفية وهي قضية (غ، م، ١٨، ١٦)

- الشرطية المتصلة إنظمت من جزئين لا يمكن أن يدلّ على كل واحد من جزئه بلفظ مفرد بخلاف الحملية. «والثاني»: أنه يمكن أن يُسأل عن الموضوع أنه هو المحمول (غ، م، ١٩، ٥)

- التالي إذا جُعِلَ مقدّمًا تغيّر المعنى في الشرطية المتصلة، وربما كذب أحدهما وصدق الآخر (غ، م، ١٩، ١٦)

- الشرطية المتصلة أيضًا تنقسم إلى كلتية كقولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإلى جزئية كقولك ربما إن كانت الشمس طالعة كان الغيم موجودًا (غ، م، ٢١، ١٦)

- الشرطية المتصلة إذا حللتها رجعت بعد حذف حرفي الجزء والشرط منها، إلى حمليتين، ثم ترجع كل حملية إلى محمول مفرد، وموضوع مفرد (غ، ع، ١١١، ٩)

- الشرطية المتصلة قد شاركت الحملية في ثبوت هذه اللوازم لها وهي العكوسات، وانفردت الشرطية بزيادة لوازم آخر وإليه أشار بقوله فتستلزم المتصلة الموجبة اللزومية المتعددة التالي متصلات بعدد أجزاء التالي لأن جزء التالي لازم والتالي لازم للمقدّم فلازم اللازم لازم؛ ولا تتعدّد بعدد أجزاء المقدّم إن كانت كلتية لأن جزأه ليس ملزومًا له، وتتعدّد الإتفاقية الموجبة بعدد أجزاء كل واحد من طرفيها والمنفصلة الموجبة مثلها باعتبار منع الخلو لا باعتبار منع الجمع، والسالبة على العكس في الجميع (و، م، ٢٥٤، ٣٠)

(سي، ب، ١٧٠، ٢٠)

السامع في شيء أو تنفيره عنه (ض، س،
٢٥، ٣٥)

شعرية

- (الطرق) الخطيئة والشعرية هما أخرى أن
تُستعملًا في تعليم الجمهور ما قد استقرَّ الرأيُ
فيه ويصحُّ بالبرهان من الأشياء النظرية والعملية
(ف، ح، ١٥٢، ٤)

شغب

- للتصديق الجازم الذي لا يُعتبر فيه كونه حقًا أو
غير حق؛ بل يعتبر فيه عموم الاعتراف به هو
الجدل، إن كان كذلك، وإلا فهو الشغب،
وهو مع السفسطة يحسب صنفًا واحدًا هو
المغالطة (ط، ش، ٥١١، ١١)

شريعة

- الشريعة إما أن «تتضمن» اتصال شيء بشيء،
وإما أن يتضمن انفصال شيء عن شيء ومباينته
(ف، ق، ٧١، ١١)

شعر

- الخطابة والشعر فإن الألفاظ تُستعمل فيهما
بالنوعين جميعًا (ف، ح، ١٦٤، ١٣)

- الشك عدم الكمال (س، ج، ١١، ٨)

شك محض

- الشك المحض الذي لا رجحان معه لأحد
طرفي النقيض على الآخر، يستلزم عدم
الحكم، فلا يقارن ما يوجد حكم فيه، أعني
التصديق. بل يقارن ما يقابله، وذلك هو الجهل
البيط (ط، ش، ١٧١، ٨)

شكل

- ترتيبُ الحد الأوسط في المقدمتين المقترنتين
يُسَمَّى الشكل، فلذلك تكون أشكال المقاييس
الحملية ثلاثة، فالذي يكون الحد الأوسط
محمولاً في أحدهما وموضوعاً في الأخرى هو
الشكل الأول، والذي يكون الحد الأوسط

- صناعة الخطابة والشعر موضوعيهما الأمور
الجزئية، وإن نقلت إلى الأمور الكلية طلبت
هي والأمور الكلية (س، ب، ٩، ١٤)

- الشعر الذي يتكلم فيه أرسطوطاليس هاهنا هو
الكلام القياسي المؤلف من المقدمات
المذكورة ويقول أن هذه المقدمات ليس من
شرطها أن تكون صادقة ولا كاذبة ولا ذائعة ولا
شنة، بل شرطها أن تكون مخيلة (ب، م،
٢٧٧، ٢٠)

- الشعر قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها
النفس (ه، م، ٢٦، ١٩)

- للتخييل دون التصديق، هو الشعر (ط، ش،
٥١٢، ٢)

- الشعر ما تألف من مقدمات متخيلة لترغيب

- محمولاً فيهما جميعاً هو الشكل الثاني، والذي يكون الحد الأوسط موضوعاً فيهما جميعاً هو الشكل الثالث (ف، ق، ٢١، ٨)
- كل واحد، (شكل) من هذه التسعة، إما أن تكونا (مقدمناه) موجبتين معاً أو سالبتين معاً أو تكون الكبرى موجبة والصغرى سالبة أو الكبرى سالبة والصغرى موجبة، فتضاعف تلك التسعة بهذه الأربعة فيحصل في كل شكل ستة وثلاثون اقتراناً (ف، ق، ٢١، ١٦)
- (الشكل) الذي من سالبتين لا ينتج في شيء من الأشكال كيف ما كانت كميتها ولا التي من جزئيتين ولا التي من مهملتين ولا ما كبراه جزئية وصغراه مهملة ولا ما كُبراه مهملة وصغراه جزئية، فتصير غير المنتجة في الأشكال كلها أحداً وعشرين اقتراناً في كل شكل (ف، ق، ٢٢، ١)
- الشكل، فالمشهور من أمره أنه ما أحاط به حد أو حدود؛ أمّا حد، فمثل ما للكرة والدائرة؛ وأمّا حدود، فمثل ما للمربع والمكعب (س، م، ٢٠٥، ٨)
- أمّا الذي يحصل من شكل وغير شكل، فهو الذي يُسمى صورة وخلقة، وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي أو صناعي، وخصوصاً بالبصر، وذلك بأن يكون له لون ما، فيكون الشكل الملون خلقة وصورة (س، م، ٢٠٥، ١٠)
- إنّ الشكل من الكيف وليس من الوضع (س، م، ٢٠٧، ٥)
- هيئة نسبة (الحد) الأوسط إلى الطرفين (موضوع المطلوب ومحمول المطلوب) يُسمى شكلاً (س، ق، ١٠٨، ٤)
- إن وجدت كل مقدمة تشارك النتيجة، فاطلب
- الحد الأوسط، فتجد الشكل (س، ق، ٤٦٢، ٨)
- هيئة التأليف من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدّين الطرفين تُسمى شكلاً (س، أ، ٤٢٩، ١١)
- المقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى، والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى، وتأليفها يسمى اقتراناً، وهيئة التأليف من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدّين الطرفين يُسمى شكلاً، والقرينة التي تجب عنها لذاتها قضية أخرى تسمى قياساً، وتلك القضية ما دام يساق إليها تأليف القرينة تسمى مطلوباً، فإذا لزمتم تسمى نتيجة (مر، ت، ١١٢، ١٢)
- هيئة تأليف المقدمتين يُسمى شكلاً (غ، م، ٢٧، ١٠)
- الشكل هو القياس ملحوظاً فيه وضع الحد الأوسط من الحدّين الآخرين (غ، ع، ٣٦٠، ١)
- لنسمّ ترتيب الحد الأوسط من الطرفين الشكل (ش، ق، ١٥١، ٢٠)
- كل شكل... فيه مقدّمة موجبة ومقدّمة كلية (ش، ب، ٤١٠، ١١)
- لتكلم الآن في الموجب العلمي فنقول: إمّا أن يكون مجرد تصوّر موضوع القضية ومحمولها كافياً في جزم الذهن بإسناد المحمول إلى الموضوع، أو لا يكون كافياً، فإن كان كافياً إستغنينا في إثباته عن القياس، وإن لم يكن كافياً فلا بد من ثالث يتوسطهما، بحيث يكون ثبوت ذلك المحمول له وثبوت للموضوع بيتاً، حتى يتولد من ذينك العلمين العلم بثبوت ذلك المحمول لذلك الموضوع، فيكون ذلك الثالث مشتركاً لا محالة بين المقدمتين، فذلك الثالث

يُسمى الحدُّ الأوسط، وموضوع المطلوب يُسمى الحدُّ الأصغر، ومحموله يسمى الحدُّ الأكبر، والمقدمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي فيها الأكبر الكبرى، وتأليف المقدمتين يسمى إقترانًا وهيئة ذلك التأليف تسمى شكلًا (ر، ل، ٣١، ٢٢)

- (الشكل) إن كان محمولاً أو تاليًا في الصغرى وموضوعًا أو مقدمًا في الكبرى فهو الشكل الأول وعكسه الشكل الرابع، وإن كان محمولاً أو تاليًا فيهما فهو الشكل الثاني وعكسه الشكل الثالث (و، م، ٢٧٨، ١٦)

- المقدر في كل شكل ستة عشر ضربًا (و، م، ٢٧٨، ٢٦)

- المقدر في كل شكل من الضروب ستة عشر ضربًا لأن الصغرى إما كلية أو جزئية وكل واحدة منهما إما موجبة أو سالبة، فهذه أربعة أضرب مضروبة في مثلها في الكبرى المجموع ستة عشر ضربًا منها المنتج ومنها العقيم ومنها المنتج للإيجاب والكلية ومنها المنتج للسلب والجزئية، فاحتيج إلى معرفة ضوابط ذلك في كل شكل (و، م، ٢٨٢، ٢٠)

- في الشكل الأول والثاني فشرط إنتاجهما من أصلهما كلية الكبرى (و، م، ٢٨٦، ١٦)

شكل اوسط

- في الشكل الأوسط فإن تكون المقدمتان كلتاها كاذبة بكليتهما، فغير ممكن (أ، ب، ٣٥٩، ١٣)

- إذا كانت الخدعة في الشكل الأوسط فإنه لا يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة بكليتهما (أ، ب، ٣٦٣، ١١)

شكل اول

- قد تظهر في هذا الشكل القضايا كلها: وهي: الكل، ولا واحد، والبعض، ولا كل. فإنما نسمي ما كان كذلك الشكل الأول (أ، ق، ١١٨، ١١)

- إن كان الحدُّ الأوسط محمولاً في المقدمة

- (المقدمة التي فيها الأكبر يسمى الصغرى) لأنها ذات الأصغر وصاحبتة (والتي فيها الأكبر يسمى الكبرى) لأنها ذات الأكبر ومشملة عليه (وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى يسمى شكلًا) تشبيهاً لها بالهيئة الجسمية الحاصلة من إحاطة الحد الواحد أو الحدود بالمقدار (هـ، م، ٢١، ١٢)

- القضية التي هي جزء القياس تُسمى مقدمة، وما ينحل إليه المقدمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدًا للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين تُسمى شكلًا، وإقتران الصغرى بالكبرى قرينة وضربًا، والقول اللازم مطلوبًا إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق من القياس إليه. والمنتج لهذا القول قياسًا (م، ط، ٢٥٤، ٣٢)

- كل شكل يرتد إلى آخر بعكس ما تخالفا فيه. والاول هو النظم الطبيعي والمنتج للمطالب الأربعة ولأشرف المطالب وهو الإيجاب الكلّي. ويتلوه الثاني لأن ما ينتجه وهو الكلّي أشرف وإن كان سلبيًا من الجزئي وهو الذي ينتجه الثالث وإن كان إيجابيًا لكونه أنفع في العلوم ولأنه يوافق الأولى في أشرف المقدمتين وهي الصغرى. ثم الثالث لموافقته الأول في الأخرى. ثم الرابع بمخالفته الأول فيهما ولذلك بُعد عن الطبع جدًا (م، ط، ٢٥٥، ٢)

فهو (أ) (ف، ق، ٢٣، ٩)

- الحد الأوسط موضوع لأحد الطرفين ومحمول على الآخر. والمقاييس التي «تؤلف» وترتّب الحد الأوسط فيها بين الطرفين هذا الترتيب «تُسمّى» مقاييس الشكل الأول (ف، ق، ٧٧، ٤)

- المقاييس الكاملة (في الشكل الأول)، وما عدا هذه فليس يبيّن فيها بأنفسها أن التي «تعرض» نتائج لها لازمة عنها، لكن إنما تُبيّن بردها ورجوعها إلى هذه الأربعة الكاملة (ف، ق، ٧٧، ٦)

- الشروط التي تخصّ الشكل الأول أما في مقدماته فهو أن تكون الكبرى كلية والصغرى موجبة وأخصّ من هذا هو أن لا تكون فيه سالبة جزئية. والذي يخصّه في وسطه أن يكون الأوسط فيه وسط بالطبع موضوعًا للكبرى محمولًا على الأصغر. والذي يخصّه في نتائجه أنه ينتج المطالب الأربعة على الإيجابين الكلي والجزئي والسلبيين الكلي والجزئي. وأخصّ من هذا أنه ينتج الإيجاب الكلي (ز، ق، ١٢٤، ١٠)

- إن الشكل الأول يستحقّ الأوليّة لخمسة أسباب: الأول منها أنه كامل، أعني أن نتيجته ظاهرة للزوم لمقدماته، والإنسان والآخران غير كاملين. والثاني أنه يبيّن به جميع المطالب الأربعة. والثالث أن الحد الأوسط فيه لازم لمرتبه، أعني أنه بالطبع أوسط من قبل أن موضوع الأكبر محمول على الأصغر. والرابع أن العلوم البرهانية إياه تستعمل وهو الذي في طبائع الناس كأنه مركز فيها. والخامس أن عنه يتولّد الشكلاّن الآخران (ز، ق، ١٢٧، ٣)

الواحدة، وآخر محمولٌ عليه في الأخرى، فإنه يكون الشكل الأول (أ، ق، ٢٠٥، ٤)

- في الشكل الأول ليس يكون من مقدمات متقابلة قياسٌ بته: لا موجبٌ ولا سالبٌ (أ، ق، ٢٧٣، ١٤)

- أصحّ العلم وأشدّ يقينًا من الأشكال هو الشكل الأول (أ، ب، ٣٥٣، ١١)

- العلوم التعليمية بهذا الشكل (الأول) تأتي براهينها (أ، ب، ٣٥٣، ١٢)

- القياس على «لِمَ» الشيء إنما يكون بهذا الشكل (الأول): إما بالكلية وإما على أكثر الأمر وفي أشياء كثيرة جدًّا. فهو بهذا السبب أيضًا أشدّ الأشكال يقينًا، والعلم بِلِمَ الشيء هو أكثر تحقيقًا. - ويعدّ ذلك أن العلم بما هو الشيء بهذا الشكل وحده فقط يمكن أن يُتّصّد. وذلك أنه في الشكل الأوسط لا يكون قياس موجب، والعلم بما هو الشيء هو موجب. وأما في الأخير فقد يكون، لكنه ليس هو بكلي (أ، ب، ٣٥٣، ١٥)

- الشكل الأول أحقّ الأشكال جدًّا في باب العلم (أ، ب، ٣٥٤، ٩)

- يُخصّ الشكل الأول ألا يُنتج فيه من الخمسة عشر الباقية ما صُغّراه سالبة ولا ما كُبراه جزئية أو مُهملة (ف، ق، ٢٢، ٤)

- (الضرب) الأول من ضروب الشكل الأول هو أن تكون (أ) موجودة في كل ما هو (ب) و(ب) موجودة في كل ما هو (ج)، ينتج (أ) موجودة في كل ما هو (ج) (ف، ق، ٢٣، ٣)

- إذا ابتدئت ضروب الشكل الأول من الأخير إلى الأول على ما جرت به العادة في الأكثر. قلت في الضرب الأول كل ما هو (ج) فهو (ب) وكل ما هو (ب) فهو (أ)، ينتج كل ما هو (ج)

- الشكل الأول (من القياس) هو الذي أوسطه موضوع في أحدهما محمول في الآخر (س، ق، ١٠٧، ٥)

- إنما سُمي الشكل الأول (من القياس) شكلاً أولاً لأن إنتاجه يبين بنفسه، وقياساته كاملة، ولأنه ينتج جميع المطالب (س، ق، ١٠٨، ٥)

- الشكل الأول: (من القياس الإقتراني الحملي) هذا الشكل من شرطه في أن يكون قياساً ينتج... القرينة: أن تكون صفراء موجبة، أو في حكم الموجبة إن كانت ممكنة، أو كانت وجودية، تصدق إيجاباً، كما تصدق سلباً فيدخل أصغره في الأوسط. وتكون كبراه كلية؛ ليتأدى حكمها إلى الأصغر لعمومه جميع ما يدخل في الأوسط. وقرائنه القياسية بيّنة الإنتاج (س، أ، ٤٣٧، ١)

- القسمة أن يكون الحد الأوسط إما محمولاً على الأصغر وموضوعاً للكبير، أو بالعكس، أو محمولاً عليهما، أو يكون موضوعاً لهما جميعاً. فالقسم الأول يُسمى الشكل الأول، والثاني ملغى فإنه بعيد عن الطبع قياسيته، والقسم الثالث يسمى شكلاً ثانياً، والقسم الرابع يسمى شكلاً ثالثاً (مر، ت، ١١٣، ٣)

- الشكل الأول لما كان صفراء موجبة صار الحد الأصغر فيه داخلاً فيما يقال عليه الأوسط، فإذا كان في الكبرى إيجاب كلي على كل ما يقال عليه الأوسط، أو سلب كلي عن كل ما يقال عليه الأوسط - كيف قيل - دخل فيه الأصغر؛ فإن لم يكن كلياً أمكن أن يفوته الأصغر، إذا الحكم على الأوسط كان حكماً جزئياً، فيجوز أن يكون الأوسط أعم من الأصغر ويكون الحكم في البعض الذي هو خارج عن الأصغر - بإيجاب أو بسلب - فيكون الحكم على ما

ليس للأصغر (مر، ت، ١١٣، ٨)

- الشكل الأول: الضرب الأول منه من كليتين موجبتين، ينتج موجبة كلية، كقولك كل [ج ب] وكل [ب أ]، فتبين أن كل [ج أ]. ومثاله من الحدود كل جسم مؤلف، وكل مؤلف مُحَدَّث، فكل جسم مُحَدَّث. الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة، ينتج سالبة كلية، كقولك: كل [ج ب]، ولا شيء [من ب أ]، فتبين أنه لا شيء من [ج أ]. ومثاله من المواد كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم. الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية، يُنتج موجبة جزئية، مثاله بعض [ج ب]، وكل [ب أ]، فبعض [ج أ]؛ ومثاله من المواد: بعض الفصول مقادير وكل مقادير كميّة، فبعض الفصول كميّة. الضرب الرابع من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى. مثاله بعض [ج ب] ولا شيء من [ب أ]، ينتج ليس [كل ج أ]. ومثاله من المواد بعض الفصول كميّة، ولا شيء مما هو كميّة بكيفية، فليس كل فصل بكيفية (مر، ت، ١١٤، ٧)

- القياس الكلي في الشكل الأول إذا قام بالفعل على الحد الأصغر قام بالقوة على ما يشاركه تحت الأوسط، أعني كل موضوع مثله الأوسط، وعلى كل موضوع للأصغر، فإذا أحضرت هذه الموضوعات في الذهن انعقدت قياسات أخرى في الحقيقة، كأنها القياس الأول لاتصالها به في الذهن معاً، فالوجه الأول يكون نتيجة مع نتيجة والثاني نتيجة تحت نتيجة (مر، ت، ١٧٢، ٥)

- الحد الأوسط إما أن يكون محمولاً في إحدى المقدمتين موضوعاً في الأخرى ويُسمى الشكل

الأول (غ، م، ٢٧، ١٢)

- الشكل الأول: هذا الشكل يفارق الآخرين بفصلين: أحدهما أنه لا يحتاج في لزوم نتيجته إلى الرد إلى شكل آخر وسائر الأشكال تُردُّ إلى هذا الشكل حتى يظهر لزوم النتيجة، ولذا سُمي هذا أولاً. والآخر أنه يُنتج المحصورات الأربع أعني الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية (غ، م، ٢٧، ٢٠)

- شرط إنتاج هذا الشكل أعني به الشكل الأول أمران: أحدهما أن تكون الصغرى موجبة والآخر أن تكون الكبرى كلية (غ، م، ٢٨، ٧)

- الضرب الأول (من الشكل الأول) من كليتين موجبتين (غ، م، ٢٨، ٢٠)

- الضرب الثاني (من الشكل الأول) كلّيتان كبراهما سالبة (غ، م، ٢٩، ٢)

- الضرب الثالث (من الشكل الأول) هو الأول بعينه ولكن يجعل موضوع المقدمة الأولى جزئياً (غ، م، ٢٩، ٥)

- الضرب الرابع (من الشكل الأول) هو الثالث بعينه ولكن تجعل الكبرى سالبة، وتُبدل صيغة الإيجاب بالسلب (غ، م، ٢٩، ١١)

- المنتج من هذا الشكل (الأول)، بحسب هذا الاعتبار، أربع تركيبات: الأول: موجبتان كلّيتان، كما سبق. الثاني: موجبتان، والصغرى جزئية. الثالث: موجبة كلية صغرى، وسالبة كلية كبرى. الرابع: موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى (غ، م، ٢٠، ١٣٥)

- في هذا الشكل (الأول) على الخصوص. يُشترط أن تكون الصغرى موجبة، ليثبت الحد الأوسط للأصغر، فيكون الحكم على الأوسط حكماً على الأصغر. ويجب أن تكون الكبرى

كلية، حتى ينطوي تحت الأكبر، الحد الأصغر لعمومه جميع ما يدخل في الأوسط (غ، م، ١٣٧، ٥)

- خاصية الشكل الأول: فإما في وسطه، وهو أن يكون محمولاً في المقدمة الأولى، موضوعاً في الثانية. وإما في مقدماته، وهو أن تكون الصغرى موجبة، والكبرى كلية. وإما في نتائجه، وهو أن ينتج المطالب الأربعة، وهي: الإيجاب الكلي. والسلب الكلي. والإيجاب الجزئي. والسلب الجزئي. والخاصية الحقيقية التي لا يُشاركه فيها شكل من الأشكال: أنه لا يكون فيها - أي مقدماته - سالبة جزئية (غ، م، ١٤٧، ١٨)

- الشكل الأول هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً في إحدى المقدمتين موضوعاً في الأخرى (غ، م، ٣٦٠، ٣)

- الضرب الأول من الشكل الأول منه موجبتان كلّيتان (غ، م، ٣٦١، ١٠)

- الضرب الثاني (الشكل الأول) منه موجبتان، والصغرى جزئية (غ، م، ٣٦١، ١٢)

- الضرب الثالث (الشكل الأول) منه موجبة كلية صغرى، وسالبة كلية كبرى (غ، م، ٣٦١، ١٤)

- الضرب الرابع (الشكل الأول) منه موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى (غ، م، ٣٦١، ١٦)

- الحد الأوسط إذا كان محمولاً على موضوع المطلوب، وموضوعاً لمحمول المطلوب، كقولنا كل - آب - وكل - ب ج - كان قياساً كاملاً، تبين منه بذاته، أن كل - آ ج - ويسمى شكل القرينة بالشكل الأول (ب، م، ١٢٤، ٤)

- الشكل الأول سُمي أولاً لأن إنتاجه يَبَيَّن بنفسه وقياساته كاملة وتبيَّن به جميع الأشكال، ولأنه ينتج جميع المطالب الأربعة: الكلّي الموجب والكلّي السالب والجزئي الموجب والجزئي السالب، ولا ينتج الكلّي الموجب الذي هو أفضل المطالب غيره (سي، ب، ١٤٣، ١).
- إشرط كون الصغرى موجبة لأن لزوم النتيجة فيه (الشكل الأول) بدخول الأصغر تحت الأوسط بأن يُقال عليه ما قيل على الأوسط، فإذا كان الأوسط مسلوباً عنه فلم يكن من الموصوفات بالأوسط فلا يلزم أن يتعدى إليه ما قيل على الأوسط (سي، ب، ١٤٣، ٧).
- الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية في الشكل الأول فقد اتفقوا على أن النتيجة مطلقة تابعة للكبرى، وإذا كانت الكبرى ضرورية فالحق أن النتيجة ضرورية والمشهور بخلاف ذلك (سي، ب، ١٥١، ١٠).
- إن الصغرى متى كانت سالبة في الشكل الأول لم يُنتَج بها في الإنتاج (ش، ع، ١٠٧، ٢٥).
- إذا رُتّب الحدّ الأوسط من الطرفين بأن يكون محمولاً على الأصغر والأكبر محمولاً عليه، فهو من البيّن بنفسه أن هذا الترتيب قياسي، وأنه يوجد لنا بالطبع. وأرسطو يُسمّي هذا الترتيب الشكل الأول (ش، ق، ١٥٢، ١٦).
- الذي من كليتين سالتين في هذا الشكل (الأول) ليس يُنتَج أصلاً شيئاً من الأشياء (ش، ق، ١٥٤، ١٧).
- إن الصنفين الكلّيين من الشكل الأول... أكمل الأشكال كلّها (ش، ق، ١٧٣، ٥).
- الذي من كليتين... في الشكل الأول يكون صنفين: أحدهما أن تكون الكبرى هي الضرورية والصغرى الوجودية، والصنف
- الثاني عكس هذا (ش، ق، ١٧٧، ٤).
- إذا كانت المقدّمة الكبرى في الشكل الأول ضرورية فإن النتيجة تكون ضرورية، وإن لم تكن ضرورية لم تكن النتيجة ضرورية (ش، ق، ١٧٧، ١٢).
- جميع المقاييس التي في هذه الأشكال (الوجودية) ترتقي إلى الشكل الأول الذي فيها (ش، ق، ٢٣١، ٥).
- جميع أجناس المقاييس إنما يتمّ بالشكل الأول (ش، ق، ٢٣٧، ٥).
- النتيجة الجزئية قد تبيّن من مقدّمتين، إحداهما جزئية، وذلك في الشكل الأول والثاني (ش، ق، ٢٣٨، ١٤).
- الموجب الكلّي... لا يبيّن إلّا في الشكل الأول وذلك في صنف واحد منه (ش، ق، ٢٤٤، ٥).
- السالب الكلّي... يبيّن في شكلين: في الأول وفي الثاني (ش، ق، ٢٤٤، ٦).
- الموجب الجزئي... يبيّن... أنه يُنتَج في الشكل الأول والثالث (ش، ق، ٢٤٤، ٨).
- السالب الجزئي... يُنتَج في الأشكال كلّها، أما في الأول ففي صنف واحد منه (ش، ق، ٢٤٤، ١٠).
- إن ألفينا الحدّ الأوسط محمولاً على الأصغر وموضوعاً للأكبر، أو محمولاً على الأصغر مسلوباً عن الأكبر، فإنه يكون الشكل الأول (ش، ق، ٢٦١، ١٣).
- متى كانت المقدّمة الصغرى في الشكل الأول معدولة فليس ينبغي أن يُظنّ به أنه غير مُنتَج (ش، ق، ٢٧٤، ٢٦).
- الفكرة لا تقع بالطبع على شعور الإنتاج في الشكل الثاني كوقوعها على ذلك في الشكل

- الأول (ش، ق، ٢٨١، ١٦)
 - أولى الأشكال وأحقها أن يكون شكل البرهان هو الشكل الأول (ش، ب، ٤١٠، ٢)
 - العلم بسبب الشيء... يأنلف في الشكل الاول (ش، ب، ٤١٠، ٤)
 - الحدود لا تُنتج إلا في هذا الشكل (الأول) (ش، ب، ٤١٠، ٦)
 - الشكل الأول هو غير محتاج إلى الشكلين الآخرين (ش، ب، ٤١٠، ٨)
 - الغلط الموجب الكلّي... لا يكون إلا في الشكل الاول (ش، ب، ٤١٤، ١٤)
 - في الشكل الأول يمكن أن يُشجّ سالب كاذب يكون نقيضه موجباً غير ذي حدّ (ش، ب، ٤١٦، ١٨)
 - إنّ الحدّ الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول لأنه يديهي الإنتاج وارد على نظم الطبع، فإنّ الطبيعة مجبولة على الانتقال من الشيء الى الوساطة التي تقتضي حكمه حكم المطلوب. (ه، م، ٢١، ١٥)
 - الشكل الأول هو الذي يُجعل معيار العلوم أي ميزانها والعيار الموزون: فنورده ههنا ليُجعل دستوراً أي مرجعاً يُكتفى به (ه، م، ٢٢، ١٩)
 - الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول. وإن كان بالعكس فهو (الشكل) الرابع وإن كان محمولاً فيهما فهو (الشكل) الثاني وإن كان موضوعاً فيهما (الشكل) الثالث. والأول يخالف الثاني في الكبرى والثالث في الصغرى والرابع فيهما، والثاني يخالف الثالث فيهما، والرابع في الصغرى، والثالث يخالف الرابع في الكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٣٤)
 - كل شكل يرتدّ إلى آخر بعكس ما تخالفا فيه. والأول هو النظم الطبيعي والمنتج للمطالب الأربعة ولأشرف المطالب وهو الإيجاب الكلّي. ويتلوه الثاني لأن ما ينتجه وهو الكلّي أشرف وإن كان سلباً من الجزئي وهو الذي ينتجه الثالث وإن كان إيجاباً لكونه أنفع في العلوم ولأنه يوافق الأولى في أشرف المقدمتين وهي الصغرى. ثم الثالث لموافقته الأول في الأخرى. ثم الرابع بمخالفته الأول فيهما ولذلك بُعد عن الطبع جدّاً (م، ط، ٢٥٥، ٤)
 - الشكل الأول فيشترط لإنتاجه إيجاب الصغرى وكلية الكبرى وإلا لم يندرج الأصغر تحت الأوسط فلم يتعدّ الحكم منه إليه والاختلاف لتحقيقه (م، ط، ٢٥٦، ١)
 - الشكل الأول فيشترط لإنتاجه فعليه الصغرى وإلا لجاز أن يكون الأصغر خارجاً عما هو أوسط بالفعل فلم يتعدّ الحكم منه إليه (م، ط، ٢٦٧، ٢)
 - الحدّ الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول (ن، ش، ٢٤، ٩)
 - الشكل الأول فشرطه إيجاب الصغرى وإلا لم يندرج الأصغر في الأوسط، كلية الكبرى وإلا إحتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به على الأصغر. وضروبه الناتجة أربعة (ن، ش، ٢٤، ١١)
 - المختلطات: أما الشكل الأول فشرطه بحسب الجهة فعليه الصغرى والنتيجة فيه كالكبرى إن كانت غير المشروطتين والعرفيتين، وإلا فكالصغرى محذوفاً عنها قيد اللاضرورة واللاادوام والضرورة المخصوصة بالصغرى إن

كانت الكبرى أحد العامتين ويُضم اللادوام إليها إن كانت إحدى الخاصتين (ن، ش، ١٧، ٢٧)

- الشكل الأول يمكن أن يستعمل فيه جميع المواد الثبوتية والسلبية، الكلية والجزئية، وقد عرفت انتفاء فائدته. فانتفاء فائدة فروعه التي لا تفيد إلا بالرد إليه أولى وأحرى (ت، ر، ٢، ١٥، ٨٦)

- الوسط إن كان محمولاً أو تالياً في الصغرى وموضوعاً أو مقدماً في الكبرى فهو الشكل الأول وإن كان بالعكس فهو الرابع (و، م، ٣، ٢٨٠)

- منتج للمطالب الأربعة (الشكل الأول) ولاشرف المطالب الذي هو الإيجاب الكلي لاشتماله على الشرفين على الإيجاب الذي هو أشرف من السلب، فإن الوجود خير من العدم وعلى الكلية التي هي أشرف من الجزئية لأنها أنفع في العلوم ولدخولها تحت الضبط بخلاف الجزئية ولأنها أخص، والأخص أكمل من الأعم لاشتماله على أمر زائد (و، م، ١٨، ٢٨٠)

- الشكل الأول فشرط إنتاجه إيجاب صفراء ليندرج الأصغر تحت حكم الأوسط وكلية كبراه والإيجاب كون ما ثبت له الأكبر غير الأصغر. فضروبه المنتجة أربعة: كلية موجبة مع مثلها ينتج كلية موجبة، ومع سالبة كلية ينتج سالبة كلية وجزئية موجبة، مع كلية موجبة ينتج جزئية موجبة، ومع سالبة كلية ينتج سالبة جزئية (و، م، ٣٢، ٢٨٢)

- هيئة الشكل الأول أن تكون صفراء موجبة سواء كانت كلية أو جزئية، إذ بذلك يندرج الأصغر تحت الأوسط بحيث يكون من أفراد ذلك

مستلزم لاندراجة في الحكم الذي ثبت في الكبرى لكل ما صدق عليه الوسط. ويشترط أيضاً أن تكون كبراه كلية سواء كانت موجبة أو سالبة، إذ بذلك يتعدى حكمها إلى الأصغر لأنها لما حكمت بالأكبر إيجاباً أو سلباً على كل ما صدق عليه الأوسط دخل في هذا الحكم الأصغر لأنه من جملة ما صدق عليه الأوسط على ما دلت عليه الصغرى الموجبة ولو كانت الصغرى سالبة لم يصدق حيثئذ الأوسط على الأصغر فلا يتعدى حكم الكبرى إليه. ولو كانت الكبرى جزئية لجاز كون البعض الذي ثبت له الأكبر غير الأصغر لعدم تعيين ذلك البعض فلم يلزم أيضاً تعدي حكم الأكبر إلى الأصغر (و، م، ٢، ٢٨٣)

- إن الأشكال بحسب الحدّ المكرّر أربعة أقسام، لأنه إما أن يكون موضوعاً في الكبرى محمولاً في الصغرى: كالإنسان حيوان والحيوان حادث، فهو الشكل الأول المسمى بالنظم الكامل، لأنه أقواها وهي ترجع إليه في الحقيقة، وإن كان محمولاً فيهما كالإنسان حيوان الفرس حيوان، فهو الشكل الثاني القريب من الأول لأنه وافقه في طرف الحمل الذي هو أقوى من طرف الوضع، وإما أن يكون موضوعاً فيهما كالإنسان حيوان الإنسان حادث فهو الشكل الثالث لموافقته من طرف الوضع، وإما أن يكون موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى، وهو عكس الأول كالإنسان حيوان الكاتب إنسان فهو الشكل الرابع، وهو أضعفها لبعده عن الأول لكونه لم يوافقه لا في حمل ولا في وضع وهذا معنى قولنا وهي على الترتيب (ض، س، ٣١، ٣٠)

شكل باطل

- الذي يرسم شكلاً باطلاً ليس يعمل قياساً من مقدمات صادقة أولية، ولا من مقدمات ذاتية: إذ كان ليس يدخل في الحد، وذلك أنه ليس يقتضِب ما يظنه جميع الناس ولا ما يراه أكثرهم، ولا ما يظنه الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون جداً منهم، لكنه يعمل القياس من المقدمات التي تخص الصناعة، إلا أنها ليست صادقة (أ، ج، ٤٧١، ٤)

شكل ثالث

- إن كانا جميعاً مقولين على شيء واحد بعينه أحدهما موجود في كله والآخر غير موجود في شيء منه، أو كلاهما موجودين في كله أو غير موجودين في شيء منه، فإنني أسمي هذا الشكل الثالث. والأوسط هو الذي يقالان عليه؛ والرأسان (هما) المقولان؛ والكبير منهما أبعد من الأوسط، والصغير أقربهما منه، والأوسط يوضع خارجاً من الرأسين أخيراً في الوضع. وليس يكون في هذا الشكل أيضاً قياس كامل؛ وقد يمكن أن يكون فيه قياس إذا ما كانت الحدود عند الأوسط كلية أو غير كلية (أ، ق، ١٢٤، ١١)

- إن كان الحدان محمولين على الحد الأوسط أو الواحد محمولاً والآخر مسلوباً، فإنه يكون الشكل الأخير (الثالث) (أ، ق، ٢٠٥، ٧)

- أما في الشكل الثالث فقد تكون النتيجة صدقاً إذا كانت المقدمتان كلتاهما كذباً، أو بعضهما، أو كانت الواحدة كلها صدقاً والآخرى كذباً، أو كان بعض الواحدة كلها كذباً والآخرى كلها صدقاً وبخلاف ذلك وكيفما أمكن أن تُغيّر المقدمات (أ، ق، ٢٤٣، ٢)

- في الشكل الثالث فإنه لا يمكن إذا كان القياس

موجباً أن تكون المقدمات متقابلة للعلّة التي قيلت في الشكل الأول. وأما إذا كان القياس سالباً، فإنه قد يكون من مقدمات متقابلة إذا كانت حدود القياس كلية (أ، ق، ٢٧٥، ٨)

- يُخصّص (الشكل) الثالث ألا يُنتج فيه منها ما صُغره سالبة (ف، ق، ٢٢، ٧)

- ضروب الشكل الثالث أولها (الضرب) هذا (أ) في كل (ب) (ج) في كل (ب)، يُنتج (أ) في بعض (ج) لأن الصغرى وهي (ج) في كل (ب) تنعكس موجبة جزئية فتصير (أ) في كل (ب) و(ب) في بعض (ج) فترجع إلى الضرب الثاني من الشكل الأول (ف، ق، ٢٨، ١)

- الضرب الأول من هذا الشكل (الثالث) من موجبتين كلتَين يُنتج موجبة جزئية. والثاني كُبراه سالبة كلية وصُغره موجبة كلية يُنتج سالبة جزئية. والثالث كُبراه موجبة كلية وصُغره موجبة جزئية يُنتج موجبة جزئية. والرابع كُبراه موجبة جزئية وصُغره موجبة كلية يُنتج موجبة جزئية. والخامس كُبراه سالبة كلية وصُغره موجبة جزئية يُنتج سالبة جزئية. والسادس كُبراه سالبة جزئية وصُغره موجبة كلية يُنتج سالبة جزئية (ف، ق، ٣١، ١)

- الذي يخصّص الشكل الثالث في مقدماته هو أن تكون الصغرى فيه موجبة وأن تكون إحداهما كلية. وأخصّص من هذا هو أنه سائغ فيه أن تكون كبراه جزئية. والذي في وسطه أن يكون موضوعاً للطرفين جميعاً، والذي يخصّه في نتائجه هو أن جميع نتائجه جزئية موجبات وسالبات (ز، ق، ١٢٥، ٣)

- أما (الشكل الثالث من القياس) فهو الذي يكون حده الأوسط موضوعاً فيهما جميعاً (س، ق، ١٠٧، ١٥)

جزئياً، وشرطه في أن ينتج هو أن تكون الصغرى موجبة وإحدى المقدمتين كلية (مر، ت، ١٢٢، ١٣)

- (الشكل الثالث) الضرب الأول من كليتين موجبتين ينتج موجبة جزئية، مثاله كل [ب ج] وكل [ب أ]، لا يلزم من هذا أن كل [ج أ]... الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة، ينتج جزئية سالبة، مثاله كل [ب ج] ولا شيء من [ب أ]، لا يلزم من هذا أن لا شيء من [ج أ]... الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى، مثاله: بعض [ب ج] وكل [ب أ]، ينتج بعض [ج أ]، بالبرهان من الضرب الأول. الضرب الرابع من كلية موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى، مثاله: كل [ب ج] وبعض [ب أ] فبعض [ج أ]... الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى، مثاله: كل [ب ج] وليس كل [ب أ] فليس كل [ج أ]... الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى وسالبة كلية كبرى، مثاله بعض [ب ج] ولا شيء من [ب أ] فليس كل [ج أ] (مر، ت، ١٢٣، ٨)

- (الأوسط) إما أن يكون موضوعاً فيهما (المقدمتان) ويسمى الشكل الثالث (غ، م، ٢٧، ١٤)

- الشكل الثالث: لا يُنتج كلياً أصلاً (غ، م، ٢٨، ٦)

- الشكل الثالث هو أن يكون الأوسط موضوعاً في المقدمتين ويرجع حاصله إلى أن كل قضية موجبة فالحكم على موضوعها حكم على بعض محمولها، سواء كان الحكم سلباً أو إيجاباً وسواء كانت القضية موجبة جزئية أو كلية. وذلك واضح وله شرطان: (أحدهما) أن تكون

- (الشكل الثالث من القياس) لا ينتج إلا الجزئي، ولأنه ينتج أفضل المطالب وهو الكلي الموجب (س، ق، ١٠٨، ٧)

- الشكل الثالث (من القياس) خاصية هذا الشكل في تأليفه ما علمت، وخاصيته في إنتاجه أنه لا ينتج إلا جزئياً، وشرطه في أن ينتج هو أن تكون الصغرى موجبة وإحدهما كلية (س، ق، ١١٦، ١٣)

- الشكل الثالث (من القياس الإقتراني الحمل) الشرط في كون قرائن هذا الشكل منتجة... أن تكون الصغرى موجبة، أو على حكمها كما علمت، وفيهما كليّ أيهما كان وأنت تعلم أن قرائنها حينئذ تكون حيثئذ ستة لكن الستة تشترك في أن نتائجها إنما تكون جزئية، ولا يجب فيها كليّ؛ فإنك إذا قلت: كل إنسان حيوان. وكل إنسان ناطق. لم يلزم أن يكون كل حيوان ناطقاً. ولزم أن يكون بعضه ناطقاً. بأن تعكس الصغرى. فاجعل هذا معياراً لك في المركبات من كليتين وأما إذا كانت الكبرى جزئية، لم ينفعك عكس الصغرى؛ لأنها إذا عكست صارت جزئية. فإذا قرنت به الأخرى، كان الإقتران من جزئيتين، فلم ينتج، بل يجب أن تعكس الكبرى ثم النتيجة كما علمت (س، أ، ٤٧٣، ٣)

- القسمة أن يكون الحد الأوسط إما محمولاً على الأصغر وموضوعاً للأكبر، أو بالعكس، أو محمولاً عليهما، أو يكون موضوعاً لهما جميعاً. فالقسم الأول يُسمى الشكل الأول، والثاني ملغى فإنه بعيد عن الطبع قياسيته، والقسم الثالث يسمى شكلاً ثانياً، والقسم الرابع يسمى شكلاً ثالثاً (مر، ت، ١١٣، ٤)

- الشكل الثالث: ... في إنتاجه أنه لا ينتج إلا

- (غ، ع، ١٤٨، ٨)
- الشكل الثالث هو أن يكون الحد الأوسط موضوعاً في المقدمتين (غ، ع، ٣٦٠، ١٣)
- الضرب الأول (من الشكل الثالث) من كليتين موجبتين كقولك كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فيلزم أن بعض الحيوان ناطق لأن الصغرى تنعكس جزئية (غ، م، ٣٥، ٥)
- الضرب الثاني (من الشكل الثالث) من كليتين والكبرى سالبة كقولك كل إنسان حيوان ولا إنسان واحد فرس فلا كل حيوان فرس وذلك لأنك إذا عكست الصغرى صارت جزئية موجبة (غ، م، ٣٥، ٩)
- الضرب الثالث (من الشكل الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية (غ، م، ٣٥، ١٣)
- الضرب الرابع (من الشكل الثالث) من موجبتين والكبرى جزئية (غ، م، ٣٥، ١٦)
- الضرب الخامس (من الشكل الثالث) من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى (غ، م، ٣٦، ١)
- الضرب السادس (من الشكل الثالث) من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية (غ، م، ٣٦، ٧)
- (الشكل الثالث) هو أن يكون الحد المشترك موضوعاً في المقدمتين. وهذا يوجب نتيجة جزئية (غ، ع، ١٤١، ١٦)
- ينتظم في هذا الشكل (الثالث) ستة أضرب منتجة (غ، ع، ١٤٢، ١١)
- الشكل الثالث: فخاصيته في الوسط: أن يكون موضوعاً للطرفين. وفي المقدمات: أن تكون الصغرى موجبة. وأخص خواصه: أنه يجوز أن تكون الكبرى منه جزئية. وأما في الإنتاج: فهي أن الجزئية هي اللازمة منه، دون الكلية
- (غ، ع، ١٤٨، ٨)
- الشكل الثالث هو أن يكون الحد الأوسط موضوعاً في المقدمتين (غ، ع، ٣٦٠، ١٣)
- الضرب الأول من الشكل الثالث من موجبتين كليتين (غ، ع، ٣٦٢، ٤)
- الضرب الثاني من الشكل الثالث من كليتين كبراهما سالبة (غ، ع، ٣٦٢، ٨)
- الضرب الثالث من الشكل الثالث من موجبتين صغراها جزئية (غ، ع، ٣٦٢، ١١)
- الضرب الرابع من الشكل الثالث من موجبتين والكبرى جزئية (غ، ع، ٣٦٢، ١٤)
- الضرب الخامس من الشكل الثالث من مقدمتين مختلفتين في الكمية والكيفية، صغراها موجبة جزئية. كبراهما سالبة كلية (غ، ع، ٣٦٢، ١٧)
- الضرب السادس من الشكل الثالث من مقدمتين مختلفتين أيضاً في الكمية والكيفية: صغراها كلية موجبة وكبراهما سالبة جزئية (غ، ع، ٣٦٢، ٢١)
- إن كان الحد الأوسط محمولاً في كليتي القضيتين على موضوع المطلوب ومحموله يُسمى بالشكل الثاني... فليس بقياس كامل. وإن كان الحد الأوسط موضوعاً في كليتي القضيتين لموضوع المطلوب ولمحموله سُمي بالشكل الثالث... فليس بقياس كامل (ب، م، ١٢٤، ١٤)
- (الشكل) الثالث لا ينتج إلا الجزئي (سي، ب، ١٤٣، ٤)
- الشكل الثالث هو الذي الأوسط فيه موضوع للطرفين، وخاصيته في إنتاجه أنه لا يُنتج إلا جزئياً، وشريطته كون صغراه موجبة وأن تكون إحدى المقدمتين كلية (سي، ب، ١٤٨، ١١)
- (الشكل الثالث) وينتج من المطلقتين

الأقيسة الحتمية من جملة الإقترانات (سي،
ب، ١٥٩، ١٥)

- الشكل الثالث فلا يمكن أن يُبين فيه كَلْيَة البتة
لأن النتيجة الجزئية مع عكس مقدّمة كيف كانت
لا تنتج إلا جزئية (سي، ب، ١٨٢، ١٢)

- ... إذا كان الحد الأوسط موضوعاً لطرفي
المطلوب والطرفان محمولان عليه، فإنه يسمّى
هذا الشكل الشكل الثالث (ش، ق، ١٦٥، ٣)
- ليس يكون... في هذا الشكل (الثالث) قياس
كامل (ش، ق، ١٦٥، ١٠)

- جميع أصناف الشكل الثالث (ترجع) إلى
الجزئية التي في الشكل الأول (ش، ق،
١٧٣، ٨)

- جميع أصناف الشكل الثالث إنما تُنتج جزئية
(ش، ق، ١٧٣، ٩)

- الشكل الثالث... جهة النتيجة تكون فيه أبداً
تابعة لجهة المقدّمة التي لا تنعكس (ش، ق،
١٨٥، ٤)

- إن كان الحد الأوسط موضوعاً للطرفين، إما
على طريق الإيجاب أو لأحدهما على طريق
الإيجاب وللثاني على طريق السلب، فإنه يكون
الشكل الثالث (ش، ق، ٢٦١، ١٧)

- الشكل الثالث... لا يمكن في الأصناف
الموجبة منه أن يكون القياس بأتلف من
المتقابلات، لأن المتقابلتين إحداهما موجبة
والأخرى سالبة (ش، ق، ٣٢٥، ١٣)

- الشكل الثالث وإن كان قد يُنتج موجبة فهو لا
يُنتج كَلْيَة (ش، ب، ٤١٠، ٧)

- إن الحد الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى
وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول لأنه
بديهي الإنتاج وارد على نظم الطبع، فإنّ
الطبيعة مجبولة على الانتقال من الشيء إلى

والممكنين بخلاف الثاني وقرانه ستة لأن
الصغرى إذا كانت موجبة والكبرى كَلْيَة حصلت
إقترانات أربع كما في الأول، لكن الكبرى لما
جاز أن تكون جزئية ههنا حصل إقترانان آخران
(سي، ب، ١٤٨، ٢١)

- إنما يكون الطبيعي في القضايا الجزئية أن
يوضع بعض الأعم فيه ويحمل عليه الأخص.
فإذا قرّن بهذه القضية أخرى كَلْيَة فربما لا يلتئم
منها قياس إلا على هيئة الشكل الثالث (سي،
ب، ١٥١، ٥)

- الشكل الثالث فالنتيجة تتبع الكبرى في الجهة،
وبيان ذلك أما فيما يرجع إلى الأول بعكس
الصغرى فبالعكس، وأما فيما يرجع إليه بعكس
الكبرى أو لا يرجع إليه البتة بالعكس
فبالإفراض (سي، ب، ١٥٣، ١)

- الممكنتان فيتألف منهما قياس في الشكل
الثالث ويجوز أن تكون الصغرى سالبة لأنها
ترجع إلى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية،
ويبين ذلك بالعكس فيما يرجع إلى الأول
بعكس واحد وأما فيما يرجع إليه بعكسين فلا
يبين بالعكس، لأن النتيجة إذا عكست صارت
ممكنة عامة لا تمتنع أن تكون ضرورية ولكن
يبين بالإفراض أن النتيجة ممكنة حقيقية، وإن
اختلط الممكن مع الضروري في هذا الشكل
كانت النتيجة تابعة للكبرى، وإن اختلط مع
الوجودي كانت النتيجة ممكنة خاصة، وإن
اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة عامة
(سي، ب، ١٥٨، ١٠)

- الشكل الثالث فالنتيجة تابعة للكبرى لأن الجهة
جهتها عند الرد إلى الأول إلا في موضعي
الإستثناء في الأول هذا تمام القول في
المختلطات، وتمّ بتمامه القول في صورة

- والواسطة التي تقتضي حكمه حكم المطلوب، وإن كان موضوعًا فيهما فهو الشكل (الثالث) كقولنا كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فبعض الحيوان ناطق. (هـ، م، ٢١، ٢١)
- الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى موضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول. وإن كان بالعكس فهو (الشكل) الرابع، وإن كان محمولاً فيهما فهو (الشكل) الثاني، وإن كان موضوعًا فيهما (الشكل) الثالث. والأول يخالف الثاني في الكبرى والثالث في الصغرى والرابع فيهما، والثاني يخالف الثالث فيهما، والرابع في الصغرى، والثالث يخالف الرابع في الكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٣٥)
- كل شكل يرتد إلى آخر بعكس ما تخالف فيه. والأول هو النظم الطبيعي والمنتج للمطالب الأربعة ولأشرف المطالب وهو الإيجاب الكلي. ويتلوه الثاني لأن ما ينتجه وهو الكلي أشرف وإن كان سلبًا من الجزئي وهو الذي ينتجه الثالث وإن كان إيجابًا لكونه أنفع في العلوم ولأنه يوافق الأولى في أشرف المقدمتين وهي الصغرى. ثم الثالث لموافقته الأولى في الأخرى. ثم الرابع بمخالفته الأولى فيهما ولذلك بُعد عن الطبع جدًا (م، ط، ٢٥٥، ١٩)
- الشكل الثالث فيشترط لإنتاجه إيجاب صفراء للاختلاف (م، ط، ٢٦١، ١)
- الشكل الثالث فشرط إنتاجه وجهة نتيجته كما في الأول إلا فيما يتبع الصغرى وأنه يتبع فيه عكسها دون قيد الوجود (م، ط، ٢٨٧، ١)
- إن كان (الحد الأوسط) محمولاً فيهما فهو الشكل الثاني، وإن كان موضوعًا فيهما فهو الشكل الثالث، وإن كان موضوعًا في الصغرى ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع (ن، ش، ٢٤، ١٠)
- الشكل الثالث فشرطه موجبة الصغرى وإلا لحصل الاختلاف وكلية إحدى مقدمتيه، وإلا لجاز أن يكون البعض المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالكبير فلم تجب التعدية. وضروبه الناتجة ستة (ن، ش، ٢٥، ١٤)
- الشكل الثالث فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى إن كانت غير الأربع، وإلا فعكس الصغرى محذوفًا عنها قيد الدوام إن كانت الكبرى إحدى العامتين، ومضمومًا إليه إن كانت إحدى الخاصتين (ن، ش، ٢٨، ٤)
- (الشكل) الثالث أيضًا ينتج الإيجاب وهو أشرف من السلب فالجواب أن الثالث لا ينتج إلا الجزئي والكلي وإن كان سلبًا أشرف من الجزئي وإن كان إيجابًا لأنه أنفع في العلوم وأضبط وأكمل (و، م، ٢٨١، ١)
- الشكل الثالث فلا يوجد فيه عموم الوضع لا بالفعل ولا بالقوة لأنه لا ينتج إلا حيث تكون صفراء موجبة والأصغر فيها محمول، وإنما يصير موضوعًا في العكس وعكس الموجبة جزئية أبدًا ومن ثم لم ينتج الثالث إلا جزئية (و، م، ٢٨٥، ٧)
- الشكل الثالث فشرط إنتاجه إيجاب صفراء وكلية إحداهما وإلا جاز عدم إلتقاء الأكبر بالأصغر ولا ينتج الجزئية لجواز كون الأوسط أخص من الأصغر ومساويًا للأكبر أو مندرجًا معه تحت الأصغر، فيلزم فيهما أن يكون الأصغر أعم من الأكبر (و، م، ٢٩٦، ٢٧)
- ضروبه المنتجة (الشكل الثالث) ستة الصغرى

كلية موجبة مع مثلها أو مع جزئية موجبة يتتجان
جزئية موجبة ومع سالبة كلية أو جزئية يتتجان
جزئية سالبة وجزئية موجبة مع كلية موجبة يتتج
جزئية موجبة ومع كلية سالبة يتتج جزئية سالبة
(و، م، ٢٩٨، ٣٠)

- إن الأشكال بحسب الحد المكرر أربعة أقسام،
لأنه إما أن يكون موضوعاً في الكبرى محمولاً
في الصغرى: كالإنسان حيوان والحيوان
حادث، فهو الشكل الأول المسمى بالنظم
الكامل، لأنه أقواها وهي ترجع إليه في
الحقيقة، وإن كان محمولاً فيهما كالإنسان
حيوان الفرس حيوان، فهو الشكل الثاني
القريب من الأول لأنه وافقه في طرف الحمل
الذي هو أقوى من طرف الوضع، وإما أن
يكون موضوعاً فيهما كالإنسان حيوان الإنسان
حادث فهو الشكل الثالث لموافقته من طرف
الوضع، وإما أن يكون موضوعاً في الصغرى
محمولاً في الكبرى، وهو عكس الأول
كالإنسان حيوان الكاتب إنسان فهو الشكل
الرابع، وهو أضعفها لبعده عن الأول لكونه لم
يوافقه لا في حمل ولا في وضع وهذا معنى
قولنا وهي على الترتيب (ض، س، ٣١، ٣٣)

شكل ثانٍ

- إذا كان شيء واحد بعينه مقولاً على شيء بكتلته
وغير مقول على آخر البتة، أو مقولاً على كل
شيء من كل واحد منهما، فإني أسمى ما كان
مثل هذا الشكل الثاني، وأسمى القول على
كليهما: الأوسط، واللذين يقال هذا عليهما:
الرأسين، وأفرض الكبير من الرأسين الموضوع
عند الأوسط، والصغير البعيد من الأوسط،
والأوسط متقدماً في الموضع على الرأسين (أ،

ق، ١١٨، ١٥)

- قد عُرف أنه لا يكون في هذا الشكل (الثاني)
قياس موجب، ولكن كلها سالبة: الكلية منها
والجزئية (أ، ق، ١٢٤، ٦)

- في الشكل الثاني: إذا أخذت كلتا المقدمتين
ممكنتين ليس يكون قياساً: موجبتين كانتا أم
سالبتين أم كلتین أم جزئيتين. وأما إذا كانت
الواحدة مطلقة والأخرى ممكنة، وكانت
الموجبة مطلقة، فإنه لا يكون البتة قياساً.
وأما إذا كانت السالبة الكلية مطلقة، فإن
القياس يكون أبداً (أ، ق، ١٦١، ٢)

- إن كان الحد الأوسط محمولاً في الواحدة
مسلوباً في الأخرى، فإنه يكون الشكل الأوسط
(الثاني) (أ، ق، ٢٠٥، ٥)

- أما في الشكل الثاني فقد يمكن لا محالة أن
يجتمع صدق من مقدمات كاذبة: سواء كانت
كل واحدة من المقدمتين كلها كذباً أو بعضها،
أو كانت الواحدة كلها صدقاً والأخرى كلها
كذباً: أيما منهما إتفق، أو كانت الواحدة كلها
كذباً وبعض الأخرى كذباً. وذلك يكون إما في
القياسات الكلية وإما في الجزئية (أ، ق،
٢٣٩، ٢)

- في الشكل الثاني فإنه يمكن أن يكون قياس من
مقدمات متضادة ومتناقضة (أ، ق، ٢٧٤، ٥)

- يُخصّص (الشكل) الثاني ألا يُتَّج فيه منها ما
مقدمته موجبتان ولا ما كُبراه جزئية أو مُهملة
(ف، ق، ٢٢، ٦)

- ضروب الشكل الثاني أولها (الضرب) (ب) ولا
في شيء من (أ) و(ب) في كل (ج)، يتَّج (أ)
ولا في شيء من (ج) لأن السالبة الكلية تنعكس
فتصير (أ) ولا في شيء من (ب) و(ب) قد
كانت في كل (ج) فترجع إلى الضرب الثالث

إعلم أن الحق في هذا الشكل هو أنه لا قياس فيه. عن مطلقتين بالإطلاق العام. ولا عن ممكنتين. ولا عن خلط منهما (س، أ، ٤٥٣، ٣)

- القسمة أن يكون الحد الأوسط إما محمولاً على الأصغر وموضوعاً للأكبر، أو بالعكس، أو محمولاً عليهما، أو يكون موضوعاً لهما جميعاً. فالقسم الأول يُسمى الشكل الأول، والثاني ملغى فإنه بعيد عن الطبع قياسيته، والقسم الثالث يسمى شكلاً ثانياً، والقسم الرابع يسمى شكلاً ثالثاً (مر، ت، ١١٣، ٤)

- الشكل الثاني: هذا الشكل يظهر فيه أن الأوسط منه محمول على الطرفين، وخاصيته أنه لا يُنتج إلا سالبة كلية، وسالبة جزئية، وأن تكون الصغرى مخالفة للكبرى في الكيفية وأن تكون الكبرى كلية (مر، ت، ١١٧، ٨)

- (الشكل الثاني): الضرب الأول من كلتين، والكبرى سالبة، ينتج كلية سالبة، مثاله كل [ج ب] ولا شيء من [أ ب] فلا شيء من [ج أ]... الضرب الثاني من كلتين والصغرى سالبة، ينتج سالبة كلية، ومثاله: لا شيء [ج ب] وكل [أ ب] فلا شيء من [ج أ]... الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية، مثاله: بعض [ج ب] ولا شيء من [أ ب]، فليس كل [ج أ]... الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية، مثاله ليس كل [ج ب] وكل [أ ب] فليس كل [ج ب] (مر، ت، ١١٩، ٤)

- في الشكل الثاني فلا تستتبع النتيجة ما تحتها ولا معها لأن الأكبر بالفعل غير مقول على الأوسط (مر، ت، ١٧٢، ١٠)

- (الأوسط) إما أن يكون محمولاً فيهما جميعاً

من الشكل الأول (ف، ق، ٢٥، ١)

- الضرب الأول (في الشكل الثاني) كُبراه سالبة كلية وصغراه موجبة كلية، فينتج سالبة كلية. والثاني كُبراه موجبة كلية وصغراه موجبة جزئية، يُنتج سالبة جزئية. والرابع كُبراه موجبة كلية وصغراه سالبة جزئية، يُنتج سالبة جزئية (ف، ق، ٢٧، ١٣)

- ما كان من المقاييس ترتب فيها الحد الأوسط هذا الترتيب وهو أن يكون محمولاً على الطرفين «تسمى» مقاييس الشكل الثاني، والمقدمة الكبرى في هذا القياس هي سالبة عامة والصغرى هي موجبة عامة (ف، ق، ١٤، ٧٧)

- أما الشكل الثاني فالذي يخصه في مقدماته هو أن تكون الكبرى كلية والصغرى مخالفة لها في الكيفية. وفي وسطه أن يكون الوسط فيه محمولاً على الطرفين وفي نتائجه أن ينتج السوالب حسب (ز، ق، ١٢٤، ١٥)

- أما (الشكل الثاني من القياس) فهو الذي يكون حده الأوسط محمولاً على الطرفين (س، ق، ١٠٧، ١٤)

- (الشكل الثاني من القياس) لا ينتج إلا السالب (س، ق، ١٠٨، ٦)

- الشكل الثاني (من القياس) هذا الشكل خاصيته في نظمه أن الأوسط منه محمول على الطرفين، وخاصيته في إنتاجه أن الموجبتين منه لا تنتجان (س، ق، ١١١، ٨)

- يجب في شرط إنتاج هذا الشكل (الثاني من القياس) أن تكون إحدى المقدمتين موجبة، والآخرى سالبة، وأن تكون الكبرى كلية (س، ق، ١١٤، ٢)

- الشكل الثاني (من القياس الإقتراني الحمل)

- ويُسمى الشكل الثاني (غ، م، ٢٧، ١٣)
- الشكل الثاني: فلا ينتج موجبة أصلاً (غ، م، ٢٨، ٥)
- الشكل الثاني يرجع حاصله إلى أن كل قضية أمكن أن تُحمل على محمولها ما لم يوجد لموضوعها فهي قضية سالبة لا موجبة (غ، م، ٣٢، ١٧)
- الضرب الأول (من الشكل الثاني) من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية (غ، م، ٣٣، ٧)
- الضرب الثاني (من الشكل الثاني) كليتان لكن الصغرى سالبة (غ، م، ٣٣، ١٣)
- الضرب الثالث (من الشكل الثاني) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى (غ، م، ٣٣، ١٩)
- الضرب الرابع (من الشكل الثاني) جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى (غ، م، ٣٤، ٤)
- (الشكل الثاني) وهو ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً على الطرفين. لكن إنما يُنتج إذا كان محمولاً على أحدهما، بالسلب، وعلى الآخر بالإيجاب. فيشترط اختلاف المقدمتين في الكيفية، أي في السلب والإيجاب. ثم لا تكون النتيجة إلا سالبة (غ، م، ٣٨، ٤)
- (الضربان) الثالث والرابع: (من الشكل الثاني): فإن تكون الصغرى سالبة: إما جزئية وإما كلية. وتكون الكبرى موجبة (غ، م، ٣٩، ٢٢)
- الشكل الثاني: فخاصيته في وسطه: أن يكون محمولاً على الطرفين. وفي مقدماته: أن لا يتشابه في الكيفية، بل تكون أبداً: إحداهما سالبة. والأخرى: موجبة. وأما في الإنتاج: فهو أنه لا يُنتج موجبة أصلاً، بل لا يُنتج إلا السالب (غ، م، ٤٨، ٢)
- الشكل الثاني ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً في المقدمتين (غ، م، ٣٦٠، ١٢)
- الضرب الأول من الشكل الثاني مثل: كل جسم مؤلف. ولا أزلي واحد مؤلف (غ، م، ٣٦١، ١٨)
- الضرب الثاني من الشكل الثاني مثل: موجود ما مؤلف. ولا أزلي واحد مؤلف (غ، م، ٣٦١، ٢٠)
- الضرب الثالث من الشكل الثاني مثل: لا جسم واحد منفك عن الأعراض. وكل أزلي منفك عن الأعراض (غ، م، ٣٦١، ٢٢)
- الضرب الرابع من الشكل الثاني مثل: موجود ما ليس بجسم وكل متحرك جسم (غ، م، ٣٦٢، ٢)
- إن كان الحد الأوسط محمولاً في كلتي القضيتين على موضوع المطلوب ومحموله يُسمى بالشكل الثاني... فليس بقياس كامل. وإن كان الحد الأوسط موضوعاً في كلتي القضيتين لموضوع المطلوب ولمحموله سُمي بالشكل الثالث... فليس بقياس كامل (ب، م، ١٢٤، ٨)
- الشكل الثاني لا ينتج إلا السالب (سي، ب، ١٤٣، ٣)
- الشكل الثاني لا تتبين قياسيته إلا بعكس أو عمل آخر يردّه إلى الشكل الأول فيتضاعف العمل على ما في الشكلين، ويلتحق بالشكل الرابع الذي كان سبب إلغائه بعده عن الطبع وزيادة الكلفة في بيان قياسيته (سي، ب، ١٤٥، ٢)
- الشكل الثاني هو الذي فيه الأوسط محمول على الطرفين وخاصيته في إنتاجه أنه لا ينتج إلا سالباً وشرطه اختلاف مقدمتيه بالسلب

والإيجاب، وأن تكون الكبرى كلية والموجبتان لا تتجان فيه لأن الشيء الواحد قد يوجب لشيئين متباينين كالجسم للحجر والحيوان وللمتفقين كالإنسان والناطق، والنتيجة في أحد المثالين سالبة وفي الآخر موجبة، والسالتان كذلك لا تتجان (سي، ب، ١٤٦، ٧)

- إن المطلقين تتجان في هذا الشكل (الثاني) وكذا المعكثان. والحق أنه إنما ينتج من المطلقين إذا كانت السالبة منعكسة على نفسها، وهي المشروطة بشرط دوام الموضوع موصوفاً بما وصف به. وأما من الممكنين فلا ينتج أصلاً (سي، ب، ١٤٧، ٦)

- إختلاط الممكن مع غيره في الشكل الثاني، فإذا اختلط مع الضروري فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانتا موجبتين أو سالتين أو أحدهما موجبة والأخرى سالبة (سي، ب، ١٥٧، ٧)

- الشكل الثاني فيمكن نتاج الكبرى السالبة من الكليتين بالنتيجة وعكس الصغرى ثم عكس النتيجة الثانية، ولكن هذا لا يكون دوراً عند أكثرهم لأنه يحتاج إلى عكس زائد وفي الحقيقة هو دور (سي، ب، ١٨١، ١٠)

- متى حُمل الحد الأوسط على الطرفين جميعاً، أعني على موضوع المطلوب وعلى محموله... فلنسم مثل هذا التأليف الشكل الثاني (ش، ق، ١٥٩، ١٠)

- هذا الشكل (الثاني) ليس يوجد فيه قياس كامل وتوجد فيه قياسات مُنتِجة (ش، ق، ١٥٩، ١٦)

- في هذا الشكل (الثاني)... الكبرى كلية والثانية مُخالفة لها في الكيفية (ش، ق،

(١٦٤، ١٨)

- كل قياس يكون في هذا الشكل (الثاني)... هو غير كامل (ش، ق، ١٦٤، ٢٢)

- من الإضطرار أن يكون في هذا الشكل (الثاني) قياس (ش، ق، ١٦٤، ٢٢)

- لا يكون في هذا الشكل (الثاني) نتيجة موجبة وإنما تكون سالبة كلية أو جزئية (ش، ق، ١٦٤، ٢٥)

- إن كان الحد الأوسط محمولاً في أحدهما مسلوباً عن الآخر على جهة الحمل لا على جهة الوضع، فإنه يكون الشكل الثاني (ش، ق، ٢٦١، ١٥)

- في الشكل الثاني... قد يمكن أن تكون نتيجة صادقة عن مقدمات كاذبة (ش، ق، ٢٨٩، ٥) جميع المطالب تُبين بالخلف في الشكل الثاني (ش، ق، ٣١٦، ٥)

- الشكل الثاني... يمكن أن يكون فيه قياس من مقدمتين متقابلتين: إما على طريق التضاد وإما على طريق التناقض (ش، ق، ٣٢٤، ١٨)

- الشكل الثاني ليس يُنتج موجبة (ش، ب، ٤١٠، ٧)

- إذا كان سلب المحمول عن الموضوع من قبل سلب الطبيعة المحيطة به عن الموضوع، إختلف ذلك في الشكل الثاني (ش، ب، ٤١١، ١٢) - الغلط الذي هو سالب كلي... يعرض في الشكل الأول والشكل الثاني (ش، ب، ٤١٥، ١٥)

- في الشكل الثاني... ليس يمكن أن يُنتج فيه سالب كاذب من مقدمتين كلتاها كاذبة بالكل (ش، ب، ٤١٦، ٢٢)

- إن الحد الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول لأنه

في الكيف لجواز إشتراك المختلفات والمتفقات في السلب والإيجاب فلم يستلزم شيئاً منهما، والمعنى بالإنتاج إستلزام القياس لأحدهما وكلّيته كبراه للإختلاف (م، ط، ٢٥٨، ١)

- الشكل الثاني فيشترط لإنتاجه أمران: أحدهما دوام الصغرى أو كون الكبرى مما تنعكس سالبة لأن الصغرى الوقتية والمشروطة الخاصة مع الكبرى الوقتية لا تتجان (م، ط، ٢٧٨، ١)

- إن كان (الحد الأوسط) محمولاً فيهما فهو الشكل الثاني، وإن كان موضوعاً فيهما فهو الشكل الثالث، وإن كان موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع (ن)، (ش، ٢٤، ٩)

الشكل الثاني فشرطه إختلاف مقدمتيه بالكيف وكلّية الكبرى، ولأ لا يحصل الإختلاف الموجب لعدم الإنتاج وهو صدق القياس مع إيجاب النتيجة تارة ومع سلبها أخرى، وضروبه الناتجة أيضاً أربعة (ن، ش، ٢٤، ٢٢)

- الشكل الثاني فشرطه بحسب الجهة أمران: أحدهما صدق الدوام على الصغرى أو كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب. وثانيهما لا يستعمل الممكنة إلا مع الضرورة المطلقة أو مع الكبيرين المشروطتين، والنتيجة دائمة إن صدق الدوام على إحدى مقدمتيه وإلا فكالصغرى محذوفاً عنها قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة أية ضرورة كانت (ن، ش، ٢٧، ٢١)

- (الشكل) الثاني لأنه يوافق الأول في الصغرى وهي أشرف المقدمتين لاشتغالها على موضوع المطلوب أو مقدمه وهما أشرف من المحمول والتالي لأن المحمول والتالي، في الأغلب

بديهي الإنتاج وارد على نظم الطبع، فإن الطبيعة مجبولة على الإنتقال من الشيء الى الوسطة التي تقتضي حكمه حكم المطلوب، أو محمولاً فيهما فهو الشكل (الثاني) كقولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الإنسان بحجر وإنما كان هذا ثانياً وما قبله ثالثاً لأن هذا يشارك الأول في أشرف مقدمتيه وهي الصغرى لاشتغالها على موضوع المطلوب، وذلك يشاركه في أحسن مقدمتيه وهي الكبرى بخلاف الرابع إذ لا شركة له أصلاً مع الأول (ه، م، ٢١، ١٩)

- الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول. وإن كان بالعكس فهو (الشكل) الرابع، وإن كان محمولاً فيهما فهو (الشكل) الثاني، وإن كان موضوعاً فيهما (الشكل) الثالث. والأول يخالف الثاني في الكبرى والثالث في الصغرى والرابع فيهما، والثاني يخالف الثالث فيهما، والرابع في الصغرى، والثالث يخالف الرابع في الكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٣٥)

- كل شكل يرتدّ إلى آخر بعكس ما تخالفا فيه. والأول هو النظم الطبيعي والمنتج للمطالب الأربعة ولأشرف المطالب وهو الإيجاب الكلّي. ويتلوه الثاني لأن ما ينتجه وهو الكلّي أشرف وإن كان سلباً من الجزئي وهو الذي ينتجه الثالث وإن كان إيجاباً لكونه أنفع في العلوم ولأنه يوافق الأولى في أشرف المقدمتين وهي الصغرى. ثم الثالث لموافقته الأول في الأخرى. ثم الرابع بمخالفته الأول فيهما ولذلك بُعد عن الطبع جداً (م، ط، ٢٥٥، ٩)

- الشكل الثاني فيشترط لإنتاجه إختلاف مقدمتيه

الملزومات. فيكفي فيه أن يقال من لوازم أحد الطرفين ثبوت الوسط ومن لوازم الآخر سلبه وهما متنافيان فتتأفى الملزومان، وإلا اجتمع المتنافيان لأن اجتماع الملزومين يستلزم اجتماع لازميتهما ضرورة وجود كل لازم عند وجود ملزومه (و، م، ٢٩٠، ١٥)

- إن الأشكال بحسب الحد المكرر أربعة أقسام، لأنه إما أن يكون موضوعاً في الكبرى محمولاً في الصغرى: كالإنسان حيوان والحيوان حادث، فهو الشكل الأول المسمى بالنظم الكامل، لأنه أقواها وهي ترجع إليه في الحقيقة، وإن كان محمولاً فيهما كالإنسان حيوان الفرس حيوان، فهو الشكل الثاني القريب من الأول لأنه وافقه في طرف الحمل الذي هو أقوى من طرف الوضع، وإما أن يكون موضوعاً فيهما كالإنسان حيوان الإنسان حادث فهو الشكل الثالث لموافقته من طرف الوضع، وإما أن يكون موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى، وهو عكس الأول كالإنسان حيوان الكاتب إنسان فهو الشكل الرابع، وهو أضعفها لبعده عن الأول لكونه لم يوافق لا في حمل ولا في وضع وهذا معنى قولنا وهي على الترتيب (ض، س، ٣١، ٣١)

شكل رابع

- الشكل الثاني لا تبيّن قياسيته إلا بعكس أو عمل آخر يرده إلى الشكل الأول فيتضاعف العمل على ما في الشكلين، ويلتحق بالشكل الرابع الذي كان سبب إلغائه بعده عن الطبع وزيادة الكلفة في بيان قياسيته (سي، ب، ١٤٥، ٤)

- الشكل الرابع... ليس بشكل طبيعي وهو أن

يكونان عارضين تابعين والمتبوع المعروض أشرف من التابع العارض، ولأن المحمول والتالي إنما هما مذكوران مطلوبان في القضية لأجل الموضوع أو المقدم حتى يرتبطا عليه بالإيجاب أو السلب، وإنما تلاه أيضاً لأنه ينتج الكلّي وهو أشرف من الجزئي (و، م، ٢٨٠، ٣١)

- الشكل الثاني فشرط إنتاجه اختلاف كيف مقدمتيه وكلية كبراه لأن وجه إنتاجه أن الأصغر والأكبر تباينا في لازم واحد فيلزم تباين أحدهما للآخر. ولا يحصل هذا إلا بمجموع الشرطين إذ لو لم يختلفا في كيف لما لزم تباين الأصغر والأكبر ولا توافقهما لجواز اشتراك المتوافقين والمتباينين في لازم إيجابي أو سلبى لو لم تكن الكبرى كلية لما لزم التباين في اللوازم. يعني أنه لا يشترط لإنتاج الشكل الثاني بحسب كمية المقدمات وكيفها شرطان أحدهما اختلاف كيف مقدمتيه أي كون أحدهما موجبة والآخرى سالبة لأنهما لو اتفقتا في كيف فهما إما موجبتان أو سالتان. وأياً ما كان لزم الاختلاف الموجب للعقم، أما إذا كانتا موجبتين فلجواز اشتراك المتوافقين أي المتساويين والمتباينين في لازم واحد إيجابي لهما معاً أو سلبى عنهما (و، م، ٢٨٦، ٢٦)

- ضروبه المنتجة (الشكل الثاني) أربعة: الصغرى كلية موجبة مع كلية سالبة وعكسه ينتجان سالبة كلية والصغرى جزئية موجبة مع سالبة كلية وجزئية سالبة مع موجبة كلية ينتجان جزئية سالبة (و، م، ٢٨٨، ٧)

- الحق أن إنتاج الشكل الثاني لا يحتاج إلى ردّ للأول ولا لتكلف أصلاً لأن حاصله راجع إلى الاستدلال بتنافي اللوازم على تنافي

في العلوم ولأنه يوافق الأولى في أشرف المقدمات وهي الصغرى. ثم الثالث لموافقته الأول في الأخرى. ثم الرابع بمخالفته الأول فيهما ولذلك بُعد عن الطبع جدًا (م، ط، ٢٥٥، ٢١)

- الشكل الرابع فيشترط لإنتاجه أن لا يجتمع فيه خستان إلا إذا كانت الصغرى موجبة جزئية وأن تكون الكبرى سالبة كلية (م، ط، ٢٦٤، ١)

- الشكل الرابع فيشترط لإنتاجه ثلاثة أمور: أحدها فعلية الموجبة بما يقرب مما عرفته في الأول. الثاني إنعكاس السالبة فإن السالبة الوقتية لا تنتج مع الضرورية... الثالث أن تكون الصغرى السالبة دائمة أو كبراهما مما ينعكس سالبة (م، ط، ٢٨٨، ١)

- الشكل الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية إيجاب المقدمات مع كلية الصغرى أو اختلافهما في الكيف مع كلية إحداهما وإلا لحصل الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج. وضروبه الناتجة ثمانية (ن، ش، ٢٦، ١١)

- الشكل الرابع فشرط إنتاجه بحسب الجهة أمور خمسة: الأول كون القياس فيه من الفعليات. الثاني إنعكاس السالبة المستعملة فيه. الثالث صدق الدوام على الصغرى في الضرب الثالث والعرفي العام على كبراه. الرابع كون الكبرى في السادس من المنعكسة السوالب. الخامس كون الصغرى في الثامن من إحدى الخاصتين والكبرى مما يصدق عليها العرفي العام. والنتيجة في ضربين (ن، ش، ٢٨، ٧)

- (الشكل) الرابع لمخالفته الأول في مقدمته معًا وهو في غاية البعد من الطبع، ولذلك أسقطه الفارابي وابن سينا والغزالي عن الاعتبار. ولهذا كانت الثلاثة وهي ما عدا الرابع كلها

يكون الحد الأوسط محمولاً على الطرف الأعظم موضوعاً للأصغر (ش، ق، ١٥٢، ٨)

- الشكل الرابع... ليس بقياس تقع عليه الفكرة بالطبع (ش، ق، ١٧٢، ٦)

- ليس يوجد شكل رابع (ش، ق، ٢٣٣، ١٢)

- (الشكل الرابع) ليس تقع عليه فكرة بالطبع ولا يوجد في كلام قياسي ولا برهاني ولا ظني (ش، ق، ٢٣٣، ٢٤)

- إن الحد الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول لأنه يديهي الإنتاج وارد على نظم الطبع، فإن الطبيعة مجبولة على الانتقال من الشيء إلى الوسطة التي تقتضي حكمه حكم المطلوب، (وإن كان بالعكس) أي موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل (الرابع) كقولنا على إنسان حيوان وكل ناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق. (ه، م، ٢١، ١٨)

- الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول. وإن كان بالعكس فهو (الشكل) الرابع وإن كان محمولاً فيهما فهو (الشكل) الثاني وإن كان موضوعاً فيهما (الشكل) الثالث. والأول يخالف الثاني في الكبرى والثالث في الصغرى والرابع فيهما، والثاني يخالف الثالث فيهما، والرابع في الصغرى، والثالث يخالف الرابع في الكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٣٤)

- كل شكل يرتد إلى آخر بعكس ما تخالفا فيه. والأول هو النظم الطبيعي والمنتج للمطالب الأربعة ولأشرف المطالب وهو الإيجاب الكلي. ويتلوه الثاني لأن ما ينتجه وهو الكلي أشرف وإن كان سلباً من الجزئي وهو الذي ينتجه الثالث وإن كان إيجاباً لكونه أنفع

موجودة في القرآن (و، م، ٢٨١، ١٣)

- الشكل الرابع يشترط لإنتاجه إن لم تكن صفراء موجبة جزئية أن لا يجتمع فيه خستان بحسب الكم أو بحسب الكيف أو بهما معًا ولو في مقدّمة واحدة، وخسة الكم الجزئية وخسة الكيف السلب وإن كانت صفراء جزئية موجبة فشرط إنتاجه أن تكون الكبرى كلية سالبة (و، م، ٣٠٣، ٦)

- ضروره المنتجة (الشكل الرابع) خمسة: كلية موجبة مع مثلها أو مع جزئية موجبة بتجان موجبة جزئية لجواز كون الأصغر أعم من الأوسط المساوي للأكبر فيكون حينئذ الأصغر أعم من الأكبر، وسالبة كلية مع كلية موجبة ينتج سالبة كلية لرده إلى الأول بتبديل المقدمتين وعكس النتيجة، وعكسه ينتج سالبة جزئية لجواز كون الأصغر أعم من الأوسط المندرج مع الأكبر تحت الأصغر فيلزم أيضًا أن يكون الأصغر أعم من الأكبر، وموجبة جزئية مع سالبة كلية ينتج جزئية سالبة لرده إلى الأول بعكس المقدمتين (و، م، ٣٠٤، ٣١)

- إن الأشكال بحسب الحدّ المكرّر أربعة أقسام، لأنّه إمّا أن يكون موضوعًا في الكبرى محمولًا في الصغرى: كالإنسان حيوان والحيوان حادث، فهو الشكل الأوّل المسمّى بالنظم الكامل، لأنّه أقواها وهي ترجع إليه في الحقيقة، وإن كان محمولًا فيهما كالإنسان حيوان الفرس حيوان، فهو الشكل الثاني القريب من الأوّل لأنّه وافقه في طرف الحمل الذي هو أقوى من طرف الوضع، وإمّا أن يكون موضوعًا فيهما كالإنسان حيوان الإنسان حادث فهو الشكل الثالث لموافقته من طرف الوضع، وإمّا أن يكون موضوعًا في الصغرى

محمولًا في الكبرى، وهو عكس الأوّل كالإنسان حيوان الكاتب إنسان فهو الشكل الرابع، وهو أضعفها لبعده عن الأوّل لكونه لم يوافقه لا في حمل ولا في وضع وهذا معنى قولنا وهي على الترتيب (ض، س، ٣١، ٣٤)

شكل القول

- إن كان (شكل القول) غير قياسي لم يلزم المعجب تبكيت، وإن كان قياسيًا بطل وضع المعجب ولزمه التبكيت (ف، ج، ١٥، ١٠)

شكلان ثان وثالث

- لم يكن هذان الشكلان (الثاني والثالث) يبيّن القياسية بنفسهما إلا بالأول فلا فائدة لهما بل لهما خاصّة فائدة (سي، ب، ١٥٠، ٢٣)

شكلية

- إذا تصوّرت معنى المثلث فنسبت إليه الشكلية ونسبت إليه الوجود، وجدت الشكلية داخلية في معنى المثلث؛ حتى يستحيل أن تفهم المثلث أنّه مثلث إلّا وقد وجب أن يكون قبل ذلك شكلًا (س، م، ٦١، ٤)

شنع

- الشنع هو الرأي المطروح عند الجميع أو الرأي المشهور اطراحه، ويقابله الرأي المشهور إثارة (ف، ج، ١٠٥، ١٥)

- المشهور إثارة كما أنه ليس يوجد لأجل إنه صادق ومطابق للموجود، وكذلك الشنع ليس اطراحه لأجل إنه كاذب وغير مطابق للموجود، لكن لأن الناس يرون اطراحه فقط، كان صادقًا أو كاذبًا (ف، ج، ١٠٥، ١٦)

- ولا الشَّيْخ هو الكاذب فكثير من الحق شنع وكثير من الباطل ذائع (ب، م، ٢٣٤، ١٧)

شيء

- الشيء ليس إنما يكون أو لا يكون، من قِبَل أنه قد أوجِبَ أو قد سُلِبَ، ولا حكمه بعد عشرة ألف سنة غير حكمه بعد زمان آخر كم كان مقداره (أ، ع، ٧٣، ١٢)

- كل شيء فوجوده الآن أو غير وجوده واجب ضرورة؛ ووجوده فيما يستقبل أو غير وجوده واجب ضرورة (أ، ع، ٧٥، ٢)

- إن الشيء مقول على الكل إذا لم يوجد من كل الموضوعات شيء لا يقال هذا عليه. وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه (أ، ق، ١٠٨، ٩)

- الشيء يُبَيَّن جزئًا يكون أن يتبين برفع الكلام إلى المحال وبحدود واحدة، والذي يتبين برفع الكلام إلى المحال يكون أن يتبين جزئًا (أ، ق، ١٩٦، ٥)

- تتبين الأشياء الكلية بشرط من النظر في الأشياء الجزئية (أ، ق، ١٩٨، ٣)

- ما كان على شيء فهو موجب؛ وأما ما كان من شيء فهو سالبه (أ، ب، ٣١٥، ١)

- ما نقول فيه إنه على الكل، فهو شيء لم يكن على البعض دون أن يكون على البعض الآخر أو لا كان في وقت ما موجودًا وفي وقت آخر غير موجود (أ، ب، ٣٢٢، ١)

- ليس يلزم دائمًا أن يكون شيء واحد بعينه موجودًا لأشياء كثيرة، إذ كان قد توجد أبعاد ما ليس بينها أوساط (أ، ب، ٣٨٢، ١)

- قد توجد مبادئ يبين بها أن هذا الشيء ليس هو موجودًا أمرًا ما، ولا أيضًا هذا الشيء

موجود لهذا الشيء (أ، ب، ٣٨٣، ٢)

- تكون إذن مبادئ: بعضها لوجود الشيء، وبعضها لغير وجوده (أ، ب، ٣٨٣، ٤)

- الشيء الذي عن الاتفاق فلا علم به بالبرهان؛ إذ كان الأمر الذي بالاتفاق ليس هو ضروريًا ولا على أكثر الأمر؛ لكن ما يكون خارجًا عن هذين (أ، ب، ٣٩٧، ٤)

- يمكن أن يكون شيء واحد هو نحو ماذا ومن الإضطراب - مثال ذلك نفوذ الضوء في المصباح (أ، ب، ٤٣٣، ٨)

- إن لم يوجد سبيل إلى أخذ شيء واحد بعينه مما يجب أن نسميه صدقة وشوكًا وعظمًا، غير أنه قد يكون عندنا الأشياء اللازمة لهذه أيضًا، كأن الشيء الذي هو مثل هذا هو طبيعة واحدة (أ، ب، ٤٥٣، ٩)

- إن أنت أخذت الشيء الذي العلة علته في الجزئية فهو أكثر، مثال ذلك أن تكون زواياها الخارجة مساوية لأربع قوائم هي أزيد مما المثلث والمربع، فأما إذا أخذت جميعها فهي بالتساوي، وذلك أن جميع الأشياء التي زواياها الأربع الخارجة مساوية لأربع زوايا قائمة بالأوسط على مثال واحد (أ، ب، ٤٥٩، ١٠)

- الشيء إذا لم يُعلم على كم نحو يقال، فقد يمكن ألا يجتمع فيه رأي السائل والمجيب على شيء واحد بعينه. فإذا تنبه على كم نحو يقال الشيء، وعلى ماذا يضعه من أتى به، سخر من السائل متى لم يَنْحُ بالقول نحوه (أ، ج، ٤٩٩، ١٢)

- وجود الموضوع من الإضطراب إذا وجد شيء من الأشياء هو لمن يريد أن يثبت الشيء. وذلك أنه إن تبين أن ذلك الشيء موجود، صار

الموضوع متيناً (أ، ج، ٥١٣، ١٤)

- كل من قال شيئاً من الأشياء - أي شيء كان - فقد قال بوجوه من الوجوه أشياء كثيرة، لأن كل واحد من الأشياء من الإضطرار له لوازم كثيرة، مثال ذلك أن من قال إنساناً موجوداً فقد قال إن حيواناً موجوداً، وإن متنفساً موجوداً، وإن قابلاً للعلم موجوداً، وإن ذا رجلين موجوداً. فأي شيء من اللوازم إذا ارتفع، يرتفع معه أيضاً الأمر الأول (أ، ج، ٥١٥، ١٥)

- الشيء الذي هو ممكن في شيء من الأشياء، قد يكون ممكناً على الإطلاق (أ، ج، ٥٢٩، ١٦)

- ليس يقال في شيء من الأشياء إن الجنس ذات له، متى لم يكن موجوداً في الجنس - مثال ذلك أن الإنسان الأبيض ليس اللون ذاتاً له، وكذلك في الأشياء الأخر. والمأثور من أجل نفسه أثر من المأثور من أجل غيره - مثال ذلك أن الصحة أثر من الرياضة لأن تلك مأثورة من أجل نفسها، وهذه من أجل غيرها (أ، ج، ٥٣٤، ٩)

- الشيء الذي هو أنفع في كل وقت أو في أكثر الأوقات هو أثر، بمنزلة ما أن العدالة والعفة أثر من الشجاعة. وذلك أن تبتك نافعتان دائماً، وهذه في بعض الأوقات (أ، ج، ٥٣٨، ١٠)

- الشيء إذا كان لنا بأجمعنا لم نحتاج إلى نظيره أصلاً أثر من الذي إذا كان لنا احتجنا معه إلى الباقي، كالحال في العدالة والشجاعة. وذلك أن الناس كلهم إذا كانوا عدولاً لم ينتفع بالشجاعة؛ وإذا كانوا كلهما شجعاناً انتفع بالعدالة (أ، ج، ٥٣٨، ١٢)

- الشيء الذي هو أقرب إلى الخير هو أفضل وأثر، والذي هو أكثر شَبَهاً به هو أفضل وأثر،

بمنزلة ما أن العدالة أفضل من العدل والأشبه منهما أيضاً بالأفضل أثر (أ، ج، ٥٣٩، ٤)

- الشيء الذي هو أظهر أثر مما هو دونه في هذه الحال؛ والشيء الذي هو أصعب أيضاً أثر. وذلك أننا إذا اقتنينا ما لا يسهل تناوله كان سرورنا به أكثر. وكذلك أيضاً ما هو أكثر خصوصاً، أثر مما هو أكثر عمومًا (أ، ج، ٥٤٠، ٣)

- إن كان شيء يفعل خيراً بمن يخضره وآخر لا يفعل، فإن الذي يفعل أثر، كما أن المسخن أسخن مما لا يُسخن. وإن كانا كلاهما يفعلان ذلك، فأكثرهما فعلاً أثر أو الذي يجعل الشيء الأفضل والأخص خيراً (أ، ج، ٥٤٢، ٩)

- إذا كان لشيء واحد بعينه يوجد شيء هو أجود منه وآخر دونه في الجودة، فإن الأجود أثر؛ وإن كان أحد الإثنين أجود بكثير (أ، ج، ٥٤٣، ٤)

- الشيء إن كان يوجد للكل، فقد يوجد لواحد أيضاً. وإن كان لا يوجد ولا لواحد، فليس يوجد لواحد (أ، ج، ٥٤٧، ٤)

- إن كان شيء من الأشياء في حال من الأحوال أكثر مما هو من جنس آخر، ولم يكن شيء من تلك بهذه الحال، فليس المذكور أيضاً يكون بتلك الحال مثال ذلك أنه إن كان علم ما خيراً أكثر من اللذة، ولم يكن علم من العلوم خيراً، فليس لذّة ما أيضاً تكون خيراً. وكذلك أيضاً ما يوجد من الأقل وما يجري على مثال واحد. وذلك أنه قد يمكن أن تُثبّت بها وأن تُبطل. غير أن الأمرين جميعاً ممكنان من الذي يجري على مثال واحد (أ، ج، ٥٤٨، ٥)

- الشيء الذي فيه المتوسطات فيه تكون الأطراف (أ، ج، ٥٦٥، ١٥)

أو بالروم، وداخل في الوقت بأنه في زمان ملك فلان، وداخل في باب الجدة بأنه ذا أهل ومال، وداخل في باب النصبه بأنه قائم أو قاعد، وداخل في باب الفعل بأنه آكل أو شارب، وداخل في باب المفعول بأنه مضروب أو مشتوم، فالرجل واحد ولكن الأنحاء التي صرفته في هذه الأسماء أشياء (ق، م، ١١، ٢٤)

- كل شيء إنما يلمس حدوده من قبل الجنس والفرقان المتقدمين له، ولم نجد العين يقدمه شيء (ق، م، ١٢، ٩)

- الشيء قد يوجد في أمر ما أو به أو عنده أو له أو معه أو عنه إما بالذات وإما بالعرض (ف، د، ٦٥، ١٣)

- الشيء الذي بالذات مثل الموت التابع للذبح فإنه يوجد عند الذبح بالذات (ف، د، ٦٦، ١) - الشيء الذي بالعرض هو مثل أن يبرق برق في موضع ما ويموت ها هنا حيوان عند ذلك، فإن موافقة الموت لبرق البرق هو بالعرض لا بالذات (ف، د، ٦٦، ٢)

- يقال إن شيئاً يتقدم شيئاً آخر على خمسة أنحاء: إما بالزمان وإما بالطبع وإما بالمرتبة وإما بالفضل والشرف والكمال وإما بأنه سبب وجود الشيء (ف، د، ٦٦، ٩)

- إن الشيء قد يتميز عن الشيء لا في جوهره بل ببعض أحواله، كتميز الثوب عن الثوب بأن أحدهما أبيض والآخر أحمر (ف، د، ٧٩، ٢)

- الشيء إنما يصير معقولاً بأن تُعرف ماهيته، وأشخاص الجواهر إنما تصير معقولة بعقل كليّاتها (ف، م، ٩١، ١٩)

- إن الشيء الذي بارتفاعه يرتفع الحكم عن الأمر ليس يلزم إذا وُجد في شيء ما أن يوجد الحكم

- الشيء الذي يوجد فيه النوع قد يوجد فيه الجنس أيضاً (أ، ج، ٥٧٣، ١١)

- الشيء الذي يقال في الخواص ينبغي أن يكون بفصل كالشيء الذي يقال في الحدود (أ، ج، ٥٩١، ١٧)

- الذي يوجد لشيء فقد يوجد للذي يعرض له، وللعرض إذا أخذ معه الذي له عرض. مثال ذلك أن الخاصّة التي توجد للإنسان قد توجد للإنسان الأبيض بما هو إنسان أبيض؛ والذي يوجد للإنسان الأبيض قد يوجد للإنسان (أ، ج، ٦٠٣، ١٣)

- كل شيء هو لنفسه يدل على إنّه، والدالّ على الإنيّة ليس هو بخاصّة لأحد. مثال ذلك أنه لما كان مَنْ قال إن الجميل هو اللائق قد جعل الشيء خاصّة لنفسه، إذ كان الجميل واللائق شيئاً أحداً، لم يكن اللائق خاصّة للجميل (أ، ج، ٦٠٨، ١٣)

- إن الشيء الذي يقال عليه الأمر أكثر يقال عليه الموصوف بالقول أقل. مثال ذلك أن يُنظر إن كانت النار ألطف الأجسام أجزاء، وذلك أن اللهب يوصف بأنه نار أكثر من الضياء، واللهب جسم أقل لطافة من الضياء. وقد كان يجب أن يكون كلاهما يوجد لشيء واحد بعينه أكثر لو كانا شيئاً واحداً (أ، ج، ٦٤٨، ١٥)

- ليس يمكن في الشيء الواحد بعينه أن يفعل وينفعل معاً (أ، س، ٩٣٨، ١٥)

- الشيء الواحد قد يدخل في أبواب كثيرة، ولكن على وجوه شتى: فالرجل داخل في باب العين بأنه عين رجل، وداخل في باب العدد بأنه ستة أشياء أو سبعة، وداخل في باب الصفة بأنه أبيض وأسود، وداخل في باب المضاف بأنه والد وولد، وداخل في المكان بأنه بفارس

- (ف، ق، ٤٣، ١٩)
- يلزم عن الأول أن يكون الحكم إذا وُجدَ وُجدَ الشيء ويلزم عن الثاني أن الحكم إذا ارتفع رَفَعَ الشيء (ف، ق، ٥١، ٩)
- إن كان الذي وجدناه هو الشيء الذي يوجد بوجود الوضع جعلنا ذلك الوضع هو المقدم والشيء المصادف هو التالي، ونستثنى بمقابل التالي وهو مقابل الشيء الذي صادفنا فتستجـُج مقابل الوضع، وهو الجزء الآخر المقرون به في المطلوب (ف، ق، ١٠٢، ٨)
- إنما صادفنا الشيء الذي يرتفع بارتفاع القضية التي وضعناها جعلنا ارتفاع القضية هو المقدم وارتفاع الشيء هو التالي، ثم نستثنى بمقابل التالي فيستجـُج وجود الوضع فيكون الموضع الذي تقدم لإبطال الوضع وهذا لإثباته (ف، ق، ١٠٢، ١٥)
- الشيء الذي يرتفع الوضع بوجوده وهو مبطل له، فالمقدم هو وجود ذلك الشيء والتالي هو رفع الوضع ونستثنى المقدم (ف، ق، ١٠٨، ٤)
- الشيء الذي يرتفع بوجود الوضع فهو أيضًا مبطل، فالمقدم وجود الوضع والتالي هو ارتفاع ذلك الشيء ونستثنى مقابل التالي (ف، ق، ١٠٨، ٦)
- لما كان قد يوجد شيء واحد يُحمل على الملكة وعلى عدمها لم يلزم ضرورة إذا حُمِلت الملكة على الملكة أن يُحمل عدمها على عدمها، لكن ينبغي أن يستعمل من هذه المواضع ما كان منها مقنعًا وما كان عناده منها غير يبين عند السامع (ف، ق، ١١٦، ١)
- إن كان شيء ما يُنسب إلى أمرين أو يُظن أنه يوجد لهما على السواء، وعلى مثال واحد، فإنه إن كان لا يوجد لأحدهما فهو غير موجود للآخر، وإن كان موجودًا لأحدهما فهو موجود للآخر (ف، ق، ١٢٨، ٥)
- إذا كان محموله (الشيء) يوجد في موضوعه أكثر منه في شيء آخر أو أقل منه فإنه موجود أيضًا على الإطلاق من غير أن يقال إنه فيه بالأكثر والأقل (ف، ق، ١٢٨، ١٨)
- إذا كان محموله (الشيء) موجودًا في موضوعه بشرطة ما فإنه موجود فيه على الإطلاق، وذلك أنه ليس يكون موجودًا فيه بشرطة إلا وهو موجود فيه، لأن ما ليس بموجود في شيء من الموضوع فليس يقال إنه يوجد فيه بشرطة (ف، ق، ١٢٨، ٢٠)
- إن الشيء يُؤخذ في حد الشيء على جهات، منها على مثال ما يُؤخذ الحيوان في حد الإنسان، ومنها على مثال ما يُؤخذ الناطق في حد الإنسان، ومنها ما يُؤخذ على مثال ما يُؤخذ الإنسان في حد الضحّاك، ومنها ما يُؤخذ على مثال ما يُؤخذ العدد في حد الزوج والفرد (ف، ب، ٣٣، ٣)
- اعتاد كثير من الناس أن يقولوا في الشيء الذي إذا ارتفع ارتفع بارتفاعه الشيء الآخر، وإذا وُجدَ لم يلزم ضرورة أن يوجد الآخر، وإذا ارتفع ذلك الآخر لم يرتفع هو بارتفاعه، إنه أقدم من ذلك الشيء الآخر (ف، ب، ٣٩، ١٨)
- الشيء الذي إذا عُرف لم يلزم ضرورة أن يُعرف الشيء الآخر، وإذا عُرف الشيء الآخر لم يلزم ضرورة أن يكون قد عُرف الأول، فيقال فيه إنه أعرف من ذلك الشيء الآخر (ف، ب، ٣٩، ٢٠)
- الشيء الواحد قد يكون له أسباب كثيرة بحسب

حتى إذا تُعْقَب بالطرق البرهانية يتبين أنه عَرَضُ
له لا نوع له (ف، ح، ١٧٤، ٢١)

- إن كان قد يُوجد شيءٌ محمول على أمر ما لا
بطريق ما هو، ولم يكن يُحمَلُ على أمر آخر
بجهة ما هو أصلاً، بل كان حَمْلُهُ أبداً على أي
شيء ما حُمِلَ هو حَمْلٌ لا بطريق ما هو، كان
هو العَرَضُ على الإطلاق، وهو مقابل بالكلية
لما هو جوهر بالإطلاق (ف، ح، ١٧٧، ٧)

- إن كان ذلك الشيء يُحمَلُ لا من طريق ما هو
على شيء ما، فإن ذلك الشيء أيضاً تكون حاله
هذه في أنه لا يمكن أن يُحمَلَ على شيء أصلاً
يُحمَلُ ما هو، بل إن كان ولا بد يُحمَلُ لا من
طريق ما هو، إلى أن ينتهي على هذا الترتيب
إلى موضوع لا يمكن أن يُحمَلَ حَمْلًا أصلاً لا
بطريق ما هو ولا حَمْلًا لا بطريق ما هو. فينتهي
إذن إلى الجوهر على الإطلاق (ف، ح،
١٨٠، ٧)

- الشيء قد يتميز عن الشيء في ذاته بما هو ذاته
أو جزء ذاته أو بشيء به قوام ذاته مثل تميز
الحرير عن الصوف، وقد يتميز ببعض أحواله
كتميز الصوف بعرضه عن بعض مثل أن يكون
بعضه أحمر وبعضه أسود وبعضه أصفر (ف،
ح، ١٨٢، ١٣)

- الصنف الذي به تُثبِت ذات الشيء تُسمَّى صيغ
ذات الشيء، والصنف الآخر الذي لا تُثبِت به
تُسمَّى الصيغ الخارجة عن ذات الشيء (ف، أ،
٥١، ٤)

- شيء واحد بعينه يُحمَلُ على نوع ما حَمْلًا مطلقاً
وذلك الشيء بعينه يُحمَلُ على جنس ذلك النوع
حَمْلًا غير مطلق (ف، أ، ٧٢، ١٤)

- شيء واحد بعينه يُحمَلُ على جنس ما حَمْلًا
مطلقاً ويُحمَلُ على ذلك بعينه على جنس ذلك

كثرة أصناف الأسباب التي ذكرناها، والأشياء
الكثيرة قد يُمكن أن يكون لها أسبابٌ واحدة
(ف، ب، ٤٣، ١٤)

- المعرفة بوجود الشيء للشيء تحصل إما لا عن
برهان ولا عن قياس أصلاً، وإما عن برهان
(ف، ب، ٥١، ١٢)

- ما كان من شيء يتبرهن في العلوم فقد يُوجد له
مقدمات مشهورة تُثبت أو تُبطله أو تفعل الأمرين
جميعاً (ف، ج، ٧٩، ١٩)

- إذا تبيّن في شيء أنه يُحمَلُ على أكثر مما يُحمَلُ
عليه موضوعه بطل أن يكون ذلك الشيء خاصة
أو حدّاً (ف، ج، ٩٢، ١٢)

- الشيء يلزم الشيء بأحد وجهين: أحدهما مثل
لزوم اللبن عن وجود الحائط وذلك لزوم جزء
الشيء عن وضع جملة (ف، س، ١٤٦، ١٥)

- الشيء الذي يظنه ظان أنه هو صورة شيء
والذي يظنه مادته، فإنّاه يُسمَّى الجوهر، أو
يجعله أخرى أن يكون جوهرًا من المشار إليه
أو من نوع المشار إليه (ف، ح، ١٠٤، ١٦)
- الشيء قد يُقال على كل ما له ماهية ما كيف
كان، كان خارج النفس أو كان متصورًا على
أي جهة كان، منقسمة أو غير منقسمة (ف، ح،
١٢٨، ٦)

- الموجود يُقال على القضية الصادقة، والشيء
لا يُقال عليها (ف، ح، ١٢٨، ١٠)

- أنقص ما يُفهم به الشيء هو أن يُفهم بأبعد
أجناسه أو أن يُفهم بأبعد محمولاته عن ماهيته
أو جزء ماهيته (ف، ح، ١٦٩، ٨)

- أكمل ما يُفهم به الشيء هو حدّه (ف، ح،
١٦٩، ٩)

- لا يمتنع أن يكون شيء ما عَرَضًا في أمر، فيُظن
إما ببادئ الرأي وإما بتموّه الشيء به أنه نوع له،

الجنس حملاً غير مطلق. فتكون أشياءً واحدة بأعيانها تُحمَلُ على كِلَيْنِ أَحَدَهُمَا تحت الآخر، فتُحمَلُ على الأسفل منهما حملاً مطلقاً وعلى الأعلى حملاً غير مطلق (ف، أ، ٧٢، ١٥)

- الشيء الواحد قد تصدق عليه أسامي كثيرة. وصدق الأسامي الكثيرة على شيء واحد هو بإحدى جهتين. إما أن تكون الأسامي الكثيرة الصادقة عليه تدلُّ منه على معنى واحد فقط، وإما أن تكون الأسامي الكثيرة الصادقة عليه تدلُّ منه على معانٍ مختلفة (ف، أ، ٨٠، ١١)

- إذا كانت الأسامي الكثيرة الصادقة عليه (الشيء) تدلُّ منه على معانٍ مختلفة، وكان كل واحد من تلك المعاني يُدلُّ عليه أيضاً بحد، كان جزء جزء من حدوده يدلُّ على ما يدلُّ عليه اسم من أسمائه (ف، أ، ٨٠، ١٥)

- يمتنع أن يُظنَّ في حد الشيء أنه حد له بحسب أي اسم اتفق من الأسامي التي تصدق عليه (ف، أ، ٨١، ٢)

- كل شيء شأنه أن يُتعلَّم بقول، فإنه يلزم ضرورة أن يكون للمتعلَّم في ذلك الشيء أحوال ثلاثة. أحدها أن يُتصور ذلك الشيء ويُفهم معنى ما سمعه من المتعلَّم، وهو المعنى الذي قصده المتعلَّم بالقول. والثاني أن يقع له التصديق بوجود ما تصوَّره أو فهمه عن لفظ المتعلَّم. والثالث حفظ ما قد تصوَّره ووقع له التصديق به (ف، أ، ٨٦، ١٧)

- إن الشيء متى يُخيَّل شبيهه سهل تصوُّر الشيء نفسه (ف، أ، ٨٨، ١٣)

- إن عُسَرَ تخيُّل أمر ما فأخذنا كلِّي ذلك الشيء بدل الشيء، ثم أبدلنا مكان الكلِّي اسمه فقام اسم الكلِّي مقام الكلِّي، وقد كنَّا أقمنا الكلِّي

مقام الأمر المقصود، فيصير اسم كلِّي الأمر مأخوذاً بذل الأمر (ف، أ، ٩٠، ١٤)

- إن الشيء موجود ليس يخلو أن يكون إما بالسبب الموجب لوجوده أو بعرض لازم له. فإن كان بوسط هو عرض لم يكن إستخراج الحد منه، وإن كان ذاتياً أمكن ذلك من قبل أن الوسط هو حد الشيء، بمنزلة قولنا: الإنسان حي ناطق مائت / وكل حي ناطق مائت موجود / فالإنسان موجود (ز، ب، ٢٧٥، ٨)

- إن كل واحد من الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة، هو في نفسه شيء، وفي أنه جنس أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام شيء (س، د، ٦٥، ٩)

- إن الشيء الواحد قد يجوز أن يكون جنساً أو كجنس، وفصلاً ونوعاً وخاصة وعرضاً (س، د، ١٠٩، ٢١)

- إن الشيء، إذا كان فيه اللون الأبيض، كان فيه جميع الأمور التي تقال على اللون قولاً كلياً، ويوصف بها اللون وصفاً عاماً؛ وإلا كان في ذلك الشيء بياض ولم يكن فيه لون، وكان ذلك البياض ليس بلون؛ فلم يكن حمل اللون على البياض كلياً، بل أي شيء وجدت فيه طبيعة عرض من الأعراض فتوجد فيه طبائع الأمور التي يوصف بها... مثاله: أنه إذا كان الواحد مثلاً يقال على العرض قول «على» حتى يقال إن البياض واحد، وكان الواحد مما يقال على البياض وعلى موضوعه، فإن الواحد حيث لا يمتنع أن يقال على الموضوع قول «على»؛ وليس من جهة البياض، لأن الواحد الذي قيل على البياض هو هو البياض؛ إذ البياض هو ذلك الواحد؛ فإذا البياض في موضوعه، فذلك الواحد هو في ذلك الموضوع

والمحدود على نسبة ما هو الشكل (س، م،
(٦، ٢٠٩)

- إن الشيء من حيث يوجد في نفسه شيئاً هو معنى معقول متعين، وإن كان ما يقع عليه من جزئيات تكون نحتة غير متعين، وهو من حيث يتعين يخالف كل واحد من الجوهر والكم وأمر أخرى إذا كان ليس في نفسه مقولاً، وإن كان بعضها يقال عليها، فمتى صرح بذلك المضمر المثنوي في النفس صار القول حينئذ صدقاً أو كذباً. وقلبه ليس بصدق ولا كذب (س، ع، ٢٣، ١)

- الشيء الذي إذا وَقَعَ التصديق به كان تصديقاً بالقوة لشيء آخر فهو: إما ملزومه، وإما معانده، وإما كُلِّي فوقه، أو جزئي تحته، أو جزئي معه (س، ب، ١٤، ٩)

- ما لم يوجد الشيء، لم يوجد ما يتعلق وجوده به (س، ب، ٤٩، ٧)

- إن الشيء إنما يصير معروفاً بعارفه وعارفه إما نحن بالعقل أو كل ما هو ذو عقل (س، ب، ٥٧، ١٦)

- كثيراً ما يقع الانتقال عن الكلام في الشيء إلى الكلام في أمور خارجة هي ملزوماته أو لوازمه، تكون إذا صحت أو بطلت إنتقل منها إلى الحكم في الشيء (س، ج، ١٢٥، ١)

- الشيء الذي هو أنفع في كل وقت، وفي أكثر الأوقات، فهو أثر بالإعداد، كالعفة والعدالة فإنهما أثر من الشجاعة. لكن ربما كانت الشجاعة أثر في وقت يحوج إليها (س، ج، ١٦٠، ٥)

- إن الشيء يُفهم بوجهين: من وجوه وذلك لأن سقراط، وإن كان فاضلاً، فليس في كل شيء، بل في الخلق، فإن كان ردياً فليس في كل شيء

لا مقول عليه، حتى يكون من جهته واحداً، بل هو من جهته ذو واحد لا واحداً؛ وإن كان في نفسه واحداً فهو واحد آخر. فالواحد يقال على الموضوع في نفسه ويوجد فيه من جهة بياضه، إذ ذلك الواحد، الذي هو البياض، ليس هو الواحد الذي هو الموضوع، بل فيه؛ وهذا كالجوهر يقال على الإنسان ويقال على نفسه؛ والجوهر الذي هو نفسه لا يقال عليه، بل هو موجود فيه، وإن كان كوجود الجزء لا كوجود العرض (س، م، ٤١، ١٨)

- بين أنه لا يمتنع... أن يكون الشيء موصوفاً بصفة، وشيء آخر فيه هو أيضاً موصوف بتلك الصفة؛ فتكون الصفة مقولة عليه من جهة، ومقولة فيه من جهة؛ فإن لم يوجد شيء من هذا القبيل، فالمانع عن ذلك فقدان هذا القسم، لا نفس النسبة المذكورة. وأما إذا كان الوصف المقول على العرض خاصاً به، لا تشاركه تلك الطبيعة فيه، فإنه يكون موجوداً في الموضوع لا غير. وأما إذا قلنا النسبة، فجعلنا الطرف الأكبر موجوداً «في» والطرف الأوسط مقولاً «على» فالجواب المشهور أنه تارة يُحمل حمل «في» كالبياض في الققنس، والققنس على ققنس ما، والبياض في ققنس ما، وتارة لا يحمل؛ كالجنس في الحيوان، والحيوان على الإنسان؛ والجنس لا يحمل على الإنسان (س، م، ٤٢، ١٨)

- لأن الشيء الذي تحيط به الحدود بالذات هو المحدود، والمحدود بالذات هو المقدار، والمقدار بالذات هو كم، والشكل كيف، والكيف ليس بكم، فليس إذن من تحيط به الحدود بشكل هو الشكل الذي من باب الكيفية؛ لكن الهيئة الحاصلة من وجود الحد

- بل في الدباغة؛ وهذا لا يتناقض بل يجتمعان
إنما يتناقض مفهوم آخر وهو أن يكون فاضلاً
وردياً في شيء واحد. فسقراط فاضل وردي
كفصيتين إثنين لا كفصية واحدة، وعلى ما
علمنا في موضع آخر. وكذلك ليس يتناقض
«خير في نفسه» و«شر في شيء آخر»، ولا يلزم
أن يجعل أحدهما شرطاً في الآخر، أو منتجاً
معه نحو حد واحد (س، س، ٨٦، ١٠)
- كل شيء تُحمل عليه أمور مختلفة المفهومات
فهو أشياء وأمور مقترنة به: إما أجزاء من هويته
وماهيته وحقيقته، وإما لوازم أو عوارض لها قد
لا تلزم (س، ش، ١٣، ١٥)
- إنَّ التعلُّق بالشيء في الوجود أمر غير التعلُّق
بالشيء في المفهوم (س، ش، ٤٤، ٢٤)
- إنَّ الشيء الواحد قد يكون له أوصاف كثيرة
كلها ذاتية، لكنه إنما هو ما هو لا بواحد منها،
بل بجملتها؛ فليس الإنسان إنساناً بأنه حيوان،
بل لأنه مع حيوانيته ناطق أو مائت أو شيء آخر
(مر، ت، ١٣، ١١)
- الشيء يدلُّ على الزَّمان بوجوه ثلاثة: أحدها أن
يكون الزَّمان نفسَ المعنى. والثاني أن يكون
الزَّمان من حدِّ المعنى. والثالث أن يكون
الزَّمان شيئاً خارجاً من المعنى يلحقه فيقترن به
(مر، ت، ٤٠، ٢)
- الشيء الذي إذا وقع التصديق به كان تصديقاً
بالقوة لشيء آخر، فهو إما ملزوم: كقولك «إن
كانت الشمس طالعة فالنَّهار موجود»، فإنَّ
وجود الشمس طالعة هو ملزوم وجود النَّهار،
وإما معاندة (مر، ت، ١٩٤، ٤)
- إنَّ للشيء وجوداً في الأعيان. ثم في الأذهان.
ثم في الألفاظ. ثم في الكتابة (غ، ع،
١٢، ٧٥)
- وجودُ الشيء: إمَّا في الأعيان، فيستدعي
حضور جميع الذاتيات المقومة. وإمَّا في
الأذهان، وهو مثال الوجود في الأعيان،
مطابق له، وهو معنى العلم؛ إذ لا معنى للعلم
بالشيء، إلَّا بثبوت صورة الشيء وحقيقته،
ومثاله في النفس (غ، ع، ١٠١، ١٩)
- يُفهمُ الشيء مما يتميز به عن غيره، بحيث
ينعكس على إسمه، وينعكس الإسم عليه،
ويتميز بالصفات الذاتية المقومة، التي هي
الأجناس والأنواع، والفصول، بل بالعوارض
والخواص، فيُسمَّى ذلك (رسماً) (غ، ع،
٢٦٦، ١٥)
- الشيء الواحد لا يكون له إلَّا حدٌّ واحد، وأنَّه
لا يحتمل الإيجاز والتطويل (غ، ع، ٢٦٩، ٨)
- لم يعرف صورة الشيء، بالحدِّ، إلَّا من عرَّفَ
أجزاء الحدِّ، من الجنس والفصل قبله (غ، ع،
٢٧١، ٢٢)
- الشيء قد ينفصلُ عن غيره بالعرَض الذي لا
يُقوم ذاته (غ، ع، ٢٧٢، ١٤)
- الشيء الواحد لا يكون له حدَّان تامَّان؛ لأنَّ
الحدَّ ما يُجمَعُ من الجنس والفصل؛ وذلك لا
يقبل التبديل (غ، ع، ٢٧٥، ١١)
- بالفصول ينقسمُ الشيء إلى أنواعه.
وبالأعراض ينقسمُ إلى اختلاف أحواله (غ،
ع، ٣١١، ١٣)
- الشيء إمَّا يُمكنُ أن يكون محمولاً، باعتبار
كونه كلياً، عَرَضاً كان أو جوهرًا (غ، ع،
٣١٥، ٢٠)
- الشيء له في الوجود أربع مراتب الأولى حقيقة
في نفسه، الثانية ثبوت مثال حقيقته في الذهن
وهو الذي يُعبَّرُ عنه بالعلم، الثالثة تأليف مثاله
بحروف تدلُّ عليه وهي العبارة الدالة على

سؤال السائل وقصده في طلبه (ب، م، ٣٢، ٩)

- الأوصاف الذاتية للشيء... هي الأصول في الموجودات، والمعاني الأول في المفهومات، ولا تُكتسب بالبرهان (ب، م، ٢٣١، ٢٢)

- قد يكون شيء بالإضافة إلى أنواع عَرَضًا عامًا، وبالإضافة إلى ما فوقها خاصة، كالشيء فإنه عَرَضُ عام بالقياس إلى الإنسان وخاصة للحيوان، بل قد يمكن أن يكون شيء واحد جنسًا ونوعًا وخاصة وعَرَضًا عامًا بالنسبة إلى أشياء مختلفة كاللون فإنه نوع من الكيف وجنس للسواد والبياض وخاصة للجسم وعَرَضُ عام للإنسان والفرس (سي، ب، ٤٨، ١)

- كون الشيء في المكان أو الزمان أو الغضب وغير ذلك فليس قوامه بهذه الأشياء. فالجسم قد يفارق مكانه إلى غيره ولا يبطل قوامه (سي، ب، ٥٤، ٤)

- إذا قيل شيء على موضوع وقيل آخر على ذلك المقول فهذا الآخر مقول أيضًا على الموضوع الأول، مثل ما إذا قيل الحيوان على الإنسان، وقيل الجسم على الحيوان، فالجسم مقول أيضًا على الإنسان (سي، ب، ٥٥، ١٧)

- إذا كان شيء موجودًا في موضوع وآخر مقولاً عليه فلا يُقال هذا الآخر على الموضوع الأول أيضًا، بل يكون موجودًا فيه كالبياض في الجسم واللون على البياض واللون في الجسم لا عليه (سي، ب، ٥٦، ٩)

- إن كان الشيء موجودًا في موضوع وآخر موجودًا في هذا الشيء فالمشهور أن هذا ممتنع لأن العَرَضُ لا يقوم بالعَرَضُ، وليس هذا بيتًا بنفسه ولا لازمًا من حدّ العَرَضُ ولا قام على استحالة برهانه، بل الوجود يشهد بخلافه

المثال الذي في النفس، والرابعة تأليف رقوم تُدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ وهي الكتابة والكتابة تبع اللفظ إذ تدلُّ عليه واللفظ تبع العلم إذ يدل عليه والعلم تبع المعلوم إذ يطابقه ويوافقه. وهذه الأربعة متوافقة متطابقة متوازنة إلا أن الأولين وجودان حقيقيان لا يختلفان بالأعصار، والآخرين وهما اللفظ والكتابة تختلف بالأعصار والأمم لأنها موضوعة بالإختيار (غ، ح، ١٠٨، ١٣)

- إن الشيء المُسمَّى بزيد هو الشيء المُسمَّى بإنسان بل الشيء الذي معناه في الذهن هو المعنى المُسمَّى بزيد، معناه في الذهن المعنى المُسمَّى بإنسان، والمقول كمعنى الإنسان يُسمَّى محمولًا، والمقول عليه كزيد يُسمَّى موضوعًا (ب، م، ١٢، ٢٠)

- إنما يكون الشيء هو ما هو أعني ذلك المُسمَّى والموصوف بأشياء مُعَيَّنة، وما زاد عليها فغير داخل في كونه ذلك الشيء (ب، م، ٣٠، ٦)

- كل واحد من الأوصاف التي بها الشيء هو ما هو، يُسمَّى ذاتيًا لمفهوم الذات الذي كان داخلًا في حقيقة الشيء دخول الجزء، أي في معناه المقصود به الذي هو به ما هو، وجُمَلتها تُسمَّى ذاتية للشيء بمفهوم الذاتي الذي كان معقول ذات الشيء، ومحصوله الذهني كحقيقة الإنسان للإنسان والشمس لعين الشمس (ب، م، ٣١، ١٩)

- إن الشيء من حيث هو ما هو في التصوُّر والفهم لا يفتقر في الرفع والوضع إلى غير الأوصاف الذاتية بمعنى الداخلة في ماهيته... وأما في الوجود فقد يرفع غير الداخلات في ماهية من الأشياء التي هي أسبابها، وأما المقول في جواب ما هو، فهو مختلف بحسب

- (سي، ب، ٥٦، ١٢) - معرفة حقيقة الشيء مع تمييزه أولى من معرفة تمييزه دون حقيقته (سي، ب، ٨٥، ٢)
- (ق، ٢٣٢، ٤) - ما لَحِقَ الشيء... هو لاحق لما يُحيط به ذلك الشيء (ش، ق، ٢٤٩، ١٩)
- (سي، ب، ٢٦٢، ١٢) - الشيء الواحد لا يكون له حدان تامان (سي، ب، ٢٦٢، ١٢)
- (ش، م، ٣٢، ٤) - الشيء الذي ليس يُعقل بذاته وإنما يُعقل بالقياس إلى غيره ليس يمكن أن يكون له مضاد (ش، م، ٣٢، ٤)
- (ش، م، ٥٣، ٦) - ليس يبعد أن يكون الشيء الواحد معدودًا في مقولتين وجنسين لكن بجهتين لا بجهة واحدة (ش، م، ٥٣، ٦)
- (ش، ع، ٨١، ١٦) - إن الشيء ربما كان معقولاً من غير أن يتصف بالصدق والكذب (ش، ع، ٨١، ١٦)
- (ش، ب، ٣٧١، ١١) - ربما كان المعقول من الشيء يتصف بالصدق والكذب (ش، ع، ٨٢، ١)
- (ش، ع، ٩٥، ١٦) - ... واجب في كل شيء أن يكون إما موجودًا وإما غير موجود... (ش، ع، ٩٥، ١٦)
- (ش، ب، ٣٧١، ١٢) - يظهر... في الأمور التي لا تفعل أن فيها أشياء هي بطبعها معدة لأن يكون عنها الشيء ومقابلته على السواء (ش، ع، ٩٨، ٤)
- (ش، ق، ١٣٩، ٢٣) - الشيء لا يوجد في بيان نفسه (ش، ق، ١٣٩، ٢٣)
- (ش، ب، ٣٧٦، ٣) - كل ما يبين أن الشيء موجود أو غير موجود: فإما أن يبينه على جهة الحمل، وإما أن يبينه على جهة الإشراف، وإما أن يبينه بقياس مركب من هذين وهو الذي يدعى بقياس الخلف (ش، ق، ٢٣١، ١١)
- (ش، ب، ٣٨٠، ٤) - متى احتجنا أن نبين أن شيئًا موجود في شيء... يجب أن نأخذ في بيان ذلك على جهة الحمل أن شيئًا موجود لشيء ومحمول على شيء (ش، ق، ٢٣٢، ١)
- (ش، ب، ٣٧٦، ٣) - متى سُلِبَ شيء عن شيء من قِبَل سلب سبب ذلك الشيء القريب عنه، فواجب أن يكون ذلك الشيء هو السبب القريب في وجود ذلك الشيء (ش، ب، ٣٨٠، ٤)
- (ش، ق، ٣٢٨، ٢٠) - الشيء المجهول... لا يمكن أن يبين إلا بغيره (ش، ق، ٣٢٨، ٢٠)
- (ش، ب، ٣٧١، ١١) - الشيء المستفاد بالتعلم... مجهول من جهة ما هو جزئي ومعلوم من جهة الأمر الكلي المحيط به (ش، ب، ٣٧١، ١١)
- (ش، ب، ٣٧١، ١٢) - لو كان الشيء المجهول عندنا مجهولاً من جميع الجهات لما أمكننا أن نتعلمه (ش، ب، ٣٧١، ١٢)
- (ش، ب، ٣٧٥، ٢١) - الشيء المعلوم بالبرهان... يقع لنا التصديق اليقيني به من قِبَل القياس البرهاني (ش، ب، ٣٧٥، ٢١)
- (ش، ب، ٣٧٦، ٣) - الشيء الذي من أجله وُجد شيء ما بصفة ما هو أحق بوجود تلك الصفة له، من الشيء الذي وُجدت له تلك الصفة من قبله (ش، ب، ٣٧٦، ٣)
- (ش، ب، ٣٧٦، ٣) - يجب في الشيء المعلوم مع أنه موجود على الصفة التي عُلِمَ أن يكون غير ممكن أن يوجد بخلاف ما هو عليه موجود ولا في وقت من الأوقات، وذلك هو أن يكون ضرورياً ودائماً (ش، ب، ٣٨٠، ٤)
- (ش، ب، ٣٧٦، ٣) - متى سُلِبَ شيء عن شيء من قِبَل سلب سبب ذلك الشيء القريب عنه، فواجب أن يكون ذلك الشيء هو السبب القريب في وجود ذلك الشيء (ش، ب، ٣٧٦، ٣)

- (ش، ب، ٤٠٨، ٤) (٢٠، ٤٦٦)
- الوجود للشيء إنما هو مع الهيولى (ش، ب، ١٤، ٤٠٩)
- يجب إذ كان شيء مسلوبًا عن شيء ما، أن يُسَلَب كل واحد منهما عما دخل تحت الآخر حتى يكون سلبه عما تحته بوساطة عن نفسه (ش، ب، ٤١٢، ١٤)
- إذا كان شيء واحد بعينه يُحْمَل على شيتين من قبل حملته على شيء عام لهما أن ذلك لا يمر إلى غير نهاية... بل يقف ذلك (ش، ب، ٤٣٢، ٢)
- الشيء الذي يُعْلَم بالشيء الذي هو أحق في السببية هو أفضل من الشيء الذي يُعْلَم بالشيء الذي ليس هو أحق بإعطاء السبب (ش، ب، ٤٣٥، ١٧)
- لا يمكن أن يكون لإنسان واحد في شيء واحد علم وظن معًا (ش، ب، ٤٥١، ٢٠)
- الحدّ يعرفنا جوهر الشيء والبراهين... قد تعرفنا أمورًا خارجة عن جوهر الشيء (ش، ب، ٤٥٩، ٥)
- حدّ الشيء... محال أن يبين بالبرهان (ش، ب، ٤٦٠، ٤)
- إنه ليس يمكن أحدًا أن يقول في شيء لا يُعْلَم وجوده ما هو (ش، ب، ٤٦٥، ١٣)
- معرفة ماهية الشيء ومعرفة وجوده شيان مختلفان (ش، ب، ٤٦٦، ١)
- يبين بالبرهان أن الشيء موجود (ش، ب، ٤٦٦، ٢)
- معنى حدّ الشيء ومعنى أنه موجود شيان مختلفان (ش، ب، ٤٦٦، ٥)
- لا يكون لشيء واحد قياس واحد... الحدّ ليس يبين أن الشيء موجود (ش، ب، ٤٦٦، ٢٠)
- ليس يمكن أن يبين ماهية شيء هو مجهول (ش، ب، ٤٦٧، ٩)
- عَلِمْنَا الشيء متى عَلِمْنَاهُ بالعلّة والسبب (ش، ب، ٤٧١، ٤)
- ليس يمتنع أن يجتمع في الشيء الواحد بعينه السبب الذي على طريق الغاية والذي من الإضطرار (ش، ب، ٤٧٢، ٦)
- الشيء الذي يُسَمَّى اتفاقًا وبختًا متى حدث عن الصناعة أو عن الطبيعة فهو الشيء الذي لم تقصده الصناعة ولا الطبيعة (ش، ب، ٤٧٣، ٣)
- إن لم يكن للشيء الواحد أكثر من علّة واحدة، وكان الشيء لا يمكن أن يوجد دون علّته، فقد يبين كل واحد منهما بصاحبه (ش، ب، ٤٨٥، ٩)
- إن كان للشيء الواحد أكثر من علّة واحدة... ليس يلزم أن يبين وجود العلّة من قبل وجود المعلول (ش، ب، ٤٨٥، ١٤)
- المُنبئ عن ذات الشيء الواحد يجب أن يكون واحدًا (ش، ب، ٤٨٦، ٤)
- ليس ها هنا شيء يدرك به ما هو أكثر تحقيقًا من البرهان إلا العقل (ش، ب، ٤٩٠، ٢٦)
- الذي يُثَبَّت أن الشيء حدّ للشيء، فقد أثبت أنه هو هو بعينه (ش، ج، ٥٠٤، ١٧)
- الشيء إن حكم به على أمر فإن حكم ضده ضدّ حكمه (ش، ج، ٥١٠، ٢٣)
- متى أردنا أن نبين أن شيئًا ما موجود لأمر ما أو منفي عنه، نقلنا ذلك البيان إلى شبيه ذلك الشيء علمًا منا أن الذي يلزم في شبيه ذلك الشيء يلزم في ذلك الشيء بعينه (ش، ج، ٥٢٢، ١٧)

- (كانت) لواحق الشيء: إما أعراضاً وإما خواصاً (ش، ج، ٥٢٩، ٥)
- إذا وصف الشيء بوصف... لم يُحتج فيه إلى زيادة وتقييد فهو الموصوف بذلك الشيء على الإطلاق (ش، ج، ٥٤٥، ١٦)
- الشيء الذي هو أكثر شبهاً بالشيء الأفضل هو أفضل (ش، ج، ٥٥٢، ٨)
- نعني بالشيء الذي يوجد من جهة الأفضل ما كان ليس ضرورياً في وجود الشيء المتصيف به وإنما وجوده له على جهة التعمام والكمال (ش، ج، ٥٥٤، ٤)
- نعني بالضروري الشيء الذي لا يمكن أن يوجد الشيء خلواً منه (ش، ج، ٥٥٤، ٦)
- قد يُحمل الشيء على الشيء من طريق ما هو من غير أن يكون جنساً، لكن يكون اسماً يبدل مكان اسم أو قولاً يبدل مكان اسم (ش، ج، ٥٦٠، ٥)
- إن كان شيء واحد يُنسب إلى شيئين نسبة واحدة، وكان أحدهما أشرف من الآخر، فوضع الأشرف في الأخس لا في الأفضل، فإنه ليس بجنس (ش، ج، ٥٧٦، ٣)
- إذا كان الشيء الواحد توجد له خواص كثيرة، فمتى وُضع الشيء نفسه خاصة فقد وُضع خاصة واحدة لأشياء كثيرة وذلك محال (ش، ج، ٥٨٥، ١٩)
- إن تبين في شيء أنه واحد بالعدد تبين أنه واحد بالنوع والجنس (ش، ج، ٦٢٣، ١٣)
- كل شيء إما أن يصدق عليه الموجبة أو السالبة (ش، ج، ٦٣٩، ١١)
- الشيء والموجود إنما يقالان أكثر ذلك على الجوهر المشار إليه الواحد بالعدد (ش، س، ٦٨٣، ١٢)
- تبين الشيء مع الفكرة أسهل من تبينه على البديهة (ش، س، ٧١١، ٥)
- لأن الشيء إنما هو لا بما به يشارك غيره فقط، وإلا لكان هو غيره بل به وبما يمتاز به عن غيره (ر، ل، ٤، ١٤)
- للشيء: وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في العبارة، ووجود في الكتابة (ط، ش، ١٨٠، ١٣)
- الشيء قد تكون حقيقته هو الوجود الخاص به، وهو واجب الوجود لذاته، وقد لا يكون، وهو ما عداه؛ لكنه إذا أخذ موجوداً كان الوجود مقوماً له من حيث هو كذلك (ط، ش، ٢٠٢، ٥)
- وجود الشيء في الخارج عين ماهيته في الخارج، كما اتفق على ذلك أئمة النظار المتسبين إلى أهل السنة والجماعة، وسائر أهل الإثبات من المتكلمة الصغائية وغيرهم، كأبي محمد بن كلاب، وأبي الحسن الأشعري، وأبي عبدالله بن كرام، وأتباعهم (ت، ر، ٨٥، ٧)
- قد يكون الشيء حسناً في حالٍ قبيحاً في حال، كما يكون نافعاً ومحبوباً في حال وضاراً وبغيضاً في حال (ت، ر، ١٥٤، ٦)
- شيء بعينه
- إعتدنا أن نقول في الشيء بعينه إنه كذلك: إما في العدد، وإما في النوع، وإما في الجنس. أما في العدد فمتى كانت الأسماء له كثيرة والمعنى واحداً بعينه، بمنزلة الثوب والرداء. وأما في النوع فجميع الأشياء التي هي كثيرة، إلا أنها غير مختلفة في النوع بمنزلة إنسان مع إنسان، وفرس مع فرس. وذلك أن جميع

الأشياء التي هي تحت نوع واحد يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في النوع. وكذلك جميع الأشياء التي تحت جنس واحد يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في الجنس بمنزلة الإنسان والفرس: فإنهما شيء واحد بعينه في الجنس (أ، ج، ٤٧٩، ٧)

- الشيء بعينه يتقسم... على ثلاثة أنحاء: فأول التصديق... هو الذي يكون بالاستقراء. وذلك أن باحثًا إن بحث عن واحدة واحدة من المقدمات والمسائل يبين له أنها تحدث: إما عن الحد، وإما عن الخاصة، وإما عن الجنس، وإما عن العرض. والتصديق الآخر هو الذي يكون بالقياس. وذلك أنه واجب ضرورة أن يكون كل محمول على شيء إما أن يرجع عليه بالحمل، وإما ألا يرجع عليه. فإن كان يرجع عليه فهو إما حد، وإما خاصة. وذلك أنه إن كان يدلّ على ماهية الشيء فهو حد؛ وإن لم يكن يدلّ على ماهيته فهو خاصة، إذ كانت الخاصة ما يرجع على الشيء بالحمل من غير أن يدلّ على ماهيته. وإن كان لا يرجع على الشيء بالحمل فهو إما من الأشياء التي تقال في حدّ الموضوع، أو ليس منها. فإن كان مما يقال في الحدّ فهو إما جنس وإما فصل، لأن الحدّ مأخوذ من جنس وفصول. وإن لم يكن مما يقال في الحدّ فمن البين أنه عرض، لأننا قد قلنا إن العرض هو ما ليس بحدّ ولا خاصة ولا جنس، وهو موجود في الشيء الذي هو له عرض (أ، ج، ٤٨١، ٢)

بالكليّ الذي فوقه إن كان المعلوم حكمًا في بعض الجزئيات، وذلك بالاستقراء الناقص، أو كان علمًا بالقوة بالكليّ الذي فوقه إن كان المعلوم حكمًا في بعض يعمّ كلّ جزئي، وذلك بالاستقراء التام (س، ب، ١٤، ١٥)

شيء عام

- الشيء العام للجنس والفصل هو أنهما يحويان أنواعًا؛ وذلك أن الفصل أيضًا يحوي أنواعًا، وإن لم يكن يحوي جمع ما تحويه الأجناس. وذلك أن «الناطق»، وإن لم يكن يحوي غير الناطق، كالحيوان فإنه يحوي الإنسان والمَلَك: اللذين هما أنواع (في، أ، ١٠٥٢، ٢)

- الشيء العام للفصل والنوع هو أن الأشياء التي تشترك فيها تشترك بالسوية؛ وذلك أن الناس الجزئيين يشتركون في الإنسان وفي فصل الناطق بالسوية. ويعتبرهما أيضًا أنهما يوجدان للأشياء التي تشترك فيهما دائمًا: فإن سقراط ناطق أبدًا وإنسان أبدًا (في، أ، ١٠٦٠، ٢)

شيء كلي

- العلم فإنما هو العلم لشيء كلي (أ، ب، ٣٩٨، ٦)
- (الشيء) الكلي إذا علم وجود حكم عليه من إيجاب أو سلب بالفعل، كان ذلك علمًا بالقوة بالجزئي الذي تحته بطريق القياس (س، ب، ١٤، ١٣)

شيء معاند

- (الشيء) المعاند إذا عُلم بالفعل كان ذلك العلم علمًا بالقوة بمعانده: إمّا يرفعه عند وضع ذلك،

شيء جزئي

- (الشيء) الجزئي إذا علم وجود حكم عليه بالإيجاب أو السلب، كان ذلك ظنًا بالقوة

أو وضعه عند رفع ذلك. وذلك بالقياس
الإستثنائي من شرطيات منفصلة (س، ب،
١٤، ١٢)

شيء ملزوم

- (الشيء) الملزوم إذا عُلِمَ بالفعل كان ذلك العلم
علمًا بالقوة بلازمه، وذلك بالقياس الإستثنائي
من شرطيات متصلة (س، ب، ١٤، ١٠)

شيثان

- إن الشيتين اللذين شأنهما أن يجتمعا معًا في
رأي واحد واعتقاد واحد أو خُلِقَ واحد أو
سيرة واحدة يجعلان متلازمين (ف، ق،
١١٦، ١٣)

- الشيثان اللذان شأنهما أن يفترقا ولا يجتمعا
أصلًا في رأي واحد ولا خلق واحد ولا سيرة
واحدة بل يكون شأنهما أن يوجدًا أبدًا في
اعتقادين متعاندين يُجعلان متعاندين (ف، ق،
١١٦، ١٤)

- إذا كان شيثان أو محمولان يُنسبان إلى أمر ما
واحد وكان وجود أحدهما في ذلك الأمر أقل
من وجود الآخر فيه، أو كان لا وجود أحدهما
في ذلك الأمر أكثر وأحرى من لا وجود الآخر
فيه. ثم كان يوجد فيه ما هو أحرى بأن لا يوجد
فيه. فبالحرى أن يوجد فيه ما وجوده فيه أحرى
(ف، ق، ١٢٦، ١٣)

- إن كان شيثان يُقالان على واحد أو يُظنُّ أنهما
له على مثال واحد وعلى السواء، ثم كان
أحدهما غير موجود فيه، فالآخر غير موجود فيه
أيضًا، وإن كان أحدهما موجودًا فيه فالآخر
موجود فيه أيضًا (ف، ق، ١٢٨، ٧)

- إذا كان شيثان يُقالان على أمرين أو يُظنُّ بهما

أنهما في أمرين، على مثال واحد، فإن كان
أحدهما لا يوجد لأحد الأمرين، فإن الباقي لا
يوجد للأمر الباقي، وإن كان أحد الشيتين
يوجد لأحد الأمرين، فإن الشيء الباقي يوجد
للأمر الباقي (ف، ق، ١٢٨، ١٠)

- متى كان شيثان فاعلان فإن الذي غايته أفضل
فهو أثر (ش، ج، ٥٤٩، ٢٠)

- إذا كان شيثان أحدهما أجود من شيء واحد
بعينه والآخر أقل جودة فالأجود أثر (ش، ج،
٥٥٥، ١٨)

- متى كان شيثان في موضوعين مختلفين، وكان
يُحتمل عليهما أمر واحد عام لهما، ثم كان ذلك
الشيء العام خاصة لأحد الشيتين إذا اشترط
وجوده في موضوع ذلك الشيء، فإنه خاصة
لذلك الآخر إذا اشترط وجوده في موضوعه
أيضًا (ش، ج، ٥٩١، ١٥)

- إن كان شيثان خاصيين لشيتين على مثال
واحد، ثم لم يكن أحدهما خاصة لأحدهما لم
يكن الآخر خاصة، وإن كان أحدهما خاصة
كان الآخر خاصة (ش، ج، ٥٩٤، ٢٣)

- إذا كان شيثان خاصيان لشيء واحد على مثال
واحد، ثم لم تكن إحداهما خاصة، لم تكن
الآخرى خاصة (ش، ج، ٥٩٥، ٤)

- إن كان شيثان كل واحد منهما مع شيء واحد
واحد بعينه فكلاهما واحد بعينه (ش، ج،
٦٢٢، ٥)

- إن كان شيثان إذا زيد كل واحد منهما على شيء
واحد فلم يجعل الجملة شيئًا واحدًا فإنهما ليسا
بواحد، وكذلك إن نقص من كل واحد منهما
شيء واحد بعينه فجعل الباقي مختلفًا فليس
بواحد (ش، ج، ٦٢٢، ١٩)

شيئية

لا ذاتية، فهنا جواب أي شيء، هو بعينه
جواب ما هو (ر، ل، ٥، ٢٢)

- إن لم تشترك الماهيتان إلا في الشيئية كان
الإمتياز بتمام الماهية، لأن الشيئية صفة عرضية



مركز تحقيقات كليات علوم اسلامی

ص

صادقة

- الصادقة هي العقل والعلم والظن وما يقال بهذه (أ، ب، ٤٠٣، ٤)
- شروط مقدمات البرهان وهي أربعة أن تكون صادقة وضرورية وأولية وذاتية (غ، م، ٢٠، ٦٢)
- الصادقة فنعني بها اليقينية كالأوليات والمحسوسات وما معها (غ، م، ٦٣، ١)

صادق

صحة القياس

- لما كان القياس كالمقدم، والنتيجة كالتالي، وجب من وضع المقدم وهو صحة القياس أي صدق مقدماته وصواب تأليفه أن تكون النتيجة لا محالة صادقة (مر، ت، ١٧٣، ٧)

صحيح فاصل

- الصحيح الفاصل من الحدود والرسوم والتمثيلات فهو ما يشتمل عليه من المعاني أعرف من الشيء الذي يُعرف بها، إمّا في نفسه وإمّا عند المُعرّف، وإمّا من الوجهين جميعاً، حتى تكون المعرفة بها على ترتيبها التأليفي مُوجبة لمعرفة الشيء الذي يُعرف بها (ب، م، ٤، ٥٠)

صدق

- إذا أردنا أن نبيّن صدق قضية ما فإننا نأخذ نقيضها ونضيف عليه مقدمة صادقة لا شك في صدقها، فإذا اتلف منهما قياس وأنتج نتيجة كاذبة بيّن الكذب والامتناع ثبوتاً بذلك صدق القضية الأولى التي قصدنا بيانها (ف، ق، ١٠، ٣٤)
- مبادئ النظر في الأمور والفحص عن الصدق

- الصادق والموجود مترادفان (ف، ح، ١١٦، ٦)

- الموجود... يُقال على ثلاثة معان: على المقولات كلّها، وعلى ما يقال عليه الصادق، وعلى ما هو منحاز بماهية ما خارج النفس تُصوّرت أو لم تُصوّر (ف، ح، ١١٦، ٢٢)

- كلّ صادق فهو منحاز بماهية ما خارج النفس. والمنحاز بماهية ما خارج النفس هو أعمّ من الصادق (ف، ح، ١١٧، ٢٠)

- إذا قلنا في الشيء «إنه موجود» و«هو موجود» فينبغي أن يُسأل القائل لذلك أيّ المعنيين عني، هل أراد أن ما يُعقل منه صادق أو أراد أن له ماهية ما خارج النفس بوجه ما من الوجوه (ف، ح، ١١٨، ١٢)

- الصادق إنما يُقال فيه «إنه موجود» لأجل إضافته إلى الذي له ماهية خارج النفس (ف، ح، ١٢٢، ٦)

- ليس كلّ ما تشهد به الفطرة قطعاً هو صادق بل الصادق ما تشهد به قوّة العقل فقط (غ، ح، ١٦، ٥٣)

- الصادق هو غير الضروري (ش، ق، ٢٠٢، ٢٥)

والحق فيها هي المقدمات المشهورة، إذ كانت الشهرة الواردة على النفس هي التي تربط أحد جزئي المقدمة بالآخر منهما، أعني المحمول بالموضوع، ويقع التصديق بها ولأجل شهرتها يأخذ الإنسان ما هو منهما مرتبط في النفس بإيجاب، وعلى كمية ما أنه أيضًا موجب خارج النفس، وعلى تلك الكمية بعينها. وما هو في النفس مرتبط بسلب، وعلى كمية ما أنه أيضًا سالب خارج النفس، وعلى تلك الكمية بعينها (ف، ج، ٢٣، ٨)

- إنا إذا قلنا للخير إنه خير، صدقنا، وإذا قلنا إنه ليس بشر، صدقنا. لكن صدقنا عليه في قولنا: إنه خير، صدق تام في ذاته، وصدقنا عليه في قولنا: إنه ليس بشر، صدق عليه في أمر ليس بذاته (س، ع، ١٢٧، ١٢)

- أمّا الحق والصدق فهو واحد (س، ج، ١٩، ١٠)

- الصدق لا ينتج نقيض نتيجة الصدق، ولا يوجب مقاومة قياس الصدق (س، ج، ١٩، ١١)

- إنما يلزم الصدق في جميع الأعراض إذا لم تكن متباينة الأجناس العالية والوسطى، فحينئذ لا تنفذ حيلة المغالطة (س، س، ٩٢، ٧)

- الأمور في أنفسها هو الحق والصدق كموافقة قولنا الإنسان حيوان (ب، م، ٣٥، ٢٣)

- قد سُمي معنى الصدق تصديقًا (ب، م، ٣٦، ٩)

- إذا صدق الأخص صدق الأعم، وإذا صدق الأعم فلا يجب أن يصدق الأخص (سي، ب، ١٠٧، ٤)

- ما صدق أي حمل وأخبر به... هو جنس في الحد (و، م، ٨٩، ٢٦)

- معنى الصدق على كثيرين في حد الجنس في جواب ما هو يجب أن يكون عند الجمع بينهما في السؤال بما هو ولا يجوز أن يُجاب به عند أفراد بعضها في السؤال. وقرينة ذلك كونه مقولاً على مختلف بالحقيقة وذلك يدل على أنه تمام المشترك بين تلك الحقائق المختلفة فلا يكون تمام حقيقة بعضها وإلا لبابن غيرها فلا يكون مشتركاً بين حقيقتين وهذا خلف. وإذا لم يكن تمام حقيقة كل فرد من أفرادها على الأفراد تعين أنه لا يجاب به في السؤال بما هو إلا عن متعدد ومختلف بالحقيقة (و، م، ٩١، ٢٧)

صدق الموضوع على أفراد تابع لجهة صدق المحمول وهذا القول للحفيد ابن رشد زعم أنه مراد المعلم الأول (و، م، ١٣٤، ٩)

صدق تام في ذاته

- إنا إذا قلنا للخير إنه خير، صدقنا، وإذا قلنا إنه ليس بشر، صدقنا. لكن صدقنا عليه في قولنا: إنه خير، صدق تام في ذاته، وصدقنا عليه في قولنا: إنه ليس بشر، صدق عليه في أمر ليس بذاته (س، ع، ١٢٧، ١٢)

صدق الشرطية

- صدق الشرطية إنما هو بصدق المعنى الذي دلت عليه من إثبات لزوم أو عناد أو نفيهما على العموم أو الخصوص، ولا عبرة في ذلك بصدق أجزائها أو كذبها (و، م، ٢٠٣، ١)

صدق وكذب

- لما كان الكلام جازماً بإثبات الثابت وإبطال الباطل وإبطال الثابت وإثبات الباطل؛ لم يكن بدّ من أن يكون الصدق لونين: أحدهما

- إثبات الثابت والآخر إبطال الباطل، والكذب لونين: أحدهما إثبات الباطل والآخر إبطال الثابت (ق، م، ٢٩، ١٦)
- تقسم (الصدق والكذب) الموجبات والسوالب الشخصية المتقابلة (ف، م، ١٢٤، ٣)
- الشخصيات التي محمولاتها أمور متضادة إنما تقسم الصدق والكذب، إذا كانت موضوعاتها موجودة، وإن كانت موضوعاتها غير موجودة كذبت كلها (ف، م، ١٢٤، ٥)
- سائر القضايا الموجبة والسالبة المتقابلة الشخصية، وكذلك الحال في القضايا التي تشبه المتناقضات من التي محمولاتها أضداد، كقولنا كل نار حارة، نار ما باردة، في المادة الضرورية الممتنعة، وقولنا كل إنسان أبيض إنسان ما أسود، في المادة الممكنة، فإن هذه كلها إنما تقسم الصدق والكذب متى كانت موضوعاتها موجودة. فإن كانت موضوعاتها غير موجودة فكلها كاذبة (ف، م، ١٢٤، ١٣)
- الموجبة والسالبة التي هي نظائر هذه في المتناقضات فإنها تقسم الصدق والكذب، كانت موضوعاتها موجودة أو غير موجودة (ف، م، ١٢٤، ١٥)
- الأقاويل التي تتقابل على أنها موجبة وسالبة هي أعم من نظائرها التي تتقابل بأن تؤخذ محمولاتها أضدادًا، إذ كانت تلك تقسم الصدق والكذب، كانت موضوعاتها موجودة أو غير موجودة، كانت محدودة أو غير محدودة (ف، م، ١٢٦، ٧)
- تخلص الصدق واطراح الكذب إنما يكون بعناد المقدمة الكاذبة، وهو بعد لم يشعر بالمقدمات المقابلة التي بها يمكن أن يعاند المقدمات التي عنده (ف، ج، ٢٤، ٩)
- إن الصدق والكذب يلزمها بنسبتها (الأقاويل الجازمة) إلى الوجود في الموافقة والمخالفة، والتصديق والتكذيب هو الحكم بتلك الموافقة والمخالفة (ب، م، ٧٠، ٢)
- المعاني المفردة ليس يدخلها الصدق والكذب... فعند التركيب يحدث الأمران جميعًا، أعني الإيجاب والسلب والصدق والكذب (ش، م، ١١، ٧)
- الصدق والكذب في القول والظن إضافة ما... (ش، م، ٢٥، ٢)
- الصدق والكذب إنما يلحق المعاني المعقولة والألفاظ الدالة عليها متى رُكِب بعضها إلى بعض أو فُصِّل بعضها من بعض (ش، ع، ٨٢، ٣)
- الصدق قد ينتج عن الكذب (ش، ج، ٦٥٤، ١٨)
- إن الصدق والكذب من الأعراض الذاتية للخبر، فتعريفه بهما تعريف رسمي (ط، ش، ٢٦٧، ٣)
- يمتنع أن تكون طريقهم (المتفلسفة) مميزة للحق من الباطل والصدق من الكذب باعتبار ما هو الأمر عليه في نفسه، ويمتنع أن تكون منفعتها مشتركة بين الأدميين (ت، ر، ١٩٩، ٥)
- صغرى
- إن الصغرى متى كانت سالبة في الشكل الأول لم يُتَّعَ بها في الإنتاج (ش، ع، ١٠٧، ٢٥)
- نسمي المقدمة التي فيها الطرف الأصغر الصغرى (ش، ق، ١٥١، ١٩)
- إذا كانت وسائط المقدمة الصغرى كثيرة لم يسمَّ البيان المستعمل في ذلك إستقراء... ولا إذا كانت المقدمة الصغرى معلومة بنفسها (ش، ق، ٣٥٦، ٤)

- لا بد في القياس الحملية من المقدمتين
تشتركان في حد يُسمى الأوسط لتوسطه بين
طرفي المطلوب، وتنفرد إحداهما بحد يُسمى
الأصغر وهو موضوع المطلوب وتُسمى لذلك
بالصغرى، والثانية بحد يُسمى الأكبر وهو
محمول المطلوب ولذلك تُسمى بالكبرى (م،
ط، ٢٥٤، ٢٠)

صفات

- الصفات وهي المحمولات منها بسيط ومنها
مركب، والبسيط ما دُلَّ عليه بلفظة مفردة مثل
الإنسان والحيوان والناطق والأبيض والأسود،
والمركب ما دُلَّ عليه بلفظ مركب مثل قولنا
الحيوان الناطق والإنسان الأبيض (ف، د،
٦٠، ٥)

- جعل بعض الصفات داخلة في حقيقة
الموصوف وبعضها خارجة فلا يعود إلى أمر
حقيقي، وإنما يعود ذلك إلى جعل الداخل ما
دُلَّ عليه اللفظ بـ «التضمن»؛ والخارج اللازم ما
دُلَّ عليه اللفظ بـ «اللزوم» (ت، ر، ٣٧، ١١)
- ما ذكروه (الفلاسفة) من الفرق بين الصفات
الذاتية المقومة الداخلة في الماهية والصفات
الخارجة اللازمة أمر باطل لا حقيقة له (ت،
١، ٤٩، ٦)

- الصفات تفيد معرفة الموصوف خبراً، وليس
المخبر كالمعاني (ت، ر، ٦٥، ١٩)

- فرقوا (الفلاسفة) بين الصفات المتماثلة،
فجعلوا بعضها «ذاتياً» داخلاً في الحقيقة،
وبعضها «عرضياً» خارجاً لازماً للحقيقة (ت،
١، ٨٧، ٢٨)

- علم الناس بلزوم الصفات للموصوف وعدم
لزومها أمر يتفاوت فيه الناس (ت، ر، ١،

(٢، ٨٨)

- جميع الصفات «اللازمة» منها ما هو خاص
بالموصوف يصلح أن يكون «فصلاً»، ومنها ما
هو مشترك بينه وبين غيره، وكل منهما في
الخارج واحد (ت، ر، ١، ٨٩، ٢٠)

- صفات الموصوف قائمة به (الذاتي) يمتنع أن
تكون مقدمة عليه في الخارج (ت، ر، ١،
٩٠، ١٢)

- لا بد من التمييز بين الصفات «الذاتية» - التي
لا تتصور «الذات» إلا بها - وبين «العرضية» -
التي تتصور بدونها. ولا يمكن التمييز بين هذين
النوعين إلا إذا عُرِفَت «ذاته» المؤلفة من
الصفات «الذاتية»، ولا تعرف «ذاته» حتى
تُعرف الصفات «الذاتية»، ولا يُعَيَّر بين
«الذاتيات» وغيرها حتى تعرف «ذاته». فصار
معرفة «الذات» موقوفاً على معرفة «الذات»،
وهذا هو الدور (ت، ر، ١، ٩٦، ٦)

- «التركيب» خمسة أنواع. أحدها: تركيب الذات
من «وجود» و«ماهية». والثاني: تركيبها من
وصف عام ووصف خاص، كالمركب من
«الجنس» و«الفصل». والثالث: تركيب من
«ذات» و«صفات». والرابع: تركيب الجسم من
«المادة» و«الصورة». والخامس: تركيبه من
«الجواهر المنفردة». وقد بينا أن ما يدعونه من
«التركيب» من «الوجود» و«الماهية»، ومن
«الجنس» و«الفصل»، باطل. وأما تركيب
الجسم من هذا وهذا فأكثر العقلاء يقولون:
الجسم ليس مركباً، لا من «المادة»
و«الصورة»، ولا من «الجواهر المنفردة». لم
يبق إلا «ذات لها صفات» (ت، ر، ٢، ٦٥، ١٥)

- جعلوا (الفلاسفة) ما يوصف بالصفات
«تركيباً»، وهذا اصطلاح لهم. وحقيقة الأمر

- تعود إلى «موصوف له صفات متعدّدة» (ت، ر٢، ١٩، ٦٥)
- عمدوا (الفلاسفة) إلى الصفات اللازمة للموصوف، ففترقوا بينها وجعلوها ثلاثة أصناف: ذاتية داخلية في الماهية، وخارجية لازمة للماهية دون وجودها، وخارجية لازمة لوجودها. وهذا كله باطل إذا أريد به «الماهية» الموجودات الخارجية، وهي التي تقصد بالحد والتعريف (ت، ر٢، ١٠٣، ٢٤)
- الصفات تنقسم إلى قسمين - لازمة للموصوف وغير لازمة. والذي عليه نظار أهل السنة وسائر المثبتين للصفات والقدر أن وجود كل شيء في الخارج عين حقيقته (ت، ر٢، ١٠٤، ١٤)
- أعظم صفات العقل معرفة التماثل والاختلاف (ت، ر٢، ١١٢، ٢١)
- ليس شيء من الصفات هو وسطًا للآخرى كما ادّعيته من أنّ بعض اللوازم لازم للذات، وبعضها لازم اللازم، وبعضها لازم لازم اللازم. بل جميعها لازمة للذات، وهي أيضًا متلازمة (ت، ر٢، ١٤٢، ١٨)
- صفات الإنسان اللازمة، كلّها متلازمة. فحيوانية الإنسان، وناطقيته، وضاحكيته، متلازمة - لا يوجد واحد منها دون الآخر (ت، ر٢، ١٤٢، ٢٣)
- كون بعض الصفات اللازمة تفتقر إلى علّة دون بعض باطل (ت، ر٢، ١٥٠، ٢٠)

صفات ذاتية

- ما ذكروه (الفلاسفة) من الفرق بين الصفات الذاتية المقوِّمة الداخلة في الماهية والصفات الخارجية اللازمة أمر باطل لا حقيقة له (ت، ر١، ٤٩، ٦)

- الصفات الذاتية «مادة» الحدّ الوضعي (ت، ر١، ٥٤، ٤)
- اشتراط الصفات الذاتية المشتركة أمر وضعي محض (ت، ر١، ٩١، ١٢)
- لا بدّ من التمييز بين الصفات «الذاتية» - التي لا تتصوّر «الذات» إلّا بها - وبين «العرضية» - التي تتصوّر بدونها. ولا يمكن التمييز بين هذين النوعين إلّا إذا عُرفت «ذاته» المؤلّفة من الصفات «الذاتية»، ولا تعرف «ذاته» حتى تُعرف الصفات «الذاتية»، ولا يُميّز بين «الذاتيات» وغيرها حتى تعرف «ذاته». فصار معرفة «الذات» موقوفًا على معرفة «الذات»، وهذا هو الدّور (ت، ر١، ٩٦، ٦)

صفات لازمة

- الصفات اللازمة للموصوف تنقسم إلى ما لزومه بين للإنسان، وإلى ما ليس هو يتيًا بل يفتقر ملزومه إلى دليل (ت، ر٢، ١٣٦، ١)

صفة

- وجدنا أشياء أخر لا صفة بالأعيان لم يدخل في هذا الباب (الاسم)، كالبياض والسواد والحلاوة والمرارة وما أشبه ذلك فالتمسنا لذلك إسمًا جامعًا، فوجدناه الصفة. وهو كل شيء يقع عليه كيف (ق، م، ١٠، ٥)
- الصّفة ذات ضروب شتى: فمنها ما يكون في الأشياء المفعولة الفاعلة، كالمذاقات والألوان والأعراف والأصوات والملامس... ومنها ضروب يسمّيها الفيلسوفيون الوثاقة والضعف. أما الوثاقة فكالرجل يكون ماهرًا بالكتاب، فذلك منه وثيق لا يكاد يتغيّر. وأمّا الضعف فالصبي الذي علم من الكتاب شيئًا يسيرًا،

موضوعاً، والمعنى المُسند والمعنى الذي هو
الصفة والخبر محمولاً (ف، أ، ٥٨، ٦)

- إنَّتم هذا القول (القضية) من جزئين يُسمَّى
النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً، ويُسمَّى
المتكلمون أحدهما موصوفاً والآخر صفة،
ويُسمَّى الفقهاء أحدهما حكماً والآخر محكوماً
عليه، ويُسمَّى المنطقيون أحدهما موضوعاً وهو
المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر (غ،
ح، ٢٣، ١١)

- (إن) من المعقولات: معقولاً بنفسه هو
الذات، ومعقولاً بغيره هو الصفة (ط، ش،
٢، ١٩٤)

- إذا كان ذلك المعنى هو لم يتصوره
(الشخص)، ولا له في لغته لفظ، فهذا لا
يمكن تعريفه إياه بمجرد «ترجمة» اللفظ، بل
الطريق في تعريفه إياه إمّا «التعيين» وإمّا
«الصفة» (ت، ر، ١، ٧٧، ١٢)

- تبين أنَّ كل صفة من هذه الصفات - الحيوان،
والناطق، والمائت - ليس منها واحد مختص
بنوع «الإنسان». فبطل قولهم: إنَّ «الفصل» لا
يكون إلا بالصفات المختصة بـ «النوع»، فضلاً
عن كونها «ذاتية». وإمّا يحصل التمييز بذكر
المجموع - إما الوصفين، وإمّا الثلاثة (ت،
ر، ١، ٧٩، ٢٣)

- الصفة التي تختص المحدود لا تتصور بدون
تصور المحدود، إذ لا وجود لها بدون (ت،
ر، ١، ٨٠، ٧)

- الصفة لا تتقدم على الموصوف في الخارج
أصلاً. وأمّا في الذهن فقد تتصور الصفة
والموصوف جميعاً فلا يتقدم تصور الصفة،
وبتقدير التقدم فهذا يختلف باختلاف التصور
التام والناقص لا باختلاف اللوازم نفسها (ت،

فذلك منه الضعف غير مأمون الذهاب، بترك
المواظبة عليه والتعهد له. ومنها ضروب
يسمونه القوة والعجز. أما القوة فكالرجل
يكون معتدل الأخلاق ذكي الفطنة، فيقال: هو
قوي على اقتناء الأدب. وأما العجز فأن يكون
مخالفاً لهذه الصفة، فيوصف بالعجز عن ذلك.
ومنها ضروب يسمونه الضيعة كالمثلث والمربع
والمدور وما سوى ذلك من الصيغ (ق، م،
١٧، ١١)

- إن في جلّ ضروب الصفة التضاد، وذلك
كالبياض والسواد، والحلاوة والمرارة، وما
أشبه ذلك (ق، م، ١٨، ٢٢)

- الحلية الجامعة العامة لجميع باب الصفة أن
يقال: شبيه وغير شبيه، كأنه يقال: هذا اللون
شبيه بهذا اللون أو غير شبيه (ق، م، ١٩، ٨)

- الصفة تضم... الجدة والنسبة. والجدة كقول
القاتل: غني، والنسبة كقوله: قائم. فإننا
نقول: كيف فلان، أغني أم فقير، قائم أو
قاعد؟ وكيف من باب الصفة (ق، م، ٢٠، ٥)
- الصفة «فلتسم» المحمول، والموصوف
الموضوع (ف، ق، ٧١، ٤)

- في الفلسفة فإنَّ العَرَض يُقال على كلِّ صفة
وُصِفَ بها أمر ما ولم تكن الصفة محمولاً حُملَ
على الموضوع، أو لم يكن المحمول داخلاً في
ماهية الأمر الموضوع أصلاً، بل كان يُعرف منه
ما هو خارج عن ذاته وماهيته (ف، ح،
٩٥، ١٣)

- يُسمون الموصوف المسند إليه ويسمّون الصفة
مستنداً، وربما سمّوا الصفة الخبر والمخبر به
والموصوف المخبر عنه (ف، أ، ٥٧، ٥)

- جرت العادة في صناعة المنطق أن يُسمّى
المعنى الموصوف والمسند إليه والمخبر عنه

(٢٦، ١٥٠، ٢)

تبيين صحتها (ق، م، ٦٤، ٢٤)

- الصفة القائمة بالموصوف والعرض القائم بالجوهر لا يعقل تقدمه عليه بوجه من الوجوه. بل إذا اعتبر تقدم عقلي أو غيره فالذات متقدمة على الصفات (ت. ر. ٢، ١٥١، ٦)
- إن صنائع التحقيق لا يعلم حتى يعرف الصنائع الكلية، وإن الصنائع لا يصاغ إلا من المقدمات (به، ح، ١٢٠، ١٧)

صفة ذاتية

- الفرق بين الصفة الذاتية والعرضية اللازمة أن ما ليس بذاتي يمكن رفعه في الوهم فيمكن تصور الموصوف بدون تصوره بخلاف الذاتي (ت، ر. ٢، ١٥٠، ١٤)

صفة محمولة

- الصفة المحمولة إما أن تكون داخلية في ذاتها يلتزم منها ومن غيرها ذات الشيء وتسمى مقومة ذاتية، أو لا تكون داخلية في ذاته بل توجد بعده وتسمى عرضية، فمنها ما يلزم الذات ويخص باسم العرضي اللازم وإن كان المقوم أيضاً لازماً، ومنها ما يفارق ويسمى العرضي المفارق (سي، ب، ٣٦، ٨)

صنائع

- الصنائع الصحيحة صنعتان: مكثفة ومحتاجة. قال (أرسطو طاليس): فالصناعة المكثفة أن يقدم المتكلم أشياء بينها، فيظهر من تبينها غيرها، يكون إما صحيحاً لا يحتاج تبيينه إلى الزيادة في الشهود التي قدمت له، ولا إلى تحريك شيء منها. والصناعة المحتاجة أن يكون الشيء الذي يظهر من بين الأشياء المقدمة محتاجاً في تبيينه إلى أن يزداد في الأشياء التي قدمت له شيء أو أشياء، حتى

- الصنائع منها قياسية ومنها غير قياسية: فالقياسية هي التي إذا التأمّت واستكملت أجزاؤها كان فعلها بعد ذلك استعمال القياس، وغير القياسية هي التي إذا التأمّت واستكملت أجزاؤها كان فعلها وغايتها أن تعمل عملاً ما من الأعمال، كالطب والفلاحة والنجارة والبناء (ف، د، ٥٦، ٣)
- المبدأ في هذه الصنائع (القياسية) هو المبدأ الكلي (ف، ق، ٦٤، ٩)

- الصنائع والعلوم صنفان: صنف موضوعاته أمور كلية، مثل الشيء والموجود على الإطلاق، والواحد والكثير، وصنف موضوعاته موجودات أخص، مثل العدد والعظم. وهذه تسمى الصنائع البرهانية الجزئية (ف، ب، ٦٢، ٣)

- الصنائع التي موضوعاتها الأمور العامة، منها صنائع الحكمة، أعني الفلسفة الأولى، ومنها الجدل، ومنها السوفسطائية (ف، ب، ٦٢، ٥)
- الصنائع والعلوم تختلف باختلاف موضوعاتها، فإن كانت موضوعاتها واحدة بأعيانها، كانت واحدة، وإن كانت مختلفة كانت مختلفة (ف، ب، ٦٤، ٥)

- موضوعاتها (الصنائع والعلوم) تختلف إما بالأحوال وإما بذواتها. والتي تختلف بذواتها، مثل موضوع صناعة العدد، وموضوع صناعة الهندسة أو العلم الطبيعي. والتي تختلف موضوعاتها بأحوالها، منها ما إحداها تحت الأخرى، ومنها ما إحداها جزئ

صنائع علمية

- (الصنائع) العلمية هي التي تشتمل على السعادة والأشياء التي بها تُنال، والأشياء التي بها تعوق عنها أو تؤذي إلى أضدادها (ف، ج، ٦٩، ٥)

صنائع عملية

- أجناسُ المخاطبات التي تكون في الصنائع العملية، وسبيلُ ما كان من هذه علمياً أن يُستعملَ فيه المقدمات اليقينية ولا تُستعمل فيه المشهورات إلا لتكثير الحجج بعد أن تكون النتائج قد قُررت بالمقدمات اليقينية (ف، ج، ٦٥، ٦٦)

- المعارف المشتركة التي هي بادئ رأي الجميع هي أسبق في الزمان من الصنائع العملية ومن المعارف التي تخصُّ صناعة صناعة منها، وهذه جميعاً هي المعارف العامّة (ف، ج، ١٣٤، ١٣٥)

صنائع فكرية

- الصنائع الفكرية الجهادية التي يُقصدُ بالمخاطبة فيها أن يظهر فضلُ قوة الإنسان على إبطال الشيء وإثباته، وذلك إما لمحبة الغلبة فقط وللكرامة التي يتبعها أو لخير آخر من الخيرات الأنسية (ف، ج، ٢٦، ٨)

صنائع قياسية

- الصنائع منها قياسية ومنها غير قياسية: فالقياسية هي التي إذا التأمّت واستكملت أجزاؤها كان فعلها بعد ذلك استعمال القياس وغير القياسية هي التي إذا التأمّت واستكملت أجزاؤها كان فعلها وغايتها أن تعمل عملاً ما من الأعمال، كالطب والفلاحة والنجارة

للأخرى ومنها ما ليست إحداها تحت الأخرى ولا جزءاً لها (ف، ب، ٦٤، ٧)

- يُظن بأمثال هذه الصنائع أنها جدلية وعلمية، إذ كانت مرتبة وكان الغرضُ منها غرض الصناعة العلمية، وطرقها بعضها خطبية وبعضها جدلية. فيجمع أصحابها الطرق الجدلية والخطبية جميعاً، فيسمونها كلها الطرق الجدلية (ف، ج، ٦٢، ٤)

- التجوُّز والمسامحة إنما تُستعمل في الصنائع التي يحتاج الإنسان فيها إلى إظهار القوة الكاملة في غاية الكمال على استعمال الألفاظ، فيعرف أن له قدرة على الإبانة عن الشيء بغير لفظه الخاص به لأدنى تعلّق يكون له بالذي تُجعل العبارة عنه باللفظ الثاني، أو له قدرة على استعمال اللفظ الذي يخصُّ شيئاً ما على ما له تعلّق به ولو يسيراً من التعلّق، وليبيّن عن نفسه أن له قدرة على أخذ اتصالات المعاني بعضها ببعض ولو الاتصال اليسير، ويبيّن أن عباراته وإبانه لا تزول ولا تضعف وإن عُبر عن الشيء بغير لفظه الخاص بل بلفظ غيره. وأمّا الاستعارة فلأن فيها تخيلاً وهو شعري (ف، ج، ٢٢٥، ١٥)

- الصنائع... قد يعرض فيها الغلط من قبل صورة القياس ومن قبل مادته، وبخاصة من قبل اشتراك الاسم الواقع في الحد الأوسط (ش، ب، ٤٠٤، ١٣)

- الصنائع مختلفة بالأجناس الأول إختلافًا ليس يترقى به إلى جنس عالٍ يعتمها حتى ينقسم بها ذلك الجنس انقسام الجنس العالي إلى أنواعه الداخلة تحته (ش، ب، ٤٤٩، ٣)

والبناء (ف، د، ٥٦، ٣)

- (الصنائع) القياسية خمسة: الفلسفة وصناعة الجدل والصناعة السوفسطائية وصناعة الخطابة وصناعة الشعر (ف، د، ٥٦، ٨)

- نسبة صناعة الشعر إلى سائر الصنائع القياسية كنسبة عمل التماثيل إلى سائر الصنائع العملية (ف، د، ٥٧، ١٣)

- صناعة المنطق تُعطى في كل واحدة من الصنائع القياسية القوانين الخاصة التي بها تلتئم كل واحدة منها، وقوانين بها يُمتحن ويُميز ما وُضِعَ أنه على مذهب صناعة ما منها (ف، د، ٥٨، ٣)

- قد يُمكن أن توجد صنائع قياسية مرغبة من أشياء، بعضها علمية وبعضها جدلية وبعضها خطبية وبعضها من سائر الصنائع القياسية البسيطة (ف، ج، ٥٨، ١٦)

- منها (مرغبات الصنائع القياسية) أن يجهل الناظر في الأشياء العلمية مثل الطبيعيات أو الإلهيات، وغير ذلك من الصنائع العلمية فصول ما بين هذه الخمس القياسية وبين أصناف المقاييس، فيروم استخراج ما يُريد استخراجُه بأي شيء اتفق مما يَسْنَحُ في قريحته من الأقاويل أحياناً تقع له وتتفق أقاويل خطبية وأحياناً جدلية وأحياناً تتفق له أقاويل تقرب من البراهين وأحياناً سوفسطائية (ف، ج، ٥٩، ١)

- منها (مرغبات الصنائع القياسية) أن العادة قد جرت أن يُظهر الإنسانُ الأجمل من الأمور والأفعال، ويُضمرُ الأنفع أو الألد. فالأجمل في المخاطبات القياسية التعليم والتعلم والتماس استفادة الحق وإفادة الحق. والأنفع أو الألد أن يُظنَّ به البراعة في العلم وفي المخاطبة القياسية والافتقار والقوة عليها، وأن

يُظنَّ به أنه الأفضل في الحكمة وفي معرفة الحق، إِمَّا بالقياس إلى البعض. وإِمَّا بالقياس إلى الجميع (ف، ج، ٥٩، ٨)

- منها (مرغبات الصنائع القياسية) أن كثيراً من الأشياء التي سبيلها في العلوم اليقينية أن يتيقن بها بعد معرفة أشياء كثيرة على ترتيب، وفي زمان طويل، يُمكن أن يُبين في الجدل وفي الخطابة بأشياء قليلة وفي زمان يسير، إلا أنها لا تعطي اليقين. وكثير من الأشياء الكاذبة يُمكن أن تصحح بأشياء جدلية وخطبية وسوفسطائية خفية، فتصير مقنعة وفي صورة ما هي صادقة (ف، ج، ٥٩، ١٨)

- كل صناعة من الصنائع القياسية الخمس فيها ضربٌ أو ضروب من السؤال خاص بها، ففي الفلسفة سؤال برهاني وفي الجدل سؤال جدلي وفي السفطة سؤال سوفسطائي وفي الخطابة سؤال خطبي وفي الشعر سؤال شعري (ف، ج، ٢٢٦، ١٢)

صنائع منطقية

- (الصنائع) المنطقية هي التي تشتمل على الأشياء التي شأنها أن تُستعمل آلات ومُعِينَةٌ في استخراج الصواب في كل واحد من العلوم (ف، ج، ٦٩، ١٨)

صنائع نظرية

- الصنائع النظرية، فإنَّ معارفها كلّها ينبغي أن تكون بحيث ينطق عنها، وتكون غير مُعَدَّة نحو العمل (ف، ب، ٧٣، ٤)

- الصنائع النظرية تتفاضل في مقادير التصورات، فإنَّ لكل صناعة منها مقداراً ما من التصور، ونحو ما بحسب الكفاية في ذلك العلم، ولا

صناعة تقتصر على ما يخرج بالتجربة فقط، من غير أن تستعمل ما حصل لها بالتجربة، في علم شيء آخر من تلك الصناعة، وإما أن تستعمل ما حصل لها بالتجربة في علم شيء آخر من تلك الصناعة، وإما أن تفعل الأمرين جميعاً (ف، ب، ٧١، ١٦)

- الكمال في الصناعة هو أن يحصل للإنسان أصول تلك الصناعة، وتكون له قوة على استنباط ما يلزم عن تلك الأصول، واقتدار على تبصير غيره ما علمه منها، وعلى مغالطة غيره بالجهات التي يمكن أن يغالط بها في تلك الصناعة، وعلى فسخ المغالطات الذاتية الواردة عليه من غيره (ف، ب، ٩٤، ١٧)

- القدرة على فسخ المغالطات التي ليست ذاتية، فليست جزءاً من الكمال في الصناعة، ولكنها جزء من الفلسفة الأولى ومن الجدل (ف، ب، ٩٤، ٢٠)

- الكامل في الصناعة يشعر بمواضع التمويه والتليس فلا يسلمها، ويكشف عما فيها من التمويه. وهذه المخاطبة شبيهة بالجدل (ف، ج، ٥٠، ١٩)

- كل صناعة من الصنائع العلمية استعمل فيها السؤال بحرف «هل هو» على المعنى الذي يستعمل في الصنائع العلمية فإنه ينبغي أن يفهم منه طلب تلك الأسباب التي تعطيها تلك الصناعة في الأشياء التي فيها تنظر (ف، ح، ٢١٦، ١٩)

- للسؤال في كل صناعة أمكنة ينجح فيها وأمكنة لا ينجح فيها (ف، ح، ٢٢٦، ١٦)

- لم يمكن أن يكون في هذه الصناعة شيء أسبق من المعقولات المفردة (ف، أ، ١٠٣، ٢٣)

- الصناعة ملكة نفسانية تصدر عنها أفعال إرادية

سيما في تصوّر الأشياء التي تشترك في الفحص عنها والنظر فيها، مثل مشاركة التعاليم للعلم الطبيعي (ف، ب، ٧٣، ٥)

- (الصنائع) النظرية تشتمل على الأشياء التي بها وعنها، وفيها يحصل علم الحق (ف، ج، ٦٩، ٤)

صنائع يقينية

- الصنائع اليقينية ثلاثة: نظرية وعلمية ومنطقية (ف، ج، ٦٩، ٤)

صناعات

- الصناعات التي تحصل المعرفة بمعلوماتها لا عن مزاولة أعمال، فليست الصناعات النظرية (ف، ب، ٥٩، ٤)

- جميع الصناعات التي تترقى إلى أن تتم بالتجربة فقط، فهي إنما تعطي من علم الشيء الذي يشتمل عليه إن الشيء ووجوده فقط، لا علم لِم الشيء (ف، ب، ٧٢، ١)

صناعة

- الصناعة تكون جزء صناعة متى كان موضوعها نوعاً في الحقيقة لموضوع صناعة أخرى. وتكون الصناعة تحت صناعة أخرى، متى كان موضوعها أخص من موضوع تلك، إلا أنه مأخوذ بحال تجعله أخص من غير أن يصير بتلك الحال نوعاً لموضوع الصناعة التي هي أعم (ف، ب، ٦٤، ١١)

- كل صناعة أعطت أسباب مبادئ صناعة أخرى، فإنها رئيسة لتلك الصناعة (ف، ب، ٧٠، ١٢)

- الصناعة التي تنفع فيها التجربة، إما أن تكون

لمكان شيء من الأشياء وهو الخير الذي تؤتمه
الصناعة والطبيعة (ش، ب، ٤٧٣، ٥)

صناعة امتحانية

- إن الصناعة الجدلية (والصناعة) الإمتحانية
ليستا يتحدّان بأنّ لهما موضوعًا، بل بسلب
الموضوع، وأن ليس لهما موضوع. ولكونهما
غير محدودى المبادئ والأغراض معًا، صار
العامي أيضًا يجادل وينازع، وربما ظن أنّه
يمتحن (س، س، ٦١، ١١)

صناعة برهانية

الصناعة البرهانية إنما تحلّ الشكّ بأن تُعطي
الجهات التي من أجلها لحقّ الأمر الواحد
محمولات متضادة، حتى يزول التضاد عما ظنّ
به التضادّ (ف، ج، ٣٤، ١٣)

- لزم أن تكون صناعة الجدل التي تُعطي
المتضادين تتقدّم ضرورة الصناعة البرهانية
التي تُعطي جهات تُزيل الشك والحيرة (ف،
ج، ٣٤، ١٦)

صناعة التحديد

- إن صناعة التحديد صعبة... لأنّ الحدود إنّما
تتم بالأجناس الحقيقية والفصول الذاتية
جميعها حتى لا يشذّ منها واحد ولا يدخل
معها غيرها من العرضيات وذلك يتعذر على
البشر (ب، م، ٦٤، ١٥)

صناعة الجدل

- أما صناعة الجدل فلها أن تسأل وأن تثبت فليس
تفعل ذلك وجميع الأشياء، بل في الأمور
المتقدّمة، وليس تسأل عن المبادئ الخاصية:

بغير روية نتحو تمامًا مقصودًا (س، ب،
١٩٢، ٦)

- الصناعة ملكة نفسانية يقتدر بها على استعمال
موضوعات ما نحو غرض من الأغراض، على
سبيل الإرادة، صادرة عن بصيرة، بحسب
الممكن فيها (س، ج، ٢١، ٦)

- ليس إذا كان بعض المواد يستعصى فلا يبلغ فيه
الغرض، تكون الملكة النفسانية المُقتدر بها
على استعمال موضوعات نحو غرض ما
معدومة؛ فإنّا لم نقل إن هذه الملكة النفسانية
- التي هي الصناعة - هي التي يقتدر بها على
إستعمال كل موضوع بل على استعمال ما يكون
موضوعًا قابلاً مقوياً عليه، وعينا قدرة بحسب
ما يمكن أن يحصل للإنسان بسبيل الكسب
(س، ج، ٢٢، ١١)

- إن كان حدّ الصناعة هو الحدّ الموجب لأن
تكون للصناعة إصابة في كل غرض، خرج
الطب والخطابة والرماية والمصارعة والمجادلة
عن أن تسمّى صنائع؛ وإن كانت تسمّى صنائع،
لم تكن توجد للإنسان بالحقيقة (س، ج،
٢٣، ١٧)

- الصناعة ملكة نفسانية يصدر عنها أفعال إرادية
بغير روية (مر، ت، ٢٦٥، ١)

- الصناعة التي تنظر في الجنس العالي تبين من
ذلك الشيء سببه، والصناعة التي هي دونها
تبين من ذلك الشيء وجوده (ش، ب،
٣٩٧، ١)

- ليس يمكن أن يتكلّم صاحب صناعة مع من
ليس هو من أهل تلك الصناعة، فإن فعل
الإنسان ذلك لوقع له حيرة في الصناعة (ش،
ب، ٤٠٣، ١٣)

- ... إن الصناعة والطبيعة كليهما إنما يفعلان

وتُبتلّه بعينه، وعلى أن تؤلف قياسين على جزئي النقيض معاً وقياسين يُثبتان المتضادين معاً. ويكون القياسان جميعاً جدليين ولا يمكن ذلك في العلوم اليقينية (ف، ج، ٢١، ١٣)

- يمكن أن يوجد التشكيك في صناعة الجدل والتشكيك هو تأليف قياسين يُنتجان نتيجتين متقابلتين. وإنما يكون ذلك بأن يشتركا في المقدمة الصغرى ويتقابلان في الكبرى (ف، ج، ٢١، ١٦)

- نمتحن القياسات التي أعطتها صناعة الجدل، فما انطبق عليه من المقاييس شرائط البرهان جُعِلَتْ براهين (ف، ج، ٣٢، ٥)

- لزم أن تكون صناعة الجدل التي تُعطي المتضادين تتقدّم ضرورة الصناعة البرهانية التي تُعطي جهات تُزيل الشك والحيرة (ف، ج، ٣٤، ١٦)

- البراهين هي قياسات تؤخذ عن صناعة الجدل (ف، ج، ٣٦، ٧)

- صناعة الجدل بها يكون... صيانة الفلسفة عن السوفسطائيين ومدافعهم عنها. فهذه منافع صناعة الجدل في الفلسفة (ف، ج، ٣٧، ١٦)

- تخدم (صناعة الجدل) العلوم اليقينية في أن تعطي مبادئها... وتخدمها أيضاً في أن تُعطيها الأقاويل التي بها يسهل أن يُعلم الجمهور من الآراء المستنبطة من العلوم اليقينية ما هو نافع لهم، ويُقلّون عمّا لا نراهم يصيبون القول فيه وعمّا يضرهم من الآراء، وتخدمها أيضاً في أن تصونها عن السوفسطائيين (ف، ج، ٣٧، ٢٠)

- الغلبة في صناعة الجدل، لا أن تجعل الغلبة فيها هي الغاية القصوى ولا أن تجعل لغرض آخر سوى أن يجرّد بها، ويتسوقها الأفعال الجدلية النافعة في العلوم (ف، ج، ٤٠، ٤)

فليس لها أيضاً أن تأتي بقول فيه مقاومة، ما لم يسلم لها. وهذه هي حال الصناعة المجربة؛ وليس إنما للصناعة الممتحنة هي بهذه الحال كالهندسة، بل هي التي لها أن تختبر ومن لا يعلم (أ، س، ٨٥٢، ٤)

- في صناعة الجدل وعند المخاطبة الجدلية فينبغي أن توضع القضية كلية إلا أن يُعاند الخصم ويُبين بقياس ما أن المحمول مسلوب عن شيء شيء من الباقي (ف، ق، ٩٧، ١٥)

- صناعة الجدل هي الصناعة التي بها يحصل للإنسان القوة على أن يعمل من مقدمات مشهورة، قياساً في إبطال وضع موضوعه كلي يتسلمه بالسؤال عن مجيب يتضمن حفظه، أي جزء من جزئي النقيض اتفق، وعلى حفظ كل وضع موضوعه كلي يعرضه لسائل يتضمن إبطاله، أي جزئين من جزئي النقيض اتفق ذلك (ف، ج، ١٣، ١)

- (صناعة الجدل) طريق، يتهيا لنا بها أن نعمل من مقدمات مشهورة قياساً في كل مسألة تُقصد، وأن يكون إذا أجبنا جواباً لم نأب فيه بشيء مضاد (ف، ج، ١٣، ٥)

- فعل هذه الصناعة (الجدل) هي المجادلة، والجدل وهو مخاطبة بأقاويل مشهورة يلتمس بها الإنسان إذا كان سائلاً إبطال أي جزء من جزئي النقيض اتفق أن يتسلمه بالسؤال عن مجيب يتضمن حفظه (ف، ج، ١٤، ٢)

- المقدمات المشهورة التي هي مبادئ صناعة الجدل هي التي موضوعاتها معان كلية مهمة، وهي كلية يؤثّق بها، وتقبل ويعتقد فيها أنها كذلك، وتستعمل من غير أن يعلم منها شيء آخر أكثر من ذلك (ف، ج، ١٨، ٥)

- صناعة الجدل لها قدرة على أن تُثبت وضعاً

الإستقراء على النحو المذكور (س، ج، ٢٥، ٨)

- إن صناعة الجدل تفيدنا القوة على إكتساب القياس، وعلى المناقضة، وعلى المعارضة بالاحتجاج، والتوصل إلى المقاومات، والشعور بصحة السؤال أو سقمه (س، ج، ٣٣٥، ١٤)

- صناعة الجدل ليس تقصد تبين شيء مخصوص بعينه ولا لها موضوع (ش، ب، ٤٠٢، ١٤)

صناعة جدلية

- صارت الصناعة الجدلية ارتياضاً وتوطئة لها وآلة وخادمة للصناعة العلمية (ف، ج، ٢٧، ١٥)

- هذه الصناعة - أعني (الصناعة) الجدلية - قد يعين على حصولها الإستعداد الجدلي في بعض الناس، وقد يعين على حصولها الممارسة والإستعمال للجزئيات (س، ج، ٢١، ٨)

- إن الصناعة الجدلية (والصناعة) الإمتحانية ليستا يتحدّدان بأنّ لهما موضوعاً، بل بسلب الموضوع، وأن ليس لهما موضوع. ولكونهما غير محدودى المبادئ والأغراض معاً، صار العامي أيضاً يجادل وينازع، وربما ظن أنّه يمتحن (س، س، ٦١، ١١)

صناعة الحد

- أما صناعة الحدود فأجزاؤها خمسة: وذلك أنه إما ألا يصدق القول أصلاً على ما يقال عليه الاسم، فإنه ينبغي أن يكون حدّ الإنسان يصدق على كل إنسان؛ وإما أن يكون للشيء جنس موجود فلم يضعه في الجنس، أو لم يضعه في الجنس الذي يخصّه، فإنه يجب على من يحدّ

- قياس الخلف تضعف قوته في صناعة الجدل ما لم تكن الشئعة ظاهرة جداً، أو تبلغ من قوة الشئعة إلى حيث لا يمكن أن يوجد قياس جدلي يشده، أو لا يوجد فيه رأي نبيه أصلاً (ف، ج، ١٠٥، ٢٢)

- ليس يُستفاد من صناعة الجدل إلا القدرة على الفحص والتفكير تعقب ما يخطر بالبال وكل ما يقوله قائل أو يضعه واضع من الأشياء النظرية والعلمية الكلية، وليس تقتصر على شيء منها دون شيء (ف، ح، ٢٠٨، ٥)

- صناعة الجدل فإنها إنما تستعمل السؤال بحرف «هل» في مكانين. أحدهما يلتبس به السائل أن يتسلم الوضع الذي يختار المجيب وضعه ويتضمن حفظه أو نصرته من غير أن يتحرى في ذلك لا أن يكون صادقاً ولا أن يكون كاذباً (ف، ح، ٢٢٢، ٤)

- (صناعة الجدل تستعمل حرف هل) في أن يتسلم به من المجيب مقدّمات يستعملها في إبطال الوضع الذي حفظه من غير أن يُبالي كيف كانت المقدّمات - صادقة أو كاذبة - بعد أن تكون مشهورة أو إن لم تكن مشهورة - كانت مقدّمات يعترف بها المجيب، ويجمع بين المتناقضين ليفوض إلى المجيب النظر فيما يختار تسليمه منها ليكون إذا سلّم سلّم بعد تأملها هل هي نافعة للسائل أو غير نافعة، ليسلّم ما يظنّ بعد تأملها أنّها غير نافعة للسائل في أن يناقض بها المجيب في وضعه (ف، ح، ٢٢٢، ١٥)

- أما صناعة الجدل فيبينها بالأراء المشهورة (ز، ب، ٢٤٤، ٢)

- صناعة الجدل هي الملكة التي يصدر عنها تأليف القياس على النحو المذكور، أو

صناعة شعرية

- الصناعة الشعرية تُخيلُ بالقول في هذه الأشياء بأعيانها (ف، ح، ١٤٨، ١٨)

صناعة علم اللسان

- يحدث صناعة علم اللسان قليلاً قليلاً بأن يشوق إنسانٌ إلى أن يحفظ ألفاظهم المفردة الدالة بعد أن يحفظ الأشعارَ والخُطَبَ والأقاريلَ المرغوبة، فيتحرى أن يُردّها بعد التركيب، أو أراد التقاطها بالسمع من جماعتهم ومن المشهورين باستعمال الألفاظ من ألفاظهم (ف، ح، ١٤٥، ١)

- صناعة علم اللسان إنما تشتمل على الألفاظ التي هي في الوضع الأول دالة على تلك المعاني بأعيانها (ف، ح، ١٤٨، ١٩)

صناعة عملية

- الصناعة العملية منها ما معارفها حاصلة عن التجربة فقط، ومنها ما ليس يُكتفى فيها بالتجربة دون أن يوجد لها مبادئ أخرى، وذلك مثل الطب (ف، ب، ٧٥، ٩)

صناعة الفقه

- ما صرّح به في العلّة واضعها من الأشياء العملية الجزئية مسلّمة ويلتمس أن يستنبط عنها ما لم يتفق أن يصرّح به، محتدياً بما يستنبط من ذلك حذو غرضه بما صرّح به، حدثت من ذلك صناعة الفقه (ف، ح، ١٥٢، ١٧)

صناعة الكلام

- صناعة الكلام والفقه متأخرتان بالزمان عنها (العلّة) وتابعتان لها (ف، ح، ١٣١، ١٠)

أن يجعل الشيء في جنسه ويضيف إليه الفصول؛ وذلك أنه أولى بالدلالة على جوهر المحدود من كل ما في الحد. وإما ألا يكون القول خاصاً بالشيء فإنه ينبغي أن يكون حد الشيء خاصاً به، كما قلنا أيضاً، وإما أن يكون إذا عمل جميع ما وصفنا لم يحد ولم يقل إليه المحدود ما هي والباقي الخارج مما وصفنا إن كان قد وجد ولم يُصِبْ في التحديد (أ، ج، ٦٢٤، ٥)

- صناعة (الحد) وضعية اصطلاحية، ليست من الأمور الحقيقية العلمية (ت، ر، ١، ٥١، ٢٦)

صناعة الخطابة

- من الصنائع القياسية صناعة الخطابة (ف، ح، ١٤٢، ١٠)

- صناعة الخطابة فإن أكثر مخاطباتها لا بالسؤال والجواب، وإنما تستعمل السؤال حيث ترى أن السؤال انجح في اقتصاص مثل. وكذلك صناعة الشعر (ف، ح، ٢٢٤، ٢٠)

- صناعة الخطابة تستعمل جميع هذه الحروف على طريق الاستعارة (ف، ح، ٢٢٥، ١٣)

صناعة الشعر

- أوزان الألفاظ هي لها رتبة وحسن تأليف ونظام بالإضافة إلى زمان النطق. فتحصل أيضاً على طول الزمان صناعة الشعر (ف، ح، ١٤٢، ١٤)

- صناعة الخطابة فإن أكثر مخاطباتها لا بالسؤال والجواب، وإنما تستعمل السؤال حيث ترى أن السؤال انجح في اقتصاص مثل. وكذلك صناعة الشعر (ف، ح، ٢٢٤، ٢٠)

واحدة منها، وقوانينُ بها يُمتحن ويُميز ما وُضِعَ
أنه على مذهب صناعة ما منها (ف، د،
(٣، ٥٨)

- صناعة المنطق آلة إذا استُعْمِلَتْ في أجزاء
الفلسفة حَصَلَ بها العلمُ اليقين لجميع ما تشتمل
عليه الصنائع العلمية والعملية (ف، د، ٥٩، ٨)
- صناعة المنطق واسمها مُشْتَقٌّ من النطق (ف،
د، ٥٩، ١١)

- صناعة المنطق تُعْطِي قوانين في الألفاظ مشتركة
لجميع الألسنة (ف، د، ٦٠، ٣)

- أهل صناعة المنطق يُسَمُّون الصفاتِ محمولات
والموصوفات موضوعات (ف، د، ٦٠، ٥)
- هذا الكمال (في صناعة المنطق) إنما يحصلُ
بالوقوف على جميع الجهات والأمور التي بها
يتقادُّ الذهن إلى أن الشيء هو كذا أو ليس هو
كذا، أو بالوقوف على أصناف انقيادات الذهن
كم هي وعلى كم جهة هي وبالوقوف على
أصناف الجهات وأصناف الأمور التي صنف
صنف منها سبب لصنف من أصناف انقيادات
الذهن (ف، أ، ٩٦، ٢)

- المقصودُ الأعظم من صناعة المنطق هو
الوقوفُ على البراهين (ف، أ، ٩٩، ١٣)
- منفعة (صناعة المنطق) أنها هي وحدها تُكسِبنا
القدرة على تمييز ما تَنَقَّادُ إليه أذهاننا هل هو
حقٌّ أو باطل، وبالجمله فإنها تُكسِبُ القوةَ أو
الكمال الذي ذكرناه في الكتاب الذي قبل هذا
(ف، أ، ١٠٤، ٩)

- الجزء الأول (من صناعة المنطق) هو الذي
يشتمل على المعقولات المفردة، والكتاب
الذي فيه هذا الجزء يُسَمَّى كتاب المقولات
(ف، أ، ١٠٤، ٢١)

- الجزء الثاني (من صناعة المنطق) هو الذي

- احتاج أهل الكلام إلى قوّة ينصرون بها تلك
الملة ويُناقضون الذين يخالفونها ويُناقضون
الأغاليط التي التمس بها إبطال ما صُرِّحَ به في
الملة، فتكمل بذلك صناعة الكلام (ف، ح،
(٦، ١٥٣)

- ظاهر في كلِّ ملة كانت معاندةً للفلسفة فإن
صناعة الكلام فيها تكون معاندةً للفلسفة،
وأهلها يكونون معاندين لأهلها، على مقدار
معاندة تلك الملة للفلسفة (ف، ح، ١٥٧، ١)

صناعة مصارعية

- من الصنائع ما يكون السبب في قصورها عن
الغرض الأقصى فيها، هو المنفعل، أو الآلة،
أو نفس الغرض. أمّا المنفعل، فإذا كان فيه
معاوقة للفاعل، فإن كان فوق قوّة الفاعل لم
يبلغ الفاعل في تلك العادة المخصوصة
غايته؛ وإن كانت المعاوقة دون ذلك؛ بلغ
مبلغاً ما، مثل الصناعة المصارعية (س، ج،
(٤، ٢٢)

صناعة ممتحنة

- الصناعة الممتحنة ليست من أجل شيء
محدود؛ فإنها من أجل جميع الأشياء؛ وذلك
أن جميع الصنائع تستعمل الأمور العامة (أ،
س، ٨٥٢، ١٣)

صناعة المنطق

- صناعة المنطق وهي الصناعة التي تشتمل على
الأشياء التي تُسَدُّ القوة الناطقة نحو الصواب
(ف، د، ٥٥، ٢)

- صناعة المنطق تُعْطِي في كل واحدة من الصنائع
القياسية القوانين الخاصة التي بها تلتئم كلُّ

أبويطيقا، ومعناه الشرقيات (ف، أ، ١٠٦، ٥)
- (صناعة المنطق) آلة يقوى بها الإنسان على
معرفة الموجودات (ف، أ، ١٠٧، ٥)

- صناعة المنطق وإن كان ما تشتمل عليها هي
أحد الموجودات فليست ننظر فيها على أنها
أحد الموجودات، لكن على أنها آلة تتوصل بها
إلى معرفة الموجودات، فنأخذها كأنها شيء
آخر خارجة عن الموجودات، وعلى أنها آلة
لمعرفة الموجودات (ف، أ، ١٠٧، ١٣)

- صناعة المنطق فإنها ليست تنظر في مفردات
هذه الأمور، من حيث هي على أحد نحو
الوجود الذي في الأعيان والذي في الأذهان،
ولا أيضًا في ماهيات الأشياء، من حيث هي
ماهيات، بل من حيث هي محمولات
وموضوعات وكميات وجزئيات، وغير ذلك
مما إنما يعرض لهذه المعاني (س، د، ٢٢، ٨)
- الذي يجب على المنطقي أن يعرفه من حال
اللفظ هو أن يعرف حاله من جهة الدلالة على
المعاني المفردة والمؤلفة ليتوصل بذلك إلى
حال المعاني أنفسها من حيث يتألف عنها شيء
يفيد علمًا بمجهول، فهذا هو من صناعة
المنطقيين (س، ع، ٥، ١٧)

صناعة النحو

- صناعة النحو تنظر في أصناف الألفاظ بحسب
دالاتها المشهورة عند الجمهور لا بحسب
دالاتها عند أصحاب العلوم (ف، أ، ٤٣، ٥)
- صناعة النحو تشتمل على الألفاظ، والألفاظ
أحد الموجودات التي يمكن أن يُعقل، لكن
صناعة النحو ليست تنظر فيها على أنها أحد
الأشياء المعقولة، وإلّا فقد كانت تكون صناعة
النحو وبالجمله صناعة علم اللغة تشتمل على

يشتمل على المقدمات، والكتاب الذي فيه هذا
الجزء يُسمى كتاب باري میناس، ومعناه
العبارات (ف، أ، ١٠٤، ٢٢)

- الجزء الثالث (من صناعة المنطق) يشتمل على
تبين أمر القياس المطلق، والكتاب الذي فيه
هذا الجزء يُسمى كتاب أنالوطيقا الأولى،
ومعناه كتاب التحليلات بالعكس (ف، أ،
١٠٥، ١)

- الجزء الرابع (من صناعة المنطق) يشتمل على
تبين أمور البراهين وعلى التي بها تلثم
البراهين وعلى ما هي مضافة إلى البراهين،
والكتاب الذي فيه هذا الجزء يُسمى أنولوطيقا
الثانية والأخيرة (ف، أ، ١٠٥، ٣)

- الجزء الخامس (من صناعة المنطق) يشتمل
على الأشياء الجدلية، والكتاب الذي فيه هذا
الجزء يُسمى طوبيقا، ومعناه المواضع، ويعني
الأمكنة التي بها يُنطرق في كل مسألة إلى انتزاع
الحجج في إثباتها وإبطالها (ف، أ، ١٠٥، ٥)
- الجزء السادس (من صناعة المنطق) يشتمل
على الأمور المغالطية والأشياء المضافة إليها،
والكتاب الذي فيه هذا الجزء يُسمى
سوقسطيقا، ومعناه المغالطات التي قصد
مستعملوها أن يُظن بها علمًا أو فلسفة من
غير أن يكونوا كذلك (ف، أ، ١٠٥، ٨)

- الجزء السابع (من صناعة المنطق) يشتمل على
ما به تلثم الأشياء التي تسوق الذهن إلى
التصديقات الخطيئة، والكتاب الذي فيه هذا
الجزء يُسمى كتاب ريطوريقا، ومعناه
الخطبيات والبلاغيات (ف، أ، ١٠٦، ٣)

- الجزء الثامن (من صناعة المنطق) يشتمل على
الأشياء التي بها يلثم انقياد الذهن إلى
الشعرية، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يُسمى

المعاني المعقولة وليست كذلك (ف، أ،
(٦، ١٠٧)

صناعة نظرية

- كل صناعة نظرية فإنها تشتمل بالجملة على
أشياء ثلاثة: موضوعات ومسائل ومبادئ (ف،
ب، ٥٩، ٨)

- المنطق هو الصناعة النظرية التي تُعرّف أنّ من
أي الصور والمواد يكون الحدّ الصحيح الذي
يُسمّى حدًا والقياس الصحيح الذي يُسمّى
برهانًا (مر، ت، ٥، ٧)

صناعتان

- كلّ صناعتين كان موضوعهما أمرين تحت
جنس واحد، وكانتا ليس تقتصران على النظر
في ما يؤخذ موضوعاهما في حدودهما فقط،
بل كانتا تُبرهنان أجناس موضوعهما على بعض
ما تحتها، أو كانتا تنظران في الأعراض الذاتية
لأجناس موضوعيهما الأول، أمكن أن يُبرهن
كل واحد منهما شيئًا واحدًا بعينه على
موضوعين مختلفين بالكلية، بحدّين أو سطّين
مختلفين (ف، ب، ٦٧، ٣)

صناعة عامة

- الصناعة العامة تنقسم خمسة أقسام: أولها
صادق ولا يكذب كالبرهان هو صفة البرهان
واليقين التي وصف في كتاب التحقيق. والثاني
كثير ما يصدق وقليل ما يكذب وهو صناعة
البلغاء التي وصفت في كتاب ريتوريقي وكتابه
ريتوريقا أي البلاغة. والثالث معتدل الصدق
والكذب بالسوية، وهو صناعة الجدل التي
وصفت في كتاب طويقي وكتابه طويقا أي

مواضع الكلام. والرابع كثير ما يكذب وقليل
ما يصدق، وهو صناعة الشعر التي وصف في
كتاب فويطقي، أي الشعر. والخامس كله
كاذب كذب لا يصدق، وهو صناعة أهل الشغب
والعراء التي وصف في كتاب سوفسطيقي، أي
تصنيف أهل المرى وهي صناعة السفطة (به،
ح، ١٢١، ١)

صور شخصية

- إنّ الصور الشخصية أقدم من الصور النوعية
مثلاً إنّ صورة هذا الماء وذاك الماء أقدم من
صورة الماء المطلق (س، م، ١٠١، ٢)

صور نوعية

- إنّ الصور الشخصية أقدم من الصور النوعية
مثلاً إنّ صورة هذا الماء وذاك الماء أقدم من
صورة الماء المطلق (س، م، ١٠١، ٣)

صورة

- الصورة كل اسم يقع على أسماء متباينة
الأشخاص، تجمعها صورة واحدة. كقول
القائل: الناس، فيجمع بذلك فلانًا وفلانًا
المتباينة أشخاصها، وإن جمعتها صورة الأنس
(ق، م، ٤، ١٤)

- إنّ الصورة ليس لها موضوع البتة هي فيه. لأنها
إما أن تكون في المادة، وإما أن تكون في
المركّب وهي في المركّب كجزء منه، فليست
فيه كالشيء في الموضوع (س، م، ٤٦، ٢٠)
- ليست الصورة عرضًا البتة، بل هي جوهر على
الإطلاق. فإن الطبيعة التي هي صورة في النار،
ليست، أعني هذه الكيفية المحسوسة، وجودها
في النار كالجوهر في المركّب؛ وهي في مادة

صورة الدليل بخمسة أو ستة صوابًا (ت، ر، ٢، ٥٠، ٦)

صورة جسمية

- الجسم إنما هو جسم لأنه من شأنه وفي طبيعته بحيث يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعاد فيه على الإطلاق متقاطعة على حد واحد مشترك تقاطعًا على قوائم وهذه صورة الجسمية (س، م، ١١٣، ١١)

- إن كان ما يقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير غير المعنى الذي به يصير الجسم جسمًا، فليست الصورة الجسمية هي الجسمية التي هي الكمية، بل الجسمية التي هي الكمية التي هي عرض، هي جسمية بمعنى آخر (س، م، ١١٥، ٥)

صورة الصور

- من الصورة ما يُسمى صورة الصور (ق، م، ١٨، ٤)

- تُسمى صورة الصورة ما ليس تحته صورة الأشخاص المتباينة التي يجمعها صورة واحدة (ق، م، ٥، ٣)

صورة القياس

- مادة القياس هي مصدقات أو أمور في حكم مصدقات سلف بها التصديق. وصورة القياس هي الرصف والتأليف الذي يقع فيها (س، ق، ٥، ٧)

- صورة القياس إذا كانت مواده معلومة فلا ريب أنه يفيد اليقين (ت، ر، ٢، ٤٧، ١١)

- صورة «القياس» لا يتكلم على صحتها (المواد). فإن ذلك ظاهر، سواء في ذلك

النار لا كشيء في موضوع، بل كشيء في مادة (س، م، ٤٧، ٥)

- إنما الذي يحصل من شكل وغير شكل، فهو الذي يُسمى صورة وخلقة، وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي أو صناعي، وخصوصًا بالبصر، وذلك بأن يكون له لون ما، فيكون الشكل الملون خلقة وصورة (س، م، ٢٠٥، ١٠)

- الصورة كل هيئة لمادة لا تقوم دونها تلك المادة، بل تقوم بها (س، ب، ١٠٣، ٢)

- الصورة: هي تأليف المقدمات على نوع من الترتيب مخصوص، ولا بد من معرفته (غ، ع، ١٣٠، ١٨)

- الكمال الذي به يُستكمل النوع استكمالًا الثاني، فإنه يُسمى صورة (غ، ع، ٢٩٧، ٤)

- ماهية الشيء كيف كان قد تُسمى صورة (غ، ع، ٢٩٧، ٧)

- الحقيقة التي تقوم المحل بها وحده بهذا المعنى: أنه الموجود في شيء آخر لا كجزء منه، ولا يصح وجوده مفارقًا له. لكن وجوده هو بالفعل حاصل له، مثل صورة الماء في هبولى الماء (غ، ع، ٢٩٧، ١٢)

- الصورة التي تقوم النوع تُسمى صورة (غ، ع، ٢٩٧، ١٥)

- الكمال المفارق، وقد يُسمى صورة، مثل النفس للإنسان (غ، ع، ٢٩٧، ١٩)

- الصورة في محل (غ، ع، ٣١٤، ٤)

- الصورة والغاية فيلزم من وجود كل منهما وجود المعلول (سي، ب، ٢٧١، ٢)

- الصورة الطبيعية لا يمكن أن تكون إلا في هبولى (ش، ب، ٤٧٢، ١٩)

- إن كانت العبرة بالصورة لم يكن تخصيص

«الاقتراضي» المؤلف من الحملات الذي هو
 قياس «التداخل»، و«الاستثنائي» المؤلف من
 الشرطيات المنصلة والمنفصلة الذي هو
 «التلازم» و«التقسيم» (ت، ر، ٢، ٤٧، ١٤)



مركز تحقيقات كليات علوم إسلامي

ض

سلب ضد الموضوع عن ضد المحمول ألزمتنا
عنه سلب المحمول عن الموضوع (ف، ق،
(٨، ١١٥)

- إذا استعمل الضد فينبغي أن يستعمل موضوعاً
إلى جانب ضده، فإنها إنما تصير مقبولة وتبين
شهرتها، إذا استعملت هكذا (ف، ج،
(١٩، ٦٧)

- إن الضد هو ذات تخلف المعنى الوجودي في
الموضوع، إن العدم ليس بذات، بل هو، أن
يعدم المعنى الوجودي، فيكون الموضوع خالياً
عنه فقط. فإن الضد الذي يقال في هذا الكتاب
(قاطيفورياس)، ليس يعني به هذا، فإن الحركة
والسكون يكونان حيثاً غير متضادين، ولا
الزوج والفرد متضادين، ولا الخير والشر، ولا
العلم والجهل، ولا أكثر ما ذكر ههنا (س، م،
(٥، ٢٤٨)

- الضد بالذات للواحد واحد. وتحصيل هذا،
أن النظر في هذه الملكات هو على وجهين:
نظر في طبائعها ومعانيها، غير مضافة إلى
موضوعاتها من حيث أنها تفيدها حالاً يلزم
موضوعاتها لأجلها محمّدة أو مذمّة أو منفعة أو
مضرة، وهو أن ينظر في جملة الطبيعة التي بين
الجبن والتهور، ماراً على الشجاعة من حيث
هي ملكات يصدر عنها أفعال ما، فحيث لا
نجد الشجاعة مضادة لأحد الطرفين، بل تكون
أمراً متوسطاً، ويكون الطرفان هما المتعاقبان
على موضوع واحد، وبينهما غاية البعد،
فيكونان هما الضدان فقط؛ والثاني، نظر فيهما
من حيث الحال التي تحصل لموضوعها منها،
وذلك باعتبار أنها أمور تناسب مصلحة نفس
الإنسان أو نوع الإنسان أو لا تناسبه، وهذا
إعتبار أمر يعرض للكيفيات، من جهة إضافات

ضد

- الفرق بين العدم والضعف أن الضدين كل واحد
منهما أمر موجود، إذا ارتفع أحدهما عن
الموضوع فورّد ضده خلفه في ذلك الموضوع،
فيجتمع فيه أن يرتفع الأول عنه ويوجد مكانه
الثاني. وأما العدم فليس هو أمراً يخلف في
الموضوع الأمر الذي ارتفع، بل هو فقد الأمر
الأول وارتفاعه عنه، من غير أن يخلف بدله
أمر موجود (ف، م، ١٢٢، ١٦)

- الضد في الضد المأخوذ على استقامة ومن
جانب واحد، كقولنا إن كان الأذى شراً فاللذة
خير (ف، ق، ١١٥، ١)

- الضد في الضد المأخوذ من جانبيين على
خلاف، كقولنا إن كان المريض رديء السحنة
فالذي هو جيد السحنة صحيح (ف، ق،
(٣، ١١٥)

- نظرنا (في الاثبات) هل المحمول له ضد
المحمول مسلوباً عن ضد الموضوع لزم أن
يكون المحمول في الموضوع، وإن كان ضد
المحمول مسلوباً عن ضد الموضوع كان
المحمول مسلوباً عن الموضوع (ف، ق،
(٦، ١١٥)

- كون ضد الموضوع في ضد المحمول هو البين
أخذنا على الخلاف فالزمتنا أن المحمول
موجود في الموضوع. وإن كان أيضاً البين

- لها وليس في ذواتها (س، م، ٢٦٢، ٢)
 - الضد موجود ما (ش، ع، ١٢٩، ١٠)
 - ليس حدوث الضد في الموضوع يقتضي بجوهره رفع ضده المقابل له وإنما هو شيء يَفْرُضُ عن حدوثه في الموضوع (ش، ع، ١٢٩، ١٥)
 - إن ما كان ضده يتجنب أكثر من الضد الآخر فهو أثر (ش، ج، ٥٥٧، ٨)
 - ما كان أقل مخالطة للضد فهو أثر (ش، ج، ٥٥٨، ٧)
 - الضد ليس يجب أن يكون خاصة للنوع الواحد في الجنس (ش، ج، ٥٨٦، ١٥)
 - إن الضدين لا يجتمعان معًا في الوجود وقد يرتفعان معًا ويكذبان معًا في القول أيضًا، كما تقول زيد أبيض، زيد أسود، ولا يجتمعان في صدق القول البتة (سي، ب، ١٢٢، ٥)
 - إن كان أحد الضدين مجهولاً فالآخر مجهول، وإن كان معلوماً فالآخر معلوم (ش، ب، ٤٦٣، ١٩)
 - إن الضدين لا يجتمعان في موضوع واحد (ش، ج، ٥١٠، ٢١)
 - إن الضدين لا محالة: إما أن يكونا تحت جنس واحد بعينه، وإما أن يكونا تحت جنسين متضادين، وإما أن يكونا جنسين لأشياء متضادة (ش، ج، ٥٦٦، ١٥)

ضدان

- يُحْمَلُ الضدان على الضدين معًا والضدان على كل واحد منهما وكل واحد منهما على الضدين معًا، فيصير كل واحد من الثلاثة على ضربين، فتصير الإزدواجات الحادثة عنه ستة (ف، ق، ١١٧، ٥)
 - أن الضدين لا يجتمعان في موضوع واحد. وأنه إذا وُجِدَ أحدهما فيه ارتفع عنه الآخر. وأما الضد في الضد فإن من المشهور أيضًا أن الشيء إن حُكِمَ به على أمر ما فإن حكم ضده ضد حكمه (ف، ج، ٦٧، ٩)
 - إنَّ الضدين في الوجود لا يجتمعان معًا في شيء واحد بل قد يرتفعان عنه معًا (ب، م، ٩١، ٧)
 - الضدان هما الذاتان المتعاقبان على موضوع واحد يستحيل اجتماعهما فيه، وبينهما غاية الخلاف (سي، ب، ٦٠، ١)
 - ضدان، أي لا يجتمعان في موضع واحد مع سائر شرائط التضاد (سي، ب، ٦٤، ١٨)
 - (الضرب) الأول من ضروب الشكل الأول هو أن تكون (أ) موجودة في كل ما هو (ب) و(ب) موجودة في كل ما هو (ج)، ينتج (أ) موجودة في كل ما هو (ج) (ف، ق، ٢٣، ٣)
 - (الضرب) الثاني (من الشكل الأول) (أ) موجودة في كل ما هو (ب) و(ب) موجودة في بعض (ج)، ينتج (أ) موجودة في بعض (ج) (ف، ق، ٢٣، ٤)
 - (الضرب) الثالث (من الشكل الأول) (أ) ولا في شيء مما هو (ب) و(ب) موجودة في كل ما هو (ج)، ينتج (أ) ولا في شيء مما هو (ج) (ف، ق، ٢٣، ٦)
 - (الضرب) الرابع (من الشكل الأول) (أ) ولا في شيء مما هو (ب) و(ب) موجودة في بعض (ج)، ينتج (أ) ليست في بعض (ج) أو (أ) ليست في كل (ج) (ف، ق، ٢٣، ٧)
 - إذا إثبتت ضروب الشكل الأول من الأخير

منها إذا انعكست صارت (ج) ولا في شيء من (ب)، و(ب) قد كانت في كل (أ) فترجع إلى ذلك الضرب بعينه من الشكل الأول (ف، ق، ٥، ٢٥)

- الضرب الثالث (من الشكل الثاني) (ب) ولا في شيء من (أ) و(ب) في بعض (ج)، ينتج (أ) ليست في بعض (ج) أو (أ) ليست في كل (ج)، لأن السالبة الكلية تنعكس فتصير (أ) ولا في شيء من (ب)، و(ب) قد كانت في بعض (ج) فترجع إلى الضرب الرابع من الشكل الأول (ف، ق، ١١، ٢٥)

الضرب الرابع من الشكل الثاني (ب) في كل (أ) و(ب) ليست في بعض (ج)، ينتج (أ) ليست في بعض (ج) أو (أ) ليست في كل (ج). وهذا ليس يتبين بالعكس ولكن قد وضعت (ب) ليست في بعض (ج) فيتبين أن (ب) ملوبة عن جميع ذلك البعض. فلنترض ذلك البعض مفردًا على حياله وليكن ذلك حرف (د) فيصير (ب) في كل (أ) و(ب) ولا في شيء من (د) فترجع إلى الضرب الثاني من هذا الشكل بعينه (ف، ق، ١٤، ٢٥)

- الضرب الأول (في الشكل الثاني) كبراه سالبة كلية وصغراه موجبة كلية، فينتج سالبة كلية. والثاني كبراه موجبة كلية وصغراه موجبة جزئية، فينتج سالبة جزئية. والرابع كبراه موجبة كلية وصغراه سالبة جزئية، فينتج سالبة جزئية (ف، ق، ١٣، ٢٧)

- الضرب الثاني (في الشكل الثاني) (أ) ولا في شيء من (ب) (ج) في كل (ب)، ينتج (أ) ليس في بعض (ج) لأن الصغرى الموجبة تنعكس جزئية فتصير معنا (أ) ولا في شيء من (ب)، و(ب) في بعض (ج) فترجع إلى الضرب الرابع

إلى الأول على ما جرت به العادة في الأكثر. قلت في الضرب الأول كل ما هو (ج) فهو (ب) وكل ما هو (ب) فهو (أ)، ينتج كل ما هو (ج) فهو (أ) (ف، ق، ٩، ٢٣)

- (الضرب) الثاني (من الشكل الأول) بعض ما هو (ج) فهو (ب) وكل ما هو (ب) فهو (أ)، ينتج بعض ما هو (ج) فهو (أ) (ف، ق، ١٢، ٢٣)

- (الضرب) الثالث (من الشكل الأول) كل ما هو (ج) فهو (ب) ولا شيء مما هو (ب) هو (أ)، ينتج ولا شيء مما هو (ج) هو (أ) (ف، ق، ١٣، ٢٣)

- (الضرب) الرابع (من الشكل الأول) بعض ما هو (ج) فهو (ب) ولا شيء مما هو (ب) هو (أ)، ينتج بعض ما هو (ج) ليس هو (أ) أو ليس هو (أ) (ف، ق، ١٤، ٢٣)

- (في الشكل الأول) (الضرب) الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية. والثاني كبراه موجبة كلية وصغراه موجبة جزئية، ينتج موجبة جزئية. والثالث كبراه سالبة كلية وصغراه موجبة كلية، ينتج سالبة كلية. والرابع كبراه سالبة كلية وصغراه موجبة جزئية، ينتج سالبة جزئية (ف، ق، ١١، ٢٤)

- ضربوب الشكل الثاني: أولها (الضرب) (ب) ولا في شيء من (أ) و(ب) في كل (ج)، ينتج (أ) ولا في شيء من (ج) لأن السالبة الكلية تنعكس فتصير (أ) ولا في شيء من (ب)، و(ب) قد كانت في كل (ج) فترجع إلى الضرب الثالث من الشكل الأول (ف، ق، ١، ٢٥)

- الضرب الثاني (من الشكل الثاني) هو هذا (ب) في كل (أ) و(ب) ولا في شيء من (ج)، ينتج (أ) ولا في شيء من (ج)، لأن السالبة الكلية

من الشكل الأول (ف، ق، ٢٨، ٤)

- الضرب الثالث (في الشكل الثاني) هو هذا (أ) في كل (ب) (ج) في بعض (ب)، ينتج (أ) في بعض (ج) لأن الموجبة الجزئية الصغرى إذا انعكست جزئية صار معنا (أ) في كل (ب)، و(ب) في بعض (ج) فترجع إلى الضرب الثاني من الشكل الأول (ف، ق، ٢٨، ٧)

- الضرب الرابع (في الشكل الثاني) هو هذا (أ) في بعض (ب) (ج) في كل (ب)، ينتج (أ) في بعض (ج) لأن الكبرى الجزئية إذا انعكست صار معنا (ج) في كل (ب)، و(ب) في بعض (أ)، ينتج (ج) في بعض (أ)، ثم تنعكس هذه النتيجة فتصير (أ) في بعض (ج) (ف، ق، ٢٨، ١٠)

- (الضرب) الخامس (في الشكل الثاني) هو هذا (أ) ولا في شيء من (ب)، (ج) في بعض (ب)، ينتج (أ) ليست في بعض (ج) لأن الصغرى الموجبة الجزئية تنعكس فيصير معنا (أ) ولا في شيء من (ب)، و(ب) في بعض (ج) فترجع إلى الضرب الرابع من الشكل الأول (ف، ق، ٢٨، ١٣)

- (الضرب) السادس (في الشكل الثاني) هو هذا (أ) ليست في بعض (ب)، (ج) في كل (ب)، ينتج (أ) ليست في بعض (ج)، ونرجع إلى الشكل الأول لا بالعكس لكن بأن بعض (ب) الذي سلب عنه (أ) فإنما يسلب عن جميع البعض فلنفرض ذلك البعض (د)، و(ج) إذا كانت في كل (ب) فهي في كل (د) فيصير معنا (أ) ولا في شيء من (د) و(ج) في كل (د) فترجع إلى الضرب الثاني من هذا الشكل (ف، ق، ٢٨، ١٦)

- الضرب الأول من هذا الشكل (الثالث) من

موجبتين كلتین يُنتج موجبة جزئية. والثاني كبراه سالبة كلية وضغراه موجبة كلية يُنتج سالبة جزئية. والثالث كبراه موجبة كلية وضغراه موجبة جزئية يُنتج موجبة جزئية. والرابع كبراه موجبة جزئية وضغراه موجبة كلية يُنتج موجبة جزئية. والخامس كبراه سالبة كلية وضغراه موجبة جزئية يُنتج سالبة جزئية. والسادس كبراه سالبة جزئية وضغراه موجبة كلية يُنتج سالبة جزئية (ف، ق، ٣١، ١)

- (الشكل الثاني): الضرب الأول من كلتین، والكبرى سالبة، ينتج كلية سالبة، مثاله كل [ج] [ب] ولا شيء من [أ] [ب] فلا شيء من [ج] [أ]. الضرب الثاني من كلتین والصغرى سالبة، ينتج سالبة كلية، ومثاله: لا شيء [ج] [ب] وكل [أ] [ب] فلا شيء من [ج] [أ]. الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية، مثاله: بعض [ج] [ب] ولا شيء من [أ] [ب]، فليس كل [ج] [أ]. الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية، مثاله ليس كل [ج] [ب] وكل [أ] [ب] فليس كل [ج] [ب] (مر، ت، ١١٩، ٤)

- (الشكل الثالث) الضرب الأول من كلتین موجبتین ينتج موجبة جزئية، مثاله كل [ب] [أ]، لا يلزم من هذا أن كل [ج] [أ]. الضرب الثاني من كلتین والكبرى سالبة، ينتج جزئية سالبة، مثاله كل [ب] [ج] ولا شيء من [أ] [ب]، لا يلزم من هذا أن لا شيء من [ج] [أ]. الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى، مثاله: بعض [ب] [ج] وكل [ب] [أ]، ينتج بعض [ج] [أ]، بالبرهان من الضرب الأول. الضرب الرابع من كلية موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى، مثاله: [ب] [ج] وبعض

- [ب أ] فبعض [ج أ]... الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى، مثاله: كل [ب ج] وليس كل [ب أ] فليس كل [ج أ]... الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى وسالبة كلية كبرى، مثاله بعض [ب ج] ولا شيء من [ب أ] فليس كل [ج أ] (مر، ت، ٨، ١٢٣)
- الضرب هو وضع خاص من أوضاع الشكل من حيث كلية المقدمات وجزئيتها، وإيجابها وسلبها (غ، ع، ٦، ٣٦١)
- الضرب الأول من الشكل الأول منه موجبتان كليتان (غ، ع، ٩، ٣٦١)
- الضرب الثالث من (الشكل الأول) منه موجبة كلية صغرى، وسالبة كلية كبرى (غ، ع، ١٣، ٣٦١)
- الضرب الأول من الشكل الثاني مثل: كل جسم مؤلف. ولا أزلي واحد مؤلف (غ، ع، ١٧، ٣٦١)
- الضرب الثاني من الشكل الثاني مثل: موجود ما مؤلف. ولا أزلي واحد مؤلف (غ، ع، ١٩، ٣٦١)
- الضرب الثالث من الشكل الثاني مثل: لا جسم واحد منفك عن الأعراض. وكل أزلي منفك عن الأعراض (غ، ع، ٢١، ٣٦١)
- الضرب الرابع من الشكل الثاني مثل: موجود ما ليس بجسم وكل متحرك جسم (غ، ع، ١، ٣٦٢)
- الضرب الأول من الشكل الثالث من موجبتين كليتين (غ، ع، ٣، ٣٦٢)
- الضرب الثاني من الشكل الثالث من كليتين كبراهما سالبة (غ، ع، ٧، ٣٦٢)
- الضرب الثالث من الشكل الثالث من موجبتين صغراهما جزئية (غ، ع، ١٠، ٣٦٢)
- الضرب الرابع من الشكل الثالث من موجبتين والكبرى جزئية (غ، ع، ١٣، ٣٦٢)
- الضرب الخامس من الشكل الثالث من مقدمتين مختلفتين في الكمية والكيفية، صغراهما موجبة جزئية. كبراهما سالبة كلية (غ، ع، ١٦، ٣٦٢)
- الضرب السادس من الشكل الثالث من مقدمتين مختلفتين أيضا في الكمية والكيفية: صغراهما كلية موجبة وكبراهما سالبة جزئية (غ، ع، ٢٠، ٣٦٢)
- في ضروب القياسات المنتجة المطلقة من القضايا المطلقة في الشكل الأول: أما ضروب الشكل الأول فالمنتج منها أربعة ضروب وإثنا عشر ضربا غير منتجة، الأول من: موجبتين كليتين كقولنا كل - أب - وكل - ب ج - فنتج موجبة كلية وهي قولنا كل - أج - (ب، م، ١٤، ١٢٦)
- الضرب الثاني من (القياسات المنتجة في الشكل الأول) من كليتين والكبرى منهما والصغرى موجبة كقولنا كل - أب - ولا شيء من - ب ج - فينتج سالبة كلية وهي قولنا فلا شيء من - أ - ج - (ب، م، ٥، ١٢٨)
- الضرب الثالث من (القياسات المنتجة في الشكل الأول) من موجبتين، والصغرى منهما جزئية والكبرى كلية كقولنا بعض - أب - وكل - ب ج - فينتج موجبة جزئية وهي قولنا بعض - أج - (ب، م، ٦، ١٢٩)
- الضرب الرابع من (القياسات المنتجة في الشكل الأول) من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض أ - ب - ولا شيء من - ب ج - ينتج سالبة جزئية كقولنا ليس كل - أ - ج - (ب، م، ١٧، ١٣٠)

- الضرب الآخر من (قياس غير منتج من الشكل الأول) من كليتين والصغرى سالبة والكبرى موجبة (ب، م، ١٣٢، ٢٠)
- الضرب الثالث من (قياس غير منتج من الشكل الأول) من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة جزئية كقولنا كل أب - وبعض - ب ج - (ب، م، ١٣٣، ١٣)
- الضرب الرابع منها (قياس غير منتج من الشكل الأول) هكذا من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى (ب، م، ١٣٤، ١٥)
- الضرب الخامس من (قياس غير منتج من الشكل الأول)، من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية (ب، م، ١٣٥، ٢)
- الضرب السادس من (قياس غير منتج من الشكل الأول) من سالتين صغراهما كلية وكبراهما جزئية (ب، م، ١٣٥، ٩)
- الضرب السابع من (قياس غير منتج من الشكل الأول) من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية (ب، م، ١٣٥، ١٢)
- الضرب الثامن من (قياس غير منتج من الشكل الأول) من سالتين صغراهما جزئية والكبرى كلية (ب، م، ١٣٦، ٥)
- الضرب التاسع من (قياس غير منتج من الشكل الأول) من جزئيتين، والصغرى سالبة والكبرى موجبة، وحكمه معلوم في أنه لا ينتج من أجل جزئية الكبرى، ومن أجل سلب الصغرى مما سبق تعلينا وتمثيلاً، وكذلك في الضرب العاشر وهو من سالتين جزئيتين. وفي الحادي عشر وهو من جزئيتين موجبتين، والثاني عشر من جزئيتين والكبرى سالبة من أجل جزئية الكبرى (ب، م، ١٣٦، ١٥)
- الضرب الأول من (القياسات المنتجة من الشكل الثاني) هي من كليتين، والكبرى سالبة كقولنا كل - أب - ولا شيء من - ج ب - ينتج سالبة كلية وهو قولنا لا شيء من - أ ج - لأن الأصغر دخل تحت حكم الأوسط بكليته وانتهى الأوسط عن الأكبر بكليته فانتفى الأكبر عنه بكليته فانتفى عن الأصغر بكليته (ب، م، ١٣٧، ٧)
- الضرب الثاني من (القياسات المنتجة من الشكل الثاني) من كليتين والصغرى سالبة كقولنا لا شيء من - أب - وكل - ج ب - ينتج سالبة كلية وهي قولنا لا شيء من - أ ج - وينتبه بتبديل المقدمتين وجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى (ب، م، ١٣٧، ٢١)
- الضرب الثالث من (القياسات المنتجة من الشكل الثاني)، من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض أب - ولا شيء من - ج ب - ينتج سالبة جزئية وهي قولنا ليس كل - أ ج - (ب، م، ١٣٨، ١٢)
- الضرب الرابع من (القياسات المنتجة من الشكل الثاني) من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية مثاله ليس كل أب - وكل - ج ب - ينتج سالبة جزئية كقولنا ليس كل أ ج - (ب، م، ١٣٩، ٢)
- (قياس غير منتج من الشكل الثاني) في هذا الشكل إثنا عشر ضرباً، فمنها أربعة من سالتين، لأن الأصغر والأكبر فيهما يخرجان عن حكم الأوسط... وأربعة من جزئيتين لا يلزم منهما حكم لخروج البعضين غير المتعيتين عن حكم الأوسط (ب، م، ١٣٩، ١٧)
- الضرب الأول من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من سالتين كليتين يقع على هذه الاشكال والصور الثلاث (ب، م، ١٤٠، ١)

- الضرب الثاني (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من سالتين كبراهما كلية وصغراهما جزئية (ب، م، ١٤٠، ١٣)
- الضرب الثالث من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من سالتين صغراهما كلية وكبراهما جزئية (ب، م، ١٤٠، ٢٢)
- الضرب الرابع من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من سالتين جزئيتين (ب، م، ١٤١، ١٣)
- الضرب الخامس من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من موجبتين كلتين (ب، م، ١٤٢، ٢)
- الضرب السادس من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من موجبتين كبراهما كلية والصغرى جزئية (ب، م، ١٤٢، ١٥)
- الضرب السابع من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من موجبتين صغراهما كلية وكبراهما جزئية (ب، م، ١٤٣، ٢)
- الضرب الثامن من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من موجبتين جزئيتين (ب، م، ١٤٣، ١٦)
- الضرب التاسع من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية (ب، م، ١٤٣، ١٨)
- الضرب العاشر من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية (ب، م، ١٤٣، ٢١)
- الضرب الحادي عشر والثاني عشر من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) وهما اللذان من جزئيتين موجبة وسالبة كبرى وصغرى (ب، م، ١٤٣، ٢٣)
- الضرب الأول من (القياسات المنتجة من الشكل الثالث) من كلتين موجبتين كقولنا كل - ب أ - وكل - ب ج - (ب، م، ١٤٤، ١١)
- الضرب الثاني من (القياسات المنتجة من الشكل الثالث) من كلتين والكبرى سالبة (ب، م، ١٤٥، ٦)
- الضرب الثالث من (القياسات المنتجة من الشكل الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية كقولنا بعض - ب أ - وكل ب ج - (ب، م، ١٤٥، ١٧)
- الضرب الرابع من (القياسات المنتجة من الشكل الثالث) من موجبتين والكبرى جزئية كقولنا كل - ب أ - وبعض ب ج - (ب، م، ١٤٦، ٥)
- الضرب الخامس من (القياسات المنتجة من الشكل الثالث) من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض - ب أ - ولا شيء من - ب ج - (ب، م، ١٤٦، ١٧)
- الضرب السادس من (القياسات المنتجة من الشكل الثالث) من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية كقولنا كل - ب أ - وليس كل - ب ج - (ب، م، ١٤٧، ٩)
- في الشكل الثالث من القياس فإن الضرب الأول منه وهو الذي من كلتين موجبتين إن كانت الصغرى مطلقة والكبرى ضرورية، فالنتيجة ضرورية، وإن كانت الصغرى هي الضرورية وقد تنعكس ممكنة في بعض المواضع فيكون حكمها الإمكان الذهني (ب، م، ١٤٩، ١٨)
- الضرب الثاني (من الشكل الثالث من القياس) وهو الذي من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية كذلك أيضا إما إن كانت الضرورية هي الكبرى السالبة كانت النتيجة ضرورية مثلها،

- وإن كانت الضرورية هي الصغرى الموجبة كان حكمها على ما كان في الأول من انتاج الإمكان الذهني الذي يعم الممكن السلب (ب، م، ١٤٩، ٢٤)
- الضرب الثالث (من الشكل الثالث من القياس) حكمه كحكم الضرب الأول في كون النتيجة ضرورية إذا كانت الكبرى ضرورية، وممكنة ذهنية إذا كانت الصغرى هي الضرورية (ب، م، ١٥٠، ٥)
- الضرب الرابع (من الشكل الثالث من القياس) فنتيجته على كل حال ممكنة ذهنية لأنها تنعكس فيكون عكسها عن الضرورة إن كانت التي تصير له الكبرى هي الضرورية إلى الإمكان الذهني، وعن الإمكان الذهني إذا كانت التي تصير الصغرى هي الضرورية إلى الإمكان الذهني أيضا (ب، م، ١٥٠، ٧)
- الضرب الخامس (من الشكل الثالث من القياس) وهو من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية إن كانت كبراه ضرورية (فنتيجته ضرورية) وإن كانت صغراه هي الضرورية فنتيجته ممكنة ذهنية (ب، م، ١٥٠، ١١)
- الضرب السادس (من الشكل الثالث من القياس) وهو من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية إن كانت السالبة هي الضرورية كانت النتيجة مثلها ضرورية، وإن كانت الموجبة هي الضرورية حتى تنتج أو لا ضرورية، وتنعكس فتصير ممكنة ذهنية، وتختلط بالمطلقة التي جعل جزؤها كلا فتكون النتيجة ممكنة ذهنية لإختلاط القرينة من ممكنة ذهنية صغرى ومطلقة (ب، م، ١٥٠، ١٤)
- القياس يقتضي ستة عشر ضربا حاصلة من ضرب الصغريات المحصورات الأربع في الكبيريات (هـ، م، ٢٢، ٢٢)
- الضرب الأول (من الشكل الأول) موجبتان كليتان ينتج موجبة كلية كقولنا (كل جسم مؤلف، وكل مؤلف محدث، فكل جسم محدث) (هـ، م، ٢٢، ٢٦)
- (الضرب) الثاني كليتان، والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا (كل جسم مؤلف، ولا شيء من المؤلف بقديم، فلا شيء من الجسم بقديم) (هـ، م، ٢٣، ١)
- (الضرب) الثالث موجبتان والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا (بعض الجسم مؤلف، وكل مؤلف حادث، فبعض الجسم حادث) (هـ، م، ٢٣، ٣)
- (الضرب) الرابع موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا (بعض الجسم مؤلف، ولا شيء من المؤلف بقديم، فبعض الجسم ليس بقديم) (هـ، م، ٢٣، ٤)
- الضرب الأول فينتج موجبة كلية تابعة للكبرى في الضروري واللاضروري (ط، ش، ٤٤٠، ١)
- الضرب الثاني وينتج سالبة كلية كذلك (ط، ش، ٤٤٠، ٣)
- (الضرب) الثالث ينتج موجبة جزئية (ط، ش، ٤٤٠، ٧)
- (الضرب) الرابع سالبة جزئية (ط، ش، ٤٤١، ١)
- الضرب الثاني: بعكس الصغرى، وجعل الصغرى كبرى، والكبرى صغرى؛ لينتجا عكس المطلوب من الأول، ثم عكس النتيجة، لتحصل النتيجة المطلوبة به (ط، ش، ٤٦٠، ٨)

فتصير (أ) ولا في شيء من (ب) و(ب) قد كانت في كل (ج) فترجع إلى الضرب الثالث من الشكل الأول (ف، ق، ٢٥، ١)

- ضروب الشكل الثالث أولها (الضرب) هذا (أ) في كل (ب) (ج) في كل (ب)، ينتج (أ) في بعض (ج) لأن الصغرى وهي (ج) في كل (ب) تنعكس موجبة جزئية فتصير (أ) في كل (ب) و(ب) في بعض (ج) فترجع إلى الضرب الثاني من الشكل الأول (ف، ق، ٢٨، ١)

- في ضروب القياسات المطلقة من القضايا المطلقة في الشكل الأول: أما ضروب الشكل الأول فالمنتج منها أربعة ضروب وإثنا عشر ضرباً غير منتجة، الأول من: موجبتين كليتين كقولنا كل - أب - وكل - ب ج - فنتج موجبة كلية وهي قولنا كل - أج - (ب، م، ١٢٦، ١٤)

- (الضروب) الباقية (من الشكل الأول) غير منتجة وهي التي صفراها سالبة وكبراهها جزئية أو كلاهما (ب، م، ١٣١، ٢٤)

- في ضروب (القياسات المنتجة) من القضايا المطلقة في الشكل الثاني: والمنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة، أيضاً وهي التي كبراهها كلية سواء كانت الصغرى كلية أو جزئية وإحدى مقدمتيه موجبة والأخرى سالبة أيهما كانت وما عداها لا ينتج (ب، م، ١٣٧، ٣)

- ضروب (القياسات المنتجة) من القضايا المطلقة في الشكل الثالث، ... ستة أضرب وهي التي صفراها موجبة وفيها كلية سواء كانت صغرى أو كبرى (ب، م، ١٤٤، ٦)

- ضروبه المنتجة (الشكل الثاني) أربعة: الصغرى كلية موجبة مع كلية سالبة وعكسه ينتجان سالبة كلية والصغرى جزئية موجبة مع سالبة كلية

- بين (ابن سينا) الضرب الثالث: بما بين به الضرب الأول (ط، ش، ٤٦١، ١)

- لم يمكن بيان (الضرب) الرابع بالعكس؛ لأن السالبة الجزئية لا تنعكس، والموجبة الكلية تنعكس جزئية، ولا قياس عن جزئيتين (ط، ش، ٤٦١، ٢)

- القضية التي هي جزء القياس تُسمى مقدمة، وما ينحل إليه المقدمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدًا للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين تُسمى شكلاً، واقتران الصغرى بالكبرى قرينةً وضرباً، والقول اللازم مطلوباً إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق من القياس إليه. والمنتج لهذا القول قياساً (م، ط، ٢٥٤، ٣٢)

- إن المناطق اصطلاحوا على تسمية قضيتي القياس من غير اعتبار الأسوار شكلاً، ومع اعتبارها ضرباً أي نوعاً من أنواع الشكل (ض، س، ٣١، ٢١)

- يشار لمجموع القضيتين بالضرب فيسمى ضرباً (ض، س، ٣١، ٢٤)

- الضرب عبارة عن نوع الشكل بحسب تعاقب الأسوار عليه (ض، س، ٣٢، ٦)

ضروب

- إذا ابتدئت ضروب الشكل الأول من الأخير إلى الأول على ما جرت به العادة في الأكثر. قلت في الضرب الأول كل ما هو (ج) فهو (ب) وكل ما هو (ب) فهو (أ)، ينتج كل ما هو (ج) فهو (أ) (ف، ق، ٢٣، ٩)

- ضروب الشكل الثاني أولها (الضرب) (ب) ولا في شيء من (أ) و(ب) في كل (ج)، ينتج (أ) ولا في شيء من (ج) لأن السالبة الكلية تنعكس

يوجب شيئاً لشيء، ثم يوجب ذلك الشيء لشيء آخر، كقول القائل: النفس لكل ذي حياة، والحياة لكل إنسان... والضرب الثاني الذي يكون واسطته محمولة على حاشيته كليهما. وذلك أن يوجب شيئاً لشيئين، كقول القائل: الحياة لكل إنسان، والحياة لكل حمار. الحياة مشترك في حدّ محمول فيهما جميعاً، وذلك الحدّ هو الحياة... والضرب الثالث الذي يكون حاشيته كليهما محمولتين على واسطته. وذلك أن يوجب شيئاً لشيء، كقول القائل: الحياة لكل إنسان، والضحك لكل إنسان، مشتركين في حدّ موضوع فيهما جميعاً، وذلك الحدّ هو الإنسان (ق، م، ٧٠، ١).

وجزئية سالبة مع موجبة كلية ينتجان جزئية سالبة (و، م، ٢٨٨، ٧)

- اختلفوا في الضروب المنتجة من الشكل الثاني والثالث ف قيل إن بيان إنتاجها موقوف على ردّها للضروب المنتجة من الشكل الأول لوضوح إنتاج الأول بنفسه وهو قول الأكثر. وقيل إن إنتاجها يتبين لذاتها من غير ردّ للأول (و، م، ٢٨٩، ١٨)

- ضروبه المنتجة (الشكل الثالث) ستة الصغرى كلية موجبة مع مثلها أو مع جزئية موجبة ينتجان جزئية موجبة ومع سالبة كلية أو جزئية ينتجان جزئية سالبة وجزئية موجبة مع كلية موجبة ينتج جزئية موجبة ومع كلية سالبة ينتج جزئية سالبة (و، م، ٢٩٨، ٣٠)

- ضروبه المنتجة (الشكل الرابع) خمسة كلية

ضرورة

موجبة مع مثلها أو مع جزئية موجبة ينتجان موجبة جزئية لجواز كون الأصغر أعم من الأوسط المساوي للأكبر فيكون حينئذ الأصغر أعم من الأكبر، وسالبة كلية مع كلية موجبة ينتج سالبة كلية لرده إلى الأول بتبديل المقدمتين وعكس النتيجة، وعكسه ينتج سالبة جزئية لجواز كون الأصغر أعم من الأوسط المندرج مع الأكبر تحت الأصغر فيلزم أيضاً أن يكون الأصغر أعم من الأكبر، وموجبة جزئية مع سالبة كلية ينتج جزئية سالبة لرده إلى الأول بعكس المقدمتين (و، م، ٣٠٤، ٣١)

ضروب القرائن

- إن ضروب القرائن التي منها يكون الصنائع ثلاثة... أحدهما الضرب الذي يكون حاشيته الأولى محمولة على الواسطة، والواسطة محمولة على حاشيته الأخرى. وذلك أن

- لفظ الضرورة وهو الدوام (س، ق، ٣٢، ٧)
- الضرورة تدلّ على وثاقة الوجود (س، ق، ١٦٩، ٨)
- الضرورة قد تكون على الإطلاق، كقولنا: الله تعالى موجود. وقد تكون معلقة بشرط (الضرورة) الشرط إمّا دوام وجود الذات، مثل قولنا الإنسان بالضرورة جسم ناطق، ولنا نعني به أنّ الإنسان لم يزل ولا يزال جسماً ناطقاً، فإنّ هذا كاذب على كل شخص إنساني. بل نعني به أنّه ما دام موجود الذات إنساناً فهو جسم ناطق. وكذلك الحال في كل سلب يشبه هذا الإيجاب. وأمّا دوام كون الموضوع موصوفاً بما وضع معه، مثل قولنا كل متحرك متغير، فليس معناه على الإطلاق، ولا ما دام موجود الذات، بل ما دام ذات المتحرك متحركاً (س، أ، ٣١٠، ١)

- معنى قولنا «بالضرورة» أن يكون الحكم ما دام ذات الموضوع موجودًا (س، ش، ٧١، ٥)
- أمّا لفظة الضرورة وهي الدوام فإنما تستعمل في مواضع: من ذلك أنا نقول: إن الله حي بالضرورة أي دائمًا لم يزل ولا يزال. والثاني أن يكون ما دام ذات الموضوع موجودًا ثم يفسد كقولنا: كل إنسان بالضرورة حيوان أي كل واحد من الناس دائمًا حيوان ما دام ذاته موجودة، ليس دائمًا بلا شرط... وأمّا الثالث فمثل قولنا كل أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة لا دائمًا... والرابع أن تكون الضرورة بالشرط أي ما دام الحمل موجودًا كقولنا: زيد بالضرورة ماش ما دام ماشيًا، إذ ليس يمكن أن لا يكون ماشيًا وهو يمشي. والخامس أن تكون الضرورة وقتًا ما معينًا لا بد منه كقولنا: إن القمر ينكسف بالضرورة لا دائمًا بل وقتًا بعينه (معينًا). والسادس أن تكون الضرورة وقتًا ما ولكن غير معين كقولنا: كل إنسان فإنه بالضرورة متنفّس، أي وقتًا ما ليس دائمًا ولا وقتًا بعينه (مر، ت، ٦٢، ٧)
- الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة إلا أن الوجوب هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم (سي، ب، ١١١، ٢٣)
- إذا شُرطت الضرورة في مقدّمات البرهان الناتج للضروري كان المقول على الكل فيها أخص من المقول على الكل المقدم في فن العبارة (سي، ب، ٢٤٥، ٣)
- الضرورة تقال على ضربين: أحدهما الضرورة الطبيعية التي هي من قبل صورة الموجود... والضرب الثاني الذي من قبل الهيولى (ش، ب، ٤٧٢، ١٦)
- نعلم بالضرورة أن المفهوم من الضرورة غير المفهوم من الدوام (ر، ل، ١٥، ٢)
- إن الضرورة إستحالة الإنفكاك (ه، م، ٥٩، ٣)
- الضرورة أخص من الدوام، لأن كل ضروري، دائم ما دامت الضرورة حاصلة ولا ينعكس؛ إذ من المحتمل أن يدوم شيء إتفاقًا من غير ضرورة؛ فلذلك لما ذكر الضرورة ذكر بعدها الدوام، وقيده باللاضرورة، لئلا يتكرر الضروري (ط، ش، ٣٠٩، ١٧)
- نعني بالضرورة إستحالة إنفكاك المحمول عن الموضوع وهي خمس: الأولى الضرورة والأزلية. الثانية الضرورة الذاتية أي الحاصلة ما دامت ذات الموضوع موجودًا إما مطلقًا أو مقبدة بنفي الضرورة أو الدوام الأزليين؛ والقسم الأول أعم من الثاني وهو من الثالث، والضرورة الأزلية أخص من الأول ومباينة للآخرين. الثالثة الضرورة الوصفية أي الحاصلة من وصف الموضوع إما مطلقًا أو مقبدة بنفي الضرورة الأزلية أو الذاتية أو بنفي الدوام الأزلي أو الذاتي، والقسم الأول أعم من الأربعة الباقية والثاني من الثالثة الباقية والثالث والرابع من الخامس وبينهما عموم من وجه، (وكذا) بين الضرورة الوصفية والذاتية إذ الضرورة الذاتية قد لا تكون بشرط الوصف بأن لا يكون للوصف مدخل في الضرورة... الرابعة الضرورة بحسب وقت معين أو غير معين إما مطلقًا أو مقبدة بنفي الضرورة الأزلية أو الذاتية أو الوصفية أو بنفي الدوام الأزلي أو الذاتي أو الوصفي وعلى كل تقدير فهو وقت الذات أو الوصف. الخامسة الضرورة بشرط المحمول ولا فائدة فيها لضرورة كل محمول بشرط وجوده للموضوع (م، ط، ١٤٢، ١)
- الضرورة والدوام واللاضرورة واللادوام تسمى

تلك الكيفية مادة القضية، واللفظ الدال عليها
يسمى جهة القضية (ن، ش، ١٣، ٨)

ضرورة ذهنية

- الضرورة الذهنية أخص من الخارجية لأن كل ما وجب جزم الذهن بنسبة محمولها إلى موضوعها بمجرد تصوّر طرفيها كان في نفس الأمر كذلك، وإلا ارتفع الإمكان عن البديهيات ولا ينعكس كما في النظريات، ويُعلم منه أن الإمكان الذهني أعم من الخارجي (م، ط، ١٦١، ٤)

ضرورة مشروطة

- الضرورة المشروطة فلما أن يكون شرطها يكون الموضوع موصوفاً بما وضع معه، وقد يكون هذا الوصف دائماً ما دام موجوداً كما قلناه من مثال الإنسان والحيوان (سي، ب، ١١٢، ٩)
- في بيان أقسام الضرورة، ضرورة مطلقة.
(ضرورة) مشروطة. والمطلقة هي التي يكون الحكم فيها لم يزل ولا يزال من غير إستثناء وشرط. وإنما فسّر (ابن سينا) الضرورة بالدوام لكونه من لوازمها كما مر. ثم قسّم المشروطة إلى ما يكون الحكم فيها مشروطاً: إمّا بدوام وجود ذات الموضوع. وإمّا بدوام وجود صفته التي وضعت معه. وإمّا بدوام كون المحمول محمولاً. وهذه الثلاثة هي المشروطة بما تشتمل عليه القضية. وإمّا بحسب وقت معين. وإمّا بحسب وقت غير معين. وهذان مشروطان بما يخرج عن القضية (ط، ش، ٣١١، ٣)

ضرورة مطلقة

- في بيان أقسام الضرورة، ضرورة مطلقة.

(ضرورة) مشروطة. والمطلقة هي التي يكون الحكم فيها لم يزل ولا يزال من غير إستثناء وشرط. وإنما فسّر (ابن سينا) الضرورة بالدوام لكونه من لوازمها كما مر. ثم قسّم المشروطة إلى ما يكون الحكم فيها مشروطاً: إمّا بدوام وجود ذات الموضوع. وإمّا بدوام وجود صفته التي وضعت معه. وإمّا بدوام كون المحمول محمولاً. وهذه الثلاثة هي المشروطة بما تشتمل عليه القضية. وإمّا بحسب وقت معين. وإمّا بحسب وقت غير معين. وهذان مشروطان بما يخرج عن القضية (ط، ش، ٣١١، ٣)

ضرورة وصفية

- الضرورة الوصفية تعتبر لزوم الضرورة للوصف من حيث هو (م، ط، ٢٩٢، ٢)

ضروري

- الألفاظ التي تؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسمى الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن بمحمول القضية، فتدل على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكن وضروري ومحمّل وممتنع وواجب وقبيح وجميل وينبغي ويجب ويحتمل ويمكن وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٨)
- الجهات الأول ثلاث: الضروري والمعكن والمطلق، فإن هذه الثلاث هي التي تدل على فصول الأول (ف، ع، ١٥٧، ١٣)
- الضروري هو الدائم الوجود الذي لم يزل ولا يزال، ولا يمكن ألا يوجد ولا في وقت من الأوقات (ف، ع، ١٥٧، ١٤)

- الضروري يُقال باشتراك الاسم على ثلاثة أنحاء: أحدها الموجود الدائم الوجود الذي لم

وإما أن يقال بحسب العدم المطلق وهو الشيء الذي لا يمكن البتة أن يفرض موجوداً في وقت من الأوقات؛ وإما أن يقال بحسب وجود حمل ما أو عدد حمل ما وهو سلبه (س، ب، ٦٨، ١٩)

- الضروري يظل كليته لشيئين: أحدهما أن يكون واحد من الموضوع ليس الحكم عليه بالمحمول موجوداً، أو يقال أن من الموصوف بالموضوع ما ليس يوصف في زمان بالمحمول. وقد تُحذف جهة الضرورة في العلوم من المقدمات، إستبانة إلى الذهن والعادة (مر، ت، ٢٠٥، ١٤)

- يقال ضروري لما هو على الوصف الذي بحسبه قيل أنه ضروري ولا بد من كونه عليه، وذلك في الوجود والذهن أيضاً (ب، م، ٨٠، ١٨)

- يقال ضروري أيضاً لكل ما وجد وحصل حين وجد وحصل من دائم وغير دائم وممكن وضروري، لأنه حصل على الوصف الذي قيل بحسبه أنه ضروري في وقت وجوده وأمتنع أن لا يكون عليه ولم يمنع مانع من كونه كذلك... فهذا هو الضروري بإعتبار الوجود (ب، م، ٨١، ١٥)

- الضروري في البرهان أعم من الضروري الذي استعملناه في كتاب القياس. فإننا نعني بالضروري هنا ما تكون ضرورته ما دام الموضوع موصوفاً بما وضع معه كان ذلك الوصف دائماً ما دام موجوداً أو لم يكن (سي، ب، ٣٤٤، ٢١)

- المواد الثلاث... هو الممكن والضروري والممتنع (ش، ع، ١٠٢، ٩)

- أجناس ألفاظ الجهات... الضروري وما يتبعه على جهة اللزوم ويُعَدّ معه وهو الواجب

يزل ولا يزال، والثاني الموجود في الموضوع ما دام موضوعه موجوداً مثل الزرقة في العين والفتوسة في الأنف، والثالث الموجود في موضوع أو الموجود في موضوع ما دام هو موجوداً، مثل القعود في زيد، فإنه موجود في زيد ما دام القعود موجوداً أي ما دام زيد قاعداً، وكذلك زيد الموجود ما دام موجوداً (ف، ع، ١٦٢، ١٥)

- يُقسم الضروري إلى الذي بالطبع وبحسب صورة الشيء أو الذي بالقسر (ز، ب، ٢٧٧، ١٨)

- الضروري «الموجود» ما دام ذات الموضوع موجوداً (س، ق، ٣٥، ٩)

- إن غير الموجود كالجنس لأمرين فقط، فإن غير الموجود إما أن يكون دائماً فيكون المحال والضروري العدم، وإما أن يكون غير دائم فيكون المطلق السلب. ولا يدخل فيه غيرهما مما ليس نوعاً لهما (س، ق، ١٦٦، ٨)

- إن الضروري في هذا الفن (الرابع) من المنطق يعنى به معنى أعم من وجوب الوجود (س، ق، ١٦٦، ١٦)

- إن الضروري هو الأمر الذي وجوده يستحق الدوام، إما مطلقاً، وإما عند وجود الشرط، فلا يكون وقت من الأوقات لا يوجد فيه إما مطلقاً وإما عند وجود الشرط (س، ق، ١٦٩، ٦)

- الضروري أيضاً هو الذي لا يمكن أن لا يكون، وهو المحال أن لا يكون (س، ق، ١٧٠، ٤)

- إن الضروري إما أن يقال بحسب الوجود المطلق بلا شرط وهو الشيء الذي لا يمكن البتة أن يفرض معلوماً في وقت من الأوقات؛

والممتنع (ش، ع، ١١٧، ٨)

- الضروري: إما ضروري الوجود وإما ضروري

العدم وهو الممتنع (ش، ع، ١١٧، ٩)

- الضروري يقال على ما بالفعل (ش، ع،

١١٧، ١٤)

- أعني بالضروري جميع أصناف ما يقال عليه

الضروري، أعني الضروري المطلق والضروري

بالإضافة إلى وقت ما... (ش، ق، ١٨٧، ٧)

- الضروري... هو الذاتي (ش، ق،

٢٠٢، ٢٣)

- الضروري هو الشيء الذي هو على حالة ما

وغير ممكن أن يكون بخلاف تلك الحال (ش،

ب، ٤٥٠، ٣)

- نعني بالضروري الشيء الذي لا يمكن أن يوجد

الشيء خلواً منه (ش، ج، ٥٥٤، ٣)

- لا شك أن الضروري أخص من الدائم، فيكون

اللاضروري أعم من اللادائم لا محالة (ر، ل،

١٥، ٧)

- من الناس من فسّر المطلق والممكن

والضروري بتفسير آخر فقال: المطلق هو

الذي دخل في الوجود إما في الماضي أو

الحاضر، والممكن هو الذي يكون بحسب

الاستقبال، والضروري هو الذي يكون بحسب

الأزمنة الثلاثة، ونحن لا نبالي أن نراعي هذه

الاعتبارات وإن كان الأول هو المناسب (ر،

ل، ١٨، ٢)

- الجمهور من المنطقيين لا يفرقون بين

الضروري والدائم. لأن كل دائم كلي، فهو

ضروري؛ فإن ما لا ضرورة فيه، وإن اتفق

وقوعه، فهو لا يمكن أن يدوم متناولاً لجميع

الأشخاص التي وجدت، والذي سيوجد، مما

يمكن أن يوجد. وقد بينا أن كل ضروري فهو

دائم. فالضروري والدائم متساويان في

الكليات. وأما في الجزئيات فقد يختلفان،

كما تمثل به الشيخ في الإنسان الذي يتفق أن

تكون بشرته أبيض من غير ضرورة. والدائم

فيها يعم الضروري وغيره (ط، ش،

٣١٥، ١٣)

- إن الضروري إذا اختلط بغير الضروري، أفاد

التباين الذاتي بين حدي المطلوب، وأنتج

الضروري السالب، وإن إتفقت المقدمتان في

الكيف، فضلاً عن أن تختلفا فيه (ط، ش،

٤٧١، ٦)

ضروري بشرط وجود الذات

- الضروري بشرط وجود الذات هو الذي يجب

أن يكون موصوفاً بالمحمول ما دام موجود

الذات (ر، ل، ١٤، ٨)

ضروري كلي

- الضروري الكلي هو الذي يُحكم فيه بسلب

المحمول أو إيجابه دائماً على كل واحد مما

يوصف بالموضوع وصفاً كيف كان، دائماً أو

غير دائم (مر، ت، ٧١، ٥)

ضروري مشروط

- (الضروري المشروط) ما يشترط فيه دوام وجود

الموضوع (غ، ع، ١١٩، ٢٦)

- (الضروري المشروط) ما شُرط فيه دوام كون

الموضوع موصوفاً بعنوانه، كقولنا: كل متحرك

متغير (غ، ع، ١٢٠، ١)

- (الضروري المشروط) ما يشترط فيه وقت

مخصوص: إما معين أو غير معين. فإن قولنا:

القمر بالضرورة منخفض. مقيد بوقت معين،

وهو وقت وقوعه في ظل الأرض، محجوبًا بذلك عن ضوء الشمس. وقولنا: الإنسان بالضرورة متنفس. فمعناه: أنه في بعض الأوقات، وذلك البعض غير متعين (غ، ع، ١٢٠، ١٣)

ضروري مطلق

- الضروري المطلق خارج عن هذا الممكن (ليس بممتنع في طرفي كونه ولا كونه جميعًا) وداخل في الممكن العامي، لكنه يدخل في هذا الممكن الضروري المشروط (سي، ب، ١١٣، ١٢)

- إنَّ الضروريَّ المطلق هو الذي يجب أن يكون موصوفًا بالمحمول لم يزل ولا يزال (ر، ل، ١٤، ٧)

ضروري موقت

- الضروري الموقت يقال له ممكن أيضًا بالإمكان المطلق من حيث أن ذات الموصوف به لا تقتضيه ولا تمنعه (ب، م، ٨١، ١٠)

ضروريات

- الضروريات المتأخرة عن الشيء تتفاضل في القرب والبعد. وكل ما كان أقرب كان تعريفه للمحدود تعريفًا أكمل، وكل ما كان أبعد كان تعريفه أنقص (ف، ب، ٥٠، ١٥)

- عكس الضروريات فالسالبية الكلية منها تنعكس سالبة ضرورية (سي، ب، ١٣٣، ١٥)

ضروريات مشروطة

- الضروريات المشروطة فالمشروطة بشرط

اتصاف الموضوع بما وصف به قد عرفت إنقسامها إلى ما يدوم الحمل بدوام كون الموضوع موصوفًا بما وصف به، وإلى ما لا يدوم، ولكن لا يثبت إلا عند اتصاف الموضوع بهذا الوصف، والتي يدوم محمولها ما دام الموضوع موصوفًا فقد يكون اتصاف موضوعها بذلك الوصف ما دام موجودًا، وقد لا يكون ما دام موجودًا، بل يعرض ذلك الوصف ويزول والذات باقية (سي، ب، ١٢٧، ٣)

- الضروريات المشروطة بشرط وقت سواء كان ذلك الوقت من أوقات اتصاف الموضوع بالوصف الذي وضع معه أو وقتًا آخر فلا يخلو إما أن يكون ذلك الوقت معيَّنًا أو غير معيَّن. فإن كان معيَّنًا فطريق أخذ النقبض فيها أن يقصد قصد ذلك الزمان بعينه في القضيتين، وإن لم يكن الزمان معيَّنًا فنقبضها كنقبض الوجودي لا غير (سي، ب، ١٢٨، ١١)

ضروريات وهمية

- أما الضروريات الوهمية فإنها بالحرى أن تكون أقوى من المشهورات، لا في النفع، بل في شدة إزعاج النفس الغير المقومة لها (س، ب، ٢٠، ١٩)

ضرورية

- القضايا ذوات الجهات الأول ثلاث: ضرورية وممكنة ومطلقة (ف، ع، ١٥٧، ١٨)

- (القضية) التي جهتها ضرورية هي التي تُقرَّنُ بها لفظة الاضطرار، كيف كانت مادتها ضرورية كانت أو ممكنة، كقولنا زيد باضطرار يمشي فإنها اضطرارية في الجهة ممكنة المادة (ف، ع، ١٥٨، ٥)

لانعكاس الخاص (ن، ش، ٢٠، ٧)

ضرورة مطلقة

- الضرورية المطلقة وهي التي يُحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للمحمول أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجوداً (ن، ش، ١٣، ١٣)

- الضرورية المطلقة وهي ما يجب محمولها لموضوعها ما دامت ذاته كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة (و، م، ١٣٧، ٦)

- الضرورية التي لم تقيد ضرورتها بقيد زائد على ذات الموضوع كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة، وتسمى هذه في الإصطلاح ضرورة مطلقة (و، م، ١٤٦، ٨)

- الدائمان وهما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والعامتان وهما المشروطة العامة والعرفية العامة، فذهب كثير منهم إلى أنها تنعكس إلى أخص من المطلقة العامة وهي الحينية (و، م، ٢٣٨، ٢٥)

ضلالة

- الضلالة أيضاً تكون من قبل التشابه، والتشابه إنما يقع في اللفظ. فأما التي تكون من العرض فلأنها لا تقدر على تمييز ما هو واحد بعينه وما يختلف، وما هو واحد وكثير، ولا على تمييز أصناف الحمل. وجميع هذه أعراض للأمور (أ، س، ٨١٣، ٨)

ضمائر

- الضمائر والموصولات وأسماء الإشارات ونحوها ليست جزئية لأنها في أصل وضعها كلية عقلاً، وإنما عرضت لها الجزئية عند

- الضرورية القريبة، إذا حُدَّ بها الشيء، عرِّفت، أما الذي لا يوجد شيء أقدم منه فتعريفًا تامًا، وأما ما يمكن أن يوجد شيء أقدم منه، فتعريفه تعريف قريب من التام (ف، ب، ٥٠، ١٢)

- الضرورية القريبة يُمكن أن تنتقل منها أجزاء الحدّ الأقدم. وكلما كانت المتأخرة أقرب، كانت النقلة منها إلى الأقدم أسهل وأسرع، على أن تُجعل المتأخرة دلائل على المتقدمة (ف، ب، ٥٠، ١٨)

- ما ليست ضرورية، فليس يُمكنُ النقلة منها إلى الأقدم إلا بعسر أو بالعرض (ف، ب، ٥٠، ٢١)

- شروط مقدمات البرهان وهي أربعة أن تكون صادقة وضرورية وأولية وذاتية (غ، م، ٦٢، ٢٠)

- الضرورية فنعني بها أن تكون مثل الحيوان للإنسان لا مثل الكاتب للإنسان (غ، م، ٦٣، ٣)

- الضرورية... منها ضرورية بإطلاق... ومنها ضرورية لا بإطلاق (ش، ع، ٩٨، ١٨)

- الأصناف المنتجة من المطلقة وغير المنتجة على عدد المنتجة وغير المنتجة من الضرورية (ش، ق، ١٧٥، ١٦)

- الضرورية لا يخطر... بالبال (إمكان عدمها في الأقل من الزمان المستقبل) لأن الذهن يشعر فيها بالنسبة الذاتية التي بين المحمول والموضوع (ش، ق، ١٩٩، ١٩)

- الضرورية والدائمة المطلقتان فتعكسان دائمة كلية (ن، ش، ١٩، ٨)

- الضرورية أخص البسائط والوقفية أخص المركبات الباقية ومتى لم تنعكسا لم تنعكس شيء منها لما عرفت أن انعكاس العام مستلزم

الإستعمال بواسطة أمور صاحبها (و، م،
(٢٠، ٧٨)

ضمير

- الضمير . . . هو قياس تُذكر صغراه فقط وتطوى
الكبرى، إما لظهوره والاستغناء عنها كقولك
في التعاليم: خطأ [أ ب] و[أ ج] خرجا من
المركز إلى المحيط، فهما إذن متساويان، فقد
حُذفت الكبرى. وإما لإخفاء كذب الكبرى إذا
صُرِّح بها كلية كقول الخطابي: هذا الإنسان
يطوف بالليل فهو إذن مخلط. ولو صُرِّح
بالكبرى لعلّه ما كان يجب هذه النتيجة (مر،
ت، ١٩٠، ١٥)

- الضمير: وهو قياس حُذفت مقدّمته الكبرى،
إما لظهورها والاستغناء عنها كما يقال في

الهندسة خطأ أ ب أ ج خرجا من المركز إلى
المحيط، فهما إذن متساويان، وإما لإخفاء
كذب الكبرى كقول الخطابي هذا الإنسان
يخاطب العدو فهو إذن خائن مُسلم للثغر، ولو
قال كل مخاطب للعدوّ فهو خائن لشعر بكذبه
ولم يسلم (سي، ب، ٢١٥، ١٣)

- كل تصديق . . . يكون بالقياس وما يجانس
القياس . . . هو المسمّى ضميرًا (ش، ق،
٣٥١، ٧)

- الضمير والعلامة . . . ليس هما شيئًا واحدًا لأن
الضمير يكون من المقدمات المحمودّة (ش،
ق، ٣٥٨، ١٥)

- الضمير في صناعة الخطابة أشرف من المثال
(ش، ج، ٥١٤، ١٠)

مركزية كويت علوم

(قضية) مخصوصة. و(الألف واللام) تدل
بالإشتراك على الأحوال الثلاثة (ط، ش،
(١٢، ٢٧٦)

ط

طبائع الاجناس

- طبائع الأجناس أقدم عندنا من طبائع الأنواع،
أعني بالقياس إلى عقولنا الإدراك المحقق لها
(س، ب، ٥٦، ٧)

طبائع

طبائع الاضداد

- طبائع الأضداد كالسواد والبياض لا تتضايّف؛
وتجد الجوار والجوار لا يتضادان (س، م،
(٦، ١٣٨)

طبائع الانواع

- إنّ طبائع الأنواع أعرف من طبائع الأجناس في
الطبيعة وإن كان الجنس أقدم بالطبع من النوع
(س، ب، ٥٦، ٦)

طبائع جزئية

- الطبائع الجزئية التي ليست ذاتية لنظام العالم
تقصد الطبائع الشخصية. والجنس داخل في
القصد بالضرورة أو بالعرض (س، ب،
(٤، ٥٦)

طبائع كلية

- الطبائع الكلية المعسكة لنظام العالم تقصد
الطبائع النوعية (س، ب، ٥٦، ٣)

طبائع نوعية

- الطبائع الكلية المعسكة لنظام العالم تقصد
الطبائع النوعية (س، ب، ٥٦، ٣)

- المعاني التي لا تمنع مفهوماتها وقوع الشركة
فيها قد توجد من حيث هي هي، لا من حيث
إنها واحدة أو كثيرة، أو جزئية أو كلية، أو
موجودة أو غير موجودة؛ بل من حيث تصلح
لأن تكون معروضات لهذه المعاني، وتصير
بحسب عروضها واحدة، أو كثيرة، أو جزئية،
أو كلية، أو موجودة أو غير موجودة وحيث
يكون العارض والمعرض شينين لا شيئاً
واحداً؛ فإنها تسمى من حيث هي كذلك
طبائع، أي طبائع أعيان الموجودات
وحقائقها. وهي التي تسمى بالكلي الطبيعي.
ويسمى عارضها الذي يجعلها واقعاً على
كثيرين بالكلي المنطقي والمرتب منهما بالكلي
العقلي (ط، ش، ٢٠٤، ١٤)

- إنّ المعاني الأصلية التي سميها بالطبائع،
فإنها من حيث هي، لا كلية، ولا جزئية، ولا
عامة، ولا خاصة، ولا كثيرة، ولا واحدة.
وإنما تصير شيئاً من ذلك بانضياف لاحق إليها
يخصصها به، فلا تخلو تلك الطبائع: إما أن
يحكم عليها من حيث هي أو يحكم عليها مع
لاحق يقتضي تعميم الحكم، أو تخصيصه، أو
مع لاحق يجعلها واحداً شخصياً معيّناً.
ويحصل من الأول قضية مهمة. ومن الثاني
(قضية) محصورة كلية أو جزئية. ومن الثالث

طبع

- الطبيعة تقصد بفعلها غاية (ش، ب،
(٤٧٢، ١٥)

- ... إن الصناعة والطبيعة كليهما إنما يفعلان
لمكان شيء من الأشياء، وهو الخير الذي تؤمه
الصناعة والطبيعة (ش، ب، ٤٧٣، ٥)

طبيعة شخصية

- إن الطبيعة الشخصية على الإطلاق لا تعلق لها
في الوجود بوجود الطبيعة الكلية، من حيث هي
كلية، حتى لا بد من أن تكون شركة؛ وأما
الطبيعة الكلية فهي متعلقة بشخص ما لا محالة
(س، م، ٩٧، ٧)

طبيعة كلية

- إن الطبيعة الشخصية على الإطلاق لا تعلق لها
في الوجود بوجود الطبيعة الكلية، من حيث هي
كلية، حتى لا بد من أن تكون شركة؛ وأما
الطبيعة الكلية فهي متعلقة بشخص ما لا محالة
(س، م، ٩٧، ٨)

طبيعيات

- غالب الطبيعيات إنما هي عادات تقبل التغير،
ولها شروط وموانع (ت، ر، ٢٢، ٢٠)

طرد

- طرد ذلك الحكم (الذي أوجبه العلة) أو
إجراؤه في المعلولات هو تصفّحه في واحد
واحد من الأشياء التي تحت الأمر المفروض
علة (ف، ق، ٤٨، ١٠)

- الإستقراء المعكوس، وهو الذي يكون على
عكس التقيض للمطلوب. وذلك الأول يسمونه
طردًا، وهذا الثاني يسمونه عكسًا، ويسمّون

- يُقال إن شيئًا يتقدّم شيئًا آخرَ على خمسة أنحاء:
إما بالزمان وإما بالطبع وإما بالمرتبة وإما
بالفضل والشرف والكمال وإما بأنه سبب وجود
الشيء (ف، د، ٦٦، ٩)

- معًا يُقال على أنحاء أربعة: أحدهما في
الزمان، وهما اللذان وجودهما في الآن واحد،
واللذان بعدهما من الآن بُعد واحد في الماضي
والمستقبل. والثاني بالطبع، وهو أن يكون
الشيئان متكافآن في لزوم الوجود، من غير أن
يكون ولا واحد منهما سببًا لوجود الآخر، مثل
الضعف والنصف. والثالث هما الشيئان اللذان
يشتمل عليهما مكان واحد بعينه في العدد، مثل
أن يكون جسمان في مكان ما واحد بالعدد،
مثل أن يكون زيد وعمرو في بيت واحد أو
مدينة واحدة؛ وذلك بأحد وجهين: إما ألا
يكون بين نهايتيهما بُعد أصلاً، وهذان هما
أخرى بمعنى معًا في المكان، وإما أن يكون
بينهما بُعد ما؛ وأما المكان الأول، فلا يمكن
أن يشتمل على الجسمين إلا على رأي من
يُجوّز تداخل الجسمين وتطابق كليتيهما.
والرابع هما الشيئان اللذان بعدهما في
الترتيب عن مبدأ ما معلوم بُعد واحد بعينه،
كان ذلك في المكان أو في القول (ف، م،
١٣٠، ١٦)

- الطبع: هو كل حياة يُستكمل بها نوع من
الأنواع، فغلية كانت أو إنفعالية، وكأنها أعم
من الطبيعة (غ، ع، ٢٩٩، ١٨)

طبيعة

- الطبيعة تقصد الكامل المحصل الذي هو الغاية
(س، ب، ٥٥، ٢٤)

العلامة علة (س، ق، ٥٧٥، ١٧)

- «الطرد» فهو أنه حيث وُجدَ الحد وُجدَ المحدود، فيكون الحد مانعًا. فإذا بُين وجود الحد، ولا محدود، لم يكن مقررًا، ولا مانعًا، بل دخل فيه غيره (ت، ر، ٣٨، ٢٤)

- معنى الطرد أنه كلما وُجدَ الحد وُجدَ المحدود (و، م، ١١١، ١٤)

- الطرد يستلزم المنع والعكس يستلزم الجمع (و، م، ١١١، ٢٦)

طرد وعكس

- إن وجدناه مساويًا للمحدود، من وجهين، فهو الحد، ونعني بأحد الوجهين: الطرد والعكس، والتساوي مع الاسم في الحمل. فمهما ثبت الحد إنطلق الاسم، ومهما انطلق الاسم حصل الحد. ونعني بالوجه الثاني: المساواة في المعنى، وهو أن يكون دالًا على كمال حقيقة الذات، لا يشذ منها شيء (غ، ع، ٢٧٦، ١٨)

- الطرد هو أن يثبت الحكم لكل ما يوجد له هذا المعنى المتشابه فيه، والعكس هو أن يعدم الحكم في كل موضع لا يوجد فيه هذا المعنى (سي، ب، ٢١٢، ١٨)

- مرجع الطرد والعكس إلى الاستقراء، فما لم تستقر الجزئيات لا يتصور القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه وفيه من الوهن والضعف ما نبهنا عليه (سي، ب، ٢١٣، ٢)

- (طردًا وعكسًا) أي ثبوتًا وعدمًا (ه، م، ٥٧، ٢٣)

- «الطرد» هو «تحقق المحدود مع تحقق الحد»

و«العكس» هو «انتفاء المحدود مع انتفاء الحد» (ت، ر، ٤٤، ١٦)

- «الطرد والعكس» فلا معنى له غير تلازم الحكم والعلّة وجودًا وعدمًا، ولا بدّ في ذلك من «الاستقراء» (ت، ر، ٢٠٩، ١)

- الطرد يستلزم المنع والعكس يستلزم الجمع (و، م، ١١١، ٢٧)

طرف

- الطرف الذي هو موضوع المطلوب يسمى حدًا أصغر (س، ق، ١٠٧، ١٦)

طرفان

- جزءا المطلوب اللذان هما الموضوع والمحمول يُسميان في المُجْتَمِع طرفين وحدّين (ب، م، ١١١، ١٢)

طلبة

- الأمر والتضرع والطلبة أشكالها في العربية واحدة، وإنما تختلف بحسب القائل والمقول له (ف، ع، ١٣٩، ١٤)

- (القول) إذا كان من رئيس إلى مَرُوس كان أمرًا، وإذا كان من مَرُوس إلى رئيس كان تضرعًا، وإذا كان من المساوي إلى المساوي كان طلبًا. والنداء مشترك يُستعمل في الثلاثة الباقية، وكل واحد من تلك الثلاثة مركّب من اسم وكلمة مستقبلية (ف، ع، ١٣٩، ١٦)

- أما الجازم فيصير إيجابًا وسلبًا والأمر يصير أمرًا ونهيًا وكذلك التضرع والطلبة، إلا أن هذين ليس لكل واحد من متقابليه اسم يخصّه في اللسان العربي (ف، ع، ١٤٠، ٣)

ظ

ظن

- يكون الظن بالصدق أو بالكذب، ويمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه؛ وهذا هو الاعتقاد في المقدمات غير ذوات الأوساط وليس هو ضروريًا (أ، ب، ٤٠٣، ٥)
- الظن هو شيء غير ثابت (أ، ب، ٤٠٣، ٧)
- الظن هو طريق ومسلك توقف به على الأشياء الممكنة بنوسط أشياء غير ممكنة مشتهرة بالصدق لا ضرورية (ز، ب، ٢٦٧، ٩)
- الظن موضوعه الحقيقي الأمور الممكنة المتغيرة التي لا تضبط، فيكون حال الأمر بحسب القياس على الموجود حال الرأي فيه بحسب القياس إلى الصحة. وقد يكون الظن المركب بالجهل المركب واقعًا أيضًا في الأمور الضرورية والاعتقاد المؤكد ليس يجب، من حيث هو مؤكد، أن لا يعدّ في الظن. فتكون ثلاثة أشياء من جملة ما عددناه داخلية في اعتبار الظن: أحدها الاعتقاد بالشئ الموجود مثلاً أنه موجود، والاعتقاد معه أنه لا يمكن أن لا يكون موجودًا مع جواز استحالة هذا الاعتقاد بالشئ الموجود. فإنّ هذا بالحقيقة ليس علمًا، بل ظنًا. والثاني الذي سميناه الظن الصادق المركب بالجهل المركب، والثالث الذي سميناه الظن الصادق المركب بالجهل البسيط. وتترك هذه كلها في شيء واحد وهو

- أنه: عَقْدٌ في الشيء أنه كذا، ممكن أن يلحقه العقد أنه لا يكون كذا (س، ب، ١٩٠، ٢)
- ما دون اليقين فأكثره ظن، والظن مخلوط دائمًا بشك قوي أو ضعيف (س، ج، ١١، ٧)
- ما هو بالحقيقة مصادرة على المطلوب الأول، وأنه هو الذي يكون حداه بعينه حدي المطلوب. وأمّا الذي بالظن، فهو الذي يخالف حداه في الحقيقة حدي المطلوب، لكنّه يؤخذ في الظن مكانه، ويقال لمستعمله إنك سواء أخذت ذلك أو أخذت هذا بدله (س، ج، ٣٣٣، ١٠)
- الظن الحق هو رأي في شيء أنه كذا، ويمكن أن لا يكون كذا (مر، ت، ٢٦٣، ٨)
- اليقين في النظريات أعزّ الأشياء وجودًا. وأمّا الظن فأسهلها منالًا، وأيسرها حصولًا (غ، ع، ١٧٦، ١١)
- الظن الحق هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه يمكن أن لا يكون كذا (سي، ب، ٢٧٥، ٥)
- لا يجتمع علم وظن في شيء واحد لشخص واحد لأن العلم يقتضي رأيًا ثابتًا، والظن رأي غير ثابت (سي، ب، ٢٧٥، ١٥)
- كل ما يقع به لإنسان ما علم فقد يمكن أن يقع به لآخر ظن (ش، ق، ٤٥١، ١)
- الظن الصادق... يكون أولاً وبالذات للأمور الممكنة (ش، ب، ٤٥٠، ٤)
- الظن منه صادق ومنه كاذب (ش، ب، ٤٥٠، ٩)
- الظن... هو أن يُعَقَّد في الشيء أنه كذا أو ليس كذا (ش، ب، ٤٥٠، ١٦)
- الظن الصادق والكاذب قد يكونان في شيء واحد، وأحدهما مخالف للآخر بالماهية (ش،

(ب، ٤٥١، ١١)

أعني الجهل المركب. وعلى غير الجازم الذي يرجح فيه أحد طرفي النقيض على الآخر، مع تجويز الطرف الآخر جميعًا. ويطلق تارة على الأخير من هذه الأقسام وحده، وهو المُسمى بالظن الصرف (ط، ش، ٤٠٦، ١٢)

ظن غالب

- متى لم تُكْمَل التجربة بالتكرار في الأشخاص والأوقات والأحوال المختلفة في غير السبب الموجب المتفقة في السبب الموجب لم تفد علمًا كليًا يقينًا بل ظنًا غالبًا (ب، م، ٢١٤، ٢١)

- الإقناع تصديق بالشيء مع إعتقاد أنه يمكن أن يكون له عناد وخلاف، إلا أن النفس تصير بما تسمعه من هذا الفن أميل إلى التصديق به من عناده وخلافه، وذلك هو الظن الغالب (ب، م، ٢٦٩، ١٣)

ظن مكتسب

- كل صنف من العلم المكتسب والظن المكتسب إذا كان إكتسابه ذهنيًا فهو بعلم أو بظن سابق، سواء كان بتعلم من الغير أو باستنباط من النفس (س، ب، ١٥، ٤)

ظن وعلم

- الظن والعلم ليسا شيئًا واحدًا (أ، ج، ٧، ٦٦١)

ظنون صرفة

- إنَّ الظنون الصرفة إنما تفيد القياسات المعمول منها في الأمور الجزئية (س، ج، ١٠، ٦)

... الظن الصادق والعلم يكونان واحدًا بمعنى واحد من المعاني التي يقال عليها اسم الواحد، ولا يكونان واحدًا بمعنى آخر. وذلك أنهما قد يكونان واحدًا بالموضوع، ولا يكونان واحدًا من جهة الاعتقاد (ش، ب، ٤٥١، ١٣)

- لا يمكن أن يكون لإنسان واحد في شيء واحد علم وظن معًا (ش، ب، ٤٥١، ٢٠)

- الظن منه صادق، وهو الظن الممكن الأكثر، ومنه كاذب وهو الظن الممكن الأقل. والصادق أفضل من الكاذب (ش، ج، ٦٤١، ١٦)

- قد يكون ظن أفضل من ظن (ش، ج، ٦٤١، ١٨)

- قد يطلق الظن بإزاء اليقين: عليهما، وعلى المظنون الصرف، لخلوها: إمَّا عن الثبات وحده. أو عنه وعن المطابقة. أو عنهما وعن الجزم (ط، ش، ١٧٢، ٤)

- إنَّ الظنَّ قد يطلق بإزاء اليقين على الحكم الجازم. والمطابق الغير المستند إلى علته، كاعتقاد المقلد. وعلى الجازم الغير المطابق، أعني الجهل المركب. وعلى غير الجازم الذي يرجح فيه أحد طرفي النقيض على الآخر، مع تجويز الطرف الآخر جميعًا. ويطلق تارة على الأخير من هذه الأقسام وحده، وهو المُسمى بالظن الصرف (ط، ش، ٤٠٦، ٦)

ظن صرف

- إنَّ الظنَّ قد يطلق بإزاء اليقين على الحكم الجازم. والمطابق الغير المستند إلى علته، كاعتقاد المقلد. وعلى الجازم الغير المطابق،

ع

- العارضُ فأعني به ما ليس من ضرورته أن يُلازمَ بل يُتصوّر مفارقتَه إمّا سريعًا كحُمرة الخجل أو بطيئًا كصفرة الذهب وزرقة العين وسواد الزنجي، وربما لا يزول في الوجود كزرقة العين ولكن يمكن رفعه في الوهم (غ، ص، ١٤، ١)

- من الكلية ما قد يتصوّر معناه فقط، بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده، ويكون كل ما يقارنه زائدًا عليه، ولا يكون معناه الأول مقولاً على ذلك المجموع، بل جزء منه. ومنها ما يتصوّر معناه، لا بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده، بل مع تجويز أن يقارنه غيره، وأن لا يقارنه. ويكون معناه الأول مقولاً على المجموع حال المقارنة. وهذا الأخير قد يكون غير متحصل بنفسه، بل يكون مبهمًا محتملاً لأن يقال على أشياء مختلفة الحقائق، وإنما يتحصل بما ينضاف إليه فيتخصص به، فيصير هو بعينه أحد تلك الأشياء. وقد يكون متحصلًا بنفسه أو بما ينضاف إلى المعنى المذكور قبله، ولا يكون بهما، ولا محتملاً لأن يقال على أشياء مختلفة الحقائق. بل يقال - حين يقال - على أشياء لا تختلف إلا بالعدد فقط. وهذان يشتركان في أن المعنى الأول يقال على الحاصل بعد لحوق الغير به إلا أن اللاحق معطٍ لقوام ذلك المعنى في الصورة الأولى، ويسمى «فصلاً» أو لاحق به بعد التقوم في الصورة الأخيرة ويسمى «عارضاً». فالكلّي يسمى بالإعتبار الأول: «مادة». وبالإعتبار الثاني: «جنساً». وبالإعتبار الثالث: «نوعاً» (ط، ش، ٢٢٩، ٢١)

عارض ذاتي

- يقال الذي بذاته من جهة أخرى، فإنه إذا كان

عارض

- العارضُ غير العَرَض وغير ما بالعَرَض. فإنّ العارض يُقال على كَيْفِيَّات ما توجد في شيء ما إذا كانت قليلة المكث فيه سريعة الزوال، مثل الغضب وغيره (ف، ح، ٩٦، ٢٠)

- إن من الصفات ما يصح سلبه وجودًا، ومنها ما يصح سلبه توهمًا لا في الوجود، ومنها ما يصح سلبه توهمًا مطلقًا، ومنها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض، ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتي، لكن يتميز من العارض بأنّ الذهن لا يوجب سبق ثبوت ما الذاتيّ له ذاتيّ قبل ثبو الذاتيّ، بل ربّما أوجب سبق ثبوت الذاتيّ. وأمّا العرض فإنّ الذهن يجعله تاليًا، وإن وجب ولم ينسلب (س، د، ٣٧، ٢)

- العارض هو الذي قد وصف به الشيء، إلا أنه ليس يجب أن يوصف به الشيء دائمًا (س، ش، ١٤، ٣)

- يشترك اللازم والعارض في أن كل واحد منهما خارج عن حقيقة الشيء، لاحق بعدها (س، ش، ١٤، ٦)

- مثال العارض شيب الإنسان وشبابه وغير ذلك من أحوال تعرض له، وكل شيء بسيط في الحقيقة والماهية فلا مقومات له، ولا يلتفت إلى ما يقولون ويساعدهم عليه في العلم الظاهر (س، ش، ١٤، ١٢)

في شيء منه، كقول القائل: كل إنسان حيي،
وقوله: ليس أحد من الناس بحيي (ق، م،
٦٣، ٩)

- العام هو الذي تشابه به عدة أعيان، والعين هو
الذي لا يمكن أن يقع به تشابه بين اثنين أصلاً،
مثل زيد وعمرو (ف، ق، ٧٢، ١)

- العام لا يُحمل عليه الفصل، ولا العَرَضُ
المقابل لَعَرَضٍ يخص واحداً مما تحته قد جعل
له بحسبه إعتبار وإسم، كما لا يقال: والفرق
بين الحيوان وبين الإنسان أو بين الحيوان
والحيوان الصحيح أن الحيوان أعجم أو مريض
والإنسان ناطق أو الآخر صحيح (س، م،

١٨٣، ٢)

- إنَّ العام قد يكون مقوِّماً للشيء وقد يكون
عَرَضاً (س، ب، ٩، ٢)

- أصناف العام أربعة: اللازم للشيء كله، ويكون
لغيره. واللازم لبعض الشيء - كالأنوثة لبعض
الناس - وقد يكون لغيره. والعارض للشيء
كله، وقد يكون لغيره. والعارض لبعض الشيء
وقد يكون لغيره كالمتحرك لبعض الحيوان
(س، ش، ٢٠، ٦)

- إنَّ العام في المعنى الجنسي جار مجرى
الموضوع ويشق من المادّة وما يجري مجراه.
والخاصّ المضاف إليه هيئة وصورة يتصوّر بها
الموضوع، فيقوم منهما ثالث قياماً طبيعياً.
وأما في هذا المعنى الثاني فإنَّ العام هو الهيئة
والصورة للخاص، والخاص هو المتصوّر
بالعام أو كلاهما هيئة وصورة لشيء ثالث
(س، ش، ٢٣، ٢٤)

- لا يكون لذلك العام قوام إلا بهذا الخاص حتى
لو لم يقترن به هذا الخاص لم يتصوّر حصوله
بالفعل فيكون العام بالنسبة إلى ذلك المركّب

شيء عارضاً لشيء، وكان يؤخذ في حدّ
العارض: إمّا المعروض له كالأنف في حدّ
الفتوسة، والعدد في حدّ الزوج، والخط في
حدّ الاستقامة والانحناء، أو موضوع
المعروض له كالخارج بين المتوازيين
لمساوي زواياه من جهة لقائمتين، أو جنس
الموضوع المعروض له بالشرط الذي نذكر.
فإنَّ جميع ذلك يقال له إنّه عارضٌ ذاتيٌّ
وعارضٌ للشيء من طريق ما هو هو (س، ب،
١٩، ٧٣)

عارض عام

- العارض العام فإنّه قد يكون بالقياس إلى
الجنس خاصّة، وبالقياس إلى النوع عَرَضاً عامّاً
(س، د، ١١٠، ١٨)

عالم

- العالم: هو مجموع الأجسام الطبيعية البسيطة
كلها. ويُقال (عالم) لكل جملة موجودات
متجانسة، كقولهم: (عالم الطبيعة) و(عالم
النفس) و(عالم العقل) (غ، ع، ٣٠٢، ٢٣)

عام

- العام لها كلّها (الألفاظ الخمسة) هو أنها تُحمل
على كثيرين، غير أن الجنس يُحمل على
الأنواع والأشخاص؛ والفصل أيضاً يُحمل
على ذلك المثال؛ والنوع يُحمل على
الأشخاص التي تحته، والخاصّة تُحمل على
النوع التي هي له خاصّة، وعلى الأشخاص
التي تحت ذلك النوع؛ والعَرَضُ يحمل على
الأنواع وعلى الأشخاص (في، أ، ١٠٥١، ٥)
- العام أن يكون الشيء في كل شيء، ولا يكون

واحد» كقوله: ليس أحد من الناس بحي. ومنها «لا كل» كقوله: ليس كل الناس بحي (ق، م، ٣٦، ٦)

- إذا وُجد العام ليس يلزم أن يوجد الخاص كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام (ش، ع، ١٠٤، ٢)

- إذا وُجد الخاص وُجد العام وليس بنعكس ذلك (ش، ع، ١٣٠، ٨)

- العام متقدم... بالطبع على الخاص (ش، ع، ١٣٠، ٨)

- يلزم من وجود الخاص وجود العام المطلق، أي حصة المعين من ذلك العام، كما يلزم من وجود «هذا الإنسان» وجود «الإنسان»، ومن وجود «هذا الإنسان» وجود «الإنسانية» و«الحيوانية» القائمة به (ت، ر، ١٦٠، ٧)

عامتان

- (القضيتان) الدائمتان وهما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والعامتان وهما المشروطة العامة والعرفية العامة، فذهب كثير منهم إلى أنها تنعكس إلى أخص من المطلقة العامة وهي الحينية (و، م، ٢٣٨، ٢٦)

عامية

- العامية هي على طريق التناسب في كل ما هو موافق للجنس الذي هو تحت العلم (أ، ب، ٣٣٨، ١١)

- العامية فبمنزلة القول بأنه إذا نقص من المتساوية متساوية تكون الباقية متساوية (أ، ب، ٣٣٨، ١٣)

- أعني بالعامية مثل أن القول على كل شيء إما موجبة وإما سالبة (أ، ب، ٤٠٠، ١٠)

جنسًا له والخاص فصلًا (سي، ب، ٨٢، ١٦)
- القسم الذي ليس العام محمولاً فيه على الخاص فهو أن يكون الخاص عارضاً لشيء من أنواعه كالنغم إذا قيس إلى موضوع العلم الطبيعي (سي، ب، ٢٥٤، ٨)

- العام بالجملة سواء كان جوهرًا أو عرضًا هو الذي يقال على موضوع (ش، م، ٩، ٥)

- إن الكلّي أخص من الجنس لأنه جنس الجنس، وجنس الجنس أخص من مطلق الجنس لأنه فرد من أفراد مطلق الجنس، ولا يجوز تعريف العام بأحد خواصه، أي أفراد كتعريف الحيوان بالإنسان مثلاً، فلا يجوز تعريف الجنس بالكلّي (هـ، م، ٤٤، ٧)

- «الكلّي الطبيعي في الخارج» فمعناه أن ما هو كلّي في الذهن هو مطابق للأفراد الموجودة في الخارج مطابقة «العام» لأفراده (ت، ر، ١٤٤، ٦)

- يلزم من وجود الخاص وجود العام المطلق، أي حصة المعين من ذلك العام، كما يلزم من وجود «هذا الإنسان» وجود «الإنسان»، ومن وجود «هذا الإنسان» وجود «الإنسانية» و«الحيوانية» القائمة به (ت، ر، ١٦٠، ٧)

- من علم العام فقد علم شموله لأفراده (ت، ر، ٨٦، ٢٧)

عام وخاص

- العام والخاص هما الكل والبعض (ق، م، ١١، ١٠)

- الكلام الذي يفرق بين العام الذي هو الكل، وبين الخاص الذي هو البعض أربعة: منها «كل» كقول القائل: كل إنسان حي. ومنها «بعض» كقوله: بعض الناس حي. ومنها «ولا

عبارة

- العبارة وما قام مقامها وأعانها على وجوه،
فمنها العبارة الشعرية، ومنها العبارة البلاغية،
ومنها العبارة العلمية (ف، ب، ٨٧، ٣)

عجبة

- العُجبة هي أن يجعل المجيب من قِبَل اللغة
أعجمي اللفظ. والآخر هو أن يكون القول
الواحد بعينه مرارًا كثيرة (أ، س، ٧٥٥، ١٥)

عد

- العدُّ تقدير المنفصل (س، م، ١٣٢، ١٤)

عدد

- وجدنا بعد أعيان الأشياء أشياء لا صفة بها
كالواحد والاثني والعرض والطول وما أشبه
ذلك. فالتمسنا لذلك إسمًا جامعًا، وجدناه
العدد. وهو كل شيء يقع عليه كم (ق، م،
١٠، ١)

- العدد منه المنظوم ومنه المقطوع. فالمنظوم ما
كان بعضه ملصقًا ببعض، وذلك الخط والبسيط
والجثة والوقت والمكان. والمقطوع ما كان
بعضه مباینًا لبعض، وذلك الحساب والكلام
(ق، م، ١٢، ١٦)

- إن العدد يضم... أين ومتى. لأنَّ أين ومتى
يُخبران عن المكان والوقت من باب العدد (ق،
م، ٢٠، ٤)

- العدد لما كان في غاية البُعْد عن العلم الطبيعي
لم يكن في شيء منه عُسرٌ أصلاً، فلذلك لم يقع
فيه اختلاف أصلاً (ف، ج، ٣٣، ٢٣)

- لأنَّ خواص هيئات العدد، كالفردية،
والزوجية، والتربيع، والتكعيب،

والثلاث، وغير ذلك، ليست هي بأعداد، ولا
أيضًا فصول للأعداد، بل عوارض تعرض
لأنواعها لازمة، كما تحقق في الفلسفة
الأولى، وكما هو مشهور؛ وليست من مقولة
المضاف، أو أين، أو غير ذلك. فهي إذن من
مقولة الكيفية، ومن هذا الجنس منها، إذ ليست
بملكات ولا حالات، بل ولا هي قوّة، ولا
عجز، بل ولا إنفعاليات ولا إنفعالات (س،
م، ٢٠٦، ١٣)

- إنَّ المنفصل لذاته، وهو العدد، لا يقال على ما
فرض نوعًا أخيرًا تحت الكمّ قولاً بالتواطؤ،
فضلاً عن أن يقال لا بالعرض. وكيف يقال،
وكل نوع منهما ليس الآخر؟ بل قد يشتق
لأحدهما من الآخر الاسم، فلا يقال إن
المقدار عدد، أو انفصال، أو منفصل لذاته،
بل محدود، أو منفصل بعدد وإنفصال (س،
ج، ١٧٠، ٨)

عدد زوج

- إنَّ العدد الزوج هو المتقسم بنصفين، والنصفان
من جملة الإثنين (س، ج، ٢٥٣، ٢)

عدد فرد

- إذا قلت: عدد فرد، فمعناه أنه عدد ذو فردية،
أي شيء ذو كفيّة لا ينقسم معها العدد
بمتساويين، فيكون العدد الثاني المأخوذ في
بيان حدّ الفرد ليس على سبيل أنه محمول، بل
على سبيل أنه جزء حدّ لجزء حدّ (س، ج،
١٧٣، ١٦)

عدل

- العدل، كالتسوية بين المتماثلين والتفصيل بين

المختلفين، هو تحقيق الأمور على ما هي عليه وتكميلها. ولهذا مبني الوجود كله على العدل، حتى في المطاعم والملابس والأبنية ونحو ذلك (ت، ر، ٢، ١٦٦، ٢٢)

عدم

- العدم على أصناف: منها ألا يوجد في الموضوع ما شأنه أن يوجد فيه، في الحين الذي شأنه أن يوجد فيه، غير أنه يمكن أن يوجد له فيما بعد في أي وقت اتفق من المستقبل، مثل الغنى والفقر، ومنها ألا يوجد في الموضوع ما شأنه أن يوجد فيه، في الحين الذي شأنه أن يوجد فيه، من غير أن يمكن وجوده له في المستقبل، مثل العمى والصلع، ومنها ألا يوجد في الموضوع ما شأنه أن يوجد فيه في الحين الذي أن يوجد فيه، كما من شأنه أن يوجد فيه، مثل الحول في العين والزمانة في الأعضاء (ف، م، ١٢٠، ٦)

- الفرق بين العدم والضد أن الضدين كل واحد منهما أمر موجود، إذا ارتفع أحدهما عن الموضوع فوراً ضده خلقه في ذلك الموضوع، فيجتمع فيه أن يرتفع الأول عنه ويوجد مكانه الثاني. وأما العدم فليس هو أمراً يخلف في الموضوع الأمر الذي ارتفع، بل هو فقد الأمر الأول وارتفاعه عنه، من غير أن يخلف بدله أمر موجود (ف، م، ١٢٢، ١٦)

- إن العدم قد يقال على الضد وقد يقال على العدم الذي ليس بضد (س، م، ٧٧، ٨)

- العدم غير الضد (س، م، ١٣٦، ٣)

- يقال للشيء عدم كذا، ويشار إلى حال ما للمادة في كونها خالية من الشيء الذي يخلوها، والشيء الذي له معنى وجودي سواء كان قارنها

ما خالف ذلك الشيء الوجودي، أو لم يكن، مثل عدم السواد فيما من شأنه أن يسود، سواء كان هناك بياض خالف السواد في موضوعه أو لا يكون، بل يكون إشفاف مثلاً فقط ولا لون البتة فإنه إذا كان هناك بياض، فليس البياض وعدم السواد في ذلك المحل شيئاً واحداً، ولو كانا أيضاً متلازمين، بل البياض معنى قائم بإزاء السواد، فهذا وجه من وجوه إعتبار العدم ومقابله. والآخر العدم الذي يعتبر بشرط أن يزول المعنى الوجودي ولا يخلفه شيء، كالسكون. فإن الذي ينزل، إنما يقال له في وقت آخر إنه ساكن عادم الحركة، لا إذا كان ليس ينزل، فقط، إنما هو يصعد، ولكن عندما لا يكون فيه حركة مكانية البتة، فهذا العدم بالحقيقة مقابل للجنس، الذي هو ههنا الحركة المكانية مطلقة. وقد يقال عدم، بشرط فقدان الشيء الذي من شأنه أن يكون لفاقده من الموضوعات، وفي الوقت الذي من شأنه أن يكون له، حتى لا يقال إن في النطفة عدم الإنسانية بهذه السبيل، ولا في الصبي عدم الإبلاد إذ ليس وقته. ومن العدم ما يقال قبل الوقت، كالمرد، فإنه لا يقال لمن عدم اللحية في وقت الإنبات بسبب داء الثعلب إنه أمر. ومنه ما يقال بعد الوقت، كالصلع، يكون بعد وقت الوقور، والغصم؛ ومنه ما هو بالقياس إلى الجنس، لا إلى النوع، مثل العجمة بإزاء الناطق؛ أو إلى النوع، لا إلى الشخص، مثل حال المرأة إلى الرجل؛ ومنه ما هو بالشخص على الأقسام المذكورة (س، م، ٢٤٦، ٤)

- العدم ... هو فقدان القنية في وقتها، أي فقدان القوة التي بها يمكن الفعل إذ صار الموضوع عادماً للقوة، فلا يصلح بعد ذلك أن

صفة أيضًا، أمر مقابل، موجود الذات، واقف بإزاء البياض؛ فإنه إذا ذهب البياض وخلفه لون ليس بياضًا لا يكون الخالف عدمًا، بل إنما يكون عدمًا إذا ذهب البياض ولم يخلف شيء آخر البتة، ولم يحصل هناك إلا مادة وفقدان البياض (س، ج، ١٧٩، ١٨)

- إنَّ عدم لا يكون مع الملكة في جنس واحد، بل الأعدام إما أن لا يكون لها أجناس، أو تكون أجناسها غير حقيقية من معنى الجنسية (س، ج، ١٨٠، ٧)

- عدم: الذي هو أحد المبادئ للحوادث، هو ألا يكون في شيء ذات شيء من شأنه أن يقبله ويكون فيه (غ، ع، ٣٠٣، ٢٤)

- عدم هو رفع الشيء عما شأنه أن يوجد فيه في الوقت الذي شأنه أن يوجد فيه (ش، ع، ١٠٤، ١٠)

- عدم أشدَّ مقابلة للوجود من الضدَّ للضدَّ (ش، ع، ١٢٩، ١٠)

عدم مقابل

- في المشهور؛ فإنه لا توجد للأجناس أضداد حقيقية البتة. ويعاند هذا أيضًا في المشهور؛ فإنَّ الصحة تضاد المرض، ومرض ما كإستدارة المعدة لا ضد له؛ لكن في الحقيقة المرض ليس ضدًا للصحة، بل عدمًا مقابلًا؛ ولكل مرض جزئي مقابل جزئي، وربما لم يكن له إسم (س، ج، ١٧٨، ٢٠)

عدم وملكة

- أما «العدم» و«الملكة» فإنهما يقالان في شيء واحد بعينه، مثال ذلك البصر والعمى في العين، وعلى جملة من القول: كل ما كان من

يزول العدم، كالعمى؛ وأما القنية فستزول إلى العدم. فهذا هو التقابل العدمي المذكور في قاطيغورياس (س، م، ٢٤٧، ٣)

- إنَّ الضدَّ هو ذات تخلف المعنى الوجودي في الموضوع، وإنَّ العدم ليس بذات، بل هو، أنْ يعدم المعنى الوجودي، فيكون الموضوع خاليًا عنه فقط. فإنَّ الضدَّ الذي يقال في هذا الكتاب (قاطيغورياس)، ليس يعني به هذا، فإن الحركة والسكون يكونان حيثئذ غير متضادين، ولا الزوج والفرد متضادين، ولا الخير والشر، ولا العلم والجهل، ولا أكثر ما ذكر ههنا (س، م، ٢٤٨، ٥)

- الحقيقي من العدم، أن يكون الشيء معدومًا في الموضوع القابل لوجوده بطباعه من حيث هو كذلك، سواء كان المعدوم ما سميته ههنا ملكة أو شيئًا آخر، وسواء عاد أو لم يعد، وسواء كان قبل الوقت أو بعده، أو فيه (س، م، ٢٦٥، ١)

- كل عدم فإنه يتحدّد ويتحقق بالوجود (س، ع، ٣٤، ١٠)

- إنَّ العدم والرفع إنما يتناول الوجود والحصول ولا يتحدّد دونه (س، ع، ٣٥، ١١)

- إنَّ مفهوم السلب هو لا ثبوت حكم لشيء، وهذا هو عدمه لا محالة (س، ع، ٨٠، ١٢)

- إن كان العدم جزء حدّه الجنس الذي المعنى الوجودي فيه، ثم له زيادة معنى فصلي، فإنَّ كان فصلًا وجوديًا فهو ضد لا عدم، وإن كان فصلًا عدميًا فذلك أن تكون طبيعته طبيعة الجنس بشرط لا زيادة أي فصل شئت بعينه من فصول أنواع الجنس، وطبيعة الجنس بشرط لا زيادة شيء آخر هو عدم النوع. فإنه ليس عدم البياض لونا عادماً لصفة البياض، فإنَّ لونا عادماً

الحسّ خاصّة للصمم، لم يكن وجود الحسّ خاصّة للسمع؛ ويصلح للأمرين. وكذلك المشتق اسمه من الأمرين، مثل أن يعدم الحسّ ويصم، وأن يجد الحسّ ويسمع (س، ج، ٢٢٦، ١٠)

- أمّا الملكة والعدم، والموجبة والسالبة، فتحدد الوجوديّ منهما ممّا يتم بنفسه، لأنّه معقول بنفسه، وبفعله وإنفعاله وخواصه (س، ج، ٢٥١، ٣)

- العدم يحدّد بالملكة، ولا ينعكس. وقد عرفت هذا، وعرفت أنّه لو إنعكس لكان قد أخذت الملكة في حدّ نفسها، إذا أخذت في حدّ عدم يوجد في حدّه الملكة. وكذلك السلب والإيجاب (س، ج، ٢٧٦، ٤)

الاشياء ذوات العدم والمملكة... تتقابل... كما يتقابل العدم والمملكة (ش، م، ١٠، ٥٩)

- الاشياء ذوات العدم والمملكة ليست هي العدم نفسه والمملكة (ش، م، ١٠، ٥٩)

- تتقابل العدم والمملكة ليس على نحو تقابل المضاف (ش، م، ٦٢، ٩)

- العدم والمملكة... يوجدان في شيء واحد بعينه (ش، م، ٦٢، ١٢)

- المملكة هي التي تتغيّر إلى العدم وليس يمكن أن يتغيّر العدم إلى المملكة (ش، م، ٦٥، ٤)

عدمي

- أمّا العدميّ والنافي السالب، فإنّما يتم تعريفهما بالوجوديّ، فلا يمكن أن نتصوّر العمى إن لم نتصوّر أنّه للبصر، فيقال إنّ العمى عدم البصر، لا كالبصر الذي تعرف حاله وطباعه، وإن لم تلتفت إلى أنّه عدم البتّة في شخص (س، ج، ٢٥١، ٤)

شأن الملكة أن تكون فيه ففيه يقال كل واحد منهما (أ، م، ٤١، ٣)

- العدم والملكة ليسا متقابلين تقابل المضاف (أ، م، ٤٢، ٩)

- التي تقال على طريق العدم والملكة ليست متقابلة تقابل المضادة، فإن المتضادين اللذين ليس بينهما متوسط أصلاً قد يجب ضرورة أن يكون أحدهما موجوداً دائماً في الشيء الذي فيه من شأنها أن تكون، أو في الأشياء التي تنعت بها (أ، م، ٤٢، ١٧)

- أما العدم والملكة فليس يمكن أن يكون فيهما التغير من البعض إلى البعض، فإن التغير من الملكة إلى العدم قد يقع؛ وأما من العدم إلى الملكة فلا يمكن أن يقع، فإنه لا من صار أعمى يعود فيبصر، ولا من صار أصم يعود ذا جُمّة، ولا من كان أذرد تثبّت له الأسنان (أ، م، ٤٥، ٣)

- التي تقال على طريق العدم والمملكة: فإن أحدهما إن كان يقال على أنحاء كثيرة، فإن الآخر يقال كذلك: مثاله أن الإحساس إن كان يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن، فإن عدم الإحساس يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن (أ، ج، ٤٩٣، ١٦)

- حالّ العدم والمملكة... حالّ المتضادّين، إلا أن العدم والمملكة موضوعهما محدود، فهي تجري مجرى المتضادات التي لها موضوعات خاصة (ف، م، ١٢٦، ١٣)

- إنّ العدم لا يكون مع الملكة في جنس واحد، بل الأعدام إمّا أن لا يكون لها أجناس، أو تكون أجناسها غير حقيقية من معنى الجنسية (س، ج، ١٨٠، ٩)

- موضع من العدم والملكة، أنّه إذا لم يكن عدم

عدول

- إن بعض حروف السلب الداخلة على الأسماء في لغة العرب أدل على السلب وبعضها على العدول، فيشبه أن يكون لفظ «ليس» أولى بالسلب ولفظ «غير» أولى بالعدول (س، ع، ٧٩، ٦)

- بيان الفرق بين «العدول» و«السلب» بحسب اللفظ، وبحسب المعنى. أما بحسب اللفظ فيتقدم الربط على السلب، وتأخره عنه، كما مر. وقد أفاد بقوله (أو كان مربوطاً بها كيف كان) أن الاعتبار بالعدول، إنما هو بارتباط حرف السلب بالرابطة على الموضوع، سواء تأخر الحرف عن الرابطة، كما في لغة العرب، أو تقدم عليها، كما في لغة الفرس مثل قولهم:

«زيد نا بينا است». وأما بحسب المعنى، فإن موضوع الموجبة، معدولة كانت أو محصلة، يجب أن يكون شيئاً ثابتاً، عند من يحكم بالإيجاب عليه. وموضوع السالبة لا يجب أن يكون كذلك؛ وذلك لأن غير الثابت لا يصح أن يثبت له شيء، ويصح أن ينفي عنه، ك«زيد» المعدوم؛ فإنه لا يصح أن يقال: (إنه حي) ويصح أن يقال: (إنه ليس بحي) لأنه ليس بموجود، فلا يكون حياً (ط، ش، ٢٨٩، ٥)

- العدول والتحصيل: حرف السلب إن كان جزءاً من الموضوع كقولنا اللاحي جماداً، ومن المحمول كقولنا الجماد لا عالم، أو منهما جميعاً كقولنا اللاحي لا عالم سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة. وإن لم يكن جزءاً لشيء منهما سميت محصلة إن كانت موجبة وبسيطة إن كانت سالبة (ن، ش، ١٢، ١٤)

- معنى العدول في قولنا زيد هو لا عالم مثلاً أن

زيدا يتصف بكونه لا عالم، ومعنى السلب في قولنا زيد ليس هو بعالم أن زيدا لا يتصف بكونه عالمًا (و، م، ١٩٦، ٢٣)

عرض

- الأشياء التي بالعرض ليست ضرورية (أ، ب، ٣٢٨، ١٤)

- قد وُضِعَ أن المحمول واحد على واحد. وأما أنها هي على نفسها جميع الأشياء التي ليس معنى ما هي لا تحمل - فذلك معلوم، إذ كانت بأجمعها أعراضاً، لكن بعضها بذاتها، وبعضها على نحو آخر، وجميع هذه إنما نقول إنها محمولة على شيء موضوع، وإن العَرَض ليس هو شيئاً موضوعاً (أ، ب، ٣٧٧، ١٣)

- العَرَض هو ما لم يوجد واحداً من هذه: لا حداً، ولا خاصةً، ولا جنساً، وهو موجود في الشيء، أو هو الذي يمكن أن يوجد لواحد بعينه كائناً ما كان وألاً يوجد؛ وكذلك الأبيض، فإنه ليس مانع يمنع أن يكون شيء واحد بعينه مرةً أبيض، ومرة غير أبيض (أ، ج، ٤٧٧، ٣)

- أما العرض فإن الكلّي منه إبطاله أسهل من تصحيحه. وذلك أن من يريد تصحيحه يحتاج أن يبين أنه للكل. فأما من يريد إبطاله فيكفيه أن يبين أنه لا يوجد لواحد. فأما الجزئي فالأمر فيه بالعكس: وهو أن تصحيحه أسهل من إبطاله، لأن من أراد تصحيحه إكتفى بأن يبين أنه يوجد لواحد. ومن أراد إبطاله إحتاج أن يبين أنه لا يوجد ولا لواحد (أ، ج، ٦٨٧، ١١)

- العَرَض هو ما يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له. وهو ينقسم قسمين: وذلك أن

والمتحرك والساكن (ف، د، ٨٤، ٣)

- العَرَضُ ... قد يُستعمل في تمييز جنس عن جنس ونوع عن نوع وشخص عن شخص، ولكن لا يُميز شيئاً بما هو له عَرَضٌ في ذاته وجوهره، فهو يشارك الفصل في تمييز نوع عن نوع ويُخالفه في أنه يُميزه لا في جوهره (كف، د، ٨٤، ٦)

- قد يُشارك (العرض) الخاصة في أنه يُميز نوعاً عن نوع لا في جوهره، ويُخالفها في أن الخاصة تُميز النوع كله عن جميع ما سواه دائماً، والعَرَضُ يُميز النوع لا عن جميع ما سواه بل عن بعض الأشياء وفي بعض الأوقات (ف، د، ٨٤، ١٠)

- الرسمُ يؤلف من جنس وخاصة، كقولنا في الإنسان إنه حيوان ضحّاك، ومن جنس وعَرَضٍ أو أعراض، كقولنا إنه حيوان كاتب أو حيوان يبيع ويشتري (ف، د، ٨٦، ١٣)

- الكلّيات ضربان: ضربٌ يُعرّف من موضوعاته كلّها ذواتها، ولا يُعرّف من موضوع أصلاً شيئاً خارجاً عن ذاته، وهي كلّها الجوهر، وضربٌ يُعرّف من موضوعات له ذواتها ومن موضوعات له أحرّ أشياء خارجة عن ذواتها، وهي كلّها العَرَضُ (ف، م، ٨٩، ٣)

- الأشخاص ضربان: ضربٌ له موضوع يُعرّف من موضوعه ما هو خارج عن ذاته، ولا يُعرّف من موضوع أصلاً: وذلك شخص العَرَضُ، وضربٌ لا يُعرّف من موضوع أصلاً ذاته ولا شيئاً خارجاً عن ذاته، وهو شخص الجوهر (ف، م، ٨٩، ٥)

- العَرَضُ بالجملة هو الذي يُعرّف من موضوع ما شيئاً خارجاً عن ذاته، وذلك ضربان: ضربٌ يُعرّف مع ذلك من موضوع آخر ذاته، وهو

منه مفارقاً، ومنه غير مفارق. فإن النوم عَرَضٌ مفارق، والسواد عَرَضٌ غير مفارق للغراب والزنجي؛ وقد يمكن أن يُتوهم غراب أبيض وزنجي قد ذهب عنه لونه، من غير فساد الموضوع (في، أ، ١٠٥٠، ٥)

- العَرَضُ هو الذي يمكن فيه أن يوجد لشيء واحد بعينه وألا يوجد، أو هو الذي ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصّة، وهو أبداً قائم في موضوع (في، أ، ١٠٥٠، ٩)

- العَرَضُ كل محمول على العين (ق، م، ٨، ١)

- العَرَضُ نعت كل منعت (ق، م، ١١، ٦)

- المحمولات الكلية البسيطة هي هذه الخمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٦١، ٤)

- العَرَضُ هو الذي يُحمَلُ على أنواع كثيرة لا على طريق ما هو (ف، د، ٦١، ١٠)

- الشيء الذي بالعَرَضِ هو مثل أن يبرق برق في موضع ما ويموت ها هنا حيوان عند ذلك، فإن موافقة الموت لبرق البرق هو بالعَرَضِ لا بالذات (ف، د، ٦٦، ٢)

- المعاني الكلية المفردة على ما أحصاها كثير من القدماء خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعَرَضُ (ف، د، ٧٦، ١٣)

- العَرَضُ هو الكلّي المفرد الذي يوجد لجنس أو نوع، إمّا أعمّ منه وإمّا أخصّ، من غير أن يُعرّف في شيء منها ذاته وجوهره (ف، د، ٨٣، ١٧)

- العَرَضُ منه ما شأنه ألا يوجد إلا في نوع واحد لكن لبعضه، مثل القطوسة في الأنف فإنها لا توجد إلا فيه لكن ليس في كلّ أنف، وكذلك الزرقة في العين؛ ومنه ما شأنه أن يوجد في أكثر من نوع واحد مثل الأبيض والأسود

- كَلْبِهِ، وَضَرَبْتُ لَا يُعَرَّفُ مِنْ مَوْضُوعٍ أَصْلًا ذَاتَهُ، وَهُوَ شَخْصُهُ (ف، م، ٨٩، ١٠)
- الْأَشْيَاءُ مِنْهَا مَا هُوَ عَلَى مَوْضُوعٍ لَا فِي مَوْضُوعٍ أَصْلًا، وَهُوَ كُلِّي الْجَوْهَرِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ عَلَى مَوْضُوعٍ وَهُوَ فِي مَوْضُوعٍ مَا، وَهُوَ كُلِّي الْعَرَضِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ فِي مَوْضُوعٍ لَا عَلَى مَوْضُوعٍ أَصْلًا، وَهُوَ شَخْصُ الْعَرَضِ، وَمِنْهَا مَا لَيْسَ هُوَ فِي مَوْضُوعٍ وَلَا عَلَى مَوْضُوعٍ أَصْلًا، وَهُوَ شَخْصُ الْجَوْهَرِ (ف، م، ٩٠، ٨)
- الْعَرَضُ تِسْعَةُ أَجْنَاسٍ عَالِيَةٍ؛ تَحْتَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا أَيْضًا أَنْوَاعٌ مُتَوَسِّطَةٌ، يَنْحَدِرُ كُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا عَلَى تَرْتِيبٍ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ جَمِيعُهَا إِلَى أَنْوَاعٍ آخِرَةٍ (ف، م، ٩٠، ١٣)
- يُقَالُ إِنَّهُ بِالْعَرَضِ مَتَى كَانَ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ بِأَحَدٍ هَذِهِ الْأَنْحَاءِ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَلَا فِي طَبَاعٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، بَلْ يَكُونُ قَدْ اتَّفَقَ ذَلِكَ اتِّفَاقًا، مِثْلُ أَنْ يُذَبِّحَ حَيَوَانٌ فَيَمُوتَ فَيُؤَافِقُ ذَلِكَ لِمَعَانٍ بَرَقَ أَوْ طَلُوعِ شَمْسٍ، فَإِنَّهُ يُقَالُ فِي الْمَوْتِ إِنَّهُ كَانَ عِنْدَ الذَّبْحِ أَوْ عَنْهُ أَوْ بِهِ (ف، م، ١١٧، ١٦)
- اللَّازِمُ قَدْ يَكُونُ لَازِمًا بِالْعَرَضِ، مِثْلُ مَا نَقُولُ إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَنْصَرَفَ عَمْرُو، إِذَا اتَّفَقَ أَنْ وَجَدَ ذَلِكَ فِي حَيْنٍ مَا، فَإِنْ أَنْصَرَفَ عَمْرُو لَازِمٌ لِمَجِيءِ زَيْدٍ لَكِنَّهُ بِالْعَرَضِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالذَّاتِ. وَاللَّازِمُ بِالذَّاتِ قَدْ يَكُونُ لَازِمًا عَلَى الْأَكْثَرِ، كَقَوْلِنَا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ الْعُبُورَ بِالْغَدَاةِ اشْتَدَّ الْحَرُّ وَانْقَطَعَتِ الْأَمْطَارُ، فَإِنْ ذَلِكَ لَازِمٌ لَطُلُوعِ الشَّمْسِ بِالذَّاتِ لَكِنْ عَلَى الْأَكْثَرِ. وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا بِاضْطِرَارٍ وَهُوَ الدَّائِمُ اللَّزُومُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَارَقَ الشَّيْءُ الَّذِي بِوُجُودِهِ وَجِدَ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ فِي أَيِّ وَقْتٍ وَجِدَ الشَّيْءُ وَجِدَ اللَّازِمُ عَنْهُ وَلَا يَخْلُو وَلَا فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ مِنْهُ (ف، م، ١٢٧، ٢)
- مَا كَانَ مِنَ الْمَقَائِيسِ يُفِيدُ عِلْمَ السَّبَبِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ بِالْعَرَضِ، فَلَيْسَ هُوَ دَاخِلًا فِي الْبَرَاهِينِ أَصْلًا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُسَمَّى الْبَرَهَانُ بِالْعَرَضِ (ف، ب، ٢٧، ١)
- الْعَرَضُ يُرْسَمُ بِرَسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا إِنَّهُ مَا كَانَ مَوْجُودًا لِلشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ جَنْسًا وَلَا نَوْعًا وَلَا فَصْلًا وَلَا حَدًّا وَلَا خَاصَّةً. وَالثَّانِي إِنَّهُ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَوْجَدَ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ بَعِيْنَهُ أَيُّ شَيْءٍ كَانَ، وَأَنْ لَا يَوْجَدَ لَهُ، وَإِنَّمَا رُسِمَ بِرَسْمَيْنِ لِأَنَّهُ لَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ كَافِيًا فِي مَعْرِفَةِ الْعَرَضِ (ف، ج، ٨٧، ١٧)
- أَنَّ الْعَرَضَ لَمَّا كَانَ مِنْهُ مَقَارِقُ وَمِنْهُ غَيْرُ مَقَارِقٍ. كَانَ الثَّانِي إِنَّمَا يُحِيطُ بِالْمَقَارِقِ فَقَطْ، وَالْأَوَّلُ يَحِيطُ بِالْمَقَارِقِ وَغَيْرِ الْمَقَارِقِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُعْطَى طَبِيعَةُ الْعَرَضِ، وَالثَّانِي يُعْطَى طَبِيعَتُهُ، إِلَّا أَنَّهَا طَبِيعَةُ الْمَقَارِقِ (ف، ج، ٨٧، ٢٠)
- مُخَالَفَةُ الْعَرَضِ لِتِلْكَ الْأَشْيَاءِ الْآخَرِ بَيِّنَةٌ، فَإِنَّهُ لَا يُشَارِكُهَا إِلَّا فِي أَنَّهُ مَوْجُودٌ لِلنَّوْعِ. فَأَمَّا بَاقِي فَصُولِهَا فَإِنَّ الْعَرَضَ مُخَالَفٌ لَهَا فِيهَا كُلُّهَا (ف، ج، ٨٨، ٢)
- الْعَرَضُ قَدْ يُمَكِّنُ أَنْ يَوْجَدَ لِبَعْضِ النَّوْعِ، وَتِلْكَ لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يَوْجَدَ شَيْءٌ مِنْهَا لِبَعْضِهِ (ف، ج، ٨٨، ٤)
- الْعَرَضُ قَدْ يَكُونُ مِنْهُ مَا يَوْجَدُ فِي النَّوْعِ حَيِّنًا وَلَا يَوْجَدُ فِيهِ حَيِّنًا، وَالنَّوْعُ بَاقٍ عَلَى مَا هِيَ (ف، ج، ٨٨، ٥)
- الْعَرَضُ مِنْ بَيْنِهَا (الْكَلِبَاتِ) أَشَدُّ مَبَايِنَةً لِأَنَّهُ لَيْسَ يُشَارِكُهَا إِلَّا فِي أَنَّهُ مَوْجُودٌ فَقَطْ، وَالبَاقِي تَشْتَرِكُ فِي أَشْيَاءٍ آخَرَ وَتَخْتَلِفُ (ف، ج، ٨٨، ١٥)
- الْوَاحِدُ بَعِيْنَهُ يُقَالُ عَلَى خَمْسَةِ أَنْحَاءٍ: أَحَدُهَا الْوَاحِدُ بَعِيْنَهُ فِي الْجَنْسِ، مِثْلُ الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ

- الذاتي (ف، س، ١٤٢، ٦)
- جَرَتْ العادةُ أن يُسمَّى هذا المشار إليه المحسوس الذي لا يُوصَفُ به شيءٌ أصلاً إلاً بطريق العَرَضِ وعلى غير المعجى الطبيعي (ف، ح، ٦٣، ٦)
- الجوهرُ على الإطلاق هو الذي ليس في موضوع، والعَرَضُ معناه هو الذي في موضوع (ف، ح، ٩٣، ٢٠)
- ليس معنى العَرَضِ جنساً يعُمُّ التسعة، ولكنه إضافة ما لكل واحد من هذه المقولات إلى المشار إليه (ف، ح، ٩٤، ٢)
- العَرَضُ عند جمهور العرب يُقالُ على كل ما كان نافعاً في هذه الحياة الدنيا فقط؛ أما ما كان نافعاً في الحياة الآخرة فقط، أو نافعاً مشتركاً ~~يُسَمَّى~~ لأجل الحياة في الدنيا ويُستعملُ لأجل الحياة في الآخرة، فإنه لا يُسمَّى عرضاً (ف، ح، ٩٥، ٤)
- في الفلسفة فإنَّ العَرَضَ يُقالُ على كلِّ صفةٍ وُصِفَ بها أمر ما ولم تكن الصفة محمولاً حُملَ على الموضوع، أو لم يكن المحمولُ داخلياً في ماهية الأمر الموضوع أصلاً، بل كان يُعرفُ منه ما هو خارج عن ذاته وماهيته (ف، ح، ٩٥، ١٣)
- ما بالعَرَضِ والموجودُ بالعرض غير قولنا العَرَضُ على الإطلاق (ف، ح، ٩٦، ١١)
- إنَّ الذي هو بالعَرَضِ في شيء أو له أو عنده أو معه أو به أو منسوباً إليه بجهة ما هو أن لا يكون ولا في ماهية واحدة منها أن يُنسبَ إليه تلك النسبة (ف، ح، ٩٦، ١٢)
- العارضُ غير العَرَضِ وغير ما بالعَرَضِ. فإنَّ العارض يُقالُ على كَيْفِيَّاتٍ ما توجدُ في شيء ما إذا كانت قليلة المكث فيه سريعة الزوال، مثل
- هما واحد بعينه في الجنس. والثاني الواحد بعينه في النوع، كقولنا زيد وعمرو واحد بعينه في أنهما إنسان. والثالث الواحد بعينه في العَرَضِ وهي التي يُحمل عليها عَرَض واحد، كقولنا اللبن والثلج واحد بعينه في أنهما أبيض. والرابع هو ما اشتركا في نوع واحد وفي جُلِّ أعراضهما، مثل ماءين يخرجان من عين واحدة. والخامس الواحد بعينه في العدد (ف، ج، ٨٩، ٣)
- الغيرُ في العَرَضِ هي التي أعراضها على عددها (ف، ج، ٩٠، ٧)
- جعلَ (ارسطو طاليس) العَرَضَ ضربين: ضرباً عَرَضاً بإطلاق وضرباً عَرَضاً أزيد من عرض، وعَرَضاً أنقص من عرض (ف، ج، ٩١، ٩)
- العرض إنما يبطل بأن يُسلبَ عن موضوعه سلباً كلياً ولا يبطلُ بأن يُسلبَ سلباً جزئياً، من قِيلَ إنَّ العَرَضَ قد يكون في بعض الموضوع، ثم تشترك الخاصة والحد في أنهما يتعكسان في الحمل دون الجنس والعرض (ف، ج، ٩٢، ٩)
- العَرَضُ فإنه يُشارك الحدَّ في أنه موجود، فيكونَ الموضوع الذي يثبتُ في العَرَضِ إنه موجود إثباتاً لشيء ممَّا هو في الحد (ف، ج، ٩٣، ٥)
- لا تَخْلُصُ في موجود من الموجودات طبيعة العَرَضِ ولا طبيعة الجوهر، بل يكون كلُّ محمول فهو بعينه عَرَضٌ وجوهر (ف، ج، ٩٦، ٤)
- لا يمتنعُ من أن تجعلَ مطلوبات العَرَضِ جائزاً أن يكون في مقولة الجوهر (ف، ج، ٩٦، ١٥)
- إذا اتفقَ أن سبقَ للإنسان معرفة ما هو ذاتي بالحقيقة، ولم يخطر بباله ما هو له بالعَرَضِ فكان ما هو له بالعرض صادقاً عليه مثل صدق

- الغضب وغيره (ف، ح، ٩٦، ٢٠)
- كل ما هو بالعَرَض في شيء ما فإنه موجود فيه على الأقل. وكل ما هو بالذات لا بالعَرَض فهو إما دائم فيه وإما في أكثر الأوقات (ف، ح، ٩٧، ١٠)
- المحمولات على المشار إليه الذي لا في موضوع منها ما هو جوهر ومنها ما هو عَرَض (ف، ح، ٩٧، ١٦)
- العَرَض يُقال على المقولات التسع التي ليس بواحدة منها تُعرف ما هو هذا المشار إليه الذي لا في موضوع (ف، ح، ٩٧، ١٧)
- لا يمتنع أن يكون شيء ما عَرَضًا في أمر، فيُظنّ إما ببادئ الرأي وإما بتموه الشيء به أنه نوع له، حتى إذا تُعقّب بالطرق البرهانية يتبين أنه عَرَض له لا نوع له (ف، ح، ١٧٤، ٢١)
- ليس ينبغي أن تظنّ أن العَرَض عند الجمهور أو عندنا حدّ يُستعمل في الجواب عن «ما هو الشيء»، لكن ينبغي أن تعلم أن ذلك إذا استعملته في الجواب عن «ما هو الشيء» استعملته على أنه علامة للذات التي سبيلها أن تكون هي التي سُئل عنها بحرف «ما هو»، لا على أن ذلك العَرَض أو العلامة إذا عُقِلت تكون ذاته قد عُقِلت (ف، ح، ١٧٥، ٧)
- يصلح أن يُجاب بالذي هو عَرَض وهو يُعرف أنه عَرَض في جواب «ما هو الشيء»، و كان الذي يُجاب به رسمًا أو عَرَضًا مفردًا (ف، ح، ١٧٥، ١٨)
- ما كان يُحمَلُ بجهتين على موضوعين مختلفين فهو جوهر لأحد هذين الموضوعين وعَرَض للموضوع الآخر (ف، ح، ١٧٧، ١١)
- متى شارك النوع أو الجنس كليًا آخر أعم من ذلك النوع أو من ذلك الجنس، وكان يليق أن يؤخذ في جواب أي شيء هو في حاله لا في ذاته، فإن ذلك الكلّي يُسمى عَرَضًا لذلك الجنس أو لذلك النوع (ف، أ، ٧٦، ٢١)
- (العرض) صنفان: أحدهما يُحمَلُ على النوع أو على الجنس حملاً مطلقًا، فلذلك يُسمى العَرَض غير المفارق والعَرَض اللازم. الآخر يُحمَلُ على النوع أو على الجنس حملاً غير مطلق، فلذلك يُسمى العَرَض المفارق (ف، أ، ٧٦، ٢٢)
- كل واحد من هذين (العَرَض اللازم والمفارق) قد يُستعمل في إفادة تمييز شخص عن شخص، فتسمى لذلك فصولاً، لا على التحقيق لكن على طريق التشبيه بالفصول الذاتية (ف، أ، ٧٧، ١٤)
- قولنا فيه (العَرَض) إنه أعمّ مِيزه من خاصّة النوع، وقولنا أي شيء هو في حاله مِيزه من الأجناس ومن الفصول (ف، أ، ٧٧، ٢١)
- العَرَض قد يُمكن أن يُقسّم بأجناس الأنواع التي توجد لها الأعراض متى (كان) أعمّ من تلك الأنواع ومن أجناسها، وتلك الأنواع بأعيانها (ف، أ، ٨٦، ٤)
- إبدال عَرَض الشيء بدل الشيء، فإن أرسطاطاليس يتجنّب في الفلسفة هذا النحو من التعليم كلّ التجنّب (ف، أ، ٩٠، ١٨)
- إن من الصفات ما يصح سلبه وجودًا، ومنها ما يصح سلبه توهّمًا لا في الوجود، ومنها ما يصح سلبه توهّمًا مطلقًا، ومنها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض، ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتي، لكن يتميز من العارض بأنّ الذهن لا يوجب سبق ثبوت ما الذاتيّ له ذاتيّ قبل ثبوت الذاتيّ، بل ربّما أوجب سبق ثبوت الذاتيّ. وأما العرض فإنّ الذهن يجعله تاليًا،

هو فيه كالشيء في موضوع، ثم لم يكن في هذا الشيء، ولا في ألف شيء آخر على أنه في موضوع، بل على أنه في المركب أو في الجنس أو غير ذلك، فالشيء عرض (س، م، ١٢، ٤٩)

- أن العرض لا يدل على طبيعة البياض والسواد وعلى طبائع سائر الأعراض؛ بل على أن له نسبة إلى ما هو فيه وعلى أن ذاته تقتضي هذه النسبة (س، م، ١٢، ٦٥)

- إن الأشياء التي تحت الجنس تشترك فيه بالسوية، والتي تحت العرض لا تشترك فيه بالسوية (س، ب، ١٠٢، ٤)

- أما العرض فإنه الذي يجوز أن يكون لطبيعة الموضوع وأن لا يكون، أي الذي تنقوم دونها طبيعة الشيء؛ ثم يمكن أن تعرض - وإن كان لكلية وتلزمه - وأن لا تعرض، بل تفارق؛ إذ هو كلي ليس هو أحد الثلاثة (س، ج، ٦١، ٣)

- يجب أن تلتفت إلى ما يقال من أن العرض إما أن لا يحفظ موضوعه بالكيف؛ بل يشتد ويضعف، وإما أن لا يحفظه بالعدد بل يختلف في موضوعات لا يستوعبها، فليس كل عرض كذلك (س، ج، ٦١، ١٢)

- العرض يحتاج أن يثبت أنه موجود، وأنه غير مقوم، وأنه غير منعكس (هذا في الجدل) (س، ج، ٦٣، ١٦)

- إن الاسم والعرض قد يقعان موقع هو هو، فيدل عليه أنا إذا التمسنا من خادم لنا أن يدعونا إلينا صديقاً حاضراً محفلاً، قلنا: إدع إلينا ذلك الجالس الوسيم، فيدعوه؛ فتكون ذات ذلك الصديق هو هو الجالس الوسيم. وقد تدخل في باب الهو هو بالعرض ما يكون هو هو على سبيل المناسبة، على أحد وجوه المناسبات

وإن وجب ولم ينسلب (س، د، ٣٧، ٢)

- إن الإشتراك في العرض لا يجب أن يكون بالسوية، وفي الخاصة يجب أن يكون بالسوية (س، د، ١٠٩، ٣)

- كل موجود في موضوع فهو الذي يقال له عرض؛ وإذا كان كذلك فكل عرض فهو موجود في موضوع؛ فإن العرض إسم موضوع لهذا المعنى (س، م، ١٢، ٢٢)

- العرض فإنما هو عرض، لأنه في شيء؛ فإن إتفق أن كان بوجوه ما في أشياء، فليس هو عرضاً من أجل ذلك، بل من أجل أنه في شيء (س، م، ٣١، ١)

- إن المادة، لكونها مادة، لا يلزمها أن تكون متعلقة مقارنة لصورة بعينها، بل ربما وجب لها ذلك لنوعية أو طبيعة، كيف كانت، بعد كونها مادة. وأما العرض، فتعلقه بالموضوع لأعم معانيه، وهو كونه عرضاً (س، م، ٣٦، ١٩)

- أما العرض، فإن معنى أنه لا يفارق أنه لا يصح قوامه بنفسه مفارقاً؛ بل قوامه مستفاد مما لا يفارق (س، م، ٣٧، ٣)

- إن العرض هو الأمر الذي لا بد لوجوده من أن يكون في شيء من الأشياء بهذه الصفة حتى أن ماهيته لا تحصل موجودة إلا أن يكون لها شيء يكون هو في ذلك الشيء بهذه الصفة (س، م، ٤٦، ١١)

- إن العرض ليس في المركب على أن المركب موضوعه وهو فيه في موضوع (س، م، ٤٨، ١٠)

- إذا لم يكن الشيء في كذا كائناً في موضوع، كان من الواجب أن ينظر بعد ذلك: فإن كان ليس في شيء من الأشياء غيره كائناً في موضوع، فهو جوهر؛ وإن كان هناك شيء آخر

- التي نذكرها بعد (س، ج، ٦٨، ١٣)
- ليس يجب أن يكون ما بالعَرَضُ لازماً للشيء حتى يكون كل واحد منهما هو الآخر (س، س، ٣٠، ٢)
- إن سبب الغلط فيما بالعرض هو إيهام الهو هو، وذلك قد يصح أن يعتبر للواحد من حيث هو واحد، ولا يلتفت إلى كثرة تحته (س، س، ٣١، ٨)
- العَرَضِي بِإِزاء الذاتي، والعَرَضُ بِإِزاء الجوهر (مر، ت، ١٩، ٥)
- الموجود في الموضوع هو العَرَضُ المقابل للجوهر (مر، ت، ٢٨، ٤)
- العَرَضُ ينقسم إلى لازم لا يفارق أصلاً كالضحاك للإنسان، وكالزوجية للإنثيين، وككون الزوايا من المثلث مساوية لقائمتين، فإنه لا يفارق المثلث وهو لازم وليس بذاتي. والذي يفارق ينقسم إلى ما هو بطيء المفارقة ككونه صبيًا وشابًا وإلى ما هو سريع المفارقة كصفرة الوجل وحمرة الخجل (غ، م، ١٣، ١٥)
- (العَرَضُ) الذي يفارق ينقسم إلى ما يفارق في الوهم دون الوجود كالسواد للزنجي وإلى ما لا يُتصَوَّر أن يفارق أيضًا في الوهم كالمحاذاة للنقطة والزوجية للأربعة وقد يفارق في الوهم دون الوجود (غ، م، ١٣، ١٩)
- العَرَضُ قد يكون جوهرًا كالأبيض للإنسان؛ فإن معنى الأبيض هنا، جوهر ذو بياض (غ، ع، ٩٨، ١٥)
- العَرَضُ: إسم مشترك فيقال لكل موجود في محل (عَرَضُ). ويُقال (عَرَضُ) لكل موجود في موضوع. ويقال (عَرَضُ) للمعنى الكلّي المفرد المحمول على كثيرين حملًا غير مقوم (غ، ع، ٣٦٤، ٥)
- (١١، ٣٠١)
- الموجود ينقسم بنوع من القسمة إلى: الجوهر والعَرَضُ (غ، ع، ٣١٣، ١٠)
- المتكلمون... يعنون بالعرض ما هو في محل. وهذه الصورة في محل (غ، ع، ٣١٤، ٣)
- العَرَضُ الذي يُعَبَّرُ عنه بـ(له) وقد يُسَمَّى بـ(الجده) ولما مثل هذا بـ(المنتقل) و(المتسلح) و(المتطلس) فلا يتحصل له معنى سوى أنه نسبة الجسم إلى الجسم، المنطبق على جميع بسيطه أو على بعضه؛ إذا كان المنطبق ينتقل بانتقال المحاط به المنطبق عليه (غ، ع، ٣٢٦، ٢١)
- العَرَضُ هو الذي ليس وجوده شرطًا لوجود الشيء. وهو ينقسم إلى لازم، وإلى مفارق وإلى ما يعم الشيء وغيره، فيُسَمَّى عَرَضًا عامًا، وإلى ما يخص الشيء فيُسَمَّى خاصة وإلى ذاتي وغير ذاتي (غ، ع، ٣٦٣، ١٦)
- (العَرَضُ) يُقال عنه: إنه كلّي يُطلق على حقائق مختلفة (غ، ع، ٣٦٣، ٢١)
- يُقال (عَرَضُ): لكل موجود في موضوع ويقال (عَرَضُ) للمعنى الكلّي المفرد المحمول على كثيرين حملًا غير مقوم (غ، ع، ٣٦٣، ٢٢)
- يُقال (عَرَضُ) لكل معنى موجود للشيء خارج عن طبعه (غ، ع، ٣٦٤، ١)
- يُقال (عَرَضُ) لكل معنى يحمل على الشيء لأجل وجوده في آخر يفارقه (غ، ع، ٣٦٤، ٣)
- يُقال (عَرَضُ) لكل معنى وجوده في أول الأمر لا يكون (غ، ع، ٣٦٤، ٥)
- الكلّي فإما أن يُقال على ما هو كلّي له بمعنى مقوم له حتى يكون هو حقيقته، كالإنسان لزيد، أو داخل في حقيقته دخول الجزء، كالحيوان

بنفسه ولا لازماً من حدّ العَرَض ولا قام على استحالته برهان، بل الوجود يشهد بخلافه (سي، ب، ٥٦، ١٣)

- الحركة عَرَض موجود في الجسم وتوجد فيها السرعة وهي عَرَض، وكذلك السطح عَرَض كما تعرفه وتوجد فيه الملاسة وهي عَرَض (سي، ب، ٥٦، ١٧)

- العَرَض هو الموجود في الموضوع (سي، ب، ٥٧، ١٨)

- الموجود لا يخلو من أن يكون جوهرًا أو عرضًا، والعَرَض يتأخر عن الجوهر في الوجود فالمتقدم عليه لا يكون عَرَضًا، وما ليس بعَرَض فهو جوهر (سي، ب، ٥٩، ٥)

- العَرَض بالجملة سواء كان عامًا أو شخصًا هو الذي يقال في موضوع (ش، م، ٩، ٤)

- ينفصل شخص العَرَض من كليّه بأن الكلّي يقال على موضوع والشخص لا يقال على موضوع (ش، م، ٩، ٧)

- كل عَرَض يُحْمَل فهو ضرورة: إما محمول على الجوهر من جهة أنه كيف، أو كم، وبالجملة واحد من المقولات التسع (ش، ب، ٤٢٩، ٧)

- العَرَض هو ما لم يوجد واحدًا من هذه الثلاثة لا حدًا ولا خاصّة ولا جنسًا، وهو موجود في الشيء (ش، ج، ٥٠٥، ١٢)

- مسائل الأخرى والأخلق... داخله في باب العرض (ش، ج، ٥٠٥، ١٧)

- العَرَض... قد يوجد جزئيًا في الموضوع (ش، ج، ٥٣٠، ١٦)

- العَرَض هو الذي يقبل الأقلّ والأكثر (ش، ج، ٥٣٠، ١٦)

- العَرَض هو المقول في موضوع لا على موضوع

للإنسان ويُسمّى ذاتيًا، وإمّا أن لا يكون قوله عليه كذلك، بل إمّا يقال بمعنى زائد على هويته عارض لها كالأبيض والأسود للفرس والإنسان، ويُسمّى عرضيًا (ب، م، ١٤، ٦)

- العَرَضِيّ أيضًا ينقسم إلى ما يختص عَرَضه بنوع دون غيره كالضاحك للإنسان دون غيره من الحيوان، ويُسمّى خاصّة أو عَرَضًا خاصًا، وإلى ما يشارك النوع فيه غيره ويُسمّى عَرَضًا وعَرَضيًا عامًا (ب، م، ١٥، ٢٤)

- إمّا أن العَرَضِي لا يلزم أن يكون أبدًا عَرَضًا فهو حق، لأنّ الجوهر للعَرَض عَرَضِيّ، كما أن العَرَض للجوهر عَرَضِيّ، والمال عَرَضِيّ لذي المال، وهو جوهر أيضًا، لكن ليس كل عَرَضِيّ وصفًا لما هو عَرَضِيّ له، فإنّ العَرَض لا يوصف بالجوهر فلا يقال بياض ذو جسم (ب، م، ٢٢، ١١)

- العَرَض إمّا أن يكون خاصًا بنوع واحد دون غيره سواء كان لازماً أو عارضًا مفارقًا، وسواء عم جميع النوع أو لم يعم، وسواء كان النوع أخيرًا أو متوسطًا، ويُسمّى الخاصة (سي، ب، ٤٦، ٥)

- العَرَض هو الموجود في موضوع (سي، ب، ٥٣، ١٧)

- العَرَض... لا يفارق موضوعه الذي له بعينه، لأن قوامه بذلك الموضوع لا لأمر آخر سوى ذلك (سي، ب، ٥٤، ٨)

- العَرَض منه جزئي كهذا البياض وهذا العلم ومنه كليّ كالبياض والعلم (سي، ب، ٥٤، ١٨)

- إن كان الشيء موجودًا في موضوع وآخر موجودًا في هذا الشيء فالمشهور أن هذا ممتنع لأن العَرَض لا يقوم بالعَرَض، وليس هذا بيّنًا

(١١، ٦٨٧)

(ش، ج، ٥٤٦، ١٧)

- العَرَضُ الجزئي موجود في موضوع وليس مقولاً على موضوع. أما وجوده في الموضوع فلعرضيته، وأما أنه ليس مقولاً على موضوع فلجزئيته (سي، ب، ٥٥، ١٥)
- إن كان (الجنس) مفارقاً كان عَرَضاً (ش، ج، ٥٥٩، ١٢)
- إن لم يكن (الجنس) من طريق ما هو كان عَرَضاً (ش، ج، ٥٦٠، ٢)

عرض خاص

- العَرَضُ الخاص كقوله: هذا البياض (ق، م، ١١، ١١)
- أما العَرَضُ الخاص فيكون: إما الخاص على الإطلاق مثل ما مثلنا من قبل، وإما أخص من وجه وأعم من وجه مثل المساواة (س، ب، ٨٦، ١٠)
- العَرَضِي أيضاً ينقسم إلى ما يختص عُروضه بنوع دون غيره كالضاحك للإنسان دون غيره من الحيوان، ويُسمى خاصة أو عَرَضاً خاصاً، وإلى ما يشارك النوع فيه غيره ويُسمى عَرَضاً وعَرَضياً عاماً (ب، م، ١٥، ٢٣)
- العَرَضُ الخاص بالقياس قوتها قوة العَرَض (ش، ج، ٥٧٣، ١٠)
- الخاصة... التي تقال بالقياس قوتها قوة العَرَض (ش، ج، ٥٨١، ٣)
- إن من الموجودات: قائماً بنفسه، هو الجوهر؛ وقائماً بغيره هو العَرَض (ط، ش، ١٩٤، ١)
- ما لا يمكن أن يقع في جواب «ما هو؟» ينقسم إلى: ذاتي، هو الفصل. وإلى عرضي، وهو إما الخاصة، أو العَرَض (ط، ش، ٢٤٧، ٦)
- العَرَضُ المفارق إما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل وإما بطيء الزوال كالشيب والشباب (ن، ش، ٧، ٣)
- العَرَضُ وسُميت عرضاً لأنه لا بقاء لها (و، م، ١٩٣، ٧)

عرض الخاصة

- العَرَضُ قد يترتب مع الجنس فلا يفارق عرض النوع، لأنه يكون عرضاً للنوع، لكن من أعراض النوع ما هو خاصة للجنس، وليس عرضاً عاماً للجنس بل خاصة، ومنه ما هو عرض عام لهما، وكذلك عرض الفصل وعرض الخاصة (س، د، ١١٢، ١٨)
- إن كان مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقيقة فالعرض العام (ض، س، ٢٥، ٢٢)

عرض جزئي

- أما العرض فإن الكلّي منه إبطاله أسهل من تصحيحه. وذلك أن من يريد تصحيحه يحتاج أن يبين أنه للكل. فأما من يريد إبطاله فيكفيه أن يبين أنه لا يوجد لواحد. فأما الجزئي فالأمر فيه بالعكس: وهو أن تصحيحه أسهل من إبطاله، لأن من أراد تصحيحه إكتفى بأن يبين أنه يوجد لواحد. ومن أراد إبطاله يحتاج أن يبين أنه لا يوجد ولا لواحد (أ، ج، ١١٢، ١٨)
- عَرَضُ دائم، غير مفارق للشيء الذي فيه يوجد أو لبعض الأشياء التي فيها يوجد مثل الأسود الذي لا يفارق القار والحار الذي لا يفارق النار. وعَرَضُ مفارق، يوجد حيناً ويفقد حيناً

عرض دائم

وموضوعه باقي، مثلُ القائم والقاعد اللذين هما للإنسان (ف، د، ٨٣، ١٩)

- العَرَضُ قد يكونُ دائم الوجود وقد يكون غير دائم الوجود، وليس يُسمَّى عرضاً لدوام وجوده ولا لسرعة زواله، بل معنى أنه عَرَضٌ هو أنه لا يكون داخلياً في ماهية موضوعه (ف، ح، ٩٦، ٧)

عرض ذاتي

- العَرَضُ الذاتي هو الذي يكون موضوعه ماهيته أو جزء ماهيته، أو تُوجبُ ماهية موضوعه أن يوجد له على النحو الذي تُوجبُ ماهية أمر ما أن يوجد له عَرَضٌ ما (ف، ح، ٩٥، ١٦)

- العرض الذاتي ما يلحق الشيء لذاته أو لجزئه أو لمساويه، كالتعجب والحركة بالإرادة والضحك للإنسان (ه، م، ٣٢، ٧)

عرض ذاتي خاص

- العَرَضُ الذاتي الخاص قد يكون مساوياً، وقد يكون أنقص من الشيء على الإطلاق. وأما المساوي فمثل مساواة الثلاث لقائمتين فإنه مساوٍ للمثلث. وأما الأنقص فمثل الزوج للعدد (س، ب، ٨٦، ٨)

عرض عام

- العرض العام كقول القائل: البياض (ق، م، ١١، ١١)

- العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا بالذات، وهو أيضاً كالأبيض لا كالبياض. وليس هذا العرض هو العرض الذي يناظر الجوهر كما يظنه أكثر الناس؛ فإن ذلك لا يحمل على موضوعه بأنه هو، بل يُشتق له

منه الاسم (س، د، ٨٥، ٧)

- قولهم (المنطقيون): «إنَّ العَرَضُ هو الذي يكون ويفسد من غير فساد الموضوع أي حامله»؛ ومثل هذا قولهم: «هو الذي يمكن أن يوجد لشيء واحد بعينه وأن لا يوجد، وأنه الذي ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع، وهو أبداً قائم في موضوع» (س، د، ٨٦، ٥)

- العرض العام إنما هو عرضٌ عام للشيء الذي هو موضوعٌ لكونه هذا الأبيض، لا لهذا الأبيض، من حيث هو هذا الأبيض (س، د، ١١١، ١٥)

- يُسمَّى جميع ما ليس خاصة مساوية في هذا الكتاب (الجدل) عرضاً عاماً، وإن كان لا يوجد مثلاً في نوع غير النوع الواحد إذا لم نعم أشخاصه. وقد علمت أن هذا العرض ليس نعني به ما نعني بالعرض المقابل للجوهر بوجه ما (س، ج، ٥٧، ٥)

- أما الخاصة والعرض العام فمن المحمولات العَرَضِيَّة (س، أ، ٢٤١، ٤)

- أما العرض العام فهو ما كان موجوداً في كلي وغيره، عمّ الجزئيات كلها أو لم يعمّ (س، أ، ٢٤٣، ١)

- قد يكون الشيء بالقياس إلى كلي، خاصة، وبالقياس إلى ما هو أخص منه، عرضاً عاماً؛ فإنَّ «المشي والأكل» من خواص الحيوان، ومن الأعراض العامة للإنسان (س، أ، ٢٤٤، ٨)

- العرض العام يُرسم بأنه كلي يقال على ما تحت حقيقة واحدة، وعلى غيرها قولاً غير ذاتي (س، أ، ٢٤٨، ٣)

- إعلم أن كل معنى لا يقوم الشيء، وهو قد

- بوجد له ولغيره، فإنه قد جرت العادة بأن يسمّى
«عرضاً عاماً» سواء كان لازماً أو مفارقاً (س،
ش، ٢٠، ٣)
- العرض العام هو كل لفظ مُفْرَد عرضي - أي
غير ذاتي - يشترك في معناه أنواع كثيرون،
كالبياض للثلج والفقّس والجُصّ (مر، ت،
١٩، ٢)
- إذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يُقال
العرض العام (اللازم) على الشيء الذي يقال
عليه ولا يدخل فيه، ولكنّه كالمادة للفصل
(مر، ت، ٢٠، ٣)
- أقسام الكلّيات خمسة يُسمّى المفردات الخمس
وهي: الجنس والنوع والفصل والعرض العام
والخاصة (غ، م، ١٧، ١١)
- العرض العام: يُرْسَمُ بأنه كلي يُطلق على حقائق
مختلفة (غ، ع، ١٠٧، ١)
- العرضي أيضاً ينقسم إلى ما يختصّ غرضه
بنوع دون غيره كالضاحك للإنسان دون غيره
من الحيوان، ويُسمّى خاصة أو عَرَضاً
خاصة، وإلى ما يشارك النوع فيه غيره ويُسمّى
عَرَضاً وعَرَضياً عاماً (ب، م، ١٥، ٢٤)
- أمّا العرض العام فإنه يُعرف بأنه الكلّي العرضي
المقول على أكثر من نوع واحد (ب، م،
١٢، ٢١)
- لا يكون خاصاً بل يوجد لغيره من الأنواع سواء
كان لازماً لتلك الأنواع أو مفارقاً، وسواء عمّ
جميع آحادها أو لم يعمّ ويسمى العرض العام،
وحده أنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة
قولاً غير ذاتي، وهو كالأبيض للثلج والجص
(سي، ب، ٤٦، ١٠)
- العرض إنما هو عرض عام بالقياس إلى ما
يعرض له لا وحده بل إذا أخذ مع غيره (سي،
- ب، ٤٦، ٢١)
- منها (الموجودات) ما يُخَمَل على موضوع وهو
أيضاً في موضوع... وهذا هو العرض العام
(ش، م، ٨، ١٥)
- كل وصف خارج عن الماهية سواء كان لازماً
أو مفارقاً، فإن اعتبر من حيث أنّه مختص
بواحد وليس لغيره فهو خاصة، سواء كان ذلك
نوفاً أخيراً أو غير أخير. وسواء عمّ الجميع أو
لم يعمّ، وإن اعتبر من حيث أنّه موجود في غيره
فهو عرض عام (ر، ل، ٦، ٩)
- العرض العام كليّ يقال على ما تحت حقائق
مختلفة قولاً غير ذاتي (ر، ل، ٦، ١٨)
- أن يعمّ حقائق فوق واحدة وهو العرض العام
كالمتنفس بالقوة والفعل للإنسان وغيره من
الحيوانات (هـ، م، ٧٧، ٩)
- العرض العام هو الكلّي المقول على ما تحت
أكثر من طبيعة واحدة قولاً غير ذاتي خرج بالقيد
الأول الخاصة وبالأخير الثلاثة الباقية. وهذا
العرض الغير العرض القسم للجوهر لأنه قد
يكون جوهرًا ومحمولاً على الجوهر حملاً
حقيقياً دون ذلك. وذلك قد يكون جنساً دون
هذا الثاني كلّ من الخاصة. والعرض العام قد
يكون شاملاً لازماً وغير لازم وقد يكون غير
شامل وقد تخصّ الخاصة المطلقة بالشاملة
اللازمة (م، ط، ٨٩، ٢٢)
- كل واحد من اللازم والمفارق إن اختصّ بأفراد
حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك وإلا فهو
العرض العام كالماشي (ن، ش، ٧، ٦)
- العرض العام... كليّ مقول على أفراد حقيقة
واحدة وغيرها قولاً عرضياً (ن، ش، ٧، ٧)
- العرض العام الكلّي الخارج عن الماهية
الصادق عليها وعلى غيرها كالمتحرك

للإنسان (و، م، ١٠٣، ٢٢)

- كل من الخاصة والعرض العام إما شامل أو غير شامل وكل منهما إما لازم أو مفارق. والمفارق إما بطيء المفارقة أو سريعها، وكل منهما إما بسهولة أو صعوبة. واللازم إما للوجود أو للماهية إما بوسط إن افتقر العلم باللزوم إلى ثالث وإما بغير وسط إن لم يفتقر (و، م، ١٠٣، ٢٦)

- العَرَض الكَلْبِي مقول على موضوع وموجود في موضوع (سي، ب، ٥٤، ٢٣)

عرض لازم

- إن كان العَرَضُ اللازم موجودًا في بعض المحمول وسلوبًا عن جميع الموضوع لم يأتلف منه قياسٌ على المطلوب (ف، ق، ١٠٠، ١٧)

- إذا كان العَرَضُ اللازم للمحمول كليًا له وكان مسلوبًا عن بعض الموضوع انتلف على المطلوب قياسٌ في الضرب الرابع من الشكل الثاني، وأنتج سلب المحمول عن بعض الموضوع (ف، ق، ١٠١، ٢)

عرض غير ذاتي

- العَرَض غير الذاتي هو الذي لا يدخل موضوعه في شيء من ماهيته، وماهية موضوعه لا توجب أن يوجد له ذلك العَرَض (ف، ح، ٩٥، ٢٠)

- (العرض) صنفان: أحدهما يُحمَلُ على النوع أو على الجنس حملًا مطلقًا، فلذلك يُسمى العَرَض غير المفارق والعَرَض اللازم. الآخر يُحمَلُ على النوع أو على الجنس حملًا غير مطلق، فلذلك يُسمى العَرَض المفارق (ف، أ، ٧٦، ٢٢)

عرض الفصل

- العَرَض قد يترتب مع الجنس فلا يفارق عرض النوع، لأنه يكون عرضًا للنوع، لكن من أعراض النوع ما هو خاصة للجنس، وليس عرضًا عامًا للجنس بل خاصة، ومنه ما هو عرض عام لهما، وكذلك عَرَض الفصل وعرض الخاصة (س، د، ١١٢، ١٧)

- الماهية الموجودة كالسواد للحبشي (وهو العرض اللازم) (ه، م، ١٠، ٥)

- أمّا العرضي فإما أن يمتنع إنفكاكه عن الماهية وهو العَرَض اللازم، أو لا يمتنع وهو العَرَض المفارق، وكل واحد منهما إما أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان (ه، م، ٧٧، ٥)

عرض كلي

- أما العرض فإن الكَلْبِي منه إبطاله أسهل من تصحيحه. وذلك أن من يريد تصحيحه يحتاج أن يبين أنه للكل. فأما من يريد إبطاله فيكفيه أن يبين أنه لا يوجد لواحد. فأما الجزئي فالأمر فيه بالعكس: وهو أن تصحيحه أسهل من إبطاله، لأن من أراد تصحيحه إكتفى بأن يبين أنه يوجد لواحد. ومن أراد إبطاله إحتاج أن يبين أنه لا يوجد ولا لواحد (أ، ج، ٦٨٧، ١١)

عرض مطلق

- ما كان من المحمولات لا مأخوذًا في حدّ الموضوع ولا الموضوع أو ما يقوّمه مأخوذًا في حدّه فليس بذاتي، بل هو عَرَضٌ مطلق غير داخل في صناعة البرهان مثل البياض للقنقش

وإن كان لازماً (س، ب، ٧٥، ٥)

عرض وعرضي

- (الشيء) إنما هو عرض لأنه في نفسه في موضوع يعتم العرضية والجوهرية، أعني كون الشيء عرضياً للشيء أو جوهرياً له، فذلك مما يكون على هذا الاعتبار؛ فإنه إذا أضيف إلى شيء فكان فيه، وكان كالشيء في الموضوع فهو عرض وعرضي. أما عرض فلأن ذاته قد حصل موجوداً في موضوع، لأنه موجود في هذا الموضوع؛ فدل ذلك على أنه محتاج في نفسه إلى موضوع ما، إذ احتاج إلى هذا الموضوع. وأما عرضي فهو أمر له بالقياس إلى هذا الموضوع؛ فإنه بالقياس إلى هذا الموضوع غير مقوم له ولا جزء من وجوده فهو عرضي (س، م، ٤٩، ٢٠)

عرضي

- قيل في التمييز بين الذاتي والعرضي: إن الذاتي مقوم والعرضي غير مقوم، ثم لم يُحصل، ولم يتبين أنه كيف يكون مقوماً، أو غير مقوم. وقيل أيضاً: إن الذاتي لا يصح توهمه مرفوعاً مع بقاء الشيء، والعرضي يصح توهمه مرفوعاً مع بقاء الشيء (س، د، ٣٣، ٨)

- من العرضي ما هو خاص ومنه ما هو عام، فإن العرضي بإزاء الذاتي والجوهرية، والعرض بإزاء الجوهر. والذاتي قد يكون عرضاً كجنس العرض للعرض كاللون للبياض، وقد يكون جوهرًا، والعرضي قد يكون عرضاً وقد يكون جوهرًا؛ وفي هذا الموضع إنما نعني بالعرض العرضي (س، د، ٨٥، ١٩)

- قد يكون من العرضي ما حصوله ليس بعلة خارجة عن الماهية، بل تكون الماهية موجبة له ومقتضية إياه (س، م، ٦١، ١٨)

عرض مفارق

- عرض دائم، غير مفارق للشيء الذي فيه يوجد أو لبعض الأشياء التي فيها يوجد مثل الأسود الذي لا يفارق القار والحار الذي لا يفارق النار. وعرض مفارق، يوجد حينًا ويفقد حينًا وموضوعه باقي، مثل القائم والقاعد اللذين هما للإنسان (ف، د، ٨٣، ١٩)

- (العرض) صنفان: أحدهما يُحمل على النوع أو على الجنس حملًا مطلقًا، فذلك يُسمى العرض غير المفارق والعرض اللازم. الآخر يُحمل على النوع أو على الجنس حملًا غير مطلق، فذلك يُسمى العرض المفارق (ف، أ، ٧٦، ٢٢)

- لازم الوجود (أو لا يمتنع) إنفكاكه عن الماهية (وهو العرض المفارق) لإمكان مفارقه (ه، م، ١٠، ٧)

- أما العرضي فإما أن يمتنع إنفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم، أو لا يمتنع وهو العرض المفارق، وكل واحد منهما إما أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان (ه، م، ٧٧، ٦)

عرض النوع

- العرض قد يترتب مع الجنس فلا يفارق عرض النوع، لأنه يكون عرضاً للنوع، لكن من أعراض النوع ما هو خاصة للجنس، وليس عرضاً عاماً للجنس بل خاصة، ومنه ما هو عرض عام لهما، وكذلك عرض الفصل وعرض الخاصة (س، د، ١١٢، ١٦)

- لما كان المَقْومُ يُسَمَّى ذاتيًا، فما ليس بمَقْومٍ -
لازمًا كان، أو مفارقًا - فقد يُسَمَّى عرضيًا ومنه
ما يُسَمَّى عرضًا (س، أ، ٢١٣، ١١)
- معنى الذاتِي هو أنه إذا فُهِمَ الشيء وفُهِمَ
الجزئيات التي تحته فُهِمَت معها ثلاثة أشياء:
أولها أن ذلك الجزئي له ذلك المعنى. وثانيها
أن يكون المعنى الذاتِي متقدِّمًا على ما هو ذاتِي
له من جزئياته. وثالثها أن لا يكون الشيء قد
إستفاد المعنى الذي هو الذاتِي له من غيره . . .
فكل ما له هذه الأحكام الثلاثة فهو ذاتِي للشيء
وما ليس له هذه الأحكام الثلاثة فهو عَرَضِي
(مر، ت، ١١، ١٢)
- العَرَضِي هو كل ما عدَدناه مما ليس بذاتِي (مر، غ، ع، ١٠٠، ٧)
- العَرَضِي أيضًا ينقسم إلى ما يختص عُروضه
بنوع دون غيره كالضاحك للإنسان دون غيره
من الحيوان، ويُسَمَّى خاصَّة أو عَرَضًا خاصًّا،
وإلى ما يشارك النوع فيه غيره ويُسَمَّى عَرَضًا
وعَرَضِيًّا عامًّا (ب، م، ١٥، ٢٤)
- قد يُقسَم العَرَضِي بحسب عَرَضٍ ستعلمه إلى ما
يَعْرُض للشيء من ذاته وهو له بذاته كالنور
للمشمس والثقل للأرض والخفة للنار وتُسَمَّى
أعراضًا ذاتِيَّة (ب، م، ١٦، ١١)
- أمَّا أن العَرَضِي لا يلزم أن يكون أبدًا عَرَضًا فهو
حق، لأنَّ الجوهر للعَرَض عَرَضِي، كما أنَّ
العَرَض للجوهر عَرَضِي، والمال عَرَضِي لذي
المال، وهو جوهر أيضًا، لكن ليس كل عَرَضِي
وصفًا لما هو عَرَضِي له، فإنَّ العَرَض لا
يوصف بالجوهر فلا يقال بياض ذو جسم (ب، م، ٢٢، ١١)
- إنَّ الذاتِي من أوصاف الشيء كلُّ داخل في
ماهِيَّتِهِ، والعَرَضِي ما لا مدخل له فيها (ب، م، ٣٢، ٢)
- العَرَضِي قد يكون عَرَضًا وقد يكون جوهرًا
(مر، ت، ١٩، ٦)
- العَرَضِي مُعْتَللٌ إذ يقال ما الذي جعل الإنسان
موجودًا فيصَحَّ السؤال (غ، م، ١٣، ٥)
- ما يرتفع في الوجود والوهم، فهو (عَرَضِي)

- عَرَضِي عام، نظير عموم الجنس (ب، م، ٥٣، ٥)

- العَرَضِي ينقسم إلى لازم ومفارق (سي، ب، ٣٨، ٢١)

- الذاتِي في مَشْرَع التَقْسِيم جار على أصل إعادة الشيء معرفة (وأما عَرَضِي وهو الذي يخالفه) أي لا يدخل في حقيقة جزئياته بأحد المعنيين، أي بأن لا يكون جزءاً أو بأن يكون خارجاً (كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان) فإنه خارج لأن القاعدة أن نوعاً ما إذا كان له خواص مترتبة كالناطق والمتعجب والضاحك فأقدمها يعتبر ذاتياً لأن الذاتِي أقدم (ه، م، ٧، ١٣)

- أما العَرَضِي فقسمان: خاصة وعرض عام لأنه إن اختص بحقيقة واحدة فخاصة، وإن اشتمل على الحقايق فَعَرَض عام (ه، م، ١٠، ١) أما العَرَضِي فإما أن يمتنع إنفكاكه عن الماهية وهو العَرَض اللازم، أو لا يمتنع وهو العرض المفارق، وكل واحد منهما إما أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان (ه، م، ٧٧، ٥)

- الكلِّي إن كان مندرجاً في حقيقة جزئياته سَمِي ذاتياً كالحيوان بالنسبة لزيد وعمرو مثلاً، إذ هو جزء حقيقتها، وإن لم يندرج بل كان خارجاً عن الحقيقة سَمِي عرضياً كالكاتب مثلاً، فإنه ليس داخلًا في حقيقة زيد وعمرو، وأما ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمي ذاتياً ولا عرضياً بل واسطة ونوعاً كالإنسان، فإنه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل وهي الحيوانية الناطقية (ض، س، ٢٥، ٦)

عرضي غير لازم

- العَرَضِي غير اللازم: وأما المحمول الذي ليس بمَقْوم، ولا لازم فجميع المحمولات التي

يجوز أن تفارق الموضوع، مفارقة سريعة أو بطيئة، سهلة أو عسرة، مثل كون الإنسان شاباً، وشيخاً، وقائماً، وجالساً (س، أ، ٢١٣، ٣) - العَرَضِي قد يكون غير لازم في الوجود ولا في التوهم لجواز زواله، إما سريعاً كالقيام، وإما بطيئاً كالشباب (مر، ت، ١٢، ١٨)

عرضي لازم

- الفرق بين العَرَضِي اللازم والذاتي أن العرضي يكون بعد تحقق الشيء، والذاتي يكون متقدماً على حقيقة الشيء (مر، ت، ١٢، ١٤)

- لما كان المقوم مخصوصاً باسم (الذاتي) في اصطلاح النظار، صار ما يقابله يُسمى (عَرَضِيًا) مفارقاً كان، أو لازماً (غ، ع، ٩٨، ١)

- الصفة المحمولة إما أن تكون داخلية في ذاته (الكلِّي) يلتزم منها ومن غيرها ذات الشيء وتسمى مقومة ذاتية، أو لا تكون داخلية في ذاته بل توجد بعده وتسمى عَرَضِيَّة، فمنها ما يلزم الذات ويخص باسم العَرَضِي اللازم وإن كان المقوم أيضاً لازماً، ومنها ما يفارق ويسمى العَرَضِي المفارق (سي، ب، ٣٦، ١٠)

- إن الذاتي يلحق الشيء الذي هو ذاتي له قبل ذاته؛ فإنه من علل ماهيته، أو نفس ماهيته، والعرضي اللازم يلحقه بعد ذاته؛ فإنه من معلولاته، وعلل الماهية غير علل الوجود (ط، ش، ٢٠٠، ٢١)

- العرضي اللازم لازم لها (للماهية) بوسط. والوسط عند أئمتهم كابن سينا وغيره هو ما يقره به اللام في قولك، «لأنه» ومعناه الدليل، وفهم بعض متأخريهم كالرازي أنه صفة تقوم بالموصوف، فزاد الاضطراب فساداً (ت، ر، ٨٣، ٢٥)

- إن ما ذكروه (الفلاسفة) من الفرق بين «العرضي

- وَعَوَارِضُهُ (ط، ش، ١٨٥، ٣)
- إِنَّ الْفُصُولَ تُحْصَلُ الْمَاهِيَّةُ، وَالْعَرْضِيَّاتُ تَلْحَقُهَا بَعْدَ تَحْصُلِهَا. فَأَمَّا الشَّيْءُ الَّذِي يَتَحْصَلُ بِهَا، أَوْ يَكُونُ مَوْضُوعًا لَهَا، فَهُوَ خَارِجٌ عَنْ مَفْهُومَاتِهَا، إِذْ لَوْ كَانَتْ تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ لَكَانَ مَا بِهِ الْإِشْتِرَاكُ دَاخِلًا فِيمَا بِهِ الْإِمْتِيَازُ، أَوْ الْأَشْيَاءُ الدَّاخِلَةُ فِي الْخَارِجَةِ. هَذَا خَلْفَ (ط، ش، ٢٢٦، ١٣)
- اللازم للماهية والذاتي لا حقيقة له. فَإِنَّ «الزوجية والفردية» للعدد الزوج والفرد مثل «الناطقية» و«الصهالية» للحيوان - الإنسان والفرس (ت، ر، ١، ٨٨، ٢١)
- اشتراطهم (الفلاسفة) مثلاً ذكر «الفصول» التي هي «الذاتيات المميزة» مع تفريقهم بين «الذاتي» و«العرضي اللازم» للماهية غير ممكن (ت، ر، ١، ٩٤، ٢)

عرضية

عرضي مفارق

- إِنْ كَانَ يَرْتَفِعُ وَجُودُهُ. إِمَّا سَرِيعًا، كَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ لِلْإِنْسَانِ. أَوْ بَطِيئًا، كَكُونِهِ شَاثًا. فَاعْلَمْ أَنَّهُ (عَرَضِي) مَفَارِقُ (غ، ع، ٩٧، ١٠)
- لَمَّا كَانَ الْمَقْوَمُ مَخْصُوصًا بِاسْمِ (الذاتي) فِي إِصْطِلَاحِ النَّظَارِ، صَارَ مَا يُقَابِلُهُ يُسَمَّى (عَرَضِيًا) مَفَارِقًا كَانَ، أَوْ لَازِمًا (غ، ع، ٩٨، ١)
- الصِّفَةُ الْمَحْمُولَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً فِي ذَاتِهِ (الْكَلِّي) يَلْتَمِسُ مِنْهَا وَمِنْ غَيْرِهَا ذَاتُ الشَّيْءِ وَتُسَمَّى مَقْوَمَةً ذَاتِيَّةً، أَوْ لَا تَكُونَ دَاخِلَةً فِي ذَاتِهِ بَلْ تَوْجَدُ بَعْدَهُ وَتُسَمَّى عَرَضِيَّةً، فَمِنْهَا مَا يَلْزَمُ الذَّاتَ وَيَخْصُ بِاسْمِ الْعَرَضِيِّ اللَّازِمِ وَإِنْ كَانَ الْمَقْوَمُ أَيْضًا لَازِمًا، وَمِنْهَا مَا يَفَارِقُ وَيُسَمَّى الْعَرَضِي الْمَفَارِقُ (سي، ب، ٣٦، ١١)
- الْعَرَضِيَّةُ لَيْسَتْ لِأَنَّ الشَّيْءَ بِالْقِيَاسِ إِلَى شَيْءٍ بَعِيْنِهِ هُوَ فِي مَوْضُوعٍ أَوْ لَيْسَ فِي مَوْضُوعٍ، بَلْ لِأَنَّهُ فِي نَفْسِهِ يَحْتَاجُ إِلَى مَوْضُوعٍ مَا كَيْفَ كَانَ وَأَيُّ شَيْءٍ كَانَ (س، م، ٤٩، ١٤)
- إِنْ الْعَرَضِيَّةُ مِنْ لَوَازِمِ الْأُمُورِ الَّتِي هِيَ الْأَعْرَاضُ، لَيْسَ مِنْ مَقْوَمَاتِهَا، فَلَا يَجِبُ إِذَنْ أَنْ يَلْتَمِسَ إِلَيْهَا فِي حُدُودِهَا إِنْ وَجَدَ لَهَا حُدُودَ (س، ش، ٤٥، ٦)

عرفي

عرضيات

- إِنْ «العرفي» يُمْكِنُ أَنْ يُؤْخَذَ مَتَنَاوِلًا لِلضَّرُورِيِّ وَيَكُونُ عَامًّا. وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَتَنَاوِلٍ لَهَا، وَيَكُونُ خَاصًّا. فَالْمَطْلَقُ الْعَامُّ الْعَرَفِيُّ يُوَافِقُ الرَّأْيَ الْأَوَّلَ وَالْخَاصُّ، وَهُوَ الْعَرَفِيُّ الْوُجُودِيُّ (ط، ش، ٣٦٠، ٢٠)
- لَيْسَ إِذَا صَدَقَ الْعَرَفِيُّ، يَجِبُ أَنْ يَصْدُقَ الضَّرُورِيُّ الذَّاتِيُّ، بَلْ قَدْ يَصْدُقُ الْعَرَفِيُّ وَلَا
- أَمَّا الْعَرَضِيَّاتُ، فَلَا يَقَالُ شَيْءٌ مِنْهَا فِي جَوَابِ مَا هُوَ، فَلَا شَيْءٌ غَيْرُ الْجِنْسِ مَوْصُوفًا بِهَذِهِ الصِّفَةِ (س، د، ٥٠، ١١)
- أَمَّا الْعَرَضِيَّاتُ فَمِمَّا أَنْ تَكُونَ خَاصَّةً بِالشَّيْءِ مَسَاوِيَةً لَهُ، وَإِمَّا أَنْ لَا تَكُونَ (س، ج، ٥٧، ٤)
- الْعَرَضِيَّاتُ خَارِجَةٌ، وَتَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ هِيَ آثَارُهُ

يصدق الضروري، وذلك حين كونه وجوديًا - إن دام المحمول بدوام الوصف الذي عبر به
(ط، ش، ٣٦١، ١)

عرفي عام

- أعلم أن العرفي العام يصدق مع احتمالات كثيرة ككون الجهة ضرورية في الكل، ودائمة في الكل أو وجودية عرفية في الكل. أو ضرورية في البعض ودائمة في البعض. أو ضرورية في البعض ووجودية في البعض. أو دائمة في البعض ووجودية في البعض. أو ضرورية ودائمة ووجودية معًا في الأبعاض
(ط، ش، ٣٧٥، ٢٤)

بحذف الضرورة (و، م، ١٤٠، ١٥)

- مع التعرض لنفي دوام المحمول للموضوع عند مفارقة الوصف له كقولنا كل آكل فهو متحرك الفم ما دام آكلًا لا دائمًا وتسمى هذه في الاصطلاح عرفية خاصة (و، م، ١٤٧، ٣٢)

- الخاصتان وهما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة إذا كانتا سالتين كلتین فإنهما يتعكسان كعامتيهما وهما المشروطة العامة والعرفية العامة (و، م، ٢٤٤، ١١)

عرفي وجودي

- العرفي الوجودي مطلق غير ضروري، ذهب إليه الإسكندر، مع أنه يتناقض في جنسه. ونقيضه هو نقيض العرفي العام، مضافًا إلى الضروري الذاتي الموافق (ط، ش، ٣٦١، ٣)

عرفية عامة - العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع (ن، ش، ١٣، ٢٢)

- إن دام المحمول بدوام الوصف الذي عبر به عن الموضوع من غير تقييد بنفي الدوام بحسب الذات سُميت عرفية عامة، وإن قُيدت به سُميت عرفية خاصة ومثالهما أبدًا كالمشروطتين لكن بحذف الضرورة (و، م، ١٤٠، ١٤)

- إن يقيد دوامها بوصف الموضوع من غير تعرض فيها لنفي دوام المحمول له عند مفارقة الوصف كقولنا كل آكل فهو متحرك الفم ما دام آكلًا. وتسمى هذه في الاصطلاح عرفية عامة (و، م، ١٤٧، ٢٧)

- الدائمتان وهما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والعامتان وهما المشروطة العامة والعرفية العامة، فذهب كثير منهم (الفلاسفة المنطقيون) إلى أنها تنعكس إلى أحص من

عرفية - المشروطة والعرفية العامتان فتتعكسان عرفية عامة كلية (ن، ش، ١٩، ١٣)

- المشروطة والعرفية الخاصتان فتتعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض (ن، ش، ١٩، ١٦)

- المشروطة والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفية خاصة (ن، ش، ١٩، ٢٠)

- المشروطة والعرفية العامتان فتتعكسان عرفية عامة كلية (ن، ش، ٢٢، ٣)

عرفية خاصة

- العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات (ن، ش، ١٤، ١٣)

- العقل هو المستنبط للأمور الكلية والمستخرج لها من التشابهات التي يجدها في الأمور الطبيعية عند تصوّره لها (ز، ب، ٢١٧، ١١)
- إنّ الحسّ معرفة والعقل علم (س، ب، ٦، ٢٣)

- الوهم لا يخالف العقل في الأوليات، بل يعترف به؛ وأمّا العقل فربّما يخالف الأحكام الوهميّة بالبديهة، فإن لم تكن تلك الأحكام ممّا يخالفه فيها بديهةً تَوْفَّقَ وسكت، إلى أن يؤلّف قياسات بالمقدّمات التي يعترف فيها الوهم، فيُبطل بتلك القياسات الأحكام الوهميّة التي كانت عند الوهم أوليّةً (مر، ت، ٣، ١٠١)

- العقل إعتقاد بأنّ الشيء كذا وأنه لا يمكن أن لا يكون كذا طبعًا بلا واسطة، كاعتقاد المبادئ الأولى للبراهين. وقد يقال لتصور الماهية بذاتها بلا تحديدها لتصور المبادئ الأولى للحدّ (مر، ت، ٢٦٣، ١١)

- يحصل للعقل من الجزئيات الخياليّة، مفردات كليّة تُناسب الخيال من وجه وتُفارق من وجه (غ، ع، ٢٣٤، ٢٣)

- (العقل) يُرادُ به صحة الفطرة الأولى في الناس، فيُقال لمن صحّت فطرته الأولى: إنه (عقل) فيكون حدّه أنه: قوّة بها وجود التمييز بين الأمور القبيحة والحسنة (غ، ع، ٢٨٦، ١٨)

- (العقل) يُراد به ما يكتسبه الإنسان بالتجارب من الأحكام الكلية، فيكون حدّه أنه: معانٍ مجتمعة في الذهن، تكون مقدّمات تُستنبط بها المصالح والأغراض (غ، ع، ٢٨٦، ٢١)

- (العقل) معنى آخر يرجع إلى وقار الإنسان وهيأته، ويكون حدّه أنه: حياة محدودة للإنسان في حركاته، وسكناته وهيأته، وكلامه،

المطلقة العامة وهي الحينية (و، م، ٢٣٨، ٢٧)

- الدائمة المطلقة والعرفية العامة فتنعكس كأنفسهما (و، م، ٢٤٢، ٦)

عروض

- العروض ميزان للشعر، يُعرف به أوزان الشعر لِيتميّز منزهة عن مستقيمه؛ وهو أشدّ روحانية من الموازين المجسّمة، ولكنه غير متجرّد عن علائق الأجسام، لأنه ميزان الأصوات ولا ينفصل الصوت عن الجسم (غ، ق، ٤٧، ١١)

عقائد أولية

- إذا أحسّ (الإنسان) بأمور جزئية تنبّه لمشاركات بينها ومباينات يتنزّع منها عقائد أولية صادقة لا يرتاب فيها عاقل ولا تزول بوجه ما. مثل أن الكل أعظم من الجزء، وأنّ الأشياء المساوية لشيء واحد بعينه متساوية (سي، ب، ٢٥، ٣)

عقل

- أعني بالعقل مبدأ العلم (أ، ب، ٤٠٣، ٢)

- ليس يوجد جنس آخر أشدّ إستقصاءً وأتقن من العلم إلا العقل (أ، ب، ٤٦٥، ٤)

- العقل هو مبدأ العلم، ويكون هو مبدأ للمبدأ؛ وجميعه عند جميع الأمر هو على مثال واحد (أ، ب، ٤٦٥، ٨)

- علم المنطق يُقوّم العقل حتى لا يَعْقِلَ إلاّ الصواب، فيما يمكن أن يغلظ فيه (ف، د، ٦، ٥٥)

- العقل من شأنه أن يتوصّل إلى الوقوف على الأشياء الخفيّة بالأشياء الظاهرة (ز، ق، ٩، ١٠٩)

- واختياره (غ، ع، ٢٨٦، ٢٤)
- (العقل) (عند المتكلمين) هو التصورات والتصديقات الحاصلة للنفس بالفطرة و(العلم) ما يحصل للنفس بالإكتساب، ففرقوا بين المكتسب والفطري، فيسمى أحدهما (عقلاً) والآخر (علماً) (غ، ع، ٢٨٧، ١٢)
- (العقل) إدراك هذه المفردات المجردة ليس إلا بقوة أخرى إصطلحنا على تسميتها عقلاً فيدرك ويقضي بقضايا ويدرك اللونية مجردة ويدرك الحيوانية والجسمية مجردة (غ، ح، ٢١، ٩)
- كل عقل صدق المقدمتين فهو مضطر للتصديق بالنتيجة مهما أحضرهما في الذهن وأحضر مجموعهما بالبال (غ، ح، ٣٣، ١٠)
- يستعين العقل بالحس في الأوليات بطريق الاستقراء أيضاً تنبيهاً لا احتجاجاً، كمن يستقرئ جزئيات أمور بيّنة الصدق إلا أن بالنفس عنها غفلة، مثل استقراء جزئيات أن الكل أعظم من الجزء بأن يحس هذا الكل وذاك الكل، وهذا الجزء وذاك الجزء (سي، ب، ٢٤٨، ١٩)
- أعني بالعقل القوة التي تدرك بها المقدمات الأول الضرورية (ش، ب، ٤٥٠، ١٠)
- العقل إنما يجرد «الكليات» إذا تصوّر بعض «جزئياتها». فمن لم يتصور الشيء الموجود كيف يتصور جنسه ونوعه (ت، ر، ٨٠، ٨)
- إن كان «الحس» المقرون بـ«العقل» من فعل الإنسان، كأكله وشربه وتناوله الدواء، سمّاه «تجريبيّاً»، وإن كان خارجاً عن قدرته، كتغير أشكال القمر عند مقابلة الشمس، سمّاه «حدسيّاً» (ت، ر، ١٠٧، ١٥)
- أخص صفات العقل عند الإنسان أن يعلم الإنسان ما ينفعه ويفعله، ويعلم ما يضره ويتركه. والمراد بالحسن هو النافع، والمراد بالقيح هو الضار (ت، ر، ١٦٠، ٢٠)
- العقل في لغة المسلمين مصدر عقل يعقل عقلاً. وهو أيضاً غريزة في الإنسان، فسمّاه من باب الأعراض، لا من باب الجواهر القائمة بأنفسها. وعند المتفلسفة مسمّاه من النوع الثاني (ت، ر، ١٩٨، ٧)
- العقل إنما ينظر في المعاني، لا في مجرد اللفظ (ت، ر، ٢٢١، ١٩)
- الذي يعلم بالحس والعقل الصريح لا يخالفه شرع، ولا عقل، ولا حس (ت، ر، ٢٣، ٨)
- «العقل» في لغة الرسول وأصحابه وأئمة عرض من الأعراض، يكون مصدق عقل يعقل عقلاً كما في قوله «لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ»، و«لَعَلَّكُمْ تَفْقَهُونَ»، و«لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا»، ونحو ذلك. وقد يراد به «الغريزة» التي في الإنسان (ت، ر، ٣١، ٨)
- «العقل» في لغة فلاسفة اليونان جوهر قائم بنفسه (ت، ر، ٣١، ١٢)
- أخص صفات العقل التي فارق بها الحس، إذا الحس لا يعلم إلا معيّناً، والعقل يدركه كلياً مطلقاً، لكن بواسطة «التمثيل» (ت، ر، ٢٧، ٤)
- أعظم صفات العقل معرفة التماثل والاختلاف (ت، ر، ١١٢، ٢١)
- القضاء الكلي الذي يقوم بالقلب هو مرغّب من الحس والعقل (ت، ر، ١٢٥، ٧)
- ليس كل من تصوّر ماهية ما وعقلها نوعاً من العقل والتصور يكون قد عقلها وتصورها عقلاً تاماً وتصوراً تاماً (ت، ر، ١٤٣، ٢٢)
- العقل يحب الحق ويلتذ به، ويحب الجميل

من دون حضور شيء آخر، فكذلك لا يعقل شيئاً إلا بهداية موجود ليس بجسم ولا في داخل العالم ولا في خارجه، يسمى العقل الفعّال؛ نسبة ذلك إلى عقولنا نسبة الشمس إلى أبصارنا، وبالحقيقة لولاه لما كان يُحسّر ولا يُبصر ولا يُدرك أصلاً (مر، ت، ١٦٠، ١٢).

- التعلّم والروية سيان لأن يتصل بهذا العقل الفعّال عقولنا، ونقتبس بواسطة نورٍ منه المعقولات، هذا العقل هو المعقول بذاته - كما أنّ العين يبصر بذاته - ومنه نقتبس الأوليات بغير وسط (مر، ت، ١٦٠، ١٧).

المراد بالعقل الفعّال: كلُّ ماهية مجردة عن المادة أصلاً (غ، ع، ٢٨٩، ٦).

حدّ العقل الفعّال: أما من جهة ما هو عقل أنه: جوهر صوري، ذاته ماهية مجردة في ذاتها - لا بتجريد غيرها لها - عن المادة، وعن علائق المادة، بل هي ماهية كلية موجودة. فأما من جهة ما هو فعّال؛ فإنه: جوهر بالصفة المذكورة، من شأنه أن يُخرِج العقل الهولاني من القوة إلى الفعل، بإشراقه عليه (غ، ع، ٢٨٩، ٧).

عقل كلي

- العقل الكلّي، وعقل الكلّ، والنفس الكلّي، ونفس الكلّ: فيبانه أن الموجودات عندهم (الفلاسفة) ثلاثة أقسام: أجسام: وهي أخسّها، وعقول فعّالة: وهي أشرفها؛ لبراءتها عن المادة، وعلاقة المادة؛ حتى إنها لا تحرك المواد أيضاً إلا بالشوق. وأوسطها النفوس: وهي تنفعل من العقل، وتنفعل في الأجسام، وهي واسطة (غ، ع، ٢٩١، ١٠).

ويلتذّ به، وأنّ محبة الحمد والشكر والكرم هي من العقليات. وهذا صحيح، فإنّ للإنسان قوتين - قوّة علمية فهي تحب الحق، وقوّة عملية فهي تحب الجميل، والجميل هو الحسن، والقيح ضده (ت، ر، ٢، ١٦٤، ٦) - يصح أن يخلق الله العقل ولا يخلق له شيئاً من العلوم أصلاً (و، م، ١٧، ١).

- العقل ليس نفس العلوم الضرورية (و، م، ١٩، ٦).

- أشار بالعقل إلى الضروري من العلوم وبالبيان إلى المكتسب منها إذ لكل نعم من المولى الكريم سبحانه (و، م، ٢١، ٥).

عقل بالفعل

- حدّ العقل بالفعل: أنه إستكمال للنفس بصورة ما، أي صور معقولة، حتى متى شاء عقّلها، أو أخصّرها بالفعل (غ، ع، ٢٨٩، ١).

عقل بالملكة

- حدّ العقل بالملكة: أنه إستكمال العقل الهولاني، حتى يصير بالقوة القريبة من الفعل (غ، ع، ٢٨٨، ٢٤).

عقل عملي

- العقل العملي: فقوّة للنفس، هي مبدأ التحريك للقوّة الشوقية إلى ما تختاره من الجزئيات؛ لأجل غاية مظنونة، أو معلومة (غ، ع، ٢٨٨، ٤).

عقل فعّال

- إنه كما أنّ البصير ممّا لا يُبصر ما عنده إلا بعد حضور نور، كالشمس أو النار؛ ويُبصر المنير

عقل مستفاد

- حدّ العقل المستفاد: أنه ماهية مجردة عن المادّة، مرتسمة في النفس على سبيل الحصول من خارج (غ، ع، ٢٨٩، ٣)

عقل نظري

- العقل النظري: فهو قوّة للنفس تقبل ماهيات الأمور الكلية، من جهة ما هي كلية (غ، ع، ٢٨٧، ٢٢)

عقل هيولاني

- حدّ العقل الهيولاني: أنه: قوّة للنفس مستعدّة لقبول ماهيات الأشياء، مجردة عن المواد، وبها يُفارق الصبي الفرس، وسائر الحيوانات، لا بعلم حاضر، ولا بقوة قريبة من العلم (ع، ٢٨٨، ٢١)

عقليّات

- ليس كل العقليّات هي أنواع وأجناس، بل في العقليّات مفردات قائمة في ذاتها لا تتعلق بموضوع تقال عليه أو فيه؛ وهذه المفردات العقليّة أولى بالجوهرية من كل شيء (س، م، ١٠٠، ١١)

- العقليّات الصرفة المتعلّقة بالنظر في الإلهيات، ففيها بعض مثل هذه اليقينيّات، ولا يبلغ اليقين فيها إلى الحد الذي ذكرناه، إلا بطول ممارسة العقليّات وفطام العقل عن الوهميّات والحسيّات، وإيناسها بالعقليّات المحضة (غ، ع، ٢٤٧، ١٢)

- ما يشتونه من «العقليّات» إذا حُقّق الأمر لم يكن لها وجود إلّا في العقل. وسُمّيت «مجردات» و«مفارقات»، لأن العقل يجرد الأمور الكلية

عن المعيّنات (ت، ر، ٢، ٥٩، ١١)

- ما يشتونه من «العقليّات» إذ حُقّق لم تكن إلّا ما يثبت في عقل الإنسان، كالأمور الكلية، فإنّها عقلية مطابقة لأفرادها الموجودة في الخارج (ت، ر، ٢، ٦٠، ١٢)

عقليّات محضة

- «العقليّات المحضة»، كقولنا: «الواحد نصف الإثنين»؛ و«الكلّ أعظم من الجزء»؛ و«الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية»؛ و«الضدّان لا يجتمعان»؛ و«النقيضان لا يرتفعان ولا يجتمعان» (ت، ر، ١، ١٢١، ٩)

عقول

- يقولون (الفلاسفة): إذا توجه المستشفع إلى من يعظمه من «الجواهر العالية» ك«العقول» و«النفوس» والكواكب والشمس والقمر، أو إلى «النفوس المُفارقة» مثل بعض الصالحين، فإنّه يتصل بذلك المعظم المستشفع به. فإذا فاض على ذلك ما يفيض من جهة الرب فاض على هذا المستشفع من جهة شفيعه (ت، ر، ١١٧، ٦)

- ليست الملائكة هي «العقول» و«النفوس» التي تشبّتها الفلاسفة المشاؤون أتباع أرسطو ونحوهم (ت، ر، ٢، ٣٠، ١٣)

- ما يدعونه (الفلاسفة) من «المجردات» و«المفارقات» غير «النفس الناطقة» ك«العقول» و«النفوس» إنّما وجودها في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر، ٢، ٣٣، ٩)

عقول عشرة

- أثبتوا (الفلاسفة) «العقول العشرة»، وطلّوا

وجودها في الخارج. وهم غالطون في ذلك، وأدلتهم عليها في غاية الفساد (ت، ر، ١، ٨، ٦٠)

عكس

- قد جرت العادة بأن يُعرف أولاً حال عكس المقدمات، حتى إذا وقف عليها سهل الأمر في معرفة القياسات التي ليست بكاملة. ومعنى العكس هو تصوير الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعاً، مع بقاء الكيفية والصدق على حاله. والقضية المنعكسة هي التي تقبل هذا العكس (س، ق، ٧٥، ٧)

- العكس يجوز أن يكون كالأصل، فإنه كما يكون لا شيء من الأبيض أسود أي ما دام أبيض، فكذلك لا شيء من الأسود أبيض ما دام أسود. وكما أنه لا شيء من الحجارة حيوان، أي دائماً ما دام موجوداً، فكذلك لا شيء من الحيوان بحجارة ما دام موجوداً. فحكم الأصل كحكم العكس (س، ق، ٧٧، ١)

- العكس هو أن يجعل المحمول من القضية موضوعاً، والموضوع محمولاً مع حفظ الكيفية، وبقاء الصدق والكذب (س، أ، ٣٦٨، ٨)

- معنى العكس هو تصوير المحمول موضوعاً والموضوع محمولاً مع بقاء الكيفي - أعني الإيجاب والسلب - والصدق على حاله، أعني أن يكون حكم الأصل كحكم العكس، هذا في الحملتي. وأما في الشرطي فبأن يُجعل المقدم تالياً والتالي مقدماً، مع الشرائط الأخرى (مر، ت، ٨٧، ١١)

- الكلبي إذا علم وجود حكم عليه كان ذلك علماً

بالقوة بالجزئي الذي تحته بطريق العكس (القياس) (مر، ت، ١٩٤، ٩)

- نعني بالعكس أن يُجعل المحمول موضوعاً والموضوع محمولاً فإن بقي الصدق بعينه قبل هي قضية معكوسة (غ، م، ٢٤، ١٥)

- العكس أن يُجعل (المحمول) من القضية (موضوعاً) و(الموضوع) (محمولاً) مع حفظ الكيفية، وبقاء الصدق بحاله (غ، ع، ١٢٦، ٥) - إن لم يبق الصدق (في العكس) سمي إنقلاباً، لا إنعكاساً (غ، ع، ١٢٦، ٧)

- بعض المقاييس يظهر وجه إنتاجها بالعكس. وربما يُنتج القياس شيئاً، ومطلوبنا عكسه (غ، ع، ١٢٨، ٢٦)

- العكس هو جعل المحمول من القضية موضوعاً، والموضوع محمولاً مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق بحاله (غ، ع، ٣٦٤، ٦) - العكس أن تجعل الحكم محكوماً عليه والمحكوم عليه حكماً ولا تتصرف فيه إلا هذا القدر وتبقي القضية صادقة، فعند ذلك تقول هذه قضية منعكسة أي عكسها أيضاً صادق (غ، ح، ٣٠، ٢)

- تغيير التاليف بتغيير المقدمات وتبديل محمولاتها بموضوعاتها وموضوعاتها بمحمولاتها ويسمى ذلك عكساً (ب، م، ١١٦، ٩)

- العكس في المقدمة هو تصوير محمولها موضوعاً وموضوعها محمولاً مع بقائها على ما كانت عليه من الإيجاب والسلب (ب، م، ١١٧، ٩)

- من العكس ما يسمونه عكس النقيض، ويصدق مع الأصل وهو سلب الموضوع عن نقيض المحمول، فيكون عكس النقيض كقولنا كل

- انسان حيوان أن ما ليس بحيوان ليس بانسان (ب، م، ١٢٢، ١٠)
- (العكس) أن يصير المحمول موضوعًا والموضوع محمولاً مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله، أما الكمية فلا يجب أن تبقى كما كانت (سي، ب، ١٢٩، ١٥)
- احتيل لصدق هذا العكس (المطلق والوجودي) حيلتان: إما تبقية السالبة في إطلاقها على مفهومها العرفي وهو سلب المحمول عن الموضوع ما دام موصوفاً بوصفه الذي وُضع معه، أو تخصيص السلب منها بوقت معين فيما مضى أو الحال على ما هو المذهب الثالث فيصح العكس في السالبة إذا كانت مأخوذة على أحد هذين الوجهين (سي، ب، ١٣٠، ١٥)
- عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس سالبة ضرورية (سي، ب، ١٣٣، ١٥)
- السالب الجزئي الضروري فلا عكس له لما عُرفت في المطلق (سي، ب، ١٣٦، ٧)
- القانون الأعظم في العكس هو رعاية الموضوع بتمامه والمحمول بتمامه (سي، ب، ١٣٧، ١)
- العكس، أما في الإتصال فهو جعل التالي مقدماً والمقدّم تالياً مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله، فعكس السالب الكلي سالب كلي، وعكس الموجب الكلي موجب جزئي، وعكس الموجب الجزئي موجب جزئي، ولا عكس للسالب الجزئي. وأما الانفصال فليس هناك مقدّم وتال بالطبع، بل كل واحد منهما يجوز أن يقدم ويؤخر والانفصال بحاله (سي، ب، ١٦٥، ١٤)
- العكس يكون بعد قياس مفروغ عن تأليفه. والخلف يكون مبتدأ، لكن رد الخلف إلى الاستقامة هو بعينه عكس القياس من غير فرق
- لأن الخلف قياس معمول يؤخذ نقيض نتيجه الباطلة ويُقرن بالصادقة فينتج نقيض المشكوك فيها المأخوذة على أنها صادقة في القياس (سي، ب، ١٧٩، ٦)
- الطرد هو أن يثبت الحكم لكل ما يوجد له هذا المعنى المتشابه فيه، والعكس هو أن يعدم الحكم في كل موضع لا يوجد فيه هذا المعنى (سي، ب، ٢١٣، ١)
- مرجع الطرد والعكس إلى الإستقراء، فما لم تستقر الجزئيات لا يُتصور القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه وفيه من الوهن والضعف ما نبهنا عليه (سي، ب، ٢١٣، ٢)
- العكس... يراد به... أن تبطل بمقابل النتيجة وإحدى المقدمتين المقدمة الأخرى من القياس وكأنه ضدّ البيان بالدور (ش، ق، ٣٠٥، ٦)
- العكس أن يجعل المحمول موضوعاً والموضوع محمولاً مع بقاء السلب والإيجاب والصدق والكذب بحاله، وهذا حدّ عكس الحملات (ر، ل، ٢٢، ١٦)
- من أحكام القضايا العكس وهو أن يصير بتشديد الياء لأنّ العكس يطلق على معينين: على القضية الحاصلة من التبدل المذكورة وعلى نفس التبدل، فلو لم يشدد صار معنى ثالثاً أي يجعل (الموضوع) في الذكر أو ما يقوم مقامه من الشرطية وهو المقدم (محمولاً والمحمول) أو ما يقوم مقامه من الشرطية وهو التالي موضوعاً مع بقاء السلب والإيجاب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله (ه، م، ١٨، ١٤)
- (طرذاً وعكساً) أي ثبوتاً وعدمًا (ه، م،

- (٢٣، ٥٧) م، (٢٧، ١١١)
- إنَّ العكس جعل عنوان الموضوع محمولاً وجعل المحمول عنوان الموضوع (هـ، م، ١٥، ٦٥)
- العكس وهو أن يصير الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً مع بقاء السلب والإيجاب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله (هـ، م، ١٩، ٧٨)
- إنَّ العكس ضروري. وهو أنهم يقولون: ذلك العكس إما أن يكون ضرورياً كالأصل. أو لا يكون. فإن كان، فهو المطلوب. وإلا فلينعكس العكس مرة أخرى إلى غير ضروري؛ لأنَّ الضروري لما انعكس إلى غير الضروري، فغير الضروري أولى بأن ينعكس إليه. وغير الضروري يضاد الأصل، وذلك خلف. وهذا غير صحيح؛ لأنه مبني على أنَّ عكس غير الضروري، غير ضروري، وهو ليس بيبين، بل الضروري وغير الضروري ينعكسان إلى كل واحد منهما (ط، ش، ٣، ٣٨٤)
- العكس المستوي وهو تبديل كل من الطرفين بالآخر مستبقاً للكيف والصدق بحالهما (م، ط، ١، ١٧٣)
- «العكس» وهو أن يكون حيث انتفى الحد انتفى المحدود لكون الحد جامعاً (ت، ر، ١، ٣٩)
- «الطرد» هو «تحقق المحدود مع تحقق الحد» و«العكس» هو «انتفاء المحدود مع انتفاء الحد» (ت، ر، ١، ٤٤، ١٦)
- معنى العكس كلما انتفى الحد انتفى المحدود (و، م، ٢٠، ١١١)
- في العكس لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص (و، م، ٢٠، ١١١)
- الطرد يستلزم المنع والعكس يستلزم الجمع (و،
- أما العكس فثلاثة أقسام: عكس مستوي وعكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف (و، م، ٣٣، ٢٢٨)
- العكس في اللغة مطلق التحويل وفي الاصطلاح يطلق بإزاء معنيين المصدر والقضية التي وقع التحويل إليها. وكل منهما ينقسم إلى ثلاثة أقسام: عكس مستوي وعكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف (و، م، ٢٩، ٢٢٩)
- يُطلق العكس أيضًا بالإشتراك العرفي على نفس القضية المنعكس إليها (و، م، ٣٢، ٢٣٢)
- عكس المخصوصة السالبة والكلية السالبة كأنفسهما (و، م، ٣٣، ٢٣٣)
- الجزئية السالبة والمهملة السالبة لا عكس لهما (و، م، ١، ٢٣٤)
- حكم العكس باعتبار الكم والكيف، وأما حكمه باعتبار الجهة في الحملات فالممكتان العامة والخاصة تنعكسان موجبتين إلى ممكنة عامة وموجبات غيرهما تنعكس إلى مطلقة عامة (و، م، ٨، ٢٣٥)
- إعلم أن المقصود من العكس، ما كان لازماً من جهة الترتيب، لا ما يتفق في بعض الأمور، وإن لم يلزم في القانون الكلي. وكل قضية يلزمها العكس، فعكسها تحويل طرفيها خاصة من غير تغيير كيف ولا كم، إلا الموجبة الكلية فتعكس موجبة جزئية (ض، س، ٢٠، ٣٠)
- إنَّ العكس لا يكون إلا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي، وإليه الإشارة بقولنا والعكس في القضية مرتب بالطبع إحتراراً من المنفصلات، فإن تحويل طرفيها ليس عكساً لأنَّ كلاً من طرفيها صالح لأن يكون مقدماً

عكس في مطلقتين

- إنَّ العكس في المطلقتين جميعًا لا يجب إلا مطلقًا عامًا. وذلك لأنك إن أخذت المطلقة خاصة، وجدتها قد تنعكس خاصة، وقد تنعكس ضرورية. مثال الأول: كل كاتب مستيقظ، وعكسه: بعض ما هو مستيقظ كاتب لا بالضرورة. ومثال الثاني: كل إنسان متنفس لا بالضرورة، وعكسه: أن بعض ما يتنفس إنسان بالضرورة. وإذا عرفت حال الكلّي الموجب المطلق، فكذلك فاعلم حال الجزئي الموجب، وأنه ينعكس مثل نفسه جزئيًا موجبًا (س، ق، ٩٢، ٨)

ونالًا، فلا يتعين ترتيبها إلا بالوضع، بخلاف الحملية والمتصلة فإن ترتيبها طبيعي وإن انعكس طرفاها فهي مرتبة بالقوة واحترز بالمستوى من عكس النقيض (ض، س، ٢٩، ٣٠)

عكس الحمليات

- جعل عنوان المحمول عنوان الموضوع هذا في عكس الحمليات (ه، م، ٦٥، ١٦)

عكس الضروري

- ليس يجب أن يكون عكس الضروري ضروريًا. عكس القضية

ومثال ذلك أن كل متنفس حيوان بالاضطرار، وكل إنسان يتنفس لا بالاضطرار، أي دائمًا ما دام موجود الذات (س، ق، ١٥٦، ١١)

عكس الضروريات والممكنات

- في عكس الضروريات والممكنات (القضايا) نقول: إذا قلنا بالضرورة لا شيء من ج ب، فيجب أن يكون بالضرورة لا شيء من ب ج. قالوا: وإلا أمكن أن يكون بعض ب ج، فأمكن أن يكون بعض ج ب، فأشكل ههنا شيء وهو أنه يستعمل عكس الممكن فيه. وهذا ما لم يبين بعد. فقال لبعضهم: إن انعكاس هذا الممكن بين نفسه. فإنه إذا أمكن أن يكون شيء شيئًا، أمكن أن يكون ذلك الشيء الآخر ذلك الشيء. ولما كان هذا بينًا بنفسه، جاز تعريف غيره به، غير متوقف فيه أن يبين حاله. وعندني أنه يحتاج هذا العكس إلى بيان ما أيضًا (س، ق، ٩٥، ٣)

عكس القضية

ب- القضية التي لا تنعكس منها فهي السالبة الجزئية، وذلك أنها لا تحفظ الصدق في جميع المواد (ف، ق، ١٧، ١٣)

- القضية التي تنعكس منها ما تنعكس كميتها فتبقى كميتها مع الكيفية والصدق، ومنها ما تبدل كميتها (ف، ق، ١٧، ١٦)

- صارت (القضية) السالبة الكلية تنعكس كميتها لأنها إذا كانت صادقة كان جزأها مفترقين غاية الافتراق حتى لا يجتمعان في أمر أصلاً ولا في وقت من الأوقات (ف، ق، ١٨، ٦)

- إن (القضية) السالبة الكلية لا تنعكس... وأما السالبة الجزئية فإنها لا تنعكس، فليس إذا لم يكن كل حيوان إنسانًا، أو كل إنسان كاتبًا، وجب أن لا يكون كل إنسان حيوانًا، أو كل كاتب إنسانًا (س، ق، ٩٣، ٣)

- (القضية) السالبة الجزئية فلا تنعكس (سي، ب، ١٣٣، ١٢)

- إن عكس القضية يعتبر فيه لزومه لها ولهذا

عرّفوه (المنطقيون) بأنها أخصّ قضية لازمة للقضية بطريق التبديل، موافقة لها في الكيف والصدق (هـ، م، ٦٥، ٢٢)

عكس القياس

معاً إياه لأننا نأخذ في الخلف معاً نقيض المطلوب الذي هو النتيجة أخيراً، ونقرنه بمقدمة صادقة وينتج منه محال، ويُستدل به على أن نقيض المطلوب محال (سي، ب، ١٧٩، ٣)

- عكس القياس، وهو أخذ نقيض النتيجة أو ضدها وإضافته إلى إحدى المقدمتين لإنتاج الضد أو نقيض المقدمة الأخرى بمنزلة قولنا: آ على كل ب/ وب على كل ج/ فأ على كل ج (ز، ق، ١٨٩، ١٧)

- عكس المقاييس... هو أن نأخذ مُقابل النتيجة ونضيف إليها إحدى مقدمتي القياس فينتج بذلك نقيض المقدمة الأخرى (ش، ج، ٦٥٧، ٣)

- عكس القياس يؤخذ فيه نقيض النتيجة تارة وضدها تارة (ز، ق، ١٩٠، ١٨)

- عكس القياس يشبه الخلف؛ لأنه أيضًا ينعقد من إقتران ما يقابل نتيجة قياس بإحدى مقدمتيه لينتج ما يقابل المقدمة الأخرى، ويفارقه الخلف بأنه لا يُشترط فيه أن يكون بعقب قياس، ولا أن ينتج ما يقابل مقدمة قياس، بل يمكن أن يبدأ به، ويكفي فيه إنتاج ما هو ظاهر الفساد، ولا يستعمل فيه إلا المقابل بالمناقضة. ويستعمل في العكس مقابلة للمتضاد أيضًا (ط، ش، ٥٠٧، ١٦)

- أمّا عكس القياس، فهو أن ينتج من مقابل النتيجة مع إحدى المقدمتين مقابل المقدمة الأخرى (س، ق، ٥٠٧، ٥)

- إنَّ عكس القياس هو أن يؤخذ مقابل النتيجة، إمّا نقيضها، وإمّا ضدها؛ ويضاف إلى إحدى المقدمتين، وينتج مقابل المقدمة الأخرى (س، ق، ٥١٣، ٤)

عكس مستوي

- العكس المستوي وهو تبديل كل من الطرفين بالآخر مستبقاً للكيف والصدق بحالهما (م، ط، ١٧٣، ٢)

- عكس القياس هو أن يؤخذ مقابل النتيجة - إمّا نقيضها وإمّا ضدها - ويُضاف إلى إحدى المقدمتين، وينتج مقابل المقدمة الأخرى (مر، ت، ١٧٨، ٤)

- العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية ثانيًا والثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف. أما السوالب فإن كانت كلية فسيج منها وهي الوقتتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لا تنعكس لامتناع في أخصها وهي الوقية (ن، ش، ١٨، ٢٣)

- يعرض للقياس عارض يُسمّى عكس القياس. ولأجل مشابهته الخلف معاً أوردناه هنا وهو أن يؤخذ مقابل النتيجة إمّا بالضد أو بالنقيض ويضاف إلى إحدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الأخرى، ويُستعمل في الجدل احتياليًا لمنع القياس إلا أن أخذ المقابل بالتضاد والتناقض مختلف في الأشكال (سي، ب، ١٧٨، ٥)

- العكس المستوي هو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر مع

- عكس القياس لم يخفَ عليك مشابهة الخلف

عكس المقدمات

- قد جرت العادة بأن يُعرف أولاً حالُ عكس المقدمات، حتى إذا وقف عليها سهل الأمر في معرفة القياسات التي ليست بكاملة. ومعنى العكس هو تصيير الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعاً، مع بقاء الكيفية والصدق على حاله. والقضية المنعكسة هي التي تقبل هذا العكس (س، ق، ٧٥، ٦)

عكس المقدمة المتصلة

- عكس المقدمة المتصلة لنشتغل من العكس بعكس المتصل، ونقول: إن عكس المتصل على وجهين: أحدهما عكس إستقامة، والآخر عكس نقيض. وعكس الإستقامة، هو أن يجعل المقدم تالياً، والتالي مقدماً، مع حفظ الكيفية، على أن يكون مع ذلك حافظاً للصدق. وأما عكس النقيض، فأن تجعل بدل التالي، نقيض التالي، وبدل المقدم، نقيض المقدم (س، ق، ٣٨٥، ٣)

عكس الممكن

- أما عكس الممكن الذي على الأكثر فهو إشراك مقدمتين في حدودهما وإختلاف الكيفية وبقاء الترتيب والصدق (ز، ق، ١٤٩، ٨)

عكس النتائج

- عكس النتائج: إعتبارات تعرض للقياس والمقدمات بسبب أحوال في الحدود (س، ق، ٥٤٩، ٣)

عكس النقض

- عكس النقض وهو جعل نقيض المحمول

بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم (و، م، ٢٢٩، ١)

- (القضايا) الأربعة الموجبات تنعكس كلها بالعكس المستوي إلى جزئية موجبة (و، م، ٢٣٣، ١٩)

- العكس المستوي عبارة عن تحويل جزأي القضية مع بقاء الصدق والكيف والكم، إلا الإيجاب الكلّي فيعوض عنه الإيجاب الجزئي (ض، س، ٣٠، ١٣)

عكس مطلق

- العكس المطلق قلت أن يجعل المحكوم عليه محكوماً به والمحكوم به محكوماً عليه (ر، ل، ٢٢، ١٨)

عكس المطلقات

- في عكس المطلقات فليبين أنّ الكلية الموجبة هل تنعكس؟ وكيف تنعكس؟ أكلية موجبة أو جزئية؟ وهل تبقى مطلقة؟ أم لا تبقى مطلقة؟ فنقول: إذا صدق قولنا كل ج ب فليس يلزم أن يكون كل ب ج: مثاله كل إنسان حيوان، وليس كل حيوان إنسان. وأيضاً نقول: كل إنسان مستيقظ، ولا نقول: كل مستيقظ إنسان. فليس يجب إذن للكلية الموجبة عكس كلي موجب، فإنه ربما كان المحمول أعم. وأما عكسها الجزئي فواجب، فإننا إذا قلنا: كل ج ب لزم أن بعض ب ج. وقد جرت العادة في بيان هذا أن يقال: إنه إن لم يكن بعض ب ج فلا شيء من ب ج. وهذا مما ينعكس، فيكون ولا شيء من ج ب، وقد قلنا: كل ج ب، وهذا تخلف. فهذا هو البيان المعتاد في هذا الباب (س، ق، ٨٨، ٣)

موضوعًا وعين الموضوع محمولاً مخالفًا للأصل في الكيف، أو جعل نقيض المحمول محمولاً موافقًا له في الكيف (م، ط، ١٨٩، ٢)

عكس النقيض

- يلزم بحسب عكس النقيض أن يكون ما هو موجودٌ فيه بشرطة موجودًا فيه على الإطلاق (ف، ق، ١٢٩، ١)

- عكس النقيض، وهو أن يؤخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعًا، وما يناقض الموضوع فيجعل محمولاً (س، ق، ٩٣، ١٠)

- معنى عكس النقيض هو أن تجعل مقابل المحمول، بالإيجاب والسلب موضوعًا، ومقابل الموضوع محمولاً. مثل أنه إذا أنتج: كل آ ب، أنتج: ما ليس ب، ليس آ. ولكن ينتج الأول بالذات، وأولاً؛ وهذه بالعرض، وثانيًا؛ على سبيل اللزوم (س، ق، ٤٩٧، ٥)

- عكس النقيض هو أن يُجعل نقيض المحمول موضوعًا ونقيض الموضوع محمولاً (مر، ت، ٩٠، ١٣)

- عكس النقيض هو أن تجعل مقابل المحمول بالإيجاب والسلب موضوعًا ومقابل الموضوع محمولاً (سي، ب، ١٩٤، ٨)

- أما عكس النقيض فهو أن يصير نقيض الموضوع محمولاً ونقيض المحمول موضوعًا، كما إذا أردنا عكس قولنا: كل إنسان حيوان قلنا كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان (هـ، م، ٦٥، ١٨)

- عكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثاني، والثاني عين الأول مع مخالفته الأصل في الكيف وموافقته

في الصدق (ن، ش، ٢١، ١٧)

- عكس النقيض الموافق تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم (و، م، ٢٢٩، ٦)

- عكس النقيض المخالف تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم (و، م، ٢٢٩، ١١)

- عكس النقيض الموافق فحقيقته تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم وقبوده موافقة لقبود العكس المستوي إلا أن التبديل هنا بالنقيض، والمراد منه أن يُجعل نقيض المحمول موضوعًا ونقيض الموضوع محمولاً في الحملات ويُجعل نقيض التالي مقدمًا ونقيض المقدم تاليًا في الشرطيات المتصلات (و، م، ٢٣١، ١٨)

- عكس النقيض المخالف فحقيقته تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم (و، م، ٢٣٢، ١١)

- حكم الموجبة في عكس النقيض الموافق والمخالف حكم السالبة في العكس المستوي وحكم السالبة فيهما حكم الموجبة فيه (و، م، ٢٤٩، ١٤)

- الموجبة في عكس النقيض الموافق والمخالف حكمها حكم السالبة في العكس المستوي فتعكس في عكس النقيض كنفسها إذا كانت عامة بحسب الأزمنة والأفراد (و، م، ٢٥٠، ٤)

- السالبة في عكس النقيض حكم الموجبة في

العكس المستوي فتنعكس جزئية بجهة الإطلاق في الفعليات، وبجهة الإمكان العام في الممكنتين على رأي وعلى رأي بجهة الإمكان العام في الجميع (و، م، ٢٥٠، ١٣)

علاقة

- العلاقة والملازمة فهي إضافة تلزم؛ إما أحدهما، (المتقابلين) فيلحق الآخر غير لازم على ما هو الحال في بعض ذوات الإضافة مما قد تبين واتضح، أو تلزم كليهما فيكونان به متضايفين من حيث اللزوم، فعلى هذه الصورة يجب أن تفهم التقابل (س، م، ٢٤٩، ٥)

- إذا كان الشيء إذا حضر في الذهن، لزم أن يحضر في الذهن شيء آخر، فيتبين أن بينهما علاقة ما. وكل علاقة بين معنيين معقولين، إما

أن تكون علاقة لزوم، أو تلازم ليس على سبيل ما يكون بحمل ووضع؛ وإما أن تكون تلك العلاقة فيه على سبيل حمل أو وضع (س، ق، ٤٢٧، ٥)

علامة

- العلامة فهي مقدمة برهانية: إما إضرارية وإما محمودة؛ لأن الذي بوجوده يوجد الشيء أو الذي بكونه يكون الشيء فهو علامة لكون الشيء أو لوجوده (أ، ق، ٣٠٢، ١)

- العلامة توجد على ثلاث جهات مثلما توجد بواسطة في الأشكال، لأنها إما أن تكون في الشكل الأول وإما في الثاني وإما في الثالث (أ، ق، ٣٠٢، ٦)

- أما العلامة فهي المقدمة البرهانية المحمول فيها ضروري للموضوع (ز، ق، ١٩٨، ١٥)

- قد تكون على العدم علامة كما على الوجود

علامة. وعلامة العدم كثيرًا ما تكون عدم علامة الوجود (س، ق، ٥٧٥، ٥)

- الدليل أقوى من العلامة، وكأن العلامة دليل ضعيف (س، ق، ٥٧٥، ١١)

- العلامة... هو قياس إضماري حده الأوسط إما أعم من الطرفين معًا حتى لو صرح بمقدمته كان قياسًا من موجبتين في الشكل الثاني، كقولك هذه المرأة مُصْفَارٌ فهي إذن حبلى. فإنك لو صرحت بمقدمته كانت صورته أن هذه المرأة مُصْفَارٌ والحبلى مُصْفَارٌ. وإما أخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمته كان من الشكل الثالث، كقولك الشجمان ظلمة لأن الحجاج كان شجاعًا. وصورته لو صرحت بالمقدمتين: الحجاج شجاع والشجاع ظالم (مر، ت، ١٩٨، ٨)

- العلامة هي قضية إما ضرورية وإما محمودة مظنونة يكون الحد الأوسط في القياس الكلي منها علامة لوجود شيء (ب، م، ٢٠٢، ٤)

- العلامة: وهي قياس إضماري حده الأوسط شيء، إما أعم من الطرفين معًا حتى لو صرح بمقدمته كان الناتج منه من موجبتين في الشكل الثاني (سي، ب، ٢١٦، ٩)

- الضمير والعلامة... ليس هما شيئًا واحدًا (ش، ق، ٣٥٨، ١٥)

- العلامة التي تدل على وجود الشيء تُحمل على ثلاث جهات... إما أن تكون محمولة على الأصغر موضوعة للأكبر فتألف العلامة في الشكل الأول، وإما أن تكون محمولة عليهما فتألف في الشكل الثاني، وإما أن تكون موضوعة للطرفين فتألف في الشكل الثالث (ش، ق، ٣٥٨، ٢٠)

- العلامة التي تألف في الشكل الأول... هي

أصدق العلامات وأحمدتها وهي التي تُخصّص
باسم الدليل (ش، ق، ٣٥٩، ٢٠)

- «الآية» هي العلامة، وهي الدليل الذي يستلزم
عين المدلول، لا يكون مدلوله أمراً كلياً
مشتركاً بين المطلوب وغيره، بل نفس العلم به
يوجب العلم بعين المدلول، كما أنّ الشمس آية
النهار (ت، ر، ١٥٨، ١٦)

علة

- قد يظنّ بنا أننا نعرف كل واحد من الأمور على
الإطلاق، لا على طريق السوفسطائيين الذي
هو بطريق العَرَض، متى ظنّ بنا أننا قد تعرّفنا
العلة التي من أجلها الأمر، وأنها هي العلة
وأنه لا يمكن أن يكون الأمر على جهة أخرى
(أ، ب، ٣١٢، ١١)

- لا مانع يمنع أن يكون ما ليس هو علة من التي
تحمل بالتساوي أعرف من العلة؛ ولذلك قد
يوجد بتوسط هذا برهان (أ، ب، ٣٤٩، ٧)
الوسط هو العلة (أ، ب، ٤٠٩، ١١)

- علة الوجود ليست لهذا الشيء أو لهذا الشيء،
لكنها على الإطلاق للجوهر، أو لما هو لا
على الإطلاق، لكن بما هو شيء من الأشياء
الموجودة بالذات، أو على طريق العَرَض هو
الأوسط (أ، ب، ٤١٠، ١)

- العلة التي يُقال فيها إن عند وجود هذا الشيء
يجب أن يوجد هذا الشيء فإنها ليست عند أخذ
مقدمة واحدة، لكن عندما هي، أقل ما تكون،
إثتان. وهاتان هما شيء كان لهما وسط واحد
(أ، ب، ٤٣١، ٣)

- أما جميع الأشياء التي العلة لها هي معنى: نحو
ماذا؟ - فمثل أن يقال: لِمَ يمشي؟ فيقال:
لكيما يصيخ (أ، ب، ٤٣٢، ٨)

- العلة للأشياء التي تكون والتي هي مُزْمَعَة

بالكون (أ، ب، ٤٣٥، ١)

- العلة... والشيء الذي العلة عليه يتكوّن عندما
يتكوّن معاً، وموجود متى كانت موجودة (أ،
ب، ٤٣٥، ٩)

- متى وُجد المعلول فالعلة أيضاً موجودة (أ،
ب، ٤٥٤، ١١)

- إن كانت العلة والمعلول موجودين معاً، مثل
أنه إن كانت الأرض في الوسط فهو منكسف،
أو إن كان ورقه عريضاً فينثر ورقه - فإنه إن
كانت هكذا فقد يلزم أن تكون موجودة معاً،
ويوجد السبيل إلى أن يتبيّن بعضها من بعض
(أ، ب، ٤٥٥، ٤)

- ما لم يكن بالعلة فهو برهان على «أنه» (أ، ب،
٤٥٦، ٥)

- العلة هي كلّ ما، والأمر الذي العلة علته هو
كلي (أ، ب، ٤٥٧، ٧)

- إن كان قد تبين من أمر العلة أنها بذاتها لا على
طريق العلامة وبطريق العرض فذلك مما لا
يمكن، وذلك أن الأوسط هو قول الطرف؛
وإن لم يكن هكذا فقد يمكن (أ، ب،
٤٥٨، ٥)

- يجوز أن نبحث عن الأمر الذي العلة علته،
وعن الأمر الذي العلة له على طريق العَرَض؛
وليس يُظنّ بهذه أنها مسائل (أ، ب، ٤٥٨، ٧)

- إن أنت أخذت الشيء الذي العلة علته في
الجزئية فهو أكثر. مثال ذلك أن تكون زواياه
الخارجة مساوية لأربع قوائم هي أزيد ممّا
المثلث والمربع، فأما إذا أخذت جميعها فهي
بالتساوي، وذلك أن جميع الأشياء التي
زواياها الأربع الخارجة مساوية لأربع زوايا
قائمة بالأوسط على مثال واحد (أ، ب،
٤٥٩، ١٠)

- الأشياء القريبة جدًا لكل واحد الذي له العلة،
أن العلة في أن يكون الأول الذي تحت الكلّي
موجودًا هو هذا (أ، ب، ٤٦٢، ٣)

- الأمر الذي في جميعه يَصُحُّ الحكمُ يُسميه أهل
زماننا العلة وهو الحد الأوسط (ف، ق،
٤٧، ٩)

- يُوجدُ الحكمُ بوجود الشيء الذي يفرضُ علة
حيث كان وفي أي أمر كان (ف، ق، ٥٢، ٩)
- إن العلة أعرف عند الطبيعة من المعلول لأن
منها يتبدى وعند المعلول تنتهي (ز، ب،
٢٢١، ٩)

- يقال علة للفاعل ومبدأ الحركة، مثل النجار
للكرسي والأب للصبي. ويقال علة للمادة وما
يحتاج أن يكون حتى تقبل ماهية الشيء، مثل
الخشب ودم الطمث. ويقال علة للصورة في
كل شيء يكون، فإنه ما لم تقترن الصورة
بالمادة لم يتكون الشيء. ويقال العلة للغاية
والشيء الذي نحوه ولأجله الشيء مثل الكين
للبيت (مر، ت، ٢٥٣، ٣)

- المعلول يدلُّ على العلة والعلة أيضًا تدلُّ على
المعلول ولكن المعلول لا يوجب العلة والعلة
توجه (غ، م، ٥٩، ١٣)

- العلة تُطلق على أربعة معان: الأول: ما منه
بذاته الحركة، وهو السبب في وجود الشيء:
كالنجار للكرسي، والأب للصبي. الثاني:
المادة، وما لا بد من وجوده لوجود الشيء:
مثل الخشب للكرسي، ودم الطمث والنطفة
للصبي. والثالث: الصورة، وهي تمام كل
شيء، وقد تُسمى علة صورية: كصورة السرير
من السرير، وصورة البيت للبيت. الرابع:
الغاية الباعثة أولاً، المطلوب وجودها آخرًا.
كالسكن للبيت، والصلوح للجلوس من السرير

(غ، ع، ٢٥٨، ٨)

- حد العلة: عندهم أنها كل ذات وجود ذات
آخر، إنما هو بالفعل من وجود هذا الفعل.
ووجود هذا بالفعل ليس من وجود ذلك بالفعل
(غ، ع، ٢٩٣، ٩)

- العلة: قد تكون بالذات. وقد تكون بالعرض.
وقد تكون بالقوة. وقد تكون بالفعل. وقد
تكون قريبة. وقد تكون بعيدة (غ، ع،
٣٣٢، ٢)

- العلة كل ذات وجود ذات آخر إنما هو بالفعل
من وجود هذا بالفعل، ووجود هذا بالفعل ليس
من وجود ذلك بالفعل (غ، ع، ٣٦٤، ٩)

لصطلح على تسمية المكرر في المقدمتين علة
وهو الذي يمكن أن يُقرن بقولك لأنه في جواب
المطالبة، فإنه إذا قيل لك لِمَ قلتَ أن النبيذ
حرامٌ فنقول لأنه مسكر ولا نقول لأنه حرام
(غ، ح، ٣٢، ٨)

- العلة إما أن توضع بحيث تكون حكمًا في
المقدمتين، أو محكومًا عليه في المقدمتين، أو
توضع بحيث تكون حكمًا في إحدى المقدمتين
محكومًا عليه في الأخرى وهذا الآخر هو النظم
الأول (غ، ح، ٣٤، ١٥)

- العلة هي الحجاج فإنه متكرر في المقدمتين (غ،
ح، ٦٠، ١١)

- العلة أخص من الحكم والمحكوم عليه في
النتيجة لم يلزم إلا نتيجة جزئية وهو معنى النظم
الثالث (غ، ح، ٦٠، ١٦)

- العلة أعم من المحكوم عليه وأخص من الحكم
أو مساويًا للحكم كان من النظم الأول وأمكن
أن تستتج منه القضايا الأربعة (غ، ح،
٦٠، ١٨)

- العلة أعم من الحكم والمحكوم عليه جميعًا

كان من النظم الثاني ولم ينتج منه إلا النفي (غ)،
ح، ٦١، ٢)

- العلة والمعلول يتلازمان وإن شئت قلت السبب
والمسبب وإن شئت قلت الموجب والموجب
(غ، ح، ٧٠، ٨)

- إن استدلت بالعلة على المعلول فقياسك قياس
علة (غ، ح، ٧٠، ٩)

- إن استدلت بالعلة على المعلول فالبرهان
برهان علة (غ، ص، ٥٤، ١٤)

- إن استدلت بالمعلول على العلة فهو برهان
دلالة وكذلك لو استدلت بأحد المعلولين على
الآخر (غ، ص، ٥٤، ١٥)

- يسبرون (الجدليون) أوصاف الأصل
ويتصفحوه ويُطلون أن يكون واحد واحد
منها علة إلى أن لا يبقى إلا ذلك المتشابه فيه
فيقطعون بكون علة (سي، ب، ٢١٣، ١١)

- إنما يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع
أيضاً إلى الإستقراء وليس هو يهين، بل ربما
يشذ عن هذا الحصر وصف هو العلة (سي،
ب، ٢١٣، ١٨)

- العلة تقال على أربعة معان: الأول الفاعل
ومبدأ الحركة كالتجار للكرسي والأب للصبي.
الثاني ما يحتاج إليه ليقبل ماهية الشيء وهو
المادة مثل الخشب للكرسي ودم الطمث
والنظفة للصبي. الثالث الصورة في كل شيء
فإنه ما لم نقرن الصورة بالمادة لم يتكوّن الشيء
مثل صورة الكرسي. الرابع الغاية التي لأجلها
الشيء كالسكن للبيت والصلاح للجلوس
للكرسي (سي، ب، ٢٦٩، ٣)

- كل علة لشيء في شيء فهي واسطة بينهما،
لكن منها ما هي قريبة ومنها ما هي بعيدة ومنها
ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض (سي،

ب، ٢٦٩، ٨)

- إذا كانت (العلة) بالفعل كانت سبباً لكون
المعلول بالفعل، وأما إذا كانت بالقوة فليست
سبباً لكون المعلول بالقوة فإن ذلك للمعلول من
نفسه (سي، ب، ٢٧٠، ٥)

- الخلف يتميز بمغالطة عن سائر القياسات وهي
وضع ما ليس بعلة علة (سي، ب، ٢٨٢، ١٨)

- متى كانت العلة هي السبب القريب في وجود
الشيء فإن سلبها هو السبب القريب في سلب
ذلك الشيء (ش، ب، ٤٠٨، ٨)

- ليس بين العلة المتقدمة بالزمان والمعلول
المتأخر، أعني القريب، وسط (ش، ب،
٤٧٥، ١٤)

- العلة ما يتوقف عليه الشيء (ه، م، ٧٣، ٤)
«العلة» إن كانت تامة وجب طردها، وإن لم
تكن تامة جاز تخلف الحكم عنها لقوات
شرط، أو وجود مانع، ويُسمى ذلك،
«تخصيصاً» و«نقضاً» (ت، ر، ٣٩، ١٢)

- مجرد عدم الانعكاس لا يدل على فساد العلة
إلا إذا وجد الحكم بدون العلة من غير أن
تخلفها علة أخرى (ت، ر، ٣٩، ١٦)

- الحكم لا بد له من علة (ت، ر، ١٠٨، ٣)
- إن أثبت (المعتز على الفقهاء) العلة كان
«برهان علة»، وإن أثبت دليلها كان «برهان
دلالة» (ت، ر، ١٢٩، ١٠)

- «اقتران المعلول بعلة» فإذا أريد به «العلة» ما
يكون مُبدعاً للمعلول فهذا باطل بصريح العقل
(ت، ر، ١٥٥، ٢١)

- إذا أريد به «العلة» ما ليس كذلك، كما يمثلون به
(الفلاسفة) من حركة الخاتم بحركة اليد،
وحصول الشعاع عن الشمس، فليس هذا من
باب «الفاعل» في شيء (ت، ر، ١٥٦، ٣)

- الذين يجعلون «العلة» و«الدليل» يراد به هذا أو هذا أقرب إلى المعقول من جعل هؤلاء «الدليل» لا يكون إلا من مقدمتين (ت، ر، ١٨١، ٥)

- العلة المستلزمة للمعلوم يمكن الاستدلال بها (ت، ر، ١٩٥، ١٠)

- «قياس الشبه» فإذا قيل به لم يخرج عن أحدهما. فإن الجامع المشترك بين الأصل والفرع إما أن يكون هو «العلة»، أو «ما يستلزم العلة»، وما استلزمها فهو «دليلها». وإذا كان الجامع لا «علة»، ولا «ما يستلزم العلة»، لم يكن الاشتراك فيه مقتضى للاشتراك في الحكم، بل كان المشترك قد يكون معه العلة، وقد لا يكون. فلا يعلم حينئذ أن علة الأصل موجودة في الفرع، فلا يعلم صحة القياس (ت، ر، ٢٠٤، ٤)

- إثبات العلة في الأصل لا بدّ فيها من «الدوران» أو «التقسيم» (ت، ر، ٢٠٩، ٢٦)

- إذا كان الوصف المشترك وهو المسمى بـ«الجامع»، و«العلة»، أو «دليل العلة»، أو «المناطق»، أو ما كان من الأسماء، إذا كان ذلك الوصف ثابتاً في الفرع، لازماً له، كان ذلك موجباً لصدق المقدّمة الصغرى (ت، ر، ٢١١، ١٢)

- إن «العلة» إنما يراد بها «المعرف»، وهو الأمانة، والعلامة، والدليل؛ لا يراد بها «الباعث» و«الداعي» (ت، ر، ٢١٢، ٨)

- (العلة) يراد بها «الداعي»، وهو «الباعث» - وهذا قول أئمة الفقهاء وجمهور المسلمين - فإنه يقول ذلك في علل الأفعال. وأما غير الأفعال فقد تُفسّر «العلة» فيها بـ«الوصف المستلزم»، كاستلزام الإنسانية لـ«الحيوانية»،

والحيوانية لـ«الجسمية»، وإن لم يكن أحد الوصفين هو المؤثر في الآخر (ت، ر، ٢١٢، ١٠)

- قولهم (الفلاسفة): «وإن كان لا علة له سواه فجائز أن يكون علة لخصوصه لا لعمومه». فيقال: هذا هو في معنى السؤال الأول. وهو أن يكون الحكم ثبتاً لذات المحل، لا لأمر منفصل، وهو التعليل بالعلة القاصرة الواقعة على مورد النص (ت، ر، ٢٣٨، ٢١)

- سائر ما ثبتت به العلة من «الدوران والمناسبة» وغير ذلك إذا أخذ معه، «السبر والتقسيم» أمكن كون «القياس» قطعياً (ت، ر، ٢٣٩، ٣)

- لفظ «العلة» فيه إجمال - يراد به «الفاعل»، ويراد به «القابل» و«الشروط» (ت، ر، ٩٣، ٢١)

- القدر المشترك الذي هو العلة هو الميزان التي أنزلها الله في قلوبنا لنزن بها هذا ونجعله مثل هذا، فلا نفرّق بين المتماثلين (ت، ر، ١١٤، ١)

- ما ذكره (الفلاسفة) من اقتران العلة العقلية لمعلولها، كـ«العلم» و«العالمية»، فجوابه أنه عند جماهير العقلاء ليس هنا علة ومعلول، بل العلم هو العالمية. وهذا مذهب جمهور نظار أهل السنة والبدعة، وهو نفي الأحوال، فلا علة ولا معلول (ت، ر، ١١٨، ١٩)

- قد يستدل بالمعلول على العلة، كما يستدل بالعلة على المعلول، ويستدل بأحد المعلولين على الآخر، ويستدل بثبوت أحد الضدين على انتفاء الآخر، وبثبوت أحد المتلازمين على تحقق الآخر (ت، ر، ١٣٥، ٢٤)

- العلة نفسها لازمة لمعلولها المعين، لا يوجد

نوره» ثم نقول: «ما كسوف القمر؟» فنقول: «هو انمحاء نور القمر لتوسط الأرض» (مر، ت، ٢٥٠، ١٠)

علة صورية

- الصورة (علة صورية) (غ، ع، ٣٣١، ٨)
- ما يتوقف عليه الشيء المركب إن كان داخلياً فيه فإما أن يكون الشيء معه بالقوة أو بالفعل، فإن كان الأول فهي العلة المادية كالخشب للسرير، وإن كان الثاني فهي العلة الصورية كالهينة السريرية، (ه، م، ٧٣، ٦)

علة غائية

- المَبَين: فينقسم: إلى ما منه الوجود، وليس الوجود لأجله، وهو العلة الفاعلية، ك(النجار) للسرير). وإلى ما لأجله وجود المعلول، وهو العلة (الغائية) ك(الصلوح) للجلوس للكرسي والسرير) (غ، ع، ٣٣١، ٢٢)
- ما يتوقف عليه الشيء المركب إن كان داخلياً فيه، فإما أن يكون الشيء معه بالقوة أو بالفعل، وإن كان ما يتوقف عليه الشيء خارجاً عنه، فإن كان ما منه الشيء فهو العلة الفاعلية، وإن كان ما لأجله الشيء فهو (العلة) الغائية (ه، م، ٧٣، ١٠)

علة فاعلية

- المَبَين: فينقسم: إلى ما منه الوجود، وليس الوجود لأجله، وهو العلة الفاعلية، ك(النجار) للسرير). وإلى ما لأجله وجود المعلول، وهو العلة (الغائية) ك(الصلوح) للجلوس للكرسي والسرير) (غ، ع، ٣٣١، ٢٠)
- ما يتوقف عليه الشيء المركب إن كان داخلياً

المعلول المعين إلا بتلك العلة. وإن قدر وجود ما هو من جنسه بغير تلك العلة فليس هو ذلك المعين والعلة لا تكون معلولة لمعلولها، وهي لازمة له (ت، ر، ١٣٩، ١٨)

- العلة وحدها هي الموجبة للمعلول، وإلا لم تكن علة له، بل جزء علة (ت، ر، ١٤٥، ١٠)

- إذا لم تكن ذات العلة مستقلة باقتضاء حصول صفة العلية لا جرم لم يكن العلم بذات العلة كافياً في حصول العلم بالعية (ت، ر، ١٤٦، ١٩)

- صدور المعلول المتغير عن علة غير متغيرة ممتنع بالضرورة (ت، ر، ٢٠٠، ١٦)

علة أولى

- أرسطو وأتباعه لم يكونوا يقولون «واجب الوجود»، إنما يقولون «العلة الأولى» و«المبدأ». وليس في كلام أرسطو تقسيم الموجودات إلى «واجب بنفسه»، و«ممكن بنفسه مع كونه قديماً أزلياً»، بل كان «الممكن» عندهم الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا «محدثاً». وإنما قسمه هذه القسمة متأخروهم من الملاحدة الذين نسبوا إلى الإسلام، كابن سينا وأمثاله، وجعلوا هذا عوضاً عن تقسيم المتكلمين «الموجود» إلى «قديم» و«حادث» (ت، ر، ٥٦، ٨)

علة ذاتية

- العلة الذاتية مقومة للشيء، فهي إذن داخله في الحد وفي جواب ما هو، فيتفق إذن الداخل في الجوابين، مثاله: لم انكسف القمر؟ فنقول: «لأنه توسط بينه وبين الشمس الأرض فانمحى

جميع هذه تُرى في المتوسط (أ، ب،
(١٤، ٤٣٠)

- أما في الأشياء التي ليست معاً أترى هي
موجودة في الزمان المتصل، كما يظن أن أشياء
أخر هي علل لأشياء أخرى، وهذه هي العلة لأن
قد كان الشيء، بأن قد كان شيء آخر، وأنها
علة لمزمع أن يكون شيء آخر مزمعاً، وهي
أيضاً لمعنى أنه يتكوّن من قبل (أ، ب،
(٢، ٤٣٦)

- يمكن إذن أن تكون علل كثيرة هي علل شيء
واحد بعينه؛ إلا أنه ليس على أنها علل أشياء
واحدة بأعيانها في النوع (أ، ب، ٤٦١، ١٠)
- العلل أربعة... هيولى وصورة وفاعل وغاية
(ز، ب، ٢٧٦، ١٤)

إن العلل أربعة: أحدها «الصورة» للشيء في
حقيقة وجوده في نفسه؛ والآخر الشيء أو
الأشياء التي يحتاج إليها أن تكون أولاً موجودة
قابلة لصورة وجوده إذا حملته بالفعل حصل
هو، وهو «المادة»؛ والثالث مبدأ الحركة وهو
«الفاعل»؛ والرابع الشيء الذي لأجله يجمع
بين مادة الكائن وصورته وهو «التمام». وكلها
تصلح أن توضع حدوداً وسطى، وذلك لأن كل
علة لشيء في شيء فهي واسطة بينهما (س،
ب، ٢٢٣، ٢)

- من العلل ما هي بالذات، ومنها ما هي
بالعرض. أما التي بالذات فكالثقل لانهدام
الحائط، وهو من باب المبدأ الفاعلي،
وكالصقالة العكس الشبح وهو مثلاً من باب
المبدأ العنصري، ومثل كون الزاويتين
متساويتين في الجنيين مبدءاً لإثبات كون
الخط عموداً وهو من باب المبدأ الصوري،
وكالصحة لإثبات أنه يمشي قبل الطعام وهو من

فيه، فإما أن يكون الشيء معه بالقوة أو بالفعل،
وإن كان ما يتوقف عليه الشيء خارجاً عنه فإن
كان ما منه الشيء فهو العلة الفاعلية، (هـ، م،
(٨، ٧٣)

علة قابلية

- يُسمى العنصر (علة قابلية) (غ، ع، ٣٣١، ٧)

علة قاصرة

- الحكم يعلّل تارة بـ«علة متعديّة» وتارة بـ«علة
قاصرة». والتعليل بـ«القاصرة» إذا كانت
«منصوصة» جائز باتفاق الفقهاء (ت، ر، ١،
(٥، ٢٣١)

علة مادية

- ما يتوقف عليه الشيء المركّب إن كان داخلياً
فيه، فإما أن يكون الشيء معه بالقوة أو بالفعل،
فإن كان الأول فهي العلة المادية كالخشب
للسرير (هـ، م، ٧٣، ٦)

علة متعلية

- الحكم يعلّل تارة بـ«علة متعديّة» وتارة بـ«علة
قاصرة». والتعليل بـ«القاصرة» إذا كانت
«منصوصة» جائز باتفاق الفقهاء (ت، ر، ١،
(٥، ٢٣١)

علل

- كانت العلل أربعاً: إحداها: ما معنى الوجود
للشيء في نفسه؟ والآخرى: عندما يكون: أيّ
الأشياء يلزم أن يكون هذا الشيء؟ والثالثة:
العلة التي يُقال فيه: ما الأول الذي حرّك؟
والرابعة: هي التي يقال فيها: نحو ماذا؟ - فإن

باب المبدأ التامّي. وأمّا التي بالعرض فكزوال الدعامة: لانهدام الحائط في إعطاء المبدأ الفاعليّ (س، ب، ٢٢٤، ١٥)

- إنّ العلل للموضوعات الخاصّة هي العلل الخاصّة، والعلّة للموضوع العامّ هي العلة العامّة. وأيضاً إذا كان بين الطرفين أوساط متعاكسة بعضها علة لبعض، فالعلّة للأصغر هي الأقرب عليها منها لأنّها علة لوجود العلة الثانية لها التي هي أقرب من المحمول. والعلّة للأكبر هي الأقرب من الأكبر. وقد عرّفت الفرق بين علة النتيجة وعلة الأكبر وحده: فإنّ الأوّل هو علة النتيجة؛ فما هو أقرب من الأصغر فهو أولى بالعلّة للنتيجة؛ والثاني هو علة الأكبر وحده. ولست أعني بعلة النتيجة في هذا الموضع علة التصديق بها، بل علة وجودها في نفسها (س، ب، ٢٥٣، ١٧)

- العلل أربع: الفاعل: كالنجار للباب، والصورة: كصورة الباب الموجودة في الخشب، والمادة: كالخشب في الباب، الغاية: كالفائدة التي تحصل بوجود الباب (مر، ت، ٣٦، ١٨)

- كلّ واحدة من (العلل) إمّا قريبة كالعفونة للحمّى، وإمّا بعيدة - كالسّدة، وإمّا بالقوّة وإمّا بالفعل، وإمّا خاصّة كالبناء للبيت، وإمّا عامّة كالصانع للبيت. وإمّا بالذات مثل «السقمونيا يُسهل فإنّه يسخّن بذاته» وإمّا بالعرض «مثل السقمونيا يبرّد لأنّه يُزيل سخونة المسخّن - أعني الصفراء - بأسهاها»، أو «شرب الماء البارد يسخّن لأنّه يجمع السخن» (مر، ت، ٢٥٣، ٨)

- العلل الأربع قد تقع حدوداً وسطى في البراهين لإنتاج قضايا محمولاتها أعراض ذاتية. وأمّا

العلّة الفاعليّة والقابليّة، فلا يجب من وضعهما وضع المعلول وإنتاجه، ما لم يقترن بذلك ما يدلّ على صيرورتها علة بالفعل مثل اقتران انفعال الأفيون عن الحرارة الغريزيّة التي في الأبدان بالقوّة المبرّدة التي فيه، فإنّه حينئذ يجب عن قوته التبريد، وكذلك نجد في كثير من الموادّ (مر، ت، ٢٥٤، ٣)

- بعض العلل والمعلولات قد ترتب ترتيباً يوهم الدور (سي، ب، ٢٧٣، ٨)

- أما دخولها (العلل) في الحدود فإن كان الغرض من الحدّ تصوّر الشيء من جهة ماهيته فيتمّ من هذه العلل بما هي أجزاء القوام، ولا يؤخذ معها ما هي خارجة عن ذات الشيء (سي، ب، ٢٧٤، ١)

- أما (العلل) التي هي أخص مثل انطفاء النار وانكسار القنطرة والقرع بالعصا وغير ذلك للصوت فليس شيء منها يدخل في حدود ما هو أعم منها. وإن دخلت في البرهان فإن وجد لها معنى عام مثل الفرع المقاوم الذي هو العام لجميع علل الصوت كان المأخوذ في حدّ الصوت (سي، ب، ٢٧٤، ٥)

- حال العلل التي على طريق الغاية من معلولاتها بالعكس من حال العلل التي على طريق الفاعل، وذلك أن العلل التي على طريق الفاعل هي الأمور المتقدّمة على المعلولات في الوجود بالزمان (ش، ب، ٤٧١، ١٩)

- علل الأشياء الموجودة مع الأشياء هي في الأشياء الكائنة في الزمان الماضي والكائنة في المستقبل واحدة بعينها. وهذه العلل هي موجودة مع الأمور الموجودة وكائنة مع الأشياء الكائنة (ش، ب، ٤٧٤، ٥)

- العلل التي ليس توجد مع معلولاتها، وهي

علل فاعلة

- العلل الفاعلة هي علل الوجود وليست عللاً للماهية (س، ب، ١٩٦، ١٢)

علل الوجود

- أما علل الوجود فليس يجب أن تكون عللاً في الماهية، ولذلك لا تدخل علل الوجود، وهي العلل الفواعل والغايات، في الحدود، بل تدخل في الرسوم القائمة مقام الحدود. ولو كان جميع العلل الموجبة للوجود تدخل في الحدود، لكننا نعلم حدوث كل مُحدث ومُحدث كل مُحدث من حده (س، ب، ١٩٦، ١٥)

الفاعل والهيولي، فليست هذه حالها مع معلولاتها، أعني إن كانت موجودة فمعلولاتها موجودة، وإن كانت مُزَمَّة أن توجد فمعلولاتها مُزَمَّة أن توجد (ش، ب، ٤٧٤، ١٤)

- من لا يثبت «الأسباب» و«العلل» من أهل الكلام، كالجهنم وموافقيه في ذلك مثل أبي الحسن وأتباعه، يجعلون المعلوم اقتران أحد الأمرين بالآخر لمحض مشيئة القادر المريد، من غير أن يكون أحدهما سبباً للآخر ولا مولداً له (ت، ر، ١، ١٠٨، ١٠)

علل خاصة

- العلل الخاصة، حدود أنواع الشيء مثل انطفاء النار لحد الرعد، لا لحد الصوت المطلق (مر، ت، ٢٥٦، ٢)

- العلل الخاصة قد تشترك في معنى عام يكون العلة المساوية للمعلول الذي هو أعم من كل واحدة منها وقد لا تشترك (سي، ب، ٢٧٢، ٥)

- العلل الخاصة التي لا تشترك فلا تُجعل حدوداً وسطى إلا لموضوعات لها أخص من الأكبر فلا تكون علل وجود الأكبر على الإطلاق بل علل وجوده للأصغر الأخص (سي، ب، ٢٧٢، ٦)

علل ذاتية

- إنَّ العلل الذاتية مقومة (مر، ت، ٢٥٥، ١١)
- العلل التي هي أخص من الشيء... فليس شيء منها يدخل في الحد ويدخل في البرهان (مر، ت، ٢٥٥، ١٣)

- يقولون (قوم) إن العلم إنما هو بالبرهان فقط، غير أنهم يقولون إنه لا مانع يمنع أن يكون برهان على كل شيء. فإنهم زعموا أنه قد يمكن أن يكون البرهان دوراً ولبعض الأشياء ببعض (أ، ب، ٣١٨، ٧)

- ليس كل علم فهو برهاناً، لكن العلم الذي من غير توسط هو غير مبرهن (أ، ب، ٣١٨، ١٠)
- يوجد أيضاً مبدأ ما للعلم هو الذي به تُتعرَّف الحدود (أ، ب، ٣١٨، ١٥)

- العلم بأن الشيء موجود، والعلم «بلم هو» قد يخالف بعضهما بعضاً: أما أولاً ففي علم واحد بعينه؛ وفي هذا يكون على ضربين: أحدهما متى كان كون القياس لا بغير ذوات الأوساط (وذلك أنه ليس توجد العلة الأولى، والعلم بلم هو إنما يكون بالعلة الأولى)؛ والنحو الآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط، لكن ليس العلة نفسها، بل بالتي تنعكس بالتساوي، أو

- بأشياء هي أعرف (أ، ب، ٣٤٩، ١)
- العلم من الأشياء التي هي أقلّ هو أفضل وهو بالكلية هذا، وهو أنه إن كانت الأوساط في باب ما هي معلومة على مثال واحد، وكانت التي هي أقدم هي أعرف؛ فليكن البرهان الواحد بأوساط (أ، ب، ٣٩١، ٣)
- أقدم العلم العلم بأن الشيء موجود، والعلم بيلم الشيء الذي هو هو بعينه، لا العلم بأن الشيء الذي هو خلو من العلم بيلم الشيء (أ، ب، ٣٩٥، ٢)
- لا سبيل إلى قبول العلم بالحق (أ، ب، ٣٩٧، ١٠)
- لما كانت البراهين من الأشياء الكلية، وكان لا سبيل إلى أن يقع الإحساس بهذه، فمن البين أنه لا سبيل إلى قبول العلم بالحق (أ، ب، ٣٩٨، ٢)
- العلم فإنما هو العلم لشيء كلي (أ، ب، ٣٩٨، ٥)
- لا يمكن أن يكون معنى الإحساس هو معنى علم شيء من الأشياء التي عليها برهان، اللهم إلا أن يحبّ إنسان أن يُسمّى العلم بالبرهان الإحساس (أ، ب، ٣٩٨، ١٤)
- العلم يكون على طريق الكلّي وبأشياء ضرورية؛ والضروري لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه (أ، ب، ٤٠٢، ٨)
- العلم والمعلوم هو مخالف للظنّ والمظنون (أ، ب، ٤٠٢، ٨)
- العلم - كما نقول - بما هو ويلمّ هو واحد بعينه (أ، ب، ٤١١، ٦)
- العلم على طريق البرهان هو أن تقتني البرهان (أ، ب، ٤١٢، ٧)
- العلم بشيء واحد بما هو واحد إنما هو علم واحد (أ، ب، ٤١٣، ٣)
- العلم بما هو والعلم بعلم ما هو هما كما قلنا شيئاً واحداً بعينه، والحجة في هذا هي أنه يوجد سبب ما (أ، ب، ٤٢٥، ٦)
- العلم الذي بغير ذوات وسط أترى هو واحد بعينه، أم ليس هو كذلك - فلإنسان أن يتشكك في ذلك (أ، ب، ٤٦٢، ١٣)
- العقل هو مبدأ العلم، ويكون هو مبدأ للمبدأ؛ وجميعه عند جميع الأمر هو على مثال واحد (أ، ب، ٤٦٥، ٨)
- العلم ثلاثة: علم يُسمّى علم الأجساد، وهو علم منافع الدنيا من الطب والصناعات والتجارات، وكل ما يقع على جسد قائم معلوم. وإذا نُسب هذا العلم، قيل العلم الأسفل. وعلم يُسمّى علم الغيب وهو المعرفة بالغيب عن الأبصار وتبصرة العقول. فإذا نسبت هذا العلم، قيل العلم الأعلى. وعلم يُسمّى علم الأدب، وهو علم الحساب والهندسة والنجوم وتأليف اللحن... وإنما سُمّي الأدب، لأنه رياضة للقلوب وجلاء وصفاء وبهاء وبلغة ووصلة إلى العلم الأعلى (ق، م، ٢، ٢٣)
- العلم الرئيسي على الإطلاق من بين العلوم التي تُعطي الأسباب، فإنه هو الذي يُعطي أسباب الموجودات القصوى وهذا العلم ينبغي أن يكون هو الفلسفة الأولى (ف، ب، ٧٠، ١٣)
- العلم لا يحصل إلا ببرهان (ف، ج، ٥٣، ٢)
- يصير العلم نفسه الذي هو لاحق للشيء إذا حصل في النفس أن يكون معلوماً أيضاً، والمعلوم أيضاً نفسه يكون معلوماً؛ ويصير المعقول معقولاً أيضاً، (والمعقول) أيضاً (معقولاً)؛ والعلم الذي بمعنى العلم أيضاً

- معلومًا، وذلك لعلم آخر، وهكذا إلى غير النهاية (ف، ح، ٦٥، ١)
- العلم الذي موضوعه أبسط أشرف من العلم الذي موضوعه أقل في باب البساطة، بمنزلة علمي العدد والهندسة (ز، ب، ٢٦٤، ٧)
- العلم هو طريق ومسلك توقف به علم الأشياء الخفية وقوفًا متيقنًا بتوسط أشياء ظاهرة، أي ذاتية وضرورية ومناسبة (ز، ب، ٢٦٧، ٧)
- إن الشيء يُعلم من وجهين: أحدهما أن يتصور فقط حتى إذا كان له إسم فنُطق به، تمثل معناه في الذهن، وإن لم يكن هناك صدق أو كذب، والثاني أن يكون مع التصور تصديق (س، د، ١٧، ٧)
- العلم بالمفردات يكون على وجهين: لأنه إما أن يكون علمًا بها، من حيث هي مستعدة لأن يؤلف منها التأليف المذكور، وإما أن يكون علمًا بها، من حيث هي طبائع وأمور يعرض لها ذلك المعنى (س، د، ٢١، ١٧)
- ليس يجب أن يكون كل علم بإزاء معلوم موجود؛ فمن العلم التصور، وقد تتصور أمور ليس يجب لها الوجود، كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات، فإننا نتصور مثل هذه حق التصور ولا يحوجنا ذلك إلى أن نجعل لها وجودًا في الأعيان. وبالجمله لا يحوجنا ذلك إلى أن نجعل لها وجودًا غير الذي في الذهن. وهذا الذي في الذهن فهو العلم نفسه، وإنما بحثنا عن علم مضاف إلى مضاف له، والمضاف شيء ثان (س، م، ١٥٢، ٢)
- لا بد من مقدمة أو مقدمات يحصل العلم بها من وجهين: من جهة التصور أولاً، والتصديق ثانيًا حتى يُكتسب بها تصديق لم يكن (س، ب، ١١، ١٤)
- أما المعرفة فهو ما كان من الحسن. وأما العلم فما كان من العقل. والمعرفة حدثت في الحال، وأما العلم فقد كان قبلها (س، ب، ٢٦، ٢١)
- إذا سبق منا العلم بأن كل ما هو هكذا فهو هكذا من غير طلب، بل بفطرة عقل أو حس أو غير ذلك من الوجوه فقد أحطنا بالقوة علمًا بأشياء كثيرة. فإذا شاهدنا بالحس بعض تلك الجزئيات من غير طلب، فإنها في الحال تدخل بالفعل تحت العلم الأول... فإننا نعلم المطلوب بالتصور أولاً ونعلم ما قبله مما يوصل إلى معرفته بالتصديق (س، ب، ٢٩، ٦)
- ليس كل علم ببرهان، وأن بعض ما يُعلم يعلم بذاته بلا وسط، فتكون عنده النهاية في التحليل، فيكون هو وما يجري مجراه المبدأ الذي تنتهي إليه مقدمات البراهين (س، ب، ٢٣، ٦٦)
- قد يكون للعلم موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب. وقد يكون غير مفرد، بل تكون في الحقيقة موضوعات كثيرة تشترك في شيء يتأخذ به، وذلك على وجوه (س، ب، ١٠٠، ٧)
- العلم موضوعه هو الضروري: إما الضروري على الدوام فيكون العلم على الدوام؛ وإما الضروري بالشرط فيكون العلم أيضًا بالشرط (س، ب، ١٩٠، ١)
- كل علم فإما تصور وإما تصديق (مر، ت، ٤، ٤)
- قد يمكن أن يُعلم الشيء بالقوة ويُجهل بالفعل، بأن يكون إنما تُعلم المقدمة الكبرى الكلية بل الصغرى أيضًا، ولا تُعلم النتيجة، وذلك لأن العلم بهما شيء غير العلم بالنتيجة، ولكنه علة للعلم بالنتيجة (مر، ت، ١٨٦، ٦)

- إن كل علم فإنما يتبين بوسط (مر، ت، ٢٠٤، ١٢)
- العلم اعتقاد بأن الشيء كذا، وأنه لا يمكن أن لا يكون كذا، وبواسطة توجبه والشيء كذلك في ذاته، وقد يقال لتصور الماهية بتحديد (مر، ت، ٢٦٣، ٩)
- العلم إما تصور وإما تصديق (غ، م، ٢٥، ١٥)
- العلم بذوات الأشياء، كعلمك بالإنسان، والشجر، والسماء؛ وغير ذلك. ويسمى هذا العلم تصورًا (غ، ع، ٦٧، ١٣)
- العلم بنسبة هذه الدوات المتصورة، بعضها إلى بعض، إما بالسلب أو بالإيجاب، كقولك: الإنسان حيوان. والإنسان ليس بحجر. فإنك تفهم «الإنسان» و«الحجر» فهما تصويريًا لذاتهما، ثم تحكم بأن أحدهما مطلوب عن الآخر، أو ثابت له. ويسمى هذا تصديقًا؛ لأنه يتطرق إليه التصديق والتكذيب (غ، ع، ٦٧، ١٥)
- العلم قسمان: أحدهما: علم بذوات الأشياء ويسمى تصورًا. والثاني: علم بنسبة الدوات بعضها إلى بعض، بسلب أو إيجاب ويسمى تصديقًا (غ، ع، ٢٦٥، ١)
- العلم الحاصل بمجرد الإسم يسمى علمًا جمليًا (غ، ع، ٢٦٦، ١٤)
- إن حق الأمور المختلفة أن تختلف ألفاظها، إذ الألفاظ مثل المعاني فحقها أن يحاذي بها المعنى، فلنسب الأول معرفة ولنسب الثاني علمًا (متأسين) فيه بقول النحاة إن المعرفة تتعدى إلى مفعول واحد إذ تقولُ عرفتُ زيدًا، والظن يتعدى إلى مفعولين إذ تقولُ ظننتُ زيدًا عالمًا والعلم أيضًا يتعدى إلى مفعولين (غ، ح، ١٣، ٥)
- العلم ينقسم إلى أولي وإلى مطلوب، فالمطلوب من المعرفة لا يقتضئ إلا بالحد، والمطلوب من العلم الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب لا يقتضئ إلا بالحجة والبرهان وهو القياس (غ، ح، ٦، ٧)
- المعلوم بأصل العلم كالعلم بوجوب الكفارة على من أفطر بالجماع في نهار رمضان ويكون الأصل فيه إما قول أو فعل أو إشارة أو تقدير من صاحب الشرع (غ، ح، ٨٤، ١٣)
- الشيء له في الوجود أربع مراتب: الأولى حقيقة في نفسه، الثانية ثبوت مثال حقيقته في الذهن وهو الذي يُعبر عنه بالعلم، الثالثة تأليف مثاله بحروف تدل عليه وهي العبارة الدالة على المثال الذي في النفس، والرابعة تأليف رقوم تُفكر به حاسة البصر دالة على اللفظ وهي الكتابة والكتابة تبع اللفظ إذ تدل عليه واللفظ تبع العلم إذ يدل عليه والعلم تبع المعلوم إذ يطابقه ويوافقه. وهذه الأربعة متوافقة متطابقة متوازنة إلا أن الأولين وجودان حقيقيان لا يختلفان بالأعصار والآخرين وهما اللفظ والكتابة تختلف بالأعصار، والأمم لأنها موضوعة بالاختيار (غ، ح، ١٠٨، ١٨)
- الحقيقة جامعة مانعة فإن نظرت إلى مثال الحقيقة في الذهن وهو العلم وجدته أيضًا كذلك (غ، ح، ١٠٩، ١٠)
- المعرفة تتعدى إلى مفعول واحد إذ تقول عرفت زيدًا، والظن يتعدى إلى مفعولين إذ تقول ظننت زيدًا عالمًا، ولا تقول ظننت زيدًا ولا ظننت عالمًا والعلم من باب الظن فتقول علمت زيدًا عدلاً (غ، ص، ١١، ١٢)
- كل علم تطرق إليه تصديق فمن ضرورته أن يتقدم عليه معرفتان أي تصوران (غ، ص،

- (١١، ١٤) - العلم ينقسم إلى أولي كالضروريات وإلى مطلوب كالنظريات (غ، ص، ١٢، ١) -
- المطلوب من المعرفة لا يُقتنص إلا بالحدّ والمطلوب من العلم الذي يتطرق إليه التصديق والتكذيب لا يُقتنص إلا بالبرهان (غ، ص، ١٢، ٢) -
- تَقَرُّرُ محصول التأليف مع ما فيه من صدق في الأذهان يُسمّى علمًا (ب، م، ٣٦، ٤) -
- إنَّ المعرفة بالمفردات والعلم بالمؤلفات (ب، م، ٣٦، ٤) -
- في كل علم معرفة هي تصوّر مفرداته (ب، م، ٣٦، ٥) -
- يقال علم لـ محصول المعاني الكلية كـمعنى الإنسان والحيوان (ب، م، ٣٦، ١٨) -
- العلم هو محصول الحكم والمحكوم به وعليه في النفس (ب، م، ٧٠، ٤) -
- كل علم وحكم كما قيل إنّما هو بوجود محمول لموضوع في الحملات أو لا وجوده لكّله أو لبعضه أو لزوم تال لمُقَدِّم في الشرطيات المتصلة أو عناده له في المنفصلة (ب، م، ١١٠، ٢٣) -
- يتم العلم بأربعة أشياء هي الموضوع والمحمول والمبادئ والمسائل فيشارك في شيء من هذه الأربعة ويخالف بشيء منها (ب، م، ٢٢٢، ٨) -
- موضوع كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله التي تعرض له لذاته، وتُسمّى تلك الأحوال أعرافًا ذاتية (سي، ب، ٢٩، ١) -
- العلم لصورة في الذهن مطابقة للأمر الموجود، فتكون الأجزاء سابقة في التصوّر كما هي في الوجود (سي، ب، ٣٧، ١١) -
- العلم والجهل لشيء واحد أو العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين: أحدهما يستحيل في حق شخص في وقت واحد، والثاني لا يستحيل (سي، ب، ٢٤٩، ٦) -
- لا يجتمع علم وظن في شيء واحد لشخص واحد لأن العلم يقتضي رأيًا ثابتًا، والظن رأي غير ثابت (سي، ب، ٢٧٥، ١٥) -
- العلم هو اعتقاد أن الشيء كذا وأنه لا يمكن أن يكون إلا كذا اعتقادًا لا يمكن زواله إذا كان الشيء في نفسه كذلك وحصل هذا الاعتقاد بواسطة أوجبه، ويقال علم لتصوّر الماهيات بالحدّ (سي، ب، ٣٧٤، ١٥) -
- العلم (داخل) تحت جنس الكيفية (ش، م، ١٠، ١) -
- العلم من المضاف (ش، م، ٣٧، ٧) -
- العلم... يقع بالشيء في أكثر الأشياء بعد تقدّم وجوده، وأما مع وجوده فأقلّ ذلك (ش، م، ٤٠، ٢٣) -
- العلم الذي يجب أن يتقدّم على كل ما شأنه أن يدرك بفكر وقياس على ضربين: إما علم بأن الشيء موجود أو غير موجود وهو الشيء الذي يُسمّى التصديق، وإما علم بماذا يدلّ عليه اسم الشيء وهو الذي يُسمّى تصوّرًا (ش، ب، ٣٦٩، ١٧) -
- العلم بوجود الشيء غير العلم بماذا يدلّ عليه اسمه، فقد يُعلّم ما يدلّ عليه الاسم ولا يُعلّم وجوده (ش، ب، ٣٧٠، ٨) -
- من شرط العلم المحقّق أن تكون النتيجة ضرورية (ش، ب، ٣٨٠، ٩) -
- الذي ليس يعلم الشيء أنه ضروري بأمر ضروري فليس يعلم أنه أمر ضروري بعلمته (ش، ب، ٣٨٩، ١٤) -

- من ليس يعلم الشيء بعلمته فليس عنده علم به إلا بطريق العرض (ش، ب، ٣٨٩، ١٦)
- جميع ما يعلمه الانسان ليس يخلو من ان يكون علمه له: إما بالاستقراء وإما بالبرهان (ش، ب، ٤٢٢، ٣)
- الذي يعلم أن كذا هو كذا من قبل أنه مشار إليه فهو إنما يعلمه بطريق العرض لا من جهة ما هو (ش، ب، ٤٣٥، ٢)
- ... العلم بالأمر الكلّي أفضل من العلم بالجزئي (ش، ب، ٤٣٥، ٦)
- الذي يعلم الكلّي فعنده علم الجزئي من قبل الكلّي بالقوة القريبة (ش، ب، ٤٣٦، ٧)
- الذي يعلم الجزئي ... ليس عنده من قبله علم الكلّي إلا بالقوة القريبة ولا البعيدة (ش، ب، ٤٣٦، ٧)
- العلم الذي يبيّن وجود الشيء بعلمته أوثق من العلم الذي يبيّن وجود الشيء بأمر متأخر عنه (ش، ب، ٤٤١، ٤)
- العلم الذي يكون موضوعه أشد تبرئاً من المادة ... هو أوثق علماً (ش، ب، ٤٤١، ٦)
- العلم الذي مبادئ موضوعاته أبسط براهينه أوثق من العلم الذي مبادئ موضوعاته مرغبة من ذلك المعنى الأبسط ومعنى زائد إليه (ش، ب، ٤٤١، ٩)
- العلم يكون في الأمر الكلّي الضروري وبحدود وسط ضرورية (ش، ب، ٤٥٠، ٢)
- العلم يخالف الظن الصادق (ش، ب، ٤٥٠، ٢)
- العلم هو أن يُعتقد في الشيء الموجود أنه لا يمكن أن يكون بخلاف ما هو عليه (ش، ب، ٤٥٠، ٦)
- كل ما يقع به لإنسان ما علم فقد يمكن أن يقع به لآخر ظنّ (ش، ب، ٤٥١، ٢)
- ليس يلزم من كون الظنّ والعلم قد يكونان لشيء واحد أن يكونا شيئاً واحداً (ش، ب، ٤٥١، ١٠)
- إذا كان العلم والظنّ ... يمكن أن يكونا واحداً من جهة الموضوع لا الاعتقاد، فظاهر أنه لا يمكن أن يكون لإنسان واحد في شيء واحد علم وظنّ معاً (ش، ب، ٤٥١، ١٩)
- العلم الحاصل عن الاستقراء ليس هو علماً حاصلًا عن قياس، ولا هو من نوع العلم الحاصل عن القياس (ش، ب، ٤٦٢، ١١)
- كل ما لم يُعلم من قبل سببه ... لم يُعلم وجوده بالحقيقة (ش، ب، ٤٧٠، ٤)
- العلم بالمتضادات واحد والعلم بالمضاف واحد (ش، ج، ٥١٦، ٣)
- خاصّة العلم أنه ظن لا يتغير التصديق به من القياس إذ هو واحد ثابت لا يزول (ش، ج، ٥٨٣، ٦)
- العلم هو ظنّ لا يتغير، والعالم إنسان لا يتغير علمه (ش، ج، ٥٨٧، ٧)
- العلم إما تصوّر فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل، أو تصوّر معه حكم وهو إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً ويقال للمجموع تصديق (ن، ش، ٢، ٨)
- العلم بأنّ اللفظ دالّ على المعنى أو موضوع له مسبوق بتصور المعنى (ت، ر، ٣٧، ٢٢)
- كون العلم بديهيًا أو نظريًا هو من الأمور النسبية الإضافية، مثل كون «القضية» يقينية أو ظنية (ت، ر، ٤٠، ١٩)
- الغرض بالسؤال عن «العلم» التعرّض لتفصيله، وإنّما الغرض «معرفة العلمية بأخص وصف العلم» (ت، ر، ٤٣، ٢٣)

- «العلم هو المعرفة»؛ وهذا حدّ لفظي (ت)،
(١، ٩٧، ٥)
- لو توقف تصوّر «العلم» على غيره لزم الدور
(ت، ١، ٩٧، ١٦)
- حصر حصول العلم على «القياس» قول بغير
علم (ت، ١، ١٠٣، ٣)
- «عدم العلم» ليس «علمًا بالعدم»، و«عدم
الوجدان» لا يستلزم «عدم الوجود» (ت، ١،
١١٤، ١٢)
- العلم «النتيجة» - وهو أنّ «هذين المعنيين
ضدّان، فلا يجتمعان» - يمكن بدون العلم
بالمقدّمة الكبرى - وهو أنّ «كلّ ضدّين لا
يجتمعان». فلم يفتقر العلم بذلك إلى القياس
الذي خصّوه (الفلاسفة) باسم «البرهان» (ت،
١، ١٢٢، ٥)
- العلم بالأعيان - معيّنة وبأنواع الكلّيات -
يحصل أيضًا في النفس بالبدئية والضرورة
(ت، ١، ١٢٧، ١٩)
- لا يجوز أن يقال: إنّ العلم «بالأشخاص»
موقوف على العلم «بالأنواع والأجناس»، ولا
أنّ العلم «بالأنواع» موقوف على العلم
«بالأجناس» (ت، ١، ١٢٧، ٢٥)
- العلم باستلزام المعيّن للمعيّن المطلوب أقرب
إلى الفطرة من العلم بأنّ كلّ معيّن من معيّنات
القضية الكلية يستلزم النتيجة (ت، ١،
١٥٩، ٤)
- «إنّ العلم المطلوب لا يحصل إلّا بمقدّمتين، لا
يزيد ولا ينقص» قول لا دليل عليه، بل هو
باطل (ت، ١، ١٦٨، ١٦)
- لو لزم أن يذكر كل ما يتوقف عليه العلم وإن
كان معلومًا كانت المقدمات أكثر من اثنتين،
بل قد تكون أكثر من عشر (ت، ١،
- (١٧٧، ١٠)
- المطلوب من الأدلة والبراهين بيان العلم،
وبيان الطرق المؤدّية إلى العلم (ت، ٢،
١٨، ٦)
- العلم بالمعيّنات قد يكون أيّن من العلم
بالكلّيات (ت، ٢، ٩، ١١)
- المطلوب هو العلم، والطريق إليه هو الدليل.
فمن عرف دليل مطلوبه عرف مطلوبه، سواء
نظّمه بقياسهم أم لا (ت، ٢، ٩، ١٣)
- العلم إمّا «تصوّر» وإمّا «تصديق»، وكلّ منهما
إمّا «بديهي» وإمّا «نظري» (ت، ٢، ٣١، ٢)
- العلم يحصل بالعلم بالدليل لمن لم يكن عالمًا
به قط، ولمن يذكره بعد النسيان إذا كان قد
علمه ثم نسيه (ت، ٢، ٨٨، ٣)
- تنازع النظار في العلم الحاصل بالدليل: هل هو
لزومه عن الدليل لزومًا عاديًا كما يقولونه في
الشع مع الأكل، أو لزومًا عقليًا يسمى
«التضمن» بحيث لا يمكن الانفكاك عنه كما
يمنع وجود العلم والإرادة بدون الحياة (ت،
٢، ٨٨، ٢٤)
- حصول العلم بالدليل دون المدلول عليه ليس
ممتنعًا لذاته، بل الأول سبب للثاني، ومقتضٍ
له، وموجب له، يحكم سنّة الله تعالى في عباده
(ت، ٢، ٨٩، ٢)
- العلم بالقضية العامة، إمّا أن يكون بتوسط
قياس، أو بغير توسط قياس. فإن كان لا بد من
توسط قياس، والقياس لا بد فيه من قضية
عامة، لزم أن لا يعلم العام إلّا بعام، وذلك
يستلزم الدور أو التسلسل. فلا بد أن ينتهي
الأمر إلى قضية كلية عامة معلومة بالبدئية،
وهم يسلمون ذلك (ت، ٢، ١٠٦، ١٢)
- أنزل الله على القلوب من العلم ما تزن به

جمع مع «الآن» «اللم» ووقف على السبب القريب الذاتيّ، والعلم الآخر إقتصر على «الآن» فقط. والثاني أن يكون أحد العلمين أخذ الشيء المنظور فيه مجردًا بصورته عن المادّة، والثاني يقعد عن ذلك، فيكون المجرد أشدّ استقصاء من العلم الذي يأخذ ذلك الشيء مقترنًا بمادّة. ولذلك فإنّ علم الحساب أشدّ استقصاء من علم الموسيقى، وكذلك حال علم الهندسة من علم المناظر وعلم الهيئة. والثالث أن العلم الذي موضوعه الأول معنى بسيط بشرط أنّه مسلوب عنه سائر الزوائد أشدّ استقصاء من العلم الذي موضوعه الأول ذلك المعنى موجب له زيادة (س، ب، ١٨٠، ١٨)

علم اعلى

- قد يفيد العلم الأعلى الأسفل مقدمات ثابتة في الأسفل من مقدمات بيّنة بالحسّ أو بالتجربة فلا يكون البيان في العلم دورًا (مر، ت، ٢٣٧، ٤)
- الذي عمومه اللوازم فهو العلم الأعلى الذي موضوعه الموجود والواحد، ولا يجوز أن يكون العلم بالأشياء التي تحته جزءًا من عمله لأنها ليست ذاتية له على أحد وجهي الذاتيّ، فلا العام يؤخذ في حدّ الخاص ولا بالعكس، بل هي موضوعة تحته (سي، ب، ٢٥٤، ٥)
- العلم الأعلى عند المنطقيين ليس علمًا بـ «موجود» في الخارج (ت، ر، ١٤٠، ١١)

علم الهي

- العلم الإلهي يشتمل على النظر فيما ليس بجسم ولا هو في جسم وعلى النظر في الأسباب القصوى لكل ما يشتمل عليه سائر العلوم الآخر (ف، د، ٥٩، ٣)

الأمور حتّى تعرف التماثل والاختلاف، وتضع من الآلات الحسيّة ما يحتاج إليه في ذلك، كما وضعت موازين النقدّين، وغير ذلك (ت، ر، ٢، ١٢٣، ٣)

- العلم لا يمنع تصور حقيقته من وجودها في أشخاص كثيرة كمالك والشافعي ونحوهما، ومع ذلك لا يصحّ أن يُحمل العلم بنفسه على تلك الأفراد فلا يقال مالك ابن أنس علم ولا الشافعي علم بل إنما يتوصل إلى حمله على تلك الأفراد بالإشتقاق منه أو الإضافة، فيقال مالك عالم أو مالك ذو علم (و، م، ٧٤، ٤)
- ليس العلم كليًا بالنسبة إلى الأشخاص المتصّفين بالعلم لعدم صدقه عليها أي حمله عليها حمل مواطأة أي حملًا عليها بنفسه من غير إشتقاق ولا إضافة، وإنما هو كلي بالنسبة إلى علم الفقه والنحو والبيان والكلام ونحوها لأنه يحمل على كل واحد منها حمل مواطأة (و، م، ٧٤، ١٦)

- قال إمام الحرمين لا يعرف العلم بالحقيقة لتعذّره، بل بالقسمة والمثال، وقال الرازي هو ضروريّ يستحيل أن يكون غيره كاشفًا له، واختير أنّه معرفة المعلوم، فيشمل الموجود والمعدوم (ض، س، ٢٣، ٣٢)
- العلم لا يقال فيه معرفة المعلوم، لأنّ المعلوم مشتقّ من العلم، والمشتقّ لا يعرف إلّا بعد معرفة المشتقّ منه، فمعرفة المعلوم إذن تتوقّف على معرفة العلم، والعلم على معرفة المعلوم، فجاء الدور (ض، س، ٢٧، ٣٦)

علم اشد استقصاء

- إنّ قد يكون علم أشدّ استقصاء من علم من وجوه ثلاثة: أحدها أن يكون أحد العلمين قد

(٢٧، ٩٩)

- في العلم الإلهي فإنه إذا كان يُعطي من جهة الإله والأشياء الإلهية من الأسباب التي بها قوام الشيء الفاعل، والماهية التي بها الشيء بالفعل، والغاية، صارت المطلوبات بحرف «هل» عن ما يوجد الموضوع فيه الإله أو شيئاً ما إلهياً هي التي بها قوام المحمول من جهة الشيء الذي أخذ موضوعاً (ف، ح، ٢١٧، ١٥)

علم ببرهان

- لا سبيل... إلى حصول العلم بالبرهان عن الحسن (ش، ب، ٤٤٥، ٢)

- العلم بالبرهان... يكون على الأمر الكلي وبالامر الكلي (ش، ب، ٤٤٥، ٣)

- ليس يمكن أن يُعلم كل شيء بالبرهان وبالحد من جهة واحدة (ش، ب، ٤٥٨، ٨)

- ليس كل شيء يمكن أن يُعرف بالبرهان يمكن أن يُعرف بالحد من جهة واحدة (ش، ب، ٤٥٨، ١٧)

- العلم بالبرهان لا يمكن أن يحصل إلا بأن تُعلم مبادئه التي هي مقدمات الغير ذوات أوساط (ش، ب، ٤٨٩، ٦)

علم الالهيات

- علم الالهيات وهو العلم الكلي ينظر في المبادئ الأول وبداية الخلق كيف هي ويعرف الموجود من حيث هو موجود (ب، م، ٢٢٦، ٨)

علم اولي

- إنما الإكتساب هو استفادة علم بعلم، ومعرفة بمعرفة، متقدمة عليها تقدم السبب على المسبب. ولا بد في ذلك من علم أولي لا يستفاد بعلم ومعرفة أولى لا تُستفاد بمعرفة أولى، وتكون تلك أوليات لا محالة، وهذه إكتسابيات (ب، م، ٤٦، ٣)

علم بذات

- العلم الذي يكون للشيء بذاته وب نفسه أفضل من الذي يكون للشيء من قِبَل غيره (ش، ب، ٤٣٤، ٩)

علم برهاني

- يلزم ضرورة أن يكون العلم البرهاني من قضايا صادقة، وأوائل غير ذات وسط، وأن يكون أغرف من النتيجة، وأكثر تقدماً منها، وأن يكون عللها (أ، ب، ٣١٣، ٤)

- من كان عازماً على إقتناء علم برهاني فقد يجب عليه لا أن يكون تعرفه وتصديقه بالمبادئ فقط أكثر من تعرفه وتصديقه لما يتبين منها (أ، ب، ٣١٦، ١٤)

- العلم البرهاني هو الحاصل لنا من طريق أنه يحصل لنا برهانه (أ، ب، ٣٢١، ١٠)

- القول بأن الكل أعظم من جزئه فيكون ذلك علماً أولياً ويُسمى حكماً ضرورياً ولا يكون فيه موضع إمكان ولا جواز ولا احتمال نظر (ب، م، ٧٩، ١٨)

علم باختصاص

- العلم بالاختصاص يتوقف على العلم بالماهية من وجه لا بها من حيث هي إذ قد يُعلم اختصاص جسم معين بشغل حقيقته ولا حقيقة جزء معين ولا يُعلم ما عداه مفضلاً (م، ط،

علم بسبب

- العلم بسبب الشيء إنما هو العلم المحقق الذي يكون على طريق الإيجاب (ش، ب، ٤٣٠، ٤)

- العلم بالسبب... يحصل من جهة الأمر الكلي (ش، ب، ٤٤٥، ٩)

علم بشيء

- العلم بالشيء يستدعي العلم بامتيازه عن غيره (م، ط، ٦٢، ١٩)

علم بلم

- أقدم العلم العلم بأن الشيء موجود، والعلم بلم الشيء الذي هو هو بعينه، لا العلم بأن الشيء الذي هو خلو من العلم بلم الشيء (أ، ب، ٣٩٥، ٢)

- العلم - كما نقول - بما هو ويلم هو واحد بعينه (أ، ب، ٤١١، ٦)

- العلم بلم هو موجود في العلم الذي موضوعه مجرد من الهوى أو أقرب إلى التجريد (ش، ب، ٤٠٩، ٩)

علم بما هو

- العلم بما هو الشيء هو من الأمور الكلية (أ، ب، ٣٥٤، ٥)

- العلم - كما نقول - بم هو ويلم هو واحد بعينه (أ، ب، ٤١١، ٦)

- العلم بما هو والعلم بعلة ما هو هما كما قلنا شيئاً واحداً بعينه، والحجة في هذا هي أنه يوجد سبب ما (أ، ب، ٤٢٥، ٣)

- العلم بالمرتب لا يحصل إلا بعد العلم بما منه التركيب، وكان تركيب الحجة من القضايا

- لما كان الأمر الذي العلم به على الإطلاق غير ممكن أن يكون على خلاف ما هو عليه، فمن الإضطرار أن يكون المعلوم هو الأمر الذي يكون بالعلم البرهاني (أ، ب، ٣٢١، ١٠)

- إن كان العلم البرهاني من مبادئ ضرورية وذلك أن ما يعلمه الإنسان علماً لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه وكانت الأشياء الموجودة بذاتها هي الأمور الضرورية للأمور إذ كان بعضها موجوداً في حدود الأمور، وبعضها - وهي التي أحد المتقابلين قد يلزم ضرورة أن يوجد في الأمور للأمور نفسها -

موجودة في حدود المحمولات عليها - فمن البين أن المقاييس البرهانية إنما تكون من أمثال هذه (أ، ب، ٣٢٨، ٧)

- كل علم برهاني هو في ثلاثة أشياء: أحدها الأشياء التي نضع أنها موجودة (وهي ذلك الجنس الذي نظره في التأثيرات الموجودة له بذاتها)؛ والعلوم المتعارفة التي يقال لها عامة وهذه هي الأوائل التي منها يبتنون؛ والثالث التأثيرات، وهي تلك التي يأخذون أخذاً على ماذا يدل كل واحد منها وفي بعض العلوم لا مانع يمنع أن نصدق بشيء شيء من هذه (أ، ب، ٣٣٩، ١٢)

- اليقين بالوجود والسبب معاً يُسمى على الإطلاق العلم البرهاني (ف، ب، ٢٦، ١١)

- العلم البرهاني هو الصورة الحاصلة في النفس (ز، ق، ١٠٦، ٦)

- العلم البرهاني خاصته لا تقبل التغير ولا الفساد ولا يحضر بهال المعتقد له إمكان مقابله ما دام المعتقد له صحيح العقل موجوداً (ش، ب، ٣٧٦، ١٤)

ما هو كمّ، وفيما كانت ماهيات تلك الأنواع من الكمّ توجب أن يوجد فيها من سائر المقولات، بعد أن يُجرّدها في ذهنه ويخلصها عن سائر الأشياء التي تلحقها وتعرض لها (ف، ح، ٦٧، ١٩)

علم جزئي

- العلم الجزئي إنما هو جزئي لأنه يعرض موضوعاً من الموضوعات ويبحث عما يعرض له من جهة ما هو هو ذلك الموضوع. فإن لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئي جزئياً (س، ب، ٨٠، ٩)

- المحس يفيد العلم الجزئي فإذا جرّده ذهن من الأعراض والقرائن حكمت به الطبيعة التي في ذلك الجزئي وهي واحدة في الكلّي والجزئي فيصير الحكم كلياً (ب، م، ٢١٤، ١٧)

- ... العلم بالأمر الكلّي أفضل من العلم بالجزئي (ش، ب، ٤٣٥، ٦)

- الذي يعلم الكلّي فعنده علم الجزئي من قبل الكلّي بالقوة القريبة (ش، ب، ٤٣٦، ٧)

- الذي يعلم الجزئي ... ليس عنده من قبله علم الكلّي إلا بالقوة القريبة ولا البعيدة (ش، ب، ٤٣٦، ٧)

علم حادث

- إن العلم بالحادث قسمان: ضروري ونظري. فالضروري ما يدرك بديهية بلا تأمل كالعلم بأن الواحد نصف الإثنين والنار محرقة، والنظري ما يحصل بالنظر والاستدلال كالعلم بأن الواحد عشر عشر المائة وبأن العالم حادث (ض، س، ٢٤، ٣)

المركبة من المفردات، وبحسب ذلك وقعت البداية في بياننا بمفردات المعاني والألفاظ والتخلص منها إلى تركيب القضايا بأصنافها حتى أتينا على جميع ذلك بالبيان الشافي (سي، ب، ١٣٩، ٢)

- العلم بما هو ويلزم هو قد يكونان لشيء واحد بعينه (ش، ب، ٤٥٧، ١٩)

علم بمركب

- العلم بالمركب لا يحصل إلا بعد العلم بما منه التركيب، وكان تركيب الحجة من القضايا المركبة من المفردات، وبحسب ذلك وقعت البداية في بياننا بمفردات المعاني والألفاظ والتخلص منها إلى تركيب القضايا بأصنافها حتى أتينا على جميع ذلك بالبيان الشافي (سي، ب، ١٣٩، ٢)

علم تصديقي

- العلم التصديقي هو أن يعتقد في الشيء أنه كذا (س، ب، ١٨٩، ٤)

- العلم التصديقي، هو العلم بنسبة ذوات الحقائق بعضها إلى بعض، بالإيجاب أو بالسلب (غ، ع، ١٨٢، ٩)

علم تصوري

- العلم التصوري مادة الحدّ (غ، ع، ١٨٢، ٨)

علم التعاليم

- يشترك علم التعاليم والعلم الطبيعي في شيء واحد، فيعطى أحدهما فيه سبباً، ويُعطى الآخر سبباً آخر (ف، ب، ٦٨، ٢٢)

- علم التعاليم فإنه إنما ينظر من هذه في أصناف

علم الحساب

يكن فيهما حكم، فإن عُلِمَ اللزوم وجُهِل حال
الملزوم، أو العناد وجُهِل حال المُعَايَد، كان
العلم الشرطي (ب، م، ٧٣، ٣)

علم طبيعي

- العلم الطبيعي يشتمل على النظر في الأجسام
وكل ما هو في جسم بالطبع، أي لا بإرادة
الإنسان (ف، د، ٥٩، ٢)

- يشترك علم التعاليم والعلوم الطبيعي في شيء
واحد، فيُعْطَى أحدهما فيه سببًا، ويُعْطَى الآخر
سببًا آخر (ف، ب، ٦٨، ٢٢)

- العلم الطبيعي فإنه ينظر في جميع ما هو شيء
شيء من هذا المشار إليه، وفي سائر المقولات
التي تُوجِبُ ماهية أنواع ما هو هذا المشار إليه
أن تُوجد لها (ف، ح، ٦٨، ٦)

- العلم الطبيعي يُعْطَى جميع أسباب كل ما ينظر
فيه (ف، ح، ٦٨، ١٢)

- العلم الطبيعي فإنه يُعْطَى أيضًا في أسبابه أمورًا
غيرها خارجة عن المقولات. فإنه يُعْطَى في
الأمكنة التي سبيله أن يُعْطَى فيها الفاعل فاعلاً
غيره خارجًا عن المقولات الفاعلة، أو يرقى
إلى أن يُعْطَى غاية الغاية، وغاية غاية الغاية،
حتى يروم المصير إلى حصول الغايات
والأغراض التي لها كون ما تشتمل عليه
المقولات (ف، ح، ٦٨، ١٦)

- العلم الطبيعي بهجُم... عند نظره في
المقولات على أشياء خارجة عن المقولات
غير مفارقة لها بل هي منها، وعلى أشياء
خارجة عنها ومفارقة لها. فعند هذه يتناهى
النظر الطبيعي (ف، ح، ٦٩، ١٤)

- في العلم الطبيعي فإنه إذا كان يعطي من جهة
الطبيعة والأشياء الطبيعية كل ما به قوام الشيء،

- علم «الحساب» الذي هو «علم بالكم
المنفصل»، و«الهندسة» التي هي «علم بالكم
المتصل»، علم يقيني لا يحتمل النقيض البتة،
مثل جمع الأعداد، وقسمتها، وضربها، ونسبة
بعضها إلى بعض (ت، ر، ١، ١٤٣، ٤)

- علم «الحساب» الذي هو «علم بالكم
المنفصل»، و«الهندسة» التي هل «علم بالكم
المتصل»، علم يقيني لا يحتمل النقيض البتة،
مثل جمع الأعداد، وقسمتها، وضربها، ونسبة
بعضها إلى بعض (ت، ر، ١، ١٤٣، ٤)

علم حقيقي

- العلم الحقيقي في الغاية... يكون لنا في
الشيء متى علمناه بعلمته (ش، ب، ٣٧٤، ٨)

علم ذاتي

- العلم الذاتي إنما هو للكلّي، وهو أكثر في
معنى المعلوماتية، وأولى بأن يكون المقصود
بالبرهان. وإذا كان هو أولى بالبراهين،
فالبراهين أيضًا أولى به لأن الأولى من باب
المضاف. وإذا كان هذا أولى به، منه بغيره،
فذلك أيضًا أولى من ذلك الغير به منه (س،
ب، ١٧٦، ١٩)

علم شرطي

- (القضية) التي علمها يتوقف على غيرها تكون
على ضربين: تعلق اللزوم وتعلق العناد
المذكورين، ويحتاج إلى علم بالملزوم
والمعاند، فإن عُلِمَا جميعا كانا حَمَلَيْنِ أيضًا
كقولنا الشمس طالعة والنهار موجود أو الشمس
طالعة والليل غير موجود، وإن جهلا جميعا لم

يعمله وتأثير يؤثره فيه وفي أعراضه وخواصه التي له بحسب ذلك العلم المقصود (ب، م، ٢٢١، ١٢)

علم كلي

- (إذا) دخل كل علم في كل علم، وصار النظر ليس في موضوع مخصوص، بل في الوجود المطلق، فكان العلم الجزئي علماً كلياً ولم تكن العلوم متباينة (س، ب، ٨٠، ١٢)

- إن العلم بالكلي علم بالقوة الجزئي ومبدأ للبرهان على الجزئي. أما العلم بالجزئي فليس فيه البتة علم بالكلي (س، ب، ١٧٧، ١١)

... العلم بالأمر الكلي أفضل من العلم بالجزئي (ش، ب، ٤٣٥، ٦)

الذي يعلم الجزئي... ليس عنده من قبلة علم الكلي إلا بالقوة القريبة ولا البعيدة (ش، ب، ٤٣٦، ٧)

- الذي يعلم الكلي فعنده علم الجزئي من قبل الكلي بالقوة القريبة (ش، ب، ٤٣٦، ٧)

- العلم بالكلي - وهو القدر المشترك بين الجزئيات - لا يفيد العلم بشيء من الجزئيات البتة (ت، ر، ٢٠٢، ٩)

علم اللسان

- تحدث صناعة علم اللسان قليلاً قليلاً بأن يشوق إنساناً إلى أن يحفظ ألفاظهم المفردة الدالة بعد أن يحفظ الأشعار والخُطب والأقاويل المرغبة، فيتحرى أن يتردها بعد التركيب، أو أراد التقاطها بالسمع من جماعتهم ومن المشهورين باستعمال الأفصح من ألفاظهم (ف، ح، ١٤٥، ١)

- صناعة علم اللسان إنما تشتمل على الألفاظ

الخارج منها - الفاعل والغاية - والذي هو في الشيء نفسه، كان عن كل ما يُسأل عنه بحرف «هل هو موجود» أو «هل هو موجود كذا» إنما يُطلب فيه كل شيء كان به وجود ذلك الشيء من فاعل أو مادة أو صورة أو غاية (ف، ح، ٢١٧، ٨)

- العلم «الطبيعي» - وهو «العلم بالأجسام الموجودة في الخارج، ومبدأ حركاتها، وتحولاتها من حال إلى حال، وما فيها من الطبائع» - أشرف من «مجرد تصور شكلاً مدوّراً، أو مثلثاً، أو مربعاً» - ولو تصور كل ما في أقليدس - أو، لا يتصور إلا أعداداً مجردة، ليس فيه علم بوجود في الخارج، وليس ذلك كمالاً للنفس (ت، ر، ١٤٢، ١٨)

علم الطبيعيات

- علم الطبيعيات يشتمل على علوم بأصناف المحسوسات الوجودية (ب، م، ٢٢٦، ٦)

علم العدد

- علم العدد للوحدة، وأما علم الهندسة فللنقط (أ، ب، ٣٣٩، ٥)

- يظن علم العدد من بين التعاليم أنه يشتمل إما على المفارقة، وإما على أشدها مفارقة للعادة (ف، ب، ٧٠، ٤)

- العلم الذي موضوعه أبسط أشرف من العلم الذي موضوعه أقل في باب البساطة، بمنزلة علمي العدد والهندسة (ز، ب، ٢٦٤، ٧)

علم عملي

- العلم العملي فينظر في الموضوع لأجل عمل

التي هي في الوضع الأول دالة على تلك المعاني بأعيانها (ف، ح، ١٤٨، ١٩)

له. ويشترون في سماعه مع العدد الكثير، لا سيما إذا كان العدد الكثير مئات وألوفاً. فبطائفة من هؤلاء يحصل العلم المتواتر (ت، ر ٢، ١٢٤، ١٠)

علم متعارف

- العلم المتعارف هو المقدمة المذكورة في الفطرة الواجب قبولها بمنزلة القول بأن على كل شيء يصدق إما الإيجاب وإما السلب (ز، ب، ٢٢٢، ١٣)

علم مدني
- العلم المدني يشتمل على النظر في السعادة التي هي بالحقيقة سعادة، وفيما هو سعادة بالظن لا بالحقيقة، وفي الأشياء التي إذا استعملت في المدن عدلت بأهلها عن السعادة (ف، د، ٥٩، ٥)

- العلم المتعارف هو مقدمة غير ذات وسط، والعقل مطلع على أن محمولها موجود لموضوعها بغير وسط، بمنزلة قولنا على كل شيء يصدق إما الإيجاب أو السلب، بمنزلة قولنا إذا نقص من المتساوية متساوية بقيت الباقية متساوية (ز، ب، ٢٤١، ١٣)

علم مكتسب
- العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير إكتساب فكري قسمين: أحدهما التصديق والآخر التصور، وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلًا لنا بقياس ما، والمكتسب بالفكرة من التصور حاصلًا لنا بحد ما (س، ب، ٣، ١٠)
- يقال: علم مُكْتَسَب للتصور الواقع بالحدود وللمصادر والأوضاع التي تفتح بها العلوم (س، ب، ٣٠، ١٧)

- المقدمة التي هي مبدأ برهان ولا وسط لها البتة ولا تكتسب من جهة غير العقل فإنها تسمى «العلم المتعارف» و«المقدمة الواجب قبولها». وأما كل شيء بعد هذا مما يلحق في إفتتاحات العلوم تلقينًا - سواء كان حدًا أو مقدمة - ففي الظاهر أنهم يستقونها وضعًا (س، ب، ٥٨، ١٥)

علم المناظر

- ما كان من علوم التعاليم أقرب إلى العلم الطبيعي... علم المناظر وعلم الموسيقى وعلم الحيل (ف، ج، ٣٣، ٢١)

- المقدمة التي لا وسط لها يسمى العلم المتعارف والواجب قبوله. وما بعد ذلك مما يلحق في إفتتاحات العلوم تلقينًا فإما أن يكون حدًا ويسمى وضعًا، وإما أن يكون قضية مما يكون عند المتعلم فيه ظن بتصديقه يسمى أصلًا موضوعًا، وإما يظن المتعلم خلافه ويكون عنده ظن مقابل له سميت مصادرة (مر، ت، ٢٠١، ٧)

علم المنطق

- نسبة علم النحو إلى اللسان والألفاظ كنسبة علم المنطق إلى العقل والمعقولات (ف، د، ٥٥، ٧)

علم متواتر

- الخبر المتواتر ينقله عدد كثير، فيكثر السامعون - غاية علم المنطق... وهو أن يعرف الإنسان

- يعرف العقل به (علم المنطق) صحة الطريق الذي يكتسب به ما جهله من التصورات وصحة الطريق الذي يكتسب به ما جهله من التصديقات. والطريق الأول هو المسمى بالتعريفات والطريق الثاني هو المسمى بالحجج (و، م، ٢٨، ٧)

- لما أدخل في علم المنطق زيادات صعبة وتفريعات متكاثرة لا يحتاج إليها في غالب تصرفات العقل فرّ بسبب ذلك كثير من الناس من تعلم ما يحتاج إليه من فن المنطق وربما صرح بتحريمه من لا معرفة له بحقيقته (و، م، ٢٨، ١٥)

- الغرض من علم المنطق التوصل إلى المطالب المجهولة وهي منحصرة في التصور والتصديق (و، م، ٢٧٣، ٢)

علم النجوم

- علم النجوم أعسر كثيرًا من الهندسة والاختلاف فيه أكثر (ف، ج، ٣٤، ٢)

علم نظري

- العلم النظريّ فهو الذي ينظر في ذلك الموضوع (العلم الواحد بالنوع) ويبحث عن أوصافه حتى يحصل له معلومه (ب، م، ٢٢١، ١٠)

- إنّ العلم الحادث قسمان: ضروريّ ونظريّ. فالضروريّ ما يدرك بديهية بلا تأمل كالعلم بأن الواحد نصف الإثنين والنار محرقة، والنظريّ ما يحصل بالنظر والاستدلال كالعلم بأن الواحد عشر عشر المائة وبأن العالم حادث (ض، س، ٢٤، ٣)

أنّه كيف يجب أن يكون القول الموقّع للتصوّر، حتى يكون مُعرّفًا حقيقة ذات الشيء؛ وكيف يكون، حتى يكون دالًّا عليه، وإن لم يتّوصل به إلى حقيقة ذاته؛ وكيف يكون فاسدًا، مُخَيِّلًا أنّه يفعل ذلك، ولا يكون يفعل ذلك، ولم يكن كذلك، وما الفصول التي بينها؛ وأيضًا أن يعرف الإنسان أنّه كيف يكون القول الموقّع للتصديق، حتى يكون موقعًا تصديقًا يقينيًا بالحقيقة لا يصحّ إنقاضه؛ وكيف يكون حتى يكون موقعًا تصديقًا يقارب اليقين؛ وكيف يكون بحيث يُظنّ به أنه على إحدى الصورتين، ولا يكون كذلك، بل يكون باطلاً فاسدًا؛ وكيف يكون حتى يوقع عليه ظنٌّ وميلٌ نفسٍ وقناعة من غير تصديق جزم؛ وكيف يكون القول حتى يُؤثّر في النفس ما يؤثّره التصديق والتكذيب من إقدام وامتناع، وإنبساط وإنقباض، لا من حيث يوقع تصديقًا، بل من حيث يُخيّل، فكثير من الخيالات يفعل في هذا الباب فعل التصديق (س، د، ١٨، ١٠)

- العلم الذي يُطلب ليكون آلة قد جرت العادة في هذا الزمان وفي هذه البلدان أن يُسمّى (علم المنطق)، ولعل له عند قوم آخرين إسمًا آخر، لكننا نؤثر أن نسميه الآن بهذا الإسم المشهور (س، ش، ٥، ١٧)

- علم المنطق هو القانون الذي به يُميّز صحيح الحدّ والقياس عن فاسدهما فيتميّز العلم اليقيني عما ليس يقينيًا وكأنّه الميزان والمعيّار للعلوم كلها (غ، م، ٦، ٩)

- علم المنطق فهو قانون تعصم مراعاته بتوفيق الله تعالى الذهن من الخطأ في فكره كما يعصم النحو اللسان من اللحن في قوله (و، م، ٩، ٢٧)

علم الهندسة

- علم العدد للوحدة، وأما علم الهندسة فللنقط (أ، ب، ٣٣٩، ٥)
- العلم الذي موضوعه أبسط أشرف من العلم الذي موضوعه أقل في باب البساطة، بمتزلة علمي العدد والهندسة (ز، ب، ٢٦٤، ٧)
- علم «الحساب» الذي هو «علم بالكم المنفصل»، و«الهندسة» التي هي «علم بالكم المتصل»، علم يقيني لا يحتمل النقيض البتة، مثل جمع الأعداد، وقسمتها، وضربها، ونسبة بعضها إلى بعض (ت، ر، ١٤٣، ٤)
- لا محالة يوجد (أ، ب، ٤٠٤، ١٢)
- قد يكون العلم والظن علمًا وظنًا لشيء واحد بعينه (أ، ب، ٤٠٤، ١٤)
- العلم والجهل لشيء واحد أو العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين: أحدهما استحيل في حق شخص في وقت واحد، والثاني لا استحيل (سي، ب، ٢٤٩، ٦)
- لا يجتمع علم وظن في شيء واحد لشخص واحد لأن العلم يقتضي رأيًا ثابتًا، والظن رأي غير ثابت (سي، ب، ٢٧٥، ١٥)

علم يقين

علم واحد

- العلم (اليقين) الذي هو بالحقيقة يقين هو الذي يُعتقد فيه أن كذا كذا ويعتقد أنه لا يمكن أن لا يكون كذا إعتقادًا لا يمكن أن يزول. فإن قيل للتصديق الواقع إن كذا كذا من غير أن يقترن به التصديق الثاني أنه يقين فهو يقين غير دائم، بل يقين وقتًا ما (س، ب، ٣١، ٧)
- العلم الواحد فهو الذي يبين في جنس واحد جميع الأشياء المركبة من مبادئ أول وهي أجزاء لهذه، أو الأشياء اللازمة لها بذاتها (أ، ب، ٣٩٥، ٩)

علم الوجود

- (العلم) اليقيني هو أن يعتقد في الشيء أنه كذا، ويعتقد أنه لا يمكن أن لا يكون كذا إعتقادًا وقوعه من حيث لا يمكن زواله. فإنه إن كان بيننا بنفسه، لم يمكن زواله. وإن لم يكن بيننا بنفسه، فلا يصير غير ممكن الزوال، أو يكون الحد الأوسط اللاهوتي أوقعه. على أنا نعني بالعلم هاهنا المكتسب (س، ب، ١٨٩، ٤)
- علم يقيني
- العلم اليقيني ما اجتمع فيه اليقين بالوجود والسبب معًا (ف، ب، ٢٦، ٢)
- العلم اليقيني هو أن تعرف أن الشيء بصفة كذا، مقترنًا بالتصديق بأنه لا يمكن أن لا يكون كذا؛ فإنك لو أخطرت ببالك إمكان الخطأ فيه، علم الوجود قد يُمكن أن يوصل إليه بسؤالين يتقدم أحدهما الآخر: أولهما أن يستدعى به أولاً أن يُخبر المعلم أخبارًا لا يبرهان بالجزء الصادق الذي عليه البرهان من جزئي التضاد. والثاني أن يستدعى البرهان على ذلك الجزء الصادق وإن أجاب المعلم عن السؤال الأول بأن يُخبر عن الجزء الصادق من جزئي التضاد، ويصل ذلك بالبرهان عليه من غير أن يُحوَج المتعلم إلى سؤال ثان كان سالكًا لطريق العلم الحادث في الجواب (ف، ج، ٤٥، ١)

علم وظن

- أن يكون العلم والظن شيئًا واحدًا، فذلك ليس
- العلم اليقيني هو أن تعرف أن الشيء بصفة كذا، مقترنًا بالتصديق بأنه لا يمكن أن لا يكون كذا؛ فإنك لو أخطرت ببالك إمكان الخطأ فيه،

- والذهول عنه، لم ينفذ ذلك في نفسك أصلاً؛ فإن إقترن به تجوُّز الخطأ وإمكانه، فليس يقيني (غ، ع، ٢٤٦، ٦)
- إن العلم اليقيني المكتسب يحصل بالبرهان والإستقراء (ب، م، ٢٣٠، ١٤)
- علوم
- العلوم التي موضوعاتها أمور خاصّة، فهي مثل التعاليم والعلم الطبيعي والعلم الإلهي والعلم الأخلاقي (ف، ب، ٦٢، ٢٤)
- العلوم العامّة تستعمل المبادئ المشتركة مشتركة على الإطلاق، والعلوم الجزئية تستعمل المشتركة مخصوصة (ف، ب، ٦٣، ١)
- الصنائع والعلوم تختلف باختلاف موضوعاتها، فإن كانت موضوعاتها واحدة بأعيانها، كانت واحدة، وإن كانت مختلفة كانت مختلفة (ف، ب، ٦٤، ٥)
- موضوعاتها (الصنائع والعلوم) تختلف إمّا بالأحوال وإمّا بذواتها. والتي تختلف بذواتها، مثل موضوع صناعة العدد، وموضوع صناعة الهندسة أو العلم الطبيعي. والتي تختلف موضوعاتها بأحوالها، منها ما إحداها تحت الأخرى، ومنها ما إحداها جزء للأخرى ومنها ما ليست إحداها تحت الأخرى ولا جزءاً لها (ف، ب، ٦٤، ٧)
- العلوم التي تحت علوم آخر، فإن مبادئها الأول صنفان: أحدهما مبادئ تخصّها، والثاني مبادئ مأخوذة عن الصنائع التي هي أقدم منها (ف، ب، ٦٥، ١)
- (العلوم) تشترك إمّا بأن تستعمل مقدّمات واحدة بأعيانها، وإمّا بأن تشترك في موضوع واحد، وإمّا أن يُبرهن شيئاً واحداً بعينه، وإمّا أن تستعمل بعضها ما تُبرهن في الآخر، وإما أن تشترك في الآخر، وإما أن تشترك في بعض هذه مع بعض (ف، ب، ١٤، ٦٥)
- العلوم العامّة تشترك في الموضوعات وفي المطلوبات وفي جُلّ المقدّمات، إلّا أنها تختلف بالأحوال (ف، ب، ٦٥، ١٧)
- العلوم الجزئية، فإنها كلّها تحت الفلسفة الأولى، فهي تشاركها بأن موضوعاتها كلّها تحت الموجود على الإطلاق (ف، ب، ١٩، ٦٥)
- العلوم الجزئية، فإن فيها ما قد يشترك في الموضوعات على الجهات (ف، ب، ٦٦، ١)
- (العلوم) المتقدّمة فإنها تُعطي في العلوم المتأخّرة معرفة الأسباب أو الأسباب والوجود معاً، والمتأخّرة تُعطي في المتقدّمة الوجود (ف، ب، ٦٦، ١٤)
- تشترك العلوم الجزئية في أن يُبرهن بعضها ما يُبرهنه الآخر، فإننا نقول فيه الآن: فإنه إما أن يكون على ذلك الموضوع بعينه أو على موضوع آخر (ف، ب، ٦٦، ٢٠)
- (العلوم) المنسوبة منها إلى النظر فقط هي التي تقتصر ممّا تشتمل عليه على المعرفة وحدها، وتكون هي غايتها القصوى (ف، ب، ١٤، ٧٢)
- (العلوم) المنسوبة إلى العمل فقط، فمقصودها العمل وليس الاقتصار على علم ما شأنه أن يُعلم (ف، ب، ٧٢، ١٦)
- أصناف العلوم إمّا أن تتناول إذن إعتبار الموجودات، من حيث هي في الحركة تصوّراً وقواماً، وتتعلق بمواد مخصوصة الأنواع، وإمّا أن تتناول إعتبار الموجودات، من حيث هي مفارقة لتلك تصوّراً لا قواماً،

- العلوم (ش، ب، ٤٢٢، ٢)
- العلوم يفضل بعضها بعضًا في باب استقصاء المعرفة واليقين بالشيء حتى يكون علم أوثق من علم (ش، ب، ٤٤١، ٢)
- العلوم المختلفة هي التي مبادئها الأولى مختلفة وموضوعاتها مختلفة (ش، ب، ٤٤٢، ٢)
- قولهم (الفلاسفة) «العلوم الكسبية لا تحصل إلا بقياسهم البرهاني» قول باطل، بل هو من أبطل الأباطيل (ت، ر، ١، ٢٤٠، ٩)

علوم برهانية

- لا إلى فوق ولا إلى أسفل يمكن أن تكون المحمولة بلا نهاية في العلوم البرهانية التي عليها هذا البحث (أ، ب، ٣٧٩، ٦)
- العلوم البرهانية وهي أربعة: الموضوعات، والأعراض الذاتية، والمسائل، والمبادئ (غ، م، ٦٠، ٤)
- المطلوب في العلوم البرهانية هي الأعراض الذاتية، فالوسط لو كان غريبًا خارجًا عن موضوع العلم كان الأكبر إما مساويًا له أو أعم منه. ومساوي الخارج عن موضوع العلم خارج عنه أيضًا، فكيف إذا كان أعم منه (سي، ب، ٢٤٣، ٣)

علوم تصديقية

- العلوم الحقيقية التصديقية، هي مواد القياس؛ فإنها إذا أُحضرت في الذهن، على ترتيب مخصوص، استعدت النفس، لأن يحدث فيها العلم بالنتيجة من عند الله تعالى (غ، ع، ١٨٣، ٢١)
- العلوم التصديقية غير متناهية، وهي تابعة لل«تصورات» (ت، ر، ١، ٤٨، ٣)

- وإما أن تتناول إعتبار الموجودات، من حيث هي مفارقة قوامًا وتصورًا (س، د، ١٤، ٣)
- مبادئ العلوم: تختلف في تقديمها على العلوم وتصدير التعاليم بها. ففي بعضها إنما يوضع أن الأمر موجود أو غير موجود فقط، وفي بعضها إنما يوضع أولاً ماذا يدل عليه الاسم، ثم من بعد ذلك يبين وجوده؛ وفي بعضها يحتاج أن يوضع الأمران جميعًا مثل الوحدة في فاتحة علم العدد. ونحن نزيد هذا استقصاء فنقول: إن الأمور التي تذكر في المبادئ منها معاني مركبة، ومنها معاني مفردة (س، ب، ٢٣، ٧)
- العلوم إما جزئية وإما كلية (س، ب، ٨٠، ٩)
- العلوم وإن تشعبت أقسامها، فهي محصورة في قسمين: التصور والتصديق (غ، م، ٤، ١)
- العلوم إدراك الذات المفردة كعلمك بمعنى الجسم والحركة والعالم والحادث والقديم وسائر المفردات، وإدراك نسبة هذه المفردات بعضها إلى البعض بالنفي والإثبات (غ، ح، ١٦، ٤)
- العلوم منها أولية لم تُستفد بعلوم قبلها، وإنما الحكم العلمي يبدو في مُتصوراتها من الذهن ابتداءً أوليًا، ومنها إكتسابية يوجب الحكم العلمي عند الذهن في مُتصوراتها غيرها من العلوم (ب، م، ٤٤، ٢٢)
- صنفوا (الفلاسفة) العلوم الذهنية إلى ذهنية صرفة لا يتعدى حكمها ما في الإذهان، وإلى ذهنية تتعلق حكمها بأشياء وجودية (ب، م، ٢٢٦، ٩)
- المُستعمل في العلوم هي دلالة المطابقة والتضمن لا دلالة الالتزام، فإنها غير منحصرة (سي، ب، ٣٣، ١٥)
- من يفقد حسًا من الحواس... يفقد علمًا من

علوم مشتركة

علوم تعاليمية

- إن العلوم المشتركة إما أن تشترك في المبادئ، وإما أن تشترك في الموضوعات، وإما في المسائل (س، ب، ١١٠، ٩)

- إن العلوم المشتركة، إما أن تشترك في المبادئ، وإما أن تشترك في الموضوعات، وإما أن تشترك في المسائل. ولنا نعني بالمشارك في المبادئ، المشارك في المبادئ العامة لكل علم، بل بالمشاركة في المبادئ التي تعم علومًا ما مثل علوم الرياضيات المشتركة في أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية (مر، ت، ٢٣٤، ٣)

- العلوم المشتركة في موضوع واحد فلما أن يكون أحد العلمين ينظر في الموضوع على الإطلاق والآخر في الموضوع من جهة ما مثل بدن الإنسان مطلقًا ينظر فيه جزء من العلم الطبيعي وينظر فيه الطب أيضًا وهو علم تحت العلم الطبيعي، ولكنه لا على الإطلاق بل إنما ينظر فيه من جهة أنه يصح ويمرض (سي، ب، ٢٥٦، ٣)

- كل العلوم التعاليمية فمعلوم من أمرها أنها لا تستعمل من المقاييس إلا القياس البرهاني، وإنما تبيّن مطالبها بأسرها بالشكل الأول ويُسرّ ما تبيّن بالشكل الثاني (ز، ب، ٢٥٠، ٨)

علوم عقلية

- العلوم العقلية تُعلم بما فطر الله عليه بني آدم من أسباب الإدراك، لا تقف على ميزان وضعي لشخص معيّن (ت، ر، ٥٢، ١١)

علوم فلسفية

- العلوم الفلسفية وهي اليقينية هي التي تُستعمل أبدًا في بيان مطلوباتها كلّها القياسات العلمية التي ذكرناها... والطريق المختلط الذي ذكرناه هو الذي كان طريق المتفلسفين في القديم إلى أن تميّزت الطرق الثلاثة بعضها عن بعض، فانقسمت إلى علمية وجدلية وسوفسطائية (ف، ج، ٢٧، ١١)

علوم متعارفة

- كل علم برهاني هو في ثلاثة أشياء: أحدها الأشياء التي نضع أنها موجودة (وهي ذلك الجنس الذي نظره في التأثيرات الموجودة له بذاتها)؛ والعلوم المتعارفة التي يقال لها عامية وهذه هي الأوائل التي منها يبيّنون؛ والثالث التأثيرات، وهي تلك التي يأخذون أخذًا على ماذا يدلّ كل واحد منها وفي بعض العلوم لا مانع يمنع أن نصدق بشيء شيء من هذه (أ، ب، ٣٣٩، ١٤)

- ما كان معروفًا بنفسه عند المتعلّم... يُسمى العلوم المتعارفة (ش، ب، ٣٧٥، ١٠)

- (العلوم المشتركة) في المبادئ: فلما أن يكون إشتراكًا في المبادئ العامة لكل علم وليس هذا من غرضنا، وإما أن يكون إشتراكًا في المبادئ العامة لعلوم عدّة مثل العلوم الرياضية المشتركة في أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، وإما أن يكون ما هو مبدأ في علم مسألة في علم آخر (سي، ب، ٢٥٦، ١١)

- (العلوم المشتركة) في المسائل فلنما يمكن إذا اشتركت في موضوع واحد لكن أحدهما يعطي برهان الآن والآخر برهان اللّم (سي، ب، ٢٥٧، ٧)

علوم مكتسبة

عملية

- (الأشياء) العملية هي الكليات التي يُمكن الإنسان أن يعملَ جميعَ أشخاصها بإرادته (ف، ج، ٢٠، ٧)

- العلوم المكتسبة يسبقها شيان: أحدهما عدم التصوّر، والثاني عدم الوسط. والأوّل لا يسبقه قبل أن يُعلم إلاّ عدم التصوّر فقط (مر، ت، ٢٦٦، ١٠)

عمود

- كلّ أصلٍ كفّة، والجزء المشترك بين الأصلين، الداخل فيهما، عمود (غ، ق، ٦٨، ١٨)

- «كل مسكر حرام» كفّة؛ وقولنا «وكل نبيذ مسكر» كفّة أخرى؛ والنتيجة أن كل نبيذ حرام. فهنا في الأصلين ثلاثة أمور فقط: النبيذ والمسكر والحرام. أمّا النبيذ فإنّه يوجد في أحد الأصلين فقط، فهو كفّة؛ وأمّا الحرام

فيوجد في الأصل الثاني فقط، وهي الكفة الثانية؛ وأمّا المسكر فمذكور في الأصلين جميعاً، وهو مكرّر فيهما مشترك بينهما، فهو العمود (غ، ق، ٦٨، ٢٣)

- فساد هذا الميزان (التعاند) تارة يكون من الكفة، وتارة يكون من العمود، وتارة من تعلق الكفة بالعمود (غ، ق، ٦٩، ٤)

عموم

- إنّ الكليّة والعموم بالفعل للمحمول إنّما تكون من جهة موضوعاته الكثيرة وينسبته إليها من حيث هي كثيرة (ب، م، ٧٥، ١٣)

- الحكم بأنّ هذا إنسان يلزمه الحكم بأنّه حيوان، فإذا أردنا في ذلك العموم وكليّة اللزوم لم يكن إلّا لزوم ذلك الحكم لكل ذلك الحكم، وذلك ليس له كلّ وبعض، ولا يتكرّر إلّا بأحوال وأزمان، فيكون العموم أن يُقال كل وقت وحال يكون فيه هذا إنساناً (ب، م، ٧٧، ٩)

- المتكلّمون قد اتفقوا على أنّه لا يجوز الجمعُ

علوم المنطق

- علوم المنطق عقلية محضة فكثير منها مركوز في قلب كل عاقل وإن لم يعبر عنه باصطلاحات علم المنطق بخلاف النحو فإنّه نقلي محض، فغير العربي الفصيح لا يصل إلى معانيه وأحكامه إلا بالتعلم (و، م، ٣١، ٩)

علوم يقينية

- العلوم اليقينية ثلاثة: أحدها اليقين بوجود شيء فقط، وهو علم الوجود، وقوم يسمّونه علم أنّ الشيء، والثاني اليقين بسبب وجود الشيء فقط، وقوم يسمّون هذا العلم علم لمّ الشيء، والثالث اليقين بهما جميعاً (ف، ب، ٢٥، ١٥)

- حصول العلوم اليقينية الكلية والجزئية لا يفتقر إلى «برهانهم» (الفلاسفة) أن يقال: إذا كان لا بدّ في «برهانهم» من «قضية كلية» فلم بتلك القضية الكلية لا بدّ له من سبب (ت، ر، ١٢٧، ٣)

عمل

- العمل، وهو التدبير والسياسة، ثلاثة أقسام: منها سياسة العامة كسياسة الأمصار والكور. ومنها سياسة الخاصّة كسياسة الرجل أهل بيته. وسياسة خاصّة الخاصّة كسياسة الرجل على أخلاقه وأعماله (ق، م، ٣، ١٧)

- بين وصفين متساويين في العموم والخصوص، فلا يجمع بين «فصيلين» (ت، ر، ١، ٥١، ١٦)
- عموم المحمول
- عموم المحمول لموضوعه هو الحكم به عليه بأسره (ب، م، ٣، ٧٧)
- عن
- عن يدل على فاعل، وعلى هذه الجهة يُقال «عن شئ فلان فلان كانت الخصومة» (ف، ح، ١٣٠، ٥)
- (عن) يدل على المادّة، وعلى هذه الجهة يُقال «الإبريق عن النحاس» (ف، ح، ١٣٠، ٦)
- (عن) يدل على «بعد» كقولنا «عن قليل تعلم ذلك»، وعلى هذه الجهة يُقال «كان الموجود عن لا موجود» أو «عن عدم» أو «وجد الشيء عن ضده» (ف، ح، ١٣٠، ٧)
- عن ماذا
- «عن ماذا» وجوده يُطلَبُ به الفاعل والمادّة. و «لماذا» وجوده يُطلَبُ به الغرض والغاية التي لأجلها وجوده وهي أيضًا «لأجل ماذا» وجوده على حسب الأنحاء التي يُقال عليها «لأجل ماذا» وجوده (ف، ح، ٢٠٦، ١)
- عناد
- إن كان العناد غير تام فإن العادة قد جرت بأن لا يستعمل فيها حرف إما، ولكن يقرن بالقول ما يدل على أن المتعاندین لا يمكن أن يكونا معًا (ف، ق، ٣٣، ٩)
- العناد هو القياس الذي يتج عن المجيب مقابل المقدمة التي يطالبه السائل بتسليمها (ف، ج، ١١، ١٦)
- في الجدل أمكنة يجوز فيها للسائل أن يطالب المجيب بتسليم الشيء الذي امتنع المجيب من تسليمه، وعندها يحتاج المجيب إلى العناد (ف، ج، ١٦، ١٢)
- التبيكيت فعل السائل، والعناد فعل المجيب (ف، ج، ١٠٦، ٣)
- العناد هو القياس الذي يلتزم به المجيب بإبطال القياس الذي يأتي به السائل لإبطال وضع المجيب (ف، ج، ١٠٦، ٥)
- يمكن العناد والتبيكيت أيضًا بقياس خلف بأن تُضاف المقدمة التي يقصد إبطالها إلى أخرى ظاهرة الصدق أو الشهرة، ويتج عنها ما هو ظاهر الكذب أو الشبهة، فترفع المقدمة الكلية (ف، ج، ١٠٧، ٤)
- أما العناد فكقولك إما أن يكون كذا وإما أن لا يكون كذا، وذلك في الشرطي المنفصل (س، ع، ٤٢، ٣)
- الذي مباينته أقدم فعناده أشد، فالسالبة أشد عنادًا، وما هو أشد عنادًا فهو الضد، فالسالبة هي الضد (س، ع، ١٢٦، ٣)
- إن العناد منه ناقص، ومنه تام. فالتام هو الذي يوجد فيه مع معاندة كل واحد من الجزئين للآخر، أن يكون نقيض كل واحد منهما قائمًا مقام عين الآخر، كقولنا: كل عدد إما زوج وإما فرد (س، ق، ٢٣٢، ١٧)
- الدال على العناد في ظاهر العبارة هو لفظة إما (س، ق، ٢٤٢، ٧)
- أما الدلالة على صريح العناد فقد تكون بالفاظ الاتصال وبالحمل، وإن كان من شرط لفظة إما أن تدل على العناد (س، ق، ٢٤٤، ١٧)
- العناد أن تجعل المقدمة الكبرى في القياس

أن تكون حصته منه أوفر، بل هو أقل إيجاباً
لأمور شرعية منه (س، ج، ١٤١، ٩)

الذي تقابل به المقدمة الكلية أشدّ عمومًا من
تلك المقدمة ومخالفة لها في الكيفية (س، ق،
٥٧٠، ٥)

عناد سلب

- كل قضية موجبة لها من السالب معاند وليس
كل قضية موجبة لها من الموجب معاند. فعناد
السلب عناد للقضية الموجبة من حيث هي
موجبة وعناد الآخر أمر عارض لها من حيث
هي موجبة (س، ع، ١٢٩، ٩)

- الإستفهام يوهم العناد (س، س، ٧٨، ٨)
- العناد فمقابل ذلك في الحكم، كقولنا إمّا أن
تكون الشمس طالعة، وإمّا أن يكون الليل
موجود، أو تُسمّى قضية شرطية منفصلة (ب،
م، ٧٢، ١٩)
- السلب هو العناد في المنفصلة (ب، م،
٧٣، ١٨)

عناد علمي

- أمّا أنّه ليس له عناد علمي، فهو أنّه إذا لم يكن
للشيء معنى بوجه من الوجوه، فليس له ذلك
المعنى أقل أو أكثر. فإنّ الأقل والأكثر يجب
أن يكون معه الشيء موجودًا، حتى يكون
قليلاً، أو يكون كثيرًا (س، ج، ١٤١، ٦)

عناد برهاني

- (العناد البرهاني) أن يعتقد سلب ما هو في
وجوده موجب، ويعتقد إيجاب ما هو في
وجوده سالب، وهو الجهل الذي يُسمّى الجهل
على طريق الحال (ف، ب، ٩٠، ٢٠)

عناد ناقص

- (العناد) الناقص هو أن يكون العناد حاصلًا،
وليس نقيض أحد الأمرين يقوم مقام عين
الآخر، كقولنا: الستة إمّا أن تكون عددًا تامًا،
وإمّا أن تكون عددًا زائدًا، ويقف، فإنّه ليس إذا
لم يكن زائدًا كان تامًا، بل ربّما كان ناقصًا
(س، ق، ٢٣٣، ١)

عناد تام

- إنّ كل مقدار إمّا ناقص وإمّا زائد وإمّا مساو
ثلاثة؛ فإن فرض أن كان المقدار ليس مساويًا،
أو إستثنى ذلك فبقيت نتيجة يحتاج أن يستثنى
منها، كانت الأقسام إثنين. فإنّ المقدار بهذا
الشرط يكون إمّا زائدًا وإمّا ناقصًا فقط، ويكون
العناد تامًا؛ إذ أيّهما أوجب رفع الآخر، أو رفع
أوجب الآخر (س، ق، ٢٨٨، ١١)

عنادات

- ينبغي أن يكون أخرى العنادات بأن تكون
برهانية ما كانت عنادات كلية (ف، ب،
٩٣، ٢)

عناد جدلي

- أمّا عناده الجدلي، فإن يقول قائل: إنّ خمود
الشهوة خير من الفجور؛ ومع ذلك فليس خيرًا
على الإطلاق. فهذا مقبول في المشهور؛ وأمّا
في الحقيقة فإنه ليس خيرًا من الفجور، فإنه لا
شركة بينه وبين الفجور في الخيرية حتى يجوز

عنصر

- الأسطقس سمّوه «العنصر» وسمّوا الهيلي

وساكناً مرة. فبعض هذه من الطبع ومن الإرادة مثل ما قلنا، وبعضها من أسباب خارجة مثل المرض ومثل ما يلحق من الألوان بسبب الالهوية، وأيضاً بعض هذه مطاولة كالشباب والشيب، وبعضها سريعة المفارقة كالقيام والقعود، وبعضها يوجد في غير النوع مثل الحركة قد تكون في الإنسان وغيره، وبعضها خاصة به مثل الاستشاشة غضباً بالإنسان. وقد توجد من هذه محمولات، فيقال مثلاً للإنسان شاب وشيخ ومتحرك وساكن وأبيض وضاحك (س، ش، ١٩، ١٥)

«العنصر» أيضاً - وأما الأسطقس فلا يسمى «المادة» و «هيولى» - وربما استعملوا «الهيولى» وربما استعملوا «العنصر» مكان «الهيولى» (ف، ح، ١٥٩، ٤)

- العنصر: إسم للأصل الأول في الموضوعات، فيقال (عنصر) للمحل الأول الذي باستحالته يقبل صوراً، تتنوع بها الكائنات الحاصلة منه. إما مطلقاً، وهو العقل الأول. وإما بشرط الجسمية، وهو المحل الأول من الأجسام الذي تتكون عنه سائر الأجسام الكائنة لقبول صورها (غ، ع، ٢٩٨، ١٥)

عوام

عوارض

- يُسمون (جمهور العرب) العوارض «إنفعالات» أيضاً، فالنفسانية منها «انفعالات نفسانية» والجسمانية «انفعالات جسمانية». وقد يلحق كل ما يقال إنه عوارض أن يكون عرضاً، إذ كانت كيفية ماء، والكيفية لا تعرف من المشار إليه الذي لا في موضوع ما هو، بل كيفية خارجة عن ذاته (ف، ح، ٩٧، ٣)

- الرسم بالجنس والعوارض الفاصلة (غ، ع، ٢٨٥، ٢٣)

عين

- وجدنا أشياء لها أشخاص وقوام، من سماء وأرض وإنسان ودابة وطيائر وشجرة وماء وريح ونار، وأشياء سوى ذلك كثيرة. فالتسمنا إسمًا جامعًا فوجدناه العين. لأن هذه الأسماء إنما يخبر عن أعيان الأشياء، ولا يدل على صفاتها (ق، م، ٩، ١٦)

- العين إسم كل جوهر مسمى (ق، م، ١١، ٦)

- العين قسمان: عام وخاص (ق، م، ١١، ١٢)

- الجزء من العين عين، وليس بأنه جزء من العين كان عيناً، ولكنه تحقق له الدخول في باب

عوارض غريبة

- ما يقرض له من غيره، وهو له بغيره لا بذاته ولا من ذاته كالنور للقمر والحرارة للماء... ويُسَمَّى أمثالها لواحق خارجية وعوارض غريبة (ب، م، ١٦، ١٦)

عوارض غير لازمة

- العوارض الغير اللازمة هذا مثل كون الإنسان شاباً مرة وشيخاً مرة، وكونه متحركاً مرة

- العين أنه عين شيء، وإن كان هو أصله ونسبته .
 فلما وقع عليه إسم الجزء، أدخله ذلك في باب
 المضاف، لأن الجزء مضاف إلى كماله (ق،
 م، ١١، ١٧)
- العين قسمان: عام مرسل، خاص مشار إليه،
 يحملان الاختلاف. فنسبة العين إنه حامل
 الاختلاف القابل لكل عمل الموصوف بصفة
 (ق، م، ١٢، ١٤)
- العام هو الذي تتشابه به عدة أعيان، والعين هو
 الذي لا يمكن أن يقع به تشابه بين اثنين أصلاً،
 مثل زيد وعمرو (ف، ق، ٧٢، ٢)
- عينُ هذا الشخص، ليس هو عينُ الشخص
 الآخر، إلا أنها تشابهُ بأمور، كتشابه هذه
 الثلاثة في الجسمية، وكتشابه الفرس
 والإنسان، دون الشجرة، في الحيوانية. فما عرفت
 به التشابه للأشياء يُسمى الكلّيات، والأمور
 العامة (غ، ع، ٩٣، ٩)
- قضية في عين كقولنا زيدٌ كاتبٌ وهذا السواد
 المشارُ إليه باليد عَرَضٌ (غ، ح، ٢٤، ٨)
- عين خاص
- العين الخاص كقول القائل: هذا الإنسان (ق،
 م، ١١، ١٠)
- عين الشيء
- من عرف عين الشيء لا يفتقر في معرفته إلى
 حد. ومن لم يعرفه فإنما يعرف به إذا عرف ما
 يشبهه، ولو من بعض الوجوه. فيؤلف له من
 الصفات المشتبهة المشتركة بينه وبين غيره ما
 يخص المعرفة (ت، ر، ٨٠، ٢٥)
- عين عام
- العين العام كقول القائل: الأنس (ق، م،
 ١٠، ١١)

غ

مهما تحقق سقط أثر الشاهد المعين (غ، ع،
(١٦، ١٦٦)

- من التمثيل نوع يسمونه الاستدلال بالشاهد
على الغائب، وكان الشاهد عندهم عبارة عن
المُحَسَّن وتوابعه، ويدخل فيه ما يشعر به
الإنسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه وإرادته
وقدرته، والغائب ما ليس بمُحَسَّن فيثبتون في
الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة في
أمر ما (سي، ب، ٢١٢، ٧)

- التمثيل فيعم... ما نقل الحكم فيه من شاهد
إلى شاهد أيضاً أو من غائب إلى غائب (سي،
ب، ٢١٢، ١١)

قاسوا (الفلاسفة) الغائب على المشاهدة به
بالجامع المشترك الذي يجعلونه كلياً (ت، ر، ٢،
١١١، ٣)

غالب

- يحتاج (الغالط) إلى صنفين من الأقاويل:
صنف يُعاند به في كل ما غلط فيه من نتيجة
وقياس. وصنف يبرهن به على الصادق من
المتضادين (ف، ج، ٤٩، ٢١)

- يُخاطب الغالط على طريق السؤال وكان الغلط
في النتيجة وفي القياس معاً، إيتداء فسأل أولاً
عن النتيجة وعن البرهان، وقَدَّمَ عناد النتيجة،
ثم صار إلى معاندة البرهان. وذلك إما أن يُعاند
شكله، وإما أن يُعاند مقدمته أو إحداهما، وإما
أن يُعاند جميع هذه (ف، ج، ٥٠، ٢)

- الذي يُعَلَّم الغالط في الصناعة فإنه ينبغي أولاً
أن يتبدى بإبطال ما هو عند الغالط صادق
ويتبين كذبه، فإنه إذا تبين في النتيجة أنها كاذبة
لزم ضرورة أن يكون في البرهان كذب (ف،
ج، ٥٣، ٢٠)

غائب

- النقلة بالحكم المحسوس في أمر ما أو المعلوم
فيه بوجه آخر إلى أمر ما غير محسوس الحكم،
من غير أن يكون ذلك الأمر الآخر تحت الأمر
الأول، وهو الذي يُسميه أهل زماننا الاستدلال
بالشاهد على الغائب (ف، ق، ٤٥، ٩)

- النقلة من الشاهد إلى الغائب على وجهين:
أحدهما على طريقة التركيب والآخر على طريقة
التحليل (ف، ق، ٤٦، ١٤)

- إذا أردنا أن نستدل على الغائب بالشاهد بطريق
التحليل فينبغي أن نعلم الحكم الذي يُطلب في
الغائب، ثم ننظر في أي محسوس يوجد ذلك
الحكم، فإذا علمنا المحسوس الذي فيه ذلك
الحكم أخذنا عند ذلك الأمور التي بها يُشابه
الغائب ذلك المحسوس، ثم ننظر أي أمر من
تلك الأمور يَصُحُّ على جميعه الحكم المشاهد
في المحسوس (ف، ق، ٤٦، ١٦)

- ينظر (المعتقد) في الأمور التي بها شابة
المحسوس الغائب أو في سائر الأمور التي
يُوصف بها المحسوس سوى ذلك الحكم أيها
إذا وُجد واحد منها في أي شيء كان وحيث
كان وُجد الحكم (ف، ق، ٤٩، ١٢)

- إعتبار الغائب بالشاهد يُسمى مثلاً (غ، م،
٢٥، ١٧)

- لا خير في رد الغائب إلى الشاهد، إلا بشرط،

- يلزم معاند الغالط أن يُبين أولاً كذب النتيجة ثم يُبين الكاذب من مقدمات البرهان أو يُزيّف شكل القول الذي ظنّ به أنه قياس (ف، ج، ٥٣، ٢٢)

- إن كان قصد (السائل) بسؤاله إزالة غلط غالط في أمر فينبغي أن يكون قد عرّف قبل ذلك القياس الذي يُبطل به الوضع، والقياس الذي غلط المجيب حتى ظنّ أن الوضع صحيح، فسيبلة إذن أن يتدبّر بإبطال الوضع، ثم يرجع إلى القياس الذي ظنّ المجيب أنه يُصحح الوضع فيبطله (ف، ج، ٥٥، ١٥)

غَايَات

- الغايات، إنه إذا قال: فلان الكاتب في الدار، كان قوله: في الدار، هو الغاية التي يصير إليها جمع كلامه، وإيّاها أراد أن يثبت، فاشباه هذا من الكلام يسمى الغايات (ق، م، ٢٦، ٢٤)

غَايَة

- البرهان على الاطلاق، وهو الذي يفيد الوجود والسبب جميعاً. والأسباب أربعة: مادة الشيء وما يُعدّ في المادة ومعها، وحُد الشيء وأجزاء حُدّه، وما يُعدّ في الحدود معها، والفاعل وما يُعدّ معه، والغاية وما يُعدّ معها. وكل واحد من هذه، إما قريب وإما بعيد، وإما بالذات وإما بالعرض، وإما أعم وإما أخص، وإما بالقوة وإما بالفعل (ف، ب، ٢٦، ١٥)

- الصورة والغاية فيلزم من وجود كل منهما وجود المعلول (سي، ب، ٢٧١، ٢)

غَلْبَة

- الغلبة في صناعة الجدل، لا أن تجعل الغلبة

فيها هي الغاية القصوى ولا أن تجعل لغرض آخر سوى أن يجرّد بها، ويتسوقها الأفعال الجدلية النافعة في العلوم (ف، ج، ٤٠، ٤)

غَلْط

- الغلط قد يكون في مبادئ الصناعات، وقد يكون فيما بعد المبادئ. وهو في كل واحد منها، إما توهم مطلق لا عن قياس وإما توهم عن قياس (ف، ب، ٩١، ٣)

- الغلط متى كان في الشيء عن توهم مطلق لا عن قياس، فإنما يُعاند ذلك الأمر فقط. ومتى كان عن قياس فإنه يُعاند الأمر والقياس الذي يُظنّ أنه ألزمه (ف، ب، ٩٢، ٢٠)

- الغلط في القياس يقع من جهتين، إما في شكله أو في مقدماته. والقياس يُنقض بهاتين الجهتين، إما بأن يُبين أن شكله شكل لا يُنتج، وإما بأن تُعاند مقدماته (ف، ب، ٩٢، ٢٣)

- الغلط في البرهان هو: بما ليس بحق، وفي الجدل: بما ليس بمشهور. والمغالطة البرهانية تقع لسهو من القائس، وقد تقع لقصد الإمتحان، وقد تقع لسوء ورداءة نفس (س، ب، ٦٤، ١٣)

- أمّا (الغلط) المتعلّق بشكل اللفظ: فإن تختلف مفهوماته باختلاف أشكال التصاريّف، والتأنيث والتذكير، والفاعل والمفعول، حتى يكون عند بعضهم السالم فاعلاً سبباً أو الوجود، ويكون قول القائل إن الهوى قابلة بطبيعتها فعلاً ما (س، س، ١٨، ٧)

- كيف يقع الغلط الأوّل، فقد علمته وتحققت أنه من العجز عن التفرقة بين الهوى والغير (س، س، ٢٣، ١٠)

- أما الغلط من جهة ما بالعرض فلأنه يعجز عن التفصيل بين الذي هو هو بالعرض وغير بالحقيقة، وبين ما هو هو بالحقيقة (س، س، ٣٤، ٨)
- الغلط من طريق الإطلاق والتقييد غلط في الأجزاء؛ وكذلك الغلط في المصادرة على المطلوب غلط في أجزاء القياس من طريق المعنى (س، س، ٤٠، ٢)
- يقع الغلط بسبب تأخير الأمرين اللذين لا يتأخران إلا بالعرض (س، س، ٩٦، ٦)
- أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وبالعكس، فهذه أنواع الغلط في المقدمات من جهة كذبها (سي، ب، ٢٨١، ١)
- الغلط في صورة القياس فإما أن يكون يشرك مع المقدمات أو من غير شركة بل في الصورة وحدها (سي، ب، ٢٨١، ٩)
- الغلط في صورة القياس وحدها من غير شركة، فأما لأن تأليفه ليس تأليف الأشكال الثلاثة بأن لم يكن فيه شيء مشترك الإشتراك الخاص بها وانتفاء الإشتراك إما في الظاهر والحقيقة معاً، وهذا مما لا يشتبه على عاقل خلوه عن الصورة القياسية، أو في الحقيقة دون الظاهر وهو أن يكون الوسط لفظاً مشتركاً (سي، ب، ٢٨٢، ٩)
- التوهم والغلط الذي يكون بغير قياس فليس تكون له أسباب متفنتة (ش، ب، ٤١٤، ٩)
- الغلط الذي يكون بقياس... إن له أسباباً كثيرة. وذلك أن هذا الغلط يكون فيما ليس له وسط وفي كل واحد من هذين في الإيجاب والسلب (ش، ب، ٤١٤، ١١)
- الغلط الموجب الكلّي... لا يكون إلا في الشكل الأول (ش، ب، ٤١٤، ١٤)
- الغلط الذي هو سالب كلّي... يعرض في الشكل الأول والشكل الثاني (ش، ب، ٤١٤، ١٥)
- الغلط يقع لسبب يرجع: إما إلى التأليف القياسي، وإما إلى أجزائه التي هي المقدمات، ثم الحدود (ط، ش، ٥٤٥، ١)
- غلط بتركيب
- الغلط بالتركيب، فيغلط من تركيب القسمة، وإن كان من القسمة فيحلّ بالتركيب (س، س، ٩١، ٧)
- غلط في الحد
- ماثرات الغلط في الحد: المثار الأول: الجنس، وذلك من وجوه، المثار الثاني: من جهة الفصل، وذلك من وجوه، المثار الثالث: ما هو مشترك، وهو على وجوه (غ، ع، ٣٧٩، ٢٢)
- غلط في القياس
- ماثرات الغلط في القياس سبعة: المثار الأول: أن لا تكون المقدمات على شكل من الأشكال الثلاثة، بالآ يكون من الحدود حدّ مشترك. المثار الثاني، ألا تكون المقدمات على ضرب منتج من ضروب الأشكال الثلاثة. المثار الثالث: أن لا تكون الحدود الثلاثة متميزة متكاملة، المثار الرابع: أن لا تكون المقدمات متفاضلة. المثار الخامس: أن تكون المقدمة كاذبة، وذلك إما أن يكون لالتباس اللفظ، أو لالتباس المعنى. المثار السادس: أن لا تكون المقدمات غير النتيجة، فتصاير على المطلوب. المثار السابع: أن لا تكون المقدمات أعرف من النتيجة (غ، ع، ٣٧٨، ٨)

غلط في اللوازم

مما يغير أحوال الحكم في القضية (ط، ش،
(٦، ٥٥٤)

غلط من جهة العقل

- قد يقع الغلط من جهة العقل لا من جهة
الحس، مثل ما وقع لرجل يقال له مالميسوس،
لما كان عنده أن كان غير ذي مبدأ فهو غير
مكوّن، أخذ أن كل غير مكوّن فهو غير ذي
مبدأ، وكان عنده الكل غير مكوّن فجعله غير ذي
مبدأ (س، س، ٢٤، ٩)

غلط من جهة اللوازم

- الغلط من جهة اللوازم فالسبب فيه إيهام العكس
(س، س، ٢٣، ١٢)

- سبب الغلط في اللوازم فهو إيهام العكس
الكلّي، وذلك يحوج إلى التلّفّث نحو الكثرة،
فموضوعات أحد الأمرين أخص من
موضوعات الآخر، وإن كان كل اعتبار باباً
برأسه ليس جزءاً للآخر يقسم منه؛ لكنهما
يشتركان في موضوعات وأمثلة (س، س،
(١٠، ٣١)

غلط لسبب في المقدمات

- يكون الغلط لسبب في المقدمات أفراداً، أو في
أجزائها التي هي الحدود، وينقسم: إلى ما
يكون السبب لفظياً، وإلى ما يكون معنوياً (ط،
ش، ٥٤٩، ٥)

غلط لفظي

- إن الغلط: (لفظياً) إمّا أن يكون لاشتراك في
جوهر اللفظ المفرد، أو في هيئة في نفسه، أو
في هيئة اللاحقة به من خارج، أو في التركيب
المتحمل لمعنيين، أو في وجود التركيب وعدمه
(ط، ش، ٥٤٩، ٩)

غلط معنوي صرف

- ذكر الشيخ (ابن سينا) في الغلط المعنوي
الصرف، خمسة أشياء: إيهام العكس، وأخذ
ما بالعرض مكان ما بالذات، وهما القسمان
المذكوران من الثلاثة. والثالث: أخذ اللاحق
للشيء مكانه، وهو من باب أخذ ما بالعرض
مكان ما بالذات كما مر في (النهج السادس).
والرابع: أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل،
وعكسه يجري مجراه. والخامس: إغفال توابع
الحمل، وهي الأمور المتعلقة بالمحمول، كما
مر، و(الرابطه) و(الجهة) و(المسور) وغير ذلك

غير

- الغير في العَرَض هي التي أعراضها على عددها
(ف، ج، ٩٠، ٧)
- الآخر هو الذي جوهره غير، والغير أعم من
الآخر، وكل ما يخالف فهو غير، وليس كل ما
يخالف شيئاً فهو آخر، إذا عُنيت بالآخر
المخالف في جوهره (س، د، ٧٥، ١٦)

غير المحصلة

- لنخصّص هذا الجنس من الموجبة بإسم آخر، وهو (المعدولة) أو (غير المحصلة) وكأنها عُدِلَ بها عن قانونها، فأبرزت في صيغة سلب، وهي إيجاب (غ، ع، ١١٤، ٢١)

- الغير المحصلة هي التي تدلّ على ما يدلّ عليه الإسم الغير المحصل وعلى زمان ذلك المعنى (ش، ع، ٨٤، ٢٠)

غير الموجود

- «غير الموجود» و «ما ليس بموجود» تُقال على نقيض ما هو موجود، وهو ما ليست ماهيته خارج النفس (ف، ح، ١٢١، ٧)

- ما يحدث يسبق إلى النفس أنّه يحدث عن غير موجود، وكان الأسبق إلى النفس عن غير الموجود أنّه لا ماهية له أصلاً، لزّم عندهم محال، إذ كان يلزم أن يحدث موجود عن غير موجود (ف، ح، ١٢٣، ٥)

- إنّ غير الموجود كالجنس لأمرين فقط، فإنّ غير الموجود إمّا أن يكون دائماً فيكون: المحال والضروريّ العدم، وإمّا أن يكون غير دائم فيكون: المطلق السلب. ولا يدخل فيه غيرهما مما ليس نوعاً لهما (س، ق، ١٦٦، ٧)

غيران

- «الغيران» بما ليس أحدهما هو الآخر، أو بما يجوز العلم بأحدهما مع عدم العلم بالآخر، فلا ريب أنّ صفة الموصوف التي يمكن معرفتها بدونه «غير» له بهذا الاعتبار (ت، ر، ٢٢٣، ٣)

- إنّ بعض حروف السلب الداخلة على الأسماء في لغة العرب أدل على السلب وبعضها على العدول فيشبه أو يكون لفظ «ليس» أولى بالسلب، ولفظ «غير» أولى بالعدول (س، ع، ٧٩، ٦)

- لفظة «غير» أدلّ على العدول (مر، ت، ٥٤، ١٩)

- الواحد والغير إسم مشترك يقال على أنحاء كثيرة (ش، ج، ٥٠٧، ٤)

- الغير يقال على عدتها (أنحاء ما يقال عليه الواحد) وذلك أن كل معنى من معاني الواحد يقابله غير ما (ش، ج، ٥٠٨، ١)

غير التام

- غير التام فهو إمّا تقييد كالحيوان الناطق وإمّا غير تقييدي كالمركب من إسم وأداة أو كلمة وأداة (ن، ش، ٥، ١١)

غير ذاتي

- إن أمكنك أن تفهم ذات الشيء، دون أن تفهم المعنى، أو أمكنك الغفلة عن المعنى بالتقدير، فاعلم أنه (غير ذاتي) (غ، ع، ٩٧، ٦)

غير الذهني

- غير الذهني هو البين الذي لا يلزم فيه من مجرد تصوّر الملزوم العلم باللزوم (و، م، ٥٦، ٣)

غير متناه

- الغير المتناهي من جهة ما هو غير متناه، غير معلوم، وإمّا يعلم المتناهي المحدود (س، ب، ١٧٦، ١٨)

- لا يعرف قط أن الفاعل يقارنه مفعوله (ت،
ر، ١١٨، ١٨)

ف

فاعل وقابل

- يظهر... في الأمور التي لا تفعل أن فيها
أشياء هي بطبيعتها معدة لأن يكون عنها الشيء
ومقابلته على السواء... وذلك من جهة الفاعل
والقابل معًا (ش، ع، ٩٨، ٦)

- ليس كل ما يُقال أنه ممكن أن يفعل كذا أو يقبل
ففيه قوة على ألا يفعل وعلى أن يفعل (ش، ع،
١٢٣، ١٩)

فاء

- إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود...
الفاء هي التي صيّرت هذين القولين
البسيطين... قولاً واحداً (ش، ع، ٨٨، ٤)

فراصة

- الفراصة فهي علم قائم بنفسه من جملة العلم
الطبيعي في صفات الحيوان وخواصه (ب، م،
٢٠٢، ١١)

فاسد

- أما الفاسد الناقص مثل أن يُعرف فيها الشيء
بمساويه في المعرفة، أو بما هو أعرف منه
ومتأخر عنه في المعرفة أو لا يُعرف إلا به، أو
يُقدّم الأخص فيها على الأعم، أو غير الأعراف
على الأعراف، أو بأن يُذكر فيها الألفاظ
المجازية والاستعارية والمشاركة (ب، م،
١، ٥١)

فرد

- إن الفرد فصل للعدد، لا نوع (أ، ج،
١٠، ٥٦٠)

فاعل

فردية

- إن الزوجية والفردية كليات في الكم؛ ولا يمنع
أن يكون في الكم كليات متضادة، فتصير
لأجلها الكميات متضادة بالعرض كالجواهر
(س، م، ١٣٦، ١٢)

- إن الفردية جزء حد الشيء ذي الفردية الذي هو
الفرد، والعدد جزء حد الفردية الجزء الذي لا
يحمل عليه في ذاته، ولا يحمل أيضًا على
الشيء ذي الفردية في ذاته، بل يعلم من خارج
أن هذا الشيء لا يوجد إلا عددًا (س، ج،
١٧٤، ١)

- البرهان على الإطلاق، وهو الذي يفيد الوجود
والسبب جميعًا. والأسباب أربعة: مادة الشيء
وما يُعدُّ في المادة ومعها، وحد الشيء وأجزاء
حدّه، وما يُعدُّ في الحدود معها، والفاعل وما
يُعدُّ معه، والغاية وما يُعدُّ معها. وكل واحد من
هذه، إما قريب وإما بعيد، وإما بالذات وإما
بالعرض، وإما أعم وإما أخص، وإما بالقوة
وإما بالفعل (ف، ب، ٢٦، ١٥)

- الفاعل فليس يجب من وضعه في كثير من
الأشياء وضع المعلول (سي، ب، ٢٧١، ١٣)

فرض

- ليس معنى الفرض أنك فرضته بالفعل أو تفرضه في المستقبل، بل إنه إذا صحَّ فرضه صحَّ ما يتلى إياه (س، ق، ٢٧١، ٥)

فرقان اخص

- الفرقان الأخص هو الذي بين الصورتين والجنسين، كالحیوان والموت والناطق وغير الناطق. وبهذا الفرقان يُفرَّق بين الناس والدوابِّ وغيرها من الأجساد المتحرّكة وغير المتحرّكة (ق، م، ٦، ٦)

فرع

- يتصوّر (المشكّل) المعنيين أولاً - وهما «الأصل» و«الفرع»، ثمَّ ينتقل إلى لازمهما وهو «المشترك»، ثمَّ إلى لازم اللازم وهو «الحكم» (ت، ر، ١، ١٣٢، ٤)

فرقان خاص

- الفرقان الخاص، فإنه يفرق بين الشيء وبين غيره من أهل صورته، كالغبي والظن والبخل والحرص والظول والقصر. فإنَّ هذا الفرقان يفرق بين فلان وفلان. وإنما يفرق بين هذه الصفة وبين التي قبلها، إن هذه لا تزايل من كانت فيه وبه، وتلك تزايل (ق، م، ٦، ٣)

- «قياس الشبه» فإذا قيل به لم يخرج عن أحدهما. فإنَّ الجامع المشترك بين الأصل والفرع إما أن يكون هو «العلّة»، أو «ما يستلزم العلّة»، وما استلزمها فهو «دليلها». وإذا كان الجامع لا «علّة»، ولا «ما يستلزم العلّة»، لم يكن الاشتراك فيه مقتضياً للاشتراك في الحكم، بل كان المشترك قد يكون معه العلّة، وقد لا يكون. فلا يعلم حينئذٍ أن علّة الأصل موجودة في الفرع، فلا يعلم صحة القياس (ت، ر، ١، ٢٠٤، ٤)

فرقان عام

- الفرقان العام لا يفرق بين الشيء وبين غيره، ولكنه يفرق بين حالاته نفسه، كالشباب والهرم والقيام والقعود. فإنَّ بين هذه الأشياء فصلاً وفرقاً، ولكنها يجمع في شخص واحد، ويفرق بين حالاته (ق، م، ٥، ١٦)

فساد

- قد يعلم صحة القياس بانتفاء الفارق بين الأصل والفرع، وإن لم يعلم عين العلّة ولا دليلها. فإنه يلزم من انتفاء الفارق اشتراكهما في الحكم (ت، ر، ١، ٢٠٤، ١٢)

- الفساد هو المُضَيَّر من جسم إلى أن يحصل لا جسمًا، أو من جوهر إلى أن يحصل لا جوهرًا (ف، م، ١١٤، ١٣)

- الجمع بين الأصل والفرع كما يكون بإبداء الجامع يكون بإلغاء الفارق، وهو أن يعلم أن هذا مثل هذا، لا يفترقان في مثل هذا الحكم، ومساوي المساوي مساو، والعلم بالمساواة والمماثلة مما قد يُعلم بالعقل، كما يعلم بالسمع (ت، ر، ١، ٢٣٩، ٥)

- فساد هو حركة إلى فساد جوهر، وهو مثل موت الحيوان (س، م، ٢٧١، ١١)

- الفساد العارض في الحدِّ والقياس قد يقع من جهة الصورة، وقد يقع من جهة المادّة، وقد يقع من جهتهما معًا (مر، ت، ٥، ٤)

- أنواع الحركة ستة: الكون ومقابله الفساد،

والنمو ومقابله النقص، والاستحالة، والتغير في المكان وهو المُسمى... نقلة (ش، م، ٧٣، ٣)

فساد الحد

- فساد الحد من وجهين: أحدهما الزيادة فيه التي هي النقصان من المحدود. كقولنا: الإنسان حي ناطق مائت كاتب، فإنه يخرج كل من ليس بكاتب عن الإنسان. والآخر النقصان منه الذي هو زيادة في المحدود. كقولنا: الإنسان حي ناطق، فنقصان المائت جعل الملائكة في جملة الانس. (به، ح، ١٠٢، ١٢)

فصل

- الفصل... محمول على الذي يقال عليه الفصل، مثال ذلك أن المَشَاء إن كان يقال على الإنسان فإن قول «المَشَاء» محمول على الإنسان، وذلك أن الإنسان مَشَاء (أ، م، ١٠، ١٩)

- الفصل أبدًا يقال على النوع: إما على التساوي، وإما على الأكثر (أ، ج، ٥٦١، ٩)

- الفصل يُفصل من شيء من الأشياء التي تحت جنس واحد (أ، ج، ٦٢٨، ٧)

- الفصل يقال على أكثر مما يقال عليه النوع (أ، ج، ٦٤٣، ١)

- الفصل ينبغي أن يكون بعد الجنس وقبل النوع (أ، ج، ٦٤٣، ٤)

- ليس يجب ضرورة أن يكون الفصل يُردف بالجنس الذي يخصه كله، لأنه قد يمكن أن يكون فصل واحد بعينه لجنسين لا يحوي أحدهما الآخر، لكن الواجب ضرورة أن يُردف بأحدهما فقط وبجميع الأجناس التي

فوقه، كما يُردف ذو الرجلين بالحي المشاء أو الطائر (أ، ج، ٦٤٤، ١)

- الفصل يُظن به أنه يحفظ الشيء الذي هو له فصل (أ، ج، ٦٤٤، ١٤)

- أما الفصل فيقال عامًا، وخاصًا، وخاص الخاص. لأنه قد يقال في شيء إنه يخالف بفصل عام متى كان يخالف نفسه أو غيره بغيرية، كيف كانت المخالفة: فإن سقراط يخالف أفلاطن بالغيرية، ويخالف نفسه أيضًا إذ كان صبيًا فصار رجلاً وإذا كان يعمل شيئًا وأمسك عنه وفي اختلاف الأحوال دائمًا (في، أ، ١٠٣٦، ٢)

- إن كل فصل قد يحدث للشيء الذي يوجد فيه اختلافًا، غير أن الفصل الخاص والعام يحدثان غيرًا، وخاص الخاص يحدث آخر، وذلك أن من الفصول ما يحدث غيرًا، ومنها ما يحدث آخر (في، أ، ١٠٣٧، ١)

- إن الفصل هو الذي به يفضل النوع على الجنس. وذلك أن الإنسان له شيء يفضل به على الحي وهو الناطق والمائت، لأن الحي ليس هو واحدًا من هذين (في، أ، ١٠٤٢، ٧)

- الفصل هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أي شيء هو، لأن الناطق والمائت محمولان على الإنسان، ويقال الإنسان بهما من طريق أي شيء هو، لا من طريق ما هو. وذلك أننا إذا سئلنا عن الإنسان ما هو فالأولى أن نقول: إنه حيوان. وإذا سئلنا عنه أي شيء هو فإن الأولى أن نصفه بأنه: ناطق مائت (في، أ، ١٠٤٦، ٤)

- الفصل هو الذي من شأنه أن يفرق بين ما تحت جنس واحد بعينه، لأن الناطق وغير الناطق قد يفرقان بين الإنسان والفرس اللذين هما تحت

وتخالّفه في أنها لا تُميّزه في جوهره (ف، د،
٨٣، ١٤)

- العَرَضُ أيضًا قد يُستعمل في تمييز جنسٍ عن جنسٍ ونوعٍ عن نوعٍ وشخصٍ عن شخصٍ، ولكن لا يُميّز شيئًا بما هو له عَرَضٌ في ذاته وجوهره، فهو يشارك الفصل في تمييز نوعٍ عن نوعٍ ويُخالّفه في أنه يُميّزه لا في جوهره (كف، د، ٨٤، ٨)

- إذا اتفق في حد ما أن يكون فيه جنسٌ وفصولٌ أكثر من واحد كما في حد الحيوان، إنه جسم متغلب حسّاس. فينبغي أن نعلم أن الفصل المقوم لذلك النوع هو الفصل الأخير (ف، د، ٨٥، ١٦)

- لما كانت الخاصة والفصل المساوي يعكسان على الموضوع رَجَعَ الاقترانُ إلى الضرب الأول من الشكل الأول، فانتج (ف، ق، ١٠١، ٧)

- أما جنس الجنس والفصل المقوم للجنس وما كان فوقه، فإنها ليست بأول (ف، ب، ٣٠، ١)
- الفصل القريب قد يُمكن أن يكون خاصًا بالموضوع (ف، ب، ٣٠، ١)

- ليس يُظنُّ أحدٌ من أولئك (الناس في القديم والحديث) أن الجزء الذي يُسمّونه الجنس يُعرّف الشيء بما هو خارج عنه أصلاً، وأما الجزء الذي يُسمّونه الفصل، فقد يُظنُّ بكثير منها أنه يعرف بما هو خارج الشيء المحدود. وكثير منها ليس يُظنُّ به ذلك (ف، ب، ٤٨، ١٦)

- التي تُستعملُ أجناسًا وفصولًا في الحدود صنفان: أحدهما بمنزلة ما يُقال في الحيوان أنه جنس، وفي الناطق أنه فصل. والثاني ما تدل عليه المشككات التامة التشكيك، مثل الواحد

والموجود والكمال والقوة والنسبة وما أشبه ذلك (ف، ب، ٤٨، ٢٣)

- الفصل منه (الجنس)، فيدل إما على ما يجري منه مجرى مبدأ برهان أو يدلُّ على جملة المجتمع، لكن دلالة على ما يجري منه مجرى مبدأ برهان أكثر (ف، ب، ٤٩، ٨)

- ما فصله دالٌّ على أمر خارج عن المحدود، فإن ذلك الفصل صنفان، أحدهما أن يكون حدًا لما منزله من الشيء منزلة الصورة، فيُستعمل حدٌ للصورة بدل اسم الصورة، إذا اتفق أن لم يكن للصورة اسم. والصنف الثاني أن تكون فصولها دالة على أشياء خارجة (ف، ب، ٤٩، ١٠)

- الفصل هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع على طريق أي شيء هو في جوهره (ف، ج، ٨٧، ٣)

- الفصل يُشارك الجنس في أكثر الأشياء، فإنه يُعرّف جوهر الشيء كما يُعرّفه الجنس، وإنه يحمل أيضًا على كثيرين مختلفين بالنوع، وإنه يكون جزءًا لحد كما يكون الجنس جزء الحد (ف، ج، ٨٧، ٤)

- يختلفان (الفصل والجنس) في أن الفصل يُميّز النوع عن كل ما يشاركه في جنسه القريب، وأن الفصل يتلو الجنس في الترتيب (ف، ج، ٨٧، ٦)

- ينبغي أن نعلم أن الفصل إذا استقصي أمره على طريق البرهان لم يُمكن أن يحمل على غير ذلك النوع الذي هو فصله (ف، ج، ٨٧، ٧)

- يكون الجواب عن الإنسان أي حيوان هو «إنه حيوان ناطق» أو «ناطق» والجواب عن النحلة أي شجرة هي «إنها الشجرة التي تُثمر الرطب» - كان الذي أجيب به حده، والذي قيّد به الجنس وأردف به هو الفصل (ف، ح،

- (١٧، ١٨٢) - صار لا يُجاب بالفصل وحده في سؤال «ما هو» النوع المسؤول عنه بل يُجاب به مقروناً بالجنس، ويُجاب بالجنس وحده دون الفصل في سؤالنا عن النوع «ما هو» (ف، ح، ١٨٥، ١٤)
- (١٦، ١٨٥) - إذا تُعقّب يتبيّن أنّ الفصل أكمل تعريفاً بما هو النوع المسؤول عنه من الجنس، وأنه لا بدّ من كليهما (ف، ح، ١٨٥، ١٦)
- يخيّل أنّ الحدّ المأخوذ منهما (الجنس والفصل) من حيث هما طبيعتان قائمتان معقولتان من غير أن يعرض لكل واحد منهما عارض بصير به ذاك جنساً وهذا فصلاً، غير الحدّ الكائن عنهما من حيث ذلك جنس وهذا فصل. فإذا تُعقّب تبين أنّ هذا حدّ الشيء بحسب المنطق وذلك حدّه بحسب الموجود، وكلاهما يؤولان في آخر الأمر إلى أن يكون الإنسان قد حصل له الموجود معقولاً (ف، ح، ١٨٥، ٢١)
- إنّ تقييدنا الجنس بالفصل ليس يُبقي الجنس مشتركاً له ولغيره بل يجعله خاصاً به، وإنّما بصيرّه خاصاً به من حيث هو مقيد به (ف، ح، ١٩٠، ٨)
- الكلّي المحمول على الشخص هو النوع، وشاركه في الحمل على الشخص كلّي آخر، وكان على الصفة التي وُصفناها، فإنّ ذلك الكلّي هو فصل ذاتي للنوع (ف، أ، ٧٢، ٣)
- الفصل المقوم للجنس الذي هو أعلى يُحمّل على الجنس الذي هو أسفل حملاً مطلقاً (ف، أ، ٧٣، ١٨)
- الفصل يُحمّل من طريق كيف هو، لزّم أن تكون الفصول الذاتية للنوع تؤخذ في جواب المسألة
- عن ذلك النوع بأيّ شيء هو (ف، أ، ٧٤، ١)
- الفصل يُقال فيه إنّه هو المحمول على كلّي من طريق أيّ شيء هو، ويُقال إنّه هو الذي يُميّز بين ما تحت جنس واحد بعينه، ويُقال إنّه هو الذي تختلف به الأشياء التي لا تختلف بالجنس (ف، أ، ٧٤، ٦)
- لما كانت المحمولات المساوية لنوع ما ليست تُحمّل على أكثر ممّا يُحمّل عليه ذلك النوع، وكان النوع يُحمّل على مختلفين لا بالنوع لكن بالعدد، لزّم أن يكون الفصل المساوي لذلك النوع يُحمّل على مختلفين لا بالنوع لكن بالعدد (ف، أ، ٧٥، ٢)
- الفصل الأعمّ من النوع فإنّه يُحمّل على أشخاص ذلك النوع وعلى أشخاص نوع آخر (ف، أ، ٧٥، ٥)
- الفصل الأعمّ ليس يُحمّل على المختلفين بالعدد فقط لكن على المختلفين بالنوع (ف، أ، ٧٥، ٦)
- أمّا الفصل، فإنّه غير مقول في جواب ما هو بوجه. وأمّا النوع، فإنّه ليس، من حيث هو نوع، مقولاً على شيء قولاً بهذه الصفة، بل مقولاً عليه، فإنّ إتفق أن قيل هو بعينه هذا القول، فقد صار جنساً (س، د، ٥٠، ٣)
- إنّ كلّ واحد من الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة، هو في نفسه شيء، وفي أنّه جنس أو نوع أو فصل أو خاصّة أو عرض عام شيء (س، د، ٦٥، ١٠)
- يُسمّون (المنطقيون) كل معنى يميّز به شيء عن شيء - شخصياً كان أو كلياً - فصلاً، ثم نقلوه بعد ذلك إلى ما يميّز به الشيء في ذاته (س، د، ٧٢، ١٣)
- من الفصل ما هو عام، ومنه ما هو خاص،

- ومنه ما هو خاص الخاص (س، د، ٧٢، ١٦)
- الفصل الذي يُقال له خاص الخاص، فإنه الفصل المقوم للنوع، وهو الذي إذا اقترن بطبيعة الجنس قومه نوعًا، وبعد ذلك يلزمه ما يلزمه، ويعرض له ما يعرض له، فهو ذاتي لطبيعة الجنس المقوم في الوجود نوعًا، وهو يقررها ويفرزها ويعينها، وهذا كالتنطق للإنسان (س، د، ٧٤، ١١)
- إنَّ الفصل هو الذي يفصل بين النوع والجنس؛ وأيضًا: إنه الذي يفضل به النوع على الجنس؛ وأيضًا: إنه الذي به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس؛ وأيضًا: إنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب أي شيء هو (س، د، ٧٦، ١٠)
- إنَّ الفصل الذي هو خاص الخاص لا يقبل الزيادة والنقصان. وأمَّا سائر الفصول فإنها لما كانت بعد الذات، فلا مانع يمنع أن تقبل الزيادة والنقصان (س، د، ٨١، ١٠)
- الفصل أقدم من النوع (س، د، ١٠٤، ١)
- الفصل ليس يجب أن يكون فصلًا لكل شيء، بل إما من حيث هو مقسم فلهجنسه، وإما من حيث هو مقوم فلنوع ذلك الجنس (س، د، ١٠٩، ٢٠)
- الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس (س، د، ١١٠، ٦)
- إنَّ طبيعة كل فصل - وإن كانت في الوجود مساوية لنوع واحد - فهي صالحة لأن تقال على أنواع كثيرة (س، ب، ٥٣، ٦)
- إنَّ الجنس يحوي الفصل بالقوة (س، ب، ٩٣، ١٢)
- إنَّ الجنس أقدم من الفصل (س، ب، ٩٣، ١٧)
- إنَّ الفصل يحمل من طريق أي شيء هو، والجنس يحمل من طريق ما هو (س، ب، ٩٤، ٤)
- إنَّ الجنس كالمادة، والفصل كالصورة (س، ب، ٩٧، ١٥)
- إنَّ حمل النوع من طريق ما هو، وحمل الفصل من طريق أي شيء هو (س، ب، ١٠٣، ١٣)
- الفصل أقدم من النوع (س، ب، ١٠٤، ١)
- إنَّ معنى الفصل في كل موضوع غير معنى النوع، وأن الجنس ليس البتة جزءًا من مفهوم الفصل (س، ج، ٩٠، ٩)
- الفصل لا يجب أن يقال على كل ما يقال عليه الجنس، فضلًا عن أن يقال على أكثر ممَّا يقال عليه الجنس. لكن الموجود والواحد أعم من المقولات (س، ج، ١٩٩، ٧)
- إنَّ الفصل لا يدل على ماهية النوع، وإن دخل في جملة ما يدل حتى تتم به الماهية الخاصة (س، ج، ٢٤٢، ٤)
- التخليط في الفصل، أن يكون قد وضع النوع مكان الفصل كما لو قيل في حدِّ التعبير: إنه شتم مع إستخفاف؛ وإن الإستخفاف نوع من الشتم، لا فصل للشتم؛ فإن الإستخفاف قول مؤذ للمخاطب يدل على قلة خطره، وهو نوع من الشتم، لأنَّ الشتم قول مؤذ للمخاطب يدل على عيب فيه، وقلة الخطر نوع من العيب. وكثيرًا ما يكون فصل النوع كنوع لفصل الجنس (س، ج، ٢٥٧، ١٥)
- الفصل في الوجود لا يوجد إلا فيه (الجنس)، وفي بعضه، وقد يوجد الجنس مفارقًا له (س، ج، ٢٦٠، ١٨)
- إنَّ الفصل غير جزء الفصل، وأنَّ الفصل هو الذي يحمل على الشيء على ما علمت (س،

- ج، ٢٦٣، ١٠) - الفصل هو قولك في الكيفية (س، ج، ٢٦٣، ١٣)
- إنه فرق بين أن تقول: إنَّ الفصل مضاف، وبين أن تقول: إنه مضاف إضافة خاصة، على أن إضافة الجنس في أمثال هذه المواضع قد تخصصت، فإن العلم كانت إضافته إلى الموجود مثلاً، والنحو إضافته إلى أمر خاص من الموجودات، وهو اللغة مثلاً. وهذا ما يجب أن تعرفه في أمر هذا الموضع (س، ج، ٢٦٥، ٦)
- الذاتي الذي ليس يصلح أن يقال على الكثرة التي كليته بالقياس إليها، قولاً في جواب «ما هو؟» فلا شك في أنه يصلح للتمييز عما يشاركها في الوجود، أو في جنس ما ولذلك يصلح أن يكون مقولاً في جواب أي شيء هو؟ فإن «أي شيء» إنما يُطلب به التمييز المطلق عن المشاركات في معنى «الشيئية» فما دونها، وهذا هو المُسمّى بالفصل (س، أ، ٢٣٩، ٤)
- كل فصل فإنه بالقياس إلى النوع الذي هو فصله مقوم، وبالقياس إلى جنس ذلك النوع، مقسم (س، أ، ٢٤٠، ٨)
- الفصل يُرسم بأنه كلي يُحمل على الشيء في جواب «أي شيء هو؟» في جوهره (س، أ، ٢٤٧، ٥)
- إنَّ الوجود لا يعم الأشياء كلها عموم المقوم لها الداخل في ماهيتها، وكيف كان فإنه صالح للتمييز الذاتي، وهو الذي جرت العادة بتسميته (الفصل) (س، ش، ١٧، ٢٢)
- الفصل هو الكلّي الذي يميّز به كلي عن غيره تميّزاً في ذاته (س، ش، ١٨، ٩)
- الفصل هو المحمول المقوم للجنس، لا الجنس للفصل، وإن كان يصح حمل الجنس على الفصل فليس على سبيل مقوم، بل على سبيل مقوم (س، ش، ٢٦، ٢٣)
- إصطلاح قوم على أن يُسموا الذاتي مقولاً في جواب أي ما هو فصلاً (مر، ت، ١٤، ١٧)
- الألفاظ الكلّية خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام (مر، ت، ١٦، ٣)
- الفصل هو الكلّي الذاتي الذي يُقال به على نوع تحت جنسه بأنه أي شيء منه، كالناطق للإنسان (مر، ت، ١٨، ٣)
- إنَّ الجنس ليس جنساً للفصل البتة، ولا الفصل نوعاً للجنس، وإلا لاحتاج إلى فصل آخر (مر، ت، ١٩، ١٧)
- الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس (مر، ت، ١٩، ١٨)
- كل فصل مقوم للجنس العالي فهو مقوم للجنس الذي دونه، ولا ينعكس (مر، ت، ٢٠، ٢٠)
- الفصل المقسم للجنس الأعلى مقوم للجنس الأسفل (مر، ت، ٢١، ١)
- كل فصل فله نوع واحد (مر، ت، ٢١، ١٤)
- الفصل إنما هو مقول قولاً أولياً على نوع واحد دائماً، وإنما يُقال على أنواع كثيرة في جواب أي شيء هو قولاً ثانياً بتوسط (مر، ت، ٢١، ١٦)
- ما كان مقوماً لذاته أعني الفصل فإنه لا يحتمل الزيادة والنقصان (مر، ت، ٢٢، ١٢)
- أقسام الكلّيات خمسة يُسمى المفردات الخمس وهي: الجنس والنوع والفصل والعرض العام والخاصة (غ، م، ١٧، ١١)
- الفصل ذاتي لا يُذكر في جواب: ما هو؟ بل يُذكر في جواب: أي شيء هو (غ، ع، ١٠٢، ٤)

في جواب أيّما هو، أو أي شيء هو، وبأنّه الذاتي الذي به تختلف الأنواع التي جنسها واحد (ب، م، ١٨، ٢٠)

- الفصل إنّما هو فصلٌ للشيء الذي هو له بالقياس إلى ما ليس هو له، إذ يقع به التمييز والخلاف بين ما هو له وبين ما ليس هو له، سواء كان ذلك الشيء الذي ليس هو له كل شيء حتى يكون تميّزه عن جميع الأشياء كالضاحك للإنسان أو كالإحراق للنار، أو كان ذلك الذي ليس هو له إنّما هو له لبعض الأشياء كالبياض للفقنس دون الغراب (ب، م، ١٩، ٧)

- إنّ الفصل ليس ذاتياً لطبيعة الجنس المطلقة، فإنّ الحيوان قد يخلو عن النطق ولا ذاتيته باعتبار كونه ذاتياً للمركّب منه ومن الجنس (ب، م، ٢٤، ١٧)

- القسم من الذاتي الذي ليس بدالٍ على الماهية مميّز لا محالة فكان صالحاً لهذا الجواب. وقد يُسمّى بإسم الفصل (سي، ب، ٤٤، ١٢)

- الفصل إذا اقترن بطبيعة الجنس قوّمها نوعاً، فهو ذاتي لطبيعة الجنس كالنطق الذي يقوم الحيوان نوعاً هو الإنسان (سي، ب، ٤٤، ١٤)

- كون الفصل ذاتياً للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتياً للنوع المقوم به (سي، ب، ٤٥، ٥)

- (ذاتية الفصل) بالنسبة إلى النوع فهو داخل في معناه. وأما إلى طبيعة الجنس التي هي حصة هذا النوع فغير داخل في معناها، بل مقوم لها في الوجود فقط. إذ لولا الفصل لما تُصوّر تقوّمها أصلاً (سي، ب، ٤٥، ٦)

- طبيعة الجنس إذا تقوّم بالفصل نوعاً استعدت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم والعوارض

- (الجنس) و(الفصل) عبارة عن الحقيقة نفسها تفصيلاً (غ، ع، ١٠٢، ١٣)

- الفصل: يُزسَمُ بأنه كلّي يُحمل على الشيء في جواب: أي شيء هو في جوهره (غ، ع، ١٠٦، ١١)

- لم يعرف صورة الشيء، بالحدّ، إلّا من عرّف أجزاء الحدّ، من الجنس والفصل قبله (غ، ع، ٢٧١، ٢٣)

- الغلط في الحدود ثلاثة: أحدهما: في الجنس. والآخر: في الفصل. والثالث: مشترك (غ، ع، ٢٧٧، ٢٠)

- (الغلط) من جهة الفصل. وذلك بأن يوضع ما هو جنس مكان الفصل. أو ما هو خاصّة، أو لازم، أو عَرَضِي، مكان الفصل (غ، ع، ٢٧٩، ٨)

- إن الفصل مُقَوّم للنوع، ومُقَسَّم للجنس، وإذا لم يُراعَ شرط التقسيم أخذ في القسمة فصولاً ليست أوليّة للجنس، وهو عسير غير مُرضي في الحدّ (غ، ع، ٢٨١، ٢٠)

- الحدّ يلتزم بالجنس والفصل (غ، ع، ٢٨٥، ٢٢)

- الفصل هو ما يُقال في جواب أي شيء هو؟ ويُقال أيضاً: إنه كلّي يُحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره (غ، ع، ٣٦٦، ١٩)

- ما يشتمل عليه النوع فهو الجنس الذي به شارك غيره من الأنواع، والفصل الذي به يتميّز عن غيره مما يشاركه في الجنس من الأنواع (ب، م، ١٥، ١٨)

- الفصل هو المقول في جواب أي شيء هو (ب، م، ١٥، ١٩)

- أمّا الفصل فإنّه يُعرّف بأنّه الكلّي الذاتي المقول

- الغير الذاتية (سي، ب، ٤٥، ٩)
- الفصل وإن لم يكن ذاتيًا مقومًا لطبيعة الجنس المطلقة فهو مقسم لها (سي، ب، ٤٥، ١٥)
- كل فصل فهو إذن بالقياس إلى النوع مقوم، وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسم، وبالقياس إلى طبيعة الجنس المخصصة في الوجود أيضًا مقوم (سي، ب، ٤٥، ١٦)
- الفصل فصل بالقياس إلى ما يتميز به في ذاته (سي، ب، ٤٦، ١٩)
- الجنس ليس جنسًا لأحد جزئياته المأخوذة دون الفصل، فكذلك ليس جنسًا للفصل ولا الفصل نوعًا له، وإلا لاحتاج إلى فصل آخر، بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس المطلقة (سي، ب، ٤٧، ١٠)
- إذا كان الحد مركبًا من مقومات الشيء، فإن كانت المقومات أجناسًا وفصولًا فالحد مركب من الجنس والفصل، وإن لم تكن أجناسًا وفصولًا كان الحد مركبًا على مجموعها كيف كانت (سي، ب، ٨١، ١٦)
- يؤخذ الفصل مكان الجنس كقولهم إن العشق إفراط المحبة والإفراط فصل له وجنسه المحبة فقد وُضع الفصل مكان الجنس، والجنس مكان الفصل (سي، ب، ٨٩، ١٢)
- الخطأ في الفصل فهو أن تأخذ اللوازم مكان الذاتيات، وأن تأخذ الجنس مكان الفصل، وأن تحسب الانفعالات فصولًا، والانفعالات إذا اشتدت بطل الشيء، والفصول إذا اشتدت ثبت الشيء (سي، ب، ٩٠، ٢١)
- المشترك بين الجنس والفصل والحد والرسم فأمران: (أحدهما) أن لا تستعمل الألفاظ المجازية المستعارة والغريبة الوحشية والمشبّهة، كقولهم إن الفهم موافقة وإن النفس عدد محرك لذاته وإن الهوى أم حاضنة. (والثاني) أن يُعرف الشيء بما هو أعرف منه، فإن عُرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يُعرف إلا بهذا المعرف كان خطأ (سي، ب، ٩٠، ٢٣)
- المساوي للمحدود إما فصل أو خاصة أو حد آخر أو رسم، ولا يجوز أن يكون فصلًا أو خاصة (سي، ب، ٢٦١، ١١)
- الفصل... هو مما يقال على موضوع وليس في موضوع (ش، م، ٢١، ١٢)
- قد يوجد للفصل... أن يصدق اسمه وحدّه على الموضوع كما يوجد ذلك للجواهر الثواني (ش، م، ٢١، ١٥)
- الفصل هو الذي يتميز به النوع في جوهره عن النوع المقارن له في الجنس (ش، ج، ٥٢٢، ٨)
- إن وضع الفصل على أنه جنس فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٣، ٢١)
- إن لم يكن واحدًا من فصول الجنس الموضوع يُحمل على النوع فإن الجنس لا يُحمل عليه (ش، ج، ٥٦٤، ١٧)
- الفصل والجنس أمران متقدمان على النوع المحدود وبهما قوامه (ش، ج، ٦٠٠، ٢١)
- الفصل: إما أن يُحمل على أكثر مما يُحمل على النوع، وإما أن يكون مساويًا له (ش، ج، ٦٠٥، ١٥)
- الفصل ينبغي أن يكون بعد الجنس وقبل النوع (ش، ج، ٦٠٦، ٩)
- كل فصل فإنه بالقياس إلى النوع الذي هو فصله مقوم، وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسم (ر، ل، ٦، ٤)
- الفصل هو الكلّي الذي يحمل على الشيء في

جواب أي شيء هو في جوهره (ر، ل، ١٤، ٦)

جواب أي شيء هو في جوهره (م، ط، ٢، ٨٢)

- الفصل هو كمال الجزء المميز (ر، ل، ٦، ١٥)
- الذاتي... أقسام ثلاثة: لأنه إما مقول في جواب ما هو، أو في جواب أي شيء هو في ذاته وهو الفصل، والمقول في جواب ما هو إما بحسب الشركة فقط وهو الجنس، أو بحسب الشركة والخصوصية معاً وهو النوع (هـ، م، ٢٣، ٧)

- الفصل متسبباً إلى النوع مقوم له ومقوم العالي مقوم السافل من غير عكس، ومقيساً إلى الجنس مقسم له ومقسم السافل مقسم العالي من غير عكس ومقيساً إلى حصة النوع من الجنس (م، ط، ١، ٨٥)

- الفصل الواحد بالنسبة إلى النوع الواحد لا يكون جنساً أيضاً لامتناع كون المعلول علّة علته، ولا يقارن إلا جنساً واحداً ولا يقوم إلا نوعاً واحداً لكلا يختلف معلوله عنه، ولا يكون القريب إلا واحداً لكلا يتوارد علّتان على معلول واحد بالذات (م، ط، ٢، ٨٦)

- في الإشارات... إن الفصل أعم من أن يميز الشيء عن المشاركات الجنسية أو المشاركات الوجودية، وهذا الخلاف مبني على إمتناع تركب الماهية من أمرين متساويين عند المتقدمين، وجوازه عند المتأخرين (هـ، م، ١٦، ٩)

ليس لكل فصل فصل مقوم لوجوب إنتهاء المركب إلى البسيط، وعدم دخول الجنس في ماهية ليس فصلاً له يميزه عن النوع المشارك في طبيعته لأنه ليس ذاتياً له وإلا لكان ذاتياً للنوع (م، ط، ٥، ٨٨)

- إن ما يُحصل الماهية - أعني الفصل - لا يحتمل التبدل أيضاً مع بقاء الماهية (ط، ش، ٨، ٢٣١)

- الفصل المميز للنوع عن مشاركة في الجنس قريب إن ميّزه عنه في جنس قريب كالناطق للإنسان، وبعيد إن ميّزه عنه في جنس بعيد كالحساس للإنسان (ن، ش، ٦، ١٧)

- كل ذاتي لا يصلح في جواب ما هو، فهو صالح للتمييز الذاتي، وهو الفصل (ط، ش، ١٦، ٢٣٨)

- تبين أن كل صفة من هذه الصفات - الحيوان، والناطق، والمات - ليس منها واحد مختص بنوع «الإنسان». فبطل قولهم: إن «الفصل» لا يكون إلا بالصفات المختصة بـ «النوع»، فضلاً عن كونها «ذاتية». وإنما يحصل التمييز بذكر المجموع - إما الوصفين، وإما الثلاثة (ت، ١، ٧٩، ٢٤)

- الفصل قد يكون خاصاً بالجنس، كالحساس للنامي مثلاً، فإنه لا يوجد لغيره. وقد لا يكون، كالناطق للحيوان، عند من يجعله مقولاً على غير الحيوانات، كبعض الملائكة مثلاً. وعلى التقديرين، فإن الجنس إنما يتحصل ويتقوم به نوعاً، وذلك النوع إنما يمتاز بذلك الفصل (ط، ش، ١، ٢٣٩)

- إذا جعل «الفصل» ميّزاً له (للمحدود) عن غيره فلا ريب أنه يكون بالصفات المختصة (ت، ١، ٧٩، ٢٨)

- ما لا يمكن أن يقع في جواب «ما هو؟» ينقسم إلى: ذاتي، هو الفصل. وإلى عرضي، وهو إما الخاصة، أو العَرَضُ (ط، ش، ٥، ٢٤٧)
- الفصل... إنه الكلّي المحمول على الشيء في

النوع. نعم قد يكون جنس الفصل فصلاً مُقوِّماً
لجنس النوع، وكذلك قد يكون جنس العرض
عرضاً لاحقاً لجنس النوع (س، د، ١١١، ٢٠)

- الفصل أيضاً قد يترتب مع الجنس، كالحساس
فإنه فصل جنس الإنسان؛ ويترتب مع
الخاصة، مثل النسبة إلى قائمتين من قولنا:
مساوي الزوايا الثلاث لقائمتين، فإنه فصل
خاصة المثلث؛ وقد يترتب مع العرض،
كالمفروق للبصر فإنه فصل عرض القطن (س،
د، ١١٢، ٦)

فصل حقيقي

- أن تكون الفصول مأخوذة عن علل مختلفة،
وحينئذ يكون الفصل الحقيقي مجموعها، وكل
واحد منها هو جزء. وربما يكون الفصل
الحقيقي شيئاً لا يدل على ذاته إلا بعرض ذاتي
له، فيشتق له الاسم من ذلك العرض، كالناطق
المشتق من النطق الدال على فصل الإنسان.
فإن وجد له عرضان يشبه تقدم أحدهما على
الآخر، فقد يشتق له عن كل واحد منهما اسم؛
وحينئذ ربما يظن أن المفهوم من الفصلين
فصلان متغايران لتغاير معنيهما (ط، ش،
١، ٢٢٦)

فصل خاص

- أما الفصل الخاص فذلك هو المحمول اللازم
من العرضيات، فإنه إذا وقع الانفصال بعرض
غير مفارق للمنفصل به، فإنه لا يزال انفصالياً
خاصاً له، مثل انفصال الإنسان عن الفرس بأنه
بادي البشرية (س، د، ٧٣، ٨)

- الفصل جزء الماهية الصادق عليها في جواب
أي ما هو كالناطق باعتبار ماهية الإنسان، وإن
شئت قلت هو الكلّي المقول على الماهية في
جواب أي ما هو (و، م، ٩٨، ٢١)

- كل واحد من الجنس والفصل قد يكون قريباً
لما هو جنس وفصل له وقد يكون بعيداً (و، م،
١٠٠، ٦)

- الفصل فإن كان مساوياً للماهية وكان هو تمام
الجزء المميز لها فهو فصل قريب لها، وإن كان
مساوياً لها ولم يكن تمام المميز فهو جزء من
تمام المميز ومساوٍ له لأنهما معاً يساويان
الماهية فهو أيضاً فصل لتمام المميز. فإن كان
تماماً لمميزه فهو فصله القريب وإلا فهو جزء

من تمام المميز لا مساوٍ له ولا بد أن ينتهي إلى
أن يكون جزءاً مساوياً لبعض الفصول (و، م، ١٠١، ٣٠)

- الفصل إن كان مقولاً على كثيرين متفقين
بالحقيقة (ض، س، ٢٥، ٢٠)

- الفصل كالحيوان الناطق للإنسان (ض، س،
٢٧، ٢)

فصل بسيط

- الفصل البسيط، فلا يمنع أن يكون نوعاً (س،
ج، ١٧٤، ١٠)

فصل الجنس

- الجنس يترتب مع الفصل، فهو جنس الفصل،
وقد عرض له أن كان فصل الجنس، وقد
يترتب الجنس مع العرض، لكن هذا التركيب
يخالف الأول؛ فإنه ليس يجب أن يكون جنس
الفصل المُقوِّم جنساً مُقوِّماً للنوع، وجنس
العرض يجب أن يكون عرضاً لاحقاً لذلك

فصل ذاتي

كالمفرق للبصر فإنه فصل عرض القطن (س)،
(د، ١١٢، ٩)

فصل قسيم

- يجب لكل فصل أن يكون له في الجنس قسيم،
إما محصل كما المفرق للبصر تحت اللون، أو
غير محصل، كما الناطق وغير الناطق تحت
الحيوان، فإن الغير الناطق فصل قسيم للناطق
تحت الحيوان، فإذا كان لا يوجد لما أورد
فصل قسيم، فليس ذلك بفصل (س، ج،
٩، ٢٥٤)

فصل منطقي

- إن الفصل المنطقي لا يكون البتة نوعاً لشيء إلا
على وجه ما لفصل منطقي آخر، وهو الذي
يكون له مكان جنس. وكثيراً ما يكون ذلك
الذي كالجنس فصلاً للجنس الأعلى الذي فيه
الشيء (س، ج، ٩١، ٧)

- إن الفصل المنطقي في الجواهر ليس نوعاً
للجواهر بآتم بيان، وإن كان يحمل على ما
يحمل عليه النوع (س، ج، ١٧٤، ٩)

فصل منوع

- إن ذات النفس وذات كل قوة شيء، وكونهما
كماً لا وحالاً لشيء شيء من لواحق ذاته. وإذا
حدث عن النفس بمثل هذا اللاحق بقول مساو
كان رسماً له لا حداً، وإنما يحصل للحيوان
الفصل المنوع له إلى الإنسان بانضمام ذات
النفس إلى ما تنضم إليه إنضماماً أولياً، ثم تنبعه
توابع النفس ولواحقه، وهو من حيث تلك
التوابع واللواحق - إذا كانت مساوية -
مخصوص لا مفصول (س، ش، ٢٢، ٩)

- الهيئة الذاتية والفصل الذاتي قد يؤخذان من
حيث هما مقومان لذات الأمر من غير أن يؤخذ
التمييز بين ذلك الأمر وبين آخر مشارك له في
شيء ما. فإذا أخذنا مقومين فقط من غير أن
يؤخذوا مُميّزين كان السؤال عنهما بحرف كيف.
وإذا أخذنا مُميّزين كان السؤال عنهما بحرف أي
(ف، ج، ٤٧، ١١)

- الكلّي المحمول على الشخص هو الجنس
وشاركه كلّي آخر بهذه الصفة، فإن ذلك الكلّي
فصل ذاتي لذلك الجنس (ف، أ، ٧٢، ٦)

- الفصل الذاتي المقوم لنوع ما هو بعينه فصل
ذاتي مقسم لجنس ذلك النوع، وكذلك المقوم
لجنس ما يكون هو بعينه مقسماً لجنس ذلك
الجنس (ف، أ، ٧٣، ٢)

- الفصل ذاتي لا يُذكر في جواب: ما هو؟ بل
يُذكر في جواب: أي شيء هو (غ، ع،
١٠٢، ٤)

فصل عام

- الفصل العام هو الذي يجوز أن يفصل به شيء
عن غيره، ثم يعود فيفصل به ذلك الغير عنه،
ويجوز أن يفصل الشيء به عن نفسه بحسب
وقتین، مثال ذلك: العوارض المفارقة كالقيام
والقعود (س، د، ٧٣، ١)

فصل عرض

- الفصل أيضاً قد يترتب مع الجنس، كالحساس
فإنه فصل جنس الإنسان؛ ويترتب مع
الخاصة، مثل النسبة إلى قائمتين من قولنا:
مساوي الزوايا الثلاث لقائمتين، فإنه فصل
خاصة المثلث؛ وقد يترتب مع العرض،

فصل النوع

(٤، ١٠٦٣)

- فصل النوع المحض يجب كونه وجوديًا دون النوع الاعتباري (م، ط، ٨٨، ١)
- أمّا الفصل والخاصة فيشتركان في أنهما يُحملان على ما تحتهما بالسوية. ويجب أن تعلم أن هذا إنما هو في بعض الخواص التي منها الخاصة العامة الدائمة الصورية (س، د،

(١٥، ١٠٤)

فصل واعراض

- الفصل أيضًا قد يترتب مع الجنس، كالحساس فإنه فصل جنس الإنسان؛ ويترتب مع الخاصة، مثل النسبة إلى قائمتين من قولنا: مساوي الزوايا الثلاث لقائمتين، فإنه فصل خاصة المثلث؛ وقد يترتب مع العرض، كالمفرق للبصر فإنه فصل عرض القطن (س، د، ١١٢، ٨)

فصل ونوع

- الفصل يقال على أكثر مما يقال عليه النوع (أ، ج، ٦٤٣، ١)

- يخصّ الفصل أن يُحمل من طريق أي شيء، ويخصّ النوع أنه يُحمل على طريق ما الشيء؛ وذلك أن الإنسان، وإن كان قد يوجد من طريق أي شيء، غير أنه ليس هو على الإطلاق أي شيء، لكن من قبل أن الفصول لما دخلت على الجنس قوّته، أي قوّت النوع (في، أ، ١٠٦٠، ٧)

- إن الفصل في أكثر الأمر يوجد في أنواع أكثر من واحد، كذي أربعة أرجل في حيوانات كثيرة مختلفة بالنوع، والنوع إنما هو في الأشخاص التي نحتة فقط (في، أ، ١٠٦١، ٢)

- إن الفصل أقدم من نوعه، وذلك أن الناطق يرفع الإنسان بارتفاعه، والإنسان لا يرفع الناطق بارتفاعه عند وجود المَلَك (في، أ، ١٠٦١، ٤)

- يعمّ الفصل والأعراض غير المفارقة أنهما يوجدان فيه دائمًا ولجميعه. وذلك أن «ذا الرجلين» يوجد دائمًا للغريان، وعلى ذلك المثال يوجد لها السواد (في، أ، ١٠٦٣، ٨)
- إن الفصل يحوي ولا يُحوى - وذلك أن الناطق يحوي الإنسان؛ فأما الأعراض فإنها من وجود تحوي من قبل أنها في كثيرين، ومن وجود تحوي، أعني من قبل أن الموضوعات ليست قابلة لعرض واحد، بل لأعراض كثيرة (في، أ، ١٠٦٤، ٢)

- الفصل فلا يقبل الزيادة والنقصان، والأعراض تقبل الزيادة والنقصان (في، أ، ١٠٦٤، ٥)

فصل وخاصة

- يعمّ الفصل والخاصة أن الأشياء التي تشترك فيهما تشترك بالسوية؛ فإن الناطقين ناطقون بالسوية، والضحّاكين ضحّاكون بالسوية (في، أ، ١٠٦٢، ٦)

- يخصّ الفصل أنه يقال على أنواع كثيرة في أكثر الأمر، بمنزلة الناطق؛ فإنه يقال على الملك وعلى الإنسان؛ والخاصة إنما تقال على نوع واحد، وهو النوع الذي هي له خاصة (في، أ، ١٠٦٣، ٢)

- الفصل يتبع أبدًا تلك الأشياء التي هو لها فصل، إلا أنه لا ينعكس، فأما الخواص فإنها تكافئ في الحمل الأشياء التي هي لها خواص، من قبل أنها تنعكس عليها (في، أ،

- واحد (من الموجودات) (أ، ب، ٤٤٧، ٣)
- قد توجد فصول كثيرة لأشياء هي واحدة بأعيانها في النوع، لكن ليس في الجوهر ولا بالذات (أ، ب، ٤٤٧، ٧)
- القول بأنه يقع الكل في القسمة إن كانت الفصول المتقابلة من التي ليس فيها متوسط، فليس هو مصادرة، وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن يكون موجودًا في أحدها إن كان فصلًا لذلك (أ، ب، ٤٤٨، ١)

- الجنس هو الأول، وهو المأخوذ مع الفصول معًا، والفصول هي جميعًا لازمة، فلا يكون حينئذ شيء هو أشد تأخرًا؛ وإلا فقد كان يكون شيء آخر مخالفًا بالنوع (أ، ب، ٤٤٩، ٦)
- واحدة بعينها في الجنس، وهي جميع الأشياء التي توجد لها فصول من طريق أنها لأشياء آخر أو على جهات مختلفة (أ، ب، ٤٥٤، ١)
- تصير الفصول كلها إما نوعًا وإما شخصًا إن كانت حيوانات، لأن كل واحد من الحيوانات هو نوع أو شخص (أ، ج، ٦٤٢، ١٦)
- كل واحد من الفصول يُردف بالجنس الذي يخصه، كما أن الماشاء ذا الرجلين يُردف بالحي (أ، ج، ٦٤٣، ٩)

- الفصول المتضادة بحق تُرى أن تُحمل على المتضادات: بمنزلة الأبيض والأسود، فإن هذا جامع للبصر وذاك مفرق للبصر (أ، ج، ١٢، ٦٨١)

- من الفصول إذا ما يُحدث آخر، ومنها ما يُحدث غيرًا فقط. فالفصول التي تُحدث آخر، بها تكون قسمة الأجناس إلى الأنواع، وبها تُستوفى الحدود، إذا كانت من جنس ومن أمثال هذه الفصول. فأما الفصول التي تُحدث غيرًا فإنها تُحدث عنها غيرية فقط وتغاير

- إن الفصول تأتلف مع فصل آخر، فإن الناطق والمائت قد إئتلفا لقوام الإنسان. فأما النوع فلا يأتلف مع نوع حتى يحدث عنهما نوع آخر، فإن فرسًا ما مع حمار ما قد يجتمعان لكون البغل. فأما فرس على الإطلاق فليس يجتمع مع حمار فيحدث عنهما بغل (في، أ، ١٠٦٢، ١)

فصلان

- إن انحاز في أحد المتقابلين (من الفصلين)، نظرنا في المجتمع من الجنس وذلك الفصل: هل هو مساوٍ في الحمل للمقصود تحديده؟ فإذا وجدناه مساويًا، كان ذلك المجتمع حدًا لذلك الشيء، وإن كان أعم منه نظرنا، فإن كان للمجتمع إسم مفرد أخذناه مدلولاً عليه باسمه المفرد وقسمناه أيضًا بفصلين متقابلين، ونُجري منه المجري الذي جريناه في الأول إلى أن يجتمع لنا جملة مؤتلفة، إما من شيئين أو أكثر، مساوية للمقصود تحديده، فنكون حينئذ قد حصلنا حد ذلك الشيء (ف، ب، ٥٣، ١٧)
- إن فصلين يأتلفان فيقومان نوعًا، والنوعان لا يأتلفان فيقوم منهما نوع (س، ب، ١٠٤، ٩)

فصلية

- إن الفُصلية تمنع أن يوجد لمقابلاتها موضوع واحد بعينه (س، د، ١٠٧، ٤)

فصول

- الفصول التي هي أعلى تُحمل على الأجناس التي تحتها حتى تكون جميع فصول الجنس المحمول هي بأعيانها فصول الجنس الموضوع (أ، م، ٥، ١٥)
- من غير العلم بالفصول لا سبيل إلى أن يعلم كل

الأحوال (في، أ، ١٠٣٨، ٥)

- إن الفصول منها ما هي مفارقة، ومنها غير مفارقة. فالتحرك، والسكون، وأن يصح الإنسان ويمرض، وما أشبه ذلك - فصول مفارقة. فأما أن يوجد أقرنى أو أفتس أو ناطق أو غير ناطق - ففصول غير مفارقة (في، أ، ١٠٣٨، ٩)

- الفصول أيضًا التي هي بذاتها منها ما بها تُقسم الأجناس إلى الأنواع، ومنها ما بها تصير المنقسمة أنواعًا، مثال ذلك أنه لما كانت الفصول الموجودة للحي بذاتها هي هذه: المتنفّس، والحساس، والناطق، وغير الناطق، والمات، وغير المات - صار فصلا المتنفّس والحساس مقوّمين لجوهر الحي، لأن الحي هو جوهر حساس متنفّس (في، أ، ١٠٤١، ٥)

- إن هذه الفصول المنقسمة للأجناس قد تكون متممة ومقومة للأنواع، لأن الحي ينقسم بفصل الناطق وفصل غير الناطق، وبفصل الميت أيضًا وغير الميت (في، أ، ١٠٤١، ٧)

- الفصول... المحدثة للأنواع هي التي تُحدث نوعًا آخر والتي توجد فيما هو الشيء (في، أ، ١٠٤٩، ١)

- الفصول ليس تحوي الأجناس (في، أ، ١٠٥٤، ٢)

- أما الفصول فليست ترفع الجنس، وذلك أن الفصول إن إرتفعت كلّها بقي الجوهر المتنفّس الحساس متوهمًا، وقد كان ذلك الجوهر هو الحي (في، أ، ١٠٥٤، ٥)

- أما الفصول فأكثر من واحد، كأنك قلت: ناطق، مات، قابل للعلم والعقل، وهذه الفصول التي بها يخالف الإنسان سائر الحيوان (في، أ، ١٠٥٤، ١٠)

- الفصول كلّها من حيث هي فصول تدلّ عليها الأسماء المشتقة كانت فصول الجواهر أو فصول المقولات الآخر (ف، ق، ١١٣، ٥)

- الفصول الكثيرة التي تُحمّل على جنس واحد حملاً غير مطلق صنفان: صنف منها يُمكن أن يُحمّل بعضها على بعض حملاً ما، وصنف منها لا يُمكن أن يُحمّل بعضها على بعض أصلاً، لا مطلقاً ولا غير مطلق (ف، أ، ٧٣، ٧)

- الفصول التي تُقوّم أنواعها هي بأعيانها تُقسّم جنسها إلى تلك الأنواع (ف، أ، ٨٣، ١٤)

- الفصول التي تُقسّم جنسًا ما إلى أنواع هي بأعيانها تُقوّم الأنواع التي إليها قُسم الجنس (ف، أ، ٨٣، ١٥)

- إن من الفصول ما هو مفارق، ومنها ما هو غير مفارق؛ ومن جملة غير المفارقة ما هو ذاتي، ومنها ما هو عرضي (س، د، ٧٥، ١٣)

- إن من الفصول ما يُحدث غيرة، ومنها ما يُحدث آخرية (س، د، ٧٥، ١٥)

- إن الفصول لها نسبتان: نسبة إلى ما تُقسمه وهو الجنس، ونسبة إلى ما تُقسّم إليه وهو النوع (س، د، ٧٨، ٦)

- إن لا شيء من الفصول يقبل الزيادة والنقصان، بل طبيعة الفضلية تمتنع أن تقبل الزيادة والنقصان، وكون الشيء عَرَضًا لا يمنع ذلك (س، د، ١٠٧، ١)

- أما الفصول فإنها من جهة تجري مجرى الأنواع؛ ومن جهة أخرى، فإن الفصول إما أن يعني بها الصورة التي هي كالنطق، وهذه غير محمولة على زيد وعمرو، وإن كانت جواهر، ولا مقايسة بينها وبين الأشخاص والأنواع في إعتبار العموم والخصوص، بل باعتبار البساطة

محمولة ولا بدّ على الأجناس التي تحت الجنس الأعلى لأنه يُحمل على كل واحد من تلك الأجناس التي تحت (ش، م، ١٠، ٦)

- جميع... الفصول هي من المتواطئة أسماؤها (ش، م، ١٦، ٥)

- مما يخصّ... الفصول أن جميع ما يحمل منها فإنما يحمل على نحو حمل الأشياء المتواطئة أسماؤها (ش، م، ٢٢، ٣)

- تُحمل حدود الفصول على الأشخاص والأنواع كما تُحمل الأسماء (ش، م، ٢٢، ١٢)

- القوة على أخذ الفصول... ذلك يحصل بالرياضة في أخذ فصول الأشياء الشديدة التشابه (ش، ج، ٥١٩، ١٥)

- إن الفصول تُحصّل الماهية، والعرضيات تلحقها بعد تحصيلها. فأما الشيء الذي يتحصّل بها، أو يكون موضوعاً لها، فهو خارج عن مفهوماتها، إذ لو كانت تشتمل عليه لكان ما به الإشتراك داخلياً فيما به الإمتياز، أو الأشياء الداخلة في الخارجة. هذا خلف (ط، ش، ٢٢٦، ١٣)

- إن اللوازم والخواص، بل الفصول، لا تدل بالوضع إلا على شيء ما يستلزمها أو يختص بها (ط، ش، ٢٥٧، ١)

- اشتراطهم (الفلاسفة) مثلاً ذكر «الفصول» التي هي «الذاتيات المميزة» مع تفريقهم بين «الذاتي» و«العرضي اللازم» للماهية غير ممكن (ت، ر، ٩٤، ١)

فصول بسيطة

- فصول الجواهر، أعني الفصول البسيطة التي لا تحمل على الجواهر التي هي مثل النطق وغير ذلك، فإنها أيضاً ليست في شيء من الأشياء،

والتركيب... وأما الفصول التي هي فصول منطقية حقيقية كالناطق، فإن مثلها وإن كان لا يكون إلا جوهراً، فإن معنى الجوهرية، كما علمت، غير مضمّن فيها بل معنى مثل هذا الفصل (س، م، ١٠١، ١٣)

- الفصول في الحدود والرسوم إنما تُطلب بحسب المعاني، لا بحسب الألفاظ (س، ع، ١٠، ١١)

- الفصول... زوائد تلحق الأجناس... والأجناس لا تدخل في تقويمها؛ فنفس تصوّر الفصل كالناطق لا يمنع أن يوقع خارجاً عن الجنس، كما نفس تصوّر الشمس لا يمنع أن يوقع على غير الشخص المشار إليه وخارجاً عنه (س، ج، ٥٦، ٦)

- النقصان بترك بعض الفصول؛ فإنه نقصان في التصوّر (غ، ع، ٢٧٠، ١١)

- إذا شرطنا أن تكونَ الفصول كلها ذاتية، واللازم الذي لا يُفارق في الوجود والوهم، مشتبّه بالذاتي غاية الإشتباه، ودرك ذلك من أغمض الأمور (غ، ع، ٢٨١، ١١)

- إذا شرطنا أن تأتي بجميع الفصول الذاتية حتى لا نخلّ بواحد، ومن أين نأمن من شذوذ واحد عنه، لاسيما إذا وجدَ فصلاً حصل به التمييز والمساواة للإسم في الحمل (غ، ع، ٢٨١، ١٤)

- بالفصول ينقسمُ الشيء إلى أنواعه. وبالأعراض ينقسمُ إلى اختلاف أحواله (غ، ع، ٣١١، ١٣)

- الفصول التي بها ينقسم الحيوان... غير الفصول التي ينقسم بها العلم (ش، م، ٢٠، ٩)

- الفصول التي ينقسم بها الجنس الأعلى هي

فصول الكيف

- فصول الكيف... قد تكون كيفاً، على ما علمت. وربما كانت الكيفية فصلاً، ولكن لمقولة أخرى غير الجوهر (س، ج، ٦٩، ١٤)

فصول متقابلة

- الصنف (من الفصول) الذي لا يُحْمَلُ بعضها على بعض أصلاً فإنها تُسَمَّى فصولاً متقابلة. والصنف الذي يُحْمَلُ بعضها على بعض حملاً ما فإنها فصول غير متقابلة (ف، أ، ٧٣، ١٠) الفصول المتقابلة منها ما يُدَلُّ عليها جميعاً بالفاظ مختلفة حتى يكون اللفظ الدال على أحدهما غير اللفظ الدال على المقابل الآخر، ومنها ما يُدَلُّ على أحد المتقابلين منهما بلفظ ما ويُدَلُّ على مقابله بذلك اللفظ مقروناً به حرف لا. وأقلّ الفصول المتقابلة اثنان (ف، أ، ٧٣، ١٢)

فصول مجردة

- الفصول المجردة، التي هي الصور إذا قيست إلى طبائع الأنواع المركبة منها، كانت أولى بالجوهرية بسبيل القدمة، ولم تكن أولى بالجوهرية بسبيل الكمال (س، م، ١٠٢، ٥)

فصول مقسمة

- أما الأجناس والأنواع المتوسطة فإنها هي التي يوجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة. ففصولها المقومة هي التي تقسم أجناساً فوقها؛ وفصولها المقسمة هي التي تقوم أنواعاً تحتها؛ وكل ما قوم جنساً هو فوق فإنه يقوم كل ما تحته؛ لكن تقويمه الأولي لما قُسم إليه الجنس قسمة أولى؛ وكل ما قُسم جنساً أو

كما يكون العَرَضُ في موضوع، لا في النوع فإنها جزؤه؛ ولا في الجنس، فإن طبيعة الجنس بالحقيقة ليست موضوعة ولا مادة لها (س، م، ٤٧، ٨)

فصول الجواهر

- فصول الجواهر، أعني الفصول البسيطة التي لا تحمل على الجواهر التي هي مثل النطق وغير ذلك، فإنها أيضاً ليست في شيء من الأشياء، كما يكون العَرَضُ في موضوع، لا في النوع فإنها جزؤه؛ ولا في الجنس، فإن طبيعة الجنس بالحقيقة ليست موضوعة ولا مادة لها (س، م، ٤٧، ٨)

فصول جوهرية

- الفصول الجوهرية قد علمت أنها جواهر (س، ج، ٦٩، ١٣)

فصول ذاتية

- قسمة الجنس بالفصول الذاتية، منها قسمة أولى، ومنها قسمة ثانية. والقسمة الثانية، إما بفصول ذاتية للفصول التي قُسم بها الجنس قسمة أولى، وإما بفصول ذاتية للجنس المقسوم أولاً (ف، ب، ٥٤، ١٩)

- تكون أشياء بأعيانها تُحْمَلُ كليين أحدهما تحت الآخر، فتُحْمَلُ على الأسفل منهما حملاً مطلقاً وعلى الأعلى حملاً غير مطلق. وهذه الأشياء هي الفصول الذاتية لهما جميعاً، غير أنها هي لما تُحْمَلُ عليه حملاً مطلقاً فصول ذاتية مقومة، ولما تُحْمَلُ عليه حملاً غير مطلق فصول ذاتية قاسمة (ف، أ، ٧٢، ١٩)

فوقها؛ وفصولها المقسمة هي التي تقوم أنواعاً تحتها؛ وكل ما قوم جنساً هو فوق فإنه يقوم كل ما تحته؛ لكن تقويمه الأولي لما قسم إليه الجنس قسمة أولى؛ وكل ما قسم جنساً أو نوعاً هو تحت فإنه يقسم ما فوقه (س، م، ١٥، ٥٥)

فصول منطقية

- أما الفصول فإنها من جهة تجري مجرى الأنواع؛ ومن جهة أخرى، فإن الفصول إما أن يعنى بها الصورة التي هي كالنطق، وهذه غير محمولة على زيد وعمر، وإن كانت جواهر، ولا مقايسة بينها وبين الأشخاص والأنواع في اعتبار العموم والخصوص، بل باعتبار البساطة والتركيب... وأما الفصول التي هي فصول منطقية حقيقية كالناطق، فإن مثلها وإن كان لا يكون إلا جوهرًا، فإن معنى الجوهرية، كما علمت، غير مضمّن فيها بل معنى مثل الفصل (س، م، ١٠١، ١٣)

- أما المنطقية من الفصول، فإنها متأخرة في الجوهرية من وجه آخر؛ لأن الجوهرية لازمة لها لا داخلية في مفهومها؛ إذ قد علمت أن الناطق يجب أن لا يوجد جوهرًا أو حيوانًا ذا نطق، بل شيئًا ذا نطق (س، م، ١٠٢، ٦)

- الفصول المنطقية... هي أيضًا جواهر (س، م، ١٠٣، ٨)

- إن الفصول المنطقية كلها تحمل على الأنواع؛ فلا تكون غير الأنواع في الموضوع، ولكن تكون غيرها بالاعتبار. فإن كان الفصل المنطقي مشتقًا من معنى موجود في النوع لا يحمل على النوع، كان النوع منفصلًا بفصل غيره؛ كالإنسان الذي هو ناطق؛ وإنما هو

نوعًا هو تحت فإنه يقسم ما فوقه (س، م، ١٥، ٥٥)

- إن الفصول المقسمة للجنس الأسفل، ربما لم تكن مقسمة لما فوقه قسمة أولية ولا قسمة مستوفاة؛ والفصول المقسمة لما فوق، في الأكثر من الأمر، لا تقسم ما تحت، بل تقوم. مثل الجسم ذي النفس الحساس، فإن الحساس لا يقسم شيئًا من أنواع الجسم ذي النفس (س، م، ١٠، ٥٦)

فصول مقومة

- الفصول المقومة لنوع ما فإنها تُحمل على أشخاص ذلك النوع، وكذلك المقومة لجنس ما فإنها تُحمل على أنواع ذلك الجنس؛ حملًا مطلقًا (ف، أ، ١٦، ٧٣)

- الفصول المقومة لجنس ما، فإنها تؤخذ في جواب المسألة عن ذلك الجنس أي شيء هو. وتلك حال كل فصل مقوم، فإنه يؤخذ في التمييز بين ما يقوم وبين آخر يشاركه في الجنس الذي هو أعلى منه (ف، أ، ٧٤، ٣)

- ربما وجد في الفصول المقومة ما هو مساو في الحمل للكلي الذي قومه، وقد يوجد أيضًا فيها ما هو أعم من الكلي الذي قومه (ف، أ، ١٦، ٧٤)

- لما كانت الأنواع تأتلف حدودها من الأجناس والفصول، صارت الفصول التي تليق أن تؤخذ جزء حد النوع يقال إنها فصول مقومة للنوع، وهي الفصول الذاتية التي تُحمل على النوع حملًا مطلقًا (ف، أ، ٨١، ١٤)

- أما الأجناس والأنواع المتوسطة فإنها هي التي يوجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة. ففصولها المقومة هي التي تقسم أجناسًا

فضل

- يُقال إن شيئاً يتقدّم شيئاً آخرَ على خمسة أنحاء:
إما بالزمان وإما بالطبع وإما بالمرتبة وإما
بالفضل والشرف والكمال وإما بأنه سبب وجود
الشيء (ف، د، ٦٦، ١٠)

فعل

- وجدنا أشياء أخرى تجري في الكلام، كقول
القائل: يأكل ويشرب ويحيى ويذهب،
فالتسنا لذلك إسماً جامعاً، فوجدناه الفعل
(ق، م، ١٠، ٢٤)

- لفظ الفعل الدال على الحاضر في اللسان
العربي هو على بنية لفظ المستقبل بعينه (ف،
ق، ٧٠، ١٢)

- إعلم أنه إنما قيل «أن يفعل» و«أن يفعل»، ولم
يقُلْ إنفعال وفعل، لأن الإنفعال قد يقال أيضاً
للحاصل الذي قد انقطعت الحركة إليه، فإنه
يقال: في هذا الثوب إحتراق، إذا كان حصل
واستقر، ويقال: إنفعال، إذا كان الشيء بعد
في الحركة، وكذلك القطع، الذي هو الفعل،
قد يقال عند استكمالهِ، وقد يقال حين ما يقطع
(س، م، ٢٣٦، ٩)

- ليس يُراد بالفعل الوجود في الأعيان فقط،
فربّما لم يُلتفت في الموضوع إلى الوجود،
كقولنا كلُّ كُرّة تحيط بذئ عشرين قاعدةً مثلاً
فهو كذا، بل من حيث هو معقول بالفعل على
أنّ العقل يصف وجوده بالفعل أنه أبيض دائماً
أو في وقت أيّ وقت كان (مر، ت، ٦١، ١٥)
- المنطقي يُسمي (الفعل) كلمة (غ، ع،
١٣، ٧٨)

ناطق بنطقي هو موجود حاصل فيه، والنطق لا
يحمل على الإنسان، فلا يقال: إن الإنسان
نطق لا بالإعتبار فقط بل وبالموضوع؛ فهذا
الفصل وما يجري مجراه يستند إلى شيء هو
غير النوع، بحيث لا يحمل عليه (س، م،
١٣٤، ٣)

فصول وأعراض

- قد يُخالف أيضاً الجنسُ الفصولَ والأعراضَ
العامة، من قبيل أن الفصول والأعراض التي
تعرض على جهة العموم، وإن كانت تُحمل
على كثيرين مختلفين بالنوع، إلا أنها ليست
تُحمل «من طريق ما هو» إذا سُئلنا عن ذلك
الشيء الذي تُحمل عليه هذه، بل إنما تُحمل
«من طريق أي شيء هو» - وذلك أنا إذا سُئلنا
عن الإنسان: أيّ حيوان هو؟ - قلنا: ناطق؛
وإذا سُئلنا عن الغراب: أيّ حيوان هو؟ - قلنا:
أسود؛ والناطق فصل، والأسود عرض. -
فأما إذا سُئلنا عن الإنسان: ما هو؟ - أجبنا
بأنه: حيوان، لأن جنس الإنسان قد كان
الحيوان. فيصير قولنا في الجنس إنه «محمول
على كثيرين» يفصله من الأشياء التي تُحمل على
شيء واحد، وهي التي لا تتجزأ. وقولنا:
«مختلفين بالنوع» يفرّق بينه وبين ما يحمل
كحمل الأنواع والخواص. وقولنا إنه يحمل
«من طريق ما هو» يفصله من الفصول ومن
الأعراض العامة التي ليست تُحمل «من طريق
ما هو»، لكن «من طريق أي شيء هو» أو «كيف
حاله» (في، أ، ١٠٢٦، ٢)

- الفصول المتضادة فغير مختلطة، والأعراض
المتضادة قد تختلط (في، أ، ١٠٦٤، ٦)

- الفعل: وهو الكلمة؛ فإنه صوت دال بتواطؤ،
على الوجه الذي ذكرناه في (الإسم) إنما يُباينه

والمُخْبَر عنه في قولنا الفعل لا يُخْبَر عنه معنى
الفعل لكن ما عُبِّر عنه بلفظة بل الاسم وهو
قولنا الفعل (م، ط، ٤٢، ٩)

فعل تام

- الحد التام للفعل التام، أن يقال: الفعل لفظ
مفرد يدل بالوضع على معنى مستقل بنفسه،
ويتعلق بشيء لا يعنيه في زمان من الأزمنة
الثلاثة بعينه ذلك التعلق (ط، ش، ١٩٥، ٦)

فعليات

- الفعليات وهي ما عدا الممكنتين وحكمها أنها
تنعكس إلى مطلقة عامة (و، م، ٢٣٥، ٢٧)

- صناعة الكلام والفقه متأخرتان بالزمان عنها
(الملة) وتابعتان لها (ف، ح، ١٣١، ١٠)

فقهيات

- لا يُشترط في الفقهيات الحصر القطعي، بل
الظني فيه، كالقطعي في غيره (غ، ع،
١٥٨، ١١)

- في الفقهيات، فالجزئي المعين يجوز أن يَنْقُلَ
حكمه إلى جزئي آخر، باشتراكهما في وصف
(غ، ع، ١٧٠، ٢٢)

- نحكم في الفقهيات الظنية، بأن العمل عند
ظهور الظن، واجب قطعاً (غ، ع، ٢٥٦، ٢٣)

فكر

- المراد من المنطق أن يكون عند الإنسان آلة
قانونية تعصمه مراعاتها عن أن يضل في فكره.
وأعني بالفكر هاهنا ما يكون عند إجماع

في أنه يدل على معنى وقوعه في زمان، كقولنا
(قام) و(يقوم) (غ، ع، ٨٠، ٣)

- الفرق بين (الاسم) و(الفعل) تضمن معنى
(الزمان) فقط (غ، ع، ٨٠، ١٠)

- الفعل الذي بإزاء القوة الفاعلة، معناه: نسبة
إستحالة، أو كون، أو حركة. إلى مبدأ لا
يُفعل بها (غ، ع، ٣٣٣، ١٩)

- الفعل الذي بإزاء القوة الأخرى يُوصف بها كل
شيء، من قبيل الموجودات الحاصلة، وإن
كان: إنفعالاً، أو حالاً لا فعلاً، ولا إنفعالاً
(غ، ع، ٣٣٣، ٢٢)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في
الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل
كالعظيم والصغير، وفي الكم المتفصل كالكثير
والقليل، وفي الكيف كالأحر والأبرد، وفي

المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين
كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم
والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصاباً
وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى،
وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال
كالأشد تسخناً وتقطعاً (سي، ب، ٦٧، ٨)

- الفعل... لفظ دال على معنى وعلى زمان ذلك
المعنى المحصل بأحد الأزمان الثلاثة التي هي
الماضي أو الحاضر أو المستقبل (ش، ع،
٨٤، ٣)

- كل قول جازم... لا بد فيه من كلمة أعني
فعلاً (ش، ع، ٨٨، ١٠)

- الفعل، ويسميه المنطقيون «كلمة». والفعل عند
النحاة أعم منه عند المنطقيين؛ فإنهم يسمون
الكلمات المؤلفة مع الضمائر؛ كقولنا: أمشي،
أيضاً، فعلاً (ط، ش، ١٩٤، ٨)

- الفعل لا يُخْبَر عن معناه معبراً عنه بمجرد لفظه

فلسفة

الإنسان أن يتنقل عن أمور حاضرة في ذهنه، مُتَصَوِّرة أو مُصَدِّق بها، تصديقًا علميًا، أو ظنيًا، أو وضعًا وتسليمًا إلى أمور غير حاضرة فيه (س، أ، ١٦٩، ١)

- يمكن أن يتناقض الفكر والوهم، فإن الوهم تبع للحس. فكل شيء خالف المحسوس فإما أن يمنع الوهم وجوده، وإما أن يجعل وجوده على نحو وجود المحسوسات (مر، ت، ١٨٦، ١٤)

- الفكر حركة ذهن الإنسان نحو المبادئ للمطالب، ليصير منها إلى المطالب (مر، ت، ٢٦٤، ١٣)

- الفكر فإنه تدريجي لا دفعي، ولذا قد يكون اختلاف الناس فيه بالسرعة والبطء (ه، م، ٢٦، ٤)

- إن الفكر هو الانتقال من المطلوب المشعور به بوجه ما إلى المبادئ، ومنها بعد الترتيب إلى المطلوب (ه، م، ٧٤، ٢)

فكر عقلي

- الفكر العقلي ينال الكليات مجردة، فإنه يدرك الإنسان المشترك لا زيدًا بعينه (مر، ت، ٢٦٥، ٦)

فكرة

- الفكرة حركة ذهن الإنسان نحو المبادئ للمطالب يرجع منها إلى المطالب (س، ب، ١٩٢، ٦)

- الفكرة لا تقع بالطبع على شعور الإنتاج في الشكل الثاني كوقوعها على ذلك في الشكل الأول (ش، ق، ٢٨١، ١٥)

- الفلسفة أربعة أقسام: علمُ التعاليم والعلمُ الطبيعي والعلمُ الإلهي والعلمُ المدني (ف، د، ٥٨، ١٦)

- الفلسفة غرضها الأقصى هي السعادة القصوى، والجدلُ فغرضه الأقصى أن يحصل للإنسان القوة على الفحص وتوطئة ذهنه نحو الفلسفة وإعداد مبادئها ومطلوباتها. وبالجملية فإن غاية صناعة الجدل إرفادُ صناعة الفلسفة وخدمتها، والسوفسطائية فغرضها الأقصى أن يُوهم في الإنسان العلم والحكمة وطلب السعادة القصوى، وضميرٌ من يُوهم ذلك وسرائره وغرضه في باطن نفسه أن يحصل له مال أو كرامة أو مدح أو شيء غير ذلك من الخيرات الجاهلية (ف، ج، ٢٧، ١٩)

- لزم أن تكون القوى الجدلية والسوفسطائية والفلسفة المظنونة أو الفلسفة المموهة تقدّمت بالزمان الفلسفة البقينية، وهي البرهانية (ف، ح، ١٣١، ٥)

- الملة إذا جعلت إنسانية فهي متأخرة بالزمان عن الفلسفة، وبالجملية، إذ كانت إنما يلتبس بها تعليمُ الجمهور الأشياء النظرية والعملية التي استنبطت في الفلسفة بالوجوه التي يتأتى لهم فهم ذلك، بإقناع أو تخيل أو بهما جميعًا (ف، ح، ١٣١، ٦)

- إذا كانت الفلسفة لم تصر بعد برهانية يقينية في غاية الجودة، بل كانت بعد تُصحح آراؤها بالخطيئة أو الجدلية أو السوفسطائية، لم يمتنع أن تقع فيها كلها أو في جلّها أو في أكثرها آراء كلها كاذبة لم يُشعر بها، وكانت فلسفة مظنونة أو مموهة (ف، ح، ١٥٣، ١٥)

- إن كانت الفلسفة قد انتقلت إليهم (الأمة الثانية)

فلك

- الفلك: هو ركن وليس بـ (اسطقس) ولا (عنصر) لصورة. ولصورته موضوع، وليس له (عنصر) مهما عني بالموضوع محل، الأمر هو فيه بالفعل، ولم يعن به محل متقدم (غ، ع، ٢٩٩، ٤)

فهم

- الفهم جودة تهيز لهذه القوة (النفس) نحو تصوّر ما يرد عليها من غيرها (س، ب، ١٩٢، ١)
- قد يتقرّر للأشياء الموجودة في الأعيان صور في الأذهان كأنها مثل وأشباح يلحظها الإنسان بذهنه، وأعيانها الموجودة غير ملحوظة، وعليها يَدَلُّ بالألفاظ أولاً، ويتوسطها تدل الألفاظ على موجودات الأعيان ثانياً... وتمثل هذه الصورة في الأذهان من مشاهدات الأعيان يُسمّى تصوّراً، ومن مدلولات الألفاظ يُسمّى فهماً، وموافقتها بعد التمثّل لمذكراتها يُسمّى معرفة (ب، م، ٣٥، ٢)
- إنَّ التصوّر والمعرفة والفهم قد تكون لمؤلفات المعاني المدلول عليها بمؤلفات الألفاظ (ب، م، ٣٥، ١٦)

فهمي

- الفهمي فهو أن لا يكون الحدّ الأوسط حصل بطلب ولا بسنوح، بل بأن يسمع من معلّم من خارج، والذهن هو الذي يتلقّى جميع هذا (س، ب، ١٣، ٩)

من أمة أخرى، فإنّ على أهلها أن ينظروا إلى الألفاظ التي كانت الأمة الأولى تُعبّر بها عن معاني الفلسفة ويعرفوا عن أيّ معنى من المعاني المشتركة معرفتها عند الأمتين هي منقولة عند الأمة الأولى. فإذا عرفوها أخذوا من ألفاظ أمتهم الألفاظ التي كانوا يُعبّرون بها عن تلك المعاني العامّة بأعيانها، فيجعلوها أسماء تلك المعاني من معاني الفلسفة (ف، ح، ١٥٧، ١٩)

- الفلسفة والجدل والسوفسطائية فلا تُستعمل فيها (الألفاظ) إلّا على المعاني الأولى التي لأجلها وُضعت أولاً (ف، ح، ١٦٤، ١٤)
- كلّ موضع تُستعمل الفلسفة فيه السؤال بحرف «هل» وتطلب به الحقّ اليقين من المطلوب بحرف «هل» فإنّ السوفسطائية تطلب فيه بحرف «هل» ما هو في الظنّ والتمويه والمغالطة حتّى يقين لا في الحقيقة (ف، ح، ٢٢٤، ١٦)

فلسفة أولى

- الفلاسفة الأولى... موضوعها الموجود بما هو موجود (ش، ب، ٣٩٧، ١٥)

فلسفة خارجة وبرانية

- أن نخاطبهم بالأقاويل المشهورة فيهم المعروفة عندهم المقبولة فيما بينهم، فيحدث من هذا الصنف من التعليم الفلسفة الرابعة التي تُعرّف بالفلسفة الخارجة والبرانية (ف، ج، ٣٧، ٤)

قانون صناعي

- إن تَعَرَّفَ المجهولات من المعلومات بالفكر العقلي مفتقر إلى قانون صناعي يقايس به، فهذا القانون في نفسه من جملة الأوليات البيّنة المستغنية عن الفكر، أو من جملة المعلومات الفكرية المفتقرة إلى قانون (سي، ب، ٢٧، ١٦)

ق

قائم بذاته

- يقال للقائم بذاته موجود بذاته وللقائم بغيره قبل موجود بالعرض (م، ط، ٦٤، ٢٤)

قائم بغيره

- القبل: فإنه إسم مشترك في محاورات النظر والجماهير؛ إذ قد يُطلق: وتراد القبلية بالطبع، كما يقال: الواحد قبل الإثنين، وذلك في كل شيء لا يمكن أن يوجد الآخر، إلّا وهو موجود، ويوجد هو وليس الآخر بموجود. فما يُمكن وجوده، دون الآخر، فهو قبل الآخر. ذلك الآخر قد يُقال له (تَعُدُّ) وكأنه مستعار ومجاز (غ، ع، ٣٣٦، ١٠)

- يقال للقائم بذاته موجود بذاته وللقائم بغيره موجود بالعرض (م، ط، ٦٤، ٢٥)

قاصر الاسباب

- القاصر الاسباب ليس هو لا أولي فقط، بل ممتنع أن يوجد (س، ج، ١٤٩، ١)

قانون

- القانون: مُعرَّب رومي الأصل، وهو كل صورة كلية يُتَعَرَّف منها أحكام جزئياتها المطابقة لها (ط، ش، ١٦٨، ٢٦)

قانون تعليمي

- القانون التعليمي هو أن علم المعلوم يؤدي إلى العلم بالمجهول بوصلة ونسبة موجودة بين المعلوم والمجهول، وتلك الوصلة وصلة حكمية علمية لا محالة توجب للذهن في نظره الوصول بفارقتها من علم المعلوم إلى علم المجهول والحكم فيه (ب، م، ١١٠، ٢٠)

- يُقال (قبل) للتقدّم في المرتبة: كتقدّم الجنس على النوع، بالإضافة إلى الجنس الأعلى. وقد يكون بالنسبة إلى شيء معيّن، كما يقال: الصف الأول قبل الصف الثاني (غ، ع، ٣٣٦، ١٦)

- يُقال: (قبل) بالشرف، كما يُقال: (محمد) صلى الله عليه وسلم، قبل (موسى) وقبل (أبي بكر) و(عمر) (غ، ع، ٣٣٦، ٢١)

- يُقال (قبل) للعلّة بالإضافة إلى المعلول، مع أنهما في الزمان معاً، وفي كونهما بالقوة أو بالفعل، يتساويان، ولكن من حيث إن لأحدهما الوجود غير مستفاد من الآخر، ووجود الآخر مستفاد منه، فهو متقدّم عليه (غ، ع، ٣٣٦، ٢٣)

قبيح

(م، ٧٠، ٢٧)

- المراد بقولنا «قبيح» إنه ضارّ مؤذ. وهذا أمر فطري (ت، ر، ٢، ١٦١، ٣)

قرائن قياسية

- القرائن القياسية تتألف على ضروب من التأليف بعضها مفيد منتج يجب عنه لعينه علم بمجهول، وبعضها لا يجب عنه ذلك لعينه فلا يفيد ولا ينتج (ب، م، ١١٣، ٢٠)

قرائن منتجة

- (القرائن المنتجة) تختلف من جهة مقدماتها وما فيها من علم وحكم حاصل، فمنها ما علمه يقيني لا ريب فيه، والقرائن التي تتألف منها تُسمى نتائجها برهانية (ب، م، ١١٣، ٢٢)

- (القرائن المنتجة) مظنونة الصدق ظناً غالباً مشهورة القبول عند الأكثرين، والقرائن التي تتألف منها تُسمى نتائجها جدلية (ب، م، ١١٣، ٢٤)

- (القرائن المنتجة) مقنعة للأذهان مُحسنة للظنون، والقرائن التي تتألف منها تُسمى نتائجها خطائية (ب، م، ١١٤، ٢)

- (القرائن المنتجة) موهمة مغلطة والقرائن التي تتألف منها تُسمى نتائجها سوفسطائية (ب، م، ١١٤، ٣)

- (القرائن المنتجة) مُخيلة مؤثرة في النفس من غير تصديق ولا ظن ولا قبول تأثير يشبه التصديق والظن والقبول، والقرائن التي تتألف منها تُسمى نتائجها شعرية (ب، م، ١١٤، ٣)

قرينة

- تأليف مقدمتين بالإقتران يسمى قرينة (س، ق، ١٠٨، ٣)

- ما يُنبّه عليه ويُكسب له الحمد، إلحاقه

قدر مشترك

- جعل القدر المشترك الذي هو مناط الحكم... يسمى العلة، والمناطق، والجامع، والمشارك، والمقتضي، والموجب، والباعث، والأمانة، وغير ذلك من الأسماء (ت، ر، ٢، ١٠٧، ٢٢)

قدم

- القدم بالقياس: هو شيء زمانه في الماضي أكثر من زمان شيء آخر، فهو قديم بالقياس إليه (غ، ع، ٢٩٥، ٥)

- القِدَم المطلق: فهو أيضاً يُقال على وجهين: يُقال بحسب الزمان. وبحسب الذات. فأما الذي بحسب الزمان، فهو الشيء الذي وُجد في زمان ماضٍ غير متناهٍ وأما القديم بحسب الذات، فهو الذي ليس لوجود ذاته مبدأ به وُجِبَ (غ، ع، ٢٩٥، ٧)

قديم

- القديم فهو إسم مشترك: بين القديم بحسب الذات. وبين القديم بحسب الزمان. فالذي بحسب الزمان، هو الذي لا أول لزمان وجوده. وأما الذي بحسب الذات، فهو الذي ليس لذاته مبدأ وعلة، هو به موجود (غ، ع، ٣٣٤، ٧)

قرائن

- القرائن في كل ضرب من هذه الضروب الثلاثة ستة عشرة، لأن القرينة قضيتان مقترنتان (ق،

قرينة قياسية

- ان معنى القرينة القياسية قد تخطر ببال من يحفظ ألفاظها ولا يتصور معانيها، فلا يوجب عنده حكمًا ولا يمنع، وقد تتصور معانيها تصورًا مطلقًا من غير مقايضة إلى المطلوب ولا نظر في الحكم، حيث لا يتسع ذهنه لذلك أو لا يتفطن له، فلا يوجب الحكم المذكور عنده ولا يمنعه، وإنما الشرط تصور المعاني على صورتها في نظامها مع أحكامها ونسبتها إلى المطلوب في الطلب النظري للإيجاب والسلب فيه، فينتج الذهن حينئذ من ذلك ما ينتجه من الحكم في المطلوب (ب، م، ١١٢، ١٥)

- القرينة القياسية هي قول مؤلف من أقوال فيها مواضع تصديق وتكذيب (ب، م، ١٢٢، ١٩)

قرينة مركبة

- المقدمات للقرائن كالمواد، وهيئة التأليف صورتها، والقرينة المركبة من المقدمات وهيئة تأليفها كالمركب من المادة والصورة من سائر الأشياء (ب، م، ١١٤، ١٢)

قسطاس مستقيم

- القسطاس المستقيم هي الموازين الخمسة التي أنزلها الله تعالى في كتابه، وعلم أنبياءه الوزن بها (غ، ق، ٤٣، ١)

- القسطاس المستقيم والميزان الذي هو رفيق الكتاب والقرآن في قوله: «لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان» (غ، ق، ٨٢، ٩)

قِسْمَة

- القسمة كأنها قياس ضعيف، لأنها تقدم ما

(المتسلم) بمشهورات أخرى إلحاقًا مشهورًا على سبيل التالي للمقدم، بأن يكون له مع المشهورات مناسبة إذا دل عليها كان وجوب عن حمده عن ذلك مقبولًا، لظهور مناسبه للمشهور على الجهة التي ينتقل الذهن عن المشهور إليه بسرعة إنتقالًا في المشهور، وإن لم يكن إلا إنتقالًا واجبًا بحسب الحق - وهذه هي التي تشتهر بالقرينة - ولا كان الإنتقال إنتقالًا عن قياس إلى نتيجة بل كان على سبيل تنبيه وجوب حمد شيء وإستحقاقه للقبول في نفسه، لا أنه لزم عنه لزوم المعجولات التي تصدق بالقياس (س، ج، ٧٣، ١٢)

- قرينة مثل «لا» و«في» فإن القائل: «زيد لا» و«زيد في...» لا يكون قد دل على كمال ما يدل عليه في مثله، ما لم يقل «في الدار» أو «لا إنسان» لأن «في» و«لا»، أداتان ليستا كالأسماء والأفعال (س، أ، ١٩٢، ١)

- إن القرينة تكون من قولين هما مقدمتان، وفي كل مقدمة حدان، حد موضوع وحد محمول (ب، م، ١٢٣، ٩)

- لما كانت الأداة لا تدل إلا على معنى في غيرها إحتاجت في الدلالة إلى غير يتقوم مدلولها به، وهو المراد بالقرينة (ط، ش، ١٩٦، ٥)

- القضية التي هي جزأ القياس تُسمى مقدمة، وما ينحل إليه المقدمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدًا للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين تُسمى شكلًا، وإقتران الصغرى بالكبرى قرينة وضربًا، والقول اللازم مطلوبًا إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق من القياس إليه. والمنتج لهذا القول قياسًا (م، ط، ٢٥٤، ٣٢)

- ينبغي أن يُبرهن وتُنتج أبدًا شيئًا فوقانيًا (أ، ق، ٨، ٢٠٠)
- ليس للقسمة أن تبرهن شيئًا (أ، ق، ٨، ٢٠٢)
- القسمة بالفصول فقد يُتَّقَع بها في الإمعان (أ، ب، ٤٤٤، ٧)
- يجب في الإخبار عن المسائل والمطالب أن يكون عندنا أمر التشريع والقسمة ونجري فيها هذا المعجى؛ وهو أن نضع الجنس العام لجميعها (أ، ب، ٤٥٢، ٥)
- القسمة بها تكون تحصيل الأشياء. كقول القائل: دار فلان فيها من الحجر كذا وكذا، ومن البيت كذا وكذا (ق، م، ٩، ١)
- أخذ الحد بطريق القسمة، فهو هكذا. وهو أنَّا متى قصدنا لتحديد شيء ما، نظرنا تحت أي جنس هو داخل. فإن كان له جنس ما أقرب إليه من جنسه العالي، أخذناه، وإن لم نعلم له جنسًا أقرب إليه من العالي أخذنا جنسه العالي وقسمناه بفصلين متقابلين أوليين، ثم نظرنا في الذي نقصد تحديده تحت أي المتقابلين هو داخل (ف، ب، ٥٣، ١٣)
- القسمة النامة هي أن تجري القسمة الثواني هذا المعجى، وهو أن تُجعل بفصول ذاتية للفصول التي بها انقسم الجنس (ف، ب، ٥٥، ٨)
- متى أخذنا كليًا وقرنًا به أمور متقابلة تُحمل على ذلك الكلّي حملًا غير مطلق، ووضِع بين كلّ اثنين منها حرف إمّا، مثل قولنا الحيوان إمّا مَشَاء وإمّا لا مَشَاء، فإنّ هذا الفعل يُسمّى قسمة (ف، أ، ٨١، ١٨)
- متى أخذنا الجنس، وقرنًا به الفصول التي قسّمته، وأسقطنا منه حرف القسمة، وأفردنا مقرّن الجنس والفصول كلّ واحد على حياله، فإنّ الحادث عن قسمة الجنس بالفصول الذاتية
- هي الأنواع (ف، أ، ٨٣، ٨)
- متى قسّمنا جنسًا إلى أنواع وكان تحت كلّ واحد من تلك الأنواع أنواع أخرى، فإنّ تلك قد يُمكننا أن نقسّم كلّ واحد منها إلى الأنواع التي تحته، فيحدث من قسمة كلّ واحد منها أنواع أخرى (ف، أ، ٨٤، ٤)
- بالقسمة ننحدر من الجنس العالي إلى الأنواع الأخيرة، وبالتركيب نترقى من الأنواع الأخيرة إلى الجنس العالي (ف، أ، ٨٥، ٩)
- النحو الذي بطريق القسمة فإنما يُستعمل متى عُسِرَ تخيلُ الشيء بسبب أمر عَمَّ ذلك الشيء وغيره، فسبَقَ إلى الذهن فهمُ الشيء العام له ولغيره، فظُنَّ لذلك (الشيء) أنّ الشيء المقصود هو المشارك له في ذلك الأمر العام (ف، أ، ٩٢، ١١)
- القسمة توقعُ الشيء تحت العدد، فيسهل حفظ الأشياء ذوات العدد (ف، أ، ٩٣، ٦)
- القسمة تضعُ المتقابلات بعضها بحذاء بعض، فيسهل لذلك فهم كلّ واحد من المتقابلات وحفظه (ف، أ، ٩٣، ٧)
- القسمة... إحدى الطرق الموصلة إلى إكتساب العلم بالمجهول (س، م، ٤، ٧)
- ظنّ قوم أن القسمة هي سبيل إلى إكتساب القياس، بل إنّها هي القياس. فمنهم من جعلها قياسًا على كل شيء. ومنهم من جعلها قياسًا وبرهانًا على الحدّ، وجعل الحدّ محتاجًا إلى البرهان، وجعل برهانه القسمة (س، ق، ٤٥٥، ٤)
- القسمة إنّما يكون منها القياس المسوق إلى إنتاج قضايا منفصلة على ما علمت، وأمّا على غيرها وعلى الحدّ فلا. وليست أيضًا قياسًا، بل مقدّمات قياس (س، ق، ٤٥٥، ٧)

شئت. و(الثالث) أن لا يزال يقسم حتى يبلغ الشيء المحدود إن كان نوعاً متوسطاً، أو ينتهي إلى آخر القسمة التي بالذاتيات التي ليس بعدها إلا القسمة بالعرضيات إن كنت تريد تحديد الأنواع الأخيرة (س، ب، ٢٤١، ١)

- القسمة أيضاً قد تورد على مقتضى الضرورة، وقد تورد لتحسين الكلام فيما لا يحتاج إليه، حتى يقول مثلاً: إن العلم قد يكون أشرف من علم إما لقوة برهانه، وإما لشرف موضوعه، وإما لكذا وكذا، حيث يكون النافع مثلاً أن يبين أن العلم شريف، ثم يتعداه إلى عدو وجوه شرفه من غير حاجة إليه. فأحد الوجوه الأربعة أن تورد المقدمات للإستقراء الإستظهارى دون (الإستقراء) الضرورى، والقسمة التي لا ضرورة إليها (س، ج، ٣٠٣، ١١)

- من (باب) القسمة (في اللفظ) فإن يكون الشيء عند التحليل صادقاً، وعند التركيب غير صادق، وذلك التحليل إما بحسب الموضوع من القول، وإما بحسب نفس القول. والذي بحسب الموضوع من القول: إما أن يكون القول صادقاً على أجزاء الشيء مجموعته ويجعل صادقاً على الأجزاء بالتفصيل، أو أن يكون للشيء أجزاء ولها أحكام في التفصيل، فيجعل الشيء أجزاء نفسه، وله أحكامها التي بالتفصيل، وربما كانت متقابلة؛ والذي بحسب القول، فمثل قول القائل: إن كان الإنسان حجراً، فالإنسان جماد. وهذا تركيب صادق من تفصيلين كاذبين (س، س، ١٤، ١٦)

- القسمة أن يكون الحد الأوسط إما محمولاً على الأصغر وموضوعاً للأكبر، أو بالعكس، أو محمولاً عليهما، أو يكون موضوعاً لهما جميعاً. فالقسم الأول يُسمى الشكل الأول،

- القسمة يسيرة الجدوى في عمدة القياس والإنتاج، خصوصاً في الحد. ومع ذلك فإنها لا تخلو عن جدوى؛ فإنها تنبه على ترتيب الفصول؛ وتنبه على ما ينقسم إليه الشيء لأنه ولما هو هو، وعلى ما ينقسم إليه بالعرض (س، ق، ٤٥٨، ٨)

- إن القسمة تدل على ما هو أعم وما هو أخص فتستنبط من هذا كيفية ترتيب أجزاء الحد فتجعل الأعم أولاً والأخص ثانياً (س، ب، ٢٣٨، ٨)

- إن القسمة تدل على أن تقرر كل فصل مع جنس فوقه فتجعله جنساً لما تحته، فيجري ترتيب الفصول على التوالي حتى يكون ما يجتمع من الفصول إنما يجتمع على تواليها فلا يذهب منها شيء في الوسط (س، ب، ٢٣٨، ١٤)

- (القسمة) إذا وُقيت على الواجب كانت تشمل على الفصول الذاتية كلها، فلا يبقى شيء من الداخلات في ماهية الشيء إلا وقد ضمن فيه، فنكون قد أعطينا الفصول على تواليها طولاً وأعطيناها بتمامها ولو غرضاً (س، ب، ٢٣٨، ١٨)

- يجب أن يراعى في إختيار القسمة النافعة في التحديد أغراض ثلاثة: (أحدها) أن يتحرى أن تكون القسمة داخلة في الماهية، أعني أن تكون الفصول ذاتية للأنواع... والغرض (الثاني) أن يستفاد من القسمة الترتيب: فما هو في ترتيب القسمة أول نجعله في ترتيب الحد أولاً، فنجعل الأعم أولاً والأخص ثانياً: فإن تساوى فصلان في العموم والخصوص قدم ما هو أشبه بالمادة وآخر ما هو أشبه بالغاية. فإن لم يختلفا في هذا فلنك أن تقدم أيهما شئت وتؤخر أيهما

معوّنة في طريق التركيب من وجوه ثلاثة:
أحدها دلالتها على ما هو الأعم والأخص من
المحمولات فليُستنبط منها كيفية تركيب أجزاء
الحدّ في البداية بالأعم وتقييده بالأخص.
والثاني دلالتها على انقسام الشيء من طريق ما
هو فنجعل الشيء لما يليه في الرتبة، ونقرن
فصله الخاص به من غير تجاوز إلى فصول
الأجناس الأخص منه فيجري ترتيب الأجناس
على هذا التوالي. والثالث دلالتها على جميع
الذاتيات عَرَضًا كما دلت عليها طولاً فإن
الشيء يمكن أن يقسم تقسيمين ليس قسماً
أحدهما تحت قسمي الآخر كانقسام الجسم ذي
النفس إلى المتحرك بالإرادة وغير المتحرك مرة
وإلى الحساس وغير الحساس أخرى (سي،
ب، ٢٦٦، ١)

- القسمة... قياس ضعيف لا قياس حقيقي
(ش، ق، ٢٥٦، ١٢)

- الذي يقيس بطريق القسمة يضع فيها ما ينبغي أن
يُبرهن بالقياس وينتج فيها أبداً شيئاً خارجاً عن
المقدمات غير منطوق فيها، وذلك بخلاف ما
عليه الأمر في القياس (ش، ق، ٢٥٦، ١٢)

- القسمة ليست قياساً بوجه من الوجوه لا في
مطلوب مطلق... ولا في مطلوب هل الشيء
عَرَضٌ، أو جنس، أو خاصة، أو حدّ (ش،
ق، ٢٥٧، ١٢)

- لا... طريق القسمة نافع في أن يقاس منه،
أعني في أن يُستنبط منه مجهول من شيء معلوم
(ش، ب، ٤٦١، ٢)

- القسمة... الذي يجتمع منها هو (القياس)
والأشياء التي توضع فيها على وتيرة واحدة
(ش، ب، ٤٦١، ٥)

- طريق القسمة وإن كان ليس بقياس فهو نافع

والثاني ملغى فإنه بعيد عن الطبع قياسيته،
والقسم الثالث يسمّى شكلاً ثانياً، والقسم
الرابع يسمّى شكلاً ثالثاً (مر، ت، ١١٣، ١)
- القسمة المستوفاة الأولية إما أن تكون بالفصول
أو بالأعراض الذاتية. والتي بالأعراض الذاتية
إما أن تكون بتقابل كقولنا كل خط إما مستقيم
وإما منحني، وإما أن تكون بغير تقابل كقولنا:
والحيوان إما طائر وإما سابع وإما زاحف. وقد
يكون بعوارض هي للجنس أيضاً أولية مثل كل
كم إما مساوٍ وإما غير مساوٍ، أو لا يكون
للجنس أولية وإن كانت القسمة بها أولية (مر،
ت، ٢١٣، ٧)

- القسمة... معيّنة في الحدّ، إذا كانت القسمة
بالذاتيات - أعني المقومات - فكانت القسمة
للأعم قسمة من طريق ما هو، فإن قيلت

الحيوان إلى «ذي رجلين» و«كثير الأرجل» ليس
قسمة له من طريق ما هو حيوان، بل من طريق
ما هو ماشٍ (مر، ت، ٢٤٩، ١٠)

- تفريق آحاد التأليف ويُسَمَّى قسمةً وتفریقاً،
وتمييز آحاد التركيب ويُسَمَّى تحليلاً (ب، م،
١، ٥٦)

- القسمة على ضربين قسمة كلّي إلى جزئياته
وقسمة كل إلى أجزائه (ب، م، ٥٦، ٢)

- القسمة... إحدى الطرق الموصلة إلى اقتناص
العلم بالمجهول، والقسمة الفاصلة هي التي
للأجناس بفصولها المقسّمة إلى الأنواع
اللاحقة بها كي لا تقع طفرة من درجة إلى
غير التي تليها فيخلّ بالمتوسطات (سي، ب،
٥، ٥٠)

- القسمة عندهم (المنطقيون) ثلاثية واجب
وممتنع وممكن (سي، ب، ١١٣، ٨)

- القسمة وإن عزلناها عن رتبة إفادة الحدّ فلها

قسمة الكلّي

- قسمة الكلّي إلى جزئياته على ثمانية أضرب:
- قسمة جنس إلى أنواعه، وقسمة نوع إلى أشخاصه... وقسمة جنس إلى أصناف...
- وقسمة صنف إلى أجناس تحت عمومته...
- وقسمة نوع إلى أصناف تحت عمومته...
- وقسمة صنف إلى أصناف تحت عمومته...
- وقسمة صنف إلى أنواع تحته... وقسمة صنف إلى ما تحته من الأشخاص (ب، م، ٥٦، ٤)

جدًا في القياس، وذلك أن بها يمكننا أن نقف على جميع الأشياء التي يمكن أن توجد للشيء بطريق القياس أو لا توجد (ش، ب، ٤٦١، ١٣)

- الحدّ قد يمكن استنباطه بطريق القسمة (ش، ب، ٤٦٢، ٢٢)

- طريق القسمة إنما ينفع في الحدود الغير المجهولة الوجود للمحدود (ش، ب، ٤٧٩، ٧)

- فرق كبير في القسمة بين أن يجعل الفصل

الاول في مرتبة والفصل الأخير في مرتبة (ش، ب، ٤٧٩، ١٠)

سائر القضايا الموجبة والسالبة المتقابلة الشخصية، وكذلك الحال في القضايا التي تشبه المتناقضات من التي محمولاتها أضداد،

كقولنا كل نار حارة، نار ما باردة، في المادة الضرورية الممتنعة، وقولنا كل انسان أبيض انسان ما أسود، في المادة الممكنة، فإن هذه كلها إنما تقسم الصدق والكذب متى كانت موضوعاتها موجودة. فإن كانت موضوعاتها غير موجودة فكلها كاذبة (ف، م، ١٢٤، ١٣)

- جَرَتْ العادة في الألسنة التي تُسَعَمَلُ فيها في القضايا التي محمولاتها أسماء الكَلِمِ الوجودية مصرّحًا بها، أن يوضع حرف السلب في الشخصية والمهمله مع الكَلِمِ الوجودية، كقولنا زيدٌ ليس يُوجد عالمًا والإنسان ليس يُوجد عالمًا (ف، ع، ١٤٨، ٨)

- القضايا التي تكون فيها جهات تسمّى ذوات الجهات، وقد يكون منها موجبات وسوالب، والسلب إنما يحدث فيها (ف، ع، ١٥٥، ١٣)

- القضايا ذوات الجهات الأول ثلاث: ضرورة وممكنة ومطلقة (ف، ع، ١٥٧، ١٨)

- القضايا التي موضوعاتها معانٍ كلية منها ما هي

قسمة الجنس

- قسمة الجنس بالفصول الذاتية، منها قسمة أولى، ومنها قسمة ثانية. والقسمة الثانية، إما بفصول ذاتية للفصول التي قُسِّمَ بها الجنس قسمة أولى، وإما بفصول ذاتية للجنس المقسوم أولاً (ف، ب، ٥٤، ١٩)

قسمة فاصلة

- القسمة الفاصلة هي التي تكون للأجناس إلى الأنواع بالفصول محفوظة فيها الترتيب، لئلا تقع طفرة من درجة إلى غير التي تليها. وقد تكون أيضًا بالخواص والأعراض (س، م، ٤، ٧)

قسمة الكل

- قسمة الكل إلى أجزاء متشابهة كقسمة قطعة من ذهب إلى أجزاء كثيرة (ب، م، ٥٦، ١٣)

ليس مما يعزب من الدهن فيحوج فيه الدهن إلى طلب، بل كلما أخطرت حدّي المطلوب بالبال، خطر الوسط بالبال مثل قضائنا بأنّ الإثني نصف الأربعة (س، أ، ٣٩٩، ١)

- جميع القضايا إما واجب أو ممكن أو ممتنع، وإذا استعمل شيء من هذه المواد في القضية سمي جهة (مر، ت، ٥٩، ٧)

- الأوليات هي القضايا التي يوجبها العقل الصريح، لذاته ولغريزته، لا لسبب من الأسباب الخارجة عنه، فإنه كلما وقع للعقل التصوّر بحدودها بالكنه وقع له التصديق، فلا يكون للتصديق فيه توقّف إلاّ على التصوّر، والفتانة للتركيب؛ ومن هذه ما هو جلّي للكلّ لأنّه واضح تصوّر الحدود، ومنه ما رتّبما خفيّ وانفر إلى تأمل لخباء في تصوّر حدوده، فإنه إذا لبس التصوّر إلّبس التصديق، وهذا القسم لا يتوعر على الأذهان المشتعلة النافذة في التصوّر (مر، ت، ٩٦، ٣)

- المشاهدات كالمحسوسات، وهي القضايا التي إنّما نستفيد بها من الحسّ، مثل حكمنا بوجود الشمس وكونها مضيئة، وحكمنا بأنّ النار حارة، وكقضايا اعتباريّة بمشاهدة قوى غير الحسّ، مثل معرفتنا بأنّ لنا فكرة، وأنّ لنا خوفاً وغضباً، وأنّا نشعر بذواتنا وأفعال ذواتنا (مر، ت، ٩٦، ٩)

- المجربّات هي قضايا وأحكام تتّبع مشاهدات منّا متكرّرة، فتفيد إذكّاراً، فيتأكّد منها عقْد قويّ لا يُشكّ فيه. وليس على المنطقيّ أن يطلب السبب في ذلك بعد أن لا يُشكّ في وجوده، فربّما أوجبت التجربة قضايا أكثرية أو جزماً، ولا يخلو عن قوّة قياسيّة خفيّة تخالط المشاهدات (مر، ت، ٩٦، ١٣)

محصورة بأسوار، ومنها ما هي مهملة بلا أسوار (ف، ق، ١٣، ١٥)

- القضايا منها ما يحصل معرفتها لا عن قياس ومنها ما يحصل معرفتها عن قياس (ف، ق، ١٥، ١٨)

- (القضايا) التي يحصل معرفتها لا عن قياس أربعة أصناف: مقبولات ومشهورات ومحسوسات ومعقولات كلية أول (ف، ق، ١٥، ١٨)

- قوم يستون القضايا التي يدخل فيها كان ويكون وما جرى مجراها المقدمات الثلاثية، وما لا يدخل فيها هذه يستونها الثنائية (ف، ق، ٧١، ٢)

- القضايا الشبيهة بالمشهورات إذا كانت ظاهرة الشبه جدّاً تُعدّ مع المشهورات إذا ذكرت مع أشباهها من المشهورات (ف، ج، ٦٦، ٧)

- كلّ واحد منهما (الموضوع والمحمول) إمّا أن يكون معنى الوجود الرابط فيهما بالقوّة فقط، وهي القضايا التي محمولاتها كلّم، وإمّا أن يكون معنى الوجود الرابط فيهما بالفعل، وهي التي محمولاتها أسماء (ف، ح، ١٢٧، ١٥)

- مراتب القضايا... ثلاث: مرتبة ما دلّ فيه على تعيين النسبة، ومرتبة ما دلّ فيه على النسبة ولكن لا بالتعيين، ومرتبة ما لم يدلّ فيه على نسبة أصلاً. وهذا القسم الأخير هو الثاني التام، والقسمان الآخران ثلاثيان، لكن أولهما ثلاثيّ تام، والثاني ثلاثيّ لم تتّم ثلاثيته (س، ع، ٧٧، ٨)

- جميع القضايا التي يوردها الجدليّ قسمان: ضروريّة، وغير ضروريّة (س، ج، ٣٠٢، ١٠)

- القضايا التي قياساتها معها فهي قضايا إنّما يُصدّق فيها لأجل وسط. لكن ذلك الوسط

- الحدسيات هي قضايا مبدأ الحكم بها حدس من النفس قوي جداً، فزال معه الشك وأذعن له الذهن؛ فلو أن جاحداً جحد ذلك لأنه لم يتول الاعتبار الموجب لقوة ذلك الحدس، أو على سبيل المتأكدة (المنكرة) لم يتأت أن يُحقَّق له ما تَحَقَّق عند الحادس، مثل قضائنا بأن نور القمر من الشمس بهيات تشكل الثور فيه. ففيها أيضاً قوة قياسية، وهي شديدة المناسبة للمجربات (مر، ت، ٩٧، ٤)

- القضايا التي معها قياساتها هي قضايا إنما يُصدَّق بها لأجل وسط، لكن ذلك الوسط ليس مما يَغْرُب عن الذهن فيحوج فيه الذهن إلى طلبه، بل كلما أخطَرَ بالبال إحدى مقدماتي المطلوب خطَرَ الوسط بالبال، مثل قضائنا بأن الاثنين نصف الأربعة (مر، ت، ٩٨، ٥)

- المتخيلات هي قضايا تقال قولاً فتؤثر في النفس تأثيراً عجيباً، من قبض ووسط؛ وربما زاد على تأثير التصديق، وربما لم يكن معه تصديق، مثل ما يفعله قولنا وحكمنا في النفس: «إن العسل مرة مهوَّعة» على سبيل محاكاته للمرة، فتأباه النفس وتنقبض عنه (مر، ت، ١٠٤، ٥)

- القضايا التي قياساتها في الطبع معها فهي القضايا التي لا تثبت في النفس إلا بحدودها الوسطى، ولكن لا يَغْرُب عن الذهن الحد الأوسط فيظن الإنسان أنها مقدمة أولية عرفت بغير وسط وهي على التحقيق معلومة بوسط (غ، م، ٤٨، ١١)

- من القضايا ما صيغتها صيغة السلب، ومعناها معنى الإيجاب، فلا بد من تحقيقها (غ، ع، ١١٤، ١٥)

- القضايا أيضاً هي الأقاويل الجازمة، وتُسمى

من حيث هي إعلام من واحد لآخر أخباراً (ب، م، ٧٠، ١٢)

- قُسمت القضايا إلى الحملية والشرطية، والحملية منها هي التي يحكم بشيء ويُسمى محمولاً، إنه لشيء يُسمى موضوعاً، أو إنه ليس له حكماً فصلاً، والحكم بأنه له يُسمى إيجاباً، وبأنه ليس له يُسمى سلباً (ب، م، ٧٠، ١٤)

- القضايا لا تخرج عن أحد هذه الجهات الأربع التي هي الإمكان والإطلاق والضرورة والإمتناع (ب، م، ٨٦، ١٦)

- تشترك القضايا إما في الموضوع وإما في المحمول وإما فيهما، وكذلك في السور والجهة، وقد تتباين في كل ذلك أو في بعضه (ب، م، ٨٩، ٩)

- القضايا تُسمى مواد القياس، والتأليف المخصوص الواقع فيها صورة القياس (سي، ب، ١٤١، ٦)

- القضايا إذا رُكِب منها القياس وصارت أجزاء تُسمى حينئذ المقدمات، وأجزاء المقدمة الذاتية التي تبقى بعد التحليل تُسمى حدوداً (سي، ب، ١٤١، ١٣)

- القضايا منها ثنائية وهي التي محمولها كلمة، ومنها ثلاثية وهي التي محمولها إسم (ش، ع، ١٠١، ٥)

- القضايا الثلاثية... ضعف القضايا الثنائية (ش، ع، ١٠٢، ١١)

- القضايا التي محمولها أو موضوعها إسم مشترك، لما كانت قضايا كثيرة، لم يكن ينبغي أن يكون السؤال الجدلي عنها سؤالاً واحداً ولا الجواب جواباً واحداً (ش، ع، ١١١، ١٧)

- القضايا منها ذوات جهات ومنها ما هي غير ذوات جهات (ش، ع، ١١٧، ٥)
- ما يحتاج فيه إلى غير تصور الطرفين: وهو إما خفي، وهو المجربيات وما معها، من الحدسيات، والمتواترات. وإما ظاهر غير مكتسب، وهو القضايا التي قياساتها معها (ط، ش، ٣٩٢، ١٤)
- (القضايا) الموجهة ثلاث عشرة: الضرورية المطلقة المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب ما دامت الذات، والمشروطة العامة المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب بشرط وصف الموضوع، والمشروطة الخاصة المحكوم فيها بهذه الضرورة لا دائماً، والوقئية المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب في وقت معين لا دائماً، والمتشعبة المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب في وقت غير معين لا دائماً، والدائمة المحكوم فيها بدوام الثبوت أو السلب ما دامت الذات، والعرفية العامة المحكوم فيها بدوام الثبوت أو السلب ما دام وصف الموضوع، والعرفية الخاصة المحكوم فيها بدوام الثبوت أو السلب ما دام وصف الموضوع لا دائماً، والمطلقة العامة لمحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل مطلقاً أو الوجودية اللادائمة المحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل لا دائماً، والوجودية اللاضرورية المحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل لا بالضرورة، والممكنة العامة المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الطرف المخالف للحكم، والممكنة الخاصة المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الطرفين. ولا يخفى عليك نسبة بعضها إلى بعض بالعموم والخصوص والمباينة بعد
- إحاطتك بمعانيها (م، ط، ١٥٣، ١)
- نسبة طبقات مواد القضايا التي هي الوجوب والإمتناع والإمكان الخاص وتقايضها وجوب الوجود يلزمه إمتناع العدم وبالعكس، وهما متغايران إذ أحدهما نسبة إلى الوجود والآخر إلى العدم ويلزمهما سلب الإمكان العام عن الطرف المخالف لهما، وبالعكس إذا فسرنا الإمكان العام بما يلزم سلب الضرورة (م، ط، ١٥٩، ٦)
- أما (القضايا) الموجبات والوجوديتان والوقيتان والمطلقة العامة بأية كمية كانت، كانت تنعكس جزئية في الكم لاحتمال كون المحمول أعم ومطلقاً عاماً في الجهة (م، ط، ١٧٤، ١)
- أما (القضايا) السوالب الكلية فالعامتان والدائمة تنعكس كأنفسها بالوجوه المتقدمة، والضرورية تنعكس دائمة لا ضرورية لما ذكرنا في عدم إنعكاس الممكنة الموجبة، والخاصتان تنعكسان عامتين مع قيد اللادوام في البعض، وإلا ثبت الدوام في الكل وانعكس إلى الأصل دائمة، هذا تخلف (م، ط، ١٨٠، ١)
- أما (القضايا) السوالب الجزئية فلا ينعكس شيء منها لجواز كون الموضوع أعم إلا الخاصتين فإنهما تنعكسان كنفسيهما (م، ط، ١٨٨، ١)
- أما (القضايا) الموجبات الكلية الخارجية فالوقيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة تنعكس إلى السالبة الجزئية الدائمة السالبة الموضوع (م، ط، ١٩٠، ١)
- أما (القضايا) الدائمة والعامتان فتنعكس كأنفسها في الكم والجهة إلى سالبة الموضوع ومعدولته إلى السالبة لإنتاج نقيضها مع الأصل

واحد (ت، ر، ٢، ١٣٣، ١)

قضايا تجريبية

- القضايا التجريبية زائدة على الحسية ومن لم يُمعن في تجربة الأمور تعوزه جملة من القضايا العينية فيتعذر عليه ذلك ما يلزم منها من النتائج (غ، ح، ٥١، ١٢)

قضايا تواترية

- القضايا التواترية وهي التي تسكن إليها النفس مكنونًا تامًا يزول عنه الشك لكثرة الشهادات، مع إمكانه بحيث تزول الريبة عن وقوع تلك الشهادات على سبيل الاتفاق والتواطؤ. وهذا مثل اعتقادنا بوجود «مكة» ووجود «جالينوس» و«إقليدس» (س، أ، ٣٩٧، ٧)

- القضايا التواترية هي التي تسكن إليها النفس مكنونًا تامًا يزول معه الشك لكثرة الشهادات على سبيل الاتفاق بالتواطؤ، وهذا مثل اعتقادنا بوجود مكة ووجود جالينوس، وإقليدس، وغيرهم. ومن حاول أن يخصر هذه الشهادات في مبلغ عدد فقد أحال، فإنه ليس معلقًا بعدد يؤثر النقصان والزيادة فيه، وإنما الرجوع فيه إلى مبلغ يقع معه اليقين، فاليقين هو القاضي بتوافي الشهادات، لا عدد الشهادات؛ وهذه أيضًا لا يمكن أن يُقنع جاحدها لو يُسكت بكلام (مر، ت، ٩٧، ١٠)

- ذكر من ذكر من هؤلاء المنطقيين أن القضايا المعلومة بـ«التواتر» و«التجربة» و«الحدس» يختص بها من علمها بهذا الطريق، فلا تكون حجة على غيره؛ بخلاف غيرها، فإنها مشتركة يحتج بها على المنازع (ت، ر، ١، ١٠٦، ١٢)

حمل الشيء على نقيضه دائمًا أو حين تحققه ولا انعكاس نقيضها إلى ما يُنافي الأصل. ولا تنعكس إلى الموجبة لجواز أن يكون لنقيض أحد الطرفين تحقق كقولنا كل ما له الإمكان العام دائمًا ولا يصدق بعض ما ليس له الإمكان العام ليس له الإمكان الخاص (م، ط، ١٩٣، ١)

- (القضايا) الضرورية تنعكس دائمة لا ضرورية لما عُرفت في عكس السالبة الضرورية عكس الاستقامة. والخاصتان تنعكسان إلى عكس عاميتهما مع قيد اللادوام في البعض (م، ط، ١٩٣، ٢٠)

- أما (القضايا) الموجبات الجزئية الخارجية فما عدا الخاصتين لا تنعكس إلى السالبة لأن الموضوع قد يكون أعم من المحمول عمومًا، يلزم الوجود ويكون المحمول لازمًا لبعض أفراد الموضوع حتى يصدق الدوائم الأربع أو مفارقًا حتى يصدق السبع الباقية مع كذب العكس سالبة ولا إلى الموجبة لما عرفت الكلية (م، ط، ١٩٧، ١)

- قضايا قياساتها معها وهي التي يُحكم فيها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم عن هذه الأربعة زوج لانقسامها بمتساوين (ن، ش، ٣٢، ١٧)

- القضايا «الحسية» و«التواترة» و«المجربة» قد تكون مشتركة، وقد تكون مختصة (ت، ر، ١١٢، ٢١)

- أخرجوا (الفلاسفة) القضايا التي يسمونها «الوهميات» والتي يسمونها «الآراء المحموده» عن أن تكون يقينيات. وقد بينا في غير هذا الموضع أنها وغيرها من العقليات سواء، ولا يجوز التفريق بينهما، وأن اقتضاء الفطرة لهما

قضايا حسية

- القضايا «الحسية» لا تكون إلا «جزئية» (ت، ر، ١٢٥، ٢٠)

قضايا حمليات

- أمّا (القضايا) الحمليات فإنّها هي التي تنحلّ إلى البسائط أو إلى ما في قوّة البسائط، أو إلى إنحلّالها (س، أ، ٢٨٣، ٧)

قضايا حملية

- القضايا الحملية: منها ما موضوعاتها معان كلية، كقولنا الانسان حيوان، ومنها ما موضوعاتها أشخاص كقولنا زيد حيوان (ف، ق، ١٣، ١٣)

- تُقسم القضايا الحملية إلى بسيطة ومعنوية (ب، م، ٧١، ٢٢)

قضايا ذائعة

- القضايا الذائعة التي يشهد لها الكثير من الناس والمعتبرون منهم ويحدها الجمهور (ب، م، ٢٠٧، ٥)

قضايا شرطية

- أمّا الشرطيات (القضايا الشرطية) فهي بالحقيقة قضايا كثيرة لا قضية واحدة، وإنّما صارت واحدة برباط الشرط الذي لمّا لحق المقدم من فصيلتها أو فصولها حرفه، فجعله غير صادق ولا كاذب، كما لحق «إن كان» بقولنا «الشمس طالعة»، وكما لحقت لفظة «إنّما» بالمثال الآخر («إنّما أن تكون الشمس طالعة»)، فصار كلّ مقدّم موقوفًا في أن يُتعرّف به صدق وكذب إلى أن يلحق به الآخر بعد ما هو في نفسه بحيث لو

انفرد كان صادقًا أو كاذبًا، وإذا ألحق به الآخر فتمّ الكلام كانت الجملة صادقة أو كاذبة لا المقدم وحده، وكذلك حال التالي فإنّه لا يُعتبر في صدق الشرطية وكذبها صدق أجزاءها وكذبها، كانت واحدة أو كثيرة (س، ع، ١٦، ٣٣)

- إنّ (القضايا) الشرطيات كلّها تنحلّ إلى الحمليات، ولا تنحلّ في أول الأمر إلى أجزاء بسيطة (س، أ، ٢٨٣، ٥)

- (القضايا) الشرطيات أيضًا قد يوجد فيها إهمال وحصر، مثل قولك: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (ر، ل، ١١، ١)

قضايا كثيرة

- إنّ الحيوان الناطق المائت إذا لم يذكر في الحمل والوضع على سبيل التقييد، بل على سبيل التعديد حتى كان كأنّه قال الإنسان حيوان وناطق ومائت، كانت هذه قضايا كثيرة (س، ع، ٩٧، ١٦)

- تكثر المحمول ففيه إعتبار، فإن كان تكثره لأنّه يشتمل على المحمول وأوصاف، أو وصف للمحمول، فقد قيل إنّ القضية تكون واحدة أيضًا، وإنّ لم يكن كذلك بل كان يشتمل على محمولات عدة، فإنّ القضايا كثيرة وبعدها المحمولات (ب، م، ١٠٨، ٧)

- أمّا القضايا الشرطية، أمّا المتصلات، فإنّ القول الذي يشتمل منها على توال فوق واحد يكون الحكم فيه كما كان في تكثر المحمولات في الحملية، وتكون القضايا كثيرة (ب، م، ١٠٨، ١٨)

قضايا كلية

- ما من قضية من هذه القضايا الكلية التي تُجعل «مقدمة» في «البرهان» إلا والعلمُ بِالنَّتيجة» ممكنٌ بدونَ توسطِ ذلك «البرهان». بل هو الواقع كثيرًا (ت، ر١، ١٢١، ١٢) (١٢، ١٢١)

- القضايا الكلية إن لم تُعلم معيَّنتها بغير التمثيل، وإلا لم تُعلم إلا بالتمثيل فلا بد من معرفة لزوم المدلول للدليل الذي هو الحد الأوسط (ت، ر١، ١٥٩، ٦)

- القضايا الكلية البرهانية التي يجب القطع بـكليَّتها التي يستعملونها (المنطقيون) في قياسهم لا تُستعمل في شيء من الأمور الموجودة المعينة، وإنما تستعمل في مقدرات ذهنية (ت، ر٢، ٥٥، ٨)

- القضايا الكلية العامة لا توجد في الخارج كلية عامة، وإنما تكون كلية في الأذهان لا في الأعيان (ت، ر٢، ٩٠، ٩)

قضايا متضادة

- القضايا المتناقضة والقضايا المتضادة، فأمرها بَيِّن أنها متقابلة، إذ كانت لا تجتمع في الصدق على شيء من موضوعاتها (ف، م، ١٢١، ٧)

قضايا متعارفة

- أمَّا التصديقات: فهي المقدمات التي منها تؤلف قياسات العلم، وتنقسم: إلى بيَّنة يجب قبولها، وتسمى القضايا المتعارفة، وهي المبادئ على الإطلاق. وإلى غير بيَّنة يجب تسليمها ليبنى عليها، ومن شأنها أن تبين في علم آخر، وهي مبادئ بالقياس إلى العلم المبني عليها، ومساائل بالقياس إلى العلم الآخر. وهذه وإن كان تسليمها مع مسامحة ما،

وعلى سبيل حسن الظن بالعلم، سميت أصولاً موضوعية، وإن كانت مع استنكار وتشكيك سميت مصادر (ط، ش، ٥٢٦، ٥)

قضايا متعاندة

- القضايا المتعاندة المؤتلفة عن الأضداد بأن تكون موضوعاتها أضدادًا ومحمولاتها أضدادًا، مثل أن يكون الموضوعات مثلاً العدل والجور والمحمولات الخير والشر (ف، ق، ١١٧، ٣)

قضايا متقابلة

- القضايا المتقابلة فإنه ليس إذا صدقت الموجبة منهما لزم ضرورة أن تصدق السالبة، وذلك بين في القضايا المتضادة وفي المتناقضة، وكذلك فيما تحت المتضادين إذا كانا في المواد الضرورية والممتنعة، وأما في الممكنة فإنه قد يُخَيَّلُ في ظاهر الناظر أن قولنا بعض الناس أبيض يُفهم معه أن بعضهم ليس أبيض، وأن قولنا ليس كل إنسان أبيض يُفهم معه أن بعضهم أبيض، لكن ليس ذلك بالضرورة (ف، م، ١٢٢، ٣)

- القضايا المتقابلة قد يوجد فيها ما يقسم الصدق والكذب (ف، م، ١٢٣، ١١)

- القضايا التي محمولاتها باقي الأمور المتقابلة هي لا محالة إما صادقة وإما كاذبة (ف، م، ١٢٣، ١٤)

قضايا متناقضة

- القضايا المتناقضة والقضايا المتضادة، فأمرها بَيِّن أنها متقابلة، إذ كانت لا تجتمع في الصدق على شيء من موضوعاتها (ف، م، ١٢١، ٧)

قضايا محرفة

قضايا مشبهات

- أمّا (القضايا) المشبهات فهي التي تشبه شيئاً من الأوليات، أو المشهورات ولا تكون هي هي بأعيانها. وذلك الاشتباه: يكون إمّا بتوسط اللفظ. وإمّا بتوسط المعنى. (س، أ، ٤٠٨، ٩)

قضايا مطلقة

- القضايا التي فيها ضرورة بشرط غير الذات، فقد تخصّ باسم (القضايا) المطلقة. وقد تخصّ باسم (القضايا) الوجودية، كما خصصناها به (س، أ، ٣١٦، ٨)

- القضايا المطلقة لا تستعمل في العلوم (سي، ب، ١٥١، ٦)

قضايا مظنونات

- أمّا (القضايا) المظنونات فهي أقاويل وقضايا وإن كان يستعملها المحتج بها جزماً؛ فإنه إنمّا يتبع فيها مع نفسه غالب الظن، من دون أن يكون جزم وفي نسخة «جزم من» العقل منصرفاً عن مقابلها (س، أ، ٤٠٦، ٧)

قضايا معدولة

- حال القضايا المعدولة مع البسيطة في التلازم كحال القضايا العدمية مع البسيطة في التلازم أيضاً... (ش، ع، ١٠٢، ٢٤)

- القضايا التي موضوعها إسم غير محصل توجد حال البسيطة منها والمعدولات متلازمة كحال البسيطة مع المعدولة في القضايا التي موضوعها إسم محصل (ش، ع، ١٠٩، ٦)

- إذا كانت القضايا المعدولة موجبات فلها سوالب، وإذا قيست القضايا البسيطة

- من القضايا التي تسمى (محرفة) وهي ما تخلو عن أدوات الإتصال أو العناد. وتكون في قوة الشرطيات. ومعناه لا يكون النهار موجوداً، إلا أن تكون الشمس طالعة. وهي من المتصلات في قوة قولنا: كلما كان النهار موجوداً، كانت الشمس طالعة. ومن المنفصلات في قوة قولنا: إمّا أن لا يكون النهار موجوداً، وإمّا أن تكون الشمس طالعة. قيل: والأخير أقرب؛ لأنه لا يغيّر أجزاءها (ط، ش، ٣٠٢، ٢)

قضايا محصورات

- (القضايا) المحصورات إذا قلنا كل (ج) (ب) لا نعني به الجيم الكلّي ولا الكلّ من حيث هو كل بل كل واحد واحد (م، ط، ١٢١، ١)

قضايا مخيلات

- أمّا (القضايا) المخيلات فهي قضايا يقال قولاً وتؤثر في النفس تأثيراً عجيباً من قبض وبسط وربما زاد على تأثير التصديق. وربما لم يكن معه تصديق (س، أ، ٤١٢، ٧)

قضايا مسلمات

- (القضايا) المسلمات: إمّا معتقدات. وإمّا مأخوذات. والمعتقدات أيضاً أصنافها ثلاثة: الواجب قبولها والمشهورات. والوهميات. والواجب قبولها: أوليات ومشاهدات. ومجربات، وما معها، من الحدسيات والمواترات، وقضايا قياساتها معها (س، أ، ٣٩٠، ١)

قضايا مهمة ومحصورة

- (قضايا) مهمة ومحصورة أي مذكورة السور
(س، ع، ٥٤، ٤)

والمعدولة والموجبات منها والسوالب ظهر
لبعضها إلى بعض نسبتان: نسبة تقابل ونسبة
لزوم (ش، ق، ٢٧٢، ٢٢)

قضايا معدوليات

قضايا موجهة

- القضايا الموجهة، إذا تزيد البرهان، قد يلزم
ضرورة أن تكون كثيرة (أ، ب، ٣٩٢، ١)

- القضايا التي يحكم فيها بإيجاب معنى نفي
يستعملونها (قضايا معدوليات) (س، ش،
٦٧، ٣)

قضايا موجهة

قضايا منحرفات

- القضايا الموجهة ما يلزم بعضها بعضًا لزومًا
متعاكسًا، أي تلزم كل واحد منهما الأخرى
(سي، ب، ١١٥، ١٤)

- أما الذي قال إن السور الكلّي إذا قرن
بالمحمول كان أيضًا صادقًا، كقولك: كل
إنسان قابل كل صناعة، فهذا أيضًا غلط، وذلك
لأن قولنا السور قرن بالمحمول في المنحرفات
ليس قولًا حقيقيًا، فإن القول الحقّ فيها هو أن
يجعل السور مع شيء آخر محمولاً ويكون ذلك
الشيء له حكم، أو جعل وحده محمولاً ولم
يدخل السور... فإن حاولت أن تقرن هناك
سورًا فقد إنحرفت القضية وصار المحمول ليس
بمحمول، بل جزءًا من المحمول، فانتقل إعتبار
الصدق إلى النسبة التي تقع لتلك الجملة مع
الموضوع. فلذلك سميت هذه القضايا
منحرفات ولم يشغل بها المعلم الأول (س،
ع، ٦٥، ١)

- القضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث
عنها وعن أحكامها ثلاثة عشر قضية منها قضية
بسيطة وهي التي حقيقتها إيجاب فقط أو سلب
فقط ومنها مركبة وهي التي تركبت حقيقتها من
إيجاب وسلب (ن، ش، ١٣، ١٠)

- القضايا الموجهة تسعة عشر وكلها مستعملة
محتاج إليها إلا أنها لا تسمى في الاصطلاح
موجهة إلا عند التصريح باللفظ الدال على كيفية
النسبة، ويسمى ذلك اللفظ الدال على كيفية
النسبة جهة وهو قد يكون موافقًا لمادة القضية
وهي كيفية نسبتها في نفس الأمر فتكون القضية
الموجهة صادقة كقولنا الله تعالى عالم
بالضرورة، وقد يكون مخالفًا لمادتها فتكون
القضية كاذبة كقولنا المؤمن مخلص في الجنة
بالضرورة (و، م، ١٥٠، ٢٢)

قضايا مهملات

- تركيب القضايا الموجهة بعضها مع بعض إنما
أعرض عنها قلة استعمال الناس لها في العلوم
وكثرة التشعب فيها (و، م، ٣١٦، ٢٨)

- إن المهملات (القضايا) ليست في حكم
المحصورات الكلية وأنها في حكم
المحصورات الجزئية، وهي الأولى بها أن
تسمى داخلة تحت المتضادة، وأنها تصدق في
الممكنة معًا ولا تكذب البتة في موضع معًا
(س، ع، ٦٦، ٦)

قضايا نبوية

- القضايا النبوية لا تحتاج إلى القياس العقلي الذي سموه «برهانا»، وما يستفاد بالعقل من العلوم أيضا لا يحتاج إلى «قياسهم البرهاني» (ت، ر، ١، ١٢٥، ١٦)

قضايا وجودية

- القضايا التي فيها ضرورة بشرط غير الذات، فقد تخصّ باسم (القضايا) المطلقة. وقد تخصّ باسم (القضايا) الوجودية، كما خصصناها به (س، أ، ٣١٦، ٩)

قضايا وقتية

- القضايا الوقتية فمعرفة نقيضها سهل لتعين الوقت فيها وهو ما حصل من الزمان أعني الحاضر والماضي، فيتعين الزمان الحاصل فيه السلب والإيجاب جميعا (سي، ب، ١٢٦، ٦)

قضايا وهمية

- أما القضايا الوهمية الصرفة، فهي قضايا كاذبة، إلا أنّ الوهم الإنساني يقضي بها قضاء شديد القوة؛ لأنه ليس يقبل ضدها ومقابلها، بسبب أنّ الوهم تابع للحس (س، أ، ٤٠٣، ١)
- القضايا الوهمية الصرفة فهي قضايا كاذبة، إلا أنّ الوهم الإنساني يقضي بها قضاء شديد القوة، لأنه ليس يقبل ضدها ومقابلها، بسبب أن الوهم تابع للحس، فما لا يوافق المحسوس لا يقبله الوهم (مر، ت، ١٠٠، ٣)

قضية

- لا بدّ للقضية من أن تكون موجبة أو سالبة عامة أو خاصة أو مهيمنة، ظاهرة فيها قوة الوجوب

أو الإمكان أو الإمتناع، أو غير ظاهرة ذلك فيها (ق، م، ٦٨، ١)

- ما كان تركيبه إخبار فإن أصحاب المنطق يُسمّونه القول الجازم ويُسمّونه القضية ويُسمّونه الحكم، وذلك مثل قولنا زيد يمشي الإنسان حيوان (ف، د، ٧٢، ١٤)

- كل قضية فهي إما حملية وإما شرطية (ف، د، ٧٥، ٢)

- القضية قد يكون جزأها جميعا كليين كقولنا الإنسان حيوان، وأمثلة هذه هي التي تُستعمل في العلوم والجدل وفي الصناعة السوفسطائية وفي كثير من الصنائع الأخر (ف، د، ٧٥، ٩)

- (القضية) يكون موضوعها شخصا ومحمولها كليًا كقولنا زيد انسان، وهذه تُستعمل كثيرا في الخطابة والشعر وفي الصنائع العملية (ف، د، ٧٦، ٢)

- (القضية) يكون موضوعها كليًا ومحمولها شخصا أو أشخاصا، كقولنا الإنسان هو زيد والإنسان هو زيد وعمرو وخالد؛ وهذان يُستعملان في التمثيل وفي الاستقراء عندما يُردّان إلى القياس (ف، د، ٧٦، ٤)

- (القضية) التي محمولها شخص واحد ففي التمثيل، وأما التي محمولها أشخاص كثيرة ففي الاستقراء (ف، د، ٧٦، ٦)

- القضية التي محمولها أسماء مترادفة فإن تلك الأسماء كلها محمولها واحد، وكذلك القضية التي موضوعها أسماء مترادفة فإنه موضوع واحد «لأن معناها معنى واحد» (ف، ع، ١٤٥، ٢٢)

- القضية التي محمولها اسم غير مُحصّل قضية موجبة وليست سالبة، والفرق بينها وبين السلب أن السلب هو أعم صدقا من غير المُحصّل

- (ف، ع، ١٤٧، ١٥)
- كل قضية كان محمولها إسماً مُحَصَّلاً دالاً على ملكة ما فإنها القضية البسيطة، وإن كان محمولها إسماً مُحَصَّلاً دالاً على عدم سُمِّيَتْ قضيةً عدمية، وإن كان محمولها إسماً غير مُحَصَّل سُمِّيَتْ قضيةً معدولة سالبة، كانت هذه كلها أو موجبة (ف، ع، ١٤٨، ١٦)
- القضية التي محمولها اسم غير مُحَصَّل دال على هذا المعنى موجبة معدولة أيضاً ويُفَرَّق بينها وبين السلب بأن يُجعل السلب رفع الشيء عن أي موضوع اتفق محدوداً كان أو غير محدود، موجوداً كان أو غير موجود (ف، ع، ١٥٣، ١٦)
- القضية التي مادتها ضرورية غير التي هي في جَهِتِها ضرورية، فالتى مادتها ضرورية هي التي محمولها لا يمكن أن يفارق موضوعها أصلاً، ولا في وقت من الأوقات، كقولنا كل ثلاثة عدد فرد (ف، ع، ١٥٨، ١)
- (القضية) التي مادتها ممكنة فهي التي محمولها غير موجود الآن في موضوعها، وينتهي في المستقبل أن يوجد فيه وألا يوجد، كقولنا زيد سيكون عالمًا (ف، ع، ١٥٨، ٣)
- (القضية) التي جَهِتُها ضرورية هي التي تُقَرَّنُ بها لفظة الاضطرار، كيف كانت مادتها ضرورية كانت أو ممكنة، كقولنا زيد باضطرار يمشي فإنها اضطرارية في الجهة ممكنة المادة (ف، ع، ١٥٨، ٥)
- (القضية) التي جَهِتُها ممكنة هي التي تُقَرَّنُ بها لفظة الممكن كيف ما كانت مادتها، فإن قولنا كل ثلاثة ممكن أن تكون عددًا فردًا هي ممكنة في الجهة اضطرارية في المادة (ف، ع، ١٥٨، ٨)
- القضية والقول الجازم قولٌ حُكِمَ فيه بشيء على شيء وأُخْبِرَ فيه بشيء عن شيء (ف، ق، ١٠، ١٢)
- القضية التي محمولها اسم ليست تدل بذاتها على أن محمولها يوجد لموضوعها في شيء من الأزمان الثلاثة دون أن يُقَرَّنَ بها الكلم التي تُسمَّى الوجودية، وهي كان ويكون وصار ويصير ووجد ويوجد وسيوجد وهو الآن وما قام مقامها (ف، ق، ١٢، ١٥)
- القضية التي تدل بذاتها على أن محمولها في موضوعها في أحد الأزمان الثلاثة من غير أن يدخل فيها شيء من الكلم الوجودية تُسمَّى الثنائية (ف، ق، ١٣، ١)
- (القضية) التي لا تدل على شيء من الأزمان الثلاثة دون أن يدخل فيها شيء من الكلم الوجودية تُسمَّى الثلاثية (ف، ق، ١٣، ٣)
- كل قضية فهي إما أن تكون موجبة شيئًا لشيء، كقولنا الانسان هو أبيض، وإما سالبة شيئًا عن شيء، كقولنا الانسان ليس هو أبيض. وكل واحدة منهما إما حملية وإما شرطية (ف، ق، ١٣، ٤)
- القضية التي لا تنعكس منها (القضايا ذوات الأسوار) فهي السالبة الجزئية، وذلك أنها لا تحفظ الصدق في جميع المواد (ف، ق، ١٣، ١٧)
- القضية التي تنعكس منها (القضايا ذوات الأسوار) ما تنعكس كميتها فتبقى كميتها مع الكيفية والصدق، ومنها ما تتبدل كميتها (ف، ق، ١٧، ١٦)
- (القضية) التي تنعكس كميتها اثنتان: إحداهما السالبة الكلية، والثانية الموجبة الجزئية (ف، ق، ١٧، ١٧)

الآخر هذا الائتلاف هو القضية، وفيها يكون الصدق والكذب. فمنه موجبة ومنه سالبة (ف، ح، ١٢٧، ١٢)

- إن كان المضمر أحد جزأي القضية، تمت القضية من الجزء المصرح به ومن الجزء الذي في ضميريهما غير مصرح بلفظه. وإن كان المضمر إحدى المتقابلتين، فالمقابلتان إنما تلتزمان بالتي صرح بها وبالتي فهمت من ضمير القائل (ف، ح، ٢٠١، ٦)

- يكون قضية وخبراً... الذي يصلح أن يصدق أو أن يكذب كقولنا: الإنسان حيوان؛ وبعض ذلك ليس قضية وخبراً؛ وهو الذي لا يصلح لذلك؛ كقولنا: زيد الكاتب؛ والتركيب الذي يكون للحدود والرسوم (س، م، ٨٧، ١٢)

- إن قولنا الإنسان يمشي، قضية فإنه ليس يلتفت إلى حال الإنسان وحال حمل المشي عليه، بل إلى الجملة التي يجوز أن تسمى قضية (س، ع، ٣٣، ٦)

- إن للقضية من حيث هي قضية أحكاماً (س، ق، ٣١، ٨)

- إن القضية إذا كانت مقصودة بالقياس العلمي سميت مطلوباً؛ وإن كانت مقصودة بالقياس الجدلي سميت وضعاً (س، ج، ٥٣، ١٧)

- إذا قلت «زيد كاتب» لم تجد له فحوى أولاً إلا ما هو صادق أو كاذب. أي لا تجده إلا والأمر مطابق للتصور من معناه في النفس فتجد هناك تصوراً مطابقاً له الوجود في نفسه. وإنما يكون التصور صادقاً إذا كان كذلك. وإنما يصير مبدأ للتصديق في أمثال هذه المركبات إذا كان اعتقد مع التصور هذه المطابقة. وهذا القسم من القول والمعنى المؤلف يسمى «قضية» ويسمى «قولاً جازماً» (س، ش، ٦٠، ١٦)

- القضية التي تتبدل كميتها عند الانعكاس فهي الموجبة الكلية، كقولنا كل إنسان حيوان، فإن الذي يبقى صدقه محفوظاً دائماً في جميع المواد قولنا حيوان ما إنسان، لا قولنا كل حيوان إنسان (ف، ق، ١٨، ٤)

- كل قضية جعلت جزء قياس أو أعدت لتجعل جزء قياس فإنها بما هي جزء له أو معدة لأن تجعل جزءاً له تسمى مقدمة، وجزء المقدمة يسمى حذاً محمولاً كان أو موضوعاً (ف، ق، ٢٠، ٧)

- إذا أردنا أن نبين صدق قضية ما فإننا نأخذ نقيضها ونضيف عليه مقدمة صادقة لا شك في صدقها، فإذا ائتلف منهما قياس وأنتج نتيجة كاذبة بينة الكذب والامتناع تبيّن بذلك صدق القضية الأولى التي قصدنا بيانها (ف، ق، ٣٤، ١٠)

- القضية قول حكيم فيه شيء على شيء مثل قولنا زيد ذاهب وعمرو منطلق والإنسان يمشي (ف، ق، ٧٠، ٧)

- كل قضية فهي إما أن يثبت فيها شيء لشيء مثل قولنا عمرو منطلق، وإما أن ينفي فيها شيء عن شيء، كقولنا زيد ليس بمنطلق (ف، ق، ٧١، ٧)

- ليست تتركب في النفس قضية إلا على الكيفية والكمية التي هي لها خارج النفس. فالمعلومة صادقة من حيث هي معلومة ضرورة بالذات لا بالعرض، والمشهورة من حيث هي مشهورة، فالصادقة فيها صادقة بالعرض لا بالذات (ف، ج، ١٩، ٢)

- إن القضية التي موضوعها شخص خارجة عن صناعة الجدل (ف، ج، ٩٥، ١٢)

- المؤلف من الشيتين اللذين يأتلف أحدهما إلى

- إن كل قضية فإما أن تكون ذات موضوع ومحمول فقط مهملة أو مخصوصة، وإما أن يكون هناك حصر وتدخل اللفظة الحاصرة مثل «كل» أو «لا شيء» و«بعض» أو «لا بعض» (س، ش، ٧٠، ١٥)
- كل قضية لم تُبين فيها كمية الحكم سُميت مهملة، كقولنا: الإنسان أبيض، إذا لم يذكر فيها عموم أو خصوص (مر، ت، ٤٨، ١٢)
- القضية: إما مهملة أو محصورة (مر، ت، ٤٨، ١٢)
- الذي يجب أن يصدق في القضية المهملة هو الحكم في البعض، وإما أن يصدق الحكم في الكل فمممكن، فلهذا جعلت المهملة في قوة الجزئية المحصورة، وذلك حال الجزئية المحصورة أيضًا هذه الحال (مر، ت، ٤٨، ١٦)
- القضية إما أن تكون ثنائية مطلقة، كما نقول: زيد كاتب، وإما أن تكون ثلاثية بغير تعيين كما نقول زيد كان كاتبًا، أو بتعيين كما نقول زيد هو كاتب (مر، ت، ٥٤، ١٧)
- الخبر، ويسمى قضية وقولاً جازماً وهو الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب (غ، م، ١٧، ١٣)
- القضية تنقسم إلى حملية كقولك العالم حادث، وإلى شرطية متصلة كقولك إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإلى شرطية منفصلة كقولك العالم إما قديم وإما حادث (غ، م، ١٨، ٥)
- القضية باعتبار محمولها تنقسم إلى موجبة كقولك العالم حادث، وإلى سالبة كقولك العالم ليس بحادث (غ، م، ٢٠، ١)
- القضية باعتبار موضوعها تنقسم إلى شخصية كقولك زيد عالم وإلى غير شخصية وهي تنقسم إلى مهملة ومحصورة (غ، م، ٢٠، ٢٠)
- القضية باعتبار نسبة محمولها إلى موضوعها تنقسم إلى ممكنة كقولك الإنسان كاتب، الإنسان ليس بكاتب، وإلى ممتنعة كقولك الإنسان حجر، الإنسان ليس بحجر وإلى واجبة كقولك الإنسان حيوان، الإنسان ليس بحيوان (غ، م، ٢٢، ٣)
- لكل قضية نقيض في الظاهر يُخالفها بالإيجاب والسلب، ولكن إن قاسمها الصدق والكذب سُمتا متناقضتين، وقيل إن إحداهما نقيضة الأخرى، ونعني به أن يكذب إذا صدقت القضية، ويصدق إذا كذبت القضية (غ، م، ٢٢، ٢٠)
- كل قضية قلها عكس من حيث الظاهر، ولكنّه ينقسم إلى ما يلزم صدقه من صدق القضية، وإلى ما لا يلزم (غ، م، ٢٤، ١٣)
- القضية التي فيها الحد الأصغر يُسمى المقدمة الصغرى، والتي فيها الحد الأكبر يُسمى المقدمة الكبرى (غ، م، ٢٧، ٤)
- المعاني إذا رُكبت حصل منها أصناف، كـ(الإستفهام) و(الإلتماس) و(التمني) و(الترجي) و(التعجب) و(الخبر). وغرضنا من جملة ذلك، الصنف الأخير، وهو الخبر؛ لأن مطلبنا البراهين المرشدة إلى العلوم، وهي نوع من القياس المركب من المقدمات، التي كل مقدمة منها، خبر واحد، يُسمى قضية (غ، ع، ١٠٩، ٥)
- القضية باعتبار ذاتها تنقسم إلى جزأين مفردين: أحدهما: خبر. والآخر: مخبر عنه (غ، ع، ١٠٩، ١٣)
- كل قضية من هذه الأصناف الثلاثة (الحمل

- إن القضية إما أن تكون معلومة الحكم بذاتها أو في ذاتها أو يكون الحكم فيها متعلقا بحكم في غيرها، فالمعلومة يكون الحكم فيها حملًا (ب، م، ٧٢، ٢٠)
- القضية التي علمها يتوقف على غيرها تكون على ضربين، تعلق اللزوم وتعلق العناد المذكورين، ويحتاج إلى علم بالملزوم والمعاند، فإن عُلِمَا جميعا كانا حملين أيضا كقولنا الشمس طالعة والنهار موجود أو الشمس طالعة والليل غير موجود، وإن جهلا جميعا لم يكن فيهما حكم، فإن عُلِمَ اللزوم وجُهِلَ حال الملزوم، أو العناد وجُهِلَ حال المعاند، كان العلم الشرطي (ب، م، ٧٢، ٢٢)
- القضية إنما تكون قضية من جهة الحكم لا غير كاذب (غ، ع، ٣٦٧، ٢)
- قضية لأنه قضى على شيء بشيء (غ، ح، ١٨، ١٤)
- إلتزم هذا القول (القضية) من جزئين يُسمَي النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويُسمَي المتكلمون أحدهما موصوفًا والآخر صفة، ويُسمَي الفقهاء أحدهما حكمًا والآخر محكومًا عليه، ويُسمَي المنطقيون أحدهما موضوعًا وهو المخبر عنه والآخر محمولًا وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١٠)
- القضية بعد إنقسامها إلى النافية مثل قولنا العالم ليس بقديم وإلى المُثَبِّتة مثل قولنا العالمُ حادثٌ تنقسم بالإضافة إلى المحكوم عليه إلى التعيين والخصوص والعموم والإهمال (غ، ح، ٥، ٢٤)
- قضية في عين كقولنا زيدٌ كاتبٌ وهذا السواد المشار إليه باليد عَرَضٌ (غ، ح، ٢٤، ٨)
- ليس للحسّ إلا قضية في عين (غ، ح، ٥٠، ٨)
- لا تكون قضية عند الذهن ما لم توقع نسبة بين المحمول منها والموضوع، فلا قضية ثنائية في الأذهان، كذلك لا قضية مطلقة في الأذهان (ب، م، ٨٥، ٢٢)
- القضية التي حكمها الإيجاب تُسمَى موجبة، والتي حكمها السلب تُسمَى سالبة (سي، ب، ٢، ١٠١)
- القضية التي ربطت ما بعدها بالموضوع وصيرت حرف السلب جزءًا من المحمول فصار «ليس» أو «لا» مع ما بعدها شيئًا واحدًا محمولًا على الموضوع بالإيجاب والإثبات، ومثل هذه القضية تُسمَى معدولة ومتغيرة (سي، ب، ١٠٤، ٤)
- القضية التي يكون محمولها أو موضوعها أو كلاهما إسمًا مشتركًا ليست واحدة بل قضايا كثيرة عدتها على عدة المعاني التي يدل عليها الإسم المشترك (ش، ع، ٩٤، ١١)

- القضية لا تكون قضية إلا إذا أسندنا محمولها إلى موضوعها بالإيجاب أو السلب (ر، ل، ١٣، ٧)

- القضية قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه، أو كاذب فيه وهي إما حملية كقولنا زيد كاتب، وإما شرطية متصلة كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما شرطية منفصلة كقولنا العدد إما أن يكون زوجاً أو فرداً (هـ، م، ٧٧، ١٩)

- القضية إما موجبة كقولنا زيد كاتب، وإما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب، وكل واحد منهما إما مخصوصة كما ذكرنا، وإما محصورة (هـ، م، ٧٧، ٢٤)

- القضية لا بدّ فيها من محكوم به ومحكوم عليه فإن كانا قضيتين عند التحليل أي عند حذف ما يدلّ على العلاقة بينهما من التسمية الحكمية سُميت شرطية وسمّيا بالمقدّم والتالي، وإلا سُميت حملية وسمّيا بالموضوع والمحمول (م، ط، ١٠٣، ٩)

- القضية تلتزم من الموضوع والمحمول ونسبة تربط أحدهما بالآخر ومن حقها أن يدلّ عليها أيضاً بلفظ ويُسمّى ذلك اللفظ رابطة. فإن ذكرت سُميت القضية ثلاثية، وإلا لكانت مضمرة في النفس وتُسمّى القضية ثنائية (م، ط، ١٠٦، ١)

- القضية التي محمولها كلمة أو إسم مشتق ثنائية في اللفظ ثلاثية بالطبع لأن النسبة مدلول عليها تضمناً فذكرها يوجب التكرار (م، ط، ١١٠، ١)

- موضوع القضية إن كان جزئياً سُميت مخصوصة موجبة وسالبة، وإن كان كلياً فإن لم يذكر فيها السور وهو اللفظ الدالّ على كمية أفراد

الموضوع سُميت مهمة موجبة وسالبة، وإن ذكر سُميت محصورة ومسورة (م، ط، ١١٣، ٦)

- (القضية) إما موجبة كلية وسورها كلّ، أو جزئية وسورها بعض وواحد، وإما سالبة كلية وسورها لا شيء ولا واحد، أو جزئية وسورها ليس كلّ وليس بعض (م، ط، ١١٧، ١)

- محمول القضية إن كان وجودياً سُميت محصلة موجبة وسالبة، وإن كان عدمياً سُميت معدولة ومتغيرة وغير محصلة موجبة وسالبة (م، ط، ١٢٤، ٣)

- وضع القضية الطبيعي أن يجاور السور الموضوع والرابطة المحمول وحرف السلب المحمول في الثنائية والرابطة في الثلاثية والجهة في الرباعية، ولم تُجعل القضية خماسية باعتبار السور كما جعلت رباعية باعتبار الجهة مع خروجها عنها للزوم الجهة إياها دونه (م، ط، ١٤١، ٦)

- مهما تعدّد معنى موضوع القضية أو محمولها أو تركّب أحدهما من الأجزاء المحمولة تعدّدت القضية وإلا فلا. والتعدّد بحسب أجزاء المحمول يحفظ كمية الأصل وكيفيته وجهته لا التعدّد بحسب أجزاء الموضوع، فإنه لا يحفظ الكلية لجواز كون الجزء أعمّ من الكل واحتُرز بالأجزاء المحمولة عن مثل قولنا البيت سقف وجدار وعكسه، إذ لا تعدّد فيه وبيان الكل ظاهر (م، ط، ١٦١، ٢٠)

- القضية التي هي جزء القياس تُسمّى مقدّمة، وما ينحلّ إليه المقدّمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدّاً للقياس، وهينة نسبة الأوسط إلى الطرفين تُسمّى شكلاً، واقتران الصغرى

- وبالعكس نقيضها (ت، ر، ٢، ٥٠، ٢٦)
- كون القضية برهانية معناه عندهم (المناطق) أنها معلومة للمستدل بها، وكونها جدلية معناه كونها مسلّمة، وكونها خطائية معناه كونها مشهورة أو مقبولة أو مظنونة. وجميع هذه الفروق هي بسبب وإضافات عارضة للقضية، ليس فيها ما هو صفة ملازمة لها (ت، ر، ١٩٨، ١٠)
- تنقسم (القضية) إلى حملية وشرطية (و، م، ١١٥، ٢٧)
- كل قضية أثبتت أفراداً للجزئي موضوعاً كان أو محمولاً فهي كاذبة كقولنا كل زيد عمرو أو زيد كل عمر (و، م، ١٦٦، ٢٩)
- قد تؤخذ القضية باعتبار الوجود الذهني كقولنا شريك الإله ممتنع فهي قسم ثالث ليست بحقيقية ولا خارجية. هذه القضية زائداً الأثر لأن ضابط الخارجية لا يتناولها لعدم وجود أفراد هذه في الخارج، وضابط الحقيقية لا يتناولها أيضاً لأن الأفراد المقدّرة في موضوع الحقيقية لا بد أن تكون أفراداً ممكنة الحصول بالإمكان العام. وأفراد هذه القضية المزیدة مستحيلة الحصول في الخارج فوجب أن تزداد في تقسيم القضايا لأن تقسيم القضايا إلى الخارجية والحقيقية غير حاصر (و، م، ١٨٢، ٢٣)
- كل قضية كان السلب جزءاً من محمولها فهي معدولة سواء كان موضوعها ومحمولها مشتركين في جنس أم لا (و، م، ١٩٤، ٩)
- القضية إذا كانت مسوّرة بالسور الكلّي أو الجزئي أو كانت في حكم المسوّرة وهي أن تكون مهمة، فإنها في قوة الجزئية موجبة كانت أو سالبة شرط مع ما تقدم في المخصوصة من
- بالكبرى قرينةً وضرباً، والقول اللازم مطلوباً إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق من القياس إليه. والمتج لهذا القول قياساً (م، ط، ٢٥٤، ٢٥)
- القضية قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب فيه وهي حملية إن انحلت بطرفيها إلى مفردين كقولنا زيد هو عالم وزيد ليس هو بعالم وشرطية إن لم ينحل (ن، ش، ١٠، ٢٠)
- القضية إن كانت شخصاً معيناً سميت مخصوصة وشخصية، وإن كان كلياً فإن بين فيها كمية أفراد ما صدق عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سوراً سميت محصورة ومسورة (ن، ش، ١١، ١٤)
- القضية التي جعلت جزء قياس تُسمى مقدّمة، والمقدّمة التي فيها الأصغر الصغرى والتي فيها الأكبر الكبرى، والمكتر بينهما حدّاً أوسط، واقتران الصغرى بالكبرى تسمى قرينة وضرباً (ن، ش، ٢٤، ٣)
- القضية - سواء كانت سلبية أو إيجابية - إذا لم تكن بديهية فلا بد لها من دليل (ت، ر، ٣٥، ٤)
- إذا كانت القضية مقيدة بقيود كثيرة لم تكن مؤلفة من لفظين، بل من ألفاظ متعدّدة ومعاني متعدّدة (ت، ر، ١٧٨، ١٥)
- يستدل عليها (القضية) بـ «نقيضها»، وبـ «عكسها»، وبـ عكس نقيضها». فإنها إذا صحّت بطل «نقيضها»، وصحّ «عكسها» و«عكس نقيضها» (ت، ر، ٣٢، ١٤)
- «القضية» إما «حملية» وإما «شرطية متصلة» وإما «شرطية منفصلة» (ت، ر، ٣٢، ١٧)
- هم (المناطق) يستدلون بصحة القضية على بطلان نقيضها وعلى ثبوت عكسها المستوى

قولنا: إنَّ الإنسان هو عدل. فإنَّ لفظة يوجد ولفظة هو ليست داخلة على أنَّها بنفسها محمول، بل لتدل على أنَّ المحمول موجود للموضوع. وأمَّا لفظة يوجد فلتدل على وجود المحمول للموضوع في زمان مستقبل. وأمَّا لفظة هو فلتدل على وجود المحمول للموضوع مطلقاً (س، ع، ٧٧، ١١)

وجوب الاختلاف في الكيف ووجوب الإتفاق في الثمانية الأمور أن يختلفا في السور (و، م، ٢١١، ٢٤)
- إنَّ القضية قسمان شرطية وحملية (ض، س، ٢٨، ٢٤)

قضية بسيطة

- القضية التي يذكرون الرابطة فيها كقولنا زيد هو إنسان تُسمى قضية ثلاثية والتي لا يُذكر فيها كقولنا الشمس طالعة تُسمى قضية ثنائية (ب، م، ٧٢، ١٠)

القضية التي صُرح فيها بالرابطة تُسمى ثلاثية (سي، ب، ١٠٣، ٢٣)

القضايا الثلاثية... ضعف القضايا الثنائية ومقابلاتها ضعف مقابلاتها (ش، ع، ١٠٢، ١١)

- القضية تلتزم من الموضوع والمحمول ونسبة تربط أحدهما بالآخر ومن حقها أن يدلَّ عليها أيضًا بلفظ ويُسمى ذلك اللفظ رابطة. فإن ذكرت سميت القضية ثلاثية، وإلا لكانت مضمرة في النفس وتسمى القضية ثنائية (م، ط، ١٠٦، ٦)

قضية ثلاثية تامة

- القضية إذا إما ثلاثية تامة دُلَّ فيها على النسبة إلى موضوع معيَّن كالمذكور فيها رابطة غير زمانية، أو غير تامة دُلَّ فيها على النسبة إلى موضوع غير معيَّن كالمذكور فيها رابطة زمانية أو التي محمولها كلمة أو إسم مشتق (م، ط، ١٠٦، ٢٩)

- القضية إما بسيطة أو مركبة، لأنَّها إن اشتملت حقيقتها ومعناها على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب فهي (قضية) مركبة كقولنا كل إنسان ضاحك لا دائماً، وإنَّ معناه إيجاب الضحك للإنسان وسلبه عنه بالفعل، وإن لم يشتمل حقيقتها ومعناها على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب فهي (قضية) بسيطة كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة، فإنَّ معناه ليس إلا إيجاب الحيوانية للإنسان، وكقولنا لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة، فإنَّ معناه ليس إلا سلب الحجرية عن الإنسان (ه، م، ٦٧، ٢٤)
- القضية البسيطة نقيضها بسيط (م، ط، ١٦٧، ١)

قضية ثلاثية

- (القضية) التي لا تدلَّ على شيء من الأزمان الثلاثة دون أن يدخل فيها شيء من الكلم الوجودية تُسمى الثلاثية (ف، ق، ١٣، ٣)
- القضية إما أن يكون مصرحاً فيها بالرباط المذكور زمانياً كان أو غير زمانياً، وإما أن لا يكون، فإن صُرح به فإنَّها تُسمى (قضية) ثلاثية، وإن لم يصرح به فإنَّها تُسمى (قضية) ثنائية (س، ع، ٧٦، ٩)
- إنَّ (القضية) الثلاثية هي التي يُصرَّح فيها بالرابطة كقولنا: الإنسان يوجد عدلاً، أو

قضية ثلاثية غير تامة

- القضية إذا إما ثلاثية تامة دَلَّ فيها على النسبة إلى موضوع معيَّن كالمذكور فيها رابطة غير زمانية، أو غير تامة دَلَّ فيها على النسبة إلى موضوع غير معيَّن كالمذكور فيها رابطة زمانية أو التي محمولها كلمة أو إسم مشتق (م، ط، ١٠٦، ٣٣)

تربط أحدهما بالآخر ومن حقها أن يُدَلَّ عليها أيضًا بلفظ ويُسمَّى ذلك اللفظ رابطة. فإن ذكرت سُمِّيت القضية ثلاثية، وإلا لكانت مضمرة في النفس وتسمَّى القضية ثنائية (م، ط، ١٠٦، ٩)

قضية جزئية

- تُسمَّى القضية جزئية أي جزئية الحكم، لاختصاص حكمها ببعض من الموضوع وإن كان الموضوع في نفسه كليًا (ب، م، ٧٥، ٨)

قضية جزمية

- (القضية) الجزمية ما بُتَّ فيها الحكم وجُزم عليه إثباتًا كان أو نفيًا. مثل قولنا: زيد يمشي وعمرو ليس يمشي (ف، ق، ٧١، ١٠)

قضية حقيقية

- ما اعتبر في صدق عنوانها وجود موضوعها في أحد الأزمنة الثلاثة تسمَّى قضية خارجية، وما اعتبر فيها تقدير وجوده وإن لم يوجد في زمن من الأزمنة الثلاثة تسمَّى قضية حقيقية (و، م، ١٧١، ٢٠)

قضية حملية

- كلُّ قضية حملية فإنها تأتلف من محمول وموضوع واليه تنقسم (ف، د، ٧٥، ٤)
- القضية الحملية إنما تكون واحدة إذا «كان» محمولها واحدًا بالمعنى لا بالاسم وموضوعها واحد أيضًا في المعنى لا في الاسم (ف، ع، ١٤٦، ٤)

- نعني بالموجود هنا كلمة وجودية يرتبط بها المحمول بالموضوع حتى يصير القول قضية

قضية ثنائية

- القضية التي تدلُّ بذاتها على أن محمولها في موضوعها في أحد الأزمان الثلاثة من غير أن يدخل فيها شيء من الكلم الوجودية تُسمَّى الثنائية (ف، ق، ١٣، ١)
- القضية إما أن يكون مصرحًا فيها بالرابطة المذكور زمانيًا كان أو غير زمانيًا، وإما أن لا يكون، فإن صرح به فإنها تُسمَّى (قضية) ثلاثية، وإن لم يصرح به فإنها تُسمَّى (قضية) ثنائية (س، ع، ٧٦، ٩)
- القضية التي يذكرون الرابطة فيها كقولنا زيد هو إنسان تُسمَّى قضية ثلاثية، والتي لا يُذكر فيها كقولنا الشمس طالعة تُسمَّى قضية ثنائية (ب، م، ٧٢، ١٠)

- كل قضية ثنائية هي مؤلفة: إما من إسم محصل وكلمة محصلة... وإما من إسم غير محصل وكلمة غير محصلة... وإما من إسم محصل وكلمة غير محصلة... وإما من إسم غير محصل وكلمة محصلة (ش، ع، ١٠١، ٩)
- كل واحدة من القضايا الثنائية: إما أن تكون الكلمة منها دالة على الزمان الحاضر. وإما أن تكون دالة على الزمان المستقبل، وإما أن تكون دالة على الزمان الماضي (ش، ع، ١٠٢، ٥)
- القضية تلتنم من الموضوع والمحمول ونسبة

- حملية، ونعني به هل هذه القضية صادقة وهل ما تركب منها في النفس هو على ما هو عليه خارج النفس (ف، ح، ٢١٤، ١٧)
- إن القضية الحملية تتم بأمور ثلاثة فإنها تتم بمعنى الموضوع ومعنى المحمول ونسبة بينهما. وليس اجتماع المعاني في الذهن هو كونها موضوعة ومحمولة فيه، بل يحتاج إلى أن يكون الذهن يعتقد مع ذلك النسبة التي بين المعنيين بإيجاب أو سلب (س، ع، ٣٧، ١٥)
- إن حق كل قضية حملية، أن يكون لها مع معنى المحمول والموضوع، معنى الاجتماع بينهما، وهو ثالث معنييهما (س، أ، ٢٨٥، ٥)
- القضية الحملية ثلاثة أجزاء بحسب المعنى: أحدها معنى الشيء الذي هو (الموضوع) والآخر معنى الشيء الذي هو (المحمول) والثالث معنى النسبة والعلاقة التي إنما تؤلف منها قضية. فإنه ليس كون الإنسان إنساناً هو كونه موضوعاً، ولا كون الحيوان حيواناً هو كونه محمولاً، بل ذلك لعلاقة بينهما، وربما دلّ عليها لفظ ثالث ف قيل «الإنسان هو حيوان أو يكون حيواناً» أو غير ذلك وتسمى (رابطة) (س، ش، ٦٥، ١٨)
- القضية الحملية تتم بأمور ثلاثة: فإنها تتم بمعنى الموضوع ومعنى المحمول ونسبة بينهما (مر، ت، ٤٦، ٧)
- القضية الحملية... وهي ما حُكِمَ فيها بأن معنى محمول على معنى (غ، ع، ٣٦٧، ٥)
- في (القضية) الحملية لا يكون في القضية قضايا بالفعل، وفي (القضية) الشرطية تكون (ب، م، ٧٤، ١٣)
- كل قضية حملية فموضوعها إما جزئي وإما كلي، والقضية الجزئية الموضوع تُسمى
- مخصوصة (سي، ب، ١٠١، ١٤)
- القضية الحملية إنما تتم بأمور ثلاثة: الموضوع والمحمول والعلاقة التي بينهما (سي، ب، ١٠٣، ١٣)
- إن القضية لا بد فيها من إيقاع النسبة الحكمية أو انتزاعها، فالنسبة إن كانت بثبوت مفهوم لمفهوم فالقضية القائلة بإيقاعها أو سلبها (قضية) حملية، وإن كانت بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر أو ثبوت معانية مفهوم عن مفهوم آخر فالقضية القائلة بإيقاعها أو انتزاعها (قضية) شرطية (ه، م، ١٣، ٧)
- إن (القضية) حملية كانت أو شرطية متصلة أو منفصلة إما قضية موجبة إن كان الحكم فيها بالإيقاع كقولنا في الحملية زيد كاتب وإما قضية سالبة إن كان الحكم فيها بالانتزاع كقولنا فيها زيد ليس بكاتب (ه، م، ١٣، ٢١)
- (قضية) حملية لثبوت الحمل في بعض أفرادها وهي في الموجبات، وكذا تسمية ما يحكم فيها بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر أو سلبه متصلة، وتسمية ما يحكم فيها بثبوت مبانة مفهوم عن مفهوم آخر أو سلبها منفصلة لوجود الاتصال والانفصال في الموجبات (ه، م، ٥٦، ١٦)
- لما كانت (القضية) الشرطية تنتهي بالتحليل إلى الحملية سُميت (القضية) الحملية بسيطة وأبسطها الموجبة لأن سلب كل أمر لا يعقل ولا يذكر إلا مضافاً إلى إيجابه فهو مسبوق بالإيجاب في التعقل والذكر (م، ط، ١٠٥، ٣)
- القضية الحملية تتركب من ثلاثة أمور: محكوم عليه ومحكوم به ونسبة بينهما. ويسمى الأول في اصطلاح أهل المنطق موضوعاً ويسمى الثاني محمولاً ويسمى اللفظ الدال على النسبة

بينهما رابطة (و، م، ١٣١، ٢)

قضية حملية متكررة

- القضية الحملية إن كان موضوعها جزئيًا سميت شخصية ومخصوصة موجبة كانت أو سالبة (و، م، ١٥٩، ٦)

- (القضية الحملية) إن كان موضوعها كليًا وقرن بما يدل على تعميم الحكم أو تبعيته سميت مسورة ومحصورة موجبة كانت فيهما أو سالبة وإن لم يُقرن موضوعها بما يدل على التعميم أو التبعض سميت مهملة وهي أيضًا موجبة أو سالبة (و، م، ١٦٠، ٥)

- (القضية) الحملية إما شخصية وهي التي يكون المحكوم عليه فيها جزئيًا معيّنًا كزيد كاتب، وإما أن تتميز جزئيته بذكر السور كيعض الإنسان كاتب، المحصورة الجزئية، أو تتميز كلية بذكره ككل إنسان حيوان، فالمحصورة الكلية، وإما أن تكون مهملة كالإنسان كاتب، وهي في قوة الجزئية لتحققها فيها. فتلك أربع وكلها إما موجبة أو سالبة فصارت ثمانية (ض، س، ٢٨، ٢٤)

- (القضية) الحملية هي التي ينحل طرفاها إلى مفردين وهي ثمانية (ض، س، ٢٩، ٥)

قضية حملية متأحدة

- إن القضية الحملية المتأحدة إنما تكون واحدة إذا كان فيها محمول واحد لموضوع واحد، فإن تكثر الموضوع والمحمول واحد كقولنا: الفرس والإنسان حيوان، أو تكثر المحمول والموضوع واحد كقولنا: زيد كاتب وطويل، فإن القضية لا تكون واحدة بل (قضية حملية متكررة) (س، ع، ٩٦، ٨)

- إن القضية الحملية المتأحدة إنما تكون واحدة إذا كان فيها محمول واحد لموضوع واحد، فإن تكثر الموضوع والمحمول واحد كقولنا: الفرس والإنسان حيوان، أو تكثر المحمول والموضوع واحد كقولنا: زيد كاتب وطويل، فإن القضية لا تكون واحدة بل (قضية حملية متكررة) (س، ع، ٩٦، ١٠)

قضية خارجية

- ما اعتبر في صدق عنوانها وجود موضوعها في أحد الأزمنة الثلاثة تُسمى قضية خارجية، وما اعتبر فيها تقدير وجوده وإن لم يوجد في زمن من الأزمنة الثلاثة تُسمى قضية حقيقية (و، م، ١٧١، ١٦١)

قضية ذائعة

- يكون من الذائعات المشهورات ما هو إكتسابي برهاني وما هو أولي عقلي وتُسمى قضية ذائعة ومشهورة من جهة اتفاق الجمهور عليها وشهادتهم بعادتهم لها، وعقلية اكتسابية أو ضرورية أولية من جهة شهادة الخواص لها إما بالفطرة وإما بالإكتساب (ب، م، ٢٠٧، ١٣)

قضية رباعية

- أقل أحوال القضايا أن تكون ثنائية، ثم يصرّح بالرابطة فتصير ثلاثية، ثم قد تقرن بها الجهة فتصير (قضية) رباعية (س، ع، ١١٢، ٦)

قضية سالبة

- إذا كانت (القضية) السالبة ذات سور وُضع حرف السلب مع السور لا مع الكلمة

قضية سالبة عامة

- إن القضية السالبة العامة ينقلب سالبة عامة.
وذلك أنه إن لم يكن أحد من الناس برًا، فليس
أحد من الأبرار بإنسان (ق، م، ٦٨، ٣)

قضية سالبة محصلة

- بين (القضية) الموجبة المعدولة والسالبة
المحصلة الفرق بينهما أن القضية إن كانت
ثلاثية وتقدمت الرابطة على حرف السلب كانت
موجبة الربط الرابط ما بعدها بالموضوع، وإن
تأخرت كانت سالبة لسلب حرف السلب الرابط
الذي بعده. وإن كانت ثنائية فلا فارق إلا بالنية
أو الإصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ
بالإيجاب وبعضها بالسلب كتخصيص لفظة
(غير) بالعدول وليس بالسلب (م، ط،
١٣٥، ٣)

قضية سالبة معدولة

- إن القضية التي محمولها إسم غير محصل أو
كلمة غير محصلة تسمى (قضية) معدولة
ومتغيرة، فإن أوجب ذلك المحمول كانت
القضية موجبة معدولة، وإن سلب كانت
(قضية) سالبة معدولة. وإذا لم تكن رابطة
وكانت القضية ثنائية ففقرن بمحمولها حرف
السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف السلب
داخل على أنه رافع المحمول ولا على أنه جزء
من المحمول والمحمول هو الجملة (س، ع،
١٣، ٧٨)

- إن (القضية) السالبة المعدولة لشيء ما،
والسالبة العدمية لمقابله الأخر من قبيل
الموجبة البسيطة أو الموجبة المعدولة له أو
الموجبة العدمية لمقابله من قبيل السالبة البسيطة

الوجودية، كقولنا ليس كل إنسان يوجد أبيض
(ف، ع، ١٤٨، ١٠)

- (القضية) السالبة من القضايا وهي التي يُحكم
بنفي المحمول عن الموضوع (ب، م،
٧١، ٢٣)

- إذا قلت: زيد ليس بصيرًا، فإن قدمت الرابطة
على السلب حتى قلت زيد هو ليس بصيرًا
كانت القضية موجبة، لأن لفظ هو دل على
إتصاف ذات الموضوع بذلك السلب، وإن
أخرت حتى قلت زيد ليس هو بصيرًا كانت
القضية سالبة، لأن حرف السلب رفع تلك
الرابطة وأعدمها هذا إذا صرحت بالرابطة (ر،
ل، ١١، ١٥)

- إن (القضية) حملية كانت أو شرطية متصلة أو
منفصلة: إما قضية موجبة إن كان الحكم فيها
بالإيقاع كقولنا في الحملية زيد كاتب، وإما
قضية سالبة إن كان الحكم فيها بالانتزاع كقولنا
فيها زيد ليس بكاتب (ه، م، ١٣، ٢١)

- قول القائل «إنه لا تحصل هذه التصورات إلا
بالحد» قضية سالبة (ت، ر، ٢، ٣٥، ٦)

قضية سالبة بسيطة

- إن موضوع (القضية) السالبة البسيطة قد يكون
موجودًا وقد يكون معدومًا ويصح السلب عنه
من حيث هو معدوم (س، ع، ٨١، ٣)

قضية سالبة خاصة

- القضية السالبة الخاصة لا يصح لها الانقلاب.
فإن القائل إن استطاع أن يقول: ليس كل حي
بإنسان، فلن يستطيع أن يقول ليس كل إنسان
بحي (ق، م، ٦٨، ٨)

له (ب، م، ٩٦، ١)

- إن (القضية) الشرطية بالجملة لا إيجاب فيها ولا سلب (س، ق، ٢٣٣، ٥)

قضية سالبة وموجبة

- الجزء الأول من كل قضية شرطية وهو الذي يُقرن به حرف الشرط يُسمى مقدّمًا، والثاني يُسمى تاليًا (مر، ت، ٥٢، ٧)

- القضية السالبة والموجبة... يخصهما أنهما لا يجتمعان في شيء واحد ولا يخلو من أحدهما شيء من الأشياء (ش، ق، ٢٧٢، ١٥)

- الحكم بالإثبات والنفي في القضايا إن كان جزمًا حتمًا غير متوقف على شرط كقولنا الشمس طالعة كان حمليًا كما قيل، وإن كان غير جازم بل مشروطًا بشرط مجهول الحكم والحصول، معلوم اللزوم أو العناد، سُميت القضية شرطية (ب، م، ٧٢، ١٥)

قضية شخصية

- القضية الشخصية: القضية الحملية تكون شخصية مثل: زيد كاتب (غ، ع، ٣٦٧، ١٥)

- في القضية الحملية لا يكون في القضية قضايا بالفعل، وفي القضية الشرطية تكون (ب، م، ٧٤، ١٣)

قضية شرطية

- كل (قضية) شرطية فإنها من قضيتين حمليتين يُقرن بهما حرف الشريطة (ف، د، ٧٥، ٣)

- (القضية) الشرطية لا بد وأن تكون مرتبة من قضيتين، والقضايا إما شرطية أو حملية، فالشرطيات إن كانت مرتبة من شرطيتين لم تتسلسل، بل لا بد وأن تنتهي بالآخرة إلى شرطيات غير مرتبة من الشرطيات، فتكون بالآخرة مرتبة من الحمليات، فثبت أن الشرطيات لا بد وأن تنحل بالآخرة إلى الحمليات (ر، ل، ١١، ٩)

- القضية الشرطية تكون واحدة إذا كانت من حمليتين كل واحدة منهما حملية واحدة وربطتا بشريغة واحدة، وإذا بُدّل ترتيب أجزاء القضية في القول فقدّم الموضوع وأخّر المحمول أو قدّم المحمول وأخّر الموضوع بعد أن يبقى الموضوع موضوعًا والمحمول محمولًا، لم تتغير القضية فتصير غير الأولى (ف، ع، ١٤٧، ٣)

- إن القضية لا بد فيها من إيقاع النسبة الحكمية أو انتزاعها، فالنسبة إن كانت بثبوت مفهوم لمفهوم فالقضية القائلة بإيقاعها أو سلبها (قضية) حملية، وإن كانت بثبوت مفهوم عن ثبوت مفهوم آخر أو ثبوت معانية مفهوم عن مفهوم آخر فالقضية القائلة بإيقاعها أو انتزاعها (قضية) شرطية (ه، م، ١٣، ٧)

- (القضية) الشرطية كل ما ضمن الحكم فيها الشريطة. والشريطة إما أن تتضمن اتصال شيء بشيء كقولنا: إن طلعت الشمس كان نهارًا... وإما أن تتضمن انفصال شيء عن شيء ومبايسته، مثل قولنا: هذا الوقت إما ليل وإما نهار (ف، ق، ٧١، ١١)

- أما تسميتها (قضية) شرطية فلوجود الشرط في المتصلة صريحًا وفي المنفصلة معنى، لأن قولنا العدد إما زوج وإما فرد في قوة قولنا إن

- القضية الشرطية توافق الحملية في أنها: قول جازم موضوع لأن يصدق به أو يكذب، وفيه تصوّر لمعنى مع تصوّر نسبه إلى خارج على سبيل المطابقة (س، ق، ٢٣١، ١٢)

كان العدد زوجًا فلا يكون فردًا، وإن كان فردًا فلا يكون زوجًا (هـ، م، ٥٦، ١٩)

- (القضية) الشرطية إما متصلة إن حكم فيها باستصحاب أحدهما الآخر في الصدق أو بسلبه، وإما منفصلة إن حكم فيها بعناد أحدهما الآخر في الصدق أو في الكذب أو فيهما أو بسلبه. والمقدّم في المتصلة وهو المستصحب متميّز عن التالي بالطبع، فقد يكون الشيء ملزمًا لغيره من غير عكس، وفي المنفصلة لا يتميّز إلا بالوضع لأن عناد أحدهما الآخر في قوة عناد الآخر له (م، ط، ١٠٤، ١)

- لما كانت (القضية) الشرطية تنتهي بالتحليل إلى الحملية سُمّيت (القضية) الحملية بسيطة وأبسطها الموجبة لأن سلب كل أمر لا يعقل ولا يذكر إلا مضافًا إلى إيجابه فهو مسبق

بالإيجاب في التعقل والذكر (م، ط، ١٠٥، ٣)

- (القضية) الشرطية إما متصلة حُكِمَ فيها بثبوت قضية على تقدير أخرى إيجابًا أو بسلب هذا الثبوت سلبًا، وإما منفصلة حُكِمَ فيها بمعاندة قضية لأخرى إما ثبوتًا فقط وتسمى مانعة الجمع أو إنتفاء فقط وتسمى مانعة الخلو إيجابًا أو سلبًا هذه المعاندة سلبًا. والمحكوم عليه فيهما يُسمّى مقدّمًا والمحكوم به تاليًا، وهما إما أن يتشاركا بطرفيهما أو بأحد طرفيهما أو يتباينا فيهما (م، ط، ٢٠٢، ٥)

- (القضية) الشرطية إن كانت بين طرفيها علاقة يقتضي اللزوم أو العناد فهي لزومية وإلا إتفاقية (م، ط، ٢٠٤، ٢٠)

- قد يؤخّر حرف الإتصال والإنفصال عن موضوع المقدّم فتصير (القضية) الشرطية شبيهة بالحملية، لكنهما تتلازمان في المتصلة دون المنفصلة لأن الحقيقية المركّبة من كليتين

مشتركتين في الموضوع إذا قدّم حرف الإنفصال عليه صارت مانعة الجمع دون الخلو (م، ط، ٢١٥، ٤)

- القضية الشرطية هي التي يحكم فيها على التعليق، أي وجود إحدى قضيتيها معلق على وجود الأخرى، أو على نفيها، وهي قسمان متصلة ومنفصلة، والجزء الأول منهما يستوى مقدّمًا، والثاني تاليًا (ض، س، ٢٩، ١١)

قضية شرطية كلية

- إن القضية الشرطية الكلية، إنما تكون كلية، إذا كان التالي يتبع كل وضع للمقدّم، لا في المراد فقط، بل في الأحوال (س، ق، ٢٧٢، ١٤)

قضية شرطية متصلة

- في الشرطيات يجب أن ينظر إلى الحكم لا إلى الأجزاء التي فيها وبينها الحكم. فإن كان الإتصال محكومًا به على كل إشرط ووضع للموضوع كيف كان، فالقضية الشرطية المتصلة كلية (س، ق، ٢٦٣، ١)

- إما أن تكون النسبة نسبة المتابعة واللزوم والإتصال مثل قولك «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، فإن قولك الشمس طالعة قضية في نفسه، وقولك فالنهار موجود قضية أيضًا وقد وُصِلت إحداهما بالأخرى. ومن عادة قوم أن يسمّوا هذا القبيل (قضية شرطية متصلة) و(قضية وضعيّة) (س، ش، ٦١، ٢)

- القضية الشرطية المتصلة... وهي ما شُرِطَ فيها وجود المقدّم لوجود التالي (غ، ع، ٣٦٧، ٧)

- قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فالحكم بوجود النهار في هذه القضية

والإنفصال مثل قولك «إما أن يكون هذا العدد زوجاً وإما أن يكون هذا العدد فرداً» فإن قولك هذا العدد زوج وقولك هذا العدد فرد كل في نفسه قضية. وقد قرن بينهما مباينة ومعاندة ومحاجة. ومن عادة قوم أن يسموا هذا القبيل (قضية شرطية منفصلة) (س، ش، ٦١، ٦٢)

- القضية الشرطية المنفصلة... كقولنا: العالم إما حادث وإما قديم (غ، ع، ٣٦٧، ٩)

- أما في العناد فمقابل ذلك (مقابل الشرطية المتصلة) في الحكم، كقولنا إما أن تكون الشمس طالعة، وإما أن يكون الليل موجود، أو تُسمى (قضية) شرطية منفصلة (ب، م، ٧٢، ٢٠)

- شرطية منفصلة... كقولنا العدد إما أن يكون زوجاً وإما أن يكون فرداً حكم فيها بأن مباينة فردية العدد لزوجيته واقعة، وكقولنا ليس إما أن يكون العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين حكم فيها بأن مباينة الإنقسام بمتساويين للزوجية غير واقعة (هـ، م، ١٣، ١٣)

- إن (القضية) حملية كانت أو شرطية متصلة أو منفصلة: إما قضية موجبة إن كان الحكم فيها بالإيقاع كقولنا في الحملية زيد كاتب، وإما قضية سالبة إن كان الحكم فيها بالإنتراع كقولنا فيها زيد ليس بكاتب (هـ، م، ١٣، ٢١)

- (القضية الشرطية) المنفصلة هي التي يحكم فيها بامتناع اجتماع قضيتين فأكثر في الصدق، وهي التي جزأها متعاندان، نحو العالم إما قديم أو حادث، وزيد إما حي أو ميت (ض، س، ٢٩، ١٤)

غير جازم بل متوقف على شرط مجهول هو طلوع الشمس، فإذا عُلِمَ عُلِمَ معه هذا في اللزوم، وتسمى (قضية) شرطية متصلة (ب، م، ٧٢، ١٨)

- إن الشرطية أيضاً... متصلة كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، حكم فيها (قضية شرطية متصلة) بأن وجود النهار عند طلوع الشمس واقع، وكقولنا ليس وإن كانت الشمس طالعة فالليل موجود حكم فيها بأن وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع (هـ، م، ١٣، ٩)

- إن (القضية) حملية كانت أو شرطية متصلة أو منفصلة: إما قضية موجبة إن كان الحكم فيها بالإيقاع كقولنا في الحملية زيد كاتب، وإما قضية سالبة إن كان الحكم فيها بالإنتراع كقولنا فيها زيد ليس بكاتب (هـ، م، ١٣، ٢١)

- (القضية الشرطية) المتصلة هي التي يحكم فيها بلزوم قضية لأخرى أو لا لزومها، وهي التي توجب التلازم بين جزأيهما، نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا، وكقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فجزأهما متلازمان (ض، س، ٢٩، ١٢)

قضية شرطية متصلة لزومية

- (القضية الشرطية) المتصلة اللزومية الصادقة تتركب من صادقين وكاذبين وتال صادق ومقدم كاذب وعكسه محال إذ الكاذب لا يلزم الصادق. هذا في الكلية، وأما في الجزئية فهو ممكن (م، ط، ٢٠٥، ١)

قضية شرطية منفصلة

- إما أن تكون النسبة نسبة المفارقة والعناد - (القضية الشرطية) المنفصلة الحقيقية الصادقة

قضية شرطية منفصلة حقيقية

- القضية الضرورية: فإنه يزيد فيها جهة الضرورة، فنقول كل واحد مما يوصف بـ [ج] دائماً أو غير دائم فإنه ما دام موجود الذات بالضرورة [ب] (مر، ت، ٦٨، ٨)

- القضية الضرورية: تنقسم: إلى ما لا شرط فيه؛ كقولنا: الله حي؛ فإنه لم يزل، ولا يزال كذلك. وإلى ما شرط فيه وجود الموضوع، كقولنا: الإنسان حي؛ فإنه ما دام موجوداً فهو كذلك، فوجود الموضوع مشروط فيه (غ، ع، ١١٩، ١٨)

إنما تترتب عن صادق وكاذب ومانعة الجمع منه، ومن كاذبين أيضاً ومانعة الخلو منه، ومن صادقين أيضاً. والحقيقية الإنفاقية الكاذبة عن صادقين وكاذبين، ومانعة الجمع عن صادقين، ومانعة الخلو عن كاذبين، والعنادية واللزومية الكاذبة في الأقسام الثلاثة عن صادقين وكاذبين وصادق وكاذب. هذا حكم الموجبات، وحكم السوالب بالعكس من ذلك (م، ط، ٢٠٩، ١)

قضية صغرى

- القضية التي فيها موضوع المطلوب هي القضية الصغرى (ب، م، ١٢٤، ١٩)

قضية طارئة

- إنه فرق بين قولك «المتقل متغير ما دام موجود الذات» أي الشيء الموصوف بأنه متقل فإنه متغير ما دام موجود الذات، وبين قولك «إن الشيء الموصوف بأنه متقل متغير ما دام منتقلاً» وكيف لا والأولى كاذبة والثانية صادقة. ولنسم ما يكون المفهوم منه في كونه موصوفاً بـ ب من غير دوام ذلك (قضية طارئة)، ولنسم ما يكون له وقت معين متى كان (قضية مفروضة) وما كان وقته غير معين (متشعبة)، ولنسم ما يكون المفهوم منه أنه كذلك في الوقت الحاضر (وقتي) ليشترك جميع ما يخالف الضروري في أنه وجودي وكذلك فافهم في السلب (س، ش، ٦٥، ١٢)

قضية عامة

- العلم بالقضية العامة، إما أن يكون بتوسط قياس، أو بغير توسط قياس. فإن كان لا بد من توسط قياس، والقياس لا بد فيه من قضية عامة، لزم أن لا يعلم العام إلا بعام، وذلك يستلزم الدور أو التسلسل. فلا بد أن ينتهي

قضية ضرورية

- ما كان بالقوة فهو ما دام بالقوة يقال فيه «إنه قضية ممكنة»، وإذا حصلت بالفعل قيل فيها «قضية وجودية»؛ وما كان فيه إيجاب هذا الوجود دائماً قيل فيه «إنه قضية موجبة ضرورية»، وما كان فيه نفي هذا الوجود دائماً قيل فيه «قضية سالبة ضرورية» (ف، ح، ١٢٧، ١٩)

- إن كونها (قضية) مطلقة هو أن تحذف الجهة عنها قولاً وتصوراً حذفاً، بمعنى أنه لا يلتفت إلى الجهة التي تجب لها في التصور، حتى أن قولنا: كل إنسان حيوان؛ وإن كان حقيقة الحال فيه أن الحيوان موجود لكل ما هو إنسان ما دام ذاته موجودة فلا يلتفت إلى ذلك؛ بل إلى ما تشارك فيه هذه القضية غيرها، وهو أن الحيوان موجود للإنسان. فهو من حيث أنه موجود فقط فهي (قضية) موجبة مطلقة. ومن حيث التخصيص فهي أمر أخص، وهو أنها (قضية) ضرورية (س، ق، ٢٨، ١٠)

الأمر إلى قضية كلية عامة معلومة بالبديهة،
وهم يسلّمون ذلك (ت، ر، ٢، ١٠٦، ١٢)

ولكلّيتها شرائط في جانب الموضوع والمحمول
(سي، ب، ١١٧، ٤)

قضية عدمية

- (القضية) العدمية فهي التي تدل على محمولها
بلفظ مفهومه عدم المعنى المحمول في الموجبة
البيّنة وليس فيها حرف سلب (ب، م،
٩، ٩٥)

- ليس في الموجودات ما تعلم الفطرة له قضية
كلية بغير قياس إلاّ وعلمها بالمفردات المعينة
من تلك القضية الكلية أقوى من علمها بتلك
القضية الكلية (ت، ر، ١، ٦٦، ٤)

- إذا كان لا بدّ في كلّ ما يسمّونه «برهاناً» من
«قضية كلية» فلا بدّ من العلم بتلك «القضية
الكلية»، أي من العلم بكونها «كلية» (ت، ر،
١٢٠، ١٥)

- (القضية) العدمية إنها التي تدل على المعنى
الأخس من معنيين متقابلين (ب، م، ٩٥، ١٥)

- (القضية) العدمية إنها التي تدل لا على أي عدم
كان مطلقاً بل على عدم ما من شأنه أن يكون
للموضع أو لنوعه أو لجنسه (ب، م، ٩٥، ١٧)

- لم يكن لنا طريق يُعلم به صدق هذه القضية
الكلية علماً يقينياً إلاّ والعلم بذلك ممكن في
«الأعيان المعينة» بطريق الأولى (ت، ر،
١٢٦، ٢)

قضية كبرى

- القضية التي فيها موضوع المطلوب هي القضية
الصغرى، والتي فيها محموله هي (القضية)
الكبرى سواء كان كل واحد منهما في القضية
التي هو فيها محمولاً أو موضوعاً (ب، م،
١٢٤، ١٩)

- القضية الكلية تحصل في الذهن ضرورة أو
بديهة من واهب العقل... فحصول تلك
القضية المعينة في الذهن من واهب العقل
أقرب (ت، ر، ١، ١٥٩، ٢٦)

- لا يمكن أحداً أن يثبت قضية كلية بـ«قياس
شمول» إلاّ وإثباتها بـ«التمثيل» أيسر وأظهر
(ت، ر، ١، ٢١٥، ٢٣)

قضية كلية

- إن كان بين أن الحكم عام، سُميت القضية
كلية، وهي: إمّا موجبة، مثل قولنا: كل إنسان
حيوان. وإمّا سالبة مثل قولنا: ليس واحد من
الناس بحجر (س، أ، ٢٧٥، ٢)

- إذا كانت القضية الكلية معلومة بنص المعصوم،
فهنا يكون الاستدلال بها أولى من الاستدلال
بـ«قياس التمثيل». لكن الدليل هنا يكون شرعياً
لم تعلم إحدى مقدماته إلاّ بالنص المعصوم أو
الإجماع المعصوم، لم تعلم بمجرد العقل
(ت، ر، ١، ٢٣٩، ٢٢)

- القضية الكلية... مثل: كل إنسان حيوان (غ،
ع، ٣٦٧، ١٨)

- إن الحكم بالمحمول على كلّ... كقولنا كل
كذا كذا تُسمّى القضية كلية، أي كلية الحكم
(ب، م، ٧٥، ٧)

- القضية الكلية إذا جاز انتفاضها لم يكن عندهم
(المنطقيون) مادة للبرهان، بل للجدل والخطابة
(ت، ر، ٢، ٧٦، ١٤)

- القضية الكلية تستدعي مقولاً على الكل،

غير دائم أنه ب فهو موصوف أنه ما دام ذاته
موجودًا فهو ج مثل قولك «بالضرورة كل
متحرك جسم» (س، ش، ٦٨، ٦٩)

قضية كلية موجبة حاضرة

- أما (القضية الكلية الموجبة) الحاضرة فمثل
قولك «كل إنسان مسلم» في الوقت الذي يكون
اتفق ذلك فلا إنسان كافر، ولا يبعد أن يصدق
في أمثال هذه القضايا أن يقال «كل حيوان
إنسان»، لو كان في وقت من الأوقات كذلك.
وشرط هذه القضية الوقتية في الإيجاب أن
يكون الموضوع موجودًا. وأما الوجودية فما
يعتم جميع ما لا ضرورة فيه حقيقة (س، ش،
٦٨، ٦٩)

قضية كلية موجبة لازمة

- أما (القضية الكلية الموجبة) اللازمة فهو مثل
قولك «كل ب ج» بضرورة قلت أو لم تقل، أي
كل موصوف - دائمًا أو غير دائم - بأنه ب فما
دام موصوفًا بأنه ب - لا ما دام ذاته موجودًا -
فإنه موصوف أيضًا بأنه ج (س، ش، ٦٨، ٩)

قضية كلية موجبة مطلقة

- أما (القضية) الكلية الموجبة المطلقة التي هي
أعم في مثل قولنا كل ب ج فمعناه كل واحد
مما يفرض أنه بالفعل، من غير أن يشترط أنه
دائم بالفعل أو غير دائم، موصوف بأنه ب
فذلك بعينه موصوف بأنه ج بالفعل من غير بيان
شيء (س، ش، ٦٨، ٣)

قضية كلية موجبة مفروضة

- أما (القضية الكلية الموجبة) المفروضة فمثل

قضية كلية سالبة لازمة

- أما (القضية الكلية السالبة) اللازمة فمثل قولك
«لا شيء من ب ج» إذا لم تكن ما دام موجود
الذات عنيت ما دام موصوفًا بأنه ب فقط (س،
ش، ٦٩، ١٧)

قضية كلية سالبة موافقة

- أما (القضية الكلية السالبة) الموافقة فإن لا
تشرط في السلب المذكور (السلب الكلي
الضروري) عموم أوقات كونه ب، واللغة لا
تطبع في إيراد المثال لهذا (س، ش، ٦٩، ١٩)

قضية كلية سالبة وقتية

- أما (القضية الكلية السالبة) الوقتية فكقولك في
مثل الحال التي جعلنا منها مثال الموجبة «ليس
أحد من الناس بكافر»، وفي هذا الموضوع لا
يجب أن يكون الموضوع موجودًا لا محالة ثم
يسلب عنه، فإنه إذا اتفق في وقت من الأوقات
مثلاً أن «لا يكون شيء من المنكسفات
موجودًا» فصحيح أن تسلب القمر عن
المنكسف فتقول «ليس إلى الآن شيء مما هو
منكسف بقمر» من غير أن يكون ذلك عامًا لكل
وقت. وقد تصدق هذه السالبة في مثل قولك
«ولا أحد من الناس بحيوان» إذا كان وقتًا ما
مثلاً لا إنسان فيه البتة، فلم يكن حيثل إنسان
حيوانًا، وكيف يكون حيوانًا وهو غير موجود
(س، ش، ٦٩، ٢١)

قضية كلية ضرورية

- أما (القضية) الكلية الضرورية فمثل قولك
بالضرورة كل ب ج أي كل واحد مما يوصف
بالفعل بأنه ب سواء كان يوصف دائمًا أنه ب أو

قولك «كل قمر ينكسف» أو «كل كوكب يطلع»
(س، ش، ٦٨، ١٤)

قضية كلية موجبة منتشرة

- أمّا (القضية الكلية الموجبة) المنتشرة فمثل
قولك «كل إنسان يتنفس» (س، ش، ٦٨، ١٥)

قضية كلية موجبة موافقة

- أمّا (القضية الكلية الموجبة) الموافقة فمثل
قولك «كل ب ج» أي عندما يكون ب فيكون ج
من غير زيادة أنّه يكون كذلك دائماً ما دام ب أو
غير دائم (س، ش، ٦٨، ١٢)

قضية لازمة مشروطة

- الناس لا يفرّقون في زماننا بين (القضية)
المطلقة والوجودية وما يكون المفهوم منه أنّ
ب ج ما دام موجود الذات ضرورية وما يكون
المفهوم منه ما دام موصوفاً بأنّه ب لازمة، فإن
إشترط ذلك فيما لا يلزم ما دامت الذات
موجودة كانت مباينة للضرورية، فلتخص بإسم
(القضية اللازمة المشروطة) (س، ش،
٨، ٦٥)

قضية محصورة

- إذا كانت القضية حملية وموضوعها شيء
جزئي، سُميت (قضية) مخصوصة: أمّا
موجبة، وأمّا سالبة. مثل قولنا: زيد كاتب،
زيد ليس بكاتب. وإذا كان موضوعها كلياً،
ولم تبيّن كمية هذا الحكم، أعني الكلية
والجزئية، بل أهمل، فلم يدلّ على أنّه عام
لجميع ما تحت الموضوع، أو غير عام، سُميت
(قضية) مهمة، مثل قولنا: الإنسان في خسر،

الإنسان ليس في خسر وفي نسخة «ليس
الإنسان في خسر»، وإذا كان موضوعها كلياً
وبيّن قدر الحكم فيه وكمية موضوعه فإنّ
القضية... محصورة (س، أ، ٢٧٥، ١)

- كل قضية قد بيّن فيها كمية الحكم من عمومها
وخصوصها حتى عُرف أنّ الإيجاب والسلب
في الكل من الموضوع أو البعض، سُميت
محصورة؛ واللفظ الذي به البيان سمي سوراً
(مر، ت، ٤٩، ٩)

- (القضية) المحصورة إمّا أن تقع كلفة موجبة،
سورها كلّ؛ وكلفة سالبة، وسورها لا واحد؛
وجزئية موجبة، وسورها بعض أو واحد؛
وجزئية سالبة، وسورها ليس بعض أو ليس كلّ
(مر، ت، ٤٩، ١٢)

قضية محصورة جزئية

- (القضية) المحصورة جزئية: إمّا موجبة،
كقولنا: بعض الناس كاتب. وأمّا سالبة
كقولنا ليس بعض الناس بكاتب (س، أ،
٨، ٢٧٥)

قضية محصورة كلية او جزئية

- إنّ المعاني الأصلية التي سَمّيناها بالطبائع،
فإنّها من حيث هي، لا كلية، ولا جزئية، ولا
عامة، ولا خاصة، ولا كثيرة، ولا واحدة.
وإنّما تصير شيئاً من ذلك بانضياف لاحق إليها
يخصصها به، فلا تخلو تلك الطبائع: إمّا أن
يحكم عليها من حيث هي أو يحكم عليها مع
لاحق يقتضي تعميم الحكم، أو تخصيصه، أو
مع لاحق يجعلها واحداً شخصياً معيناً.
ويحصل من الأول قضية مهمة. ومن الثاني
(قضية) محصورة كلية أو جزئية. ومن الثالث

سالبة، كقولك: زيد كاتب زيد ليس بكاتب، وإن كان كلياً لكنه لم يبين فيه كمية الحكم سُميت (قضية) مهمة، موجبة كانت أو سالبة (ر، ل، ٩، ٢١)

- إن المعاني الأصلية التي سُميناها بالطبائع، فإنها من حيث هي، لا كلية، ولا جزئية، ولا عامة، ولا خاصة، ولا كثيرة، ولا واحدة. وإنما نصير شيئاً من ذلك بانضفاف لاحق إليها يخصصها به، فلا تخلو تلك الطبائع: إما أن يحكم عليها من حيث هي أو يحكم عليها مع لاحق يقتضي تعميم الحكم، أو تخصيصه، أو مع لاحق يجعلها واحداً شخصياً معيناً. ويحصل من الأول قضية مهمة. ومن الثاني (قضية) محصورة كلية أو جزئية. ومن الثالث (قضية) مخصوصة. (والألف واللام) تدل بالإشتراك على الأحوال الثلاثة (ط، ش، ٥، ٢٧٧)

- إن كانت القضية مخصوصة كان نقيضها القضية التي تخالفها في كيفها من إيجاب أو سلب وتتحد معها فيما سوى ذلك من الطرفين والزمان والمكان والشرط والكل والجزء والقوة والفعل والإضافة (و، م، ٢٠٩، ٣١)

قضية مركبة

- القضية إما بسيطة أو مركبة، لأنها إن اشتملت حقيقتها ومعناها على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب فهي (قضية) مركبة كقولنا كل إنسان ضاحك لا دائماً، وإن معناه إيجاب الضحك للإنسان وسلبه عنه بالفعل، وإن لم يشتمل حقيقتها ومعناها على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب فهي (قضية) بسيطة كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة، فإن معناه ليس إلا

(قضية) مخصوصة. (والألف واللام) تدل بالإشتراك على الأحوال الثلاثة (ط، ش، ٤، ٢٧٧)

قضية مخصوصة

- هذه (قضية) مخصوصة أي جزئية الموضوع (س، ع، ٥٤، ٤)

- إذا كانت القضية حملية وموضوعها شيء جزئي، سُميت (قضية) مخصوصة: إما موجبة، وإما سالبة. مثل قولنا: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب. وإذا كان موضوعها كلياً، ولم تتبين كمية هذا الحكم، أعني الكلية والجزئية، بل أهمل، فلم يدل على أنه عام لجميع ما تحت الموضوع، أو غير عام، سُميت (قضية) مهمة، مثل قولنا: الإنسان في خسر، الإنسان ليس في خسر وفي نسخة «ليس الإنسان في خسر»، وإذا كان موضوعها كلياً وبيّن قدر الحكم فيه وكمية موضوعه فإن القضية... محصورة (س، أ، ٢٧٤، ٤)

- في الحملات قضية تسمى (قضية مخصوصة) وهي أن يكون الموضوع أمراً شخصياً واحداً بالعدد مثل قولك في الإيجاب «زيد كاتب» وفي النفي «زيد ليس بكاتب»، ولأنّ الحملية أقلّ القضايا تركيباً فبالحري أن يقدم القول فيها وتحقق أحوالها (س، ش، ٦٣، ٢١)

- كل قضية شخصية الموضوع تُسمى مخصوصة، وهي إما موجبة أو سالبة (مر، ت، ٤٩، ٨)

- من القضايا الحملية ما يكون موضوعها جزئياً أي شخصاً واحداً معيناً كقولنا زيد، وقد سُميت (قضية) مخصوصة (ب، م، ٧٥، ٥)

- موضوع القضية الحملية إن كان شخصاً معيناً سُميت القضية مخصوصة موجبة كانت أو

(٢١، ١٥٨)

- إن كونها (قضية) مطلقة هو أن تحذف الجهة عنها قولاً وتصوراً حذفاً، بمعنى أنه لا يلتفت إلى الجهة التي تجب لها في التصور، حتى أن قولنا: كل إنسان حيوان؛ وإن كان حقيقة الحال فيه أن الحيوان موجود لكل ما هو إنسان ما دام ذاته موجودة فلا يلتفت إلى ذلك؛ بل إلى ما تشارك فيه هذه القضية غيرها، وهو أن الحيوان موجود للإنسان. فهو من حيث أنه موجود فقط فهي (قضية) موجبة مطلقة. ومن حيث التخصيص فهي أمر أخصر، وهو أنها (قضية) ضرورية (س، ق، ٢٨، ٤)

- إن (القضية) المطلقة بالمعنى العام الموجبة الكلية (س، ق، ٤٧، ٢)

- تكرار اللغات تقتضي في عاداتها إذا قيل ب ج أنه عندما يوصف ب ب فيسمى ما يقتضيه المعنى نفسه (قضية مطلقة)، فإن إشتراط فيها في النفس ما يخرج الضرورية الحقيقية التي نذكرها منه ويعم جميع ما لا يكون الحكم فيه صحيحاً ما دام الذات موجودة، بل وقتاً ما أو بشرط وحال (وجودية) (س، ش، ٦٥، ٢)

- القضية المطلقة... هي أن تحذف الجهة عنها قولاً وتصوراً، بمعنى أنه لا يلتفت إلى الجهة التي وجب لها في التصور (مر، ت، ٦٠، ٤)

- القضية المطلقة: ما لم ينص فيها على كيفية النسبة بشيء من ضرورية الوجود، أو ضرورية العدم، أو لا ضرورتيهما (غ، ع، ٣٦٨، ٦)

- قضية مطلقة خاصة كقولك بعض الناس كاتب وبعض الأجسام ساكن (غ، ح، ٢٤، ٩)

- قضية مطلقة عامة كقولك كل جسم متحيز وكل سواد لون وكل حركة عرض (غ، ح، ٢٤، ١٠)

- القضية مطلقة من حيث تكون موجودة وممكنة

إيجاب الحيوانية للإنسان، وكقولنا لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة، فإن معناها ليس إلا سلب الحجرية عن الإنسان (ه، م، ٦٧، ٢٢)

قضية مستحيلة

- القضية المستحيلة: وقد تكون نسبته إليه (نسبة المحمول إلى الموضوع) نسبة الضروري العدم (غ، ع، ٣٦٧، ٢٢)

قضية مسورة

- القضية المسورة إن كانت موجهة أي ذكر فيها اللفظ الذي يدل على مادتها فإنه يشترط في نقيضها زيادة على ما سبق في شروط نقيض المسورة أن يخالفها هذا النقيض في الجهة لأنهما لو اتحدتا في الجهة لجاز صدقهما معاً أو كذبهما معاً (و، م، ٢١٥، ١)

قضية مطلقة

- (القضية) المطلقة قد جرت العادة فيها أن تجعل علامتها حذف الجهات كلها وألا يصرح فيها لا بالامكان ولا باضطرار، وجعلوا حذف الجهات كلها كالجهة لها، وهذا هو الذي يذهب إليه الاسكندر ويصحح أنه رأي أرسطوطاليس في المطلقة (ف، ع، ١٥٨، ١٢)

- القضية قد تكون مطلقة في مادتها وجهتها، كقولنا كل إنسان عادل، وقد تكون مادتها مطلقة وجهتها ممكنة أو اضطرارية، كقولنا فيمن هو أبيض الآن أنه ممكن أن يكون أبيض أو باضطرار هو أبيض، وقد تكون مادتها اضطرارية ولا يصرح بها لا باضطرار ولا بإمكان، فتكون مطلقة في جهتها اضطرارية في مادتها، كقولنا كل ثلاثة فهو عدد فرد (ف، ع،

(ط، ش، ٢٨٨، ١)

قضية معدولية متغيرة

- إن القضية التي محمولها إسم غير محصل أو كلمة غير محصلة تسمى (قضية) معدولية ومتغيرة، فإن أوجب ذلك المحمول كانت القضية موجبة معدولية، وإن سلب كانت (قضية) سالبة معدولية. وإذا لم تكن رابطة وكانت القضية ثنائية فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف السلب داخل على أنه رافع المحمول، ولا على أنه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة (س)،

(ع، ٧٨، ١٢)

قضية معينة

- القضية الكلية تحصل في الذهن ضرورة أو بديهية من واهب العقل... فحصول تلك القضية المعينة في الذهن من واهب العقل أقرب (ت، ر، ١، ١٥٩، ٢٧)

قضية مفروضة

- إنه فرق بين قولك «المنتقل متغير ما دام موجود الذات» أي الشيء الموصوف بأنه منتقل فإنه متغير ما دام موجود الذات، وبين قولك «إن الشيء الموصوف بأنه منتقل متغير ما دام منتقلاً» وكيف لا والأولى كاذبة والثانية صادقة. ولنسم ما يكون المفهوم منه في كونه موصوفاً بـ ب من غير دوام ذلك (قضية طارئة)، ولنسم ما يكون له وقت معين متى كان (قضية مفروضة) وما كان وقته غير معين (منتشرة)، ولنسم ما يكون المفهوم منه أنه كذلك في الوقت الحاضر (وقتية) ليشترك جميع ما يخالف

من الجهة التي هي بها غير موجودة في الحال ويمكن أن توجد فيما بعد (ب، م، ١٦٧، ٢٢)

- (القضية) المطلقة هي التي يبين فيها حكم إيجابي أو سلبي فقط، من غير بيان شيء آخر. من ضرورة أو دوام، أو ما يقابلها (ط، ش، ٣٠٨، ٣)

- (القضية) المطلقة ونعني بها المشترك بين الموجّهات الفعلية وهي التي نسبة المحمول فيها إلى الموضوع نسبة بالفعل لا المشترك بين الموجّهات ولا يمتنع تسمية مقيد بإسم المطلق إذا غلب ذلك المقيد (م، ط، ١٥٠، ١٠)

- قد يقال (القضية) المطلقة للوجودية اللادائمة أو للعرفية وهي التي فيها الدوام الوصفي لفهم أهل العرف من السالبة المطلقة (م، ط، ١٥٠، ٢١)

- نعني (بالقضية) الموجّهة ما فيها النسبة بالثبوت الأعم من الثبوت بالفعل، و(بالقضية) المطلقة ما فيها النسبة بالثبوت بالفعل. وعلى هذا كون الإمكان جهة لا يقتضي كون النسبة فعلية (م، ط، ١٥١، ١)

قضية معدولة

- القضية المعدولة قد تكون موجبة... وقد تكون سالبة وهو أن يكون حرف السلب في القضية داخلاً على الرابطة، مثل قولك زيد ليس هو غير بصير (سي، ب، ١٠٤، ٩)

- القضية المعدولة تفارق السلب: إما حيناً فبأنها توجد هي ومقابلتها معاً في شيء واحد، وإما حيناً فبأنه قد يخلو الموضوع من كل واحد منهما (ش، ق، ٢٧٢، ١٤)

- إن القضية المعدولة، إذا أطلقت فهم عنها معدولية المحمول، وهذه إنما تقيد بالموضوع

الضروري في أنه وجودي وكذلك فافهم في السلب (س، ش، ٦٥، ١٣)

قضية مقيدة

- القضية المقيدة: ما نصّ فيها على أن نسبة المحمول إلى الموضوع ضرورية الوجود أو ضرورية العدم، أو لا ضرورية الوجود ولا ضرورية العدم (غ، ع، ٣٦٨، ٣)

قضية ممكنة

- ما كان بالقوة فهو ما دام بالقوة يُقال فيه «إنه قضية ممكنة»، وإذا حصلت بالفعل قيل فيها «قضية وجودية»؛ وما كان فيه إيجاب هذا الوجود دائماً قيل فيه «إنه قضية موجبة ضرورية»، وما كان فيه نفي هذا الوجود دائماً قيل فيه «قضية سالبة ضرورية» (ف، ح، ١٢٧، ١٩)

- القضية الممكنة قولنا كل واحد واحد ممّا يقال له [ج] على أيّ الأحوال كان فإنه يمكن أن يوصف [ب] بالإمكان العام والخاص والأخص (مر، ت، ٦٨، ١٠)

- القضية الممكنة: أن تكون نسبته إليه (نسبة المحمول إلى الموضوع) لا ضرورة الوجود ولا ضرورة العدم (غ، ع، ٣٦٨، ١)

- أعم القضايا هي القضية الممكنة بالإمكان العامي، فإنها تشمل الموجود من الضروري وغير الضروري، وما ليس بموجود مما هو جائر الوجود، فهو أعم من المطلق العام (سي، ب، ١٢٠، ١٧)

قضية منتشرة

- إنه فرق بين قولك «المنتقل متغير ما دام موجود

الذات» أي الشيء الموصوف بأنه منتقل فإنه متغير ما دام موجود الذات، وبين قولك «إنّ الشيء الموصوف بأنه منتقل متغير ما دام منتقلاً» وكيف لا والأولى كاذبة والثانية صادقة. ولنسمّ ما يكون المفهوم منه في كونه موصوفاً بـ ب من غير دوام ذلك (قضية طارئة) ولنسمّ ما يكون له وقت معيّن متى كان (قضية مفروضة)، وما كان وقته غير معيّن (منتشرة)، ولنسمّ ما يكون المفهوم منه أنه كذلك في الوقت الحاضر (وقتيّة) ليشارك جميع ما يخالف الضروري في أنه وجودي وكذلك فافهم في السلب (س، ش، ٦٥، ١٢)

قضية منحرفة

- القضية منحرفة وأقسامها أربعة لأن المحمول المسوّر إما جزئي أو كلي وكيف كان فموضوعه كذلك. وشرط صدق المنحرفة إن كان أحد طرفيها شخصاً مسوّراً أو محمولها موجباً أو سلباً جزئياً في اختلاف طرفيها في دخول حرف السلب عليهما وإلا فهو في مادة الإمتناع، وما يوافقها في الكيف في مادة الإمكان وتقضيه في مادة الوجوب وما يوافقها في الكيف من مادة الإمكان (م، ط، ١١٨، ١٠)

- السور لما كان هو اللفظ الدال على كمية الأفراد وكان المقصود من القضية الحملية أن يحكم بحقيقة محمولها على ما صدق عليه موضوعها من متعدد أو متحد، لا أن يحكم بأفراد المحمول على الموضوع، كان الواجب في السور أن يدخل على ماله أفراد يصح أن تكون مقصودة بالحكم وهو الموضوع الكلي. فإذا دخل السور على ماله أفراد إلا أنها غير مقصودة في الحكم وهو المحمول الكلي، أو

قضية منفصلة

- القضية المنفصلة القائلة إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا (ب، م، ٧٧، ٢٠)

قضية مهمة

- إذا قيل: إن كان كذا، فكذا كذا؛ وإذا كان كذا، فكذا كذا؛ فالقضية مهمة؛ إلا أنه يشبه أن تكون لفظة إن تدل على إهمال ما بنحو مخصوص (س، ق، ٢٦٣، ٦)

- إذا كانت القضية حملية وموضوعها شيء جزئي، سُميت (قضية) مخصوصة: إما موجبة، وإما سالبة. مثل قولنا: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب. وإذا كان موضوعها كلياً، ولم تبين كمية هذا الحكم، أعني الكلية والجزئية، بل أهمل، فلم يدل على أنه عام لجميع ما تحت الموضوع، أو غير عام، سُميت (قضية) مهمة، مثل قولنا: الإنسان في خسر، الإنسان ليس في خسر وفي نسخة «ليس الإنسان في خسر» وإذا كان موضوعها كلياً وبين قدر الحكم فيه وكمية موضوعه فإن القضية... محصورة (س، أ، ٢٧٤، ٨)

- كل قضية لم تبين فيها كمية الحكم سُميت مهمة، كقولنا: الإنسان أبيض، إذا لم يذكر فيها عموم أو خصوص (مر، ت، ٤٨، ١٢)

- قضية مهمة كقولنا الإنسان في خسر (غ، ح، ٢٤، ١١)

- ما لم يذكر فيه السور من القضايا تُسمى (قضية) مهمة (ب، م، ٧٥، ١١)

- موضوع القضية الحملية إن كان شخصاً معيناً سُميت القضية مخصوصة موجبة كانت أو سالبة، كقولك: زيد كاتب زيد ليس بكاتب، وإن كان كلياً لكنه لم يبين فيه كمية الحكم

دخل على ما لا أفراد له أصلاً وهو الجزئي موضوعاً كان أو محمولاً، فقد انحرف السور عن موضعه اللاتق به ووجب أن تُسمى القضية التي انحرف السور فيها عن محله منحرفة. وعدد ما يتصور في ذلك من القضايا مائة وإثنتا عشرة قضية (و، م، ١٦٢، ٢٧)

- القضية المنحرفة إن دخل السور على محمولها فقد يكون المحمول كلياً وجزئياً والسور أيضاً إما كلي أو جزئي (و، م، ١٦٣، ١)

- تكذب المنحرفة مهما دلت على اجتماع أفراد في فرد واحد كقولك زيد كل إنسان، وإنما كانت كاذبة لاستحالة اجتماع الجزئيات في جزئي واحد (و، م، ١٦٦، ٣٢)

قضية منعكسة

- قد جرت العادة بأن يُعرف أولاً حال عكس المقدمات، حتى إذا وقف عليها سهل الأمر في معرفة القياسات التي ليست بكاملة. ومعنى العكس هو تصيير الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعاً، مع بقاء الكيفية والصدق على حاله. والقضية المنعكسة هي التي تقبل هذا العكس (س، ق، ٧٥، ٩)

- القضية المنعكسة ما يلزم عكسها لزوماً من جهة الصورة، لا ما ينعكس في مادة من المواد. وقد جرت العادة بأن يُقدّم السالبة الكلية المطلقة (مر، ت، ٨٧، ١٤)

- العكس أن تجعل الحكم محكوماً عليه والمحكوم عليه حكماً ولا تنصرف فيه إلا هذا القدر ويبقى القضية صادقة، فعند ذلك نقول هذه قضية منعكسة أي عكسها أيضاً صادق (غ، ح، ٣٠، ٢)

سميت (قضية) مهمة، موجبة كانت أو سالبة (ر، ل، ١٠، ١)

أن يكون بعض الأبرار إنساناً (ق، م، ١٣، ٦٨)

- إنَّ المعاني الأصلية التي سَمَّيناها بالطبائع، فإنَّها من حيث هي، لا كلية، ولا جزئية، ولا عامة، ولا خاصة، ولا كثيرة، ولا واحدة. وإنَّما نصير شيئاً من ذلك بانضياغ لاحق إليها يخصصها به، فلا تخلو تلك الطبائع: إمَّا أن يحكم عليها من حيث هي أو يحكم عليها مع لاحق يقتضي تعميم الحكم، أو تخصيصه، أو مع لاحق يجعلها واحداً شخصياً معيَّناً. ويحصل من الأول قضية مهمة. ومن الثاني (قضية) محصورة كلية أو جزئية. ومن الثالث (قضية) مخصوصة. و(الألف واللام) تدلُّ بالإشتراك على الأحوال الثلاثة (ط، ش، ٢٧٧، ٣)

- إذا أخذنا حرف السلب مع الذي لو انفرد كان محمولاً وحده أخذاً كشيء واحد، ثم أثبتناه على الموضوع برابطة الإثبات، كانت القضية موجبة من حيث تأليفها (س، ع، ٨٢، ٦)

- إذا قلت: زيد ليس بصيراً، فإن قَدِّمت الرابطة على السلب حتى قلت زيد هو ليس بصيراً كانت القضية موجبة، لأنَّ لفظ هو دل على انصاف ذات الموضوع بذلك السلب، وإنَّ أخرت حتى قلت زيد ليس هو بصيراً كانت القضية سالبة، لأنَّ حرف السلب رفع تلك الرابطة وأعدمها، هذا إذا صرَّحت بالرابطة (ر، ل، ١١، ١٤)

- إنَّ (القضية) حملية كانت أو شرطية متصلة أو منفصلة: إمَّا قضية موجبة إن كان الحكم فيها بالإيقاع كقولنا في الحملية زيد كاتب، وإمَّا قضية سالبة إن كان الحكم فيها بالإنتراع كقولنا فيها (زيد ليس بكاتب (هـ، م، ١٣، ٢٠)

- (القضية) المهمة وحكمها مفهوم الإنسان مثلاً لم يقتضِ الكلية وإلاَّ امتنع حملة على زيد ولا الجزئية وإلاَّ امتنع حملة على كثيرين، بل هو في نفسه معنًى ومأخوذاً كلياً معنًى ومأخوذاً جزئياً معنًى ومأخوذاً عامّاً معنًى وهو في نفسه صالح لكل ذلك (م، ط، ١٣٣، ١)

قضية موجبة خاصة

- القضية الموجبة الخاصة، ينقلب موجبة خاصة أيضاً، وذلك أنه إذا كان بعض الناس برّاً، فبعض الأبرار إنسان (ق، م، ٦٨، ٦)

- (القضية) المهمة ما موضوعها مفهوم الشيء من حيث هو، فعلى هذا قولنا الإنسان نوع لا يكون مهمة لأنه مأخوذ باعتبار واحد معيَّن (م، ط، ١٣٣، ١٢)

قضية موجبة عامة

- القضية الموجبة العامة ينقلب موجبة خاصة. وذلك أنه إذا كان كلُّ الناس برّاً، فبعض الأبرار إنسان (ق، م، ٦٨، ٥)

قضية موجبة مطلقة

- إنَّ كونها (قضية) مطلقة هو أن تحذف الجهة

قضية موجبة

- القضية الموجبة العامة والموجبة الخاصة ينقلبان موجبتين خاصتين أيضاً. فإنَّه إن كان واجباً أن يكون كل إنسان برّاً، فهو واجب أن يكون بعض الأبرار إنساناً. وكذلك إن كان واجباً أن يكون بعض الناس برّاً، فهو واجب

قضية موجهة معدولة

- إن القضية التي محمولها إسم غير محصل أو كلمة غير محصلة تسمى (قضية) معدولة ومتغيرة، فإن أوجب ذلك المحمول كانت القضية موجهة معدولة، وإن سلب كانت (قضية) سالبة معدولة. وإذا لم تكن رابطة وكانت القضية ثنائية فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف السلب داخل على أنه رافع المحمول ولا على أنه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة (س، ع، ٧٨، ١٣)

- موضوع (القضية) الموجهة المعدولة فلا يصح أن يوجب عليه وهو معدوم (س، ع، ٨١، ٤) إن (القضية) الموجهة المعدولة فيها حرف السلب جزء من المحمول وهو والمحمول محكوم به على الموضوع حكماً إيجابياً أو سلبياً (ب، م، ٩٥، ٣)

قضية موجهة

- القضية الموجهة تسمى رباعية. وموضع الجهة هو ما يلي الرابطة؛ لأنها بيان نسبتها، كما كان موضع أداة السلب أيضاً ما يليها؛ لأنها تقتضي رفعها (ط، ش، ٣٢٣، ١٦)

- القضية الموجهة تكون في كيفية نسبة محمول القضية إلى موضوعها بالضرورة والدوام ومقابلتهما في نفس الأمر تُسمى مادة وعنصرًا، واللفظ الدالّ عليها أو حكم العقل بها جهةً ونوعًا، والقضية التي فيها الجهة أي الدالّ على الكيفية موجهة ورباعية ومنوعة ومقابلتها مطلقة، وقد يخالف جهة القضية ومادتها (م، ط، ١٤١، ٢٢)

- نعي (بالقضية) الموجهة ما فيها النسبة بالثبوت

عنها قولاً وتصوّراً حذفًا، بمعنى أنه لا يلتفت إلى الجهة التي تجب لها في التصوّر، حتى أن قولنا: كل إنسان حيوان؛ وإن كان حقيقة الحال فيه أن الحيوان موجود لكل ما هو إنسان ما دام ذاته موجودة فلا يلتفت إلى ذلك؛ بل إلى ما تشارك فيه هذه القضية غيرها، وهو أن الحيوان موجود للإنسان. فهو من حيث أنه موجود فقط فهي (قضية) موجهة مطلقة. ومن حيث التخصيص فهي أمر أخصّ، وهو أنها (قضية) ضرورية (س، ق، ٢٨، ٩)

قضية موجهة معدولة

- إن نويت تقديم الرابطة على السلب كانت القضية موجهة معدولة، وإن نويت تأخيرها كانت سالبة أو بالإصطلاح وهو أن يصطلح على تخصيص لفظ غير بالإيجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب (ر، ل، ١١، ١٨)

- بين (القضية) الموجهة المعدولة والسالبة المحصلة الفرق بينهما أن القضية إن كانت ثلاثية وتقدّمت الرابطة على حرف السلب كانت موجهة الربط الرابط ما بعدها بالموضوع، وإن تأخرت كانت سالبة لسلب حرف السلب الرابط الذي بعده. وإن كانت ثنائية فلا فارق إلا بالنية أو الإصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ بالإيجاب وبعضها بالسلب كتخصيص لفظ «غير» بالعدول وليس بالسلب (م، ط، ١٣٥، ٢)

- (القضية) الموجهة المعدولة عدم الشيء عمّا من شأنه أن يكون له في ذلك الوقت (ب) أو فيه أو قبله أو بعده (ج) أو من شأنه أو نوعه أو جنسه القريب أو البعيد (م، ط، ١٣٦، ١)

والإتصال مثل قولك «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» فإن قولك الشمس طالعة قضية في نفسه وقولك فالنهار موجود قضية أيضًا وقد وصلت إحداهما بالأخرى ومن عادة قوم أن يسمّوا هذا القبيل (قضية شرطية متصلة) و(قضية وضعية) (س، ش، ٦١، ٢)

قضية وقتية

- إنه فرق بين قولك «المنتقل متغير ما دام موجود الذات» أي الشيء الموصوف بأنه منتقل فإنه متغير ما دام موجود الذات، وبين قولك «إن الشيء الموصوف بأنه منتقل متغير ما دام منتقلًا» وكيف لا والأولى كاذبة والثانية صادقة. ولنسم ما يكون المفهوم منه في كونه موصوفًا بـ «ب» من غير دوام ذلك (قضية طارئة)، ولنسم ما يكون له وقت معين متى كان (قضية مفروضة) وما كان وقته غير معين (منتشرة)، ولنسم ما يكون المفهوم منه أنه كذلك في الوقت الحاضر (وقتية) ليشارك جميع ما يخالف الضروري في أنه وجودي وكذلك فافهم في السلب (س، ش، ٦٥، ١٢)

- أمّا (القضية) الوقتية فنقيضها الموجبة الجزئية المشاركة في الوقت (س، ش، ٨٢، ٥)

قضيتان

- إن كل قضيتين توافقتا في العدول والتحصيل وتخالفتا في الكيف تناقضتا وإن كانت على العكس تعاندتا صدقًا حالة الإيجاب وكذبًا حالة السلب، وإن تخالفتا فيهما كانت الموجبة أخص من السالبة. وإنما كان كذلك لتوقف الإيجاب على وجود الموضوع إما تحقيقًا كما في الخارجية أو تقديرًا كما في الحقيقية دون

الأعم من الثبوت بالفعل، و(بالقضية) المطلقة ما فيها النسبة بالثبوت بالفعل. وعلى هذا كون الإمكان جهة لا يقتضي كون النسبة فعلية (م، ط، ١٥٠، ٣٣)

قضية واجبة

- القضية الواجبة... قد تكون نسبة المحمول فيها إلى الموضوع نسبة الضروري الوجود في نفس الأمر (غ، ع، ٣٦٧، ٢٠)

قضية واحدة

- القول المشتمل على موضوع واحد، ومحمول واحد، والحكم بالمحمول على الموضوع، فلا شك في أنه إنما يشتمل على قضية واحدة (ب، م، ١٠٨، ١)

قضية وجودية

- ما كان بالقوة فهو ما دام بالقوة يُقال فيه «إنه قضية ممكنة»، وإذا حصلت بالفعل قيل فيها «قضية وجودية»؛ وما كان فيه إيجاب هذا الوجود دائمًا قيل فيه «إنه قضية موجبة ضرورية»، وما كان فيه نفي هذا الوجود دائمًا قيل فيه «قضية سالبة ضرورية» (ف، ح، ١٢٧، ١٩)

- في نقيض المطلقة التي تلي هذه العامة إذا كانت أيضًا كلية موجبة وهذه هي المسمّاة باصطلاحنا (قضية وجودية) التي لا ضرورة حقيقية فيها إذا قلنا صادقين «كل ب ج بالوجود» أي بلا ضرورة حقيقية بته (س، ش، ٧٩، ٣)

قضية وضعية

- إما أن تكون النسبة نسبة المتابعة واللزوم

السالبة (م، ط، ١٣٤، ١١)

- (القضيتان) الدائمتان والعامتان ينعكس كل منها جزئية حينية بالوجوه المذكورة، والخاصتان تنعكسان جزئية حينية لا دائمة، أما الجزئية الحينية فلما مرّ في العامتين، وأما اللادائمة فلأن ذلك البعض من (ب) الذي هو (ج) حين هو (ب) ليس (ج) بالإطلاق وإلا لكان (ج) دائماً فيكون (ب) دائماً وقد كان (ب) لا دائماً (م، ط، ١٧٦، ١)

قضيتان متقابلتان

- كل قضيتين متقابلتين إما أن تكونا شخصيتين وإما متضادتين وإما ما تحت المتضادتين وإما متناقضتين وإما مُهملتين (ف، ق، ١٥، ١٤)

قضيتان متنافيتان

- إن القضيتين المتنافيتين كل قضيتين إذا صدقت أحدهما كذبت الأخرى بالضرورة (غ، ح، ٢٦، ١٧)

- (القضيتان المتنافيتان) أن يكون المحكوم عليه في القضيتين واحداً بالذات لا بمجرد اللفظ، فإن اتحد الإسم دون المعنى لم يتناقضا كقولك النور مُدْرَكٌ بالبصر النور ليس بمدرك بالبصر فهما صادقان إن أردت بأحدهما الضوء وبالأخر نور العقل (غ، ح، ٢٧، ٤)

- (القضيتان المتنافيتان) أن يكون الحكم واحداً والإسم متناقضاً كقولك العالم قديم العالم ليس بقديم وأردت بأحد القديمين ما أراد الله تعالى بقوله (كالمرجون القديم) (غ، ح، ٢٧، ١١)

- (القضيتان المتنافيتان) أن تتحد الإضافة في الأمور الإضافية فإنك لو قلت زيدٌ أبٌ زيدٌ ليس بأبٍ لم يتناقض إذ يكون أباً لـزيدٍ ولا يكون أباً لـخالدٍ (غ، ح، ٢٧، ١٥)

- (القضيتان المتنافيتان) أن يتساويا في القوة والفعل فإنك تقول الماء في الكوز مُرٌّ بالقوة وليس بمُرٍّ بالفعل وهما صادقتان (غ، ح، ٢٨، ٤)

- (القضيتان المتنافيتان): التساوي في الجزء

- القضيتان اللتان تركبت منهما الشرطية تارة يحكم بينهما بالصحة بمعنى أنه متى صدقت الأولى منهما صدقت الثانية، وتارة يحكم بينهما بالعناد إما في الثبوت وإما في النفي وإما فيهما، إنقسمت الشرطية لذلك إلى متصلة وإلى منفصلة (و، م، ١١٧، ٢٠)

قضيتان متداخلتان

- المختلفان في الكم دون الكيف لتسميا (القضيتان) متداخلتين (س، ع، ٤٨، ٩)

- أما المتفقان في الكيفية، المختلفان في الكمية فتسميان (قضيتين) متداخلتين، لأن أحدهما تحت الأخرى، بسبب أن الكلّي تحت الجزئي، فإن كانت الكيفية إيجاباً سميتا متداخلتين في الإيجاب، كقولنا كلّ وبعض، وفي السلب متداخلتين في السلب، كقولنا لا واحدٌ ولا كلٌّ (مر، ت، ٧٩، ٤)

قضيتان متفقتان

- إن (القضيتين) المتفقتين في الكم إذا اختلفا في الكيف فليس يجب أن يقتضا الصدق والكذب في كلّ مادة، بل يقتضمان الصدق والكذب في الواجب والممتنع، وأما في الممكن فإن الكمية

(٣٦، ١٤)

قضيتان مخصصتان

- إنَّ (القضيتين) المخصصتين المطلقتين وهما اللتان موضوعهما شخص ما ولم يذكر فيهما جهة من ضرورة ولا إمكان (ب، م، ٨٩، ٢٠)

قضيتان مشتركتان

- القضيتان المشتركتان في المحمول والموضوع قد تتقابلان بأن تكون إحداها موجبة والأخرى سالبة (ب، م، ٨٩، ١٠)

قضيتان ممكنتان

- أما (القضيتان) الممكنتان فلا تنعكسان لجواز إمكان صفة لنوعين ثبت لأحدهما فقط فتحمل تلك الصفة على الصفة على النوع الثاني بالإمكان مع إمتناع حملة على ما له تلك الصفة (م، ط، ١٧٧، ١)

قضيتان مهملتان

- إنَّ القضيتين المهملتين لا يكون لهما نتيجة واجبة (ق، م، ٧٦، ٢٠)
- القضيتان المهملتان فلا يكونان إلا أربعة أوجه: إما أن يكونا موجبتين، وإما أن يكونا سالبتين، وإما أن يكون الأولى سالبة والأخرى موجبة، وإما أن يكون الأولى موجبة والأخرى سالبة. وأي ذلك ما كان، فليس له نتيجة واجبة (ق، م، ٧٦، ٢٤)
- إنَّ كلية الموضوع لا توجب كلية الحكم فلذلك ما كانت القضيتان المهملتان المتخالفتان بالسلب والإيجاب ليستا بعرضيتين (س، ع، ٥٠، ٩)

والكل فإنك تقول الزنجي أسود الزنجي ليس بأسود أي أسود البشرة ليس بأسود الأسنان فيصدقان (غ، ح، ٢٨، ٩)

- (القضيتان المتناقضتان): التساوي في الزمان والمكان فإنك تقول العالم حادث العالم ليس بحادث وهما صادقان ولكنه حادث عند أول وجوده وليس بحادث قبله ولا بعده بل قبله معدوم وبعده باق (غ، ح، ٢٨، ١٧)

قضيتان متناقضتان

- القضيتان المتناقضتان هما المختلفتان بالإيجاب والسلب، على وجه يقتضي لذاته أن تكون إحداها صادقة، والأخرى كاذبة (غ، ع، ١٢١، ١١)

- القضيتان المتناقضتان يُعنى بهما كل قضيتين إذا صدقت إحداها كذبت الأخرى بالضرورة وإنما يلزم صدق إحداها عند كذب الأخرى بستة شروط: (الأول) أن يكون المحكوم عليه في القضيتين واحدًا بالذات لا بمجرد اللفظ فإن اتحد اللفظ دون المعنى لم يتناقضا (الثاني) أن يكون الحكم واحدًا والاسم (الثالث) أن تتحد الإضافة في الأمور الإضافية فإنك لو قلت زيد أب زيد ليس بأب لم يتناقضا إذ يكون أبًا لبكر ولا يكون أبًا لخالد (الرابع) أن يتساويا في القوة والفعل فإنك تقول الماء في الكوز مروي أي بالقوة وليس الماء بمروي أي بالفعل (الخامس) التساوي في الجزء والكل فإنك تقول الزنجي أسود الزنجي ليس بأسود أي ليس بأسود الأسنان (السادس) التساوي في المكان والزمان فإنك تقول العالم ليس بحادث أي هو حادث عند أول وجوده وليس بحادث قبله ولا بعده بل قبله معدوم وبعده باق (غ، ص، ٥٠، ٩)

قلب القضية

- الممكن الكلّي هو الذي الحكم فيه غير ضروريّ الوجود والعدم على كلّ واحد ممّا يوصف بالموضوع كيف وصف به، دائماً أو غير دائم؛ وكذلك في جانب السلب، ويلزم أن يكون الممكن بهذا المعنى يرجع موجب كل واحد منه على سالبه، فما يمكن أن يكون يمكن أن لا يكون، إذ لا ضرورة في أن يكون وأن لا يكون، فما كان يمكن أن يكون لكلّ واحد فيمكن أن لا يكون لكلّ واحد، وما يمكن أن يكون لبعضه يمكن أن لا يكون لبعضه، وهذا هو معنى قلب القضية (مر، ت، ١٧، ٧١)

- إذا تبدّل الترتيب (ترتيب أجزاء القضية) ولم يبق الصديق محفوظاً فهو الذي يُسمّى قلب القضية (ش، ق، ١٤٤، ٨)

قليل وكثير

- ليس القليل والكثير... من الكمّ بل هما من المضاف (ش، م، ٣١، ١٥)
- ليس... القليل والكثير من المضادّ (ش، م، ٣٢، ١٩)

قوارن

- القوارن كقوله: الذي لفلان، والى فلان. فإن هذه حروف يقرن الأشياء بالأشياء ويضيفها (ق، م، ٢٦، ١٤)

قوانين مشتركة

- القوانين المشتركة فمن ذلك أن تحدّد الشيء بما هو مساوٍ له في الخفاء أو فرع له كقولك العلم ما يعلم به أو العلم ما تكون الذات به عالمة،

ومن ذلك أن يُعرف الضدّ بالضدّ فنقول حدّ العلم ما ليس بظن (غ، ح، ١٠٣، ١)

قوة

- لا يلزمنا خُلف ولا محال إذا سلّمنا أن أموراً بالقوّة لا نهاية لها (س، ج، ٥٩، ١٧)

- القوّة هي جواز الوجود، وهي قد تكون قريبة كقوّة الصبيّ على الرّجلية، وقد تكون بعيدة كقوّة المنيّ على الرّجلية (مر، ت، ٣٧، ٣)

- القوّة قد يُعنى بها شيء آخر، وهو ما بسببه يصدر عن جسم فعل لا يصدر عن جسم آخر مثله، وهذه القوّة قد تُسمّى مبدّة لذلك الفعل (مر، ت، ٣٧، ٥)

- (القوّة) ما به يصير الشيء مقوّماً للآخر. ولما به يصير الشيء متغيّراً أو ثابتاً (غ، ع، ٣٣٢، ٢٠)

- القوّة التي يلزّاء الفعل، تنتهي مهما صار الشيء بالفعل (غ، ع، ٣٣٣، ١٥)

- جميع... القوى عندما تحضّل الشيء الذي هي قوّة عليه هي على مثال واحد، أعني قوّة العلم للمعلوم وقوّة العقل للمبادئ (ش، ب، ٤٩١، ١)

- كل ملكة وقوّة لا يخلو أن تكون ملكة لأكثر من فعل واحد أو لفعل واحد فقط (ش، ج، ٦٠٨، ١١)

قوة الانفعال

- قوّة الإنفعال في الموجود تقابل قوّة فعل في غيره؛ حتى إذا شرط عدم الآخر كانت القوّة مستحيلاً من أمرها أن تخرج إلى الفعل (س، ج، ٢٣٦، ٢)

قوة انفعالية

قوة فعلية

- قوة مبدأ التغيير: إمّا في المنفعل، وهو القوة
الإنفعالية. وإمّا في الفاعل، وهو القوة الفعلية
(ع، ع، ٣٣٢، ١٨)

- قوة مبدأ التغيير: إمّا في المنفعل، وهو القوة
الإنفعالية. وإمّا في الفاعل، وهو القوة الفعلية
(ع، ع، ٣٣٢، ١٧)

قوة جدلية

قوة وفعل

- الموجود قسمان: إما بالقوة وإما بالفعل.
والضروريّ يقال على ما بالفعل والممكن يقال
على ما بالقوة (ش، ع، ١١٧، ١٤)
- الأشياء التي هي بالفعل أقدم من الأشياء التي
هي بالفعل تارة وبالقوة تارة (ش، ع،
١٢٤، ٢٦)

- ما تُخرّجه القوة الجدلية بالقوانين البرهانية،
والنظر في آراء من سلف هو جزء من هذه
المخاطبة، ولا سيّما في الآراء المتقابلة (ف،
ب، ٩٤، ١٠)
- لا يُمكن الإنسان بأن يصير إلى الحق أو
الفلسفة إلا بالقوة الجدلية (ف، ج، ٣١، ٣)

- بعض الموجودات توجد بالفعل دون القوة...
وبعضها بالفعل تارة وبالقوة تارة... وبعض
الأشياء مع القوة فقط (ش، ع، ١٢٥، ١)
- قد تكون المقدمة مقدّمة بالفعل وإن كانت الكلّم
الوجودية موجودة فيها بالقوة وفي الضمير
(ش، ق، ١٣٩، ١١)

قوة طبيعية ولا قوة طبيعية

- الجنس الثاني من أجناس هذه العقولة
(الكيفية)... يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية
(ش، م، ٤٥، ١٠)

- أعني بلا قوة طبيعية أن يفعل بعسر وينفعل
بسهولة وبقوة طبيعية أن يفعل بسهولة شيئاً ولا
ينفعل إلا بعسر (ش، م، ٤٨، ٩)

- الأسماء الموضوعية عندهم (اليونانيين) للأشياء
الداخلة فيما يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية لم
تكن مشتقة من شيء (ش، م، ٥١، ٤)

قوة فاعلة

- القوة الفاعلة، لا يُوصف بها إلا المبدأ المحرّك
(ع، ع، ٣٣٣، ١٧)

قوة الفعل

- إنّ قوة الفعل في الموجود تقابل قوة الإنفعال
في غيره (س، ج، ٢٣٦، ١)

قول

- التي تقال (الأقوال): منها ما تقال بتأليف،
ومنها ما تقال بغير تأليف. فالتّي تقال بتأليف
كقولك: الإنسان يُخضّر، الثور يُغلب، والتي
تقال بغير تأليف كقولك: الإنسان، الثور،
يُخضّر، يُغلب (أ، م، ٤، ٢)

- كل واحد من التي تقال (الأقوال) بغير تأليف
أصلاً، فقد يدلّ إما على «جوهر» وإما على
«كم»، وإما على «كيف»، وإما على «إضافة»،
وإما على «أين»، وإما على «متى»، وإما على
«موضوع»، وإما على «أن يكون له»، وإما على
«يفعل»، وإما على «ينفعل» (أ، م، ٦، ٢)
- أما القول فهو لفظ دالّ، الواحد من أجزائه قد

يدلّ على إنفراده على طريق أنه لفظة، لا على طريق أنه إيجاب. وأعني بذلك أن قولي «إنسان» مثلاً قد يدل على شيء، لكنه ليس يدل على أنه موجود أو غير موجود، لكنه يصير إيجاباً أو سلباً إن أضيف إليه شيء آخر (أ، ع، ٦٣، ٢)

- كل قولٍ فدالٌّ، لا على طريق الآلة، لكن كما قلنا على طريق المواطأة (أ، ع، ٦٣، ٩)

- ليس كل قولٍ بجازم، وإنما الجازم القول الذي وجد فيه الصدق أو الكذب؛ وليس ذلك بموجود في الأقاويل كلها. ومثال ذلك:

الدعاء، فإنه قول ما، لكنه ليس بصادق ولا كاذب (أ، ع، ٦٣، ١٠)

- القول أنه لا يمكن أن يكون، ومجال أن يكون، وإلزامي ألا يكون - إما أن يدل على معنى واحد، وإما أن يكون بعضه صادقاً على بعض (أ، ق، ١٤٢، ١٢)

- القول أنه يمكن الشيء في الشيء قد يوجد على ضربين: إما بأن يكون موجوداً فيه، وإما بأن يكون ممكناً أن يوجد فيه (أ، ق، ١٤٥، ٧)

- القول الخارج قد يُعاند دائماً، لكن القول الباطن ليس يُعاند دائماً (أ، ب، ٣٤٠، ١١)

- القول الموصوف ليس هو تحديداً (أ، ج، ٦٧٩، ١٥)

- يكون سبب فساد القول من قبل السائل لتركه التسليم والإنقياد للأشياء التي عنها الإصابة فيه تلقاء الوضع (أ، ج، ٧١٧، ٨)

- أما إن كان القول برهاناً على شيء من الأشياء وكان لا يناسب النتيجة في حال من الأحوال، فذلك القول ليس قياساً على تلك النتيجة. وإن كان يخيل أنه بهذه الحال فإنما ذلك تضليل، لا برهان. فأما الفلسفي فهو قياسٌ مُبرهن. فأما

الإحتجاجي فهو قياسٌ جدلي. وأما المغالط فهو قياسٌ مرائي. وأما المشكك فهو قياسٌ جدلي بالتقيض (أ، ج، ٧٢١، ١٦)

- الشبهة تدخل على القول لما فيه من النقص (أ، س، ٨٠١، ٥)

- القول الواحد إذا تغيّر وُضِعَ المقدمة فيه كانت جميع التاليفات الكائنة عنه على مثال واحد، لأنه من الواجب أن يكون رفعنا الأقاويل المشهورة بأقاويل مثلها مشهورة (أ، س، ١٠٠٤، ٣)

- القول قسمان: مطنب ووجيز. والوجيز منه دالٌّ على اشتقاق الأسماء، ومنه دالٌّ على ذات الشيء، وهو الحد (به، ح، ١٠٢، ٢)

- القول لفظ مركّب دالٌّ على جملة معنى، وجزؤه دالٌّ بذاته لا بالعرض على جزء ذلك المعنى، وإنما قيل فيه جزءٌ دالٌّ على جزء ذلك المعنى، ليُفصل بينه وبين اللفظ المركّب الذي يدلّ على معنى مفرد كقولنا عبد الملك الذي هو لقبٌ لشخص (ف، ع، ١٣٩، ١)

- (القول) إذا كان من رئيس إلى رؤوس كان أمراً، وإذا كان من رؤوس إلى رئيس كان تضرعاً، وإذا كان من المساوي إلى المساوي كان طلباً. والنداء مشترك يستعمل في الثلاثة الباقية، وكل واحد من تلك الثلاثة مركّب من اسم وكلمة مستقبلة (ف، ع، ١٣٩، ١٥)

- قد يكون القول مركّباً من استقراء وقياس، وذلك أن يلتمس إنسان بيان مطلوب بقياس في الشكل الأول، فتكون صغرى مقدمتي القياس بيّنة وكبراهما وهي التي سبيلها أن تكون أبداً كلية لتفيد ضرورة لزوم النتيجة غير بين أنها كلية، فيروم تصحيح كليتها بأن يستقري جزئيات موضوعاتها وهو الحد الأوسط، ثم

(ف، ح، ١٦٢، ١١)

- القول مركَّب من ألفاظ، والنطق والتكلُّم هو استعماله تلك الألفاظ والأقويل وإظهارها باللسان والتصويت بها ملتصقاً بالدلالة بها على ما في ضميره (ف، ح، ١٦٣، ١٠)

- القول يجري مجرى الجنس وهو ينقسم إلى خمسة أنواع: إلى المتضرَّع، وإلى المنادى، وإلى الأمر، وإلى السائل، وإلى القول الجازم. فالمتضرَّع بمنزلة القول يا رب ارحمني. والمنادى بمنزلة قولنا يا زيد أقبل. والأمر بمنزلة قولنا هلمَّ فعمل المصير إلينا. والسائل بمنزلة قولنا هل النفس موجودة. والقول الجازم بمنزلة القول بأن الإنسان حيوان (ز، ع، ٢٦، ١٨)

- القول صوت دال بتواطؤ جزء من أجزائه الكبار يدلّ على إنفراده دلالة لفظ لا دلالة إيجاب ولا سلب. فقولنا فيه صوت يقوم مقام الجنس. وقولنا فيه دالة لتفصيله من الألفاظ غير الدالة. وقولنا فيه بتواطؤ لتفصيله من أصوات البهائم التي هي بالطبع. وقولنا فيه إن جزءاً من أجزاء الكبار يدلّ على إنفراده لفصله من الإسم والكلمة. فإن أجزاء الإسم والكلمة لا يدلّ على انفرادها. وقولنا فيه دلالة لفظية لتفصيله من المقدمات التي يدلّ دلالة الإيجاب والسلب (ز، ع، ٣٤، ٧)

- القول، وهو المركَّب من المقاطع (س، م، ٩، ١٢٢)

- القول كثير؛ فالقول إنما له خاصية الكم من حيث الكثرة التي فيه وهي العدد؛ فإذا لم تلتفت إلى الكثرة التي فيه، التي هو محصّل منها، ولا إلى الزمان الذي يساوقها، ولا إلى مقادير ما يتولد منه الصوت أو فيه، لم تجد للقول كمية

يُضيفها إلى الصغرى ويُنتج النتيجة التي قصد بيانها من أول الأمر (ف، ق، ٤٠، ٥)

- القول المركَّب من قياس واستقراء يُرام به تصحيح كلية المقدمة الكبرى التي بها ضرورة يفاد لزوم النتيجة في ذلك القياس قولٌ مختل لا يلزم عنه كلية المقدمة الكبرى (ف، ق، ٤٢، ٤)

- أي قول لم يكن تأليفه أحدُ التأليفات التي ذكرناها (من القياسات)، زيد أو نقص منه وبُدِّل ترتيبه وصُيِّر تأليفه أحدُ التأليفات التي ذكرناها، وبقي المفهوم من القول الأول على حاله، كان ذلك القول قياساً. وأي قول أُبدِل مكانه أحدُ التأليفات التي ذكرناها وتغيّر المفهوم عن القول الأول وصار المقصود بالثاني غير المقصود بالأول فإن الأول ليس بقياس (ف، ق، ٨٧، ٨)

- قد يؤخذ القول مكان الحد بأن تؤخذ حدود أجزاء الحد، فيصير مجموعها دالاً على ما يدلّ عليه مجموع أجزاء الحد (ف، ج، ٨٦، ١)

- القول قد يُعنى به على المعنى الأعم كلُّ لفظ، كان دالاً أو غير دالّ (ف، ح، ٦٣، ١٩)

- القول قد يُعنى به على المعنى الأخص كلُّ لفظ دالّ، كان اسماً أو كلمة أو أداة (ف، ح، ٦٣، ٢٠)

- القول قد يدلّ على القول المركّز في النفس (ف، ح، ٦٣، ٢٢)

- الحدّ هو قولٌ ما (ف، ح، ٦٤، ١)

- الرسمُ أيضًا هو قولٌ ما (ف، ح، ٦٤، ٢)

- القول الذي يُقتضى به شيء ما فهو يُقتضى به إمّا قولٌ ما وإمّا فعلٌ شيء ما. والذي يُقتضى به فعلٌ شيء ما فممنه نداء، ومنه تضرّع، وطلبّة، وإذن، ومنع، ومنه حثّ، وكفّ، وأمر، ونهي

البينة (س، م، ١٢٣، ٥)

- أما القول فهو اللفظ المؤلف؛ وهو اللفظ الذي قد يدلّ جزؤه على الإنفراد دلالة اللفظ؛ أي اللفظة التامة، لا كالأداة وما معها، وإن كان لا يدلّ على إيجاب وسلب؛ فإنّ دلالة الإيجاب والسلب أخصّ من دلالة اللفظ، فإنّ قولنا: الإنسان كاتب قول، لأنّ الإنسان جزء من هذه الجملة ويدل، وليس كالمقطع من لفظة الإنسان، فإنّه لا يدلّ أصلاً، من حيث هو جزء منه (س، ع، ٣٠، ٤)

- القول أيضاً حكمه حكم الألفاظ المفردة في أنّه لا يدلّ، من حيث و قول، إلّا بالتواطؤ (س، ع، ٣٠، ١١)

- قد يكون القول باختلاف التركيبين والتفصيلين، كما قلنا في باب المراء، منطلقاً بسبب تضاعف المفهوم (س، س، ١٦، ٢)

- يكون القول المأخوذ قياساً بعد وضع ما وُضِعَ فيه، ليس يلزم عنه قول آخر غيره، فإنّ القياس في هذه المواضع ليس قياساً على المطلوب المحدود. وهذا إمّا أن يكون لا يلزم عنه شيء فلا يكون تأليفه قياساً، وهو قسم؛ وإمّا أن لا يكون القول اللازم آخر غير الموضوعات، وهذا هو المصادرة على المطلوب الأول؛ وإمّا أن يكون غيره ولكن ليس المطلوب، وهو وضع ما ليس بعلة علة (س، س، ٢٨، ٩)

- إنّ القول لا يتعدى السماع إلى الاعتقاد (س، س، ٤٨، ٣)

- أما القول فهو كل لفظ مؤلف لجزئه معنى. ومنه (قول تام) ومنه (قول غير تام) (س، ش، ٥٨، ٩)

- القول هو اللفظ المؤلف، وهو اللفظ الذي قد يدلّ جزؤه على الانفراد دلالة اللفظ، أي اللفظ

التام، وإنّ كان لا يدلّ على إيجاب وسلب، فإنّ دلالة الإيجاب والسلب أخصّ من دلالة اللفظ، كقولنا الإنسان كاتب (مر، ت، ٤٣، ٦)

- القول... كالجنس للقياس، وليس يُعنى بالقول، المسموع منه؛ بل هو مقول على القياس من حيث هو مسموع ومعقول جميعاً (مر، ت، ١٠٨، ٣)

- القول اللازم عنه (القياس) يُسمّى قبل اللزوم (مطلوباً) وبعد اللزوم (نتيجة) (غ، ع، ١٣١، ١٣)

- قول أمكن أن يحصل مقصوده، ويردّ إلى ما ذكرناه من القياس، فقوته قوّة قياس، وهو حجة، وإن لم يكن تأليفه ما قدّمناه من التأليف (غ، ع، ١٧٨، ١)

- كل قول... إذا تؤمّل وامتنحن، لم تحصل منه نتيجة، فليس بحجة (غ، ع، ١٧٨، ٣)

- ظنّ بعضهم أن القول نوع آخر للمنفصل سوى العدد وليس كذلك. فإنّ كميته بسبب عروض العدد له (سي، ب، ٦٢، ١٧)

- القول أي المفيد للتصوّر منه ما يُسمّى حدّاً، ومنه ما يُسمّى رسماً، ومنه ما هو شارح لمعنى الاسم من حيث اللغة فقط، والخطب فيه يسير (سي، ب، ٨١، ٦)

- القول هو اللفظ المركّب، وهو الذي تدلّ أجزاؤه على معان هي أجزاء معنى الجملة (سي، ب، ٩٨، ٢٣)

- القول ما هو تام الدلالة، ومنه ما هو ناقصها. أما تام الدلالة فهو الذي كل جزء منه يدلّ بانفراده على معنى مستقل بنفسه، كقولك زيد كاتب وراعي الشاة وباب الدار. والناقص الدلالة هو الذي لا تتم دلالة أحد جزائه

- بانفراده إلا مقرونًا بالآخر، كقولك لا إنسان وفي الدار وزيد كان (سي، ب، ٩٩، ١)
- أجزاء القول ليس لها ثبات ولا يلحق المتأخر منها المتقدم (ش، م، ٣٠، ٢١)
- القول ... ظاهر من أمره أنه كمّ لأنه يقدر بجزء فيه، وهو أقل ما يمكن أن يُنطق به (ش، م، ٣٩، ١٣)
- الموجبة قول موجب والسالبة قول سالب (ش، م، ٦٣، ٣)
- سبب الصدق والكذب في القول ... هو وجود شيء موصوفًا بأحد المتقابلين خارج النفس (ش، م، ٧٠، ٧)
- القول هو لفظ دالّ الواحد من أجزائه الأول على أنه جزء مفرد يدلّ على انفراده على جهة الفهم والتصور لا على جهة الإيجاب والسلب (ش، ع، ٨٦، ٩)
- القول إنما يدلّ على طريق التواطؤ لا بالطبع، ولا على طريق أن لكل معنى مركّب لفظًا يدلّ عليه بالطبع من غير أن توجد تلك الدلالة في لفظ آخر غيره (ش، ع، ٨٦، ١٨)
- قد يقال في القول إنه واحد إذا كان حدًا لشيء واحد (ش، ع، ٨٧، ١٤)
- كل قول: إما أن يكون واحدًا أو كثيرًا. فإن كان واحدًا: فإما أن يكون واحدًا من قبّل أن الموضوع فيه والمحمول يدلّان على معنى واحد؛ وإما أن يكون واحدًا من قبّل الرباط الذي يربطها وهي الأقاويل التي يوجد فيها أكثر من موضوع واحد ومحمول واحد ... وإن كان القول كثيرًا: فإما أن يكون كثيرًا من قبّل أن المحمول فيه أو الموضوع أو كليهما يدلّان على معانٍ كثيرة، وإما من قبّل أنه ليس لها رباط يربطها (ش، ع، ٨٧، ٢١)
- القول ... يصدق أو يكذب (ش، ع، ٨٩، ١)
- يمكن أن يُحكّم بالقول من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس أنه غير موجود، وعلى ما هو موجود أنه موجود، وعلى ما ليس بموجود أنه ليس بموجود (ش، ع، ٨٩، ١٠)
- يقال في القول إنه ضدّ للقول أو مقابل له من جهة تقابل الاعتقادات التي في النفس (ش، ع، ١٢٧، ١٥)
- أي قول لا يوجد فيه شيء واحد مكرّر مرتين ... ذلك القول ليس بقياس لأنه إذا لم يوجد فيه حدّ واحد مكرّر مرتين فليس فيه حدّ أوسط، وإذا لم يكن هنالك حدّ أوسط فليس هنالك قياس (ش، ق، ٢٦١، ٢١)
- قول اضطراري**
- القول الإضراري قد يتجه قياسٌ توجد فيه مقدّمة واحدة إضرارية، وأنه في الإضراري والمطلق: واجبة كانت المقاييس أو سالبة، فإن إحدى المقدّمتين شبيهة لا محالة بالنتيجة (أ، ق، ١٤١، ١٣)
- قول بسيط ومركب**
- (القول) البسيط هو ما رُكّب من محمول واحد وموضوع واحد لا من محمول أكثر من واحد وموضوع أكثر من واحد (ش، ع، ٨٧، ١١)
- (القول) المركّب هو المركّب من قولين بسيطين (ش، ع، ٨٧، ١٣)
- ... القول البسيط يكون واحدًا متى كان الموضوع فيه دالًّا على معنى واحد وكذلك المحمول (ش، ع، ٨٧، ١٨)
- القول المركّب يكون واحدًا برباط يربطه،

- القول الجازم هو الذي يصدق أو يكذب، وهو مركَّب من محمول وموضوع (ف، ع، ٢٠، ١٣٩)

قول تام - القول التام أجناسه عند كثير من القدماء خمسة: جازم وأمر وتضرع وطلبه ونداء (ف، ع، ١١، ١٣٩)

- قول تام، وهو الذي كل جزء منه لفظ تام الدلالة: إسم، أو فعل - وهو الذي يسميه المنطقيون «كلمة» - وهو الذي يدل على معنى موجود لشيء غير معين في زمان معين من الأزمنة الثلاثة، وذلك مثل قولك: حيوان ناطق (س، أ، ١١، ١٩١)

- القول التام، هو الذي كل جزء منه دالٌّ دلالة محصّلة. مثل المؤلف من الأسماء وحدها أو المؤلف من الأسماء والأفعال (س، ش، ١١، ٥٨)

قول جازم - ليس كل قولٍ جازم، وإنما الجازم القول الذي وجد فيه الصدق أو الكذب؛ وليس ذلك بوجوده في الأقاويل كلها. ومثال ذلك: الدعاء، فإنه قول ما، لكنه ليس بصادق ولا كاذب (أ، ع، ١٠، ٦٣)

- قد يجبُ ضرورةً في كل قول جازم أن يكون جازماً عن كلمة أو عن تصريح من تصاريف كلمة. وذلك أن قول الإنسان ما لم يُسَنَّ معه أنه الآن، أو كان، أو يكون، أو شيء من نظائر هذه فليس هو بعدُ جازماً (أ، ع، ١٠، ٦٤)

- القول الجازم يكون واحداً متى كان دالاً على واحدٍ أو كان بالرباط واحداً؛ ويكون كثيراً متى كان دالاً على كثير، لا على واحد، ولم يكن مرتبطاً (أ، ع، ١٥، ٦٤)

- إن القول الجازم هو الذي قد حُكِمَ فيه محمول لموضوع على طريق الثبات، بمنزلة قولنا إن الإنسان حيوان، فإنه ليس وجود الحيوان للإنسان من قِبَل وجود شيء آخر (ز، ع، ١٠، ٢٦)

- القول الجازم هو صوت دال بتواطؤ جزء من أجزائه الكبار يدل على إنفراده دلالة لفظ لا دلالة لإيجاب وسلب ويدخله الصدق والكذب. وأما الصدق فإذا انطبق على الأمور، وأما الكذب فإذا لم يطابقه (ز، ع، ١٠، ٣٥)

- القول الجازم فلا بدّ فيه من كلمة لأن القول الجازم مركَّب من محمول وموضوع. والموضوع اللفظة الدالة عليه إسم والمحمول (ز، ع، ١٠، ٣٥)

- النافع في العلوم هو إمّا التركيب الذي على نحو التقيد، وذلك في إكتساب التصورات بالحدود والرسوم وما يجري مجراها، والتركيب الذي

- القول منه تام ومنه غير تام. والتام منه الجازم ومنه غير الجازم مثل الأمر والنهي (ش، ع، ٨٧، ٥)
- القول الجازم هو الذي يتّصف بالصدق والكذب. وهو صنفان بسيط ومركّب (ش، ع، ٨٧، ١٠)
- يكون القول الجازم... كثيرًا متى كان المحمول فيه يدلّ فيه على معانٍ كثيرة والموضوع أو كلاهما (ش، ع، ٨٧، ١٩)
- كل قول جازم... لا بدّ فيه من كلمة، أعني فعلاً أو ما يقوم مقام الكلمة في رباط المحمول بالموضوع (ش، ع، ٨٨، ١٠)
- القول الجازم الذي الموضوع فيه إسم والمحمول إسم لا بدّ فيه من كلمة أو ما يقوم مقام الكلمة تدلّ على ارتباط المحمول بالموضوع (ش، ع، ٨٨، ١١)
- القول الجازم هو الذي يصدق أو يكذب (ش، ع، ١٤٠، ٧)
- القول الجازم إذا وُضع على جهة التسلم وليكون جزء قياس سُمّي مقدّمة، وإذا فُحص عنه على جهة إثبات أحد النقيضين فيه أو إبطاله سُمّي مسألة (ش، ج، ٥٠٣، ٨)
- القول الجازم يَحْكُمُ فيه بنسبة معنى إلى معنى، إمّا بإيجاب أو سلب، وذلك المعنى إمّا أن يكون فيه أيضًا مثل هذه النسبة أو لا يكون (مر، ت، ٤٤، ٧)
- القول الجازم ليس بحملي، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فقد حُكِمَ ههنا بإيجاب نسبة الاتصال بين قولنا: «الشمس طالعة» وقولنا: «فالنهار موجود» فأوجب تلوّ الثاني للأوّل (مر، ت، ٤٤، ٩)

قول جازم بسيط

- القول الجازم البسيط، وهو الحملي، وأبسطه الموجب، ثم بعده السالب (س، ع، ٣٣، ١٥)
- القول الجازم البسيط هو الحملي، إن عُيِّنَ بالبسيط آخر ما انتهى إليه التحليل في جنس، والجنس ههنا هو القول (مر، ت، ٤٥، ١٩)

قول شارح

- القول الذي يُلْحَصُ به معنى ما سبيله من

قول صادق

- القول الصادق إنما هو في نحو واحد، وهو الذي في غاية العموم، متى كان قد نتج نتجاً لا يحتاج معه إلى زيادة في السؤال (أ، ج، ٧، ٧٢٣)
- القول الذي يصدق أو يكذب يُسمى الجازم ويسمى الحكم (ش، ع، ٨٩، ١)
- طبيعة الموجود تابعة للقول الصادق، والقول الصادق تابع لها (ش، ع، ٩٥، ٢٠)
- القول الصادق (في صناعة الجدل) ... ثلاثة أصرب: الأول هو أحدها أن يكون مؤلفاً من مقدمات في نهاية الشهرة وقد سلمها المجيب ويكون شكله شكلاً متبجاً وأولاً للمقصود إنتاجه. والضرب الثاني أن يكون مؤلفاً من مقدمات متوسطة في الشهرة والحمد قد سلمها المجيب وتكون منتجة للمطلوب أولاً وبالذات. والضرب الثالث أن يكون القول مؤلفاً من مقدمات بعضها تسلمها من المجيب وبعضها أتى بها من عند نفسه، إلا أن التي أتى بها من عند نفسه هي في النهاية من الحمد (ش، ج، ٦٥٣، ٢)

قول على الكل

- ما نقول فيه إنه على الكل، فهو شيء لم يكن على البعض دون أن يكون على البعض الآخر أو لا كان في وقت ما موجوداً وفي وقت آخر غير موجود (أ، ب، ٣٢٢، ١)

قول غير تام

- القول غير التام هو كل قول أمكن أن يكون جزءاً لأحد هذه الخمسة، وقوم يزعمون أن التي ليست منها جازمة قد تكون كاذبة أو

الأسماء هذه السبيل يُسمى القول الشارح، وليس هو حدّاً له، اللهم إلا أن يُسميه مسمّ حدّاً باشتراك الاسم (ف، ب، ٨٠، ١٦)

- يُسمى الشيء الموصل إلى التصوّر المطلوب [قولاً شارحاً] فمنه حدّ ومنه رسم ونحوه (س، أ، ١٨٤، ٤)

- يُسمى الأمر المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدية إلى التصوّر قولاً شارحاً، فمنه حدّ ومنه رسم (سي، ب، ٢٧، ٤)

- (القول الشارح) ويرادفه المعروف ويسمى قولاً، لأن القول هو المركّب (ه، م، ١٠، ١٩)

- إنما سمي (قولاً) شارحاً لشرحه الماهية إما بكنهها وهو الحد، أو بوجه يميّزها عما عداها وهو الرسم (ه، م، ١٠، ٢٧)

- إن الموصل إلى التصورات يدعى بالقول الشارح كالحّد والرسم والمثال (ض، س، ١٠، ٢٤)

- لا يتوصل إلى التصوّر إلا بالقول الشارح وهو الحدود (ض، س، ٢٦، ٢٧)

قول شرطي

- صحة كلّ واحد من المقدم والتالي فليس يتضمنها قول شرطي أصلاً، بل قد يتفق أن لا يكون ولا واحد منهما صحيحاً، بل إنما يتضمن القول الشرطي صحة الاتصال فقط (ف، ج، ١٠٤، ٣)

قول شرطي حقيقي

- القول الشرطي الحقيقي هو الذي يكون إتباع تاليه لمقدمة على سبيل اللزوم عن وضعه (س، ق، ٢٣٤، ١٩)

صادقة. وزعموا أنها إنما تكون صادقة متى قُصِدَ بالأمر أو بغيره من الأقاويل الباقية من الأربعة أن يفعلَ الذي يُخاطب ما هو ممكن في نفسه، أو ممكن له أن يفعل، وتكون كاذبة متى قُصِدَ أن يفعل ما ليس بممكن وليس الأمرُ على ما قالوا (ف، ع، ١٤٠، ٨)

قول كاذب

- أما القول الكاذب فقد يكون على أربعة أضرب: فأحد الضروب أن يظهر من أمره أنه مُنتج وليس كذلك - ويدعى قياسًا مرئيًا - والضرب الثاني متى كان منتجًا إلا أنه لا ينتج الأمر الموضوع بدءًا، بمنزلة ما يعرض للذين يبينون الشيء بطريق الخلف. أو يكون منتجًا للأمر الموضوع بدءًا إلا أنه بغير الطريق الصناعي، وأعني بذلك متى كانت الطريق غير طيبة فتوهم أنها طيبة أو هندسية أو جدلية كان الأمر التابع صادقًا أو كاذبًا. والضرب الثالث متى كان منتجًا من أشياء كاذبة، فإن النتيجة عند ذلك تكون في وقت كاذبة، وفي وقت صادقة، لأن الكذب ينتج دائمًا من الأشياء الكاذبة؛ وأما الصديق فقد يمكن أن ينتج من أشياء ليست صادقة (أ، ج، ٧٢٣، ١٢)

قول كثير بالذات

- (القول) الكثير بالذات هو الذي قد صُرح فيه بالكثير بمنزلة قولنا زيد يمشي وعمره يتكلم (ز، ع، ٣٦، ١١)

قول كثير بالعرض

- (القول) الكثير بالعرض إما أن يكون معه رباط أو يكون بالقوة كثيرًا، إما أن يكون الموضوع

فيه إسمًا مشتركًا بمنزلة قولنا الكلب يمشي، لأن إسم الكلب مشترك أو المحمول فيه إسم مشترك بمنزلة قولنا الإنسان يتحرك، فإن إسم الكلب مشترك أو المحمول فيه إسم مشترك بمنزلة قولنا الإنسان يتحرك، فإن الحركة إسم مشترك. أو يكون الموضوع والمحمول فيه إسمين مشتركين بمنزلة قولنا الكلب يتحرك (ز، ع، ٣٦، ١٢)

قول مثالي

- الاستقراء إنما يكون بأن يوجد الحكم في جميع جزئيات الكلّي أو في أكثرها، والقول المثالي يكون بجزئي واحد يقوم هذا الجزئي الواحد في المثال مقام جميع الجزئيات أو أكثرها في الاستقراء (ف، ق، ٣٧، ٥)

قول مفصل

- القول المفصل المستعمل في تعريف الشيء وتمييزه ربّما كان تمييزه المُعرّف تمييزًا عن بعض دون بعض؛ فإن كان بالعرضيات فهو رسم ناقص، وإن كان بالذاتيات فهو حد ناقص؛ وربّما كان إنما يميّزه عن الكلّ: فإن كان بالعرضيات فهو رسم تام، وخصوصًا إن كان الجنس قريبًا فيه؛ وإن كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين من المنطقيين حد تام، وعند المحصّلين إن كان إشتمل على جميع الذاتيات إشتمالًا لا يشذّ به منها شيء فهو حد تام، وإن كان يشذّ منها شيء فليس حدًا تامًا (س، ب، ٥، ٢)

قول ناقص

- قول ناقص، مثل قولك «في الدار» وقولك «لا

ونسبة تابعة لتغير الشيء الذي فيه الظن والقول
لا حدوث شيء بذاته (ش، م، ٢٥، ٣)

قولان

- إن القولين أو الأمرين يكونان متشابهين إن
كانت نسبتُهُما إلى النتيجة أو إلى البرهان نسبة
واحدة (ف، ج، ٥٧، ١٩)

قوى

- القوى خمسة: قوة الحس، وقوة التخيل، وقوة
الفكر، وقوة العقل، وقوة الرأي (ز، ق،
٩٦، ٤)

قوى ذهنية

- القوى الذهنية التي بها نُصَدِّقُ... منها ما
يُصَدِّقُ تارة وَيَكْذِبُ تارة بمنزلة قوى الظن
والفكر، ومنها ما يُصَدِّقُ دائماً بمنزلة العلم
الحاصل عن البرهان والعقل الذي هو
المقدمات الأول (ش، ب، ٤٩٠، ٢١)

قياس

- أما القياس فهو قول إذا وُضِعَتْ فيه أشياء أكثر
من واحد لزم شيء ما آخر من الإضطرار لوجود
تلك الأشياء الموضوعية بذاتها. وأعني:
«بذاتها» أن تكون لا تحتاج في وجوب ما
يجب عن المقدمات التي أُلْفَ منها القياس إلى
شيء آخر غير تلك المقدمات (أ، ق،
١٠٨، ١)

- القياس الإضطراري من حدود إضطرارية،
والمطلق من حدود مطلقة، والممكن من حدود
ممكنة (أ، ق، ١٣٢، ١٣)

- لا يكون قياس يُنتج القول المطلق من غير أن

إنسان فإن الجزء من أمثال هذين يراد به
الدلالة (س، أ، ١٩١، ١٥)

- (القول) الناقص، ما هو مؤلف من جزئين:

جزء منه غير تام الدلالة وجزء تام الدلالة. مثل
المؤلف من أداة وشيء آخر. مثل قولك «لا
إنسان» أو «في الدار» وقولك «ما صح» فإن هذه
قد ألحق بالدال منها شيء ناقص الدلالة فلم
يرفعه عن درجة البساطة رفعاً كبيراً. وكذلك إذا

قلت «زيد» فقدّمت أداة تجيء لمعنى لا محالة
مقرونة بزيد. فهذه ليست أقوالاً تامة. ولكنها
في جملة الأقوال لا محالة (س، ش،
٥٨، ١٣)

قول واحد بالذات

- (القول) الواحد بالذات هو الذي فيه متحمول
واحد بالطبيعة لموضوع واحد بالطبيعة بمنزلة
قولنا الإنسان حيوان. وهذا القول ينقسم إلى
الأول الذي هو الإيجاب وإلى الثاني الذي هو
السلب (ز، ع، ٣٦، ٤)

قول واحد بالعرض

- (القول) الواحد بالعرض فهو الذي يرباط قد
رُبط بعض أجزائه ببعض، فإذا خلي عنه الرباط
صار القول أقاويل كثيرة بمنزلة قولنا زيد يمشي
وعمر يركب (ز، ع، ٣٦، ٦)

قول وظن

- القول والظن... ليس إنما يقبلان الصدق
والكذب بأن يتغيرا في أنفسهما لكن بأن يتغير
الشيء الذي تعلّق به الظن خارج الذهن في
نفسه (ش، م، ٢٤، ١٩)

- الصدق والكذب في القول والظن إضافة ما

الشيء الكلّي من مقدّمات كلّية يتبيّن، فإن الجزئي قد يتبيّن من مقدّمات كلّية، وقد يتبيّن من مقدّمات بعضها كلّية وبعضها جزئية. فإذا إن كانت النتيجة كلّية فينبغي أن تكون المقدّمات كلّية. وإن كانت المقدّمات كلّية فقد يمكن ألا تكون النتيجة كلّية (أ، ق، ١٨١، ٥)

- في كل قياس إما أن تكون كلتا المقدّمتين أو الواحدة بالضرورة شبيهة بالنتيجة، أعني ليس في أن تكون واجبة أو سالبة، لكن وفي أن تكون إضطرارية أو مطلقة أو ممكنة (أ، ق، ١٨١، ٩)

- القياس إنما يكون بالمقدّمات الكلّية. فإن كانت المقدّمة مهملة، فإنه غير بيّن أنها كلّية. وإذا حُدّت المقدّمة بالكلّ بأنّ أنها كلّية (أ، ق، ١٨٩، ٦)

- كل قياس إضطراري، وليس كل إضطراري قياسًا (أ، ق، ٢٠٤، ١٠)

- أيّ كلام لا يوجد فيه شيء واحد مرتين فإنه ليس قياسًا، لأنه لم يوجد فيه حدّ أوسط (أ، ق، ٢٠٥، ٩)

- ليس في القياس شيء هو صفة لشيء (أ، ق، ٢١٠، ٤)

- في القياس الواحد ليس كل النتائج بشكل واحد تكون، ولكن هذه النتيجة بشكل، وهذه بآخر (أ، ق، ٢١٥، ١٢)

- القياس الذي يُنتج المحال يمكن أن يُحلّ لأنه قياسًا يتبيّن. وأما الجزء الآخر منه، فلا، لأنه عن شريطة يتبيّن (أ، ق، ٢١٧، ٨)

- القياس السالب الكلّي في الشكل الأوّل قد يُحلّ إلى الشكل الثاني، والذي في الشكل الثاني قد يُحلّ إلى الأوّل؛ وليس ذلك أبدًا، ولكن أحيانًا (أ، ق، ٢١٨، ٦)

تكون كلتا المقدّمتين مطلقتين (أ، ق، ١٤١، ١٢)

- القياس الواجب يُبطل القياس السالب، والسالب يبطل الواجب (أ، ق، ١٤٨، ١٣)

- إن أُخذت المقدّمات موجودة في وقت محدود لا يكون قياس، لأنه ليس شيء يمنع أن يكون الإنسان وقتًا ما موجودًا في كل متحرّك، إذا لم يتحرّك شيء غيره، والمتحرّك ممكن في كل فرس، ولكن الإنسان غير ممكن في شيء من الفرس (أ، ق، ١٥٢، ١٢)

- أما القياس الذي يتبيّن بالانعكاس فهو إذا كانت المقدّمة التي عند الطرف الأكبر كلّية مطلقة، وكانت الجزئية سالبة ممكنة (أ، ق، ١٥٥، ١٥)

- لا قياس واحدًا يكون البتّة لشيء على شيء إذا لم يوجد بينهما وسيط مضاف إلى كل واحد منهما بالصفة، لأن القياس المرسل من مقدّمات (أ، ق، ١٧٧، ١٤)

- أما القياس الذي على هذا الشيء فمن المقدّمات التي على ذلك الشيء (أ، ق، ١٧٨، ١)

- أما القياس الذي لهذا الشيء على هذا الشيء فمن المقدّمات التي لهذا على هذا (أ، ق، ١٧٨، ٢)

- القياس جزمًا يكون على الكذب في المقاييس التي تُرفع إلى المحال. وأما المطلوب الأوّل فيتبيّن شرطًا (أ، ق، ١٧٩، ١٤)

- بلا مقدّمة كلّية إما ألا يكون قياس، وإما أن يكون - غير أنه ليس على المطلوب - وإما أن تكون المقدّمة نفسها في المطلوب (أ، ق، ١٨٠، ٨)

- في كل قياس ينبغي أن تكون مقدّمة كلّية وأن

- إن كان القياس جزئياً وكانت السالبة عند الطرف الأكبر، فإنه ينحلّ إلى الشكل الأول (أ، ق، ٢١٩، ٥)
- لا يكون قياس إذا لم يُقرّ في الجواب بمقدمة كلية (أ، ق، ٢٨٦، ١١)
- الإستقراء من جهة يعارض القياس، لأن القياس - بالواسطة - يبيّن وجود الطرف الأكبر في الأصغر؛ وأما بالإستقراء فيبيّن بالطرف الأصغر وجود الأكبر في الأوسط. والقياس أقدم وأبين بالطبع؛ وأما الإستقراء فأبين عندنا (أ، ق، ٢٩٥، ١٥)
- القياس الذي نسميه أبودكسيس، أعني البرهان، وهذا هو موجود بأن هذه موجودة، أعني التي منها يكون السلوجسموس نفسه، فقد يجب ضرورة ليس أن نكون عارفين بالأوائل فقط؛ إما بجميعها، وإما ببعضها - لكن أن نكون عارفين بها أكثر (أ، ب، ٣١٥، ١٥)
- يمكن أن يتبيّن البعض من البعض جميع الأشياء التي صودر عليها في الشكل الأول عامّاً يبيّن في الأاويل في القياس (أ، ب، ٣٢١، ٢)
- القياس قد يجب أن يكون من الأشياء الضرورية. وذلك أنه إن كان الذي ليس له عنده القول على لمّ الشيء - والبرهان موجود - ليس هو عالمّاً (أ، ب، ٣٢٩، ١٥)
- البرهان ليس هو نحو القول الخارج، لكن نحو القول الذي في النفس، فإنه ولا القياس أيضاً (أ، ب، ٣٤٠، ١١)
- يكون... القياس على «لِمَ هو»، إذ كان قد أُخِذَتْ فيه العلة الأولى (أ، ب، ٣٥٠، ٦)
- الخلافات بين القياس على «أنّ الشيء»، وبين القياس على «لِمَ الشيء» في علم واحد بعينه فهي هذه الخلافات. فأما في علمين مختلفين
- فيكون على نحو آخر، وهذا أن يكون أحد العلمين ينظر في أحدهما، والعلم الآخر في الآخر منهما (أ، ب، ٣٥٢، ٦)
- إن كانتا كلتاهما (أي المقدمتان) سالبتين، فلا يكون قياس (أ، ب، ٣٥٦، ٨)
- الجهل الذي يقال لا على جهة السلب، لكن على جهة الحال والملكة، فهو خدعة وضلالة تكون بقياس (أ، ب، ٣٥٦، ١٣)
- القياس ما كان يكون على أن الشيء موجود في شكل آخر (أ، ب، ٣٥٨، ٦)
- القياس على أنه ليس بموجود، فقد يكون في الشكل الأول والثاني (أ، ب، ٣٥٨، ٧)
- قد يمكن أن يكون قياس، والمقدمتان كلتاهما كاذبة (أ، ب، ٣٥٨، ١٠)
- قد يمكن أن يكون القياس وإحدى المقدمتين كاذبة، والأخرى صادقة؛ أيهما كانت (أ، ب، ٣٥٩، ١)
- قد يكون قياس الكذب إذا كانت إحداها (المقدمتان) كاذبة، وإذا كانت كلتاهما كاذبة (أ، ب، ٣٥٩، ١٢)
- متى كان القياس على الكذب بمتوسط هو مناسباً، فإنه ليس يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة (أ، ب، ٣٦٢، ٣)
- إن كان القياس ليس بمتوسط مناسب، فمتى كان الوسط تحت أ وغير موجود لشيء من ب، فمن الضرورة أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة (أ، ب، ٣٦٣، ١)
- كل قياس هو بثلاثة حدود: أحدها يقال فيه إنه يتبيّن أن أ موجودة لـ ح من قبل أنها موجودة لـ ب وب موجودة لـ ح (أ، ب، ٣٦٦، ٢)
- في القياس يكون ذلك الواحد (المبدأ) هو المقدمة غير ذات وسط، وفي البرهان والعلم

- العقل. فأما في المقاييس التي تبرهن أنه موجود فليس يقع خارجاً ولا واحداً (أ، ب، ٣٨٣، ١٣)
- لا يمكن أن يكون قياس وكلتا المقدمتين سالبة (أ، ب، ٣٩١، ١٤)
- لما كان مبدأ القياس هي المقدمة الكلية غير ذات وسط، وكانت هذه إما في البرهانية موجبة، وإما في السالب سالبة، أعني المقدمة الكلية، وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه (إذ كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة، وكانت الموجبة أقدم من السالبة، كما الموجود أقدم من غير الموجود)، فإذا مبدأ البرهانية أفضل من مبدأ البرهان السالب، والتي تستعمل مبادئ أفضل هي أفضل (أ، ب، ٣٩٢، ١٦)
- ليس يلزم، إن ارتفع شيء ما، أن يكون هذا نتيجة وتلك هي التي منها؛ لكن إنما يكون ما منه يكون القياس متى ما كانت حاله هذه الحال، وهي أن يوجد إما كالكل عند الجزء، أو كالجزء عند الكل (أ، ب، ٣٩٤، ٩)
- القياس قد يبين شيئاً على شيء بالمتوسط (أ، ب، ٤١٥، ٢)
- أما القياس فليس يأتي به الذي يقول الحد في القسمة (أ، ب، ٤١٩، ٣)
- في القياس يؤخذ ما هو معنى القياس إذا كانت المقدمات التي منها يكون القياس هي دائماً كلاً وجزءاً، كذلك ولا معنى ما هو والوجود له في ذاته يجب أن يكون في القياس، لكن يكون موجوداً إذا كانت هذه موضوعاً ناحية (أ، ب، ٤٢٠، ١٠)
- يقاس الشيء من غير أن يستعمل فيه ما هو القياس أو ما الوجود له في نفسه (أ، ب، ٤٢١، ٥)
- ليس الحد والقياس شيئاً واحداً بعينه، ولا أيضاً القياس والحد لشيء واحد بعينه (أ، ب، ٤٢٤، ١٣)
- القياس على ما هو الشيء فلا يكون ولا البرهان أيضاً، غير أنه قد يكون ظاهراً بالقياس والبرهان (أ، ب، ٤٢٨، ٩)
- الحد إذن هو قول على معنى ما الشيء غير مبرهن؛ والآخر قياس على معنى ما هو، يخالف البرهان بالتصريف؛ والثالث نتيجة البرهان على ما هو (أ، ب، ٤٣٠، ٧)
- إن القياس قولٌ إذا وُضِعَتْ فيه أشياء لزم من تلك الأشياء الموضوعات شيء آخر غيرها من الإضطرار (أ، ج، ٤٦٩، ١١)
- أما القياس فهو أشدُّ إلزاماً للحجة وأبلغ عند المناقضين (أ، ج، ٤٨٧، ١٥)
- الآلات التي بها يستخرج القياس، فأربع: إحداهن إقتضاب المقدمات؛ والثانية الإقتدار على تمييز كل واحد من الأشياء على كم نحو يقال؛ والثالثة استخراج الفصول؛ والرابعة البحث عن الشيء (أ، ج، ٤٨٨، ٣)
- من اليقين أن القياس منه موجود، ومنه ما يظن موجوداً وليس كذلك، وذلك أن الشبهة قد توجد في الأقاويل كما توجد في الأمور الأخر التي يُضِلُّنا فيها ما لها من المشابهة (أ، س، ٧٣٩، ٦)
- لأن القياس يكون من المقدمات، والتبكيك قياس، فالتبكيك يكون من المقدمات (أ، س، ٨٠٧، ٦)
- القياس يُستعملُ إما في أن يُخاطَبَ به آخر وإما أن يُستنبطَ به الإنسان فيما بينه وبين نفسه شيئاً ما (ف، د، ٥٦، ١٤)

- القياس قولٌ توضع فيه أشياء أكثر من واحد إذا أُلِّفَتْ لزم عنها بذاتها لا بالعَرَض شيء آخر غيرها اضطرارًا، واللازم عن القياس يُسمَّى النتيجة ويُسمَّى الردف (ف، ق، ١٩، ٧)

- القياسُ إنما يُؤلَّفُ على مطلوبٍ محدود يتقدَّم فيفرض أولاً ثم يلتزم تصحيحه بالقياس، والمطلوب هو جزءاً تقيض ارتباطاً بحرف الانفصال وقرن بهما حرف السؤال عن الوجود (ف، ق، ١٩، ٩)

- القياس منه حملي ومنه شرطي، والحملي ما أُلِّفَ عن قضايا حملية، والشرطي ما أُلِّفَ عن قضايا شرطية (ف، ق، ٢٠، ٥)

- إذا أردنا أن نُبين شيئاً بقياس كان سبيل مقدماته أن نُعلم أيضاً بقياس، وكانت مقدمات ذلك القياس أيضاً تحتاج إلى أن تبين بمقاييس أخرى إلى أن ينتهي إلى مقاييس مقدماتها معلومة من أول الأمر لا عن قياس أصلاً (ف، ق، ٣٨، ٤)

- إن صحَّ (وجود (أ) في (ج)) بقياس من القياسات... سقط التمثيل والاستقراء، فصار التصحيح لذلك القياس وحده. فيصير المُصَحِّح لوجود (أ) في (ج) قياساً ولم يكن للتمثيل هناك غناء أصلاً ولا للاستقراء (ف، ق، ٤٣، ١١)

- كل ما يُوصف بذلك المعنى فهو (أ) وكل ما هو (أ) فهو موصوف بذلك المعنى ولزم به اضطراراً وجود (أ) في كل (ج) فيحصل القياس عن مقدمتين الكبرى منهما موجبة كلية منعكسة في الحمل (ف، ق، ٤٤، ١٨)

- المقدمة متى كانت عامة وكانت غير منعكسة فإن القياس يلتزم مثل ما يلتزم بالمنعكس (ف، ق، ٥١، ١٣)

- القياس إنما يُقصد به التبيين وإزالة الشك والحيرة، فإذا استقصي في أمر القياس في بعض الأمور بأكثر من بعض الكفاية فيه، عَرَض منه أن لا يُبين الشيء فيه أصلاً (ف، ق، ٦١، ٥)

- القياس قولٌ مؤلف عن مقدمات توضع إذا أُلِّفَتْ لزم عنها بأنفسها لا بسبب غيرها شيء آخر غيرها اضطراراً (ف، ق، ٧٥، ١١)

- يؤلف (القياس) عن مقدمات هي نتائج قياسات آخر «ترجع» مقدماتها إلى ما عُلمَ بأحد تلك الوجوه الثلاثة، وأقل ما منه يأتلف القياس مقدماتان «تتشاركان» بجزء واحد (ف، ق، ٧٥، ١٤)

- الجزء المشترك في القياس يُسمَّى الحد الأوسط، والجزءان الآخران يُسمَّيان طرفا القياس (ف، ق، ٧٦، ٩)

- كل قياس كان الحد الأوسط فيه موضوعاً للطرفين جميعاً فيسمى قياس الشكل الثالث (ف، ق، ٧٩، ٢٠)

- أي قول لم يكن تأليفه أحد التاليفات التي ذكرناها (القياسات)، زيد أو نقص منه وبُذِل ترتيبه وصُيِّر تأليفه أحد التاليفات التي ذكرناها، وبقي المفهوم من القول الأول على حالته، كان ذلك القول قياساً. وأي قول أُبْدِل مكانه أحد التاليفات التي ذكرناها وتغيّر المفهوم عن القول الأول وصار المقصود بالثاني غير المقصود بالأول فإن الأول ليس بقياس (ف، ق، ٨٧، ١٢)

- ليس يتفق أبداً أن «تكون» مقدمات القياس الذي يؤلفه معلومتين بأحد تلك الوجوه (الأشكال) الثلاثة، بل قد يؤلف عن مقدمتين سبيلهما أو سبيل أحدهما أن يُعْلَم عن قياس (ف، ق،

مقدمتيه، ومن جهة صغراها، ومن جهة تشكّله، فأثباتها بطلان القياس (ف، ج، ١٣، ٥٤)

- إن كان قصد (السائل) بسؤاله إزالة غلط غلط في أمر فينبغي أن يكون قد عرّف قبل ذلك القياس الذي يُبطل به الوضع، والقياس الذي غلط المجيب حتى ظن أن الوضع صحيح، فسيبيله إذن أن يتدبّر بإبطال الوضع، ثم يرجع إلى القياس الذي ظن المجيب أنه يُصحح الوضع فيبطله (ف، ج، ١٥، ٥٥)

- الفلاسفة والعلماء وأهل الصناعات والحذاق منهم إنما استخرجوا آراءهم، إما بالقياس وإما بالتجربة. ولكن ليست تؤخذ مقدمات جدلية من حيث هي مُدركة بالقياس أو التجربة، بل من جهة ما هي آراء أولئك (ف، ج، ١٩، ٦٦)

- المسائل الجدلية صنفان: القياس والاستقراء (ف، ج، ١، ٩٧)

- القياس منه حملي ومنه شرطي ومنه مركّب من حملي وشرطي وهو قياس الخلف (ف، ج، ٢، ٩٧)

- قوم من الناس يرون استعمال المثال في تصحيح أمر ما فيحتاجون إلى تصحيح الأمر الذي به شأبة الأعراف الأخرى طريق الاستقراء. فإذا صبح لهم ذلك المعنى استعملوه حدًا أوسط في قياس يُثبتون به وجود الحكم الذي صودف في الجزئي الأخرى، فيصير قولاً مركّباً من مثال واستقراء وقياس (ف، ج، ١٢، ٩٩)

- وجود الحكم المُشاهد في المحسوس لجميع ما يوصف بالمعنى الذي به شأبة فيه الأمر ذلك المثال المحسوس، فتخصّل له مقدمة كلية ويُضيف إليها وجود الأمر تحت موضوعها

(١٢، ٨٧)

- قد لا يتفق في ذلك القياس (المركّب) أن «تكون» مقدّماته أو أحدهما معلومتين من أول الأمر، لكن كثيراً ما يُحتاج فيهما أو في أحدهما إلى بيانها أيضاً بقياس (ف، ق، ١٤، ٨٧)

- إذا أردنا أن نُبين شيئاً بقياس كان سبيل مقدماته أن يُعلم أيضاً بقياس، وكانت مقدمات ذلك القياس «تحتاج» أن «تُبين» بقياسات إلى أن تنتهي في آخر ذلك إلى قياسات مقدماتها معلومة من أول الأمر (ف، ق، ٣، ٨٨)

- القياس الذي يؤلف ليوقف به على سبب وجود الشيء فقط، إنما يؤلف على ما قد تقدّمت معرفة وجوده، إمّا بما تُعرف به الأوائل، وإمّا عن قياس يُفيد علم الوجود فقط (ف، ق، ٥، ٢٦)

- القياس الذي يؤلف عن مقدمات تُقنّ بها يقيناً ضرورياً وأفاد أحد هذه الأصناف الثلاثة، فهو الذي يُسمّى البرهان (ف، ب، ٧، ٢٦)

- القياس إنما يوقع تصديقاً محضاً (ف، ب، ١٦، ٨١)

- القياس الذي يُنتج النتيجة الكاذبة قد يكون الكذب في مقدمتيه جميعاً، وقد يكون في أحدهما. فمتى كانت إحداهما كاذبة، فبين أن التي تعاندها هي الكاذبة منهما. والذي مقدّماته كاذبتان، فأحرى ما عوّنّد منهما المقدّمة الكبرى (ف، ب، ٢، ٩٤)

- كلّ قياس لما كان سبباً للزوم النتيجة صار هذا الحرف وهو حرف لم لا يمتنع أن يُستدعى به سبب لزوم الشيء الذي وُضِع نتيجة (ف، ج، ١٢، ٤٨)

- القياس يبطل من ثلاث جهات: من جهة كبرى

- فتحصلُ مقدمةٌ أخرى فيُنتجُ عنها وجودُ الحكم
لذلك الأمر عن قول مرَّكب من مثال واستقراء
وقياس (ف، ج، ١٠٠، ٢)
- القياسُ يُبطلُ، إما بإبطال شكله وإما بإبطال
مقدماته أو بهما جميعاً (ف، ج، ١٠٦، ٦)
- متى عَرَفْنَا القياس وقوينا على تباين ما بين
الأشياء لم يقع علينا غلطٌ إذا تأملنا، ولا
مغالطة إذا خوطبنا (ف، س، ١٦٤، ١١)
- القياسُ فإنَّ شأنه أن يوقع التصديق بالشيء فقط
(ف، أ، ٨٧، ١٦)
- ما عدا المثال والاستقراء والقياس - فإنها ليس
شأنها أن توقع التصديق، لكنها تنفع في سهولة
الفهم وفي سهولة الحفظ فقط (ف، أ، ٨٨، ٤)
- القياس... هو أمرٌ ما مرَّكب وله أجزاء
بترَكُّب. وكثير من المركبات التي لها أجزاء
لأجزائها أيضاً أجزاء، والمقاييس بهذه الحال
- أعني أنَّ لها أجزاء ولأجزائها أجزاء أيضاً.
(ف، أ، ١٠٣، ١)
- القياس ينقسم إلى الحمل والشرطي (ز، ق،
٩٤، ٤)
- القياس إما أن يكون على أمور ضرورية أو على
أمور ممتنعة أو على أمور ممكنة بحسب أقسام
الممكن الثلاثة (ز، ق، ٩٥، ٢١)
- أما القياس فهو قول متى وضعت فيه أشياء أكثر
من واحد لزم شيء آخر من الإضطرار لوجود
تلك الأشياء الموضوعية بذاتها (ز، ق،
١٠٨، ١٧)
- القياس... قول يجري مجرى الجنس (ز، ق،
١٠٩، ١١)
- القياس لا يتم إلا بمقدمة كلية موجبة (ز، ق،
١٢٨، ٩)
- من جزئيتين وسالبتين ومهملتين لا يكون قياس.
- (ز، ق، ١٢٨، ١٠)
- القياس لا بدَّ فيه من مقدمة كلية ومقدمة موجبة
(ز، ق، ١٦٦، ٦)
- القياس إنما نحو المطلوب، والمطلوب ليس
يخلو أن يبيِّن بوسط واحد أو بأوساط كثيرة.
فإن تبين بوسط واحد كان القياس الواحد
الكائن عليه البسيط، بمنزلة قولنا: الإنسان
ناطق / والناطق حيوان / فالإنسان حيوان (ز،
ق، ١٦٩، ٢)
- القياس الذي ينتج الإيجاب الكلي ينتج ثلاثة
نتائج: نتائج الموجبة الكلية وعكسها إذ كان
لازماً لها. والجزئية التي تحتها إذ كان الجزئي
يلزم الكلي (ز، ق، ١٨٧، ٦)
- القياس الذي ينتج السلب الكلي ينتج ثلاث
نتائج (ز، ق، ١٨٧، ٩)
- القياس الذي ينتج الإيجاب الجزئي ينتج
بنتيجتين الموجبة الجزئية وعكسها لأنه لا
شيء تحتها (ز، ق، ١٨٧، ١٠)
- القياس الذي ينتج السلب الجزئي إنما ينتج
نتيجة واحدة حسب لأن السالبة الجزئية لا شيء
تحتها ولا عكس لها (ز، ق، ١٨٧، ١٢)
- القياس بالذات له نتيجة واحدة وإنما يعرض له
أن تكثر نتائجه من قِل ما يلزم نتيجته التي
بالذات (ز، ق، ١٨٧، ١٣)
- القياس هو تبين جزئي من كلي (ز، ق،
١٩٧، ١٢)
- القياس الجزئي يعلمنا عن شيء موجود في
نفسه بمنزلة ما يعلمنا أن «الناس» نحوي (ز،
ب، ٢٦٠، ١٣)
- أما القياس فهو قول ما إذا وضعت فيه أشياء
أكثر من واحد لزم من تلك الأشياء الموضوعية
بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها من

الإضطراب (س، ق، ٥٤، ٦)

- إنَّ القياس يقال بالتشابه على الشئين، فيقال قياس للأفكار المؤلفة تأليفًا ما في النفس فتؤدي إلى تصديق في النفس بشيء آخر، ويقال قياس للقول المؤلف من قضايا يلزم عنها غيرها، وليس من حيث هو قول مسموع فقط، فإن الأقوال المسموعة لا يلزم عنها قول آخر البتة (س، ق، ٥٤، ٩)

- إنَّ القياس هو ما يفيد زيادة تسليم، ... وليس كل ما يلزم عنه شيء هو قياس كيف كان؛ بل ما يلزم عنه شيء مستفاد تسليمه، ولم يكن مسلمًا من جملة ما يسلم موضوعًا في جملة ما وُضع (س، ق، ٦٨، ١٥)

- إعلم أنه لا قياس من سالتين، ولا من جزئيتين، ولا صغرى سالبة كبراهها جزئية إلا أن يكون السالب ممكنًا (س، ق، ١٠٨، ٨)

- القياس هو الذي يسلك بنا من الأعرف عندنا إلى المجهول، ويكون القياس عليه ذلك لنا (س، ق، ٣٢٠، ١١)

- لا يتم القياس إلا بتضمنه معنى الكلية والإيجاب (س، ق، ٤٢٦، ٣)

- لا بد في كل قياس من مقدّمة كلية، ومما هو موجب بالفعل أو بالقوة، كالممكن والمطلق الصرف. إذ قوة سالبة، قوة موجبة (س، ق، ٤٣٢، ٩)

- في كل قياس مقدّمة تشبه النتيجة في الكيفية والجهة، إما كليتهما، وإما إحداهما (س، ق، ٤٣٢، ١٣)

- إعلم أن القياس إنما يحصل لك من الكليات (س، ق، ٤٤٨، ١٥)

- لما كان كل قياس مؤلفًا من حدود ثلاثة: أما الموجب منه فإنما يبين أن شيئًا ما موجود لثاني

لأنه موجود لثالث موجود للثاني؛ وأما السالب فيبين أن شيئًا ما غير موجود للثاني لأنه غير موجود لثالث موجود للثاني وكذلك القياس على كل واحد من نسبة ما بين حدّين حدّين إن كانت محتاجة إلى وسط ومشكلة غريبة فلا بد أن ينتهي ذلك إلى مبادئ وأصول موضوعة موجبة أو سالبة لا محالة لا وسط لها على الإطلاق أو في ذلك العلم، والمبرهن بأحد المقدمات الأولى على أنها لا وسط لها على أحد الوجهين المذكورين، وينحل آخره إلى ما لا وسط له مطلقًا وإن لم يكن في ذلك العلم (س، ب، ١٦٢، ١٣)

- إنَّ القياس ... هو ما يكون إحدى المقدمتين فيه كالجزء تحت الكل وهو الصغرى، والأخرى كالكل فوق الجزء وهو الكبرى، وتكون النتيجة أيضًا تحت الكبرى كالجزء تحت الكل حتى يكون العلم بالكبرى علمًا بالقوة بالنتيجة، وكذلك تكون الكبرى عند النتيجة كالكل عند الجزء، وتكون مقدّمة كل ب تحت مقدّمة: لا شيء من ب أ، ونتيجة: لا شيء من ح أ أيضًا تحت مقدّمة لا شيء من ب أ كالجزء تحت الكل. أما كون الصغرى تحت الكبرى، وإن كانت تخالف الكبرى في الكيفية، فلأن ح تحت ب، والحكم على ب كالحكم على ح. وأما في النتيجة فهذا الوجه وبالاتفاق في الكيفية معًا (س، ب، ١٨٠، ٣)

- إنَّ القياس لا يثبت حدًا، والحد لا يكون قياسًا، ولا دلالتهما على شيء واحد بعينه. فإنه لا قياس على ما يدخل في «ما هو» (س، ب، ٢١٣، ١٦)

- إن القياسات لا تتخالف في صورها، بل كل ما إذا وضع فيه أقاويل لم يلزمه قول آخر، أو لم

وغيره، فلم يكن إشتراك بين المقدمات، أو بينها وبين النتيجة. ويدخل في هذا حال الإشتراك في التركيب، والإشتراك في الشكل، وجميع ما يتعلق باللفظ، فإن جميع ذلك يدل على اختلاف في المفهوم لا محالة، وتثنية وتضعيف فيه لا محالة، سواء صدقت التثنية أو كذبت، فإذا اختلف المفهوم في شيء من ذلك لم يكن قياس بحسب تأليف المعنى، بل بحسب تأليف اللفظ (س، س، ٢٩، ١٥)

- إذا لم ينعقد قياس على الإطلاق لم ينعقد قياس على المطلوب المحدود، لأنك في مثل إشتراك الاسم وغيره لم توميء إلى المعنى المحصل المحدود، فذلك لا قياس مطلق، ولا قياس محدود، ولا قياس بحسب الأمر في نفسه، ولا قياس بحسب التسلم من المخاطب، إذ كان إنما ينعقد عليك الغلط من هذه، ومن إغفالك التميز الذي يجب أن تحصره في أجزاء القياس بحسب ما يجب أن تراعيه من زيادة ونقصان، وتفاوت وقع بين الحق والكذب (س، س، ٣٩، ٨)

- القياس قد يكون مغالطياً إما لمادته فقط - إذا كانت صورته قياسية - فهذا يُنْقَضُ من جهة مقدماته؛ وقد يكون مغالطياً، لأنه يشبه في صورته القياس، وليس بقياس (س، س، ٨٢، ٤)

- يُسَمَّى الشيء الموصل إلى التصديق المطلوب [حجة]: فمنها [قياس]. ومنها [استقراء] ونحوه ومنهما يصار من الحاصل إلى المطلوب (س، أ، ١٨٥، ٢)

- أما القياس فهو العمدية. وهو قول مؤلف من أقوال، إذا سلم ما أورد فيه من القضايا، لزم عنه لذاته قول آخر (س، أ، ٤٢١، ١)

يظن لازماً، فليس بقياس... وكل ما كان كذلك فهو قياس (س، ج، ٩، ٥)

- يجب أن نجعل العمدية في القياس الذي نحن في تعريفه الأمور المشهورة، ثم إن سلم مظهر ليس بمشهور، إستعملناه في القياس على المخاطب (س، ج، ١٠، ١٢)

- إن القياس - بما هو قياس - نفعه هو بما ينتج (س، ج، ١٢، ٣)

- القياس والمعارضة يتبدآن من كثرة إلى وحدة (س، ج، ٣٣٦، ١)

- القياس يوجب عليك أنه إذا وقع من إشتراك الاسم، أو الاستعجام، أو غير ذلك، وجب أن تختلف نسبة الوسط إلى الطرفين، فلا يكون واحداً بعينه، بل تختلف نسبة الطرفين إلى النتيجة فلا يكون الطرفان أو أحدهما في القياس هو بعينه الذي في النتيجة، فيعرض لا محالة أن لا يكون القياس في الحقيقة قياساً (س، س، ٨، ٧)

- يكون القول المأخوذ قياساً بعد وضع ما وُضِعَ فيه، ليس يلزم عنه قول آخر غيره، فإن القياس في هذه المواضع ليس قياساً على المطلوب المحدود. وهذا إما أن يكون لا يلزم عنه شيء، فلا يكون تأليفه قياساً، وهو قسم؛ وإما أن لا يكون القول اللازم آخر غير الموضوعات، وهذا هو المصادرة على المطلوب الأول؛ وإما أن يكون غيره ولكن ليس المطلوب، وهو وضع ما ليس بعلة علة (س، س، ٢٨، ٩)

- القياس هو الذي يلزم عنه قول آخر بالحقيقة، لا الذي يُظَنُّ أنه يلزم عنه قول آخر (س، س، ٢٩، ٦)

- أما الاسم المشترك فإذا وقع كان المعنى فيه غير

- كل (ب) (ج) وكل (ب) (أ) يلزم منه أن كل (ج) (أ) فكل واحد من قولنا: كل (ج) (ب) وكل (ب) (أ) مقدّمة. و(ج) و(ب) و(أ) حدود. وقولنا: وكل (ج) (أ) نتيجة. والمركب من المقدمتين على نحو ما مثلناه، حتى لزم عنه هو القياس (س، أ، ٤٢٣، ١٦)
- ليس من شرطه (القياس) أن يكون مسلّم القضايا حتى يكون قياسًا، بل من شرطه أن يكون بحيث إذا سلّمت قضاياها، لزم منها قول آخر: فهذا شرطه في قياسته فربّما كانت مقدّماته غير واجبة التسليم، ويكون القول قياسًا؛ لأنّه بحيث لو سلّم ما فيه على غير واجبة كان يلزم عنه قول آخر (س، أ، ٤٢٤، ٢)
- من عاداتهم (الناس) أن يسمّوا ما يحصل من كميّة من (الناس) التصديق «حجة» فمنه ما يسمّونه «قياسًا» ومنه ما يسمّونه «استقراء» أو غير ذلك (س، ش، ٤، ١٠)
- القياس المستعمل في التجربة هو أنك إذا شاهدت صدور فعل أكثر من أو دائم عن شيء قست هناك قياسًا فتقول: هذا الفعل دائم، وكلّ فعل دائم فإنّه لا يكون بالاتفاق، فإذا هذا الفعل ليس بالاتفاق؛ وهذا مثل حكمنا أن الضرب بالخشب مؤلم. وإنّما تتعقد بالتجربة إذا أمست النفس كون الشيء بالاتفاق، وينضاف إليه أحوال الهيئة فتتعقد التجربة (مر، ت، ٩٦، ١٦)
- القياس إنّما يكون قياسًا إذا كان لك مطلوب محدود، فنطلب ما يبيّن لك ذلك المطلوب؛ والذي يبيّن لك ذلك المطلوب له أجزاء يسمّى وسطًا وطرفين، فيكون بالحقيقة تحليلًا بالعكس. كما أنّ مقابله يسمّى التركيب، فإن
- انعقد قياس على سبيل الاتفاق، يؤدّي إلى نتيجة لم تطلب، لم يكن بالحقيقة قياسًا (مر، ت، ١٠٧، ٤)
- القياس قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم من تلك الأشياء الموضوع - بذاتها لا بالعرض - شيء ما آخر غيرها بالاضطرار (مر، ت، ١٠٨، ١)
- من القياسات ما يكون كاملاً وهو الذي يلزم تسليم النتيجة عنه من دون تغيير فيه أو اعتبار آخر؛ فإنّه كما أنّ في المقدمات ما هو بين بذاته لا يحتاج إلى أن يبيّن، فذلك في المقاييس، وإلاّ ما كان يمكن تبين شيء بقياس؛ ومنه ما هو غير كامل، وهو الذي يحتاج إلى تغيير بلحقه، حتى يلزم عنه ما يلزم (مر، ت، ١١١، ٦)
- المقدّمة التي فيها الأصغر تسمّى الصغرى، والتي فيها الأكبر تسمّى الكبرى، وتألّفها يسمّى اقترانًا، وهيئة التأليف من كميّة وضع الحد الأوسط عند الحدين الطرفين يسمّى شكلاً، والقرينة التي تجب عنها لذاتها قضية أخرى تسمّى قياسًا، وتلك القضية ما دام يساق إليها تأليف القرينة تسمّى مطلوبًا، فإذا لزم تسمّى نتيجة (مر، ت، ١١٢، ١٣)
- يعمّ الأشكال الثلاثة أنّه لا قياس عن جزئيتين، ولا عن سالبة صغرى وجزئية كبرى، والنتيجة تتبع أحسن المقدمتين في الكم والكيف (مر، ت، ١١٣، ٥)
- إنّ كل قياس يتمّ بمقدمتين، فيكون في كلّ قياس مقدمتان وثلاثة حدود والنتيجة دائماً تكون نصف المقدّمة (مر، ت، ١٥٨، ١٠)
- ليس يقال تركيب القياس لما يكون المطلوب والنتيجة في كلّ قياس شيئاً واحداً، بل ذلك

- القياسُ عبارةٌ عن أقاويل ألفت تأليفاً يلزم من تسليمها بالذات قولاً آخر إضطراراً (غ، م، ٢٦، ٤)
- مجموع أجزاء القضيتين إلى ثلاثة أجزاء تُسمى حدوداً ومدار القياس عليها (غ، م، ٢٦، ١٩)
- لا يحصل قياسٌ منتجٌ عن سالتين ولا عن جزئيتين (غ، م، ٢٧، ١٧)
- يلاحظ (الناظر) الحد الأوسط ويتأمله تأملاً شافياً ليكون وقوعه في المقدمتين على وجه واحد، فإنه إن تطرق إليه أدنى تفاوت بزيادة أو نقصان فسُدَّ القياس وأنتج غلطاً (غ، م، ٥٥، ٧)
- أن يُراعى الحد الأصغر والحد الأكبر حتى لا يكون بينهما وبين طرفي النتيجة تفاوت، فإنه، فإن القياس يوجب اجتماع الحدّين من غير تفاوت (غ، م، ٥٥، ١٨)
- أن يتأمل (الناظر) في الحدود الثلاثة وطرفي النتيجة حتى لا يكون فيهما إسم مشترك، فإن الإسم ربّما يكون واحداً والمعنى متعدّد فلا يصح القياس (غ، م، ٥٦، ٣)
- إنك قد تصدّق بمقدمة في القياس ويكون سبب التصديق أنك طلبت له نقيضاً بذهنك فما وجدته وهذا لا يوجب التصديق (غ، م، ٥٦، ١٤)
- لا يُجعل المسئلة مقدّمة في القياس فتكون قد صادرت على نفس المطلوب (غ، م، ٥٧، ٢)
- الموصول إلى التصديق يُسمى «حجة». فمنه قياس. ومنه إستقراء، وغيره (غ، ع، ٦٨، ٨)
- «البرهان» نوعٌ من «القياس». إذ «القياس» إسم عام. و«البرهان» إسم خاص لنوع منه (غ، ع، ٧٠، ٥)
- لزَمَ: من النظر في «القياس» النظر فيما ينحلُّ
- يسمى تكثير القياس، وذلك إذا أثبت على مطلوب واحد بقياس إستثنائي ثم بقياس حملي اقتراني (مر، ت، ١٥٨، ١٤)
- أمّا تركيب القياس فبأن تكون القياسات المجموعة إذا حُلّت إلى أفرادها كان ما ينتج كلّ واحد منها شيئاً آخر، إلا أن نتائج بعضها مقدّمات لبعض فقد اختصرت، وربما لم يصرّح بها ويكون القياس القريب من المطلوب الأوّل قياساً من مقدّمتين وإنما دخلت القياسات لتبيين المقدّمتين (مر، ت، ١٥٩، ٢)
- القياس (من مقدّمات متقابلة) هو قياس مؤلّف من مقدّمتين مشتركين في الحدود، توجدان مختلفين في الكيف، يروج بتبديل الاسم في بعض الحدود حتى لا تفتن للحيلة فيه؛ مثلاً يؤخذ الإنسان مرة إنساناً ومرة بشراً، فينتج أن الشيء ليس هو ذلك الشيء. وهذا يستعمله المغالطون على سبيل التبكيت (مر، ت، ١٧٩، ٩)
- القياس أقدم وأثبت بالطبع، وأما الإستقراء فأثبت وأقدم عندنا. وكثيراً ما يُكتسب الأوليات بالإستقراء (مر، ت، ١٨٨، ١٢)
- إن البرهان قياس والقياس يكون واسطة بين حدّين. ولا يصح أن تكون الواسطة بغير نهاية (مر، ت، ٢٠٤، ٥)
- ما يؤدّي منه (الطريق) إلى كشف التصورات يُسمى حدّاً أو رسماً، وما يُقضي إلى العلوم التصديقيّة يُسمى حجة فعنه قياس ومنه إستقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٦، ٧)
- لا يتنظم قياس إلا من مقدّمتين (غ، م، ١٢، ٧)
- الحجة إما قياس وإما إستقراء وإما تمثيل (غ، م، ٢٥، ١٧)

واحد، على جزئي واحد، كاعتبار الغائب بالشاهد وهو التمثيل. وسيأتي. وإما حكم من جزئيات كثيرة على جزئي واحد، وهو الاستقراء، وهو أقوى من التمثيل (غ، ع، ١٦١، ١١)

- (القياس) الذي لا يحصل منه الحق؛ فإنما لا يحصل لخلل في هذه الجهات، التي ذكرناها. إما لخروجه عن الأشكال. أو لخروجه عن الضروب المنتجة منها. أو لعدم التمايز في الحدود، أو في المقدمات. أو لإدراج النتيجة في المقدمات، فلا تكون غيرها. أو لأن النتيجة تكون متقدمة على إحدى المقدمات في المعرفة، أو لا تكون المقدمة أعرف من النتيجة (غ، ع، ٢٠٧، ٦)

- القياس قول مؤلف من قضايا إذا سُلِّمَ لزَمَ عنها لذاته قول آخر (غ، ع، ٣٦٩، ١)

- القياس الصحيح والحدُّ الصحيح والتنبيه على مشارات الغلط فيها وقفت للجمع بين الأمرين، فإنها رباط العلوم كلها (غ، ح، ٤، ١٤)

- إنَّ القياسَ عبارة عن أقاويل مخصوصة ألُفَّت تاليفًا مخصوصًا ونُظِّمَتْ نظمًا مخصوصًا بشرط مخصوص يلزم منه رأي هو مطلوب الناظر، والخلل يدخل عليه تارة من الأقاويل التي هي مقدمات القياس إذ تكون خالية عن شروطها وأخرى من كيفية الترتيب والنظم وإن كانت المقدمات صحيحة يقينية، ومرة منهما جميعًا (غ، ح، ٦، ١٣)

- طالبُ القياس ينبغي أن ينظر في نظم القياس وفي صورته وفي الأمر الذي يضعُ الترتيب والنظم فيه وهي المقدمات (غ، ح، ٧، ١٥)

- أقلُّ ما ينتظم منه قياس مقدمتان أعني علمين، يتطرق إليهما التصديق والتكذيب وأقلُّ ما

إليه القياس، من «المقدمات» (غ، ع، ٧٠، ١٤)

- القياس: أحد أنواع الحجج (غ، ع، ١٣١، ١)
- الحجة: هي التي يؤتى بها في إثبات ما تمس الحاجة إلى إثباته، من العلوم التصديقية؛ وهي ثلاثة أقسام: قياس واستقراء وتمثيل (غ، ع، ١٣١، ٤)

- القياس أربعة أنواع: حملي وشرطي متصل وشرطي منفصل وقياس حُلف (غ، ع، ١٣١، ٥)

- حدُّ القياس: أنه قول مؤلف، إذا سُلِّمَ ما أورد فيه من القضايا، لزَمَ عنه لذاته قول آخر إضطرارًا (غ، ع، ١٣١، ٩)

- القول اللازم عنه (القياس) يُسمَّى قبل اللزوم (مطلوبًا) وبعد اللزوم (نتيجة) (غ، ع، ١٣١، ١٣)

- ليس من شرط في أن يُسمَّى (قياسًا) أن يكون مسلَّم القضايا، بل من شرطه أن يكون بحيث إذا سُلِّمَت قضاياها لزَمَ منها النتيجة (غ، ع، ١٣١، ١٥)

- إنقسام كل قياس إلى ثلاثة أمور مفردة، فاعلم أن هذه المفردات تُسمَّى حدودًا (غ، ع، ١٣٢، ١٧)

- لا بد أن يكون في كل قياس موجبة، أو ما في حكمها، وإن كانت الصيغة صيغة السلب مثلاً (غ، ع، ١٣٧، ٣)

- المنتج من التأليفات (القياس)، أربعة عشر تاليفًا: أربعة من الشكل الأول. وأربعة من الثاني. وستة من الثالث (غ، ع، ١٤٦، ١٦)

- الحكم المنقول ثلاثة: إما حكم من كلي على جزئي. وهو الصحيح اللازم، وهو القياس الصحيح الذي قدّمناه. وإما حكم من جزئي

أن يصرح به فيطلع على تليسه. وإما تركيب الضروب (غ، ح، ٥٨، ١٢)

- لا يكون نظمه (القياس) جامعاً للشروط التي ذكرنا بعد وقوع الإشتراك بين المقدمتين، بأن ألف من مقدمتين نافيتين أو جزئيتين أو كان من النظم الأول ومقدمة المحكوم عليه نافية أو مقدمة الحكم غير عامة، أو كان من النظم الثاني وقد طُلب منه نتيجة مثبتة، أو من النظم الثالث وقد طُلب منه نتيجة عامة (غ، ح، ٧٩، ١)

أن لا تكون مفردات المعارف (في القياس) أعني الأجزاء الأول تمايزة منفصلة بالحقيقة بل ملتفة مختلطة متضمنة لأمر متعدد (غ، ح، ٧٩، ٧)

أن لا تكون النتيجة (في القياس) غير المقدمة بل عينها ولكن استعمل فيها للتليس لفظين مترادفين كقولك كل بشر إنسان كأنك قلت كل إنسان إنسان فإنهما مترادفان (غ، ح، ٨٠، ١٥)

- أن تكون المقدمات (في القياس) وهي الأجزاء الثواني تمايزة مفضلة وينطوي تحت هذا أمران: الأول أن لا تكون أجزاء المحكوم به والمحكوم تمايزة بأن يوجد هناك شيء من الموضوع يتوهم أنه من المحمول أو بالعكس... والثاني أن تكون أجزاء المحكوم عليه والمحكوم تمايزة لا يشبه منها شيء إلا أنها غير تمايزة في الاتساق (غ، ح، ٨١، ١٦)

- أن لا تكون المقدمات (في القياس) أعرف من النتيجة بأن تكون مساوية لها بالمعرفة كالنسب الإضافية إذا أخذ بعضها دليلاً على بعض، وذلك كأن تقول زيد أب لعمرى ولأن عمرى ابنه

تحصل منه مقدمة معرفتان توضع إحداهما مخبراً عنه والآخرى خبراً أو وصفاً (غ، ح، ١٧، ٧)

- القياس على ثلاثة فنون: الفن الأول في السوابق وهو النظر في الألفاظ، ثم في المعاني ثم في تأليف مفردات المعاني إلى أن تصير علماً تصديقياً يصلح أن يجعل مقدمة. الفن الثاني النظر في كيفية تأليف المقدمات لينصاع منها صحيح النظم وهو في المقاصد، فإن ما قبله استعداد له... الفن الثالث في لواحق ينعطف عليها بالكشف عند الفراغ منها تبدي بالنظر في الحدود وشروطها (غ، ح، ٨، ١٦)

- القياس قضايا ألقت تأليفاً يلزم من تسليمها بالضرورة قضية أخرى (غ، ح، ٣١، ٥)

- من القياس ألا يكون فيه علة وحكم ومحكوم عليه كما سبق بل تكون فيه مقدمتان، والمقدمة الأولى تشتمل على قضيتين، والمقدمة الثانية تشتمل على ذكر واحد من تينك القضيتين أو نقيضها ولنسم هذا النمط نمط التلازم (غ، ح، ٣٩، ٤)

- القياس المُنتج لا ينصاع إلا من مقدمات يقينية إن كان المطلوب يقيناً أو ظناً إن كان المطلوب فقهاً (غ، ح، ٤٤، ١٨)

- مهما ألقت القياس من مقدمات يقينية حقيقية في صورة تأليف الشروط التي قدمناها كانت النتيجة الحاصلة يقينية ضرورية بحسب ذوق المقدمات (غ، ح، ٤٧، ٩)

- ما ترى تأليفه وإطلاقه على غير ذلك النظم (القياس) فله أربعة أسباب: وذلك إما قصور علم الناظر بتمام نظم القياس. وإما إهماله بعض المقدمات لكونها واضحة. وإما إهماله لكونها مشتملة على موضع التليس فيحذر من

- (غ، ح، ٨٢، ٨)
- مثال القياس (الفاسد)، فهو إثبات الحكم في شيء بالقياس على غيره (غ، ق، ٩٥، ١٠)
 - السبيل المؤدي إلى إعلام المجهول قد سُمي قياسًا، والحقيقي التام صُنِفَ منه قد سُمي برهانًا (ب، م، ٤٢، ١١)
 - سُميت القرينة المؤلفة من العلوم المسابقة لإنتاج العلم المطلوب قياسًا بنقل من اليونانية إلى العربية وليس معنى القياس في اللغة العربية ذلك (ب، م، ١١٥، ٢)
 - القياس في العربية هو النقل والتشبيه في أحكام التمثيل (ب، م، ١١٥، ٦)
 - قياس وجُمَلته قياسات ومُسْتَعْمَله قانس وقياس اصطلاحًا في التسمية، فالقياسات كلها تتفق في الصورة الحملية في الحملات، والشرطية في الشرطيات، والاستثنائية في الاستثنائيات، وتختلف من جهة المواد التي هي القضايا والمقدمات (ب، م، ١١٥، ٩)
 - القياس مؤلف من القضايا، كما كانت القضايا مؤلفة من الحدود، وبدخولها في التأليف تُسمى مقدمات (ب، م، ١١٥، ٢٠)
 - إنَّ الإستثناء بصدق القرينة يُنتِج صدق النتيجة في كل قياس، وإستثناء نقيض النتيجة يُنتِج نقيض القرينة، فإن سُمي قياسًا فهو أولى بالتقديم (ب، م، ١٥٣، ١٨)
 - كل قياس من مقدمتين لا غير (ب، م، ١٦٣، ٤)
 - قد يؤلف القياس من مقدمتين متقابلتين إما متضادتين أو متناقضتين بحيلة في اللفظ تخفي ذلك مثل تبديل الأسماء المترادفة بعضها ببعض (ب، م، ١٨٨، ١٧)
 - السولوجسموس الذي نقل إلى العربية بلفظة
 - القياس إسمًا للقول المؤلف الذي يلزم عن التصديق بما وُضِعَ فيه تصديق بقول آخر من الضرورة، وليس له إسم في العربية ينقل إليه، فقليل قياس وجامعة وقرينة بهذا المعنى الذي يلتفت إليه لا إلى اللفظ وهو الإحتجاج والحجة والدليل والإستدلال (ب، م، ٢٣٣، ٩)
 - المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤدي إلى التصديق حجة، فمنه قياس ومنه استقراء وغيرهما (سي، ب، ٢٧، ٥)
 - الحجة هي قول مؤلف من أقوال يُقصد به إيقاع التصديق بقول آخر غير مصدق به، وأصنافها ثلاثة: القياس والاستقراء والمثال (سي، ب، ١٣٩، ٧)
 - القياس، وهو قول مؤلف من قضايا إذا سُلِّمت لزم عنه لذاته قول آخر (سي، ب، ١٤٠، ١)
 - ينقسم القياس إلى البرهاني والعجَلِي والمغالطي والخطابي والشعري بسبب اختلاف موادّه، لكن الصورة واحدة فيها جميعًا (سي، ب، ١٤١، ٧)
 - لا قياس عن جزئيتين على الإطلاق ولا عن سالتين ولا عن صغرى سالبة كبراهها جزئية إلا في المواد الممكنة على ما تعرفه (سي، ب، ١٤٢، ٢٠)
 - لا يتم قياس إلا من مقدمتين فلاّن المطلوب يعلم بعدما هو مجهول بشيء غيره، وذلك الشيء لا بد من أن تكون له نسبة إلى المطلوب بسببها يحصل العلم، ونلك النسبة إما أن تكون إلى كلية المطلوب أو جزء جزء منه (سي، ب، ١٧٢، ٥)
 - مقدّمتا القياس إذ لم تكونا بيّنتين بنفسهما احتاجتا أيضًا إلى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب الأوّل، وربما اختلط بهذه المقدمات

موضوع في قياس خُلف ويدعى أنه إنما لزم من هذا النقيض وما يُلزم المحال فهو محال ولا يكون لازماً منه بل من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه، حتى لو رفعنا نقيض الموضوع واستبقينا تلك المقدمة كان المجال باقياً (سي، ب، ٢٨٢، ١٨)

- القياس إنما الفحص عنه من أجل الفحص عن البرهان (ش، ق، ١٣٧، ١٢)

- القياس هو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم من الاضطرار عن تلك الأشياء الموضوع بذاتها لا بالعرض شيء ما آخر غيرها (ش، ق، ١٣٩، ١٦)

- لا يكون قياس من مقدمة واحدة (ش، ق، ١٣٩، ٢١)

- يكون القياس تاماً وهو ألا ينقصه شيء يكون به قياساً (ش، ق، ١٤٠، ٢)

- القياس منه كامل ومنه ... غير كامل. والكامل هو الذي لا يحتاج في ظهور ما يلزم عنه من النتيجة إلى استعمال شيء آخر غيره مما يبين به إنتاجه. وغير الكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يلزم عنه من النتيجة إلى استعمال شيء آخر وأشياء أخر مما هو لازم عن المقدمات التي وضعت فيه (ش، ق، ١٤٠، ١٣)

- القياس بالجملة يجب أن يكون تاماً وهو ألا ينقصه شيء يكون به. ثم هذا ينقسم قسمين: فمنه ما ينقصه شيء يبين به أنه قياس وهو ... غير الكامل؛ ومنه ما لا ينقصه شيء يبين به أنه قياس وهو الكامل (ش، ق، ١٤٠، ١٦)

- ... ما كان مرة يُنتج ومرة لا يُنتج لم يُعد قياساً إذ القياس هو الذي يُنتج واحدة دائماً وباضطرار (ش، ق، ١٦٣، ١٠)

- كل قياس ... في هذا الشكل (الثاني) ... هو

المتناسقة الاستقراء والتمثيل أيضاً ... ومثل هذا يُسمى القياس المركب (سي، ب، ١٧٢، ١٧)

- ليس كل قياس يعطى الإنسان أو يودع الكتب مميّزاً المقدمتين والنتيجة بالفعل بل ربما كان مركباً مفصلاً أو محرّفاً عن ترتيبه الطبيعي أو مضمراً فيه شيء أو مزيداً فيه فصل، وربما كان بسيطاً ومحرّفاً أيضاً عن ترتيبه الطبيعي وناقضاً أو زائداً (سي، ب، ١٨٨، ٧)

- إن كان القياس صادقاً والمقدمات صحيحة التأليف ينتج الصادق (سي، ب، ١٩٨، ٢)

- قد يصادر على المطلوب الأول في قياس واحد وقلما يخفى إلا على ضعفاء العقول. وقد يقع ذلك في قياسات مترتبة متتالية بأن يكون المطلوب يبين بمقدمة تلك المقدمة إنما نتجت بقياس بعض مقدماته المطلوب نفسه، وكلما كان أبعد كان من القبول أقرب (سي، ب، ٢٠٢، ١٧)

- في القياس يُحكم على جزئيات كلي لوجود ذلك الحكم في الكلي، فالكلي يكون وسطاً بين جزئيه وبين ذلك الحكم الذي هو الأكبر. وفي الاستقراء يقلب هذا فيُحكم على الكلي بواسطة وجود ذلك الحكم في جزئياته (سي، ب، ٢٠٩، ٩)

- القياس بل الحجة يقال بالتشابه على شينين، فيقال للأفكار المؤلفة في النفس تأليفاً مؤدياً إلى التصديق بشيء آخر، وللقول المسموع المؤلف من أقوال يلزم من تسليمها قول آخر، فمادة أحدهما إذن المعاني المعقولة، ومادة الآخر الأقوال المسموعة من حيث هي دالة على المعاني المعقولة (سي، ب، ٢١٩، ٢)

- القياس ربما يُلزم المحال من أخذ نقيض

غير كامل (ش، ق، ١٦٤، ٢١)

(ش، ق، ٢٥٢، ٢٦)

- إذا كان في كل واحد من أصناف المقاييس مقدمتان، إحداهما كلية سالبة والأخرى موجبة، إنه يكون قياس مُنتج دائماً (ش، ق، ١٧١، ٤)

- كل قياس فيه شيء يجري مجرى الكلّ ومجرى الجزء (ش، ق، ١٧٩، ١٥)

- كل قياس بالجملة... يبيّن: إما أن الشيء موجود، وإما أنه غير موجود (ش، ق، ٢٣١، ٩)

- القياس المحدود أعني الذي يكون على مطلوب محدود... يجب أن يأتلف من مقدمات محدودة مشاركة لطرفي المطلوب (ش، ق، ٢٣٢، ٢٧)

- واجب أن يكون في كل قياس مُنتج مقدمات موجبة كيف كيف كانت في كميتها ومقدمة كلية كيف ما كانت في كيفيتها (ش، ق، ٢٣٧، ١١)

... لا بدّ في القياس المُنتج من أن يكون الطرف الأصغر منطقياً تحت الأوسط إنطواء الجزئي في الكلّي حتى تكون نسبة أحدهما إلى الآخر هي نسبة الجزء إلى الكلّ (ش، ق، ٢٣٨، ٥)

- كل قياس... واجب أن تكون فيه مقدمة كلية وموجبة (ش، ق، ٢٣٨، ١٢)

- لا يكون قياس عن أقلّ من مقدمتين (ش، ق، ٢٣٩، ١٩)

- ... كل قياس لا يكون بأكثر من مقدمتين وثلاثة حدود... لا يكون بأقلّ (ش، ق، ٢٤١، ١٦)

- لا يكون قياس إلا في الأشكال الثلاثة ومن هذه في المُنتجة منها (ش، ق، ٢٥٢، ١٨)

- يكون قياس إذا أخذ شيء واحد مكرراً مرتين

- كل قياس إنما يكون بواحد من الأشكال المتقدمة (الثلاثة) (ش، ق، ٢٥٩، ١١)

- متى وجدنا شيئاً قد لزم عن شيء فليس ينبغي أن تنوّه قياً تاماً إلا إذا وجدنا فيه المقدمتين معاً (ش، ق، ٢٦١، ٨)

- لا بدّ في كل قياس من حدّ أوسط (ش، ق، ٢٦١، ١٠)

- ليس يجب أن تُطلّب للحدود الموجودة في القياس إذا حمل بعضها على بعض... نسبة واحدة من الحمل (ش، ق، ٢٦٤، ١٠)

- إذا لم يكن شيء نسبته إلى آخر كنسبة الكلّ إلى الجزء، وآخر نسبته إلى هذا كنسبة الكلّ إلى الجزء، فإنه لا يكون عن ذلك قياس (ش، ق، ٢٦٩، ١)

- ليس يمكن أن نحلّ القياس الذي يبيّن على جهة الشرط (ش، ق، ٢٦٩، ٦)

- يوقع خدعة في القياس أن يظنّ بالقضية المعدولة أنها والسالبة قضية واحدة بعينها (ش، ق، ٢٧١، ١٣)

- يعرض للقياس الواحد بعينه أن يُنتج أكثر من نتيجة واحدة. إلا أن الذي يُنتج بالذات وأولاً هي واحدة، وسائر ما يُنتجه من جهة أنه يلحق النتيجة الأولى وبوساطتها فكانها نتائج بالعرض (ش، ق، ٢٨٠، ٨)

- يمكن أن يُظنّ أنه قد يكون عن القياس الواحد بعينه نتيجة أكثر من واحدة على جهة أخرى، إلا أن ذلك في الظنّ لا في الحقيقة (ش، ق، ٢٨٠، ١٢)

- ليس يلزم متى ارتفع القياس أن ترتفع النتيجة... ويلزم إذا ارتفعت النتيجة... أن يرتفع القياس... أو يكون شكل القياس فاسد

على ما هي عليه بالطبع خارج الذهن، وهو الذي يُعرّف بالحمل على المجرى الطبيعي (ش، ق، ٣٥٧، ١٩)

- ليس واجبًا في كل قياس أن يكون من مقدمات ضرورية (ش، ب، ٣٨٨، ٢٠)

- القياس... قول يلزم عنه شيء آخر باضطرار... فالإضطرار في القياس هو نفس لزوم النتيجة عن المقدمات لا في كون النتيجة إضطرارية (ش، ب، ٣٩٠، ٢٤)

- القياس الذي يُنتج الكاذب لا يخلو... من أن يُنتجه بعدد أوسط مناسب للمحق أو غير مناسب (ش، ب، ٤١٨، ٣)

- كل قياس فإنما تتقوم ذاته من ثلاثة حدود (ش، ب، ٤٢٣، ٢)

- كل قياس... لا بد فيه من مقدمة موجبة وكلية (ش، ب، ٤٢٧، ١٦)

- القياس السالب إذا أنمي بأن يزداد فيه حد أوسط بين حدّين حتى يصير ذا حدود كثيرة، فقد يلزم فيه أن تتكثّر الموجبات فيه (ش، ب، ٤٣٨، ٣)

- كل قياس... إما أن ينتج نتيجة صادقة وإما كاذبة (ش، ب، ٤٤٧، ٤)

- ليس كل قياس مقدماته واحدة (ش، ب، ٤٤٧، ٨)

- مبادئ القياس الصادقة ليست واحدة بأعيانها من الأمور الذاتية لها (ش، ب، ٤٤٧، ١٤)

- القياس... يكون بوسط (ش، ب، ٤٦٠، ٥)

- لا شناعة في أن يصادر في القياس على الحدود، أعني أن توضع مقدماته حدودًا: إما بعضها وإما كلها (ش، ب، ٤٦٤، ٦)

- الحد والقياس ليس هما معنى واحدًا بعينه... لا يكون لشيء واحد قياس واحد (ش،

(ش، ق، ٢٩٤، ٢٢)

- ليس يمكن أن يأنلف قياس في الشكل الأول لا من متضادات ولا من متناقضات، لا قياس يُنتج موجبًا ولا قياس يُنتج سالبًا (ش، ق، ٣٢٤، ٩)

- لا يكون قياس إلا بأن مقدماته معًا موجبتين أو تكون إحداها موجبة والأخرى سالبة (ش، ق، ٣٣٩، ٤)

- لا يكون قياس من مقدمات سالبة (ش، ق، ٣٣٩، ٨)

- لا يكون قياس إذا لم يُقرّ بمقدمة كلية لأن المُنتج قد تبين أن من شرطه أن تكون إحدى مقدماته كلية والثانية موجبة (ش، ق، ٣٣٩، ١٢)

- في القياس الواحد وفي القياسات المحمولة حدودها الوسط بعضها على بعض، فقد يمكن أن يكون عند الإنسان علم وظن في النتيجة لكن لا من جهة واحدة بل من جهتين مختلفتين (ش، ق، ٣٤٢، ٢٠)

- القياس يبين به وجود الطرف الأكبر للأصغر بالحدّ الأوسط (ش، ق، ٣٥٣، ٩)

- القياس... أقدم بالطبع والاستقراء أقدم في المعرفة (ش، ق، ٣٥٣، ١٤)

- القياس (مصير) من كلي أعرف إلى جزئي أخفى وهي النتيجة الداخلة تحت المقدمة الكبرى (ش، ق، ٣٥٤، ١٢)

- يجب أن يؤلف القياس تأليفًا يكون مطابقًا للموجود، أعني أن تكون فيه المحمولات في الذهن على ما هي عليه بالطبع خارج الذهن، وهو الذي يُعرّف بالحمل على المجرى الطبيعي (ش، ق، ٣٥٧، ١٨)

- القياس... تكون فيه المحمولات في الذهن

ب، ٤٦٦، ٢٠)

ل، ٣٠، ١٨)

- القياس أقلّ ذلك من مقدّمتين تشتركان في حدّ أوسط (ش، ب، ٤٧١، ٩)
- كل قياس... يبيّن به... أن المطلوب يكون: إما جوهرياً، وإما عرضياً (ش، ب، ٤٨٠، ٦)
- القياس هو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم من الاضطرار عن تلك الأشياء الموضوعية بذاتها لا بالعرض شيء ما آخر غيرها (ش، ج، ٥١٣، ٥)
- نقلة الحكم من الكلّي إلى الجزئي... هذا هو القياس (ش، ج، ٥١٣، ١٦)
- القياس يلحقه الفساد: إما من قبل صورته، وإما من قبل مادته (ش، ج، ٦٥١، ٥)
- يلحق القياس الفساد... بأن يؤخذ فيه من المقدمات ما هو سبب للنتيجة وليس بسبب، وهو يتأتى من قياس الخلف والمستقيم (ش، ج، ٦٥١، ٢٤)
- مقدّمات القياس... إن كانت كاذبة يطلّ القياس، وإن كانت صادقة فينبغي أن تستعمل (ش، ج، ٦٥٤، ١٩)
- القياس... يكون بأن تشترك المقدمتان فيه بحدّ واحد في المعنى لا في اللفظ (ش، س، ٦٩١، ٢٤)
- الكذب بعرض في القياس: إما من جهة مقدّماته... أو من جهة تأليفه، وشكله أو من كليهما (ش، س، ٧١٠، ١٣)
- الموصل إلى التصديق المطلوب حجة وهو القياس والاستقراء والتشليل (ر، ل، ٣، ٣)
- لا يجوز تركيب القياس من سالتين، جاز تركيبه من موجبتين معدولتين (ر، ل، ١١، ٢١)
- أما القياس فهو العمدة، وهو قول مؤلف من أقوال إذا سلّمت لزم عنها لذاتها قول آخر (ر،
- القياس: تقدير الشيء على مثال شيء آخر، يقال: قاس القُدّة بالقُدّة. والفائس يقيس الجزئي بالكلّي في الحكم الثابت لكلّي (ط، ش، ١٨٥، ٧)
- أصناف الحجج ثلاثة؛ وذلك لأنّ الحجة والمطلوب لا يخلوان من تناسب ما، ضرورة، وإلاّ لامتنع استلزام أحدهما الآخر؛ فذلك التناسب يكون: إمّا باشتمال أحدهما على الآخر. أو بغير ذلك. فإن كان بالإشتمال، فلا يخلو: إمّا أن تكون الحجة هي المشتملة على المطلوب، وهو القياس. أو بالعكس، وهو الاستقراء. وإن لم يكن الإشتمال، فلا بد وأن يشملهما ما به يتناسبان، وهو التمثيل (ط، ش، ٤١٧، ٨)
- القياس: هو المؤلّف من أقوال. وليس من شرط القياس أن يكون ما أورد فيه مسلّماً، كما سيصرّح به الشيخ. بل من شرط كونه قياساً كونه بحيث إذا سلّم ما أورد فيه، لزم عنه النتيجة. فإن المورد في الخلف، لا يكون مسلّماً أصلاً (ط، ش، ٤٢١، ٨)
- المنطقيون قسّموا القياس إلى ما يتألف من: حمليات أو شرطيات وخصّصوا الشرطيات (بالإستثنائيات) لأنّهم «لم» يتبهاوا للشرطيات الإقترانية؛ فإن المورد في التعليم الأول هي الحمليات الصرفة، والإستثنائية الموسومة بالشرطيات لا غير (ط، ش، ٤٢٥، ١)
- لما وقف الشيخ لإخراج الشرطيات الإقترانية من القوّة إلى الفعل، فحقق أنّ القياس إنّما ينقسم بالقسمة الأولى إلى: الإقترانيات والإستثنائيات (ط، ش، ٤٢٥، ٦)
- إنّ القياس ينقسم إلى كامل. وإلى غير كامل.

والكامل في الحملات هو أكثر ضروب الشكل الأول، لا غير، وهذه قسمة القياس بحسب العوارض (ط، ش، ٤٣٦، ٨)

- المنطقيون قد حكموا بالقول المطلق أن القياس لا ينعقد عن سالتين. والشيخ قد حقق إنعقاده في بعض الصور، وهو أن تكون السالبة في إحدى المقدمتين في قوة الموجبة، ولذلك قال (ففيه نظر) (ط، ش، ٤٣٧، ٧)

- القياس... وهو قول مؤلف من قضايا متى سلّمت لزم عنه لذاته قول آخر. فقولنا لزم عنه أي عن القول المؤلف، وقولنا لذاته أي لا يكون اللزوم بواسطة مقدمة أجنبية أو في قوة المذكورة (م، ط، ٢٤٦، ٩)

- القياس منه معقول وهو القول المعقول المؤلف في العقل تأليفاً يؤدي فيه إلى التصديق كشيء آخر، ومنه مسموع (م، ط، ٢٤٧، ٢٨)

- القياس وهو إما استثنائي يكون النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل كقولنا إن كان (ج) (فاب) لكن (ج د) (فاب) لكن ليس (اب) فليس (ج د). وإما إقتراني لا يكون كذلك كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) وكل (ج ا) (م، ط، ٢٥٤، ١)

- ينقسم القياس بحسب ما يترتب عنه إلى حملي وهو المرتب من الحملات الساذجة، وإلى شرطي وهو المرتب من الشرطيات الساذجة أو منها ومن الحملات (م، ط، ٢٥٤، ٣)

- القضية التي هي جزء القياس تُسمى مقدمة، وما ينحل إليه المقدمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدّاً للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين تُسمى شكلاً، وإقتران الصغرى بالكبرى قرينةً وضرباً، والقول اللازم مطلوباً إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق

من القياس إليه. والمتج لهذا القول قياساً (م، ط، ٢٥٤، ٣٣)

- كل قياس فيه مقدمتان لا أزيد ولا أنقص لأن المطلوب إنما يُكتسب من المعلوم، فإن كانت لكليته نسبة حصلت مقدمتان إحداهما محققة لتلك النسبة والثانية لذلك المعلوم إن كانت النسبة إليه لجزئيته حصلت بسبب كل نسبة مقدمة، وإن كانت لأحدهما لم ينتج المطلوب بل ربما كانت مقدمة لا يتجه (م، ط، ٣٤٥، ٨)

- الغلط قد يعرض في صورة القياس بأن لا يكون منتجاً للمطلوب ويُظنّ كونه منتجاً له. وقد يعرض في مادته بأن تكون المقدمة الكاذبة مستعملة على أنها صادقة لمشابتها إياها إما من حيث المعنى أو من حيث اللفظ، إما عند تركيبه وإما عند بساطته، إما في جوهره كاللفظ المشترك وإما في ماهيته كاللفظ القابل المشبه بلفظ الفاعل الذي له فعل، وإما عند تركيبه كقولنا الخمسة زوج وفرد ويصح اجتماعهما ولا يصح فرادي، وكقولنا فلان جيد وفلان شاعر إذا كان شاعراً غير جيد يصح فرادي ولا يصح اجتماعاً، وإما من حيث المعنى فكلاهما العكس أو أخذ ما بالذات مكان ما بالعرض أو أخذ اللاحق مكان الملحق أو أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل (م، ط، ٣٥١، ١)

- القياس قول مؤلف من قضايا متى سلّمت لزم عنها لذاتها قول آخر وهو استثنائي إن كان عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل (ن، ش، ٢٣، ١٩)

- القضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة، والمقدمة التي فيها الأصغر الصغرى والتي فيها الأكبر الكبرى، والمكرر بينهما حدّاً أوسطاً،

واحد من أفرادها «بديهيًا» بطريق الأولى (ت)،
(١، ١٢٠، ١٨)

- العلم بـ «النتيجة» - وهو أن «هذين المعنيين
ضدّان، فلا يجتمعان» - يمكن بدون العلم
بالمقدمة الكبرى - وهو أن «كل ضدّين لا
يجتمعان». فلم يفتقر العلم بذلك إلى القياس
الذي خصّوه باسم «البرهان» (ت، ر، ١،
١٢٢، ٧)

- القضايا النبويّة لا تحتاج إلى القياس العقلي
الذي سمّوه (المنطقيون) «برهانًا»، وما يستفاد
بالعقل من العلوم أيضًا لا يحتاج إلى «قياسهم
البرهاني» (ت، ر، ١، ١٢٥، ١٦)

- «القياس» يستدلّ به في العقليات كما يستدلّ به
في الشرعيات (ت، ر، ١، ١٢٩، ٢٠)
«القياس» حيث قام الدليل على أن الجامع مناط
الحكم، أو على إلغاء الفارق بين الأصل
والفرع، فهو قياس صحيح ودليل صحيح - في
أي شيء كان - (ت، ر، ١، ١٣٠، ٧)

- «القياس» في اللغة «تقدير الشيء بغيره»، وهذا
يتناول «تقدير الشيء المعين بنظيره المعين»
و«تقديره بالأمر الكلّي المتناول له ولأمثاله»،
فإنّ «الكلّي» هو مثال في «الذهن لجزئياته»،
ولهذا كان مطابقًا موافقًا له (ت، ر، ١،
١٣٠، ٢١)

- لا بدّ من إثبات خاصّة الرب التي بها يتميّز عمّا
سواه. وذلك مدلول «آياته» سبحانه التي يستلزم
ثبوتها ثبوت نفسه، لا يدلّ على هذه «قياس»،
لا «برهاني» ولا «غير برهاني» (ت، ر، ١،
١٦٤، ٢)

- «القياس» ينقسم إلى «الاقتراني»
و«الاستثنائي». فالاستثنائي «ما تكون النتيجة
أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل، و«الاقتراني» ما

واقتران الصغرى بالكبرى تسمّى قرينة وضربًا
(ن، ش، ٢٤، ٤)

- القياس المؤلّف... يسمّى برهانًا وهو إما لمّى
وهو الذي يكون الحدّ الأوسط فيه علّة للنسبة
في الذهن والعين كقولنا هذا متعفن الأخلاط
وكل متعفن الأخلاط محموم، فهذا محموم،
وإما أنّى وهو الذي يكون الحدّ الأوسط فيه علّة
للنسبة في الذهن فقط كقولنا هذا محموم وكل
محموم متعفن الأخلاط فهذا متعفن الأخلاط
(ن، ش، ٣٢، ١٩)

- «القياس» مؤلّف من «مقدّمتين» (ت، ر، ١،
٣٢، ١٢)

- انقسم القياس - باعتبار صورته - إلى «قياس
تداخل» وهو الحملّي، و«قياس تلازم» وهو
الشرطي المتصل، و«قياس تعاند»، وهو
التقسيم والترديد، وهو الشرطي المنفصل
(ت، ر، ١، ٣٢، ١٨)

- القياس أو البرهان الموصوف يفيد العلم
بالتصديقات (ت، ر، ١، ٣٣، ١٢)

- الأصوليون ذكروا لـ «القياس» بضعة وعشرين
حدًا، وكلها معترض على أصلهم (ت، ر، ١،
٣٦، ١٣)

- حصر حصول العلم على «القياس» قول بغير
علم (ت، ر، ١، ١٠٣، ٣)

- «إنّه لا يُعلم شيء من التصديقات إلّا بالقياس»
- الذي ذكروا (المنطقيون) صورته ومادّته -
قضية سلبية نافية، ليست معلومة بالبديهة (ت،
ر، ١، ١٠٣، ٤)

- إذا كان لا بدّ في العلم الحاصل بالقياس -
الذي يخصّونه باسم «البرهان» - من العلم
بـ «قضية كلية موجبة»، فيقال: العلم بتلك
القضية إن كان «بديهيًا» أمكن أن يكون كلّ

تكون فيه بالقوة (ت، ر، ١، ١٦٦، ١٤)

- «القياس» مشتمل على ثلاثة حدود: أصغر، وأوسط، وأكبر (ت، ر، ١، ١٧٥، ٧)

- إن كان القياس «اقتنائياً» فكل واحد من جزئي المطلوب لا بد وأن يناسب مقدمة منه، أي يكون فيها إما مبتدأ وإما خبراً، ولا يكون هو نفس المقدمة (ت، ر، ١، ١٧٦، ٢)

- إن كان القياس «استثنائياً» فلا بد فيه من مقدمة شرطية - متصلة أو منفصلة - تكون مناسبة لكل مطلوب أو نقيضه، ولا بد من مقدمة استثنائية، فلا حاجة إلى ثالثة (ت، ر، ١، ١٧٦، ٤)

- لفظ «القياس» يقتضي التقدير، كما يقال: «قست هذا بهذا». والتقدير يحصل بواحد، كما يحصل باثنين، وبثلاثة. فأصل التقدير بواحد، وإذا قُدر باثنين أو ثلاثة يكون تقديرين وبثلاثة، لا تقديرًا واحدًا. فتكون تلك التقديرات أقيسة، لا قياسًا واحدًا (ت، ر، ١، ١٨٠، ١٠)

- قد يعلم صحة القياس بانتفاء الفارق بين الأصل والفرع، وإن لم يعلم عين العلة ولا دليلها. فإنه يلزم من انتفاء الفارق اشتراكهما في الحكم (ت، ر، ١، ٢٠٤، ١٢)

- «القياس» لا يخلو إما أن يكون «إبداء الجامع» أو «إلغاء الفارق»، و«الجامع» إما العلة، وإما دليلها. وأما القياس بإلغاء الفارق فهنا «إلغاء الفارق» هو «الحذ الأوسط» (ت، ر، ١، ٢١٠، ٢٥)

- سائر ما تثبت به العلة من «الدوران والمناسبة» وغير ذلك إذا أخذ معه، «السبر والتقسيم» أمكن كون «القياس» قطعياً (ت، ر، ١، ٢٣٩، ٤)

- كل «قياس» لا بد فيه من قضية كلية إيجابية،

وبيّنا أن تلك القضية لا بد أن يعلم صدق كونها كلية. وكل ما به يعلم ذلك به يعلم أن الحكم لازم لذلك الكلي المشترك. فيمكن جعل ذلك الكلي المشترك هو الجامع بين الأصل والفرع (ت، ر، ١، ٢٣٩، ١٣)

- ما نبهنا عليه خطأهم في منع إمكان «التصور» إلا «بالحد»، بل ومن نفى دعوى حصول «التصور» «بالحد». ونفى انحصار «التصديق» فيما ذكروه من «القياس» مدركه قريب، والعلم به ظاهر، وخطأ المنطقيين فيه واضح بأدنى تدبر (ت، ر، ٢، ٥، ٥)

- «القياس» لا يفيد إلا العلم بأمور كلية، لا يفيد العلم بشيء معين من الموجودات، ثم تلك الأمور الكلية يمكن العلم بكل واحد منها بما هو «أيسر» من «قياسهم»، فلا تعلم كلية «بقياسهم» إلا والعلم بجزئياتها ممكن بدون «قياسهم الشمولي»، وربما كان أيسر (ت، ر، ٢، ٩، ٨)

- ما يقال بقياس فاسد وظن فاسد يقع فيه الاختلاف (ت، ر، ٢، ٢٣، ٩)

- الذي ينال به التصديق هو «القياس» (ت، ر، ٢، ٣١، ٧)

- «القياس» إن كانت مادته «يقينية» فهو «البرهاني» خاصة، وإن كانت «مسلمة» فهو «الجدلي»، وإن كانت «مشهورة» فهو «الخطابي»، وإن كانت «مختلة» فهو «الشعري»، وإن كانت «مموهة» فهو «السوفسطائي» (ت، ر، ٢، ٣١، ١٣)

- «القياس» يحصل به علم إذا كانت مواده يقينية (ت، ر، ٢، ٥١، ١٩)

- حاصل «القياس» إدراج خاص تحت عام (ت، ر، ٢، ٨٦، ٢٥)

- «القياس» لا يدلّ على أمر معيّن (ت، ر، ٢)، (٩٠، ١٣)
- الاستدلال تارة يكون بالعام على الخاص وهو «القياس»، وتارة بالخاص على العام وهو «الاستقراء»، وتارة بأحد الخاصين على الآخر وهو «التمثيل»، وبيننا فساد هذا الحصر والتقسيم (ت، ر، ٢، ٩٤، ٣)
- «القياس» الذي تستوي أفرادُه، ويمثل الفرع فيه أصله، فهذا يمتنع استعماله في حق الله تعالى (ت، ر، ٢، ٩٦، ٩)
- «القياس» ثلاثة أنواع: قياس التداخل، وقياس التلازم، وقياس التعاند، باعتبار القضايا الحملية، والشرطية المتصلة، والشرطية المنفصلة (ت، ر، ٢، ٩٦، ١٥)
- القياس قد يحتاج في إثبات الحكم في الفرع إلى أصل معين، فيلحق الفرع به، إمّا لإبداء الجامع وإمّا لإلغاء الفارق (ت، ر، ٢، ٩٨، ٨)
- تبين أنّ «القياس» المفيد للتصديق يغنى عنه التصوّر التام للحد الأوسط (ت، ر، ٢)، (١٠٠، ٢٦)
- كل ما يتكلّم به في «الحد» و«القياس» هو قضية تامة، وهي «الجملة» في اصطلاح النحاة (ت، ر، ٢، ١٠١، ٦)
- القياس الصحيح هو من العدل الذي أمر الله تعالى به (ت، ر، ٢، ١١٤، ٢)
- ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس الصحيح، بل على خلاف القياس الفاسد (ت، ر، ٢، ١١٤، ١٩)
- كل قياس في العالم يمكن رده إلى «الاقترااني».
- فإذا قيل بصيغة الشرط «إن كانت الصلوة صحيحة فالمصلّي منطهر» أمكن أن يُقال «كل مصلٍّ فهو منطهر»، وأن يقال «الصلوة مستلزمة
- الطهارة». ونحو ذلك من صور القياس الاقترااني (ت، ر، ٢، ١١٦، ٤)
- هم (المنطقيون) يسمّون القياس الذي حذفت إحدى مقدّمتيه «قياس الضمير»، ويقولون إنّها قد تحذف إمّا للمعلم بها غلطًا، وإمّا تغليظًا. فيقال: إذا كانت معلومة كانت غيرها من المقدمات المعلومة. وحينئذ فليس إضمار مقدّمة بأولى من إضمار إثنين، وثلاثة، وأربعة (ت، ر، ٢، ٢٠٠، ٩)
- يمنع في القياس إندراج الأصغر تحت الأوسط فلا يتعدّى الحكم منه لجواز أن يكون الحكم خاصًا بإحدى الحقيقتين دون الأخرى (و، م، ٢٨، ١٣٥)
- القياس قول مؤلّف من تصديقين متى سلّما لزم لئلاّيهما تصديق آخر يُسمّى قبل الشروع في الاستدلال دعوى وعنده مطلوبًا بعده نتيجة (و، م، ٢٧٢، ٢٤)
- القياس فقولنا في حدّه تصديقان أي قضيتان وهو جنس وإنما لم نقل فأكثر لأن الصحيح أن القياس المركّب من أكثر من مقدّمتين يرجع إلى أقيسة طويت فيها نتائج، أي لم تذكر وهي صغريات لما بقي من المقدمات واستغنى عنها للمعلم بها (و، م، ٢٧٣، ١٥)
- قياس إنما يجب أن يؤخذ بحيث يشمل البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشعري (و، م، ٢٧٣، ٣١)
- أما إفادة لما يسمّى به لازم القياس فقولنا أنه يسمّى قبل الشروع في الاستدلال دعوى وعند الاستدلال أي بعد الشروع فيه وقبل تكملته يُسمّى مطلوبًا ويُسمّى بعد تمام الاستدلال نتيجة (و، م، ٢٧٦، ٣٢)
- القياس الذي سبق تعريفه ينقسم إلى قسمين

إستثنائي وإقتراني (و، م، ٢٧٧، ٣)

- (القياس) مركَّب من مقدمتين طرف إحدى مقدماته أصغر المطلوب وهو موضوعه إن كانت حملية ومقدمه إن كانت شرطية، وتسمى هذه المقدمة صغرى وطرف المقدمة الأخرى أكبر المطلوب وهو محموله إن كانت حملية وتاليها إن كانت شرطية، وتسمى هذه المقدمة كبرى وتشارك المقدمتان في ثالث يسمى الوسط، وتسمى المقدمتان باعتبار هيئة الوسط مع الأصغر والأكبر شكلاً (و، م، ٢٧٧، ٣٢)

- سُميت القضية التي جعلت جزء قياس مقدمة لتقدمها على المطلوب وإنما سُمي ما تنحل إليه المقدمة من موضوع ومحمول أو مقدم وتالي حدًا لأنه طرف النسبة (و، م، ٢٧٩، ٢٨)

- القياس قول مؤلف من قضايا مُستلزم بالذات لقول آخر (ض، س، ٣٠، ٣٤)

قياس استثنائي

- إن اللازم عن القياس لا يخلو: إما أن يكون غير مذكور هو ولا نقيضه في القياس بالفعل، وتسمى أمثال هذه المقاييس اقترانيات... وإما أن يكون اللازم (عن القياس) أو نقيضه، وبالجمله أحد طرفي المطلوب مذكورًا فيه بالفعل بوجه ما؛ وهذا أسميه (قياسًا) إستثنائيًا، والجمهور يسمونه شرطيًا. وإنما لم أسمه شرطيًا، إذ من الشرطيات ما يكون على سبيل الإقتران (س، ق، ١٠٦، ٩)

- إن القياس الإستثنائي مخالف للإقتراني، في أن أحد طرفي المطلوب يكون موجودًا في القياس الإستثنائي بالفعل، ولا يكون موجودًا في القياس الإقتراني إلا بالقوة (س، ق، ٣٨٩، ٧)

- إن كل قياس إستثنائي يكون من مقدمة شرطية، ومن مقدمة إستثنائية هي نفس أحد جزئيهما أو مقابله بالنقيض. فيتج إما الآخر، أو مقابله. فإما أن تكون الشرطية متصلة، أو تكون منفصلة (س، ق، ٣٩٠، ١)

- أما القياس الإستثنائي الكائن من الشرطيات المنفصلة الحقيقية، فإنها إما أن تكون ذات جزأين، أو تكون ذات أجزاء (س، ق، ٤٠٠، ٤)

- أما (القياس) الإستثنائي: فهو الذي يتعرّض فيه للتصريح بذلك (أي بأحد طرفي النقيض الذي في النتيجة) مثل قولك: إن كان عبد الله غنيًا فهو لا يظلم. لكنه غني. فهو إذن لا يظلم. فقد وجدت في القياس أحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة وهو النتيجة بعينها. ومثل قولك: إن كانت هذه الحمى، حمى يوم، فهي لا تغير النبض تغييرًا شديدًا. لكنها غيرت النبض تغييرًا شديدًا. فيتج أنها ليست حمى يوم. فتجد في القياس أحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة. وهو نقيض النتيجة (س، أ، ٤٢٦، ١)

- القياس الاستثنائي مؤلف من مقدمتين: إحداهما لا محالة شرطية ذات مقدم وتالي، والثانية يجوز أن تكون حملية وشرطية، لكنها بالجمله وضع أحد أجزاء الشرطية أو نقيضها، فإذا وضع لزوم منه وضع أو رفع الجزء الثاني، وهذه التي توضع تسمى المستثناة، والمستثناة تلزمها النتيجة؛ والشرطية الموضوعة تدل على اللزوم أو العناد، فكان موضعها في القياس الاستثنائي شبيهًا بموضع الكبرى من الإقتراني (مر، ت، ١٤٨، ٣)

- القياس الإستثنائي نوعان شرطي متصل وشرطي منفصل (غ، م، ٣٦، ١١)

أو رفعه مجرداً عن الشرط، فتكون هي الجزء الآخر، وهي قضية أخرى مقرونة بأداة الإستثناء متكررة تارة، حال كونها جزء من الشرطية. وتارة حال كونها مستثناة. وهي بمنزلة الأوسط المتكرر في الإقترانيات؛ لأن الباقي بعد حذفه هو الذي عنه النتيجة. فالقياس الاستثنائي مركب من شرطية وإستثناء (ط، ش، ٤٩٩، ١٢)

- القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين إحداهما شرطية والأخرى وضع لأحد جزئيهما أو رفعه ويجب إيجاب الشرطية ولزومية المتصلة وكليتها أو كلية الوضع أو الرفع إن لم يكن وقت الإتصال والانفصال هو بعينه وقت الوضع أو الرفع. والشرطية الموضوعية فيه إن كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي أو إستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم، وإلا لبطل اللزوم دون العكس في شيء منهما (ن، ش، ٣٠، ١٧)

- القياس الاستثنائي فلا بد أن تكون المقدمة الأولى فيه شرطية وهي الكبرى فإن كانت متصلة فشرط إنتاجه أن تكون موجبة كلية لزومية، وأن تكون الإستثنائية وهي الصغرى حكمت بثبوت المقدم أو بنفي التالي (و، م، ٣٢٥، ٧)

- القياس الاستثنائي هو عبارة عن قياس مركب من مقدمتين إحداهما شرطية والأخرى وضع لأحد جزأيهما أو رفعه ليلزم منه وضع الجزء الآخر أو رفعه، وليس يجب أن يكون الطرف الموضوع أو المرفوع قضية حملية. فإن الشرطية لو كانت مركبة من شرطيتين لكان كل واحد من الجزء الموضوع أو المرفوع شرطية ولو كانت مركبة من شرطية وحملية لكان

- إن كانت (النسبة) إلى كليته فإنما تكون بأن يلزم المطلوب وضع شيء أو رفعه وهذا هو القياس الاستثنائي، وإن كانت النسبة إلى جزء جزء من المطلوب فلا بد من أن تكون تلك النسبة بحيث تُوقع بين جزأي المطلوب نسبة هي المطلوبة في الحكم (سي، ب، ١٧٢، ٨)

- القياس (الإقتراني) إما أن يكون بحيث لا تكون النتيجة ولا نقيضها موجوداً فيه بالفعل وهو الإقتراني... وإما أن يكون ذلك موجوداً فيه بالفعل وهو (القياس) الاستثنائي كقولك: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان، لكنه إنسان، فهو حيوان (ر، ل، ٣١، ٨)

- القياس قسمان لأنه: (إما قياس إقتراني) إن لم يكن النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل صورة (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث)، وهو ليس بمذكور في القياس بالفعل لا نفسه ولا نقيضه بل بالقوة لذكر مادته دون صورته، (وإما قياس استثنائي) إن كانت النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل (كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) لكن الشمس طالعة فالنتيجة وهو النهار موجود مذكورة فيه بالفعل أي بصورتها، أو تقول (لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليس بطالعة) فنقيض النتيجة أي الشمس بطالعة مذكورة فيه بالفعل (هـ، م، ٢٠، ٢٥)

- لما كانت (القياسات الشرطية) الإستثنائية هي ما يكون أحد طرفي النتيجة مذكوراً فيها، ولم يجز أن يكون مقدمة بعينها، ولا محالة يكون جزءاً من مقدمة. والمقدمة التي يكون جزؤها قضية، فهي شرطية، فتكون إحدى مقدمتي هذا القياس شرطية. وتكون الأخرى مشتملة على وضع ما يقتضي وضع الجزء الذي منه النتيجة،

الجزء الموضوع شرطية إن كانت الشرطية مقدها والجزء المرفوع شرطية إن كانت تاليها (و، م، ٣٢٥، ١٧)

قياس استثنائي منفصل

- القياس الاستثنائي نوعان: شرطي متصل وشرطي منفصل (غ، م، ٣٦، ١١)

- الشرطية المستعملة فيه إن كانت متصلة إشرط فيها أن تكون موجبة كلية لزومية، فلو كانت المتصلة الكلية سالبة لم تنتج بالفعل في القياس الاستثنائي شيئاً أي لا يلزم من وضع المقدم ولا من رفع التالي أو وضعه شيء بالفعل لكن بالقوة يلزم من وضع المقدم رفع التالي، أي وضع نقيضه لاستلزام المتصلة السالبة متصلة موجبة تناقضها في التالي، ويلزم أيضاً بالقوة من وضع التالي رفع المقدم لاقتضاء العكس المستوي. ذلك وإن كانت المتصلة الموجبة جزئية لم تنتج لأنها حيثئذ يحتمل أن يكون زمن صدق الشرطية غير زمان صدق الاستثنائية فلا تجتمع المقدمتان معاً على الصدق فلا يحصل الإنتاج (و، م، ٣٢٦، ١٣)

قياس استثنائي منفصل ومتصل

- إن القياس الاستثنائي المنفصل إنما يستثنى فيه لاستشعار المتصل؛ وأن المتصل، الذي يستثنى فيه بنقيض التاليين يستبين بالذي المستثنى فيه عين المقدم؛ فإذا وضع أن المستثنى فيه عين المقدم لا يفيد إلا بقياس إقتراني؛ بأن لك ذلك في جميع القياسات الشرطية والحملية (س، ق، ٤١٥، ١١)

قياس استثنائي وشرطي

- ما يشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل ويسمى (قياساً) استثنائياً وشرطياً (ض، س، ٣٠، ٣٦)

قياس اضمماري

- الحجج الخطبية، وذلك أنها إما تُنقع بالأمثلة - وهذا هو الاستقراء، وإما بالأنثوميمياء أي القياس الإضمماري، وهو أيضاً قياس (أ، ب، ٣١٠، ٣)

- قياس الإضممار هو الذي يستعمله الخطباء كثيراً والجدليون ويحذفون منه مقدمة يخشون من التصريح بها والافتضاح. بمنزلة القول: بأن فلاناً مزين/ وكل مزين زان/ ففلان زان. أما المقدمة القائلة إن كل مزين زان فكاذبة. ولهذا ما تبقى وتُجهل مضمرة في القياس (ز، ق، ١٩٨، ١٨)

قياس اقتراني

- إن كل قياس إقتراني بسيط حملتي، فإنه مؤلف

- المقدمة الشرطية في القياس الاستثنائي إن كانت منفصلة إشرط فيها شرطان أن تكون موجبة كلية وزاد بعضهم شرطاً ثالثاً أن تكون عنادية إحتراراً من الاتفاقية لعدم لزوم العناد فيها فلا يلزم من وضع شيء منها أو رفعه شيء في الطرف الآخر (و، م، ٣٣٠، ٤)

- القياس الاستثنائي وهو المعروف بالشرطي، لكونه مركباً من قضايا شرطية، وهو المشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل، نحو لو كان النهار موجوداً لكانت الشمس طالعة، ولو لم يكن النهار موجوداً لما كانت الشمس طالعة، والنتيجة في الأخير ونقيضها في الأول (ض، س، ٣٣، ٣٥)

- مقدمتان (ب، م، ١٦٢، ١١)
- لا بد في المقدمة المشاركة من جزأين تشارك بأحدهما المطلوب وتباينه بالآخر، وإن اشتركا في أحد حدّي المطلوب فالقياس اقتراني (سي، ب، ١٩١، ٢)
- القياس (الاقتراني) إما أن يكون بحيث لا تكون النتيجة ولا نقيضها موجوداً فيه بالفعل وهو الإقتراني... وإما أن يكون ذلك موجوداً فيه بالفعل وهو (القياس) الاستثنائي كقولك: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان، لكنه إنسان، فهو حيوان (ر، ل، ٣١، ٦)
- القياس قسمان لأنه: (إما قياس إقتراني) إن لم يكن النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل صورة (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث) وهو ليس بمذكور في القياس بالفعل لا نفسه ولا نقيضه بل بالقوة لذكر مادته دون صورته، (وإما قياس استثنائي) إن كانت النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل (كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) لكن الشمس طالعة فالنتيجة وهو النهار موجود مذكورة فيه بالفعل أي بصورتها، أو تقول (لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليس بطالعة) فنقيض النتيجة أي الشمس بطالعة مذكورة فيه بالفعل (ه، م، ٢٠، ٢٢)
- القياس الإقتراني مشتمل على حدود ثلاثة: موضوع للمطلوب ومحموله والمكرر بينهما في المقدمتين (ه، م، ٢١، ٤)
- كل قياس إقتراني لا بد فيه من مقدمتين يشتركان في حد لأن نسبة محمول المطلوب إلى موضوعه في القياس الحملية ونسبة تاليه إلى مقدمه في القياس الشرطي لما كانت مجهولة احتيج إلى أمر ثالث يوجب العلم بتلك النسبة
- من مقدمتين يشتركان في حدّ مشترك المثال المورد في الجسم. وهذا الحدّ لا يخلو إمّا أن يكون في أحدهما محمولاً، وفي الآخر موضوعاً، أو يكون محمولاً في كليهما، أو موضوعاً في كليهما (س، ق، ١٠٦، ١٢)
- (إذا) كان القياس ليس فيه ما يشارك المطلوب إلّا بحدّ دون حدّ هو ما يباين به، فاعلم أنّ القياس إقتراني (س، ق، ٤٦٢، ٧)
- (القياس) الإقتراني هو الذي لا يتعرّض فيه التصريح بأحد طرفيّ النقيض الذي فيه النتيجة بل إنّما يكون فيه بالقوّة (س، أ، ٤٢٥، ٧)
- القياس الإقتراني يوجد فيه شيء مشترك مكرّر، يسمّى «الحدّ الأوسط»، ويوجد فيه لكل واحدة من المقدمتين شيء يخصّها، وتوجد النتيجة إنّما تحصل من اجتماع هذين الطرفين... وما صار منهما في النتيجة موضوعاً أو مقدّمًا... فإنّه يُسمّى الأصغر. وما كان محمولاً فيها... فإنّه يُسمّى الأكبر، والمقدّمة التي فيها الأصغر تسمّى الصغرى، والتي فيها الأكبر تسمّى الكبرى - وفي نسخة «كبرى» - وتألّفهما يسمّى (إقتراناً) (س، أ، ٤٢٨، ٤)
- كلّ قياس اقتراني بسيط حمليّ فإنّه يوجد فيه شيء مشترك مكرّر يسمّى الحدّ الوسط، مثل [ب] في قولك: كل [ج ب] وكل [ب أ]، والنتيجة إنّما تحصل من اجتماع الطرفين، كقولنا: فكل [ج أ]، وما صار منها في النتيجة موضوعاً أو مقدّمًا مثل [ج] من هذا المثال يسمّى الأصغر، وما كان محمولاً أو تاليًا مثل [أ] ههنا يسمّى الأكبر (مر، ت، ١١٢، ٦)
- لا بدّ في القياس الإقتراني من حكم كلّ عام وحكم جزئيّ خاص داخل في ذلك الكلّي العام، وهذان الحكمان في قضيتين هما

الإنسان حيوانًا كان حيوانًا كذا (مر، ت،
١١١، ١١)

- ما يشتمل على النتيجة أو على نقيضها بالقوة
ويسمى (قياسًا) إقترانيًا وحمليًا (ض، س،
٣٠، ٣٥)

قياس اقناعي

- القياس الاقناعي الذي يُسمى ما قوي منه وأوقع
تصديقًا مشبهًا باليقين جدليًا، وما ضعف منه
وأوقع ظنًا غالبًا، خطائيًا (مر، ت، ٥، ١٠)

قياس امتحاني

- القياس (الامتحاني) يُؤلف من مقدمات
أجزاءها أمور تخص تلك الصناعة وهي كاذبة
مؤقتة بأشياء لم يثبت كذبها، حتى صار في حدّ
ما يجوز أن لا يشعر به كل أحد من أهل تلك
الصناعة. وهي تُسمى أيضًا المغالطة الخاصة
بالصناعة (ف، ج، ٥٠، ١٣)

قياس الأولى

- استعملوا (المسلمون) «قياس الأولى»، لم
يستعملوا «قياس شمول» تستوي أفرادها، ولا
«قياس تمثيل» محض. فإنّ الرب تعالى لا مثل
له، ولا يجتمع هو وغيره تحت كليّ تستوي
أفرادها (ت، ر، ١، ١٥٨، ٥)

- «قياس الأولى» الذي كان يسلكه السلف أتباعًا
للقرآن، فبدل على أنّه يثبت له من صفات
الكمال التي لا نقص فيها أكمل ممّا علموه ثابتًا
لغيره، مع التفاوت الذي لا يضبطه العقل (ت،
١، ١٦١، ٢٠)

- «قياس الأولى»، وهو أنّ ما ثبت لموجود
مخلوق من كمال لا نقص فيه فالربّ أحقّ به
(ت، ر، ٢، ٩٥، ٢٤)

المجهولة، ويُسمى هذا الأمر الثالث الحد
الوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب ومن نسبته
إليهما وجبت المقدمتان (و، م، ٢٧٨، ٢٧)

- كل قياس إقتراني يشتمل على ثلاثة حدود
الأصغر والأكبر والأوسط. وتُسمى هيئة نسبة
الأوسط إلى طرفي المطلوب بالوضع والحمل
أو بكونه مقدمًا وتاليًا شكلاً. ويُسمى إقتران
الصغرى بالكبرى باعتبار الكيف وهو الإيجاب
والسلب باعتبار الكم وهو الكلية والجزئية قرينة
وضربًا (و، م، ٢٧٩، ٣١)

قياس إقتراني حملي

- الشكل الأول (من القياس الإقتراني الحملي)
هذا الشكل من شرطه في أن يكون قياسًا
ينتج... القرينة: أن تكون صغراه موجبة، أو
في حكم الموجبة إن كانت ممكنة، أو كانت
وجودية، تصدق إيجابًا، كما تصدق سلبًا
فيدخل أصغره في الأوسط. وتكون كبراه كلية؛
ليتأذى حكمها إلى الأصغر لعمومه جميع ما
يدخل في الأوسط. وقرائنه القياسية بيّنة الإنتاج
(س، أ، ٤٣٧، ١)

- اللازم عن القياس إمّا أن يكون غير مذكور ولا
نقيضه في القياس بالفعل ويسمى ذلك قياسًا
إقترانيًا وحمليًا كقولك: كل حيوان جسم،
وكل جسم جوهر، فكل حيوان جوهر. وإمّا أن
يكون اللازم أو نقيضه مذكورًا فيه بوجه ما،
كقولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود، وتمام هذا القياس أن تقول: لكن
الشمس طالعة، فينتج: فالنهار موجود. إذن
فالنتيجة مأخوذة في آخر القياس بالفعل.
بخلاف الأول، ويسمى ذلك (قياسًا)
استثنائيًا. وكقولك في الشرطيّ كلّما كان

قياس برهاني

الأكبر في الأصغر، وهذا يسمى برهان «إن»
(مر، ت، ٢٢٧، ٣)

- القياس البرهاني ينقسم إلى ما يفيد علة وجود النتيجة وإلى ما يفيد علة التصديق بالوجود. فالأول يسمى برهان لِمَ والآخر يُسمى برهان إن (غ، م، ٥٩، ٥)

- القياس البرهاني ما كان من جملة القياسات المنتجة مؤلفاً من هذه المقدمات فإنَّ القياس المؤلف من مقدمات لا ريب فيها بتأليف لا ريب فيه يفيد نتيجة يقينية الصديق لا ريب فيها (ب، م، ٢٠٤، ١٦)

- القياس البرهاني الذي يفيد التصديق الحقيقي بالشيء، وبالقريب منه الذي يُسمى قياساً جدلياً، والبعيد عنه الذي يُسمى خطائياً، والفاقد الذي يُسمى مغالطياً، ونعرف ذلك لكي يُجنب (سي، ب، ٢٧، ١٠)

- الغلط في كيفية ذلك القياس البرهاني إما أن يقع من جهة مادته التي هي المقدمات أو من جهة صورته التي هي التأليف أو منهما جميعاً (سي، ب، ٢٧٧، ٤)

- القياس البرهاني هو الذي من شأنه أن يفيد... العلم الحقيقي (ش، ب، ٣٧٣، ١٦)

- مقدمات القياس البرهاني صادقة وأوائل، وغير معروفة بحدّ أوسط (ش، ب، ٣٧٣، ١٧)

- القياس البرهاني... ينبغي أن يُشترط في مقدماته... ألا يكون حمل الحدود بعضها على بعض بطريق العَرَض (ش، ب، ٤٢٣، ٩)

- القياس البرهاني... يجب... فيه أن ينتهي إلى مقدمات غير ذات وسط من قِيل أنه محدود الطرفين من هذا القول (ش، ب، ٤٣٠، ٦)

- ... القياس البرهاني يكون من المقدمات الصادقة، والجدلي من المشهورات،

- ما يوقع اليقين وهو (القياس) البرهاني (س، ب، ٤، ٧)

- قولنا: كل إنسان يمشي فإنه في قوة قولنا: كل إنسان يصح أن يمشي. ومتى صدّق، صدّق هذا معه. فإذا كان كذلك وكانت الكبرى عرفت بالعلّة حتى صحّ اليقين بها، وكان قولنا: كل ما من شأنه أن يمشي فهو حيوان قولاً يقينياً معلوماً بعلة، وكان الأوسط عرضاً ذاتياً للحدّين باعتبارين، كان القياس برهانياً، وكان كأنك تقول: كل إنسان يمكن أن يمشي ويصح أن يمشي؛ وكل ما أمكن أن يمشي وصح أن يمشي فهو حيوان. فلما كان القياس المذكور في قوة هذا القياس أنتج يقيناً (س، ب، ٩٦، ٢١)

- القياس اليقيني هو البرهان (س، ج، ٧، ١٢)

- إنَّ (القياس) البرهاني مقدماته من أوائل في العقل، أو بيّنة عن الأوائل (س، ج، ٤٣، ٥)

- يكون القياس البرهاني من جنس الأمر ومناسباً له (س، س، ٣٦، ٢)

- القياس البرهاني يكفي أن يكون معقولاً، وأما الجدلي والسوفسطائي والخطائي فإنَّ من شرطها أن يكون مسموعاً (مر، ت، ١٠٨، ٤)

- القياس البرهاني على قسمين: قسم يكون الأوسط علة لوجود الأكبر في ذاته وعلة لاعتقاد أنّ الأكبر موجود للأصغر، وهذا القسم برهان «لِمَ». ومثاله: «هذه الخشبة مستها النار. وكلّ خشبة مستها النار فإنّها تحترق. فهذه الخشبة تحترق». فالأوسط في هذا المكان علة لاحتراق الخشبة وعلة لاعتقاد أنّ الخشبة تحترق. وقسم لا يكون الأوسط علة لوجود الأكبر في نفسه، بل لاعتقاد وجود

قياس التداخل

- قياس التداخل: له ثلاثة حدود - الحد الأصغر، والحد الأوسط، والحد الأكبر (ت، ر، ٩٦، ١٧)

قياس التركيب

- أنسب الحدود إلى النتيجة، فتجد الأكبر والأصغر وتجد سائر ما ينبغي أن تطلبه. وإن لم تجد الحد الأوسط، فالقياس غير بسيط، بل هناك قياس تركيب، وأقل حدوده أربعة (س، ق، ٤٦٢، ١٠)

- والسوفسطائي من المقدمات التي يُظنّ بها أنها مشهورة وليست مشهورة ويظنّ بها أنها صادقة وليست بصادقة (ش، ج، ٥١٣، ١٠)
- القياس البرهاني... يبين فيه الجزئي بالكلّي (ش، ج، ٥٣٢، ٢)
- من شرطه (القياس البرهاني) أن تكون مقدماته ضرورية وكلّية (ش، س، ٦٨٠، ٢٠)
- القياس البرهاني ما كانت مقدماته واجبة القبول (م، ط، ٣٤٩، ١٧)

قياس بسيط

- القياس البسيط إنما يكون من مقدمتين ومن ثلاثة حدود وأن يكون بين المقدمتين حدّ أوسط (ز، ق، ١٢٨، ٧)
- كل قياس بسيط يحتاج إلى مقدمتين وثلاثة حدود (ز، ق، ١٦٩، ١)

قياس التمثيل

- الاستدلال بأحد «الجزئين» على الآخر هو «قياس التمثيل» (ت، ر، ٣٢، ٢٥)
- كل «قياس شمول» فإنّه يعود إلى «التمثيل» كما أنّ كل «قياس تمثيل» فإنّه يعود إلى «شمول» (ت، ر، ٣٢، ٢٧)

- إنّ القياس لا يصح أن يكون من حدّ واحد، بل ولا من مقدّمة واحدة، بل إنّما يكون من أقوال أكثر من واحدة، إمّا إثنان إذا كان القياس بسيطاً، أو أكثر من ذلك إن كان القياس مركباً (س، ق، ٥٨، ١٣)

- جعلهم المنطقيون «قياس الشمول» يفيد اليقين دون «قياس التمثيل» خطأ (ت، ر، ٣٢، ٢٨)
- حكم الشيء حكم مثله... هذا استدلال بـ «قياس التمثيل»، وهم يزعمون أنّه لا يفيد اليقين - بل الظنّ. فإذا كانوا علموا القضية الكلية بقياس التمثيل رجعوا في اليقين إلى ما يقولون إنّّه لا يفيد إلّا الظنّ (ت، ر، ١٢٧، ٨)

- كل قياس بسيط... لا يكون بأكثر من ثلاثة حدود ولا بأقل (ش، ق، ٢٤١، ١٧)
- كل قياس بسيط أو مركّب من مقاييس بسيطة تام التركيب... هو مؤلّف من مقدمات أزواج وحدود أفراد (ش، ق، ٢٤١، ١٩)

قياس تاسع

- «قياس التمثيل» و«قياس الشمول» سواء (ت، ر، ١٢٨، ٩)

- القياس (التاسع) هو أول قياسات هذا الشكل (الثالث) ويتّج موجهة خاصية (ف، ق، ٧٩، ٢١)

- «قياس التمثيل» و«قياس الشمول» سواء (ت، ر ١، ١٢٨، ١٠)
- «الحد الأوسط» فيه هو الذي يسمّى في «قياس التمثيل» «علة» و«مناطًا» و«جامعًا» و«مشاركًا» و«صفاً» و«مقتضياً» ونحو ذلك من العبارات (ت، ر ١، ١٢٨، ١٤)
- الحكم قد علم ثبوته في بعض «الجزئيات» ولا يكفي في «قياس التمثيل» إثباته في أحد الجزئين لثبوته في الجزئي الآخر لإشتراكهما في أمر لم يقدّم دليل على استلزامه للحكم. كما يظنه هؤلاء الغالطون بل لا بدّ من أن يعلم أنّ «المشارك بينهما مستلزم للحكم» (ت، ر ١، ١٢٨، ٢٣)
- «قياس التمثيل» فهو انتقال الذهن من «حكم معيّن» إلى «حكم معيّن» لاشتراكهما في ذلك المعنى المشترك الكلّي، لأنّ ذلك «الحكم» يلزم ذلك المشترك الكلّي (ت، ر ١، ١٣٢، ١)
- «قياس التمثيل» إنّما يدلّ بحدّ أوسط، وهو اشتراكهما (الجزئيان) في «علة الحكم» أو دليل الحكم مع «علة» فإنّه «قياس علة» أو «قياس دلالة» (ت، ر ١، ٢٠٣، ٢٦)
- إذا كان «قياس التمثيل» إنّما يكون تامّاً بانتفاء الفارق، وإمّا بإبداء جامع، وهو كلّي بجمعهما يستلزم الحكم. وكلّ منهما يمكن تصويره بصورة «قياس الشمول». وهو يتضمّن لزوم الحكم للكلّي، ولزوم الكلّي لجزئياته. وهذا حقيقة «قياس الشمول»، ليس ذلك استدلالاً بمجرد ثبوته لجزئي على ثبوته لجزئي آخر (ت، ر ١، ٢٠٤، ١٤)
- تفريقهم (المنطقيون) بين «قياس الشمول» و«قياس التمثيل»، بأنّ الأوّل قد يفيد اليقين والثاني لا يفيد إلاّ الظن، فرق باطل (ت، ر ١، ٢١٠، ٣)
- صار قولهم «الواحد لا يصدر عنه إلاّ واحد» باطلاً في «قياس الشمول» وباطلاً في «قياس التمثيل» (ت، ر ١، ٢١٧، ٨)
- ما ذكروه (المنطقيون) من «البرهان»، وأنهم يعظمون «قياس الشمول»، ويستخفون ب«قياس التمثيل»، ويزعمون أنّه إنّما يفيد الظن، وأنّ العلم لا يحصل إلاّ بذلك. وليس الأمر كذلك، بل هما في الحقيقة من جنس واحد (ت، ر ١، ٢٢٨، ٢٣)
- «قياس التمثيل» الصحيح أوّلَى بإفادة المطلوب علماً كان أو ظناً - من مجرد «قياس الشمول» (ت، ر ١، ٢٢٩، ١)
- لا يصح «قياس الشمول» في الأمر العام إلاّ بتوسط «قياس التمثيل» (ت، ر ١، ٢٢٩، ٣)
- ما ذكروه (المنطقيون) من أنّ «قياس التمثيل» إنّما يثبت ب«الدوران» أو «التقسيم». وكلاهما لا يفيد إلاّ الظن، قول باطل. ويلزمهم مثل ذلك في «قياس الشمول» (ت، ر ١، ٢٣٠، ١٨)
- «قياس التمثيل»، فقيل: المخلوقات الموجودة يمكن رؤيتها، فالخالق أحقّ بإمكان الرؤية، لأنّ المصحح للرؤية في المخلوقات أمر مشترك بين الخالق والمخلوق (ت، ر ١، ٢٣٤، ٢٢)
- كل «قياس شمول» يمكن جعله «قياس تمثيل» فإذا أفاد اليقين لم يزد «التمثيل» إلاّ قوّة (ت، ر ١، ٢٣٩، ١٦)
- «قياس التمثيل» يمكن جعله «قياس شمول»، لكن قد يكون بيان صحته محتاجاً إلى بيان إحدى مقدّمته، لاسيما الكبرى، فإنها هي في الغالب التي تحتاج إلى البيان (ت، ر ١، ٢٤٠، ١)

(٢٣٩، ١٩)

- إذا كانت القضية الكلية معلومة بنص المعصوم، فهنا يكون الاستدلال بها أولى من الاستدلال بـ «قياس التمثيل». لكن الدليل هنا يكون شرعيًا لم تعلم إحدى مقدماته إلا بالنص المعصوم أو الإجماع المعصوم، لم تعلم بمجرد العقل (ت، ر، ١، ٢٣٩، ٢٣)

- لا يمكن قط أن يحصل بـ «القياس الشمولي المنطقي» الذي يسمونه «البرهاني» علم إلا وذلك يحصل بـ «قياس التمثيل» الذي يستضعفونه (ت، ر، ٢، ٥١، ٢٦)

- الذي يدعونه من الكليات هو إذا كان علمًا فهو ممّا يعرف بـ «قياس التمثيل»، لا يقف على القياس المنطقي الشمولي أصلاً (ت، ر، ٢، ٧٦، ٥)

- «قياس التمثيل» و«قياس التعليل» يشملهما جنس القياس (ت، ر، ٢، ٩٨، ٨)

- إن قاس بإلغاء الفارق، وهو أن يبين له أنه ليس بينهما فرق مؤثر وإن لم يعلم عين العلة، فهذا قياس تمثيل، لا تعليل (ت، ر، ٢، ٩٨، ١٣)

- «قياس الشمول» و«قياس التمثيل» متلازمان (ت، ر، ٢، ٩٨، ١٦)

- «قياس الشمول» لا بدّ فيه من حدّ أوسط مكرّر، وذلك هو مناط الحكم في «قياس التمثيل». وهو القدر المشترك، وهو الجامع بين الأصل والفرع (ت، ر، ٢، ٩٨، ١٧)

- يمتاز قياس التمثيل بأنّ فيه ذكر أصل يكون نظيرًا للفرع الذي هو الحد الأصغر، وقياس الشمول ليس فيه هذا (ت، ر، ٢، ٩٩، ١٢)

- «قياس الشمول» يؤول في الحقيقة إلى «قياس التمثيل»، كما أنّ الآخر في الحقيقة يؤول إلى الأول. ولهذا تنازع الناس في مسمى

«القياس». ف قيل: هو «قياس التمثيل» فقط، وهو قول أكثر الأصوليين؛ وقيل «قياس الشمول» فقط، وهو قول أكثر المنطقيين؛ وقيل بل القياسان جميعًا، وهو قول أكثر الفقهاء والمتكلمين (ت، ر، ٢، ١٠٧، ١٢)

- «قياس الشمول» يمكن جعله «قياس تمثيل»، وبالعكس (ت، ر، ٢، ١٠٧، ٢٠)

- في «قياس الشمول» إذا أرادوا (المنطقيون) إثبات المقدمة الكبرى التي هي نظير جعل المشترك بين الأصل والفرع مناطًا للحكم، فلا بدّ من دليل يبين ثبوت الحكم لجميع أفراد المقدمة باعتبار القدر المشترك الكلي بين الأفراد. وهذا هو القدر المشترك الجامع في «قياس التمثيل». فالجامع هو الكلي، والكلي هو الجامع (ت، ر، ٢، ١٠٨، ١٥)

- لا يمكن أحدًا أن يثبت قضية كلية بـ «قياس شمول» إلا وإثباتها بـ «التمثيل» أيسر وأظهر (ت، ر، ٢، ٢١٥، ٢٣)

قياس جدلي

- القياس الجدلي هو الذي يتج من مقدّمات ذائعة (أ، ج، ٤٦٩، ١٥)

- القياس الجدلي فهو يُستعمل: إما تبكيًا وإما عنادًا (ف، ج، ١٠٦، ٣)

- ما يوقع شبهة اليقين وهو إمّا القياس الجدلي وإمّا القياس السوفسطائي (س، ب، ٤، ٨)

- القياس الجدلي فهو من المقدّمات المشهورة، وإستقراؤه من المستوفية بحسب الظاهر أو بحسب الدعوى. وكل مقدّمة محسوسة أو مجرّبة أو أولية فإنّها مشهورة وفي حكمها ولا ينعكس (س، ب، ٨، ٤)

- القياس الجدلي غير نافع في أن يكون الإنسان

- القياس الذي يكون من المقدمات المشهورة، وهو القياس الجدلي، ليس يشترط في مقدماته إلا أن تكون مشهورة فقط (ش، ب، ٤٢٣، ٧)
- القياس الجدلي هو القياس الذي يؤلف من مقدمات ذاتة (ش، ج، ٥١٣، ٧)
- القياس الجدلي إنما يكون بين سائل ومجيب، والقياس البرهاني إنما يكون بين المرء ونفسه (ش، ج، ٦٢٥، ١٠)
- (القياس) الجدلي ما مقدماته مشهورة (م، ط، ٣٤٩، ١٩)
- صاحب القياس المشاغب في مقابلة الجدلي (م، ط، ٣٤٩، ٣٣)
- قياس جزمي
- القياس الجزمي إذا كانت مقدماته صادقتين ظاهرتي الصدق فإنه يُسمى القياس المستقيم وينتج نتيجة صادقة لا محالة (ف، ق، ٨٦، ٢)
- إذا كانت إحدى مقدمتيه (القياس الجزمي) أيهما اتفق صادقة بيّنة الصدق والأخرى مشكوك فيها لا ندرى هل هي صادقة أم كاذبة وأنتجت نتيجة ظاهرة الكذب سُمي هذا القياس قياس الخلف (ف، ق، ٨٦، ٤)
- القياس الجزمي لا يتم من مقدمة واحدة وأقل ما يكون من مقدمتين بينهما وصلة وحدّ أوسط، إما أن يكون بين الطرفين فيكون الشكل الأول، أو فوقهما فيكون الشكل الثاني، أو تحتها فيكون الشكل الثالث (ز، ق، ١٦٦، ١٢)
- قياس حق
- القياس الحق حين راعيت ما يجب أن تراعيه في أجزاء القياس الكاذب، ولاح لك من أجزائها أجزاء الحق، فلم تأخذ مثلاً اللفظ
- مخاطبًا به نفسه بالذات، فإذا منفعته المخصوصة به هو في أمر مشترك، وفي أن يخاطب غيره، لكنه ينفع صاحبه منافع لا بالذات - من حيث هو قياس - بل بالعَرَض (س، ج، ١١، ١٣)
- الجدل فإنه يدلّ على تسلّط بقوة الخطاب في الإلزام، مع فضل قوة وحيلة أخرج من الطبيعي ومن العدل الصرف يسيرًا. فليس بمخطيء من جعل القياس المؤلف من مقدمات مشهورة مخصوصًا باسم القياس الجدلي، بل عمل الواجب (س، ج، ٢٠، ٩)
- بش ما ظنّ من ظنّ أن القياس الجدلي هو فعل يصدر عن السائل لا غير (س، ج، ٢٥، ١٠)
- القياس الجدلي أعمّ من السائل الجدلي، وكلاهما يؤلف من الدائع المحمود، لكن أحدهما ممّا هو محمود بحسب الجمهور، والآخر ممّا هو محمود عند المخاطب (س، ج، ٣١، ١٣)
- إن القياس الجدلي إنما هو قياس جدلي بأن مقدماته متسلّمة أو مشهورة. وليس من شرط المشهور والمتسلّم أن يكون لا محالة صادقًا؛ بل كثيرًا ما تسلّم الباطل؛ وكثيرًا ما يشتهر ما هو كذب؛ وكثيرًا أيضًا ما يشتهر ما هو حق مطلق (س، ج، ٣٤، ٧)
- فائدة القياس الجدلي على ما قال صاحب المنطق هو حمل كل واحد من الناس على ما يليق به من الرأي بمقدمات تكون مشهورة عنده وعند من يتفق أن يسمع القول معه، فذلك مما يسهل بالطريقة الجدلية ويعسر بالمأخذ البرهاني لصعوبته (ب، م، ٢٣٦، ١٩)
- مواد القياس الجدلي: فهي المشهورات والمسلّمات (سي، ب، ٢٢٨، ١٢)

الأرض - وكل ما هو فوق الشيء فهو أثقل من الشيء - فالثقل إذن أثقل من الأرض. وإلى الخطابي وهذا بمنزلة قولنا: فلان مزين وكل مزين زانٍ ففلان إذن زانٍ. وإلى الشعري وهذا هو الذي يقدم مقدمات معتنعة كلها فينتج منها أن الإنسان يشبه السماء والبحر (ز، ق، ٢، ٩٥)

- القياس الحملي، الذي قد يُسمى (قياساً إقترانياً) وقد يُسمى (جزمياً) وهو مركب من مقدمتين (غ، ع، ١٣١، ٢٠)

- القياس الحملي أو الإقتراني أو الجزمي الأول: (الحملي)، وقد يُسمى (إقترانياً) وقد يُسمى (جزمياً) (غ، ع، ٣٦٩، ٧)

- كل قياس حملي مؤلف على مطلوب محدود فإنم يكون أحد هذه الثلاثة الأصناف من المقاييس الحملية، أعني الشكل الأول والثاني والثالث (ش، ق، ٢٣٣، ١٠)

- اللزوم في القياس الحملي يتولد عن المقدمتين، وهو في القياس الشرطي أحد ما يوضع (ش، ق، ٢٣٦، ١٨)

- متى كان قياس حملي فبالضرورة أن تكون الحدود فيه مرتبة أحدها... الأنحاء الثلاثة (ش، ق، ٢٣٨، ٢٢)

- القياس الحملي يألف من المقدمتين الحق لا غير (ش، ق، ٢٥٤، ١٣)

- لا بد في القياس الحملي من المقدمتين تشركان في حدٍ يُسمى الأوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب، وتنفرد إحداها بحدٍ يُسمى الأصغر وهو موضوع المطلوب وتُسمى لذلك بالصغرى، والثانية بحدٍ يُسمى الأكبر وهو محمول المطلوب ولذلك تُسمى بالكبرى (م، ط، ٢٥٤، ١٢)

المشترك في جوهره أو شكله كشيء واحد في المعنى، لم ينعقد عليك قياسٌ مغالطةٌ بسببه (س، س، ٣٩، ٢)

- ما القياس الحق؟ وما (القياس) المظنون؟ فهذه الأشياء إنما ينحو بها المعلم الأول نحو إبانة أن الرجل الذي يدعي أنه معلمه لم يحسن الكلام في المنطق على الوجه الذي يجب، ولا يبين وجوه المغالطات البيان الذي ينبغي (س، س، ٥٦، ١٣)

قياس حملي

- أقل ما منه يألف القياس الحملي مقدمتان مقترنتان من ثلاثة حدود، وذلك أن المقدمتين

المقترنتين هما اللتان تشركان بجزء واحد وتباينان بجزئين آخرين، كقولنا الإنسان حيوان وكل حيوان حساس (ف، ق، ٢٠، ١٢)

- القياس الحملي إذا كانت مقدمته صادقتين ظاهرتي الصدق فإنه يُسمى القياس المستقيم وينتج نتيجة صادقة اضطراراً (ف، ق، ١٩، ٣٣)

- إذا كانت إحدى مقدمتيه (القياس الحملي) أيهما اتفق صادقة بيّنة الصدق والأخرى مشكوكاً فيها لا يدري هل هي صادقة أم كاذبة وأنتجت نتيجة ظاهرة الكذب والامتناع يُسمى هذا القياس قياس الخلف (ف، ق، ١، ٣٤)

- القياس الحملي ينقسم إلى خمسة أنواع: إلى البرهاني وهذا بمنزلة قولنا الإنسان ناطق - والناطق حيوان - فالإنسان إذن حيوان. وإلى الجدلي بمنزلة قولنا: اللذة لا تصير بها الأشياء التي توجد لها خيراً - وكل ما هو بهذه الصفة فليس بخير - فاللذة ليست خيراً. وإلى السوفسطائي بمنزلة قولنا: ما الثقل فوق

قياس خارجي جدلي

قياس الخلف

- أما القياس الذي يكون بالخلف فإنه يبين إذا وضعت نقيضة النتيجة وأضيف إليها مقدمة أخرى، ويكون في الأشكال كلها، لأنه شبيه بالقياس المنعكس (أ، ق، ٢٦٢، ١١)

- أما القياس الذي يكون بالخلف، فإنه ليس يكون بعد قياس قبله، ولا بعد إقرار بنقيضة ما فيه من المحال، لما في نقيضه المحال من بيان الصدق (أ، ق، ٢٦٢، ١٤)

- إذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الأول، فإن القياس المستقيم يكون في الشكل الثاني والثالث: أما السالب منها ففي الشكل الثاني، وأما الموجب ففي الثالث. فإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثاني، يكون قياسه المستقيم بالشكل الأول في كل المسائل. فإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثالث، فإن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأول والثاني: أما الموجبات ففي الأول، وأما السالبات ففي الثاني (أ، ق، ٢٧٠، ٦)

- إذا كانت إحدى مقدمتيه (القياس الحملية) أيهما اتفق صادقة بيّنة الصدق والأخرى مشكوكًا فيها لا يدري هل هي صادقة أم كاذبة وأنتجت نتيجة ظاهرة الكذب والامتناع، يُسمى هذا القياس قياس الخلف (ف، ق، ٣٤، ٣)

- إذا كانت إحدى مقدمتيه (القياس الجزمي) أيهما اتفق صادقة بيّنة الصدق والأخرى مشكوكًا فيها لا ندري هل هي صادقة أم كاذبة وأنتجت نتيجة ظاهرة الكذب سُمي هذا القياس قياس الخلف (ف، ق، ٨٦، ٦)

- إذا أردنا أن ينتج شيئًا بقياس الخلف فإننا نفرض

- القياس الخارجي الجدلي المأخوذ من غير المناسبات، بل من المشهورات؛ فإنه وإن كان قد يتألف منه ما ينتج الحق، فإنه إذا لم يكن على سبيل التسليم والتسلم والمجادلة على سبيل التبيين عاد مغالطيًا (س، س، ٥٧، ٦)

قياس الخدعة

- قياس الخدعة قد يكون في الأشياء التي الوجود فيها بغير متوسط، إذا كانت كلتا المقدمتين كاذبة، وإذا كانت إحدهما فقط كاذبة (أ، ب، ٣٦١، ١٣)

- إن كان موجبًا (قياس الخدعة)، فمتى كان بمتوسط مناسب فإنه ليس يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة (أ، ب، ٣٦٤، ٤)

قياس خطابي

- ما يُقنع ويوقع ظنًا غالبًا... هو القياس الخطابي (س، ب، ٤، ٩)

- مواد القياس الخطابي: فالمشهورات في الظاهر، والمقبولات، والمظنونات (سي، ب، ٢٢٩، ٧)

- (القياس) الخطابي ما مقدّماته مظنونة (م، ط، ٣٤٩، ٢١)

قياس خفي

- القياس الخفي: وذلك القياس هو أن يعلم أن الوقوع المتكرر على نهج واحد لا يكون إتفاقًا، فإذا هو إنما يستند إلى سبب. فيعلم من ذلك أن هناك سببًا، وإن لم تعرف ماهية ذلك السبب (ط، ش، ٣٩٥، ١)

- ما يُريد أن يَنْتُجَه وليكن ذلك قولنا: العالم ليس بأزلي ويأخذ نقيضه وهو العالم أزلي. ويُضيف إليه مقدمة أخرى صادقة بينة الصديق ممّا إذا ائتلف إليه كان مجموعهما قياسًا، وهو ولا أزلي واحد مؤلف فينتج أن العالم ليس بمؤلف فيجد النتيجة كاذبة ظاهرة الكذب، فيلزم عن ذلك أن العالم ليس بأزلي (ف، ق، ٨٦، ١٣)
- قياس الخلف فإنه مركّب من ثلاث قياسات حمليّ مظهر قد صرّح به وحملّي مُضمّر وشرطيّ مُضمّر (ف، ج، ١٠٤، ١٨)
- قياس الخلف تضعف قوّته في صناعة الجدل ما لم تكن الشّبهة ظاهرة جدًّا، أو تبلغ من قوة الشّبهة إلى حيث لا يُمكن أن يوجد قياس جدلي يشده، أو لا يوجد فيه رأي نبيّ أصلاً (ف، ج، ١٠٥، ٢٢)
- (قياس) الخلف فهو صنفان: أحدهما أن لا يتصل المُحال بالموضوع أصلاً، والثاني أن يتصل بين المُحال وبين الموضوع ويكون المُحال لازماً دون الموضوع، وذلك أن يرفع الموضوع ويُطرح من بين أجزاء القياس فيبقى المُحال لازماً عن الأجزاء الباقية (ف، س، ١٥٩، ١٠)
- القياس الخلف بالحقيقة هو قياس مركّب من قياسين شرطيّين فقط. فإن كان المطلوب حمليًّا وهو المشتغل به في كتاب أنولوطيقا، فإن النتيجة تكون هي الحملية. وأمّا القياس فيكون شرطيًّا ليس فيه قياس حمليّ، وذلك إذا سلك فيه المسلك الطبيعي السهل. فأما القياسان الشرطيّان اللذان فيه، فأحدهما إقترانيّ من شرطية متصلة، ومقدمة يشاركها في التالي؛ والثاني قياس شرطيّ إتصاليّ إستثنائيّ. وبذلك يتم الخلف وحده (س، ق، ٤٠٨، ٤)
- إنَّ قياس الخلف قد بان أنّه يتم بالقياسات الإقترانيّة والشرطيّة الإستثنائيّة (س، ق، ٤١٥، ٨)
- قياس الخلف أيضًا يكون من وجه مشابهة لعكس القياس؛ لأنك تأخذ نقيض نتيجة ما، وتضيف إليه مقدّمة، وتبطل مسلّمًا ما. لكنّه يخالف بأنّ عكس القيام إنّما يكون دائمًا، إذا كان قبله قياس مقرر الصغرى والكبرى، ونتيجة حدثت عنه بالفعل، ثم عقد بعد ذلك قياس آخر لإبطال شيء معلوم. وأمّا الخلف، فقياس مبتدأ، لا يلزم أن يتقدّمه قياس، وإن اتفق فلا ندري بعد ما ينتج به إلى أن ينتج محالًا. لكن حال الحدود والترتيب فيهما واحد (س، ق، ٥١٨، ٧)
- أمّا (قياس) الخلف فإنه يقصد فيه في أول الأمر أن ينتج شيئًا غير المطلوب، ذلك الشيء بين الكذب على الإطلاق، أو عنده، وبينه وبين خصمه (س، ق، ٥٢١، ٦)
- قياس الخلف فإنما يقيد «برهان الآن» لآته يُبين صدق شيء بكذب نقيضه لإيجابه المحال. وهذه كلها بأمورٍ خارجيّة، لكنّه في قوته أن يعود إلى المستقيم، فيكون منه ما في قوّته أن يكون برهانًا (س، ب، ٤٢، ٧)
- المقدّمة الشّبهة المضادة للمشهور، والمقابلة التي ليست بمشهوره أيضًا، تكون جدليّة من وجه إذا قدّمت على سبيل التناقض بأن تنتج عن نقيض المطلوب بالقياس، ثم تُجعل مقدّمة في إبانة أن ما أنتج ذلك الشّنع، فهو شنع. وهذا بطريق قياس الخلف (س، ج، ٧٤، ٦)
- قياس الخلف مركّب من قياسين: أحدهما: إقترانيّ. والآخر: إستثنائيّ (س، أ، ٥٠٣، ١٢)

- قياس الخلف موجود صحته في الطبائع (الطباع) وحيث يبين فإنه يتفق على سبيل التذکر لا سبيل التعلم (مر، ت، ٨٨، ٥)
- صورة قياس الخلف من اقتراني متصل وحملتي جميعاً... ومن استثنائي استثنائي فيه نقيض التالي فينتج نقيض المقدم الذي هو أن الدعوى كاذبة (مر، ت، ١٥١، ٣)
- قياس الخلف يبين الدعوى بإبطال نقيضه، بأن يلزم النقيض محال، فإن ذلك يكون بقياسين: أحدهما مؤلف من اقتراني متصل حملي والثاني من استثنائي يُستثنى نقيض التالي، فيطل به المقدم، والمستثنى هو نقيض النتيجة الذي هو نقيض التالي، والنتيجة من هذا الاستثنائي نقيض المقدم (مر، ت، ١٥٢، ٧)
- إن (قياس) الخلف مؤلف من قياسين أحدهما مركب من الحملي والشرطي، والثاني استثنائي، والقياس المؤلف من الحملي والشرطي فيه نقيض المقدمة المسلمة المتفق عليها، والاستثنائي هو الذي يتبين فيه نقيض الدعوى التي هي الدعوى الأصلية (مر، ت، ١٥٣، ٤)
- الفرق بين (القياس) المستقيم و(قياس) الخلف أن المستقيم، يقصد في أول الأمر فنقيس على الشيء الذي نريد أن نثبت، وأما الخلف فإنه يقصد في أول الأمر أن ينتج شيئاً غير المطلوب، فإذا بان كذبه عاد وأنتج كذب ما هو بسببه فانتج صدق نقيض ذلك، وبينهما خلاف غير ذلك، فلهذا إذا أردت أن ترد الخلف إلى المستقيم عكست القياس، فأخذت نقيض المحال وقرنته بالصداقة، فانتج لك نقيضه، وهو المطلوب (مر، ت، ١٥٥، ١٥)
- قياس الخلف ما يبين به الصدق من الكذب (مر، ت، ١٧٣، ٩)
- قياس الخلف... يفيد برهان «أن» لأنه يبين صدق شيء لكذب نقيضه لا يجابه المحال (مر، ت، ٢٣١، ٨)
- قياس الخلف فصورته أن تثبت مذهبك بإبطال نقيضه بأن تلزم عليه محالات بأن تضيف إليه مقدمة ظاهرة الصدق وينتج منه نتيجة ظاهرة الكذب، ثم تقول النتيجة الكاذبة لا تحصل إلا من مقدمات كاذبة وإحدى المقدمات ظاهرة الصدق، فيتعين الكذب في المقدمة الثانية التي هي مذهب الخصم (غ، م، ٣٨، ١٢)
- (قياس الخلف)... صورته في صورة القياس الحملي (غ، ع، ١٥٨، ١٣)
- إذا كانت المقدمتان صادقتين سمي قياساً مستقيماً. وإن كانت إحدى المقدمتين ظاهرة الصدق، والأخرى كاذبة، أو مشكوكاً فيها، وأنتج نتيجة بيّنة الكذب، ليُستدل بها على أن المقدمة كاذبة، سمي قياس خلف (غ، ع، ١٥٨، ١٧)
- طريق هذا القياس أن تأخذ مذهب الخصم وتجعله مقدمة. وتضيف إليه مقدمة أخرى ظاهرة الصدق، فينتج من القياس نتيجة ظاهرة الكذب، فيتبين أن ذلك لوجود كاذبة في المقدمات. ويجوز أن يُسمى هذا (قياس الخلف)، لأنك ترجع من النتيجة إلى الخلف، فتأخذ مطلوبك من المقدمة التي خلقتها كأنها مسلمة (غ، ع، ١٦٠، ١)
- يجوز أن يُسمى (قياس الخلف)؛ لأن الخلف هو الكذب المناقض للصدق، وقد أدرجت في المقدمات كاذبة في معرض الصدق. ولا مشاحة في التسمية بعد فهم المعنى (غ، ع، ١٦٠، ٣)

- قياس الخلف والقياس المستقيم صورته صورة القياس الحملّي. لكن إذا كانت المقدمتان صادقتين سُمّي قياسًا مستقيمًا. وإن كانت إحدى المقدمتين ظاهرة الصدق، والأخرى كاذبة، أو مشكوكًا فيها، وأنتج نتيجة بيّنة الكذب، لُيستدلّ بها على أن المقدّمة كاذبة، سُمّي قياس خلف (غ، ع، ٣٧١، ١٢)

- قياس الخلف يكون من وجه مشابهة لعكس القياس لأنك تأخذ نقيض نتيجة ما وتضيف إليه مقدمة وتبطل مُسلّمًا ما، لكنّه يخالفه بأنّ عكس القياس إنّما يكون دائمًا إذا كان قبله قياس مقررًا للصغرى والكبرى ونتيجة حدثت عنه بالفعل، ثم عقد قياس آخر لإبطال شيء معلوم (ب، م، ١٨٤، ٢٠)

- قياس الخلف وهو الذي يثبت حقيقة المطلوب ببطالان نقيضه، والحق لا يخرج عن الشيء ونقيضه، فإذا بطل النقيض تعيّن المطلوب، وهو مركّب من قياسين أحدهما إقتراني والآخر استثنائي (سي، ب، ١٧٤، ١)

- قياس الخلف إنّما يكون بسياقة الكلام فيه إلى المحال بقياس حملي، ومن أن المطلوب فيه الأول إنّما يلزم ويبين بقياس شرطي (ش، ق، ٢٣٤، ٩)

- قياس الخلف ليس يحلّ منه إلّا القياس الحملّي الذي يسوق إلى المُحال لا القياس الشرطي، لأنه قد تبين أنه مرّكب من النوعين من القياس (ش، ق، ٢٦٩، ١٨)

- قياس الخلف... يكون إذا وضعنا نقيض النتيجة المقصود بيانها وأضفنا إلى ذلك مقدّمة أخرى معترفًا بها فأنتج لنا أمرًا مستحيلًا وهذا النوع من القياس قد تبين أنه مرّكب من شرطي وحملّي وهو السائق إلى المُحال. وهذا القياس

يقع في قياس الخلف في الأشكال الثلاثة كلّها (ش، ق، ٣١١، ١٧)

- قياس الخلف شبيه بعكس القياس لأن كليهما يبطل بهما. وإنما الفرق بينهما أن القياس المنعكس يكون من أخذ النقيض فيه والمقدّمة المضافة إليه بعد وجود القياس حتى يكون النقيض نتيجة ذلك القياس والمقدّمة المضافة هي إحدى مقدّمتي ذلك القياس؛ وأما القياس الذي على طريق الخلف فإنما تأخذ نقيض المقصود بيانه لا نقيض نتيجة قياس ونضيف إليه مقدّمة صادقة لا مقدّمة مفروض (ش، ق، ٣١١، ٢٠)

- عكس القياس إنّما يتأتّى به إبطال الشيء الكاذب بأن يُتسلّم نقيض المحال الذي هو الصادق، وفي قياس الخلف إنّما تتبيّن النتيجة بوضع المُحال نفسه (ش، ق، ٣١٢، ٤)

- تبين من قياس الخلف أمران... أحدهما أنه إنّما يكون دائمًا متتفعًا به في كل مادة بأخذ النقيض لا بأخذ الضدّ، والثاني أن جميع المطالب تتأتّى به في الشكل الثاني والثالث (ش، ق، ٣١٧، ٨)

- الفرق بين القياس المستقيم وقياس الخلف إذا أنتجا مطلوبًا واحدًا بعينه من مقدّمات واحدة بعينها أن القياس الذي بالخلف نضع أولًا ما نريد بطلانه وهو نقيض ما نروم بيانه ليسوق القول إلى كذب معترف به؛ وأما القياس المستقيم فإنه يتبدى من مقدّمات معترف بها... إلّا أن القياس المستقيم يكون من المقدمتين اللتين يكون عنهما القياس، وأما الذي بالخلف فإحدى مقدّمتيه فقط هي من مقدّمتي القياس المستقيم والثانية نقيض النتيجة المشكوك فيها... (ش، ق، ٣١٩، ٣)

- قياس الخلف ينتج من الأعراف عندنا لا من الأعراف بالطبع. وما ينتج من الأعراف بالطبع فهو أفضل (ش، ب، ٤٤٠، ٦)
- قياس الخلف... كان مركباً من حملي وشرطي (ش، ب، ٤٤٠، ١٠)
- القياس السائق إلى الخلف فعل ما تفعله الفكرة بالطبع وإنما بالصناعة (ش، ب، ٤٤٠، ١١)
- قياس الخلف مركب من قياسين أحدهم إقتراني والآخر إستثنائي (ر، ل، ٤٣، ١٧)
- إن قياس الخلف الذي هو عمدة في إثبات العكوس وإنتاج الأقيسة (هـ، م، ٦٣، ٥)
- ما استقرّ عليه رأي الشيخ أنّه (قياس خلف) مركب من قياسين: أحدهما: إقتراني شرطي. والآخر: إستثنائي من متصلة. أمّا الإقتراني مركب من متصلة وحمليّة، يشاركها في تاليها، ويكون مقدّم المتصلة هو فرض المطلوب غير حق. وتاليها ما يلزم من ذلك، وهو: وضع نقيض المطلوب على أنّه حق. والحمليّة هي مقدّمة غير متنازعة، تقرن بنقيض المطلوب على هيئة متّعة، فينتجان: متصلة، مقدّمها المُقدّم المذكور، وتاليها نتيجة الإقتران المذكور. وهي مناقضة لحكم متفق عليه. وأمّا الإستثنائي، فهو من المتصلة التي هي نتيجة القياس الأول، ويستثنى فيه نقيض تاليها، الذي كذبه الحكم المتفق عليه، لينتج نقيض مُقدّمها، الذي هو فرض المطلوب غير حق. فتكون النتيجة كون المطلوب حقاً. وظاهر أنّه يحتاج إلى مقدّمتين مسلمتين: إحداهما: ما جعلت كبرى الإقتراني. والثانية: هي الحكم المتفق عليه. وقياس الخلف يتألف من نقيض المطلوب؛ ومن هاتين المقدّمتين (ط، ش، ٥٠٥، ٣)

قياس الدلالة

- (الحدّ الأوسط) إن لم يكن علّة، سمّاه الفقهاء (قياس الدلالة) والمنطقيون سمّوه (برهان الإن) أي هو دليل على أن الحدّ الأكبر موجود للأصغر، من غير بيان علته (غ، ع، ٢٤٣، ٣) إذا تلازمت نتيجتان بعلّة واحدة، جاز أن يستدل بإحدى النتيجتين على الأخرى، فيكون قياس دلالة (غ، ع، ٢٤٤، ١٦)
- برهان الإن أو قياس الدلالة هو ما لم يكن الحدّ الأوسط فيه علّة للحدّ الأكبر (غ، ع، ٣٥٢، ١٤)
- قياس الدلالة أو برهان الإن هو ما لم يكن الحدّ الأوسط فيه علّة للحدّ الأكبر مثل: هذا شعبان؛ فإذا هو قريب العهد بالأكل (غ، ع، ٣٧٢، ٩)
- قياس الدلالة فهو أن يكون الأمر المكرّر في المقدّمتين معلولاً ومسمّياً (غ، ح، ٧٠، ٧)
- إن استدلت بالمعلول على العلّة فهو قياس دلالة (غ، ح، ٧٠، ١١)
- الفراسة البدئية هي عين «التمثيل»، غير أن الجامع فيها بين الأصل والفرع دليل العلّة، لا نفسها، وهو المسمّى في عرف الفقهاء بقياس الدلالة (ت، ر، ٢٠٩، ٢١)

قياس الدور

- أمّا بيان (قياس) الدور فإن يكون معنا قياس

قياس سائق الى المحال

- القياس الذي يؤدي إلى الإستحالة يكون مؤلفاً من إحدى مقدماتي القياس ومن نقيض النتيجة في الجهة والسلب، فيكون مختلطاً من مقدمة ضرورية ومطلقة أو ممكنة (ش، ق، ١٧٦، ٢٠)

- إن كلا القياسين، أعني الجزمي والسائق إلى المُحال، إنما يُكتسبان بأخذ لواحق الطرفين أو بموضوعاتها، وبأخذ شيء واحد يكرر فيهما (ش، ق، ٢٥٤، ٩)

- القياس السائق إلى المُحال يأتلف من مقدمتين إحداهما المقدمة الحق والأخرى كذب، فينتج نقيض المقدمة الحق الثانية (ش، ق، ٢٥٤، ١١)

- القياس السائق إلى المحال وهو قياس الخلف... هذا القياس لما كان يرفع بعض المقدمات الموضوعية فيه بما ينتج من الكذب والاستحالة، يعرض فيه كثيراً أن يدخل المقدمة التي يقصد المغالط إيصالها في جملة المقدمات الكاذبة التي يعرض عنها الكذب (ش، س، ٦٧٨، ١٢)

قياس سائلي

- القياس السائلي، محصل من المقدمات التي من حقها أن تكون أولاً مسائل، فإذا تسلمت كان حينئذ له سبيل إلى القياس السائلي (س، ج، ٣٠، ٩)

قياس سوفسطائي

- ما يوقع شبهة اليقين وهو إما القياس الجدلي وإما القياس السوفسطائي (س، ب، ٤، ٨)

- القياس السوفسطائي الذي الغرض فيه إظهار

على مطلوب، ثم يجعل المطلوب مع عكس إحدى المقدمتين قياساً على إنتاج المقدمة الأخرى، فيكون المطلوب تارة مقدمة، والمقدمة تارة مطلوباً. فتارة توجد تلك المقدمة في بيان المطلوب، وتارة يؤخذ المطلوب في بيانها. وبالحقيقة المطلوب والمقدمة يكون واحداً (س، ق، ٥٠٦، ١٢)

- قياس الدور هو أن تأخذ النتيجة وعكس إحدى المقدمتين قياساً على نتاج المقدمة الأخرى، فتارة تكون المقدمة مثبتة للنتيجة وتارة تكون النتيجة مثبتة للمقدمة، وهذا أيضاً من جملة عوارض القياس (سي، ب، ١٧٩، ١٠)

قياس دوري

- (القياس) الدوري باطل، سواء كان الحد المتكرر تخلله واسطة، أو وسائط أو لم يتخلل. فنقول: ليس هذا هو الدوري الباطل، إنما الباطل أن يؤخذ الشيء في بيان نفسه بعينه (غ، ع، ٢٥٤، ١٤)

- قياس دوري هو ما يؤخذ فيه الشيء في بيان نفسه (غ، ع، ٣٧٢، ١١)

قياس رديء

- إنَّ القياس الرديء، هو أن تكون له صورة القياس في ظاهره، أو يشبه صورة القياس ثم يفارق بالمادة (س، س، ٤٩، ٣)

قياس زينون

- قياس زينون... يقول إنه لا حركة؛ لأنه لو كانت حركة لكانت تحتاج أن تقطع أنصافاً بلا نهاية في زمانٍ متناهٍ (س، س، ٩٤، ١٤)

فالمتصل ما كانت كُبراه شرطية متصلة،
والمنفصل ما كانت كُبراه شرطية منفصلة
(ف، ق، ٣١، ٩)

- القياس الشرطي منه متصل ومنه منفصل،
والمتصل منه ما اتصال التالي بالمقدم فيه
بالطبع وضروري، ومنه ما هو كائن في وقت ما
أو بالاتفاق والوضع والاصطلاح (ف، ج،
١٠٢، ١٩)

- يُسمى كل قياس شرطي قياس الوضع، إذ كان
كل واحد من جزئي الشريطة وهما المقدم
والتالي يُوضع وضعًا من غير أن يكون ولا
واحد منهما صحيحًا عند الذي يضعه (ف، ج،
١٠٤، ١١)

- القياس الشرطي هو الذي فيه مقدمة شرطية.
وهذا ينقسم إلى خمسة أنواع: إلى القياسين
المتصلين، وإلى المنفصلين، وإلى الذي على
طريق السلب (ز، ق، ٩٤، ٤)

- القياس الشرطي فقد وضح من أمره أنه تتم
فائدته بالإقترايات. وإذا الكلام في أنولوطيقا
القديمة إنما هو في القياس المنتج للحمل،
فيكون المراد بالإقتراي فيه، وبالحمل واحدًا
(س، ق، ٤١٥، ٩)

- الاستقراء الذي تستوفي فيه الجزئيات كلها فإنه
يفيد اليقين أيضًا إن كانت القضايا الجزئية
يقينية، وهي التي تصير في القول كبريات وإن
كان حقها أن تكون صغريات، وهي في جملة
البرهان المفيد «للأن»، وذلك لأن ذلك
الاستقراء هو بالحقيقة قياس، وهو القياس
الشرطي الذي أسميه: «المُقَسَّم». فهو داخل
في هذا الحكم. إنما الاستقراء الآخر هو الذي
لا يدخل في هذا الحد (س، ب، ٣١، ٢١)

- القياس قياس شرطي، مثاله: إن كانت اللذة

الحكمة وفضل البيان (س، س، ٥٦، ١٠)

- القول الذي لا يلزم عنه الحق - أعني القياس
السوفسطائي - إما أن لا يكون ترتيبه بحسب
شكل من الأشكال أو لا يكون بحسب ضرب
من الضروب منتج. أو لا تكون هناك الأجزاء
الأولى والثواني متميزة، أو لا تكون
المقدمات صادقة، أو لا تكون عين
المطلوب، أو لا تكون أعرف منه (مر، ت،
٢٦٨، ١٢)

- (القياس) السوفسطائي ما مقدماته مشتبهة
بالواجب قبولها (م، ط، ٣٤٩، ٢٤)

- صاحب القياس السوفسطائي في مقابلة الحكيم
(م، ط، ٣٤٩، ٢٩)

قياس الشبه

- «قياس الشبه» فإذا قيل به لم يخرج عن
أحدهما. فإن الجامع المشترك بين الأصل
والفرع إما أن يكون هو «العلة»، أو «ما يستلزم
العلة»، وما استلزمها فهو «دليلها». وإذا كان
الجامع لا «علة»، ولا «ما يستلزم العلة»، لم
يكن الاشتراك فيه مقتضيًا للاشتراك في
الحكم، بل كان المشترك قد يكون معه
العلة، وقد لا يكون. فلا يعلم حينئذ أن علة
الأصل موجودة في الفرع، فلا يعلم صحة
القياس (ت، ر، ٢٠٤، ٣)

قياس شرطي

- القياس الشرطي هو أيضًا من مقدمتين كُبراهما
شرطية وصغراهما حملية يُقرن بهما حرف
الاستثناء، كقولنا غير أن وإلا أن ولكن وما قام
مقامها (ف، ق، ٣١، ٧)

- القياس الشرطي ضربان: متصل ومنفصل،

القياس المتصل وهو الذي يترتب من المتلازمات ويرتبط بحروف الشرط التي تعطي الإتصال... والجنس الثاني الشرطي المنفصل وهو يترتب من المتعاضدة التابعة العناد وتُقرن به حروف الشرط التي تدل على الانفصال (ش، ق، ٢٣٤، ٢٥)

- القياس الشرطي... يتبين فيه المُستثنى بقياس حملي (ش، ق، ٢٦٩، ١٦)

- القياس الشرطي المسمى بالاستثنائي، وهو قسمان أيضًا متصل ومنفصل. فالمتصل هو الذي يحكم فيه بلزوم قضية أخرى أو لا لزومها، وهو الذي يكون فيه حرف شرط، نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا، وتسمى المقدمة المشتملة على الشرط شرطية والأخرى استثنائية، ولا يجوز أن يكون المقدم أعم من التالي، كما لا يكون الموضوع أعم من المحمول، إذ يلزم من الحكم على الأعم الحكم على الأخص لا العكس (ض، س، ٣٣، ٢٨)

قياس شعري

- أما القياس الشعري فإنه وإن كان لا يحاول إيقاع التصديق، بل التخيل، فإنه يرى أنه يوقع التصديق، ولا يُعترف فيه من حيث هو شعر أنه كذب، وهو يستعمل مقدماته على أنها مسلمة (س، ق، ٥٧، ٩)

- القياس الشعري لا يوقع تصديقًا ولكن يوقع تخيلًا مُحَرِّكًا للنفس إلى إنبساط وإنقباض بالمحاكاة لأمر جميلة أو قبيحة (س، ب، ٩، ٤)

- القياس الذي لا يوقع تصديقًا البتة ولكن يُخِيل، بأن يرغّب النفس في شيء أو يُنْفِرَها أو يُقَرِّرها

خيرًا، فما هو أكثر لذة فهو أكثر خيرًا؛ وإن كان الجور شرًا، فما هو أكثر جورًا فهو أشد شرًا. وهذا مشهور (س، ج، ١٣٨، ١٠)

- (القياس الشرطي) نقول: إن المتصلات قد تتألف منها أشكال ثلاثة كاشكال الحملات وتشترك في تالٍ أو مقدّم، وتفرق في تالٍ أو مقدّم. كما كانت في الحملات تشترك في موضوع أو محمول، وتفرق في موضوع محمول (س، أ، ٤٨٧، ١)

- القياسات الشرطية فليس المسلم فيها النتيجة؛ فإن المسلم فيها هو ما يكون فيه صدق أو كذب، والصدق والكذب يعرض للمقدمة الشرطية كما هي، والمسلم إنما هو حال النسبة بين المقدم والتالي، لا أحد جزئيه الذي هو النتيجة؛ فإن قولنا: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» هو المسلم، والنتيجة أحد جزئيه، فالمسلم غير النتيجة (مر، ت، ١١١، ١)

- القياس الشرطي المتصل يترتب من مقدمتين: إحداهما: مركبة من قضيتين بهما صيغة شرط. والأخرى: حملية واحدة، هي المذكورة في المقدمة الأولى بعينها، أو نقيضها، ويُقرن بها كلمة الإستثناء والإستثناء إما أن يكون: لعين التالي أو لنقيضه أو لعين المقدم أو لنقيضه (غ، ع، ٣٦٩، ١٠)

- المنتج منه (القياس الشرطي المتصل) إثنان هما: عينُ المقدم ونقيض التالي وأما عينُ التالي ونقيضُ المقدم فلا ينتجان (غ، ع، ٣٦٩، ١٧)

- القياس الشرطي... لا يستغني عن القياس الحملي (ش، ق، ٢٣٤، ٢٤)

- القياس الشرطي جنسان أولان: أحدهما

بمجرد ثبوته لجزئي على ثبوته لجزئي آخر (ت، ر، ١٤، ٢٠٤)

- تفريقهم (المنطقيون) بين «قياس الشمول» و«قياس التمثيل»، بأن الأول قد يفيد اليقين والثاني لا يفيد إلا الظن، فرق باطل (ت، ر، ١، ٢١٠)

- صار قولهم (المنطقيون) «الواحد لا يصدر عنه إلا واحد» باطلاً في «قياس الشمول» وباطلاً في «قياس التمثيل» (ت، ر، ١، ٢١٧، ٧)

- ما ذكروه (المنطقيون) من «البرهان»، وأنهم يعظمون «قياس الشمول»، ويستخفون ب«قياس التمثيل»، ويزعمون أنه إنما يفيد الظن، وأن العلم لا يحصل إلا بذلك. وليس الأمر كذلك، بل هما في الحقيقة من جنس واحد (ت، ر، ١، ٢٢٨)

- «قياس التمثيل» الصحيح أولى بإفادة المطلوب - علماً كان أو ظناً - من مجرد «قياس الشمول» (ت، ر، ١، ٢٢٩، ١)

- لا يصح «قياس الشمول» في الأمر العام إلا بتوسط «قياس التمثيل» (ت، ر، ١، ٢٢٩، ٣)

- كل «قياس شمول» يمكن جعله «قياس تمثيل». فإذا افاد اليقين لم يزد «التمثيل» إلا قوة (ت، ر، ١، ٢٣٩، ١٦)

- «قياس التمثيل» يمكن جعله «قياس شمول»، لكن قد يكون بيان صحته محتاجاً إلى بيان إحدى مقدماته، لاسيما الكبرى، فإنها هي في الغالب التي تحتاج إلى البيان (ت، ر، ١، ٢٣٩، ١٩)

- «قياس الشمول» و«قياس التمثيل» متلازمان (ت، ر، ٢، ٩٨، ١٦)

- «قياس الشمول» لا بد فيه من حدٍّ أوسط مكرّر، وذاك هو مناط الحكم في «قياس التمثيل».

أو يُسَطَّها أو يُقْبَضَها، وهو القياس الشعري (مر، ت، ٥، ١٥)

- مواد القياس الشعري: فالمخيلات (سي، ب، ٢٢٩، ١٠)

- (القياس) الشعري ما مقدّماته مخيلة (م، ط، ٣٤٩، ٢٢)

قياس الشمول

- الاستدلال بـ«الكلّي» على «الجزئي» هو «قياس الشمول»؛ وبـ«الجزئي» على «الكلّي» هو «الاستقراء»، إتما «التام» إن علم شموله للأفراد، وإلا فـ«الناقص» (ت، ر، ١، ٣٢، ٢٣)

- كل «قياس شمول» فإنه يعود إلى «التمثيل» كما أنّ كل «قياس تمثيل» فإنه يعود إلى «شمول» (ت، ر، ١، ٣٢، ٢٦)

- جعلهم (المنطقيون) «قياس الشمول» يفيد اليقين دون «قياس التمثيل» خطأ (ت، ر، ١، ٣٢، ٢٨)

- «قياس التمثيل» و«قياس الشمول» سواء (ت، ر، ١، ١٢٨، ١٠)

- «قياس الشمول» هو انتقال الذهن من «المعيّن» إلى «المعنى المشترك الكلّي المتناول له ولغيره»، والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلّي بأن ينتقل من ذلك الكلّي اللازم إلى الملزوم الأول - وهو «المعيّن» (ت، ر، ١، ١٣١)

- إذا كان «قياس التمثيل» إنما يكون تاماً بانتفاء الفارق، وإتما بإبداء جامع، وهو كلّي بجمعهما يستلزم الحكم. وكلّ منهما يمكن تصويره بصورة «قياس الشمول». وهو يتضمّن لزوم الحكم للكلّي، ولزوم الكلّي لجزئياته. وهذا حقيقة «قياس الشمول»، ليس ذلك استدلالاً

يستضعفونه (ت، ر، ٢، ٥١، ٢٥)

قياس صحيح

- إذا خلا القياس عن كذب المقدمات، وفساد الإشتراك، وله صورة قياسية فهو قياس صحيح (س، س، ٥٠، ٨)

قياس صناعي

- القياس الصناعي هو أن يكون لك غرض، فتطلب ما ينتج أو تتج مقابله، وما ينتج الشيء علة له من حيث هو نتيجة، فيكون نظرك حينئذ مبتدئاً من معلول إلى علة، ويكون مع ذلك نظرك في جملة تطلب أن تفضلها بإدخال الوسيط كما ستعلمه بعد من أجزائها. ويكون نظرك مبتدئاً من واحد يحلله إلى كثرة، ويطلب له مبادئ كثيرة. وهذا النوع من النظر يُسمى التحليل بالعكس، كما أن مقابله يُسمى التركيب (س، ق، ٨، ١٣)

قياس الطرد

- ما أمر الله به من الاعتبار في كتابه يتناول «قياس الطرد» و«قياس العكس» (ت، ر، ٢، ١١٢، ٢٧)

- لما أهلك المكذبين للرسول بتكذيبهم كان من الاعتبار أن يعلم أن من فعل ما فعلوا أصابه ما أصابهم، فيتقي تكذيب الرسول حذراً من العقوبة، وهذا «قياس الطرد» (ت، ر، ٢، ١١٢، ٢٩)

قياس العكس

- ما أمر الله به من الاعتبار في كتابه يتناول «قياس الطرد» و«قياس العكس» (ت، ر، ٢، ١١٢، ٢٧)

وهو القدر المشترك، وهو الجامع بين الأصل والفرع (ت، ر، ٢، ٩٨، ١٧)

- «قياس الشمول» يؤول في الحقيقة إلى «قياس التمثيل»، كما أن الآخر في الحقيقة يؤول إلى الأول. ولهذا تنازع الناس في مسمى «القياس». ف قيل: هو «قياس التمثيل» فقط، وهو قول أكثر الأصوليين؛ وقيل «قياس الشمول» فقط، وهو قول أكثر المنطقيين؛ وقيل بل القياسان جميعاً، وهو قول أكثر الفقهاء والمتكلمين (ت، ر، ٢، ١٠٧، ١٢)

- «قياس الشمول» يمكن جعله «قياس تمثيل»، وبالعكس (ت، ر، ٢، ١٠٧، ٢٠)

- في «قياس الشمول» إذا أرادوا (المنطقيون) إثبات المقدمة الكبرى التي هي نظير جعل المشترك بين الأصل والفرع مناطاً للحكم، فلا بد من دليل يبين ثبوت الحكم لجميع أفراد المقدمة باعتبار القدر المشترك الكلّي بين الأفراد. وهذا هو القدر المشترك الجامع في «قياس التمثيل». فالجامع هو الكلّي، والكلّي هو الجامع (ت، ر، ٢، ١٠٨، ١٥)

- لا يمكن أحداً أن يثبت قضية كلية بـ«قياس شمول» إلا وإثباتها بـ«التمثيل» أيسر وأظهر (ت، ر، ٢، ٢١٥، ٢٣)

قياس شمولي

- «القياس الشمولي» عندهم ليس إلا أموراً كلية مشتركة، ولكن لا تختص بـ«واجب الوجود» رب العالمين - سبحانه وتعالى (ت، ر، ١، ١٥٧، ٢١)

- لا يمكن قط أن يحصل بـ«القياس الشمولي المنطقي» الذي يسمونه «البرهاني» علم إلا وذلك يحصل بـ«قياس التمثيل» الذي

- يعلم أنَّ من لم يكذب الرسل بل أتبعهم لا يصيبه ما أصاب هؤلاء، وهذا «قياس العكس» وهو المقصود من الاعتبار بالمعذِّبين، فإنَّ المقصود أن يثبت في الفرع عكس حكم الأصل لا نظيره (ت، ر، ٢، ١١٣، ٢)

قياس العلامة

- قياس العلامة ضمير يثبت فيه الأكبر للأصغر بعلامة. وتلك العلامة إمَّا ضرورية، وإمَّا محمودة مظنونة. والحدُّ الأوسط في القياس الكائن من العلامة يقع على جهات ثلاثة: إمَّا أن يصلح أن يكون حدًّا أوسطاً محمولاً على الأصغر دون الأكبر، مثل اللبن إذا جعلته علامةً للولادة، فيقال المرأة لها لبن، فقد ولدت؛ وهذا يخص كثيراً باسم الدليل. وإمَّا أن يصلح أن يجعل أوسط موضوعاً لهما جميعاً، كقول القائل: الحكماء ذوو فضائل، لأنَّ فلاناً ذو فضل وفلاناً حكيم. وإمَّا أن يصلح أن يجعل أوسط محمولاً عليهما جميعاً ولو بالإيجاب في الشكل الثاني، لأن مثل هذا في الخطائيات مقبول لأنَّه قياس مظنون (س، ق، ٥٧٤، ٢)

قياس العلة

- الحدُّ الأوسط إن كان علةً للحدِّ الأكبر سمَّاه الفقهاء (قياس العلة) وسمَّاه المنطقيون (برهان اللِّم) أي ذكر ما يُجابُّ به عن لِّم (غ، ع، ٢٤٣، ١)

- قياس العلة أيضاً ينقسم إلى قسمين: الأول: ما يكون الأوسط فيه علةً للنتيجة، ولا يكون علةً لوجود الأكبر في نفسه، القسم الثاني: ما يكون علةً لوجود الحدِّ الأكبر على الإطلاق، لا كهذا المثال، وقد لا يكون على الإطلاق، كالشيء

الذي له علل متعددة، فإنَّ آحاد العلل لا يمكن أن تُجعل علةً للحدِّ الأكبر مطلقاً، بل هي علةٌ في وقت مخصوص، ومحل مخصوص (غ، ع، ٢٤٤، ٢٥)

- برهان اللِّم أو قياس العلة هو ما يكون الحدُّ الأوسط فيه علةً للحدِّ الأكبر (غ، ع، ٣٥٢، ١٦)

- قياس العلة أو برهان اللِّم هو ما يكون الحدُّ الأوسط فيه علةً للحدِّ الأكبر، مثل هذه الخشبة محترقة لأنها أصابتها النار (غ، ع، ٣٧٢، ٧) - إن استدللت بالعلة على المعلول فقياسك قياس علة (غ، ح، ٧٠، ١٠)

- مثال قياس العلة في الفقه الاستدلال بالسكر على التحريم (غ، ح، ٧١، ٦) - إبداء الجامع، وهو علة الحكم في الأصل، يسمَّى «قياس العلة». وإمَّا ما يدلُّ على العلة، وهو «قياس الدلالة»، فهذا صار قياس تمثيل وتعليل معاً (ت، ر، ٩٨، ١١)

قياس علمي

- القياس العلمي وهو البرهان هو القياس المؤلَّف من مقدمات صادقة كلية يقينية أول، أو من مقدمات حصَّلَ عليها من مقدمات صادقة كلية يقينية أول (ف، ج، ٢٧، ٨)

قياس على الإطلاق

- إذا رأيت الحدود لم تتميز على واجبها، علمت أنه لم يتعقد قياس على الإطلاق (س، س، ٣٩، ٧)

قياس العناد

- ممَّا ينتفع به السائل المغالط أن يطوي المسافة

- الذي الحد الأوسط فيه محمول على موضوع المطلوب ومحموله معاً، الذي هو فيه موضوع لكليهما وليساً بكاملين، (قياس غير كامل) (ب، م، ١٢٤، ٢٤)

قياس فراسة

- قياس الفراسة هو طريق ومسلك القياس منه على صورة وهيئة ونتيجة للقياس بعلامة موجودة في البدن، بمنزلة قولنا: إن الشجاعة موجودة للنفس السبع (ز، ق، ١٩٩، ٧)

إن قياس الفراسة من جملة القياسات التمثيلية العلامية. فإنه إذا سلم أن الانفعالات والمزاجات الواقعة في إبتداء الجبلية والطبيعة، تتبعها أخلاق النفس، كما تتبعها هيئات البدن، سلمت الفراسة. أو رؤى أن الانفعالات الطبيعية للنفس كالغضب والشهوة والأخلاق، يتبعها تغير في هيئة البدن ومزاجه، كما يتبعها في النفس؛ سلمت الفراسة (س، ق، ٥٧٩، ١)

- قياس الفراسة... يكون وجوده ممكناً عند من يسلم أن عوارض النفس الطبيعية مثل الغضب والشجاعة تتأثر عنها النفس والبدن في أصل الخلقة (ش، ق، ٣٥٩، ٢٢)

قياس فراسي

- القياس الفراسي... هو شبيه بالدليل من وجه وبالتمثيل من وجه. والحد الأوسط فيه هيئة بدنية يوجد للإنسان المفرس فيه ولحيوان آخر غير ناطق، ويُعتقد أن من شأن تلك الهيئة أن يتبع مزاجاً ويتبع خلقاً ما. ويكون حدوده أربعة كحدود التمثيل، مثل زيد والأسد وعرض الصدر الموجود لهما - وهو مسلم -

بين إبتداء كلامه وبين الإنتاج، وبين ما يقرب من النتيجة وبين النتيجة - إن كانت الوسائط كثيرة... وربما انحرفوا إلى نقيض المطلوب فيثبتونه لرفع المطلوب، أو يرفعونه لوضع المطلوب؛ وربما انحرفوا عن طريق المسألة، بل أوردوا الكلام القياسي متصلاً بالنتيجة كأنه ظاهر لا يحتاج إلى التسلم؛ وهذا هو الرسم في زماننا هذا عند المشاغبة الذين يسمون متكلمين. فهذه هي حيل السائلين، ويتنفع بها جميع من يقيس قياس العناد (س، س، ٧٥، ١١)

قياس غلط

- إن (القياس) الغلط قد يقع إما لسبب في القياس وهو أن يكون المدعي قياساً، ليس بقياس في صورته، وهو أن لا يكون على سبيل شكل منتج، أو يكون قياساً في صورته، ولكنه ينتج غير المطلوب (س، أ، ٥٤٥، ٤)

قياس غلط مع طلب الحق

- قياس غلط مع طلب الحق... إنما وقع سهواً؛ والسبب فيه أن قايسه طلب أن يعنى على المبادئ الخاصة، وأن ينساق إلى الحق، لكنه سها، فإما بني على شبيهة بالمبادئ الخاصة، وإما بني على المبادئ الخاصة ولم يحسن البناء (س، س، ٥٦، ٦)

قياس غير كامل

- أما القياس غير الكامل فهو الذي نتيجته غير ظاهرة للزوم للمقدمات بمنزلة ضروب الشكل الثاني وضروب الشكل الثالث (ز، ق، ١١١، ١٠)

واحد أو أشياء مما هو واجب عن المقدمات التي أُلْفَ منها، غير أنها لم تكن استعملت في المقدمة (أ، ق، ١٠٨، ٥)

- إذا ما كانت الحدود الثلاثة مرتبة بعضها مع بعض على هذه الصفة، وهو أن يكون كل الأخير موجوداً في كل الأوسط، وكل الأوسط موجوداً في كل الأول أو غير موجود في شيء منه، فمن الإضطرار أن يكون حيثنذ من الرأسين قياس كامل (أ، ق، ١١٣، ٩)

- أما إذا وُجد أحد الحدود كلياً والآخر جزئياً، وكان الكلّي هو الرأس الكبير: موجباً كان ذلك أو سالباً، وكان الجزئي هو الرأس الصغير وكان موجباً، فمن الإضطرار أن يكون قياس كامل (أ، ق، ١١٥، ٣)

- إن القياس الكامل هو الذي نتيجته ظاهرة للزوم لمقدماته. أي إن العقل ساعة يؤلف المقدمتين يقف على النتيجة من غير توقف وهذا القياس هو الشكل الأول وجميع ضروبه (ز، ق، ١١١، ٥)

- القياسات الممكنة في الشكل الأول: فالضرب الأول من الشكل الأول منه: كل ج ب بالإمكان، وكل ب آ بالإمكان، فبيّن أن كل ج آ بالإمكان. وذلك لأن ج داخله بالقوة تحت ب، فلها بالقوة ما لـ ب. فهذا قياس كامل (س، ق، ١٨١، ٩)

- الذي الحد الأوسط فيه محمول على موضوع المطلوب وموضوع لمحموله وهو القياس الكامل (ب، م، ١٢٤، ٢٢)

- القياس الكامل وغير الكامل لأن اللزوم أعم من البين وغيره، وقولنا لذاتيهما معناه أن يكون اللزوم لذات تأليف التصديقين أي لا يكون بواسطة مقدمة أجنبية أي غير لازمة لإحدى

والشجاعة الموجودة للأسد - وهي مسئمة - ولزید - بالحجة -، فيقال إن زیداً عريض الصدر وكلّ عريض الصدر شجاع لأن الأسد عريض الصدر وشجاع (مر، ت، ١٩١، ١٤)

- القياس الفراسي: وهو يشبه الدليل من وجه والتمثيل من وجه، والأوسط فيه هيئة بدنية توجد في الإنسان المتفرّس فيه ولحيوان آخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة أن تتبع مزاجاً يتبعه خلق. فإذا وُجدت تلك الهيئة حدس بوجود ذلك الخلق لأنهما معلولاً علة واحدة (سي، ب، ٢١٦، ١٣)

قياس كاذب

- القياس الكاذب يكون من الكذب، لأن كل قياس إما أن يكون من مقدمتين، وإما من أكثر. فإن كان من مقدمتين فأحدهما لا محالة كذب أو كليهما، لأنه لا يمكن أن ينتج الكذب من مقدماتٍ صديقي (أ، ق، ٢٨٤، ٥)

- القياس الكاذب يقال على ضربين وذلك أنه إما أن يؤلف كذباً، وإما إذ ليس هو قياساً يُظنّ أنه يكون قياساً (أ، س، ٩١٧، ٣)

- إنّما تمنع عقد التبكيث الباطل أن نحسّ باتصال المقدمة المسئول عنها بالنتيجة أنكرتها، وللآخر أن يظهر وجه إنكاره لها؛ فإنّ هذا فعل الفحول من المجادلين، وبذلك يتلقون القياس الكاذب (س، س، ٨٢، ٣)

قياس كامل

- القياس الكامل هو القياس الذي ليس يحتاج في بيان ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء غيرها. والذي ليس بكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء

تميّزت حدوده على الإطلاق (س، س)،
(٥، ٣٩)

المقدمتين لزوماً ضرورياً فيخرج على هذا قياس
المساواة (و، م، ٢٧٤، ٥)

قياس مختلط

- أمّا (القياس) المختلط، من مقدّمات مُطلقة
وممكنة في الأشكال الثلاثة من (القياس) فإنّ
نتائجها بأسرها ممكنة (ب، م، ١٥٠، ٢١)
- أمّا المختلط من مقدّمات ضرورية وممكنة في
الأشكال الثلاثة (من القياس) فتكون نتائجه
بأسرها ممكنة (ب، م، ١٥١، ١٣)

قياس كلي

- القياس الكلي أشرف من الجزئي (ز، ب،
١٣، ٢٦٠)
- القياس الكلي... إذا قام بالفعل على الحدّ
الأصغر قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت
الأوسط فتكون نتيجة مع نتيجة، وقام أيضاً
بالقوة على كل موضوع للأصغر فتكون نتيجة
تحت نتيجة (سي، ب، ١٩٥، ٥)

قياس مركب

- يصير القياس مركّباً من قياسات كثيرة خُفِفَ
بعضها أو بعض أجزائها واقتصر على بعضها
(قد، ق، ٨٨، ١٢)

قياس مبكّت

- القياس المبكّت... هو القياس الذي يلزم منه
نتيجة هي نقيض النتيجة التي وضعها
المخاطب... (ش، س، ٦٦٩، ١٨)

قياس محدود

- إذا لم ينعقد قياسٌ على الإطلاق لم ينعقد قياس
على المطلوب المحدود، لأنك في مثل اشتراك
الإسم وغيره لم ترمى إلى المعنى المحصّل
المحدود، فذلك لا قياس مطلق، ولا قياس
محدود، ولا قياس بحسب الأمر في نفسه، ولا
قياس بحسب التسلم من المخاطب، إذ كان
إنّما ينعقد عليك الغلط من هذه، ومن إغفالك
التمييز الذي يجب أن تحصره في أجزاء القياس
بحسب ما يجب أن تراعيه من زيادة ونقصان،
وتفاوت وقع بين الحق والكذب (س، س،
١٠، ٣٩)

- إنّ القياس لا يصح أن يكون من حدّ واحد، بل
ولا من مقدّمة واحدة، بل إنّما يكون من أقوال
أكثر من واحدة، إمّا إثنان إذا كان القياس
بسيطاً، أو أكثر من ذلك إن كان القياس مركّباً
(س، ق، ٥٨، ١٣)

- كل قياس مركّب فإمّا أن يكون موصولاً، وإمّا
أن يكون مفصولاً (س، ق، ٤٣٦، ١)

- القياس المركّب قد يكون موصولاً وهو أن لا
يطوى فيه النتائج بل تذكر مرةً بالفعل نتيجة
ومرةً مقدّمة، كقولك: كل [ج ب] وكل [ب هـ]
فكل [ج هـ] ثم تقول كل [ج هـ] وكل [هـ د] فكل
[ج د]، وعلى هذا القياس؛ وقد يكون (قياساً)
مفصولاً وهو الذي فُصِّلَتْ عنه النتائج فلم
تذكر، كقولك كل [ج ب] وكل [ب هـ] وكل [هـ د]
فكل [ج د] (مر، ت، ١٥٩، ٦)

- القياس المركّب له: مادة وصورة (غ، ع،
١٣٠، ١٥)

قياس محقق

- لا يكون قياس محقق على الإطلاق إلّا وقد

- القياس المركب والقياس الناقص ما تُترك فيه النتائج الواضحة وبعض المقدمات، ويُذكر من كل قياس مقدّمة واحدة، وتترتب بعضها على بعض ونساق إلى نتيجة واحدة (غ، ع، ٣٧٢، ٤)
- مقدّمتا القياس إذ لم تكونا بيّنتين بنفسهما احتاجتا أيضًا إلى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب الأوّل، وربما اختلط بهذه المقدمات المتناسقة الاستقراء والتعميل أيضًا وستعرفهما، ومثل هذا يُسمّى القياس المركب (سي، ب، ١٧٢، ١٩)
- القياس المركب من المتصلات مع المنفصلات بعضها نتيجة، يلزم منها ومن مقدّمة أخرى نتيجة أخرى، إلى هلم جرا، وسُمّي مركبًا لكونه مركبًا من حجج متعددة، نحو قولك كل (ج ب) وكل (ب ا) وكل (ا د) وكل (د ط) فكل (ج ط)، وهو قسمان متصل النتائج وهو ما تذكر فيه النتائج، ومنفصلها وهو ما لم تذكر نتائجه (ض، س، ٣٤، ٢٩)

قياس مركب من متصلات

- القياس المركب من المتصلات مع المنفصلات أن تنظر لوازم المتصلات مع المنفصلات. فتنتج ذلك التركيب هي نتيجة الأصل يعني أن القياس المؤلف من المتصلة والمنفصلة حكمه حكم المركب من المنفصلتين، فتنتظر أيضًا فيه لوازم المنفصلة صغرى كانت أو كبرى موجبة كانت أو سالبة مع تلك المتصلة الموجبة أو السالبة، فما كان من ذلك على تأليف منتج فتنتجته نتيجة القياس المركب من المتصلة والمنفصلة ولازم هذه النتيجة أيضًا نتيجة لذلك القياس (و، م، ٣٢٠، ٩)
- القياس المركب من المتصلات مع المنفصلات فلا بد فيه من أخذ المتصلات لوازم الصغرى وتركيبها مع المتصلات لوازم الكبرى، فما أنتج ذلك التركيب في كل شكل من الأشكال الأربعة فهو نتيجة المنفصلتين لأن لازم اللازم لازم (و، م، ٣١٧، ١)
- القياس المركب من المتصلات مع لوازم كبراه فإن لم يشتمل شيء منها على تأليف منتج فالقياس المؤلف من المنفصلتين عقيم وإن اشتمل شيء منها على
- (القياس المركب) يكون موصولاً وقد يكون مفصولاً. أما الموصول فهو الذي لا تطوى فيه النتائج بل تذكر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدّمة، كقولك كل ب ج د فكل ب د ثم تقول من راس كل ب د وكل د ه فكل ب ه، والمفصول هو الذي فصلت عنه النتائج فلم تُذكر كقولك كل ب ج وكل ج د وكل د ه فكل ب ه (سي، ب، ١٧٣، ١)
- القياس المركب... يسمّى الموصول وهو الذي يُصرّح فيه... بجميع المقدمات الضرورية في إنتاج المطلوب ويصرّح فيه بالمقدمات الوسط مرتين: مرة من حيث هي نتائج، ومرة من حيث هي مقدمات (ش، ق، ٢٤٢، ١)
- القياس المركب الذي يسمّى المفصول... هو الذي إنما يصرّح فيه: إما بجميع المقدمات فقط دون النتائج اللازمة عنها، وإما ببعض المقدمات (ش، ق، ٢٤٢، ١١)

قياس مركب من منفصلات

- القياس المركب من المنفصلات فلا بد فيه من أخذ المتصلات لوازم الصغرى وتركيبها مع المتصلات لوازم الكبرى، فما أنتج ذلك التركيب في كل شكل من الأشكال الأربعة فهو نتيجة المنفصلتين لأن لازم اللازم لازم (و، م، ٣١٧، ١)
- تنظر لوازم صغراه مع لوازم كبراه فإن لم يشتمل شيء منها على تأليف منتج فالقياس المؤلف من المنفصلتين عقيم وإن اشتمل شيء منها على
- القياس المركب وهو تركيب مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدّمة أخرى نتيجة أخرى (ن، ش، ٣١، ٦)

الشيء، والشيء على الشيء وما يجري مجراهما، وهو عسر الإنحلال إلى الحدود المترتبة في القياس المنتج لهذه النتيجة، وذلك لأنَّ الجزء من محمول الصغرى، جعل موضوعًا في الكبرى، فالأوسط ليس بمشترك فهو معدول عن وجهه إلى وقوع الشركة في بعض الأوسط. ولذلك إستحق لأن يسمّى (إسم) ويجعل تحليله قانونًا يرجع إليه في أمثاله، وهو يمكن أن يُعدّ في القياسات المفردة. ويمكن أن يُعدّ في المركبة (ط، ش، ٤٩٥، ١)

تأليف منتج. فالقياس منتج ونتيجته نتيجة تينك المتصلتين المشتملتين على تأليف منتج لأنهما لازمتان للمنفصلتين ونتيجتهما لازمة لهما فتكون لازمة للمنفصلتين لأن لازم اللازم لازم، ولهذا يصح تعدد نتائج المنفصلتين بحسب تعدد لوازمهما المنتجة من المتصلات ويصح أيضًا أن يؤخذ لوازم تلك النتائج المتصلة من المنفصلات فيجعل ذلك كله نتيجة للقياس المركب من المنفصلتين (و، م، ٣١٧، ١١)

قياس المساواة

- قياس المساواة إنه ربما عرف من أحكام

المقدمات أشياء تسقط ويبنى القياس على صورة مخالفة للقياس مثل قولهم: (ج) مساو (ب) مساو (أ) ف(ج) مساو (أ) فقد أسقط منه أنَّ مساوي المساوي مساو. وعدل بالقياس عن وجهه، من وجوب الشركة في جميع الأوسط إلى وقوع شركة في بعضه (س، أ، ٤٩٥، ٣)

- قياس المساواة... وهو ما يترتب من قضيتين يكون متعلق محمول أوليهما موضوع الآخر كقولنا (أ) مساو (ب) و(ب) مساو (ج) فإنَّهما يلزم عنهما (أ) مساو (ج) لا لذاتهما بل بواسطة أنَّ كل مساوي المساوي للشيء مساو لذلك الشيء، فحيثُ الصواب ترك لفظ مثل إلّا أن يراد به مادة عنوان المساواة (هـ، م، ٦٨، ٢٣)

- القياس الحملّي إذا كانت مقدّماته صادقتين ظاهرته الصدق فإنه يُسمّى القياس المستقيم وينتج نتيجة صادقة اضطرارًا (ف، ق، ٣٣، ١٨)

- قياس المساواة له أشباه كثيرة، كما يشتمل على المماثلة والمشابهة وغيرهما، وكقولنا: الإنسان من النطفة. والنطفة من العناصر. فالإنسان من العناصر. وكذلك الشيء في

- إنَّ (القياس) المستقيم بقصد فيه القياس في أوّل الأمر نحو الشيء الذي يريد أن يبيّنه، فيقيس عليه من مقدمات مسلمة إمّا على الإطلاق وإمّا عنده، وبينه وبين خصمه (س، ق، ٥٢١، ٤)

- إن (القياس) المستقيم إنما توجد فيه المقدمات الموافقة للمطلوب بالذات. وأما في الخلف، فأحدى المقدمتين من تلك الجملة، والأخرى نقيض المطلوب، وأيضاً فإن النتيجة في المستقيم غير بيّنة في أول الأمر، حتى يتم فيلزم. وأما في الخلف فإن النتيجة توضع أولاً، ويوضع نقيضها. وإذا كان الخلف مؤلفاً من نقيض المطلوب ومن صادقة، ينتج محالاً. فإنتك إن عكست القياس فأخذت نقيض المحال وقرنته بالصادقة، أنتج لك نقيض الثانية المشكوك فيها، وهو المطلوب، أعني ذلك النقيض (س، ق، ٥٢١، ٩)
- الفرق بين (القياس) المستقيم و(قياس) الخلف أن المستقيم، يقصد في أول الأمر فنقيس على الشيء الذي نريد أن تثبت، وأما الخلف فإنه يقصد في أول الأمر أن ينتج شيئاً غير المطلوب، فإذا بان كذبه عاد وأنتج كذب ما هو بسببه فأنتج صدق نقيض ذلك، وبينهما خلاف غير ذلك، فلهذا إذا أردت أن تردّ الخلف إلى المستقيم عكست القياس، فأخذت نقيض المحال وقرنته بالصادقة، فأنتج لك نقيضه، وهو المطلوب (مر، ت، ١٥٥، ١٥)
- قياس الخلف والقياس المستقيم صورته صورة القياس الحملية. لكن إذا كانت المقدمتان صادقتين سُمي قياساً مستقيماً. وإن كانت إحدى المقدمتين ظاهرة الصدق، والأخرى كاذبة، أو مشكوكاً فيها، وأنتج نتيجة بيّنة الكذب، لُستدلّ بها على أن المقدّمة كاذبة، سُمي قياس خُلف (ع، ٣٧١، ١٣)
- كل ما تبين بقياس حملي وهو الذي يُسمى المستقيم يمكن أن يبين بتلك المقدمات بعينها بقياس الخلف وحيث يكون قياس الخلف أشبه
- شيء بالقياس المنعكس... (ش، ق، ٣١٢، ٦)
- القياس المستقيم إذا ردّ إلى الخلف تكون الحدود والمقدمات فيها واحداً بعينه (ش، ق، ٣١٢، ٨)
- الفرق بين القياس المستقيم وقياس الخلف إذا أنتجا مطلوباً واحداً بعينه من مقدمات واحدة بعينها أن القياس الذي بالخلف نضع أولاً ما نريد بطلانه وهو نقيض ما نروم بيانه ليسوق القول إلى كذب معترف به؛ وأما القياس المستقيم فإنه يتبدى من مقدمات معترف بها... إلا أن القياس المستقيم يكون من المقدمتين اللتين يكون عنهما القياس، وأما الذي بالخلف فأحدى مقدمتيه فقط هي من مقدمتي القياس المستقيم والثانية نقيض النتيجة المشكوك فيها... (ش، ق، ٣١٩، ٣)
- ردّ القياس المستقيم إلى الخلف هو بعينه القياس الذي يُسمى المنعكس (ش، ق، ٣٢٣، ٢٦)
- القياس المستقيم ليس يضع أحد فيه ما يروم إبطاله وإنما يعرض ذلك في قياس الخلف (ش، ق، ٣٣٢، ١٦)
- القياس المستقيم يُنتج الأخرى بالطبع من الأعراف بالطبع (ش، ب، ٤٤٠، ٥)
- القياس المستقيم هو الذي يكون بالطبع وبغير طريق صناعي (ش، ب، ٤٤٠، ١٠)
- القياس المستقيم يتوجه إلى إثبات المطلوب الأول بوجهه، ويتألف مما يناسب المطلوب. ويشترط فيه تسليم المقدمات، أو ما يجري مجرى التسليم. والمطلوب فيه لا يكون موضوعاً أولاً (ط، ش، ٥٠٧، ١٠)

قياس مشاغبي

- القياس المشاغبي الذي الغرض فيه الغلبة بغير الواجب (س، س، ٥٦، ٩)
- المُشاغبي هو القياس الذي يوهم أنه قياس جدلي من غير أن يكون كذلك بالحقيقة... (ش، س، ٦٩٤، ٤)
- (القياس) المشاغبي ما مقدّماته مشتبهة بالمشهورات (م، ط، ٣٤٩، ٢٧)
- صاحب القياس المشاغبي في مقابلة الجدلي (م، ط، ٣٤٩، ٣٢)

قياس مصرف

- القياس المصرف هو الذي أو في نتيجته حدود مصرفة أعني أسماء وكلها مصرفة (ز، ق، ١٧٩، ٦)

قياس مظنون

- ما القياس الحق؟ وما (القياس) المظنون؟ فهذه الأشياء إنما ينحو بها المعلم الأول نحو إبانة أن الرجل الذي يدّعي أنه معلمه لم يحسن الكلام في المنطق على الوجه الذي يجب، ولا بين وجوه المغالطات البيان الذي ينبغي (س، ١٣، ٥٦)

قياس معاند

- كأنّ القياس المعاند والقياس الممتحن، والقياس المغالط، واحد في الموضوع، لكنّه إذا استعمل على أنه يراد به إثبات الحق، أو الإقناع بالعدل، سمي سوفسطائيًا، أو معاريًا مشاغبيًا. وإذا استعمل والغرض فيه تعجيز الخصم المعتقد عجزه، عند القياس المجهول عجزه عند الخصم أو عند آخرين، كان قياس عناد. وإذا استعمل والغرض فيه استكشاف حال المخاطب المجهول أمره من غير أن يراد تضليله، أو يراد إظهار المخبور أو المعتقد من عجزه، كان قياس امتحان (س، ج، ١٦، ١٧)

قياس مغالط

- كأنّ القياس المعاند والقياس الممتحن، والقياس المغالط، واحد في الموضوع، لكنّه

قياس مطلق

- إنّ القياس البرهاني والجدلي، هما جزآن من القياس المطلق. وليس ولا واحد منهما جزءًا من الآخر (س، ق، ٤٥٤، ١١)
- نسبة القياس المطلق إلى القياس البرهاني هي نسبة أمر مقوم ونسبة المشهور إلى الصادق بلا وسط - من حيث هو صادق بلا وسط - ليس بنسبة أمر مقوم (س، ب، ٩، ٣)
- إنّ القياس المطلق قياس مطلق بحسب النتيجة المطلقة؛ فإنّ القياس: قول إذا سلّمت فيه أشياء لزم عنها لذاتها قول آخر لإضطرارًا (س، س، ٢، ١٠)

- إذا لم ينعقد قياس على الإطلاق لم ينعقد قياس على المطلوب المحدود، لأنك في مثل إشراك الاسم وغيره لم توميء إلى المعنى المحصل المحدود، فذلك لا قياس مطلق، ولا قياس

بمقبول (س، س، ٤٠، ١٧)

- بالجملة إذا شبه الكلام بالقياس الجدلي ولم يكن جدلياً بالحقيقة، كان القياس مشاعبياً، وإذا شبه بالحكمي ولم يكن حكمياً، كان القياس مغالطياً (س، س، ٥٩، ٦)

- القياس المغالطي الفاسد... يُسمى مغالطياً وسوفسطائياً (مر، ت، ٥، ١٢)

- مواد القياس المغالطي: فالوهميات الكاذبة والمشبّهات وليس في معرفته فائدة إلا التوقي والاجتناب وربما استعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكماله في العلم، ليستدل بذهاب الغلط عليه أو تنبيهه له على رتبته (سي، ب، ٢٢٩، ١)

- القياس المغالطي: منه مُرائي ومُشاعبي، ومنه سُفسطائي (ش، س، ٦٩٤، ٤)

- الغلط قد يعرض في صورة القياس بأن لا يكون منتجاً للمطلوب ويُظنّ كونه منتجاً له. وقد يعرض في مادته بأن تكون المقدمة الكاذبة مستعملة على أنها صادقة لمشابهتها إياها إما من حيث المعنى أو من حيث اللفظ، إما عند تركيبه وإما عند بساطته، إما في جوهره كاللفظ المشترك وإما في ماهيته كاللفظ القابل المشبه بلفظ الفاعل الذي له فعل، وإما عند تركيبه كقولنا الخمسة زوج وفرد ويصح اجتماعهما ولا يصح فرادى، وكقولنا فلان جيد وفلان شاعر إذا كان شاعراً غير جيد يصح فرادى ولا يصح اجتماعاً، وإما من حيث المعنى فكايهام العكس أو أخذ ما بالذات مكان ما بالعرض أو أخذ اللاحق مكان الملحق أو أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل (م، ط، ٣٥١، ١)

إذا استعمل على أنه يراد به إثبات الحق، أو الإقناع بالعدل، سمي سوفسطائياً، أو ممارياً مشاعباً. وإذا استعمل والغرض فيه تعجيز الخصم المعتقد عجزه، عند القياس المجهول عجزه عند الخصم أو عند آخرين، كان قياس عناد. وإذا استعمل والغرض فيه استكشاف حال المخاطب المجهول أمره من غير أن يراد تضليله، أو يراد إظهار المخبور أو المعتقد من عجزه، كان قياس امتحان (س، ج، ١٦، ١٧)

قياس مغالطة

- القياس الحق حين راعيت ما يجب أن تراعيه في أجزاء القياس الكاذب، ولاح لك من أجزائها أجزاء الحق، فلم تأخذ مثلاً اللفظ المشترك في جوهره أو شكله كشيء واحد في المعنى، لم ينعقد عليك قياس مغالطة بسببه (س، س، ٣٩، ٥)

قياس مغالطي

- القياس المغالطي ليس وحده هو الذي يُظنّ قياساً أو تبكيتاً ولا يكون، بل والذي يكون قياساً ولا بحسب الظن فقط، ولكنه لا يكون مناسباً للموضوع الخاص بالأمر ومن مقدمات مناسبة، وإن كانت صادقة أو مشهورة أو متسلّمة؛ كمن يوهّم أنه مهندس فيأتي بقياس في الهندسة غير مناسب للموضوع الخاص بالهندسة، فإنّه مغالطة في الهندسة وخروج عن الهندسة (س، س، ٣٥، ١٢)

- كما أنّ للجدلي في صوابه أصولاً عامة، فكذلك بإزاء ذلك له في خطئه وغلطه أصول عامة، تلك الأصول هي أصول القياس المغالطي الشبيه بالقياس المقبول وليس

قياس مفصول

قياس مقسم

- القياس المركب قد يكون موصولاً وهو أن لا يُطوى فيه النتائج بل تذكر مرةً بالفعل نتيجة ومرةً مقدمة، كقولك: كل [ج ب] وكل [ب ه] فكل [ج ه] ثم تقول كل [ج ه] وكل [ه د] فكل [ج د]، وعلى هذا القياس؛ وقد يكون (قياساً) مفصولاً وهو الذي فُصِّلَتْ عنه النتائج فلم تذكر، كقولك كل [ج ب] وكل [ب ه] وكل [ه د] فكل [ج د] (مر، ت، ١٥٩، ٩)

- أمّا القياس المفصول فكقولنا كل - أب - وكل ب ج - وكل - ج د - وكل - د ه - فقد فُصِّلَتْ عنه النتائج الأول والمقدّمات فيه أقل من الحدود بواحد (ب، م، ١٦٤، ١)

- يخالف (القياس) المفصول (القياس) الموصول لأنه لا يلزم أن تكون المقدمات أزواجاً والحدود أفراداً، بل إذا كانت المقدمات أفراداً كانت الحدود أزواجاً وبالعكس (ب، م، ١٦٤، ٧)

قياس المقاومة

- قياس المقاومة قياس مؤلف مُعدّ نحو إنتاج مقابل مقدّمة في قياس لتبطل فيمنع القياس بمنع المقدّمة التي عليها مدار ذلك القياس وهي التي تؤخذ كبرى (س، ق، ٥٧٠، ١)

قياس مقبول

- كما أنّ للجدليّ في صوابه أصولاً عامة، فكذلك بإزاء ذلك له في خطئه وغلطه أصول عامة، تلك الأصول هي أصول القياس المغالطيّ الشبيه بالقياس المقبول وليس بمقبول (س، س، ٤١، ١)

- القياس المقسم على نمط الأشكال الثلاثة فمن ذلك قياسات مؤلفة من منفصلة، ومن حمليات كثيرة على قياس الاستقراء. إلّا أنّ الاستقراء لا يكون الحمل فيه حقيقياً، بل تشبيهاً. ويجوز أن تكون أجزاء القسمة ناقصة، ومع ذلك يكون استقراء، ولا يلتفت إلى أن تكون الأجزاء تامة على ما ستعلم. وهذا يكون الحمل فيه حقيقياً على موضوع الانفصال، وأجزاء القسمة تامة. وأنا أسميه القياس المُقَسَّم. وتكون أجزاء القسمة فيه مشتركة في جزء، وتكون الحمليات مشتركة في جزء، ويكون ذلك إمّا على نمط الشكل الأوّل، أو على نمط الشكل الثاني، أو الثالث (س، ق، ٣٤٩، ٣)

- علمت أنّ القياس المقسم كيف هو قياس حقيقيّ إقترانيّ، إذ قد علمت أنّه ليس كل قياس إقترانيّ إنّما هو من جملتين. فيجب أن لا يذهب عليك أن شيئاً يفيد اليقين في الآن وليس ببرهان. ولا تلنّث إلى ما يقوله من لا يعرف من أصناف القياسات الإقترانية إلّا الحملية فقط، بل ذلك الاستقراء قياس ما (س، ب، ٣١، ٢٣)

- الاستقراء التام يُسمّى قياساً مقسماً ويفيد اليقين فلا يخرج عن التعريف بقيد اللزوم (ه، م، ٦٨، ١٠)

قياس معاري

- القياس المعاري هو الذي يكون من مقدّمات ذائعة في الظاهر، وليست ذائعة على الحقيقة؛ أو الذي يكون في الظاهر من مقدّمات ذائعة أو من ذائعة في الظاهر، لأنه ليس كل ما كان ذائعاً في الظاهر فهو أيضاً ذائعاً. وذلك أنه ليس

المحمودة ولا يكون كذلك، بل أكثر ما يناله أن يظنَّ به ذلك (س، س، ٥، ١٤)

قياس منطقي

- كل قياس منطقي... الحمل فيه ينتهي إلى مقدمات غير ذوات أوساط من قبَل أن الطرفين فيه يجب أن يكونا محدودين (ش، ب، ٢١، ٤٢٩)

- لا يمكن أن يوجد قياس منطقي من مقدمات غير متناهية؛ وأعني بالمنطقي القياس الذي مقدماته كلية وصادقة إلا أنها غير مناسبة (ش، ب، ٤، ٤٣٠)

- في كلى القياسين المنطقي والبرهاني يجب أن تكون مقدمات غير ذوات أوساط معلومة بأنفسها لا بغيرها (ش، ب، ٨، ٤٣١)

- القياس المنطقي إنما تعرف به أمور كلية كما تقدّم، وهم يسلّمون ذلك. والرسل أخبروا بأمور معينة شخصية جزئية - ماضية وحاضرة ومستقبلية - كما في القرآن (ت، ر، ٢، ٢٠٠، ٤)

قياس منعكس

- القياس المنعكس يكون بعد كون قياس قبله وإحدى كلتا المقدمتين (أ، ق، ٢٦٢، ١٣)

قياس منفصل

- القياس المنفصل ما كان مؤلفاً من قضايا منفصلة وهي المتعاندة، وهي ثلاثة أقسام: مانع الجمع والرفع وهو الحقيقي، ومانع جمع، ومانع رفع (ض، س، ٣٤، ١٦)

قياس موصول

- (القياس) الموصول هو الذي تكون النتائج

شيء من الأشياء التي يقال فيها إنها ذائعة يكون تصوّره في جميع حالاته مموّهاً كما يعرض في مبادئ أقاويل الممارين، لأن طبيعة الكذب تتبيّن فيها على المكان في أكثر الأمر لمن معه أدنى فطنة، فضلاً عن غيره (أ، ج، ٤٧٠، ٦)

قياس ممتحن

- كأنّ القياس المعاند والقياس الممتحن، والقياس المغالط، واحد في الموضوع، لكنّه إذا استعمل على أنّه يراد به إثبات الحق، أو الإقناع بالعدل، سمي سوفسطائياً، أو ممارياً مشاغباً. وإذا استعمل والغرض فيه تعجي الخصم المعتقد عجزه، عند القياس المجهول عجزه عند الخصم أو عند آخرين، كان قياس عناد. وإذا استعمل والغرض فيه استكشاف حال المخاطب المجهول أمره من غير أن يراد تضليله، أو يراد إظهار المخبور أو المعتقد من عجزه، كان قياس امتحان (س، ج، ١٦، ١٧)

قياس من متقابلتين

- قد يؤلف قياس من مقدمات متقابلة، بأن يؤلف قياس من موجبة وسالبة متضادتين أو متقابلتين إحتيل حتى خفي ذلك، إمّا بأن تبدّل إسم حدّ ما بما يرادفه، وإمّا بأن توجد بدل الحدّ جزئية أو كلية فتحكم عليه بما يرفع الحكم عن الحد. فمنه ما هو بالحقيقة قياس من متقابلتين، ومنه ما ليس بالحقيقة كذلك، ولكن بالظن (س، ق، ٥٢٤، ٧)

قياس من مشهورات محمودة

- المشاغبي فهو الذي يتراءى بأنّه جدلي، وأنّه إنّما يأتي في محاوراته بقياس من المشهورات

كان شيء من الأشياء بحال ما فسائر الأشياء
بتلك الحال تُسمى قياسُ الوضع (ف، ج،
٦، ٧٤)

- يُسمى كل قياس شرطي قياس الوضع، إذ كان
كل واحد من جزئي الشريطة وهما المقدم
والنالي يُوضع وضعًا من غير أن يكون ولا
واحد منهما صحيحًا عند الذي يضعه (ف، ج،
١٠٤، ١٢)

قياس يقيني

- القياس اليقيني هو البرهان (س، ج، ٧، ١٢)

قياس يلي برهان

- يكون النوع من القياس الذي يلي البرهان قياسًا
مؤلفًا من مقدمات مشهورة، أو متسلّمة؛
وبالجملة من مقدمات مشهورة أو متسلّمة،
إما متسلّمة من المخاطب وحده، أو متسلّمة من
جمهور أهل الصناعة، أو متسلّمة من جمهور
الناس. وهذان القسمان الآخران - كما علمت
- يستبان مشهورين، أحدهما مقيد والآخر
مطلق (س، ج، ١١، ١)

قياسات

- القياسات كلها قد ترتفع إلى القياسات الكلية
من الشكل الأول، لأنه قد وضح أن أنحاء
الشكل الثاني قد ترجع إلى القياسات السالبة
من الشكل الأول؛ وليس على نحو واحد، بل
بعضها إلى الكلي وبعضها إلى الجزئي (أ، ق،
١٣١، ١)

- إن كانت إحدى المقدمتين مطلقة والآخرى
ممكنة، وكانت الممكنة عند الطرف الأكبر
تكون القياسات كلها تامّة وتكون النتيجة ممكنة

المتقدمة للمطلوب، التي هي مقدمات
المطلوب، مذكورة فيه بالفعل؛ سواء كان
التركيب بسبب حاجة إحدى المقدمتين إلى
القياس، فيكون تركيبًا واحدًا؛ أو بسبب حاجة
المقدمتين كليهما إليه، فيكون تركيبًا مضاعفًا
(س، ق، ٤٣٦، ٢)

- يخالف القياس المفصول القياس الموصول
لأنه لا يلزم أن تكون المقدمات أزواجًا
والحدود أفرادًا، بل إذا كانت المقدمات أفرادًا
كانت الحدود أزواجًا وبالعكس (ب، م،
١٦٤، ٧)

قياس ناقص

- إنه كثيرًا ما يعسر تحليل القياس الناقص، إذا
كان ظاهر المسموع منه تلزم عنه النتيجة عند
الذهن، فتستغني النفس عن تميمه ورده إلى
كمال. وتظنه تامًا؛ ثم لا تجد القدر الموجود،
مشاركًا للنتيجة حق مشاركتها، التي ينبغي أن
تكون بينها وبين المقدمات (س، ق، ٤٦٩، ٤)
- القياس المركب والقياس الناقص ما تُترك فيه
النتائج الواضحة وبعض المقدمات، ويُذكر من
كل قياس مقدمة واحدة، وترتب بعضها على
بعض وتساوق إلى نتيجة واحدة (غ، ع،
٣٧٢، ٤)

قياس وبرهان

- إن القياس والبرهان ينبغي أن ينتهيا إلى مبادئ
أول لا مبادئ لها ويُجعل البيان من قبل
المناسبة بينهما وبين الأمور (ز، ب، ٢٦٠، ٢)

قياس الوضع

- القول الذي يُشترط فيه على المخاطب أنه إن

أنها تبرهن وبالحقيقة لا تبرهن؛ وإما تشكيكية
(س، ج، ٣٣١، ١١)

- القياسات التي تُنتج الكلّي تُنتج بالعَرَض
الجزئي الذي تحته وعكسه وعكس نقيضه
(سي، ب، ١٩٤، ٧)

- تُولَّف قياسات من مقدّمات متقابلة بالتضاد أو
بالتناقض احتيالا لنتج منها أن الشيء ليس هو
نفسه، وتشارك المقدّمتان فيها في الحدود،
لكن تَرُوجُ بأن يبدل إسم حد بما يرادفه، أو
يؤخذ بدل الحد جزئيّه أو كليّه فيُحكم عليه بما
يقابل حكم الحد (سي، ب، ٢٠٠، ٤)

- القياسات في هذا الشكل (الثالث) غير كاملة
(ش، ق، ١٧٠، ٩)

- من القياسات ما هو قياس في الحقيقة، ومنه ما
يغلط فيظنّ به أنه قياس من غير أن يكون كذلك
في الحقيقة (ش، س، ٦٦٩، ٨)

قياسات اقترانية

- القياسات الإقترانية قد تكون من حمليات
ساذجة، وتكون من شرطيات ساذجة، وقد
تكون مركّبة من الحمليات والشرطيات (سي،
ب، ١٤٢، ٣)

قياسات امتحانية

- القياسات المغالطية، هي المؤلفة من
المشبهات وما يجري مجراها، أعني
الوهميات، وصورها أيضًا كذلك. ويشاركها
القياسات الإمتحانية، والقياسات العنادية. في
المواد، ويخالفها في الغايات (ط، ش،
١٤، ٥١٥)

على نحو ما حدّدنا الممكن (أ، ق، ١٤٩، ٨)
- يعرض أن تكون القياسات كثيرة أو كما كان
يمكن أن تكون النتيجة بأوساط كثيرة (أ، ق،
١٨٣، ١١)

- الأقاويل هي التي تُسمّى القياسات وتُسمّى
أيضًا الدلائل عند قوم (ف، ق، ١١، ٣)

- القياسات البيّنة بأنفسها تُسمّى الكاملة وما
تُحتاج إلى أن تُبين غيرها أنها قياسات وأنها
مُنتجة تُسمّى غير الكاملة، وغير الكاملة إنّما
تُبين لنا أنها منتجة بأن تُردّ إلى الكاملة (ف،
ق، ٢٤، ١٧)

- نمتحن القياسات التي أعطتها صناعة الجدل،
فما انطبق عليه من المقاييس شرائط البرهان
جُعِلَت براهين (ف، ج، ٣٢، ٥)

- القياسات مؤلفة من مقدّمات، ... وتحتاج أن
تكون موضوعاتها كلية لتدخل في العلوم؛
وتحتاج أن تكون موضوعاتها ومحمولاتها على
نسب من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية
حتى تدخل في البرهان (س، م، ٤، ٤)

- مبادئ القياسات: مُخيّلات، ومحسوسات،
ومُجرّبات، ومتواترات، وأوليات، ومقدّمات
فطريّة القياسات، ووهميات، ومشهورات
مطلقة، ومشهورات محدودة، ومُسلّمات،
ومُشَبّهات، ومقبولات، ومشهورات في بادي
الرأي الغير المتعقب، ومظنونات ظنًا فهي
أربعة عشر صنفًا (س، ب، ٢١، ١)

- إن القياسات لا تتخالف في صورها، بل كل ما
إذا وضع فيه أقاويل لم يلزمه قول آخر، أو لم
يظن لازمًا، فليس بقياس ... وكل ما كان
كذلك فهو قياس (س، ج، ٩، ٣)

- القياسات إمّا تعليميّة، وإمّا إحتجاجيّة من عمل
جدل الجهاد؛ وإمّا مضلّلة سوفسطائية التي يظن

قياسات برهانات

قياسات تعقلية

- القياسات التي تسمى في الخطابة (قياسات) برهانات فإنها تؤخذ من اللوازم، كقولهم: «فلان متزين فهو زان»، إذا رأوا متزينًا زانيًا. وكذلك: «فلان يطوف في الليل فهو مريب» (س، س، ٢٤، ٦)
- القياسات التعقلية، فهي قياسات تؤلف على إنتاج ما ينبغي أن يفعل وتخالف المشورية بما تخالف به الخطبية (س، ق، ٥٥٦، ٤)
- القياسات التعقلية مأخوذة من مقدمات صادقة أو أكثرية في الحقيقة (س، ق، ٥٥٦، ٨)

قياسات برهانية

قياسات تقريرية

- القياسات البرهانية الأولى هي المؤلفة من مقدمات محسوسة ومجرية وأولية (س، ب، ٨، ٢)
- (القياسات) التقريرية... واجبة أو ممكنة (س، أ، ٥١١، ٣)

قياسات جدلية

- القياسات البرهانية مؤلفة من المقدمات الواجب قبولها، إن كانت ضرورية ليستنتج... منها الضروري على نحو ضرورتها. أو ممكنة يستنتج... منها الممكن (س، أ، ٥١٠، ٦)
- تأليف القياسات الجدلية يكون من مقدمات ذاتة مشهورة (ب، م، ٢٣٤، ١)
- القياسات الجدلية: فهي المؤلفة من المشهورات، ومن صنف واحد من التقريريات، وهي المسلمة من المخاطبين (ط، ش، ٥١٢، ١٠)

قياسات جزئية

- القياسات الجزئية فلا تستتبع نتائجها ما تحتها، كما كان الحال في الكلّي وذلك لأنه حيث كانت النتيجة كلية كان حكم النتيجة حكم الكبرى، فكان يصح أن يكون ما تحتها صغرى لأنّ الكبرى يجب أن تكون كلية، وأما إذا كانت النتيجة جزئية فلا يصح أن يقام مقام الكبرى، وأما التي مع النتيجة فيمكن (مر، ت، ١٧٢، ١٢)

قياسات بلاغية

- القياسات البلاغية... تُسمى قياسات العلامة (ف، س، ١٤٤، ١)
- القياسات الجزئية فلا تستتبع نتائجها ما تحتها (ب، م، ١٧٤، ١٥)

قياسات حسية

قياسات سوفسطائية

- (القياسات) السوفسطائية، فإنها هي التي تستعمل المشبهة، وتشاركها في ذلك الممتحنة المجربة، على سبيل التغليب (س، أ، ٥١٣، ٢)

- إذا قيل: قياسات سوفسطائية، إنما يُعنى به أن مقدماتها سوفسطائية والتأليف صحيح. ويقال أيضًا سوفسطائية إذا كانت الصورة أيضًا غير صحيحة، وسبيله كما يقال: إنسان مائت (مر، ت، ١٠٨، ٩)

قياسات شرطية

القياسات الشرطية، كل قياس شرطي بسيط فإنه يُؤلف أيضًا عن مقدمتين كُبراهما شرطية وصغراهما جزية، وهو أيضًا على ضربين: متصل ومنفصل (ف، ق، ٨٢، ٧)

- القياسات الشرطية كلها تُسمى أيضًا قياسات وضعية (ف، ج، ١٠٣، ٨)

- في القياسات الشرطية وأصنافها إنه كما أن المقدمات منها حملية، ومنها شرطية، كذلك المطالب منها حملية ومنها شرطية. وكما أن من الحمليات ما يصدق به بلا قياس، ومنه ما يحتاج فيه إلى قياس، كذلك الحال في الشرطيات. فإن كثيرًا من الدعاوى التي في الرياضيات، والطبيعات، وفيما بعد الطبيعة، شرطية متصلة ومنفصلة. والحمليات قد تبين بقياسات حملية، وبقياسات شرطية. لكن الشرطيات لا تنتج عن الحمليات على ما علمت. فهنا إذن قياسات شرطية تنتج شرطيات سواء كانت من شرطيات صرفة، أو مختلطة (س، ق، ٢٣١، ٥)

- القول في الأقسام الثلاثة (القياسات الشرطية)

- القياسات الحسية، فهي قياسات مأخوذة من مقدمات فقهية وسياسية مخلوطة. فتؤخذ عامياتها من المقدمات الفقهية وخاصياتها من المقدمات السياسية (س، ق، ٥٥٧، ١)

قياسات حملية

- جميع القياسات الحملية في الأشكال الثلاثة أربعة عشر ضربًا وكل واحد منها من مقدمتين مقترنتين كبرى وصغرى ومن ثلاثة حدود أول وأوسط وآخر (ف، ق، ٢٢، ٩)

قياسات خطابية

- (القياسات) الخطابية مؤلفة من المظنونات ومن المقبولات التي ليست بمشهورات، وما يشبهها كيف كانت ولو ممتنعة (س، أ، ٥١١، ٥)

- القياسات الخطابية: فهي المؤلفة من المظنونات، والمقبولات، والمشهورات في بادئ الرأي، التي تشبه المشهورات الحقيقية حقة كانت أو باطلة، ويشترك الجميع في كونها مقنعة. وكما أن موادها هي ما يصدق بها بحسب الظن الغالب، فصورها أيضًا مع ينتج بحسب الظن الغالب، سواء كان قياسًا، أو استقراء، أو تمثيلًا (ط، ش، ٥١٣، ١٠)

قياسات خلفية

- أما التخليل العارض من وضع ما ليس بعلة علة، فهو في القياسات الخلفية، وذلك إذا أورد في القياس شيئًا، وحاول أن يبين فساده بخلف يتبعه ثم لا يكون هو علة لذلك الخلف، بل يكون ذلك الخلف لازمًا كان هو أو لم يكن (س، س، ٢٥، ١)

تنتج إلا إستثناء النقيض لعين... الآخر، مثل قولهم: إما أن يكون هذا... بدل «هذا» في الماء، وإما أن لا يفرق. لكنه غرق. فهو في الماء. لكنه ليس في الماء فهو لم يفرق... وإما أن تكون المنفصلة من الجنس الذي الغرض منه الجمع فقط، ويجوز أن ترتفع الأجزاء معًا. وقوم يستونها الغير التامة الانفصال أو العناد (س، أ، ٥٠١، ١)

- لما كانت (القياسات الشرطية) الإستثنائية هي ما يكون أحد طرفي النتيجة مذكورًا فيها، ولم يجز أن يكون مقدمة بعينها، ولا محالة يكون جزءًا من مقدمة. والمقدمة التي يكون جزؤها قضية، فهي شرطية، فتكون إحدى مقدمتي هذا القياس شرطية. وتكون الأخرى مشتملة على وضع ما يقتضي وضع الجزء الذي منه النتيجة، أو رفعه مجردًا عن الشرط، فتكون هي الجزء الآخر، وهي قضية أخرى مقرونة بأداة الإستثناء متكررة تارة، حال كونها جزء من الشرطية. وتارة حال كونها مستثناة. وهي بمنزلة الأوسط المتكرر في الإقترانيات؛ لأن الباقي بعد حذفه هو الذي عنه النتيجة. فالقياس الإستثنائي مرگب من شرطية وإستثناء (ط، ش، ٤٩٩، ١٢)

قياسات شعرية

- (القياسات) الشعرية مؤلفة من المقدمات المخيلة، من حيث يعتبر تخيلها كانت صادقة أو كاذبة (س، أ، ٥١١، ٨)

- (القياسات) الشعرية أيضًا فإن مقدماتها أيضًا كالمسلم، ويلزم عنها قياس، فيقال: (فمثاله) فلان وسيم، وكل وسيم قمر فيلزم عنه فلان قمر (مر، ت، ١٠٨، ١١)

المنفصلة، ونوضح أن البسيط الحق منها واحد، فنقول: إن الأول يدخله لفظة لا يخلو ويليق به معناها. فإنك تقول: لا يخلو إما أن يكون هذا العدد زوجًا، وإما أن يكون هذا العدد فردًا، ولا يليق ذلك بالصفين الآخرين. فإنك لا تقول هناك: لا يخلو إما أن لا يكون هذا الشيء نباتًا، وإما أن لا يكون جمادًا، ولا تقول: لا يخلو إما أن يكون هذا الشيء نباتًا، وإما أن يكون جمادًا؛ لأن هذا معناه أن هذا الشيء لا يخلو من الأمرين، فأيهما لم يكن كان لا محالة الآخر الذي بعده (س، ق، ٢٤٦، ٦)

قياسات شرطية إستثنائية

- القياسات الشرطية الإستثنائية إما أن توضع فيها متصلة، ويستثنى: إما عين مقدمها، فيستج عين التالي. مثل أن تقول: إنه: إن كانت الشمس طالعة، فالكواكب خفية. لكن الشمس طالعة، فالكواكب خفية أو نقيض تاليها، فينتج نقيض المقدم. مثل أن تقول: ولكن الكواكب ليست بخفية. فينتج: فالشمس ليست بطالعة. ولا ينتج غير ذلك (س، أ، ٤٩٩، ٣)

- (القياسات الشرطية الإستثنائية): يوضع فيها منفصلة حقيقية، ويستثنى عين ما يتفق منها... فينتج نقيض ما سواها، مثل: إن هذا العدد إما تام، وإما زائد، وإما ناقص... لكنه تام. فينتج نقيض ما بقي. أو يستثنى نقيض ما يتفق منها... فينتج عين ما بقي واحدًا كان أو كثيرًا. مثل إنه ليس بتام، فهو إما زائد، وإما ناقص... حتى تستوفي الإستثناءات، فيبقى... قسم واحد. أو توضع منفصلة غير حقيقية: فإما أن تكون مانعة الخلو فقط، فلا

- القياسات الشعرية: فهي المؤلفة من المقدمات المخيلة، من حيث هي مخيلة، سواء كانت مصدقًا بها أو لم يكن، وسواء كانت صادقة في نفس الأمر، أو لم تكن وهي التي لها هيئة وتأليف يقتضيان تأثر النفس عنها، لما فيها من المحاكاة أو غيرها. حتى إن مجرد الصدق ربما يقتضي ذلك التأثير. والوزن أيضًا يفيد رواجًا؛ لأنه أيضًا محاكاة. وقدماء المنطقيين كانوا لا يعتبرون الوزن في حد الشعر، ويقتصرون على التخيل. والمحدثون يعتبرون معه الوزن. والجمهور لا يعتبرون فيه إلا الوزن والقافية (ط، ش، ٥١٣، ١٧)
- (قياسات) غير كاملة وهي التي لا يكون لزوم ما يلزم عنها يتيًا، وإنما يلزم بتغيير يلحقها ترجع به إلى الكاملة، يكون ذلك التغيير لها في نفسها وحدودها، لا في شيء آخر يدخل عليها. ويكون ذلك التغيير لها يلزم صدقه مع صدق ما يسلم فيها (س، ق، ٧١، ١)

قياسات غير منتجة

قياسات العلامة

- القياسات البلاغية... تُسمى قياسات العلامة... التي صفوها سالبة وكبرها جزئية أو كلاهما (ب، م، ١٣١، ٢٥)
- (ف، س، ١٤٤، ١)

قياسات عنادية

- ما لا يتج (قياسات غير منتجة) في هذا الشكل (الثاني) إثنا عشر ضربًا. فمنها أربعة من سالبين... وأربعة من موجبتين... وأربعة من جزئيتين (ب، م، ١٣٩، ١٧)
- قياسات غير منتجة، (من الشكل الثالث) وهي عشرة أضرب، سبعة منها وهي التي من سالبين ومن جزئيتين... وثلاثة من صفري سالبة مع كبرى موجبة (ب، م، ١٤٧، ١٩)

قياسات فقهية

قياسات غير كاملة

- القياسات التي ليست بكاملة إنما تكمل إذا صيرت إلى الشكل الأول. وذلك على وجهين: إما بقول جزم وإما بالخلف. وكما لها بالقول الجزم كما تكمل بالإنعكاس؛ وكما لها بالخلف كما تكمل بوضع الكذب الذي لا يمكن (أ، ق، ١٣٠، ٨)
- القياسات الفقهية أيضًا فإنها قياسات مثالية، وهي التي تحكم فيها على شبه بحكم موجود في شبهه المأخوذ عن صاحب الشريعة أو خلفاء الله المهديين أو عن الأئمة العالمين أو المتفق عليه مما يرجع إلى المأخوذ عنه (س، ق، ٥٥٥، ١١)

قياسات كاملة

- القياسات البينة بأنفسها تُسمى الكاملة وما تحتاج إلى أن تُبين بغيرها أنها قياسات وأنها مُنتجة تُسمى غير الكاملة، وغير الكاملة إنما تُبين لنا أنها منتجة بأن تُردّ إلى الكاملة (ف، ق، ٢٤، ١٧)

- إنّ من القياسات ما هي كاملة وهي التي تظهر لصورتها لزوم تسليم النتيجة عنها (س، ق، ٧٠، ١٣)

قياسات كثيرة مركبة

- القياسات المؤلفة من مقدمات أكثر من اثنين وبيان أنها قياسات كثيرة مركبة... إنا قد نشاهد أقاويل قياسيّة، يحاول بها إبانة المطلوب واحد، وتكون المقدمات فيه أكثر من اثنين، مما يدل على ذلك كتاب الأصول في الهندسة، وغيره. فنقول: إنّ المقدمات تكثر في القياسات، وتزيد على الاثنين، لأحد وجوه ثلاثة: إمّا أن تكون تلك المقدمات ليست مقدمات القياس القريب، بل مقدمات تنتج المقدمات التي هي أقرب. وإمّا أن تكون مودة على سبيل الإستقراء والنمثيل، فلا تكون مقدمات القياس نفسه، بل مقدمات إستقراء يتعرّف بها صحة مقدّمة. وإمّا أن تكون خارجة عن الضرورة، وعن المنفعة القريبة من الضرورة. وهذا على وجوه: بعض تلك الوجوه أن تورد للحيلة؛ وبعضها أن تورد للزينة؛ وبعضها أن تورد للإستظهار في الإبانة (س، ق، ٤٣٣، ٤)

قياسات مؤلفة من حملية وشرطية

- القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية في

الشكل الأول؛ والحملية مكان الكبرى في الأشكال الثلاثة هذه القياسات لا يخلو إمّا أن يكون فيها الحملية مكان الأعظم، أو مكان الأصغر. ولا يخلو إمّا أن تكون الشركة للحملية مع تالي المقدم، أو مع مقدمه. فلنبداً أولاً بما تكون الشركة فيه مع التالي، والحملية مكان الأكبر. ولا محالة أن الشركة بين التالي والحملية تكون على إحدى الهيئات التي للأشكال الثلاثة (س، ق، ٣٢٥، ٣)

- القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية، والحملية فيها مشارك للمقدم في الأشكال الثلاثة. ولنبدأ بما يكون الحملية فيه مكان الصغرى. التاليفات الكائنة على منهاج الشكل الأول، ومن الشرط صحة المقدم، وأن لا يكون محالاً. وخاصيته أنه إن كانت الحملية كلية موجبة، والمقدم كلي، فالنتيجة جزئية كلية المقدم. وإن كان المقدم جزئياً، فالنتيجة كلية. وإن كانت الحملية جزئية، فيجب أن يكون المقدم جزئياً حتى ينتج نتيجة كلية المقدم، وإن كانت سالبة فيجب أن يكون المقدم جزئياً، وتكون النتيجة موجب المقدم كلياً حتى يصح. وإذا كان الشرطي ومقدمه جزئيين، لم ينتج (س، ق، ٣٣٧، ٣)

- التاليفات من هذا الباب (القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية) على منهاج الشكل الثاني لا تنتج من مقدم موجب كلي وتنتج من مقدم موجب جزئي. فإذا كان المقدم جزئياً؛ فيجب أن يكون الحمل موافقاً له في الكيف؛ وإن كان كلياً، فيجب أن يخالفه في الكيف، وأن يكون المقدم صحيح الوجود، وإذا كان المقدم كلياً فالنتيجة جزئية، وإن كان جزئياً فالنتيجة كلية. لكنه إن كان الحمل كلياً كانت النتيجة كلية،

الأول. وإما أن يكون الأوسط تاليًا في كليهما، ويسمى الشكل الثاني. وإما أن يكون الأوسط مقدمًا في كليهما ويسمى الشكل الثالث. ولا قياس من جزئيتين ولا من سالتين، ولا من سالبة صغرى كبراهها جزئية (س، ق، ٢٩٥، ٥)

قياسات مؤلفة من متصلات

- القياسات المؤلفة من المتصلات والمنفصلات: لنبدأ أولاً باللواتي يكون فيها المتصلات مكان الصغريات. فلا يخلو إما أن تكون الشركة في المقدم، وإما أن تكون الشركة في التالي. وفي كل واحد من الأقسام إما أن تكون المنفصلة حقيقية أو الأخرى والتأليفات الكائنة من متصلات صغرى، ومنفصلات حقيقية كبرى، والشركة في تالي المتصل (س، ق، ٣٠٥، ٣)

قياسات مؤلفة من منفصلات

- القياسات المؤلفة من المنفصلات نقول: إن المنفصلات الحقيقية لا يتألف من مقدمتين منها قياس البتة (س، ق، ٣١٩، ٣)

قياسات متضادة

- مضادة الفلاسفة بعضهم بعضًا ليس يكون إلا بقياسات متضادة (ف، ج، ٧٢، ١٨)

قياسات مختلطات

- (القياسات) المختلطات: إذا كانت إحدى مقدماتها مطلقة والأخرى ضرورية (س، ق، ١٢٥، ٧)

كلية المقدم وجزئيتها معًا، وإن كان جزئيًا لم يكن المقدم في النتيجة إلا كليًا، ولكن يجب أن تكون المتصلة كلية المقدم سالبته (س، ق، ٣٤٠، ٩)

- التأليفات من هذا الباب (القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية) على منهاج الشكل الثالث، وهي أفضل قياسات هذا الباب ولا تنتج، والحملية سالبة؛ وتكون النتيجة كلية المقدم دائمًا (س، ق، ٣٤٤، ٣)

- تأليفات ذلك (القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية) على منهاج الشكل الأول لا تنتج إلا أن يكون المقدم سالبًا، والحملية كلية (س، ق، ٣٤٦، ٤)

- تأليفات ذلك (القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية) على منهاج الشكل الثاني لا تنتج إلا أن تكون الحملية كلية، ويكون المقدم مشاكلاً لها في الكيفية (س، ق، ٣٤٧، ٢)

- تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثالث (من القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية) مثاله الأولى: كلما كان لا شيء من ج ب، فه ز، وكل ج آ. ينتج: كلما كان لا شيء من ب آ، فه ز، لأنه يكون حينئذ لا شيء من ج ب (س، ق، ٣٤٧، ١٣)

قياسات مؤلفة من شرطية متصلة

- القياسات المؤلفة من الشرطية المتصلة في الأشكال الثلاثة: القياسات المؤلفة من المتصلة هي التي تكون مؤلفة من متصلتين تشاركان في حد، أعني في مقدم أو تال. ويكون ذلك على هيئة الأشكال الثلاثة الحملية. فإما أن يكون الحد الأوسط تاليًا في أحدهما، مقدمًا في الآخر، ويسمى الشكل

قياسات مختلطة من إمكان وإطلاق

- القياسات المختلطة من الإمكان والإطلاق في الشكل الأول، فليتأمل حال إختلاط الممكن والمطلق في الشكل الأول. فالضرب الأول: كل ج ب، وكل ب آ بالإمكان، فظاهر أن كل ج آ بالإمكان. والثاني: كل ج ب، ويمكن أن لا يكون شيء من ب آ، فظاهر أنه يمكن أن لا يكون شيء من ج آ (س، ق، ١٩٠، ٣)

قياسات مختلطة من إمكان وضرورة

- القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة في الشكل الأول الممكنة والإضرارية: أما إذا كانت الصغريات ضرورية والكبريات ممكنة، فلا شك أن النتيجة تكون ممكنة بسبب المقول على الكل؛ وإن كانت الكبريات ضرورية، فهناك يحتاج إلى بيان يتبين به أن القياس منتج (س، ق، ١٩٩، ٣)

- القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة في الشكل الثاني: فأما إن كانت المقدمة المخالطة ضرورية، وقد علمت أن السالبة تجب - على أصولهم - أن تكون ضرورية. والضرب الأول كل ج ب بالإمكان، وبالضرورة لا شيء من آ ب، ينتج بالإمكان العام وبالضرورة أن لا شيء من ج آ (س، ق، ٢١٦، ٣)

قياسات مركبة

- القياسات المركبة تكون مركبة عن مقاييس مختلفة الأجناس مثل أن يكون بعضها شرطياً وبعضها حملياً وبعضها خُلُفاً وبعضها مستقيماً، وقد تكون عن قياسات مستقيمة مختلفة الأشكال (ف، ق، ٣٩، ١٧)

- ينبغي أن يُحذف من مقدمات هذه القياسات

(المركبة) ما كانت نتائج لمقاييس قبلها ويُقتصر على ما لم يكن منها نتائج، من قبل أن ما كان منها نتائج فقد انطوى في التي أنتجت (ف، ق، ٨٩، ١٢)

- أمثال هذه (الحالات المتعاقبة) في القياسات المركبة، قد «تكون» مركبة عن مقاييس مختلفة الأجناس، مثل أن يكون بعضها جزئياً وبعضها شرطياً وبعضها خُلُفاً وبعضها مستقيماً. وقد «تكون» عن قياسات مستقيمة مختلفة الأشكال (ف، ق، ٩٠، ٣)

- هناك قياسات مختلفة بعضها يتبين صغرى القياس المؤلف على المطلوب وبعضها يتبين كبراه، وهذه تسمى قياسات مركبة، قد تكون استثنائيات وقد تكون اقترانيات (مر، ت، ١٥٨، ١٣)

- القياسات المركبة: فاعلم أن العادة في الكتب والتعليمات غير جارية بترتيب الأقيسة على النحو الذي رتبناه، ولكن تورد في الكتب مشوشة إما مع زيادة مستغنى عنها، وإما مع حذف إحدى المقدمتين إستغناء بظهورها أو قصداً إلى التلبس، وما يورد مشوش الترتيب مما ليس على ذلك النظم وأمكن رده إليه فهو قياس منتج. وما هو على ذلك النظم في ظاهره ولكنه ليس معه شروطه فهو غير منتج (غ، م، ٤٣، ٣)

- القياسات المركبة هي التي يُبين فيها المطلوب بأكثر من مقدمتين فيكون القياس الذي يُنتج المطلوب مركباً من قياسات يُبين المطلوب بواحد منها والباقية منها تُبين مقدمتي القياس المُنتج للمطلوب، إما الكبرى وإما الصغرى وإما كليهما (ب، م، ١٦١، ١٢)

قياسات مضللة متقابلة

الثالث بعكس ذلك، وهو أن يكون بالإمكان لا شيء من ج ب، وكل ب آ بالإمكان (س، ق، ١٨٦، ٧)

- الضرب الرابع (من القياسات الممكنة في الشكل الأول) من سالبين كليتين ممكنتين، يتبع ممكنة سالبة، يتبين بعكس الصفري إلى الإيجاب (س، ق، ١٨٧، ١١)

- القياسات المضللة المتقابلة التي تحتاج إلى ترجيح، ويصعب ويعلم أنها متقابلة يدفع بعضها موجب البعض، ولا يهتدي إلى السبب الذي من قبله تعرض، وأخذ الحاد أن ما يخفي وجه الغلط فيه هل هو من التأليف، أو من المقدمات، وهل فيها كذب أو حاجة إلى تفصيل الاسم المشترك (س، س، ١٠٨، ٦)

قياسات ممكنة في الشكل الثاني

- القياسات الممكنة في الشكل الثاني إن الشكل الثاني لا يلزم فيه من ممكنتين قياس. فإن الشيء الواحد يجوز أن يكون ممكناً لشيئين أحدهما يحمل على الآخر، فيمكن أن يكون لكل واحد، أو يمكن أن لا يكون لشيء منه (س، ق، ٢٠٥، ٣)

قياسات من مشهورات

- القياسات من المشهورات لغرض جدلي أو امتحاني (س، س، ١١٠، ٧)

قياسات مغالطية

- القياسات المغالطية... سماها (ارسطو) بلغته سوفسطا أي تبكيت المغالطين (ب، م، ٢٦٤، ٧)

- القياسات المغالطية، هي المؤلفة من المشتبهات وما يجري مجراها، أعني الوهميات، وصورها أيضاً كذلك. ويشاركها القياسات الامتحانية، والقياسات العنادية. في المواد، ويخالفها في الغايات (ط، ش، ١٢، ٥١٥)

قياسات منتجة

- الأشكال التي استقصى فيها أصناف العموم والخصوص في الحدود، تصوورها في الأذهان فتحقق نتيجتها، وتبعد الشك عنها، فهذه هي الضروب من (القياسات المنتجة) (ب، م، ١٣١، ٢٣)

قياسات منفصلة

- القياسات المنفصلة إنما تتم بالمتصلات، أما المنفصلة الحقيقية وهي التي تدخلها لفظة لا يخلو، فكأنك قلت فيها إذا لم يخل الأمر عن هذا وهذا ولا يجتمعان فيه وليس أحدهما فهو

قياسات ممكنة في الشكل الأول

- القياسات الممكنة في الشكل الأول فالضرب الأول من الشكل الأول منه: كل ج ب بالإمكان، وكل ب آ بالإمكان، فيبين أن كل ج آ بالإمكان. وذلك لأن ج داخله بالقوة تحت ب، فلها بالقوة ما لب. فهذا قياس كامل (س، ق، ١٨١، ٥)

- أما الضرب الثاني (من القياسات الممكنة في الشكل الأول) من كليتين، والكبرى سالبة كقولك: كل ج ب بالإمكان، ويمكن أن لا يكون شيء من ب آ، فيمكن أن لا يكون شيء من ج آ، والحال في ذلك معلوم والضرب

الآخر أو هو أحدهما فليس الآخر (سي، ب،
(١٩، ١٧١)

قياسات وساطية

- (القياسات) الوساطية قياسات مقدماتها مأخوذة مختلطة من الفقهية، والآراء المحمودة التي ليست تختص بعملة ملة، التي تسمى سنة غير مكتوبة. فتكون في أكثر الأمور عامتها من المقدمات الفقهية، ثم تخصص بمقدمات محمودة (س، ق، ٥٥٧، ٣)

قياسات وضعية

- القياسات الشرطية كلها تسمى أيضًا قياسات

وضعية (ف، ج، ١٠٣، ٨)

قياسات الوضع

- قياسات الوضع، وهو قولنا إن وُجِدَتْ أشياء -
الشيء أو شَبَّ الشيء بحال ما فالشيء أيضًا

مركز تحقيقات كميتر علوم إسلامي

ك

المُضاف (ش، م، ٣١، ١٥)

- الكبير والصغير ليسا بضدين (ش، م، ٣٢، ٣)

كتابة

- الكتابة تدلّ على اللفظ إذ يُحاذى بها تركيب اللفظ (س، ع، ٣، ٣)

- أما الكتابة فقد كان يمكن أن تكون لها أيضًا دلالة على الآثار بلا توسط الألفاظ حتى يجعل لكل أثر في النفس كتابة معينة (س، ع، ١١، ٤)

- الكتابة ... دليل على الألفاظ أولاً. وذلك أيضًا دلالة على سبيل التراضي والتواطؤ (س، ع، ٣، ٥)

- الكتابة دلالة وضعية مختلفة بحسب الأوضاع على حروف الكلام (مر، ت، ٣٩، ٣)

- إن للشيء وجودًا في الأعيان. ثم في الأذهان. ثم في الألفاظ. ثم في الكتابة (غ، ع، ١٥، ٧٥)

- الكتابة دالة على اللفظ؛ واللفظ دال على المعنى الذي في النفس. والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان (غ، ع، ٧٥، ١٦)

- الوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم، بخلاف الألفاظ والكتابة فإنهما دالتان بالوضع والإصطلاح (غ، ع، ٧٦، ٨)

- الشيء له في الوجود أربع مراتب: الأولى حقيقة في نفسه، الثانية ثبوت مثال حقيقته في الذهن وهو الذي يُعبر عنه بالعلم، الثالثة تأليف مثاله بحروف تدلّ عليه وهي العبارة الدالة على المثال الذي في النفس، والرابعة تأليف رقوم تُدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ وهي الكتابة والكتابة تبع اللفظ إذ تدلّ عليه واللفظ تبع العلم إذ يدل عليه والعلم تبع المعلوم إذ يطابقه

كبير وصغير

- الكبير والصغير أيضًا وما يجري مجراها إضافات تلحق الكم؛ فالكبير لا يكون إلا كمًا؛ ولكن ليس كميته أنه كبير؛ فإن الكبير مثلاً يكون في ذاته جسمًا أو سطحًا، ولأجله يكون كما تعرض له إضافة ما فيصير بسببها كبيرًا، وإذا عرضت له إضافة ما، فإنما تلحقه بعد أن كان كمًا؛ فإن كان في تلك الإضافة أو في عارض آخر مضادة، لم تكن في ذات الكم، بل في عارض للكم؛ إذ إنما تكون للكم من جهة عارض عرض له (س، م، ١٣٦، ١٦)

كبرى

- نسمي المقدمة ... التي فيها الطرف الأكبر الكبرى (ش، ق، ١٥١، ١٩)

- لا بد في القياس الحملية من المقدمتين تشركان في حدّ يُسمى الأوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب، وتنفرد إحداهما بحدّ يُسمى الأصغر وهو موضوع المطلوب وتُسمى لذلك بالصغرى، والثانية بحدّ يُسمى الأكبر وهو محمول المطلوب ولذلك تُسمى بالكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٢٤)

كبير وصغير

- ليس ... الكبير والصغير من الكم بل هما من

(٧، ١٣٢)

ويوافقه. وهذه الأربعة متوافقة متطابقة متوازنة، إلا أن الأولين وجودان حقيقيان لا يختلفان بالأعصار والآخران وهما اللفظ والكتابة تختلف بالأعصار والامم لأنها موضوعة بالاختيار (غ، ح، ١٠٨، ١٧)

كذب

- الباطل والكذب كمخالفة قولنا الإنسان حجر أو قرس (ب، م، ٣٥، ٢٤)
- الكذب من جهة الحكم فمثل أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات (سي، ب، ٢٨٠، ١٨)

كثرة

- القول كثير؛ فالقول إنما له خاصية الكم من حيث الكثرة التي فيه وهي العدد؛ فإذا لم تلغيت إلى الكثرة التي فيه، التي هو محصل منها، ولا إلى الزمان الذي يساوقها، ولا إلى مقادير ما يتولد منه الصوت أو فيه، لم تجد للقول كمية البتة (س، م، ١٢٣، ٥)

كشف التصورات

- ما يؤدي منه إلى كشف التصورات يُسمى حدًا أو رسمًا، وما يُفضي إلى العلوم التصديقية يُسمى حجة فمنه قياس ومنه إستقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٦، ٦)

- إن كل عدد كثره لأن العدد كثره مرتبة من آحاد، وكل عدد فإنه أقل من غيره، وكل أقل فهو قليل (س، س، ٩٥، ٥)

- «كل مسكر حرام» كفة؛ وقولنا «وكل نبيذ مسكر» كفة أخرى؛ والنتيجة أن كل نبيذ حرام. فهنا في الأصلين ثلاثة أمور فقط: النبيذ والمسكر والحرام. أما النبيذ فإنه يوجد في أحد الأصلين فقط، فهو كفة؛ وأما الحرام فيوجد في الأصل الثاني فقط، وهي الكفة الثانية؛ وأما المسكر فمذكور في الأصلين جميعًا، وهو مكرر فيهما مشترك بينهما، فهو العمود (غ، ق، ٦٨، ١٩)

- المفهوم من الكثرة، على مقابلة الوحدة، في كل رتبة. والكثير على الإطلاق على مقابلة الواحد على الإطلاق، وهو ما يوجد فيه واحد، وليس واحدًا من جهة ما هو فيه، أي يوجد فيه واحد ليس هو وحده فيه. وهو الذي يُجاب عنه بالحساب. وقد يكون الكثير كثيرًا بالإضافة (غ، ع، ٣٤٢، ٢٤)

- لا توجد صفة الكثرة في أقل من اثنين (ه، م، ٢٣، ٤١)

- فساد... الميزان تارة يكون من الكفة، وتارة يكون من العمود، وتارة من تعلق الكفة بالعمود (غ، ق، ٦٩، ٤)

كثير باضافة

- الكثير بالإضافة عرض في العدد (س، م، ٧، ١٣٢)

كل

- إن السور هو لفظة بسيطة من شأنها أن تُقرن بالموضوع تُنبئ وتُخبر لكم من الكثرة التي يحصرها الموضوع يوجد المحمول أو لا يوجد

كثير بلا اضافة

- إن الكثير بلا إضافة هو العدد (س، م،

بمنزلة قولنا كل إنسان يمشي. إن لفظة كل هي
السور (ز، ع، ٤٠، ١٦)

- إنَّ الكل ليس يجوز أن يقال إنه في جملة
الأجزاء، لأنه نفسه جملة الأجزاء، فلا يكون
مجموع الأجزاء شيئاً دون الكل؛ فكيف يكون
الكل في نفسه (س، م، ٣٠، ٦)

- أما الكل فإنَّ كونه كلاً إنما هو بحسب ما يقال
مجازاً إنه في أشياء لا في شيء (س، م،
٣١، ٣)

- إنَّ الكل يحدث من الأجزاء على ثلاثة وجوه:
أحدها أن يكون تجمع فقط، كيف إتفق، مثل
الأربعة من أجزائها. والثاني أن لا يكون تجمع
فقط، بل تكون هناك زيادة على نفس الجمع
داخله في كيفية الجمع، مثل البيت، فإنه ليس
الجملة مجموع لبن وخشب كيف كان، بل أن
يكون مجموعاً جمعاً على نحو؛ ولا الثوب ثوباً
لاجتماع الغزل، كيف كان، بل لاجتماعه على
هيئة أسداء وألحام. والثالث بسبب زيادة على
نفس الجمع وهيئة الجمع، وذلك أن يكون
للأجزاء المجتمعة حال وحكم بعد الجمع غير
الجمع، وغير هيئته من حيث هو تركيب
وجمع؛ كالممتزج، فإنَّ له بعد الجمع وهيئته
زيادة كيفية تحدث (س، ج، ٢٨٦، ١)

- لا يوهمك أنَّ لفظ كل يوجب الإيجاب، بل
يوجب العموم فقط، فإنَّ أوجب بعد ذلك فهو
إيجاب، وإن سلب فهو سلب (س، ش،
٦٩، ١٥)

- لفظنا كل وبعض المخصصتان للحكم في
الموضوع يُسمَّى كلُّ منهما سوراً (ب، م،
٧٥، ١٠)

- الكل هو الأجزاء لا واحدٌ واحد منها بل
جملتها (سي، ب، ٥٤، ١٢)

- الكاذب في الكل هو أن يكون الحكم في جميع
آحاد الموضوع كاذباً، والكاذب في البعض هو
أن لا يكذب إلا في بعض آحاد الموضوع
(سي، ب، ٢٠٠، ١)

- لفظ الإنسان يدلُّ على معنى كلي وإن لم يُقرَّن
به لفظة «كل» (ش، ع، ١٠٧، ٦)

- أما الكل الذي أجزاؤه متشابهة فإنَّ إسم الكل
مواطيء للجزء (ش، ج، ٦١٤، ٦)

- الفاضل الشارح (الرازي): فهم من (الكليّة)
معنى (الكل) فأورد الفرق بين (الكل) و(الكلي)
بما قيل من أن: (الكل) متقوم بالأجزاء غير
محمول عليها، و(الكلي) مقوم للجزئيات
محمول عليها. وأن (الأجزاء) محصورة،
(والجزئيات) بخلافها (ط، ش، ٣٢٦، ٦)

- الكل هو الحكم على المجموع كقولنا كل بني
تميم يحملون الصخرة، وكقوله تعالى ﴿ويحمل
عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية﴾ (ض، س،
٢٦، ١٥)

كل وجزء

- إذا حُمِلَ شيء على الكل فهو يُحمَل على الجزء
ضرورة بالجهة التي بها حمل على الكل (ش،
ق، ١٧٨، ١)

- إن الجزء منطوي في الكل ودخل تحته (ش، ق،
١٧٨، ٢)

- متى حُمِلَ ... الجزء على شيء ما حملاً بجهة
ما فيجب أن يُحمَل الكل على ذلك الشيء بتلك
الجهة بعينها (ش، ق، ١٧٩، ١٤)

- متى حُمِلَ شيء بجهة ما على الكل ... تكون
تلك الجهة بعينها تُحمَل على الجزء (ش، ق،
١٧٩، ٢١)

- متى اعتبرنا الجزء والكل في المقدمة الكبرى

- ولم نعتبره في الصغرى لم يكن قياس إلا بالعرض (ش، ق، ١٨٠، ١٥)
- إذا لم يكن شيء نسبته إلى آخر كنسبة الكل إلى الجزء، وآخر نسبته إلى هذا كنسبة الكل إلى الجزء، فإنه لا يكون عن ذلك قياس (ش، ق، ٢٦٨، ٢٦)

كلام

- الكلام لا يكون صدقًا ولا كذبًا. وذلك لو أن رجلاً صور في قلبه فلانًا مفردًا، ويمشي مفردًا، لم يكن في ذلك صدق ولا كذب، حتى يقرن أحدهما بالآخر، فيمثل في قلبه: إن فلانًا يمشي، فيلزمه عند ذلك الصدق أو الكذب. وكذلك ما جرى على اللسان، وهو من هذا النحو. فلو إن فلانًا قال: فلان، ثم سكت، أو قال: كاتب، ثم سكت؛ لما كان في قوله ما يلزمه صدقًا ولا كذبًا. فإن قرن أحدهما بالآخر، فقال: فلان كاتب؛ كان لا محالة إما صادقًا وإما كاذبًا (ق، م، ٢٦، ١)
- أقسام الكلام ثمانية: وهي الأسماء، والحروف، والجوامع، والقوارن، والإبدال، واللتحق، واللواصق، والغايات (ق، م، ٢٦، ٧)
- إذا اجتمعت الأسماء، ثبت باجتماعها الكلام، فإنه الكلام التام (ق، م، ٢٩، ٥)
- الكلام هو الصوت المخير الموضوع الموقت، قد يكون الجزء منه منبثًا عن الشيء، كقول القائل: فلان صحيح، لكان كل واحد من هذين الجزئين منبثًا عن شيء، ليس بإبانة الكلام التام، ولكنه إبانة جزء الكلام. وإنما يكون كلامًا تامًا موجبًا أو سالبًا، بأن يكون مؤلفًا (ق، م، ٢٩، ٦)
- الكلام على ثلاثة أوجه: محصور، كقول القائل: كل إنسان كاتب. ومهمّل كقوله: الإنسان كاتب. ومخصوص كقوله: فلان كاتب (ق، م، ٣٤، ١٣)
- إن الكلام يعجيء على مواقيت ثلاثة من مقيم وماض ومنتظر. أما المقيم فكقول القائل: فلان الفيلسوف. وأما الماضي فكقوله: كان فلان فيلسوفًا. وأما المنتظر فكقوله: فلان يكون فيلسوفًا (ق، م، ٥٥، ٧)
- الكلام المؤلف من إسم وحرف فكقول القائل: فلان فيلسوف (ق، م، ٥٦، ١٩)
- الكلام المؤلف من إسم وحرفين، كقول القائل: فلان الطويل فيلسوف (ق، م، ٥٦، ٢٤)
- الكلام الواصف فكقول القائل: فلان كاتب مجيد (ق، م، ٥٧، ٦)
- مغالطات في الكلام يتعذر فهمها على السائل والمجيب فيحصل منها التبكيت والإنقطاع (ب، م، ٢٦٦، ١٥)
- دلالة جميع الكلام المرتب مساوية بالقوة لدلالة الأسماء (ش، ب، ٤٦٦، ١٤)
- الكلام في «المرتّب» مسبوق بالكلام على «المفرد» و«دلالة اللفظ» عليه (ت، ر، ٣٢، ١٠)
- «الكلام ينقسم إلى اسم، وفعل، وحرف» (ت، ر، ١٣٧، ١١)

كلام جدلي

- هذا كلام جدلي كثيرًا ما يكون مشهور القبول؛ لكنه ليس بواجب؛ أعني أن يكون الحكم في الشيء كالحكم في شبيهه. لكنه إذا صار هذا الوجه من الاحتجاج مشهورًا ومستعملًا، كان

به . إلا أنها لا تدل بعدُ على أن الشيء هو أو ليس هو، فإنه ولا لو قلنا «كان» أو «يكون» دَلَّلنا على المعنى (أ، ع، ٦٢، ١١)

- الكلُّم منها الكلم الوجودية ومنها ما ليست بوجودية، والوجودية هي مثل ما كان ويكون ووجد ويوجد وصار ويصير وما جرى معجرى هذه واستعمل مكان هذه (ف، د، ٧٠، ١١)

- الكلُّم منها وجودية ومنها غير وجودية، فالوجودية هي الكلمة التي تُقَرَّنُ بالاسم المحمول فتدلُّ على ارتباطه بالموضوع وجوده له، وعلى الزمان المُحْضَل الذي فيه يوجد الاسم المحمول للموضوع، كقولنا زيد كان عادلاً، زيد يكون عادلاً (ف، ع، ١٣٨، ٩)

- الألفاظ الدالة منها ما هو اسم، ومنها ما هو كَلِم - والكلم هي التي يُسَمِّيها أهلُ العلم باللسان العربي الأفعال -، ومنها ما هو مركَّب من الأسماء والكلم (ف، أ، ٤١، ١)

- الكلُّم هي الأفعال مثل مشى ويمشي وسيمشي (ف، أ، ٤١، ٦)

- المركَّب من الأسماء والكلم منه ما هو مركَّب من اسمين مثل قولنا زيد قائم، ومنه ما هو مُرَكَّب من اسم وكلمة مثل قولنا زيد يمشي (ف، أ، ٤٢، ٣)

- الأسماء والكلم في الألفاظ نظير المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب، فلا صدق في أفرادها ولا كذب (س، ع، ٦، ٧)

- تكون الكلِّم صنفين: صنف يُفْهَم بذاته وهي الكلِّم التي تكون بنفسها خَبَرًا، وصنف لا يُفْهَم بذاته وهي الكلِّم الروابط التي تُسَمَّى الوجودية (ش، ع، ٨٦، ٣)

من العدل في المشهور أن يطالب المخاطب بإيراد الفرق بينهما، وأما في الحقيقة فلا يلزم المخاطب ذلك، لأنه ليس يلزم في الحق أن يكون حكم الشيء كحكم شبيهه، بل هذا ممكن أن يكون، وممكن أن لا يكون، فهو كنفس الدعوى (س، ج، ٩٧، ١)

كلام محصور

- الكلام المحصور... من الكلام ما أبان عن الكلَّ أو عن البعض. وذلك كقول القائل: كلَّ إنسان حيٍّ، وقوله: بعض الإنسان حيٍّ (ق، م، ٣٢، ٢٤)

كلام مخصوص

- الكلام المخصوص على وجهين: موجب، وكقوله: فلان كاتب؛ وسالب، كقوله: فلان غير كاتب (ق، م، ٣٤، ٢١)

كلام مهمل

- الكلام المُهْمَل ما لم يبيِّن عن كل ولا عن بعض، كقول القائل: الإنسان كاتب، فإنه ليس هذا القول بسور يحصره، ويعرف به صدقه أو كذبه. لأنه لا يكون كذبًا إن خُصَّ به بعض الناس، ولا صدقًا إن عمَّوا به (ق، م، ٣٣، ٣) - الكلام المُهْمَل على وجهين: موجب، كقول القائل: الإنسان كاتب؛ وسالب، كقوله: الإنسان غير كاتب (ق، م، ٣٤، ١٩)

كلم

- الكلِّم إذا قيلت على أفرادها فهي تجري مجرى الأسماء فتدلُّ على شيء، وذلك أن القائل لها يقف بذهنه عليه؛ وإذا سمعه منه السامع قَبَّع

كلمات

- لفظة كلما لا تدل... على اللزوم (س، ق،
(٢٣٥، ١٠)

كلمات

- الكلمات الجارية في المحاورات، كلها أقيسة
محرّفة، غُيّرت تأليفاتها للتسهيل، فلا ينبغي أن
يفغل الإنسان عنها بالنظر إلى الصور، بل ينبغي
أن لا يلاحظ إلاّ الحقائق المعقولة، دون
الألفاظ المنقولة (غ، ع، ١٨١، ١٩)
- لغة العرب تخلو من الكلمات المستقبلية فإنها
بأسرها مركّبة لا بسيطة، لكن المنطقي لا ينظر
له في لغة دون لغة (سي، ب، ٩٧، ٢٣)

كلمات زمانية

- إنّ بعض الأسماء والأفعال قد يدلّ بها دلائل
ناقصة. فإنّك إذا قلت «كان كاتباً» لم تدلّ
بالسكون على المعنى، بل بالكتابة. لكنّك
دللت على زمان لشيء لم تذكره بعد. وأمّثالها
تسمّى كلمات زمانية (س، ش، ٥٩، ٢)

كلمات وجودية

- الكلمات الوجودية هي كقولنا: صار يصير
(س، ع، ٢٨، ١٥)
- الدليل على أنّ هذه، أعني الأدوات والكلمات
الوجودية، نواقص الدلالات أنّه إذا قيل ماذا
فعل زيد ففعل صار، أو قيل أين زيد ففعل في،
لم يقف الذهن معها على شيء. وهي أعني
الأدوات والكلمات الوجودية توابع الأسماء
والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة
الكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال.
فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات

الوجودية إلى الأفعال، ويشاركان في أنّها لا
تدلّ بانفرادها على معنى يُتصوّر، بل إنّما تدلّ
على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التي هي
نسب بينها (س، ع، ٢٩، ٣)

- الكلمات الوجودية، وهي الكلمات التي تدلّ
على نسبة وزمان من غير أن يتحصّل فيها
المعنى المنسوب إلى الموضوع الغير المعين،
إلاّ ما كان الأصل بعينه كلمة (س، ع، ٣٧، ٧)
- الأفعال الناقصة ما تنقص فيها الدلالة على
نفس المعنى فيحتاج إلى جزء يدلّ عليه،
كقولنا: كان زيد قائماً، وهي التي يسمّيها
المنطقيون «كلمات وجودية». وقد ظنّ بعضهم
أنّ الفعل البسيط - أعني المجرد عن الاسم -
الذي يسمّيه المنطقيون «كلمة» لا يوجد في لغة
العرب؛ لا إشمال أكثر الأفعال على الضمائر،
وهو ظنّ فاسد يتحقّقه النحاة؛ فإنّ قولنا «قام»
في «قام زيد» خال عن الضمير، وإن كان
مشتعلاً على ضمير في عكسه (ط، ش،
(٩، ١٩٥)

كلمة

- أما الكلمة فهي ما يدلّ - مع ما تدلّ عليه -
على زمان، وليس واحد من أجزائه يدلّ على
إنفراده، وهي أبداً دليل ما يقال على غيرها -
ومعنى قولي أنّه تدلّ مع ما تدلّ عليه تدلّ على
زمان هذا المعنى الذي أنا واصفه؛ أما قولنا
«صحّة» فإسم، وأما قولنا «صحّ» إذا عنيّا الآن
فكلمة (أ، ع، ٦١، ٩)
- الكلمة دائماً دليل ما يقال على غيره، كأنك
قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال في
الموضوع (أ، ع، ٦٢، ١)
- الكلمة تدلّ على الزمان الحاضر (أ، ع،
(٩، ٦٢)

- الكلمة هي التي يعرفها أهل صناعة النحو من العرب بالفعل (ف، د، ٦٨، ١)
- الكلمة تدلُّ على المعنى وعلى الزمان الذي فيه وجود المعنى ببنيتها وبذاتها (ف، د، ٦٨، ١٦)
- جرت عادة أن لا تستعمل الكلمة الوجودية في الزمان الحاضر مُصرِّحاً بها لكن يُضمِّرونها، مثل قولنا زيد فصيح. فإنهم يُضمِّرون بينهما ما يدلُّ عندهم على لفظ هو فصيح (ف، د، ٧٠، ٢٠)
- خاصة الكلمة، إنها تكون خبراً بذاتها ونفسها ولا تكون مخبراً عنها إلا بصلة تُقرنُ بها (ف، د، ٧١، ١١)
- الكلمة لفظ مفرد دالٌّ على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده ويدلُّ ببنيته لا بالعرض على الزمان المُحصَّل الذي فيه ذلك المعنى، والزمان المُحصَّل هو المحدود بالماضي والحاضر والمستقبل (ف، د، ١٣٣، ٥)
- اشترط في الاسم والكلمة أن المعنى المدلول عليه بهما شأنه أن يفهم وحده، لأنهما به يُباينان الأداة ويشتركان فيه (ف، د، ١٣٤، ٣)
- الكلمة فليست بالعرض تدلُّ على الزمان بل بالذات وبالاضطرار (ف، د، ١٣٤، ١١)
- الزمان لا يُفارق الكلمة أصلاً، واشترط أن تكون دلائلها على الزمان بينتها لتخرج عنها الألفاظ الدالة على أصناف الحركات، مثل المشي والعدو (ف، د، ١٣٤، ١٢)
- الكلمة أيضاً مع دلالتها على زمان المعنى تدلُّ على موضوعه من غير تصريح، وتُشارك في ذلك الأسماء المشتقة مثل الضارب والشجاع والفصيح (ف، د، ١٣٥، ٩)
- (الاسم) المستقيم إذا قرئت به كلمة ما وجودية
- حصلت منها قضية وصارت إما صادقة وإما كاذبة، كقولنا زيد كان وزيد وُجدَ (ف، د، ع، ١٣٧، ١٩)
- الكلمة أيضاً قد تكون مستقيمة ومائلة، فالمائلة هي الدالة على الزمان الماضي أو المستقبل، والمستقيمة هي الدالة على الزمان الحاضر (ف، د، ع، ١٣٨، ٥)
- الكلمة قد تكون مُحصَّلة وقد تكون غير مُحصَّلة، وذلك لا يبيِّن في لسان العرب (ف، د، ع، ١٣٨، ٦)
- الكلمة تكون محمولة من غير أن يُحتاج إلى أن تُقرن بشيء، ولا تكون موضوعاً دون أن يُقرن بها بعض الصلات كقولنا الذي وما جرى مجراه (ف، د، ع، ١٣٨، ١٧)
- الكلمة لفظ مفردة تدلُّ على المعنى وعلى زمانه (ف، د، أ، ٤١، ٧)
- إن الكلمة هي صوت دال بتواطؤ جزء من أجزائها لا يدلُّ على إنفراده، ومتى يدلُّ مع ما يدلُّ عليه، على أن ذلك الأمر في زمان، وهي أبداً دالة على المحمول. فقولنا فيها إنها صوت يقوم مقام الجنس، وقولنا فيها إنها دالة ليفصلها من الألفاظ غير الدالة (ز، د، ع، ٣٢، ١٩)
- الكلمة لفظ بسيط دالة، والألفاظ البسيطة الدالة ليس فيها إيجاب شيء لشيء، ولا سلب شيء عن شيء، والصدق والكذب إنما يدخل في الإيجاب والسلب، فالكلمة إذن لا يصدق ولا يكذب (ز، د، ع، ٣٣، ١٧)
- الكلمة فإنها تدلُّ مع ما تدلُّ عليه على زمان، وليس واحد من أجزائها يدلُّ على إنفراده وهو أبداً دليل على ما يقال على غيره. فتكون الكلمة لفظ دالة بتواطؤ يدلُّ مع ما تدلُّ عليه على زمان وسائر ما قيل. فتأمل أن الكلمة

- جعلت دلالتها على شيء وعلى زمان مقترن به مع ليس هو هو ولا جزء منه (س، ع، ١٧، ٤)
- المعاني التي تدل عليها الكلمة وأنها لغيرها في ظاهر لغة العرب معاني المصادر، وكذلك المعنى الذي يدلّ عليه الاسم المشتق هو معنى المصدر، ومعاني المصادر كلها في لغتهم أعراض لأنها نسب عارضة في الجواهر إلى أمور تحدث لها، فليس شيء من المصادر، يقال على الجواهر، بل يوجد في الجواهر (س، ع، ٢٦، ٩)
- الكلمة هي لفظ مفرد يدلّ على معنى وعلى الزمان الذي كان ذلك المعنى موجوداً فيه لموضوع ما غير معيّن، كقولنا مشى فإنه يدلّ على مشى لماشي غير معيّن في زمان مضي (مر، ت، ٤١، ٢)
- الكلمة: هي لفظة مفردة، تدلّ على (معنى) وعلى (الزمان) الذي ذلك المعنى موجود فيه لموضوع ما، غير معيّن (غ، ع، ٨٠، ١٨)
- الكلمة فهي لفظ مفرد يدلّ على موجود لموضوع غير معيّن في زمان من الأزمنة الثلاثة مثل ضرب (سي، ب، ٩٧، ٧)
- الكلمة يسمّيها النحويون فعلاً وليس كل ما يسمّونه فعلاً هي كلمة عند المنطقيين (سي، ب، ٩٧، ٩)
- الكلمة منها محصلة وغير محصلة ومصرف وقائمة (سي، ب، ٩٨، ٤)
- الاسم والكلمة يُشبهان المعاني المُفردة التي لا تصدق ولا تكذب، وهي التي تؤخذ من غير تركيب ولا تفصيل (ش، ع، ٨٢، ٦)
- الكلمة التي تُسمّى . . . الفعل هي لفظ دالّ على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصّل بأحد الأزمان الثلاثة التي هي الماضي والحاضر والمستقبل، وليس واحد من أجزائه يدلّ أيضاً على انفراده وذلك بالذات (ش، ع، ٨٤، ٣)
- ... خاصّة الكلمة أنها تكون أبداً خبراً لا مُخبراً عنه، ومحمولاً لا موضوعاً، ولذلك تدلّ أبداً على معنى شأنه أن يُحمّل على غيره. وذلك: إما بأن تكون بصيغتها تدلّ على المعنى المحمول وعلى ارتباط المحمول بالموضوع وذلك بحث تكون خبراً بنفسها. . . وإما أن تكون بصيغتها تدلّ على ارتباط المحمول بالموضوع إذا كان المحمول إسمًا من الأسماء (ش، ع، ٨٤، ٥)
- الكلمة تُشبه الاسم وتشاركه في أنها إذا قبلت مُفردة فهم منها معنى مستقل بذاته كما يفهم ذلك من الاسم إذا قيل مفرداً بذاته. (ش، ع، ٨٥، ٢٢)
- كلمة، أعني فعلاً (ش، ع، ٨٨، ١٠)
- (المفرد) إما أن يدلّ على الزمان المعيّن لحصوله فيه، وهو الكلمة، أو لا يدلّ وهو الاسم (ر، ل، ٣، ١٢)
- الكلمة إما إسم أو فعل أو حرف (ه، م، ١٦، ٢)
- الفعل، ويسمّيه المنطقيون «كلمة». والفعل عند النحاة أعمّ منه عند المنطقيين؛ فإنهم يسمّون الكلمات المؤلفة مع الضمائر؛ كقولنا: أمشي، أيضاً، فعلاً (ط، ش، ١٩٤، ٨)
- الأفعال الناقصة ما تنقص فيها الدلالة على نفس المعنى فيحتاج إلى جزء يدلّ عليه، كقولنا: كان زيد قائماً، وهي التي يسمّيها المنطقيون «كلمات وجودية». وقد ظنّ بعضهم أنّ الفعل البسيط - أعني المجرد عن الإسم - الذي يسمّيه المنطقيون «كلمة» لا يوجد في لغة العرب؛ لاشتغال أكثر الأفعال على الضمائر،

تكذب فأولى بغيرها من الكلام اللفظية (ز، ع،
١٩، ٣٣)

كلمة ثنائية

- سُمِيَتْ التي محمولها كلمة ثنائية لأنها مؤلفة من
محمول وموضوع فقط (ش، ع، ١٠١، ٦)

كلمة رابطة

- إذا تبدل ترتيب... الكلمة الرابطة في القضايا
الثلاثية أو... الكلمة في الثنائية... فإن
القضية تبقى واحدة بعينها، محفوظة الصدق إن
كانت صادقة أو الكذب إن كانت كاذبة (ش،
ع، ١٠٩، ١٣)

كلمة محصلة وغير محصلة

- الكلمة قد تكون مُحَصَّلَةٌ وقد تكون غير
مُحَصَّلَةٌ، وذلك لا يبيِّن في لسان العرب
(ف، ع، ١٣٨، ٦)

- (الكلمة) المحصلة بمنزلة قولنا صح، وغير
المحصلة بمنزلة قولنا لا صح. وإنما دُعِيَتْ
الأولى محصلة لأنها توقف أذهاننا من دلالتها
على شيء يتعين، وهو اعتدال الأخلاق.
وسُمِيَتْ الثانية غير محصلة لأنها لا توقف
أذهاننا على شيء معين (ز، ع، ٣٣، ٨)

- يكون في الكلمات كلمة محصلة وكلمة غير
محصلة، كقولنا لا صح. وقد قيل في التعليم
الأول وذلك أنها غير محصلة لأنها تدل على
شيء من الأشياء موجوداً كان أو غير موجود
دلالة على مثال واحد (س، ع، ٢٧، ١٠)

- الكلمة منه محصلة ومنه غير محصلة إلا أنه لا
يوجد في كلام العرب كلمة غير محصلة (مر،
ت، ٤٢، ١٣)

وهو ظن فاسد يتحققه النحاة؛ فإن قولنا «قام»
في «قام زيد» خال عن الضمير، وإن كان
مشتقاً على ضمير في عكسه (ط، ش،
١٩٥، ١٠)

- «الكلمة» في لغة اليونانيين، كانت تدل
بانفرادها على وقوعها في الحال وتُسَمَّى
«قائمة» ثم تصرف إلى الماضي أو المستقبل
بأدوات لذلك تقترن بها (ط، ش، ١٩٥، ١٠)

- (المفرد) إن دل بهيته على زمان معين من
الأزمنة الثلاثة فهو الكلمة، وإن لم يدل فهو
الإسم وحينئذ إما أن يكون معناه واحداً أو كثيراً
(ن، ش، ٤، ١٦)

- إن كان الأول (الكلمة) فإن تشخص ذلك
المعنى يُسَمَّى علماً، وإلا فتواطئاً إن استوت
أفراذه الذهنية والخارجية فيه كالإنسان
والشمس، ومشككاً إن كان حصوله في
البعض أولى وأقدم وأشد من الآخر كالوجود
بالنسبة إلى الواجب والممكن (ن، ش،
٤، ١٧)

- لفظ «الكلمة» لا يوجد في لغة العرب إلا اسماً
لجملة تامة - إسمية أو فعلية (ت، ر، ٨،
١٣٨)

- تسمية الاسم وحده «كلمة»، والفعل وحده
«كلمة»، والحرف وحده «كلمة» مثل «هل»
و«بل»، فهذا اصطلاح محض لبعض النحاة،
ليس هذا من لغة العرب أصلاً (ت، ر، ٨،
١٣٩، ٤)

كلمة أصلية

- الكلمة الأصلية التي تجري مجرى المصادر
لسائر الكلام هي الألفاظ الوجودية، وهي كان
ويكون وأن يدل هو، وإذا لم تصدق هذه ولم

- الكلمة منها محصلة وغير محصلة ومصرفة وقائمة (سي، ب، ٩٨، ٤)
- ... الكلمة ... منها محصلة ومنها غير محصلة. والمحصلة هي التي تدلّ على المعنى الذي يدلّ عليه الإسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى، والغير المحصلة هي التي تدلّ على ما يدلّ عليه الإسم الغير المحصل وعلى زمان ذلك المعنى (ش، ع، ٨٤، ١٩)

كلمة مصرفة

- (الكلمة) المرفوعة والمستقيمة هي التي تدلّ على الزمان الحاضر. والمتصرفة هي التي تدلّ على الزمانين المنطقيين به (ز، ع، ٣٣، ١٣)
- الكلمة المصرفة التي تدلّ على الزمان الماضي والمستقبل (ز، ق، ١٧٩، ٩)

كلمة مصرفة وغير مصرفة

- الكلمة منها المصرفة ومنها غير المصرفة وهي التي يقال إسم الكلمة عليها بإطلاق (ش، ع، ٨٥، ٩)
- سُمي هذا الصنف (ما شأنه أن يُحمل على غيره) كلمة غير محصلة لأنها مشتقة من إسم غير محصل (ش، ع، ٨٥، ٦)
- الكلمة الغير المحصلة لم تجر العادة بإستعمالها في ... القضايا ... الثنائية وذلك أنه ليس يتميز فيها موضع حرف السلب من موضع حرف العدل (ش، ع، ١٠١، ١٤)

كلمة مصرفة وقائمة

- أمّا حال الكلمة المصرفة والقائمة. فهي أنّ القائمة في لغة اليونانيين هي ما يدلّ على الحاضر، والمصرفة ما يدلّ على أحد الزمانين، وقد أشرنا إلى الواجب في هذا وبينّا أنّه لا وجود لذلك في لغة العرب (س، ع، ٢٨، ٧)

كلمة وجودية

- (الكلمة) المرفوعة والمستقيمة هي التي تدلّ على الزمان الحاضر. والمتصرفة هي التي تدلّ في القضايا التي ليست بذات جهة إنما ... نقرن حرف السلب بالشئ الذي ينزل في

- الكلمة منها محصلة وغير محصلة ومصرفة وقائمة (سي، ب، ٩٨، ٤)
- ... الكلمة ... منها محصلة ومنها غير محصلة. والمحصلة هي التي تدلّ على المعنى الذي يدلّ عليه الإسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى، والغير المحصلة هي التي تدلّ على ما يدلّ عليه الإسم الغير المحصل وعلى زمان ذلك المعنى (ش، ع، ٨٤، ١٩)
- الكلمة الغير المحصلة هي نوع من أنواع الكلمة إذ كانت داخلة تحت الحدّ المتقدم بإطلاق وموجود لها الخاصّة المتقدمة للكلمة، وهو أنها أبداً إنما تدلّ على ما شأنه أن يُحمل على غيره، إما حمل الشئ على الموضوع أو في الموضوع (ش، ع، ٨٥، ٣)
- سُمي هذا الصنف (ما شأنه أن يُحمل على غيره) كلمة غير محصلة لأنها مشتقة من إسم غير محصل (ش، ع، ٨٥، ٦)
- الكلمة الغير المحصلة لم تجر العادة بإستعمالها في ... القضايا ... الثنائية وذلك أنه ليس يتميز فيها موضع حرف السلب من موضع حرف العدل (ش، ع، ١٠١، ١٤)
- المقابل الذي بين ... الكلمة المحصلة والغير المحصلة ليس هو من جنس مقابلة الإيجاب للسلب (ش، ع، ١٠٨، ١٦)

كلمة مستقيمة

- الكلمة أيضاً قد تكون مستقيمة ومائلة، فالمائلة هي الدالة على الزمان الماضي أو المستقبل، والمستقيمة هي الدالة على الزمان الحاضر (ف، ع، ١٣٨، ٥)

- (الكلمة) المرفوعة والمستقيمة هي التي تدلّ على الزمان الحاضر. والمتصرفة هي التي تدلّ

من الذي هو منه أقل، وكان هذا هو الذي أكثر
كلياً. فالكلي إذن هو أفضل (أ، ب، ٣٩٠، ٤)

- الكلي والذي هو في كل شيء، فليس يمكن أن
يقع بالإحساس (أ، ب، ٣٩٧، ١٢)

- الكلي... هو أشرف من الحسن ومن التصور
أيضاً بالعقل في الأشياء التي الواحد منها سببها
(أ، ب، ٣٩٨، ١١)

- الحسن إنما يحصل فيها (الأوائل) الكلي
بالاستقراء (أ، ب، ٤٦٤، ١٨)

- كل معنى يدل عليه لفظ فهو إما كلي وإما
شخصي (ف، د، ٧٥، ٦)

- الكلي ما شأنه أن يتشابه به اثنان أو أكثر (ف،
د، ٧٥، ٦)

- الكلي هو ما شأنه أن يُحمل على أكثر من واحد
(ف، د، ٧٥، ٧)

- الكلي المفرد الذي يتميز به نوع في جوهره عن
نوع آخر مشارك له في جنسه القريب هو الفصل
(ف، د، ٧٩، ٥)

- ضرب يُعرف مع ذلك من جميع موضوعاته
ذواتها، وهو كلي الجوهر، وضرب لا يُعرف
من موضوع أصلاً ذاته، وذلك شخص الجوهر
(ف، م، ٨٩، ٨)

- الأشياء منها ما هو على موضوع لا في موضوع
أصلاً، وهو كلي الجوهر، ومنها ما هو على
موضوع وهو في موضوع ما، وهو كلي
العرض، ومنها ما هو في موضوع لا على
موضوع أصلاً، وهو شخص العرض، ومنها ما
ليس هو في موضوع ولا على موضوع أصلاً،
وهو شخص الجوهر (ف، م، ٩٠، ٧)

- تبين لنا الكلي الذي يُبدل الجزئي مكانه إذا صُح
ذلك الحكم على جميع كلي ما من كليات ذلك
الجزئي مثل ما في الاستدلال بالشاهد على

الحمل بمنزلة الصورة وهي الكلمة الوجودية
(ش، ع، ١١٨، ٢٦)

- إن الكلمة الوجودية لما كانت في القضايا التي
ليست بذات جهة تدل على كيفية حال المحمول
مع الموضوع صارت الكلمة الوجودية نسبتها
إلى المحمول في هذه القضايا نسبة الصورة إلى
المادة (ش، ع، ١١٩، ٣)

- موضع الرباط... الكلم الوجودية (ش، ق،
١٣٩، ٩)

كلي

- الكلي هو أشرف من قبل أنه يُبنى ويعرف
السبب (أ، ع، ٣٩٨، ١١)

- أعني بالكلي ما قيل على كل شيء أو لم يُقل
على واحد منه (أ، ق، ١٠٤، ٥)

- الكلي فأعني به الأمر الموجود لكل وبذاته
وبما هو موجود (أ، ب، ٣٢٤، ١٠)

- إن لم يكن الكلي موجوداً أو ليس يكون
الأوسط موجوداً، فإذن ولا البرهان أيضاً (أ،
ب، ٣٤٢، ٩)

- كل ما كان جزئياً فوقه إلى ما لا نهاية. وأما
الكلي فمصيره إلى شيء بسيط ونهاية (أ، ب،
٣٨٩، ٩)

- إن كان البرهان الذي يُعلم به هذا الشيء شيئاً
آخر هو أثر من الذي إنما يُعلم به هذا فقط؛
وكان الذي عنده علم الكلي قد يعلم الجزئي
أيضاً، وأما هذا فلا يعلم الكلي. فالكلي إذن
على هذا القياس أثر (أ، ب، ٣٨٩، ١٧)

- البرهان على طريق الكلية خاصة هو أن يبرهن
بأوسط هو أقرب إلى المبدأ؛ والذي هو أقرب
إلى المبدأ هو أكثر استقصاءً وقيناً من الذي
ليس هو المبدأ، وكان الذي هو من المبدأ أكثر

الغائب (ف، ق، ٥٧، ١٧)

الكليات التي تُحمَلُ على الآخر من طريق ما هو (ف، أ، ٦٩، ٣)

- الكلي المحمول على الشخص هو النوع، وشاركه في الحمل على الشخص كلي آخر، وكان على الصفة التي وُصفناها، فإن ذلك الكلي هو فصل ذاتي للنوع (ف، أ، ٧٢، ٣)

- الكلي المحمول على الشخص هو الجنس وشاركه كلي آخر بهذه الصفة، فإن ذلك الكلي فصل ذاتي لذلك الجنس (ف، أ، ٧٢، ٦)

- متى شارك النوع أو الجنس كلي آخر أعم من ذلك النوع أو من ذلك الجنس، وكان يليق أن يؤخذ في جواب أي شيء هو في حاله لا في ذاته، فإن ذلك الكلي يُسمى عَرَضًا لذلك الجنس أو لذلك النوع (ف، أ، ٧٦، ٢١)

- متى شارك النوع في الحمل على الأشخاص كلي بدل عليه لفظ مركّب يليق أن يُجاب به في المسألة عن النوع وعن الشخص ما هو، وكانت أجزاؤه بعضها يدل على جنس ذلك النوع وبعضها يدل على فصله، وكان مساويًا للنوع في الحمل، فإن ذلك الكلي يُسمى حد ذلك النوع (ف، أ، ٧٧، ٢٣)

- متى كان الكلي الذي بهذه الحالة غير مساوٍ للنوع في الحمل، بل كان أعم من النوع المشارك له، فهو يُسمى حدًا ناقصًا لذلك النوع، وذلك بعينه حد تام لبعض الأجناس التي فوق ذلك النوع (ف، أ، ٧٨، ٩)

- متى شارك النوع أو الجنس كلي يدل عليه لفظ مركّب، وكان مساويًا للنوع أو الجنس في الحمل، ولم يكن يليق به أن يُجاب به في جواب ما هو، وكانت أجزاؤه لفظية تدل على أعراض ذلك النوع أو الجنس، أو كانت بعض أجزائه تدل على جنسه وبعضها يدل على

- متى ظن بكلي ما أنه هو الذي أبدل مكانه أمر جزئي حُكِمَ عليه بحكم ما فتصفحنا ما تحت ذلك الكلي فوجدنا من جزئياته ما يمتنع فيه وجود ذلك الحكم، إيتلف صنف من ذلك هو قياس في الشكل الثالث ولزم عنه ما يبطل به عموم ذلك الحكم (ف، ق، ٥٨، ١٤)

- صارت طريقة التصفح ممّا قد يُكتفى به في تصحيح الكلي في أمثال هذه الصنایع (صناعة الفقه وسائر الصنایع) إذا تُصفح أكثر الأشياء التي تحت الكلي، وليس هذا فقط بل إذا تُصفح الأشياء التي تحت الكلي ولم يوجد الحكم ممتنعًا في شيء منها (ف، ق، ١٢، ٦١)

- كلي الشيء بوجه ما هو الشيء، وكذلك سائر صفاته (ف، ب، ٨٤، ٢٢)

- إن ههنا محسوسات مدركة بالحس، وأن فيها أشياء متشابهة وأشياء مُتباينة، وأن المحسوسات المتشابهة إنما تشابه في معنى واحد معقول تشترك فيه، وذلك يكون مشتركًا لجميع ما تشابه، ويُعقل في كل واحد منها ما يُعقل في الآخر، ويُسمى هذا المعقول المحمول على كثير «الكلي» و«المعنى العام» (ف، ح، ١٣٩، ٦)

- ليست الأشخاص وحدها فقط هي التي تشترك في الحمل عليها كليات عدّة، لكن قد يُمكن أن يوجد كلي تشترك في الحمل عليه عدّة كليات آخر (ف، أ، ٦٤، ٢١)

- كل شخصين كانا تحت جنسين عاليتين فإنه ليس يُمكن أن يوجد كلي أصلاً يُحمَلُ عليهما معًا من طريق ما هو، بل يكون جميع الكليات التي تُحمَلُ على أحدهما من طريق ما هو غير جميع

- أعراضه أو على خواصه، فإن ذلك يُسمّى رسم ذلك النوع أو الجنس، وربما سمّاه أرسطاطاليس خاصّة (ف، أ، ٧٩، ١)
- متى كان الكلّي الذي هو بهذه الصفة (الرسم) غير مساوٍ للنوع أو الجنس سُمّي رسمًا غير كامل. وما كان غير مساوٍ فهو إمّا أعمّ وإمّا أخصّ (ف، أ، ٧٩، ٩)
- إن عُسِرَ تخيلُ أمر ما فأخذنا كلّي ذلك الشيء بدل الشيء ثمّ أبدلنا مكان الكلّي، اسمه مقام اسم الكلّي مقام الكلّي وقد كنّا أقمنا الكلّي مقام الأمر المقصود، فيصيرُ إسم كلّي الأمر مأخوذًا بذل الأمر (ف، أ، ٩٠، ١٤)
- كلّما خُيِّلَ الكلّي في جزئيات أكثر كان تخيل المتعلّم له أقوى (ف، أ، ٩٤، ٢)
- الكلّي هو الذي تجتمع فيه شروط ثلاثة: أحدها أن يكون لكل الموضوع ودائمًا. والثاني أن يكون ذاتيًا له. والثالث يكون أولاً (ز، ب، ٢٢٩، ١٢)
- الكلّي هو المحمول على كل الشيء الموضوع ولا يتعدّاه وهو مأخوذ في المساوية بمنزلة مساواة الزوايا الثلاث لقائمتين. فإن هذا على كل مثلث وذاتي وحدّ الشيء له وأولاً لا يتوسّط شيء (ز، ب، ٢٢٩، ١٤)
- إن كل ما هو على موضوع بالحقيقة فهو كلّي، وكل كلّي فإنّه محمول على موضوع ضرورة؛ لأنّ له جزئيات بفعل أو بقوة يقال عليها الكلّي هذا القول (س، م، ٢٢، ٩)
- أمّا الكلّي فإنّما يشرح إسمه قولك: «المقول على كثيرين»؛ والمقول على موضوع إسم له معنى يلزمه أن يكون مقولاً على كثيرين بالحجّة التي أوّمانا إليها (س، م، ٢٢، ١٨)
- كلّ كُليّ مقولٌ في جواب ما هو (س، م، ٢٤، ٩)
- نعني بالكلّي ما هو مقول على كثيرين (س، م، ٩٦، ١٨)
- إن الكلّي لا ينتجه إلاّ كليّتان. أمّا الجزئيّ فقد ينتجه كليّتان، وكلّيّ وجزئيّ (س، ق، ٤٣٢، ١١)
- إن «الكلّي» في «كتاب البرهان» هو المقول على كل واحد في كل زمان وأوّلًا، فيكون كليًا باجتماع شرائط ثلاثة (س، ب، ٨٣، ٣)
- إن «الكلّي» يقال على وجهين: فيقال «كلّي» لقياس الشخص المخصوص، ويراد به أن الحكم فيه على كلّي، سواء كان على كلّه أو بعضه أو مهملاً بعد أن يكون الموضوع كليًا. ويقال «كلّي» لقياس الجزئي والمهمّل، ويراد به أن الحكم على موضوع كلّي وعلى كلّه والمقدّمة الجزئية غير شخصيّة، فإن موضوعها كلّي، والبعض أيضًا الذي يختصّ بالحكم فيها وإن يكن معيّنًا فإنّه في الأكبر طبيعة كليّة، كقولنا: بعض الحيوان ناطق (س، ب، ١١٥، ٣)
- الكلّي هو الذي يعطي الجزئيّ ما له بذاته، والكلّي هو الذي عنده نهاية البحث عن «لِمَ». وعند تنامي البحث ما نظنّ أنّا علمنا الشيء كما لو سأل سائل: لِمَ جاء فلان؟ فقليل: ليأخذ مالاً. فقليل لِمَ يأخذ؟ قيل: يقضي دين غريمه. فيقال: ولِمَ يقضي؟ قيل: لكي لا يكون ظالمًا. فإذا وقف البحث عن «اللّم» عند هذا ومثله؛ فقد سكنت النفس إلى معلومها (س، ب، ١٧٦، ٣)
- إن الجزئيات غير متناهية ولا محدودة. والكلّي بسيطٌ محدود (س، ب، ١٧٦، ١٨)
- إنّ البحث بـ«اللّم» يحوج إلى العلم الكلّي.

بالفعل؛ كقولنا: «الإنسان» إذا كانت
الأشخاص منه موجودة. وقسم: توجد فيه
القوة، كقولنا: «الإنسان» إذا اتفق أن لم يبقَ
في الوجود إلا شخص واحد. و«الكرة المحيطة
بإثني عشر برجا» إذ ليس في الوجود إلا واحد.
وقسم: لا شركة فيه لا بالفعل، ولا بالقوة،
ك«الإله» وهو مع ذلك كلي (غ، ع، ٧٤، ١٦)

- الكلي تارة يفهم فهما جمليا كالمفهوم من مجرد
إسم الجملة، وسائر الأسماء، والألقاب،
للأنواع والأجناس. وقد يفهم فهما ملخصا
مفصلا محيطا بجميع الذاتيات التي بها قوام
الشيء متعيزا عن غيره في الذهن تميزا تاما
ينعكس على الإسم، وينعكس عليه الإسم (غ،
ع، ٢٦٥، ١١)

- الكلي إسم مشترك ينطلق على معنيين هو:
بأحدهما: موجود في الأعيان. وبالمعنى
الثاني: موجود في الأذهان لا في الأعيان
(غ، ع، ٣٣٧، ٤)

- الكلي قد يراد به الإنسانية المطلقة الخالية عند
إشتراط الوحدة، أو الكثرة، أو غير ذلك من
لواحقها المتفككة عن كل اعتبار سوى الإنسانية،
بالنفي والإثبات جميعا. وفرق بين قولنا:
إنسانية بلا شرط آخر. وبين قولنا: إنسانية
بشرط أن لا يكون معه غيره. لأن الأخير فيه
زيادة إشتراط نفي. والأول نعني به الإطلاق،
الذي هو منقطع البتة عما وراء الإنسانية، نفيا
كان، أو إثباتا. فالكلي بهذا المعنى موجود في
الأعيان؛ فإن وجود الوحدة أو الكثرة، أو غير
ذلك من اللواحق؛ مع الإنسان، وإن لم يكن
بما هو إنسانية؛ إذ لا تخرج الإنسانية عنها في
الوجود؛ فإن لكل موجود مع غيره، لا في
ذاته، وجودا يخصه. وانضمام غيره إليه لا

وأیضا فإن الکلي معقول، والعلم الحقيقي
للعقل (س، ب، ١٧٧، ١٥)

- إذا كان نفس تصوّر المعنى المفرد لا يمنع
الذهن، إلا بسبب خارج من نفس تصوّره إن
اتفق، عن أن يقال ويعتقد لكل واحد من كثرة
أنه هو فهو كلي (س، ش، ١٢، ٣)

- الکلي هو اللفظ الذي لا يمنع مفهومه ان يشترك
في معناه كثيرون، فإن منع ذلك شيء فهو غير
نفس مفهومه (مر، ت، ٨، ١٥)

- الکلي إذا كان مقولا على كثيرين مختلفين
بالنوع في جواب ما هو فهو جنس، فقولنا
مقول على كثيرين هو يازاء الإنسان هناك،
والكلية والجنسية عارضتان له كما كانتا
عارضتين للإنسان هناك (مر، ت، ١٧، ٧)

- الخاصة هو الكلي المقول على نوع واحد في
جواب أي شيء هو، لا بالذات بل بالعرض،
وإما نوع هو جنس... إما نوع ليس هو بجنس
(مر، ت، ١٨، ٨)

- كل كلي قد تخصّص بشرط فقد خرج عن كونه
كليا ولم يصبح حملا على الجزئي (مر، ت،
٢٧، ١٣)

- الکلي ما لا يمنع نفس مفهومه من وقوع الشركة
فيه كالفرس والشجر والإنسان (غ، م، ٩، ٩)
- الکلي لا بد أن يكون أولا حتى يكون الجزئي
الموضوع تحته حاصلا إما في الوجود أو في
الذهن (غ، م، ١٢، ٨)

- الکلي: هو الذي لا يمنع نفس تصوّر معناه،
عن وقوع الشركة فيه. فإن امتنع، إمتنع بسبب
خارج عن نفس مفهومه ومقتضى لفظه، كقولك
«الإنسان» و«الفرس» و«الشجر» (غ، ع،
٧٣، ٧)

- الکلي ثلاثة أقسام: قسم: توجد فيه الشركة

والإنسان، ويُسمى عرضياً (ب، م، ١٤، ٣)
- كل كُلي لما هو كُلي له، هو إمّا نوع وإمّا جنس
وإمّا فصل وإمّا خاصة وإمّا عَرَض عام، وليس
وصف كُلي سوى هذه الخمس (ب، م،
١٦، ٧)

- أمّا تعريف الكُلي بجزئياته وأشخاصه والمعقول
بمحسوساته... فائدته الكبيرة هو أن يُورَد ينبع
الأقويل المُعرّفة وهي الحدود والرسوم فيكون
مُفهِمًا لمضمونها لا مُتَمَمًا لمفهومها (ب، م،
٤٨، ٢٢)

- اللفظ المفرد الكلي هو الذي معناه الواحد في
الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالإنسان
والحيوان (سي، ب، ٣٤، ١٥)

- الكلي ذاتي بالنسبة إلى هذا الجزئي سواء كان
حقيقة ذات الجزئي، أو صفة يفتقر إليها في ذاته
(سي، ب، ٣٨، ١٧)

- الكلي وإن شارك الجزئي في كونه جوهرًا لكن
الجزئي أولى بالجوهريّة، لأن وجوده لا في
موضوع متحقّق، والجوهر وإن لم تكن
جوهرية هو الوجود لا في موضوع، لكنه
معتبر فيه الوجود لا في موضوع، والكلي لم
يتحقّق وجوده لا في موضوع (سي، ب،
٥٩، ١١)

- الكلي قوامه بالجزئي، فما لم يكن جزئي يُقال
عليه الكلي لا تتحقّق الكلية التي هي نفس
القول على موضوع تحته (سي، ب، ٥٩، ١٣)

- الكلي فلا يقبل الأضداد لأنه لو قبل لكان كل
شخص واقع تحته أسود وكل شخص أبيض
(سي، ب، ٦٠، ٢٥)

- الكلي في البرهان زائد على المقول على الكل
فيه بشرط وهو أن يكون الحمل فيه أوليًا (سي،
ب، ٢٤٦، ٣)

يوجب نفي وجوده من حيث ذاته. فالإنسانية
عند الاعتبار، موجودة بالفعل في آحاد الناس،
محمولٌ على كل واحد، لا على أنه واحد
بالذات، ولا على أنه كثير؛ فإن ذلك ليس بما
هو إنسانية (غ، ع، ٣٣٨، ٢٢)

- المعنى الثاني: للكلي، هو الإنسانية مثلاً،
بشرط أنه مقولة بوجه من الوجوه المقولية على
كثيرين. وهذا غير موجود في الأعيان؛ إذ
يستحيل وجود شيء واحد بعينه يكون محمولاً
على كل واحد من الآحاد، في وقت واحد
معين (غ، ع، ٣٣٩، ١٢)

- الكلي هو ما لا يمنع نفس تصوّر معناه عن
وقوع الشركة فيه، فإن إمتنع بسبب خارج
عن نفس مفهومه ومقتضى طبعه كـ(الإنسان)
و(الفرس) و(الشجرة) وهو جارٍ في لغة العرب
في كل إسم أدخل عليه «الألف واللام» لا في
معرض الحوالة على معلوم معين سابق (غ، ع،
٣٧٣، ١)

- الكلي ينقسم من حيث وقوع الشركة فيه بالفعل
وعدم وقوعها إلى ثلاثة أقسام. قسمٌ توجد فيه
الشركة بالفعل كـ(الإنسان) وقسمٌ توجد فيه
الشركة بالقوة كالشيء الذي لا يوجد منه إلا
فرد واحد مع إمكان أن توجد منه أفراد أخرى.
وقسمٌ لا شركة فيه لا بالفعل ولا بالقوة، حيث
يكون منع الاشتراك بسبب خارج من نفس
المفهوم (غ، ع، ٣٧٣، ٦)

- الكُلي إمّا أن يُقال على ما هو كُلي له بمعنى
مُقوّم له حتى يكون هو حقيقته، كالإنسان لزيد،
أو داخل في حقيقته دخول الجزء، كالحيوان
للإنسان ويُسمى ذاتياً، وإمّا أن لا يكون قوله
عليه كذلك، بل إنّما يقال بمعنى زائد على
هويته عارض لها كالأبيض والأسود للفرس

- ينفصل كلي الجوهر من شخصه بأن كليّه يقال على موضوع وشخصه لا يقال على موضوع، وينفصل شخص العَرَض من كليّه بأن الكلي يُقال على موضوع والشخص لا يُقال على موضوع (ش، م، ٩، ٦)
- أعني بالكلي (المعنى) الذي من شأنه أن يُحمَل على أكثر من واحد (ش، ع، ٩١، ٤)
- ... إبطال الكلي أسهل من إثباته إذ كان يبطل بثبوت نقيضه وهو الجزئي وبثبوت مصاده وهو الكلي (ش، ق، ٢٤٤، ١٥)
- ليس يجب إذا كان إسم الكلي يدلّ على معنى واحد مفرد أن يظنّ به لذلك أنه شيء موجود مفارق للأشخاص (ش، ب، ٤٣٥، ٩)
- الكلي هو أحقّ بالسببية إذ كان هو الذي يُحمَل عليه الشيء بذاته وكان هو الذي عنده يقف السؤال بلمّ على أنه السبب الحقيقي (ش، ب، ٤٣٥، ١٨)
- الأمر الكلي هو في كل شخص وفي كل زمان (ش، ب، ٤٤٥، ٤)
- الكلي ... يدركه العقل من قبل تكرار الشخص على الحسن دفعات كثيرة حتى يجتمع من ذلك التكرار في النفس الأمر الكلي (ش، ب، ٤٤٥، ١٢)
- الكلي المقول في جواب ما هو إمّا أن يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالماهية وهو الجنس، أو بالعدد فقط وهو النوع الحقيقي (ر، ل، ٥، ٩)
- الكلي جنس للجنس شامل لسائر الكليات، والمقول إمّا ذكر ليتعلق به على كثيرين، فليس شيء منهما مستدرّكاً وإمّا ذكر على كثيرين ليوصف بقوله مختلفين بالحقيقة، وقوله مختلفين بالحقايق احتراز بذلك عن النوع
- والخاصة والفصل القريب (ه، م، ٨، ٥)
- قوم قسموا الكلي إلى أقسام ستة، بأن قالوا: إمّا أن يوجد في كثيرين غير متناهية. أو متناهية. أو في واحد فقط. أو لا يوجد أصلاً. والأخيران: إمّا أن يمكن وجودهما في كثيرين، أو لا يمكن بسبب غير المفهوم. وأمثلتها: الإنسان، والكواكب، والشمس عند من يجوز نظيرها، والإله، والكرة المذكورة، وشريك الباري (ط، ش، ١٩٨، ٢)
- كل كلي فهو محمول بالطبع على ما هو تحته، وربما يخالف الوضع الطبع، كقولنا: الجسم حيوان أو جماد (ط، ش، ١٩٩، ٣)
- من الكلية ما قد يتصوّر معناه فقط، بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده، ويكون كل ما يقارنه زائداً عليه، ولا يكون معناه الأول مقولاً على ذلك المجموع، بل جزء منه. ومنها ما يتصوّر معناه، لا بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده، بل مع تجويز أن يقارنه غيره، وأن لا يقارنه. ويكون معناه الأول مقولاً على المجموع حال المقارنة. وهذا الأخير قد يكون غير متحصل بنفسه، بل يكون مبهماً محتملاً لأن يقال على أشياء مختلفة الحقائق، وإمّا يتحصّل بما ينضاف إليه فيتخصص به، فيصير هو بعينه أحد تلك الأشياء. وقد يكون متحصلاً بنفسه أو بما ينضاف إلى المعنى المذكور قبله، ولا يكون بهما، ولا محتملاً لأن يقال على أشياء مختلفة الحقائق. بل يقال - حين يقال - على أشياء تختلف إلا بالعدد فقط. وهذان يشتركان في أنّ المعنى الأول يقال على الحاصل بعد لحوق الغير به إلا أنّ اللاحق معطٍ لقوام ذلك المعنى في الصورة الأولى، ويسمّى «فصلاً» أو لاحق به بعد التقوم في الصورة الأخيرة ويسمّى

«عارضًا». فالكلي يسمى بالإعتبار الأول:

«مادة». وبالإعتبار الثاني: «جنسًا». وبالإعتبار

الثالث: «نوعًا» (ط، ش، ٢٢٩، ٢٢).

- الكلي يقع بالإشتراك على طبائع الموجودات

وحدها، وهو الطبيعي. وعلى العموم الذي إذا

لحقها إشتراك الجزئيات فيها، وهو المنطقي،

وعلى الملحق مع اللاحق، وهو العقلي (ط،

ش، ٢٤٨، ٢).

- الفاضل الشارح (الرازي): فهم من (الكلية)

معنى (الكل) فأورد الفرق بين (الكل) و(الكلي)

بما قيل من أن: (الكل) متقوم بالأجزاء غير

محمول عليها، و(الكلي) متقوم للجزئيات

محمول عليها. وأن (الأجزاء) محصورة،

(والجزئيات) بخلافها (ط، ش، ٣٢٦، ٧).

- الكلي إمتنع وجود أفراده المتوهمه في الخارج

أو أمكن ولم يوجد أو وجد واحد فقط مع

إمكان غيره أو إمتناعه أو كثير متناه أو غير متناه

(م، ط، ٤٥، ٩).

- الكلي إما قبل الكثرة وهو الصورة العقلية في

المبدأ الفياض قبل وجود الجزئيات، وإما مع

الكثرة وهو الذي في ضمن الجزئيات، وإما

بعدها وهو المنتزع من الجزئيات في الخارج

بحذف المشخصات (م، ط، ٥٧، ١).

- الكلي: إما تمام ماهية الشيء وهو ما به هو هو

أو جزءها أو خارج عنها. والأول هو المقول

في جواب ما هو إما بحسب الخصوصية

المحضة إن صلح جوابًا له حالة أفراد الشيء

بالسؤال عن ماهيته دون الجمع بينه وبين غيره

فيه كالحذ بالنسبة إلى المحدود، وإما بحسب

الشركة المحضة إن كان بالعكس كالجنس

بالنسبة إلى أنواعه، وإما بحسبهما إن صلح في

الحالتين كالنوع بالنسبة إلى أفراد (م، ط،

(٥٧، ٢٣)

- (الكلي) إما خاصة إن اختص بطبيعة واحدة

وإلا فعرض عام. وأيضًا وهو إما لازم إن امتنع

إنفكاكه عن الماهية، وإما غير لازم (م، ط،

٦٥، ١).

- كل مفهوم فهو جزئي حقيقي إن مع نفس تصوّره

من وقوع الشركة فيه، وكلي إن لم يمنع واللفظ

الدال عليهما يُسمى جزئيًا وكليًا بالعرض (ن،

ش، ٥، ١٤).

- الكلي إما أن يكون تمام ماهية ما تحته من

الجزئيات أو داخلًا فيها أو خارجًا عنها (ن،

ش، ٥، ١٥).

- (الكلي) أول هو هو النوع الحقيقي سواء كان

متعدد الأشخاص وهو المقول في جواب ما هو

بحسب الشركة والخصوصية معًا كالإنسان،

وغير متعدد الأشخاص فهو المقول في جواب

ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس.

فهو إذن كلي مقول على واحد فقط أو على

كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو (ن،

ش، ٥، ١٧).

- (الكلي) الثاني فإن كان تمام الجزء المشترك

بينها وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ما

هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة

إلى الإنسان والفرس ويُسمى جنسًا. ورسموه

بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق

في جواب ما هو، وهو قريب إن كان الجواب

عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه عين

الجواب عنها وعين كل ما يشاركها فيه

كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان، وبعيد إن كان

الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير

الجواب عنها وعن بعض الآخر، فيكون هناك

جوابًا إن كان بعيدًا بمرتبة كالجسم النامي

من الموجودات التي هي في نفسها موجودات،
وإنما علم أمرًا كليًا لا يكون كليًا إلا في
الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر، ٢)،
(٢٦، ٢٠٢)

- الكلّي فهو اللفظ المفرد الذي لا يمنع تصور
مُسَمَّاه من صدقه على أفراد كثيرة أي لا يمنع
تعقل مدلوله من حمله حمل مواطأة لا حمل
إشتقاق على أفراد كثيرة لعدم التشخص في ذلك
المدلول ومثاله إنسان وحيوان (و، م، ٧٣، ٧)

- معنى الكلّي هو الذي لا يمنع مدلوله بمجرد
تعقله من صدقه على كثيرين ولم يشترطوا فيه
وجودًا لما صدق عليه ولا إمكانًا ولا كثرة ولا
قلة عرفت أنه يصدق على أقسام ستة بحسب
التقسيم العقلي (و، م، ٧٥، ٢)

- إنقسام الكلّي إلى هذه الأقسام الستة أن الكلّي
إما أن لا يوجد من أفراد شيء أو يوجد منها
واحد فقط أو يوجد منها كثير. وكل واحد من
هذه الأقسام الثلاثة فيه قسمان لأن الكلّي الذي
لم يوجد من أفراد شيء ينقسم إلى ما يمكن
وجوده كبحر من زئبق وإلى ما لا يمكن كالجمع
بين الضدين، والذي وجد من أفراد فرد واحد
فقط ينقسم إلى ما يمكن فيه التعدد كالشمس
فإنها كلي وضعت للجرم السماوي المضيء
بالنهار ولم يوجد من أفراد هذه الحقيقة إلا فرد
واحد مع إمكان أن يكثر الله سبحانه من أفراد
هذه الحقيقة (و، م، ٧٥، ٢٢)

- يقدح في إطلاق الكلّي أن يكون مجرد تعقل
المدلول وحده مانعًا من التعدد كما في زيد
وعمره وأما إذا كان المانع غيره فلا (و، م،
٣١، ٧٦)

- الكلّي الذي وجد من أفراد كثير فهو ينقسم إلى
ما تنامت أفرادها كالإنسان والحيوان ونحوهما

بالنسبة إلى الإنسان وفي النباتات، وثلاثة
أجوبة إن كان بعيدًا بمرتبتين كالجسم وأربعة
أجوبة إن كان بعيدًا بثلاث مراتب كالجوهر
(ن، ش، ٥، ٢١)

- (الكلّي) إن لم يكن تمام الجزء المشترك بينها
وبين نوع آخر فلا بد وأن لا يكون مشتركًا أصلاً
أو يكون بعضًا من تمام المشترك مساويًا وإلا
لكان مشتركًا بين الماهية وبين نوع آخر. ولا
يجوز أن يكون تمام المشترك بالنسبة إلى ذلك
النوع لأن المقدّر خلافه بل بعضه ولا يتسلسل
بل ينتهي إلى مساويه فيكون فصل جنس (ن،
ش، ٦، ٨)

- كيف كان تميز الماهية عن مشاركتها في جنس
أو في وجود فكان فصلًا ورسموه بأنه كلي
يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في
جوهره (ن، ش، ٦، ١٤)

- الكلّي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لا
لنفس مفهوم اللفظ كشريك الباري عز اسمه،
وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد
كالعقلاء، وقد يكون الموجود منه واحدًا فقط
مع إمتناع غيره كالباري تعالى أو مع إمكانه
كالشمس، وقد يكون الموجود منه كثيرًا إما
متناهياً كالنواكب السبعة السيارة وغير متناه
كالنفوس الناطقة (ن، ش، ٧، ١٠)

- الكلّي إذا وجد في الخارج لا يكون إلا معيّنًا،
لا يكون كليًا. فكونه كليًا مشروط بكونه في
الذهن (ت، ر، ١، ١٤٤، ١٢)

- «الكلّي» لا يمنع تصوّره من وقوع الشركة فيه
(ت، ر، ١، ١٤٧، ٥)

- الكلّي لا يوجد كليًا إلا في الذهن (ت، ر، ٢،
١٢، ٧١)

- من لم يعرف إلا الكلّي المشترك لم يعرف شيئًا

المعنيين الأولين وهما الكلي والكل المجموعي، والمعنى في ذلك أن المعتبر في القياسات والعلوم هو المعنى الثالث (و، م، ١٨٧، ١)

- الكلي إن كان مندرجاً في حقيقة جزئياته سمي ذاتياً كالحيوان بالنسبة لزيد وعمرو مثلاً، إذ هو جزء حقيقتها، وإن لم يندرج بل كان خارجاً عن الحقيقة سمي غرضياً كالكتاب مثلاً، فإنه ليس داخلياً في حقيقة زيد وعمرو، وأما ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمى ذاتياً ولا غرضياً بل واسطة ونوعاً كالإنسان، فإنه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل وهي الحيوانية الناطقية (ض، س، ٢٥، ٦)

إن الكلي على خمسة أقسام: جنس وفصل وعرض ونوع وخاصة، لأنه إما أن يكون تمام ما تحته من الجزئيات أو مندرجاً أو خارجاً عنها (ض، س، ٢٥، ١٨)

- إن نسبة الكلي إلى معناه خمسة أقسام وهي التواطؤ والتشاكك والتخالف والإشتراك والترادف (ض، س، ٢٥، ٣٦)

- لأنه (الكلي) إما أن تستوي أفراده فيه، كالإنسان بالنسبة إلى أفرادهم، فتواطىء لتوافق أفراد معناه فيه، وإما أن يكون بعض معانيه أولى به من البعض، كالبياض، فإن معناه في الثلج أولى منه في العاج، وإما أن يكون بعض معانيه أقدم من البعض كالوجود فإن معناه في الواجب قبله في الممكن (ض، س، ٢٥، ٣٦)

كلي اخص

- أي شيء صح دخوله تحت هذا الكلي الأخص (المبدل بدل الجزئي) نُقِلَ إليه الحكم الذي حُكِمَ به على ذلك الأخص (ف، ق، ٥٦، ٢)

عند أهل الحق، وإلى ما لم تتناه كالزمان أو الحركة وغيرهما عند الفلاسفة القائلين بحدوث لا أول لها، وهذا القسم باطل بإجماع أهل الحق (و، م، ٧٦، ٣٢)

- الكلي ينقسم أيضاً إلى قسمين متواطىء ومشكك (و، م، ٧٧، ٢٢)

- الكلي ينقسم إلى خمسة أقسام: الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام (و، م، ٨٢، ٨)

- الكلي إما أن يكون خارجاً عن ماهية أفرادها أو لا. والثاني إما أن يكون تمام ماهيتها بحيث لا يكون في حقيقة كل واحد منها جزء زائد على حقيقة ذلك الكلي وإما أن يكون ذلك الكلي جزءاً من حقيقة أفرادها بحيث تكون ماهية كل فرد منها مركبة من ذلك الكلي ومن شيء آخر (و، م، ٨٢، ١٥)

- (الكلي) إما مساوٍ لها (الجزئيات) وإما أعم. فهذه ثلاثة أقسام يُسمى الأول منها النوع الحقيقي، والثاني الفصل، والثالث الجنس؛ وأما القسم الأول وهو الكلي الخارج عن ماهية أفرادها، فلما أن يختص بما تحت حقيقة واحدة أو لا فإن اختص فهو الخاصة وإلا فهو العرض العام (و، م، ٨٣، ٩)

- إذا وقع السؤال عن كلي واحد نحو ما الإنسان فيجيب بتفصيل أجزائه مطابقة أو تضيماً حتى لا يبقى منها شيء فيقال هو الحيوان الناطق وهذا الجواب هو الحد التام (و، م، ٨٦، ١٢)

- الكلي وهو ما لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه كحقيقة الإنسان وهو كونه حيواناً ناطقاً والكل المجموعي والكلية. والمعتبر من هذه المعاني الثلاثة في معنى كل المستعمل في سور القضايا المعنى الثالث وهو الكلية دون

كلي اعم

- الكلّي الأعم يُحمَلُ (حملًا مطلقًا) على الكلّيات المتباينة التي يُشاركها في الأشخاص التي يُحمَلُ عليها. ولَمَّا كان الكلّي الأعم يُشارك كلّيات متباينة أكثر من واحد تُحمَلُ على أشخاص مختلفة، صار يُحمَلُ على كلّيات متباينة أكثر من واحد (ف، أ، ٦٤، ١٠)

- الكلّي الأعم (ليس) إنما يشارك كلّيًا واحدًا أخصّ منه في الحمل على شخص، وكان الجنس أعم من النوع، فليس إذن إنما يشارك نوعًا واحدًا في الحمل على الشخص، لكن يشارك أنواعًا أكثر من واحد (ف، أ، ٦٨، ١)

كلي جلد

- إنّ تصوّر الكلّي جدًّا أبعد من العقول، وربما فهم بعسر وجهد، وكان وقوعه بالجهد والعسرة مما ينزه الحمد (س، ج، ٣٨، ١٥)

كلي ذاتي

- النوع هو الكلّي الذاتي الذي يُقال على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو، ويقال أيضًا إنه كلّي يُحمَلُ عليه الجنس وعلى غيره حملًا ذاتيًا أوليًا (مر، ت، ١٧، ١١)

- الفصل هو الكلّي الذاتي الذي يُقال به على نوع تحت جنسه بأنّه أي شيء منه، كالناطق للإنسان (مر، ت، ١٨، ٣)

كلي ضروري

- الكلّي الضروريّ الموجب بنعكس مطلقًا عامًا يشمل الضرورة والإمكان (مر، ت، ٩٣، ٨)

كلي طبيعي

- المعاني التي لا تمنع مفهوماتها وقوع الشركة فيها قد توجد من حيث هي، لا من حيث إنها واحدة أو كثيرة، أو جزئية أو كلية، أو موجودة أو غير موجودة؛ بل من حيث تصلح لأن تكون معروضات لهذه المعاني، وتصير بحسب عروضها واحدة، أو كثيرة، أو جزئية، أو كلية، أو موجودة أو غير موجودة وحينئذ يكون العارض والمعرض شينين لا شيئًا واحدًا؛ فإنها تسمّى من حيث هي كذلك طبائع، أي طبائع أعيان الموجودات وحقائقها. وهي التي تسمّى بالكلّي الطبيعي. ويسمّى عارضها الذي يجعلها واقعًا على كثيرين بالكلّي المنطقي والمركب منهما بالكلّي العقلي (ط، ش، ٢٠٤، ١٥)

- الكلّي الطبيعي موجود في الخارج لأنه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود (ن، ش، ٧، ١٨)

- «الكلّي الطبيعي في الخارج» فمعناه أنّ ما هو كلّي في الذهن هو مطابق للأفراد الموجودة في الخارج مطابقة «العالم» لأفراده (ت، ر، ١، ١٤٤، ٥)

كلي عقلي

- المعاني التي لا تمنع مفهوماتها وقوع الشركة فيها قد توجد من حيث هي، لا من حيث إنها واحدة أو كثيرة، أو جزئية أو كلية، أو موجودة أو غير موجودة؛ بل من حيث تصلح لأن تكون معروضات لهذه المعاني، وتصير بحسب عروضها واحدة، أو كثيرة، أو جزئية، أو كلية، أو موجودة أو غير موجودة وحينئذ يكون العارض والمعرض شينين لا شيئًا

العام لذلك الجزئي وقصده الجزئي (ف، ق،
(١٣، ٥٥)

كلي محمول

- الكلي المحمول على الشيء قد يكون حقيقة
الشيء وقد يكون أمرًا آخر وراء حقيقته (سي،
ب، ٣٦، ٤)

كلي مطلق

- هذا «الكلي المطلق لا بشرط» قد يتنازعون هل
هو موجود في الخارج أم لا؟ والتحقيق أنه
يوجد في الخارج - لكن «معينًا مشخصًا». فلا
يوجد في الخارج إلا «إنسان معين» وفيه
«حيوانية معينة» و«ناطقية معينة»، ولا يوجد فيه
إلا «علم معين» و«خبر معين» (ت، ر،
١٣، ٩٩)

كلي منطقي

- المعاني التي لا تمنع مفهوماتها وقوع الشركة
فيها قد توجد من حيث هي هي، لا من حيث
إنها واحدة أو كثيرة، أو جزئية أو كلية، أو
موجودة أو غير موجودة؛ بل من حيث تصلح
لأن تكون معروضات لهذه المعاني، وتصير
بحسب عروضها واحدة، أو كثيرة، أو جزئية،
أو كلية، أو موجودة أو غير موجودة، وحينئذ
يكون العارض والمعرض شئين لا شيئًا
واحدًا؛ فإنها تسمى من حيث هي كذلك
طبائع، أي طبائع أعيان الموجودات
وحقائقها. وهي التي تسمى بالكلي الطبيعي.
ويسمى عارضها الذي يجعلها واقعًا على
كثيرين بالكلي المنطقي، والمركب منهما
بالكلي العقلي (ط، ش، ٢٠٤، ١٦)

واحدًا؛ فإنها تسمى من حيث هي كذلك
طبائع، أي طبائع أعيان الموجودات
وحقائقها. وهي التي تسمى بالكلي الطبيعي.
ويسمى عارضها الذي يجعلها واقعًا على
كثيرين بالكلي المنطقي والمركب منهما بالكلي
العقلي (ط، ش، ٢٠٤، ١٧)

- الكليان الأخيران (الكلي المنطقي) (الكلي
العقلي) ففي وجودهما في الخارج والنظر فيهما
خارج عن المنطق (ن، ش، ١٩، ٧)

كلي في حملي

- الكلي في الحملي هو أن يكون الحكم
الموجب أو السالب حكمًا على كل واحد من
الموضوع الحامل مثل قولك في الإيجاب «كل
إنسان جسم»، وفي السلب «ليس أحد من
الناس بطائر». وفي المجازي هو أن يكون
الجزء جزءًا لكل فرض للشرط مثل قولك
«كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»،
وفي السلب بخلافه مثل أن تقول «ليس البتة إذا
كانت الشمس طالعة فالليل موجود»، وفي
المنفصل هو أن يكون انفصال التالي في
الموجب صادقًا عند كل فرض للمقدم مثل
قولك «دائمًا إما أن يكون هذا العدد زوجًا وإما
أن يكون فردًا»، وفي السلب كاذبًا عند كل
وضع له كقولك «ليس البتة إما أن يكون هذا
العدد زوجًا وإما أن يكون منقسمًا بمتساويين»
(س، ش، ٦٢، ٢٣)

كلي مبدل

- الكلي المبدل بدل الجزئي المقصود فهو مقدمة
مقبولة كلية تُبدل مكان مقدمة أخص منها، فإنه
قد يكون مقصدُ القائل جزئيًا ما فينطق بالكلي

- الكليان الأخيران (الكلي المنطقي) (الكلي العقلي) ففي وجودهما في الخارج والنظر فيهما خارج عن المنطق (ن، ش، ٧، ١٩)
- الجزئي هو الذي يمنع نفس تصور معناه من الشركة، وأما الذي لا يكون كذلك فهو الكلي، سواء كانت الشركة حاصلة بالفعل أو لم تكن لكنها ممكنة الحصول (ر، ل، ٣، ١٦)

كلي موجب

- الكلي الموجب من المطلقات فينعكس جزئياً موجباً ولا ينعكس كلياً، لأن المحمول ربما كان أعم من الموضوع فلا يصدق الموضوع على كل واحد منه (سي، ب، ١٣٢، ١)
- الكلي الموجب الضروري فينعكس جزئياً موجباً (سي، ب، ١٣٥، ٦)

كليات

- الكليات المحمولة على شخص واحد فقد تتفاضل في العموم والخصوص كالإنسان والحيوان المحمولين على زيد (ف، د، ١٤، ٧٦)

كلي وجزئي

- كل ما كان جزئياً فوقوعه إلى ما لا نهاية. وأما الكلي فمقصيره إلى شيء بسيط ونهاية (أ، ب، ٩، ٣٨٩)

- الذي يعلم الكلي... عنده علم الجزئي من قبل الكلي بالقوة القريبة. وأما الذي يعلم الجزئي فليس عنده من قبله علم الكلي بالقوة القريبة ولا البعيدة (ش، ب، ٤٣٦، ٧)

- الكلي أكثر في باب العلم من الجزئي من قبل أن الذي عنده العلم بالأمر الكلي فعنده العلم بالأمر الجزئي بالقوة، والذي عنده العلم بالأمر الجزئي فليس عنده العلم بالكلي أصلاً... أعني لا بالقوة ولا بالفعل (ش، ب، ٤٣٦، ١٨)

- الكلي أشرف من الجزئي من أجل أنه هو السبب القريب في وقوع العلم لنا. وهو أيضاً أفضل من التصورات المفردة أعني العريّة من أسبابها (ش، ب، ٤٤٥، ١٥)

- من أبطل الكلي فقد أبطل الجزئي، ومن أثبت الكلي فقد أثبت الجزئي (ش، ج، ٥٥٨، ١٥)

- الكليات ضربان: ضرب يُعرف من موضوعاته كلها ذواتها، ولا يُعرف من موضوع أصلاً شيئاً خارجاً عن ذاته، وهي كلي الجوهر، وضرب يُعرف من موضوعات له ذواتها ومن موضوعات له آخر أشياء خارجة عن ذواتها، وهي كلي العرض (ف، م، ٨٩، ١)

- الكليات إذا إنما صارت موجودة بأشخاصها وأشخاصها معقولة بكلياتها (ف، م، ٩٢، ٤)

- كثير من الكليات التي تؤخذ مكان جزئيات قد يُوقع على الجزئيات التي قُصِدَتْ بها، أي جزئيات هي من أول الأمر لا بتأمل. وكثير منها تُخفى من أول الأمر فلا يُعلم هل أبدل بدل جزئي أم لا (ف، ق، ٥٦، ٦)

- نعلم إلى الأمر الذي يُحكم عليه بحكم ما، فنأخذ كليات ذلك الأمر ثم نتصفح جزئيات كل كليات منها، فأي كلي وُجد في جميع جزئياته ذلك الحكم عَلِمْنَا أن ذلك الكلي هو الذي قُصِدَ بذلك الأمر وأن ذلك الأمر إنما أُبدِلَ مكان هذا الكلي (ف، ق، ٥٨، ١)

- الكليات والأعيان متى قايَسنا بينهما، من حيث هي مُدركة بالحس، قيل في الأعيان أنها أشدُّ تقدُّمًا في المعرفة بالحس، والكليات أشدُّ تأخُّرًا (ف، ب، ٣٩، ١٠)
- متى قايَسنا بينهما (الكليات والأعيان)، وهما مُدركان بما سوى الحواسِّ ومعرفة الظاهرة المشهورة، قيل في الكليات إنها أشدُّ تقدُّمًا في هذه المعرفة، وفي الأعيان إنها أشدُّ تأخُّرًا.
- ومتى قايَسنا بين أصناف الكليات، قيل فيما كان أكثر كلفةً إنه أقدم في هذه المعرفة (ف، ب، ٣٩، ١٢)
- أجزاء البراهين يُقال إنها أشدُّ تقدُّمًا من النتيجة في المعرفة بالزمان وأقدم أيضًا على جهة ما يتقدَّم سبب وجود الشيء، وأقدم في المعرفة أيضًا، بمعنى أن بمعرفة عُرفَت النتيجة، وأقدم في المعرفة بالذهن أيضًا، على جهة ما يتقدَّم الكليات الأعيان (ف، ب، ٤٠، ٣)
- الكليات تُستعملُ محمولات في المطلوبات الجدلية، ويعمَّ جميع هذه المحمولات أنها موجودة في الموضوع، ثم يختلف باختلاف أنحاء وجودها (ف، ج، ٨٨، ١٣)
- العرض من بينها (الكليات) أشدُّ مباينةً لأنه ليس يُشاركها إلَّا في أنه موجود فقط، والباقية تشترك في أشياء آخر وتختلف (ف، ج، ٨٨، ١٥)
- كل واحد (من الكليات) يُشارك غيره في شيء أو أشياء ويخصه شيء أو أشياء، وكل واحد منها إنما يثبت متى صُحِّح فيه ما يُشارك فيه غيره، وما يَحْصُه جميعًا فإنه لا يثبتُ إلَّا بتصحيح جميع شرائطه ويَبْطُلُ بإبطال واحد من شرائطه (ف، ج، ٨٨، ١٦)
- يلحق كليات سائر المقولات أن تكون جواهر مضافة إلى شيء ما فقط، وهي أن تكون جواهر ما يوجد في حدودها لا جواهر على الإطلاق، فتصيرُ أيضًا جواهر من جهة واحدة فقط (ف، ح، ١٠٣، ١)
- الألفاظ... بعضها ألفاظ دالة على أجناس وأنواع وبالجمله الكليات، ومنها دالة على الأعيان والأشخاص (ف، ح، ١٣٩، ١٣)
- تؤخذ ألفاظهم المفردة (سكان البراري العرب) أولًا إلى أن يؤتى عليها (الألفاظ)، الغريب والمشهور منها، فيُحفظ أو يُكتَب، ثم ألفاظهم المركبة كلها من الأشعار والخطب. ثم من بعد ذلك يحدث للناظر فيها تأمل ما كان منها متشابهًا في المفردة منها وعند التركيب، وتؤخذ أصناف المتشابهات منها وبماذا تشابه في صنف صنف منها وما الذي يلحق كل صنف منها. فيحدث لها عند ذلك في النفس كليات وقوانين كلية (ف، ح، ١٤٧، ١١)
- يحتاج فيما حدث في النفس من كليات الألفاظ وقوانين الألفاظ إلى ألفاظ يعبرُ بها عن تلك الكليات والقوانين حتى يُمكن تعليمها وتعلمها (ف، ح، ١٤٧، ١٦)
- الكليات منها ما ينحاز كل واحد منها بالحمل على أشخاص ذوات عدد فيُحمل عليها وحدها ويكون كل واحد منها محمولاً على أشخاص غير الأشخاص التي يُحمل عليها الكلي الآخر (ف، أ، ٥٩، ١٩)
- منها (الكليات) ما يشترك عدة منها في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها (ف، أ، ٥٩، ٢١)
- الكليات التي لا تشترك في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإن تلك لا يُحمل

- بعضها على بعض أصلاً (ف، أ، ٦٢، ٦١)
- الكليات التي هي مشتركة في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإن تلك الكليات يُحمل بعضها على بعض (ف، أ، ٦٢، ١٠)
- الكليات التي تشترك في الحمل على أشخاص بأعيانها متى كان أحدها أعم والآخر أخص وكان الأعم أعم من الأخص أبداً، فإن الأعم يُحمل على الأخص حملاً مطلقاً، والأخص يُحمل على الأعم حملاً غير مطلق (ف، أ، ٦٢، ١٨)
- الأعم من الكليات يُحمل على كليات متباينة أكثر عددًا من التي يُحمل عليها الأخص (ف، أ، ٦٤، ١٦)
- إذا كانت أشخاص، واشتركت في الحمل عليها كليات عدة تدل عليها ألفاظ مفردة، وكان جميعها يليق أن يؤخذ في جواب المسألة عنها بما هي، فإن أخص تلك الكليات يُسمى النوع، والباقية التي هي أعم تُسمى الجنس (ف، أ، ٦٦، ١)
- كل شخصين أمكن أن تكون الكليات التي تُحمل على أحدهما هي بأعيانها الكليات التي تُحمل على الشخص الآخر، فإنه إما أن يكون بعض الكليات التي تُحمل على أحدهما من طريق ما هو هي بأعيانها بعض تلك الكليات التي تُحمل من طريق ما هو على الآخر، وإما أن تكون جميع الكليات التي تُحمل على أحدهما من طريق ما هو هي بأعيانها تُحمل على الشخص الآخر من طريق ما هو (ف، أ، ٦٩، ٦)
- الكليات التي تُحمل على الشخص من طريق ما هو متى شاركتها كليات أخرى في الحمل على تلك الأشخاص، وكان واحد واحد من هذه
- الأخر يليق أن يؤخذ في جواب المسألة عن واحد واحد من الكليات الأول وكيف هو في ذاته، وكانت تُحمل مع ذلك على الأول حملاً مطلقاً، فإنها تُسمى فصلاً ذاتية لتلك الأول (ف، أ، ٧١، ١٧)
- الكليات التي تُحمل على أشخاص ما من طريق ما هو متى شاركتها كليات أخرى في تلك الأشخاص، وكانت تليق أن تؤخذ في جواب المسألة عن الكليات الأول وكيف هي في أحوالها، وكانت مساوية للأول في الحمل، وكان الدال عليها لفظاً مفرداً، فإنها تُسمى خواص الكليات الأول (ف، أ، ٧٥، ١٢)
- أما الكليات فمنها كليات قريبة من الأشخاص بلا واسطة، ومنها كليات بعيدة عنها ولا عام لها، وإما أمور في الوسط (س، ق، ٤٤٧، ٥)
- الكليات كلها تقع على الجزئيات التي تشترك فيها بالسوية على التواطؤ، لا الجنس والفصل والتنوع وحدها، لأن التواطؤ لم يكن تواطؤاً بسبب كون المعنى ذاتياً، بل بسبب كونه واحداً في المعنى غير مختلف، وهذه الوحدة قد توجد فيما هو ذاتي وفيما هو عرضي (مر، ت، ٢٤، ١٤)
- الكليات من التصديقات والتصورات الواقعة فيها، غير مدركة بالحوس ولا بالخيال، لكنهما مقارنان للعقل (مر، ت، ٢٦٥، ١٣)
- أقسام الكليات خمسة تُسمى المفردات الخمس وهي: الجنس والنوع والفصل والعرض العام والخاصة (غ، م، ١٧، ٩)
- عين هذا الشخص، ليس هو عين الشخص الآخر، إلا أنها تشابهه بأمور، كتشابه هذه الثلاثة في الجسميّة، وكتشابه الفرس والإنسان، دون الشجرة، في الحيوانيّة. فما

وليست أعرف عند الطبيعة، وكانت الكليات الجنسية أيضًا أقدم وأعرف عند عقولنا (س، ب، ٥٥، ١٧)

كليات الجوهر

- كلياتها (كليات الجوهر) فإنها بما هي كليات تحتاج في قوامها إلى أشخاص الجوهر، إذ كانت تُقال على الموضوعات، وكانت موضوعاتها أشخاص الجوهر، إلا أن حاجتها إلى موضوعاتها لا تُخرجها عن أن تكون جواهر (ف، م، ٩١، ١٤)

- (كليات الجوهر) التي تُقال على موضوعات تُعرف ماهيات تلك الموضوعات، وبمعرفتها يحصلُ معرفة ماهيات تلك الموضوعات (ف، م، ٩١، ١٧)

كليات خمسة

- الخمسة المفردة هي الكليات الخمسة (غ، ع، ٣٥٧، ٢)

- الكليات خمس: النوع، والجنس، والفصل، والخاصة، والعرض العام (م، ط، ٧٠، ٢٥)

- الكليات إذن خمسة: نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام (ن، ش، ٧، ٨)

كليات عقلية

- الكليات العقلية التي لا تقبل التبديل والتغيير، فذلك إنما تحصل بالقضايا العقلية الواجب قبولها، بل إنما تكون في القضايا التي جهتها «الوجوب» (ت، ر، ١٣٣، ١٦)

كليات محمولة

- الكليات المحمولة: إما ذاتية لموضوعاتها.

به التشابه للأشياء يُسمى الكليات، والأمور العامة (غ، ع، ٩٣، ١٢)

- الكليات... هي المستعمل في البراهين (غ، ع، ٢٦٥، ١٠)

- الكليات المقولة في جواب ما هو، قد يقال أكثر من واحد منها على أشياء واحدة بأعيانها (ب، م، ١٤، ١٤)

- الشخصيات ليس محمولة بالحقيقة على شيء البتة بل الكليات هي المحمولات (سي، ب، ١٨٣، ٩)

- الكليات... محيطة بالجزئيات وحاصرة لها (ش، ب، ٤٣٦، ٢)

- الكليات تنقسم: إلى ممكنة الوقوع في جواب «ما هو؟» وإلى ما لا يمكن وقوعها فيه (ط، ش، ٢٤٦، ٢٤)

- الكليات إنما تكون كليات في الأذهان لا في الأعيان (ت، ر، ١٢٦، ٦)

- أشرف الكليات هي «العقلية المحضة التي لا تقبل التغيير والتبديل»، فهي التي تكمل بها النفس (ت، ر، ١٣٣، ١٣)

- الذي يدعونه (المنطقيون) من الكليات هو إذا كان علمًا فهو ممّا يعرف به قياس التمثيل، لا يقف على القياس المنطقي الشمولي أصلاً (ت، ر، ٧٦، ٤)

- الكليات في النفس تقع بعد معرفة الجزئيات المعينة. فمعرفة الجزئيات المعينة من أعظم الأسباب في معرفة الكليات (ت، ر، ١١٠، ٩)

كليات جنسية

- أما إذا رُتبت الكليات النوعية بإزاء الكليات الجنسية، كانت الكليات الجنسية أقدم بالطبع

آخر في الحمل على أشخاص آخر (ف، أ،
(٤، ٦٤)

- الكليات المشتركة على شخص شخص منها ما
يليق أن يستعمل في جواب ما هو ومنها ما
يُستعمل في جواب كيف هو ومنها ما يُستعمل
في جواب أي شيء هو (ف، أ، ٦٥، ١٧)

- الكليات المشتركة في الحمل على كلّي كلّي
منها ما يليق أن يُستعمل في جواب المسألة في
كلّي كلّي بما هو، ومنها ما يليق أن يُستعمل في
الجواب عنه بأي شيء هو (ف، أ، ٦٥، ٢٠)

كليات نوعية

- أمّا إذا رُبّت الكليات النوعية بإزاء الكليات
الجنسية، كانت الكليات الجنسية أقدم بالطبع
وليس أعرف عند الطبيعة، وكانت الكليات
الجنسية أيضًا أقدم وأعرف عند عقولنا (س،
ب، ٥٥، ١٧)

- الكليات النوعية أشد تأخيرًا وأقل معرفة،
بالقياس إلينا؛ وذلك لأن طبيعة الجنس إذا
رفعت إرتفعت طبائع الأنواع وإن كانت طبيعة
الجنس من جهة ما هي كلّيّة، لا من جهة ما هي
طبيعة فقط، قائمة بالأنواع. فطبائع الأجناس
أقدم بهذا الوجه من طبائع الأنواع، لكن
الأعراف عند الطبيعة هي طبائع الأنواع، لأن
الطبيعة إنما تقصد لا طبيعة الجنس في أن
توجد، بل طبيعة النوع، فتلزمها طبيعة الجنس
على سبيل المقصود بالضرورة أو بالعرض
(س، ب، ٥٥، ١٩)

- الكليات النوعية أقدم عند الطبيعة؛ لأن الطبيعة
قصدها في إيجاد الأنواع - لا الشخص المعين
- إلا فيما يجري مجرى الشمس التي نوعها في
شخصها (مر، ت، ٢٠٧، ٤)

وإما عرضيّة. والذاتية: إمّا مقولة في جواب «ما
هو» على مختلفات الحقيقة، وهي الجنس. أو
على متفقاتها، وهي النوع. وإما ليست بمقولة،
وهي الفصل. والعرضيّة: إمّا مختصة
بموضوعاتها، وهي الخاصة. أو غير
مختصة، وهي العَرَض (ط، ش، ٢٤٦، ١٤)

كليات مشتركة

- الكليات المشتركة في الحمل على أشخاص
واحدة بأعيانها منها ما يشترك في الحمل
ويقتصر أحدهما في الحمل على تلك العدة من
الأشخاص فقط ولا يُحمّل على ما سواها من
الأشخاص، ويُفضّل مشاركته الآخر في الحمل
حتى يُحمّل على تلك وعلى غيرها (ف، أ،
٩، ٦٠)

- منها (الكليات المشتركة في الحمل على
اشخاص واحدة بأعيانها) ما يشترك في
الحمل. فإذا حُمّل أحدهما على أشخاص
حُمّل مشاركته على تلك بعينها وعليها وحدها
ولا يُحمّل على أشخاص سواها (ف، أ،
١، ٦١)

- (الكليات) المشتركة التي يُفضّل أحدهما في
الحمل على الآخر فالفاضل منهما يُسمّى الأعمّ
والمفضول يُسمّى الأخصّ ويُسمّى الجزئيّ،
والمشتركة التي لا تتفاضل في الحمل تُسمّى
المتساوية في الحمل والمتساوقة في الحمل
(ف، أ، ٩، ٦١)

- الكليات المشتركة المتساوية المتساوقة في
الحمل فإن كلّ واحد منها يُحمّل على الآخر
حملاً مطلقاً (ف، أ، ٦٣، ١٧)

- الكليات المشتركة في الحمل على أشخاص
واحدة بأعيانها فإن الأعمّ منها يُشارك كليات

كليان متساويان

- الكليان المتساويان إن صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر كالإنسان والناطق، وبينهما عموم وخصوص مطلق إن صدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان والإنسان، وبينهما عموم من وجه إن صدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فقط كالحيوان والأبيض، ومتباينان إن لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر كالإنسان والفرس (ن، ش، ٧، ٢١)

كلية

- جميع الأشياء التي هي كلية هي موجودة للأمر من الإضطرار (أ، ب، ٣٢٤، ١١)

- الكلية إذا أكثر من قيل أنها برهان هو أكثر (أ، ب، ٣٨٩، ١٤)

- كلية أي مقولة على كثيرين (س، د، ٩١، ٩)

- الطبيعة الكلية يقال لها كلية بوجوه ثلاثة: فيقال «كلية» من جهة ما هي في الوجود مقولة بالفعل على كثيرين، وليست الأحكام العقلية تقال على الكلّيات من جهة ما هي كلية بهذا الشرط. وتقال «كلية» من جهة ما هي محتملة لأن تقال في الوجود على كثيرين، وإن إتفق أن قيل في الحال على واحد مثل بيت مسبع، ... ويقال «كلية» لما ليس له في الوجود بالفعل عموم ولا أيضًا له في الوجود إمكان عموم، ولكن لأن مجرد تصور العقل له لا يمنع أن تكون فيه شركة، وإن منع وجود الشركة فيه أمر ومعنى آخر ينضم إليه ويدلّ على أنه لا يوجد إلا واحدًا أبدًا (س، ب، ٩٠، ١١)

للموضوع وعنه لا للمحمول، لأن الكلية والعموم بالفعل للمحمول إنما تكون من جهة موضوعاته الكثيرة ونسبته إليها من حيث هي كثيرة، فلا كلية للمحمول قبل حمله، حتى تُعتبر في حمله بل هي عارضة له في حمله (ب، م، ٧٥، ١٢)

- الكلية ليس يمكن أن تُنتج في الثالث (ش، ب، ٤١٠، ١٤)

- من الكلية ما قد يتصور معناه فقط، بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده، ويكون كل ما يقارنه زائدًا عليه، ولا يكون معناه الأول مقولًا على ذلك المجموع، بل جزء منه. ومنها ما يتصور معناه، لا بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده، بل مع تجويز أن يقارنه غيره، وأن لا يقارنه. ويكون معناه الأول مقولًا على المجموع حال المقارنة. وهذا الأخير قد يكون غير متحصل بنفسه، بل يكون مبهمًا محتملًا لأن يقال على أشياء مختلفة الحقائق، وإنما يتحصل بما ينضاف إليه فيتخصص به، فيصير هو بعينه أحد تلك الأشياء. وقد يكون متحصلًا بنفسه أو بما ينضاف إلى المعنى المذكور قبله، ولا يكون بهما، ولا محتملًا لأن يقال على أشياء مختلفة الحقائق. بل يقال - حين يقال - على أشياء لا تختلف إلا بالعدد فقط. وهذا يشتركان في أن المعنى الأول يقال على الحاصل بعد لحوق الغير به إلا أن اللاحق معط لقوام ذلك المعنى في الصورة الأولى، ويسمى «فصلًا» أو لاحق به بعد التقويم في الصورة الأخيرة ويسمى «عارضًا». فالكلّي يسمى بالإعتبار الأول: «مادة». وبالإعتبار الثاني: «جنسًا». وبالإعتبار الثالث: «نوعًا» (ط، ش، ٢٢٩، ٢١)

- الكلّية وهي ما موضوعها كلّي وحكم فيها - السور في الحكم إنما يُعتبر إثباته ونفيه

بالتعميم (و، م، ١٦١، ٨)

- الكلية هي الحكم على كل فرد ككل بني تميم
ياكل الرغبة (ض، س، ٢٦، ١٧)

كلية حقيقية موجبة

- الكلية الحقيقية الموجبة تصدق بدون الخارجية
حيث لا يكون الموضوع موجوداً أصلاً كقولنا
كل عنقاء طائر (و، م، ١٧٣، ١٩)

كلية سالبة

- إن كانت الكلية سالبة مطلقة عامة فمقابلتها
جزئية موجبة دائمة الإيجاب في البعض (مر،
ت، ٨٢، ٤)

- إن كانت الكلية مطلقة خاصة فمقابلتها أحد
الأمور الثلاثة: إما ضرورة السلب في البعض،
أو ضرورة الإيجاب، أو إيجاب دائم في
البعض غير ضروري (مر، ت، ٨٢، ٦)

- الكلية السالبة في الجهات فينبغي أن يكون
السلب المطلق يتناول كل واحد واحد مما هو
موصوف (سي، ب، ١١٩، ٥)

- عكس المخصوصة السالبة والكلية السالبة
كأنفسهما (و، م، ٢٣٣، ٢٣)

كلية شرطية

- الكلية الشرطية أن يكون التالي لازماً أو معانداً
للمقدّم على جميع الأوضاع التي يمكن حصوله
عليها، وهي الأوضاع التي يحصل بسبب
إقتران الأمور التي يمكن إجتماعه معها (ن،
ش، ١٧، ٣)

كلية الشرطية

- كلية الشرطية تعميم لزومها أو عنادها في جميع

الأحوال الممكنة إن كانت موجبة، وتعميم
سلب لزومها أو عنادها في جميع تلك الأحوال
إن كانت سالبة. معنى جزئيتها إثبات لزومها أو
عنادها أو سلبها في بعض الأحوال من غير
تعيين أصلاً، ومعنى إعمالها إثبات لزومها أو
عنادها أو سلبها على وجه يحتمل التعميم في
جميع الأحوال الممكنة والتخصيص ببعضها،
ومعنى إيجابها إثبات اللزوم أو العناد، ومعنى
سلبها رفع اللزوم أو العناد ولا عبرة بطرفي
الشرطية موجبين كانا أو سلبين أو مختلفين
(و، م، ٢٠٢، ١)

كلية الكبرى

- إشرائط كلية الكبرى أيضاً ليتأدى حكمها إلى
الصغرى، فإنها إذا كانت جزئية فربما كان
الأوسط أعم من الأصغر وكان الأكبر مقولاً
على البعض الذي ليس بأصغر، فلا يلزم منه أن
يوجد في البعض الذي هو الأصغر (سي، ب،
١٤٣، ٩)

كلية موجبة

- في عكس المطلقات فلنبين أن الكلية الموجبة
هل تنعكس؟ وكيف تنعكس؟ أكلية موجبة أو
جزئية؟ وهل تبقى مطلقة؟ أم لا تبقى مطلقة؟
فنقول: إذا صدق قولنا كل ج ب فليس يلزم أن
يكون كل ب ج. مثاله كل إنسان حيوان،
وليس كل حيوان إنسان. وأيضاً نقول: كل
إنسان مستيقظ، ولا نقول: كل مستيقظ إنسان.
فليس يجب إذن للكلية الموجبة عكس كلي
موجب، فإنه ربما كان المحمول أعم. وأما
عكسها الجزئي فواجب، فإننا إذا قلنا: كل ج
ب لزم أن بعض ب ج. وقد جرت العادة في

مقتر (و، م، ١٧٧، ٢)

كلية موجبة متصلة

- الكلية الموجبة المتصلة متى صدقت ومقدمها جزئي صدقت وهو كلي، ومتى صدقت وتاليها كلي صدقت وهو جزئي، والسالبة الجزئية على العكس، وأما الجزئية الموجبة فعنى صدقت وأحد طرفيها كلي صدقت وهو جزئي، والسالبة الكلية على العكس (و، م، ٢٦٥، ٢٦)

بيان هذا أن يقال: إنه إن لم يكن بعض ب ج فلا شيء من ب ج. وهذا مما ينعكس، فيكون ولا شيء من ج ب، وقد قلنا: كل ج ب، وهذا خلف. فهذا هو البيان المعتاد في هذا الباب (س، ق، ٨٨، ٩)

- الكلية الموجبة المطلقة لا تنعكس كلية، فربما كان المحمول أعم من الموضوع، فلا ينعكس مثل المحمول، ومثال هذا: كل إنسان مستيقظ، ولا تقول كل مستيقظ إنسان (مر، ت، ٨٩، ١٣)

كلية موضوع

- الكلية الموضوع فلا تخلو إما أن يبين فيها كمية ما عليه الحكم أو لم يبين، فإن لم يبين سميت مهمة، وإن يبين فلا يخلو إما أن يكون الحكم على كنهه وتسمى محصورة كلية، أو على بعضه وتسمى محصورة جزئية (سي، ب، ١٠١، ١٥)

- الكلية الموجبة هي ما أوجب فيها المحمول لكل الموضوع... والسالبة الكلية هي ما سلب فيها المحمول عن كل الموضوع (ش، ق، ١٣٨، ٣)

- متى كانت الكلية هي الموجبة، وكانت ذات موضوع، واحتاجت في أن تبين بوسط إلى الشكل الأول ضرورة (ش، ب، ٤١٠، ١٤)

كم

كلية موجبة حقيقية

- أما الكم فمنه منفصل، ومنه متصل. وأيضاً منه ما هو قائم من أجزاء فيه لها وضع بعضها عند بعض، ومنه من أجزاء ليس لها وضع. فالمنفصل مثلاً هو: العدد والقول؛ والمتصل: الخط، والبسيط، والجسم، وأيضاً مما يُطيف بهذه الزمان والمكان (أ، م، ١٥، ١١)

- الكم أيضاً لا مُضادَّ له أصلاً. فأما في المنفصلة فظاهر أنه ليس له مضاد أصلاً، كأنك قلت لذي الذراعين أو لذي الثلاث الأذرع أو للسطح، أو لشيء مما أشبه ذلك، فإنه ليس لها ضدُّ أصلاً إلا أن يقول قائل: إن الكثير مضاد للقليل، أو الكبير للصغير، وليس شيء من هذه البتة كمّاً، لكنّها من المضاف (أ، م، ١٨، ١١)

- الكلية الموجبة الحقيقية أعم من وجه من سائر المحصورات الخارجية ومثلها الجزئية السالبة الحقيقية فهما إذا أعم من جميع المحصورات الخارجية من وجه (و، م، ١٧٦، ٨)

- الكلية الموجبة الحقيقية أعم من وجه من الموجبة الجزئية الخارجية فهو ما مر في الكلّيتين الموجبتين. وأما كونها أعم من وجه من السالبتين الخارجيتين فلتصادق الجميع عند انتفاء الموضوع في الخارج مع صحة ثبوت المحمول له بتقدير الوجود، وصدقها بدون السالبتين عند وجود الموضوع وثبوت الحكم لجميع الأفراد الموجودة والمقدّرة وبالعكس حيث لا يكون للموضوع فرد لا محقق ولا

- أخصّ خواصّ الكم أنه يُقال مساوياً وغير مساوٍ؛ ومثال ذلك الجئة: تقال مساوية وغير مساوية (أ، م، ٢١، ١)

- الكمّ هو كل شيء أمكن أن يُقدّر جميعه بجزء منه مثل العدد والخط والبسيط والمُضَمّت ومثل الزمان ومثل الألفاظ والأقاول (ف، م، ٩٣، ٣)

- الكمّ منه أيضاً ما قوامه من أجزاء فيه لها وضع بعضها عند بعض، ومنه ما قوامه من أجزاء ليس لها وضع بعضها عند بعض (ف، م، ٩٦، ٥)

- ما سبيله أن يُجاب به في «كم» يُسمونه بلفظة كم وبالكمية (ف، ح، ٦٢، ١٧)

- أمّا الكم فهو يوجب نسبة ما للكل إلى جزء أو أجزاء بالقوة (س، م، ٨٥، ٥)

- إنّ الكمّ منه متّصل ومنه منفصل. ومن جهة أخرى إنّ الكمّ منه ما لأجزائه وضع؛ ومنه ما ليس لأجزائه وضع؛ فتكون الكمية تنقسم قسمين متداخلين (س، م، ١١٦، ٤)

- إنّ التجزئة تعرض للمقدار، بما هو مقدار، وإن كان فيه للمادة مشاركة؛ وفي العلوم نبين أن حصة المادة في ذلك ما هي، والأمر الذي للكم بالذات من ذلك ما هو، فإنّ هذا لا يجب أن تشتغل به في علم المنطقيين؛ بل تعلم أن التجزئة التي معها حركة وافتراق في المكان غير التجزئة التي إنّما فيها تعيين الجزء فقط. فهذا الكلام كله إشارة منّا إلى الكم المتصل (س، م، ١١٨، ١٤)

- لا تضاد في الكم. وكذلك ليس في طبيعته تَضَعْف واشتداد ولا تَنْقُص وازدياد. ولست أعني بهذا أنّ كمية لا تكون أزيد وأنقص من كمية، ولكن أعني أن كمية لا تكون أشد وأزيد

في أنّها كمية من أخرى مشاركة لها، فلا ثلاثة أشد ثلاثية من ثلاثة، ولا أربعة من أربعة، ولا خط بأشد خطية، أي أنه أشد في أنه ذو بعد واحد من خط آخر، وإن كان، من حيث المعنى الإضافي، أزيد منه، أعني الطول الإضافي (س، م، ١٤٢، ٥)

- المقدار بالذات هو كمّ (س، م، ٢٠٩، ٥)

- الكمّ وهو الشيء الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزّي، وبسببه يقبل غيره هذه الصفات، وبسببه يصير في الجسم شيء غير شيء (مر، ت، ٢٩، ١٦)

- الكمّ إمّا أن يكون متّصلاً: وهو الذي يمكن أن يُفرض لأجزائه حدّ مشترك تتلاقى عنده تلك الأجزاء وتتحدّ به، كالنقطة للخط، لا أن تكون تلك الأجزاء بالفعل، بل على سبيل الفرض. وإما أن يكون منفصلاً لا يمكن أن يُفرض في أجزائه حدّ مشترك تتلاقى عنده الأجزاء وتتحدّ به، وذلك هو العدد (مر، ت، ٢٩، ١٨)

- إمّا أن يكون (الكم) منفصلاً لا يمكن أن يُفرض في أجزائه حدّ مشترك تتلاقى عنده الأجزاء وتتحدّ به، وذلك هو العدد (مر، ت، ٣٠، ٨)

- الألفاظ تابعة للآثار الثابتة في النفس، المُطابِقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل (غ، ع، ٣١٣، ٣)

- الكمّ عَرَضٌ، وهو عبارة عن المعنى الذي يقبل التجزؤ، والمساواة والتفاوت، لذاته. فالـ(المساواة) و(التفاوت) و(التجزؤ) من لواحق الكم؛ فإنّ لجقّ غيره فبواسطته، لا من حيث ذات ذلك الغير (غ، ع، ٣١٧، ٦)

- الكم هو ما يقبل التجزؤ، والمساواة،

- والزمان والمكان (ش، م، ٢٩، ٦)
 - الكم الذي هو متقوم من أجزاء لها وضع بعضها
 عدد بعض فهو الخط والسطح والجسم
 والمكان (ش، م، ٣٠، ٩)
 - الأجناس الأول من أجناس الكم هي التي هي
 بالحقيقة وأولاً كم، وما عداها مما تلحقه
 الكمية فإنما يقال فيه أنه كم بالعرض وثانياً
 (ش، م، ٣١، ٢)
 - الكم موجود بذاته (ش، م، ٣١، ١٦)

كم متصل

- الكم المتصل الذي لا وضع لأجزائه هو
 الزمان، والبسيط منه ما يخص الجسم وهو
 نهايته، ومنه ما هو غريب منه، منطبق على
 بسيطه الخاص، مطبّق به من حوله، وهذا هو
 المكان على رأي أرسطوطاليس (ف، م،
 ٩٧، ١٣)
 - المكان... هو من الكم المتصل، وذلك إما
 أن يكون بسيطاً غريباً منطبقاً على بسيطه الذي
 يخصه، أو حجماً غريباً ينطبق على حجمه
 الذي يخصه، وأما أي الرأيين هو الحق ففي
 العلم الطبيعي (ف، م، ٩٨، ٦)
 - إن التجزئة تعرض للمقدار، بما هو مقدار، وإن
 كان فيه للمادة مشاركة؛ وفي العلوم نبين أن
 حصة المادة في ذلك ما هي، والأمر الذي
 للكم بالذات من ذلك ما هو، فإن هذا لا يجب
 أن تشتغل به في علم المنطقيين؛ بل تعلم أن
 التجزئة التي معها حركة وافتراق في المكان غير
 التجزئة التي إنما فيها تعيين الجزء فقط. فهذا
 الكلام كله إشارة منّا إلى الكم المتصل (س،
 م، ١١٨، ١٦)
 - (الكم) المتصل فهو كل مقدار يوجد لأجزائه

والتفاوت لذاته وهو ينقسم إلى: الكم المتصل
 وهو كل مقدار يوجد لأجزائه حدّ مشترك
 يتلاقى عنده طرفاه كالنقطة للخط، والخط
 للسطح، والآن الفاصل للزمان الماضي
 والمستقبل. وإلى الكم المنفصل وهو الذي
 لا يوجد لأجزائه لا بالقوة ولا بالفعل شيء
 مشترك يتلاقى عنده طرفاه كالعدد (غ، ع،
 ٣٧٣، ١٤)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأيّن ومتى
 والوضع والملك وأن يفعل وأن يتفعل، فهذه
 هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة
 (سي، ب، ٥٧، ١)

- ما لم يوجد الكم في موضوعه لا يوجد الأيّن
 ومتى (سي، ب، ٥٧، ١٩)

- (الكم) يقبل لذاته المساواة واللامساواة
 والتجزّي، ويمكن فرض واحد فيه أو ليس
 فيه يحدّه أو يُقدّره ويقبل غيره هذه الصفات
 بسببه، وله بالقسمة الأولى نوعان أحدهما
 المتصل، والآخر المنفصل (سي، ب،
 ٦١، ٧)

- الكم قد نفسه قسمة أخرى إلى ذي وضع وغير
 ذي وضع (سي، ب، ٦٣، ٩)

- فصول الكم العظمى... الانفصال والاتصال
 والوضع وعدم الوضع (ش، م، ٢٧، ٤)

- من خواص الكم... أنه ليس له ضدّ (ش، م،
 ٢٧، ١٤)

- من خواص الكم... ألا يقبل الأقل والأكثر
 (ش، م، ٢٧، ١٦)

- خاصّة الكم الحقيقية... هي التساوي
 واللاتساوي (ش، م، ٢٧، ١٩)

- (الكم) المتصل خمسة: الخط والبسيط
 والجسم وما يشتمل على الأجسام ويطيّف بها

(ف، م، ٩٥، ٦)

- (الكم) ينقسم إلى: الكم المتصل والمنفصل

(غ، ع، ٣١٧، ١٠)

- المنقسم بقسمين متساويين يُحْمَل على الكم

المتصل والمنفصل (ش، ج، ٥٨٥، ١٢)

كم منفصل

- (الكم) المنفصل هو الذي لا يمكن أن يوجد

في وسطه شيء منه حدّ يجعل نهاية مشتركة

لجزئيه اللذين يكتنفانه مثل العشرة، فإن

الخمس والخمسة اللتين هما جزأها ليس

يُمكن أن يوجد بينهما شيء خارج عن

أحادهما يجعل نهاية مشتركة تلتقي عندها

أحادهما، كما يُمكن ذلك في الخط (ف، م،

(٩٥، ١٤)

الكم المنفصل منه ما هو مؤلف من آحاد وهو

العدد، ومنه ما هو مؤلف من حروف وهو

اللفظ. فهذه الأنواع هي كم بأنفسها وذواتها،

وأما سائر ما يُجعل كمًا فإنه إنما يجعل في الكم

لا بذواتها بل لأجل هذه، وهي مثل الألوان

والحركة ولاسيما النقلة والثقل والخفة وما

أشبهها (ف، م، ٩٨، ٩)

- الكم المنفصل فإنه كالسبعة التي لا يوجد

لأجزائها حدّ مشترك؛ فإنك إذا جزأت السبعة

إلى ثلاثة وأربعة، لم تجد بينهما طرفًا مشتركًا؛

فإنه لا طرف للأعداد إلا الوحدة؛ ولا توجد

وحدة مشتركة بين الجزء الذي هو ثلاثة والجزء

الذي هو أربعة؛ ولو وجدت وكانت من

وحداتها لصارت الوحدات ستة وانتقص عدد

السبعة؛ وإن كانت خارجة عنه كان ترتيب

السبعة من ثمان وحدات (س، م، ١١٨، ١٧)

- إن (الكم) المنفصل قوامه من متفرقات (س،

م، ١٢٠، ١٧)

حدّ مشترك يتلاقى عنده طرفاه. كالنقطة للخط

(غ، ع، ٣١٧، ١٢)

- ظنّ قوم أن المكان نوع رابع للكم المتصل

القارّ الذات زائد على السطح، وقد حدّوه بأنه

السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للظاهر

من الجسم المحوي. والداخل في هذا الحدّ

هو السطح والباطن والحاوي والمماس

والظاهر والمحوي، وجميع هذا من المضاف

سوى السطح، فكيفيته إذن لكونه سطحًا (سي،

ب، ٦٢، ٦)

- الكم المتصل الذي ليس بقارّ الذات فلنضع أنه

هو الزمان لا غير، وهو مقدار الحركة، والحدّ

المشترك بين أجزائه المفروضة فيه هو الآن

(سي، ب، ٦٢، ٩)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أمّا في

الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل

كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير

والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي

المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين

كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم

والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصابًا

وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى،

وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال

كالأشد تسخنًا وتقطعًا (سي، ب، ٦٧، ٥)

- (الكم) المتصل خمسة: الخط، والبيط،

والجسم، وما يشتمل على الأجسام ويطيف بها

وهو الزمان والمكان (ش، م، ٢٩، ٦)

كم متصل ومنفصل

- الكم منه متصل ومنه منفصل، فالمتصل هو كل

ما أمكن أن يُفرض في وسطه حدّ ونهاية يلتزم

عندها جزءاه اللذان عن جنبي الحد المفروض

- (الكمّ) المنفصل: فهو الذي لا يوجد لأجزائه، لا بالقوّة، ولا بالفعل شيء مشترك يتلاقى عنده طرفاه، كالعدد، والقول (غ، ع، ٣١٨، ١١)
- الكمّ المنفصل فهو الذي لا يمكن أن يفرض في أجزائه حدّ واحد مشترك بينها تتلاقى عنده وتتحدّ به، وهو العدد لا غير، كالسبعة فليس لأجزائها حدّ مشترك (سي، ب، ٦٢، ١٢)
- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكمّ المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكمّ المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأبن كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصاباً وانحناءً، وفي الملك كالأكسى والأغرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخناً وتقطعاً (سي، ب، ٦٧، ٥)
- أنواع الكمّ المنفصل بين من أمرها أنها غير متضادة (ش، م، ٢٣، ١٥)
- (الكمّ) المنفصل إثنان: العدد والقول (ش، م، ٢٩، ٦)
- الكمّ المنفصل هو الذي ليس يمكن فيه أنه نأخذ له حدّاً مشتركاً تتصل عنده أجزاؤه بعضها ببعض (ش، م، ٢٩، ٨)

كميات

- إنّ الكيفيات والكميات أعراض... وأنّ كل واحد منها جنس بالحقيقة، لا لفظ مشكك، ولا دالّ على لازم غير مقوم (س، م، ٧، ١)

كميات بالعرض

- قد تكون أشياء أخرى يقال لها إنّها كميات

- (بالعرض)؛ وتكون كذلك بالعرض لا بالذات. وإنّما يقال فيها ذلك بسبب مقارنتها للكميات التي هي كميات بالذات؛ فبعضها موضوعات لها؛ كالإنسان والفرس، حين يقال: إنسان طويل وقصير، وفرس طويل وقصير؛ وبعضها أعراض لا توجد إلّا مع وجود الكميات؛ كالحركة فإنّها لا توجد إلّا بمقارنة من جسم متحرك لمسافة تكون الحركة فيها فتقدّر بها، ولزمان تكون هي أيضًا فيه فتقدّر به، وفي جسم متحرك تكون فيه فتقدّر به؛ فيقال: حركة طويلة، أي في مسافة طويلة أو في زمان طويل؛ وكذلك يقال: بياض عريض، أي في سطح عريض (س، م، ١٣٠، ٤)

كمية

- الأجناس العالية كلها عشرة: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضع ولّه وأن يفعل وأن يفعل (ف، م، ٩٠، ١٦)
- الأشياء الموضوعية لأصناف الإضافة أمور داخلية تحت سائر الأجناس العالية، فقد تكون تحت الكمية، مثل الستة والثلاثة، فإنّ الستة ضعف الثلاثة والثلاثة نصف الستة. وقد تكون تحت الجوهر، مثل زيد وعمرو الموضوعين للأبوة والبنوة (ف، م، ١٠٤، ٥)
- أعلى جنس يوجد في الأنواع التي تعرّفنا في مشار (مشار) إليه هو يُسمّى الكمية (ف، ح، ٧٢، ٧)

- إن كانت الكمية هي الجسميّة التي تقارن المادّة فتقوم الجسم جسمًا؛ فبالحرّي أن تكون صورة مقومة للجواهر. والصورة جوهر؛ فالكمية إذن جوهر (س، م، ١١٢، ١٧)

- إن كان ما يقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير

شيء، ونقول إن الكمية إنما يعرض لها الأمر لأنها في الشيء الذي عرض له الأمر (س، م، ٢٠٨، ٤)

- الكمية والكيفية نفهم معناه ولا نفهم عرَضيته بل نشك في عَرَضيته، ولو كانا ذاتين لما أمكن فهم جزئي لهما إلا بعد فهمهما لذلك الجزئي (سي، ب، ٥٧، ١٤)

- الثقل من الكمية وليس كذلك، بل هو قوة محرّكة إلى أسفل (سي، ب، ٦٢، ٢٣)

- الكمية... هو السور (ش، ع، ١٠٥، ٥)

- «الكمية» تعرج تصوّرها للنفس إلى أن تعرّف «الجزء» أو «القسم» أو «المساواة» (ت، ر، ٧٠، ٣)

- «المساواة» فإن «الكمية» أعرف منها عند العقل الطريح، لأن «المساواة» من الأعراض الخاصة بـ «الكمية» التي يجب أن تؤخذ في حدّها «الكمية»، فيقال «إن المساواة» هي «اتحاد في الكمية» (ت، ر، ٧٠، ٥)

كمية القضية

- السلب والإيجاب يُسمّى كل واحد منهما كيفية القضية، وما يدلّ عليه السور من بعض أو كل يُسمّى كمية القضية (ف، ق، ١٤، ١٠)

كن

- الرجل الذي يريد البناء إنما أول تفكيره ما يريد من الكن، ثم يعلم أن ذلك الكن لا يكون إلا بسقف وحيطان، ثم يعلم أن الحيطان لا يكون إلا بأساس، ثم يعلم أن الأساس لا يكون إلا بطين وحجارة. فإذا فرغ من التفكير وصار إلى العمل، كان أول ما يضع يده فيه الطين الذي كان آخر تفكيره. وإذا فرغ من عمله، كان آخر

غير المعنى الذي به يصير الجسم جسمًا، فليست الصورة الجسميّة هي الجسميّة التي هي الكمية، بل الجسميّة التي هي الكمية التي هي عرض، هي جسميّة بمعنى آخر (س، م، ١١٥، ٥)

- إن من الكمية ما له وضع في أجزائه، ومنها ما ليس له وضع. والأجزاء التي لها وضع يجب أن يكون لها وجود قارّ بالفعل معًا ليكون لبعضها عند بعض وضع، وأيضًا إتصال، وأيضًا ترتيب يوقعه ذلك تحت الإشارة أن كل واحد منها أين هو من صاحبه (س، م، ١٢٧، ٦)

- عوارض خاصّة للكمية؛ كالطول والقصر الذي بالقياس؛ مثل ما يقال: إن هذا الخط طويل والآخر ليس بطويل بل قصير، وإن كان كل خط طويلًا في نفسه بمعنى آخر، من حيث له بعد واحد (س، م، ١٣٠، ١١)

- إن الطول والعرض والعمق، من حيث لا إضافة فيها، هي من الكمية (س، م، ١٣٢، ٦)

- خواصّ الكمية: قال بعض المتقدّمين ما هذا معناه: إن للكمية خاصيتين أوليتين إحداهما أن الكمية تحتمل التقدير؛ والأخرى أن الكمية لا مضاد لها. ثم إنه قد يتولّد من هاتين الخاصيتين خاصيتان أخريان؛ فيتولّد من أن الكمية تحتمل التقدير أنّه يقال مساوٍ وغير مساوٍ؛ ويتولّد من أنّه لا مضاف له أنّه لا يقبل الأشدّ والأضعف (س، م، ١٣٤، ١٦)

- الكمية قد ذكّر لها ثلاث خواصّ حقيقية: وهي أنها لذاتها لها جزء، ولذاتها تحتمل التقدير، ولذاتها تقبل المساواة واللامساواة (س، م، ١٤٣، ٧)

- إن الكمية إنما يعرض لها الأمر عندما يكون في

في الأعيان، فإنه لو كان كذلك لما صَحَّ وجود شيء (مر، ت، ٣٣، ١١)

ما يصير إليه الكُنَّ الذي كان أول تفكيره (ق، م، ٩، ٩)

كنه

كون في المكان

- ليس الكون في المكان هو الكون في الأعيان، فإن كون الجوهر في الأعيان هو وجوده لا غير، وكذلك كون العَرَض في موضوعه هو بعينه وجوده فيه، ولو كان كون الجوهر في المكان هو وجوده بعينه لكان كونه في الزمان هو وجوده أيضًا، فكان لجوهر واحد وجودات كثيرة، فإذا قلنا زيد موجود في المكان فمعناه موجود له كونه في المكان (مر، ت، ٣٣، ٥)

- (كنهه) أي بمجرد ذاتياته (هـ، م، ٤٨، ٧)

كون

- إنَّ الكون شيء ما مقولاً بالقياس إلى الكيفية الذي هو فصل المشابهة، ليس له وجود آخر غير هذا الذي بالقياس، ليس كالأب الذي له وجود أنه إنسان (س، ج، ٢٦٤، ٥)
- الكون... متتالي لا متصل (ش، ب، ٤٧٥، ١٢)

كون وفساد

- الكون والفساد مع الإشتقاق؛ مثل أنه إن كان أن يتعلم هو نوع أن يتذكر، فإن يعلم هو نوع أن يذكر. وإن كان إنحل هو نوع أن يفسد، فينحل نوع أن يفسد. وكذلك في الفواعل وغير ذلك؛ وهي للإثبات (س، ج، ١٧٩، ١٤)
- أنواع الحركة ستة: الكون ومقابله الفساد، والنمو ومقابله النقص، والإستحالة، والتغير في المكان وهو المسمى في لساننا نُقْلَة (ش، م، ٧٣، ٣)

- قلنا الكون صالحًا للمقولة في جواب ما هو عارض، تأمل قوله (لكونها أمورًا اعتبارية) أي لكون الكليات أمورًا اعتبارية حصلت مفهوماتها المذكورة أولاً، ووضعت أسماؤها بإزائها كما صرح به الشيخ في الشفاء، فلا يكون لها حقايق غير تلك المفهومات (هـ، م، ٤٣، ٢٧)
- (الكون في بعض الأوقات) يقابل (الدوام) إذا اعتُبر التوقيت (ط، ش، ٣٠٨، ٦)

كون في الأعيان

- التكوّن يضادّه الفساد (ش، م، ٧٤، ٦)
- الكون إنما يكون من غير موجود إلى موجود، والفساد من موجود إلى غير موجود (ش، ع، ١٢٩، ٧)

- ليس الكون في المكان هو الكون في الأعيان، فإن كون الجوهر في الأعيان هو وجوده لا غير، وكذلك كون العَرَض في موضوعه هو بعينه وجوده فيه، ولو كان كون الجوهر في المكان هو وجوده بعينه لكان كونه في الزمان هو وجوده أيضًا، فكان لجوهر واحد وجودات كثيرة، فإذا قلنا زيد موجود في المكان فمعناه موجود له كونه في المكان (مر، ت، ٣٣، ٦)
- ليس الكون في الأعيان هو ما يكون به الشيء

كون ولا كون

- لا يمكن أن يوجد الأمران معًا، أعني الكون ولا كون (ش، ع، ٩٥، ٢٠)
- يكون كون الشيء أو لا كونه ضرورة (ش، ع، ٩٦، ٧)

كيف

- «الكيف» كقولك: أبيض، كاتب (أ، م، ٦، ٧)
 - قد يوجد أيضًا في الكيف مُضادَّةٌ، مثال ذلك أن العدل ضد الجور وكذلك البياض والسود وسائر ما أبه ذلك، وأيضًا ذواتُ الكيفية بها: مثال ذلك الجائر للعدل، والأبيض للأسود (أ، م، ٣٥، ٩)

- قد يقبل أيضًا الكيفُ الأكثر والأقل، فإنه يقال إن هذا أبيض بأكثر من غيره أو بأقل؛ وهذا عادل بأكثر من غيره أو بأقل (أ، م، ٣٦، ١)
 - ما سبيله أن يُجابَ به في «كيف» يُسمونه بلفظة كيف وبالكيفية (ف، ح، ٦٢، ١٦)

- قد نقول «كيف وجود هذا المحمول في هذا الموضوع» نعني به أسالب هو أم موجب، وهو يشارك في هذا حرف «هل» (ف، ح، ١٩٩، ١٧)

- إذا سئل عن الذي أصفر للوجل، أنه كيف هو في هذه الحال، فقليل أصفر اللون، لم يكن الجواب كاذبًا؛ وإذا سئل عنه، أنه كيف هو مطلقًا، فلا يجاب في العادة بأنه أصفر إذا كان محمرار الخلقة. والسبب في ذلك أن المجيب يستشعر أن السائل يسأله، أنه كيف هو في طبيعته الصحيحة، وفي حالة الأكثرية، ويكون عنده أن السائل توسع فترك بعض ما يجب أن يتم به عبارته، فيجيبه حينئذ بما يجيبه. وإذا سأل مطلقًا أيضًا، أنه كيف زيد، وكان السؤال لا يقتضي زيادة إستشعار، أو كان السؤال بوهم المجيب أنه يسأل عن حاله في الوقت، فلا يكذب، لو قال: مغموم أو محموم، وإن كان ذلك سريع الزوال (س، م، ١٩٩، ٤)

- أنواع من الكيف أُمُداد، يستحيل الموضوع من بعضها إلى بعض إنسلاخًا من كيفية منها،

وتلبسًا بالأخرى، فتلك الأنواع من الكيفية تقبل الإشتداد والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة (س، م، ٢٢١، ٣)

- الكيف وهو كل هيئة قارّة في جسم لا يوجب إعتبار وجودها فيه أن ينسب الجسم إلى خارج أو نسبة واقعة في أجزاء الزمان ولا بالجملة اعتبارًا يكون به ذا جزء، وذلك مثل البياض والسود (مر، ت، ٣٠، ٤)

- الكيف: إما أن يكون مختصًا بالكم، كالتربيع بالسطح، لأنه عارض للسطح... وهو إما أن يكون محسوسًا يتأثر عنه الحواس: فالراسخ منه كحلاوة العسل وصفرة الذهب يسمى كيفيات انفعاليات، وما لا يكون راسخًا سُميت انفعالات، لسرعة تبدلها، مثل حمرة الخجل وصفرة الوجل؛ وإما أن يكون غير محسوس، وذلك إما أن يكون استعدادات يُتصوّر في النفس بالقياس إلى كمالات، فإن كان ذلك الاستعداد إستعداد للمقاومة واللاتفعال كالمصحاحية والصلابة، وإن كان استعدادًا لسرعة الأذعان والانفعال سُمي لا قوة طبيعية، مثل الممرضة واللين؛ وإما أن يكون في أنفسها كمالات لا يتصور أنها استعدادات لكمالات أخرى ويكون مع ذلك غير محسوسة بذاتها، فما كان منها ثابتًا سُمي ملكة، مثل العلم والصحة، وما كان سريع الزوال سُمي حالًا، مثل غضب الحليم ومرض المصحاح (مر، ت، ٣٠، ١١)

- الألفاظ تابعة للآثار الثابتة في النفس، المُطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومنى والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل (غ، ع، ٣١٣، ٣)

(٦، ٤٦)

كيف موافق

- إنَّ المشابهة مثلاً موافقة ما في الكيفيّة،
والموافقة في الكيفيّة غير الكيف الموافق،
فالكيف الموافق ليس هو إضافة، بل هو شيء
ذو إضافة (س، م، ١٦١، ١٠)

كيف هو

- إن كان إذا بيّن ما هو فهو يُبيّن أيضًا بقول واحد
بمعناه أنه موجود، وكيف هو، إذ كان الحد
والبرهان يدلّان على شيء واحد. ومعنى ما هو
الإنسان، ومعنى أنه موجود، مختلفان (أ، ب،
٤٢٣، ٥)

- جميع ما يؤخذ في جواب المسألة عن الشيء
كيف هو قد يليق أن يُستعمل في الجواب عن
الأمر أي شيء هو (ف، أ، ٥٢، ١٤)

كيفيات

- التي يقال (لها الكيفيات) بقوة طبيعية ولا قوة
طبيعية فإن أنواعها متضادة، يدخل أحد
الضدين منهما في ما يُقال بقوة والآخر في ما
يُقال بلا قوة. وذلك مثل الصلابة واللين، فإن
الصلابة تحت القوة الطبيعية واللين تحت ما هو
لا قوة طبيعية (ف، م، ١٠٠، ١)
- الكيفيات التي توجد في أنواع الكمية بما هي
كمية، مثل الاستقامة والانحناء في الخط،
والتحديق والتّقعير في الخطوط المنحنية وفي
التي تلتقي على غير استقامة (ف، م، ١٠٢، ٣)
- الأمور التي تُستعمل في إفادة الصيغ وفي
الجواب عن المسألة بكيف الشيء، فإنها تُسمّى
الكيفيات (ف، أ، ٥١، ١٦)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والابن ومتى
والوضع والملك وأن يفعل وأن يفعل، فهذه
هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة
(سي، ب، ٥٧، ١)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أمّا في
الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل
كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير
والقليل، وفي الكيف كالأحر والأبرد، وفي
المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الابن
كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم
والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصاباً
وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى،
وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال
كالأشد تسخناً وتقطعاً (سي، ب، ٦٧، ٥)

- الكيف قد يُراد به الكيفية، وقد يُراد به ماله
الكيفية (سي، ب، ٦٨، ١)

- الكيف إمّا أن يكون مختصاً بالكم من جهة ما
هو كم، كالتربيع والتثليث والتدوير (سي، ب،
٦٨، ٦)

- (الكيف) إمّا أن لا يكون مختصاً به (الكم)،
وهو إمّا أن يكون مُحسّساً كالألوان والطعوم
والروائح والحرارة والبرودة (سي، ب،
٦٨، ٩)

- الكيف لا يقال فيه مساوٍ ولا غير مساوٍ بل يقال
شبيه وغير شبيه (ش، م، ٣٣، ١٥)

- ما... يختص بإسم المَلَكَة... هو الذي يُقال
عليه الكيف في المشهور (ش، م، ٤٥، ٦)

- قد يوجد التضاد في الكيف لكن في بعضها
و... إذا كان أحد المتضادين في الكيف لزم
أن يكون الضد الآخر في الكيف (ش، م،
٤٦، ٣)

- الكيف قد يقبل الأقل والأكثر (ش، م،

كيفية انفعالية وانفعالات

- إنَّ الكيفيّة كيفُ ينقسم إلى الأمور الأربعة التي جعلت أنواعاً لها؛ فنقول: إنَّ الكيفيّة لا تخلو إما أن تكون بحيث يصدر عنها أفعال على نحو التشبيه والإخالة أو لا تكون. والذي يفعل فعله على سبيل التشبيه والإخالة فهو كالحار يجعل غيره حاراً، والذي لا يكون إما أن يكون متعلقاً بالكم من حيث هو كم أو لا يكون؛ والذي لا يكون متعلقاً بالكم؛ فإما أن يكون للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فقط أو لا يكون، بل يكون لها من حيث هي ذوات النفس، أو يكون للنفس، فالتى تلتئم ما بينها أفعال وانفعالات، هي التى تُسمى كِيفِيَّاتِ انْفِعَالِيَّةٍ وانفعالات؛ والتي تتعلق بالكم فهي كالأشكال وغيرها (س، م، ١٧٢، ١٣)

- إنَّ المعاني التى يدلّ عليها هذان اللفظان (الكيفيات الانفعالية والانفعالات)، هي معاني ثلاثة: معنى الكيفية التى تنفعل عنها الحواس ولها بقاء، ومعنى الكيفية التى تحدث عن انفعال فى موضوعها ولها بقاء. وقد حُصرَ فى لفظ واحد. ومعنى الكيفية التى لا ثبات لها (س، م، ١٩٣، ١)

- كِيفِيَّاتِ انْفِعَالِيَّةٍ هي التى تكون قارةً راسخةً فى الشيء، كحلاوة العسل، ومواد الغراب، وليس يقال لها إنها انفعاليات، لأنه يجب أن تكون ما هي فيه لا محالة قد انفعلت بها بل لأنها تنفعل عنها على النحو المذكور (س، م، ١٩٨، ٧)

- جنس... من الكيفية... يقال لها كِيفِيَّاتِ انْفِعَالِيَّةٍ وانفعالات (ش، م، ٤٨، ١٨)

- قيل... كِيفِيَّاتِ انْفِعَالِيَّةٍ لا من قِبَلِ أنها حدثت فى الأشياء المتصفة بها عن انفعال بل من قِبَلِ

- الكِيفِيَّاتُ لما كانت منها ما يُقاد به الصيغُ الخارجة عن ذات الشيء ومنها ما يُقاد به معرفة صيغة ذات الشيء، صارت الكيفيات المفيدة صيغ ذوات الأشياء متى أُخِذَتْ فى جواب أي شيء هو تفيد ما يتميز به الشيء فى ذاته عن غيره (ف، أ، ٥٢، ١٧)

- إنَّ الكِيفِيَّاتِ والكميات أعراضٌ... وأنَّ كل واحد منها جنس بالحقيقة، لا لفظ مشكك، ولا دالّ على لازم غير مقوم (س، م، ٧، ١) - إنَّ الكِيفِيَّاتِ التى يتعلّق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخاً فى المتكَيّف بها رسوخاً لا يزول، أو يعسر زواله، وبالجمله لا يسهل زواله، ويُسمى ملكة؛ ومنها ما لا يكون راسخاً، بل يكون مذعناً للزوال سهل الانتقال، فيُسمى حالاً (س، م، ١٨١، ٦)

- إنَّ الكِيفِيَّاتِ السريعة الزوال صالحةٌ للدخول فى جواب كيف (س، م، ١٩٩، ١٤)

- أنواع الكِيفِيَّاتِ أربعة: أولها ما يختص بالكميات، وثانيها كِيفِيَّاتِ انْفِعَالِيَّاتِ وانفعالات، وثالثهما القوة واللا قوة، ورابعها الحال والملكة (مر، ت، ٣٢، ١٨)

- أنواع الكِيفِيَّاتِ: أولها ما يختص بالكميات. وثانيها كِيفِيَّاتِ انْفِعَالِيَّةٍ وانفعالات. وثالثها القوة واللا قوة. ورابعها الحال والملكة (سي، ب، ٦٩، ١٧)

- جميع هذه الأنواع (الكِيفِيَّاتِ) يقع فيها التضاد والاشتداد والتفرض إلا النوع المختص منه بالكميات (سي، ب، ٦٩، ١٨)

- ذوات الكِيفِيَّاتِ هي المدلول عليها بالأسماء الدالة على الكِيفِيَّاتِ أنفسها وهي المثل الأول (ش، م، ٥٠، ٢٢)

أنها تُحدث في حواسنا إنفعالاً (ش، م،
(٢٣، ٤٨)

- يقال في عوارض النفس كصفات إنفعالية إما
كان منها بالطبع وثابتاً، وإنفعالات إما كان
عارضاً ولم يكن للإنسان بالطبع والمزاج (ش،
م، ٤٩، ٢٠)

كيفية طبيعية

- إن (الكيفيات) الطبيعية هي المتولدة بالطبع من
داخل الموجودة دائماً في الشيء الذي توجد فيه
(س، م، ١٧٣، ٥)

كيفية مقتناة

- (الكيفيات) المقتناة فهي التي تمامها من خارج
ويمكن إطرأها؛ وليكن من المقتناة الملائكات
والأحوال (س، م، ١٧٣، ٥)

كيفية

- أسمى «بالكيفية» تلك التي لها يقال في
الأشخاص: كيف هي (أ، م، ٢٩، ١٢)

- ذوات الكيفية هي التي يقال بها على طريق
المشتقة أسماؤها أو على طريق آخر منها كيف
كان. فأما في أكثرها أو في جميعها، إلا الشاذ
منها، وإنما يقال على طريق المشتقة أسماؤها،
مثال ذلك: من البياض - أبيض، ومن البلاغة
- بليغ، ومن العدالة - عدل؛ وكذلك في
سائرهما (أ، م، ٣٤، ٧)

- الأجناسُ العالية كلها عشرة: الجوهر والكمية
والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضع وله أن
يفعل وأن يفعل (ف، م، ٩٠، ١٦)

- الكيفية هي بالجملة الهيئات التي بها يقال في
الأشخاص كيف هي، وهي التي بها يُجاب في

المسألة عن شخص شخص كيف هو. واشترط
في رسمها قولنا في الأشخاص ليفرق بينها وبين
الفصول، لأن الفصول كصفات أيضاً إذ كانت
هيئات بها يقال في الأنواع كيف هي (ف، م،
٩٩، ٤)

- تنقسم الكيفية التي هي الجنس العالي إلى أربعة
أجناس متوسطة: أولها الملكة والحال،
والثاني ما يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية،
والثالث الكيفية الانفعالية والانفعالات،
والرابع الكيفية التي هي في الكمية بما هي
كمية (ف، م، ٩٩، ٧)

- إن كان يُعنى بالتكاثف مثل جمود الماء، فإنه
في الكيفية (ف، م، ١٠٣، ١)

- التخلخل، إن كان مثل ذوبان الجمد، فإنه كيفية
(ف، م، ١٠٣، ٥)

- الإضافات قد تلحق أشياء كثيرة من أنواع
الكيفية وأجناسها، فيتفق أن تكون التسمية التي
لحق ذلك النوع أو الجنس من الكيفية تسمية
تدل عليه من حيث هو مضاف، ولا يكون له
اسم يدل عليه من حيث هو كيفية، فيجعل اسمه
الدال عليه من حيث هو مضاف هو بعينه اسمه
الدال عليه من حيث هو كيفية، وتكون أسماء
أنواع ذلك الجنس أسماء لا تدل عليها من
حيث هي مضافة أصلاً، بل تكون أسماء تدل
عليها من حيث هي كصفات (ف، م، ١٠٨، ٢)

- إن الكيفية تقع على الأنواع التي تحتها وقوع
الجنس، وأنها ليست إسماً مشتركاً أو مشتركاً
أو متواطئاً، ولكنه مقوم لماهية ما تحته (س،
م، ٧، ٤)

- إن الكيفية تقال باشتراك الاسم على أشياء تقع
في مقولات مختلفة، فتسمى كل قوة وكل مبدأ
فعل وكل شيء يحلي شيئاً ويخصه كيفية،

ولو كان كمية أو غير ذلك، وذلك باشتراك الاسم. وليست المقولة إلا واحدًا من معاني الاسم المشترك التي سنوضح أن ذلك المعنى من شرطه أن يكون متقومًا بموضوعه (س، م، ٤٧، ١٤)

- كل هيئة لا توجب قسمةً بوجه من الوجوه في تصوّره ولا توجب في ذلك نسبة إلى خارج فهو كيفية (س، م، ٨٥، ٨)

- أما الكيفية فقد جرت العادة بأن تعرّف نحويّن من التعريف: أحدهما أن يقال: إنّ الكيفية ما به يقال على الأشخاص إنّها كيف هي، والآخر أن يقال: إنّ الكيفية ما به يقال للأشياء إنّها شبيهة وغير شبيهة (س، م، ١٦٧، ٦)

- يقول (البعض): أما الوضع؛ فهو من حيث يصلح أن يكون جوابًا عن سؤال كيف، فهو كيفية؛ ومن حيث هو حال لجوهر ذي أجزاء كذا، فهو وضع. فإن قال ذلك، لم نضايقه بأن نقول له: إنّ هذا لا يمكن، ولم نؤاخذه بما سلف ذكره؛ ولكنّا نوجب عليه أن يجعل الوضع نوعًا من الكيفية فإنّ الجهة التي هو بها وضع لا تجعله بحيث لا يصلح أن يكون جوابًا عن سؤال: كيف الشيء؟ بل تعدّه لذلك؛ فلا يكون هذا كاعتبارين متباينين يصير بهما الشيء في مقولتين؛ بل كاعتبارين أحدهما يقال على الآخر، وهو أعمّ منه (س، م، ١٦٨، ٧)

- معنى السؤال بكيف. وكيف أشهر من الكيفية؛ فإنّ اسم الكيفية اشتقّ من اسم كيف (س، م، ١٧١، ٩)

- إنّ الكيفية هي كلّ هيئة قارية في الموصوف بها، لا توجب تقديره أو لا تقتضيه، ويصلح تصوّرها من غير أن يحوج فيها إلى إلتفات إلى نسبة تكون إلى غير تلك الهيئة. وهذا أيضًا

ضرب من البيان متعلّق بأن يثبت شيء، ثم يعرف بسلوب أمور عنه (س، م، ١٧١، ١٧)

- إنّ الكيفية كيف ينقسم إلى الأمور الأربعة التي جعلت أنواعًا لها؛ فنقول: إنّ الكيفية لا تخلو إمّا أن تكون بحيث يصدر عنها أفعال على نحو التشبيه والإخالة أو لا تكون. والذي يفعل فعله على سبيل التشبيه والإخالة فهو كالحار يجعل غيره حارًا، والذي لا يكون إمّا أن يكون متعلقًا بالكمّ من حيث هو كمّ أو لا يكون؛ والذي لا يكون متعلقًا بالكم؛ فإما أن يكون للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فقط أو لا يكون، بل يكون لها من حيث هي ذوات النفس، أو يكون للنفس، فالتّي تلتئم ما بينها أفعال وإنفعالات، هي التي تُسمّى كميّات إنفعاليّة وإنفعالات؛ والتي تتعلّق بالكمّ فهي كالأشكال وغيرها (س، م، ١٧٢، ٦)

- نقول: إنّ الكيفية إمّا أن تكون متعلقة بوجود النفس أو لا تكون؛ والتي لا تكون فإمّا أن تتعلّق بالكمية أو لا تتعلّق، والتي لا تتعلّق إمّا أن تكون هويّتها أنّها إستعداد، وإمّا أن تكون هويّتها أنّها فعل، وإن عرض لها أن تكون إستعدادًا (س، م، ١٧٢، ١٦)

- قسمة أخرى للكيفية؛ فإنّهم يقولون: إنّ الكيفية إمّا أن تظهر في النفس وإمّا في البدن (س، م، ١٧٣، ١٠)

- الملكة كيفية راسخة (س، م، ١٨٣، ١١)

- الحال هي كيفية سريعة الزوال (س، م، ١٨٣، ١١)

- أمّا الإنفعالات فيوهم ظاهر ما يقال فيها أنّها ليست كميّات، كأن الصفرة إذا لم تستقر زمانًا طويلًا لم تكن من مقولة الكيفية، لا لأنّها إصفرار، أي أخذ إلى الصفرة، فإن الإصفرار

- للشيء بأي شيء هو (غ، ع، ٣١٩، ١)
- هي (الكيفية) عبارة عن كل هيئة قارة في الجسم لا يُوجب إعتبار وجودها فيه نسبة للجسم إلى خارج. ولا نسبة واقعة في أجزائه. وهذان الفصلان للإحتراز عن (الإضافة) و(الوضع) (غ، ع، ٣١٩، ٥)
- الكيفية تنقسم: إلى ما يختص بالكم من جهة ما هو كم، كالتربيع (للسطح) و(الاستقامة) (للخط). وأما الذي لا يختص بالكم فينقسم: إلى المحسوس وغير المحسوس (غ، ع، ٣١٩، ٨)
- الكيفية هي كل هيئة قارة في الجسم لا يُوجب إعتبار وجودها فيه نسبة للجسم إلى خارج، ولا نسبة واقعة في أجزائه (غ، ع، ٣٧٣، ٢٢)
- الكمية والكيفية نفهم معناه ولا نفهم عرضيته بل نشك في عرضيته، ولو كانا ذاتيين لما أمكن فهم جزئي لهما إلا بعد فهمهما لذلك الجزئي (سي، ب، ٥٧، ١٤)
- كيف قد يُراد به الكيفية، وقد يُراد به ماله الكيفية (سي، ب، ٦٨، ١)
- الكيفية هي كل هيئة قارة لا يوجب تصوّرها تصوّر شيء خارج عنها وعن حاملها، ولا قسمة ولا نسبة في أجزاء حاملها، فتفارق الزمان ومقولة أن يفعل وأن يفعل بأنها هيئة قارة، وتنفارق المضاف والأين ومتى والملك بأنها لا توجب نسبة إلى شيء خارج، وتنفارق الكم بأنها لا توجب قسمة، والوضع بأنها لا توجب نسبة واقعة في أجزاء حاملها (سي، ب، ٦٨، ١)
- أسمى الكيفية الهيئات التي بها يُستل في الأشخاص كيف هي، وهذه الكيفيات تقال على أجناس أول مختلفة (ش، م، ٤٧، ٣)
- لو توهمناه تطول مدته، لم يكن أيضًا كيفية، بل ربّما أدّى إلى كيفية تحدث في آخرها، وعندما ينتهي إليها يفنى الإصفرار ويقف؛ إنّما الإصفرار من مقولة أن يفعل (س، م، ١٩٢، ٨)
- أمّا الجنس الرابع (من الكيفية)،... المشهور من أنواعه ثلاثة أصناف: الشكل، وما ليس بشكل، وما هو حاصل من شكل وغير شكل (س، م، ٢٠٥، ٦)
- أمّا لغة العرب والفرس فيشتق اسم المكيف فيهما دائمًا من اسم الكيفية؛ لكنه قد جرت العادة في بعض اللغات، أو في اليونانية وحدها، بأن لا يشتق ذلك عن بعض الكيفيات، بل يفرد للمتكيف اسم (س، م، ٢١٨، ١٢)
- إنّ الكيفية التي تقال لها شجاعة، والأخرى التي يقال لها جبن، لا يتضادّان في جوهريهما؛ بل قد علمت أنّ الشجاعة إنّما تضاد الجبن من جهة عارض لكل واحد منهما لما اقترن بهما سمي أحدهما شجاعةً والآخر جبنًا، وأنها لا تضاد ذلك من حيث طبيعتها نفسها شيئًا، بل طبيعتها وسط (س، م، ٢٦٢، ١٥)
- فصول كيف،... قد تكون كيفًا، على ما علمت. وربّما كانت الكيفية فصلًا، ولكن لمقولة أخرى غير الجوهر (س، ج، ٦٩، ١٥)
- قولك في الكيفية معنى مقول الماهية بالقياس إلى الكيفية. وهذا من الواجب إذا كانت الإضافة مقولة على حدّه (س، ج، ٢٦٣، ١٤)
- المعنى بها (الكيفية) الهيئات التي بها يُجاب عن سؤال السائل عن آحاد الأشخاص، إذا قال: كيف هو؟ واحترزنا بالأشخاص عن الفصول؛ فإن ذلك يُذكر في السؤال عن المميّز

كيفية القضية

- السلب والإيجاب يُسمّى كل واحد منهما كيفية القضية، وما يدلّ عليه السور من بعض أو كل يُسمّى كمية القضية (ف، ق، ١٤، ٩)

كيفية النسبة

- تُسمّى كيفية النسبة بالضرورة أو بالدوام مطلقين أو مقيدتين بغير المحمول أو بمقابليهما كذلك مادة، ويُسمّى اللفظ الدال عليها جهة (و، م، ١٣٦، ٣٣)
- أنواع كيفية النسبة كلها منحصرة في الضرورة ومقابلها أو الدوام ومقابلها فأحدهما يكفي في الحصر إذ كل معقول فهو منحصر بين الشيء ومقابلته إذ لا واسطة بين النقيضين (و، م، ١٤٥، ٨)

- الكيفية... تُسمّى ملكة وحالاً (ش، م، ٤٧، ٦)
- الكيفية تقال بذاتها (ش، ج، ٦٢٨، ١)
- الكيفية ليست من المضاف (ش، ج، ٦٢٨، ١٧)

كيفية انفعالية

- إسم الكيفية الإنفعالية يقال على بعض أنواعها، لأنها تحدث من إنفعال مثل الصفرة التي تتبع المزاج الحاد المستحكم في الكبد، ويقال على بعضها لأنه يحدث منه إنفعال لا في كل شيء بل في الحواس (س، م، ١٩٢، ٣)
- كل كيفية بطيئة الزوال عن المتكّيف بها تُسمّى كيفية إنفعالية (س، م، ٢٠٠، ١)
- ما كان من... العوارض ثابتاً عتية (س، م، ٤٩، ١٢)
- الزوال... يُسمّى كيفية إنفعالية (ش، م، ٤٩، ١٢)

ل

الإستقبالي والأول أعم ثم الثاني والثالث
أخص من الرابع. ومن شرط في إمكان الوجود
في الإستقبال العدم في الحال وبالعكس مع أن
ممکن الوجود هو ممكن العدم فقد شرط
بالوجود والعدم في الحال (م، ط، ١٤٧، ١٩)

لا نهاية

- وجود ما لا نهاية له غير ممكن أن يخرج إلى
الفعل (ش، ب، ٤٣٠، ١)

لا ينعكس

- معنى قولنا: إن كذا لا ينعكس، أي ليس يلزم
عكسه، لا أنه لا ينعكس في مادة من المواد.
فبين من هذا أن السالب الكلّي المطلق الحقيقي
لا ينعكس (س، ق، ٨٢، ٩)

لاجل الشيء

- يلزم ضرورة أن يكون الذي لأجله الشيء يتأخر
بالزمان عن الشيء وأن يتقدمه الشيء بالزمان
(ف، ح، ١٢٩، ١٢)

لاجل ماذا

- «عن ماذا» وجوده يُطلَبُ به الفاعل والمادة. و
«لماذا» وجوده يُطلَبُ به الغرض والغاية التي
لأجلها وجوده وهي أيضًا «لأجل ماذا» وجوده
على حسب الأنحاء التي يُقالُ عليها «لأجل
ماذا» وجوده (ف، ح، ٢٠٦، ٢)

لاحق

- اللاحق يغلط بنحوين من الغلط: أحدهما أنه
يُوهم عكسه في الحمل، والثاني أنه يُوهم
صدق عكس نقيضه (ف، س، ١٤٣، ١٨)

لا

- ليس قولنا «لا إنسان» يدلّ في الألسنة التي
تُسْتَعْمَلُ فيها أمثال هذه الأسماء على ما يدلّ
عليه قولنا ليس بإنسان (ش، ع، ١٠٨، ١٧)
- يدلّ قولنا «لا إنسان» على عدم الإنسانية،
وقولنا «لا صمّ» على عدم الصمّة (ش، ع،
١٠٨، ٢٤)
- قولنا «لا إنسان»... ليس هو صادقًا ولا كاذبًا
(ش، ع، ١٠٩، ١)

- قولنا «لا إنسان» لا يدلّ على صدق أو كذب إذ
كان ليس يدلّ على وجود محض وإنما يدلّ
على وجود غير محض (ش، ع، ١٠٩، ٣)

لا ضرورة وإمكان

- اللا ضرورة هو الإمكان وهو أربعة: الأول
الإمكان العامّي وهو سلب الضرورة المطلقة
عن أحد طرفي الوجود والعدم وهو المخالف
للحكم وهو المستعمل عند الجمهور. الثاني
الإمكان الخاصّي وهو سلبها عن الطرفين
جميعًا وهو المستعمل عند الحكماء، والمواد
بحسبه ثلث مادة الوجوب والإمكان والإمتناع،
ولا يمتنع تسمية الأول عامًا والثاني خاصًا
لكون الأول عامًا والثاني خاصًا. الثالث
الإمكان الأخصّ وهو سلب الضرورة المطلقة
والوصفية والوقتيّة عن الطرفين. الرابع الإمكان

- اللازم عنه ولا يخلو ولا في وقت من الأوقات منه (ف، م، ١٢٧، ١)

- اللازم منهما (الشينان اللذان لا يتكافآن في لزوم الوجود) يُقال إنه متقدم للذي عنه لزوم، متى لم يكن الذي عنه لزوم سبباً لوجود اللازم، والذي عنه لزوم هو المتأخر بالطبع، مثل الإنسان والحيوان (ف، م، ١٢٩، ٩)

- إن اللازم عن الشيء ربما كان سبباً لوجود ذلك الشيء، مثل المبني والبناني والمكتوب والكاتب (ف، ق، ١٠٤، ١٥)

- أمّا إعتبارات اللازم المحمول واللازم التالي فيجب أن لا تغلط فتجعل الملزوم لازماً، واللازم ملزوماً، فحيث لا يمكن أن يقع لنا غلط حين لا نتوهم الانعكاس. وهذا الباب على صفتين: إمّا على سبيل الاستقامة، وإمّا على سبيل عكس النقيض ومقابلة الوضع؛ فإنه تارة إذا قيل: كل خريف حار، ظنّ أنه يصحّ معه أن كل حار خريف، وقع منه التضليل؛ وتارة إذا قيل: كل متكوّن له مبدأ، يظنّ أن ما ليس بمتكوّن ليس له مبدأ، ويعرض ما عرض لماليوس حين حكم من هذا أن جرم العالم غير متكوّن، فهو غير متناه. وذلك الغلط، بل اللزوم - كما علمت - بالعكس (س، س، ١٠٣، ٣)

- لما كان المقوم يسمّى ذاتياً، فما ليس بمقوم - لازماً كان، أو مفارقاً - فقد يسمّى عرضياً ومنه ما يسمّى عرضاً (س، أ، ٢١٣، ١٠)

- اللازم هو الذي لا بدّ من أن يوصف الشيء بعد تحقّق ذاته، على أنّه تابع لذاته، لا على أنّه داخل في حقيقة ذاته (س، ش، ١٤، ١)

- يشترك المقوم واللازم في أنّ كل واحد منهما لا يفارق الشيء (س، ش، ١٤، ٥)

- إنّ الوجود بالفعل في الأعيان لا في موضوع ليس مقوماً لماهية زيد ولا لشيء من الجواهر؛ بل هو أمر يلحق لحق الوجود الذي هو لاحق لماهية الأشياء، كما علمت؛ فليس هذا جنساً، بل الأوّل (س، م، ٩٣، ٢)

لاحق عام وخاص

- اللاحق العام والخاص: أعلم إنّ كل معنى لا يقوم الشيء، وهو قد يوجد له ولغيره، فإنه قد جرت العادة بأن يسمّى «عرضاً عاماً» سواء كان لازماً أو مفارقاً. وكل ما كان فيما لا يقوم، ولا يوجد إلّا للشيء، فقد جرت العادة بأن يسمّى «خاصة» سواء كان لكه أو بعضه، ولازماً أو مفارقاً (س، ش، ٢٠، ١)

لاحق كلي

- ليس اللاحق الكلي ما يلحق بكليته للموضوع، بل ما يلحق كليّة الموضوع (س، ق، ٤٤٨، ١٦)

لازم

- اللازم قد يكون لازماً بالعرض، مثل ما نقول إن جاء زيد إنصرف عمرو، إذا اتفق أن وجد ذلك في حين ما، فإن انصراف عمرو لازم لمجيء زيد لكنه بالعرض. وقد يكون بالذات، واللازم بالذات قد يكون لازماً على الأكثر، كقولنا إذا طلعت الشُعْرى العبور بالغداة اشتدّ الحرّ وانقطعت الأمطار، فإن ذلك لازم لطلوع الشُعْرى بالذات لكن على الأكثر. وقد يكون لازماً باضطرار وهو الدائم للزوم الذي لا يمكن أن يفارق الشيء الذي بوجوده وجد. وهو أن يكون في أي وقت وجد الشيء وجد

- يشترك اللازم والعارض في أن كل واحد منهما خارج عن حقيقة الشيء، لاحق بعدها (س، ش، ١٤، ٦)
- اللازم هو ما يلزم الشيء ولا يُفارقه من غير أن يكون داخلاً في مفهومه وحقيقته (غ، ع، ٣٧٤، ١)
- مثال اللازم كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين، وخواص أخرى من النسبة له إلى أشياء غير متناهية هي غير متناهية لا يجوز أن تكون شروطاً في ماهيته، لأنها غير متناهية، مثل كونها نصفاً من مربع وثلثاً من آخر وربعاً من آخر، وكذلك أشياء أخرى من أحوال المثلث لا نهاية لها (س، ش، ١٤، ٨)
- كل لازم فإما أعم مثل كون مربعة فرداً للثلاثة سواء كان بوساطة لازم أعم كالفردية أو بغير وساطته. وإما مساو مثل لزوم كون مربعة تسعة للثلاثة (س، ش، ١٨، ١٦)
- اللازم الذي هو القسيمة فهو أن يكون المعنى العام يلزمه أن يكون في تحصيله أحد الأقسام لا بد منها، مثل الفرد يلزمه أن يكون إما ثلاثة وإما خمسة، ذاهباً إلى غير نهاية، أو واقفاً عند نهاية. وبعض أنحاء القسيمة اللازمة يكون أولياً، وبعضه غير أولي (س، ش، ١٨، ٢٢)
- اللازم من القياس يُسمى بعد لزومه نتيجة (غ، م، ٢٧، ٨)
- كل ما يلزم، ولا يرتفع في الوجود، إن أمكن أن يرتفع بالوهم والتقدير، وبقي الشيء معه مفهوماً، فهو (لازم) (غ، ع، ٩٦، ١)
- إن كان لا يُفارقه (ذات الشيء والمعنى) أصلاً، ك(كون الزوايا من المثلث، مساوية لقائمتين) فهو لازم (غ، ع، ٩٧، ١٢)
- إذا شرطنا أن تكون الفصول كلها ذاتية، واللازم الذي لا يُفارق في الوجود والوهم، مشتبه بالذاتي غاية الاشتباه، ودرك ذلك من أغمض الأمور (غ، ع، ٢٨١، ١١)
- اللازم فما لا يُفارق الذات البتة ولكن فهم الحقيقة والماهية غير موقوف عليه كوقوع الظل لشخص الفرس والنبات والشجر عند طلوع الشمس (غ، ص، ١٣، ١٣)
- لنسم القضية الأولى (في نمط التلازم) المقدم ولنسم القضية الثانية اللازم والتابع (غ، ص، ٤٠، ١٧)
- اللازم إما أن يلزم الشيء في ماهيته أو لأمر من خارج (سي، ب، ٣٨، ٢١)
- اللازم إما أن لا يكون مذكوراً هو ولا نقيضه في القياس بالفعل بل بالقوة، ويُسمى مثل هذا القياس إقتنائياً (سي، ب، ١٤١، ٢٢)
- قوة عكس اللازم قوة عكس المقدمة (ش، ق، ٣٠١، ٤)
- اللازم هاهنا هو المحمول الخارج عن الموضوع الذي لا ينفك الموضوع عنه في حال عن الأحوال، بسبب من شأنه أن يكون معلوماً (ط، ش، ٢٠٦، ١٠)
- المحمولات الخارجية: إما أن تلحق الموضوع، لا بالقياس إلى شيء خارج عنه، بل بقياس بعض أجزائه إلى بعض، كالمستقيم للخط؛ أو بقياس الموضوع إلى ما فيه، كالضاحك والأبيض للإنسان؛ فإنهما يحملان عليه؛ لأجل وجود الضحك والبياض فيه. وإما أن يلحقه بالقياس إلى شيء خارج عنه، كنصف الإثنين الذي يحمل على الواحد بقياسه إلى الإثنين فإنه مهما قيس إلى الثلاثة، صارت نصفية ثلاثية، ومساوي الزوايا لقائمتين، محمول على المثلث قد لحقه بقياس زواياه

- إلى قائمتين، فهو من الصنف الثاني. وجميع ذلك، إما أن يلحق الموضوع لحوقاً واجباً، أو ممكناً. والأول: هو اللازم. والثاني: ما عداه، سواء لحقه إتفاقاً، أو لحقه لحوقاً غير دائم (ط، ش، ٢٠٧، ٤).
- إنَّ اللازم لا يكون بيّناً مطلقاً، بل إنّما يكون بيّناً عند حضور الوسط فقط (ط، ش، ٢٠٩، ٢٢).
- اللازم إما للوجود وإما للماهية وإما بوسط أو بغيره (م، ط، ٦٥، ٧).
- كل لازم قريب بين الثبوت للملزوم بمعنى أن تصوّرهما يكفي في الجزم بنسبته إليه وإلا لاحتاج إلى وسط، وغير القريب غير بيّن وإلا لم يكن بوسط (م، ط، ٦٧، ١).
- اللازم قد يكون لازماً للوجود كالسواد للحبشي، وقد يكون لازماً للماهية، وهو إما بيّن وهو الذي يكون تصوّره مع تصوّر ملزومه كافياً في جزم الذهن باللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين للأربعة، وإما غير بيّن وهو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما إلى وسط كتساوي الزوايا القائمتين للمثلث (ن، ش، ٦، ٢٠).
- يقال البيّن على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصوّره الأول أعم (ن، ش، ٧، ٢).
- «اللازم» الذي لا يُفارق في الوجود والوهم يشبه «الذاتي» غاية الاشتباه كلام صحيح، بل ليس بينهما في الحقيقة فرق إلا بمجرد الوضع والاصطلاح (ت، ر، ١، ٥٠، ١٤).
- ليس بين ما سمّوه «المنطقيون» «ذاتياً» وما سمّوه «لازماً» للماهية في الوجود والذهن فرق حقيقي في الخارج (ت، ر، ١، ٥٠، ٢٠).
- «الملزوم» قد يكون أخص من «اللازم»، كما أنّ «اللازم» قد يكون أعم من «الملزوم» (ت، ر، ١، ٥٠، ٢٠).
- ١، ١٠١، ١٢) - اللازم إنّما هو «النتيجة»، وهي قضية، وخبر، وجملة تامة؛ ليست مفرداً (ت، ر، ١، ١٧٥، ١١).
- ملزوم الملزوم ملزوم، ولازم اللازم لازم. فالحكم لازم من لوازم الدليل، لكن لم يعرف لزومه إياه إلا بوسط بينهما، والوسط ما يقرن بقولك «لأنّه» (ت، ر، ١، ١٩٢، ١٢).
- إذا كان المدلول لازماً للدليل فمعلوم أنّ اللازم إما أن يكون مساوياً للملزوم، وإما أن يكون أعمّ منه. فالدليل إما أن يكون مساوياً للحكم المدلول في العموم والخصوص، وإما أن يكون أخصّ منه، لا يكون الدليل أعمّ منه (ت، ر، ١، ٢٠٢، ٢٧).
- الدليل ملزوم للمدلول عليه، والمدلول لازم للدليل (ت، ر، ٢، ٨، ٧).
- من عرف أنّ هذا لازم لهذا استدلّ بالملزوم على اللازم، وإن لم يذكر لفظ «اللزوم» ولا تصوّر معنى هذا اللفظ (ت، ر، ٢، ٩، ٢٣).
- اللازم للموجود الخارجي لازم للحقيقة الخارجية (ت، ر، ٢، ١٠٤، ١٦).
- اللازم البيّن ما ثبت للموصوف بلا وسط في نفس الأمر، واللازم غير البيّن ما كان ثبوته بوسط في نفس الأمر (ت، ر، ٢، ١٣٦، ١٩).
- لا يفرّق في هذا (الدليل والعلة) بين لازم ولازم، ولا يقال: «من اللوازم ما يلزم بوسط، فلا يمكن العلم به إلا بعد ذلك الوسط»، بل يمكن الاستدلال به عليه كما يمكن الاستدلال بكلّ ملزوم على لازمه (ت، ر، ٢، ١٣٧، ١٢).
- متى تصوّر الملزوم تصوّراً تاماً يحصل به تصوّر الملزوم حصل معه العلم بأنّ هذا لازم. وإن لم يحصل هذا التصوّر لم يجب العلم باللازم في

لازم، غير ذاتي (غ، ع، ٩٦، ٩)

شيء من الأمور (ت، ر، ١٤٧، ١١)

لازم غير مقوم

- اللازم غير المقوم ويُخصّص بإسم اللازم وإن كان المقوم أيضًا لازمًا فهو الذي يصحب الماهية فلا يكون جزءًا منها. مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين. وهذا وأمثاله من لواحق، تلحق المثلث عند المقاييسات لحوقًا واجبًا (س، أ، ٢٠٥، ٧)

- يلزم بطلان الفرق بين لازم ولازم، بأنّ هذا بوسط وبأنّ هذا بغير وسط إذا فسّر الوسط بوسط في نفس الأمر؛ وبطلان ما ادّعوه (المنطقيون) من أنّ اللازم بغير وسط يجب العلم به بلا دليل، وأنّ اللازم بوسط لا يعلم إلا بالعلم بالوسط. فما ادّعوه من هذا وهذا باطل (ت، ر، ١٤٨، ٨)

لازم بتوسط

- أما اللازم بتوسط شيء آخر؛ فإنه لا ينفك عند

حضور المتوسط، وقد ينفك مع غيته، فلا يكون عند الإنفكاك بيّنًا (ط، ش، ٢٠٩، ٥) الفرق بين «لازم الماهية» و«لازم وجودها» أن «لازم وجودها» يمكن أن تعقل الماهية موجودة دونه، بخلاف «لازم الماهية» لا يمكن أن تعقل (الماهية) موجودة دونه (ت، ر، ٨٣، ١٢)

لازم خاصة

- اللازم الخاصة (كالضاحك بالقوة) والمفارق الخاصة كالضاحك (بالفعل للإنسان) (ه، م، ١٠، ١٠)

لازم مجهول

- مثال اللازم المجهول الذي هو أعمّ من الشيء المساواة لما هو مساوي القاعدة والارتفاع للمثلث، فإنه كذلك لمتوازي الاضلاع (س، ش، ٣٧، ٤)

لازم الشخصية

- لازم الشخصية فهو ما يلزم الشيء في وجوده، ويفارقه في الوهم، كسواد الحبشي (ر، ل، ٥، ٤)

لازم محمول وتالي

- أمّا اعتبارات اللازم المحمول واللازم التالي فيجب أن لا تغلط فتجعل الملزوم لازمًا، واللازم ملزومًا، فحينئذ لا يمكن أن يقع لنا غلط حين لا نتوهم الإنعكاس. وهذا الباب على صنفين: إمّا على سبيل الاستقامة، وإمّا على سبيل عكس التقيض ومقابلة الوضع؛ فإنه تارة إذا قيل: كل خريف حار، ظنّ أنّه يصحّ معه أن كل حار خريف، وقع منه التضليل؛ وتارة إذا قيل: كل متكوّن له مبدأ، يظنّ أنّ ما

لازم الشيء

- لازم الشيء بحسب اللغة ما لا ينفك الشيء عنه، وهو: إمّا داخل فيه أو خارج عنه. والأول: هو الذاتيّ المقوم. والثاني: هو المصاحب الدائم (ط، ش، ٢٠٥، ١١)

لازم غير ذاتي

- ما يقبل الارتفاع في الوهم، دون الوجود فهو

ليس بمتكوّن ليس له مبدأ، ويعرض ما عرض
لما ليسوس حين حكم من هذا أن جرم العالم
غير متكوّن، فهو غير متناه. وذلك الغلط، بل
اللزوم - كما علمت - بالعكس (س، س،
١٠٣، ٣)

لام الاستغراق

- أما على العموم، وتسمى (لام الاستغراق)
فكما في قولنا: الإنسان حيوان. أي كل
إنسان، وهي محصورة كلية (ط، ش،
٢٧٧، ٧)

لام العهد

- أما على التخصيص وتسمى لام العهد، فكما
في قولنا: قال الشيخ، وهي مخصوصة (ط،
ش، ٢٧٧، ١١)

لحقوق

- اللّحوق، كقوله: إني لعمرى، أي لقد، فعلت
كذا وكذا، قد ما فعلت كذا وكذا. فإنّ هذه
الحروف إنّما يستعان بها في نحو الكلام، فأما
في المباني فليس بها موضع. وذلك أن القائل
لو قال: قد فعلت كذا وكذا، أو قد كان كذا
وكذا، كان ذلك كافياً (ق، م، ٢٦، ١٨)

لزوم

- اللزوم إنّما يكون في أشياء بأعيانها، بمنزلة ما
هو في الشجاعة والجهن. وذلك أن تيك تلزمها
الفضيلة، وهذا يلزمه الرذيلة؛ وتيك يلزمها أنها
من الأشياء الماثورة، وهذا أنه من الأشياء التي
يُهرّب منها (أ، ج، ٥٢٢، ١٥)

- اللزوم المقلوب هو لزوم وجود الشيء لارتفاع

شيء آخر (ف، ق، ١٠٧، ١٣)

- إن المتقابلين لهما كان لا يمكن اجتماعهما معاً
في موضوع واحد صار اللزوم فيه على عكس ما
عليه اللزوم في اللوازم (ف، ق، ١٠٧، ١٥)
- اللزوم في المتقابلات على استقامته هو أن يلزم
المقابل مقابله (ف، ق، ١٠٧، ١٧)

- كلّ قياس لهما كان سبباً للزوم النتيجة صار هذا
الحرف وهو حرف لِم لا يمتنع أن يُستدعى به
سبب لزوم الشيء الذي وُضِع نتيجة (ف، ج،
٤٨، ١٢)

الشيء يلزم الشيء بأحد وجهين: أحدهما مثل
لزوم اللبن عن وجود الحائط وذلك لزوم جزء
الشيء عن وضع جملته... والثاني لزوم
الحائط عن وجود السقف (ف، س،
١٤٦، ١٦)

- إعلم أن معنى اللزوم هو أنك إذا سلّمت تلك،
يجب أن تسلّم هذا القول الآخر، ليس أنه
يجب أن يكون صادقاً، ولا أن اللزوم يكون بيناً
بنفسه عنها. فإن قولنا: كذا يلزم عن كذا، أعم
من قولنا: كذا يبين اللزوم عن كذا (س، ق،
٦٠، ٩)

- تضمّن المقدمات للنتيجة بطريق اللزوم الذي لا
بد منه عند أكثر أصحابنا المخالف للتولّد الذي
ذكره المعتزلة وعلى سبيل حصوله بقدره الله
تعالى عقيب حصول المقدمات في الذهن،
والتفطن لوجه تضمّنه له بطريق إجراء الله العادة
على وجه يتصوّر خرقها بأن لا يخلق عقيب
تمام النظر عند بعض أصحابنا (غ، ح،
٦٦، ١٨)

- الحكم باللزوم في (القضايا) المتصلة يُسمى
إيجاباً ولو كان بين سالتين (ب، م، ٧٣، ١٢)

- الإيجاب في الشرطي هو اللزوم، والموجبة هي

المتصلة (ب، م، ۷۳، ۱۷)

- اللزوم عناد العناد (ب، م، ۱۵۷، ۱۰)

- تُستعمل صيغة لَمَّا فلا تقتصر دلالتها على اللزوم والاتصال فقط، بل تدل على تسليم التالي ووضعه لازماً من تسليم المقدم ووضعه، وعلى عكسه صيغة فَإِنَّهَا تدل على تسليم عدم التالي ووضعه لازماً من تسليم عدم المقدم (سي، ب، ۱۶۴، ۱۲)

- ليس كل ما يلزم عن شيء باضطرار فهو لازم لزوماً قياسياً، بل ما لازم باضطرار عن مقدمتين نسبة إحداهما إلى الأخرى نسبة الكل إلى الجزء فهو قياس (ش، ق، ۲۶۰، ۱۶)

- لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات أحدهما بوسط أو غيره، وقد يكون لأمر منفصل سواء كان الملزوم بسيطاً أو مركباً (م، ط، ۷۰، ۱۶)

- معنى كون اللزوم ضرورياً أننا إذا عملنا المقدمتين ونسبنا المطلوب إليهما عملنا لزومه منهما وقد لا يُتصور أحد طرفي القضية أو إحدى مقدمتي القياس (م، ط، ۲۵۳، ۶)

- المتصلة الموجبة الكلية فيستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي، ومانعة الخلو من نقيض المقدم وعين التالي متعاكسين عليها وإلا لبطل اللزوم والانفصال (ن، ش، ۲۳، ۱۴)

- جعل بعض الصفات داخلية في حقيقة الموصوف وبعضها خارجة فلا يعود إلى أمر حقيقي، وإنما يعود ذلك إلى جعل الداخل ما دلَّ عليه اللفظ بـ «التضمن»؛ والخارج اللازم ما دلَّ عليه اللفظ بـ «اللزوم» (ت، ر، ۳۷، ۱۳)

- لا بد من معرفة لزوم المدلول للدليل الذي هو الحد الأوسط (ت، ر، ۱۵۹، ۷)

- إن كان «اللزوم» قطعياً كان الدليل «قطعياً».

وإن كان ظاهراً - وقد يتخلف - كان الدليل «ظنياً» (ت، ر، ۱۷۱، ۱۰)

- كلما كان اللزوم أقوى، وأتم، وأظهر، كانت الدلالة أقوى، وأتم، وأظهر، كالمخلوقات الدالة على الخالق سبحانه وتعالى (ت، ر، ۲۰۲، ۲۳)

- لزوم الأكبر للأوسط هو لزوم الحكم للمشارك (ت، ر، ۲۱۰، ۱۲)

- الجامع المشترك في «التمثيل» هو الحد الأوسط، ولزوم الحكم له هو لزوم الأكبر للأوسط، ولزوم الأوسط للأصغر هو لزوم الجامع المشترك للأصغر، وهو ثبوت العلة في الفرع (ت، ر، ۲۱۱، ۹)

- اللزوم في اصطلاح أهل المنطق ينقسم إلى بين وغير بين. فالبين ما يلزم فيه من تصور الملزوم واللازم معاً العلم باللزوم، وغير البين ما لا يلزم فيه من تصور الملزوم واللازم معاً العلم باللزوم (و، م، ۵۴، ۱۰)

لزوم بين

- إنَّ اللزوم البين يطلق على معنيين: أحدهما كون اللازم بحيث يلزم من تصور الملزوم تصوره، والثاني كون اللازم بحيث يكفي تصوره مع تصور ملزومه في جزم العقل باللزوم وبينهما، وهذا المعنى أعم من الأول لأنه علم من كونه بيناً أنَّ التصورين كافيان في الجزم باللزوم بينهما في المعنى الأول أيضاً مع اعتبار إستلزام تصور الملزوم تصور اللازم فيه، وهذا ليس بمعبر في المعنى الثاني، بل المعبر فيه مجرد كون التصورين كافيين في جزم العقل باللزوم بينهما. فيكون المعنى الثاني أعم من الأول (ه، م، ۴۰، ۷)

لزوم خارجي

(١١٠، ١٧)

- الذي من جانب واحد (في لزوم المتقابلات) هو أن يكون موضوع القول الثاني مقابل موضوع القول الأول الذي عنه لزم ومحموله مقابل محمول الأول (ف، ق، ١١١، ١)

- الذي على خلاف من جانبيين (في لزوم المتقابلات) أن يكون موضوع الثاني مقابل محمول الأول ومحموله مقابل موضوعه (ف، ق، ١١١، ٢)

- اللزوم في المتقابلات ضد اللزوم في المتلازمات (ش، ج، ٥٣٩، ٢٢)

- اللزوم في هذه المتقابلات (الأربعة) يكون على ضربين: لزوم مقلوب وذلك إذا قويس أمران متقابلان إلى أمر واحد أو أمر واحد إلى أمرين متقابلين. واللزوم الغير المقلوب وهو الذي يسمى المستقيم هو أن يلزم المقابل مقابله (ش، ج، ٥٤٠، ٤)

لزوم مقلوب

- اللزوم المقلوب قد يؤخذ أخذًا كليًا ويؤخذ أخذًا جزئيًا (ف، ق، ١٠٧، ١٨)

- إذا أخذت جزئيه (اللزوم المقلوب) كان النظر في كل واحد من أصناف المتقابلات الأربعة (ف، ق، ١٠٨، ١٣)

لزوميات لفظية

- اللزوميات اللفظية لا تستعمل إلا في الإلزامات الجدلية، أو الخلف، كما يقال على من زعم أن الإثنين فرد. كلما كان الإثنين فردًا، فهو عدد. وكلما كان الإثنين عددًا، فهو زوج. وكلما كان الإثنين فردًا، فهو زوج. فإنها لا تفيد سوى الإلزام، أو النقص (ط، ش، ٤٨٨، ١٦)

- اللزوم الخارجي كونه بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه في الخارج، ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن منه إليه كيف، ولو كان اللزوم الخارجي شرطًا لما يتحقق الإلتزام بدونه وليس كذلك (ه، م، ٥، ٦)

لزوم ذهني

- إن اللزوم الذهني كونه بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره فيتحقق الانتقال (ه، م، ٥، ٥)

- أقوى مراتب اللزوم الذهني وهو اليقين بالمعنى الأخص حتى يفيد جهة اختيار الإلتزام على اللزوم (ه، م، ٣٧، ١٤)

لزوم الصادق

- لزوم الصادق عن مقدمات كاذبة هو لزوم الصادق بالعرض من قبل أنه عرض لشيء واحد إن كان لازمًا وصادقًا، وأما لزوم الصادق عن مقدمات صادقة فهو لزوم بالذات (ف، س، ١٤٠، ١٩)

لزوم عقلي

- لا معنى للزوم العقلي إلا أن تعقل الملزوم لا ينفك في العقل عن تعقل لازمه؛ وذلك هو المراد من كونه بينًا له (ط، ش، ٢٠٩، ٣)

لزوم المتقابلات

- لزوم المتقابلات على استقامة فهو أن يكون كل واحد من المتقابلين لازمًا عن الآخر، ويكون ذلك على أحد وجهين: إما من جانب واحد، وإما على خلاف من جانبيين (ف، ق،

لزومية

(ب، ١٠٢، ٧)

- الصحبة التي حُكم بها في المتصلة إن كانت لسبب اقتضاها بحيث يتعذر إنفكاك المستصحب عن صاحبه سميت لزومية سواء كان السبب في الصحبة عقلياً كقولنا كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً لأن الحيوان جزء من حقيقة الإنسان، والكل يستحيل أن ينفك عن جزئه، أو كان السبب شرعياً كقولنا كلما زالت الشمس دخل وقت الظهر أو كان عادياً كقولنا كلما لم يكن ماء لم يكن نبات (و، م، ١١٨، ٢٤)

لفظ
- القول لفظ مركّب دالٌّ على جملة معنى، وجزؤه دالٌّ بذاته لا بالعرض على جزء ذلك المعنى، وإنما قيل فيه جزء دالٌّ على جزء ذلك المعنى، ليقْصُلَ بينه وبين اللفظ المركّب الذي يدلُّ على معنى مفرد كقولنا عبد الملك الذي هو لقبٌ لشخص (ف، ع، ١٣٩، ١)
- لفظ الفعل الدال على الحاضر في اللسان العربي هو على بنية لفظ المستقبل بعينه (ف، ق، ٧٠، ١٢)

لسان الامة

- ينبغي أن يؤخذ (لسان الأمة) عن الذين تمكنت عادتهم لهم على طول الزمان في التستهم وأنفسهم تمكناً يحصّنون به عن تخيل حروف سوى حروفهم والنطق بها، وعن تحصيل ألفاظ سوى المركبة عن حروفهم وعن النطق بها (ف، ح، ١٤٥، ٩)

- تغيير لفظ إلى لفظ في (الاسم المستعار) فإنه متى كان الشيء يُعبّر عنه بلفظين فقد يُظن أنه لا فرق بين أن يُعبّر عنه بهذا أو بذلك فيدل كل واحد مكان الآخر (ف، س، ١٣٥، ١٣)

- لفظ الشيء وحده وأجزاء حده ورسمه وخاصيته وعرضه وشبيهه وجزئياته وكلّياته، فإنها تنفع في جودة الفهم وفي حفظ الشيء (ف، أ، ٨٨، ٧)

- تبديل اللفظ المفرد باللفظ المركّب يُسمّى شرح الاسم وتحليل الاسم إلى القول الشارح له (ف، أ، ٨٩، ٨)

- إنّ اللفظ إمّا مفرد وإمّا مركّب (س، د، ١٢، ٢٤)

لغات الامة

- الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكّان البراري منهم متى كانت الأمم فيهم هاتان الطائفتان (ف، ح، ١٤٦، ١٠)

لغة العرب

- لغة العرب تخلو من الكلمات المستقبلية فإنها بأسرها مركّبة لا بسيطة لكن المنطقي لا نظر له في لغة دون لغة (سي، ب، ٩٧، ٢٣)

- قد يُظن أن الألف واللام تقتضي التعميم في لغة العرب، فإن كان كذلك فلا مُهمَل في لغة العرب مع أنه ليس كذلك على الطرد (سي،

- إنّ اللفظ بنفسه لا يدلّ البتّة، ولولا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه، بل إنّما يُدلّ بإرادة الالفاظ (س، د، ٢٥، ١٥)

- إنّ اللفظ إمّا أن يكون مفرداً، وإمّا أن يكون مؤلّفاً، وأنّ المفرد إمّا أن يكون كلياً، وإمّا أن يكون جزئياً (س، د، ٢٧، ١٤)

- معنى قولنا «وليس ولا واحد من أجزائه» (اللفظ) دالاً على إنفراده معناه أنا لا نقصد في دلالتنا

على الجنس. والثالث دلالة الالتزام كدلالة السقف على الحائط ودلالة الفصل على الجنس (مر، ت، ١٣، ٣)

- اللفظ ينقسم إلى مفرد ومركب (غ، م، ٨، ١٦)
- اللفظ ينقسم إلى جزئي وكلّي (غ، م، ٩، ٧)
- اللفظ ينقسم إلى فعل واسم وحرف (غ، م، ٩، ١٤)

- اللفظ كلي، وامتناع وقوع الشركة فيه، ليس لنفس مفهوم اللفظ وموضوعه، بل لمعنى خارج عنه، وهو استحالة وجود إلهين للعالم، ولم نشترط في كون اللفظ كلياً، إلا أن لا يمنع من وقوع الشركة فيه، نفس مفهوم اللفظ وموضوعه (غ، ع، ٧٤، ١٢)

- الكتابة دالة على اللفظ؛ واللفظ دال على المعنى الذي في النفس. والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان (غ، ع، ٧٥، ١٦)

- اللفظ بالإضافة إلى خصوص المعنى وشموله ينقسم إلى لفظ يدل على عين واحدة نسبه معيّناً وإلى ما يدل على أشياء كثيرة تنفق في معنى واحد نسبه مطلقاً (غ، ح، ١٠، ١٦)

- الشيء له في الوجود أربع مراتب: الأولى حقيقة في نفسه، الثانية ثبوت مثال حقيقته في الذهن وهو الذي يُعبر عنه بالعلم، الثالثة تأليف مثاله بحروف تدل عليه وهي العبارة الدالة على المثال الذي في النفس، والرابعة تأليف رقوم تُدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ وهي الكتابة، والكتابة تبع اللفظ إذ تدل عليه، واللفظ تبع العلم إذ يدل عليه، والعلم تبع المعلوم إذ يطابقه ويوافقه. وهذه الأربعة متوافقة متطابقة متوازنة إلا أن الأولين وجودان حقيقيان لا يختلفان بالأعصار، والآخران وهما اللفظ والكتابة تختلف

بقولنا «الإنسان» أن ندل بواحد من أجزائه على شيء البتة، من حيث هو مفرد، بل نستعمله على أنه جزء دال، لا دال بانفراده (س، ع، ٧، ٨)

- إن اللفظ قد يكون دالاً وقد يكون غير دال، كما قد اعترفوا به، وذلك على وجهين: أحدهما أن يكون مؤلفاً من حروف ثم لا يراد بذلك دلالة على أثر في النفس كقول القائل «شئقتين»، والثاني أن يراد بذلك دلالة على أثر في النفس، لكن ذلك الأثر لا يستند إلى خارج كقولنا «العناء». فكون اللفظ غير دال ليس يُخرجه عن أن يكون لفظاً. فكذلك كونه دالاً، ولكن لا بالتواطؤ بل على نوع آخر (س، ع، ٩، ٦)

- اللفظ أيضاً إذا أريد أن يحاذي به ما في الضمير يجب أن يتضمن ثلاث دلالات: دلالة على المعنى الذي للموضوع، وأخرى على المعنى الذي للمحمول، وثالثة على العلاقة والارتباط الذي بينهما (س، ع، ٣٨، ٤)

- إن اللفظ بعينه يصلح لأن يستعمل في غير المعنى الذي سلمه المجيب فيغالط به، وأن يستعمل مجيب بحسب معناه فلا يغالط به، وأيضاً يستعمل في معناه ويغالط به من جهة الغلط في المعنى (س، س، ٤٦، ١)

- إن كل لفظ في الدنيا يدل بالشرط على شيء، وبالإطلاق على شيء، وبشرط ثانٍ على ثالث، ووحده على شيء، ومع غيره على شيء آخر؛ إنما المشترك فيه هو أن يكون بعينه بحالٍ واحدة تكثر دلالاته (س، س، ٩٨، ٢)

- دلالة اللفظ على المعنى على ثلاثة أصناف: فأولها يُسمى المطابقة، كدلالة الحيوان على ما تحته من أنواعه. والثاني على سبيل التضمن كدلالة البيت على الحائط وحده، ودلالة النوع

المُسَمَّياتِ إسمًا مُشْتَرَكًا لِاتِّحَادِهِ فِي الْمَسْمُوعِ وَتَكَثُّرِهِ فِي الْمَفْهُومِ (ب، م، ٩، ٤)

- قد يُدَلُّ باللفظ الواحد على مفهومات كثيرة في الموجود الواحد بوضع واحد على سبيل التركيب، كما يُدَلُّ بالأبيض على البياض وعلى حامله، وبالمتمكن على المكان وساكنه (ب، م، ٩، ١٠)

- اللفظ لا يُقيد بنفسه معرفة بمجهول إنما هو لفظ لأنه يدلُّ بمسموعه على معنى ومفهوم هو أسم موضوع له (ب، م، ٤٦، ١٦)

- اللفظ المفرد الكلّي هو الذي معناه الواحد في الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالإنسان والحيوان (سي، ب، ٣٤، ١٥)

- لا بد من لفظ يتضمن جميع ذاتياته المشتركة والخاصة (الطالب ما هو). وأما الوضع المنطقي فهو أن المنطقيين توافقوا فيما بينهم على أنه لا يُجاب عن ما هو بأشياء يُسمونها فصول الأجناس، وهي كما تعرفها بعد ذاتيات مشتركة (سي، ب، ٤٠، ١١)

- الوجود الذهني يُسمى الأثر النفساني هو مثال مطابق للوجود العيني دال عليه، واللفظ دال على ما في الذهن، وما في الذهن يُسمى معنى بالنسبة إلى اللفظ (سي، ب، ٩٥، ٥)

- اللفظ المستعمل للسلب في اللغات هو الدال على إمكان السلب العام (سي، ب، ١١١، ١١)

- ربما كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة أو كان في إحدى المقدمتين غير ما في الأخرى، فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت إلى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى (سي، ب، ١٩٣، ٣)

- اللفظ الذي يدلُّ على ارتباط المحمول

بالأعصار والأمم لأنها موضوعة بالإختيار (غ، ح، ١٠٨، ١٨)

- من يطلق إسم الحدّ على كل لفظ جامع مانع فهذا عنده لا محالة حدّ (غ، ح، ١١٧، ٦)

- كل لفظ يجري بين الناس في مفاوضاتهم ومحاوراتهم فله معنى في ذهن قائله هو الذي دلّ به عليه، ومفهوم في ذهن سامعه هو الذي يُستدلّ به عليه (ب، م، ٨، ٦)

- قد يدلُّ اللفظ عند السامع على معناه المقصود عند القائل، كما يفهم الحيوان الناطق من لفظة الإنسان ويُسمى ذلك دلالة المطابقة (ب، م، ٨، ٨)

- قد يدلُّ (اللفظ) على معنى هو في ضمّنه ومن جملته كما تدل لفظة الإنسان على الحيوان أو على الناطق، فإنّ في دلالتها عليه دلالة على كل واحد منهما وتُسمى دلالة التضمّن (ب، م، ٨، ١٠)

- يفهم منه (اللفظ) معنى ليس هو المعنى المقصود ولا من جملته لكنّه لازم له ومقارن غير مُنفك عنه وتُسمى دلالة إلزام. كما تدل لفظة المُتحرّك على معنى المُحرّك والسقف على الحائط، فإنّ المُتحرّك لا يُنفك عن مُحرّك وإن لم يكن هو المُحرّك ولا مفهوم المُحرّك جزء من مفهومه (ب، م، ٨، ١٣)

- قد يُدَلُّ باللفظ الواحد على موجود واحد بمفهومات كثيرة بأوضاع مختلفة، بمفهوم مفهوم كما يُقال الحيوان إمّا إنّه مُتحرّك تارة بمفهوم حركة النمو والذبول وهو زيادة كميته أو نقصانها، وتارة بمفهوم حركة الإستحالة وذلك باشتداد كميته كلونه أو حرارته وضعفها، وتارة بمفهوم حركة النُقْلة في مكانه. ويكون ذلك اللفظ في دلالة على ذلك الواحد من

- بالموضوع ربما دلّ على ارتباطه في الزمان الماضي أو المستقبل والحال... وربما دلّ على ارتباط غير مقيّد بزمان (ش، ع، ٨٨، ١٧)
- لا لفظ مناقض للفظ (ش، ع، ١٣١، ٢٢)
- اللفظ إنما يغلط إذا لم يطابق المعنى، وإذا لم يطابق المعنى فظاهر أنه قد دلّ على معنى أكثر من واحد (ش، س، ٦٧٤، ١٩)
- اللفظ الواحد بعينه نجده مرة تكون دلالاته بحسب ضمير المتكلم عند السامع، ومرة تكون دلالاته عند ضمير المتكلم هي بعينها دلالاته عند السامع (ش، س، ٦٩٠، ٣)
- اللفظ إمّا مفرد وبسيط، وإمّا مؤلّف ومركّب، لأنّه إمّا أن لا يراد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى، أو يراد. والأول المفرد (وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء المعنى) أعمّ من أن لا يكون له جزء كهزمة الإستفهام، أو يكون له جزء لا لمعناه كالنقطة، أو كان لمعناه أيضًا جزء ولا يدلّ على جزء المعنى (كالإنسان) (ه، م، ١٨، ٥)
- اللفظ إمّا مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالإنسان، وإمّا مؤلّف وهو الذي لا يكون كذلك كرامي الحجارة (ه، م، ٧٦، ٩)
- لا معنى لدلالة اللفظ على المعنى إلّا فهمه منه وإن أريد به الإصطلاح عن عدم استعمال اللفظ في مدلوله الإلزامي فكيف يُطلَب بالحجة. وقد احتجوا عليه بأنها عقلية ونقضه الغزالي بالتضمن وتمسك بلا تناهي اللوازم، وأجاب عنه الامام بأن البيّنة متناهية، وتمسك بأنه لو اعتبر اللازم البيّن لم ينضبط لاختلافه بالأشخاص وإلّا لم يُقَد. وجوابه أنه لو اعتبر
- البيّن مطلقًا انضبط المدلول (م، ط، ٣٤، ١١)
- اللفظ إمّا مركّب يُقصد بجزء منه دلالة التضمن على بعض ما يُقصد به حين ما يُقصد به، وإمّا مفرد يقابله. والمركّب يُسمّى قولاً ومؤلفاً، وقيل المؤلف هذا والمركّب ما يدلّ جزؤه لا على جزء المعنى (م، ط، ٣٦، ١)
- كل لفظ فهو بالنسبة إلى لفظ آخر مرادف له إن توافقا في المعنى ومباين له إن اختلفا فيه (ن، ش، ٥، ٥)
- العلم بأنّ اللفظ دالّ على المعنى أو موضوع له مسبق بتصوّر المعنى (ت، ر، ٣٧، ٢٢)
- لم يتصوّر (مستمع الحدّ) المعنى حتى سمع اللفظ وفهمه، ولم يمكن أن يفهم المراد باللفظ حتى يكون قد تصوّر ذلك المعنى قبل ذلك (ت، ر، ٣٧، ٢٧)
- أن يكون قد تصوّر (السائل) المعنى بغير ذلك اللفظ، ولكن لم يعرف أنّه يعني بذلك اللفظ. فهذا لا يفتقر إلّا إلى «ترجمة» اللفظ، كالمعاني المشهورة عند الناس من الأعيان، والصفات (ت، ر، ٧٦، ١٧)
- أن يكون (السائل) غير متصوّر للمعنى، كما أنّه غير عالم بدلالة اللفظ عليه. وهذا يحتاج إلى شيئين: إلى ترجمة اللفظ، وإلى تصوّر المعنى - إلى حدّ «الاسم» و«المسمّى» (ت، ر، ٧٧، ١)
- إذا كان ذلك المعنى هو لم يتصوّره (السائل)، ولا له في لغته لفظ، فهذا لا يمكن تعريفه إيّاه بمجرد «ترجمة» اللفظ، بل الطريق في تعريفه إيّاه إمّا «التعيين» وإمّا «الصفة» (ت، ر، ٧٧، ١١)
- المتصوّر يتصوّر في نفسه «إنساناً ناطقاً»، و«جسمًا حسّاسًا، متحرّكًا بالإرادة، ناطقًا».

م، ١٣، ٢٣)

لفظ حاصر

- إن اللفظ الحاصر يُسمى سوراً، مثل [كل]
و[بعض] و[لا واحد] و[لا كل] و[لا بعض]
وما يجري هذا المجرى، مثل [طراً]
و[أجمعين] في الكلية الموجبة (س، أ،
١، ٢٧٧)

لفظ دال

- معنى قولنا: «لفظ دال» هو أنه يراد به الدلالة،
لا أن له في نفسه حقاً من الدلالة (س، ش،
١٠، ١١)

لفظ دال بالوضع

- اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له
بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن إن كان له
جزء، وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام
كالإنسان، فإنه يدل على الحيوان الناطق
بالمطابقة وعلى أحدهما بالتضمن وعلى قابل
العلم وصناعة الكتابة بالالتزام (ه، م، ٧٦، ٦)

لفظ دال مفرد

- اللفظ الدال المفرد هو اللفظ الذي لا يريد
الدال به على معناه أن يدلّ بجزء منه البتة على
شيء، وإن كان قد يجوز أن يدلّ بجزء منه على
معنى. مثل قولنا: «الإنسان» فإنه إذا أريد أن
يدلّ به على معنى «الحيوان الناطق» لم يدلّ
حيثئذ بشيء من أجزائه على شيء. ومثل قولنا:
«عبد شمس» فإنه إذا أريد أن يدلّ به على
شخص معين، من حيث هو شخص معين لا
من حيث يراد أن يقال فيه عبد الشمس، لا

فيكون كل من هذه الأجزاء جزءاً ممّا تصوّره في
نفسه، واللفظ الدال على جميعها يدلّ عليها
بالمطابقة، وعلى أبعاضها بالتضمن، وعلى
لازمها بالالتزام. ومجموعها هي تمام الماهية
المتصوّرة في الذهن، والداخل فيها هو الداخل
في تلك الماهية، والخارج عنها هو الخارج
عن تلك الماهية. وتلك الماهية بحسب ما
يتصوّره الذهن (ت، م، ٦٤، ٣)

- اللفظ عرض والعرض يستحيل أن يقوم بنفسه
(و، م، ٤١، ١٧)

- اللفظ ينقسم إلى مركّب وهو ما دلّ جزؤه على
جزء معناه دلالة مقصودة وإلى مفرد وهو ما
ليس كذلك (و، م، ٦١، ١٢)

- المُسمّى عندهم (المتكلّمون) مغاير للمعنى،
فإن مُسمّى اللفظ ما وضع له اللفظ وتضعاً
حقيقياً لا يحتاج إلى قرينة. ومعنى اللفظ ما
يعنيه المتكلّم باللفظ، كان مُسمّى له، وهو
المعنى الحقيقي أو غير مُسمّى له وبينه وبين
مُسمّاه علاقة وهو المعنى المجازي أو لا علاقة
وهو الغلط (و، م، ٧١، ٦)

- اللفظ الموضوع للسؤال عن تمام الحقيقة لفظ
ما، والموضوع للسؤال عن التمييز لفظة أي
(و، م، ٨٤، ٥)

- إن اللفظ قسمان: مهمل كأسماء حروف الهجاء
ومستعمل (ض، س، ٢٤، ٣٤)

لفظ جزئي

- (اللفظ) الجزئي هو الذي نفس تصوّر معناه
يمنع وقوع الشركة فيه، مثل المتصوّر من زيد
(س، أ، ١٩٧، ٤)

- كل لفظ لا يصح فيه أن يقال بمفهومه على أكثر
من واحد كزيد أو عمرو يُسمّى لفظاً جزئياً (ب،

محصل (س، ش، ٦٧، ٥)

لفظ كلي

- إن اللفظ الكلّي إنّما يصير كلياً، بأنّ له نسبة ما، إمّا بالوجود، وإمّا بصحة التوهم، إلى جزئيات يُحمل عليها (س، د، ٢٨، ٣)
- كل لفظ كليّ إمّا جنس، وإمّا فصل، وإمّا نوع، وإمّا خاصة، وإمّا عَرَض عام (س، د، ٤٦، ١٠)

- (اللفظ) الكلّي... وهو الذي نفس تصوّر معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه. فإن امتنع إمتنع بسبب من خارج مفهومه (س، أ، ١٩٧، ٦)
- كل لفظ يصح فيه أن يُحمّل بمعناه الواحد على كثيرين كالإنسان المقول بمفهومه على زيد وعمر ويُسمّى لفظاً كلياً (ب، م، ١٣، ٢٢)

لفظ كلي ذاتي

- يكون كل لفظ كليّ ذاتيّ إمّا دالاً على ماهية أعم، ويُسمّى جنساً، وإمّا دالاً على ماهية أخصر، ويُسمّى نوعاً، وإمّا دالاً على إثنية ويُسمّى فصلاً (س، د، ٤٦، ٦)

لفظ كلي عرضي

- أمّا (اللفظ) الكلّي العرضيّ فيكون إمّا خاصياً ويُسمّى خاصّة، وإمّا مشتركاً فيه ويُسمّى عرضاً عامّاً (س، د، ٤٦، ٨)

لفظ مؤلف

- أمّا القول فهو اللفظ المؤلّف؛ وهو اللفظ الذي قد يدلّ جزؤه على الأفراد دلالة اللفظ؛ أي اللفظة التامة، لا كالأداة وما معها، وإن كان لا يدلّ على إيجاب وسلب؛ فإنّ دلالة الإيجاب

يكون حينئذ دلالة يراد بعبد وشمس، بل لم يلتفت إلى ما يدلّ عليه عبد وشمس في حالة أخرى (س، ش، ١١، ٣)

لفظ ذاتي

- إن قولنا: لفظ ذاتيّ، يدلّ على لفظ لمعناه نسبة إلى ذات الشيء، ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوباً إلى ذات الشيء، إنّما ينسب إلى الشيء ما ليس هو. فلهذا بالحرّي أن يظن أن لفظ الذاتيّ إنّما الأوّل به أن يشتمل على المعاني التي تقوم الماهية، ولا يكون اللفظ الدالّ على الماهية ذاتياً، فلا يكون الإنسان ذاتياً للإنسان، لكن الحيوان والناطق يكونان ذاتيين للإنسان (س، د، ٣١، ٣)

- لفظ ذاتيّ، عنيّا ذاتياً لشيء (س، د، ٤٥، ٤)
- اللفظ الذاتيّ أنّه بحسب المفهوم اللغوي لفظ نسبي لا محالة تنسب الصفات التسميات به إلى الذوات الموصوفة بها، فلذلك لا يتخصّص بصفة معيّن منها بل يحتمل التوسع والعموم (ب، م، ٢٦، ٣)

لفظ عرضي

- اللفظ العَرَضيّ يقال بمفهومات عدة تقابل مفهومات الذاتيّ، فيقال لكل ما ليس بذاتيّ بوجه ما من حيث هو غير ذاتيّ بذلك الوجه أنّه عَرَضيّ، فلذلك تكون صفة ما لشيء ذاتية بوجه ما وبحسب مفهوم وعَرَضية بوجه آخر (ب، م، ٢٦، ٢٢)

لفظ غير محصل

- يُسمّى اللفظ الذي يدلّ على خلاف المعنى الوجوديّ مثل «عين الإنسان» (لفظاً غير

(٩، ٢٥٨)

لفظ مجرد من زمان

- معنى كونه (لفظًا) مجردًا من الزمان فهو أن لا يدل على الزمان الذي لذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة المحصلة؛ كما إذا قلت: زيد، قل تدل على معنى قد دلت معه على زمان ذلك المعنى (س، ع، ٧، ٥)

لفظ محمول

- اللفظ المحمول إما أن يكون دالًا على حقيقة الشيء أو على صفة له، وأعني بالصفة ما هو كالجسم والابيض بالنسبة إلى الإنسان لا كالبياض والجسمية (سي، ب، ٣٦، ٥)

لفظ مركب

- (اللفظ) المركب هو الذي قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالة بالذات (س، د، ٢٤، ١٣)
- أما اللفظ المركب في المسموع كعبد الله فلا يدل جزء منه أيضًا بذاته، من حيث هو جزء منه، وإن كانت له دلالة في استعمال آخر، فليس يدل بها الآن بذاته، بل بالعرض (س، ع، ٣٠، ٩)
- اللفظ المركب: هو ما يخالف المفرد، ويسمى «قولاً» (س، أ، ١٩١، ١٠)

- اللفظ المركب أو المؤلف هو الذي يدل به على معنى وله أجزاء منها مُلْتَمِمْ سموعه، ومن معانيها مُلْتَمِمْ معنى الجملة، كقولنا الإنسان يمشي (مر، ت، ٨، ١١)

- (اللفظ) المركب فهو: إما كلام إن أفاد المستمع بمعنى صحة السكوت عليه، فإن

والسلب أخص من دلالة اللفظ، فإن قولنا: الإنسان كاتب قول، لأن الإنسان جزء من هذه الجملة ويدل، وليس كالمقطع من لفظة الإنسان، فإنه لا يدل أصلاً، من حيث هو جزء منه (س، ع، ٣٠، ٤)

- كل ما يقال في المحاورات اللفظية من الألفاظ: فإما أن يكون لفظًا مفردًا وهو الذي لا يراد بجزئه دلالة على جزء مدلوله كقولنا زيد والإنسان، وإما أن يكون (لفظًا) مؤلفًا، وهو الذي يراد بأجزائه دلالة على جزء ما يراد بكلمة كقولنا زيد كاتب أو الإنسان حيوان (ب، م، ١٠، ٢)

- اللفظ المؤلف ويُعرف بالقول فمعه ما تأليفه تأليف يشتمل عليه في المفهوم وحده يصح أن يدل عليها بلفظة واحدة في المسموع كقولنا الحيوان الناطق المانت، فإن هذا يشتمل عليه في المفهوم وحده هي الانسانية، ويدل عليها بلفظة واحدة وهي قولنا إنسان، ومنه ما ليس كذلك كقولنا الإنسان حيوان، فإنه لا اتحاد له في مفهومه ولا في مسموعه (ب، م، ١١، ١٣)

لفظ متواطىء

- وقوع اللفظ المتواطىء هو أن يكون الوقوع بالمسموع والمفهوم معًا مثل وقوع لفظ «الحيوان» على الإنسان والفرس (س، ش، ٧٥، ٨)

لفظ مجازي ومستعار

- اللفظ المجازي والمستعار، هما ما يطلق على غير ما وضع له، لقرينة تقتضي العدول عنه إلى الغير، من: شبه، أو نسبة، أو أمر عقلي، أو غير ذلك. ويقابلهما الحقيقة (ط، ش،

وتختلف مفهوماته في كل واحد، مثل «النور» على المسموع والمعقول و«العين» على الدينار ومنبع الماء (س، ش، ٧٥، ٥)

لفظ مطلق

- اللفظ المطلق على معان، ثلاثة أقسام: مستعارة ومنقولة ومخصوصة بإسم المشترك (غ، ع، ٨٥، ١٣)

لفظ مفرد

- أمّا (اللفظ) المفرد فهو الذي لا يدلّ جزء منه على جزء من معنى الكل المقصود به دلالة بالذات، مثل قولنا «الإنسان» (س، د، ٢٥، ٤)

- إن اللفظ المفرد الكلّي منه ذاتيّ يدلّ على الماهيّة، ومنه ذاتيّ لا يدلّ على الماهيّة، ومنه عرضيّ (س، د، ٣٣، ٤)

- اللفظ المفرد ليس بصدق ولا كذب (س، ع، ٦، ٢)

- اللفظ المفرد، إذا إقترن به لفظ آخر وحُمِلَ عليه، فقبل إنّه كذا أو ليس كذا، كان صدقًا أو كذبًا (س، ع، ٦، ٥)

- قولهم (المغالطون): «لا يخلو إمّا أن يكون الذي هو قائم هو القاعد بعينه، أو لا يكون؛ فإن كان هو القاعد بعينه، فالشيء هو بعينه قائم وقاعد؛ وإن كان غيره، فليس القائم يقدر على أن يكون قاعدًا». والمغالطة أن قولنا: «القائم» نعني به نفس القائم من حيث هو قائم، ونعني به الموضوع الذي يكون القيام وقتًا فيه. فهذه أمثلة ما يقع باشتراك الإسم. فهذا القسم الأول هو الذي بحسب اشتراك لفظ مفرد (س، س، ١٠، ٦)

احتمل الصدق والكذب سُمّي قضية وخبرًا، وإلّا فإن دلّ على طلب الفعل دلالة أولية فهو مع الاستعلاء أمر ونهي ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوي إلتماس وإلّا فهو التنبيه ويندرج فيه التمني والترجّي والقسم والنداء. وإما غير كلام إن لم يفده؛ وهو إما حكم تقيدي إن تركّب من إسمين أو إسم وفعل وتقيّد الأول بالثاني وإما أن لا يكون كذلك كالمركّب من إسم وأداة أو فعل وأداة (م، ط، ٤٤، ١)

- (لفظ) مركّب وهو ما دلّ جزؤه على جزء معناه وهو تقيدي نحو الحيوان الناطق، وهو المفيد في إكتساب التصوّر فهو في قوّة المفرد، وخبري في نحو زيد قائم (ض، س، ٢٤، ٣٥)

- إن اللفظ المركّب قسمان: طلب وغير (ض، س، ٢٦، ٩)

لفظ مشترك

- إن اللفظ المشترك إذا كان يدلّ على كثرة ولم تلتفت إليها، بطل أن يكون أيضًا دلّ على الواحد، فإنّ ذلك الواحد يكون واحد منها، وقد يمنع أن يأخذها من حيث يدلّ عليها، فإذا لم يدلّ عليها لم تبق دلالة أخرى تنسب إلى المسموع فيقال إنّها تغلط أو لا تغلط (س، ٤٧، ١)

- ما كان من الألفاظ يقال قولًا جزئيًا ويدلّ بها على معنى، والنفس تأبى التصديق لمعناها في الاعتقاد؛ وإذا تظاهر قائلها بتصديق ذلك في القول فمعى أن يكون هذا اللفظ هو الذي بحسب المفهوم؛ إلّا أن ذلك بالعرض، ليس لأن وضع اللفظ كذلك (س، س، ٤٧، ١١)

- وقوع اللفظ المشترك هو أن يقع اللفظ على الشئين أو على الأشياء بمسموع واحد

- اللفظ المفرد إما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة كالإنسان، أي لا يمنع مفهومه من حيث أنه متصور في ذهن شركة بين كثيرين فيه، وإن منع من حيث البرهان الدال على وحدته كالواجب تعالى أو من حيث النظر إلى وجوده الخارجي، وهذا المنع بوجهين: إما بأن لا يكون له وجود خارجي حتى يقال بجواز الشركة فيه كاللاشيء وشريك الباري، وإما بأن يكون له وجود خارجي غير مشترك كالشمس (هـ، م، ٦، ١٠)

- (اللفظ) المفرد إما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة كالإنسان، وإما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد، (والكلي إما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته) كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس (وإما عرضي وهو الذي يخالفه كالمضاحك بالنسبة إلى الإنسان) (هـ، م، ١١، ٧٦)

- (اللفظ) المفرد إن إتحد معناه بالشخص وهو مظهر سمي علمًا وإلا فضمير، وإن إتحد لا بالشخص وحصوله في الأفراد المتوهممة بالسوية فهو المتواطىء وإلا فهو المشكك، وإن تعدد معناه ووضع لأحدهما ثم نُقل إلى الثاني لمناسبة بينهما: فإن هُجر الأول يُسمى لفظًا منقولاً شرعياً أو عرفياً أو اصطلاحياً على اختلاف الناقلين، وإلا سُمي بالنسبة إلى الأول حقيقة وإلى الثاني مجازاً ومستعاراً أيضاً إن كانت المناسبة للإشتراك في بعض الأمور. وإن وُضع لهما وضعاً أولاً ويندرج فيه المرتجل وهو ما وضع لمعنى ثم نُقل إلى الثاني لا لمناسبة يُسمى بالنسبة إليهما مشتركاً وإلى كل واحد منهما مجعلاً: التقسيم الثالث المفرد إن

- اللفظ المفرد: هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلاً، حين هو جزؤه. مثل تسميتك إنساناً بعبد الله (س، أ، ١٩١، ٤)

- اللفظ المفرد هو الذي يدل على معنى ولا جزؤ من أجزائه بالذات يدل على جزء من أجزاء ذلك المعنى (مر، ت، ٨، ١)

- اللفظ المفرد الكلي هو الذي يدل على كثيرين بمعنى واحد متفق، إما كثيرين في الوجود، كالإنسان؛ أو كثيرين في جواز التوهم، كالشمس (مر، ت، ٨، ١٣)

- اللفظ المفرد الجزئي هو الذي لا يمكن أن يكون معناه الواحد لا في الوجود ولا بحسب التوهم لأشياء فوق واحد... كقولنا: زيد المشار إليه (مر، ت، ٨، ١٧)

- إذا وُضع لفظ مُفرد يتضمن جميع المعاني التي يتقوم الشيء فذلك الشيء مَقُولٌ في جواب ما هو، مثل قولنا الإنسان لزيد وعمرو (مر، ت، ١٣، ١٣)

- كل ما يقال في المحاورات اللفظية من الألفاظ: فإما أن يكون لفظاً مفرداً وهو الذي لا يراد بجزئه دلالة على جزء مدلوله كقولنا زيد أو الإنسان. وإما أن يكون مؤلفاً وهو الذي يراد بأجزائه دلالة على جزء ما يراد بكلمة كقولنا زيد كاتب أو الإنسان حيوان (ب، م، ١٠، ١) من اللفظ المفرد ما دلّته دلالة تامة وهو كل لفظ يكون السؤال عنه والجواب به مستقلاً بمفهومه في دلّته، وتلك هي الأسماء والأفعال، أعني الكلّم كقولنا زيد وعمرو وفعل ويفعل (ب، م، ١٠، ٤)

- اللفظ المفرد هو الذي يدل على معنى ولا يدل جزء منه على شيء أصلاً حين هو جزؤه (سي، ب، ٣٤، ١)

اللاحقة لمعنى تلك اللفظة (ف، ق،
(١٢٠، ١٩)

- منها (اللفظة) يدلّ على موضوع المعنى وهي
المشتقة فإن أرسطوطاليس يسمّيها في كتاب
الجدل النظائر (ف، ق، ١٢١، ٥)

- ما كان منها (اللفظة) يدلّ على جهاته فقط فإنه
يسمّيها (اللغوي) التصاريف (ف، ق،
(١٢١، ٦)

- لا يمكن أن يوجد في العربية مواضع مأخوذة
من جهة التصاريف من جهة تغيير اللفظة
الواحدة (ف، ق، ١٢١، ١٨)

- تجعل اللفظة الواحدة دالة على معان متباينة
الدوات متى تشابهت بشيء ما غير ذلك وعلى
أدائها وإن كان بعيداً عنها جداً، فتحدث
الألفاظ المشككة (ف، ح، ١٤٠، ٩)

لفظة حاصرة

- إنّ كل قضية فإما أن تكون ذات موضوع
ومحمول فقط مهمة أو مخصوصة، وإما أن
يكون هناك حصر وتدخل اللفظة الحاصرة مثل
«كل» أو «لا شيء» و«بعض» أو «لا بعض»
(س، ش، ٧٠، ١٦)

لفظة هو

- لفظة هو تسمى رابطة لأنه لا معنى لها إلا
الدلالة على نسبة المحمول إلى الموضوع
بالإيجاب أو السلب، إلا أن هذه الرابطة كثيراً
ما تحذف في اللغة العربية إكتفاء عنها بالإعراب
(و، م، ١٣١، ٢٩)

لم

- سؤال «هل» يتقدّم سؤال «لِمَ» فيما كان سبيله أن

وافقه لفظ آخر في الحقيقة سُمّي مترادفين وإلا
فمتباينين (م، ط، ٤٣، ١)

- اللفظ المفرد ... ينقسم إلى مشترك وهو اللفظ
الذي تعدد مسماه أي له معان إثنان فأكثر سُمّي
به كل واحد منها، وإلى مفرد وهو اللفظ الذي
اتحد مسماه أي لم يوضع إلا لمعنى واحد (و،
م، ٦٩، ٣)

- (لفظ) مفرد وهو عكس المركّب أي ما لا يدلّ
جزؤه على جزء معناه كزيد وقام وهل، وهي
أقسام المفرد الثلاثة، لأنه إما أن لا يستقلّ
بالمفهومية فالحرف والأداة، وإلا فإن دلّ على
زمان معيّن فالفعل، وإلا فالإسم (ض، س،
(٢٤، ٣٦)

- (اللفظ) المفرد إما كليّ أو جزئيّ. فالكليّ هو
الذي لا يمنع نفس تصوّر معناه من وقوع
الشركة فيه، سواء إستحال وجوده في الخارج
كاجتماع الضدين، أو أمكن ولم يوجد كبحر
من زئبق وجبل من ياقوت، أو وجد منه واحد
مع إمكان غيره، كالشمس أو إستحالته كالإله،
أو كان كثيراً متناهياً كالإنسان، أو غير متناه
كالعدد. والجزئيّ ما يمنع نفس تصوّر معناه من
وقوع الشركة فيه، ويسمّى الحقيقي، كزيد فإن
ذاته يستحيل جعلها لغيره (ض، س، ٢٥، ١)

لفظة

- اللفظة الواحدة قد تُغيّر فتجعل لها أشكال
مختلفة يدلّ كل شكل منها على شيء ممّا لحق
معناها، مثل الصحة فإنها قد تُغيّر فيقال صحيح
ومصحح ومتصحح ومصحّ، ويقال صحّ ويصحّ
وأشبه هذا من الأشكال (ف، ق، ١٢٠، ١٩)

- النظائر والتصاريف، وهي بالجملة تغيّرات
أشكال اللفظة. الواحدة الدالة على التغيّرات

يجري على هذا المثال، وكان في جميع العلل التي هي على هذا النحو علل، على أنها نحو ماذا هكذا تُعلم خاصّة، فإذا في تلك الآخر أيضًا الباقية حينئذ يُعلم أكثر متى لم يوجد هذا من أجل شيء آخر (أ، ب، ٣٨٩، ١)

- العلم بـ «لِم الشيء» إنّما يتم في الشكل الأول حسب (ز، ب، ٢٥٠، ١٤)

لم هو

- العلم بالشيء: «لِم هو؟» هو أن نعلمه بالعلّة. فقد يجب إذن لهذا السبب أن يكون الأوسط موجودًا للثاني أيضًا، والأول للأوسط بالذات (أ، ب، ٣٣٢، ١٢)

- أمّا لِم هو فهو شأن العلم الذي هو أعلى وهو الذي التأثيرات موجودة له بذاته (أ، ب، ٣٣٧، ٣)

- العلم بأن الشيء موجود، والعلم بـ «لِم هو» قد يخالف بعضهما بعضًا: أما أولًا ففي علم واحد بعينه؛ وفي هذا يكون على ضربين: أحدهما متى كان كون القياس لا بغير ذوات الأوساط (وذلك أنه ليس توجد العلّة الأولى، والعلم بِلِم هو إنّما يكون بالعلّة الأولى)؛ والنحو الآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط، لكن ليس العلّة نفسها، بل بالتي تنعكس بالتساوي، أو بأشياء هي أعرف (أ، ب، ٣٤٩، ١)

- يكون هذا القياس على «لِم هو»، إذ كان قد أُخِذَتْ فيه العلّة الأولى (أ، ب، ٣٥٠، ٦)

- إذا وُضع الأوسط بالعكس فيكون القياس على «لِم هو» (أ، ب، ٣٥٠، ١١)

- الأشياء التي لا يرجع الأوسط فيها بالتساوي، وكان الذي ليس هو علّة أعرف من العلّة؛ أما أنّ الشيء فقد يتبين، وأمّا لِم هو فلا (أ، ب، ٣٥٠، ١٦)

ينفرد فيه سبب وجوده. وربّما كان القياس الذي يُبرهن به وجوده يعطي مع علم وجوده سبب وجوده، وربّما أعطى وجوده فقط فيحتاج حينئذ إلى قياس آخر يعطي بعد ذلك سبب وجوده (ف، ح، ٢٠٤، ١٢)

- أمّا مطلب «لِم» فمنه متأخر على كل حال عن المطلبين معًا، فإنّ ما لم يُتصوّر معناه فإنّ طلب «لِم» فيه محال؛ وما تصوّر أيضًا معناه وآته «ما هو» أو «معنى الاسم الدالّ عليه» ولم يعط آته موجود أو غير موجود بحالٍ أو على الإطلاق، فإنّ طلب «لِم» فيه أيضًا محال؛ ولكن طلب «لِم» الذي بحسب القول ربّما كان متقدّمًا على طلب «لِم» الذي بحسب الأمر في نفسه (س، ب، ٢٤، ١٨)

- ما يطلب بصيغة لِم وهو سؤال عن العلّة وجوابه بالبرهان على ما سيأتي حقيقته (غ، ص، ١٣، ٣)

- مطلب لِم أيضًا يكون على وجهين، إمّا لِم الوجود في الأعيان، وإمّا لِم التصديق وهو طلب الحجّة والبرهان (ب، م، ٢١٠، ٦)

- مطلبًا هل و«لِم» يطلبان التصديق، ومطلبًا ما وأيّ يطلبان التصوّر (سي، ب، ٢٣٢، ١)

- مطلب هل ولِم تطلب العلّة الذاتية في البرهان (سي، ب، ٢٦٧، ١١)

لم الشيء

- نطلب لِم الشيء إلى أن ننتهي إلى هذا (نطلب العلّة)، وحينئذ نطلّق ونرى أنّا قد علمنا متى لم يوجد شيء آخر خارجًا عن هذا من أجله، إمّا أن يكون كائنًا أو يوجد وجودًا، وذلك أنّه بهذا النحو هو آخر ونهاية (أ، ب، ٣٨٨، ٩)

- إن كان الأمر في سائر العلل وفي لِم الشيء

- في الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجًا فإن في هذه أيضًا إنما يكون البرهان على أن الشيء لا على «لِمَ هو» إذ كان لا يخبر بالعلّة نفسها (أ، ب، ٣٥١، ٢)
- لا يمكن أن نتعرف أولاً لِمَ هو، قبل أن نتعرف أنه موجود؛ وكذلك لا سبيل إلى أن نتعرف ما هو الشيء والوجود له في نفسه من غير أن نعلم أنه موجود (أ، ب، ٤٢٦، ٦)
- نعلم معًا لِمَ هو إن كان وجوده بالحد الأوسط (أ، ب، ٤٢٧، ١٢)
- البرهان الذي يُعطي اليقين بوجوده فقط يُعرف بـ «برهان الوجود»، والذي يُعطي بعد ذلك سبب وجوده يُسمى «برهان لِمَ هو الشيء»، والذي يُعطي غلم الوجود وسبب الوجود معًا يُسمى «برهان الوجود ولِمَ هو»، وهو البرهان على الإطلاق لأنه يجتمع فيه أن يكون مطلوبًا به وجوده وسبب وجوده معًا، والمطلوب به فيما عدا ذلك هو مطلوب وجوده فقط (ف، ح، ٢٠٤، ١٥)
- «لِمَ هو» و «ما هو» قد يجتمعان أحيانًا فيكون المطلوب بهما شيئًا واحدًا بعينه (ف، ح، ٢٠٦، ٦)
- الجواب عن «لِمَ هو الشيء» هو بأن يُذكر السبب (ف، ح، ٢١٢، ١٦)
- هذان الحرفان - أعني ما هو ولِمَ هو - يشابهان في أن الشيء الذي يُقرّنان به ينبغي أن يكون معلوم الوجود ومختلفان في أن الشيء الذي يُقرّن به ما هو ينبغي أن يكون مفردًا، والشيء الذي يُقرّن به حرف لِمَ ينبغي أن يكون مركّبًا (ف، أ، ٥٤، ٤)
- نطلب في المطلوب المركّب لِمَ هو وفي المفرد ما هو (ش، ب، ٤٥٦، ١٣)
- مطلب ما هو ولِمَ هو يظهر من أمره أن قوتهما قوة مطلب واحد، وأن العلم بهما هو علم بشيء واحد في كثير من المواضع (ش، ب، ٤٥٧، ١١)
- العلم بما هو وبِلِمَ هو قد يكونان لشيء واحد بعينه (ش، ب، ٤٥٧، ١٩)
- لما
- لفظة (لَمَّا) إذ تقول: لَمَّا كان كذا، كان كذا، تصلح للأمريين (اللزوم واللا لزوم)، ولا توجب أحدهما (س، ق، ٢٣٥، ١١)
- تستعمل صيغة لَمَّا فلا تقتصر دلالتها على اللزوم والاتصال فقط، بل تدل على تسليم التالي ووضعه لازمًا من تسليم المقدم ووضعه، وعلى عكسه صيغة فإنها تدل على تسليم عدم التالي ووضعه لازمًا من تسليم عدم المقدم (سي، ب، ١٦٤، ١٢)
- لفظة (لما) تفيد مع الدلالة على استلزام التالي، الدلالة على أن وجود المقدم مسلم موضوع (ط، ش، ٣٠١، ١٠)
- لماذا
- «عن ماذا» وجوده يُطلب به الفاعل والمادة. و «لماذا» وجوده يُطلب به الغرض والغاية التي لأجلها وجوده وهي أيضًا «لأجل ماذا» وجوده على حسب الأنحاء التي يُقال عليها «لأجل ماذا» وجوده (ف، ح، ٢٠٦، ١)
- لمية
- إن اللمية هي العلية، والأنية هي الثبوت (ط، ش، ٥٣٦، ٤)

له

سوى أنه نسبة الجسم إلى الجسم، المنطبق على جميع بسيطه أو على بعضه؛ إذا كان المنطبق ينتقل بانتقال المحاط به المنطبق عليه (غ، ع، ٣٢٦، ٢١)

- «له» يدلّ على المتنقل والمتسلّح (ش، م، ١٥، ٥٥)

- «له» تقال على أنحاء شتى: أحدها على طريق المملّكة والحال... والثاني على طريق الكم... والثالث على ما يشتمل على البدن... والرابع على نسبة الجزء إلى الكل... والخامس... نسبة الشيء إلى الوعاء الذي هو فيه... والسادس على طريق المملّك (ش، م، ٣، ٧٥)

لواحق

- الإنسان إنما هو جوهر لآته إنسان، لا لآته موجود في الأعيان نحوًا من الوجود؛ وإذا كان جوهرًا لآته إنسان، فما لحقه من اللواحق، أعني مثل الشخصية والعموم وأيضًا مثل الحصول في الأعيان أو التقرّر في الذهن، فهي أمور تلحق جوهرًا (س، م، ٩٤، ١٧)

- اللازم غير المقوم ويخصّ بإسم اللازم وإن كان المقوم أيضًا لازمًا فهو الذي يصحب الماهية فلا يكون جزءًا منها، مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين. وهذا وأمثاله من لواحق، تلحق المثلث عند المقاييسات لحوقًا واجبًا (س، أ، ٢٠٦، ٢)

لواحق الجوهر

- لواحق الجوهر لوازم وأعراض، لا تبطل معها جوهريته، فتبطل ذاته، فتكون قد لحيقت غير الجوهر؛ إذ الجوهر قد بطلت ذاته (س، م، ٩٤، ١٨)

- «له» يقال على أنحاء شتى. وذلك أنها تقال إما على طريق المملّكة والحال أو كيفية ما أخرى: فإنه يقال فينا إن «لنا» معرفة، و«لنا» فضيلة. وإما على طريق الكم. مثال ذلك المقدار الذي يتفق أن يكون للإنسان، فإنه يقال إن «له» مقدارًا طوله ثلاث أذرع أو أربع أذرع. وإما على طريق ما يشتمل على البدن: مثل الثوب أو الطيلسان. وإما في جزء منه: مثل الخاتم في الإصبع. وإما على طريق الجزء: مثال ذلك اليد أو الرجل. وإما على طريق ما في الإناء: مثال ذلك الحنطة في المدى أو الشراب في الدن... وإما على طريق المملّك فإنه قد يقال إن «لنا» بيتًا، و«لنا» ضيعة (أ، م، ٥٣، ١٥)

- «له» هو نسبة الجسم إلى الجسم المنطبق على بسيطه أو على جزء منه، إذا كان المنطبق ينتقل بانتقال المحاط به، مثل اللبس والانتقال والتسلّح (ف، م، ١١٣، ١)

- يقال: «إنّ ما هو لأهل بلد كذا فهو ملك لهم، والحيوان كذلك هو للإنسان، فهو إذن ملك له»؛ فتكون كل قضية تستعمل فيها لفظة «له» بمعنى معقول محصل، ولكن يغلط في النتيجة، إذ تؤخذ في النتيجة على معنى آخر (س، م، ٨٠، ١٠)

- الألفاظ تابعة للأثار الثابتة في النفس، المطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل (غ، ع، ٣١٣، ٥)

- العَرَض الذي يُعَبَّر عنه بـ(له) وقد يُسمّى بـ(الجدّه) ولما مثل هذا بـ(المنتقل) و(المتسلّح) و(المتطلّس) فلا يتحصّل له معنى

لواحق الكم

- إنَّ المتَّصِلَ والمنفَصِلَ؛ من حيث هما فصلان،
من لواحق الكم، لا من الكم نفسه، كحال
الفصول (س، م، ١٣٦، ١)

لوازم

- المواضع المأخوذة من اللوازم وهي مواضع
الوجود والارتفاع، وذلك أن ننظر في كل واحد
من الوضعين ونأمل ما الشيء الذي يوجد
الوضع بوجوده، أو ما الشيء الذي يوجد
بوجود الوضع، فأَيُّ هذين صادفناه أخذناه
(ف، ق، ١٠٢، ٣)

- اللوازم في المتقابلات ضربان: ضرب يلزم
لزومًا مقلوبًا وضرب يلزم على استقامة (ف،
ق، ١٠٧، ١٢)

- الذي في اللوازم هو أن يلزم الوجود الوجود
والارتفاع الارتفاع (ف، ق، ١٠٧، ١٦)
- اللوازم أو الأمور الإضافية التي لا تقوم بها
ماهية شيء (س، م، ٨٢، ١١)

- إنَّ اللوازم كلها أغيار في المعنى (س، ق،
٩، ٧٠)

- كثيرًا ما يقع الانتقال عن الكلام في الشيء إلى
الكلام في أمور خارجة هي ملزوماته أو
لوازمه، تكون إذا صحت أو بطلت إنتقل منها
إلى الحكم في الشيء (س، ج، ١٢٥، ٢)
- أعني باللوازم كل محمول على الكل ذاتي أو
عرضي، وكل لازم للوضع في المتصلات
(س، س، ٢٣، ١٢)

- يجب أن نضع وضعًا مقررًا أنَّ اللوازم التي تلزم
الشيء وليست مقومة له إِمَّا أن تكون للشيء عن
نفسه كالفردية للثلاثة، أو من خارج كالوجود
للعالم. وأنَّ الشيء الذي لا تركيب فيه لا تلزمه

لوازم كثيرة معًا لزومًا أوليًا، بل إنَّما يلزمه
اللزوم الأولي منها واحد، ويلزمه غيره
بتوسطه، لزوم الضحك مثلاً للإنسان بعد
لزوم المتعجب بعد لزوم المُدرك له (س، ش،
١٨، ١١)

- أمَّا اللوازم فليس كثير منها يبيِّن الوجود للشيء
ولا يبيِّن اللزوم له، فيجوز أن تؤلف منها عدَّة
تدلُّ على جملة لا تكون تلك الجملة لغير
الشيء وتكون خاصَّة له مركبة ولكنَّه لا ينقل
الذهن إلى الشيء (س، ش، ٣١، ٢)

- إذا كان الرسم مأخوذًا من اللوازم التي هي
المقومات للوجود، وإن لم يكن للماهية
والمفهوم، وكان من الجنس الثاني، فقد
تدخل فيه اللوازم في الوجود من العلل
والمعلولات التي هي لوازم ولواحق في
الوجود، وإن لم تكن الماهية والمفهوم،
وكثيرًا ما يوجد منها فيه ما هو خارج عن
المفهوم أيضًا، وكثيرًا ما يريدون ذلك (س،
ش، ٣٩، ٧)

- اللوازم التي توجد غير محصورة، وهي التي
تشتمل على أمثالها أكثر العلوم؛ فإنَّها هي التي
تكون بحسب قياس الموضوع إلى غيره، وهي
إنَّما تتحصل عند تصوّر الأمور التي إليها يقاس
الموضوع (ط، ش، ٢٠٩، ١٤)

- إنَّ اللوازم والخواص، بل الفصول، لا تدلُّ
بالوضع إلَّا على شيء ما يستلزمها أو يختص
بها (ط، ش، ٢٥٧، ١)

- قرَّروا (المنطقيون) في المنطق أنَّ من «اللوازم»
ما يكون «لازمًا» بغير «وسط»، فهذا يُعلم بنفس
تصوّر «اللزوم» (ت، ر، ١٠٤، ١٨)

- من «اللوازم» ما يفتقر إلى «وسط»، ومنها ما لا
يفتقر إلى «وسط» عندهم. وهذا أحد الفروق

- الثلاثة التي فرّقوا (المنطقيون) بها بين «الذاتي» و«العرضي اللازم» للماهية. وقد أبطلوا هذا الفرق. ويعبّر بعضهم عن هذا الفرق بـ «التعليل»، كما عبّر به ابن الحاجب (ت، ر، ١٠٥، ٤).
- إذا كان في «اللوازم» ما هو ثابت في نفس الأمر بغير «وسط» ولا «علة» لم يبقَ هذا فرقاً بين «الذاتي» وبين هذه «اللوازم»، فبطل التفريق بهذا (ت، ر، ١٠٥، ٨).
- من تصوّر «الذات» بهذه «اللوازم» فتصوّره أتمّ ممّن لم يتصوّرها بهذه «اللوازم» (ت، ر، ١٠٥، ١٠).
- إذا كانت اللوازم منها ما لزومه للملزم يبيّن نفسه لا يحتاج إلى «دليل» يتوسط بينهما، فهذا نفس تصوّره وتصور الملزم يكفي في العلم بثبوته له (ت، ر، ١٩٢، ٢٢).
- لوازم الأشياء ولوازم لوازمها لا تنضب ولا تنحصر (ت، ر، ٩٢، ٨).
- كون الملزم، أو علة اللازم، فهذا قد يكون في بعض الملزومات، كالمعلول المعين اللازم لعلته. وإلاّ فأكثر اللوازم ليست معلولة لملزوماتها (ت، ر، ١٤١، ١٨).
- لا نسلم افتقار شيء من اللوازم إلى وسط في نفس الأمر، بل جميع اللوازم يلزم الملزم نفسه وإن كان بعض الملزومات شرطاً في البعض، كما أنّ العلم مشروط بالحياة، والإرادة مشروطة بالعلم (ت، ر، ١٤٢، ١١).
- الإنسان قد يتبيّن له لزوم بعض اللوازم بلا دليل وبعضها لا يتبيّن إلاّ بدليل (ت، ر، ١٤٩، ١٠).
- ليس في اللوازم ترتيب حتى يكون بعضها أولاً وبعضها ثانياً، ولا في الذهني (ت، ر، ٢).
- (١٦، ١٤٩)
- اللوازم لا بدّ أن تنتهي إلى لازم يبيّن لا يفتقر إلى وسط، وذلك بمنع رفعه في الوهم إذا تصوّر الموصوف (ت، ر، ١٥٠، ١٦).
- قد يكون من اللوازم التي لا وسط لها في نفس الأمر ما يفتقر إلى دليل، ومن اللوازم التي يدعون افتقارها إلى وسط ما يعلم ثبوته بلا دليل (ت، ر، ١٥٢، ٩).
- لوازم ذاتية
- اللوازم الذاتية سبيلها سبيل المحمولات الذاتية، فإنّ المحمولات الذاتية بأعيانها قد يُمكن أن توجد لوازم. مثال ذلك: إذا كان هذا إنساناً، فهو حيوان، وإن كان إنساناً فهو حي ناطق. واللوازم قد يُمكن أن تؤخذ محمولات. مثال ذلك: إن كان يمكن أن يتحرّك متحرّك في جسم غير متناه، فقد يمكن أن يقطع مسافة غير متناهية في زمان متناه، فإنه قد يمكن أن يوجد هذا اللازم محمولاً (ف، ب، ٣٠، ١٤).
- لواصق
- أما اللواصق، فإنّ القائل إذا قال: فلان الكاتب في الدار، كان قوله: الكاتب، حلية لا صفة لفلان. فأشياء هذا من الكلام يُسمّى اللواصق (ق، م، ٢٦، ٢٢).
- ليس
- «ليس» يرثيه كثير من أصحاب النحو في الكلام لا في الحروف (ف، أ، ٤٥، ١٤).
- إنّ بعض حروف السلب الداخلة على الأسماء في لغة العرب أدل على السلب، وبعضها على العدول، فيشبه أو يكون لفظ «ليس» أولى

- بالسلب ولفظ «غير» أولى بالعدول (س، ع،
 - «ليس بشيء» يُعنى به ما ليست له ماهية أصلاً لا
 خارج النفس ولا في النفس (ف، ح،
 (١٧، ١٢٨
 - «ليس» حرف سلب (س، أ، ٢٦٩، ٧)
 - لفظة «ليس» أدلُّ على السلب (مر، ت،
 (١٩، ٥٤

ليس بيقين

- ليس بشكل
 - الذي ليس بشكل فكالاستقامة والانحناء
 للخط؛ وكالتقعر والتحدب والتسطيح
 للبسيط (س، م، ٢٠٥، ٩)
 - ما ليس بيقين، فهو أن نعتقد في ما حصل
 التصديق به أنه يمكن أو لا يمتنع أن يكون في
 وجوده بخلاف ما يعتقد فيه (ف، ب،
 (١٣، ٢٠



مركز تحقيقات فقهية إسلامية

م

وهؤلاء غير منازعين في هذا الباب لأنهم
أرباب تلك اللغة (س، ب، ٢٣٥، ١٨)
- ما يطلب بصيغة «ما» ويطلق لطلب ثلاثة أمور
الأول أن يطلب به شرح اللفظ كما يقول من لا
يدري العقار ما العقار، فيقال له الخمر إذا كان
يعرف لفظ الخمر. الثاني أن يطلب لفظ محرر
جامع مانع يتميز به المسؤول عنه من غيره كيفما
كان الكلام سواء كان عبارة عن عوارض ذاته
ولوازمه البعيدة عن حقيقة ذاته أو حقيقة ذاته
كما سيأتي الفرق بين الذاتي والعرضي.
والثالث أن يطلب به ماهية الشيء وحقيقة
ذاته كمن يقول ما الخمر فيقال هو شراب مسكر
معتصر من العنب (غ، ص، ١٢، ٩)
- مطلباً هل و«لِمَ» يطلبان التصديق، ومطلباً ما
وأَيَّ يطلبان التصور (سي، ب، ٢٣٢، ١)
- «ما» تطلب الحد المعروف لحقيقة الشيء وماهيته
(سي، ب، ٢٦٨، ١)
- «ما» المشددة... تدلّ على الذات الخاصية
بالشيء (ش، ق، ٢٦٦، ١٩)

ما بذاته

- قد تُطلق لفظة «ما بذاته» مرادفة لما هو مقول
من جهة ما هو على المعنى المذكور في هذا
الفن. فيقال للمقوم: «ذاتي» لما يقومه «وبذاته»
له (س، ب، ٧٥، ٢٠)

ما تحت متضادة

- التي يُقرَن بكل واحد منهما (القضيتان) سور
جزئي... تسمى ما تحت المتضادة (ش، ع،
٩٢، ٧)

- ما تحت المتضادة... تقسمان الصدق
والكذب أيضاً في الضرورية والممتعة (ش،
ع، ٩٢، ٢١)

مؤثر

- إن الذي هو مؤثر دائماً أثر في نفسه، وإن كان
هذا قد يصير وقتاً ما أثر (س، ج، ١٦٠، ١٦)
- المؤثر من أجل نفسه أثر من المؤثر من أجل
غيره (ش، ج، ٥٤٩، ١)
- المؤثر... بذاته أثر من المؤثر بالعرض (ش،
ج، ٥٤٩، ٢)
- ما كان بالطبع مؤثر فهو أثر مما ليس بالطبع
(ش، ج، ٥٤٩، ٦)
- ما كان مؤثر على الإطلاق أثر مما هو مؤثر عند
إنسان ما أو في وقت ما أو حال ما أو مكان ما
(ش، ج، ٥٤٩، ٧)
- المؤثر... يُقال على ثلاثة معان: على النافع
واللذيد والجميل (ش، ج، ٥٥٧، ١)

ما

- ما يجاب به في «ما» يُسمونه بلفظة ما والماهية.
(ف، ح، ٦٢، ١٨)
- إن لفظة «ما» في مواضع كثيرة تقوم مقام الفصل
(ز، ع، ٤٧، ٧)
- في لغة اليونانيين لا يستعملون لفظة «ما» الدالة
على الإنتشار إلّا في الجوهر؛ وأمّا في الأشياء
الأخرى فيستعملون بدل لفظة «ما» إسم المقولة
العالية، فإذا أرادوا أن يقال: سطح ما، قالوا:
كم سطح؛ أو لون ما قالوا: كيف لون.

ما الشيء

- لا سبيل إلى أن نعلم معنى «ما الشيء» من الأشياء التي توجد لها علّة أخرى بلا برهان (أ)،
(ب، ٤٢٨، ١١)

ما هو

- لا جميع التي هي موجودة في الشيء من طريق «ما هو»، فإنه ولا هذه أيضًا بلا نهاية، وذلك أنه لما كان لوجود التحديد سبيل (أ، ب،
(٨، ٣٨٠)

- ما هو؟ فطلبنا حينئذ إنما هو أن يُطلب ما هو الأوسط (أ، ب، ٤٠٩، ٥)

- معنى ما هو، هو خاصّة ومحمول من طريق ما هو (أ، ب، ٤١٥، ٣)

- إن كان إذاً يبيّن ما هو فهو يبيّن أيضًا بقول واحد بعينه أنه موجود، وكيف هو، إذ كان الحدّ والبرهان بدلًا من على شيء واحد. ومعنى ما هو الإنسان، ومعنى أنه موجود، مختلفان (أ، ب،
(٤، ٤٢٣)

- يلزم أن يبيّن أنه موجود لكل ما هو موجود بالبرهان متى لم يكن الموجود جوهرًا (أ، ب،
(٧، ٤٢٣)

- الذي يحدّ يبيّن بيانًا إمّا ما هو، وإمّا على ماذا يدلّ إسمه إن لم يكن أصلًا لما هو قد يكون الحدّ قولاً دلّالته دلالة الاسم بعينها (أ، ب،
(٥، ٤٢٤)

- لا سبيل أيضًا إلى أن يُعلم معنى ما هو، لا بالحدّ ولا بالبرهان أيضًا (أ، ب، ٤٢٥، ١)

- الأشياء التي هي ما هو قد يلزم أن يكون الأوسط بينها ما هو والتي بين الخواصّ خاصّة (أ، ب، ٤٢٥، ١٢)

- لا يمكن أن نتعرّف أولاً لِمَ هو، قبل أن نتعرّف

أنه موجود؛ وكذلك لا سبيل إلى أن نتعرّف ما هو الشيء والوجود له في نفسه من غير أن نعلم أنه موجود (أ، ب، ٤٢٦، ٧)

- الأشياء أيضًا التي لها ما هو: بعضها لا وسط لها وهي مبادئ، وهذه قد يجب أن يوضع وضعًا أنها موجودة، وما هي، أو يظهر ويوضح ذلك بنحو آخر (أ، ب، ٤٢٨، ١٥)

- الأشياء المحمولة من طريق ما هو، هي ضرورية، وكانت الضرورية هي كلّية، وكانت الأشياء المقتضية بهذه الحال هي موجودة للثلاثية بشيء آخر من طريق ما هو، فمن الإضطرار أن تكون الثلاثية هي هذه (أ، ب،
(٩، ٤٤٢)

- ما يُعرّف ما هو هذا المشار إليه، الجوهرُ على الإطلاق، كما يُسمّونه الذات على الإطلاق (ف، ح، ٦٣، ٨)

- ما يُعرّف ما هو هذا المشار إليه هو جوهر هذا المشار إليه (ف، ح، ٦٣، ١٢)

- ليس يُحمَلُ على شيء آخر حملاً غير حمل ما هو، صارَ أيضًا جوهرًا بإطلاق لا يُقَيّد بشيء آخر (ف، ح، ٦٣، ١٣)

- أمثال هذه المصادر فيما تُعرّف ما هو المشار إليه إنما تصحّ دلالتها في كلّ ما كان منها مركّبًا إذا أُفِرِدَ ما هو منه، مثل الصورة أو الفصل الذي لا يُدَلُّ عليه باسم مشتقّ (ف، ح،
(٢٤، ٧٩)

- تبيّن أيضًا أن فصول ما يدلّ على ما هو هذا المشار إليه هي أيضًا تُعرّف ما هو هذا الشيء (ف، ح، ٨٠، ٥)

- القدماء يُسمّون المحمول على الشيء الذي إذا عُقِلَ عُقِلَ ما هو ذلك الشيء وذات ذلك الشيء «جوهر ذلك الشيء»، ويُسمّون ماهيّة الشيء

- «جوهرة»، وجزء ماهيته «جزء جوهرة»، والمعرف لما هو الشيء «المعرف بجوهرة» (ف، ح، ١٧٦، ١٣)
- ما كان محمولاً على شيء ما بطريق ما هو وعلى شيء آخر لا بطريق ما هو يُقال إنه «جوهرة» لذلك الشيء الذي إذا عُقِلَ المحمول يكون قد عُقِلَ و «معرف بجوهرة»، و «ليس بجوهرة» لذلك الشيء الذي ليس يُحْمَلُ عليه من طريق ما هو ولا معرفاً بجوهرة بل عَرَضاً له (ف، ح، ١٧٦، ١٧)
- ما كان إنمّا يُحْمَلُ أبداً على أي شيء ما يُحْمَلُ ما هو ذلك الشيء، ولم يكن يُحْمَلُ على شيء أصلاً إلا بما هو، فإن ذلك المحمول هو محمول بما هو بإطلاق ومن كل جهة، فهو جوهرة كل شيء يُحْمَلُ عليه ومعرف بجوهرة كل ما يُحْمَلُ عليه، إذ ليست له جهة أخرى من الحمل إلا أنه جوهرة لكل ما يُحْمَلُ عليه (ف، ح، ١٧٦، ٢١)
- المحمول على موضوع ما بطريق ما هو وعلى موضوع آخر لا بطريق ما هو، إن كان موضوعه الذي يُحْمَلُ عليه من طريق ما هو كان يُحْمَلُ أيضاً على موضوع دونه بطريق ما هو، فإن ذلك الموضوع يُحْمَلُ على شيء آخر لا بطريق ما هو، لأنه إن لم يكن كذلك كان محمول معقول ما ليس بعرض، فيكون جوهراً على الإطلاق، وذلك محال (ف، ح، ١٧٩، ٧)
- إن كان موضوع هذا الموضوع يُحْمَلُ أيضاً على شيء دونه بطريق ما هو، فإنه يكون محمولاً أيضاً على شيء ما آخر لا بطريق ما هو، على أن ينتهي على هذا الترتيب إلى الموضوع الذي لا يُحْمَلُ على شيء دونه أصلاً بطريق ما هو (ف، ح، ١٧٩، ١١)
- إن كان (موضوعه الذي يُحْمَلُ عليه لا بطريق ما هو) أمراً يُحْمَلُ على موضوع، وكان أي موضوع حُمِلَ عليه حُمِلَ عليه بطريق ما هو، فقد تناهى أيضاً إلى الجواهر المحمول على جواهر آخر، الذي ينتهي في آخر الأمر إلى الموضوع الأخير (ف، ح، ١٧٩، ١٩)
- إن كان (موضوعه الذي يُحْمَلُ عليه لا بطريق ما هو) أمراً يُحْمَلُ على موضوع ما بطريق ما هو، وعلى أمر آخر لا بطريق ما هو، كانت الحال فيه تلك الحال بعينها، إلى أن ينتهي في العمق إلى العرض الذي لا يُحْمَلُ على شيء دونه حُمِلَ ما هو، بل يُحْمَلُ لا بطريق ما هو (ف، ح، ١٧٩، ٢٢)
- إن كان ذلك الشيء يُحْمَلُ لا من طريق ما هو على شيء ما، فإن ذلك الشيء أيضاً تكون حاله هذه في أنه لا يمكن أن يُحْمَلُ على شيء أصلاً بحمل ما هو، بل إن كان ولا بد يُحْمَلُ لا من طريق ما هو، إلى أن ينتهي على هذا الترتيب إلى موضوع لا يمكن أن يُحْمَلُ حَملاً أصلاً لا بطريق ما هو ولا حَملاً لا بطريق ما هو. فينتهي إذن إلى الجواهر على الإطلاق (ف، ح، ١٨٠، ٧)
- القدماء يُسمّون الموضوع الأخير وكلّياته المحمولة عليه من طريق ما هو «الجواهر» على الإطلاق، وسائر المحمولات على الموضوع الأخير التي تُحْمَلُ عليه لا بطريق ما هو كانت كلّيات أو لم تكن كلّيات والمحمولات على كلّيات الموضوع الأخير لا بطريق ما هو «الأعراض»، وذلك إذا حُمِلَت على الجواهر، لأنها تُحْمَلُ عليها لا من طريق ما هو (ف، ح، ١٨١، ٥)
- يكون الجواب عن الإنسان إذا قيل فيه (أي هو)

«أي حيوان هو» هو بعينه الجواب عن الإنسان إذا قيل فيه «ما هو». غير أن حرف «ما» إنما يُطلبُ به أن يُعقلَ النوعُ المسؤول عنه في ذاته لا بالإضافة إلى شيء آخر. وأمّا حرف «أي» فإنما يُطلبُ به تمييزه عن غيره (ف، ح، ١٨٣، ٧)

- صار لا يُجابُ بالفصل وحده في سؤال «ما هو» النوع المسؤول عنه بل يُجابُ به مقرونًا بالجنس، ويُجابُ بالجنس وحده دون الفصل في سؤالنا عن النوع «ما هو» (ف، ح، ١٨٥، ١٤)

- «لِمَ هو» و «ما هو» قد يجتمعان أحيانًا فيكون المطلوب بهما شيئًا واحدًا بعينه (ف، ح، ٢٠٦، ٦)

- الأمر الذي ينبغي أن يُستعملَ في جواب «ما هو» الشيء إذا كان يُدَلُّ عليه بلفظ مركّب فإنه يُسمّى ماهية الشيء، ويُسمّى أيضًا القول الدالّ على ما هو الشيء أو على جوهر الشيء أو على إثية الشيء أو طبيعة الشيء، ويُسمّى قول جوهر الشيء أيضًا (ف، أ، ٥٠، ٤)

- هذان الحرفان - أعني ما هو ولم هو - يتشابهان في أنّ الشيء الذي يُقرّنان به ينبغي أن يكون معلوم الوجود ومختلفان في أنّ الشيء الذي يُقرّن به ما هو ينبغي أن يكون مفردًا، والشيء الذي يُقرّن به حرف لِمَ ينبغي أن يكون مركّبًا (ف، أ، ٥٤، ٤)

- المسألة بما هو قد تكون عن شخص أو أشخاص وقد تكون عن كلّ. فإنّا قد نقول ما هذا الشيء الذي بين أيدينا وهو شخص، وقد نقول في الإنسان ما هو والإنسان كلّ (ف، أ، ٦٥، ٤)

- الأمر الذي يليق أن يُستعملَ في إفادة ما هو قد

يكون إسمًا لذلك الشيء، وقد يكون بعضُ جزئياته وقد يكون بعضُ الكلّيات التي تشترك في الحمل عليه (ف، أ، ٦٥، ٨)

- النوعُ يُحمَلُ على الشخص ويليق أن يُجاب به في جواب ما هو، ولا يُحمَلُ على كلّ أصلاً في جواب ما هو حملاً مطلقاً، لكنّ إنّما يُحمَلُ هذا الحمل على الأشخاص فقط (ف، أ، ٦٦، ١٩)

- الأجناسُ فإنّها قد تُحمَلُ على الأشخاص التي يُحمَلُ عليها النوعُ حملاً مطلقاً وفي جواب المسألة عن النوع ما هو (ف، أ، ٦٦، ٢٢)

الذاتي باعتبار آخر ينقسم إلى ما يقال في جواب ما هو مهما كان مطلب السائل بقوله ما هو حقيقة الذات وإلى ما يقال في جواب أي شيء هو، فالأول يُسمّى جنساً أو نوعاً. والآخر يُسمّى فصلاً (غ، م، ١٥، ١١)

- قول القائل في الشيء: ما هو؟ طلب لماهية الشيء (غ، ع، ١٠٣، ١)

- ما هو بالخصوصية المطلقة، وذلك بذكر الحد؛ لتعريف ماهية الشيء المذكور (غ، ع، ١٠٣، ١٤)

- ما هو بالشركة المطلقة، مثل ما إذا سئلت عن جماعة فيها: فرس، وإنسان وثور. وما هي؟ فعند ذلك لا يُحسِنُ إلّا أن تقول: حيوان (غ، ع، ١٠٤، ١)

- (ما هو) ما يصلح أن يُذكر على الخصوصية والشركة جميعاً (غ، ع، ١٠٤، ٨)

- السائل عن الشيء بقوله: ما هو؟ لا يسأل إلا بعد الفراغ من مطلب (هل) كما أن السائل بـ(لِمَ) لا يسأل إلا بعد الفراغ عن مطلب (هل) (غ، ع، ٢٧٠، ١٩)

- ذاتي الشيء أي هو داخل في جواب ما هو

- بحيث لو بطل عن الذهن التصديق بثبوته بطل
المحدود وحقيقته عن الذهن وخرج عن كونه
مفهوماً للعقل (غ، ح، ٩٥، ٧)
- الدال على الماهية هو اللفظ الذي يُجاب به
حين يُسأل عن الشيء إنه ما هو، أي ما حقيقته
(سي، ب، ٣٩، ١٢)
- الطالب بما هو إنما يطلب حقيقة الشيء
وماهيته، ولا تتم حقيقة الشيء بذاتي مشترك
بينه وبين غيره، بل به وبما يخصه أيضاً إن كان
له أمر خاص ذاتي دون مشاركة (سي، ب،
٨، ٤٠)
- فرق بين المقول في جواب ما هو والمقول في
طريق ما هو، إذ كل ذاتي مقول في طريق ما هو
لأنه متضمن في الدلالة، ولكن ليس وحده
مقولا في جواب ما هو (سي، ب، ٤٠، ١٥)
- الذاتي المشترك وإن لم يكن دالاً على الماهية
ولا مقولاً في جواب ما هو فهو داخل في
الماهية ومقول في طريق ما هو (سي، ب،
١٥، ٤٠)
- المقول في جواب ما هو إما أن يكون مقولاً
على كثيرين مختلفين بالحقائق قولاً بحال
الشركة، أو يكون مقولاً على كثيرين مختلفين
بالعدد فقط. والأول يُسمى جنساً. والثاني
يُسمى نوعاً (سي، ب، ٤٢، ٩)
- الجواب بالنوع عند السؤال بما هو أكمل تعريفاً
للشخص المشار إليه، وأشد ملائمة له من
الجواب بجنسه (ش، م، ١٩، ٨)
- صارت أنواع الجواهر الأول وأجناسها يقال
لها جواهر ثوانٍ من بين سائر الأشياء التي
تُحمل عليها من جهة أنه متى أُجيب بواحد منها
في جواب ما هو الجوهر الأول كان معرفاً له،
وإن كان الجواب بالنوع أشد تعريفاً (ش، م،
- (٢٠، ١٠)
- تطلب في المطلوب المركب لم هو وفي المفرد
ما هو (ش، ب، ٤٥٦، ١٣)
- ... مطلب ما هو ولم هو يظهر من أمره أن
قوتهما قوة مطلب واحد، وأن العلم بهما هو
علم بشيء واحد في كثير من المواضع (ش،
ب، ٤٥٧، ١١)
- العلم بما هو ويلزم هو قد يكونان لشيء واحد
بعينه (ش، ب، ٤٥٧، ١٩)
- لما كان البحث عن مفهوم «ما هو» لا من حيث
هو مقيد بلغة خاصة، رجع الشيخ إلى مفهومه
الأصلي، وبين أنه إنما يورد سؤالاً: إما عن
حقيقة الذات، أو عن مفهوم الاسم بالمطابقة
(ط، ش، ٢٢٢، ٩)
- المقول في جواب ما هو إن كان مذكوراً
بالمطابقة يُسمى واقعاً في طريق ما هو
كالحيوان أو الناطق... وإن كان مذكوراً
بالتضمن يُسمى داخلاً في جواب ما هو
كالجسم النامي أو الحساس أو المتحرك
بالإرادة (ن، ش، ٩، ١٥)
- الذي يقال له «حدّ بحسب الاسم»، والمقول
في جواب «ما هو؟» من هذا النوع (ت، ر،
٧٣، ١٤)
- الأسئلة بما هو وإن كثرت فجوابها منحصر في
ثلاثة أقسام: جواب لا يكون إلا إذا كان
السؤال عن واحد كلي ولا يكون حالة التعدد
وهو الجواب بالحدّ، وجواب لا يكون إلا عند
السؤال عن متعدد عن كليين مختلفي الحقيقة أو
شخصين أو شخص وكلي كذلك ولا يكون عن
مفرد وهو الجواب بالجنس، وجواب يكون عن
السؤال عن مفرد شخصي أو أشخاص متحدة
الحقيقة أو صنف أو أصناف كذلك وحدها أو

أو النتيجة (غ، ع، ١٧٨، ٥)

مأثور بذاته

- المأثور بذاته أثر من الذي هو بالعرض، مثال ذلك أن كون الأصدقاء عدولاً أثر من كون الأعداء كذلك، فإن ذاك مأثور بنفسه، وهذا بالعرض، وذلك أنا إنما نحب أن يكون أعداؤنا عدولاً بالعرض لئلا ينالنا منهم ضرر (أ، ج، ٥٣٤، ١٤)

مأخوذات

- المأخوذات: فمنها مقبولات ومنها تقريرات (مر، ت، ١٠١، ٧)

- أمّا المأخوذات: فمنها مقبولات، ومنها تقريرات. وأمّا المقبولات من جملة المأخوذات، فهي آراء مأخوذة عن جماعة كثيرة من أهل التحصيل، أو من نفر، أو من إمام يُحسن به الظن. وأمّا التقريرات فإنّها المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب، أو التي يلزم قبولها، والإقرار بها في مبادئ العلوم، إمّا مع إستنكار ما وتُسَمَّى مصادرات. وإمّا مع مسامحة ما وطيب نفس، وتُسَمَّى أصولاً موضوعة (س، أ، ٤٠٥، ٩)

مادة

- إنّ المادّة، لكونها مادّة، لا يلزمها أن تكون متعلقة مقارنة لصورة بعينها، بل ربّما وجب لها ذلك لنوعية أو طبيعة، كيف كانت، بعد كونها مادة. وأمّا العرض، فتعلقه بالموضوع لأعم معانيه، وهو كونه عرضاً (س، م، ٣٦، ١٧)

- الفرق بين الجهة والمادّة أنّ الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع والرابطة مصرّح بها

مع الشخص أو الأشخاص المتفق جميعها في حقيقة واحدة وهو الجواب بالنوع الحقيقي (و، م، ٨٧، ١٣)

ما هو الشيء

- الذي يُرَدَّفُ به جنسه، فليس يُجابُ به وحده في جواب «ما هو الشيء»، بل إنما يكون جواباً عن «ما هو الشيء» متى أُردِفَ به أو قُبِدَ الجنس، فإنّه في «ما هو الشيء» يتفرد جنساً ومقيّداً بشيء آخر حيناً (ف، ح، ١٦٨، ٦)

- يصلح أن يُجابَ بالذي هو عرض وهو يُعرَفُ أنّه عرض في جواب «ما هو الشيء»، و كان الذي يُجابُ به رسماً أو عرضاً مفرداً (ف، ح، ١٧٥، ١٩)

ما هو على الإطلاق

- أعني بقولي «ما هو على الإطلاق» الشيء الموضوع (أ، ب، ٤١٠، ٤)

ما يشبه المظنونات

- ما يشبه المظنونات، وإذا بحث عنه إمحي الظن، كقول القائل: ينبغي أن تنصر أخاك ظالماً كان أو مظلوماً (غ، ع، ١٩٩، ١٩)

ماثل بالتركيب

- المائل بالتركيب والخلط، فهو أن يُطوى في سياق كلام تسوقه إلى نتيجة واحدة، مقدّمات مختلفة، أي: عملية شرطية متصلة ومنفصلة (غ، ع، ١٧٩، ١٤)

ماثل بالنقصان

- المائل بالنقصان، فبأن نترك إحدى المقدّمتين،

بوجود الصورة المعلوم والغاية أيضًا (سي، ب، ٢٧١، ٣)

- إنقسام المادة من جهة المادة... منها برهانية ومنها جدلية، إلى غير ذلك من الأقسام التي يلحقها من جهة المواد المستعملة في الصنائع المنطقية (ش، ق، ١٣٨، ١٣)

- المادة هي سبب ما بالعرض المغلط في العلوم (ش، ب، ٤٤١، ٧)

- إعلم أن (المادة) غير (الجهة) والفرق بينهما: أن (المادة) هي تلك النسبة في نفس الأمر، و(الجهة) هي ما يفهم ويتصور عند النظر في تلك القضية من نسبة محمولها إلى موضوعها، سواء تلفظ بها، أو لم يتلفظ، وسواء طابقت المادة أو لم تطابق (ط، ش، ٣٠٧، ٩)

- من عرف المادة بحيث يعلم أن هذا مستلزم لهذا علم الدلالة، سواء صوّرت بصورة «القياس» أو لم تصوّر، وسواء عبّر عنها بعباراتهم أو بغيرها، بل العبارات التي صقلتها عقول المسلمين وألستهم خير من عباراتهم بكثير كثير (ت، ر، ٢٠٥، ٥)

مادة الاقيسة

- (مادة الأقيسة) هي العلوم، لكن لا كل علم، بل العلم التصديقي، دون العلم التصوري (غ، ع، ١٨٢، ٦)

مادة الامتناع

- أن يكون الحال هو أن المحمول يدوم ويجب صدق إيجابه فيسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند الإنسان، أو يدوم ويجب كذب إيجابه ويسمى مادة الامتناع كحال الحجر عند الإنسان، أو لا يدوم ولا يجب أحدهما ويسمى

تدل على قوة الربط أو وهنه دلالة باللفظ ربما كاذبت، وأما المادة وقد تسمى عنصرًا فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الإيجابي إلى الموضوع في كيفية وجوده الذي لو دل عليه لفظ لكان يدل بالجهة (س، ع، ١١٢، ١٢)

- المادة الجدلية الأولى أعم من المادة البرهانية الأولى (س، ب، ٨، ١٠)

- إنا إذا أخذنا الجسم (المادة) جوهرًا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط أنه ليس حاصلًا فيه معنى غير هذا، وبحيث لو إنضم إليه معنى غير هذا مثل حس أو إغتهاء أو غير ذلك كان معنى خارجًا عن الجسمية محمولًا في الجسمية، مضافًا إليها، كان المأخوذ هو الجسم الذي هو المادة (س، ب، ٤٩، ١٤)

- الجسم (المادة) إذ هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصور التي بعد الجسمية التي بمعنى المادة فليس بمحمول، لأن تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذي طول وعرض وعمق فقط (س، ب، ٥٠، ٤)

- المادة ثلاثة: الوجوب والإمكان والامتناع (غ، ع، ١١٩، ١٠)

- المادة: هي المقدمات اليقينية الصادقة، فلا بد من طلبها ومعرفة مداركها (غ، ع، ١٣٠، ١٧)

- المادة: قد تُقال إسمًا مرادفًا للهولي. ويُقال (مادة) لكل موضوع يقبل الكمال باجتماعه إلى غيره، ووروده عليه يسيرًا (غ، ع، ٢٩٨، ١١)

- المادة الصحيحة التي تُستعمل في النظر كل أصل معلوم قطعًا إما بالحس أو بالتجربة أو بالتواتر الكامل أو بأول العقل أو بالاستنتاج من هذه الجملة (غ، ق، ٧٧، ١٤)

- المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند حصول استعدادها الصورة بالضرورة، ويوجد

مادة ضرورية

- القضية التي مادتها ضرورية غير التي هي في
جهتها ضرورية، فالتى مادتها ضرورية هي التي
محمولها لا يمكن أن يفارق موضوعها أصلاً،
ولا في وقت من الأوقات، كقولنا كل ثلاثة
عدد فرد (ف، ع، ١٥٨، ١)

مادة القضية

- الضرورة والدوام واللا ضرورة واللا دوام تُسمى
تلك الكيفية مادة القضية، واللفظ الدال عليها
يسمى جهة القضية (ن، ش، ١٣، ٩)

مادة القياس

- مادة القياس هي مصدقات أو أمور في حكم
مصدقات سلف بها التصديق. وصورة القياس
هي الوصف والتأليف الذي يقع فيها (س، ق،
٤، ٧)

- مادة القياس هي المقدمات، فإن كانت صادقة
يقينية كانت النتائج صادقة يقينية، وإن كانت
كاذبة لم ينتج الصادقة، وإن كانت ظنية لم ينتج
اليقينية (غ، م، ٤٥، ١٨)

- مادة القياس هي العلم الذي لفظ (المحمول)
(الموضوع) دالاً على، لا اللفظ، بل
(الموضوع) و(المحمول) هي العلوم الثابتة
في النفس، دون الألفاظ. ولكن لا يمكن
التفهم إلا باللفظ، والمادة والحقيقة هي التي
تنتهي إليه (غ، ع، ١٨٣، ١)

- مادة القياس هي العلوم، لكن لا كل علم، بل
العلم التصديقي، والعلم التصديقي هو العلم
بنسبة ذوات الحقائق بعضها إلى بعض،
بالإيجاب أو السلب. ولا كل تصديق؛ بل
التصديق الصادق في نفسه (غ، ع، ٣٧٦، ١)

مادة الإمكان كحال الكتابة عند الإنسان (س،
ع، ٤٧، ٧)

مادة الامكان

- أن يكون الحال هو أن المحمول يدوم ويجب
صدق إيجابه فيسمى مادة الوجوب كحال
الحيوان عند الإنسان، أو يدوم ويجب كذب
إيجابه ويُسمى مادة الإمتناع كحال الحجر عند
الإنسان، أو لا يدوم ولا يجب أحدهما ويُسمى
مادة الإمكان كحال الكتابة عند الإنسان (س،
ع، ٤٧، ٨)

مادة الحد

- مادة الحد هي العلم التصوري وهي الأجناس
والأنواع والفصول (غ، ع، ٣٧٦، ١٣)

مادة الحمل

- مادة الحمل هي نسبة المحمول إلى الموضوع
من حيث ضرورة الوجود، أو ضرورة العدم،
أو لا ضرورة الوجود ولا ضرورة العدم (غ،
ع، ٣٧٤، ١٣)

مادة الشيء

- البرهان على الاطلاق، وهو الذي يفيد الوجود
والسبب جميعاً. والأسباب أربعة: مادة الشيء
وما يُعدُّ في المادة ومعها، وحَدُّ الشيء وأجزاء
حَدِّه، وما يُعدُّ في الحدود معها، والفاعل وما
يُعدُّ معه، والغاية وما يُعدُّ معها. وكل واحد من
هذه، إما قريب وإما بعيد، وإما بالذات وإما
بالعرض، وإما أعم وإما أخص، وإما بالقوة
وإما بالفعل (ف، ب، ٢٦، ١٥)

مادة ممكنة

ماذا هو الشيء

- (القضية) التي مادتها ممكنة فهي التي محمولها غير موجود الآن في موضوعها، وبتحيا في المستقبل أن يوجد فيه وألا يوجد، كقولنا زيد سيكون عالمًا (ف، ع، ١٥٨، ٣)

مادة الوجوب

- أن يكون الحال هو أن المحمول يدوم ويجب صدق إيجابه فيسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند الإنسان، أو يدوم ويجب كذب إيجابه ويسمى مادة الإمتناع كحال الحجر عند الإنسان، أو لا يدوم ولا يجب أحدهما ويسمى مادة الإمكان كحال الكتابة عند الإنسان (س، ع، ٤٧، ٦)

مادة يقينية

- إذا كانت المادة يقينية، فسواء كانت صورتها في صورة «قياس التمثيل» أو صورة «قياس الشمول»، فهي واحدة (ت، ر، ٢٠١، ٢٤)

ماذا

- «ماذا» وجوده و «بماذا» وجوده يجتمعان في الدلالة على سبب واحد، اشتراط في «ماذا» وجوده أن يكون في الشيء، و «بماذا» وجوده يُطلب به الفاعل والحافظ والماهية (ف، ح، ٢٠٥، ٩)

ماذا هو

- «ماذا هو» إنما يحصل على الإطلاق متى كان معقول الشيء عندنا بالأشياء التي إذا أخذت بالإضافة عليه كانت تلك بأعيانها هي «بماذا هو» الشيء (ف، ح، ٢٠٥، ٢٠)

- الأشياء التي قوام الشيء من خارج النفس متى أخذت من حيث هي معقولة ومن حيث هي معقول ذلك الشيء قيل فيه إنه ماذا هو الشيء، ومتى أخذت من حيث هي قوام ذلك الشيء من خارج قيل فيه إنه بماذا هو الشيء (ف، ح، ١٧١، ٩)

مانعة الجمع

- «مانعة الجمع والخلو» هي «الشرطية الحقيقة»، وهي مطابقة للنقيضين في العموم والخصوص (ت، ر، ١٦٦، ٢٥)

- «مانعة الجمع» هي أخص من النقيضين، فإن الضدين لا يجتمعان، وقد يرتفعان، وهما أخص من النقيضين (ت، ر، ١٦٧، ١)

- مانعة الجمع فذكرنا أنها إنما تتركب من القضية والأخص من نقيضها، لأنها إذا تركبت من ذلك لزم أن لا يجتمع طرفاها على الصدق، وإلا لزم أن يجتمع النقيضان على الصدق، لأنه لما كان كل واحد من الطرفين أخص من نقيض الآخر فيلزم من صدق كل واحد منهما صدق نقيض الآخر، فلو صدقا معًا لصدق كل واحد منهما مع نقيضه (و، م، ١٢٣، ١٧)

- مانعة الجمع فيصح أن تتركب من أجزاء كثيرة كأنواع الجنس الواحد، فإن كل واحد أخص من نقيض الآخر فتقول على سبيل منع الجمع إما أن يكون هذا الشيء إنسانًا وإما أن يكون فرسًا وإما أن يكون حمارًا، وهكذا إلى تمام أنواع الحيوان ما تكاثرت (و، م، ١٢٧، ٢)

- مانعة الجمع الكثيرة الأجزاء لا يمكن أن ينعدم إثنان معًا منها، ويجوز أن يوجد إثنان معًا فأكثر منها، وذلك حيث ينعدم إثنان من أجزاء مانعة

الوجود، عن تقيضين معًا منها، لوجد تقيضاهما معًا وهما من أجزاء مانعة الجمع كيف ومانعة الجمع، لا يوجد إثنان معًا من أجزائها البتة، هذا خلف، فإذا نقائص (و، م، ١٢٧، ١٣)

- تفسر مانعة الجمع ومانعة الخلو بتفسير أعم مما ذكر، وهو أن مانعة الجمع هي التي لا يجتمع طرفاها على الصدق إجتمع طرفاها على الكذب أم لا، ومانعة الخلو بالعكس فتصدق كل واحدة منهما بهذا التفسير الأعم على الحقيقية وهما منافيان لها بالتفسير الأخص (و، م، ١٢٨، ١٣)

- كل واحدة من مانعة الجمع ومانعة الخلو تستلزم الأخرى مركبة من تقيضي جزأها (و، م، ٢٦٥، ٨)

- مانعة الخلو نحو إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق، فيمكن الجمع بينهما بأن يكون في البحر ولا يغرق، ويمتنع خلوّه عنهما بأن لا يكون في البحر ويغرق (ض، س، ٢٩، ١٧)

ماهيات

- أن تعلم ما هي الأشياء التي لها ماهيات خارج النفس، فتحصل إذن على المعقولات، وعلى ما عليها تُقال، وعلى ما عنها استفادت ماهياتها وهي مادّتها (ف، ح، ١١٨، ١٠)

- ماهيات الأشياء قد تكون في أعيان الأشياء، وقد تكون في التصوّر، فيكون لها إعتبارات ثلاثة: إعتبار الماهية بما هي تلك الماهية غير مضافة إلى أحد الوجودين وما يلحقها، من حيث هي كذلك؛ وإعتبار لها، من حيث هي في الأعيان، فيلحقها حينئذ أعراض تخصّ

الجمع، فقد صيغ إذا أن تتركب مانعة الخلو من أجزاء كثيرة، وهي نقائص أجزاء مانعة الجمع الكثيرة الأجزاء (و، م، ١٢٨، ٣)

- تفسر مانعة الجمع ومانعة الخلو بتفسير أعم مما ذكر، وهو أن مانعة الجمع هي التي لا يجتمع طرفاها على الصدق إجتمع طرفاها على الكذب أم لا، ومانعة الخلو بالعكس فتصدق كل واحدة منهما بهذا التفسير الأعم على الحقيقية وهما منافيان لها بالتفسير الأخص (و، م، ١٢٨، ١٣)

- كل واحدة من مانعة الجمع ومانعة الخلو تستلزم الأخرى مركبة من تقيضي جزأها (و، م، ٢٦٥، ٨)

- مانعة الجمع نحو هذا العدد إما مساوٍ لذلك أو أكثر، فيمتنع اجتماعهما ويمكن الخلو عنهما بأن يكون أقل (ض، س، ٢٩، ١٦)

مانعة الخلو

- مانعة الخلو فقد ذكرنا أنها إنما تتركب من القضية والأعم من تقيضها، لأنها إذا تركبت من ذلك لم يمكن كذب طرفيها معًا لما يلزم عليه من كذب كل واحد منهما مع تقيضه، لأنه يلزم من كذب كل واحد منهما كذب تقيض الآخر، لأنه أعم منه، وكذب الأعم يستلزم كذب الأخص، فيلزم من كذبهما معًا، كذب تقيضهما معًا فيكذب كل واحد منهما مع تقيضه وهو محال (و، م، ١٢٥، ٧)

- مانعة الخلو فيصح أيضًا أن تتركب من أكثر من جزئين، لأن كل جزء من أجزاء مانعة الجمع المتكاثرة الأجزاء لا يصح اجتماعه مع شيء من الأجزاء الباقية، فنقائص تلك الأجزاء يلزم أن لا يتفي إثنان منها عن الوجود إذ لو خلا

فإنه يُقال بالتقديم والتأخير على ترتيب (ف، ح، ١١٨، ١٤)

- أن الذي لا ماهية له أصلاً ليس بصادق ولا كاذب لأنه لا إسم له ولا قول يدل عليه أصلاً ولا بجنس ولا بفصل ولا يُتصور ولا يُتخيّل ولا تكون عنه مسألة أصلاً (ف، ح، ١٢١، ١٦)

- ما كان ليس بصادق وهو كاذب فإنه يُعقل أو يُتصور أو يُتخيّل وله ماهية (ف، ح، ١٢١، ١٩)

- الذي له ماهية خارج النفس ليس يُقال فيه «إنه صادق» ما لم يُتصور (ف، ح، ١٢٢، ١) - الصادق إنما يُقال فيه «إنه موجود» لأجل إضافته إلى الذي له ماهية خارج النفس (ف، ح، ١٢٢، ٦)

- ما يحدث يسبق إلى النفس أنه يحدث عن غير موجود، وكان الأسبق إلى النفس عن غير الموجود أنه لا ماهية له أصلاً، لزم عندهم محال، إذ كان يلزم أن يحدث موجود عن غير موجود (ف، ح، ١٢٣، ٥)

- لما لم يتميز أيضاً للطبيعيين الأقدمين فرق ما بين الموجود بالقوة والموجود بالفعل كما تبين للإلهيين، شنع عندهم أن يُقال في شيء واحد «إنه موجود» و «إنه غير موجود»، إذ كانوا إنما يفهمون عن «الموجود» ما له ماهية بالفعل فقط فإن هذا هو أسبق إلى النفوس في بادئ الرأي وعن «غير الموجود» ما لا ماهية له أصلاً وهذا أيضاً هو الأسبق إلى النفوس في بادئ الرأي (ف، ح، ١٢٣، ١٦)

- إن كانت ماهية أمر أن يكون محمولاً على موضوع قيل فيه «إنه محمول بذاته على ذلك الموضوع»، وقيل في ذلك الموضوع «إنه بذاته

وجودها ذلك؛ وإعتبار لها، من حيث هي في التصور، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك، مثل الوضع والحمل، ومثل الكلية والجزئية في الحمل، والذاتية والعرضية في الحمل، وغير ذلك مما ستعلمه (س، د، ١٥، ١)

- الماهيات معقولات أولى (سي، ب، ٢٩، ١٢)

ماهية

- الفطرة التي كان الناس يعنون بقولهم «الجوهر» إنما هي ماهية الإنسان، وهي التي بها الإنسان إنساناً بالفعل (ف، ح، ٩٩، ١٩)

- الماهية والذات قد تكون منقسمة وقد تكون غير منقسمة. فما كانت ماهيته منقسمة فإن التي يُقال إنها ماهيته ثلاثة، إحداها جملة التي هي غير ملخصة، والثانية الملخصة بأجزائها التي بها قوامها، والثالثة جزء جزء من أجزاء الجملة كلّ واحد بجملة على حياله (ف، ح، ١١٦، ٨)

- يُسمى الماهية كلّ ما للشيء، صَحَّ أن يُجاب به في جواب «ما هو هذا الشيء» أو في جواب المسؤول عنه بعلامة ما أخرى. فإن كلّ مسؤول عنه «ما هو» فهو معلوم بعلامة ليست هي ذاته ولا ماهيته المطلوبة فيه بحرف ما (ف، ح، ١١٦، ١٤)

- إذا قلنا في الشيء «إنه موجود» و «هو موجود» فينبغي أن يُسأل القائل لذلك أي المعنيين عنى، هل أراد أن ما يُعقل منه صادق أو أراد أن له ماهية ما خارج النفس بوجه ما من الوجوه (ف، ح، ١١٨، ١٢)

- ما له ماهية ما خارج النفس، وإن كان عامّاً،

- يُحْمَلُ عليه ذلك المحمول (ف، ح، ١٢٤، ٢١)
- إن كان شيء كائناً أو قوامه بأمر ما كان سبباً له، فإنه إن كانت ماهيته هي أن يكون عنه، أو ماهية ما هو سبب أن يكون عنه ذلك الشيء، قيل «إنه له بذاته». وإن لم يكن ذلك ولا في ماهية واحد منهما قيل «إنه لذلك الأمر أو فيه أو به أو عنه أو معه أو عنده بالعرض (ف، ح، ١٢٥، ٤)
- لما ظن قوم أنه يُعْنَى بالموجود ههنا ما له ماهية خارج النفس ظنوا أن قولنا «زيدٌ يوجد عادلاً» يوجب أن يكون زيدٌ موجوداً خارج النفس (ف، ح، ١٢٦، ١٥)
- (ماهية الجسم) إذن شكله في مادة ما محصلة معاونة للشكل في الفعل الكائن عن ذلك الجسم (ف، ح، ١٩٦، ٦)
- الماهية التي هي صيغٌ وخلقٌ فهي التي بها شعائر الأنواع، وهي الأسبق إلى المعارف أولاً، وبها تتميز الأنواع عندنا بعضها عن بعض (ف، ح، ١٩٨، ١)
- أتم ما يُعْقَلُ به فيما هو منقسم الماهية (ف، ح، ٢٠٥، ١٣)
- إن قولنا «هل الإنسان موجود إنساناً» يعني هل الإنسان وجوده وإنيته هي تلك الذات المسؤول عنها وليس له ذات غير تلك الواحدة التي أخذناها موضوعاً وهي غير منقسمة الوجود، أم إنه إنسان بوجوه أخرى، مثل أنه حيوان مشاء ذو رجلين، أي هل له وجود وماهية على ما يدل لفظه عنه فلا يمكن أن يُصَوَّرَ تصوراً آخر أزيد منه ولا أنقص (ف، ح، ٢٢١، ٧)
- إن لكل شيء ماهية هو بها ما هو، وهي حقيقته، بل هي ذاته (س، د، ٢٨، ١٣)
- تكون ماهية كل شخص هي بإنسانيته، لكن إنيته الشخصية تتحصل من كيفية وكمية وغير ذلك (س، د، ٢٩، ١٢)
- لا تُصَوَّرُ الماهية في الذهن دون تقدّم تصوّرها (س، د، ٣٥، ٤)
- إن الشيء الذي يقولون إنه دالٌّ على الإنية الذاتية المشتركة، يجعلونه شيئاً غير الدالِّ على الماهية الذاتية المشتركة، ولا يجعلون الشيء الواحد صالحاً لأن يكون بالقياس إلى أشياء إنية وماهية، حتى يكون، من حيث يشترك فيه، هو ماهية لها، ومن حيث يتميز به عن أشياء أخرى هو إنية لها (س، د، ٣٨، ١٤)
- ماهية أو غير ماهية، فنعني بذلك أنه كذلك للشيء لا غيره (س، د، ٤٥، ٤)
- يعني بالماهية كمال حقيقة الشيء الذي بها هو ما هو وبها يتم حصول ذاته (س، ب، ٥، ١٢)
- إن ماهية الشيء إنما تتم بكمال صفات ذاته، وأن الجنس وحده لا يدل على ماهية نوع واحد وحده (س، ج، ٢٧٤، ٩)
- الذات المقوم: أعلم أن كل شيء له ماهية فإنه إنما يتحقق موجوداً في الأعيان، أو متصوِّراً في الأذهان بأن تكون أجزاؤه حاضرة معه (س، أ، ٢٠٢، ٣)
- إن كل ماهية فلانما يتحقق موجوداً في الأعيان ومتصوِّراً في الأذهان بأن يكون أجزاؤه حاضرة معه (مر، ت، ١١، ١٣)
- جميع مقومات الماهية داخلية مع الماهية في التصوُّر، إما بالفعل، وإما بالقوة القريبة من الفعل إن لم يخطر بالبال مُفَصِّلاً (مر، ت، ١١، ١٨)
- المقول في جواب ما هو يدل وحده على ماهية الشيء وكمال وجوده الذاتي، كالإنسان

الأعلى أو أخص منه، فيصلح إذن التمييز الذاتي عما يشارك الموصوف به في الوجود أو في جنس ما (سي، ب، ٤٣، ١٦)

- إن إمتياز الماهية عن الوجود لا يكون إلا في التصور، فعللها لا تمتاز عن علل الوجود إلا هناك (ط، ش، ٢٠١، ٢١)

- الماهية مشتقة عما هو، وهي ما به يجاب عن السؤال بما هو (ط، ش، ٢٠٢، ١)

- جزء الماهية إما جنس أو فصل، والجنس إما قريب إن كان الجواب عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه واحدًا أو بعيد إن كان متعدّدًا وكلما زاد جواب زاد مرتبته في البعد، وكلما تباعد الجنس كان الجواب بذاتيات أقل.

والفصل إما قريب إن بين الماهية عن كل ما يشاركها في الجنس أو في الوجود، وإما بعيد إن بينها عن البعض فقط (م، ط، ٦٠، ٢١)

- إن ما سموه «الماهية» أمرٌ يعود إلى ما يُقدّر في الأذهان، لا إلى ما يتحقّق في الأعيان (ت، ر، ٣٧، ١٧)

- ما يسمّونه (المنطقيون) «ماهية» هي ما يتصور ذهن، فإن أجزاء «الماهية» هي تلك الأمور المتصورة (ت، ر، ٥٠، ٢٤)

- الماهية بمنزلة المدلول عليه بـ «المطابقة»؛ وجزؤها المقوم لها، الداخل فيها، الذي هو وصف ذاتي لها، بمنزلة المدلول عليه بـ «التضمّن»؛ واللازم لها، الخارج عنها، بمنزلة المدلول عليه بـ «الالتزام» (ت، ر، ٥١، ٤)

- إذا أريد بـ «الماهية» ما يُتصور في ذهن، وبـ «الوجود» ما يكون في الخارج فالفرق بين متصورات الأذهان وموجودات الأعيان فرق صحيح. وأما أن يدعى أن في الخارج جوهرين

المحمول على زيد وعمرو وبالشركة (مر، ت، ١٤، ٤)

- الماهية إنما تتحقّق بمجموع الذاتيات المقومة للشيء (غ، ع، ١٠٣، ٢)

- لا يؤخذ في جواب الماهية إلا الذاتي (غ، ح، ٩٤، ١١)

- إن الذاتي من أوصاف الشيء كلّ داخل في ماهيته، والعرضي ما لا مدخل له فيها (ب، م، ٣٢، ٢)

- إذا أخطرت الماهية بالبال وأخطرت أجزاءها التي التأمّت منها لم يمكن أن تُعقل الماهية إلا وتكون أجزاءها معقولة أولاً (سي، ب، ٣٧، ١٢)

- الماهية هي الذات لا غيره، فحال نسبتها إلى الذات، فلا يقع إذن إسم الذاتي عليها (سي، ب، ٣٨، ١١)

- الدال على الماهية هو اللفظ الذي يُجاب به حين يُسأل عن الشيء إنّه ما هو، أي ما حقيقة (سي، ب، ٣٩، ١٢)

- أصناف الدال على الماهية ثلاثة: (أحدها) ما يدل بالخصوصية المحضة، مثل دلالة الحيوان الناطق على الإنسان... (الثاني) ما يدل بالشركة فقط وهي أن تُجمع أشياء مختلفة الماهيات مشتركة في أمور ذاتية لها ويُسأل عن ماهيتها المشتركة... (الثالث) ما يدل بالشركة والخصوصية أيضًا، مثل ما إذا سُئل عن جماعة هم زيد وعمرو وخالد ما هم كان الجواب إنهم أناس (سي، ب، ٤٠، ١٧)

- ما ليس بدال على الماهية من قسمي الذاتي فلا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة، وآلا كان مقولاً على المشتركات فيه في جواب ما هو، فيجب أن يكون إما مساوياً لما هو الجنس

متقدمة عليها في الذهن وفي الخارج، لأن
الماهية مركبة منها، وكل مركب فإنه مسبوق
بمفرداته (ت، ر، ١، ٩٠، ٩)

- قالوا (الفلاسفة): «الذاتيات» هي «أجزاء
الماهية» وهي متقدمة عليها في الذهن وفي
الخارج. و«الاجزاء» هي هذه الصفات.
فجعلوا صفة الموصوف متقدمة عليه في
الخارج. وهذا مما يُعلم بصريح العقل بطلانه
(ت، ر، ١، ٩١، ٤)

- حقيقة قولهم (الفلاسفة) أنه لا يعلم «الذاتي»
من «غير الذاتي» حتى تُعلم «الماهية»، ولا تعلم
«الماهية» حتى تُعلم الصفات «الذاتية» - التي
منها تُؤلف «الماهية». وهذا دور (ت، ر، ١،
٩٤، ١٢)

- يتوقف معرفة «الذات» - التي هي «الماهية» -
على معرفة «الذاتيات»، وتتوقف معرفة
«الذاتيات» - أي معرفة كونها هي «الذاتيات»
لهذه «الماهية» دون غيرها من «اللوازم» - على
معرفة «الذات». فيتوقف معرفتها على معرفتها.
فلا يُعرف هو ولا يُعرف «الذاتيات» (ت، ر، ١،
٩٥، ٥)

- يدعون (المتفلسفة) أن الماهية قد تنفك عن
الوجودين الخارجي والذهني، وهو من
أغاليطهم (ت، ر، ٢، ٦٢، ٢٧)

- المتصور يتصور في نفسه «إنساناً ناطقاً»،
و«جسماً حساساً، متحركاً بالإرادة، ناطقاً».
فيكون كل من هذه الأجزاء جزءاً مما تصوّره في
نفسه، واللفظ الدال على جميعها يدل عليها
بالمطابقة، وعلى أبعاضها بالتضمن، وعلى
لازمها بالالتزام. ومجموعها هي تمام الماهية
المتصورة في الذهن، والداخل فيها هو الداخل
في تلك الماهية، والخارج عنها هو الخارج

قائمين بأنفسهما، أحدهما الإنسان
المحسوس، والآخر إنسان معقول ينطبق على
كل واحد من أفراد الإنسان؛ ويدعي أن
الصفات اللازمة التي لا يمكن تحقق
الموصوف إلا بها منها ما هو داخل مقوم
لماهيته الموجودة في الخارج، ومنها ما هو
خارج عارض لماهيته الموجودة في الخارج،
فهذا كله باطل (ت، ر، ١، ٦٣، ٥)

- قولهم (المنطقيون) «إن الماهية لها حقيقة ثابتة
في الخارج غير وجودها» (ت، ر، ١، ٨٤، ٧)
- لأن «الماهية» مأخوذة من قولهم «ما هو؟»
كسائر الأسماء المأخوذة من الجمل
الاستفهامية، كما يقولون «الكيفية» و«الأينة»
(ت، ر، ١، ٨٤، ٢٢)

- الفرق الصحيح أن «الماهية» هي «ما يرسم في
النفس من الشيء»، و«الوجود» هو «نفس ما
يكون في الخارج منه» (ت، ر، ١، ٨٦، ١٧)
- ترجع «الماهية» و«جزؤها الداخل» و«اللازم
الخارج» إلى مدلول «المطابقة» و«التضمن»
و«الالتزام» (ت، ر، ١، ٨٧، ٢٥)

- «اللازم للماهية» و«العرضي اللازم لوجودها»
فملخصه أنه يمكن أن يفرض في الذهن «ماهية»
خالية عن هذا اللازم، بخلاف الآخر (ت،
ر، ١، ٨٨، ٧)

- إن ما ذكره (الفلاسفة) من الفرق بين «العرضي
اللازم» للماهية و«الذاتي» لا حقيقة له. فإن
«الزوجية والفردية» للعدد الزوج والفرد مثل
«الناطقية» و«الصهالية» للحيوان - الإنسان
والفرس (ت، ر، ١، ٨٨، ٢٢)

- يقولون (الفلاسفة): «الذاتي» يتقدم على
الماهية في الذهن وفي الخارج، ويسمونه
«الجزء المقوم لها». ويقولون: أجزاء الماهية

ماهية مركبة

- كل ماهية مركبة إنما تُركَّب وتحصل بأن يقرن المعنى الخاص وهو الفصل بالمعنى المشترك فيه فيقومه ويقيدّه مخصّصاً في الوجود إن كانت مقوماته أجناساً وفصولاً، وأن يلحق المعنى العارض بما هو موضوع طبعاً فتحصل من ذلك جملة متقومة بالموضوع والعارض (سي، ب، ٨٣، ٤)

عن تلك الماهية. وتلك الماهية بحسب ما يتصوره الذهن (ت، ر، ٢، ٦٤، ٤)

- إذا أريد بـ «الماهية» وبـ «الوجود» ما في الخارج كانت هذه «الماهية» غير «الوجود». لكن ذلك لا يقتضي أن يكون وجود الماهيات التي في الخارج زائداً عليها في الخارج، وأن يكون للماهيات ثبوت في الخارج غير وجودها في الخارج (ت، ر، ٢، ٨٥، ١٣)

مبادئ

- قد توجد مبادئ فهذه هي غير معلومة، إذ كان ليس عليها برهان. وهذا هو الذي يقولون إنه وحده فقط معنى العلم (أ، ب، ٣١٧، ١٢)
- المبادئ فقد يجب ضرورة أن تؤخذ أخذاً، فهو يقتضيه ذلك في المبادئ إقتضاباً (أ، ب، ٣٣٨، ٦)

- قوله (الرازي) «الماهية لما هي هي مقتضية لذلك اللازم» إن عني به أن الماهية الملزومة هي العلة في حصول لازمها في نفس الأمر، كما يقتضيه كلامه، فهذا من أبطل الباطل فليس كل ما كان لازماً لغيره يكون ذلك الغير هو العلة المقتضية لوجوده في نفس الأمر (ت، ر، ١٣٩، ١٥)

- قد توجد مبادئ ما غير مبرهنة يتبين بها أن هذا الشيء موجود أمراً ما ويتبين بها أن هذا الشيء لهذا الشيء (أ، ب، ٣٨٣، ١)

- قول القائل «عقلنا الماهية» و«تصورنا الماهية» ونحو ذلك من العبارات لفظ مجمل (ت، ر، ٢، ١٤٣، ١٣)

ماهية الشيء

- قد توجد مبادئ يبين بها أن هذا الشيء ليس هو موجوداً أمراً ما، ولا أيضاً هذا الشيء موجود لهذا الشيء (أ، ب، ٣٨٣، ٢)
- تكون إذن مبادئ: بعضها لوجود الشيء، وبعضها لغير وجوده (أ، ب، ٣٨٣، ٤)
- مبادئ أشياء كثيرة هي مختلفة في المحس حتى إنه لا يطابق بعضها بعضاً (أ، ب، ٤٠٠، ٤)
- المبادئ هي المقدمات؛ والمقدمات تكون إما بزيادة حدّ يُقتَضَب، وإما بأن يُدْخَلَ (أ، ب، ٤٠٠، ١٤)

- القدماء يُسمّون المحمول على الشيء الذي إذا عُقِلَ عَقِلَ ما هو ذلك الشيء وذات ذلك الشيء «جوهر ذلك الشيء»، ويُسمّون ماهية الشيء «جوهره»، وجزء ماهيته «جزء جوهره»، والمعرف لما هو الشيء «المعرف بجوهره» (ف، ح، ١٧٦، ١٣)

ماهية متصورة

- المبادئ هي مقدمات غير ذوات أوساط. وقد تكون، عندما يزداد فيقتضب مقدمات غير ذوات أوساط مختلفة، نتائج مختلفة (أ، ب، ٤٠١، ١١)

- الموجود إنما يُقال على ما له ماهية خارج النفس ولا يُقال على ماهية متصورة فقط (ف، ح، ١٢٨، ٨)

- تبين أن مبادئ الأشياء المختلفة في الجنس هي أيضًا مختلفة في الجنس (أ، ب، ٤٠٢، ٤)
- المبادئ أعرف من البراهين (أ، ب، ٤٦٥، ٤)
- كل صناعة نظرية فإنها تشتمل بالجملة على أشياء ثلاثة: موضوعات ومسائل ومبادئ (ف، ب، ٥٩، ٨)
- مبادئ الحكمة، فالمقدمات اليقينية، ونحو نظرها تأمل الشيء من كل الجهات (ف، ب، ٦٢، ٨)
- المقدمات المستعملة مبادئ في علم ما المُتَبَرِّهَة في علم آخر، إما أن تُستعمل أسبابًا وإما دلالات. أمّا أسبابًا، فإنها إنما تكون متى كان ما يشتمل عليه العلم الأول أقدم مما يشتمل عليه الثاني. وأما دلالات، فإنها إنما تكون إذا كان ما يشتمل عليه العلم الأول متأخرًا عما يشتمل عليه العلم الثاني (ف، ب، ٦٦، ٥)
- المبادئ منها ما هي مبادئ المعارف فقط، وهي الدلائل، ومنها ما هي مبادئ الوجود، وهي الأسباب (ف، ب، ٧٠، ١٨)
- نعني بالمبادئ ما هنا أحد هذين: إما مبادئ المعرفة، وإما مبادئ المعرفة والوجود معًا (ف، ب، ٧٠، ٢٠)
- الفقيه يَتَشَبَّه بالمتعقل. وإنما يختلفان في مبادئ الرأي التي يستعملانها في استنباط الرأي الصواب في العملية الجزئية. وذلك أن الفقيه إنما يستعمل المبادئ مقدمات مأخوذة منقولة عن واضع الملة في العملية الجزئية، والمتعقل يستعمل المبادئ مقدمات مشهورة عند الجميع ومقدمات حصلت له بالتجربة (ف، ح، ١٣٣، ١٠)
- المبادئ هي المقدمات التي منها تُبرهن تلك الصناعة (النظرية)، ولا تُبرهن هي في تلك الصناعة: إمّا لوضوحها، وإمّا لجلالة شأنها عن أن تبرهن فيه، وإمّا تُبرهن في علم فوقها؛ وإمّا لدنو منزلتها عن أن تُبرهن في ذلك العلم، بل في علمٍ دونه وهذا قليل (س، ب، ٩٨، ١٢)
- المبادئ: منها البرهان، والمسائل: لها البرهان، والموضوعات: عليها البرهان (س، ب، ٩٨، ١٩)
- إن المبادئ على وجهين: إمّا مبادئ خاصة بعلم علم مثل اعتقاد وجود الحركة: للعلم الطبيعي، واعتقاد إمكان إنقسام كل مقدار إلى غير النهاية: للعلم الرياضي؛ وإمّا مبادئ عامة وهي قسمين: إمّا عامة على الإطلاق لكل علم كقولنا: كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب؛ وإمّا عامة لعدة علوم مثل قولنا: الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم اللحون وغير ذلك (س، ب، ٩٨، ٢٢)
- إن المبادئ تقال على نوعين: إمّا مبادئ «منها» البرهان، أي المقدمات الأولى في العلوم، وإمّا مبادئ «فيها» البرهان وهي أجناس العلوم أي موضوعاتها وما يتعلق بها مما يوضع معها أو يساويها كالواحد بوجه ما للموجود (س، ب، ١٨٨، ٦)
- لكل علم مبادئ ومسائل: فالمبادئ هي الحدود والمقدمات التي منها تؤلف قياساته (س، أ، ٥٢٥، ٢)
- المبادئ هي المقدمات التي منها تُبرهن تلك الصناعة ولا يُبرهن في تلك الصناعة إمّا

لوضوحها، وإما لجلالة شأنها عن أن يكون يُبرهن فيه، وإما يُبرهن في علم فوقها، وإما لدنو شأنها عن أن يُبرهن في ذلك العلم بل في علم دونه (مر، ت، ١٩٧، ٦)

- المبادئ على وجهين: إما مبادئ خاصة بعلم، مثل اعتقاد وجود الحركة للعلم الطبيعي، واعتقاد إمكان انقسام كل مقدار إلى غير النهاية للعلم الرياضي. وإما مبادئ عامة وهي على قسمين: إما عامة على الإطلاق لكل علم كقولنا «كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب» وإما عامة لعلة علوم، مثل قولنا «الأشياء المتساوية لشيء واحد متساوية» فيشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم اللحن وغير ذلك (مر، ت، ١٩٨، ٧)

- المبادئ التي موضوعاتها موضوع الصناعة وأنواع موضوعاتها أو أجزاء من موضوعاتها أو عوارضها الخاصة فهي المبادئ الخاصة بالصناعة، كانت محمولاتها خاصة بالموضوع أو بجنسه. مثل المساواة واللا مساواة في مقدمات في الهندسة والعدد، وإن كان استعمالها في الصناعة يخصصها بها (مر، ت، ١٩٩، ٤)

- العلوم البرهانية وهي أربعة: الموضوعات، والأعراض الذاتية، والمسائل، والمبادئ (غ، م، ٦٠، ٦)

- المبادئ ونعني بها المقدمات المسلّمة في ذلك العلم الذي يثبت بها مسائل ذلك العلم وتلك لا تثبت في ذلك العلم. ولكن إما أن تكون أوليّة فُتسمّى علومًا متعارفة كقولهم في أول أفليدس إذا أخذ من المتساويين متساويين كان الباقي متساويًا، وإذا زيد متساويان كانا متساويين،

وإما أن لا تكون أوليّة ولكن تُسلم من المتعلّم فإن سلّمها عن طيب نفس تُسمّى أصولاً موضوعية، وإن بقي في نفسه عناد تُسمّى مصادرات ويصبر عليها إلى أن تتبيّن له في علم آخر (غ، م، ٦٢، ٨)

- المراد بالمبادئ (المقدمات). (غ، ع، ٢٥١، ٣)

- المبادئ ما يُبرهن بها. (غ، ع، ٣٧٩، ١١)

- المبادئ: فهي الحدود والمقدمات التي منها تؤلّف قياساته (العلم) (سي، ب، ٢٣٧، ١٧)

- المبادئ التي توجد لأجناس مختلفة بالطبع غير مطابق بعضها لبعض (ش، ب، ٤٤٧، ١٥)

- المبادئ يقال على ضربين: أحدهما العامة وهي التي تتبيّن بها مطالب كثيرة في صنائع شتى... والضرب الثاني المبادئ الخاصة وهذه ليس يوجد فيها شركة بوجه من الوجوه لأكثر من صناعة واحدة (ش، ب، ٤٤٩، ٦)

- المبادئ... لا تُعلم بالبرهان ولكنها تُعلم بالعقل (ش، ب، ٤٩٠، ٢٥)

- أجزاء العلوم البرهانية ثلاثة: المبادئ والموضوعات والمطالب: أما المبادئ فهي الحدود والمقدمات التي تؤلّف منها قياساته وتلك... : أما الحدود فمثل الحدود التي تورّد لموضوع الصناعة وأجزائه وأعراضه الذاتية: وأما الموضوع فهو الأمر الذي يبحث في ذلك العلم عن الأحوال العارضة له من حيث إنه هو (ر، ل، ٤٥، ٨)

- المبادئ هي الأشياء التي يُبنى العلم عليها، وهي: إما تصورات. وإما تصديقات (ط، ش، ٥٢٥، ١)

مبادئ أول

- المبادئ الأول في الصناعة هي المقدمات التي لا يمكن أن تبرهن في تلك الصناعة (ف، ب، ٤، ٦٠)

- المبادئ الأول في كل صناعة، منها ما هي خاصة بالصناعة، ومنها ما هي مشتركة لها ولغيرها. والخاصة هي التي كلا جزئها يُنسب إلى موضوع الصناعة بأحد الوجوه التي ذُكرت، مثل أن الخمسة عدد فرد واشباه ذلك (ف، ب، ١٦، ٦٠)

- (المبادئ الأول في كل صناعة) المشتركة، إما مشتركة لصنائع عدة، وإما مشتركة للصنائع كلها. وكل واحد منها، إما مشترك بأحد جزئيه فقط، وإما بجزئيه جميعاً (ف، ب، ١٨، ٦٠)

- هل يمكن في المبادئ الأول على الإطلاق أن تحصل معرفتها عن صناعة أخرى أم لا، فنقول: أما التي يجد الإنسان نفسه كالمفطور على التصديق بها من أول الأمر، من غير أن يدري من أي جهة حصلت ولا كيف حصلت، فلا يمكن أن تؤخذ تلك عن صناعة أخرى. وأما الحاصلة بالتجربة، فهي (التي) يمكن أن تؤخذ عن صناعة أخرى (ف، ب، ١١، ٧١)

مبادئ البرهان

- مبدأ البرهان هو مقدمة غير ذات وسط (أ، ب، ١١، ٣١٤)

- مبادئ البرهان هي حدود؛ وهذه فقد تبين فيما تقدم أنه لا سبيل إلى أن يوجد عليها البرهان (أ، ب، ٤١٣، ٦)

- مبادئ البرهان التي هي المقدمات غير الذوات أوساط تتضح بالحد ولا تُبين بالبرهان إذ كان لا وسط لها (ز، ب، ٢٧٠، ١٢)

- مبادئ البرهان إما كلها وإما بعضها أعرف من النتيجة (ش، ب، ٣٧٦، ١٠)

- مبادئ البرهان معلومة بالفعل (ش، ب، ٣٧٨، ٤)

- البرهان الذي مبادئه أقدم وأفضل... هو أفضل وأقدم (ش، ب، ٤٣٨، ١٩)

- مبادئ البراهين قد تُبين من قِل الحد وليس تُبين من قِل البرهان (ش، ب، ٤٥٨، ١٣)

- لو احتاجت مبادئ البرهان إلى برهان لما كان يوجد برهان أصلاً (ش، ب، ٤٥٨، ١٤)

- مبادئ البرهان أكثر في باب التصديق من العلم الحاصل بالبرهان (ش، ب، ٤٩٠، ٢٤)

مبادئ الجدل

- مبادئ الجدل الآراء المشهورة، وما جرى مجراها، ونحو نظرها هو أن تتأمل الشيء من جهة ما يمكن أن يُعاند عناداً مشهوراً، متى حصل مسلماً من إنسان، ومن جهة ما يمكن أن يُزال عنه موضع مثل هذا العناد (ف، ب، ١١، ٦٢)

- مبادئ الجدل هي المقدمات الكلية المشهورة (ف، ج، ٢٨، ٥)

- خفاء الكذب في مبادئ الجدل لأجل شيء يشتمل الجميع، وذلك هو شهرتها وشهادة الجميع لها (ف، ج، ٢٩، ٣)

مبادئ خاصة

- إن المبادئ الخاصة بمسائل علم ما على قسمين: إما أن تكون خاصة بحسب ذلك العلم كله، أو بحسب مسألة أو مسائل (س، ب، ١٠٠، ٥)

- المبادئ الخاصة بمسائل علم ما على قسمين:

والمناكرين. وإذا استعملت بالفعل هو أن تُخصَّص إما في جزئها معًا كقولنا في تخصيص هذا المبدأ المذكور في العلم الهندسي: كل مقدار إما مشارك وإما مباين، فقد خصصنا الشيء بالمقدار، وخصصنا الإيجاب والسلب بالمشارك والمباين؛ وإما في الموضوع فكثقلنا المقدمة العامة وهي قولنا: كل الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية إلى أن كل المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية. فخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول بحاله (س، ب، ٩٩، ١٨)

- المبادئ العامة تُستعمل في العلوم على وجهين: إما بالقوة وإما بالفعل. وإذا استعملت بالقوة لم تُستعمل على أنها مقدمة وجزء قياس، بل استعملت بالقوة قليل «إن لم يكن كذا فمقابله - وهو كذا - حق». ولا يقال «لأن كل شيء إما أن يصدق عليه السلب أو الإيجاب» لأن هذا مُستغنى عنه إلا عند تبكيت المغالطين والمناكرين (مر، ت، ٢٠٠، ٤)

- المبادئ العامة تُستعمل في العلوم على وجهين: إما بالقوة أو بالفعل، وإذا استعملت بالقوة لم تُستعمل على أنها مقدمة وجزء قياس، بل قيل إن لم يكن كذا كذا فمقابله وهو كذا حق، ولا يقال لأن كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب لأن هذا مُستغنى عنه إلا عند تبكيت المغالطين والمناكرين. وإما إذا استعملت بالفعل خُصِّصت إما في جزئها معًا أعني الموضوع والمحمول، كقولنا في تخصيص هذا المبدأ العام المذكور في العلم الهندسي كل مقدار إما مشارك وإما مباين وقد خصصنا موضوع المبدأ العام الذي هو الشيء بالمقدار وخصصنا الإيجاب والسلب

إما أن يكون خاصّة بحسب ذلك العلم كله، أو بحسب مسألة أو مسائل (مر، ت، ٢٠١، ١)
- المبادئ الخاصة فهي التي موضوعاتها موضوع الصناعة، وأنواع موضوعها أو أجزاء موضوعها أو عوارضه الخاصة، وإن لم تكن محمولاتها خاصة بموضوع العلم بل بجنسه فإن استعمالها في الصناعة يخصصها (سي، ب، ٢٤٠، ١٢)

مبادئ السوفسطائية

- مبادئ السوفسطائية المقدمات المظنون أنها مشهورات، من غير أن تكون كذلك في الحقيقة (ف، ب، ٦٢، ١٧)
- مبادئ السوفسطائية هي المقدمات الكلية المموّنة بالأشياء التي تُوهَم في ظاهر الأمر أنها مشهورة من غير أن تكون كذلك في الحقيقة (ف، ج، ٢٨، ٦)
- خفاء الكذب في مبادئ السوفسطائية ليس لأجل شيء يشمل الجميع، ولا بالإضافة إلى الجميع صار يفتن للكذب في مبادئ السوفسطائية بسرعة، أو بتأمل يسير (ف، ج، ٢٩، ٤)

مبادئ عامة

- المبادئ العامة تستعمل في العلوم على وجهين: إما بالقوة، وإما بالفعل. وإذا استعملت بالقوة فهي لا تستعمل على أنها مقدمة وجزء قياس، بل إنما تستعمل قوتها فقط حين يقال: إن لم يكن كذا حقًا، فمقابله وهو كذا حق ولا يقال: لأن كل شيء إما أن يصدق عليه السلب أو الإيجاب، لأن هذا مشهور مُستغنى عنه إلا عند تبكيت المغالطين

مبادئ الفلسفة

- مبادئ الفلسفة المقدمات الكلية الصادقة اليقينية الأولى (ف، ج، ٢٨، ٤)

مبادئ قياسية

- المبادئ القياسية غير ذات وسط: أما ما كان لا سبيل إلى أن يُبرهن، ولا أيضًا يلزم ضرورة أن يكون حاصلًا لمن يعقل شيئًا ما، فلأنني أسميه وضعًا (أ، ب، ٣١٥، ٢)

- (المبادئ القياسية) ما كان منها لقد يجب ضرورة أن يكون المتعلم حاصلًا عليه فهو أكسيوما، أعني الشيء المتعارف: فإنه قد توجد بعض الأشياء من هذا الجنس، وذلك أن عادتنا أن نستعمل هذا الاسم في أمثال هذه خاصة (أ، ب، ٣١٥، ٤)

مبادئ موضوعة

- المبادئ الموضوعة في صدور العلوم إما أن تكون قضايا، وإما أن تكون حدودًا لشرح أسماء، وإما أسماء يوضع حدودها ويصدق بوجودها. فأما القضايا فإما أن تكون أولية أو محسوسة، وإما أن تكون مصادرات لأنها غير صحيحة عند المتعلم ويحتاج إلى تصحيح في علم آخر، وإما أن تكون أصولًا موضوعة، وهذه أيضًا تحتاج إلى أن تُصحح في علم آخر، ولكن المتعلم لا ينكرها. فأما ما يوضع بحدودها فقط وشرح أسمائها فهي الأعراض الذاتية المطلوبة في ذلك العلم. وأما ما يوضع بحدودها مصدقًا بها هي موضوعات العلوم وأجزائها وأنواعها، وذلك لأن هذه إن لم تكن متصورة ولا مصدقًا بها فكيف يُطلب لها الأعراض الذاتية؟ (مر، ت، ٢٠٣، ٥)

بالمشاركة والمباينة. وقد نخصص الموضوع دون المحمول كما نخصص قولنا الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، بأن يقال المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول على حاله (سي، ب، ٢٤١، ١)

- المبادئ العامة... منها يكون البرهان في صناعة صناعة... والمبادئ الخاصة... فيها يكون البرهان نفسه (ش، ب، ٤٤٩، ١٠)

مبادئ العلوم

- إن مبادئ العلوم إما أن تكون خاصة أو عامة. والخاصية هي التي لا تتعدى الموضوع الذي هي فيه، والعامة بمنزلة قولنا: إن على كل شيء يصدق إما الإيجاب وإما السلب، فليس يستعمل في العلوم على إنتشارها، لكن صاحب كل صناعة يدنيها من موضوعه الخاص به (ز، ب، ٢٦٦، ٨)

- إن مبادئ العلوم حدود ومقدمات واجب قبولها في أول العقل أو بالحس والتجربة أو بقياس بديهي في العقل. فبعد ذلك أصول موضوعة مشكوك فيها ولكن لا يخالفها رأي المتعلم، ومصادرات. وليست الأصول الموضوعة تستعمل في كل علم، بل من العلوم ما تستعمل فيه الحدود والأوليات فقط كالحساب. وأما الهندسة فيستعمل المعلم فيها جميع ذلك. والعلم الطبيعي أيضًا قد يستعمل فيه جميع ذلك، ولكن أكثر ما جرت به العادة فيها أن يستعمل مخلوطًا غير مميز (س، ب، ٢١، ٥٩)

مبادئ يقينية

مباين المباين

- مباين المباين مباين، إلى أن ما سلب عنه شيء، فيجب أن يكون مسلوباً عن ذلك الشيء (ط، ش، ٣٧٧، ١٦)

مباينات

- المباينات، فالأولى منها هي أن الجنس متقدم بالذات، والخاصة متأخرة؛ إذ كانت الخاصة إنما تحدث مع حدوث النوع، والثانية أن الجنس يحوي أنواعاً، والخاصة نوعاً منها (س، د، ١٠٠، ١٩)

- أمّا المباينات فالأولى منها أن الفصل يحوي دائماً ما هو له فصل، ولا يُحوى البتة (س، د، ١٠٦، ٦)

- أمّا المباينات فأولاهما أن الشيء الذي هو نوع لشيء يصير جنساً لشيء آخر، وأمّا الخاصة فلا تكون خاصة لشيء آخر (س، د، ١٠٧، ١٠)

مباينة

- إن النوع لا يوجد البتة إلا محمولاً على كثيرين مختلفين بالعدد فقط، والفصل في أكثر الأحوال أو في كثير من الأحوال يحمل على كثيرين مختلفين بالنوع. وهذه المباينة بين الفصل والنوع السافل، لا بين الفصل والنوع المطلق (س، د، ١٠٣، ١٦)

- مباينة أخرى (بين النوع والخاصة) هي أن حديهما مختلفان، وهذه المباينة موجودة بين الجميع ليست تخص اعتبار الحال بين النوع والخاصة (س، د، ١٠٨، ١٢)

- المباينة توجد أيضاً بين الجنس والعرض، وبين النوع والخاصة، وبين الجنس والخاصة (س، د، ١٠٨، ١٦)

- إذا كانت المبادئ اليقينية في صناعة ما يعسر تخيل السامع لها على الاستقصاء أو يعسر عليه تخليصها من سائر ما عنده من المشهورات، أو احتيج إلى زمان طويل في تفهيمها، ووُجد في المبادئ المقبولة عنده أو المشهورة ما يُوقع له التصديق أو التصور، أخذت تلك المبادئ في تعليمه إلى أن يقوى ذهنه على تخليص المبادئ اليقينية (ف، ب، ٨٥، ١٨)

مباكتة سوفسطائية

- المباكتة السوفسطائية إثنان: منها مباكتة يُظن بها أنها صادقة وهي كذابة، ومنها ما يُظن بها أنها من تلك الصناعة وليست من تلك الصناعة سواء كانت صادقة أو كاذبة (ش، س، ٦٨٥، ٤)

- المباكتة السوفسطائية إنما هي: إما قياس يظن به أنه قياس وليس بقياس، أو نقيض يُظن به أنه نقيض وليس بنقيض (ش، س، ٦٩١، ١٢)

مباين

- إن المباين إسم مشترك يقال على وجوه. فمن ذلك في المكان، ومن ذلك في الحد، ومن ذلك في أشياء أخرى منها المباين بمعنى أنه ليس هو (س، ق، ٧٨، ٥)

- المباين: فيقسم: إلى ما منه الوجود، وليس الوجود لأجله، وهو العلة الفاعلية، ك(النجار) لا(السري). وإلى ما لأجله وجود المعلول، وهو العلة (الغائية) ك(الصلوح) لا(الجلوس) للكرسي والسري (غ، ع، ٣٣١، ١٩)

- ليس كل مباينة توجب أن يكون الشيء مخالفاً للآخر بالذات والحدّ، فإنّ الفصول العَرَضِيَّة لا توجب خلافاً في الجوهر والحدّ، والأشياء المتفقة في النوع الذي له الحدّ تختلف بالعرضيّات، ولا يبالي، حينما يحدّ النوع، بذلك الاختلاف العَرَضِي ولا يلتفت إلى الأصناف والأشخاص تحت النوع الذي يحدّ (س، ب، ٢٤٠، ١١)

- إنّ المماثلة والمثابرة والمخالفة والمباينة أوصاف عَرَضِيَّة (ب، م، ٥٤، ١٧)

- إنّ المباينة تقع بالإشتراك على معان مختلفة. كالتي بالإمكان. والتي بالحدّ. والتي بالسلب (ط، ش، ٣٧٧، ٩)

مبتدأ

- إلثم هذا القول (القضية) من جزئين يُسمّى النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً، ويُسمّى المتكلّمون أحدهما موصوفاً والآخر صفة، ويُسمّى الفقهاء أحدهما حكماً والآخر محكوماً عليه، ويُسمّى المنطقيون أحدهما موضوعاً وهو المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١٠)

مبتدأ

- أعني بالأول والمبتدأ معنًى واحداً بعينه (أ، ب، ٣١٤، ١١)

- (المبتدأ) اسمٌ لما يكون قد استتم وجوده في نفسه: إما عن ذاته. وإما عن غيره. ثم يحصل منه وجود شيء آخر، يتقوّم به، ويُسمّى هذا علّة بالإضافة إلى ما هو مبتدأ له (غ، ع، ٣٣٠، ١٢)

- أرسطو وأتباعه لم يكونوا يقولون «واجب الوجود»، إنّما يقولون «العلّة الأولى»

و«المبتدأ». وليس في كلام أرسطو تقسيم الموجودات إلى «واجب بنفسه»، و«ممكّن بنفسه مع كونه قديماً أزليّاً»، بل كان «الممكن» عندهم الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلّا «محدثاً». وإنّما قسمه هذه القسمة متأخروهم من الملاحدة الذين نسبوا إلى الإسلام، كابن سينا وأمثاله، وجعلوا هذا عوضاً عن تقسيم المتكلّمين «الموجود» إلى «قديم» و«حادث» (ت، ر، ٢، ٥٦، ٩)

مبتدأ البرهان

- مبتدأ البرهان هو مقدّمة غير ذات وسط... وهي التي ليس يوجد مقدّمة أخرى أقوم منها في المعرفة ولا في الوجود (ش، ب، ٣٧٤، ٢٢)

- مبتدأ البرهان... ينقسم أولاً قسمين... أحدهما ما لم يكن سبيل إلى برهانه... وهذا يُسمّى أصلاً موضوعاً؛ والقسم الثاني ما كان معروفاً بنفسه عند المتعلّم وهذا هو الذي يُسمّى العلوم المتعارفة (ش، ب، ٣٧٥، ٧)

مبرهن

- المبرهن مقدّماته صادقة حقيقية (ز، ق، ١٠٨، ١)

- أما المبرهن فمقدّمته نقيضها من الأمور. وإن قيلها فجعلها سؤالاً، فإنّما يفعل ذلك على طريق الإمتحان للمتعلّم (ز، ب، ٢٤٤، ١٣)

- أما المبرهن وصاحب صناعة صناعة فإنّما ينبغي أن يسأل بما يتعلّق بموضوعه وبحسب أيضاً مما يتعلّق بموضوعه ولا يتعرّض لما سوى ذلك (ز، ب، ٢٤٤، ١٦)

- المبرهن لا نظر له في مبادئ صناعته بل يخلي الكلام في ذلك للفيلسوف الأول (ز، ب، ٢٤٥، ١)

متأخر

- المتأخرة، إما ضرورية للشيء المحدود، وإما غير ضرورية. والضرورية، إما أقرب وإما أبعد (ف، ب، ٥٠، ١١)

- المتأخرة التي ليست ضرورية، فإنها ليست تُقيد من معرفة الشيء إلا ما مقداره في الذهن مقدار ما يُدرك المُبْصِرُ من الشيء متى تأمله على مسافة بعيدة (ف، ب، ٥٠، ١٧)

متباين

- متباين أي أحد اللفظين مباين للآخر لتباين معناه (ض، س، ٢٦، ٤)

متباينات

- في جملة المتباينات ما يسمى مشتقة ومنسوبة، وهي التي هي من جهة ما ليس إسمها بواحد ولا معناها واحدًا؛ فهي متباينة؛ لكن من حيث أن بين الإسمين والمعنيين مشاكلة ما لا تبلغ أن تجعلها إسمًا واحدًا أو معنى واحدًا، فهي مشتقة (س، م، ١٦، ١٣)

- المتباينات (أسمائها) ما يُسمى مشتقة ومنسوبة، وهي التي من جهة ما ليس اسمها واحدًا ولا معناها واحدًا مباينة، لكن من حيث أن بين الإسمين والمعنيين مشاكلة ما لم تبلغ أن تجعلها اسمًا واحدًا له معنى واحد، فهي مشتقة (مر، ت، ٢٥، ٩)

متباينة

- الألفاظ من المعاني على خمسة منازل: المتواطئة والمترادفة والمتباينة والمشاركة والمفتقة (غ، م، ١٠، ١٠)

- المتباينة هي الأسامي المختلفة للمسميات المختلفة كالفرس والثور والسماء لمسمياتها (غ، م، ١٠، ١٥)

- المتقدم والمتأخر يُقالان على أنحاء كثيرة. فإن الأقدم منه ما يُقال في المعرفة، ومنه ما يُقال في الوجود. وكل واحد من هذين، إما بالزمان وإما بالطبع (ف، ب، ٣٩، ٥)

- يمكن أن يتبين المتقدم بالتأخر، متى كان التأخر تابعًا لمتقدم واحد بعينه، وكان مع ذلك منعكسًا عليه في الحمل. فأما متى كان التأخر تابعًا له ولغيره، لم يمكن أن يتبين به وجود المتقدم (ف، ب، ٤٠، ٢٢)

- يسمى التأخر الذي يؤخذ حدًا أوسط في هذا البرهان (الذي يعطي الوجود) الدليل (ف، ب، ٤١، ٢٣)

متأخر بالزمان

- التأخر بالزمان... أما في الماضي، فما كان زمانه أقرب إلى الآن، وفي المستقبل ما كان زمانه أبعد من الآن (ف، م، ١٢٩، ٤)

متأخرة

- المتقدمة والتأخرة أربعة أصناف. أحدها المنعكس بعضه على بعض. والثاني أن يكون التأخر يلزمه المتقدم، والمتقدم إذا وجد لم يلزمه التأخر... الثالث أن يكون المتقدم يلزمه التأخر والتأخر لا يلزمه المتقدم.

فذلك إنما يُبين فيه التأخر بالمتقدم أبدًا... الرابع أن يكون المتقدم بحيث إذا وضع لم يلزم أن يوجد عنه هذا التأخر ولا إذا كان هذا التأخر يتبع في وجوده المتقدم المفروض لا محالة، بل كان يوجد عنه وعن غيره. وهذا الصنف من المتقدم والتأخر، فليس يُمكن أن يبرهن شيء منهما بالآخر (ف، ب، ٤١، ٥)

متجانسان

- المتجانسان هما اللذان لهما تشابه معاً في الوضع، وليس يجوز أن يقع بينهما ذو وضع (غ، ع، ٣٨٠، ١٧)

متخيّلات

- المتخيّلات هي قضايا يقال قولاً فتؤثر في النفس تأثيراً عجيباً، من قبض وبسط؛ وربما زاد على تأثير التصديق، وربما لم يكن معه تصديق، مثل ما يفعله قولنا وحكمنا في النفس: «إنّ العسل مرة مهوّة» على سبيل محاكاته للمرة، فتأباه النفس وتنقبض عنه (مر،

ت، ١٠٤، ٥)

متداخلتان

- إن القضيتين المتفتحتين في كيفية الإيجاب والسلب المختلفتين في الحصر وتسمى (متداخلتين) (س، ش، ٧٦، ١٥)

مترادفات

- المترادفات فأن يكون الشيء الواحد يرادف عليه أسماء مختلفة كالرجل الذي يُسمى بأسماء شتى، وكالتمرّة الواحدة التي مد بغير إسم (ق، م، ٢٤، ٤)

مترادفة

- المترادفة أسماؤها هي التي لها معنى واحد، واللفظ الدالّ على ذلك المعنى غير واحد، كقولنا إنسان، وبشر (مر، ت، ٢٤، ١٨)

- الألفاظ من المعاني على خمسة منازل: المتواطئة والمترادفة والمتباينة والمشتقة والمفتقة (غ، م، ١٠، ١٠)

- (من المتباينة) أن يكون أحد الإسمين له من حيث موضوعه، والآخر من حيث له وصف. كقولنا: (سيف) و(صارم). ومن ذلك أن يدلّ كل واحد على وصف للموضوع الواحد، ك(الصارم) و(المهتد) ومن ذلك أن يكون: أحدهما: بسبب وصف. والآخر: بسبب وصف الوصف. ك(الناطق) و(الفصيح) (غ، ع، ٨٤، ١٤)

- من المتباينة: المشتق والمنسوب، مع المشتق منه والمنسوب إليه: كالنحو، والنحوي، والحديد والحديد، والمال والتمول، والعدل والعدل (غ، ع، ٨٥، ٧)

- الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى التسميات المتعددة على أربعة منازل فلنخترع لها أربعة ألفاظ وهي المترادفة والمتباينة والمتواطئة والمشاركة (غ، ح، ١٢، ٦)

- المتباينة فنعني بها الأسماء المختلفة المعاني كالسواد والقدرة والأسد والمفتاح والسماء والشجر والأرض وسائر الأسماء وهي الأكثر (غ، ح، ١٢، ٩)

- الأسماء قد تشترك التسميات بها في المسموع منها والمفهوم، كاشتراك الفرس والإنسان في الحيوان وزيد وعمر وفي الإنسان، وتسمى متواطئة. وقد تختلف فيهما كاختلاف زيد وعمر في مسموعهما ومفهومهما، بل كالإنسان والحجر والحيوان والشجر، وتسمى متباينة (ب، م، ٨، ٢٢)

متباينة الاسماء

- المتباينة الأسماء هي التي لها أسماء مختلفة والمفهوم من تلك الأسماء أيضاً مختلف، كقولنا إنسان وفرس (مر، ت، ٢٨، ١٧)

- المترادفة فهي الأسامي المختلفة المتواردة على
مسمى واحد كالليث والأسد والخمر والعقار
(غ، م، ١٠، ١٤)
- الألفاظ من المعاني، على أربعة منازل:
المشتركة والمتواطئة والمترادفة والمتزايلة
(غ، ع، ٨١، ٢)
- المترادفة: فهي الأسماء المختلفة الدالة على
معنى يندرج تحت حد واحد كـ(الخمر)
و(الراح) و(العقار) فإن المسمى بهذه يجمعه
حد واحد (غ، ع، ٨١، ١٣)
- الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى المسميات
المتعددة على أربعة منازل فلنخترع لها أربعة
ألفاظ وهي المترادفة والمتباينة والمتواطئة
والمشتركة (غ، ح، ١٢، ٥)
- المترادفة فنعني بها الألفاظ المختلفة في الحقيقة
المتواردة على مسمى واحد كالخمر والعقار،
والليث والأسد، والسهم والنشاب، وبالجمله
كل إسمين عبّرت بهما عن معنى واحد فهما
مترادفان (غ، ح، ١٢، ٦)
- المترادفة فنعني بها الألفاظ المختلفة والصيغ
المتواردة على مسمى واحد كالخمر والعقار
(غ، ص، ٣١، ١١)
- تشترك الأسماء في أحدهما: إمّا في المسموع
دون المفهوم كإشتراك هذا الشخص وهذا
الشخص في إسم زيد، والبصر وينبوع الماء في
إسم العين، وتسمى مشتركة ومُتَّفَقَة. وإمّا في
المفهوم دون المسموع كإشتراك العقار والخمر
أو البشر والإنسان وتسمى مترادفة (ب، م،
٣، ٩)
- متزايلة
- الألفاظ من المعاني، على أربعة منازل:
المشتركة والمتواطئة والمترادفة والمتزايلة
(غ، ع، ٨١، ٢)
- المترادفة: فهي الأسماء المختلفة الدالة على
معنى يندرج تحت حد واحد كـ(الخمر)
و(الراح) و(العقار) فإن المسمى بهذه يجمعه
حد واحد (غ، ع، ٨١، ١٣)
- الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى المسميات
المتعددة على أربعة منازل فلنخترع لها أربعة
ألفاظ وهي المترادفة والمتباينة والمتواطئة
والمشتركة (غ، ح، ١٢، ٥)
- المترادفة فنعني بها الألفاظ المختلفة في الحقيقة
المتواردة على مسمى واحد كالخمر والعقار،
والليث والأسد، والسهم والنشاب، وبالجمله
كل إسمين عبّرت بهما عن معنى واحد فهما
مترادفان (غ، ح، ١٢، ٦)
- المترادفة فنعني بها الألفاظ المختلفة والصيغ
المتواردة على مسمى واحد كالخمر والعقار
(غ، ص، ٣١، ١١)
- تشترك الأسماء في أحدهما: إمّا في المسموع
دون المفهوم كإشتراك هذا الشخص وهذا
الشخص في إسم زيد، والبصر وينبوع الماء في
إسم العين، وتسمى مشتركة ومُتَّفَقَة. وإمّا في
المفهوم دون المسموع كإشتراك العقار والخمر
أو البشر والإنسان وتسمى مترادفة (ب، م،
٣، ٩)
- متساويان
- المتساويان هما الشيطان اللذان كل واحد منهما
مطابق للآخر (ر، ل، ٧، ١٩)
- نقيضا المتساويين متساويان وإلا لصدق
أحدهما على ما كذب عليه الآخر فيصدق
أحد المتساويين على ما يكذب عليه الآخر وهو
محال (ن، ش، ٨، ٤)
- متشابه
- المتشابه: هو اللفظ يدلّ على معنيين مختلفين
ولكن تكون بينهما مشابهة كالإنسان الحقيقي،
والرخام المنحوت على صورة الإنسان فهذا
إنسان أي حقيقي، وذاك إنسان، أي تمثال
الإنسان (غ، ع، ٣٧٥، ٩)
- متشابهات
- المتشابهات فإن يكون الإسم الواحد يقع على

مطبوع، ومنه ما هو مجلوب بتطرية (س، س)،
(١، ٢)

متشكك

- المتشكك فيما سبيله من المقدمات أن يؤخذ
عند الجميع بفعله واعتياده ويُعاقب إذا امتنع من
استعماله، وفيما سبيله منها أن يحتاج إلى
إحساس أشخاصها. فإنه لا يلتفت إليه ولا
يُجعل ما يتشكك فيه وضعًا جدليًا أصلاً، ولا
أيضاً يجعل في جملة الآراء البديعة (ف، ج)،
(٢١، ٧٨)

متصل

- الصغرى في الصنفين (المتصل) و (المتفصل)
جميعاً مقدّمة حملية يُقرن بها حرف الاستثناء
وتُسقى المستثناة، وهي إنما تكون أبداً أحد
جزئي الشرطية، إمّا المقدم منهما وإمّا التالي
(ف، ق، ٣٢، ٢)

- القياس الشرطي منه متصل ومنه منفصل،
والمتصل منه ما هو إتصال التالي بالمقدم فيه
بالطبع وضروري، ومنه ما هو كائن في وقت ما
أو بالاتفاق والوضع والاصطلاح (ف، ج)،
(١٩، ١٠٢)

- يقال متصل لما يوجد فيه طرف ونهاية واحدة
بالفعل هي بعينها طرف لما قيل إنه متصل به،
حتى لو كانتا نهايتين إثنين لكان مكان الإتصال
مماساً (س، م، ١١٦، ١٦)

- إنّ المتصل والمنفصل فصلاً الكم لا نوعاً
(س، م، ١٣٤، ١)

- إعلم أنّ ظاهر القول والمشهور هو أنّ المتصل
كالموجب، والمنفصل كالسالب. فإنه لا سلب
ولا إيجاب في الشرطيات (س، ق)،
(١٣، ٢٥٨)

أشياء مختلفة الأعيان والحدود، كاسم الكلب
يقع على كلب الأرض، وكلب الأرض، وكلب
السّماء والكلب المنقوش، والكلب المكتوب،
والكلب الذي يدعى الكلب، والرجل الذي
يُسَمَّى به (ق، م، ٢٣، ١٣)

- المتشابهات إنما تُستعمل في الجدل على طريق
الشرطي لا على طريق الحملي وذلك أن
استعمالها على طريق تأليف الحملي هو خطبي
لا جدلي (ف، ج، ١٠٣، ١٤)

- الأسماء المستعارة والمجازية إذا استقرت ففهم
منها المعنى صار حكمها حكم المشتركة، إلّا
أنها تكون كذلك عند من يفهم معناها، ويجب
أن تكون حيث من جملة المتشابهات المنقولة
(س، م، ١٥، ٨)

متشابهان

- إذا قيل كلّ متشابهين فهما من جهة ما هما
متشابهان حكمهما واحد، كان أخرى أن لا
تُعاد (ف، ج، ٦٧، ٧)

متشابهة أسماؤها

- المتشابهة أسماؤها هي التي لها اسم واحد
والمفهوم من ذلك الاسم منها مختلف إختلافًا
فيه تشابه، كقولنا: رجل السرير ورجل
الحيوان، والحيوان المصور والحيوان
الطبيعي (مر، ت، ٢٣، ١٠)

متشبه

- إنّ من الأمور حقًا ومتشبهًا، مثل ما أنّ من
الناس من هو نقيّ الجيب، طيب السريرة،
ومنهم من يتراءى بذلك بما يظهره مما يعجب
منه ويكتيه عن نفسه؛ ومن الحسن ما هو

متصل بذاته

- إن كل متصل بذاته على سبيل التجدد فهو هيئة حركة هي لا محالة حالة جسم، فإن ذلك هو الزمان، وبيانه العلم الطبيعي (س، م، ١١٩، ٤)

متصل حقيقي

- المتصل الحقيقي هو ما يقتضي وضع المقدم لذاته أن يتبعه التالي سواء كان علة له، أو معلولاً لا يفارقه، أو مضائفاً، أو كانا معلولي علة واحدة (سي، ب، ١٦٢، ١٣)

متصلات

- المتصلات فإنك تقول: إذا كان، وكلما كان، ومتى كان، وإن كان (س، ع، ٣٧، ٩)
- الكبرى إما موجبة وإما سالبة. فإن كانت موجبة لزمها المتصلات الأربع إن كانت حقيقية، والأوليان فقط إن كانت مانعة جمع والآخران فقط إن كانت مانعة خلو (و، م، ٣٢١، ١٧)

متصلة

- المتصلة هي التي تتضمن بشرطتها اتصال قول بقول واتباعه له (ف، ق، ١٣، ٩)
- المتصلة فقد تكون مركبة من حملتين، كقولك إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد تكون مركبة من حملية وشرطية إما متصلة وإما منفصلة (سي، ب، ١٦٠، ١٧)
- الجهة هي جهة الاتصال لا جهة أجزاء القضية كما كان في الإيجاب والسلب والكلية والجزئية، فالمتصلة الكلية الضرورية هي أن يكون الاتصال فيها دائماً مع أي وضع كان للمقدم، سواء كان اتصال موافقة أو اتصال

- المتصل: إسم مشترك يُقال لثلاثة معانٍ: أحدها: هو الذي يُقال له (متصل في نفسه) الذي هو فصل من فصول الكم - وحده: أنه ما من شأنه أن يوجد بين أجزائه حد مشترك. ورسمه: أنه القابل للإنقسام بغير نهاية. والثاني والثالث: هما بمعنى المتصل (غ، ع، ٣٠٥، ٢١)

- المتصل يقال على: المتصل في نفسه الذي هو فصل من فصول الكم وعلى اللذين نهايتهما واحدة وعلى كل ما نهايته ونهاية شيء آخر واحد بالفعل (غ، ع، ٣٨٠، ٢١)

- في المتصل فلفظة إن قد اقترنت بإحدى القضيتين والفاء بالأخرى (سي، ب، ١٠٠، ١١)

- في المتصل فلا يجب إمكان جعل كل واحدة منهما مقدماً، لأنَّ المقدم ربما كان أخص من التالي، فيلزم من وضعه وضع التالي الأعم، ولا يلزم من وضع التالي الأعم وضع المقدم الأخص، بل لو كانا متلازمين متساويين لكان يلزم كل واحد منهما من وضع الآخر (سي، ب، ١٠٠، ٢٥)

- المتصل فلا يكون إلا ذا جزأين مقدم وتال، ولكن ربما كان المقدم قضايا كثيرة بالفعل أو بالقوة (سي، ب، ١٦١، ١٨)

- الإيجاب في المتصل هو الدلالة على وجود لزوم التالي للمقدم واتصاله به ومتابعته إياه (سي، ب، ١٦١، ٢٥)

- إنما يُسمى المتصل وضعياً؛ لأنه يشتمل على وضع المقدم المستلزم للتالي؛ فإنَّ الشرط فيه لا يقتضي التشكك في المقدم، كما ذهب إليه قوم، بل يقتضي تعلق الحكم بوضعه فقط (ط، ش، ٢٧٠، ٦)

لزوم (سي، ب، ١٦٤، ١٧)

- المتصلة إن كانت موجبة فيجب أن يكون التالي موجباً والحملية كلياً كالحال في الحملات، والنتيجة شرطية مقدمها مقدم المتصل وتاليها ما تكون نتيجة التالي والحملية لو انفردا (سي، ب، ١٦٦، ٢٧)

- أن يكون الاشتراك في محمولي التالي والحملية، وشرايطه إن كانت المتصلة موجبة كما قيل في الثاني من الحملات من كلية الكبرى وكون العملية أو التالي سالباً (سي، ب، ١٦٧، ١)

- أن يكون الاشتراك في موضوعي التالي والحملية وشريطته إن كانت المتصلة موجبة كما قيل في الثالث من الحملات من كون التالي موجباً وكون إحداهما كلية (سي، ب، ١٦٧، ٤)

- المتصلة إما لزومية كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما اتفاقية كقولنا إن كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق (ه، م، ٧٨، ٢)

- المتصلة فإما لزومية وهي التي صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية والتضاييف، وإما اتفاقية وهي التي تكون ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق (ن، ش، ١٥، ٢٣)

- سور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومنى وفي المنفصلة دائماً (ن، ش، ١٧، ٨)
- ما يترتب من المتصلة والمنفصلة والاشتراك إما في جزء تام من المقدمتين أو غير تام منهما وكيف ما كان. فالمطبوع منه ما يكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى (ن، ش، ٣٠، ٦)

- المتصلة ما حكم فيها بصحة إحدى القضيتين للأخرى وتسمى لزومية إن كانت الصحة لموجب ككون إحدى القضيتين سبباً للأخرى أو مسببة عنها أو إشتراكاً في سبب واحد كقولك إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (و، م، ١١٧، ٣٠)

- الصحة التي حكم بها في المتصلة إن كانت لسبب إقتضاها بحيث يتعذر إنفكاك المستصحب عن صاحبه سميت لزومية سواء كان السبب في الصحة عقلياً، كقولنا كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً، لأن الحيوان جزء من حقيقة الإنسان، والكل يستحيل أن ينفك عن جزئه، أو كان السبب شرعياً كقولنا كلما زالت الشمس دخل وقت الظهر، أو كان عادياً كقولنا كلما لم يكن ماء لم يكن نبات (و، م، ١١٨، ٢٠)

- إن كانت الصحة بين القضيتين في المتصلة لا لسبب إقتضاها بل إتفق أن صدقت إحداهما مع صدق الأخرى سميت اتفاقية كقولنا إن كانت الشمس طالعة كان الإنسان ناطقاً، فهذه المتصلة حكمت بالصحة بين هاتين القضيتين بمعنى أنهما إتفقتا في الوجود إن صدقتا معاً لا بمعنى أنهما إقتضت إحداهما الأخرى عقلاً أو شرعاً أو عادة إذ لا علاقة بينهما أصلاً (و، م، ١١٩، ٢٤)

- تستلزم المتصلة أيضاً متصلة تماثلها في المقدم والكم وتناقضها في التالي والكيف، يعني أن كل متصلتين توافقتا في الكم بأن تكونا كليتين أو جزئيتين، وتوافقتا في المقدم بأن يكون مقدم إحداهما عين مقدم الأخرى، وتخالفتا في الكيف بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة، وتناقضتا في التالي بأن يكون تالي

م، ١٢٠، ٢٥)

- تعدد تالي المتصلة للزومية سواء كانت كلية أو جزئية يقتضي تعددها بعدد أجزاء ذلك التالي (و، م، ٢٥٥، ٣)

- قيدنا المتصلة بالزومية إحترازًا من الإتفاقية الموجبة فإنها تعدد بعدد أجزاء مقدمها وأجزاء تاليها (و، م، ٢٥٧، ١)

متصلة موجبة

- المتصلة الموجبة تصدق عن جزئين صادقين وعن كاذبين، وعن مجهولين الصديق والكذب، وعن مقدم كاذب وتالي صادق دون عكسه لا امتناع إستلزام الصادق الكاذب، وتكذب عن جزئين كاذبين، وعن مقدم كاذب وتالي صادق وبالعكس، وعن صادقين إذا كانت لزومية. وأما إذا كانت إتفاقية فكذبها عن صادقين محال (ن، ش، ١٦، ١٧)

- المتصلة الموجبة الكلية فيستلزم منفصلة ممانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي، وممانعة الخلو من نقيض المقدم وعين التالي متعاكسين عليها، وإلا لبطل اللزوم والإنفصال (ن، ش، ٢٣، ١٢)

- المتصلة الموجبة تستلزم سوابل غيرها وهي سالبة الحقيقية وسالبة منع الجمع وسالبة منع الخلو مركبات من جزأي المتصلة (و، م، ٢٦٣، ٢٤)

- المتصلة الموجبة الكلية متى صدقت ومقدمها جزئي صدقت وهو كلي وإذا صدقت وهو كلي صدقت وهو جزئي والسالبة الجزئية على العكس (و، م، ٢٦٨، ٢)

إحداهما نقيض تالي الأخرى، فإنهما متلازمان صدقًا وكذبًا (و، م، ٢٦٠، ١٤)

- المتصلة إن كانت صغرى فالشركة بينهما وبين المنفصلة إما في مقدم الصغرى وإما في تاليها، فإن كانت في التالي فلا بد من كلية المنفصلة لأن الشركة لما كانت في تالي الصغرى صارت الصغرى موافقة للنظم الكامل، فلزم أن القياس المنعقد منها ومن لوازم الكبرى لا يكون إلا من الشكل الأول أو من الشكل الثاني، وعلى كل تقدير فلا بد من كلية الكبرى (و، م، ٣٢١، ٤)

- إذا كان الإشتراك في المقدم والفرض أن المتصلة صغرى، فالكبرى إما موجبة وإما سالبة، فإن كانت موجبة لزمته المتصلات على ما سبق (و، م، ٣٢٢، ٣)

- إذا كانت المتصلة هي الكبرى فالإشتراك إما في مقدمها وإما في تاليها. فإن كانت في التالي فالمنفصلة إما موجبة، وإما سالبة، فإن كانت موجبة لزمته المتصلات الأربع إن كانت حقيقية، والأوليان فقط إن كانت ممانعة جمع، والأخريان فقط إن كانت ممانعة خلو (و، م، ٣٢٤، ١)

متصلة اتفاقية

- يُسمى الشرط في المتصلة للزومية والمتصلة الإتفاقية مقدّمًا لأنه طالب للجزاء مستتب له، ويُسمى الجزاء فيهما تاليًا لأنه مطلوب تابع (و، م، ١٢٠، ٢٥)

متصلة لزومية

- يُسمى الشرط في المتصلة للزومية والمتصلة الإتفاقية مقدّمًا لأنه طالب للجزاء مستتب له، ويُسمى الجزاء فيهما تاليًا لأنه مطلوب تابع (و، م، ١٢٠، ٢٥)

متصور

- يَصْلُحُ أَنْ يُجْعَلَ التَّصَوُّرُ بِنَوْعٍ مَا مَبْدَأًا
لِلتَّصَدِيقِ، لِأَنَّ كُلَّ مُصَدِّقٍ بِهِ مُتَّصَوِّرٌ، وَلَيْسَ
كُلُّ مُتَّصَوِّرٍ يُصَدِّقُ بِهِ (س، ب، ٥، ١٦)

- المتصوِّر هو الحاضر مجردًا عن الحكم.
والمصدق بها هو الحاضر مقارنًا له (ط، ش،
٥، ١٧١)

- المتصوِّر يتصوِّر في نفسه «إنسانًا ناطقًا»،
و«جسمًا حساسًا، متحرِّكًا بالإرادة، ناطقًا».
فيكون كلُّ من هذه الأجزاء جزءًا ممَّا تصوِّره في
نفسه، واللفظ الدالُّ على جميعها يدلُّ عليها
بالمطابقة، وعلى أبعاضها بالتضمن، وعلى
لازمها بالالتزام. ومجموعها هي تمام الماهية
المتصوِّرة في الذهن، والداخل فيها هو الداخل
في تلك الماهية، والخارج عنها هو الخارج
عن تلك الماهية. وتلك الماهية بحسب ما
يتصوِّره الذهن (ت، ر، ٢، ٦٤، ١)

متضادات

- أما المتضادات التي بينها متوسط فلم يكن يلزم
ضرورة في وقت من الأوقات أن يكون أحدهما
موجودًا في الكل، لكن في البعض؛ وفي هذه
أيضًا أحدهما مُحَصِّل (أ، م، ٤٤، ٦)

- المتضادات، إن كان القابل موجودًا، فقد
يمكن أن يكون تغيير من كل واحد من الأمرين
إلى الآخر ما لم يكن الواحد موجودًا لشيء
بالطبع مثل ما للنار الحرارة (أ، م، ٤٤، ١٠)
- المتضادات هي: كل ولا واحد، وبعض ولا
بعض (أ، ق، ٢٥٥، ٥)

- إن من المتضادات ما لا يوجد إلا في
موضوعات محدودة تخصها، مثل الزوج
والفرد في العدد (ف، م، ١٢٥، ٤)

- حالُ العدم والملكة في جميع هذه التي
أحصيناها حالُ المتضادَّين، إلا أن العدم
والملكة موضوعهما محدود، فهي تجري
مجرى المتضادات التي لها موضوعات خاصة
(ف، م، ١٢٦، ١٥)

- الفرق بين المتضادات وسائرهما فبان المتضادين
قد يكون بينهما واسطة يتنقل إليها الطرفان
وليس ذلك لغيرهما (سي، ب، ٧٦، ١٢)

- ما كان من المتضادات ليس يخلو الموضوع
المتَّصِف بهما من أحدهما فهما المتضادان
اللذان ليس بينهما متوسط (ش، م، ٦١، ١٥)
- لا تخلو المتضادات التي بينهما وسط من أحد
أمرين: إمَّا أن يوجد أحدهما للموضوع
محضًا... وإمَّا أنه قد يخلو الموضع من
كليهما (ش، م، ٦٤، ٦)

متضادان

- إن المتضادين ليس واجبًا ضرورة متى كان
أحدهما موجودًا أن يكون الباقي موجودًا:
وذلك أنه إن كانت الأشياء كلها صحيحة، فإن
الصحة تكون موجودة؛ فأما العرض فلا (أ،
م، ٤٧، ١٠)

- من اليقين أن كل متضادين فإنما شأنهما أن يكونا
في شيء واحد بعينه: فإن الصحة والمرض في
جسم الحي، والياض والسواد في الجسم على
الإطلاق، والعدل والجور في نفس الإنسان
(أ، م، ٤٨، ١)

- قد يجب في كل متضادين إمَّا أن يكونا في
جنس واحد بعينه؛ وإمَّا أن يكونا في جنسين
متضادين؛ وإمَّا أن يكونا أنفسهما جنسين؛ فإن
الأيض والأسود في جنس واحد بعينه، وذلك
أن جنسهما اللون. فأما العدل والحق ففي

- جنسين متضادين، فإن الجنس لذاك فضيلة، ولهذا رذيلة. وأما الخير والشر فليس في جنس، بل هما أنفسهما جنسان لأشياء (أ، م، ٤٨، ٤)
- المتضادان هما الأمران اللذان البُعْدُ بينهما في الوجود غاية البُعْد، وكل واحد منهما في الطرف الأقصى من الآخر في التباين، وهما تحت جنس واحد، والقابلُ لهما موضوع واحد بعينه (ف، م، ١١٨، ١٠)
- المتضادان صنفان: صنفٌ ليس بينهما متوسط، مثل الزوج والفرد، وصنفٌ بينهما متوسط، مثل البياض والسواد، والحرارة والبرودة (ف، م، ١١٨، ١٢)
- المتضادان قد يكونان تحت جنس واحد قريب، مثل السواد والبياض اللذين تحت اللون، وقد يكونان تحت جنسين متضادين، هما نوعان متوسطان تحت جنس واحد، مثل العدل والجور، فإن العدلَ تحت الفضيلة والجورَ تحت الرذيلة، والفضيلة والرذيلة تحت الملكة (ف، م، ١٢٠، ٣)
- (المتضادان) يقتسمان الصدق والكذب أحيانًا، وذلك في مثل قولنا كل إنسان حيوان ولا إنسان واحد حيوان، ويكذبان أحيانًا، وذلك في مثل قولنا كل إنسان أبيض ولا إنسان واحد أبيض (ف، ق، ٧٤، ٤)
- لا يمكن أن يصدق المتضادان معًا، بل إذا صدق أحدهما بالكل كذب الآخر بالكل (ف، ج، ٢٢، ١٩)
- المتضادان يُحدّان بأنهما اللذان هما الموضوعين متضادين. ومثل هذين سائغ أن يصدقًا جميعًا بمنزلة قولنا في سقراط إنه خير، وفي فرعون إنه شر (ز، ع، ٧٧، ١٦)
- المتضادان ربّما كانا في جنس، كالبياض والسواد في اللون، وربّما كانا في جنسين مختلفين، كالعفة والفجور اللذين أحدهما من جنس الفضيلة والآخر من جنس الرذيلة، وربّما كانا بأنفسهما جنسين، كالخير والشر (س، م، ٢٦٣، ١٧)
- إن المتضادين هما اللذان الوجود لكل منهما من صاحبه في غاية البعد (ش، م، ٣٢، ٥)
- كل متضادين: إمّا أن يكونا في جنس واحد، وإمّا أن يكونا في جنسين متضادين، وإمّا أن يكونا أنفسهما جنسين متضادين لا داخلين تحت جنس (ش، م، ٦٠، ٤)
- المتضادان... ليس يقال ماهية أحدهما بالقياس إلى الثاني بل إنّما يقال أنّ ماهية أحدهما تضاد ماهية الثاني (ش، م، ٦١، ١٠)
- كل متضادين فمن شأنهما أن يكونا في موضوع واحد (ش، م، ٦٧، ٧)
- الشينان اللذان يتضادان خارج النفس بمضادتين أقل تضادًا في الاعتقاد من الشينين اللذان يتضادان بمضادة واحدة... فإن هذين القولين متضادان بالمحمول والموضوع خارج النفس (ش، ع، ١٢٨، ٩)
- متضادة
- (المتقابلة) التي يُقرّن بكل واحدة منهما سور كلي... تسمى المتضادة (ش، ع، ٩٢، ١)
- المتضادة تقتسم الصدق والكذب في الضروري والممتنع (ش، ع، ٩٢، ١٩)
- المتضادة... ليس يمكن فيهما أن تصدق معًا في شيء واحد بعينه، ولا يمكن فيهما أن تكذبا معًا في المادّة الضرورية إذ كان لا يتعرّى الموضوع منهما (ش، ع، ١٣٢، ١)

متضادتان

- المتضادتان هما اللتان يُقَرَّنُ بموضوع كل واحدة سور كلي، كقولنا كل إنسان حيوان ولا إنسان واحد حيوان (ف، ق، ١٥، ١٦)
- المتضادتان فإنهما تقتسمان الصدق والكذب في الأمور الضرورية وفي الممتنعة، وتكذبان جميعاً في الممكنة (ف، ق، ١٦، ١٧)
- قد تكون موضوعات الجدول مواد ممكنة، ففي هذه قد تكون المتضادتان جميعاً كاذبتين. فذلك لا يمتنع أن تكونا شئعتين (ف، ج، ١٠٧، ١٢)

- الكلّيتان لا تتناقضان بل قد تكذبان معا وهما المتضادتان، فإن تناقضهما هو ان لا تجتمعا على صدق ولا على كذب وتضادهما بأن لا تجتمعا على صدق بل قد تجتمعا على كذب (ب، م، ٩١، ٩٦)

متضايغ

- كل متضايغ فهو متقابل، وكل متضاد وكل عدم وملكة، وليس كل متقابل من المضاف، فليس إذن المتضايغ أعم من المتقابل، فليست الإضافة أعم من التقابل (س، م، ٢٥١، ١٦)
- أما التقابل، فليس جنساً لما تحته بوجه من الوجوه، وذلك لأن المتضايغ، ماهيته أنه مقول بالقياس إلى غيره، ثم يلحق هذه الماهية أن تكون مقابلاً ليس أنها تنقوم بهذا (س، م، ٢٥٢، ١١)

متضايغات

- إن الطويل والعريض والعميق والكثير المتضايغات قد تنضايغ على الإطلاق؛ فلا يكون من شرط ما يضاف إليه طرف منها أن

يتضمن إضافة إلى ثالث منها، كما تقول: الكثير أو الكبير أو غير ذلك؛ وقد تضاف إضافة تتضمن ذلك، فيقال أطول وأكثر وأعمق؛ فإن لكل واحد منها إضافة إلى شيء له إضافة إلى ثالث، فإن الأطول أطول بالقياس إلى شيء هو عند شيء ما طويل، إلا أن هذا الشيء أطول (س، م، ١٣٢، ٩)

- المتضايغات: إما مطلقات، فيوجب وجود أحدهما الآخر، وإما في شيء واحد، فلا يمنع أن يكون ما هو أب هو أيضاً إيناً (س، م، ٢٦٣، ١٠)

- المتضايغات تلازم على الاستقامة إذا روعي ما يجب أن يُراعى تلازماً حقيقياً؛ وتلازم على الإطلاق تلازماً مشهوراً. مثاله: إن كان ذو ثلاثة أضعاف كثير الأضعاف، فذو ثلاثة أجزاء كثير الأجزاء. وإن كان العلم ظناً، فالمعلوم مظنون. وإن كان البصر حساً، فالمبصر محسوس (س، ج، ١٣٣، ٧)

- موضع من المتضايغات، مثل أنه إذا لم يكن الفاضل خاصّة الضعف، فليس المفضول خاصّة النصف؛ وهو للإثبات والإبطال (س، ج، ٢٢٦، ٨)

متضايغان

- إن المتضايغين من حيث يتضايغان بالفعل تضايغاً على التعادل فهما معاً؛ إذ الشيء إنما يقال ماهية بالقياس إلى شيء يكون معه. وأما إذا أخذ أحدهما بالفعل والآخر بالقوة، فقد زال التعادل (س، م، ١٥٣، ١٠)

- أما المتضايغان فلا بد أن يدخل أحدهما في حد الآخر، إذ كانت ماهيته مقولة بالقياس إلى الآخر؛ ولكن ينبغي أن يؤخذ بعضها في حدود

فإن ما لا يعلم الشيء إلا معه، يكون لا محالة مجهولاً مع كون الشيء مجهولاً. ومعلومًا مع كونه معلومًا. وما لا يعلم الشيء إلا به يجب أن يكون معلومًا قبل الشيء، لا مع الشيء (س، أ، ٢٦٤، ٧)

- المتضايقان متقدمان بذاتيهما ووجوديهما الغير المتضايقين على معنى الإضافة بينهما تقدم المعروضات على عوارضها (سي، ب، ٩١، ١٥)

- المتضايقان يكونان معًا في الوجود والعقل، فتعريف أحدهما بالآخر، تعريف للشيء بالمساوي، فيجب أن يُعرف كل واحد منهما بإيراد السبب الذي يقتضي كونهما متضايقين؛ ليحصل منه معًا في العقل (ط، ش، ٢٦٤، ٤)

متعاكسات

- المتعاكسات هي التي كل واحد منا في قوة الآخر (س، ع، ١٢١، ١٠)

- إن المتعاكسات تكون في الطبع أحدهما موضوعًا والآخر محمولاً متعينًا، ولا يكون حكمهما على ما قلنا من أن أحدهما ليس أولى من الآخر بذلك (س، ب، ١٦٦، ١٣)

متعاندات

- (الشرطيات) المتعاندات منها ما عناده تام وهي التي شأنها أن تكون محدودة العدد وتُستوفى كلها، والتي عنادها غير تام فهي التي ليس شأنها أن تكون محدودة العدد عندنا، أو تكون محدودة ولكن لا يُستوفى المتكلم جميعها (ف، ق، ٣٢، ١٠)

- (المتعاندات) التي عنادها تام منها ما هي اثنتان

بعض على الوجه الأوفق (س، ج، ٢٥١، ٨)

- إن المتضايقين يكون لهما ذاتان فيما الإضافتان، فإذا كان التعريف ساذجًا، فقليل: ما الجار؟ فقليل: الذي له جار، لم ينتفع بذلك، وخصوصًا إذا كانا كلاهما مجهولين. ولكن إذا أخذ أحدهما من حيث هو ذات، ومن حيث له مع الذات حال إن كان هو بها معداً للإضافة، فحيث يمكن أن يعرف به الآخر، فيقال مثلاً: إن هذا المُسمى جارًا، فيؤخذ من حيث هو مُسمى جارًا؛ ثم يقال: هو إنسان، فيؤخذ من حيث هو إنسان؛ ثم يقال: ساكن دار، فيؤخذ أيضًا مع الإنسان هذه الحال (س، ج، ٢٥١، ١٥)

- يقال: تلك الدار أحد حدودها هو بعينه حدّ دار إنسان آخر، هو الذي يُسمى جار له، فتبين به العلاقة، فيكون قد أخذ الجار من حيث الشيء مُسمى به، ودلّ على الحال التي له، ودلّ على آخر، وانعقدت في النفس صورة الإضافة والمتضايقين، وعُلِمَا معًا؛ فلم يؤخذ أحدهما في حدّ الآخر على أنه جزء حده، فإنك تجد جميع أجزاء هذا الحدّ مستمرًا من غير أخذ المحدود من حيث هو مضايق فيهما، بل إن كان ولا بد فمن حيث هو مُسمى أو من حيث هو ذات بحال أخرى، ولو أنه أخذ في حده وجعل جزء حده لا على هذه الجهة لكان أعرف منه، ومعروفًا قبله، وليس معروفًا معه (س، ج، ٢٥٢، ٦)

- لما كان المتضايقان يعلم كل واحد منهما مع الآخر، أنه يجب من ذلك أن يُعلم كل واحد منهما بالآخر، فيؤخذ كل واحد منهما في تحديد الآخر جهلاً بالفرق: بين ما لا يعلم الشيء إلا معه. وبين ما لا يعلم الشيء إلا به.

وإما عند طائفة ما فيستعمل المشهور منها في
الجدل. وما عند طائفة دون طائفة عندما يقصد
إقناع أولئك فقط، وأيضاً ليس يمتنع أن يوجد
لواحد منها متعاندان (ف، ق، ١١٩، ١٨)

متعلم

- المتعلم لا يُخَيَّر المعلم بين جزئي التضاد ليعلمه
أيهما أحب. بل إنما يسأله أن يعرفه برهان
الجزء الصادق منهما (ف، ج، ٤٤، ١٤)

- التعليم والتعلم الذهني قد يكون بين إنسانين،
وقد يكون بين إنسان واحد ونفسه من جهتين:
فيكون من جهة ما يحدث بالحد الأوسط في
القياس مثلاً - معلماً، ومن جهة ما يستفيد
النتيجة من القياس - متعلماً. والتعليم والتعلم
بالذات واحد، وبالإعتبار إثنان. فإن شيئاً
واحداً - وهو إنسياق ما إلى إكتساب مجهول
بمعلوم - يُسمى باعتبار بينه وبين الذي يحصل
فيه - معلماً، وباعتبار بينه وبين الذي يحصل
منه وهو العلة الفاعلية - معلماً، مثل التحريك
والتحرك (س، ب، ١١، ٢)

متغايرة

- المتغايرة والواحد بعينه أمران متقابلان يوجدان
فيما هو كثير، فالكثيرة متى كانت مشتركة في
شيء واحد، إما محمول أو موضوع فهو واحد
بعينه، من جهة ما هي مشتركة، في ذلك الواحد
ومتغايرة من جهة ما ليست هي مشتركة وإذا
كانت أشياء كثيرة لا تشترك لا في محمول ولا
في موضوع أصلاً فهي بالكلية مقابلة لما هو
واحد بعينه (ف، ج، ٩٠، ١٧)

فقط، ومنها ما هي أكثر من اثنتين (ف، ق،
٣٢، ١٣)

- (المتعاندات) التي عنادها غير تام فكقولنا هذا
اللون إما أبيض وإما أحمر وإما أغبر، والتي
هي غير تامة العناد منها ما تعاندها بالطبع،
كقولنا هذا اللون إما أبيض وإما أسود، ومنها
ما تعاندها بالوضع، كقولنا لا يحضر زيد
فيتكلم عمرو (ف، ق، ٣٢، ١٥)

متعاندان

- المتعاندان ضربان: ضرب عنادهما تام وضرب
عنادهما غير تام، فالتام العناد، هما اللذان إذا
وُجِدَ أيُّهما اتفق ارتفع الآخر، وإذا ارتفع أيُّهما
اتفق وُجِدَ الآخر. وغير التام هما اللذان إذا
ارتفع أحدهما أيُّهما اتفق لم يلزم ضرورة وجود
الآخر (ف، م، ١٢٨، ٤)

- الشيطان اللذان شأنهما أن يفترقا ولا يجتمعا
أصلاً في رأي واحد ولا خلق واحد ولا سيرة
واحدة بل يكون شأنهما أن يوجدَا أبداً في
اعتقادين متعاندين يُجعلان متعاندين (ف، ق،
١١٦، ١٧)

- يتفق أن تكون المشهورات قد تتغير عما كانت
عليه إما يشرع من السنن المكتوبة في الملل
الحادثة في الوقت بعد الوقت، فإن قولنا العدو
ينبغي أن يُحسن إليه مؤثر عند كثير من أهل
الملل والعدو ينبغي أن يُساء إليه مظروح عندهم،
فيكون قولنا الصديق ينبغي أن يحسن إليه
والعدو ينبغي أن يحسن إليه ليسا متعاندين عند
هؤلاء (ف، ق، ١١٨، ١٣)

متعاندة

- أيما منها (المواضع) متعاندة إما عند الجميع،

متفرقات

(١٤، ٢٣)

- المتفقة الأسماء هي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم مختلف، كقولنا رجل الحيوان ورجل السرير (مر، ت، ٢٨، ٦)

- المتفرقات من مفردات (س، م، ١٢٠، ١٨)

متفقة

- إن أردت أن تعرف تلك المقولات (التابعة للصنائع) أن تكون قد عرفت المتفقة أسماؤها؛ والمتواطئة أسماؤها؛ والمتوسطة بين المتفقة أسماؤها وبين المتواطئة أسماؤها وهي التي تسمى باسم واحد (مشتق وهي المشتقة) (ف، ح، ٧١، ٢)

متقابل

- أعني بالمتقابل أن يقابل الواحد بعينه في المعنى الواحد بعينه، ليس على طريق الاتفاق في الاسم (أ، ع، ٦٥، ١٣)

متقابلات

- المتقابلات: أما في اللفظ فأربعة، مثل: كل، ولا واحد؛ كل، لا كل؛ بعض، ولا واحد؛ بعض، لا بعض. وأما بالحقيقة فثلاثة، لأن بعض ولا بعض إنما تتقابل باللفظ. ومن هذه المتقابلات ما يتقابل تقابل تضاد، مثل: كل ولا واحد؛ كقولنا: كل علم فاضل يضاد قولنا: ولا واحد من العلوم فاضل. وأما سائر ما يتقابل من المقدمات فإن تقابله تقابل تناقض (أ، ق، ٢٧٣، ٩)

- المتقابلات أربعة: المضافان، والمتضادان، والعدم والملكة، والموجبة والسالبة (ف، م، ١١٨، ٦)

- الفرق بين المضافين وبين باقي المتقابلات أن المضافين إذا وجد أحدهما أيهما اتفق لزم ضرورة أن يكون الآخر موجوداً، فإنه إذا وجد الإبن لزم ضرورة أن يوجد الأب. وليس شيء من سائر المتقابلات كذلك (ف، م، ١٢١، ١٣)

- انفراد كل واحد من سائر المتقابلات لا يُزيل التقابل عنهما (ف، م، ١٢٣، ٥)

- المتلازمة هي التي تولف منها الشرطية

- الألفاظ من المعاني على خمسة منازل: المتواطئة والمترادفة والمتباينة والمشاركة والمتفقة (غ، م، ١٠، ١٠)

- المتفقة هي المترددة بين المشاركة والمتواطئة كالوجود للجوهر والعرض (غ، م، ١٠، ١٨)

- تشترك الأسماء في أحدهما: إما في المسموع دون المفهوم كإشتراك هذا الشخص وهذا الشخص في اسم زيد، والبصر وينبوع الماء في اسم العين، وتسمى مشتركة ومتفقة. وإما في المفهوم دون المسموع كإشتراك العقار والخمر أو البشر والإنسان وتسمى مترادفة (ب، م، ٩، ١)

متفقة أسماؤها

- المتفقة أسماؤها يقال إنها التي الاسم فقط عام لها، فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم، فمخالف. ومثال ذلك: الإنسان، والمصور حيوان؛ فإن هذين الاسم فقط عام لها، فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فمخالف (أ، م، ٣، ٣)

- يشترك المشاركة أسماؤها والمتشابهة أسماؤها في اسم يقال له المتفقة أسماؤها (مر، ت،

- المتصلة، والمقابلات هي التي تؤلف منها الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٠)
- المقابلات كلها إذا أخذ كل متقابلين منها في موضوع واحد، كانت متعاندَةً، وأُلِّفَتْ منها الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٣)
- منها (المقابلات) ما يُقرَنُ بموضوع كليّ المتقابلين سور خاص يدلُّ على أن الحكم على بعض الموضوع، مثل قولنا إنسان ما أبيض ليس كل إنسان أبيض «وهذان» يُسمَّيان ما تحت المتضادين (ف، ق، ٧٤، ٦)
- منها (المقابلات) ما يُقرَنُ بموضوع أحد المتقابلين سور عام والآخر سور خاص، وهذان يُسمَّيان المتناقضين (ف، ق، ٧٤، ١١)
- منها (المقابلات) ما لا يُقرَنُ فيه بموضوع واحد من المتقابلين سور أصلاً، كقولنا الإنسان حيوان ليس الإنسان حيواناً، وهذان يُسمَّيان المهملين وحالهما في الصدق والكذب حال ما تحت المتضادتين (ف، ق، ٧٤، ١٦)
- أن في المقابلات أنحاء من لزوم بعض لبعض، إلا أنه على خلاف ما عليه لزوم الأشياء تُسمى لوازم (ف، ق، ١٠٧، ١١)
- في المقابلات إنما يلزم الوجودُ الارتفاعُ والارتفاعُ الوجودُ (ف، ق، ١٠٧، ١٦)
- اللزوم في المقابلات على استقامته هو أن يلزم المقابلُ مقابله (ف، ق، ١٠٧، ١٧)
- إن كان يلزم أن توجدَ سائرُ أصنافِ المقابلات معاً في موضوع واحد من جهة واحدة، مثل أن يصدقَ المتناقضان معاً، وأن يوجدَ العدم والملكة معاً في شيء واحد من جهة واحدة (ف، ق، ١٠٩، ١٧)
- المقابلات فنحو أن يلزم أن البياض والسواد أن لا وسط بينهما من جهة أن الزوج والفرد لا
- وسط بينهما (ف، س، ١٦١، ١)
- الزوج والفرد يُعدَّان من المقابلات؛ وكذلك العمى والبصر يُعدَّان من المقابلات؛ وكذلك الحركة والسكون يُعدَّان من المقابلات؛ وكذلك الحرارة والبرودة يُعدَّان من المقابلات؛ وكذلك الأبوّة والبنوّة يُعدَّان من المقابلات (س، م، ٢٤٣، ٢)
- المقابلات تقال... بمعنى أنها معانٍ إشتكرت في موضوع لها أن توجد فيه، إلا أنها لا تجتمع فيه، فيكون معنى هذا التقابل كالجنس لأقسام له كالأنواع، إمّا أقسام محققة، وإمّا أقسام بحسب ما يصلح للمبتدئ (س، م، ٢٤٥، ١)
- إن المقابلات تعرض لها الإضافة، وليست في هويتها بمضافات (س، م، ٢٥١، ٨)
- المقابلات في اللفظ أربعة: كل، ولا كل كل، ولا واحد بعض، ولا بعض. وفي الحقيقة ثلاثة، لأنَّ البعض، ولا بعض، لا تقابل فيها (س، ق، ٥٢٤، ١٢)
- ثلاث مقابلات: كالإساءة والإحسان، والقيح والجميل، والصديق والعدو (س، ج، ١٢٨، ١٠)
- المقابلات أربعة: الأول الموجبة والسالبة، كقولنا: كل إنسان حيوان، وهو الموجبة، وليس كل إنسان حيوان، وهو السالبة... والثاني المتضادّان، وقد عرفت حالهما. والثالث المتضادّان، وهو كل ذاتين بينهما غاية الخلاف تتعاقبان على موضوع واحد ومن شأنهما أن تتفاسداً وجنسهما القريب واحد. وذلك كالحرارة والبرودة تحت الكيفيات الانفعاليات، والبياض والسواد تحت اللون. والرابع العدم والملكة، وليس يُغنى بالعدم العدم المطلق، بل عدم شيء من شيء يمكن أن

والموضوع فيهما واحدًا من جميع الجهات لا أن يكون في أحدهما مأخوذ بجهة وفي الآخر بغير تلك الجهة. والثاني أن يكون الإيجاب فيهما واحدًا والسلب واحدًا. والثالث أن يُجعل المقابل للإيجاب الواحد سلبيًا واحدًا (ش، ع، ٩٤، ١٧)

- التي لا تتلازم... هي المتقابلات على جهة التضاد وعلى جهة التناقض (ش، ع، ١٠٥، ٧)
- إن كثيرًا من المتقابلات قد يمكن فيها... أن تصدقا معًا... (ش، ع، ١٣١، ٢٥)

- المتقابلات ثلاثة أزواج: أحدها قولنا كل ولا واحد، وهي المتقابلات على طريق التضاد والأثنان متقابلان على طريق التناقض: أحدهما أن تكون الموجبة هي الكلية والسالبة الجزئية والثانية عكس هذا (ش، ق، ٣٢٥، ٢٤)

- المتقابلات الأربعة، أعني الموجبة والسالبة، والضدين، والمضافين، والعدم والمملكة (ش، ج، ٥٣٩، ٢١)

- المتقابلات... يلزم فيها الارتفاع الوجود أو الوجود الارتفاع (ش، ج، ٥٤٠، ٢)

- المتقابلات ثلاثة: الموجبة والسالبة، والأضداد، والعدم والمملكة (ش، ج، ٦٥٥، ١٩)

متقابلات ضدية

- أمّا الذي من المتقابلات الضدية فطريقه منها أن يؤخذ متقابلان ضدّان ومتقابلان ضدّان آخران كذلك، فيؤلف على الأنحاء التي نذكرها، ويجعل منها مقدّم وتال (س، ج، ١٢٧، ١٥)

يكون في جنسه أو نوعه أو شخصه وليس له، أمّا الذي يمكن أن يكون في جنسه، فكالناطق للحمّار بالقياس إلى الحيوان؛ وأمّا الذي يمكن أن يكون في نوعه، فكاللّحية للنساء؛ وأمّا بالقياس إلى الشخص فكالعرد قبل أو ان نبات الشّعر (مر، ت، ٣٧، ٧)

- المتقابلات بحسب السلب والعدم، لا بدّ من أن يؤخذ الموجب والمملكة في حدّهما من غير عكس. وذلك لأنّ الوجود معلوم بذاته، والعدم يُعلم بالوجود، وكذلك السلب والإيجاب (مر، ت، ٢٦٢، ١٦)

- الإيجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بأنّه في القول لا في الوجود، وأحدهما صادق لا محالة، والآخر كاذب سواء كان الموضوع موجودًا أو معدومًا... وأمّا سائر المتقابلات فيجوز أن يكذبها جميعًا إذا نقلنا إلى الحكم والقضية (سي، ب، ٧٥، ٢٠)

- المتقابلات أربعة أصناف: المضافان، والمتضادان، والعدم والمملكة والموجبة والسالبة (ش، م، ٦١، ٣)

- المتقابلة على طريق العدم والمملكة ليس يجب دائمًا أن يوجد أحدهما في القابل، وإنّما يجب ذلك في الوقت الذي من شأن القابل أن يقبل أحدهما (ش، م، ٦٤، ١٠)

- المتقابلات على جهة العدم والمملكة ليست واحدة من أصناف المتقابلات على جهة المضادة (ش، م، ٦٤، ٢١)

- المتقابلات... أعني المتناقضة والشخصية ليس يجب أن يكون أحدهما صادقًا والآخر كاذبًا (ش، ع، ٩٤، ١٣)

- ثلاثة أحوال ينبغي أن تُشترط في المتقابلات... أحدهما أن يكون المحمول

مقابلات عامة

- المقابلات العامة، فمن هذه ما يُضاف إلى موضوع كلي المتقابلين سورٌ كلي ما يدلُّ على أن الحكم عام لجميع الموضوع، ويُسميان المتضادين (ف، ق، ٧٤، ١)

مقابلات عيانية

- إذا صدَّق أحدهما (المقابلات العيانية) أيهما كان في أي أمر كان كذب الآخر ولا يجتمعان معاً لا على صدق واحد ولا على كذب واحد (ف، ق، ٧٣، ١٥)

مقابلان

- المقابلان هما الشيئان اللذان لا يُمكن أن يوجدَا معاً في موضوع واحد من جهة واحدة في وقت واحد (ف، م، ١١٨، ٥)

- الإيجاب والسلب قد يكونان غير متقابلين، والإيجاب والسلب إنما يكونان متقابلين إذا اجتمع فيهما، وهي أن يكون موضوعها واحداً بعينه وكذلك المحمول، وأن يكون الزمان الذي أثبت فيه المحمول للموضوع هو بعينه الزمان الذي فيه نفي المحمول عن الموضوع، وأن «تكون» الحال التي بها يوجدُ الموضوع موضوعاً في السلب هي بعينها الحال التي يوجدُ موضوعاً في الإيجاب، والحال التي يوجد بها المحمول محمولاً على الموضوع في الإثبات هي بعينها الحال التي يوجد بها في النفي (ف، ق، ٧٣، ١)

- إنَّ المتقابلين لما كان لا يمكن اجتماعهما معاً في موضوع واحد صار اللزوم فيه على عكس ما عليه اللزوم في اللوازم (ف، ق، ١٠٧، ١٤)

- إنَّ المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان في

موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد معاً (س، م، ٢٤١، ٧)

- لا يمنع اجتماع ما يقع عليه من المتقابلين في موضوع واحد، بأن يكونا فيه، لا بأن يكونا عليه. وذلك لأن الرائحة ليست طعمًا، وتُقابل الطعم من حيث ليس طعمًا، ويجتمعان في موضوع على سبيل الوجود في موضوع، فكل ما لم يجتمع في موضوع على سبيل الوجود فيه، فليس يجتمع في موضوع على سبيل القول عليه، ولا ينعكس (س، م، ٢٤٢، ٩)

- شرط المتقابلين أن يكونا في موضوع واحد جنسي أو نوعي، على أنهما فيه لا عليه، وهذا الشرط غير موجود بين الجوهر والعرض، فلا تقابل بينهما (س، م، ٢٤٩، ٣)

- موضوع. وفيما يركب من متقابلين كشيء هو خير وشر (س، ج، ٢٨٧، ٧)

- المقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد (سي، ب، ٧٤، ٥)

- إنَّ المتقابلين اللذين يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد... يقتسمان الصدق والكذب في أصناف الأمور الضرورية على التحصيل في نفسه (ش، ع، ٩٩، ٣)

- المقابلان ليس يمكن فيهما أن يجتمعا على الصدق في شيء واحد (ش، ع، ١١٨، ١٩)

مقابلتان

- تكونان (الموجة والسالبة) متقابلتين بأن يكون المعنى الموضوع في إحداها هو بعينه المعنى الآخر الموضوع في الأخرى، والمعنى المحمول في إحداها هو بعينه المعنى المحمول في الأخرى، وبأن تكون الشريطة التي تُشترط في أحدهما أو التي سبيلها أن

تُشَرِّطُ فِي أَحَدِيهِمَا فِي اللَّفْظِ أَوْ الضَّمِيرِ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ جُزْءٍ أَوْ جِهَةٍ أَوْ حَالٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ هِيَ بَعِينُهَا مُشْتَرِطَةٌ أَيْضًا فِي الْآخَرَى (ف، ق، ١٤، ١١)

- إن ... المتقابلتين اللتين تحدث في ... التي موضوعها اسم غير محصّل غير المتقابلتين اللتين تحدثان في الصنف من القضايا التي موضوعها اسم محصّل (ش، ع، ١٠٥، ١٦)

مقدم

- يقال إن شيئًا متقدّم لغيره على أربعة أوجه: أما الأول وعلى التحقيق فبالزمان، وهو الذي به يقال إن هذا أسنُّ من غيره، أو هذا أَعْتَقُ من غيره. فإنّه إنّما يقال أسن وأعتق من جهة أن زمانه أكثر. وأمّا الثاني فما لا يرجع بالتكافؤ في لزوم الوجود، مثال ذلك أن الواحد متقدم للإثنين، لأنّ الإثنين متى كانا موجودين لزم وجودهما وجود الواحد ... فأما المتقدّم الثالث فيقال على مرتبة ما، كما يقال في العلوم وفي الأقاويل. فإنّ في العلوم البرهانية قد يوجد المتقدّم والمتأخّر في المرتبة، وذلك أن الأسطُفُسات متقدّمة للرُسوم في المرتبة، وفي الكتابة حروف المعجم متقدّمة للهجاء؛ وفي الأقاويل أيضًا على هذا المثال: الصدر للإقتصاص في المرتبة. وأيضًا مما هو خارج عما ذكر: الأفضل والأشرف قد يُظنّ أنه متقدّم في الطبع (أ، م، ٤٨، ١٠)

- المتقدّم يُقال على أنحاء كثيرة: المتقدّم بالزمان، والمتقدّم بالطبع، والمتقدّم بالمرتبة، والمتقدّم بالكمال، والمتقدّم بأنه سبب وجود الشيء (ف، م، ١٢٩، ٤)

- المتقدّم في الوجود، فإنّه أحد الشيئين الذي هو

سبب لوجود الآخر (ف، ب، ٣٩، ١٦)
- المتقدّم يُحمَل على أصناف أربعة حمَل التشكُّك لا حمَل التواطؤ؛ ويشترك في التشكُّك في معنى واحد، وهو أنّه لا شيء للمتأخّر إلّا وهو أوّلًا للمتقدّم، وما للمتقدّم فليس أوّلًا للمتأخّر (مر، ت، ٣٥، ١٦)
- يُقال متقدّم في الزمان وهو معلوم (مر، ت، ٣٦، ١٢)

- المتقدّم يدلّ على معنى يؤخّذ في حدّ الزمان، لكنّه مجرد الدلالة عن الزمان اللاحق إياه من خارج (مر، ت، ٤٠، ٨)

- المتقدّم يقال على خمسة أنحاء: (الأول) المتقدّم في الزمان وهو مشهور. (والثاني) المتقدّم بالطبع وهو الذي لا يمكن أن يوجد الآخر إلّا وهو موجود، ويوجد هو وليس الآخر بموجود، وذلك كتقدم الواحد على الاثنين. (والثالث) المتقدّم في الشرف كما يقال إنّ أبا بكر قبل عمر أي لا أفضلية لعمر إلّا وهي له ما ليس لعمر. (والرابع) المتقدّم في المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدأ محدود، ثم المراتب منها طبيعية كترتيب الأنواع التي بعضها تحت بعض والأجناس التي بعضها فوق بعض. (والخامس) المتقدّم بالعلية، وذلك كتقدم وجود حركة يد زيد على وجود حركة القلم وإن كانا معًا في الزمان (سي، ب، ٧٧، ٩)

- إن شيئًا يتقدّم شيئًا على أربعة أنحاء: أولها وأشهرها المتقدّم بالزمان ... والثاني المتقدّم بالطبع وهو الذي إذا وُجد المتأخّر وُجد هو، وإذا ارتفع هو ارتفع المتأخّر ... والثالث المتقدّم بالمرتبة كما يقال في العلوم والصنائع ... والرابع المتقدّم بالشرف والكمال فإنّ الأشرف بالطبع يُعتَقَد فيه أنه

متقدم على الأقل شرفاً (ش، م، ٦٩، ٣)

متقدم بأنه سبب

- المتقدم بأنه سبب هو السبب من الشئتين اللذين يتكافآن في لزوم الوجود، مثل طلوع الشمس ووجود النهار (ف، د، ٦٧، ٦)

متقدم بالعلية وبالذات

متقدم بالزمان

- المتقدم بالزمان، إما في الماضي فما كان زمانه أبعد من الآن، والمتأخر ما كان زمانه أقرب إلى الآن. وإما في المستقبل فإن المتقدم ما كان زمانه أقرب إلى الآن، والمتأخر ما كان زمانه أبعد من الآن (ف، د، ٦٦، ١١)

- المتقدم بالعلية وبالذات: وهذا التقدم مثل وجود الإنسان في نفسه وإحقيق قول القائل إنه موجود؛ فإنه كلما كان القول بأنه موجود صادقاً فهو موجود؛ وكلما كان موجوداً فالقول بذلك صادق (س، م، ٢٦٨، ١٦)

متقدم في الفضل والكمال

متقدم بالشرف

- المتقدم في الفضل والكمال مثل ما يقال في طيبين، أحدهما أكمل من الآخر في الطب، إن الأكمل منهما هو المتقدم في الطب (ف، د، ٦٧، ٢)

- المتقدم بالشرف فهو كما يقال: إن أبا بكر متقدم على عمر (س، م، ٢٦٨، ١١)
- يقال متقدم بالشرف كما يقال: إن أبا بكر قبل عمر (مر، ت، ٣٦، ١٦)

- المتقدم في الكمال هو أكمل الشئين وأفضلهما إما في علم أو في صناعة أو غير ذلك، مثل ما يقال في أكمل المتطيين في الطب، إنه متقدم للذي هو دونه (ف، م، ١٣٠، ٢)

متقدم بالطبع

- المتقدم بالطبع يوجد اضطراراً إذا وُجد الشيء الآخر ولا يرتفع بارتفاع ذلك الشيء. وإذا ارتفع هو ارتفع ذلك الشيء الآخر ضرورة، وإذا وُجد لم يلزم ضرورة أن يوجد ذلك الشيء الآخر. مثل الواحد والاثنين، فإن الواحد متقدم بالطبع للاثنين ويوجد ضرورة بوجود الاثنين ولا يرتفع بارتفاع الاثنين (ف، د، ٦٦، ١٣)

متقدم في المرتبة

- المتقدم في المرتبة هو الأقرب إلى مبدأ ما محدود، إما في مكان وإما في غيره ممّا له ترتيب، مثل ما يقال إن صدر القول والكتاب متقدم للاقتصاص في المرتبة، وزيد متقدم عند الملك في المجلس (ف، د، ٦٦، ٢٠)

- المتقدم بالطبع هو في الشئتين اللذين لا يتكافآن في لزوم الوجود (ف، م، ١٢٩، ٨)
- متقدم بالطبع، وقد حُدّ أنه هو الذي لا يرجع

- المتقدم في المرتبة هو الأقرب إلى مبدأ ما محدود، كان ذلك في المكان أو في القول أو غير ذلك (ف، م، ١٢٩، ١٧)

- المتقدم في المرتبة على الإطلاق؛ وهو الشيء الذي تنسب إليه أشياء أخرى فيكون بعضها أقرب منه وبعضها أبعد، مثل الجنس الأعلى في حكم الجنسية والنوع السافل في حكم النوعية (س، م، ٢٦٦، ٧)

- المتقدم بالمرتبة ليس يجب له بذاته أن يكون متقدماً، بل بحسب اعتبار النسبة المذكورة، ولذلك قد ينقلب الأقدم فيصير أشد تخلفاً (س، م، ٢٦٦، ١٢)

- قد يوجد المتقدم بالمرتبة أيضاً في العلوم البرهانية، فإن المقدمات قبل القياسات والتائج والحروف قبل الهجاء، والصدر في الخطبة قبل الإقتصاص (س، م، ٢٦٧، ٣)

- يقال متقدم في المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدء محدود (مر، ت، ٣٦، ١٣)

متقدم في المكان

- المتقدم في المكان من هذه الجملة قد يكون بالوضع كالصف الأول من صفوف المجلس، وقد يكون بالطبع كالنار المستقرة في مكانها بالقياس إلى الهواء (س، م، ٢٦٧، ١)

متقدم ومتأخر

- المتقدم والمتأخر يُقالان على أنحاء كثيرة. فإن الأقدم منه ما يُقال في المعرفة، ومنه ما يُقال في الوجود. وكل واحد من هذين، إما بالزمان وإما بالطبع (ف، ب، ٣٩، ٥)

- يمكن أن يتبين المتقدم بالتأخر، متى كان المتأخر تابعاً لمتقدم واحد بعينه، وكان مع ذلك منعكساً عليه في الحمل. فأما متى كان المتأخر تابعاً له ولغيره، لم يمكن أن يتبين به وجود المتقدم (ف، ب، ٤٠، ٢٢)

- المتقدم بأنه سبب للشيء... هو الذي يكافئه في لزوم الوجود، أعني أنه متى وُجد المتقدم الذي هو سببه وُجد المتأخر، ومتى وُجد المتأخر وُجد المتقدم (ش، م، ٧٠، ٢)

متقدمة ومتأخرة

- المتقدمة والمتأخرة أربعة أصناف: أحدها المنعكس بعضه على بعض. والثاني أن يكون المتأخر يلزمه المتقدم، والمتقدم إذا وُجد لم يلزمه المتأخر... الثالث أن يكون المتقدم يلزمه المتأخر والمتأخر لا يلزمه المتقدم. فذلك إنما يُبين فيه المتأخر بالمتقدم أبداً... الرابع أن يكون المتقدم بحيث إذا وضع لم يلزم أن يوجد عنه هذا المتأخر ولا إذا كان هذا المتأخر يتبع في وجوده المتقدم المفروض لا محالة، بل كان يوجد عنه وعن غيره. وهذا الصنف من المتقدم والمتأخر، فليس يمكن أن يبرهن شيء منهما بالآخر (ف، ب، ٤١، ٥)

متكافئ في الوجود

- المتكافئ في الوجود إما أن يكون كلٌّ يلزم كالمتجاورين، وإما أن يكون كلٌّ لا يلزم. وفي الحالين يكون «معاً» كالتباينين فإنهما «معاً» وهو الوجود، وفي الحالين يكون «معاً» وهما متضايقان من وجهين (س، م، ٢٧٠، ١٢)

- المتكافئ في الوجود واللاوجود فليس يقوم برهان أو دليل على أحد طرفيه إلا قام مرجح لذلك الطرف مخرج إياه عن المكافأة. فهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود (س، ب، ١٨٣، ١٢)

متكُون

- إن الكائن ليس يتبعه المتكُون بالذات ولا الكون متَّصِل بالذات على ما عليه الحركة الواحدة متَّصلة بالذات (ش، ب، ٤٧٥، ٤)
- إن المتكُون منقسم وليس يمكن أن يشار إلى مبدئه ونهاية الكون غير منقسمة (ش، ب، ٤٧٥، ٩)

متلازمات

- إن المتلازمات منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس (س، ع، ١٢١، ٩)
- ... القانون العام في تعرف... المتلازمات أن كل مقدمتين... إنفقتا في الكمية وهو السور، واختلفتا في الكيفية وهو السلب، والإيجاب والعدل وعدم العدل فهي متلازمة أعني أن الأعم منها يلزم الأخص (ش، ع، ١٠٥، ٤)
- قولنا يمكن أن يوجد وألا يوجد... ليست متناقضات بل متلازمات (ش، ع، ١١٩، ١٢)
- المتلازمات... يلزم فيها الوجود الوجود أو الإرتفاع الإرتفاع (ش، ج، ٥٤٠، ٢)
- جميع المتلازمات، كالناطقية والضاحكية للإنسان متلازمان وليس أحدهما علّة للآخر (ت، ر، ١٣٩، ٢٣)

متلازمان

- المتلازمان هما الشيئان اللذان إذا وُجِدَ أحدهما وُجِدَ الآخر بوجوده (ف، م، ١٢٧، ١)
- المتلازمان باضطرار ضربان: ضرب تام للزوم وضرب غير تام للزوم، واللذان لزومهما تام هما اللذان إذا وُجِدَ أيُّهما اتفق، وُجِدَ الآخر

بوجوده ضرورة. وهو أن يكون الأول منهما إذا وُجِدَ وُجِدَ الثاني ضرورة، وإذا وُجِدَ الثاني وُجِدَ الأول ضرورة. وهما اللذان يتكافآن في لزوم الوجود مثل طلوع الشمس ووجود النهار، واللذان لزومهما غير تام هما اللذان إذا وُجِدَ الأول منهما وُجِدَ الثاني ضرورة، وإذا وُجِدَ الثاني لم يلزم ضرورة وجود الأول (ف، م، ١٢٧، ٩)

- أن الشئين اللذين شأنهما أن يجتمعا معاً في رأي واحد واعتقاد واحد أو خُلِقَ واحد أو سيرة واحدة يُجعلان متلازمين (ف، ق، ١١٦، ١٤)

متلازمة

- المتلازمة هي التي تولَّف منها الشرطية المتصلة، والمتقابلات هي التي تولَّف منها الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ٩)
- المتلازمة فنحو إذا وُجِدَ الإنسان وُجِدَ الحيوان فَيُقِيمُ الحيوان مقامَ الإنسان والحيوان جنس فالإنسان جنس (ف، س، ١٦٠، ١٨)

متناقضات

- المتناقضات هي: كل ولا كل، وبعض ولا واحد (أ، ق، ٢٥٥، ٤)
- المتناقضات في الاضطرارية والمطلقة التي حصل وجودها بالفعل فيما سَلَفَ، والتي هي موجودة الآن، فإن التي يُجْهَلُ منها ليس حالها في عدم التحصيل في أنفسها، مثل حالها عندنا. فإن كثيراً من المجهولات التي صدَّقها على غير التحصيل عندنا يتغير حالها عندنا، فيصير صدَّقها محصلاً بعد أن كان عندنا غير مُحَصَّل الصدق، وذلك إذا عَلِمْنَاها بعد الجهل (ف، ع، ١٦٠، ٩)

متناقضة

- (المتناقضة) صنفان: إما أن يكون الكلّي مقروناً بالإيجاب والجزئي مقروناً بالسلب. وأما أن يكون عكس هذا، أعني أن يقرن السور الكلّي بالسلب والجزئي بالإيجاب (ش، ع، ٩٢، ٢) التي يُقرن بأحدهما (المتقابلين) سور كلّي والآخر سور جزئي تسمى المتناقضة (ش، ع، ٩٢، ٢)

- ... المتقابلات... أعني المتناقضة والشخصية ليس يجب أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً (ش، ع، ٩٤، ١٤) ما يقتسم من هذه المتقابلات الصدق والكذب دائماً في جميع المواد هي الشخصية والمتناقضة (ش، ع، ٩٥، ٣)

مركز تحقيق وتطوير علوم إسلامية

متناقضة ضرورية

- المتناقضة الممكنة مجهولة بالطبع لا بالإضافة إلينا، والمتناقضة الضرورية التي نجهلها نحن مجهولة بالإضافة إلينا لا بالطبع (ف، ع، ١٦٠، ١٨)

متناقضة ممكنة

- المتناقضة الممكنة مجهولة بالطبع لا بالإضافة إلينا، والمتناقضة الضرورية التي نجهلها نحن مجهولة بالإضافة إلينا لا بالطبع (ف، ع، ١٦٠، ١٨)

متناقضتان

- المتناقضتان هما اللتان يُقرن بموضوع أحديهما سور كلّي وبالأخرى سور جزئي (ف، ق، ١٦، ١)
- (المتناقضتان) ضربان: ضرب يُقرن بموضوع

- الأمور الممكنة فإن المتناقضات التي نجهلها منها، والتي صدقها على غير التحصيل عندنا لا تصير أصلاً ولا في وقت من الأوقات معلومة (ف، ع، ١٦٠، ١٥)

- المتناقضات في التي هي ممكنة في طبيعتها إنما تقتسم الصدق والكذب لا على التحصيل في أنفسهما (ف، ع، ١٦٢، ١٣)

- من المتناقضات من جهة أنه إن كان المحمول خاصة، فمقابله بالنقيض ليست خاصة (س، ج، ٢٢٦، ١٣)

- المتناقضات تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد (ش، ع، ٩٢، ١٨)

متناقضان

- كل متناقضين فإنهما كما قيل يقتسمان الصدق والكذب، غير أن المتناقضين في التي مادتها اضطرارية وفي المطلقة التي كانت فيما سلف والتي هي الآن موجودة تقتسمان الصدق والكذب على التحصيل في أنفسهما (ف، ع، ١٥٩، ١٧)

- المتناقضان في الممكن إن كانا يقتسمان الصدق والكذب على التحصيل في أنفسهما لزم أن يوجد ضرورة ذلك الذي هو منها صادق في نفسه على التحصيل، وألا يوجد الآخر ضرورة إذ كان في نفسه كاذباً على التحصيل (ف، ع، ١٦١، ١٦)

- هذان الصنفان (المتناقضان) من أصناف المتقابلات يقتسمان الصدق والكذب دائماً في كل الأمور (ف، ق، ٧٤، ١٥)

- إن المتناقضين هما المفهومان المتمانعان لذاتهما اجتماعاً وارتفاعاً (ه، م، ٦٢، ١١)

مثل اعتقادنا بوجود مكة ومصر وبغداد ووجود
نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (سي، ب،
٢٢٢، ٣)

- أما المتواترات فهو أن يبلغ كثرة الشهادات إلى
حيث يحصل اليقين، كاعتقادنا بوجود مكة
ووجود جالينوس، ومن حاول أن يحصر هذه
الشهادات في عدد فقد أحوال، بل المرجع فيه
إلى اليقين، فاليقين هو القاضي بتواتر
الشهادات لا عدد الشهادات هو القاضي
باليقين (ر، ل، ٢٧، ٢)

أما حس السمع فالمتواترات، فإنها تتوقف على
حكم العقل بامتناع توطيء المخبرين على
الكذب أو غيره، فإن توقف على تكرار
المشاهدات فالمجربات، وإن توقف على
الحدس فالحدسيات، وهذا ووجهه الضبط لا
الحصر العقلي (ه، م، ٢٥، ١٩)

- متواترات وهي القضايا التي يحكم العقل فيها
بواسطة السماع، لأنها نقلها قوم يستحيل العقل
تواطئهم على الكذب، ومصدقه حصول اليقين
(كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة
وأظهر المعجزة على يده)، فإنه كعلمنا بالبلدان
النائية وأمم الماضية (ه، م، ٢٦، ٨)

- إن العقل: إما أن لا يحتاج فيه إلى شيء غير
تصور طرفي الحكم. أو يحتاج. والأول: هو
الأوليات. والثاني: لا يخلو. إما أن يحتاج
إلى ما ينضم إليه ويعينه على الحكم. أو ينضم
إلى المحكوم عليه. أو إليهما معًا. والأول:
هو المشاهدات. والثاني: لا يخلو: إما أن
يكون تحصيل ذلك الشيء، بالإكتساب. أو لا
يكون. وما بالإكتساب: إما أن يكون
بالسهولة. أو لا بالسهولة. والأول: هو
الحدسيات. والثاني: ليس من المبادئ، بل

الموجبة منهما سور كلي وبالسالبة سور جزئي،
كقولنا كل إنسان حيوان وليس كل إنسان
حيوانًا. وضرب يُقرن بموضوع الموجبة منهما
سور جزئي وبالسالبة سور كلي، كقولنا إنسان
ما حيوان ولا إنسان واحد حيوان (ف، ق،
١٦، ٢)

- المتناقضتان فإنهما تقتسمان الصدق والكذب
دائمًا، ولا تصدقان معًا ولا تكذبان معًا (ف،
ق، ١٦، ٩)

متناهي

- المتناهي في الزمان يُوهم التناهي في الزمان
ولا تناهي في المسافة من جهة واحدة فيخلط
(ف، س، ١٤٨، ١٧)

متواتر

- الخبر المتواتر ينقله عدد كثير، فيكثر السامعون
له. ويتركون في سماعه مع العدد الكثير، لا
سيما إذا كان العدد الكثير مئات وألوفًا فبطائفة
من هؤلاء يحصل العلم المتواتر (ت، ر، ٢،
١٢٤، ١٠)

متواترات

- المتواترات ما عُلم بأخبار جماعة كعلمنا بوجود
(مصر ومكة) وإن لم نبصرهما ومهما استحال
الشك فيه سُمي متواترًا (غ، م، ٤٨، ٣)

- متواترات كعلمنا بوجود مكة ووجود الشافعي
وبعدد الصلوات الخمس (غ، ص، ٤٦، ٩)

- المتواترات: فهي القضايا التي يُحكم بها بسبب
إخبار جماعة عن أمر تنفي الريبة عن توأطئهم
واتفاقهم على تلك الأخبار فتطمئن النفس إليها
بحيث لو أرادت التشكك فيه امتنع عليها، وهذا

(الإنسان) على (زيد) و(عمرو) ودلالة إسم
(الحيوان) على (الإنسان) و(الفرس) و(الطير)،
لأنها مشاركة في معنى (الحيوانية) (غ، ع،
٨١، ٨)

- المتواطئة: فتستعمل في الجميع، لاسيما
البراهين (غ، ع، ٨١، ٢٠)

- المشتركة في الإسم، هي المختلفان في
المعنى، المتفقان في الإسم، حيث لا يكون
بينهما إتفاق وتشابه في المعنى البتة. وتقابلها
المتواطئة، وهي المشتركان في الحد والرسم
المتساويان فيه، بحيث لا يكون الإسم
لأحدهما بمعنى، إلا وهو للآخر بذلك
المعنى (غ، ع، ٨٢، ٣)

- الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى المسميات
المتعددة على أربعة منازل، فلنخترع لها أربعة
ألفاظ وهي المترادفة والمتباينة والمتواطئة
والمشتركة (غ، ح، ١٢، ٦)

- المتواطئة فهي الأسماء التي تُطلق على أشياء
متغيرة بالعدد ولكنها متفقة بالمعنى الذي وُضِعَ
له، كإسم الرجل فإنه يُطلق على زيد وعمرو
وبكر وخالد، وكإسم الجسم فإنه يُطلق على
الإنسان والسماء والأرض لاشتراك هذه
الأعيان في معنى الجسمية التي وضع بإزائها
(غ، ح، ١٢، ١١)

- المتواطئة فهي التي تنطلق على أشياء متغيرة
بالعدد، ولكنها متفقة بالمعنى الذي وُضِعَ
الإسم عليها كإسم الرجل فإنه ينطلق على زيد
وعمر و بكر وخالد (غ، ص، ٣١، ١٤)

- الأسماء قد تشترك المسميات بها في المسموع
منها والمفهوم، كاشتراك الفرس والإنسان في
الحيوان وزيد وعمر وفي الإنسان، وتُسمى
متواطئة. وقد تختلف فيهما كإختلاف زيد

هو العلوم المكتسبة. وما ليس بالإكتساب،
فهو القضايا التي قياساتها معها. وما يحتاج
فيهما إلى كليهما: فإما أن يكون من شأنه أن
يحصل بالإحساس، وهو المتواترات. وإما أن
لا يكون، وهو المجربات (ط، ش، ٣٩٢، ٦)

- ما يُحتاج فيه إلى غير تصوّر الطرفين: وهو إما
خفي، وهو المجربات وما معها، من
الحدسيات، والمتواترات. وإما ظاهر غير
مكتسب، وهو القضايا التي قياساتها معها (ط،
ش، ٣٩٢، ١٣)

- متواترات وهي قضايا يُحكم بها لكثرة
الشهادات بعد العلم بعدم إمتناعها وإلا من
التواطئ عليها (ن، ش، ٣٢، ١٣)

- المتواترات وهي ما يحصل بنفس الإختيار
تواتراً كالعلم بوجود مكة وبغداد لمن لم يرها
(ض، س، ٣٦، ٦)

متواطئة

- إن أردت أن تعرف تلك المقولات أن تكون قد
عَرَفْتَ المتفقة أسماؤها؛ والمتواطئة أسماؤها؛
والمتوسطة بين المتفقة أسماؤها وبين المتواطئة
أسماؤها وهي التي تُسمى باسم واحد (مشتق
وهي المشتقة) (ف، ح، ٧١، ٢)

- الألفاظ من المعاني على خمسة منازل:
المتواطئة والمترادفة والمتباينة والمشاركة
والمتفقة (غ، م، ١٠، ١٠)

- المتواطئة فكقولك حيوان فإنه ينطبق على
الفرس والثور والإنسان بمعنى واحد من غير
تفاوت في القوة والضعف ولا تقدّم ولا تأخر
بل الحيوانية لكل واحد (غ، م، ١٠، ١٠)

- المتواطئة: فهي التي تدلّ على أعيان متعددة،
بمعنى واحد مشترك بينها، كدلالة إسم

الكثيرة بمعنى واحد لا اختلاف بينها فيه، مثل الحيوان الواقع على الإنسان والفرس والثور. وهذا الوجه يُخصّص بإسم المتواطىء (سي، ب، ٥٠، ١٧)

- المتواطىء هو الكلّي الذي استوى في أفرادهِ ولم يتفاوت فيها بقوة ولا ضعف كالإنسان والحيوان فإن أفرادهما لا يزيد بعضها على بعض في حقيقة إنسانية ولا حيوانية، وما يقع بين أفرادهما من التفاوت ففي أمر خارج عن حقيقتيهما (و، م، ٧٧، ٢٥)

متوسط مناسب

- أعني بالمتوسط المناسب، المتوسط الذي به يكون قياسُ النقيض (أ، ب، ٣٦٢، ٥)

متوسّطات

- المتوسّطات للطرفين (الجنس والنوع) يسمّونها أجناسًا بعضها تحت بعض، ويجعلون كل واحد منها نوعًا وجنسًا بالقياس إذا نسبوها إلى أشياء مختلفة (في، أ، ١٠٣٠، ١٣)

- إنّما تكون المتوسّطات بين أمور وأشياء ليست هي حقائق تلك الأمور إلّا بالعرض (س، ب، ٢٠٥، ١٣)

- المتوسّطات في بعض الأمور لها أسماء مثل الأذن والأصغر، وفي بعضها ليس لها أسماء، فيعبّر عن الأوساط بسلب للطرفين (ش، م، ٦٢، ٨)

- المتوسّطات يجب أن يكون لها فصول تقوّمها وفصول تقسمها (ن، ش، ٩، ٢٢)

متى

- «متى» كقولك: أمس، عامًا أوّل (أ، م، ٦، ٨)

وعمرو في مسموعهما ومفهومهما، بل كالإنسان والحجر والحيوان والشجر، وتسمّى متبائنة (ب، م، ٨، ٢٠)

متواطئة اسماءها

- المتواطئة اسماءها يقال إنها التي الاسمُ عامٌ لها، وقول الجوهر الذي بحسب الاسم واحد بعينه أيضًا. ومثال ذلك: الإنسان، والثور - حيوان، وقول الجوهر واحد بعينه أيضًا (أ، م، ٨، ٣)

- المتواطيات فإنها يكون أشياء يتواطى على تراطي التسمية صفات حدودها، كإسم الحيوة يقع على الإنسان والدابة، وذلك مع ذلك من حدودهما، وأسمائهما (ق، م، ٢٣، ١٦)

- المتواطئة اسماءها هي التي لها اسم واحد، والمفهوم من ذلك الاسم واحد لا يختلف الاختلاف المذكور، كقولنا حيوان للإنسان والفرس، إذ لا يختلفان في حملة عليهما (مر، ت، ٢٤، ١٢)

- المتواطئة الأسماء هي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم لا يختلف البتة، بل وقوعها على ما تحتها بالتساوي، كقولنا حيوان للإنسان والفرس، وكذلك سائر الكلّيات بالقياس إلى الجزئيات التي تحتها (مر، ت، ٢٨، ١٢)

متواطىء

- المتواطىء هو اللفظ يدلّ على أعيان متعدّدة بمعنى واحد مشترك بينها. كدلالة إسم (الإنسان) على (زيد) و(عمرو) (غ، ع، ٣٧٤، ١٩)

- يكون اللفظ الواحد واقعًا على المسمّيات

- الأجناسُ العاليةُ كلها عشرةٌ: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل (ف، م، ٩٠، ١٦)
- «متى» هو نسبةُ الشيء إلى الزمان المحدود الذي يُساوَق وجوده وجوده، وتنطبق نهاياته على نهايتي وجوده، أو زمان محدود يكون هذا جزءًا منه (ف، م، ١٠٨، ١٤)
- ليس معنى متى هو الزمان ولا شيء مركب من جوهر وزمان، على ما ظنّه قومٌ (ف، م، ١٠٨، ١٥)
- قد يكون السؤالُ بمتى عن نهايتي وجود الشيء، وكذلك الجوابُ عنه إمّا نهايته الأولى، كقولنا متى ولد فلان، فيقال في وقت كذا، وإمّا نهايته الأخيرة، كقولنا متى مات فلان، فيقال في وقت كذا (ف، م، ١٠٩، ١٥)
- حرف «متى» يُستعملُ سؤالاً عن الحادث من نسبته إلى الزمان المحدود المعلوم المنطبق عليه، وعن نهايتي ذلك الزمان المُتطبّقين على نهايتي وجود ذلك الحادث - جسمًا كان ذلك أو غير جسم - بعد أن يكون متحركًا أو ساكنًا، أو في ساكن أو في متحرك (ف، م، ٦٢، ٢)
- إنّ الزمانَ «متى» ما عارضٌ باضطرار عن الحركة، وإنّما هو عدّةٌ عدّها العقلُ حتّى يُحصي به ويُقدّر وجود ما هو متحرك أو ساكن (ف، م، ٦٢، ٦)
- ما سيّله أن يُجابَ به في جواب حرف «متى» إذا استعملَ يُسمّونه بلفظة متى (ف، م، ٦٢، ١٤)
- يُسمّى أعلى جنسٍ يعمُّ جميع الأنواع التي تُعرّفنا في مشارٍ مشارٍ إليه متى هو أو كان أو يكون يُسمّى متى (ف، م، ٧٢، ١١)
- متى متأخرة عن أين، فإنّ نسبة وجود الزمان هو أن يفعل الجسم في أين ما فيحدث حينئذ الزمان الذي ينطبق على الشيء ويُنسب إليه لأجل انطباقه على وجوده، فهذه النسبة شبيهة بتلك النسبة أعني نسبة الشيء إلى مكانه (ف، م، ٨٣، ١٧)
- إنّ أنواع المقولات التي تنبعث من النسبة إلى الكم هي إمّا أين وإمّا متى وإمّا الجدة (س، م، ٨٦، ٩)
- إمّا «متى» فإنّه أيضًا نسبة ما للشيء إلى الزمان، وهو في كونه في نفسه أو في طرفه، فإن كثيرًا من الأشياء يقع في أطراف الأزمنة، ولا يقع في الأزمنة، ويسأل عنها: «بمتى»، ويجاب (س، م، ٢٣١، ٤)
- يشبه أن تكون لفظة إنّ شديدة القوة في الدلالة على اللزوم، و«متى» ضعيفة في ذلك، وإذا كالمتوسطة (س، م، ٢٣٥، ٩)
- كون الجوهر في زمانه الذي يكون فيه، مثل كون هذا الأمر أمس ويسمى (أرسطو) هذه المقولة متى (م، ت، ٣٣، ١٤)
- «متى» ليس هو نفس الزمان (م، ت، ٣٣، ١٤)
- الألفاظ تابعةٌ للآثار الثابتة في النفس، المُطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل (غ، ع، ٣١٣، ٤)
- (متى) هو نسبة الشيء إلى الزمان المحدود الذي يُساوَق وجوده، وتنطبق نهاياته على نهاية وجوده، أو زمان محدود يكون هذا الزمان جزءًا منه. وبالجمله: فما يُقال في جواب متى (غ، ع، ٣٢٤، ١٤)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ٥٧، ١)

- ما لم يوجد الكم في موضوعه لا يوجد الأين ومتى (سي، ب، ٥٧، ١٩)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في الجوهر فكالأب والأين، وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحر والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصاباً وانحناءً، وفي الملك كالأكسى والأعوى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخناً وتقطعاً (سي، ب، ٦٧، ٦)

- «متى» فهو كون الشيء في الزمان أو في طرفه، فإن كثيراً من الأشياء تقع في أطراف الأزمنة ولا تقع في الأزمنة، ويُستل عنها متى ويُجاب به (سي، ب، ٧١، ٨)

- «متى» مثل قولنا فلان في ذلك الزمان (ش، م، ٥٥، ١٦)

مثال

- المثال فإنه يكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الوسطة عن طريق حدٍّ شبيه بالطرف الأصغر. فينبغي أن يكون وجود الوسطة في الطرف الأصغر، ووجود الأكبر في الشبيه بالطرف الأصغر، أيّن من الذي نريد تبيينه (أ، ق، ٢٩٦، ٥)

- ليس المثال كجزء إلى كل، ولا ككل إلى جزء، وكنهو ما يكون في القياس، ولكن، كجزء إلى

جزء وذلك حينما تكون الحالتان الجزئيتان تابعتين لحدٍّ واحد، وإحدهما معروفة (أ، ق، ٢٩٧، ٥)

- الإستقراء بابتدائه من جميع الجزئيات يبيّن أن الطرف الأكبر موجود في الوسطة ولا يطبق القياس على الطرف الأصغر، وأما في المثال وهو يطبق القياس فليس من جميع الجزئيات تبين وجود الطرف الأكبر في الوسطة (أ، ق، ٢٩٧، ١٠)

- المثال، فهو أحد أمرين متشابهين يُحكّم على أحدهما بحكم من جهة ما هو موصوفٌ بالشيء الذي شابه به الأمر الآخر (ف، ق، ٦٢، ١) الذي عُلِمَ حكمه مثال، لِمَ لم يعلم حكمه، فيقل الحكم الذي حُكِمَ به عليه إلى الشبه الآخر، وإنما يعلم أن الحكم الذي حُكِمَ به على أحدهما هو حُكْمٌ عليه من جهة الذي به تشابهها، حتى يكون ذلك الأمر الذي صرّح بحكمه كأنه أبديلاً بَدَل الشيء الذي به تشابهها (ف، ق، ٦٢، ٢)

- المثال يكاد يكون قريباً من الأمر الجزئي الذي أقيم مقام الكلي ويعلم صحة الحكم على الشيء الذي به تشابهها بالوجه الذي عُلِمَ به الكلي الذي أقيم الجزئي مقامه، وإذا صَحَّ ذلك حَصَلَت مقدمة كلية (ف، ق، ٦٢، ٥)

- (المثال) إنما حُكِمَ به عليه، من جهة الذي به شابه الأرض البرّ وهو المأكول أو المكيل (ف، ق، ٦٢، ١١)

- الأمر الذي يُشابه به المثال الأمر الآخر قد يمكن أن يُتصور بالذهن وحده دون المثال، حتى يحصل من ذلك ومن الحكم الذي حُكِمَ به على المثال مقدّمة كلية (ف، ق، ٦٢، ١٦)

- قد يُمكن أن يوجد الأمر الذي به وقع التشابه

- غير مُتَزَع من المثال ولا مفرد عنه، بل إنما يُتَصَوَّر بِالذَّهْنِ مُقْتَرِنًا إِلَى الْمَثَالِ حَتَّى يُكُونَ صَحَّةَ الْحُكْمِ عَلَى الشَّيْءِ الَّذِي وَقَعَ بِهِ التَّشَابُهَ وَهُوَ مُقْتَرِنٌ بِالْمَثَالِ (ف، ق، ٦٣، ٣)
- المثال شيء لا ككلٍ إلى جزء ولا كجزء إلى كل، لكن كجزء إلى جزء (ف، ق، ٦٣، ٩)
- الصنفُ هو الذي يوجد فيه للمثال غناء في النقلة من قَبْلِ أَنَّهُ يُبَيَّنُّ فِيهِ أَوَّلًا بِالْمَثَالِ صَحَّةَ الْحُكْمِ عَلَى الْأَمْرِ الَّذِي بِهِ شَابَهَ الْمَثَالُ غَيْرَهُ، فَيَصِيرُ ذَلِكَ الْأَمْرُ وَاسِطَةً بَيْنَ الْحُكْمِ وَبَيْنَ الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ شَبِيهَ الْمَثَالِ (ف، ق، ٦٣، ١٧)
- إنه لا الذي اسْتُعْمِلَ فِيهِ أَشْبَاهٌ كَثِيرَةٌ اسْتَقْرَأَ وَلَا الَّذِي اسْتُعْمِلَ فِيهِ شَبِيهٌ وَاحِدٌ هُوَ مِثَالٌ، بَلْ هِيَ مُقَدِّمَاتٌ شَرْطِيَّةٌ تَضَحُّحُ لَزُومِ التَّالِي فِيهَا لِلْمُقَدَّمِ بِاعْتِرَافِ الْمَجِيبِ لَهَا، وَلَيْسَ لَهَا جِهَةٌ أُخْرَى تُضَحِّحُ بِهَا إِلَّا اعْتِرَافُ الْمَجِيبِ وَهِيَ كُلُّهَا جَدَلِيَّةٌ (ف، ج، ٩٩، ٣)
- قَوْمٌ مِنَ النَّاسِ يَرُونَ اسْتِعْمَالَ الْمِثَالِ فِي تَصْحِيحِ أَمْرٍ مَا فَيَحْتَاجُونَ إِلَى تَصْحِيحِ الْأَمْرِ الَّذِي بِهِ شَابَهَ الْأَعْرَفُ الْأَخْفَى طَرِيقَ الْاسْتِقْرَاءِ. فَلِذَا صَحَّ لَهُمْ ذَلِكَ الْمَعْنَى اسْتَعْمَلُوهُ حَدًّا أَوْسَطَ فِي قِيَاسِ يُبَيِّنُونَ بِهِ وَجُودَ الْحُكْمِ الَّذِي صَوِّدَ فِي الْجَزْئِيِّ الْأَخْفَى، فَيَصِيرُ قَوْلًا مُرَكَّبًا مِنْ مِثَالٍ وَاسْتِقْرَاءٍ وَقِيَاسٍ (ف، ج، ٩٩، ١٢)
- وَجُودُ الْحُكْمِ الْمُشَاهَدِ فِي الْمَحْسُوسِ لِجَمِيعِ مَا يُوصَفُ بِالْمَعْنَى الَّذِي بِهِ شَابَهَ فِيهِ الْأَمْرُ ذَلِكَ الْمَثَالِ الْمَحْسُوسِ، فَتَحْصُلُ لَهُ مُقَدِّمَةٌ كَلِّيَّةٌ وَيُضَيَّفُ إِلَيْهَا وَجُودُ الْأَمْرِ تَحْتَ مَوْضُوعِهَا فَتَحْصُلُ مُقَدِّمَةٌ أُخْرَى فَيَتَّبَعُ عَنْهَا وَجُودُ الْحُكْمِ لِذَلِكَ الْأَمْرِ عَنْ قَوْلٍ مُرَكَّبٍ مِنْ مِثَالٍ وَاسْتِقْرَاءٍ
- وقياس (ف، ج، ١٠٠، ٢)
- التَّصَفُّحُ، إِمَّا أَنْ لَا يُسَمَّى اسْتِقْرَاءً أَصْلًا وَإِمَّا أَنْ يُسَمَّى اسْتِقْرَاءً عِلْمِيًّا، فَيُشَبِّهُ أَنْ تَكُونَ الْحَالُ فِي الْاسْتِقْرَاءِ كَالْحَالِ فِي الْمَثَالِ (ف، ج، ١٠٢، ٩)
- الْمَثَالُ مِنْهُ خَطْبِي وَمِنْهُ عِلْمِي، فَالْخَطْبِي لِإِقْبَاعِ التَّصَدِيقِ وَالْإِقْبَاعِ وَالْمَثَالُ الْعِلْمِي لِتَفْهِيمِ الْمَعْنَى الْكَلِّيَّةِ، وَلِإِقَامَتِهِ فِي النَّفْسِ وَتَصَوُّرِهَا لَهُ، وَلِأَنَّهُ يَسْتَنِدُ الذَّمُّ فِي الْأَمْرِ الْمَعْقُولِ إِلَى مَوْجُودِ (ف، ج، ١٠٢، ١١)
- الْاسْتِقْرَاءُ وَالْمَثَالُ مِنْ بَيْنَهُمَا (الْأُمُورُ) يَنْفَعَانِ فِي الثَّلَاثَةِ بِأَسْرَافٍ - أَعْنِي أَنْ فَهَمَّ الشَّيْءُ يَسْهَلُ بِهِمَا وَالتَّصَدِيقُ أَيْضًا قَدْ يَقَعُ بِهِمَا وَيَنْفَعَانِ فِي سَهُولَةِ الْحِفْظِ (ف، أ، ٨٨، ٢)
- الْمَثَالُ عِلْمِي وَالْمَثَالُ وَالْاسْتِقْرَاءُ وَالْقِيَاسُ - فَإِنَّهَا (الْأُمُورُ) لَيْسَ شَأْنُهَا أَنْ تَوْقَعَ التَّصَدِيقُ، لَكِنَّهَا تَنْفَعُ فِي سَهُولَةِ الْفَهْمِ وَفِي سَهُولَةِ الْحِفْظِ فَقَطْ (ف، أ، ٨٨، ٤)
- الْمَثَالُ هُوَ إِظْهَارُ الْمُقَدِّمَةِ الْكَلِّيَّةِ الْبَيِّنَةِ بِنَفْسِهَا بِأَحَدِ الْجَزْئِيَّاتِ الشَّبِيهَةِ بِالطَّرْفِ الْأَصْغَرِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِنَا: إِنْ قَاتَلَ الْمُجَاوِرِينَ مَذْمُومٌ مِنْ قِبَلِ أَنْ أَهْلَ اثْنَيْيَا الْمُجَاوِرِينَ لِأَهْلِ قَوْمِنَا كَانَ قِتَالُهُمْ مَذْمُومًا بِسَبَبِ تَجَاوُرِهِمْ (ز، ق، ١٩٧، ٩)
- الْمَثَالُ هُوَ إِظْهَارُ مُقَدِّمَةٍ كَلِّيَّةٍ بِأَحَدِ جَزْئِيَّاتِهَا (ز، ق، ١٩٧، ١٣)
- إِعْتِبَارُ الْغَائِبِ بِالشَّاهِدِ يُسَمَّى مِثَالًا (غ، م، ٢٦، ١)
- الْمَثَالُ فَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى الْفَقْهَاءُ وَالْمُتَكَلِّمُونَ قِيَاسًا وَهُوَ نَقْلُ الْحُكْمِ مِنْ جَزْئِيٍّ عَلَى جَزْئِيٍّ آخَرَ لِأَنَّهُ يُمَاطِلُهُ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ (غ، م، ٣٩، ١٥)
- الْحُجَّةُ هِيَ قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ أَقْوَالٍ يُقْصَدُ بِهِ إِقْبَاعُ

(٢، ٥٩٢)

التصديق بقول آخر غير مصدق به، وأصنافها ثلاثة: القياس والاستقراء والمثال (سي، ب،

(٧، ١٣٩)

مثالات

- ليس الاستقراء هو المُصَيِّر من أشباه كثيرة إلى شبيه واحد. فإنّ هذا طريقٌ آخِذٌ من جزئيات متشابهة إلى جزئِيٍّ آخرٍ شبيه بها، فهو مُصَيِّرٌ من جزئِيٍّ إلى جزئِيٍّ وهو داخلٌ في جملة المثالات (ف، ج، ٩٨، ١)

- ربما غَلَطَ قومٌ فاستعملوا المثالات على أنها جدلية في المخاطبة الجدلية، فهؤلاء هم الذين لم يَتَمَيَّزْ لهم الطريقُ الجدلي من الطريق الخطبي (ف، ج، ١٠٠، ١٤)

مثبتة خاصة

- المثبتة الخاصة وهي تنعكسُ كنفسها فإنك مهما قلت بعض الجماد جسم صدق قولك بعض الجسم جماد (غ، ح، ٣٠، ١٨)

مثبتة عامة

- المثبتة العامة ولا تنعكس مثل نفسها فإنك مهما قلت بعض الألوان سواد صدق قولك بعض السواد لون، فإنّ كونَ كل سواد لون لا يخرج عن الصديق قولنا بعض السواد لون ولا يُلْتَفَتُ إلى فحوى الخطاب (غ، ح، ٣٠، ١٣)

مجادل

- المجادل سبيله أن يجمع في سؤاله جزئِيَّ التناقض ويستدعي من المجيب تسليم أيهما أحب (ف، ج، ٤٤، ١٠)

مجادلة

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي

- إعطاء المثال ضروري في التعليم (ش، ق، ٢٦٩، ٢)

- المثال ... هو أن نبين وجود الطرف الأكبر في الأصغر بأن تبين وجود الأكبر في الأوسط بوجود الأكبر في الشبه بالأصغر (ش، ق، ٣٥٣، ١٧)

- المثال هو البيان الذي يكون المصير فيه من جزئِيٍّ أعرف إلى جزئِيٍّ أخفى لأن المتشابهين ليس أحدهما تحت الآخر (ش، ق، ٣٥٤، ١٠)

- المثال ... ليس من جميع الجزئيات يبين وجود الطرف الأكبر في الواسطة (ش، ق، ٣٥٤، ١٦)

- النقلة من جزئِيٍّ إلى جزئِيٍّ يشبه به ... هو الذي يُعرَفُ بالمثال (ش، ج، ٥١٤، ٤)

- الضمير في صناعة الخطابة أشرف من المثال (ش، ج، ٥١٤، ١١)

- سموا ما يوصل إلى التصوّر المطلوب قولاً شارحاً وهو الحدّ والرسم والمثال (ر، ل، ٣، ٢)

مثال اول

- إن كان نوعه محمولاً على الموضوع باسمه المشتق لزم أن يكون المحمول للموضوع باسمه المشتق. وإن كان نوعه موجوداً للموضوع وهو مثال أول لزم أن يكون المحمول للموضوع باسمه وهو مثال أول (ف، ق، ٩٩، ١٤)

- ... إن لم يكن المثال الأول خاصّة للمثال الأول لم يكن المشتق خاصّة للمشتق (ش، ج،

- أمّا حسّ السمع فالمتواترات فإنّها تتوقف على حكم العقل بامتناع توطيء المخبرين على الكذب أو غيره، فإن توقف على تكرار المشاهدات فالمجربات، وإن توقف على الحدس فالحدسيات، وهذا ووجهه الضبط لا الحصر العقلي (هـ، م، ٢٥، ٢١)

- مجربات كقولنا: شرب السقمونيا سهل الصفراء، إذ لم يسهلها لما وقع الإسهاال عقيب شربها كلياً أو أكثرياً، فيتوقف اليقين فيها على تكرار المشاهدات (هـ، م، ٢٥، ٢٧)

- إنّ العقل: إمّا أن لا يحتاج فيه إلى شيء غير تصوّر طرفي الحكم. أو يحتاج. والأوّل: هو الأوليات. والثاني: لا يخلو: إمّا أن يحتاج إلى ما ينضم إليه ويعينه على الحكم. أو ينضم إلى المحكوم عليه. أو إليهما معاً. والأوّل:

هو المشاهدات. والثاني: لا يخلو: إمّا أن يكون تحصيل ذلك الشيء، بالإكتساب. أو لا يكون. وما بالإكتساب: إمّا أن يكون بالسهولة. أو لا بالسهولة. والأوّل: هو الحدسيات. والثاني: ليس من المبادئ، بل هو العلوم المكتسبة. وما ليس بالإكتساب، فهو القضايا التي قياساتها معها. وما يحتاج فيهما إلى كليهما: فإمّا أن يكون من شأنه أن يحصل بالإحساس، وهو المتواترات. وإمّا أن لا يكون، وهو المجربات (ط، ش، ٣٩٢، ٧)

- ما يُحتاج فيه إلى غير تصور الطرفين: وهو إمّا خفي، وهو المجربات وما معها، من الحدسيات، والمتواترات. وإمّا ظاهر غير مكتسب، وهو القضايا التي قياساتها معها (ط، ش، ٣٩٢، ١٣)

- مجربات وهي قضايا يُحكم بها بمشاهدات متكررة مفيدة لليقين (ن، ش، ٣٢، ٩)

هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إمّا داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٥، ٦)

مجاراة

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إمّا داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٥، ٦)

مجاز

- المجاز هو المستعار (غ، ع، ٣٧٥، ٢٠)

مجربات

- أمّا المجربات فهي قضايا وأحكام تتبع مشاهدات متكررة فتفيد إدراكاً بتكررها فيتأكد منها عقد قوي لا يُشكّ فيه (س، أ، ٣٩٤، ٨)

- المجربات هي قضايا وأحكام تتبع مشاهدات متكررة، فتفيد إدراكاً، فيتأكد منها عقد قوي لا يُشكّ فيه. وليس على المنطقي أن يطلب السبب في ذلك بعد أن لا يُشكّ في وجوده، فربما أوجبت التجربة قضايا أكثرية أو جزئية، ولا يخلو عن قوة قياسية خفية تخالط المشاهدات (مر، ت، ٩٦، ١٣)

- المجربات: فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس وشركة من القياس (سي، ب، ٢٢٠، ٢٧)

عامية ناقصة ونائمة خاصة، جنسية ونوعية،
والمطلوب يُعرف من جهة منها ويُجهل من جهة
أخرى (ب، م، ٤١، ٤)

مجهول صرف

- المجهول الصرف يقال فيه يمكن أن يكون كذا
وأن لا يكون وجائز ومحتمل (ب، م،
٧٩، ١٤)

مجهولات

- المجهولات إما أن يُطلب تصوورها فقط أو
يطلب التصديق بالواجب فيها من نفي أو إثبات
(سي، ب، ٢٦، ١٠)

- تُعرف المجهولات من المعلومات بالفكر
العقلي مفتقرة إلى قانون صناعي يقايس به،
فهذا القانون في نفسه من جملة الأوليات البينة
المستغنية عن الفكر، أو من جملة المعلومات
الفكرية المفتقرة إلى قانون (سي، ب،
٢٧، ١٥)

مجبب

- إنَّ المجبب يقاس من المشهورات، والسائل
من المتسلمات؛ بل المجبب إنما هو مجبب،
من حيث هو حافظ وضع، والسائل هو سائل
من حيث هو ناقض الوضع. فإذا قاس قاييس
على رأي هو وضع يحفظه، كان مجيباً؛ وكان
السائل حيثئذ من يفسد عليه قياسه، ويقاوم
مقدماته. وإذا قاس قاييس على مقابل وضع
بمقدمات يتسلمها من حافظ كان سائلاً، ولكل
واحد منهما قياس (س، ج، ٢٥، ١١)

- «المجربات»، فعامة الناس قد جربوا أن شرب
الماء يحصل معه الري، وأن قطع العنق يحصل
معه الموت (ت، ر، ١٠٧، ٨)

- المجربات. وهي كلها جزئية. فإنَّ التجربة إنما
تقع على أمور معينة (ت، ر، ٢، ٥٤، ٢٣)

مجرد عن الزمان

- «مجرد عن الزمان» هو أن لا يدلَّ معه على
زمان يلحقه من الأزمنة كان لحوقه به صدقاً أو
كذباً (س، ع، ١٦، ١١)

مجموع

- يقال للمجموع هو كل واحد وليس هو هو
(س، س، ١٠٤، ٤)

- ليس واجباً أن يكون ما يصدق مفرداً يصدق
مجموعاً (ش، ع، ١١٣، ٢)

- ليس يلزم أن تكون جميع المحمولات التي
تصدق فرادى تصدق مجموعة (ش، ع،
١١٣، ٥)

- الأشياء التي تصدق مجموعة في الحمل على
شيء ما إذا قيّد بعضها ببعض فبها ما تصدق
إذا أفردت ومنها ما ليس يصدق (ش، ع،
١١٤، ١٢)

مجهول

- إنَّ كل مجهول عندنا ممكن عندنا أن يكون وأن
لا يكون. وربما كان في نفسه واجباً، وربما
كان ممتنعاً، وربما كان بالحقيقة معكناً (س،
ق، ١٧٧، ١٤)

- فأما كيف يكون المجهول المطلوب معروفاً أو
معلوماً فهو لأنَّ المعرفة كما تقدّم القول بها
على وجوه، كلية وجزئية، ذاتية وعرضية،

محاكاة

- المحاكاة على ثلاثة أقسام: محاكاة تشبيه، ومحاكاة مستعارة، والمحاكاة التي نسميها من باب الذرائع (ب، م، ٢٧٩، ٨)

محال

- المحال هو الكذب الضروري أو الكاذب الدائم الكذب الذي لا يمكن أن يتغير، فيصير صادقاً، وهو الذي مقابله صادق دائم الصدق (ف، ج، ١٠٥، ١٣)

- إن المحال لا يكون البتة (س، ق، ٩٥، ١٤)
- إن غير الموجود كالجنس لأمرين فقط، فإن غير الموجود إما أن يكون دائماً فيكون: المحال والضروري العدم، وإما أن يكون غير دائم فيكون: المطلق السلب. ولا يدخل فيه غيرهما مما ليس نوعاً لهما (س، ق، ١٦٦، ٨)

- المحال ضرورة مقرونة بالعدم، فيكون المحال إنما يتصور من جهة الضروري كأنه الذي موجود له دائماً صدق القول إنه معدوم (س، ق، ١٦٩، ٩)

- المحال فإنه إذا فرض مقدماً فليس فيه إلا الفرض هذا (س، ق، ٢٧١، ٧)

- المحال لا صورة له في الوجود، فكيف تؤخذ عنه صورة في الذهن يكون ذلك المتصور معناه؟ فنقول في جوابه: إن هذا المحال إما أن يكون مفرداً لا تركيب فيه ولا تفصيل، فلا يمكن أن يتصور البتة إلا بنوع من المقايسة بالموجود وبالنسبة إليه. . . فيكون المحال يُصور بتصور أمر ممكن يُنسب إليه المحال وتصور نسبته إليه ويُشبه به. وأما في ذاته فلا يكون متصوراً ولا معقولاً ولا ذات له. وأما الذي فيه تركيب ما ويفصل مثل عتاريل،

وعنقاء، وإنساناً يطير تُصور أولاً تفاصيله التي هي غير محالة، ثم يُصور لتلك التفاصيل إقتران ما على قياس الإقتران الموجود في تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات (س، ب، ٢٥، ١٩)

- إن المحال الذي نذكره هنا، (في الجدول)، هو الشنع في نفس الأمر، فإن الشنع هنا هو المحال، كما أن المشهور هنا هو الحق (س، ج، ٣١٥، ١)

- المحال صدق الشيء على ما يصدق عليه نقيضه، وأما صدق الشيء على نفس نقيضه فواقع في غير موضع (هـ، م، ٤٢، ٧)

- المحال سلب الشيء عن نفسه بمعنى أن هذا ليس نفسه، وأما بمعنى أن هذا ليس بصادق على وثائيق له فليس بمحال، بل هو كذلك لأن ثبوت الشيء للشيء يستلزم المغايرة بينهما (هـ، م، ٤٢، ١٠)

محاورات ارتياضية

- أما المحاورات الارتياضية، فينبغي أن لا يصرف الهم فيها إلى الإحتيال لدفع الإلزام، بل إلى إستكشاف المعاني، لاستيضاح الرجحان، والرجوع إلى الأولى أو الحق إرتياضاً بالمشاركة (س، ج، ٣٢١، ١٠)

محاورة امتحانية

- المحاورة الإمتحانية كأنها جزئية من الجدلية أيضاً (س، س، ٣٧، ٤)

محتمل

- الألفاظ التي تؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسمى الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن

بمحمول القضية، فتدلُّ على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكنٌ وضروريٌ ومحمَّلٌ وممتنعٌ وواجبٌ وقبيحٌ وجميلٌ وينبغيٌ ويجبٌ ويحتملٌ ويمكنٌ وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٩)

- المحتمَّل هو ما قد وجد ويمكن أن لا يوجد (ز، ع، ٧٢، ٨)

محدود

- الشيء الذي تحيط به الحدود بالذات هو المحدود (س، م، ٢٠٩، ٤)

- أمَّا المحدود فهو نفس الشيء الذي له الحد.

فهكذا يجب أن يُفهم هذا الموضع. ويعود

الأمر في الحقيقة إلى أن من يطلب متوسطًا بين

الحدِّ والمحدود فقد يطلب متوسطًا بين الشيء

وبين حقيقة ذاته. وهذا محالٌّ، بل لا متوسط

(س، ب، ٢٠٥، ٩)

- معنى الحد هو معنى المحدود نفسه (س، ج،

٢٢٤، ١٦)

- يتأتى ضبط آحاد المحدود بصفة واحدة تشترك

فيها جملة الآحاد، نحو تحديد «العلم»

بـ«المعرفة» و«الشبهة» بـ«الوجود» (ت، ر،

٤٥، ٢٧)

- المحدود الموصوف الذي يُميز بالاسم أو الحدِّ

عن غيره قد يكون ثابتًا في الخارج، وقد يكون

ثابتًا في نفس المتكلم بالاسم أو الحدِّ وهو يظن

ثبوته في الخارج وليس كذلك (ت، ر،

٥٥، ١١)

- إذا كان كل من المحدود والمسمَّى متصورًا

بدون الاسم والحدِّ، وكان تصوُّر المسمَّى

والمحدود مُشترطًا في دلالة الحدِّ والاسم على

معناه، امتنع أن تُتصور المحدودات بمجرد

الحدود، كما يمتنع تصوُّر المسمَّيات بمجرد

الأسماء (ت، ر، ١، ٥٨، ٢٢)

- إن لم يعلم المستمع أنَّ المحدود موصوف بتلك

الصفات امتنع أن يتصوره، وإن علم أنَّه

موصوف بها كان قد تصوَّره بدون الحدِّ (ت،

ر، ١، ٦٣، ٤)

- من تصوُّر المحدود بنفسه فلا بد أن يتصور ما

يختصه ويميزه عن غيره. وهذا لا يحتاج في

تصوره إلى حدِّ، ولكن يترجم له الاسم الدال

عليه ويميز له المسمَّى عن غيره، لكن الحد

يكون متبهاً له على الحقيقة كما ينبه الاسم إذا

كان عارفاً بمسماه (ت، ر، ١، ٨٠، ١)

محدودات

- أمَّا المحدودات التي التركيب في معانيها

ظاهرة... هي التي تتألف حقائقها من حقائق

أجناسها وفصولها، وهذه فإنما تُحدُّ بما يدلُّ به

على ذواتها (س، ش، ٤٠، ١٠)

محسوس

- جرت العادة أن يُسمَّى هذا المشار إليه

المحسوس الذي لا يُوصفُ به شيءٌ أصلاً إلا

بطريق العَرَض وعلى غير المجرى الطبيعي

(ف، ح، ٦٣، ٦)

- أمَّا المحسوس نفسه، فكلُّ معنى كان واحداً

ولم يكن صفة مشتركة لأشياء كثيرة ولم يكن

يشابهه شيءٌ أصلاً، فيُسمَّى الأشخاص

والأعيان؛ والكليات كلها فتسمى الأجناس

والأنواع (ف، ح، ١٣٩، ١٠)

- الفرق بين المحسوس والمستقرى والمجرَّب أنَّ

المحسوس لا يفيد رأياً كلياً البتَّة، وهذان قد

يفيدان (س، ب، ٤٨، ١٩)

- أمّا الجزئتي فمحسوس والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به ولا برهان عليه (س، ب، ١٧٧، ١٦)
- المحسوس ما يُدْرَك في الأعيان (ب، م، ٢٣٠، ٢٢)
- قد يُظَنُّ أن المحسوس أقدم من الحس لأن المحسوس إذا فُقِدَ فُقِدَ معه الحس؛ فأما الحس فليس يُفْقَدُ معه المحسوس (ش، م، ٤١، ٧)

محسوسات

- (الأشياء) تُعْلَمُ أو توجد لا بفكر ولا باستدلال أصلاً أربعة أصناف: مقولات ومشهورات ومحسوسات ومعقولات أول (ف، د، ٦٤، ١٤)
- المحسوسات هي المُدْرَكَةُ بإحدى الحواس الخمس (ف، د، ٦٥، ٥)
- المحسوسات هي القضايا الشخصية المُدْرَكَةُ بإحدى الحواس الخمس (ف، ق، ١٩، ٣)
- أصنافُ المحسوسات، فإن كثيراً منها يَخْتَصُّ به أهل بلد دون بلد، فيؤخذ المثل عند أولئك ما هو المحسوس عندهم، وعند آخرين نظائره من المحسوسات عندهم (ف، ب، ٨٦، ٢٢)
- المحسوسات أشياء نحسها نحن كما يحسها غيرنا، وأشياء نتكل فيها على ما أحسّه غيرنا منها ونجتزئ بما أخبروا به من غير أن نكون قد شاهدنا نحن ذلك وأحسناه، فنستعملها على مثال ما نستعمل ما نحسّه ونشاهده نحن كذلك (ف، ج، ١٧، ١٦)

محسوسات ظاهرة

- المحسوسات الظاهرة كقولك الملح أبيض والقمر مستدير والشمس مستديرة. وهذا الفن واضح ولكن يتطرق الغلط إلى الأبصار بعوارض فتغلط لأجلها مثل بُعد مُفْرِط أو قُرب مُفْرِط أو ضعف في العين (غ، ح، ٤٩، ٧)
- المقبولات سبيلها أن تُمتَحَنَ وتُصَحَّحَ بالمحسوسات والمشهورات، ويرون في المشهورات أنها أخص بالإنسان من المحسوسات، إذ كان الحس مشتركاً لنا

محسوسة

- المحسوسة ما قُبِلَتْ عن شهادة الحس مثل إن الشمس منيرة والليل مظلم (ف، ق، ٧٥، ٩)

محصل

- المحصّل ... هو الإسم الدالّ على المَلَكات ... وأما غير المحصّل فهو الإسم الذي يُركَّب من إسم الملكة وحرف لا (ش، ع، ٨٣، ١١)

- المحصّلة هي التي تدلّ على المعنى الذي يدلّ عليه الإسم المحصّل وعلى زمان ذلك المعنى (ش، ع، ٨٤، ١٩)

محصور

- المحصور الذي هو موجب كليّ كقولنا كل ب آ (س، ق، ٢٠، ١)

محصورات

- لنعدّ المحصورات فنقول: إنّه إذا كان كل ج ب وكل ب آ، فبيّن أن كل ج آ، وأنّه إذا كان كل ج ب، ولا شيء من ب آ، فبيّن أن لا شيء من ج آ، وأنّه إذا كان بعض ج ب، وكل ب آ، فبيّن أن بعض ج آ، وأنّه إذا كان بعض ج ب، ولا شيء من ب آ؛ فبيّن أن ليس كل ج آ. فهذا هو الشكل الأول، وضروبه المحصورة هذه الأربع، ونتائج هذه (س، ق، ١١٠، ٣)

- المحصورات أربع: موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية، وكل واحدة من هذه الأربع إذا جُعِلت صغرى أمكن أن يقرن إليها أربع كبريات محصورات فتبلغ الإقترانات ستة عشر، لكن الصغرى إذا لم يجر أن تكون سالبة لا كلية ولا جزئية خرجت ثمانية إقترانات عن النتائج (سي، ب، ١٤٤، ١)

محصورة

- المقدمة التي يحصر جزءها الموضوع موضوع

مقدمة أخرى ومحمولها واحد بعينه. فإن الحاصرة منهما ليست بموضع ولا المحصورة نوعاً، ولكن المحصورة هي نتيجة مقدمتين كبراهما هي الحاصرة وصغراها موضوعها موضوع المحصورة ومحمولها موضوع الحاصرة (ف، ج، ٦٨، ١٠)

- المحصورة هي التي ذُكِرَ ذلك فيها وهي أربعة: إما موجبة كلية كقولك كل إنسان حيوان، أو موجبة جزئية كقولك بعض الناس كاتب أو سالبة كلية كقولك لا إنسان واحد حجر. أو سالبة جزئية كقولك لا كل إنسان كاتب أو بعض الناس ليس بكاتب (غ، م، ٢١، ٤)

محصورة بالأسوار

المحصورة بالأسوار هي التي يُقرَنُ بموضوع كل واحدة منها سور، وهو اللفظ الذي يدلّ على أن المحمول حُكِمَ به على بعض الموضوع أو كلّ (ف، ق، ١٣، ١٦)

محك

- المحك في الأقاويل هو جواب مُفسِدٍ للقياس من خارج (أ، ج، ٧١٤، ٩)

محك النظر

- محك النظر والإفتكار ليعصمك عن مكامن الغلط في إتمام مضايق الإعتبار (غ، ح، ٢، ٨)

محكوم به

- كل تصديق لا بد فيه من تصوّر المحكوم عليه، إما بذاته أو بأمر صادق عليه، والمحكوم به كذلك والحكم لامتناع الحكم ممّن جهل أحد هذه الأمور (ن، ش، ٣، ٢١)

- الحملية إما يتحقق بأجزاء ثلاثة محكوم عليه،
ويُسَمَّى موضوعًا، ومحكوم به ويسمى
محمولًا، ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول
بالموضوع، ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة
كهو في قولنا زيد هو عالم، ويسمى القضية
حيثئذ ثلاثة، وقد يحذف الرابطة في بعض
اللغات لشعور الذهن بمعناها (ن، ش،
١١، ٧)

ويُسَمَّى موضوعًا، ومحكوم به ويسمى
محمولًا، ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول
بالموضوع، ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة
كهو في قولنا زيد هو عالم، ويسمى القضية
حيثئذ ثلاثة، وقد يحذف الرابطة في بعض
اللغات لشعور الذهن بمعناها (ن، ش،
١١، ٦)

محمول

محكوم عليه

- قد وُضِعَ أَنَّ المحمول واحد على واحد. وأما
أنها هي على نفسها جميع الأشياء التي ليس
معنى ما هي لا تحمل - فذلك معلوم، إذ كانت
بأجمعها أعراضًا، لكن بعضها بذاتها، وبعضها
على نحو آخر، وجميع هذه إنما نقول إنها
محمولة على شيء موضوع، وإن العَرَض ليس
هو شيئًا موضوعًا (أ، ب، ٣٧٧، ١٠)

- إلتزم هذا القول (القضية) من جزئين: يُسَمَّى
النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويسمى
المتكلمون أحدهما موصوفًا والآخر صفة،
ويسمى الفقهاء أحدهما حكمًا والآخر محكومًا
عليه، ويسمى المنطقيون أحدهما موضوعًا وهو
المخبر عنه والآخر محمولًا وهو الخبر (غ،
ح، ٢٣، ١٢)

- المحمول الذي يتشابه به شيان أو أكثر يُسَمَّى
المحمول الكلي، مثل الإنسان والحيوان (ف،
د، ٦٠، ١٠)

- المحكوم عليه إما أن يكون عينًا مَشارًا إليه أو
لا يكون عينًا. فإن لم يكن عينًا فإما أن يُحصَر
بسور بين مقداره بكلية فتكون مطلقة عامة أو
بجزئية فتكون مطلقة خاصة أو لا يحصر بسور
بل بمهمل (غ، ح، ٢٤، ١٢)

- الذي يتشابه به شيان في جوهريهما هو
المحمول من طريق ما هو (ف، د، ٦٠، ١٣)

- الواسطة هي التي تنسب الحكم إلى المحكوم
عليه فيجعل خبرًا عنه فيصدق به وينسب إلى
الحكم فيجعل الحكم خبرًا عنه فيصدق به
فيلزمه من ذلك بالضرورة التصديق بنسبة الحكم
إلى المحكوم عليه (غ، ح، ٦٤، ١٠)

- كل محمول مرگب من جنس وفصل أو جنس
وفصلين أو أكثر متى كان مساويًا في الحمل
لنوع ما فإنه حدٌ لذلك النوع (ف، د، ٦١، ١٧)

- كل تصديق لا بد فيه من تصوّر المحكوم عليه
إما بذاته أو بأمر صادق عليه والمحكوم به
كذلك، والحكم لا امتناع الحكم مَن جهل أحد
هذه الأمور (ن، ش، ٣، ٢٠)

- أصحاب المنطق يُسمّون المُخَبَّر عنه الموضوع
ويُسمّون الخَبر المحمول (ف، د، ٧١، ٢٠)

- كل محمول كلي يَلِيْقُ أن يُجابَ به في جواب ما
هو، فإنه هو المحمول من طريق ما هو (ف،
د، ٧٧، ١٨)

- الحملية إما يتحقق بأجزاء ثلاثة محكوم عليه

- المحمول على المجرى الطبيعي هو أن يُحمَلَ
ما سوى الجوهر من الأجناس العالية وأنواعها
على الجوهر أو أنواعه وأشخاصه، ويُؤخذُ

- إن قُسمَ المحمول بفصوله المُقوّمة لأنواعه، ثم لم يوجد شيء من تلك الفصول لموضوع المطلوب بوجه من الوجوه، لا على أنه مشتق ولا على أنه مثال أول، لزم من ذلك سلب المحمول عن جميع الموضوع (ف، ق، ٩٨، ١٢)
- إن كان نوعه محمولاً على الموضوع باسمه المشتق لزم أن يكون المحمول للموضوع باسمه المشتق. وإن كان نوعه موجوداً للموضوع وهو مثال أول لزم أن يكون المحمول للموضوع باسمه وهو مثال أول (ف، ق، ٩٩، ١٢)
- إذا كان النوع موجوداً للموضوع بوجه ما من الوجهين، وجُعِلَ المحمول موجوداً للموضوع بوجه آخر أو كان النوع مسلوباً عنه بوجه ما من الوجهين، وجُعِلَ المحمول مسلوباً عنه بوجه آخر، فإن الموضع يكون سوفسطائياً خبيثاً (ف، ق، ٩٩، ١٥)
- نأخذ حدّ المحمول ثم ننظر هل نجد في الموضوع، فإن وجدناه ألفناه في الشكل الأول بأن نعكس المحمول على حدّه، فيلزم عنه وجود المحمول في الموضوع. وإن وجدنا حدّ المحمول مسلوباً عن جميع الموضوع ألفناه في الضرب الثاني من الشكل الثاني، فينتج سلب المحمول عن الموضوع (ف، ق، ١٠١، ١٨)
- لا فرق بين أن نقول أي شيء ما وُجد فيه الموضوع وُجد فيه المحمول، وبين أن نقول كل ما يوجد فيه الموضوع يوجد فيه المحمول (ف، ق، ١٠٣، ٩)
- أن ننظر إذا ارتفع الموضوع عن شيء ما فارتفع المحمول بارتفاعه، فإنه إذا كان كذلك يُظن أنه إذا وُجد الموضوع وُجد المحمول، فيظن لذلك أنه يلزم أن يكون المحمول في كل الموضوع.
- الجوهر أو أنواعه أو أشخاصه موضوعات في القضايا لسائر المقولات، كقولنا الإنسان أبيض وما أشبه ذلك. والمحمول على غير المجري الطبيعي هو أن يُحمَلَ الجوهر أو شيء من أنواعه أو أشخاصه على شيء من سائر الأجناس العالية أو على أنواعها أو أشخاصها، كقولنا الأبيض هو حيوان (ف، م، ١١٧، ٦)
- الخبر يُسمى المحمول والمُخبر عنه يُسمى الموضوع (ف، ق، ١٢، ١١)
- المحمول قد يكون اسماً، كقولنا الإنسان حيوان، وقد يكون كلمة، ويُسمى الفعل عند نحوي العرب (ف، ق، ١٢، ١٢)
- الصفة «فلتسم» المحمول، والموصوف الموضوع (ف، ق، ٧١، ٤)
- إن كان تبيين سلب المحمول عن بعض أنواعه أنتج أيضاً في الشكل الثالث سلب المحمول عن بعض الموضوع، وكان الحد الأوسط فيه النوع الذي تبيّن أن المحمول مسلوب عنه، وقد يُمكن أن يجعل ذلك على طريق الخلف (ف، ق، ٩٧، ٥)
- إن كان إنما يبيّن وجود المحمول في أكثر أنواعه ولم يبيّن أمره في الباقي هل هو موجود أم ليس بموجود، لم نجعل هذه كلية في العلوم (ف، ق، ٩٧، ١٣)
- إن كانت أنواع المحمول المشتقة أسماؤها كلها مسلوقة عن الموضوع لزم أن يكون المحمول مسلوباً عن جميع الموضوع، ويأتلف ذلك في الشرطي المتصل ويكون المقدم إيجاب المحمول للموضوع والتالي إيجاب أنواعه للموضوع على طريق الانفصال والقسمة (ف، ق، ٩٨، ٥)

سلب ضد الموضوع عن ضد المحمول الزمنا
عنه سلب المحمول عن الموضوع (ف، ق،
٨، ١١٥)

- إن كان عدم المحمول مسلوباً عن عدم
الموضوع فالمحمول غير موجود للموضوع
(ف، ق، ١٧، ١١٥)

- إن موضوع المطلوب إن كان ملكة وكان
محموله كذلك، ثم كان عدم الموضوع، يلحقه
عدم المحمول (ف، ق، ١٨، ١١٥)

- المواضع المأخوذة من المضافات فإن
المشهورات منها كلها من جانب واحد،
وذلك أن موضوع المطلوب إن كان مضافاً
ومحموله أيضاً كذلك، ثم كان ما إليه يُضاف
المحمول موجوداً فيما إليه يُضاف الموضوع،
لزم أن يكون المحمول موجوداً في الموضوع
(ف، ق، ٦، ١١٦)

- إن كان ما عليه يُضاف المحمول مسلوباً عما
إليه يُضاف الموضوع فالمحمول مسلوب عن
الموضوع فهو يصلح للإثبات والإبطال (ف،
ق، ٨، ١١٦)

- متى كان محمول المطلوب له نظير وموضوعه
له نظير، وكان نظير المحمول موجوداً لنظير
الموضوع، فإن المحمول موجود للموضوع،
وإن كان نظير المحمول غير موجود لنظير
الموضوع فإن المحمول مسلوب عن الموضوع
(ف، ق، ٢٠، ١٢١)

- إن كان تصريف المحمول موجوداً لتصريف
الموضوع فإن المحمول موجود للموضوع،
وإن كان غير موجود له كان المحمول غير
موجود للموضوع (ف، ق، ١، ١٢٢)

- إذا كان أمر ما أو محمول ما يُنسب إلى شيئين،
وكان لا وجوده في أحدهما أخرى من لا

وهذا الموضع مختل جداً وهو سفسطاني (ف،
ق، ١٩، ١٠٣)

- قوم يجعلون المحمول الذي حاله من شيء ما
هذه الحال هو جوهر ذلك الشيء أو الدال على
جوهرة وإنيته (ف، ق، ٧، ١٠٦)

- إن المحمول إن كان موجوداً لما يوجد له
الموضوع، لزم أن يكون المحمول مسلوباً عما
يُسلب عنه الموضوع، وبالعكس أيضاً إن كان
سلب المحمول لاحقاً لما سلب عنه الموضوع
كان إيجاب المحمول لاحقاً لما يوجب له
الموضوع (ف، ق، ١٧، ١١٣)

- إن كان إيجاب المحمول لاحقاً لما يُسلب عنه
الموضوع كان سلبيه لاحقاً لما يُجب له
الموضوع (ف، ق، ٢، ١١٤)

- إن كان إيجاب المحمول لاحقاً لما يوجب له
الموضوع كان سلب الموضوع لاحقاً لما
يُسلب عنه المحمول (ف، ق، ١١، ١١٤)

- إن كان سلب المحمول لاحقاً لما سلب عنه
الموضوع فإيجاب الموضوع لاحق لما يوجب
له المحمول (ف، ق، ١٣، ١١٤)

- إن كان سلب المحمول لاحقاً لما يوجب له
الموضوع فسلب الموضوع لاحق لما يوجب له
المحمول (ف، ق، ١٦، ١١٤)

- نظرنا (في الإثبات) هل المحمول له ضد
المحمول مسلوباً عن ضد الموضوع لزم أن
يكون المحمول في الموضوع، وإن كان ضد
المحمول مسلوباً عن ضد الموضوع كان
المحمول مسلوباً عن الموضوع (ف، ق،
٦، ١١٥)

- كون ضد الموضوع في ضد المحمول هو البين
أخذنا على الخلاف فالزمنا أن المحمول
موجود في الموضوع، وإن كان أيضاً البين

- وجوده في الآخر، ثم كان موجودًا فيما هو أخرى ألا يكون موجودًا له، فبالحرى أن يكون موجودًا فيما وجوده فيه أخرى (ف، ق، ١٢٦، ١)
- إن كان وجوده (محمول ما) في أحدهما (شيان) أخرى من وجوده في الآخر ثم كان غير موجود فيما وجوده فيه أخرى، فبالحرى أن يكون غير موجود فيما هو أخرى أن لا يكون موجودًا فيه (ف، ق، ١٢٦، ٤)
- من (التفاضل) مقايضة اثنين إلى واحد، وهو أن يُنظر فإن كان محمول ما آخر وجوده في موضوع المطلوب أقل من وجود محمول المطلوب في موضوعه بعينه، أو إن كان محمول ما آخر لا وجوده في موضوع المطلوب أخرى من لا وجود محموله في موضوعه، ثم كان ذلك الشيء موجودًا في موضوع المطلوب، فإن محموله موجود في موضوعه (ف، ق، ١٢٦، ٨)
- المحمول غير الأول هو الذي يوجد لجنس موضوعه وجودًا كليًا (ف، ب، ٢٩، ١٢)
- كل مسألة فإن جزءها الموضوع يُسمى المفروض والمُعطى، وجزءها المحمول يُسمى المطلوب، من قيل أن الموضوع هو الذي يُفرض أولاً، ثم يُطلب فيه وجود المحمول (ف، ب، ٦٠، ٥)
- ما كان محمولهما مشتركًا فليس يخلو ذلك المحمول من أن يكون إما جنسًا أو نوعًا أو عرضًا، والفصل جزء من نوع متوسط أو جنس متوسط (ف، ج، ٩٠، ١٤)
- لا يمكن أن يكون محمول ما داخلًا تحت مقولة الجوهر، وهو عَرَضٌ في شيء آخر (ف، ج، ٩٥، ٩)
- القدماء يُسمّون المحمول على الشيء الذي إذا عُقِلَ عُقِلَ ما هو ذلك الشيء وذات ذلك الشيء «جوهر ذلك الشيء»، ويُسمّون ماهية الشيء «جوهره»، وجزء ماهيته «جزء جوهره»، والمعرف لما هو الشيء «المعرف بجوهره» (ف، ح، ١٧٦، ١٤)
- إن كان قد يوجد شيء محمول على أمر ما لا بطريق ما هو، ولم يكن يُحمَلُ على أمر آخر بجهة ما هو أصلًا، بل كان حمله أبدًا على أي شيء ما حُمِلَ هو حُمِلَ لا بطريق ما هو، كان هو العَرَضُ على الإطلاق، وهو مقابل بالكلية لما هو جوهر بالإطلاق (ف، ح، ١٧٧، ٧)
- المحمول على موضوع ما بطريق ما هو وعلى موضوع آخر لا بطريق ما هو، إن كان موضوعه الذي يُحمَلُ عليه من طريق ما هو كان يُحمَلُ أيضًا على موضوع دونه بطريق ما هو، فإن ذلك الموضوع يُحمَلُ على شيء آخر لا بطريق ما هو، لأنه إن لم يكن كذلك كان محمول معقول ما ليس بعَرَضٍ، فيكون جوهرًا على الإطلاق، وذلك محال (ف، ح، ١٧٩، ٧)
- المحمول في المقدمات البرهانية والمطالب البرهانية يجب أن يكون ذاتيًا للموضوع. وإذا كان ذاتيًا فهو من الطبيعة نفسها، وإذا كان من الطبيعة نفسها فهو مناسب (ز، ب، ٢٣٥، ٢٠)
- إن الأمر الذي ينسب إلى موضوع تكون نسبه إليه على وجهين: فإنه إما أن يكون بحيث يمكن أن يقال إن الموضوع هو كالحیوان الذي يمكن أن يقال إن الإنسان هو، حين يقال إن الإنسان حيوان، ومثل هذا، فهو المحمول على الشيء والمحمول على الموضوع؛ وإما أن لا يكون بحيث يمكن أن يقال إنه هو، بل يقال إن فيه ذلك كالبياض الذي لا يمكن أن يقال

خاصة. وإن لم ينعكس، فهو إما مقول من طريق ما هو، فهو جنس أو فصل؛ أو غير مقول، فهو عرض. فكل محمول يطلب إثباته، فهو أحد الأربعة (س، ج، ٦٩، ١)

- إن المحمول في المسائل يكون إما جوهرًا، أو ما يدخل في الجوهر مقًا ليس بجوهر (س، ج، ٧٠، ٧)

- المحمول قد يكون محمولاً بشرط، وقد يكون مطلقاً، وقد يكون محمولاً في نفسه (س، س، ١١، ٢١)

- لا يخلو المحمول في القضية وما يشبهه سواء كانت موجبة أو سالبة، من أن تكون نسبته إلى الموضوع نسبة ضروري الوجود في نفس الأمر، مثل الحيوان في قولنا: الإنسان حيوان أو الإنسان ليس بحيوان أو نسبة ما ليس ضروريًا لا وجوده ولا عدمه، مثل الكاتب، في قولنا: الإنسان كاتب، أو ليس بكاتب. أو نسبة ضروري العدم، مثل الحجر، في قولنا: الإنسان حجر، الإنسان ليس بحجر. فجميع مواد القضايا هي هذه: مادة واجبة. ومادة ممكنة. ومادة ممتنعة ونعني بالمادة هذه الأحوال الثلاث التي تصدق عليها في الإيجاب والسلب (س، أ، ٣٠٥، ٦)

- كل محمول يدل على موضوع، فأما أن يدل على كمال حقيقته كما هو، لا يفلت عن دلالة شيء من المقومات له، بل يدل على جميعها بسبيل التضمن، وعلى الذات بسبيل المطابقة، إن كانت الذات ذات أجزاء حقيقية. وهذه الدلالة هي المخصوصة عندنا بإسم (الدالة على الماهية) أو (الدال على ما هو الشيء) (س، ش، ١٥، ١١)

- إن كان المحمول لفظًا مفردًا فهو إسم الشيء.

لموضوعه، إذا فرض ثوبًا أو خشبة، إنه هو، فلا يقال البتة إن الثوب بياض أو الخشبة بياض ولأنه موجود للموضوع، فأما أن يقال: إن الثوب ذو بياض، أو يقال: إن الثوب مبيض أو أبيض. وهذا لا يكون بالحقيقة محمولاً بالمعنى على الموضوع كما هو، بل إنما يكون المحمول بالمعنى لفظًا مشتقًا من لفظه، أو مؤلفًا من لفظه ولفظ النسبة، أو يكون حملاً بالإشتراك في الإسم لا في المعنى (س، م، ١٦، ٢٠)

- قولنا: زيد في الدار، فإن زيدًا موضوع «وفي الدار» محمول (س، ع، ١٣، ٤)

- أول القضايا الحملية، وأولها الإيجاب لأنه مؤلف من منسوب إليه يُسمى موضوعًا ومنسوب يُسمى محمولاً على نسبة وجود، وأما السلب فإنه يحصل من منسوب إليه ومنسوب ورفع وجود النسبة (س، ع، ٣٤، ٨)

- المحمول هو الجملة الداخلة على الأسماء (س، ع، ٧٩، ٤)

- كل محمول إما ذاتي وعلى المجري الطبيعي، وإما كائن بالعرض كحمل موضوع على عارضه كالإنسان على الأبيض، أو حمل عارض على عارض آخر يشاركه في الموضوع، الذي هما محمولان عليه الحمل الطبيعي كحمل الأبيض على الموسيقى (س، ق، ٤٤٧، ٦)

- يشبه أن تكون قسمة التعليم الأول للمحمول هو إلى ثلاثة: إلى جنس، وخاصة؛ وعرض؛ كأنها تعود فتقسم الخاصة إلى حد، وإلى ما يقال له خاصة الخاصة (س، ج، ٦١، ١٥)

- كل محمول إما أن ينعكس على الموضوع، أو لا ينعكس. فإن إنعكس، فهو إما دال على الماهية، فهو حد؛ أو غير دال عليها، فهو

- وإن كان المحمول ليس لفظاً مفرداً بل هو قولاً فهو حدُّ الشيء. مثاله «الإنسان» فإنه إسم للطبيعة المشتركة بين أشخاص الناس التي لا يفصلون عنها لا بأمر عارض، أو «الحيوان الناطق» وهو حدُّ تلك الطبيعة (س، ش، ١٥، ١٢)
- إنَّ الشيء المُسمَّى بزيد هو الشيء المُسمَّى بإنسان بل الشيء الذي معناه في الذهن هو المعنى المُسمَّى بزيد، معناه في الذهن المعنى المُسمَّى بإنسان والمقول كمعنى الإنسان يُسمَّى محمولاً والمقول عليه كزيد يُسمَّى موضوعاً (ب، م، ١٢، ٢٠)
- إنَّ المحمول هو صورة الموضوع ومعناه، وقد يُحمَل بلفظ مؤلَّف من إسمه ومن لفظ نسبة يقال بها لأنها صورة حالة منسوبة إلى الشيء بأنها له وفيه، لا صورة ذاته كما يُحمَل البياض على زيد فيقال زيد أبيض أو ذو بياض وناطق أو ذو بياض (ب، م، ١٢، ٢٣)
- ليس المحمول هو نفس الموضوع (ب، م، ٢٤، ٢٨)
- إذا كان المحمول ما يسميه النحويون (فعلاً) وغيرهم (كلمة) مثل قولك «ضرب» أو «يُضرب» فإنَّ هذا لا يحوِّج إلى إدخال رابطة، وذلك لأنَّه يتضمَّن دلالة على كونه لشيء موضوع غير معيَّن، ويقرب منه الإسم المشتق مثل «الضارب» و«القاتل» (س، ش، ١، ٦٦)
- إذا كان شيء محمولاً على موضوع ويُحمَل على ذلك الشيء محمول آخر حَمَلَ محمول على موضوع، فإنه محمول على الثالث أيضاً (مر، ت، ٢٧، ٦)
- لا يخلو المحمول سواء كان موجباً أو سالباً من أن يكون نسبته إلى الموضوع نسبةً الضرورية في الوجود، كقولك: الإنسان حيوان؛ أو الضرورية في اللاوجود، أعني ضرورة العدم، وهو الممتنع؛ كما يقال: الإنسان جماد، أو نسبة ما ليس ضرورياً لا وجوده ولا عدمه، مثل الكتابة للإنسان في قولنا: الإنسان كاتب والإنسان ليس بكاتب (مر، ت، ٥٩، ٣)
- إنَّ الشيء المُسمَّى بزيد هو الشيء المُسمَّى بإنسان بل الشيء الذي معناه في الذهن هو المعنى المُسمَّى بزيد، معناه في الذهن المعنى المُسمَّى بإنسان والمقول كمعنى الإنسان يُسمَّى محمولاً والمقول عليه كزيد يُسمَّى موضوعاً (ب، م، ١٢، ٢٠)
- إنَّ المحمول هو صورة الموضوع ومعناه، وقد يُحمَل بلفظ مؤلَّف من إسمه ومن لفظ نسبة يقال بها لأنها صورة حالة منسوبة إلى الشيء بأنها له وفيه، لا صورة ذاته كما يُحمَل البياض على زيد فيقال زيد أبيض أو ذو بياض وناطق أو ذو بياض (ب، م، ١٢، ٢٣)
- ليس المحمول هو نفس الموضوع (ب، م، ٢٤، ٢٨)
- إذا كان المحمول ما يسميه النحويون (فعلاً) وغيرهم (كلمة) مثل قولك «ضرب» أو «يُضرب» فإنَّ هذا لا يحوِّج إلى إدخال رابطة، وذلك لأنَّه يتضمَّن دلالة على كونه لشيء موضوع غير معيَّن، ويقرب منه الإسم المشتق مثل «الضارب» و«القاتل» (س، ش، ١، ٦٦)
- إذا كان شيء محمولاً على موضوع ويُحمَل على ذلك الشيء محمول آخر حَمَلَ محمول على موضوع، فإنه محمول على الثالث أيضاً (مر، ت، ٢٧، ٦)
- لا يخلو المحمول سواء كان موجباً أو سالباً من أن يكون نسبته إلى الموضوع نسبةً الضرورية في الوجود، كقولك: الإنسان حيوان؛ أو الضرورية في اللاوجود، أعني ضرورة العدم، وهو الممتنع؛ كما يقال: الإنسان جماد، أو نسبة ما ليس ضرورياً لا وجوده ولا عدمه، مثل الكتابة للإنسان في قولنا: الإنسان كاتب والإنسان ليس بكاتب (مر، ت، ٥٩، ٣)
- إنَّ من الناس من جرت عادته بتقديم الموضوع في لفظه إذ يقول مثلاً كل إنسان حيوان، ومنهم من جرت عادته بتقديم المحمول فيه إذ يقول مثلاً الحيوان على كل إنسان أو مقول على كل إنسان، بل ذلك ربما يُعَيَّن بماهيتهما وبأسباب تتعلق بهما من حيث هما هما لا من حيث هما متصوران (ب، م، ٧١، ٨)

- إذا حكمنا بشيء على شيء فقلنا إنه كذا فالمحكوم به يُقال له المحمول والمحكوم عليه يُقال له الموضوع (سي، ب، ٣٥، ١٩)
- ليس من شرط المحمول أن يكون معناه معنى ما حُمِلَ عليه أي الموضوع (سي، ب، ٣٥، ٢٠)
- المحمول يكتفي بكونه صادقاً على الموضوع ولا يطلب أن تكون حقيقته حقيقة الموضوع (سي، ب، ٣٦، ٢)
- بعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعي تحقيق معنى الإضافة والشرط والجزء والكل والقوة والفعل والزمان والمكان (سي، ب، ١٠٩، ١)
- ما هو موضوع في النتيجة يسمّى حدّاً أصغر، وما هو محمول فيها يسمّى حدّاً أكبر (سي، ب، ١٤٢، ٨)
- إن المحمول متى حُمِلَ الموضوع حُملَ يعرف جوهره، وحُمِلَ على ذلك المحمول محمول آخر يعرف جوهره، فإن ذلك المحمول الآخر يعرف أيضاً جوهر ذلك الموضوع الأول (ش، م، ٥، ٧)
- المحمول يعطي اسم الموضوع (ش، م، ١٨، ١٢)
- المحمول الذي يدلّ على ارتباطه بالموضوع: إمّا أن يكون مما يقال في موضوع... وإمّا أن يكون يقال على موضوع (ش، ع، ٨٤، ١٢)
- السالب إنّما يَسْلُبُ المعنى المحمول بعينه الذي أوجبه الموجب عن الشيء الموضوع بعينه الذي أوجبه الموجب (ش، ع، ٩٣، ١٧)
- إذا تبدّل ترتيب إسم المحمول... في القضايا الثلاثية... فإن القضية تبقى واحدة بعينها (ش، ع، ١٠٩، ١٣)
- جميع المعاني التي يدلّ عليها لفظ المحمول صادقة على جميع المعاني التي يدلّ عليها لفظ الموضوع (ش، ع، ١١١، ٢٣)
- المحمول موجود للموضوع (ش، ق، ٢٠٠، ٢١)
- إن الشيء محمول على جميع الشيء... نعني به... متى لم يكن المحمول موجوداً لبعض الموضوع ولبعضه ليس بموجود، ومتى لم يكن له أيضاً موجوداً في وقت ما وفي وقت آخر غير موجود، بل أن يكون لجميع الموضوع وفي جميع الزمان (ش، ب، ٣٨٠، ١٩)
- يكون المحمول مسلوباً عن الموضوع سلباً غير أول متى اتفق أن كان المحمول أو الموضوع داخلًا تحت طبيعة ما كُلية والجزء الآخر مسلوباً عنها، أو كانا كلاهما داخلين تحت طبيعة كُلية إلا أنّ الطبيعتين متباينتين (ش، ب، ٤١، ٥)
- متى وجدنا لمحمول ما موضوعاً أخيراً فقد وجدنا لموضوع ما أول محمولاً أخيراً وبالعكس (ش، ب، ٤٢٥، ٢)
- إذا كان وجود المحمول والموضوع في شيء ما مختلف بالزمان لم يصدق أن المحمول موجود للموضوع (ش، ج، ٥٣٥، ٢٤)
- المحمول: إمّا أن يوجد للموضوع من الإضطرار، وإمّا أن يوجد له على الأكثر، وإمّا أن يوجد له بالإتفاق، أو على أيّ الأمرين اتفق على السواء (ش، ج، ٥٣٧، ١٤)
- الجزء الأول من (القضية) الحملية يسمّى موضوعاً لأنّه وضع ليحمل عليه شيء، والثاني محمولاً لحمله على الأول (هـ، م، ١٣، ١٧)
- كل محمول فهو كلي حقيقي؛ لأن الجزئي الحقيقي - من حيث هو جزئي - لا يُحمل على غيره (ط، ش، ١٩٩، ١)

بينه وبين الموضوع واسطة البتة، وهذا هو الذي يستحق أن يقال له «المحمول على الشيء بذاته ولما هو»، لست أعني المحمول في جواب ما هو، بل المحمول على الشيء لا بسبب شيء من صفاته وأحواله بل بسبب ذاته (س، ش، ٢٦، ٢).

- يقال (محمول) «أول» ويعني به الشيء الذي ليس يحمل على الشيء بتوسط شيء أعظم منه يكون من حقه أن يكون محمولاً على ذلك الأعظم ثم على الشيء. ولا نجد محمولاً أولاً على هذه الصفة إلا الجنس والفصل والخاصة وخاصة الفصل المساوية في عداد الخاصة والعوارض واللوازم التي لا تستغرق الجنس مثل الأنوثة والذكورة لأنواع الحيوان (س، ش، ٢٦، ٩).

محمول بحسب القول واللسان

- (محمول) بحسب القول واللسان، كما تقول: إن زيداً هو أبو القاسم أو هو ابن عمرو، اللهم إلا أن تعني بابن عمرو معنى يجوز أن يشاركه فيه آخر فيكون كلياً (س، م، ٢١، ٣).

محمول بالحقيقة

- يقال من وجه للمحمول إنه محمول بالحقيقة لا بالعرض إذا كان الموضوع مستحقاً لأن يوضع بذاته محصل الذات ليحمل عليه ما يُحمل، فوضع وحمل عليه محمول ما أي حمل كان مثل قولنا: الإنسان أبيض، فإن الإنسان جوهر قائم بذاته غير محتاج إلى حاملٍ يحمله. ثم البياض قائم فيه، ويحتاج إلى حاملٍ له مثله. فإذا جعل الإنسان موضوعاً والأبيض محمولاً، فقد حُمِلَ حَمْلٌ مستقيم، فهو حملٌ حقيقي لا

- المحمول قد يكون أعم من موضوعه، كالأجناس والأعراض العامة، وقد يكون مساوياً له، كالفصول والخواص المساوية، وقد يكون أخص منه، كالخواص الغير المساوية (ط، ش، ٣٠١، ٣).

- المقول في جواب ما هو فمعناه المحمول في جواب ما هو، فلفظ المحمول والمقول مترادفان في اصطلاح أهل هذا الفن (المنطق) (و، م، ٨٨، ٢٨).

- صدق الموضوع على أفرادها تابع لجهة صدق المحمول. وهذا القول للحفيد ابن رشد زعم أنه مراد المعلم الأول (و، م، ١٣٤، ١١).

- كل محمول فله نسبتان للموضوع، نسبة ثبوته له ونسبة نفيه عنه، فكل موجهة لم يُصرَّح فيها إلا ببيان جهة إحدى النسبتين فهي بسيطة (و، م، ٢٢٠، ١١).

- إن المناطق اصطلاحاً على تسمية المحكوم عليه وهو الجزء الأول موضوعاً، والمحكوم به وهو الجزء الآخر محمولاً (ض، س، ٢٩، ٢).

محمول اول

- ليس في الأشياء التي ينعكس بعضها على أمر أول هو المحمول الأول، أو آخر عليه يكون الحمل، إذ كان جميعها عند جميعها في هذا المعنى على مثال واحد (أ، ب، ٣٦٩، ١١).

- المحمول الأول هو الذي لا يمكن أن يوجد محمولاً على جنس موضوعه حملاً كلياً (ف، ب، ٢٩، ٨).

- المحمول الأول منه ما هو خاص بالموضوع، ومنه ما ليس بخاص بالموضوع (ف، ب، ٢٩، ١٤).

- (المحمول) الأول الحقيقي... هو الذي ليس

(ب، ١٦٣، ١١)

محمول بالذات والحقيقة

معروف. فيكون إذن كون السطح أبيض محمولاً بالعرض. ويقال: محمول بالذات لكل ما من شأنه أن يؤخذ في حدّ الشيء، أو يؤخذ الشيء في حدّه، وبالجمله ما تكون مناسبة لذلك الشيء بالحدّ الذي لأحدهما (س، ب، ١٦٤، ٨)

محمول بذاته

- يقال محمول بذاته، ومن طريق ما هو لما يكون داخلاً في ذات الشيء وماهيته سواء كان مقولاً في ماهيته أو داخلاً في جملة المقول في ماهيته على أنه جزء له. ويقال محمول بذاته من طريق ما هو للأمر الذي لا يحتاج الشيء في أن يوصف بذلك وإن كان عارضاً له إلى شيء غير ذاته أو غير خاصة من خواص ذاته ليس يحمل عليه لأجل شيء أعم منه حمل «المتحرك بالإرادة» على «الإنسان» بسبب أنه حيوان، ولأجل شيء أخص منه حمل قبول «الكتابة» على «الحيوان» بسبب كونه إنساناً. ويقال محمول بذاته ولما هو إذ كان أولاً بالمعنى الثاني من معاني الحمل الأول. وقد يقال محمول بذاته لأجل أنه ليس يحتاج الشيء في أن يحمل ذلك عليه أو على بعضه إلا إلى تهوؤ فيه ليس يحتاج في أن يكون له ذلك التهوؤ إلى أن يصير بالفعل أخص منه مثل الكتابة بالفعل للإنسان (س، ش، ٢٧، ١٧)

محمول برهاني

- كل محمول برهاني إما مأخوذ في حدّ الموضوع، أو الموضوع وما يقوّمه مأخوذ في حدّه إما مطلقاً كالسطح للمثلث، وإما لتخصيص يلحق به ضرورة، كما أن الخط إذا

- يقال للشيء إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان الوصف له في نفسه كان عن طبعه أو بقاسر أوجده فيه، ولكنّه ليس لشيء غيره من أجله يقال له. وإذا حققت لم تجد ذلك المحمول أو الصفة في نفسه، مثل ما يقال إن الحجر متحرك سواء كانت حركته بالطبع وبالذات، أو كانت لا بالطبع والذات ولكن بالقسر (س، ب، ١٦٤، ١)

- يقال: محمول بالذات لمثل حمل الأعم على الأخص، كالحيوان على الإنسان. ويقابله المحمول بالعرض وهو أن يُحمل الأخص على الأعم، فيقال: حيوان ما إنسان. ويقال للشيء إنه محمول بالذات غذا كان محمولاً على ما يحمل عليه أولاً، مثل السطح إذا قيل له أبيض؛ وبإزاء هذا: محمول بالعرض، كما يقال: جسم أبيض، أي سطحه أبيض. ويقال للشيء إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان ليس وارداً على الشيء من خارج غريباً، بل هو شيء يقتضيه طبعه ويكون من طبعه، مثل ما نقول إن الحجر يتحرك إلى أسفل بالذات؛ وبإزاء هذا المحمول بالعرض كالحجر يتحرك إلى فوق بالقسر. ويقال محمول بالذات لما لم يكن من شأنه أن يفارق الشيء في حال؛ وبإزائه المحمول بالعرض، فيشبه أن يكون إنحدار الحجر إذا حمل عليه الحجر من المحمولات بالعرض من هذه الجهة، لأنه ليس ملازماً. ويقال محمول بالذات لما كان ليس من شأنه أن يفارق الشيء وكان مع ذلك مقوّماً لماهيته، لا وارداً غريباً؛ وبإزائه المحمول بالعرض

حُمِلَ عليه المساوي فإنما يحمل عليه المساوي
لخط ما وهو مخصص (س، ب، ٧٤، ١٦)

محمول بالعرض

- محمول بالعرض، وذلك إذا كان الشيء يوصف بمحمول ليس في ذاته مثل ما يقال للساكن في السفينة إنه متحرك وإنه يسير إلى موضع كذا، وإذا حققته وجدته ساكنًا، فربما كان الموصوف به بالحقيقة منفصلاً عنه، كالسفينة في هذا المثال؛ وربما كان متصلًا، كما يقال: كَرَّم أبيض، أي عناقبه ببيض (س، ب، ١٦٤، ٥)
- (المحمول) قد يكون محمولاً بالعرض، أعني محمولاً لأجل غيره، كالرابطة (س، س)، (١٢، ٢١)

محمول ذاتي

- يقولون (المنطقيون): المحمول الذاتي هو داخل في حقيقة الموضوع، أي: الوصف الذاتي داخل في حقيقة الموصوف (ت، ر)، (٥، ٨٣)

محمول على

- المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو فإنه يُسمَّى نوعًا بجهتين اثنتين: إحداهما من جهة ما هو مُرْتَبِّ تحت كَلِّي يُحْمَلُ عليه من طريق ما هو، والثانية من جهة ما هو محمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو (ف، أ، ٧١، ٥)

إنَّ الأمر الذي يُنسب إلى موضوع تكون نسبته إليه على وجهين: فإنه إما أن يكون بحيث يمكن أن يقال إن الموضوع هو كالحيوان الذي يمكن أن يقال إن الإنسان هو، حين يقال إن الإنسان

حيوان، ومثل هذا، فهو المحمول على الشيء والمحمول على الموضوع؛ وإما أن لا يكون بحيث يمكن أن يقال إنه هو، بل يقال إن فيه ذلك كالبياض الذي لا يمكن أن يقال لموضوعه، إذا فرض ثوبًا أو خشبة، إنه هو، فلا يقال البتة إن الثوب بياض أو الخشبة بياض ولأنه موجود للموضوع، فإما أن يقال: إن الثوب ذو بياض، أو يقال: إن الثوب مبيض أو أبيض. وهذا لا يكون بالحقيقة محمولاً بالمعنى على الموضوع كما هو، بل إنما يكون المحمول بالمعنى لفظًا مشتقًا من لفظه، أو مؤلفًا من لفظه ولفظ النسبة، أو يكون حملة بالإشتراك في الاسم لا في المعنى (س، م، ١١، ٢٠)

إن كان الموضوع كليًا، فإن المحمول عليه بالحقيقة لا يكون إلا كليًا؛ فإن طبيعة الكلي لا تكون موضوعة بنفسها للشخصية من غير إلحاق سور الجزئي، وإلا لكانت الطبيعة الكلية تستحق في طبعها لأن تكون هذا المشار إليه (س، م، ١٦، ٢١)

- إذا قلنا: إنَّ «الشكل» محمول على «المثلث»، فليس معناه أنَّ حقيقة «المثلث» هي حقيقة «الشكل». ولكن معناه: أنَّ الشيء الذي يقال له «مثلث» هو بعينه يقال له: إنه «شكل»؛ سواء كان في نفسه معنى ثالثًا، أو كان في نفسه أحدهما (س، أ، ١٨٩، ٤)

- إذا قيل لشيء من الأشياء أنه كذا فكذا محمول عليه سواء كان قولاً مسموعًا أو كان قولاً معقولاً باطنًا. وليس من شرط المحمول على الشيء أن يكون معناه معنى ما حمل عليه، حتى يصح قول القائل: «الإنسان بشر» ولا يصح قوله: «الإنسان ضحَّاك» (س، ش، ١٢، ١٥)

- كل محمول على شيء من الأشياء ليس مطابقاً لذاته فهو إما مقوم وإما لازم وإما عارض (س، ش، ١٣، ١٧)

محمول كلي

- المحمول الذي يتشابه به شيان أو أكثر يُسمى المحمول الكلي، مثل الإنسان والحيوان (ف، د، ٦٠، ١١)

- إن المحمول الكلي هو الذي متى وُجد وُجد بوجوده الموضوع، ومتى ارتفع ارتفع بارتفاعه الموضوع (ز، ب، ٢٣٢، ١٤)

- المحمول (الكلي) إنما يكون كلياً في «كتاب البرهان» إذا كان، مع كونه مقولاً على الكل في كل زمان، أولياً (س، ب، ٨٤، ٢٢)

- كل محمول كلي يقال على ما تحته في «جواب ما هو، فإما أن تكون حقائق ما تحته مختلفة ليس بالعدد فقط وإما أن تكون بالعدد مختلفة. فإما ما يُتقوّم به من الذاتيات فغير مختلف أصلاً والأول: يسمى جنساً لما تحته. والثاني: يُسمى نوعاً (س، أ، ٢٣٣، ٨)

- المحمول الكلي هو ما يحمل بكليته على الموضوع، بل ما يحمل على كل واحد من الموضوع (سي، ب، ١٨٦، ٣)

محمول مخصوص

- محمول مخصوص، وهو الهو هو (س، ج، ٢٩٦، ١٢)

محمول المطلوب

- إن وجدنا محمول المطلوب في جميعها تبين أنه موجود في كل موضوعه، وإن تبين أنه مسلوب عن جميعها تبين أنه مسلوب عن كل موضوعه

(ف، ق، ٩٦، ١١)

- إن كان تبين (محمول المطلوب) أنه موجود في جميع أنواعه جعلنا وجوده في أنواعه هو المقدم، ووجوده في موضوعه هو التالي، ثم استثنينا المقدم بعينه فيستجيب التالي بعينه، وإن شئنا وضعنا المحمول مسلوباً عن جميع الموضوع وجعلناه المقدم ونجعل التالي سلبه عن جميع أنواع الموضوع، ثم نستني مقابل التالي وهو أن نوجب المحمول لجميع أنواعه وهو الذي كان تبين، فيستجيب مقابل «المقدم» وهو إيجاب المحمول لجميع الموضوع (ف، ق، ٩٦، ١٤)

- إن كان تبين (محمول المطلوب) أنه مسلوب عن جميع أنواعه جاز أن يجعل أيضاً تأليفه على طريق الاستقراء (ف، ق، ٩٦، ١٩)

- إن كان يتبين (محمول المطلوب) أنه موجود لبعض أنواعه إنتلف عنه في الشكل الثالث قياس يستجيب وجود المحمول لبعض الموضوع، وكان الحد الأوسط هو النوع الموجود فيه المحمول فقط (ف، ق، ٩٧، ٢)

- ننظر في محمول المطلوب إن كان جنساً هل هو محمول على موضوعه وهو مشتق، أم هو محمول عليه وهو مثال أول (ف، ق، ٩٨، ١)

- إن كان (محمول المطلوب) محمولاً عليه (على موضوعه) وهو مشتق فإننا نقسّمه إلى أنواعه، ثم ننظر فإن كان شيء من أنواعه موجوداً في الموضوع باسمه المشتق لزم أن يكون محمول المطلوب موجوداً في موضوعه، واختلف ذلك في الشكل الأول وكان الحد الأوسط هو نوع محمول المطلوب (ف، ق، ٩٨، ٢)

- إذا كان وجوده (محمول المطلوب) في ذلك الشيء أكثر وفي موضوع الوضع أقل وكان

وجوده في ذلك الشيء أخرى من وجوده في موضوع المطلوب، ثم كان غير موجود في ذلك الشيء، فهو غير موجود في موضوع المطلوب (ف، ق، ١٢٥، ٢٠)

محمول وموضوع

- إن كان ما عليه يُضاف المحمول مسلوباً عما إليه يُضاف الموضوع فالمحمول مسلوب عن الموضوع فهو يصلح للإثبات والإبطال (ف، ق، ١١٦، ٧)

- إن كان تصريف المحمول موجوداً لتصرف الموضوع فإن المحمول موجود للموضوع، وإن كان غير موجود له كان المحمول غير موجود للموضوع (ف، ش، ١٢٢، ١)

- كل واحد من المحمول والموضوع قد يكون لفظاً مفرداً كما ذكرناه وقد يكون لفظاً مركباً (غ، م، ١٨، ١٠)

- كل «موضوع» أو «محمول» يُذكر في قضية، فهو لفظ يدل لا محالة على معنى (غ، ع، ٧٠، ١١)

- (لزم) من النظر في المقدمات، النظر في «المحمول» و«الموضوع» اللذين منهما تألف «المقدمات» (غ، ع، ٧٠، ١٦)

- من النظر في «المحمول» و«الموضوع» النظر في الألفاظ، والمعاني المفردة، التي بها يتم «المحمول» و«الموضوع» (غ، ع، ٧٠، ١٨)

- إعلم أن المحمول في القضية لا يخلو: إما أن تكون نسبته إلى الموضوع نسبة الضروري الوجود في نفس الأمر، وإما أن لا يكون ضرورياً، لا وجوده، ولا عدمه (غ، ع، ١١٨، ١٩)

- محمول المسائل إن كان مطلوباً بالنظر، فلا

يجوز أن يكون ذاتياً للموضوع بالمعنى الأول، لأنه إذا كان كذلك، كان معلوماً قبل العلم بالموضوع (غ، ع، ٢٥٢، ٤)

- إلتزم هذا القول (القضية) من جزئين يُسمي النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً، ويُسمي المتكلمون أحدهما موصوفاً والآخر صفة، ويُسمي الفقهاء أحدهما حكماً والآخر محكوماً عليه، ويُسمي المنطقيون أحدهما موضوعاً وهو المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١٣)

- الموضوع والمحمول يُقال على المُقدَّر الموضوعية والمحمولية، وعلى المعنيين اللذين حكم بأحدهما على الآخر وصارا بالحقيقة محمولاً وموضوعاً (ب، م، ٧١، ١)

- الموضوع ليس بتعين موضوعاً، والمحمول محمولاً، ولا يكون أحدهما أولى بذلك من الآخر من حيث هما معنيان ذهنيان، أو من حالة يتعلق بتصورهما أكثر من أن الأسبق إلى الذهن في عادة من يُقدّم الموضوع يُجعل موضوعاً، وفي عادة من يُقدّم المحمول يُجعل محمولاً (ب، م، ٧١، ٣)

- بعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعي تحقيق معنى الإضافة والشرط والجزء والكل والقوة والفعل والزمان والمكان (سي، ب، ١٠٩، ١)

محمولات

- التي تقال في المعلومات على الإطلاق إما على أنها موجودة في المحمولات، وهذه موجودة في تلك، فهي موجودة من أجل ذاتها من الإضطرار، وذلك أنه غير ممكن ألا تكون موجودة إما على الإطلاق وإما المتقابلة (أ، ب، ٣٢٤، ٢)

موضوع منها ما هو جوهر ومنها ما هو عَرَضُ
(ف، ح، ٩٧، ١٦)

- لما كانت المحمولات المساوية لنوع ما ليست
تُحْمَلُ على أكثر ممّا يُحْمَلُ عليه ذلك النوع،
وكان النوع يُحْمَلُ على مختلفين لا بالنوع لكن
بالعدد، لزم أن يكون الفصل المساوي لذلك
النوع يُحْمَلُ على مختلفين لا بالنوع لكن بالعدد
(ف، أ، ٧٥، ٢)

- المحمولات الداخلة في ما هو الشيء محدودة
متناهية من الأجناس والفصول، إذ بيّنّا أن
الذهن لا يمكن أن يقطع أموراً بلا نهاية لتحديد
شيء واحد، والتحديد موجود، والمحمولات
العارضة لها طرف من جهة الموضوع وهو
الجوهر، وطرف من جهة المحمولات وهي
المحمولات العشر، لأن كل واحد منها إمّا كم،
وإمّا كيف، وإمّا مضاف، وإمّا غير ذلك. فما
بين الطرفين محدود على ما أوضحنا قبل (س،
ب، ١٦٩، ٢١)

- جميع المحمولات متناهية، سواء كانت داخلة
في حدود الجواهر، أو كانت أعراضاً ذاتية أو
أعراضاً غريبة (س، ب، ١٧٠، ٦)

- حصلت المحمولات أربعة لا غير: حدّاء،
وجنساً، وخاصّة، وعَرَضاً. فإذا كل إثبات
وإبطال في المطالب؛ فإنّما يتوجّه إلى أحد هذه
(س، ج، ٥٧، ١١)

- في تركيب أحوال المحمولات بعضها مع
بعض: المحمولات بعضها أول وبعضها غير
أول، وقد يستعمل لفظ (الأول) في هذا
الموضوع على معان ثلاثة: فيقال «أول» ويعنى
به الشيء في كونه محمولاً على الشيء بنفسه،
و«أول» في العقل مثل حملنا أعظم من الجزء
على الكل ويقال «أول» ويعنى به القياس إلى

- الصفات وهي المحمولات، منها بسيط ومنها
مركب، والبسيط ما دُلَّ عليه بلفظة مفردة مثل
الإنسان والحيوان والناطق والأبيض والأسود،
والمركب ما دُلَّ عليه بلفظ مركب مثل قولنا
الحيوان الناطق والإنسان الأبيض (ف، د،
٦٠، ٨)

- المحمولات الكلية البسيطة هي هذه الخمسة:
جنس ونوع وفصل وخاصّة وعَرَضُ (ف، د،
٦١، ٣)

- المحمولات والموضوعات في الحقيقة هي
معاني الأسماء والأفعال لا الأسماء والأفعال
(ف، ق، ٧١، ٥)

- المحمولات قد «تكون» أموراً عامة، كقولنا
زيد إنسان. فإن الإنسان أمر عام ومحمول على
زيد وزيد عين. وقد «تكون» أعياناً، مثل قولنا
هذا الجالس هو زيد (ف، ق، ٧٢، ٣)

- (ما محمولاتها) أجزاء الحدود، إما جنس
قريب أو بعيد، أو ما يجري مجراه، وإما فصل
قريب أو بعيد، أو ما يجري مجراه (ف، ب،
٢٨، ١٩)

- إذا كانت محمولات المقدمات أعراضاً ليست
بأول لجنس ما، وكانت موضوعاتها أنواع ذلك
الجنس، فإن تلك المقدمات غير خاصّة بذلك
الجنس (ف، ب، ٣٢، ١٣)

- محمولات المقدمات هي بأعيانها في الجنس
محمولات المطلوبات (ف، ج، ٩٤، ١٤)

- المحمولات التي يُحْمَلُ بعضها على بعض
بطريق العَرَضِ إنّما تصير محمولةً بطريق
العَرَضِ عندما يتفق اجتماعها أن يكون
محمولة على شيء واحد (ف، س،
١٣٩، ١٠)

- المحمولات على المشار إليه الذي لا في

تصدق فَرَادَى تصدق مجموعة من غير أن يكون الكلام هذراً وفضلاً (ش، ع، ١١٣، ٤)

- متى عُرِّيت المحمولات المُفْرَدَة . . . من الحمل الذي بالعرض ومن أن يكون أحدهما منحصرًا في الآخر، فالقضية تكون واحدة (ش، ع، ١١٤، ٨)

- إن كانت المحمولات إمّا متناهية وإمّا غير متناهية فإن الموضوعات تكون بتلك الصفة (ش، ب، ٤٢٤، ٢٦)

- المحمولات التي تكون في القياسات العامة لا تخلو أن تكون أغراضًا للموضوعات التي هي بالحقيقة موضوعات، وهي الجواهر أو حدود أو أجزاء حدود (ش، ب، ٤٢٨، ٥)

- إن كثيرًا من المحمولات إنما يصدق حملها بشرطية مثل أن تكون بالطبع، أو مقتناة، أو بالقوة، أو أولاً (ش، ج، ٥٨٧، ٢٠)

محمولات اولية

- المحمولات التي هي أعراض ذاتية فمنها أولية خاصة كحال زوايا المثلث للمثلث، ومنها أولية غير خاصة مثل كون الزاويتين اللتين من جهة واحدة مساوية لقائمتين فإنه أولي للخط الواقع على خطين المُصِير زاويتيها متبادلتين متساويتين وللخط الواقع على خطين المُصِير الزاوية الخارجة كالداخلية المقابلة، ولكن ليس بخاص لأحدهما (س، ب، ٨٥، ١٥)

- المحمولات الاولية المقومة لماهية الشيء، منها ما هو خاصة: كالحدود وبعض الفصول كالحياس للحيوان، ومنها ما هو غير خاصة وإن كانت أولية: كالجنس وبعض الفصول مثل الناطق للإنسان - عند من يرى الناطق مشتركاً للإنسان والمَلَك - فالجنس أولي غير خاص (مر، ت، ٢١١، ٣)

محمول ثان يحمل على الشيء بغلبة المحمول الذي يقال له «أول» مثل كون الإنسان أولاً من شأنه أن يتعجب، ثم من بعد ذلك كونه من شأنه أن يضحك (س، ش، ٢٥، ١٧)

- المقومة في المحمولات أخص من المحمولى (س، ش، ٢٧، ١)

- المحمولات التي هي أعراض ذاتية منها أولية خاصة: كحال الزوايا للمثلث، ومنها أولية غير خاصة: مثل كون الزاويتين اللتين من جهة واحدة، مساوية لقائمتين (مر، ت، ٢١١، ٩)

- المحمولات هي هذه الدال على الماهية، والذاتي المقوم، والعرضي اللازم، والعرضي المفارق (سي، ب، ٣٦، ١٢)

- المحمولات كما تنتهي من تحت إلى شخصيات لا تحمل على شيء، فستنتهي من فوق إلى محمولات لا يحمل عليها شيء أعم منها فتكون المحمولات إذن متناهية (سي، ب، ١٨٣، ١٠)

- إن كانت المحمولات الكثيرة ليس المُجْتَمِع منها واحدًا فليس الإيجاب لها إيجابًا واحدًا ولا السلب سلبيًا واحدًا (ش، ع، ١١١، ٣)

- المحمولات الكثيرة التي تُحْمَلُ على موضوع واحد توجد بأربعة أحوال: إمّا محمولات إذا أُفِرِدَتْ صدقت وإذا جُمِعَتْ صدقت، وكان المُجْتَمِع منها محمولاً واحدًا. وإمّا محمولات إذا أُفِرِدَتْ صدقت وإذا جُمِعَتْ صدقت، إلا أن المُجْتَمِع منها ليس يكون محمولاً واحدًا إلا بالعرض. وإمّا محمولات إذا أُفِرِدَتْ صدقت وإذا جُمِعَتْ كان الكلام هذراً وفضلاً. وإمّا محمولات إذا أُفِرِدَتْ صدقت وإذا جُمِعَتْ كذبت (ش، ع، ١١٢، ١٩)

- ليس يلزم أن تكون جميع المحمولات التي

محمولات جوهرية

تُسمى الأعراض الذاتية، مثل وجود الحركة والسكون في الأجسام الطبيعية (ف، ب، ٢٨، ١٣)

- المحمولات الذاتية التي في طباع موضوعاتها أن يُحمل عليها محمولها، فإن محمولاتها إما حدود، مثل قولنا: الإنسان حيوان ناطق، والدائرة شكل مسطح بحال كذا، وإما أجزاء حدود (ف، ب، ٢٨، ١٦)

- اللوازم الذاتية سبيلها سبيل المحمولات الذاتية، فإن المحمولات الذاتية بأعيانها قد يُمكن أن توجد لوازم. مثال ذلك: إذا كان هذا إنساناً، فهو حيوان، وإن كان إنساناً فهو حي ناطق. واللوازم قد يُمكن أن تؤخذ محمولات. مثال ذلك: إن كان يمكن أن يتحرك متحرك في جسم غير متناه، فقد يمكن أن يقطع مسافة غير متناهية في زمان متناه، فإنه قد يمكن أن يوجد هذا اللازم محمولاً (ف، ب، ٣٠، ١٤)

- لنبدأ بتعريف (المحمولات) الذاتية: إعلم أن من المحمولات محمولات مقومة لموضوعاتها. ولست أعني بالمقوم المحمول الذي يفتقر الموضوع إليه في تحقق وجوده، ككون الإنسان مولوداً، أو مخلوقاً، أو محدثاً، وكون السواد عرضاً. بل المحمول الذي يفتقر إليه الموضوع في تحقق ماهيته ويكون داخلياً في ماهيته جزءاً منها. مثل الشكلية للمثلث، أو الجسمية للإنسان (س، أ، ١٩٩، ٤)

- إن المحمولات الذاتية التي توجد في حد الشيء يجب أن تكون بيّنة الوجود للشيء إذا تحقق الشيء وإن كان يمكن في بعضها أن يبين بحدّ أوسط لكن ليس كل بيان بحدّ أوسط فهو قياس (مر، ت، ٢٢٣، ١٠)

- إن المقومات تؤخذ محمولات في المسائل:

- أما المحمولات الجوهرية فيجتمع من الكثير منها محمول واحد بمنزلة قولنا: حيوان ناطق مائت. إلا أنك ينبغي أن تراعي تقديم المحصور فيها، من حيث هو ذات على الحاصر بمنزلة تقديم الحيوان على الإنسان (ز، ع، ٦٦، ١٠)

محمولات خارجية

- المحمولات الخارجية: إما أن تلحق الموضوع، لا بالقياس إلى شيء خارج عنه، بل بقياس بعض أجزائه إلى بعض، كالمستقيم للخط؛ أو بقياس الموضوع إلى ما فيه، كالضاحك والابيض للإنسان؛ فإنهما يحملان عليه؛ لأجل وجود الضحك والياض فيه. وإما أن يلحقه بالقياس إلى شيء خارج عنه، كنصف الإثنين الذي يحمل على الواحد بقياسه إلى الإثنين فإنه مهما قيس إلى الثلاثة، صارت نصفية ثلاثية، ومساوي الزوايا لقائمتين، محمول على المثلث قد لحقه بقياس زواياه إلى قائمتين، فهو من الصنف الثاني. وجميع ذلك، إما أن يلحق الموضوع لحوقاً واجباً، أو ممكنًا. والأول: هو اللازم. والثاني: ما عداه، سواء لحقه إتفاقاً، أو لحقه لحوقاً غير دائم (ط، ش، ٢٠٦، ١٨)

محمولات ذاتية

- المحمولات الذاتية صنفان: أحدهما الذي هو جوهر موضوعاتها وطباعها أن يُحمل عليها هذه المحمولات. وذلك مثل قولنا: كل إنسان حيوان وأشباه ذلك. والصنف الثاني هو الذي جوهره وطباعه أن يُوجد في موضوعاته. وهذه

فصول فتقوم طبيعة الأنواع (س، ش،
(١٨، ٢٦)

محمولات كلية بسيطة

- المحمولات الكلية البسيطة هي هذه الخمسة:
جنس ونوع وفصل وخاصة وعَرَض (ف، د،
(٣، ٦١)

محمولات مجموعة

- أما المحمولات المجموعة التي يسوغ تفردّها
فهي المحمولات التي ليست مؤلفة من
التناقض، الذي هو إما بالقوة وإما بالفعل ولا
يتعلّق بعضها ببعض (ز، ع، ٦٦، ١٣)

- أما المحمولات المجموعة التي ليست ميّنة من
التناقض لا بالقوة ولا بالفعل ولا بعضها معلق
ببعض، فسائغ تفريد المجموع منها بمنزلة قولنا
حيوان ناطق مائت. فإنه لك أن تُفرد كل جزء
من هذه وتحمله مفردًا (ز، ع، ٦٦، ٢١)

محمولات مفردة

- أما المحمولات المفردة التي لا يسوغ جمعها
فهي جميع المحمولات العرضية. لأن
المحمولات العرضية لا يتم من اجتماعها
طبيعة واحدة لأن ذواتها متباينة. فإن طبيعة
الشيء غير طبيعة الياض (ز، ع، ٦٦، ٧)

محمولات المقدمات

- محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج فلا
يجب أن تكون أوليّة لأنها محمولة على
موضوعاتها بواسطة الحد الأوسط في القياس
الأول، وربما كان الأوسط في ذلك القياس
أعم من الأصغر الذي هو موضوع هذه المقدمة

إمّا فيما لا يكون موضوعه محصلاً، وإمّا فيما
يكون طبيعة الجنس أو الفصل معلومة مثلاً
للموضوع من حيث الطبيعة ولكن لا نعلم هل
هي جنس أو فصل، وإمّا فيما يكون موضوعه
معلومًا بنسبته إلى الموضوع أو صفة أو عارض
ولا تكون حقيقته معلومة، وإمّا فيما لا يكون
عندنا من الموضوع إلا اسم فقط أو خيال (مر،
ت، ٢٢٥، ٥)

- المحمولات الذاتية... صنفان: أحدهما
المحمول الذي يؤخذ في حدّ الموضوع،
والصنف الثاني المحمول الذي يؤخذ في حدّه
الموضوع (ش، ب، ٣٨٨، ٢)

محمولات عرضية

- المحمولات العرضية، وهي تنقسم: إلى ما لا
يعرض لغير موضوعاتها. وإلى ما يعرض.
والأول: خاصة. والثاني: عرض عام.
ويشترط فيهما، أن يكون الموضوع كليًا (ط،
ش، ٢٤١، ١٢)

محمولات على جنس

- أما جنس الجنس وفصل الجنس مثل «ذي
النفس الحساسة» للإنسان وخاصة الجنس مثل
«المشتهي» و«اللامس» والعرض العام للجنس،
فإنّ هذه ليست بمحمولات أول فأنّها تحمل
على الجنس وتبقى محمولات ما بقيت طبيعة
الجنس موجودة في أي نوع كان، وإن لم يكن
النوع المتكلّم فيه موجودًا فلا تكون محمولة
على طبيعة النوع أولاً، وهي محمولة على
طبيعة الجنس من غير إنعكاس، فهي محمولات
على الجنس أولاً، وما كان منها مُقوّمًا فإنّما
يُقوّم طبيعة الجنس أولاً، ثم تنضاف إليها

معاً (سي، ب، ٢٤١، ١٦)

المشهورات إلا لتكثير الحجج بعد أن تكون
التائج قد قُرِّرت بالمقدمات اليقينية (ف، ج،
٦، ٥٢)

محمولات مقومة

- ربما تجري المخاطبات كلمات لها نتائج، لكن
تترك تلك النتائج: إقما لظهورها. وإما لأنها لا
تُقصد للإحتجاج. بل تذكر المقدمات تعريفاً
لها في أنفسها، إعتماذاً على قبول المخاطب
(غ، ع، ١٨٠، ٢٣)

- أجناس المخاطبات الصناعية... أربعة...
المخاطبة البرهانية والمخاطبة الجدلية
والمخاطبة الخطبية والمخاطبة السفسطائية
(ش، س، ٦٧١، ٨)

- إنَّ المحمولات المقومة إقما أجناس، وإقما
أنواع، وإقما فصول، أعني الأنواع بحسب
المعنى الثاني معاً سمي النوع به. ومن المعلوم
أنَّ الشيء ربما كان جنساً لشيء ونوعاً لشيء،
مثل «الحيوان» فإنه نوع من الجسم وجنس
للإنسان وينتهي إلى نوع سافل وجنس عال.
وأما ما ذلك هو في كل باب فيهما فغير محتاج
إليه في المنطق (س، ش، ١٨، ١)

محمولات

مخاطبات برهانية

- المخاطبات البرهانية أربع: منها مخاطبة
التعليم والتعلم، ومنها مخاطبة العناد
البرهاني، ومنها تخاطب المشتركين في
الاستنباط، ومنها الامتحان العلمي في
المادة، وهو المغالطة البرهانية (ف، ب،
١، ٧٧)

- إذا كان شيئان أو محمولان يُنسبان إلى أمر ما
واحد وكان وجود أحدهما في ذلك الأمر أقل
من وجود الآخر فيه، أو كان لا وجود أحدهما
في ذلك الأمر أكثر وأخرى من لا وجود الآخر
فيه. ثم كان يوجد فيه ما هو أخرى بأن لا يوجد
فيه، فبالحرى أن يوجد فيه ما وجوده فيه أخرى
(ف، ق، ١٢٦، ١٤)

مخاطبة

مخاطب

- المخاطبة منها ما يُحضّر بالفعل في ذهن السامع
شيئاً قد كان يعلمه من قبل، فإنَّ الإنسان إنما
يكون الشيء في ذهنه بإحدى جهتين: إما بالقوة
وإما بالفعل (ف، ب، ٧٨، ٢٠)

- من المخاطبة صنف يُقصد به أن يحصل في
ذهن السامع معرفة لم تكن له من قبل، لا
بالفعل التام ولا بالقوة القريبة. والتعليم داخل
في هذه المخاطبة (ف، ب، ٧٩، ٥)

- المخاطبة إنما تكون بين سائل ومجيب على
وضع موضوع كلي يفرضانه بينهما. وليس

- يغلط الناظر ويُغالط المخاطب متى كان بين
المطلوب وبين الذي يؤخذ جزء قياس عليه
خلاف ما، بمقدار ما لا يُوقع في الحقيقة بينهما
تبايناً، لكن يكون ذلك بحسب الظن (ف، س،
٩، ١٥٠)

مخاطبات

- أجناسُ المخاطبات التي تكون في الصنائع
العملية، وسيل ما كان من هذه علمياً أن
يُستعمل فيه المقدمات اليقينية ولا تُستعمل فيه

الخصم ويبيّن بقياس ما أن المحمول مملوك
عن شيء شيء من الباقي (ف، ق، ٩٧، ١٥)

- السائل منهما (في المخاطبة الجدلية) ويتضمن
إبطاله بأن يأتي بقياس يعلمه من مقدمات
مشهورة يُنتج نقيضه، والمجيب يتضمن حفظه
بأن لا يسلم للسائل شيئاً يلزم عنه نقيضه، وإن
أتى السائل من عند نفسه بشيء والتمس به
إبطال ذلك الوضع تلقاه بقول يعاند ذلك الشيء
(ف، ج، ١٤، ١٢)

- قد يغلط كثير من الناس فيستعملون سوالات
علمية في المخاطبة الجدلية، ولا يشعرون بها
(ف، ج، ٥٨، ١٣)

- ربما غلط قوم فاستعملوا المثالات على أنها
جدلية في المخاطبة الجدلية، فهؤلاء هم الذين
لم يتميزوا لهم الطريق الجدلي من الطريق
الخطبي (ف، ج، ١٠٠، ١٤)

- المخاطبة الجدلية هي التي تأتلف من المقدمات
المشهورة المحمودّة عند الجميع أو الأكثر
(ش، س، ٦٧١، ١٤)

مخاطبة جهادية

- المخاطبة الجهادية الجدلية هي المخاطبة التي
يُلتمس بها الغلبة بالمقدمات المشهورة، التي
هي بالحقيقة مشهورة (ف، ج، ٢٦، ١٢)

مخاطبة خطابية

- المخاطبة الخطابية يُلتمس بها إقناع السامع بما
تسكن نفسه إليه سكوناً ما من غير أن يبلغ اليقين
(ف، د، ٥٧، ١٠)

- المخاطبة الخطابية هي التي تكون من المقدمات
المظنونة التي في بادئ الرأي (ش، س،
٦٧١، ١٥)

يحتاج في هذه المخاطبة إلى أكثر من اثنين
(ف، ج، ١٤، ٩)

- الضرب الأول من السؤال هو السؤال عن
المقدمات مقدمة مقدمة بترك ذكر النتيجة.
والثاني هو المخاطبة بالمقدمات والنتيجة معاً،
فإذا استعمل الضرب الثاني فللمجيب حينئذ أن
ينظر في مقدمات القول الذي أتى به السائل من
عند نفسه وفي شكله، فإن احتاج إلى إبطال
مقدمة من مقدمات القول، أو إلى إبطال شكله
فله أن يأتي بقياس يُبطل به، أي هذين قصد
إبطاله (ف، ج، ١٦، ٦)

- مخاطبة المتعلم للمعلم والمعلم للمتعلم في
هذه الأشياء بعضها يكون بالسؤال وبعضها على
طريق الاخبار، فما كان من المخاطبات بينهما
على طريق السؤال كان، أو على طريق الاخبار
فليس بجدل ولا فحصر. لكن إما من المعلم
فتعليم، وإما من المتعلم فتعلم (ف، ج،
٤٩، ١٤)

- كلّ مخاطبة وكلّ قول يُخاطب به الإنسان غيره
فهو إما يقتضي به شيئاً ما وإما يعطيه به شيئاً ما
(ف، ح، ١٦٢، ٤)

مخاطبة برهانية

- المخاطبة البرهانية هي التي تكون من المبادئ
الأول الخاصة بكلّ تعليم وهي التي تكون بين
عالم ومتعلم (ش، س، ٦٧١، ١١)

مخاطبة جدلية

- المخاطبة الجدلية يُلتمس بها غلبة المخاطب
بالأشياء المعروفة المشهورة (ف، د، ٥٧، ٣)
- في صناعة الجدل وعند المخاطبة الجدلية
فينبغي أن توضع القضية كلية إلا أن يُعاند

مخاطبة سوفسطائية

الإنشاد الشعري. والتي القصد فيها التصديق؛
فإما أن يكون المراد فيها الإيضاح للحق، وهو
البرهان والتعليم؛ وإما أن يكون المراد فيها
الغلبة والإلزام، وذلك إما في الأمور الجزئية
وإما في الكلية (س، ج، ١٨، ٧)

مخاطبة مشاغبية

- المخاطبة المشاغبية هي المخاطبة التي توهم
أنها مخاطبة جدلية من مقدمات محمودة من غير
أن تكون كذلك في الحقيقة (ش، س،
٦٧، ١٦)

- المخاطبة السوفسطائية يلتبس بها أن يغلب
المخاطب غلبة مظنونة بالأشياء التي يُظنُّ بها
في الظاهر أنها مشهورة من غير أن تكون
كذلك، ويُقصدُ بها مغالطة المخاطب
والسامعين، ويُقصدُ بها التميؤ والمخرقة وأن
يُوهم المتكلم في نفسه أنه ذو حكمة وذو علم
من غير أن يكون كذلك (ف، د، ٥٧، ٤)

مخاطبة شعرية

- المخاطبة الشعرية يلتبس بها محاكاة الشيء
وتخييله بالقول (ف، د، ٥٧، ١١)

مخاطبة علمية

- المخاطبة العلمية يقتضى بها علم شيء أو يُفاد
بها علم شيء ما. وهي بضريين من الأقاويل:
إما السؤال عن الشيء، وإما القول الجازم،
وإما جواب عن السؤال وإما ابتداء (ف، ح،
١٦٤، ٣)

- المماثلة والمشابهة والمخالفة والمبائنة أوصاف
عروضية (ب، م، ٥٤، ١٧)

- إن الصدق والكذب يلزمها بنسبتها (الأقاويل
الجازمة) إلى الوجود في الموافقة والمخالفة،
والتصديق والتكذيب هو الحكم بتلك الموافقة
والمخالفة (ب، م، ٧٠، ٤)

مخبر عنه

- الخبر يُسمى المحمول والمُخبر عنه يُسمى
الموضوع (ف، ق، ١٢، ١١)

مختلط

- أمّا المختلط، من مقدمات مُطلقة وممكنة في
الأشكال الثلاثة من (القياس) فإن نتائجها
بأسرها ممكنة (ب، م، ١٥٠، ٢١)

مختلطات

- المختلطات، أما الشكل الأول فشرطه بحسب
الجهة فعلية الصغرى والنتيجة فيه كالكبرى إن

مخاطبة العناد

- المضللات قد تستعمل للمغالطة، وقد تستعمل
في مخاطبة العناد (س، س، ٧١، ٤)

مخاطبة فلسفية

- المخاطبة الفلسفية تُسمى البرهانية وهي يلتبس
بها تعليم الحق وبيانه بالأشياء التي شأنها أن
توقع العلم اليقين بالشيء (ف، د، ٥٧، ٢)

مخاطبة قياسية

- كل مخاطبة قياسية، فإما أن يكون القصد فيها
التصديق أو لا يكون، بل التخيل، وهو

مخصوصة شرطية

- قبلت المخصوصة الشرطية ستة أحوال وهي:
الكلية والجزئية والإهمال مع الإيجاب في كل
واحدة من هذه الثلاثة أو السلب (و، م،
(٢٦، ٢٠١)

مخصوصتان

- إن المخصوصتين يكفي في تناقضهما اختلافهما
في السلب والإيجاب بعد اتفاقهما في كل شيء
سوى الإيجاب والسلب، وفي المحصورات
يُشترط مع اختلافهما في السلب والإيجاب
إختلافهما في الكلية والجزئية. أما الشرائط
الأخر فلا خلاف فيها بين الخصوص والحصر
(سي، ب، ١٢٣، ٥)

مخيّلات

- المخيّلات فهي مقدمات يعلم أنها كاذبة ولكنها
تؤثر في النفس بالترغيب والتنفير (غ، م،
(٧، ٥٢)
- المخيّلات فهي مقدمات الأقيسة الشعرية فإن
استعملت الأوليات وما معها في الخطابة أو
الشعر لم يكن استعمالها إلا من حيث الشهرة
والتخيّل وما وراء ذلك فليس بشرط فيها وليس
يحتاج إلا إلى البيان البرهاني ليطلب،
والمغالطي ليتقي (غ، م، ٥٤، ١٢)
- المخيّلات: وهي تشبيه الشيء بشيء مستفيع،
أو مستحسن لمشاركته إيّاه في وصف، ليس هو
سبب القبح والحسن، فتعمل النفس بسببه ميلاً.
وليس ذلك من الظن في شيء (غ، ع،
(١١، ٢٠٠)

- المخيّلات وهي قضايا لا تُسمع لصدقها بل
لأنفعال وتأثر يعرض لنفس السامع منها على

كانت غير المشروطتين والعرفيتين، والا
فكالصغرى محذوفاً عنها قيد اللاضرورة
واللادوام والضرورة المخصوصة بالصغرى إن
كانت الكبرى أحد العامتين ويُضم اللادوام
إليها إن كانت إحدى الخاصتين (ن، ش،
(١٦، ٢٧)

مخصوص

- المخصوص كقوله: فلان، أو كقوله: هذا
الإنسان موجباً ليس له شيء أو مبطلاً له عنه
(ق، م، ٦٣، ١٦)
- المخصوص هو الأمر الذي هو النوع اللازم له
الخاصة. فهو في طباعه أن يكون موضوعاً لا
محمولاً، مثل من قال: إن خاصة الطف
الأجسام أن تكون ناراً، وليس الأمر كذلك،
بل إن كان ولا بد فإن خاصة النار هي أن تكون
الطف الأجسام (س، ج، ٢١٧، ٣)
- إن ذات النفس وذات كل قوة شيء، وكونهما
كماً لا وحالاً لشيء شيء من لواحق ذاته. وإذا
حدث عن النفس بمثل هذا اللاحق بقول مساوٍ
كان رسماً له لا حداً، وإنما يحصل للحيوان
الفصل المنوع له إلى الإنسان بانضمام ذات
النفس إلى ما تنضم إليه إنضماماً أولياً، ثم تتبعه
توابع النفس ولواحقه، وهو من حيث تلك
التوابع واللواحق - إذا كانت مساوية -
مخصوص لا مفصول (س، ش، ٢٢، ١١)

مخصوصات

- أكثر ما تستعمل المخصوصات مقدمات صغرى
(س، ق، ١٠٩، ١٥)

حواسه، فكانت مستولية عليه (غ، ع،
(٢٥، ٩٠)

مدلول

- الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به للعلم أو الظن بشيء آخر، أو من الظن به الظن بشيء آخر، فالشيء الأول يسمى دليلاً برهانياً وبرهاناً إن لم يتخلل الظن وإلا فدليلاً إقناعياً وامارة، والشيء الثاني يسمى مدلولاً (ه، م،
(٢٤، ٣)

مدلول عليه

المدلول عليه بطريق الالتزام غير محدود. وأيضاً لو كان المدلول عليه هو بطريق الالتزام معتبراً، لكان ما ليس بمقوم صالحاً للدلالة على ما هو. مثل الضحك؛ فإنه من طريق الالتزام يدل على الحيوان الناطق. لكن قد إنفق الجميع على أن مثل هذا لا يصلح في جواب ما هو. فقد بان أن الذي يصلح فيما نحن فيه أن يكون جواباً عما هو، أن يقول لتلك الجماعة: إنها حيوانات (س، أ، ٢٢٧، ٣)

- «المدلول عليه» الذي هو محل الحكم، وهو المحكوم عليه، المخبر عنه، الموصوف، الموضوع، إما أخص من «الدليل»، وإما مساويه - فيطلق عليه القول بأنه أخص منه، لا يكون أعم من «الدليل» إذ لو كان أعم منه لم يكن «الدليل» لازماً له، وإذا لم يكن لازماً له لم يعلم أن لازم «الدليل» - وهو «الحكم» - لازم له، فلا يعلم ثبوت «الحكم» له، فلا يكون «الدليل» «دليلاً» (ت، ر، ١٣١، ٩)

طريق التخيل (ب، م، ٢٠٧، ٢٠)

- المخيلات هي مبادئ القياسات الشعرية والتي لا صدق فيها ولا تصديق (ب، م، ٢٠٨، ١٤)
- المخيلات: فهي القضايا التي تقال قولاً لا للتصديق بها بل لتخيل يؤثر في النفس تأثيراً عجيباً من قبض أو بسط وإقدام أو إحجام (سي، ب، ٢٢٦، ٩)

- أما المخيلات فهي قضايا يقال قولاً فيؤثر في النفس تأثيراً عجيباً من بسط وقبض، وربما زاد على تأثير الصدق وربما لم يكن معه تصديق كما إذا شبهنا العسل بالمرّة المهوعة إستقدره الطبع. وأكثر أفعال الناس مبنية على هذه المخيلات لا على الفكر (ر، ل، ٢٩، ١٩)

- إن القضية: إما أن تقتضي تصديقاً. أو تأثيراً غير التصديق. أو لا تقتضي أحدهما. والأول: إما أن يقتضي تصديقاً جازماً. أو غير جازم. والجازم: إما أن يكون لسبب، أو لما يشبه السبب. وما يكون لسبب، فهو المسلمات. وما يكون لما يشبه السبب، فهو المشبهات بغيرها. وغير الجازم هو المظنونيات. وما معها هو المشهورات في باديء الرأي، والمقبولات من وجه. وما يقتضي تأثيراً غير التصديق، فهو المخيلات. وما لا يقتضي تصديقاً ولا تأثيراً، فلا يستعمل لعدم الفائدة (ط، ش، ٣٩٠، ١٢)

- مخيلات وهي قضايا إذا وردت على النفس أثرت فيها تأثيراً عجيباً من قبض أو بسط كقولهم الحمر ياقوتة سيالة والعسل مرة مهوعة. والقياس المؤلف منها يسمى شعراً (ن، ش، ٣٣، ١٦)

مدركات اول

- المدركات الأول للإنسان، في مبدأ فطرته،

مراثية

- كل مركب، فهو متألف من شيئين: أحدهما:

كالمادة الجارية منه مجرى الخشب من السرير.

والثاني: كالصورة الجارية منه مجرى صورة

السرير من السرير (غ، ع، ١٨٢، ١)

- المركب إذا حلّته بذكر آحاد الذاتيات توجه

السؤال عن حدّ الآحاد (غ، ص، ٢١، ١)

- ما يوجد للمركب إنّما يوجد له من قبل وجوده

للبسيط (ش، ب، ٤٧٨، ٢٤)

- المفرد هو الدال الذي لا يراد بالجزء منه دلالة

أصلاً حين هو جزؤه، والمركب ما يخالف

ذلك (ر، ل، ٣، ١٠)

- المركب إما أن يكون تام الدلالة، وهو الذي

تركب من إسمين أو إسم وكلمة، وإما أن يكون

ناقص الدلالة، وهو الذي تركب من إسم وأداة

(ر، ل، ٣، ١٢)

- المركب معنى له جزء (هـ، م، ٤٧، ٢٣)

- المركب فهو إما تام وهو الذي يصحّ السكوت

عليه، وإما غير تام وهو بخلافه (ن، ش،

٦، ٥)

- يقال «المركب» على ما يمكن مفارقة بعض

أجزائه لبعض، كأخلاق الإنسان وأعضائه.

فإنّها، وإن لم يعقل أنّها كانت مفترقة

فاجتمعت، بل خلقه الله من نقطة، ثم من

علقة، ثم من مضغة (ت، ر، ١، ٢٢٠، ١٤)

- «المركب» يقال على ما ركبّه غيره، وعلى ما

كانت أجزاؤه متفرقة فاجتمعت، على ما يقبل

مفارقة بعضه بعضاً. وهذه الأنواع الثلاثة متفية

عن ربّ العالمين باتفاق المسلمين (ت، م،

١٦، ٦٥)

- المركب قسمان: قسم في قوة المفرد وقسم

مركب محض لا يؤول بالمفرد (و، م،

٧، ١٠٧)

- المراثية هي التي تقيس من الأمور التي تُظنّ

مشهورة وليست كذلك؛ ولهذه العلة يُتوهم أنّها

قياسية (أ، س، ٧٥١، ١)

مراعاة التقابل

- مراعاة التقابل هو أن تراعي في كلّ واحدة من

القضيتين ما تراعيه في الأخرى، حتى تكون

أجزاء القضية في كلّ واحدة منهما بعينها هي

التي في الأخرى وعلى ما في الأخرى، حتى

يكون الموضوع، والمحمول، والشرط

والإضافة، والجهة والجزء والكلّ، والقوّة

والفعل، والزمان، والمكان... غير مختلف

(مر، ت، ٧٨، ٦)

مرتبة

- يُقال إن شيئاً يتقدّم شيئاً آخر على خمسة أنحاء:

إمّا بالزمان وإمّا بالطبع وإمّا بالمرتبة وإمّا

بالفضل والشرف والكمال وإمّا بآته سبب وجود

الشيء (ف، د، ٦٦، ٩)

مركب

- المركب من الأسماء والكليم: منه ما هو مركب

من اسمين مثل قولنا زيد قائم، ومنه ما هو

مركب من اسم وكلمة مثل قولنا زيد يمشي

(ف، أ، ٤٢، ٣)

- المركب ليس هو المقسم (س، س، ٨٤، ١٢)

- إنّ أجزاء المركب أقدم في الطبع من المركب،

والمركب أعرف وأقدم عندنا وعند الطبيعة من

أجزائه، فإن الطبيعة تقصد المركب. وإذا

سلكتنا من الأجزاء إلى المركب كتنا مبرهنيين،

وبالعكس مستدلّين (مر، ت، ٢٠٨، ٩)

مركب تام

دوام أو نفي ضرورة، فإن كان نفي دوام فنقيض الدوام لأن نفي الدوام إطلاق. وقد علمت أن نقيض المطلقة هي الدائم وإن كان نفي ضرورة فنقيضه الضرورة لأن نفي الضرورة إمكان وقد علمت أن نقيض الممكنة هي الضرورية (و، م، ٢٢٥، ٧)

- المركب التام: هو الذي كل لفظ منه يدل على معنى، والمجموع يدل دلالة تامة بحيث يصح السكوت عليه (غ، ع، ٧٨، ٩)

مركب ناقص

- المركب الناقص: هو الذي كل لفظ منه يدل على معنى، والمجموع لا يدل دلالة تامة (غ، ع، ٣٧٤، ١١)

مركبات عقلية

- أما المركبات العقلية، فهي التي تُحدّ بالحدود التامة المذكورة، وهي ذوات الماهيات (ط، ش، ٢٥٠، ١٩)

مركبات

- المركبات أعرف عند الطبيعة لأنها هي الغاية لتلك البسائط وهذا هو الأصح (س، ب، مركبة ٥٧، ٤)

- كل مركبة لا تصدق إلا بصدق الموجهتين اللتين مركبت منها معاً لأنها قد حكمت بهما معاً وتكذب تلك المركبة بكذبهما معاً أو كذب إحداهما لما عرفت أن المركب يكذب بكذب أجزائه كلها أو بعضها ومهما كذب أحد جزأي المركبة وجب صدق نقيضه فإذاً مهما صدق نقيضاً جزأياً أو نقيض أحدهما فقد كذب جزأيهما معاً أو كذب إحداهما (و، م، ٢٢٣، ١)

- المركبات التي يقع في حدودها تكرار، هي ما تتركب عن الشيء، وعن عرضي ذاتي له، فيقع «الشيء» مرة في حدّه، ومرة في حدّ عرضه الذاتي الذي يشتمل حدّه على ذكر معروضه ضرورة (ط، ش، ٢٦٢، ١١)

- المركبات فإن كانت كلية فنقيضها أحد نقيضي جزئيهما وذلك جلّي بعد الإحاطة بحقائق المركبات ونقائض البسائط (ن، ش، ١٨، ١٢)

مسألة

- المسألة إنما تخالف المقدمة بالجهة. وذلك أن هذا القول إذا قيل على هذه الجهة: ليس قولنا: حي، مشاء، ذو رجلين حدّاً للإنسان؟ تكون مقدّمة. وكذلك إذا قيل: أليس الحيّ جنساً للإنسان؟ كان مقدّمة. فإن قيل: هل قولنا: حي، مشاء، ذو رجلين، حدّاً للإنسان؟ وهل قولنا: «الحي» جنس للإنسان أم لا؟ كان مسألة (أ، ج، ٤٧٤، ٦)

- المركبات على هذا سبع وهي: الخاصتان أي المشروطة الخاصة، والعرفية الخاصة والوقتيتان أي الوقتية والمنتشرة، والوجوديتان أي الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية، والممكنة الخاصة وإنما كانت الممكنة الخاصة مركبة لأنها دلّت على أن نسبة ثبوت محمولها لموضوعها ممكن ونسبة نفيه عنه ممكن ففيها إذن ممكنتان عامتان (و، م، ٢٢١، ٢٩)

- الجزء الثاني من هذه المركبات لا يكون إلا نفي

- كل مسألة فإن جزءها الموضوع يُسمى المفروض والمُعطى، وجزءها المحمول يُسمى المطلوب، من قيل أن الموضوع هو الذي يفرض أولاً، ثم يُطلب فيه وجود المحمول (ف، ب، ٦٠، ٥)

- المسألة على صنفين، منها بالمقدمات ومنها بالقياس (ف، ب، ٩٣، ٤)

- المسألة بالمقدمات يلزم ضرورة ألا تكون بجزئي التناقض، كما هي في الجدل، لكن نأخذ أحد جزئي التضاد على التحصيل (ف، ب، ٩٣، ٥)

- المسألة في هذه المخاطبة (الامتحان العلمي) قد تكون بالمقدمات وقد تكون بالقياس، غير أن المسألة بالمقدمات أخرى أن تكون داخلية في الامتحان (ف، ب، ٩٤، ٢٢)

- المسألة بالمقدمات قد تكون بالمقدمات البعيدة وبالمقدمات القريبة. والتي بالبعيدة هي ما أدخل في باب الامتحان. وهذه المسألة قد تكون بجزئي التضاد معاً، وقد تكون بأحد جزئي (ف، ب، ٩٥، ١)

- المسألة بالقياس، فإنها قد تكون بالقياس البسيط، وقد تكون بالقياس المركب. واستعمال القياس المركب هو أدخل في هذا الباب (ف، ب، ٩٥، ٣)

- المسألة تُقال على كل قضية مسؤول عنها بحرف التخيير وهي المقرون بها حرف التخيير، كيف كانت القضية جزء قياس أو معدة لذلك أو نتيجة أو مطلوباً (ف، ج، ٦٣، ٦)

- قد تعمل من كل مقدمة مسألة إذا نقلتها عن جهتها (ف، ج، ٦٤، ١٠)

- المسألة تُقال أيضاً بوجه أخص على كل مطلوب فرض ليُلتمس قياسه في أي صناعة

كانت جدلياً كان ذلك المطلوب أو علمياً كان ذلك بين الإنسان وبين نفسه أو بينه وبين غيره (ف، ج، ٦٤، ١٢)

- تُقال المسألة على كل قضية معلومة الوجود فُرِضَتْ لِيُلْتَمَسَ سبب وجودها (ف، ج، ٦٤، ١٤)

- تُقال المسألة على السؤال والطلب نفسه أي صنف كان من أصناف السؤال والطلب، وفي أي صناعة كان (ف، ج، ٦٤، ١٥)

- كل مسألة تُطلب بها معرفة شيء من عند إنسان فإنها توجب على المسؤول أن يُجيب بأمر يُفيد به السائل معرفة الشيء الذي هو مقصوده بمسألته (ف، أ، ٤٦، ١٥)

- المسألة إما بسيطة حتمية، وإما مركبة شرطية (س، ب، ١٠١، ١)

- المسألة من حيث هي مسألة لا تكون جزء قياس، ولكن تكون أصلاً يبنى عليه القياس. وإذا صارت مقدمة، كان منها القياس، لأنها جزء قياس (س، ج، ٥٣، ١٥)

- إن المسألة قضية (س، ج، ٥٣، ١٧)

- المسئلة إما بسيطة حتمية وإما مركبة. والمركبة يتبع البسيط فيما نوره (مر، ت، ٢٢٢، ٥)

- لا تجعل المسئلة مقدمة في القياس فتكون قد صادرت على نفس المطلوب (غ، م، ٥٧، ٢)

- إن كل محاورة لفظية فهي لغرض هو، إما طلب من القائل أو إعطاء، والطلب على ما صُنف إما طلب قول وإما طلب فعل غير القول، وطلب القول يُسمى مسئلة واستعلاماً، وطلب الفعل فهو كالأمر (ب، م، ١١، ١٩)

- قد تكون مسئلة واحدة تبين بأوساط كثيرة إذا كان بعضها سبباً لبعض (ش، ب، ٤٨٤، ٨)

- كل مسئلة... المجهول فيها لا يخلو أن

لأنّ هذا السؤال هو الذي يدخل في نفس الجدل، وبه يتم فعل الجدل (س، ج، ٣٠، ٢)

يكون: إما حدًا، وإما جنسًا، وإما فصلًا، وإما خاصّة، وإما رسمًا، وإما غرضًا (ش، ج، ٥٠٣، ١٠)

مسألة علمية

مسألة امتحانية

- تقال «مسألة علمية» على وجهين: أحدهما يقع في التعليم والتعلّم وهو أحد طرفي النقيض المعلوم أنّه هو الحق وأنّه لا يتعداه المجيب أو المخاطب، وإنّما يسأل للتقرير والتعديد لا على سبيل المسائل الجدلية؛ والثانية في المخاطبات الإمتحانية التي تكون في العلوم ولا يبالى فيها بتسلّم أي طرفي النقيض كان (ش، ب، ١٣٣، ١٩)

- المسئلة الإمتحانية فإنّها من وجوه علمية، ومن وجوه ليست علمية: فإنّها علمية من جهة أن مبادئها مناسبة، وليست علمية من جهة أن الغرض منها ليس إثبات علم، ولذلك إذا حُفقت لم تكن مسئلة علمية برهانية مطلقة، بل المسائل العلمية المطلقة محدودة (س، ب، ١٣٣، ٢٢)

مسألة بسيطة

- كل مسألة بسيطة فهي منقسمة إلى محمول ومسألة منطقية وموضوع (س، ب، ١٠١، ٢)

مسألة جدلية

- المسئلة المنطقية هي طلب معنى يتنفع به في الإيثار للشيء والهرب منه، أو في الحق والمعرفة إمّا هو بنفسه، وإمّا من قبل أنه مُعَيَّن على شيء آخر من أمثال هذه، أو ما يكون الفلاسفة تعتقد أيضًا فيه لا كذا ولا كذا، وإمّا ما يكونون يعتقدون فيه ضد ما يعتقدونه الجمهور، وإمّا ما يكون كل واحد من الفريقين يضاد صاحبه فيما يعتقد فيه (أ، ج، ٤٨٥، ٢)

- المسألة الجدلية هي القضية التي سبيلها أن تُسلّم بالسؤال الجدلي، وهو يعمّ المقدمة الجدلية والمطلوب الجدلي (ف، ج، ١٨، ٦٤)

- المسألة الجدلية هي طلب معنى يتنفع به ظاهره أنه أراد بها السؤال الجدلي (ف، ج، ١٥، ٦٥)

مسألة منظرية

- المسئلة المنظرية إمّا أن تكون منظرية خاصة بين فيها، وإمّا أن تكون هندسية وهي مبدأ لعلم المناظر فإن مبادئه من الهندسة فتكون مسائل هندسية هي مبادئ منظرية، ومن وجه مسائل هندسية (س، ب، ١٣٤، ٦)

- المسألة الجدلية هي طلب معنى يُتَنَفَّعُ به في الإيثار للشيء والهرب منه أو في الحق والمعرفة، إمّا هو بنفسه وإمّا من قبل أنه مُعَيَّن على شيء آخر من أمثال هذه (ف، ج، ٢١، ٦٩)

- المسألة الجدلية بالحقيقة مسألة عن مقدّمة، والسائل الجدلي بهذا السؤال هو سائل جدلي،

مسألة هندسية

- المسئلة الهندسية مثلاً إنما هي: إما عن مقدّمة صحت وبانت بالطرق الهندسية ويُراد أن يُبان بها غيرها فتكون عن مبدأ خاصّ بالمطلوب؛ وإما عن مبدأ عامّ للمسائل الهندسية خاصّ بالهندسة تبين به المطالب الهندسية ولا يبيّن هو في الهندسة (س، ب، ١٣٤، ٣)

مسائل

- المسائل التي تبرهن بالبراهين التي بالخلف يمكن أن تُبرهن بالمقاييس المستقيمة وبحدود واحدة (أ، ق، ٢٧٢، ١٥)

- قد تكون المسائل واحدة بأعيانها: أما بعضها فبأن يؤخذ لها أوسط واحد بعينه مثال ذلك لجميعها الرجوع على طريق التقابل (أ، ب، ٤٥٣، ١٣)

- بعض المسائل قد يختلف من قيل أنه يوجد فيها أوسط تحت أوسط (أ، ب، ٤٥٤، ٦)

- الأقاويل تحدث عن المقدمات، والأشياء التي فيها تكون القياسات هي المسائل (أ، ج، ٤٧٣، ١٣)

- أجناسُ المسائل والمقدمات إذا حصلناها على طريق الرسم ثلاثة: وذلك أن منها ما هي مقدمات خُلّقية، ومنها مقدمات طبيعية، ومنها مقدمات منطقية. فالخُلّقية مثل قولنا: لمن أولى أن نطيع: لأبائنا، أو للنواميس، متى اختلفتا؟ والمنطقية مثل قولنا: هل العلم بالمتضادات واحد بعينه، أم لا؟ والطبيعية مثل قولنا: هل العالم أزلي، أم لا؟ وكذلك يجري الأمر في المسائل (أ، ج، ٤٨٩، ١٦)

- من المسائل ما هي كلية، ومنها ما هي جزئية. فالكلية مثل قولنا إن كل لذة خير وإنه ولا لذة واحدة خير. والجزئية مثل قولنا: قد توجد لذة

واحدة خير، أو توجد لذة واحدة ليست خيراً. والتي تثبت وتبطل بالكلية مشتركة لجنسي المسائل كليهما. وذلك أنّا إذا بيّنا أن الشيء يوجد للكل، نكون قد بيّنا أنه موجود للبعض. وكذلك إذا بيّنا أنه ليس يوجد ولا لواحد، نكون قد بيّنا أنه ليس يوجد للبعض (أ، ج، ٥٠٢، ٦)

- الخطأ الواقع في المسائل فنقول إنه صنفان: إما بأن يُكذب فيها، وإما بأن يُتجاوز اللفظ الموضوع فيها، وذلك أن الذين يكذبون يخطئون إذا قالوا فيما ليس بموجود لشيء إنه موجود له. وكذلك الذين يلقّبون الأشياء بأسماء غريبة، فيسمون مثلاً الذئبة إنساناً يتجاوزون التسمية الموضوعية (أ، ج، ٥٠٣، ١٣)

- كل صناعة نظرية فإنها تشتمل بالجملة على أشياء ثلاثة: موضوعات ومسائل ومبادئ (ف، ب، ٥٩، ٨)

- أخرى المسائل بأن تكون برهانية ما كانت المسألة فيه بالقياس (ف، ب، ٩٣، ٤)

- المسائل الهيئته القليلة الغناء التي يُمكن الإنسان أن يقفَ على الصواب فيها بسهولة، وإن كانت ممّا اختلفت الفلاسفة فيه. فإنها وإن كانت مطلوبات فليس ينبغي أن يتشاغل بها كبير تشاغل (ف، ج، ٨٢، ٨)

- المسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع أو لأنواعها أو عوارضها، وهي مشكوكٌ فيها، فيبيّن حالها في ذلك العلم (س، ب، ٩٨، ١٧)

- المبادئ: منها البرهان، والمسائل: لها البرهان والموضوعات: عليها البرهان (س، ب، ٩٨، ١٩)

- المسائل متميزة عن المبادئ (س، ب، ١٣٥، ١)
- إن المقدمات والمسائل ثلاثة أصناف: أحدها منطقية تراد لغيرها من الأمور النظرية والعملية. والثاني خلقية، وهو فيما إلينا أن نعلمه، وهو المتعلق بالمؤثر والمهروب عنه، ... ولنسرد أمثلة الأصناف الثلاثة في موضع واحد، فنقول: أما مثال المسألة المنطقية فقولنا: هل المتضادات يوجد حدّ بعضها في بعض؟ وأما مثال المسألة الخلقية، فقولنا: هل اللذة مؤثرة جميلة أو لا؟ وأما مثال المسألة الطبيعية، فقولنا: هل العالم أزلي أم محدث؟ وهل النفس تفسد أم تبقى؟ (س، ج، ٨٢، ١٣)
- المسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع، أو لأنواعه، أو لعوارضه؛ وهي المشكوك فيها المبحوث عنها في العلم. والمبادئ منها البرهان، والمسائل لها البرهان، والموضوعات عليها البرهان. والغرض فيما عليه البرهان الأعراض الذاتية، والذي لأجله ذلك هو الموضوع، والذي له الأغراض، والذي فيه المبادئ (مر، ت، ١٩٧، ١٣)
- العلوم البرهانية وهي أربعة: الموضوعات والأعراض الذاتية، والمسائل، والمبادئ (غ، م، ٦٠، ٦)
- المسائل وهي عبارة عن اجتماع هذه الأعراض الذاتية مع الموضوعات وهي مطلوب كل علم ويسأل عنها فيه. فمن حيث يسأل عنها فيه تُسمى مسائل ذلك العلم، ومن حيث تطلب تُسمى مطالب، ومن حيث أنها نتيجة البرهان تُسمى نتائج والمُسمى واحد (غ، م، ٦١، ٣)
- المسائل: فهي القضايا الخاصة بكل علم، التي يُطلب المعرفة في العلوم بأحد طرفيها: إما النفي وإما الإثبات (غ، ع، ٢٥١، ١٦)
- المسائل ما يُبرهن عليها (غ، ع، ٣٧٩، ١٢)
- المسائل: فمسألة كل علم هي القضية التي يطلب وجود محمولها لموضوعها في ذلك العلم وموضوعها إما أن يكون موضوع العلم نفسه أو موضوعه مع عرض ذاتي، أو نوعاً من موضوع العلم أو نوعاً من موضوعه مأخوذاً مع عرض ذاتي أو عرضاً ذاتياً (سي، ب، ٢٣٥، ١٢)
- تكون المسائل واحدة متى كان السبب المأخوذ فيها حدّاً اوسطاً واحداً (ش، ب، ٤٨٤، ٢)
- المسائل منها كلية ومنها جزئية، وكل واحدة منهما إما موجبة وإما سالبة (ش، ج، ٥٣٠، ٤)
- المسائل أربعة أصناف: موجبة كلية ... وكلية سالبة ... وموجبة جزئية ... وسالبة جزئية (ش، ج، ٥٣٠، ٥)
- النظر في المسائل الكلية يتضمن الجزئية (ش، ج، ٥٣٠، ٧)
- أما المسائل: فهي التي يشمل العلم عليها، وتُبين فيه وهي مطالبه (ط، ش، ٥٢٨، ٤)
- مسائل جدلية**
- المسائل الجدلية صنفان: القياس والاستقراء (ف، ج، ٩٧، ١)
- المسائل الجدلية تكون على وجهين، إما مقدمات قياس مع نتيجته كقولنا أليس إذا كان كل - أب - وكل - ب ج - فكل - أ ج -، أو إنكار إحدى مقدمتيه أو كليتهما أو إفساد صورة القياس بالقول بأنها غير مُنتجة لمن لا ينصف في مناظرته، وإما أن يفصل السؤال عن مقدمة

مقدمة ليجمع منها القياس بآخره فينتج النتيجة
(ب، م، ١٩٥، ١١)

- تكون المسائل الجدلية في علوم مختلفة منها
خلقية كقولنا هل اللذة جميلة أم لا، ومنها
طبيعية كقولنا هل الحركة موجودة أم لا، ومنها
منطقية كقولنا هل العلم بالمتضادات واحد أم
لا (ب، م، ٢٣٤، ٢٤)

مسامحة

- التجوّز والمسامحة إنّما تُستعمل في الصنائع
التي يحتاج الإنسان فيها إلى إظهار القوة
الكاملة في غاية الكمال على استعمال
الألفاظ، فيعرف أنّ له قدرة على الإبانة عن
الشيء بغير لفظه الخاص به لأدنى تعلّق يكون
له بالذي تجعل العبارة عنه باللفظ الثاني، أو له
قدرة على استعمال اللفظ الذي يخص شيئاً ما
على ما له تعلّق به ولو يسيراً من التعلّق، وليُبين
عن نفسه أنّ له قدرة على أخذ اتصالات
المعاني بعضها ببعض ولو الاتصال اليسير،
ويبين أنّ عباراته وإبانه لا تزول ولا تضعف
وإن عبّر عن الشيء بغير لفظه الخاص بل بلفظ
غيره. وأمّا الاستعارة فلأنّ فيها تخيلاً وهو
شعري (ف، ح، ٢٢٥، ١٥)

مساواة

- المساواة هي الحالة التي تكون عند توهمك
تطبيق أبعاد المتصل أو أحاد المنفصل بعينها
على بعض مارة في تزيدها، فلا تجد أحد
المطبقين يحصل عند حدّ لم يحصل الآخر عند
ذلك الحدّ. وغير المساواة أن يجاوز أحدهما
أو يقصر. فالمطابقة التي لا يوجد فيها اختلاف
الحدود تسمى مساواة؛ فإن اختلفت الحدود لم

تكن مساواة (س، م، ١٤٢، ١٩)

- المساواة ... هي موافقة في الكمية (س، م،
١٦١، ١١)

- المساواة فإنها إضافة في كمية، ونسبة إلى كمية
(س، ج، ٢٦٣، ٦)

- المساواة هي كون اللفظ مقيساً إلى لفظ آخر
غير أعم ولا أخصّ ك(الناطق) و(الضاحك)،
فكل أفراد (الناطق) هم كل أفراد (الضاحك)
وكل أفراد (الضاحك) هم كل أفراد (الناطق)
(غ، ع، ٣٧٥، ٢٢)

المساواة هي انطباق طرفي شيء على طرفي
آخر مع انطباق الشئين ذويّ ذينك الطرفين
(سي، ب، ٦٣، ١٧)

- المساواة في الحمل فهو أن كل ما يُحمل عليه
المحدود يُحمل عليه هذا القول، وكل ما يُحمل
عليه هذا القول يُحمل عليه المحدود (سي،
ب، ٢٦٥، ١٥)

- المساواة في المعنى فهو الاشتمال على جميع
ذاتيات المحدود بحيث لا يشذ منها شيء،
وكثير من الأقوال المساوية في الحمل لا يكون
مساوياً في المعنى بل يفوته كثير من الذاتيات
كما تقول الإنسان جسم ناطق (سي، ب،
٢٦٥، ١٦)

- المساواة: إتفاق في نفس الكمية (ط، ش،
٢١٨، ٤)

- «المساواة» فإنّ «الكمية» أعرف منها عند العقل
الصريح، لأنّ «المساواة» من الأعراض
الخاصة بـ«الكمية» التي يجب أن تؤخذ في
حدّها «الكمية»، فيقال «إن المساواة» هي
«اتحاد في الكمية» (ت، ر، ٧٠، ٥)

مساوي وغير مساوي

- كيف لا يقال فيه مساوي ولا غير مساوي (ش، م، ٣٣، ١٥)
 - ... المساوي وغير المساوي كل واحد منهما من المضاف (ش، م، ٣٨، ٥)

الآن، ولكن يلقب به في بعض الأحوال لا على الدوام شيء آخر لمناسبة للأول على وجه من وجوه المناسبات من غير أن يجعل ذاتيًا للثاني، وثابتًا عليه، ومنقولاً إليه (غ، ع، ٣٧٥، ١٣)
 - المجاز هو المستعار (غ، ع، ٣٧٥، ٢٠)

مستثنى

مستعارة

- إن كان المستثنى من جزأي الشرطية حمليًا كانت المقدمة الاستثنائية حملية، وإن كان شرطيًا كانت شرطية، والشرطية إن كانت متصلة لم يتج فيها إلا استثناء عين المقدم أو نقيض التالي. أما استثناء نقيض المقدم أو عين التالي فغير ناتج وعين المقدم إذا استثنى ينتج عين التالي (سي، ب، ١٦٩، ١٥)
- المستعارة: فهي أن يكون إسم دالاً على ذات الشيء بالوضع، ودائمًا من أول الوضع إلى الآن، ولكن يلقب به في بعض الأحوال لا على الدوام شيء آخر، لمناسبه للأول على وجه من وجوه المناسبات من غير أن يجعل ذاتيًا للثاني؛ وثابتًا عليه، ومنقولاً إليه (غ، ع، ٨٥، ١٥)

مستدل

مستفاد

- إن إبتدأنا عن المركبات وسلكنا إلى البسائط، أو إبتدأنا من الجزئيات وسلكنا إلى الكلّيات بالإستقراء فإننا نكون مستدلين غير مبرهنيين، فيكون قد إتفق أن كان الأعرف عندنا هو الأعرف عند الطبيعة. (س، ب، ٥٧، ١١)
- إن إبتدأنا من المركبات وسلكنا إلى البسائط ومن الجزئيات بالإستقراء إلى الكلّيات كنّا بذلك مستدلين غير مبرهنيين (ب، م، ٢١٨، ١٥)
- إن الأوليات قد تستفاد، والفرق بين المُستفاد والمُكتسب في هذا الموضوع هو أنه ليس كل مستفاد يُكتسب، وكل مكتسب مستفاد (ب، م، ٤٥، ٦)
- الفرق بين المستقرى والمجرب أن المستقرى لا يوجب كلية بشرط أو غير شرط، بل يقع ظناً غالباً، اللهم إلا أن يؤول إلى تجربة، والمجرب يوجب كلية بالشرط المذكور (س، ب، ٤٨، ٢٠)

مستعار

مستقيم

- (المستعار) ينبغي أن يُجتنب في البراهين، دون المواعظ، والخطايات، والشعر، بل هي أبلغ باستعماله فيها (غ، ع، ٨٦، ١٨)
- المُستعار هو أن يكون لفظ دالاً على ذات الشيء بالوضع، ودائمًا من أول الوضع إلى
- إن المستقيم يُقصد فيه القياس في أول الأمر نحو الشيء الذي يريد أن يبيته فيقيس عليه من مقدّمات مسلمة، إمّا على الإطلاق، وإمّا عنده، وبينه وبين خصمه (ب، م، ١٨٦، ١٨)

- الاسم الغير المصرّف... هو المسمى المستقيم (ش، ع، ٨٣، ٢٤)
- كل ما تبين بقياس حملي... يسمى المستقيم (ش، ق، ٣١٢، ٦)
- اللزوم الغير المقلوب وهو الذي يسمى المستقيم هو أن يلزم المقابل مقابله (ش، ج، ٥٤٠، ٦)

مسلمات

- المسلمات فهي التي سلمها الخصم أو كان مشهوراً بين الخصمين فقط فإنه يستعمل معه دون غيره، فلا يفارق المشهور إلا في العموم والخصوص (غ، م، ٥١، ١٠)
- المشهورات والمسلمات فهي مقدمات القياس الجدلي (غ، م، ٥٢، ١٤)
- المسلمات التي لا يوقف أمرها على بيان كما يوقف أمر مبادي العلوم الجزئية بل تتسلم مع تصديق أو تكذيب أو من غير تصديق ولا تكذيب تكون منها مبادئ الجدل (ب، م، ٢٠٨، ١٠)
- المسلمات: فهي المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب سواء كانت حقة أو مشهورة أو مقبولة، ولكن لا يلتفت فيها إلا إلى تسليم المخاطب (سي، ب، ٢٢٥، ١)
- أما المسلمات فهي مقدمات مأخوذة بحسب تسليم المخاطب (ر، ل، ٢٨، ٢٢)
- إن القضية: إما أن تقتضي تصديقاً أو تأثيراً غير التصديق. أو لا تقتضي أحدهما. والأول: إما أن يقتضي تصديقاً جازماً. أو غير جازم. والجازم: إما أن يكون لسبب، أو لما يشبه السبب. وما يكون لسبب، فهو المسلمات. وما يكون لما يشبه السبب، فهو المشبهات

- بغيرها. وغير الجازم هو المعظونات. وما معها هو المشهورات في بادي الرأي، والمقبولات من وجه. وما يقتضي تأثيراً غير التصديق، فهو المخيلات. وما لا يقتضي تصديقاً ولا تأثيراً، فلا يستعمل لعدم الفائدة (ط، ش، ٣٩٠، ٨)
- مسلمات وهي قضايا يحكم بتسليم من الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه. والقياس المؤلف من هذين يسمى جدلاً، والغرض منه إقناع القاصرين عن إدراك البرهان وإلزام الخصم (ن، ش، ٣٣، ٨)

مسمى

- إذا كان كل من المحدود والمسمى متصوراً بدون الاسم والحد، وكان تصور المسمى والمحدود مشتركاً في دلالة الحد والاسم على معناه، امتنع أن تُتصور المحدودات بمجرد الحدود، كما يمتنع تصور المسميات بمجرد الأسماء (ت، ر، ١، ٥٨، ٢٢)
- تصور المسمى فتارةً يتصوره الإنسان بذاته - بحسبه الباطن أو الظاهر، وتارةً يتصوره بتصور نظيره، وهو أبعد (ت، ر، ١، ٦٥، ٦)
- إن كان (السائل) عالماً بالمسمى ودلالة الاسم عليه فلا يحتاج إلى التمييز بين المسمى وغيره، ولا إلى تعريفه دلالة الاسم عليه (ت، ر، ٨١، ٨)
- المسمى عندهم (المتكلمون) مغاير للمعنى، فإن مسمى اللفظ ما وضع له اللفظ وضعاً حقيقياً لا يحتاج إلى قرينة، ومعنى اللفظ ما يعنيه المتكلم باللفظ كان مسمى له وهو المعنى الحقيقي، أو غير مسمى له، وبينه وبين مسماه علاقة وهو المعنى المجازي أو لا علاقة وهو الغلط (و، م، ٧١، ٥)

مسور

(٥، ٢٦٣)

- المشابهة هي موافقة في الكيفية (س، ج،
(١٢، ٢٦٣)
- المماثلة والمساوية والمخالفة والمباينة أوصاف
عَرَضِيَّة (ب، م، ٥٤، ١٧)

- المُسَوَّر بالسور الكُلِّي فكقولنا كل ما كان ومتى
كان ومهما كان كذا كان كذا وهو حصر زمانِي،
والجزئي كقولنا قد يكون إذا كان كذا كان كذا
(ب، م، ١٥٤، ٤)

مسورات

مشار إليه

- يُدَلَّ عليه (المشار إليه) بأن يُقال «هو في
موضوع لا على موضوع» (ف، ح، ٧٥، ٨)

- المسورات أربع: موجبة كلية ككل إنسان
حيوان، فقيضها سالبة جزئية كليس بعض
الإنسان بحيوان؛ وسالبة كلية كلا شيء من
الإنسان بحجر، فقيضها موجبة جزئية نحو
بعض الإنسان حجر. (ض، س، ٣٠، ٦)

مسورة

مشاركة

- إن المشاركة (الأولى) التي تعم الخمسة
(الكليات) هي أنها كلية أي مقولة على
كثيرين (س، د، ٩١، ٩)

- المشاركة الثانية المشهورة هي أن الجنس
والفصل يشتركان في أن كل ما يُحمل عليهما
من طريق ما هو، فإنه يُحمل على ما تحتهما من
الأنواع (س، د، ٩٢، ١١)

- المشاركة الثالثة المشهورة أن رفعهما علّة رفع
ما تحتهما من الأنواع؛ فإنه إذا رفعت الحيوانية
والنطق إرتفع الإنسان والفرس وغير ذلك،
وهذه المشاركة تابعة لمشاركة هي الأصل،
وهي أن كل واحد منهما جزء ماهية النوع
ومقوم له، فهذا هو الأصل وذلك الفرع، وهذه
خاصية مشتركة بين الجنس والفصل لا توجد
لغيرهما (س، د، ٩٢، ١٧)

- المشاركة الأولى المشهورة بين الجنس والنوع،
فمشاركة كانت مع الفصل، وهي أنهما يتقدّمان
ما يُحملان عليه، أي ما هما له جنس ونوع
(س، د، ٩٨، ٦)

- (المشاركة) الثانية (بين الجنس والنوع) مشاركة
عاقّة وهي أن كل واحد منهما كُلِّي (س، د،
٨، ٩٨)

- كلية مسورة كقولنا كل إنسان كاتب ولا شيء
من الإنسان بكاتب، وإما جزئية مسورة كقولنا
بعض الإنسان كاتب وبعض الإنسان ليس
بكاتب، وأما أن لا يكون كذلك تسمّى مهمة
كقولنا الإنسان كاتب، الإنسان ليس بكاتب
(هـ، م، ٧٧، ٢٦)

- إن كانت المسورة موجهة شرط مع ذلك في
نقيضها أن يخالفها في جهتها فيقابل الضرورة
الإمكان والدوام الإطلاق والدوام بحسب
الوصف التخصيص بحين من أحيانه (و، م،
٢٧، ٢١٢)

مشابهة

- إن المشابهة مثلاً موافقة ما في الكيفية،
والموافقة في الكيفية غير الكيف الموافق،
فالكيف الموافق ليس هو إضافة، بل هو شيء
ذو إضافة (س، م، ١٦١، ٩)
- المشابهة فإنها إضافة في كيفية (س، ج،

الشيء الذي يحمل عليه الاسم؛ فيوصف الشيء بمعنى الاسم كما يُسمّى بلفظه، وإن لم يكن ذلك حدًّا له (س، م، ٢٧، ٧)

مشاغبة

- أما المشاغبة، أعني المماراة، فإن لا يكون الغلط الاشتراكي واقعًا بحسب شيء من الألفاظ المفردة، ولكن يكون الغلط لاختلاف مفهوم التركيب منها، كمن يقول: «العدو لي يتغصب»، و«المقاوم لي يأخذ». وهذا مثال يحسن في غير لغة العرب، ومعناه: إن هذه اللفظة يفهم منها تارة أنك تتغصب لي لمراغمة العدو، وتارة أنك تتغصب للذي هو عدو لي. وكذلك: «أنت لأجل معاندتي تأخذني» أو تأخذ معاندي (س، م، ٧، ١٠)

- باب الاتفاق في الاسم، وباب المشاغبة، يرجع إلى خصلة واحدة، وهي: أن يكون المفهوم مختلفًا؛ لكن الذي للاتفاق فهو بحسب لفظ لفظ من المفردات، بأن يكون مشتركًا بالحقيقة، أو يكون مشتركًا بالعادة للإستعارة والمجاز. والذي للمشاغبة فبحسب التركيب بين المفردات (س، م، ١٢، ١)

- المشاغبة دورٌ ما يتكلفه خصم من خصوم المحاورة ينحو نحو الغلبة (س، م، ٥٨، ١٠)

- المغالطة وهو قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق ولا يكون حقًا وتسمى سفسطة، أو شبيهة بالمقدمات المشهورة وتسمى مشاغبة، أو مقدمات وهمية كاذبة كما يقال إن وراء العالم فضاء لا يتناهى (ه، م، ٢٦، ٢٣)

- مشاركة أخرى (بين الجنس والنوع) وهي أن طبيعة الجنس تحمل على ما تحته بالسوية (س، د، ١٠٠، ١)

- مشاركة أخرى وهي أنهما كلاهما (الجنس والنوع) يحملان على ما تحتها بالتواطؤ، وهو أن يكون حملهما حملًا بالاسم والحد (س، د، ١٠٠، ١٤)

- أما الفصل والنوع فيشتركان بأنهما يُحملان على ما تحتها بالسوية. والمشاركة الأخرى أنهما ذاتيتان؛ وهذه تقع أيضًا بين الجنس والفصل (س، د، ١٠٣، ١١)

- أما المشاركة بين الفصل وبين العَرَض الغير المفارق، فدوام وجودهما لموضوعاتهما (س، د، ١٠٦، ٤)

مشاركة خاصة بين الجنس والعرض

- أما الجنس والعَرَض فيشتركان في أن كل واحد منهما يقال على كثيرين، وهو المشاركة العامة؛ وليته قال «على كثيرين مختلفين بالنوع»، فكان أورد مشاركة خاصة بين العرض والجنس (س، د، ١٠١، ١٦)

مشاركة عامة بين الجنس والعرض

- أما الجنس والعَرَض فيشتركان في أن كل واحد منهما يقال على كثيرين، وهو المشاركة العامة؛ وليته قال «على كثيرين مختلفين بالنوع»، فكان أورد مشاركة خاصة بين العرض والجنس (س، د، ١٠١، ١٥)

مشاركة في حد

- معنى المشاركة في الحد... أن يكون ما هو مفهوم للاسم وحدًا أو رسمًا له يحمل على

- مشاغبة كقولنا في شخص يخط في البحث، هذا يكلم العلماء بألفاظ العلم، وكل من كان كذلك فهو عالم، فهذا عالم، أو من مقدمات وهمية كاذبة، نحو هذا ميت وكل ميت جماد (ض، س، ٣٥، ٣١)

مشاغبى

- المشاغبى فهو الذي يترأى بأنه جدلي، وأنه إنما يأتي في محاوراته بقياس من المشهورات المحموده ولا يكون كذلك، بل أكثر ما يناله أن يظنّ به ذلك (س، س، ٥، ١٣)

- الأولى أن يُسمى طالب الغلبة كيف اتفقت مشاغبياً، وأن يُسمى المتظاهر بالمعرفة وليس له مغالطياً سوفسطائياً (س، س، ٥٩، ٤)

مشاغبية

- إن أجزاء الصناعة المشاغبية خمسة: واحدتها التبكيت المغالطي؛ وثانيها التشنيع بما يتسلم مما يسلمه أو يقوله المخاطب؛ وثالثها سوق الكلام إلى الكذب وإلى خلاف المشهور؛ ورابعها إيراد ما يتحير فيه المخاطب ويشبه عليه معناه من جهة اللفظ، والإغلاق، والإعجام، وخامسها الهذيان والتكرير (س، س، ٧، ١)

مشاهدات

- أما المشاهدات فكالمحسوسات، وهي القضايا التي إنما نستفيد التصديق بها من الحس. مثل حكمنا بوجود الشمس، وكونها مضيئة وحكمنا بكون النار حارة. وكقضايا اعتبارية لمشاهدة قوى غير الحس، مثل معرفتنا بأن لنا فكرة، وأن لنا خوفاً وغضباً. «وأن» نشعر بذواتنا

وبأفعال ذواتنا (س، أ، ٣٩٤، ١)

- المشاهدات كالمحسوسات، وهي القضايا التي إنما نستفيد بها من الحس، مثل حكمنا بوجود الشمس وكونها مضيئة، وحكمنا بأن النار حارة، وكقضايا اعتبارية لمشاهدة قوى غير الحس، مثل معرفتنا بأن لنا فكرة، وأن لنا خوفاً وغضباً، وأتينا نشعر بذواتنا وأفعال ذواتنا (مر، ت، ٩٦، ٩)

- المشاهدات: فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس مثل حكمنا بوجود الشمس وإنارتها (سي، ب، ٢٢٠، ٢٣)

- أما المشاهدات فهي القضايا التي إنما يستفاد الصديق بها من الحس كعلمنا بأن الشمس مضيئة والنار حارة، وكمعرفتنا بأن لنا فكرة ولذة وخوفاً وغضباً (ر، ل، ٢٥، ١٧)

- الإحساس إن كان بالحس الظاهر فهو المشاهدات، وإن كان بالحس الباطن فهو الوجدانيات (ه، م، ٢٥، ١٨)

- (مشاهدات) ويسمى محسوسات أيضاً (كقولنا الشمس مشرقة) في المدرك بالبصر (والنار محرقة) في المحسوس باللمس (ه، م، ٢٥، ٢٦)

- ما يستعان فيه بالحواس، وهو المشاهدات (ط، ش، ٣٩٢، ١١)

- مشاهدات وهي قضايا يُحكم بها القوى الظاهرة أو الباطنة (ن، ش، ٣٢، ٧)

مشاهدات باطنة

- المشاهدات الباطنة وذلك كعلم الإنسان بجوع نفسه وعطشه وخوفه وفرحه وسروره وجميع أحواله الباطنة التي يُدركها من ليس له الحواس الخمس. وهذه ليست مدركة بالحواس الخمس

تكون هي بأعيانها، وذلك الإشتباه يكون إما بتوسط اللفظ، وإما بتوسط المعنى (مر، ت، ١٠٢، ٨)

- المشبهات يُقَلُّ الانتفاع بها إلا حيث يُمتَحَن من يدعي علماً، والقياسات التي تُولَّف عنها تسمى امتحانية، أو يُصَوَّر بها للناس جهله وتسمى القياسات التي تُولَّف منها عنادية. والمقدمات الوهمية أيضاً يُتَنَمَّع بها في هذا المكان (مر، ت، ١٠٣، ١٣)

- المشبهات فهي التي يحتال في تشبيهها بالأوليات والتجربيات والمشهورات، ولا تكون بالحقيقة كذلك ولكنها تقاربها في الظاهر (غ، م، ٥١، ١٤)

- الوهميات والمشبهات فإنها مقدمات الأقيسة المغالطية ولا فائدة لها أصلاً إلا أن تُعرف لتُحذَر وتُتَوَقَّى. وربما يُمتَحَن بها فهم من لا يدري أنه قاصر في العلم أو كامل حتى ينظر كيف يتقضى عنه وإذ ذاك يُسمى قياساً امتحانياً، وربما يستعمل في إفضاح من يخيّل إلى العوام أنه عالم ويستتبعهم فيناظر بذلك بين أيديهم ويظهر لهم عجزه عن ذلك بعد أن يعرفوا في الحقيقة وجه الغلط حتى يعرفوا به قصوره فلا يعتدّون به وعند ذلك يُسمى قياساً عنادياً (غ، م، ٥٣، ٢٠)

- أن يُحترز عن الوهميات والمشهورات والمشبهات فلا تصدّق إلا بالأوليات والحسب (غ، م، ٥٧، ٩)

- المشبهات: أي المشبهة للأقسام الماضية في الظاهر، ولا تكون منها (غ، ع، ١٩٨، ٢١)

- المشبهات: فهي القضايا التي يصدق بها على اعتقاد أنها أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة لاشتباهاها بشيء من ذلك، ولا تكون هي

ومجرد العقل لا يكفي في إدراكها بل البهيمية تدرك هذه الأحوال من نفسها بغير عقل (غ، ح، ٤٨، ١٥)

- المشاهدات الباطنة وذلك كعلم الإنسان بجوع نفسه وعطشه وخوفه وفرحه وجميع الأحوال الباطنة التي يدركها من ليس له الحواس الخمس، فهذه ليست من الحواس الخمس ولا هي عقلية، بل البهيمية تدرك هذه الأحوال من نفسها بغير عقل (غ، ص، ٤٥، ٢)

- إن اليقينيات ستة: أولها الأوليات وتسمى البديهيات وهو ما يجزم به العقل بمجرد تصوّر طرفيه نحو الواحد نصف الإثنين والكل أعظم من جزأيه، ثانيها المشاهدات الباطنة وهو ما لا يشتقر إلى عقل كجوع الإنسان وعطشه وألمه فإن البهائم تدركه، ثالثها التجربيات وهي ما يحصل من العادات كقولنا الرمان يحبس القيء، رابعها المتواترات وهي ما يحصل بنفس الأخبار تواتراً كالعلم بوجود مكة وبغداد لمن لم يرها خامسها الحدسيات، وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجربيات مع القرائن، كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس، سادسها المحسوسات وهي ما تحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة (ض، س، ٣٦، ٣)

مشبهه بحق

- مشبه بالحق لا حقيقة له قياسية موجودة، وإنما يترّوج على ظن من لم يتدرّب، كأنهم ناظرون من بعيد (س، س، ٢، ٨)

مشبهات

- المشبهات هي التي تُشبه شيئاً من الأوليات ولا

بنفسه، أو بما هو متأخر عنه في المعرفة (غ، ع، ١٢، ٢٨٠)

- المشارك هو اللفظ يُطلق على موجودات مختلفة بالحدّ والحقيقة، إطلاقاً متساوياً كالعين التي تُقال على (الباصرة) وعلى (يُنْبوع الماء) وعلى (قرص الشمس) (غ، ع، ١٦، ٣٧٤)

- المشارك في الأصل هو الاسم الذي يُعبر به عن مسمين لا يكون موضوعاً لأحدهما ومستعاراً منه للآخر، أو منقولاً منه إلى الآخر، بل لا يكون أحدهما بأن يُجعل أصلاً والآخر منقولاً إليه أو مستعاراً منه بأولى من نقبضه، كلفظ المشتري إذ لا يمكن أن يقال إستعير الكوكب من العاقد أو العاقد من الكوكب أو وضع لأحدهما (غ، ح، ١٥، ٤)

- المشارك بين الجنس والفصل والحدّ والرسم فأمران: (أحدهما) أن لا تُستعمل الألفاظ المجازية المستعارة والغريبة الوحشية والمشتبهة، كقولهم إن الفهم موافقة وإن النفس عدد محرك لذاته وإن الهوى أم حاضنة. (والثاني) أن يُعرّف الشيء بما هو أعرف منه، فإن عرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يُعرّف إلا بهذا المعرف كان خطأ (سي، ب، ٩٠، ٢٣)

- أن يتحد اللفظ دون المعنى كالعين فمشارك لاشتراك المعنى فيه (ض، س، ٢٦، ٦)

مشارك ذاتي

- المشارك الذاتي «الجنس»، والمُميّز الذاتي «الفصل»، والمؤلف منهما «النوع» (ت، ر، ٢، ٣٢)

بأعيانها (سي، ب، ٢٢٥، ٦)

- أما المشتبهات فهي التي تشبه الأوليات أو المشهورات ولا تكون هي بأعيانها، ثم ذلك الإشتباه إما أن يكون بتوسط اللفظ أو بتوسط المعنى (ر، ل، ٢٩، ٥)

- إن القضية: إما أن تقتضي تصديقاً أو تأثيراً غير التصديق. أو لا تقتضي أحدهما. والأول: إما أن يقتضي تصديقاً جازماً. أو غير جازم. والجازم: إما أن يكون لسبب، أو لما يشبه السبب. وما يكون لسبب، فهو المسلمات. وما يكون لما يشبه السبب، فهو المشتبهات بغيرها. وغير الجازم هو المظنونيات. وما معها هو المشهورات في بادي الرأي، والمقبولات من وجه. وما يقتضي تأثيراً غير التصديق، فهو المخيلات. وما لا يقتضي تصديقاً ولا تأثيراً، فلا يستعمل لعدم الفائدة (ط، ش، ٣٩٠، ٩)

مشارك

- الفرق بين المنقول والمشارك أن المشارك إنما وقع الاشتراك فيه منذ أول ما وضع من غير أن يكون أحدهما أسبق في الزمان بذلك الاسم (ف، ع، ١٤١، ١٥)

- يكون الدالّ على ما هو إما في الحقيقة فما علمت؛ وإما في المشهور فما يدلّ على أصل الذات الذي هو كالهوى لمعنى الذات، وهو المشارك (س، ج، ٢٠٣، ٤)

- المشارك: ينبغي أن يُجتنب إستعماله في المخاطبات، فضلاً عن البراهين (غ، ع، ٨١، ١٩)

- منها (الغلط فيما هو مشترك): أن يُعرّف الشيء بما هو أخفى منه (غ، ع، ٢٧٩، ١٢)

- منها (الغلط فيما هو مشترك): أن يُعرّف الشيء

مشارك عرضي

- المشارك العرضي هو «العرض العام»، والمُمَيَّز العرضي هو «الخاصة» (ت، ر، ٣٢، ٣)

مشاركة

- (الكليات) المشاركة التي يُفَضَّلُ أحدهما على الآخر منها ما الفاضل هو فاضل للآخر أبدًا والمفضول هو أخص من الفاضل أبدًا (ف، أ، ٦١، ١٤)

- منها (الكليات المشاركة) ما هو إن فُضِّلَ أحدهما على الآخر أمكن أن يُفَضَّلَ الآخر ذلك الذي كان الفاضل أولاً حتى يكون هذا يُفَضَّلُ ذلك بوجه وذاك يُفَضَّلُ هذا بوجه آخر (ف، أ، ٦١، ١٧)

- الكليات التي هي مشاركة في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإن تلك الكليات يُحْمَلُ بعضها على بعض (ف، أ، ٦٢، ١٠)

- (الكليات) المشاركة التي بعضها أعم من بعض متى كان الأعم ليس هو الأعم أبدًا، والأخص ليس هو الأخص أبدًا، فإنما يُحْمَلُ بعضها على بعض حملاً غير مطلق (ف، أ، ٦٣، ١٠)

- الألفاظ من المعاني على خمسة منازل: المتواطئة والمترادفة والمتباينة والمشاركة والمتفقة (غ، م، ١٠، ١٠)

- المشاركة هي اللفظ الواحد المطلق على مسميات مختلفة كلفظ العين للذهب والشمس والميزان وعين الماء (غ، م، ١٠، ١٦)

- المشاركة: فهي اللفظ الواحد الذي يُطلق على موجودات مختلفة بالحد والحقيقة؛ إطلاقاً متساوياً (غ، ع، ٨١، ٣)

- المشاركة في الاسم، هي المختلفان في المعنى، المتفقان في الاسم، حيث لا يكون

بينهما إتفاق وتشابه في المعنى البتة. وتقابلها المتواطئة، وهي المشتركان في الحد والرسم المتساويان فيه، بحيث لا يكون الاسم لأحدهما بمعنى، إلا وهو للآخر بذلك المعنى (غ، ع، ٨٢، ١)

- المشاركة: فلا يؤتى بها في البراهين خاصة، ولا في الخطابات، إلا إذا كانت معها قرينة (غ، ع، ٨٦، ٢٥)

- (من المشاركة) ما يقع في أحوال الصيغة، كالإسم الذي يتحد فيه بناء الفاعل والمفعول نحو (المختار) فإنك تقول: زيد مختار. والعلم مختار. وأحدهما: بمعنى الفاعل. والآخر: بمعنى المفعول. وكالمضطر، وأشباهه (غ، ع، ٨٧، ٢)

- منها (من المشاركة): بما يقع على عدة أمور متشابهة في الظاهر، مختلفة في الحقيقة، لا يكاد يوقف على وجه مخالفتها. ك(الحي) الذي يُطلق على (الله) وعلى (الإنسان) وعلى (النبات). و(النور) الذي يُطلق على (المدرَك بالبصر، المضاد للظلام)، وعلى (العقل الهادي إلى غوامض الأمور) (غ، ع، ٨٧، ٧)

- الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى المسميات المتعددة على أربعة منازل، فلنخترع لها أربعة ألفاظ وهي المترادفة والمتباينة والمتواطئة والمشاركة (غ، ح، ١٢، ٦)

- المشاركة فهي الأسامي التي تُطلق على مسميات مختلفة لا تشترك بالحد والحقيقة كإسم العين للمضو الباصر والميزان وللموضع الذي ينفجر منه الماء وهي العين الفؤارة وللذهب والشمس، وكإسم المشتري لقابل عقد البيع، والكوكب الذي هو في السماء المعدود عند المنجمين من السعد (غ، ح، ١٣، ١)

- الألفاظ الشرعية فإنها مشتركة لأمرين مختلفين ولكن لبعضها أول وبعضها ثانٍ أي منقول من البعض إلى البعض، فالأول منقول عنه والثاني منقول إليه (غ، ح، ١٥، ١٦)

مشاركة اسمائها

- المشتركة اسمائها هي التي لها إسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم منها مختلف إختلافًا لا تشابه فيه، كالعين لمنع الماء والعضو الباصرة (مر، ت، ٢٣، ٩)

مشتق

- المشتق له الإسم هو الذي لما كانت له نسبة ما، أي نسبة كانت إلى معنى من المعاني، سواء كان المعنى موجودًا فيه كالفصاحة، أو له كالمال، أو موضوعًا لعمل من أعماله كالحديد، فأريد أن يدل على وجود هذه النسبة له بلفظ يدل على اللفظ الذي لذلك المعنى الأول، ولا يكون هو بعينه ليدل على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب إليه، وليس مباينًا له من كل وجه فلا يصلح للإيماء إليه، خولف بين اللفظين بالشكل والتصريف مخالفة تدل بالإصطلاح اللغوي على النحو من التعلق الذي بينهما (س، م، ١٦، ١٨)

- المشتق يحتاج إلى إسم موضوع لمعنى، وإلى شيء آخر له نسبة إلى ذلك المعنى، وإلى مشاركة لإسم هذا الآخر مع إسم الأول، وإلى تغيير ما يلحقه (س، م، ١٧، ١٠)

- المشتق له الإسم هو الذي كانت له نسبة ما - أي نسبة كانت - إلى معنى من المعاني، سواء كان المعنى موجودًا فيه كالفصاحة، أو له كالمُلك، أو موضوعًا لعمل من أعماله

كالحديد، فأريد أن يدل على وجود هذه النسبة بلفظ يدل على اللفظ الذي لذلك المعنى الأول، ولا يكون هو بعينه ليدل على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب إليه، ولا مباينًا له على كل وجه، إذ قد خولف بين اللفظين بالشكل والتصريف مخالفة يدل على الإصطلاح اللغوي على النحو من التعلق الذي بينهما، فقليل فصيح أو متمول أو حداد (مر، ت، ٢٥، ١٢)

- المشتق يحتاج إلى إسم موضوع لمعنى، وإلى شيء آخر له نسبة إلى ذلك المعنى، وإلى مشاركة لإسم هذا الآخر مع الأول، وإلى تغيير يلحقه (مر، ت، ٢٦، ٥)

مشتقات

- المشتقات كأنها أسماء مشتقة من الأخرى، وليست بها، كما يشتق الحداد من الحديد، والتمار من التمر (ق، م، ٢٤، ٢)

مشتقة

- إن أردت أن تعرف تلك المقولات أن تكون قد عرفت المتفقة أسماءها؛ والمتواطئة أسماءها؛ والمتوسطة بين المتفقة أسماءها وبين المتواطئة أسماءها وهي التي تسمى باسم واحد مشتق وهي المشتقة (ف، ح، ٧١، ١)

- في جملة المتباينات ما يسمى مشتقة ومنسوبة، وهي التي هي من جهة ما ليس إسمها بواحد ولا معناها واحدًا؛ فهي متباينة؛ لكن من حيث أن بين الإسمين والمعنيين مشاكلة ما لا تبلغ أن تجعلها إسمًا واحدًا أو معنى واحدًا، فهي مشتقة (س، م، ١٦، ١٤)

مشتقة اسماءها

- المشتقة اسماءها يقال إنها التي لها لقبُ شيء بحسب اسمه، غير أنها مخالفة في التصريف، ومثال ذلك: الفصيح - من الفصاحة، والشجاع - من الشجاعة (أ، م، ٣، ١٢)

مشروطة

- المشروطة والعرفية العامتان فتعكسان عرفية عامة كلية (ن، ش، ١٩، ١٢)
- المشروطة والعرفية الخاصتان فتعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض (ن، ش، ١٩، ١٦)
- المشروطة والعرفية الخاصتان تعكسان عرفية خاصة (ن، ش، ١٩، ٢٠)
- المشروطة والعرفية العامتان فتعكسان عرفية عامة كلية (ن، ش، ٢٢، ٣)

مشروطة خاصة

- المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات (ن، ش، ١٤، ٧)
- المشروطة الخاصة وهي مثل المشروطة العامة لكن مع التقييد بنفي الدوام بحسب ذات الموضوع عند تجرده من الوصف الذي قيدت به الضرورة كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا لا دائمًا (و، م، ١٣٨، ١١)

- مع التعرض فيها لنفي الدوام عند مفارقة الوصف ويستلزم ذلك أنه لا بد من مفارقة الوصف للموضوع كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا لا دائمًا، وتسمى هذه في الإصطلاح مشروطة خاصة (و، م، ١٤٦، ٢٦)
- الخاصتان وهما المشروطة الخاصة والعرفية

الخاصة إذا كانتا سالبتين كليتين فإنهما ينعكسان كعامتيهما وهما المشروطة العامة والعرفية العامة (و، م، ٢٤٤، ١١)

مشروطة عامة

- المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع (ن، ش، ١٣، ١٩)
- المشروطة العامة وهي ما يجب محمولها لموضوعها ما دام موصوفًا بالوصف الذي عتبر به عنه من غير تقييد بنفي الدوام، كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا (و، م، ١٣٨، ٤)

- إن تقيّد بوصف الموضوع من غير تعرض لنفي الدوام عند مفارقة ذلك الوصف كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا، وتسمى هذه في الإصطلاح مشروطة عامة (و، م، ١٤٦، ١٦)

- الدائمات وهما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة، والعامتان وهما المشروطة العامة والعرفية العامة، فذهب كثير منهم (المنطقيون) إلى أنها تنعكس إلى أخص من المطلقة العامة وهي الحينية (و، م، ٢٣٨، ٢٧)

مشكك

- المشكك قد يكون مطلقًا... وقد يكون بحسب النسبة إلى مبدأ واحد (غ، ع، ٨٣، ٤)
- المشكك هو اللفظ الذي يدل على شيء بمعنى واحد في نفسه ولكن يختلف ذلك المعنى بين أفراده من جهة أخرى كالتقدم والتأخر؛ مثل الوجود؛ فإنه موجود في الواجب والممكن، ولكنه في الواجب أسبق منه في الممكن، ولو

أسبقية في العقل فقط (غ، ع، ٣٧٥، ٣)

مشهودات

- المشهودات بحسب بادىء الرأي غير المتعقب، وهي التي تغافض الذهن وتشتغله عن أن يقطن الذهن لكونها مظنونة وكونها مخالفة للشهرة إلى ثاني الحال، وكأن النفس تذعن لها في أول ما تطلع عليها، فإن رجعت إلى ذاتها عاد ذلك الإذعان ظناً أو تكذيباً، وأعني بالظن ههنا ميلاً من النفس مع شعور بإمكان المقابل. ومن هذه المقدمات قول القائل أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً (مر، ت، ١٥، ١٠١)

مشهور

- أيما منها (القضايا) متعائدة إما عند الجميع وإما عند طائفة ما فيستعمل المشهور منها في الجدل. وما عند طائفة دون طائفة عندما يقصد إقناع أولئك فقط، وأيضاً ليس يمنع أن يوجد لواحد منها متعاندان (ف، ق، ١١٩، ١٩)

- المشهور إثاره كما أنه ليس يوجد لأجل إنه صادق ومطابق للموجود، وكذلك الشئ ليس أطراحه لأجل إنه كاذب وغير مطابق للموجود، لكن لأن الناس يرون أطراحه فقط، كان صادقاً أو كاذباً (ف، ج، ١٠٥، ١٦)

- المشهور إثاره يؤثر لأجل أن الناس يرون إثاره سواء كان صادقاً أو كاذباً (ف، ج، ١٠٥، ١٩)

- المشهور أعم من البرهاني (س، ج، ١٣، ١)

- المشهور يكتسب الشهرة لأحوال تفرق به، منها سهولة إنجذاب النفس إليه؛... فإن التسليم والشهرة ليسا مبنيين على الحقيقة، بل على حسب مناسبتها للأذهان، وبحسب أصناف التخيل من الإنسان (س، ج، ٣٩، ٤)

- المشهور ربما لم يفصل بينه وبين الدائم وبين

- المشكك هو الكلبي الذي اختلف في أفراده بالقوة والضعف كالبياض والسواد ونحوهما (و، م، ٧٨، ٢)

مشكلة الاسماء

- يتفق في كثير من الأمور أن يكون المعنى الأقدم في المعرفة هو أشد تأخرًا في الوجود والآخر منهما أشد تقدمًا في الوجود، فيكون اسمًا لها واحدًا لأجل تشابه نسبها إلى أشياء كثيرة، أو لأجل على أنها تُنسب إلى شيء واحد إما بتساو أو بتفاضل، كان ذلك الواحد يسمى باسمها هي أو كان يُسمى باسم غير اسمها. وهذه غير المتفقة أسماؤها وغير المتواطئة أسماؤها، وهي متوسطة بينهما، وقد تسمى المشككة أسماؤها (ف، ح، ١٦١، ٤)

- المشككة أسماؤها هي التي لها اسم واحد، والمفهوم من ذلك الاسم واحد، إلا أنه ليس على السواء في جميعها، بل لبعضه أولاً ويقع على الثاني بسبب الأول، وبعضها أشد وأولى، وبعضها أضعف وليس بالأولى، مثل الوجود الواقع على الجوهر أولاً وأولى، وعلى العرض ثانياً ولا أولى (مر، ت، ١٥، ٢٣)

- المشككة الأسماء هي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم واحد، لا على السواء في جميع ما يقع عليه، بل على بعضه أولاً ويقع على الثاني بسبب الأول. مثل الوجود الواقع على الجوهر أولاً وعلى العرض ثانياً (مر، ت، ٢٨، ٩)

(ت، ر، ٢، ١٣٤، ١٠)

الذي عند كل مكان وكل وقت؛ فإذا لم يجده دائماً أوهم أنه معاند (س، ج، ١٤٢، ١٩)

مشهور مطلق

- المشهور المطلق الذي يسلمه الجمهور، ومنه ما هو مسلم عند أكثرهم، مثل أن الله واحد (س، ج، ٤٣، ٧)

مشهورات

- (الأشياء) تُعلم أو توجد لا بفكر ولا باستدلال أصلاً أربعة أصناف: مقولات ومشهورات ومحسوسات ومعقولات أول (ف، د، ١٤، ٦٤)

- المشهورات هي الآراء الذائعة عند جميع الناس أو عند أكثرهم أو عند علمائهم وعقلائهم (ف، د، ١٥، ٦٤)

- المشهورات هي الآراء المؤثرة عند جميع الناس أو عند أكثرهم أو عند علمائهم أو عقلائهم أو عند أكثر هؤلاء، من غير أن يخالفهم أحد لا منهم ولا من غيرهم (ف، ق، ١٩، ١)

- يتفق أن تكون المشهورات قد تتغير عما كانت عليه إما بشرع من السنن المكتوبة في الملل الحادثة في الوقت بعد الوقت، فإن قولنا العدو ينبغي أن يُحسن إليه مؤثر عند كثير من أهل الملل والعدو ينبغي أن يُساء إليه مقرر عندهم، فيكون قولنا الصديق ينبغي أن يحسن إليه والعدو ينبغي أن يحسن إليه ليسا متعاندين عند هؤلاء (ف، ق، ١١٨، ١٠)

- المشهورات والمقبولات جميعاً إنما يقع التصديق بها في الجملة عن الشهادة، غير أن المشهور هو ما شهد به الجميع أو الأكثر أو من يجري مجراهم، والمقبول هو ما شهد به واحد

- في المشهور؛ فإنه لا توجد للأجناس أضداد حقيقية البتة. ويعاند هذا أيضاً في المشهور؛ فإن الصحة تضاد المرض، ومرض ما كاستدارة المعدة لا ضد له؛ لكن في الحقيقة المرض ليس ضدًا للصحة، بل عَدَمًا مقابلًا؛ ولكل مرض جزئيّ مقابل جزئيّ، وربما لم يكن له إسم (س، ج، ١٧٨، ٢٠)

- المشهور من شأنه أن يجعل الجنس أدل على الذات والماهية من الفصل (س، ج، ٢٠٢، ٤)

- إن المحال الذي نذكره ههنا، (في الجدل)، هو الشنع في نفس الأمر، فإن الشنع ههنا هو المحال، كما أن المشهور ههنا هو الحق (س، ج، ٣١٥، ٢)

- إن المشهور المحمود لفظاً هو ما هو أحسن قولاً، والمحمود عقداً هو ما هو أوفق... والمشهور قولاً هو: أن العدالة مع الفقر أثر، وربما كان المشهور عقداً ضده (س، س، ٦٤، ٨)

- الشبيه بالمشهور مشهور (ش، ج، ٥١٠، ٥)
- نقيض ضد المشهور مشهور (ش، ج، ٥١٠، ١١)

- ضد المشهور قد يكون مشهوراً إذا كان مضاداً له في المحمول والموضوع (ش، ج، ٥١٠، ١٢)

- ليس عندنا قانون يمكن أن تُميز به المشهور من غير المشهور (ش، ج، ٥١٥، ١٢)

- المشهور إما من الواجبات، وإما من التأديبات الصلاحية وما تتطابق عليها الشرائع الإلهية، وإما خَلَقِيَّاتٌ وانفعاليَّات، وإما استقرائيَّات

المعقولات الكلية اليقينية الأولى، جُعِلَتْ أوائل العلوم اليقينية. وما انطبق عليه من المشهورات شرائط المطلوبات في العلوم صارت تلك المشهورات التي كانت مبادئ في الجدل مطلوبات في العلوم اليقينية (ف، ج، ٢١، ٣١)

- أجناسُ المخاطبات التي تكون في الصنائع العملية، وسبيلُ ما كان من هذه علميًا أن يُستعملَ فيه المقدمات اليقينية، ولا تُستعملَ فيه المشهورات إلا لتكثير الحجج بعد أن تكون النتائج قد قُرِّرَتْ بالمقدمات اليقينية (ف، ج، ٦، ٥٢)

- القضايا الشبيهة بالمشهورات إذا كانت ظاهرة الشبه جدًا تُعَدُّ مع المشهورات إذا ذكرت مع أمثالها من المشهورات (ف، ج، ٦٦، ٧)

- لا يمتنع في كثير من المشهورات الآخر التي لم يُعرف لها إلى غايتنا هذه مُضَاد من قِيَمٍ نبيّه أو قياس أن يصادفَ فيما يستقبل من الزمان قياسات تُعَانِدُها، فتصير أيضًا مطلوبات بعد أن كانت مقدمات، ويبيّن أنها لم تنصر مطلوبات وصادفت قياسات تُعَانِدُها (ف، ج، ٧٤، ١٤)

- المشهورات التي أشخاصها محسوسة، كقولنا الثلج أبيض أو البياض، والأبيض موجود. وهذه وأمثالها فلا ينبغي أن يَتَشَكَّكَ فيها ولا تُعَرَّضُ للإثبات والإبطال ولا تجعل مطلوبات جدلية من قِيلَ أن هذه إن جهلها إنسانٌ أو لم يعترف بها لم يمكن أن تُبيّنَ له بقياس أصلاً، لكن يحتاجُ في تبينها له أن يحسّها (ف، ج، ٥، ٧٦)

- المشهورات التي هي في الأخلاق والأفعال التي أشخاصها محسوسة إن لم تُعَرَّضُ للإبطال بقي كثير من كلياتها التي هي غير بيّنة الصدق،

أو جماعة مقبولون عند واحد، أو جماعة فقط (ف، ب، ٢١، ٤)

- المشهورات ربّما كانت مشهورة في قوم دون قوم، وفي زمان دون زمان، فتؤخذ تلك في تعليم أولئك دون غيرهم (ف، ب، ٨٥، ٩)

- ينبغي أن يكون أوائل الصنائع التي تُستعملُ فيها المشهورات أقرب إلى أن يُستعملَ فيها الترتيب غير المنتظم (ف، ب، ٨٧، ١١)

- المقبولات سبيلُها أن تُمتَحَنَ وتُصَحَّحَ بالمحسوسات والمشهورات، ويرون في المشهورات أنها أخصّ بالإنسان من المحسوسات، إذ كان الحس مشتركًا لنا ولسائر الحيوان، وإنها للعقل وحده (ف، ج، ١٩، ١٤)

- إذا استعملت أمثال هذه المشهورات (المقابلات) مقدمات في قياسات على مطلوبات واحدة بأعيانها أنتجت نتائج متقابلة، على مثال المقدمات التي عنها لُزِمَتْ (ف، ج، ٢٢، ٨)

- إذا كان إنما شعر كل واحد من الناظرين من المشهورات بمقابل ما يشعر به الآخر، واستعمل كل واحد في فحصه ونظره ما يشعر به فقط، تضادّت آراؤهم لا محالة وتناقضت، إلا أنه ليس يكون في قوة كل واحد على انفراده أن يفي بتخليص الصدق المخلوط بالكذب وتمييز الكذب منه واطراحه (ف، ج، ٢٤، ٦)

- رأوا (أمثال برمنيدس وزينون) أن يتبعوا ما تُوجبه المشهورات التي كانت هي المعقولات عندهم وأن يُسْتَرَّابَ بالمحسوس، إذ كانت المعقولات أخصّ بالإنسان من المحسوسات (ف، ج، ٣٠، ١٠)

- ما انطبق عليه من المشهورات شرائط

- من حيث هي كليات كاذبة بالجزء. ولم يَتَمَيَّزْ لنا الجزء الصادق منها، ولم يُتَنَفَّعَ بها في مبادئ العلوم. ولذلك يلزم ضرورة أن تعرض للإبطال، ولكن لا ينبغي أن تُلتَمَسَ أقاويل تعاندها عنادًا كليًا لأن ذلك يُزيلها بالكلية، ولكن تُعرض لأن تُعانَد وتُطلب لها أقاويل تعاندها عنادًا جزئيًا، لنخلص الجزء الصادق من كل واحدة منها (ف، ج، ٧٧، ١٣)
- إذا أخذت (المشهورات) كلية أو مطلقة من غير أن تُقَيَّدَ بشرطة أو بشرائط واستعملت، فكثيرًا ما تضر. فلذلك لا ينبغي أن تُجعل هذه أيضًا مطلوبات جدلية أو تُعرض للإبطال بمقابلاتها الجزئية لتكون تلك الأشياء مُسَهَّلَةً في استخراج شرائطها، التي إذا استعملت معها زالت عنها المضار التي تلحق من جهة استعمالها المطلقة (ف، ج، ٧٨، ٦)
- إنَّ العدل جميل وإنَّ الظلم قبيح وإنَّ شكر المنعم واجب - فإنَّ هذه مشهورات مقبولة. فإنَّ كانت صادقة فصديقها ليس مما يَتَبَيَّنُ بفطرة العقل المنزل المنزلة المذكورة، بل المشهورات هذه وأمثالها منها ما هو صادق ولكن يحتاج في أن يصير يقينًا إلى حُجَّة، ومنها ما هو صادق بشرط دقيق لا يفتن له الجمهور. ولا يَبْعُدُ أن يكون في المشهورات كاذبٌ. والسبب في اعتقاد المشهورات أخذ ما تقدَّمنا بالإحتراز عنه عند تمثيلها في الذهن للإمتحان فهذه - هي المشهورات المطلقة. وأمَّا التي تستند إلى طائفة فمثل ما يستند إلى أمة أو إلى أرباب صناعة وتُسَمَّى مشهورات محدودة، ومثل ما يستند إلى واحد أو اثنين أو عدد محصور يُوثَّقُ به ويُخَصُّ بِاسْمِ المقبولات (س، ب، ١٩، ١٣)
- المشهورات إنَّما يُتَنَفَّعُ بها لا من حيث أنَّها قد يجوز أن يتشكَّك فيها، بل من حيث هي مُعْتَقَدَةٌ إعتقادًا لا يختلج مُقَابِلُهُ، فيكون ما قبلها من الأمور الضرورية إذا اعتقدت وسُلِّمت نافعًا نفعها، فيصلح استعمالها حيث يصلح استعمال تلك (س، ب، ٢٠، ١٦)
- إنَّ المشهورات أيضًا كثيرًا ما تتقابل، وكثيرًا ما ينقض بعضها بعضًا، وكثيرًا ما تتأدَّى إلى نتائج متقابلة - كما ستعلم - فيحوج أيضًا هذا القياس إلى أن يتخلَّص عن عُهْدَةِ مشهور آخر، وإلى تغليب مشهوره الذي يستعمله. وربما كان الذي يوجب مقابله أغلب وأشهر، فإنَّ المشهورات كما ستعلم مختلفة في القوة والضعف (س، ج، ١٩، ٧)
- من المشهورات ما يكون السبب في شهرته تعلق المصلحة العامة به، وإجماع أرباب الملل عليه،... ومنها ما يكون السبب فيه الإستقراء. ومنها ما يحمل عليه الحياء والخجل والرحمة والحشمة. ومنها ما يحمل عليه مشاكلته للحق، ومخالفته إياه بما لا يحسن به الجمهور، إذا لم يعاملوا بالمعاملة التي ذكرناها، مما ينتههم على طريقة إمتحان المجهولات (س، ج، ٣٩، ١٠)
- إنَّ حال المشهورات في الجدل حال الأوليات في البرهان؛ فكما أن الأوليات يستعملها المبرهن من غير حاجة إلى أن يطلب قياس على صدقها، كذلك المشهورات يستعملها الجدلي في الجدل من غير أن ينزل عن درجة الشهرة المطلقة والتسليم المطلق، إلى التسليم المحدود بالمسألة عنها ليتسَلَّم، كأنَّها مشكوك فيها، وكأنَّها معرَّضة لأن يقع فيها شك (س، ج، ٧٥، ٤)

- أما المشهورات فمنها أيضًا الأوليات ونحوها مما يجب قبوله، لا من حيث هي واجب قبولها، بل من حيث عموم الإعراف بها. ومنها الآراء المسماة بالمحمودة، وربما خصصناها بإسم المشهورة، إذ لا عمدة لها إلا الشهرة (س، أ، ٣٩٩، ٩)
- (القضايا) المشهورات... منها أيضًا هذه الأوليات ونحوها مما يجب قبوله، لا من حيث هي واجب قبولها، بل من حيث عموم الاعتراف بها (مر، ت، ٩٨، ١٢)
- المشهورات إما من الواجبات، وإما من التاديبات الصلاحية وما يتطابق عليها الشرائع الإلهية، ومنها خُلُقِيَّات وانفعاليَّات، ومنها استقرائيات، وهي إما بحسب الإطلاق وإما بحسب أصحاب صناعة وملة (مر، ت، ٩٩، ١٧)
- المشهورات قد تفعل فعل المتخيلات من تحريك النفس، أو قبضها، واستحسان النفس أو ردّها عليها، لكنّها تكون أوليّة ومشهورة باعتبار، ومتخيّلة باعتبار؛ وليس يجب في المتخيلات أن تكون كاذبة، كما لا تجب في المشهورات/وما يخالف الواجب قبوله أن يكون لا محالة كاذبًا (مر، ت، ١٠٤، ٩)
- المشهورات/فهي القضايا التي لا يُعوّل فيها إلا على مجرد الشهرة ونظر العوام والظاهر بين أهل العلم أنّها أوليات لازمة في غريزة العقل (غ، م، ٥٠، ٣)
- المشهورات في الظاهر فهي كل قول يقبله كل من يسمعه كافة ببادئ الرأي وأول النظر، وإذا تأمله وتعقّبه وجده غير مقبول وأحسن بكونه فاسدًا (غ، م، ٥١، ١٧)
- المشهورات والمسلمات فهي مقدّمات القياس الجدلي (غ، م، ٥٢، ١٤)
- المشهورات في الظاهر، والمظنونات، والمقبولات فتصلح أن تكون مقدّمات للقياس الخطابي والفقهّي، وكل ما لا يُطلب به اليقين (غ، م، ٥٤، ٧)
- أن يُحتَرز عن الوهميّات والمشهورات والمشبّهات فلا تصدّق إلا بالأوليات والحسيّات (غ، م، ٥٧، ٩)
- المشهورات، مثل حكمنا بحسن إفشاء السلام، وإطعام الطعام، وصلة الأرحام، وملازمة الصدق في الكلام، ومراعاة العدل في القضايا والأحكام (غ، ع، ١٩٣، ١٢)
- قضايا (المشهورات) لو خلى الإنسان وعقله المجرد، ووهمه، وحسه، لما قضى الذهن به قضاء، بمجرد العقل والحس، ولكن إنما قضى بها لأسباب عارضة، أكّدت في النفس هذه القضايا وأثبتتها (غ، ع، ١٩٣، ١٧)
- المشهورات والمقبولات إذا اعتبرت من حيث يشعر بنقيضها في بعض الأحوال فيجوز أن تُسمّى مظنونة (غ، ع، ١٩٨، ٩)
- المشهورات وهي آراء مجموعة أوجب التصديق بها إما شهادة الكل والأكثر أو شهادة الجماهير والأفضل كقولك الكذب قبيح والإنعام حسن وشكر المنعم حسن وكفران النعمة قبيح (غ، ح، ٥٥، ١٦)
- المشهورات وهي آراء محمودة يوجب التصديق بها إما شهادة الكل أو الأكثر أو شهادة جماهير الأفاضل كقولك الكذب قبيح وإيلاء البريء قبيح وكفران النعم قبيح وشكر المنعم وإنقاذ الهلكى حسن، وهذه قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة، فلا يجوز أن يُعوّل عليها في مقدّمات البرهان (غ، ص، ٤٨، ٥)

- المشهورات تصلح للفقهيات الظنية والأقيسة الجدلية ولا تصلح لإفادة اليقين البتة (غ، ص، ٩، ٤٩)
- المشهورات: فهي قضايا وآراء أوجب التصديق بها اتفاق الكافة أو الأكثر عند معتقديها عليها، مثل أن العدل جميل والكذب قبيح (سي، ب، ٢٢٣، ٢٨)
- المشهورات في الظاهر: فهي التي يُعتقد أنها مشهورة كما يُغافص الذهن فيصدق بها بباديء الرأي الغير المتعقب على أنها مشهورة، وإذا تُعقب لم توجد مشهورة (سي، ب، ٢٢٥، ٩)
- أمّا المشهورات التي لا تكون أولية فهي قضايا إنما حكم الإنسان بها لا لأجل أن مجرد تصور موضوعه ومحموله يوجب ذلك الحكم، بل إقناع لمزاج أو لآلف وعادة أو لإستقراء بعض الأحكام، وهو كحكمنا بأن الظلم قبيح والعدل حسن (ر، ل، ٢٧، ١١)
- إن القضية: إما أن تقتضي تصديقًا أو تأثيرًا غير التصديق. أو لا تقتضي أحدهما. والاول: إما أن يقتضي تصديقًا جازمًا. أو غير جازم. والجازم: إما أن يكون لسبب، أو لما يشبه السبب. وما يكون لسبب، فهو المسلّمات. وما يكون لما يشبه السبب، فهو المشبهات بغيرها. وغير الجازم هو المظنونيات. وما معها هو المشهورات في باديء الرأي، والمقبولات من وجه. وما يقتضي تأثيرًا غير التصديق، فهو المخيلات. وما لا يقتضي تصديقًا ولا تأثيرًا، فلا يستعمل لعدم الفائدة (ط، ش، ٣٩٠، ١١)
- مشهورات وهي قضايا يُحكم بها لاعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة أو رقة أو حمية أو إنفعالات من عادات وشرائع وأداب. والفرق بينها وبين الأوليات أن الإنسان لو خلى ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الأوليات (ن، ش، ٣٣، ٢)
- المشهورات أبلغ من كثير من المجربات، والعلم بها والتصديق بها في نفوس الأمم قاطبة أقوى وأثبت من العلم بكثير من المجربات والمتواترات التي تواترت عند بعض الأمم دون بعض (ت، ر، ١، ١٥٩، ٧)
- المشهورات تشبه بالأوليات، ووجه الفرق ظاهر. فإن الأولى هو الذي يكون حملة على موضوعه في الوجودين حملاً أولاً، لا ثانياً، أي لا يكون حملة بتوسط (ت، ر، ٢، ١٣٤، ١٥)
- المراد بـ«المشهورات» عندهم (المنطقيون) هي القضايا العملية كلها، مثل كون العدل حسناً والظلم قبيحاً، والعلم حسناً والجهل قبيحاً، والصدق حسناً والكذب قبيحاً، والإحسان حسناً، ونحو ذلك من الأمور التي تنازع الناس هل يعلم حسنها وقبحها بالعقل أم لا (ت، ر، ٢، ١٥٢، ١٤)
- مشهورة**
- المشهورة كل ما كان ذائعاً عند الناس كلّهم أو أكثرهم أو عند علمائهم أو عند أكثر هؤلاء من غير أن يُخالقهم أحد، والمشهور أيضاً عند أهل صناعة أو عند حُذّاق أهل تلك الصناعة من غير أن يُخالقهم أحد لا منهم ولا ممن سواهم (ف، ق، ٧٥، ٦)
- مصادر**
- (الألفاظ) من حيث هي صفات المشار إليه والمشار إليه موصوف بها أخرى بأن تكون موجودة خارج النفس منها كليم وهذه تُسمى عند

نحويتي العرب «مصادر» وهي تُصَرَّف في الأزمان الثلاثة (ف، ح، ٧٧، ٢٢)

- ننظرُ في «الإنسانية» و «الرجولية» و «البنائية» وأشباه ذلك ممّا يجري مجرى المصادر، هل تدلُّ على أشياء مفردة انتزعت عن موضوعات فأفردت عنها (ف، ح، ٧٨، ١٤)

- «الإنسان» موضوع انتزع من المصادر وهو مركّب من شيئين بهما قوامه. فيبين أن الذي به قوام «الإنسان» والذي يدلُّ عليه حدّه هو جنسه وفصله، أو شيان أحدهما كالمادة والآخر كالصورة والخليفة؛ مثل «الأبيض» الذي «البياض» له مثل الصورة والفصل، والموضوع المشار إليه أو بعض أنواعه أو أجناسه كالمادة أو الجنس (ف، ح، ٧٩، ١٠)

- أمثال هذه المصادر فيما تُعرَف ما هو المشار إليه إنما تصحُّ دلالتها في كلّ ما كان منها مركّباً إذا أفرد ما هو منه، مثل الصورة أو الفصل الذي لا يدلُّ عليه باسم مشتق (ف، ح، ٧٩، ٢٤)

- في سائر الألسنة سوى العربية مصادر ما تتصرّف من الألفاظ وتُجعل منها كليم على ضربين: ضربٌ مثل «العلم» في العربية وضربٌ مثل «الإنسانية»، وبالجمله مثل مصادر ما لا يتصرّف من الأشياء (ف، ح، ٨٠، ٧)

- المصادر تُفارق الأسماء التي لم تُشكّل بهذه الأشكال في أن الأسماء ينطوي فيها معنى الوجود الذي هو الرابط الذي به يصير المحمول محمولاً على موضوع. فلذلك نقول «زيد إنسان» ولا نقول «هو إنسانية» (ف، ح، ٨١، ٧)

- المعاني التي تدل عليها الكلمة وأنها لغيرها في ظاهر لغة العرب معاني المصادر، وكذلك

المعنى الذي يدل عليه الاسم المشتق هو معنى المصدر، ومعاني المصادر كلها في لغتهم أعراض لأنها نسب عارضة في الجواهر إلى أمور تحدث لها، فليس شيء من المصادر يقال على الجواهر، بل يوجد في الجواهر (س، ع، ٢٦، ١١)

مصادرات

- المصادرات فهي التي يرى المتعلّم فيها خلاف ما يراه المعلم، غير أن المتعلّم يطالب بتسليمها فتستعمل (ف، ب، ٩٠، ٧)

- آتينا ما يُعدّ من هذا في المصادرات على المطلوب هو أخذ الشيء في بيان عكسه، مثل ما إن أراد أن يبين أنه ولا قطر واحد مشترك للضلع، فأخذ ولا ضلع واحد مشترك للقطر (ف، س، ١٥٢، ١٢)

- أمّا المأخوذات: فمنها مقبولات. ومنها تقريريات وأمّا المقبولات من جملة المأخوذات، فهي آراء مأخوذة عن جماعة كثيرة من أهل التحصيل. أو من نفر، أو من إمام يحسن به الظن. وأمّا التقريريات فإنها المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب، أو التي يلزم قبولها، والإقرار بها في مبادئ العلوم، إمّا مع إستكثار ما وتسمّى مصادرات. وإمّا مع مسامحة ما وطيب نفس، وتسمّى أصولاً موضوعة (س، أ، ٤٠٦، ٣)

- الحدود في إسم الوضع فتسمّى أوضاعاً، لكنّ المسلمات منها تختص بإسم الأصل الموضوع. والمسلمات على الوجه الثاني تسمّى مصادرات (س، أ، ٥٢٧، ٢)

- التقريرات إنَّها المأخوذة بحسب تسليم المخاطب، أو التي يلزم قبولها والإقرار بها

- قد يظهر من أمرهم (الظانّون) أنهم يصادرون في بدء الأمر على... جهات: (أولها)، وهو أوضحها، متى صادر عن ذلك الذي ينبغي أن يتبين. وهذا فليس يسهل أن تُوقَّع المغالطة به في نفسه، وإنما يمكن أن توقع المغالطة به في المتواطئة أسماؤها خاصّة، وفي جميع الأشياء التي الاسم لها والقول يدلّان على شيء واحد بعينه؛ (والجهة الثانية) متى كان ينبغي أن يبيّن الشيء جزئياً فصادر على الكلّي مثال ذلك متى أراد أن يبيّن أن علم المتضادات واحد، فأوجب إيجاباً كلياً أن علم المتقابلات واحد. وذلك أنه يتوهم أن الشيء الذي كان ينبغي أن يبيّن مفرداً بنفسه قد صودر عنه على أشياء كثيرة غيره؛ (والجهة الثالثة) متى كان ينبغي أن يبيّن الشيء في بدء الأمر كلياً فصودر على الجزئي، مثال ذلك أن يكون المقصود تبين جميع المتضادات وأخرى أن يشيّن بعضها. فإنه قد يتوهم أيضاً في هذا أن الشيء الذي كان ينبغي أن يبيّن مع أشياء أخر كثيرة قد صودر عنه مفرداً. وأيضاً فمتى كان الإنسان يصادر عن الشيء في حال قسمته إياه مثال ذلك متى كان ينبغي أن يبيّن أن الطب هو علم المصح والممرض، فأوجب تبين كل واحد منهما على حدته. أو متى قصد إلى أشياء يلزم بعضها بعضاً فصادر عن أحدها مثال ذلك أن الضلع غير مشارك للقطر، وكان يجب أن يبيّن أن القطر غير مشارك للضلع (أ، ج، ٧٢٥، ٩)

- الفرق بين أن يصادر على الأشياء المتضادة، وبين أن يصادر على الأشياء التي يسأل عنها في بدء الأمر أن الخطأ في هذه إنما يظهر في النتيجة، وذاك أننا إذا صرفنا تأملنا نحو النتيجة نقول إنه قد صودر على الشيء المسؤول عنه في

في مبادئ العلوم، إمّا مع استنكار ما، ويسمى مصادرات؛ وإمّا مع مسامحة ما وطيب نفس، ويسمى أصولاً موضوعة (مر، ت، ١٠١، ١١) - الأصول الموضوعية والمصادرات لا بد من أن تكون مسائل في علم آخر يُتعرّف فيه وجود محمولاتها لموضوعاتها بالبرهان، إلى أن ينتهي إلى العلم العالي المعطى للعلوم الجزئية أصولها الموضوعية (سي، ب، ٢٣٨، ٩) - المصادرات... قد تكون كلية وجزئية (ش، ب، ٤٠٠، ١٠)

- المقدمات التي تعرف بالمصادرات... هي التي شأنها أن تبين في صناعة أخرى غير الصناعة التي توضع فيها (ش، ج، ٥٠٢، ١٣) - أمّا التصديقات: فهي المقدمات التي منها تؤلف قياسات العلم، وتنقسم: إلى بيّنة يجب قبولها، وتسمى القضايا المتعارفة، وهي المبادئ على الإطلاق. وإلى غير بيّنة يجب تسليمها لينى عليها، ومن شأنها أن تتبين في علم آخر، وهي مبادئ بالقياس إلى العلم المبني عليها، ومسائل بالقياس إلى العلم الآخر، وهذه وإن كان تسليمها مع مسامحة ما، وعلى سبيل حسن الظن بالعلم، سميت أصولاً موضوعة، وإن كانت مع استنكار وتشكيك سميت مصادرات (ط، ش، ٥٢٦، ١١)

مصادرة

- المصادرة هي ما كان مقابلاً لظن المتعلّم، وهذا هو الذي يأخذه الإنسان وهو متبرهن من حيث لم يبيّنه (أ، ب، ٣٤١، ٤) - المصادرة والأصل الموضوع إمّا أن تكون كالكل، وإمّا على طريق الجزء. فأما الحدود فولا واحد من هذين (أ، ب، ٣٤٢، ٣)

- غير بيان (س، ب، ٦٣، ١٧)
- يكون القول المأخوذ قياساً بعد وضع ما وُضِعَ فيه، ليس يلزم عنه قول آخر غيره، فإن القياس في هذه المواضع ليس قياساً على المطلوب المحدود. وهذا إما أن يكون لا يلزم عنه شيء، فلا يكون تأليفه قياساً، وهو قسم؛ وإما أن لا يكون القول اللازم آخر غير الموضوعات، وهذا هو المصادرة على المطلوب الأول؛ وإما أن يكون غيره ولكن ليس المطلوب، وهو وضع ما ليس بعلة علة (س، س، ٢٨، ١٠)
- المقدمة التي لا وسط لها يسمّى العلم المتعارف والواجب قبوله. وما بعد ذلك مما يلحق في افتتاحات العلوم تلقيناً: فإما أن يكون حذاً وينتمى وضعاً، وإما أن يكون قضية مما يكون عند المتعلم فيه ظن بتصديقه يسمّى أصلاً موضوعاً، وإما يظن المتعلم خلافه ويكون عنده ظنّ مقابل له سميت مصادرة (مر، ت، ١٠، ٢٠١)
- وضع المطلوب الأول نفسه في القياس... هو الذي يُسمّى مصادرة (ش، ق، ٣٢٨، ٢)
- هذا النوع من القول الذي يُسمّى مصادرة هو أن يروم إنسان أن يبين شيئاً مجهولاً بذلك الشيء نفسه (ش، ق، ٣٢٨، ١٩)
- ... متى رام إنسان أن يبين شيئاً مما يُعلم بغير نفسه فهو الذي يُسمّى... مصادرة (ش، ق، ٣٢٩، ١)
- الفرق بين المصادرة والبيان الدائر أن الحدود الثلاثة يجب في البيان الدائر أن تكون منعكسة بعضها على بعض... وأما هنا فليس يُشترط العكس إلا في... حدين من حدود القياس (ش، ق، ٣٣٠، ١٦)
- أول الأمر، والخطأ في المتضادات إنما هو في المقدمات من قبيل أن بين هذه الأشياء تناسباً (أ، ج، ٧٢٧، ٦)
- المصادرة على الموضوع الأول قد يكون فيما يُقصد به إيقاع التصديق وقد يكون فيما يُقصد به التصور (ف، س، ١٥١، ٢٢)
- المصادرة هي المقدمة التي يصادر عليها المعلم للتعلم ويبني عليها البرهان من غير أن تكون معروفة عنده، وربما كان عنده ضدها (ز، ب، ٢٢٢، ١٨)
- المصادرة هي التي لا يكون عند المتعلم منها شيء البتة. وهذا على ضربين: إما لا يكون عنده منها علم البتة، ويكون عنده العلم بخلافها (ز، ب، ٢٤٢، ٣)
- قومٌ يسمون الأصل الموضوع «المصادرة» وقومٌ يقسمون الأصل الموضوع إلى مقبول بالمساهلة، وليس في نفس المتعلم رأي يخالفه، ويخصّونه مرة أخرى بإسم «الأصل الموضوع»؛ وإلى متوقف فيه بحسب ضمان المعلم بيانه في وقته وفي نفس المتعلم رأي يخالفه (س، ب، ٥٩، ٦)
- إن المصادرة هو ما كان مقابلاً لظن المتعلم، وهذا هو الذي يأخذه الإنسان وهو متبرهن ويستعمله من حيث لم يبينه (س، ب، ٦١، ٦)
- المصادرة هي ما تكلف المتعلم تسليمه، وإن لم يظنه كان من المبادئ أو من المسائل في ذلك العلم بعينه المسائل التي تبين بعد، فيستسمح بتسليمها في درجة متقدمة (س، ب، ٦٢، ٤)
- المصادرة هو ما يقابل ظن المتعلم: إما بالسلب بأن لا يظن، أو بالتضاد بأن يظن غيره وذلك حين يأخذ هذا الذي يحتاج إلى بيان أخذاً من

ج، ٦٥٦، ٤)

مصادرة بحسب الظن

- المصادرة التي بحسب الظن هي على وجوه:
منها أن يأخذ الأعم مكان الأخص لقيس،... والثاني أن يأخذ الأخص مكان الأعم ليستقري، كما يوجه عكس المثال المورد. والثالث أن تكون الدعوى جملة، فيأخذ السائل بالقياس في المصادرة على جزء جزء منها. كمن يريد أن يبين أن الطب معرفة بحال الصحة وحال المرض، فيقول: لأن الطب معرفة بحال الصحة، والطب معرفة بحال المرض. والرابع أن يأخذ اللازم بدل الشيء (س، ج، ٣٣٣، ١٣)

مصادرة على المطلوب

- المصادرة على المطلوب صنفان: أحدهما المصادرة على الموضوع الأول الذي يُرام بيانه. والثاني المصادرة على مقابل الموضوع الأول الذي يُرام بيانه (ف، س، ١٥١، ١٩)
- المصادرة على المطلوب الأول هو أن يُجعل المطلوب نفسه مقدّمة في قياس يراد فيه إنتاجه، كمن يقول كل إنسان بشر وكل بشر ضحّاك، فكل إنسان ضحّاك، والكبرى ههنا والنتيجة شيء واحد، ولكن أُبدل الاسم احتيالا لتوهم المخالف (مر، ت، ١٨١، ٣)
- ممّا يُعدّ في المصادرة على المطلوب أن يكون شيء مركّب يُقصد بيانه، فتؤخذ أجزاؤه في بيانه مثل إنه إن أراد أن يُبين أن الطب علم الأشياء الصحية والمرضية، وأخذ قولنا أن الطب علم الأشياء الصحية على حiale، وقولنا إنه علم الأشياء المرضية على حiale. وهذا أيضًا ليس

- البيان المُسمّى مصادرة... هو أن يبيّن الشيء المجهول الوجود بنفسه من جهة ما يعرض للشيء الواحد أن يُظنّ به شيان (ش، ق، ٣٣٠، ١٩)

- البيان على جهة المصادرة (صنفان) إما مصادرة حقيقية... وإما مصادرة بحسب الظن الجميل المشهور (ش، ق، ٣٣١، ١٧)

- المصادرة... هي التي يتسلّمها المتعلّم من المعلّم لكن عنده علم بخلافها (ش، ب، ٣٩٩، ٢٦)

- ليس يعرض من المصادرة على الحدّ في البرهان ما يعرض من المصادرة على الحدّ في استنباط الحدّ (ش، ب، ٤٦٤، ٣)

- أن نأخذ في حدّ الشيء الشيء نفسه... هو الذي يُعرّف بالمصادرة (ش، ج، ٦٠١، ٢١)

- المصادرة... تكون على المطلوب نفسه على خمسة أنواع: أولها وأوضحها متى استعمل بدل المحمول أو الموضوع في المطلوب إسمًا مرادفًا أو يضع بدل الاسم قول يقوم مقام الاسم... والنوع الثاني أن يضع بدل الشيء الجزئي الكلي المحيط به... والنوع الثالث أن يضع بدل الجملة أجزاءها... والنوع الرابع أن يضع بدل الجملة أجزاءها... والنوع الخامس أن يبيّن الشيء بلازمه (ش، ج، ٦٥٥، ٨)

- الفرق بين أن يصادر على مقابل المطلوب وبين أن يصادر على المطلوب نفسه أنه إذا صادر على المطلوب نفسه كان الخطأ في ذلك يظهر لنا عند تأمل النتيجة، وذلك أنا نجدها بعينها هي إحدى مقدّمتي القياس. وأما إذا صادر على مقابل المطلوب فالخطأ إنما يظهر لنا في إحدى المقدّمتين التي لزم عنها الكذب وهي التي أضيفت إلى نقبض المطلوب نفسه... (ش،

شيء من حدّ القياس، وهو أنّه يلزم عن الموضوعات نفس الموضوعات (س، س، ٣٥، ٤)

- المصادرة على المطلوب الأول هو أن يُجعل المطلوب نفسه مقدّمة في قياس يراد فيه إنتاجه، كمن يقول: كل إنسان بشر، وكل بشر ضحك، فكل إنسان ضحك؛ والكبرى ههنا والنتيجة شيء واحد، ولكن أُبدل الاسم احتيالا لتوهم المخالف (مر، ت، ١٨١، ٣)
- تُمكن المصادرة على المطلوب الأول في الأشكال الثلاثة (سي، ب، ٢٠٣، ٤)

مصادرة على المطلوب الاول بوسائط

- قد يعرض في قياسات فوق واحدة بأن تكون نتيجة تُبين بمقدّمة غير بيّنة بنفسها؛ وتلك المقدّمة تُبين بمقدّمة أخرى؛ وتلك المقدّمة إنّما تُبين بصحة النتيجة؛ فيكون هذا أيضًا مصادرة على المطلوب الأول بوسائط (س، ق، ٥٣٠، ١١)

مصادرة عن المطلوب

- جعل النتيجة إحدى مقدّمتي البرهان بتغييرها، ويسمّى مصادرة عن المطلوب، كهذا نقلة، وكل نقلة حركة، فهذا حركة (ض، س، ٣٦، ٢٦)

مصدر

- أهل سائر الألسنة يعملون من «العالم» مصدرًا فيقولون مثلاً «العالمية» كما يقولون «الإنسانية»، وكذلك سائر الأسماء ممّا تتصرّف وممّا لا تتصرّف يجعلون لها مصدرًا على هذه الجهة أعني أنّهم يقولون من المثلث

مصادرة على المطلوب في الحقيقة لكن في الظن (ف، س، ١٥٣، ١)

مصادرة على المطلوب الاول

- الذين يشنون ما هي النفس أو ما هو الإنسان أو ما هو شيء آخر - أي شيء كان من الأشياء الموجودة ربما يرجع بالتساوي - فقد يصادرون على المطلوب الأول (أ، ب، ٤١٦، ٩)
- بيان الدور هو جزء من المصادرة على المطلوب الأول (ف، س، ١٥٣، ٨)
- يكون القياس، مصادرة على المطلوب الأول؛ لأنّ المطلوب نفسه جُعِل مقدّمة لبيان نفسه، بأن يدلّ اسم أحد حدّيه الذي يراد أن يجعل حدًا أوسط (س، ق، ٥٣٠، ٢)
- أي شيئين كانا متعاكسين كالإنسان والضحك، فيُظن أنّ شأنهما وحكمهما واحد، ويكون معناه في الحقيقة مختلفين؛ أو أخذ كليًا وجزئيًا، ويظن أنّ الحكم فيهما واحد؛ فيُظن أنّه مصادرة على المطلوب الأول. والمصادرة على المطلوب الأول بحسب الظن على أقسام مذكورة في طويقا. وأمّا في الحقيقة فهو أن يوضع لما يراد أن يجعل من الحدّين حدًا أوسط، اسمًا آخر مرادفًا، كما يكون في تقابل القياس (س، ق، ٥٣١، ١٢)
- ما هو بالحقيقة مصادرة على المطلوب الأول، وأنّه هو الذي يكون حدّاه بعينه حدّي المطلوب. وأمّا الذي بالظن، فهو الذي يخالف حدّاه في الحقيقة حدّي المطلوب، لكنّه يؤخذ في الظن مكانه، ويقال لمستعمله إنك سواء أخذت ذاك أو أخذت هذا بدله (س، ج، ٣٣٣، ٩)
- في المصادرة على المطلوب الأول يغفل قليل

قبضها وإستحسان النفس لورودها عليها لكنّها تكون أوليّة ومشهورة باعتبار، ومُخَيَّلَة باعتبار (س، أ، ٤١٣، ٧)

- المصدّقات من الأوليّات ونحوها، والمشهورات قد تفعل فعل المخيّلات من بسط النفس وقبضها، لكنّها تكون أوليّة ومشهورة باعتبار، ومُخَيَّلَة باعتبار (ر، ل، ٣٠، ١)

مصرف وغير مصرف

- الفرق بين المصْرَف وغير المصْرَف... أنه إذا أُضيف إلى الأسماء المصْرَفَة... كان أو يكون أو هو الآن... لم يصدق ولم يكذب (ش، ع، ٨٣، ٢٠)

مصلحة شركية

- المؤدّي إلى قوام المصلحة الشريكة، فلان إستمرار الناس على جملة حافظة لحسن المشاركة، مبنية على عقائد يعتقدونها فيما ينبغي أن يُقرّ به، وفيما ينبغي أن يعمل، وتكون أضدادها مؤدية إلى ما هو ضدّ لحفظ المشاركة (س، ج، ١٤، ٣)

مضاد

- المضادّ يفارق الوجود والعدم، بتباين الأشخاص المتضادّة، واجتماع الوجود والعدم في الشخص الواحد، ثم إفراد كل واحد من المضادين صاحبه. وبعد الوجود والمعدوم من أن يضر أحدهما بالآخر، لأن الموجود لا يقدر على المعدوم فيضّره، والمعدوم لا حضور له فيضّر غيره (ق، م، ٢١، ٥)

«مثلثيّة» ومن المدوّر «مدوّرية» ومن الأبيض «أبيضيّة» ومن الأسود «أسوديّة» (ف، ح، ٨٠، ١٠)

- المعنى الذي تدلّ الكلمة على وجوده للموضوع هو أمر قد يدلّ عليه بإسم، إمّا إسم مطلق وإمّا إسم هو مصدر. فإنّ المصدر قد يجيء على وجهين: أحدهما أن يكون موضوعًا وضعا أولاً، كالضرب فيكون على حقيقة حال الإسم المطلق، والثاني هو أن يُصْرَف الإسم المطلق تصريحاً يدلّ على أنّ معنى الإسم المطلق منسوب إلى موضوع بأنّه حادث منه أو فيه كالتحريك؛ وهذا بالحقيقة اللفظ الدالّ على المصدرية كالتحرّك والإبيضاض والتحريك والبيض (س، ع، ٢٥، ٦)

- المصدر... يجيء على وجهين: أحدهما أن يكون موضوعًا وضعا أولاً كالضرب، فيكون على صورة الأسم، والثاني أن يُصْرَف الإسم المطلق تصريحاً يدلّ على أنّ معنى الاسم المطلق منسوب إلى موضوع بأنّه حادث منه أو فيه (مر، ت، ٤٢، ١٥)

مصدق

- يَصْلُحُ أَنْ يُجْعَلَ التَّصَوُّرُ بِنَوْعٍ مَا مَبْدَأًا لِلتَّصَدِيقِ، لِأَنَّ كُلَّ مُصَدِّقٍ بِهِ مُتَّصَوِّرٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مُتَّصَوِّرٍ يُصَدِّقُ بِهِ (س، ب، ٥، ١٦)

- المتصوّر هو الحاضر مجردًا عن الحكم. والمصدق بها هو الحاضر مقارنًا له (ط، ش، ١٧١، ٦)

مصدقات

- المصدّقات من الأوليّات ونحوها والمشهورات قد تفعل فعل المخيّلات من تحريك النفس أو

- المضاد... غير المضاف، وليس الأمر الذي هو التضاد هو الأمر الذي هو المضاف، وإن كان التضاد يلزمه المضاف من حيث هو تضاد، فهذا حل شك (س، م، ٢٥١، ٦)
- المضاد لما هو على الأكثر اقلّي (ش، ج، ٢٠، ٥٣٧)

مضاف

- يقال في الأشياء إنها من المضاف متى كانت ماهياتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها، أيّ نحو كان. مثال ذلك أن الأكبر ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره، وذلك أنه إنما يقال أكبر من شيء؛ والضعف ماهيته بالقياس إلى غيره وذلك أنه إنما يقال ضعفاً لشيء (أ، م، ٢١، ٩)

مضاد ومضاف

- أما الفرق بين المضاد والمضاف، فهو أن المضاف مقول على الماهية بالقياس، والمتضادات ليست كذلك (س، م، ١٨، ٢٥٢)

مضادان

- ليس يلزم المضادين متى وجد أحدهما أن يكون الآخر موجوداً (ش، م، ٦٠، ١)

مضادة

- قد توجد أيضاً المضادة في المضاف، مثال ذلك: الفضيلة والخسيسة، كل واحد مضاد لصاحبه، وهو من المضاف؛ والعلم والجهل إلا أن المضادة ليست موجودة في كل المضاف، فإنه ليس للضعفين ضد، ولا للثلاثة الأضعاف، ولا لشيء مما كان مثله (أ، م، ٢٢، ١٠)

- المضادة لا تتم إلا بأن تكون موضوعات لا تتضايّف في أنفسها، ويلزمها تضايّف هو التضاد؛ وتلك الموضوعات هي لأنفسها لا تجتمع البتّة، لا إذا اعتُبر فيها التضايّف فقط، بل يجب أن يكون لها ذلك أمراً هو بالذات قبل التضايّف، ويلحقه التضايّف (س، م، ١٣٨، ١١)

- الأشياء... التي من المضاف هي كل ما كانت ماهياتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها أيّ نحو كان لا غير، مثال ذلك: الجبل، يقال كبيراً بالقياس إلى غيره، فإنه إنما يقال جبل كبير بالإضافة إلى شيء، والشبيه إنما يقال شبيهاً بشيء؛ وسائر ما يجري هذا المجرى على هذا المثال يقال بالإضافة (أ، م، ٢٢، ٢)

- قد توجد أيضاً المضادة في المضاف، مثال ذلك: الفضيلة والخسيسة، كل واحد مضاد لصاحبه، وهو من المضاف؛ والعلم والجهل إلا أن المضادة ليست موجودة في كل المضاف، فإنه ليس للضعفين ضد، ولا للثلاثة الأضعاف، ولا لشيء مما كان مثله (أ، م، ٢٢، ١٠)

- وجدنا أشياء أخر لم تدخل في الأسماء التي قبلها، كالأب والإبن والمالك والمملوك والنصف والضعف والعلو والسفل وما أشبه ذلك، فالتمسنا لذلك إسماً جامعاً، فوجدناه المضاف، لأنه ليس ذلك شيء إلا وهو مضاف إلى غيره معلق به (ق، م، ١٠، ٨)

- قسمة المضاف أن منه المتفق الأسماء ومنه المختلف الأسماء. وأما المتفق، فكالأخ، والصديق، والصاحب، والعشير، والشريك، والجار، والشبه وما أشبه ذلك. فإن الرجل أخ أخيه وصديق صديقه وصاحب صاحبه وشبيهه. وأما المختلف الأسماء كالعلو والسفل، والأصل والفرع، والوالد والولد، والراعي والرعية، والمالك والمملوك، والنصف والضعف، والمحيط والمحاط، والعالم والعلم (ق، م، ١٦، ١٢)

- المضاف يضم... الفاعل والمفعول، فإن الفاعل يفعل المفعول، والمفعول يفعله الفاعل، وهذا من باب المضاف (ق، م، ١٩، ٨)

- المضاف يفارق المضاد لأنه ليس شيء من المضاد يُنسب إلى ضده (ق، م، ٢٠، ١٦)

- المضاف يُنسب بعضه إلى بعض، فيقال: مالك المملوك ومملوك المالك، وأب الإبن وإبن الأب، وعلو السفل وسفل العلو، ولا يقال حق الباطل ولا باطل الحق، ولا شر الخير ولا خير الشر (ق، م، ٢٠، ١٨)

- المضاف إذا بطل أحد الاسمين، بطل الآخر؛ وإذا ثبت أحد الاسمين، لم يكن من ثبات الآخر بطل. فإن لم يكن أب، لم يكن إبن؛ وإذا كان إبن، كان أب. وليس المضاد كذلك، فقد يثبت الخير بغير الشر والحق بغير الباطل (ق، م، ٢٠، ٢١)

- المضاف يفارق الوجود والعدم، بأن المضاف يقع على أشخاص متباينة، كالأب والإبن، والمالك والمملوك، والوجود والعدم. فقد يجتمعان في شخص واحد كما يجتمع حضور البصر وغيبته في العين الواحدة (ق، م،

(٢٠، ٢٤)

- المضاف ما يكون اسم الأول منهما من حيث له نوع من أنواع الإضافة متباينة لاسم الثاني، مثل الأب والإبن والعبد والمولى (ف، م، ١٠٥، ٤)

- كل واحد منهما مضاف إلى الآخر لأجل تلك النسبة مشتقين من اسم النسبة، مثل العالك والمملوك، فإنهما مشتقان من اسم المالك الذي هو إسم لتلك النسبة (ف، م، ١٠٥، ٨)

- من المضاف ما يوجد للمتضايقين اللذين لهما جنسه اسم لكل واحد منهما من حيث يوجد لهما جنس الإضافة الذي لهما، ولا يوجد لهما اسم من حيث لهما نوع لذلك الجنس من الإضافة (ف، ح، ٨٦، ١٩)

- يقال في الأشياء إنها من المضاف متى كانت ماهياتها تُقال بالقياس إلى الآخر بنحو من أنحاء النسبة أي نحو كان، أراد بقوله ماهياتها ما تدل عليه ألفاظها كيف كانت على العموم، كانت تدل عليها من حيث هي أنواع الإضافة التي لها، أو كان المدلول عليها بألفاظها ذواتها (ف، ح، ٨٧، ٢١)

- المكان لما كان محيطًا ومطبقًا بالشيء، والشيء المنسوب إلى المكان محاط بالمكان، فالمحيط محيط بالمحاط، والمحاط محاط به المحيط فالمكان بهذا المعنى من المضاف (ف، ح، ٨٨، ٢٠)

- يوجد في إحدى النسبتين إسم كل واحد منهما الدال على ذاته، ولا يكون ذلك من المضاف، ويكون من المضاف إذا أُخذ رسم كل واحد منهما الدال عليه من حيث له نوع ما من أنواع الإضافة (ف، ح، ٨٩، ١٨)

- معنى أن يفعل هو أن تبدل على الجسم النسب

- إن المضاف مما يعرض للمقولات جميعها، فإن المضاف قد يكون في الجوهر كالأب والابن، وقد يكون في الكم كالكبير والصغير؛ وقد يكون في الكيف كالأسخن والأبرد، وكالملكة وذو الملكة؛ وقد يكون في المضاف نفسه كالأكبر إلى ما هو أقل كبراً، وكالصديق الأصدق من صديق؛ وقد يكون في الآين كالأعلى والأسفل؛ وقد يكون في متى كالأقدم والأحدث؛ وكذلك قد يكون في سائر ما يعرض للمضاف ما يعرض لمقولته (س، م، ١٤٨، ١)

- إن الأمور التي من المضاف هي التي الوجود لها هو أنها مضافة (س، م، ١٥٧، ٦)

- إسم المضاف... وهو أنه ما تقال ماهيته على الصفة المذكورة من غير اعتبار أن له وجوداً غير ذلك، أو ليس له وجود غير ذلك، حتى كان الشيء إذا كان من الجوهر أو من الكيفية ثم لحقته نسبة، واعتبر من جهة نسبته، فكان من حيث هو كذلك مقول الماهية بالقياس إلى غيره، فكان من المضاف وله ماهية مخصوصة ليس تقال بالقياس، وكان إذا كان الشيء كالأبوة والبنوة فكانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره وإن لم يكن له وجود آخر وماهية أخرى كان أيضاً من المضاف، فكان المضاف يقع على المعنيين جميعاً وقوعاً يحده، وإن لم يكن لهما جميعاً جنساً (س، م، ١٥٨، ٥)

- إن الشيء المضاف لا بد من تعريفه بالمضاف الآخر - من حيث يكون المضاف الآخر ذاتاً - ثم ليس المضاف ذاتاً تتكرر على المضاف، اللهم إلا أن نسأل على وجوه يعرض ما قلناه في موضعه من أن الملجئ إليه فحش السؤال (س، م، ١٥٥، ١)

التي بها أجزاء ما يفعل فليس يلزم من ذلك أن يكون تحت المضاف، كما أن الذي ينفع في كيف ليس تحت مقولة كيف، ولا الذي ان ينفع في كم داخل تحت مقولة كم، فإنه ليس تبدل النسب على ما يفعل حين ما يفعل إلا كتبدل الكيف على ما ينفع حين ما ينفع (ف، ح، ٩٣، ٨)

- إن المضاف من جهة أعم من المضاد، لا من حيث هو طبيعة، بل من حيث هو مضاد. بل إنما لا يجتمع الكبير والصغير لأنهما مما يقال بالإضافة فقط (س، م، ١٣٨، ١٨)

- الأمور التي هي من المضاف فهي الأمور التي ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها على الإطلاق أو بنحو آخر من أنحاء النسبة. «والتي على الإطلاق» فهي مثل الأمور التي أسماؤها أسماء تدل على كمال المعنى الذي لها؛ من حيث هي مضافة، مثل الأخ. وأما التي بنحو آخر من أنحاء النسبة فهي التي تعلق بها النسبة؛ فتصير لذلك مضافة؛ مثل القوة، من حيث هي لذي القوة، والعلم، من حيث هو للعالم؛ فإن كل ذلك في ذاته كيفية وإن كانت مضافة، فالى غير ما تكلف إضافته إليه؛ كالعلم؛ فإنه بحرف ما صار مضافاً إلى العالم؛ وبغير ذلك الحرف فهو مضاف إلى المعلوم. فإن العلم يشبه أن تلزمه في نفسه الإضافة إلى المعلوم (س، م، ١٤٤، ٢)

- العلم والقدرة والقوة وما أشبه ذلك،... بل إنما ألحق بها نحو من أنحاء النسبة فصارت به مضافة؛ وذلك بسبب حرف يدخل فيجمع؛ كما يدخل بين الإنسان والدار لفظ نسبة ما، فيصير بها إضافة بين الدار وذو الدار (س، م، ١٤٤، ٩)

- الألفاظ تابعة للآثار الثابتة في النفس، المطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأيّن ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل (غ، ع، ٣١٣، ٤)
- المضاف يعرض بعد الجوهر والأعراض (سي، ب، ٥٧، ١٩)
- المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس إلى غيره (سي، ب، ٦٥، ١٧)
- مضاف له ماهية ليست مضافة من حيث ذاتها، ولكن تلحقها الإضافة كالرأس، فإن له ماهية هو بها جسم مخصوص، وليس مضافاً من هذا الوجه، ثم تلحقه إضافة إلى البدن الذي هو رأسه بسبب تلك الإضافة يُقال له رأس ذلك البدن (سي، ب، ٦٥، ١٨)
- ليس له ماهية سوى أنه مضاف أي معقول الماهية بالقياس إلى غيره كالأبوة لا كالأب فليس له ماهية سوى القياس والإضافة إلى البنوة (سي، ب، ٦٥، ٢٣)
- خواص المضاف التكافؤ في لزوم الوجود وارتفاعه وانعكاس كل واحد منهما على الآخر (سي، ب، ٦٦، ١٠)
- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحر والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأيّن كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصاباً وانحناءً، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخناً وتقطعاً (سي، ب، ٦٧، ٤)
- بعض المضاف يقبل الأقل والأكثر (ش، م، ٣٥، ٦)
- الحكم بالحقيقة على ما هو من المضاف من سائر المقولات، وما ليس من المضاف هو مما يصعب ما لم يتدبر مراراً كثيرة (ش، م، ٤٣، ١٣)
- طبيعة المضاف تلحق جميع المقولات وتعرض لها (ش، ج، ٥٦١، ٨)
- حدّ المضاف المعطى جوهره لا سبيل إلى توقيته إلا أن تحصر فيه الأمور التي يقال ذلك الشيء بالقياس إليها (ش، ج، ٦٠٧، ١٢)
- ينبغي أن يُحصر في حدّ المضاف ما هو إليه مضاف بالذات وأولا (ش، ج، ٦٠٨، ١)
- ما يقال بذاته ليس من المضاف (ش، ج، ٦٢٨، ٢٠)
- المضاف يقال بالقياس إلى شيء آخر (ش، ج، ٦٢٨، ٢١)
- إنّ المضاف من حيث أنه مضاف يتوقف تصوّره على تصوّر المضاف إليه (ه، م، ٤٨، ١٨)
- المضاف جنس الأجناس (م، ط، ٧٦، ٣٢)

مضاف بسيط

- أمّا المضاف البسيط الذي عرفت حاله، فربّما توهم من حاله أنّ فصله قد يكون أمراً غير مضاف (س، ج، ٢٦٣، ٤)
- من طبيعة المضاف البسيط أن يعرض لأمر آخرى، فتكون تلك الأمور هي مخصصاته، فتكون النسبة التي لها إلى تلك الأمور هي فصوله، ومع ذلك لا يكون لها ماهية غير ما هي به مضاف إلا الكون الذي هو شرط في تحقيق مقولة المضاف (س، ج، ٢٦٤، ٢)

مضاف حقيقي

هو المقولة، ولا يمكن أن يسلب عنه، فلا يمكنك أن تقول: إن الوجود الخاص الذي ليس به ما ليس بمقولة مضافاً (س، م، ١٥٩، ١٩)

مضافات

- المضافات كلها ترجع بالتكافؤ بعضها على بعض في القول، مثال ذلك: العبد، يقال عبدٌ للمولى، والمولى يقال مولى للعبد؛ والضَّعْفُ ضِعْفٌ للنصف، والنصف نصف للضعف؛ والأكبر أكبر من الأصغر، والأصغر أصغر من الأكبر (أ، م، ٢٣، ١)

- كل واحد من المضافات ليس يقال بالقياس إلى واحد، بل بالقياس إلى كثيرين (أ، ج، ١٣، ٦٦٣)

- خواص المضافات أن المضافين يرجع كل واحد منهما على الآخر بالتكافؤ في القول، كقولنا الإبنُ ابنُ للأب، والأبُ أبٌ للإبن (ف، م، ١٠٦، ١)

- المواضع المأخوذة من المضافات فإن المشهورات منها كلها من جانب واحد، وذلك أن موضوع المطلوب إن كان مضافاً ومحموله أيضاً كذلك، ثم كان ما إليه يُضاف المحمول موجوداً فيما إليه يُضاف الموضوع لزم أن يكون المحمول موجوداً في الموضوع (ف، ق، ١١٦، ٤)

- المضافات أعراض في الكمية (س، م، ١٣٢، ٧)

- من الأمور المضافة ما هو مثل الأكبر والأصغر، والضعف والنصف؛ ومنها ما هو مثل القوة والقدرة، فإن القوة والقدرة قوة وقدرة لشيء على شيء، والحال حال لذي الحال،

- إن المضاف الحقيقي لا يُحمل على شيء من المقولات الأخرى حمل الجنس؛ ولكن يوجد في كل واحد منها بأن يعرض له فيكون له نسبة إلى شيء يصير بها مضافاً إليه، من غير أن يصير المضاف جنساً له، ونعرفك أن الشيء لا يصير، بسبب أن له شيئاً، وأنه في شيء أو مع شيء، مضافاً إليه، بل بأن تأخذه بعد ذلك، من حيث له ذلك؛ فيعرض له أن تكون ماهيته من جهة هذا الاعتبار مقولة بالقياس إلى غيره (س، م، ٦٧، ٧)

- إن المضاف الحقيقي لا وجود له غير ما هو به مضاف، فإنما نشير بهذا إلى وجود محصل لماهيته، ليس وجوداً محصلاً لعرضيته، فذلك ممّا لا بد منه (س، ج، ٢٦٤، ١٢)

مضاف من المقولة

- إن المضاف الذي من المقولة هو الشيء الذي ليس له وجود إلا الوجود الذي هو به مضاف، ... شيء يتقوّم بأنه مقول الماهية بالقياس، وأنه مخصص من قبيل ذلك، ولا يتخصص بغيره وهو المقولة (س، م، ١٦٠، ٩)

مضاف هو المقولة

- المضاف الذي يجعلونه مقولة فهو أيضاً شيء ذو إضافة، لأنه شيء مقول ماهيته بالقياس إلى غيره؛ وإذا كان كذلك فقد شارك هذا المضاف الذي هو المقولة المضاف الذي ليس هو المقولة، فلا يكون بينهما فرق (س، م، ١٥٩، ١٧)

- أما الشئية فهو أمر لا ينفك عنه المضاف الذي

المضافين إذا وُجِدَ أحدهما أيُّهما اتَّفَقَ لزم ضرورةً أن يكون الآخرُ موجودًا، فإنه إذا وُجِدَ الإِبنُ لزم ضرورةً أن يُوجَدَ الأبُ. وليس شيءٌ من سائر المتقابلات كذلك (ف، م، ١٢١، ١٢٢)

- يصيرُ المضافان متلازمين إذا أخذَا في موضوعين، فتولَّفَ منهما الشرطية المتصلة وإذا أخذَا في موضوع واحد أُلِفَ منهما الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٢٩)

- أن يوجَدَ المضافان معًا في موضوع واحد من جهة واحدة، وننظرَ في العدم والملَكة أيضًا، ونجعلَ حالهما حال الضدين اللذين ليس بينهما متوسط (ف، ق، ١٠٩، ١١٩)

- المضافان يُنسَبُ كلُّ واحد منهما إلى الآخر بمعنى واحد مشترك لهما يوجد معًا لكل واحد منهما، مثل أن يكون المضافان آ وب، فإنَّ ذلك المعنى المشترك إذا أُخِذَ بحروف آ إلى ب نُسِبَ به حرف آ إلى ب، وإذا أُخِذَ بحروف ب إلى آ نُسِبَ به حرف ب إلى آ، وذلك المعنى المشترك هو الذي إضافة، وبه يُقالُ كلُّ واحد منهما بالقياس إلى الآخر (ف، ح، ٨٥، ٩)

- المضافان إنَّما تقال ماهية كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر، وكان الجنس والنوع مضافين، وَجِبَ أن يؤخذ كل واحد منهما في بيان الآخر ضرورةً، إذ كان كل واحد منهما إنَّما هو هو بالقياس إلى الآخر (س، د، ٥١، ١٢)

- أعني بالمضافين الشئين اللذين يعقل كل واحد منهما مقيسًا إلى الآخر، مثل «الإبن» يعرف مقيسًا به «الأب» والأب يعقل مقيسًا بالإبن، وإنَّما أبوة هذا وأبئية ذلك لأجل وضعه إزاء الآخر، بل هو نحو وضعه إزاء الآخر، لكن

والحسن حسنٌ بمحسوس، والعلم علم عالمٌ بمعلوم؛ وكذلك القيام قيام قائم، والجلوس جلوس جالس؛ فهذه كلها مضافات (س، م، ١٤٦، ١٩)

- في المشهور أنه يلزم المضافات كلها هو أيُّهما معًا في الوجود، أي أيُّهما وجد كان الآخر موجودًا، وأيُّهما عدم كان الآخر معدومًا، مثل الضعف والنصف (س، م، ١٥٠، ١٧)

- في المعلومات بحسب التصديق أشياء كثيرة من جملة المضافات لا وجود لها في الأعيان إلا بإمكان، والإمكان غير الوجود (س، م، ١٥٢، ٤)

- المضافات هي الأشياء التي ماهياتها تقال بالقياس إلى غيرها (ش، م، ٤٢، ١٠)

- المضافات توجد بثلاث أحوال: أولها أن تكون ضرورية في الأشياء التي تقال بالقياس إليها... والحالة الثانية أن توجد مرة في الأشياء التي تقال بالقياس ومرة خارجًا عنها... والحالة الثالثة ألا يمكن بوجه من الوجوه أن يوجد المضاف فيما يقال بالقياس إليه كالضد فإنه يقال بالقياس إلى ضده وليس يمكن وجوده فيه (ش، ج، ٥٧١، ٧)

مضافان

- الشئان اللذان يُقال كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر لأجل هذه النسبة، وهما الموضوعان لها يُسمَّيان المضافين والمُتَضَافَيْن (ف، م، ١٠٣، ١٦)

- المضافان مثل الأب والإبن متقابلان، لا يمكن أن يكونَ إنسانٌ واحدٌ بعينه أبًا وإبنًا معًا في وقت واحد من جهة واحدة (ف، م، ١١٨، ٧)

- الفرقُ بين المُضَافَيْن وبين باقي المتقابلات أن

مطابقة

- اللفظ يدلّ على المعنى: إمّا على سبيل المطابقة، بأن يكون ذلك اللفظ موضوعاً لذلك المعنى وبإزائه: مثل دلالة «المثلث» على الشكل المحيط به ثلاثة أضلع. وإمّا على سبيل التضمن بأن يكون المعنى جزءاً من المعنى الذي يطابقه اللفظ: مثل دلالة «المثلث» على «الشكل» فإنه يدلّ على «الشكل»، لا على أنه إسم «الشكل» بل على أنه إسم لمعنى جزؤه الشكل. وإمّا على سبيل الاستتباع والالتزام، بأن يكون اللفظ دالاً بالمطابقة على معنى، ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق الخارجي، لا كالجزم منه، بل هو مصاحب ملازم له، مثل دلالة لفظ «السقف» على «الحائط» و«الإنسان» على «قابل صنعة الكتابة» (س، أ، ١٨٧، ٥)

- إذا قلنا لفظ... كذا تدلّ على كذا، فإنما نعني به طريق المطابقة، أو التضمن، دون طريق الالتزام (س، أ، ٢٢٧، ٢)

- دلالة اللفظ على المعنى على ثلاثة أصناف: فأولها يُسمّى المطابقة، كدلالة الحيوان على ما تحته من أنواعه. والثاني على سبيل التضمن كدلالة البيت على الحائط وحده، ودلالة النوع على الجنس. والثالث دلالة الالتزام كدلالة السقف على الحائط ودلالة الفصل على الجنس (مر، ت، ١٣، ٣)

- إعلم بأنّ دلالة اللفظ على المعنى من ثلاثة أوجه: (أحدها): بطريق المطابقة كدلالة لفظ البيت على معناه. (والآخر): بطريق التضمن كدلالة لفظ البيت على الحائط المخصوص، فإنّ لفظ الحائط موضوع للمسمّى به بالمطابقة فيدلّ عليه بذلك، ولفظ البيت أيضاً يدلّ عليه

الآخر إذا كان مجهولاً لم ينفع تعريف الأول به، بل احتيج إلى ضرب من الحيلة وتذكير بالسبب الجامع بينهما فينقذح في الوقت العلم بكل واحد منهما وبهما جميعاً من حيث هما مضافان إنقداحاً واحداً أو معاً (س، ش، ٤٢، ٢٠)

- من خواص المضافين أن كل واحد منهما يرجع بالتكافؤ (ش، م، ٣٥، ٧)

- إن المضافين إذا أخذوا بإسميهما الدالّين عليهما من حيث هما مضافان ومتكافئان، فإن الصفة التي بها صار كل واحد منهما مضافاً لصاحبه تميّز من سائر الصفات الموجودة في المضافين (ش، م، ٣٥، ١٠)

- من خواص المضافين أنهما يوجدان معاً بالطبع متى ارتفع أحدهما أن يرتفع الآخر (ش، م، ٣٥، ١٦)

- من خواصهما (المضافين) أنه متى عُرف أحدهما عُرف الآخر ضرورة (ش، م، ٣٦، ٥)

- الفرق بين المضافين والمتضادين أن أحد المضافين أي اتفق منهما تقال ماهيته بالقياس إلى صاحبه: إما بذاته، وإما بأي حرف اتفق من حروف النسب (ش، م، ٦١، ٨)

- إذا كان أحد المضافين المتقابلين تحت جنس ما فإنه يلزم أن يكون المضاف الآخر تحت الجنس المقابل لذلك الجنس (ش، ج، ٥٧٠، ٢٦)

مضللات

- المضللات قد تستعمل للمغالطة، وقد تستعمل في مخاطبة العناد (س، س، ٧١، ٤)

بالتضمن، وعلى قابل العلم وصناعة الكتابة
بالإلتزام (هـ، م، ٤، ١٦)

- دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له
مطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق،
وبتوسط لما دخل فيه تضمن كدلالته على
الحيوان أو الناطق، وبتوسطه لما خرج عنه
إلتزام كدلالته على قابل العلم وصناعة الكتابة
(ن، ش، ٤، ١)

- المطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط،
وأما استلزامها الإلتزام فغير متيقن لأن وجود
اللازم الذهني لكل ماهية يلزم من تصوورها
تصور غير معلوم (ن، ش، ٤، ٧)

- الدال بالمطابقة إن قصد بجزء منه الدلالة على
جزء معناه فهو المركب كرامي الحجارة وإلا
فهو المفرد، وهو لم يصلح لأن يُخبر به وحده
فهو الأداة (ن، ش، ٤، ١٢)

- سُميت مطابقة لمطابقة الفهم فيها للوضع (و،
م، ٤٥، ٦)

مطالب

- يلزم في جميع المطالب أن يكون الطلب هو إن
كان يوجد شيء وسطاً (أ، ب، ٤٠٩، ١٠)

- المطالب... أربعة: إيجاب كلي وإيجاب
جزئي وسلب كلي وسلب جزئي (ز، ق،
١٨٧، ٤)

- أما المطالب... فإنها بالقسمة الأولى ثلاثة
أقسام، وبالقسمة الثانية ستة. أما بالقسمة
الأولى: فمطلب «ما»، ومطلب «هل»،
ومطلب «لِمَ» (س، ب، ٢١، ١٢)

- المطالب والمعلومات بالطلب متساوية: فإن
الشيء إنما يُطلب ليُعلم. فإذا عَلِمَ بطل
الطلب. والمطالب - وإن كان للمكثّر أن

ولكن يفارقه في وجه الدلالة. (والثالث):
بطريق الإلتزام كدلالة السقف على الحائط فإنه
يبين طريق المطابقة والتضمن فلم يكن بد من
إختراع إسم ثالث (غ، م، ٨، ٧)

- دلالة اللفظ على المعنى ينحصر في ثلاثة أوجه
وهي المطابقة والتضمن والإلتزام (غ، ح،
١٣، ٩)

- المطابقة وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي
وُضع له، مثل دلالة الإنسان على الحيوان
الناطق، ودلالة البيت على مجموع الجدار
والسقف (سي، ب، ٣٣، ٦)

- المستعمل في العلوم هي دلالة المطابقة
والتضمن لا دلالة الإلتزام، فإنها غير
منحصرة (سي، ب، ٣٣، ١٥)

- اللفظ إما أن يعتبر من حيث إنه يدل على تمام
مسمّاه وهو المطابقة، أو على جزء مسمّاه من
حيث إنه جزء وهو التضمن، أو على ما يكون
خارجاً عن مسمّاه لازماً له في الذهن وهو
الإلتزام (ر، ل، ٣، ٤)

- إن المطابقة لا تستلزم التضمن بخلاف
العكس، وكذا الإلتزام لا يستلزم التضمن
لأنّ الملزوم ربما كان من البسائط ويستلزم
المطابقة، وأما استلزامها الإلتزام فالامام قال
به وليس بمتحقق (وعلى ما يلزمه) أي
الموضوع له (في الذهن) أي لزوماً ذهنياً
(بالإلتزام)، لأنه لا يدل على كل أمر خارج،
وإلا لكان كل شيء دالاً على كل شيء ولا على
بعض شيء غير مضبوط لعدم الفهم، بل على
أمر خارج لازم له (هـ، م، ٤، ٩)

- الدلالات الثلاث كالإنسان فإنه يدل على تمام
الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما أي
على الحيوان فقط، أو على الناطق فقط

- يكثرها بالأي والكم والكيف وغير ذلك - فإنها بحسب ما يبحث عنه في هذا الموضع أربعة: إثنان داخلان في «الهل» أحدهما: «هل» يوجد الشيء؟ أي على الإطلاق والثاني: «هل» يوجد الشيء شيئاً؟ مثل أنه: هل يوجد الجسم مركباً من أجزاء غير متجزئة؟ وكل واحد من مطلبي «الهل» يتبعه مطلب «اللم» ويتصل بذلك مطلب «الما». وأما مطلب «الأي» فمن التوابع لمطلب «الما». ومطلب «اللم» إما أن يطلب علة الحكم بوجود موضوع أو عدمه على الإطلاق، أو علة الحكم بوجوده أو لا وجوده بحال. وكل ذلك إما أن يتعدى منه طلب علة الحكم إلى طلب علة الوجود، أو لا يتعدى. والأخرى أن يكون القياس المبين للهل المطلق شرطياً استثنائياً وعلة في الشرط. وأما تأثير ذلك فالأخرى أن تكون العلة فيه حداً أوسط (س، ب، ١٩٣، ٦)
- إن المطالب في العلوم: قد تكون عن ضرورة الحكم. وقد تكون عن إمكان الحكم. وقد تكون عن وجود غير ضروري مطلق. كما قد يتعرف عن حالات إتصالات الكواكب وإنفصالاتها. وكل جنس تخصه مقدمات ونتيجة (س، أ، ٥١٦، ٤)
- من أمهات المطالب مطلب (هل الشيء موجود مطلقاً) أو (موجود بحال كذا) والمطالب به يطلب أحد طرفي النقيض (س، أ، ٥٣٩، ٤)
- من المطالب أيضاً (كيف الشيء؟) و(أين الشيء؟) و(متى الشيء؟) وهي مطالب جزئية ليست من الأمهات، بل تنزل عن أن تعدّ فيها. ويستغنى عنها كثيراً بمطلب (هل المركب إذا فطن لذلك الأين والكيف، والمتى (س، أ، ٥٤٤، ١)
- المطالب التي يتوجه إليها ذهن الطالب وسؤال السائل في الأشياء التي يطلب معرفتها وعلمها ويُسئل عنها لأجل ذلك تسعة وهي مطلب ما هو، ومطلب هل هو، ومطلب لِمَ هو، ومطلب أي شيء، ومطلب من هو، ومطلب كم هو، ومطلب كيف هو، ومطلب أين هو، ومطلب متى هو، فهذه مطالب ومسائل مخصوصة بعبارات يُميّز بعضها عن بعض من جهة ما يُسئل عنه فيها وقد تدخل بأسرها في مطلب هل (ب، م، ٢٠٨، ٢٠) (م، ٢٠٨، ٢٠)
- قيل في التعليم القديم إن المطالب هي الثلاثة الأول: أعني مطلب ما هو، مطلب هل هو، ومطلب لِمَ هو، وتطلب الباقية في مطلب هل هو (ب، م، ٢١٠، ٤)
- مطالب أخرى مثل مطلب كيف وكم وأين ومتى، ومطلب هل المركب يقوى على الكل ويقوم مقامه، ويمكن أن يجعل مطلب الأي مشتملاً عليها أيضاً (سي، ب، ٢٣١، ١٧)
- ما كان من المطالب يبيّن في أكثر من شكل واحد... قد يمكن أن يحلّ القول الذي استعمل في بيان ذلك المطلوب إلى أكثر من شكل واحد (ش، ق، ٢٦٩، ٢١)
- جميع المطالب تبيّن بالخلف في الشكل الثاني (ش، ق، ٣١٦، ٥)
- يجب في جميع المطالب أن ننظر في الحد الأوسط (ش، ب، ٤٥٧، ٤)
- مطلوب ما هو ولم هو يظهر من أمره أن قوتهما قوة مطلب واحد (ش، ب، ٤٥٧، ١١)
- إذا لم تنحصر المطالب لم تنحصر المواضع (ش، ج، ٥٠٣، ١٦)
- كل واحد من المطالب الأربعة، أعني مطلب الحد ومطلب الجنس ومطلب الخاصّة ومطلب

ب، (٣٩١، ٢)

العرَض... قد يبطل إبطالاً كلياً وجزئياً ما عدا
العرَض فإنه إنما يبطل إبطالاً كلياً (ش، ج،
٥٣٠، ١٣)

مطالب علمية

- أما المطالب التي بينها وبين أوائلها مقدمات
كثيرة جداً فهي مطالب علمية (س، ج،
٣١٦، ١٢)

- المطالب العلمية: إما ضرورية وإما وجودية
أكثرية. وهذا بحسب الأغلب؛ ولهذا ذهب من
ذهب إلى أن المبرهن لا يستعمل إلا
الضروريات أو الممكنات الأكثرية (ط، ش،
٥١٧، ١٣)

- المطالب العلمية تنقسم إلى أصول. وإلى
فروع. والأصول هي الكلية التي لا بد منها،
ولا يقوم غيرها مقامها ويسمى بالأمهات.
والفروع هي الجزئية التي عنها بد في بعض
المواضع ويمكن أن يقوم غيرها مقامها.
والأمهات قد قيل: إنها ثلاثة، هي بالقوة
سته، وهي مطلب (هل) و(ما) و(لَمْ) لأن كل
واحد يشتمل على مطلبين. وقد قيل: إنها
أربعة، وأضيف إليها مطلب (أي). فصار إثنان
للتصور، وهما (ما) و(أي). وإثنان للتصديق،
وهما (هل) و(لَمْ). فمطلب (هل) يشتمل على
بسيط يكون الموجود فيه محمولاً، كقولنا: هل
زيد موجود؟ وعلى مركب، يكون الموجود فيه
رابطة، كقولنا: زيد هل هو موجود في الدار؟
(ط، ش، ٥٣٩، ١)

مطرود مانع

- المطرد المانع والمنعكس الجامع وهو الجاري
على ألسنة الفقهاء وأن يكون أظهر من المحدود
لا أخفى منه ولا مساوياً له، فالحفي كقولنا ما
هو البرّ فتقول الحنطة، والمساوي كقولنا

- من أمهات المطالب مطلب هل الشيء موجود
في نفسه وتارة مفهوم الاسم. قال: ومطلب ما
بحسب الاسم مقدّم على مطلب هل، فإنه ما لم
يعرف مدلول الاسم لا يمكن طلب وجوده، ثم
إذا صبح كون الشيء موجوداً صار ذلك نفسه
حدّاً لذاته أو رسماً. ومنها مطلب أي شيء
ويطلب به تمييز الشيء عما يشاركه في الشيئية
أو في بعض المقومات. ومنها مطلب لِم الشيء
وهو يطلب ثلاثة أشياء: الحد الأوسط إذا كان
الغرض حصول التصديق فقط، أو السبب
المقتضى لحصول الأكبر في الأصغر، وكان
المطلوب سبب كون الشيء في نفسه ممكنة،
ولا شك في أنّ هذا المطلب بعد مطلب هل
بالقوة وبالفعل. ومن المطالب كم الشيء،
وكيف الشيء، وأين الشيء ومتى، لكنه قد
يستغنى عنها بمطلب هل المركب إذا فطن لذلك
الكم والكيف والمتى والأين ولم يعلم ثبوته
لذلك الموضوع، فإن لم يفتن لذلك لم يقم
ذلك المطلب مقام هذه وكان مطلباً خارجاً (ر،
ل، ٤٦، ١٣)

- إنّ المطالب في العلوم كما قد تكون ضرورية
وهي كحال الزوايا للمثلث، وكقبول الإنقسام
إلى غير النهاية للجسم فقد تكون أيضاً غير
ضرورية: إما ممكنة صرفة، كالبرء للمسلولين،
أو وجودية كالخسوف للقمر (ط، ش،
٥١٦، ٥)

مطالب برهانية

- المطالب البرهانية يجب أن تكون ذاتية (ش،

يفصله عن شيء يشاركه في جنسه (غ، م،
(٢، ٥٨)

- مطلب أي فهو سؤال عن الفصل والخاصة (غ،
م، ٥٨، ١٧)

- مطلب أي وهو الذي يُطلب به تميز الشيء عما
عداه (غ، ع، ٢٤٩، ١٢)

- مطلب أي وهو الذي يطلب تمييز ما عرف
جملته عما اختلط به (غ، ح، ٩٣، ١٧)

مطلب أي شيء هذا

مطلب: أي شيء هذا وأي شيء مما يُعدُّ في
أصول المطالب أيضًا ويطلب به تمييز الشيء
عما عداه (س، أ، ٥٤٢، ٣)

مطلب جدلي

- المطلب الجدلي الذي هو أحد طرفي النقيض
فيما يسوق إليه القياس الجدلي، وهو للمجيب
ما ينصره ويحفظه، وللسائل مقابله (س، ج،
٧٢، ٤)

مطلب لم

- مطلب «لِمَ» على قسمين: فإنه إما بحسب القول
وهو الذي يطلب الحد الأوسط، وهو علة
لإعتقاد القول والتصديق به في قياس ينتج
مطلوبًا، وإما بحسب الأمر في نفسه وهو
مطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو
عليه من وجوده مطلقًا أو وجوده بحال (س،
ب، ٢١، ١٩)

- مطلب «لِمَ» ... على قسمين: أحدهما طلب
علة اعتقاد القول والتصديق به في قياس يُنتج
مطلوبًا. والثاني طلب علة الأمر في نفسه وعلة
وجوده في نفسه (مر، ت، ١٩٥، ١٣)

المتحرك ما ليس بساكن، ويجتنب فيها أيضًا
الألفاظ الغريبة والمشاركة والمجازية وكل ما
فيه إجمال (ض، س، ٢٧، ٣٠)

مطلب

- أما مطلب: «الأي» و«الكيف» و«الأي»
و«متى» وغير ذلك فهي راجعة بوجوه ما إلى
«الهل» المركب. فإن أراد أحد أن يكثر
المطالب بتعديد هذه فليفعل؛ إلا أن المطالب
العلمية الذاتية هي تلك. ومع ذلك فإن مطلب
«أي» أبسط هذه البواقي وأشدّ دلالة على
المطلوب به، فإنما يُطلب به تميز الشيء بما
يخصه، وتلك أوسع مذهبًا وأعرض مجالاً
وإن أحب أحد أن يجعل مطلب «أي» مشتملاً
بوجوه على مطالب «كيف» و«كم» و«أين» وغير
ذلك فليفعل. فحينئذ يكون مطلب «هل» و«لِمَ»
يطلبان التصديق، ومطلبا «ما» و«أي» يطلبان
التصور (س، ب، ٢٢، ٢)

- مطلب المطالب أربعة: مطلب (هل): ويتوجه
نحو طلب وجود الشيء في نفسه، والسؤال
ب(هل) قد يكون عن وجود الشيء، وتُسَمَّى
(هل) في هذا المقام، هل البسيطة. وقد يكون
عن صفة الشيء، وتُسَمَّى (هل) في هذا المقام،
هل المركبة. مطلب (ما): ويُطلب به التصور،
دون التصديق. مطلب (لِمَ): وهو طلب
(العلة). مطلب (أو): ويُطلب تمييز الشيء
عما عداه (غ، ع، ٣٧٩، ١)

مطلب أي

- مطلب «الأي» داخل تحت «هل» المركب (مر،
ت، ١٩٦، ٤)

- مطلب أي هو سؤال عن فصل الشيء الذي

- مطلب «لِمَ» هو بالقوة أيضًا مطلب «ما» لأنك إذا قلت لِمَ [ج ب]؟ فكأنك قلت ما السبب في أن [ج ب] أو ما الوسط في أن [ج ب]؟ إلا أن مطلب «لِمَ» بالقياس إلى النتيجة ويكون بالفعل، ومطلب «ما» بالقياس إلى الحد الأوسط ويكون بالقوة (مر، ت، ١٩٥، ١٥)

- مطلب «لِمَ» فإنه على كل حال متأخر عن مطلبي «ما» و«هل»، ولكن مطلب «لِمَ» بحسب الاعتقاد ربما كان متقدمًا عند المعتقد على مطلب «لِمَ» الذي بحسب المعرفة في نفسه. فكثيرًا ما يعلم أن [ج ب]، بقياس، ولا يُدرى العلة في نفس وجوده في ذاته. وكثيرًا ما يتفق أن يكون الحد الأوسط في القياس - وهو علة لا اعتقاد - علة الأمر في نفسه (مر، ت، ١٩٦، ١٣)

- الحقيقي في السؤال عن «لِمَ» هو الجواب بالعلة الذاتية التي هي الأوسط (مر، ت، ٢٥٠، ٨)

- مطلب لِمَ هو طلب العلة (غ، م، ٥٨، ٤)

- مطلب لِمَ على وجهين: (أحدهما): سؤال عن علة الوجود كقولك لِمَ احترق هذا الثوب فتقول لأنه وقع في النار. (والآخر): سؤال عن علة الدعوى وهو أن تقول لِمَ قلت إن الثوب قد وقع في النار، فتقول لأنني رأيته ووجدته محترقًا (غ، م، ٥٨، ١٨)

- مطلب (لِمَ) وهو طلب العلة لجواب (هل) (غ، ع، ٢٤٩، ٣)

- (مطلب لِمَ) لا يطلب العلة في وجوده، بل العلة في وقوع التصديق بوجوده، وهو برهان (الإن) بلغة المنطقيين، وقياس (الدلالة) بلغة المتكلمين (غ، ع، ٢٤٩، ٧)

- مطلب لِمَ وهو سؤال عن العلة وجوابه بالبرهان (غ، ح، ٩٣، ١٦)

- مطلب لِمَ هو لتعرف علة جواب هل إِمّا بحسب القول وهو الذي يطلب الحد الأوسط الموقع لاعتقاد القول والتصديق به، وإمّا بحسب الأمر في نفسه، وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقًا أو وجوده بحال (سي، ب، ٢٣١، ١٤)

- مطلب (لِمَ) يطلب العلة: إِمّا في التصديق فقط كما يقال (لِمَ) مبدأ لكل واحد. وإمّا في الوجود كما يقال: لِمَ يجذب المغناطيس الحديد (ط، ش، ٥٤٣، ١)

مطلب لم الشيء

مطلب (لِمَ الشيء) وكأنه يسأل عما هو الحد الأوسط، إذا كان الغرض حصول التصديق بجواب (هل) فقط، أو يسأل عن ماهية السبب، إذا كان الغرض ليس هو التصديق بذلك فقط وكيف كان، بل يطلب سببه في نفس الأمر. ولا شك في أن هذا المطلب بعد (هل) في المرتبة، بالقوة، أو بالفعل (س، أ، ٥٤٣، ١)

مطلب ما

- مطلب «ما» على قسمين: أحدهما الذي يطلب به معنى الاسم كقولنا: ما الخلاء؟ وما العناء؟ والثاني الذي يطلب به حقيقة الذات كقولنا: ما الحركة؟ وما المكان؟ (س، ب، ٢١، ١٤)

- مطلب «ما» الذي بحسب الاسم متقدم على كل مطلب. وأمّا مطلب «ما» الذي بحسب تحقق الأمر في نفسه فمتأخر عن مطلب «الهل» البسيط، فإن الذي يطلب: ما ذات الحركة؟ وما ذات الزمان؟ فإنما يطلب به مائة أمرٍ موجود عنده. وأمّا إن طلب أحد هل حركة أو

ثبت وجوده كان حدًا لحقيقة الذات (مر، ت، ١٩٦، ٤)

- مطلب «ما» بحسب الإسم معرفة، وبحسب حقيقة الذات عِلْم، كما أنَّ الحسن معرفة والعقل عِلْم (مر، ت، ١٩٦، ١١)

- مطلب «ما» هو سؤال عن ماهية الشيء (غ، م، ٥٨، ١)

- مطلب «ما» وهو على وجهين: (أحدهما): ما يُراد أن يعرف به مُراد المتكلم بلفظ ما لم يفسره كما إذا قال عُقار فيقال ما الذي يراد به فيقول الخمر. (والثاني): أن يطلب حقيقة الشيء في نفسه كما يقال ما العقار فيقول هو الشراب المسكر المعتصر من العنب (غ، م، ٥٨، ٩)

- مطلب (ما) ويُعرف به التصوّر، دون التصديق، وذلك. إمّا بحسب الإسم، وإمّا أن يكون الطلب بحسب حقيقة الذات (غ، ع، ٢٤٨، ١٢)

- مطلب «ما» ويُطلق على ثلاثة أوجه: الأول أن يُطلب به شرح اللفظ كما يقول من لا يدري العُقار ما العُقار، فيقال له الخمر إذا كان يعرف الخمر. الثاني أن يُطلب لفظًا مميّزًا يتميّر به المسئول عنه عن غيره بكلام جامع مانع كيف ما كان الكلام، سواء كان عبارة عن لوازمه أو ذاتياته كقول القائل ما الخمر أي ما حد الخمر فيقال هو المائع الذي يقذف بالزبد ثم يستحيل إلى الحموضة ويُحفظ في الدن، والمقصود أن لا يتعرض لذاتياته ولكن تُجمع من عوارضه ولوازمه ما يساوي بجملة الخمر بحيث لا يخرج عنه خمر ولا يدخل فيه ما ليس بخمر. الثالث أن يقال ما الخمر فيقال هو شراب مسكر معتصر من العنب، فيكون ذلك كاشفًا عن كنه حقيقته الذاتية ويتبعه أيضًا أنه تمييز

هل زمان أو هل خلاء أو هل إله موجود؟ - فيجب أن يكون فهم أولًا ما تدلّ عليه هذه الأسامي، فإنه يمكن أن يعلم ما يدلّ عليه الإسم، ولا يعلم هل ذلك المدلول عليه موجود أو غير موجود - ولا ينعكس (س، ب، ٢٢، ٩)

- أمّا مطلب «ما» فإنه يتبع المطلب البسيط من مطلبي «الهل» تبعًا ظاهرًا. فإنه إذا علم أنّ الشيء موجود، طلب ما ذلك الشيء الموجود. فقد علم أن مطلب «ما» الذي بحسب الذات فهو بعد طلب «الهل» وتابع له؛ لكنّه قد يُسبق، من حيث هو مطلب «ما»، بمعنى الإسم. فإذا أعطى، ثم أعطى مطلب «هل» إتضح في الحال مقتضى طلب «ما» بحسب الذات (س، ب، ١٩٣، ١٧)

- مطلب «ما» ينقسم إلى قسمين: أحدهما طلب معنى الإسم كقولك ما الخلاء؟ وما العنقاء؟ والثاني طلب حقيقة الذات كقولنا «ما الحركة؟» و«ما المكان؟» (مر، ت، ١٩٥، ٨)

- مطلب «لِمَ» هو بالقوة أيضًا مطلب «ما» لأنك إذا قلت لِمَ [ج ب]؟ فكأنك قلت ما السبب في أنّ [ج ب] أو ما الوسط في أنّ [ج ب]؟ إلّا أنّ مطلب «لِمَ» بالقياس إلى النتيجة ويكون بالفعل، ومطلب «ما» بالقياس إلى الحد الأوسط ويكون بالقوة (مر، ت، ١٩٦، ٢)

- مطلب «ما» الذاتي بحسب الإسم مقدّم على جميع المطالب، ومطلب «ما» الذي بحسب حقيقة الذات فهو متأخر عن مطلب هل البسيط؛ فإنّ شرح الإسم يجوز أن يكون للمعدوم، وأمّا مطلب ما حقيقة الذات، فلا يصحّ إلّا بعد إثبات الذات وهو بالحقيقة الحد، وما لم يثبت الأمر كان ذلك شرحًا لإسم، فإذا

محمولاً، مثل قولك: هل الإنسان موجودٌ حيواناً أو ليس بموجود حيواناً (س، ب، ١٦، ٢١)

- مطلب «هل» على قسمين: أحدهما كقولك «هل الشيء موجود أو ليس بموجود؟» وهذا هو الهل البسيط. والثاني أن يقال هل الشيء موجود كذا أو ليس بموجود كذا كقولك «هل الإنسان موجود حيواناً؟» وهو الهل المركب (مر، ت، ١٩٥، ١٠)

- لا نطلب العلة بِلَمْ إلا بعد مطلب «هل» (مر، ت، ٢٥٠، ٧)

- مطلب «هل» هو سؤال عن وجود الشيء (غ، م، ٥٧، ١٥)

- مطلب «هل» هو على وجهين: (أحدهما): عن أصل الوجود كقولك هل الله موجود وهل الخلاء موجود. (والثاني): عن حال الشيء كقولك هل الله مريد وهل العالم حادث (غ، م، ٥٨، ٥)

- مطلب (هل) وهذا السؤال، أعني صيغة (هل) يتوجه نحو طلب وجود الشيء في نفسه (غ، ع، ٣، ٢٤٨)

- السائل عن الشيء بقوله: ما هو؟ لا يسأل إلا بعد الفراغ من مطلب (هل) كما أن السائل بِلَمْ لا يسأل إلا بعد الفراغ عن مطلب (هل) (غ، ع، ٢٧٠، ١٩)

- مطلب هل إذ يطلب بهذه الصيغة أمران: إمّا أصل الوجود كقول القائل هل الله موجود، أو يطلب الموجود بحال وصفة كقوله هل الله خالق البشر وهل الله حي (غ، ح، ٩٢، ٨)

- الصيغ الطالبة للتصديق فمنها مطلب هل ويُطلب به التصديق بأحد طرفي النقيض، أي الإيجاب أو السلب، وهو على قسمين أحدهما

جامع مانع ولكن ليس المقصود التمييز بل تصوّر كنه الشيء وحقيقته ثم التمييز يتبعه لا محالة (غ، ح، ٩٢، ١١)

- من الصيغ الطالبة للتصوّر صيغة ما وتُسَمَّى مطلب «ما»، وهو على قسمين: أحدهما يُطلب به معنى الاسم، كقولنا ما الخلاء وما العنقاء، والثاني يُطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الروح وما العقل وما المَلَك (سي، ب، ٢٣١، ٤)

- مطلب «ما» الذي بحسب الاسم مقدّم على كل مطلب فإن من لم يفهم ما يدل عليه الاسم يستحيل منه طلب وجوده أو عدمه أو طلب معرفة حقيقته في ذاته (سي، ب، ٢٣٢، ٢)

- مطلب «هل» المطلق فمقدّم على مطلب «ما» الطالبة حقيقة الذات، فإن ما لا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود فما لم يعرف الوجود لم تطلب الحقيقة (سي، ب، ٢٣٢، ٤)

مطلب ما هو

- مطلب (ما هو الشيء؟) وقد يطلب به ماهية ذات الشيء، وقد يطلب به ماهية مفهوم الاسم المستعمل (س، أ، ٥٤٠، ١)

مطلب ما واي

- مطلب ما وأي للتصوّر (غ، م، ٥٩، ٣)

مطلب هل

- مطلب «هل» على قسمين: أحدهما بسيط، وهو مطلب: هل الشيء موجود على الإطلاق، أو ليس بموجود على الإطلاق؟ والآخر مركب: وهو مطلب: هل الشيء موجودٌ كذا، أو ليس كذا فيكون الموجود رابطة لا

أبيض، معناه أن كل أبيض موجود بالفعل في زمان ما (س، ق، ٢٨، ١٦)

- المطلق «ما يجب وجوده وقتاً ما بعينه أو بغير عينه لا دائماً» (س، ق، ٣٥، ١٠)

- إن كان المطلق مأخوذاً بحسب المعنى الخاص، فتقيضه سلب ذلك الإطلاق، وهو سلب الإطلاق الخاص لا السلب المطلق (س، ق، ٤٧، ١٢)

- المطلق... ما لا يكون الحمل موجوداً فيه دائماً، أو ما لا يجب الحمل في كل واحد، وإن اتفق في البعض؛ بل ما يكون الحمل وقتاً ما، إذ لا يجب أن يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجوداً (مر، ت، ٦٠، ١١)

- المطلق هو الذي يُخْغَم فيه بسلب المحمول أو إيجابه وقتاً ما في مذهب، وفي مذهب أن لا يُشترط فيه دوام ولا دوام، وهذا في جانب المحمول (مر، ت، ٦٢، ٤)

- مراعاة الوقت والزمان في المطلق يخرج به إلى الضروري (مر، ت، ٨١، ١)

- إن كان المطلق مأخوذاً بالمعنى الخاص، فتقيضه سلب ذلك الإطلاق، لا السلب المطلق (مر، ت، ٨١، ١١)

- المطلق: ما لم يتعرض فيه إلى شيء من ذلك؛ فإن هذه الأمور زائدة على ما يقتضيه مجرد الحمل (غ، ع، ١١٩، ١٦)

- اللفظ بالإضافة إلى خصوص المعنى وشموله ينقسم إلى لفظ يدل على عين واحدة نسميه مُعَيَّنًا وإلى ما يدل على أشياء كثيرة تتفق في معنى واحد نسميه مطلقاً (غ، ح، ١١، ١)

- المطلق فهو الذي لا يمنع نفس مفهوم اللفظ من وقوع الاشتراك في معناه كقولك السواد والحركة والإنسان، وبالجمله الاسم المفرد

بسيط وهو الذي يطلب هل الشيء موجود مطلقاً أو ليس بموجود مطلقاً، كقولنا هل الخلاء موجود؟ هل الجن موجود؟ والآخر مركب وهو الذي يطلب هل الشيء موجود على حال كذا ووصف كذا أو ليس كذلك (سي، ب، ٢٣١، ٩)

- مطلب «هل» المطلق فمتقدم على مطلب «ما» الطالبة حقيقة الذات، فإن ما لا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود فما لم يعرف الوجود لم تطلب الحقيقة (سي، ب، ٢٣٢، ٤)

مطلب هل ولم

- مطلب هل ولم للتصديق (غ، م، ٥٩، ٤)

مطلب كم ومن

- لم يذكر الشيخ (ابن سينا) مطلبي (كم) و(من) وهما أيضاً من الجزئيات المشهورة، فهي جزئية؛ لأنها تطلب علوماً جزئية بالقياس إلى المطالب المذكورة (ط، ش، ٥٤٤، ١)

مطلق

- الجهات الأول ثلاث: الضروري والممكن والمطلق، فإن هذه الثلاث هي التي تدل على فصول الأول (ف، ع، ١٥٧، ١٣)

- المطلق هو ما كان من طبيعة الممكن، وحصل الآن موجوداً بعد أن كان ممكناً أن يوجد، وألا يوجد، وممكن أيضاً ألا يوجد في المستقبل (ف، ع، ١٥٧، ١٦)

- المطلق ما لا شرط فيه بوجه (س، ع، ٦٨، ٨)

- قوم يجعلون المطلق ما كان موضوعاته حاصلة بالفعل في زمان ما حتى يكون قولنا: كل

مطلق خاص

- المطلق الخاص يشمل اللادائم بحسب الوصف
(ط، ش، ٣٥٩، ٥)

مطلق سلب

- إن غير الموجود كالجنس لأمرين فقط، فإن غير الموجود إما أن يكون دائمًا فيكون: المحال والضروريّ العدم، وإما أن يكون غير دائم فيكون: المطلق السلب. ولا يدخل فيه غيرهما مما ليس نوعًا لهما (س، ق، ١٦٦، ٩)

مطلق الضرورة

- الإمكان الذهنيّ أن فيه أيضًا مطلق الضرورة وهو الذي فيه معلوم الوجود للموضوع باعتبارهما فقط، وفيه مشروط وهو الذي إنما يصير معلومًا بسبب ومعنى زائد عليهما، والضرورة فيه مشروطة موفية بحصول ذلك السبب والمعنى الزائد (ب، م، ٨١، ٢٣)

مطلق عام

- ليس في الخارج إلا «جزئي معيّن»، ليس في الخارج ما هو «مطلق عام» مع كونه «مطلقًا عامًا» (ت، ر، ١، ٩٩، ٢٦)
- ما يتصوره الذهن «مطلقًا عامًا» يوجد في الخارج، لكن لا يوجد إلا «مقيّدًا خاصًا» (ت، ر، ١، ٩٩، ٢٩)

مطلق عام عرفي

- إن «العرفي» يمكن أن يؤخذ متناولًا للضروري ويكون عامًا. ويمكن أن يكون غير متناول لها، ويكون خاصًا. فالمطلق العام العرفي يوافق الرأي الأول والخاص، وهو العرفي الوجودي (ط، ش، ٣٦٠، ٢٣)

في لغة العرب إذا أذخِلَ عليه الألف واللام كان لاستغراق الجنس وقد يُسمّى لفظًا عامًا (غ، ح، ١١، ٦)

- المطلق فهو الذي لا يمنع نفس مفهومه من وقوع الاشتراك في معناه (غ، ص، ٣١، ١)
- المطلق لا يتناول إلا الموجود، والممكن الخاص أعم من المطلق الوجودي، إذ يتناول الموجود الغير الضروريّ وغير الموجود مما هو جائز الوجود، والوجودي لا يتناول إلا الموجود الغير الضروريّ (سي، ب، ١٢٠، ١٩)

- المطلق ممكن الوجود (ش، ق، ٢٠٧، ٢)

- المطلق من طبيعة الممكن (ش، ق، ٢١١، ٨)
- من الناس من فسر المطلق والممكن والضروريّ بتفسير آخر فقال: المطلق هو الذي دخل في الوجود إما في الماضي أو الحاضر، والممكن هو الذي يكون بحسب الاستقبال، والضروريّ هو الذي يكون بحسب الأزمنة الثلاثة، ونحن لا نبالي أن نراعي هذه الاعتبارات وإن كان الأول هو المناسب (ر، ل، ١٨، ١)

- ما هو «مطلق» في الذهن إذا وجد في الخارج كان «معيّنًا»، فهذا حقّ (ت، ر، ١، ٩٨، ٥)
- «المطلق» لا يكون مطلقًا إلا في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر، ١، ١٦٠، ١٩)

مطلق الإمتناع

- الإمكان الذهنيّ وفيه أيضًا مطلق الإمتناع وهو الذي المحمول فيه معلوم السلب عن الموضوع (ب، م، ٨٤، ٤)

مطلق عامي

- إذا كانت الكبرى مطلقة عامة فالنتيجة ممكنة عامة لأن المطلق العامي يشتمل على الضروري وغير الضروري فتكون النتيجة تارة ضرورية كما يتناه وتارة ممكنة خاصة، والعام لهما جميعًا هو الممكن العام (سي، ب، ١٥٧، ٤)

مطلق كلي

- إما أن يكون المطلق الكلي ما يُحكم فيه على كل واحد بحكم من غير بيان وقت، مع جواز أن يكون دائم الوجود ضروريًا في كل واحد واحد من الكل ومع جواز كونه في وقت في كل واحد واحد من الكل، وإما أن يكون المطلق الكلي هو الذي حكم على كل واحد في وقت ما، لا ما دام ذات الموضوع موجودة؛ وليس هذا الوقت وقتًا تشترك فيه الجملة معًا، فقد منعنا هذا (مر، ت، ٧٠، ١٣)

مطلق من جهة سور

- أما المطلق... من جهة السور يكون قولنا: كل إنسان حي مطلقًا (س، ق، ١٥٢، ٥)

مطلقات

- المطلقات التي لا ينحصر أحدها في الآخر ولا يكون أحدها الآخر، وكون أحدهما هو الآخر هو أن يكون المعنى المفهوم من لفظ أحد المطلقين هو بعينه المعنى المفهوم من لفظ المطلق الآخر، وذلك في مثل قولنا زيدٌ إنسان وزيدٌ إنسان صالح، فإن المفهوم من الإنسان في القولين جميعًا شيء واحد (ف، س، ١٤٥، ٢٠)

- يُجمع في المطلقات التي هي مزمنة أن تصدق إذا قيّدت وأن لا يلحقها تكرير شريطان وهما: أن يكون بعضها يحمل على بعض لا بالعرض، وأن لا ينحصر أحدهما في الآخر، وذلك مثل قولنا زيد حي وزيد مشاء ذو رجلين، فإذا زيد حي مشاء ذو رجلين (ف، س، ١٤٦، ١٠)

- المطلقات المجردة الشاملة لأمر مختلفة هي التي يُعبر عنها المتكلمون بالأحوال والوجوه والأحكام، ويُعبر عنها المنطقيون بالقضايا الكلية المجردة ويزعمون أنها موجودة في الأذهان لا في الأعيان (غ، ص، ٣٥، ٨)

مطلقات متخالفة

- زعم جمهور المنطقيين أن المطلقات تتناقض، إذا تخالفت في الكيف والكم معًا وغفلوا عن شرط يختص بذوات الجهة لا بتصير «بدونه» متناقضة. والحق أن المطلقات المتخالفة في الكيف والكم، عامة كانت أو خاصة، قد تجتمع على الصدق. بل المتضادة التي هي أشدّ القضايا إمتناعًا عن الجمع على الصدق، قد تجتمع أيضًا عليه إذا كانت مطلقة، وذلك إذا كانت المادة وجودية، لا دائمة، فإن الحكم عليها بإيجاب مطلق وبسلب مطلق يصدق معًا في قولنا: كل إنسان نائم. وبعضهم أو كلهم ليس بنائم (ط، ش، ٣٥٣، ٣)

مطلقات مجردة

- المطلقات المجردة الشاملة لأمر متخيّلة هي التي يُعبر عنها المتكلمون بالوجوه أو الأحوال أو الأحكام، ويُعبر عنها المنطقيون بالقضايا الكلية المجردة ويزعمون أنها موجودة في الأذهان لا في الأعيان (غ، ح، ٢٢، ٣)

مطلقة

- القضايا ذات الجهات الأول ثلاث: ضرورة
وممكنة ومطلقة (ف، ع، ١٥٨، ١)

- (القضية) المطلقة قد جرت العادة فيها أن تُجَعَلَ
علامتها حذفُ الجهات كلها والّا يصرح فيها
لا بالامكان ولا باضطرار، وجعلوا حذف
الجهات كلها كالجهة لها، وهذا هو الذي
يذهبُ إليه الاسكندر ويُصَحِّحُ أنه رأي
أرسطوطاليس في المطلقة (ف، ع، ١٥٨، ١٢)

- القضية قد تكون مطلقة في مادتها وجهتها،
كقولنا كل انسان عادل، وقد تكون مادتها
مطلقة وجهتها ممكنة أو اضطرارية، كقولنا
فيمن هو أبيض الآن أنه ممكن أن يكون أبيض
أو باضطرار هو أبيض، وقد تكون مادتها
اضطرارية ولا يُصَرَّحُ بها لا باضطرار ولا
بإمكان، فنكون مطلقة في جهتها اضطرارية في
مادتها، كقولنا كل ثلاثة فهو عدد فرد (ف، ع،
١٥٨، ٢١)

- الوجودية والمطلقة كاسمين مترادفين
والموجبات والسوالب في الاضطرارية
والممكنة والبسيطة فيهما، والمعدولة في
الشخصية والمهملة وفي ذات الأسوار، على
مثال ما تقدّم (ف، ع، ١٥٩، ٧)

- كل متناقضين فإنهما كما قيل يقتسمان الصدق
والكذب، غير أن المتناقضين في التي مادتها
اضطرارية وفي المطلقة التي كانت فيما سَلَفَ
والتي هي الآن موجودة تفتسمان الصدق
والكذب على التحصيل في أنفسهما (ف، ع،
١٥٩، ١٧)

- المتناقضات في الاضطرارية والمطلقة التي
حصلَ وجودها بالفعل فيما سَلَفَ، والتي هي
موجودة الآن، فإن التي يُجْهَلُ منها ليس حالها

في عدم التحصيل في أنفسها، مثل حالها
عندنا. فإن كثيرًا من المجهولات التي صدقها
على غير التحصيل عندنا يتغير حالها عندنا،
فيصير صدقها محضًا بعد أن كان عندنا غير
مُحَصِّلِ الصدق، وذلك إذا عَلِمْنَاها بعد الجهل
(ف، ع، ١٦٠، ٩)

- قد تُحَصِّلُ المطلقة بإسم الوجودية (مر، ت،
١٧، ٦٠)

- المطلقة - بالمعنى العام - الموجبة الكلية (مر،
ت، ٨١، ٤)

- المطلقة ففي المشهور أن لها نقيضًا من جنسها
والحق يأباه (سي، ب، ١٢٣، ١٤)
المطلقة هي من طبيعة الممكن (ش، ق،
١٤٧، ٩)

- إن ... أشياء كثيرة موجودة بالفعل من غير أن
يكون وجودها باضطرار ... هي المطلقة (ش،
ق، ١٧٥، ٥)

- الأصناف المُتَبَّعة من المطلقة وغير المُتَبَّعة
على عدد المُتَبَّعة وغير المُتَبَّعة من الضرورية
(ش، ق، ١٧٥، ١٦)

- المطلقة تقال على ما كان موجودًا بالفعل من
غير أن يُشْتَرَطَ في ذلك وجود ضرورة أعني في
جميع الزمان (ش، ق، ١٧٥، ١٦)

- المطلقة هي التي توجب أن يوجد المحمول
فيها في كل الموضوع موضوعًا موصوفًا بصفة
من الصفات التي يمكن أن تفارقه (ش، ق،
١٧٥، ١٧)

- المطلقة والممكنة ليست بضرورية (ش، ق،
١٩٣، ٢٣)

- المطلقة الحقيقية ... هي التي يصح فيها
الحمل الكلي المطلق، أعني التي يُشَاهَدُ
بالحس وجود المحمول فيها لجميع الموضوع

مطلقة عامة

- قضية مطلقة عامة كقولك كل جسم متحيز وكل سواد لون وكل حركة عَرَض (غ، ح، ٢٤، ١٠)
- المطلقة العامة وهي التي يُحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل (ن، ش، ١٤، ٢)

- الوقتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتنعكس مطلقة عامة (ن، ش، ٢١، ٢)

- المطلقة العامة وهي ما يثبت محمولها بالفعل لموضوعها أو ينتفي عنه من غير تعرض فيها لأكثر من ذلك كقولنا كل إنسان ميت بالإطلاق العام. فإن قيد فيها الثبوت الفعلي بنفي الدوام سُميت وجودية اللادائمة كقولنا في هذا المثال كل إنسان ميت لا دائماً، وإن قُيدت بنفي الضرورة سُميت وجودية اللاضرورية كقولنا كل إنسان ميت لا بالضرورة (و، م، ١٤١، ٣)

مطلقة عامية

- إذا كانت الكبرى مطلقة عامية فالنتيجة ممكنة عامية لأن المطلق العامي يشمل على الضروري وغير الضروري فتكون النتيجة تارة ضرورية كما يتناه وتارة ممكنة خاصة، والعام لهما جميعاً هو الممكن العام (سي، ب، ١٥٧، ٤)

مطلقة عرفية

- يريد (ابن سينا) بالمطلقة الخاصة، المطلقة العرفية، فإنه قد عبر عن العرفية أيضاً بهذه العبارة، في (النهج الخامس) حين قال: (فإن أردنا أن نجعل للمطلقة تقيضاً من جنسها، كانت الحيلة فيه، أن نجعل المطلقة أخص مما يوجبه نفس الإيجاب والسلب المطلقين) (ط، ش، ٤٤٩، ١٦)

في جميع الزمان أو في أكثره (ش، ق، ١٩٩، ١٥)

- إن هذه (المطلقة) يخطر بالبال إمكان عدمها في الأقل من الزمان المستقبل (ش، ق، ١٩٩، ١٨)

- المطلقة التي توجد في الأقل من الزمان... يَبَيَّن أنه لا يُعمل منها قياس (ش، ق، ١٩٩، ٢١)

- المطلقة... ليس لها وجود خارج الذهن (ش، ق، ٢٠٠، ١٧)

- المطلقة... هي التي لا تختص بزمان دون زمان (ش، ق، ٢٠١، ١٤)

- المطلقة التي أريد بها مجرد كون نسبتها فعلية من غير تعرض لضرورة ولا لدوام ولا لسلبيهما كقولنا كل إنسان فهو ميت بالإطلاق العام (و، م، ١٥٠، ٣)

مطلقة اتفاقية

- إن الموجبة الكلية المطلقة العامة تناقضها السالبة الجزئية الدائمة، وهي ضرب من المطلقة الإتفاقية (س، ش، ٧٨، ٢٠)

مطلقة خاصة

- قضية مطلقة خاصة كقولك بعض الناس كاتب وبعض الأجسام ساكن (غ، ح، ٢٤، ٩)
- يريد (ابن سينا) بالمطلقة الخاصة، المطلقة العرفية، فإنه قد عبر عن العرفية أيضاً بهذه العبارة، في (النهج الخامس) حين قال: (فإن أردنا أن نجعل للمطلقة تقيضاً من جنسها، كانت الحيلة فيه، أن نجعل المطلقة أخص مما يوجبه نفس الإيجاب والسلب المطلقين) (ط، ش، ٤٤٩، ١٦)

مطلقتان

- إن المطلقتين تتجان في هذا الشكل (الثاني) وكذا الممكتتان. والحق أنه إنما يتج من المطلقتين إذا كانت السالبة منعكسة على نفسها، وهي المشروطة بشرط دوام الموضوع موصوفاً بما وصف به. وأما من الممكتين فلا ينتج أصلاً (سي، ب، ١٤٧، ٦)

مطلوب

- المواضع المأخوذة من المضافات فإن المشهورات منها كلها من جانب واحد، وذلك أن موضوع المطلوب إن كان مضافاً ومحموله أيضاً كذلك، ثم كان ما إليه يُضاف المحمول موجوداً فيما إليه يُضاف الموضوع لزم أن يكون المحمول موجوداً في الموضوع (ف، ق، ١١٦، ٥)

- الذي يلزم، فإنه ما دام يساق إليه بالقياس يسمى مطلوباً. فإذا لزم سمي نتيجة (س، ق، ١٠٨، ٥)

- المطلوب هو ما يطلب ليظفر به، فتحصل منه نفسه فائدة؛ وإنما تحصل منه الفائدة من حيث هو حق. وأما إذا طُلب بالإثبات أو الإبطال لا من حيث الحق، فهي وضع ما، ودعوى يراد إثباته (س، ج، ٥٣، ١٩)

- المقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى، والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى، وتأليفها يسمى اقتراناً، وهيئة التأليف من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدّين الطرفين يسمى شكلاً، والقرينة التي تجب عنها لذاتها قضية أخرى تسمى قياساً، وتلك القضية ما دام يساق إليها تأليف القرينة تسمى مطلوباً، فإذا لزم تسمى نتيجة (مر، ت، ١١٢، ١٤)

- القياس الذي يُنتج غير المطلوب... ليس

تعتمده القوة الفكرية بالطبع ولا تؤلفه أصلاً (ش، ق، ١٧١، ١٥)

- كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع (ش، ق، ١٧٢، ١١)

- ليس يبيّن كل مطلوب في كل شكل (ش، ق، ٢٦١، ٢٤)

- كل مطلوب يبيّن بقياس مستقيم... قد يمكن أن يبيّن بتلك المقدمات بأعيانها بقياس الخلف (ش، ق، ٣١٩، ١٢)

- المطلوب والمقدمة والنتيجة هي أشياء واحدة بالموضوع وإنما تختلف بالجهة (ش، ب، ٤٠٣، ٢)

- يمكن أن يُرهن المطلوب الواحد بعينه في الصناعة الواحدة بعينها ببراهين كثيرة (ش، ب، ٤٠٣، ٢)

- كل مطلوب ينقسم إلى محمول وموضوع (ش، ج، ٥٢٨، ٢٥)

- المطلوب يكون حاضراً من جهة، غير حاضر من جهة أخرى. فالجهتان متغايرتان: فمن الجهة التي لم يحضر، يُطلب. ومن الجهة التي حضر، يتحرك عنه أولاً، ويُعرف أنه المطلوب آخرًا. والسبب في ذلك إختلاف مراتب الإدراك: بالضعف. والقوة. والنقصان. والكمال (ط، ش، ١٧٤، ٢١)

- القضية التي هي جزء القياس تسمى مقدمة، وما ينحل إليه المقدمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدًا للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين تسمى شكلاً، وإقتران الصغرى بالكبرى قرينةً وضرباً، والقول اللازم مطلوباً إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق من القياس إليه. والمنتج لهذا القول قياساً (م، ط، ٢٥٤، ٣٢)

- قولهم (المنطقيون): «ليس المطلوب أكثر من جزئين، فلا يفتر إلى أكثر من مقدمتين»، فيقال: «إن أردتم» «ليس له إلا إسمان مفردان» فليس الأمر كذلك، بل قد يكون التعبير عنه بأسماء متعددة (ت، ر، ٢، ١٧٧، ٢٤)

مطلوب تصديقه

- المطلوب تصديقه، معلوم الحدود، مطلوب الحكم عليها (ط، ش، ١٧٥، ٤)

مطلوب تصوّره

- المطلوب تصوّره، معلوم بإدراك ناقص، مطلوب إستكماله (ط، ش، ١٧٥، ٣)

مطلوب جدلي

- المطلوب الجدلي هو المطلوب الذي سبيله أن يُسَلَمَ بالسؤال عن المجيب، ويعرض لإبطال السائل وحفظ المجيب، وتكون قضية سبيلها مع سلامة فطرة الإنسان في الحواس وفي النطق، أن لا تكون قد تيقّنت بعلم أول (ف، ج، ٦٨، ١٩)

- المطلوب الجدلي... هو ما لم يكن معلوماً صدقه بنفسه بحسب المشهور بل يلحقه شك ما في المشهور (ش، ج، ٥١١، ٢)

مطلوبات

- المطلوبات منها مطلوبات أول، ومنها مطلوبات ثوانٍ. والمطلوبات الأول هي أول شيء يتبرهن في تلك الصناعة، وإنما تتبرهن عما أُلْفَ من المقدمات التي هي مبادئ أول، والثواني هي التي تتبرهن بالبراهين التي تُؤْلَفُ عن المطلوبات الأول بعد أن تثبت (ف، ب،

(١٣، ٦٠)

- أنواع المقدمات بحسب أنواع المطلوبات يجب أن تكون أجناس المقدمات التي هي مواضع بحسب أجناس المطلوبات، فينبغي أن نحصي أجناس المطلوبات التي تؤخذ المواضع بحسبها (ف، ج، ٨٢، ١٥)

- أجناس المطلوبات تختلف بحسب اختلاف محمولاتها، لأن محمول المطلوب هو الذي به صار المطلوب مطلوباً. لأننا إنما نطلب وجود المحمول في الموضوع فكل مطلوب فإنما يُطلب منه هل محموله موجود في موضوعه أو غير موجود في موضوعه؟. والمطلوب الجدلي موضوعه كلي أبداً (ف، ج، ٨٢، ١٧)

- المطلوبات والأوضاع الجدلية منها عامة ومنها خاصة، فالعامة منها هي التي تُطلب أو توضع فيها أن المحمول موجود للموضوع، أو غير موجود، من غير أن تبين على أي نحو هو موجود (ف، ج، ٨٢، ٢٠)

- المطلوبات الخاصة فهي التي يوضع فيها أن المحمول موجود للموضوع على نحو ما يتحصل من أنحاء الوجود وأنواع المحمولات التي يوجد كل واحد منها نحو إما من الموجود، إما حد للموضوع أو خاصة أو رسم له أو جنس له أو نوع له أو فصل أو عرض (ف، ج، ٨٣، ٣)

- ما كان من المطلوبات يتبين بأكثر من شكل واحد فإنما يُعرَف الشكل الذي به يبين بوضع الحد الأوسط فيه من الطرفين. وكل ما كان إنما تبين في شكل مخصوص، فقد يُعرَف الشكل الذي يبين به من المطلوب نفسه كما نعرفه من وضع الحد الأوسط... (ش، ق، ٢٦٢، ٢)

يشدُّ به رأيه المشتع، ويُعانَدُ به المشهور
المُتَّجَم عليه (ف، ج، ٧٣، ٦)

- المطلوبات الجدلية كُلُّها تُسمَّى أَوْضَاعًا. وكان
الوضع إسمًا لجنس يلقَّب بعض أنواعه باسم
جنسه، فيُقال عليه ذلك الإسم بعموم
وبخصوص على ما عليه الأمر في كثير من
الأسماء (ف، ج، ٧٣، ١٧)

- المشهورات التي أشخاصها محسوسة، كقولنا
الثلج أبيض أو البياض، والأبيض موجود.
وهذه وأمثالها فلا ينبغي أن يتشكَّك فيها ولا
تُعرضُ للإثبات والإبطال ولا تجعل مطلوبات
جدلية من قِبَل أن هذه إن جهلها إنسان أو لم
يعترف بها لم يمكن أن تُبيِّن له بقياس أصلاً،
لكن يحتاج في تبينها له أن يحسها (ف، ج،
٧٣، ٥)

- إذا أخذت (المشهورات) كلية أو مطلقة من غير
أن تُقيَّد بشريطة أو بشرائط واستعملت، فكثيراً
ما تضر. فلذلك لا ينبغي أن تُجعل هذه أيضاً
مطلوبات جدلية أو تُعرض للإبطال بمقابلاتها
الجزئية لتكون تلك الأشياء مُسهَّلة في استخراج
شرائطها، التي إذا استعملت معها زالت عنها
المضار التي تلحق من جهة استعمالها مطلقة
(ف، ج، ٧٨، ٦)

- (من المطلوبات الجدلية) ما لا يمكن أن يوجد
له مقدمات مشهورة تُثبت، أو تُبطله لا قريبة ولا
بعيدة، بل إنما تُصحَّح بمقدمات لا تخطر ببال
الجمهور وبأشياء ليس عند الجمهور فيها رأي
أصلاً، لا إنها كذا ولا إنها ليست كذا، ولا
هي أيضاً نافعة لهم (ف، ج، ٧٩، ١١)

- التي يُمكن أن تُثبت أو تُبطل بالمقدمات
المشهورة بقياسات كثيرة مُترادفة بالغة في
الكثرة ما بَلَّغَتْ، فليس يمنعها ذلك من أن

- المطلوبات عددها بالجملة أربع: إثنان
مرگبان، وإثنان بسيطان (ش، ب، ٤٥٥، ٧)

مطلوبات جدلية

- (المطلوبات الجدلية) منها القضايا التي لم
يعتقد فيها أحد إلى غايتنا رأياً أصلاً أنها كذا
ولا أنها ليست كذا، ممَّا قد فُحص عنها (ف،
ج، ٧١، ١)

- (المطلوبات الجدلية) منها أن تكون قضايا فيها
للجمهور آراء متضادة (ف، ج، ٧١، ١٢)

- (المطلوبات الجدلية) منها أن تكون قضايا
بضاد الجمهور فيها الفلاسفة (ف، ج،
٧١، ١٣)

- ليس ينبغي أن يُقتصر في أمر المطلوبات
الجدلية على أن يكون التشكيك فيها من جهة
حُسن الظن بالقوام بها، دون أن يكون مع ذلك
قياسات تُثبت وتُبطل تلك الآراء التي تضاد فيها
الفلاسفة فيما بينهم أو الجمهور فيما بينهم أو
ضاد الجمهور فيها الفلاسفة (ف، ج،
٧٢، ١٢)

- (المطلوبات الجدلية) منها الأقاويل المبتدعة
المشتقة التي يراها قوم من أهل النباهة
والمشهورين بالحذق في العلوم. وذلك أن
توجد آراء مشهورة ونجد قوماً مشهورين عند
الجميع بالحذق في العلوم يضادون تلك الآراء
المشهورة، فتكون نباهة القائلين بما يضاد
المشهور وشهرتهم بالحذق (ف، ج،
٧٢، ٢١)

- (المطلوبات الجدلية) منها أن يكون الذي
يخرقُ الإجماع ويضاد المشهور إنساناً من أهل
العلم غير نبيه ولا مشهور بالحذق، أو يكون
إنساناً من غير أهل العلم، إلا أن معه قياساً

- تُجْعَلُ مطلوبات جدلية (ف، ج، ٨٠، ١٧)
كل ما أمكن أن يُثَبَّتَ أو يُبْطَلَ بالمقدمات المشهورة. وكان مما يُنتَفَعُ به بوجه ما في العلوم الثلاثة البقيّة، فإنها تُجْعَلُ مطلوبات جدلية (ف، ج، ٨٠، ١٩)
- ليس يوجد في المطلوبات الجدلية مطلوبٌ محموله نوع لموضوعه (ف، ج، ٩٢، ١)
- أجناسُ المطلوبات عنده (ارسطو طاليس) أربعة: عَرَضٌ وجنسٌ وخاصةٌ وحدّ (ف، ج، ٩٢، ٢)
- المطلوباتُ الأربعة الجدلية والمقدمات كلّها داخلَةٌ تحت المقولات كلّها، وأنّ المقولة إذا حُمِلَتْ على ذاتها كانت جنسًا واحدًا وإن حُمِلَتْ على غيرها كانت عَرَضًا (ف، ج، ٩٦، ١٧)
- المطلوبات الجدلية ستة أصناف: إمّا حدًا، وإمّا جنسًا، وإمّا فصلًا، وإمّا خاصّة، وإمّا رسمًا، وإمّا عَرَضًا (ش، ج، ٥٠٣، ١٢)
- مظنونات
- أمّا المظنونات فهي التي تُظَنُّ ظنًا من غير وقوع اعتقاد جزم، وذلك إمّا لمشابهتها للأمور المشهورة فتكون مشهورة في بادي الرأي الغير المتعقّب، فإذا تعقّب علم أنّها غير مشهورة مثل قولهم: أنصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا. وإمّا أن يقع الظنُّ بها على سبيل القبول من ثقة، وإمّا أن يقع الظنُّ بها من جهات أخرى ليس لأحدها على أنّها مشهورات، كمن يرى عبوسًا يأتيه فيظنه باطشًا به. وهذه المظنونات إنّما تنفع في المقاييس من حيث أنّ بها اعتقادًا، لا من حيث أنّ مقابلها يختلج في الضمير (س، ب، ٢٠، ٧)
- المظنونات هي أقاويل وقضايا وإن كان يَسْتَعْمَلُهَا المحتجّ جزمًا فإنّه إنّما يشع فيها مع نفسه غالب الظن، من دون أن يكون جزم العقل منصرفًا من مقابلها (مر، ت، ١٠١، ١٣)
- المظنونات فما يفيد غلبة الظن مع الشعور بإمكان نقيضه (غ، م، ٥٢، ٢)
- المشهورات في الظاهر، والمظنونات، والمقبولات فتصلح أن تكون مقدّمات للقياس الخطابي والفقهّي، وكل ما لا يُطْلَبُ به اليقين (غ، م، ٥٤، ٧)
- المظنونات، وهي أمور يقع التصديق بها، لا على الثبات بل مع خطور إمكان نقيضها بالبال، ولكن النفس إليها أميل (غ، ع، ١٩٨، ٤)
- المظنونات الأكثرية تكون منها مبادئ قياسات الخطباء الذين يرومون إقناع السامعين بما يوردونه عليهم من البيانات والدلائل التي تغلب الظن وتميل النفس قبل التحقيق والتدقيق (ب، م، ٢٠٨، ١٢)
- المظنونات: فهي القضايا التي يصدق بها اتباعًا لغالب الظن مع تجويز نقيضه (سي، ب، ٢٢٦، ٥)
- أمّا المظنونات فهي قضايا لا يرى مستعملها أنّه جازم بها ولكن يكون في نفسه منها ظن غالب ومن جملة هذه المظنونات ما يكون مظنونًا في بادي الرأي فإذا قوي التأمل فيها زال الظن كقولك أنصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا (ر، ل، ٢٩، ١)
- إنّ القضية: إمّا أن تقتضي تصديقًا أو تأثيرًا غير التصديق، أو لا تقتضي أحدهما. والأول: إمّا أن يقتضي تصديقًا جازمًا. أو غير جازم. والجازم: إمّا أن يكون لسبب، أو لما يشبه السبب. وما يكون لسبب، فهو المسلّمات.

مثل أن يكون زيد وعمرو في بيت واحد أو مدينة واحدة؛ وذلك بأحد وجهين: إما ألا يكون بين نهايتيهما بُعد أصلاً، وهذان هما أخرى بمعنى معاً في المكان، وإما أن يكون بينهما بُعد ما؛ وأما المكان الأول، فلا يمكن أن يشتمل على الجسمين إلا على رأي من يُجَوِّزُ تداخل الجسمين وتطابق كليتيهما. والرابع هما الشئان اللذان بُعدهما في الترتيب عن مبدأ ما معلوم بُعد واحد بعينه، كان ذلك في المكان أو في القول (ف، م، ١٣، ١٦)

إن كل أمرين لا يتقدم أحدهما على الآخر ولا يتأخر فهما معاً. فيقال معاً في الزمان لما لا يتقدم أحدهما فيه ولا يتأخر؛ ويقال معاً في الطبع للأمر الذي لا تقدم ولا تأخر فيه بالطبع؛ فهما إما متلازمان في تكافؤ الوجود كالأخ للأخ، وإما متنافيان فيه فلا يلزم أحدهما الآخر كالأنواع تحت جنس واحد؛ ليس لأنهما معاً في الطبع فقط، بل لأنهما معاً في المرتبة أيضاً وفي النسبة إلى مبدأ ما (س، م، ٢٦٩، ١٤)

- «معاً» تقال على وجوه أعرفها والمقول فيها بإطلاق هما الشئان اللذان يكون تكوُّنهما في زمان واحد، فإنهما لما لم يكن أحدهما متقدماً للثاني بالزمان، قيل أنهما معاً بالزمان والثاني ما يقال فيهما أنهما معاً بالطبع (ش، م، ٣، ٧١)

- ... التي تقال أنها «معاً» بالطبع... صنفان: أحدهما الشئان اللذان يتكافآن في لزوم الوجود أحدهما عن الثاني من غير أن يكون أحدهما سبباً للثاني؛ والثاني الأنواع التي هي قسيمة أي كل واحد منهما قسيم لصاحبه (ش، م، ١٨، ٧١)

وما يكون لما يشبه السبب، فهو المشبهات بغيرها. وغير الجازم هو المظنونيات. وما معها هو المشهورات في بادي الرأي، والمقبولات من وجه. وما يقتضي تأثيراً غير التصديق، فهو المخيلات. وما لا يقتضي تصديقاً ولا تأثيراً، فلا يستعمل لعدم الفائدة (ط، ش، ٣٩٠، ١٠)

معا

- يقال «معاً» على الإطلاق والتحقيق في الشئين إذا كان تكوُّنهما في زمان واحد بعينه، فإنه ليس واحد منهما متقدماً ولا متأخراً؛ وهذان يقال فيهما إنهما «معاً» في الزمان (أ، م، ٥٠، ٨)

- يقال «معاً» بالطبع في الشئين إذا كانا يرجعان بالتكافؤ في لزوم الوجود ولم يكن أحدهما سبباً أصلاً لوجود الآخر. مثال ذلك في الضعف والنصف، فإن هذين يرجعان بالتكافؤ (أ، م، ٥٠، ١١)

- التي تقال إنها «معاً» بالطبع هي التي ترجع بالتكافؤ بلزوم الوجود، وليس واحد من الشئين سبباً أصلاً لوجود الآخر؛ والتي هي من جنس واحد قسيمة بعضها لبعض. فأما التي تقال على الإطلاق إنها معاً فهي التي تكوُّنهما في زمان واحد بعينه (أ، م، ٥١، ١٠)

- «معاً» يُقال على أنحاء أربعة: أحدهما في الزمان، وهما اللذان وجودهما في الآن واحد، واللذان بُعدهما من الآن بُعد واحد في الماضي والمستقبل. والثاني بالطبع، وهو أن يكون الشئان يتكافآن في لزوم الوجود، من غير أن يكون ولا واحد منهما سبباً لوجود الآخر، مثل الضعف والنصف. والثالث هما الشئان اللذان يشتمل عليهما مكان واحد بعينه في العدد، مثل أن يكون جسمان في مكان ما واحد بالعدد،

معارف مشتركة

- ... التي يقال أنها «معا» بإطلاق هي التي تكونهما في زمان واحد (ش، م، ٧١، ٢٠)

- المعارف المشتركة التي هي يادئ رأي الجميع هي أسبق في الزمان من الصنائع العملية ومن المعارف التي تخص صناعة صناعة منها، وهذه جميعاً هي المعارف العامية (ف، ح، ١٣٤، ١٧)

معا في الطبع

- «المعا» في الطبع هي الأشياء التي لا تتقدم بالطبع ولا تتأخر من حيث هي لا متقدمة ولا متأخرة في ذواتها، لا من حيث هي كذلك من جهة نسبة إلى معنى آخر (س، م، ٢٧٠، ٨)

معارف نظرية

- الفرق بين المعارف النظرية والمعارف العملية، فإن النظرية ليست مقرونة باستعداد نحو العمل إلا بالعرض (ف، ب، ٧٢، ٢٣)

معا في المرتبة

- الأشياء التي هي «معا» في المرتبة ... فلما أن تكون في مرتبة وضعية كالذين في صف واحد فإنهم في مرتبة وضعية، وإما في مرتبة طبيعية كالأنواع تحت جنس واحد (س، م، ٢٧٠، ١٧)

- كل قضية موجبة لها من السالب معاند وليس كل قضية موجبة لها من الموجب معاند. فعناد السلب عناد للقضية الموجبة من حيث هي موجبة وعناد الآخر أمر عارض لها من حيث هي موجبة (س، ع، ١٢٩، ٩)

معادلة

- من جهة المعادلة ... أنه إن كان أن نتخيل خاصة أن نحس، فإن لا نتخيل خاصة أن لا نحس؛ وهذا للإبطال والإثبات (س، ج، ٢٢٧، ١)

- إنما يكون المعاند معانداً إذا كان ظاهر قصده تعجيز الآخر المخاطب. وربما قرن بذلك الإعراف بأن ما يقبسه غير حق، لكن المخاطب قاصر عن الوقوف على مواضع الحيلة في كلامه، فلفظ المعاند، بحسب تعارف القوم، ليس يليق أن يجعل إسماً لهذه المخاطبة، ولا بحسب اللغة أيضاً؛ فإن العناد موضوع للدلالة على الخروج عن الحق، والعدول عن الواجب، بفضل القوة (س، ج، ١٦، ١١)

معارضة

- القياس والمعارضة يتندان من كثرة إلى وحدة (س، ج، ٣٣٦، ١)

معارف عملية

- المشهور ربما لم يفصل بينه وبين الدائم وبين الذي عند كل مكان وكل وقت؛ فإذا لم يجده دائماً أوهم أنه معاند (س، ج، ١٤٢، ١٩)

- الفرق بين المعارف النظرية والمعارف العملية، فإن النظرية ليست مقرونة باستعداد نحو العمل إلا بالعرض (ف، ب، ٧٢، ٢٣)

معاندا

ج، ١٦، ٣)

- المعاندة... هو الإتيان بمقدمة تضاد المقدمة التي يقصد إبطالها بالعناد (ش، ق، ٣٥٦، ٩)

معاندة بالشبيه

- المعاندة بالشبيه فينبغي أن يُجتنب في الجدل وفي السوفسطائية (ف، ج، ١٠٧، ٧)

معاني

- كانت المعاني بعضها كلياً وبعضها جزئياً، وأعني بقولي «كلياً» ما من شأنه أن يُحمل على أكثر من واحد، وأعني بقولي «جزئياً» ما ليس ذلك من شأنه: ومثال ذلك أن قولنا «إنسان» من المعاني الكلية، وقولي «زيد» من الجزئيات (أ، ع، ٦٦، ٢)

- المعاني الموجودة الآن أو التي قد كانت فيما مضى فواجب ضرورة أن يكون الإيجاب أو السلب فيها إما صادقاً وإما كاذباً (أ، ع، ٧٠، ٩)

- ما كان من المعاني التي تُحمل ومن المعاني التي عليها يقع الحمل إنما يقال على شيء واحد بعينه أو بعضاً على بعض بطريق العَرَض، فإن هذه ليس تصوير شيئاً واحداً. ومثال ذلك قولنا في إنسانٍ من الناس إنه أبيض وطيب. فليس قولنا إنه أبيض وإنه طيب معنى واحداً، وذلك أنهما جميعاً عَرَضَانِ لِحَقِّ شَيْئاً واحداً (أ، ع، ٨٤، ٧)

- المعاني المنتزعة هي متأخرة بالزمان عنها من حيث يُوصَفُ بها المُشارُ إليه ومن حيث ينطوي فيها بالقوة المُشارُ إليه (ف، ح، ٧٧، ١٣)

- الألفاظ الدالة عليها (المعاني)، فإنه ينبغي أن تكون هناك ألفاظ مشكّلة بأشكال تدلُّ عليها من حيث هي مترّعة مفردة عن المشار إليه، وألفاظ

- تؤخذ المعاندا بالعكس فتعدُّ في اللوازم، إذا كان ارتفاع الثاني منهما لازماً عن وجود الأول، فكذلك إذا كان الثاني موجوداً لزماً أيضاً ارتفاع الأول (ف، م، ١٢٨، ٧)

- من المواضع الخارجة ما ليس على سبيل اللزوم، بل على سبيل العناد والمقابلة، سواء أخذ مما من شأنه أن يتعاقب على موضوع واحد كالصحة والمرض، أو أخذ من المتباعدات، وإن انتسب آخر الأمر إلى مبدأ؛ كقولهم: إنه إما أن تكون الشمس طالعة، أو يكون الليل موجوداً. فإن الإتيان بهذه المعاندا قد ينفع أيضاً بطريق الاستثناء في الإثبات والإبطال، كما علمت. وهذه يشترك فيها الجدل والبرهان (س، ج، ١٢٦، ٢)

معاندة

- المقدمة والمعاندة هي واحدة بأعيانها، إذ كانت المعاندة التي يأتي بها قد تكون مقدمة: إما برهانية وإما جدلية (أ، ب، ٣٤٧، ٨)

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والاختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إما داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٥، ٦)

- أما المعاندة فهي مخاطبة يحاول المُخاطَبُ بها إظهار نقص من يدعي الكمال، على أي وجه كان، وأن يعجزه بقياسات من مقدّمات حقّة أو باطلة؛ فيكون الغرض فيها من المُخاطَبِ إظهار عجز لا إعطاء فائدة يعتقدها المُخاطَبُ (س،

آخر ندل عليها من حيث المشار إليه منظور فيها
بالقوة (ف، ح، ٧٧، ١٥)

- تتحرى في تلك الألفاظ أن تتنظم بحسب انتظام
المعاني على أكثر ما تتأني لها في الألفاظ،
فبجته في أن تُعرب أحوالها الشبه من أحوال
المعاني (ف، ح، ١٣٩، ٢)

- المعاني تتفاضل في العموم والخصوص. فإذا
طلبوا (العوام والجمهور) تشبيه الألفاظ
بالمعاني جعلوا العبارة عن معنى واحد يعم
أشياء ما كثيرة بلفظ واحد بعينه يعم تلك
الأشياء الكثيرة، وتكون للمعاني المتفاضلة في
العموم والخصوص ألفاظ متفاضلة في العموم
والخصوص، وللمعاني المتباينة ألفاظ متباينة
(ف، ح، ١٣٩، ١٥)

- في المعاني معاني تبقى واحدة بعينها تبدل
عليها أعراض تتعاقب عليها، كذلك تجعل في
الألفاظ حروف راتبة وحروف كأنها أعراض
متبدلة على لفظ واحد بعينه، كل حرف يتبدل
لعرض يتبدل (ف، ح، ١٣٩، ١٨)

- المعاني المفهومة عن الأسماء منها ما شأنها أن
تحمّل على أكثر من موضوع واحد، وذلك مثل
المعنى المفهوم من قولنا إنسان، فإنه يمكن أن
يحمّل على زيد وعلى عمرو وعلى غيرهما
(ف، أ، ٥٨، ١٢)

- منها (المعاني المفهومة) ما ليس من شأنها أن
تحمّل على أكثر من موضوع واحد، لكن إما أن
لا تحمّل أصلاً وإما إذا حُمِلت حُمِلت على
واحد فقط (ف، أ، ٥٨، ١٨)

- إن (المعاني) التي لا تحمّل على شيء أصلاً
فإنها ليست تحمّل على أكثر من موضوع واحد
ولا أيضاً على موضوع واحد. وأما التي تحمّل
منها فإنها إنما تحمّل على موضوع واحد فقط

(ف، أ، ٥٩، ٦)

- المعاني التي شأنها أن تحمّل على أكثر من
واحد تسمى المعاني الكلية والمعاني العامة
والعامة (ف، أ، ٥٩، ١٤)

- المعاني المحمولة على كثيرين، وما لم يكن من
شأنه أن يحمّل على أكثر من واحد لكن: إما أن
لا يحمّل على شيء أصلاً، وإما أن يحمّل على
واحد فقط لا غير فإنها تسمى الأشخاص (ف،
أ، ٥٩، ١٦)

- متى اشتركت معانٍ كثيرة باسم واحد فقصده إلى
تخيّل أحدها أمكن أن يأخذ السامع بدل
المفهوم شيئاً آخر مما يمكن أن يفهم عن الاسم
(ف، أ، ٩٣، ١)

- التي في النفس تدل على الأمور وهي التي
تسمى معاني، أي مقاصد للنفس (س، ع،
٢، ٣)

- المعاني إذا رُكبت حصل منها أصناف،
كـ (الإستفهام) و (الإلتماس) و (التمني)
و (الترجي) و (التعجب) و (الخبر). وغرضنا
من جملة ذلك، الصنف الأخير، وهو الخبر؛
لأن مطلبنا البراهين المرشدة إلى العلوم، وهي
نوع من القياس المركب من المقدمات، التي
كل مقدمة منها، خبر واحد، يُسمى قضية (غ،
ع، ١٠٩، ١)

- إن حق الأمور المختلفة أن تختلف ألفاظها، إذ
الألفاظ مثل المعاني فحقها أن يُحاذي بها
المعنى فلنسم الأول معرفة ولنسم الثاني علماً
(متأشيين) فيه بقول النحاة، إن المعرفة تتعدى
إلى مفعول واحد إذ تقولُ عرفتُ زيداً، والظنُّ
يتعدى إلى مفعولين إذ تقولُ ظننتُ زيداً عالماً،
والعلمُ أيضاً يتعدى إلى مفعولين (غ، ح،
١٢، ٥)

- المعاني التي يُدَلُّ عليها بالألفاظ إذا نُسِبَ بعضها إلى بعض وُجِدَ إِمَّا مساوياً لها وإِمَّا أَعَمَّ منها وإِمَّا أَخَصَّ منها (غ، ح، ١٧، ٢) .
- المعاني باعتبار أسبابها المُدْرَكَة لها ثلاثة محسوسة ومتخيلة ومعقولة (غ، ح، ١٩، ٣) .
- تُحْصَلُ الألفاظ المشهورة وتضعها في جانب من ذهنك، وما هنا ثلاثة الكون والحركة والسكون. وتنظر في المعاني المعقولة التي تدلّ هذه العبارات عليها من غير إلغاف إلى الألفاظ (غ، ح، ١٢٧، ٩) .
- من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك وكان كمن إستدبر المغرب وهو يطلبه، ومن قرّر المعاني أولاً في عقله ثم أتبع المعاني الألفاظ فقد إهتدى (غ، ص، ٢١، ١٧) .
- لنقرّر المعاني فنقول الشيء له في الوجود أربع مراتب: (الأولى) حقيقته في نفسه، (الثانية) ثبوت مثال حقيقته في الذهن وهو الذي يُعبر عنه بالعلم (الثالثة) تأليف صوت بحروف تدلّ عليه، وهو العبارة الدالة على المثال الذي في النفس (الرابعة) تأليف رقوم تُدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ وهو الكتابة فالكثابة تُبَعُّ لللفظ إذ تدلّ عليه واللفظ يُبَعُّ للعلم إذ يدلّ عليه والعلم يُبَعُّ للمعلوم إذ يُطابقه ويوافقه. وهذه الأربعة متطابقة متوازية، إلّا أن الأولين وجودان حقيقيان لا يختلفان بالإعصار والأمم، والآخرين وهو اللفظ والكتابة يختلفان بالإعصار والأمم لأنهما موضوعان بالإختيار، ولكن الأوضاع وإن اختلفت صورها فهي متفقة في أنها قَصِدَ بها مطابقة الحقيقة (غ، ص، ٢١، ١٨) .
- يجب ضرورة أن ننظر في المعاني المفردة وأقسامها، ثم في الألفاظ المفردة ووجوه دلالتها، ثم إذا فهمنا اللفظ مفرداً والمعنى مفرداً ألفنا معنيين وجعلناهما مقدّمة، وننظر في حكم المقدّمة وشروطها، ثم نجمع مقدّمتين ونصوغ منهما برهاناً، وننظر في كيفية الصياغة الصحيحة، وكل من أراد أن يعرف البرهان بغير هذا الطريق فقد طمع في المحال (غ، ص، ٢٩، ١٦) .
- المعاني باعتبار أسبابها المدركة لها ثلاثة: محسوسة ومتخيلة ومعقولة (غ، ص، ٣٣، ١٥) .
- المعاني هي التي أفادت معرفة بالمجهول، والألفاظ بالعرض من حيث دلّت على المعاني (ب، م، ٤٣، ٩) .
- الأوصاف الذاتية للشيء قد سبق القول بأنها هي الأصول في الموجودات والمعاني الأول في المفهومات ولا تُكتسب بالبرهان (ب، م، ٢٣، ٢٣١) .
- المعاني... هي مواد القول الشارح والحجة المطلقين، من حيث هي مستعدة للتأليف المؤدي إلى تحصيل أمر في الذهن. وهذه المعاني هي المعقولات الثانية (سي، ب، ٢٩، ٦) .
- المعاني والألفاظ التي هي مواد الأقوال الشارحة والحجج مؤلفة، ولا يحصل العلم بالمؤلف إلا بعد الإحاطة بمفرداته لا من كل وجه، وبمن حيث هي مستعدة للتأليف (سي، ب، ٣٠، ٤) .
- المعاني المدلول عليها بالألفاظ: منها مفردة يُدَلُّ عليها بألفاظ مفردة... ومنها مركبة يُدَلُّ عليها بألفاظ مركبة (ش، م، ٨، ٢) .
- المعاني التي في النفس... هي واحدة بعينها للجميع (ش، ع، ٨١، ١٢) .

- الصدق والكذب... يلحق المعاني المعقولة والألفاظ الدالة عليها (ش، ع، ٨٢، ٣)

- المعاني صفان: إما كلية، وإما جزئية أي شخصية (ش، ع، ٩١، ٤)

- متى لم يكن حمل... المعاني على الموضوع حملاً بالعرض ولا كان أحدهما منظوياً في الآخر ومنحصراً فيه... فإن المجموع من تلك المعاني يكون معنى واحداً. فأما متى كان حملها بالعرض... فإنه ليس المجموع منها واحداً (ش، ع، ١١٣، ٢٦)

- المعاني التي من خارج: إما ان تكون متشابهة، وإما متقابلة، وإما مركبة منها (ش، ع، ٥٢٩، ٩)

- معاني الأسماء التي تكون في لغة المسؤول دون السائل، وهذا هو الترجمة (ت، ر، ٧١، ٧)

معاني جنسية

- المعاني... وهي قد تكون غير محصلة فتحصل بأشياء تفتقر إليها، وهي المعاني الجنسية التي تتحصل بالفصول، وقد تكون متحصلة تتكرر بالعدد فقط، أي لا يكون اختلاف ما بين جزئياتها إلا بالعوارض الخارجة عن ماهياتها، وهي المعاني النوعية (ط، ش، ٢٠٤، ١٩)

معاني عدمية

- لا بد من السلب في كل قسمة للجنس، ولكن يجب أن يكون سلباً مقابلاً للفصل، فكما أن ذلك الذي هو إيجاب في الفصول هو إيجاب لازم في الطبع، فكذلك يجب أن يكون ما هو سلب منها سلباً لازماً في الطبع. وجميع

المعاني العدمية تحذف بالسلب لا محالة (س، ج، ٢٥٧، ٥)

معاني فلسفية

- ينبغي أن تؤخذ المعاني الفلسفية إما غير مدلول عليها بلفظ أصلاً بل من حيث هي معقولة فقط، وإما إن أخذت مدلولاً عليها بالألفاظ فإنما ينبغي أن تؤخذ مدلولاً عليها بالألفاظ أي أمة اتفقت والاحتفاظ فيها عندما يُنطق بها وقت التعليم لشبهها بالمعاني العامة التي منها نُقلت ألفاظها (ف، ح، ١٥٩، ١٤)

- رأى قوم أن لا يُعبروا عنها (المعاني الفلسفية) بالألفاظ أشباهها، بل رأوا أن الأفضل هو أن تجعل لها أسماء مخترعة لم تكن قبل ذلك مستعملة عندهم في الدلالة على شيء أصلاً، مركبة من حروفهم على عاداتهم في أشكال ألفاظهم (ف، ح، ١٥٩، ١٩)

- الألفاظ المنقولة عن المعاني العامة إلى المعاني الفلسفية فإن كثيراً منها يستعملها الجمهور مشتركة لمعان عامة كثيرة، وتُستعمل في الفلسفة أيضاً مشتركة لمعان كثيرة (ف، ح، ١٦٠، ٥)

- الأسماء المنقولة إلى المعاني الفلسفية فإنما نأخذ معانيها التي للدلالة عليها أولاً نُقلت لا التي استعملت بعد نقلهم إياها إليها استعارة ومجازاً واتساعاً لتعلق كثير من المعاني وشبهها بالمعاني الفلسفية التي إليها أولاً كانت نُقلت (ف، ح، ١٦٥، ٩)

معاني مركبة

- المعاني المركبة إنما يليق بها أن يستدعى فيها إلى التصديق، لا لأن يعطى لها الحدود، فإن

فتحصل بأشياء تقترون إليها، وهي المعاني الجنسية التي تتحصل بالفصول، وقد تكون متحصلة تنكثر بالعدد فقط، أي لا يكون إختلاف ما بين جزئياتها إلا بالعوارض الخارجة عن ماهياتها، وهي المعاني النوعية (ط، ش، ٢٠٥، ٢)

معاينة

- المعاينة تدلّ بوجود ما على الحضور (س، م، ١٣، ١٧)

معدود

- المعدود ليس هو نوع الكمية بل شيئاً هو مأخوذاً على أنه عرض له نوع الكمية (س، ج، ١٧٠، ١٧٢)

معدول

- المعدول هو الذي حرف السلب جزء من محموله كيف كان (س، ع، ٨٢، ٤)
- نستعمل المعدول عند عدم ما ليس من شأن جنس من أجناس الموضوع قبوله، وذلك أنا نقول الجوهر غير موجود في موضوع أو الجوهر هو لا عرض (سي، ب، ١٠٦، ١)
- المعدول هو المفرد (ط، ش، ٢٨٧، ٩)

معدولة

- لنخصّص هذا الجنس من (القضية) الموجبة بإسم آخر، وهو (المعدولة) أو (غير المحصّلة) وكأنها عُديَل بها عن قانونها، فأبرزت في صيغة سلب، وهي إيجاب (غ، ع، ١١٤، ٢١)
- القضية التي ربطت ما بعدها بالموضوع وصيّرت حرف السلب جزءاً من المحمول

التركيب الخبري إنّما هو للتصديق، وأمّا الحدود فإنّما هي للمعاني المفردة وما في حكم المفردة (س، ب، ٢٣، ١٤)

معاني مفردة

- المعاني الكلية المفردة على ما أحصاها كثير من القدماء خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٧٦، ١٢)

- أمّا المعاني المفردة فمنها ما هي أعراض موضوع الصناعة، ومنها ما هي داخلة في جملة موضوع الصناعة. فما كان منها من أعراض موضوع الصناعة وآثاره ولواحقه ولوازمه فهي التي تطلب في الصناعة ليُصنَّح في تلك الصناعة وجودها، وليس وجودها إلا للموضوع، فيكون النظر في أنّها موجودة لموضوع الصناعة لتلك الصناعة، وذلك هو النظر في أنّها موجودة. وأمّا ما كان من المفردات داخلاً في جملة الموضوع فلا بد من أن يفهم، ولا بدّ أيضاً من أن يعترف بوجودها، وأنّها حقّة معاً. فإنّها إن لم تفهم ماهيتها لم يمكن أن يُعرّف شيء من أمرها، وإن لم يوضع وجودها فكيف يطلب وجود شيء لها (س، ب، ٢٣، ١٩)

- المعاني المفردة ليس بدخلها الصدق والكذب... فعند التركيب يحدث... الإيجاب والسلب... الصدق والكذب (ش، م، ١١، ٢٢)

- المعاني المفردة... لا تصدق ولا تكذب (ش، ع، ٨٢، ٦)

معاني نوعية

- المعاني... وهي قد تكون غير محصّلة

المعدولتين كحال العدميتين عند المعدولتين،
لأن العدميتين مساويتان للمعدولتين (ف، ع،
١٥١، ٣)

فصار «ليس» أو «لا» مع ما بعدها شيئاً واحداً
محمولاً على الموضوع بالإيجاب والإثبات،
ومثل هذه القضية تُسمى معدولة ومتغيرة (سي،
ب، ١٠٤، ٦)

معدولية

- المعدولية حرف السلب الذي هو لا، وغير فيها
جزء من المحمول أو الموضوع، والحكم
بالإثبات والنفي يجمعهما ويدخل عليهما فتقول
الفرس غير إنسان، زيدٌ ليس غير إنسان (ب،
م، ٧٢، ١)

- الثنائية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من
جهة اللفظ لأن حرف السلب مقرون فيهما
جميعاً بالمحمول، لكن يفرقان من وجهين:
(أحدهما) النية، فإن نوى جعل حرف السلب
جزء من المحمول وإثباتهما لشيء واحد وهو
الموضوع كان عدولاً، وإن لم ينو ذلك بل نوى
أن يرفع به ما هو المحمول كان سلماً.

معدوم

- إن المعدوم لا يُحمل عليه شيء (س، ع،
١٠٩، ١٢)

(والآخر) عرف الاستعمال فإن لفظة «غير» لا
تُستعمل في العادة إلا بمعنى العدول و«ليس» لا
تُستعمل إلا للسلب (سي، ب، ١٠٥، ٦)

- ليس يصدق على المعدوم أنه موجود بإطلاق
(ش، ع، ١١٥، ٦)

- كل قضية كان السلب جزءاً من محمولها فهي
معدولة سواء كان موضوعها ومحمولها
مشتركين في جنس أم لا (و، م، ١٩٤، ١٠)

معرف

- المعرف مركب كلياً عند قوم وغالباً عند
آخرين، والصحيح هو الأول (ه، م،
١٠، ٢٠)

- السالبة والمعدولة كلاهما لا يقتضيان وجود
الموضوع فلا فرق بينهما إلا في النية والتسمية.
فإن نوى أن السلب جزء من المحمول سميت
معدولة، وإن نوى أنه خارج عن المحمول
سميت سالبة، وهما متساويان، فالصغرى
السالبة على هذا في قوة الموجبة المعدولة
(و، م، ٢٩٦، ١)

- المعرف لا بد فيه من تصور ثبوت شيء لشيء
فيكون مركباً، وهذا معنى قولهم (الفلاسفة) لا
بد فيه من قرينة عقلية مصححة للانتقال، ولهذا
قالوا معنى الناطق شيء له النطق، ومعنى
الضاحك شيء له الضحك (ه، م، ١٠، ٢٤)
- المعرف ما يكون تصوّره مسبباً لاكتساب تصوّر
الشيء، إمّا بكنهه أو بوجه يميزه عما عداه (ه،
م، ١١، ١)

- إن المعرف على ثلاثة أقسام حقيقي ورسومي
ولفظي (ض، س، ٢٧، ١)

معدولتان

- حال المعدولتين عند البسيطتين في الصدق
والكذب كحال العدميتين عند البسيطتين (ف،
ع، ١٥٠، ١٦)

- حال كل واحدة من المعدولتين عند البسيطة
المقاطرة لها كحال العدمية التي فوقها من تلك
البسيطة بعينها، وليس حال البسيطتين عند

معرفة الشيء

- معرف الشيء لوجوب تقدّم معرفته عليه وهو غيره وغير مُعرّف به ومساوٍ له في العموم وأجلى منه، فهو إما الداخل فيه أو الخارج عنه أو المركّب منهما. والأول إن ساواه في المفهوم فهو الحدّ التام وإلا فالناقص، والثاني يجب كونه خاصّة لازمة بيّنة وهو الرسم الناقص، والثالث إن تركّب من الخاصة والجنس القريب فهو الرسم التام وإلا فالناقص (م، ط، ٩٣، ٣)

معرفة الكل

- معرف الكلّ قد لا يعرف الجزء إما لأنه غني عن التعريف أو لأنه عُرف بغيره (م، ط، ٩٩، ١٠)

معرفة

- إعلم أنه يشترط في كل واحد من المعارف أن يكون جامعاً لإفراد المحدود، وهو معنى مطرداً ومانعاً من دخول غيره في الحدّ، وهو معنى منعكساً، هذا معناه عند القرافي (ص، س، ٢٧، ٢٩)

معرفة

- المعرفة تقال على ثلاثة ضروب: إما عامية، وإما خاصية، وإما معرفة بالفعل (أ، ق، ٢٩٠، ٦)

- المعرفة بوجود الشيء للشيء تحصل إما لا عن برهان ولا عن قياس أصلاً، وإما عن برهان (ف، ب، ٥١، ١٢)

- المعرفة منها تصوّر ومنها تصديق، فإن كان يُقصد بالتعليم تصوّر شيء، فينبغي أن يكون

ذلك الشيء قد تُصوّر قبل ذلك تصوّراً ما ويجهل له حيل آخر، والذي يُقصد إيقاع التصديق به، فهو يلزم فيه أن يكون قد صدّق به من قبل تصديقاً ما (ف، ب، ٧٩، ١٦)

- لا يكون إدراك الجزئيات علماً، بل معرفة (س، ب، ١٢، ١٠)

- أمّا المعرفة فهو ما كان من الحسّ. وأمّا العلم فما كان من العقل. والمعرفة حدثت في الحال، وأمّا العلم فقد كان قبلها (س، ب، ٢٦، ٢١)

- إن حقّ الأمور المختلفة أن تختلف ألفاظها، إذ الألفاظ مثل المعاني فحقّها أن يُحاذى بها المعنى. فلنسمّ الأول معرفة ولنسمّ الثاني علماً (متأسّين) فيه بقول النحاة إن المعرفة تتعدّى إلى مفعول واحد إذ تقولُ عرفتُ زيداً، والظنُّ يتعدّى إلى مفعولين إذ تقولُ ظننتُ زيداً عالماً، والعلمُ أيضاً يتعدّى إلى مفعولين (غ، ح، ٥، ١٣)

- المعرفة قسمان: أولي وهو الذي لا يُطلب بالبحث كالمفردات المدركة بالحسّ، ومطلوب وهو الذي يدلّ اسمه منه على أمر جعلي غير مفصل فيطلب تفصيله (غ، ح، ٦، ٥)

- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة والتصوّر (غ، ح، ٦٨، ٢)

- المعرفة أعني العلم بالمفردات وأن ذلك لا ينال إلا بالحدّ (غ، ح، ٩٢، ١)

- المطلوب من المعرفة لا يقتصر إلا بالحدّ والمطلوب من العلم الذي يتطرق إليه التصديق والتكذيب لا يقتصر إلا بالبرهان (غ، ص، ١٢، ١)

- معرفة المفردات تتقدّم على معرفة المركّبات (غ، ص، ١٢، ٤)

الكوكب وهذا الفرس (ب، م، ٣٦، ١٧)
- إنما الإكتساب هو استفادة علم بعلم، ومعرفة
بمعرفة، متقدمة عليها تقدم السبب على
المسبب، ولا بد في ذلك من علم أولي لا
يستفاد بعلم ومعرفة أولى لا تُستفاد بمعرفة
أولى، وتكون تلك أوليات لا محالة، وهذه
إكتسابيات (ب، م، ٤٦، ٤)

- إن المعرفة تكون ذاتية أو عرضية، واكتساب
الذاتية يكون بالأقاويل المؤلفة من أسماء
المعاني الذاتية أعني الحدود، واكتساب
العرضية يكون بالأقاويل المؤلفة من أسماء
المعاني العرضية أعني الرسوم والتمثيلات
(ب، م، ٥٤، ١٤)

- المعرفة تقال على أربعة ضروب: إما معرفة
عامة، وإما خاصة، وإما بالقوة، وإما بالفعل
(ش، ق، ٣٤٣، ١٨)

- لفظ المعرفة يُطلق على أمرين: أحدهما إيضاح
أمر للعقل بعد أن كان مجهولاً له كمن يرى
الحبر فيجهد مِمَّ يتركب، فإذا بيّن له حتى علمه
حسن أن يقال عرف الحبر فهذه معرفة بمعنى
حصول شيء كان قبل تلك المعرفة مجهولاً عند
العقل لا تعلم حقيقته. الثاني خطور أمر للعقل
يعرف حقيقته إلا أنه قد ذهب عنه (و، م،
١٠٨، ٢٦)

معرفة اكتسابية

- الأول (الحدّ) يفيد معرفة حقيقية ذاتية، والثاني
(رسم) يفيد معرفة عرضية، ومحصول هذين هو
الذي يسمّى بالمعرفة الاكتسابية (ب، م،
٤٤، ١٦)

- المعرفة الاكتسابية على الحقيقة إنما هي التي
تحصل بالحدود الأوصاف الذاتية، وأما التي

- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة
والتصور، وأعلم جملة النتيجة المطلوبة بالقوة
لا بالفعل أي في قوتي أن أقبل التصديق بها
بالفعل وأجهلها من وجه أي لا أعلمها بالفعل،
ولو كنت أعلمها بالفعل لما طلبتها، ولو لم
أعلمها بالقوة لما طمعت في أن أعلمها إذ ما
ليس في قوتي علمه يستحيل حصوله كاجتماع
الضدين (غ، ص، ٥٤، ٦)

- قد يتقرر للأشياء الموجودة في الأعيان صور
في الأذهان كأنها مُثُل وأشباح يلحظها الإنسان
بذهنه، وأعيانها الموجودة غير ملحوظة،
وعليها يُدلّ بالألفاظ أولاً، ويتوسطها تدل
الألفاظ على موجودات الأعيان ثانياً.
وتمثّل هذه الصورة في الأذهان من مشاهدات
الأعيان يُسمّى تصوّراً، ومن مدلولات الألفاظ
يُسمّى فهماً، وموافقتهما بعد التمثّل لمذكراتها
يُسمّى معرفة (ب، م، ٣٥، ٣)

- قد يقال المعرفة بمفهوم التصوّر والتصور
بمفهوم المعرفة من غير تميّز والتميّز أولى
(ب، م، ٣٥، ١٢)

- إن التصوّر والمعرفة والفهم قد تكون لمؤلفات
المعاني المدلول عليها بمؤلفات الألفاظ (ب،
م، ٣٥، ١٦)

- إن المعرفة بالمفردات، والعلم بالمؤلفات
(ب، م، ٣٦، ٤)

- في كل علم معرفة هي تصوّر مفرداته (ب، م،
٣٦، ٥)

- المعرفة قبل العلم وأعمّ منه وقوفاً، إذ تكون
مع كل علم معرفة وليس مع كل معرفة علم
(ب، م، ٣٦، ٧)

- قد يقال معرفة لمحصل الأمور الجزئية
ومعانيها كمعنى زيد وعمرو وخالد وهذا

بالرسم والأوصاف العرضية، فإنما تذكر معها
لمشابهتها لها، واختلاطها بها (ب، م،
٨، ٦٠)

معرفة عامة

- أمّا (المعرفة) العامة فهي المعرفة الناقصة أيضا
من جهة أنّ المعروف بها يُعرّف بما لا يتميز به
عن غيره مما ليس هو هو في أوصافه الذاتية
(ب، م، ٣٧، ٧)
- إنّ المعرفة العامة جزء المعرفة الخاصة (ب،
م، ١٣، ٥٠)

معرفة أولية

- حصول المشاهدات الحسية والإدراكات
الذهنية والإطلاعات العقلية تُسمى معرفة
أولية (ب، م، ١٧، ٤٤)

معرفة بالفعل

معرفة المتعلم

- معرفة المتعلم في افتتاح كل كتاب هي غرض
الكتاب ومنفعته وقسمته ونسبته ومرتبته وعنوانه
واسم واضعه ونحو التعليم الذي استعمل فيه
(ف، أ، ٩٤، ١٧)

معرفة مكسوبة

- المعرفة المكسوبة هي بالقياس اليقيني (س،
ج، ١١، ٧)

- أمّا (المعرفة) بالفعل فإنما تعرف إذا عرفت
بالعقول، فإنما تكون معروفة بذاتها بالقوة على
النحو الذي نريد أن تصير معروفة بالفعل. ولا
يستكر أحد أن الطبيعة الجنسية أعرف عند
العقول، وأن الطرق البرهانية تأخذ مما هو
أعرف عند العقول إلى ما هو أعرف عند الطبيعة
على ما يصرّح به المعلم الأول (س، ب،
١٩، ٥٧)

معرفة تامة

معرفة ناقصة

- أمّا المعرفة الناقصة فهي معرفة الشيء ببعض
أوصافه ومعانيه الذاتية (ب، م، ٣٧، ٥)

- معرفة الإنسان بأنه جسم أو حيوان، والتامة
فهي معرفته بسائر أوصافه ومعانيه الذاتية (ب،
م، ٣٧، ٦)

معقول

- المعقول من الشيء لا يطابق محسوسا بعينه،
بل يطابق كل شخص مجانس لذلك
المحسوس، كالإنسان المعقول، فإنه يطابق
زيدا وعمروا وخالدا (مر، ت، ٣٩، ١٠)

- المعقول ما يُدرك في الأذهان مُتَصَوِّرًا فيها
(ب، م، ٢٣٠، ٢٢)
- ربما كان المعقول من الشيء يتّصف بالصدق

معرفة الحجة

- معرفة الحجة هي المقصود الأهم من المنطق
(سي، ب، ١٣٩، ١)

معرفة خاصة

- أمّا المعرفة الخاصة فهي المعرفة التامة من جهة
أنّ المعروف بها يُعرّف بما يتميز به عن غيره من
كل شيء، ليس هو هو في أوصافه الذاتية (ب،

والكذب (ش، ع، ٨٢، ١)

فذلك ليس بيننا لنا منذ أول الأمر، وكانت أيضًا مفردة والمفردة تتقدم المركبات (ف، ح، ٦٤، ٥)

معقول كلي

- المعقولات الكائنة في النفس عن المحسوسات إذا حصلت في النفس لحقها من حيث هي في النفس لواحق يصير بها بعضها جنسًا، وبعضها نوعًا، ومعرفة بعض ببعض (ف، ح، ٦٤، ٩)

- لا يمتنع إذ كانت معقولات أن تعود عليها تلك الأحوال التي لحقت المعقولات الأول، فيلحقها ما يلحق الأول من أن نصير أيضًا أنواعًا وأجناسًا ومعرفة بعضها ببعض وغير ذلك (ف، ح، ٦٤، ٢٠)

- المعقول الكلي أيضًا جوهر؛ إذ صحيح عليه أنه ماهية حقها في الوجود في الأعيان أن لا تكون في الموضوع، ليس لأنه معقول الجوهر؛ فإن معقول الجوهر ربما شكك في أمره فظن أنه علم وعرض؛ بل كونه علمًا أمر عرض لماهيته؛ وهو العرض؛ وأما ماهيته فماهية الجوهر؛ والمشارك للجوهر بماهيته جوهر (س، م، ٩٥، ١)

معقول مفرد

(المعقولات) هي الموضوعات الأول لصناعة المنطق والعلم الطبيعي والعلم المدني والتعاليم ولعلم ما بعد الطبيعة (ف، ح، ٦٦، ١٩)

- أن تعلم ما هي الأشياء التي لها ماهيات خارج النفس، فتحصل إذن على المعقولات، وعلى ما عليها يقال، وعلى ما عنها استفادت ماهياتها وهي مادتها (ف، ح، ١١٨، ١٠)

- المعقول المفرد ليس بحق ولا باطل (س، ع، ٦، ٢)

- كما أن المعقول المفرد، إذا اقترن به في الذهن معقول آخر وحمل عليه، فاعتقد أنه ذاك أو ليس كان الاعتقاد حقًا أو باطلاً (س، ع، ٦، ٣)

معقولات

- من المعقولات: معقولًا بنفسه هو الذات، ومعقولًا بغيره هو الصفة (ط، ش، ١٩٤، ٥)

معقولات أول

- (الأشياء) تُعلم أو توجد لا بفكر ولا باستدلال أصلاً أربعة أصناف: مقبولات ومشهورات ومحسوسات ومعقولات أول (ف، د، ٦٤، ١٥)

- المعقولات الأول هي التي نجد أنفسنا كأنها قطرت على معرفتها منذ أول الأمر وجبلت على اليقين بها (ف، د، ٦٥، ٦)

- المعقولات أشياء نعلمها نحن بأنفسنا ونقبلها ببصائرنا ونصدق بها من جهة علمنا بأنفسنا. وأشياء تتكل فيها على ما علمه غيرنا منها ورآه فيها ونجتزئ بذلك ونستعملها، على مثال ما نستعمل الأشياء التي علمناها نحن (ف، ج، ١٧، ١٩)

- الرأي الذي تتكل عليه في المعقولات ربما كان رأيي إنسان واحد فقط أو طائفة فقط، وهو الرأي المقبول. وربما كان رأي جميع الناس وهو الرأي المشهور (ف، ج، ١٨، ٣)

- توجد معقولات حاصلة لا عن محسوسات

معقولات أولى

- الماهيات معقولات أولى (سي، ب،
(١٢، ٢٩)

- المعقولات الأولى التي هي ماهيات الأشياء
الموجودة مثل كونها جواهر وكميات وكيفيات
وغير ذلك، مما هي أجناس الأمور الموجودة
(سي، ب، ٢٩، ١٦)

- إعلم إن المعقولات الأولى هي طبائع
المفاهيم المتصورة من حيث هي هي (هـ،
م، ٣٣، ٧)

عدد فرد وكل خمسة فهي نصف العشرة، وكل
ما هو جزء الجملة فهو أصغر من تلك الجملة
(ف، ق، ١٩، ٤)

معقولات مركبة

- المعقولات المركبة - وهي المقدمات - هي
التي تدل عليها الألفاظ المركبة التي أخذ جزئي
المركب منها مُسندٌ والآخر مُسندٌ إليه (ف، أ،
١٠٣، ١٣)

معقولات مفردة

معقولات ثانية

- هذه الأحوال العارضة لها (المعقولات الأولى)
بعد حصولها في الذهن معقولات ثانية (سي،
ب، ٢٩، ١٣)

- أجزاء المقدمات... هي المعقولات المفردة،
وهي المعاني التي تدل عليها الألفاظ المفردة،
مثل قولنا إنسان، فرس، ثور... فإن المعاني
التي تدل عليها هذه الألفاظ وما أشبهها تسمى
المعقولات المفردة (ف، أ، ١٠٣، ٨)

- لم يمكن أن يكون في هذه الصناعة (المنطق)
شيء أسبق من المعقولات المفردة (ف، أ،
١٠٤، ١)

معقولات

- كل معقولين لا بد أن يكون بينهما إحدى نسب
أربع وهي: التباين والمساواة والعموم
والخصوص المطلق (و، م، ٨٠، ٥)

- إن المعقولين إما أن لا يفرقا البتة أو لا يجتمعا
البتة أو يجتمعا تارة ويفترقا أخرى. فإن لم
يفترقا البتة فهما المتساويان كالإنسان والناطق،
وإن لم يجتمعا البتة فهما المتباينان كالإنسان
والحجر، أي كلما وجد أحدهما في ذات إنتفى
عنها الآخر. وإن كانا يجتمعان تارة ويفترقان
أخرى فلما أن يفرقا من الطرفين أعني أن
يفارق كل واحد منهما الآخر، أو يفرقا من

- ما يعرض للمعقولات الأولى في الذهن ولا
يوجد في الخارج أمر يطابقه كالكلية والجزئية
والذاتية والعرضية ونظائرها، ومفهوم الكلّي
والجزئي والذاتي والعرضي وغيرها، يسمى
معقولات ثانية لوقوعها في الدرجة الثانية من
التعقل، إذ لا يمكن تعقل الكلية إلا بعد تعقل
أمر يعرض له الكلية في الذهن (هـ، م،
٣٣، ١٠)

- إن الشئية والوجود والوجوب والإمكان
معقولات ثوان (هـ، م، ٣٤، ١)

معقولات كلية

- متى أخذت (الأجناس والأنواع) على أنها
معقولات كلية تُعرّف الأشياء المحسوسة، ومن
حيث تدل عليها الألفاظ، كانت منطقية
وسُميت مقولات (ف، م، ١١٦، ١٧)

- المعقولات الكلية الأول، كقولنا كل ثلاثة فهو

أحد الطرفين فقط، أي يوجد أحدهما دون الآخر ولا يوجد الآخر دونه (و، م، ٨٠، ١٢)

معلم

- هذا التعليم والتعلم الذهني قد يكون بين إنسانين، وقد يكون بين إنسان واحد ونفسه من جهتين: فيكون من جهة ما يحدث بالحد الأوسط في القياس مثلاً - معلماً، ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس - متعلماً. والتعليم والتعلم بالذات واحد، وبالإعتبار إثنان. فإن شيئاً واحداً - وهو إنسياق ما إلى إكتساب مجهول بمعلوم - يُسمى باعتبار بينه وبين الذي يحصل فيه - معلماً، وباعتبار بينه وبين الذي يحصل منه وهو العلة الفاعلية - تعليمياً، مثل التحريك والتحرك (س، ب، ١١، ٢)

معلول

- متى وُجدَ المعلول فالعلة أيضاً موجودة (أ، ب، ٤٥٤، ١١)
- ربّما وصل المعلول إلى الشيء قبل علته بالذات، فكان سبباً لعلته عنده إذا لم يكن وجود العلة في نفسها ووجوده لذلك الشيء واحداً، مثل وجود العرض في نفسه ووجوده في موضوعه، فإن العلة فيهما واحدة (س، ب، ٥٢، ١٤)
- وجود المعلول مستفاد من وجود العلة (مر، ت، ٣٦، ١١)
- المعلول يدلُّ على العلة، والعلة أيضاً تدلُّ على المعلول، ولكنَّ المعلول لا يوجب العلة والعلة توجبه (غ، م، ٥٩، ١٣)
- المعلول: هو كلّ ذات وجوده بالفعل من وجود غيره، ووجود ذلك الغير ليس من وجوده (غ،

ع، ٢٩٣، ١١)

- العلة والمعلول يتلازمان، وإن شئت قلت السبب والمسبب، وإن شئت قلت الموجب والموجب (غ، ح، ٧٠، ٨)

- إن استدلت بالمعلول على العلة فهو قياس دلالة (غ، ح، ٧٠، ١٠)

- المعلول إذا وضع بالفعل فقد وُضعت العلل كلها لكن الغاية ربما لم توجد بعد من حيث هي للأعيان كالاضطجاع مع وجود الفراش (سي، ب، ٢٧٠، ٨)

- المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند حصول استعدادها الصورة بالضرورة، ويوجد بوجود الصورة المعلول والغاية أيضاً (سي، ب، ٢٧١، ٤)

- متى وُجدَ المعلول وُجدت العلة، إن كان في الزمان الماضي ففي الماضي، وإن كان في المستقبل ففي المستقبل (ش، ب، ٤٧٤، ١٣)

- إذا بُيِّنَ المعلول بالعلة كان ذلك برهاناً يعطي السبب والوجود، وإذا بُيِّنَ العلة بالمعلول كان ذلك برهاناً يعطي الوجود فقط (ش، ب، ٤٨٥، ١١)

- المعلول لا يكون إلا بعد العلة (ت، ر، ١٤٥، ١١)

- قد يستدل بالمعلول على العلة، كما يستدل بالعلة على المعلول، ويستدل بأحد المعلولين على الآخر، ويستدل بثبوت أحد الضدين على انتفاء الآخر، وثبوت أحد المتلازمين على تحقق الآخر (ت، ر، ١٣٥، ٢٤)

- المعلول تقوم به صفات لازمة له، وهو وصفاته تستلزم العلة (ت، ر، ١٤٠، ٢٣)

- صدور المعلول المتغير عن علة غير متغيرة ممتنع بالضرورة (ت، ر، ٢٠٠، ١٦)

معلومات

- يعنون بالمعلومات الأشياء التي تدخل تحت الأمر الذي يفرض علة (ف، ق، ٤٨، ٨)
- طرد ذلك الحكم (حكم العلة في المعلومات) أو إجراؤه في المعلومات هو تصفحه في واحد واحد من الأشياء التي تحت الأمر المفروض علة (ف، ق، ٤٨، ١٠)
- المعلومات اللازمة دائماً لعللها الفاعلة لها . . . أن هذه تقال ان معلوماتها لازمة منها بالذات (ش، ب، ٤٨٢، ٨)

وإنما هو مجهول لنا من حيث ما هو مخصوص بالفعل (مر، ت، ١٨٤، ٣)

- المعلوم هو الموجود، والموجود على قسمين، موجود في الأعيان وموجود في الأذهان، فالعلوم كذلك أيضاً وجودية لما في الأعيان وذهنية لما في الأذهان (ب، م، ٢٢٥، ١٢)
- المعلوم يظهر أنه متقدم بالطبع على العلم، وذلك أنه إذا ارتفع المعلوم ارتفع العلم وليس إذا ارتفع العلم ارتفع المعلوم (ش، م، ٤١، ١)

معلومات

معلوم

- كل معلوم إنما يقال بالقياس إلى العلم (أ، ج، التي تقال في المعلومات على الإطلاق إما على أنها موجودة في المحمولات، وهذه موجودة في تلك) فهي موجودة من أجل ذاتها من الإضطرار، وذلك أنه غير ممكن ألا تكون موجودة إما على الإطلاق وإما المتقابلة (أ، ب، ٣٢٤، ١)
- المعلومات تُقال على صنفين أولاً وثانياً، أما أولاً فعلى ما قد يُسمى علماً وهو الحكم في القضايا بالإثبات والنفي، وأما ثانياً فعلى الأمور الوجودية التي تلك معانيها وهي خاصة التي جرت العادة بتسميتها معلومات، وإن كان من المعلومات أشياء لا يُحكم بمعانيها على أمور وجودية (ب، م، ٧٠، ٥)
- من المعلومات ما تتقدم على الموجودات وتكون أسباباً لها، أعني العلوم (ب، م، ٧٠، ١١)
- المعلومات: إما أن تكون حاصلة بالفطرة من غير تقدم معلوم هو باب حصولها عليه، أو حاصلة بمعلومات أخر سابقة عليها، ولكن لا تتسلسل بل تنتهي لا محالة إلى معلومات
- كل معلوم إنما يقال بالقياس إلى العلم (أ، ج، ٦٦٣، ٩)
- (ما) له وجود في الذهن فيجب أن يكون في تلك (ب، م، ١٥٢، ١٠)
- إن المطلوب لو كان معلوماً لنا من كل جهة ما كنا نطلبه؛ ولو كان مجهولاً لنا من كل وجه ما كنا نطلبه: فهو معلوم لنا من وجهين. مجهول من وجه: فهو معلوم لنا بالتصور بالفعل، ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة؛ وإنما هو مجهول لنا من حيث هو مخصوص بالفعل (س، ب، ٢٩، ١)
- المعلوم إما معلوم بذاته، وإما معلوم ببرهان (س، ب، ٦٦، ٨)
- المعلوم ليس هو المجهول البتة، نعم إلا بالعرض (س، س، ٩٤، ٣)
- إن المعلوم لو كان معلوماً من كل جهة لما كان يطلب أيضاً فهو معلوم لنا من وجهين ومجهول، فأحد الوجهين هو أنه متصور والثاني أنه معلوم لنا المطلوب به القوة،

حاصلة بالفطرة (سي، ب، ٢٦، ٢٧)

لازمًا، وإما عارضًا له لا يبعد أن ينفصل عنه
في الوجود (غ، ح، ١٧، ١١)

معلومات بتواتر

- المعنى الذي لا تركيب فيه البتة لا يمكن حده
إلا بطريق شرح اللفظ أو بطريق الرسم، وأما
الحذ فلا (غ، ح، ١٠٣، ١٦)

- المعلومات بالتواتر كعلمنا بوجود مكة ووجود
الشافعي وبعده الصلاة الخمس (غ، ح،
٥٢، ٤)

- تعريف المعنى بلفظ يطلق على المعنى، ومن
قع بمثل هذا في فهم الحياة فقد رضي من
العلوم بقشورها (غ، ح، ١٢١، ٨)

معنى

- المعنى إذا نُسبَ إلى المعنى الذي يمكن وصفه
به وُجدَ بالإضافة إلى الموصوف إما ذاتيًا له
ويُسمى صفة نفس، وإما نفس، وإما لازمًا
ويُسمى تابعًا وإما عارضًا لا يبعد أن ينفصل عنه
في الوجود (غ، ص، ١٣، ٨)

- المعنى الواحد إما أن يكون شخصًا وإما أن
يكون كليًا (ف، ع، ١٤٦، ٦)

- المعنى الذي لا تركيب فيه البتة لا يمكن حده
إلا بطريق شرح اللفظ أو بطريق الرسم، وأما
الحذ الحقيقي فلا، والمعنى المفرد مثل
الموجود (غ، ص، ١٩، ٨)

- يتفق في كثير من الأمور أن يكون (المعنى)
الأقدم في المعرفة هو أشدُّ تأخرًا في الوجود
والآخر منهما أشدُّ تقدمًا في الوجود، فيكون
اسمًا لها واحدًا لأجل تشابه نسبها إلى أشياء
كثيرة، أو لأجل أنها تُنسبُ إلى شيء واحد، وإما
بتساوي أو بتفاضل، كان ذلك الواحد يسمى
باسمها هي أو كان يُسمى باسم غير اسمها.
وهذه غير المتفقة أسماؤها وغير المتواطئة
أسماؤها، وهي متوسطة بينهما، وقد تسمى
المشككة أسماؤها (ف، ح، ١٦١، ٤)

- المعنى إذا وُصفَ بالمعنى ونُسبَ إليه وُجدَ إما
ذاتيًا وإما عَرَضِيًّا وإما لازمًا (غ، ص،
٣٣، ١٢)

- معنى من المعاني الموجودة، وحقيقة من
الحقائق الثابتة، إذا نُسبَتْها إلى غيرها من تلك
المعاني والحقائق، وخبرتها بالإضافة إليه: إما
أعم وإما أخص وإما مساويًا وإما أعم من وجه
وأخص من وجه (غ، ع، ٩٢، ٦)

- (المعنى) إذا نُسبَ إليه (إلى المعنى) وُجدَ إما
أعم كالوجود بالإضافة إلى الجسمية، وإما
أخص كالجسمية بالإضافة إلى الوجود، وإما
مساويًا كالمتحيز بالإضافة إلى الجوهر عند قوم
والى الجسم عند قوم (غ، ص، ٣٣، ١٣)

- كل معنى يُنسبُ إلى شيء: فإما أن يكون ذاتيًا
له، مقومًا لذاته، أي قوامًا ذاته به. وإما أن
يكون غير ذاتي مقوم، ولكنه لازمٌ غير مفارق.
وإما أن يكون لا ذاتيًا، ولا لازمًا، ولكن
عَرَضِيًّا (غ، ع، ٩٥، ٨)

- إلتام هذا (تأليف المعنى) من جزأين يُسمى
النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويُسمى
المتكلمون أحدهما وصفًا والآخر موصوفًا،
ويُسمى المنطقيون أحدهما موضوعًا والآخر
محمولًا، ويُسمى الفقهاء أحدهما حكمًا
والآخر محكومًا عليه ويُسمى المجموع قضية
(غ، ص، ٣٥، ١٧)

- المعنى إذا نُسبَ إلى المعنى وجدناه إما ذاتيًا له
ويُسمى صفة النفس، وإما لازمًا ويُسمى وصفًا

- كل لفظ يجري بين الناس في مفاوضاتهم ومحاوراتهم فله معنى في ذهن قائله هو الذي دلَّ به عليه، ومفهوم في ذهن سامعه هو الذي يُستدل به عليه (ب، م، ٨، ٦)
- أن يكون المعنى المفهوم من اللفظ واحدًا في المسّميات كلها، ولكن بينها اختلاف فيه من جهة أخرى مثل أن يكون لبعضها أولاً أو بعضها أولى به أو هو أشد في بعضها. وإما أن لا يكون المعنى واحدًا ولكن بين المعنيين مشابهة ما. وإما أن لا يكون المعنى واحدًا ولا بين المعنيين مشابهة ما (سي، ب، ٥٠، ٢١)
- الوجود الذهني ويسمى الأثر النفساني هو مثال مطابق للوجود العيني دال عليه، واللفظ دال على ما في الذهن، وما في الذهن يسمى معنى بالنسبة إلى اللفظ (سي، ب، ٩٥، ٥)
- ربما كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة، أو كان في إحدى المقدمتين غير ما في الأخرى، فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت إلى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى (سي، ب، ١٩٣، ٤)
- المساواة في المعنى فهو الاشتمال على جميع ذاتيات المحدود بحيث لا يشذ منها شيء، وكثير من الأقوال المساوية في الحمل لا يكون مساوية في المعنى، بل يفوته كثير من الذاتيات كما تقول الإنسان جسم ناطق (سي، ب، ٢٦٥، ١٦)
- ليس الشيء الذي يوجب أو يسلب قول بل هو معنى يدل عليه لفظ مفرد، أو ما قوة دلالة دلالة المفرد (ش، م، ٦٣، ٤)
- ليس المعنى الذي ندركه بالحس والمعنى الذي ندركه بالبرهان معنى واحدًا (ش، ب، ٤٤٥، ١٨)
- «لم يتصور (مستمع الحد) المعنى حتى سمع اللفظ وفهمه، ولم يمكن أن يفهم المراد باللفظ حتى يكون قد تصور ذلك المعنى قبل ذلك» (ت، ر، ١، ٣٧، ٢٦)
- إذا عرف (المترجم) المعنى الذي يقصد بهذا الاسم في هذه اللغة هو المعنى الذي يقصد به في اللغة الأخرى ترجمه (ت، ر، ١، ٧١، ١٠)
- الاسم المسؤول عنه الذي لا يعلم السائل معناه إذا أجيب عنه بما يقال في جواب ما هو؟ يتقسم حال السائل فيه إلى نوعين: أحدهما: أن يكون قد تصور المعنى بغير ذلك اللفظ، ولكن لم يعرف أنه يعني بذلك اللفظ. فهذا لا يفتقر إلا إلى «ترجمة» اللفظ، كالمعاني المشهورة عند الناس من الأعيان، والصفات، والأفعال... الثاني: أن يكون غير متصور للمعنى، كما أنه غير عالم بدلالة اللفظ عليه. وهذا يحتاج إلى شيئين: إلى ترجمة اللفظ، وإلى تصور المعنى - إلى حدّ «الاسم» و«المسمى» (ت، ر، ٧٦، ١٧)
- إذا كان ذلك المعنى هو لم يتصوره (السائل)، ولا له في لغته لفظ، فهنا لا يمكن تعريفه إياه بمجرد «ترجمة» اللفظ، بل الطريق في تعريفه إياه إما «التعيين» وإما «الصفة» (ت، ر، ٧٧، ١١)
- «إن المطلوب ليس إلا معيان - سواء عبر عنهما بلفظين أو ألفاظ متعددة» قيل: وليس الأمر كذلك، بل قد يكون المطلوب معنى واحدًا، وقد يكون معنيين، وقد يكون معاني متعددة (ت، ر، ١٧٨، ١٨)
- إن ذلك المعنى لما كان كليًا يوجد في أفراد كثيرة أطلقا على تلك الأفراد من حيث وجد في كل واحد منها المعنى الذي وضع له، وسُمي

بهما لا من حيث أن تلك الأفراد وضعا
لخصوص كل واحد منها (و، م، ٧٠، ١٣)

معنى جزئي

- أمّا (المعنى) الجزئي فهو الذي كمعنى زيد
الذي هو صورة هذا الشخص، فإنه إذا تقرر عند
الذهن من أحد الموجوات الذي هو شخص
زيد لا يكون هو بعينه المتقرر من موجود آخر
(ب، م، ٣٨، ١٦)

معنى عرضي

- إن لفظة العرضية إما أن تدل على أن الشيء
موجود في موضوع، فتكون دلالة على هذه
النسبة؛ أو تدل على أنه في ذاته بحيث لا بد له
من موضوع؛ فهذا أيضا معنى عرضي، وذلك
لأن نسبة هذا المعنى إلى أكثر الأعراض مثل
الكيفية والكمية والوضع أمر غير مقوم
لما هياتها، لأن ما هياتها تمثل مدركة مفهومة
(س، م، ٦٥، ١٧)

معنى خاص

- المعنى الخاص جزئي (س، م، ٢٧، ١٢)

معنى عام

- أن ههنا محسوسات مدركة بالحواس، وأن فيها
أشياء متشابهة وأشياء متباينة، وأن
المحسوسات المتشابهة إنما تشابه في معنى
واحد معقول تشترك فيه، وذلك يكون مشتركا
لجميع ما تشابه، ويُعقل في كل واحد منها ما
يُعقل في الآخر، ويُسمى هذا المعقول
المحمول على كثير «الكلّي» و «المعنى العام»
(ف، ح، ١٣٩، ٦)

معنى عموم

- إن المعنيين المختلفين في العموم والخصوص
قد يتركان على وجوه: من ذلك أن يكون
المعنى العام ممّا يلزمه قسيمة ما لزوماً أولاً
يفتقر في أن يحصل له بعض أجزاء القسيمة،
فإذا اقترن به الفصل تهاً حيث أن يكون
موجوداً، ويكون ذلك الإقتران ليس يقتضي
مفهوم أحد المقترنين حتى يكون أحدهما لازماً
للآخر في مفهومه، بل إنما يلزمه في أن يكون
موجوداً (س، ش، ٢٠، ١٤)

معنى كلي

- المعنى الكلي يكون واحداً إما بأن يكون غير
منقسم في القول بأن تدل عليه لفظة مفردة وإما
بأن يكون مركباً من معاني قيد بعضها ببعض
وتدل عليها ألفاظ مركبة تركيب تقييد (ف، ع،
١٤٦، ٧)

- المعنى الكلي هو الذي يتشابه به عدة أشياء
والشخص هو ما لا يمكن أن يتشابه به إثنان
أصلاً (ف، ق، ١٣، ١٤)

- كل ما يوصف بذلك المعنى فهو (أ) وكل ما هو
(أ) فهو موصوف بذلك المعنى ولزم به اضطراراً

- كل معنى عام يقال على أكثر من واحد، كيف
قيل، فهو كلي (س، م، ٢٧، ١٢)

- المعنى العام كالجسم مثلاً إذا تقرر في الذهن
من إدراك شيء من الموجودات كشخص إنسان
ثم أدرك من بعده موجوداً آخر مما يدخل في
عمومه ويتصف به (ب، م، ٣٨، ٦)

معنى عديمي

- إن المعنى العديمي يكون الفصل فيه سلباً مع قوة
(س، ج، ٢٥٧، ٦)

كان بعضها يقال عليها، فمتى صرح بذلك
المضمر المنوي في النفس صار القول حينئذ
صدقاً أو كذباً. وقلبه ليس بصدق ولا كذب
(س، ع، ٢٣، ٢)

معنى مفرد

- المعنى المفرد هو المعين من حيث يلتفت إليه
الذهن كما هو، ولا يلتفت إلى شيء منه يتقوم،
أو معه يحصل، وإن كان للذهن أن يلتفت وقتاً
آخر إلى معان أخرى فيه ومعه، أو لم يكن
(س، ش، ١١، ١٢)

- كل مفرد فهو معنى ويدل عليه لا محالة بلفظ
(غ، ص، ٢٩، ١٦)

- علم المنطق هو القانون الذي به يُعَيَّر صحيح
الحد والقياس عن فاسدهما فيتميز العلم اليقيني
عما ليس يقينياً وكأنه الميزان والمعيار للعلوم
كلها (غ، م، ٦، ١١)

معية الانواع

- يجب أن تكون معية الأنواع بالوجه الذي
يخالف تقدم الأجناس عليها، وتأخرها عنها
إنما هو باعتبار حال التلازم واللاتلازم، فإن
التأخر يوجد له أنه يلزم وأنه لا يلزم،
والتقدم لا يوجد له أنه يلزم ولا يلزم (س، م،
٢٧٠، ١٠)

- الأنواع تكون «معاً» من هذا الوجه معية فيما
بينها بإزاء التقدم والبعد من المبدأ الذي هو
الجنس إذا كانت النسبة إليه (س، م،
٢٧٠، ١٥)

وجود (أ) في كل (ج) فيحصل القياس عن
مقدمتين الكبرى منهما موجبة كلية منعكسة في
الحمل (ف، ق، ٤٤، ١٧)

- المعنى الكلّي فليس تلحقه العوارض إلا
بالعرض وبسبب أشخاصه الجزئية (س، ش،
٢٩، ٢١)

- كل معنى كلّي نُسبَ إلى جزئيّ تحته إمّا أن
يكون ذاتياً، وإمّا أن يكون عرضياً (غ، م،
١١، ٨)

- المعنى الذي يُسمّى كلياً فإنّه الذي يُقال لفظه
بمفهوميّه على كثيرين (ب، م، ٣٨، ١٣)

معنى متصور

- ليس من شأن المعنى المتصور أن يكون له في
الوجود مثال بوجه، مثل كثير من معاني
الأشكال الموردة في كتب الهندسة، وإن كان
وجودها في حيز الإمكان، ومثل كثير من
مفاهيم ألفاظ لا يمكن وجود معانيها، مثل
مفهوم لفظ «الخلاء» ومفهوم لفظ «الغير
المتناهي» في المقادير، فإن مفاهيم هذه
الألفاظ تتصور مع استحالة وجودها، ولو لم
تتصور لم يمكن سلب الوجود عنها، فإن ما لا
يُتصور معناه من المحال أن يسلب عنه وجود
ويحكم عليه بحكم سواء كان إثباتاً أو نفيّاً
(س، ش، ٣١، ٢٣)

معنى معقول

- إنّ الشيء من حيث يوجد في نفسه شيئاً هو
معنى معقول متعين، وإن كان ما يقع عليه من
جزئيات تكون تحته غير متعين، وهو من حيث
يتعين يخالف كل واحد من الجوهر والكم
وأمر أخرى إذا كان ليس في نفسه مقولاً، وإن

معين

مغالط

- المغالط الذي من أهل صناعته (الجدل) إنما يخاطبه بمقدمات مموهة خاصة بتلك الصناعة يتسلمها منه بالسؤال، وهذه المخاطبة تُسمى الامتحان. والقياس المستعمل في هذه المخاطبة يُسمى القياس الامتحاني (ف، ج، ١١، ٥٠)

- الغالط أو المغالط من غير أهل صناعته (الجدل) فليس يُمكنه بصناعته أن يُخاطبَ واحدًا منهما، لا أن يُعاند ذا ولا أن يُدافع هذا، اللهم إلا أن يكون مع براعته في صناعته له قوة على الجدل (ف، ج، ٣، ٥١)

- إن كان إنما استدعى الحجة ليتقل أبدًا على طريق التحليل بالعكس إلى الحجة وإلى حجة الحجة، وعسى أن يعثر في طريقة على شيء يُبطل به على المجيب أو ليوهم بكثرة الانتقال وبالمطاوله أنه يتكلم في الوضع بما يُبطله، أو يطول ليتقضى الزمان وينصرم المجلس. فهو إما مُغالط وإما هازل (ف، ج، ٩، ٥٦)

مغالطات

- القدرة على فسخ المغالطات التي ليست ذاتية، فليست جزءًا من الكمال في الصناعة، ولكنها جزء من الفلسفة الأولى ومن الجدل (ف، ب، ٢٠، ٩٤)

- أما المغالطات التي تقع بحسب المعاني فهي سبعة: الأول من جهة ما بالعرض؛ والثاني من سوء إعتبار الحمل؛ والثالث من قلة العلم بالتبكيث؛ والرابع من جهة إيهام عكس اللوازم؛ والخامس من المصادرة على المطلوب الأول؛ والسادس من جفلي ما ليس بعلة علة؛ والسابع من جفلي المسائل الكثيرة في

- تصوّر «المعِين» إنما يستلزم تصوّر الحقيقة مطلقًا، لا بشرط العموم والمطابقة (ت، ر، ١)، (٢٤، ٩٧)

- ما هو «مطلق» في الذهن إذا وجد في الخارج كان «معينًا»، فهذا حق (ت، ر، ١، ٩٨، ٦)

- إذا كان المطلوب بالحدّ هو الكلّي الجامع المانع الذي يطابق جميع أفراد المحدّد - فلا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه ما ليس منه، فمعلوم أن تصوّر «المعِين» لا يستلزم مثل هذا (ت، ر، ١، ٩٨، ١١)

- العلم باستلزام المعين للمعِين المطلوب أقرب إلى الفطرة من العلم بأنّ كلّ معين من معينات القضية الكلية يستلزم النتيجة (ت، ر، ١)، (٥، ١٥٩)

- يلزم من وجوده المعين الوجود المطلق المطابق للمعِين. فإذا تحقّق الوجود الواجب تحقّق الوجود المطلق المطابق للمعِين (ت، ر، ١)، (١٣، ١٦٠)

- معين مختص، وهو الذي يسمونه «الجزئي»؛ ليس مطلقًا مشتركًا، وهو الذي يسمونه «الكلّي» (ت، ر، ٢، ٧٥، ٢٥)

معين مشخص

- هذا «الكلّي المطلق لا بشرط» (الكلّي الطبيعي) قد يتنازعون (المنطقيون) هل هو موجود في الخارج أم لا؟ والتحقيق أنه يوجد في الخارج - لكن «معينًا مشخصًا». فلا يوجد في الخارج إلا «إنسان معين» وفيه «حيوانية معينة» و«ناطقية معينة»، ولا يوجد فيه إلا «علم معين» و«خبر معين» (ت، ر، ١، ٩٩، ١٤)

مسألة واحدة (س، س، ٢٠، ٥)

من المغالطات اللفظية (س، س، ٢٢، ١٥)

مغالطات برهانية

مغالطة

- أعني بالمغالطات البرهانية ما يشبه بالبرهان وليس برهاناً، فإنّ من المغالطات مغالطات جدلية غير برهانية (س، ب، ٦٤، ٢)

- إذا كان في أحد اللفظين إيهام شيء زائد على ما يُوهمه اللفظ الآخر كان ذلك سبباً للغلط والمغالطة، مثل تغييرنا الخمر إلى الصهباء (ف، س، ١٣٥، ١٦)

مغالطات هي قياس

- المغالطات في القياس، من جهة أنّ القياس فيه على غير المطلوب، فيشبه أن يكون هذا التقصير إذا وقع في الحد الأوسط فصار الحد الأوسط لفظاً فقط - وأما في المعنى فلم يكن حدّاً أوسطاً، إذا الحد الأوسط يجب أن يكون معنى واحداً - كان هذا النوع من الوقوع يجعله من المغالطات اللفظية. وكذلك إذا وقع من جهة الطرفين فكانا يخالفان حدّي المطلوب بشرط من الشرائط، فيكون ذلك القياس ليس على ذلك المطلوب، فإنّه وإن كان ذلك الوقوع يجعله من المغالطات بحسب سوء القياس، ومن المغالطات المعنوية، فإنّ في لفظ حدّ القياس والنتيجة اختلافين (س، س، ٢٢، ١١)

- متى عرّفنا القياس وقوينا على تباين ما بين الأشياء لم يقع علينا غلطٌ إذا تأملنا، ولا مغالطة إذا خوطبنا (ف، س، ١٦٤، ١٢)

- المغالطة ليست مما يتفع بوجه، ولا مادتها مشاركة لمادة البرهان بوجه، بل لا المادة المغالطية تحمل على مادة البرهان ولا صورتها على صورته ولا بالعكس (س، ب، ٩، ١٨)
قلنا في القنون الماضية ما دلّ على إستنكارنا أن يكون السبب في إشتراك الاسم تناهي الألفاظ، وغير تناهي المعاني. وإذا فهم على هذه الصورة كان أقرب إلى الصواب. فهذا هو من أسباب أن وقع الإشتراك في الأسماء، ووقعت المغالطة بسببه، وعرض منه ما يعرض من عقد الحساب (س، س، ٤، ٨)

- المغالطة بسبب أنّ الواجب وجوده غير الواجب العمل به؛ وإنما يقال لهما واجب باشتراك الاسم. ومفهوم الواجب الأول أنّ وجوده ضروريّ، ومفهوم الواجب الآخر أن إثاره محمود (س، س، ٩، ١١)

- أما المغالطة التي تقع من جهة الشكل، فمنه ما يكون الحكم فيه على نفس اللفظ، مثل من يقول: «إن هذا البيت ليس بمنقوص ساكنه» فيتج أن «هذا البيت ساكنه فيه». ومنه ما ليس الغلط فيه في نفس اللفظ، بل هو شيء يتعلق بهيئة اللفظ، وهو كالإشتراك في الهيئة أو شيء

مغالطات لفظية

- المغالطات اللفظية من جهة أنّ المغالطة وقعت في اللفظ لتقصير فيه وإيهام معينين (س، س، ٢٢، ١٠)

- المغالطات في القياس، من جهة أنّ القياس فيه على غير المطلوب، فيشبه أن يكون هذا التقصير إذا وقع في الحد الأوسط فصار الحد الأوسط لفظاً فقط - وأما في المعنى فلم يكن حدّاً أوسطاً، إذا الحد الأوسط يجب أن يكون معنى واحداً - كان هذا النوع من الوقوع يجعله

بعضها ليس بموجود (س، س، ٨٣، ٣)

مغالطة سوفسطائية

- إن المغالطة في العلوم البرهانية هي أن تورّد مقدمات على أنها صادقة ومناسبة ولا تكون كذلك، وتسمى هذه المغالطة سوفسطائية (س، س، ٣٦، ٦)

مغالطة في قياس

- جميع أسباب المغالطة في القياس، إمّا لفظي وإمّا معنوي. واللفظي إمّا اشتراك في جوهر اللفظ المفرد، أو اشتراك في هيئته وشكله، أو اشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب لفظ مفرد، أو لأجل صادق مجتمع قد فُضِّل فُظُنَّ صادقًا، أو لأجل صادق تفاريق قد رُكِبَت فُظُنَّ صادقًا، وإمّا لاشتباه الإعراب والبناء والشكل والإعجام. وإمّا المعنوي، فإمّا أن يكون لما بالعرض، وهو أن يؤخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، كمن يقول «إن الشجرة تقبل القسمة المقدارية» وإمّا القابل للقسمة المقدارية، مقدار جسميتها؛ وقد يكون بسبب أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل، كمن يقول «إن الجزء من الرّحى الذي يلي القطب أبطأ حركة» - وهذا بسبب أخذ الجزء الذي هو بالقوة مكان ما بالفعل (مر، ت، ٢٧٤، ٧)

- المغالطة في القياس المطلوب به إنتاج الشيء إمّا أن تقع في اللفظ وإمّا أن تقع في المعنى، وإمّا أن تقع في صورة القياس، وإمّا أن تقع في مادته، وإمّا أن تكون غلطًا وإمّا أن تكون مغالطة (ب، م، ٢٦٤، ١٨)

يتعلّق بهيئة الأداء، كما يكون الشيء يقال مرةً بضجر وحدّة، ومرة بطلاقة، فيتغيّر الحكمان (س، س، ٨٧، ١٤)

- المغالطة بسبب ربط ما بين القضيتين، فإنّه يوهّم أنّه ربط أحدهما بالآخر على أنّه معاقبة، ويوهّم أنّه ربطه به على أنّه معاندة (س، س، ٩٠، ١٢)

- المغالطة وهو (قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق) ولا يكون حقًا وتسمى سفسطة (أو) شبيهة (با) المقدمات (المشهورة) وتسمى مشاغبة (أو) مقدمات وهمية كاذبة كما يقال إنّ وراء العالم فضاء لا يتناهى (ه، م، ٢٦، ٢١) - للتصديق الجازم الذي لا يُعتبر فيه كونه حقًا أو غير حق؛ بل يعتبر فيه عموم الاعتراف به هو الجدل، إن كان كذلك، وإلاّ فهو الشكّ، وهو مع السفسطة يحسب صنفًا واحدًا هو المغالطة (ط، ش، ٥١١، ١٢)

- المغالطة قياس تفسد صورته بأن لا تكون على هيئة منتجة لإخلال شروط معتبرة بحسب الكمية والكيفية والجهة، أو مادية بأن تكون المقدمة والمطلوب شيئًا واحدًا لكون الألفاظ مترادفة (ن، ش، ٣٤، ٣)

- السفسطة ما تألف من مقدمات شبيهة بالحق وليست به، وتسمى مغالطة كقولنا في صورة فرس في حائط، هذا فرس، وكل فرس صهال، فهذا صهال (ض، س، ٣٥، ٣٠)

مغالطة باشتراك المفهوم

- إنّ المغالطة باشتراك المفهوم على وجوهه: فإنّها إمّا أن تكون لأن السؤال يكون كثيرًا، وإمّا أن تكون للكثرة في النتيجة أيضًا. وتلك الكثرة يكون الحق في بعضها موجودًا، وفي

مغالطة لفظية

- إن كل مغالطة لفظية متعلقة بالإسم المشترك
(س، س، ٨٨، ١٢)

فيوهم فيما ليس بلازم عن القول أنه لازم، مثل
قولنا زيد إنسان وزيد ليس بعمر و عمرو إنسان
فإذاً من هو إنسان ليس بإنسان (ف، س،
١٤٠، ٨)

مغالطة ممارية ومشاغبية

- المغالطة في الجدل هي أن تورد مقدمات على
أنها مشهورة ومتسلمة ولا تكون كذلك،
وتسمى هذه المغالطة ممارية ومشاغبية (س،
٣٦، ٨)

- (من المغلط بالعرض) اللاحق للشيء وذلك أن
يؤخذ أمر ما لشيء ويعلم وجوده له إما بالحس
أو بغيره، ثم يرتكب ذلك الأمر بعينه موجوداً في
شيء آخر، فيظن عند ذلك أن الشيء الثاني هو
الشيء الأول أو أن أحدهما محمول على
الآخر (ف، س، ١٤٢، ١٤)

مغالطي وسوفسطائي

- الأولى أن يسمى طالب الغلبة كيف إتفقت
مشاغبياً، وأن يسمى المتظاهر بالمعرفة وليست
له مغالطياً سوفسطائياً (س، س، ٥٩، ٤)
- القياس المغالطي الفاسد ... يسمى مغالطياً
وسوفسطائياً (مر، ت، ٥، ١٣)

- (من المغلط بالعرض) المقصورات على شيء
إما هي على مكان وإما هي على زمان وإما على
حال ما (ف، س، ١٤٤، ١٩)

- (من المغلط بالعرض) المطلقات فإنها تُوهم
أنها قد نُقِلت بكل ما يُمكن أن يقارنها من
المحمولات، فإذا قُبِلت لَزِمَ عنها إما كذب
وإما فضل وهذيان وتكرير (ف، س، ١٤٥، ٨)

مغلط بالعرض

- (من المغلط بالعرض) أنه يعوق الذهن عن فهم
الشيء فيسبق إلى الذهن قبل الشيء حتى يظن
به أنه هو الذي قصّد تفهمه من أول الأمر،
فيتصور الإنسان بدل الشيء المقصود الشيء
الذي له هو بالعرض، وذلك مثل الأمور
العرضية التي تؤخذ في تحديدات الأشياء، مثل
أن يقال في تحديد كسوف القمر أنه حال للقمر
مُفَرَّعة للناس (ف، س، ١٣٩، ١٩)

- (من المغلط بالعرض) أن تؤخذ المسألة
المنظور فيها وهي في الحقيقة مقدمات كثيرة
على أنها مسألة واحدة (ف، س، ١٤٧، ١٨)
- (من المغلط بالعرض) أن لا تؤخذ المقدمات
متقابلة على الحقيقة، وذلك أن لا يستوفى فيها
شرائط التقابل التي عُدّت فيما سلف، فإنه لقا
كانت المتقابلة هي التي إذا كان الموضوع أو
المحمول أو كلاهما في أحد المتقابلين بحالٍ
ما أو في زمان أو منسوبين أو أحدهما في
الإيجاب إلى شيء ما كانا جميعاً في السلب
بتلك الحال بعينها (ف، س، ١٤٩، ٣)

- (من المغلط بالعرض) أنه يغلط في تركيب
الأشياء التي تُقال فرادى على شيء واحد
فيتوهم أنها تتركب فيغلط، مثل قول القائل هذا
ابنٌ ماحقٌ وهو لك فهو إذاً بذلك ابن لك (ف،
س، ١٤٠، ٤)

- (من المغلط بالعرض) المصادرة على المطلوب
الأول، وذلك أن يؤخذ المطلوب بعينه جزء
القياس الذي يُرام به بيان ذلك المطلوب، وهو
صنفان: أحدهما في إثبات الموضوع الأول،

- (من المغلط بالعرض) أنه يغلط في اللازم

أن يؤخذ من أقاويل أهل الإطناب والهلز. وقد يُعدُّ من هذا الباب في الجدل خاصة أن تكون المقدمات غير مشهورة أو غير مقبولة عند السامع، وهي في الحقيقة صادقة غير أنها ليس يسهل بيانها في الوقت الحاضر (ف، س، ١٥٩، ٧)

- (من المغلط بالعرض) النقلة إلى ما يمكن أن يُبدل مكان الشيء ويُقام مقامه إما لفظاً وإما شبيه وإما كلي وإما جزئي وإما لوازم متقدمة، أو متأخرة وإما مقارنة وإما مقابلات وإما خياله في النفس وإما أمثله المحسوسة. فإن كل واحد من هذه له أشياء تخصه في نفسه (ف، س، ١٦٠، ١٠)

- إن المغلطات منها ما يمكن أن تكون قياساً أو جزء قياس ومنها ما لا يمكن أن يكون قياساً ولا جزء قياس، لكنها أحوال الإنسان وتوطنات في ذهنه وهيبات له وملكات تُزيله عن الصواب إلى الخطأ، مثل المحبة لرأي ما والبغضة له، أو غير ذلك مما يجري مجرى هذين (ف، س، ١٣٢، ١٠)

- المغلطات التي يمكن أن تكون مقاييس أو أجزاء مقاييس منها ألفاظ ومنها معان (ف، س، ١٣٢، ١٦)

- المغلطات التي هي معان منها التي تُقال بالعرض وهي التي تتفق مقارنتها للشيء من غير أن يكون شأن كل واحد منهما وفي طباعه أن يفتن إلى الآخر، مثل أن يُعرض لحيوان ما أن يُذبح فيموت ويبتل بمطر في ذلك الوقت (ف، س، ١٣٩، ١)

والثاني في إبطاله (ف، س، ١٥٠، ١)

- (من المغلط بالعرض) أن يؤخذ ما ليس بسبب للزوم النتيجة على أنه سبب له، وذلك في المستقيم والخلف جميعاً (ف، س، ١٥٦، ٦)

- (من المغلط بالعرض) أن لا يكون القول منتجاً لِمَا فُرض مطلوباً، ولا لشيء آخر غيره، لا إذا ترك على حالته ولا إذا غُير بزيادة شيء على جملة أو بنقصان شيء من جملة. وأن تكون مقدماته مع ذلك كاذبة إما جميعها أو معظمها أو تكون غير مشهورة (ف، س، ١٥٦، ٨)

- (من المغلط بالعرض) أن يُنتج لكن لا يُنتج المطلوب الأول، مثل قياس برمانيدس كل ما سوى الموجود فهو لا موجود وما هو لا موجود فليس هو شيئاً، فالموجود إذاً واحد (ف، س، ١٥٦، ١٦)

- (من المغلط بالعرض) أن يُنتج المطلوب بالقول ليس أولاً لكن يُنتج ثانياً (ف، س، ١٥٦، ١٩)

- (من المغلط بالعرض) أن يُنتج المطلوب لكن بالعرض، فمن ذلك المقدمات الكاذبة التي تُنتج الصادقة، ومن ذلك أن يؤخذ الحد الأوسط عرضاً لسبب في القياس الذي يؤدي به سبب الأمر المطلوب (ف، س، ١٥٧، ٤)

- (من المغلط بالعرض) أن يُنتج شيء في جنس من العلوم بما ليس من ذلك الجنس (ف، س، ١٥٧، ٩)

- (من المغلط بالعرض) أن يُقصد إنتاج المطلوب بحال وتؤخذ أجزاء القياس في الحال التي يُنتج بها المطلوب لا بتلك الحال، ولا سيما متى كانت هذه الحال ليس شأنها أن يُصرح بها عند تأليف القياس (ف، س، ١٥٧، ١٦)

- (من المغلط بالعرض) أن يؤخذ في القول ما لا ينتفع به أصلاً في بيان المطلوب، وذلك يمكن

مفارق خاصة

- اللّازم الخاصّة (كالضاحك بالقوة) والمفارق الخاصّة كالضاحك (بالفعل للإنسان) (هـ، م، ١٠، ١١)

مفرد

- المفرد هو الذي لا يُراد بأجزائه أجزاء من المعنى (غ، م، ٨، ١٧)
- المفرد لا يُمكن أن يكون له حدّ حقيقي وإنّما يُحدّ بحدّ لفظي كقولك في حدّ الموجود أنّه شيء أو رسمي كقولك في حدّ الموجود أنّه المنقسم إلى الخالق والمخلوق (غ، ص، ٢٠، ١٦)
- لفظ الإنسان... يدلّ على شيء مفرد (ش، ع، ٨٦، ١٢)
- ليس واجباً أن يكون ما يصدق مفرداً يصدق مجموعاً (ش، ع، ١١٣، ٢)
- المفرد هو الدال الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلاً حين هو جزؤه والمركب ما يخالف ذلك (ر، ل، ٣، ٩)
- المراد بالمفرد معنى لا جزء له (هـ، م، ٤٧، ٢٣)
- (المفرد) إن دل بهيته على زمان معيّن من الأزمنة الثلاثة فهو الكلمة، وإن لم يدل فهو الاسم وحينئذ إما أن يكون معناه واحداً أو كثيراً (ن، ش، ٤، ١٥)
- المفرد ينقسم باعتبار تشخيص مسمّاه، وعدم تشخيصه إلى قسمين جزئيّ وكلّيّ (و، م، ٧٣، ٤)

مفرد كلي

- المفرد الكلّي... ذاتيّ وهو الذي يدخل في

حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الإنسان والفرس أي إن أريد بهما ماهيتهما النوعية فجزئيان إضافيان، وإن أريد ماهية إفرادهما أعني الخصص، فجزئيان حقيقيّان (هـ، م، ٧، ٢)

مفردات

- المفردات آحاد (س، م، ١٢٠، ١٨)
- إدراك هذه المفردات المجردة ليس إلّا بقوة أخرى إصطلحنّا على تسميتها عقلاً فيدرك ويقضي بقضايا ويدرك اللونية مجردة ويدرك الحيوانية والجسمية مجردة (غ، ح، ٢١، ٩)
- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة والتصور (غ، ح، ٦٨، ٢)
- أن لا تكون مفردات المعارف (في القياس) أعني الأجزاء الأول تمايزة منفصلة بالحقيقة بل ملتفة مختلطة متضمنة لأمر متعدّد (غ، ح، ٧٩، ٦)
- سمّي المنطقيون معرفة المفردات تصوراً ومعرفة النسبة الخبرية بينهما تصديقاً (غ، ص، ١١، ١٠)
- معرفة المفردات قسمان: أوليّ وهو الذي لا يُطلب بالبحث وهو الذي يرتسم معناه في النفس من غير بحث وطلب كلفظ الوجود والشيء وككثير من المحسوسات، ومطلوب وهو الذي يدلّ إسمه منه على أمر جملي غير مفضّل ولا مفسّر فيطلب تفسيره بالحدّ (غ، ص، ١١، ١٦)
- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة والتصور، وأعلم جملة النتيجة المطلوبة بالقوة لا بالفعل، أي في قوتي أن أقبل التصديق بها بالفعل وأجهلها من وجه أي لا أعلمها بالفعل،

مفعول

- وجدنا أشياء أخرى تجري في الكلام، كقول القائل: مأكول ومشروب، فالتمسنا لذلك إسماً جامعاً، فوجدناه المفعول (ق، م، ١١، ١).

مفهوم

- الموضوعات والأفعال الصادرة والغايات التي للأشياء تدخل في شرح المفهوم (س، ش، ٤٥، ٢٤)

- كل لفظ يجري بين الناس في مفاوضاتهم ومحاوراتهم فله معنى في ذهن قائله هو الذي دلّ به عليه، ومفهوم في ذهن سامعه هو الذي يُستدلّ به عليه (ب، م، ٨، ٧)

- قد يُدلّ باللفظ الواحد على موجود واحد بمفهومات كثيرة بأوضاع مختلفة، بمفهوم مفهوم كما يُقال الحيوان ما إنّه مُتحرّك تارة بمفهوم حركة النمو والذبول وهو زيادة كميته أو نقصانها، وتارة بمفهوم حركة الاستحالة وذلك باشتداد كميته كلونه أو حرارته وضعفها، وتارة بمفهوم حركة النقلة في مكانه. ويكون ذلك اللفظ في دلالاته على ذلك الواحد من المُسمّيات إسماً مُشترِكاً لإتحاده في المسموع وتكثره في المفهوم (ب، م، ٩، ٥)

- السامع إذا سمع قائلاً يقول إن الإنسان حيوان أو ليس بحيوان، وفهم ما يقوله يتمثل في ذهنه مفهوم لفظة الإنسان ومفهوم لفظة الحيوان على نسبتها الرابطة لهما في الذهن (ب، م، ٣٦، ١٢)

- المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات (ه، م، ٥٦، ١٤)

- كل مفهوم يبين آخر مباينة كلية أو يساويه أو يكون أعم أو أخص منه مطلقاً أو من وجه لأنه

ولو كنت أعلمها بالفعل لما طلبتها، ولو لم أعلمها بالقوة لما طمعت في أن أعلمها، إذ ما ليس في قوتي علمه يستحيل حصوله كاجتماع الضدين (غ، ص، ٥٤، ٦)

- تركيب الحد والرسم من المفردات، والحجة لا ترتّب أولاً من المفردات، بل يقع تركيب المفردات أولاً في أمور هي قضايا، ثم ترتّب من هذه القضايا أنواع الحجج (سي، ب، ٩٦، ٣)

مفردات مطلقة

- المفردات المطلقة (هي) التي لا تركيب فيها بوجه، من حيث هي كذلك (س، ج، ٦٢، ٨)

مفردة

- (الألفاظ) المفردة ثلاثة أصناف: اسم وكلمة وآداة (ف، د، ٦٨، ١)

مفروض كلي

- الكلي المفروض كلياً، فإنها مقدمة مقبولة كلية يُنقل منها الحكم إلى الشيء الذي يصحّ أنّه داخل تحت موضوع تلك المقدمة (ف، ق، ٥٤، ١١)

مفروضات

- المفروضات في كلّ صناعة هي إمّا أنواع موضوع الصناعة، وإمّا أنواع أنواعها، وإمّا أعراض ذاتية للموضوع، أو أعراض ذاتية لأنواعه أو أنواع أنواعه، وإمّا أعراض للأعراض الذاتية، وإمّا أنواع لأنواعها، وإمّا أن يكون موضوع الصناعة نفسه (ف، ب، ٦٠، ٨)

مقارب لليقين

- المقاربُ لليقين: إمّا أن لا يشعر بمعانده أو يشعر به، ويكون ما يشعر به بلغ من خفاته الى مقدار ما لا ينطق عنه، أو الذي يفسر عناده (ف، ب، ٢٠، ١٥)

- التصديق المقارب لليقين هو التصديق الجدلي، وسكون النفس الى الشيء هو التصديق البلاغي (ف، ب، ٢٠، ١٨)

مقارن

- المقارن فمثل قول القائل أهلكه فالمهلك ليس هو الزمان ولكن الزمان هو مقارن له (ف، س، ١٦١، ٣)

مقاومة

- المقاومة ها هنا (مقاومة القياس ومقدماته) ثلاثة أصناف: منها مقاومة القول بحسب السائل، ومنها المقاومة بحسب الأمر، ومنها المقاومة بحسب جهة القول (ف، ب، ٩٥، ١٢)

- المقاومة بحسب السائل، فهي مقاومة القول بما يظنه السائل أو بما لا يقدر على دفعه. وهذه قد تكون بأشياء صادقة، وبأشياء كاذبة. وبها يمتحن المجيب السائل. وليست تقع هذه إلا في مخاطبة من هو حاضر (ف، ب، ٩٥، ١٣)

- المقاومة بحسب جهة القول هي مقاومته بما لا ينتفع به في تبصير الحق الموضوع، لكن أن يقاوم من المقدمات ما إذا أبطلت لم تكن عنه نتيجة (ف، ب، ٩٥، ١٦)

- المقاومة بحسب الأمر هي التي تتضمن الإبطال وتبصير الحق (ف، ب، ٩٥، ٢٣)

إن لم يصدق شيء منهما على شيء مما صدق عليه الآخر تباينًا بالكلية وإن صدق كل واحد منهما على شيء مما صدق عليه الآخر. فإن استلزم صدق كل منهما صدق الآخر تساويًا، وإن لم يستلزم صدق شيء منهما صدق الآخر كان كل منهما أعم من الآخر من وجه، وإن استلزم صدق أحدهما صدق الآخر من غير عكس. فالمستلزم أخص من الآخر مطلقًا (م، ط، ٤٩، ١)

- كل مفهوم فهو جزئي حقيقي إن مع نفس تصوّره من وقوع الشركة فيه وكلي إن لم يمنع، واللفظ الدال عليهما يسمى جزئيًا وكليًا بالعرض (ن، ش، ٥، ١٣)

مقابلة

- لنسّم المقابلة تضادًا إذا كان المتقابلان بها لا يجتمعان البتة في الصدق، ولكن قد يجتمعان في الكذب كالأضداد في أعيان الأمور، فإنّ الأضداد لا تجتمع معًا ولكن قد ترتفع معًا، على ما علمت (س، ع، ٤٦، ١٦)

- أمّا المقابلة التي للعدم والملكة، فاللزومان مشهوران فيه جميعًا. فإنه إن كان البصر حسًا، فالعمى عدم حس. ويشبه أن يكون هذا الموضع حقًا إذا أخذ على الاستقامة. فإنه إذا قيل على البصر شيء وجودي له شيء مقابل عدمي، فليس يمكن البتة أن يقال ذلك الوجودي على العمى، وإلا لصار العدم موصوفًا بأمر وجودي محصل؛ فإذاً يقال عليه: عدم ذلك الوجودي، فإذا عدم ذلك الوجودي، يلزمه أيضًا (س، ج، ١٣٣، ١)

- المقاومة قد تكون كلية، وقد تكون جزئية (ف، ب، ٩٦، ٥)

- المقاومة يقصد بها قصد المقاومة الكلية في القياس. فإنها أسُّ القياس، وتكون على وجهين: إما عنادًا، وإما مناقضة (س، ق، ٥٧٠، ٣)

- أما المناقضة فبأن يجعل الكلّي الواحد الحكم غير كلي ومختلف الحكم. وأما المقاومة، فلأنها إنصراف ما عن الواحد، وهي التنيه إلى الكثرة، وهي المقدمات، ومع ذلك فإنها تحوج إلى أن تصح ما ينكر من المقدمات بكثرة أخرى (س، ج، ٣٣٦، ٣)

- المقاومة فهي مقدّمة تؤخذ كبرى لإنتاج قضية مقابلة لمقدّمة من مقدمات القياس حتى يبطل بذلك القياس المعقود (ب، م، ٢٠١، ١٩)

مقاييس

- المقاييس تكون أو لا تكون بحالات واحدة من حالات الحدود، إذا كانت المقاييس مركبة من مقدمات ممكنة ومطلقة، أو مركبة من مقدمات ممكنة وإضطرارية. غير أنه في المقاييس المركبة من موجبة ممكنة وسالبة مطلقة تكون النتيجة ممكنة. وأما في المقاييس التي السالبة فيها إضطرارية فإن النتيجة تكون فيها ممكنة ومطلقة سالبة. وهو يبيّن أن هذه المقاييس كلّها غير تامة، وأنها تتم بالمقاييس التي ذكرت قبلها (أ، ق، ١٦٠، ١١)

- المقاييس التي في هذه الأشكال (الثلاثة) تتم بالمقاييس الكلية التي في الشكل الأول وإليها تنحل (أ، ق، ١٧٦، ١٠)

- كل المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال أما الكذب فنتيجة جزمًا، وأما

المطلوب الأول فتوجه شرطًا إذا عرض شيء محال بوضع النقيضة، مثل أنه ليس للفطر والضلع مقدار مشترك من أنه إذا وضع ذلك يعرض أن يكون العدد الزوج مساويًا للعدد الفرد. فالذي ينتج جزمًا هو أن الزوج مساو للفرد. وأما الذي يتبيّن شرطًا فهو أنه ليس للفطر والضلع مقدار مشترك، لأنه يجب عن نقيضه هذا القول الكذب، لأن هذا معنى أن يقاس على الشيء بالقياس الذي يرفع إلى المحال أن ينتج شيء محال بالنقيضة الموضوعة (أ، ق، ١٧٩، ٧)

- إن أخذت المقاييس بالمقدمات المتصلة المحتاج إليها في المطلوب الأول، فإنه يكون كل قياس من مقدمات أزواج ومن حدود أفراد، لأن الحدود أكثر من المقدمات بواحد، وتكون النتائج نصف المقدمات في العدد (أ، ق، ١٨٤، ١٠)

- المقاييس الكلية التي في الشكل الثاني فإنها تنحل إلى الشكل الأول. وأما الجزئية فواحد منها فقط ينحل إلى الأول (أ، ق، ٢١٨، ١٤)

- أما مقاييس الشكل الثالث فليس تنحل كلّها إلى الشكل الأول. وأما مقاييس الشكل الأول فكلّها تنحل إلى الشكل الثالث (أ، ق، ٢١٩، ١٢)

- أما المقاييس التي في الشكل الثالث فواحد منها فقط لا ينحل إلى الشكل الأول إذا لم تكن المقدمة السالبة كلية. وأما الباقية كلّها فتتنحل (أ، ق، ٢٢٠، ١)

- أما المقاييس التي في الشكل الثاني فالواحد منها ينحل إلى الشكل الثالث، وأما الآخر فلا ينحل، لأنه إذا كانت المقدمة السالبة كلية تنحل (أ، ق، ٢٢١، ٣)

- مقدمات جزئية (ف، ق، ٧٦، ٣)
- الحد الأوسط موضوع لأحد الطرفين ومحمول على الآخر. والمقاييس التي «تؤلف» وترتّب الحد الأوسط فيها بين الطرفين هذا الترتيب «تُسمّى» مقاييس الشكل الأول ٤ (ف، ق، ٧٧، ٣)
- المقاييس المؤلفة عن مقدمات يُقنّ بها اليقين الضروري تنقسم اذن ثلاثة أصناف: أحدها يُفيد بذاته معرفة وجود الشيء فقط، والثاني يُفيد بذاته معرفة السبب فقط، والثالث يُفيد بذاته الأمرين جميعًا (ف، ب، ٢٦، ٣)
- ما كان من المقاييس يُفيد علم السبب الذي هو سبب بالعرض، فليس هو داخلًا في البراهين أصلاً، اللهم إلا أن يُسمّى البرهان بالعرض (ف، ب، ٢٧، ١)
- إذا أخذت أجزاء المقاييس ثلاثتها شيئًا واحدًا فإن جزءي المطلوب لا محالة يكونان شيئًا واحدًا بعينه (ف، س، ١٥٠، ٥)
- الأمور العامة المطلقة التي تسوق الذهن إلى الانقياد المطلق تُسمّى المقاييس والقياسات (ف، أ، ٩٨، ١١)
- المقاييس التي تسوق الذهن إلى الانقياد لما هو حقّ يقين تسمّى البراهين والمقاييس اليقينية، ويُضاف إليها الأمور التي بها تلتئم البراهين والأمور التي يسهل على الذهن السبيل إلى الوقوف على البراهين والتي بها يستعين الإنسان من خارج على الوصول إلى الحقّ (ف، أ، ٩٩، ١٠)
- المقاييس بالجملة هي أشياء ترتّب في الذهن ترتيبًا ما متى رُتبت ذلك الترتيب أشرف بها الذهن لا محالة على شيء آخر قد كان يجهله من قبل فيعلمه الآن، ويحصل حيثذ للذهن
- أما المقاييس التي في الشكل الثالث فتتحلّ إلى الشكل الثاني إذا كانت المقدمة سالبة كلية (أ، ق، ٢٢١، ١٠)
- المقاييس كلّها تنحلّ إلى الشكل الأول (أ، ق، ٢٢١، ١٦)
- لأن المقاييس منها كلية ومنها جزئية، فإن الكلية أبدًا تجمع أشياء كثيرة؛ وأما الجزئية فالموجبة منها تجمع أشياء كثيرة، وأما السالبة فإنها تجمع النتيجة فقط لأن المقدمات الأخر تنعكس. وأما السالبة فليس تنعكس، والنتيجة هي شيء مقول على شيء (أ، ق، ٢٢٩، ٩)
- في المقاييس من المقدمات المتقابلة فليس يمكن أن يجتمع صدق، لأن القياس أبدًا يكون مقابلًا للشيء الموجود كالقول إن الخير ليس بخير، أو إن الحي ليس بحي (أ، ق، ٢٧٦، ١٤)
- في المقاييس الفاسدة لا شيء يمنع أن يكون الموضوع فيها نقيضه، مثل أنه إن كان الموضوع أن بعض الأعداد فرد، تكون المقدمة أنه ليس بفرد، لأنه قد تبين أن القياس المضاد من المقدمات المتقابلة يكون (أ، ق، ٢٧٧، ٤)
- أن تكون مبادئ جميع مقاييس واحدة بأعيانها فيتبين أن ذلك غير ممكن (أ، ب، ٣٩٩، ٧)
- بعض المقاييس هي صادقة، وبعضها كاذبة (أ، ب، ٣٩٩، ٨)
- المقاييس منها سالبة، ومنها ما ليست كلية (أ، ب، ٤١٢، ٣)
- المقاييس التي في الشكل الثاني هي كلّها سالبة، والتي في الشكل الثالث غير كلية (أ، ب، ٤١٢، ٣)
- المقاييس قد «تؤلف» عن مقدمات شرطية وعن

انقياد لما أشرف عليه أنه كما علمه (ف، أ)،
(٣، ١٠٠)

- جميع المقاييس ترتقي إلى الضربين الأولين من الشكل الأول الشرطية والجزئية والتي بالخلف (ز، ق، ١٦٦، ٤)

- جميع المقاييس ترتقي إلى الضربين الكليين من الشكل الأول (ز، ق، ١٦٦، ١٠)

- تنحلّ مقاييس الشكل الأول إلى الشكلين الثاني والثالث، ومقاييس الشكل الثاني إلى الأول والثالث، ومقاييس الشكل الثالث إلى الأول والثاني (ز، ق، ١٨١، ١٣)

- إن المقاييس منها صواب وم منها كاذب ومبادئ الصادقة صادقة ومبادئ الكاذبة كاذبة (ز، ب، ٢٦٦، ٦)

- المقاييس منها منتجة للكاذبة ويجب أن تكون مقدماتها كاذبة، ومنها منتجة للصادقة وهي وإن كانت قد يجوز أن تكون مقدماتها كاذبة فذلك إنتاج يقع منها لا بالذات، بل بالعرض (س، ب، ١٨٥، ٧)

- المقاييس التي تُنتج الكليات، تُنتج الكلي والجزئي تحتها، وعكسها المستوى وعكس النقيض، ولكن تُنتج الأول بالذات، وهذه بالعرض على سبيل اللزوم (مر، ت، ١٧١، ١٦)

- إن القضايا الشرطية نوعان متصلة ومنفصلة، والمتصلة هي التي يلزم فيها حكم في قضية حملية لحكم في أخرى، والمنفصلة هي التي يعاند فيها حكم في أحدهما لحكم في أخرى... والمقاييس تتألف من هذه إستثنائية واقترانية (ب، م، ١٥٢، ٢٤)

- المقاييس التي تنتج الكليات تُنتج الكلي الموجب والسالب والجزئي، والجزئيات التي

تحتت وعكسها المستوى وعكس النقيض لها أعني الكلي الموجب وما تحتت (ب، م، ١٧٤، ٣)

- المقاييس المنتجة في هذا الشكل (الأول) كاملة (ش، ق، ١٥٨، ٢٠)

- المقاييس التي تتألف من المقدمات الاضطرارية... قريبة من المقاييس التي تتألف من المقدمات المطلقة (ش، ق، ١٧٥، ١١)

- المقاييس المنتجة في هذه المختلطة هي بعينها المقاييس المنتجة في غير المختلطة إلا أنها ضعفها، وذلك أن الصنف الواحد بعينه يكون صنفين (ش، ق، ١٧٧، ٢)

- جميع المقاييس التي في هذه الأشكال (الوجودية)... ترتقي إلى الشكل الأول الذي فيها (ش، ق، ٢٣١، ٤)

- المقاييس التي ليست بحملية... كلها مضطرة إلى الحملية (ش، ق، ٢٣١، ٨)

- جميع أجناس المقاييس... يتم بالشكل الأول وإنها تنحل إلى الكلية منها (ش، ق، ٢٣٧، ٥)

- المقاييس التي تُنتج نتيجة واحدة... هي المنتجة بما تتضمن من معنى المقول على الكل (ش، ق، ٢٣٨، ٢٠)

- المقاييس منها ما يُنتج نتائج كلية، ومنها ما يُنتج نتائج جزئية (ش، ق، ٢٧٩، ١٥)

- المقاييس التي تُنتج كلية قد يلحقها ويعرض لها أن تُنتج سوى النتيجة الأولى نتائج كثيرة (ش، ق، ٢٧٩، ١٦)

- المقاييس التي تُنتج نتائج جزئية فإن التي يُنتج منها الموجبة الجزئية قد يعرض لها أن تُنتج الأولى نتائج كثيرة. وأما التي تُنتج سالبة جزئية فليس تُنتج غير النتيجة الأولى (ش، ق،

(٢٧٩، ١٧)

المطلوب ويبين كذبه . وإذا بطل أحد النقيضين
وجب صدق الآخر . وأيضاً فإن براهين الخلف
إحدى مقدماتها كاذبة (ز، ق، ١٧٤، ١٩)

مقاييس جدلية

- ما كان منها يسوقُ الذهنُ إلى الانقياد الجدلي
فهي المقاييس الجدلية، ويُضافُ إليها الأمور
التي بها تلتزم وتنفذ هذه المقاييس، وهي
الاحتمالات التي يُحتالُ بها على المجيب حتى
يلتبسَ عليه المقصود معاندته من اعتقاده فلا
يتحرّز، والحيلُ التي يستعملها المجيب في
تلقي ما يردُّ عليه من السائل فيتحرّز بها ويمنعُ
السائل عن تنفيذ مقاييسه (ف، أ، ٩٩، ٦)

مقاييس استثنائية

- المقاييس الاستثنائية كقولنا إن كان - أب فج د
- لكن أب فج د - ولكن ليس ج د - فليس أب
- (ب، م، ١٥٢، ٢٤)

مقاييس اقترانية

- إنَّ اللازم عن القياس لا يخلو: إمّا أن يكون
غير مذكور هو ولا نقيضه في القياس بالفعل،
وتستوى أمثال هذه المقاييس إقترانيات، مثل
قولك: كل حيوان جسم، وكل جسم جوهر،
فكل حيوان جوهر، وإمّا أن يكون اللازم أو
نقيضه، وبالجمله أحد طرفي المطلوب مذكوراً
فيه بالفعل بوجه ما؛ وهذا ما أسميه استثنائياً،
والجمهور يسمونه شرطياً (س، ق، ١٠٦، ٦)
- المقاييس التي نسميها الإقترانية... هي
المؤتلفة من مقدمتين شرطيتين تشتركان بحدّ
أوسط وهي مقاييس حملية في الحقيقة أُخرِجَتْ
مخرجَ الشرط (ش، ق، ٢٣٧، ٢)

مقاييس بالخلف

- في كل الحدود التي مقاييسها مستقيمة يمكن أن
يُقاس بالخلف إذا وُضِعَتْ نقيضة النتيجة، لأن
المقاييس التي بالخلف الكائنة عن المقاييس
المستقيمة، هي هي المقاييس المنعكسة
بأعيانها (أ، ق، ٢٧٣، ٢)
- (المقاييس) التي بالخلف فإن العقل ينقض

مقاييس جزئية

- المقاييس الجزئية يبقى المطلوب فيها ثابتاً حاله
ويتخيّل العقل مقدمات نتيجته بها (ز، ق،
١٧٤، ١٨)
- أما المقاييس الجزئية فمقدماتها صادقة كلها
(ز، ق، ١٧٤، ٢٢)

مقاييس جزمية

- المقاييس الجزمية أربعة عشر قياساً (ف، ق،
٧٦، ٤)

- القياس الأول (من المقاييس الجزمية) وقد أُلّف
عن مقدمتين كَلْبَتَيْنِ (ف، ق، ٧٦، ٦)

- القياس الثاني (من المقاييس الجزمية): أُلّف
عن مقدمتين صُغْراهما مُوجِبَةٌ عامية وكُبراهما
سالبة عامة والنتيجة سالبة عامية (ف، ق،
٧٦، ١٢)

- القياس الثالث (من المقاييس الجزمية): من
مقدمتين صُغْراهما مُوجِبَةٌ خاصة وكُبراهما

موجبة عامة وكذلك الكبرى، والحد الأوسط فيهما هو موضوع للطرفين (ف، ق، ٧٩، ١٧) - القياس العاشر: وهو الثاني من الثالث، وهذا من مقدمتين صغراهما موجبة عامة وكبراهما سالبة عامة ينتج سالبة خاصة (ف، ق، ٨٠، ١٣)

- القياس الحادي عشر (من المقاييس الجزمية): وهو الثالث في الشكل الثالث، وهذا القياس مؤلف عن مقدمتين كبراهما موجبة عامة وصغراهما موجبة خاصة وينتج موجبة خاصة (ف، ق، ٨٠، ١٨)

- القياس الثاني عشر (من المقاييس الجزمية): وهو الرابع من الشكل الثالث، وهذا التأليف كبراه موجبة خاصة وصغراه موجبة عامة وينتج موجبة خاصة (ف، ق، ٨١، ٨)

- القياس الثالث عشر (من المقاييس الجزمية): وهو الضرب الخامس من الشكل الثالث، كبرى هذا القياس سالبة عامة وصغراه موجبة خاصة (ف، ق، ٨١، ١٤)

- القياس الرابع عشر (من المقاييس الجزمية): وهو الضرب السادس من (الشكل) الثالث، كبرى هذا القياس سالبة خاصة وصغراه موجبة عامة ونتيجته سالبة خاصة (ف، ق، ٨١، ١٩) - القياس الأول من المقاييس الشرطية إنما يُستثنى فيه المقدم بعينه فينتج التالي بعينه. وليس إنما يأتلف الشرطي عن موجبتين فقط بل عن سالتين (ف، ق، ٨٣، ٦)

مقاييس حملية

- أمّا المقاييس الكائنة باستثناء فهي مقاييس حملية، بمنزلة قولك: إن ما تحمّل عليه الشجرة فقد يحمّل عليه النبات / والشجرة

موجبة عامة والحد الأوسط فيهما المؤلف ونتيجته موجبة خاصة (ف، ق، ٧٦، ١٥)

- القياس الرابع (من المقاييس الجزمية): موجود ما ليس عن مقدمتين صغراهما موجبة خاصة وكبراهما سالبة عامة ونتيجته سالبة خاصة (ف، ق، ٧٦، ١٨)

- القياس الخامس (من المقاييس الجزمية) المشترك في مقدمتي هذا القياس المؤلف وهو محمول على الطرفين الباقيين، والمقدمة الصغرى ههنا هي التي موضوعها «هو» موضوع النتيجة، والكبرى هي التي موضوعها محمول النتيجة (ف، ق، ٧٧، ٩)

- تأليف القياس الخامس (من المقاييس الجزمية) قد انطوى فيه تأليف القياس الثاني (ف، ق، ٧٨، ١٠)

- القياس السادس (من المقاييس الجزمية): وهو الثاني من الشكل الثاني، وهذا القياس مؤلف من مقدمتين صغراهما سالبة عامة وكبراهما موجبة عامة ينتج «ينتج» سالبة عامة (ف، ق، ٧٨، ١٢)

- القياس السابع (من المقاييس الجزمية): وهو الثالث من (الشكل) الثاني، وهذا القياس من مقدمتين صغراهما موجبة خاصة وكبراهما سالبة عامة وينتج سالبة خاصة (ف، ق، ٧٨، ١٩)

- القياس الثامن (من المقاييس الجزمية): وهو الرابع من (الشكل) الثاني، وهذا القياس من مقدمتين صغراهما سالبة خاصة وكبراهما موجبة عامة ينتج سالبة خاصة (ف، ق، ٧٩، ٥)

- القياس التاسع: وهو الأول من (الشكل) الثالث، وهذا يأتلف من مقدمتين صغراهما

محمولة على الدلية / فالنبات محمولة على الدلية (ز، ق، ١٦٨، ١٠)

- أما المقاييس الشرطية فإن الذي يتبين فيها إنما هو الإستثناء، وهذا يبين بقياس جزمي (ز، ق، ١٧٤، ٢٣)

مقاييس خطبية

- ما كان منها يسوقُ الذهنُ إلى الانقياد الخطبي فهي المقاييس الخطبية، ويضافُ إليها الأمور التي بها تلتئم وتنفذُ هذه المقاييس (ف، أ، ٩٨، ١٦)

- (المقاييس) الشرطية هي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي... وأما الحملية فهي واحدة بالرباط الذي هو الحد الأوسط (ش، ع، ٨٨، ٣)

مقاييس شعرية

- ما كان من هذه الأصناف يسوقُ الذهن إلى الانقياد الشعري فهي المقاييس الشعرية، ويضافُ إليها الأمور التي بها تلتئم وتنفذُ هذه المقاييس (ف، أ، ٩٨، ١٦)

مقاييس شرطية

- القياس الأول من المقاييس الشرطية إنما يُستثنى فيه المقدم بعينه فينتج التالي بعينه. وليس إنما يأتلف الشرطي عن موجبتين فقط بل عن سالتين (ف، ق، ٨٣، ٦)

مقاييس صناعية

- المقاييس الصناعية... غير محاكية للوجود وتكاد أن تكون غير متناهية (ش، ق، ١٧٣، ١)

- المقاييس الشرطية عددها خمسة: إثنان منها متصلان، ومعنى متصل هو أن الوضعية التالي فيها متصل بالمقدم ليس بينهما حرف أو غير ذلك. والتالي دائماً يلزم العموم والمساواة. وهذه: إما بوجود المقدم لوجود التالي، أو برفع التالي يرفع المقدم بمنزلة قولنا: إن كان الإنسان موجوداً فالحيوان موجود، لكن الإنسان موجود فالحيوان موجود... والخامس منها على طريق السلب، وهو الذي الوضعية فيه تجري على طريق السلب، بمنزلة قولنا: هذا ليس هو أحمر وأصفر لكنه أحمر فليس هو أصفر (ز، ق، ١٦٧، ٨)

مقاييس فقهية

- مبادئ (المقاييس الفقهية) أربعة: فمنها الكلّي المفروض على أنه كلي، ومنها الكلّي الذي أبدلَ بدل الجزئي المقصود، ومنها الجزئي المُبدلَ بدّل الكلّي المقصود، ومنها المثال (ف، ق، ٥٤، ٨)

مقاييس مغالطية

- ما كان منها يسوقُ الذهن إلى انقيادات المغالطات الواردة عليه فهي المقاييس المغالطية، ويضافُ إليها الأمور التي بها تلتئم وتنفذُ هذه المقاييس مثل الاحتمالات التي يُحتالُ بها على المجيب حتى يلبسَ عليه

- أما المقاييس التي بثلاثة حدود فهي مقاييس شرطية وإن كانت بأكثر من ثلاثة حدود، بمنزلة قولك: إن كان سقراط إنساناً فهو ناطق، فإن كان ناطقاً فهو حي، وإن كان حيّ فهو جوهر، فإن كان سقراط إنساناً فهو جوهر (ز، ق، ١٦٨، ٧)

موضع المغالطة، وما ينبغي للمجيب أن يستعمل في تلقّي ما يرد عليه من المغالطات وإحراز اعتقاده عن أن يُظنّ به أنه باطل أو يندفع بمغالطة (ف، أ، ٩٨، ١٧)

مقاييس يقينية

- المقاييس التي تسوق الذهن إلى الانقياد لما هو حقّ يقين تسمّى البراهين والمقاييس اليقينية، ويضاف إليها الأمور التي بها تلتئم البراهين والأمور التي يسهل على الذهن السبيل إلى الوقوف على البراهين، والتي بها يستعين الإنسان من خارج على الوصول إلى الحقّ (ف، أ، ٩٩، ١٠)

مقبولات

- (الأشياء) تُعلم أو توجد لا بفكر ولا باستدلال أصلاً أربعة أصناف: مقبولات ومشهورات ومحسوسات ومعقولات أول (ف، د، ٦٤، ١٤)

- المقبولات هي التي تُقبل عن واحد مرتضى أو تقرّ مرتضى (ف، د، ٦٤، ١٥)

- المقبولات هي القضايا التي قبلت عن واحد مرتضى أو عن جماعة مرتضين (ف، ق، ١٨، ١٧)

- متى حصلت عندنا مقبولات عبّر عنها بأقاويل غير جازمة فأردنا أن نستعملها مقدمات في مقاييس، فينبغي أن نبذل مكانها أقاويل جازمة (ف، ق، ٥٥، ٣)

- المقبولات إنما تكون مقدماتها كلية متى كانت العبارة عن موضوعاتها ومحمولاتها بأسماء تُقال بتواطؤ، وأمّا ما عبّر عنه بأسماء مشتركة فهي يُظنّ بها أنها أسماء كلية وليست كلية في

الحقيقة (ف، ق، ٥٥، ١٠)

- متى اتفق من المقبولات أمر ما حُكم عليه بحكم وكان مأخوذاً بدل كلي ما وعلمنا ذلك الكلي، أي كلي هو، جعلنا ذلك الحكم لاحقاً لذلك الكلي، فتحصّل معنا مقدّمة عامة (ف، ق، ٥٦، ١٨)

- المشهورات والمقبولات جميعاً إنما يقع التصديق بها في الجملة عن الشهادة، غير أن المشهور هو ما شهد به الجميع أو الأكثر أو من يجري مجراهم، والمقبول هو ما شهد به واحد أو جماعة مقبولون عند واحد، أو جماعة فقط (ف، ب، ٢١، ٤)

- المقبولات سبيلها أن تُمتحن وتُصحّح بالمحسوسات والمشهورات، ويرون في المشهورات أنها أخصّ بالإنسان من المحسوسات، إذ كان الحس مشتركاً لنا ولسائر الحيوان، وإنها للعقل وحده (ف، ج، ١٩، ١٤)

- المقبولات هي التي ليس فيها للإنسان بصيرة نفسه وإنما يتكل فيما يقبله من ذلك على بصيرة غيره ممّن يُحسن الظنّ به (ف، ج، ٣٠، ١٥)

- المقبولات من جملة المأخوذات آراء مأخوذة من جملة عدّة كثيرة من أهل التحصيل وإمام يحصل به الظنّ (مر، ت، ١٠١، ٧)

- المقبولات فهي المقبول من أفاضل الناس وأكابر العلماء ومشايخ السلف (غ، م، ٥١، ٦)

- المشهورات في الظاهر، والمظنونات، والمقبولات فتصلح أن تكون مقدمات للقياس الخطابي والفقهّي، وكل ما لا يُطلب به اليقين (غ، م، ٥٤، ٧)

- المقبولات، وهي أمور إعتقدها بتصديق من

واللازم التالي (ش، ق، ٢٣٥، ٣)

مقدم وتال

- (في القياس الشرطي المتصل) الأول يُسمى المقدم وهو قولنا إن كان العالم مُحدثًا، والثاني يُسمى التالي وهو قولنا فالعالم له مُحدث (ف، ق، ٨٣، ٢)

- صحة كل واحد من المقدم والتالي فليس يتضمنها قول شرطي أصلاً، بل قد يتفق أن لا يكون ولا واحد منهما صحيحًا، بل إنما يتضمن القول الشرطي صحة الاتصال فقط (ف، ج، ١٠٤، ٣)

- المقدم والتالي فإنه وإن لم يكن شيء منهما صحيحًا لم تبطل بهما أن يكون القول شرطيًا (ف، ج، ١٠٤، ٥)

- الأمر في التالي والمقدم موقوف على ما يُستثنى، وقد يُستثنى نقيض التالي، على أنه هو الصحيح فينتج نقيض المقدم. ولو كانا صحيحين على ما وُضعا لم يمكن أن يُستثنى نقيض التالي، على أنه هو الصحيح وينتج نقيض المقدم (ف، ج، ١٠٤، ٧)

- الإيجاب (في الشرطي) المتصل هو مثل قولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. أي إذا فرض الأول منهما المقرون به حرف الشرط موجودًا ويسمى «المقدم»؛ لزمه الثاني نسخة «التالي» المقرون به حرف الجزاء ويسمى «التالي»، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر بعد (س، أ، ٢٧٢، ٤)

- نجد للمجازي جزئين: أحدهما شرط وإسمه المشهور (مقدم) كقولك في المثال «إن كانت الشمس طالعة» والآخر جزاء وإسمه المشهور (تال) كقولك في المثال «فالنهار موجود» (س، ش، ٦٢، ٩)

أخبرنا بها من جماعة بنقص عددهم عن عدد التواتر، أو شخص واحد تميز عن غيره بعدالة ظاهرة، أو علم وافر، كالذي قبلناه من آبائنا، وأساتذتنا، وأئمتنا، واستمررنا على اعتقاده. وكأخبار الأحاد في الشرع، فهي تصلح للمقاييس الفقهية، دون البراهين العقلية (غ، ع، ١٩٧، ٢١)

- المشهورات والمقبولات إذا اعتبرت من حيث يشعر بنقيضها في بعض الأحوال فيجوز أن تُسمى (مظنونة) (غ، ع، ١٩٨، ٩)

- المقبولات: فهي آراء أوقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما يقول إما لأمر سماوي يختص به أو لرأي وفكر يتميز به (سي، ب، ٢٢٤، ٢٢)

- أما المقبولات فهي آراء مأخوذة ممن يحسن الظن بصدقه كان إما جماعة أو شخصًا مقبول القول (ر، ل، ٢٨، ٢١)

- مقبولات وهي قضايا يؤخذ ممن يعتقد فيه إما لأمر سماوي أو لمزيد عقل أو دين كالمأخوذات من أهل العلم والزهد، ومظنونات وهي قضايا يُحكم بها إتباعًا للظن (ن، ش، ٣٣، ١١)

مقدار

- الكم ذو الوضع هو المقدار. والمقادير بالحقيقة ثلاثة؛ وإذا أخذ فيها المكان صارت أربعة (س، م، ١٣٠، ٢)

- المحدود بالذات هو المقدار (س، م، ٢٠٩، ٥)

مقدم

- الشيء الذي يلزم عنه الشيء يُسمى المقدم

- المقدم في الشرطيات يجري مجرى الموضوع في الحملتي، والتالي كالمحمول (مر، ت، ١، ٥٣)

- التالي إذا جعلَ مقدّمًا تغيّر المعنى في الشرطية المتصلة، وربما كذب أحدهما وصدق الآخر (غ، م، ١٩، ١٦)

- التالي موافق للمقدّم بمعنى أنّه يتصل به ويلزمه ولا يعانده، وأحد جزئتي المنفصلة معاند للآخر ومنفصل عنه إذ يوجب وجود أحدهما عدم الآخر (غ، م، ١٩، ١٨)

- ربّما كان المقدم سالبًا والتالي سالبًا والشرطية المركبة منهما موجبة (غ، م، ٢٠، ٧)

- قد يكون المقدّم أقاويل كثيرة، والتالي يلزم الجملة، وكذلك قد يكون المقدّم واحدًا، والتالي قضايا كثيرة (غ، ع، ١٥٥، ٥)

- لنسمّ القضية الأولى المقدم ولنسمّ القضية الثانية اللازم والتابع (غ، ص، ٤٠، ١٧)

- الجزء الأول من الشرطية المتصلة يُسمّى مقدّمًا، كقولنا إنّ كانت الشمس طالعة، والجزء الثاني يُسمّى تاليًا كقولنا فالنهار موجود (ب، م، ٧٣، ٨)

- اعتقد بعضهم أن المقدم والتالي إذا كانا متلازمين ينعكس كل واحد منهما على الآخر باللزوم فيتتج فيه استثناء نقيض المقدم وعين التالي، والحق أن ذلك ليس يتجه بحسب صورة القياس بل بحسب مادته (سي، ب، ١٦٩، ٢٣)

- الشيء الذي يلزم عنه الشيء يُسمّى المقدم واللازم التالي (ش، ق، ٢٣٥، ٣)

- الإيجاب المتصل مثل قولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أي إذا فرض الأول منهما مقرونًا به حرف الشرط، ويسمّى المقدّم،

لزمه التالي المقرون به حرف الجزاء ويُسمّى التالي، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود. والإيجاب المنفصل كقولك: العدد إمّا زوج وإمّا فرد ومعناه إثبات العناد بينهما. والسلب المنفصل هو ما يسلب هذا العناد كقولك ليس إمّا أن يكون الإنسان حيوانًا وإمّا أبيض (ر، ل، ٩، ١٦)

- (الجزء الأول من القضية الشرطية) أي شرطية كانت (يسمى مقدّمًا) لتقدمه في الذكر طبعًا وإن تأخر وضعًا، (والثاني تاليًا) لتلوه لذلك (هـ، م، ١٣، ١٨)

- المقدمات المطلقة والإضرارية والممكنة يخالف بعضها بعضًا (أ، ق، ١٣٢، ٩)

- إذا كانت المقدمات أزواجًا، فإن الحدود أفراد. وإذا كانت الحدود أزواجًا فالمقدمات أفراد، لأن مع زيادة حدّ تزيد مقدّمة أينما وُضِعَ الحدّ. فإذا إن كانت المقدمات أزواجًا والحدود أفرادًا عليها حدّ، فبالضرورة يتبدّل عددهما (أ، ق، ١٨٥، ١)

- أكثر المقدمات في كل صناعة خاصّة لتلك الصناعة؛ ولذلك يُحتاج في معرفة أوائل كل شيء إلى التجربة كما يُحتاج في علم النجوم إلى التجربة بأمر النجوم، لأنه لما علّمت الظاهرات علمًا كافيًا حيثئذ وُجدت البراهين النجومية (أ، ق، ١٩٩، ١٣)

- إن كانت المقدمات التي منها يكون القياس كلية، فمن الإضرار أن تكون أيضًا نتيجة مثل هذا البرهان، ونتيجة البرهان على الإطلاق هي

- دائمة (أ، ب، ٣٣٤، ١٠)
- المقدمات غير ذوات أوساط هي أسطقسات: إما كلها وإما الكلية منها (أ، ب، ٣٨٢، ٨)
- إن كانت المقدمات ضرورية فالنتيجة هي أيضًا ضرورية؛ وإن كانت على أكثر الأمر فالنتيجة أيضًا هذه حالها (أ، ب، ٣٩٧، ٦)
- المبادئ هي المقدمات؛ والمقدمات تكون إما بزيادة حدٍّ يُقْتَضَب، وإما بأن يُدْخَلَ (أ، ب، ٤٠٠، ١٤)
- أجناسُ المسائل والمقدمات إذا حصلناها على طريق الرسم ثلاثة: وذلك أن منها ما هي مقدمات خُلُقِيَّة، ومنها مقدمات طَبِيعِيَّة، ومنها مقدمات منطقيَّة. فالخُلُقِيَّة مثل قولنا: لِمَنْ أَوْلَى أن نطيع: لأبائنا، أو للنواميس، متى اختلفنا؟ والمنطقيَّة مثل قولنا: هل العلم بالمتضادات واحدٌ بعينه، أم لا؟ والطبيعية مثل قولنا: هل العالم أزلي، أم لا؟ وكذلك يجري الأمر في المسائل (أ، ج، ٤٨٩، ١٦)
- أعني بقولي: ضرورية، المقدمات التي عنها يحدث القياس، فأما المقدمات الخارجة عنها فهي أربع: وذاك أنها إما أن توجد بسبب الإستقراء لكي تسلم المقدمة الكلية، أو في الإستكثار من الكلام والإتساع فيه، أو في إخفاء النتيجة، أو في أن يكون الكلام أوضح وأظهر. وما سوى ذلك من المقدمات فليس ينبغي أن يُستعمل شيء منه، ولكن بتلك المقدمات التي وصفناها ينبغي أن نروم السؤال والإستكثار من القول (أ، ج، ٦٩١، ٧)
- المقدمات مقدمتان: مقدمة يقين، أو مقدمة متابعة (ق، م، ٦٤، ٢)
- المقدمات إنما تؤلف من الأسماء وما يُحمل عليها (ق، م، ٦٤، ٢١)
- إن المقدمات لا يؤلف إلا من الأسماء المفردة التي هي المقولات. وهي بمنزلة الحروف المقطعة التي بها يتندي المعلم. ثم يترقى منها إلى أبجد، ثم إلى الكتاب (ب، ح، ١٢٠، ١٩)
- المقدمات منها ما موضوعه أمرٌ كلي عام، كقولنا الإنسان حيوان ومنها ما موضوعه بعض الأشخاص، كقولنا زيد أبيض (ف، ق، ٧١، ١٦)
- من المقدمات ما هي معلومة الوجود ومنها ما ليست معلومة الوجود (ف، ق، ٧٥، ١)
- (المقدمات) المعلومة الوجود هي التي حصل لنا التصديق بها أنها كذا أو ليست كذا، وغير المعلومة هي التي لم يحصل لنا بها المعرفة لا أنها كذا ولا أنها ليست كذا (ف، ق، ٧٥، ١)
- (المقدمات) المشهورة كل ما كان ذايعًا عند الناس كلهم أو أكثرهم أو عند علمائهم أو عند أكثر هؤلاء من غير أن يُخالفهم أحد، والمشهور أيضًا عند أهل صناعة أو عند خُذَّاق أهل تلك الصناعة من غير أن يخالفهم أحدٌ لا منهم ولا ممن سواهم (ف، ق، ٧٥، ٦)
- ينبغي أن يبلغ من معرفتها (المقدمات) في هذه الصناعة أن توصف وتُرسَم وتُعَدَّد أصنافها وتُعرف جهة استعمالها أجزاء مقاييس، وتبين كيف يرتقي إليها سائر المعارف (ف، ب، ٢٤، ٤)
- تحصل لنا معرفتها (المقدمات) متى تقدَّم لنا الإحساس بجزئياتها (ف، ب، ٢٤، ١٧)
- إذا كانت محمولات المقدمات أعراضًا ليست بأول لجنس ما، وكانت موضوعاتها أنواع ذلك الجنس، فإن تلك المقدمات غير خاصة بذلك الجنس (ف، ب، ٣٢، ١٣)

- مقدمات البراهين إذن منها ما هي خاصة بجنس ومنها ما هي عامة (ف، ب، ٣٢، ١٥)
- المقدمات المستعملة مبادئ في علم ما المُتَبَرِّهَةٌ في علم آخر، إما أن تُستعملَ أسبابًا وإما دلائل. أما أسبابًا، فإنها إنما تكون متى كان ما يشتمل عليه العلمُ الأولُ أقدم مما يشتمل عليه الثاني. وأما دلائل، فإنها إنما تكون إذا كان ما يشتمل عليه العلمُ الأولُ متأخرًا عما يشتمل عليه العلم الثاني (ف، ب، ٥، ٦٦)
- ينبغي أن نأخذ الوُصْلَ بين المقدمات في التصديق، والوُصْلَ بينها على وجوه. منها أن تكون إحداها كلية والأخرى جزئية، ومنها أن تكون لا كلية ولا جزئية، ولكن يكون بينها سائر الوُصْل، مثل التشابه ومثل اللزوم وغير ذلك من سائر النسب التي بين المقدمة والمقدمة (ف، ب، ٨٣، ٢١)
- المقدمات التي تُستعملُ عند إيقاع التصديق للسامع، منها ما هي مبادئ بحسب الأمر، ومنها ما هي مبادئ بحسب المتعلم (ف، ب، ٨٥، ١)
- ربما كان الذي يُسلمه المجيب من المقدمات مقدمات إذا أخذت بالأحوال التي سلمها المجيب لم تكن صادقة أو مشهورة في الحقيقة أو تكون بحال لا يأتلف منها قياس يناقض وضع المجيب، فيظن السائل أنها صحيحة وأنها يأتلف منها قياس، فيجمعها ويخاطب بها المجيب عاملاً على أنها قد ألزمت مقابل وضع المجيب أو يحرف السائل ما سلمه المجيب فيكون بعد تحريف السائل له قياساً تقع به مناقضة المجيب (ف، ج، ١٥، ١٢)
- المقدمات التي تُستعمل أوائل هي المقبولات والمشهورات والمحسوسات واليقينية (ف، ج، ١٩، ٦)
- المقدمات الأولى اليقينية أشخاص موضوعاتها محسوسة (ف، ج، ١٩، ٩)
- المقدمات التي تُشاهدُ محمولاتها في جزئيات موضوعاتها أو في أكثرها، والتي تصدق بالجملة في كثير من الأمور المشاهدة هي أيضًا مقدمات جدلية (ف، ج، ٦٦، ٥)
- (المقدمات) إذا أُخذت كلية، فإنها مقبولة، لأنك لا تجدُ أحدًا إلا وهو يعترف بها على كليتها ويشقُّ بها ويُعدها صادقة، لجل مشاهدتهم منها ما شاهدوه (ف، ج، ٦٧، ٣)
- المقدمات التي حصلت يقينية بعلم أول فليس ينبغي أن تعرض للإثبات والإبطال ولا للشك أصلاً ولا تُجعل مطلوباً جدلياً (ف، ج، ٧٠، ١٥)
- الناقص الفطرة من مولده في الجزء الناطق منه لا يُمكن أن يكون قد حصل له كثير من المقدمات الأولى. فلا يمتنع أن يتشكك في تلك المقدمات (ف، ج، ٧٦، ١٩)
- المتشكك فيما سبيله من المقدمات أن يؤخذ عند الجميع بفعله واعتياده ويُعاقب إذا امتنع من استعماله، وفيما سبيله منها أن يحتاج إلى إحساس أشخاصها. فإنه لا يلتفت إليه ولا يُجعل ما يتشكك فيه وضِعاً جدلياً أصلاً، ولا أيضًا يجعل في جملة الآراء البديعة (ف، ج، ٧٨، ٢١)
- أنواع المقدمات بحسب أنواع المطلوبات يجب أن تكون أجناس المقدمات التي هي مواضع بحسب أجناس المطلوبات، فينبغي أن نحصي أجناس المطلوبات التي تؤخذ المواضع بحسبها (ف، ج، ٨٢، ١٥)

- الإقناع إنما يكون بالمقدمات التي هي في بادئ الرأي مؤثرة ومشهورة، وبالضمائر والتمثيلات، وبالجملات بطرق خطيئة، كانت أقاويل أو كانت أمورًا خارجة عنها (ف، ح، ١٣٢، ١٦)
- الفقيه يتشبه بالمتعقل. وإنما يختلفان في مبادئ الرأي التي يستعملانها في استنباط الرأي الصواب في العملية الجزئية. وذلك أن الفقيه إنما يستعمل المبادئ مقدمات مأخوذة منقولة عن واضع الملة في العملية الجزئية، والمتعقل يستعمل المبادئ مقدمات مشهورة عند الجميع ومقدمات حصلت له بالتجربة (ف، ح، ١٣٣، ١٠)
- المقدمات أيضًا مركبة عن المعقولات المفردة، لزوم ضرورة أن تتقدم لنا معرفة أمر المعقولات المفردة (ف، أ، ١٠٣، ٢١)
- المقدمات أحكام على الأمور فعددها بحسب عدد الأمور. والأمور إما شخصية وإما كلية، فينبغي أن تكون الأحكام إما شخصية وإما كلية. والكلية إما ذات سور أو غير ذات السور (ز، ع، ٤٤، ٥)
- المقدمات تتقابل على ضربين: على طريق التضاد، وعلى طريق التناقض (ز، ع، ٤٧، ١١)
- المقدمات الكلية يناسبها الزمان الدائم، والجزئية زمان ما (ز، ق، ١٥٣، ١٣)
- كما أن القضايا محصورة ومهملة وشخصية، كذلك المقدمات (س، ق، ١٩، ١٦)
- إن المقدمات والمسائل ثلاثة أصناف: أحدها منطقية تراد لغيرها من الأمور النظرية والعملية. والثاني خلقية، وهو فيما إلينا أن نعلمه، وهو المتعلق بالمؤثر والمهروب عنه، ... ولنسرد
- أمثلة الأصناف الثلاثة في موضع واحد، فنقول: أما مثال المسألة المنطقية فقولنا: هل المتضادات يوجد حد بعضها في بعض؟ وأما مثال المسألة الخلقية، فقولنا: هل اللذة مؤثرة جميلة أو لا؟ وأما مثال المسألة الطبيعية، فقولنا: هل العالم أزلي أم محدث؟ وهل النفس تفسد أم تبقى؟ (س، ج، ٨٢، ١٣)
- أما المقدمات التي يصحح بها إستقراء على المطلوب، أو على ضروري في المطلوب، فمقدماته ضرورية، اللهم إلا أن يكون في عدد ما ذكر كفاية، وقد إستظهر بعد جزئيات أخرى لو لم يعدها حصل الغرض (س، ج، ٣٠٣، ٨)
- ليس يجب من فساد المقدمات وفساد التأليف كذب النتيجة لا محالة، كما ليس يجب من رفع المقدم بطلان التالي. مثلاً إن كان هذا أبيض فهو جسم، لكنه ليس بأبيض، لا يلزم أنه ليس بجسم (مر، ت، ١٧٤، ١)
- المقدمات لها خمسة أحوال: (الأول) أن تكون يقينية صادقة بلا شك ولا شبهة، فالقياس الذي ينتظم منها يُسمى برهاناً (غ، م، ٤٦، ١٢)
- (الحال الثاني من المقدمات) أن تكون مقارنة لليقين على وجه يعسر الشعور بإمكان الخطأ فيها ولكن يتطرق إليها إمكان إذا تأتق الناظر فيها، والقياس المرتب منها يُسمى جدلياً (غ، م، ٤٦، ١٤)
- (الحال الثالث من المقدمات) الثالث أن تكون المقدمات ظنية ظناً غالباً ولكن تُشعر النفس بنقيضها وتوسع لتقدير الخطأ فيها، والقياس المرتب منها يُسمى خطائياً (غ، م، ٤٦، ١٧)
- (الحال الرابع من المقدمات) ما صُوّر بصور اليقينيّات بالتلبس وليس ظنياً ولا يقينياً،

والحاصل منه يُسمى مغالطياً وسوفسطائياً (غ، م، ٤٦، ١٩)

- (الحال الخامس من المقدمات) هو الذي نعلم أنه كاذب ولكن تميل النفس إليه بنوع تخيل، والقياس الحاصل منه يُسمى شعرياً (غ، م، ٤٦، ٢٠)

- المقدمات فينبغي أن تكون محمولاتها ذاتية ويجوز أن يكون محمولا المقدمتين ذاتياً بالمعنى الآخر ولا يجوز أن يكون كلاهما ذاتياً بالمعنى الأول لأن النتيجة تكون معلومة قبل المقدمة (غ، م، ٦٤، ٢٠)

- (لزم) من النظر في المقدمات، النظر في «المحمول» و«الموضوع» اللذين منهما تتألف «المقدمات» (غ، ع، ٧٠، ١٦)

- المقدمات تنقسم: إلى يقينيات صادقة، واجبة القبول. وإلى غيرها (غ، ع، ١٨٦، ٢١)

- إعلم أن المقدمات القياسية، إذا ترتبت من حيث صورتها، على ضرب منتج من الأشكال الثلاثة، وتفصلت منها الحدود الثلاثة أولاً؛ وهي الأجزاء الأولى، إذا تميزت المقدمتان، وهي الأجزاء الثواني. وكانت المقدمات صادقة، وغير النتيجة، وأُعرف منها. كان اللازم منها بالضرورة حقاً، لا ريب فيه (غ، ع، ٢٠٧، ١)

- (من ماثرات الغلط في القياس) ألا تكون (المقدمات) على شكل من الأشكال الثلاثة، بالألا يكون من الحدود حد مشترك. إما موضوع فيهما. أو محمول. أو موضوع لأحدهما، محمول للآخر (غ، ع، ٢٠٧، ١٦)

- (من ماثرات الغلط في القياس) ألا تكون الأجزاء الثواني - وهي المقدمات - متفاضلة، وذلك لا يتفق في الألفاظ المفردة البسيطة؛ إذ

يظهر فيها محل الغلط، ولكن يتفق في الألفاظ المركبة (غ، ع، ٢١١، ٢٠)

- (من ماثرات الغلط في القياس) ألا تكون المقدمات غير النتيجة، فتُصادر على المطلوب في المقدمات، من حيث لا تدري (غ، ع، ٢١٥، ١٩)

- (من ماثرات الغلط في القياس) ألا تكون المقدمات أُعرف من النتيجة (غ، ع، ٢١٦، ١٦)

- من عَلِمَ المقدمات على شرطكم (المنشككون)، فقد عَرَفَ النتيجة مع تلك المقدمات، بل في المقدمات عين النتيجة (غ، ع، ٢٣٥، ٢٣)

- أكثر الغلط يكون في المبادرة إلى تسليم مقدمات البرهان على أنها أولية، ولا تكون أولية، بل ربما تكون محمودة مشهورة، أو وهمية (غ، ع، ٢٤٦، ٢٤)

- تضمن المقدمات للنتيجة بطريق اللزوم الذي لا بد منه عند أكثر أصحابنا المخالف للتولد الذي ذكره المعتزلة، وعلى سبيل حصوله بقدره الله تعالى عقيب حصول المقدمتين في الذهن والتفطن لوجه تضمنه له بطريق إجراء الله العادة على وجه يتصور خرقها بأن لا يخلق عقيب تمام النظر عند بعض أصحابنا (غ، ح، ١٧، ٦٦)

- المقدمات للقرائن كالمواد، وهيئة التأليف صورتها، والقربة المركبة من المقدمات وهيئة تأليفها كالمركب من المادة والصورة من سائر الأشياء (ب، م، ١١٤، ١١)

- المقدمات هي القضايا التي تؤلف منها القياسات لتحصل منها النتيجة التي هي المطلوب (ب، م، ٢٠٤، ٢٣)

- المقدمات التي هي مواد الأقيسة وأجزاؤها سواء أخذت يقينية أو غير يقينية، إما أن تكون مبيّنة بقياسات قبل هذه أو لم تكن (سي، ب، ٢٢٠، ٣)
- المقدمات المستغنية عن البيان في نوعها تُسمّى مبادئ القياسات. وهي ثلاثة عشر صنفاً: أوليات، ومشاهدات، ومجربيات، ومتواترات، ومقدمات فطرية القياس، ووهميات، ومشهورات بالحقيقة، ومقبولات، ومسلمات، ومشبهات، ومشهورات في الظاهر، ومظنونات، ومخيلات (سي، ب، ٢٢٠، ٩)
- المقدمات الفطرية القياس: فهي القضايا التي تكون معلومة بقياس حدّه الأوسط موجود بالفطرة حاضر في الذهن (سي، ب، ٢٢٢، ١٨)
- المقدمات: فلما مقدمات واجبة القبول من الأوليات وغيرها ممّا لا يحتاج في التصديق به إلى اكتساب فكري، وإما مقدمات غير واجبة القبول، ولكن يكلف المتعلم تسليمها، فإن سلّمها على سبيل حسن الظن بالمعلم سُمّيت أصولاً موضوعة، وهذا الموضوع هو بمعنى المعروض، وإن سلّمها في الحال ولم يقع له بها ظن، بل في نفسه عنادٌ واستنكار سُمّيت مصادرة (سي، ب، ٢٣٨، ٣)
- المقدمات الثلاث، أعني المطلقة والضرورية والممكنة، منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس (ش، ق، ١٤٤، ٥)
- المقدمات المطلقة والاضطرارية والممكنة تخالف بعضها بعضاً في الجهة وفي المادة التي تدلّ عليها الجهة (ش، ق، ١٧٥، ٣)
- يجب ضرورة متى وُجِدَت المقدمات أن توجد
- النتيجة (ش، ق، ١٩٧، ١٩)
- متى كانت إحدى مقدمات القياس أو كلاًهما كاذبة ممكنة، فليس تكون النتيجة كاذبة مستحيلة بل كاذبة ممكنة (ش، ق، ١٩٨، ١٥)
- متى كانت المقدمات أفراداً والحدود أزواجاً، وزيد هنالك فرد واحد إنعكس الأمر فصارت المقدمات أزواجاً والحدود أفراداً (ش، ق، ٢٤٢، ١٨)
- كلما أكثرنا من اكتساب أنواع المقدمات كان أسرع لوجود المطلوب (ش، ق، ٢٤٨، ٢٤)
- لا يمكن أن يكون عن مقدمات صادقة نتيجة كاذبة (ش، ق، ٢٨٣، ١١)
- إذا كانت المقدمات في القياس كذباً فقد يمكن أن يكون عنهما نتيجة صادقة (ش، ق، ٢٨٤، ١١)
- لن يلزم... إذا كذبت المقدمات أن تكذب النتيجة (ش، ق، ٢٩٤، ٢٢)
- متى كانت المقدمات ضرورية كانت النتيجة ضرورية (ش، ب، ٣٩٠، ٨)
- المقدمات التي تُنسب إلى الصناعة أنواع: منها مقدمات معروفة بالطبع واجب قبولها، ومنها مصادرات، ومنها أصول موضوعة، ومنها حدود (ش، ب، ٣٩٩، ١٩)
- المقدمات المعروفة بالطبع يصدق بها بذاتها وليس يمكن أحد أن يتصوّر فيها أنّها على غير ما هي عليه (ش، ب، ٣٩٩، ٢٠)
- كما أنه قد توجد مقدمات موجبات أول... كذلك قد توجد سوالب أول (ش، ب، ٤١١، ٢)
- المقدمات التي المحمولات فيها مسلبة عن الموضوع سلّياً أولياً هي المقدمات التي ليس واحد من جزئها منحصر تحت طبيعة كلّية

مقدمات الاستقراء

(ش، ب، ٤١٢، ١١)

- إن مقدمات الاستقراء إذا سلّمت لا يلزم عنها شيء البتّة، ولا المثال إذا سلّم... والاستقراء والتمثيل لا يلزم منهما في مادة من المواد شيء البتّة، حتى يكون يلزم عنها شيء، ولكن لا إضطراراً، أي ليس دائماً كما ظنّوا (س، ق، ١٦، ٦٤)

مقدمات اضطرارية

- في المقدمات الإضطرارية... الكليّة السالبة تنعكس كليّة، فأما الموجبتان فكل واحدة منهما تنعكس جزئية (أ، ق، ١١٠، ٩)

- المقدمات الإضطرارية... الكليّة السالبة منها تنعكس كليّة أيضاً والكليّة الموجبة جزئية (ش، ق، ١٤٧، ٣)

مقدمات اضطرارية ومطلقة

- (المقدمات) الإضطرارية فقرية من المطلقة، لأنها بجهات واحدة من ترتيب الحدود التي في المقدمات الإضطرارية. والمطلقة تكون قياساً أو لا تكون. والفرق بينهما أن في الإضطرارية يُزاد إسمُ الإضطرار على الحدود. وأما المطلقة فإنها تقال من غير زيادة شيء (أ، ق، ١٣٣، ١)

مقدمات اوائل

- المقدمات الاوائل التي لم يكن التصديق بها نتيجة تصديق غيرها على قرينة قياسية، بل هي اوائل تُكتسب بها من الطريق القياسي أشياء ولا تُكتسب هي من ذلك الطريق بأشياء غيرها (ب، م، ٢٠٤، ٩)

- ليس يمكن أن تكون مقدمات جميع أصناف المقاييس مقدمات واحدة بأعيانها (ش، ب، ٤٤٧، ٢)

- المقدمات التي في العلوم المختلفة يجب أن تكون مختلفة (ش، ب، ٤٤٨، ١٥)

- المقدمات يجب أن تكون قريبة العدد من النتائج، وذلك أنها إنما تزيد عليها بحدّ واحد وهو الحدّ الأوسط (ش، ب، ٤٤٨، ١٦)

- لو كانت مقدمات العلوم واحدة بأعيانها... كان يجب أن تكون محصورة العدد متناهية (ش، ب، ٤٤٨، ٢٠)

- المقدمات التي تُعرف بالمصادرات... هي التي شأنها أن تتبيّن في صناعة أخرى غير الصناعة التي توضع فيها (ش، ج، ٥٠٢، ١٢)

- المقدمات والمسائل واحدة بالموضوع إثنان بالجهة (ش، ج، ٥٠٣، ٨)

- المقدمات المستعملة في هذه الصناعة (الجدل)... صنفان: إما مقدمات ضرورية وهي التي يحدث عنها القياس حدوثاً أولياً وتلزم عنه النتيجة لزوماً ضرورياً، وإما مقدمات إذا قرّنت بهذه المقدمات الضرورية في هذه الصناعة كانت أبلغ في الغرض المقصود بها وأنفذ فعلاً (ش، ج، ٦٢٦، ١)

- في اكتساب المقدمات ضع طرفي المطلوب، وأطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولاته كانت لذلك بوسط أو بغير وسط، وكذلك جميع ما سلب عنه أحدهما، ثم أنظر إلى نسبة الطرفين إليها فإن وجدت من محمولات الموضوع ما هو موضوع المحمول حصل المطلوب من الشكل الأول، وكذا القول في سائر الأشكال (م، ط، ٣٤٧، ١)

مقدمات اول

- الذي لا يعترف في كثير من المقدمات الأول أو يتشكك فيها ويفحص عنها لأجل أنه ليس يفهم معاني ألفاظها أو لأجل أن عاداته جرث أن لا يستعملها في أعماله التي زاولها إلى وقته هذا، فهو لذلك يغفل عن مثالاتها وأشخاصها ولا يستند ذهنه فيها إلى شيء موجود (ف، ج، ٧٧، ٧)

مقدمات البرهان

- مقدمات البرهان إذا غير مستحيلة ولا متغيرة ضرورية أبداً (ز، ب، ٢٢٦، ١٠)
- لما كانت مقدمات البرهان عللاً للنتيجة - والعلة أقدم بالذات - فمقدمات البرهان أقدم من النتيجة بالذات. وكذلك هي أقدم من النتيجة عندنا في الزمان وأقدم عندنا في المعرفة من جهة أن النتيجة لا تعرف إلا بها؛ ويجب أن تكون صادقة حتى تنتج الصدق (س، ب، ٥٤، ٢٢)

- مقدمات البرهان تفيد العلم الذي لا يتغير ولا يمكن أن يكون معلوم ذلك العلم بحالٍ أخرى غير ما علم به، فيجب أن تكون مقدمات البرهان أيضاً غير ممكنة التغير عما هي عليه (س، ب، ٦٨، ١٥)

- مقدمات البرهان ضرورية، والضروري ههنا قد يعني به ما كان المحمول دائماً لما وضع موضوعاً، لا ما دام موجوداً فقط، بل ما دام موصوفاً بما وصف به؛ مثل قولنا «كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر، لا ما دام ذاته موجوداً، بل ما دام أبيض (مر، ت، ٢٠٥، ٥)

- إن مقدمات البرهان علل النتيجة، والعلل أقدم

بالذات، فمقدمات البرهان أقدم بالذات. وكذلك هي أقدم عندنا من النتيجة وأعرف عندنا، من جهة أن النتيجة لا تعرف إلا بها (مر، ت، ٢٠٦، ٧)

- شروط مقدمات البرهان وهي أربعة أن تكون صادقة وضرورية وأولية وذاتية (غ، م، ٦٢، ١٩)

- مقدمات البرهان ضرورية لا محالة فإنما يعنون به أحد أمرين إما أنها ضرورية الصدق كانت ضرورية أو ممكنة أو أنها ضرورية عند كون المطلوب ضرورياً (سي، ب، ٣٤٤، ١٨)

- يجب أن تكون مقدمات البرهان ضرورية أي غير مستحيلة ولا متغيرة (ش، ب، ٣٨٠، ١٠)
- البرهان يجب أن يكون من مقدمات ضرورية إذ كان المعلوم بالبرهان من شرطه ألا يكون بخلاف ما عُلم ولا في وقت ما (ش، ب، ٣٨٨، ٤)

- مقدمات البرهان يجب أن تكون ذاتية مناسبة (ش، ب، ٤٤٢، ٦)

مقدمات برهانية

- شروط المقدمات البرهانية... ستة: الأول منها أن تكون صادقة. والثاني: أن تكون غير ذات أوساط. والثالث: أن تكون أقدم بالطبع. والرابع: أن تكون أعرف بالطبع. والخامس: أن تكون عللاً أي المحمول فيها علة للموضوع. والسادس: أن تكون مناسبة أي يكون المحمول فيها مناسباً للموضوع (ز، ب، ٢٢٠، ٣)

- إذا كانت المقدمات (للبرهان) عللاً، فيجب أن تكون مناسبة لنتيجة داخلية في جملة العلم الذي فيه النتيجة أو علم يشاركه على نحو ما نبين

مقدمات ثنائية

- المقدمات الثنائية فيها مناقضة واحدة وهي التي محمولها محصل (ز، ع، ٥٨، ٢١)

مقدمات جدلية

- المقدمات الجدلية هي الكلية المشهورة، ويبيّن أن موضوعاتها كلية لأن التي موضوعاتها أشخاص تدرس أولاً فاولاً على طول الزمان أو تغيب فلا يلزم كيف حالها بعد غيبتها عن الحواس (ف، ج، ١٧، ١)
- المقدمات التي تُشاهدُ محمولاتها في جزئيات موضوعاتها أو في أكثرها، والتي تصدق بالجملة في كثير من الأمور المشاهدة هي أيضاً مقدمات جدلية (ف، ج، ٦٦، ٥)

- أجناسُ المقدمات الجدلية من جهة محمولاتها على عدد أجناس المطلوبات (ف، ج، ٩٤، ١٧)

- المحمول في المقدمات الجدلية: إما أن يكون ذاتياً أو عرضياً، والأشياء الذاتية محصورة من قبل أن منها أمليت ذات الشيء. والأشياء العرضية معلومة، وذلك أن مقولات الأعراض تسعة لا زائدة ولا ناقصة. وإذا كانت مبادئ المقاييس الجدلية، أعني موضوعاتها وهي الجواهر ومحمولاتها وعلى الأشياء الذاتية والأعراض محصورة، فلا محالة أن مبادئ القياس الجدلي متناهية (ز، ب، ٢٥٨، ١)

- مقدمات المقاييس الجدلية في غالب الأمر ليست كاذبة بالكل ولا صادقة بالكل (ش، ج، ٥٠١، ٢٠)

مقدمات جدلية مشهورة

- إن كثيراً من المقدمات الجدلية المشهورة تكون

بعد، وأن تكون أوائل براهينها من مقدمات أول بينة بنفسها هي أعرف وأقدم من كل مقدمة بعدها. وإن لم تكن بهذه الشرائط، لم تكن المقدمات برهانية (س، ب، ٥٥، ٦)

- المقدمات البرهانية يجب أن تكون ذاتية (مر، ت، ٢٠٩، ٤)
- المقدمات البرهانية علة للنتيجة والعلة مناسبة للمعلول بوجه ما (مر، ت، ٢١٤، ٤)
- إن المقدمات البرهانية يجب أن تكون ضرورية، وأعرف من النتيجة؛ وإن تكون ذاتية، وأولية، ومناسبة، وكلية (مر، ت، ٢١٤، ١١)

مقدمات بينة

- المقدمات البينة بنفسها كقولنا المقادير المتساوية لمقدار واحد متساوية (ن، ش، ٣٤، ٢٠)

مقدمات تفسيرية

- المقدمات التفسيرية التي هي مبادي أولى للبرهان كالأوليات أو المحسوسات أو المتواترات أو المعجربات أو الحدسيات (م، ط، ٣٤٨، ١٨)

مقدمات ثلاثية

- (المقدمات) الثلاثية ففيها متناقضان: إحداهما محمولها محصل، والأخرى محمولها غير محصل. والأولى من هاتين المتناقضتين تسمى بسيطة والأخرى معدولة، من قبل عدول محمولها من التحصيل إلى غير التحصيل (ز، ع، ٥٨، ٢٢)

- مقدمات البراهين ينبغي أن تكون خاصة ومناسبة (ش، ب، ٣٩٩، ١٣)

مقدمات ذاتية

- المقدمات الذاتية هي التي يظنها جميع الناس أو أكثرهم أو جماعة الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون منهم والذين في غاية النباهة (أ، ج، ٤٧٠، ٤)

مقدمات ذات أوساط

- المقدمات ذات الأوساط... الغلط فيها العارض عن القياس الكاذب المقدمات لا يخلو أن يكون أيضًا إما سالبًا كليًا، وإما موجبًا كليًا (ش، ب، ٤١٨، ٢)

- يجب أن تكون المقدمات المستعملة في البراهين صنفين: صنف ليس لها أوساط وهي التي من شأنها أن تبيّن غيرها، وصنف لها أوساط وهي التي شأنها أن تبيّن غيرها (ش، ب، ٤٣٢، ١٢)

مقدمات ذاتية

- المقدمات الضرورية هي الذاتية المحمولة على الكل (ش، ب، ٣٨٨، ٦)

- مقدمات البراهين ينبغي أن تكون ضرورية... يجب أن تكون ذاتية (ش، ب، ٣٨٨، ١٤)

- المقدمات الذاتية ضربان: أحدهما أن تكون المحمولات هي التي منها تنفّذ طبيعة الموضوعات... والضرب الثاني المحمولات المأخوذة موضوعاتها في حدودها على أنها جزء من حدودها (ش، ب، ٤٣٠، ١١)

مشهورة، ثم قد يشعر بتقيضها، وتمنع، وتوفي، فضلاً عن الشهرة في إشتراك الاسم، ولا يوجب هذا كونها غير مشهورة بالحقيقة (س، ج، ١١٥، ١٠)

مقدمات جزئية

- أما المقدمات الجزئية فإن الموجبة منها تنعكس لا محالة جزئية، لأنه إن كان بعض اللذة خيراً، فبعض الخير لذة. وأما السالبة منها فليس لها إنعكاس لا محالة، لأنه إن كان بعض الحيوان ليس بإنسان، فليس يكون بعض الناس ليس بحيوان (أ، ق، ١٠٩، ١٠)

- المقدمات الجزئية التي تحت المواضيع، منها ما موضوعاتها موضوعات المواضيع بأعيانها، ومحمولاتها جزئيات محمولات المواضيع. ومنها ما موضوعاتها جزئيات موضوعات المواضيع، ومحمولاتها جزئيات محمولاتها (ف، ق، ٩٥، ٧)

- المقدمات الجزئية المطلقة... الموجبة منها تنعكس جزئية... وأما السالبة منها فليس تنعكس دائماً في كل مادة من هذا الصنف (ش، ق، ١٤٤، ١٦)

مقدمات خاصة

- المقدمات الخاصة المناسبة هي محصورة في الجنس ضرورة غير مشتركة لجنسين متباينين (ش، ب، ٣٩٤، ٦)

- المقدمات التي تُستعمل في الصنائع: منها خاصة وهي المناسبة الذاتية التي ليس يمكن أن تُستعمل في أكثر من جنس واحد... ومنها عامة لأكثر من جنس واحد (ش، ب، ٣٩٩، ٣)

مقدمات ذوات جهة

مقدمات شرطية منفصلة

- المقدمات الشرطية المنفصلة وتقابل بعضها ببعض وبالمتصلات وحال التلازم فيها. ولنحصر الآن أصناف القضايا المنفصلة: الموجبات الكلية، الموجبات الجزئية، السالبات الكلية، السالبات الجزئية (س، ق، ٣٧٣، ٣)

- المقدمات ذوات الجهة ليس تخلو من أن تكون ثنائية أو ثلاثية. والثنائية ليس تخلو أن يكون موضوعها إما شخص أو طبيعة كلية. وهذه إما ذات سور أو عادمة للسور. وذوات الأسوار إما أن يكون معها سور كلي أو سور جزئي، فيحصل من ذلك أربع مقدمات (ز، ع، ٦٧، ١١)

مقدمات صادقة

مقدمات السوفسطائية

- قد يمكن الإنسان أن يقيس من مقدمات صادقة، من غير أن يبرهن. فأما أن يبين، فلا سبيل إلا من الضرورية: وذلك أن هذا هو خاصة البرهان (أ، ب، ٣٢٩، ٥)

- مقدمات السوفسطائية قد يُظنُّ بها أنها مشهورة وليست كذلك، وكذلك قياساته ربما ظنَّ بها أنها قياس وليست قياساً (ف، ج، ٢٩، ١٣)

- المقدمات الصادقة الأولى هي التي تصدق بذاتها، لا بغيرها؛ وذلك أنه ليس ينبغي لنا أن نلتزم في مبادئ العلوم اليقينية «لِمَ الشيء»، لكن ينبغي أن يكون كل واحد من مبادئ العلوم اليقينية صادقاً بنفسه (أ، ج، ٤٧٠، ١)

- ليس يمكن أن تكون المقدمات الصادقة هي بأعيانها الكاذبة (ش، ب، ٤٤٧، ٧)

مقدمات شخصيات

- أما (المقدمات) الشخصيات فإنها في المادة الضرورية، الموجبة منها صادقة والسالبة كاذبة أبداً. وفي المادة الممتنعة السالبة صادقة أبداً والموجبة كاذبة أبداً، وفي المادة الممكنة في الزمانين الماضي والحاضر إحداها صادقة على التحصيل والأخرى كاذبة على التحصيل. فأما في الزمان المستقبل فإنها تقتسم الصدق والكذب، ولكن على غير تفصيل ولا تحصيل (ز، ع، ٤٨، ١١)

مقدمات ضرورية

مقدمات شرطية

- أما المقدمات الضرورية التي عنها يحدث القياس فليس ينبغي أن تأتي بها في أول وهلة، بل ينبغي أن ترتقي ما استطعت إلى ما هو أعلى منها. مثال ذلك أنك إن أردت أن تبين أن العلم بالأضداد واحد، فليس ينبغي أن تذكر الأضداد أولاً، بل تجعل مكان الأضداد المتقابلات (أ، ج، ٦٩١، ١٦)

- إنه لا الذي استُعمل فيه أشباه كثيرة استقراء ولا الذي استُعمل فيه شبيه واحد هو مثال، بل هي مقدمات شرطية تُصَحِّح لزوم التالي فيها للمقدم باعتراف المجيب لها، وليس لها جهة أخرى تُصَحِّح بها إلا اعتراف المجيب وهي كلها جدلية (ف، ج، ٩٩، ٣)

- المقدمات الضرورية منها عملية ومنها وضعية (ف، ب، ٢٧، ١٨)

- المقدمات الضرورية (الجدلية) هي الداخلة في

مقدمات غير ضرورية

- (المقدمات غير الضرورية) أمّا ما ليس بضروريّ، فإنّما يورد لأغراض أربعة، وهي: الإستهلال في الإستقراء والقسمه، والإستهلال في تفخيم القول، والإستهلال في إخفاء النتيجة، والتكلف لإيضاح القول (س، ج، ٣٠٢، ١٢)

مقدمات غير يقينية

- (مقدمات غير يقينية) وهي نوعان: نوع يصلح للظنّيات الفقهية. ونوع لا يصلح لذلك أيضًا (غ، ع، ١٩٣، ٧)
- (مقدمات غير يقينية) من النوع الأول: وهو الصالح للفقهيات دون اليقينيات، وهي ثلاثة أصناف: مشهورات ومقبولات ومظنونات (غ، ع، ١٩٣، ١٠)
- (مقدمات غير يقينية) من النوع الثاني: ما لا يصلح للقطعيّات، ولا للظنّيات، بل لا يصلح إلاّ للتليس والمغالطة (غ، ع، ١٩٨، ١٩)

مقدمات كاذبة

- المقدمات الكاذبة قد يُمكن أن يتّج عنها نتائج صادقة (ف، ج، ٥١، ١٣)
- قد تكون عن المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة (ز، ق، ١٨٦، ٥)
- المقدمات الكاذبة... قد يمكن أن يكون عنهما نتيجة صادقة (ش، ق، ٢٨٣، ٨)
- إن المقدمات الكاذبة تقضي بمستعملها أن يعتقد فيما ليس بموجود أنّه موجود (ش، ب، ٣٧٤، ٥)

نفس القول الموجب للمطلوب، قياسًا كان أو إستقراء (س، ج، ٣٠٢، ١١)

- المقدمات الضرورية هي الذاتية المحمولة على الكل (ش، ب، ٣٨٨، ٦)
- مقدمات البراهين ينبغي أن تكون ضرورية... يجب أن تكون ذاتية (ش، ب، ٣٨٨، ١٤)

مقدمات عامة

- المقدمات العامة للصنائع خاصّة بصناعة صناعة (ف، ب، ٦١، ١٢)
- المقدمات التي تنشأ من الإيجاب والسلب، فهي كلّها مقدمات عامّة، إلاّ أنها لا تُستعمل عامّة، لا في العلوم ولا في المخاطبات الجدلية (ف، ب، ٦١، ١٨)
- المقدمات العامية إنما تُستعمل في علم علم مقرونة بالمقدمات الخاصية بذلك العلم (ش، ب، ٤٤٨، ٨)
- المقدمات العامة للمقدمات الجزئية فمتناهية وتحتها جزئيات غير متناهية (ش، ج، ٥٢٦، ١١)

مقدمات عملية

- المقدمات التي موضوعاتها كلّية إذا كانت أشخاص موضوعاتها لا يُمكن أن توجد إلا بإرادة الإنسان، فتلك هي المقدمات العملية (ف، ج، ٢٠، ١٣)

مقدمات غير ذوات اوساط

- المقدمات الغير ذوات اوساط هي التي تنزّل من البرهان منزلة الأسطفسات، وذلك إما كلّها وإما الكبرى منها (ش، ب، ٤٣٢، ١٦)

- ليس يمكن أن تكون المقدمات الصادقة هي بأعيانها الكاذبة (ش، ب، ٤٤٧، ٧)
- المقدمات الكاذبة إمّا دائمًا وإمّا في الأكثر هي

ذلك الجنس، ومحمولاتها إما ذلك الجنس بعينه أو أنواعًا آخر من أنواع ذلك الجنس فإنها أيضًا مقدمات خاصة بذلك الجنس (ف، ب، ٣٢، ٨)

- المقدمات الكلية الواجب قبولها، منها ما يُستعمل في الأمور كلية على ما هي عليها، ومنها ما يُستعمل قوتها في أمر أمر (ف، ب، ٨٧، ٢٠)

- المقدمات الكلية المشهورة الكاذبة بالجزء التي شهرتها تخفي كذبها، فإن القياسات الكائنة عنها يَبِينُ أنها تُفيدنا في نتائجها الظنون الكاذبة (ف، ج، ٢٨، ١٤)

- المقدمات الكلية لا طريق لنا إلى العلم بها إلا بالاستقراء، وذلك أن المقدمة الكلية المأخوذة في الذهن مجردة من المواد (ش، ب، ٤٢٢، ٥)

مقدمات متعارفة وعامية

- المقدمات المتعارفة والعامية، أعني التي تشترك فيها جميع العلوم وكل واحدة منها تستعملها بأن تدنيها من موضوعه، يتولى بيانها الصناعتان المتكلفتان لبيان المبادئ، أعني صناعة الجدل والعلم المدعو بالحكمة (ز، ب، ٢٤٣، ١٩)

مقدمات متقابلة

- المقدمات المتقابلة أصناف، منها ما موضوعاتها أعيان مثل قولك زيد أبيض ليس زيد أبيض، وتُسمى المتقابلات العيانية... ومنها ما موضوعاتها أمور عامة وتُسمى المتقابلات العامة (ف، ق، ٧٣، ١٣)

- أما (المقدمات) المتقابلة على طريق التناقض

خاصة بهذه الصناعة (السفسطة)، كما أن الصادقة في الأكثر خاصة بالجدل، والصادقة دائمًا خاصة بالبرهان، والكاذبة والصادقة على التساوي خاصة بالخطابة (ش، س، ٦٨٧، ١٩)

- لا يكون عن المقدمات الكاذبة إلا نتيجة كاذبة (ش، س، ٧٠٦، ٥)

مقدمات كلييات

- إن (المقدمات) الكلييات تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد وجميع الأزمنة على التفصيل والتحصيل (ز، ع، ٤٨، ٧)

مقدمات كلية

- المقدمات الكلية التي بها يحصل اليقين الضروري لا عن قياس صنفان: أحدهما الحاصل بالطباع، والثاني الحاصل بالتجربة (ف، ب، ٢٣، ١)

- الحاصلة بالتجربة هي المقدمات الكلية التي يَتَيَقَّنُ بها هذا التيقن عن تعمد منا للإحساس بجزئياتها، إما قليل منها وإما كثير (ف، ب، ٢٤، ١٨)

- التجربة هي أن نَتَصَفَّحَ جزئيات المقدمات الكلية، هل محمولها في واحد منها، ونَتَّبِعْهُ في جميعها أو في أكثرها، إلى أن يحصل لنا اليقين الضروري، فإن ذلك الحكم حكم على جميع ذلك النوع (ف، ب، ٢٤، ١٩)

- المقدمات الكلية الأول، فإن محمولاتها إذا كانت أعراضًا خاصة لجنس ما، وكانت موضوعاتها أنواع ذلك الجنس، فإنها هي المقدمات الخاصة بذلك الجنس والمناسبة له. وكذلك متى كانت موضوعاتها أنواعًا تحت

فتنقسم إلى المتناقضة على التحقيق وإلى المتناقضة على غير التحقيق. والمتناقضة على التحقيق تنقسم إلى قسمين: إلى الكلّيات وإلى الشخصيات. والكلّيات تنقسم إلى قسمين: إلى الموجبة الكلّية والسالبة الجزئية وإلى السالبة الكلّية والموجبة الجزئية. (ز، ع، ٤٧، ٢٠)

مقدمات متناقضات

- إن (المقدمات) المتناقضات منها كلّية ومنها مهمة ومنها شخصية. والمتناقضات الكلّية التي هي موجبة كلّية وسالبة جزئية، وسالبة كلّية وموجبة جزئية، تنقسم الصدق والكذب في جميع المواد وجميع الأزمنة على التفصيل والتحصيل (ز، ع، ٥١، ١٤)

مقدمات مشبهة

- من يقول: كل عين باصرة، ويكون ذلك مسلّمًا له من حيث يفهم منه أحد معاني الاسم المشترك، فيأخذ بدله آخر فيحسبه أنه المسلّم أو يقصد به مغالطة حتى يقع في أن يظن بنفسه أو يظن غيره أن الدينار يبصر. وكذلك من يسلم أن كل مسكر خمر، وأخذ بدله ما يسكر بالقوة. وهذه هي المقدمات المشبهة (س، ب، ٢٠، ٦)

مقدمات مشهورة

- المقدمات المشهورة عند الجميع ينبغي أن يكون المفهوم منها معنى واحدًا بعينه في العدد عند الجميع. وتقبل هذه المقدمات والآراء تستعمل من غير أن تمتحن وتُسبر ويُعلم هل هي مطابقة للأمور الموجودة أو غير مطابقة لها، بل تُقبل على أنها آراء فقط من غير أن يُعلم منها

شيء أكثر من أن جميع الناس يرون فيها أنها كذا أو ليست كذا (ف، ج، ١٧، ٤)

- المقدمات المشهورة التي هي مبادئ صناعة الجدل هي التي موضوعاتها معان كلية مهمة، وهي كلية يوثق بها، وتقبل ويُعتقد فيها أنها كذلك، وتُستعمل من غير أن يعلم منها شيء آخر أكثر من ذلك (ف، ج، ١٨، ٥)

- المقدمات المشهورة منها مقدمات مشهورة في أشياء نظرية، ومقدمات مشهورة في أشياء عملية، ومقدمات مشهورة في أشياء منطقية (ف، ج، ٢٠، ١١)

- الناظرون في الأمور إذا فحصوا عنها بالمقدمات المشهورة من حيث هي مشهورة، اقتصررت بهم في آرائهم التي يستنبطونها على الظنون دون اليقين (ف، ج، ٢٢، ١١)

- مبادئ النظر في الأمور والفحص عن الصدق والحق فيها هي المقدمات المشهورة، إذ كانت الشهرة الواردة على النفس هي التي تربط أحد جزئي المقدمة بالآخر منهما، أعني المحمول بالموضوع، ويقع التصديق بها. ولأجل شهرتها يأخذ الإنسان ما هو منهما مرتبط في النفس بإيجاب، وعلى كمية ما أنه أيضًا موجب خارج النفس، وعلى تلك الكمية بعينها. وما هو في النفس مرتبط بسلب، وعلى كمية ما أنه أيضًا سالب خارج النفس، وعلى تلك الكمية بعينها (ف، ج، ٢٣، ٨)

- المقدمات المشهورة منها ما هي في الأخلاق والأفعال المشتركة التي هي واحدة بأعيانها لجميع الأمم وبما يتلاقون ويأتلفون إذا تلاقوا (ف، ج، ٧٥، ٤)

- كل ما أمكن أن يُثبت أو يُبطل بالمقدمات المشهورة. وكان مما يُتفَعُّ به بوجه ما في

جزئية. فإنه إن كان: كل لذة خير، فإن بعض الخير لذة (أ، ق، ١٠٩، ٥)

- إن المقدمات المطلقة لا يجب أن يلتفت إلى سورها البتة، حتى يكون إطلاقها أن سورها قد صدق وقتًا ما. فلا يجب أن يقال في المطلقات: كل ج ب، ومعناه كل ج ب في هذا الزمان (س، ق، ١٩٣، ٩)

- المقدمات المطلقة الكلية فإن السالبة تنعكس محفوظة الكمية... وأما الموجبة الكلية فإنها تنعكس أيضًا، لكنها لا تنعكس محفوظة الكمية أعني كلية... بل تنعكس جزئية (ش، ق، ١٤٤، ١١)

مقدمات معروفة بالطبع

- المقدمات المعروفة بالطبع تُخالف المصادرة والأصل الموضوع (ش، ب، ٣٩٩، ٢١)

مقدمات مقبولة

- (المقدمات) المقبولة هي كل ما قُبِلَتْ عن واحد مرتضى أو جماعة مرتضين (ف، ق، ٧٥، ٥)

مقدمات ممكنة

- قد يعرض لجميع المقدمات الممكنة أن يرجع بعضها على بعض، لست أعني: الواجبة منها على السالبة، ولكن كل ما كان منها موجبًا رَجَعَتْ في المقابلة، فيرجع القول بأنه ممكن أن يكون على القول بأنه ممكن ألا يكون (أ، ق، ١٤٣، ٧)

- أما المقدمات الممكنة، فقد قيل فيها في مثل هذا الموضع ما أصف: قالوا: إن الممكن باشتراك الاسم يقال على الضروري وعلى المطلق وعلى الممكن الحقيقي. فما كان في

العلوم الثلاثة اليقينية، فإنها تُجعل مطلوبات جدلية (ف، ج، ٨٠، ١٩)

- المقدمات التجريبية التي تصحح بالتجربة في الصنائع النظرية والعملية مشهورة (ش، ج، ٥١٠، ٣)

- القدرة على إحضار المقدمات... ذلك يكون بتحفظ أنواع المقدمات المشهورة واستخراجها من سائر المقدمات (ش، ج، ٥١٥، ٢)

- أنواع المقدمات المشهورة مشهورة أيضًا (ش، ج، ٥١٥، ٢٢)

- المقدمات المشهورة... كلية، فإن الجزئية متبدلة ومتغيرة وغير محفوظة الشهرة (ش، ج، ٥٣٠، ١٢)

- المقدمات التي تلتزم منها الأقاويل الجدلية: إما مقدمات مشهورة ليس تحتاج أن تبين بغيرها، وإما مقدمات تبين بالاستقراء (ش، ج، ٦٤٦، ١٠)

مقدمات مشهورة مطلقة

- إن الأمر الذي لا يشك فيه أحد من الناس، ولا يختلفون فيه، هو غني عن الإثبات؛ ومن يحاول نقضه بالقياس، فهو أهل أن يُضْحَك منه. وهذه هي المقدمات المشهورة المطلقة، فأمثالها لا تكون مطالب جدلية إلا بالقياس إلى المغالطين في الجدل (س، ج، ٧٣، ٣)

مقدمات مطلقة

- من المقدمات المطلقة فإن السالبة الكلية تنعكس بحدودها وكهيتها لا محالة. فإنه إن كان لا شيء من اللذة خير، فلا شيء من الخير لذة. فأما الموجبة الكلية فإنها تنعكس أيضًا لا محالة، غير أنها لا تنعكس كهيتها كلية، ولكن

ولا أن يُشترط فيها الشرائط التي ذُكرت في كتاب البرهان (ف، ج، ٢٨، ٩)

- تؤخذ (المقدمات اليقينية الكلية الأول) في الجدل وفي الصنائع التي لا تُسبَرُ فيها بشيء آخر، سوى أن تكون مشهورة على أنها صادقة يقينية بالعرض (ف، ج، ٢٨، ١٢)

- أجناسُ المخاطبات التي تكون في الصنائع العملية، وسيلُ ما كان من هذه علميًا أن يُستعملَ فيه المقدمات اليقينية ولا تُستعمل فيه المشهورات إلا لتكثير الحجج بعد أن تكون النتائج قد قُررت بالمقدمات اليقينية (ف، ج، ٥٢، ٦)

- البرهان المنتج لا ينصاغ إلا من مقدمات يقينية إن كان المطلوب يقينيًا أو ظنية إن كان المطلوب فقهيًا (غ، ص، ٤٣، ٧)

مقدمة

- المقدمة هي قول موجبٍ شيئًا لشيء، أو سالب شيئًا عن شيء. وهي إما كلية، وإما جزئية، وإما مهملة (أ، ق، ١٠٤، ٤)

- كل مقدمة إما أن تكون مطلقة وإما إضطرارية وإما ممكنة. وكل واحدة من هذه إما أن تكون موجبة وإما سالبة. فالموجبة والسالبة كل واحدة منها إما أن تكون كلية وإما جزئية وإما مهملة (أ، ق، ١٠٩، ٢)

- الأيقوس هي مقدمة محمودة؛ لأن الكائن وغير الكائن على الأكثر، والموجود وغير الموجود هو أيقوس مثل: الحساد يبغضون والمحبوبون يحبون (أ، ق، ٣٠١، ١٣)

- المقدمة فهي أحد جزئي القول، أعني جعل الحكم واحدًا على واحد (أ، ب، ٣١٤، ١٢)

- الذين يظنون أنهم مصيبون في أخذ المبادئ

الضروري والمطلق فحكمه حكم ذينك. وما كان في الممكن الحقيقي فحكمه قد يخالف، على ما سنبين لك في موضع آخر. فأوهم ظاهر هذا اللفظ أن الممكن إذا قيل على الضروري لم يكن مخالفًا له إلا في اللفظ، فيقال له ممكن ونعني أنه ضروري. فإذا لم يكن مخالفًا إلا في اللفظ كان عكسه عكسه. وليس ينبغي أن يفهم الأمر على هذه الصورة (س، ق، ١٠٤، ٥)

- المقدمات الممكنة... هي التي يمكن أن توجد وألا توجد في الزمان المستقبل، فإن الحال في انعكاس الموجبات منها كالحال في انعكاس الموجبات المطلقة والضرورية (ش، ق، ١٤٨، ١٤)

مقدمات نظرية

- إذا كان في أشخاص موضوعاتها ما قد يوجد لا بإرادة الإنسان، فتلك تُعد في المقدمات النظرية (ف، ج، ٢٠، ١٥)

مقدمات يقينية

- المقدمات اليقينية التي هي مبادئ العلوم النظرية هي المقدمات الكلية المطابقة للأمور الموجودة التي نقبلها ونصدق بها، ويستعملها كل واحد منا من جهة يقين نفسه بمطابقتها للأمور من غير أن يتكل أحد منا على شهادة غيره له، ومن غير أن يستند فيها إلى ما يراه غيره (ف، ج، ١٨، ٨)

- المقدمات الأول اليقينية أشخاص موضوعاتها محسوسة (ف، ج، ١٩، ٩)

- المقدمات اليقينية الكلية الأول فيلحقها كلها أن تكون أيضًا مشهورة، وتؤخذ في أول الأمر من حيث هي مشهورة من غير أن تُسبَرُ بشيء آخر،

- المقدمة على أربعة أوجه: وجه في المواقيت، كقول القائل: فلان أقدم من فلان. ووجه في الأصول كما تقدم الواحد على الاثنين. ووجه في الشرف والمنزلة، كما يقال: فلان هو السيد المقدم. ووجه فيما بين النسبة والمنسوب، كما يبدأ بالفرس قبل الصهيل، وبالإنسان قبل الضحك (ق، م، ٢٢، ١)
- المقدمة هي الكلمة أن يوجب الشيء للشيء، أو يسلبه إياه. وقد يكون ذلك عامًا وخاصًا ومهملاً ومخصوصًا (ق، م، ٦٣، ٧)
- المقدمة التي هي القضية، لها حاشيتان هما حداهما: أحدهما الاسم والآخر ما يحمل على الاسم. فليس قبل الحد الأول ولا بعد الحد الثاني منها شيء، ولا يتخطاهما متخط، إلا صار إلى غيرهما (ق، م، ٦٤، ١٧)
- المقدمة التي يكون أحد جزئها محمولاً في المطلوب وهو الطرف الأعظم هي المقدمة الكبرى، والتي يكون جزء منها موضوعاً في المطلوب تُسمى الصغرى (ف، ق، ٢١، ٣)
- المقدمة التي يوجد الحد الأوسط فيها محمولاً فهي الصغرى والتي يوجد موضوعاً فيها فهي الكبرى (ف، ق، ٧٦، ١٠)
- المقدمة تُقال بالعموم على كل قضية وعلى كل قول جازم بالجملة، كانت جزء قياس أو مُعدّة لأن تؤخذ جزء قياس أو نتيجة أو مطلوباً استعملها الإنسان فيما بينه وبين نفسه، أو استعملها في مخاطبة غيره (ف، ج، ٦٣، ١)
- قد تعمل من كل مقدمة مسألة إذا نقلتها عن جهتها (ف، ج، ٦٤، ١٠)
- النوع هو المقدمة التي تخص نوعاً نوعاً من أنواع القياسات المؤلفة على نوع من أنواع المطلوبات (ف، ج، ٦٧، ٢١)
- متى كانت المقدمة صادقة مشهورة هم قوم فيهم غنة: مثل ما يأتي به السوفسطائيون، وهو أن الذي له علم يعلم ما هو العلم (أ، ب، ٣٢٩، ١١)
- ليس إنما تكون المقدمة مبدئية بأن تكون مقبولة أولاً، لكن من طريق أنها أولى لذلك الجنس الذي عليه يكون البرهان (أ، ب، ٣٢٩، ١٣)
- إن كان السؤال القياسي والمقدمة المأخوذة من التقيض هما واحداً بعينه، وكانت المقدمات في واحدٍ واحدٍ من العلوم هي التي منها يكون القياس في واحدٍ واحدٍ منها، فقد يكون سؤال ما علمنا وهو الذي منه يكون قياس مناسب خاص في واحدٍ واحدٍ من العلوم (أ، ب، ٣٤٤، ١٢)
- المقدمة والمعاندة هي واحدة بأعيانها، إذ كانت المعاندة التي يأتي بها قد تكون مقدمة: إما برهانية وإما جدلية (أ، ب، ٣٤٧، ٨)
- المقدمة التي هي أحد البعدين - قد يجب ضرورة أن تتخطى إلى ما لا وسط له، إذ كان هذا البعد إيجابياً (أ، ب، ٣٧١، ١٠)
- المقدمة الواحدة على الإطلاق هي التي لا وسط لها (أ، ب، ٣٨٣، ١٠)
- المسئلة إنما تخالف المقدمة بالجهة. وذلك أن هذا القول إذا قيل على هذه الجهة: ليس قولنا: حي، مشاء، ذو رجلين حدّاً للإنسان؟ تكون مقدمة. وكذلك إذا قيل: أليس الحي جنساً للإنسان؟ كان مقدمة. فإن قيل: هل قولنا: حي، مشاء، ذو رجلين، حدّاً للإنسان؟ وهل وقولنا: «الحي» جنس للإنسان أم لا؟ كان مسئلة (أ، ج، ٤٧٤، ٦)
- المقدمة هي حملٌ واحد على واحد (أ، س، ٨٠٢، ١٣)

- المقدمة التي يحصر جزءها الموضوع موضوع مقدمة أخرى ومحمولها واحد بعينه. فإن الحاصرة منهما ليست بموضع ولا المحصورة نوعاً، ولكن المحصورة هي نتيجة مقدمتين كبراهما هي الحاصرة وصغراهما موضوعها موضوع المحصورة ومحمولها موضوع الحاصرة (ف، ج، ٦٨، ٨)

- موضوع كل مقدمة وكل مطلوب فليس يخلو من أن يكون إما جوهرًا وإما كمية وإما كيفية وإما داخلًا تحت شيء من باقي الأجناس (ف، ج، ٩٥، ٢)

- كل مقدمة لا بد فيها من محمول وموضوع، وموضوعها ليس يخلو أن يكون إما شخصًا وإما طبيعة كلية. وهذه إما أن يكون ذات سور أو غير ذات سور، وإن كانت ذات سور إما أن تكون ذات سور كلي أو ذات سور جزئي (ع، ٣٩، ١١)

- المقدمة هي قول موجب شيئًا لشيء أو سالب شيئًا عن شيء. وهي تنقسم إلى الكلية والجزئية والمهملة (ز، ق، ١٠٧، ٣)

- المقدمة قول جازم يجعل جزء قياس (س، ق، ١٩، ٩)

- إنما تكون المقدمة برهانية وجدلية وغير ذلك بفروق أخرى بعد كونها مقدمة. فالبرهانية تكون أحد جزئي التناقض ليس أتيهما إتفق؛ بل الحق منهما، مثل الأولية أو المحسوسة، والمستندة إلى الأولية والمحسوسة أو شيء آخر إن كان يجري مجرى ذلك. وهذه لا تكون إلا واحدة. وأما الجدلية فإنها تكون للمجيب ما هو مشهور ومحمود. وربما كان المتقابلان معًا مشهورين، فكان كل واحد منهما بالقوة للمجيب مقدمة جدلية (س، ق، ٥١، ٦)

- إن المقدمة إنما تحد بأنها قضية هي جزء قياس (س، ق، ٥٩، ١)

- المقدمة فإنما تورد ليقرر بها التصديق لا التصور (س، ب، ٥٩، ٣)

- المقدمة قضية (س، ج، ٥٣، ١٧)

- إذا أوردت القضايا في مثل هذا الشيء الذي يُسمى قياسًا أو إستقراء، أو تمثيلًا، سُميت حينئذ مقدمات. فالمقدمة: قضية صارت جزء قياس أو حجة (س، أ، ٤٢٣، ٣)

- كل (ب) (ج) وكل (ب) (أ) يلزم منه أن كل (ج) (أ)، فكل واحد من قولنا: كل (ج) (ب)

وكل (ب) (أ) مقدمة. و(ج) و(ب) و(أ) حدود. وقولنا: وكل (ج) (أ) نتيجة. والمرتب من المقدمتين على نحو ما مثلناه، حتى لزم عنه هو القياس (س، أ، ٤٢٣، ١٢)

- المقدمة قول جازم يجعل جزء قياس، وليس هذا فصلًا يلحق المقدمة، وإلا لو أزيل عن المقدمة هذه الصفة لكان يُقصد ذاتها فلا يكون قولاً جازمًا (مر، ت، ١٠٧، ٩)

- المقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى، والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى، وتأليفها يسمى اقتراءً، وهينة التأليف من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدّين الطرفين يسمى شكلاً، والقرينة التي تجب عنها لذاتها قضية أخرى تسمى قياسًا، وتلك القضية ما دام يساق إليها تأليف القرينة تسمى مطلوبًا، فإذا لزمَت تسمى نتيجة (مر، ت، ١١٢، ١٠)

- كل مقدمة يتنظم منها قياس ولم تثبت تلك المقدمة بحجة ولكنها أخذت على أنها مقبولة مسلمة فإنها لا تتعدى ثلاثة عشر قسمًا: (الأوليات) (والمحسوسات) (والتجربيات). (والمتواترات). و(القضايا التي لا يخلو الذهن

إحداهما مخبراً عنها والأخرى خبراً ووصفاً
(غ، ص، ٢٩، ١٤)

- يجب ضرورة أن ننظر في المعاني المفردة وأقسامها ثم في الألفاظ المفردة ووجوه دلالتها، ثم إذا فهمنا اللفظ مفرداً والمعنى مفرداً ألفنا معنيين وجعلناهما مقدّمة، وننظر في حكم المقدّمة وشروطها، ثم نجمع مقدّمتين ونصوغ منهما برهاناً وننظر في كيفية الصياغة الصحيحة، وكل من أراد أن يعرف البرهان بغير هذا الطريق فقد طمع في المحال (غ، ص، ٣٠، ١)

القضية الحاكمة بالإيجاب أو بالسلب في الحملات أو بالشرط والجزاء في الشرطيات والإستثنائيات تُسمى إذا دخلت في تركيب القرائن القياسية مقدّمة، أي قولاً يتقدم تقريره في الذهن بعلمه وحكمه لاستتباع العلم بالمطلوب وإنتاجه (ب، م، ١١٣، ١٨)

- المقدّمة التي فيها الحدّ الأصغر تُسمى الصغرى، والتي فيها الحدّ الأكبر تُسمى الكبرى، وتألّف المقدّمتين يُسمى اقتراناً (سي، ب، ١٤٢، ٨)

- أيّة مقدّمة جعلت هي النتيجة بتبديل إسم ما فالمقدّمة الأخرى يكون طرفاها معنى واحداً ذا إسمين مترادفين (سي، ب، ٢٠٢، ١٥)

- المقدّمة... هي قول موجب شيئاً لشيء، أو سالب شيئاً عن شيء (ش، ق، ١٣٧، ١٧)

- المقدّمة لها انقسام من جهة الكيفية، وانقسام من جهة الكمية. أما من جهة الكمية فمنها كلية، ومنها جزئية، ومنها مهمة. وأما من جهة الكيفية فمن قِبَل أن كل واحدة من هذه إمّا موجبة وإمّا سالبة (ش، ق، ١٣٧، ١٨)

- أقسام المقدّمة من جهة الصورة، أعني الأقسام

عن حدودها الوسطى وقياساتها).
(والوهميات) (والمشهورات) (والمقبولات)
(والمسلّمات). (والمشبهات) (والمشهورات
في الظاهر) (والمظنونات) (والمخيلات) (غ، م، ٤٧، ٢)

- كل مقدّمة لا تتنظم إلا بمخبر عنه، يُسمى «موضوعاً». وخبر يُسمى «محمولاً» (غ، ع، ٧٠، ٨)

- أقل ما ينتظم منه المقدّمة معنيان: أحدهما: موضوع. والآخر: محمول (غ، ع، ١٣٢، ٨)
- أن تكون المقدّمة كاذبة وذلك ولا يخلو: إمّا أن يكون لإلتباس اللفظ. أو لإلتباس المعنى (غ، ع، ٢١٣، ١٦)

- المقدّمة هي جزء القياس. والمقدّمة تنقسم إلى يقينية صادقة واجبة القبول. وإلى غيرها (غ، ع، ٣٧٦، ١٥)

- أقل ما ينتظم منه قياس مقدّمتان أعني علمين، يتطرق إليهما التصديق والتكذيب، وأقل ما تحصل منه مقدّمة معرفتان توضع إحداهما مخبراً عنه والأخرى خبراً أو وصفاً (غ، ح، ٨، ١)

- المقدّمة التي فيها تعرض للمحكوم عليه ونسبها المقدّمة الأولى، والتي فيها الحكم نسبها الثانية إشتقاقاً من ترتيب أجزاء النتيجة (غ، ح، ٣٢، ١٦)

- المقدّمة الثانية في النظم الأول ينبغي أن تكون عامة، فإن كانت خاصة لم تتيج (غ، ح، ٦٣، ٩)

- أن تكون المقدّمة بحيث تصدق مجتمعة فيُظن أنها تصدق مفترقة بسبب حروف النسق (غ، ح، ٧٧، ٩)

- أقل ما تحصل منه مقدّمة معرفتان توضع

ينحل إليه المقدمة كالموضوع والمحمول دون
الرابطة حدًا للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى
الطرفين تُسمى شكلاً، وإقتران الصغرى
بالكبرى قرينةً وضرباً، والقول اللازم مطلوباً
إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق
من القياس إليه. والمتج لهذا القول قياساً (م)،
ط، (٢٥٤، ٢٧)

- القضية التي جعلت جزء قياس تُسمى مقدمة،
والمقدمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي
فيها الأكبر الكبرى، والمكرر بينهما حدًا
أوسط، وإقتران الصغرى بالكبرى تسمى قرينة
وضرباً (ن، ش، ٢٤، ٤)

- المقدمة «قضية» إما «موجبة» وإما «سالبة».
وكل منهما إما «كلية» وإما «جزئية» (ت، ر، ٢،
٣٢، ١٢)

مقدمة استثنائية

- المقدمة الإستثنائية فيشترط فيها أن تثبت المقدم
أو تنفي المقدم أو تنفي التالي، وبالجمله رفع
تالي الإتفاقية كذب، ووضع مقدمها لا فائدة له
لأن نتيجته معلومة من نفس الإتفاقية. فإن أثبت
المقدم كانت النتيجة ثبوت التالي، لأن المقدم
ملزوم للتالي، وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت
لازمه، وإن نفيت التالي كانت النتيجة نفي
المقدم لأن نفي اللازم يستلزم نفي ملزومه (و،
م، ٣٢٨، ٥)

مقدمة أولى

- مقدمة لم تتج عن قرينة أخرى فهي المقدمة
الأولى (ب، م، ١١٤، ٨)

النافعة في معرفة القياس بإطلاق (ش، ق،
١٣٨، ١٢)

- الشيء الذي نتحلّ إليه المقدمة... هو
المحمول والموضوع اللذان هما جزءا
المقدمة الضروريان في وجودها، لا الأشياء
التي تزداد في المقدمة لموضع الرباط وهي
الكلم الوجودية (ش، ق، ١٣٩، ٧)

- قد تكون المقدمة مقدمة بالفعل وإن كانت الكلم
الوجودية موجودة فيها بالقوة وفي الضمير
(ش، ق، ١٣٩، ١١)

- كل مقدمة... إما أن تكون مطلقة، أي
موجودة بالفعل، وإما إضطرارية، وإما ممكنة
(ش، ق، ١٤٣، ٣)

- نسمى المقدمة التي فيها الطرف الأصغر
الصغرى، والتي فيها الطرف الأكبر الكبرى
(ش، ق، ١٥١، ١٩)

- خفاء المقدمة التي تبين بالاستقراء مساوية للتي
تبين بالقياس (ش، ق، ٣٥٥، ٧)

- المقدمة تقتضي ولا بد أن الشيء موجود أو غير
موجود، وهذا هو معنى المقدمة (ش، ب،
٣٧٥، ١٦)

- حيث ترتفع المقدمة الموجبة... ليس هنالك
نتيجة سالبة؛ وإذا وُجدت المقدمة الموجبة
فليس يلزم أن توجد نتيجة سالبة (ش، ب،
٤٣٨، ٢١)

- كل مقدمة... المجهول فيها لا يخلو أن
يكون: إما حدًا، وإما جنسًا، وإما فصلًا، وإما
خاصة، وإما رسمًا، وإما عَرَضًا (ش، ج،
٥٠٣، ١٠)

- أما المقدمة فهي قضية جعلت جزء قياس (ر،
ل، ٣٠، ١٩)

- القضية التي هي جزء القياس تُسمى مقدمة، وما

مقدمة أولية

نقيضها لا يكون مقدّمة لقياس برهانيّ البتّة يتج
ما أنتج الأول بعينه ولا لنتيجة أخرى (س،
ق، ٥٢، ١٠)

- المقدّمة البرهانية هي أحد جزئي النقيض وهو
الصادق (ش، ق، ١٣٨، ١٦)

- المقدّمة البرهانية... هي التي تكون من
المعلومات الأول بالطبع (ش، ق، ١٣٨، ٢٥)

مقدمة بيانية

- إن المقدّمة البيانية التي موضوعها غير محصّل:
إما أن تكون شخصية بمنزلة قولنا لا زيد
يمشي. وإما مهملّة بمنزلة قولنا الإنسان يمشي.
وإما كليّة بمنزلة قولنا: كل لا إنسان يمشي.
وإما جزئية بمنزلة قولنا واحد لا إنسان يمشي.
وبإزاء هذه الأربع موجبات أربع سوابل فيصير
عدها ثمانية (ز، ع، ٥٥، ١٧)

مقدمة ثلاثية

- المقدّمة الثلاثية إمّا أن يكون الموضوع لها
شخصاً أو كليّاً. وهذا إمّا مع سور أو لا.
والذي هو مع سور إمّا أن يكون معه سور كلي
أو سور جزئي (ز، ع، ٥٧، ١٣)

مقدمة جدلية

- (المقدّمة) الجدلية هي مسئلة عن جزئي
التناقض (أ، ق، ١٠٥، ٧)
- المقدّمة الجدلية: أمّا للسائل فمسئلة عن جزئي
التناقض؛ وأمّا للقائس فاستعمال الرأي
المحمود (أ، ق، ١٠٦، ٥)
- أمّا الأنسطاسيس (المقدّمة الجدلية) فهي مقدّمة
تضاد مقدّمة، والفرق بينها وبين المقدّمة أن
الأنسطاسيس يمكن أن تكون جزئية. وأمّا

- المقدّمة الأوليّة هي التي تحتاج أن يكون بين
موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق (س،
ب، ٨٤، ٢١)

- المقدّمة الأوليّة يقال لها أوليّة من وجهين:
أحدهما أن يحصل التصديق بها في أول الأمر
مثل أن الكل أعظم من الجزء. والثاني من جهة
أن الإيجاب والسلب فيها لا يقال على ما هو
أعمّ من الموضوع (مر، ت، ٢١٠، ٤)

- التي لا تكون نتيجة عن قياس ومقدّمات أخرى
تُسمّى (مقدّمة) أوليّة ومنها تكون مبادئ
القياسات وأوائلها (ب، م، ٢٠٥، ٥)

مقدمة برهانية

- (المقدّمة) البرهانية هي أحد جزئي التناقض،
لأنّ المُبرهن ليس يقصد للجدل، وإنّما يقصد
لإثبات الحق (أ، ق، ١٠٥، ٦)

- المقدّمة البرهانية التي هي حقّ مأخوذة من
الأوائل (أ، ق، ١٠٦، ٤)

- (المقدّمة) الأبودقراطية، أي البرهانية، فهي أحد
جزئي المناقضة مع التحديد، وهو الصادق (أ،
ب، ٣١٤، ١٥)

- المقدّمة البرهانية فإنّها تفارق هذه الثلاث بأنّها
ليست تحتاج في أن تكون جزء قياس، إلى أن
تتسلّم بالسؤال من مجيب، ولا يحتاج في أن
تصير مقدّمة إلى أن يعترف بها معترف (ف، ج،
٦٥، ٦)

- المقدّمة البرهانية هي إحدى جزئي المناقضة
أعني الحكم بشيء على شيء (ز، ب،
٢٢٢، ١)

- المقدّمة البرهانية تخالف الجدلية بأنّها واحدة
بعينها من طرفي النقيض دون الأخرى، وأنّ

- المقدمة الجدلية... هي المقدمة التي يُتَّسَلَّم بالسؤال أي جزء من النقيض اتفق أن يسلمه المجيب، كان ذلك الذي يسلمه هو الصادق أو غير الصادق (ش، ب، ٣٧٤، ٢٦)
- المقدمة الجدلية هي قول مشهور يُتَّسَلَّم بالسؤال ليُجْعَلَ جزء قياس (ش، ج، ٥٠٩، ١٤)
- مقدمة جدلية مطلقة**
- المقدمة الجدلية المطلقة هي المتسَلَّم المطلق الذي ليس بحسب إنسان ما، بل هو متسَلَّم من الجمهور، أو العلماء أو أهل النباهة، بعد أن لا يكون المتسَلَّم عن أحد الثلاثة بدعة منافية للمشهور (س، ج، ٧٣، ٦)
- مقدمة جزئية**
- المقدمة الجزئية هي التي المحمول فيها موجود لبعض الموضوع إذ ليس بموجود لبعضه أو ليس بموجود لكليه (ز، ق، ١٠٧، ١١)
- مقدمة حققة**
- المقدمة الحققة إن كانت سالبة واستعملت على هيئة الشكل الأول أو الثالث، فإذا ارتدَّ إلى الاستقامة منها صار الشكل الثاني (سي، ب، ١٧٥، ١٣)
- المقدمة الحققة موجبة فلا يمكن إستعمالها في البيان الخُلُفي مَعًا إلا في الأول والثالث، فإن إستعملت كبرى فيهما فارتداده منهما عند الإستقامة إلى الثاني، وإن إستعملت صغرى في الثالث ارتد عند الإستقامة إلى الأول (سي، ب، ١٧٦، ١)
- المقدمة فإنها: إما ألا تكون البتة جزئية، وإما ألا تكون في المقاييس الكلية (أ، ق، ٢٩٩، ٢)
- المقدمة الجدلية هي التي متى كانت حالها في أكثر الأمر حالاً واحدة، لم يوجد لها مقابل يعاندها (أ، ج، ٧٠١، ١٢)
- المقدمة الجدلية هي التي سبيلها أن تتسَلَّم بالسؤال، لتُجْعَلَ جزء قياس يُلتَمَس به على جهة الجدل إبطال قول ما، وإنما زيد فيه على جهة الجدل لتُخَرَّج عنها المقدمة السوفسطائية والامتحانية (ف، ج، ٦٤، ٢٢)
- المقدمة الجدلية هي مسألة ذائعة أراد بها أنها قضية سبيلها أن تتسَلَّم بالسؤال ذائعة (ف، ج، ٦٥، ١٤)
- المقدمة الجدلية التي قلنا إنها قضية سبيلها أن تتسَلَّم بالسؤال ليُجْعَلَ جزء قياس يلتَمَس به على جهة الجدل إبطال قول ما، فإن أولها هي الآراء المشهورة عند جميع الناس، أو المشهورة عند أكثر الناس من غير أن يُخالفهم الباقيون (ف، ج، ٦٥، ١٨)
- كلُّ مقدمة جدلية فليس يخلو محمولها من أن يكون جنسًا أو فصلاً أو خاصة أو حدًا أو رسمًا أو عرضًا أو شيئًا غير ذلك، ممَّا يُجْعَلَ محمولاً في المطلوب (ف، ج، ٩٤، ١٥)
- ليس يمكن أن تكون مقدمة جدلية إلا مشهورة مطلقة، أو متسَلَّمة (س، ج، ٧٢، ١١)
- المقدمة الجدلية... قد تكون كل واحد من جزئي النقيض إذ كانت إنما تؤخذ متسَلَّمة من المجيب (ش، ق، ١٣٨، ١٦)
- (المقدمة) الجدلية (تكون): أما للقياس فمن المشهورات، وأما للسائل ضمن المتسَلَّمات المشهورة (ش، ق، ١٣٨، ٢٦)

مقدمة حملية

(١٧، ٤٦١)

- المقدمة الشرطية في القياس الاستثنائي إن كانت منفصلة إشتراط فيها شرطان أن تكون موجبة كلية، وزاد بعضهم شرطًا ثالثًا أن تكون عنادية إحترازًا من الإنفاقية لعدم لزوم العناد، فيها فلا يلزم من وضع شيء منها أو رفعه شيء في الطرف الآخر (و، م، ٣٣٠، ٣)

- المقدمة الحملية هي التي قرئت فيها المحمول لموضوع من غير إمتثناء ولا شرائط (ز، ع، ١٢، ٢٦)

- المقدمة الحملية إذا حُللت إلى أجزائها الذاتية بقي الموضوع والمحمول (سي، ب، ١٤، ١٤١)

مقدمة ذات وسط

مقدمة شرطية كلية

- المقدمات الكلية في الشرطيات هي التي مقدماتها وتوالياها كلية. فكان قولهم: إن كان كل ج ب، فكل هـ ز، مقدمة شرطية كلية (س، ق، ٨، ٢٦٢)

- إن المقدمة التي هي ذات وسط هي الموجود بين حديها وسط به يرتبط المحمول بالموضوع وتصير كلية للعقل (ز، ب، ١٧، ٢٥٩)

مقدمة شخصية

- إن المقدمة الشخصية هي التي مقدمها أو تاليها مقدمات شائعة شخصية (س، ق، ١٢، ٢٦٣)

- المقدمة الشائعة المضادة للمشهور، والمقابلة التي ليست بمشهوره أيضًا، تكون جدلية من وجه إذا قُدمت على سبيل التناقض بأن تنتج عن نقيض المطلوب بالقياس، ثم تُجعل مقدمة في إبانة أن ما أنتج ذلك الشئ، فهو شئ. وهذا بطريق قياس الخلف (س، ج، ٧٤، ٤)

- إن المقدمة الشخصية هي ما يكون موضوعها شخصًا مثل زيد (س، ب، ١١، ٩١)

مقدمة شرطية

- المقدمة الشرطية تُسمى أيضًا وضعًا وتسمى مقدمة وضعية (ف، ج، ٧٤، ٥)

مقدمة صادقة

- مقدمة صادقة وهي التي يكون محمولها وموضوعها واحدًا، ومقدمة مشكوك فيها وهي المطلوب الذي قد صُودر عليه (ب، م، ٧، ١٩٣)

- أما المقدمة الشرطية فهي التي حُمِل فيها محمول على موضوع بشريطة وجود شيء آخر لشيء آخر، بمنزلة قولنا: إن كان النهار موجودًا لأن الشمس فوق الأرض فالضوء أبدًا موجود متى قارنه هذا الإستثناء. فأما متى عدم هذا الإستثناء لم يكن له وجود (ز، ع، ١٤، ٢٦)

مقدمة صفري

- المقدمة التي فيها هذا الطرف (موضوع المطلوب) مقدمة صفري (س، ق، ١٠٨، ١)

- سُمي الذي فيه الحد الأكبر - وهو محمول

- المقدمة التي تشارك المطلوب بجزء، وتشارك الأخرى بجزء آخر، مشاركة في حدي كل واحد من المطلوب والأخرى، فهي (المقدمة الشرطية. والأخرى هي الإستثناء (س، ق،

إنفصال له من موضوعها ولا وسط بينه وبين موضوعها، وهو ذاتي للموضوع وغير متخطي للطبيعة التي هو فيها (ز، ب، ٢٥٩، ١٢)

- المقدمة الغير ذات وسط هي المقدمة الواحدة بإطلاق البسيطة، وأما المقدمة التي لها وسط فهي مركبة (ش، ب، ٤٣٢، ١٧)

مقدمة قياسية

- كل مقدمة قياسية إما أن تكون واحدة من المقدمات التي يكون عنها القياس، أو تكون من المقدمات التي تُستعمل في تبين واحدة منها (أ، ج، ٧١٣، ١١)

- المقدمة القياسية التي هي كالجنس للمقدمة البرهانية والجدلية... هي قول موجب شيئاً لشيء أو سالب شيئاً عن شيء (ش، ق، ١٣٨، ٢٣)

مقدمة كبرى

- المقدمة التي فيها هذا الطرف (محمول المطلوب) تسمى مقدمة كبرى (س، ق، ١٠٨، ٢)

- سُمي الذي فيه الحد الأكبر - وهو محمول النتيجة - مقدمة كبرى. والذي فيه موضوعها - وهو الحد الأصغر - مقدمة صغرى (غ، ع، ١٣٣، ٣)

- تسمى القضية التي موضوعها موضوع المطلوب مقدمة صغرى، والتي محمولها محمول المطلوب مقدمة كبرى (ب، م، ١٢٤، ٦)

- (المقدمة) الكبرى هي المشتملة على محمولها المسمى بالحد الأكبر (ض، س، ٣١، ١٤)

النتيجة - مقدمة كبرى. والذي فيه موضوعها - وهو الحد الأصغر - مقدمة صغرى (غ، ع، ١٣٣، ٤)

- تسمى القضية التي موضوعها موضوع المطلوب مقدمة صغرى، والتي محمولها محمول المطلوب مقدمة كبرى (ب، م، ١٢٤، ٥)

- إن (المقدمة) الصغرى هي المشتملة على موضوع النتيجة المسمى بالحد الأصغر (ض، س، ٣١، ١٤)

مقدمة ضرورية

- أما (المقدمة) الضرورية فهي التي المحمول فيها موجود للموضوع من الإضطرار ومعها جهة هي لفظة الإضطرار. وهذه اللفظة تُبنى وتُخبر أن المحمول ضروري للموضوع دائم الوجود له بمنزلة القول: إن الإنسان من الإضطرار حيوان (ز، ق، ١١٢، ١٣)

- إن (المقدمة) الضرورية هي التي الحكم فيها موجود مع شرط دوامه ما دامت الذات الموصوفة بالموضوع موجودة (س، ش، ٧١، ١١)

- معنى كون المقدمة ضرورية أنا إذا تصوّرنا طرفيها ونسبنا أحدهما إلى الآخر عملنا تلك النسبة (م، ط، ٢٥٣، ١)

مقدمة عامة

- المقدمة متى كانت عامة وكانت غير منعكسة فإن القياس يلتزم مثل ما يلتزم بالمنعكس (ف، ق، ٥١، ١٢)

مقدمة غير ذات وسط

- إن المقدمة غير ذات وسط هي التي محمولها لا

مقدمة كلية

- عناد المقدمة الكلية بمضاداتها، أما في البراهين وفي العلوم فهي صحيحة وعلى غاية ما يكون من القوة، وأما في الجدل فإنه لا يمتنع أن يكونا كاذبين معاً أو شيعين معاً، من قِيل أنه ليس يحتفظ في الجدل بأن تكون مواد المقدمات اضطرارية فقط، وفي الشبهة بأن تكون ممتنعة فقط (ف، ج، ١٠٧، ٨)

- المقدمة الكلية هي التي المحمول فيها على كل الموضوع لا على شيء منه (ز، ق، ١٠٧، ١٠)

- واجب أن تكون المقدمة المنطوية تحت المقدمة الكلية موجبة (ش، ق، ٢٣٨، ٨)

مقدمة المتابعة

- مقدمة المتابعة، أن يقول الرجل لصاحبه: كيف كذا وكذا، فيقول: هو كذا وكذا، أو يتديه بذلك عن غير مسألة، فيجعل خبره مقدمة، ويبيّن صفته على ذلك، فيقول: إن كان كذا وكذا لكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا (ق، م، ٦٤، ٥)

مقدمة مطلقة

- المقدمة المطلقة «قد يقال للمقدمة إذا حكم فيها بالمحمول بإيجاب أو بسلب من غير زيادة شرط البتة» وهي أعم من الضرورية ومن التي ليست بضرورية وتنفارق الضرورية مفارقة ما هو عام لما هو خاص (س، ش، ٧١، ٩)

- قد يقال (مقدمة مطلقة) لما لا يجب أن يكون الحكم على ما حكم به من عموم أو خصوصه ضرورياً ما دام ذات الموجود موضوعاً، وإن كان قد يكون في بعضه ضرورياً مثل قولك «كل أسود فهو ذو لون جامع للبصر»، فمعه ما هو

- لما كان مبدأ القياس هي المقدمة الكلية غير ذات وسط، وكانت هذه إما في البرهانية موجبة، وإما في السالب سالبة، أعني المقدمة الكلية، وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه (إذ كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة، وكانت الموجبة أقدم من السالبة، كما الموجود أقدم من غير الموجود)، فإذا مبدأ البرهانية أفضل من مبدأ البرهان السالب، والتي تستعمل مبادئ أفضل هي أفضل (أ، ب، ٣٩٢، ١٦)

- المقدمة الكلية إذا أُفردت دون المثال ثم انتقل منها إلى ما تحت موضوع المقدمة كانت الفقرة مثالية (ف، ق، ٦٣، ١٣)

- المقدمة الكلية تبطل، إما بإنتاج نقيضها وإما بإنتاج ضدها، وذلك إما أن يبطل إبطالاً كلياً، وإما أن يبطل إبطالاً جزئياً (ف، ج، ١٠٦، ٩)

- إن كانت المقدمة الكلية موجبة وقصدنا عنادها بقياس حملي كان إبطالها الجزئي بقياس في الشكل الثالث، وإبطال الكلي بقياس كلي في الشكل الثاني. وإن كانت سالبة كلية كان إبطالها الجزئي بقياس في الشكل الثالث موجب، وإبطالها الكلي بالضرب الأول من الشكل الأول فقط، وعلى أن الإبطال الجزئي قد يكون في جميع الأشكال (ف، ج، ١٠٦، ١٠)

- قد تُعاندُ المقدمة الكلية بقياس شرطي متصل بأن تؤخذ مقدماً ويُردف التالي، ثم يُستثنى بمقابل التالي فترتفع المقدمة الكلية، وبقياس شرطي منفصل بأن تؤخذ مقدماً ويُردف التالي، ثم يُستثنى بالتالي فيرتفع المقدم وتبطل به المقدمة الكلية (ف، ج، ١٠٧، ٢)

مقدمة ممكنة

- أما المقدمة الممكنة فهي التي المحمول فيها ممكن للموضوع، أعني أنه غير موجود له ويمكن أن يوجد ويمكن ألا يوجد، ومعها أيضًا جهة الإمكان بمنزلة القول: إن الإنسان ممكن أن يكون كاتِبًا (ز، ق، ١١٢، ١٦)

- (المقدمة) الممكنة التي هي أخص بالمنطق بأنه لا بدّ فيها من وجود إما دائمًا وإما وقتًا معينًا أو غير معيّن، وهذه الممكنة يجوز أن لا يوجد لموضوعها الحكم الممكن البتّة ما دام موجودًا (س، ش، ٧١، ١٣)

- يقال (مقدمة ممكنة) إذا كان الحكم فيها غير ممكن مع ذلك ضروريًا واجبًا أو غير ضروري ولا واجب (س، ش، ٧٢، ١٤)

- قد يقال (مقدمة ممكنة) ويعني بها أن الحكم فيها غير ضروري هو ولا نقيضه (س، ش، ٧٣، ١)

أسود ما دام موجود الذات فيكون ذا لون جامع للبصر ما دام موجود الذات، ومنه ما لا يجب أن يكون أسود ما دام موجود الذات، فلا يجب أن يكون ذا لون جامع للبصر ما دام موجود الذات. وقد يقال (مطلقة) ما يكون الحكم يجب أن لا يكون ضروريًا في شيء من موضوعات الموضوع، أي ما يقال عليه الموضوع، بل يكون محمولاً عليه وقتًا فقط، مثل أن تقول «إنّ كل منكسف فهو فاقد للضوء المستعار»، وليس شيء منكسفًا دائمًا ما دام موجود الذات (س، ش، ٧١، ١٦)

- قد يذهب قوم في قولهم (المقدمة المطلقة) إلى الزمانية التي أشرنا إليها ويجعلون وقتها زمانًا ما يفرض، لاسيما حاضرًا، ولا يمنعون غير ذلك (س، ش، ٧٢، ٧)

مقدمة معدولة

- المقدمة المعدولة تتميز من السالبة بأن حرف العدل هو جزء من المقدمة... وليس حرف السلب جزءًا من المقدمة (ش، ق، ٢٧٥، ٢)

مقدمة مغالطية جدلية

- المقدمة المغالطية الجدلية فإنها مقدمة تشبه بالمشهورة ولا تكون مشهورة عند التعقب ولا يجب في الأكثر أن تكون ضرورية، وربما كانت شنيعة، وربما كانت شناعتها صادقة، ولكن إستعمالها في الجدل يكون مغالطة لأنها وإن كانت صادقة فهي خلاف المشهور، فإن كثيرًا من المشهورات كاذب، وكثيرًا من الشنيع حق (س، ب، ٦٤، ٩)

مقدمة منطقية

- المقدمة المنطقية هي مسألة ذائعة إما عند جميع الناس، أو عند أكثرهم، أو عند جماعة الفلاسفة، أو عند أكثرهم، أو عند أهل النباهة منهم، من غير أن تكون مُبدعة. وذلك أن للإنسان أن يضع ما يراه الفلاسفة متى لم يكن مضادًا لآراء الجمهور والأشياء الشبيهة بالذائعة والمضادة أيضًا التي يظنّ بها أنها ذائعة إذا قدمت على جهة التناقض (أ، ج، ٤٨٣، ٨)

مقدمة مهمة

- المقدمة المهمة هي التي المحمول فيها موجود للموضوع أو غير موجود بالإجمال بمنزلة قولنا: الإنسان يمشي (ز، ق، ١٠٧، ١٤)

مقدمة واجب قبولها

- المقدمة التي هي مبدأ برهان ولا وسط لها البتة ولا تُكتسب من جهة غير العقل فإنها تسمى «العلم المتعارف» و«المقدمة الواجب قبولها». وأما كل شيء بعد هذا مما يلُفَّن في إفتاحات العلوم تلقيناً - سواء كان حدًا أو مقدمة - ففي الظاهر أنهم يسقونها وضعًا (س، ب، ١٥، ٥٨)

مقدمة وجودية

- المقدمة الوجودية هي التي يوجد المحمول فيها موجودًا للموضوع حسب، من غير أن يراعى هل هو ضروري له أو ممكن بمنزلة قولنا: السماء متحركة (ز، ق، ١١٢، ١٠)

مقدمة وجودية صادقة

- إنَّ «كل حيوان إنسان»... مقدمة وجودية صادقة (س، ق، ٣٠، ١٢)

مقدمة وضعية

- المقدمة الوضعية تختص دون الحدود بإسم آخر وهو الأصل الموضوع، والحدّ وضع وليس أصلًا موضوعًا، لأنّه لا إيجاب فيه ولا سلب (س، ب، ٥٩، ٤)

مقدمة ونتيجة

- المطلوب والمقدمة والنتيجة هي أشياء واحدة بالموضوع وإنما تختلف بالجهة (ش، ب، ٢، ٤٠٣)

مقدمة اليقين

- مقدّمة اليقين، هي التي يكون من الأمر المُدرك

بالحواس المتفكة عليه العامة غير المحتاج إلى شهادة الشهود. وذلك كقول القائل: كل إنسان حي، أو كقوله: كل نار حارة، مع ما أشبه من الكلام (ق، م، ٦٤، ٢)

مقدمتان

- قد تكون المقدمتان اللتان منهما يكون القياس أحيانًا جميعًا صدقًا، وأحيانًا جميعًا كذبًا، وأحيانًا الواحدة صدقًا والأخرى كذبًا، وأما النتيجة فتكون بالإضطرار: إما صدقًا وإما كذبًا (أ، ق، ٢٣١، ١٠)

- (المقدمتان) المشتركتان بجزء والمتباينتان بجزئين هما من ثلاثة حدود، والجزء المشترك في كل مقدمتين مقترنتين يُسمّى الحد الأوسط، والجزآن اللذان يتباينان فيهما يُسميان الطرفين. فالذي يكون منهما محمولاً في المطلوب يُسمّى الطرف الأول والأعظم، والذي يكون منهما موضوعًا في المطلوب يُسمّى الطرف الأخير والأصغر (ف، ق، ١٥، ٢٠)

- إذا كانت المقدمتان مسلمتين يقينًا إن كان المطلوب عقليًا أو ظنيًا إن كان المطلوب فقهيًا (غ، ح، ٣٣، ٥)

- تأليف المقدمتين يكون من حدّي المطلوب المسؤول عنه، أعني الحد المحمول، والحد الموضوع، كما يسأل السائل هل الإنسان حيوان أم لا، فالمطلوب الإنسان حيوان وحدّاه اللذان هما الموضوع والمحمول هما الإنسان وحيوان (ب، م، ١٢٣، ١٤)

- إذا كانت المقدمتان مطلقتين أو ضروريتين كان حصول النتيجة يتيًا، إذ الأصغر داخل بالفعل تحت الأوسط فالحكم على الأوسط حكم عليه (سي، ب، ١٤٥، ١٠)

العلم بهما مختلفًا فمن لم يعلم إحداهما احتاج إلى بيانها، وإن لم يحتج إلى الأخرى التي علمها. وهذا ظاهر في كل ما تقدّره (ت، ر، ٢)، (٢١، ١٠٥)

مقدمتان متضادتان

- المقدمتان المتضادتان اللتان تُوجب إحداهما ضد الأمر الذي تُوجه الأخرى في موضوع واحد بعينه. فإنه قد يُمكن أن يأتلف عنهما قياسان يُنتج أحدهما إيجاب أحد الأمرين المتضادين في موضوع، والآخر إيجاب الضد الآخر في ذلك الموضوع بعينه. ويلزم عن أحدهما إثبات ما يبطله الآخر (ف، ج، ٩، ٢١)

مقدمتان متناقضتان

- أن المقدمتين المتناقضتين إذا أُضيف إليهما مقدمة أخرى أمكن أن يأتلف عنهما قياسان يُنتج أحدهما إيجاب شيء في موضوع ما، والآخر سلب ذلك الشيء عن ذلك الموضوع بعينه، ويثبت أحدهما ما يُبطله الآخر (ف، ج، ٥، ٢١)

مقدمتان مقترنتان

- المقدمتان المقترنتان في كل شكل: إما كليتان معًا وإما جزئيتان معًا وإما مهملتان معًا، وإما أن تكون الكبرى كلية والصغرى جزئية، وإما أن تكون الكبرى جزئية والصغرى كلية، وإما أن تكون الكبرى كلية والصغرى مهمة، وإما أن تكون الكبرى مهمة والصغرى كلية، وإما أن تكون الكبرى جزئية والصغرى مهمة، وإما أن تكون الكبرى مهمة والصغرى جزئية (ف، ١٢، ٢١، ق)

- كل مقدمتين... إتفقتا في الكمية وهو السور، واختلفتا في الكيفية وهو السلب والإيجاب والعدل وعدم العدل، فهي متلازمة (ش، ع، ٤، ١٠٥)

- كل مقدمتين: إما أن تكون كلاهما كلية، أو جزئية، أو مهمة، أو تكون إحداهما كلية والأخرى جزئية، أو إحداهما مهمة أو إحداهما مهمة والأخرى جزئية (ش، ق، ١٧، ١٥٢)

- المقدمتان في القياس الشرطي... ليست محتاجة إلى التآليف في لزوم ما يلزم عنها، لأنّ اللزوم هو أحد المقدمات (ش، ق، ١٦، ٢٣٦)

- إن المقدمتين هي أعظم أجزاء القياس (ش، ق، ١٨، ٢٥٩)

- المقدمتان اللتان يكون منهما قياس قد تكونان معًا صادقتين وقد تكونان معًا كاذبتين، وقد تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة (ش، ق، ٤، ٢٨٣)

- إن المقدمتين المتقابلتين لهما وضعان في الشكل الواحد: أحدهما أن تكون الموجبة هي الصغرى والسالبة الكبرى، والوضع الآخر عكس هذا (ش، ق، ٢، ٣٢٦)

- لا يجدون (المنطقيون) مقدمتين أوليتين بديهيتين يُستدل بهما على شيء من موارد النزاع التي تحتاج إلى «البرهان»، بل لا بد أن يكون إحداهما أو كلاهما غير بديهية. ومتى قُدّر أنّهما بديهيتان فإحداهما تكفي كما ذكره من المثال. وإن قُدّرت إحداهما نظرية فهي التي يحتاج إلى بيانها (ت، ر، ٢، ٨٥، ٢٢)

- المقدمتان إن كان طريق العلم بهما واحدًا وقد علمتا فلا حاجة إلى بيانها. وإن كان طريق

مقسم

للشيء الذي يُسمى جنسًا، فمن المقول ما يقال على واحد فقط، ومنه ما يقال على كثيرين (س، د، ٤٩، ١٠)

- أمّا الفصل، فإنه غير مقول في جواب ما هو بوجه. وأمّا النوع، فإنه ليس، من حيث هو نوع، مقولاً على شيء قولاً بهذه الصفة، بل مقولاً عليه، فإن اتفق أن قيل هو بعينه هذا القول، فقد صار جنسًا (س، د، ٥٠، ٣)

- إنَّ المقول على الكثيرين يُقال على الجنس كقول الجنس، والجنس يقال عليه لا كقول الجنس بل كقول العَرَض له (س، د، ٥٠، ١٧)

- قد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولاً على شيئين بالاتفاق وبالتواطؤ معاً، مثل الأسود إذا قيل على رجل اسمه أسود وهو أيضاً ملون بالسواد، وقيل على الفير؛ فإنه إذا أخذ هذا الاسم على أنه اسم شخص الرجل، كان قوله عليه وعلى الفير بالاتفاق، وإذا أخذ على أنه اسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ (س، م، ١٤، ١٥)

- قد يكون اللفظ الواحد أيضاً مقولاً على الشيء الواحد مع شيئين بالاتفاق والتواطؤ، كالعين للبصر مع بصر ومع ينبوع الماء وقد يكون مقولاً على أشياء بأعيانها من جهتين بالتواطؤ والاتفاق، كما كان إتفق أن دلّ بالأسود، وهو لفظ واحد، على رجلين يسميان أسودين.

والإسم الواحد قد يقال على الشيء الواحد من جهتين قولاً بالإشتراك، مثل الأسود على المسمة بأسود ولونه أسود (س، م، ١٤، ١٨)

- إذا حُمِلَ شيءٌ على شيءٍ حُمِلَ المقول على موضوع، ثم حُمِلَ ذلك الشيء على شيء آخر حمل المقول على موضوع، حتى يكون طرفاه ووسط، فإن هذا الذي قيل على المقول على

- الاستقراء الذي تُسوفى فيه الجزئيات كلها فإنه يفيد اليقين أيضاً إن كانت القضايا الجزئية يقينية، وهي التي نصير في القول كبريات وإن كان حقها أن تكون صغريات، وهي في جملة البرهان المفيد «للأن»، وذلك لأن ذلك الاستقراء هو بالحقيقة قياس، وهو القياس الشرطي الذي أسميه «المُقَسَّم». فهو داخل في هذا الحكم. إنما الاستقراء الآخر هو الذي لا يدخل في هذا الحد (س، ب، ٣١، ٢١)

مقسوم

- المقسوم هو الكلّي المأخوذ أولاً، والمحمولات المتقابلة المقرونة بالكلّي تُسمى الأمور القاسمة (ف، أ، ٨٢، ١)

- المقسوم قد يكون جنسًا، وقد يكون نوعًا، وقد يكون كليًا آخر، إمّا خاصّة أو غيرها. وأمّا الأمور القاسمة فإنها إنما تكون أبدًا كلّ ما أمكن أن يُحمَلَ على الكلّي المقسوم حملاً غير مطلق (ف، أ، ٨٣، ١)

- متى كان المقسوم جنسًا فإنه قد يُقسَّم بالفصول الذاتية المقومة لواحد واحد من أنواع ذلك الجنس (ف، أ، ٨٣، ٣)

مقول

- المقول فقد يُعنى به ما كان ملفوظًا به، كان دالاً أو غير دال (ف، ح، ٦٣، ١٨)

- إنَّ الذاتيّ الدالّ على الماهية يقال له: المقول في جواب ما هو؛ والذاتيّ الدالّ على الإتيّة يقال له: المقول في جواب أي شيء هو في ذاته، أو أي ما هو (س، د، ٤٦، ١)

- المقول في شرح إسم الجنس هو كالجنس

المُسَمَّى بإنسان، والمقول كمعنى الإنسان يُسَمَّى محمولاً، والمقول عليه كزيد يُسَمَّى موضوعاً (ب، م، ١٢، ٢٠)

- اشترط قوم كون المقول على الموضوع ذاتياً وعملوا امتناع حمل الجنس على الإنسان بعرضيته. ونحن قد أبطلنا هذا الرأي وبيننا أن غير الذاتيّ أيضاً مقول على جزئياته بالتواطؤ (سي، ب، ٥٦، ٤)

مقول بالاشتراك

- ربّما كانت المعاني المختلفة في شيء واحد إختلافها بالعموم والخصوص، ثم يقال عليها إسم واحد فيكون مقولاً بالاشتراك، وذلك من حيث يدل على معان مختلفة. ويقع بسبب ذلك غلط كثير، كما يقال ممكن على غير الممتنع وعلى غير الضروري (س، م، ١٥، ٥)

مقول بالاطلاق

- إذا قيل المحمول على موضع، أو على شيء بمعنى الأولي والأكثر، فهو مقول عليه بالإطلاق. مثاله: إن كان خمر أقل إسكار من خمر وأكثر، فهو مسكر على الإطلاق (س، ج، ١٤١، ٢)

مقول بالأولى والآخرى

- المقول بالأولى والآخرى، فك (الوجود) أيضاً؛ فإنه لبعض الأشياء من ذاته، ول بعضها من غيره. وما له الوجود من ذاته، أولى وأحرى بالإسم (غ، ع، ٨٢، ١٤)

مقول بشدة وضعف

- المقول بـ«الشدة والضعف»: فيُصوّر فيما يقبل

الموضوع، يقال على الشيء الذي يُحمل عليه المقول الأول. مثال ذلك أن الحيوان لما قيل على الإنسان حُمِلَ المقول على الموضوع، وقيل الإنسان على زيد وعمرو هذا القول بعينه، فإن الحيوان أيضاً يقال على زيد هذا القول بعينه؛ إذ زيد حيوان، ويشترك مع الحيوان في حده؛ أي حد الحيوان يُحمَل عليه، لأن الحيوان يقال على طبيعة الإنسان، فكل ما يقال له إنسان يقال له حيوان، وزيد قيل له إنسان (س، م، ٣٨، ١٠)

- بين أنه لا يمتنع... أن يكون الشيء موصوفاً بصفة، وشيء آخر فيه هو أيضاً موصوف بتلك الصفة؛ فتكون الصفة مقولة عليه من جهة، ومقولة فيه من جهة؛ فإن لم يوجد شيء من هذا القبيل، فالمانع عن ذلك فقدان هذا القسم، لا نفس النسبة المذكورة. وأمّا إذا كان الوصف المقول على العرض خاصاً به، لا تشاركه تلك الطبيعة فيه، فإنه يكون موجوداً في الموضوع لا غير. وأمّا إذا قلنا النسبة، فجعلنا الطرف الأكبر موجوداً «في» والطرف الأوسط مقولاً «على» فالجواب المشهور أنه تارة يُحمَل حمل «في» كالبياض في الققنس، والققنس على ققنس ما، والبياض في ققنس ما، وتارة لا يحمل؛ كالجنس في الحيوان، والحيوان على الإنسان؛ والجنس لا يحمل على الإنسان (س، م، ٤٢، ١٨)

- إن حد القياس مقول على التبيكيت وللتبيكيت تخصيص أن نتيجته مقابل وضع ما (س، س، ٢٩، ٥)

- إن الشيء المُسَمَّى بزيد هو الشيء المُسَمَّى بإنسان بل الشيء الذي معناه في الذهن هو المعنى المُسَمَّى بزيد، معناه في الذهن المعنى

وذلك لأن هذه المقدمات كليّات ضروريّة، والضروريّ تبطل كليّته بشيئين: إمّا بأن يقال إنه من الموضوع واحدًا ليس الحكم عليه بالمحمول موجودًا كالكتابة للإنسان لأنه ليس كل إنسان كاتبًا؛ أو يقال إن من الموصوف بالموضوع ما هو في زمان ما ليس يوصف بالمحمول كالصبيّ لأنه لا يوصف بعالم. فهذان يُظلمان كون المقول على الكلّي ضروريًا (س، ب، ٧١، ٦)

- كان المقول على الكل في «كتاب القياس» مقولاً على كلّ واحد وإن لم يكن في كل زمان، وكان المقول على الكل في كتاب «البرهان» مقولاً على كلّ واحد وفي كل زمان يكون فيه الموضوع بالشرط المذكور (س، ب، ٨٢، ٢١)

- المقول على الكل في البرهان أن يكون محمولاً على كلّ واحد في كل زمان وأولاً (مر، ت، ٢١٠، ١١)

- المقول على الكل هناك ما ثبت الحكم فيه لكل واحد من آحاد الموضوع من غير شرط الدوام، بل لو كان لكل واحد في بعض الأوقات (سي، ب، ٢٤٥، ٤)

- المقول على الكل... فيعني به إذا لم يوجد شيء في كلّ الموضوع إلاّ ويُحمّل عليه المحمول، وذلك بأن يكون المحمول موجوداً لكل الموضوع ولكل ما يتصف الموضوع ويوجد فيه (ش، ق، ١٤٠، ٢٢)

- لا فرق بين المقول على الكل أو المقول ولا على شيء، وهو الشرط الذي به يكون القياس في الشكل الأول متبيحاً في المادة المطلقة أو الضرورية (ش، ق، ١٧٦، ٧)

- شرط المقول على الكل المستعمل في المادة

الشدة والضعف ك (البياض) للعاج والثلج؛ فإنه لا يقال عليهما بالتواطؤ المطلق المتساوي، بل أحدهما أشدّ فيه من الآخر (غ، ع، ٨٢، ١٧)

مقول على كثيرين

- أمّا الكلّي فإنما يشرح اسمه قولك: «المقول على كثيرين»؛ والمقول على موضوع إسم له معنى يلزمه أن يكون مقولاً على كثيرين بالحجّة التي أومأنا إليها (س، م، ٢٢، ١٨)

- قولنا مقول على كثيرين معنى يُحمّل على الجنس بالتواطؤ، والجنسية لا يُحمّل على ذلك حمّل التواطؤ بل هي عارضة له (مر، ت، ١٧، ٤)

مقول على الكل

- المقول على الكل في المقدمات البرهانيّة، فنقول: أمّا في «كتاب القياس» فإنما كانت المقولات على الكل بمعنى أنّه ليس شيء من الموصوفة بالموضوع كـ ح مثلاً إلاّ والمحمول كـ ب مثلاً موجوداً لها إن كان القول الكلّي موجباً، ومسلوب عنها إن كان القول الكلّي سالباً. ولم يكن هناك شرط ثانٍ وهو أن الوجود والسلب يكون في كل زمان، بل في المطلقات لقد كان يجوز أن يكون المحمول موجوداً في كل واحد من الموصوفات بالموضوع وقتاً ما ولا يوجد وقتاً ما (س، ب، ٧١، ١)

- (في كتاب البرهان) فإنّ المقول على الكل معناه أن كل واحد مما يوصف بالموضوع في كل زمان يوصف به لا في كل زمان مطلقاً، فإنّه موصوف بالمحمول أو مسلوب عنه المحمول؛

مقول في جواب أي شيء هو

- إنَّ الذاتيّ الدالّ على الماهيّة يقال له: المقول في جواب ما هو؛ والذاتيّ الدالّ على الإنّيّة يقال له: المقول في جواب أي شيء هو في ذاته، أو أي ما هو (س، د، ٤٦، ١)

- المقول في جواب أي شيء هو، يعلمك أنّ المقول في جواب ما هو، لا يكون مقولاً في جواب أي شيء هو، وبالعكس، فتكون هذه المباشنة على ذلك الوجه صحيحةً (س، د، ٩٥، ١٣)

- المقول في جواب أي شيء هو فهو الذي يُقال به على معنى يتميّز به أشياء كثيرة مشتركة في معنى واحد، فمنه عرضي مثل الأبيض الذي يُميّز الثلج عن القار، وهما جسمان جماديان. ومنه ذاتي كالناطق الذي يُميّز الإنسان عن الفرس، وهما حيوانان (مر، ت، ١٤، ١٣)

- أمّا غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته، وهو الذي يميّز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو الفصل، ويرسم بأنّه كلي مقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته (هـ، م، ٧٧، ٢)

مقول في جواب ما هو

- إنَّ الذاتيّ الدالّ على الماهيّة يقال له: المقول في جواب ما هو؛ والذاتيّ الدالّ على الإنّيّة يقال له: المقول في جواب أي شيء هو في ذاته، أو أي ما هو (س، د، ٤٦، ١)

- نعني بالمقول في جواب ما هو، ما يصلح أن يكون - إذا سئل عن أشياء كثيرة ما هي - جواباً. ثم نقول: والمقول في جواب ما هو قد يختلف بالعموم والخصوص فيكون بعضها أعمّ

الممكنة مخالف لشرط المقول على الكل المستعمل في هاتين العادتين (المطلقة والضرورية) (ش، ق، ١٧٦، ١١)

- ليس... شرط المقول على الكل في جميع المقدمات الثلاث أعني المطلقة والضرورية والممكنة هو واحد (ش، ق، ١٨٢، ١٠)

- ليس يمكن أن يوجد المقول على الكل في المقدّمة الكبرى الوجودية الحقيقية عامّاً في الأزمنة الثلاثة إلّا في بعض المواد... وإذا وجد الأمر بهذه الصفة فالتأليف من ذلك يكون متبيحاً بحسب المقول على الكل (ش، ق، ٢٠٠، ٥)

- إذا أخذت الحدود محمولة بعضها على بعض فينبغي أن نتحقّق فيها بالمقول على الكل (ش، ق، ٢٦٧، ١٩)

مقول على موضوع

- أمّا الكلّي فإنّما يشرح إسمه قولك: «المقول على كثيرين»؛ والمقول على موضوع إسم له معنى يلزمه أن يكون مقولاً على كثيرين بالحجّة التي أومأنا إليها (س، م، ٢٢، ١٨)

- كُله ما يُقال على موضوع يلزمه أن يكون كلياً (مر، ت، ٢٧، ٥)

مقول في جواب أي شيء

- المقول في جواب أي شيء هو، يعلمك أنّ المقول في جواب ما هو، لا يكون مقولاً في جواب أي شيء هو، وبالعكس، فتكون هذه المباشنة على ذلك الوجه صحيحةً (س، د، ٩٥، ١٣)

سئل عن جماعة، هم زيد، وعمرو، وخالد، ما هم؟ كان الذي يصلح أن يجاب به على الشرط المذكور، أنهم أناس (س، أ، ٢٢٣، ٣)

- الذاتيّ منه ما هو مقول في جواب ما هو ومنه ما ليس بمقول في جواب ما هو (مر، ت، ١٣، ٧)

- إذا وُضع لفظ مُفْرَدٌ يتضمّن جميع المعاني التي بها يتقوّم الشيء فذلك الشيء مقول في جواب ما هو، مثل قولنا الإنسان لزيد وعمرو (مر، ت، ١٣، ١٤)

- المقول في جواب ما هو يدلّ وحده على ماهية الشيء وكمال وجوده الذاتي، كالإنسان المحمول على زيد وعمرو وبالشركة (مر، ت، ١٤، ٤)

- إن المقول في جواب ما هو، هو ما يدلّ على كمال حقيقة الشيء وعلى جميع ذاتياته، والمقول من طريق ما هو والداخل في جواب ما هو ما يدلّ على كمال ذاتي (مر، ت، ١٤، ١٠)

- المقول على أنواع كثيرة في جواب ما هو يُسمّى جنساً، وكان النوع الذي بهذا المعنى أوّل نوع مقول على الأشخاص هو نوع الأنواع، كما أن أعمّ الأجناس أعني آخر جنس مقول عليها يُسمّى جنس الأجناس، لأن هذا النوع أجناسه أنواع، وهذا الجنس أنواعه أجناس، ولأن ذلك آخر تلك ونوعها وهذا أوّل هذه وجنسها (ب، م، ١٤، ٢٤)

- النوع والجنس مقولان كما علمت في جواب ما هو (ب، م، ١٥، ١٩)

- أمّا النوع فبأنّه المحمول الأخصّ من محمولين مقولين في جواب ما هو، أو بأنّه واحد من

وبعضها أخصّ، فأعمّ المقولين في جواب ما هو هو جنس للأخصّ، وأخصّهما نوع للأعمّ (س، د، ٥٧، ٢٠)

- إنّه فرق بين قولنا إنّ الشيء مقول في جواب ما هو، وبين قولنا إنّ مقول في طريق ما هو؛ كما أنه فرق بين قولنا «الماهية» وبين قولنا «الداخل في الماهية»، فالمقول من طريق ما هو كل ما يدخل في الماهية، ويكون في ذلك الطريق، وإن لم يكن وحده دالاً على الماهية؛ والمقول في جواب ما هو، هو الذي وحده يكون جواباً إذا سئل عمّا هو. فالفصل يدخل في الماهية ويكون مقولاً من طريق ما هو؛ إذ هو جزء الشيء الذي يكون جواباً عن ما هو، لكنه ليس هو وحده مقولاً في جواب ما هو (س، د، ٩٥، ١٧)

- كلّ كلّ مقول في جواب ما هو (س، م، ٢٤، ٩)

- يكاد المنطقيون الظاهريون عند التحصيل... لا يميّزون بين الذاتي، وبين المقول في جواب ما هو. فإن اشتبه بعضهم أن يميّز، كان الذي يؤلّ إليه قوله، هو... أن المقول في جواب ما هو، من جملة الذاتيات، ما كان مع ذاتيته أعمّ (س، أ، ٢١٩، ١١)

- أصناف المقول في جواب ما هو: أعلم أن أصناف الدالّ على ما هو من غير تغيير العرف ثلاثة. أحدها: بالخصوصية المطلقة مثل دلالة الحدّ على ماهية الاسم، مثل دلالة «الحيوان الناطق» على الإنسان. والثاني: بالشركة المطلقة، مثل ما يجب أن يقال - حين يسأل عن جماعة مختلفة، فيها مثلاً: فرس، وثور، وإنسان - ما هي؟... وأما الثالث فهو ما يكون بشركة وخصوصية معاً، مثل ما إنه إذا

مقول في طريق ما هو

- المقول في طريق ما هو، هو الذاتيّ الأعم (ط، ش، ٢٢١، ١٧)
- المقول في طريق ما هو فيريدون به كل واحد من أجزاء المحدود المصرّح بأسمائها في حدّه نحو الحيوان أو الناطق من قولنا في حدّ الإنسان هو الحيوان الناطق فالحيوان جزء من المحدود الذي هو الإنسان وقد صُرح بإسمه في الحدّ ومثله الناطق (و، م، ٨٩، ١)

مقول من طريق ما هو

- الجنس والفصل معًا مقولان من طريق ما هو - كما علمت - ويصلح أن يجاب بهما إذا مثل عن الشيء ما هو. على أن الجواب لا يتم بكل واحد منهما (س، ج، ٥٥، ٨)
- المقول من طريق ما هو فهو الذي لا يستغني عنه ماهية الشيء وإن كان لا يتم به وحده ماهية الشيء، كجسمية الإنسان؛ أعني الدّاخل في جواب ما هو (مر، ت، ١٤، ٨)
- إنّ المقول في جواب ما هو، هو ما يدلّ على كمال حقيقة الشيء وعلى جميع ذاتياته، والمقول من طريق ما هو والدّاخل في جواب ما هو ما يدلّ على كمال ذاتي (مر، ت، ١٤، ١١)

مقول ولا على واحد

- المقول ولا على واحد إنّما يعني به إذا لم يوجد شيء في كل الموضوع إلّا ويسلب عنه المحمول حتى يكون المحمول مسلوبيًا عن كل الموضوع وعن جميع الأشياء الموجود فيها الموضوع أعني الأشياء التي يتّصف بها الموضوع (ش، ق، ١٤٠، ٢٢)

كُلّيات يعمّها جنس واحد. ثم لفظة النوع يقال على معنى آخر، وهو كل معقول لا تتمايز أحاده بأوصاف ذاتية ويُعرّف بأنّه المقول على كثيرين لا تختلف أوصافهم الذاتية في جواب ما هو (ب، م، ١٧، ٣)

- يكون المقول في جواب ما هو إمّا الأعم وهو الجنس، وإمّا الأخصّ وهو النوع، وأيضًا إمّا المقول على مختلفين بالأوصاف الذاتية وهو الجنس، وإمّا على ما لا تختلف أوصافهم الذاتية وهو النوع (ب، م، ١٧، ٤)

- المقول في جواب ما هو مجموع أجزاء الشيء لا الجزء الذي به يشارك غيره (ر، ل، ٤، ١٣)

- الذاتيّ إمّا مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس، وهو الجنس، ويرسم بأنّه كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو... وإمّا مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معًا كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو، وهو النوع، ويرسم بأنّه كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو (هـ، م، ٧٦، ١٨)

- المقول في جواب ما هو فمعناه المحمول في جواب ما هو فلفظ المحمول والمقول مترادفان في اصطلاح أهل هذا الفن (و، م، ٨٨، ٢٧)

- (المقول) الدّاخل في جواب ما هو فيريدون به أجزاء المحدود التي لم يدلّ عليها في الحدّ بالمطابقة بل دخلت فيه بدلالة التضمّن كالجسم والنامي والمتحرك بالإرادة فإن كل واحد من هذه جزء من الإنسان ولم يصرّح به مطابقة في حدّه السابق لكن صُرح فيه بالحيوان وهذه الأجزاء داخلة فيه بالتضمّن (و، م، ٨٩، ٧)

مقولات

محسوس (ف، ح، ٦٤، ٢)

- المركبات منها (المقولات) إنما نصير آلات تُسدّد العقل نحو الصواب في المعقولات وتحرزّه عن الخطأ في ما لا يؤمن أن يغلط فيه من المعقولات، إذا كانت المفردات التي منها رُكبت مأخوذة بهذه الأحوال (ف، ح، ٦٧، ٥)

- ما تحتوي عليه المقولات بعضها كائنٌ وموجود عن إرادة الإنسان وبعضها كائن لا عن إرادة الإنسان (ف، ح، ٦٧، ١٦)

- علم التعاليم فإنه إنما ينظر من هذه (المقولات) في أصناف ما هو كمّ، وفيما كانت ماهيات تلك الأنواع من الكمّ توجب أن يوجد فيها من سائر المقولات بعد أن يُجرّدّها في ذهنه ويخلصها عن سائر الأشياء التي تلحقها ويُعرض لها، سواء كانت تلك عن إرادة الإنسان أو عن إرادته (ف، ح، ٦٧، ١٩)

- العلم الطبيعي فإنه ينظر في جميع ما هو شيء شيء من هذا المشار إليه، وفي سائر المقولات التي توجب ماهية أنواع ما هو هذا المشار إليه أن توجد لها (ف، ح، ٦٨، ٦)

- العلم الطبيعي فإنه يُعطي أيضًا في أسبابه أمورًا غيرها خارجة عن المقولات. فإنه يُعطي في الأمكنة التي سبيله أن يُعطي فيها الفاعل فاعلاً غيره خارجًا عن المقولات الفاعلة، أو يرقى إلى أن يُعطي غاية الغاية، وغاية غاية الغاية، حتى يروم المصير إلى حصول الغايات والأغراض التي لها كونٌ ما تشتمل عليه المقولات (ف، ح، ٦٨، ١٦)

- العلم الطبيعي بهجم... عند نظره في المقولات على أشياء خارجة عن المقولات غير مفارقة لها بل هي منها، وعلى أشياء خارجة عنها ومفارقة لها. فعند هذه يتناهى

- المقولات... عدتها عشرة: ما هو الشيء؛ والكم، والكيف؛ والمضاف؛ وأين؛ ومتى؛ والنسبة؛ وله؛ ويفعل؛ وينفعل. وذلك أن العرض والجنس والخاصة والحدّ أبدًا في واحد من هذه العشر مقولات يوجد (أ، ج، ٤٨٢، ٢)

- متى أخذت على أنها معقولات كلية تُعرف الأشياء المحسوسة، ومن حيث تدلّ عليها الألفاظ، كانت منطقية وسميت مقولات (ف، م، ١١٦، ١٧)

- كل ما كان من باقي المقولات وجوده في الجوهر لا بتوسط عرض آخر من غير أن يكون تابعًا في وجوده لمقولة أخرى سبق وجودها في الجوهر كان أولى باسم الموجود (ف، ق، ١١٢، ١١)

- كل ما كان منها (المقولات) وجوده في الجوهر بتوسط أشياء أقلّ كان أولى باسم الموجود من الذي وجوده في الجوهر بتوسط أشياء أكثر (ف، ق، ١١٢، ١٢)

- المقولات بعضها يُعرفنا ما هو هذا المشار عليه، وبعضها (يُعرفنا) كم هو، وبعضها يُعرفنا كيف هو، وبعضها يُعرفنا أين هو، وبعضها يُعرفنا متى هو أو كان أو يكون، وبعضها يُعرفنا أنه مضاف، وبعضها أنه موضوع وأنه وضع ما، وبعضها أن له على سطحه شيئًا ما يتغشاه، وبعضها أنه ينفعل، وبعضها أنه يفعل (ف، ح، ٦٢، ٢٢)

- سميت المقولات مقولات، لأنّ كلّ واحد منها اجتمع فيه أن كان مدلولاً عليه بلفظ، وكان محمولاً على شيء ما مشار إليه محسوس وكان أول معقول يحصل إنما يحصل معقول

النظر الطبيعي (ف، ح، ٦٩، ١٤)

- يُنظرُ في الأشياء الخارجة عن المقولات بصناعة أخرى وهي علم ما بعد الطبيعيات (ف، ح، ٦٩، ١٧)

- المقولات هي أيضًا موضوعة لصناعة الجدل والسوفسطائية، ولصناعة الخطابة ولصناعة الشعر، ثم للصنائع العملية (ف، ح، ٧٠، ١) - متى أخذ (علم المشار إليه) موصوفًا بسائر المقولات الآخر أخذ مدلولاً عليه باسم مشتق (ف، ح، ٧٢، ٢٠)

- المقولات التسع الباقية يُدلّ على كلّ واحد منها باسمين، مشتق ومثال أول، وأسماء المشتقة كثيرة (ف، ح، ٧٤، ١٢)

- مصدر المقولات الآخر (التسع الباقية) إنما يدلّ عليها مفردة متزعة من موضوعاتها التي تُعرف منها ما هو خارج عن ذاتها. فإذا انتزعت عن تلك الموضوعات سائر المقولات في الذهن، بقيت الموضوعات موجودة معقولة، وكانت المفردة عنها معقولة مجردة بطبائعها وحدها غير مقترنة بغيرها (ف، ح، ٧٨، ١٠) - يحصون (المنطقيون) في النسبة عدّة مقولات، منها الإضافة ومقولة أين ومقولة متى ومقولة أن يكون له. وقوم يجعلون النسبة جنسًا يعم هذه الأربعة (ف، ح، ٨٣، ١٤)

- قوم يزعمون أن المقولات اثنتان، ما هو هذا المشار إليه، وعرضه؛ ويُسمّون ما هو هذا المشار إليه «الجوهر». فجعلوا المقولات اثنتين، الجوهر والعرض (ف، ح، ٩٣، ١٨) - التأليف يحتاج في أن يحصل إلى اجتماع أشياء، وأن توضع بعضها (من) بعض على ترتيب محدود، وأن يكون لها رباط تُربط به، فهو شيء مركّب من مقولات عدّة. والاجتماع

هو إضافة ما (ف، ح، ٩٤، ١٣)

- باقي المقولات (عدا الجوهر) محتاجة في أن تحصل لها ماهيتها إلى هذه المقولة (الجوهر)، فإنّ ماهية كلّ واحدة منها لا بدّ أن يكون فيها شيء ممّا في هذه المقولة (ف، ح، ١٠١، ١٤) - تكون هذه المقولة (الجوهر) هي بالإضافة إلى باقيها مستغنية عنها، وباقيها مفتقر إليها، فهي لذلك أكمل وأوثق وجودًا وأنفس وجودًا بالإضافة إلى باقيها، وأنّه ليس هناك شيء آخر نسبة هذه المقولة إليه كنسبة باقي المقولات إليه (ف، ح، ١٠١، ١٩)

- يلحق كلّيات سائر المقولات أن تكون جواهر مضافة إلى شيء ما فقط، وهي أن تكون جواهر ما يوجد في حدودها لا جواهر على الإطلاق، فتصير أيضًا جواهر من جهة واحدة فقط (ف، ح، ١٠٣، ١)

- الموجود... يُقال على ثلاثة معان: على المقولات كلّها، وعلى ما يقال عليه الصادق، وعلى ما هو منحاز بماهية ما خارج النفس تُصوّرت أو لم تُصوّر (ف، ح، ١١٦، ٢٢) - كلّ واحد من المقولات التي تُقال على مشار إليه هي منحازة بماهية ما خارج النفس من قبل أن تُعقل منقسمة أو غير منقسمة (ف، ح، ١١٧، ١٤)

- إنّ أمورًا عشرة (مقولات) هي أجناس عالية تحوي الموجودات، وعليها تقع الألفاظ المفردة إعتقادًا موضوعًا مسلّمًا، وأن تعلم أنّ واحدًا منها جوهر وأن التسعة الباقية أعراض (س، م، ٦، ١٧)

- المقولات التسع هي ما يدلّ عليه البياض والمقدار والعدد والأبوة والكون في المكان، كقولك الإنجاز والإنهام، والكون في الزمان،

واحد، في سياق كلام واحد، كما تقول: إن الفقيه الفلاني الطويل، الأسمر، ابن فلان، الجالس في بيته، في سنة كذا، يعلم، ويتعلم، وهو متطلس (غ، ع، ١٠٨، ١).

- ... الألفاظ المفردة (أي المقولات) التي تدل على معاني مفردة هي ضرورة دالة على واحد من عشرة أشياء: إما على جوهر، وإما على كم، وإما على كيف، وإما على إضافة، وإما على أين، وإما على متى، وإما على وضع، وإما على له، وإما على بفعل، وإما على يفعل (ش، م، ١٠، ١٣).

- كما أن سائر الأمور كلها إما محمولة على الجواهر الأول أو موجودة فيها ... كذلك سائر كليات المقولات كلها هي موجودة في الجواهر الثواني ... (ش، م، ٢٠، ٢١).

مقولة

- كل معنى معقول تدل عليه لفظة ما يوصف به شيء من هذه المشار إليها فإنما نسميه مقولة (ف، ح، ٦٢، ٢١).

- ليس نُسَمَّى المقولة ما كان جنسًا بعم أنواع كل واحدة من التي نسبتها إلى مشار مشار إليه هذه النسبة والتي لها هذه الإضافة إلى المشار إليه. وليس شيء منها جنسًا ولا طبيعة معقولة توصف بها تلك الأنواع، نعني من حيث لحقتها أن كانت لها هذه الإضافة (ف، ح، ٩٤، ٣).

- قولنا «مقولة» نعم أيضًا جميعها (الأنواع والأجناس)، لا على أنها جنس لها، لكن إما على أنها اسم مشترك بعثها وإما أن تكون دالة على الإضافة التي لحقتها على العموم؛ وليس واحد منهما جنسًا لها، لا الاسم المشترك لها ولا العرض اللاحق لها على

كقولك العتاقة والحدائة، والوضع كقولك القيام والجلوس، وأيضًا ما يدل عليه التسليح، وصدور الفعل كالقطع، وقبوله كالإنقطاع ما دام ينقطع (س، م، ٥٨، ١٣).

- منهم من جعل المقولات أربعًا: الجوهر والكمية والمضاف والكيفية؛ وجعل المضاف بعم البواقي؛ لأنها كلها منسوبة. ومنهم من جمع الست في جنس خامس؛ إذ عدّ الأربعة؛ ثم قال والخامس الأطراف التي تأخذ من الكيفية شيئًا (س، م، ٦٦، ١٠).

- إنا نعلم أن المقولات متباينة، وأنه لا يصلح أن نُحْمَلْ مقولتان معًا على شيء واحد حمل الجنس حتى يكون الشيء الواحد يدخل من جهة ماهيته في مقولتين، وإن كان قد يدخل الشيء في مقولة بذاته، وفي الآخر على سبيل العرض (س، م، ١٥٦، ١).

- ألفاظ المتقدم، والمتأخر، والمقابل، والمع، والحركة، كانت ألفاظًا قد استعملت في تعليم المقولات (س، م، ١٧٣، ١٠).

- الأجناس العالية التي لا جنس فوقها عشرة، وتسمى المقولات، إذا المحمول يعبر عنه بالمقول. وهذه الأجناس لا يُحْمَلْ عليها شيء مقوم لها لأنها أجناس عالية. بل إنما يُحْمَلْ ما يُحْمَلْ عليها على سبيل ما يُحْمَلْ التوازن على الشيء، كالوجود، ولا سبيل إلى تحديد شيء منها، إذ لا جنس لها ولا فصل، بل يُدَلَّ عليها بالرسوم (مر، ت، ٢٩، ١٠).

- المقولات التسع هي أعراض، وليس العرض جنسًا لها، ... بل لازم لها، بمعنى أنه إذا أُخْضِرَ واحدة منها في الذهن عَرَضَ لها في الذهن الوجود في موضوع (مر، ت، ٣٥، ١١).

- تُجْمَع هذه (المقولات) العشرة في شخص

العموم (ف، ح، ٩٤، ٩)

- كل واحد إنما يُقال له «مقولة» بالإضافة إلى المشار إليه، وما لم يكن مُعرَّفًا أصلاً لمشار إليه على الصفة التي قلنا فليس بداخل في المقولات (ف، ح، ٩٤، ٢٠)

مقولة ان ينفع

- إنَّ الكيفيّة تقال باشتراك الاسم على أشياء تقع في مقولات مختلفة، فتسمّى كل قوة وكل مبدأ فعل وكل شيء يحلي شيئاً ويخصّصه كيفية، ولو كان كمية أو غير ذلك، وذلك باشتراك الاسم. وليست المقولة إلاّ واحداً من معاني الاسم المشترك التي سنوضح أن ذلك المعنى من شرطه أن يكون متقوماً بموضوعه (س، م، ٤٧، ١٤)

- معنى المقولة... إنما يتقدّم الأنواع ويتأخر عنها لا لنفسه، بل لمعنى يضاف إليه فيه التقديم والتأخير وهو الجود. فهذا أصل نافع لك في معرفة الفرق بين تقدم أنواع المقولة بعضها على بعض الذي لا يمنع كون المقولة مقولة لها وبين تقدم أصناف الموجود، وما يجري مجراه، بعضها على بعض، الذي يمنع كون الموجود، أو ما يجري مجراه، مقولة لها (س، م، ٧٦، ١٤)

مقولة الجدة

- أمّا مقولة الجدة، فلم يتفق لي إلى هذه الغاية فهمها، ولا أحد الأمور التي تجعل كالأنواع لها أنواعاً لها، بل يقال عليها باشتراك من الاسم أو تشابه، وكما يقال الشيء من الشيء، والشيء في الشيء، والشيء على الشيء، والشيء مع الشيء. ولا أعلم شيئاً يوجب أن تكون مقولة الجدة جنساً لتلك الجزئيات (س، م، ٢٣٥، ٧)

مقولة على موضوع

مقولة الاضافة
- مقولة الإضافة... لاحقة لجميع المقولات (ش، ج، ٥٧٤، ٧)

مقولة ان يفعل

- النسبة إلى الكيفيّة فينبغي أن تعلم أنّه ليس كل كيفيّة تجعل الجوهر منسوباً إلى جوهر، بل كيفيّة تكون في هذا من ذاك أو من ذاك في هذا. فإذا كانت الكيفيّة من أحد الجوهرين في

الآخر، فحال الذي تتكوّن فيه الكيفيّة من هذين هو مقولة أن يفعل؛ وحال الذي تتكوّن منه الكيفيّة هو مقولة أن يفعل (س، م، ٨٦، ١٢)

- النسبة إلى الكيفيّة فينبغي أن تعلم أنّه ليس كل كيفيّة تجعل الجوهر منسوباً إلى جوهر، بل كيفيّة تكون في هذا من ذاك أو من ذاك في هذا. فإذا كانت الكيفيّة من أحد الجوهرين في الآخر، فحال الذي تتكوّن فيه الكيفيّة من هذين هو مقولة أن يفعل؛ وحال الذي تتكوّن منه الكيفيّة هو مقولة أن يفعل (س، م، ٨٦، ١٢)

- أمّا مقولة الجدة، فلم يتفق لي إلى هذه الغاية فهمها، ولا أحد الأمور التي تجعل كالأنواع لها أنواعاً لها، بل يقال عليها باشتراك من الاسم أو تشابه، وكما يقال الشيء من الشيء، والشيء في الشيء، والشيء على الشيء، والشيء مع الشيء. ولا أعلم شيئاً يوجب أن تكون مقولة الجدة جنساً لتلك الجزئيات (س، م، ٢٣٥، ٧)

- إنَّ العرض الذي يقابل الجوهر هو الذي سنحدّه؛ وأنّ الأمور: إمّا مقولة له على موضوع، غير موجودة في موضوع، وهي كليّات أشياء هي جواهر؛ فلأنها كليّات، فهي تقال «على»؛ ولأنها جواهر، فلا توجد «في»؛ وإمّا موجودة في موضوع غير مقولة على موضوع وهي جزئيات الأعراض، فإنّها، لأنّها أعراض، موجودة «في»، ولأنّها جزئية، ليست

بالقياس إلى جزئيات الذات المتكثرة بالعدد فقط. وكل ما سواهما مما يحمل على الذات بعد تقوّمها فيكون وجوده مغايرًا لوجود الماهية فلا يكون محمولاً عليها إذ الحمل يستدعي الإتحاد في الوجود (ط، ش، ٢٠٠، ٢)

مقومات الماهية

- جميع مقومات الماهية داخلة مع الماهية في التصوّر، وإن لم تخطر في البال مفصلة (س، أ، ٢٠٣، ٧)

«على»؛ وإما مقولة على موضوع، موجودة في موضوع، وهي كليات الأعراض، فإنها، بالقياس إلى جزئياتها، كالبياض الكلي بالقياس إلى بياض ما مقولة على موضوع؛ ولأنها أعراض فهي موجودة في موضوع؛ وإما لا مقولة «على» ولا موجودة «في»، وهي جزئيات الجواهر، كزيد وعمرو وهذه المادة وهذه الصورة وهذه النفس؛ ولأنها جواهر، ليست موجودة في موضوع؛ ولأنها جزئية، ليست مقولة على موضوع (س، م، ٢٧، ١٦)

مقوم

- لما كان المقوم يسمى ذاتيًا، فما ليس بمقوم - المقومية في المحمولات أخص من المحمولية لازماً كان، أو مفارقاً - فقد يسمى عرضياً ومنه ما يسمى عرضاً (س، أ، ٢١٣، ١٠) (س، ش، ٢٧، ١)

مقيد خاص

- ما يتصوره الذهن «مطلقاً عاماً» يوجد في الخارج، لكن لا يوجد إلا «مقيداً خاصاً» (ت، ر، ١٠٠، ١)

مقيدة

- المقيدة: ما نصّ فيها بأن المحمول للموضوع ضروري، أو ممكن، أو موجود على الدوام لا بالضرورة (غ، ع، ١١٩، ١٤)

مكان

- وجدنا بعد هذه الأسماء (العين، الكم، الكيف، المضاف) أشياء أخر تجري في الكلام كقول القائل: في البيت وفي السوق، فالتمسنا لذلك إسماً جامعاً، فوجدناه المكان، وهو كل شيء يقع عليه ابن (ق، م، ١٠، ١٣) - تحرير إسم المكان أنه هو البسيط الباطن من

- المقوم هو الشيء الذي يدخل في ماهيته فتلتزم ماهيته منه ومن غيره (س، ش، ١٣، ١٩) - يشترك المقوم واللازم في أن كل واحد منهما لا يفارق الشيء (س، ش، ١٤، ٥)

- مثال المقوم كون المثلث شكلاً، بل الإنسان جسمًا (س، ش، ١٤، ٨)

- المقوم إما أن يكون من الشيء جنسًا له، أو جنس جنس له، وكذلك حتى ينتهي. وإما أن لا يكون كذلك، بل لا يزال يكون جزءًا من حقيقته أو حقيقة جنس له، إن كان للشيء جنس لا يعود في وقت من الأوقات (س، ش، ١٧، ٨)

- قد يستعمل الذاتيّ بمعنى آخر كما يجيء ذكره، فيخصص هذا بإسم المقوم، وهو: إما ما تتألف منه الذات فيكون ذاتيًا بالقياس إلى الذات. والبسيط المطلق لا ذاتيّ له بهذا المعنى. وإما ما هو نفس الذات، فهو ذاتيّ

كان ذلك في المكان أو في القول (ف، م،
(٢، ١٣١)

- المكان لما كان محيطًا ومطيقًا بالشيء،
والشيء المنسوب إلى المكان محاط
بالمكان، فالمحيط محيط بالمحاط،
والمحاط محاط به المحيط فالمكان بهذا
المعنى من المضاف (ف، ح، ٨٨، ٢٠)

- نسبتان إلى المكان، وتكون إحداها هي التي
يَلِيْقُ أن يُجابَ بها في جواب «أين»، والأخرى
تصيرُ بها من المُضاف (ف، ح، ٨٩، ١٣)

- المكان: هو السطح الباطن من الجوهر
الحاوي، المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوي. وقد يُقال (مكان) للسطح الأسفل
الذي يستقر عليه شيء يقله (غ، ع، ٣٠٣، ١٣)

- ظهر قوم أن المكان نوع رابع للكم المتصل
القارّ الذات زائد على السطح، وقد حدّوه بأنه
السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للظاهر
من الجسم المحوي. والداخل في هذا الحدّ
هو السطح والباطن والحاوي والمماس
والظاهر والمحوي، وجميع هذا من المضاف
سوى السطح، فكميته إذن لكونه سطحًا (سي،
ب، ٦٢، ٦)

- المكان من حيث هو مكان ليس من المضاف
بل هو سطح مع عارض، وهو احتواؤه على
محوي (سي، ب، ٧٠، ٩)

- المكان... لما كانت أجزاء الجسم تشغله،
وكانت تتصل بحدّ مشترك، فواجب أن تكون
أجزاء المكان تتصل بحدّ مشترك أيضًا. وإذا
كان ذلك كذلك فهو من الكم المتصل (ش، م،
٣٠، ٥)

- أجزاء المكان موجودة على مثال ما هي عليه
أجزاء الجسم الذي يشغل المكان، سواء كان

المحيط الذي يلي البساط الظاهر من المحاط
به. وإنما دخل المكان في باب العدد من قبل
إمتداده مع الجثث في العظم والصغر والطول
والعرض (ق، م، ١٤، ٢)

- الكم المتصل الذي لا وضع لأجزائه هو
الزمان، والبسيط منه ما يخص الجسم وهو
نهايته، ومنه ما هو غريب منه، منطبق على
بسيطه الخاص، مُطِيفٌ به من حوله، وهذا هو
المكان على رأي أرسطوطاليس (ف، م،
٩٧، ١٥)

- المكان... هو من الكم المتصل، وذلك إما
أن يكون بسيطًا غريبًا منطبقًا على بسيطه الذي
يخصّه، أو حجمًا غريبًا ينطبق على حجمه
الذي يخصّه (ف، م، ٩٨، ٦)

- معًا يُقال على أنحاء أربعة: أحدهما في
الزمان، وهما اللذان وجودهما في الآن واحد،
واللذان بُعدهما من الآن بُعد واحد في الماضي
والمستقبل. والثاني بالطبع، وهو أن يكون
الشيئان يتكافآن في لزوم الوجود، من غير أن
يكون ولا واحد منهما سببًا لوجود الآخر، مثل
الضعف والنصف. والثالث هما الشيئان اللذان
يشتمل عليهما مكان واحد بعينه في العدد، مثل
أن يكون جسمان في مكان ما واحد بالعدد،
مثل أن يكون زيد وعمرو في بيت واحد أو
مدينة واحدة؛ وذلك بأحد وجهين: إما ألا
يكون بين نهايتيهما بُعد أصلاً، وهذان هما
أخرى بمعنى معًا في المكان، وإما أن يكون
بينهما بُعد ما؛ وأما المكان الأول، فلا يمكن
أن يشتمل على الجسمين إلا على رأي من
يُجَوِّزُ تداخل الجسمين وتطابق كليتيهما.
والرابع هما الشيئان اللذان بُعدهما في
الترتيب عن مبدأ ما معلوم بُعد واحد بعينه،

متضايين من حيث اللزوم، فعلى هذه الصورة
يجب أن تفهم التقابل (س، م، ٢٤٩، ٥)

المكان هو الخلاء أو السطح المحيط بالجسم
من خارج (ش، م، ٣٠، ١٦)

ملة

مكتسب

- الملة إذا جعلت إنسانية فهي متأخرة بالزمان عن
الفلسفة، وبالعجلة، إذ كانت إنما يلتبس بها
تعليم الجمهور الأشياء النظرية والعملية التي
استنبطت في الفلسفة بالوجوه التي يتأتى لهم
فهم ذلك، بإقناع أو تخيل أو بهما جميعاً (ف،
ح، ١٣١، ٦)

- إن الأوليات قد تستفاد، والفرق بين المستفاد
والمكتسب في هذا الموضوع هو أنه ليس كل
مستفاد يُكتسب، وكل مكتسب مستفاد (ب، م،
٤٥، ٦)

مكررة

- صناعة الكلام والفقه متأخرتان بالزمان عنها
(الملة) وتابعتان لها (ف، ح، ١٣١، ١٠)
الملة إذ كانت إنما تُعلم الأشياء النظرية
بالتخيل والإقناع، ولم يكن يعرف التابعون
لها من طرق التعليم غير هذين، فظاهر أن
صناعة الكلام التابعة للملة لا تشعر بغير
الأشياء المقنعة ولا تصح شيئاً منها إلا بطرق
وأقويل إقناعية، ولا سيما إذا قصد إلى
تصحيح مثالات الحق على أنها هي الحق (ف،
ح، ١٣٢، ١٢)

- معنى قولي «مكررة» أن يكون النظر لا في
النسبة فقط، بل بزيادة إعتبار النظر إلى أن
للشيء نسبة من حيث له نسبة، وإلى المنسوب
إليه كذلك؛ فإن السقف له نسبة إلى الجائط،
فإذا نظرت إلى السقف من حيث النسبة التي له
فكان مستقراً على الحائط (س، م، ١٤٦، ١)

ملازم الملازم

- ملازم الملازم ملازم لا محالة (غ، ح،
٧١، ١٤)

ملازمات

- ما صرح به في الملة واضعها من الأشياء
العملية الجزئية مسلمة ويلتبس أن يستنبط عنها
ما لم يتفق أن يصرح به، محتذياً بما يستنبط من
ذلك حذو غرضه بما صرح به، حدثت من ذلك
صناعة الفقه (ف، ح، ١٥٢، ١٧)

- الموجهات منها ما يتلازم، ومنها ما يلزم غيرها
من غير عكس. فمن الملازمات طبقات ثلاث:
الوجوب والامتناع والإمكان الخاص (ط،
ش، ٣٣٩، ٦)

ملازمة

- احتاج أهل الكلام إلى قوة ينصرون بها تلك
الملة ويُناقضون الذين يخالفونها ويُناقضون
الأغاليط التي التمس بها إبطال ما صرح به في
الملة، فتكمل بذلك صناعة الكلام (ف، ح،
١٥٣، ٦)

- العلاقة والملازمة فهي إضافة تلزم، إما
أحدهما، (المتقابلين) فيلحق الآخر غير لازم
على ما هو الحال في بعض ذوات الإضافة مما
قد تبين واتضح، أو تلزم كليهما فيكونان به

- الملة على الجهتين إنما تحدث بعد الفلسفة،
إما بعد الفلسفة اليقينية التي هي الفلسفة في

- الحقيقة، وإما بعد الفلسفة المظنونة التي يُظنُّ بها أنها فلسفة من غير أن تكون فلسفة في الحقيقة (ف، ح، ١٥٤، ١٠)
- إذا كانت الملة تابعة لفلسفة هي فلسفة فاسدة ثم نُقلت عليهم بعد ذلك الفلسفة الصحيحة البرهانية، كانت الفلسفة معاندة لتلك الملة من كل الجهات، وكانت الملة معاندة بالكلية للفلسفة (ف، ح، ١٥٥، ١٩)
- إذا نُقلَ الجدلُ أو السوفسطائية إلى أمة لها ملة مستقرة ممكنة فيهم، فإنَّ كلَّ واحد منهما ضارٌّ لتلك الملة ويهونها في نفوس المعتقدين لها، إذ كانت قوة كلِّ واحدة منهما فعلها إثباتُ الشيء أو إبطالُ ذلك الشيء بعينه (ف، ح، ١٥٦، ٣)
- ظاهر في كلِّ ملة كانت معاندة للفلسفة فإنَّ صناعة الكلام فيها تكون معاندة للفلسفة، وأهلها يكونون معاندين لأهلها، على مقدار معاندة تلك الملة للفلسفة (ف، ح، ١٥٧، ١)
- إذا احتاج واضح الملة إلى أن يجعلَ لها أسماء فإما أن يخترعَ لها أسماء لم تكن تُعرفُ عندهم قبله، وإما أن ينقلَ إليها أسماء أقرب الأشياء التي لها أسماء عندهم شبهًا بالشرائع التي وضعها (ف، ح، ١٥٧، ٧)
- إن كانت ملته (واضح الملة) أو بعضها منقولة عن أمة أخرى، فربما استعمل أسماء ما نُقل من شرائعهم في الدلالة عليها بعد أن يُغيَّر تلك الألفاظ تغييرًا تصيرُ بها حروفها وبنيتها حروف أمته وبنيتها ليسهل النطق بها عندهم (ف، ح، ١٥٧، ١١)
- ملك
- إنَّ الملكَ خير على أنه جوهر كامل الوجود ليس فيه ما بالقوة، وليس خيرًا لأمر يعمله والمساوي. وكذلك إن لم يرتفع لى أجناس عالية مختلفة، بل أجناس متوسطة مختلفة مثل الأبيض في الألوان والأبيض في الأصوات،
- ملزوم
- إنَّ الملزوم يرتفع عند إرتفاع اللازم (ط، ش، ٤٦٩، ١٠)
- كل لازم قريب بين الثبوت للملزوم بمعنى أنَّ تصوُّرهما يكفي في الجزم بنسبته إليه، وإلاَّ لاحتاج إلى وسط وغير القريب غير بين، وإلاَّ لم يكن بوسط (م، ط، ٦٧، ٢)
- «الملزوم» قد يكون أخص من «اللازم»، كما أنَّ «اللازم» قد يكون أعم من «الملزوم» (ت، ١٠١، ١٢)
- ملزوم الملزوم ملزوم، ولازم اللازم لازم. فالحكم لازم من لوازم الدليل، لكن لم يعرف لزومه إتياء إلا بوسط بينهما، والوسط ما يقرن بقولك «لأنه» (ت، ر، ١٩٢، ١١)
- لا بد في الدليل من أن يكون ملزومًا للحكم، والملزوم قد يكون أخص من اللازم، وقد يكون متساويًا له، ولا يجوز أن يكون أعم منه (ت، ر، ٩٤، ٨)
- ملزوم الشيء لا يكون مضافًا له (ت، ر، ٩٧، ١٣)
- كيف يجوز أن يقال «إنَّ كلَّ ما لزم غيره فإنَّ الملزوم هو العلة المقتضية لللازم»، وكلَّ مدلول فهو لازم لدليله مع انتفاء هذا الاقتضاء في أكثر الأدلة (ت، ر، ١٤٠، ٧)
- كون الملزوم، أو علة لللازم، فهذا قد يكون في بعض الملزومات، كالمعلول المعين اللازم لعلته. وإلاَّ فأكثر اللوازم ليست معلولة لملزوماتها (ت، ر، ١٤١، ١٧)

ما هي صادقة دائماً، ومنها ما تقبل الكذب -
بمنزلة الظن والفكر، وأما الصادقة دائماً فهي
العلم والعقل (أ، ب، ٤٦٥، ١)

- نعى بالفضائل لا الأفعال المحمودة، بل
الهيئات النفسانية التي تصدر عنها الأفعال
المحمودة صدوراً سهلاً كالطبيعي من غير أن
تحتاج إلى روية واختيار مستأنف، فتكون
بحيث إذا أريد أضداد تلك الأفعال، شقّ على
أصحابها وتعوّقت عليهم واحتاجوا إلى تكلف.
وهذا مثل خلق العدالة والعفة؛ والردائل أيضاً
التي هي أضدادها، فإنها ملكات (س، م،
١٨٢، ٥)

- المَلَكات هي ... بجهة من الجهات حالات
وليست الحالات مَلَكات (ش، م، ٤٨، ١)
المَلَكات ... هي أولاً حالات ثم تصير
بالآخرة مَلَكات (ش، م، ٤٨، ٢)

ملكة

- تخالف الملكة الحال في أنها أبهى وأطول
زماناً (أ، م، ٢٩، ١٤)
- أما «العدم» و«الملكة» فإنهما يقالان في شيء
واحد بعينه، مثال ذلك البَصَر والعمى في
العين، وعلى جملة من القول: كل ما كان من
شأن الملكة أن تكون فيه ففيه يقال كل واحد
منهما (أ، م، ٤١، ٣)

- أما العدم والملكة فليس يمكن أن يكون فيهما
التغير من البعض إلى البعض، فإن التغير من
الملكة إلى العدم قد يقع؛ وأما من العدم إلى
الملكة فلا يمكن أن يقع، فإنه لا من صار
أعمى يعود فيبصر، ولا من صار أصم يعود ذا
جُمّة، ولا من كان أذرد تَنَبَّه له الأسنان (أ،
م، ٤٥، ٣)

ومثل الحاذ من الأصوات والحاذ من الزوايا؛
ومثل ما يقال لآلة القَبَّان حمار، وللحيوان
حمار فإنها ليست ترتفع إلى أجناس قريبة
مختلفة، فإن آلة القَبَّان لا تدخل في جنس
الحمار القريب الذي هو الحيوان وإن كان
يدخل في جنس له دون أعلى الأجناس (س،
ج، ٨٧، ١٣)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأيّن ومتى
والوضع والملك وأن يفعل وأن يفعل، فهذه
هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة
(سي، ب، ٥٧، ١)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في
الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل
كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير
والقليل، وفي الكيف كالأحر والأبرد، وفي
المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأيّن
كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم
والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصاباً
وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى،
وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال
كالأشد تسخناً وتقطعاً (سي، ب، ٦٧، ٧)
- الملك فهو نسبة الجسم إلى حاصر له أو لبعضه
منتقل بانتقاله كالسلاح والتقمص والتنعل
والتختم (سي، ب، ٧٢، ١٥)

ملك والجدة

- الملك والجدة وهو كون الجوهر في جوهر آخر
يشتمله وينتقل بانتقاله مثل الثلبس والنسج
(مر، ت، ٣٤، ١٨)

ملكات

- الملكات التي في الدهن التي نصّدق بها، منها

- أما الهيئات التي للمُتَنَفِّس بما هو مُتَنَفِّس، فمثل الصحة والمرض، وهذه كلها إذا تمكنت حتى يعسر زوالها قيل لها ملكة، وإذا كانت غير متمكنة وكانت وشيكة الزوال قيل لها حال، ولم تُسَمَّ ملكة (ف، م، ٩٩، ١٦)
- حالُ العدم والملكة... حالُ المتضادين، إلّا أنّ العدم والملكة موضوعهما محدود، فهي تجري مجرى المتضادات التي لها موضوعات خاصة (ف، م، ١٢٦، ١٣)
- إن موضوع المطلوب إن كان ملكة وكان محموله كذلك ثم كان عدم الموضوع يلحقه عدم المحمول (ف، ق، ١١٥، ١٦)
- لما كان قد يوجد شيء واحد يُحمل على الملكة وعلى عدمها لم يلزم ضرورة إذا حُمِلَت الملكة على الملكة أن يُحمل عدمها على عدمها، لكن لا ينبغي أن يستعمل من هذه المواضع ما كان منها مقنعاً وما كان عائدًه منها غير بيّن عند السامع (ف، ق، ١١٦، ٢)
- إنّ الكيفيات التي يتعلق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخاً في المتكَيِّف بها رسوخاً لا يزول، أو يعسر زواله، وبالجمله لا يسهل زواله، ويُسمّى ملكة؛ ومنها ما لا يكون راسخاً، بل يكون مذعناً للزوال سهل الانتقال، فيُسمّى حالاً (س، م، ١٨١، ٧)
- الملكة كيفية راسخة (س، م، ١٨٣، ١١)
- موضع من العدم والملكة، أنّه إذا لم يكن عدم الحسن خاصّة للصمم، لم يكن وجود الحسن خاصّة للسمع؛ ويصلح للأمرين. وكذلك المشتق اسمه من الأمرين، مثل أن يعدم الحسن ويصم، وأن يجد الحسن ويسمع (س، ج، ٢٢٦، ١٠)
- أمّا الملكة والعدم، والموجبة والسالبة،

- فتحديد الوجوديّ منهما ممّا يتم بنفسه، لأنّه معقول بنفسه، وبفعله وإنفعاله وخواصه (س، ج، ٢٥١، ٣)
- الملكة هي ملكة لشيء (ش، م، ٣٧، ٩)
- إن ذا الملكة هو الذي لا تناله العوارض (ش، ج، ٥٧٢، ١٣)
- متى وُجِدَت الملكة لزم ضرورة أن توجد القوة قبلها (ش، ج، ٥٧٢، ١٥)
- كل ملكة وقوة لا يخلو أن تكون ملكة لأكثر من فعل واحد أو لفعل واحد فقط (ش، ج، ٦٠٨، ١١)
- التي تكون ملكة وقوة لأكثر من فعل واحد لا يخلو أن تكون معدّة نحو تلك الأفعال بالسواء (ش، ج، ٦٠٨، ١٢)
- ملكة جدلية**
- تُكتسب الملكة الجدلية بأدوات أربع: أحدها أن يكون الجدلي قد إكتسب المشهورات وجمعها، وحفظ ما يراه الجمهور وأكثرهم، وما هو مضاد أيضاً لما يروونه مضادة النقيض، أي يكون مناقضاً لما يروونه، فإنّه ينتفع فيه بالذات في قياس الخلف، وبالعرض بأن ينتقل من الشئ إلى مقابله، فيجوزّه إلى جملة الذائع المحمود؛ ويجوز أن يعنى به ينتقل نقبضاً الشهرة من أحكام في الأضداد إلى أحكام في الأضداد (س، ج، ٨١، ١٢)
- ملكة مكتسبة**
- كل ما هو ملكة مكتسبة فقد كانت حالاً، أي كانت تلك الهيئة إلى أن استحكمت حالاً. وليست كلّ حال فإنّها كانت ملكة فأنحلت حالاً (س، م، ١٨٢، ١٦)

ملكة وحال

مماسة

- إن المقادير تلتقي، أي توجد ولا بعد بينهما، فتكون تارة مشتركة في حد واحد فتتصل، وتارة متباينة الحدين، فيكون حداهما ليس واحدًا بل معًا، كما يكون للماء والدهن، ويخص هذا بإسم المماسة (س، ج، ١٧٤، ٢٠)

ممتنع

- الألفاظ التي تؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسمى الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن بمحمول القضية، فتدل على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكن ضروري ومحمول وممتنع وواجب وقبيح وجميل وينبغي ويجب ويحتمل ويمكن وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٩)

- الممتنع داخل في الممكن والضروري (ز، ق، ١١٢، ١٩)

- الممتنع هو الضروري اللاوجود، ويمكنك أن تنقل حكم الضروري إليه (مر، ت، ٦٥، ٧)
- يقال ممتنع لما ليس على الوصف الذي يحسبه قيل أنه ممتنع ولا بد من أن لا يكون عليه وذلك في الوجود والذهن أيضًا (ب، م، ٨٢، ٢)

- الضروري السلب الذي هو الممتنع (ب، م، ١٥٠، ٤)

- المتضادة... تقسم الصدق والكذب في الضروري والممتنع (ش، ع، ٩٢، ١٩)

- ضروري العدم... هو الممتنع (ش، ع، ١١٧، ١٠)

- قولنا ممتنع وقولنا ليس بممتنع يلزمان قولنا ممكن وليس بممكن (ش، ع، ١٢٠، ١٩)

- السالب من الممتنع يلزم الموجب من الممكن (ش، ع، ١٢٠، ٢١)

- الملكة والحال كل هيئة في النفس وكل هيئة في المتنفس بما هو متنفس (ف، م، ٩٩، ٩)

- إن الكيفيات التي يتعلق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخًا في المتكيف بها رسوخًا لا يزول، أو يعسر زواله، وبالجمله لا يسهل زواله، ويُسمى ملكة؛ ومنها ما لا يكون راسخًا، بل يكون مدعًا للزوال سهل الانتقال، فيسمى حالًا (س، م، ١٨١، ٧)

- إن الفرق بين الملكة والحال أن هذه سهلة وتلك أطول زمانًا وأعسر تحركًا (س، م، ١٨٣، ٢)

- الملكة والحال... من المضاف (ش، م، ٣٧، ٧)

- الملكة... تخالف الحال في أن الملكة يقال من هذا الجنس على ما هو أبقي وأطول زمانًا، والحال على ما هو وشيك الزوال (ش، م، ٤٧، ٦)

- الجنس من الكيفية... تسمى ملكة وحالًا (ش، م، ٤٧، ٦)

مماثلة

- المماثلة التي هي موافقة في النوع (س، م، ١٦١، ١٢)

- إن المماثلة والمماثلة والمخالفة والمباينة أوصاف عرضية (ب، م، ٥٤، ١٧)

مماحكة

- المماحكة محاوراة يُعدل بها عن الإنصاف في طريقة المحاوراة الإحتجاجية؛ ولمثل هذا ما الأولى بالمجيب أن لا ينصر وضعا شنعًا، فيجوز إلى المماحكة (س، ج، ٣٢٦، ٨)

- الممتنع هو ضد الواجب الوجود وإن كانت قوتها في الضرورية قوة واحدة (ش، ع، ٩، ١٢١)

ممتنع مؤقت

- الممتنع المؤقت يقال له ممكن أيضًا بالإمكان المطلق، كما قيل في الضروري من حيث أن ذات المحكوم عليه لا تقتضي ذلك الحكم ولا تمنعه (ب، م، ٨٢، ٢٢)

ممکن

- الممكن يقال على ضروب كثيرة: على الإضطراري وعلى المطلق وما هو في باب الإمكان (أ، ق، ١١١، ٢)

- إن الممكن هو الذي ليس بإضطراري؛ ومتى وُضِعَ أنه موجود لم يُغْرِضْ من ذلك محال، لأن الإضطراري إنما سُمِّيَ ممكنًا بإشتراك الاسم (أ، ق، ١٤٢، ٩)

- إن الممكن يقال على ضربين: الضرب الواحد: ما كان على الأكثر وغير ثابت الإضطرار، مثل أن يشيب الإنسان أو يثبي أو يَنْقُص وفي الجملة ما كان مطبوعًا أن يكون، لأن ذلك ليس بدائم الإضطرار، من أجل أن الإنسان غير باقي أبدًا. فأما والإنسان موجود، فإن الشيء المطبوع فيه إما أن يكون إضطراريًا، وإما أن يكون على الأكثر. والضرب الآخر هو غير المحدود، وهو الذي يمكن فيه أن يكون وألا يكون، مثال ذلك: أن يمشي الحيوان؛ أو: إذا مشى حدثت رَجْفَةٌ، أو بالجملة ما يحدث عن الاتفاق. فإنه ليس كونه بهذه الحال أولى من كونه بغيرها (أ، ق، ١٤٤، ٣)

- الألفاظ التي تُؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسَمَّى

الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن بمحمول القضية، فتدل على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكنٌ وضروريٌ ومحمّلٌ وممتنعٌ وواجبٌ وقبيحٌ وجميلٌ وينبغيٌ ويجبٌ ويحتملٌ ويمكنٌ وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٩)

- الجهات الأول ثلاث: الضروري والممكن والمطلق، فإن هذه الثلاث هي التي تدل على فصول الأول (ف، ع، ١٥٧، ١٣)

- الممكن هو ما ليس بموجود الآن وينتهي في أي وقت اتفق من المستقبل أن يوجد وألا يوجد (ف، ع، ١٥٧، ١٥)

- سائلة الممكن غير السالبة الممكنة، فإن سائلة الممكن هي التي تَسْلِبُ الإمكان وتُوجِبُ الوجود، كقولنا كل إنسان لا يمكن أن يوجد عالمًا، والسالبة الممكنة هي التي توجِبُ الإمكان وتَسْلِبُ الوجود، كقولنا كل إنسان ممكن أن لا يوجد عادلًا (ف، ع، ١٥٩، ٩)

- ليس ينبغي لأجل اشتراك الاسم في الممكن أن يُظَنَّ بما هو ممكن في طبيعته أنه هو الممكن عندنا، بمعنى أنه مجهولٌ عندنا (ف، ع، ١٦١، ١٥)

- إن الممكن ما لم يوجد بعد ويمكن فيه أن يوجد (ز، ع، ٧٢، ٧)

- الممكن العام يجري مجرى القوة، ينقسم إلى القوة الدائمة والتي يمكن أن توجد ويمكن أن لا توجد (ز، ع، ٧٢، ٩)

- يقسم الممكن إلى ثلاثة أقسام: إلى الممكن الذي على الأكثر بمنزلة قولنا: كل إنسان ذو خمس أصابع وهو الذي سببه الطبيعة. وذلك أن الطبيعة على الأكثر تعمل من مشي الإنسان إنسانًا، وقد يجوز أن لا تفعل الطبيعة من مشي

- الآخر الذي لا ضرورة فيه مطلقًا ولا بشرط (س، ش، ٧٣، ٨)
- قد يقول قوم (ممكّن)، ويعتبر حال الحكم في المستقبل بحسب أي وقت فرضت فيه الحكم، على أنّه في أي وقت فرضت فيه لم يكن ضرورة، إمّا مطلقة وإمّا بشرط (س، ش، ٧٣، ١٠)
- أمّا الحال ولا تبالي فيه سواء كان الشيء موجودًا أو غير موجود، وهذا أيضًا إعتبار صحيح يجوز أن يطلق عليه إسم (الممكّن) (س، ش، ٧٣، ١٣)
- المممكّن هو الذي يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون، من دون إعتبار شرط الوجود أو العدم (مر، ت، ٦٦، ١٧)
- الواجب هو المممكّن بالمعنى العام ولا ينعكس، فليس المممكّن هو الواجب. ولا المممكّن بالمعنى العام ينعكس على ممكّن أن لا يكون (مر، ت، ٧٦، ١)
- المممكّن لفظ مشترك لمعنيين؛ إذ قد يراد به كل ما ليس بممتنع فيدخل فيه الواجب وتكون الأمور بهذا الإعتبار قسمين: ممكّن وممتنع (غ، م، ٢٢، ١٠)
- قد يراد (الممكّن) ما يمكن وجوده ويمكن عدمه أيضًا وهو الإستعمال الخاص، وتكون الأمور بهذا الإعتبار ثلاثة: (واجب، ومممكّن، وممتنع): ولا يدخل الواجب في المممكّن بهذا المعنى (غ، م، ٢٢، ١٢)
- المممكّن إسم مشترك يُطلق على معان: الأول: وهو الإصطلاح العامي، التعبير به عما ليس بممتنع الوجود. وعلى هذا يدخل الواجب الوجود فيه (غ، ع، ٣٤٣، ١٧)
- (الممكّن) الثاني: الوضع الخاصي، وهو أن الإنسان إنسانًا لعلّة موافقة المادة. وإلى المممكّن الذي على التساوي وهو الذي سببه الرويّة بمنزلة التطرق في الزمان المستقبل ودخول الحمام وما يجري مجرى ذلك. وإلى المممكّن الذي على الأقل وهو الذي كونه في الندرة بمنزلة يكون الحر في الشتاء والبرودة في الصيف (ز، ق، ١٤٩، ١)
- المممكّن ما لا يجب وجوده ولا سلبه وقت من الأوقات (س، ق، ٣٥، ١١)
- إنّ المممكّن يقال عند العامة على معنى، وعند الخاصة على معنى آخر، وأنّ المممكّن عند العامة مطابق لمعنى غير الممتنع، وعند الخاصة لغير الضروري (س، ق، ١٦٢، ١)
- الحدود المشهورة للمممكّن هي هذه: المممكّن هو الذي ليس بضروريّ، ومتى فرض موجودًا لم يعرض منه محال. وأيضًا المممكّن هو ما ليس بموجود، ومتى فرضته موجودًا لم يعرض منه محال. وأيضًا المممكّن، ما ليس بضروريّ من غير زيادة. وأيضًا المممكّن هو ما ليس بموجود وليس بضروريّ. وأيضًا المممكّن هو الذي يتها أن يوجد وأن لا يوجد. والأصحّ عندنا هو الرسم الأوّل (س، ق، ١٦٤، ١٢)
- أمّا الذي يقال من أنّ المممكّن هو ما ليس بضروريّ من غير زيادة، فإذا غني به ما ليس ضروريّ الوجود وغير الوجود، كان هذا القول مطابقًا للمممكّن (س، ق، ١٦٦، ١١)
- إنّ المممكّن أمر ليس صحيح الوجود مستقرًا بذاته، بل هو أمر إمّا أن يكون عمدًا، وإمّا أن يكون متحققًا بعدم، فيحتاج في تحديده إلى أن يُحدّ بالسلب كما قد علمت من الواجب في تحديدات أمور عدميّة (س، ق، ١٦٩، ١)
- يقال (ممكّن) لأخصّ من الجميع وهو هذا

يُرَاد به سلب الضرورة، في الوجود والعدم جميعاً، وهو الذي لا إستحالة في وجوده، ولا في عدمه، وخرج الواجب عنه (غ، ع، ٣٤٤، ٥)

- (الممکن) الثالث: أن يُعَبَّرَ عن ممکن لا ضرورة في وجوده بحال من الأحوال، وهو أخص من الذي سَبَقَ، وذلك كالكتابة للإنسان (غ، ع، ٣٤٤، ١٣)

- (الممکن) الرابع: أن يَخَصَّصَ الشيء المعدوم في الحال، الذي لا يستحيل وجوده في الإستقبال، فيقال له ممکن، أي له الوجود بالقوة لا بالفعل (غ، ع، ٣٤٤، ١٩)

- كل ما هو وواجب الوجود بغيره، فهو ممکن الوجود بذاته (غ، ع، ٣٤٥، ١٧)

- كل ممکن بذاته، فهو واجب بغيره. فالممکن إذا اعتبرت علته، وقدر وجودها، كان واجب الوجود (غ، ع، ٣٤٦، ٢)

- كل ممکن، فهو ممتنع، وواجب (غ، ع، ٣٤٦، ٧)

- يقال ممکن لما ليس هو على الوصف الذي يحسبه قيل أنه ممکن ولا يمتنع أن يكون عليه، وذلك إمّا في الوجود وإمّا في الذهن (ب، م، ٧٨، ١٥)

- (الممکن) الذي بحسب وقت ما فهو الذي لا يكون في وقت ما يقال أنه ممکن بتلك الصفة، وفيما بعده يكون كذلك بسبب موجب أولاً يكون بسبب مانع، أو بعدم السبب الموجب (ب، م، ٧٩، ١)

- (الممکن)، إمّا إعتباره في الذهن، فإنّ الحكم الذهني قد يكون بحسب العلم المُحَقَّق، أو الجهل الصرّف، أو الظن الغالب (ب، م، ٧٩، ١٣)

- كل ما ليس بأوّلّي العلم من الإيجاب والسلب يُسمّى من حيث هو كذلك مُمَكَّنًا، إذ يكون له إمكان وجواز إحتمال عند الذهن لكونه عنده بمجرد النظر فيه مجهولاً (ب، م، ٨٠، ٢)

- ربما قيل ممکن لما ليس بممتنع وأُدْخِلَ الضروري الأوّلّي تحته وليس بصواب، وإنّما يدخل تحت الممکن من الضروري غير هذا، وإلاّ فهذا لا يكون أبداً مجهولاً حتى يقال عليه هذا الإمكان الذي حقيقته الجهل بطرفي النقيض وأيّهما الموجب وأيّهما السالب (ب، م، ٨٠، ١٥)

- إنّ الممکن في وقت وجوده يصدق عليه أنّه ضروريّ الكون، وكذلك في وقت عدمه يصدق أنّه ممتنع الكون (ب، م، ٨٣، ١٣)

- الممکن قالاشتباه فيه أكثر، وبسبب ذلك وقع الناس أغاليل كثيرة في تلازم ذوات الجهات وتناقضها، فنقول: إنّ العامة يستعملون الممکن على معنى أعم مما يستعمله عليه المنطقيون (سي، ب، ١١٣، ١)

- يعنون (العامة) بالممکن ما ليس بممتنع (سي، ب، ١١٣، ٣)

- الممکن هو الذي حاله بحيث يصدق عليه ليس بممتنع في طرفي كونه ولا كونه جميعاً، وإذا كان الواجب والممتنع خارجين عنه صدق أن يقال هو الذي لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه (سي، ب، ١١٣، ١٠)

- إختلاط الممکن مع غيره فيها، فإذا اختلط مع الضروري في الأول كانت النتيجة تابعة للكبرى، فإن كانت ممكنة فلا خلاف في أن النتيجة ممكنة على المشهور والحقيقي، وإن كانت ضرورية فالمشهور أن النتيجة ممكنة حقيقية إن كانت الضرورية موجبة (سي، ب،

(٣، ١٥٤)

(١٨، ١٢٣)

- إختلاط الممكن مع غيره في الشكل الثاني، فإذا اختلط مع الضروري فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو أحدهما موجبة والأخرى سالبة (سي، ب، ٧، ١٥٧)
- ما كان من الممكن على الأكثر لا على التساوي فإن أحد المتقابلين فيها أخرى بالصدق من الثاني إذ كان وجوده أخرى من لا وجوده (ش، ع، ١١، ٩٩)
- في الممكن الذي على التساوي... ليس أحد المتقابلين فيه أخرى بالصدق من الآخر (ش، ع، ١٦، ٩٩)
- في الممكن على الأقل... كذب أحد المتقابلين فيهما أخرى بالكذب من الثاني (ش، ع، ١٩، ٩٩)
- الممكن هو ما ليس بضروري الوجود ولذلك قد يمكن فيه أن يوجد وآلا يوجد (ش، ع، ١١٨، ١٧)
- السالب من الممتنع يلزم الموجب من الممكن، والموجب عن الممتنع يلزم السالب من الممكن (ش، ع، ٢٢، ١٢٠)
- لم يلزم عن سالبة الممكن موجبة الواجب (ش، ع، ٥، ١٢١)
- ما هو ممكن أن يوجد فهو ممكن أن يوجد وآلا يوجد، وما هو ممكن أن يوجد وآلا يوجد فليس هو واجباً أن يوجد ولا واجب ألا يوجد (ش، ع، ٢٢، ١٢٢)
- ... الممكن... يقال على أكثر من معنى واحد (ش، ع، ١٧، ١٢٣)
- ليس كل ما يقال أنه ممكن أن يفعل كذا أو يقبل ففیه قوة ألا يفعل وعلى أن يفعل (ش، ع، ٦، ١٢٣)
- ليس كل ممكن فهو ممكن لأن يقبل الأشياء المتقابلة ولا أيضاً الممكن مما يقال بتواطؤ حتى يكون نوعاً واحداً، بل إسم الممكن مما يقال بإشتراك الإسم وذلك أنا قد نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل (ش، ع، ٦، ١٢٤)
- ممكن بمعنى أن من شأنه أن يوجد في المستقبل وهذا الإمكان إنما يوجد في الأشياء المتحركة وحدها فاسدة كانت أو غير فاسدة (ش، ع، ١١، ١٢٤)
- الممكن هو الذي إذا أنزل بالفعل لم يلزم عن إنزاله محال (ش، ق، ١٠، ١٤٧)
- الممكن مضاد للضروري (ش، ق، ١٦، ١٤٧)
- الممكن بالجملة هو الذي ليس بالضروري ومتى وضع موجوداً لم يعرض من ذلك محال؛ ويعني بالممكن... ما يشتمل الشيء الموجود بالفعل والمعدوم (ش، ق، ٥، ١٨٧)
- جنس الممكن هو المعدوم والفصل الذي يخصه هو إذا وضع موجوداً لم يلزم عنه محال (ش، ق، ١١، ١٨٨)
- الممكن مضاد للضروري (ش، ق، ٢٣، ١٨٨)
- الممكن يقال على ثلاثة أضرب: أحدها الممكن على الأكثر... والثاني الممكن على الأقل وهو الذي يقابل الممكن على الأكثر... وللثالث الممكن على التساوي وهو الذي يمكن أن يكون وآلا يكون على التساوي (ش، ق، ٦، ١٨٩)
- الممكن الذي على الأقل وعلى التساوي... ليس تستعمله صناعة البرهان وقد تستعمله صنائع كثيرة مثل الخطابة، فإنها قد تستعمل الممكن على التساوي. وأما الزجر والتكهن فإنها قد تستعمل الذي على الأقل (ش، ق، ٦، ١٨٩)

(٢٢، ١٣)

(٢٠، ١٨٩)

ممکن باشتراك اسم

- الممكن في وقت ما هو ممكن هو الذي يجوز

أن يخرج إلى الفعل وغير الممكن الذي لا

يجوز أن يخرج إلى الفعل (ش، ق، ١٩٨، ٣)

- الممكن أثر مما ليس بممكن (ش، ج،

(١٨، ٥٤٩)

- الممكن... الذي يمكن أن يوجد وألاً يوجد

(ش، ج، ٦١٦، ٨)

- الممكن يدل على الزمان المستقبل (ش، ج،

(٨، ٦١٦)

- من الناس من فسر المطلق والممكن

والضروري بتفسير آخر فقال: المطلق هو

الذي دخل في الوجود إما في الماضي أو

الحاضر، والممكن هو الذي يكون بحسب

الاستقبال، والضروري هو الذي يكون بحسب

الأزمنة الثلاثة. ونحن لا نبالي أن نراعي هذه

الإعتبارات وإن كان الأول هو المناسب (ر،

ل، ١٨، ١)

- كل ما يصير بالفرض موجوداً من غير لزوم

محال، فهو ممكن (ط، ش، ٤٤٢، ١٦)

- وجود هذا (الموجود) الواجب أكمل من وجود

الممكن لا يمنع أن يكون مستمى «الوجود»

معنى كلياً مشتركاً بينهما (ت، ر، ١٦٢، ١٤)

- تقدير «ممكن» يقبل أن يكون موجوداً، ويقبل

أن يكون معدوماً، مع أنه واجب الوجود بغيره

أزلاً وأبداً، فهذا جمع بين المتناقضين (ت،

ر، ٩٢، ٢٢)

ممکن اخص

- أما الممكن الأخص فنقيضه ليس بالإمكان

الأخص، بل إما واجب أو ممتنع أو ضروري

بحسب الوصف أو بحسب الوقت (ر، ل،

ممکن خاص

- أما (الممكن) الخاص إن عني به سلب ضرورية

- أما المقدمات الممكنة، فقد قيل فيها في مثل

هذا الموضع ما أصف: قالوا: إنَّ الممكن

باشتراك الاسم يقال على الضروري وعلى

المطلق وعلى الممكن الحقيقي. فما كان في

الضروري والمطلق فحكمه حكم ذينك. وما

كان في الممكن الحقيقي فحكمه قد يخالف،

على ما سنين لك في موضع آخر. فأوهم ظاهر

هذا اللفظ أنَّ الممكن إذا قيل على الضروري

لم يكن مخالفاً له إلا في اللفظ، فيقال له ممكن

ونعني أنه ضروري. فإذا لم يكن مخالفاً إلا في

اللفظ كان عكسه عكسه. وليس ينبغي أن يفهم

الأمْر على هذه الصورة (س، ق، ١٠٤، ٥)

ممکن حقيقي

- إنَّ الحاد إذا حدَّ الممكن الحقيقي فقال: إنَّ

الممكن الحقيقي هو الذي يمكن أن يكون

ويمكن أن لا يكون، لا يكون قوله مدخولاً،

من جهة أنه أخذ الشيء في بيان نفسه (س، م،

(١٦، ١٥٨)

- الممكن الحقيقي هو الذي لا عدمه ولا وجوده

ضروري (س، ق، ١٧٠، ١)

- الممكن الحقيقي ليس له من باب الضرورة

مساوٍ ومناقض ولا بالعكس، فإنَّ الممكن

الحقيقي يرفع الضروريتين معاً، فكيف يوجد له

من باب الضرورة مساوٍ ومناقض (مر، ت،

(٥، ٨٥)

ممکن خاص وخص

- الممكن الخاص والأخص فإنهما لا ملازمات مساوية لهما من بابي الضرورة، بل لهما لوازم من ذوات الجهة أعم منهما، ولا تنعكس عليهما (س، أ، ٣٤٠، ٨)

- الممكن (العام): السالبة منها لا تنعكس، فإنه إذا لم يمتنع بل أمكن أن لا يكون شيء من الناس يكتب، يجب أن يمكن أن لا يكون أحد ممن يكتب إنساناً أو بعض من يكتب إنساناً، وهذا مستمر في الممكن الخاص والأخص، فإن الشيء يجوز أن يثنى عن الشيء وذلك الشيء لا يجوز أن يثنى عنه، لأنه موضوعه الخاص الذي لا يعرض إلا له (مر، ت، ٩٣، ١٥)

ممکن خاصي

- إن الممكن الخاصي ما ليس ممتنعاً كونه، ولا ممتنعاً لا كونه. ويكون هذا بإزاء إن الممكن الخاصي ما ليس بضروري (س، ق، ١٦٧، ١٢)

ممکن عام

- كل ما هو ممكن الوجود فإنه إذا وجد كان واجباً أن يكون ما دام موجوداً، وذلك لا يمنع كونه ممكناً في نفسه على أنه أيضاً إذا كان موجوداً وجب أن يصير واجباً، فليس يمكن أن يصير واجباً أبداً دائماً، بل واجباً في وقت، وذلك لا يمانع الممكن العام ولا الممكن الخاص الذي ليس فيه ضرورة دائمة بل يحتمل ضرورة مؤقتة ومشروطة، ولا يمانع الممكن الذي هو أخص، فإنه يكون باعتبار نفسه ممكناً أخص وباعتبار شرط يضاف إليه واجباً، فيكون

الدوام بلا شرط، والأخص جداً إن عني سلب جميع وجوه الضرورة؛ وإن عني به أنه ليس ضروري الحكم الذي يقال له إنه ممكن إيجاباً كان أو سلباً، لم يتم حتى يقال: وإذا فرض ذلك الحكم موجوداً لم يعرض منه محال (س، ق، ١٦٦، ١٢)

- إن عني بالضروري أي ضروري كان بشرط أو بغير شرط، كان هذا الحد للممكن الأخص (س، ق، ١٦٨، ٩)

- كل ما هو ممكن الوجود فإنه إذا وُجد كان واجباً أن يكون ما دام موجوداً، وذلك لا يمنع كونه ممكناً في نفسه على أنه أيضاً غذا كان موجوداً وجب أن يصير واجباً، فليس يمكن أن يصير واجباً أبداً دائماً، بل واجباً في وقت، وذلك لا يمانع الممكن العام ولا الممكن الخاص الذي ليس فيه ضرورة دائمة بل يحتمل ضرورة مؤقتة ومشروطة، ولا يمانع الممكن الذي هو أخص، فإنه يكون باعتبار نفسه ممكناً أخص وباعتبار شرط يضاف إليه واجباً، فيكون ممكناً من غير الوجه الذي يكون منه واجباً (س، ش، ٧٣، ٢٤)

- الأمور بحسب الممكن العامي ينقسم إلى ممكن وممتنع، وبحسب الممكن الخاص إلى واجب وممتنع وممكن، فقول الممكن العامي على الواجب هو قول الجنس على النوع، لا من حيث هو واجب، بل من حيث هو غير ممتنع (مر، ت، ٦٧، ٥)

- أما الممكن الخاص فنقيضه ليس بالإمكان الخاص بل إما بالوجوب أو بالإمتناع (ر، ل، ٢٢، ١٢)

موجودًا، فممکن العدم يجب أن لا يكون معدومًا، لكن ممکن الوجود هو بعينه ممکن العدم (سي، ب، ١١٣، ٢٧)

- ليس يلزم أن يكون ممکن الوجود بذلك المعنى ممکن العدم، وليس بممکن بالمعنى الخاصي، وليس يلزم من سلب الممکن بالمعنى الخاصي ثبوت الإمتناع الذي هو ضرورة العدم، بل يلزمه إما ضرورة العدم أو ضرورة الوجود، والواجب ضروري الوجود (سي، ب، ١١٥، ١)

ممکن كلي

الممکن الكلّي هو الذي الحكم فيه غير ضروري الوجود والعدم على كل واحد ممّا يوصف بالموضوع كيف وصف به، دائمًا أو غير دائم؛ وكذلك في جانب السلب، ويلزم أن يكون الممکن بهذا المعنى يرجع موجب كل واحد منه على سالبه، فما يمكن أن يكون يمكن أن لا يكون، إذ لا ضرورة في أن يكون وأن لا يكون، فما كان يمكن أن يكون لكل واحد فيمكن أن لا يكون لكل واحد، وما يمكن أن يكون لبعضه يمكن أن لا يكون لبعضه، وهذا هو معنى قلب القضية (مر، ت، ٧١، ٧)

ممکن مسلوب

- إذا قيل ليس بممکن وعني بالممکن المسلوب كان معناه هو ممتنع (مر، ش، ٧٢، ٢٢)

ممکن مطلق

- (الممکن) الذي بحسب الوجود: إمّا على الإطلاق وإمّا بحسب وقت ما، (والممکن)

ممکنًا من غير الوجه الذي يكون منه واجبًا (س، ش، ٧٣، ٢٤)

- الممکن العام يرفع أبدًا إحدى الضرورتين في السلب والإيجاب، فلهذا كان له مساو ومناقض من باب الضرورة (مر، ت، ٨٥، ١٦)

- الممکن (العام): السالبة منها لا تنعكس، فإنه إذا لم يمتنع بل أمكن أن لا يكون شيء من الناس يكتب، يجب أن يمكن أن لا يكون أحد ممن يكتب إنسانًا أو بعض من يكتب إنسانًا، وهذا مستمر في الممکن الخاص والأخص، فإن الشيء يجوز أن يُنقى عن الشيء وذلك الشيء لا يجوز أن يُنقى عنه، لأنه موضوعه الخاص الذي لا يعرض إلا له (مر، ت، ٩٣، ١٥)

ممکن عامي

- الممکن العامي فهو ما ليس بممتنع (س، ق، ١٦٩، ١٤)

- الأمور بحسب الممکن العامي ينقسم إلى ممکن وممتنع، وبحسب الممکن الخاص إلى واجب وممتنع وممکن، فقول الممکن العامي على الواجب هو قول الجنس على النوع، لا من حيث هو واجب، بل من حيث هو غير ممتنع (مر، ت، ٦٧، ٥)

- الممکن العامي من لوازم غير الممتنع؛ وبحسب الممکن الأخص ينقسم الأمور إلى واجب دائمًا وموجود غير ضروري وممکن وممتنع (مر، ت، ٦٧، ٧)

ممکن العدم

- ممکن الوجود إن كان يجب أن لا يكون

ممکن وغير ممکن

- ينبغي أن يؤخذ الممكن وغير الممكن ليس في الكون فقط، لكن وفي الحقيقة والوجود في سائر أنحاء ما يقال عليه الممكن وغير الممكن، لأن جميع أنحاءها في ذلك واحد (أ، ق، ١٥٠، ١٤)

المطلق فهو الذي ليس على ذلك الوصف بمقتضى ذاته ولا يمتنع عنه بذاته ولا يُعتبر فيه زمان كونه ولا كونه بل إنَّما يُعتبر كونه كذلك متى كان بسبب مُوجب، ولا كونه متى لم يكن بسبب مانع أو بعدم ذلك السبب المُوجب (ب، م، ٧٨، ١٦)

ممکن الوجود

ممکن وواجب

- الفصل بين الممكن والواجب، أن الممكن أعم من الواجب، ... فكل واجب ممكن، وليس كل ممكن بواجب (ق، م، ٥٩، ١٥)

- كل ما هو ممكن الوجود فإِنَّه إذا وجد كان واجباً أن يكون ما دام موجوداً، وذلك لا يمنع كونه ممكناً في نفسه على أَنه أيضاً إذا كان موجوداً وجب أن يصير واجباً، فليس يمكن أن يصير واجباً أبداً دائماً، بل واجباً في وقت، وذلك لا يمانع الممكن العام ولا الممكن الخاص الذي ليس فيه ضرورة دائمة بل يحتتمل ضرورة مؤقتة ومشروطة، ولا يمانع الممكن الذي هو أخص، فَإِنَّه يكون باعتبار نفسه ممكناً أخص وباعتبار شرط يضاف إليه واجباً، فيكون ممكناً من غير الوجه الذي يكون منه واجباً (س، ش، ٧٣، ٢٤)

إنَّ الأمور الممكنة يعتبر حال وجودها ويعتبر حال إمكانها. فأما إعتبار حال الوجود في الممكنات على سبيل التوقع فلا طلب فيه إلاَّ عن الأكثريات ولا قياس إلاَّ عليها، فَإِنَّ لوجودها فضيلة على لا وجودها في الطبع والإرادة (س، ب، ١٨٣، ٩)

- الممكنات فعلى إمكانها برهان وهو أمر يقيني لا شك فيه ولا تغير له (سي، ب، ٢٦٠، ١٣)
- الممكنات إما أكثرية وإما إتفاقية متساوية (سي، ب، ٢٦٠، ١٥)

- ممكن الوجود إن كان يجب أن لا يكون موجوداً، فممکن العدم يجب أن لا يكون معدوماً، لكن ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم (سي، ب، ١١٣، ٢٦)

ممکنات أكثرية

- الممكنات الأكثرية إما أمور طبيعية كانت تجب لولا عوائق من خارج أو من عصيان المادّة مثل الصحة ومثل كون الإنسان ذا خمس أصابع، وإما إرادية تصدر وتجب عن الإرادة لولا عوائق (س، ق، ١٧٦، ٣)

- ليس يلزم أن يكون ممكناً الوجود بذلك المعنى (العامي) ممكناً العدم، وليس بممكن بالمعنى الخاصي، وليس يلزم من سلب الممكن بالمعنى الخاصي ثبوت الإمتناع الذي هو ضرورة العدم بل يلزمه إما ضرورة العدم أو ضرورة الوجود والواجب ضروري الوجود (سي، ب، ١١٥، ١)

ممكنة

- القضايا ذوات الجهات الأول ثلاث: ضرورة
وممكنة ومطلقة (ف، ع، ١٥٧، ١٨)

(القضية) التي جهتها ممكنة هي التي تُقرَنُ بها
لفظة الممكن كيف ما كانت مادتها، فإن قولنا
كل ثلاثة ممكن أن تكون عددًا فردًا هي ممكنة
في الجهة اضطرارية في المادة (ف، ع، ١٥٨، ٨)

- الأمور الممكنة المستقبلية كقولنا زيد غدًا يسيرُ
إلى السوق، وزيد غدًا لا يسير إلى السوق
متناقضان ويقتسمان الصدق والكذب، لكن
على غير التحصيل في أنفسهما، فإنه لا يمكن
أن يكون الصدق محضًا في أحدهما مُشارًا
إليه، والكذب في الآخر مُشارًا إليه، حتى لا
يُمكن فيما يوجد صادقًا منهما أن يكون كاذبًا
وفيما يوجد كاذبًا منهما أن يكون صادقًا. لكن
هما في أنفسهما كما هما عندنا في عدم
التحصيل (ف، ع، ١٦٠، ٤)

- الأمور الممكنة فإن المتناقضات التي نجهلها
منها، والتي صدقها على غير التحصيل عندنا لا
تصير أصلًا ولا في وقت من الأوقات معلومة
(ف، ع، ١٦٠، ١٤)

- الممكنة فإنها مجهولة عندنا لا لعجزنا نحن عن
إدراكها بل لأنها في طبيعتها ممتنعة عن أن
تُذكر، ولأن الممكن بطبعه مجهول صرْفًا،
نُسَمَّى المتناقضات الاضطرارية المجهولة عندنا
ممكنة أيضًا (ف، ع، ١٦١، ١)

- الأمور الموجودة في الزمان المستقبل... هي
الأشياء الممكنة (ش، ع، ٩٥، ١٠)

- الممكنة ثلاثة أصناف: إما ممكنة على التساوي
وهي التي لا يكون فيها وجود الشيء أخرى من
عدمه ولا عدمه أخرى من وجوده، وإما ممكنة

على الأكثر وهي يكون فيها أحد المتقابلين
أخرى من الثاني بالوجود ويكون حدوث الثاني
على الأقل. وفي هذا الجنس يوجد النوعان
جميعًا من الممكن أعني الذي على الأكثر
والذي على الأقل (ش، ع، ٩٨، ١٢)

- في الممكنة الأكثرية... أحد المتقابلين فيه
أخرى بالصدق من الآخر (ش، ع، ٩٩، ١٨)
- تأتي مواضع في المادة الممكنة يكون فيها
حرف العدل قوته قوة حرف السلب في اقتسام
الصدق والكذب في جميع المواد، وتأتي
مواضع ليس يلزم ذلك فيها (ش، ع، ١٠٧، ١٣)

- الممكنة البسيطة الموجبة لازمة عن الواجبة
البسيطة (ش، ع، ١٢٢، ١٤)
- لا يُعمل في الممكنة الأقلية قياس (ش، ق، ١٩٩، ٢٣)

ممكنة حينية

- الممكنة التي قيد إمكانه بحين وصف
الموضوع، كقولنا كل أكل للمقتات له عادة
فهو جائع بالإمكان حين هو أكل، وتُسَمَّى هذه
في الإصطلاح ممكنة حينية (و، م، ١٥٠، ٢)

ممكنة خاصة

- الممكنة الخاصة وهي التي يُحكم فيها بارتفاع
الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم
جميعًا (ن، ش، ١٥، ١٧)

- الممكنة الخاصة وهي التي نسبتها جائزة لا
واجبة ولا مستحيلة كقولنا كل إنسان مكلف
بالإمكان الخاص (و، م، ١٤٢، ١٢)

- الممكنة التي أريد بها أن نسبتها غير ممتنعة
ونقيض نسبتها أيضًا غير ممتنع فلا ضرورة

الروح له، أي لا يمتنع عقلاً أن يمدّه الله تعالى بالحياة وإن ذهب عنه الروح إذ ليس لمشابكة الروح أثر في حياته وإنما جرت عادة المولى جلّ وعلا بخلق الحياة في الجسوم عند مشابكة الأرواح لها وخلق الموت فيها عند مفارقة الأرواح ولو أراد جلّ وعلا خلاف ذلك لكان. وقد أمد تبارك وتعالى الأرواح بالحياة بعد مفارقتها الأبدان من غير مشابكة الأرواح لها وخلق جلّ وعلا الحياة في كثير من الجمادات معجزة أو كرامة من غير ثبوت أرواح لها. وتسمى هذه القضية في الاصطلاح ممكنة وقتية (و، م، ١٤٩، ٣١)

ممكنتان

الممكنتان فيتألف منهما قياس في الشكل الثالث ويجوز أن تكون الصغرى سالبة لأنها ترجع إلى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية، ويبيّن ذلك بالعكس فيما يرجع إلى الأول بعكس واحد وأما فيما يرجع إليه بعكسين فلا يبيّن بالعكس، لأن النتيجة إذا عكست صارت ممكنة عامة لا تمتنع أن تكون ضرورية ولكن يبيّن بالافتراض أن النتيجة ممكنة حقيقية، وإن اختلط الممكن مع الضروري في هذا الشكل كانت النتيجة تابعة للكبرى، وإن اختلط مع الوجودي كانت النتيجة ممكنة خاصة، وإن اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة عامة (سي، ب، ١٥٨، ١٠)

- ان الممكتتين قضيتان موجبتان (ش، ق، ٢٧٢، ٣)

- الممكتتان فحالهما في الإنعكاس وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للإنعكاس فيهما على الإنعكاس السالبة الضرورية كنفسها، أو

فيهما معاً بل كلا النسبتين أمر يمكن ثبوته ونفيه كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص، وتُسمى هذه في الاصطلاح ممكنة خاصة (و، م، ١٤٩، ١٢)

ممكنة دائمة

- الممكنة التي قُيد إمكانها بالدوام كقولنا كل جرم فهو معدوم بالإمكان دائماً، وتُسمى هذه في الاصطلاح ممكنة دائمة (و، م، ١٤٩، ٣٢)

ممكنة عامة

- الممكنة العامة وهي التي يُحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم (ن، ش، ١٤، ٤)

- الممكنة العامة وهي التي نسبتها ليست مستحيلة سواء كانت واجبة أو جائزة، كقولنا كل إنسان حيوان بالإمكان العام، وكقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان العام (و، م، ١٤٢، ٦)

- الممكنة التي أريد بها أن نسبتها غير ممتنعة أعم من أن تكون نسبتها ضرورية أو دائمة أو غيرهما، وأعم أيضاً من أن يكون تقيض نسبتها ممكناً أو دائماً أو ممتنعاً ولا يكون ضرورياً وإلا كانت نسبتها هي ممتنعة فلا تكون ممكنة. فنفي الضرورة إذاً في تقيض نسبتها لازم لها كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان العام أو لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام وكقولنا كل إنسان حيوان بالإمكان العام، وتُسمى هذه في الاصطلاح ممكنة عامة (و، م، ١٤٩، ٣)

ممكنة وقتية

- الممكنة التي قُيد إمكانها بوقت معيّن كقولنا كل إنسان فهو حي بالإمكان العام وقت مفارقة

- المناسبة: إتفاق في كون الكمية مضافة إلى غيرها (ط، ش، ٢١٨، ٥)
- «التجربة» تحصلُ بنظره واعتباره وتدبره، كحصول الأثر المعين دائراً مع المؤثر المعين دائماً. فيرى ذلك عادة مستمرة، لا سيما إن شعر بالسبب المناسب. فيضم «المناسبة» إلى «الدوران» مع «السر والتقسيم» (ت، ر، ١٠٧، ٢٢)

مناط

- المناط هو القدر المشترك بما يعلمه (العقل) من انتفاء ما سواه ومناسبته، أو لا يعلم مناسبته (ت، ر، ١٠٩، ٢٠)

مناط الحكم

- «القياس» حيث قام الدليل على أن الجامع مناط الحكم، أو على إلغاء الفارق بين الأصل والفرع، فهو قياس صحيح ودليل صحيح، في أي شيء كان (ت، ر، ١٣٠، ٧)
- جعل القدر المشترك الذي هو مناط الحكم «القتل العمد العدوان المحض للمكافئ». وهذا يسمى العلة، والمناط، والجامع، والمشتراك، والمقتضي، والموجب، والباعث، والأمانة، وغير ذلك من الأسماء (ت، ر، ١٠٧، ٢٢)

مناظرة

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والاختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إما داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٥، ٦)

على إنتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل الأول والثالث اللذين منهما غير محقق لعدم الظفر بدليل يوجب الإنعكاس وعدمه (ن، ش، ٢١، ٧)

- الممكنتان وهما الممكنة العامة والممكنة الخاصة فحكمهما أنهما ينعكسان إلى ممكنة عامة (و، م، ٢٣٥، ٢٣)

- ذهب المتأخرون إلى أن الممكنتين لا تنعكسان أصلاً، واحتجوا بأنه ربما ثبتت صفة لتوعين لأحدهما بالفعل وللآخر بالإمكان فقط من غير فعل (و، م، ٢٣٦، ١)

مميز

- إذا كان المطلوب التمييز فإنما ذاك بالمميز فقط دون المشترك (ت، ر، ٣٨، ٦)

من حيث

- لفظة: «من حيث»، فلا تأخذ الموصوف بأنه ضحك من حيث هو ضحك، ولا الموصوف بالمستحي من حيث هو مستحي، بل خذهما مطلقاً من غير إعتبار «من حيث»؛ فقد علمت الفرق بين المطلق وبين المقول فيه «من حيث». وهذا الموضع نافع في الإثبات والإبطال المطلقين (س، ج، ٢١٨، ١)

مناسبة

- شبيه موضوع المطلوب يكون على ضربين: إما أن يكون شيء واحد يوجد للموضوع ولشبيهه فيتشابهان به، مثل البياض الذي يوجد للثلج واللين والاسفيداج. وإما بالمناسبة، كقولنا البصر في العين مثل العقل في النفس (ف، ق، ١٢٤، ٤)

منتجة

- المنتجة أربع لأن القضايا إما مهمة وإما شخصية وإما محصورة، والمهملات في حكم الجزئيات فليستغنى بها عنها، والشخصيات لا فائدة في إقامة الأقيسة عليها (سي، ب، ١٤٣، ١٣)

منتشرة

- المنتشرة وهي يُحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيّدًا باللا دوام بحسب الذات (ن، ش، ١٥، ١٠)

- إن الوقت فيهما (القضيتين) غير معين كقولنا كل إنسان ميت بالضرورة وقتًا ما وقولنا كل إنسان ميت بالضرورة وقتًا ما لا دائمًا. وتُسمى الأولى من هاتين في الإصطلاح منتشرة مطلقة، والثانية منتشرة ويحذف منها الوصف بالإطلاق (و، م، ١٤٧، ٧)

منتشرة مطلقة

- إن الوقت فيهما (القضيتين) غير معين كقولنا كل إنسان ميت بالضرورة وقتًا ما وقولنا كل إنسان ميت بالضرورة وقتًا ما لا دائمًا، وتُسمى الأولى من هاتين في الإصطلاح منتشرة مطلقة، والثانية منتشرة ويحذف منها الوصف بالإطلاق (و، م، ١٤٧، ٦)

منحرفات

- إن وقوعنا إلى المنحرفات كان بسبب بياننا للفرق بين كون القضية كلية وبين كونها كلية الموضوع (س، ع، ٦٦، ٥)

- المناظرة فهي مشتقة من النظر والاعتبار، فالغرض فيها المباحثة عن الرأيين المتقابلين المتكفلين؛ أعني: يتكفل كل واحد منهما واحد من المتخاطبين ليبيّن لكليهما المحق منهما، فيساعده الثاني عليه. فهذان أيضًا غرضهما ليس إلا حصول العلم، فلا ينتفعان بالذات إلا بما يوقع العلم ويفيده (س، ج، ١٥، ١٤)

- إسم المناظرة مشتق من النظر، والنظر لا يدل على غلبة أو معاندة بوجه (س، ج، ٢٠، ٦)

مناقضة

- أما المناقضة فهي أنطيثاسس، أعني التقابل الذي الأوسط له بذاته (أ، ب، ٣١٤، ١٧)

- لا بد في كل مناقضة من أن يكون في أحد طرفيها سور كلي، فكل مقابلة محصورة كلية الموضوع وأحد طرفيها وحده مسور بسور كلي، فإنها تقسم الصدق والكذب في كل موضع (س، ع، ٦٧، ١٤)

- أما المناقضة فإن تكون الدعوى كليًا فتورد جزئيًا من الموضوع ليس فيه الحكم. ويكون ذلك الجزئي ملحوظًا إليه أول ما نلاحظه للمناقضة، على أنه موضوع لطرفي المناقضة (س، ق، ٥٧١، ٤)

- أما المناقضة فبأن يجعل الكلّي الواحد الحكم غير كلي ومختلف الحكم. وأما المقاومة، فلأنها إنصراف ما عن الواحد، وهي التنبيه إلى الكثرة، وهي المقدمات، ومع ذلك فإنها تحوج إلى أن تصحح ما ينكر من المقدمات بكثرة أخرى (س، ج، ٣٣٦، ٢)

منحرفة

- السور لما كان هو اللفظ الدال على كمية الأفراد وكان المقصود من القضية الحملية أن يحكم بحقيقة محمولها على ما صدق عليه موضوعها من متعدد أو متحد لا أن يحكم بأفراد المحمول على الموضوع، كان الواجب في السور أن يدخل على ماله أفراد يصح أن تكون مقصودة بالحكم وهو الموضوع الكلي. فإذا دخل السور على ماله أفراد إلا أنها غير مقصودة في الحكم وهو المحمول الكلي، أو دخل على ما لا أفراد له أصلاً وهو الجزئي موضوعاً كان أو محمولاً، فقد انحرف السور عن موضعه اللاتق به ووجب أن تُسمى القضية التي انحرف السور فيها عن محله منحرفة. وعدد ما يتصور في ذلك من القضايا مائة وإثنا عشرة قضية (و، م، ١٦٢، ٢٧)

- تكذب المنحرفة مهما دلت على اجتماع أفراد في فرد واحد كقولك زيد كل إنسان وإنما كانت كاذبة لاستحالة اجتماع الجزئيات في جزئي واحد (و، م، ١٦٦، ٣٢)

منسوب

- المنسوب فيجعل المنسوب ما يدل بالحق لفظاً النسبة بلفظ الشيء، كالهندي (س، م، ١٧، ١٢)

منطق

- نسبة علم النحو إلى اللسان والألفاظ كنسبة علم المنطق إلى العقل والمعقولات (ف، د، ٥٥، ٧)

- هذه اللفظة (المنطق) تدل عند القدماء على ثلاثة أشياء على القوة التي يعقل بها الإنسان

المعقولات، وهي التي تُحاز العلوم والصناعات بها، وبها يُميز بين الجميل والقبيح من الأفعال. والثانية المعقولات الحاصلة في نفس الإنسان بالفهم، ويُسمونها النطق الداخل. والثالثة العبارة باللسان عن ما في الضمير ويُسمونها النطق الخارج (ف، د، ٥٩، ١١)

- أصحاب المنطق يُسمون المُخبر عنه الموضوع ويُسمون الخبر المحمول (ف، د، ٧١، ١٩)

- منفعة المنطق: الإنسان يتبدى أولاً فيعلم أنه كيف يكون له إكتساب المجهول من المعلوم وكيف يكون حال المعلومات وانتظامها في أنفسها، حتى تُقيد العلم بالمجهول، أي حتى إذا ترتبت في الذهن الترتيب الواجب، فتقررت فيه صورة تلك المعلومات على الترتيب الواجب، إنتقل الذهن منها إلى المجهول المطلوب فعلمه (س، د، ١٦، ١٤)

- في المنطق لا تُعطى الحدود، بل تعطى النسب التي بين الحدود (س، ب، ٨، ١٥)

- المنطق علم يتعلم فيه ضروب الإنتقالات، من أمور حاصلة في ذهن الإنسان، إلى أمور مستحصلة، وأحوال تلك الأمور (س، أ، ١٧٧، ١)

- العلم الآلي والمنطق موضوعه المعاني من حيث هي موضوعة للتأليف الذي تصير به موصلة إلى تحصيل شيء في أذهاننا، ليس في أذهاننا لا من حيث هي أشياء موجودة في الأعيان كجواهر أو كميات أو كفيات أو غير ذلك. فإن إلتفتنا إلى كونها جواهر أو كميات أو كفيات أو غير ذلك فإتما يكون ذلك - إذا كان لكونها أشياء من ذلك - أثراً وحكم في الجهة التي لها يصلح أن يكون جزءاً من قول

المعاني، وما أصابوا فإن ذلك هو علم اللغات
(ب، م، ٦، ١٠)

- غرض المنطق ومنفعته... يدلان على أن المنطقي لا مدخل للألفاظ في علمه إلا بالعرض، كدخولها في سائر العلوم والصنائع للمفاوضة فيها، وهو يتصرف بذهنه في تعرف المجهولات من المعارف، والعلوم المطلوبة بالمعارف والعلوم التي سبقت إلى ذهنه من غير حاجة إلى الألفاظ، وإن دخلت الألفاظ في أجزاء من هذا العلم فدخولها في غرضه بالعرض لا بالذات (ب، م، ٦، ١١)

- إن منفعة هذا العلم (المنطق) هي هداية الأذهان إلى حقائق المعارف والعلوم وردّها عن الزيف والزلل فيها. (ب، م، ٧، ١)

الذهنية الخالصة منها علم، ومنها علم العلم، وعلم العلم هو المنطق الذي يفيد القوانين العقلية الواجبة في العلم والتعليم والقبول والرد والتصديق والتكذيب (ب، م، ٢٢٦، ١١)

- دعت الحاجة إلى إعداد قانون صناعي عاصم للذهن عن الزلل، مُعَيَّن لصواب الرأي عن الخطأ في العقائد، بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته، وهذا هو المنطق (سي، ب، ٢٥، ١٥)

- قُصَارَى المنطق أن يُعرِّفنا المعلومات المناسبة لمطلوب مطلوب، وهيئة تأليفها المؤدية إليه، وأنواع الخلل الواقع فيها، فيحصل لنا العلم بالحدّ الحقيقي الذي يُفيد تصوّر ماهية الشيء، وبالشبه به القريب منه الذي يُسمى رسمًا، والفاقد الذي لا فائدة في معرفته إلا اجتنابه (سي، ب، ٢٧، ٧)

- موضوع المنطق هذه المعقولات الثانية (الأحوال العارضة للماهيات)، من حيث هي

شارح أو حجة (س، ش، ١٠، ١٤)

- المنطق هو الصناعة النظرية التي تُعرف أن من أي الصور والمواد يكون الحدّ الصحيح الذي يُسمى حدًا، والقياس الصحيح الذي يُسمى برهانًا (مر، ت، ٥، ٧)

- المنطق يصح أن يُقال إنه جزء من العلم المطلق وهو البحث عن المجهول، ويصح أن يُقال إنه آلة، على أنه يُستعمل في غير المنطق (مر، ت، ١، ٦)

- تعليم المنطق بعضه على سبيل التذكير، وبعضه على سبيل التنبيه، وبعضه على سبيل العلم المثبّت الذي لا يقع فيه الغلط، وبعضه على سبيل ترتيب معاني لو لم تكن مرتبة لما كانت تُدرّك منفعتها (مر، ت، ٦، ١٦)

- إن نسبة المنطق إلى الألفاظ نسبة الموسيقي إلى الأصوات، ونسبة النحو غلبها نسبة العروض إلى أوزان الشعر (مر، ت، ٥٨، ١٤)

- موضوع المنطق هو المعقولات الثانية المستندة إلى المعاني المعقولة الأولى من جهة كيفية ما يتوصّل بها من معلوم إلى مجهول، لا من جهة ما هي معقولة مطلقًا ولها الوجود العقلي (مر، ت، ٢٢١، ٤)

- (المنطق) مقدّمة العلوم كلها ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلاً (غ، ص، ١٠، ١٦)

- المنطق... إن موضوعه الذي يتصرّف فيه المنطقي هو ما به يُتوصّل إلى معرفة المجهولات والعلم بها، وهو المعاني السابقة إلى أذهان الناس قبل نظرهم فيما يرومون تحصيله من المعارف والعلوم الإكسابية، فإنه يستعملها في ذلك بتصرفه فيها تصرفًا يُكسبها صورًا تأليفية (ب، م، ٥، ٦)

- إن موضوع المنطق الألفاظ من حيث تدل على

مؤدية إلى تحصيل علم لم يكن (سي، ب،
(١٤، ٢٩)

- المنطق علم يُبحث فيه عن الأعراض الذاتية
للتصورات والتصديقات من حيث نفعها في
الإيصال إلى المعجولات، أو عن الأعراض
الذاتية للمعجولات الثانية التي لا يحاذي بها أمر
في الخارج من حيث تنطبق على المعجولات
الأولى التي يحاذي بها أمر في الخارج (هـ، م،
(١٨، ٢)

- المنطق قانون يعرف به صحيح الفكر وفاسده
(هـ، م، ٣، ٢)

- إنَّ المنطق لا يُبحث فيه عن جميع التصورات
والتصديقات بل من أحوالها اللاحقة لها باعتبار
نفعها في الإيصال إلى المعجولات (هـ، م،
(١٤، ٣٢)

- (المنطق) فهو علم بمعلوم خاص، ولا محالة
يكون علمًا ما، وإن لم يكن داخلًا تحت العلم
بالمعجولات الأولى التي تتعلق بأعيان
الموجودات؛ إذ هو أيضًا علم آخر خاص
مباينٌ للأول (ط، ش، ١٦٨، ٩)

- القول بأنه (المنطق) آلة للعلوم، فلا يكون علمًا
من جملتها؛ ليس بشيء؛ لأنه ليس بآلة
لجميعها، حتى الأوليات؛ بل بعضها، وكثير
من العلوم يكون آلة لغيرها: كالنحو: للغة،
والهندسة: للحياة. والإشكال الذي يورد في
هذا الموضع - وهو أن يقال: لو كان كل علم
محتاجًا إلى المنطق، لكان المنطق محتاجًا إلى
نفسه، أو إلى منطق آخر - ينحلُّ به؛ وذلك
لتخصيص بعض العلوم بالاحتياج إلى المنطق
لا جميعها (ط، ش، ١٦٨، ١٢)

- المنطق بعضه ضروري وبعضه نظري يُكتسب
من الضروري منه بطريق ضروري، كما يُكتسب

غير اليقين من الأشكال الأربعة من اليقين منها
بطريق يبين (م، ط، ١٦، ٨)

- المنطق... آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن
عن الخطأ في الفكر، وليس كله بديهيًا وإلا
لاستغنى عن تعلمه ولا نظريًا وإلا لدار
وتسلسل، بل بعضه بديهي وبعضه نظري
يستفاد منه (ن، ش، ٣، ٦)

- بنوا (المنطقيون) المنطق على الكلام في
«الحذ» ونوعه و«القياس البرهاني» ونوعه
(ت، ر، ١، ٣١، ١)

- «إنَّ تعلم المنطق فرض على الكفاية» فإنه يدل
على جهله بالشرع، وجهله بفائدة المنطق (ت،
ر، ١، ١٨٢، ٧)

- موضوع المنطق هو «المعجولات الثانية من
حيث يتوصل بها إلى علم ما لم يعلم» (ت،
ر، ١، ١٨٣، ١٢)

- صاحب المنطق ينظر في «جنس الدليل»، كما
أنَّ صاحب أصول الفقه ينظر في «الدليل
الشرعي» ومرتبته، فيميز بين ما هو دليل شرعي
وما ليس بدليل شرعي، وينظر في مراتب الأدلة
حتى يقدم الراجح على المرجوح عند التعارض
(ت، ر، ١، ١٨٣، ١٦)

- صاحب المنطق ينظر في «الدليل المطلق» الذي
هو أعم من «الشرعي» ويميز بين ما هو دليل
وما ليس بدليل (ت، ر، ١، ١٨٣، ١٩)

- (المنطق) آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن أن
يزل في فكره دعوى كاذبة، بل من أكذب
الدعاوى (ت، ر، ١، ١٨٤، ٦)

- نظار المسلمين يعيرون طريقة أهل المنطق،
وبيتئون ما فيه من العيب، واللكنة، وقصور
العقل، وعجز النطق. ويبتئون أنها إلى إفساد
المنطق العقلي واللساني أقرب منها إلى تقويم

ذلك (ت، ر، ١، ١٩٦، ٨)

يُمتحن الصدق والكذب في الأخبار والأقوال
(ف، ج، ٢٠، ٨)

منع

- المنع هو أن يكون الجنس مؤثراً، والنوع مكروه الذات، أو الجنس مكروه الذات، والنوع مؤثراً. وإمتناع هذا حق، أو أن يكون النوع مؤثراً لذاته، والجنس مؤثراً لغيره؛ وإمتناع هذا مشهور من جملة المشهورات التي تزيد بأدنى مثال وإستقراء (س، ج، ١٨٨، ٤)

منعكس جامع

المطرود المانع والمنعكس الجامع وهو الجاري على السنة الفقهاء وأن يكون أظهر من المحدود لا أخفى منه ولا مساوياً له، فالخفي كقولنا ما هو البرّ فتقول الحنطة، والمساوي كقولنا المتحرك ما ليس بساكن، ويجتنب فيها أيضاً الألفاظ الغريبة والمشاركة والمجازية وكل ما فيه إجمال (ض، س، ٢٧، ٣٠)

منفصل

- الصغرى في الصنفين (المتصل) و (المنفصل) جميعاً مقدمة حملية يُقرنُ بها حرف الاستثناء وتُسمى المستثناة، وهي إنما تكون أبداً أحد جزئي الشرطية إما المقدم منهما وإما التالي (ف، ق، ٣٢، ١)

- المنفصل كُبراه شرطية منفصلة وصُغراه حملية مستثناة، والشرطية منهما تأتلف من جزئين متعاندين أو أجزاء متعاندة (ف، ق، ٣٢، ٨)
- انفصال التالي عن المُقدم في المنفصل منه ما قد يكون انفصلاً بالطبع واضطراباً، ومنه ما

- إنّ فيه أموراً (المنطق) ظاهرة مثل «الشكل الأول»، ولا يعرفون أنّ ما فيه من الحق لا يحتاج إليهم فيه، بل طوّلوا فيه الطريق، وسلكوا الوعر والضيق، ولم يهتدوا فيه إلى ما يفيد التحقيق (ت، ر، ١، ٢٠١، ١٤)

- المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي ولا يتفجع به البليد (ت، ر، ٢، ٢٩، ٦)

- إنّ كثيراً ممّا ذكره (الفلاسفة) في أصولهم في الإلهيات وفي المنطق هو من أصول فساد قولهم في الإلهيات (ت، ر، ٢، ٢٩، ١٤)

- تعريف المنطق وثمرته وفيه خلاف: فمن قال أنّه آلة عرّفه بأن قال المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر فقولهم مراعاتها تنبيه على أن المنطق نفسه لا يعصم الفكر بل يفيد المراعاة إذ قد يخطئ المنطقي لذهوله عن المراعاة كما أن النحوي قد يلحن لذهوله أيضاً. ومن قال أنّه علم قال: المنطق علم يعرف به كيفية الانتقال من أمور حاصلة في الذهن لأمور مستحصلة فيه، وهذا الخلاف حكاه في المطالب وهو لفظي (ض، س، ٢٦، ٢٢)

منطقي

- إنّ المنطقي ينظر في الألفاظ المفردة من حيث تأتلف ولا تأتلف، وفي الألفاظ المركبة من حيث صور التأليف (مر، ت، ٥٨، ١٣)

منطقية

- (الأشياء) المنطقية هي التي سبيلها أن تُستعمل آلات في أن تُعلم بها الأمور النظرية والعملية، وبها يُحترز من الغلط في المعقولات، وبها

يكون هذا العدد ثامناً أو زائداً أو ناقصاً أو غير متناهية في القوة، كقولك هذا العدد إما أن يكون اثنين أو ثلاثة أو أربعة وهلم جرأً، وهذه الأجزاء قد تكون سوالب وموجبات (سي، ب، ١٦١، ١٤)

منفصل حقيقي

- المنفصل الحقيقي فهو ما يراد فيه بإمّا أن الأمر لا يخلو عن أحد الأقسام ولا تجتمع فيه، ففيه المنع من الخلو والمنع من الجمع (سي، ب، ١٦٢، ٢٥)

منفصل لذاته

- إن المنفصل لذاته، وهو العدد، لا يقال على ما قرئ من نوحاً أخيراً تحت الكم قولاً بالتواطؤ، فضلاً عن أن يقال لا بالعرض. وكيف يقال، وكل نوع منهما ليس الآخر؟ بل قد يشتق لأحدهما من الآخر الاسم، فلا يقال إن المقدار عدد، أو انفصال، أو منفصل لذاته، بل محدود، أو منفصل بعدد وانفصال (س، ج، ١٧٠، ٨)

منفصلات

- المنفصلات فإنك تقول: إما أن يكون كذا، وإمّا أن يكون كذا، فتضطر إلى استعمال الكلمة الوجودية في الأمرين دائماً (س، ع، ٣٧، ١٠)
- لا يتعين في المنفصلات مقدّم ولا تال؛ ولا في النتيجة المنفصلة أيضاً، فلا يكون إذن في إقتاراتها شكل وشكل (س، ق، ٣٢٠، ١٦)
- المنفصلات منها حقيقية وهي التي يراد فيها بإمّا أنّه لا يخلو الأمر من أحد الأقسام، بل يوجد فيها واحد فقط، فربما كان الانفصال إلى

هو كائن في وقت ما أو بالاتفاق والوضع والاصطلاح (ف، ج، ١٠٢، ٢١)

- إن المتّصل والمنفصل فصلا الكم لا نوعا (س، م، ١٣٤، ١)

- إعلم أنّ ظاهر القول والمشهور هو أنّ المتصل كالموجب، والمنفصل كالسالب. فإنّه لا سلب ولا إيجاب في الشرطيّات (س، ق، ٢٥٨، ١٣)

- المنفصل، إن لم يُعَنَّ به نفس العدد الذي لا يقال على المقدار، بل عُني به شيء قرن به الانفصال، حتى كان معناه أنّه شيء ذو انفصال، لم يكن نوعاً أيضاً من الكم، على ما علمت أنّ الشيء مقرون به طبيعة المقولة، ليست من المقولة (س، ج، ١٧٠، ١٣)

- المنفصل قد يكون محصوراً في جزأين، كما ذكرنا. وقد يكون في ثلاثة أو أكثر (غ، ع، ١١١، ١٨)

- اما في المنفصل فالإيجاب الكلّي هو أن يقال دائماً إمّا أن يكون كذا وإمّا أن يكون كذا، والجزئي قد يكون إمّا ذا كذا وإمّا كذا، والمهمّل إمّا أن يكون كذا وإمّا أن يكون كذا، والسالب الكلّي ليس البتة إمّا كذا وإمّا كذا، والسالب الجزئي قد لا يكون إمّا كذا وإمّا كذا، والمهمّل ليس إمّا أن يكون كذا وإمّا أن يكون كذا (ب، م، ٧٦، ١٣)

- في المنفصل لفظة إمّا وإمّا (سي، ب، ١٠٠، ١١)

- ليس في المنفصل مقدّم وتال بالطبع، بل بالوضع (سي، ب، ١٠٠، ٢٤)

- المنفصل قد يكون ذا جزأين إمّا موجبين أو سالبين أو سالب وموجب، وقد يكون ذا أجزاء كثيرة متناهية في الفعل والقوة كقولك إمّا أن

وإما سوداوية. وتركيبها من متصلة ومنفصلة كقولك إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجوداً (سي، ب، ١٦١، ٩)

- (المنفصلة) غير الحقيقية ففي كل واحد من قسميها إضمار، إذا صُرح به عادت إلى متصلة ومنفصلة. أما في مانعة الخلو فكأنك قلت إما أن يكون زيد في البحر، وإما أن لا يكون، فإن لم يكن فيلزمه أن لا يغرق، فاضمر فيها نقيض يكون وأورد لازمه بدله... وفي مانعة الجمع أيضاً تقديره إما أن يكون نباتاً وإما أن لا يكون، فإن لم يكن فيمكن أن يكون جماداً (سي، ب، ١٧١، ٢١)

- (المنفصلة) إما حقيقية كقولنا العدد إما زوج وإما فرد وهي مانعة الجمع والخلو معاً، وإما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء إما شجر وإما حجر، وإما مانعة الخلو فقط كقولنا زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يغرق، وقد يكون المنفصلات ذوات أجزاء كقولنا العدد إما زائد وناقص أو مساو (هـ، م، ٧٨، ٤)

- (المنفصلة) إما موجبة حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما في الصدق والكذب معاً كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً، وإما مانعة الجمع وهي التي يُحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما في الصدق فقط كقولنا إما أن يكون هذا الشيء حجراً أو شجراً، وإما مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما في الكذب فقط كقولنا زيد إما أن يكون في البحر، وإما أن لا يغرق. وكل واحد من هذه الثلاث إما عنادية وهي التي يكون التنافي فيها لذاتي الجزئين كما في الأمثلة المذكورة،

جزئين، وربما كان إلى أكثر، وربما كان غير داخل في الحصر. ومثال الأخير: إما أن يكون هذا العدد واحداً وإما اثنين إلى ما لا نهاية. ومنها غير حقيقية، وهي التي يراد فيها بإما منع الجمع ولا يمنع أن يكون شيئاً غيرها، ومثال هذا أن يقال: إما أن يكون هذا الشيء حيواناً وإما أن يكون حجراً؛ ليس الغرض في هذا أنه لا يخلو عن أحدهما، بل الغرض أنه لا يصح أن يكون حيواناً وحجراً (مر، ت، ٥٢، ٩)

- (المنفصلات) وهي ضربان، لأنّ منهما ما هو تام العناد والانفصال يلزم فيه من وضع أي الجزئين شئت رفع الآخر، ومن رفع أيهما شئت وضع الآخر (ب، م، ١٥٤، ١٨)

منفصلة

- (المنفصلة) هي التي تتضمن بشرطتها انفصال قول عن قول ومبايئته له (ف، ق، ١٣، ١٠)
- (المنفصلة) أيضاً بإزاء كل قسم من هذا قسم. أما تركيبها من الحمليتين فكقولك إما أن يكون هذا العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً. وتركبها من المتصلة والحملية كقولك إما أن يكون كلما كان نهاراً فالشمس طالعة، وإما أن لا تكون الشمس على النهار. وتركبها من المنفصلة والحملية كقولك إما أن يكون هذا إما زوجاً وإما فرداً وإما أن لا يكون عدداً (سي، ب، ١٦١، ٥)

- (المنفصلة) من المتصلتين كقولك إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون قد يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود. وتركبها من المنفصلتين كقولك إما أن تكون هذه الحمى إما صفراوية وإما دموية وإما أن تكون هذه الحمى إما بلغمية

وإما إتفاقية وهي التي يكون فيها بمجرد الإتفاق (ن، ش، ١٦، ٤)

- سور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائماً (ن، ش، ١٧، ٨)
- ما يترتب من المتصلة والمنفصلة والإشتراك إما في جزء تام من المقدمتين أو غير تام منهما وكيف ما كان. فالمطبوع منه ما يكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى (ن، ش، ٦، ٣٠)

- «منفصلة»: وهي إما «مانعة الجمع والخلو»، كقولنا: «العدد إما زوج وإما فرد»، فإن هذين لا يجتمعان، ولا يخلو «العدد» عن أحدهما. وإما «مانعة الجمع» فقط، كقولنا: «هذا إما أبيض وإما أسود» أي، لا يجتمع السواد والبياض، وقد يخلو المحلّ عنهما (ت، ر، ١٦٦، ٢٠)

- المنفصلة ما حُكِمَ فيها بالتنافر بين قضيتين فإن كان في الصدق والكذب معاً سُميت منفصلة حقيقية وهي مركبة من النقيضين كقولك إما أن يكون الموجود قديماً وإما أن يكون ليس قديماً أو ممّا يساوي النقيضين كقولك إما أن يكون الموجود قديماً، وإما أن يكون حادثاً، وإن كان التنافر بين القضيتين في الصدق فقط سُميت مانعة جمع وهي مركبة من قضية والأخص من نقيضها كقولك إما أن يكون الجسم أبيض وإما أن يكون أسود، وإن كان التنافر في الكذب فقط سُميت مانعة خلو وهي مركبة من قضية والأعم من نقيضها كقولك إما أن يكون الجسم غير أبيض وإما أن يكون غير أسود (و، م، ١٢٠، ٣١)

- المنفصلة إن حكم فيها بالتنافر بين القضيتين في الصدق والكذب معاً سُميت حقيقية، وإن حكم

فيها بالتنافر بين القضيتين في الصدق فقط بمعنى أنه مهما صدقت إحدى القضيتين كذبت الأخرى ولا يصدقان معاً سُميت مانعة جمع، وإن حكم فيها بالتنافر بين القضيتين في الكذب فقط بمعنى أنه مهما كذبت إحداهما صدقت الأخرى ولا يكذبان معاً سُميت مانعة خلو (و، م، ١٢٢، ١٨)

- إن كانت المنفصلة سالبة لم تنتج الحقيقية شيئاً إذ لا يلزمها شيء، ويلزمها إن كانت مانعة جمع أو مانعة خلو سالبان متصلتان فانظرهما مع المتصلتين الكبيرين (و، م، ٣٢٤، ٤)
- إن كان الاشتراك في المقدم فيجب أن تكون المنفصلة موجبة لأن الكبرى موافقة للنظم الكامل، فيتعين أن يكون القياس المركب من اللوازم إما من الشكل الأول، وإما من الشكل الثالث، وفي كل منهما يلزم إيجاب الصغرى (و، م، ٣٢٤، ٥)

- المنفصلة على ثلاثة أقسام: حقيقية ومانعة جمع ومانعة خلو (و، م، ٣٣٠، ٣٢)

منفصلة حقيقية

- المنفصلة الحقيقية فيستلزم أربع متصلات مقدم الإثنيين عين الحدّ الجزئين وتاليهما نقيض الآخر، ومقدم آخرين نقيض أحد الجزئين وتاليهما عين الآخر، وكل واحدة من غير الحقيقية مستلزم للأخرى مركبة من نقيضي الجزئين (ن، ش، ٢٣، ١٤)

- تستلزم المنفصلة الحقيقية متصلات أربعاً تتركب من عين أحد طرفيها ونقيض الآخر، ومن نقيض أحدهما وعين الآخر، يعني أن المنفصلة الحقيقية لما اشتملت على منع الجمع ومنع الخلو إستلزمت أربع متصلات، إثنين

منقسم

- المنقسم بقسمين متساويين يُحْمَل على الكَم
المتصل والمنفصل (شر، ج، ٥٨٥، ١٢)

منقول

- الفرق بين المنقول والمشارك أن المشارك إنما وقع الاشتراك فيه منذ أول ما وضع من غير أن يكون أحدهما أسبق في الزمان بذلك الاسم (ف، ع، ١٤١، ١٥)

- المنقول هو الذي سبق به أحدهما في الزمان ثم لُقِبَ به الثاني واشترك فيه بينهما بعد ذلك (ف، ع، ١٤١، ١٧)

- المنقول: فهو أن يُنْقَلَ الاسم عن موضوعه، إلى معنى آخر، ويُجْعَلُ إسمًا له، ثابتًا دائمًا (غ، ع، ٨٦، ٨)

- المنقول: فيستعمل في العلوم كلها لمسيس الحاجة إليها؛ إذ واضع اللغة لما لم يتحقق عنده جميع المعاني، لم يُفْردها بالأسامي، فاضطر غيره إلى النقل (غ، ع، ٨٦، ٢٠)

- المنقول هو لفظ ينقل عن موضوعه الأصلي إلى معنى آخر ويجعل إسمًا له، ثابتًا دائمًا (غ، ع، ١٨، ٣٧٥)

مهمل

- المهمل ما قيل على الشيء أو لم يقل عليه بعد أن لا يذكر الكل ولا البعض. وذلك كقولك إن عِلْمَ الأضداد واحد، وكقولك إن اللذة ليست خيرًا (أ، ق، ١٠٥، ٢)

- المهمل أن يوجب الشيء للشيء أو يسلبه إياه، بغير إبانة عن كل ولا بعض. وذلك قول القائل: الإنسان حي، الإنسان غير حي (ق، م، ٦٣، ١٤)

لأجل ما فيها من منع الجمع وهما اللتان من نقيض أحد جزأيهما ونقيض الآخر وإثنتين لأجل ما فيها من منع الخلو وهما اللتان من نقيض أحد جزأيهما وعين الآخر (و، م، ٢٦٣، ٢)

- (المنفصلة) الحقيقية فيشترط فيها مع ما تقدم أن تكون مرغوبة من الشيء والمساوي لنقيضه كقولنا دائمًا إما أن يكون الموجود قديمًا وإما أن يكون حادثًا ينتج حيثئذ أربع نتائج: إثتان باعتبار ما فيها من منع الجمع، فاستثناء عين أي جزء كان ينتج نقيض الآخر وإثتان باعتبار ما فيها من منع الخلو فاستثناء نقيض أي جزء كان ينتج عين الآخر (و، م، ٣٣١، ١)

منفصلة حقيقية اتفافية

- المنفصلة الحقيقية الإتفافية وإن كان لا يمتنع صدق جزأيهما ولا كذبهما لكن إذا اتفق عدم صدق جزأيهما معًا وصدق أحدهما لزم كذب الآخر، وكذلك لو اتفق عدم كذب جزأيهما معًا وكذب أحدهما لزم صدق الجزء الآخر (و، م، ١٩، ٣٣٠)

منفصلة موجبة

- المنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب، وتكذب عن صادق وعن كاذبين، والممانعة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب، وتكذب عن صادقين، والممانعة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب، وتكذب عن كاذبين، والسالبة تصدق عما تكذب الموجبة وتكذب عما تصدق (ن، ش، ٢٢، ١٦)

- أعني بالمهمل (من القضايا) ما موضوعه كلي قد بين كيفية الحمل فيه ولم تُبين كميته (س، ع، ٥٠، ١٠)
- أما المهمل (من القضايا) فهو في حكم الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد كما قد علمت. فإذا المهمل لا تناقض فيه، وكيف والإهمال إما أن يقتضي الكلية فتكون القضيتان كلتاهما كليتين، أو لا يقتضي إلا الجزئية كما علمت فتكونان جزئيتين. وقد علم الحال في جميع ذلك، فإذا لا تناقض بين المهملتين (س، ع، ٦٧، ٥)
- المهمل هو أن تذكر الحكم ولا تذكر كميته المذكورة التي بها تصير محصورة بلفظة حاصرة. وقد تسمى (سورًا)، مثاله في الحمل: أما الموجبة فقولك «الإنسان كاتب»، وأما السالبة فقولك «الإنسان ليس بكاتب» (س، ش، ٦٣، ١٨)
- المهمل ما لم يُسور بسور يُبين فيه أن الحكم محمول على كل الموضوع أو بعضه (غ، م، ٢١، ٢)
- أما في المنفصل فالإيجاب الكلي هو أن يقال دائما إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا، والجزئي قد يكون إما كذا وإما كذا، والمهمل إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا، والسالب الكلي ليس البتة إما كذا وإما كذا، والسالب الجزئي قد لا يكون إما كذا وإما كذا، والمهمل ليس إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا (ب، م، ٧٦، ١٤)
- المهمل فكقولنا إذا كان كذا كان كذا (ب، م، ١٥٤، ٤)
- المهمل قد حُكم فيه على الطبيعة التي تصلح أن تؤخذ كلية وجزئية. فإن أخذت كلية صدق الحكم جزئيًا لا محالة فإن الحكم إذا صدق كليًا صدق جزئيًا، وإن أخذت جزئية فالحكم الجزئي صادق أيضًا (سي، ب، ١٠٢، ١٥)
- المهمل لا يفيد العموم، مثل قولك: الإنسان كذا، لأن قولك الإنسان لا يفيد إلا الماهية، والماهية لا تقتضي العموم (ر، ل، ١٠، ١٦)
- مهمل أي لم يسبقه سور كلي ولا جزئي (ض، س، ٢٨، ٣٤)
- مهمات**
- المهملات في المنتجة قوتها قوة الجزئية فتعني الجزئية عنها فتحصل المنتجة في الشكل الأول أربعة، وفي الشكل الثاني أربعة، وفي الشكل الثالث ستة (ف، ق، ٢٢، ٨)
- المهملات ربما سُومِخَ فيها فتؤخذ كأنها ذوات أسوار عامة صارت النتائج المهمة يظن بها أنها ذات أسوار عامة (ف، ق، ٥٣، ١)
- لا تقبل المهملات فإنها تخيل الصدق ولو حصر المهمل تنبه العقل لكونه كاذبًا (غ، م، ٥٦، ٨)
- ليحذر عن المهملات في الأقيسة، إذا كان المطلوب منها نتيجة كلية (غ، ع، ١١٧، ٢١)
- المهملات قد يُعنى بها الخصوص (غ، ح، ٢٤، ١٨)
- المهملات... قد يمكن فيها أن تصدق معًا في المادة الممكنة وقد يمكن فيها أن يكون حكمها حكم المتضادة (ش، ع، ٩٢، ٢٥)
- المهملات... ليس كونها غير ذوات أسوار مما لا يوجب أن تكون المعاني الموضوعية فيها كلية إذ كانت دلالة الألفاظ عليها دلالة كلية (ش، ع، ١٠٧، ٣)
- إن كثيرًا من المتقابلات قد يمكن فيها... أن

تصدقاً معاً وهي المَهْمَلَات (ش، ع،
(٢٥، ١٣١)

الانسان حيوان والانسان ليس بحيوان (ف،
ق، ١٦، ٥)

- المهملتان حالهما في الصدق والكذب حال ما
تحت المتضادتين (ف، ق، ١٧، ٨)

مهملة

- المهملة فهي في قوة الجزئية لأنها حاكمة على
الجزء لا محالة (غ، م، ٢١، ١٢)

- المهملة هي القضية التي لم يبين فيها كمية
الموضوع مثل: الإنسان في خسر (غ، ع،
(١٦، ٣٨١)

- ... المتقابلات التي موضوعها معنى كلي
مأخوذ بغير سور أي ليس يحمل على ذلك
المعنى الكلي ولا على بعضه بل يكون الحمل

مطلقاً تسمى المَهْمَلَة (ش، ع، ٩١، ١٥)
- المَهْمَلَة هي التي لا يُقَرَن بها سور أصلاً لا كلي
ولا جزئي (ش، ق، ١٣٨، ١٠)

- المَهْمَلَة قوتها قوة الجزئية (ش، ق،
(١٠، ١٥٥)

- (قضية) كلية مسورة كقولنا كل إنسان كاتب ولا
شيء من الإنسان بكاتب، وإما جزئية مسورة
كقولنا بعض الإنسان كاتب وبعض الإنسان
ليس بكاتب، وإما أن لا يكون كذلك تسمى
مهملة كقولنا الإنسان كاتب الإنسان ليس
بكاتب (ه، م، ٧٨، ١)

- «المهملة» - وهي المطلقة التي يحتمل لفظها
أن يكون «كلية» و«جزئية» - في قوة «الجزئية»
(ت، ر، ١، ١٢٠، ١٦)

- مهملة وهي ما موضوعها كلي ولم يحكم فيها
بتعميم ولا تبعض (و، م، ١٦١، ١٣)

مهملتان

- المهملتان هما اللتان ليس ولا في واحدة منهما
سور أصلاً لا سور كلي ولا سور جزئي، كقولنا

موازين خمسة

- القسطاس المستقيم هي الموازين الخمسة التي

مواد

- أراد بالمواد الأحوال الوجودية منها وما
للأشياء في أنفسها (ب، م، ٨٤، ١٦)

- المقدمات للقرائن كالمواد، وهيئة التأليف
صورتها، والقرينة المركبة من المقدمات وهيئة
تأليفها كالمركب من العادة والصورة من سائر
الأشياء (ب، م، ١١٤، ١١)

- المواد الثلاث ... هو الممكن والضروري
والممتنع (ش، ع، ١٠٢، ٨)

مواد القضايا

- مواد القضايا كلها منحصرة في ثلاثة أنواع:
وجوب وجود وإمتناعه، وهو الإستحالة،
وإمكان خاص وهو الجواز العقلي (و، م،
(١٢، ١٥٤)

مواد القياس

- مواد القياس، هي المقدمات، كان ذلك مجازاً
من وجه، إذ المقدمة عبارة عن نطق باللسان
يشتمل على محمول وموضوع (غ، ع،
(٢١، ١٨٢)

- القضايا تُستى مواد القياس، والتأليف
المختص بالواقع فيها صورة القياس (سي،
ب، ١٤١، ٦)

أَنْزَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، وَعَلَّمَ أَنْبِيََاءَهُ الْوِزْنَ
بِهَا (غ، ق، ٤٣، ٢)

موازين القرآن

- موازين القرآن في الأصل ثلاثة: ميزان التعادل
وميزان التلازم وميزان التعاند. لكن ميزان
التعادل ينقسم إلى ثلاثة، إلى الأكبر والأوسط
والأصغر، فيصير المجموع خمسة (غ، ق، ٤٦، ١٠)

مواضع

- المواضع وهي المقدمات الكلية التي تُستعمل
جزئياتها مقدمات كبرى في قياس قياس وفي
صناعة صناعة (ف، ق، ٩٥، ٣)

- كل واحد من المواضع يشتمل على مقدمات
جزئية كثيرة يُستعمل بعضها في الجدل وبعضها
في الخطابة وبعضها في العلوم وبعضها في غير
ذلك من الصناعات الفكرية (ف، ق، ٩٥، ٤)

- المقدمات الجزئية التي تحت المواضع، منها
ما موضوعاتها موضوعات المواضع بأعيانها
ومحمولاتها جزئيات محمولات المواضع.
ومنها ما موضوعاتها جزئيات موضوعات
المواضع ومحمولاتها جزئيات محمولاتها
(ف، ق، ٩٥، ٧)

- إذا صارت المواضع عندنا عتيدة حللنا
المطلوب المفروض إلى كل واحد من
التقيضين اللذين فيه وجعلنا كل واحد منهما
على حiale وضعا نلتزم إما إثباته بأن ننتج
بعينه أو إبطاله بأن ننتج مقابله، ثم نجعل الوضع
إلى محموله وإلى موضوعه، ونجعل جميعها
بجذاء أذهاننا كل واحد على حiale، ثم نستقرئ
بالوضع الذي نفرضه كل واحد من المواضع

حتى نأتي على كل ما عندنا منها (ف، ق، ٩٥، ٩)

- المواضع المأخوذة بطريق التركيب، وذلك أن
نأخذ جنس الموضوع أو فصله المقوم له أو
خاصته أو عرضا له غير مفارق. ثم ننظر هل
يوجد محموله في جميع شيء من هذه. فإن كان
يوجد له لزِم ضرورة أن يوجد المحمول في
الموضوع واتلف ذلك في أحد الضربين
الموجبين من الشكل الأول. وإن كان
المحمول مسلوبا عن جميع شيء من كل
واحد منها لزِم أن يُسلب المحمول عن
الموضوع واتلف ذلك في أحد الضربين
السالبين من الشكل الأول (ف، ق، ١٠٠، ١)

- المواضع المأخوذة بطريق التحديد، وذلك أن
نأخذ الموضوع، ثم ننظر هل نجد محمول
المطلوب في حده، فإن وجدناه لزِم ضرورة أن
يوجد المحمول في جميع الموضوع، ويَبَيَّن أنه
يأتلف في الضرب الأول من الشكل الأول،
وإن وجدناه مسلوبا عن حده لزِم ضرورة أن
يُسلب عن جميع الموضوع واتلف في الأول
(ف، ق، ١٠١، ١٠)

- المواضع المأخوذة من اللوازم وهي مواضع
الوجود والارتفاع، وذلك أن ننظر في كل واحد
من الوضعين ونأمل ما الشيء الذي يوجد
الوضع بوجوده، أو ما الشيء الذي يوجد
بوجود الوضع، فأَي هذين صادفتاه أخذناه
(ف، ق، ١٠٢، ٣)

- المواضع المأخوذة من المضافات فإن
المشهورات منها كلها من جانب واحد،
وذلك أن موضوع المطلوب إن كان مضافا
ومحموله أيضا كذلك، ثم كان ما إليه يُضاف
المحمول موجودا فيما إليه يُضاف الموضوع

لزم أن يكون المحمول موجودًا في الموضوع
(ف، ق، ١١٦، ٤)

- المواضع المأخوذة من الزيادة والنقصان: وهو أن يُنظر في موضوع المطلوب، فإن كان إذا زيد على شيء ما جُعلَ محموله موجودًا في ذلك الشيء فإن محموله موجود في موضوعه، وأيضًا فإنه إن كان محموله في شيء ما ثم كُنا إذا زدنا موضوعه على ذلك الشيء بعينه جعل محموله في ذلك الشيء أزيد وأكثر مما كان قبل ذلك، كان محموله موجودًا في موضوعه (ف، ق، ١٢٨، ١٤)

- المواضع منها ما يعمّ اليقينية والمشهورات فهذه تصلح للجدل والفلسفة جميعًا. ومنها ما هي مشهورة تعمّ المشهورات فقط، وهذه خاصة بالجدل، ومنها ما هي سوفسطائية فقط. ومنها ما يعمّ السوفسطائية والجدل (ف، ج، ١٦، ٦٨)

- (المواضع) التي تعمّ الجدل والسوفسطائية والمشهورات التي تخصّ الجدل، والمطلوب الجدلي هو المطلوب الذي سبيله أن يتسلم بالسؤال عن المجيب، ويعرض لإبطال السائل وحفظ المجيب، وتكون قضية سبيلها مع سلامة فطرة الإنسان في الحواس وفي النطق، أن لا تكون قد تيقنت بعلم أول (ف، ج، ١٩، ٦٨)

- المواضع التي تُثبت أو تُبطل تنقسم هذه القسم، فيكون منها مواضع إنما تُثبت أو تُبطل أن المحمول موجود في الموضوع أو غير موجود له. ومواضع آخر تُثبت أو تُبطل أن المحمول موجود جنسًا للموضوع أو خاصة أو عَرَضًا أو غير ذلك (ف، ج، ٨٣، ١٠)

- المواضع التي بها يُثبت أو يُبطل أن هذا عرض

لهذا الموضوع هي التي بها يُثبت أو يُبطل إن هذا عرض لهذين (ف، ج، ٩١، ٢٢)

- المواضع التي يَبَيِّن بها في العرض إنه غير موجود هي بأعيانها تُبطل الحد، والتي تُثبت في المحمول إنه يمكن أن يوجد وأن لا يوجد. يبطل أن يكون المحمول حدًا (ف، ج، ٩٣، ٦)

- هذه المواضع (الأغاليط المموّهة) ليست تغلط كل إنسان وإنما تغلط من كان به نقص، والنقص بالجملة هو أن لا يُعرف القياس وأصنافه ولا المقدمات على الجهة التي حدّدنا أو أن يُعرفه لا بأجزاء حده على التمام أو أن يتقصه إحدى تلك القوى الأربع. أمّا النقص الذي هو الجهل بالقياس، فهو يلحق بترك الأرباع كلها أو بعضها فذلك قد يكون بإهمال الإنسان نفسه وترك تأمل الأمور إمّا لعائق ضروري أو لتوان (ف، س، ١٦٣، ٦)

- إن الخاصة إذا أضيفت إلى الحد، وجعل الجنس والفصل في باب واحد لاشتراكهما في الذاتية والتقويم، فأنحلت المباحث عن المواضع إلى مواضع الإثبات المطلق، ومواضع العرض؛ ومواضع الأثر، ومواضع الجنس، ومواضع الفصل، ومواضع الخاصة، ومواضع الحد، ومواضع الهو هو (س، ج، ٦٦، ٥)

- إذا لم تنحصر المطالب لم تنحصر المواضع (ش، ج، ٥٠٣، ١٦)

- مواضع الهو هو والغير معدودة مع مواضع الحد (ش، ج، ٥٠٤، ١٨)

- المواضع هي أسطقسات القياسات (ش، ج، ٥٢٥، ١٥)

مواضع المتشابهات

- مواضع المتشابهات؛ وهي كأنها تمثيلات يُجعل فيها أحد الشبهين مقدّمًا، والآخر تاليًا. وهذا جدليّ صرف؛ كقولهم: إن كان قد يكون بالأضداد علم واحد، فقد يكون بالأضداد ظنّ واحد (س، ج، ١٣٧، ١٤)

مواضع معنوية

- المواضع المعنوية. فمنها تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة. ثم بما هو أخفى ثم بنفسه. ثم بما لا يعرف إلّا به (ط، ش، ٢٦٠، ٥)

مواضع النسبة

- مواضع النسبة إلى الوحدة والكثرة. وهذا يصلح للإبطال، أعني إذا اختلف الموضع والمحمول في النسبة إلى الكثرة والوحدة (س، ج، ١٣٨، ٣)

موافقة

- الموافقة منسوبة إلى الكيفية فهي نوع من المضاف (س، م، ١٦١، ١١)
- إن الصدق والكذب يلزمها بنسبتها الأقاويل الجازمة إلى الوجود في الموافقة والمخالفة، والتصديق والتكذيب هو الحكم بتلك الموافقة والمخالفة (ب، م، ٧٠، ٣)

موجب

- الموجب الذي يُضاف إلى موضوعه ما يدلّ على أن المحمول قد أثبت لجميعه، فكقولنا كل إنسان حيوان، وهذا يُسمّى الموجب العام (ف، ق، ٧٢، ١٠)

- المواضع إنّما تعطي بجوهرها القوة على عمل المقاييس (ش، ج، ٥٢٦، ١٤)

- المواضع المأخوذة من جوهر الشيء: إمّا أن تكون مأخوذة من حدّ المحمول أو الموضوع أو من جزء حدّهما... وإمّا أن تكون أجزاء المحمول نفسها أو الموضوع (ش، ج، ٥٢٦، ٢٠)

- وجب ضرورة أن تكون المواضع المأخوذة من جوهر الشيء: إمّا مواضع الحدّ، أو الجنس، أو الفصل، أو مواضع التقسيم (ش، ج، ٥٢٩، ٢)

مواضع خارجة

- من المواضع الخارجة ما ليس على سبيل اللزوم، بل على سبيل العناد والمقابلة، سواء أخذ مما من شأنه أن يتعاقب على موضوع واحد كالصحة والمرض، أو أخذ من المتباعدات، وإن انتسب آخر الأمر إلى مبدأ؛ كقولهم: إنّه إمّا أن تكون الشمس طالعة، أو يكون الليل موجودًا. فإنّ الإتيان بهذه المعاندات قد ينفع أيضًا بطريق الاستثناء في الإثبات والإبطال، كما علمت؛ وهذه يشترك فيها الجدل والبرهان (س، ج، ١٢٥، ١٨)

مواضع كلية

- المواضع الكلية، هي مثل المشتركة المذكورة في باب الإثبات والإبطال المطلقين، مثل مواضع المتقابلات والنظائر والتصاريف، فإنّها أعرفها كلها، وأقربها من الشهرة (س، ج، ١٦١، ١٧)

موجب وسالبة

- الموجب هو الكلام الفصل الذي يوجب الشيء للشيء كقول القائل: فلان كاتب. والسالبة هو الفصل الذي يسلب الشيء، كقول القائل: فلان غير كاتب (ق، م، ٢٩، ١٢)

موجبات

- الموجبات التي محمولاتها أضداد قوتها قوة الأقابيل الموجبة والسالبة المتقابلة، أن تؤخذ الأضداد في موضوعاتها التي تخصها، وتؤخذ الموضوعات موجودة، وعلى أن يكون كل موضوع منها لا يخلو من أحد المتضادات التي شأنها أن تكون فيه. فحينئذ إذا أخذت في هذه نظائر الموجبات والسوالب المتقابلات، قامت مقامها، وصدقت حينئذ حيث تصدق تلك، وكذبت حيث تكذب تلك، واقتسمت الصدق والكذب حيث تقتسم تلك الصدق والكذب (ف، م، ١٢٥، ١٧)

- الموجبات فإن كانت كلية فسبح منها وهي التي لا تنعكس سوابها بالعكس المستوى فلا تنعكس (ن، ش، ٢١، ١٩)
- لو دخل السلب على الموجبات الكاذبة بسبب الإنحراف لكانت صادقة إذ لم تثبت المحال بل بنفيه تحقق صدقها (و، م، ١٧١، ٤)
- الأربعة الموجبات تنعكس كلها بالعكس المستوي إلى جزئية موجبة (و، م، ٢٣٣، ١٨)
- لم تنعكس الموجبات إلى كلية موجبة لأن المحمول فيها قد يكون أعم من الموضوع إما مطلقاً أو من وجه، فلا يصدق حمل الموضوع الأخص على جميع أفراد المحمول الأعم (و، م، ٢٣٣، ٣١)

- (الموجب) الذي اضيف إلى موضوعه ما يدل على أن المحمول قد أثبت لبعضه، فكقولنا إنسان إما أبيض أو بعض ما هو إنسان أبيض، وهذه وما أشبهها «تسمى» الموجبات الخاصة (ف، ق، ٧٢، ١٢)

- الموجب لا يتجه إلا موجب (س، ق، ٤٣٢، ١٢)

- من لا يميز بين السالب والموجب، كثر غلطه في البراهين (ع، غ، ١١٤، ١٣)
- ليس للموجب الواحد إلا سالب واحد (ش، ع، ١٠٩، ٢٢)
- إثبات الموجب أعسر من إثبات السالب (ش، ق، ٢٤٤، ٢٣)

موجب جزئي

- الموجب الجزئي... يُنتج في الشكل الأول والثالث (ش، ق، ٢٤٤، ٨)

موجب كلي

- الموجب الكلي المطلق وهو المقول على الكل (مر، ت، ٦١، ٤)
- الموجب الكلي الضروري عكسه موجب جزئي بالإطلاق العام (مر، ت، ٩٢، ١٢)
- الموجب الكلي... لا يتبين إلا في الشكل الأول وذلك في صنف واحد منه (ش، ق، ٢٤٤، ٥)
- الموجب الكلي... يثبت بطريق واحد (ش، ق، ٢٤٤، ١٢)
- ... إن كان المطلوب موجباً كلياً، وأردنا إنتاجه، فإنه ينبغي أن ننظر في موضوعات محموله ومحمولات موضوعه (ش، ق، ٢٥٠، ١٠)

موجبات شرطية

- الموجبات الشرطية لما كانت متنافية فيما بينها إستلزمت كل واحدة منها سلب معنى غيرها عن جزأيها، وقوله من غير عكس يعني أن سالبة كل واحدة من هذه الشرطيات لا تستلزم موجبات غيرها (و، م، ٢٦٤، ٦)

موجبة

- إن الموجبة هي صوت دال بتواطؤ جزء من أجزائها الكبار يدل على إنفراده دلالة لفظ لا دلالة لإيجاب ولا سلب، وفيه إيجاب شيء لشيء ويدخله الصدق والكذب. أما السلب فتجده أنه صوت دال بتواطؤ جزء من أجزائه الكبار يدل على إنفراده دلالة لفظ لا دلالة لإيجاب وسلب، ويدخله الصدق والكذب وفيه سلب شيء عن شيء (ز، ع، ٣٦، ٢١)

- أما الملكة والعدم، والموجبة والسالبة، فتحدد الوجودي منهما مما يتم بنفسه، لأنه معقول بنفسه، وبفعله وإنفعاله وخواصه (س، ج، ٢٥١، ٣)

- الإيجاب في الشرطي هو اللزوم والموجبة هي المتصلة (ب، م، ٧٣، ١٨)

- الموجبة قول موجب (ش، م، ٦٣، ٣)

- الموجبة ليس يمكن أن تُنتج في الشكل الثاني (ش، ق، ٣١٢، ٢٠)

- الموجبة أعرف من السالبة (ش، ب، ٤١٨، ١٤)

- الموجبة تدل على الوجود (ش، ب، ٤٣٨، ١٨)

- إن الموجبة متقدمة بالطبع على السالبة لأنه حيث ترتفع المقدمة (ش، ب، ٤٣٨، ٢٠)

- إذا وُجدت المقدمة الموجبة فليس يلزم أن

توجد نتيجة سالبة (ش، ب، ٤٣٨، ٢٢)

- متى كانت الموجبة خاصة لشيء ما فإنه لا تكون السالبة خاصة له (ش، ج، ٥٩٠، ١٦)

- الموجبة ليست خاصة للسالبة (ش، ج، ٥٩١، ٧)

- القضية إما موجبة كقولنا زيد كاتب، وإما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب، وكل واحد منهما إما مخصوصة كما ذكرنا، وإما محصورة (ه، م، ٧٧، ٢٤)

- الموجبة كلية كانت أو جزئية فلا تنعكس كلية لاحتمال كون المحمول أعم من الموضوع وأما في الجهة فالضرورة والدائمة (ن، ش، ٢٠، ١٠)

- الموجبة سواء كانت محصلة أو معدولة تقتضي وجود الموضوع والسالبة فيهما لا تقتضيه (و، م، ١٩٥، ٤)

- حكم الموجبة في عكس النقيض الموافق والمخالف، حكم السالبة في العكس المستوي، وحكم السالبة فيهما حكم الموجبة فيه (و، م، ٢٤٩، ١٤)

- الموجبة في عكس النقيض الموافق والمخالف حكمها حكم السالبة في العكس المستوي فتعكس في عكس النقيض كنفسها إذا كانت عامة بحسب الأزمنة والأفراد (و، م، ٢٥٠، ٣)

- تستلزم موجبة كل متصلة ومنفصلة سوابل غيرها مركبات من جزأيها من غير عكس (و، م، ٢٦٣، ٢٠)

موجبة بسيطة

- إن الموجبة البسيطة إنما يصدق محمولها على موضوعها في وقت ما يوجد فيه المحمول

محمد ركن الدين

فقط، والسالبة العدمية التي تحتها تصدق على ذلك الموضوع حين ما توجد فيه الملكة وحين ما لا يمكن أن تكون فيه تلك الملكة (ف، ع، ١٤٩، ١٣)

- حال السالبة المعدولة من الموجبة البسيطة في الصديق كحال السالبة العدمية منها (ف، ع، ١٥٠، ١)

- إن تناسب ما على الأضلاع منها على مثال تناسب الشخصية والمتضادة، وأما التي على القطر فليس تناسبها تناسب تلك، لأن هذه إذا كانت المتقابلات فيها مهمة وجزئية، وكانت هذه يمكن أن تصدق معاً، لم يمتنع أن تصدق معاً الموجبة البسيطة والموجبة العدمية اللتان على أحد القطرين، وكذلك السالبة العدمية البسيطة والسالبة العدمية اللتان على القطر الآخر، فتكون حال كل معدولة من البسيطة التي تقاطرها هذه الحال (ف، ع، ١٥٢، ٥)

موجبة جزئية

- الموجبة الجزئية هي التي يدل سورؤها على أن المحمول أوجب لبعض الموضوع، كقولنا بعض الحيوان إنسان (ف، ق، ١٤، ٥)

- الموجبة الجزئية أيضاً فإن جزئها لا يفرقان أصلاً في شيء من ذلك البعض الذي شرط فيهما، فذلك البعض هو بعض لهما جميعاً، ففي ذلك البعض يحفظان الصدق عند الانعكاس في جميع المواد دائماً (ف، ق، ١٨، ١١)

- الموجبة الجزئية فإن تقول في المطلقات بعض [ب أ]، بمعنى بعض ما يوصف بالفعل [ب] [أ] سواء كان ذلك البعض دائماً [ب] أو وقتاً ما [ب] فإنه يوصف بأنه [أ]، من غير بيان ولا

شرط دائماً (مر، ت، ٦٨، ١٢)

- الموجبة الجزئية تنعكس جزئية (مر، ت، ٩٠، ٧)

- الموجبة الجزئية: فتنعكس أيضاً مثل نفسها (غ، م، ٢٥، ١٠)

- الموجبة الجزئية. وتنعكس مثل نفسها، أعني موجبة جزئية (غ، ع، ١٢٧، ٢٥)

- إن أردنا أن ننتج موجبة جزئية من مقدمات كلية فإن ذلك يمكننا بأن نأخذ موضوعات الحدين معاً (ش، ق، ٢٥٠، ١٧)

موجبة عامة

- أن الموجبة العامة ليست يصح بصحتها عكسها العام ولكن عكسها الخاص (ف، ق، ٥٢، ٣)

موجبة عدمية

- الموجبة العدمية التي تحت السالبة البسيطة أخص صدقاً من السالبة البسيطة (ف، ع، ١٥٠، ٦)

- حال الموجبة المعدولة عند السالبة البسيطة في الصديق كحال الموجبة العدمية عند السالبة البسيطة، وأما حالها في الكذب فإننا إذا أخذنا المحمول وهو العالم كاذباً على زيد في الحاليين في الطفولة والكهولة، فإن الموجبة البسيطة تكذب على زيد في حال كهولته إذا كان غير عالم وفي حال طفولته (ف، ع، ١٥٠، ٧)

- تكون الموجبة العدمية أعم كذباً من السالبة وحال الموجبة المعدولة من السالبة البسيطة في الكذب هذه الحال (ف، ع، ١٥٠، ١٥)

- إن تناسب ما على الأضلاع منها على مثال تناسب الشخصية والمتضادة، وأما التي على القطر فليس تناسبها تناسب تلك، لأن هذه إذا

وحال الموجبة المعدولة من السالبة البسيطة في الكذب هذه الحال (ف، ع، ١٥٠، ١٥)

- تحدث الموجبة المعدولة في الثلاثية بأحد ثلاثة أنحاء: إما بأن يُرْتَّب حرفُ السلب مع المحمول فقط، وإما مع الكلمة الوجودية فقط، وإما معهما جميعاً، ولا يُرْتَّب مع الجهة (ف، ع، ١٥٦، ٤)

- الموجبة المعدولة الثلاثية في ذوات الأسوار تكون على ثلاثة أنحاء: على مثال ما سَلَفَ في المهملّة والشخصيّة، إما بأن يكون حرفُ السلب مع المحمول أو مع الكلمة الوجودية أو معهما جميعاً (ف، ع، ١٥٧، ٢)

- الموجبة المعدولة تُستعمل في مادة مخصوصة (ز، ق، ١٨٣، ١٧)

موجبة وسالبة

- الموجبة والسالبة المتقابلتان وهما اللتان موضوعهما واحد ومحمولهما واحد، وسائر الشرائط الذي ذكرت في باب النقيض، إذ كان إيجاب الشيء الواحد وسلب ذلك الشيء بعينه لا يجتمعان على الصدق في موضوع واحد بعينه، من جهة واحدة في وقت واحد (ف، م، ١٢٠، ١٤)

- الموجبة والسالبة قد تكونان متقابلتين وقد تكونان غير متقابلتين (ف، ق، ١٤، ١١)

- أمّا الملكة والعدم، والموجبة والسالبة، فتحدد الوجوديّ منهما ممّا يتم بنفسه، لأنّه معقول بنفسه، ويفعله وإنفعاله وخواصه (س، ج، ٢٥١، ٣)

- الموجبة قول موجب والسالبة قول سالب (ش، م، ٦٣، ٣)

- الموجبة والسالبة يخصّهما... انه يجب أن

كانت المتقابلات فيها مهملّة وجزئية، وكانت هذه يمكن أن تصدّق معاً، لم يمتنع أن تصدّق معاً الموجبة البسيطة والموجبة العدمية اللتان على أحد القطرين، وكذلك السالبة العدمية البسيطة والسالبة العدمية اللتان على القطر الآخر، فتكون حال كل معدولة من البسيطة التي تُقاطرها هذه الحال (ف، ع، ١٥٢، ٦)

موجبة كلية

- الموجبة الكلية هي التي يدلّ سورّها على أن المحمول أوجِبَ لجميع الموضوع، كقولنا كل إنسان حيوان (ف، ق، ١٤، ٣)

- الموجبة الكلية تنعكس جزئية (مر، ت، ٩٠، ٤)

- الموجبة الكلية: فتنعكس موجبة جزئية لا كلية (غ، م، ٢٥، ٧)

- الموجبة الكلية... لا تبيّن بالشكل الأول وتبيّن بالثاني والثالث (ش، ق، ٣١٢، ١٩)

موجبة محصلة

- السالبة المعدولة أعمّ من الموجبة المحصلة (و، م، ١٦٩، ١٥)

موجبة معدولة

- حال الموجبة المعدولة عند السالبة البسيطة في الصدق كحال الموجبة العدمية عند السالبة البسيطة، وأمّا حالها في الكذب فإنّا إذا أخذنا المحمول وهو العالم كاذباً على زيد في الحاليين في الطفولة والكهولة، فإنّ الموجبة البسيطة تكذب على زيد في حال كهولته إذا كان غير عالم وفي حال طفولته (ف، ع، ١٥٠، ٧)

- تكون الموجبة العدمية أعمّ كذباً من السالبة،

نقيضها زيادة على ما سبق في شروط نقيض
المسورة أن يخالفها هذا النقيض في الجهة
لأنهما لو اتحدتا في الجهة لجاز صدقهما معاً
أو كذبهما معاً (و، م، ٢١٥، ٢)

- كل محمول فله نسبتان للموضوع نسبة ثبوته له
ونسبة نفيه عنه، فكل موجهة لم يصرح فيها إلا
ببيان جهة إحدى النسبتين فهي بسيطة (و، م،
٢٢٠، ١٤)

موجبتان

- في الموجبتين فلا بد من الاختلاف بالجهة في
الكل لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في
مادة الإمكان (ن، ش، ١٨، ٣)

يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً (ش، م،
٦٥، ١٢)

- الموجبة والسالبة... أحدهما يكون أبداً
صادقاً والآخر كاذباً (ش، م، ٦٦، ٧)

موجبتان متقاطرتان

- إذا صدقت إحدى الموجبتين المتقاطرتين أيهما
اتفق كذبت الأخرى لا محالة، وكانت تلك
حال نقيضيهما المتقاطرتين، وإذا كذبت إحدى
السالبتين المتقاطرتين صدق نقيضهما لا
محالة، وهو إحدى الموجبتين المتقاطرتين،
فتكذب لأجل ذلك الموجبة المقاطرة لها،
فيكون نقيضها صادقاً (ف، ع، ١٥٢، ١٦)

موجبات

- ليس كل موجود فوجوده ضروري، ولا كل ما
ليس بموجود فعدم الوجود له ضروري. وذلك
أنه ليس قولنا إن وجود كل موجود فهو ضرورة
إذا وجد، هو القول بأن وجوده ضرورة على
الإطلاق. وكذلك أيضاً ما ليس بموجود (أ،
ع، ٧٤، ١٤)

- الحد والبرهان يدلان على شيء واحد. ومعنى
ما هو الإنسان، ومعنى أنه موجود، مختلفان
(أ، ب، ٤٢٣، ٥)

- الموجود ليس هو جوهرًا لشيء من الأشياء، إذ
كان الموجود ليس هو جنسًا (أ، ب،
٤٢٣، ٨)

- لا يمكن أن نتعرف أولاً لِم هو، قبل أن نتعرف
أنه موجود؛ وكذلك لا سبيل إلى أن نتعرف ما
هو الشيء والوجود له في نفسه من غير أن نعلم
أنه موجود (أ، ب، ٤٢٦، ٧)

- إن الموجود يُقال على الجوهر أولاً ثم على كل

- الموجبات منها ما يتلازم، ومنها ما يلزم غيرها
من غير عكس. فمن الملازمات طبقات ثلاث:
الوجوب والإمتناع والإمكان الخاص (ط،
ش، ٣٣٩، ٥)

- الموجبات تنقسم إلى بسيطة وهي ما ليس في
آخرها التقييد بنفي الدوام أو نفي الضرورة أو
خصوص الإمكان، وإلى مركبة وهي ما فيها
التقييد بأحد الثلاثة (و، م، ١٤٢، ١٩)

موجهة

- إن كانت المسورة موجهة شرط مع ذلك في
نقيضها أن يخالفها في جهتها فيقابل الضرورة
الإمكان والدوام الإطلاق والدوام بحسب
الوصف التخصيص بحين من أحيانه (و، م،
٢١٢، ٢٨)

- القضية المسورة إن كانت موجهة أي ذكر فيها
اللفظ الذي يدل على مادتها فإنه يشترط في

- واحد من سائر المقولات (ف، ق، ١١٢، ٧)
- ما وجوده غير ضروري، إِمَّا على الإطلاق وإِمَّا في شيء ما، فهو صنفان: أحدهما الموجود في أكثر الزمان أو الموجود لأكثر الموضوع، وإِمَّا ما جَمَعَ الأمرين جميعًا. والثاني الموجود من الأقل أو على التساوي. وهذا الثاني، فليس يُنظرُ في قسمه علم أصلاً، وإِمَّا الموجود على الأكثر، فإنه يُنظرُ فيه كثير من العلوم (ف، ب، ٤٤، ١٧)
- ليس يُمكن أن يحدث موجود عن موجود لأنه إن كان من قبل الحدوث حاصلًا على الوجود فلم يحدث إذا شيء لم يكن موجودًا (ف، س، ١٤١، ١٣)
- قولنا في الموجود إنه يحدث عن غير موجود على أن غير الموجود مادة تتغير فيحصل عنه موجودٌ حادث ممكن بالعرض وغير ممكن بالذات (ف، س، ١٤١، ٢١)
- الموجود في لسان جمهور العرب هو أولاً إسمٌ مشتقٌ من الوجود والوجدان. وهو يُستعملُ عندهم مطلقًا ومقيّدًا، أمَّا مطلقًا ففي مثل قولهم «وجدتُ الضالة» و «طلبتُ كذا حتى وجدته»، وأمَّا مقيّدًا ففي مثل قولهم «وجدتُ زيدًا كريمًا» أو «لثيمًا» (ف، ح، ١١٠، ٩)
- في سائر الألسنة - مثل الفارسيّة والسريانيّة والسغديّة (الموجود) لفظة يستعملونها في الدلالة على الأشياء كلّها، لا يخصّون بها شيئًا دون شيء. ويستعملونها في الدلالة على رباط الخبر بالمخبر عنه، وهو الذي يربط المحمول بالموضوع متى كان المحمول اسمًا أو أرادوا أن يكون المحمول مرتبطًا بالموضوع ارتباطًا بالإطلاق من غير ذكر زمان (ف، ح، ١١١، ٤)
- رأى آخرون أن يستعملوا مكان تلك الألفاظ بدل الـهو لفظة الموجود، وهو لفظة مشتقة ولها تصاريف (ف، ح، ١١٢، ٢٠)
- ينبغي أن تعلم أن هذه اللفظة (الموجود) إذا استعملت في العلوم النظرية التي بالعربية مكان «هست» بالفارسية فينبغي أن لا يخيّل معنى الاشتقاق، ولا أنه كائن عن إنسان إلى آخر، بل تُستعمل على أنها لفظة شكلها شكل مشتق من غير أن تدلّ على ما يدلّ عليه المشتق، بل أن معناه معنى مثال أول غير دالّ على موضوع أصلاً ولا على مفعول تعدّى عليه فعل فاعل، بل يُستعمل في العربية دالاً على ما تدلّ عليه «هست» في الفارسية و «استين» في اليونانية (ف، ح، ١١٣، ٢٠)
- لأن هذه اللفظة (الموجود) بحيث ما هي عربية وبنيتها عندهم هذه البنية صارت مغلفة جدًا، رأى قوم أن يتجنبوا استعمالها واستعملوا مكانها قولنا «هو» ومكان الوجود «الهوية» (ف، ح، ١١٤، ١٣)
- لأن لفظة «هو» ليست باسم ولا كلمة في العربية، ولذلك لا يُمكنُ فيها أن نعملَ منها مصدرًا أصلاً، وكان يُحتاج في الدلالة على هذه المعاني التي يلتبسُ أن يُدلّ عليها في العلوم النظرية إلى إسم، وكان يُحتاج إلى أن يُعملَ منه مثل «الرجل» و «الرجولية» و «الإنسان» و «الإنسانية»، رأى قوم أن يتجنبوها ويستعملوا الموجود مكان «هو» والوجود مكان الهوية (ف، ح، ١١٤، ١٥)
- الموجود لفظٌ مشترك يُقال على جميع المقولات وهي التي تقال على مشار إليه، ويُقال على كلّ مشار إليه، كان في موضوع أو لا في موضوع (ف، ح، ١١٥، ١٥)

ماهية ما خارج النفس بوجه ما من الوجوه (ف، ح، ١١٨، ١٢)

- ما كان ممّا في هذه المقولة سبباً لأن تحصل به ماهية شيء منها، كان أكمل ماهية وأحرى أن يُستنى موجوداً (ف، ح، ١١٨، ٢١)

- الموجود الذي يُعنى به ما له ماهية ما خارج النفس، منه موجود بالقوة ومنه موجود بالفعل (ف، ح، ١١٩، ٩)

- لفظ الموجود ما كانت ماهيته التي بالفعل صادقة (ف، ح، ١٢٠، ١٠)

- سقوا (الجمهور) ما هو منه بعد بالقوة باسم ما هو منه بالفعل، فسقوه الموجود في الوقتين جميعاً، وفصلوا بينهما بما زادوه من شريطة القوة والفعل، فقالوا «موجود بالقوة» و«موجود بالفعل» (ف، ح، ١٢١، ٢)

- يُستعمل الموجود في شيء آخر خارج عن هذه التي ذكرناها. وهو أنه يُستعمل رابطاً للمحمول مع الموضوع في الأقاويل الجازمة الموجبة (ف، ح، ١٢٥، ١٢)

- الموجود يدل على الإيجاب و«غير الموجود» يدل على السلب (ف، ح، ١٢٥، ١٥)

- لما ظن قوم أنه يُعنى بالموجود ههنا ما له ماهية خارج النفس، ظنوا أن قولنا «زيدٌ يوجد عادلاً» يوجب أن يكون زيدٌ موجوداً خارج النفس (ف، ح، ١٢٦، ١٥)

- الموجود ههنا إنما استعملَ باشتراك، وأنه إنما تنطوي فيه بالقوة ماهيتان اثنتان من حيث هما متصورتان لهما نسبة المحمول إلى الموضوع والموضوع إلى المحمول فقط لا غير، وأنه ليس يتضمن إضافة ماهية خارج النفس إلى ماهية خارج النفس بل إضافة في النفس أحد طرفيها الموضوع والآخر المحمول، ولا

- يقال (الموجود) على كل ما تحت كل واحد منها على أنه إسم لجنسه العالي، ويقال على جميع أنواعه بتواطؤ مثل إسم العين، فإنه إسم لأنواع كثيرة ويقال عليها باشتراك، ثم يُقال على كل ما تحت نوع نوع بتواطؤ على أنه إسم أول لذلك النوع، ثم لكل ما تحت ذلك النوع على أنه يُقال عليها بتواطؤ (ف، ح، ١١٥، ١٨)

- يقال (الموجود) على كل قضية كان المفهوم منها هو بعينه خارج النفس كما فهم، وبالجمله على كل متصور ومتخيل في النفس وعلى كل معقول كان خارج النفس وهو بعينه كما هو في النفس (ف، ح، ١١٦، ٣)

- يُقال على الشيء «إنه موجود» ويُعنى به أنه منحاز بماهية ما خارج النفس سواء تُصور في النفس أو لم يُصور (ف، ح، ١١٦، ٦)

- الموجود إذن يُقال على ثلاثة معان: على المقولات كلها، وعلى ما يقال عليه الصادق، وعلى ما هو منحاز بماهية ما خارج النفس تُصور أو لم تُصور (ف، ح، ١١٦، ٢٢)

- الموجود المقول على جنس جنس من الأجناس العالية، فإن الوجود والموجود فيها معنى واحد بعينه (ف، ح، ١١٧، ١٠)

- ما ليس في موضوع ولا موضوع لشيء أصلاً فإنه أبداً بسيط الماهية، فإن وجوده وأنه موجود شيء واحد بعينه (ف، ح، ١١٧، ١٣)

- ترتقي معاني الموجود الى معنيين: إلى أنه صادق وإلى أن له ماهية ما خارج النفس (ف، ح، ١١٧، ١٨)

- إذا قلنا في الشيء «إنه موجود» و«هو موجود» فينبغي أن يُسأل القائل لذلك أي المعنيين عنى، هل أراد أن ما يُعقل منه صادق أو أراد أن له

يَتَضَمَّنُ أَنْ تَكُونَ مَاهِيَّةٌ أَحَدُهُمَا أَنْ تَوْصَفَ
بِذَلِكَ الْمَحْمُولِ بَلْ إِنَّمَا يَتَضَمَّنُ مَا قَلْنَاهُ فَقَطْ
(ف، ح، ١٢٧، ٥)

- الْمَوْجُودُ إِنَّمَا يُقَالُ عَلَى مَا لَهُ مَاهِيَّةٌ خَارِجَ
النَّفْسِ وَلَا يُقَالُ عَلَى مَاهِيَّةٍ مَتَصَوِّرَةٍ فَقَطْ (ف،
ح، ١٢٨، ٨)

- الْمَوْجُودُ يُقَالُ عَلَى الْقَضِيَّةِ الصَّادِقَةِ، وَالشَّيْءِ
لَا يُقَالُ عَلَيْهَا (ف، ح، ١٢٨، ١٠)

- الْمَوْجُودُ مَحْمُولٌ فِي الَّذِي يُطْلَبُ وَجُودُهُ، وَهُوَ
الْمَوْضُوعُ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ «هَلْ مَوْجُودٌ» وَيُعْنَى
بِالْمَوْجُودِ هَهُنَا مِطَابَقَةُ مَا يُتَصَوَّرُ بِالذَّهْنِ عَنْ
لَفْظِهِ لَشَيْءٍ خَارِجِ النَّفْسِ (ف، ح، ٢١٣، ٢١)

- نَعْنَى بِالْمَوْجُودِ هَهُنَا كَلِمَةٌ وَجُودِيَّةٌ يَرْتَبِطُ بِهَا
الْمَحْمُولُ بِالْمَوْضُوعِ حَتَّى يَصِيرَ الْقَوْلُ قَضِيَّةً
حَمَلِيَّةً، وَنَعْنَى بِهِ هَلْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ صَادِقَةٌ وَهَلْ
مَا تَرَكَّبَ مِنْهَا فِي النَّفْسِ هُوَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ
خَارِجُ النَّفْسِ (ف، ح، ٢١٤، ١٧)

- إِذَا كَانَ مَعْنَى «مَوْجُودٌ» إِنَّمَا يُعْنَى بِهِ أَحَدُ هَذَيْنِ
فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ «الْإِنْسَانُ مَوْجُودٌ أَيْضًا»
فَيَكُونُ صَادِقًا. فَالْجَوَابُ أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَكُونُ
مَوْجُودًا كَذَا بِالْعَرَضِ، وَقَدْ يَكُونُ مَوْجُودًا كَذَا
بِالذَّاتِ (ف، ح، ٢١٦، ٢)

- إِنَّ وَجُودَ مَا هُوَ مَوْجُودٌ هَكَذَا لَيْسَ هُوَ غَيْرُ
الذَّاتِ الَّتِي يُقَالُ فِيهَا «إِنَّهَا مَوْجُودَةٌ» (ف، ح،
٢١٩، ٥)

- الْمَوْجُودُ عَلَى الْإِطْلَاقِ هُوَ الْمَوْجُودُ الَّذِي لَا
يُضَافُ إِلَى شَيْءٍ أَصْلًا (ف، ح، ٢١٩، ١٧)

- إِنَّمَا نَسْتَعْمَلُ «الْمَوْجُودَ» رَابِطًا لِلْمَحْمُولِ
بِالْمَوْضُوعِ فِي الْإِيجَابِ وَ«غَيْرَ الْمَوْجُودِ»
رَابِطًا فِي السَّلْبِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْنِيَ بِهِ شَيْئًا آخَرَ
غَيْرَ ذَلِكَ (ف، ح، ٢٢٣، ٦)

- مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمَوْجُودَ مَقُولٌ عَلَى هَذِهِ الْعَشْرَةِ

(الْمَقُولَاتِ)، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَكَثَّرُ فِيهَا تَكْثِيرُ
الْمَقُولِ، لَا تَكْثِيرُ وَجُودِهِ أُخْرَى (س، م،
٥٩، ٨)

- إِنَّ إِسْمَ الْمَوْجُودِ لَيْسَ يَقَعُ عَلَى الْعَشْرَةِ
(الْمَقُولَاتِ) بِالتَّوَاطُؤِ؛ وَبِأَنَّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَقَعُ
عَلَيْهَا بِالتَّوَاطُؤِ، لَمْ يَكُنْ مِنَ الْأُمُورِ الْمَقُومَةِ
لِلْمَاهِيَّةِ؛ فَالْوُجُودُ إِذَنْ لَيْسَ بِجَنْسٍ (س، م،
٦٢، ٥)

- إِنَّ قَوْلَنَا إِنَّ الْجَوْهَرَ هُوَ الْمَوْجُودُ لَا فِي
مَوْضُوعٍ، لَسْنَا نَعْنِي بِالْمَوْجُودِ فِيهِ حَالُ
الْمَوْجُودِ، مِنْ حَيْثُ هُوَ مَوْجُودٌ، وَلَوْ كَانَ
كَذَلِكَ، لَاسْتَحَالَ أَنْ تَجْعَلَ الْكَلِمَاتِ جَوَاهِرًا؛
وَذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا وَجُودَ لَهَا فِي الْأَعْيَانِ الْبَتَّةِ؛
وَأَمَّا وَجُودُهَا فِي النَّفْسِ كَوُجُودِ شَيْءٍ فِي
مَوْضُوعٍ (س، م، ٩٢، ٥)

- لَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ عِلْمٍ بِإِزَاءِ مَعْلُومٍ
مَوْجُودًا؛ فَمَنْ الْعِلْمُ التَّصَوُّرُ، وَقَدْ تَتَصَوَّرُ أُمُورٌ
لَيْسَ يَجِبُ لَهَا الْوُجُودُ، كَالْكُرَةِ الْمُحِيطَةِ بِذَاتِ
عَشْرِينَ قَاعَةً مِثْلًا، فَإِنَّا نَتَصَوَّرُ مِثْلَ هَذِهِ حَقًّا
التَّصَوُّرَ وَلَا يَحُوجُنَا ذَلِكَ إِلَى أَنْ نَجْعَلَ لَهَا
وُجُودًا فِي الْأَعْيَانِ. وَبِالْجُمْلَةِ لَا يَحُوجُنَا ذَلِكَ
إِلَى أَنْ نَجْعَلَ لَهَا وَجُودًا غَيْرَ الَّذِي فِي الذَّهْنِ.
وَهَذَا الَّذِي فِي الذَّهْنِ فَهُوَ الْعِلْمُ نَفْسَهُ، وَإِنَّمَا
بَحْثُنَا عَنْ عِلْمٍ مُضَافٍ إِلَى مُضَافٍ لَهُ،
وَالْمُضَافِ شَيْءٌ ثَانٍ (س، م، ١٥١، ١٥)

- لَيْسَ الْمَوْجُودُ جَنْسًا وَلَا فَصْلًا، بَلْ هُوَ مَحْمُولٌ
لَازِمٌ، وَالْحَدُّ لَا يُعْطِيهِ لِأَنَّهُ يُعْطِي الْأَجْنَاسَ
وَالْفُصُولَ فَقَطْ، بَلِ الْبَرَهَانُ يُعْطِيهِ، لِأَنَّ الْبَرَهَانَ
هُوَ مُعْطِي اللَّازِمَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ دَاخِلَةً فِي
الْحَدِّ؛ فَإِنَّ الْبَرَهَانَ الْمُعْطِي لِلْوُجُودِ يُعْطِي
وُجُودَ مَجْهُولِ الْوُجُودِ مُطْلَقًا أَوْ مَجْهُولِ وَجُودِهِ
لِلشَّيْءِ. وَهُوَ كُلُّ لَوَازِمٍ خَارِجَةٍ عَنِ الْمَاهِيَّةِ

(س، ب، ٢١٢، ١٦)

- تكون جهة إقتسام السلب والإيجاب للصدق والكذب لِمَا عليه الموجود خارج النفس (ش، ع، ٩٩، ٣)

- لفظة غير الموجود إذا حُمِلت على الشيء من أجل غيره صَدَقَتْ على الشيء الموجود وليس تصدق عليه إذا حملت عليه من أجله (ش، ع، ١١٥، ٣)

- الموجود قسمان: إما بالقوة وإما بالفعل (ش، ع، ١١٧، ١٤)

- ما ليس موجودًا بإمكان ولا بالضرورة فهو مسلوب بالضرورة (ش، ق، ١٤٧، ١٨)

- من وضع ما شأنه أن يوجد إضطراريًا أكثرًا فمن البين أنه قد قال فيما هو موجود دائمًا أنه ليس بموجود دائمًا؛ وبالعكس من وضع فيما هو موجود على الأكثر أنه من الاضطرار فقد قال فيما ليس بموجود دائمًا أنه موجود دائمًا. وكذلك من جعل ما شأنه أن يوجد على أي الأمرين إتفق على السواء من الإضطرار أو من الأكثر (ش، ج، ٥٣٧، ١٦)

- ما ليس بموجود خارج الذهن فهو موجود في الوهم لا بإطلاق (ش، ج، ٦٧٦، ٦)

- الشيء والموجود إنما يقالان أكثر ذلك على الجوهر المشار إليه الواحد بالعدد (ش، س، ٦٨٣، ١٢)

- الموجود في الخارج معيّنًا مختصّ، ليس بكلي أصلًا؛ ولكن فيه حصته من الكلي (ت، ر، ١٤٤، ٦)

- الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، فإن مورد التقسيم مشترك بين الأقسام. ثم كون وجود هذا الواجب أكمل من وجود الممكن لا يمنع أن يكون مُسمًى «الوجود» معنى كليًا مشتركًا بينهما (ت، ر، ١٦٢، ١٣)

- إنَّ الموجود ليس جنسًا للأشياء، ولو كان جنسًا للأشياء كلها لكان الواحد الموجود سيكون نوعًا من الموجود، وسيكون مع ذلك مقولاً على الجنس كله، فإنَّ الواحد يقال على كل موجود، فإنَّ كل موجود من الموجودات هو في حقيقته واحد (س، ج، ١٩٨، ١٤)

- ينقسم (الموجود) بالقسمة الأولى: إلى الجوهر والعَرَض. والعَرَضُ ينقسم إلى هذه الأقسام التسعة، فيكون المجموع عشرة (غ، ع، ١٠٨، ٩)

- الموجود: قد يُقال: إنه بالفعل. وقد يُقال: إنه بالقوة (غ، ع، ٣٣٢، ١٠)

- الموجود ينقسم إلى: موجودات شخصية معينة وتُسمى (أعيانًا) و(أشخاصًا) و(جزئيات) وموجودات غير معينة وتُسمى الكليات (غ، ع، ٣٨١، ٨)

- الموجود إما أن يكون جوهرًا أو عَرَضًا (سي، ب، ٥٣، ١٦)

- الموجود يقع على الجوهر أولاً ثم على الكيف والكم وعلى سائر الأعراض بعدهما (سي، ب، ٥٧، ١٧)

- الموجود لا يخلو من أن يكون جوهرًا أو عَرَضًا، والعَرَضُ يتأخر عن الجوهر في الوجود. فالمتقدّم عليه لا يكون عَرَضًا، وما ليس بعَرَضٍ فهو جوهر (سي، ب، ٥٩، ٤)

- الجواهر الأول... بإسم الموجود أحق من الجواهر الثانوي والأعراض (ش، م، ١٩، ١٤)

- أقرب الألفاظ شبهًا (باللفظ الذي يدلّ على ارتباط المحمول بالموضوع) هو ما يدلّ عليه لفظ هو... أو موجود (ش، ع، ٨٨، ٢٣)

موجود بضرورة مشروطة

- الموجود بالضرورة المشروطة يصدق عليه
الإمكان الثاني (الإمكان الخاص) (س، أ،
(٧، ٣٢٢)

موجود بالفعل

- ما هو موجود بالفعل ضربان، ضرب غير ممكن
أن لا يكون بالفعل ولا في وقت من الأوقات
أصلاً فهو دائماً بالفعل ومنه ما قد كان لا
بالفعل، وهو الآن بالفعل، وقد كان قبل أن
يكون بالفعل وقد كان موجوداً بالقوة (ف، ح،
(١٠، ١١٩)

- الموجود الذي لا يختص بأمر ثبوتي لا يوجد
إلا في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر،
(١٥، ٢١٩)

موجود بجزء

- قول المعلم الأول: «الموجود بالجزء» يعني به
الموجود شيئاً ما، والموجود بالكل يعني به
الموجود على الإطلاق. والموجود شيئاً ما:
إما شيئاً جوهرياً للموضوع، أو عرضاً ذاتياً، أو
عرضاً خارجياً (س، ب، ١٩٥، ٦)

موجود بذاته

- الموجود بذاته هو على عدد أقسام ما يُقال
«بذاته». فمن ذلك ماهيته مستغنية عن باقي
المقولات ولا تحتاج إلى أن تتقوّم أو تحصل
أو تُعقل إليها، وتلك هي المشار إليه الذي لا
في موضوع ثم ما يُعرف ما هو هذا المشار إليه،
والمقابل لهذا هو الموجود في موضوع (ف،
ح، ١٢٤، ٥)

- منه (الموجود بذاته) ما ماهيته مستغنية عن أن
تحتاج إلى أن تتقوّم إلى نسبة بينه وبين غيره
بوجه ما من الوجوه، وهو الذي لا سبب أصلاً
لماهيته في أن تحصل، والمقابل لهذا هو
الموجود الذي له سبب ما (ف، ح، ١٢٤، ٨)

- الموجود بذاته المقابل لما هو موجود
بالعرض، فإنه ليس يكون في ما يوصف
بالموجود على الإطلاق وبالوجه الأعم. فإنه
ليس شيء ماهيته بالعرض، بل إنما يُقال ذلك
عند مقايسة الموجودات بعضها إلى بعض
وعندما يُضاف بعضها إلى بعض أي إضافة
كانت وأي نسبة كانت (ف، ح، ١٢٤، ١١)

- سموا ما هو منه بعد بالقوة باسم ما هو منه
بالفعل، فسموه الموجود في الوقتين جميعاً،
وفصلوا بينهما بما زادوه من شريطة القوة
والفعل، فقالوا «موجود بالقوة» و «موجود
بالفعل» (ف، ح، ١٢١، ١)

- لما لم يتميز أيضاً للطبيعيين الأقدمين فرق ما
بين الموجود بالقوة والموجود بالفعل كما تبين
للإلهيين، شنع عندهم أن يُقال في شيء واحد
«إنه موجود» و «إنه غير موجود»، إذ كانوا إنما
يفهمون عن «الموجود» ما له ماهية بالفعل
فقط، فإن هذا هو أسبق إلى النفوس في بادئ
الرأي، وعن «غير الموجود» ما لا ماهية له
أصلاً وهذا أيضاً هو الأسبق إلى النفوس في
بادئ الرأي (ف، ح، ١٢٣، ١٧)

- نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل (ش، ع،
(٨، ١٢٤)

موجود بالقوة

- قولنا «موجود بالقوة» أنه مسند ومعد لأن
يحصل بالفعل (ف، ح، ١١٩، ١٣)

الموجود شيئاً ما؛ والموجود بالكل يعني به الموجود على الإطلاق. والموجود شيئاً ما: إما شيئاً جوهرياً للموضوع، أو عَرَضاً ذاتياً، أو عَرَضاً خارجياً (س، ب، ١٩٥، ٧)

موجود على الإطلاق

- الموجود على الإطلاق هو الموجود الذي إنما وجوده بنفسه لا بشيء آخر غيره (ف، ح، ٢١٩، ١٨)

- يقول المعلم الأول: أعني بالموجود على الإطلاق الشيء المطلوب: هل نفسه موجود؟ مثل قولنا: هل المثلث موجود، أو الإله؟ فهذا إنما يبحث عن وجود نفس الموضوع (س، ب، ١٩٥، ٩)

موجود في حال

- الموجود في الحال، لا ينافي المعدوم في ثاني الحال، فضلاً عما لا يجب وجوده ولا عدمه (س، أ، ٣٢٢، ٨)

موجود في شيء

- إذا عينا بقولنا «الموجود في شيء»، أي في شيء متحصّل القوام بنفسه، قد تمت شَيْئَتُهُ دون ما يوجد فيه، أو يتم دونها فلا يقومه ما يحله، كان فرقاً بين حال العَرَض في الموضوع وحال الصورة في المادة؛ فإن الصورة هي الأمر الذي يجعل محله موجوداً بالفعل؛ ومحله ليس بنفسه شيئاً بالفعل إلا بالصورة (س، م، ٣١، ٨)

موجود في موضوع

- أما الموجود في موضوع فهو قول مرادف لإسم

- ما هو موجود بالقوة منه ما هو بقوته وإمكانه مسدّد نحو أن يحصل بالفعل فقط، ومنه ما هو مسدّد لأن يحصل بالفعل وألا يحصل، فيكون مسدّداً لمتقابلين (ف، ح، ١١٩، ١٩)

- ما هو موجود بالقوة لم تجر عادة الجمهور فيه أن يُسمّوه موجوداً بل يُسمّوه غير موجود ما داموا يُعَبِّرون عنه بلفظ الموجود (ف، ح، ١٢٠، ٨)

- سمّوا (الجمهور) ما هو منه بعد بالقوة باسم ما هو منه بالفعل، فسّمّوه الموجود في الوقتين جميعاً، وفصلوا بينهما بما زادوه من شريطة القوة والفعل، فقالوا «موجود بالقوة» و «موجود بالفعل» (ف، ح، ١٢١، ٢)

- لما لم يتميّز أيضاً للطبيعيين الأقدمين فرقاً ما بين الموجود بالقوة والموجود بالفعل كما تبيّن للإلهيين، شنعَ عندهم أن يُقال في شيء واحد «إنه موجود» و «إنه غير موجود»، إذ كانوا إنما يفهمون عن «الموجود» ما له ماهية بالفعل فقط فإن هذا هو أسبق إلى النفوس في بادئ الرأي وعن «غير الموجود» ما لا ماهية له أصلاً وهذا أيضاً هو الأسبق إلى النفوس في بادئ الرأي (ف، ح، ١٢٣، ١٦)

موجود بالكل

- قول المعلم الأول: «الموجود بالجزء» يعني به الموجود شيئاً ما؛ والموجود بالكل يعني به الموجود على الإطلاق. والموجود شيئاً ما: إما شيئاً جوهرياً للموضوع، أو عَرَضاً ذاتياً، أو عَرَضاً خارجياً (س، ب، ١٩٥، ٧)

موجود شيئاً ما

- قول المعلم الأول: «الموجود بالجزء» يعني به

العرض (س، م، ٢٢، ١٩)

- معنى قولنا الموجود في موضوع: فقد رسم أنه: «الموجود في شيء لا كجزء منه، ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه». فقولنا إنه الموجود في شيء يقع على أشياء كثيرة: على بعضها بالتواطؤ، وعلى بعضها بالتشكيك، وعلى بعضها بالإشتباه. وليس وقوعه على جميع تلك الأشياء وقوع لفظ متواطئ ولا وقوع لفظ مشكك، بل وقوع لفظ مشترك، أعني إذا قيس إلى جميعها (س، م، ٢٨، ٤)

موجود لا في موضوع

- أول شيء عُرف أنه موجود لا في موضوع فهي الأشخاص الجزئية؛ وبالحرى أن تكون سابقة للأشياء كلها. إذ كانت موضوعات لكلياتها على سبيل «على» وموضوعات للأعراض على سبيل «في»؛ فكان كل شيء وجوده إما بأن يكون مقولاً عليها أو موجوداً فيها (س، م، ٩٨، ١٠)

موجودات

- الموجودات: منها ما يقال على موضوع ما وليست البتة في موضوع ما كقولك: «الإنسان»: فقد يقال على إنسان ما وليس هو البتة في موضوع ما. ومنها ما هي في موضوع وليست يقال أصلاً على موضوع ما (أ، م، ٤، ٥)

- الموجودات مضطربة متناقضة لاضطراب الآراء فيها وتناقضها (ف، ق، ١٢٠، ١٤)

- إن كان في الموجودات شيء لا يمكن أن يوجد له شيء أقدم منه، فذلك ليس يُمكن تعريفه إلا بالحدود التي أجزاؤها متأخرة عن المحدود.

وما أمكن أن يوجد له شيء أقدم منه وشيء آخر متأخر عنه، أمكن أن يُعرف بالأمرين معاً، أعني بالمتقدمة والمتأخرة (ف، ب، ٥٠، ٦)
- لا تُخلص في موجود من الموجودات طبيعة العرض ولا طبيعة الجوهر، بل يكون كلّ محمول فهو بعينه عرض وجوهر (ف، ج، ٩٦، ٤)

- إن الموجودات على قسمين: معقولة الذوات في الوجود، ومحسوسة الذوات في الوجود. فأما معقولة الذوات في الوجود فهي التي لا مادة لها ولا لواحق مادة، وإنما هي معقولة بذاتها لأنها لا تحتاج إلى عمل يعمل بها حتى تصير معقولة، ولا يمكن أن تكون محسوسة البتة. وأما محسوسات الذوات في الوجود فإن ذواتها في الوجود غير معقولة بل محسوسة، لكن العقل يجعلها بحيث تصير معقولة لأنه يجرد حقيقتها عن لواحق المادة (س، ب، ١٦٠، ٤)

- أكثر الموجودات معلوم بالاستدلال عليها بآثارها، ولا تُحس (غ، ع، ٩٠، ١٧)

- إنقسام الموجودات: إلى محسوسات، وإلى معلومات بالعقل، ولا تُباشر بالحس والخيال. فأعرض عن الخيال رأساً، وعول على مقتضى العقل فيه (غ، ع، ٩١، ٢٦)

- الموجودات تنقسم: إلى موجودات شخصية معينة، وتسمى أعياناً، وأشخاصاً، وجزئيات. وإلى أمور غير متعينة، وتسمى الكلّيات والأمور العامة (غ، ع، ٩٣، ١)

- الموجودات منها ما يُحمل على موضوع وليست في موضوع... وهذا هو الجوهر العام... ومنها ما هو في موضوع... وهذا هو شخص العرض المشار إليه... ومنها ما

باعتبار وجودها في الخارج دون الذهن، أو
باعتبار وجودها في الذهن دون الخارج (هـ،
م، ٤٦، ١٥)

موجودة في موضوع

- إنَّ العرض الذي يقابل الجوهر هو الذي
سنحده؛ وأنَّ الأمور: إمَّا مقولة له على
موضوع، غير موجودة في موضوع، وهي
كليات أشياء هي جواهر؛ فلأنَّها كليات، فهي
تقال «على»؛ ولأنَّها جواهر، فلا توجد «في»؛
وإمَّا موجودة في موضوع غير مقولة على
موضوع وهي جزئيات الأعراض، فإنَّها، لأنَّها
أعراض، موجودة «في»، ولأنَّها جزئية، ليست
«على»؛ وإمَّا مقولة على موضوع، موجودة في
موضوع، وهي كليات الأعراض، فإنَّها،
بالقياس إلى جزئياتها، كالبياض الكلِّي
بالقياس إلى بياض ما مقولة على موضوع؛
ولأنَّها أعراض فهي موجودة في موضوع؛ وإمَّا
لا مقولة «على» ولا موجودة «في»، وهي
جزئيات الجواهر، كزبد وعمرو وهذه المادة
وهذه الصورة وهذه النفس؛ ولأنَّها جواهر،
ليست موجودة في موضوع؛ ولأنَّها جزئية،
ليست مقولة على موضوع (س، م، ٢٧، ١٧)

موصوف

- الصفة «فلتُسَمَّ» المحمول، والموصوف
الموضوع (ف، ق، ٧١، ٤)
- يُسمَّون (بعض الناس) الموصوف المسند إليه
ويسمَّون الصفة مسندًا، وربما سمَّوا الصفة
الخبر والمخبر به والموصوف المخبر عنه (ف،
أ، ٥٧، ٥)

يُخَمَّل على موضوع وهو أيضًا في موضوع...
وهذا هو العَرَض العام... ومنها ما ليس
يُخَمَّل على موضوع أصلاً... ولا هو في
موضوع... وهذا هو شخص الجوهر المشار
إليه (ش، م، ٨، ٧)

- الموجودات التي المعاني التي في النفس أمثلة
لها ودالة عليها هي واحدة وموجودة بالطبع
للجميع (ش، ع، ٨١، ١٢)
- بعض الموجودات توجد بالفعل دون القوة مثل
الموجود الأول، وبعضها بالفعل تارة وبالقوة
تارة وهي الأشياء الكائنة الفاسدة، وبعض
الأشياء مع القوة فقط من غير أن تفارقها مثل
الحركة (ش، ع، ١٢٥، ١)
- الموجودات بعضها أفضل في الوجود من بعض
(ش، ج، ٦٥١، ١٩)
- إنَّ من الموجودات: قائمًا بنفسه، هو الجوهر؛
وقائمًا بغيره هو العَرَض (ط، ش، ١٩٤، ١)
- ليس في الموجودات ما تعلمُ الفطرة له قضية
كلية بغير قياس إلَّا وعلمها بالمفردات المعينة
من تلك القضية الكلية أقوى من علمها بتلك
القضية الكلية (ت، ر، ٢، ٦٦، ٣)

موجودات متصورة

- الموجودات المتصورة، إمَّا أن يتصوَّرها
الإنسان بحواسه الظاهرة، كالطعم، واللون،
والريح، والأجسام التي تحملُ هذه الصفات؛
وإمَّا أن يتصوَّرها بمشاعره الباطنة، كما يتصوَّر
الأمور الحسية الباطنة الوجدية، مثل الجوع
والشبع، والحب والبغض (ت، ر، ١، ٣٨، ١٥)

موجودة

- (الموجودة) أي امتنع إنفكاكه عن الماهية - جرت العادة في صناعة المنطق أن يُسمَّى

المعنى الموصوف والمُسند إليه والمخبر عنه موضوعًا، والمعنى المُسند والمعنى الذي هو الصفة والخبر محمولاً (ف، أ، ٥٨، ٦)

- إذا قلت ب ج فمعناه أن كل ما يوصف ب ب فذلك الشيء موصوف بالفعل أنه ج من غير زيادة أنه موصوف به دائماً أو غير دائم أو عندما يوصف بأنه ب أو وقتاً آخر، معيّنًا كان أحد الوقتين كالكسوف للقمر أو غير معيّن كالنفس للإنسان، فإنّ جميع هذا يدخل تحت قوله موصوف بأنه ج لأنّ هذا أعمّ من كونه موصوفاً دائماً أو غير دائم ومن كونه موصوفاً بذلك عندما يوصف ب ب أولاً عند ذلك فقط، وكل ما

يزاد على هذا فهو أخصّ من هذا، وإن كان

لفظ لغة ما يوجب ذلك أو يوجب أنه يكون للوقت الحاضر فتكون تلك اللغة ليس فيها حمل كما يستحقّه المعنى نفسه، بل أخصّ منه. وكذلك القول في السلب (س، ش، ٦٤، ١٥)

- إلثم هذا القول (القضية) من جزئين يُسمّى النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً، ويُسمّى المتكلمون أحدهما موصوفاً والآخر صفة، ويُسمّى الفقهاء أحدهما حكماً والآخر محكوماً عليه، ويُسمّى المنطقيون أحدهما موضوعاً وهو المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١١)

- الحكم على الصفة حكمٌ على الموصوف بالضرورة (غ، ق، ٥٠، ١٦)

- ما قُدّر أنه من اللازم لموصوفه فنفس الموصوف ليس بواجب البقاء. فلا يكون العلم به علماً بموجود واجب الوجود (ت، ر، ١٥٥، ١١)

- الموصوف بأفعل التفضيل لا بد وأن يكون بعض ما يضاف إليه وذلك خاص بأفعل

التفضيل حيث يكون مضافاً، أمّا إذا لم يكن مضافاً وذكر بعده المفضل عليه مجروراً بمن لم يلزم حينئذ أن يكون المفضل من جنس المفضل عليه، ولهذا تقول زيد أجرى من الخيل، ولا يجوز أن تقول زيد أجرى الخيل، وتقول يوسف أحسن من أخوته ولا يجوز أن تقول يوسف أحسن أخوته، لأن إضافة أخوته إليه تستلزم خروجه منهم فليس هو بعضهم ولو قلت يوسف أحسن الأخوة من غير إضافة الأخوة إليه لجاز لأنه بعض الأخوة (و، م، ١٩١، ٣٣)

موصوفات

- في الموصوفات ما هو علّة فاعلة لصفته أصلاً، بل هو محلّ لصفاته القائمة به (ت، ر، ١٤٠، ٢٥)

موصولات

- الضمائر والموصولات وأسماء الإشارات ونحوها ليست جزئية لأنها في أصل وضعها كلفة عقلاً، وإنّما عرضت لها الجزئية عند الاستعمال بواسطة أمور صاحبها (و، م، ٧٨، ٢٠)

موضع

- إذا كان النوع موجوداً للموضوع بوجه ما من الوجهين وجُعِلَ المحمول موجوداً للموضوع بوجه آخر أو كان النوع مسلوباً عنه بوجه ما من الوجهين، وجُعِلَ المحمول مسلوباً عنه بوجه آخر، فإن الموضع يكون سوفسطائياً خبيثاً (ف، ق، ٩٩، ١٥)

- الموضع ينبغي أن يكون كلياً لمقدمة تُستعمل

تعمل على المطالب الجزئية في صناعة صناعة (ش، ج، ٥٢٥، ٥)

- الموضع هو الذي يعطي مقدمات المقاييس وأشكالها (ش، ج، ٥٢٥، ١٧)

- الموضع هو المقدمة الكلية التي هي أحق المقدمات بالقياس (ش، ج، ٥٢٦، ١)

- إسم الموضع عند الجمهور... يُدَلَّ به على حالة ما أو أمر ما في كل قول وقعت فيه بأن به مخاطبة بسبب تلك الحال أو ذلك الأمر يتأني إثبات ذلك القول أو إبطاله (ش، ج، ٥٢٦، ٢٠)

- «الموضع» كل حكم ينشعب منه أحكام أخر يمكن أن يجعل كل واحد منها مقدمة (ط، ش، ٢٥٨، ٣)

مركز تحقيق وتطوير علوم إسلامية
موضع علمي

- إن صدق (في الموضع) المقدم فيه كلياً، حتى كان قولنا: إن كل لذة خيرٌ حقاً، صدق لا محالة ما هو أكثر لذة فهو أكثر خيراً؛ فكان الموضع علمياً. وأما إن أخذ مهملاً فيكون مشهوراً، ولا يكون حقاً (س، ج، ١٣٨، ١٢)

موضع مكاني

- إن الموضع المكاني يقال عموماً على كل مكان معين، ويقال خصوصاً على الموضع الذي له خاص حكم يعتد به (س، ج، ٤٢، ٨)

موضوع

- «موضوع» كقولك: متكىء، جالساً (أ، م، ٩، ٦)

- أصحاب المنطق يُسمّون المُخْبِرَ عنه الموضوع ويُسمّون الخَبَرَ المحمول (ف، د، ٧١، ٢٠)

في الوضع، لا أن يكون الوضع بعينه في المعنى واللفظ، ولا أن يكون أيضاً هو الوضع بالمعنى ومخالفاً له في اللفظ ولكن كلياً، تحته الوضع (ف، ق، ١٠٣، ١٥)

- إذا كان بينه (الموضع) وبين ضده متوسط فإن ضده إذا وجد في موضوعه لزم أن يكون المحمول غير موجود في الموضع (ف، ق، ١٠٩، ١)

- كل إنسان إنما يُجيب في الموضع الذي يكون سبيل الجواب فيه بالنوع أو بالجنس أو بالحدّ بالذي هو عنده نوع أو بالذي هو عنده جنس أو بالذي هو عنده حدّ (ف، ح، ١٧٤، ٥)

- معنى الموضع حكم منفرد من شأنه أن تتشعب منه أحكام كثيرة تجعل كل واحد منها جزء قياس (س، ج، ٣٨، ١)

- الموضع ما يولّد الجزئيات من حيث يعمّها، ومن حيث ينزل إليها حكمه. وهذا وإن انفق أن كان حكمٌ موضعاً ومقدّمة، فهو موضع من جهة؛ ومقدّمة من جهة. أمّا موضع، فمن حيث يستعمل على أنه قانون، وأمّا مقدّمة فمن حيث يستعمل جزء قياس (س، ج، ٤١، ١٤)

- الموضع إنما يكون برهانياً بعد أن تكون الجزئيات كلها قد رُتبت فلم يفلت شيء، ثم يكون المحمول من الإيجاب والسلب على كلية كل جزئي (س، ج، ١٠٨، ١)

- إعلم أن الشيء إنما يكون موضعاً إذا كانت الشهرة توجبه، أو كان يصح في علم المنطق على سبيل إيجاب من المشهورات، فيوضع بعد ذلك قانوناً؛ وما ليس كذلك فليس بموضع (س، ج، ١٣١، ٩)

- الموضع... مبدأ... أصل منه تؤخذ المقدمات في قياس قياس من المقاييس التي

- إذا كان الموضوع في القضية إسمًا مشتركًا لم تكن القضية واحدة، بل تكون عدتها المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم (ف، ع، ١٤٥، ١٨)
- الصفة «فلتسم» المحمول، والموصوف الموضوع (ف، ق، ٧١، ٤)
- نأخذ حدّ المحمول ثم ننظر هل نجده في الموضوع، فإن وجدناه ألفناه في الشكل الأول بأن نعكس المحمول على حدّه، فيلزم عنه وجود المحمول في الموضوع. وإن وجدنا حدّ المحمول مساويًا عن جميع الموضوع ألفناه في الضرب الثاني من الشكل الثاني، فينتج سلب المحمول عن الموضوع (ف، ق، ١٠١، ١٩)
- إذا كان الموضوع إذا وُجد في أي شيء اتفق، وُجد المحمول بوجود الموضوع، لزم أن يكون المحمول موجودًا في جميع الموضوع (ف، ق، ١٠٣، ٤)
- لا فرق بين أن نقول أي شيء ما وُجد فيه الموضوع وُجد فيه المحمول، وبين أن نقول كل ما يوجد فيه الموضوع يوجد فيه المحمول (ف، ق، ١٠٣، ٨)
- أن ننظر إذا ارتفع الموضوع عن شيء ما فارتفع المحمول بارتفاعه، فإنه إذا كان كذلك يُظن أنه إذا وُجد الموضوع وُجد المحمول، فيظن لذلك أنه يلزم أن يكون المحمول في كل الموضوع. وهذا الموضع مخيّل جدًا وهو سفسطاني (ف، ق، ١٠٣، ١٨)
- إن المحمول إن كان موجودًا لما يوجد له الموضوع لزم أن يكون المحمول مساويًا عما يُسلب عنه الموضوع، وبالعكس أيضًا إن كان سلب المحمول لاحقًا لما سلب عنه الموضوع كان إيجابُ المحمول لاحقًا لما يُوجب له الموضوع (ف، ق، ١١٣، ١٧)
- إن كان سلبُ المحمول لاحقًا لما يُوجب له الموضوع كان إيجابُ المحمول لاحقًا لما يُسلب عنه الموضوع (ف، ق، ١١٣، ٢٠)
- إن كان إيجابُ المحمول لاحقًا لما يُسلب عنه الموضوع كان سلبُه لاحقًا لما يُجب له الموضوع (ف، ق، ١١٤، ٢)
- إن كان إيجابُ المحمول لاحقًا لما يُوجب له الموضوع كان سلبُ الموضوع لاحقًا لما يُسلب عنه المحمول (ف، ق، ١١٤، ١١)
- إن كان سلبُ المحمول لاحقًا لما سلب عنه الموضوع فإيجابُ الموضوع لاحقًا لما يوجب له المحمول (ف، ق، ١١٤، ١٣)
- إن كان سلبُ المحمول لاحقًا لما يوجب له الموضوع فسلبُ الموضوع لاحقًا لما يوجب له المحمول (ف، ق، ١١٤، ١٦)
- إن كان إيجابُ المحمول لاحقًا لما يُسلب عنه الموضوع، فإيجابُ الموضوع لاحقًا لما يُسلب عنه المحمول (ف، ق، ١١٤، ١٩)
- نظرنا (في الاثبات) هل المحمول له ضدّ المحمول مساويًا عن ضدّ الموضوع لزم أن يكون المحمول في الموضوع، وإن كان ضدّ المحمول مساويًا عن ضدّ الموضوع كان المحمول مساويًا عن الموضوع (ف، ق، ١١٥، ٦)
- كون ضدّ الموضوع في ضدّ المحمول هو البين أخذنا على الخلاف فالزمتنا أن المحمول موجود في الموضوع، وإن كان أيضًا البين سلب ضدّ الموضوع عن ضدّ المحمول ألزمتنا عنه سلب المحمول عن الموضوع (ف، ق، ١١٥، ٨)
- إن موضوع المطلوب إن كان ملكة وكان

- إن كان موضوع هذا الموضوع يُحمَلُ أيضًا على شيء دونه بطريق ما هو، فإنه يكون محمولاً أيضًا على شيء ما آخر لا بطريق ما هو، على أن ينتهي على هذا الترتيب إلى الموضوع الذي لا يُحمَلُ على شيء دونه أصلاً بطريق ما هو (ف، ح، ١٧٩، ١٢)
- القدمات يُسمَّون الموضوع الأخير وكلَّياته المحمولة عليه من طريق ما هو «الجوهر» على الإطلاق، وسائر المحمولات على الموضوع الأخير التي تُحمَلُ عليه لا بطريق ما هو كانت كلِّيات أو لم تكن كلِّيات، والمحمولات على كلِّيات الموضوع الأخير لا بطريق ما هو «الأعراض»، وذلك إذا حُمِلت على الجواهر، لأنها تُحمَلُ عليها لا من طريق ما هو (ف، ح، ١٨١، ٥)
- قولنا: زيد في الدار، فإنَّ زيدًا موضوع «وفي الدار» محمول (س، ع، ١٣، ٣)
- أوَّل القضايا الحملية، وأوَّل الإيجاب لآته مؤلف من منسوب إليه يُسمَّى موضوعًا ومنسوب يسمَّى محمولاً على نسبة وجود، وأمَّا السلب فإنه يحصل من منسوب إليه ومنسوب ورفع وجود النسبة (س، ع، ٣٤، ٧)
- الموضوع كل مادة متقومة الذات أو قابل متقوم دون الهيئة التي فيها وإن لم تكن الهيئة ولا شيء يخلف بدلها، أو كانت الهيئة لازمة لحقت بعد تقوُّم ذلك الأمر الذي هو مادة أو قابل عرفنا أن الصورة جوهر ولم يحتج إلى وسط (س، ب، ١٠٣، ٣)
- إنَّ اختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب موضوعاتها. وذلك السبب أمَّا اختلاف الموضوعات، وأمَّا اختلاف موضوع واحد (س، ب، ١٠٤، ٢٢)
- محموله كذلك ثم كان عدم الموضوع يلحقه عدم المحمول (ف، ق، ١١٥، ١٦)
- إن كان عدم المحمول مسلوبًا عن عدم الموضوع فالمحمول غير موجود للموضوع (ف، ق، ١١٥، ١٨)
- إن كان ما عليه يُضاف المحمول مسلوبًا عمَّا إليه يُضاف الموضوع، فالمحمول مسلوب عن الموضوع فهو يصلح للإثبات والإبطال (ف، ق، ١١٦، ٨)
- متى كان محمول المطلوب له نظير وموضوعه له نظير، وكان نظير المحمول موجودًا لنظير الموضوع، فإنَّ المحمول موجودٌ للموضوع، وإن كان نظير المحمول غير موجود لنظير الموضوع، فإنَّ المحمول مسلوبٌ عن الموضوع (ف، ق، ١٢١، ٢١)
- إن كان تصريف المحمول موجودًا لتصريف الموضوع فإنَّ المحمول موجودٌ للموضوع، وإن كان غير موجود له كان المحمول غير موجود للموضوع (ف، ق، ١٢٢، ١)
- كلُّ مسألة فإنَّ جزءها الموضوع يُسمَّى المفروض والمُعطى، وجزءها المحمول يُسمَّى المطلوب، من قيل أن الموضوع هو الذي يُفرض أولاً، ثم يُطلب فيه وجود المحمول (ف، ب، ٦٠، ٥)
- الموضوع هو بوجه ما تحت الحد الأوسط، أما في الشكل الأوَّل فبالفعل، وأمَّا في الثاني والثالث فبالقوة، فظاهر أن الذي يُطلب وجوده قد عُلم بوجه ما وجوده (ف، ب، ٨٤، ٢٠)
- موضوع كل مقدمة وكل مطلوب فليس يخلو من أن يكون إمَّا جوهرًا وإمَّا كمية وإمَّا كيفية وإمَّا داخلًا تحت شيء من باقي الأجناس (ف، ج، ٩٥، ٢)

- إذا كان الموضوع لا يقبل الأزيد والأنقص في طباعه، فليس يجب شيء من ذلك، فإنه ليس إذا كانت النار خاصتها أن تتحرك إلى فوق، والإنسان خاصته أن يفهم بالروية، يجب أن يكون ما هو أشد حركة إلى فوق أشد نارية، أو يكون ما هو أكثر فهمًا هو أشد إنسانية (س، ج، ٢٣٢، ١١)

- الذي يُسمى الحملّي، وهو الذي يحكم فيه بأن معنى محمول على معنى، أو ليس بمحمول عليه. مثاله قولنا: إن الإنسان حيوان، وإن الإنسان ليس بحيوان. فالإنسان وما يجري مجراه في أشكال هذا المثال، هو المسمى بـ«الموضوع» وما هو مثل «الحيوان» هاهنا فهو المسمى بالمحمول (س، أ، ٢٦٩، ٦)

- نجد للحملّي جزئين: أحدهما حامل واسمته المشهور (الموضوع) كقولك في مثالنا «زيد» والثاني (محمول) كقولك في مثالنا «كاتب» (س، ش، ٦٢، ٧)

- إن الموضوع قد يكون مفردًا مثل «الإنسان» وقد يكون مؤلفًا مثل «الحيوان الناطق العاقل» وإنما يكون كذلك إذا كانت قوّته قوّة المفرد (س، ش، ٦٤، ٧)

- الموضوع على وجهين: أحدهما كما يقال الإنسان حيوان فإنه أمر واحد، والثاني كما يقال المتحرك متغير، فإن المتحرك محمول وموضوع فإنه ذو الحركة (مر، ت، ١٥، ١٠)

- الموضوع يُوصف بمحمول على وجهين: أحدهما بأنه هو إسمًا ومعنى، كقولنا الإنسان حيوان، أو يوصف بمحمول لا بأنه هو ولكن بأنه ذو هو أوله هو؛ والقسم الثاني يُشتق لذلك الموضوع من محموله إسم، فيقال شجاع ولا يقال هو شجاعة؛ وقد يمكن أن يكون على

سبيل النقل كما يقال رجل عدل وخلق عدل (مر، ت، ٢٦، ١٠)

- الموضوع إما يُحمل عليه إذا اعتبر مأخوذًا بنفسه من غير إلحاق سور به لا يخلو إما أن يكون كليًا أو جزئيًا، فإن كان جزئيًا فالمحمول عليه إما أن يكون كليًا أو جزئيًا، فإن كان جزئيًا لم يكن ذلك الجزئي غيره، فإن الجزئين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر، إذا المحمول والموضوع واحد، والمتباينان لا يكونان واحدًا؛ ومثل هذا على الحقيقة لا يكون محمولًا وموضوعًا، كما تقول زيد هو أبو القاسم، ولا يكون أحدهما أولى بأن يُجعل موضوعًا أو محمولًا من الآخر؛ وأمّا إن كان الموضوع كليًا فإن المحمول بالضرورة لا يكون إلا كليًا (مر، ت، ٢٦، ١٥)

- المحمول يجب أن يكون صفة تُعرف الموضوع (مر، ت، ٢٧، ٤)

- الموضوع قد يُعنى به ما قد استكمل ثم صار بحيث يعرض له صفة ولا يفيد تلك الصفة كمالًا في ذاته وحقيقته، وذلك كالإنسان الذي تكاملت إنسانيته بالأجزاء التي بها تتم الإنسانية، ثم يصير معروضًا لوجود البياض والسواد، ويسمى كلّ شيء هذه حالة موضوعًا (مر، ت، ٢٩، ١)

- الموضوع لا يخلو إما أن يكون موجودًا أو معدومًا مأخوذًا من حيث هو معدوم (مر، ت، ٥٥، ٧)

- كل واحد من المحمول والموضوع قد يكون لفظًا مفردًا... وقد يكون لفظًا مركبًا (غ، م، ١٨، ١١)

- كلّ «موضوع» أو «محمول» يُذكر في قضية، فهو لفظ يدل لا محالة على معنى (غ، ع،

(١١، ٧٠)

- الموضوع ليس يتعين موضوعاً، والمحمول محمولاً، ولا يكون أحدهما أولى بذلك من الآخر من حيث هما معنيان ذهنيان، أو من حالة يتعلق بتصورهما أكثر من أن الأسبق إلى الذهن في عادة من يُقدّم الموضوع يُجعل موضوعاً، وفي عادة من يُقدّم المحمول يُجعل محمولاً (ب، م، ٧١، ٣)

- من الناس من جرت عادته بتقديم الموضوع في لفظه إذ يقول مثلاً كل إنسان حيوان، ومنهم من جرت عادته بتقديم المحمول فيه إذ يقول مثلاً الحيوان على كل إنسان أو مقول على كل إنسان، بل ذلك ربما يُعَيَّن بماهيتهما وبأسباب تتعلق بهما من حيث هما هما لا من حيث هما متصوران (ب، م، ٧١، ٧)

- إذا حكمنا بشيء على شيء فقلنا إنه كذا، فالمحكوم به يُقال له المحمول والمحكوم عليه يُقال له الموضوع (سي، ب، ٣٥، ٢٠)

- نعني بالموضوع ههنا المحل المتقوم بذاته المقوم ما يحله (سي، ب، ٥٣، ١٧)

- الموضوع عندما يُقال فيه مقول على موضوع معناه المحكوم عليه بإيجاب أو سلب (سي، ب، ٥٤، ٢١)

- موضوع ما في موضوع هو الجوهر على هذا الوجه. وأما موضوع ما على موضوع فقد يكون عَرَضاً كاليابض للون، وقد يكون جوهرًا ولا يخفى مثاله (سي، ب، ٥٦، ٢٠)

- أخذهم (المنطقيون) الموضوع مكان الجنس كقولهم إن السرير خشب يجلس عليه، والخشب موضوع للسريرية لا جنس، والسريرية عارضة عليه (سي، ب، ٨٩، ٢١)

- بعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعي تحقيق معنى الإضافة والشرط والجزء والكل والقوة

- (لزم) من النظر في المقدمات، النظر في «المحمول» و«الموضوع» اللذين منهما تتألف «المقدمات» (غ، ع، ٧٠، ١٦)

- من النظر في «المحمول» و«الموضوع» النظر في الألفاظ، والمعاني المفردة، التي بها يتم «المحمول» و«الموضوع» (غ، ع، ٧٠، ١٨)

- الموضوع فلا يتصور أن يكون أعم من المحمول، وإذا وضع كذلك كان الحكم كاذباً (غ، ع، ١٣٢، ٢٥)

- (الموضوع) المحل القريب الذي يقوم بنفسه، لا بتقويم الشيء الحال فيه (غ، ع، ٣١٣، ١٣)

- الموضوع قد يُقال لكل شيء من شأنه أن يكون له كمال ما، وكان ذلك الكمال حاضراً، وهو الموضوع له (غ، ع، ٣٧٩، ١٦)

- إلتزم هذا القول (القضية) من جزئين يُسمي النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً، ويُسمي المتكلمون أحدهما موصوفاً والآخر صفة، ويُسمي الفقهاء أحدهما حكماً والآخر محكوماً عليه، ويُسمي المنطقيون أحدهما موضوعاً وهو المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١٣)

- إن الشيء المُسمَّى بزيد هو الشيء المُسمَّى بإنسان، بل الشيء الذي معناه في الذهن هو المعنى المُسمَّى بزيد، معناه في الذهن المعنى المُسمَّى بإنسان، والمقول كمعنى الإنسان يُسمَّى محمولاً، والمقول عليه كزيد يُسمَّى موضوعاً (ب، م، ١٢، ٢١)

- الموضوع والمحمول يُقال على المُقدَّر الموضوعية والمحمولية، وعلى المعنيين اللذين حكم بأحدهما على الآخر وصارا بالحقيقة محمولاً وموضوعاً (ب، م، ٧١، ١)

- والفعل والزمان والمكان (سي، ب، ١٠٩، ١)
- ما هو موضوع في النتيجة يُسمى حدًا أصغر، وما هو محمول فيها يُسمى حدًا أكبر (سي، ب، ١٤٢، ٧)
- ليس حدوث الضد في الموضوع يقتضي بجوهره رفع ضده المقابل له (ش، ع، ١٢٩، ١٥)
- لا... الموضوع للحدود أو أجزاء الحدود يمكن أن يكون له موضوع (ش، ب، ٤٢٨، ١٠)
- الموضوع إما أن يكون جنسًا أو نوعًا. فإن كان جنسًا فلا بد أن يكون له نوع أخير، والنوع الأخير ينتهي حمله إلى الأشخاص؛ وإن كان نوعًا فإنما يُحمّل على الشخص فقط والشخص ليس يُحمّل على شيء وعلى المجزئ الطبيعي (ش، ب، ٤٢٨، ١٢)
- إن أخذ الموضوع أخص من الحد الأوسط، والحد الأوسط أخص من الأكبر، لم يكن الحمل على طريق الكل (ش، ب، ٤٨٧، ١٨)
- الشيء الذي له العلة... هو الموضوع (ش، ب، ٤٨٧، ١٨)
- إن كان وجود المحمول والموضوع في شيء ما مختلفًا بالزمان، لم يصدق أن المحمول موجود للموضوع (ش، ج، ٥٣٥، ٢٤)
- إن كان الموضوع جنسًا لا يُحمّل على ما وضع أنه نوع له من طريق ما هو فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٠، ١٩)
- أجزاء العلوم البرهانية ثلاثة. المبادئ والموضوعات والمطالب: أما المبادئ فهي الحدود والمقدمات التي تؤلف منها قياساته وتلك... : أما الحدود فمثل الحدود التي تورّد لموضوع الصناعة وأجزائه وأعراضه
- الذاتية: وأما الموضوع فهو الأمر الذي يبحث في ذلك العلم عن الأحوال العارضة له من حيث إنه هو (ر، ل، ٤٥، ١١)
- الجزء الأول من (القضية) الحملية يسمى موضوعًا لأنه وضع ليحمل عليه شيء، والثاني محمولاً لحمله على الأول (هـ، م، ١٣، ١٦)
- صدق الموضوع على أفراده تابع لجهة صدق المحمول وهذا القول للحفيد ابن رشد زعم أنه مراد المعلم الأول (و، م، ١٣٤، ٩)
- الموضوع يحتمل المراد منه أربع مفهومات: الأول ذاته وحقيقته، الثاني أفراده لا حقيقته، الثالث الموصوف به، الرابع ما صدق عليه من غير التفات إلى كونه حقيقة له أو أفرادًا له أو موصوفًا به (و، م، ١٣٤، ١٤)
- كل محمول فله نسبتان للموضوع، نسبة ثبوته له ونسبة نفيه عنه، فكل موجهة لم يصرح فيها إلا ببيان جهة إحدى النسبتين فهي بسيطة (و، م، ٢٢٠، ١٢)
- إن المناطق اصطلاحوا على تسمية المحكوم عليه وهو الجزء الأول موضوعًا، والمحكوم به وهو الجزء الآخر محمولاً (ض، س، ٢٩، ٢)
- موضوع بالحقيقة
- إن كل ما هو على موضوع بالحقيقة فهو كلي، وكل كلي فإنه محمول على موضوع ضرورة؛ لأن له جزئيات بفعل أو بقوة يقال عليها الكلي هذا القول (س، م، ٢٢، ٩)
- موضوع العلم
- إن موضوع العلم إما أن يكون قد أُخذ على الإطلاق من جهة هويته غير مشترط فيها زيادة

موضوع في

- يكون أيضًا الموجود في موضوع هو موجود في موضوع ثان موجودًا في الموضوع الثاني؛ فيكون بالحقيقة الموضوع له «على» والموضوع له «في» لا يوجب أحدهما أن يكون الموضوع هو الموضوع الذي هو الجوهر؛ فإنّ اللون مقول على موضوعات، كالسواد والبياض وهي أعراض، والزمان موجود في الحركة وهي أيضًا عرض (س، م، ٤٤، ١٧)

موضوع القضية

- موضوع القضية لا يخلو إما أن يكون كليًا أو جزئيًا، فالحكم إما على الكلّي وإما على الجزئي. فإذا كان الموضوع جزئيًا كقولك: زيد كاتب، فإنّ مناقضه سالب إجتمع فيه من مراعاة الشرائط ما ذكرناه، وأما إن كان الموضوع كليًا فإما أن يكون الحكم عليه كليًا أي يكون قد بين أنّ الإيجاب على كل واحد مما تحته أو أنّ السلب عن كل واحد منه، فلا إيجاب على شيء البتة مما تحته، أو بين أن الإيجاب أو السلب في بعضه، أو يكون قد ترك ذلك تركًا ولم يتعرض له، وإنما تعرض للكيف دون الكم، أعني الإيجاب والسلب دون التعميم والتخصيص (س، ع، ٤٥، ٧)

- ليس من شرط موضوع القضية، أن يكون موجودًا في الأعيان؛ فإنّا نحكم على موضوعات ليست بموجودة في الأعيان، أحكامًا إيجابية فضلًا عن السلبية، كما على أشكال هندسية لم يحكم بوجودها. ولا أن لا يكون موجودًا في الأعيان، فإنّا نحكم أيضًا على موضوعات موجودة بحكم كالعالم وما فيه (ط، ش، ٢٧١، ١)

معنى، ثم طُلبت عوارضها الذاتية مثل العدد للحساب. وإما أن يكون قد أخذ لـ «على» الإطلاق، ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير أن يكون فصلًا ينوعه، ثم طُلبت عوارضه الذاتية التي تلحقه من تلك الجهة: مثل النظر في عوارض الأكر المتحركة (مر، ت، ٢١٥، ١٤)

موضوع علمي

- لفظة «أولي»؛ فإنه إن عني بالأول بالطبع والأقدم، صار الموضوع علميًا؛ وإن عني به ما وجوده أكثر من وجود الآخر من غير تعلق، أو وجوده أشد موافقة للموضوع من وجود ذلك من غير تعلق، فليس الموضع بتعليمي (س، ج، ١٣٩، ٥)

موضوع على

- يكون أيضًا الموجود في موضوع هو موجود في موضوع ثان موجودًا في الموضوع الثاني؛ فيكون بالحقيقة الموضوع له «على» والموضوع له «في» لا يوجب أحدهما أن يكون الموضوع هو الموضوع الذي هو الجوهر؛ فإنّ اللون مقول على موضوعات، كالسواد والبياض وهي أعراض، والزمان موجود في الحركة وهي أيضًا عرض (س، م، ٤٤، ١٧)

موضوع الفلسفة الأولى

- موضوع الفلسفة الأولى والحكمة العليا هو الوجود الكلّي المطلق المشترك بين الموجودات المنقسم إلى جوهر وعرض، وعلة ومعلول. وهذا الموضوع ليس له وجود في الخارج (ت، ر، ٢٠٢، ٢١)

موضوع لايجاب

- إن حقيقة الإيجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع، ومستحيل أن يحكم على غير الموجود بأن شيئاً موجوداً له، فكل موضوع للإيجاب فهو موجود إما في الأعيان وإما في الذهن (س، ع، ٧٩، ١٣)

موضوع المطلوب

- نقسم موضوع المطلوب إن كان جنساً إلى أنواعه القريبة منه ثم نتأمل هل نجدُ محمول المطلوب في جميعها أو نجدُه مسلوباً عن جميعها أو نجدُه في بعضها، ومسلوباً عن بعض، فإن لم يتبين لنا ذلك في أنواعه القريبة منه قسّمنا كل واحد من تلك الأنواع أيضاً إن كانت تحتلُ القسمة، ثم هكذا إلى أن ننتهي إلى الأخيرة التي لا تنقسم إلا إلى الأشخاص (ف، ق، ٩٦، ٧)

- إن قسّم المحمول بفصوله المقومة لأنواعه ثم لم يوجد شيء من تلك الفصول لموضوع المطلوب بوجه من الوجوه لا على أنه مشتق ولا على أنه مثال أول، لزم من ذلك سلبُ المحمول عن جميع الموضوع (ف، ق، ٩٨، ١٣)

موضوع المنطق

- موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية (ن، ش، ٣، ١١)

موضوع الموجبة المعدولة

- موضوع الموجبة المعدولة لا بد من أن يكون موجوداً لأن حكمها الإثبات (سي، ب، ١٠٤، ١٣)

موضوع النوع

- أن يكون الموضوع نوعاً يقال على أكثر مما يقال عليه الموضوع جنساً؛ كالمظنون، فإنه يقال على أكثر مما يقال عليه المعلوم. وهذا الموضع في الظاهر كأنه في القوة ما قيل قبل من أنه إن كان النوع يحمل على ما لا يحمل عليه الجنس، فليس المفروض جنساً بجنس (س، ج، ١٦٧، ١٦)

موضوعات

- المحمولات والموضوعات في الحقيقة هي معاني الأسماء والأفعال لا الأسماء والأفعال (ف، ق، ٧١، ٥)

- كل صناعة نظرية فإنها تشتمل بالجملة على أشياء ثلاثة: موضوعات ومسائل ومبادئ (ف، ب، ٥٩، ٨)

- الموضوعات هي الأشياء التي إنما تبحث الصناعة عن الأحوال المنسوبة إليها والعوارض الذاتية لها (س، ب، ٩٨، ١٥)

- المبادئ: منها البرهان، والمسائل: لها البرهان، الموضوعات: عليها البرهان (س، ب، ٩٨، ١٩)

- الموضوعات تختلف: فمن الموضوعات ما وضعه في الطبيعة، كأن الطبيعة والحق قد وضعاه وسلماه؛ ومنها ما وضعه بحسب واضع أو واضعين (س، ج، ٩، ٦)

- الموضوعات هي الأشياء التي إنما يبحث في الصناعة عن الأحوال المنسوبة إليها والعوارض الذاتية لها: كالمقادير في الهندسة، والجسم من جهة ما يتحرك ويسكن في العلم الطبيعي، وكذا الإنسان من جهة ما يصح ويمرض للطب (مر، ت، ١٩٧، ١٠)

(ش، ع، ١١١، ٥)

موضوعات اول

- الموضوعات الأول الكثيرة التي تحتوي عليها صناعة واحدة ينبغي أن تكون متجانسة، والمتجانس هو واحد أيضًا بجهة ما (ف، ب، ٦٣، ١٧)

- الموضوعات الأول المتجانسة منها ما يتجانس بأن تكون نسبة بعضها الى بعض نسبة واحدة، مثل موضوعات الهندسة، ومنها ما يتجانس بتعاونها وتعاون أنواعها على تكميل شيء واحد، وهو الغاية القصوى من الأمور التي تشمل عليها الصناعة (ف، ب، ٦٣، ١٨)

موضوعات الجدل

- قد تكون موضوعات الجدل موادًا ممكنة، ففي هذه قد تكون المتضادتان جميعًا كاذبتين. فذلك لا يمتنع أن تكونا شئيتين (ف، ج، ١٠٧، ١٢)

موضوعات الصناعة

- موضوعات الصناعة هي الأمور التي لها توجد الأعراض الذاتية وإليها تُنسب سائر الأشياء المنظور فيها من الصناعة بأحد أنحاء النسب التي ذُكرت فيما تقدم، وذلك مثل العدد في صناعة العدد، والخطوط والسطوح والمجسمات في صناعة الهندسة (ف، ب، ٥٩، ٩)

- (موضوعات الصناعة) التي تنسب الى موضوع الصناعة ثلاثة أصناف: أحدها الأشياء التي تؤخذ في حدود الموضوعات، والثاني أنواع موضوعاتها، والثالث الأعراض الذاتية

- العلوم البرهانية وهي أربعة: الموضوعات، والأعراض الذاتية، والمسائل، والمبادئ (غ، م، ٦٠، ٦١)

- الموضوعات ونعني بها أن لكل علم لا محالة موضوعًا (غ، م، ٦٠، ٧)

- الموضوعات: فهي الأمور التي توضع في العلوم، وتطلب أعراضها الذاتية (غ، ع، ٢٥١، ٤)

- الموضوعات هي الأمور التي توضع في العلوم، وتطلب أعراضها الذاتية (غ، ع، ٣٧٩، ١٣)

- الموضوعات: فموضوعات كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية والأحوال المنسوبة إليه، كالمقدار للهندسة والعدد للحساب ويدن الإنسان من جهة ما

يصح ويمرض للطب (سي، ب، ٢٣٤، ١٠)

- المختلفة الموضوعات إما أن لا يكون بين موضوعاتها مداخل أو يكون، والتي لا مداخل بين موضوعاتها، فإما أن لا تشترك في الجنس أو تشترك، فإن لم تشترك سُميت متباينة، مثل علم العدد والعلم الطبيعي، وإن اشتركت سُميت متساوية في الرتبة، مثل علم الهندسة الناظر في المقدار وعلم الحساب الناظر في العدد، فإن موضوعيهما يشتركان في الجنس وهو الكم (سي، ب، ٢٥٢، ١٦)

- (الموضوعات) تكون بينها مداخل فإما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص، وإما أن يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء متباين به، مثل علم الطلب وعلم الأخلاق (سي، ب، ٢٥٢، ٢١)

- إن كانت موضوعات كثيرة يُحمَل عليها محمول واحد فليس ذلك إيجابًا واحدًا ولا سلبيًا واحدًا

الموجودة لتلك الموضوعات (ف، ب،
(١٢، ٥٩)

مؤلفات

- من المؤلفات ما يكون جزء منه حرفاً في مثل قولك «غير بصير» أو «لا بصير» فإنّ لك أن تضع بدل لفظاً مفرداً كـ «الأعمى» وكذلك لك أن تجعله محكوماً عليه بالإيجاب والسلب (س، ش، ٦٤، ٩)

مؤلفات الألفاظ

- يفعل الذهن في مفردات التصورات جمعاً وتآليفاً بين مفرداتها، هو الذي يُدّل عليه بمؤلفات الألفاظ، كالمفهوم من قولنا الإنسان حيوان، وهو بإيقاع نسبة بين المفردات هي كالواصلة والرابطة بينها، وهذا الفعل من الذهن يُسمّى حكماً وجزماً (ب، م، ٣٥، ١٩)

ميزان

- علم المنطق هو القانون الذي به يميّز صحيح الحدّ والقياس عن فاسدهما فيتميّز العلم اليقيني عما ليس يقينياً وكأنّه الميزان والمعيّار للعلوم كلها (غ، م، ٦، ١١)

- الميزان هو ميزان معرفة الله وملائكته وكتبه ورسله وملكه وملكوته (غ، ق، ٤٣، ١٣)

- بمّ تعرف أنّ ذلك الميزان صادق أم كاذب؟ أبغضك ونظرك، والعقول متعارضة، أم بالإمام المعصوم الصادق، القائم بالحق في العالم، وهو مذهبي الذي أدعو إليه؟ فقلت: ذلك أيضاً أعرفه بالتعليم، ولكن من إمام الأئمة محمد بن عبد الله ابن عبد المطلب، صلوات الله عليه. فإنني وإن كنت لا أراه فإنني أسمع تعليمه الذي

تواتر إليّ تواتراً لا أشك فيه (غ، ق، ٤٣، ١٧)

- من أين تعلم أنّ الميزان صادق؟... أعلم ذلك علماً ضرورياً يحصل من مقدمتين، إحداهما تجريبية والأخرى حسية. أمّا التجريبية فهي أنني علمت بالتجربة أن الثقل يهوي إلى أسفل، وأن الأثقل أشدّ هويّاً. فأقول: «لو كانت إحدى الكفتين أثقل لكانت أشدّ هويّاً؛ وهذه مقدّمة كلية تجريبية حاصلة عندي ضرورية. المقدّمة الثانية أن هذا الميزان بعينه رأيت لم تهو إحدى كفتيه، بل حاذت الأخرى محاذاة مساواة؛ وهذه مقدّمة حسية شاهدها بالبصر. فلا أشكّ لا في المقدّمة الحسية، ولا في الأولى وهي مقدّمة تجريبية. ويلزم في قلبي من هاتين المقدمتين نتيجة ضرورية وهو إستواء الميزان (غ، ق، ٤٥، ٢)

- عرفت صحّة الميزان بالمشاهدة والعيان (غ، ق، ٤٥، ١٦)

- (الميزان) ذو عمود وكفتين، والكفتان متعلقتان بالعمود، والعمود مشترك في الكفتين لارتباط كل واحدة منهما به. هذا ميزان التعادل (غ، ق، ٤٨، ٩)

- تولّد علمك في الميزان من العلم التجريبي بأن الثقل هاوٍ، والعلم الحسيّ بأن إحدى الكفتين ليست هاوية بالإضافة إلى الأخرى (غ، ق، ٥١، ١٧)

- الميزان الأول أوسع الموازين، إذ يمكن أن تستفاد منه المعرفة بالإثبات العام والإثبات الخاص، والنفي العام والنفي الخاص: فقد أمكن أن يوزن به أربعة أجناس من المعارف. وأمّا الثاني، فإنه لا يمكن أن يوزن به إلاّ النفي، ولكن يوزن به النفي العام والخاص جميعاً. وأمّا الثالث، فلا يوزن به إلاّ الخاص،

قولهم بنفي إنزال الوحي على البشر، قولٌ باطل الإزدواج المنتج عن أصليين. أحدهما أن موسى بشر، والثاني أن موسى مُنزَّل عليه الكتاب، فيلزم منه بالضرورة قضية خاصة، وهو أن بعض البشر ينزل عليه الكتاب، وتبطل به الدعوى العامة بأنه لا يُنزل كتاب على بشر أصلاً. أما الأصل الأول، وهو قولنا: موسى بشر، فمعلوم بالحق؛ وأما الثاني، وهو أن موسى مُنزَّل عليه الكتاب، فكان معلوماً باعترافهم (غ، ق، ٥٩، ٧).

- حدّ هذا الميزان (الأصغر)، فهو أن كل وصفين اجتماعاً على شيء واحد، فبعض أحد الوصفين لا بدّ أن يوصف بالآخر بالضرورة، ولا يلزم أن يوصف به كله. أمّا وصف كله، فلا يلزم لزوماً ضرورةً بل قد يكون في بعض الأحوال وقد لا يكون، فلا يوثق به (غ، ق، ٦٠، ١٩).

- عكس الميزان الأصغر، إذ حدّ ذلك الميزان أن يوجد شيان لشيء واحد، لا أن يوجد شيء واحد لشيئين. فإنه إن وجد شيان لشيء واحد، وُصِفَ بعض أحدهما بالآخر، كما سبق ذكره. أمّا إذا وُجِدَ شيء واحد لشيئين، فلا يوصف أحد الشينين بالآخر (غ، ق، ٧٣، ٥).

ميزان اكبر

- الميزان الأكبر هو ميزان الخليل، عليه السلام، الذي استعمله مع نمرود. فمنه تعلّمنا هذا الميزان، لكن بواسطة القرآن. وذلك أن نمرود ادّعى الإلهية، وكان الإله بالاتفاق عبارة عن القادر على كل شيء. فقال إبراهيم: «إله إلهي، لأنه الذي يُحيي ويميت، وهو القادر عليه، وأنت لا تقدر عليه!» فقال: «أنا أحيي وأميت». يعني أنه يُحيي النطفة بالوِقاع،

كما ذكرت، لكن إنه يلزم منه أن بعض أحد الوصفين يوصف بالآخر لاجتماعهما على شيء واحد؛ وما لا يتسع إلّا للحكم الخاص الجزئي فهو أصغر لا محالة (غ، ق، ٦١، ١٠).

- فساد... الميزان تارة يكون من الكفة، وتارة يكون من العمود، وتارة من تعلق الكفة بالعمود (غ، ق، ٦٩، ٣).

- إن خلل الميزان تارة يكون من سوء التركيب، بأن لا يكون تعلق الكفتين بالعمود تعلقاً مستقيماً، وتارة يكون من نفس الكفة وفساد طبيعتها التي منها إتخذت: وتارة يكون من فساد طبيعته ومادته التي منها إتخذ (غ، ق، ٧٦، ٣).

- القسطاس المستقيم والميزان الذي هو رفيق الكتاب والقرآن في قوله: «لقد أرسلنا رسلاً بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان» (غ، ق، ٨٢، ٩).

- «الميزان» يفسره السلف بالعدل، ويفسره بعضهم بما يوزن به، وهما متلازمان (ت، ر، ١١٣، ٩).

- القدر المشترك الذي هو العلة هو الميزان التي أنزلها الله في قلوبنا لتزن بها هذا ونجعله مثل هذا، فلا نفرّق بين المتماثلين (ت، ر، ١١٤، ١).

ميزان أصغر

- الميزان الأصغر، تعلّمناه من الله تعالى حيث علّمه محمّداً، عليه السلام، في القرآن، وذلك في قوله تعالى: «وما قدّروا الله حق قدره، إذ قالوا: ما أنزل الله على بشر من شيء». قل: مَنْ أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس (غ، ق، ٥٩، ٣).

- وجه الوزن بهذا (الميزان الأصغر) أن نقول:

- وُصِّيتَ بالقتل . فعلم إبراهيم أن ذلك يعسرُ عليه فهم بطلانه، فعدَّلَ إلى ما هو أوضح عنده . فقال : «فإن الله يأتي بالشمس من المشرق، فأت بها من المغرب ! فبهت الذي كفر» (غ، ق، ٤٩، ١)
- الميزان (الأكبر) أن نقول : «كل من يقدرُ على إطلاع الشمس فهو الإله، فهذا أصل ؛ وإلهي هو القادر على الإطلاع، وهذا أصل آخر؛ فلزم من مجموعهما بالضرورة أن إلهي هو الإله دونك يا نمرود» (غ، ق، ٤٩، ١٢)
- حدِّ الميزان الأكبر: أنَّ الحكمَ على الأعمَّ حكمٌ على الأخصَّ ويندرجُ فيه لا محالة، فحدِّ هذا (الميزان الأوسط): أنَّ الذي يُنفى عنه ما يُثبتُ لغيره مباينٌ لذلك الغير (غ، ق، ٥٦، ١٤)
- ازدواج أصليين على هذا الوجه (في الميزان الأوسط): أحدهما أصلٌ سالب، مضمونُه النفي، والثاني أصلٌ موجب، مضمونُه الإثبات، وتتولَّد منهما معرفة بالنفي والتقديس (غ، ق، ٥٨، ٥)
- حدِّ الميزان الأكبر: أنَّ الحكمَ على الأعمَّ حكمٌ على الأخصَّ ويندرجُ فيه لا محالة، فحدِّ هذا (الميزان الأوسط): أنَّ الذي يُنفى عنه ما يُثبتُ لغيره مباينٌ لذلك الغير (غ، ق، ٥٦، ١٣)
- ميزان التعادل
- موازين القرآن في الأصل ثلاثة: ميزان التعادل وميزان التلازم وميزان التعاند. لكن ميزان التعادل ينقسم إلى ثلاثة، إلى الأكبر والأوسط والأصغر، فيصير المجموع خمسة (غ، ق، ٤٦، ١٠)
- ميزان اوسط
- الميزان الأوسط أيضًا للخليل، عليه السلام، حيث قال تعالى: «قال: لا أحبُّ الآفلين». وكما أنَّ صورة هذا الميزان: أن القمرَ آفلٌ؛ والإله ليس بآفل؛ فالقمرُ ليس بإله. ولكن القرآن على الإيجاز والإضمار مبناه. لكن العلم بنفي الإلهية عن القمر، لا يصير ضروريًا إلا بمعرفة هذين الأصلين، وهو أن القمر آفل وأن الإله ليس بآفل. وإذا عُرف الأصلان، صار العلم بنفي الإلهية عن القمر ضروريًا (غ، ق، ٥٥، ٣)
- حدِّه (الميزان الأوسط) فهو أن كلَّ شيئين، وُصِفَ أحدهما بوصفٍ يسلب ذلك الوصف عن الآخر، فهما متباينان، أي أحدهما يُسلبُ عن الآخر ولا يُوصف به (غ، ق، ٥٦، ١١)
- موازين القرآن في الأصل ثلاثة: ميزان التعادل وميزان التلازم وميزان التعاند. لكن ميزان التعادل ينقسم إلى ثلاثة، إلى الأكبر والأوسط والأصغر، فيصير المجموع خمسة (غ، ق، ٤٦، ١٠)
- موضعه (ميزان التعادل) من القرآن، فقوله تعالى

(غ، ق، ٧٤، ٢١)

ميزان التلازم

- موازين القرآن في الأصل ثلاثة: ميزان التعادل وميزان التلازم وميزان التعاند. لكن ميزان التعادل ينقسم إلى ثلاثة، إلى الأكبر والأوسط والأصغر، فيصير المجموع خمسة (غ، ق، ٤٦، ١٠)

- ميزان التلازم، فهو بالقبان أشبه لأنه ذو كفة واحدة، لكن تقابلها من الجانب الآخر الرمانة، وبها يظهر التفاوت والتقدير (غ، ق، ٤٨، ١٠)

- هذا الميزان (ميزان التلازم) مستفاد من قوله تعالى: «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا» ومن قوله تعالى: «لو كان معه آلهة كما يقولون، إذا لا بتغوا إلى ذي العرش سبيلا» ومن قوله: «لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها» (غ، ق، ٦٢، ٣)

- صورة هذا الميزان (ميزان التلازم) أن تقول: لو كان للعالم إلهان لفسدتا، فهذا أصل؛ ومعلوم أنهما لم تفسدا، وهذا أصل آخر؛ فيلزم منهما نتيجة ضرورية، وهو نفي الإلهين. ولو كان مع ذي العرش آلهة، لا بتغوا إلى ذي العرش سبيلا؛ ومعلوم أنهم لم يتغوا؛ فيلزم نفي آلهة سوى ذي العرش (غ، ق، ٦٢، ٦)

- (ميزان التلازم) قولك: «إن كانت الشمس طالعة، فالكواكب خفية، وهذا يُعلم بالتجربة»؛ ثم تقول: «ومعلوم أن الشمس طالعة، وهذا يُعلم بالحواس»؛ فيلزم منه أن الكواكب خفية» (غ، ق، ٦٢، ١٠)

- حدّ هذا الميزان (ميزان التلازم)، فإن كل ما هو لازم للشيء، تابع له في كل حال: فنفي اللازم يوجب بالضرورة نفي الملزوم، ووجود الملزوم

في تعليم نبيّه، عليه السلام: «قل: من يرزقكم من السموات والأرض؟ قل: الله. وإنا أو إياكم لعلّى هدى أو في ضلال مبين». فإنه لم يذكر قوله: «أو إياكم» في معرض التسوية والتشكيك، بل فيه إضمار أصل آخر، وهو: أنا لسنا على ضلال في قولنا: «إن الله يرزقكم من السماء والأرض»؛ فإنه الذي يرزق من السماء يأنزل الماء، ومن الأرض بأنبات النبات؛ فإذا أنتم ضالّون بإنكار ذلك (غ، ق، ٦٥، ٣)

- كمال صورة الميزان (ميزان التعاند): «إنا أو إياكم لعلّى ضلال مبين»، وهذا أصل؛ ثم نقول: «ومعلوم أنا لسنا في ضلال»، وهذا أصل آخر؛ فيلزم من ازدواجهما نتيجة ضرورية وهو إنكم في ضلال (غ، ق، ٦٥، ٨)

- حدّ هذا الميزان، (ميزان التعاند)، فهو إن كل ما إنحصر في قسمين، فيلزم من ثبوت أحدهما نفي الآخر، ومن نفي أحدهما ثبوت الآخر، ولكن بشرط أن تكون القسمة منحصرة لا منتشرة. فالوزن بالقسمة المنتشرة وزن الشيطان، وبه وزن بعض أهل التعليم كلامهم في مواضع كثيرة (غ، ق، ٦٦، ٦)

- سمّي الثالث ميزان التعاند، لأنه رجّع إلى حصر قسمين بين النفي والإثبات، يلزم من ثبوت أحدهما نفي الآخر ومن نفي أحدهما ثبوت الآخر؛ فبين القسمين تضادّ وتعاند (غ، ق، ٦٧، ٥)

- هذا وزن بميزان الشيطان الذي ألصقه بميزان التعاند. فإن إبطال أحد القسمين يُنتج ثبوت الآخر، ولكن بشرط أن تكون القسمة منحصرة لا منتشرة. والشيطان يُلبس المنتشرة بالمنحصرة. وهذه منتشرة إذ ليست دائرة بين النفي والإثبات، بل يمكن بينهما قسم ثالث

ق، ٦٩، ٦٠)

ميزان شيطان

- ميزان الشيطان . . . (أن) الشيطان إنما يلبس في الموازين بتكثير الكلام فيه وتشويشه حتى لا يُعلم منه موضع التلبس (غ، ق، ٧٤، ٣)
- «إن الحق إما أن يُعرف بالرأي المحض أو بالتعليم المحض. وإذا بطل أحدهما ثبت الآخر؛ وباطل أن يكون مدرّكاً بالرأي العقلي المحض، لتعارض العقول والمذاهب؛ فثبت أنه بالتعليم» . . . هذا وزن بميزان الشيطان الذي ألصقه بميزان التعاند. فإن إبطال أحد القسمين يُنتج ثبوت الآخر، ولكن بشرط أن تكون القسمة منحصرة لا منتشرة. والشيطان يُلبس المنتشرة بالمنحصرة. وهذه منتشرة إذ ليست دائرة بين النفي والإثبات، بل يمكن بينهما قسم ثالث (غ، ق، ٧٤، ٢١)

يوجب بالضرورة وجود اللازم. أما نفي

الملزوم ووجود اللازم، فلا نتيجة لهما، بل

هما من موازين الشيطان، وقد يزن به بعض

أهل التعليم معرفته (غ، ق، ٦٣، ١٧)

- سميت الآخر ميزان التلازم، لأن أحد الأصلين

يشتمل على جزئين، أحدهما لازم والآخر

ملزوم، كقولك: «لو كان فيهما آلهة لفسدتا».

فإن قولك «لفسدتا» لازم، والملزوم قولك «لو

كان فيهما آلهة»؛ ولزمت النتيجة من نفي اللازم

(غ، ق، ٦٧، ٢)

- المشبه بالقبان فهو ميزان التلازم، إذ أحد طرفيه

أطول من الآخر كثيراً. فإنك تقول: «لو كان

بيع الغائب صحيحاً، للزم بصريح الإلزام».

وهذا أصل طويل مشتمل على جزئين، لازم

وملزوم؛ والثاني هو قولك: «ليس يلزم بصريح

الإلزام»، وهذا أصل آخر أقصر منه، فكان

أشبه بالرمانة القصيرة المقابلة لكفة القبان (غ،

ن

اتَّفَقَتْ له القوة على أخذ التشابه وَضَعْفَ عن
الباقية صار لا محالة تَأْمُ الغَلْطُ وَتُحْيِرًا في
الأمور وصارت آراؤه آراء أفروطاغورس (ف،
س، ١٦٣، ١٨)

- إذا كان (الناظر) مخاطبًا كانت مخاطباته كلها
سوفسطائية وكانت قوّته في السوفسطائية على
حسب قوّته على التشابه وضعفه عن الباقية.
ومن ضَعُفَ عن التشابه وقوي على التباين
أَكْسَبَهُ ذلك بهيمية ما، ومن ضَعُفَ مع ذلك عن
دلالات الألفاظ أبْهَمَ بهيمة (ف، س،
١٦٤، ٣)

نافي سالب

- أَمَّا العَدَمِيُّ والنافي السالب، فإنّما يتم تعريفهما
بالوجوديّ، فلا يمكن أن تصوّر العمى إن لم
تصوّر أنّه للبصر، فيقال إنّ العمى عدم البصر،
لا كالبصر الذي تعرف حاله وطباعه، وإن لم
تلتفت إلى أنّه عدم البتّة في شخص (س، ج،
٢٥١، ٤)

نافية خاصة

- النافية الخاصة لا يصدق عكسها البتّة، فإنك إذا
قلت بعض اللون ليس بسواد لم يمكن أن تقول
وبعض السواد ليس بلون، ولا أمكنك أن تقول
كل السواد ليس بلون (غ، ح، ٣٠، ١١)

نافية عامة

- النافية العامة تنعكس مثل نفسها نافية عامة
فمهما صدق قولنا لا متحيز واحد عَرَضٌ صَدَقَ
قولنا لا عَرَضٌ واحد متحيز (غ، ح، ٣٠، ٧)

ناطق

- الناقص الفطرة من مولده في الجزء الناطق منه
لا يُمكن أن يكون قد حصلَ له كثيرٌ من
المقدمات الأول. فلا يمتنع أن يَتَشَكَّكَ في
تلك المقدمات (ف، ج، ٧٦، ١٩)
- الناطق... يقال على الإنسان لا فيه، إذ كان
ليس موجودًا فيه على جهة ما يوجد البياض في
الجسم (ش، م، ٢١، ١٣)

ناظر

- يَغْلُطُ الناظر وَيُغَالِطُ المخاطب متى كان بين
المطلوب وبين الذي يُؤخذ جزء قياس عليه
خلاف ما، بمقدار ما لا يُوقع في الحقيقة بينهما
تباينًا، لكن يكون ذلك بحسب الظن (ف، س،
١٥٠، ٩)

- ضعف الإنسان (الناظر) على أخذ التشابه
والوصل بين الأشياء يُكْسِبُهُ الضعف عن
استنباط الأشياء، لأنه لا يُمكن من كان بهذه
الحال أن يَتَخَطَّى ذهنه من شيء إلى شيء أصلاً
(ف، س، ١٦٣، ١٦)

- ضعفه (الناظر) عن الألفاظ وضعفه عن أخذ
التباين بين الأشياء والذي يَغْلُطُ هذه المواضع
مَمَّنْ نقصه بعض هذه القوى، خاصة هو من
كان تنقصه القوة على تباينات ما بين الأشياء،
والقوة على تمييز ما بين دلالات الألفاظ ومن

ناقص

- الناقص (من أصناف الأفاويل المعرفة) فما أخل بوصف أو أوصاف ذاتية إقتصاراً على تمييز المحدود عن غيره، دون تميم حقيقته بمقوماتها، كما لو حُدَّ الإنسان بأنه جسم ناطق، وحُذِفَ منه ذو نفس حسّاس مُتحرِّك بالإرادة اعتماداً، على أنه لا شيء غيره جسم ناطق (ب، م، ٥١، ٢١)
- الناقص موجود في التام، والتام غير موجود في الناقص (ب، م، ٥٢، ١٢)

نتائج

- النتائج الكلية والجزئية الموجبة تنعكس، والسالبة الجزئية لا تنعكس (ش، ق، ٢٨٠، ١)
- النتائج البرهانية بالجملة... هي كلية (ش، ب، ٤١٠، ٨)
- النتائج الموجبة تبين من مقدّمتين موجبتين فقط (ش، ب، ٤٣٨، ١)
- النتائج تكاد أن تكون غير متناهية (ش، ب، ٤٤٨، ١٨)

نتيجة

- قد يُعرَضُ أن تكون النتيجة أحياناً إضطرارية إذا كانت إحدى المقدّمتين إضطرارية، غير أنه ليس أيهما إتفق أن يكون كذلك، بل الكبرى (أ، ق، ١٣٤، ٢)
- في المقاييس الجزئية فإنه إن كانت الكلية إضطرارية، فالنتيجة إضطرارية؛ فإن كانت الجزئية إضطرارية، فليست النتيجة إضطرارية؛ واجبة كانت الكلية أو سالبة (أ، ق، ١٣٥، ٣)
- أما في الشكل الثاني فإنه إن كانت المقدّمة

- السالبة إضطرارية، فالنتيجة إضطرارية. وإن كانت الواجبة إضطرارية، فليست النتيجة إضطرارية (أ، ق، ١٣٥، ١٥)
- أما في الشكل الأخير فإذا كانت المقدّمات كلية واجبة، فإنها إذا كانت إضطرارية فالنتيجة إضطرارية. فإذا كانت الواحدة سالبة والأخرى واجبة، وكانت السالبة إضطرارية، فإن النتيجة تكون إضطرارية. وأما إذا كانت الواجبة إضطرارية، فليست النتيجة إضطرارية (أ، ق، ١٣٨، ٨)

- ليس تكون النتيجة إضطرارية ولا مطلقة إذا لم توجد مقدّمة إضطرارية أو مطلقة (أ، ق، ١٤٢، ٤)

- إذا كانت المقدّمات موجبة، ليس تكون النتيجة إضطرارية (أ، ق، ١٥٧، ١١)
- أقل ما تجب عنه النتيجة ثلاثة حدود ومقدّمتان (أ، ق، ٢٣٢، ٧)
- إذا كانت النتيجة هي من الضرورة، فلا مانع يمنع أن يكون الأوسط الذي به تثبت ليس هو ضرورياً. وذلك أنه قد يمكن أن نقيس على الضروري من أشياء غير ضرورية، كما يكون الصدق أيضاً من أشياء غير صادقة (أ، ب، ٣٣٠، ١١)

- متى كان الأوسط ضرورياً، فالنتيجة أيضاً موجودة من الضرورة، كما أن النتيجة التي من المقدّمات الصادقة هي أيضاً دائماً صادقة (أ، ب، ٣٣٠، ١٥)
- لا سبيل إلى أن يبين أن النتيجة ضرورية، إذ كان العَرَضُ قد يمكن أن يؤخذ ويمكن ألا يؤخذ (أ، ب، ٣٣١، ١٣)
- لا سبيل إلى أن تعلم النتيجة من الإضطرار (أ، ب، ٣٣٢، ٩)

- لا فرق في أمر النتيجة إن كان الأوسط موجودًا هو وليس هو (أ، ب، ٣٤٣، ١٠)
- إن النتيجة الصحيحة المستقيمة (في المقدمة) لا يكون إلا بأن يكون الحد الموضوع والحد المحمول من مقدمتيها معتدلتين، أو يكون الحد المحمول أعم من الحد الموضوع (ق، م، ١١، ٦٦)
- ما حصلنا معرفته عن قياس فإنه يُسمى النتيجة والردف (ف، ق، ٧٥، ١٣)
- النتيجة تشبه أخس ما في المقدمات (ز، ق، ١٦٦، ٩)
- الذي يلزم، فإنه ما دام يساق إليه بالقياس يسمى مطلوبًا. فإذا لزم سمي نتيجة (س، ق، ١٠٨، ٥)
- إن النتيجة تتبع أحسن المقدمتين، لا في كل شيء؛ بل في الكمية والكيفية دون الجهة (س، ق، ١٠٨، ٩)
- إن النتيجة قضية (س، ج، ٥٣، ١٧)
- كل (ب) (ج) وكل (ب) (أ) يلزم منه أن كل (ج) (أ) فكل واحد من قولنا: كل (ج) (ب) وكل (ب) (أ) مقدمة. و(ج) و(ب) و(أ) حدود. وقولنا: وكل (ج) (أ) نتيجة. والمرتب من المقدمتين على نحو ما مثلناه، حتى لزم عنه هو القياس (س، أ، ٤٢٣، ١٤)
- المقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى، والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى، وتأليفها يسمى افتراءً، وهينة التأليف من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدّين الطرفين يسمى شكلاً، والقرينة التي تجب عنها لذاتها قضية أخرى تسمى قياساً، وتلك القضية ما دام يساق إليها تأليف القرينة تسمى مطلوبًا، فإذا لزم تسمى نتيجة (مر، ت، ١١٢، ١٤)
- اللازم من القياس يُسمى بعد لزومه نتيجة (غ، م، ٢٧، ٨)
- من عليم المقدمات على شرطكم (المتشككون)، فقد عرفت النتيجة مع تلك المقدمات، بل في المقدمات عين النتيجة (غ، ع، ٢٣٥، ٢٣)
- إنكشف بهذا أن النتيجة وإن كانت داخلة تحت المقدمات بالقوة، دخول الجزئيات تحت الكلّيات، فهي علم زائد عليها بالفعل (غ، ع، ٢٣٩، ٢)
- النتيجة موجودة في إحدى المقدمتين بالقوة ومعلومة بالفعل (غ، ح، ٦٥، ١٧)
- يجب أن يدخل شيء من أحد الأصلين في الآخر، وهو «المسكر» الموجود في الأصلين، حتى تتولد النتيجة (غ، ق، ٦٩، ١٤)
- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة والتصور، وأعلم جملة النتيجة المطلوبة بالقوة لا بالفعل أي في قوتي أن أقبل التصديق بها بالفعل وأجهلها من وجه أي لا أعلمها بالفعل ولو كنت أعلمها بالفعل، لما طلبتها ولو لم أعلمها بالقوة لما طمعت في أن أعلمها إذ ما ليس في قوتي علمه يستحيل حصوله كاجتماع الضدين (غ، ص، ٥٤، ٧)
- ما هو موضوع في النتيجة يُسمى حدًا أصغر وما هو محمول فيها يُسمى حدًا أكبر (سي، ب، ١٤٢، ٧)
- النتيجة تتبع أخس المقدمتين في الكمية والكيفية إلا فيما نستثنيه (سي، ب، ١٤٢، ٢١)
- لا نتيجة مع النتيجة في الشكلين الآخرين، فإن الأكبر في الثاني غير مقول بالفعل على الأوسط، وأمّا في الثالث وإن كان مقولاً لكن الأصغر ليس موضوعاً للأوسط ليشاركه

- فيه موضوع آخر لكن النتيجة تحت النتيجة في الكلّي من الثاني تُتصوّر (سي، ب، ١٩٦، ١)
- موضوع النتيجة ومحمولها يجب أن لا يغيّرا عما كانا عليه في المقدمتين (سي، ب، ١٢، ٢١٤)
- لا يكفي في حصول النتيجة خطور المقدمتين بالبال ما لم يخطرهما على ترنيهما على قصد أن يعلم منهما حال اجتماع طرفيهما (سي، ب، ٢٥٠، ٢)
- واجب أن تكون النتيجة غير المقدمات، فإن الشيء لا يوجد في بيان نفسه (ش، ق، ١٣٩، ٢٣)
- جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى (ش، ق، ١٧٩، ٦)
- لزوم النتيجة عن القياس، أعني أنه يجب تكوّن نسبة إحداهما إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء (ش، ب، ٤٤٠، ٧)
- النتيجة اللازمة عن المقدمات الضرورية تكون ضرورية، واللازمة عن المقدمات التي على الأكثر تكون على الأكثر (ش، ب، ٤٤٤، ٦)
- النتيجة الصادقة... تكون بالذات عن مقدمات صادقة والكاذبة عن مقدمات كاذبة (ش، ب، ٤٤٧، ٥)
- النتيجة ليس ينبغي أن توضع في القياس من طريق أنها متسلّمة، بل من طريق أنها تلزم من الأشياء التي تؤخذ في القياس متسلّمة (ش، ب، ٤٦١، ٣)
- الوجوه التي يتأتى بها إخفاء النتيجة... منها مقدمات خارجة، ومنها أفعال في المقدمات الضرورية (ش، ج، ٦٢٧، ٩)
- إذا ارتفعت النتيجة إرتفعت إمّا المقدمتان وإما إحداهما (ش، ج، ٦٥٧، ١٢)
- النتيجة الكاذبة تكون ولا بدّ عن كذب في
- في موضوع آخر لكن النتيجة تحت النتيجة في الكلّي من الثاني تُتصوّر (سي، ب، ١٩٦، ١)
- موضوع النتيجة ومحمولها يجب أن لا يغيّرا عما كانا عليه في المقدمتين (سي، ب، ١٢، ٢١٤)
- لا يكفي في حصول النتيجة خطور المقدمتين بالبال ما لم يخطرهما على ترنيهما على قصد أن يعلم منهما حال اجتماع طرفيهما (سي، ب، ٢٥٠، ٢)
- واجب أن تكون النتيجة غير المقدمات، فإن الشيء لا يوجد في بيان نفسه (ش، ق، ١٣٩، ٢٣)
- جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى (ش، ق، ١٧٩، ٦)
- لزوم النتيجة عن القياس، أعني أنه يجب تكوّن نسبة إحداهما إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء (ش، ب، ٤٤٠، ٧)
- النتيجة اللازمة عن المقدمات الضرورية تكون ضرورية، واللازمة عن المقدمات التي على الأكثر تكون على الأكثر (ش، ب، ٤٤٤، ٦)
- النتيجة الصادقة... تكون بالذات عن مقدمات صادقة والكاذبة عن مقدمات كاذبة (ش، ب، ٤٤٧، ٥)
- النتيجة ليس ينبغي أن توضع في القياس من طريق أنها متسلّمة، بل من طريق أنها تلزم من الأشياء التي تؤخذ في القياس متسلّمة (ش، ب، ٤٦١، ٣)
- الوجوه التي يتأتى بها إخفاء النتيجة... منها مقدمات خارجة، ومنها أفعال في المقدمات الضرورية (ش، ج، ٦٢٧، ٩)
- إذا ارتفعت النتيجة إرتفعت إمّا المقدمتان وإما إحداهما (ش، ج، ٦٥٧، ١٢)
- النتيجة الكاذبة تكون ولا بدّ عن كذب في

القياس : إما من قبل صورته، وإما من قبل مادته
(ش، س، ٧١١، ٢)

القضية التي هي جزء القياس تُسمى مقدمة، وما
ينحل إليه المقدمة كالموضوع والمحمول دون
الرابطة حدًا للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى
الطرفين تُسمى شكلًا، وإفتران الصغرى
بالكبرى قرينةً وضربًا، والقول اللازم مطلوبًا
إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق
من القياس إليه. والمتج لهذا القول قيامًا (م،
ط، ٢٥٤، ٣٣)

العلم بـ «النتيجة» - وهو أن «هذين المعنيين
ضدان، فلا يجتمعان» - يمكن بدون العلم
بالمقدمة الكبرى - وهو أن «كل ضدين لا
يجتمعان». فلم يفتقر العلم بذلك إلى القياس
الذي خصّوه باسم «البرهان» (ت، ١٢٢، ٥)

النتيجة إذا افتقرت إلى مقدمتين فلا بد أن ينتهي
الأمر إلى مقدمتين تعلم بدون مقدمتين، وإلا
لزم الدور أو التسلسل الباطلان (ت، م،
١٠٥، ٤)

ضابط إيجاب النتيجة في كل شكل إيجاب
المقدمتين معًا وضابط كليتها عموم وضع
الأصغر بالفعل أو بالقوة أي في عكس الصغرى
(و، م، ٢٨٤، ١٤)

لأن النحو إنما يُعطي قوانين في الألفاظ التي
تخصّ أمة ما، وأهل ذلك اللسان (ف، د،
٦٠، ٢)

النحو علمٌ للشيء الذي هو معلومٌ بالنحو (ف،
ح، ٨٧، ٥)

إن نسبة المنطق إلى الألفاظ نسبة الموسيقى إلى

الاصوات، ونسبة النحو إليها نسبة العروض
إلى أوزان الشعر (مر، ت، ٥٨، ١٤)

العلم... هو جنس للنحو (ش، م، ٥٢، ٢١)
النحو ليس يقال بالإضافة إلى شيء (ش، م،
٥٢، ٢١)

النحو هو علم للمعلوم الذي هو علم أواخر
الكلم (ش، م، ٥٢، ٢٣)

(القول) إذا كان من رئيس إلى مرؤوس كان
أمرًا، وإذا كان من مرؤوس إلى رئيس كان
تضرعًا، وإذا كان من المساوي إلى المساوي
كان طلبًا. والنداء مشترك يستعمل في الثلاثة
الباقية، وكل واحد من تلك الثلاثة مركب من
اسم وكلمة مستقبلة (ف، ع، ١٣٩، ١٦)

أما النداء فليست الكلمة المضمرة فيه إلا مقولة
بإيجاب من قبل إنه ليس يُنادي أحدًا لنلا يسمع
أو لا يصفى. وأما الأمر والنهي فليس لهما في
اللسان العربي اسم يجمعهما فاضطررنا إلى أن
نُسبهما جميعًا باسم أحدهما وهو الأمر (ف،
ع، ١٤٠، ٤)

أول التصويطات النداء فإنه يتبه من يلتمس
تفهيمه أنه هو المقصود بالتفهيم لا سواء وذلك
حين ما يقتصر في الدلالة على ما في ضميره
بالإشارة إلى المحسوسات (ف، ح،
١٣٥، ١٨)

النداء يُقتضى به أولًا من الذي نودي الإقبال
بسمعه وذمته على الذي ناداه منتظرًا لما يخاطبه
به بعد النداء (ف، ح، ١٦٢، ١٥)

جواب النداء إقبال أو إعراض، وجواب
التضرع والطلب بذل أو منع، وجواب الأمر
والنهي وما شاكلة طاعة أو معصية، وجواب

نحو

أحدهما، ولا شيء يعد غيرهما، وهي تقتضي
تباينهما (ط، ش، ١٨٢، ١٣)

السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب وهما جميعاً
قول جازم (ف، ح، ١٦٣، ١٨)

نسب مقاربة

نزاع

- النسب المقاربة الشاملة لهما (المتسبان) أعم
من العددية. والخط المساوي لضلع المربع
يحيط به؛ ولذلك يقال له: إنه قوي عليه، فإن
المربع يتكوّن من ضرب ذلك الخط في نفسه
(ط، ش، ١٨٢، ١٦)

- يُعنى بالإيقاع الإيجاب الذي للحملتي فقد
فيكون النزاع هو السلب الذي للحملتي، كأنه لم
يتعرض لغيره، ويكون القول المركّب يصلح أن
يعنى به الشرطي، ويصلح أن يعنى به القياسي،
ويصلح أن يعنى به كلاهما (س، ع، ٤١، ١٨)

نسبة

نسب

- النسبة يستعملها المهندسون من أصحاب
التعاليم دالة في الأعظام على معنى هو نوع
من الإضافة التي هي مقولة ما. فإنهم يحدثون
النسبة في الأعظام أنها «إضافة في القدر بين
عظيمين من جنس واحد» (ف، ح، ٨٢، ٧)
- أصحاب العدد يجعلونها (النسبة) أيضاً نوعاً
من الإضافة (ف، ح، ٨٣، ٣)
- المنطقيون يجعلون النسبة أعم من الإضافة التي
هي مقولة ما، فإنهم يجعلون الإضافة نسبة ما
(ف، ح، ٨٣، ٩)
- (المنطقيون) يحصون في النسبة عدّة مقولات،
منها الإضافة ومقولة أين ومقولة متى ومقولة أن
يكون له. وقوم يجعلون النسبة جنساً يعم هذه
الأربعة (ف، ح، ٨٣، ١٤)

- متى متأخرة عن أين، فإن نسبة وجود الزمان هو
أن يفعل الجسم في أين ما، فيحدث حينئذ
الزمان الذي ينطبق على الشيء ويُنسب إليه
لأجل انطباقه على وجوده، فهذه النسبة شبيهة
بتلك النسبة أعني نسبة الشيء إلى مكانه (ف،
ح، ٨٣، ١٧)
- النسبة يُقال عليها بتقديم وتأخير (ف، ح،
٨٤، ١)

- قوم يسمّون أصناف النسب كلها إضافة،
ويجعلونها جنساً يعمّ مقولات النسب. فتصير
المقولات عندهم سبعة (ف، ح، ٩٢، ٩)
- معنى أن يفعل هو أن تبدّل على الجسم النسب
التي بها أجزاء ما يفعل، فليس يلزم من ذلك أن
يكون تحت المضاف، كما أنّ الذي يفعل في
كيف ليس تحت مقولة كيف، ولا الذي ان
يفعل في كم داخل تحت مقولة كم، فإنه ليس
تبدّل النسب على ما يفعل حين ما يفعل إلاّ
كتبدّل الكيف على ما يفعل حين ما يفعل (ف،
ح، ٩٣، ٨)

نسب عددية

- لما كانت الأعداد إنّما تتألف من (الواحد)
فالنسبة التي لبعضها إلى بعض تكون لا محالة
بحيث يعد كلا المتسبين إمّا أحدهما أو ثالث،
أعني أقل منهما، حتى الواحد. وهي النسب
العددية، والمقادير التي نوعها واحد،
كالخطوط مثلاً أو السطوح، فلها إمّا نسب
عددية تقتضي تشاركها، أو نسب تختص بها،
وهي التي تكون بحيث لا يعد المتسبين

- ليس ينبغي أن يُقالَ إنَّ لفظةَ النسبة يُقال عليها بتواطؤ، بل باشتراك، أو بجهة متوسطة بين الاشتراك والتواطؤ، أو بتواطؤ ما. فالنسبة تُقالُ باشتراك أو بجهة متوسطة على مقولة الإضافة وعلى مقولة أين وعلى مقولة متى وعلى مقولة أن يكون له (ف، ح، ٨٤، ٣)
- يكونُ اسمُ النسبة مقولاً على أنواع الإضافة التي يستعملها المهندسون (ف، ح، ٨٤، ٦)
- اسم الإضافة واسم النسبة يستعملها النحويون في الدلالة على ما هو أخص من هذه كلها. وذلك أنَّ المنسوب إلى بلد أو جنس أو عشيرة أو قبيلة يُدلُّ عليه عند أهل كل طائفة بالفاظ مشكَّلة بأشكال متشابهة (ف، ح، ٨٤، ١٣)
- يُقال في الأشياء إنها من المضاف متى كانت ماهياتها تُقالُ بالقياس إلى الآخر بنحو من أنحاء النسبة أي نحو كان، أراد بقوله ماهياتها ما تدلُّ عليه ألفاظها كيف كانت على العموم، كانت تدلُّ عليها من حيث هي أنواع الإضافة التي لها، أو كان المدلول عليها بألفاظها ذواتها (ف، ح، ٨٧، ٢١)
- ما سبيلُه أن يُجابَ به في جواب «أين الشيء» فإنه إنما يُجابُ فيه أولاً بالمكان مقروناً بحرف من حروف النسبة (ف، ح، ٨٨، ١٥)
- الأسبق في فكر الإنسان من معاني هذه الحروف (حروف النسبة) هو نسبة الشيء إلى المكان أو إلى مكانه الذي له خاصّة أو لنوعه أو لجنسه (ف، ح، ٨٨، ١٧)
- ما تُقالُ عليه النسبة ضربان، ضرب هو معنى واحد مشترك بين اثنين هما طرفاه يؤخذ كل واحد منهما مبدءاً والآخر منتهى (ف، ح، ٩٠، ١٠)
- يُقال «إضافة الإضافة» و «نسبة النسبة» و «نسبة
- نسبة النسبة» - فاستعملت، وانقطع بها عدم التناهي؛ على مثال ما يُعملُ في سائر المعقولات الثواني، إذ كانت نصير غير متناهية (ف، ح، ٩١، ١٩)
- كلُّ ارتباط وكلُّ وصلة بين شيئين اثنين محسوسين أو معقولين إنما تكون بإضافة أو نسبة ما (ف، ح، ٩١، ٢٢)
- إنَّ لفظة العرضية إما أن تدل على أنَّ الشيء موجود في موضوع، فتكون دلالة على هذه النسبة؛ أو تدلُّ على أنَّه في ذاته بحيث لا بد له من موضوع؛ فهذا أيضاً معنى عرضي، وذلك لأنَّ نسبة هذا المعنى إلى أكثر الأعراض مثل الكيفية والكمية والوضع أمر غير مقوم لماهياتها، لأنَّ ماهياتها تتمثل مدركة مفهومة (س، م، ٦٥، ١٧)
- إنَّ كون زيد في الدار هو نسبته التي هو بها أين. وهذه النسبة ليست إضافة بل أيناً (س، م، ٦٧، ١٢)
- ليس كل نسبة إضافة، فإن لكل شيء نسبة في الذهن إلى الأمر الذي يلزمه في الذهن، لكن لا يكون ذلك إضافة (س، م، ١٤٥، ١٧)
- إنَّ النسبة تكون لطرف واحد، والإضافة تكون للطرفين (س، م، ١٤٦، ٧)
- كل نسبة لا توجد من الطرفين جميعاً من حيث هي نسبة، فهي نسبة غير إضافة (س، م، ١٤٦، ١١)
- معنى النظائر: الأمور التي لها نسبة إلى الشيء، فيشتق لها منه اسم، إما مثل نسبة المقبول إلى القابل المشتق له منه الاسم، كالعدل الذي هو نظير العدالة إشتق له منها اسم؛ وإما مثل نسبة الغاية إلى الفاعل والحافظ، كالأمور الصحية التي تفعل أو تحفظ الصحة، فيشتق له منها من

قولين وما جرى هذا المجرى يسمى منفصلاً
(س، ع، ٣٢، ١٢)

نسبة مع اشتقاق

- في حال النسبة مع الاشتقاق، كما يقال: إنَّ
حال اللذة عند الخيرية أو المنفعة كحال اللذيد
عند الخير أو النافع؛ فإن كانت اللذة نوعاً
للخيرية أو للمنفعة، أو جنساً له، فكذلك
اللذيد عند الخير أو النافع؛ فإن لم تكن النسبة
مع الاشتقاق، كان بعيداً من الحق والشهرة
(س، ج، ١٧٩، ٥)

نسبة مكررة

- إن أخذت النسبة مكررة في كل شيء صارت له
إضافة (س، م، ١٤٥، ١٨)

نسبتان

- نسبتان إلى المكان، وتكون إحداها هي التي
يليق أن يُجابَ بها في جواب «أين»، والأخرى
تصيرُ بها من المضاف (ف، ح، ٨٩، ١٣)

نصبة

- وجدنا أشياء أخرى، تجري في الكلام، كقول
القائل: قائم قاعد مضطجع، فالتمسنا لذلك
إسمًا جامعًا، فوجدناه النصبة (ق، م،
١٠، ٢٢)

نطق

- تقسيم كل ما يُنطق به وهو قسمان: إمّا بسيط
مفرد، كالأسماء المفردة، مثل زيد، يزيد،
طويل، كاتب وهي آخر ما انتهى إليه تفكير
الفيلسوف. وربما ابتدأ بالصفة ويحلّ كتابها

الصحة إسم؛ وإمّا نسبة المبدأ إلى الغاية،
فيشتق له منها إسم، كما يقال مرض عفوني
(س، ج، ١٣٥، ٤)

- النسبة، وهو أنه إذا كان نسبة شيء إلى شيء
آخر، كنسبة ثالث إلى رابع، والثاني خاصة أو
ليست بخاصة، فالرابع خاصة أو ليست
بخاصة. مثاله: أن المرتاض نسبه إلى
الخصب نسبة الطبيب إلى الصحة، فإن كان
خاصة المرتاض أن يكون مفيداً للخصب،
فخاصة الطبيب أن يكون مفيداً للصحة،
وبالعكس. وهذا الموضع ليس بعلمي، وإنما
كان يصير علمياً لو كان صار علمياً بشرط،
وذلك الشرط غير مفيد (س، ج، ٢٢٨، ١٤)

- النسبة المعادلة هي للصفة التي ترتفع النسبة
بارتفاعها ولا ترتفع بارتفاع غيرها (ش، م،
٤٠، ١٢)

- النسبة لا بد لها في نفس الأمر من كيفية تتكيف
بها إمّا ضرورة، أي وجوب، بحيث يحيل
العقل خلافاً كثبوت الزوجية للأربعة وسلب
الفردية عنها مثلاً وإمّا غير ضرورة، أي تكون
النسبة غير واجبة، يُجَوِّز العقل خلافاً كثبوت
الكتابة للإنسان ونفيها عنه مثلاً. وهذه النسبة
إنما تعتبر عند الجمهور في نسبة المحمول إلى
الموضوع لا في عكسه (و، م، ١٤٣، ١٥)

نسبة إلى الشيء

- فرق بين الوجود في الشيء وبين النسبة إلى
الشيء (س، م، ٦٥، ١٠)

نسبة عناد بين قولين

- قولنا إمّا أن تكون الشمس طالعة وإمّا أن يكون
الليل موجوداً فقد أوجب ها هنا نسبة عناد بين

الأخر. فما جرى هذا المجرى قد جرت العادة بأن يسمّى نظائر (أ، ج، ٥٢٤، ١٠)

- منها (الألفاظ) يدلّ على موضوع المعنى وهي المشتقة، فإنّ أرسطوطاليس يسمّيها في كتاب الجدل النظائر (ف، ق، ١٢١، ٦)

- المواضيع المأخوذة من النظائر فإنّها يُمكن أن تؤخذ من تغاير الألفاظ (ف، ق، ١٢١، ١٩)

- تُبيّن التصاريّف من النظائر، والنظائر من التصاريّف، وتحرّى أن تُبيّن الأخصى من أحد الجنسين بالأبّين منهما (ف، ق، ١٢٢، ١١)

معنى النظائر: الأمور التي لها نسبة إلى الشيء، فيشتق لها منه إسم، إمّا مثل نسبة المقبول إلى القابل المشتق له منه الإسم، كالعدل الذي هو نظير العدالة إشتق له منها إسم؛ وإمّا مثل نسبة الغاية إلى الفاعل والحافظ، كالأمر الصحيّة التي تفعل أو تحفظ الصحة، فيشتق له منها من الصحة إسم؛ وإمّا نسبة المبدأ إلى الغاية، فيشتق له منها إسم، كما يقال مرض عفوني (س، ج، ١٣٥، ٣)

نظائر وتصاريّف

- النظائر والتصاريّف، وهي بالجملة تغاير أشكال اللفظة. الواحدة الدالة على التغاير اللاحقة لمعنى تلك اللفظة (ف، ق، ١٢٠، ١٨)

- إن كانت الأوصاف هي النظائر والتصاريّف، وكانت المثالات الأولى التي غيّرت هي الأبّين بيّناها من مثالاتها الأولى (ف، ق، ١٢٢، ٧)

نظر في شبيهه

- أما النظر في الشبيه فنافع في أقاويل الإستقراء وفي قياسات الوضع وفي أداء الحدود. فأما

كتاب قاطيغورياس أي المقولات. وإمّا مرّكب مؤلّف، وهو قسمان: أحدهما من الأسماء المفردة، وهي المقدمات، كقولنا: زيد يزد، كاتب. الثاني إياها وصف بعد المقولات وسمّى كتابها كتاب فريرمينياس أي كتاب التلخيص. والآخر من المقدمات، وهي كالصنائع التي إياها وصف بعد المقدمات، كقولنا: كلّ كاتب إنسان، وكل إنسان حيّ، فكل كاتب إذا حيّ. وسمّى كتابها كتاب انولوطيفا أي النقائض لنقصه بعضها ورده إياه إلى بعض (به، ح، ١٢٠، ١)

- النطقُ فعلٌ ما، واقتضاء النطق هو اقتضاء فعل ما (ف، ح، ١٦٣، ١٢)

- النطق وحده الذي هو مُدرك بفكر وروية يُحتمل أن على الإنسان من طريق ما هو (ش، م، ٢١، ١٦)

- النطق... يوجد في موضوع أعني في الإنسان على أنه جزء منه (ش، م، ٢١، ٢٠)

- الأشياء التي تقول أن فيها قوى فاعلة توجد على ضربين: إما قوى مقرونة بنطق... يعبر عنها بالإستطاعة؛ وإما قوى ليست مقرونة بنطق مثل تسخين النار وتبريد الثلج (ش، ع، ١٢٣، ١٩)

نظائر

- تُسمّى نظائر ما كان يجري هذا المجرى: أعني أن العادل نظير العدالة، والشجاع نظير الشجاعة. وكذلك الأمور الفاعلة والحافظة هي نظيرة لذلك الشيء الذي هي له فاعلة أو حافظة: مثال ذلك أن الأمور الصحيّة نظيرة للصحة، والأمور التي تُخصب البدن نظيرة لخصب البدن؛ وكذلك الحال في الأشياء

والإضافة (ت، ر، ١، ١٠٤، ١)

نظريات

- يعود الفرق إلى أن الأوليات ما لا يفتقر إلى دليل، والنظريات ما يفتقر إلى دليل (ت، ر، ٢، ١٤٩، ١٨)

نظرية

- (الأشياء) النظرية هي القضايا الكلية التي لا يُمكن الإنسان أن يفعل بإرادته جميع أشخاصها (ف، ج، ٦، ٢٠)

نظم اول

- النظم الأول (من نظم القياس): أن تكون العلة حكماً في إحدى المقدمتين محكوماً عليه في الأخرى، مثل قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فيلزم منه أن كل جسم حادث (غ، ح، ٨، ٣١)

- حاصل وجه الدلالة في هذا النظم (الأول) إن الحكم على الصفة حكم على الموصوف (غ، ح، ١٢، ٣٣)

- النظم (الأول) (من نظم القياس) له شرطان حتى يكون منتجاً شرط في المقدمة الأولى وهو أن تكون مثبتة، فإن كانت نافية لم ينتج لأنك إذا نفيت شيئاً لم يكن الحكم على المنفي حكماً على المنفي عنه. الشرط الثاني أن تكون المقدمة الثانية عامة حتى يدخل بسبب عمومها المحكوم عليه فيه فإنك لو قلت كل سفرجل مطعوم وبعض المطعوم ربوي لم يلزم منه كون السفرجل ربوياً، إذ ليس من ضرورة الحكم على بعض المطعوم أن يتناول السفرجل بل ربما كان الربوي بعضاً آخر (غ، ح، ١٨، ٣٣)

في أقاويل الإستقراء فلأننا إنما نحكم على الأمر الكلي باستقراء الجزئيات في الأشياء، وذلك أنه ليس يسهل علينا أن نستقرئ النظائر ونحن لا نعلم الأشياء. وأما في قياسات الوضع فلأن من الأمر الذائع أن الحال في سائر الأشياء كالحال في واحد منها، حتى إنه إذا تهياً لنا أن نناظر في أي شيء منها كان إجماعنا مع ذلك على أن الحال في الشيء الذي قصدنا له كالحال في هذه، لأننا إذا بينا ذلك نكون قد بينا الشيء الذي قصدنا له من الوضع، لأننا إذا وضعنا أن الحال فيما قصدنا له كالحال في هذه نكون قد علمنا البرهان. وأما في أداء الحدود، فلأننا إذا قدرنا أن نعلم ما الواحد بعينه في واحد واحد لم يذهب علينا إذا حددنا الشيء الذي قصدنا له في أي جنس ينبغي أن ينضم، وذلك أن أولى الأشياء العامة بالعموم هو جنس يحمل معنى ما هو (أ، ج، ١٣، ٥٠٠)

نظر في محمولات

- إن النظر في المحمولات التي هي أجناس وحدود وخواص نظران: أحدهما هل هي موجودة لموضوعاتها، وهذا النظر يدخل في اعتبار الوجود؛ وقد عرفت في مواضع أخرى ما في ذلك. والنظر الثاني في أن المحمول هل هو جنس، أو هل هو حد، أو هل هو خاصة (س، ج، ١٦، ١٠٤)

نظري

- العلم إما تصوّر وإما تصديق، وكل منهما إما بديهي وإما نظري... والنظري منهما لا بد له من طريق يُنال به (ت، ر، ١، ٣١، ٢)
- الفرق بين «البديهي» و«النظري» إنما هو بالنسبة

- العلة إما أن توضع بحيث تكون حكمًا في المقدمتين أو محكومًا عليه في المقدمتين أو توضع بحيث تكون حكمًا في إحدى المقدمتين محكومًا عليه في الأخرى، وهذا الآخر هو النظم الأول (غ، ح، ٣٤، ١٧)

- النظم الأول (من نظم القياس) فهو أكمل لأنه ينتج القضايا الأربعة أعني المثبتة العامة والمثبتة الخاصة والنافية العامة والنافية الخاصة (غ، ح، ٣٦، ١٢)

- العلة أعم من المحكوم عليه وأخص من الحكم أو مساويًا للحكم كان من النظم الأول (من نظم القياس)، وأمكن أن تستتج منه القضايا الأربعة (غ، ح، ٦١، ١)

- المقدمة الثانية في النظم الأول ينبغي أن تكون عامة فإن كانت خاصة لم تنتج (غ، ح، ٦٣، ٩)

- هذا الضرب (النظم الأول) له شرطان في كونه منتجًا: شرط في المقدمة الأولى وهو أن تكون مثبتة فإن كانت نافية لم تنتج لأنك إذا نفيت شيئًا عن شيء لم يكن الحكم على المنفي حكمًا على المنفي عنه، فإنك إذا قلت لا خل واحد مسكر وكل مسكر حرام لم يلزم منه حكم في الخل إذا وقعت المباينة بين المسكر والخل، فحكمك على المسكر بالنفي والإثبات لا يتعدى إلى الخل. الشرط الثاني في المقدمة الثانية وهو أن تكون عامة كلية حتى يدخل المحكوم عليه بسبب عمومها فيها، فإنك إذا قلت كل سفرجل مطعوم وبعض المطعوم ربوي لم يلزم منه كون السفرجل ربويًا إذ ليس من ضرورة الحكم على بعض المطعوم أن يتناول السفرجل، نعم إذا قلت وكل مطعوم ربوي لزم في السفرجل ويثبت ذلك بعموم الخبر (غ،

ص، ٣٩، ٦)

- مهما كانت العلة أعم من المحكوم عليه وأخص من الحكم أو مساوية له كان من النظم الأول (من نظم القياس) وأمكن إستنتاج القضايا الأربعة منه أعني الموجبة العامة والخاصة والنافية العامة والخاصة (غ، ص، ٥٠، ١٧)

نظم ثالث

- النظم الثالث (من نظم القياس): أن تكون العلة مبتدأ في المقدمتين جميعًا فهذا إذا جمع شروطه كان منتجًا ولكن نتيجة خاصة لا عامة (غ، ح، ٣٧، ٩)

- شرط الإنتاج في هذا النظم (الثالث) أن تكون المقدمة الأولى التي فيها المحكوم عليه مثبتة ولا تكون نافية كما شرطنا ذلك في النظم الأول، فإن كانت نافية لم تلزم النتيجة ولا يضر أن تكون خاصة (غ، ح، ٣٨، ٦)

- النظم الثالث (من نظم القياس) لا ينتج إلا قضية خاصة (غ، ح، ٦٠، ١٠)

- العلة أخص من الحكم والمحكوم عليه في النتيجة لم يلزم إلا نتيجة جزئية وهو معنى النظم الثالث (غ، ح، ٦٠، ١٨)

- النظم الثالث (من نظم القياس) أن تكون العلة مبتدأ في المقدمتين وهذا يُسميه الفقهاء نقضًا وهذا إذا اجتمعت شروطه أنتج نتيجة خاصة لا عامة (غ، ص، ٤٠، ٨)

- مهما كانت العلة أخص من الحكم والمحكوم عليه في النتيجة لم يلزم منه إلا نتيجة جزئية وهو معنى النظم الثالث (من نظم القياس) (غ، ص، ٥٠، ١٦)

نظم ثان

نظير

- متى كان محمول المطلوب له نظير وموضوعه له نظير وكان نظير المحمول موجودًا لنظير الموضوع فإن المحمول موجودٌ للموضوع، وإن كان نظير المحمول غير موجود لنظير الموضوع فإن المحمول مسلوبٌ عن الموضوع (ف، ق، ١٢١، ٢٠)

نفس

- حد النفس: بالمعنى الأول عندهم (الفلاسفة)، أنه: كمال جسم طبيعي آلي، ذي حياة بالقوة (غ، ع، ٢٩٠، ٥)

- حد النفس: بالمعنى الآخر، أنه: جوهر غير جسم، هو كمال أول للجسم، محرك له بالإختيار، عن مبدأ منطقي، أي عقلي، بالفعل أو بالقوة. فالذي بالقوة، هو فصل النفس الإنسانية. والذي بالفعل هو فصل أو خاصّة، للنفس الملكية (غ، ع، ٢٩٠، ٧)

- إذا حُمل (العلم) على النفس... قيل في النفس علم (ش، م، ٨، ٢٠)
- يقال في عوارض النفس كيفيات إنفعالية (ش، م، ٤٩، ٢٠)

- المعاني التي في النفس... هي واحدة بعينها للجميع (ش، ع، ٨١، ١٢)
- يمكن أن يُحكّم بالقول من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس أنه غير موجود، وعلى ما ليس هو موجودًا خارج النفس أنه موجود (ش، ع، ٨٩، ١٠)

- السلب والإيجاب موجودان في النفس لا خارج النفس (ش، ع، ٨٩، ١٦)
- الألفاظ... تدلّ على المعاني القائمة بالنفس (ش، ع، ١٢٧، ١٣)

- النظم الثاني من نظم القياس: أن تكون العلة أعني المعنى المتكرّر في المقدمتين حكمًا في المقدمتين، أعني أن يكون خبرًا فيهما ولا يكون مبتدأ في أحدهما خبرًا في الآخر ولا مبتدأ فيهما جميعًا (غ، ح، ٣٥، ٢)

- (النظم الثاني هو) كل شيئين ثبت لأحدهما ما انتهى عن الآخر ولا يكون بينهما إلتقاء وإتصال لا يجوز أن يُخبر بأحدهما عن الآخر (غ، ح، ٣٥، ١٠)

- خاصيّة هذا النظم (الثاني) أنه لا ينتج إلا القضية النافية (غ، ح، ٣٦، ١١)

- العلة أعم من الحكم والمحكوم عليه جميعًا كان من النظم الثاني، ولم ينتج منه إلا النفي (غ، ح، ٦١، ٣)

- النظم الثاني (من نظم القياس) أن تكون العلة حكمًا في المقدمتين (غ، ص، ٣٩، ١٤)

- وجه لزوم النتيجة منه (النظم الثاني) أن كل شيئين ثبت لأحدهما ما انتهى عن الآخر فهما متباينان (غ، ص، ٣٩، ١٧)

- من شروط هذا النظم (الثاني) أن تختلف المقدمتان في النفي والإثبات، فإن كانتا مثبتتين لم يتجا لأن حاصل هذا النظم يرجع إلى الحكم بشيء واحد على شيئين، وليس من ضرورة كل شيئين يحكم عليهما بشيء واحد أن يخبر بأحدهما عن الآخر (غ، ص، ٤٠، ٤)

- مهما كانت العلة أعم من الحكم والمحكوم عليه جميعًا كان من النظم الثاني (من نظم القياس) ولم ينتج منه إلا النفي، فأما الإيجاب فلا (غ، ص، ٥١، ١)

نفس كلي

نفي الضرورة

- نفي الضرورة يدل على إمكانية عامة (و، م،
(٢، ١٤٣)

نفي المزاحم

- إن كان نفي المزاحم ظنيًا كان اعتقاد العلية
ظنيًا، وإن كان قطعيًا كان الاعتقاد قطعيًا (ت،
(٢، ١٠٨، ١)

- العقل الكلّي، وعقل الكل، والنفس الكلّي،
ونفس الكل: فيبانه أن الموجودات عندهم
ثلاثة أقسام: أجسام: وهي أحسّها، وعقول
فعالة: وهي أشرفها، لبرائها عن المادة،
وعلاقة المادة؛ حتى إنها لا تحرك المواد أيضًا
إلاّ بالشوق. وأوسطها النفوس: وهي تتفعل
من العقل، وتفعل في الأجسام، وهي واسطة
(غ، ع، ٢٩١، ١٠)

نفس ناطقة

نقض

- أما تعلّق النفس الناطقة بالجسمية فيسبب،
وكذلك تعلّق سائر الصور بموادها سواء كان
جائزًا لها أن تفارق أو غير جائز، وإن كان
لبعضها نصيب في وجود البعض، لكنه سيظهر
أنّ ذلك ليس بسبيل إقتضاء المفهوم، بل على
سبيل إقتضاء الوجود، وبين مقتضى المفهوم
ومقتضى الوجود فرق (س، ش، ٢١، ١١)

- النقض إنما يكون عندما يأتي بإسم مصاد ومثال
ذلك أنّه إن عرض أن يقال في الشيء إنه ذو
نفس، فَرَفَعْنَا لذلك يكون بالأّ يكون القول دالّا
على ما هو غير ذي نفس، وإن قال إنه غير ذي
نفس وكان قصده بتأليفه القول بأنه ذو نفس فيما
هو غير ذي نفس (أ، س، ٩٥٣، ٦)

- ربّما نقض المستقري، فوجد التخصيص بعد
النقض يعم المطلوب، والمستقراً لأجل
المطلوب، فيتعلّق المجيب بالتخصيص، ولا
يلتفت إلى النقض. مثلاً إذا كان قال: كل
حيوان يحرك لحيه الأسفل فأورد جزئيات
إستقرائية مثل الفرس والإنسان، وما يجري
مجراهما فنقض بالتمساح، فله أن يقول: إنّي
لست أحتاج إلى الحيوان المطلق فيا إستقريته،
بل إلى الحيوان الماشي البرّي (س، ج،
(١٥، ٣١٢)

- النقض الذاتي للأشياء التي هي من نوع
واحد... هو نقض عند تلك المسئلة بعينها
لا نقض لذلك النوع من المغالطة (ش، س،
(٢١، ٧١٤)

نفي

- قيل إنّ السلب حكم بنفي شيء عن شيء
بشيء، فإنّ النفي والسلب واحد (س، ع،
(١، ٤٣)

- الإثبات يسمّيه قوم (إيجابًا) والنفي (سلبًا)
(س، ش، ٦٢، ١٣)

- النفي فيصحّ عن غير الثابت، سواء كان كونه
غير ثابت، واجبًا، أو غير واجب (غ، ع،
(٧، ١١٦)

نفي الدوام

- نفي الدوام يدل على مطلقة عامة (و، م،
(١، ١٤٣)

نقلة

- النقلة هو تغيّر من أين إلى أين (ف، م،
(٤، ١١٥)

- النقلة بالحكم المحسوس في أمر ما أو المعلوم فيه بوجه آخر إلى أمر ما غير محسوس الحكم، من غير أن يكون ذلك الأمر الآخر تحت الأمر الأول، وهو الذي يُسمّيه أهل زماننا الاستدلال بالشاهد على الغائب (ف، ق، ٤٥، ٧)

- جهة هذه النقلة (بالحكم المحسوس) هو أن نعلم بالحس أن أمراً ما بحال ما وأن شيئاً موجود لأمر ما فينقلُ الذهنُ تلك الحال أو الشيء من ذلك الأمر إلى أمر آخر شبيه به فيحكمُ به عليه (ف، ق، ٤٥، ٩)

- النقلة من الشاهد إلى الغائب على وجهين: أحدهما على طريقة التركيب والآخر على طريقة التحليل (ف، ق، ٤٦، ١٤)

- إن كان إنما صح أنه (الأمر) إذا وُجدَ في المحسوس وُجدَ الحكمُ من غير أن نعلم أنه حيث وُجدَ وُجدَ الحكمُ، فإنه إن كان كذلك أمكن أن يكون خاصاً بالمحسوس ونحن لا نعلم، أو مُقيّداً بحال يخصُ أموراً لا يدخل معها الغائب، فلا تُصحُّ النقلة (ف، ق، ٥٠، ٥)

- النقلة في المثال ليست هي نقلة من جزئي على الإطلاق بلا كلي ولا أيضاً من كلي على الإطلاق بلا جزئي، لكن من جزئي مقرون بكلي أو كلي مقرون بجزئي، فلهذا السبب صار الجزئي كالكلي وهذا الكلي كالجزئي (ف، ق، ٦٣، ١٠)

- المقدمة الكلية إذا أُفردت دون المثال ثم انتقل منها إلى ما تحت موضوع المقدمة كانت النقلة مثالية (ف، ق، ٦٣، ١٤)

- الصنف هو الذي يوجد فيه للمثال غناء في النقلة من قيل أنه يُبين فيه أولاً بالمثال صحة الحكم على الأمر الذي به شأبه المثال غيره، فيصير ذلك الأمر واسطة بين الحكم وبين الشيء الذي هو شبيه المثال (ف، ق، ٦٣، ١٧)

- تكون النقلة من المثال إلى الشيء بتوسط شبه لا ينطق به، بل إنما ينطق بالمثال وبالذي إليه انتقل وكثيراً ما ينطق بالثلاثة كلها (ف، ق، ٦٤، ٢)

- النقلة إلى الكلي هو أن يكون القول في الإنسان يُنقلُ إلى الحيوان، والنقلة إلى الجزئي هو أن يُنقلُ من القول في الحيوان إلى القول في الإنسان (ف، س، ١٦٠، ١٧)

- (حركة) النقلة، وهو تغيّر من مكان إلى مكان (س، م، ٢٧١، ١٨)

نقيض

- إن تولّد النقيض يجري على هذا الوجه: لما كان كل ما يوجه موجب فللسالب أن يسلبه، وكل ما يسلبه سالب فللموجب أن يوجهه، وجب أن يكون بإزاء كل موجبة صادقة سالبة كاذبة يناقضها وبإزاء كل سالبة صادقة موجبة كاذبة يناقضها (ز، ع، ٣٧، ٩)

- إنّ المسلوب عن شخص ما، دائماً، قد يكون غير الضروري. فإذن هذا النقيض أيضاً، وهو السلب الدائم عن البعض مطلق (س، ق، ٤٧، ١٠)

- إنّ نقيض كل ذي جهة يكون سلب تلك الجهة، فكما أنّ التناقض في باب المحصورات كان برفع العموم والخصوص، فهنا يكون برفع الإمكان والضرورة (مر، ت، ٨٠، ١)

واللاعدم كان بينهما تباين كلي، وإن صدقا معًا كالإنسان واللافرس كان بينهما تباين جزئي ضرورة صدق أحد المتباينين مع نقيض الآخر فقط، فالتباين الجزئي لازم جزئياً (ن، ش، ٨، ١٥)

- نقيض المطلقة هو الدائمة، تحققت إن نقيضها إما الدائم المخالف أو الموافق (ن، ش، ١٨، ١٦)

- نقيض الأعم أخص مطلقاً ونقيض الأخص أعم مطلقاً (و، م، ٨٢، ٤)

- إن كانتا (القضيتان) جزئيتين جاز صدقهما معًا وذلك في الموضوع الذي تكذب فيه الكلّيتان، فإذا عرفت هذا فنقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس، ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة وبالعكس (و، م، ٢١٢، ٥)

- نقيض المخصوصة الموجبة مخصصة سالبة وبالعكس، ونقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس، ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة وبالعكس، ونقيض المهملة موجبة وسالبة نقيض جزأيهما وبالعكس، ونقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة، ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة عامة، ونقيض المشروطة العامة ممكنة حينية، ونقيض العرفية العامة مطلقة حينية، ونقيض الوقتية المطلقة ممكنة وقتية، ونقيض المنتشرة المطلقة ممكنة دائمة (و، م، ٢١٢، ٣١)

- الجزء الثاني من هذه (القضايا) المركبات لا يكون إلا نفي دوام أو نفي ضرورة، فإن كان نفي دوام فنقيضه الدوام لأن نفي الدوام إطلاق. وقد علمت أن نقيض المطلقة هي الدائمة وإن كان نفي ضرورة فنقيضه الضرورة، لأن نفي الضرورة إمكان وقد علمت أن نقيض

- النقيض... هو المقابل الذي ليس بينه وسط (ش، ب، ٣٧٥، ٣)

- إن نقيض الشيء سلبه لا عدوله، لأن الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الإثبات، ولذا يقال لا تناقض في المفردات لأنها مع اعتبار الحكم لا تكون مفردة، ويدونه لا تكون إيجاباً أو سلباً، بحيث يقتضي ذلك الاختلاف (لذاته أن يكون أحديهما صادقة والأخرى كاذبة)، فخرج به الشيطان اللذان لا يقتضي الاختلاف بالإيجاب والسلب فيهما، ذلك نحو كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بإنسان، أو يقتضي ذلك لكن لا لذاته بل بواسطة نحو زيد إنسان وزيد ليس بناطق، فإن اقتضاء اختلاف بذلك صدق أحديهما وكذب الأخرى بواسطة مساواة المحمولين المقضية لأن يكون إيجاب أحديهما في قوة إيجاب الأخرى وسلب أحديهما في قوة سلب الأخرى (كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب). هذا مثال التناقض بين المخصوصتين. ولا يتحقق ذلك لاختلاف الموصوف في المخصوصتين إلا بعد اتفاقهما أي القضيتين في ثمانية وحدات: (في الموضوع)... (والمحمول)... (والزمان)... (والمكان)... (والإضافة)... (والقوة والفعل)... (والجزء والكل)... (والشرط) (ه، م، ١٧، ٤)

- نقيض الأعم من الشيء مطلقاً أخص من نقيض الأخص مطلقاً لصدق نقيض الأخص على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم من غير عكس (ن، ش، ٨، ٦)

- نقيضا المتباينين متباينان تبايناً جزئياً لأنهما إن لم يصدقا أصلاً معاً على شيء كاللاوجود

- نقيض (القضية) المنتشرة الممكنة الدائمة
المخالفة أو الدائمة الموافقة (م، ط،
(١٦٧، ٣٣)

- نقيض (القضية) اللادائمة الموافقة أو الدائمة
المخالفة (م، ط، ١٦٨، ١)
- نقيض (القضية) اللاضرورية الدائمة المخالفة
أو الضرورية الموافقة (م، ط، ١٦٨، ٣)
- نقيض (القضية) الممكنة الخاصة الضرورية
المخالفة أو الموافقة وهذا ظاهر في القضية
الكلية (م، ط، ١٦٨، ٦)

نقيض الوضع

- أن ينظر في نقيض الوضع، فإن كان كاذباً بُتَّ
الوضع وإن كان صادقاً بطلَ الوضع (ف، ق،
(١٦٨، ١٤)

نقيضان

- النقيضان لا يُمكن أن يصدقا معاً بل إنما يُفرضُ
المقدمُ والتالي على ما يفرضان عليه في
كيفيةهما على أنهما كذلك بالوضع لا على
أنهما صحيحان في أنفسهما لا محالة (ف، ج،
(١٠٤، ٩)

- ... إن النقيضين لا يمكن فيهما أن يصدقا معاً
(ش، ع، ١٢٢، ١٨)

- إن النقيضين هما اللذان، لذاتيهما، لا يجتمعان
ولا يرتفعان (ط، ش، ٢٩٥، ١٨)

نمط التعاند

- نمط التعاند وهو على ضد نمط التلازم،
والمتكلمون يسمونه السبر والتقسيم،
والمنطقيون يسمونه الشرطي المنفصل، ونحن
سميناه التعاند، ومثاله العالم إما قديم وإما

الممكنة هي الضرورية (و، م، ٢٢٥، ١٢)

نقيض في متقابلات

- إنَّ النقيض في المتقابلات ليس نعني به نفس
القضية فقط، بل والتقابل بنعم ولا، وهو
البسيط (س، ج، ١٨١، ١٢)

نقيض القضية

- نقيض (القضية) المطلقة العامة الدائمة
وبالعكس... لثبوت في بعض أوقات الذات
يناقض السلب في كلها وبالعكس (م، ط،
(١٦٧، ١)

- نقيض (القضية) الممكنة العامة الضرورية أو
بالعكس، لأنَّ الإمكان هو سلب الضرورة (م،
ط، ١٦٧، ٥)

- نقيض (القضية) العرفية العامة الحينية المطلقة
المحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل في
بعض أوقات وصف الموضوع (م، ط،
(١٦٧، ٩)

- نقيض (القضية) المشروطة العامة الحينية
الممكنة المحكوم فيها بالثبوت أو السلب
بالإمكان في بعض أوقات وصف الموضوع
والمرتببة نقيضها المفهوم المردّد بين نقيضي
جزئيهما (م، ط، ١٦٧، ١٥)

- نقيض (القضية) العرفية الخاصة الحينية المطلقة
المخالفة أو الدائمة الموافقة (م، ط،
(١٦٧، ٢٤)

- نقيض (القضية) المشروطة الخاصة الحينية
الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة (م، ط،
(١٦٧، ٢٨)

- نقيض (القضية) الوقئية الممكنة الوقئية المخالفة
أو الدائمة الموافقة (م، ط، ١٦٧، ٣٢)

- النمو، مثل نشوء الصبي وتزايد الشجرة (س، م، ٢٧١، ١٣)

نهاية ومبدأ

- النهاية والمبدأ... ليس يمكن أن يتصل أحدهما بالآخر من قبل أن كل واحد منهما غير منقسم إلا لو اختلف الخط من نقط (ش، ب، ٤٧٥، ٦)

نهى

- أما النداء فليست الكلمة المضمره فيه إلا مقولة بإيجاب من قبل إنه ليس يُنادي أحدًا لئلا يسمع أو لا يصغي. وأما الأمر والنهي فليس لهما في اللسان العربي اسم يجمعهما فاضطررنا إلى أن نسميها جميعًا باسم أحدهما وهو الأمر (ف، ع، ١٤٠، ٦)

- جواب النداء إقبال أو إعراض، وجواب التضرع والطلب بذل أو منع، وجواب الأمر والنهي وما شاكلة طاعة أو معصية، وجواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب وهما جميعًا قول جازم (ف، ح، ١٦٣، ١٨)

نواقص الدلالات

- الدليل على أن هذه، أعني الأدوات والكلمات الوجودية، نواقص الدلالات أنه إذا قيل ماذا فعل زيد فقل صار، أو قيل أين زيد فقل في، لم يقف الذهن معها على شيء. وهي أعني الأدوات والكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية إلى الأفعال، ويشارك في أنها لا

حادث، فهذه مقدّمة وهما قضيتان يحذف إحداهما الأولى قولنا العالم قديم، والثانية قولنا العالم حادث. فتسليم إحدى القضيتين أو نقيضها يلزم منه لا محالة نتيجة ويتج فيه أربع تسليمات (غ، ح، ٤٢، ١٦)

- نمط التعاند وهو على ضد ما قبله والمتكلمون يُسمّونه السبر والتقسيم، والمنطقيون يسمّونه الشرطي المنفصل ويسمّون ما قبله الشرطي المتصل وهو أيضًا يرجع إلى مقدمتين ونتيجة ومثاله العالم إما قديم وإما حادث وهذه مقدّمة وهي قضيتان الثانية أن تُسلم إحدى القضيتين أو نقيضها فيلزم منه لا محالة نتيجة ويتج فيه أربع تسليمات (غ، ص، ٤٢، ٧)

نمط التلازم

- من القياس ألا يكون فيه علة وحكم ومحكوم عليه كما سبق بل تكون فيه مقدمتان، والمقدّمة الأولى تشتمل على قضيتين والمقدّمة الثانية تشتمل على ذكر واحد من تينك القضيتين أو نقيضها. ولنسم هذا النمط نمط التلازم (غ، ح، ٣٩، ٧)

- نمط التلازم يشتمل على مقدمتين، والمقدّمة الأولى تشتمل على قضيتين، والمقدّمة الثانية تشتمل على ذكر إحدى تينك القضيتين تسليمًا إما بالنفي أو بالإثبات حتى تستج منه إحدى تينك القضيتين أو نقيضها (غ، ص، ٤٠، ١٣)

نمو

- النمو بضافه النقص (أ، م، ٥٣، ٢)

- النمو هو أن يتغير الجسم من مقدار أنقص إلى مقدار أزيد في جميع أقطاره (ف، م، ١١٤، ١٧)

- النوع هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو (في، أ، ١٠٢٨، ٥)
- النوع جامع الكثير إلى طبيعة واحدة، والجنس في ذلك أكثر جمعًا منه (في، أ، ١٠٣٣، ٧)
- أما النوع فليس يُحمل لا على الجنس القريب منه ولا على الأجناس التي فوق ذلك الجنس لأنها لا تنعكس (في، أ، ١٠٣٣، ١٥)
- النوع يُحمل على الشخص (في، أ، ١٠٣٤، ٩)
- النوع، الذي هو نوع فقط، يُحمل على جميع الأشخاص (في، أ، ١٠٣٤، ١٤)
- أعمّ المحمولين البسيطين اللذين يتشابه به شيان في جوهريهما يُسمّى الجنس، وأخصّهما هو النوع (ف، د، ٦٠، ١٥)
- المحمولات الكلية البسيطة هي هذه الخمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٦١، ٤)
- النوع الواحد قد يكون له رسوم كثيرة. ولا يمكن أن يكون له حدود كثيرة، بل لكل نوع حدّ واحد فقط وكذلك قد تكون له خواص كثيرة (ف، د، ٦٢، ١٣)
- المعاني الكلية المفردة على ما أحصاها كثير من القدماء خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٧٦، ١٣)
- إن الأعمّ من كل اثنين منهما جنس والأخصّ نوع، وأعمّها الذي لا أعمّ منه هو الجنس العالي وأخصّها الذي لا أخصّ منه هو النوع الأخير (ف، د، ٧٧، ٢)
- الجنس العالي جنس ليس بنوع وهو جنس للأجناس التي تحته، والنوع الأخير ليس بجنس وهو نوع للأنواع التي فوقه (ف، د، ٧٧، ١٦)

تدلّ بانفرادها على معنى يُتصوّر، بل إنّما تدلّ على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التي هي نسب بينها (س، ع، ٢٩، ٣)

نوع

- النوع - من الجواهر الثانية - أولى بأن يوصف جوهرًا من الجنس، لأنه أقرب من الجوهر الأول (أ، م، ٨، ١٢)
- النوع أولى وأحقّ بأن يوصف جوهرًا من الجنس (أ، م، ٩، ٥)
- النوع يقبل قول جنسه، إذ كان كلّ ما قيل على المحمول فإنّه يقال أيضًا على الموضوع (أ، م، ١١، ١٢)
- كل ما يوجد للنوع قد يوجد أيضًا للجنس. مثال ذلك أنه إن كان علم يوجد خسيئًا وفاضلاً فقد يوجد حال كذلك، لأن الحال جنس للعلم (أ، ج، ٥١١، ١٥)
- ليس يلزم ضرورة أن يكون كلّ ما يوجد للجنس يوجد أيضًا للنوع: فإن الحيوان يوجد طائرًا وذا أربع، وليس الإنسان كذلك (أ، ج، ٥١٢، ٣)
- الجنس يقال مثل النوع في الضعف وفي الأجناس التي فوقه، لأننا نقول إنه ضعيف لكذا، وكثير الأضعاف لكذا (أ، ج، ٥٦٩، ٦)
- أما النوع فقد يُقال على صورة كل واحد، بمنزلة ما قيل: «أما أولاً فصورته مستحقة للملك». وقد يُقال نوع أيضًا للمرتّب تحت الجنس الذي وصفنا، كما قد اعتدنا أن نقول إن الإنسان نوع للحَيّ، إذ الحَيّ جنس؛ ونقول إن الأبيض نوع للون، والمثلث نوع للشكل (في، أ، ١٠٢٧، ٩)
- النوع هو المرتّب تحت الجنس، والذي جنسه يُحمل عليه من طريق ما هو (في، أ، ١٠٢٨، ٣)

فإنه المقوم لحدّه، ويُنسب أيضًا إلى جنس ذلك النوع، فيقال إنه فصلٌ لذلك الجنس لأنه يُقيّد به ويردّف (ف، د، ٨٠، ١٤)

- كل فصلٍ قوّم نوعًا ما فإنه يقسم جنس ذلك النوع، وكل ما قسم جنسًا ما فإنه يقوّم نوعًا تحت ذلك الجنس (ف، د، ٨١، ١١)

- إن الجنس العالي لا يُمكن أن يكون له فصلٌ يقوّمه بل فصول تُقسمه، وإن النوع الأخير لا يُمكن أن يكون له فصول تُقسمه بل فصول تقوّمه (ف، د، ٨١، ١٣)

- إذا كان الجنس المقروّن بحرف أي جنسًا بعيدًا عن النوع المطلوب معرفته، فإن الذي يليق أن يُجاب به ينبغي أن يكون فصلًا مقومًا لأقرب نوع إلى ذلك الجنس، فيردّف به فيحصل منه حدٌ جنسٍ متوسطٍ دون الجنس الأول الذي كُنّا قرّنا به حرف أي. ويُقرن حرف أي أيضًا بهذا الثاني فيكون الجواب عنه بفصلٍ مقومٍ لأقرب نوع إلى هذا الثاني فيحصل منه حدٌ أيضًا. فإن كان ذلك الحد مساويًا للنوع المطلوب معرفته فقد انتهينا إلى ما كُنّا قصّداً له (ف، د، ٨١، ١٥)

- إن كان ذلك الحد أعمّ من النوع المطلوب كان ذلك أيضًا جنسًا متوسطًا أقرب إلى النوع المطلوب، فنقرّن به أيضًا حرف أي فيُجاب عنه بفصلٍ يردّف هذا الجنس الثالث. ولا نزال نجري على هذا الترتيب إلى أن يكون المجتمع من الفصل الذي يُجاب به الآن ومن جميع ما تقدّم مساويًا للنوع المقصود معرفته ومطابقًا له (ف، د، ٨١، ٢٠)

- العَرَضُ منه ما شأنه ألا يوجد إلا في نوع واحد لكن لبعضه، مثل الفطوسة في الأنف فإنها لا توجد إلا فيه لكن ليس في كل أنف، وكذلك

- الجنس بالجملة هو أعمّ كليّين يليق أن يُجاب بهما في جواب ما هو هذا الشخص، والنوع أخصهما (ف، د، ٧٧، ١٨)

- كل جنس فهو أعمّ من النوع الذي تحته، فإنه يُحمل على أكثر من نوع واحد، وكذلك كل نوع أخير فإنه يُحمل على أكثر من شخص واحد (ف، د، ٧٧، ٢٠)

- النوع الأخير إنما يُحمل أبدًا على أشخاص مختلفة بالعدد من طريق ما هو. وليس يمتنع أن تكون أشخاص كثيرة، كل شخص منها تحت نوع أخير غير الذي تحته الآخر، وكل نوع أخير منها تحت جنس غير الجنس الذي تحته الآخر، وكل جنس منها تحت جنس آخر أعمّ منه غير الذي تحته الآخر، إلى أن ينتهي كل جنس منها على هذا الترتيب إلى جنسٍ عالٍ غير العالي الذي يرتقي إليه الآخر (ف، د، ٧٨، ٥)

- الجنس يُعرّف من النوع جوهره الذي يُشارك فيه غيره أو يُعرّف جوهره بما يُشارك فيه غيره (ف، د، ٧٩، ١٠)

- إذا كان الجنس المقروّن بـ«أي» قريبًا من النوع الذي قصّدا معرفته فالذي يليق أن يُجاب به حينئذ فصلٌ لذلك النوع يُعيّزه في جوهره عن قسمه (ف، د، ٨٠، ٤)

- نجعل الجواب عن السؤال بأي جنس ذلك النوع مُقيّدًا بفصله؛ فعند ذلك نرى أننا قد عرّفنا ذات ذلك النوع على الكفاية والتمام (ف، د، ٨٠، ١٠)

- الجزء الأول من حد كل نوع هو جنسه والجزء الثاني منه هو فصله، وهو المُتمّم لحدّه، وهو المقوم له، إذ كان يُعرّف بما يخصّه في جوهره (ف، د، ٨٠، ١٣)

- الفصل يُنسب إلى النوع، فيقال إنه فصلٌ للنوع

الزرقه في العين؛ ومنه ما شأنه أن يوجد في أكثر من نوع واحد مثل الأبيض والأسود والمتحرك والساكن (ف، د، ٨٤، ٣)

- العَرَضُ أيضًا قد يُستعمل في تمييز جنس عن جنس ونوع عن نوع وشخص عن شخص، ولكن لا يُمَيِّز شيئًا بما هو له عَرَضٌ في ذاته وجوهره، فهو يشارك الفصل في تمييز نوع عن نوع ويُخالفه في أنه يُمَيِّزه لا في جوهره (كف، د، ٨٤، ٧)

- إذا كان النوع موجودًا للموضوع بوجه ما من الوجهين وجُعِلَ المحمول موجودًا للموضوع بوجه آخر أو كان النوع مسلوبًا عنه بوجه ما من الوجهين، وجُعِلَ المحمول مسلوبًا عنه بوجه آخر، فإن الموضع يكون سوفسطائيًا خبيثًا (ف، ق، ٩٩، ١٥)

- النوع هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو. ويَبَيَّنُ أن هذا النوع هو النوع الأخير، فإن النوع المتوسط هو جنس، وإنما يُخالفه بالإضافة فقط، لأن الجنس إنما يُسَمَّى نوعًا بالإضافة إلى جنس أعم منه يُحْمَلُ عليه (ف، ج، ٨٧، ١٤)

- النوع لا يُستعمل من جهة ما هو نوعٌ لموضوعه محمولاً أصلاً في مطلوب جدلي، لأنه إذا كان محمولاً على أنه نوع لموضوعه كانت القضية شخصية، ولا تكون جدلية بل خطيئة وشعرية (ف، ج، ٨٨، ٧)

- لما كان النوع قد ينعكس على حدّه وعلى خاصيته أمكن أن يُحْمَلَ عليها (ف، ج، ٨٨، ١٠)

- الواحد بعينه يُقال على خمسة أنحاء: أحدها الواحد بعينه في الجنس، مثل الإنسان والفرس هما واحد بعينه في الجنس. والثاني الواحد

بعينه في النوع، كقولنا زيد وعمرو واحد بعينه في أنهما إنسان. والثالث الواحد بعينه في العَرَض وهي التي يُحْمَلُ عليها عَرَضٌ واحد، كقولنا اللبن والثلج واحد بعينه في أنهما أبيض. والرابع هو ما اشتركا في نوع واحد وفي جُلِّ أعراضهما، مثل ماءين يخرججان من عين واحدة. والخامس الواحد بعينه في العدد (ف، ج، ٨٩، ٣)

- الواحد بعينه على حسب قسمته ثلاثة أنحاء: الواحد بعينه في الجنس والواحد بعينه في النوع والواحد بعينه في العدد، ويُقَابَلُ كل واحد منها غيرها (ف، ج، ٨٩، ١٧)

- الواحد بعينه في النوع يُقَابَلُهُ الغير في النوع، وهي التي تدخل تحت أنواع مختلفة كانت ترتقي تلك الأنواع إلى جنس واحد عال أو كانت تحت أجناس عالية كثيرة (ف، ج، ٩٠، ٢)

- كل إنسان إنما يُجِيب في الموضع الذي يكون سبيل الجواب فيه بالنوع أو بالجنس أو بالحدّ بالذي هو عنده نوع أو بالذي هو عنده جنس أو بالذي هو عنده حدّ (ف، ح، ١٧٤، ٥)

- النوع قد يكون نوعًا على أنه يُحاكي النوع من غير أن يكون نوعًا فيأخذ الآخذ المحاكي للنوع أو للجنس أو للحدّ على أنه في الحقيقة كذلك على مثال ما يأخذ الشعر، أو نوعًا هو بهادئ الرأي نوع، أو نوعًا يتموّه أنه نوع، أو نوعًا هو في المشهور أنه نوع، أو نوعًا تبرهن أنه نوع (ف، ح، ١٧٤، ٧)

- إن كان (النوع) إنما يُتصوّر بأقرب أجناسه وقُرْبَ حرف «أي» بذلك مثل أن نقول في الإنسان «أي حيوان هو» والنخلة «أي شجر هي» فإننا إنما نطلب به ما ينحاز به عن سائر الأنواع القسيمة

على أجزاء الحدّ محمولٌ أعمّ من النوع، بقيت مساواة الحمل على حالها (ف، أ، ٧٩، ١٨) - أن الذي يُقسّم النوع الأخير هي كلّها أعراض (ف، أ، ٨٥، ١٣)

- أمّا الفصل، فإنه غير مقول في جواب ما هو بوجه. وأمّا النوع، فإنه ليس، من حيث هو نوع، مقولاً على شيء قولاً بهذه الصفة، بل مقولاً عليه، فإنّ إتفق أن قيل هو بعينه هذا القول، فقد صار جنساً (س، د، ٥٠، ٣)

- النوع أيضاً قد يقال في لغة اليونانيين على معنى غير معنى النوع المنطقي؛ فإنّ اللفظ الذي نقلته الفلاسفة اليونانيون فجعلته لمعنى النوع المنطقي، كان مستعملاً في الوضع الأول عند اليونانيين على معنى صورة كل شيء وحقيقته التي له دون شيء آخر، فوجدوا صوراً وماهيات للأشياء التي تحت الجنس، يختص كل واحد منها بها، فسّموها، من حيث هي كذلك، أنواعاً (س، د، ٥٤، ٨)

- لفظة النوع المنطقي تتناول عند المنطقيين معنيين: أحدهما أعمّ والآخر أخصّ. فأما المعنى الأعمّ فهو الذي يرويه مضافاً للجنس، ويحدّونه بأنّه المرتّب تحت الجنس، أو الذي يقال عليه الجنس، وعلى غيره بالذات، وما يجري هذا المجرى. وأمّا المعنى الخاصّ فهو الذي ربّما سمّوه باعتبار ما، نوع الأنواع، وهو الذي يدلّ على ماهية مشتركة لجزئيات لا تختلف بأمور ذاتية. فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الأول؛ إذ لا يخلو في الوجود من وقوعه تحت الجنس؛ ويقال له نوع بالمعنى الثاني (س، د، ٥٤، ١٤)

- النوع بالمعنى الذي لا إضافة فيه إلى الجنس، فقد وقوا حدّه، إذ حدّوه بأنّه: المقول على

له (ف، ح، ١٨٢، ٧)

- المعرفة الكاملة وبالنوع هي بهاتين أعني بجنسه مقروناً بفصله (ف، ح، ١٨٤، ١١)

- لا يُجاب بالفصل وحده في سؤال «ما هو» النوع المسؤول عنه بل يُجاب به مقروناً بالجنس، ويُجاب بالجنس وحده دون الفصل في سؤالنا عن النوع «ما هو» (ف، ح، ١٨٥، ١٤)

- تبيّن أن جنس النوع المسؤول عنه قد يؤخذ في التمييز بينه وبين المشترك لذلك النوع من الجنس المقرون به حرف «أي»، وهو بعينه قد كان يؤخذ في الجواب عن «ما هو» الإنسان. غير أنّه إنّما كان يؤخذ في جواب «ما هو» ذلك النوع لا من حيث هو مميّز له بل من حيث هو مُعرّف له (ف، ح، ١٨٧، ٧)

- النوع مرتّب تحت الجنس القريب منه، والشخص مرتّب تحت النوع (ف، أ، ٦٧، ٢٢)

- إن كان النوع أخصّ الكلّيات المحمولة على الشخص من طريق ما هو، والجنس أعمّ من النوع، لزم ضرورة أن يكون النوع هو الكلّي المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو، والجنس هو الكلّي المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو وهذا مُطرّد في كلّ جنس، كان جنساً قريباً أو متوسطاً أو عاليّاً (ف، أ، ٧٠، ٤)

- النوع وخاصّته متساويان في الحمل على ما يُحمّلان عليه (ف، أ، ٧٦، ٣)

- النوع وخاصّته يتعكس كلّ واحد منهما على الآخر في الحمل، وكذلك الجنس وخاصّته (ف، أ، ٧٦، ٨)

- النوع متى كان له حدّ مساوٍ له في الحمل، فزيد

- كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو؛ وذلك لأن الجنس والعرض العام لا يشاركانه؛ إذ كل واحد منهما مقول على كثيرين مختلفين بالنوع، لا على كثيرين مختلفين بالعدد (س، د، ٥٩، ٩)
- النوع بالمعنى الذي فيه الإضافة (إلى جنس) فذلك عندهم رسمان: أحدهما قولهم: إنه المرتب تحت الجنس، والثاني: إنه الذي يقال عليه الجنس من طريق ما هو (س، د، ٦٠، ١٣)
- الذي حدّ وقال: إن النوع هو أخصّ كليّين مقولين في جواب ما هو، فقد أحسن تحديد النوع؛ وإنما يتم حسنه بأن يقال: إنه الكلّي الأخصّ من كليّين مقول في جواب ما هو (س، د، ٦٢، ٣)
- إن كلّ واحد من الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة، هو في نفسه شيء، وفي أنه جنس أو نوع أو فصل أو خاصّة أو عرض عام شيء (س، د، ٦٥، ١٠)
- إن حمّل النوع من طريق ما هو، وحمّل الفصل من طريق أي شيء هو (س، د، ١٠٣، ١٣)
- إن فصلين يأتلفان فيقومان نوعًا، والنوعان لا يأتلفان فيقوم منهما نوع (س، د، ١٠٤، ٩)
- أمّا النوع فيشارك الخاصّة الحقيقية في أن كل واحد منهما ينعكس على الآخر (س، د، ١٠٧، ٧)
- إن النوع متقدّم في الوجود، والخاصّة متأخّرة (س، د، ١٠٨، ٤)
- إن النوع موجود بالفعل دائماً، وأمّا الخاصّة فتوجد في بعض الأوقات (س، د، ١٠٨، ٦)
- النوع لا يكون فصلاً بالبنية (س، ج، ٩١، ٥)
- إن نوعًا واحدًا قد يقع في جنسين ليس أحدهما تحت الآخر؛ مثل أن الفهم علم وفضيلة؛ أو لا يكون هذا المثال مشهورًا جدًا. فعسى أن يكون كثير من الناس لا يقبلون أن الفهم علم، بل
- أيها كان - على أنها فيه ومنه - كان جنسًا؛ وإن أخذتها من جهة بعض الفصول وتعمّت به المعنى وختمته حتى لو أدخل شيء آخر لم يكن من تلك الجملة وكان خارجًا، لم يكن جنسًا بل مادة؛ فإن أوجبت له تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل، صار نوعًا (س، ب، ٥١، ٢)
- النوع هو المعنى الكامل المحصّل (س، ب، ٥٥، ٢٣)
- إن النوع مخوي للجنس، والجنس ليس بمخوي للنوع (س، ب، ٩٨، ١٢)
- إن الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حملًا كليًا، والنوع لا يحمل على طبيعة الجنس حملًا كليًا (س، ب، ٩٨، ١٨)
- إن كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه؛ فالجنس يفضل بالعموم، إذ يحوي أمورًا وموضوعات غير موضوعات النوع، والنوع يفضل بالمعنى، إذ يتضمن معنى الجنس ومعنى الفصل زائدًا عليه (س، ب، ٩٩، ٨)
- ليس في النوع جنس أجناس، ولا في الجنس نوع أنواع، وإن كان في كل واحد منهما متوسط (س، ب، ٩٩، ١٤)
- إن النوع متقدّم في الوجود، والخاصّة متأخّرة (س، ب، ١٠٨، ٤)
- إن النوع موجود بالفعل دائماً، وأمّا الخاصّة فتوجد في بعض الأوقات (س، ب، ١٠٨، ٦)
- النوع لا يكون فصلًا بالبنية (س، ج، ٩١، ٥)
- إن نوعًا واحدًا قد يقع في جنسين ليس أحدهما تحت الآخر؛ مثل أن الفهم علم وفضيلة؛ أو لا يكون هذا المثال مشهورًا جدًا. فعسى أن يكون كثير من الناس لا يقبلون أن الفهم علم، بل
- أي معنى أخذته مما يشكّل الحال في جنسيته أو مادّيته فوجدته قد يجوز إنضمام الفصول إليه -

- عسى أن يكون المظنون ما ذكرنا في الفن الثاني من حال الأجناس المتداخلة (س، ج، ١٦٩، ٨)
- إن كان النوع مضافاً لشيء، ثم لم تكن الإضافة الجنسية التي للمفروض جنساً له متعلقاً بذلك الشيء، فليس المفروض جنساً له بجنس. مثل أنه: إن كان الضعف يقال بالقياس إلى النصف، ثم فرض كثير الأضعاف جنساً للضعف ولم يتعلق بالنصف، فليس كثير الأضعاف جنساً (س، ج، ١٨٢، ٤)
- كل محمول كلي يقال على ما تحته في جواب ما هو، فإما أن تكون حقائق ما تحته مختلفة ليس بالعدد فقط وإما أن تكون بالعدد مختلفة. فإما ما يُتَقَوَّم به من الذاتيات فغير مختلف أصلاً والأول: يسمّى جنساً لما تحته. والثاني: يُسمّى نوعاً (س، أ، ٢٣٣، ١٣)
- النوع: يُرسم بأحد المعنيين أنه كلي يُحمل على أشياء لا تختلف إلا بالعدد في جواب «ما هو؟» ويُرسم بالمعنى الثاني أنه كلي يُحمل عليه الجنس وعلى غيره حملاً ذاتياً أولياً (س، أ، ٢٤٧، ٧)
- النوع بمعنى فهو الكلي الموضوع للجنس في ذاته وضعاً أولياً وبمعنى آخر فهو الدالّ على ماهية ما يختلف بالعدد فقط (س، ش، ١٨، ٧)
- الألفاظ الكلية خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام (مر، ت، ١٦، ٣)
- النوع هو أن يكون المراد به الصور والحقائق الذاتية - معلوم متصوّر، وإن لم يُعرف بهذا، النوع الذي هو مُضافٌ إلى الجنس، فإنه إذا كان المعنى بالنوع ما تحت الجنس أو ما فوقه
- جنس كان مضافاً إليه، وبالوجه الأول لا يكون له اعتبار الجنس (مر، ت، ١٦، ٥)
- النوع هو الكلي الذاتي الذي يُقال على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو، ويقال أيضاً إنه كلي يُحمل عليه الجنس وعلى غيره حملاً ذاتياً أولياً (مر، ت، ١٧، ١١)
- الجنس جزء من معنى النوع، والنوع جزء من عموم الجنس (مر، ت، ٢١، ٤)
- الجنس أعم من النوع من حيث يُحمل عليه وعلى غيره، والنوع أعم من الجنس فإنه يشمل على الجنس وعلى غيره. (مر، ت، ٢١، ٥)
- النوع يتميز عن النوع بأوصاف لو توهّم عروض غيرها لما وُجد ذلك النوع، بل كان إما أن يوجد نوع آخر أو لا يوجد ذلك النوع ولا جنسه، إذا لا يوجد جنس مطلقاً (مر، ت، ٢١، ٨)
- السبب الذي يقرّر الشخصية لا يُقيد وجود النوع الذي ذلك الشخص شخصه (مر، ت، ٢١، ١٢)
- أقسام الكليات خمسة يُسمّى المفردات الخمس وهي: الجنس والنوع والفصل والعرض العام والخاصة (غ، م، ١٧، ١١)
- (النوع) عبارة عنها (الحقيقة) إجمالاً (غ، ع، ١٠٢، ١٥)
- النوع: بأحد المعنيين: يُرسم بأنه كلي يُحمل على أشياء لا تختلف إلا بالعدد في جواب: ما هو (غ، ع، ١٠٦، ١٣)
- (النوع) بالمعنى الثاني: يُرسم بأنه كلي يُحمل عليه الجنس وعلى غيره حملاً ذاتياً أولياً (غ، ع، ١٠٦، ١٥)
- النوع هو مجموع ذاتيات الشيء والشيء يُسمّى نوعاً بالإضافة إلى ما فوقه، وبنسبة بالإضافة

- إلى ما تحته (غ، ع، ٣٨١، ٢٠)
- الكلّي الأعم من الكلّيين المقولين في جواب ما هو يُسمّى جنسًا لذلك الأخصّ، والأخصّ يُسمّى نوعًا له (ب، م، ١٤، ٢٢)
- ما يشتمل عليه النوع فهو الجنس الذي به شارك غيره من الأنواع، والفضل الذي به يتميز عن غيره مما يشاركه في الجنس من الأنواع (ب، م، ١٥، ١٧)
- النوع والجنس مقولان كما علمت في جواب ما هو (ب، م، ١٥، ١٩)
- أمّا النوع فبأنّه المحمول الأخصّ من محمولين مقولين في جواب ما هو، أو بأنّه واحد من كليات يعمّها جنس واحد. ثم لفظة النوع يقال على معنى آخر، وهو كل مقول لا تمايز أحاده بأوصاف ذاتية ويُعرف بأنّه المقول على كثيرين لا تختلف أوصافهم الذاتية في جواب ما هو (ب، م، ١٦، ٢١)
- للنوع مفهومان: أحدهما بالاضافة الى ما فوقه وهو الجنس، والآخر لا تعتبر فيه إضافته إلى ما فوقه بل إلى ما تحته وهي أشخاصه التي لا تختلف بالأوصاف الذاتية (ب، م، ١٧، ٦)
- قد يُسمّى كل واحد من مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس أيضًا نوعًا (سي، ب، ٤٢، ١١)
- نوع تحت ذاتي آخر أعم منه هو جنسه، فيكون جنسًا بالنسبة إلى ما هو تحته ونوعًا بالنسبة إلى ما فوقه (سي، ب، ٤٢، ١٨)
- النوع منه ما هو نوع ولا ينقلب جنسًا إذ لا يقال على ماهيات مختلفة الحقائق تحته، ويُسمّى نوع الأنواع، وهو الذي ينتهي الانحطاط إليه (سي، ب، ٤٢، ٢٠)
- مراتب النوع فهذه: نوع عال هو نوع وجنس وجنسه ليس بنوع، إذ هو تحت جنس الأجناس الذي لا ينقلب نوعًا، ونوع متوسط هو جنس ونوع وجنسه نوع. ونوع سافل ليس تحته نوع فليس بجنس البتة، وهذا السافل يقال له نوع بالمعنى الأول والثاني جميعًا (سي، ب، ٤٣، ٣)
- النوع إنما هو نوع بالقياس إلى الأمر الذاتي الذي هو أعم منه، وهو جنسه المتضمن لجميع ذاتياته التي تشاركه فيها الأنواع الأخر (سي، ب، ٤٦، ١٨)
- النوع من الجواهر الثواني أولى بأن يكون جوهريًا من الجنس (ش، م، ١٥، ١٢)
- الجواب بالنوع عند السؤال بما هو أكمل تعريفًا للشخص المشار إليه وأشدّ ملائمة له من الجواب (ش، م، ١٩، ٨)
- النوع أحق بإسم الجوهريّة من الأجناس (ش، م، ١٩، ١٢)
- النوع... يُحمّل على الشخص (ش، م، ٢٢، ٦)
- النوع والجنس... وُضِعَا لِيَفْرُزَا الشَّيْءَ فِي جَوْهَرِهِ عَنْ غَيْرِهِ، إِلَّا أَنَّ الْجِنْسَ أَكْثَرُ حَصْرًا مِنَ النَّوْعِ (ش، م، ٢٣، ٦)
- كل ما يوجد للنوع يوجد للجنس (ش، ج، ٥٣٤، ١٣)
- كل ما يُسَلَّب عن الجنس يُسَلَّب عن النوع (ش، ج، ٥٣٤، ١٨)
- ما كان من الأشياء التي تحت نوع وله الفضيلة التي تخصّ ذلك النوع هو أثر مما ليس له تلك الفضيلة (ش، ج، ٥٥٥، ٦)
- النوع: إما أن يكون مساويًا للفصل، أو يكون الفصل أعمّ منه (ش، ج، ٥٦٤، ١٢)
- إن كان الذي يُظنّ به أنه نوع أكثر أو مساوٍ ليس

الجنس في جواب ما هو قولاً أولياً. وهذا إحتراز عن الصنف لأنه لا يقال الجنس على الصنف إلا بواسطة القول على النوع المقول عليه. والأول يُسمى نوعاً حقيقياً وهذا إضافياً وهما متغايران لجواز تصوّر ماهية كل منهما دون الآخر ولأن الأول مقيس إلى ما تحته والثاني إلى ما فوقه، ولوجوب تركيب الثاني من الجنس والفصل دون الأول لتحقيق الأول دون الثاني في البسائط وبالعكس في الأجناس المتوسطة (م، ط، ٧٨، ١٠)

- (النوع) في مراتبه، أمّا الإضافي فمراتبه الأربع المذكورة في الجنس، إلا أن السافل هو نوع الأنواع فإن نوعية النوع بالقياس إلى ما فوقه وجنسية الجنس بالقياس إلى ما تحته، والنوع الحقيقي مفردٌ أبداً إذ لا يكون الحقيقي فوق نوع ومقيساً إلى المضاف مفرداً وفوقه نوع (م، ط، ٨٠، ١)

- فصل النوع المحصّل يجب كونه وجودياً دون النوع الاعتباري (م، ط، ٨٨، ٢)

- النوع... ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً أولياً. ويسمى النوع الإضافي ومراتبه أربع (ن، ش، ٩، ١)

- يُعبّر بـ «النوع» عن الأنواع الإضافية التي هي بالنسبة إلى ما فوقها «نوع»، وبالنسبة إلى ما تحتها «جنس» (ت، ر، ١، ٣٢، ٥)

- الأسئلة بما هو وإن كثرت فجوابها منحصر في ثلاثة أقسام جواب لا يكون إلا إذا كان السؤال عن واحد كلي ولا يكون حالة التعدّد وهو الجواب بالحدّ، وجواب لا يكون إلا عند السؤال عن متعدّد عن كليين مختلفي الحقيقة أو شخصين أو شخص وكلي كذلك ولا يكون عن

بنوع، فالموضوع نوعاً ليس بنوع (ش، ج، ٥٧٦، ٢٠)

- يقال لفظ النوع على كل واحد من الحقائق المختلفة التي تحت الجنس (ر، ل، ٥، ٩)
- النوع هو الذي يقال عليه وعلى غير الجنس (ر، ل، ٨، ١٣)

- إن كان النوع مضابقاً لشيء، ثم لم تكن الإضافة الجنسية التي للمفروض جنساً له متعلّقاً بذلك الشيء، فليس المفروض جنساً له بجنس. مثل أنه: إن كان الضّعف يقال بالقياس إلى النصف، ثم فرض كثير الأضعاف جنساً للضعف ولم يتعلّق الدوري (ر، ل، ٨، ١٤)

- الذاتي... أقسام ثلاثة: لأنه إمّا مقول في جواب ما هو، أو في جواب أي شيء هو في ذاته، وهو الفصل، والمقول في جواب ما هو إمّا بحسب الشركة فقط، وهو الجنس، أو بحسب الشركة والخصوصية معاً، وهو النوع (هـ، م، ٧، ٢٥)

- إنَّ النوع أيضاً مقول بحسب الشركة في الجملة، فكان المراد منه ذلك وإن لم يذكره (ويرسم بأنّه كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو) (هـ، م، ٨، ٣)

- أمّا مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو وهو النوع، ويرسم بأنّه كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو (هـ، م، ٧٦، ١٩)

- النوع... إنه الكليّ المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو (م، ط، ٧٨، ٢)

- قد يقال النوع للكليّ الذي يقال عليه وعلى غيره

- الجنس حملاً ذاتياً (ر، ل، ٦، ١٧)
- النوع الإضافي من حيث هو نوع إضافي، موضوع لا يُعتبر كونه محمولاً على شيء إنما يعتبر كونه محمولاً، من حيث هو كلي؛ وهو اعتبار آخر (ط، ش، ٢٤٦، ٦)
- النوع الإضافي فهو الكلي المقول على كثير في جواب ما هو المندرج تحت جنس، وبينه وبين النوع الحقيقي عموم وخصوص من وجه يجتمعان في النوع السافل، وينفرد النوع الحقيقي في النوع البسيط، وينفرد النوع الإضافي في الجنس السافل والمتوسط (و، م، ٩٢، ١١)
- ينفرد... النوع الإضافي في الجنس المتوسط وهو ما فوقه جنس وتحت جنس، كالجسم فإنه نوع إضافي لاندراجته تحت الجوهر وليس نوعاً حقيقياً لأنه جنس لما تحته (و، م، ٩٥، ٣١)
- أما مراتب النوع الإضافي فأربعة أيضاً كما في الجنس وهي: النوع العالي والسافل ويُسمى نوع الأنواع، والمتوسط والمفرد. فالنوع العالي هو الذي لا نوع فوقه وتحت الأنواع كالجسم مثلاً فإنه ليس فوقه إلا الجنس العالي وهو الجوهر وليس نوعاً لشيء إذ لا جنس فوقه وتحت الأنواع كالجسم النامي والحيوان والإنسان والفرس ونحوها. والنوع السافل هو الذي لا نوع تحته وفوقه الأنواع كالإنسان والفرس ونحوهما فإنها لأنواع تحتها بل الأشخاص والأصناف المتفقة في الماهية وفوقها الأنواع الإضافية كالحیوان والجسم النامي والجسم بإطلاق. والنوع المتوسط وهو الذي فوقه نوع وتحت نوع كالحیوان والجسم النامي، فإن كل واحد منهما فوقه أنواع وتحت أنواع فتحت الحيوان نوع الإنسان والفرس
- مفرد وهو الجواب بالجنس، وجواب يكون عن السؤال عن مفرد شخصي أو أشخاص متحدة الحقيقة أو صنف أو أصناف كذلك وحدها أو مع الشخص أو الأشخاص المتفق جميعها في حقيقة واحدة وهو الجواب بالنوع الحقيقي (و، م، ٨٨، ١٠)
- النوع ما صدق في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة (و، م، ٨٩، ٢٣)
- يجاب بالنوع في السؤال بما هو عن الشخص الواحد وعن الشخصين وعن الأشخاص وعن الصنف الواحد منها وعن الصنفين وعن الأصناف (و، م، ٩٠، ١١)
- كل ما يتقوم به الأعلى جنساً كان أو نوعاً يتقوم به ما تحته من غير عكس لأن الأعلى جزء مما تحته بلا عكس، وكل ما ينقسم إليه الأسفل ينقسم إليه الأعلى من غير عكس، لأن الأسفل وأقسامه أفراد لما فوقه بلا عكس (و، م، ٩٨، ١٣)
- الكلّي إن كان مندرجاً في حقيقة جزئياته سمي ذاتياً كالحیوان بالنسبة لزيد وعمرو مثلاً إذ هو جزء حقيقتها، وإن لم يندرج بل كان خارجاً عن الحقيقة سمي عرضياً كالكتاب مثلاً فإنه ليس داخلياً في حقيقة زيد وعمرو، وأما ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمى ذاتياً ولا عرضياً بل واسطة ونوعاً كالإنسان فإنه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل وهي الحيوانية الناطقية (ض، س، ٢٥، ٧)
- النوع وهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو (ض، س، ٢٥، ١٩)
- نوع اضافي
- النوع الإضافي هو كلي يحمل عليه وعلى غيره

- يُسمى الذي لا نوع تحته نوع الأنواع (غ، م، ١٤، ١٣)

- الذاتي الخاص لا أخص منه يُسمى نوع الأنواع (غ، ح، ٩٤، ١٤)

- الذاتي ينقسم إلى عام ويُسمى جنسًا وإلى خاص ويُسمى نوعًا. فإن كان الذاتي العام لا أعم منه سُمي جنس الأجناس، وإن كان الذاتي الخاص لا أخص منه سُمي نوع الأنواع (غ، ص، ١٤، ٩)

- المقول على أنواع كثيرة في جواب ما هو يُسمى جنسًا، وكأن النوع الذي بهذا المعنى أول نوع مقول على الأشخاص هو نوع الأنواع، كما أن أعم الأجناس أعني آخر جنس مقول عليها يُسمى جنس الأجناس، لأن هذا النوع أجناسه أنواع، وهذا الجنس أنواعه أجناس، ولأن ذلك آخر تلك ونوعها وهذا أول هذه وجنسها (ب، م، ١٥، ٢)

- النوع العالي كالجسم أو أخصها وهو النوع السافل كالإنسان ويسمى نوع الأنواع، وأعم من السافل وأخص من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي، أو مابينًا للكل وهو النوع المفرد كالعقل (ن، ش، ٩، ٦)

نوع اول

- كلي يقال على كثيرين مختلفين بالعدد فقط، إذ ليس تحته أنواع مختلفة، وهذا معنى النوع الأول (سي، ب، ٤٣، ٧)

نوع حقيقي

- الكلّي المقول في جواب ما هو إما أن يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالماهية وهو

وغيرهما وفوقه الجسم النامي فإنه نوع من مطلق الجسم ومطلق الجسم نوع من الجوهر، وكذا الجسم النامي نوع متوسط لأن تحته الحيوان وأنواعه وفوقه الجسم المطلق الذي هو نوع من الجوهر. والنوع المفرد الذي لا نوع فوقه ولا نوع تحته ومثاله أيضًا متعذر (و، م، ٩٧، ٤)

نوع الانواع

- نوع الأنواع هو الذي ليس دونه نوع آخر يوضع تحته (في، أ، ١٠٢٨، ١١)

- نوع الأنواع أيضًا إنما له نسبة واحدة، وهي النسبة التي له إلى ما فوقه، وهي الأشياء التي هو نوع لها. وأما النسبة التي له إلى ما دونه فليست غير تلك، إذ كان يقال له أيضًا إنه نوع للأشخاص، إلا أنه نوع للأشخاص من قبل أنه يحويها، ونوع لما قبله من قبل أن الأشياء التي قبله تحويه (في، أ، ١٠٣٠، ٤)

- يحدّون (الفلاسفة اليونانيون) نوع الأنواع بأنه نوع وليس بجنس. والذي هو نوع، لا تجوز لنا قسمته إلى أنواع، هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو (في، أ، ١٠٣٠، ١٠)

- الجنس العالي يُسمى جنسًا فقط ولا يُسمى نوعًا. والمحمول على كثيرين مختلفين بالعدد يُسمى نوعًا فقط ولا يُسمى جنسًا، ويُسمى أيضًا النوع الأخير، ويُسمى أيضًا نوع الأنواع - ويُعنى به النوع المرتب تحت الأنواع -، ويُسمى النوع الذي ليس تحته نوع (ف، أ، ٧١، ١١)

- الإنحطاط إلى نوع لا نوع تحته... يُسمى نوع الأنواع (مر، ت، ١٧، ١٨)

الجنس، أو بالعدد فقط وهو النوع الحقيقي (ر، ل، ٥، ٩)
على هذه الأنحاء (ف، ح، ١٦٩، ٣)

- النوع الحقيقي فهو الكلّي الذي يكون مقولاً على أشياء غير مختلفة الماهية في جواب ما هو (ر، ل، ٦، ١٦)
- النوع الحقيقي يستلزم إعتباراً واحداً، وهو نسبته إلى الأشخاص التي تحته (ط، ش، ٢٣٤، ٥)
- ما يمكن وقوعه في جواب «ما هو؟» ولا يترتب، أو لا يعتبر ترتيبه، تحت عام، وهو النوع الحقيقي (ط، ش، ٢٤٧، ٨)
- نوع عال
- النوع العالي كالجسم أو أخصها وهو النوع السافل كالإنسان ويسمى نوع الأنواع، وأعم من السافل وأخص من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي، أو مبايناً للكل وهو النوع المفرد كالعقل (ن، ش، ٥، ٩)
- نوع متوسط
- كان النوع حقيقياً لأنه مشتمل على الأوصاف الذاتية التي تركبت منها الحقيقة، فنسب للحقيقة لهذا المعنى (ض، س، ٢٧، ٣)

- نوع سافل
- النوع العالي كالجسم أو أخصها وهو النوع السافل كالإنسان ويسمى نوع الأنواع، وأعم من السافل وأخص من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي، أو مبايناً للكل وهو النوع المفرد كالعقل (ن، ش، ٦، ٩)
- نوع مضاف
- النوع المضاف إلى الجنس يستلزم إعتبارين: أحدهما: نسبته إلى ما فوقه، الذي هو الجنس. والثاني: نسبته إلى ما تحته - أشخاصاً كانت أو أنواعاً آخر - التي لولاها لم يكن النوع كلياً (ط، ش، ٢٣٤، ١)

- نوع مفرد
- النوع العالي كالجسم أو أخصها وهو النوع السافل كالإنسان ويسمى نوع الأنواع، وأعم من السافل وأخص من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي، أو مبايناً للكل وهو النوع المفرد كالعقل (ن، ش، ٧، ٩)
- نوع الشيء
- (نوع الشيء) إذا عُقِلَ بما يدلُّ عليه اسمه فإنما يُعَقَّلُ الشيء مجتملاً غير ملخّص بأجزائه التي بها قوامه. وإذا عُقِلَ بما يدلُّ عليه حدّه فقد عُقِلَ ملخّصاً بالأشياء التي بها قوامه، وذلك هو أكمل ما يُعَقَّلُ به الشيء الذي يمكن أن يُعَقَّلَ (نوع الشيء) إذا عُقِلَ بما يدلُّ عليه اسمه فإنما يُعَقَّلُ الشيء مجتملاً غير ملخّص بأجزائه التي بها قوامه. وإذا عُقِلَ بما يدلُّ عليه حدّه فقد عُقِلَ ملخّصاً بالأشياء التي بها قوامه، وذلك هو أكمل ما يُعَقَّلُ به الشيء الذي يمكن أن يُعَقَّلَ

نوع وجنس وفصل

- النوع إذا عُرف فواجب ضرورة أن يعرف الجنس والفصل، لأن من عرف الإنسان فقد عرف الحي والمشاء؛ وإذا عرف الجنس أو الفصل فليس يجب ضرورة أن يعرف النوع أيضًا (أ، ج، ٦٣٤، ٣)

نوع وخاصة

- يعم النوع والخاصة أن أحدهما يكافئ الآخر في الحمل: وذلك أن «الإنسان» إذا كان موجودًا «فالمضحك» موجود، و«المضحك» إذا كان موجودًا «الإنسان» موجود (في، أ، ١٠٦٥، ٢)

- الأنواع توجد دائمًا للأشياء التي تشترك فيها، وكذلك توجد الخواص للأشياء التي هي لها خواص (في، أ، ١٠٦٥، ٦)

- يخالف النوع الخاصة في أن النوع يمكن أن يكون جنسًا لآخرين، والخاصة فليس يمكن أن تكون خاصة لآخرين (في، أ، ١٠٦٥، ٩)

- النوع يتقدم وجوده وجود الخاصة، والخاصة يتبع وجودها وجود النوع: وذلك أنه ينبغي أن يوجد الإنسان، ثم يكون ضاحكًا (في، أ، ١٠٦٥، ١٠)

- إن النوع يوجد للموضوع دائمًا بالفعل، والخاصة إنما توجد في الأوقات وبالقوة:

فإن مقراط أبدًا إنسان وبالفعل، وليس يضحك أبدًا بالفعل وإن كان ضاحكًا أبدًا بالقوة (في، أ، ١٠٦٦، ١)

- حد النوع هو المرتب تحت الجنس والمحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما الشيء وما أشبه ذلك؛ وحد الخاصة أنها التي توجد للشيء وحده، ولجميعه، ودائمًا (في، أ، ١٠٦٦، ٤)

نوع وعرض

- يعم النوع والعرض أنهما يحملان على كثيرين. وما يعمهما فيسبّر جدًا، وذلك لكثرة التباعد بين العرض والشيء الذي يعرض له (في، أ، ١٠٦٦، ٨)

- يخص كل واحد منهما أن النوع يحمل على ما هو له نوع من طريق ما هو، ويخص العرض أنه يحمل من طريق أي شيء، أو كيف هو؛ وأن كل واحد من الجواهر إنما له نوع واحد، وله أعراض كثيرة مفارقة وغير مفارقة (في، أ، ١٠٦٦، ١١)

- الإشتراك في النوع بالسوية، والإشتراك في العرض ليس بالسوية، وإن كان غير مفارق: وذلك أنه قد يكون لون زنجي أكثر وأقل من لون زنجي في السواد (في، أ، ١٠٦٧، ٥)

ه

هست

- ليس في العربية منذ أول وضعها لفظة تقوم مقام «هست» في الفارسية ولا مقام «استين» في اليونانية ولا مقام نظائر هاتين اللفظتين في سائر الألسنة. وهذه يُحتاج إليها ضرورة في العلوم النظرية وفي صناعة المنطق (ف، ح، ١١٢، ١).
- بعضهم رأى أن يستعمل لفظة «هو» مكان «هست» بالفارسية و «استين» باليونانية (ف، ح، ١١٢، ٩).
- ينبغي أن تعلم أنّ هذه اللفظة (الموجود) إذا استعملت في العلوم النظرية التي بالعربية مكان «هست» بالفارسية فببغني أن لا يخيّل معنى الاشتقاق ولا أنّه كائنٌ عن إنسان إلى آخر، بل تُستعمل على أنّها لفظة شكلها شكل مشتق من غير أن تدلّ على ما يدلّ عليه المشتق، بل أنّ معناه معنى مثال أول غير دالّ على موضوع أصلاً ولا على مفعول تعدى عليه فعل فاعل، بل يُستعمل في العربية دالاً على ما تدلّ عليه «هست» في الفارسية و «استين» في اليونانية (ف، ح، ١١٣، ٢٠).

هل

- ليس يُسمون ما سبيله أن يُجاب به في حرف «هل» بلفظة هل، ولكن يُسمونه إنّ الشيء (ف، ح، ١٩، ٦٢).

- (الصف الأول من المطلوبات المركبة) هل هذا المحمول يوجد في هذا الموضوع أم هذا المحمول الآخر أو هل هذا الموضوع يوجد فيه هذا المحمول أو المحمول الآخر (ف، ح، ١٩٣، ١٣)

- (الصف الثاني) هل هذا الموضوع يوجد فيه هذا المحمول أو هذا الموضوع (ف، ح، ١٩٣، ١٥)

- (الصف الثالث) هل هذا المحمول يوجد في هذا الموضوع وذاك المحمول في ذلك الموضوع أو هذا المحمول يوجد في ذلك الموضوع وذاك المحمول يوجد في هذا الموضوع (ف، ح، ١٩٣، ١٦)

- يستعمل حرف أي في المطلوبات التي تكون بالمقابلة... ويستعمل فيها حرف هل. وهي ثلاثة: أحدها «أي هذين المحمولين يوجد أكثر في هذا الموضوع» و «هل هذا المحمول يوجد أكثر في هذا الموضوع أم المحمول الآخر». والثاني «أي هذين الموضوعين: يوجد له هذا المحمول أكثر» و «هل هذا الموضوع يوجد له هذا المحمول أكثر أم هذا الموضوع» و «هل هذا الموضوع يوجد في هذا الموضوع أكثر أم في هذا الموضوع». والثالث: «أي هذين المحمولين يوجد أكثر لأي هذين الموضوعين» و «هل هذا المحمول يوجد لهذا الموضوع أكثر أم هذا المحمول لهذا الموضوع (ف، ح، ١٩٣، ٢١)

- حرف الألف أعني الألف التي تستعمل في الاستفهام تقوم مقام «هل» (ف، ح، ٢٠٢، ١١)

- سؤال «هل» يتقدّم سؤال «لِمَ» فيما كان سبيله أن ينفرد فيه سبب وجوده. وربما كان القياس

هل الشيء موجود

الذي يُبرهن به وجوده يعطي مع علم وجوده سبب وجوده، وربما أعطى وجوده فقط فيحتاج حينئذ إلى قياس آخر يعطي بعد ذلك سبب وجوده (ف، ح، ٢٠٤، ١٢)

- كل طلب علمي يُقرن بحرف «هل» هو طلب سبب الشيء الموضوع الذي عليه يُحمل المحمول وما ذلك السبب، أو طلب سبب وجود المحمول الذي يُحمل على موضوع ما وما ذلك السبب، فإن حرف «هل» في العلوم فيما عُلِمَ صدقه ينتظم هذين (ف، ح، ٢١٦، ٧)

- كما أننا لا نطلب «لِمَ» الشيء إلا بعد أن نضع «هل» الشيء، كذلك لا نعرف «ما الشيء» إلا بعد أن نعرف «هل الشيء». ثم معرفة «هل الشيء» قد تحصل لنا على سبيل الفرض بأن لا يكون الحد الأوسط علة لوجود النتيجة، بل علة للزوم النتيجة، أو يكون عارضاً غريباً لازماً. وقد تحصل بالذات، وذلك إذا عرفنا الشيء من قياس بحدٍّ أوسط هو سبب وجوده. فهذا الطريق الذي يؤدي إلى معرفة «الهل» حقيقة (س، ب، ٢١٤، ٧)

- ما يُطلب بصيغة هل يُطلب بهذه الصيغة أمران: إما أصل الوجود كقولك هل الله تعالى موجود أو يُطلب حال الموجود ووصفه كقولك هل الله تعالى خالق البشر (غ، ص، ١٢، ٧)

- مطلباً «هل» و«لِمَ» بطلبان التصديق، ومطلباً ما وأي بطلبان التصور (سي، ب، ٢٣١، ١٨)

- مطلب «هل» و«لِمَ» تطلب العلة الذاتية في البرهان (سي، ب، ٢٦٧، ١١)

- هل هذا المحمول موجود لهذا الموضوع... هو مطلب هل المركب (ش، ب، ٤٥٦، ٥)

- «هل الشيء موجود» فإنما نطلب به بعد صدقه وجوده الذي هو به موجود بالفعل، وهو ماهيته المأخوذة من جهة الصورة من بين ما به قوام ذلك الشيء المسؤول عنه (ف، ح، ٢١٧، ١)

هل هو

- كل صناعة من الصنائع العلمية استعمل فيها السؤال بحرف «هل هو» على المعنى الذي يستعمل في الصنائع العلمية فإنه ينبغي أن يفهم منه طلب تلك الأسباب التي تُعطيها تلك الصناعة في الأشياء التي فيها تنظر (ف، ح، ٢١٦، ١٩)

هل هو موجود

- في العلم الطبيعي فإنه إذا كان يعطي من جهة الطبيعة والأشياء الطبيعية كل ما به قوام الشيء، الخارج منها - الفاعل والغاية - والذي هو في الشيء نفسه، كان عن كل ما يسأل عنه بحرف «هل هو موجود» أو «هل هو موجود كذا» إنما يطلب فيه كل شيء كان به وجود ذلك الشيء من فاعل أو مادة أو صورة أو غاية (ف، ح، ٢١٧، ٨)

هلية

- أما المبادئ فيجب أن تكون قد عُلِمَت من طريق «الهلية»، وهو التصديق، حتى يمكن أن يعلم بها هلية شيء آخر: إما تصديقاً حقيقياً، أو تصديقاً وضعياً (س، ب، ١٢٦، ١١)

هندسة

- الهندسة ففي بعض مبادئها عُسِّرَ يسير على قدر

انحطاطها عن رتبة العدد في البعد عن المادة
(ف، ج، ٣٤، ١)

هو

- بعضهم رأى أن يستعمل لفظة «هو» مكان
«هست» بالفارسية و «استين» باليونانية (ف،
ح، ١١٢، ٨)

- رأى آخرون أن يستعملوا مكان تلك الألفاظ
بدل الهو لفظة الموجود، وهو لفظة مشتقة ولها
تصارييف (ف، ح، ١١٢، ٢٠)

- لأن هذه اللفظة (الموجود) بحيث ما هي عربية
وبينيتها عندهم هذه البنية صارت مغلفة جدًا،
رأى قوم أن يتجنبوا استعمالها واستعملوا
مكانها قولنا «هو» ومكان الوجود «الهوية»
(ف، ح، ١١٤، ١٣)

- لأن لفظة «هو» ليست باسم ولا كلمة في
العربية، ولذلك لا يمكن فيها أن نعمل منها
مصدرًا أصلاً، وكان يحتاج في الدلالة على
هذه المعاني التي يلتبس أن يدل عليها في
العلوم النظرية إلى اسم، وكان يحتاج إلى أن
يُعمل منه مثل «الرجل» و «الرجولية» و
«الإنسان» و «الإنسانية»، رأى قوم أن
يتجنبوها ويستعملوا الموجود مكان «هو»
والوجود مكان الهوية (ف، ح، ١١٤، ١٥)

- نقول لذلك الشخص أنه هو ونقصده بالإشارة
ونستبته مع تنقله في أشياء أخرى وتنقلها عليه
(ب، م، ٢٩، ٢٣)

- لأننا نقول فيه هو من حيث عرفناه، ويقول عن
نفسه أنا من حيث عَرَفَ، وما عرفناه به غير ما
به عَرَفَ نفسه (ب، م، ٣٠، ١٧)

- في عَرَفَ اليونانيون كان لهم حرف يدخل بين
الموضوع والمحمول، كما قد يستعمل في

العربية أيضاً، وكانوا يسمونه خالفة الاسم،
وهو حرف هو، فيقولون الفرس هو غير إنسان
وزيد ليس هو غير إنسان، ويسمى في القضية
رابطة، فإذا تأخر حرف السلب عن الرابطة كان
جزأ من المحمول، وإن تقدم عليها كان سلباً
للمحمول، فتم بذلك الفرق بين السالبة
والمعدولية (ب، م، ٧٢، ٥)

- أقرب الألفاظ شبهها (باللفظ الذي يدل على
ارتباط المحمول بالموضوع) هو ما يدل عليه
لفظ هو... أو موجود (ش، ع، ٨٨، ٢٣)

- إنما يكون الشيء هو ما هو أعني ذلك المسمى
والموصوف بأشياء معينة، وما زاد عليها فغير
داخل في كونه ذلك الشيء (ب، م، ٣٠، ٦)

- كل واحد من الأوصاف التي بها الشيء هو ما
هو، يسمى ذاتياً لمفهوم الذات الذي كان
داخلاً في حقيقة الشيء دخول الجزء، أي في
معناه المقصود به الذي هو به ما هو، وجعلتها
تسمى ذاتية للشيء بمفهوم الذاتي الذي كان
معقول ذات الشيء، ومحصوله الذهني كحقيقة
الإنسان للإنسان والشمس لعين الشمس (ب،
م، ٣١، ١٩)

- إن الشيء من حيث هو ما هو في التصور
والفهم لا يفتقر في الرفع والوضع إلى غير
الأوصاف الذاتية بمعنى الداخلة في ماهيته...
وأما في الوجود فقد يرفعه غير الداخلات في
ماهية من الأشياء التي هي أسبابها، وأما
المقول في جواب ما هو، فهو مختلف بحسب
سؤال السائل وقصده في طلبه (ب، م،
٣٢، ٩)

هو هو

(س، ج، ٢٩٤، ١)

- محمول مخصوص، وهو الهو هو (س، ج، ٢٩٦، ١٣)
- المثبتات لا ينتفع بها في إثبات الحد، فإنه ليس كل معنى هو هو الشيء هو حده، وإن كان أيضًا هو هو بالمعنى، فرئما لا يكون قد وفي توفية جيدة (س، ج، ٢٩٧، ٢)
- إنا نقول هو هو لواحد بعينه (ب، م، ٣٠، ١٩)

هي هي

- (هي هي) أي يمتنع إنفكاكه عنها في الخارج والذهن جميعًا (ه، م، ٤٦، ١٤)

هيأة

- صواب الهيأة أن يجعل للأجزاء صورة وحدائية، يطابق بها صورة المطلوب (ط، ش، ١٧٥، ١٩)
- صواب الهيأة أن يكون الربط بينها في: الكيف والكم والجهة على ما ينبغي (ط، ش، ١٧٥، ٢١)
- صواب الترتيب في القياس أن تكون أوضاع المقدمات فيه، على ما ينبغي وصواب الهيأة أن يكون من ضرب منتج (ط، ش، ١٧٦، ٢)

هيئات نفسانية

- نعى بالفضائل لا الأفعال المحمودة، بل الهيئات النفسانية التي تصدر عنها الأفعال المحمودة صدورًا سهلاً كالطبيعي من غير أن تحتاج إلى روية واختيار مستأنف، فتكون بحيث إذا أريد أصداد تلك الأفعال، شقّ على أصحابها وتوقّت عليهم واحتاجوا إلى تكلف. وهذا مثل خلق العدالة والعفة؛ والردائل أيضًا

- إنّ الهو هو يقال على طريق الاختصار والرسم على معان ثلاثة: فيقال هو هو لما يشارك شيئًا في معنى عام جنسي، كما يقال إنّ الإنسان هو هو الفرس في أنّه حي. ويقال في معنى عام نوعي، كما يقال إنّ زيدًا هو عمرو بالإنسانية. ويقال على معنى خاص شخصي، كما يقال إنّ زيدًا هو هذا الأبيض (س، ج، ٦٦، ١٠)
- كل ما يقال فيه هو هو فيه اثنيّة ما أولاً بوجه، ثم تردّ إلى وحدانية (س، ج، ٦٦، ١٤)
- ما يقال له هو هو، ... هو ما يكون بالعدد؛ ومن الذي بالعدد ما تكون الاثنيّة فيه بالإسم، وتكون الوحدة في تمام المعنى، وهي التي تكون هي هي بالحدّ (س، ج، ٦٨، ٤)
- الواحد قد يقال على معان، وأحقّها بإسم الواحد هو أن يكون الشيء غير منقسم بالعدد؛ لست أعني الواحد الشخصي الذي لا يقال على كثيرين، بل أعني به الواحد في نفسه من حيث ذاته، وإن كان معنى عامًا بالقياس إلى موضوعاته، وكان ذلك المعنى من خارج مطابقًا لكثيرين. مثال ذلك في المسألة الجدلية أنّه هل العدالة والشجاعة شيء واحد؟ فإنّ ههنا ليس تعني واحدًا بالشخص، ولا أيضًا واحدًا بأنّ جنسهما واحد، أو بأنّ نوعهما احد، وهما كثيران بعد ذلك؛ بل تعني به هل الحقيقة التي تدلّ عليها العدالة هي بعينها الحقيقة التي تدلّ عليها الشجاعة، حتى تكون إذا عددت الشجاعة واحدًا من الأشياء، تكون قد تناولت بذلك العدالة أيضًا. فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع وتعلم أنّه يستعمل لفظة الواحد بالعدد على معنى هو هو في الحقيقة، حتى إذا ذكرته ذكرته، وإن كان المعنى كليًا

التي هي أضدادها، فإنها ملكات (س، م، هيولى
(١، ١٨٢)

هيئة ذاتية

- الهيئة الذاتية والفصل الذاتي قد يؤخذان من حيث هما مقومان لذات الأمر من غير أن يؤخذ التمييز بين ذلك الأمر وبين آخر مشارك له في شيء ما. فإذا أخذنا مقومين فقط من غير أن يؤخذ مُميزين كان السؤال عنهما بحرف كيف. وإذا أخذنا مُميزين كان السؤال عنهما بحرف أي (ف، ج، ٤٧، ١١)

هيئة القياس

- هيئة القياس من نسبة الأوسط إلى الطرفين يُسمى شكلاً (سي، ب، ١٤٢، ١٠)
مركزية كميّة علوم

- الأسطقس سقوه «العنصر» وسقوا الهيولى «العنصر» أيضاً - وأما الأسطقس فلا يسمى «المادة» و «هيولى» - وربما استعملوا «الهيولى» وربما استعملوا «العنصر» مكان «الهيولى» (ف، ح، ١٥٩، ٤)

- الهيولى المطلقة، فهي جوهر، وجوده بالفعل إنما يحصل بقبوله الصورة الجسمانية (كقوة قابلة للصور) وليس له في ذاته صورة، إلا بمعنى القوة (غ، ع، ٢٩٧، ٢٢)

- الهيولى هي جوهر وجوده بالفعل إنما يحصل بقبوله الصورة الجسمانية كقوة قابلة للصور، وليس له في ذاته صورة، إلا بمعنى القوة (غ، ع، ٣٨٢، ٢١)

(س، ج، ١٤٨، ١٧)

- المغالطة بسبب أن الواجب وجوده غير الواجب العمل به؛ وإنما يقال لهما واجب باشتراك الاسم. ومفهوم الواجب الأول أن وجوده ضروري، ومفهوم الواجب الآخر أن إثارة محمود (س، س، ٩، ١٣)

- إن الواجب ممكن أن يكون، بالمعنى العام، ولا يلزم ذلك الممكن أن ينعكس إلى ممكن أن لا يكون. وليس بممكن بالمعنى الخاص، ولا يلزم قولنا: ليس بممكن بذلك المعنى، أن يكون مممتعاً؛ لأن ما ليس بممكن بذلك المعنى، هو ما هو، ضروري، إيجاباً أو سلباً (س، أ، ٣٤٢، ١٤)

- الواجب هو الممكن بالمعنى العام ولا ينعكس، فليس الممكن هو الواجب. ولا الممكن بالمعنى العام ينعكس على ممكن أن لا يكون (مر، ت، ٧٦، ١)

- الواجب وجوده ينقسم: إلى ما هو واجب لذاته. وإلى ما هو واجب لغيره لا لذاته (غ، ع، ٣٤٤، ٢٥)

- يستحيل فرض شيء هو واجب الوجود بذاته، وبغيره جميعاً (غ، ع، ٣٤٥، ١٢)

- كل ما هو وواجب الوجود بغيره، فهو ممكن الوجود بذاته (غ، ع، ٣٤٥، ١٧)

- كل ممكن بذاته، فهو واجب بغيره (غ، ع، ٣٤٦، ٢)

- الواجب داخل تحت الممكن بهذا الاعتبار، إذ الواجب ليس بممتنع فتكون قسمة الأشياء عندهم ثنوية، ممكن أي ليس بممتنع، وممتنع (سي، ب، ١١٣، ٣)

- الواجب ممكن العدم وهو محال (سي، ب، ١١٤، ١٩)

واجب

- الواجب يقال على جهتين: أحدهما الضروري الذي يعرض على أكثر الأمر وعلى الشرور، لأن بعض الشرور ضروري. وقد نقول في الخيرات إنها واجبة، وأيضاً الشيء الواحد بعينه معاً: قاعداً وقائماً، ومريضاً وصحيحاً (أ، س، ٧٥٦، ١١)

- الألفاظ التي تؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسمى الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن بمحمول القضية، فتدل على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكن وضروري وممتنع وواجب وقبيح وجميل وينبغي ويجب ويحتمل ويمكن وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٩)

- إن كل شيء واجب، فلما أن يجب لذاته أو يجب بحصول السبب الذي يوجبه (س، ع، ١٨، ٧٠)

- ما نشعر فيه بوجود سبب، أو بزيادة الأسباب المرجحة، نظراً أن الأولى به أن يكون. فربما كانت الأسباب المرجحة متوافية في الجانب الآخر، إلا أنها تكون مجهولة. وربما لم تتواف الأسباب كلها لا في هذا ولا في ذلك، فيمتنع أن يكون ذاك ولا هذا البتة، وإن كان هذا أكثر أسباباً. وأما الذي تتوافى فيه الأسباب كلها، فليس هو أولى بل واجب

- ما هو واجب فهو ضروري الوجود (ش، ع،
(٢٤، ٩٦)

- أجناس ألفاظ الجهات... الواجب والممتنع
(ش، ع، ١١٧، ٩)

واجب الوجود

- المغالطة بسبب أن الواجب وجوده غير الواجب
العمل به؛ وإنما يقال لهما واجب باشتراك
الاسم. ومفهوم الواجب الأول أن وجوده
ضروري، ومفهوم الواجب الآخر أن إشارته
محمودة (س، س، ٩، ١٢)

- «واجب الوجود» قد يُعنى به ما لا يحتاج إلى
فاعل، فالصفات واجبة بهذا الاعتبار (ت،
٢، ٩٣، ٢٥)

واجب وممتنع

- الواجب الوجود، فهو الذي متى فُرض
معدوماً، غير موجود، لزم منه محال (غ، ع،
(٢٤، ٣٤٤)

- لا يجوز أن يكون شيان، كل واحد منهما

واجب الوجود لصاحبه لأن ما يجب لغيره، فله

علة أقدم منه تقدمًا بالذات لا بالزمان.
ويستحيل أن يكون المتقدم بالذات، متأخرًا
بالذات. وهو من حيث إنه علة، يجب أن يتقدم
بالذات. وهو من حيث إنه معلول يجب أن
يتأخر وذلك محال؛ إذ يلزم أن يكون الشيء
قبل ما هو قبله بالذات (غ، ع، ٣٤٦، ١٩)

- واجب الوجود بذاته، لا بد أن يكون واجب
الوجود من جميع جهاته، حتى لا يكون محلاً
للحوادث، ولا متغيراً (غ، ع، ٣٤٧، ٦)

- «واجب الوجود» يمنع العلم به من وقوع الشركة
فيه (ت، ر، ١٤٧، ٥)

- أرسطو وأتباعه لم يكونوا يقولون «واجب
الوجود»، إنما يقولون «العلة الأولى»
و«المبدأ». وليس في كلام أرسطو تقسيم
الموجودات إلى «واجب بنفسه»، و«ممكن
بنفسه مع كونه قديماً أزلياً»، بل كان «الممكن»

- الواحد بعينه يُقال على خمسة أنحاء: أحدها
الواحد بعينه في الجنس، مثل الإنسان والفرس
هما واحد بعينه في الجنس. والثاني الواحد
بعينه في النوع، كقولنا زيد وعمرو واحد بعينه
في أنهما إنسان. والثالث الواحد بعينه في
العرض وهي التي يُحمل عليها عرض واحد،
كقولنا اللبن والثلج واحد بعينه في إنهما أبيض.
والرابع هو ما اشتركا في نوع واحد وفي جُلِّ
أعراضهما، مثل ماءين يخرجان من عين
واحدة. والخامس الواحد بعينه في العدد
(ف، ج، ٨٩، ٣)

- الواحد بعينه على حسب قسمته ثلاثة أنحاء:
الواحد بعينه في الجنس والواحد بعينه في النوع
والواحد بعينه في العدد، ويُقابل كل واحد منها
غيرها (ف، ج، ٨٩، ١٧)

- الواحد بعينه في الجنس يُقابلة الغير في

الجنس، وهما اللذان يدخلان تحت جنسين
عاليين (ف، ج، ٩٠، ١)

- المتغايرة والواحد بعينه أمران متقابلان يوجدان
فيما هو كثير، فالكثيرة متى كانت مشتركة في
شيء واحد، إما محمول أو موضوع فهو واحد
بعينه، من جهة ما هي مشتركة في ذلك الواحد
ومتغايرة من جهة ما ليست هي مشتركة وإذا
كانت أشياء كثيرة لا تشترك لا في محمول ولا
في موضوع أصلاً فهي بالكلية مقابلة لما هو
واحد بعينه (ف، ج، ٩٠، ١٧)

- إن الموجود ليس جنساً للأشياء، ولو كان جنساً
للأشياء كلها لكان الواحد الموجود سيكون
نوعاً من الموجود، وسيكون مع ذلك مقولاً
على الجنس كله، فإن الواحد يقال على كل
موجود، فإن كل موجود من الموجودات هو في
حقيقته واحد (س، ج، ١٩٨، ١٥)

- الواحد ليس جنساً. وكونه ليس جنساً هو لأنه
غير داخل في ماهيات الأشياء؛ واللزوم إذا لم
يقترن به شريطة الدخول في الماهية لم يجعل
الشيء جنساً (س، ج، ١٩٩، ٣)

- الواحد قد يقال على معانٍ، وأحقها بإسم
الواحد هو أن يكون الشيء غير منقسم بالعدد
لست أعني الواحد الشخصي الذي لا يقال على
كثيرين، بل أعني به الواحد في نفسه من حيث
ذاته، وإن كان معنى عاماً بالقياس إلى
موضوعاته، وكان ذلك المعنى من خارج
مطابقاً لكثيرين. مثال ذلك في المسألة الجدلية
أنه هل العدالة والشجاعة شيء واحد؟ فإن ههنا
ليس تعني واحداً بالشخص، ولا أيضاً واحداً
بأن جنسهما واحد، أو بأن نوعهما واحد،
وهما كثيران بعد ذلك؛ بل تعني به هل الحقيقة
التي تدل عليها العدالة هي بعينها الحقيقة التي

تدل عليها الشجاعة، حتى تكون إذا عُدت
الشجاعة واحداً من الأشياء، تكون قد تناولت
بذلك العدالة أيضاً. فهكذا يجب أن تفهم هذا
الموضع وتعلم أنه يستعمل لفظة الواحد بالعدد
على معنى هو هو في الحقيقة، حتى إذا ذكرته
ذكرته، وإن كان المعنى كلياً (س، ج،
٢٩٣، ٨)

- الواحد لا يتقدم في ماهيته على الاثنين وإنما
يتقدم في الوجود (مر، ت، ٣٦، ٥)

- الواحد إسم للشيء، الذي لا يقبل القسمة من
الجهة التي قيل له: إنه واحد (ع، ع،
٣٤١، ٩)

- إسم الواحد يُقال أولاً على ثلاثة معانٍ وكل
واحد من هذه الثلاثة ينقسم إلى أقسام
كثيرة... أحد المعاني الثلاثة الواحد
بالعدد. وهذا ينقسم ستة أقسام: الواحد
بالإسم... وإما واحد بالحد... وإما واحد
بالخاصة... وإما واحد بالإسم والحد...
وإما واحد بالإسم والخاصة، وإما واحد بالحد
والخاصة ولا قسم الثاني من الأقسام الأول
«الواحد بالمحمول». وهذا ينقسم إلى ثلاثة
أقسام: إما واحد في الجنس... وإما واحد
في النوع... وإما واحد في الوصف... وهو
القسم الثالث من الأقسام الأول... هو
«الواحد بالتناسب» (ش، ج، ٥٠٧، ٨)

- كل معنى من معاني الواحد يقابله غير ما (ش،
ج، ٥٠٨، ٢)

- الواحد بالعدد... داخل في باب الحد وما يُعدّ
معه (ش، ج، ٥٠٨، ٣)

- الواحد يقال على وجوه... وأولها بإسم
الواحد الواحد بعينه (ش، ج، ٦٢١، ٧)

واسطة

واسطة خلطية

- الواسطة الخلطية، ربّما كان لها إسم محصّل كقولك الأدكن والفاتر، وربّما لم يكن لها إسم محصّل، بل إنّما بدلّ عليها سلب الطرفين، من غير أن يعنى بسلب الطرفين السلب الذي لا إثبات تحته، بل يراد به إثبات، كقولهم: لا عادل ولا جائر (س، م، ٢٥٤، ٢)

واسطة غير خلطية

- إذا عني بالسلب سلب لا يشير إلى إثبات متوسط، دلّ عليه بواسطة غير خلطية، كقولهم: السماء لا خفيفة ولا ثقيلة، والهواء لا أبيض ولا أسود (س، م، ٢٥٤، ٦)

واصلات

- الواصلات هي أصناف. فمنها الحروف التي نستعملها للتعريف، مثل ألف ولام التعريف، ومثل قولنا الذي وأشباهه (ف، أ، ٤٤، ١١)
- منها (الواصلات) الحروف التي متى قرئت بالاسم دلّت على أنّ المسمّى قد نودي باسمه ودُعي، مثل يا ويا أيّها. ومنها الحروف التي تُقرن بالاسم فتدلّ على أنّ الحكم الواقع على المسمّى هو حكم واقع على جميع أجزاء المسمّى، وهو مثل قولنا كلّ. ومنها ما يدلّ أنّه حكم على شيء من أجزائه لا كلّ، وهو قولنا بعض وما يُقام مقامه (ف، أ، ٤٤، ١٣)

وجدانيات

- الإحساس إن كان بالحس الظاهر فهو المشاهدات، وإن كان بالحس الباطن فهو الوجدانيات (ه، م، ٢٥، ١٩)

- الواسطة التي في الشكل الأوّل ليس تُحمل على كلا الحدين، ولكن أحد الحدين مسلوب عنها في القياس السالب، والآخر موضوع لها (أ، ق، ٢٧٤، ٢)

- الواسطة هي المأخوذة في القياس مرتين (أ، ق، ٢٨٥، ٤)

- نعلم أنه بلا واسطة لا يكون قياس (أ، ق، ٢٨٥، ٤)

- إذا رجعت الأطراف بعضها على بعض، فإن الواسطة بالضرورة ترجع إلى الطرفين (أ، ق، ٢٩١، ٦)

- الواسطة هي كلّ ما قرّن باسم ما فيدلّ على أنّ المسمّى به منسوب إلى آخر وقد نُسب إليه شيء آخر، مثل من وعن وإلى وما أشبه ذلك (ف، أ، ٤٥، ١)

- الواسطة، سلب الطرفين مطلقاً من غير إثبات واسطة خلطية من الطرفين (س، م، ٢٥٤، ١)
- الواسطة هي التي تنسب الحكم إلى المحكوم عليه، فيجعل خبراً عنه فيصدق به، وينسب إلى الحكم فيجعل الحكم خبراً عنه فيصدق به، فيلزّمه من ذلك بالضرورة التصديق بنسبة الحكم إلى المحكوم عليه (غ، ح، ٦٤، ١٠)

- الكلّي إن كان مندرجاً في حقيقة جزئياته سمي ذاتياً كالحيوان بالنسبة لزيد وعمرو مثلاً إذ هو جزء حقيقتها، وإن لم يندرج بل كان خارجاً عن الحقيقة سمي عرضياً كالكتاب مثلاً فإنه ليس داخلياً في حقيقة زيد وعمرو، وأمّا ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمّى ذاتياً ولا عرضياً بل واسطة ونوعاً كالإنسان فإنه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل وهي الحيوانية الناطقية (ض، س، ٢٥، ٧)

وجديات باطنة

- أن الذي به قوامه هو أحد أسباب وجوده (ف، ح، ٢١٤، ١٢)

- إن قولنا «هل الإنسان موجود إنساناً» يعني هل الإنسان وجوده وإتيته هي تلك الذات المسؤول عنها وليس له ذات غير تلك الواحدة التي أخذناها موضوعاً وهي غير منقسمة الوجود، أم إنه إنسان بوجوده آخر، مثل أنه حيوان مشاء ذو رجلين، أي هل له وجود وماهية على ما يدل لفظه عنه فلا يمكن أن يُتصور تصوّراً آخر أزيد منه ولا أنقص (ف، ح، ٢٢١، ٦)

- إنَّ حال الوجود في هذه العشرة (المقولات) ليست حالاً واحدة بل الوجود لبعضها قبل وبعضها بعد. وأنت تعلم أن الجوهر قبل العرض؛ والوجود لبعضها أحق؛ وبعضها ليس بأحق؛ فأنت تعلم أن الموجود بذاته أحق بالموجود من الموجود بغيره، والموجود لبعضها أحكم، وبعضها أضعف؛ فإنَّ وجود القارِّ منها، كالكمية والكيفية أحكم من وجود ما لا استقرار له، كالزمان وأن يفعل، فليس وقوع الوجود عليها وقوعاً على درجة واحدة كوقوع طبائع الأجناس على أنواعها الذي هو بالتواطؤ المحض؛ فهو إذن غير جنس ولو كان متواطئاً لم يكن أيضاً جنساً؛ فإنه غير دالٍّ على معنى داخل في ماهيات الأشياء؛ بل أمر لازم لها (س، م، ٦٠، ١٤)

- الوجود أمر لا تقوم به ماهية المثلث؛ فلذلك يمكنك أن تفهم ماهية المثلث وأنت شاك في وجوده حتى يبرهن لك أنه موجود أو ممكن الوجود (س، م، ٦١، ١٠)

- أمّا الوجود فأمر يلحق الماهية تارة في الأعيان وتارة في الذهن (س، م، ٦٢، ٣)

- إنَّ الوجود بالفعل في الأعيان لا في موضوع

- الوجديات الباطنة، كإدراك كل أحد جوعه وعطشه، وجبه وبغضه، وألمه ولذته. وهذه كلها جزئيات (ت، ر، ٥٤، ١)

وجوب

- الوجوب لا يمنع الإمكان، وكيف والوجوب يدخل تحت الإمكان (مر، ت، ٦٧، ١)

- الوجوب والامتناع يُعبر عنهما بالضرورة إلا أن الوجوب هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم (سي، ب، ١١١، ٢٣)

وجوب ذاتي

- الوجوب الذاتي وهو أن يكون الشيء بحيث لو قدر عدمه بدلاً عن وجوده لزم المحال عقلاً لذاته، وذلك كوجود مولانا جل وعز وصفاته (و، م، ١٥١، ٢٨)

وجوب الوجود

- وجوب الوجود فيلزمه امتناع العدم لزوماً متعاكساً، ويلزم أيضاً كل واحد منهما لزوماً متعاكساً سلب الإمكان العام عن العدم، أي لا يمكن العدم فيهما بوجه. فقد صار في طبقة وجوب الوجود ثلاث مفهومات متغايرة متعاكسة التلازم، وجوب الوجود وامتناع العدم وسلب الإمكان العام عن العدم (و، م، ١٥٤، ٢٠)

وجود

- إذا وضع الوجود بمنزلة الجنس، لم نجد فوقه شيئاً. ثم إذا نظر في قسميه، وجده جسداً وروحاً (ق، م، ٤، ٢٣)

ليس مقوّمًا لماهية زيد ولا لشيء من الجواهر؛ بل هو أمر يلحق لحق الموجود الذي هو لاحق لماهية الأشياء، كما علمت؛ فليس هذا جنسًا، بل الأول (س، م، ٩٣، ١)

- إذا كان شيء ماهيته هي الوجود، وكان منزّهًا عن الموضوع، لم يكن في جنس، ولا يشارك الجواهر، بمعنى أنها أشياء ومعانٍ إنما يلحقها الوجود، إذا لحق بهذه الصفة؛ بل لا يوجد أمر مقوّم لذلك الشيء ولنوعيات الجواهر بالشركة. فإنّ ما هو ذاتي لذلك الشيء فنظيره عرض لهذه؛ كالوجود الحاصل كيف كان؛ وما هو ذاتي لهذه النوعيات من مفهوم معنى الجوهرية غير مقول على ذلك؛ فإنّه ليس هناك ماهية غير الوجود يلحقها الوجود (س، م، ٩٣، ٤)

- الوجود لا يحتاج في تحقّقه أن يلتفت على العدم، فالسلب لا يتصور إلّا أن يكون عارضًا على الإيجاب رافعًا له؛ لأنّه عدمه (س، ع، ٣٤، ١٠)

- إنّ السلب بالحقيقة أمر يرفع الوجود الذي هو الإيجاب (س، ع، ٣٥، ١٠)

- الوجود معنى مضاف إلى حقيقة (الشيء) لازم، أو غير لازم وأسباب وجوده أيضًا غير أسباب ماهيته، مثل الإنسانية، فإنّها في نفسها حقيقة ما، وماهية. ليس أنّها موجودة في الأعيان أو موجودة في الأذهان، مقوّمًا لها بل مضافًا إليها (س، أ، ٢٠٢، ٧)

- إعلم أنّ الوجود لا يمنع الإمكان (س، أ، ٣٢٢، ٥)

- إنّ الوجود صفة للأشياء ذوات الماهيات المختلفة ومحمول عليها خارج عن تقويم ماهياتها، مثل البياض والسواد، لا يختلف بحسب اختلاف الموضوعات إلّا في شيء بعد

الوجود، ولا يلتفت إلى أقاويل فيه خارجة عن هذا المذهب، وليست صفة تقتضيها أصناف هذه الماهيات بل فائض عليها من مبدأ. وكذلك إفادة الوجود. فإذا اقترن البياض بصفة الوجود كان بياض موجود، وإذا اقترن به إفادة الوجود كان ذلك بالقياس إلى المبدأ الفاعل تبييضًا، وهو القياس الذي بالذات، فكان بالقياس إلى المبدأ القابل من حيث يعتبر حال حدوث الوجود فيه تبييضًا وهو من حيث الإفادة بالعرض، لأنّه تبيض من حيث الاستفادة، لكنّ الإفادة والاستفادة متلازمان معًا. وأمّا من حيث قياسه إلى نفس البياض، فمعنى معقول زائد على معقول البياض وعلى معقول الإفادة ليس يتبع أحدهما مفهوم الآخر في نفسه، بل بحسب وجوده ولا إسم له (س، ش، ٢٢، ٢٣)

- الوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم، بخلاف الألفاظ والكتابة فإنّهما دالتان بالوضع والإصطلاح (غ، ع، ٧٦، ٧)

- إنقسام الوجود بأعراضه الذاتية إلى أصنافه وأحواله مثل كونه (مبدأ) و(علة) و(معلولاً) (غ، ع، ٣٣٠، ١)

- إنقسامه (الوجود) إلى ما هو بالقوّة، وما هو بالفعل. وإلى القديم والحادث. والقبل والبعد. والمتقدّم والمتأخّر. والكلّي والجزئي. والتام والناقص. والواحد والكثير. والواجب والممكن (غ، ع، ٣٣٠، ٢)

- الوجود للشيء وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في الألفاظ، ووجود في الكتابة. فالكتابة دالة على اللفظ، واللفظ دال على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس

هو مثال الموجود في الأعيان (غ، ع، ٣٨٣، ١)

- الوجود الذهني يُسمى الأثر النفساني هو مثال

مطابق للوجود العيني دال عليه، واللفظ دال على ما في الذهن، وما في الذهن يُسمى معنى بالنسبة إلى اللفظ (سي، ب، ٩٥، ٣)

- طبيعة الوجود تابعة للقول الصادق والقول الصادق تابع لها (ش، ع، ٩٥، ٢٠)

- الوجود أقدم من العدم وأفضل (ش، ب، ٤٣٨، ١٨)

- إذا أريد به «الماهية» و«الوجود» ما في الخارج كانت هذه «الماهية» غير «الوجود». لكن ذلك لا يقتضي أن يكون وجود الماهيات التي في الخارج زائداً عليها في الخارج، وأن يكون للماهيات ثبوت في الخارج غير وجودها في الخارج (ت، ر، ٨٥، ١٣)

- إذا أريد به «الماهية» ما يتصور في الذهن، و«الوجود» ما يكون في الخارج، فالفرق بين متصورات الأذهان وموجودات الأعيان فرق صحيح. وأما أن يدعى أن في الخارج جوهرين قائمين بأنفسهما، أحدهما الإنسان المحسوس، والآخر إنسان معقول ينطبق على كل واحد من أفراد الإنسان؛ ويدعى أن الصفات اللازمة التي لا يمكن تحقق الموصوف إلا بها منها ما هو داخل مقوم لماهيته الموجودة في الخارج، ومنها ما هو خارج عارض لماهيته الموجودة في الخارج، فهذا كله باطل (ت، ر، ٦٣، ٥)

وجود في الشيء

- فرق بين الوجود في الشيء وبين النسبة إلى الشيء (س، م، ٦٥، ١٠)

وجود كلي

- «الوجود الكلي» المنقسم إلى جوهر وعرض، وعلة ومعلول، وقديم وحادث. وهذا لا وجود له في الخارج، وإنما يوجد في الذهن. وهو «العلم الأعلى» عندهم (ت، ر، ٧٤، ٩)

- الذي تبين به خساسة ما عند القوم ونقص قدره أن هذا «الوجود الكلي» إنما يكون كلياً في الذهن، لا في الخارج (ت، ر، ١٤٠، ١٢)

وجود لازم

- الوجود اللازم هو لما يدوم وجوده. وغير اللازم لما لا يدوم (ط، ش، ٢٠٢، ٨)

وجود الشيء

- ينبغي أن يُعلم أن سبب وجود الشيء غير سبب علمنا نحن بوجوده (ف، ح، ٢١٢، ٦)

- وجود الشيء بعد أن يُعلم أن ما يُعقل منه بالنفس هو بعينه خارج النفس إنما نعني به الشيء الذي به قوامه وهو فيه (ف، ح، ٢١٤، ٧)

وجود للشيء

- الوجود للشيء إذا كان موجوداً ضرورياً؛ وإذا لم يكن موجوداً فنفي الوجود عنه ضرورياً (أ، ع، ٧٤، ١٣)

وجود في الذهن

- (ما) له وجود في الذهن فيجب أن يكون معلوماً، وإن كان له في الأعيان وجود حاصل،

وجود مطلق

- الوجود المطلق أحسن من الوجود الضروري (ش، ق، ١٧٩، ١١)

- «الوجود المطلق»، وهو الوجود المشترك بين الموجودات. وهذا إنما يكون مطلقاً في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر، ٢، ٦٠، ١٦)

وجودي

- إن فُتِرَ الوجوديُّ بأنّه الذي يَبْنِي الحكم فيه بأنه لا يكون ضرورياً دخل فيه غير الدائم والدائم الخالي عن الضرورة، وإن فُتِرَ بأنه الذي يَبْنِي الحكم فيه بشرط أن يكون دائماً خرج عنه الدائم الخالي عن الضرورة، وسَمِينَا الأول بالوجودي اللازم والآخر بالوجودي اللادائم (ر، ل، ١٥، ٨)

وجودية

- الوجودية والمطلقة كإسمين مترادفين والموجبات والسوالب في الاضطرابية والمكنة والبسيطة فيهما، والمعدولة في الشخصية والمهملة وفي ذوات الأسوار (ف، ع، ١٥٩، ٧)

- الوجودية الكلية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي التي يوجد فيها اللزوم مع كل وضع إلا أنه لا يدوم مع دوام الوضع (سي، ب، ١٦٥، ١)

- الكَلِمُ الروابط... تُسَمَّى الوجودية (ش، ع، ٨٦، ٥)

- اللفظة الوجودية... هي الرابطة (ش، ع، ١١٧، ١٧)

- الوجودية هي الصادقة... فقط (ش، ق، ٢٠٢، ٢٥)

وجودية لا دائمة

- الوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات، وهي سواء كانت موجبة أو سالبة فتركيبها من مطلقتين عامتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة (ن، ش، ١٤، ٢٢)

- الوجودية اللادائمة تركبها من مطلقتين عامتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة (ن، ش، ١٨، ١٥)

- النسبة فعلية مع التعرض لنفي دوامها كقولنا في هذا المثال بعينه كل إنسان فهو ميت لا دائماً، وتُسَمَّى هذه في الإصطلاح وجودية اللادائمة (و، م، ١٥٠، ٥)

وجودية لا ضرورية

- الوجودية اللاضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة وبحسب الذات (ن، ش، ١٤، ١٧)

- مع التعرض لكون النسبة غير ضرورية أي غير واجبة عقلاً كقولنا في هذا المثال أيضاً كل إنسان فهو ميت لا بالضرورة، وتُسَمَّى هذه في الإصطلاح وجودية اللاضرورية (و، م، ١٥٠، ١٣)

وجوديتان

- الوجوديتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتنعكس مطلقة عامة (ن، ش، ٢١، ٢)

وجوه الكلام

- إن وجوه الكلام ثلاثة: واجب، كقول القائل: النار حارة، وممكن، كقول القائل: فلان كاتب، وممتنع، كقول القائل: النار غير حارة (ق، م، ٥٥، ١٣)

وحدات

الأول وبين المقدمات الأول التي اتلفت منها
الأقيسة البسائط التي إليها ينحلّ القياس
المركّب وهي المعروفة بنفسها (ش، ق،
٢٤٢، ٤)

- إذا كانت وسائط المقدمة الصغرى كثيرة لم يسم
البيان المستعمل في ذلك إستقراء (ش، ق،
٣٥٦، ٤)

وحدة

- إنّ الوحدة مبدأ للعدد على أنّها علّة؛ ومبدأ
على أنّها طرف (س، م، ٧٢، ١٦)

وسط

- الوسط هو العلّة (أ، ب، ٤٠٩، ١١)
- القول بأن الوسط موجود، كذب (أ، ب،
٤٣٧، ٣)

- أعني بالوسط ما يقرن بقولنا: لأنّه؛ حين يقال:
لأنّه كذا فهذا الوسط إن كان مقوّمًا للشيء لم
يكن اللازم مقوّمًا (س، أ، ٢١٠، ١)

- الوسط سبب إلتقاء الطرفين، وهو تعدي الحكم
إلى المحكوم عليه (غ، ع، ١٣٥، ٦)

- الوسط يقع في المقدمات ذوات الأوساط، أما
في الموجبات ففي الطرفين، وذلك إذا كانت
نتائج الكلّية الموجبة إنّما تُنتج في الشكل الأول
فقط. وأما الوسط في المقدمات السالبة فقد
يقع بين الطرفين، وذلك إذا كان السالب الكلّي
المنتج في الشكل الأول، لأنّ المقدمة
الصغرى تكون فيه موجبة فهي توجب ضرورة
كون الحدّ الأوسط موجودًا بين الطرفين (ش،
ب، ٤٣٣، ٥)

- ... إن لم يكن الوسط علّة ذاتية فقد يمكن أن
يكون للشيء أكثر من علّة واحدة وأن يوجد
المعلول ولا توجد العلّة (ش، ب، ٤٣٣، ٥)

- قوله (على وسط حاضر في الذهن) أي عند
تصوّر الطرفين، والوسط ما يقترن بقولنا، لأنّه
كذا كالمُتغيّر في قولنا العالم حادث لأنّه متغيّر

- الأثنيتّة في هو هو بالمعنى الجنسي، وهو هو
في المعنى النوعي فمفهوم، والوحدة أيضًا
مفهوم. أمّا في المعنى الشخصي فقد تكون
الأثنيتّة بالعرضين، والوحدة بالموضوع،

كقولنا: البناء هو الكاتب. وقد تكون الأثنيتّة
بالموضوع، والعرض والوحدة بالمجتمع الذي
يتناول بالإشارة جملمته، مثل قولنا: زيد هو هو
هذا الكاتب. وربما كانت الكثرة بحسب
إسمين، والوحدة بحسب المعنى، وهو أولى ما
يقال له هو هو، إذ لا غيرة فيه في المعنى، كما
يقال: الإنسان هو هو البشر (س، ج،
٦٦، ١٥)

- ما يقال له هو هو، ... هو ما يكون بالعدد؛
ومن الذي بالعدد ما تكون الأثنيتّة فيه بالإسم،
وتكون الوحدة في تمام المعنى، وهي التي
تكون هي هي بالحدّ (س، ج، ٦٨، ٤)

- قد يُعنى بالوحدة إذا كان الشئان أو أكثر يشترك
في النسبة إلى مبدأ واحد كقولنا: الطّبي،
للكتاب والمبضع والدواء، أو إلى غاية واحدة
كقولنا: الصّحّي للطّب والكتاب والدواء (مر،
ت، ٢٤، ٤)

وسائط

- أعني بالوسائط المقدمات التي بين المطلوب

- وكل متغير حادث (هـ، م، ٧٣، ٢١)
- إن الوسط هو الذي يفيد لمية اللزوم، أي به يقوم البرهان على إثبات ذلك المحمول لموضوعه (ط، ش، ٢١٠، ١)
- قد بان في علم البرهان أن الوسط في البراهين على المطالب: إما أن يكون مقومًا لموضوع المطلوب، أو يكون عارضًا له (ط، ش، ٢١٠، ٥)
- قرروا (المنطقيون) في المنطق أن من «اللوازم» ما يكون «لازمًا» بغير «وسط»، فهذا يعلم بنفس تصوّر «اللزوم». و«الوسط» المذكور في هذه المواضع هو عند ابن سينا ومحققهم هو «الدليل»، وهو «الحد الأوسط» (ت، ر، ١٠٤، ١٨)
- أرادوا (المنطقيون) بـ«الوسط» ما هو وسط في نفس الموصوف بحيث يكون ثبوت الوصف «اللازم» لـ«الملزوم» بواسطته، لا يثبت بنفسه، كما قد فهم ذلك عنهم طائفة، منهم الرازي وغيره (ت، ر، ١٠٤، ٢٤)
- من «اللوازم» ما يفتقر إلى «وسط»، ومنها ما لا يفتقر إلى «وسط» عندهم. وهذا أحد الفروق الثلاثة التي فرقوا بها بين «الذاتي» و«العرضي» اللازم للماهية. وقد أبطلوا هذا الفرق. ويعتبر بعضهم عن هذا الفرق بـ«التعليل»، كما يعتبر به ابن الحاجب (ت، ر، ١٠٥، ٤)
- إذا كان المراد بـ«الوسط» الدليل الذي يُعلّل به الثبوت الذهني، لا الخارجي، فهذا يختلف باختلاف الناس (ت، ر، ١٠٥، ١١)
- كون «الوسط» - الذي هو «الدليل» - قد يفتقر إليه في بعض القضايا بعض الناس دون بعض، فهذا أمر بين (ت، ر، ١٠٥، ٢٢)
- «الوسط» هو الدليل، وهو الواسطة في العلم
- بين الملزوم واللازم، وهما المحكوم والمحكوم عليه، فإن الحكم لازم للمحكوم عليه ما دام حكمًا له (ت، ر، ١٩٤، ٢١)
- الوسط إن كان محمولاً أو تاليًا في الصغرى وموضوعًا أو مقدمًا في الكبرى فهو الشكل الأول، وإن كان بالعكس فهو الرابع (و، م، ٢٨٠، ٢)
- (الوسط) إن كان محمولاً أو تاليًا فيهما (الحدان) فهو (الشكل) الثاني، وإن كان موضوعًا أو مقدمًا فيهما فهو (الشكل) الثالث (و، م، ٢٨٠، ٤)
- وصف مشترك
- إذا كان الوصف المشترك وهو المسمى بـ«الجامع»، و«العلّة»، أو «دليل العلة»، أو «المناط»، أو ما كان من الأسماء، إذا كان ذلك الوصف ثابتًا في الفرع، لازمًا له، كان ذلك موجبًا لصدق المقدمة الصغرى (ت، ر، ١٢، ٢١١)
- وصلة
- القانون التعليمي هو أن علم المعلوم يؤدي إلى العلم بالمجهول بوصلة ونسبة موجودة بين المعلوم والمجهول، وتلك الوصلة وصلة حكمية علمية لا محالة توجب للذهن في نظره الوصول بسفارتها من علم المعلوم إلى علم المجهول والحكم فيه (ب، م، ١١٠، ٢٢)
- الوصلة التي بها يحكم الذهن في النسبة بين المحمول وموضوعه، والتالي ومقدمه حكمًا أوليًا واجبًا عند الذهن (ب، م، ١١٢، ١٢)

وصول

- افهم من الوصول الحمل على مفروض (س)،
(ب، ٥٢، ٢١)

وضع

- أثبتنا أننا إذا قلنا بأن نضع حدًا واحدًا، أنه لا
عندما نوضع حدود على نحو خاص، ولا أيضًا
عندما يوضع وَضْعٌ واحد يلزم شيء آخر، وأنه
إنما يمكن أقل ما يكون من وضعين أوليين متى
أردنا أن نقيس (أ، ب، ٣٢٠، ١٥)

- الوضع هو رأيٌ مُبَدَّع لبعض المشهورين
بالفلسفة. مثال ذلك ما قاله أنطستانس أنه
ليس لأحد أن يناقض، وما قاله إيراقلطس من
أن كل شيء يتحرك، وما قاله مالميس من أن
الكل واحد (أ، ج، ٤٨٦، ١)

- الوضع أيضًا مسألة، وليس كل مسألة وضعًا،
لأن بعض المسائل يجري مجرى ما لا يُعْتَقَدُ
فيها أن الأمر كذا أو كذا، والأمر في أن
الوضع مسألة ما، يَبَيِّنُ، وذلك أنه واجب
ضرورة مما قلنا إما أن يتشكك الجمهور في
الوضع على الفلاسفة، وإما أن يتشكك أحد
الفريقين: أيهما كان، على أنفسهم، مِنْ قِيلَ أن
الوضع رأيٌ ما مُبَدَّع (أ، ج، ٤٨٦، ٩)

- الأجناسُ العالية كلها عشرة: الجوهر والكمية
والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضع ولهُ وأن
يَفْعَلْ وأن يَنْفَعِلَ (ف، م، ٩٠، ١٧)

- الوضع هو أن يكون أجزاء الجسم المحدودة
مُحَاذِيَةً لأجزاء محدودة من المكان الذي هو
فيه، أو مُنْطَبِقَةً عليها، وذلك يوجد لكل جسم
لأن كل جسم فله أين على وضع ما (ف، م،
٨، ١١١)

- يلحق كل ما له وضع في مكان ما أن يكون له

وضع من جسم آخر، إذ كانت الأجسام التي
في العالم كالأجزاء لجملة العالم، وكانت
متلاقية أو متباينة، فإنما تكون الأجسام
موضوعة بعضها من بعض بحسب مراتب
أمكنتها بعضها من بعض (ف، م، ١١٢، ٥)

- الوضع الذي هو للجسم بالقياس إلى ذاته هو له
في أيّنه الذي هو بذاته أين، والوضع الذي له
من جسم آخر هو له في أيّنه الذي يُقال بالإضافة
(ف، م، ١١٢، ٩)

- إن الأمكنة لما كانت ضربين: ضرب بذاته
وضرب بالإضافة، صار الوضع أيضًا بحسب
ذلك ضربين: ضرب بذاته وضرب بالإضافة
(ف، م، ١١٢، ١٢)

- إن كان الذي صادفناه هو الشيء الذي يوجد
الوضع بوجوده جعلنا ذلك الشيء هو المُقَدَّمُ
والوضع هو التالي، ونُسَمِّيُ بالمقدم فَيُشَجُّ
الوضع كما هو بعينه موجبًا كان أو سالبًا، وكان
في الضرب الأول من الشرطية المتصلة (ف،
ق، ١٠٢، ٦)

- إن كان الذي وجدناه هو الشيء الذي يوجد
بوجود الوضع جعلنا ذلك الوضع هو المقدم
والشيء المصادف هو التالي، ونُسَمِّيُ بمقابل
التالي وهو مقابل الشيء الذي صادفنا فَيُشَجُّ
مقابل الوضع، وهو الجزء الآخر المقرون به
في المطلوب (ف، ق، ١٠٢، ٩)

- الذي يوجد بارتفاع الوضع فهو يُسْتَعْمَلُ لإثباته
فيجعل المقدم رفع الوضع والتالي وجود ذلك
الشيء الذي يوجد بارتفاع الوضع، فيُسَمِّيُ
برفع التالي فيلزم وجود الوضع (ف، ق،
١، ١٠٨)

- الشيء الذي بارتفاعه يوجد الوضع فهو أيضًا
مُثَبِّتُهُ، فنجعل المقدم ارتفاع ذلك الشيء

- وكان محمول الوضع في شبيه موضوعه على مقابلة ما هو عليه في الوضع، كان ذلك قولاً يمكن أن يبطل به الوضع (ف، ج، ٥٧، ٢١) - إن كانت في حجة الوضع معارضة بشبيه تلك الحجة أو معارضة بشبيه بعض مقدماتها أمكن أن تبطل به تلك الحجة (ف، ج، ٥٧، ٢٣)
- إن كانت المعارضة بشبيه تأليف الحجة وكان يُستج مقابلاً ما تُستجبه الحجة التي تثبت الوضع أمكن أن يجعل مبطلاً لشكل القول الذي جعله المجيب حجة (ف، ج، ٥٨، ١)
- الوضع إسم مشترك يُقال على أنحاء كثيرة أحدها المقولة التي تُسمى وضعاً (ف، ج، ٧٤، ١)
- يقال إن الأسماء بالوضع لا بالطبع (ف، ج، ٧٤، ٥)
- أعلى جنس يعم جميع الأنواع التي نعرفنا في مشار مشار إليه أنه على وضع ما أو موضوع وضعاً ما يُسمى الوضع (ف، ج، ٧٢، ١٣)
- من الوضع ما هو وضع بذاته ومنه ما هو وضع مضاف على مثال ما توجد عليه أنواع ما هو أين، يكون أيناً بذاته وأيناً بالإضافة، فحينئذ يكون وضعاً عند شيء (ف، ج، ٩٢، ١٦)
- يكون الوضع وضعاً لشيء على أنه وضع عَرَض لموضوع، وكان بهذا مضافاً، فهو مثل البياض الذي هو للأبيض، فإن هذا يوجد لكل عَرَض موجود في موضوع؛ فهو بهذه الجهة ممّا قد لحقه أن يكون مضافاً، لا من جهة ما هو وضع (ف، ج، ٩٢، ١٨)
- الوضع وإن كانت ماهيته لا يمكن أن تكمل إلا بنوع من الإضافة إذ كانت إنما توجد أجزاء الجسم محاذية لأجزاء من المكان محدودة، والمحاذاة إضافة ما، فقد صار جزء ماهية
- ووجود الوضع هو التالي ونستثنى المقدم (ف، ق، ١٠٨، ٣)
- الشيء الذي يرتفع بوجود الوضع فهو أيضاً مبطل، فالمقدم وجود الوضع والتالي هو ارتفاع ذلك الشيء ونستثنى مقابل التالي (ف، ق، ١٠٨، ٦)
- إذا نظر في القول المضاد له (الوضع) فإنه إن كان صادقاً بطل الوضع، وإن كان كاذباً لم يلزم ضرورة أن يثبت الوضع، إذ كان المتضادان قد يمكن أن يكونا كاذبين. والنظر في النقيض هو للإثبات والإبطال، والنظر في المضاد هو للإبطال فقط (ف، ق، ١٠٨، ١٥)
- النظر الجزئي في الأضداد هو أن ينظر في الوضع إن كان لمحموله ضد، ولم يكن بينهما متوسط، وكان ضد محموله موجوداً في موضوعه لزم أن يكون المحمول غير موجود في الموضوع، وإن كان ضده غير موجود في الموضوع لزم أن يكون المحمول موجوداً في الموضوع (ف، ق، ١٠٨، ١٨)
- إن كان الوضع أن شيئاً ما قابل لأمر ما فإنه إن كان للأمر ضد فينبغي أن ننظر هل ذلك الموضوع قابل لضد ذلك الأمر، فإن كان قابلاً له كان أيضاً قابلاً للأمر (ف، ق، ١٠٩، ٥)
- إن كان محمول الوضع إذا أُخذ في موضوعه تبع ذلك أن توجد الأضداد معاً من جهة واحدة في الموضوع (ف، ق، ١٠٩، ١٤)
- إذا كان محمول الوضع إذا أُخذ في موضوعه تبع ذلك نقيض الوضع، فإن المحمول غير موجود في الموضوع (ف، ق، ١١٠، ٨)
- إذا وُضِعَ وضع ما لزم عن ذلك الوضع القول المناقض له (ف، ق، ١١٠، ٩)
- إن كانت معارضة الوضع معارضة بالشبيه،

الوضع نوعًا من أنواع الإضافة (ف، ح، ٩٢، ٢١)

- أمّا الوضع فيوجب نسبة ما لأجزاء الجسم بالقوة أو بالفعل بعضها إلى بعض (س، م، ٨٥، ٤)

- الوضع إسم مشترك يقال على معانٍ شتى: فيقال وضع لكل ما إليه إشارة كيف كان؛ والإشارة هي تعيين الجهة التي تختصه من جهات العالم؛ وبهذا المعنى يقال للنقطة وضع، وليس للوحدة وضع. ويقال وضع لمعنى أخص من هذا؛ إذ يقال لبعض الكميات وضع؛ ومعناه ما قلناه. ويقال وضع للمعنى الذي تشتمل عليه مقولة من التسع؛ وهو حالة الجسم من جهة نسبة أجزائه بعضها إلى بعض في جهاته؛ وهذا الوضع لا يقال قولاً حقيقياً إلا على الجواهر؛ ولا يقال على الخط والسطح. وقد يقال وضع لمعانٍ أخرى لا تتعلق بالمقادير ولا بالإشارة (س، م، ١٢٧، ١٠)

- الوضع الذي يُقصد في باب الكمية هو الوضع بالمعنى الأوسط؛ وكأنه إسم منقول من المعنى الثالث (س، م، ١٢٨، ١)

- إنَّ العدد لا يقتضي وضعًا؛ بل يعرض له أن يصير ذا وضع بسبب ما يقارنه (س، م، ١٢٩، ١٩)

- الزمان والعدد والقول غير ذوات وضع (س، م، ١٣٠، ٣)

- إنَّ الوضع ليس معنى يُتصور للشيء ما لم تُتصور له أجزاء هي غيره وجهات خارجة، ثم يتصور له وضع. فالوضع مخالف للمعنى الذي يكون للشيء في نفسه بنفسه الذي بالحرى أن يكون البحث بكيف مقصوراً عليه (س، م، ١٧١، ١)

- لأنَّ الوضع قد يقال على وجوه. فيقال: وضع لحصول الشيء في موضعه، وهذا المعنى من الوضع هو نفس مقولة الأين. ويقال: وضع لحصول الشيء مجاور للشيء من جهة مخصوصة كما يوضع خط من يمين خط؛ وهذا الوضع نوع من المضاف، ومقول ماهيته بالقياس إلى غيره، فإنَّ وضع الشيء عند مجاوره، مقول بالقياس إلى وضع مجاوره عنده، بل هذا الوضع هو المجاورة؛ ومن يشكك عليه أن المجاورة من باب المضاف؟ ويقال وضع للهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض في الجهات بسبب حصول الوضع بالمعنى الثاني لأجزائه، وبالجمله لوجود إضافة ما في أجزائه التي توجد بالفعل أو بالتوهم، حتى تكون الأجزاء إذا وجدت على إضافة ما معلومة، حصل لكل بسبب ذلك هيئة هي الوضع، وهذا هو المقولة (س، م، ٢١٠، ١٥)

- الاعتبار في الوضع بالأجزاء (س، م، ٢١٢، ١)

- الوضع الذي هو المقولة هو وضع أجزاء الشيء عند شيء خارج مباين، لا وضع أجزاء الشيء في نفسه (س، م، ٢١٢، ٢)

- أمّا «الوضع»، فقد تبين لك أنه إسم يقال على معانٍ، وأنَّ الذي هو المقولة، فهية تحصل للتمام أو الجملة، لأجل نسبة تقع بين أجزائها وبين جهات أجزائها، في أن يكون لبعضها عند بعض مجاورة المعتبر بجزئته لا ذلك فقط، بل يختلف مع ذلك بالقياس إلى أمور غير الموضوع المعتبر بجزئته، إمّا أمكنة حاوية وإمّا متمكنات محوية وجهات، وهذا كالقيام والقعود، والإستلقاء، والإنبطاح (س، م،

(٨، ٢٣٣)

- إنَّ «الوضع» قد يكون فيه تضاد، فإنَّ الهيئة الحادثة من وضع، تصير الأجزاء لها إلى جهات مضادة لجهات أخرى، هي هيئة مضادة للهيئة المخالفة لها، كالإستلقاء، والإنبطاح. وذلك إذا كانت الأجزاء لا تتخالف بالعدد فقط، بل بالطبع (س، م، ٢٣٣، ١٣)

- إنَّ الوضع يقبل الأشد والأضعف على نحو قبول الأين، ولا يقبله على نحو لا قبول الأين، ولأن قولنا قيام وجلس قد يقال على الحركة إلى حصول هذا الوضع ويقال على الهيئة الحاصلة. فاعلم أن القيام الذي من الوضع، هو القار منهما، لا حالة «أن يقوم» (س، م، ٢٣٥، ٤)

- المقدمة التي هي مبدأ برهان ولا وسط لها الهيئة ولا تكتسب من جهة غير العقل فإنها تسمى «العلم المتعارف» و«المقدمة الواجب قبولها». وأما كل شيء بعد هذا مما يلقن في إفتتاحات العلوم تلقيناً - سواء كان حذاً أو مقدمة - ففي الظاهر أنهم يستقونها وضعاً (س، ب، ٥٨، ١٧)

- قالوا (قوم): «وضع» لكل أصل موضوع فيه تصديق ما - كان أولياً أو غير أولي - كان في نفس المتعلم ما يخالفه أو لم يكن. وربما سُمي في التعليم الأول بإسم «الوضع» كل رأي يخالف ظاهر الحق، يقال باللسان دون العقل، مثل قول من قال: إن الكل واحد وإنه لا حركة (س، ب، ٥٩، ٩)

- الوضع قد يصير مطلباً بوجه من الوجوه إذا وقع فيه للأوائل خلاف، ونُصِر بحجة. فهذا وجه نستعمل عليه لفظة الوضع (س، ج، ٧٨، ٧)

- الوضع هو كون الجسم بحيث يكون لأجزائه

بعضها إلى بعض نسبة في الانحراف والموازاة والجهات وأجزاء المكان، مثل القيام والقعود، وبالجمله هو كون الجسم بحيث يكون لأجزائه نسبة إلى حاويه أو محويه (مر، ت، ٣٣، ١٦)

- الوضع هيئة كون الشيء ذا نسبة لبعضه إلى بعض في الجهات المختلفة، وتلك النسبة للأجزاء إضافة، ووضع للكل، وهو كون الجسم مقابلاً، غير المقابلة (مر، ت، ٣٣، ١٩)

- الوضع: قد يكون بالطبع وذلك حيث يكون الكون في المكان بالفعل، كوضع السماء من الأرض، فإن مكان الأرض متميز بالطبع عن حيز السماء؛ وقد لا يكون بالطبع، كوضع بيت من بيت، وذلك حيث لا يكون مكان المتمكن بالفعل (مر، ت، ٣٤، ٨)

- الألفاظ تابعة للآثار الثابتة في النفس، المطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل (غ، ع، ٣١٣، ٥)

- (الوضع) هو عبارة عن كون الجسم بحيث يكون لأجزائه بعضها إلى بعض، نسبة: بالإنحراف. والموازاة. والجهات. وأجزاء المكان، إن كان في مكان يقله، كالقيام والقعود، والإضطجاع، والإنبطاح (غ، ع، ٣٢٥، ١٨)

- الوضع قد يكون للجسم بالإضافة إلى ذاته (غ، ع، ٣٢٦، ٥)

- (الوضع) قد يكون بالإضافة إلى جسم آخر، وذلك في أئنه الذي يثبت له بالإضافة من فوق، وتحت، ويمين، ووسط، وغيرها (غ، ع، ٣٢٦، ٧)

بالقياس إلى الجهات في الموازاة والانحراف،
مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح
والتربع والافتراش (سي، ب، ٧١، ١٦)

- الوضع اسم مشترك يُقال على معان فمنه ما
يقال لما إليه إشارة أي تعين جهة إن له وضعًا
(سي، ب، ٧٢، ١)

- يُقال وضع لما ذكرناه في الكم، وهو كونه
بحيث يمكن أن يشار إليه أين هو ممّا يتصل به
اتصالًا ثابتًا، ولا يكون هذا إلا في الكميات
المتصلة القارة الذات (سي، ب، ٧٢، ٢)

- يُقال وضع بالمعنى الذي ذكرناه أولاً وهو
المقولة (سي، ب، ٧٢، ٤)

- الوضع قد يقع فيه التضاد (سي، ب، ٧٢، ٩)
- الأصول الموضوعة مع الحدود تُجمع في اسم
الوضع فتسمى أوضاعًا (سي، ب، ٢٣٨، ٧)

- الإضطجاع والقيام والجلوس هي من الوضع،
والوضع من المضاف بجهة ما (ش، م،
٣٧، ١١)

- الأشياء ذوات الوضع... إنها الأشياء التي
أسمائها مشتقة من مقولة الإضافة مثل
المضطجع والمنكبي (ش، م، ٥٥، ١٠)

- الوضع... ينقسم قسمين... منه ما يوضع فيه
وضعًا أيهما إتفق من جزئي النقيض، إما
الموجب وإما السالب، وهذا هو الذي يُخصّص
باسم الوضع... ومنه ما هو حد بمنزلة الوحدة
التي يضعها العددي إذ يقول أنها شيء غير
مقسم بالكمية غير ذات وضع (ش، ب،
٣٧٥، ١٢)

- (الحكم) يُسمى وضعًا: فمنه ما تصدر به
العلوم، وتبني عليه المسائل. ومنه ما يضعه
القائس الخلفي. وإن كان مناقضًا لما يعتقده،
ليثبت به مطلوبه. ومنه ما يلتزمه المعجب

- الوضع كون الجسم بحيث يكون لأجزائه
بعضها إلى بعض نسبة: بالإنحراف،
والموازاة، والجهات، وأجزاء المكان، إن
كان في مكان يقبله كالقيام والقعود،
والإضطجاع، والانبطاح (غ، ع، ٣٨٣، ٩)

- إذا قال النقطة شيء لا جزء له والخط طول لا
عرض له على معنى الحد وتفسير الاسم وما
يعني باللفظة، فلا يكون قد أضمر فيما قاله
حكمًا لصدق ولا تكذب ولا يقبل ولا يرد،
وإنما يكون هذا وضعًا من جهة أن المتعلم لا
يلتزم في تعلمه ذلك، ولا يلتزم بالفحص عن
هذا الشيء الذي عنى بهذا الاسم هل له وجود

في الوجود أم لا، وكيف وجوده وسائر ما
يبحث عنه من أحوال الموجودات، فهو وضع
من هذا القبيل (ب، م، ٢١٩، ١٩)
- يُسمى الحد وضعًا (ب، م، ٢٢٠، ٢)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والابن ومتى
والوضع والملك وأن يفعل وأن يتفعل، فهذه
هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة
(سي، ب، ٥٧، ١)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في
الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل
كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير
والقليل، وفي الكيف كالأحر والأبرد، وفي
المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الابن
كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم
والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصابًا
وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى،
وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال
كالأشد تسخنًا وتقطعًا (سي، ب، ٦٧، ٧)

- الوضع فهو هيئة للجسم تحصل من نسبة أجزائه
بعضها إلى بعض نسبة تتخالف الأجزاء لأجلها

ق، ٣٣٠، ١٩)

وضع المطلوب الاول

- وضع المطلوب الأول فهو من جنس ما لا يتبرهن من الموضوعات؛ والموضوع يعرض له أولاً يتبرهن على جهات، لأنه إما ألا ينتج بته مما قيل، وإما أن ينتج مما هو أخفى منه أو من المجهولات مثله أو مما هو بعده، لأن تأليف البرهان إنما يكون مما هو أصدق وأقدم، وليس وضع المطلوب الأول هو ألا يتبرهن الموضوع. وذلك أن من الأشياء ما يعرف من نفسه، ومنها ما يعرف من غيره، لأن الأوائل من نفسها تُعرف. وأما ما تحت الأوائل فمن غيرها. فإن تعاطي أحد أن يبين الشيء من نفسه، وهو ما لا يتبين إلا من غيره، حينئذ يقال لذلك وضع المطلوب الأول (أ)، ق، ٢٧٧، ١٦)

- وضع المطلوب الأول: أما في البراهين فإنه يكون بالحقيقة على ما وصفنا؛ وأما في المقاييس الجدلية فإنه يكون على ما وصفنا بالظن الحسن (أ)، ق، ٢٨٠، ٩)

وضعية ضرورية

- الوضعية الضرورية هي التي لوازم المُقَدَّم فيها لوازم ضرورية. وكل مسألة وضعية، فقد يمكن أن تجعل حملية (ف، ب، ٢٧، ١٩)

وقت

- وجدنا ... أشياء أخرى تجري في الكلام، كقول القائل: أمس واليوم وغداً، فالتمسنا لذلك إسماً جامعاً، فوجدناه الوقت، وهو كل شيء يقع عليه متى (ق، م، ١٠، ١٦)

الجدلي، ويلب عنه. ومنه ما يقول به القائل باللسان دون أن يعتقد؛ كقول من يقول: لا وجود للحركة مثلاً. فإن جميع ذلك يُستقى أوضاعاً، وإن كانت الإعتبارات مختلفة (ط، ش، ١٧٢، ١٨)

- ربما يطلق الوضع باعتبار أعم من ذلك (التسليم)، فيقال: لكل رأي يقول به قائل، أو يفرضه فافرض. وبهذا الاعتبار يكون أعم من التسليم وغيره (ط، ش، ١٧٣، ٦)

- إن كون الشيء محمولاً على شيء، أمر عقلي، سواء كان بالقياس إلى أمر خارج، أو لم يكن بالقياس إلى شيء؛ فإن الموجود في الموضوع ليس إلا البياض مثلاً. أما كون الموضوع أبيض ليس في خارج العقل أمراً زائداً على البياض، وعلى موضوعه، ولذلك كان الحمل والوضع من المعقولات الثانية (ط، ش، ٢٠٧، ١٧)

وضع صرف

- إن الوضع الصرف لا أقل من أن يكون فيه خلاف ما، ولو بين الحكماء وبين العامة أيضاً. وإذا كان فيه خلاف فهو دعوى؛ إذ ليس يقال للمقبول إنه دعوى. وإذا هو دعوى، وكل دعوى تُستقى في هذا الموضع وضعاً، فهو وضع؛ لكنّه وضع صرف (س، ج، ٧٨، ١٠)

وضع المطلوب

- البيان المُستقى مصادرة ووضع المطلوب... هو أن يبين الشيء المجهول الوجود بنفسه من جهة ما يُعرض للشيء الواحد أن يظن به شيان، وذلك إما محمول المطلوب والحد الأوسط، وأما موضوعه والحد الأوسط (ش،

الإصطلاح وقتية مطلقة (و، م، ١٤٦، ٣٢)

- تحرير إسم الوقت ما بين ابتداء الحركات إلى انتهائها (ق، م، ١٤، ١٧)

وقتيتان

وقتية

- الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتعكس مطلقة عامة (ن، ش، ٢١، ٢)

- الوقتية وهي التي يُحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيّدًا باللدوام بحسب الذات (ن، ش، ١٥، ٣)

- الوهم لا يخالف العقل في الأوليات، بل يعترف به؛ وأما العقل فربما يخالف الأحكام الوهمية بالبديهية، فإن لم تكن تلك الأحكام مما يخالفه فيها بديةة توفقت وسكت، إلى أن يؤلف قياسات بالمقدمات التي يعترف فيها الوهم، فيبطل بتلك القياسات الأحكام الوهمية التي كانت عند الوهم أولية (مر، ت، ١٠١، ٣)

- الضرورية أخص البسائط والوقتية أخص المركبات الباقية. ومتى لم تنعكسا لم تنعكس شيء منها لما عرفت أن إنعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص (ن، ش، ٢٠، ٨)

- مع التعرض لنفي الدوام عند مفارقة ذلك الوقت المعين كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دائمًا، وتسمى هذه في الإصطلاح وقتية من غير أن توصف بالإطلاق (و، م، ١٤٧، ١)

- يمكن أن يتناقض الفكر والوهم، فإن الوهم تبع للحس. فكل شيء خالف المحسوس فإما أن يمنع الوهم وجوده، وإما أن يجعل وجوده على نحو وجود المحسوسات (مر، ت، ١٨٦، ١٤)

- «الوهم» هي التي يدرك بها الإنسان صداقة الصديق وعداوة العدو، ويدرك بها كل من الزوجين ما في الزوج الآخر من الأمر المحبوب، وبها يميل الإنسان إلى غيره وبها ينفر عنه. ولهذا يقولون «أكبر حاكم على النفوس الوهم» (ت، ر، ٢، ١٦٠، ٧)

وهميات

- الوهميات هي مقدمات باطلة ولكنها قويّة في النفس قوة تمنع من إمكان الشك فيه، وذلك من أثر حكم الوهم في أمور خارجة عن المحسوسات، لأن الوهم لا يقبل شيئًا إلا على وفق المحسوسات التي ألفتها مثل حكم

وقتية مطلقة

- الوقتية المطلقة وهي ما يجب محمولها لموضوعها في وقت معين من غير تقييد بعدم الدوام كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة. فإن قيدت بعدم الدوام باعتبار ذات الموضوع عند مفارقة الوقت المعين سُميت وقتية غير موصوفة بالإطلاق، والمتشعبة موصوفة بالإطلاق وغير موصوفة به وهي كالوقتية، إلا أن الوقت فيها غير معين (و، م، ١٣٩، ٩)

- إن تقيّد ضرورتها (الفضية) بوقت معين من غير تعرض لنفي دوام المحمول للموضوع في غير ذلك الوقت كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة وتسمى هذه في

العقل ثم بعد معرفة الدليل أيضًا لا تنقطع
منازعة الوهم بل تبقى على نزاعها (غ، ص،
٤٧، ٦)

- الوهميات: فهي القضايا التي أوجبت اعتقادها
قوة الوهم، فمنها ما هي صادقة يقينية، ومنها
ما هي كاذبة (سي، ب، ٢٢٣، ٢)

- أما الوهميات الصرفة فهي قضايا كاذبة، إلا أن
وهم الإنسان يقضي بها قضاء شديد القوة مثل
إعتقادنا أن كل موجود في جهة، وأن كل مقدار
فلا بد وأن ينتهي إلى خلاء أو ملاء (ر، ل،
٢٨، ١)

- إن الحكم إما أن يُعتبر فيه المطابقة للخارج، أو
لا. فإن اعتبر، وكان مطابقًا قطعًا، فهو
الواجب قبولها. وإلا فهو الوهميات. وإلا تعتبر
فهو المشهورات (ط، ش، ٣٩١، ١)

- وهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في
أمور غير محسوسة (ن، ش، ٣٣، ٢٠)

- أخرجوا (الفلاسفة) القضايا التي يسمونها
«الوهميات» والتي يسمونها «الآراء المحمودة»
عن أن تكون يقينيات. وقد بينا في غير هذا
الموضع أنها وغيرها من العقليات سواء، ولا
يجوز التفريق بينهما، وأن اقتضاء الفطرة لهما
واحد (ت، ر، ١٣٣، ١)

وهميات صرفة

- الوهميات الصرفة، وهي قضايا يقضي بها
الوهم الإنساني، قضاء جزمًا بريئًا عن مقارنة
ريب وشك، كحكمه في إبتداء فطرته باستحالة
وجود موجود لا إشارة إلى جهته (غ، ع،
١٩٨، ٢٣)

الوهم باستحالة موجود لا إشارة فيه إلى جهة
ولا هو داخل العالم ولا خارجه (غ، م،
٤٩، ٧)

- الوهميات والمشبّهات فإنها مقدّمات الأقيسة
المغالطية، ولا فائدة لها أصلًا إلا أن تعرف
لتحذر وتتوقى وربما يمتحن بها فهم من لا
يدري أنه قاصر في العلم أو كامل حتى ينظر
كيف يتقصى عنه، وإذ ذاك يُسعى قياسًا
إمتحائيًا. وربما يستعمل في إفضاح من يخيل
إلى العوام أنه عالم ويستبعمهم، فيناظر بذلك
بين أيديهم ويظهر لهم عجزه عن ذلك بعد أن
يعرفوا في الحقيقية وجه الغلط حتى يعرفوا به
قصوره فلا يعتدّون به وعند ذلك يُسعى قياسًا
عناديًا (غ، م، ٥٣، ٢٠)

- أن يُحترز عن الوهميات والمشهورات
والمشبّهات فلا تصدّق إلا بالأوليات
والحسّيات (غ، م، ٥٧، ٩)

- الوهميات وذلك مثل قضاء الوهم بأن كل
موجود ينبغي أن يكون مَشارًا إلى جهته، وأن
موجودًا لا متّصلًا بالعالم ولا منفصلًا ولا
خارجًا ولا داخلًا محال، فإن إثبات شيء مع
القطع بأن الجهات الست خالية عنه محال (غ،
ح، ٥٢، ١٦)

- الوهميات وذلك مثل قضاء الوهم بأن كل
موجود ينبغي أن يكون مَشارًا إلى جهته، فإن
موجودًا لا متّصلًا بالعالم ولا منفصلًا عنه ولا
داخلًا ولا خارجًا محال، وأن إثبات شيء مع
القطع بأن الجهات الست خالية عنه محال (غ،
ص، ٤٦، ١٣)

- الوهميات لا يظهر كذبها للنفس إلا بدليل

ي

(٢، ٣٨)

- قد يقبل يفعل وينفعل التضاد والأكثر والأقل
(ش، م، ٥٥، ٣)

يقابل

- إن الشيء يقال إنه يقابل غيره على أربعة أوجه:
إما على طريق المضاف؛ وإما على طريق
المُضَادَّة؛ وإما على طريق العدم والملكة؛ وإما
على طريق الموجبة والسالبة (أ، م، ٣٨، ١٦)
- ما كان يقابل على طريق المضاف فإن ماهيته
إنما تقال بالقياس إلى الذي إياه تقابل أو على
نحو آخر من أنحاء النسبة إليه، مثال ذلك
الضعف عند النصف، فإن ماهيته إنما تقال
بالقياس إلى غيره، وذلك أنه إنما هو ضِعْفُ
شيء (أ، م، ٣٩، ٧)

- ما كان إذا يقابل على طريق المضاف فإن ماهيته
إنما تقال بالقياس إلى غيره، أو يقال بعضها
عند بعض على نحو آخر (أ، م، ٣٩، ١٣)

يقين

- مقدمة اليقين، هي التي يكون من الأمر المدرك
بالحواس المتفقة عليه العامة غير المحتاج إلى
شهادة الشهود. وذلك كقول القائل: كل إنسان
حي، أو كقوله: كل نار حارة، مع ما أشبه من
الكلام (ق، م، ٦٤، ٣)

- ينبغي... أن يبلغ في استقصاء كل مادة إلى
مقدار الكفاية فيها وليس الكفاية في كل شيء
أن يبلغ منه اليقين التام (ف، ق، ٦٠، ١٦)
- التصديق منه يقين ومنه مقارب لليقين، ومنه
التصديق الذي يُسمَّى سكون النفس إلى
الشيء، وهو أبعد التصديقات عن اليقين.
والتصديق الكاذب فلا يقع فيه يقين أصلاً، بل

يتعقل

- لفظة: «يتعقل» في لغة العرب دالة على الفكرة
والروية، وربما كانت دالة على حصول العقل
نفسه (س، س، ٩، ٦)

يفعل

- «يفعل» كقولك: يقطع، يُحرق (أ، م، ٦، ١٠)
- قد يقبل يفعل وينفعل مُضَادَّةً، والأكثر والأقل.
فإن «يُسَخَّن» مضاد «لَيَبُرْد»، «وَيَسْخُن» مضاد
«لَيَبُرْد»، «وَيُلْدُّ» مضاد «لَيَتَأَذَى» - فيكونان قد
يقبلان المضادة. وقد يقبلان أيضاً الأكثر
والأقل: فإن يسخن قد يكون أكثر وأقل،
ويسخن أكثر وأقل، ويتأذى أكثر وأقل (أ، م،
٢، ٣٨)

- الأجناسُ العالية كلها عشرة: الجوهر والكمية
والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضع ولَّه وأن
يَفْعَل وأن يَنْفَعِلَ (ف، م، ٩٠، ١٧)

يفعل وينفعل

- قد يقبل يفعل وينفعل مُضَادَّةً، والأكثر والأقل.
فإن «يُسَخَّن» مضاد «لَيَبُرْد»، «وَيَسْخُن» مضاد
«لَيَبُرْد»، «وَيُلْدُّ» مضاد «لَيَتَأَذَى» - فيكونان قد
يقبلان المضادة. وقد يقبلان أيضاً الأكثر
والأقل: فإن يسخن قد يكون أكثر وأقل،
ويسخن أكثر وأقل، ويتأذى أكثر وأقل (أ، م،

- إنما يُمكن اليقين في التصديق بما هو صادق (ف، ب، ٢٠، ٦)
- اليقين هو أن نعتقد في الصادق الذي حصل التصديق به أنه لا يُمكن أصلاً أن يكون وجود ما نعتقده في ذلك الأمر بخلاف ما نعتقده (ف، ب، ٢٠، ١٠)
- اليقين منه ضروري ومنه غير ضروري (ف، ب، ٢١، ١٣)
- اليقين الضروري هو أن يعتقد فيما لا يمكن أن يكون في وجوده بخلاف ما هو عليه أنه لا يمكن أن يكون بخلاف ما اعتقد أصلاً ولا في حين ما (ف، ب، ٢١، ١٤)
- (اليقين) غير الضروري هو ما كان يقيناً في وقت ما فقط (ف، ب، ٢١، ١٥)
- (اليقين) الضروري فإنه لا يمكن أن يتبدل فيصير كاذباً، بل يوجد دائماً على ما هو حاصل في الذهن من سلب وحده أو إيجاب وحده (ف، ب، ٢١، ١٦)
- (اليقين) غير الضروري، فإنه يمكن أن يتبدل فيصير كاذباً من غير نقص يحدث في الذهن (ف، ب، ٢١، ١٨)
- اليقين الضروري إنما يمكن أن يحصل في الأمور الدائمة الوجود، مثل أن الكل أعظم من الجزء (ف، ب، ٢١، ١٩)
- (اليقين) غير الضروري، فإنما يحصل في المتقلبة المتبدلة الوجود، مثل اليقين بأنك قائم وأن زيداً في الدار وأشباه ذلك (ف، ب، ٢١، ٢٠)
- (اليقين) الضروري هو الذي مقابله ممتنع الوجود، فهو لذلك كاذب ممتنع، وغير الضروري هو الذي مقابله غير ممتنع من الوجود (ف، ب، ٢٢، ١)
- مقابل اليقين غير الضروري كاذب ممكن الوجود، ومقابل الضروري كاذب ممتنع الوجود (ف، ب، ٢٢، ٢)
- اليقين الضروري والوجود الضروري ينعكسان في اللزوم. فإن ما يتيقن يقيناً ضرورياً، فهو ضروري الوجود، وما هو ضروري الوجود، فاليقين التام به يقين ضروري (ف، ب، ٢٢، ٤)
- اليقين الضروري قد يحصل عن قياس وقد يحصل عن لا قياس. وما يحصل منه عن قياس، فهو حاصل إما بالذات وإما بالعرض (ف، ب، ٢٢، ٧)
- اليقين الضروري الحاصل عن قياس لا بالعرض، فإنما يحصل عن مقدمتين قد تيقن بهما أيضاً تيقناً ضرورياً، وذلك إما لا عن قياس من أول أمرهما، وإما أن يرجع بالتحليل إلى مقدمات حصل بها اليقين الضروري لا عن قياس (ف، ب، ٢٢، ١٠)
- المقدمات الكلية التي بها يحصل اليقين الضروري لا عن قياس صنفان: أحدهما الحاصل بالطباع والثاني الحاصل بالتجربة (ف، ب، ٢٣، ١)
- الحاصل بالطباع (من اليقين الضروري) هو الذي حصل لنا اليقين به من غير أن نعلم من أين حصل ولا كيف حصل، ومن غير أن نكون شعرنا في وقت من الأوقات أن كنا جاهلين به، ولا نكون قد تشوقنا معرفته، ولا جعلناه مطلوباً أصلاً في وقت من الأوقات، بل نجد أنفسنا كأنها فطرت عليه من أول كوننا، وكأنه غريزي لنا لم نخل منه (ف، ب، ٢٣، ٢)
- إنما نصل إلى اليقين بجهة وقوعها عن قياسات تؤلف عن أمثال هذه المقدمات (ف، ب، ٢٣، ٢)

البديهة وجوده فإنك تجوز وجوده؛ وكل ما
جوزت وجوده فليس مقابله يقيناً لك (س، ب،
٣٤، ٢١)

- اليقين هو أن يُتصور أن الشيء كذا ويتصور معه
بالفعل والقوة القريبة من الفعل أنه لا يمكن أن
لا يكون كذا، واليقين بالحقيقة تابع لهذا
التصور الثاني، لا أنه هو بعينه (مر، ت،
١٩٢، ١٥)

- إن اليقين قد يكون بالتواتر وبالتجربة وبالحواس،
والعلة غير مستغنى عنها، بل السبب في إفادة
النتيجة واليقين أمر آخر تنبّه في علم النفس
(مر، ت، ٢٣٠، ٨)

- اليقين في النظريات أعزّ الأشياء وجوداً. وأما
الظن فأسهلها منالاً، وأبسرّها حصولاً (غ، ع،
١٧٦، ١٧٧)

- اليقين هو ما يُفيد شيئاً لا يُتصور تغييره بحال
(غ، ع، ٣٨٣، ١٥)

- (اليقين) أن تيقن وتقطع به وينضاف إليه قطع
ثاني وهو أن يقطع بأن قطعه به صحيح وتيقن
بأن يقينه لا يمكن أن يكون فيه سهو ولا غلط
ولا إلتباس، ولا يجوز الغلط لا في تيقنه
بالقضية ولا في تيقنه الثاني بصحة يقينه ويكون
فيه أمناً (غ، ح، ٤٥، ٦)

- (اليقين) أن يصدق به تصديقاً جزماً لا يتمارى
فيه ولا يشعر بنقيضه البتة ولو أشعر بنقيضه عسر
عليه إذعان نفسه للإصغاء إليه، ولكنه لو ثبت
وأصغى وحكى له نقيض معتقده عمن هو أعلم
الناس وأعدلهم عنده، وقد نقله مثلاً عن النبي
صلى الله عليه وسلم أورث ذلك في يقينه توفيقاً
ما. ولنسم هذا الجنس اعتقاداً جزماً (غ، ح،
٤٦، ١)

- (اليقين) أن يكون له سكون نفس إلى شيء

(٢٣، ١١)

- التجربة هي أن تتصفّح جزئيات المقدمات
الكلية، هل محمولها في واحد منها، وتتبعه
في جميعها أو في أكثرها، إلى أن يحصل لنا
اليقين الضروري، فإن ذلك الحكم حكم على
جميع ذلك النوع (ف، ب، ٢٤، ١٩)

- الاستقراء هو ما لم يحصل عنه اليقين الضروري
بالحكم الكلي، والتجربة هي ما حصل عنها
اليقين بالحكم الكلي (ف، ب، ٢٥، ١)

- المقاييس المؤلفة عن مقدمات تيقن بها اليقين
الضروري تنقسم اذن ثلاثة أصناف: أحدها
يفيد بذاته معرفة وجود الشيء فقط، والثاني

يفيد بذاته معرفة السبب فقط، والثالث يفيد
بذاته الأمرين جميعاً (ف، ب، ٢٦، ٣)

- اليقين بالوجود والسبب معاً يُسمى تجريدياً على
الاطلاق العلم البرهاني (ف، ب، ٢٦، ١١)

- لما كانت النتائج التي يحصل فيها اليقين
الضروري ضرورية الوجود لزم أن تكون
مقدمات المقاييس التي تنتجها بالذات
مقدمات ضرورية الوجود (ف، ب، ٢٧، ١٥)

- اليقين بحسب الطاقة قد يكون عن قياس وقد
يكون عن غير قياس (ف، ب، ٧٤، ٣)

- ما قصدنا أن يقع لنا به اليقين ليس يلزم ضرورة
أن يتقدم لنا به تصديق دون اليقين، لكن قد
يُنفق بالعرض من غير أن يكون له غناء أصلاً في
التصديق الحادث (ف، ب، ٨١، ١١)

- ليس اليقين الحاصل له (السامع) حاصلاً عن
الاستقراء، لكن عن فهمه لمعنى اللفظ، ولأنه
تصور في نفسه معنى كلي قد كان في نفسه ولم
يخلص له عن جزئياته (ف، ج، ١٠٢، ٣)

- ليس اليقين يصير يقيناً بمطابقة الوجود له
وبالاستقراء كما علمت، لا بل كل ما لا تنكر

بمعاونة قياس خفي، كحكمنا بأن: الضرب مؤلم للحيوان (غ، ع، ١٨٨، ٥)

- الصنف الرابع (من اليقينيات): القضايا التي عُرِفَتْ لا بنفسها، بل بوسط، ولكن لا يعزب عن الذهن أوساطها، بل مهما أحضر جزئي المطلوب، حضر التصديق به؛ لحضور الوسط معه، كقولنا: الإثنان ثلثُ الستة. فإن هذا معلوم بوسط، وهو أن: كل منقسم ثلاثة أقسام متساوية، فأحد الأقسام ثلث (غ، ع، ١٩٢، ١١)

- ما يتساعد فيه الوهم، والعقل، من الحسابيات، والهندسيات، والحسيات، كثير، فيكثر فيها مثل هذه اليقينيات. وكذا المعقولات التي لا تحازيها الوهميات (غ، ع، ٢٤٧، ١١)

- العقليات الصرفة المتعلقة بالنظر في الإلهيات، ففيها بعض مثل هذه اليقينيات، ولا يبلغ اليقين فيها إلى الحد الذي ذكرناه، إلا بطول ممارسة العقليات وفطام العقل عن الوهميات والحسيات، وإيناسها بالعقليات المحضة (غ، ع، ٢٤٧، ١٣)

- اليقينيات: من جملة هذه الأوليات والمشاهدات الباطنة والظاهرة إذا لم يكن سبب مغلقاً للحس من ضعف فيه أو معنى في العكس من صغر أو حركة أو بعد أو قرب مفرط أو كثافة المتوسط وغير ذلك (سي، ب، ٢٢٨، ٧)

- إن اليقينيات ستة: أولها الأوليات وتسمى البديهيات وهو ما يجزم به العقل بمجرد تصور طرفيه نحو الواحد نصف الإثنين والكل أعظم من جزأيه، ثانيها المشاهدات الباطنة وهو ما لا يفتقر إلى عقل كجوع الإنسان وعطشه وألمه فإن

والتصديق به وهو يشعر بنقيضه أو لا يشعر، ولكنه إن أشعر به لم ينفر طبعه عن قبوله، وهذا يُسمى ظناً وله درجات في الميل إلى الزيادة والنقصان (غ، ح، ٤٦، ١٣)

يقيني

- فسر (المعلم الأول) اليقيني بما يكون الحكم فيه ضرورياً لا يزول (ط، ش، ٥١٩، ١٥)

يقينيات

- اليقينيات إما أوليات، وإما تجريبيات وإما محسوسات، وإما متواترات (مر، ت، ١٩٣، ١)

- الصنف الأول: (من اليقينيات) الأوليات العقلية المحضة، وهي قضايا تحدث في الإنسان، من جهة قوته العقلية المجردة، من غير معنى زائد عليها يوجب التصديق بها. ولكن ذوات البسائط إذا حصلت في الذهن. إما لمعرفة الحس. أو الخيال. أو وجه آخر. وجعلتها القوة المفكرة قضية، بأن نُسِبَتْ أحدها إلى الآخر، بسلب أو إيجاب. صدق بها الذهن إضطراراً، من غير أن يشعر بأنه، من أين استفاد هذا التصديق (غ، ع، ١٨٦، ٢٥)

- الصنف الثاني (من اليقينيات): المحسوسات، كقولنا: القمر مستدير والشمس منيرة والكواكب كثيرة. والكافور أبيض والفحم أسود والنار حارة. والثلج بارد. فإن العقل المجرد، إذا لم يقترب من (الحواس) لم يقض بهذه القضايا. وإنما أدركها بواسطة الحواس (غ، ع، ١٨٧، ١٦)

- الصنف الثالث (من اليقينيات): المجربات، وهي أمور وقع التصديق بها، من الحس،

يكون له

- أعلى ما يُعرّف في مشار مشار إليه أن له ما يتغشى جسمه يُسمى (أن يكون له) (ف، ح، ١٤، ٧٢)

ينفعل

- «ينفعل» كقولك: ينقطع، يحترق (أ، م، ١٠، ٦)

- قد يقبل يفعل وينفعل مُضادة، والأكثر والأقل. فإن «يُسَخَّن» مضاد «لِيُرْد»، «وَيَسْخُن» مضاد «لِيُرْد»، «وَيُلْدُّ» مضاد «لِيَأْذِي» - فيكونان قد يقبلان المضادة. وقد يقبلان أيضاً الأكثر والأقل: فإن يسخن قد يكون أكثر وأقل، ويسخن أكثر وأقل، ويتأذى أكثر وأقل (أ، م، ٢، ٣٨)

- الأجناس العالية كلها عشرة: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومنى وأين والوضع وله وأن يفعل وأن ينفعل (ف، م، ٩٠، ١٧)

- لا فرق بين قولنا ينفعل وبين قولنا يتغير ويتحرك، وأنواع هذا الجنس هي أنواع الحركة، وهي التكوّن والفساد والنمو والاضمحلال والاستحالة والنقلة (ف، م، ١١، ١١٤)

البهائم تدركه، ثالثها التجريبات وهي ما يحصل من العادات كقولنا الرمان يحبس القىء، رابعها المتواترات وهي ما يحصل بنفس الأخبار تواتراً كالعلم بوجود مكة وبغداد لمن لم يرها، خامسها الحدسيات، وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجريبات مع القرائن، كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس، سادسها المحسوسات وهي ما تحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة (ض، س، ٣٦، ١)

يقينية

- اليقينية، فهم يسمونها المقدمات الواجب قبولها، وهي التي ينبغي أن يكون المتعلم قد تيقنها من قبل ورودها على الشيء الذي يقصد تعلمه. وهي التي إذا أذكره بها المعلم، كان يقين المتعلم بها مثل يقين المتعلم، فيلزم أن يقبلها من المعلم، لا بحسن ظنه من المعلم، لكن بعلمه من تلقاء نفسه وبما يجد في نفسه من التصديق بها من طباعه (ف، ب، ٨٧، ١٦)

- ينبغي أن تُستعمل اليقينية التي هي أوائل الصناعات عند الذين بهم نقص عن المقدمات، إمّا بالفطرة وإمّا بالزمان، متى قصدوا تعلم الصناعة أصولاً موضوعة (ف، ب، ٨٨، ١٧)

الفهارس



مرکز تحقیقات کتب و تاریخ علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

فهرس الموضوعات وجذورها

إثباتات في متصلة مجازية	ثبت - وصل
إثباتات في منفصلة	ثبت - فصل
إثباتات وإبطال	ثبت - بطل
أثر	أثر
أثر بالاعداد	أثر - عدد
إثبات	ثني
إثباتية	ثني
إجتهد	جهد
أجزاء	جزأ
أجزاء الحد	جزأ - حدد
أجزاء العلوم	جزأ - علم
أجزاء القضيتين	جزأ - قضى
أجزاء متشابهة	جزأ - شبه
أجزاء المنطق	جزأ - منطق
أجناس	جنس
أجناس الأجناس	جنس
أجناس الأسباب	جنس - سبب
أجناس الأعراض	جنس - عرض
أجناس الجواهر	جنس - جوهر
أجناس عالية	جنس - علا
أجناس عالية مختلفة	جنس - علا
أجناس قاطيغورياس	جنس
أجناس قريبة مختلفة	جنس - قرب
أجناس متباينة	جنس - بين
إبداع	بدع
إبدال	بدل
إبدال الجزئي	بدل - جزأ
إبطال	بطل
إبطال جزئي	بطل - جزأ
إبطال كلي	بطل - كلل
إبطال وسلب	بطل - سلب
إبطال وضع	بطل - وضع
اتباع	تبع
إتعداد	وحد
إتصال	وصل
إتصال تام	وصل - تمم
إتصال غير تام	وصل - تمم
إتفاق	وفق
إتفاق في اسم	وفق - سما
إتفاق وتواطؤ معاً	وفق - وطأ
إتفاقات بختية	وفق - بخت
إتفاقية	وفق
آثار	أثر
إثبات	ثبت
إثبات جنس	ثبت - جنس
إثبات في حملية	ثبت - حمل

أجناس متداخلة	جنس - دخل	إختلاف خاص	خلف - خصص
أجناس متوسطة	جنس - وسط	إختلاف عام	خلف - عمم
أجناس المحدود	جنس - حدد	إختلاف العلوم	خلف - علم
أجناس مختلفة	جنس - خلف	إختلاف في كلام	خلف - كلم
أجناس المصادرة	جنس - صدر	إختلاف قضيتين	خلف - قضي
أجناس المعاني العدمية	جنس - عدم	إختلاف متناقض	خلف - نقض
أجناس وانواع	جنس - نوع	إختلاف المخصوص	خلف - خصص
أجناس وصور	جنس - صور	إختلاف المهمل	خلف - مهمل
آحاد	وحد	أخذ ما ليس بعله علة	علل - اخذ
إحتمال	حمل	آخر	آخر
إحداث	حدث	أخص	أخص
أحرى	حرى	أداة	أدي
إحساس	حس	أداة سلب	أدي - سلب
أحكام	حكم	إدراك الأمور	درك - امر
أحكام ايجابية	حكم - وجب	إدراك الحس	درك - حس
أحكام على أمور كلية	حكم - امر	إدراك العقل	درك - عقل
أحكام متعلقة بالمحمول	حكم - حمل	إدراك مفرد	درك - فرد
أحكام الموضوع	حكم - وضع	إدراك نسبة	درك - نسب
أحوال	حول	أدلة	دلى
أحوال وجودية	حول - وجد	أدوات	أدي
أخبار	خبر	إذا	إذا
إختبار	خبر	أذهان	ذهن
إختلاط	خلط	آراء	رأي
إختلاط اول	خلط	آراء فلاسفة	رأي
إختلاط ثالث	خلط	آراء مدنية	رأي
إختلاط ثان	خلط	إرتفاع الحكم	رفع - حكم
إختلاف	خلف	إرتياض	روض
إختلاف بإيجاب	خلف - وجب	إرتياض بمشاركة	روض
إختلاف بسلب	خلف - سلب	أزيد في حال	زيد - حول

أزید وأغلب	زید - غلب	إستقراء جدلي	قرأ - جدل
أزید وأفضل	زید - فضل	إستقراء معكوس	قرأ - عكس
أزید وأنقص	زید - نقص	إستقراء ناقص	قرأ - نقص
أسامي	سما	إستقصاء	قصي
أسامي الأنواع	سما - نوع	إستلزام	لزم
أسباب	سبب	أستین	أستین
أسباب الماهية	سبب - ميه	أسطقس	أسطقس
أسباب مرجحة	سبب - رجح	إسم	سما
أسباب الوجود	سبب - وجد	إسم العرض	سما - عرض
أسبق الى اللهن	سبق - ذهن	إسم التسليم	سما - سلم
إستباع والنزام	تبع - لزم	إسم الجنس	سما - جنس
إستثناء	ثني	إسم الحد	سما - حدد
إستثنائي	ثني	إسم الرسم	سما - رسم
إستثنآت	ثني	إسم العلم	سما - علم
إستحالات	حول	إسم غير محصل	سما - حصل
إستحالة	حول	إسم غير مصرف	سما - صرف
إستدلال	دلل	إسم متشابه	سما - شبه
إستدلال بالشاهد على		إسم متواطىء	سما - وطأ
الغائب	دلل - شهد - غيب	إسم المحدود	سما - حدد
إستطاعة	طوع	إسم محصل	سما - حصل
إستظهار	ظهر	إسم محصل وغير محصل	سما - حصل
إستعارة	عير	إسم محمول	سما - حمل
إستعلام	علم	إسم المخصوص	سما - خصص
إستعمال مناسبة	عمل - نسب	إسم مرادف	سما - ردف
إستعمال موافق	عمل - وفق	إسم مركب	سما - ركب
إستغراق	غرق	إسم مستعار	سما - عير
إستقراء	قرأ	إسم مستقيم	سما - قوم
إستقراء استظهاري	قرأ - ظهر	إسم مشترك	سما - شرك
إستقراء تام	قرأ - تمم	إسم مشتق	سما - شقق

إسم مشكك	سما - شكك	أسماء مصرفة	سما - صرف
إسم المصدر	سما - صدر	أسماء منقولة	سما - نقل
إسم مصرف	سما - صرف	أسماء وكلم	سما - كلم
إسم مطلق	سما - طلق	إسمان	سما
إسم مفرد	سما - فرد	إسهاب	سهاب
إسم منصوب ومخفوض	سما - نصب - خفض	أسوار	سور
إسم منقول	سما - نقل	إشارة	شور
إسم موضوع	سما - وضع	إشارة حسية	شور - حسس
إسم وحرف	سما - حرف	إشارة عقلية	شور - عقل
إسم وكلمة	سما - كلم	أشياء	شبه
إسم ومراء	سما - مري	إشتراك	شرك
أسماء	سما	إشتراك اتفاقي	شرك - وفق
أسماء اشارات	سما - شور	إشتراك اسم	شرك - سما
أسماء بسيطة	سما - بسط	إشتراك تركيبي	شرك - ركب
أسماء بسيطة ومركبة	سما - ركب	إشتراك في اسم	شرك - سما
أسماء عشرة	سما	إشتراك في هيئة	شرك
أسماء غير محصلة	سما - حصل	إشتراك قسمة	شرك - قسم
أسماء الكلم	سما - كلم	أشخاص	شخص
أسماء متباينة	سما - بين	أشخاص جزئية	شخص - جزأ
أسماء مترادفة	سما - ردف	أشخاص الجواهر	شخص - جواهر
أسماء متشابهة	سما - شبه	أشد	شدد
أسماء متفقة	سما - وفق	أشكال	شكل
أسماء متواطئة	سما - وطأ	أشكال ثلاثة	شكل
أسماء مركبة	سما - ركب	أشياء	شيأ
أسماء مستعارة	سما - غير	أشياء جزئية	شيأ - جزأ
أسماء مشتركة	سما - شرك	أشياء كلية	شيأ - كلل
أسماء مشتقة	سما - شقق	أشياء متقلعة	شيأ - قدم
أسماء مشككة	سما - شكك	أشياء متوسطة	شيأ - وسط
		أشياء محمولة	شيأ - حمل

أشياء معلومة	شيأ - علم	إضمحلل	ضحل
أشياء موجودة	شيأ - وجد	أطراف	طرف
أصفر	صفر	إطلاق	طلق
أصل	أصل	إطلاق خاص	طلق - خصص
أصل موضوع	أصل - وضع	إطلاق في جهة سور	طلق - وجه
أصناف الألفاظ	صنف - لفظ	إطلاق وصفي	طلق - وصف
أصناف التأليف	صنف - الف	إعتقاد	عقد
أصناف القضايا	صنف - قضي	إعتقادات	عقد
أصناف المطالب	صنف - طلب	إعجام	عجم
أصوات	صوت	إعدام	عدم
أصول الفقه	أصل - فقه	إعدام حقيقية	عدم
أصول موضوعة	أصل - وضع	أعراض	عرض
إضافات	ضيف	أعراض ذاتية	عرض - ذات
إضافة	ضيف	أعراض غريبة	عرض - غرب
إضافة جنس	ضيف - جنس	أعراض المحمول	عرض - حمل
إضافة جنسية	ضيف - جنس	أعراض مفارقة	عرض - فرق
إضافة خاصة	ضيف - خصص	أعرف	عرف
إضافة علم	ضيف - علم	أعرف على الإطلاق	عرف - طلق
إضافة في كمية	ضيف - كم	أعرف عند الطبيعة	عرف - طبع
إضافة في كيفية	ضيف - كيف	أعرف عندنا	عرف
إضافة لملكة	ضيف - ملك	أعلام	علم
إضافة متكافئة	ضيف - كفا	أصم	عمم
إضافة مطلقة	ضيف - طلق	أصم وأخص	عمم - خصص
إضافي	ضيف	أعيان	عين
إضافي نوع	ضيف - نوع	أعيان شخصية	عين - شخص
إضافيات	ضيف	أغاليط	غلط
أضداد	ضدد	أغاليط مموهة	غلط - موه
أضداد حقيقية	ضدد - حقق	أغلاط متعلقة بالتأليف	
إضطرارية	ضرر	القياسي	غلط - علق - الف

أقدم بالطبع	أقدم - طبع
أقدم عند الطبع	أقدم - طبع
أقسام الكلام	قسم - كلم
أقل وأكثر	قلل - كثر
إقناع جدلي	قنع - جدل
أقوال	قول
أقوال جازمة	قول - جزم
أقبة الخلف	قيس - خلف
أكبر	كبر
إكتساب	كسب
إكتساب قياس	كسب - قيس
إكتسابي	كسب
أكثري	كثر
أكثريات	كثر
آلات جدلية	ألل - جدل
الآن	أين
آلة	ألل
آلة قانونية	ألل - قن
إلتزام	لزم
الذي من أجله	أجل
ألف ولام	ألف
ألفاظ	لفظ
ألفاظ خمسة	لفظ
ألفاظ دالة	لفظ - دل
ألفاظ روابط واواصل	لفظ - ربط - وصل
ألفاظ شرعية	لفظ - شرع
ألفاظ كلية	لفظ - كلل
ألفاظ مؤلفة	لفظ - الف
ألفاظ مترادفة	لفظ - ردف
- قيس	
غلط - عني	
فرض	
فقر	
فضل	
فضل - أثر	
فعل - نقص	
فعل - فضل	
قول	
قول - جزم	
قول - جدل	
قول - سفسط	
قول - صحيح	
قول - كذب	
قول - شهر	
قول - ضحك	
قرن	
قرن	
قرن	
قرن	
قرن	
قرن	
قرن - قيس	
قرن - قيس	
قرن	
قرن - نتج	
قرن	
قدم	
أغلاط معنوية	
إفترض	
إفتقار	
أفضل	
أفضل وأثر	
أفعال ناقصة	
أفعل تفضيل	
أقاويل	
أقاويل جازمة	
أقاويل جدلية	
أقاويل سوفسطائية	
أقاويل صحيحة	
أقاويل كاذبة	
أقاويل مشهورة	
أقاويل مضحكة	
إقتران	
إقتران اول	
إقتران ثالث	
إقتران ثانٍ	
إقتران خامس	
إقتران رابع	
إقتران سادس	
إقتران غير قياسي	
إقتران قياسي	
إقترانات	
إقترانات ناتجة	
إقتراني	
أقدم	

ألفاظ مركبة	لفظ - ركب	أمكنة مغلطة	مكن - غلط
ألفاظ مشتركة	لفظ - شرك	أمهات	أمم
ألفاظ مغلطة	لفظ - غلط	أمور	أمر
ألفاظ مغيرة	لفظ - غير	أمور اضافية	أمر - ضيف
ألفاظ مفردة	لفظ - فرد	أمور بسيطة	أمر - بسط
ألفاظ مقولة	لفظ - قول	أمور جزئية	أمر - جزأ
ألفاظ ناصة	لفظ - نصص	أمور ضرورية	أمر - ضرر
أما	أما	أمور عامة عقلية	أمر - عقل
إمارة	أمر	أمور عامة وخاصة	أمر - خصص
إمتحان	محن	أمور عامة	أمر - عمم
إمتحانية	محن	أمور مجانسية لموصوف	أمر - جنس
إمتناع	منع	أمور مجهولة	أمر - جهل
إمتناع ذاتي	منع - ذات	أمور مظلونة	أمر - ظن
إمتناع عن سلب	منع - سلب	أمور معلومة	أمر - علم
أمر	أمر	أمور مفردة	أمر - فرد
أمر اعم	أمر - عمم	أمور موضوعة	أمر - وضع
أمر بسيط	أمر - بسط	أمور نوعية	أمر - نوع
أمر جزئي	أمر - جزأ	إن	أنن
أمر عام	أمر - عمم	إن الشيء	أنن - شيا
أمر كلي	أمر - كلل	إن وأن	أنن
أمس	أمس	أن يفعل	فعل
إمعان وسلوك	معن - سلك	أن يفعل وأن يتفعل	فعل
إمكان	مكن	أن يكون له	كون
إمكان خارجي	مكن - خرج	أن يتفعل	فعل
إمكان خاص	مكن - خصص	أنحاء التعليم	نحو - علم
إمكان ذهني	مكن - ذهن	إنشاد	نشد
إمكان سلب	مكن - سلب	إنطواء	طوى
إمكان عامي	مكن - عمم	إنعكاس	عكس
إمكان وقوة	مكن - قوي	إنعكاس القضية	عكس - قضي

أول	أوليات	عكس - قيس	إنعكاس القياس
أول	أولية	فصل	إنفصال
اون	اون	فعل	إنفعال
أي	أي	فعل	إنفعالات
أي	أي شيء هو	قطع	إنقطاع
أي هو	أي هو	قلب - قضى	إنقلاب القضية
آية	آية	قيد - ذهن	إنقياد الذهن
وجب	إيجاب	قيد - شعر	إنقياد شعري
وجب - حقق	إيجاب بالحقيقة	إنما	إنما
وجب - حمل	إيجاب حملي	نوع	أنواع
وجب - وصل	إيجاب متصل	نوع	أنواع الأنواع
وجب - طلق	إيجاب مطلق	نوع	أنواع سافلة
وجب - فصل	إيجاب منفصل	نوع - وسط	أنواع متوسطة
وجب - وصل	إيجاب نسبة اتصال	نوع - جنس	أنواع وأجناس
وجب - سلب	إيجاب وسلب	نوع - عرض	أنواع وأعراض
وقع	إيقاع	أنن	إنية
أين	أين	أنن - ذوت	إنية ذاتية
أين	أين جنسي	همل	إهمال
أين	أين شخصي	أول	أوائل
أين	أين الشيء	وسط	أواسط
أين	أين نوعي	وسط	أوساط
وهم - عكس	إيهام العكس	وسط	أوسط
وهم - عكس	إيهام العكس الكلي	وضع	أوضاع
وهم	إيهام الهو هو	وضع - جدل	أوضاع جدلية
	ب	أول	أول
	باري	أول	أولى
بري	باري	أول	أولى بحسب الجميل
بطل	باطل	أول	أولى بحسب الوقوع
طبع	بالطبع	أول	أولي

برهان وقياس	برهن - قيس	بخت	بخت
برهان يقيني	برهن - يقن	بدء	بدبهي
برهاني	برهن	بدء	بدبهيات
برهانية	برهن	ذوت	بلداته
بساط	بسط	برهن	براهين
بسيط	بسط	برهن	برهان
بسيطة	بسط	برهن	برهان إن
بسيطة مقاطرة	بسط - قطر	برهن	برهان إن ولم
بعد	بعد	برهن - بسط	برهان بسيط
بعض	بعض	برهن - تمم	برهان تام
بعض	بعض	برهن - جزأ	برهان جزئي
بعض	بعض	برهن - حقق	برهان حقيقي
بين	بين	برهن - خلف	برهان الخلف
بين - دور	بين - دور	برهن - دليل	برهان الدلالة
بين - تمم	بين - تمم	برهن - دور	برهان الدور
بين - دور	بين - دور	برهن	برهان سائق الى محال
بين - دور	بين - دور	برهن - سلب	برهان سالب
بين - وجد	بين - وجد	برهن - عدد	برهان عددي
		برهن - علل	برهان عللة
ت	ت	برهن	برهان على ان الشيء
تأثيرات	تأثيرات	برهن - كلل	برهان كلي
تاخر	تاخر	برهن	برهان لِم
تأليف	تأليف	برهن	برهان لِم الشيء
تأليف ثنائي	تأليف ثنائي	برهن - قوم	برهان مستقيم
تأليفات	تأليفات	برهن - طلق	برهان مطلق
تأليفات قياسات شرطية	تأليفات قياسات شرطية	برهن - وجب	برهان موجب
تأمل	تأمل	برهن - وجب -	برهان موجب وسالب
تابع ورابطة	تابع ورابطة	سلب	
تالي	تالي	برهن - وجد	برهان الوجود
آثر	آثر		
آخر	آخر		
ألف	ألف		
ألف	ألف		
ألف	ألف		
ألف - قيس	ألف - قيس		
أمل	أمل		
تبع - ربط	تبع - ربط		
تلي	تلي		

تام	تعم	تحكم	حكم
تام العناد	تعم - عند	تحليل	حلل
تباين	بين	تحليل بالعكس	حلل - عكس
تبكيت	بكت	تحليل الحد والرسم	حلل - حدد - رسم
تبكيت داخل في لفظ	بكت	تحليل صادق	حلل - صدق
تبكيت سوفسطائي	بكت - سفسط	تحليل صناعي	حلل - صنع
تبكيت مطلق	بكت - طلق	تحليل طبيعي	حلل - طبع
تبكيت مظنون	بكت - ظن	تحليل القياس	حلل - قيس
تبكيت مغالطي	بكت - غلط	نحوص	حوص
تبكينات	بكت	تخير	خير
تتالي	تلي	تخليط	خلط
تجربة	جرب	تخييلات	خيل
تجربيات	جرب	تذكر	ذكر
تجريبي	جرب	ترتيب	رتب
تجريد	جرد	تركيب	ركب
تجزئة	جزأ	تركيب لداخل	ركب - دخل
تجوز	جوز	تركيب تقييد	ركب - قيد
تجوهر	جوهر	تركيب حملي	ركب - حمل
تحت تضاد	ضدد	تركيب خبري	ركب - خبر
تحت المتضادين	ضدد	تركيب صادق	ركب - صدق
تحت المتضادين	ضدد	تركيب طبيعي	ركب - طبع
تحدد	حدد	تركيب على سبيل خبر	ركب - خبر
تحرز	حرز	تركيب قسمة	ركب - قسم
تحسين	حسن	تركيب قياس	ركب - قيس
تحصيل	حصل	تركيب كاذب	ركب - كذب
تحصيل المضاف	حصل - ضيف	تركيب متصل	ركب - وصل
تحقيق	حقق	تركيب منفصل	ركب - فصل
تحقيق القضايا	حقق - قضي	تركييات	ركب
تحقيق المناط	حقق - نوط	تساوي	سوي

تسلسل	سلسل	نضاد في الاعتقادات	ضدد - عقد
تسليم	سلم	نضاعف مفهوم	ضعف - فهم
تسمية	سما	نضاييف	ضيف
تشابه	شبه	نضاييف على تعادل	ضيف
تشابه الاسم	شبه - سما	نضارع	ضرع
تشبيه	شبه	نضلبل	ضلل
تشكيك	شكك	نضلبل عارض	ضلل - عرض
تشكيك مختلط	شكك - خلط	نضلبل في القضايا	ضلل - قضي
تشنيع	شنع	نضلبل كائن بعرض	ضلل - عرض
نضاريف	صرف	نضلبل لفظي	ضلل - لفظ
نضحييف	صحف	نضلبلات خارجة عن القول	ضلل - قول
نضديق	صدق	نضمن	ضمن
نضديق بلاغي	صدق - بلغ	تعادل القسمة	عدل - قسم
نضديق تام	صدق - نعم	تعالم	علم
نضديق جازم	صدق - جزم	تعاند	عند
نضديق جلدلي	صدق - جدل	تعريف	عرف
نضديق معلوم	صدق - علم	تعريف الأشياء	عرف - شياً
نضديقات	صدق	تعريف بالخارج	عرف - خرج
نضريف محمول لموضوع	صرف - حمل	تعريف بالعارض	عرف - عرض
نضفح	صفح	تعريف بقرينة	عرف - قرن
نضور	صور	تعريف بالمثال	عرف - مثل
نضور تام	صور - تمم	تعريف بمثل مثال	عرف - مثل
نضور ساذج	صور - سذج	تعريف بالنظائر	عرف - نظر
نضور صادق	صور - صدق	تعريف بالوصف	عرف - وصف
نضور المعاهية	صور - ميه	تعريف تام	عرف - تمم
نضور مع تصديق	صور - صدق	تعريف تمثلي	عرف - مثل
نضورات	صور	تعريف حدي	عرف - حدد
نضورات ساذجة	صور	تعريف شيء	عرف - شياً
نضاد	ضدد	تعريف مركب	عرف - ركب

تعريف مركب بمقوم	عرف - ركب	تقابل اول	قبل - اول
تعريف مركب لا من		تقابل التضاد	قبل - ضد
مقوم صرف	عرف - ركب	تقابل حقيقي	قبل - حقق
تعريف المفرد	عرف - فرد	تقابل العدم والقنية	قبل - عدم
تعريف مفرد بلازم	عرف - فرد	تقابل عدمي	قبل - عدم
تعريف مفرد بمقوم	عرف - فرد	تقابل على سبيل الحمل	قبل - حمل
تعريف مقول	عرف - قول	تقابل متضايفين	قبل - ضيف
تعريف من اعراض وخواص عرف - عرض		تقابل مضاف	قبل - ضيف
تعريف من باب لوازم		تقابل نقبض	قبل - نقض
ولواحق	عرف - لز	تقال على موضوع	قول - وضع
تعريف من جنس وخاصة	عرف - جنس	تقال في موضوع	قول - وضع
تعريفات	خصص	تقدم	قدم
تعلم	عرف	تقدم على	قدم - علل
تعلم وتعليم حدسي	علم	تقدم وجودي	قدم - وجد
تعلم وتعليم ذهني	علم - حدس	تقديم وتأخير	قدم - اخر
تعلم وتعليم فكري	علم	تقريرات	قرر
تعلم	علم - فكر	تقسيم	قسم
تعلم القياس	علم	تقييد	قيد
تعلم وتعلم	علم - قيس	تكافؤ في الوجود	كفو - وجد
تعيين	علم	تكثير	كثر
تغير	عين	تكثير	كثر
تفاضل	غير	تكثير المقول	كثر - قول
تفاوت	فضل	تكذيب	كذب
تفريق	فوت	تكرار	كرر
تفسير	فرق	تكون	كون
تفطن	فسر	تلازم	لزم
تقابل	فطن	تلازم مقدمات متصلة	
تقابل اضافة	قبل	شرطية	لزم - قدم
	قبل - ضيف	تلقيين	لقن

نماثل	مثل	جدليات	جدل
تمثيل	مثل	جدلية	جدل
تمثيلات	مثل	جدليون	جدل
تميز	ميز	جزء	جزأ
تناسب	نسب	جزء لفظ مركب	جزأ - لفظ
تناقض	نقض	جزئي	جزأ
تناقض بحقيقة	نقض - حقق	جزئي اضافي	جزأ - ضيف
توابع	تبع	جزئي حقيقي	جزأ - حقق
توابع اسماء وافعال	تبع	جزئي سالب	جزأ - سلب
تواتر	وتر	جزئي محرف عن كلي	جزأ - حرف
تواطؤ	وطأ	جزئي معين	جزأ - عين
تواطؤ مطلق	وطأ - طلق	جزئي موجب	جزأ - وجب
توافي	وفي	جزئي يدل على الدوام	جزأ - دوم
توهم وغلط	وهم - غلط	جزئيات	جزأ
ج			
ثبوت	ثبت	جزئيات استقرائية	جزأ - قرأ
ثلاثية	ثلث	جزئيات فاسدة	جزأ - فسد
ثنائية	ثني	جزئية	جزأ
ج			
جازم	جزم	جزئية سالبة	جزأ - سلب
جامع	جمع	جزئية شرطية	جزأ - شرط
جامع مشترك في التمثيل	جمع	جزئية موجبة	جزأ - وجب
جدة	جدد	جزئية موجبة حقيقية	جزأ - وجب
جدل	جدل	جزئيتان	جزأ
جدلي	جدل	جزاء	جزأ
جدلي ارتباطي	جدل	جزم	جزم
جدلي امتحاني	جدل	جزمية	جزم
		جسم	جسم
		جسم الذي هو جنس	جسم - جنس
		جسم تعليمي	جسم - علم
		جسم مادة	جسم - مدد

جمع	جمع	جهد - سفسط	جهادية سوفسطائية
جمع مسائل في مسألة	جمع - سأل	وجه	جهة
جنس	جنس	وجه - مكن	جهة الامكان
جنس الاجناس	جنس	وجه - منع	جهة ممشعة
جنس اخص	جنس - خصص	وجه - مكن	جهة ممكنة
جنس اعم	جنس - عمم	وجه - وجب	جهة واجبة
جنس اول	جنس - أول	وجه - مدد	جهة ومادة
جنس بعيد	جنس - بعد	جهل	جهل
جنس الشيء	جنس - شيا	جهل - بسط	جهل بسط
جنس طبيعي	جنس - طبع	جهل - ركب	جهل مركب
جنس عالي	جنس - علا	جوب	جواب ما هو
جنس عام	جنس - عمم	جمع	جوامع
جنس عرض	جنس - عرض	جواهر	جواهر
جنس عقلي	جنس - عقل	جواهر	جواهر اولي
جنس فصل	جنس - فصل	جواهر	جواهر ثوان
جنس قريب	جنس - قرب	جواهر - شخص	جواهر شخصية
جنس محمول	جنس - حمل	جواهر - علا	جواهر عالية
جنس معقول	جنس - عقل	جواهر - عقل	جواهر عقلية
جنس منطقي	جنس - نطق	جواهر - حمس	جواهر محسة
جنس نوع	جنس - نوع	جواهر - فرق	جواهر مفارقة
جنس وخاصة	جنس - خصص	جواهر - فصل	جواهر وفصول
جنس وعرض	جنس - عرض	جواهر	جواهر
جنس وفصل	جنس - فصل	جواهر	جواهر اول
جنس ونوع	جنس - نوع	جواهر - جزأ	جواهر جزئي
جنسية	جنس	جواهر - عمم	جواهر عام
جهات	وجه	جواهر - كلل	جواهر كلي
جهات اربع	وجه	جواهر - كيف	جواهر وكيف
جهات اول	وجه	جواهر	جوهري
جهات القضايا	وجه - قضي	جواهر - ذوت	جوهري ذاتي

جوهريه	جوهري	حد عرض	حدد - عرض
ح		حد العلم	حدد - علم
		حد لفظي	حدد - لفظ
		حد لفظي ورسمي	حدد - لفظ - رسم
حاد	حدد	حد محض	حدد - محض
حادث	حدث	حد محمول	حدد - حمل
حال	حول	حد مطلق	حدد - طلق
حال الامور	حول - أمر	حد موضوع	حدد - وضع
حال الوجود	حول - وجد	حد ناقص	حدد - نقص
حالة الاكثرية	حول - كثر	حد النوع	حدد - نوع
حاوي	حوي	حد وسط	حدد - وسط
حجة	حجج	حد وقياس	حدد - قياس
حجة جدلية	حجج - جدل	حدس	حدس
حجج	حجج	حدسي	حدس
حجج خطبية	حجج - خطب	حدسيات	حدس
حد	حدد	حدود	حدد
حد اصغر	حدد - صغر	حدود امور مركبة	حدد - أمر - ركب
حد اقناعي	حدد - قنع	حدود الانواع	حدد - نوع
حد اكبر	حدد - كبر	حدود اوليات	حدد - أول
حد اوسط	حدد - وسط	حدود حقيقية	حدد - حقق
حد بسيط	حدد - بسط	حدود موجبة	حدد - وجب
حد تام	حدد - تعم	حدود موضوعة	حدد - وضع
حد الجنس	حدد - جنس	حرف	حرف
حد الحد	حدد	حرف الألف	حرف
حد حد الحد	حدد	حرف اليس	حرف
حد حقيقي	حدد - حقق	حرف إما	حرف
حد ذاتي	حدد - ذوت	حرف أي	حرف
حد رسمي	حدد - رسم	حرف الجزاء	حرف - جزأ
حد زائد	حدد - زيد	حرف سلب	حرف - سلب
حد الشيء	حدد - شياً		

حرف الشرط	حرف - شرط	حقيقة	حقق
حرف شرطي	حرف - شرط	حقيقية	حقق
حرف العدل	حرف - عدل	حكم	حكم
حرف كيف	حرف - كيف	حكم الاصل	حكم - أصل
حرف لا	حرف	حكم اولي	حكم - أول
حرف لأن	حرف	حكم بالإنفصال	حكم - فصل
حرف لم	حرف	حكم بايجاب كلي	حكم - وجب -
حرف ما	حرف		كلل
حرف ماذا	حرف	حكم بسلب كلي	حكم - سلب -
حرف هل	حرف		كلل
حركات	حرك	حكم بسيط	حكم - بسط
حركة	حرك	حكم بطرف راجع	حكم - رجع
حركة على الاطلاق	حرك - طلق	حكم بالعناد	حكم - عند
حركة في الوضع	حرك - وضع	حكم جازم	حكم - جزم
حروف	حرف	حكم جزئي	حكم - جزأ
حروف السؤال	حرف - سأل	حكم حملي	حكم - حمل
حسن	حسن	حكم شرطي	حكم - شرط
حسن وخيال وذكر	حسن - خيل -	حكم شيء على شيء	حكم - شياً
	ذكر	حكم ضروري	حكم - ضرر
حسن وبيع	حسن - بيع	حكم العكس	حكم - عكس
حسيات	حسن	حكم كلي	حكم - كلل
حشو	حشو	حكم المثال	حكم - مثل
حصر	حصر	حكم مظلون صرف	حكم - ظنن
حصر جزئي	حصر - جزأ	حكم ممتنع	حكم - منع
حصر سالب	حصر - سلب	حكم منقول	حكم - نقل
حصر كلي	حصر - كلل	حكم يقيني	حكم - يقن
حصول اولي	حصول - أول	حكم ان سلبين	حكم - سلب
حق	حقق	حكمة	حكم
حقائق	حقق	حكمة مرائية	حكم

حكيم	حكم	خاصة مركبة	خصص - ركب
حمل	حمل	خاصة وعرض	خصص - عرض
حمل اشتقاق	حمل - شقق	خاصتان	خصص
حمل اولي	حمل - اول	خاصية	خصص
حمل بالإيجاب	حمل - وجب	خالقة الاسم	خلف - سما
حمل بالسلب	حمل - سلب	خبر	خبر
حمل على كل	حمل - كلل	خدعة	خدع
حمل غير المطلق	حمل - طلق	خصوص	خصص
حمل كلي	حمل - كلل	خصوص الشرطية	خصص - شرط
حمل ما بالعرض	حمل - عرض	خط	خطط
حمل مطلق	حمل - طلق	خطا	خطا
حمل مطلقة على عرقية	حمل - طلق	خطابة	خطب
حمل مواطاة	حمل - وطأ	خطابي	خطب
حمل الموصوف	حمل - وصف	خطابيات	خطب
حملي	حمل	خطايون	خطب
حمليات	حمل	خطبي	خطب
حمليات معدولية	حمل - عدل	خطبية	خطب
حملية	حمل	خلاف	خلف
حملية ضرورية	حمل - ضرر	خلف	خلف
حواشي	حشي	خلف جدلي	خلف - جدل
حينية مطلقة	حين - طلق	خلف سوفسطائي	خلف - سفسط
خ		خلف علمي	خلف - علم
خارجية	خرج	خلق	خلق
خاص	خصص	خلقة	خلق
خاصة	خصص	خواص	خصص
خاصة الجنس	خصص - جنس	خواص المضافات	خصص - ضيف
خاصة لفصل	خصص - فصل	خوالف	خلف
خاصة مجهولة	خصص - جهل	خيال	خيل
		خيالات الأشياء	خيل - شيا

د		د	
دائم	دوم	دلالة غير تامة	دلل - تتم
دائم كلي	دوم - كلل	دلالة كتابة	دلل - كتب
دائمة	دوم	دلالة لزوم	دلل - لزوم
دائمة مطلقة	دوم - طلق	دلالة لفظ	دلل - لفظ
دائمتان	دوم	دلالة اللفظ الوضعية	دلل - لفظ - وضع
دال	دلل	دلالة لفظية	دلل - لفظ
دال على ما هو	دلل	دلالة لفظية موضعية	دلل - لفظ - وضع
دالة على غير ماهية	دلل - ميه	دلالة المطابقة	دلل - طبق
دالة على ماهية	دلل - ميه	دلالة المطابقة والتضمن	دلل - طبق - ضمن
دعوى	دعا	والالتزام	دلل - طبق - لزوم
دلائل	دلل	دلالة معنى	دلل - عني
دلالة	دلل	دلالة وضعية	دلل - وضع
دلالة الاتصال	دلل - وصل	دلائل التضمن والالتزام	دلل - ضمن - لزوم
دلالة الاسم	دلل - سما	دليل	دلل
دلالة اسم	دلل - سما	دليل اقناعي	دلل - قنع
دلالة اسم على ذي معنى	دلل - سما	دليل برهاني	دلل - برهن
دلالة الالتزام	دلل - لزوم	دهر	دهر
دلالة التزامية	دلل - لزوم	دوام	دوم
دلالة الانفصال	دلل - فصل	دور	دور
دلالة بالفاظ	دلل - لفظ	دور قبلي	دور - قبل
دلالة تامة	دلل - تتم	دور كوني	دور - كون
دلالة التضمن	دلل - ضمن	دور معي	دور - معي
دلالة الحد	دلل - حدد	دوران	دور
دلالة طبيعية	دلل - طبع	ذ	
دلالة عقلية	دلل - عقل	ذائع	ذيع
دلالة العلامة	دلل - علم	ذات	ذوت
دلالة على ماهية	دلل - ميه	ذات الشيء	ذوت - شياً

ذات وسط	ذوت - وسط	ردف	ردف
ذاته	ذوت	رسم	رسم
ذاتي	ذوت	رسم تام	رسم - تمام
ذاتي خاص	ذوت - خصص	رسم الجنس	رسم - جنس
ذاتي الشيء	ذوت - شياً	رسم الشيء	رسم - شياً
ذاتي عام	ذوت - عمم	رسم ناقص	رسم - نقص
ذاتي مشترك	ذوت - شرك	رسم النوع	رسم - نوع
ذاتي مقوم	ذوت - قوم	رسميات	رسم
ذاتي وعرضي	ذوت - عرض	رسوم	رسم
ذاتيات	ذوت	رسوم الشيء	رسم - شياً
ذاتية	ذوت	رفع	رفع
ذكاء	ذكا	ركن	ركن
ذكر وخیال	ذكر - خیل	روابط	ربط
ذهن	ذهن	روية	روی
ذهني	ذهن	رياضة	رياض
ذو كیفية	كيف	ز	
ذوات الأسوار	ذوت - سور	زمان	زمن
ذوات الجهات	ذوت - وجه	زوج	زوج
ذوات الجهة	ذوت - وجه	زوجية	زوج
ذوات الكيفية	ذوت - كيف	زيادة	زيد
ذوات الماهيات	ذوت - ميه	س	
رابط	ربط	سؤال	سأل
رابطة	ربط	سؤال برهاني	سأل - برهن
رأي	رأي	سؤال تعليمي	سأل - علم
رأي نافع	رأي - نفع	سؤال التقرير	سأل - قرر
رباط	ربط	سؤال جدلي	سأل - جدل
ربط في الحمل	ربط - حمل	سؤال علمي	سأل - علم

سؤال فاحش	سأل - فحش	سالبان متقاطرتان	سلب
سؤال قياسي	سأل - قيس	سبب	سبب
سؤال منطقي	سأل - نطق	سبب معين	سبب
سؤال وجواب	سأل - جواب	سير وتقسيم	سير - قسم
سائل	سأل	ستر	ستر
سائل جدلي	سأل - جدل	سطح	سطح
سائل جدلي حقيقي	سأل - جدل	مفسطة	مفسط
سائل ومجيب	سأل - جواب	سلب	سلب
سالب	سلب	سلب الاطلاق	سلب - طلق
سالب جزئي	سلب - جزأ	سلب الاطلاق الخاص	سلب - طلق -
سالب جزئي ضروري	سلب - جزأ - ضرر		خصص
سالب كلي	سلب - كلل	سلب الامكان	سلب - مكن
سالب كلي ضروري	سلب - كلل - ضرر	سلب بالسواء	سلب - سوي
سالبة	سلب	سلب حملي	سلب - حمل
سالبة الاضطرار	سلب - اضطر	سلب السلب	سلب
سالبة بسيطة	سلب - بسط	سلب الضرورة	سلب - ضرر
سالبة جزئية	سلب - جزأ	سلب طبيعي	سلب - طبع
سالبة ضرورية	سلب - ضرر	سلب عن كل	سلب
سالبة عامية	سلب - ععم	سلب عناد	سلب - عند
سالبة عدمية	سلب - عدم	سلب كلي مع اطلاق	سلب - كلل - طلق
سالبة كلية	سلب - كلل	سلب متصل	سلب - وصل
سالبة كلية حقيقية	سلب - كلل - حق	سلب مطلق	سلب - طلق
سالبة اللزوم	سلب - لزوم	سلب منفصل	سلب - فصل
سالبة مطلقة	سلب - طلق	سلوب	سلب
سالبة معدولة	سلب - عدل	سوالب	سلب
سالبة الممكن	سلب - مكن	سور	سور
سالبة ممكنة	سلب - مكن	سور ايجاب جزئي	سور - وجب - جزأ
سالبة وجودية	سلب - وجد	سور ايجاب كلي	سور - وجب -
سالبان	سلب		كلل

سور سلب جزئي	سور - سلب - جزأ	شرطي منفصل	شرط - فصل
سور سلب كلي	سور - سلب - كلل	شرطيات	شرط
سور كلية موجبة	سور - كلل -	شرطية	شرط
	وجب	شرطية متصلة	شرط - وصل
سوفسطائي	سفسط	شرطية منفصلة	شرط - فصل
سوفسطائية	سفسط	شرطية	شرط
سوفسطس	سفسط	شعر	شعر
سوفسطيقا	سفسط	شعرية	شعر
سوية	سوي	شغب	شغب
ش		شك	شكك
شاذ	شذ	شك محض	شك - محض
شاهد	شهد	شكل	شكل
شاهد على غائب	شهد - غيب	شكل اوسط	شكل - وسط
شبه	شبه	شكل باطل	شكل - اول
شبهة	شبه	شكل ثالث	شكل - بطل
شبيه	شبه	شكل ثان	شكل
شبيه وغير شبيه	شبه	شكل رابع	شكل
شخص	شخص	شكل القول	شكل - قول
شخصان	شخص	شكلان ثان وثالث	شكل
شخصي	شخص	شكلية	شكل
شخصي معين	شخص	شنع	شنع
شخصيات	شخص	شيء	شيأ
شخصية	شخص	شيء بعينه	شيأ - عين
شخصيتان	شخص	شيء جزئي	شيأ - جزأ
شرط	شرط	شيء عام	شيأ - عمم
شرط التناقض	شرط - نقض	شيء كلي	شيأ - كلل
شرطي	شرط	شيء معاند	شيأ - عند
شرطي متصل	شرط - وصل	شيء ملزوم	شيأ - لازم

صنعة امتحانية	صنع - محن	شيئان	شيأ
صناعة برهانية	صنع - برهن	شيئية	شيأ
صناعة التحديد	صنع - حدد	ص	
صناعة الجدل	صنع - جدل	صادق	صدق
صناعة جدلية	صنع - جدل	صادقة	صدق
صناعة الحد	حدد - حدد	صحة القياس	صحح - قيس
صناعة الخطابة	صنع - خطب	صحيح فاصل	صحح - قيس
صناعة الشعر	صنع - شعر	صدق	صدق
صناعة شعرية	صنع - شعر	صدق تام في ذاته	صدق - تمم
صناعة علم اللسان	صنع - لن	صدق الشرطية	صدق - شرط
صناعة عملية	صنع - عمل	صدق وكذب	صدق - كذب
صناعة الفقه	صنع - فقه	صغرى	صغر
صناعة الكلام	صنع - كلم	صفات	وصف
صناعة مصارعية	صنع - صرع	صفات ذاتية	وصف - ذوت
صناعة ممتحنة	صنع - محن	صفات لازمة	وصف - لزم
صناعة المنطق	صنع - نطق	صفة	وصف
صناعة النحو	صنع - نحو	صفة ذاتية	وصف - ذوت
صناعة نظرية	صنع - نظر	صفة محمولة	وصف - حمل
صناعتان	صنع	صنائع	صنع
صناعة عامة	صنع - عمم	صنائع علمية	صنع - علم
صور شخصية	صور - شخص	صنائع عملية	صنع - عمل
صور نوعية	صور - نوع	صنائع فكرية	صنع - فكر
صورة	صور	صنائع قياسية	صنع - قيس
صورة جسمية	صور - جسم	صنائع منطقية	صنع - نطق
صورة الصور	صور	صنائع نظرية	صنع - نظر
صورة القياس	صور - قيس	صنائع يقينية	صنع - يقن
		صناعات	صنع
		صناعة	صنع

ض	ط
ضد	طبائع
ضدان	طبائع الاجناس
ضرب	طبائع الاضداد
ضروب	طبائع الانواع
ضروب القرائن	طبائع جزئية
ضرورة	طبائع كلية
ضرورة ذهنية	طبائع نوعية
ضرورة مشروطة	طبع
ضرورة مطلقة	طبيعة
ضرورة وصفية	طبيعة شخصية
ضروري	طبيعة كلية
ضروري بشرط وجود الذات ضرر - شرط	طبيعات
ذوت	طرد
ضروري كلي	طرد وعكس
ضروري مشروط	طرف
ضروري مطلق	طرفان
ضروري موقت	طلبة
ضروريات	ظ
ضروريات مشروطة	ظن
ضروريات وهمية	ظن صرف
ضرورية	ظن غالب
ضرورية مطلقة	ظن مكتسب
ضلالة	ظن وعلم
ضمائر	ظنون صرفة
ضمير	ظنن
	ظنن - صرف
	ظنن - غلب
	ظنن - كسب
	ظنن - علم
	ظنن - صرف

ع

عارض	عارض
عارض ذاتي	عارض ذاتي
عارض عام	عارض - ذوت
عالم	عارض - عموم
عام	علم
عام وخاص	عمم
عامتان	عمم - خصص
عامية	عمم
عبارة	عمم
عجمة	عبر
عد	عجم
عدد	عدد
عدد زوج	عدد
عدد فرد	عدد - زوج
عدل	عدد - فرد
عدم	عدل
عدم مقابل	عدم
عدم وملكة	عدم - قبل
عدمي	عدم - ملك
عدول	عدم
عرض	عدل
عرض جزئي	عرض
عرض خاص	عرض - جزأ
عرض الخاصة	عرض - خصص
عرض دائم	عرض - خصص
عرض ذاتي	عرض - دوم
عرض ذاتي خاص	عرض - ذوت
عرض عام	عرض - ذوت
	عرض - عموم
عرض غير ذاتي	
عرض الفصل	
عرض كلي	
عرض لازم	
عرض مطلق	
عرض مفارق	
عرض النوع	
عرض وعرضي	
عرضي	
عرضي غير لازم	
عرضي لازم	
عرضي مفارق	
عرضيات	
عرفي	
عرفي عام	
عرفي وجودي	
عرفية	
عرفية خاصة	
عرفية عامة	
عروض	
عقائد اولية	
عقل	
عقل بالفعل	
عقل بالملكة	
عقل عملي	
عقل فعال	
عقل كلي	
عقل مستفاد	
عرض - ذوت	
عرض - فصل	
عرض - كلل	
عرض - لازم	
عرض - مطلق	
عرض - فرق	
عرض - نوع	
عرض	
عرض	
عرض - لازم	
عرض - لازم	
عرض - فرق	
عرض	
عرض	
عرف	
عرف - عموم	
عرف - وجد	
عرف	
عرف - خصص	
عرف - عموم	
عرض	
عقد - اول	
عقل	
عقل - فعل	
عقل - ملك	
عقل - عمل	
عقل - فعل	
عقل - كلل	
عقل - قيد	

عقل نظري	عقل - نظر	علة صورية	علل - صور
عقل هبولاني	عقل - هيل	علة غائية	علل
عقليات	عقل	علة فاعلية	علل - فعل
عقليات محضة	عقل - محض	علة قابلية	علل - قبل
عقول	عقل	علة قاصرة	علل - قصر
عقول عشرة	عقل	علة مادية	علل - مدد
عكس	عكس	علة متعدية	علل - عدي
عكس الحملات	عكس - حمل	علل	علل
عكس الضروري	عكس - ضرر	علل خاصة	علل - خصص
عكس الضروريات	عكس - ضرر	علل ذاتية	علل - ذوت
والممكنات	عكس - ضرر -	علل فاعلة	علل - فعل
عكس في مطلقتين	مكن	علل الوجود	علل - وجد
عكس القضية	عكس - طلق	علم	علم
عكس القياس	عكس - قضي	علم اشده استقصاء	علم - قصي
عكس مستوي	عكس - فيس	علم اعلى	علم - علا
عكس مطلق	عكس - سوي	علم الهي	علم - الله
عكس المطلقات	عكس - طلق	علم الالهيات	علم - الله
عكس المقدمات	عكس - طلق	علم اولي	علم - اول
عكس المقدمة المتصلة	عكس - قدم	علم باختصاص	علم - خصص
عكس الممكن	عكس - قدم	علم بيرهان	علم - برهن
عكس النتائج	عكس - مكن	علم بذات	علم - ذوت
عكس النقض	عكس - نتج	علم برهاني	علم - برهن
عكس النقيض	عكس - نقض	علم بسبب	علم - سبب
علاقة	عكس - نقض	علم بشيء	علم - شيا
علامة	علق	علم بلم	علم
علة	علم	علم بما هو	علم
علة اولي	علل	علم بمركب	علم - ركب
علة ذاتية	علل - اول	علم تصديقي	علم - صدق
	علل - ذوت	علم تصويري	علم - صور

علم التعاليم	علم	علوم تصديقية	علم - صدق
علم جزئي	علم - جزأ	علوم تعاليمية	علم
علم حادث	علم - حادث	علوم عقلية	علم - عقل
علم الحساب	علم - حسب	علوم فلسفية	علم
علم حقيقي	علم - حقق	علوم متعارفة	علم - عرف
علم ذاتي	علم - ذوت	علوم مشتركة	علم - شرك
علم شرطي	علم - شرط	علوم مكنسة	علم - كسب
علم طبيعي	علم - طبع	علوم المنطق	علم - نطق
علم الطبيعيات	علم - طبع	علوم يقينية	علم - يقن
علم العدد	علم - عدد	عمل	عمل
علم عملي	علم - عمل	عملية	عمل
علم كلي	علم - كلل	عمود	عمد
علم اللسان	علم - لسن	عموم	عمم
علم متعارف	علم - عرف	عموم المحمول	عمم - حمل
علم مدني	علم - مدن	عن	عنن
علم مكتسب	علم - كسب	عن ماذا	عنن
علم المناظر	علم - نظر	عناد	عند
علم المنطق	علم - نطق	عناد برهاني	عند - برهن
علم النجوم	علم - نجم	عناد تام	عند - تمم
علم نظري	علم - نظر	عناد جدلي	عند - جدل
علم الهندسة	علم - هندس	عناد سلب	عند - سلب
علم واحد	علم - وحد	عناد علمي	عند - علم
علم وتواتر	علم - وتر	عناد ناقص	عند - نقص
علم الوجود	علم - وجد	عنادات	عند
علم وظن	علم - ظنن	عنصر	عنصر
علم يقين	علم - يقن	عوارض	عرض
علم يقيني	علم - يقن	عوارض غريبة	عرض - غرب
علوم	علم	عوارض غير لازمة	عرض - لزم
علوم برهانية	علم - برهن	عوام	عوم

مي	عمي	غير الموجود	غير
عين	عين	غيران	غير
عين خاص	عين - خصص	ف	
عين الشيء	عين - شيئاً		
عين عام	عين - عمم		
غ			
غائب	غيب	فاء	فاء
غالط	غلط	فاسد	فسد
غايات	غيا	فاعل	فعل
غاية	غيا	فاعل وقابل	فعل - قبل
غلبة	غلب	فراصة	فرس
غلط	غلط	فرد	فرد
غلط بتركيب	غلط - ركب	فردية	فرد
غلط في الحد	غلط - حدد	فرض	فرض
غلط في القياس	غلط - قيس	فرع	فرع
غلط في اللوازم	غلط - رسم	فرقان اخصص	فرق - خصص
غلط لسبب في المقدمات	غلط - قدم	فرقان خاص	فرق - خصص
غلط لفظي	غلط - لفظ	فرقان عام	فرق - عمم
غلط معنوي صرف	غلط - عني	فساد	فسد
غلط من جهة العقل	غلط - عقل	فساد الحد	فسد - حدد
غلط من جهة اللوازم	غلط - لزم	فصل	فصل
غناء	غنا	فصل بسيط	فصل - بسيط
غير	غير	فصل الجنس	فصل - جنس
غير التام	تمم	فصل حقيقي	فصل - حقيق
غير ذاتي	ذوت	فصل خاص	فصل - خصص
غير الذهني	ذهن	فصل ذاتي	فصل - ذوت
غير متناه	نهى	فصل عام	فصل - عمم
غير المحصلة	حصل	فصل عرض	فصل - عرض
		فصل قسيم	فصل - قسم
		فصل منطقي	فصل - نطق
		فصل منوع	فصل - نوع

فصل النوع	فصل - نوع	فلسفة خارجة وبرانية	فلسفة
فصل واعراض	فصل - عرض	فلک	فلک
فصل وخاصة	فصل - خصص	فهم	فهم
فصل ونوع	فصل - نوع	فهمي	فهم
فصلان	فصل	ق	
فصلية	فصل		
فصول	فصل	قائم بذاته	قوم
فصول بسيطة	فصل - بسط	قائم بغيره	قوم
فصول الجواهر	فصل - جوهر	قاصر الاسباب	قصر - سبب
فصول جوهرية	فصل - جوهر	قانون	قن
فصول ذاتية	فصل - ذوت	قانون تعليمي	قن - علم
فصول الكيف	فصل - كيف	قانون صناعي	قن - صنع
فصول متقابلة	فصل - قبل	قبل	قبل
فصول مجردة	فصل - جرد	قبيل	قبح
فصول مقسمة	فصل - قسم	قدر مشترك	قدر - شرك
فصول مقومة	فصل - قوم	قدم	قدم
فصول منطقية	فصل - نطق	قديم	قدم
فصول واعراض	فصل - عرض	قرائن	قرن
فضل	فضل	قرائن قياسية	قرن - قيس
فعل	فعل	قرائن منتجة	قرن - نتج
فعل تام	فعل - تمم	قرينة	قرن
فعليات	فعل	قرينة قياسية	قرن - قيس
فقه	فقه	قرينة مركبة	قرن - ركب
فقهيات	فقه	قسطاس مستقيم	قسط - قوم
فكر	فكر	قسمة	قسم
فكر عقلي	فكر - عقل	قسمة الجنس	قسم - جنس
فكرة	فكر	قسمة فاصلة	قسم - فصل
فلسفة	فلسفة	قسمة الكل	قسم - كلل
فلسفة اولي	فلسفة	قسمة الكلّي	قسم - كلل

قضايا	قضي	قضايا نبوية	قضي
قضايا تجريبية	قضي - جرب	قضايا وجودية	قضي - وجد
قضايا تواترية	قضي - وتر	قضايا وقتية	قضي - وقت
قضايا حسية	قضي - حس	قضايا وهمية	قضي - وهم
قضايا حملات	قضي - حمل	قضية	قضي
قضايا حملية	قضي - حمل	قضية بسيطة	قضي - بسط
قضايا ذائعة	قضي - ذيع	قضية ثلاثية	قضي
قضايا شرطية	قضي - شرط	قضية ثلاثية تامة	قضي
قضايا كثيرة	قضي - كثر	قضية ثلاثية غير تامة	قضي
قضايا كلية	قضي - كلل	قضية ثنائية	قضي
قضايا متضادة	قضي - ضد	قضية جزئية	قضي - جزأ
قضايا متعارفة	قضي - عرف	قضية جزئية	قضي - جزم
قضايا متعاندة	قضي - عند	قضية حقيقية	قضي - حقق
قضايا متقابلة	قضي - قبل	قضية حملية	قضي - حمل
قضايا متناقضة	قضي - نقض	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضايا محرقة	قضي - حرف	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضايا محصورات	قضي - حصر	قضية خارجية	قضي - خرج
قضايا مخيلات	قضي - خيل	قضية ذائعة	قضي - ذيع
قضايا مسلمات	قضي - سلم	قضية رباعية	قضي
قضايا مشبهات	قضي - شبه	قضية سالبه	قضي - سلب
قضايا مطلقة	قضي - طلق	قضية سالبه بسيطة	قضي - سلب - بسط
قضايا مظنونات	قضي - ظن	قضية سالبه خاصة	قضي - سلب - خصص
قضايا معدولة	قضي - عدل	قضية سالبه عامة	قضي - سلب - عمم
قضايا معدوليات	قضي - عدل	قضية سالبه محصلة	قضي - سلب - حصل
قضايا منحرفات	قضي - حرف	قضية سالبه معدولية	قضي - سلب - عدل
قضايا مهملات	قضي - حمل	قضية سالبه وموجة	قضي - سلب - وجب
قضايا مهمة ومحصورة	قضي - حمل - حصر	قضية شخصية	قضي - شخص
قضايا موجبة	قضي - وجب	قضية شرطية	قضي - شرط
قضايا موجهة	قضي - وجه	قضية شرطية كلية	قضي - شرط - كلل

قضية شرطية متصلة	قضي - شرط - وصل	قضية مسورة	قضي - سور
قضية شرطية متصلة لزومية	قضي - شرط - لازم	قضية مطلقة	قضي - طلق
قضية شرطية منفصلة	قضي - شرط - فصل	قضية معدولة	قضي - عدل
قضية شرطية منفصلة حقيقية قضي - شرط - فصل		قضية معدولية متغيرة	قضي - عدل
قضية صفري	قضي - صغر	قضية معينة	قضي - عين
قضية ضرورية	قضي - ضرر	قضية مفروضة	قضي - فرض
قضية طارئة	قضي - طرأ	قضية مقيدة	قضي - قيد
قضية عامة	قضي - عمم	قضية ممكنة	قضي - مكن
قضية عدمية	قضي - عدم	قضية منتشرة	قضي - نشر
قضية كبرى	قضي - كبر	قضية منحرفة	قضي - حرف
قضية كلية	قضي - كلل	قضية منعكسة	قضي - عكس
قضية كلية سالبة لازمة	قضي - كلل - لازم	قضية منفصلة	قضي - فصل
قضية كلية سالبة موافقة	قضي - كلل - سلب	قضية مهملة	قضي - همل
قضية كلية سالبة وقتية	قضي - كلل - وقت	قضية موجبة	قضي - وجب
قضية كلية ضرورية	قضي - كلل - ضرر	قضية موجبة خاصة	قضي - وجب
قضية كلية موجبة حاضرة	قضي - كلل - وجب	قضية موجبة عامة	قضي - وجب
قضية كلية موجبة لازمة	قضي - كلل - وجب	قضية موجبة مطلقة	قضي - وجب
قضية كلية موجبة مطلقة	قضي - كلل - وجب	قضية موجبة معدولة	قضي - وجب
قضية كلية موجبة مفروضة	قضي - كلل - وجب	قضية موجبة معدولية	قضي - وجب
قضية كلية موجبة منتشرة	قضي - كلل - وجب	قضية موجهة	قضي - وجه
قضية كلية موجبة موافقة	قضي - كلل - وجب	قضية واجبة	قضي - وجب
قضية لازمة مشروطة	قضي - لازم	قضية واحدة	قضي - وحد
قضية محصورة	قضي - حصر	قضية وجودية	قضي - وجد
قضية محصورة جزئية	قضي - حصر	قضية وضعية	قضي - وضع
قضية محصورة كلية او جزئية	قضي - حصر	قضية وقتية	قضي - وقت
قضية مخصصة	قضي - خصص	قضيتان	قضي
قضية مركبة	قضي - ركب	قضيتان متداخلتان	قضي - دخل
قضية مستحيلة	قضي - حول	قضيتان متفقتان	قضي - وفق
		قضيتان متقابلتان	قضي - قبل

قضيئان متنافيتان	قضيي - نفي	قول على الكل	قول - كليل
قضيئان متناقضتان	قضيي - نقض	قول غير تام	قول - تمام
قضيئان مخصوصتان	قضيي - خصص	قول كاذب	قول - كذب
قضيئان مشتركتان	قضيي - شرك	قول كثير بالذات	قول - ذوت
قضيئان ممكنتان	قضيي - مكن	قول كثير بالعرض	قول - عرض
قضيئان مهملتان	قضيي - حمل	قول مثالي	قول - مثل
قلب القضية	قلب - قضيي	قول مفصل	فعل - فصل
قليل وكثير	قلل - كثر	قول ناقص	قول - نقص
قوارن	قرن	قول واحد بالذات	قول - ذوت
قوانين مشتركة	قنن - شرك	قول واحد بالعرض	قول - عرض
قوة	قوي	قول وظن	قول - ظنن
قوة الانفعال	قوي - فعل	قولان	قول
قوة انفعالية	قوي - فعل	قوي	قوي
قوة جدلية	قوي - فعل	قوي ذهنية	قوي - ذهن
قوة طبيعية ولا قوة طبيعية	قوي - طبع	قياس	قيس
قوة فاعلة	قوي - فعل	قياس استثنائي	قيس - ثني
قوة الفعل	قوي - فعل	قياس استثنائي منفصل	قيس - ثني - فصل
قوة فعلية	قوي - فعل	قياس استثنائي منفصل	قياس - فصل
قوة وفعل	قوي - فعل	ومتصل	قيس - ثني - فصل
قول	قول		- وصل
قول اضطراري	قول - ضرر	قياس استثنائي وشرطي	قيس - ثني شرط
قول بسيط ومركب	قول - بسط	قياس اضماري	قيس - ضمير
قول تام	قول - تعم	قياس اقتراني	قيس - قرن
قول جازم	قول - جزم	قياس اقتراني حملي	قيس - قرن - حمل
قول جازم بسيط	قول - جزم	قياس اقناعي	قيس - قنع
قول شارح	قول - شرح	قياس امتحاني	قيس - محن
قول شرطي	قول - شرط	قياس الأولى	قيس - اول
قول شرطي حقيقي	قول - شرط	قياس برهاني	قيس - برهن
قول صادق	قول - صدق	قياس بسيط	قيس - بسط

قياس تاسع	قياس	قياس الطرد	قياس - طرد
قياس التداخل	قياس - دخل	قياس العكس	قياس - عكس
قياس التركيب	قياس - ركب	قياس العلامة	قياس - علم
قياس التعليل	قياس - علل	قياس العلة	قياس - علل
قياس التمثيل	قياس - مثل	قياس علمي	قياس - علم
قياس جدلي	قياس - جدل	قياس على الاطلاق	قياس - طلق
قياس جزمي	قياس - جزم	قياس العناد	قياس - عند
قياس حق	قياس - حقق	قياس غلط	قياس - غلط
قياس حملي	قياس - حمل	قياس غلط مع طلب الحق	قياس - غلط
قياس خارجي جدلي	قياس - خرج	قياس غير كامل	قياس - كمل
قياس الخدعة	قياس - خدع	قياس فراسة	قياس
قياس خطابي	قياس - خطب	قياس فراسي	قياس
قياس خفي	قياس - خفي	قياس كاذب	قياس - كاذب
قياس الخلف	قياس - خلف	قياس كامل	قياس - كمل
قياس الدلالة	قياس - دلل	قياس كلي	قياس - كلل
قياس الدور	قياس - دور	قياس مبكت	قياس - بكت
قياس دوري	قياس - دور	قياس محدود	قياس - حدد
قياس رديء	قياس	قياس محقق	قياس - حقق
قياس زينون	قياس	قياس مختلط	قياس - خلط
قياس سائق الى المحال	قياس	قياس مركب	قياس - ركب
قياس سائلي	قياس	قياس مركب من متصلات	قياس - ركب
قياس سوفسطائي	قياس - سفظ	قياس مركب من منفصلات	قياس - ركب
قياس الشبه	قياس - شبه	قياس المساواة	قياس - سوي
قياس شرطي	قياس - شرط	قياس مستقيم	قياس - قوم
قياس شعري	قياس	قياس مشاعبي	قياس - شغب
قياس الشمول	قياس - شمل	قياس مصرف	صرف - صرف
قياس شمولي	قياس - شمل	قياس مطلق	قياس - طلق
قياس صحيح	قياس - صحح	قياس مظنون	قياس - ظنن
قياس صناعي	قياس - صنع	قياس معاند	قياس - عند

قياس مغالط	قياس - غلط	قياسات جزئية	قياس - جزأ
قياس مغالطة	قياس - غلط	قياسات حسية	قياس - حسس
قياس مغالطي	قياس - غلط	قياسات حملية	قياس - حمل
قياس مفصول	قياس - فصل	قياسات خطائية	قياس - خطب
قياس المقاومة	قياس - قوم	قياسات خلفية	قياس - خلف
قياس مقبول	قياس - قبل	قياسات سوفسطائية	قياس - سفسط
قياس مقسم	قياس - قسم	قياسات شرطية	قياس - شرط
قياس معاري	قياس	قياسات شرطية استثنائية	قياس - شرط
قياس محتجن	قياس	قياسات شعرية	قياس - شعر
قياس من متقابلتين	قياس	قياسات العلامة	قياس - علم
قياس من مشهورات محمودة	قياس	قياسات عنادية	قياس - عند
قياس منطقي	قياس - نطق	قياسات غير كاملة	قياس
قياس منعكس	قياس - عكس	قياسات غير متجهة	قياس
قياس منفصل	قياس - فصل	قياسات فقهية	قياس - فقه
قياس موصول	قياس - وصل	قياسات كاملة	قياس
قياس ناقص	قياس - نقص	قياسات كثيرة مرغبة	قياس
قياس وبرهان	قياس - برهن	قياسات مؤلفة من حملية	
قياس الوضع	قياس - وضع	وشرطية	قياس
قياس يقيني	قياس - يقن	قياسات مؤلفة من شرطية	
قياس يلي برهان	قياس - برهن	متصلة	قياس
قياسات	قياس	قياسات مؤلفة من متصلات	قياس
قياسات اقترانية	قياس - قرن	قياسات مؤلفة من منفصلات	قياس
قياسات امتحانية	قياس - محن	قياسات متضادة	قياس
قياسات برهانات	قياس - برهن	قياسات مختلطات	قياس
قياسات برهانية	قياس - برهن	قياسات مختلطة من	
قياسات بلاغية	قياس - بلغ	امكان واطلاق	قياس
قياسات تعقلية	قياس	قياسات مختلطة من	
قياسات تقريرية	قياس	امكان وضرورة	قياس
قياسات جدلية	قياس - جدل	قياسات مركبة	قياس

قياسات مضللة متقابلة	قيس - قبل	كلام مخصوص	كلم - خصص
قياسات مغالطية	قيس	كلام مهمل	كلم - هممل
قياسات ممكنة في		كلم	كلم
الشكل الاول	قيس	كلما	كلم
قياسات ممكنة في		كلمات	كلم
الشكل الثاني	قيس	كلمات زمانية	كلم - زمن
قياسات من مشهورات	قيس	كلمات وجودية	كلم - وجد
قياسات متتجة	قيس	كلمة	كلم
قياسات منفصلة	قيس	كلمة اصلية	كلم - اصل
قياسات وساطية	قيس	كلمة ثنائية	كلم - ثني
قياسات الوضع	قيس - وضع	كلمة رابطة	كلم - ربط
قياسات وضعية	قيس	كلمة محصلة وغير محصلة	كلم - حصل
ك		كلمة مستقيمة	كلم - قوم
		كلمة مصرفة	كلم - صرف
كبر وصغر	كبر - صغر	كلمة مصرفة وغير مصرفة	كلم - صرف
كبرى	كبر	كلمة مصرفة وقائمة	كلم - صرف - قوم
كبير وصغير	كبر - صغر	كلمة وجودية	كلم - وجد
كتابة	كتب	كلي	كلل
كثرة	كثر	كلي اخص	كلل - خصص
كثير باضافة	كثر - ضيف	كلي اعم	كلل - عمم
كثير بلا اضافة	كثر - ضيف	كلي جدا	كلل
كذب	كذب	كلي ذاتي	كلل - ذوت
كشف التصورات	كشف - صور	كلي ضروري	كلل - ضرر
كفة	كفف	كلي طبيعي	كلل - طبع
كل	كلل	كلي عقلي	كلل - عقل
كل وجزء	كلل - جزأ	كلي في حملي	كلل - حمل
كلام	كلم	كلي مبدل	كلل - بدل
كلام جدلي	كلم - جدل	كلي محمول	كلل - حمل
كلام محصور	كلم - حصر	كلي مطلق	كلل - طلق

كلي منطقي	كلل - نطق	كميات	كمم
كلي موجب	كلل - وجب	كميات بالمرض	كمم - عرض
كلي وجزئي	كلل - جزأ	كمية	كمم
كليات	كلل	كمية القضية	كمم - قضي
كليات جنسية	كلل - جنس	كن	كون
كليات الجوهر	كلل - جوهر	كنه	كنه
كليات خمسة	كلل	كون	كون
كليات عقلية	كلل - عقل	كون في الاعيان	كون - عين
كليات محمولة	كلل - حمل	كون في المكان	كون - مكن
كليات مشتركة	كلل - شرك	كون وفساد	كون - فسد
كليات نوعية	فعل - نوع	كون ولا كون	كون
كليات متساويان	كلل - سوي	كيف	كيف
كلية	كلل	كيف موافق	كيف
كلية بسيطة	كلل	كيف هو	كيف
كلية حقيقية موجبة	كلل - حقق	كيفيات	كيف
كلية سالبة	كلل - سلب	كيفيات انفعالية وانفعالات	كيف - فعل
كلية شرطية	كلل - شرط	كيفيات طبيعية	كيف - طبع
كلية الشرطية	كلل - شرط	كيفيات مقتناة	كيف
كلية الكبرى	كلل	كيفية	كيف
كلية لزومية	كلل - لزم	كيفية انفعالية	كيف - فعل
كلية مفردة	كلل - فرد	كيفية القضية	كيف - قضي
كلية موجبة	كلل - وجب	كيفية النسبة	كيف - نسب
كلية موجبة حقيقية	كلل - وجب		
كلية موجبة متصلة	وجب - وجب		
كلية موضوع	كلل - وضع	ل	ل
كم	كمم	لا	لا
كم متصل	كمم - وصل	لا ضرورة وامكان	ضرر
كم متصل ومنفصل	كمم - وصل - فصل	لا نهاية	نهى
كم منفصل	كمم - فصل	لا ينعكس	عكس

لاجل الشيء	اجل - شياً	لسان الامة	لسن
لاجل ماذا	اجل	لغات الامة	لغو
لاحق	لحق	لغة العرب	لغو
لاحق عام وخاص	لحق - عمم -	لفظ	لفظ
	خصص	لفظ جزئي	لفظ - جزأ
لاحق كلي	لحق - كلل	لفظ حاصر	لفظ - حصر
لازم	لزم	لفظ دال	لفظ - دلل
لازم بتوسط	لزم - وسط	لفظ دال بالوضع	لفظ - دلل
لازم خاصة	لزم - خصص	لفظ دال مفرد	لفظ - دلل
لازم الشخصية	لزم - شخص	لفظ ذاتي	لفظ - ذوت
لازم الشيء	لزم - شياً	لفظ عرضي	لفظ - عرض
لازم غير ذاتي	لزم - ذوت	لفظ غير محصل	لفظ - حصل
لازم غير مقوم	لزم - قوم	لفظ كلي	لفظ - كلل
لازم الماهية	لزم - ميه	لفظ كلي ذاتي	لفظ - كلل
لازم مجهول	لزم - جهل	لفظ كلي عرضي	لفظ - كلل
لازم محمول وتال	لزم - حمل	لفظ مؤلف	لفظ - الف
لام الاستغراق	لام - غرق	لفظ متواطىء	لفظ - وطأ
لام العهد	لام - عهد	لفظ مجازي ومستعار	لفظ - جوز - عبر
لحوق	لحق	لفظ مجرد من زمان	لفظ - جرد
لزوم	لزم	لفظ محمول	لفظ - حمل
لزوم بين	لزم - بين	لفظ مركب	لفظ - ركب
لزوم خارجي	لزم - خرج	لفظ مشترك	لفظ - شرك
لزوم ذهني	لزم - ذهن	لفظ مطلق	لفظ - طلق
لزوم الصادق	لزم - صدق	لفظ مفرد	لفظ - فرد
لزوم عقلي	لزم - عقل	لفظة	لفظ
لزوم المتقابلات	لزم - قبل	لفظة حاصرة	لفظ - حصر
لزوم مقلوب	لزم - قلب	لفظة هو	لفظ
لزوميات لفظية	لزم - لفظ	لم	لم
لزومية	لزم	لم الشيء	لم

لم هو	لعم	مأثور بذاته	أثر - ذوت
لما	لعم	مأخوذات	أخذ
لماذا	لماذا	مادة	مدد
لمبة	لعم	مادة اضطرارية	مدد - اضطر
له	له	مادة الاقيسة	مدد - قيس
لواحق	لحق	مادة الامتناع	مدد - منع
لواحق الجوهر	لحق - جوهر	مادة الامكان	مدد - مكن
لواحق الكم	لحق - كم	مادة الحد	مدد - حدد
لوازم	لزم	مادة الحمل	مدد - حمل
لوازم ذاتية	لزم - ذوت	مادة الشيء	مدد - شيئاً
لواصق	لصق	مادة ضرورية	مدد - ضرر
ليس	أيس	مادة القضية	مدد - قضى
ليس بشكل	أيس - شكل	مادة القياس	مدد - قيس
ليس بشيء	أيس - شيئاً	مادة ممكنة	مدد - مكن
ليس بيقين	أيس - يقن	مادة الوجوب	مدد - وجب
م		مادة يقينية	مدد - يقن
مؤثر	أثر	ماذا	ماذا
ما	ما	ماذا هو	ماذا
ما بذاته	ما - ذوت	ماذا هو الشيء	ماذا - شيئاً
ما تحت متضادة	ضدد	مانعة الجمع	منع - جمع
ما الشيء	ما - شيئاً	مانعة الخلو	منع - خلي
ما هو	ما	ماهيات	ميه
ما هو الشيء	ما - شيئاً	ماهية	ميه
ما هو على الاطلاق	ما - طلق	ماهية الشيء	ميه - شيئاً
ما يشبه المظنونات	ما - ظنن	ماهية متصورة	ميه - صور
ماثل بالتركيب	ميل - ركب	ماهية مركبة	ميه - ركب
ماثل بالنقصان	ميل - نقص	مبادئ	بدأ
		مبادئ اول	بدأ
		مبادئ البرهان	بدأ - برهن

مبادئ الجدل	بدأ - جدل	مترادفة	ردف
مبادئ خاصة	بدأ - خصص	متزايلات	زبل
مبادئ السوفسطائية	بدأ - سفسط	متزايلة	زبل
مبادئ عامة	بدأ - عمم	متساويان	سوا
مبادئ العلوم	بدأ - علم	متشابه	شبه
مبادئ الفلسفة	بدأ	متشابهات	شبه
مبادئ قياسية	بدأ - قيس	متشابهان	شبه
مبادئ موضوعية	بدأ - وضع	متشابهة اسماؤها	شبه
مبادئ يقينية	بدأ - يقن	متشبه	شبه
مباكئة سوفسطائية	بكت - سفسط	متشكك	شكك
مباين	بين	متصل	وصل
مباين المباين	بين	متصل بذاته	وصل
مباينات	بين	متصل حقيقي	وصل
مباينة	بين	متصلات	وصل
مبتدا	بدأ	متصلة	وصل
مبدأ	بدأ	متصلة اتفاقية	وصل - وفق
مبدأ البرهان	بدأ - برهن	متصلة لزومية	وصل - لزم
مبرهن	برهن	متصلة موجبة	وصل - وجب
متأخر	آخر	متصور	صور
متأخر بالزمان	آخر - زمن	متضادات	ضدد
متأخرة	آخر	متضادان	ضدد
متباين	بين	متضادة	ضدد
متباينات	بين	متضادتان	ضدد
متباينة	بين	متضاياف	ضيف
متباينة الاسماء	بين - سما	متضايقات	ضيف
متجانسان	جنس	متضايقان	ضيف
متخيلات	خيل	متعاكسات	عكس
متداخلتان	دخل	متعاندات	عند
مترادفات	ردف	متعاندان	عند

متعاند	عند	متناقضات	نقض
متعلم	علم	متناقضان	نقض
متغايرة	غير	متناقضة	نقض
متفرقات	فرق	متناقضة ضرورية	نقض - ضرر
متفقة	وفق	متناقضة ممكنة	نقض - مكن
متفقة اسمائها	وفق - سما	متناقضتان	نقض
متقابل	قبل	متناهي	نهى
متقابلات	قبل	متواتر	وتر
متقابلات ضدية	قبل - ضد	متواترات	وتر
متقابلات عامية	قبل - عمم	متواطئة	وطأ
متقابلات عيانية	قبل - عين	متواطئة اسمائها	وطأ - سما
متقابلان	قبل	متواطيء	وطأ
متقابلتان	قبل	متوسط مناسب	وسط - نسب
متقدم	قدم	متوسطات	وسط
متقدم بأنه سبب	قدم - سبب	متى	متى
متقدم بالزمان	قدم - زمن	مثال	مثل
متقدم بالشرف	قدم - شرف	مثال اول	مثل
متقدم بالطبع	قدم - طبع	مثالات	مثل
متقدم بالعلية وبالذات	قدم - علل	مثبتة خاصة	ثبت - خصص
متقدم في الفضل والكمال	قدم - فضل	مثبتة عامة	ثبت - عمم
متقدم في المرتبة	قدم - رتب	مجادل	جدل
متقدم في المكان	قدم - مكن	مجادلة	جدل
متقدم ومتاخر	قدم - آخر	مجاراة	جرى
متقدمة ومتاخرة	قدم - آخر	مجاز	جوز
متكافىء في الوجود	كفو - وجد	مجربات	جرب
متكون	كون	مجرد عن الزمان	جرد - زمن
متلازمات	لزم	مجموع	جمع
متلازمان	لزم	مجهول	جهل
متلازمة	لزم	مجهول صرف	جهل

مجهولات	جهل	محمول برهاني	حمل - برهن
مجبب	جوب	محمول بالعرض	حمل - عرض
محاكاة	حكي	محمول ذاتي	حمل - ذات
محال	حيل	محمول على	حمل
محاورات ارتياضية	حور	محمول كلي	حمل - كلل
محاورة امتحانية	حور	محمول مخصوص	حمل - خصص
محتمل	حمل	محمول المطلوب	حمل - طلب
محدود	حدد	محمول وموضوع	حمل - وضع
محدودات	حدد	محمولات	حمل
محسوس	حس	محمولات اولية	حمل - أول
محسوسات	حس	محمولات جوهريّة	حمل - جوهر
محسوسات ظاهرة	حس - ظهر	محمولات خارجية	حمل - خرج
محسوسة	حس	محمولات ذاتية	حمل - ذات
محصل	حصل	محمولات عرضية	حمل - عرض
محصور	حصر	محمولات على جنس	حمل - جنس
محصورات	حصر	محمولا كلية بسيطة	حمل - كلل
محصورة	حصر	محمولات مجموعة	حمل - جمع
محصورة بالأسوار	حصر - سور	محمولات مفردة	حمل - فرد
محك	حكك	محمولات المقدمات	حمل - قدم
محك النظر	حكك - نظر	محمولات مقومة	حمل - قوم
محكوم به	حكم	محمولان	حمل
محكوم عليه	حكم	مخاطب	خطب
محمول	حمل	مخاطبات	خطب
محمول اول	حمل	مخاطبات برهانية	خطب - برهن
محمول بحسب القول		مخاطبة	خطب
واللسان	حمل	مخاطبة برهانية	خطب - برهن
محمول بالحقيقة	حمل - حقق	مخاطبة جدلية	خطب - جدل
محمول بالذات والحقيقة	حمل - ذات	مخاطبة جهادية	خطب - جهد
محمول بذاته	حمل - ذات	مخاطبة خطابية	خطب

مخاطبة سوفسطائية	خطب - مفسط	مسألة امتحانية	سأل - محن
مخاطبة شعرية	خطب - شعر	مسألة بسيطة	سأل - بسط
مخاطبة علمية	خطب - علم	مسألة جدلية	سأل - جدل
مخاطبة العناد	خطب - عند	مسألة علمية	سأل - علم
مخاطبة فلسفية	خطب	مسألة منطقية	مسئلة - نطق
مخاطبة قياسية	خطب - قيس	مسألة متظرية	سأل - نظر
مخاطبة مشاغية	خطب - شغب	مسألة هندسية	سأل
مخالفة	خلف	مسائل	سأل
مختبر عنه	خبر	مسائل جدلية	سأل - جدل
مختلط	خلط	مسامحة	سمع
مختلطات	خلط	مساواة	سوا
مخصوص	خصص	مساوي وغير مساوي	سوا
مخصوصات	خصص	مستثنى	ثني
مخصوصة شرطية	خصص - شرط	مستدل	دلل
مخصوصتان	خصص	مستعار	عير
مخيالات	خيل	مستعارة	عير
مدركات اول	درك	مستفاد	فيد
مدلول	دلل	مستقرى	قرأ
مدلول عليه	دلل	مستقيم	قوم
مراية	رأي	مسلمات	سلم
مراعاة التقابل	رعي - قبل	مسمى	سما
مرتبة	رتب	مسور	سور
مركب	ركب	مسورات	سور
مركب تام	ركب	مسورة	سور
مركب ناقص	ركب - نقص	مشابهة	شبه
مركبات	ركب	مشار اليه	شور
مركبات عقلية	ركب - عقل	مشاركة	شرك
مركبة	ركب	مشاركة خاصة بين	
مسألة	سأل	الجنس والعرض	شرك

مشاركة عامة بين	مشاركة عامة بين	مشاركة عامة بين	مشاركة عامة بين
الجنس والعرض	الجنس والعرض	الجنس والعرض	الجنس والعرض
مشاركة في حد	مشاركة في حد	مشاركة في حد	مشاركة في حد
مشاغبة	مشاغبة	مشاغبة	مشاغبة
مشاغبي	مشاغبي	مشاغبي	مشاغبي
مشاغبية	مشاغبية	مشاغبية	مشاغبية
مشاهدات	مشاهدات	مشاهدات	مشاهدات
مشاهدات باطنة	مشاهدات باطنة	مشاهدات باطنة	مشاهدات باطنة
مشبه بحق	مشبه بحق	مشبه بحق	مشبه بحق
مشبهات	مشبهات	مشبهات	مشبهات
مشترك	مشترك	مشترك	مشترك
مشترك ذاتي	مشترك ذاتي	مشترك ذاتي	مشترك ذاتي
مشترك عرضي	مشترك عرضي	مشترك عرضي	مشترك عرضي
مشترك كلي	مشترك كلي	مشترك كلي	مشترك كلي
مشتركة	مشتركة	مشتركة	مشتركة
مشتركة اسماءها	مشتركة اسماءها	مشتركة اسماءها	مشتركة اسماءها
مشتق	مشتق	مشتق	مشتق
مشتقات	مشتقات	مشتقات	مشتقات
مشتقة	مشتقة	مشتقة	مشتقة
مشتقة اسماءها	مشتقة اسماءها	مشتقة اسماءها	مشتقة اسماءها
مشروطة	مشروطة	مشروطة	مشروطة
مشروطة خاصة	مشروطة خاصة	مشروطة خاصة	مشروطة خاصة
مشروطة عامة	مشروطة عامة	مشروطة عامة	مشروطة عامة
مشكك	مشكك	مشكك	مشكك
مشككة الاسماء	مشككة الاسماء	مشككة الاسماء	مشككة الاسماء
مشهودات	مشهودات	مشهودات	مشهودات
مشهور	مشهور	مشهور	مشهور
مشهور مطلق	مشهور مطلق	مشهور مطلق	مشهور مطلق
مشهورات	مشهورات	مشهورات	مشهورات
مشهورة	مشهورة	مشهورة	مشهورة
مصادر	مصادر	مصادر	مصادر
مصادرات	مصادرات	مصادرات	مصادرات
مصادرة	مصادرة	مصادرة	مصادرة
مصادرة بحسب الظن	مصادرة بحسب الظن	مصادرة بحسب الظن	مصادرة بحسب الظن
مصادرة على المطلوب	مصادرة على المطلوب	مصادرة على المطلوب	مصادرة على المطلوب
مصادرة على المطلوب الاول	مصادرة على المطلوب الاول	مصادرة على المطلوب الاول	مصادرة على المطلوب الاول
مصادرة على المطلوب الاول بوسائط	مصادرة على المطلوب الاول بوسائط	مصادرة على المطلوب الاول بوسائط	مصادرة على المطلوب الاول بوسائط
مصادرة عن المطلوب	مصادرة عن المطلوب	مصادرة عن المطلوب	مصادرة عن المطلوب
مصدر	مصدر	مصدر	مصدر
مصدق	مصدق	مصدق	مصدق
مصدقات	مصدقات	مصدقات	مصدقات
مصرف وغير مصرف	مصرف وغير مصرف	مصرف وغير مصرف	مصرف وغير مصرف
مصلحة شريكية	مصلحة شريكية	مصلحة شريكية	مصلحة شريكية
مضاد	مضاد	مضاد	مضاد
مضاد ومضاف	مضاد ومضاف	مضاد ومضاف	مضاد ومضاف
مضادان	مضادان	مضادان	مضادان
مضادة	مضادة	مضادة	مضادة
مضاف	مضاف	مضاف	مضاف
مضاف بسيط	مضاف بسيط	مضاف بسيط	مضاف بسيط
مضاف حقيقي	مضاف حقيقي	مضاف حقيقي	مضاف حقيقي
مضاف من المقولة	مضاف من المقولة	مضاف من المقولة	مضاف من المقولة
مضاف هو المقولة	مضاف هو المقولة	مضاف هو المقولة	مضاف هو المقولة
مضافات	مضافات	مضافات	مضافات
مضافان	مضافان	مضافان	مضافان
مضلات	مضلات	مضلات	مضلات
مطابقة	مطابقة	مطابقة	مطابقة
شهر	شهر	شهر	شهر
صدر	صدر	صدر	صدر
صدر	صدر	صدر	صدر
صدر	صدر	صدر	صدر
صدر - ظن	صدر - ظن	صدر - ظن	صدر - ظن
صدر - طلب	صدر - طلب	صدر - طلب	صدر - طلب
صدر - طلب	صدر - طلب	صدر - طلب	صدر - طلب
صدر - طلب	صدر - طلب	صدر - طلب	صدر - طلب
صدر	صدر	صدر	صدر
صدق	صدق	صدق	صدق
صدق	صدق	صدق	صدق
صرف	صرف	صرف	صرف
صلى	صلى	صلى	صلى
ضد	ضد	ضد	ضد
ضد - ضيف	ضد - ضيف	ضد - ضيف	ضد - ضيف
ضد	ضد	ضد	ضد
ضد	ضد	ضد	ضد
ضيف	ضيف	ضيف	ضيف
ضيف - بسط	ضيف - بسط	ضيف - بسط	ضيف - بسط
ضيف - حقق	ضيف - حقق	ضيف - حقق	ضيف - حقق
ضيف - قول	ضيف - قول	ضيف - قول	ضيف - قول
ضيف - قول	ضيف - قول	ضيف - قول	ضيف - قول
ضيف	ضيف	ضيف	ضيف
ضيف	ضيف	ضيف	ضيف
ضلل	ضلل	ضلل	ضلل
طبق	طبق	طبق	طبق

مطالب	طلب	مطلقة	طلق
مطالب برهانية	طلب - برهن	مطلقة انفاقية	طلق - وفق
مطالب علمية	طلب - علم	مطلقة خاصة	طلق - خصص
مطرود مانع	طرود - منع	مطلقة عامة	طلق - عمم
مطلب	طلب	مطلقة عامية	طلق - عمم
مطلب اي	طلب	مطلقة عرفية	طلق - عرف
مطلب اي شيء هذا	طلب	مطلقتان	طلق
مطلب جدلي	طلب - جدل	مطلوب	طلب
مطلب لم	طلب	مطلوب تصديقه	طلب - صدق
مطلب لم الشيء	طلب - شأ	مطلوب تصويره	طلب - صور
مطلب ما	طلب	مطلوب جدلي	طلب - جدل
مطلب ما هو	طلب	مطلوبات	طلب
مطلب ما واي	طلب	مطلوبات جدلية	طلب - جدل
مطلب هل	طلب	مطلوبات	ظن
مطلب هل ولم	طلب	معا	معي
مطلبيا كم ومن	طلب	معا في الطبع	معي - طبع
مطلق	طلق	معا في المرتبة	معي - رتب
مطلق الامتناع	طلق - منع	معادلة	عدل
مطلق خاص	طلق - خصص	معارضة	عرض
مطلق سلب	طلق - سلب	معارف عملية	عرف - عمل
مطلق الضرورة	طلق - ضرر	معارف مشتركة	عرف - شرك
مطلق عام	طلق - عمم	معارف نظرية	عرف - نظر
مطلق عام عرفي	طلق - عمم - عرف	معاند	عند
مطلق عامي	طلق - عمم	معائدات	عند
مطلق كلي	طلق - كلل	معاندة	عند
مطلق من جهة سور	طلق - سور	معاندة بالشبيه	عند - شبه
مطلقات	طلق	معاني	عني
مطلقات متخالفة	طلق - خلف	معاني جنسية	عني - جنس
مطلقات مجردة	طلق - جرد	معاني عدمية	عني - عدم

معاني فلسفية	عني	معقولات	عقل
معاني مركبة	عني - ركب	معقولات اول	عقل
معاني مفردة	عني - فرد	معقولات اولي	عقل
معاني نوعية	معنى - نوع	معقولات ثانية	عقل
معاينة	عين	معقولات كلية	عقل - كلل
معدود	عدد	معقولات مركبة	عقل - ركب
معدول	عدل	معقولات مفردة	عقل - فرد
معدولة	عدل	معقولان	عقل
معدولتان	عدل	معلم	علم
معدولية	عدل	معلول	علل
معدوم	عدم	معلولات	علل
معرف	عرف	معلوم	علم
معرف الشيء	عرف - شياً	معلومات	علم
معرف الكل	عرف - كلل	معلومات بتواتر	علم - وتر
معرفات	عرف	معنى	عني
معرفة	عرف	معنى جزئي	عني - جزأ
معرفة اكتسابية	عرف - كسب	معنى خاص	عني - خصص
معرفة اولية	عرف - أول	معنى عام	عني - عمم
معرفة بالفعل	عرف - فعل	معنى عدمي	عني - عدم
معرفة تامة	عرف - تمم	معنى عرضي	عني - عرض
معرفة الحجة	عرف - حجج	معنى عموم	عني - عمم
معرفة خاصة	عرف - خصص	معنى كلي	عني - كلل
معرفة عامة	عرف - عمم	معنى منصور	عني - صور
معرفة المتعلم	عرف - علم	معنى معقول	عني - عقل
معرفة مكسوبة	عرف - كسب	معنى مفرد	عني - فرد
معرفة ناقصة	عرف - نقص	معيار	عبر
معقول	عقل	معية الانواع	معى - نوع
معقول كلي	عقل - كلل	معين	عين
معقول مفرد	عقل - فرد	معين مشخص	عين - شخص

مغالط	غلط	مقاييس	قيس
مغالطات	غلط	مقاييس استثنائية	قيس - ثني
مغالطات برهانية	غلط - برهن	مقاييس اقترانية	قيس - قرن
مغالطات في قياس	غلط - قيس	مقاييس بالخلف	قيس - خلف
مغالطات لفظية	غلط - لفظ	مقاييس جدلية	قيس - جدل
مغالطة	غلط	مقاييس جزئية	قيس - جزأ
مغالطة باشتراك المفهوم	غلط - شرك - فهم	مقاييس جسمية	قيس - جزم
مغالطة سوفسطائية	غلط - منسقط	مقاييس حملية	قيس - حمل
مغالطة في قياس	غلط - قيس	مقاييس خطبية	قيس - خطب
مغالطة لفظية	غلط - لفظ	مقاييس شرطية	قيس - شرط
مغالطة ممارية ومشاغبية	غلط - مري - شغب	مقاييس شعرية	قيس - شعر
مغالطي وسوفسطائي	غلط - منسقط	مقاييس صناعية	قيس - صنع
مغلط بالعرض	غلط - عرض	مقاييس فقهية	قيس - فقه
مغلطات	غلط	مقاييس مغالطية	قيس - غلط
مفارق خاصة	فرق - خصص	مقاييس يقينية	قيس - يقن
مفرد	فرد	مقبولات	قبل
مفرد كلي	فرد - كلل	مقدار	قدر
مفردات	فرد	مقدم	قوم
مفردات مطلقة	فرد - طلق	مقدم وتالي	قدم - تلي
مفرقة	فرد	مقدمات	قدم
مفروض كلي	فرض - كلل	مقدمات الاستقراء	قدم - قرأ
مفروضات	فرض	مقدمات اضطرارية	قدم - اضطر
مفعول	فعل	مقدمات اضطرارية ومطلقة	قدم - اضطر - طلق
مفهوم	فهم	مقدمات اوائل	قدم
مقابلة	قبل	مقدمات اول	قدم
مقارب لليقين	قرب - يقن	مقدمات البرهان	قدم - برهن
مقارن	قرن	مقدمات برهانية	قدم - برهن
مقاومة	قوم	مقدمات بينة	قدم - بين
		مقدمات تفسيرية	قدم - فسر

مقدمات ثلاثية	قدم	مقدمات مشهورة مطلقة	قدم - شهر - طلق
مقدمات ثنائية	قدم	مقدمات مطلقة	قدم - طلق
مقدمات جدلية	قدم - جدل	مقدمات معروفة بالطبع	قدم - عرف - طبع
مقدمات جدلية مشهورة	قدم - جدل - شهر	مقدمات مقبولة	قدم - قبل
مقدمات جزئية	قدم - جزأ	مقدمات ممكنة	قدم - مكن
مقدمات خاصة	قدم - خصص	مقدمات نظرية	قدم - نظر
مقدمات دائمة	قدم - ذيع	مقدمات يقينية	قدم - يقن
مقدمات ذات اوساط	قدم - وسط	مقدمة	قدم
مقدمات ذاتية	قدم - ذات	مقدمة استثنائية	قدم - ثني
مقدمات ذوات جهة	قدم - وجه	مقدمة اولى	قدم
مقدمات السوفسطائية	قدم - سفسط	مقدمة اولية	قدم - اول
مقدمات شخصيات	قدم - شخص	مقدمة برهانية	قدم - برهن
مقدمات شرطية	قدم - شرط	مقدمة بيانية	قدم - بين
مقدمات شرطية منفصلة	قدم - شرط - فصل	مقدمة ثلاثية	قدم
مقدمات صادقة	قدم - صدق	مقدمة جدلية	قدم - جدل
مقدمات ضرورية	قدم - ضرر	مقدمة جدلية مطلقة	قدم - جدل - طلق
مقدمات عامة	قدم - عمم	مقدمة جزئية	قدم - جزأ
مقدمات عملية	قدم - عمل	مقدمة حققة	قدم - حقق
مقدمات غير ذوات اوساط	قدم - وسط	مقدمة حملية	قدم - حمل
مقدمات غير ضرورية	قدم - ضرر	مقدمة ذات وسط	قدم - وسط
مقدمات غير يقينية	قدم - يقن	مقدمة شخصية	قدم - شخص
مقدمات كاذبة	قدم - كذب	مقدمة شرطية	قدم - شرط
مقدمات كليات	قدم - كلل	مقدمة شرطية كلية	قدم - شرط - كلل
مقدمات كلية	قدم - كلل	مقدمة شئعة	قدم - شئع
مقدمات متعارفة وعامية	قدم - عرف	مقدمة صادقة	قدم - صدق
مقدمات متقابلة	قدم - قبل	مقدمة صغرى	قدم - صغر
مقدمات متناقضات	قدم - نقض	مقدمة ضرورية	قدم - ضرر
مقدمات مشبهة	قدم - شبه	مقدمة عامة	قدم - عمم
مقدمات مشهورة	قدم - شهر	مقدمة غير ذات وسط	قدم - وسط

مقدمة قياسية	قدم - قيس	مقول على موضوع	قول - وضع
مقدمة كبرى	قدم - كبر	مقول في جواب اي شيء	قول
مقدمة كلية	قدم - كلل	مقول في جواب أي	
مقدمة المتابعة	قدم - تبع	شيء هو	قول
مقدمة مطلقة	قدم - طلق	مقول في جواب ما هو	قول
مقدمة معدولة	قدم - عدل	مقول في طريق ما هو	قول
مقدمة مغالطية جدلية	قدم - غلط - جدل	مقول من طريق ما هو	قول
مقدمة ممكنة	قدم - مكن	مقول ولا على واحد	قول
مقدمة منطقية	قدم - نطق	مقولات	قول
مقدمة مهملة	قدم - حمل	مقولة	قول
مقدمة واجب قبولها	قدم - وجب	مقولة الاضافة	قول
مقدمة وجودية	قدم - وجد	مقولة ان بفعل	قول
مقدمة وجودية صادقة	قدم - وجد - صدق	مقولة ان يتفعل	قول
مقدمة وضعية	قدم - وضع	مقولة الجدوى	قول
مقدمة ونتيجة	قدم - نتج	مقولة على موضوع	قول - وضع
مقدمة اليقين	قدم - يقن	مقوم	قوم
مقدمتان	قدم	مقومات الماهية	قوم - موه
مقدمتان متضادتان	قدم - ضد	مقومية	قوم
مقدمتان متناقضتان	قدم - نقض	مقيد خاص	قيد - خصص
مقدمتان مقترنتان	قدم - قرن	مقيدة	قيد
مقسم	قسم	مكان	مكن
مقسوم	قسم	مكتسب	كسب
مقول	قول	مكررة	كرر
مقول بالاشتراك	قول - شرك	ملازم الملازم	لزم
مقول بالاطلاق	قول - طلق	ملازمات	لزم
مقول بالاولى والاحرى	قول	ملازمة	لزم
مقول بشدة وضعف	قول	ملة	ملل
مقول على كثيرين	قول	ملزوم	لزم
مقول على الكل	قول - كلل	ملك	ملك

ملك والجدة	ملك - جدد	ممكنة	مكن
ملكات	ملك	ممكنة حينية	مكن - حين
ملكة	ملك	ممكنة خاصة	مكن - خصص
ملكة جدلية	ملك - جدل	ممكنة دائمة	مكن - دوم
ملكة مكتسبة	ملك - كسب	ممكنة عامة	مكن - عمم
ملكة وحال	ملك - حول	ممكنة وقتية	مكن - وقت
مماثلة	مثل	ممكتان	مكن
مماحكة	محك	مميز	ميز
مماسة	مسس	من حيث	حيث
ممتنع	منع	مناسبة	نسب
ممتنع مؤقت	منع	مناط	نوط
ممكين	مكن	مناط الحكم	نوط - حكم
ممكين اخص	مكن - خصص	مناظرة	نظر
ممكين باشتراك اسم	مكن - سمار	مناقضة	نقض
ممكين حقيقي	مكن - حقق	منتجة	نتج
ممكين خاص	مكن - خصص	منتشرة	نشر
ممكين خاص واخص	مكن - خصص	منتشرة مطلقة	نشر - طلق
ممكين خاصي	مكن - خصص	منحرفات	حرف
ممكين عام	مكن - عمم	منحرفة	حرف
ممكين عامي	مكن - عمم	منسوب	نسب
ممكين العدم	مكن - عدم	منطق	نطق
ممكين كلي	مكن - كلل	منطقي	نطق
ممكين مسلوب	مكن - سلب	منطقية	نطق
ممكين مطلق	مكن - طلق	منع	منع
ممكين الوجود	مكن - وجد	منعكس جامع	عكس - جمع
ممكين وغير ممكن	مكن	منفصل	فصل
ممكين وواجب	مكن - وجب	منفصل حقيقي	فصل - حقق
ممكّنات	مكن	منفصل لذاته	فصل - ذوت
ممكّنات اكثرية	مكن - كثر	منفصلات	فصل

منفصلة	فصل	موجبة بسيطة	وجب - بسيط
منفصلة حقيقية	فصل - حقق	موجبة جزئية	وجب - جزأ
منفصلة حقيقية اتفاقية	فصل - حقق - وفق	موجبة عامة	وجب - عمم
منفصلة موجبة	فصل - وجب	موجبة عدمية	وجب - عدم
منقسم	قسم	موجبة كلية	وجب - كلل
منقول	نقل	موجبة محصلة	وجب - حصل
مهمل	همل	موجبة معدولة	وجب - عدل
مهملات	همل	موجبة وسالبة	وجب - سلب
مهملة	همل	موجبتان متقاطرتان	وجب - قطر
مهملتان	همل	موجهات	وجه
مواد	مدد	موجهة	وجه
مواد القضايا	مدد - قضي	موجهتان	وجه
مواد القياس	مدد - قيس	موجود	وجد
موازين خمسة	وزن	موجود بالفعل	وجد - فعل
موازين القرآن	وزن	موجود بجزء	وجد - جزأ
مواضع	وضع	موجود بذاته	وجد - ذوت
مواضع خارجة	وضع - خرج	موجود بضرورة مشروطة	وجد - ضرر - شرط
مواضع كلية	وضع - كلل	موجود بالفعل	وجد - فعل
مواضع المتشابهات	وضع - شبه	موجود بالقوة	وجد - قوي
مواضع معنوية	وضع - عني	موجود بالكل	وجد - كلل
مواضع النسبة	وضع - نسب	موجود شيئاً ما	وجد
موافقة	وفق	موجود على الاطلاق	وجد - طلق
موجب	وجب	موجود في حال	وجد - حول
موجب جزئي	وجب - جزأ	موجود في شيء	وجد - شيئاً
موجب كلي	وجب - كلل	موجود في موضوع	وجد - وضع
موجب وسالبة	وجب - سلب	موجود لا في موضوع	وجد - وضع
موجبات	وجب	موجودات	وجد
موجبات شرطية	وجب - شرط	موجودات متصورة	وجد
موجبة	وجب		

موجودة	وجد	ميزان اصغر	وزن - صغر
موجودة في موضوع	وجد - وضع	ميزان اكبر	وزن - كبر
موصوف	وصف	ميزان اوسط	وزن - وسط
موصوفات	وصف	ميزان التعادل	وزن - عدل
موصولات	وصل	ميزان التعاند	وزن - عند
موضع	وضع	ميزان التلازم	وزن - لزم
موضع علمي	وضع - علم	ميزان شيطان	وزن
موضع مكاني	وضع - مكن	ن	
موضوع	وضع		
موضوع بالحقيقة	وضع - حقق	ناطق	نطق
موضوع العلم	وضع - علم	ناظر	نظر
موضوع علمي	وضع - علم	نافي سالب	نفي
موضوع على	وضع	نافية خاصة	نفي - خصص
موضوع الفلسفة الاولى	وضع	نافية عامة	نفي - عمم
موضوع في	وضع	ناقص	نقص
موضوع القضية	وضع - قضي	نتائج	نتج
موضوع لايجاب	وضع - وجب	نتيجة	نتج
موضوع المطلوب	وضع - طلب	نحو	نحو
موضوع المنطق	وضع - نطق	نداء	ندي
موضوع الموجبة المعدولة	وضع - وجب - عدل	نزع	نزع
موضوع النوع	وضع - نوع	نسب	نسب
موضوعات	وضع	نسب عددية	نسب - عدد
موضوعات اول	وضع	نسب مقدارية	نسب - قدر
موضوعات الجدل	وضع - جدل	نسبة	نسب
موضوعات الصناعة	وضع - صنع	نسبة الى الشيء	نسب - شأ
مؤلفات	ألف	نسبة عناد بين قولين	نسب - عند - قول
مؤلفات الألفاظ	ألف	نسبة مع اشتقاق	نسب - شقق
ميزان	وزن	نسبة مكررة	نسب - كرر
		نسبتان	نسب

نصبة	نصب	نمو	نمي
نطق	نطق	نهاية ومبدأ	نهى - بدأ
نظائر	نظر	نهى	نهى
نظائر وتصاريف	نظر - صرف	نواقص الدلالات	نقص - دتل
نظر في شبيه	نظر - شبه	نوع	نوع
نظر في محمولات	نظر - حمل	نوع اضافي	نوع - ضيف
نظري	نظر	نوع الانواع	نوع
نظريات	نظر	نوع اول	نوع
نظرية	نظر	نوع حقيقي	نوع - حقق
نظم اول	نظم	نوع سافل	نوع - سفل
نظم ثالث	نظم	نوع الشيء	نوع - شياً
نظم ثان	نظم	نوع عال	نوع - علا
نظير	نظر	نوع متوسط	نوع - وسط
نفس	نفس	نوع مضاف	نوع - ضيف
نفس كلي	نفس - كلل	نوع مفرد	نوع - فرد
نفس ناطقة	نفس - نطق	نوع وجنس وفصل	نوع - جنس - فصل
نفي	نفي	نوع وخاصة	نوع - خصص
نفي الدوام	نفي - دوم	نوع وعرض	نوع - عرض
نفي الضرورة	نفي - ضرر		
نفي المزاحم	نفي - زحم		
نقض	نقض		
نقلة	نقل		
نقبض	نقض		
نقبض في مقابلات	نقض - قبل	هل الشيء موجود	هلست
نقبض القضية	نقض - قضي	هل هو	هالى
نقبض الوضع	نقض - وضع	هل هو موجود	هالى
نقبضان	نقض	هلية	هالى
نمط التعاند	نمط - عند	هندسة	هندس
نمط التلازم	نمط - لز	هو	هو

هو ما هو	هو	وجود للشيء	وجد - شيئاً
هو هو	هو	وجود مطلق	وجد - طلق
هي هي	هي	وجودي	وجد
هياة	هيا	وجودية	وجد
هينات نفسانية	هيا - نفس	وجودية لا دائمة	وجد - دوم
هيئة ذاتية	هيا - ذات	وجودية لا ضرورية	وجد - ضرر
هيئة القياس	هيا - قياس	وجوديتان	وجد
هيولى	هيل	وجوه الكلام	وجه - كلم
و		وحدات	وحد
		وحدة	وحد
واجب	وجب	وسائط	وسط
واجب الوجود	وجب - وجد	وسط	وسط
واجب وممتنع	وجب - منع	وصف مشترك	وصف - شرك
واحد	وحد	وصلة	وصل
واسطة	وسط	وصول	وصل
واسطة خلطية	وسط - خلط	وضع	وضع
واسطة غير خلطية	وسط - خلط	وضع صرف	وضع - صرف
واصلات	وصل	وضع المطلوب	وضع - طلب
وجدانيات	وجد	وضع المطلوب الاول	وضع - طلب
وجديات باطنة	وجد - بطن	وضعية ضرورية	وضع - ضرر
وجوب	وجب	وقت	وقت
وجوب ذاتي	وجب - ذات	وقتي	وقت
وجوب الوجود	وجب - وجد	وقتي مطلقة	وقت - طلق
وجود	وجد	وقتيتان	وقت
وجود في الذهن	وجد - ذهن	وهم	وهم
وجود في الشيء	وجد - شيئاً	وهميات	وهم
وجود كلي	وجد - كلل	وهميات صرفة	وهم - صرف
وجود لازم	وجد - لزم		
وجود لشيء	وجد - شيئاً		

ي			
يتعقل	عقل	يقيني	يقن
يفعل	فعل	يقينيات	يقن
يفعل ويتفعل	فعل	يقينية	يقن
يقابل	قبل	يكون له	كون
يقين	يقن	يتفعل	فعل



مرکز تحقیقات و پژوهش در علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

فهرس جذور الموضوعات

أ	أ	أصل	أصل
آثار	أثر	أصل - فقه	أصل
آثر	آثر	أصل - وضع	أصل
آثر	آثر	أصل - وضع	أصل
آثر	آثر	الف	الف
آثر	آثر	الف	الف
آثر - ذوت	آثر - ذوت	الف	الف
آثر - عدد	آثر - عدد	الف	الف
أجل	أجل	ألف	ألف
أجل	أجل	ألف - قيس	ألف
أجل - شيا	أجل - شيا	الل	الل
أخذ	أخذ	الل - جدل	الل
آخر	آخر	الل - قنن	الل
آخر	آخر	أما	أما
آخر	آخر	أمر	أمر
آخر	آخر	أمر	أمر
آخر - زمن	آخر - زمن	أمر	أمر
أدي	أدي	أمر - بسط	أمر
أدي	أدي	أمر - بسط	أمر
أدي - سلب	أدي - سلب	أمر - جزأ	أمر
إذا	إذا	أمر - جزأ	أمر
أستين	أستين	أمر - جنس	أمر
أسطقس	أسطقس	أمر - جهل	أمر

أولية	أول	أمور عامة وخاصة	أمر - خصص
اون	اون	أمور ضرورية	أمر - ضرر
أي	أي	أمور اضافية	أمر - ضيف
أي شيء هو	أي	أمور مظنونة	أمر - ظنن
أي هو	أي هو	أمور عامة عقلية	أمر - عقل
آية	آية	أمور معلومة	أمر - علم
ليس	أيس	أمر اعم	أمر - عمم
ليس بشكل	أيس - شكل	أمر عام	أمر - عمم
ليس بشيء	أيس - شيا	أمور عامية	أمر - عمم
ليس بيقين	أيس - يقن	أمور مفردة	أمر - فرد
الآن	أين	أمر كلي	أمر - كلل
أين	أين	أمور نوعية	أمر - نوع
أين جنسي	أين	أمور موضوعية	أمر - وضع
أين شخصي	أين	أمس	أمس
أين الشيء	أين	تأمل	أمل
أين نوعي	أين	أمهات	أمم
	ب	إنما	إنما
		إن	أنن
		إن وأن	أنن
		إنية	أنن
		إنية ذاتية	أنن - شيا
		إن الشيء	أزانن - شيا
		أوائل	أول
		أول	أول
		أولى	أول
		أولى بحسب الجميل	أول
		أولى بحسب الوقوع	أول
		أولي	أول
		أوليات	أول
بخت	بخت		
مبادئ	بدأ		
مبادئ اول	بدأ		
مبادئ الفلسفة	بدأ		
مبتدأ	بدأ		
مبادئ البرهان	بدأ - برهن		
مبدأ البرهان	بدأ - برهن		
مبادئ الجدل	بدأ - جدل		
مبادئ خاصة	بدأ - خصص		
مبادئ السوفسطائية	بدأ - سفسط		
مبادئ العلوم	بدأ - علم		

برهان مطلق	برهن - مطلق	مبادئ عامة	بدأ - عمم
برهان عددي	برهن - عدد	مبادئ قياسية	بدأ - قيس
برهان علة	برهن - علل	مبادئ موضوعية	بدأ - وضع
برهان مستقيم	برهن - قوم	مبادئ يقينية	بدأ - يقن
برهان وقياس	برهن - قيس	مبدأ	بدأ
برهان كلي	برهن - كلل	إبداع	بدع
برهان موجب	برهن - وجب	إبدال	بدل
برهان موجب وسالب	برهن - وجب - سلب	إبدال الجزئي	بدل - جزأ
برهان الوجود	برهن - وجد	بديهي	بده
برهان يقيني	برهن - يقن	بديهيات	بده
باري	بري	براهين	برهن
بائط	بسط	برهان	برهن
بسيط	بسط	برهان إن	برهن
بسيطة	بسط	برهان إن ولم	برهن
أسماء بسيطة ومركبة	بسط - ركب	برهان سائق الى محال	برهن
بسيطة مقاطرة	بسط - قطر	برهان على إن الشيء	برهن
إبطال	بطل	برهان لم	برهن
باطل	بطل	برهان لم الشيء	برهن
إبطال جزئي	بطل - جزأ	برهاني	برهن
إبطال وسلب	بطل - سلب	برهانية	برهن
إبطال كلي	بطل - كلل	مبرهن	برهن
إبطال وضع	بطل - وضع	برهان بسيط	برهن - بسط
بعد	بعد	برهان تام	برهن - تمم
بعض	بعض	برهان جزئي	برهن - جزأ
بعضي جزئي في حملي	بعض	برهان حقيقي	برهن - حقق
بعضيات	بعض	برهان الخلف	برهن - خلف
تبكيت	بكت	برهان الدلالة	برهن - دلي
تبكيت داخل في لفظ	بكت	برهان الدور	برهن - دور
تبكيتات	بكت	برهان سالب	برهن - سلب

بكت - سفسط	تبكيت سوفسطائي	تمام	تمام
بكت - سفسط	مباكتة سوفسطائية	تمام	غير التام
بكت - طلق	تبكيت مطلق	تمام - عند	تمام العناد
بكت - ظنن	تبكيت مظنون	ث	
بكت - غلط	تبكيت مغالطي		
بين	بيان	ثبت	إثبات
بين	تباين	ثبت	ثبوت
بين	مباين	ثبت - بطل	إثبات وإبطال
بين	مباين المباين	ثبت - جنس	إثبات جنس
بين	مباينات	ثبت - حمل	إثبات في حملية
بين	مباينة	ثبت - خصص	مثبتة خاصة
بين	متباين	ثبت - عمم	مثبتة عامة
بين	متباينات	ثبت - فصل	إثبات في منفصلة
بين	متباينة	ثبت - وصل	إثبات في متصلة مجازية
بين - تمام	بيان تام	ثلاث	ثلاثية
بين - دور	بيان بالدور	ثني	إثنان
بين - دور	بيان دائر	ثني	إثنيية
بين - دور	بيان دوري	ثني	إستثناء
بين - سما	متباينة الاسماء	ثني	إستثنائي
بين - وجد	بيان وجودي	ثني	إستثنائات
ت		ثني	ثنائية
		ثني	مستثنى
تبع	إتباع	ج	
تبع	توابع		
تبع	توابع اسماء وافعال	جدد	جدة
تبع - ربط	تابع ورابطة	جدل	جدل
تبع - لز	إستتباع والتزام	جدل	جدلي
تلي	تالي	جدل	جدلي ارياضي
تلي	تتالي	جدل	جدلي امتحاني

جدل	جدليات	جزأ - ضيف	جزئي اضافي
جدل	جدلية	جزأ - علم	أجزاء العلوم
جدل	جدليون	جزأ - عين	جزئي معين
جدل	مجادل	جزأ - فسد	جزئيات فاسدة
جدل	مجادلة	جزأ - قرأ	جزئيات استقرائية
جرب	تجربة	جزأ - قضي	أجزاء القضيتين
جرب	تجربيات	جزأ - نطق	أجزاء المنطق
جرب	تجريبي	جزأ - وجب	جزئي موجب
جرب	مجربات	جزأ - وجب	جزئية موجبة
جرد	تجريد	جزأ - وجب	جزئية موجبة حقيقية
جرد - زمن	مجرد عن الزمان	جزم	جازم
جري	مجاراة	جزم	جزم
جزأ	أجزاء	جزم	جزمية
جزأ	تجزئة	جزم	جسم
جزأ	جزء	جسم - جنس	جسم الذي هو جنس
جزأ - لفظ	جزء لفظ مركب	جسم - علم	جسم تعليمي
جزأ	جزئي	جسم - مدد	جسم مادة
جزأ	جزئيات	جمع	جامع
جزأ	جزئية	جمع	جامع مشترك في التمثيل
جزأ	جزئيتان	جمع	جمع
جزأ	جزاء	جمع	جوامع
جزأ - حدد	أجزاء الحد	جمع	مجموع
جزأ - حرف	جزئي محرف عن كلي	جمع - سال	جمع مسائل في مسألة
جزأ - حقق	جزئي حقيقي	جنس	أجناس
جزأ - دوم	جزئي يدل على الدوام	جنس	أجناس الأجناس
جزأ - سلب	جزئي سالب	جنس	أجناس قاطيغورياس
جزأ - سلب	جزئية سالبة	جنس	جنس
جزأ - شبه	أجزاء متشابهة	جنس	جنس الأجناس
جزأ - شرط	جزئية شرطية	جنس	جنسية

جنس	متجانسان	جنس - قرب	أجناس قريبة مختلفة
جنس - اول	جنس اول	جنس - قرب	جنس قريب
جنس - بعد	جنس بعيد	جنس - نطق	جنس منطقي
جنس - بين	أجناس متباينة	جنس - نوع	أجناس وانواع
جنس - جوهر	أجناس الجوهر	جنس - نوع	جنس نوع
جنس - حدد	أجناس المحدود	جنس - نوع	جنس ونوع
جنس - حمل	جنس محمول	جنس - وسط	أجناس متوسطة
جنس - خصص	جنس أخص	جهد	إجتهاد
جنس - خصص	جنس وخاصة	جهد - مفسط	جهادية سوفسطائية
جنس - خلف	أجناس مختلفة	جهل	جهل
جنس - دخل	أجناس متداخلة	جهل	مجهول
جنس - سبب	أجناس الاسباب	جهل	مجهول صرف
جنس - شيا	جنس الشيء	جهل	مجهولات
جنس - صدر	أجناس المصادرة	جهل - بسط	جهل بسيط
جنس - صور	أجناس وصور	جهل - ركب	جهل مركب
جنس - طبع	جنس طبيعي	جوب	جواب ما هو
جنس - عدم	أجناس المعاني العدمية	جوب	مجيب
جنس - عرض	أجناس الأعراض	جوز	تجوز
جنس - عرض	جنس عرض	جوز	مجاز
جنس - عرض	جنس وعرض	جوهر	تجوهر
جنس - عقل	جنس عقلي	جوهر	جواهر
جنس - عقل	جنس معقول	جوهر	جواهر اول
جنس - علا	أجناس عالية	جوهر	جواهر ثوان
جنس - علا	أجناس عالية مختلفة	جوهر	جوهر
جنس - علا	جنس عالي	جوهر	جوهر اول
جنس - عمم	جنس أعم	جوهر	جوهري
جنس - عمم	جنس عام	جوهر	جوهرية
جنس - فصل	جنس فصل	جوهر - جزأ	جوهر جزئي
جنس - فصل	جنس وفصل	جوهر - حسن	جواهر محسة

حد الجنس	حدد - جنس	جوهري ذاتي	جوهري - ذات
صناعة الحد	حدد - حدد	جواهر شخصية	جوهري - شخص
حد حقيقي	حدد - حقق	جواهر عقلية	جوهري - عقل
حدود حقيقة	حدد - حقق	جواهر عالية	جوهري - علا
حد محمول	حدد - حمل	جوهري عام	جوهري - عمم
حد ذاتي	حدد - ذات	جواهر مفارقة	جوهري - فرق
حد رسمي	حدد - رسم	جواهر وفصول	جوهري - فصل
حد زائد	حدد - زيد	جوهري كلي	جوهري - كلل
حد الشيء	حدد - شياً	جوهري وكيف	جوهري - كيف
حد اصغر	حدد - صغر		
حد مطلق	حدد - طلق		ح
حد عرض	حدد - عرض	حجة	حجج
حد العلم	حدد - علم	حجج	حجج
حد إقناعي	حدد - إقناع	حجة جدلية	حجج - جدل
حد وقياس	حدد - قياس	حجج خطية	حجج - خطب
حد أكبر	حدد - كبر	إحداث	حدث
حد لفظي	حدد - لفظ	حادث	حدث
حد لفظي ورسمي	حدد - لفظ - رسم	تحديد	حدد
حد محض	حدد - محض	حاد	حدد
حد ناقص	حدد - نقص	حد	حدد
حد النوع	حدد - نوع	حد الحد	حدد
حدود الأنواع	حدد - نوع	حد حد الحد	حدد
حدود موجبة	حدد - وجب	حدود	حدد
حد أوسط	حدد - وسط	محدود	حدد
حد وسط	حدد - وسط	محدودات	حدد
حد موضوع	حدد - وضع	حدود أمور مركبة	حدد - امر - ركب
حدود موضوعة	حدد - وضع	حدود أوليات	حدد - اول
حدس	حدس	حد بسيط	حدد - بسط
حدسي	حدس	حد تام	حدد - تمم

حس	حس	حس	حس
حسبات	حس	تحرز	حرز
محسوس	حس	حرف	حرف
محسوسات	حس	حرف الألف	حرف
محسوسة	حس	حرف أليس	حرف
حس وخیال و ذکر	حس - خیل - ذکر	حرف إما	حرف
محسوسات ظاهرة	حس - ظهر	حرف أي	حرف
تحسين	حسن	حرف لا	حرف
حسن وقبح	حسن - قبح	حرف لأن	حرف
حشو	حشو	حرف لم	حرف
حواشي	حشي	حرف ما	حرف
حصر	حصر	حرف ماذا	حرف
محصور	حصر	حرف هل	حرف
محصورات	حصر	حروف	حرف
محصورة	حصر	منحرفات	حرف
حصر جزئي	حصر - جزأ	منحرفة	حرف
حصر سالب	حصر - سلب	حرف الجزاء	حرف - جزأ
محصورة بالأسوار	حصر - سور	حروف السؤال	حرف - سال
حصر كلي	حصر - كلل	حرف سلب	حرف - سلب
تحصيل	حصل	حرف الشرط	حرف - شرط
غير المحصلة	حصل	حرف شرطي	حرف - شرط
محصل	حصل	حرف العدل	حرف - عدل
حصول اولي	حصل - اول	حرف كيف	حرف - كيف
تحصيل المضاف	حصل - ضيف	حركات	حرك
تحقيق	حقق	حركة	حرك
حق	حقق	حركة على الاطلاق	حرك - طلق
حقائق	حقق	حركة في الوضع	حرك - وضع
حقيقة	حقق	أحرى	حري
حقيقية	حقق	إحساس	حس

حقق - قضي	تحقيق القضايا	حكم - عند	حكم بالعناد
حقق - نوط	تحقيق المناط	حكم - فصل	حكم بالإنفصال
حكك	محك	حكم - كلل	حكم كلي
حكك - نظر	محك النظر	حكم - مثل	حكم المثل
حكم	أحكام	حكم - منع	حكم ممتنع
حكم	تحكم	حكم - نقل	حكم منقول
حكم	حكم	حكم - وجب	أحكام ايجابية
حكم	حكمة	حكم - وجب - كلل	حكم بايجاب كلي
حكم	حكمة مراية	حكم - وضع	أحكام الموضوع
حكم	حكيم	حكم - يقن	حكم يقيني
حكم	محكوم به	حكمي	محاكاة
حكم	محكوم عليه	حطل	تحليل
حكم - اصل	حكم الاصل	حطل - حدد - رسم	تحليل الحد والرسم
حكم - امر	أحكام على أمور كلية	حطل - صدق	تحليل صادق
حكم - اول	حكم أولي	حطل - صنع	تحليل صناعي
حكم - بسط	حكم بسيط	حطل - طبع	تحليل طبيعي
حكم - جزا	حكم جزئي	حطل - عكس	تحليل بالعكس
حكم - جزم	حكم جازم	حطل - قيس	تحليل القياس
حكم - حمل	أحكام متعلقة	حمل	إحتمال
	بالمحمول	حمل	حمل
حكم - حمل	حكم حملي	حمل	حملي
حكم - رجح	حكم بطرف راجح	حمل	حملات
حكم - سلب	حكمان سلبان	حمل	حملية
حكم - سلب - كلل	حكم بسلب كلي	حمل	محتمل
حكم - شرط	حكم شرطي	حمل	محمول
حكم - شيا	حكم شيء على شيء	حمل	محمول أول
حكم - ضرر	حكم ضروري	حمل	محمول بحسب القول
حكم - ظن	حكم مظنون صرف		واللسان
حكم - عكس	حكم العكس	حمل	محمول على

محمولات مقومة	حمل - قوم	محمولات	حمل
حمل على كل	حمل - كلل	محمولان	حمل
حمل كلي	حمل - كلل	حمل أولي	حمل - أول
محمول كلي	حمل - كلل	محمولات اولية	حمل - أول
محمولات كلية بسيطة	حمل - كلل	محمول برهاني	حمل - برهن
حمل بالإيجاب	حمل - وجب	محمولات مجموعة	حمل - جمع
حمل الموصوف	حمل - وصف	محمولات على جنس	حمل - جنس
محمول وموضوع	حمل - وضع	محمولات جوهرية	حمل - جوهر
حمل مواطأة	حمل - وطأ	محمول بالحقيقة	حمل - حقق
معاورات ارتياضية	حور	محمولات خارجية	حمل - خرج
محاورة امتحانية	حور	محمول مخصص	حمل - خصص
تحوص	حوص	محمول بالذات	حمل - ذات
أحوال	حول	والحقيقة	
إستحالات	حول	محمول بذاته	حمل - ذات
إستحالة	حول	محمول ذاتي	حمل - ذات
حال	حول	محمولات ذاتية	حمل - ذات
حال الامور	حول - امر	حمل بالسلب	حمل - سلب
حالة الاكثرية	حول - كثر	حمل اشتقاق	حمل - شقق
أحوال وجودية	حول - وجد	حملية ضرورية	حمل - ضرر
حال الوجود	حول - وجد	محمول المطلوب	حمل - طلب
حاوي	حوي	حمل غير المطلق	حمل - طلق
من حيث	حيث	حمل مطلق	حمل - طلق
تحير	حير	حمل مطلقة على عرفية	حمل - طلق
محال	حيل	حمليات معدولية	حمل - عدل
حينية مطلقة	حين - طلق	حمل ما بالعرض	حمل - عرض
	خ	محمول بالعرض	حمل - عرض
		محمولات عرضية	حمل - عرض
أخبار	خبر	محمولات مفردة	حمل - فرد
إختبار	خبر	محمولات المقدمات	حمل - قدم

مخاطب	خطب	خبر	خبر
مخاطبات	خطب	مخبر عنه	خبر
مخاطبة	خطب	خدعة	خدع
مخاطبة خطائية	خطب	خارجية	خرج
مخاطبة فلسفية	خطب	أخص	خصص
مخاطبات برهانية	خطب - برهن	خاص	خصص
مخاطبة برهانية	خطب - برهن	خاصة	خصص
مخاطبة جدلية	خطب - جدل	خاصتان	خصص
مخاطبة جهادية	خطب - جهد	خاصية	خصص
مخاطبة سوفسطائية	خطب - سفسط	خصوص	خصص
مخاطبة شعرية	خطب - شعر	خواص	خصص
مخاطبة - مشاغية	خطب - شغب	مخصوص	خصص
مخاطبة علمية	خطب - علم	مخصوصات	خصص
مخاطبة العناد	خطب - عند	مخصوصتان	خصص
مخاطبة قياسية	خطب - قيس	خاصة مجهولة	خصص - جهل
خط	خطط	خاصة الجنس	خصص - جنس
إختلاط	خلط	خاصة مركبة	خصص - ركب
إختلاط اول	خلط	خصوص الشرطية	خصص - شرط
إختلاط ثالث	خلط	مخصوصة شرطية	خصص - شرط
إختلاط ثانٍ	خلط	خواص المضافات	خصص - ضيف
تخليط	خلط	خاصة وعرض	خصص - عرض
مختلط	خلط	خاصة لفصل	خصص - فصل
مختلطات	خلط	خطأ	خطا
إختلاف	خلف	خطابة	خطب
خلاف	خلف	خطابي	خطب
خلف	خلف	خطائيات	خطب
خوالف	خلف	خطايون	خطب
مخالفة	خلف	خطبي	خطب
خلف جدلي	خلف - جدل	خطبية	خطب

دعوى	دعا	إختلاف خاص	خلف - خصص
أدلة	دلل	إختلاف المخصوص	خلف - خصص
إستدلال	دلل	خلف سوفسطائي	خلف - سفسط
دال	دلل	إختلاف بسلب	خلف - سلب
دال على ما هو	دلل	خالفة الاسم	خلف - سما
دلائل	دلل	إختلاف العلوم	خلف - علم
دلالة	دلل	خلف علمي	خلف - علم
دليل	دلل	إختلاف عام	خلف - عمم
مدلول	دلل	إختلاف قضيتين	خلف - قضى
مدلول عليه	دلل	إختلاف في كلام	خلف - كلم
مستدل	دلل	إختلاف متناقض	خلف - نقض
دليل برهاني	دلل - برهن	إختلاف المهمل	خلف - همل
دلالة تامة	دلل - تمم	إختلاف بإيجاب	خلف - وجب
دلالة غير تامة	دلل - تمم	خلق	خلق
دلالة الحد	دلل - حدد	خلقة	خلق
دلالة الاسم	دلل - سما	تخييلات	خيل
دلالة اسم	دلل - سما	خيال	خيل
دلالة اسم على ذي	دلل - سما	متخييلات	خيل
معنى		مخييلات	خيل
إستدلال بالشاهد على الغائب	دلل - شهد - غيب	خيالات الأشياء	خيل - شياً
دلالة التضمن	دلل - ضمن		د
دلالتا التضمن والالتزام	دلل - ضمن - لزم	متداخلتان	دخل
دلالة طبيعية	دلل - طبع	مدركات اول	درك
دلالة المطابقة	دلل - طبق	إدراك الأمور	درك - امر
	دلل - طبق - ضمن -	إدراك الحس	درك - حسس
دلالة المطابقة والتضمن	لزم	إدراك العقل	درك - عقل
والالتزام		إدراك مفرد	درك - فرد
دلالة عقلية	دلل - عقل	إدراك نسبة	درك - نسب

دائم كلي	دوم - كليل	دلالة العلامة	دلل - علم
	ذ	دلالة معنى	دلل - عني
		دلالة الانفصال	دلل - فصل
ذكاء	ذكا	دليل اقناعي	دلل - قنع
تذكر	ذكر	دلالة كتابة	دلل - كتب
ذكر وخيال	ذكر - خيل	دلالة الالتزام	دلل - لز
اذهان	ذهن	دلالة التزامية	دلل - لز
ذهن	ذهن	دلالة لزوم	دلل - لز
ذهني	ذهن	دلالة بالفاظ	دلل - لفظ
غير الذهني	ذهن	دلالة لفظ	دلل - لفظ
بذاته	ذوت	دلالة لفظية	دلل - لفظ
ذات	ذوت	دلالة اللفظ الوضعية	دلل - لفظ - وضع
ذاته	ذوت	دلالة لفظية موضوعية	دلل - لفظ - وضع
ذاتي	ذوت	دالة على غير ماهية	دلل - ميه
ذاتيات	ذوت	دالة على ماهية	دلل - ميه
ذاتية	ذوت	دلالة على ماهية	دلل - ميه
غير ذاتي	ذوت	دلالة الاتصال	دلل - وصل
ذاتي خاص	ذوت - خصص	دلالة وضعية	دلل - وضع
ذوات الأسوار	ذوت - سور	دهر	دهر
ذاتي مشترك	ذوت - شرك	دور	دور
ذات الشيء	ذوت - شياً	دوران	دور
ذاتي الشيء	ذوت - شياً	دور قبلي	دور - قبل
ذاتي وعرضي	ذوت - عرض	دور كوني	دور - كون
ذاتي عام	ذوت - عمم	دور معي	دور - معي
ذاتي مقوم	ذوت - قوم	دائم	دوم
ذوات الكيفية	ذوت - كيف	دائمة	دوم
ذوات الماهيات	ذوت - ميه	دائمتان	دوم
ذوات الجهات	ذوت - وجه	دوام	دوم
ذوات الجهة	ذوت - وجه	دائمة مطلقة	دوم - طلق

ذوت - وسط	ذات وسط	رعي - قبل	مراعاة التقابل
ذيع	ذائع	رفع	رفع
ر		رفع - حكم	ارتفاع الحكم
رأي	آراء	ركب	تركيب
رأي	آراء فلاسفة	ركب	تركيبات
رأي	آراء مدنية	ركب	مركب
رأي	رأي	ركب	مركب تام
رأي	مرائية	ركب	مركبات
رأي - نفع	رأي نافع	ركب - حمل	مركبة
ربط	رابط	ركب - خبر	تركيب حملي
ربط	رابطة	ركب - خبر	تركيب خبري
ربط	رباط	ركب - دخل	تركيب على سبيل خبر
ربط	روابط	ركب - صدق	تركيب تداخل
ربط - حمل	ربط في الحملي	ركب - طع	تركيب صادق
رتب	ترتيب	ركب - عقل	تركيب طبعي
رتب	مرتبة	ركب - فصل	مركبات عقلية
ردف	ردف	ركب - قسم	تركيب منفصل
ردف	مترادفات	ركب - قيد	تركيب قسمة
ردف	مترادفة	ركب - قياس	تركيب تقييد
رسم	رسم	ركب - كذب	تركيب قياس
رسم	رسميات	ركب - نقص	تركيب كاذب
رسم	رسوم	ركب - وصل	مركب ناقص
رسم - تمم	رسم تام	ركن	تركيب متصل
رسم - جنس	رسم الجنس	روض	ركن
رسم - شيا	رسم الشيء	روض	إرتياض
رسم - شيا	رسوم الشيء	روي	إرتياض بمشاركة
رسم - نقص	رسم ناقص	ريض	روية
رسم - نوع	رسم النوع		رياضة

ز			
زمن	زمان	سأل - علم	سؤال علمي
زوج	زوج	سأل - علم	مسألة علمية
زوج	زوجية	سأل - فحش	سؤال فاحش
زيد	زيادة	سأل - قرر	سؤال التقرير
زيد - حول	أزيد في حال	سأل - قيس	سؤال قياسي
زيد - غلب	أزيد واغلب	سأل - محن	مسألة امتحانية
زيد - فضل	أزيد وافضل	سأل - نطق	سؤال منطقي
زيد - نقص	أزيد وانقص	سأل - نظر	مسألة منظرية
زيل	متزايلات	سبب	أسباب
زيل	متزايلة	سبب	سبب
س		سبب	سبب معين
		سبب - رجح	أسباب مرجحة
		سبب - مبه	أسباب الماهية
		سبب - وجد	أسباب الوجود
سأل	سؤال	سبر - قسم	سبر وتقسيم
سأل	سائل	سبق	اسبق الى الذهن
سأل	سائل ومجيب	ستر	ستر
سأل	مسألة	سطح	سطح
سأل	مسألة هندسية	سفسط	سفسطة
سأل	مسائل	سفسط	سوفسطائي
سأل - برهن	سؤال برهاني	سفسط	سوفسطائية
سأل - بسط	مسألة بسيطة	سفسط	سوفسطس
سأل - جدل	سؤال جدلي	سفسط	سوفسطيقا
سأل - جدل	سائل جدلي	سلب	سالب
سأل - جدل	سائل جدلي حقيقي	سلب	سالبة
سأل - جدل	مسألة جدلية	سلب	سالبان
سأل - جدل	مسائل جدلية	سلب	سالبان متقاطرتان
سأل - جوب	سؤال وجواب	سلب	سلب
سأل - علم	سؤال تعليمي	سلب	سلب السلب

سالب	سالب عن كل	سالب - مكن	سالبة ممكنة
سلب	سلوب	سلب - مكن	سلب الامكان
سلب	سوالب	سلب - وجد	سالبة وجودية
سلب - اضطر	سالبة الاضطرار	سلب - وصل	سلب متصل
سلب - بسط	سالبة بسيطة	سلسل	تسلسل
سلب - جزأ	سالب جزئي	سلم	تسليم
سلب - جزأ	سالبة جزئية	سلم	مسلمات
سلب - جزأ - ضرر	سالب جزئي ضروري	سما	أسامي
سلب - حمل	سلب حملي	سما	إسم
سلب - سوي	سلب بالسواء	سما - مري	إسم ومراء
سلب - ضرر	سالبة ضرورية	سما	أسماء
سلب - ضرر	سلب الضرورة	سما	أسماء عشرة
سلب - طبع	سلب طبيعي	سما	إسمان
سلب - طلق	سالبة مطلقة	سما	تسمية
سلب - طلق	سلب الاطلاق	سما	مسمى
سلب - طلق	سلب مطلق	سما - بسط	أسماء بسيطة
سلب - طلق - خصص	سلب الاطلاق الخاص	سما - بين	أسماء متباينة
سلب - عدل	سالبة معدولة	سما - جنس	إسم الجنس
سلب - عدم	سالبة عدمية	سما - حدد	إسم الحد
سلب - عمم	سالبة عامية	سما - حدد	إسم المحدود
سلب - عند	سلب عناد	سما - حرف	إسم وحرف
سلب - فصل	سلب منفصل	سما - حصل	إسم غير محصل
سلب - كلل	سالب كلي	سما - حصل	إسم محصل
سلب - كلل	سالبة كلية	سما - حصل	إسم محصل وغير محصل
سلب - كلل - حقق	سالبة كلية حقيقية	سما - حصل	أسماء غير محصلة
سلب - كلل - ضرر	سالب كلي ضروري	سما - حمل	إسم محمول
سلب - كلل - طلق	سلب كلي مع اطلاق	سما - خصص	إسم المخصوص
سلب - لزوم	سالبة اللزوم	سما - ردف	إسم مرادف
سلب - مكن	سالبة الممكن	سما - ردف	أسماء مترادفة

سما - رسم	إسم الرسم	سما - نقل	أسماء منقولة
سما - ركب	إسم مركب	سما - نوع	أسماء الأنواع
سما - ركب	أسماء مركبة	سما - وضع	إسم موضوع
سما - سلم	إسم التسليم	سما - وطأ	إسم متواطىء
سما - شبه	إسم متشابه	سما - وطأ	أسماء متواطئة
سما - شبه	أسماء متشابهة	سما - وفق	أسماء متفقة
سما - شرك	إسم مشترك	سمح	مسامحة
سما - شرك	أسماء مشتركة	سهب	إسهاب
سما - شقق	إسم مشتق	سوا	متساويان
سما - شقق	أسماء مشتقة	سوا	مساواة
سما - شكك	إسم مشكك	سوا	مساوي وغير مساوي
سما - شكك	أسماء مشككة	سور	أسوار
سما - شور	أسماء اشارات	سور	سور
سما - صدر	إسم المصدر	سور	مسور
سما - صرف	إسم غير مصرف	سور	مسورات
سما - صرف	إسم مصرف	سور	مسورة
سما - صرف	أسماء مصرفة	سور - سلب - جزأ	سور سلب جزئي
سما - طلق	إسم مطلق	سور - سلب - كلل	سور سلب كلي
سما - عرض	إسم العرض	سور - كلل - وجب	سور كلية موجبة
سما - علم	إسم العلم	سور - وجب - جزأ	سور ايجاب جزئي
سما - غير	إسم مستعار	سور - وجب - كلل	سور ايجاب كلي
سما - غير	أسماء مستعارة	سوي	تساوي
سما - فرد	إسم مفرد	سوي	سوية
سما - قوم	إسم مستقيم	ش	
سما - كلم	إسم وكلمة		
سما - كلم	أسماء الكلم	شبه	أشباه
سما - كلم	أسماء وكلم	شبه	تشابه
سما - نصب - خفض	إسم منصوب ومخفض	شبه	تشبيه
سما - نقل	إسم منقول	شبه	شبه

مشروطة	شرط	شبهة	شبه
مشروطة خاصة	شرط - خصص	شبيه	شبه
مشروطة عامة	شرط - صمم	شبيه وغير شبيه	شبه
شرطي منفصل	شرط - فصل	متشابه	شبه
شرطية منفصلة	شرط - فصل	متشابهات	شبه
شرط التناقض	شرط - نقض	متشابهان	شبه
شرطي متصل	شرط - وصل	متشابهة اسماؤها	شبه
شرطية متصلة	شرط - وصل	متشبه	شبه
إشتراك	شرك	مشابهة	شبه
إشتراك في هيئة	شرك	مشبهات	شبه
مشاركة	شرك	مشبه بحق	شبه - حقق
مشاركة خاصة بين	شرك	تشابه الاسم	شبه - سما
الجنس والعرض		أشخاص	شخص
مشاركة عامة بين		شخص	شخص
الجنس والعرض		شخصان	شخص
مشارك	شرك	شخصي	شخص
مشاركة	شرك	شخصي معين	شخص
مشاركة في حد	شرك - حدد	شخصيات	شخص
مشارك ذاتي	شرك - ذات	شخصية	شخص
مشارك عرضي	شرك - عرض	شخصيتان	شخص
إشتراك تركيبى	شرك - ركب	أشخاص جزئية	شخص - جزأ
إشتراك اسم	شرك - سما	أشخاص الجوهر	شخص - جوهر
إشتراك في اسم	شرك - سما	أشد	شدد
مشاركة اسماؤها	شرك - سما	شاذ	شلذ
إشتراك قسمة	شرك - قسم	شرط	شرط
مشارك كلي	شرك - كلل	شرطي	شرط
إشتراك اتفاقي	شرك - وفق	شرطيات	شرط
شعر	شعر	شرطية	شرط
شعرية	شعر	شرطية	شرط

شغب	شغب	شهد	شاهد
شغب	مشاغبة	شهد	مشاهدات
شغب	مشاغبي	شهد	مشهودات
شغب	مشاغبية	شهد - بطن	مشاهدات باطنة
شقق	مشتق	شهد - غيب	شاهد على غائب
شقق	مشتقات	شهر	مشهور
شقق	مشتقة	شهر	مشهورات
شقق - سما	مشتقة اسماءها	شهر	مشهورة
شك - محض	شك محض	شهر - طلق	مشهور مطلق
شكك	تشكيك	شور	إشارة
شكك	شك	شور	مشار اليه
شكك	متشكك	شور - حس	إشارة حسية
شكك	مشكك	شور - عقل	إشارة عقلية
شكك - خلط	تشكيك مختلط	شيا	أشياء
شكك - سما	مشككة الاسماء	شيا	شيء
شكل	أشكال	شيا	شيان
شكل	أشكال ثلاثة	شيا	شيئية
شكل	شكل	شيا - جزا	أشياء جزئية
شكل	شكل ثالث	شيا - جزا	شيء جزئي
شكل	شكل ثان	شيا - حمل	أشياء محمولة
شكل	شكل رابع	شيا - علم	أشياء معلومة
شكل	شكلان ثان وثالث	شيا - عمم	شيء عام
شكل	شكلية	شيا - عند	شيء معاند
شكل - اول	شكل اول	شيا - عين	شيء بعينه
شكل - بطل	شكل باطل	شيا - قدم	أشياء متقدمة
شكل - قول	شكل القول	شيا - كلل	أشياء كلية
شكل - وسط	شكل اوسط	شيا - كلل	شيء كلي
شنع	تشنيع	شيا - لزوم	شيء ملزوم
شنع	شنع	شيا - وجد	أشياء موجودة

شياً - وسط	أشياء متوسطة	صدق - شرط	صدق الشرطية
ص		صدق - علم	تصديق معلوم
		صدق - كذب	صدق وكذب
صحح - قيس	صحة القياس	صرف	تصاريف
صحح - قيس	صحيح فاصل	صرف - حمل	تصرف محمول
صحف	تصحيف		لموضوع
صدر	مصادر	صرف	مصرف وغير مصرف
صدر	مصادرات	صرف - صرف	قياس مصرف
صدر	مصادرة	صغر	أصغر
صدر	مصدر	صغر	صغرى
صدر - طلب	مصادرة على المطلوب	صفح	تصفح
صدر - طلب	مصادرة على المطلوب	صلح	مصلحة شركية
	الاول	صنع	صنائع
صدر - طلب	مصادرة على المطلوب	صنع	صناعات
	الاول بوسائل	صنع	صناعة
صدر - طلب	مصادرة عن المطلوب	صنع	صناعتان
صدر - ظنن	مصادرة بحسب الظن	صنع - برهن	صناعة برهانية
صدق	تصديق	صنع - جدل	صناعة الجدل
صدق	تصديقات	صنع - جدل	صناعة جدلية
صدق	صادق	صنع - حدد	صناعة التحديد
صدق	صادقة	صنع - خطب	صناعة الخطابة
صدق	صدق	صنع - شعر	صناعة الشعر
صدق	مصدق	صنع - شعر	صناعة شعرية
صدق	مصدقات	صنع - صرع	صناعة مصارعية
صدق - بلغ	تصديق بلاغي	صنع - علم	صنائع علمية
صدق - تمم	تصديق تام	صنع - عمل	صنائع عملية
صدق - تمم	صدق تام في ذاته	صنع - عمل	صناعة عملية
صدق - جدل	تصديق جدلي	صنع - عمم	صنعة عامة
صدق - جزم	تصديق جازم	صنع - فقه	صناعة الفقه

صنع - فكر	صنائع فكرية	صور - قيس	صورة القياس
صنع - قيس	صنائع قياسية	صور - ميه	تصور الماهية
صنع - كلم	صناعة الكلام	صور - نوع	صور نوعية
صنع - لسن	صناعة علم اللسان	ض	
صنع - محن	صناعة امتحانية		
صنع - محن	صناعة معتحة	ضحل	إضمحلال
صنع - نحو	صناعة النحو	ضدد	أضداد
صنع - نطق	صنائع منطقية	ضدد	تحت تضاد
صنع - نطق	صناعة المنطق	ضدد	تحت المتضادتين
صنع - نظر	صنائع نظرية	ضدد	تحت المتضادين
صنع - نظر	صناعة نظرية	ضدد	تضاد
صنع - يقن	صنائع يقينية	ضدد	ضد
صنف - الف	أصناف التأليف	ضدد	ضدان
صنف - طلب	أصناف المطالب	ضدد	ما تحت متضادة
صنف - قضي	أصناف القضايا	ضدد	متضادات
صنف - لفظ	أصناف الألفاظ	ضدد	متضادان
صوت	أصوات	ضدد	متضادة
صور	تصور	ضدد	متضادتان
صور	تصورات	ضدد	مضاد
صور	تصورات ساذجة	ضدد	مضادان
صور	صورة	ضدد	مضادة
صور	صورة الصور	ضدد - حقق	أضداد حقيقية
صور	متصور	ضدد - ضيف	مضاد ومضاف
صور - تمم	تصور تام	ضدد - عقد	تضاد في الاعتقادات
صور - جسم	صورة جسمية	ضرب	ضرب
صور - سذج	تصور ساذج	ضرب	ضروب
صور - شخص	صور شخصية	ضرب - قرن	ضروب القرائن
صور - صدق	تصور صادق	ضرر	إضطرابية
صور - صلق	تصور مع تصديق	ضرر	ضرورة

ضرر	ضروري	ضمير	ضمير
ضرر	ضروريات	ضمن	تضمن
ضرر	ضرورية	ضيف	إضافات
ضرر	لا ضرورة وامكان	ضيف	إضافة
ضرر - ذهن	ضرورة ذهنية	ضيف	إضافي
ضرر - شرط	ضرورة مشروطة	ضيف	إضافيات
ضرر - شرط	ضروري مشروط	ضيف	تضاييف
ضرر - شرط	ضروريات مشروطة	ضيف	تضاييف على تعادل
ضرر - شرط - ذات	ضروري بشرط وجود الذات	ضيف	متضاييف
ضرر - شرط - ذات	الذات	ضيف	متضاييفات
ضرر - طلق	ضرورة مطلقة	ضيف	متضاييفان
ضرر - طلق	ضروري مطلق	ضيف	مضاف
ضرر - طلق	ضرورية مطلقة	ضيف	مضافات
ضرر - كلل	ضروري كلي	ضيف	مضافان
ضرر - وصف	ضرورة وصفية	ضيف - بسط	مضاف بسيط
ضرر - وقت	ضروري موقت	ضيف - جنس	إضافة جنس
ضرر - وهم	ضروريات وهمية	ضيف - جنس	إضافة جنسية
ضرر - ضرع	تضرع	ضيف - حقق	مضاف حقيقي
ضعف - فهم	تضاعف مفهوم	ضيف - خصص	إضافة خاصة
ضل	تضليل	ضيف - طلق	إضافة مطلقة
ضل	ضلالة	ضيف - علم	اضافة علم
ضل	مضللات	ضيف - قول	مضاف من المقولة
ضل - عرض	تضليل عارض	ضيف - قول	مضاف هو المقولة
ضل - عرض	تضليل كائن بعرض	ضيف - كفا	إضافة متكافئة
ضل - قضي	تضليل في القضايا	ضيف - كم	إضافة في كمية
ضل - قول	تضليلات خارجة عن القول	ضيف - كيف	إضافة في كيفية
ضل - لفظ	تضليل لفظي	ضيف - ملك	إضافة لملكة
ضمير	ضمائر	ضيف - نوع	إضافي نوع

ط		طلب	مطلب ما واي
طبع	بالطبع	طلب	مطلب هل
طبع	طبائع	طلب	مطلب هل ولم
طبع	طبع	طلب	مطلباً كم ومن
طبع	طبيعة	طلب	مطلوب
طبع	طبيعات	طلب	مطلوبات
طبع - جزأ	طبائع جزئية	طلب - برهن	مطالب برهانية
طبع - جنس	طبائع الاجناس	طلب - جدل	مطلب جدلي
طبع - شخص	طبيعة شخصية	طلب - جدل	مطلوب جدلي
طبع - ضد	طبائع الاضداد	طلب - جدل	مطلوبات جدلية
طبع - كلل	طبائع كلية	طلب - شيئاً	مطلب لم الشيء
طبع - كلل	طبيعة كلية	طلب - صدق	مطلوب تصديقه
طبع - نوع	طبائع الانواع	طلب - صور	مطلوب تصويره
طبع - نوع	طبائع نوعية	طلب - علم	مطالب علمية
طبق	مطابقة	طلق	إطلاق
طرد	طرد	طلق	مطلق
طرد - عكس	طرد وعكس	طلق	مطلقات
طرد - منع	مطرد مانع	طلق	مطلقة
طرف	أطراف	طلق	مطلقتان
طرف	طرف	طلق - جرد	مطلقات مجردة
طرف	طرفان	طلق - خصص	إطلاق خاص
طلب	طلبة	طلق - خصص	مطلق خاص
طلب	مطالب	طلق - خصص	مطلقة خاصة
طلب	مطلب	طلق - خلف	مطلقات متخالفة
طلب	مطلب اي	طلق - سلب	مطلق سلب
طلب	مطلب اي شيء هذا	طلق - سور	مطلق من جهة سور
طلب	مطلب لم	طلق - ضرر	مطلق الضرورة
طلب	مطلب ما	طلق - عرف	مطلقة عرفية
طلب	مطلب ما هو	طلق - عمم	مطلق عام

عدد زوج	عدد - زوج	مطلق عامي	طلق - عمم
عدد فرد	عدد - فرد	مطلقة عامة	طلق - عمم
عدل	عدل	مطلقة عامية	طلق - عمم
عدول	عدل	مطلق عام عرفي	طلق - عمم - عرف
معادلة	عدل	مطلق كلي	طلق - كلل
معدول	عدل	مطلق الإمتناع	طلق - منع
معدولة	عدل	إطلاق في جهة سور	طلق - وجه
معدولتان	عدل	إطلاق وصفي	طلق - وصف
معدولية	عدل	مطلقة اتفاقية	طلق - وفق
تبادل القسمة	عدل - قسم	إستطاعة	طوع
إعدام	عدم	إنطواء	طوى
إعدام حقيقية	عدم		ظ
عدم	عدم		
عدمي	عدم	ظن	ظنن
معدوم	عدم	مظنونات	ظنن
عدم مقابل	عدم - قبل	ظن صرف	ظنن - صرف
عدم وملكة	عدم - ملك	ظنون صرفة	ظنن - صرف
أعراض	عرض	ظن وعلم	ظنن - علم
عارض	عرض	ظن غالب	ظنن - غلب
عرض	عرض	ظن مكتسب	ظنن - كسب
عرض وعرضي	عرض	إستظهار	ظهر
عرضي	عرض		ع
عرضيات	عرض		
عرضية	عرض	عبارة	عبر
عروض	عرض	إعجام	عجم
عوارض	عرض	عجمة	عجم
معارضة	عرض	عد	عدد
عرض جزئي	عرض - جزأ	عدد	عدد
أعراض المحمول	عرض - حمل	معدود	عدد

عرض - خصص	عرض خاص	عرف	معرف
عرض - خصص	عرض الخاصة	عرف	معارف
عرض - دوم	عرض دائم	عرف	معرفة
عرض - ذوت	أعراض ذاتية	عرف - اول	معرفة اولية
عرض - ذوت	عارض ذاتي	عرف - نعم	تعريف تام
عرض - ذوت	عرض ذاتي	عرف - نعم	معرفة تامة
عرض - ذوت	عرض ذاتي خاص	عرف - جنس - خصص	تعريف من جنس وخاصة
عرض - ذوت	عرض غير ذاتي	عرف - حجج	معرفة الحجة
عرض - طلق	عرض مطلق	عرف - حدد	تعريف حدي
عرض - عمم	عارض عام	عرف - خرج	تعريف بالخارج
عرض - عمم	عرض عام	عرف - خصص	عرفية خاصة
عرض - غرب	أعراض غريبة	عرف - خصص	معرفة خاصة
عرض - غرب	عوارض غريبة	عرف - ركب	تعريف مركب
عرض - فرق	أعراض مفارقة	عرف - ركب	تعريف مركب بمقوم
عرض - فرق	عرض مفارق	عرف - ركب	تعريف مركب لا من
عرض - فرق	عرضي مفارق		مقوم صرف
عرض - فصل	عرض الفصل	عرف - شرك	معارف مشتركة
عرض - كلل	عرض كلي	عرف - شياً	تعريف الأشياء
عرض - لزم	عرض لازم	عرف - شياً	تعريف شيء
عرض - لزم	عرضي غير لازم	عرف - شياً	معرف الشيء
عرض - لزم	عرضي لازم	عرف - طبع	أعرف عند الطبيعة
عرض - لزم	عوارض غير لازمة	عرف - طلق	أعرف على الاطلاق
عرض - نوع	عرض النوع	عرف - عرض	تعريف بالعارض
عرف	أعرف	عرف - عرض	تعريف من اعراض
عرف	أعرف عندنا		وخواص
عرف	تعريف	عرف - علم	معرفة المتعلم
عرف	تعريفات	عرف - عمل	معارف عملية
عرف	عرفي	عرف - عمم	عرفي عام
عرف	عرفية	عرف - عمم	عرفية عامة

معقولات اول	عقل	معرفة عامة	عرف - عمم
معقولات اولى	عقل	تعريف المفرد	عرف - فرد
معقولات ثانية	عقل	تعريف مفرد بلازم	عرف - فرد
معقولان	عقل	تعريف مفرد بمفوم	عرف - فرد
يتعقل	عقل	معرفة بالفعل	عرف - فعل
معقولات مركبة	عقل - ركب	تعريف بقرينة	عرف - قرن
عقل عملي	عقل - عمل	تعريف مقول	عرف - قول
معقول مفرد	عقل - فرد	معرفة اكتسابية	عرف - كسب
معقولات مفردة	عقل - فرد	معرفة مكسوبة	عرف - كسب
عقل بالفعل	عقل - فعل	معرف الكل	عرف - كلل
عقل فعال	عقل - فعل	تعريف من باب لوازم	عرف - لزوم
عقل مستفاد	عقل - فيد	ولواحق	
عقل كلي	عقل - كلل	تعريف بالمثال	عرف - مثل
معقول كلي	عقل - كلل	تعريف بمثل مثال	عرف - مثل
معقولات كلية	عقل - كلل	تعريف تمثيلي	عرف - مثل
عقليات محضة	عقل - محض	تعريف بالنظائر	عرف - نظر
عقل بالملكة	عقل - ملك	معارف نظرية	عرف - نظر
عقل نظري	عقل - نظر	معرفة ناقصة	عرف - نقص
عقل هيولاني	عقل - هيل	عرفي وجودي	عرف - وجد
إنعكاس	عكس	تعريف بالوصف	عرف - وصف
عكس	عكس	إعتقاد	عقد
لا ينعكس	عكس	إعتقادات	عقد
متعاكسات	عكس	عقائد اولية	عقد - اول
منعكس جامع	عكس - جمع	عقل	عقل
عكس الحملات	عكس - حمل	عقليات	عقل
عكس مستوي	عكس - سوي	عقول	عقل
عكس الضروري	عكس - ضرر	عقول عشرة	عقل
عكس الضروريات	عكس - ضرر - مكن	معقول	عقل
والممكنات		معقولات	عقل

علة قاصرة	علل - قصر	عكس في مطلقتين	عكس - طلق
علة مادية	علل - مدد	عكس مطلق	عكس - طلق
علل الوجود	علل - وجد	عكس المطلقات	عكس - طلق
إستعلام	علم	عكس المقدمات	عكس - قدم
أعلام	علم	عكس المقدمة المتصلة	عكس - قدم
تعاليم	علم	إنعكاس القضية	عكس - قضى
تعلم	علم	عكس القضية	عكس - قضى
تعلم وتعليم ذهني	علم	إنعكاس القياس	عكس - قيس
تعليم	علم	عكس القياس	عكس - قيس
تعليم وتعلم	علم	عكس الممكن	عكس - مكن
عالم	علم	عكس النتائج	عكس - نتج
علامة	علم	عكس النقض	عكس - نقض
علم	علم	عكس النقيض	عكس - نقض
علم بلم	علم	علاقة	علق
علم بما هو	علم	علة	علل
علم التعاليم	علم	علة غائبة	علل
علوم	علم	علل	علل
علوم تعاليمية	علم	معلول	علل
علوم فلسفية	علم	معلولات	علل
متعلم	علم	أخذ ما ليس بعلة علة	علل - اخذ
معلم	علم	علة أولى	علل - اول
معلوم	علم	علل خاصة	علل - خصص
معلومات	علم	علة ذاتية	علل - ذوت
علم الهي	علم - الله	علل ذاتية	علل - ذوت
علم الالهيات	علم - الله	علة صورية	علل - صور
علم اولي	علم - اول	علة متعددة	علل - عدي
علم برهان	علم - برهن	علة فاعلية	علل - فعل
علم برهاني	علم - برهن	علل فاعلة	علل - فعل
علوم برهانية	علم - برهن	علة قابلية	علل - قبل

علم - جزأ	علم جزني	علم - كسب	علوم مكتسبة
علم - حدث	علم حادث	علم - كلل	علم كلي
علم - حدس	تعلم وتعليم حدسي	علم - لسن	علم اللسان
علم - حسب	علم الحساب	علم - مدن	علم مدني
علم - حقق	علم حقيقي	علم - نجم	علم النجوم
علم - خصص	علم باختصاص	علم - نطق	علم المنطق
علم - ذوت	علم بذات	علم - نطق	علوم المنطق
علم - ذوت	علم ذاتي	علم - نظر	علم المناظر
علم - ركب	علم بمركب	علم - نظر	علم نظري
علم - سبب	علم بسبب	علم - هندس	علم الهندسة
علم - شرط	علم شرطي	علم - وتر	علم وتواتر
علم - شرك	علوم مشتركة	علم - وتر	معلومات بتواتر
علم - شيا	علم بشيء	علم - وجد	علم الوجود
علم - صدق	علم تصديقي	علم - وجد	علم واحد
علم - صدق	علوم تصديقية	علم - يقن	علم يقين
علم - صور	علم تصوري	علم - يقن	علم يقيني
علم - طبع	علم طبيعي	علم - يقن	علوم يقينية
علم - طبع	علم الطبيعيات	عمد	عمود
علم - ظنن	علم وظن	عمل	عمل
علم - عدد	علم العدد	عمل	عملية
علم - عرف	علم متعارف	عمل - نسب	إستعمال مناسبة
علم - عرف	علوم متعارفة	عمل - وفق	إستعمال موافق
علم - عقل	علوم عقلية	عمم	أعم
علم - علا	علم اعلى	عمم	عام
علم - عمل	علم عملي	عمم	عامتان
علم - فكر	تعلم وتعليم فكري	عمم	عامة
علم - قصي	علم اشد استقصاء	عمم	عموم
علم - قيس	تعلم القياس	عمم - حمل	عموم المحمول
علم - كسب	علم مكتسب	عمم - خصص	أعم وأخص

عمم - خصص	عام وخاص	عني - علم	معنى علمي
عند	تعاند	عني - عرض	معنى عرضي
عند	عناد	عني - عقل	معنى معقول
عند	عنادات	عني - عمم	معنى عام
عند	متعاندات	عني - عمم	معنى عموم
عند	متعاندان	عني - فرد	معاني مفردة
عند	متعاندة	عني - فرد	معنى مفرد
عند	معاند	عني - كلل	معنى كلي
عند	معاندات	عهد	لام العهد
عند	معاندة	عوم	عوام
عند - برهن	عناد برهاني	عبر	إستعارة
عند - تعم	عناد تام	عبر	مستعار
عند - جدل	عناد جدلي	عبر	مستعارة
عند - سلب	عناد سلب	عبر	معيار
عند - شبه	معاندة بالشبيه	عين	أعيان
عند - علم	عناد علمي	عين	تعيين
عند - نقص	عناد ناقص	عين	عين
عنصر	عنصر	عين	معينة
عنن	عن	عين	معين
عنن	عن ماذا	عين - خصص	عين خاص
عني	معاني	عين - شخص	أعيان شخصية
عني	معاني فلسفية	عين - شخص	معين مشخص
عني	معنى	عين - شيا	عين الشيء
عني - جزأ	معنى جزئي	عين - عمم	عين عام
عني - جنس	معاني جنسية	عي	عي
عني - خصص	معنى خاص	غ	
عني - ركب	معاني مركبة		
عني - صور	معنى متصور	غرق	إستغراق
عني - عدم	معاني عدمية	غلب	غلبة

غلط	أغاليط	غلط - لفظ	مغالطة لفظية
غلط	غالط	غلط - مري - شغب	مغالطة ممارية ومشاعبية
غلط	غلط	غلط - موه	أغاليط مموهة
غلط	مغالط	غنا	غناء
غلط	مغالطات	غيا	غايات
غلط	مغالطة	غيا	غاية
غلط	مغلطات	غيب	غائب
غلط - برهن	مغالطات برهانية	غير	تغير
غلط - حدد	غلط في الحد	غير	غير
غلط - رسم	غلط في اللوازم	غير	غير الموجود
غلط - ركب	غلط بتركيب	غير	غيران
غلط - سفسط	مغالطة سوفسطائية	غير	متغايرة
غلط - سفسط	مغالطي وسوفسطاني	ف	
غلط - شرك - فهم	مغالطة باشتراك المفهوم	ف	
غلط - عرض	مغلط بالعرض	فاء	فاء
غلط - عقل	غلط من جهة العقل	فرد	فرد
غلط - علق - الف -		فرد	فردية
قيس	أغلاط متعلقة بالتأليف	فرد	مفرد
	القياسي	فرد	مفردات
غلط - عني	أغلاط معنوية	فرد	مفردة
غلط - عني	غلط معنوي صرف	فرد - طلق	مفردات مطلقة
غلط - قدم	غلط لسبب في المقدمات	فرد - كلل	مفرد كلي
	غلط في القياس	فرض	فراصة
غلط - قيس	مغالطات في قياس	فرض	إفترض
غلط - قيس	مغالطة في قياس	فرض	فرض
غلط - لزم	غلط من جهة اللوازم	فرض - كلل	مفروضات
غلط - لفظ	غلط لفظي	فرع	مفروض كلي
غلط - لفظ	مغالطات لفظية	فرق	فرع
			تفريق

فصل ذاتي	فصل - ذوت	متفرقات	فرق
فصول ذاتية	فصل - ذوت	فرقان اخص	فرق - خصص
منفصل لذاته	فصل - ذوت	فرقان خاص	فرق - خصص
فصل عرض	فصل - عرض	مفارق خاصة	فرق - خصص
فصل واعراض	فصل - عرض	فرقان عام	فرق - عمم
فصول واعراض	فصل - عرض	فاسد	فسد
فصل عام	فصل - عمم	فساد	فسد
فصول متقابلة	فصل - قبل	فساد الحد	فسد - حدد
فصل قسم	فصل - قسم	تفسير	فسر
فصول مقسمة	فصل - قسم	إنفصال	فصل
فصول مقومة	فصل - قوم	فصل	فصل
فصول الكيف	فصل - كيف	فصلان	فصل
فصل منطقي	فصل - نطق	فصلية	فصل
فصول منطقية	فصل - نطق	فصول	فصل
فصل منوع	فصل - نوع	منفصل	فصل
فصل النوع	فصل - نوع	منفصلات	فصل
فصل ونوع	فصل - نوع	منفصلة	فصل
منفصلة موجهة	فصل - وجب	فصل بسيط	فصل - بسط
أفضل	فضل	فصول بسيطة	فصل - بسط
تفاضل	فضل	فصول مجردة	فصل - جرد
فضل	فضل	فصل الجنس	فصل - جنس
أفضل وأثر	فضل - أثر	فصول الجواهر	فصل - جوهر
تفطن	فطن	فصول جوهرية	فصل - جوهر
أن يفعل	فعل	فصل حقيقي	فصل - حقق
أن يفعل وان ينفعل	فعل	منفصل حقيقي	فصل - حقق
أن ينفعل	فعل	منفصلة حقيقية	فصل - حقق
إنفعال	فعل	منفصلة حقيقية اتفاقية	فصل - حقق - وفق
إنفعالات	فعل	فصل خاص	فصل - خصص
فاعل	فعل	فصل وخاصة	فصل - خصص

فعل	فعل	ق	فعل
فعل	فعل	قال - بسط	قول بسيط ومركب
فعل	فعل	قال - ظن	قول وظن
فعل	فعل	قبح	قبيح
فعل	فعل	قبل	تقابل
فعل	فعل	قبل	قبل
فعل - تمم	فعل تام	قبل	متقابل
فعل - فصل	قول مفصل	قبل	متقابلات
فعل - فضل	أفعل تفضيل	قبل	متقابلان
فعل - قبل	فاعل وقابل	قبل	متقابلتان
فعل - نقص	أفعال ناقصة	قبل	مقابلة
فعل - نوع	كليات نوعية	قبل	مقبولات
فقر	إفتقار	قبل	يقابل
فقه	فقه	قبل - اول	تقابل اول
فقه	فقهيات	قبل - حقق	تقابل حقيقي
فكر	فكر	قبل - حمل	تقابل على سبيل الحمل
فكر	فكرة	قبل - ضد	تقابل التضاد
فكر - عقل	فكر عقلي	قبل - ضد	متقابلات ضدية
فلسفة	فلسفة	قبل - ضيف	تقابل اضافة
فلسفة	فلسفة اولى	قبل - ضيف	تقابل متضايفين
فلسفة	فلسفة خارجة وبرانية	قبل - ضيف	تقابل مضاف
فلك	فلك	قبل - عدم	تقابل العدم والقنية
فهم	فهم	قبل - عدم	تقابل عديمي
فهم	فهمني	قبل - عمم	متقابلات عامية
فهم	مفهوم	قبل - عين	متقابلات عيانية
فوت	تفاوت	قبل - نقض	تقابل نقيض
فيد	مستفاد	قدر	مقدار
		قدر - شرك	قدر مشترك
		قدم	أقدم

قدم	تقدم	قدم - جدل	مقدمة جدلية
قدم	قدم	قدم - جدل - شهر	مقدمات جدلية مشهورة
قدم	قديم	قدم - جدل - طلق	مقدمة جدلية مطلقة
قدم	متقدم	قدم - جزأ	مقدمات جزئية
قدم	مقدمات	قدم - جزأ	مقدمة جزئية
قدم	مقدمات اوائل	قدم - حقق	مقدمة حقة
قدم	مقدمات اول	قدم - حمل	مقدمة حملية
قدم	مقدمات ثلاثية	قدم - خصص	مقدمات خاصة
قدم	مقدمات ثنائية	قدم - ذوت	مقدمات ذاتية
قدم	مقدمة	قدم - ذبح	مقدمات ذائعة
قدم	مقدمة اولى	قدم - رتب	متقدم في المرتبة
قدم	مقدمة ثلاثية	قدم - زمن	متقدم بالزمان
قدم	مقدمتان	قدم - سبب	متقدم بأنه سبب
قدم - اخر	تقديم وتأخير	قدم - سفسط	مقدمات السوفسطائية
قدم - اخر	متقدم ومتأخر	قدم - شبه	مقدمات مشبهة
قدم - اخر	متقدمة ومتأخرة	قدم - شخص	مقدمات شخصيات
قدم - اضطر	مقدمات اضطرارية	قدم - شخص	مقدمة شخصية
قدم - اضطر - طلق	مقدمات اضطرارية ومطلقة	قدم - شرط	مقدمات شرطية
قدم - اول	مقدمة اولية	قدم - شرط - فصل	مقدمات شرطية منفصلة
قدم - برهن	مقدمات البرهان	قدم - شرف	متقدم بالشرف
قدم - برهن	مقدمات برهانية	قدم - شرط - كلل	مقدمة شرطية كلية
قدم - برهن	مقدمة برهانية	قدم - شنع	مقدمة شنعة
قدم - بين	مقدمات بينة	قدم - شهر	مقدمات مشهورة
قدم - بين	مقدمة بيانية	قدم - شهر - طلق	مقدمات مشهورة مطلقة
قدم - تبع	مقدمة المتابعة	قدم - صدق	مقدمات صادقة
قدم - تلي	مقدم وتالي	قدم - صدق	مقدمة صادقة
قدم - ثني	مقدمة استثنائية	قدم - صغر	مقدمة صغرى
قدم - جدل	مقدمات جدلية	قدم - ضد	مقدمتان متضادتان

مقدمة كلية	قدم - كلل	مقدمات ضرورية	قدم - ضرر
متقدم في المكان	قدم - مكن	مقدمات غير ضرورية	قدم - ضرر
مقدمات ممكنة	قدم - مكن	مقدمة ضرورية	قدم - ضرر
مقدمة ممكنة	قدم - مكن	أقدم بالطبع	قدم - طبع
مقدمة ونتيجة	قدم - نتج	أقدم عند الطبع	قدم - طبع
مقدمة منطقية	قدم - نطق	متقدم بالطبع	قدم - طبع
مقدمات نظرية	قدم - نظر	مقدمات مطلقة	قدم - طلق
مقدمات متناقضات	قدم - نقض	مقدمة مطلقة	قدم - طلق
مقدمتان متناقضتان	قدم - نقض	مقدمة معدولة	قدم - عدل
مقدمة مهمة	قدم - حمل	مقدمات متعارفة وعامية	قدم - عرف
مقدمة واجب قبولها	قدم - وجب	مقدمات معروفة بالطبع	قدم - عرف - طبع
تقدم وجود	قدم - وجد	تقدم علي	قدم - علل
مقدمة وجودية	قدم - وجد	متقدم بالعلية وبالذات	قدم - علل
مقدمة وجودية صادقة	قدم - وجد - صدق	مقدمات عملية	قدم - عمل
مقدمات ذوات جهة	قدم - وجه	مقدمات عامة	قدم - عمم
مقدمات ذات اوساط	قدم - وسط	مقدمة عامة	قدم - عمم
مقدمات غير ذوات	قدم - وسط	مقدمة مغالطية جدلية	قدم - غلط - جدل
اوساط		مقدمات تفسيرية	قدم - فسر
مقدمة ذات وسط	قدم - وسط	متقدم في الفضل	قدم - فضل
مقدمة غير ذات وسط	قدم - وسط	والكمال	
مقدمة وضعية	قدم - وضع	مقدمات متقابلة	قدم - قبل
مقدمات غير يقينية	قدم - يقن	مقدمات مقبولة	قدم - قبل
مقدمات يقينية	قدم - يقن	مقدمات الاستقراء	قدم - قرأ
مقدمة اليقين	قدم - يقن	مقدمتان مقترنتان	قدم - قرن
إستقراء	قرأ	مقدمة قياسية	قدم - قيس
مستقري	قرأ	مقدمة كبرى	قدم - كبر
إستقراء تام	قرأ - تمم	مقدمات كاذبة	قدم - كذب
إستقراء جدلي	قرأ - جدل	مقدمات كليات	قدم - كلل
إستقراء استظهارى	قرأ - ظهر	مقدمات كلية	قدم - كلل

قرا - عكس	إستقراء معكوس	قسم	منقسم
قرا - نقص	إستقراء ناقص	قسم - جنس	قسمة الجنس
قرب - يقن	مقارب لليقين	قسم - فصل	قسمة فاصلة
قرر	تقريرات	قسم - كلل	قسمة الكل
قرن	إقتران	قسم - كلل	قسمة الكللي
قرن	إقتران اول	قسم - كلم	أقسام الكلام
قرن	إقتران ثالث	قصر - سبب	قاصر الاسباب
قرن	إقتران ثان	قضي	إستقصاء
قرن	إقتران خامس	قضي	قضايا
قرن	إقتران رابع	قضي	قضايا نبوية
قرن	إقتران سادس	قضي	قضية
قرن - قيس	إقتران غير قياسي	قضي	قضية ثلاثية
قرن - قيس	إقتران قياسي	قضي	قضية ثلاثية تامة
قرن	إقترانات	قضي	قضية ثلاثية غير تامة
قرن	إقتراني	قضي	قضية ثنائية
قرن	قرائن	قضي	قضية رباعية
قرن	قرينة	قضي	قضيتان
قرن	قوارن	قضي - بسط	قضية بسيطة
قرن	مقارن	قضي - جرب	قضايا تجريبية
قرن - ركب	قرينة مركبة	قضي - جزأ	قضية جزئية
قرن - قيس	قرائن قياسية	قضي - جزم	قضية جسمية
قرن - قيس	قرينة قياسية	قضي - حرف	قضايا محرفة
قرن - نتج	إقترانات ناتجة	قضي - حرف	قضايا منحرفات
قرن - نتج	قرائن منتجة	قضي - حرف	قضية منحرفة
قسط - قوم	قسطاس مستقيم	قضي - حسس	قضايا حسية
قسم	تقسيم	قضي - حصر	قضايا محصورات
قسم	قسمة	قضي - حصر	قضية محصورة
قسم	مقسم	قضي - حصر	قضية محصورة جزئية
قسم	مقسوم	قضي - حصر	قضية محصورة كلية او

قضية شرطية منفصلة	قضي - شرط - فصل	جزئية	
قضية شرطية منفصلة حقيقية	قضي - شرط - فصل	قضية حقيقية	قضي - حقق
قضية شرطية كلية	قضي - شرط - كلل	قضايا حملات	قضي - حمل
قضية شرطية متصلة لزومية	قضي - شرط - لزم	قضايا حملية	قضي - حمل
قضية شرطية متصلة	قضي - شرط - وصل	قضية حملية	قضي - حمل
قضيتان مشتركتان	قضي - شرك	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضية صفري	قضي - صغر	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضايا متضادة	قضي - ضد	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضية ضرورية	قضي - ضرر	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضية طارئة	قضي - طرا	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضايا مطلقة	قضي - طلق	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضية مطلقة	قضي - طلق	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضايا مظنونات	قضي - ظن	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضايا معدولة	قضي - عدل	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضايا معدوليات	قضي - عدل	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضية معدولة	قضي - عدل	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضية معدولية متغيرة	قضي - عدل	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضية عدمية	قضي - عدم	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضايا متعارفة	قضي - عرف	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضية منعكسة	قضي - عكس	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضية عامة	قضي - عمم	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضايا متعائدة	قضي - عند	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضية معينة	قضي - عين	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضية مفروضة	قضي - فرض	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضية منفصلة	قضي - فصل	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضايا متقابلة	قضي - قبل	قضية حملية متألدة	قضي - حمل
قضيتان متقابلتان	قضي - قبل	قضية حملية متألدة	قضي - حمل

قضايا موجبة	قضي - وجب	قضية مقيدة	قضي - قيد
قضية موجبة	قضي - وجب	قضية كبرى	قضي - كبر
قضية موجبة خاصة	قضي - وجب	قضايا كثيرة	قضي - كثر
قضية موجبة عامة	قضي - وجب	قضايا كلية	قضي - كلل
قضية موجبة مطلقة	قضي - وجب	قضية كلية	قضي - كلل
قضية موجبة معدولة	قضي - وجب	قضية كلية سالبة موافقة	قضي - كلل - سلب
قضية موجبة معدولية	قضي - وجب	قضية كلية ضرورية	قضي - كلل - ضرر
قضية واجبة	قضي - وجب	قضية كلية سالبة لازمة	قضي - كلل - لزم
قضايا وجودية	قضي - وجد	قضية كلية موجبة	قضي - كلل - وجب
قضية وجودية	قضي - وجد	حاضرة	
قضايا موجهة	قضي - وجه	قضية كلية موجبة مطلقة	قضي - كلل - وجب
قضية موجهة	قضي - وجه	قضية كلية موجبة موافقة	قضي - كلل - وجب
قضية واحدة	قضي - وحد	قضية كلية سالبة وقتية	قضي - كلل - وقت
قضية وضعية	قضي - وضع	قضية كلية موجبة لازمة	قضي - كلل - وجب
قضيتان متفقتان	قضي - وفق	قضية كلية موجبة	قضي - كلل - وجب
قضايا وقتية	قضي - وقت	مفروضة	
قضية وقتية	قضي - وقت	قضية كلية موجبة منتشرة	قضي - كلل - وجب
قضايا وهمية	قضي - وهم	قضية لازمة مشروطة	قضي - لزم
إنقطاع	قطع	قضية ممكنة	قضي - مكن
انقلاب القضية	قلب - قضي	قضيتان ممكنتان	قضي - مكن
قلب القضية	قلب - قضي	قضية منتشرة	قضي - نشر
أقل واكثر	قلل - كثر	قضيتان متنافيتان	قضي - نفى
قليل وكثير	قلل - كثر	قضايا متناقضة	قضي - نقض
إقناع جدلي	قنع - جدل	قضيتان متناقضتان	قضي - نقض
قانون	قن	قضايا مهملات	قضي - همل
قوانين مشتركة	قنن - شرك	قضية مهمة	قضي - همل
قانون صناعي	قنن - صنع	قضيتان مهملتان	قضي - همل
قانون تعليمي	قنن - علم	قضايا مهمة ومحصورة	قضي - همل - حصر
أقاويل	قول	قضايا تواترية	قضي - وتر

قول	أقوال	قول - ذوت	قول واحد بالذات
قول	قول	قول - سفسط	أقاويل سوفسطائية
قول	قولان	قول - شرح	قول شارح
قول	مقول	قول - شرط	قول شرطي
قول	مقول بالاولى والاحرى	قول - شرط	قول شرطي حقيقي
قول	مقول بشدة وضعف	قول - شرك	مقول بالاشتراك
قول	مقول على كثيرين	قول - شهر	أقاويل مشهورة
قول	مقول في جواب اي شيء	قول - صحيح	أقاويل صحيحة
قول	مقول في جواب أي شيء	قول - صدق	قول صادق
		قول - ضحك	أقاويل مضحكة
		قول - ضرر	قول اضطراري
قول	مقول في جواب ما هو	قول - طلق	مقول بالاطلاق
قول	مقول في طريق ما هو	قول - عرض	قول كثير بالعرض
قول	مقول من طريق ما هو	قول - عرض	قول واحد بالعرض
قول	مقول ولا على واحد	قول - كذب	أقاويل كاذبة
قول	مقولات	قول - كذب	قول كاذب
قول	مقولة	قول - كلل	قول على الكل
قول	مقولة الاضافة	قول - كلل	مقول على الكل
قول	مقولة ان يفعل	قول - مثل	قول مثالي
قول	مقولة ان يتفعل	قول - نقص	قول ناقص
قول	مقولة الجدة	قول - وضع	تقال على موضوع
قول - تتم	قول تام	قول - وضع	تقال في موضوع
قول - تتم	قول غير تام	قول - وضع	مقول على موضوع
قول - جدل	أقاويل جدلية	قول - وضع	مقولة على موضوع
قول - جزم	أقاويل جازمة	قوم	قائم بذاته
قول - جزم	أقوال جازمة	قوم	قائم بغيره
قول - جزم	قول جازم	قوم	مستقيم
قول - جزم	قول جازم بسيط	قوم	مقاومة
قول - ذوت	قول كثير بالذات	قوم	مقدم

قياس فراصي	قيس	مقوم	قوم
قياس كامل	قيس	مقومية	قوم
قياس معاري	قيس	مقومات الماهية	قوم - موه
قياس محتحن	قيس	قوة	قوي
قياس من متقابلين	قيس	قوى	قوي
قياس من مشهورات	قيس	قوى ذهنية	قوي - ذهن
محمودة		قوة طبيعية ولا قوة	قوي - طبع
قياسات	قيس	طبيعية	
قياسات تعقلية	قيس	قوة الانفعال	قوي - فعل
قياسات تقريرية	قيس	قوة انفعالية	قوي - فعل
قياسات غير كاملة	قيس	قوة جدلية	قوي - فعل
قياسات غير منتجة	قيس	قوة فاعلة	قوي - فعل
قياسات كاملة	قيس	قوة الفعل	قوي - فعل
قياسات كثيرة مرگة	قيس	قوة فعلية	قوي - فعل
قياسات مؤلفة من	قيس	قوة وفعل	قوي - فعل
حملية وشرطية		تقييد	قيد
قياسات مؤلفة من	قيس	مقيدة	قيد
شرطية متصلة		مقيد خاص	قيد - خصص
قياسات مؤلفة من	قيس	إنقياد الذهن	قيد - ذهن
متصلات		إنقياد شعري	قيد - شعر
قياسات مؤلفة من	قيس	قياس	قيس
منفصلات		قياس تاسع	قيس
قياسات متضادة	قيس	قياس رديء	قيس
قياسات مختلطات	قيس	قياس زينون	قيس
قياسات مختلطة من	قيس	قياس سائق الى المحال	قيس
امكان واطلاق		قياس سائلي	قيس
قياسات مختلطة من	قيس	قياس سوفسطائي	قيس
امكان وضرورة		قياس شعري	قيس
قياسات مركبة	قيس	قياس فراصة	قيس

قياس جدلي	قياس - جدل	قياسات مضللة متقابلة	قياس
قياسات جدلية	قياس - جدل	قياسات مغالطية	قياس
مقاييس جدلية	قياس - جدل	قياسات ممكنة في	قياس
قياسات جزئية	قياس - جزأ	الشكل الاول	
مقاييس جزئية	قياس - جزأ	قياسات ممكنة في	قياس
قياس جزمي	قياس - جزم	الشكل الثاني	
مقاييس جزمية	قياس - جزم	قياسات من مشهورات	قياس
قياس محدود	قياس - حدد	قياسات منتجة	قياس
قياسات حسية	قياس - حسس	قياسات منفصلة	قياس
قياس حق	قياس - حقق	قياسات وساطية	قياس
قياس محقق	قياس - حقق	قياسات الوضع	قياس
قياس حملي	قياس - حمل	قياسات وضعية	قياس
قياسات حملية	قياس - حمل	مقاييس	قياس
مقاييس حملية	قياس - حمل	قياس الاولى	قياس - اول
قياس الخدعة	قياس - خدع	قياس برهاني	قياس - برهن
قياس خارجي جدلي	قياس - خرج	قياس وبرهان	قياس - برهن
قياس خطابي	قياس - خطب	قياس يلي برهان	قياس - برهن
قياسات خطابية	قياس - خطب	قياسات برهانات	قياس - برهن
مقاييس خطبية	قياس - خطب	قياسات برهانية	قياس - برهن
قياس خفي	قياس - خفي	قياس بسيط	قياس - بسط
قياس مختلط	قياس - خلط	قياس مبكت	قياس - بكت
اقيسة الخلف	قياس - خلف	قياسات بلاغية	قياس - بلغ
قياس الخلف	قياس - خلف	قياس استثنائي	قياس - ثني
قياسات خلفية	قياس - خلف	مقاييس استثنائية	قياس - ثني
مقاييس بالخلف	قياس - خلف	قياس استثنائي منفصل	قياس - ثني - فصل
قياس التداخل	قياس - دخل	قياس استثنائي منفصل	قياس - ثني - فصل - وصل
قياس الدلالة	قياس - دلل	ومتصل	
قياس الدور	قياس - دور	قياس استثنائي وشرطي	قياس - ثني شرط
قياس دوري	قياس - دوري		

قياس العلة	قياس - علل	قياس التركيب	قياس - ركب
قياس العلامة	قياس - علم	قياس مركب	قياس - ركب
قياس علمي	قياس - علم	قياس مركب من	قياس - ركب
قياسات العلامة	قياس - علم	متصلات	
قياس العناد	قياس - عند	قياس مركب من	قياس - ركب
قياس معاند	قياس - عند	منفصلات	
قياسات عنادية	قياس - عند	قياسات سوفسطائية	قياس - منفسط
قياس غلط	قياس - غلط	قياس المساواة	قياس - سوي
قياس غلط مع طلب الحق	قياس - غلط	قياس الشبه	قياس - شبه
قياس مغالط	قياس - غلط	قياس شرطي	قياس - شرط
قياس مغالطة	قياس - غلط	قياسات شرطية	قياس - شرط
قياس مغالطي	قياس - غلط	قياسات شرطية استثنائية	قياس - شرط
مقاييس مغالطية	قياس - غلط	مقاييس شرطية	قياس - شرط
قياس مفصول	قياس - فصل	قياسات شعرية	قياس - شعر
قياس منفصل	قياس - فصل	مقاييس شعرية	قياس - شعر
قياسات فقهية	قياس - فقه	قياس مشاعبي	قياس - شغب
مقاييس فقهية	قياس - فقه	قياس الشمول	قياس - شمل
قياس مقبول	قياس - قبل	قياس شمولي	قياس - شمل
قياس اقتراني	قياس - قرن	قياس صحيح	قياس - صحح
قياسات اقترانية	قياس - قرن	قياس صناعي	قياس - صنع
مقاييس اقترانية	قياس - قرن	مقاييس صناعية	قياس - صنع
قياس اقتراني حتمي	قياس - قرن - حمل	قياس اضماري	قياس - ضمير
قياس مقسم	قياس - قسم	قياس الطرد	قياس - طرد
قياس اقناعي	قياس - قنع	قياس على الاطلاق	قياس - طلق
قياس مستقيم	قياس - قوم	قياس مطلق	قياس - طلق
قياس المقاومة	قياس - قوم	قياس مظنون	قياس - ظنن
قياس كاذب	قياس - كذب	قياس العكس	قياس - عكس
قياس كلي	قياس - كلل	قياس منعكس	قياس - عكس
		قياس التعليل	قياس - علل

قياس - كمل	قياس غير كامل	كسب	إكتساب
قيس - مثل	قياس التمثيل	كسب	إكتسابي
قيس - محن	قياس امتحاني	كسب	مكتسب
قيس - محن	قياسات امتحانية	كسب - قيس	إكتساب قياس
قيس - نطق	قياس منطقي	كشف - صور	كشف التصورات
قيس - نقص	قياس ناقص	كفف	كفة
قيس - وصل	قياس موصول	كفو - وجد	تكافؤ في الوجود
قيس - وضع	قياس الوضع	كفو - وجد	متكافؤ في الوجود
قيس - يقن	قياس يقيني	كلل	كل
قيس - يقن	مقاييس يقينية	كلل	كلي
ك		كلل	كلي جدا
		كلل	كليات
كبر	أكبر	كلل	كليات خمسة
كبر	كبرى	كلل	كلية
كبر - صغر	كبر وصغر	كلل	كلية بسيطة
كبر - صغر	كبير وصغير	كلل	كلية الكبرى
كتب	كتابة	كلل - بدل	كلي مبدل
كثر	أكثر	كلل - جزأ	كل وجزء
كثر	أكثر	كلل - جزأ	كلي وجزئي
كثر	تكثر	كلل - جنس	كليات جنسية
كثر	تكثير	كلل - جوهر	كليات الجوهر
كثر	كثرة	كلل - حقق	كلية حقيقية موجبة
كثر - ضيف	كثير باضافة	كلل - حمل	كلي في حملي
كثر - ضيف	كثير بلا اضافة	كلل - حمل	كلي محمول
كثر - قول	تكثير المقول	كلل - حمل	كليات محمولة
كذب	تكذيب	كلل - خصص	كلي اخص
كذب	كذب	كلل - ذوت	كلي ذاتي
كرر	تكرار	كلل - سلب	كلية سالبة
كرر	مكررة	كلل - سوي	كليات متساويان

كلمات زمانية	كلم - زمن	كلية شرطية	كلل - شرط
كلمة مصرفة	كلم - صرف	كلية الشرطية	كلل - شرط
كلمة مصرفة وغير مصرفة	كلم - صرف	كليات مشتركة	كلل - شرك
كلمة مصرفة وقائمة	كلم - صرف - قوم	كلي ضروري	كلل - ضرر
كلمة مستقيمة	كلم - قوم	كلي طبيعي	كلل - طبع
كلام مهمل	كلم - همل	كلي مطلق	كلل - طلق
كلمات وجودية	كلم - وجد	كلي عقلي	كلل - عقل
كلمة وجودية	كلم - وجد	كليات عقلية	كلل - عقل
كم	كمم	كلي اعم	كلل - معمم
كميات	كمم	كلية مفردة	كلل - فرد
كمية	كمم	كلية لزومية	كلل - لزم
كميات بالعرض	كمم - عرض	كلي منطقي	كلل - نطق
كم منفصل	كمم - فصل	كلي موجب	كلل - وجب
كمية القضية	كمم - قضي	كلية موجبة	كلل - وجب
كم متصل	كمم - وصل	كلية موجبة حقيقية	كلل - وجب
كم متصل ومنفصل	كمم - وصل - فصل	كلية موضوع	كلل - وضع
كنه	كنه	كلام	كلم
ان يكون له	كون	كلم	كلم
تكون	كون	كلما	كلم
كن	كون	كلمات	كلم
كون	كون	كلمة	كلم
كون ولا كون	كون	كلمة اصلية	كلم - اصل
متكون	كون	كلمة ثنائية	كلم - ثني
يكون له	كون	كلام جدلي	كلم - جدل
كون في الاعيان	كون - عين	كلام محصور	كلم - حصر
كون وفساد	كون - فسد	كلمة محصلة وغير محصلة	كلم - حصل
كون في المكان	كون - مكن	كلام مخصوص	كلم - خصص
ذو كيفية	كيف	كلمة رابطة	كلم - ربط

لزم	كيف	كيف
لزم	كيف موافق	كيف
لزم	كيف هو	كيف
لزم	كيفية	كيف
لزم	كيفية مقتناة	كيف
لزم	كيفية	كيف
لزم	كيفية طبيعية	كيف - طبع
لزم	كيفية انفعالية	كيف - فعل
لزم	وانفعالات	
لزم - تلي	كيفية انفعالية	كيف - فعل
لزم - جهل	كيفية القضية	كيف - قضي
لزم - حمل	كيفية النسبة	كيف - نسب
لزم - خرج		ل
لزم - خصص		لا
لزم - ذهن	لا	لا
لزم - ذوت	لام الاستغراق	لام - غرق
لزم - ذوت	لاحق	لاحق
لزم - شخص	لحاق	لاحق
لزم - شياً	لواحق	لاحق
لزم - صدق	لواحق الجوهر	لاحق - جوهر
لزم - عقل	لاحق عام وخاص	لاحق - عمم - خصص
لزم - قبل	لاحق كلي	لاحق - كلل
لزم - قدم	لواحق الكم	لاحق - كمم
	إستلزام	لزم
لزم - قلب	إلتزام	لزم
لزم - قوم	تلازم	لزم
لزم - لفظ	لازم	لزم
لزم - ميه	لزوم	لزم
لزم - وسط	لزوم بين	لزم
لزومية		
لوازم		
متلازمات		
متلازمان		
متلازمة		
ملازم العلازم		
ملازمات		
ملازمة		
ملزوم		
لازم تال		
لازم مجهول		
لازم محمول وتالي		
لزوم خارجي		
لازم خاصة		
لزوم ذهني		
لازم غير ذاتي		
لوازم ذاتية		
لازم الشخصية		
لازم الشيء		
لزوم الصادق		
لزوم عقلي		
لزوم المتقابلات		
تلازم مقدمات متصلة		
شرطية		
لزوم مقلوب		
لازم غير مقوم		
لزوميات لفظية		
لازم العاهية		
لازم بتوسط		

لسن	لسان الامة	لفظ - شرك	لفظ مشترك
لصق	لواصق	لفظ - طلق	لفظ مطلق
لغو	لغات الامة	لفظ - عرض	لفظ عرضي
لغو	لغة العرب	لفظ - غلط	الفاظ مغلطة
لفظ	ألفاظ	لفظ - غير	ألفاظ مغيرة
لفظ	ألفاظ خمسة	لفظ - فرد	ألفاظ مفردة
لفظ	لفظ	لفظ - فرد	لفظ مفرد
لفظ	لفظة	لفظ - قول	ألفاظ مقولة
لفظ	لفظة هو	لفظ - كلل	ألفاظ كلية
لفظ - الف	ألفاظ مؤلفة	لفظ - كلل	لفظ كلي
لفظ - الف	لفظ مؤلف	لفظ - كلل	لفظ كلي ذاتي
لفظ - جرد	لفظ مجرد من زمان	لفظ - كلل	لفظ كلي عرضي
لفظ - جزأ	لفظ جزئي	لفظ - نصص	ألفاظ ناصة
لفظ - جوز - عبر	لفظ مجازي ومستعار	لفظ - وطأ	لفظ متواطء
لفظ - حصر	لفظ حاصر	لقن	تلقين
لفظ - حصر	لفظة حاصرة	لماذا	لماذا
لفظ - حصل	لفظ غير محصل	لمم	لم
لفظ - حمل	لفظ محمول	لمم	لم الشيء
لفظ - دلل	ألفاظ دالة	لمم	لم هو
لفظ - دلل	لفظ دال	لمم	لما
لفظ - دلل	لفظ دال بالوضع	لمم	لمية
لفظ - دلل	لفظ دال مفرد	له	له
لفظ - ذوت	لفظ ذاتي	م	
لفظ - ربط - وصل	ألفاظ روابط واواصل	ما	ما
لفظ - ردف	ألفاظ مترادفة	ما	ما هو
لفظ - ركب	ألفاظ مركبة	ما - ذوت	ما بذاته
لفظ - ركب	لفظ مركب	ما - شياً	ما الشيء
لفظ - شرع	ألفاظ شرعية	ما - شياً	ما هو الشيء
لفظ - شرك	ألفاظ مشتركة		

ما - طلق	ما هو على الاطلاق	مدد - مكن	مادة ممكنة
ما - ظنن	ما يشبه المظنونات	مدد - منع	مادة الامتناع
ماذا	ماذا	مدد - وجب	مادة الوجوب
ماذا	ماذا هو	مدد - يقن	مادة يقينية
ماذا - شيئاً	ماذا هو الشيء	مسئلة - نطق	مسألة منطقية
متى	متى	مسس	مماسة
مثل	تمائل	معن - سلك	إمعان وسلوك
مثل	تمثيل	معنى - نوع	معاني نوعية
مثل	تمثيلات	معي	معا
مثل	مثال	معي - رنب	معا في المرتبة
مثل	مثال اول	معي - طبع	معا في الطبع
مثل	مثالات	معي - نوع	معية الانواع
مثل	مماثلة	مفس - نطق	نفس ناطقة
محك	مما حكة	مكن	إمكان
معن	إمتحان	مكن	مكان
معن	إمتحانية	مكن	ممكين
مدد	مادة	مكن	ممكين وغير ممكن
مدد	مواد	مكن	ممكناات
مدد - اضطر	مادة اضطرارية	مكن	ممكنة
مدد - حدد	مادة الحد	مكن	ممكناان
مدد - حمل	مادة الحمل	مكن - حقق	ممكين حقيقي
مدد - شيئاً	مادة الشيء	مكن - حين	ممكنة حينية
مدد - ضرر	مادة ضرورية	مكن - خرج	إمكان خارجي
مدد - قضي	مادة القضية	مكن - خصص	إمكان خاص
مدد - قضي	مواد القضايا	مكن - خصص	ممكين اخص
مدد - قيس	مادة الاقيسة	مكن - خصص	ممكين خاص
مدد - قيس	مادة القياس	مكن - خصص	ممكين خاص واخص
مدد - قيس	مواد القياس	مكن - خصص	ممكين خاصي
مدد - مكن	مادة الامكان	مكن - خصص	ممكنة خاصة

مكن - دوم	ممكنة دائمة	منع	منع
مكن - ذهن	إمكان ذهني	منع - جمع	مانعة الجمع
مكن - سلب	إمكان سلب	منع - خلي	مانعة الخلو
مكن - سلب	ممكن مسلوب	منع - فوت	إمتناع ذاتي
مكن - سما	ممكن باشتراك اسم	منع - سلب	إمتناع عن سلب
مكن - طلق	ممكن مطلق	ميز	تمييز
مكن - عدم	ممكن العدم	ميز	ميميز
مكن - عمم	إمكان عامي	ميل - ركب	ماثل بالتركيب
مكن - عمم	ممكن عام	ميل - نقص	ماثل بالنقصان
مكن - عمم	ممكن عامي	ميه	ماهيات
مكن - عمم	ممكنة عامة	ميه	ماهية
مكن - غلط	أمكنة مغلطة	ميه - ركب	ماهية مركبة
مكن - قوي	إمكان وقوة	ميه - شياً	ماهية الشيء
مكن - كثر	ممكناات اكثرية	ميه - صور	ماهية متصورة
مكن - كلل	ممكن كلي	ن	
مكن - وجب	ممكن وواجب	نتج	منتجة
مكن - وجد	ممكن الوجود	نتج	نتائج
مكن - وقت	ممكنة وقتية	نتج	نتيجة
ملك	ملك	نحو	نحو
ملك	ملكات	نحو - علم	أنحاء التعليم
ملك	ملكة	ندي	نداء
ملك - جدد	ملك والجددة	نزع	نزع
ملك - جدل	ملكة جدلية	نسب	تناسب
ملك - حول	ملكة وحال	نسب	مناسبة
ملك - كسب	ملكة مكتسبة	نسب	منسوب
ملل	ملة	نسب	نسب
منع	إمتناع	نسب	نسبة
منع	ممتنع	نسب	نسبتان
منع	ممتنع مؤقت	نسب	

نسب - شقق	نسبة مع اشتقاق	نفس - كلل	نفس كلي
نسب - شياً	نسبة الى الشيء	نفي	نفي
نسب - عدد	نسب عددية	نفي	نافي سالب
نسب - عند - قول	نسبة عناد بين قولين	نفي - خصص	نافية خاصة
نسب - قدر	نسب مقدارية	نفي - دوم	نفي الدوام
نسب - كرر	نسبة مكررة	نفي - زحم	نفي المزاحم
نشد	إنشاد	نفي - ضرر	نفي الضرورة
نشر	متشرة	نفي - عمم	نافية عامة
نشر - طلق	متشرة مطلقة	نقص	ناقص
نصب	نصبة	نقص - دلل	نواقص الدلالات
نطق	منطق	نقض	تناقض
نطق	منطقي	نقض	متناقضات
نطق	منطقية	نقض	متناقضان
نطق	ناطق	نقض	متناقضة
نطق	نطق	نقض	متناقضتان
نظر	مناظرة	نقض	مناقضة
نظر	ناظر	نقض	نقض
نظر	نظائر	نقض	نقيض
نظر	نظري	نقض	نقيضان
نظر	نظريات	نقض - حقق	تناقض بحقيقة
نظر	نظرية	نقض - ضرر	متناقضة ضرورية
نظر	نظير	نقض - قبل	نقيض في متقابلات
نظر - حمل	نظر في محمولات	نقض - قضى	نقيض القضية
نظر - شبه	نظر في شبه	نقض - مكن	متناقضة ممكنة
نظر - صرف	نظائر وتصاريح	نقض - وضع	نقيض الوضع
نظم	نظم اول	نقل	منقول
نظم	نظم ثالث	نقل	نقلة
نظم	نظم ثان	نمط - عند	نمط التعاند
نفس	نفس	نمط - لزم	نمط التلازم

نهي	نمو	هـ	هـ
نهي	غير متناه	هست	هست
نهي	لا نهاية	هلل	هل
نهي	متناهي	هلل	هل الشيء موجود
نهي	نهي	هلل	هل هو
نهي - بدأ	نهاية ومبدأ	هلل	هل هو موجود
نوط	مناط	هلل	هلية
نوط - حكم	مناط الحكم	همل	إهمال
نوع	أنواع	همل	مهمل
نوع	أنواع الانواع	همل	مهملات
نوع	أنواع سافلة	همل	مهملة
نوع	نوع	همل	مهملتان
نوع	نوع الانواع	هندس	هندسة
نوع	نوع اول	هو	هو
نوع - جنس	أنواع وأجناس	هو	هو ما هو
نوع - جنس - فصل	نوع وجنس وفصل	هو	هو هو
نوع - حقق	نوع حقيقي	هي	هي هي
نوع - خصص	نوع وخاصة	هيا	هياة
نوع - سفل	نوع سافل	هيا - ذوت	هيئة ذاتية
نوع - شيا	نوع الشيء	هيا - قيس	هيئة القياس
نوع - ضيف	نوع اضافي	هيا - نفس	هيات نفسانية
نوع - ضيف	نوع مضاف	هيل	هيولى
نوع - عرض	أنواع وأعراض	و	
نوع - عرض	نوع وعرض		
نوع - علا	نوع عال	وتر	تواتر
نوع - فرد	نوع مفرد	وتر	متواتر
نوع - وسط	أنواع متوسطة	وتر	متواترات
نوع - وسط	نوع متوسط	وجب	إيجاب
		وجب	موجب

موجود	وجد	موجبات	وجب
موجود شيئاً ما	وجد	موجبة	وجب
موجودات	وجد	واجب	وجب
موجودات متصورة	وجد	وجوب	وجب
موجودة	وجد	موجبة بسيطة	وجب - بسط
وجدانيات	وجد	موجب جزئي	وجب - جزأ
وجود	وجد	موجبة جزئية	وجب - جزأ
وجودي	وجد	موجبة محصلة	وجب - حصل
وجودية	وجد	إيجاب بالحقيقة	وجب - حقق
وجوديتان	وجد	إيجاب حملي	وجب - حمل
وجديات باطنة	وجد - بطن	وجوب ذاتي	وجب - ذوت
موجود بجزء	وجد - جزأ	إيجاب وسلب	وجب - سلب
موجود في حال	وجد - حول	موجب وسالبة	وجب - سلب
وجودية لا دائمة	وجد - دوم	موجبة وسالبة	وجب - سلب
وجود في الذهن	وجد - ذهن	موجبات شرطية	وجب - شرط
موجود بذاته	وجد - ذوت	إيجاب مطلق	وجب - طلق
موجود في شيء	وجد - شيئاً	موجبة معدولة	وجب - عدل
وجود في الشيء	وجد - شيئاً	موجبة عدمية	وجب - عدم
وجود الشيء	وجد - شيئاً	موجبة عامة	وجب - عمم
وجود للشيء	وجد - شيئاً	إيجاب منفصل	وجب - فصل
وجودية لا ضرورية	وجد - ضرر	موجبتان متقاطرتان	وجب - قطر
موجود بضرورة	وجد - ضرر - شرط	موجب كلي	وجب - كلل
مشروطة		موجبة كلية	وجب - كلل
موجود على الإطلاق	وجد - طلق	واجب وممتنع	وجب - منع
وجود مطلق	وجد - طلق	كلية موجبة متصلة	وجب - وجب
موجود بالفعل	وجد - فعل	واجب الوجود	وجب - وجد
موجود بالفعل	وجد - فعل	وجوب الوجود	وجب - وجد
موجود بالقوة	وجد - قوي	إيجاب متصل	وجب - وصل
موجود بالكل	وجد - كلل	إيجاب نسبة اتصال	وجب - وصل

میزان التعادل	وزن - عدل	وجود كلي	وجد - كليل
میزان التعاند	وزن - عند	وجود لازم	وجد - لز
میزان أكبر	وزن - كبر	موجود في موضوع	وجد - وضع
میزان التلازم	وزن - لز	موجود لا في موضوع	وجد - وضع
میزان أوسط	وزن - وسط	موجودة في موضوع	وجد - وضع
أواسط	وسط	جهات	وجه
أوساط	وسط	جهات اربع	وجه
أوسط	وسط	جهات اول	وجه
متوسطات	وسط	جهة	وجه
واسطة	وسط	موجهات	وجه
وسائط	وسط	موجهة	وجه
وسط	وسط	موجهتان	وجه
واسطة خلطية	وسط - خلط	جهات القضايا	وجه - قضى
واسطة غير خلطية	وسط - خلط	وجوه الكلام	وجه - كلم
متوسط مناسب	وسط - نسب	جهة ومادة	وجه - مدد
صفات	وصف	جهة الامكان	وجه - مكن
صفة	وصف	جهة ممكنة	وجه - مكن
موصوف	وصف	جهة ممتنعة	وجه - منع
موصوفات	وصف	جهة واجبة	وجه - وجب
صفة محمولة	وصف - حمل	إتحاد	وحد
صفات ذاتية	وصف - ذوت	آحاد	وحد
صفة ذاتية	وصف - ذوت	واحد	وحد
وصف مشترك	وصف - شرك	وحدات	وحد
صفات لازمة	وصف - لز	وحدة	وحد
إتصال	وصل	موازين خمسة	وزن
متصل	وصل	موازين القرآن	وزن
متصل بذاته	وصل	میزان	وزن
متصل حقيقي	وصل	میزان شيطان	وزن
متصلات	وصل	میزان اصغر	وزن - صفر

وصل	متصلة	وضع - طلب	وضع المطلوب
وصل	موصولات	وضع - طلب	وضع المطلوب الاول
وصل	واصلات	وضع - علم	موضع علمي
وصل	وصلة	وضع - علم	موضوع العلم
وصل	وصول	وضع - علم	موضوع علمي
وصل - نعم	إتصال تام	وضع - غني	مواضع معنوية
وصل - نعم	إتصال غير تام	وضع - قضي	موضوع القضية
وصل - لزم	متصلة لزومية	وضع - كلل	مواضع كلية
وصل - وجب	متصلة موجبة	وضع - مكن	موضع مكاني
وصل - وفق	متصلة اتفاقية	وضع - نسب	مواضع النسبة
وضع	أوضاع	وضع - نطق	موضوع المنطق
وضع	مواضع	وضع - نوع	موضوع النوع
وضع	موضع	وضع - وجب	موضوع لايجاب
وضع	موضوع	وضع - وجب - عدل	موضوع الموجبة
وضع	موضوع على		المعدولة
وضع	موضوع الفلسفة الاولى	وطأ	تواطؤ
وضع	موضوع في	وطأ	متواطئة
وضع	موضوعات	وطأ	متواطىء
وضع	موضوعات اول	وطأ - سما	متواطئة اسماؤها
وضع	وضع	وطأ - طلق	تواطؤ مطلق
وضع - جدل	أوضاع جدلية	وفق	إتفاق
وضع - جدل	موضوعات الجدل	وفق	إتفاقية
وضع - حقق	موضوع بالحقيقة	وفق	متفقة
وضع - خرج	مواضع خارجة	وفق	موافقة
وضع - شبه	مواضع المتشابهات	وفق - بخت	إتفاقات بختية
وضع - صرف	وضع صرف	وفق - سما	إتفاق في اسم
وضع - صنع	موضوعات الصناعة	وفق - سما	متفقة اسماؤها
وضع - ضرر	وضعية ضرورية	وفق - وطأ	إتفاق وتواطؤ معا
وضع - طلب	موضوع المطلوب	وفي	توافي

وقت	وقت	ي	وقت
وقت	وقية	يقن	يقين
وقت	وقتبان	يقن	يقيني
وقت - طلق	وقية مطلقه	يقن	يقينيات
وقع	إيقاع	يقن	يقيني
وهم	إيهام الهو هو		
وهم	وهم		
وهم	وهميات		
وهم - صرف	وهميات صرفه		
وهم - عكس	إيهام العكس		
وهم - عكس	إيهام العكس الكلي		
وهم - غلط	توهم وغلط		



مركز تحقيقات كمي ويز علوم اسلامي



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

مسند المصطلحات المنطقية *

عربي - فرنسي - انكليزي

<i>Substitution</i>	Substitution	إبدال
<i>Abolition, abrogation</i>	Abolition, abrogation	إبطال
<i>Union</i>	Union	إتحاد
<i>Continuity, junction</i>	Continuité, jonction	إتصال
<i>Agreement, coincidence</i>	Accord, concordance, coïncidence	إنفاق
<i>Confirmation</i>	Confirmation	إثبات
<i>Confirmation and abrogation</i>	Confirmation et abrogation	إثبات وإبطال
<i>Preferential</i>	Préférentiel	أثر
<i>Dualism</i>	Dualisme	إثنينية
<i>Effort by reflexive analysis</i>	Effort d'analyse réflexive	إجتهد
<i>Parts, particles</i>	Parties, particules	أجزاء
<i>Genera</i>	Genres	أجناس
<i>Supreme genera</i>	Genres suprêmes	أجناس الأجناس
<i>Genera of accidents</i>	Genres des accidents	أجناس الأعراض
<i>Genera of substance</i>	Genres de la substance	أجناس الجوهر
<i>Predicaments</i>	Prédicaments	أجناس عالية
<i>Distinctive genera</i>	Genres distincts	أجناس متباينة
<i>Intermediate genera</i>	Genres intermédiaires	أجناس متوسطة
<i>Genera and ideas</i>	Genres et idées	أجناس وصور

* تجدر الإشارة إلى أن المسند قد اعتمد في اختيار المصطلحات المترجمة رؤوس الموضوعات الكبرى وبعض تفريعاتها، وبما يقارب المعنى الغربي نظراً إلى وجود تفريعات مشعبة تختص بالذهنية العربية الإسلامية يستحيل إيجاد اللفظ الغربي المعبر عنها.

وقد تابعت المعاني المنطقية بمثل تتابعها في المعجم الموسوعي، كما وردت متداخلة فيها بعض المصطلحات الفلسفية العامة. واضطررنا أحياناً إلى وضع بعض التعابير المرادفة اليونانية أو اللاتينية المنطقية التقنية. واخترنا المزدوجين لبعض المصطلح الأوروبي دلالة على المعنى المستتر الذي لم يظهر متطوقاً في اللفظ العربي.

Unities	Unités	آحاد
Probability	Probabilité	إحتمال
Creation, generation	Création, génération	إحداث
Sensation	Sensation	إحساس
Judgements	Jugements	أحكام
States	Etats	أحوال
Narration, information	Narration, information	إخبار
Test	Epreuve	إختبار
Association	Association	إختلاط
Difference, opposition	Différence, opposition	إختلاف
Particle, preposition	Particule, préposition	أداة
Arguments	Arguments	أدلة
Opinions, judgements	Opinions, jugements	آراء
More and less	Le plus et le moins	أزید وأنقص
Names	Noms	أسماء
Causes, motives, reasons	Causes, motifs, raisons	أسباب
Exclusion, disjunction	Exclusion, disjonction	إستثناء
Alteration, transformation	Altération, transformation	إستحالة
Inference, reasoning by induction	Inférence, raisonnement par induction	إستدلال
Aptitude, might	Aptitude, pouvoir	إستطاعة
Metaphor	Métaphore	إستعارة
Information	Information, renseignement	إستعلام
Absorption, extention	Absorption, extension	إستغراق
Induction	Induction	إستقراء
Complete induction	Induction complète	إستقراء تام
Element	Elément	أسطقس
Name, noun	Nom, substantif	إسم
Genus noun	Nom du genre	إسم الجنس
Composed noun	Nom composé	إسم غير محصل
Noun's case	Cas d'un nom	إسم غير مصروف

Understanding, reason	Entendement, raison	ذهني	ز
Mental, rational	Mental, rationnel	ذهني	ز
Copula, relation	Copule, relation	رابطه	ز
Opinion	Opinion	راي	ز
Description, determination	Description, détermination	رسم	ز
Complete description	Description complète	رسم تام	ز
Incomplete description	Description incomplète	رسم ناقص	ز
Descriptive definitions	Définitions descriptives	رسم	ز
Deliberation, caution	Délibération, prudence	روية	ز
(Mental) exercise	Exercice (mental)	رياضية	ز
Time	Temps	زمان	س
Question, interrogation	Question, interrogation	سوال	س
Demonstrative question	Question démonstrative	سوال برهاني	س
Dialectic interrogation	Interrogation dialectique	سوال جدلي	س
Logic question	Question logique	سوال منطقي	س
Examiner and opponent	Interrogateur et adversaire	سائل ومخبر	س
Negative	Négatif	سالب	س
Negative (proposition)	(Proposition) négative	سالبة	س
Cause, reason	Cause, raison	سبب	س
Sondage and division (dilemma)	Sondage et division (dilemme)	سبر وتقسيم	س
Surface	Surface	سطح	س
Sophism	Sophisme	سفسطة	س
Negation	Négation	سلب	س
Quantifier	Quantificateur	سور	س
Sophistics	Sophistique	سوفسطائية	س

Wise, philosopher	Sage, philosophe	حكيم
Predication, attribution	Prédication, attribution	حمل
Predicative, attributive,	Proposition prédicative,	حالية
Categorical proposition	Attributive, catégorique	

Particular	Particulier	خاص
Proper, specificity	Propre, spécifique	خاصة
Enunciation, attribute, predicate	Enonciation, attribut, prédicat	خبر
Rhetoric	Rhétorique	خطابة
Rhetorician	Rhétoricien	خطابي
Ad absurdum	Absurde	جلف
Look, face, expression	Mine, figure, physionomie	جلافة
Imagination	Imagination	خيال

Permanent	Permanent	دائم
Significant	Signifiant	دال
Signification, denotation	Signification, dénotation	دلالة
Proof, argument	Preuve, argument	دليل
Eternity	Eternité	دهر
Vicious circle	Cercle vicieux, diallèle	دور
Circular argumentation, proof,	Argumentation circulaire, preuve,	دوران
consequence	conséquence	د

Essence, entity	Essence, entité	ذات
Itself	Soi-même	ذاته
Particular, essential, subjective	Particulier, essentiel, subjectif	ذاتي
Proper	Propre	ذاتي خاص
Intelligence, sagacity	Intelligence, sagacité	ذى

First substances	Substances premières	جواهر أولى
Second substances	Substances secondes	جواهر ثواني
Supreme substances	Substances suprêmes	جواهر عالية
Separate substances	Substances séparées	جواهر مفارقة
Substance, quiddity	Substance, quiddité	جوهر
Substantial	Substantiel	جوهرى
Substantiality	Substantialité	جوهرية
Contingent, the created	Contingent, créé	حادث
Situation, state	Situation, état	حال
Proof, argument	Preuve, argument	حجة
Term	Terme	حد
Minor term	Le mineur	حد أصغر
Major term	Le majeur	حد أكبر
Middle term	Le moyen terme	حد أوسط
Intuition	Intuition	حس
Particle, letter	Particule, lettre	حرف
Diclio negativa, negative particle	Diclio negativa, particule négative	حرف سلب
Diclio infinita, negator	Diclio infinita, négateur	حرف عدل
Movement, motion	Mouvement	حركة
Sense	Sens	حس
Goodness and nastiness	Bonté et méchanceté	حسن و فحش
Exclusivity, limitation	Exclusivité, limitation	حصر
True, right	Vrai, droit	حق
Truth, true meaning	Vérité, sens propre	حقيقة
Judgement, attribution	Jugement, attribution	حكم
Simple judgement	Jugement simple	حكم بسيط
Attributive judgement	Jugement attributif	حكم حلقى
Necessary judgement	Jugement nécessaire	حكم ضرورى
Wisdom, philosophy	Sagesse, philosophie	حكمة

Distinction	Distinction, discernement	تمیز
Correspondance, relation	Correspondance, relation	تناسب
Contradiction	Contradiction	تناقض
<hr/>		
Affirmation, constancy	Affirmation, constance	ثبوت
<hr/>		
Syllogism, unifier, link	Syllogisme, unificateur, lien	جامع
Controversy, dialectic	Polémique, dialectique	جدال
Part, atom	Partie, atome	جزء
Particular, partial	Particulier, partiel	جزئی
Negative particular	Particulière négative	جزئیة سالیة
Hypothetic particular	Particulière hypothétique	جزئیة شرطیة
Body, organism	Corps, organisme	جسم
Meeting, addition, collection	Réunion, addition, collection	جمع
Genus	Genre	جنس
Summum genus	Genre suprême	جنس الّا جناس
Natural genus	Genre naturel	جنس طبیعی
Next genus	Genre prochain	جنس قریب
Logic genus	Genre logique	جنس منطقی
Proper and genus	Genre et propre	جنس وخاصیة
Genus and accident	Genre et accident	جنس وعرض
Genus and specific difference	Genre et différence spécifique	جنس وفصل
Genus and species	Genre et espèce	جنس ونوع
Mood	Mode	جهة
Possible mood	Mode du possible	جهة ممكنة
Necessary mood	Mode du nécessaire	جهة واجبة
Ignorance	Ignorance	جهل
Substances	Substances	جوهر

Verification, realization	Vérification, réalisation	تحقيق
Analysis	Analyse	تحليل
Synthesis, composition	Synthèse, composition	تركيب
Continuous synthesis	Synthèse continue	تركيب متصل
Intermittent synthesis	Synthèse discontinue	تركيب متقطع
Succession	Succession	تسلسل
Analogy, resemblance	Analogie, ressemblance	تشابه
Ambiguity, opposition	Équivocité, opposition	تضاد
Inflexions	Inflexions	انحراف
Assent	Assentiment	تصديق
Conception, apprehension	Conception, appréhension	تصور
Contrariety, opposition	Contrariété, opposition	تضاد
Correlation	Corrélation	تضاد
Implication, inclusion	Implication, inclusion	تضمن
Opposition	Opposition	تضاد
Definition	Définition	تعريف
Complete definition	Définition complète	تعريف تام
Complex definition	Définition complexe	تعريف مركب
Apprenticeship, learning	Apprentissage	تعليم
Teaching	Enseignement	تعليم
Determination	Détermination	تحديد
Change	Changement	تغير
Difference	Ecart	تفاوت
Contrary, opposition	Contraire, opposition	تقابل
Opposition of two correlatives	Opposition de deux corrélatifs	تقابل متضادتين
Anteriority	Antériorité	تقدم
Concomitance, inherence, concordance	Concomitance, inhérence, concordance	تلازم
Similarity, analogy	Similitude, analogie	تشابه
Representation, assimilation	Représentation, assimilation	تمثيل
Reasoning by analogy	Raisonnement par analogie	تمثيل

Affirmation	Place (category)	Lieu (catégorie)	أخبار	أين	ب
Evident	Demonstration, argument, proof	Evident	بديهي	برهان	بديهي
Demonstration of fact	Demonstration du fait	Démonstration du fait	برهان أن	برهان أن	برهان أن
Partial demonstration	Démonstration partielle	Démonstration partielle	برهان جزئي	برهان جزئي	برهان جزئي
Demonstration ad absurdum	Démonstration par l'absurde	Démonstration par l'absurde	برهان الخلف	برهان الخلف	برهان الخلف
Circular demonstration	Démonstration circulaire	Démonstration circulaire	برهان دور	برهان دور	برهان دور
Negative demonstration	Démonstration négative	Démonstration négative	برهان سالب	برهان سالب	برهان سالب
Causal demonstration	Démonstration par la cause	Démonstration par la cause	برهان علل	برهان علل	برهان علل
Universal demonstration	Démonstration universelle	Démonstration universelle	برهان كلي	برهان كلي	برهان كلي
Demonstration of the cause	Démonstration de la cause	Démonstration de la cause	برهان لعل	برهان لعل	برهان لعل
Direct demonstration	Démonstration directe	Démonstration directe	برهان مستقيم	برهان مستقيم	برهان مستقيم
Affirmative demonstration	Démonstration affirmative	Démonstration affirmative	برهان موجب	برهان موجب	برهان موجب
Simple	Simple	Simple	بسيط	بسيط	بسيط
Argument, exposition, explanation	Argument, exposition, explication	Argument, exposition, explication	بيان	بيان	بيان
Existential argument	Argument existentiel	Argument existentiel	بيان وجودي	بيان وجودي	بيان وجودي
Consequent, next	Conséquent, suivant	Conséquent, suivant	تال	تال	تال
Composition, combination	Composition, combinaison	Composition, combinaison	تأليف	تأليف	تأليف
Complete, whole	Compleet, achevé	Compleet, achevé	تام	تام	تام
Refutation, winning a debate	Refutation, conviction par des arguments	Refutation, conviction par des arguments	تفكيك	تفكيك	تفكيك
Sophistic refutation	Refutation sophistique	Refutation sophistique	تفكيك سوفيستي	تفكيك سوفيستي	تفكيك سوفيستي
Erstic refutation	Refutation éristique	Refutation éristique	تفكيك منطقي	تفكيك منطقي	تفكيك منطقي
Experience	Expérience	Expérience	تجربة	تجربة	تجربة
Abstraction	Abstraction	Abstraction	تجريد	تجريد	تجريد
Subcontraries	Subcontraires	Subcontraires	تحت المتضاداتين	تحت المتضاداتين	تحت المتضاداتين
Definition, determination	Définition, détermination	Définition, détermination	تعريف	تعريف	تعريف

<i>Simple noun</i>	Nom simple	إسم محصل
<i>Composed noun</i>	Nom composé	إسم مركب
<i>Unspecified, derivative noun</i>	Nom indéterminé, dérivé	إسم مشتق
<i>Distinct nouns</i>	Noms distincts	أسماء متباينة
<i>Homonyms</i>	Homonymes	أسماء متفقة
<i>Synonyms</i>	Synonymes	أسماء متواطئة
<i>Paronyms</i>	Paronymes	أسماء مشتقة
<i>Signal</i>	Signe	إشارة
<i>Homonymy</i>	Homonymie	إشتراك
<i>Individuals, persons</i>	Individus, personnes	أشخاص
<i>Things, objects</i>	Choses, objets	أشياء
<i>Origin, basis, principle</i>	Origine, fondement, principe	أصل
<i>Thesis, hypothesis</i>	Thèse, hypothèse	أصل موضوع
<i>Principles of jurisprudence</i>	Principes de la jurisprudence	أصول الفقه
<i>Relation, adjunction</i>	Relation, adjonction	إضافة
<i>Contraries</i>	Contraires	أضداد
<i>Extremes</i>	Extrêmes	أطراف
<i>Belief, opinion</i>	Croyance, opinion	إعتقاد
<i>Gemination</i>	Gémination	إعجام
<i>Accidents</i>	Accidents	أعراض
<i>Proper accidents</i>	Accidents propres	أعراض ذاتية
<i>Notorious</i>	Notoire	أعرف
<i>Most general and most specific</i>	Le plus général et le plus spécifique	أعم وأخص
<i>Concrete and existing things</i>	Choses existantes, concrètes	أعيان
<i>Errors</i>	Erreurs	أغاليط
<i>Hypothesis, assumption, ecthesis</i>	Hypothèse, assomption, ecthèse	إفتراض
<i>Remarks, enunciations, discourses</i>	Propos, énoncés, discours	أقوال
<i>Junction, mood</i>	Jonction, mode	إقتران
<i>Major term, major extreme</i>	Majeur, grand terme, grand extrême	أكبر
<i>Acquisition</i>	Acquisition	إكتساب

<i>Instrument, organ</i>	Instrument, organe	آلة
<i>Terms</i>	Termes	ألفاظ
<i>Five universalis, catégorèmes</i>	Cinq universaux, catégorèmes	ألفاظ خمسة
<i>Universal terms</i>	Termes universaux	ألفاظ كلية
<i>Complex terms</i>	Termes complexes	ألفاظ مركبة
<i>Incomplex terms</i>	Termes incomplexes	ألفاظ مفردة
<i>Clear, precise terms</i>	Termes précis, clairs	ألفاظ ناصية
<i>Sign, presumption, clue</i>	Signe, présomption, indice	أمانة
<i>Impossibility</i>	Impossibilité	إمتناع
<i>Imperative, order</i>	Impératif, ordre	أمر
<i>Possibility</i>	Possibilité	إمكان
<i>Possibility and power</i>	Possibilité et puissance	إمكان وقوة
<i>Instant, moment</i>	Instant, moment	الآن
<i>The action (category)</i>	L'action (catégorie)	أن يفعل
<i>The passion (category)</i>	La passion (catégorie)	أن يتفعل
<i>Conversion</i>	Conversion	إنعكاس
<i>Conversion of the proposition</i>	Conversion de la proposition	إنعكاس القضية
<i>Reduction of the syllogism</i>	Réduction du syllogisme	إنعكاس القياس
<i>Disjunction, separation</i>	Disjonction, séparation	إنفصال
<i>Emotion, affection</i>	Emotion, affection	إنفعال
<i>Inversion of proposition</i>	Inversion de la proposition	إنقلاب القضية
<i>Species</i>	Espèces	أنواع
<i>Specific species</i>	Espèces spécifiques	أنواع الأنواع
<i>Species and accidents</i>	Espèces et accidents	أنواع وأعراض
<i>This-ness</i>	Ipséité, eccéité	إنية
<i>Middle (term)</i>	Moyen (terme)	أوسط
<i>Positions, defined places</i>	Positions, lieux définis	أوضاع
<i>Prime, first</i>	Premier	أول
<i>Primary</i>	Primaire	أولى
<i>What is?</i>	Qu'est-ce que?	أي

ش

<i>Present, example</i>	Présent, exemple	شاهد
<i>Suspicion</i>	Suspicion	شبهة
<i>Similar, analogous</i>	Semblable, analogue	شبيه
<i>Individual</i>	Individu	شخص
<i>Singular</i>	Singulière	شخصية
<i>Condition</i>	Condition	شرط
<i>Conditional, hypothetical</i>	Conditionnel, hypothétique	شرطي
<i>Hypothetical conjunctive</i>	Hypothétique conjonctif (Modus ponens)	شرطي متصل
<i>Hypothetical disjunctive</i>	Hypothétique disjonctif (tollendo tollens)	شرطي منفصل
<i>Hypothetical (proposition)</i>	(Proposition) hypothétique	شرطية
<i>Poetry</i>	Poésie	شعر
<i>Poetic</i>	Poétique	شعري
<i>Doubt</i>	Doute	شك
<i>Figure, form</i>	Figure, forme	شكل
<i>First figure</i>	Première figure	شكل أول
<i>Non-conclusive figure</i>	Figure non-concluante	شكل باطل
<i>Third figure</i>	Troisième figure	شكل ثالث
<i>Second figure</i>	Seconde figure	شكل ثاني
<i>Fourth figure</i>	Quatrième figure	شكل رابع
<i>Thing, object, fact</i>	Chose, objet, fait	شيء

ص

<i>True (judgement)</i>	(Jugement) vrai	صادق
<i>Veracity, truth</i>	Véracité, vérité	صدق
<i>True and false</i>	Vrai et faux	صدق وكذب
<i>Minor (premise)</i>	Mineure (prémisse)	صغرى
<i>Attributes</i>	Attributs	صفات

<i>Essential attributes</i>	Attributs essentiels	صفات ذاتية
<i>Intrinsic attributes</i>	Attributs intrinsèques	صفات لازمة
<i>Attribute, quality</i>	Attribut, qualité	صفة
<i>Essential attribute</i>	Attribut essentiel	صفة ذاتية
<i>Arts, technics</i>	Arts, techniques	صنائع
<i>Dialectic art</i>	L'art de la dialectique	صناعة الجدل
<i>Rhetorical art</i>	L'art de la rhétorique	صناعة الخطابة
<i>Poetic art</i>	L'art de la poétique	صناعة الشعر
<i>Logic art</i>	L'art de la logique	صناعة المنطق
<i>Specific forms</i>	Formes spécifiques	صور نوعية
<i>Form, figure, image</i>	Forme, figure, image	صورة
<i>Corporal form</i>	Forme corporelle	صورة جسمية

مركز تحقيق وتطوير علوم اسلامی

ض

<i>Contrary</i>	Contraire	ضد
<i>Mood</i>	Mode	ضرب
<i>Necessity</i>	Nécessité	ضرورة
<i>Necessary</i>	Nécessaire	ضروري
<i>Necessary (proposition)</i>	(Proposition) nécessaire	ضرورية
<i>Enthymema</i>	Enthymème	ضمير (قياس)

ط

<i>Character, natural</i>	Caractère, naturel	طبع
<i>Nature</i>	Nature	طبيعة
<i>Inherence and exclusion</i>	Inhérence et exclusion	طرد وعكس
<i>Extreme</i>	Extrême	طرف

ظ

<i>Suspicion, opinion</i>	Suspicion, opinion (doxa)	ظن
---------------------------	---------------------------	----

<i>Accidental</i>	Accidentel	عارض
<i>World, universe, cosmos</i>	Monde, univers, cosmos	عالم
<i>General</i>	Général	عام
<i>Expression, hermeneutic</i>	Expression, herméneutique	عبارة
<i>Number, numeral</i>	Nombre, chiffre	عدد
<i>Nothingness, non being</i>	Néant, non-être	عدم
<i>Privation and possession</i>	Privation et possession	عدم وملكة
<i>Proper accident</i>	Accident propre	عرض خاص
<i>General accident</i>	Accident général	عرض عام
<i>Accidental</i>	Accidentel	عرضي
<i>Conventional</i>	Conventionnel	عرفي
<i>Intellect, reason</i>	Intellect, raison	عقل
<i>Intellect in act</i>	Intellect en acte	عقل بالفعل
<i>Intellectus habitus</i>	Intellectus habitus	عقل بالملكة
<i>Practical, functional intellect</i>	Intellect pratique, fonctionnel	عقل عملي
<i>Agent intellect</i>	Intellect agent	عقل فعال
<i>Acquired intellect</i>	Intellect acquis	عقل مستفاد
<i>Conceptual intellect</i>	Intellect conceptuel	عقل نظري
<i>Hylic intellect</i>	Intellect hylétique	عقل هيولاني
<i>Conversion, contrary</i>	Conversion, contraire	عكس
<i>Inversion of the proposition</i>	Inversion de la proposition	عكس القضية
<i>Inversion of syllogism</i>	Inversion du syllogisme	عكس القياس
<i>Relation, relationship</i>	Relation, rapport	علاقة
<i>Sign, mark</i>	Signe, marque	علامة
<i>Cause</i>	Cause	علة
<i>Causa prima</i>	Cause première	علة أولى
<i>Formal cause</i>	Cause formelle	علة صورية
<i>Efficient, effective cause</i>	Cause efficiente, efficace	علة فاعلية
<i>Material cause</i>	Cause matérielle	علة مادية

<i>Purposal cause</i>	Cause finale	علة نهائية
<i>Knowledge, science understanding</i>	Savoir, science, connaissance	علم
<i>Metaphysics</i>	La métaphysique	علم الالهيات
<i>Natural science</i>	Science de la nature	علم الطبيعيات
<i>Numeral science</i>	Science du nombre	علم العدد
<i>The logic</i>	La logique	علم المنطق
<i>Science and doxa, knowledge and opinion</i>	Science et doxa, connaissance et opinion	علم وظن
<i>Certain knowledge</i>	Connaissance certaine	علم يقيني
<i>Common knowledge</i>	Connaissances communes	علوم مشتركة
<i>Acquired knowledge</i>	Connaissances acquises	علوم مكتسبة
<i>Action, administration</i>	Action, administration	عمل
<i>Objection</i>	Objection	عناد
<i>Demonstrative objection</i>	Objection démonstrative	عناد برهاني
<i>Dialectic objection</i>	Objection dialectique	عناد جدلي
<i>Element</i>	Elément	عنصر
<i>Common people</i>	Le Commun du peuple	عوام
<i>The self, existence, concretized essence</i>	Soi-même, existence, essence concrétisée	عين

غ

<i>Missing, abstract</i>	Absent, abstrait	غائب
<i>Purpose</i>	Fin	غاية
<i>Mistake, error</i>	Faute, erreur	غلط
<i>Infinite, illimited</i>	Infini, illimité	غير متناه

ف

<i>Agent</i>	Agent	فاعل
<i>Physiognomony</i>	Physiognomonie	فراصة
<i>Individual</i>	Individu	فرد
<i>Singular, individuality</i>	Singulière, individualité	فردية

<i>Prescription, order</i>	Prescription, ordre	فرض
<i>Branch, consequence of a principle</i>	Branche, conséquence d'un principe	فرع
<i>Corruption, degeneration</i>	Corruption, dégénérescence	فساد
<i>Specific difference, class</i>	Différence spécifique, classe	فصل
<i>Specific difference of genus</i>	Différence spécifique du genre	فصل جنس
<i>General specific difference</i>	Différence spécifique générale	فصل عام
<i>Specific difference of accident</i>	Différence spécifique de l'accident	فصل عرض
<i>Verb, term</i>	Verbe, terme	فعل
<i>Thought</i>	Pensée	فكر
<i>Prime philosophy</i>	Philosophie première	فلسفة أولى
<i>Sphere, celestial</i>	Sphère, céleste	فلك
<i>Understanding</i>	Connaissance, entendement	فهم
ق		
<i>Law, rule, canon</i>	Loi, règle, canon	قانون
<i>Eternity, anteriority</i>	Eternité, antériorité	قدم
<i>Ancient, first</i>	Ancien, premier	قديم
<i>Coupled (of two premises)</i>	Accouplement (de deux prémisses)	قرينة
<i>Division, Dichotomy</i>	Division, dichotomie	قسمة
<i>Propositions</i>	Propositions	قضايا
<i>Experimental propositions</i>	Propositions expérimentales	قضايا تجريبية
<i>Attributive, apodeictic propositions</i>	Propositions attributives, apodictiques	قضايا حملية
<i>Hypothetical propositions</i>	Propositions hypothétiques	قضايا شرطية
<i>Contrary propositions</i>	Propositions contraires	قضايا متضادة
<i>Contradictory propositions</i>	Propositions contradictoires	قضايا متناقضة
<i>Postulated propositions</i>	Propositions postulées	قضايا مسلمات
<i>Categorical propositions</i>	Propositions catégoriques	قضايا مطلقة
<i>Indefinite propositions</i>	Propositions indéfinies	قضايا مهملات
<i>Existential propositions</i>	Propositions existentielles	قضايا وجودية
<i>Simple proposition</i>	Proposition de «inesse»	قضية بسيطة

<i>Tertio adjacente proposition</i> (with three terms)	Proposition tertio adjacente (à trois termes)	قضيه ثلاثيه
<i>Secundo adjacente proposition</i> (with two terms)	Proposition secundo adjacente (à deux termes)	قضيه ثنائيه
<i>Partial proposition</i>	Proposition partielle	قضيه جزئيه
<i>Quatro adjacente proposition</i> (with four terms)	Proposition quatro adjacente (à quatre termes)	قضيه رباعيه
<i>Negative proposition</i>	Proposition négative	قضيه سالبيه
<i>Singular proposition</i>	Proposition singulière	قضيه شخصيه
<i>Necessary proposition</i>	Proposition nécessaire	قضيه ضروريه
<i>Non-privileged proposition</i>	Proposition imprévue	قضيه طارئه
<i>Privative proposition</i>	Proposition privative	قضيه علميه
<i>Universal proposition</i>	Proposition universelle	قضيه كلييه
<i>Definite proposition</i>	Proposition définie	قضيه محصوره
<i>Assertoric, pure proposition</i>	Proposition assertorique pure	قضيه مطلقة
<i>A negative term proposition</i>	Proposition à terme négatif	قضيه معدوله
<i>Supposed proposition</i>	Proposition supposée	قضيه مفروضه
<i>Possible proposition</i>	Proposition possible	قضيه ممكنه
<i>Unspecified, extended proposition</i>	Proposition indéterminée, répandue	قضيه منتشره
<i>Indefinite proposition</i>	Proposition indéfinie	قضيه مهمله
<i>Affirmative proposition</i>	Proposition affirmative	قضيه موجبه
<i>Modal proposition</i>	Proposition modale	قضيه موجهه
<i>Inversion of a proposition</i>	Inversion d'une proposition	قلب قضيه
<i>Power (puissance) and act</i>	Puissance et acte	قوة وفعل
<i>Discourse, lexis, enunciation</i>	Discours, lexis, énonciation	قول
<i>Complete, exact discourse</i>	Discours complet, exact	قول تام
<i>Declarative discourse</i>	Discours déclaratif	قول جازم
<i>Hypothetical proposition</i>	Proposition hypothétique	قول شرطي
<i>True, generalized discourse</i>	Discours vrai, généralisable	قول صادق
<i>Falsified, eristic discourse</i>	Discours falsifié, éristique	قول كاذب

<i>Syllogism</i>	Syllogisme	قياس
<i>Excepted syllogism</i>	Syllogisme exceptif	قياس استثنائي
<i>Enthymema</i>	Enthymème	قياس اضماري
<i>Persuasive syllogism</i>	Syllogisme persuasif	قياس اقناعي
<i>Demonstrative syllogism</i>	Syllogisme démonstratif	قياس برهاني
<i>Reasoning by analogy</i>	Raisonnement par analogie	قياس تمثيلي
<i>Dialectic syllogism, epicherema</i>	Syllogisme dialectique, épichérème	قياس جدلي
<i>Categorical syllogism</i>	Syllogisme catégorique	قياس حملي
<i>Rhetorical syllogism</i>	Syllogisme rhétorique	قياس خطابي
<i>Syllogism ad absurdum</i>	Syllogisme par l'absurde	قياس الخلف
<i>Syllogism in circle</i>	Syllogisme en cercle	قياس الدور
<i>Sophistic syllogism</i>	Syllogisme sophistique	قياس سوفسطائي
<i>Hypothetical, conditional syllogism</i>	Syllogisme hypothétique, conditionnel	قياس شرطي
<i>Poetic syllogism</i>	Syllogisme poétique	قياس شعري
<i>Retrograded syllogism</i>	Syllogisme rétrogradé, «syllogismus secundum, intentionem secundam»	قياس صناعي
<i>Imperfect syllogism</i>	Syllogisme imparfait	قياس غير كامل
<i>Perfect syllogism</i>	Syllogisme parfait	قياس كامل
<i>Polysyllogism, sorite</i>	Polysyllogisme, sorite	قياس مركب
<i>Directed-proof syllogism</i>	Syllogisme à preuve directe	قياس مستقيم
<i>Specious syllogism</i>	Syllogisme spécieux	قياس مشاغي
<i>Eristic syllogism</i>	Syllogisme éristique	قياس مغالطي
<i>Imperfect syllogism</i>	Syllogisme imparfait	قياس ناقص

ك

<i>Plurality, multiplicity</i>	Pluralité, multiplicité	كثرة
<i>Wrong</i>	Faux	كذب
<i>Principle, premise</i>	Principe, prémisses	كفة
<i>All and some</i>	Le tout et la partie	كل وجزء
<i>Language, Oral</i>	Langage, parole	كلام

Word, verb	Mot, verbe	كلمة
Copula	Copule	كلمة رابطة
Universal, general	Universel, général	كلي
Universals	Universaux	كليات
General, universal (proposition)	Générale, universelle (proposition)	كلية
Negative universal	Universelle négative	كلية سالبة
Affirmative universal	Universelle affirmative	كلية موجبة
Quantity	Quantité	كم
Continuous quantity	Quantité continue	كم متصل
Discontinuous quantity	Quantité discontinue	كم منفصل
Quantity (category)	Quantité (catégorie)	كمية
Essence, own	Essence, propre	كنه
Generation, universe	Génération, univers	كون
Generation and corruption	Génération et corruption	كون وفساد
Quality	Qualité	كيف
Affective qualities	Qualités affectives	كيفيات انفصالية
Quality (category)	Qualité (catégorie)	كيفية

ل

Consequent, adjoint	Conséquent, adjoint	لاحق
Consequent, necessary, inherent	Conséquent, nécessaire, inhérent	لازم
Consequence	Conséquence	لزوم
The nation's language	Langue de la nation	لسان الامة
Word, term	Mot, terme	لفظ
Partial term	Terme partiel	لفظ جزئي
Quantifier term	Terme quantificateur	لفظ حاصر
Proper, essentiel term	Terme propre, essentiel	لفظ ذاتي
Accidental term	Terme accidentel	لفظ عرضي
Universal term	Terme universel	لفظ كلي
Univocal term	Terme univoque	لفظ متواطىء

<i>Complex term</i>	Terme complexe	لفظ مركب
<i>Homonymy</i>	Terme homonyme	لفظ مشترك
<i>Incomplex, singular term</i>	Terme incomplex, singulier	لفظ مفرد
<i>Why? (Quod?)</i>	Pourquoi? (Quod?)	لَمَ
<i>The possession, to have (category)</i>	La possession, avoir (catégorie)	لَهُ
<i>Negator (is not)</i>	Négateur (n'est pas)	ليس

م

<i>Quid? Which essence? Whose?</i>	Quid? Quelle essence? Qui est-ce?	ما (هو)
<i>Substance, content, mood</i>	Matière, contenu, mode	مادة
<i>Proposition's content</i>	Matière de la proposition	مادة القضية
<i>Syllogism's content</i>	Matière du syllogisme	مادة القياس
<i>Incompatibility (conjunction's negation)</i>	Incompatibilité (négation de la conjonction)	مانعة الجمع
<i>Reject (disjunction negation)</i>	Rejet (négation de la disjonction)	مانعة الخلو
<i>Quiddity</i>	Quiddité	ماهية
<i>Essence</i>	Essence	ماهية متصورة
<i>Principles, prime premises</i>	Principes, prémisses premières	مبادئ
<i>Prime principles</i>	Principes premiers	مبادئ أول
<i>Common notions, principles of dialectic</i>	Principes de la dialectique, notions communes	مبادئ الجدال
<i>Principles, notions of sophistic</i>	Principes, notions éristiques	مبادئ السوفسطائية
<i>Principles of the philosophy</i>	Principes de la philosophie	مبادئ الفلسفة
<i>Sophistic refutation</i>	Réfutation sophistique	مباينة سوفسطائية
<i>Differences</i>	Différences	مباينات
<i>Demonstration's principle</i>	Principe de la démonstration	مبدأ البرهان
<i>Homogeneous</i>	Homogènes	متجانسان
<i>Synonyms</i>	Synonymes	مترادفة
<i>Distinct terms</i>	Termes distincts	متزايلة
<i>Similar</i>	Semblable	متشابه

<i>Continuous, conjunctive</i>	Continu, conjonctif	متصل
<i>Contraries</i>	Contraires	متضادات
<i>Correlatives</i>	Corrélatifs	متضائفات
<i>Differents</i>	Différents	متعاندات
<i>Opposite</i>	Opposées	متقابلات
<i>Anterior and posterior</i>	Antérieur et postérieur	متقدم ومتأخر
<i>Contradictoris</i>	Contradictaires	متناقضات
<i>Univocal</i>	Univoque	متواطىء
<i>When, time (category)</i>	Quand, temps (catégorie)	متى
<i>Example, reasoning by example</i>	Exemple, raisonnement par l'exemple	مثال
<i>Particular affirmative</i>	La particulière affirmative	مثبتة خاصة
<i>Data of experience</i>	Données de l'expérience	مجربات
<i>Unity, gathering</i>	Ensemble, réunion	مجموع
<i>Unknown, unknowable</i>	Inconnu, inconnaissable	مجهول
<i>Imitation</i>	Imitation	محاكاة
<i>Absurd, impossible</i>	Absurde, impossible	محال
<i>Dialogues, dialectic discussions</i>	Dialogues, discussions dialectiques	محاورات ارتيائية
<i>Definite</i>	Défini	محدود
<i>Sensible</i>	Sensible	محسوس
<i>Definished, simple</i>	Défini, simple	محصل
<i>Attribute, predicate</i>	Attribut, prédicat	محكوم به
<i>Subject</i>	Sujet	محكوم عليه
<i>Predicate</i>	Prédicat	محمول
<i>Prime, essential predicate</i>	Prédicat premier, essentiel	محمول أول
<i>Secondary, accidental predicate</i>	Prédicat secondaire, accidentel	محمول بالعرض
<i>Predicables</i>	Prédicables	محمولات
<i>Discussion, exchange</i>	Discussion, échange	مخاطبة
<i>Imaginary premises</i>	Prémises imaginaires	مخيلات
<i>Described subject</i>	Sujet décrit	مدلول عليه
<i>Compound</i>	Composé	مرتب

<i>Complete compound</i>	Composé complet	مركب تام
<i>Incomplete, particular compound</i>	Composé incomplet, particulier	مركب ناقص
<i>Question to resolve, request, proposition</i>	Question à résoudre, demande, proposition	مسألة
<i>Egality</i>	Egalité	مساواة
<i>Postulates, presuppositions</i>	Présuppositions	مسلمات
<i>The indicated (To de ti)</i>	L'indiqué (To de ti)	مشار إليه
<i>Participation</i>	Participation	مشاركة
<i>Derivative proposition</i>	Proposition dérivative	مشتقة
<i>Conventional propositions</i>	Propositions conventionnelles	مشهورات
<i>Postulate</i>	Postulat	مصادرة
<i>Petito principii</i>	Pétition de principe	مصادرة على المطلوب
<i>Relative, verbal noun</i>	Relatif, nom d'un verbe	مصدر مضاف
<i>Correspondance adequation, concordance</i>	Correspondance, adéquation, concordance	مطابقة
<i>Request</i>	Requête	مطلب
<i>Absolute, categorical</i>	Absolu, catégorique	مطلق
<i>Absolute (propositions, premises)</i>	(Propositions, prémisses) absolus	مطلقة
<i>Simultaneous</i>	Simultané	معاً
<i>Alternative propositions</i>	Propositions alternatives	معاندات
<i>Meanings, significations, notions</i>	Sens, significations, notions	معاني
<i>Knowledge</i>	Connaissance	معرفة
<i>Prime Knowledge</i>	Connaissance première	معرفة أولية
<i>Acquired knowledge</i>	Connaissance acquise	معرفة اكتسابية
<i>Intelligible</i>	Intelligible	معقول
<i>Prime evidents</i>	Evidences premières	معقولات أول
<i>Prime essences</i>	Essences premières	معقولات أولى
<i>Effect, consequence</i>	Effet, conséquence	معلول
<i>Concept</i>	Concept	معنى متصور، معقول
<i>Norm</i>	Norme	معيار
<i>Species simultaneity</i>	Simultanéité des espèces	معية أنواع
<i>Concrete, determinate</i>	Concret, déterminé	معين

<i>Sophism, paralogism</i>	Sophisme, paralogisme	مغالطة
<i>Singular</i>	Singulier	مفرد
<i>Conceived, notion, concept, comprehension</i>	Conçu, notion, concept, compréhension	مفهوم
<i>Comparative</i>	Comparatif	مقارن
<i>Syllogisms</i>	Syllogismes	مقاييس
<i>Accepted, received propositions, premises</i>	Propositions, prémisses admises, reçues	مقبولات
<i>Antecedent and consequent</i>	Antécédent et conséquent	مقدم وتال
<i>Premises</i>	Prémisses	مقدمات
<i>Disjunctive premise</i>	Prémisse disjonctive	مقدمة استثنائية
<i>Demonstrative premise</i>	Prémisse démonstrative	مقدمة برهانية
<i>Particular premise</i>	Prémisse particulière	مقدمة جزئية
<i>Predicative, attributive premise</i>	Prémisse prédicative, attributive	مقدمة حملية
<i>Hypothetical premise</i>	Prémisse hypothétique	مقدمة شرطية
<i>Minor premise</i>	Prémisse mineure	مقدمة صغرى
<i>Major premise</i>	Prémisse majeure	مقدمة كبرى
<i>Universal premise</i>	Prémisse universelle	مقدمة كلية
<i>Possible premise</i>	Prémisse possible	مقدمة ممكنة
<i>Indefinite premise</i>	Prémisse indéfinie	مقدمة مهمة
<i>Existential premise</i>	Prémisse existentielle	مقدمة وجودية
<i>Premise and conclusion</i>	Prémisse et conclusion	مقدمة ونتيجة
<i>Dictum de omni, universally affirmed</i>	Dictum de omni, affirmé universellement	مقول على الكل
<i>Dictum de nullo, universally denied</i>	Dictum de nullo, nié universellement	مقول ولا على واحد
<i>Categoricals, predicaments</i>	Catégories, prédicaments	مقولات
<i>Constitutive</i>	Constitutif	مقوم
<i>Place, space, surface</i>	Lieu, espace, étendue	مكان
<i>Acquired</i>	Acquis	مكتسب
<i>Inherence</i>	Inhérence	ملازمة

<i>To have, possession (category)</i>	<i>Avoir, possession (catégorie)</i>	ملك
<i>Faculty, aptitude, possession</i>	<i>Faculté, aptitude, possession</i>	ملكة
<i>Aptitude to dialectic art</i>	<i>Aptitude à la dialectique</i>	ملكة جدلية
<i>Analogy</i>	<i>Analogie</i>	مماثلة
<i>Impossible</i>	<i>Impossible</i>	ممتنع
<i>Possible, probable</i>	<i>Possible, probable</i>	ممکن
<i>It might be both like this or that</i>	<i>Ce qui peut être à la fois ainsi et non ainsi</i> (على التساوي)	ممکن خاصي
<i>It happened more often than not</i>	<i>Ce qui arrive le plus souvent</i>	ممکن عام (اکثري)
<i>Contingent being</i>	<i>Etre contingent</i>	ممکن الوجود
<i>Possible proposition</i>	<i>Proposition possible</i>	ممکنه (قضيه)
<i>It happened the less</i>	<i>Ce qui arrive le moins souvent</i>	ممکنه حينية
<i>Temporal possible (proposition)</i>	<i>Proposition possible, temporelle</i>	ممکنه وقتية
<i>Convenience, harmony</i>	<i>Convenance, harmonie</i>	مناسبة
<i>Cause, motive</i>	<i>Cause, motif</i>	مناط
<i>Meeting, controversy, debate</i>	<i>Entrevue, controverse, débat</i>	مناظرة
<i>Contradiction</i>	<i>Contradiction</i>	مناقضة
<i>Logic</i>	<i>Logique</i>	منطق
<i>Logician</i>	<i>Logicien</i>	منطقي
<i>Privation, prohibition</i>	<i>Privation, prohibition</i>	منع
<i>Disjunctive syllogism</i>	<i>Syllogisme disjonctif</i>	منفصل (قياس)
<i>Disjunctive premise</i>	<i>Prémisse disjonctive</i>	منفصلة (مقدمة)
<i>Indefinite proposition</i>	<i>Proposition indéfinie</i>	مهملة (قضيه)
<i>Modus, moods</i>	<i>Modus, modes</i>	مواد
<i>Syllogism's premises</i>	<i>Prémises du syllogisme</i>	مواد القياس
<i>Loci, premises</i>	<i>Lieux (loci)</i>	مواضع
<i>Affirmative, positive</i>	<i>Affirmatif, positif</i>	موجب
<i>Affirmative proposition</i>	<i>Proposition affirmative</i>	موجبة (قضيه)
<i>Modal proposition</i>	<i>Proposition modale</i>	موجهة (قضيه)
<i>To be, being</i>	<i>Etre, l'être</i>	موجود

<i>Being in fact, real subject</i>	<i>Etre en acte</i>	موجود بالفعل
<i>Being able to, virtual subject</i>	<i>Etre en puissance</i>	موجود بالقوة
<i>Subject</i>	<i>Sujet</i>	موصوف
<i>Object, subject</i>	<i>Objet, sujet</i>	موضوع
<i>Balance, syllogism, criterion</i>	<i>Balance, syllogisme, critère</i>	ميزان (قياس)

ن

<i>Reasonable, speaker</i>	<i>Raisnable, locuteur</i>	ناطق
<i>Imperfect</i>	<i>Imparfait</i>	ناقص
<i>Conclusion</i>	<i>Conclusion</i>	نتيجة
<i>Syntax</i>	<i>Syntaxe</i>	نحو
<i>Rate, proportion, relation</i>	<i>Rapport, proportion, relation</i>	نسبة
<i>The speech, lection</i>	<i>Parole, lection</i>	نطق
<i>Similar, analogous</i>	<i>Semblables, analogues</i>	نظائر
<i>Coordination, junction, mood of the syllogism</i>	<i>Coordination, jonction, mode du syllogisme</i>	نظم (قياس)
<i>Similar, analogue</i>	<i>Semblable, analogue</i>	نظير
<i>Soul</i>	<i>Ame</i>	نفس
<i>Universal soul</i>	<i>Ame universelle</i>	نفس كلي
<i>Refutation, contradiction</i>	<i>Réfutation, contradiction</i>	نقض
<i>Opposed</i>	<i>Opposé</i>	نقيض
<i>Proposition's negation</i>	<i>Négation de la proposition</i>	نقيض القضية
<i>Contradictories</i>	<i>Contradictaires</i>	نقيضان
<i>Growth, development</i>	<i>Croissance, développement</i>	نمو
<i>Species</i>	<i>Espèce</i>	نوع
<i>Species of species, infima species, prime substance (individual)</i>	<i>Espèce des espèces, espèce infime, substance première (individu)</i>	نوع الأنواع
<i>Supreme species</i>	<i>Espèce suprême</i>	نوع عال
<i>Species and proper</i>	<i>Espèce et propre</i>	نوع وخاصة
<i>Species and accident</i>	<i>Espèce et accident</i>	نوع وعرض

هـ

<i>Why? is it?</i>	Pourquoi? est-ce que?	هل
<i>Iipseity</i>	Ipséité	هلية
<i>Himself, is, itself</i>	Soi, est, lui	هو
<i>Identical</i>	Identique	هو هو
<i>Syllogism's figure</i>	Figure du syllogisme	هيئة القياس
<i>Form</i>	Forme	هيئة
<i>Hyle, matter</i>	Hylé, matière	هولي

و

<i>Necessary</i>	Nécessaire	واجب
<i>Necessary being</i>	Etre nécessaire	واجب الوجود
<i>The one, one</i>	L'un, un	واحد
<i>Means, (middle term)</i>	Moyen (terme)	واسطة (حدّ)
<i>Being, existence</i>	Etre, existence	وجود
<i>Copula</i>	Copule	وجودية (لفظة)
<i>The three moods (in the proposition)</i>	Les trois modes (dans la proposition)	وجوه الكلام
<i>Middle, means</i>	Milieu, moyen	وسط
<i>Common qualification</i>	Qualification commune	وصف مشترك
<i>Junction medium</i>	Moyen de jonction	وصلة
<i>Position (category), situation</i>	Position (catégorie), situation	وضع
<i>Time (category)</i>	Temps (catégorie)	وقت
<i>Temporal proposition</i>	Proposition temporelle	وقتيّة (قضيّة)
<i>Illusion</i>	Illusion	وهم
<i>False premises, doxical premises</i>	Fausse prémisses, prémisses doxiques	وهميات (قضايا)

ي

<i>Action and passion (categories)</i>	Action et passion (catégories)	يفعل وينفعل
<i>Certitude</i>	Certitude	يقين

Evidences (of the reason)

évidences (de la raison)

یقینیات

Certain premises

Prémises certaines

یقینیة (مقدمات)



مرکز تحقیقات تکوینی و علوم اسلامی

مسند المصطلحات المنطقية

انكليزي - فرنسي - عربي

A

<i>Abolition, abrogation</i>	Abolition, abrogation	إبطال
<i>Absolute, categorical</i>	Absolu, catégorique	مطلق
<i>Absolute (propositions, premises)</i>	(Propositions, prémisses) absolut	مطلقة
<i>Absorption, extention</i>	Absorption, extension	إستغراق
<i>Abstraction</i>	Abstraction	تجريد
<i>Absurd, impossible</i>	Absurde, impossible	محال
<i>Accepted, received propositions, premises</i>	Propositions, prémisses admises, reçues	مقبولات
<i>Accidental</i>	Accidentel	عارض
<i>Accidental</i>	Accidentel	عرضي
<i>Accidental term</i>	Terme accidentel	لفظ عرضي
<i>Accidents</i>	Accidents	أعراض
<i>Acquired</i>	Acquis	مكتسب
<i>Acquired intellect</i>	Intellect acquis	عقل مستفاد
<i>Acquired knowledge</i>	Connaissances acquises	علوم مكتسبة
<i>Acquired knowledge</i>	Connaissance acquise	معرفة اكتسابية
<i>Acquisition</i>	Acquisition	إكتساب
<i>Action, administration</i>	Action, administration	عمل
<i>Action and passion (categories)</i>	Action et passion (catégories)	يفعل وينفعل
<i>Ad absurdum</i>	Absurde	خلف
<i>Affective qualities</i>	Qualités affectives	كيفيات انفصالية
<i>Affirmation</i>	Affirmation	إيجاب
<i>Affirmation, constancy</i>	Affirmation, constance	ثبوت
<i>Affirmative demonstration</i>	Démonstration affirmative	برهان موجب
<i>Affirmative, positive</i>	Affirmatif, positif	موجب
<i>Affirmative proposition</i>	Proposition affirmative	قضية موجبة

<i>Affirmative proposition</i>	Proposition affirmative	موجبة (قضية)
<i>Affirmative universal</i>	Universelle affirmative	كلية موجبة
<i>Agent</i>	Agent	فاعل
<i>Agent intellect</i>	Intellect agent	عقل فعال
<i>Agreement, coincidence</i>	Accord, concordance, coïncidence	إتفاق
<i>All and some</i>	Le tout et la partie	كل وجزء
<i>Alteration, transformation</i>	Altération, transformation	إستحالة
<i>Alternative propositions</i>	Propositions alternatives	معاندات
<i>Ambiguity, opposition</i>	Equivocité, opposition	تشكيك
<i>Analogy</i>	Analogie	مماثلة
<i>Analogy, resemblance</i>	Analogie, ressemblance	تشابه
<i>Analysis</i>	Analyse	تحليل
<i>Ancient, first</i>	Ancien, premier	قديم
<i>A negative term proposition</i>	Proposition à terme négatif	قضية معدولة
<i>Antecedent and consequent</i>	Antécédent et conséquent	مقدم وتال
<i>Anterior and posterior</i>	Antérieur et postérieur	متقدم ومتأخر
<i>Anteriority</i>	Antériorité	تقدم
<i>Apprenticeship, learning</i>	Apprentissage	تعلم
<i>Aptitude, might</i>	Aptitude, pouvoir	إستطاعة
<i>Aptitude to dialectic art</i>	Aptitude à la dialectique	ملكة جدلية
<i>Argument, exposition, explanation</i>	Argument, exposition, explication	بيان
<i>Arguments</i>	Arguments	أدلة
<i>Arts, technics</i>	Arts, techniques	صنائع
<i>Assent</i>	Assentiment	تصديق
<i>Assertoric, pure proposition</i>	Proposition assertorique pure	قضية مطلقة
<i>Association</i>	Association	إختلاط
<i>Attribute, predicate</i>	Attribut, prédicat	محكوم به
<i>Attribute, quality</i>	Attribut, qualité	صفة
<i>Attributes</i>	Attributs	صفات
<i>Attributive, apodeictic propositions</i>	Propositions attributives, apodictiques	قضايا حتمية

<i>Attributive judgement</i>	Jugement attributif	حكم حملي
B		
<i>Balance, syllogism, criterion</i>	Balance, syllogisme, critère	ميزان (قياس)
<i>Being able to, virtual subject</i>	Etre en puissance	موجود بالقوة
<i>Being, existence</i>	Etre, existence	وجود
<i>Being in fact, real subject</i>	Etre en acte	موجود بالفعل
<i>Belief, opinion</i>	Croyance, opinion	إعتقاد
<i>Body, organism</i>	Corps, organisme	جسم
<i>Branch, consequence of a principle</i>	Branche, conséquence d'un principe	فرع
C		
<i>Categorical propositions</i>	Propositions catégoriques	قضايا مطلقة
<i>Categorical syllogism</i>	Syllogisme catégorique	قياس حملي
<i>Categorics, predicaments</i>	Catégories, prédicaments	مقولات
<i>Causal demonstration</i>	Démonstration par la cause	برهان علة
<i>Causa prima</i>	Cause première	علة أولى
<i>Cause</i>	Cause	علة
<i>Cause, motive</i>	Cause, motif	مناط
<i>Cause, reason</i>	Cause, raison	سبب
<i>Causes, motives, reasons</i>	Causes, motifs, raisons	أسباب
<i>Certain knowledge</i>	Connaissance certaine	علم يقيني
<i>Certain premises</i>	Prémisses certaines	يقينية (مقدمات)
<i>Certitude</i>	Certitude	يقين
<i>Change</i>	Changement	تغير
<i>Character, natural</i>	Caractère, naturel	طبع
<i>Circular argumentation, proof, consequence</i>	Argumentation circulaire, preuve, conséquence	دوران
<i>Circular demonstration</i>	Démonstration circulaire	برهان دور
<i>Clear, precise terms</i>	Termes précis, clairs	ألفاظ ناصة

<i>Common knowledge</i>	Connaissances communes	علوم مشتركة
<i>Common notions, principles of dialectic</i>	Principes de la dialectique, notions communes	مبادئ الجدال
<i>Common people</i>	Le Commun du peuple	عوام
<i>Common qualification</i>	Qualification commune	وصف مشترك
<i>Comparative</i>	Comparatif	مقارن
<i>Complete compound</i>	Composé complet	مركب تام
<i>Complete definition</i>	Définition complète	تعريف تام
<i>Complete description</i>	Description complète	رسم تام
<i>Complete, exact discourse</i>	Discours complet, exact	قول تام
<i>Complete induction</i>	Induction complète	إستقراء تام
<i>Complete, whole</i>	Complet, achevé	تام
<i>Complex definition</i>	Définition complexe	تعريف مركب
<i>Complex term</i>	Terme complexe	لفظ مركب
<i>Complex terms</i>	Termes complexes	ألفاظ مركبة
<i>Composed noun</i>	Nom composé	إسم غير محصل
<i>Composed noun</i>	Nom composé	إسم مركب
<i>Composition, combination</i>	Composition, combinaison	تأليف
<i>Compound</i>	Composé	مركب
<i>Conceived, notion, concept, comprehension</i>	Conçu, notion, concept, compréhension	مفهوم
<i>Concept</i>	Concept	معنى متصور، معقول
<i>Conception, apprehension</i>	Conception, appréhension	تصور
<i>Conceptual intellect</i>	Intellect conceptuel	عقل نظري
<i>Conclusion</i>	Conclusion	نتيجة
<i>Concomitance, inherence, concordance</i>	Concomitance, inhérence, concordance	تلازم
<i>Concrete and existing things</i>	Choses existantes, concrètes	أعيان
<i>Concrete, determinate</i>	Concret, déterminé	معين
<i>Condition</i>	Condition	شرط
<i>Conditional, hypothetical</i>	Conditionnel, hypothétique	شرطي

<i>Confirmation</i>	Confirmation	إثبات
<i>Confirmation and abrogation</i>	Confirmation et abrogation	إثبات وإبطال
<i>Consequence</i>	Conséquence	لزوم
<i>Consequent, adjoint</i>	Conséquent, adjoint	لاحق
<i>Consequent, necessary, inherent</i>	Conséquent, nécessaire, inhérent	لازم
<i>Consequent, next</i>	Conséquent, suivant	تال
<i>Constitutive</i>	Constitutif	مقوم
<i>Contingent being</i>	Etre contingent	ممکن الوجود
<i>Contingent, the created</i>	Contingent, créé	حادث
<i>Continuity, junction</i>	Continuité, jonction	إتصال
<i>Continuous, conjunctive</i>	Continu, conjonctif	متصل
<i>Continuous quantity</i>	Quantité continue	كم متصل
<i>Continuous synthesis</i>	Synthèse continue	تركيب متصل
<i>Contradiction</i>	Contradiction	تناقض
<i>Contradiction</i>	Contradiction	مناقضة
<i>Contradictories</i>	Contradictaires	نقيضان
<i>Contradictoris</i>	Contradictaires	متناقضات
<i>Contradictory propositions</i>	Propositions contradictoires	قضايا متناقضة
<i>Contraries</i>	Contraires	متضادات
<i>Contraries</i>	Contraires	أضداد
<i>Contrariety, opposition</i>	Contrariété, opposition	تضاد
<i>Contrary</i>	Contraire	ضد
<i>Contrary, opposition</i>	Contraire, opposition	تقابل
<i>Contrary propositions</i>	Propositions contraires	قضايا متضادة
<i>Controversy, dialectic</i>	Polémique, dialectique	جدل
<i>Convenience, harmony</i>	Convenance, harmonie	مناسبة
<i>Conventional</i>	Conventionnel	عرفي
<i>Conventional propositions</i>	Propositions conventionnelles	مشهورات
<i>Conversion</i>	Conversion	إنعكاس
<i>Conversion, contrary</i>	Conversion, contraire	عكس

<i>Conversion of the propositions</i>	Conversion de la proposition	إنعكاس القضية
<i>Coordination, junction, mood of the syllogism</i>	Coordination, jonction, mode du syllogisme	نظم (قياس)
<i>Copula</i>	Copule	كلمة رابطة
<i>Copula</i>	Copule	وجودية (لفظة)
<i>Copula, relation</i>	Copule, relation	رابطة
<i>Corporal form</i>	Forme corporelle	صورة جسمية
<i>Correlation</i>	Corrélation	تضاييف
<i>Correlatives</i>	Corrélatifs	متضاييفات
<i>Correspondance adequation, concordance</i>	Correspondance, adéquation, concordance	مطابقة
<i>Correspondance, relation</i>	Correspondance, relation	تناسب
<i>Corruption, degeneration</i>	Corruption, dégénérescence	فساد
<i>Coupled (of two premises)</i>	Accouplement (de deux prémisses)	قرينة
<i>Creation, generation</i>	Création, génération	إحداث

D

<i>Data of experience</i>	Données de l'expérience	مجربات
<i>Declarative discourse</i>	Discours déclaratif	قول جازم
<i>Definied, simple</i>	Défini, simple	محصل
<i>Definite</i>	Défini	محدود
<i>Definite proposition</i>	Proposition définie	قضية محصورة
<i>Definition</i>	Définition	تعريف
<i>Definition, determination</i>	Définition, détermination	تحديد
<i>Deliberation, caution</i>	Délibération, prudence	روية
<i>Demonstration ad absurdum</i>	Démonstration par l'absurde	برهان الخلف
<i>Demonstration, argument, proof</i>	Démonstration, argument, preuve	برهان
<i>Demonstration of fact</i>	Démonstration du fait	برهان إنَّ
<i>Demonstration of the cause</i>	Démonstration de la cause	برهان لِمَ
<i>Demonstration's principle</i>	Principe de la démonstration	مبدأ البرهان

<i>Demonstrative objection</i>	Objection démonstrative	عناد برهاني
<i>Demonstrative premise</i>	Prémisse démonstrative	مقدمة برهانية
<i>Demonstrative syllogism</i>	Syllogisme démonstratif	قياس برهاني
<i>Demonstrative question</i>	Question démonstrative	سؤال برهاني
<i>Derivative proposition</i>	Proposition dérivative	مشتقة
<i>Described subject</i>	Sujet décrit	مدلول عليه
<i>Description, determination</i>	Description, détermination	رسم
<i>Descriptive definitions</i>	Définitions descriptives	رسوم
<i>Determination</i>	Détermination	تعيين
<i>Dialectic art</i>	L'art de la dialectique	صناعة الجدل
<i>Dialectic interrogation</i>	Interrogation dialectique	سؤال جدلي
<i>Dialectic objection</i>	Objection dialectique	عناد جدلي
<i>Dialectic syllogism, epicherema</i>	Syllogisme dialectique, épichérème	قياس جدلي
<i>Dialogues, dialectic discussions</i>	Dialogues, discussions dialectiques	محاورات ارتيائية
<i>Dictio infinita, negator</i>	Dictio infinita, négateur	حرف عدل
<i>Dictio negativa, negative particle</i>	Dictio negativa, particule négative	حرف سلب
<i>Dictum de nullo, universally denied</i>	Dictum de nullo, nié universellement	مقول ولا على واحد
<i>Dictum de omni, universally affirmed</i>	Dictum de omni, affirmé universellement	مقول على الكل
<i>Difference</i>	Ecart	تفاوت
<i>Difference, opposition</i>	Différence, opposition	إختلاف
<i>Differences</i>	Différences	مباينات
<i>Differents</i>	Différents	متعاندات
<i>Direct demonstration</i>	Démonstration directe	برهان مستقيم
<i>Directed-proof syllogism</i>	Syllogisme à preuve directe	قياس مستقيم
<i>Discontinuous quantity</i>	Quantité discontinue	كم منفصل
<i>Discourse, lexis, enunciation</i>	Discours, lexis, énonciation	قول
<i>Discussion, exchange</i>	Discussion, échange	مخاطبة
<i>Disjunction, separation</i>	Disjonction, séparation	إنفصال

<i>Disjunctive premise</i>	Prémisse disjonctive	مقدمة استثنائية
<i>Disjunctive premise</i>	Prémisse disjonctive	منفصلة (مقدمة)
<i>Disjunctive syllogism</i>	Syllogisme disjonctif	منفصل (قياس)
<i>Distinction</i>	Distinction, discernement	تمييز
<i>Distinctive genera</i>	Genres distincts	أجناس متباينة
<i>Distinct nouns</i>	Noms distincts	أسماء متباينة
<i>Distinct terms</i>	Termes distincts	متزايلة
<i>Division, Dichotomy</i>	Division, dichotomie	قسمة
<i>Doubt</i>	Doute	شك
<i>Dualism</i>	Dualisme	إثنينية

E

<i>Effect, consequence</i>	Effet, conséquence	معلول
<i>Efficient, effective cause</i>	Cause efficiente, efficace	علة فاعلية
<i>Effort by reflexive analysis</i>	Effort d'analyse réflexive	إجتهد
<i>Egality</i>	Egalité	مساواة
<i>Element</i>	Elément	أسطقس
<i>Element</i>	Elément	عنصر
<i>Emotion, affection</i>	Emotion, affection	إنفعال
<i>Enthymema</i>	Enthymème	قياس اضمماري
<i>Enthymema</i>	Enthymème	ضمير (قياس)
<i>Enunciation, attribute, predicate</i>	Enonciation, attribut, prédicat	خبر
<i>Eristic refutation</i>	Réfutation éristique	تبكيك مغالطي
<i>Eristic syllogism</i>	Syllogisme éristique	قياس مغالطي
<i>Errors</i>	Erreurs	أغاليط
<i>Essence</i>	Essence	ماهية متصورة
<i>Essence, entity</i>	Essence, entité	ذات
<i>Essence, own</i>	Essence, propre	كنه
<i>Essential attribute</i>	Attribut essentiel	صفة ذاتية
<i>Essential attributes</i>	Attributs essentiels	صفات ذاتية

<i>Eternity</i>	Eternité	دهر
<i>Eternity, anteriority</i>	Eternité, antériorité	قدم
<i>Evidences (of the reason)</i>	Evidences (de la raison)	يقينيات
<i>Evident</i>	Evident	بديهي
<i>Examiner and opponent</i>	Interrogateur et adversaire	سائل ومجيب
<i>Example, reasoning by example</i>	Exemple, raisonnement par l'exemple	مثال
<i>Excepted syllogism</i>	Syllogisme exceptif	قياس استثنائي
<i>Exclusion, disjunction</i>	Exclusion, disjonction	إستثناء
<i>Exclusivity, limitation</i>	Exclusivité, limitation	حصص
<i>Existential premise</i>	Prémisse existentielle	مقدمة وجودية
<i>Existential argument</i>	Argument existentiel	بيان وجودي
<i>Existential propositions</i>	Propositions existentielles	قضايا وجودية
<i>Experience</i>	Expérience	تجربة
<i>Experimental propositions</i>	Propositions expérimentales	قضايا تجريبية
<i>Expression, hermeneutic</i>	Expression, herméneutique	عبارة
<i>Extreme</i>	Extrême	طرف
<i>Extremes</i>	Extrêmes	أطراف

F

<i>Faculty, aptitude, possession</i>	Faculté, aptitude, possession	ملكة
<i>False premises, doxical premises</i>	Fausse prémisses, prémisses doxiques	وهميات (قضايا)
<i>Falsified, eristic discourse</i>	Discours falsifié, éristique	قول كاذب
<i>Figure, form</i>	Figure, forme	شكل
<i>First figure</i>	Première figure	شكل أول
<i>First substances</i>	Substances premières	جواهر أولى
<i>Five universalis, catégorèmes</i>	Cinq universaux, catégorèmes	ألفاظ خمسة
<i>Form</i>	Forme	هيئة
<i>Formal cause</i>	Cause formelle	علة صورية
<i>Form, figure, image</i>	Forme, figure, image	صورة

شكل رابع Quatrième figure Fourth figure

G

<i>Gemination</i>	<i>Gémination</i>	إعجام
<i>Genera</i>	<i>Genres</i>	أجناس
<i>Genera and ideas</i>	<i>Genres et idées</i>	أجناس وصور
<i>General</i>	<i>Général</i>	عام
<i>General accident</i>	<i>Accident général</i>	عرض عام
<i>General specific difference</i>	<i>Différence spécifique générale</i>	فصل عام
<i>General, universal (proposition)</i>	<i>Générale, universelle (proposition)</i>	كلية
<i>Genera of accidents</i>	<i>Genres des accidents</i>	أجناس الأعراض
<i>Genera of substance</i>	<i>Genres de la substance</i>	أجناس الجوهر
<i>Generation and corruption</i>	<i>Génération et corruption</i>	كون وفساد
<i>Generation, universe</i>	<i>Génération, univers</i>	كون
<i>Genus</i>	<i>Genre</i>	جنس
<i>Genus and accident</i>	<i>Genre et accident</i>	جنس وعرض
<i>Genus and species</i>	<i>Genre et espèce</i>	جنس ونوع
<i>Genus and specific difference</i>	<i>Genre et différence spécifique</i>	جنس وفصل
<i>Genus noun</i>	<i>Nom du genre</i>	إسم الجنس
<i>Goodness and nastiness</i>	<i>Bonté et méchanceté</i>	حسن وقبح
<i>Growth, development</i>	<i>Croissance, développement</i>	نمو

H

<i>Himself, is, itself</i>	<i>Soi, est, lui</i>	هو
<i>Homogeneous</i>	<i>Homogènes</i>	متجانسان
<i>Homonyme</i>	<i>Terme homonyme</i>	لفظ مشترك
<i>Homonyms</i>	<i>Homonymes</i>	أسماء متفقة
<i>Homonymy</i>	<i>Homonymie</i>	إشتراك
<i>Hyle, matter</i>	<i>Hylé, matière</i>	هيولى
<i>Hylic intellect</i>	<i>Intellect hylétique</i>	عقل هيولاني

<i>Hypothesis, assumption, ecthesis</i>	Hypothèse, assomption, ecthèse	إفتراض
<i>Hypothetical, conditional syllogism</i>	Syllogisme hypothétique, conditionnel	قياس شرطي
<i>Hypothetical conjunctive</i>	Hypothétique conjonctif (Modus ponens)	شرطي متصل
<i>Hypothetical disjunctive</i>	Hypothétique disjonctif (tollendo tollens)	شرطي منفصل
<i>Hypothetical premise</i>	Prémisse hypothétique	مقدمة شرطية
<i>Hypothetical (proposition)</i>	(Proposition) hypothétique	شرطية
<i>Hypothetical proposition</i>	Proposition hypothétique	قول شرطي
<i>Hypothetical propositions</i>	Propositions hypothétiques	قضايا شرطية
<i>Hypothetic particular</i>	Particulière hypothétique	جزئية شرطية
		
<i>Identical</i>	Identique	هو هو
<i>Ignorance</i>	Ignorance	جهل
<i>Illusion</i>	Illusion	وهم
<i>Imaginary premises</i>	Prémises imaginaires	مخيلات
<i>Imagination</i>	Imagination	خيال
<i>Imitation</i>	Imitation	محاكاة
<i>Imperative, order</i>	Impératif, ordre	أمر
<i>Imperfect</i>	Imparfait	ناقص
<i>Imperfect syllogism</i>	Syllogisme imparfait	قياس غير كامل
<i>Imperfect syllogism</i>	Syllogisme imparfait	قياس ناقص
<i>Implication, inclusion</i>	Implication, inclusion	تضمن
<i>Impossibility</i>	Impossibilité	إمتناع
<i>Impossible</i>	Impossible	ممتنع
<i>Incompatibility (conjunction's negation)</i>	Incompatibilité (négation de la conjonction)	مانعة الجمع
<i>Incomplete description</i>	Description incomplète	رسم ناقص
<i>Incomplete, particular compound</i>	Composé incomplet, particulier	مركب ناقص

<i>Incomplex, singular term</i>	Terme incomplexe, singulier	لفظ مفرد
<i>Incomplex terms</i>	Termes incomplexes	ألفاظ مفردة
<i>Indefinite premise</i>	Prémisse indéfinie	مقدمة مهمة
<i>Indefinite proposition</i>	Proposition indéfinie	قضية مهمة
<i>Indefinite proposition</i>	Proposition indéfinie	مهمة (قضية)
<i>Indefinite propositions</i>	Propositions indéfinies	قضايا مهمة
<i>Individual</i>	Individu	شخص
<i>Individual</i>	Individu	فرد
<i>Individuals, persons</i>	Individus, personnes	أشخاص
<i>Induction</i>	Induction	إستقراء
<i>Inference, reasoning by induction</i>	Inférence, raisonnement par induction	إستدلال
<i>Infinite, illimited</i>	Infini, illimité	غير متناه
<i>Inflexions</i>	Inflexions	تصاريف
<i>Information</i>	Information, renseignement	إستعلام
<i>Inherence</i>	Inhérence	ملازمة
<i>Inherence and exclusion</i>	Inhérence et exclusion	طرد وعكس
<i>Instant, moment</i>	Instant, moment	الآن
<i>Instrument, organ</i>	Instrument, organe	آلة
<i>Intellect in act</i>	Intellect en acte	عقل بالفعل
<i>Intellect, reason</i>	Intellect, raison	عقل
<i>Intellectus habitus</i>	Intellectus habitus	عقل بالملكة
<i>Intelligence, sagacity</i>	Intelligence, sagacité	ذكاء
<i>Intelligible</i>	Intelligible	معقول
<i>Intermediate genera</i>	Genres intermédiaires	أجناس متوسطة
<i>Intermitent synthesis</i>	Synthèse discontinue	تركيب منفصل
<i>Intrinsic attributes</i>	Attributs intrinsèques	صفات لازمة
<i>Intuition</i>	Intuition	حدس
<i>Inversion of a proposition</i>	Inversion d'une proposition	قلب قضية
<i>Inversion of proposition</i>	Inversion de la proposition	إنقلاب القضية
<i>Inversion of syllogism</i>	Inversion du syllogisme	عكس القياس

<i>Inversion of the proposition</i>	<i>Inversion de la proposition</i>	عكس القضية
<i>Ipseity</i>	<i>Ipséité</i>	هلية
<i>It happened more often than not</i>	<i>Ce qui arrive le plus souvent</i>	ممکن عام (اکثري)
<i>It happened the less</i>	<i>Ce qui arrive le moins souvent</i>	ممکنه حینیه
<i>It might be both like this or that</i>	<i>Ce qui peut être à la fois ainsi et non ainsi</i>	ممکن خاصي (على التساوي)
<i>Itself</i>	<i>Soi-même</i>	ذاته

J

<i>Judgement, attribution</i>	<i>Jugement, attribution</i>	حكم
<i>Judgements</i>	<i>Jugements</i>	أحكام
<i>Junction medium</i>	<i>Moyen de jonction</i>	وصلة
<i>Junction, mood</i>	<i>Jonction, mode</i>	إقتران

K

<i>Knowledge</i>	<i>Connaissance</i>	معرفة
<i>Knowledge, science understanding</i>	<i>Savoir, science, connaissance</i>	علم

L

<i>Language, Oral</i>	<i>Langage, parole</i>	كلام
<i>Law, rule, canon</i>	<i>Loi, règle, canon</i>	قانون
<i>Loci, premises</i>	<i>Lieux (loci)</i>	مواضع
<i>Logic</i>	<i>Logique</i>	منطق
<i>Logic art</i>	<i>L'art de la logique</i>	صناعة المنطق
<i>Logic genus</i>	<i>Genre logique</i>	جنس منطقي
<i>Logician</i>	<i>Logicien</i>	منطقي
<i>Logic question</i>	<i>Question logique</i>	سؤال منطقي
<i>Look, face, expression</i>	<i>Mine, figure, physionomie</i>	خلفة

M

<i>Major premise</i>	Prémisse majeure	مقدمة كبرى
<i>Major term</i>	Le majeur	حد أكبر
<i>Major term, major extreme</i>	Majeur, grand terme, grand extrême	أكبر
<i>Material cause</i>	Cause matérielle	علة مادية
<i>Meanings, significations, notions</i>	Sens, significations, notions	معاني
<i>Means, (middle term)</i>	Moyen (terme)	واسطة (حد)
<i>Meeting, addition, collection</i>	Réunion, addition, collection	جمع
<i>Meeting, controversy, debate</i>	Entrevue, controverse, débat	مناظرة
<i>(Mental) exercise</i>	Exercice (mental)	رياضة
<i>Mental, rational</i>	Mental, rationel	ذهني
<i>Metaphor</i>	Métaphore	إستعارة
<i>Metaphysics</i>	La métaphysique	علم الالهيّات
<i>Middle, means</i>	Milieu, moyen	وسط
<i>Middle (term)</i>	Moyen (terme)	أوسط
<i>Middle term</i>	Le moyen terme	حد أوسط
<i>Minor premise</i>	Prémisse mineure	مقدمة صغرى
<i>Minor (premise)</i>	Mineure (prémisse)	صغرى
<i>Minor term</i>	Le mineur	حد أصغر
<i>Missing, abstract</i>	Absent, abstrait	غائب
<i>Mistake, error</i>	Faute, erreur	غلط
<i>Modal proposition</i>	Proposition modale	قضية موجهة
<i>Modal proposition</i>	Proposition modale	موجهة (قضية)
<i>Modus, moods</i>	Modus, modes	مواد
<i>Mood</i>	Mode	جهة
<i>Mood</i>	Mode	ضرب
<i>More and less</i>	Le plus et le moins	أزيد وأنقص
<i>Most general and most specific</i>	Le plus général et le plus spécifique	أعم وأخص
<i>Movement, motion</i>	Mouvement	حركة

N

<i>Name, noun</i>	Nom, substantif	إسم
<i>Names</i>	Noms	أسماء
<i>Narration, information</i>	Narration, information	إخبار
<i>Natural genus</i>	Genre naturel	جنس طبيعي
<i>Natural science</i>	Science de la nature	علم الطبيعيات
<i>Nature</i>	Nature	طبيعة
<i>Necessary</i>	Nécessaire	ضروري
<i>Necessary</i>	Nécessaire	واجب
<i>Necessary being</i>	Etre nécessaire	واجب الوجود
<i>Necessary judgement</i>	Jugement nécessaire	حكم ضروري
<i>Necessary mood</i>	Mode du nécessaire	جهة واجبة
<i>Necessary (proposition)</i>	(Proposition) nécessaire	ضرورية
<i>Necessary proposition</i>	Proposition nécessaire	قضية ضرورية
<i>Necessity</i>	Nécessité	ضرورة
<i>Negation</i>	Négation	سلب
<i>Negative</i>	Négatif	سالب
<i>Negative demonstration</i>	Démonstration négative	برهان سالب
<i>Negative particular</i>	Particulière négative	جزئية سالبة
<i>Negative (proposition)</i>	(Proposition) négative	سالبة
<i>Negative proposition</i>	Proposition négative	قضية سالبة
<i>Negative universal</i>	Universelle négative	كلية سالبة
<i>Negator (is not)</i>	Négateur (n'est pas)	ليس
<i>Next genus</i>	Genre prochain	جنس قريب
<i>Non-conclusive figure</i>	Figure non-concluante	شكل باطل
<i>Non-previewed proposition</i>	Proposition imprévue	قضية طارئة
<i>Norm</i>	Norme	معيّار
<i>Nothingness, non being</i>	Néant, non-être	عدم
<i>Notorious</i>	Notoire	أعرف
<i>Noun's case</i>	Cas d'un nom	إسم غير مصرّف

<i>Number, numeral</i>	Nombre, chiffre	عدد
<i>Numeral science</i>	Science du nombre	علم العدد

O

<i>Objection</i>	Objection	عناد
<i>Object, subject</i>	Objet, sujet	موضوع
<i>Opinion</i>	Opinion	رأي
<i>Opinions, judgements</i>	Opinions, jugements	آراء
<i>Opposed</i>	Opposé	نقيض
<i>Opposite</i>	Opposées	متقابلات
<i>Opposition</i>	Opposition	تعاند
<i>Opposition of two correlatives</i>	Opposition de deux corrélatifs	تقابل متضايفين
<i>Origin, basis, principle</i>	Origine, fondement, principe	أصل

P

<i>Paronyms</i>	Paronymes	أسماء مشتقة
<i>Part, atom</i>	Partie, atome	جزء
<i>Partial demonstration</i>	Démonstration partielle	برهان جزئي
<i>Partial proposition</i>	Proposition partielle	قضية جزئية
<i>Partial term</i>	Terme partiel	لفظ جزئي
<i>Participation</i>	Participation	مشاركة
<i>Particle, letter</i>	Particule, lettre	حرف
<i>Particle, preposition</i>	Particule, préposition	أداة
<i>Particular</i>	Particulier	خاص
<i>Particular affirmative</i>	La particulière affirmative	مثبتة خاصة
<i>Particular, essential, subjective</i>	Particulier, essentiel, subjectif	ذاتي
<i>Particular, partial</i>	Particulier, partiel	جزئي
<i>Particular premise</i>	Prémisse particulière	مقدمة جزئية
<i>Parts, particles</i>	Parties, particules	أجزاء
<i>Perfect syllogism</i>	Syllogisme parfait	قياس كامل

<i>Permanent</i>	Permanent	دائم
<i>Persuasive syllogism</i>	Syllogisme persuasif	قياس اقناعي
<i>Petito principii</i>	Pétition de principe	مصادرة على المطلوب
<i>Physiognomony</i>	Physiognomonie	فراسة
<i>Place (category)</i>	Lieu (catégorie)	أين
<i>Place, space, surface</i>	Lieu, espace, étendue	مكان
<i>Plurality, multiplicity</i>	Pluralité, multiplicité	كثرة
<i>Poetic</i>	Poétique	شعري
<i>Poetic art</i>	L'art de la poétique	صناعة الشعر
<i>Poetic syllogism</i>	Syllogisme poétique	قياس شعري
<i>Poetry</i>	Poésie	شعر
<i>Polysyllogism, sorite</i>	Polysyllogisme, sorite	قياس مركب
<i>Position (category), situation</i>	Position (catégorie), situation	وضع
<i>Positions, defined places</i>	Positions, lieux définis	أوضاع
<i>Possibility</i>	Possibilité	إمكان
<i>Possibility and power</i>	Possibilité et puissance	إمكان وقوة
<i>Possible mood</i>	Mode du possible	جهة ممكنة
<i>Possible premise</i>	Prémisse possible	مقدمة ممكنة
<i>Possible, probable</i>	Possible, probable	ممکن
<i>Possible proposition</i>	Proposition possible	قضية ممكنة
<i>Possible proposition</i>	Proposition possible	ممکن (قضية)
<i>Postulate</i>	Postulat	مصادرة
<i>Postulated propositions</i>	Propositions postulées	قضايا مسلمات
<i>Postulates, presuppositions</i>	Présuppositions	مسلمات
<i>Power (puissance) and act</i>	Puissance et acte	قوة وفعل
<i>Practical, functional intellect</i>	Intellect pratique, fonctionnel	عقل عملي
<i>Predicables</i>	Prédicables	محمولات
<i>Predicaments</i>	Prédicaments	أجناس عالية
<i>Predicate</i>	Prédictat	محمول
<i>Predication, attribution</i>	Prédication, attribution	حمل

<i>Predicative, attributive, categorical proposition</i>	Proposition prédicative, attributive, catégorique	حملية
<i>Predicative, attributive premise</i>	Prémisse prédicative, attributive	مقدمة حملية
<i>Preferential</i>	Préférentiel	آثر
<i>Premise and conclusion</i>	Prémisse et conclusion	مقدمة ونتيجة
<i>Premises</i>	Prémises	مقدمات
<i>Prescription, order</i>	Prescription, ordre	فرض
<i>Present, example</i>	Présent, exemple	شاهد
<i>Primary</i>	Primaire	أولى
<i>Prime essences</i>	Essences premières	معقولات أولى
<i>Prime, essential predicate</i>	Prédicat premier, essentiel	محمول أول
<i>Prime evidents</i>	Evidences premières	معقولات أول
<i>Prime, first</i>	Premier	أول
<i>Prime Knowledge</i>	Connaissance première	معرفة أولية
<i>Prime philosophy</i>	Philosophie première	فلسفة أولى
<i>Prime principles</i>	Principes premiers	مبادئ أول
<i>Principle, premise</i>	Principe, prémisses	كفة
<i>Principles, notions of sophistic</i>	Principes, notions éristiques	مبادئ السوفسطائية
<i>Principles of jurisprudence</i>	Principes de la jurisprudence	أصول الفقه
<i>Principles of the philosophy</i>	Principes de la philosophie	مبادئ الفلسفة
<i>Principles, prime premises</i>	Principes, prémisses premières	مبادئ
<i>Privation and possession</i>	Privation et possession	عدم وملكية
<i>Privation, prohibition</i>	Privation, prohibition	منع
<i>Privative proposition</i>	Proposition privative	قضية عدمية
<i>Probability</i>	Probabilité	إحتمال
<i>Proof, argument</i>	Preuve, argument	حجة
<i>Proof, argument</i>	Preuve, argument	دليل
<i>Proper</i>	Propre	ذاتي خاص
<i>Proper accident</i>	Accident propre	عرض خاص
<i>Proper accidents</i>	Accidents propres	أعراض ذاتية

<i>Proper and genus</i>	Genre et propre	جنس وخاصة
<i>Proper, essentiel term</i>	Terme propre, essentiel	لفظ ذاتي
<i>Proper, specificity</i>	Propre, spécifique	خاصة
<i>Propositions</i>	Propositions	قضايا
<i>Proposition's content</i>	Matière de la proposition	مادة القضية
<i>Proposition's negation</i>	Négation de la proposition	نقيض القضية
<i>Purposal cause</i>	Cause finale	علة نهائية
<i>Purpose</i>	Fin	غاية

Q

<i>Quality</i>	Qualité	كيف
<i>Quality (category)</i>	Qualité (catégorie)	كيفية
<i>Quantifier</i>	Quantificateur	سور
<i>Quantifier term</i>	Terme quantificateur	لفظ حاصر
<i>Quantity</i>	Quantité	كم
<i>Quantity (category)</i>	Quantité (catégorie)	كمية
<i>Quatro adjacente proposition (with four terms)</i>	Proposition quatre adjacente (à quatre termes)	قضية رباعية
<i>Question, interrogation</i>	Question, interrogation	سؤال
<i>Question to resolve, request, proposition</i>	Question à résoudre, demande, proposition	مسألة
<i>Quid? Which essence? Whose?</i>	Quid? Quelle essence? Qui est-ce?	ما (هو)
<i>Quiddity</i>	Quiddité	ماهية

R

<i>Rate, proportion, relation</i>	Rapport, proportion, relation	نسبة
<i>Reasonable, speaker</i>	Raisnable, locuteur	ناطق
<i>Reasoning by analogy</i>	Raisonnement par analogie	قياس تمثيلي
<i>Reduction of the syllogism</i>	Réduction du syllogisme	إنعكاس القياس
<i>Refutation, contradiction</i>	Réfutation, contradiction	نقض
<i>Refutation, winning a debate</i>	Réfutation, conviction par des arguments	تبيكيت

<i>Reject (disjunction negation)</i>	Rejet (négation de la disjonction)	مانعة الخلو
<i>Relation, adjunction</i>	Relation, adjunction	إضافة
<i>Relation, relationship</i>	Relation, rapport	علاقة
<i>Relative, verbal noun</i>	Relatif, nom d'un verbe	مصدر مضاف
<i>Remarks, enunciations, discourses</i>	Propos, énoncés, discours	أقوال
<i>Representation, assimilation, reasoning by analogy</i>	Représentation, assimilation, raisonnement par analogie	تمثيل
<i>Request</i>	Requête	مطلب
<i>Retrograded syllogism</i>	Syllogisme rétrogradé, «syllogismus secundum, intentionem secundam»	قياس صناعي
<i>Rhetoric</i>	Rhétorique	خطابة
<i>Rhetorical art</i>	L'art de la rhétorique	صناعة الخطابة
<i>Rhetorical syllogism</i>	Syllogisme rhétorique	قياس خطابي
<i>Rhetorician</i>	Rhétoricien	خطابي

S

<i>Science and doxa, knowledge and opinion</i>	Science et doxa, connaissance et opinion	علم وظن
<i>Secondary, accidental predicate</i>	Prédicat secondaire, accidentel	محمول بالعرض
<i>Second figure</i>	Seconde figure	شكل ثانٍ
<i>Second substances</i>	Substances secondes	جواهر ثوان
<i>Secundo adjacente proposition (with two terms)</i>	Proposition secundo adjacente (à deux termes)	قضية ثنائية
<i>Sensation</i>	Sensation	إحساس
<i>Sense</i>	Sens	حس
<i>Sensible</i>	Sensible	محسوس
<i>Separate substances</i>	Substances séparés	جواهر مفارقة
<i>Signal</i>	Signe	إشارة
<i>Significant</i>	Signifiant	دال
<i>Signification, denotation</i>	Signification, dénotation	دلالة

<i>Sign, mark</i>	Signe, marque	علامة
<i>Sign, presumption, clue</i>	Signe, présomption, indice	أمانة
<i>Similar</i>	Semblable	متشابه
<i>Similar, analogous</i>	Semblable, analogue	شبيه
<i>Similar, analogue</i>	Semblable, analogue	نظير
<i>Similarity, analogy</i>	Similitude, analogie	تماثل
<i>Similar, analogous</i>	Semblables, analogues	نظائر
<i>Simple</i>	Simple	بسيط
<i>Simple judgement</i>	Jugement simple	حكم بسيط
<i>Simple noun</i>	Nom simple	اسم محصل
<i>Simple proposition</i>	Proposition de «inesse»	قضية بسيطة
<i>Simultaneous</i>	Simultané	معاً
<i>Singular</i>	Singulière	شخصية
<i>Singular</i>	Singulier	مفرد
<i>Singular, individuality</i>	Singulière, individualité	فردية
<i>Singular proposition</i>	Proposition singulière	قضية شخصية
<i>Situation, state</i>	Situation, état	حال
<i>Sondage and division (dilemma)</i>	Sondage et division (dilemme)	سبر وتقسيم
<i>Sophism</i>	Sophisme	سفسطة
<i>Sophism, paralogism</i>	Sophisme, paralogisme	مغالطة
<i>Sophistic refutation</i>	Réfutation sophistique	تبكيث سوفسطائي
<i>Sophistic refutation</i>	Réfutation sophistique	مباكنة سوفسطائية
<i>Sophistics</i>	Sophistique	سوفسطائية
<i>Sophistic syllogism</i>	Syllogisme sophistique	قياس سوفسطائي
<i>Soul</i>	Ame	نفس
<i>Species</i>	Espèces	أنواع
<i>Species</i>	Espèce	نوع
<i>Species and accident</i>	Espèce et accident	نوع وعرض
<i>Species and accidents</i>	Espèces et accidents	أنواع وأعراض
<i>Species and proper</i>	Espèce et propre	نوع وخاصة

<i>Species of species, infima species, prime substance (individual)</i>	Espèce des espèces, espèce infime, substance première (individu)	نوع الأنواع
<i>Species simultaneity</i>	Simultanéité des espèces	معية أنواع
<i>Specific difference, class</i>	Différence spécifique, classe	فصل
<i>Specific difference of accident</i>	Différence spécifique de l'accident	فصل عرض
<i>Specific difference of genus</i>	Différence spécifique du genre	فصل جنس
<i>Specific forms</i>	Formes spécifiques	صور نوعية
<i>Specific species</i>	Espèces spécifiques	أنواع الأنواع
<i>Specious syllogism</i>	Syllogisme spécieux	قياس مشاغبى
<i>Sphere, celestial</i>	Sphère, céleste	فلك
<i>States</i>	Etats	أحوال
<i>Subcontraries</i>	Subcontraires	تحت المتضادتين
<i>Subject</i>	Sujet	محكوم عليه
<i>Subject</i>	Sujet	موصوف
<i>Substance, content, mood</i>	Matière, contenu, mode	مادة
<i>Substance, quiddity</i>	Substance, quiddité	جوهر
<i>Substances</i>	Substances	جواهر
<i>Substantial</i>	Substantiel	جوهرى
<i>Substantiality</i>	Substantialité	جوهرية
<i>Substitution</i>	Substitution	إبدال
<i>Succession</i>	Succession	تسلسل
<i>Summum genus</i>	Genre suprême	جنس الأجناس
<i>Supposed proposition</i>	Proposition supposée	قضية مفروضة
<i>Supreme genera</i>	Genres suprêmes	أجناس الأجناس
<i>Supreme species</i>	Espèce suprême	نوع عال
<i>Supreme substances</i>	Substances suprêmes	جواهر عالية
<i>Surface</i>	Surface	سطح
<i>Suspicion, opinion</i>	Suspicion, opinion (doxa)	ظن
<i>Suspicion</i>	Suspicion	شبهة
<i>Syllogism</i>	Syllogisme	قياس

<i>Syllogism ad absurdum</i>	Syllogisme par l'absurde	قياس الخلف
<i>Syllogism in circle</i>	Syllogisme en cercle	قياس الدور
<i>Syllogisms</i>	Syllogismes	مقاييس
<i>Syllogism's content</i>	Matière du syllogisme	مادة القياس
<i>Syllogism's figure</i>	Figure du syllogisme	هيئة القياس
<i>Syllogism's premises</i>	Prémises du syllogisme	مواد القياس
<i>Syllogism, unifier, link</i>	Syllogisme, unificateur, lien	جامع
<i>Synonyms</i>	Synonymes	مترادفة
<i>Synonyms</i>	Synonymes	أسماء متواطئة
<i>Syntax</i>	Syntaxe	نحو
<i>Synthesis, composition</i>	Synthèse, composition	تركيب

T



<i>Teaching</i>	Enseignement	تعليم
<i>Temporal possible (proposition)</i>	Proposition possible, temporelle	ممكنة وقتية
<i>Temporal proposition</i>	Proposition temporelle	وقتية (قضيه)
<i>Term</i>	Terme	حد
<i>Terms</i>	Termes	ألفاظ
<i>Tertio adjacente proposition</i> (with three terms)	Proposition tertio adjacente (à trois termes)	قضيه ثلاثية
<i>Test</i>	Epreuve	إختبار
<i>The action (category)</i>	L'action (catégorie)	أن يفعل
<i>The indicated (To de ti)</i>	L'indiqué (To de ti)	مشار إليه
<i>The logic</i>	La logique	علم المنطق
<i>The nation's language</i>	Langue de la nation	لسان الامة
<i>The one, one</i>	L'un, un	واحد
<i>The passion (category)</i>	La passion (catégorie)	أن يفعل
<i>The possession, to have (category)</i>	La possession, avoir (catégorie)	له
<i>The self, existence, concretized essence</i>	Soi-même, existence, essence concrétisée	عين
<i>Thesis, hypothesis</i>	Thèse, hypothèse	أصل موضوع

<i>The speech, lection</i>	Parole, lection	نطق
<i>The three moods (in the proposition)</i>	Les trois modes (dans la proposition)	وجوه الكلام
<i>Thing, object, fact</i>	Chose, objet, fait	شيء
<i>Things, objects</i>	Choses, objets	أشياء
<i>Third figure</i>	Troisième figure	شكل ثالث
<i>This-ness</i>	Ipséité, eccéité	إنية
<i>Thought</i>	Pensée	فكر
<i>Time</i>	Temps	زمان
<i>Time (category)</i>	Temps (catégorie)	وقت
<i>To be, being</i>	Etre, l'être	موجود
<i>To have, possession (category)</i>	Avoir, possession (catégorie)	ملك
<i>True and false</i>	Vrai et faux	صدق وكذب
<i>True, generalized discourse</i>	Discours vrai, généralisable	قول صادق
<i>True (judgement)</i>	(Jugement) vrai	صادق
<i>True, right</i>	Vrai, droit	حق
<i>Truth, true meaning</i>	Vérité, sens propre	حقيقة

U

<i>Understanding</i>	Connaissance, entendement	فهم
<i>Understanding, reason</i>	Entendement, raison	ذهن
<i>Union</i>	Union	إتحاد
<i>Unities</i>	Unités	آحاد
<i>Unity, gathering</i>	Ensemble, réunion	مجموع
<i>Universal demonstration</i>	Démonstration universelle	برهان كلي
<i>Universal, general</i>	Universel, général	كلي
<i>Universal premise</i>	Prémise universelle	مقدمة كلية
<i>Universal proposition</i>	Proposition universelle	قضية كلية
<i>Universals</i>	Universaux	كليات
<i>Universal soul</i>	Ame universelle	نفس كلي
<i>Universal term</i>	Terme universel	لفظ كلي

<i>Universal terms</i>	Termes universaux	ألفاظ كلية
<i>Univocal</i>	Univoque	متواطىء
<i>Univocal term</i>	Terme univoque	لفظ متواطىء
<i>Unknown, unknowable</i>	Inconnu, inconnaissable	مجهول
<i>Unspecified, derivative noun</i>	Nom indéterminé, dérivé	إسم مشتق
<i>Unspecified, extended proposition</i>	Proposition indéterminée, répandue	قضية منتشرة

V

<i>Veracity, truth</i>	Véracité, vérité	صدق
<i>Verb, term</i>	Verbe, terme	فعل
<i>Verification, realization</i>	Vérification, réalisation	تحقيق
<i>Vicious circle</i>	Cercle vicieux, diallèle	دور

W

<i>What is?</i>	Qu'est-ce que?	أي
<i>When, time (category)</i>	Quand, temps (catégorie)	متى
<i>Why? is it?</i>	Pourquoi? est-ce que?	هل
<i>Why? (Quod?)</i>	Pourquoi? (Quod?)	لم
<i>Wisdom, philosophy</i>	Sagesse, philosophie	حكمة
<i>Wise, philosopher</i>	Sage, philosophe	حكيم
<i>Word, term</i>	Mot, terme	لفظ
<i>Word, verb</i>	Mot, verbe	كلمة
<i>World, universe, cosmos</i>	Monde, univers, cosmos	عالم
<i>Wrong</i>	Faux	كذب

مسند المصطلحات المنطقية

فرنسي - انكليزي - عربي

A

Abolition, abrogation	<i>Abolition, abrogation</i>	إبطال
Absent, abstrait	<i>Missing, abstract</i>	غائب
Absolu, catégorique	<i>Absolute, categorical</i>	مطلق
Absorption, extension	<i>Absorption, extention</i>	إستغراق
Abstraction	<i>Abstraction</i>	تجريد
Absurde	<i>Ad absurdum</i>	خلف
Absurde, impossible	<i>Absurd, impossible</i>	محال
Accidentel	<i>Accidental</i>	عارض
Accidentel	<i>Accidental</i>	عرضي
Accident général	<i>General accident</i>	عرض عام
Accident propre	<i>Proper accident</i>	عرض خاص
Accidents	<i>Accidents</i>	أعراض
Accidents propres	<i>Proper accidents</i>	أعراض ذاتية
Accord, concordance, coïncidence	<i>Agreement, coincidence</i>	إتفاق
Accouplement (de deux prémisses)	<i>Coupled (of two premises)</i>	قرينة
Acquis	<i>Acquired</i>	مكتسب
Acquisition	<i>Acquisition</i>	إكتساب
Action, administration	<i>Action, administration</i>	عمل
Action et passion (catégories)	<i>Action and passion (categories)</i>	يفعل وينفعل
Affirmatif, positif	<i>Affirmative, positive</i>	موجب
Affirmation	<i>Affirmation</i>	إيجاب
Affirmation, constance	<i>Affirmation, constancy</i>	ثبوت
Agent	<i>Agent</i>	فاعل
Altération, transformation	<i>Alteration, transformation</i>	إستحالة
Ame	<i>Soul</i>	نفس

Ame universelle	Universal soul	نفس كلي
Analogie	Analogy	مماثلة
Analogie, ressemblance	Analogy, resemblance	تشابه
Analyse	Analysis	تحليل
Ancien, premier	Ancient, first	قديم
Antécédent et conséquent	Antecedent and consequent	مقدم وتال
Antérieur et postérieur	Anterior and posterior	متقدم ومتأخر
Antériorité	Anteriority	تقدم
Apprentissage	Apprenticeship, learning	تعلم
Aptitude à la dialectique	Aptitude to dialectic art	ملكة جدلية
Aptitude, pouvoir	Aptitude, might	إستطاعة
Argument existentiel	Existential argument	بيان وجودي
Argument, exposition, explication	Argument, exposition, explanation	بيان
Arguments	Arguments	أدلة
Argumentation circulaire, preuve, conséquence	Circular argumentation, proof, consequence	دوران
Arts, techniques	Arts, technics	صنائع
Assentiment	Assent	تصديق
Association	Association	إختلاط
Attribut essentiel	Essential attribute	صفة ذاتية
Attribut, prédicat	Attribute, predicate	محكوم به
Attribut, qualité	Attribute, quality	صفة
Attributs	Attributes	صفات
Attributs essentiels	Essential attributes	صفات ذاتية
Attributs intrinsèques	Intrinsic attributes	صفات لازمة
Avoir, possession (catégorie)	To have, possession (category)	ملك

B

Balance, syllogisme, critère	Balance, syllogism, criterion	ميزان (قياس)
Bonté et méchanceté	Goodness and nastiness	حسن وقبح

Branche, conséquence d'un principe Branch, consequence of a principle فرع

C

Caractère, naturel	Character, natural	طبع
Cas d'un nom	Noun's case	إسم غير مصروف
Catégories, prédicaments	Categorics, predicaments	مقولات
Cause	Cause	علة
Cause efficiente, efficace	Efficient, effective cause	علة فاعلية
Cause finale	Purposal cause	علة نهائية
Cause formelle	Formal cause	علة صورية
Cause matérielle	Material cause	علة مادية
Cause, motif	Cause, motive	مناط
Cause première	Causa prima	علة أولى
Cause, raison	Cause, reason	سبب
Causes, motifs, raisons	Causes, motives, reasons	أسباب
Ce qui arrive le moins souvent	It happened the less	ممكنة حينية
Ce qui arrive le plus souvent	It happened more often than not	ممكّن عام (أكثري)
Ce qui peut être à la fois ainsi et non ainsi	It might be both like this or that	ممكّن خاصي (على التساوي)
Cercle vicieux, diallèle	Vicious circle	دور
Certitude	Certitude	يقين
Changement	Change	تغير
Chose, objet, fait	Thing, object, fact	شيء
Choses existantes, concrètes	Concrete and existing things	أعيان
Choses, objets	Things, objects	أشياء
Cinq universaux, catégorèmes	Five universalis, categoremes	ألفاظ خمسة
Comparatif	Comparative	مقارن
Complet, achevé	Complete, whole	تام
Composé	Compound	مرتب
Composé complet	Complete compound	مرتب تام

Composé incomplet, particulier	<i>Incomplete, particular compound</i>	مرتبب ناقص
Composition, combinaison	<i>Composition, combination</i>	تأليف
Concept	<i>Concept</i>	معنى متصور، معقول
Conception, appréhension	<i>Conception, apprehension</i>	تصور
Conclusion	<i>Conclusion</i>	نتيجة
Concomitance, inhérence, concordance	<i>Concomitance, inherence, concordance</i>	تلازم
Concret, déterminé	<i>Concrete, determinate</i>	معين
Conçu, notion, concept, compréhension	<i>Conceived, notion, concept, comprehension</i>	مفهوم
Condition	<i>Condition</i>	شرط
Conditionnel, hypothétique	<i>Conditional, hypothetical</i>	شرطي
Confirmation	<i>Confirmation</i>	إثبات
Confirmation et abrogation	<i>Confirmation and abrogation</i>	إثبات وإبطال
Connaissance	<i>Knowledge</i>	معرفة
Connaissance acquise	<i>Acquired knowledge</i>	معرفة اكتسابية
Connaissance certaine	<i>Certain knowledge</i>	علم يقيني
Connaissance, entendement	<i>Understanding</i>	فهم
Connaissance première	<i>Prime Knowledge</i>	معرفة أولية
Connaissances acquises	<i>Acquired knowledge</i>	علوم مكتسبة
Connaissances communes	<i>Common knowledge</i>	علوم مشتركة
Conséquence	<i>Consequence</i>	لزوم
Conséquent, adjoint	<i>Consequent, adjoint</i>	لاحق
Conséquent, nécessaire, inhérent	<i>Consequent, necessary, inherent</i>	لازم
Conséquent, suivant	<i>Consequent, next</i>	تال
Constitutif	<i>Constitutive</i>	مقوم
Contingent, créé	<i>Contingent, the created</i>	حادث
Continu, conjonctif	<i>Continuous, conjunctive</i>	متصل
Continuité, jonction	<i>Continuity, junction</i>	إتصال
Contradiction	<i>Contradiction</i>	تناقض
Contradiction	<i>Contradiction</i>	مناقضة
Contradictaires	<i>Contradictoris</i>	متناقضات

Contradictioires	<i>Contradictories</i>	نقيضان
Contraire	<i>Contrary</i>	ضد
Contraire, opposition	<i>Contrary, opposition</i>	تقابل
Contraires	<i>Contraries</i>	متضادات
Contraires	<i>Contraries</i>	أضداد
Contrariété, opposition	<i>Contrariety, opposition</i>	تضاد
Convenance, harmonie	<i>Convenience, harmony</i>	مناسبة
Conventionnel	<i>Conventional</i>	عرفي
Conversion	<i>Conversion</i>	إنعكاس
Conversion, contraire	<i>Conversion, contrary</i>	عكس
Conversion de la proposition	<i>Conversion of the proposition</i>	إنعكاس القضية
Coordination, jonction, mode du syllogisme	<i>Coordination, junction, mood of the syllogism</i>	نظم (قياس)
Copule	<i>Copula</i>	كلمة رابطة
Copule	<i>Copula</i>	وجودية (لفظة)
Copule, relation	<i>Copula, relation</i>	رابطة
Corps, organisme	<i>Body, organism</i>	جسم
Corrélatifs	<i>Correlatives</i>	متضائفات
Corrélation	<i>Correlation</i>	تضائيف
Correspondance, adéquation, concordance	<i>Correspondance adequation, concordance</i>	مطابقة
Correspondance, relation	<i>Correspondance, relation</i>	تناسب
Corruption, dégénérescence	<i>Corruption, degeneration</i>	فساد
Création, génération	<i>Creation, generation</i>	إحداث
Croissance, développement	<i>Growth, development</i>	نمو
Croyance, opinion	<i>Belief, opinion</i>	إعتقاد

D

Défini	<i>Definite</i>	محدود
Défini, simple	<i>Definited, simple</i>	محصل

Définition	Definition	تعريف
Définition complète	Complete definition	تعريف تام
Définition complexe	Complex definition	تعريف مركب
Définition, détermination	Definition, determination	تحديد
Définitions descriptives	Descriptive definitions	رسوم
Délibération, prudence	Deliberation, caution	روية
Démonstration affirmative	Affirmative demonstration	برهان موجب
Démonstration, argument, preuve	Demonstration, argument, proof	برهان
Démonstration circulaire	Circular demonstration	برهان دور
Démonstration de la cause	Demonstration of the cause	برهان لِمَ
Démonstration directe	Direct demonstration	برهان مستقيم
Démonstration du fait	Demonstration of fact	برهان إنَّ
Démonstration négative	Negative demonstration	برهان سالب
Démonstration par l'absurde	Demonstration ad absurdum	برهان الخلف
Démonstration par la cause	Causal demonstration	برهان علة
Démonstration partielle	Partial demonstration	برهان جزئي
Démonstration universelle	Universal demonstration	برهان كلي
Description complète	Complete description	رسم تام
Description, détermination	Description, determination	رسم
Description incomplète	Incomplete description	رسم ناقص
Détermination	Determination	تعيين
Dialogues, discussions dialectiques	Dialogues, dialectic discussions	محاورات اريثاضية
Dictio infinita, négateur	Dictio infinita, negator	حرف عدل
Dictio negativa, particule négative	Dictio negativa, negative particle	حرف سلب
Dictum de nullo, nié universellement	Dictum de nullo, universally denied	مقول ولا على واحد
Dictum de omni, affirmé universellement	Dictum de omni, universally affirmed	مقول على الكل
Différence, opposition	Difference, opposition	إختلاف
Différences	Differences	مباينات
Différence spécifique, classe	Specific difference, class	فصل

Différence spécifique de l'accident	<i>Specific difference of accident</i>	فصل عرض
Différence spécifique du genre	<i>Specific difference of genus</i>	فصل جنس
Différence spécifique générale	<i>General specific difference</i>	فصل عام
Différents	<i>Differents</i>	متعاندات
Discours complet, exact	<i>Complete, exact discourse</i>	قول تام
Discours déclaratif	<i>Declarative discourse</i>	قول جازم
Discours falsifié, éristique	<i>Falsified, eristic discourse</i>	قول كاذب
Discours, lexis, énonciation	<i>Discourse, lexis, enunciation</i>	قول
Discours vrai, généralisable	<i>True, generalized discourse</i>	قول صادق
Discussion, échange	<i>Discussion, exchange</i>	مخاطبة
Disjonction, séparation	<i>Disjunction, separation</i>	إنفصال
Distinction, discernement	<i>Distinction</i>	تمييز
Division, dichotomie	<i>Division, Dichotomy</i>	قسمة
Données de l'expérience	<i>Data of experience</i>	مجربات
Doute	<i>Doubt</i>	شك
Dualisme	<i>Dualism</i>	إثنائية

E

Ecart	<i>Difference</i>	تفاوت
Effet, conséquence	<i>Effect, consequence</i>	معلول
Effort d'analyse réflexive	<i>Effort by reflexive analysis</i>	إجتهد
Egalité	<i>Equality</i>	مساواة
Élément	<i>Element</i>	أسطقس
Élément	<i>Element</i>	عنصر
Emotion, affection	<i>Emotion, affection</i>	إنفعال
Enonciation, attribut, prédicat	<i>Enunciation, attribute, predicate</i>	خبر
Enseignement	<i>Teaching</i>	تعليم
Ensemble, réunion	<i>Unity, gathering</i>	مجموع
Entendement, raison	<i>Understanding, reason</i>	ذهن
Enthymème	<i>Enthymema</i>	ضمير (قياس)

Enthymème	Enthymema	قياس اضماري
Entrevue, controverse, débat	Meeting, controversy, debate	مناظرة
Epreuve	Test	إختبار
Equivocité, opposition	Ambiguity, opposition	تشكيك
Erreurs	Errors	أغاليط
Espèce	Species	نوع
Espèce des espèces, espèce infime, substance première (individu)	Species of species, infima species, prime substance (individual)	نوع الأنواع
Espèce et accident	Species and accident	نوع وعرض
Espèce et propre	Species and proper	نوع وخاصة
Espèces	Species	أنواع
Espèces et accidents	Species and accidents	أنواع وأعراض
Espèces spécifiques	Specific species	أنواع الأنواع
Espèce suprême	Supreme species	نوع عال
Essence	Essence	ماهية متصورة
Essence, entité	Essence, entity	ذات
Essence, propre	Essence, own	كنه
Essences premières	Prime essences	معقولات أولى
Etats	States	أحوال
Eternité	Eternity	دهر
Eternité, antériorité	Eternity, anteriority	قدم
Etre contingent	Contingent being	ممکن الوجود
Etre en acte	Being in fact, real subject	موجود بالفعل
Etre en puissance	Being able to, virtual subject	موجود بالقوة
Etre, existence	Being, existence	وجود
Etre, l'être	To be, being	موجود
Etre nécessaire	Necessary being	واجب الوجود
Evidences (de la raison)	Evidences (of the reason)	يقينيات
Evidences premières	Prime evidents	معقولات أول
Evident	Evident	بديهي

Exclusion, disjonction	<i>Exclusion, disjunction</i>	إستثناء
Exclusivité, limitation	<i>Exclusivity, limitation</i>	حصص
Exemple, raisonnement par l'exemple	<i>Example, reasoning by example</i>	مثال
Exercice (mental)	<i>Mental) exercise</i>	رياضة
Expérience	<i>Experience</i>	تجربة
Expression, herméneutique	<i>Expression, hermeneutic</i>	عبارة
Extrême	<i>Extreme</i>	طرف
Extrêmes	<i>Extremes</i>	أطراف

F

Faculté, aptitude, possession	<i>Facility, aptitude, possession</i>	ملكة
Fausse prémisses, prémisses doxiques	<i>False premises, doxical premises</i>	وهميات (فضايا)
Faute, erreur	<i>Mistake, error</i>	غلط
Faux	<i>Wrong</i>	كذب
Figure du syllogisme	<i>Syllogism's figure</i>	هيئة القياس
Figure, forme	<i>Figure, form</i>	شكل
Figure non-concluante	<i>Non-conclusive figure</i>	شكل باطل
Fin	<i>Purpose</i>	غاية
Forme	<i>Form</i>	هيئة
Forme corporelle	<i>Corporal form</i>	صورة جسمية
Forme, figure, image	<i>Form, figure, image</i>	صورة
Formes spécifiques	<i>Specific forms</i>	صور نوعية

G

Gémination	<i>Gemination</i>	إعجام
Général	<i>General</i>	عام
Générale, universelle (proposition)	<i>General, universal (proposition)</i>	كلية
Génération et corruption	<i>Generation and corruption</i>	كون وفساد
Génération, univers	<i>Generation, universe</i>	كون
Genre	<i>Genus</i>	جنس

Genre et accident	<i>Genus and accident</i>	جنس وعرض
Genre et différence spécifique	<i>Genus and specific difference</i>	جنس وفصل
Genre et espèce	<i>Genus and species</i>	جنس ونوع
Genre et propre	<i>Proper and genus</i>	جنس وخاصة
Genre logique	<i>Logic genus</i>	جنس منطقي
Genre naturel	<i>Natural genus</i>	جنس طبيعي
Genre prochain	<i>Next genus</i>	جنس قريب
Genres	<i>Genera</i>	أجناس
Genres de la substance	<i>Genera of substance</i>	أجناس الجوهر
Genres des accidents	<i>Genera of accidents</i>	أجناس الأعراض
Genres distincts	<i>Distinctive genera</i>	أجناس متباينة
Genres et idées	<i>Genera and ideas</i>	أجناس وصور
Genres intermédiaires	<i>Intermediate genera</i>	أجناس متوسطة
Genres suprêmes	<i>Supreme genera</i>	أجناس الأجناس
Genre suprême	<i>Summum genus</i>	جنس الأجناس

H

Homogènes	<i>Homogeneous</i>	متجانسان
Homonymes	<i>Homonyms</i>	أسماء متفقة
Homonymie	<i>Homonymy</i>	إشتراك
Hylé, matière	<i>Hyle, matter</i>	هيولي
Hypothèse, assomption, ecthèse	<i>Hypothesis, assumption, ecthesis</i>	إفتراض
Hypothétique conjonctif (Modus ponens)	<i>Hypothetical conjunctive</i>	شرطي متصل
Hypothétique disjonctif (tollendo tollens)	<i>Hypothetical disjunctive</i>	شرطي منفصل

I

Identique	<i>Identical</i>	هو هو
Ignorance	<i>Ignorance</i>	جهل

Illusion	<i>Illusion</i>	وهم
Imagination	<i>Imagination</i>	خيال
Imitation	<i>Imitation</i>	محاكاة
Imparfait	<i>Imperfect</i>	ناقص
Impératif, ordre	<i>Imperative, order</i>	أمر
Implication, inclusion	<i>Implication, inclusion</i>	تضمن
Impossibilité	<i>Impossibility</i>	إمتناع
Impossible	<i>Impossible</i>	ممتنع
Incompatibilité (négation de la conjonction)	<i>Incompatibility (conjunction's negation)</i>	مانعة الجمع
Inconnu, inconnaissable	<i>Unknown, unknowable</i>	مجهول
Individu	<i>Individual</i>	شخص
Individu	<i>Individual</i>	فرد
Individus, personnes	<i>Individuals, persons</i>	أشخاص
Induction	<i>Induction</i>	إستقراء
Induction complète	<i>Complete induction</i>	إستقراء تام
Inférence, raisonnement par induction	<i>Inference, reasoning by induction</i>	إستدلال
Infini, illimité	<i>Infinite, illimited</i>	غير متناه
Inflexions	<i>Inflexions</i>	تصاريف
Information, renseignement	<i>Information</i>	إستعلام
Inhérence	<i>Inherence</i>	ملازمة
Inhérence et exclusion	<i>Inherence and exclusion</i>	طرد وعكس
Instant, moment	<i>Instant, moment</i>	الآن
Instrument, organe	<i>Instrument, organ</i>	آلة
Intellect acquis	<i>Acquired intellect</i>	عقل مستفاد
Intellect agent	<i>Agent intellect</i>	عقل فعال
Intellect conceptuel	<i>Conceptual intellect</i>	عقل نظري
Intellect en acte	<i>Intellect act</i>	عقل بالفعل
Intellect hylétique	<i>Hylic intellect</i>	عقل هيولاني
Intellect pratique, fonctionnel	<i>Practical, functional intellect</i>	عقل عملي

Intellect, raison	<i>Intellect, reason</i>	عقل
Intellectus habitus	<i>Intellectus habitus</i>	عقل بالملكة
Intelligence, sagacité	<i>Intelligence, sagacity</i>	ذكاء
Intelligible	<i>Intelligible</i>	معقول
Interrogateur et adversaire	<i>Examiner and opponent</i>	سائل ومجيب
Interrogation dialectique	<i>Dialectic interrogation</i>	سؤال جدلي
Intuition	<i>Intuition</i>	حدس
Inversion de la proposition	<i>Inversion of the proposition</i>	عكس القضية
Inversion de la proposition	<i>Inversion of proposition</i>	إنقلاب القضية
Inversion d'une proposition	<i>Inversion of a proposition</i>	قلب قضية
Inversion du syllogisme	<i>Inversion of syllogism</i>	عكس القياس
Ipséité	<i>Ipséité</i>	هلية
Ipséité, eccéité	<i>This-ness</i>	إنية



مركز بحوث الفلسفة الإسلامية والمنطق

J

Jonction, mode	<i>Junction, mood</i>	إقتران
Jugement attributif	<i>Attributive judgement</i>	حكم حملي
Jugement, attribution	<i>Judgement, attribution</i>	حكم
Jugement nécessaire	<i>Necessary judgement</i>	حكم ضروري
Jugements	<i>Judgements</i>	أحكام
Jugement simple	<i>Simple judgement</i>	حكم بسيط
(Jugement) vrai	<i>True (judgement)</i>	صادق

L

L'action (catégorie)	<i>The action (category)</i>	أن يفعل
La logique	<i>The logic</i>	علم المنطق
La métaphysique	<i>Metaphysics</i>	علم الالهيات
Langage, parole	<i>Language, Oral</i>	كلام
Langue de la nation	<i>The nation's language</i>	لسان الامة
La particulière affirmative	<i>Particular affirmative</i>	مثبتة خاصة

La passion (catégorie)	<i>The passion (category)</i>	أن يفعل
La possession, avoir (catégorie)	<i>The possession, to have (category)</i>	له
L'art de la dialectique	<i>Dialectic art</i>	صناعة الجدل
L'art de la logique	<i>Logic art</i>	صناعة المنطق
L'art de la poétique	<i>Poetic art</i>	صناعة الشعر
L'art de la rhétorique	<i>Rhetorical art</i>	صناعة الخطابة
Le Commun du peuple	<i>Common people</i>	عوام
Le majeur	<i>Major term</i>	حد أكبر
Le mineur	<i>Minor term</i>	حد أصغر
Le moyen terme	<i>Middle term</i>	حد أوسط
Le plus et le moins	<i>More and less</i>	أزيد وأنقص
Le plus général et le plus spécifique	<i>Most general and most specific</i>	أعم وأخص
Les trois modes (dans la proposition)	<i>The three moods (in the proposition)</i>	وجوه الكلام
Le tout et la partie	<i>All and some</i>	كل وجزء
Lieu (catégorie)	<i>Place (category)</i>	أين
Lieu, espace, étendue	<i>Place, space, surface</i>	مكان
Lieux (loci)	<i>Loci, premises</i>	مواضع
L'indiqué (To de ti)	<i>The indicated (To de ti)</i>	مشار إليه
Logicien	<i>Logician</i>	منطقي
Logique	<i>Logic</i>	منطق
Loi, règle, canon	<i>Law, rule, canon</i>	قانون
L'un, un	<i>The one, one</i>	واحد

M

Majeur, grand terme, grand extrême	<i>Major term, major extreme</i>	أكبر
Matière, contenu, mode	<i>Substance, content, mood</i>	مادة
Matière de la proposition	<i>Proposition's content</i>	مادة القضية
Matière du syllogisme	<i>Syllogism's content</i>	مادة القياس
Mental, rationel	<i>Mental, rational</i>	ذهني
Métaphore	<i>Metaphor</i>	إستعارة

Milieu, moyen	Middle, means	وسط
Mine, figure, physionomie	Look, face, expression	خلقة
Mineure (prémiss)	Minor (premise)	صغرى
Mode	Mood	جهة
Mode	Mood	ضرب
Mode du nécessaire	Necessary mood	جهة واجبة
Mode du possible	Possible mood	جهة ممكنة
Modus, modes	Modus, moods	مواد
Monde, univers, cosmos	World, universe, cosmos	عالم
Mot, terme	Word, term	لفظ
Mot, verbe	Word, verb	كلمة
Mouvement	Movement, motion	حركة
Moyen de jonction	Junction medium	وصلة
Moyen (terme)	Middle (term)	أوسط
Moyen (terme)	Means, (middle term)	واسطة (حدّ)

N

Narration, information	Narration, information	إخبار
Nature	Nature	طبيعة
Néant, non-être	Nothingness, non being	عدم
Nécessaire	Necessary	ضروري
Nécessaire	Necessary	واجب
Nécessité	Necessity	ضرورة
Négateur (n'est pas)	Negator (is not)	ليس
Négatif	Negative	سالب
Négation	Negation	سلب
Négation de la proposition	Proposition's negation	نقيض القضية
Nombre, chiffre	Number, numeral	عدد
Nom composé	Composed noun	إسم غير محصل
Nom composé	Composed noun	إسم مركّب

Nom du genre	Genus noun	إسم الجنس
Nom indéterminé, dérivé	Unspecified, derivative noun	إسم مشتق
Noms	Names	أسماء
Noms distincts	Distinct nouns	أسماء متباينة
Nom simple	Simple noun	إسم محصل
Nom, substantif	Name, noun	إسم
Norme	Norm	معيّار
Notoire	Notorious	أعرف

O

Objection	Objection	عناد
Objection démonstrative	Demonstrative objection	عناد برهاني
Objection dialectique	Dialectic objection	عناد جدلي
Objet, sujet	Object, subject	موضوع
Opinion	Opinion	رأي
Opinions, jugements	Opinions, judgements	آراء
Opposé	Opposed	نقيض
Opposées	Opposite	متقابلات
Opposition	Opposition	تعاند
Opposition de deux corrélatifs	Opposition of two correlatives	تقابل متضايقين
Origine, fondement, principe	Origin, basis, principle	أصل

P

Parole, lection	The speech, lection	نطق
Paronymes	Paronyms	أسماء مشتقة
Participation	Participation	مشاركة
Particule, lettre	Particle, letter	حرف
Particule, préposition	Particle, preposition	أداة
Particulier	Particular	خاص
Particulière hypothétique	Hypothetic particular	جزئية شرطية

Particulière négative	Negative particular	جزئية سالبة
Particulier, essentiel, subjectif	Particular, essential, subjective	ذاتي
Particulier, partiel	Particular, partial	جزئي
Partie, atome	Part, atom	جزء
Parties, particules	Parts, particles	أجزاء
Pensée	Thought	فكر
Permanent	Permanent	دائم
Pétition de principe	Petito principii	مصادرة على المطلوب
Philosophie première	Prime philosophy	فلسفة أولى
Physiognomonie	Physiognomony	قراءة
Pluralité, multiplicité	Plurality, multiplicity	كثرة
Poésie	Poetry	شعر
Poétique	Poetic	شعري
Polémique, dialectique	Controversy, dialectic	جدل
Polysyllogisme, sorite	Polysyllogism, sorite	قياس مركب
Position (catégorie), situation	Position (category), situation	وضع
Positions, lieux définis	Positions, defined places	أوضاع
Possibilité	Possibility	إمكان
Possibilité et puissance	Possibility and power	إمكان وقوة
Possible, probable	Possible, probable	ممکن
Postulat	Postulate	مصادرة
Pourquoi? est-ce que?	Why? is it?	هل
Pourquoi? (Quod?)	Why? (Quod?)	لَمْ
Prédicables	Predicables	محمولات
Prédicaments	Predicaments	أجناس عالية
Prédictat	Predicate	محمول
Prédication, attribution	Predication, attribution	حمل
Prédictat premier, essentiel	Prime, essential predicate	محمول أول
Prédictat secondaire, accidentel	Secondary, accidental predicate	محمول بالعرض
Préférentiel	Preferential	آثر

Premier	Prime, first	أول
Première figure	First figure	شكل أول
Prémisse universelle	Universal premise	مقدمة كلية
Prémisse démonstrative	Demonstrative premise	مقدمة برهانية
Prémisse disjonctive	Disjunctive premise	مقدمة استثنائية
Prémisse disjonctive	Disjunctive premise	منفصلة (مقدمة)
Prémisse et conclusion	Premise und conclusion	مقدمة ونتيجة
Prémisse existentielle	Existential premise	مقدمة وجودية
Prémisse hypothétique	Hypothetical premise	مقدمة شرطية
Prémisse indéfinie	Indefinite premise	مقدمة مهمة
Prémisse majeure	Major premise	مقدمة كبرى
Prémisse mineure	Minor premise	مقدمة صغرى
Prémisse particulière	Particular premise	مقدمة جزئية
Prémisse possible	Possible premise	مقدمة ممكنة
Prémisse prédicative, attributive	Predicative, attributive premise	مقدمة حملية
Prémises	Premises	مقدمات
Prémises certaines	Certain premises	يقينية (مقدمات)
Prémises du syllogisme	Syllogism's premises	مواد القياس
Prémises imaginaires	Imaginary premises	مخيلات
Prescription, ordre	Prescription, order	فرض
Présent, exemple	Present, example	شاهد
Présuppositions	Postulates, presuppositions	مسلمات
Preuve, argument	Proof, argument	حجة
Preuve, argument	Proof, argument	دليل
Primaire	Primary	أولى
Principe de la démonstration	Demonstration's principle	مبدأ البرهان
Principe, prémisse	Principle, premise	كفة
Principes de la dialectique, notions communes	Common notions, principles of dialectic	مبادئ الجدال
Principes de la jurisprudence	Principles of jurisprudence	أصول الفقه

Principes de la philosophie	<i>Principles of the philosophy</i>	مبادئ الفلسفة
Principes, notions éristiques	<i>Principles, notions of sophistic</i>	مبادئ السوفسطائية
Principes premiers	<i>Prime principles</i>	مبادئ أول
Principes, prémisses premières	<i>Principles, prime premises</i>	مبادئ
Privation et possession	<i>Privation and possession</i>	عدم وملكية
Privation, prohibition	<i>Privation, prohibition</i>	منع
Probabilité	<i>Probability</i>	إحتمال
Propos, énoncés, discours	<i>Remarks, enunciations, discourses</i>	أقاويل
Proposition affirmative	<i>Affirmative proposition</i>	قضية موجبة
Proposition affirmative	<i>Affirmative proposition</i>	موجبة (قضية)
Proposition assertorique pure	<i>Assertoric, pure proposition</i>	قضية مطلقة
Proposition à terme négatif	<i>With a negative term proposition</i>	قضية معدولة
Proposition définie	<i>Definite proposition</i>	قضية محصورة
Proposition dérivative	<i>Derivative proposition</i>	مشتقة
Proposition de «inesse»	<i>Simple proposition</i>	قضية بسيطة
Proposition hypothétique	<i>Hypothetical proposition</i>	قول شرطي
(Proposition) hypothétique	<i>Hypothetical (proposition)</i>	شرطية
Proposition imprévue	<i>Non-previewed proposition</i>	قضية طارئة
Proposition indéfinie	<i>Indefinite proposition</i>	قضية مهملة
Proposition indéfinie	<i>Indefinite proposition</i>	مهملة (قضية)
Proposition indéterminée, répandue	<i>Unspecified, extended proposition</i>	قضية متشعبة
Proposition modale	<i>Modal proposition</i>	قضية موجهة
Proposition modale	<i>Modal proposition</i>	موجهة (قضية)
(Proposition) nécessaire	<i>Necessary (proposition)</i>	ضرورية
Proposition nécessaire	<i>Necessary proposition</i>	قضية ضرورية
(Proposition) négative	<i>Negative (proposition)</i>	سالبة
Proposition négative	<i>Negative proposition</i>	قضية سالبة
Proposition partielle	<i>Partial proposition</i>	قضية جزئية
Proposition possible	<i>Possible proposition</i>	قضية ممكنة
Proposition possible	<i>Possible proposition</i>	ممكنة (قضية)

Proposition possible, temporelle	<i>Temporal possible (proposition)</i>	ممكنة وقتية
Proposition prédicative, attributive, catégorique	<i>Predicative, attributive, categorical proposition</i>	حملية
Proposition privative	<i>Privative proposition</i>	قضية عدمية
Proposition quater adjacente (à quatre termes)	<i>Quater adjacente proposition (with four terms)</i>	قضية رباعية
Propositions	<i>Propositions</i>	قضايا
Propositions alternatives	<i>Alternative propositions</i>	معاندات
Propositions attributives, apodictiques	<i>Attributive, apodictic propositions</i>	قضايا حملية
Propositions catégoriques	<i>Categorical propositions</i>	قضايا مطلقة
Propositions contradictoires	<i>Contradictory propositions</i>	قضايا متناقضة
Propositions contraires	<i>Contrary propositions</i>	قضايا متضادة
Propositions conventionnelles	<i>Conventional proposition</i>	مشهورات
Proposition secundo adjacente (à deux termes)	<i>Secundo adjacente proposition (with two terms)</i>	قضية ثنائية
Propositions existentielles	<i>Existential propositions</i>	قضايا وجودية
Propositions expérimentales	<i>Experimental propositions</i>	قضايا تجريبية
Propositions hypothétiques	<i>Hypothetical propositions</i>	قضايا شرطية
Propositions indéfinies	<i>Indefinite propositions</i>	قضايا مهملات
Proposition singulière	<i>Singular proposition</i>	قضية شخصية
Propositions postulées	<i>Postulated propositions</i>	قضايا مسلمات
(Propositions, prémisses) absolus	<i>Absolute (propositions, premises)</i>	مطلقة
Propositions, prémisses admises, reçues	<i>Accepted, received propositions, premises</i>	مقبولات
Proposition supposée	<i>Supposed proposition</i>	قضية مفروضة
Proposition temporelle	<i>Temporal proposition</i>	وقتية (قضية)
Proposition tertio adjacente (à trois termes)	<i>Tertio adjacente proposition (with three terms)</i>	قضية ثلاثية
Proposition universelle	<i>Universal proposition</i>	قضية كلية
Propre	<i>Proper</i>	ذاتي خاص

Propre, spécifique	<i>Proper, specificity</i>	خاصة
Puissance et acte	<i>Power and act</i>	قوة وفعل

Q

Qualification commune	<i>Common qualification</i>	وصف مشترك
Qualité	<i>Quality</i>	كيف
Qualité (catégorie)	<i>Quality (category)</i>	كيفية
Qualités affectives	<i>Affective qualities</i>	كيفيات انفصالية
Quand, temps (catégorie)	<i>When, time (category)</i>	متى
Quantificateur	<i>Quantifier</i>	سور
Quantité	<i>Quantity</i>	كم
Quantité (catégorie)	<i>Quantity (category)</i>	كمية
Quantité continue	<i>Continuous quantity</i>	كم متصل
Quantité discontinue	<i>Discontinuous quantity</i>	كم منفصل
Quatrième figure	<i>Fourth figure</i>	شكل رابع
Qu'est-ce que?	<i>What is?</i>	أي
Question à résoudre, demande, proposition	<i>Question to resolve, request, proposition</i>	مسألة
Question démonstrative	<i>Demonstrative question</i>	سؤال برهاني
Question, interrogation	<i>Question, interrogation</i>	سؤال
Question logique	<i>Logic question</i>	سؤال منطقي
Quid? Quelle essence? Qui est-ce?	<i>Quid? Which essence? Whose?</i>	ما (هو)
Quiddité	<i>Quiddity</i>	ماهية

R

Raisnable, locuteur	<i>Reasonable, speaker</i>	ناطق
Raisonnement par analogie	<i>Reasoning by analogy</i>	قياس تمثيلي
Rapport, proportion, relation	<i>Rate, proportion, relation</i>	نسبة
Réduction du syllogisme	<i>Reduction of the syllogism</i>	إنعكاس القياس
Réfutation, contradiction	<i>Refutation, contradiction</i>	نقض

Réfutation, conviction par des arguments	Refutation, winning a debate	تبكيت
Réfutation éristique	Eristic refutation	تبكيت مغالطي
Réfutation sophistique	Sophistic refutation	تبكيت سوفسطائي
Réfutation sophistique	Sophistic refutation	مباكنة سوفسطائية
Rejet (négation de la disjonction)	Reject (disjunction negation)	مانعة الخلو
Relatif, nom d'un verbe	Relative, verbal noun	مصدر مضاف
Relation, adjonction	Relation, adjunction	إضافة
Relation, rapport	Relation, relationship	علاقة
Représentation, assimilation, raisonnement par analogie	Representation, assimilation, reasoning by analogy	تمثيل
Requête	Request	مطلب
Réunion, addition, collection	Meeting, addition, collection	جمع
Rhétoricien	Rhetorician	خطابي
Rhétorique	Rhetoric	خطابة

٢٥

Sage, philosophe	Wise, philosopher	حكيم
Sagesse, philosophie	Wisdom, philosophy	حكمة
Savoir, science, connaissance	Knowledge, science understanding	علم
Science de la nature	Natural science	علم الطبيعيات
Science du nombre	Numeral science	علم العدد
Science et doxa, connaissance et opinion	Science and doxa, knowledge and opinion	علم وظن
Seconde figure	Second figure	شكل ثانٍ
Semblable	Similar	متشابه
Semblable, analogue	Similar, analogous	شبيه
Semblable, analogue	Similar, analogue	نظير
Semblables, analogues	Similar, analogous	نظائر
Sens	Sense	حسن

Sensation	<i>Sensation</i>	إحساس
Sensible	<i>Sensible</i>	محسوس
Sens, significations, notions	<i>Meanings, significations, notions</i>	معاني
Signe	<i>Signal</i>	إشارة
Signe, marque	<i>Sign, mark</i>	علامة
Signe, présomption, indice	<i>Sign, presumption, clue</i>	أمانة
Signifiant	<i>Significant</i>	دال
Signification, dénotation	<i>Signification, denotation</i>	دلالة
Similitude, analogie	<i>Similarity, analogy</i>	تمائل
Simple	<i>Simple</i>	بسيط
Simultané	<i>Simultaneous</i>	معاً
Simultanéité des espèces	<i>Species simultaneity</i>	معية أنواع
Singulier	<i>Singular</i>	مفرد
Singulière	<i>Singular</i>	شخصية
Singulière, individualité	<i>Singular, individuality</i>	فردية
Situation, état	<i>Situation, state</i>	حال
Soi, est, lui	<i>Himself, is, itself</i>	هو
Soi-même	<i>Itself</i>	ذاته
Soi-même, existence, essence concrétisée	<i>The self, existence, concretized essence</i>	عين
Sondage et division (dilemme)	<i>Sondage and division (dilema)</i>	سبر وتقسيم
Sophisme	<i>Sophism</i>	سفسطة
Sophisme, paralogisme	<i>Sophism, paralogism</i>	مغالطة
Sophistique	<i>Sophistics</i>	سوفسطائية
Sphère, céleste	<i>Sphere, celestial</i>	فلك
Subcontraires	<i>Subcontraries</i>	تحت المتضادتين
Substance, quiddité	<i>Substance, quiddity</i>	جوهر
Substances	<i>Substances</i>	جواهر
Substances premières	<i>First substances</i>	جواهر أولى
Substances secondes	<i>Second substances</i>	جواهر ثوان

Substances séparés	<i>Separate substances</i>	جواهر مفارقة
Substances suprêmes	<i>Supreme substances</i>	جواهر عالية
Substantialité	<i>Substantiality</i>	جوهرية
Substantiel	<i>Substantial</i>	جوهرى
Substitution	<i>Substitution</i>	إبدال
Succession	<i>Succession</i>	تسلسل
Sujet	<i>Subject</i>	محكوم عليه
Sujet	<i>Subject</i>	موصوف
Sujet décrit	<i>Described subject</i>	مدلول عليه
Surface	<i>Surface</i>	سطح
Suspicion	<i>Suspicion</i>	شبهة
Suspicion, opinion (doxa)	<i>Suspicion, opinion</i>	ظن
Syllogisme	<i>Syllogism</i>	قياس
Syllogisme à preuve directe	<i>Directed-proof syllogism</i>	قياس مستقيم
Syllogisme catégorique	<i>Categorical syllogism</i>	قياس حملي
Syllogisme démonstratif	<i>Demonstrative syllogism</i>	قياس برهاني
Syllogisme dialectique, épichérème	<i>Dialectic syllogism, epicherema</i>	قياس جدلي
Syllogisme disjonctif	<i>Disjunctive syllogism</i>	منفصل (قياس)
Syllogisme en cercle	<i>Syllogism in circle</i>	قياس الدور
Syllogisme éristique	<i>Eristic syllogism</i>	قياس مغالطي
Syllogisme exceptif	<i>Excepted syllogism</i>	قياس استثنائي
Syllogisme hypothétique, conditionnel	<i>Hypothetical, conditional syllogism</i>	قياس شرطي
Syllogisme imparfait	<i>Imperfect syllogism</i>	قياس غير كامل
Syllogisme imparfait	<i>Imperfect syllogism</i>	قياس ناقص
Syllogisme parfait	<i>Perfect syllogism</i>	قياس كامل
Syllogisme par l'absurde	<i>Syllogism ad absurdum</i>	قياس الخلف
Syllogisme persuasif	<i>Persuasive syllogism</i>	قياس اقناعي
Syllogisme poétique	<i>Poetic syllogism</i>	قياس شعري
Syllogisme rétrogradé, «syllogismus secundum, intentionem secundam»	<i>Retrograded syllogism</i>	قياس صناعي

Syllogisme rhétorique	<i>Rhetorical syllogism</i>	قياس خطابي
Syllogismes	<i>Syllogisms</i>	مقاييس
Syllogisme sophistique	<i>Sophistic syllogism</i>	قياس سوفسطائي
Syllogisme spécieux	<i>Specious syllogism</i>	قياس مشاغبى
Syllogisme, unificateur, lien	<i>Syllogism, unifier, link</i>	جامع
Synonymes	<i>Synonyms</i>	مترادفة
Synonymes	<i>Synonyms</i>	أسماء متواطئة
Syntaxe	<i>Syntax</i>	نحو
Synthèse, composition	<i>Synthesis, composition</i>	تركيب
Synthèse continue	<i>Continuous synthesis</i>	تركيب متصل
Synthèse discontinue	<i>Intermittent synthesis</i>	تركيب منفصل

T



Temps	<i>Time</i>	زمان
Temps (catégorie)	<i>Time (category)</i>	وقت
Terme	<i>Term</i>	حد
Terme accidentel	<i>Accidental term</i>	لفظ عرضي
Terme complexe	<i>Complex term</i>	لفظ مركب
Terme homonyme	<i>Homonyme</i>	لفظ مشترك
Terme incomplexe, singulier	<i>Incomplex, singular term</i>	لفظ مفرد
Terme partiel	<i>Partial term</i>	لفظ جزئي
Terme propre, essentiel	<i>Proper, essentiel term</i>	لفظ ذاتي
Terme quantificateur	<i>Quantifier term</i>	لفظ حاصر
Termes	<i>Terms</i>	ألفاظ
Termes complexes	<i>Complex terms</i>	ألفاظ مركبة
Termes distincts	<i>Distinct terms</i>	متزايلة
Termes incomplexes	<i>Incomplex terms</i>	ألفاظ مفردة
Termes précis, clairs	<i>Clear, precise terms</i>	ألفاظ ناصة
Termes universaux	<i>Universal terms</i>	ألفاظ كلية
Terme universel	<i>Universal term</i>	لفظ كلي

Terme univoque	Univocal term	لفظ متواطىء
Thèse, hypothèse	Thesis, hypothesis	أصل موضوع
Troisième figure	Third figure	شكل ثالث

U

Union	Union	إتحاد
Unités	Unities	آحاد
Universaux	Universals	كليات
Universel, général	Universal, general	كلي
Universelle affirmative	Affirmative universal	كلية موجبة
Universelle négative	Negative universal	كلية سالبة
Univoque	Univocal	متواطىء

V

Véracité, vérité	Veracity, truth	صدق
Verbe, terme	Verb, term	فعل
Vérification, réalisation	Verification, realization	تحقيق
Vérité, sens propre	Truth, true meaning	حقيقة
Vrai, droit	True, right	حق
Vrai et faux	True and false	صدق وكذب

فهرس المصطلحات المنطقية

أ		آثر	٧
		آثر بالاعداد	٧
إبداع	١	إثنان	٧
إبدال	١	إثنية	٨
إبدال الجزئي	١	إجتهاد	٨
إبطال	١	أجزاء	٨
إبطال جزئي	٢	أجزاء الحد	٨
إبطال كلي	٢	أجزاء العلوم	٨
إبطال وسلب	٢	أجزاء القضيتين	٨
إبطال وضع	٣	أجزاء متشابهة	٨
إتباع	٣	أجزاء المنطق	٩
إتحاد	٣	أجناس	٩
إتصال	٣	أجناس الأجناس	١٠
إتصال تام	٣	أجناس الأسباب	١١
إتصال غير تام	٤	أجناس الأعراض	١١
إتفاق	٤	أجناس الجوهر	١١
إتفاق في اسم	٤	أجناس عالية	١١
إتفاق وتواطؤ معاً	٥	أجناس عالية مختلفة	١٢
إتفاقات بختية	٥	أجناس قاطيغورياس	١٢
إتفاقية	٥	أجناس قريبة مختلفة	١٣
آثار	٥	أجناس متباينة	١٣
إثبات	٥	أجناس متداخلة	١٣
إثبات جنس	٦	أجناس متوسطة	١٣
إثبات في حملية	٦	أجناس المحدود	١٣
إثبات في متصلة مجازية	٦	أجناس مختلفة	١٤
إثبات في منفصلة	٦	أجناس المصادرة	١٤
إثبات وإبطال	٦	أجناس المعاني العدمية	١٤

١٩	إختلاف المهمل	١٤	أجناس وانواع
١٩	أخذ ما ليس بعلة علة	١٥	أجناس وصور
١٩	آخر	١٥	آحاد
١٩	أخص	١٥	إحتمال
٢٠	أداة	١٥	إحداث
٢١	أداة سلب	١٥	أخرى
٢١	إدراك الحس	١٥	إحساس
٢١	إدراك العقل	١٥	أحكام
٢١	إدراك الأمور	١٥	أحكام ايجابية
٢١	إدراك مفرد	١٦	أحكام على امور كلية
٢١	إدراك نسبة	١٦	أحكام متعلقة بالمحمول
٢١	أدلة	١٦	أحكام الموضوع
٢١	أدوات	١٦	أحوال
٢٢	إفاد	١٦	أحوال وجودية
٢٢	أذهان	١٦	أخبار
٢٢	آراء	١٦	إختبار
٢٣	آراء فلاسفة	١٧	إختلاط
٢٣	آراء مدنية	١٧	إختلاط اول
٢٣	إرتفاع الحكم	١٧	إختلاط ثالث
٢٣	إرتياض	١٧	إختلاط ثان
٢٣	إرتياض بمشاركة	١٧	إختلاف
٢٣	أزيد في حال	١٨	إختلاف بايجاب
٢٣	أزيد واغلب	١٨	إختلاف بسلب
٢٤	أزيد وافضل	١٨	إختلاف خاص
٢٤	أزيد وانقص	١٨	إختلاف عام
٢٤	أسامي	١٨	إختلاف العلوم
٢٤	أسامي الأنواع	١٨	إختلاف في كلام
٢٤	أسباب	١٩	إختلاف قضيتين
٢٥	أسباب الماهية	١٩	إختلاف متناقض
٢٥	أسباب مرجحة	١٩	إختلاف المخصوص

٤٣	إسم الجنس	٢٥	أسباب الوجود
٤٣	إسم الحد	٢٥	أسبق الى الذهن
٤٣	إسم الرسم	٢٥	إستباع وإلتزام
٤٤	إسم العلم	٢٦	إستثناء
٤٤	إسم غير محصل	٢٦	إستثنائي
٤٤	إسم غير مصرف	٢٦	إستثنآت
٤٥	إسم متشابه	٢٦	إستحالات
٤٥	إسم متواطىء	٢٦	إستحالة
٤٥	إسم المحدود	٢٧	إستدلال
٤٥	إسم محصل	٢٨	إستدلال بالشاهد على الغائب
٤٥	إسم محصل وغير محصل	٢٨	إستطاعة
٤٥	إسم محمول	٢٨	إستظهار
٤٥	إسم المخصوص	٢٨	إستعارة
٤٦	إسم مرادف	٢٩	إستعلام
٤٦	إسم مركب	٢٩	إستعمال مناسبة
٤٦	إسم متعار	٢٩	إستعمال موافق
٤٦	إسم مستقيم	٢٩	إستغراق
٤٦	إسم مشترك	٢٩	إستقراء
٤٧	إسم مشتق	٣٨	إستقراء استظهاري
٤٧	إسم مشكك	٣٨	إستقراء تام
٤٨	إسم المصدر	٣٨	إستقراء جدلي
٤٨	إسم مصرف	٣٨	إستقراء معكوس
٤٨	إسم مطلق	٣٩	إستقراء ناقص
٤٨	إسم مفرد	٣٩	إستقصاء
٤٨	إسم منصوب ومخفوض	٣٩	إستلزام
٤٨	إسم منقول	٣٩	إستين
٤٩	إسم موضوع	٣٩	أسطقس
٤٩	إسم وحرف	٣٩	إسم
٤٩	إسم وكلمة	٤٤	إسم العرض
٤٩	إسم ومراء	٤٣	إسم التسليم

٥٦	إشتراك تركيبى	٤٩	أسماء
٥٦	إشتراك فى اسم	٥١	أسماء اشارات
٥٦	إشتراك فى هيئة	٥١	أسماء بسيطة
٥٧	إشتراك قسمة	٥١	أسماء بسيطة ومركبة
٥٧	أشخاص	٥١	أسماء عشرة
٥٧	أشخاص جزئية	٥١	أسماء غير محصلة
٥٨	أشخاص الجوهر	٥٢	أسماء الكلم
٥٨	أشد	٥٢	أسماء متباينة
٥٨	أشكال	٥٢	أسماء مترادفة
٥٩	أشكال ثلاثة	٥٢	أسماء متشابهة
٥٩	أشياء	٥٢	أسماء متفقة
٦٥	أشياء جزئية	٥٣	أسماء متواطئة
٦٥	أشياء كلية	٥٣	أسماء مركبة
٦٥	أشياء متقدمة	٥٣	أسماء مستعارة
٦٦	أشياء متوسطة	٥٣	أسماء مشتركة
٦٦	أشياء محمولة	٥٣	أسماء مشتقة
٦٦	أشياء معلومة	٥٣	أسماء مشككة
٦٦	أشياء موجودة	٥٤	أسماء مصرفة
٦٦	أصغر	٥٤	أسماء منقولة
٦٦	أصل	٥٤	أسماء وكلم
٦٧	أصل موضوع	٥٤	إسمان
٦٨	أصناف الألفاظ	٥٤	إسهاب
٦٨	أصناف التأليف	٥٤	أسوار
٦٨	أصناف القضايا	٥٥	إشارة
٦٨	أصناف المطالب	٥٥	إشارة حسية
٦٨	أصوات	٥٥	إشارة عقلية
٦٨	أصول الفقه	٥٥	أشياء
٦٨	أصول موضوعة	٥٥	إشتراك
٦٩	إضافات	٥٦	إشتراك اتفاقي
٦٩	إضافة	٥٦	إشتراك اسم

٨٢	أعراض مفارقة	٧٣	إضافة جنس
٨٢	أعرف	٧٣	إضافة جنسية
٨٢	أعرف على الاطلاق	٧٣	إضافة خاصة
٨٢	أعرف عند الطبيعة	٧٣	إضافة علم
٨٣	أعرف عندنا	٧٤	إضافة في كمية
٨٣	أعلام	٧٤	إضافة في كيفية
٨٣	أعم	٧٤	إضافة لملكة
٨٤	أعم واخص	٧٤	إضافة متكافئة
٨٤	أعيان	٧٤	إضافة مطلقة
٨٦	أعيان شخصية	٧٤	إضافي
٨٦	أغاليط	٧٤	إضافي نوع
٨٦	أغاليط مموهة	٧٤	إضافيات
٨٦	أغلاط متعلقة بالتأليف القياسي	٧٤	أضداد
٨٦	أغلاط معنوية	٧٥	أضداد حقيقية
٨٦	إفترض	٧٥	إضطرارية
٨٦	إفتقار	٧٥	إضمحلال
٨٧	أفضل	٧٦	أطراف
٨٧	أفضل وأثر	٧٦	إطلاق
٨٧	أفعال ناقصة	٧٦	إطلاق خاص
٨٧	أفعل تفضيل	٧٦	إطلاق في جهة سور
٨٨	أقاويل	٧٦	إطلاق وصفي
٨٨	أقاويل جازمة	٧٦	إعتقاد
٨٨	أقاويل جدلية	٧٧	إعتقادات
٨٩	أقاويل سوفسطائية	٧٧	إعجام
٨٩	أقاويل صحيحة	٧٨	إعدام
٨٩	أقاويل كاذبة	٧٨	إعدام حقيقية
٨٩	أقاويل مشهورة	٧٨	أعراض
٨٩	أقاويل مضحكة	٨٠	أعراض ذاتية
٨٩	إقتران	٨١	أعراض غريبة
٩٠	إقتران اول	٨١	أعراض المحمول

٩٨	الذي من أجله	٩٠	إقتران ثالث
٩٨	ألف ولام	٩٠	إقتران ثان
٩٩	ألفاظ	٩٠	إقتران خامس
١٠٤	ألفاظ خمسة	٩١	إقتران رابع
١٠٤	ألفاظ دالة	٩١	إقتران سادس
١٠٤	ألفاظ روابط واواصل	٩١	إقتران غير قياسي
١٠٥	ألفاظ شرعية	٩١	إقتران قياسي
١٠٥	ألفاظ كلية	٩١	إقترانات
١٠٥	ألفاظ مؤلفة	٩١	إقترانات ناتجة
١٠٥	ألفاظ مترادفة	٩١	إقتراني
١٠٥	ألفاظ مركبة	٩٢	أقدم
١٠٥	ألفاظ مشتركة	٩٣	أقدم بالطبع
١٠٥	ألفاظ مغلطة	٩٣	أقدم عند الطبع
١٠٦	ألفاظ معبرة	٩٣	أقسام الكلام
١٠٦	ألفاظ مفردة	٩٣	أقل وأكثر
١٠٦	ألفاظ مقولة	٩٣	إقناع جدلي
١٠٧	ألفاظ ناصة	٩٤	أقوال
١٠٧	إما	٩٤	أقوال جازمة
١٠٧	أمانة	٩٤	أقيسة الخلف
١٠٧	إمتحان	٩٤	أكبر
١٠٨	إمتحانية	٩٤	إكتساب
١٠٨	إمتناع	٩٥	إكتساب قياس
١٠٨	إمتناع ذاتي	٩٥	إكتسابي
١٠٨	إمتناع عن سلب	٩٥	أكثري
١٠٨	أمر	٩٥	أكثريات
١٠٩	أمر أعم	٩٥	آلات جدلية
١٠٩	أمر بسيط	٩٥	الآن
١٠٩	أمر جزئي	٩٦	آلة
١٠٩	أمر عام	٩٦	آلة قانونية
١٠٩	أمر كلي	٩٦	إلتزام

١١٨	أن يفعل وأن يفعل	١١٠	أمس
١١٩	أن يكون له	١١٠	إمعان وسلوك
١١٩	أن يفعل	١١٠	إمكان
١١٩	أنحاء التعليم	١١١	إمكان خارجي
١٢٠	إنشاد	١١١	إمكان خاص
١٢٠	إنطواء	١١١	إمكان ذهني
١٢٠	إنعكاس	١١٢	إمكان سلب
١٢١	إنعكاس القضية	١١٢	إمكان عامي
١٢١	إنعكاس القياس	١١٢	إمكان وقوة
١٢١	إنفصال	١١٢	أمكنة مغلطة
١٢١	إنفعال	١١٣	أمهات
١٢٢	إنفعالات	١١٣	أمور
١٢٢	إنقطاع	١١٥	أمور اضافية
١٢٢	إنقلاب القضية	١١٥	أمور بسيطة
١٢٢	إنقياد الذهن	١١٥	أمور جزئية
١٢٢	إنقياد شعري	١١٥	أمور ضرورية
١٢٢	إنما	١١٦	أمور عامة عقلية
١٢٣	أنواع	١١٦	أمور عامة وخاصة
١٢٣	أنواع الانواع	١١٦	أمور عامة
١٢٣	أنواع ساقلة	١١٦	أمور مجانسية لموصوف
١٢٤	أنواع متوسطة	١١٦	أمور مجهولة
١٢٤	أنواع واجناس	١١٦	أمور مظنونة
١٢٤	أنواع واعراض	١١٦	أمور معلومة
١٢٤	إنية	١١٦	أمور مفردة
١٢٥	إنية ذاتية	١١٦	أمور موضوعة
١٢٥	إهمال	١١٧	أمور نوعية
١٢٥	أوائل	١١٧	إن
١٢٥	أواسط	١١٧	إن الشيء
١٢٥	أوساط	١١٧	إن وأن
١٢٥	أوسط	١١٧	أن يفعل

١٣٨	إيهام الهو هو	١٢٧	أوضاع
	ب	١٢٧	أوضاع جدلية
		١٢٧	أول
١٣٩	باري	١٢٧	أولى
١٣٩	باطل	١٢٨	أولى بحسب الجميل
١٣٩	بالطبع	١٢٨	أولى بحسب الوقوع
١٣٩	بخت	١٢٨	أولي
١٣٩	بديهي	١٢٨	أوليات
١٣٩	بديهيات	١٣٠	أولية
١٤٠	بذاته	١٣٠	اون
١٤٠	براهين	١٣٠	أي
١٤٢	برهان	١٣١	أي شيء هو
١٥٤	برهان إن	١٣١	أي هو
١٥٦	برهان إن ولم	١٣١	آية
١٥٦	برهان بسيط	١٣١	إيجاب
١٥٦	برهان تام	١٣٢	إيجاب بالحقيقة
١٥٦	برهان جزئي	١٣٢	إيجاب حملي
١٥٦	برهان حقيقي	١٣٣	إيجاب متصل
١٥٦	برهان الخلف	١٣٣	إيجاب مطلق
١٥٧	برهان الدلالة	١٣٣	إيجاب منفصل
١٥٧	برهان الدور	١٣٤	إيجاب نسبة اتصال
١٥٧	برهان سائق الى محال	١٣٤	إيجاب وسلب
١٥٧	برهان سالب	١٣٥	إيقاع
١٥٨	برهان عددي	١٣٦	أين
١٥٨	برهان علة	١٣٧	أين جنسي
١٥٨	برهان على ان الشيء	١٣٧	أين شخصي
١٥٨	برهان كلي	١٣٨	أين الشيء
١٥٨	برهان لم	١٣٨	أين نوعي
١٦٠	برهان ليم الشيء	١٣٨	إيهام العكس
١٦٠	برهان مستقيم	١٣٨	إيهام العكس الكلي

١٦٩	تأمل	١٦١	برهان مطلق
١٦٩	تابع ورابطة	١٦١	برهان موجب
١٧٠	تالي	١٦١	برهان موجب وسالب
١٧١	تام	١٦٢	برهان الوجود
١٧١	تام العناد	١٦٢	برهان وقياس
١٧١	تباين	١٦٢	برهان يقيني
١٧١	تبكيت	١٦٢	برهاني
١٧٣	تبكيت داخل في لفظ	١٦٢	برهانية
١٧٣	تبكيت سوفسطائي	١٦٢	بسانط
١٧٣	تبكيت مطلق	١٦٣	بسيط
١٧٤	تبكيت مظلون	١٦٣	بسيطة
١٧٤	تبكيت مغالطي	١٦٤	بسيطة مقاطرة
١٧٤	تبكيات	١٦٤	بعد
١٧٤	تتالي	١٦٤	بعض
١٧٤	تجربة	١٦٤	بعضي جزئي في حملي
١٧٥	تجربيات	١٦٥	بعضيات قضايا
١٧٥	تجريبي	١٦٥	بيان
١٧٦	تجريد	١٦٥	بيان بالدور
١٧٦	تجزئة	١٦٦	بيان تام
١٧٦	تجوز	١٦٦	بيان دائر
١٧٦	تجوهر	١٦٦	بيان دوري
١٧٦	تحت تضاد	١٦٦	بيان وجودي
١٧٧	تحت المتضادتين		ف
١٧٧	تحت المتضادين		
١٧٧	تحديد	١٦٧	تأثيرات
١٧٨	تحرز	١٦٧	تأخر
١٧٨	تحسين	١٦٧	تأليف
١٧٨	تحصيل	١٦٨	تأليف ثنائي
١٧٨	تحصيل المضاف	١٦٨	تأليفات
١٧٨	تحقيق	١٦٩	تأليفات قياسات شرطية

١٨٦	تساوي	١٧٩	تحقيق القضايا
١٨٦	تسلسل	١٧٩	تحقيق المناط
١٨٦	تسليم	١٧٩	تحكم
١٨٦	تسمية	١٧٩	تحليل
١٨٦	تشابه	١٧٩	تحليل بالعكس
١٨٧	تشابه الاسم	١٨٠	تحليل الحد والرسم
١٨٧	تشبيه	١٨٠	تحليل صادق
١٨٧	تشكيك	١٨٠	تحليل صناعي
١٨٧	تشكيك مختلط	١٨٠	تحليل طبيعي
١٨٧	تشنيع	١٨٠	تحليل القياس
١٨٧	تصاريف	١٨٠	تحوصل
١٨٨	تصحيف	١٨١	تحرير
١٨٨	تصديق	١٨١	تخليط
١٩٣	تصديق بلاغي	١٨١	تخييلات
١٩٣	تصديق تام	١٨١	تذكر
١٩٣	تصديق جازم	١٨١	ترتيب
١٩٣	تصديق جدلي	١٨٢	تركيب
١٩٣	تصديق معلوم	١٨٤	تركيب تداخل
١٩٤	تصديقات	١٨٤	تركيب تقييد
١٩٤	تصريف محمول لموضوع	١٨٤	تركيب حملي
١٩٤	تصفح	١٨٤	تركيب خبري
١٩٤	تصور	١٨٥	تركيب صادق
١٩٨	تصور تام	١٨٥	تركيب طبيعي
١٩٨	تصور ساذج	١٨٥	تركيب على سبيل خبر
١٩٨	تصور صادق	١٨٥	تركيب قسمة
١٩٩	تصور الماهية	١٨٥	تركيب قياس
١٩٩	تصور مع تصديق	١٨٥	تركيب كاذب
١٩٩	تصورات	١٨٥	تركيب متصل
١٩٩	تصورات ساذجة	١٨٥	تركيب منفصل
١٩٩	تضاد	١٨٦	تركيبات

٢٠٦	تعريف مركب لا من مقوم صرف	٢٠٠	تضاد في الاعتقادات
٢٠٧	تعريف المفرد	٢٠٠	تضاعف مفهوم
٢٠٧	تعريف مفرد بلازم	٢٠٠	تضاياف
٢٠٧	تعريف مفرد بمقوم	٢٠١	تضاياف على تعادل
٢٠٧	تعريف مقول	٢٠١	تضرع
٢٠٧	تعريف من اعراض وخواص	٢٠١	تضليل
٢٠٧	تعريف من باب لوازم ولواحق	٢٠١	تضليل عارض
٢٠٧	تعريف من جنس وخاصة	٢٠٢	تضليل في القضايا
٢٠٧	تعريفات	٢٠٢	تضليل كائن بعرض
٢٠٨	تعلم	٢٠٢	تضليل لفظي
٢٠٨	تعلم وتعليم حدسي	٢٠٢	تضليلات خارجة عن القول
٢٠٨	تعلم وتعليم ذهني	٢٠٢	تضمن
٢٠٨	تعلم وتعليم فكري	٢٠٣	تعادل القسمة
٢٠٨	تعلم	٢٠٣	تعالم
٢١٠	تعلم القياس	٢٠٤	تعاند
٢١٠	تعلم وتعلم	٢٠٤	تعريف
٢١٠	تعيين	٢٠٥	تعريف الأشياء
٢١٠	تغير	٢٠٥	تعريف بالخارج
٢١١	تفاضل	٢٠٥	تعريف بالعارض
٢١١	تفاوت	٢٠٥	تعريف بقربة
٢١١	تفريق	٢٠٥	تعريف بالمثال
٢١١	تفسير	٢٠٥	تعريف بمثل مثال
٢١١	تفطن	٢٠٦	تعريف بالنظائر
٢١٢	تقابل	٢٠٦	تعريف بالوصف
٢١٣	تقابل اضافة	٢٠٦	تعريف تام
٢١٣	تقابل اول	٢٠٦	تعريف تمثيلي
٢١٣	تقابل التضاد	٢٠٦	تعريف حدي
٢١٣	تقابل حقيقي	٢٠٦	تعريف شيء
٢١٣	تقابل العدم والقنية	٢٠٦	تعريف مركب
٢١٤	تقابل عديم	٢٠٦	تعريف مركب بمقوم

٢٢٥	توابع	٢١٤	تقابل على سبيل الحمل
٢٢٥	توابع اسماء وافعال	٢١٤	تقابل متضايفين
٢٢٥	تواتر	٢١٤	تقابل مضاف
٢٢٥	تواطؤ	٢١٤	تقابل نقبض
٢٢٦	تواطؤ مطلق	٢١٤	تقال على موضوع
٢٢٦	توافي	٢١٤	تقال في موضوع
٢٢٦	توهم وغلط	٢١٤	تقدم
	ث	٢١٥	تقدم علي
		٢١٦	تقدم وجود
٢٢٧	ثبوت	٢١٦	تقديم وتأخير
٢٢٧	ثلاثية	٢١٦	تقريرات
٢٢٧	ثنائية	٢١٦	تقسيم
	ج	٢١٧	تقييد
		٢١٧	تكافؤ في الوجود
٢٢٨	جازم	٢١٧	تكثّر
٢٢٨	جامع	٢١٧	تكثير
٢٢٨	جامع مشترك في التمثيل	٢١٧	تكثير المقول
٢٢٨	جدة	٢١٧	تكذيب
٢٢٨	جدل	٢١٨	تكرار
٢٣٣	جدلي	٢١٨	تكوّن
٢٣٤	جدلي ارتياضي	٢١٨	تلازم
٢٣٤	جدلي امتحاني	٢١٩	تلازم مقدمات متصلة شرطية
٢٣٤	جدليات	٢١٩	تلقين
٢٣٤	جدلية	٢١٩	تمائل
٢٣٥	جدليون	٢١٩	تمثيل
٢٣٥	جزء	٢٢٢	تمثيلات
٢٣٥	جزء لفظ مركب	٢٢٢	تميز
٢٣٥	جزئي	٢٢٢	تناسب
٢٣٧	جزئي اضافي	٢٢٢	تناقض
٢٣٧	جزئي حقيقي	٢٢٥	تناقض بحقيقة

٢٥٥	جنس طبيعي	٢٣٧	جزئي سالب
٢٥٥	جنس عالي	٢٣٧	جزئي محرف عن كلي
٢٥٦	جنس عام	٢٣٨	جزئي معين
٢٥٦	جنس عرض	٢٣٨	جزئي موجب
٢٥٦	جنس عقلي	٢٣٨	جزئي يدل على الدوام
٢٥٦	جنس فصل	٢٣٨	جزئيات
٢٥٧	جنس قريب	٢٣٨	جزئيات استقرائية
٢٥٧	جنس محمول	٢٣٩	جزئيات فاسدة
٢٥٧	جنس معقول	٢٣٩	جزئية
٢٥٧	جنس منطقي	٢٣٩	جزئية سالبة
٢٥٧	جنس نوع	٢٣٩	جزئية شرطية
٢٥٧	جنس وخاصة	٢٣٩	جزئية موجبة
٢٥٨	جنس وعرض	٢٣٩	جزئية موجبة حقيقية
٢٥٨	جنس وفصل	٢٣٩	جزئيتان
٢٥٩	جنس ونوع	٢٤٠	جزاء
٢٦٢	جنسية	٢٤٠	جزم
٢٦٢	جهات	٢٤٠	جزمية
٢٦٣	جهات اربع	٢٤٠	جسم
٢٦٣	جهات اول	٢٤٠	جسم الذي هو جنس
٢٦٣	جهات القضايا	٢٤٠	جسم تعليمي
٢٦٣	جهادية سوفسطائية	٢٤١	جسم مادة
٢٦٣	جهة	٢٤١	جمع
٢٦٥	جهة الامكان	٢٤١	جمع مسائل في مسألة
٢٦٥	جهة ممتنعة	٢٤١	جنس
٢٦٥	جهة ممكنة	٢٥٣	جنس الاجناس
٢٦٥	جهة واجبة	٢٥٤	جنس اخص
٢٦٥	جهة ومادة	٢٥٤	جنس اعم
٢٦٦	جهل	٢٥٤	جنس اول
٢٦٦	جهل بسيط	٢٥٥	جنس بعيد
٢٦٦	جهل مركب	٢٥٥	جنس الشيء

٢٨١	حجة جدلية	٢٦٧	جواب ما هو
٢٨١	حجج	٢٦٨	جوامع
٢٨٢	حجج خطية	٢٦٨	جواهر
٢٨٢	حد	٢٦٨	جواهر اول
٣٠٢	حد اصغر	٢٦٩	جواهر ثوان
٣٠٣	حد اقناعي	٢٧٠	جواهر شخصية
٣٠٣	حد اكبر	٢٧٠	جواهر عالية
٣٠٣	حد اوسط	٢٧٠	جواهر عقلية
٣٠٨	حد بسيط	٢٧٠	جواهر محسة
٣٠٨	حد تام	٢٧٠	جواهر مفارقة
٣٠٩	حد الجنس	٢٧١	جواهر وفصول
٣٠٩	حد الحد	٢٧١	جوهر
٣١٠	حد حد الحد	٢٧٧	جوهر اول
٣١٠	حد حقيقي	٢٧٨	جوهر جزئي
٣١١	حد ذاتي	٢٧٨	جوهر عام
٣١١	حد رسمي	٢٧٨	جوهر كلي
٣١٢	حد زائد	٢٧٨	جوهر وكيف
٣١٢	حد الشيء	٢٧٨	جوهر ي
٣١٢	حد عرض	٢٧٨	جوهر ي ذاتي
٣١٢	حد العلم	٢٧٨	جوهرية
٣١٢	حد لفظي		ح
٣١٣	حد لفظي ورسمي		
٣١٣	حد محض	٢٧٩	حاد
٣١٣	حد محمول	٢٧٩	حادث
٣١٣	حد مطلق	٢٧٩	حال
٣١٣	حد موضوع	٢٧٩	حال الامور
٣١٣	حد ناقص	٢٨٠	حال الوجود
٣١٣	حد النوع	٢٨٠	حالة الاكثرية
٣١٣	حد وسط	٢٨٠	حاوي
٣١٤	حد قياس	٢٨٠	حجة

٣٢٩	حركة في الوضع	٣١٤	حدس
٣٢٩	حروف	٣١٤	حدسي
٣٣١	حروف السؤال	٣١٤	حدسيات
٣٣١	حسن	٣١٥	حدود
٣٣٢	حسن وخیال وذكر	٣٢٠	حدود امور مركبة
٣٣٣	حسن وقبح	٣٢٠	حدود الانواع
٣٣٣	حيات	٣٢٠	حدود اوليات
٣٣٣	حشو	٣٢٠	حدود حقيقة
٣٣٣	حصر	٣٢٠	حدود موجبة
٣٣٣	حصر جزئي	٣٢١	حدود موضوعة
٣٣٣	حصر سالب	٣٢١	حرف
٣٣٣	حصر كلي	٣٢١	حرف الألف
٣٣٣	حصول اولي	٣٢١	حرف أليس
٣٣٤	حق	٣٢١	حرف إما
٣٣٤	حقائق	٣٢١	حرف أي
٣٣٤	حقيقة	٣٢٣	حرف الجزاء
٣٣٤	حقيقة	٣٢٣	حرف سلب
٣٣٥	حكم	٣٢٣	حرف الشرط
٣٣٨	حكم الاصل	٣٢٣	حرف شرطي
٣٣٩	حكم اولي	٣٢٣	حرف العدل
٣٣٩	حكم بالانفصال	٣٢٣	حرف كيف
٣٣٩	حكم بايجاب كلي	٣٢٤	حرف لا
٣٣٩	حكم بسلب كلي	٣٢٤	حرف لأن
٣٣٩	حكم بسيط	٣٢٤	حرف لم
٣٣٩	حكم بطرف راجع	٣٢٥	حرف ما
٣٣٩	حكم بالعناد	٣٢٦	حرف ماذا
٣٣٩	حكم جازم	٣٢٦	حرف هل
٣٤٠	حكم جزئي	٣٢٨	حركات
٣٤٠	حكم حملي	٣٢٨	حركة
٣٤٠	حكم شرطي	٣٢٩	حركة على الاطلاق

٣٤٨	عملية ضرورية	٣٤٠	حكم شيء على شيء
٣٤٨	حواشي	٣٤٠	حكم ضروري
٣٤٨	حينية مطلقة	٣٤٠	حكم العكس
	خ	٣٤١	حكم كلي
		٣٤١	حكم المثال
٣٤٩	خارجية	٣٤١	حكم مظلون صرف
٣٤٩	خاص	٣٤١	حكم ممتنع
٣٤٩	خاصة	٣٤١	حكم منقول
٣٥٥	خاصة الجنس	٣٤١	حكم يقيني
٣٥٦	خاصة لفصل	٣٤١	حكمان سلبيان
٣٥٦	خاصة مجهولة	٣٤٢	حكمة
٣٥٦	خاصة مركبة	٣٤٢	حكمة مرآئية
٣٥٦	خاصة وعرض	٣٤٢	حكيم
٣٥٦	خاصة	٣٤٣	حمل
٣٥٧	خاصية	٣٤٤	حمل اشتقاق
٣٥٧	خالفة الاسم	٣٤٤	حمل اولي
٣٥٧	خبر	٣٤٥	حمل بالإيجاب
٣٥٨	خدعة	٣٤٥	حمل بالسلب
٣٥٨	خصوص	٣٤٥	حمل على كل
٣٥٨	خصوص الشرطية	٣٤٥	حمل غير المطلق
٣٥٨	خط	٣٤٥	حمل كلي
٣٥٨	خطأ	٣٤٥	حمل ما بالعرض
٣٥٨	خطابة	٣٤٥	حمل مطلق
٣٦٠	خطابي	٣٤٦	حمل مطلقة على عرفية
٣٦٠	خطايات	٣٤٦	حمل مواطاة
٣٦٠	خطايون	٣٤٦	حمل الموصوف
٣٦٠	خطبي	٣٤٦	حملي
٣٦٠	خطبية	٣٤٧	حمليات
٣٦٠	خلاف	٣٤٧	حمليات معدولية
٣٦٠	خلف	٣٤٧	حملية

٣٦٩	دلالة الانفصال	٣٦٢	خلف جدلي
٣٧٠	دلالة بالفاظ	٣٦٢	خلف سوفسطائي
٣٧٠	دلالة تامة	٣٦٢	خلف علمي
٣٧٠	دلالة التضمن	٣٦٣	خلق
٣٧٠	دلالة الحد	٣٦٣	خلقة
٣٧٠	دلالة طبيعية	٣٦٣	خواص
٣٧٠	دلالة عقلية	٣٦٤	خواص المضافات
٣٧٠	دلالة العلامة	٣٦٤	خوالف
٣٧١	دلالة على ماهية	٣٦٤	خيال
٣٧١	دلالة غير تامة	٣٦٤	خيالات الأشياء
٣٧١	دلالة كتابة		
٣٧١	دلالة لزوم		د
٣٧١	دلالة لفظ	٣٦٥	دائم
٣٧٢	دلالة اللفظ الوضعية	٣٦٥	دائم كلي
٣٧٢	دلالة لفظية	٣٦٥	دائمة
٣٧٢	دلالة لفظية موضعية	٣٦٥	دائمة مطلقة
٣٧٢	دلالة المطابقة	٣٦٦	دائمتان
٣٧٣	دلالة المطابقة والتضمن والالتزام	٣٦٦	دال
٣٧٣	دلالة معنى	٣٦٦	دال على ما هو
٣٧٣	دلالة وضعية	٣٦٦	دالة على غير ماهية
٣٧٣	دلالة التضمن والالتزام	٣٦٧	دالة على ماهية
٣٧٣	دليل	٣٦٧	دعوى
٣٧٦	دليل اقناعي	٣٦٧	دلائل
٣٧٧	دليل برهاني	٣٦٧	دلالة
٣٧٧	دهر	٣٦٨	دلالة الاتصال
٣٧٧	دوام	٣٦٨	دلالة الاسم
٣٧٧	دور	٣٦٨	دلالة اسم
٣٧٨	دور قبلي	٣٦٨	دلالة اسم على ذي معنى
٣٧٨	دور كوني	٣٦٩	دلالة الالتزام
٣٧٨	دور معي	٣٦٩	دلالة التزامية

دوران	٣٧٨	ر
ذ		
ذائع	٣٧٩	رابط
ذات	٣٧٩	رابطه
ذات الشيء	٣٨١	رأي
ذات وسط	٣٨١	رأي نافع
ذاته	٣٨١	رباط
ذاتي	٣٨٢	ربط في الحمل
ذاتي خاص	٣٨٧	ردف
ذاتي الشيء	٣٨٧	رسم
ذاتي عام	٣٨٨	رسم تام
ذاتي مشترك	٣٨٨	رسم الجنس
ذاتي مقوم	٣٨٨	رسم الشيء
ذاتي وعرضي	٣٨٨	رسم ناقص
ذاتيات	٣٨٨	رسم النوع
ذاتية	٣٨٩	رسميات
ذكاء	٣٨٩	رسوم
ذكر وخيال	٣٨٩	رسوم الشيء
ذهن	٣٨٩	رفع
ذهني	٣٨٩	ركن
ذهنية	٣٩٠	روابط
ذو كفية	٣٩٠	روية
ذوات الأسوار	٣٩٠	رياضة
ذوات الجهات	٣٩٠	ز
ذوات الجهة	٣٩٠	زمان
ذوات الكيفية	٣٩٠	زوج
ذوات الماهيات	٣٩٠	زوجية
		زيادة

س		س	
سؤال	٤٠٣	سالبة مطلقة	٤١٠
سؤال برهاني	٤٠٤	سالبة معدولة	٤١١
سؤال تعليمي	٤٠٤	سالبة الممكن	٤١١
سؤال التقرير	٤٠٤	سالبة ممكنة	٤١١
سؤال جدلي	٤٠٤	سالبة وجودية	٤١١
سؤال علمي	٤٠٥	سالبتان	٤١١
سؤال فاحش	٤٠٥	سالبتان متقاطعتان	٤١١
سؤال قياسي	٤٠٥	سبب	٤١٢
سؤال منطقي	٤٠٥	سبب معين	٤١٢
سؤال وجواب	٤٠٥	سبر وتقسيم	٤١٢
سائل	٤٠٥	سبب	٤١٣
سائل جدلي	٤٠٦	سبب	٤١٣
سائل جدلي حقيقي	٤٠٦	سبب	٤١٣
سائل ومجيب	٤٠٦	سبب الاطلاق	٤١٥
سالب	٤٠٦	سبب الاطلاق الخاص	٤١٥
سالب جزئي	٤٠٦	سبب الامكان	٤١٥
سالب جزئي ضروري	٤٠٦	سبب بالسواء	٤١٥
سالب كلي	٤٠٧	سبب حملي	٤١٦
سالب كلي ضروري	٤٠٧	سبب السلب	٤١٦
سالبة	٤٠٧	سبب الضرورة	٤١٦
سالبة الاضطرار	٤٠٨	سبب طبيعي	٤١٦
سالبة بسيطة	٤٠٨	سبب عن كل	٤١٦
سالبة جزئية	٤٠٩	سبب عناد	٤١٦
سالبة ضرورية	٤٠٩	سبب كلي مع اطلاق	٤١٦
سالبة عامة	٤١٠	سبب متصل	٤١٦
سالبة عدمية	٤١٠	سبب مطلق	٤١٧
سالبة كلية	٤١٠	سبب منفصل	٤١٧
سالبة كلية حقيقية	٤١٠	سلوب	٤١٧
سالبة اللزوم	٤١٠	سوالب	٤١٧

٤٢٧	شرطي متصل	٤١٧	سور
٤٢٨	شرطي منفصل	٤١٩	سور ايجاب جزئي
٤٣٠	شرطيات	٤١٩	سور ايجاب كلي
٤٣١	شرطية	٤١٩	سور سلب جزئي
٤٣٢	شرطية متصلة	٤١٩	سور سلب كلي
٤٣٣	شرطية منفصلة	٤١٩	سور كلية موجبة
٤٣٤	شريطة	٤٢٠	سوفسطائي
٤٣٤	شعر	٤٢٠	سوفسطائية
٤٣٤	شعرية	٤٢١	سوفسطس
٤٣٤	شغب	٤٢١	سوفسطيقا
٤٣٤	شك	٤٢١	سوية
٤٣٤	شك محض		ش
٤٣٤	شكل		
٤٣٦	شكل اوسط	٤٢٢	شاذ
٤٣٦	شكل اول	٤٢٢	شاهد
٤٤٣	شكل باطل	٤٢٢	شاهد على غائب
٤٤٣	شكل ثالث	٤٢٣	شبه
٤٤٨	شكل ثانٍ	٤٢٣	شبهة
٤٥٣	شكل رابع	٤٢٣	شبيه
٤٥٥	شكل القول	٤٢٣	شبيه وغير شبيه
٤٥٥	شكلان ثان وثالث	٤٢٣	شخص
٤٥٥	شكلية	٤٢٥	شخصان
٤٥٥	شنع	٤٢٥	شخصي
٤٥٦	شيء	٤٢٥	شخصي معين
٤٦٧	شيء بعينه	٤٢٥	شخصيات
٤٦٨	شيء جزئي	٤٢٥	شخصية
٤٦٨	شيء عام	٤٢٦	شخصيتان
٤٦٨	شيء كلي	٤٢٦	شرط
٤٦٨	شيء معاند	٤٢٦	شرط التناقض
٤٦٩	شيء ملزوم	٤٢٦	شرطي

٤٨١	صناعة برهانية	٤٦٩	شيثان
٤٨١	صناعة التحديد	٤٧٠	شيثية
٤٨١	صناعة الجدل		
٤٨٣	صناعة جدلية		ص
٤٨٣	صناعة الحد	٤٧١	صادق
٤٨٤	صناعة الخطابة	٤٧١	صادقة
٤٨٤	صناعة الشعر	٤٧١	صحة القياس
٤٨٤	صناعة شعرية	٤٧١	صحيح فاصل
٤٨٤	صناعة علم اللسان	٤٧١	صدق
٤٨٤	صناعة عملية	٤٧٢	صدق تام في ذاته
٤٨٤	صناعة الفقه	٤٧٢	صدق الشرطية
٤٨٤	صناعة الكلام	٤٧٢	صدق وكذب
٤٨٥	صناعة مصارعية	٤٧٣	صغرى
٤٨٥	صناعة ممتحنة	٤٧٤	صفات
٤٨٥	صناعة المنطق	٤٧٥	صفات ذاتية
٤٨٦	صناعة النحو	٤٧٥	صفات لازمة
٤٨٧	صناعة نظرية	٤٧٥	صفة
٤٨٧	صناعتان	٤٧٧	صفة ذاتية
٤٨٧	صنعة عامة	٤٧٧	صفة محمولة
٤٨٧	صور شخصية	٤٧٧	صنائع
٤٨٧	صور نوعية	٤٧٨	صنائع علمية
٤٨٧	صورة	٤٧٨	صنائع عملية
٤٨٨	صورة جسمية	٤٧٨	صنائع فكرية
٤٨٨	صورة الصور	٤٧٨	صنائع قياسية
٤٨٨	صورة القياس	٤٧٩	صنائع منطقية
	ض	٤٧٩	صنائع نظرية
		٤٨٠	صنائع يقينية
٤٩٠	ضد	٤٨٠	صناعات
٤٩١	ضدان	٤٨٠	صناعة
٤٩١	ضرب	٤٨١	صناعة امتحانية

٥٠٨	طبع	٤٩٨	ضروب
٥٠٨	طبيعة	٤٩٩	ضروب القرائن
٥٠٨	طبيعة شخصية	٤٩٩	ضرورة
٥٠٨	طبيعة كلية	٥٠١	ضرورة ذهنية
٥٠٨	طبيعات	٥٠١	ضرورة مشروطة
٥٠٨	طرد	٥٠١	ضرورة مطلقة
٥٠٩	طرد وعكس	٥٠١	ضرورة وصفية
٥٠٩	طرف	٥٠١	ضروري
٥٠٩	طرفان	٥٠٣	ضروري بشرط وجود الذات
٥٠٩	طلبة	٥٠٣	ضروري كلي
	ظ	٥٠٣	ضروري مشروط
		٥٠٤	ضروري مطلق
٥١٠	ظن	٥٠٤	ضروري موقت
٥١١	ظن صرف	٥٠٤	ضروريات
٥١١	ظن غالب	٥٠٤	ضروريات مشروطة
٥١١	ظن مكتسب	٥٠٤	ضروريات وهمية
٥١١	ظن وعلم	٥٠٤	ضرورية
٥١١	ظنون صرفة	٥٠٥	ضرورية مطلقة
	ع	٥٠٥	ضلالة
		٥٠٥	ضمائر
٥١٢	عارض	٥٠٦	ضمير
٥١٢	عارض ذاتي		ط
٥١٣	عارض عام		
٥١٣	عالم	٥٠٧	طبائع
٥١٣	عام	٥٠٧	طبائع الاجناس
٥١٤	عام وخاص	٥٠٧	طبائع الاضداد
٥١٤	عامتان	٥٠٧	طبائع الانواع
٥١٤	عامية	٥٠٧	طبائع جزئية
٥١٥	عبارة	٥٠٧	طبائع كلية
٥١٥	عجمة	٥٠٧	طبائع نوعية

٥٣٤	عرضيات	٥١٥	عد
٥٣٤	عرضية	٥١٥	عدد
٥٣٤	عرفي	٥١٥	عدد زوج
٥٣٥	عرفي عام	٥١٥	عدد فرد
٥٣٥	عرفي وجودي	٥١٥	عدل
٥٣٥	عرفية	٥١٦	عدم
٥٣٥	عرفية خاصة	٥١٧	عدم مقابل
٥٣٥	عرفية عامة	٥١٧	عدم وملكة
٥٣٦	عروض	٥١٨	عدمي
٥٣٦	عقائد اولية	٥١٩	عدول
٥٣٦	عقل	٥١٩	عرض
٥٣٨	عقل بالفعل	٥٢٧	عرض جزئي
٥٣٨	عقل بالملكة	٥٢٧	عرض خاص
٥٣٨	عقل عملي	٥٢٧	عرض الخاصة
٥٣٨	عقل فعال	٥٢٧	عرض دائم
٥٣٨	عقل كلي	٥٢٨	عرض ذاتي
٥٣٩	عقل مستفاد	٥٢٨	عرض ذاتي خاص
٥٣٩	عقل نظري	٥٢٨	عرض عام
٥٣٩	عقل هيولاني	٥٣٠	عرض غير ذاتي
٥٣٩	عقليات	٥٣٠	عرض الفصل
٥٣٩	عقليات محضة	٥٣٠	عرض كلي
٥٣٩	عقول	٥٣٠	عرض لازم
٥٣٩	عقول عشرة	٥٣٠	عرض مطلق
٥٤٠	عكس	٥٣١	عرض مفارق
٥٤٣	عكس الحملات	٥٣١	عرض النوع
٥٤٣	عكس الضروري	٥٣١	عرض وعرضي
٥٤٣	عكس الضروريات والممكنات	٥٣١	عرضي
٥٤٣	عكس في مطلقتين	٥٣٣	عرضي غير لازم
٥٤٣	عكس القضية	٥٣٣	عرضي لازم
٥٤٤	عكس القياس	٥٣٤	عرضي مفارق

٥٦٣	علم الالهيات	٥٤٤	عكس مستوي
٥٦٣	علم اولي	٥٤٥	عكس مطلق
٥٦٣	علم باختصاص	٥٤٥	عكس المطلقات
٥٦٣	علم ببرهان	٥٤٥	عكس المقدمات
٥٦٣	علم بذات	٥٤٥	عكس المقدمة المتصلة
٥٦٣	علم برهاني	٥٤٥	عكس الممكن
٥٦٤	علم بسبب	٥٤٥	عكس النتائج
٥٦٤	علم بشيء	٥٤٥	عكس النقص
٥٦٤	علم بلم	٥٤٦	عكس النقيض
٥٦٤	علم بما هو	٥٤٧	علاقة
٥٦٥	علم بمركب	٥٤٧	علامة
٥٦٥	علم تصديقي	٥٤٨	علة
٥٦٥	علم تصوري	٥٥٢	علة اولي
٥٦٥	علم التعاليم	٥٥٢	علة ذاتية
٥٦٥	علم جزئي	٥٥٢	علة صورية
٥٦٥	علم حادث	٥٥٢	علة غائية
٥٦٦	علم الحساب	٥٥٢	علة فاعلية
٥٦٦	علم حقيقي	٥٥٣	علة قابلية
٥٦٦	علم ذاتي	٥٥٣	علة قاصرة
٥٦٦	علم شرطي	٥٥٣	علة مادية
٥٦٦	علم طبيعي	٥٥٣	علة متعددة
٥٦٧	علم الطبيعيات	٥٥٣	علل
٥٦٧	علم العدد	٥٥٥	علل خاصة
٥٦٧	علم عملي	٥٥٥	علل ذاتية
٥٦٧	علم كلي	٥٥٥	علل فاعلة
٥٦٧	علم اللسان	٥٥٥	علل الوجود
٥٦٨	علم متعارف	٥٥٥	علم
٥٦٨	علم مدني	٥٦٢	علم اشد استقصاء
٥٦٨	علم مكتسب	٥٦٢	علم اعلى
٥٦٨	علم المناظر	٥٦٢	علم الهي

٥٧٦	عناد تام	٥٦٨	علم المنطق
٥٧٦	عناد جدلي	٥٦٩	علم النجوم
٥٧٦	عناد سلب	٥٦٩	علم نظري
٥٧٦	عناد علمي	٥٧٠	علم الهندسة
٥٧٦	عناد ناقص	٥٧٠	علم واحد
٥٧٦	عنادات	٥٧٠	علم وتواتر
٥٧٦	عنصر	٥٧٠	علم الوجود
٥٧٧	عوارض	٥٧٠	علم وظن
٥٧٧	عوارض غريبة	٥٧٠	علم يقين
٥٧٧	عوارض غير لازمة	٥٧٠	علم يقيني
٥٧٧	عوام	٥٧١	علوم
٥٧٧	عي	٥٧٢	علوم برهانية
٥٧٧	عين	٥٧٢	علوم تصديقية
٥٧٨	عين خاص	٥٧٣	علوم تعاليمية
٥٧٨	عين الشيء	٥٧٣	علوم عقلية
٥٧٨	عين عام	٥٧٣	علوم فلسفية
	غ	٥٧٣	علوم متعارفة
		٥٧٣	علوم مشتركة
٥٧٩	غائب	٥٧٤	علوم مكتسبة
٥٧٩	غالط	٥٧٤	علوم المنطق
٥٨٠	غايات	٥٧٤	علوم يقينية
٥٨٠	غاية	٥٧٤	عمل
٥٨٠	غلبة	٥٧٤	عملية
٥٨٠	غلط	٥٧٤	عمود
٥٨١	غلط بتركيب	٥٧٤	عموم
٥٨١	غلط في الحد	٥٧٥	عموم المحمول
٥٨١	غلط في القياس	٥٧٥	عن
٥٨٢	غلط في اللوازم	٥٧٥	عن ماذا
٥٨٢	غلط لسبب في المقدمات	٥٧٥	عناد
٥٨٢	غلط لفظي	٥٧٦	عناد برهاني

٥٩٥	فصل الجنس	٥٨٢	غلط معنوي صرف
٥٩٥	فصل حقيقي	٥٨٢	غلط من جهة العقل
٥٩٥	فصل خاص	٥٨٢	غلط من جهة اللوازم
٥٩٥	فصل ذاتي	٥٨٢	غناء
٥٩٦	فصل عام	٥٨٢	غير
٥٩٦	فصل عرض	٥٨٣	غير التام
٥٩٦	فصل قسيم	٥٨٣	غير ذاتي
٥٩٦	فصل منطقي	٥٨٣	غير الذهني
٥٩٦	فصل منوع	٥٨٣	غير متناه
٥٩٧	فصل النوع	٥٨٣	غير المحصلة
٥٩٧	فصل واعراض	٥٨٣	غير الموجود
٥٩٧	فصل وخاصة	٥٨٣	غيران
٥٩٧	فصل ونوع		
٥٩٨	فصلان		ف
٥٩٨	فصلية	٥٨٤	فاء
٥٩٨	فصول	٥٨٤	فاسد
٦٠٠	فصول بسيطة	٥٨٤	فاعل
٦٠١	فصول الجواهر	٥٨٤	فاعل وقابل
٦٠١	فصول جوهرية	٥٨٤	فراصة
٦٠١	فصول ذاتية	٥٨٤	فرد
٦٠١	فصول الكيف	٥٨٤	فردية
٦٠١	فصول متقابلة	٥٨٥	فرض
٦٠١	فصول مجردة	٥٨٥	فرع
٦٠١	فصول مقسمة	٥٨٥	فرقان اخص
٦٠٢	فصول مقومة	٥٨٥	فرقان خاص
٦٠٢	فصول منطقية	٥٨٥	فرقان عام
٦٠٣	فصول واعراض	٥٨٥	فساد
٦٠٣	فضل	٥٨٦	فساد الحد
٦٠٣	فعل	٥٨٦	فصل
٦٠٤	فعل تام	٥٩٥	فصل بسيط

٦٠٩	قرينة مركبة	٦٠٤	فعليات
٦٠٩	قسطاس مستقيم	٦٠٤	فقه
٦٠٩	قسمة	٦٠٤	فقهيات
٦١٣	قسمة الجنس	٦٠٤	فكر
٦١٣	قسمة فاصلة	٦٠٥	فكر عقلي
٦١٣	قسمة الكل	٦٠٥	فكرة
٦١٣	قسمة الكلّي	٦٠٥	فلسفة
٦١٣	قضايا	٦٠٦	فلسفة اولى
٦١٧	قضايا تجريبية	٦٠٦	فلسفة خارجة وبرانية
٦١٧	قضايا تواترية	٦٠٦	فلک
٦١٨	قضايا حسية	٦٠٦	فهم
٦١٨	قضايا حمليات	٦٠٦	فهمي
٦١٨	قضايا حملية		ق
٦١٨	قضايا ذاتية		
٦١٨	قضايا شرطية	٦٠٧	قائم بذاته
٦١٨	قضايا كثيرة	٦٠٧	قائم بغيره
٦١٩	قضايا كلية	٦٠٧	قاصر الاسباب
٦١٩	قضايا متضادة	٦٠٧	قانون
٦١٩	قضايا متعارفة	٦٠٧	قانون تعليمي
٦١٩	قضايا متعاندة	٦٠٧	قانون صناعي
٦١٩	قضايا متقابلة	٦٠٧	قبل
٦١٩	قضايا متناقضة	٦٠٨	قيح
٦٢٠	قضايا محرفة	٦٠٨	قدر مشترك
٦٢٠	قضايا محصورات	٦٠٨	قدم
٦٢٠	قضايا مخيلات	٦٠٨	قديم
٦٢٠	قضايا مسلمات	٦٠٨	قرائن
٦٢٠	قضايا مشبهات	٦٠٨	قرائن قياسية
٦٢٠	قضايا مطلقة	٦٠٨	قرائن منتجة
٦٢٠	قضايا مظنونات	٦٠٨	قرينة
٦٢٠	قضايا معدولة	٦٠٩	قرينة قياسية

٦٣٣	قضية سالبة معدولية	٦٢١	قضايا معدوليات
٦٣٤	قضية سالبة وموجبة	٦٢١	قضايا منحرفات
٦٣٤	قضية شخصية	٦٢١	قضايا مهملات
٦٣٤	قضية شرطية	٦٢١	قضايا مهمة ومحصورة
٦٣٥	قضية شرطية كلية	٦٢١	قضايا موجبة
٦٣٥	قضية شرطية متصلة	٦٢١	قضايا موجهة
٦٣٦	قضية شرطية متصلة لزومية	٦٢٢	قضايا نبوية
٦٣٦	قضية شرطية منفصلة	٦٢٢	قضايا وجودية
٦٣٦	قضية شرطية منفصلة حقيقية	٦٢٢	قضايا وقتية
٦٣٧	قضية صغرى	٦٢٢	قضايا وهمية
٦٣٧	قضية ضرورية	٦٢٢	قضية
٦٣٧	قضية طارئة	٦٢٩	قضية بسيطة
٦٣٧	قضية عامة	٦٢٩	قضية ثلاثية
٦٣٨	قضية عدمية	٦٢٩	قضية ثلاثية تامة
٦٣٨	قضية كبرى	٦٣٠	قضية ثلاثية غير تامة
٦٣٨	قضية كلية	٦٣٠	قضية ثنائية
٦٣٩	قضية كلية سالبة لازمة	٦٣٠	قضية جزئية
٦٣٩	قضية كلية سالبة موافقة	٦٣٠	قضية جزمية
٦٣٩	قضية كلية سالبة وقتية	٦٣٠	قضية حقيقية
٦٣٩	قضية كلية ضرورية	٦٣٠	قضية حملية
٦٣٩	قضية كلية موجبة حاضرة	٦٣٢	قضية حملية متأحدة
٦٣٩	قضية كلية موجبة لازمة	٦٣٢	قضية حملية متكررة
٦٣٩	قضية كلية موجبة مطلقة	٦٣٢	قضية خارجية
٦٣٩	قضية كلية موجبة مفروضة	٦٣٢	قضية ذاتية
٦٤٠	قضية كلية موجبة متشعبة	٦٣٢	قضية رباعية
٦٤٠	قضية كلية موجبة موافقة	٦٣٢	قضية سالبة
٦٤٠	قضية لازمة مشروطة	٦٣٣	قضية سالبة بسيطة
٦٤٠	قضية محصورة	٦٣٣	قضية سالبة خاصة
٦٤٠	قضية محصورة جزئية	٦٣٣	قضية سالبة عامة
٦٤٠	قضية محصورة كلية او جزئية	٦٣٣	قضية سالبة محصلة

٦٤٩	قضيتان متفقتان	٦٤١	قضية مخصصة
٦٤٩	قضيتان متقابلتان	٦٤١	قضية مركبة
٦٤٩	قضيتان متنافيتان	٦٤٢	قضية مستحيلة
٦٥٠	قضيتان متناقضتان	٦٤٢	قضية مسورة
٦٥٠	قضيتان مخصصتان	٦٤٢	قضية مطلقة
٦٥٠	قضيتان مشتركتان	٦٤٣	قضية معدولة
٦٥٠	قضيتان ممكنتان	٦٤٣	قضية معدولية متغيرة
٦٥٠	قضيتان مهملتان	٦٤٣	قضية معينة
٦٥١	قلب القضية	٦٤٣	قضية مفروضة
٦٥١	قليل وكثير	٦٤٤	قضية مقيدة
٦٥١	قوارن	٦٤٤	قضية ممكنة
٦٥١	قوانين مشتركة	٦٤٤	قضية منتشرة
٦٥١	قوة	٦٤٤	قضية منحرفة
٦٥١	قوة الانفعال	٦٤٥	قضية منعكسة
٦٥٢	قوة انفعالية	٦٤٥	قضية منفصلة
٦٥٢	قوة جدلية	٦٤٥	قضية مهمة
٦٥٢	قوة طبيعية ولا قوة طبيعية	٦٤٦	قضية موجبة
٦٥٢	قوة فاعلة	٦٤٦	قضية موجبة خاصة
٦٥٢	قوة الفعل	٦٤٦	قضية موجبة عامة
٦٥٢	قوة فعلية	٦٤٦	قضية موجبة مطلقة
٦٥٢	قوة وفعل	٦٤٧	قضية موجبة معدولة
٦٥٢	قول	٦٤٧	قضية موجبة معدولية
٦٥٦	قول اضطراري	٦٤٧	قضية موجهة
٦٥٦	قول بسيط ومركب	٦٤٨	قضية واجبة
٦٥٧	قول تام	٦٤٨	قضية واحدة
٦٥٧	قول جازم	٦٤٨	قضية وجودية
٦٥٨	قول جازم بسيط	٦٤٨	قضية وضعية
٦٥٨	قول شارح	٦٤٨	قضية وقتية
٦٥٩	قول شرطي	٦٤٨	قضيتان
٦٥٩	قول شرطي حقيقي	٦٤٩	قضيتان متداخلتان

٦٨٩	قياس التعليل	٦٥٩	قول صادق
٦٨٩	قياس التمثيل	٦٥٩	قول على الكل
٦٩١	قياس جدلي	٦٥٩	قول غير تام
٦٩٢	قياس جزمي	٦٦٠	قول كاذب
٦٩٢	قياس حق	٦٦٠	قول كثير بالذات
٦٩٣	قياس حملي	٦٦٠	قول كثير بالعرض
٦٩٤	قياس خارجي جدلي	٦٦٠	قول مثالي
٦٩٤	قياس الخدعة	٦٦٠	قول مفصل
٦٩٤	قياس خطابي	٦٦٠	قول ناقص
٦٩٤	قياس خفي	٦٦١	قول واحد بالذات
٦٩٤	قياس الخلف	٦٦١	قول واحد بالعرض
٦٩٨	قياس الدلالة	٦٦١	قول وظن
٦٩٨	قياس الدور	٦٦١	قولان
٦٩٩	قياس دوري	٦٦١	قوى
٦٩٩	قياس رديء	٦٦١	قياس
٦٩٩	قياس زينون	٦٨٣	قياس استثنائي
٦٩٩	قياس سائق الى المحال	٦٨٥	قياس استثنائي منفصل
٦٩٩	قياس سائلي	٦٨٥	قياس استثنائي منفصل ومتصل
٦٩٩	قياس سوفسطائي	٦٨٥	قياس استثنائي وشرطي
٧٠٠	قياس الشبه	٦٨٥	قياس اضماري
٧٠٠	قياس شرطي	٦٨٥	قياس اقتراني
٧٠١	قياس شعري	٦٨٧	قياس اقتراني حملي
٧٠٢	قياس الشمول	٦٨٧	قياس اقناعي
٧٠٣	قياس شمولي	٦٨٧	قياس امتحاني
٧٠٣	قياس صحيح	٦٨٧	قياس الأولى
٧٠٣	قياس صناعي	٦٨٨	قياس برهاني
٧٠٣	قياس الطرد	٦٨٩	قياس بسيط
٧٠٣	قياس العكس	٦٨٩	قياس تاسع
٧٠٤	قياس العلامة	٦٨٩	قياس التداخل
٧٠٤	قياس العلة	٦٨٩	قياس التركيب

٧١٣	قياس مقبول	٧٠٤	قياس علمي
٧١٣	قياس مقسم	٧٠٤	قياس على الاطلاق
٧١٣	قياس مماري	٧٠٤	قياس العناد
٧١٤	قياس ممتحن	٧٠٥	قياس غلط
٧١٤	قياس من متقابلتين	٧٠٥	قياس غلط مع طلب الحق
٧١٤	قياس من مشهورات محمودة	٧٠٥	قياس غير كامل
٧١٤	قياس منطقي	٧٠٥	قياس فراسة
٧١٤	قياس منعكس	٧٠٥	قياس فراسي
٧١٤	قياس منفصل	٧٠٦	قياس كاذب
٧١٤	قياس موصول	٧٠٦	قياس كامل
٧١٥	قياس ناقص	٧٠٧	قياس كلي
٧١٥	قياس وبرهان	٧٠٧	قياس مبكت
٧١٥	قياس الوضع	٧٠٧	قياس محدود
٧١٥	قياس يقيني	٧٠٧	قياس محقق
٧١٥	قياس يلي برهان	٧٠٧	قياس مختلط
٧١٥	قياسات	٧٠٧	قياس مركب
٧١٦	قياسات اقترانية	٧٠٨	قياس مركب من متصلات
٧١٦	قياسات امتحانية	٧٠٨	قياس مركب من منفصلات
٧١٧	قياسات برهانات	٧٠٩	قياس المساواة
٧١٧	قياسات برهانية	٧٠٩	قياس مستقيم
٧١٧	قياسات بلاغية	٧١١	قياس مشاعي
٧١٧	قياسات تعقلية	٧١١	قياس مصرف
٧١٧	قياسات تقريرية	٧١١	قياس مطلق
٧١٧	قياسات جدلية	٧١١	قياس مظنون
٧١٧	قياسات جزئية	٧١١	قياس معاند
٧١٨	قياسات حسية	٧١١	قياس مغالط
٧١٨	قياسات حملية	٧١٢	قياس مغالطة
٧١٨	قياسات خطابية	٧١٢	قياس مغالطي
٧١٨	قياسات خلفية	٧١٣	قياس مفصول
٧١٨	قياسات سوفسطائية	٧١٣	قياس المقاومة

ك			
٧٢٦	كبر وصغر	٧١٨	قياسات شرطية
٧٢٦	كبرى	٧١٩	قياسات شرطية استثنائية
٧٢٦	كبير وصغير	٧١٩	قياسات شعرية
٧٢٦	كتابة	٧٢٠	قياسات العلامة
٧٢٧	كثرة	٧٢٠	قياسات عنادية
٧٢٧	كثير باضافة	٧٢٠	قياسات غير كاملة
٧٢٧	كثير بلا اضافة	٧٢٠	قياسات غير منتجة
٧٢٧	كذب	٧٢٠	قياسات فقهية
٧٢٧	كشف التصورات	٧٢١	قياسات كاملة
٧٢٧	كفة	٧٢١	قياسات كثيرة مركبة
٧٢٧	كل	٧٢١	قياسات مؤلفة من عملية وشرطية
٧٢٨	كل وجزء	٧٢٢	قياسات مؤلفة من شرطية متصلة
٧٢٩	كلام	٧٢٢	قياسات مؤلفة من متصلات
٧٢٩	كلام جدلي	٧٢٢	قياسات مؤلفة من منفصلات
٧٣٠	كلام محصور	٧٢٢	قياسات متضادة
٧٣٠	كلام مخصوص	٧٢٢	قياسات مختلطات
٧٣٠	كلام مهمل	٧٢٣	قياسات مختلطة من امكان واطلاق
٧٣٠	كلم	٧٢٣	قياسات مختلطة من امكان وضرورة
٧٣١	كلما	٧٢٣	قياسات مركبة
٧٣١	كلمات	٧٢٤	قياسات مضللة متقابلة
٧٣١	كلمات زمانية	٧٢٤	قياسات مغالطية
٧٣١	كلمات وجودية	٧٢٤	قياسات ممكنة في الشكل الاول
٧٣١	كلمة	٧٢٤	قياسات ممكنة في الشكل الثاني
٧٣٤	كلمة اصلية	٧٢٤	قياسات من مشهورات
٧٣٤	كلمة ثنائية	٧٢٤	قياسات منتجة
٧٣٤	كلمة رابطة	٧٢٤	قياسات منفصلة
٧٣٤	كلمة محصلة وغير محصلة	٧٢٥	قياسات وساطية
٧٣٥	كلمة مستقيمة	٧٢٥	قياسات الوضع
٧٣٥	كلمة مصرفة	٧٢٥	قياسات وضعية

٧٥٣	كلية سالبة	٧٣٥	كلمة مصروفة وغير مصروفة
٧٥٣	كلية شرطية	٧٣٥	كلمة مصروفة وقائمة
٧٥٣	كلية الشرطية	٧٣٥	كلمة وجودية
٧٥٣	كلية الكبرى	٧٣٦	كلي
٧٥٣	كلية لزومية	٧٤٤	كلي اخص
٧٥٣	كلية مفردة	٧٤٥	كلي اعم
٧٥٣	كلية موجبة	٧٤٥	كلي جدا
٧٥٤	كلية موجبة حقيقية	٧٤٥	كلي ذاتي
٧٥٤	كلية موجبة متصلة	٧٤٥	كلي ضروري
٧٥٤	كلية موضوع	٧٤٥	كلي طبيعي
٧٥٤	كم	٧٤٥	كلي عقلي
٧٥٦	كم متصل	٧٤٦	كلي في حملي
٧٥٧	كم متصل ومنفصل	٧٤٦	كلي مبدل
٧٥٧	كم منفصل	٧٤٦	كلي محمول
٧٥٨	كميات	٧٤٦	كلي مطلق
٧٥٨	كميات بالعرض	٧٤٦	كلي منطقي
٧٥٨	كمية	٧٤٧	كلي موجب
٧٥٩	كمية القضية	٧٤٧	كلي وجزئي
٧٥٩	كن	٧٤٧	كليات
٧٦٠	كنه	٧٥٠	كليات جنسية
٧٦٠	كون	٧٥٠	كليات الجوهر
٧٦٠	كون في الاعيان	٧٥٠	كليات خمسة
٧٦٠	كون في المكان	٧٥٠	كليات عقلية
٧٦٠	كون وفساد	٧٥٠	كليات محمولة
٧٦٠	كون ولا كون	٧٥١	كليات مشتركة
٧٦١	كيف	٧٥١	كليات نوعية
٧٦٢	كيف موافق	٧٥٢	كليات متساويان
٧٦٢	كيف هو	٧٥٢	كلية
٧٦٢	كيفية	٧٥٣	كلية بسيطة
٧٦٣	كيفية انفعالية وانفعالات	٧٥٣	كلية حقيقية موجبة

٧٧٣	لزوم	٧٦٤	كيفية طبيعية
٧٧٤	لزوم بين	٧٦٤	كيفية مقتناة
٧٧٥	لزوم خارجي	٧٦٤	كيفية
٧٧٥	لزوم ذهني	٧٦٧	كيفية انفعالية
٧٧٥	لزوم الصادق	٧٦٧	كيفية القضية
٧٧٥	لزوم عقلي	٧٦٧	كيفية النسبة
٧٧٥	لزوم المتقابلات		ل
٧٧٥	لزوم مقلوب		لا
٧٧٥	لزوميات لفظية	٧٦٨	لا ضرورة وامكان
٧٧٦	لزومية	٧٦٨	لا نهاية
٧٧٦	لسان الامة	٧٦٨	لا يتعكس
٧٧٦	لغات الامة	٧٦٨	لاجل الشيء
٧٧٦	لغة العرب	٧٦٨	لاجل ماذا
٧٧٦	لفظ	٧٦٨	لاحق
٧٨٠	لفظ جزئي	٧٦٨	لاحق عام وخاص
٧٨٠	لفظ حاصر	٧٦٩	لاحق كلي
٧٨٠	لفظ دال	٧٦٩	لازم
٧٨٠	لفظ دال بالوضع	٧٦٩	لازم بتوسط
٧٨٠	لفظ دال مفرد	٧٧٢	لازم تال
٧٨١	لفظ ذاتي	٧٧٢	لازم خاصة
٧٨١	لفظ عرضي	٧٧٢	لازم الشخصية
٧٨١	لفظ غير محصل	٧٧٢	لازم الشيء
٧٨١	لفظ كلي	٧٧٢	لازم غير ذاتي
٧٨١	لفظ كلي ذاتي	٧٧٢	لازم غير مقوم
٧٨١	لفظ كلي عرضي	٧٧٢	لازم الماهية
٧٨١	لفظ مؤلف	٧٧٢	لازم مجهول
٧٨٢	لفظ متواطىء	٧٧٢	لام الاستغراق
٧٨٢	لفظ مجازي ومستعار	٧٧٣	لام العهد
٧٨٢	لفظ مجرد من زمان	٧٧٣	لحوق
٧٨٢	لفظ محمول	٧٧٣	

٧٩٣	ما الشيء	٧٨٢	لفظ مركب
٧٩٣	ما هو	٧٨٣	لفظ مشترك
٧٩٧	ما هو الشيء	٧٨٣	لفظ مطلق
٧٩٧	ما هو على الاطلاق	٧٨٣	لفظ مفرد
٧٩٧	ما يشبه المظنونات	٧٨٥	لفظة
٧٩٧	ماثل بالتركيب	٧٨٥	لفظة حاصرة
٧٩٧	ماثل بالنقصان	٧٨٥	لفظة هو
٧٩٧	مأثور بذاته	٧٨٥	لم
٧٩٧	مأخوذات	٧٨٦	لم الشيء
٧٩٧	مادة	٧٨٦	لم هو
٧٩٨	مادة اضطرارية	٧٨٧	لما
٧٩٨	مادة الاقيسة	٧٨٧	لماذا
٧٩٨	مادة الامتناع	٧٨٧	لمية
٧٩٩	مادة الامكان	٧٨٨	له
٧٩٩	مادة الحد	٧٨٨	لواحق
٧٩٩	مادة الحمل	٧٨٨	لواحق الجوهر
٧٩٩	مادة الشيء	٧٨٩	لواحق الكم
٧٩٩	مادة ضرورية	٧٨٩	لوازم
٧٩٩	مادة القضية	٧٩٠	لوازم ذاتية
٧٩٩	مادة القياس	٧٩٠	لواصق
٨٠٠	مادة ممكنة	٧٩٠	ليس
٨٠٠	مادة الوجوب	٧٩١	ليس بشكل
٨٠٠	مادة يقينية	٧٩١	ليس بشيء
٨٠٠	ماذا	٧٩١	ليس يقين
٨٠٠	ماذا هو		
٨٠٠	ماذا هو الشيء		م
٨٠٠	مانعة الجمع	٧٩٢	مؤثر
٨٠١	مانعة الخلو	٧٩٢	ما
٨٠١	ماهيات	٧٩٢	ما بذاته
٨٠٢	ماهية	٧٩٢	ما تحت متضادة

٨١٥	متباينة الاسماء	٨٠٦	ماهية الشيء
٨١٥	متجانسان	٨٠٦	ماهية متصورة
٨١٥	متخيلات	٨٠٦	ماهية مركبة
٨١٥	متداخلتان	٨٠٦	مبادئ
٨١٥	مترادفات	٨٠٩	مبادئ اول
٨١٥	متراذفة	٨٠٩	مبادئ البرهان
٨١٦	متزايلات	٨٠٩	مبادئ الجدول
٨١٦	متزايلة	٨٠٩	مبادئ خاصة
٨١٦	متساويان	٨١٠	مبادئ السوفسطائية
٨١٦	متشابه	٨١٠	مبادئ عامة
٨١٦	متشابهات	٨١١	مبادئ العلوم
٨١٧	متشابهان	٨١١	مبادئ الفلسفة
٨١٧	متشابهة اسماؤها	٨١١	مبادئ قياسية
٨١٧	متشبه	٨١٢	مبادئ موضوعية
٨١٧	متشكك	٨١٢	مبادئ يقينية
٨١٧	متصل	٨١٢	مباكئة سوفسطائية
٨١٨	متصل بذاته	٨١٢	مباين
٨١٨	متصل حقيقي	٨١٢	مباين المباين
٨١٨	متصلات	٨١٢	مباينات
٨١٨	متصلة	٨١٢	مباينة
٨٢٠	متصلة اتفاقية	٨١٣	مبتدأ
٨٢٠	متصلة لزومية	٨١٣	مبدأ
٨٢٠	متصلة موجبة	٨١٣	مبدأ البرهان
٨٢١	متصور	٨١٣	مبرهن
٨٢١	متضادات	٨١٤	متأخر
٨٢١	متضادان	٨١٤	متأخر بالزمان
٨٢٢	متضادة	٨١٤	متأخرة
٨٢٣	متضادتان	٨١٤	متباين
٨٢٣	متضايغ	٨١٤	متباينات
٨٢٣	متضايغات	٨١٤	متباينة

٨٣٣	متلازمات	٨٢٣	متضايان
٨٣٣	متلازمان	٨٢٤	متعاكسات
٨٣٣	متلازمة	٨٢٤	متعاندات
٨٣٣	متناقضات	٨٢٥	متعاندان
٨٣٤	متناقضان	٨٢٥	متعاندة
٨٣٤	متناقضة	٨٢٥	متعلم
٨٣٤	متناقضة ضرورية	٨٢٥	متغايرة
٨٣٤	متناقضة ممكنة	٨٢٦	متفرقات
٨٣٤	متناقضتان	٨٢٦	متفقة
٨٣٥	متناهي	٨٢٦	متفقة اسماءها
٨٣٥	متواتر	٨٢٦	متقابل
٨٣٥	متواترات	٨٢٦	متقابلات
٨٣٦	متواطئة	٨٢٨	متقابلات ضدية
٨٣٧	متواطئة اسماءها	٨٢٩	متقابلات عامة
٨٣٧	متواطىء	٨٢٩	متقابلات عيانية
٨٣٧	متوسط مناسب	٨٢٩	متقابلان
٨٣٧	متوسطات	٨٢٩	متقابلتان
٨٣٧	متى	٨٣٠	متقدم
٨٣٩	مثال	٨٣١	متقدم بأنه سبب
٨٤١	مثال اول	٨٣١	متقدم بالزمان
٨٤١	مثالات	٨٣١	متقدم بالشرف
٨٤١	مثبة خاصة	٨٣١	متقدم بالطبع
٨٤١	مثبة عامة	٨٣١	متقدم بالعلية وبالذات
٨٤١	مجادل	٨٣١	متقدم في الفضل والكمال
٨٤١	مجادلة	٨٣١	متقدم في المرتبة
٨٤٢	مجاراة	٨٣٢	متقدم في المكان
٨٤٢	مجاز	٨٣٢	متقدم ومتأخر
٨٤٢	مجربات	٨٣٢	متقدمة ومتأخرة
٨٤٣	مجرد عن الزمان	٨٣٢	متكافىء في الوجود
٨٤٣	مجموع	٨٣٣	متكون

٨٥٦	محمول برهاني	٨٤٣	مجهول
٨٥٧	محمول بالعرض	٨٤٣	مجهول صرف
٨٥٧	محمول ذاتي	٨٤٣	مجهولات
٨٥٧	محمول على	٨٤٣	مجيب
٨٥٨	محمول كلي	٨٤٤	محاكاة
٨٥٨	محمول مخصوص	٨٤٤	مخال
٨٥٨	محمول المطلوب	٨٤٤	محاورات اريثاضية
٨٥٩	محمول وموضوع	٨٤٤	محاورة امتحانية
٨٥٩	محمولات	٨٤٤	محتمل
٨٦١	محمولات اولية	٨٤٥	محدود
٨٦٢	محمولات جوهرية	٨٤٥	محدودات
٨٦٢	محمولات خارجية	٨٤٥	محسوس
٨٦٢	محمولات ذاتية	٨٤٦	محسوسات
٨٦٣	محمولات عرضية	٨٤٦	محسوسات ظاهرة
٨٦٣	محمولات على جنس	٨٤٦	محسوسة
٨٦٣	محمولات مجموعة	٨٤٧	محصل
٨٦٣	محمولات مفردة	٨٤٧	محصور
٨٦٣	محمولات المقدمات	٨٤٧	محصورات
٨٦٤	محمولات مقومة	٨٤٧	محصورة
٨٦٤	محمولان	٨٤٧	محصورة بالأسوار
٨٦٤	مخاطب	٨٤٧	محك
٨٦٤	مخاطبات	٨٤٧	محك النظر
٨٦٤	مخاطبات برهانية	٨٤٧	محكوم به
٨٦٤	مخاطبة	٨٤٨	محكوم عليه
٨٦٥	مخاطبة برهانية	٨٤٨	محمول
٨٦٥	مخاطبة جدلية	٨٥٥	محمول اول
٨٦٥	مخاطبة جهادية	٨٥٥	محمول بحسب القول واللسان
٨٦٥	مخاطبة خطابية	٨٥٥	محمول بالحقيقة
٨٦٦	مخاطبة سوفسطائية	٨٥٦	محمول بالذات والحقيقة
٨٦٦	مخاطبة شعرية	٨٥٦	محمول بذاته

٨٧٢	مسألة منطقية	٨٦٦	مخاطبة علمية
٨٧٢	مسألة منظرية	٨٦٦	مخاطبة العناد
٨٧٣	مسألة هندسية	٨٦٦	مخاطبة فلسفية
٨٧٣	مسائل	٨٦٦	مخاطبة قياسية
٨٧٤	مسائل جدلية	٨٦٦	مخالفة
٨٧٥	مسامحة	٨٦٦	مخير عنه
٨٧٥	مساواة	٨٦٦	مختلط
٨٧٦	مساوي وغير مساوي	٨٦٦	مختلطات
٨٧٦	مستثنى	٨٦٧	مخصوص
٨٧٦	مستدل	٨٦٧	مخصوصات
٨٧٦	مستعار	٨٦٧	مخصوصة شرطية
٨٧٦	مستعارة	٨٦٧	مخصوصتان
٨٧٦	مستفاد	٨٦٧	مخيالات
٨٧٦	مستقرى	٨٦٨	مدركات اول
٨٧٦	مستقيم	٨٦٨	مدلول
٨٧٧	مسلمات	٨٦٨	مدلول عليه
٨٧٧	مسمى	٨٦٩	مراية
٨٧٨	مسور	٨٦٩	مراعاة التقابل
٨٧٨	مسورات	٨٦٩	مرتبة
٨٧٨	مسورة	٨٦٩	مركب
٨٧٨	مشابهة	٨٧٠	مركب تام
٨٧٨	مشار اليه	٨٧٠	مركب ناقص
٨٧٨	مشاركة	٨٧٠	مركبات
٨٧٩	مشاركة خاصة بين الجنس والعرض	٨٧٠	مركبات عقلية
٨٧٩	مشاركة عامة بين الجنس والعرض	٨٧٠	مركبة
٨٧٩	مشاركة في حد	٨٧٠	مسألة
٨٧٩	مشاغبة	٨٧٢	مسألة امتحانية
٨٨٠	مشاغبى	٨٧٢	مسألة بسيطة
٨٨٠	مشاغبية	٨٧٢	مسألة جدلية
٨٨٠	مشاهدات	٨٧٢	مسألة علمية

٨٩٦	مصدر	٨٨٠	مشاهدات باطنة
٨٩٧	مصدق	٨٨١	مشبه بحق
٨٩٧	مصدقات	٨٨١	مشبهات
٨٩٧	مصرف وغير مصرف	٨٨٢	مشترك
٨٩٧	مصلحة شرعية	٨٨٢	مشترك ذاتي
٨٩٧	مضاد	٨٨٣	مشترك كلي
٨٩٨	مضاد ومضاف	٨٨٣	مشتركة
٨٩٨	مضادان	٨٨٤	مشتركة اسماءها
٨٩٨	مضادة	٨٨٤	مشتق
٨٩٨	مضاف	٨٨٤	مشتقات
٩٠١	مضاف بسيط	٨٨٤	مشتقة
٩٠٢	مضاف حقيقي	٨٨٥	مشتقة اسماءها
٩٠٢	مضاف من المقولة	٨٨٥	مشروطة
٩٠٢	مضاف هو المقولة	٨٨٥	مشروطة خاصة
٩٠٢	مضافات	٨٨٥	مشروطة عامة
٩٠٣	مضافان	٨٨٥	مشكك
٩٠٤	مضلات	٨٨٦	مشككة الاسماء
٩٠٤	مطابقة	٨٨٦	مشهودات
٩٠٥	مطالب	٨٨٦	مشهور
٩٠٧	مطالب برهانية	٨٨٧	مشهور مطلق
٩٠٧	مطالب علمية	٨٨٧	مشهورات
٩٠٧	مطرذ مانع	٨٩١	مشهورة
٩٠٨	مطلب	٨٩١	مصادر
٩٠٨	مطلب اي	٨٩٢	مصادرات
٩٠٨	مطلب اي شيء هذا	٨٩٣	مصادرة
٩٠٨	مطلب جدلي	٨٩٥	مصادرة بحسب الظن
٩٠٨	مطلب لم	٨٩٥	مصادرة على المطلوب
٩٠٩	مطلب لم الشيء	٨٩٦	مصادرة على المطلوب الاول
٩٠٩	مطلب ما	٨٩٦	مصادرة على المطلوب الاول
٩١١	مطلب ما هو	٨٩٦	مصادرة عن المطلوب

٩٢٠	مظنونات	٩١١	مطلب ما واي
٩٢١	معا	٩١١	مطلب هل
٩٢٢	معا في الطبع	٩١٢	مطلب هل ولم
٩٢٢	معا في المرتبة	٩١٢	مطلباً كم ومن
٩٢٢	معادلة	٩١٢	مطلق
٩٢٢	معارضة	٩١٣	مطلق الإمتناع
٩٢٢	معارف عملية	٩١٣	مطلق خاص
٩٢٢	معارف مشتركة	٩١٣	مطلق سلب
٩٢٢	معارف نظرية	٩١٣	مطلق الضرورة
٩٢٢	معاند	٩١٣	مطلق عام
٩٢٣	معاندات	٩١٣	مطلق عام عرفي
٩٢٣	معاندة	٩١٤	مطلق عامي
٩٢٣	معاندة بالشيء	٩١٤	مطلق كلي
٩٢٣	معاني	٩١٤	مطلق من جهة سور
٩٢٦	معاني جنسية	٩١٤	مطلقات
٩٢٦	معاني عدمية	٩١٤	مطلقات متخالفة
٩٢٦	معاني فلسفية	٩١٤	مطلقات مجردة
٩٢٦	معاني مركبة	٩١٥	مطلقة
٩٢٧	معاني مفردة	٩١٦	مطلقة اتفاقية
٩٢٧	معاني نوعية	٩١٦	مطلقة خاصة
٩٢٧	معاينة	٩١٦	مطلقة عامة
٩٢٧	معدود	٩١٦	مطلقة عامية
٩٢٧	معدول	٩١٦	مطلقة عرفية
٩٢٧	معدولة	٩١٧	مطلقتان
٩٢٨	معدولتان	٩١٧	مطلوب
٩٢٨	معدولية	٩١٨	مطلوب تصديقه
٩٢٨	معدوم	٩١٨	مطلوب تصوره
٩٢٨	معرف	٩١٨	مطلوب جدلي
٩٢٩	معرف الشيء	٩١٨	مطلوبات
٩٢٩	معرف الكل	٩١٩	مطلوبات جدلية

٩٣٨	معنى جزئي	٩٢٩	معارف
٩٣٨	معنى خاص	٩٢٩	معرفة
٩٣٨	معنى عام	٩٣٠	معرفة اكتسابية
٩٣٨	معنى عديمي	٩٣١	معرفة اولية
٩٣٨	معنى عرضي	٩٣١	معرفة بالفعل
٩٣٨	معنى عموم	٩٣١	معرفة تامة
٩٣٨	معنى كلي	٩٣١	معرفة الحجة
٩٣٩	معنى متصور	٩٣١	معرفة خاصة
٩٣٩	معنى معقول	٩٣١	معرفة عامة
٩٣٩	معنى مفرد	٩٣١	معرفة المتعلم
٩٣٩	معيار	٩٣١	معرفة مكسوبة
٩٣٩	معنى الانواع	٩٣١	معرفة ناقصة
٩٤٠	معين	٩٣١	معقول
٩٤٠	معين مشخص	٩٣٢	معقول كلي
٩٤٠	مغالط	٩٣٢	معقول مفرد
٩٤٠	مغالطات	٩٣٢	معقولات
٩٤١	مغالطات برهانية	٩٣٢	معقولات اول
٩٤١	مغالطات في قياس	٩٣٣	معقولات اولى
٩٤١	مغالطات لفظية	٩٣٣	معقولات ثانية
٩٤١	مغالطة	٩٣٣	معقولات كلية
٩٤٢	مغالطة باشتراك المفهوم	٩٣٣	معقولات مركبة
٩٤٢	مغالطة سوفسطائية	٩٣٣	معقولات مفردة
٩٤٢	مغالطة في قياس	٩٣٣	معقولان
٩٤٣	مغالطة لفظية	٩٣٤	معلم
٩٤٣	مغالطة ممارية ومشاعية	٩٣٤	معلول
٩٤٣	مغالطي وسوفسطائي	٩٣٥	معلولات
٩٤٣	مغلط بالعرض	٩٣٥	معلوم
٩٤٤	مغلطات	٩٣٥	معلومات
٩٤٥	مفارق خاصة	٩٣٦	معلومات بتواتر
٩٤٥	مفرد	٩٣٦	معنى

٩٥٥	مقدم وتال	٩٤٥	مفرد كلي
٩٥٦	مقدمات	٩٤٥	مفردات
٩٦٢	مقدمات الاستقراء	٩٤٦	مفردات مطلقة
٩٦٢	مقدمات اضطرارية	٩٤٦	مفردة
٩٦٢	مقدمات اضطرارية ومطلقة	٩٤٦	مفروض كلي
٩٦٢	مقدمات اوائل	٩٤٦	مفروضات
٩٦٣	مقدمات اول	٩٤٦	مفعول
٩٦٣	مقدمات البرهان	٩٤٦	مفهوم
٩٦٣	مقدمات برهانية	٩٤٧	مقابلة
٩٦٤	مقدمات بينة	٩٤٧	مقارب لليقين
٩٦٤	مقدمات تفسيرية	٩٤٧	مقارن
٩٦٤	مقدمات ثلاثية	٩٤٧	مقاومة
٩٦٤	مقدمات ثنائية	٩٤٨	مقاييس
٩٦٤	مقدمات جدلية	٩٥١	مقاييس استثنائية
٩٦٤	مقدمات جدلية مشهورة	٩٥١	مقاييس اقترانية
٩٦٥	مقدمات جزئية	٩٥١	مقاييس بالخلف
٩٦٥	مقدمات خاصة	٩٥١	مقاييس جدلية
٩٦٥	مقدمات ذائعة	٩٥١	مقاييس جزئية
٩٦٥	مقدمات ذات اوساط	٩٥١	مقاييس جزمية
٩٦٥	مقدمات ذاتية	٩٥٢	مقاييس حملية
٩٦٦	مقدمات ذوات جهة	٩٥٣	مقاييس خطبية
٩٦٦	مقدمات السوفسطائية	٩٥٣	مقاييس شرطية
٩٦٦	مقدمات شخصيات	٩٥٣	مقاييس شعرية
٩٦٦	مقدمات شرطية	٩٥٣	مقاييس صناعية
٩٦٦	مقدمات شرطية منفصلة	٩٥٣	مقاييس فقهية
٩٦٦	مقدمات صادقة	٩٥٣	مقاييس مغالطية
٩٦٦	مقدمات ضرورية	٩٥٤	مقاييس يقينية
٩٦٧	مقدمات عامة	٩٥٤	مقبولات
٩٦٧	مقدمات عملية	٩٥٥	مقدار
٩٦٧	مقدمات غير ذوات اوساط	٩٥٥	مقدم

٩٧٨	مقدمة شخصية	٩٦٧	مقدمات غير ضرورية
٩٧٨	مقدمة شرطية	٩٦٧	مقدمات غير يقينية
٩٧٨	مقدمة شرطية كلية	٩٦٧	مقدمات كاذبة
٩٧٨	مقدمة شئنة	٩٦٨	مقدمات كليات
٩٧٨	مقدمة صادقة	٩٦٨	مقدمات كلية
٩٧٨	مقدمة صغرى	٩٦٨	مقدمات متعارفة وعامية
٩٧٩	مقدمة ضرورية	٩٦٨	مقدمات متقابلة
٩٧٩	مقدمة عامة	٩٦٩	مقدمات متناقضات
٩٧٩	مقدمة غير ذات وسط	٩٦٩	مقدمات مشبهة
٩٧٩	مقدمة قياسية	٩٦٩	مقدمات مشهورة
٩٧٩	مقدمة كبرى	٩٧٠	مقدمات مشهورة مطلقة
٩٨٠	مقدمة كلية	٩٧٠	مقدمات مطلقة
٩٨٠	مقدمة المتابعة	٩٧٠	مقدمات معروفة بالطبع
٩٨٠	مقدمة مطلقة	٩٧٠	مقدمات مقبولة
٩٨١	مقدمة معدولة	٩٧٠	مقدمات ممكنة
٩٨١	مقدمة مغالطية جدلية	٩٧١	مقدمات نظرية
٩٨١	مقدمة ممكنة	٩٧١	مقدمات يقينية
٩٨١	مقدمة منطقية	٩٧١	مقدمة
٩٨١	مقدمة مهمة	٩٧٥	مقدمة استثنائية
٩٨٢	مقدمة واجب قبولها	٩٧٥	مقدمة اولى
٩٨٢	مقدمة وجودية	٩٧٦	مقدمة اولية
٩٨٢	مقدمة وجودية صادقة	٩٧٦	مقدمة برهانية
٩٨٢	مقدمة وضعية	٩٧٦	مقدمة بيانية
٩٨٢	مقدمة ونتيجة	٩٧٦	مقدمة ثلاثية
٩٨٢	مقدمة اليقين	٩٧٦	مقدمة جدلية
٩٨٢	مقدمتان	٩٧٧	مقدمة جدلية مطلقة
٩٨٣	مقدمتان متضادتان	٩٧٧	مقدمة جزئية
٩٨٣	مقدمتان متناقضتان	٩٧٧	مقدمة حقة
٩٨٣	مقدمتان مقترنتان	٩٧٨	مقدمة حملية
٩٨٤	مقسم	٩٧٨	مقدمة ذات وسط

٩٩٦	ملازم الملازم	٩٨٤	مقسوم
٩٩٦	ملازمات	٩٨٤	مقول
٩٩٦	ملازمة	٩٨٥	مقول بالاشتراك
٩٩٦	ملة	٩٨٥	مقول بالاطلاق
٩٩٧	ملزوم	٩٨٥	مقول بالاولى والاخرى
٩٩٧	ملك	٩٨٥	مقول بشدة وضعف
٩٩٨	ملك والجدة	٩٨٦	مقول على كثيرين
٩٩٨	ملكات	٩٨٦	مقول على الكل
٩٩٨	ملكة	٩٨٧	مقول على موضوع
٩٩٩	ملكة جدلية	٩٨٧	مقول في جواب اي شيء
٩٩٩	ملكة مكتسبة	٩٨٧	مقول في جواب أي شيء هو
١٠٠٠	ملكة وحال	٩٨٧	مقول في جواب ما هو
١٠٠٠	مماثلة	٩٨٩	مقول في طريق ما هو
١٠٠٠	مما حكمة	٩٨٩	مقول من طريق ما هو
١٠٠٠	مماسية	٩٨٩	مقول ولا على واحد
١٠٠٠	ممتنع	٩٩٠	مقولات
١٠٠١	ممتنع مؤقت	٩٩٢	مقولة
١٠٠١	ممکن	٩٩٣	مقولة الاضافة
١٠٠٥	ممکن اخص	٩٩٣	مقولة ان يفعل
١٠٠٥	ممکن باشتراك اسم	٩٩٣	مقولة ان يتفعل
١٠٠٥	ممکن حقيقي	٩٩٣	مقولة الجدة
١٠٠٥	ممکن خاص	٩٩٣	مقولة على موضوع
١٠٠٦	ممکن خاص واخص	٩٩٤	مقوم
١٠٠٦	ممکن خاصي	٩٩٤	مقومات الماهية
١٠٠٦	ممکن عام	٩٩٤	مقومية
١٠٠٧	ممکن عامي	٩٩٤	مقيد خاص
١٠٠٧	ممکن العدم	٩٩٤	مقيدة
١٠٠٧	ممکن كلي	٩٩٤	مكان
١٠٠٧	ممکن مسلوب	٩٩٦	مكتسب
١٠٠٧	ممکن مطلق	٩٩٦	مكررة

١٠١٦	منفصل	١٠٠٨	ممکن الوجود
١٠١٧	منفصل حقيقي	١٠٠٨	ممکن وغير ممکن
١٠١٧	منفصل لذاته	١٠٠٨	ممکن وواجب
١٠١٧	منفصلات	١٠٠٨	ممکنات
١٠١٨	منفصلة	١٠٠٨	ممکنات اکثرية
١٠١٩	منفصلة حقيقية	١٠٠٩	ممکنه
١٠٢٠	منفصلة حقيقية اتفاقية	١٠٠٩	ممکنه حينية
١٠٢٠	منفصلة موجبة	١٠٠٩	ممکنه خاصة
١٠٢٠	منقسم	١٠١٠	ممکنه دائمة
١٠٢٠	منقول	١٠١٠	ممکنه عامة
١٠٢٠	مهمل	١٠١٠	ممکنه وقتية
١٠٢١	مهملات	١٠١٠	ممکنتان
١٠٢٢	مهملة	١٠١١	مميز
١٠٢٢	مهملتان	١٠١١	من حيث
١٠٢٢	مواد	١٠١١	مناسبة
١٠٢٢	مواد القضايا	١٠١١	مناط
١٠٢٢	مواد القياس	١٠١١	مناط الحكم
١٠٢٢	موازين خمسة	١٠١١	مناظرة
١٠٢٣	موازين القرآن	١٠١٢	مناقضة
١٠٢٣	مواضع	١٠١٢	منتجة
١٠٢٥	مواضع خارجة	١٠١٢	منتشرة
١٠٢٥	مواضع كلية	١٠١٢	منتشرة مطلقة
١٠٢٥	مواضع المتشابهات	١٠١٢	منحرفات
١٠٢٥	مواضع معنوية	١٠١٣	منحرفة
١٠٢٥	مواضع النسبة	١٠١٣	منسوب
١٠٢٥	موافقة	١٠١٣	منطق
١٠٢٥	موجب	١٠١٦	منطقي
١٠٢٦	موجب جزئي	١٠١٦	منطقية
١٠٢٦	موجب كلي	١٠١٦	منع
١٠٢٦	موجب وسالبة	١٠١٦	منعكس جامع

١٠٣٨	موجودات متصورة	١٠٢٦	موجبات
١٠٣٨	موجودة	١٠٢٧	موجبات شرطية
١٠٣٨	موجودة في موضوع	١٠٢٧	موجبة
١٠٣٨	موصوف	١٠٢٧	موجبة بسيطة
١٠٣٩	موصوفات	١٠٢٨	موجبة جزئية
١٠٣٩	موصولات	١٠٢٨	موجبة عامة
١٠٣٩	موضع	١٠٢٨	موجبة عدمية
١٠٤٠	موضع علمي	١٠٢٩	موجبة كلية
١٠٤٠	موضع مكاني	١٠٢٩	موجبة محصلة
١٠٤٠	موضوع	١٠٢٩	موجبة معدولة
١٠٤٥	موضوع بالحقيقة	١٠٢٩	موجبة وسالبة
١٠٤٥	موضوع العلم	١٠٣٠	موجبتان متقاطعتان
١٠٤٦	موضوع علمي	١٠٣٠	موجهات
١٠٤٦	موضوع على	١٠٣٠	موجهة
١٠٤٦	موضوع الفلسفة الاولى	١٠٣٠	موجهتان
١٠٤٦	موضوع في	١٠٣٠	موجود
١٠٤٦	موضوع القضية	١٠٣٥	موجود بالفعل
١٠٤٧	موضوع لايجاب	١٠٣٥	موجود بجزء
١٠٤٧	موضوع المطلوب	١٠٣٥	موجود بذاته
١٠٤٧	موضوع المنطق	١٠٣٥	موجود بضرورة مشروطة
١٠٤٧	موضوع الموجبة المعدولة	١٠٣٥	موجود بالفعل
١٠٤٧	موضوع النوع	١٠٣٥	موجود بالقوة
١٠٤٧	موضوعات	١٠٣٦	موجود بالكل
١٠٤٨	موضوعات اول	١٠٣٦	موجود شيئاً ما
١٠٤٨	موضوعات الجدل	١٠٣٦	موجود على الاطلاق
١٠٤٨	موضوعات الصناعة	١٠٣٦	موجود في حال
١٠٤٩	مؤلفات	١٠٣٦	موجود في شيء
١٠٤٩	مؤلفات الألفاظ	١٠٣٦	موجود في موضوع
١٠٤٩	ميزان	١٠٣٧	موجود لا في موضوع
١٠٥٠	ميزان اصغر	١٠٣٧	موجودات

١٠٦٢	نظائر	١٠٥٠	ميزان اكبر
١٠٦٢	نظائر وتصاريف	١٠٥١	ميزان اوسط
١٠٦٢	نظر في شبه	١٠٥١	ميزان التعادل
١٠٦٣	نظر في محمولات	١٠٥١	ميزان التعاند
١٠٦٣	نظري	١٠٥٢	ميزان التلازم
١٠٦٣	نظريات	١٠٥٣	ميزان شيطان
١٠٦٣	نظرية		ن
١٠٦٣	نظم اول		
١٠٦٤	نظم ثالث	١٠٥٤	ناطق
١٠٦٥	نظم ثان	١٠٥٤	ناظر
١٠٦٥	نظير	١٠٥٤	نافي سالب
١٠٦٥	نفس	١٠٥٤	نافية خاصة
١٠٦٦	نفس كلي	١٠٥٤	نافية عامة
١٠٦٦	نفس ناطقة	١٠٥٥	ناقص
١٠٦٦	نفي	١٠٥٥	نتائج
١٠٦٦	نفي الدوام	١٠٥٥	نتيجة
١٠٦٦	نفي الضرورة	١٠٥٨	نحو
١٠٦٦	نفي المزاحم	١٠٥٨	نداء
١٠٦٦	نقض	١٠٥٩	نزع
١٠٦٧	ثقله	١٠٥٩	نسب
١٠٦٧	نقيض	١٠٥٩	نسب عددية
١٠٦٩	نقيض في متقابلات	١٠٥٩	نسب مقدارية
١٠٦٩	نقيض القضية	١٠٥٩	نسبة
١٠٦٩	نقيض الوضع	١٠٦١	نسبة الى الشيء
١٠٦٩	نقيضان	١٠٦١	نسبة عناد بين قولين
١٠٦٩	نمط التعاند	١٠٦١	نسبة مع اشتقاق
١٠٧٠	نمط التلازم	١٠٦١	نسبة مكررة
١٠٧٠	نمو	١٠٦١	نسبتان
١٠٧٠	نهاية ومبدأ	١٠٦١	نصبه
١٠٧٠	نهي	١٠٦١	نطق

١٠٨٧	هيئة ذاتية	١٠٧٠	نواقص الدلالات
١٠٨٧	هيئة القياس	١٠٧١	نوع
١٠٨٧	هبولى	١٠٧٩	نوع اضافي
	و	١٠٨٠	نوع الانواع
		١٠٨٠	نوع اول
١٠٨٨	واجب	١٠٨٠	نوع حقيقي
١٠٨٩	واجب الوجود	١٠٨١	نوع سافل
١٠٨٩	واجب وممتنع	١٠٨١	نوع الشيء
١٠٨٩	واحد	١٠٨١	نوع عال
١٠٩١	واسطة	١٠٨١	نوع متوسط
١٠٩١	واسطة خلطية	١٠٨١	نوع مضاف
١٠٩١	واسطة غير خلطية	١٠٨١	نوع مفرد
١٠٩١	واصلات	١٠٨٢	نوع وجنس وفصل
١٠٩١	وجدانيات	١٠٨٢	نوع وخاصة
١٠٩٢	وجدانيات باطنة	١٠٨٢	نوع وعرض
١٠٩٢	وجوب		هـ
١٠٩٢	وجوب ذاتي		
١٠٩٢	وجوب الوجود	١٠٨٣	هست
١٠٩٢	وجود	١٠٨٣	هل
١٠٩٤	وجود في الذهن	١٠٨٤	هل الشيء موجود
١٠٩٤	وجود في الشيء	١٠٨٤	هل هو
١٠٩٤	وجود كلي	١٠٨٤	هل هو موجود
١٠٩٤	وجود لازم	١٠٨٤	هلية
١٠٩٤	وجود الشيء	١٠٨٤	هندسة
١٠٩٤	وجود للشيء	١٠٨٥	هو
١٠٩٥	وجود مطلق	١٠٨٥	هو ما هو
١٠٩٥	وجودي	١٠٨٦	هو هو
١٠٩٥	وجودية	١٠٨٦	هي هي
١٠٩٥	وجودية لا دائمة	١٠٨٦	هياة
١٠٩٥	وجودية لا ضرورية	١٠٨٦	هيات نفسانية

١١٠٤	وقتيتان	١٠٩٥	وجوديتان
١١٠٤	وهم	١٠٩٥	وجوه الكلام
١١٠٤	وهميات	١٠٩٦	وحدات
١١٠٥	وهميات صرفة	١٠٩٦	وحدة
	ي	١٠٩٦	وسائط
		١٠٩٦	وسط
١١٠٦	يتعقل	١٠٩٧	وصف مشترك
١١٠٦	يفعل	١٠٩٧	وصلة
١١٠٦	يفعل وينفعل	١٠٩٨	وصول
١١٠٦	يقابل	١٠٩٨	وضع
١١٠٦	يقين	١١٠٣	وضع صرف
١١٠٩	يقيني	١١٠٣	وضع المطلوب
١١٠٩	يقينيات	١١٠٣	وضع المطلوب الاول
١١١٠	يقينية	١١٠٣	وضعية ضرورية
١١١٠	يكون له	١١٠٣	وقت
١١١٠	ينفعل	١١٠٤	وقتية
		١١٠٤	وقتية مطلقة

The Series of Arabic and Islamic Terminology Encyclopedias

ENCYCLOPEDIA OF **ARABIC** **TERMINOLOGY** **OF LOGIC**

Dr Farid Jabre

Dr Rafic Al-Ajam

Dr Samih Dgheim

Dr Gerard Gihamy

Librairie du Liban Publishers